

حوادث تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تغمده الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء السابع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

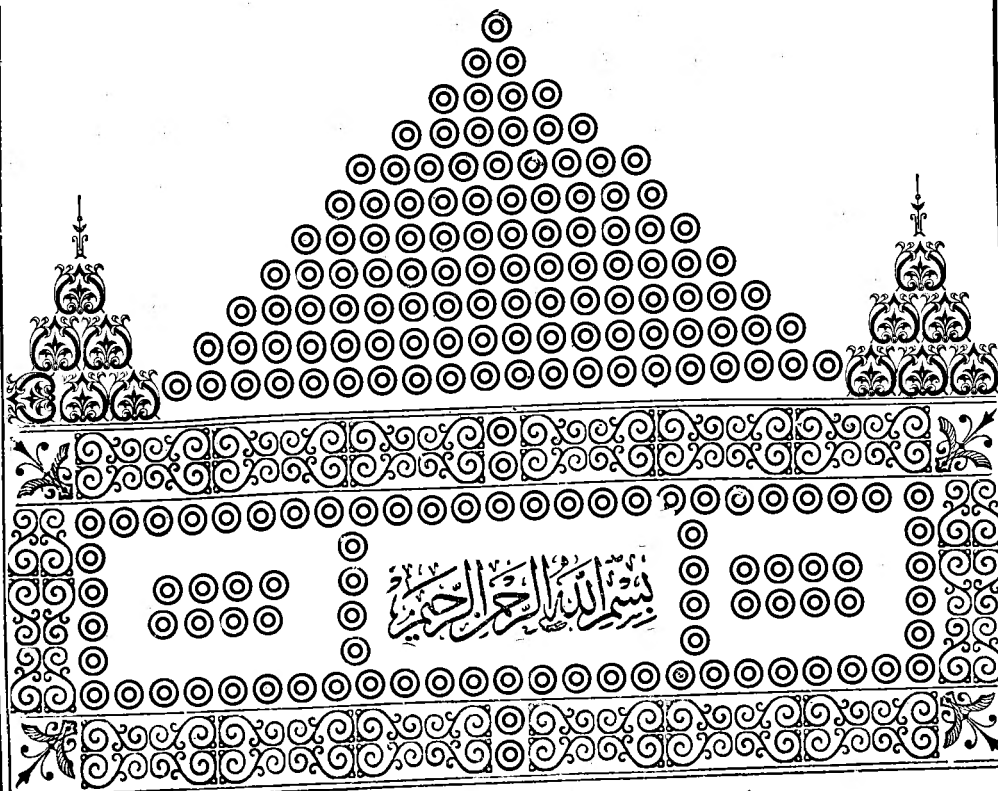
﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحب مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد
صدرت في مكتبة التجارة الكبرى بمصر



﴿كتاب الوصايا﴾

(قوله قيل الانسب تقديمها الخ) ارتضى به المعنى (قوله تقديمها الخ) اى تقديم الوصايا على الفرائض (قوله لان الانسان الخ) ولان الوصية مقدمة على الميراث اهـ سم (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصب احد الورثة ويجز بما بقى بعد النصيب اهـ سم (قوله ودورياتها) اى علم دوريات القسمة وقدرها لخالها من سم انفا (قوله فتعين الخ) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول كذا افاده المحشى سم ولك ان تقول لا وجه للتوقف بعد تسليم التوقف كما سبق له والله اعلم اهـ سم (قوله جمع وصية) اى وهى اى الوصايا جمع الخ كهدية وهدايا اهـ نهاية (قوله مصدر) اى بمعنى الايصاء او اسم للايصاء اهـ كرى (قوله ومنه) اى من لفظ الوصية بالمضى المصدرى مصدر او اسمه (ومعنى اسم المفعول) عطف على قوله مصدر الخ باعتبار المعنى (قوله من وصيت الخ) اى ما خذ منه خبر ثان لمبتدأ محذوف والخبر الاول قوله مصدر والاصل وهى اى الوصية مصدر الخ واخذه من وصيت الخ (قوله يفرض الخ) تفسير لما قبله وكذا قوله اوصى به الخ تفسير لما قبله وقوله اولهم بالرفع على التفاعلية وقوله اخرهم بالنصب على المفعولية (قوله ويقال وصى) اى من باب التفعيل (وصاه) من باب التفعال عبارة القاموس ووصاه توصية عهد اليه والاسم الوصاة والوصاية والوصية وهو الموصى به ايضا اهـ (قوله فعلم الخ) يعنى علم اطلاقه على التبرع من قوله ويقال وصى وارصى بكذا الخ واطلاقه على العهد من قوله ووصاه توصية ووصية الخ لكن فى علم الاطلاق الاول مما ذكره خفاء ولو ذكر ما قدمته من القاموس لظهر التفريع (قوله

﴿كتاب الوصايا﴾

(قوله لان الانسان يوصى) اى ولان الوصية مقدمة على الميراث (قوله ويرد الخ) كان حاصل الردان العمل في مسائل الوصايا قد يتوقف على معرفة الفرائض كما في الوصية بنصب احد الوراث ويجز بما بقى بعد النصيب (قوله متاخر) لم ذلك وفيه ما مر (قوله فتعين) كيف يتعين مع وجود الوجه الظاهر للاول (قوله

﴿كتاب الوصايا﴾
قيل الانسب تقديمها على ما قبلها لان الانسان يوصى ثم يموت ثم تقسم تركته ويرد بان علم قسمة الوصايا ودورياتها متاخر عن علم الفرائض وتابع له فتعين تقديم الفرائض كما درج عليه اكثرهم جمع وصية مصدر او اسمه ومنه حين الوصية ومعنى اسم المفعول ومنه من بعد وصية من وصيت الشيء بالشيء بالتخفيف وصلته ومن ثم قال فى القاموس وصى كوصى وصل واتصل ويوصيك الله يفرض عليكم واتوا وصوا به اوصى به اولهم اخرهم اهـ ويقال وصى واوصى بكذا فلان بمعنى واوصى اليه ووصاه او وصاه توصية ووصية عهد اليه وجعله وصيه فعلم اطلاق الوصية على التبرع الا فى قريسا والعهد الا فى اخر الباب

وأما الغلة (الخ) عطف على إطلاق الوصية (الخ) (قوله) وصل خير دنياه) كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته وبخير عقبه ما يقع بعده ومنه من الخير الذي أتسبب فيه الوصية اه سم (قوله) كذا وقع في عبارة) اقتصر عليها النهاية والمغنى وشرح المنهج (قوله) القرينة الواقعة بعد الموت) أي القرينة التي تسبب في وقوعها بعد الموت بالوصية (قوله) لا بمعنى الإيصاء) أي جعل الشخص وصيا اه كرى (قوله) بحق) أي من مال وغيره (قوله) مضاف) نعت تبرع اه كرى (قوله) ولو تقديرا) أي كان يقول أو صيت لفلان بكذا اه سم على منهج فانه بمنزلة لفلان بعد موتي كذا اه عش أي لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعدها لفظ بعد الموت (قوله) وإن التحق) أي التدبير والتعليل بها أي بالوصية وقوله كسبرع الخ أي كالحافه (قوله) أو ما الحق به) أي مرض الموت كدعيه لنحو القتل عماسياتي (قوله) وهي سنة) إلى التذية في الهاية لا لاوله فرض وقوله شرعا وقوله ان لم يقصد إلى واركانه وقوله ولا لافيه نظرا إلى كإصح وقوله لا بالعلق إلى المتن وقوله وتسوية تبرع ولو بها وقوله أي لغير تعبد الخ (قوله) سنة وكدة) والوصية للأقرب غير الوارث فالأقرب ثم ذى رضاع ثم صهر ثم ذى ولا ثم ذى جوار أفضل منها لغيره كافي لأصدة المنجزة وتقدم فيها أن القريب البعيد يقدم على الأجنبي وإن أهل الخير المحتاجين ممن ذكر أولي من غيرهم فينبغي بحجته هنا وصرح الأصل بأن الوصية للمحارم أي ممن ذكر الفضل من غيرهم اه روض مع شرحه (قوله) الفضل) أي من صدقته مريضا وبعد الموت مغنى وشرح الروض (قوله) عنها) أي الوصية (قوله) ما حق امرى مسلم الخ) ما بمعنى ليس وقوله مسلم وقوله له شيء مصفتان لقوله امرى وقوله يوصى به صفة لشيء (قوله) بيت الخ) على حذف ان خبر ما والمستهنى حال والبيتوتة في ليلة أو ليلتين ليست بقيد والمراد بالكتابة الا شهادة والمراد ما الحزم والرأى في حقه أن يعضى عليه من إلا والحال ان وصيته مشهد عليها اه بحجى يتصرف وبعبارة عش قال الطيبي في شرح المصاييح ما بمعنى ليس وقوله بيت ليلة أو ليلتين صفة ثانية لا مرى ويوصى فيه صفة شئ والمستثنى خبره قال المظهرى قيد ليلتين تا كيد وليس بتحديد يعنى لا ينبغى له ان يعضى عليه زمان وإن كان قليلا إلا لو وصيته مكتوبة أقول في تخصيص ليلتين تسامح في إرادة المبالغة اه (قوله) شرعا) عبارة المغنى من الاخلاق اه (قوله) كإياتي) أي في فك أسارى كفارق قبيل المصنف كهمارة كنيصة (قوله) وعليه) أي على أيها فتباح (قوله) أي دائما) أي فكلأمة من سلب العموم لا من عموم السلب (قوله) ما يصرح بتقييد الوحوب الخ) معتمد اه عش (قوله) بالخرف) أي بعروض المرض المخوف (قوله) بحضرة من ثبت الخ) فديقال هذا لا يناسب ما الكلام فيه من الوصية بمعنى التبرع اه رشيدى (قوله) بحضرة من ثبت الحق به) وينبغى كما قال الاسنوى انه يكتب بالشاهد الواحد اه مغنى أي ان كان حقا ماليا كما في شرح الروض أقول ظاهرة في قايته وإر كان القاضي لا يحكم بشاهد وعين كالخني فليراجع ثم رأيت ما يأتى في الإيصاء من قول الشارح والنهاية نعم من باقليم بتعذره فيه من ثبت بالخط أو يقبل الشاهد والييمين ينبغى انه لا يكتب منه بذنك اه قال السيد عمر قوله باقليم لو قال بيلد لكان أولى فيما يظهر اه (قوله) ان ترتب الخ) أي إذا لم يعلم بذلك أي الحق من ثبت بقوله بخلاف ما إذا كان به من ثبت بقوله فلا تجب الوصية به قال الأذرى إذا لم يخش منهم كتمانته كالورثة والموصى لهم اه وهو حسن مغنى وشرح الروض (قوله) حق عليه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه حق لله تعالى كزكاة وحج وحق لأدميين كوديعة ومغصوب اه (قوله) وعنده) لعل المراد به نحو الوديعة (قوله) أو ضياع الخ) هذا استطرادى والا فالكلام في الوصية بمعنى التبرع لا الإيصاء عبارة سم قوله أو ضياع الخ انظر ادخاله هنا مع قوله لا بمعنى

وصل خير دنياه كان المراد بخير دنياه ما صدر منه من الخير في حياته وبخير عقابه ما يقع بعده و ته من الخير الذي تسبب فيه بالوصية (قوله بالقرابات المنجزة في حياته) قد يقال القرابة الصادرة من الموصى ليس إلا الايضا وهو في حياته والواقع بعدموته انما هو اثر الايضا وهو وصول الموصى به للموصى له وقد يجاب بان نحو الاعتاق الموصى بايقاعه بعد الموت واعطاء زيد بعدموته الموصى به فهو ته ينسب اليه لتسببه فيها (قوله او ضياع النخ) انظر ادخاله هنا مع قوله السابق لا بمعنى الايضا ويحرم الخ أى فالاحكام الخمسة متصورة فيها (قوله

الحق به ان ترتب علي تركها ضياع حق عليه او عنده ولا يكتفي بعلم الورثة اوضياع

نحو أطفاله لما يأتي في الإيصاء وتحرم لمن عرف منه أنه متى كان له نبي في تركه أفسدها وتكرهه بالزيادة على الثلث إن لم يصدح حرمان ورثته وإلا حرمت على ما يأتي وأركانها موصى وموصى له وموصى به وصيغة وذكرها على هذا الترتيب مبتدئاً بأولها لأنه الأصل فقال (تصح وصية كل مكلف حر) كله أو بعضه مختار عند الوصية (ع) (وإن كان مفلساً أو سفياً لم يحجر عليه أو كافراً) ولو حروبياً وإن أسروا ورق بعدها كما

شمله كلامهم وإنما يتجه أن مات حر أو إلقية نظر لأن المال في الوصية معتبر بحال الموت وهو غير مالك حينئذ إلا أن يقال محل اعتباره حينئذ فيمن يتصور ملكه في هذه الحالة لكتبه بعيد وذلك كما يصح سائر عقود والتشظير في هذه أخص من أن القصد منها زيادة الأعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعده يرد بان المنظور إليه فيها بطريق الذات كونها عقداً مالياً لا خصوص ذلك ومن ثم صحت صدقته وعقده ويأتي في الردة أن وصية المرتد موقوف وشمل الحد المحجور عليه بسفه أيضاً لكن صرح به لبيان ما فيه من الخلاف الذي لا يأتي في غير المحجور وإن أتى فيه خلاف آخر يخرج من الخلاف في أنه هل يعود الحد المحجور بسفه من غير حجر حاكم أو لا فقال (وكذا محجور عليه بسفه على المذهب) لصحة عبارته ومن ثم نفذ إقراره بعقوبة وطلاقه ولا يحتاجه للشواب (لا يجنون) ومغنى عليه وصي (إذ لا عبارة لهم بخلاف السكران وإن لم يكن له تمييز كما يعلم بما يأتي في الطلاق) وفي قول تصح من صبي ميز) لأنها لا تزيل

الإيصاء (قوله نحو أطفاله) أي كالجنانين اه ع ش (قوله وتحرم) أي مع الصحة اه ع ش (قوله ان عرف الخ) وكذا إذا غلب على ظنه أن الموصى له يصرف الموصى به في معصية فتجزم الوصية وتصح اه ع ش (قوله وتكره الخ) أي فلا أحكام الخمسة متصورة فيها اه سم (قوله مبتدئاً الخ) حال مؤكدة (قوله مختار الخ) نعمت ثان لمكلف قال السيد عمر قديقال لا حاجة إليه مع القول بعدم تكليف المكره المتصور في الأصول اه وفي الجبري عن العناني لا يغني عنه التكليف لأن المكره مكلف على الصحيح خلافاً لما في جمع الجوامع ولو سكت عنه لا يقتضي صحة وصية المكره وليس كذلك اه أقول هذا هو الراجح (قوله عند الوصية) راجع لكل من القيود الثلاثة اه ع ش (قوله لم يحجر عليه) أي وسياق المحجور عليه اه سم (قوله ورق بعدها) زاد النهاية والمغنى وماله عندنا بالآمان كما يحسنه الزركشي اه قال ع ش قوله وماله أي والحال وقوله عندنا بالآمان احترازاً به عما لو كان ماله بدار الحرب وبقى فيها اه (قوله وإنما يتجه إن مات حر) جزم به النهاية (قوله محل اعتباره) أي المال في الوصية حينئذ أي حين الموت وقوله فيمن الخ خبر محل الخ (قوله وذلك) أي صحة وصية الكافر وكذا الضمير في قوله والتشظير فيه (قوله منها) أي الوصية (قوله وهو) أي الكافر وقوله بعده أي الموت (قوله ومن ثم صحت الخ) على أنه قد يقال أنه يجازى عليها في الدنيا وإن كان الموصى به لا يستحقه الموصى له إلا بالقبول بعد الموت اه ع ش أقول ولا يبعد أن يقال أنه يجازى عليه في الآخرة أيضاً بترك عذاب بعض معاصيه الفروعية وتخفيفه (قوله وباتي الخ) كلام مستأنف (قوله وشمل الحد) أي الضم في الموصى (قوله وإن أتى فيه) أي في غير المحجور (قوله خلاف الخ) عبارة الدميري واحتراز عن السفه الذي لم يحجر عليه إلخ كما أنها تصح منه على الأصح كما أثر تصرفاته إلا على قول أن المحجور يعود بنفسه التنبير إذا بلغ رشيداً من غير توقف على حكمه فيكون كالمحجور عليه اه رشيداً أقول ينافية قول المغنى والنهاية فالسفيه بلا حجر تصح وصيته جزماً اه (قوله يخرج) أي من الأصحاب لا منصوص من الإمام (قوله هل يعود الخ) الراجح أنه لا يعود بدون حجر إلخ اه ع ش (قوله بطر والسفيه) أي على من بلغ رشيداً (قوله فقال الخ) عطف تفصيل على قوله صرح الخ (قول الماتن بسفه) خرج به حجر الفاس فتصح الوصية معه جزماً مغنى ونهاية (قوله وطلاقه) عطف على إقراره ويحتمل عطفه على عقوبة كما هو صريح صنيع النهاية (قول الماتن لا يجنون) أي ومعتوه ومبرسم اه مغنى (قول الماتن ومغنى عليه) واستثنى الزركشي منه ما لو كان سفيه سكران عصى به وكلامه منتظم فتصح وصيته اه مغنى (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي فتصح وصيته مغنى وسم وع ش (قوله لأنها) أي الوصية وكذا ضمير عندها (قوله كله) أي وسياق المبعوض (قوله لم ياذن سيده) أما إذا أذن له سيده فتصح وصيته لصحة تبرعه بالأذن مغنى ونهاية وسم قال ع ش قوله إذا أذن له أي للكتاب كتابة صحيحة اه (قوله لعدم ملكه) لعله في رقيق غير مكاتب وقوله أو أهليته في المكاتب كما يدل عليه قول شرح المنهج أو ضعفه اه (قوله إلا بالعنق) وفاقاً للشيخ السلام وخلافاً للنهاية والمغنى وسم حيث قالوا واللفظ للمغنى والذي يظهر كما قال شيخنا الصحة لأن الرق ينقطع بالموت والعنق لا يكون إلا بعده اه (قوله لأنه ليس) أي البعض (قوله أي لذاته) أي ما ذكر من المعصية والكره وقوله لا يعارض كبيع العنب والرطب لم يحجر عليه) وسياق المحجور (قوله بخلاف السكران) أي المتعدي (قوله لم ياذن له سيده) أفهم صحتها إذا أذن وهو ظاهر كسائر تبرعاته المأذون فيها (قوله إلا بالعنق الخ) المتبجحة الصحة بالعنق أيضاً لأن الرق يزول بالموت الذي هو وقت حصول العنق فهو من أهل الولاء حينئذ لا يقال لا بد أن يكون من أهل ذلك التصرف عند الوصية لا نأقول لو صح ذلك ما صحت وصية المحجور بسفه فلنا مل (قوله لأنه ليس من أهل الولاء) قد

الملك حالا ويحجب بأنه لا نظر لذلك مع فساد عبارته حتى في غير المال (ولا رقيق) كله عندها ولو مكاتباً لم ياذن له سيده اعاصر لعدم ملكه أو أهليته (وقيل إن عتق) بعدها (ثم مات صحت) منه ويرد بتشظير ما مر في المميز أم المالك بعض فتصح بما ملكه ببعضه الحر إلا بالعنق كما قاله جمع لأنه ليس من أهل الولاء (وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط أن لا تكون معصية) ولا مكروهاً أي لذاته لا يعارض كما يعلم بما يأتي في النذر

لعاصر الخمر فإنه حرام حيث غلب على ظنه اتخاذ خمر أو مكره حيث توهمه فتصح الوصية اه عش (قوله
فيهما) اى المعصية والمكروه (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه سم وبجبرى زاد الاول
وظاهر الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبا اه
ويوافقه قول عش قوله او مصحف اى اذا بقى على الكفر لموت الموصى اه (قوله على الاولى) اى الجهة
العامه وقوله كثرة وقوعها اى الاولى اى وقوع الوصية عليها (قوله ونحو قبة) عبارة النهاية القباب والقناطر
اه (قوله قبر نحو عالم) عبارة النهاية والمغنى قبور الانبياء والعلماء والصالحين اه (قوله وتسوية قبره
ولو بها) خالفه النهاية هنا وقال عش والمعتمد ما ذكره فى الجناز اه اى من جواز الوصية لتسوية
وعماره قبور الانبياء والصالحين فى المسئلة (قوله وليس كذلك) اى فنصح الوصية اه عش (قوله
والمباحة) عطف على القرية اه عش ثم قوله ذلك الى المتن فى المغنى (قوله كفك اسارى الخ) سياتى
تخصيصه بالمعنيين اه عش (قوله وكافر) قضية كلامهم تخصيصه بمعين (قوله مالم بات الخ) اى فلا
تصح الوصية اه عش (قوله او مع نزول المارة) اعتمده المغنى ايضا قال عش ومنه الكنائس الى
فى جهة بيت المقدس التى ينزلها المارة فان المقصود ببنائها التعبد ونزول المارة طارىء اه (قوله على الاوجه)
اى تقليبا للحرمة اه مغنى (قوله اما اذا كانت معصية) اى او مكروها اخذا بما سار اه عش (قوله
من مسلم) بل قيل ان الوصية ببناء الكنيسة من المسلم ردة ولا تصح ايضا ببناء موضع لبعض المعاصى كالخمار
اه مغنى (قول المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يحمل
تنظيرا او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس شخصا معينا بدليل المقابلة او يقال هى جهة عامة باعتبار المنتفع بها
فانه غير معين (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هى للتعبد وقضية ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق
حتى لو اوصى لكنائس بلد كذا ووجهلنا حالها هل هى للتعبد ولا حكم بطلان الوصية فان تبين انها ليست
للتعبد تبينت محنتها اه سم (قوله وكتابة نحو تورا الخ) عبارة المغنى وكتابة التوراة والانجيل وقراتهما
وكتابة كتب الفلسفة والنجوم وسائر العلوم المحرمة اه اذ النهاية وقرامة احكام شرعية اليهود والنصارى
اه قال عش قوله وكتابة التوراة والانجيل اى ولو غير مبديلين لان فيه تعظيما لهم اه فليراجع (قوله
اهل حرب اوردة) بخلاف اهل الذمة نهاية وسم (قوله بقصد تعظيمها) او لا بقصد شىء اه سيد عمر

يقال الرقى نزول بالموت الذى هو وقت العتق فهو من اهل الولا عند العتق فالتعبد صحتها بالعتق ايضا كما مر
وهل يجزى ذلك فى المكاتب باذن سيده (قوله بنحو مسلم) يتجه استثناء من يعتق عليه كبيعته منه وظاهر
الكلام البطلان لكافر عند الوصية وان اسلم عند الموت ولو ذهب ذاهب للصحة حينئذ كان مذهبا (قوله ولو
بغيرها) خولف فيه مر (قوله وكافر) شامل للحربى ولا ينافيه قوله الا اهل حرب لان صورته انه عبر
باهل حرب الدال على قصد جهة الجراية المعصية وقضية ذلك انه لو عبر هنا بكافر كانه (قوله وان سماء كنيسة)
اعتمده مر وقوله او مع نزول اعتمده ايضا مر (قوله فى المتن كعمارة كنيسة) قد يستشكل التمثيل
بعمارة الكنيسة للجهة العامة الا ان يحمل تنظيرا او يقال اراد بالجهة العامة ما ليس شخصا معينا بدليل المقابلة
او يقال هى جهة باعتبار المنتفع فانه غير معين (تنبيه) يتبادران حقيقة الكنيسة ما هى للتعبد وقضية
ذلك حملها على ذلك عند الاطلاق حتى لو اوصى لكنائس بلد كذا ووجهلنا حالها هل هى للتعبد ولا حكم بطلان
الوصية فان تبين انها للتعبد حكم بطلان الوصية ولا حكم بصحتها ولا ينافى الاول قول الشارح للتعبد حيث
دل على التقييد للايضاح لانه قد تطلق على ما ليس للتعبد ولو تجوز اذ لم يتأمل (قوله اهل حرب اوردة) اى
بخلاف اهل الذمة كذا بخط شيخنا بما مش المحلى وسياتى وفى شرح المنهج بعد قوله وتصح لكافر ولو حربيا
ومر تدا الخ ما نصه مالو اوصى لمن يرتد او يحارب او يقتله او يقتل غيره عدوا فلا يصح لانها معصية اه وبقي
مالو اوصى لزيد الكافر او الحربى او المرتد ويحتمل البطلان ايضا اذ وصفه بما ذكره يجعله منظورا اليه وهو
معصية وى فرق بين قوله اهل الحرب او اهل الودة وقوله لزيد الكافر او الحربى او المرتد ولا ينافى ذلك

فيهما وكذا اذا اوصى لغير
جهة يشترط عدم المعصية
والكرهه ايضا ومن ثم
بطلت لكافر بنحو مسلم او
مصحف وكان وجه اقتضاه
على الاولى كثرة وقوعها
وقصد باختلاف غير الجهة
وشمل عدم المعصية القرية
كبناء مسجد ولو من كافر
ونحو قبة على قبر نحو عالم فى
غير مسئلة وتسوية قبره
ولو بها لا ينافى ولو بغيرها
للهي عنه وفى زيادات
العبادى لو اوصى بان يدفن
فى بيته بطلت الوصية ولعله
بناء على ان الدفن فى البيت
مكروه وليس كذلك
والمباحة كفك اسارى كفار
منا وان اوصى به ذمى
واعطاء غنى وكافر وبناء
رباط لنزول اهل الذمة او
سكنائهم به وان سماء كنيسة
مالم بات بما يدل على انه للتعبد
وحده او مع نزول المارة
على الاوجه اما اذا كانت
معصية فلا تصح من مسلم
ولا كافر (كعمارة) او
نرميم (كنيسة) للتعبد وكتابة
نحو تورا وعلم محرم واعطاء
اهل حرب اوردة ووقود
كنيسة بقصد تعظيمها

لانفع مقيم بها أى لغير تعبد فيها يظهر واختار جمع المنع مطلقا (تنبيه) وقع لشيخنا في شرح الروض أنه عمل صحتها بك الكفار من اسرنا بان الوصية لاهل الحرب جائزة فلا سارى اولى ثم ناقضه بعد بقوله في شرح صحتها الحربى ومرتدو الكلام في المعينين فلا تصح لاهل الحرب والردة ويحجب بان مراده بامل الحرب فى (٦) الاول ما صدقته اى جماعة معينين منهم فلا ينافى كلامه اخر ا كما دل عليه تقريره المذكور

فيه (أو) أوصى (لشخص) واحد او متعدد (فالشرط ان) يكون معيناً كما باصه اى ولو بوجه لما ياتى فى ان كان ببطنا ذكر واكتفى عنه بما بعده خلافا لمن اعترضه لان المبهم كاحد الرجلين لا يتصور له مادام على ايهامه الملك الذى نحن فيه وهو ما يحصل بعقد مالى وانما صح اعطوا هذا احدهما لانه تفريض لغيره وهو انما يعطى معيناً ومن ثم صح قوله لو كيله به لاحدهما وان يكون بمن يمكن ان (يتصور له الملك) حال الوصية كما سيصرح به فى الحل ومن ثم لو اوصى لجل شيجد بطلت وان حدث قبل موت الموصى لانها تمليك وتمليك المعدم ممنوع ولانه لا متعلق للعقد فى الحال فاشبه الوقف على من سير لده وقد صرحوا بذلك فى المسجد بقولهم لو اوصى لمسجد سيبنى بطل اى وان بنى قبل موته لقول جمع حال موت الموصى فيه ايهام بارت او معاقدة ولى فخرج المعدم والميت والبهيمة فى غير ما ياتى نعم ان جعل المعدم تبعاً

عبارة ع ش ويرجع فى ذلك الى اى الموصى فان لم يعلم منه شىء عمل بالقرائن فان لم تظهر قرينة بطلت عملاً بالظاهر والاصل من ان الوصية لها لتعظيمها اه وقد مر عن سم ما يوافقه (قوله لانفع الخ) اى لا بقصد نفع مقيمها اقامة لغير تعبد فانها تصح بهذا القصد اه كردى (قوله مطلقاً) اى قصد تعظيمها او نفع المقيم بها لغير تعبد (قوله صحتها) اى الوصية وقوله بفك الخ متعلق بضمير المصدر وقد مر ما فيه غير مرة (قوله والكلام الخ) مقول القول وقوله فى المعينين اى الحربى والمراد بالمعينين (قوله اى جماعة الخ) بالجر تفسير لاهل الحرب المذكور فى اول كلام شرح الروض (قوله فلا ينافى) اى كلام شرح الروض اولاً (قوله كادل عليه) اى ذلك المراد وقوله المذكور فيه اى فى كلامه اخر ا بقوله فلا تصح الخ هذا ما ظهر لى فى حل عبارته لكن يرد عليه انه كان المناسب حينئذ تقديم ذلك على قوله فلا ينافى الخ إلا ان يقال تاخيره الى هنا للاختصار بالاضمار فى قوله فيه (قوله واوصى) الى قوله إلا ان يفرق فى النهاية إلا قوله خلافاً لمن اعترضه (قوله ان يكون معيناً) اى وعدم المعصية اه معنى وقد افاده ايضا الشارح والنهاية بقولهما السابق وكذا لو اوصى لغير جهة الخ (قوله ولو بوجه) اى ولو كان التعيين بوجه (قوله لما ياتى الخ) تعليل للغاية (قوله واكتفى عنه) اى عن قوله ان يكون معيناً اه ع ش (قوله بما يرد) اى بقوله ان يتصور له الملك (قوله اعترضه) اى المتن (قوله لان المبهم الخ) توجيه لكفاية ما ذكره عما حذفه واستلزامه له (قوله ره) اى الملك الخ (قوله بعقد مالى) قدينا فيه قوله الاتى بارت (قوله صح اعطوا) اى صحت الوصية لمنظ اعطوا الخ (قوله ره) اى الغير (قوله وان يكون الخ) عطف على قوله ان يكون معيناً (قوله كما يصرح به) اى بقيد حال الوصية (قوله ومن ثم) اى من أجل أن العبرة بحال الوصية لا الموت (قوله بطلت) اعتمده المغنى ايضا (قوله لاهما) اى الوصية تمليك الخ تعليل للبطان (قوله ولانه) اى الشأن (قوله وقد صرحوا بذلك فى المسجد الخ) هذا كالصرح فى انهم لم يصرحوا به فى غير المسجد مع انه مصرح به فى الشامل الصغير على الاطلاق عبارته لا لاحد العبدان اى فلا يصح الوصية له ومن سب وجود اه رشيدى (قوله فقول جمع الخ) تبعهم المغنى (قوله ليه ايهام) اى ايهام انه لا يشترط وجوده وقت الوصية اه رشيدى عبارة الكردى اى ايهام انها تصح لمسجد سيبنى او لجل شيجد وهو ليس بمقصود لهم اه (قوله بارت الخ) متعلق بالملك اه سم (قوله والميت) وما ذكره الرافعى فى باب التيمم انه لو اوصى بماء لاولى الناس به وهناك ميت قدم على المنجس والمحدث الحى على الاصح هذا فى الحقيقة ليست وصية لميت بل لوارثه لانه هو الذى يتولى امره اه معنى (قوله صحت الخ) معتمد اه ع ش (قوله لهم تبعاً) الاولى تبعاً لهم كما فى النهاية (قوله الاولاد الخ) مبتدأ خبره قوله على ما ذكرنا فى الوقف والجملة مقول القول ع ش وكردى (قوله ره متجه) اى القباس وكذا ضمير قوله لآنى ولا ينافيه قوله ثم اى فى الوقف وقوله هنا اى فى الوصية (قوله منتظر) اى الى المرات (قوله الاق) اى انفا (قوله لاهل الخ) متعلق لقوله لا ينافيه (قوله لا يتصل به) اى التملك كذا ضمير اثره وصم رفيه (قوله اثره) وهو تملك الموصى له بالموصى به (قوله وجمعا)

ما سياتى من صحتها القاطع الطريق لجواز انه مصور بمن لم يوصف بقطع الطريق ويحتمل الصحة كما يشعر به تعبيرهم للبطان بمن يرتد الخ دون التعبير بالمرد الخ (قوله بارت الخ) متعلق بالملك (قوله الا ان يفرق بان من شأن الوصية) ان اراد بان من شأن الوصية ما ذكر ان الغالب انها لا تقع الا كذلك فهذا لا يدل على امتناع ما عاذلك لان غالب وقوع الشىء لا ينافى وقوع غيره على خلاف الغالب وان اراد بذلك انها دائماً لا تقع الا

للوجود كان أوصى لاولاد زيد المرحومين ومن سيجد له من الاولاد صحت لهم تبعاً كما هو قياس الوقف الا ان يفرق بان من شأن الوصية ان يقصد بها معين موجد بخلاف الوقف لانه لا يرد الام المقضى شمله للعدم ابتداء ثم رايتم بعضهم اعتمد القياس وايدوه بقول الروضة الاولاد والذرية والنسل والعقب والعرة على ما ذكرنا فى الوقف وهو متجه لما ياتى ان الملك ثم ناجز وهنا منتظر فاذا كفت التبعية فى الناجز فالولى فى المنتظر ولا ينافيه تعليل الرافعى الاق لما علمت ان التملك فيها لا يتصل به اثره فلم تضر التبعية فيه وجمعا

اعتمدوا الفرق فقالوا لانها للتمليك وتمليك المعدم يمنع كما صرح به الرافي تعليلا للذهب من بطلان الوصية لما استحمله هذه المرأة واستدل بعضهم لذلك بقول البيان لو اوصى لعقب زيد فمات الموصي ثم زيد فالوصية لولده او لاولاد زيد صرف للوجودين يوم الوصية دون من يولد له بعده اه وفي فرقة بين العقب والاولاد نظروا على ما قاله اولئك من البطلان فالذي يظهر بطلان الوصية في النصف قياسا على ما ياتي في الوصية لو زيد الجدار ونحوه مما لا يوصف بالملك ولا شك ان من سيحدث من ذلك فافناء بعضهم بالغاء ذكرهم وصحتها بالكل الموجودين غير صحيح وتخريجها على الوصية للاقارب وقلنا لا تدخل ورثته فاسد لانه ثم لم يذكر الورثة حتى (٧) يوزع عليهم فكانهم لم يذكر او من

ثم لو قلنا بدخولهم بطل في نصيبهم ثم رايت بعضهم صرح بما ذكرته لكنه استدلل بما لا ينهض ولا ينافي البطلان صحة الايصاء على اطفاله الموجودين ومن سيولد له اخذا مما نقل ان الشافعي رضى الله عنه فعل ذلك في وصيته لانه لا تمليك هنا بخلافه فيما مر وورد عليه صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص كوصيت بثلث مالي ويصرف للفقراء والمساكين او بثلثه لله ويصرف في وجوه البر ويحجب بان من شأن الوصية ان يقصدها اولئك فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم فيه ذكر جهة ضمنا وبهذا فارقت الوقف فانه لا بد فيه من ذكر المصروف وسياتي صحتها بغير المملوك وليس قضية المقت هنا خلاف ذلك خلافا لمن زعمه لما ياتي من الفرق الواضح بين الموصى به وله (فرع) صرح الصيمري وصاحب التنبية وتبعهم ابن الرفعة والقمولي ولم يبالوا باقتضاء كلام الرافي خلافه بانه

عطف على قوله بعضهم (قوله اعتمدوا الفرق) ضعيف اه ع ش (قوله كما صرح به) اي بذلك التعلييل (قوله لذلك) اي للفرق (قوله لولده) اي الموجود يوم الوصية والمحدث بعده (قوله او لاولاد زيد) عطف على قوله لعقب زيد سم (قوله وعلى ما قاله الخ) اي المرجوح (قوله من ذلك) خبر ان والاشارة لما لا يوصف بالملك (قوله ذكرهم) الاولى الافراد (قوله وتخريجها) مبتدأ خبره قوله فاسد والضمير راجع الى الوصية للوجودين ومن سيحدث (قوله لانه) اي الموصى ثم اي في الوصية للاقارب وقوله فكانهم اي الورثة لم يذكروا اي لا صراحة ولا ضمنا (قوله ولا ينافي البطلان) اي على ما قاله الجمع المتقدم المرجوح (قوله بما ذكرته) اي ببطلان الوصية في النصف (واورد عليه) اي المصنف اي ما اقتضاه تقسيمه انه لا بد من ذكر الموصى له معينا او عاما اه معنى عبارة الكردي اي على المقتن كان وجهه الا يراد انه لما ذكر الجهة والشخص توهم عدم الصحة بغير ذكر واحد منهما مع صحتها بدون ذكرهما اه (قوله ويصرف الخ) اي فانه يصح مع عدم ذكر مصرف ويصرف للفقراء الخ اه ع ش (قوله في وجوه البر) اي ولا يختص بالفقراء والمساكين اه ع ش (قوله ويحجب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى اه سم (قوله اولئك) اي الفقراء والمساكين ووجوه البر اه ع ش (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها اه سم (قوله وسياتي صحتها الخ) كانه دفع بهما توهم من قول المصنف ان يتصور له الملك من عدم صحتها بغير المملوك اه رشيدى (قوله خلاف ذلك) الاشارة راجعة الى الصحة اه سم (قوله بالشرط في الحياة وبعد الموت) اي بتجدد امر في حياة الموصى او بعد موته وبهما ناطح ان الاول او لا موقع لها (قوله كوصيت الخ) هذه الامثلة كل منها يصح مثلا للشرط في الحياة والشرط بعد الموت الا قوله وان مات من مرضى هذا فلا يصح مثلا لو واحد منهما راقوله وان ملكك الخ فختص بالشرط في الحياة ثم قوله فشاء في المثال الرابع وقوله فملكك في المثال الخامس لا مدخل له في التمثيل ولا يظهر لتخصيص هذين المثالين بذكر تحقق الشرط دون ما قبلهما فائدة تأمل (قوله بان يدخل الاداة الخ) اي كالا مثلة المارة انفا (قوله وللشرط) عطف على قوله للتعليق (قوله بان يجزم بالاصل الخ) اي كالا مثلة لانية انفا (قوله حيث قال) اي الماوردي (قوله عتقت) اي بمجرد الموت والقبول وقوله على الشرط يعني مع رعاية شرط عدم الزوج (قوله لان عدم الشرط الخ) اي بالزوج مع قوله ونفوذ العتق الخ نشر على ترتيب الالف فالاول علة لقوله على الشرط والثاني علة لقوله فان تزوجت لم يبطل الخ (قوله يمنع الرجوع فيه) اي في العتق بالبطلان (قوله لكن يرجع الخ) ببناء المفعول وقوله وان طلقها الخ غاية (قوله ولو اوصى الخ) عطف على لو اوصى الخ (قوله اعطيتها)

كذلك فهذا بعد تسليمه لا يدل على امتناع خلاف ذلك لان عدم وقوع الشيء لا يدل على امتناعه (قوله او لاولاد) عطف على لعقب (واورد عليه الخ) اقول انما يتجه هذا الايراد لو شرط المصنف لصحتها ذكر الجهة او الشخص وليس كذلك بل انما ذكر شرط الجهة ان وقعت الوصية لها والشخص ان وقعت الوصية له وهذا لا ينافي جواز الوصية من غير ذكر واحد منهما فليتأمل (قوله ويحجب الخ) في هذا الجواب ما لا يخفى (قوله فانه لا بد فيه الخ) هذا هو الحكم المطلوب بيان معنى اقتضى ذلك فيه دونها (قوله خلاف ذلك) الاشارة

يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة او بعد الموت كوصيت بكذا له ان تزوج بنتي او رجعت من سفره وان مات من مرضى هذا او ان شاء زيد فشاء او ان ملكك هذا فملكك وصرح الماوردي بقبولها للتعليق بان يدخل الاداة على اصل الفعل وللشرط بان يجزم بالاصل ويشترط فيه امرا آخر حيث قال لو اوصى بعتقها على ان لا تزوج عتقت على الشرط فان تزوجت لم يبطل العتق والتسكاح لان عدم الشرط يمنع مضاء الوصية ونفوذ العتق بمنع الرجوع فيه لكن يرجع عليها بقيمتها تكون ميراثا وان طلقها الزوج ولو اوصى لام ولده بالالف على ان لا تزوج اعطيتها فان تزوجت استرجعت منها بخلاف العتق اه

وبه يعلم انه لو اوصى لفلان بعين إلا ان يموت قبل البلوغ فهي لو ارثي او بعين ان بالغ وبنفعت قبل بلوغه صح وعمل بشرطه نعم لا بد من البلوغ في حياة الموصى اخذ من قولهم في متى وان دخلت الدار او شئت فانت مدبر او حر بعد موتي لا بد من الدخول او المشيئة في حياة السيد كسائر الصفات المعلقة عليها فان دخل او شاء بعد موت السيد فلا تدبير وقد يفرق بان التدبير له احكام خاصة به في الحياة فاشترط لتحقيقه وجود المعلق به في الحياة لتعلم الوصية لا يثبت لها من (٨) الاحكام شي قبل الموت لجواز الرجوع عنها بالقول فلم يحتج لوجود المعلق به في الحياة بل لا يعتد

بوجوده الا بعد الموت كما اقتضاه كلامهم في هذا الباب او اوصى له بكذا ان لم يفعل كذا فقبل وتصرف في الموصى به ثم فعل ذلك بان بطلان الوصية والتصرف في رجوع الوارث بعين الموصى به او بدله ولو بعد مدد واعوام وتنقله من ايد مختلفة وامام في تدريس البلقي من قبول الوصية للتعلق دون الشرط فضعيف لما علمت من تصريح الماوردي بخلافه ولو اشار لمملوك غيره بقوله اوصيت بهذا ثم ملكه صحت كما ياتي بما فيه (فتصح لحل وتنفذ) بالجملة (ان انفصل حيا) حياة مستقرة ولا لم يستحق شيئا كالارث (وعلم) او ظن (وجوده عندها) اي الوصية (بان انفصل لدون ستة اشهر)

ببناء المفعول وكذا قوله استرجعت (قوله وبه يعلم الخ) اي بما قاله الماوردي (قوله الا ان يموت) اي الفلان الموصى له وكذا ضمير ان بلغ وضمير بلوغه (قوله لتحقيقها) اي الاحكام وكذا ضمير لتعلم (قوله وجود المعلق به) الباء هنا وفي نظيره الاتي بمعنى على (قوله او اوصى الخ) عطف على قوله او وصى لفلان بعين الخ (قوله ان لم يفعل كذا) اي شرب الخمر والدخان او الرجوع الى بلد مثلا (قوله فقبل الخ) اي بعد موت الموصى (قوله بخلافه) اي بقوله كلا منهما (قوله ولو شار الخ) اي قوله والحاقهم الستة اشهر في النهاية والمغنى (قوله ولو اشار الخ) كانه دفع به ما ترجم من قول المصنف يتصور له الملك من عدم صحتها بمال الغير ثم رايت في المغنى ما يصرح بذلك (قوله لمملوك غيره الخ) فان كان يملك بعضه صحت قطعا اه معنى (قوله صحت كما ياتي) وهو المعتمد منتهية ومعنى اي لان العبرة في الوصية بوقت الموت قبول او رد اعش (قول المتن لحل) حرا كان او رقيقا من زوج او شبهة او زنا اه نهاية (قوله حيا حياة مستقرة) اي بقينا وقوله والا اي بان انفصل ميتا ولو بجناية او حيا حياة غير مستقرة او شك في حياته او في استقرارها وقول المتن بان انفصل الخ اي او اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الوصية وهذا كله ما خوذ مما رثي الحل فليراجع (قوله فيعلم انه كان موجودا عندها) ومعنى قولهم ان الحل يعلم انه يعامل معاملة المعلوم والافقد قال امام الحرمين وجزم به الرافعي لا خلاف في انه لا يعلم اه سيد عمر (قوله لاحتمال حدوثة الخ) ولا مبالاة بنقص مدة الحل في ذلك عن ستة اشهر بل لحظة الوطء والعلوق لان زمن العلوق محسوب من الستة اه سم عن الحل (قوله ومنه يؤخذ الخ) اي من التعليل (قوله غشيان الخ) اي وطئه (قوله بين اوله) اي الفراش (قوله او كان) اي ذوالفراش (قوله كان) اي الفراش اه عش (قوله لما ياتي) اي في شرح استحق في الاظهر (قوله هنا) اي في الوصية (قوله لا يخالف الخ) عبارة النهاية والمغنى هو الذي في الروضة وغيرها وهو المعتمد اه (قوله ثم) اي في الطلاق والعدد (قوله لحظة العلوق الخ) اي سببه وهو الوطء عبارة النهاية والمغنى بتقدير زمن يسع الوطء والوضع اه (قوله واما هنا) اي في الوصية (قوله والوضع اخر الستة) قديقال اذا قارن اخر الستة فمدة الحل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فهم يفارق هذا قوله السابق بان انفصل لدون ستة اشهر واي فرق بين دون ودون اه سم وقد يقال انه لما تعذر

راجع الى الصحة (قوله لاحتمال حدوثة من ذلك الفراش بعد الوصية) عبارة شرح المنهج لاحتمال حدوثة معها او بعدها وزاد الحل في التعليل والاصل عدمه عندها قال شيخنا يريد الاصل الذي لم يعارضه ظاهر اي فلا يراد ان الاصل ايضا فيما اذا لم تكن فراشا عدم وجوده عندها وزاد الحل ايضا انه لا مبالاة بنقص مدة الحل في ذلك عن ستة اشهر بل لحظة الوطء والعلوق اخذا بما ذكر قال شيخنا كانه يريد بهذا ما صرح به في شرح المنهج من ان زمن العلوق محسوب من الستة اشهر فلا يقدح في ذلك نقص مكث الحل في البطن عن ستة اشهر باعتبار كون زمن العلوق من جملة الستة ثم اعلم ان هذا لا يشكل بما سيأتي من الاستحقاق اذا ولدته لاربعة سنين ولم تكن فراشا لانا اذا مشينا على مقتضى ما نقرر بان حسبنا زمن العلوق من جملة الاربع لا اشكال في الاستحقاق حينئذ لانه صدق انها لم تلد لزيد من اكثر الحل فليتأمل فانه قديا تبس اه (قوله والوضع اخر الستة) قد يقال اذا قارن اخر الستة فمدة الحل دون ستة اشهر والانفصال لما دونها فهم يفارق هذا قوله السابق

منها وان كانت فراشا وزوج او سيد لانها اقل مدة الحل فيعلم انه كان موجودا عندها (فان انفصل لستة اشهر فاكثر) منها (والمرأة فراش زوج او سيد) وامكن كون الولد من ذلك الفراش (لم يستحق) لاحتمال حدوثة من ذلك الفراش بعد الوصية

فلا يستحق بالشك ومنه يؤخذ اتجاه قول الامام لا بد ان يمكن غشيان ذى الفراش لها اي عادة فان حالته العادة كان كان بين اوله والوضع دون ستة اشهر او كان مسوखा كان كالدوم لا ياتي ان الظاهر وجوده عند الوصية الى اخره والحاقهم الستة اشهر فقط هنا بما فوقه لا يخالف ما ذكره في الطلاق والادب من الحاقها بما دونها لان الملاحظ في الاحتياط للوضع هو انما يحصل بتقدير لحظة العلوق او مع الوضع نظرا للغالب من انه لا بد منها فتنقصو هما من الستة فصارت في حكم مادونها واما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولا داعي الاحتياط لذلك الا لا يمكن ان لا يقع بان يقارن الانزال العلوق والوضع اخر الستة فنظر وهذا الامكان والحقوق الستة هنا بما فوقها وهذا

الفرق

الذي ذكرته هنا اولي من قول شيخنا في شرح منهجه ما حاصله ان العبرة بامكان مقارنة (٩) العلوق لاول المدة المستلزم لاحاق الستة بما

فوقه في الشكل ولا ينافيه من الحقها بما دونها لانه نظري في سائر الابواب للغالب انه لا مقارنة فلا بد من لحظة اه وذلك لان الغاء اللحظة في سائر الابواب نظرا لامكان المقارنة منافع لتصريحهم في محال متعددة باعتبارها بل مع لحظة اخرى للوضع فان اراد بذلك صحة كل من التعبيرين نظرا للامكان وللغالب قلنا يلزم انبهاهم المعتد إذ لا بدري من ذلك ان العبرة بالامكان او بالغالب فالوجه بل الصواب ما قرره من الاخذ بالامكان هنا وبالغالب في بقية الابواب لما تقرره من الفرق فتأمل فانه مهم وسيعلم من كلامه قبيل العدد ان التوامين حل واحد فاندفع قول جمع يرد عليه ما لو انفصل احد توامين لستة اشهر ثم انفصل توام اخرينته وبين الاول دون ستة اشهر فانه يستحق وإن انفصل لفرق ستة اشهر من الوصية (فان لم تكن فراشا) لزوج او سيدا وكانت (وانفصل) لدون ستة اشهر منه و (لاكثر من اربع سنين) من الوصية (فكذلك) لا يستحق للعلم بخدوئه بعد الوصية (اولدونه) اي الاكثر (استحق في الاظهر) لان الظاهر

الفرق بين الدونين جعل مطلقا لدون مقابل الستة في الحكم (قوله ذكرته) أي في الفرق بين البابين (قوله في الشكل) أي في جميع الابواب هنا وغيره (قوله ولا ينافيه) أي كون العبرة بامكان المقارنة الخ (قوله من لحظة) أي للوط. (قوله بذلك) أي كون ما ذكرته اولي من قول الشيخ (قوله في سائر الابواب) أي في جميعه (قوله في محال متعددة) كالطلاق والعدد (قوله فان اراد) أي الشيخ بذلك أي بقوله ولا ينافيه الخ صحة كل من التعبيرين الخ أي كما هو صريح قوله اخره بذلك علم ان كلا صحيح (قوله التعبيرين) أي الحاق الستة بما فوقها بما دونها (قوله وسيعلم) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله عليه) أي المصنف (قوله لستة اشهر) عبارة المغنى وكذا الروض كما في اسم لدون ستة اشهر اه وعبارة السيد عمر قوله لستة اشهر كذا في اصله رحمه الله تعالى وهو ينافي ما تقرره لمن الحقها بما فوقها اه وقال الكردى انه على حذف مضاف أي لدون ستة الخ (قوله لفرق ستة الخ) الاوفق لما قدمه لستة اشهر فاكثر (قوله او كانت وانفصل الخ) هذا ما اخرجه الشارح عن قول المصنف المار والمرأة فراش زوج النخ بقوله وامكن كون الولد من ذلك الفراش فكان الانسب ان يربداو كان عسوخا (قوله لدون ستة اشهر الخ) فيقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لاكثر من اربع سنين من الوصية إذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وان كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثر منه فكان ينبغي ان يترك ما زاده ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفرائس او اكثر منه ويرد ذلك الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من اربع سنين لکن يحجب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية ومع الانفصال لاقل اسم وقوله ويقول عقب الخ اقول لا يخفى ما فيه بل الذي ينبغي ان يقول عقب قوله لا يستحق وكذلك لا يستحق لو كانت فراشا وانفصل لاكثر من اربع سنين من الوصية سواء انفصل لدون ستة اشهر من الفرائس او اكثر منه (قوله ولاكثر) وقول المتن اولدو نكل منهما راجع لصورة الفراش التي في الشارح وصورة عدمه التي في المتن ولا ينافي رجوعه للتي في الشارح قوله الاتي ان وجود الفراش ثم وعدمه هنا الخ إذ المراد وجوده ثم حقيقة وحكم عدمه هنا ولو حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدمه اه سم (قوله أي الاكثر) أي من الوصية اه سم عبارة المغنى أي دون الاكثر وهو الاربع فافل اه (قوله وبهذا) أي بوجود السبب الظاهر هناك دون هنا (قوله ثم) أي في الانفصال ستة اشهر فاكثر (قوله وعدمه)

بأن انفصل لدون ستة اشهر وأي فرق بين دون ودون (قوله فان اراد بذلك الخ) اقول وإن اراد أنه يعتبر الامكان عند تحققه والغالب عند عدم تحققه فيتوجه انه لم يعرف تحقيق احدهما بعينه (قوله ما لو انفصل احد توامين لستة اشهر ثم انفصل توام اخر الخ) عبارة الروض فان ات لدون ستة اشهر من الوصية بولد ثم بعده لدونها من الولادة باخر استحقاقه (قوله او كانت وانفصل لدون ستة اشهر منه) قد يقال لا معنى للتقييد بدون ستة اشهر مع فرض ان الانفصال لاكثر من اربع سنين من الوصية اذ من لازم ذلك عدم وجوده عند الوصية وإن كانت فراشا وانفصل لستة اشهر فاكثر منه وكان الذي ينبغي ان يترك ما زاده ويقول عقب قول المصنف فكذلك سواء كانت فراشا ام لا وسواء انفصل لدون ستة اشهر من الفرائس او لاكثر منه ويرد الاعتراض ايضا على تقييد المتن بعدم الفراش في صورة الانفصال لاكثر من اربع سنين اذ لفرق فيها بين وجود الفراش وعدمه كما تبين لکن يحجب عنه بانه ذكره توطئة للصورة الثانية وهي الانفصال لاقل فليتأمل (قوله في المتن لاكثر من اربع سنين) أي في الحالين (قوله في المتن او لدونه) لا يقال هو راجع لعدم الفراش فقط وان اوه تقرير الشارح خلافا حيث زاد قوله او كانت بدليل قوله الاتي وحاصله الخ لا نأقول بل راجع لها وقوله اولدونه من الوصية وقوله وحاصله لا ينافي ذلك لان قوله فيه وعدمه هنا أي ولو حكما لان الفراش الذي انفصل لدون ستة اشهر منه كعدمه (قوله أي الاكثر) أي من الوصية (قوله وعدمه)

هنا غلب على الظن التفرقة بينهما بما ذكر (١٠) والكلام كله حيث عرف لها فراس سابق ثم انقطع امامن لم يعرف لها فراس اصلا وقد

انفصل لاربع سنين فاقول
ولسته اشهر فاكثر فلا
استحقاق قطعا لانحصار
الامر حينئذ في وطء الشبهة
او الزنا وكلاهما يحتمل
الحدوث فيضاف الى اقرب
زمان يمكن لان الاصل عدمه
فيما قبله قاله السبكي ويقبل
الوصية ولو قبل انفصاله على
المعتمد وليه بتقدير خروجه
(وان اوصى لعبد) او امة
وقد يشملها لغيره سواء
المكاتب وغيره (فاستمر
رقة) الى موت الموصى
(فالوصية لسيدة) عند موت
الموصى اى تحمل على ذلك
لتصح وان قصد العبد على
الوجه بل اطلاقهم هنا
وتفصيلهم الا في الدابة
كالصريح في ذلك وفارق
بطلان نحو الوقف والهبة
بهذا القصد لان الملك فيها
ناجز وهو ليس من اهله
وهنا منتظر ولعله يعتق
قبل موت الموصى فيكون
الملك له وقضيته صحة وقفه
على زيد ثم عبد فلان وقصد
تمليكك لان الاستحقاق فيه
منتظر الا ان يقال وضع
الوقف ان الملك فيه ناجز فلا
نظر لهذه الصورة ويقبلها
هو وان نهاه سيده ولان
الخطاب معه لاسيده الا اذا
لم يتاهل القن لنحو صغراو
جنون على احد احتمالين
لا يبعد ترجيحهما ثم رايت
شيخنا رجحه ويظهر ان
السيد لو اجبره عليه لم

أى ولو حكاه سم (قوله هنا) أى فى الانفصال لاربع فاقول (قوله حيث عرف لها) أى لمن اوصى
لها او كذا يقال فى قوله امامن الخ اه ع ش (قوله سابق) اى على الوصية (قوله اصلا) اى لا قبل
الوصية ولا بعدها (قوله ولسته اشهر الخ) اى بخلاف ما لو انفصل لدون ستة اشهر من الوصية فانه يستحقه
كما هو ظاهر للقطع بانه كان موجودا عندها ورغايته انه من شبهة او زنا وقد تقدم صحة الوصية للحمل
منهما ع ش ورشيدى (قوله فلا استحقاق قطعا) كذا فى النهاية والمغنى (قوله على المعتمد) وفاقا
للتبعية وكذا للمغنى آخر (قوله وليه) ولو وصيا اه مغنى (قوله وقد يشملها) اى العبد الامه وقوله
لغيره متعلق بعبد اه سم (قوله وقد يشملها) اى حقيقة عند ابن حزم وبجازا بارادة مطلق الرقيق
عند غيره (قوله سواء المكاتب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وتصح الوصية لام ولده لانها تنعق
بموته ومكانته لانه مستقل بالملك ومديره كالقن فان عتق المكاتب فهي له والا فوصية للوارث او عتق
المدير وخرج عتقه مع وصيته من الثلث استحقها وان لم يخرج منه الا اجدهما قدم العتق فيعتق كله
ولا شىء له بالوصية وإن لم يف الثلث بالمدير عتق منه بقدر الثلث وصارت الوصية لمن بعضه للوارث اه
(قوله عند الموت) اى وان لم يكن مالكه عند الوصية اه ع ش (قوله وإن قصد العبد الخ) خلافا للنهاية
والمغنى وشرح الروض عبارتهم ومحل صحة الوصية للعبد اذالم يقصد تمليكك فان قصده لم تصح كتنظيره فى
الوقف قاله ابن الرفعة اه قال ع ش قولم تصح اى بطلت وهذا هو الراجح (قوله وفارق) وهذا الفرق
قال النهاية والمغنى وشرح الروض للسبكي (قوله لان الملك فيهما ناجز) فيه نظر بالنسبة للهبة فان الملك فيها
منتظر لتوقفه على القبض فان الملك انما يحصل عند القبض ولهذا صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين
العقد والقبض للواهب اه سم (قوله من اهله) اى الملك (قوله وهنا) اى فى الوصية للعبد مع قصد
تمليكك (قوله فيكون الملك له) زاد شرح الروض والمغنى عن السبكي مانصه او لا اى ولا يعتق فلما لكا اه
وزاد النهاية لكن المعتمد فى الشق الاخير بطلان الوصية كما افاده الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش قوله
لكن المعتمد اى على ما قاله السبكي ولا فاقا له السبكي بشقيه ضعيف اه (قوله وقضيته) اى الفرق صحة الخ
وهو متجه لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع نهايه ومغنى وشرح الروض قال ع ش قوله وهو متجه
الخ وهذا مخالف لما فى الوقف من انه لو قال وقتت على زيد ثم على العبد نفسه ثم على الفقرا كان منقطع الوسط
الا ان يقيد ما فى الوقف بما اذا استمر رقه اه (قوله وقصد تمليكك) جملة حالية على تقدير قد او مصدر منصوب
على انه مفعول معه (قوله ويقبلها هو) الى قول المتن وان اوصى لدابة فى النهاية الا قوله على احد احتمالين
الى ويظهر وقوله او معه وكذا فى المغنى الا قوله ويظهر الى لان الخطاب وقوله قاله الزركشى الى والعبرة
(قوله لاسيده) عطف على هو من قوله ويقبلها هو (قوله لم يصح) اى قبوله باجبار (قوله لاسيده) اى
وان مات العبد كما قاله فى شرح الارشاد اه سم (قوله عليه لم يصح) اى القبول (قوله يجبر على القبول الخ)

هنا (أى ولو حكاه) (قوله ولو قبل انفصاله على المعتمد) كذا مر (قوله وقد يشملها) أى يشمل العبد الامه
وقوله لغيره متعلق بلعبد (قوله وان قصد العبد) اى وان قصد تمليكك كما يصرح به قوله بل اطلاقهم هنا
وتفصيلهم الخ وذلك مصرح به فى عبارة غيره ويصرح به ايضا قوله الاق وبفارق العبد مع ما قبله (قوله
لان الملك فيهما ناجز) فيه نظر فى الهبة (قوله وهنا منتظر) هلا قيل ذلك فى الهبة فان الملك فيها منتظر لتوقفه
على القبض ولعله يعتق قبله وهذا البحث منقذ ان كان الملك انما يحصل عند القبض وهو كذلك ولهذا
صرحوا بان زوائد الموهوب الحاصلة بين العقد والقبض للواهب (قوله فيكون الملك له) زاد فى شرح
الروض عن السبكي او لا اى ولا يعتق قبل موت الموصى فلما لكا اه لكن المعتمد البطلان اذا لم يعتق
قبل موت الموصى مر (قوله وقضيته صحة وقفه على زيد ثم على عبد فلان) اى فان مات زيد ولم يعتق
عبد فلان انقطع الوقف حينئذ مر (قوله لاسيده) اى وان مات العبد كما قاله الشارح فى شرح الارشاد

يصح لانه ليس محض اكتساب كما يفهمه قوهم لان الخطاب معه وانه لو أصر على الامتناع تاقى فيه ما
باقى من ان الموصى له يجبر على القبول او الرد لانظر هنا الى عدم استحقاق العبد لما تقرر ان المدار على كونه مخاطبا لا غير (فان عتق قبل موت

الموصى فله) الوصية لانها تملك بعد الموت وهو حر حينئذ ولو عتق بعضه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا ما يابا يقسم بينهما انه يستحق هنا بقدر حرية والباقي السيد قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجودها يابا وعدمها (١١) ويفرق بان وجود الحرية عند الوصية اقتضى

ذلك التفصيل بخلاف
طروها بعدد العبرة في
الوصية لمبعض وثم ما يابا
بذى النوبة يوم الموت كيوم
القبض في الهبة (وان عتق
بعد موته) او معه (ثم قبل
بني) القول بملكه للموصى
به (على ان الوصية بم ملك)
والاصح انها تملك بالموت
بشرط القبول فتكون
للسيد ولو بيع قبل موت
الموصى فالمشترى والا
فللبائع ومحل ذلك كله في فن
عند الوصية فلو وصى لحر
فرق لم تكن لسيده بل له
ان عتق والا ففى في وتصح
لقنه برقبته فان اوصى له
بثلث ماله نفذت في ثلث رقبته
فيعتق وباقي ثلث ماله وصية
لمن بعضه حر وبعضه ملك
للوارث ولقن وارثه
وتوقف على الاجازة مطلقا
ما لم يبعه قبل موت الموصى
والا ففى للمشترى (وان
اوصى لدابة) يصح الوقف
عليها كالحيل المسجلة او لا
(وقصد تملكها او اطلق
في اطلاقه) لان مطلق اللفظ
للتملك وهي لا تملك حالا
ولا ما لا وبه فارقت العبد
وتقبل دعوى الوارث المبطل
بيمينه وفي البيان لو قال ما
ادري ما اراد مورثي بطلت
قطعا (وان) قصد علفها
او (قال ليصرف في علفها)

أى والراجح أنه ان امتنع من القبول والردخير الحاكم بينهما فان أبى حكم عليه بابطال الوصية اه ع ش
(قول المتن فله) أى وان قصد الموصى السيد وقتها فلا نظر الى ذلك حيث صار حرا اه ع ش (قوله) لانها
تمليك الخ) ويؤخذ من هذا التعليل انه لو عتق بوجود صفة قارنت موت سيده اذا كان هو الموصى ملك
الموصى به وكذا لو قارن عتقه موت الموصى اذا كان غيره اه نهاية وهذا الوجه فيما يظهر بما يأتى في الشرح
والله اعلم اه سيد عمر وقد مر عن المغنى وشرح الروض في ام الولد والمدير ما يوافق النهاية وقوله ما يأتى
الخ يعنى به قوله او معه (قوله) ولو عتق بعضه الخ) ولو باع بعضه فالموصى به بين السيدين اه مغنى (قوله)
يقسم) أى الموصى به (قوله) انه يستحق الخ) خبر قوله فقياس الخ) وقوله بقدر حرية معتمد اه ع ش
(قوله) ويفرق الخ) يتأمل اه سم عبارة السيد عمر ويفرق الخ) فيه نظر والذي يتجه التفصيل هنا كشم
ثم رايت كلامهم الا ترى في الوصية لعبد بثلث ماله يؤيد ما ذكرته ويقدح في فرق الشارح فراجعوه وتامله
والله اعلم اه اقول راجعته ولم يظهر لى وجه التايسد بل لا يتصور فيما يأتى المماياة كما لا يخفى (قوله) عند
الوصية) أى للبعض (قوله) ذلك التفصيل) أى بين المماياة وعدمها اه ع ش (قوله) والعبرة الخ)
ولو خصص بها أى الوصية ببعض الحر والرقى او اخذ السيدين اختص اه مغنى (قوله) كيوم القبض
الخ) فلو وقعت الهبة في نوبة احدهما والقبض في نوبة الاخر كان الموهوب لمن وقع القبض في نوبته اه
ع ش (قوله) والاصح انها تملك الخ) عبارة المغنى ان قلنا بالموت بشرط القبول وهو الاظهر او
بالموت فقط ففى للبعث وان قلنا بالقبول فقط فللمعتيق اه (قوله) والاصح) الى المتن في النهاية والمغنى
الا قوله ولقن وارثه الخ (قول المتن ثم قبل) يفيد اعتبار قبوله هو دون السيد ولو بعد عتقه بعد موت الموصى
اه سم (قوله) فالمشترى) أى مشترى العبد (قوله) والا) أى بان يبيع بعد موت الموصى اه ع ش
(قوله) فان اوصى الخ) الاولى الواو بدل الفاء كافي للمغنى وفيه ايضا مانصه وان اوصى له بمال ثم اعنته
فهو له او باعه فالمشترى والا بان مات وهو في ملكه فوصية للوارث وسياتي حكمها ولو اوصى له بثلث ماله
وشروط تقديم عتقه فازمع عتقه بياقي الثلث انتهى (قوله) فيعتق) أى ثلث رقبته (قوله) وباقي ثلث الخ)
الاولى وثلث باقى امواله الخ (قوله) وباقي ثلث امواله وصية الخ) ويشترط قبوله فلو قال له وهبت لك او
ملكتك رقبتيك اشترط قبوله فور الا ان نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعنته ففعل ولا تردى
الوصية برده اه نهاية قال ع ش قوله اشترط قبوله فور الا بخلاف ما لو قال او صيت لك برقبتيك فانه يشترط
القبول بعد الموت وقوله برده أى العبد فيما لو قال لوصيه اعنته او نوى بقوله وهبتك نفسك او ملكتكها اعتاقها
فلا ينافى قوله قبل ويشترط قبوله اه (ولقن وارثه) عطف على قوله لقنه (قوله) وتوقف) أى الوصية
لقن وارثه (قوله) مطلقا) لعل المراد به سواء كانت الوصية بالثلث او باكثر منه وقوله ما لم يبعه أى الوارث
قنه والاولى الا ان باعه (قوله) يصح الوقف عليها الخ) خلافا للمغنى والنهاية في صورة الاطلاق عبارتها قال
الزركشى وقياس ما مر في صحة الوقف على الخيل المسبلة لصحة الوصية لها أى عند الاطلاق بل اولى اه (قول
المتن او اطلق) أى اطلق في قصده فلم بقصد شيئا اه رشيدى (قوله) لان مطلق اللفظ) الى قوله انتهى في
النهاية الا قوله كما اشار اليه الاذرعى وقوله ولو المالك الى ولومات (قوله) وتقبل) وان قال اراد العلف
صحت انتهى نهاية (قوله) المبطل) مفعول دعوى اه سم (قول المتن صحته) فلو باعها ما سكها قبل الموت
انتقلت الوصية للمشترى او بعده ففى للبايع كالعبد في التقديرين على الاصح فعليه لو قبل

(قوله) فقياس قولهم في الوصية لمبعض ولا ما يابا الخ) قد تقرر ان من حصلت حرية بعضه مع عدم المماياة له
حكم الرقيق المحض (قوله) ويفرق الخ) يتأمل (قوله) عند الوصية) أى للبعض (قوله) في المتن ثم قبل) يفيد
اعتبار قبوله هو دون سيده ولو بعد عتقه بعد الموت (قوله) والا) يشمل البيع مع الموت وفيه تأمل (المبطل)

بفتح اللام الما كول وباسكانها المصدر ونقلا عن ضبطه (فالمقول صحته) لان مؤنتها على ما لكها فهو المقصود بالوصية ومع ذلك يتعين صرفه
في مؤن أو ان انتقلت لآخر رعاية لغرض الموصى ومن ثم لدلت قرينة ظاهرة على انه انما قصد به ما لكها وانما ذكرها تجملا او مباسطة

البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره نهاية ومعنى قال ع ش قوله يلزمه صرف ذلك الخ ففائدة كونه ملكه ان الدابة لو ماتت وقد بقي من الموصى به شيء كان للبائع اه (قوله تعين له الخ) عبارة النهاية ملكه ملكا مطلقا كما لو دفع درهما لآخر وقال اشتر به عمامة مثلا اه (قوله ويتولاه الخ) أي الصرف الوصى الخ ولو توقف الصرف على مؤنة او كان بما يخل بمروءة القاضى او الوصى ولم يتبرع بها احد فالذى يظهر لى انها تتعلق اى المؤنة بالموصى به ولو اوصى بعلف الدابة التى لا تاكله عادة فالأقرب أنه إن كان الموصى جاهلا بحالها بطلت أو عالما انصرفت لما ملكها ولو كان العلف الموصى به مائنا كلة عادة لكن عرض لها امتناعا من اكله فيحتمل ان يقال إن ايس من اكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالمومات والا حفظ لى ان يتانى اكلها فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله او مامورا حدهما) عبارة المغنى والنهاية الوصى او نائبه من مالك او غيره ثم القاضى او نائبه كذلك اه (قوله كان مابق لما ملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر ان المراد مالها عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره اه سم (قوله ويشترط الخ) عبارة المغنى وعلى المنقول يشترط قبول مالك الدابة كسائر الوصايا اه (قوله قال الاذرى الخ) معتمداه ع ش (قوله وأن لا تسكون الخ) عطف على قوله قبوله وقوله قال الاذرى معترضة (قوله كقطع الطريق الخ) عبارة النهاية كفرس قاطع الطريق والحربى والمحارب لاهل العدل اه (قوله وقياس ما ياتى الخ) هو الوجه سم وع ش (قوله توقف البطالان الخ) خبر وقياس الخ (قوله على قوله ليقطعها الخ) يتجه فى المقيس والمقيس عليه إن قصد قطع الطريق كالتصريح به اخذاما مرآ نفوا وعليه فلو اختلف الوارث والموصى له فالقول قول الوارث اخذاما سبق اه سيد عمر (قوله بخلاف الوصية للدابة المتخذة لقطع الطريق فى معنى اللام (قوله فيه إعانة على معصية) الاعانة على المعصية غير متعين لجواز علفها لعمل مباح اه سم (قوله ويظهر انه ياتى الخ) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت وبعده ولا يبعد ان يقال انه فى الاول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى الثانى تصح وتسكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتيق فان مات كان مابق منها للسيد اه سم (قوله ما ذكر) أى فى الوصية لعلف الدابة وقوله

تعين له على الاوجه كما أشار اليه الاذرى اخذاما قالوه فى الهبة ويتولاه الوصى والا فالقاضى او مامورا حدهما ولو المالك لا يسلم له بغير اذن احدهما ولو مات كان مابق لما ملكها كما هو ظاهر ويشترط قبوله قال الاذرى وان لا تكون متخذة لمعصية كقطع الطريق اه وقياس ما ياتى من صحة الوصية لقاطع الطريق الا ان قال ليقطعها توقف البطالان هنا على قوله ليقطعها عليها الا ان يفرق بان الوصية له لم تنحصر فى المعصية لاحتمال صرف الموصى به فى غير ذلك بخلافها فيها فان قصد ما بالرفق مع علم قطع الطريق عليها فيه إعانة على معصية ويظهر انه ياتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته قن الغيور ان ذكرهم للدابة انما هو للغالب لا غير ومن ثم لو اوصى بعمارة دار غيره

مفعول دعوى (ويتولاه) أى الصرف الوصى وإلا فالقاضى لو توقف الصرف على مؤنة كان عجز الوصى او الخا كم عن حمل العلف وتقديمه اليها او كان ذلك بما يخل بمروءته ولم يتبرع بها احد فهل تتعلق تلك المؤنة بالموصى به فيصرف منها لانها من تنمة القيام بتلك الوصية او تتعلق بمالك الدابة فيه نظروا الذى يظهر لى هو الاول فليتامل ولو اوصى بعلف الدابة الذى لا تاكله عادة فهل تبطل الوصية او ينصرف لما ملكها او يفصل فان مات الموصى جاهلا بحالها بطلت او عالما انصرفت لما ملكها فيه نظر والثالث غير بعيد ولو كان العلف الموصى به مائنا كلة عادة لكن عرض لها امتناعا من اكله فيحتمل ان يقال إذا ايس من اكلها إياه عادة صار الموصى به للمالك كالمومات والا حفظ لى تانى اكلها فليتامل (قوله ولو مات كان مابق لما ملكها) وكذا الجميع لو وقع الموت قبل اعتلافها شيئا منه كما هو ظاهر وظاهر ان المراد مالها عند الموت وإن انتقلت بعد ذلك لغيره (قوله ويشترط قبوله) لو انتقلت عن مالها عند الموت إلى غيره قبل القبول فالوجه ان المشتري قبوله هو مالها عند الموت وإن انتقلت عن ملكها اخذاما اعتمده فى شرح الروض من انها البيعت قبل موت الموصى كانت الوصية للبشرى وبعده كانت للبائع ثم فرع على التفصيل انه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهر انه يلزمه صرف ذلك لعلفها وإن صارت ملك غيره اه وعلى هذا ما استظهرناه فيما مر انها اذا ماتت الدابة كان العلف او مابق منه لما ملكها عند الموت (قوله وقياس ما ياتى الخ) هو الوجه (قوله فيه إعانة على معصية) الاعانة على المعصية لم تتعين لجواز علفها لعمل مباح (قوله ويظهر انه ياتى ما ذكر فى الوصية بشيء ليصرف فى مؤنته قن الغيور) انظر لو عتق فى هذه الحالة قبل الموت وبعده ولا يبعد ان يقال هو فى الاول تصح الوصية وتسكون له ويشترط قبوله ويتعين عليه صرفها فى مؤنته وفى

لومت وثعين الصرف لعمارتها رعاية لغرض الموصى (وتصح لعمارة نحو مسجد) ورباط (١٣) ومدرسة ولو من كافر انشاء وترميا لانها

من افضل القرب ولمصالحه
لا لمسجد سبني الاتبعاعلى
قياس لما سر آفنا (وكذا ان
اطلق في الاصح) بان قال
اوصيت به للمسجد وان
اراد تملكه لما مر في الوقف
انه حرملك اى منزل منزله
(وتحمل) الوصية حينئذ
(على عمارته ومصالحه) ولو
غير ضرورة عملا بالعرف
ويصرفه الناظر للاهم
والاصح باجتهاده وهى
للكعبة وللضريح النبوى
على مشرفه افضل الصلاة
والسلام تصرف لمصالحهما
الخاصة بهما كترميم ما
وهى من الكعبة دون بقية
الحرم وقيل فى الاول
لمساكين مكة وللحرم يدخل
فيهما مصالحهما ويظهر اخذا
ما تقرروا ما قالوه فى النذر
للقبر المعروف بجرجان
صحتها كالوقف لضريح
الشيخ الفلانى ويصرف فى
مصالح قبره والبناء الجائز
عليه ومن يخدمونه او
يقرؤن عليه ويؤيد ذلك
ما مر آفنا عن صحتها ببناء
قبة على قبر ولى او عالم اما
اذا قال للشيخ الفلانى ولم
ينو ضريحه ونحوه فهمى
باطلة (ولذى) ومعاهد
ومستامن ولاهل الذمة
او العهد لكن لا بنحو
مصحف وذلك كما تحمل
الصدقة عليهم (وكذا

فى الوصية الخ متعلق بباتى (قوله لومت الخ) ويشترط قبول صاحب الدار اه معنى (قوله نحو مسجد)
اى بما فيه منفعة عامة فى القناطر والجسور والآبار المسبلة وغيرها اه ع (قوله ورباط) الى قول
المتن ولورث فى النهاية الا قوله وقيل الى ويظهر وفى المعنى الا قوله ويظهر الى المتن وقوله ويفعل كذا الى
المتن (قوله انشاء وترميا) وهل يتوقف على انشاء صيغة وقف منه ام لا فيه نظر الا قرب الثانى حيث كانت
العمارة ترميا واما لو اوصى بانشاء مسجد فاشترى قطعة ارض وبنائها مسجدا فالظاهر انه لا بد من الوقف
لهما ولما فيها من الابدية من القاضى او نائبه مسجد او لو كان المسجد غير محتاج لما اوصى به حالا فينبغى حفظ
ما اوصى به له حيث توقع زمان يمكن الصرف فيه فان لم يتوقع كان محكم البناء بحيث لا يتوقع له زمان
يصرف فيه فالظاهر بطلان الوصية اه ع (قوله من القاضى الخ) اى ان لم يكن وصى والا فبنه او من
نائبه اخذا مابا انفاق الوصية للدابة وقوله ولو كان المسجد غير محتاج الخ فيه وقفة فليراجع (قوله لانها)
اى عمارة نحو المسجد (قوله لا لمسجد سبني) اى بالنسبة للمصالح كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله على
قياس الخ) راجع على الاستثناء فقط والا فقدر المستثنى منه بنفسه (قوله مرآفنا) اى فى شرح ان يتصور
له الملك (قوله ويصرفه الناظر الخ) اى فليس الوصى الصرف بنفسه بل يدفعه للناظر او لمن اقامه مقامه
ومثلها النذر للاضحة المشهورة كضريح امامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه فيجب على الناظر صرفه لمتوابعه
القائم بمصالحه وهو يفعل ما يراه فيه ومنه ان يصنع بذلك طالما لم يخذل من جرت العادة بالانفاق عليهم اه
ع (قوله وهى للكعبة الخ) لو اوصى بدراهم لكسوة الكعبة والضريح النبوى وكانا غير محتاجين لذلك
حالا وفيما شرط من وقفه لكسوتهما ما يفى بذلك فينبغى ان يقال بصحة الوصية ويدخر ما اوصى به او تجدد
به كسوة اخرى لما فى ذلك من التعظيم اه ع (قوله ما وهى من الكعبة) اى سقط منها اه ع وفى المعنى
وينبغى كما قال ابن شبة الحاق الكسوة بالعمارة فانها من جملة المصالح اه (قوله فى الاول) وهى الوصية
للكعبة (قوله وللحرم الخ) اى والوصية للحرم (قوله مصالحهما) لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم
سم والاظهر انه للكعبة والضريح النبوى اه سيد عمر عبارة السكردى قوله وللحرم فيدخل فيها
مصالحهما اى ولو اوصى حرم من الحرمين يدخل فى تلك الوصية مصالح الضريح والكعبة اه (قوله
لضريح) متعلق بضمير صحتها (قوله قبره) اظهر فى مقام الاخبار (قوله ومن يخدمونه) هل يجزى هذا فى
لوصية للكعبة والضريح النبوى كما هو قياسه اه سم (قوله او يقرؤن عليه) هل المراد من اعتاد القراءة
عليه او مطابق القارى وان اتفقت قراءته عليه فيه نظر ولا يبعد الاول اه ع (قوله للشيخ الفلانى) اى
اولئبى صلى الله عليه وسلم اه ع (قوله ولم ينو ضريحه الخ) وتعلم باخباره اه ع (قوله فهمى باطلة)
ثمل قوله ولم ينو الخ ما لو اطلق وقياس الصحة عند الاطلاق فى الوقف على المسجد الصحة هنا وتحمل على عمارته
ونحوها اه ع (قوله لا بنحو مصحف) اى حيث مات الموصى له كافر اما لو اسلم قبل موت الموصى تبين
صحة الوصية كما تقدم للشارح فى البيع اه ع (قوله لا بنحو مصحف) كالعبد المسلم (قول المتن وكذا حرى
ومرتد) اى معينين اه معنى وصدرته ان يقول اوصيت لفلان ولم يزد وكان فى الواقع حرى او مرتدا اما
لو قال اوصيت لزيد الحربى او الكافر او المرتد لم تصح ع (قوله رسم) (قول المتن وقال فى الاظهر) قال فى
القوت والخلاف فى الحرب لو اوصى للقائل الرقيق صحت قطعا قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو
السيد اه وقياسه صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقا وقد يقال انه لو اوصى لرقيق يقتله فآل الامر الى

الثانى تصح وتكون للسيد ويتعين صرفها فى مؤنة العتيق فان مات كانت او مات من السيد لانها بالموت
انصرفت له كما ان الدابة اذا انتقلت فيه بعد الموت لا يتغير الحكم ويحمل الفرق فليراجع (قوله مصالحهما)
لعل الضمير للكعبة وبقية الحرم (قوله ومن يخدمونه) هل يجزى هذا فى الوصية للكعبة والضريح النبوى كما
هو قياسه (قوله فى المتن وقال فى الاظهر) قال فى القوت والخلاف انما هو فى الوصية للقائل الحربى لو اوصى

حرى) بغير نحو سلاح (ومرتد) حال الوصية لم يمت على رده (فى الاصح) كالصدقة ايضا وفارقت الوقف بانه يزداد للدوام
وهما مقتولان ولا تصح لاهل الحرب والردة ولا لمن يرتد او يحارب او يفعل كذا وهو مخصية بل او مكروه فيما يظهر (وقاتل)

بان يوصى لشخص فيقتله هو او سيده ولو عمدا فهو قاتل باعتبار الاول (في الاظهر) لانها تملك بعقد فاشبهت الهبة لا الارث وخبر ليس للقاتل وصية ضعيف ساقط ولا نصح لمن يقتله الا ان جاز قتله وتصح لقاتل فلان بعد القتل لا قبله الا ان جاز قتله (ولو ارث) من ورثة متعددين (في الاظهر ان اجاز باقى الورثة) المطلقين التصرف وقتلنا بالاصح ان اجازهم تنفيذ لا ابتداء عطية وان كانت الوصية ببعض الثلث للخبر بذلك واسناد صالح وبه يخص الخبر الاخر لا وصية لو ارث وحيلة اخذه من غير توقف على اجازة ان يوصى لفلان بالف اي وهو ثلثه فاقول ان تبرع لولده بخسائة او بالفين كما هو ظاهر فاذا قبل وادى للابن ما شرط عليه اخذ الوصية ولم يشترك فيه الورثة الابن فيما حصل له ويوجه بانه لم يحصل له مال الميت شئ متميز به حتى يحتاج لاجازة بقية الورثة

حصوله له بعته كما سبق تبين فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره اه سم (قوله بان يوصى الخ) عبارة المغنى وصورته ان يوصى لجارحه ثم يموت او لا انسان فيقتله ومن ذلك قتل سيد الموصى له لان الوصية لعبد وصية لسيده كما مر اه (قوله ولو عمدا) اي تعديا اه مغنى (قوله باعتبار الاول) اي بالمجاز الاول (قوله ضعيف) اي ضعفا قويا كما فهمه قوله ساقط اه ع ش (قوله الا ان جاز قتله) اي فيصح وصية الحربى لمن يقتله (قوله بعد القتل) اي ولو تعديا اخذنا من (قوله الا ان جاز قتله) اي الموصى وقوله بعد القتل اي بعد حصول سبب القتل كان جرعه انسان ولو عمدا ثم اوصى للجارح ومات الموصى وقبل الموصى له الوصية او مان حصل منه القتل بالفعل ثم قال آخر اوصيت للذى قتل فلانا بكذا وتصح الوصية لان الغرض من قوله للذى قتل فلانا تعيين الموصى له لاحله على معصية اه ع ش (قول المتن ولو ارث) فرع في فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاصياء ووصى لهم بمبلغ فهل يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما ياخذ احد الاصياء الجواب والذى يظهر استحقات الزوجة نظير ما ياخذ احد الاصياء لانه ليس تبرعاً محضاً بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها واقول قد يفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصاية فتستحق الزوجة بدون اجازة الورثة ان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان وازوا فليتامل وفى الشق الاول لو زاد ما يخص الزوجة على اجرة المثل فهل تتوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره اه سم (قول المتن لو ارث) اي وتصح الوصية لو ارث وان لم يخرج من الثلث اه مغنى (قوله من ورثة متعددين) سيد كر محترزه (قول المتن ان اجاز الخ) اي وتنفيذان اجاز الخ فهو قيد لحذف اه بجزى مى (قوله المطلقين) الى قوله ويوجه بانه فى النهاية والمغنى (قوله المطلقين التصرف) نعمت للورثة وكان الاولى لفظاً ومعنى جعله نعمتاً للباقي (قوله وان كانت الوصية الخ) راجع الى المتن اي وتتوقف على الاجازة وان كانت الخ (قوله للخبر بذلك) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يجيزه الورثة رواه البيهقى باسناد قال الذهبى صالح اه (قوله صالح) اي ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة الصحيح (قوله وبه) اي بذلك الخبر (قوله وحيلة الخ) عبارة المغنى فائدة من الخيل فى الوصية للوارث الخ (اخذه) اي الوارث وقوله على اجازة اي من بقية الورثة وقوله لولده اي الموصى اه ع ش (قوله فاذا قبل وادى الخ) عبارة المغنى فاذا قبل لزمه دفعها اليه اه (قوله للابن) الا وفق للقاتل الرقيق صحت قطعاً قاله ابن الرفعة لان المستحق لذلك غيره وهو السيد ولا خلاف انه لو اوصى لمن يقتله ان الوصية باطلة اه وقد يقال انه اذا اوصى لرقيق لعل صورته اذا وصى له ان يقتله اما اذا وصى له ولم يقيد فقتله وآل الامر له فلا يتبين فسادها وآل الامر الى حصوله له بعته كما سبق انما يتبين فسادها لانها وصية للقاتل نفسه لا لغيره وقد يقال انه لو تحتم قتله حرابة او رجعة فلو وصى ان يباشر ذلك باذن الامام انه تصح الوصية له كالاجرة والجمالة اذا توجه ذلك عليه لفقد بيت المال فتامله اه كلام القوت وقياس ما قاله او لا صحة الوصية لمن يقتله اذا كان رقيقاً (قوله واسناد صالح) اي كما قاله الذهبى قال فى شرح الروض لكن قال البيهقى ان عطاء اي راويه عن ابن عباس غير قوى ولم يدرك ابن عباس اه (فرع) فى فتاوى السيوطى مسئلة رجل مات ووصى جماعة وجعل زوجته احد الاصياء ووصى لهم بمبلغ فادعى مدع انه لا يجوز للزوجة ان تاخذ نظير ما اوصى به للاوصياء لانها وارثة الجواب اما اصل الوصية الموارث فلا يطاق القول باطاله بل هى موقوفة على اجازة الورثة واما هذه المسئلة بخصوصها فالذى يظهر فيها استحقات الزوجة نظير ما ياخذ احد الاصياء لانه ليس تبرعاً محضاً بل شبه الاجرة او الجمالة للدخول فى الوصايا وما يترتب عليها من الاخطار والنظر والقيام بحال الاولاد والامور الموصى بها هذا ما ظهر لى وقد رفع الدوال الى الشيخ شمس الدين المقيسى ووافقت على ما اقتيت به والى الشيخ سراج الدين العبادى بخالف واجاب ونف نصيب الزوجة جرياً على القاعدة ولم تظهر لى موافقة اه (واقول) قد يفصل بين ان يصرح بجعل المبلغ فى نظير الوصايا فاستحق الزوجة بدون اجازة الورثة وان لا يصرح بذلك فلا تستحق الا ان اجازوا فليتامل وفى الشق الاول لو زاد

فيه ومنه يؤخذ ما اقيمت به انه لو اوصى المستولد به بكذا ان خدمت احدا وولاده كذا بعد موته ففعلت استحققت الوصية من غير اعتبار اجازة البقية لما تقرر انه لم يحصل له من مال الميت شيء بخلاف ما لو علق عتق عبده بخدمة بعض اولاده (١٥) فانه يحتاج للاجازة لان المنفعة المصروفة

للمخدوم من جملة التركة قال شارح وقيدت الوارث في المتن بالخاص احتراز عن العام كوصية من لا يرثه الا بيت المال بالثالث فاقول نصح قطعاً ولا يحتاج للاجازة الامام ويرد بان الوارث جهة الاسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه كما يعلم مما مر في ارث بيت المال وخرج بما ذكرته وصية من ليس له الا وارث واحد فانها باطلة لتعذر اجازته لنفسه وسياتي ان الامام تتعذر اجازته بما زاد على الثلث لان الحق للمسلمين ولا تصح اجازة ولى محجور ولا يضمن به الا ان قبض بل توقف الى كاله على الاوجه وان استبعده الاذرعى بعد ان رجحه مرة والبطالان اخرى بل قال قد اقيمت به فيما لا احصى وانتصر له غيره لعظم الاضرار بالوقف لاسيما فيمن اوصى بكل ماله وله طفل محتاج ويرد بان التصرف وقع صحيحاً فلا مساع لا بطلاله وليس في هذا اضرار لا مكان الافتراض عليه ولو من بيت المال الى كاله وظاهر ان القاضي في حالة الوقف يعمل في بقاءه وبيعه وايجاره بالا صلح ومن الوصية له ابراه

لما قبله للولد (قوله ومنه) اي التوجيه المذكور (قوله كذا) اي سنة مثلاً وقوله بعد موته متعلق بقوله خدمت (قوله انه الخ) اي الاحد والمخدوم (قوله فانه يحتاج) اي العتق (قوله قال) الى المتن في النهاية الا قوله وخرج الى وسياتي (قوله قال شارح الخ) وافقه المغني (قوله كوصية من لا يرثه) اي لا انسان اه معنى (قوله ولا يحتاج) اي نفوذ الوصية (قوله لا خصوص الموصى له) ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ او لا خصوصه مطلقاً فهو بمنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي سم على حج اه رشيدى (قوله فلا يحتاج الخ) اي لا نه ليس بوارث اه ع ش (قوله بما ذكرته) اي بقوله من ورثته متعددين (قوله وصية من ليس له الا وارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد اه سم (قوله فانها باطلة) على الاصح اه معنى (قوله لتعذر اجازته الخ) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى صحت ان اجاز البقية سم وهو وجهه فالاولى التعليل بانه يستحقه بلا وصية فهي لا غية نظير ما ياتي في المتن بل هي من جزئياته فلا حاجة لا يرادها وتقييد المتن بما يخرجها اه سيد عمر اقول قد تقدم في الفرائض في اسباب الارث في شرح ونكاح ما يقتضى اعتبار اجازة الوارث الموصى له اذا لم ينفرد ايضاً (قوله ولا تصح) عطف على قوله وسياتي الخ عبارة المغني وبالمطالعين التصرف ما لو كان ليهن صغيران ومجنون او محجور عليه بسنن فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه اه وهي احسن سبكا (قوله ولا يضمن بها) اي الولي بالاجازة اه ع ش (قوله بل توقف) اي الوصية اه رشيدى (قوله الى كاله) سياتي في الوصية لاجنبي باكثر من الثلث استثناء من جنونه مستحكم من المحجور فتبطل على تفصيل فينبغي ان ياتي نظيره هنا ايضاً اه سيد عمر (قوله وان استبعده) اي الوقف (قوله والبطالان) عطف على الهاء في رجحه (قوله به) اي البطلان (قوله فلا مساع) عبارة النهاية فلا مسوغ اه (قوله بالاصح) واذا باع او آجر ابقى الثمن او الاجرة الى كمال المحجور فان اجاز دفع ذلك للموصى له والا قسمه على الورثة كما هو ظاهر رشيدى (قوله ومن الوصية) الى المتن في المغني (قوله له) اي للوارث (قوله ابراه وهبته الخ) اي فيتوقف نفوذها على اجازة الورثة والكلام في التبرعات المنجزة في مرض الموت او المتعلقة بالموت اماماً مانحاً في الصحة فينفذ مطلقاً ولا حرمة وان قصد به حرمان الورثة كما ياتي في اول الفصل الاتي اه ع ش (قوله ولا بد لصحة الاجازة الخ) عبارة المغني ولا اثر للاجازة بعد الموت مع جهل قدر المال الموصى به كالا براء عن مجبول نعم ان كانت الوصية بمعين كعبد وقالوا بعد اجازتهم ظننا كثرة المال وان العبد يخرج من ثلثه فبان قليلاً او تلف بعضهم او دين على الميت صحت اجازتهم فيه وان كانت الوصية بغير معين وادعى المجيز الجهل بقدر التركة كان قال كنت اعتقدت كثرة المال وقد بان خلافه صدق يمينه في دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه بقدر المال عند الاجازة وتنفذ الوصية فيما ظنه فان اقيمت لم يصدق وتنفذ الوصية في الجميع اه (قوله فسياتي) اي في اوائل الفصل الاتي زاد النهاية فلو اجاز عالماً بمقدار التركة ثم ظهر له مشارك في الارث وقال انما اجزت ظانا حيازتي له بطلت الاجازة في نصيب شريكه ويشبه بطلانها في نصف نصيب نفسه وللوصى له تحليفه على نفي علمه بشريكه فيه اه قال الرشيدى قوله في نصف نصيب الخ لعلمه مفروض فيما اذا كان الموصى به النصف

ما يخص الزوجة على اجرة المثل قبل تنوقف الزيادة على اجازة بقية الورثة راجعه من نظائره (قوله مما مر في ارث بيت المال) قد مر هناك التحقيق ان الوارث المسلمون جهة الاسلام وبه يعلم ما في رده المذكور وقوله فيه لا خصوص الموصى له ان اراد لا خصوصه فقط مع تسليم انه وارث لم ينفذ الا خصوصه مطلقاً ومنوع نعم يكفي الاعتذار بان الموصى له المالم يجب الصرف اليه كان بمنزلة الاجنبي (قوله الا وارث واحد) اي لذلك الوارث الواحد (قوله لتعذر اجازته لنفسه) لقائل ان يقول لم اعتبر اجازته لنفسه اذا انفرد حتى بطلت الوصية ولم تعتبر اذا لم ينفرد حتى صحت ان اجاز البقية (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله والبطالان) عطف على

وهبته والوقف عليه نعم لو وقف عليهم ما يخرج من الثلث على قدر نصيبهم نفذ من غير اجازة فليس لهم نقضه كما مر في الوقف ولا بد لصحة الاجازة من معرفة قدر الحجاز او عيناً فان ظن كثرة التركة فبان قلتها فسياتي (ولا عبرة بدهم واجازتهم في حياة الموصى)

إذ لاحق لهم حيثئذ لا احتمال برئوهم وموتهم بل بعده وثب في الواقع وإن ظنه قبله كما يعلم بما مر فيمن باع مال أبيه ظانا حياته فجزم بعضهم بطلان
القبول قبل العلم بموت المورث وإن بان بعده غير صحيح ولو تراخى الرد عن القبول بعد الموت لم يرفع العقد على خلاف المعتمد الآتي إلا من حينه
كذا قاله غير واحد وقضيته أن الموصي له (١٦) يستحق الزوائد الحادثة بين الموت والرد وقد يؤيده أن الإجازة تنفذ لا ابتداء عطية إذ

والمشارك مشارك بالنصف اهـ (قوله إذ لاحق) إلى قوله ولو تراخى في النهاية (قوله حيثئذ) أي في حياة
الموصي (قوله وموتهم) أي قبله (قوله وإن ظنه) أي ما ذكر من الردو الإجازة اهـ ع ش قبله أي الموت (قوله
فجزم الخ) مبتدأ خبره قوله غير صحيح (قوله بطلان القبول) أي قبول الموصي له أو بقية الورثة (قوله وإن
بان) أي وجود القبول بعده أي الموت اهـ رشيدى (قوله ولو تراخى الرد) أي رد باقي الورثة عن القبول أي
قبول الوارث الموصي له الوصية هذا ما يقتضيه المقام وإلا فالخلاف الآتي فيما إذا رد الموصي له بعد قبوله
الوصية وقوله بعد الموت متعلق بالقبول (قوله لم يرفع) أي الرد (قوله على خلاف المعتمد الآتي) أي في فصل
المرض والخوف في شرح ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي قوله إلا من حينه أي الرد (قوله إذ صريحه) أي
أن الإجازة تنفذ الخ (قوله أن المملك الخ) هذا الكلام يفيد حصول المملك بالقبول وإن الوقف في نحو تعبير
الروض بأنهم أوقفوا على إجازة بقية الورثة ليس لأصل المملك بل لدوامه وتماه اهـ سم (قوله بذلك) متعلق
بالمملك والاشارة إلى الوصية والقبول (قوله كالهبة الخ) فيه أن الهبة قبل القبض غير مملوكة وأساسا بخلاف ما هنا
على هذا التقدير اهـ سم (قوله وهذا أقرب) أي عدم ملك الموصي له للزوائد (قوله دون القبول الخ)
الأنسب لما بعده دون الوصية (قوله في مبيحته) أي القبول (قوله لحدث له) أي للموصي (قوله قبل موته) للجرد
التأكيد (قوله فوصية لأجنبي) أي فتصح بلا إجازة أن خرجت من الثلث وتوقف عليها أن لم تخرج منه اهـ
ع ش (قوله قبله) أي الموصي (قوله فوصية لو ارث) أي فتتوقف على الإجازة مطلقا (قول الماتن لكل وارث)
خرج به مال الوصى لبعضهم بقدر حصته كان أو وصى لأحد بنيه الثلاثة بثلاث ماله فانها تصح وتوقف على
الإجازة فإن إجازها أخذها وقسم الباقي بينهم بالسوية مغنى وسم (قول الماتن وبعين الخ) أي ولكل وارث
بعين هي الخ تخرج بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولى اهـ سم قال المغنى والدين كالعين فيما ذكر كما
بحته بعض المناظرين اهـ (قول الماتن وتفقر إلى الإجازة) سواء كانت الأعيان مثلية أم لا اهـ نهاية قال
ع ش عبارة الزبادى وإنما يظهر الافتقار إلى الإجازة إذا كانت العين من ذوات القيمة أما المثليات كالثلاثة
أصع حنطة أو وصى بصاع منها لابنته وبصاعين لابنه ولا وارث له سواهما فتصح ويظهر أنه لا يفقر إلى الإجازة
إذا كانت الأصع مختلفة متحدة النوع وقسمها ثم أو وصى أو كانت غير مختلفة ولكنها متحدة الصفة اهـ وهو
مخالف لكلام الشارح إلا أن يحمل قوله مثلية على ما لو اختلفت صفتها بحيث تختلف الأغراض فيها اهـ
(قوله لا اختلاف الأغراض) إلى قوله حيث قال في النهاية (قوله ولذا صحت بيع عين الخ) أي ويتعين على
الوارث ذلك حيث قبل زيد الشراء لا احتمال أن يتعلق بالوصية له غرض الموصى كالرفق به أو بعد ماله من
الشبهة اهـ ع ش (قوله في قول الموصى) أي في بيان حكمه (قوله لفلان) أي مفضوض أمره له (قوله أنه
لا يأخذ الخ) مقول قال (قوله لأنه) أي الفلان الوصى (قوله ثم أحفاده الخ) عطف على أقاربه (قوله وهنا
الهام في رجحه) (قوله إذ صريح الخ) هذا الكلام يفيد حصول المملك بالقبول وإن الوقف في نحو تعبير الروض
بأنهم أوقفوا على إجازة بقية الورثة ليس لأصل المملك بل لدوامه وتماه (قوله كالهبة) فيه أن الهبة قبل
القبض غير مملوكة وأساسا بخلاف ما هنا على هذا التقدير (قوله في الماتن لكل وارث) يخرج به البعض كالوكان
له ثلاثة بنين فأوصى لواحد منهم معين بثلاث ماله فتصح الوصية لكن تتوقف على إجازة الباقي فإن إجازها
قاسمها في الثلثين الباقيين كما هو ظاهر (قوله في الماتن وبعين) أي لكل وارث بعين هي قدر حصته تخرج

صريحه أن المملك هو
الوصية والقبول فيكون
الرد قاطعا للملك بذلك
لا رافعا له من أصله إلا
أن يقال هو ملك ضعيف
جدا فلا يقتضى ملك الزوائد
كالهبة قبل القبض وهذا
أقرب (والعبرة في كونه
وارثا بيوم الموت) أي وقته
دون القبول كما يعلم مما
سأذكره في مبحثه فلما وصى
لأخيه فحدث له ابن قبل
موته فوصية لأجنبي أو ولد
ابن مات قبله فوصية لو ارث
(والوصية لكل وارث بقدر
حصته) مشاعا كنصف
وثلاث (لغو) لأنه يستحقه
بغير وصية ويظهر أنه لا
يأثم بذلك لأنه مؤكد للمعنى
الشرعى لا يخالف له بخلاف
تعاطى العقد الفاسد
(وبعين هي قدر حصته)
كان ترك ابنين ودارا وقنا
قيمتها سواء فخص كلا
بواحد (صحيحة وتفقر إلى
الإجازة في الأصح)
لاختلاف الأغراض
بالأعيان ولذا صحت
بيع عين من ماله لزبد
ولو أوصى للفقراء بشيء لم
يجز للموصى أن يعطى منه
شيئا للورثة الميت ولو فقرا كما
نص عليه الشافعى رضى
الله عنه في الام حيث قال في

قول الموصى ثلث مالى لفلان يضعه حيث يراه الله تعالى أى أو حيث يراه هو أنه لا يأخذ منه لنفسه شيئا ولا يعطى منه الحق
وارثا للميت لأنه إنما يجوز له ما كان يجوز للميت بل يصرفه في القرب التي ينتفع بها الميت وليس له حبسه عندد ولا إيداعه لغيره ولا يبق منه في
يأخذ شيئا يمكنه أن يخرج ساعة من نهار وفقراء أقاربه أولى ثم أحفاده ثم جيرانه والاشد تعقفا وفقرا أولى اهـ ملخصا وكأنه أراد بأحفاده
بجاره من الرضاغ لينتظم الترتيب وإنما أخذ الواقف الفقير بما وقفه على الفقراء لأن المملك ثم لله فلم ينظر إلا لمن وجد فيه الشرط وهنا

الحق لبقية الورثة ولم يمت فلم يعطوا رثته وقضية تعليلهم رضى الله عنه عدم اعطاء الوارث بما ذكر ان بقية الورثة لورثوا باعطاء الوارث الفقير
جازوا ومحتمل لان الوصية له اذا نفذت برضاهم مع التصريح به فاولى اذا دخل ضموا ولك رده يمنع دخوله فيها هنا بالكلية لما ياتي انه لا يوصى
له عادة فلا يتصور الا جازة حيث ينفذ بخلاف ما اذا نص عليه وهذا هو الوجه للموصى به شروط منها كونه قابلا للنقل بالاختيار فلا تصح بنحو
قردو وقد فلف غير من هو عليه ولا يمتدحى تابع للملك كاختيار وشفعة لغير من هي عليه (١٧) لا يبطلها التاخير لنحو تاجيل الثمن وكونه

مقصودا بان يحل الانتفاع
به شرعا فتصح بعين مملوكة
للغير كما ياتي (ونصح بالحل)
الموجود والابن في الضرع
وبكل مجبول ومعجوز عن
تسليمه وتسليمه يظهر في
الوصية بالابن الموجود اخذا
بما ذكر في الحمل ان العبرة
بما وجد عند الوصية دون
ما حدث بعد وانه يقبل قول
لوارث في قدره يمينه وانه لو
انفصل وضمن كانت الوصية
في بدله والا فلا (ويشترط)
لصحة الوصية به (انفصاله
حيال وقت يعلم وجوده
عندها) اي الوصية اما في
الآدمي فاتي فيه ما تقر
في الوصية له واما في غيره
فيرجع لاهل الخبرة في
مدة حمله ولو انفصل حمل
الآدمية بجنابة مضمونة
نفذت الوصية فيما ضمن به
بخلاف حمل البهيمة لان
لواجب فيه ما نقص من
قيمة مهر لا تعاق للموصى
له بشئ منه وانما لم يفرقوا
فيما مر في الموصى له بين
المضمون وغيره لان المدار
فيه على اهلية الملك كما مر
ويصح القول قبل الوضع
لان الحمل يعلم وتعبيرهم
بالحي للغالب اذ لو ذبحت
الموصى بحملها فوجد

الحق) الانسب لما قبله والحق هنا (قوله لبقية الورثة الخ) فيه تامل (قوله ان بقية الخ) خبر قوله وقضيته الخ
(قوله فاولى الخ) فيه تامل (قوله للموصى به) الى قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله فتصح الى المتن (قوله
لغير من هو الخ) وتصح بمن هو عليه والعفو عنه في المرض نهاية ومغنى (قوله لا يبطلها الخ) اي اما التي
يبطلها التاخير فلا يتصور الوصية بها لان اشغاله بالوصية يفوت الشفعة فلم يبق شيء موصى به اعرش (قوله
فتصح الخ) هذا التفرع فيه نظر (قوله والابن الخ) اي والصوف على ظهر الغنم كما جزم به البغوى وقال ويجز
على العادة اه مغنى (قوله وبكل مجبول) اي ويرجع في تفسيره للوارث ان لم يبينه الموصى اه عرش عبارة
المغنى وتصح الوصية بالمجبول كالحمل الموجود في البطن منفردا عن امه او معها او عبد من عبيده اه (قوله
ومعجوز الخ) كالطير الطائر والعبد لآبق اه مغنى (قوله في الوصية بالابن الخ) وكذا في الوصية بالصوف
اه مغنى (قوله لو انفصل) اي اللب (قوله وضمن) ببناء المفعول (قوله والا) اي بان انفصل بجنابة نحو الحربي
مثلا (قوله لصحة الوصية) الى قول المتن وكذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويمكن الى واذا قوله وتعبيرهم
الى المتن (قوله لاهل الخبرة) اي قول اثنين منهم فيما يظهر اعرش (قوله ولو انفصل الخ) اي ميتا مغنى وسم
(قوله فيما ضمن به) وهو عشر قيمة امه اه عرش (قوله بخلاف حمل البهيمة) اي اذا انفصل ميتا اما اذا
انفصل حيا متالما بالجنابة واستمر متالما بها الى ان مات فينبغي ان يضمن فليتامل اه سم (قوله ما نقص
الخ) اي بدله (قوله بشئ منه) اي من بدل ما نقص الخ فيكون للوارث اه مغنى (قوله وغيره) كحمل المرتدة
من مرتد حيث اسلم بعد الوصية احد اصرو له اه عرش (قوله يعلم) اي على الراجح اه مغنى (قوله احلته
ذاتها) في التقيد به نظر لما سياتي من صحة الوصية بالاختصاص فلعله ليصح تعبيره بالملك في قوله ملكه الخ
او يفرق بين ما هنا وما سياتي اه سيد عمر ولعل الظاهر الاول وعدم الفرق (قوله وبدة الخ) اي ومقيدة
مغنى وعش (قوله ومطلقة) ويحمل الاطلاق على التايد وروض ومغنى وعش (قوله ولو لغير الموصى
له الخ) عبارة المغنى وتصح بالعين دون المنفعة وبالعين لواحد والمنفعة لآخر اه (قوله ويمكن) من الافعال
وقوله صاحب الخ مفعوله وقوله تحصيلها فاعله عبارة المغنى وانما صححت في العين وحدها لشخص مع عدم
المنفعة فيها لا مكان صيرورة المنفعة له باجارة او اباحة او نحو ذلك اه (قوله والا) اي وان لم يقبله (قوله لسكر
الذي في الروضة هنا صححتها الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله وان لم يقبل ذلك) اي ان ملكته (قوله او
شرعا) الى قوله بخلاف يمكن ان يجعل من صورته ماله موات مورثه مديونا فيصح ايضاؤه بمورثه منه مع انه
مرهون شرعا بدين مورثه اه سم (قوله بطلت) وظاهر ان محل ذلك اذا كان الدين مستغرا فالقيمة اه

بعض الورثة لكن حكمه كالكل بالاولى (قوله ولو انفصل حمل الآدمية) اي ميتا (قوله بخلاف حمل البهيمة)
اي اذا انفصل حيا متالما بالجنابة واستمر متالما بها الى ان مات فينبغي ان يضمن فليتامل (فرع) في فتاوى
السيوطي ما نصه مسألة اوصى لرجل بماسيحه الله تعالى لأمته من الاولاد وله وارث مستغرق ثم توفي
وقبل الموصى له وعلم الوارث بالوصية ثم ان الوارث المذكور وطى الامة المذكورة فاولدها ولدا فهل يكون
الولد رقيقا او ينعقد حرا او اذا انعقد حرا يلزمه القيمة او لا الجواب هذه المسئلة اما رها منقولة لكن مقتضى
ما ذكره الاصحاح في صورة نظيرها ان الولد ينعقد حرا وان عليه قيمته للموصى له اه (قوله او شرعا) يمكن ان
يكون من صورته ماله موات مورثه مديونا فيصح ايضاؤه بمورثه منه مع انه مرهون شرعا بدين مورثه (قوله

(٣ - شرواني وابن قاسم - سابع) ببطنها جنين احلته ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصى له كما هو ظاهر
(وبالمنافع) المباعة وجدها مؤبدة ومطابقة ولو لغير الموصى له بالعين لانها اموال تقابل بالعوض كالاعيان ويمكن صاحب العين المسلوقة
المنفعة تحصيلها واذا رد ذو المنفعة انتقلت الرثة للموصى له بالعين (وكذا) تصح الوصية بمملوك للغير ان قال ان ملكته ثم ملكه والا فلا كما
اعتمده جمع متأخرون وحكى الرافعي الاتفاق عليه في موضع لكن الذي في الروضة هنا صححتها وان لم يقبل ذلك وهرهون جعلوا او شرعنا ان بيع

في الدين بطلت وإلا فلا والقياس صحة (١٨) قبول الموصى له بعد الموت وقبل فك الرهن نظير ما مر من صحته قبل علمه بالموت اعتبارا بما

في نفس الامر واقفاء غير واحد بطلانها بموت الراهن وان انفك الرهن ليس في محله (بشجرة او حمل سيحدثان) ثناه لان الحمل لسكون المراد به الحيوان ضد الثمرة فاندفع الاعتراض عليه بان الاولى سيحدث (في الاصح) لاحتمال وجوه من الغرر فيها رفقا بالناس ولاحق في الوجود عندها بان ولدته الآدمية لدون ستة اشهر منها مطلق او لدون اكثر من اربع سنين وليست فراشا او البهيمة لزمن قال الخبراء انه موجود عندها ويدخل خلافا لما في التدريب في الوصية بدابة نحو حمل وصوف ولبن موجود عند الوصية وبشجرة ما يدخل في بيعها من غير المتأخر مثلا عند الوصية ويجب بقاؤه الى الجذاذ وتظير اعتبار الوصية هنا مالواوصى لا ولا دفلان فانه انما يتناول المنفصل عند الوصية لا المنفصل بعد بخلاف الوقف لانه يراد للدوام كما هو بهما تحمله ولانية لكل حمل علي الاوجه لان ما للعموم ثم رابت ما ساذكره عن الزركشي وغيره آخر مبحث الوصية بالمنافع وهو صريح فيما رجحته واذا استحق الثمرة فاحتاجت هي او اصلها للسقي لم يلزم واحدا منهما كما مر ويظهر أن

سيد عمر (قوله والقياس صحة الخ) القياس أنه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع من التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنين ولا يمكن المصير اليه قال سم ثم ذكر كلاما حاصله الميل الى انه اذا انقطع التعاق بعد القبول تبين حصول الملك من حين الانقطاع لا من حين الموت (قوله نظير ما مر الخ) كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر فيه نظر لوجود التعاق بالعين في نفس الامر عند القبول هنا لانهم الا ان يقال هذا التعاق انما يؤثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا اثر له فليتأمل فيه اه سم (قوله بطلانها) اي الوصية بالموهون وقوله بموت الراهن أي قبل فك الرهن وقوله وان انفك الخ أي بعد الموت (قوله ثناه) الى قول المتن وخمر في النهاية الا قوله ثم رابت الى واذا استحق وقوله وكل نحو صيد الى بخلاف وقوله قبل الى ويؤخذ (قوله لان الحمل لسكون الخ) دفع به ما قبل ان الحمل اعم من الثمرة فلا يصح تشبيه الضمير بعده لان شرط التشبيه بعد العطف باو وقوعها بين صدين وحاصل الجواب انه اذا اريد بالحمل الحيوان كان مباينا للثمره فتعين التشبيه وكتب عليه سم دلي حجة اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد او التي للتوزيع وقد يدعى هنا انها له اه ع ش (قوله فاندفع الاعتراض الخ) عبارة المغني تشبيه الضمير بعد العطف باو مذهب كوفي اما البصري فيقرده فكان الاحسن المصنف ان يقول سيحدث اه (قوله فيها) اي الوصية (قوله رفقا بالناس) وتوسعة فتصح بالمعدوم كما تصح بالمجهول اه غني (قوله ولا حق له الخ) اي للموصى له عبارة المغني واذا قلنا بالصحة في الحمل فولدته لدون ستة اشهر لم يكن موصى به لانه كان موجودا وانما اوصى بما سيحدث او لا كثر من اربع سنين كان موصى به او بينهما وهي ذات زوج صححت والا فلا اه (قوله مطلقا) أي فراشا كانت أم لا اه ع ش (قوله اولدون اكثر الخ) أي لاربع سنين فاقول اه نهاية (قوله قال الخبراء) اي اثنتان منهم فيما يظهر اه ع ش (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما اه سم وجرى ع ش على القضية المذكورة عبارته اي فاذا مات الموصى وقبل الموصى له الوصية استحق الحمل والصوف اللذين كانا موجودين بخلاف الحادثين بعد الوصية وقبل الموت فانهم ما لورث اه (قوله وبشجرة ما يدخل الخ) عطف على قوله بدابة نحو حمل الخ اه سم (قوله ويجب بقاؤه الخ) أي بخلاف الثمرة المأقورة وقت الوصية والحادثة بعدها قبل موت الموصى فانها لا وارث اه ع ش (قوله بقاؤه) عبارة النهاية لبقاؤه من الافعال وهي احسن (قوله ونظير) مبتدأ خبره قوله مالواوصى (قوله اعتبار الوصية) اي وقتها (قوله وهي) اي الوصية مبتدأ وقوله بما تحمله اي كل من الدابة والشجرة متعاق به وقوله لكل حمل اي شامل له خبره عبارة المغني واذا اوصى بما يحدث هذا العام وكل عام عمل به وان اطاق لقال اوصيت بما يحدث قبل يوم كل سنة او يخص بالسنة الاولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم وسكت عليه السبكي وهو ظاهر اه (قوله على الاوجه) عبارة النهاية كما استظهره ابن الرفعة وسكت السبكي اه (قوله اخراج الخ) متعاق بقوله ساذكره (قوله واذا استحق الثمرة) اي بالموت والقبول وقوله واحدا منهما اي من الوارث والموصى له (قول المتن وباحد عبديه) وقصح بنجوم

والقياس صحة قبول الموصى له الخ) القياس انه لا يحصل الملك بهذا القبول لقيام التعاق المانع منه التملك ولو أمكن الملك بهذا القبول لزم صحة بيع الموهون بغير إذن المرنين ولا يمكن المصير اليه ثم اذا انقطع التعاق بعد القبول فهل يمكن من حين الانقطاع وان لزم تخاف المالك عن القبول بعد الموت لانه مانع او يتبين الملك من حين الموت ويلزم عليه حصول الملك حين قيام التعاق المانع منه الا ان يدعى انه مع انقطاع التعاق تبين انه غير مانع وفيه نظر اذ يلزم تبين صحة البيع اذا انقطع التعاق ولا سبيل اليه (قوله نظير ما مر) في كونه نظيره وتعليله باعتبار ما في نفس الامر نظر لوجود التعاق بالعين في نفس الامر عند القبول هنا لانهم الا ان يقال هذا التعاق انما يؤثر اذا وجد البيع فان لم يوجد تبين انه لا اثر له فليتأمل فيه (قوله في المتن سيحدثان) اعتماد ابن هشام وجوب المطابقة بعد او التي للتوزيع وقد يدعى هنا انها له (قوله عند الوصية) قضيته عدم دخول الحادث بعدها وان كان متصلا عند الموت والقبول وقد يقال بل يدخل المتصل عندهما (قوله وبشجرة) عطف

ويعينه الوارث لانها تحتمل الجبالة فالابهام اولى ولا تالم تصح لاحد الرجلين لانه يحتمل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث لالحل سيحدث (و بنجاسة يحل الانتفاع بها) اثبت (١٩) الاختصاص فيها وانتقالها بالارث

والهبة لا بما يحرم الانتفاع به كخمر غير محترمة وخنزير وفرء وكلب عقور وكلب نحو صيد لمن لا يصيد مثلا بناء على الاصح من حرمة اقتناؤه لانه يتنافى مقصود الوصية بخلاف ما يحل (ككلب معلم) وجرو قابل للتعليم لحل اقتنائهما ككلب يحرس الدور قيل ولا يسمى معلما لانه يدفع بطبعه وفيه نظرو والمشاهدة تردده يؤخذ من حل اقتناء قابل التعليم حل الاقتناء لمن يريد تعلم الصيد وهو قابل لذلك (وزبل) ولو من مغلف على الوجه لتسميد الارض والوقود وميتة ولو مغلفة لاطعام الجوارح (وخمر محترمة) وهي ما عصرت بقصد الخلية او لا بقصد شئ ويتجه انه لو غير قصد قبل تخمرها تغير الحكم اليه وانها لا تدفع الدوصى له بل لثقة الا ان عرفت ديانتها وامن شربها وباحت ابن الرفعة فيما ليس من عودها خلا لا يصنع آدمى اى بعين حرمة امسا كها فلا تصح الوصية بها ونزع بانه قد يستعملها في اغراض آخر كاطفاء نار ويرد بان اليأس من تحملها صيرها كغير المحترمة وهي

الكتابة وان لم تكن مستقرة وبالمكانب وان لم يقل ان عجز نفسه اه (قوله ويعينه) الى قوله قيل في المفتى (ويعينه الوارث) ظاهره الوجوب كما هو صريح الروض والارشاد مع شرحهما عبارتهما والتعيين للمبهم منهما واجب على الوارث اه وعبارة ع ش والمراد بقوله ويعينه الخ ان ذلك باختياره ولو كان المعين ادون من الباقي لانه لا يجبر على تعيين واحد بعينه وهل له الرجوع عما عينه لغيره ام لا فيه نظرو والا قرب الثاني لانه بتعيينه له تعلق به اختصاص الموصى له ويؤيده ما سياتى في الفصل الاقنى بعد قول المصنف وفي قول عطية الخ من قوله ولا رجوع للمجيز قبل القبض اه (قوله لكونه تابعا) اى للموصى له اه ع ش (قوله والهبة) اى صورة لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله كخمر الخ) قضيته وان تحملت ويحتمل تقييدها بما اذا لم تتخلل فليراجع اه ع ش (قوله لمن لا يصيد الخ) خلافا للنهاية والمفتى كما ياتى عبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتنى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له حينئذ اه (قوله من حرمة اقتناؤه) اى كلب نحو الصيد وقوله لاهى لمن لا يصيد مثلا (قوله لانه الخ) تعليل لقوله لا بما يحرم الخ (قوله بخلاف الخ) دخول في الماتن وحال من فاعل ينافى (قول الماتن ككلب معلم) شمل كلامه ما لو لم يكن الموصى له صاحب زرع ولا ماشية ونحوهما وهو كذلك فتجوز الوصية له بها كما اعتمدته والدرجته الله تعالى لتمسكه من نقل يده لمن له اقتناؤه اه نهاية وفي المفتى مثله (قوله ولا يسمى) اى كلب يحرس الدور (قوله والمشاهدة تردده) محل تأمل اه سيد عمر (قوله لمن يريد تعلم الصيد) اى او يريد شرا ماشية حالاه ع ش (قوله تعلم الصيد) اى الاصطياد بالكلب (قوله وميتة) عطف على كلب معلم (قوله بقصد الخلية الخ) مخرج لما عصرت بقصد ان تستعمل عصير الودبسا مثلا و ظاهر انها محترمة فلو غير كغيره تبع للرافعى في احدى عبارتيه المختارة وهي ما عصرت لا بقصد الخيرية لكان اولي والله اعلم اه سيد عمر (قوله ولا بقصد شئ) اى او كان العاصر لها ذميا ولو بقصد الخيرية اه ع ش (قوله قبل تخمرها) اى او بعده سم وع ش (قوله وانها لا تدفع الخ) قد يقال لو تم لزم ان يجب نزع المحترمة من صاحبها اذا كان غير ثمة وهو محل تأمل الا ان يفرق اه سيد عمر ولعل وجهه انه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (فلا تصح الخ) خالفه النهاية والمفتى واعتمدا النزاع الاقنى (قوله ويرد) اى النزاع المذكور (قوله وهي) اى الخمر الغير المحترمة (قوله مطلقا) اى لتلك الاغراض او لغيرها (قوله اعطى ما يناسبه) هو احدى وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو ارجحهما شرح اه سم اعبارة النهاية هنا بخبر الوارث وان لم يحتاج لواحد منها او كان ما اعطاه له لا يناسب حاله اه وفي المفتى

على بداية (قوله وكلب نحو صيد الخ) (فرع) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى صحة الوصية بكلب يقتنى وان لم يحل للموصى له اقتناؤه بان لا يحتاج اليه لنحو حراسة لانه قد يحل له اقتناؤه عند الموت بان يحدث له الاحتياج اليه حينئذ وان لم يحل حينئذ فينقله لمن يحل له اه وقياسه جواز اعطاء غير المناسب في المسئلة الاتية خلافا لقول الشارح الاقنى اعطى ما يناسبه (قوله ويؤخذ من حل) فيه نظرو والفرق يمكن (قوله ولو مغلفة) شامل لميتة الخنزير والكلب العقور وتقدم انهما نفسيهما لا تصح الوصية بهما (قوله قبل تخمرها) يتجه او بعده (قوله ونوزع) اعتمدته (قوله ويرد الخ) قد يجاب بالفرق بان غير المحترمة انما حرم امسا كها الفساد القصد ولا (قوله وهي لا يجوز امسا كها تلك الاغراض) قد يقال بل ينبغي جواز امسا كها لتلك الاغراض بناء على ما يتجه من اعتبار تغيير القصد بعد التخمر لان امسا كها لها حاصلة تغيير القصد بعد التخمر بناء على ان عصرها بغير قصد الخلية من الاغراض المباحة كاطفاء النار وكعصرها بقصد الخلية في جماعها محترمة وهي الذى يظهر فليتأمل (قوله اعطى ما يناسبه) هو احدى وجهين ثانيهما انه يتخير الوارث وهو

لا يجوز امسا كها لتلك الاغراض بل تجب اراقتها فورا مطلقا (ولو اوصى) لشخص (بكلب من كلابه) المنتفع بها ثم مات وله كلاب (اعطى) الموصى له (احدها) بخبرة الوارث ان احتاج للصيد والحراسة معا لان احتاج لاحدهما فقط اعطى ما يناسبه بخلاف ما اذا لم يحتاج لواحد منهما لما مر من بطلان الوصية (تنبيه) قضية قولهم بخبرة الوارث هنا وفي مسائل تاتى

قوله فيما مر انفا ويعينه الوارث انه لا دخل للوصية في ذلك وهو محتمل لان الوارث المالك فلا يتصرف عليه مع كاله فيما قد يضره والظاهر في الناقص الوقف لكاله فان قلت لم يتصرف الوصى او الولي و يؤمر في التعيين بالاحوط للوارث قلت لو قيل به لم يبعد الا ان يكونوا المحور انه قد يخطئ في تعيين الاحط فيتضرر (٣٠) المالك وهو بعيد فان عد التمه وحذقه يمنع ذلك (فان لم يكن له) عند الموت اذ العبرة به

(كلب) ينفع به (لغت) الوصية وان قال من مالي لتعذر شرائه ولا يكلف الوارث انها به وبه فارق عبدا من مالي ولا عبده (ولو) كان له مال وكلاب) منتفع بها (ووصى بها او ببعضها) فالاصح نفوذها في الكلاب جميعها (وان كثرت وقل المال) وان كان ادنى متقوم كدائقي اذ الشرط بقاء ضعف الموصى به للورثة وقليل المال خير من كثير الكلاب اذ لا قيمة لها وتقدير ان لا مال وان لها قيمة حتى تنفذ في ثلثها فقط يشبه التحكم ولو اوصى بثلثه لواحد وبها الآخر لم تنفذ الا في ثلثها كما لو لم يكن له الا كلاب وينظر فيه الى عددها بخلاف ما اذا اختلفت اجناس غير اتمول فانه ينظر الى قيمتها بتقدير المال عند من يراها (ولو اوصى بطل) سواء اقال من طبولي ام لا (وله طبل لحر) لا يصالح لمباح (وطبل يحل الانتفاع به كطبل حرب) يقصده التحويل (او حجيح) يقصد به الاعلام بالنزول والرحيل او غيرهما كطبل الباز (حمل على الثاني) لتصح لان الظاهر

ما يوافقها (قوله وقولهم الخ) عطف على قولهم الخ وقوله ويعينه الوارث مقول له وقوله انه لا دخل الخ خبر قضية الخ (قوله في الناقص) اي الوارث الناقص بنحو صبا (قوله الوقف) اي للتعين (قوله ان يكونوا الخ) اي الاصحاب (قوله عند الموت) اي قوله وتقدير ان لا مال في المغنى الى الفصل في النهاية الا قوله بخلاف مالي الماتن (قوله اذ العبرة به) مبتدأ وخبر وعلة للتعين بعد الموت (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صحت الوصية اذا قال من مالي لا يمكن تحصيله بالمال بهذا الطريق سم وعش (قوله انها به) اي صورة والا فلا يصح بيعه لا يصح هبته وحينئذ يقال في الشراء مثل ذلك لانه يجوز بذل المال في مقابلة الاختصاص اه رشيدى (قوله وبه فارق عبدا الخ) اي فانه يشتري له ويكلف الوارث انها به اه عش (قول الماتن وكلاب او نجاسة) اخرى وان كثر اه معنى (قول الماتن او ببعضها) يفهم بالاولى من قولهم بها اي كلها (قوله في الكلاب جميعها) اي الموصى بها من الكل او البعض اه رشيدى ولو قال الشارح في تلك الكلاب كافي المغنى لكان اوضح (قوله وتقدير ان لا مال الخ) عبارة المحقق المحلى والثاني لا تنفذ الا في ثلثها لانها ليست من جنسه حتى تضم اليه والثالث تقوم بتقدير المالية فيها وتضم الى المال وتنفذ الوصية في ثلث الجميع اي قدره من الكلاب اه فتأملها حتى يظهر لك ما في قول الشارح حتى تنفذ في ثلثها فقط اه سيد عمرى فالمناسب اسقاط قوله وان لها قيمة كافي المغنى او تاخيرها عن قوله حتى تنفذ الخ مع زيادة حتى تنفذ في ثلث الجميع الخ (قوله وتقدير الخ) اشارة الى رد المقابل فانه قال ان الكلاب ليس من جنس المال فيقدر ان لا مال له اه كردى (قوله ولو اوصى) الى الفصل في المغنى الا قوله اوصح تخير الوارث (قوله بثلثه) اي المال (قوله لم تنفذ) اي الوصية بالكلاب (قوله الا في ثلثها) لان ما ياخذ الورثة من الثلثين هو حظهم بسبب الثلث الذي نفذت فيه الوصية فلا يجوز ان يحسب عليهم مرة اخرى في وصية غير اتمول مغنى وشرح الروض (قوله الا كلاب) اي اوصى بها كلها فنفذ في ثلثها فقط وكلب فقط واوصى به نفذ في ثلثه او اربع اوصى باثنين منها نفذ في واحد وثالث مغنى وشرح الروض (قوله وينظر فيه) اي فيما اذا لم يكن للموصى الا كلاب واوصى بها كلها (قوله الى عددها) اي لقيمته اذ لا قيمة لها ويرجع في التعيين للوارث عش مغنى (قوله بخلاف ما اذا اختلفت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه لو كان له اجناس ككلاب وخرم محترمة وشحم ميتة ووصى بواحد منها اعتبر الثلث بقرض القيمة لا بالعدد ولا بالمنفعة اذ لا تناسب بين الروس ولا المنفعة اه (قول الماتن طبل لحر) كالسكوبة ضيق الوسط واسع الطرفين اه معنى (قوله كطبل الباز) هو لقب ولي لله اسمه عبد القادر ابي يلاقى والمراد بطبل الباز طبل الفقراء بانواعه ولعله انما اضيف اليه لانه اول من انشاه وقيل سمي بذلك لانه يبيع الباز اي الصقر على الصيد كما يبيع الفقراء على الذكراه بجري (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز موجود الان من السكوبة اه سم (قوله او صلح الخ) مقابل قوله لا يصالح لمباح وقد يقال يغنى عنه قول المصنف الا ان لا يصالح الخ (قوله او يعود) عطف على قول المصنف بطبل (قوله لا نصرف مطلقه الخ) اي ان العود لا يتبادر منه الا ذلك (قول الماتن الا ان يصالح) محله عند الاطلاق فان قال الموصى اردت به الانتفاع على الوجه الذي عمل له لم يصح كاجزم به الوافى واستظهره الزركشى مغنى ونهاية (قوله اسم الطبل) اي طبل الحل اه حاجي (قوله والا لغت) بحث ارجعهم ما شرح مر (قوله لتعذر شرائه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صحت الوصية اذا قال من مالي لا يمكن تحصيله بالمال بهذا الطريق (قوله كطبل الباز) قد يقال الباز موجود الان من السكوبة (قوله او صلح) مقابله لا يصالح لمباح (قوله وان كان رضاه الخ) بحث

قصده للثواب واصلح تخير الوارث او يعود من عيدانه وله عود لحر ولا يصالح لمباح وعود بنا واطاق بطالت بعضهم لانصراف مطلقه لعود لحر والطبل يقع على الكل اطلاقا واحدا (ولو اوصى بطل اللور) وهو السكوبة الانية في الشهادات (لغت) الوصية لانه معصية (الا ان يصالح لحرب او حجيح) او منفعة اخرى مباحة ولو مع تغيير لكن ان بقي معه اسم الطبل والا لغت وان كان رضاه من نقد او جوهر

الوارث وحكم التبرعات في
المرض (ينبغي) لمن ورثته
اغنياء او فقراء (ان لا يوصى
باكثر من ثلث ماله) بل
الاحسن ان ينقص منه
شيئا لانه صلى الله عليه وسلم
استكسره فقال الثلث
والثلث كثير ومن ثم صرح
جمع بكراهة الزيادة عليه
واما تصريح آخرين بحرمها
فهو ضعيف وان قصد بذلك
حرمان ورثته كما علم مما
قدمته في شرح قوله في
الوقف كعمارة الكنائس
فباطل وايضا فهو لا حرمان
منه اصلا اما الثلث فلان
الشارع وسع له في ثلثه
ليتدارك به ما فرط منه فلم
يؤثر قصده به ذلك واما
الزائد عليه فهو انما ينفذ
ان اجازوه وهو مع اجازتهم لا
ينسب اليه حرمان فهو لا
يؤثر قصده وتحريم عقد
الفضولي لا يشهد للقائلين
بالتحريم هنا خلافا لمن زعمه
لانه تلبس بعقد فاسد ولا
كذلك هنا لان الملك له فصح
التصرف فيه الا ترى انه لو
رانفد لكانت غير لازم لجواز
ابطاله له ولوارثه ومن ثم
كان الاصح ان اجازته تنفيذ
لا ابتداء عطية (فان زاد)
على الثلث (ورد الوارث)
الخاص المطلق التصرف
الزيادة (بطلت) الوصية
(في الزائد) اجماعا لانه حقه

بعضهم ان محل البطلان اذا اوصى به لآدمي معين فلو اوصى به لجهة عامة كالمساكين او لنحو
مسجد وكان رضاضه مالا فيظهر الحزم بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح م
اه سم وجزم بالصحة حينئذ الحلي
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله في الوصية) الى قوله وايضا في النهاية والمغني
(قوله وحكم التبرعات الخ) اي وما يلحق بذلك كالوصية بحاضر هو ثلث ماله اه ع ش (قول المتن ينبغي)
اي يطلب منه على سبيل الذب ام مغني (قوله بل الاحسن ان ينقص الخ) اي لان الوصية بالثلث خلاف
الاولى اه ع ش عبارة المغني ويسن ان ينقص عن الثلث شيئا خروجا من خلاف من اوجب ذلك
ولا استكثار الثلث في الخبر وسواء كانت لورثة اغنياء ام لا وان قال المصنف في شرح مسلم انهم اذا كانوا اغنياء
لا يستحب النقص ولا استحب اه (قوله فقال الثلث) قال النووي في شرح مسلم يجوز نصب الثلث على الاغنياء
او بتقدير اعطى ورفعته على انه فاعل اي يكفيك الثلث او مبتدأ حذف خبره او خبر لمخوف اه اي الثلث كافيك
او كافيك الثلث اه ع ش (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ابتغاء ما ذكره نذبه (قوله صرح جمع الخ) معتمد
وقوله بكراهة الزيادة اي وقت الوصية فيما يظهر اذ لا نعلم حال المال وقت الموت اه ع ش عبارة سم ولم تبطل
الوصية مع كراهتها لانها وقعت تابعة للوصية بالاصل المطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره وظاهر
انه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للمكره وان الكراهة انما هي عند الوصية كقوله اوصيت بثلاثة
ارباع مالي وكذا بمائة وماله مائة ان نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث يصير المائة ثلثا او اقل
فينبغي عدم الكراهة اه (قوله وان قصد بذلك) اي بالثلث والزائد عليه كذا يفيد قوله الآتي اما الثلث
الخ وكان الاولى الاقتصار على الزائد على الثلث كما فعله غيره لان قول الحرمة مع قصد الحرمان ماسبق
في كلامه (قوله فهو) اي الحرمان (ولا كذلك) يمنعه ما تقدم في الشارح غير مرة من عد الوصية عقدا وقوله
لان الملك له الخ لا يخفى ما في تقريبه (قوله لو را) اي من زاد تبرعه في المرض المخوف على الثلث من ذلك
المرض وقوله نفذ اي بان نفوذ تصرفه في الكل كما ياتي في فصل المرض المخوف (قوله لكنه الخ) استدراك على
صحة التصرف (قوله لجواز ابطاله) اي التصرف وقوله له الخ اي الوصى متعلق بالجواز (قوله ومن ثم) اي
من اجل صحة ذلك التصرف (قوله ان اجازته) اي الوارث (قول المتن ورد الوارث الخ) اي الحائز ولو بالرد
بشرطه والابان كان وارث خاص آخر فتبطل فيما يخصه من الزائد فقط اه سم (قوله الخاص) الى قول
المتن وفي قول في المغني الا قوله بان شهد الى المتن والى قول المتن ويعتبر من الثلث في النهاية (قوله فان كان عاما
بطلت) اي في الزائد اه ع ش (قول المتن وان اجاز) اي الوارث الخاص ان كان حائزا وان لم يكن حائزا
فباطلة في قدر ما يخص الآخر ان كان يثبت المال وموقوفه فيه ان كان غيره اه سم (قول المتن وان اجاز)

بعضهم ان محل البطلان اذا كان رضاضه مالا اذا كانت الوصية لآدمي معين فان كانت لجهة او لمسجد فيظهر
القطع بالصحة ويكون المقصود رضاضه وما فيه من المالية شرح م
(فصل) في الوصية لغير الوارث وحكم التبرعات في المرض (قوله ومن ثم صرح جمع بكراهة الزيادة عليه)
لا يقال فتبطل الوصية حينئذ لان الوصية بالمكروه باطلة لانا نقول الوصية بالمكروه هنا وقعت تابعة للوصية
بالاصل التي هي غير مكروهة بل مطلوبة ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره ويمكن ان يدعى ان المكروه
الوصية بالزيادة لان الزيادة والباطل الوصية بالمكروه ولا الوصية بالمكروه وظهر ان الكراهة عند الوصية
كقوله اوصيت بثلاثة ارباع مالي وكذا بمائة وماله مائة ان نعم ان غلب على ظنه حصول مال آخر بحيث
تصير المائة ثلثا او اقل فينبغي عدم الكراهة وظهر انه لا يتأتى النظر لحال الموت بالنسبة للمكره حتى يحكم
بها فيما لو كان الموصى به دين الثلث اذا صار عند الموت فوق الثلث فليتامل (قوله في المتن وان اجاز الخ) عبارة
الروض والا اي وان كانت الوصية بالزيادة ممن له وارث خاص فموقوفة اي في الزائد على اجازة الورثة قال في
شرحه ان كانوا حائزين ثم قال وان لم يكونوا حائزين فباطلة في قدر ما يخص غيرهم من الزائد اه وينبغي ان
فان كان عاما بطلت ابتداء من غير رد لان الحق للمسلمين فلا يجز (وان اجاز) وهو مطلق التصرف ولما لم تصح اجازته ولا رده

كما مر بمافي مع فروع اخر
تاتي هنا قبل حملته ان رجى
والا كجنون مستحكم ايس
من برته بطلت الوصية وهو
متجه ان غلب على الظن
ذلك بان شهبه خبيران
والا فلا لان تصرف الموصى
وقع صحيحا كما تقرر فلا
يبطله الا مانع قوي وعلى
كل فتى براواجاز بان نفوذها
(فاجازته تنفيذ) اى امضاء
لتصرف الموصى بالزيادة
على الثلث لصحته كما مروى
الوارث انما ثبت في ثاني
الحال فاشبه عفو الشفع
(وفي قول عطية مبتدأ
والوصية بالزيادة لغو) لنهي
صلى الله عليه وسلم سعد بن
ابى وقاص عن الوصية
بالنصف وبالثلاثين رواه
الشيخان ويحجب بان النهى
انما يقتضى الفساد ان كان
لذات الشيء ولازمه وهو
هنا ليس كذلك لانه خارج
عنه وهو رعاية الوارث راز
توقف الامر على اجازته
وعلى الاول لا يحتاج للفظه
وتجديده بول وقبض ولا
رجوع للمجيز قبل القبض
وتنفذ من المفلس وعليهما
لا بد من معرفته لقدر ما يجيز
مع التركة ان كانت بمشاع
لامعين ومن ثم لو اجاز وقال
ظننت قلة المال او كثرته
ولم اعلم كميته وهى بمشاع
حلف انه لا يعلم ونفذ فيما
ظنه فقط او بمعين لم يقبل

اى بنحو اجزت الوصية او امضيتها او وضيت بما فعله الموصى اه عش (قوله بل توقف) اى الوصية اه
رشيدى (قوله كما مر) اى فى شرح ان اجاز باقى الورثة (قوله محله) اى الوقف ان رجى اى الكمال (قوله
بطلت الوصية) اى ظاهر الما ياتى من انه لو افاق راجاز نفذت اجازته اه عش (قوله وهو متجه الخ) وحينئذ
لو تصرف فى جميع المال ثم براواجاز فهل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما سياتى فى ولو اوصى
بعين حاضرة الخ فيه نظرا ه سم وجه النظر انه قد تبين فيما سياتى عدم المانع وكون التصرف فى
ماله فى نفس الامر بخلاف ما هنا فان الملك فيه موقوف على الاجازة فالتصرف قبلها تصرف فى غير ملكه
فيكون باطلا (قوله وعلى كل) اى سواء ايس من برته ام لا اه عش (قوله بان نفوذها) اى الوصية
بالزائد على الثلث (قوله كما مر) اى انفا (قوله فى ثاني الحال) اى بعد الموت واول الحال ما قبله وقول
عش وهو بعد الاجازة لا وقت الموت اه فيه نظر ظاهر (قوله فاشبه) اى اجازة الوارث فكان الاولى
الثانيث عبارة المغنى فاشبه بيع الشقص المشفوع اه وهى ظاهرة لفظ الرجوع الضمير للتصرف (قوله
عفو الشفع) اى من حيث كونه بعد البيع لا قبله اه عش (قول المتن والوصية الخ) من جملة هذا القول اه
عش عبارة المغنى وقوله والوصية الخ لا فائدة له بعد الحكم بان الزيادة عطية من الوارث اه
(قوله لانه خارج عنه الخ) فيه ان خروجه لا ينافى لزومه لرمل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم
للاوصية وهو التفويت على الوارث لـكـنه لازم اعم لحصول التفويت بغير الوصية والنهى للزم الاعم
لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى آيات البيئات اه سم وافر الرشيدى (قوله وعلى الاول الخ) اى التنفيذ
بيان لثمرة الخلاف (قوله وقبض) اى اقباض عطف على لفظه او على قبول (قوله ولا رجوع للمجيز)
اى صحيح اه عش (قوله قبل القبض) متعلق بالمجيز (قوله وتنفذ) اى الاجازة اه عش (قوله وعليهما
لا بد الخ) لم يظهر وجه اشتراط معرفة التركة على القول بانها مة فليتأمل وقد يقال عليهما معا ان معرفة
القدر المجاز فيما اذا كانت بمشاع كنه صف مثلا تستلزم معرفة التركة فافائدة اشتراط معرفتهما ايضا فليتأمل
اه سيد عمر اقول عبارة النهاية من التركة بمن الجارة بدل مع وهى سالمة عن الاشكال ويمكن الجواب بان
معرفة قدر الجزء متوقف على معرفة قدر كل واحد ما اذا عاها من الاستلزام ممنوع ثم رايت فى حاشية عبد الله باقشير
مانصه قوله لقدر ما يجيز اى او الربع او الثمن مثلا مع معرفة التركة اهى فاشام عقار وقد رآها فقوله
مع التركة متعين وما وجد فى بعض الهوامش عن شيخنا السيد يلزم من معرفة القدر معرفة التركة بعيد جدا
اه (قوله مع التركة) اى لا بد ان يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقدر التركة فلو جهل احدهما لم تصح
كالا برام من المجهول زباده اى بجزى (قوله بمشاع) الاولى بغير معين كافى للمغنى (قوله حلف الخ) اى صدق
بيمينته فى دعوى الجهل ان لم تقم بينة بعلمه فان قيمته لم يصدق وتنفذ فى الجميع مغنى وعنانى (قوله ونفذت فيما
ظنه) اى وان قل وظاهره وان دلت القرينة على كذبه اه عش (قوله او بمعين) عطف على بمشاع (قوله لم
يقبل) اى لم يؤثر لان الجهل به لا يضر فى صحة الاجازة ولو عبر به لكان اولى ولعل الفرق بين المعين والمشاع ان
المعين يغلب الاطلاع عليه فيعدم معرفته به قبل اجازته بخلاف جملة التركة فانها قد تخفى على الوارث حتى
يظن قلة التركة اه عش (قوله حتى يعرف) الى قوله ولو اوصى بعين فى النهاية الا قوله وبهذا مع ما ياتى الى

المراد الحائزين ولو بطريق الرد بشرطه فليتأمل وينبغي ان يراد بقوله وان لم يكونوا اما اذا ورت معهم بيت
المال اما اذا اجاز بعض الورثة فلا ينبغي ان يقال انها باطلة فيما يخص غيرهم بل يوقف لما يخص غيرهم
(قوله بطلت الوصية وهو متجه ان غاب الخ) فلو قلنا بالبطلان حينئذ تصرف فى جميع المال ثم براواجاز
وبان نفوذها كما سياتى فهل يتبين بطلان التصرف او صحته على قياس ما ياتى فى ولو اوصى بعين حاضرة الخ
فيه نظر (قوله لانه خارج عنه) هذا لا يصح ان يرد به كونه اللازم لان اللازم الخارج فكونه خارج لا ينافى
للزوم ولعل الوجه ان يقال النهى عن الزيادة لا مر لازم للوصية وهو التفويت على الوارث لـكـنه لازم اعم
لحصول التفويت بغير الوصية والنهى للزم الاعم لا يقتضى الفساد كما اوضحناه فى تعليقا على جمع الجوامع

(يوم الموت) أى وقته لان الوصية تمليك بعده وبه تلزم من جهة الموصى وقضية ذلك انه (٢٣) لو قتل فوجبت فيه دية ضمت للماله حتى لو

أوصى بثلكه أخذ ثلثها (وقيل يوم الوصية) فلا عبرة بما حدث بعدها كما لو نذر التصديق بثلك ماله اعتبر يوم النذرورد بانه وقت الزوم فهو نظير يوم الموت هنا ومر أن الثلث انما يعتبر لها بعد الدين وانما معه ولو مستغفر فاصححة حتى لو أبرأ مستحقه نفذت ولم يبين الاعتبار في قيمة ما يفوت على الورثة وما يبق لهم وحاصله الاعتبار في المنجز بوقت التفويت ثم ان وفي جميعها ثلثه عند الموت فذاك والا فبقيا ببقية وفي المضاف للموت بوقته وفيما ببق لهم باقل قيمة من الموت الى القبض لان الزيادة على يوم الموت في ملكهم والنقص عن يوم القبض لم يدخل في بداهة فلا يحسب عليهم (ويعتبر من الثلث أيضا) راجع ليعتبر للثالث لتقدم لفظهما اما الاول فواضح واما الثاني فلان هذا عطف على ينبغى المتعلق بالثالث كما ان هذا متعلق به وهذا مع ما يأتى الصريح في ان عمل المتعلق بالموت الثلث يندفع ما قبل لم يبين حكم المتعلق بالموت من غير العتق الذى هو الاصل وانما بين حكم الملحق به وهو المنجز (عتق علق بالموت) في الصحة أو المرض نعم لو قال صحيح لفته أنت حر

المتن (قول المتن يوم الموت) فلو أوصى بعبد ولا عبده ثم ملك عند الموت عبدا انتقلت الوصية به اه مغنى (قوله بعده وبه) كل من الضميرين للموت (قوله وقضية ذلك) اى التعليل (قوله لو قتل) ببناء المفعول اى الموصى (قوله فوجبت فيه) اى بنفس القتل دية بان كان خطا او شبه عمد اما لو كان عمدا يوجب القصاص فعفى عنه على مال بعد موته لم يضم للتركة لانه لم يكن ماله وقت الموت اه ع ش (قوله اخذ) اى الموصى له ثلثها اى الدية اه ع ش (قوله كما لو نذر) الى المتن فى المغنى (قوله بانه) اى يوم النذر وقوله ومر اى اول الفرائض وقوله انما يعتبر لها اى الوصية وقوله وانما معه اى الوصية مع الدين اه ع ش (قوله حتى لو أبرأ الخ) أى أوقضى عنه اه مغنى (قوله ولم يبين) أى المصنف اه ع ش (قوله ما يفوت الخ) وهو الموصى به اه كردى عبارة ع ش اى فيما لو كان الموصى به متعوما كعبد او مثاليا اه (قوله بوقت التفويت) وهو وقت التصرف فينفذ في ثلث الموجود ويرد فيما زاد عليه ظاهر انهم ان تغير الحال عمل بما صار اليه كإفقيده قوله ثم ان وفي الخ اه ع ش (قوله بجميعها) اى التبرعات المنجزة في المرض وقوله ثلثه اى المال (قوله وفي المضاف الخ) وقوله وفيما ببق الخ كل منهما عطف على قوله في المنجز الخ (قوله لان الزيادة الخ) عبارة المغنى وشرح الروض لانه ان كان يوم الموت أقل فالزيادة حصلت في ملك الوارث او يوم القبض أقل فما نقص قبله لم يدخل في بداهة فلا يحسب عليه اه (قوله لتقدم لفظهما) اى لتقدم لفظ يعتبر المال ولفظ من الثلث على هذا احدهما صريحا والآخر ضمنا ولذا قال اما الاول اى تقدم لفظ يعتبر المال فواضح لانه قال ويعتبر المال واما الثاني اى تقدم لفظ من الثلث فلان هذا اى قوله ويعتبر من الثلث عطف على ينبغى اى المذكور في اول الفصل والمتعلق بالثالث ضمنا لانه في قوة ينبغى ان تكون الوصية بالثالث فاقل اى ينبغى ان يكون التبرع الذى علقه بالموت من الثلث اه كردى ويرد عليه ان فيه تشبيه الجزئى اى العتق الملحق بالكلى اى التبرع الملحق إلا ان يخص السابق المشبه به بغير العتق (قوله كما ان هذا) أى قوله ويعتبر الخ متعلق به أى بالثالث صريحا اه كردى (قوله وبهذا) أى بقوله واما الثاني فلان هذا عطف على ينبغى الخ (قوله مع ما يأتى) كانه يريد به قوله واذا اجتمع تبرعات الخ اه سم عبارة السكردى (قوله مع ما يأتى) اى مع ملاحظة ما يأتى فكأنه قال ولا ويعتبر من الثلث المتعلق بالموت ثم قال ويعتبر ايضا من الثلث عتق علق بالموت اه كردى (قوله ما قيل الخ) حاصله ان المصنف لم يبين حكم الملحق بالموت غير العتق المشبه به العتق فلفظ ايضا الغر وقوله الذى هو الخ صفة الملحق غير العتق وكونه اصلا لانه المقصود من الباب اه كردى عبارة سم قوله الذى هو الاصل جاءت اصلته من الخاق المنجز به اه (قوله باكثر من يوم) أى من مرض تأخر عن التعليق بأكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية انه لو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية اه سم (قوله ثم مرض الخ) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته والتعليق اكثر من شهر فيكون العتق واقعا في الصحة اه سم (قوله دونه) اى مرضا مدته دون شهر (قوله بعدا كثر الخ) اى من

وشرحه الدحلجى المسمى بالآيات البيّنات (قوله مع ما يأتى) كانه يريد قوله واذا اجتمع تبرعات الخ (قوله الذى هو الاصل) جاءت اصلته من الخاق المنجز به الذى نعت للمعلق (قوله باكثر من يوم) اى من مرض تأخر عن التعليق اكثر من يوم ولعل سبب اعتبار الاكثرية ان معنى الصيغة انت حرف زمن بينه وبين مرض موقى يوم فلا بد من زمن زائد على اليوم تحصل فيه الحرية ليصدق انها فزمن بينه وبين المرض يوم ولو لم يكن بين التعليق والمرض الا يوم فقط لم تكن الحرية قبل المرض بيوم بل باقل بقدر ما حصلت فيه الحرية وقد يقال هلا حصلت الحرية مع آخر الصيغة واستغنى عن اعتبار تلك الزيادة وقد يقال المراد ذلك ولا ينافى اعتبار الاكثرية بناء على ان معنى قوله بعد التعليق بعد ابتداء التعليق فايراجع (قوله ثم مرض) صورة المسئلة انه مرض عشرة ايام مثلا واتصل موته بها ولكن بين موته وبين التعليق اكثر من شهر فيكون العتق واقعا في الصحة لانه قبل الموت بشهر والمرض في آخر ذلك الشهر (قوله بعدا كثر من شهر) اى من التعليق (قوله

قبل مرض موقى بيوم ثم مات من مرض بعد التعليق بأكثر من يوم أو قبل موقى بشهر مثلا ثم مرض دونه ومات بعد أكثر من شهر

التعليق اه سم (قوله علق الخ) أي في الصورتين اه ع (قوله وكذا لو مات الخ) أي وإن وجدت الصفة حينئذ في المرض اه سم (قوله كمالو علقه بصفة الخ) عبارة العباب والعق إن علق في مرض الموت فن الثلث أو في الصحة بصفة وجدت في المرض باختياره كالدخول أو بغير اختياره كالطرف من الأصل انتهى سم أي فقه ضاهان قول الشرح بغير اختياره أي السيد ليس بقيد (قوله على ما الخ) أي على قول قال الشيخان في شأنه أن هذا القول لا يفسد الخ بعد قوله في شأنه مقابلة الذي هو اعتبار جميع قيمة العبد من الثلث أنه أي ذلك المقابل الأصح (قوله الزيادة الخ) خلافا للنهاية عبارة ولو أوصى بعق من كفايته الخيرة اعتبر جميع قيمة العبد من الثلث لحصول البراءة بدونه حتى لو لم يبق الثلث بتمام قيمته ولم تجز الورثة لم تصح الوصية ويعمل إلى الاطعام أو الكسوة اه وما ع (ش) إلى ما اختاره الشرح من أن المعتبر من الثلث إنما هو الزائد من القيمة لا جميعها (قوله بدونه) أي العلق كالاطعام ع (ش) وكردى (قوله وعارية الخ) قال في شرح الروض حتى لو انقضت مدة العارية ولو في مرضه واسترد العين اعتبرته الاجرة من الثلث اه سم (قوله وتاجيل ثمن الخ) عبارة العباب أي والروض ولو باع به مؤجلا وحل قبل موته نفذ من الأصل وإن لم يحل الخ انتهت سم وعبارة المغنى ولو أوصى بتاجيل الحال اعتبر من الثلث وللر وبأن احتمال أنه لا يعتبر إلا التفات قال الزركشي وهو قوى اه (قوله كذلك) أي سنة (قوله فيعتبر منه) أي الثلث وقوله اجرة الاولى أي العارية كردى وع (ش) (قوله وثمن الثانية) أي المبيعة فإن لم يحتمله الثلث ورد الوارث ما زاد عليه تخير المشتري بين فسخ البيع وأجازته في الثلث بقسطه من الثمن لتشقيص الصفة عليه قال في الروضة فإن أجاز فهل يزيد ما صح فيه البيع إذا أدى الثلث فيه وجهان أحكمهما لا لانقطاع البيع بالرد انتهى اه سم (قوله لأن تفويت يدهم الخ) دلة لصورتي العارية والتأجيل عبارة ع (ش) قوله لأن تفويت يدهم الخ قد يقال قضية هذه العلة اعتبار قيمة العين المعارة دون أجرها الفوات يدهم عنها مدة الاعارة إلا أن يقال لما صار أصل العارية عدم اللزوم فكانها لم تخرج عن يدهم على أن العين لم تخرج عن يدهم بدليل أن لهم بيعها مسلوقة بالمنفعة تلك السنة واعتبار قيمة المبيع من الثلث دون ما زاد عليها من الثمن لأن لو فوت ملكه فيها بان أوصى بها نفسها اعتبرته قيمتها لا غير اه (قوله لغير مستولده) إلى قوله باتفاق المنتهب في المغنى (قوله إذ هو لها فيه الخ) أي العلق للمستولدة في مرض الموت ينفذ من رأس المال (قوله وهبة في صحة الخ) في عطفه على ما قبله تأمل عبارة المغنى ولو وهب في الصحة واقتضى في المرض اعتبر من الثلث أيضا إذ لا أثر لتقديم الهبة اه وهي أحسن (قوله باتفاق المنتهب الخ) أي على وقوع القبض في المرض (قوله ولا حلف المنتهب) أي إن القبض وقع في الصحة فتسكون من رأس المال اه ع (ش) (قوله وقضيته) أي التعليق (قوله وادعى) أي المنتهب وقوله وهو محتمل معتمداه ع (ش) (قوله ولو ادعى الخ) ولو ملك في مرض موته أي بلا عوض من يعق عليه نعتقه من الأصل أي رأس المال وإن اشتراه بثلثه صح ثم إن كان مديونا بيع للدين ولا فائدة من الثلث أو بدون ثمن المثل فقد ربح المحاباة هبة يعق من الأصل ولا يتعاق به الدين وإذا علق من الثلث لم يرث أو من الأصل ورث اه نهاية قال ع (ش) قوله فاعتقه من الأصل ظاهر وإن كان عليه دين وقوله لم يرث أي لأنه لو

أوجدت في مرضه بغير فختياريه ولو أوصى بعق من كفايته الخيرة اعتبرته على ما قاله أنه لا يفسد عند الأئمة بعد ما قاله عن مقابلة أنه الأصح الزيادة على الأقل من الاطعام والكسوة من الثلث لحصول الاجزاء بدونه (وتبرع بنجز في مرضه) أي الموت (كوقف) وعارية عين سنة مثلا وتاجيل ثمن مبيع كذلك فيعتبر منه أجرة الاولى وثمن الثانية وإن باعها باضعاف ثمن مثلها لأن تفويت يدهم كنفوت ملكهم (وهبة وعق) لغير مستولده إذ هو فيه هنا من رأس المال (ولبراء) وهبة في صحة واقتضى في مرض باتفاق المنتهب والوارث والاحلف المنتهب لأن العين في يده وقضيته أيا لو كانت بيد الوارث رادعى أنه ردها إليه أو إلى مورثه ودبعة أو عارية صدق الوارث أو بيد المنتهب وقال الوارث أخذتها غصبا ونحو ودبعة صدق المنتهب وهو محتمل ولو قيل باقي هناما لوقالوه في تنازع الراهن والواهب مع المرتن والمنتهب في القبض من التفاصيل لم يبعد ولو ادعى المورث موته من مرض تبرعه والمنتبرع عليه شفاؤه وموته من مرض آخر أو لجأه فإن كان محرفا صدق الوارث وإلا فالآخر أي لأن غير الخوف بمنزلة الصحة

وهما لاختلاف وقوع التصرف فيها أو في المرض صدق المتبرع عليه لأن الأصل (٢٥) دوام الصحة فإن أقاما بينتين قدمت بينة المرض

لأنها ناقلة (وإذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت) ترتب أولا (وعجز الثلث) عنها (فإن تمحض العتق) كاعتقكم أو أنتم أحرار أو سالم وغانم وخالد أحرار بعد موتي أو سالم حر بعد موتي وغانم كذلك أو دبر عبدا وأوصى باعتاق آخر (أفرع) فمن قرع عتق منه ما بقي بالثلث للخبر الآتي ولأن القصد من العتق التخلص من الرق ولا يحصل مع التشقيص (أو) تمحض (غيره قسط الثلث) على الكل باعتبار القيمة أو المقدار لعدم المرجح مع اتحاد وقت الاستحقاق فلو أوصى لزيد بمائة ولبكر بخمسين ولعمرو بخمسين وثلاثة أعطى الأول خمسين وكل من الآخرين خمسة وعشرين (أو) اجتمع (هو) أى العتق (وغيره) كان أوصى بعتق سالم ولزيد أو الفقراء بمائة أو عين مثلية أو متقومة (قسط) الثلث عليهما (بالقيمة) أو مع المقدار لاتحاد وقت الاستحقاق نعم لو تعدد العتق أفرع فيما يخصه أو دبر قننه وهو بمائة وأوصى له بمائة وثلث ماله مائة قدم عتقه

ورث لنوقف نفوذ عتقه على الإجازة وهي غير صحيحة منه لا امتناع إجازته في حق نفسه فيؤدى إرثه إلى عدم إرثه وقرله ورث أى لعدم توقف إرثه حينئذ على إجازة أه (قوله) وهما أى الوارث والمتبرع عليه (قوله) ترتب الخ أى في الوجود وقول المتن وعجز الثلث يرجع لجميع الأمثلة اخذ من قوله متعلقة بالموت أه سم (قوله) كاعتقكم أى قوله لا به مائة النهاية وكذا في المغنى لإفعله أو عين مثلية أو متقومة (قوله) بعد موتي (راجع لكل من الأمثلة الثلاثة) (قوله) أو سالم حراخ (قوله) أو دبر مثالا لأن لقوله أولا وما قبله لما قبله (قوله) فمن قرع أى خرجت له القرعة أه ع ش وفي سم قول المتن أفرع محله ما لم يكن العتق لبعض كل ولم يزد ما عتقه على الثلث والأفلا اقراع كإسياتي أه (قوله) للخبر الخ يعنى ولا يعتق من كل بعضه للخبر الآتى أى في شرح أفرع فى العتق (قوله) أو المقدار أى فيما إذا لم يحتج للتقويم بأن استوت القيمة كدراهم ودنانير أه ع ش عبارة البجيرمى قوله باعتبار القيمة أى في المتقومات كان أوصى لزيد بثوب قيمته مائة ولعمرو بثوب قيمته خمسون ولبكر بثوب كذلك وثلث ماله مائة فتنفذ الوصية في نصف كل من الثياب وقوله أو المقدار أى في المثليات كان أوصى بمائة دينار لعمرو وبخمسين لبكر أه (قول المتن) أو هو وغيره عطف على العتق فى قوله فإن تمحض العتق والمالم يثبت تقدير تمحض هنا قدر اجتماع فهو من قبيل علفتها تبنوا ما باردوا الذين تبوا والى كنهه بشكل لأن ذلك من خصائص الوأو أه سم (قوله) أو مع المقدار أى كان أوصى بعتق سالم وقيمته مائة ولزيد بمائة وثلث ماله مائة فيعتق نصفه ويعطى زيد نصف المائة أه بجيرمى (قوله) فيما يخصه أى العتق (قوله) تفوته لتعلق حق الله تعالى وحق الأدمى به أه مغنى (قوله) ولورثب المتعلقة بالموت الخ) عبارة الارشاد وقدم مراتب بتدريج أو شرط أه ومثل الشارح فى شرحه الأول بقوله كان أبرأهم وهبوا قبض والثانى بقوله كاعطوا فلانا كذا بعد موتي ثم فلانا كذا واعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله إذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اعتبارها بخلافه هنا فيقرع بينهم كما يأتى خلافا للقولونى حيث سوى بين الصورتين أه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القولونى أه سم وعبارة المغنى فى شرح أفرع بينهم نصه وانما لم يعتبر ترتيبها مع إضافتها للدوت لا شرا كها في وقت نفاذها وهو الموت بل يقدم العتق المملوك الموت على الموصى باعتاقه وإن كان الثانى يحتاج إلى انشاء عتقه بعد الموت بخلاف الأول لأن وقت استحقاقهم ما واحد نعم إن اعتبر الموصى وقوعها مرتبة كان قال اعتقوا سالماء بعد موتي ثم غانمائهم بكر أقدم ما قدمه جز ما فاق قبل لم لو قال إذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع لم يقدم الأول فالأول بل هم سواء كما فهمه كلام المصنف اجيب بأن التبرعات فيما مثلوا به اعتبر الموصى وقوعها مرتبة فلا بد أن تقع على وفق اعتبارها بخلاف هذا أه وهى كما ترى موافقة لما مر عن شرح الارشاد (قوله) لأنه أى الموصى وقوله هنا أى فيما ذكر من الأمثلة الثلاثة وقوله باعتبار وقوعها الخ أى باعتبار الموصى وقوع التبرعات وقوله من غيره أى

بسدس الثمن فاذا أدى ذلك السدس زيد بقدر نصف النصف وهكذا إلى أن يحصل الاستيعاب أه (قوله) فى المتن وعجز الثلث يرجع لجميع الأمثلة اخذ من قوله متعلقة بالموت (قوله) فى المتن فإن تمحض العتق أفرع محله ما لم يكن العتق لبعض كل لم يزد ما عتقه على الثلث والأفلا اقراع كإسياتى وكما يستفاد من عبارة الارشاد وشرحه الآتية فى قوله أفرع فى العتق والكلام فى العتق المضاف للدوت كما هو فرض ما هنا (قوله) فى المتن أو هو وغيره) عطف على العتق فى قوله فإن تمحض العتق والمالم يثبت تقدير تمحض هنا قدر اجتماع فهو من قبيل علفتها تبنوا ما باردوا الذين تبوا والى كنهه بشكل لأن ذلك من خصائص الوأو أه سم (قوله) ولورثب المتعلقة إلى قوله قدم ما قدمه) عبارة الارشاد وقدم مراتب بتدريج أو شرط أه ومثل الشارح فى شرحه الأول بقوله كان أبرأهم وهبوا قبض والثانى بقوله كاعطوا فلانا كذا بعد موتي ثم فلانا واعتقوا سالمائهم غانمائهم نافعائهم قال وليس من الشرط قوله إذا مات فسالم حر ثم غانم ثم نافع وفارق نظيره السابق بأن

(٤ - شروانى وابن قاسم - سابع) ولا شىء له بالوصية (وفى قول يقدم العتق) لقوته ولورثب المتعلقة بالموت كادتقوا سالمائهم غانمائهم كاعطوا زيدا مائة ثم عمر مائة واعتقوا سالمائهم أعطوا زيدا مائة قدم ما قدمه لأنه هنا صرح وقوعها من غيره كذلك

فوجب امثاله بخلافه فيما لور تبها في الوجود فانه لا صراحة فيه على انها كذلك بعد الموت فاندفع ما للقونوى هنا (او) اجتمع تبرعات (منجزة) مرتبة كان اعتق ثم تصدق ثم وقف ثم وهب (٣٦) واقتضى وكقوله سالم حر وغانم حر لا حران (قدم الاول فالاول حتى يتم الثالث)

من غير الموصى وقوله كذلك أى مرتبة (قوله فوجب) أى على الغير (قوله في الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله على انها) أى التبرعات والجارات متعلق بصراحة كذلك الخ أى تقع مرتبة (قوله او اجتمع) الى قول المتن وان اختلف في النهاية الا قوله كما يأتى الى المتن وقوله وفي الشرح الصغير يقرع (قوله مرتبة) أى كما يفيد قول المصنف الاول فالاول اه سم أى وقوله فان وجدت دفعة (قوله لا حران) أى لحصول عتقه معا فلا مزية لاحدهما على الاخر فيقرع بينهما كما تقدم ان لم يخرجنا عن الثالث اه ع ش (قوله اعتبر وقته) أى القبض (قوله كما مر) أى فى شرح ابراهيم الخ (قوله لا تفتقر لقبض) أى فيعتبر فيها وقت عقد البيع لا وقت قبض المبيع فان خرج وقت عقد البيع ما حابى به من الثالث نفذ ولا فلا اه ع ش (قول المتن فان وجدت الخ) اما منه او بوكالة اه مغنى (قوله لما في خبر مسلم) الاولى لخبر مسلم لما في النهاية والمغنى (قوله لجزاهم) بتشديد الزاى أى قسمهم اه ع ش (قوله او هما) أى كان كان الموصى به عبدا ومائة (قوله وفيما اذا كان فيها حج تطوع) لعل صورته ان يقول أو صيت بحجة تطوع ولزيدو مسجد كذا بمائة فالتبرعات من جنس واحد وهو التصديق والمائة مثلا تقسط عليها فلا اشكال في قوله وفيما اذا كان الخ مع كون المقسم انها وجدت دفعة وانها من جنس واحد ع ش وفيه ان المقسم اصالة التبرعات المنجزة او نصويره المذكور من المتعلقة بالموت (قوله ولا يقدم) أى الحج على غيره أى فان خصه ما ينفى بالاجرة فذاك والاستؤجر من يحج عنه بما يخصه حيث امكن فان تعذر لغت الوصية بالحج ورجع ما يخصه للورثة اه ع ش (قوله يعتق من كل نصفه) اقتصر عليه النهاية والمغنى ولم يتعرض لما في الشرح الصغير (قوله دون عين السابق) قد سبق له في الفرائض انه يجب تقييد هذه ايضا بعدم رجاء البيان لعل قوله هذا أى ولم يرج بيانها راجع الى المسئلتين قبله والله اعلم اه سيد عمر (قوله وصورة وقوعها) الى قول المتن ولو وصى في النهاية الا قوله ولا توزع للثالث عليهما وقوله وفارق الى فان لم يخرج وقوله ويستثنى الى وعلم (قوله فيقول نعم) أى قاصدا بها الانشاء المذكورات لا الاقرار بها الاذا يكون حينئذ نصا في المعية اه سيد عمر (قوله واقرع فيما يخص) وذلك فيما اذا تعدد العتق ولم ينف ما يخص العتق بجمعهم فلو اعتق سالما وغانما وتصديق على زيد بمائة معا وثلاث مائة اعطى زيد خمسين واقرع بين العبدین فمن خرجت له القرعة عتق كله ان كانت قيمته خمسين وقدرها فقط ان زادت قيمته عليها فان كانت قيمته دون الخمسين عتق كله وعق من الاخر ما بقى بالخمسین اه ع ش (قوله كما مر) أى فى شرح وقسط بالقيمة (قوله ولو اجتمع) الى المتن في المغنى (قوله قدمت المنجزة) قال في شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعاق وان لم تكن مرتبة ثم رايت في الروضة مانصه وظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتاخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتى ثم اعطى عمر مائة قدمت المائة اه سم (قوله أى لا ثالث له) عبارة

لقوته بسبقه ويتوقف ما زاد عليه على الاجازة ولو تقدمت الهبة وتاخر القبض اعتبر وقته كما مر لتوقف الملك عليه نعم المحاباة في نحو بيع لا تفتقر لقبض لانها تابعة فان وجدت دفعة) يضم الدال كما يأتى بمافي في الجراح (واتحد الجنس كعتق عبيدا و ابراهيم جمع) كاعتقتكم او ابرائكم (اقرع في العتق) خاصة لما مر في خبر مسلم ان رجلا اعتق ستة لا يملك غيرهم عند موته فدعاهم النبي ﷺ لجزاهم اثلاثا واقرع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة (وقسط في غيره) باعتبار القيمة والمقدار اوها وفيها اذا كان فيها حج تطوع يعتبر اجرة المثل لانها قيمة المنفعة ولا يقدم على غيره على الاوجه ولو اعتقها وشك في الترتيب والمعية في الروضة واصلها يعتق من كل نصفه وفي الشرح الصغير يقرع وكالشك ما لو علم ترتيب دون عين السابق او نسيت أى ولم يرج بيانها (وان اختلف) الجنس (و) صورة وقوعها معا حينئذ اما بان قيل له اعتقت و ابرات ووقفت فيقول نعم او بان (نصرف وكلام) له فيها بان وكل وكيل في هبة وقبض وآخر في صدقة وآخر في ابراء وتصرفوا

التبرعات ثم اعتبر الموصى وقوعها من غيره فلا بد أن تقع على وفق اعتباره بخلافه هنا فيقرع بينهم كما يأتى خلافا للقونوى حيث سوى بين الصورتين اه واعتمد شيخنا الشهاب الرملى تسوية القونوى (قوله في الوجود) أى كما هو المراد من قوله السابق ترتبت اولاه سم (قوله مرتبة) أى كما يفيد الاول فالاول (قوله في المتن اقرع في العتق) قال في الارشاد وشرحه للشارح ولو لثلاثة أى ولو لاجل ثلاثة اعبدا عتق بعض كل منهم ولا يملك غيرهم وقيمة ثم سراء كان قال ثلث كل منكم حر حذر امن التشقيص هذا ان عتق بعض كل منهم منجز الا ان اضاف عتق كل الى ما بعده أى الموت كذلك كل منكم حر بعد موتى فيعتق من كل الثلث ولا يقرع اذ لا سراية بعد الموت قال الشيخان الا ان يزيد ما اعتقه على الثلث كان قال نصفكم حر بعد موتى فيقرع لرد الزيادة انتهى وسيأتى المضاف في قوله الاتى ويستثنى (قوله قدمت) قال في شرح الارشاد وظاهر ان المنجز يقدم على المعاق

معا (فان لم يكن فيها عتق قسط) الثلث على الكل (وان كان) فيها عتق (قسط) الثالث واقرع فيها يخص العتق المغنى كما مر (وفي قول يقدم) العتق كما مر ولو اجتمع منجزة ومعلقة بالموت قدمت المنجزة للزومها (ولو كان له عبدا فقط) أى لا ثالث لها

ولا يخرج من الثلث إلا أحدهما وهذا مجرد تصور فلا اعتراض عليه (سالم وغانم) وهو يخرج من الثلث وجده (فقال إن اعتقت غانما فاسالم حر) سواء أقال في حال إعتاق غانما أم لا (ثم اعتق غانما في مرض موته عتق) غانم (ولا) توزيع للثالث عليهما (ولا) إقراع) لئلا يؤدي لارفاقهما معا لأنها قد تخرج اسالم فإيرق غانم فإيرق سالم لأنه مشروط بعق غانم وفارق ما لو قال (٢٧) إن تزوجت فأنت حر حال تزويجي فتزوج في

المرض بأكثر من مهر المثل فان الثلث يوزع على الزيادة على مهر المثل وقيمة العبد لأنه لا ترتيب بينهما وإنما يوزع فيما نحن فيه كما لا يقرع لأن العتق ثم معلق بالنيكاح والتوزيع لا يرفعه وعتق سالم معلق بعق غانم كاملا والتوزيع يمنع من تكميل عتق غانم فلا يمكن إعتاق شيء من سالم فان لم يخرج من الثلث عتق بقسطه أو خرج مع سالم عتقا أو مع بعضه عتق وبعض سالم كما افاد ذلك كله كلامه في مواضع أخرى ويستثنى من الإقراع أيضا ما لو قلت ثلث كل حر بعد موتي فيعتق من كل ثلثة عند المكان ولا قرعة كما سيدكره في العتق وعلم بما تقرره لو أوصى بأنواع ففجز الثلث عنها وزع على قيمتها وأجرتها كاطعام عشرة وحمل آخرين إلى محل كذا والحج عنه ولو أوصى ببيع كذا الزيد تعين أي وإن لم يكن فيه رفق به ظاهرا فيما يظهر لأنه قد يكون له في ذلك غرض فان أبطلت الوصية إلا أن يقول ويتصدق بشمته فيباع غيره بخلاف ما لو أوصى بأنه يحج عنه بكذا فامتنع

لمغنى قوله فقط من زيادته على المحرر وفيه نظر لأنه إما أن يريد لا مال له وسواهما أو لا عبد فان أراد الأول لم يستقم قوله آخر اعتق الخ وإن أراد الثاني فيمنع حمله على ما إذا كان الثلث لا يخرج منه إلا أحدهما بحذف (قوله) ولا يخرج من الثلث الخ قد يغنى عنه قوله إلا أني وهو يخرج الخ (قوله) إلا أحدهما أي بكاه فقط كاهر المتبادر وأخذنا ما يأتي من قوله وهو يخرج الخ وقوله أو يخرج الخ (قوله) فلا اعتراض عليه أي بان الحكم لا يتقيد بخصوص ما ذكره من أن يكون له عبدان فقط الخ اه رشدي (قوله) وهو يخرج الخ أي غانم (قوله) لأنها أي القرعة (قوله) فإيرق سالم الخ عبارة النهاية والمغنى فيفوت شرط عتق سالم اه (قوله) لأنه الخ أي عتق سالم (قوله) وفارق الخ الأولى تقدمه على قوله ولا إقراع (قوله) حال تزويجي بخلاف ما إذا لم يقيد به فيقدم المهر على العتق كما صرح به الروض اه سم (قوله) تزويجي المناسب لسابقه ولا حقة تزويجي من باب التفعّل (قوله) فان الثلث الخ بيان للمفارقة وقوله لأنه الخ لتعليل للتوزيع وقوله لأن العتق الخ لتعليل للمفارقة وبيان لوجهها فقوله وإنما لم يوزع الخ الأسبق الآخر ولا يوزع الخ باسقاط انما وابدال لم بلا عطف على قوله يوزع (قوله) وقيمة العبد عطف على الزيادة (قوله) لا ترتيب بينهما أي بين النكاح الموجب للمهر وبين العتق لتقييده بوقوعه حالة التزويج (قوله) لا يرفعه أي النكاح (قوله) فان لم يخرج الخ) محترز قوله وهو يخرج الخ وقوله وأخرج محترز قوله وحده (قوله) وبعض سالم عطف على الضمير المستتر في عتق فكان حقه عتق هو وبعض الخ بتوكيد المتصل بالمنفصل (قوله) أيضا أي كاستثناء ما في المتن (قوله) عند الامكان احتراز عما إذا كان عليه دين (قوله) وعلم بما تقرّر) لعلمه مسئلة تعليق العتق بالتزوج ومع بعده يرد عليه أن ما ذكره من درج في قول المصنف السابق أو غيره قسط الثلث الخ فلا حاجة إلى تنبيه كونه معلوما بما تقرّر فتأمل (قوله) والحج عنه أي ثم إذا كان الحج عنه مفروضا وفي ما يخصه من الوصية بالاجرة فظاهر والاتم من باقي التركة وإن كان تطوعا ففيه ما ذكرناه عن قريب اه ع شر أي على قول الشارح وفيما إذا كان فيها حج تطوع الخ (قوله) لأنه قد يكون له الخ) أي بان علم فيه ما لا يوافق غرض الوارث من منفعة تعود عليه اه ع شر (قوله) فان أبي أي زيد من الشراء (قوله) إلا أن يقول أي الموصى وقوله بأنه يحج أي زيد مثلا وقوله فامتنع أي زيد اه ع شر (قوله) فانه يستأجر أي الوارث اه ع شر ولعل الأولى ليشمل نحو الوصى أيضا جعله مبنيا للمفعول (قوله) دين إلى قوله وقياس ما تقرّر في النهاية الا قوله ولا بعضها إلى المتن وقوله علم من قولي دين انه (قوله) وليس تحت الخ وقت الموت أو وقت ارادة الدفع فليراجع (قوله) اخذا بما يأتي بل هو داخل فيما يأتي (قول المتن والاصح انه) أي الموصى له اه ع شر (قوله) من غير اذنهم فلو

وإن لم تسكن مرتبة ثم رأيت في أصل الروضة ما يفهم ذلك حيث قال لو وقعت تبرعات منجزة ومعلقة قدمت المنجزة لأنها تنفيذ الملك ناجز أو لأنها لازمة لا يملك المريض الرجوع فيها وظاهر انه لا فرق بين تقدم المنجزة وتأخرها فلو قال اعتقوا غانما بعد موتي ثم اعطوا عمرامائة قدمت المانة ووقع في كلام الشارح يعني الجوجرى خلاف ذلك فاجتنبه اه (قوله) وفارن ما لو قال ان تزوجت فأنت حر حال تزويجي فتزوج الخ) بخلاف ما إذا لم يقيد بقوله حال تزويجي فيقدم المهر قال في الروض فان قال ان تزوجت فعبدى حر فتزوج في المرض بأكثر من المهر فقد بينا أن الزيادة وقيمة العبد من الثلث قال في شرحه قال في الاصل كذا ذكره وتوجيها فان المهر اسبق فانه يجب بالنكاح والعتق بترتب عليه لكن مقتضى قولنا ان المرتب والمرتب عليه يقعان معا ولا يتلاحقان من حيث الزمان ان لا يقدم أحدهما على الآخر يوزع الثلث على الزيادة وقيمة العبد اه (قوله) ولا بعضها عبارة المنهج ولو أوصى بحاضر هو ثلث ماله لم يتسلط موصى له على شيء منه حال اه

فانه يستأجر عنه أي توسعة في طرق العبادت ووصول ثوابها اليه بحج الغير ولا كذلك شراء الغير (ولو أوصى بعين حاضرة وهي ثلث ماله وباقيه دين أو غائب) وليس تحت يد الوارث (لم تدفع كلها) ولا بعضها فيما يظهر أخذا بما يأتي في التصرف وإن أمكن الفرق (اليه في الحال) لجواز تلف الغائب فلا يحصل للورثة مثلاما حصل له (والاصح أنه لا يتسلط) من غير اذنهم (على التصرف) كالا استخدام (في الثلث) من الدين (أيضا)

كثليتها الذين لا خلاف فيهما وذلك لأن تسلطه يتوقف على تسلطهم على مثلي ما تسلط عليه وهو متعذر لاحتمال سلامه الغائب فتكون له ومن تصرف فيما منع منه ثم بان له صح كاعلم (٢٨) مما رآه رابع شروط البيع وعلم من قول دين أنه لو أوصى بثلاث ماله وله عين ودين دفع

أذنوا له في التصرف في الثلث صح كما قاله في الانتصار مغنى ونهاية (قوله كثليتها الخ) تفسير لقول المتن أيضا (قوله للذين) في أصله بخطه بلام واحدة اه سيد عمر (قوله على مثلي ما تسلط الخ) أي من العين الحاضرة رشيدى ومغنى (قوله وهو الخ) أي تسلط الوارث على ثلثي الحاضر اه مغنى (قوله وهو متعذر) وينبغي كما قال الزركشى تخصيص منع الوارث من التصرف في ثلثي الحاضر في التصرف الناقل للملك كالبيع فان كان باستخدام وإيجار ونحو ذلك فلا منع منه كما يؤخذ من كلام الماوردي نهاية ومغنى قال ع ش قوله تخصيص منع الوارث الخ يتأمل وجهه فان علة المنع من التصرف احتمال سلامة المال الغائب فتكون العين كلها الموصى له وبفرض ذلك فلا حق للورثة فيها بوجه فكيف ساغ تصرفهم فيها بالاستخدام أو غيره وقوله فلا منع منه أي ويفوز بالاجرة ان تبين استحقا لما أجره وإلا بان حضر الغائب ففضية قوله صح كاعلم الخ انها الموصى له لتبين انه ملك العين بموت الموصى اه وفي السيد عمر ما يوافق قوله الاولى (قوله لاحتمال سلامة الغائب) علم منه ان محل ذلك إذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه لتعذر الوصول اليه خوفاً أو نحوه وإلا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به وينفذ تصرفه فيه وتصرفهم في المال الغائب اه نهاية (قوله فيكون) أي الجميع كافي للمغنى أو الحاضر كما في الرشيدى أو باقي العين الحاضرة كافي ع ش (قوله له) أي للموصى له اه ع ش (قوله ومن تصرف) إلى قوله وقياس ما تقرر في المغنى إلا قوله علم من قول دين انه (قوله صح الخ) أي اعتبارا بما في نفس الامر اه نهاية (قوله لو أوصى بثلاث ماله الخ) ولو كان له مائة درهم حاضرة وخمسون غائبة وأوصى لرجل بخمسين من الحاضرة ومات وقبل الوصية أعطى خمسة وعشرين والورثة خمسين وتوقف خمسة وعشرون فان حضر الغائب أعطى الموصى له الموقوف وإن تلف الغائب قسمت الخمسة والعشرون اثلاثا فللموصى له ثلثا وهي ثمانية وثلث والباقي للورثة اه نهاية (قوله وقياس ما تقرر) أي في المتن والشارح (قوله نظر المنفعة الخ) علة المنفى وقوله لان فيه الخ علة النفي (قوله لاصحابها) يعني الموصى لهم ولو عبر به لكان نسب لما بعده (قوله يبيعها مع احتمال انها الخ) الاولى لا يبيعها الخ (قوله وبطل الدين) أي أثبت بطلانه اه كردي (قوله هذا) أي قول الرويانى (فصل في بيان المرض المخوف) (قوله في بيان المرض المخوف) إلى قول المتن فان يراد في النهاية مع تغيير يسير في اللفظ (قوله ليقضى كل منهما الخ) صفة لازمة معينة لسبب ذكر المرض المخوف والمحقق به هنا وقوله وعقبه أي ما ذكر من المرض المخوف والمحقق به اه ع ش ويجوز ارجاع الضمير للمحقق بالمرض المخوف (قوله لما يأتى) أي قبيل الصيغة (قوله لتولد الموت عن جنسه) أي كثير انما يأتى أي لا نادر أو ان لم يغلب مغنى وع ش ويأتى في الشارح مثله (قول المتن لم ينفذ) أي إلا ان اجاز الورثة كاعلم مما رآه سم زاد الرشيدى وأشار إليه الشارح بعد اه (قوله بفتح فسكون الخ) ويجوز ضم الياء وفتح النون وتشديد الفاء اه مغنى (قوله قيل ان أريد عدم النفوذ باطنا الخ) يمكن ان يجاب باختياره وقوله لم ينظر لظننا بل لوجوده قلنا وجوده وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يشب وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا اه سم (قوله قيل ان أريد الخ) قد يقال ما المانع من كون معنى المخوف في كلام المصنف هنا وقوع الموت بالفعل فكانه قال إذا ظننا وقوع الموت بالفعل من ذلك الموضع بان ترجع عندنا ذلك وهو ضابط المرض المخوف وحينئذ فلا يرد عليه شيء لمساراته لقول غيره إذا كان المرض مخوفاً تأمل اه رشيدى وهو في المال عين الجواب الاتى عن السيد عمر (قوله لم ينظر لظننا بل لوجوده الخ) أقول لوجوده

للموصى له ثلث العين وكلها
نقض من الدين شيء مدفع له
ثلثه وقياس ما تقرر ان
المدين لو مات عن تركه غائبة
إلا أعيانا أو وصى بها وهي
تخرج من الثلث ان الامر
يوقف الى حضور الغائب
ولا تباع تلك الاعيان في
الدين نظرا لمنفعة الغرماء
لان فيه ضررا لاصحابها
بييعها مع احتمال انها
ملكهم بتقدير سلامة
الغائب لكن أخذ بعضهم
من الاجماع على تقديم الدين
مع رهن التركة به انها تباع
ثم ان وصل الغائب بان
بطلان البيع وإلا فلا
واستدل لذلك بفروع لا تدل
إلا لثنين بطلان البيع
بوصول الغائب وهذا لا
نزاع فيه وإنما الذى يظهر
فيه النزاع الاقدام على بيع
الاعيان قبل تلف الغائب
نعم لو ترتب على وفقه حاضر
خوف تلفها أو نحوه باعها
الحاكم وحفظ ثمنها الى تبين
الامر وافتى ابن الصلاح بانه
لو باع الحاكم مال غائب
في دينه فقدم وأبطل الدين
بان بطلان بيع الحاكم
كما اعتمدوه خلافا لقول
الرويانى بمضى بيعه ويعطى
الغائب ثمن ما باعه وان تبعه
القمولى وقد قال بعضهم
هذا لا يوافق مذهبنا بل

وحده

مذهب أبي حنيفة (فصل) في بيان المرض المخوف والمحقق به المقضى كل منهما للحجر عليه فيما

زاد على الثلث وعقبه بالصيغة لما يأتى (إذا ظننا المرض مخوفاً) لتولد الموت عن جنسه (لم ينفذ) بفتح فسكون فمضم فمجمعة (تبع زاد على الثلث) لانه محجور عليه في الزيادة لحق الورثة قيل ان أريد عدم النفوذ باطنا لم ينظر لظننا بل لوجوده وإن ظنناه غيره أو ظاهر أخالف الأصح

ثم بعدموته ان خرجت من
الثالث او اجاز الورثة
استمرت الصحة والا فلا
واجاب الزركشي بان المراد
بعدم نفوذ الوقف اي وقف
للزوم والاستمرار لا وقف
الصحة لينتظم الكلامان
وقوله زاد على الثالث لا يلتم
مع قولهم الذي قدمه العبرة
بالثالث عند الموت لا الوصية
فان اريد الثالث عنده لم ينظر
لظننا ايضا قال الجلال
البلقيني وكان ينبغي له ان
يقول لم ينفذ تبرع منجز فان
التبرع المعلق بالموت لا حجب
عليه فيه ولوزاد على الثالث
لان الاعتبار بالثالث عند
الموت وهذا انما يعرف بعد
الموت واما المنجز فيثبت
حكمه حالا فيحجب عليه
فيما زاد على الثالث اه وفي
جميعه نظر كجواب الزركشي
لان وقف الزوم الذي
ذكره لا يتقيد بظننا كما
هو واضح مما تقرر في
مسئلة العتيقة وما ذكر عن
الجلال عجيب مع ما تقرر
في الثالث انه لا يعتبر الا عند
الموت مطلقا وفي مسئلة
العتيقة انها تزوج حالا مع
كونها كل ماله اعتبارا
بالظاهر من صحة التصرف
الان فلا فرق بين المنجز
والمعلق والذي يندفع به
جميع ما عترض به عليه ان
كلامه الاتي مبين لم راده

وحده لا يكفي في هذا الحكم بل لا بد ان يثبت وجوده عندنا حتى ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا
الخ ليس المراد الظن عند الوصية بل بعد الموت فاصل المعنى اذا مات الموصي متصلا بالمرض فان ظنناه بعد
الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تبيننا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح لا اشكال
فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة تبين نفوذ ما زاد على الثالث عند الموت وان لم
يحمل على الفجأة تبين انه تولد من الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتعين عدم النفوذ فليتام اه سم اقول
هو كلام في غاية الحسن لكن قد يقال لا يلائم قول المان فان يرى الخ قوله فان ظنناه غير مخوف فمات فترتب
الموت على الظن فكيف يحمل على الظن الواقع عند الموت وان تحمل المان على وجه يزول به الالتباس
بان تقول قوله اذا ظننا المرض مخوفاي ثبت ذلك عندنا في زمن المرض بقرينة السياق لا بعد الموت كما افاده
المحشى ومات به بقرينة قوله فان يرى الخ لم ينفذ تبرع زاد على الثالث اي يحكم عند الموت بعدم نفوذ التبرع
الزائد على الثالث حينئذ فان يرى نفوذ ان ظنناه غير مخوف اي ثبت عندنا في زمن المرض انه غير مخوف فمات
فان حمل على الفجأة نفذ اي حكنا بعد الموت بنفوذ وهو الا فلا يقال تقييد الثبوت بزمن المرض يقتضي ان
الثبوت بعد الموت ليس كذلك وليس بصحيح فانه اذا ثبت بعد الموت ان المرض مخوف او غير مخوف رتب على
كل حكمه لا نأقول ان التقيد بذلك لثباني التقسيم بسائر شقوقه وهو لا يتأني في الثبوت بعد الموت اذ لا يتحقق فيه
شق البرء والله اعلم ثم يتردد النظر فيما لو تصرف في مرض غير مخوف ثم عقبه مرض مخوف ومات به فالذي
يظهر فيه ان المرض الاول ان كان مما لا يتولد عنه الثاني عادة نفذ التصرف فيه وان كان مما يتولد عنه
الثاني عادة فلعل الاقرب فيه عدم النفوذ لان الموت منسوب اليه ولو بواسطة ثم رايت في اصل الروضة عن
الامام ما حاصله ان كان يقضى الى الخوف غالبا فخوف او نادر ا فلايس بمخوف اه ويعلم منه بالاولى ان مالا
يقضى اليه بوجه ليس بمخوف اه سيد عمر (قوله من جواز تزويج الولي) اي من النسب وقوله فيه اي
المرض المخوف اه ع ش (قوله والا فلا) اي ويجب على الزوج مهر المثل ان وطئ والولد حرنسيب ان
وجد اه ع ش (قوله واجاب الزركشي بان المراد الخ) وهو حمل صحيح اه مغنى (قوله اي وقف الزوم
الخ) جواب عما يقال العقود لا توفى اه ع ش (قوله لينتظم الكلامان) اي قولهم بعدم نفوذ تبرع
زاد على الثالث وقولهم بصحة تزويج الولي من اعتقت الخ وقوله عنده اي الموت اه ع ش (قوله لم ينظر
لظننا) انه الثالث عند الموت بل لا يكون كذلك بحسب نفس الامر كما سبق في المرض المخوف وهو المشار اليه
بقوله ايضا اه سيد عمر (قوله لا حجب عليه) اي الان وقوله ولو زاد الخ غاية اه ع ش (قوله وفي جميعه)
اي ما قاله الجلال وقال الكردي اي جميع ما عترض به اه (قوله الذي ذكره) اي الزركشي (قوله كما
هو واضح مما تقرر الخ) فيه نظر لاحتمال فرض ما تقرر في مسئلة العتيق فيما اذا ثبت عندنا وقوع العتيق
في مرض مخوف كما قد مناعن ع ش ما يشعر بذلك (قوله وما ذكر الخ) بالنصب عطف على وفق الزوم
(قوله مطلقا) اي معلقا كان التبرع او منجزا سيد عمر وع ش (قوله وفي مسئلة العتيقة) عطف على قوله
في الثالث (قوله مع كونها) اي العتيقة (قوله ان كلامه الاتي) اي في النكاح من صحة تزويج العتيقة المارة
(قوله ان محله) اي كلامه هنا فيما اذا طرأ الخ يلزم على هذا ان المصنف سكت عن حكم ما اذا مات به الذي هو
الاصل اه رشيدى (قوله فيثبت ان كنا ظننا المرض الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل
ترتب عليه هذا الحكم وهو معنى قوله ظننا وليس المراد الظن عند الوصية بل وبعد الموت فاصل المعنى اذا
مات الموصي متصلا بالمرض فان ظنناه بعد الموت مخوفا بان ثبت عندنا ذلك تبيننا حينئذ عدم نفوذ ما زاد على
الثالث عند الموت وهذا معنى صحيح ولا اشكال فيه وان ظنناه بعد الموت غير مخوف فان حمل الموت على الفجأة
تبين نفوذ ما زاد وان لم يحمل على الفجأة تبين انه تولد منه الموت وان كان في اصله غير مخوف فيتبين عدم النفوذ
فليتام (قوله واجاب الزركشي الخ) يمكن ان يحجب باختيار الشق الاول (قوله فيثبت ان كنا ظننا المرض
مخوفا الخ) قد يقال هذا لا يدفع الاشكال لانه لا ينظر لظننا بل بوجوده فيحتاج ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به
مما هنا ان محله فيما اذا طرأ على المرض قاطع له من نحو غرق او حرق

فحينئذ ان كنا ظننا المرض مخوفا بقول (٣٠) خبيرين لم ينفذ تبرع زاد على الثلث حينئذ منجزا كان او معلقا بالموت وان كنا ظنناه غير مخوف

وحملنا الموت على نحو الفجأة
لكنه نحو جرب او وجمع
ضرر نفذ المنجز وان زاد
على الثلث حينئذ فاتضح
ان اعتبار الثلث حين طرو
القاطع لا يخالف ما مر ان
العبرة فيه بالموت لاننا لم نعتبره
هنا الا عند الموت (فان برا
نفذ) اي بان نفوذه من
حين تصرفه في الكل قطعا
لتبين ان لا مخوف ومن
صار عيشه عيش مذبح
لمرض او جناية في حكم
الاموات بالنسبة لعدم
الاعتداد بقوله (وان ظنناه
غير مخوف فمات) اي اتصل
به الموت (فان حمل على
الفجأة) لكون المرض
الذي به لا يتولد منه موت
كجرب ووجع عين او
ضرر وهى بضم الاول
والمد وبفتح فسكون
واعتراضه بانه لم يسمع الا
تذكير ما يرويه حديث موت
الفجأة اخذ اسف اي
لغير المستعد والافوراحة
لأنه من كافي رواية اخرى
(نفذ) جميع تبرعه (والا)
يحمل على ذلك لكون
المرض الذي به غير مخوف
لكنه قد يتولد عنه الموت
كاسهال او حمى يوم او يومين
وكان التبرع قبل ان يعرف
واتصل الموت به (فمخوف)
فلا ينفذ ما زاد على الثلث
وفائدة الحكم في هذا بانه
ان اتصل به الموت مخوف

لوجوده فيحتاج الى ان يقال مجرد وجوده لا يثبت به حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع
ويجاء بما مر اه سم (قوله فحينئذ ان كنا الخ) خلاصة ما تقرر ان المخوف اذا طرأ قاطع كالفجأة او الفرق
فالتبرع في زمن المخوف من الثلث وغير المخوف اذا طرأ قاطع فمن راس المال سائر التبرعات قبل القاطع فقيهما
رجعنا الى ظننا حينئذ اه باقشير (قوله حينئذ) اي حين الطرو (قوله وحملنا الموت الخ) اي حاجة لذلك مع
ان فرض المقسم طرأ قاطع من نحو غرق او حرق اه سم (قوله على نحو فجأة) اي كغرق وحرق وهدم وقتل
اه معنى (قول المتن فان برا) بفتح الراء وكسر هاءى اخلص من المرض اه معنى (قوله اي بان نفوذه) الى قول
المتن قولنج في النهاية (قوله تصرفه في الكل) ينبغي تقييد هذا وقوله الآتى نفذ جميع تصرفه بالمنجز (قوله
ومن صار عيشه) لعل الاولى تقديمه على قول المتن فان برا الخ عبارة المغنى فان مات به قال المصنف تبعا للبعوى
اي هدم او غرق وقتل او ترد لم ينفذ الزائد على الثلث هذا كله اذ لم ينته الى حالة يقطع فيها بموته فان انتهى
الى ذلك بان شخص بصره اي فتح عينه بغير تحريك جفن او بلغت روحه الحلقوم في النزاع او ذبح او شق
بطنه وخرجت امعاؤه او غرق فغمره الماء ولا يحسن السباحة فلا عبرة بكلامه في وصية ولا في غير هاهو
كالميت على تفصيل ياتي في الجناية اه (قوله بالنسبة لعدم الاعتداد الخ) اما بالنسبة لقسمته تركته ونسكاح
زوجته وغير ذلك مما يترتب على الموت ففيه تفصيل وهو انه ان كان وصوله لذلك بجناية التحق بالموت وان كان
بمرض فكالاصحاء ثم ظاهر قول الشارح بالنسبة الخ انه لا فرق في ذلك بين كون عقله حاضرا او لا اه ع ش
(قوله بقوله) لا في وصية ولا تصرف ولا اسلام ولا توبة اه كرى (اي اتصل به الموت) اي وان طال مدة
المرض فلا يشترط كون الموت عقب الظن اه ع ش (قول المتن على الفجأة) قال في العباب او على سبب خفي اه
سم (قوله غير مخوف) لكونه لا حاجة اليه (قوله كاسهال) بغير تنوين لاضافته الى يوم او يومين ايضا اه اسم
(او حمى يوم او يومين) اي بان انقطع بعدده وتو قوله وكان التبرع قبل ان يعرف مفهوما انه لو كان التبرع
بعد العرق حسب من راس المال اه ع ش (قوله واتصل الموت به) اي بان مات قبل العرق اه ع ش (قول
المتن فمخوف) اي تبينا باتصاله بالموت انه مخوف لان اسهال يوم او يومين مخوف فلا ينافي ما ياتي اه معنى
(قوله وفائدة الحكم الخ) عبارة المغنى فان قيل المرض ان اتصل بالموت كان مخوفا والا فلا فائدة لنا في معرفته
اجيب بانه لو قتل او غرق مثلا في هذا المرض ان حكنا بانه مخوف لم ينفذ كما مر والا فنفذ اه (قوله في هذا) اي
في المرض الذي ظنناه غير مخوف هذا ظاهر سياقه لكن قضية ما مر عن المغنى ان الماشار اليه ه طاق المرض
(قوله ان اتصل به الموت) اي ولم يحمل على الفجأة (قوله انه اذا حزن الخ) قضية السياق رجوعه للقسمين اعنى
نوله ان اتصل به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو حزن او سقوط من عال
ولا ينافيه قوله بخلاف المخوف الخ لانه في المخوف في نفسه فليراجع اه سم (قوله مطلقا) اي سواء طرأ نحو
حزن او لا اه ع ش (قوله قبل الموت) لعل وجه هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت
على الفجأة لم يكن مخوفا ولا فمخوف فليحذر اه سم اقول قد بين الشارح محترز هذا التقييد بقوله الآتى

حكم ما لم يظنه وحينئذ يمكن الاستغناء عن اعتبار القاطع ويجاء بما مر في المقالة التي قبل هذه (قوله وحملنا
الموت) اي حاجة لذلك مع ان فرض المقسم طرأ قاطع من نحو غرق او حرق (قوله في المتن فان برا) ومن
لازم البرء عدم طرو القاطع المذكور والحاصل ان التقييد بطرو القاطع انما يحتاج اليه في قوله لم ينفذ الخ
(قوله في المتن على الفجأة) قال في العباب او على سبب خفي (قوله كاسهال) كانه بغير تنوين لاضافته الى يوم
او يومين ايضا (قوله انه اذا حزن عنقه او سقط من عال الخ) قضية سياقه رجوعه للقسمين اعنى قوله ان اتصل
به الموت مخوف والا فلا فيكون الحكم بانه مخوف اذا لم يطرأ قاطع من نحو حزن او سقوط من عال ولا ينافيه
قوله بخلاف المخوف فانه يكون من الثلث مطلقا لانه في المخوف في نفسه فليراجع (قوله قبل الموت) كان وجه
هذا التقييد انه بعد الموت لا يحتاج للاثبات لانه ان حمل الموت على الفجأة لم يكن مخوفا ولا فمخوف فليحذر

والا فلا انه اذا حزن عنقه او سقط من عال مثلا كان من راس المال بخلاف المخوف فانه يكون من
الثلث مطلقا كما تقرر (ولو شككنا) قبل الموت (في كونه) اي المرض (مخوفا لم يثبت) كونه مخوفا (الا بقول (طبيين حريين عدلين)

مقبول الشهادة لتعلق الموصى له والورثة بذلك فسمعت الشهادة به ولو في حياته كان علق شيء بكونه مخوفاً واعتراض اقتضاه على الحرية وحذفه الاسلام والتكليف وذكره العدالة المغنية عن الحرية ان اريد بها عدالة الشهادة ويجاب بانه لو حذر الحرية الى ان المراد عدالة الشهادة لا الرواية ولا العدالة الظاهرة وافهم كلامه انه لا يثبت برجل وامرأتين ولا بمحض النسوة ومحل في غير علة باطنة بامراة وقيل قول الطيبين انه غير مخوف ايضا خلافاً للمتولي وقد لا ترد عليه بارجاع ضمير يثبت الى كل من (٣١) طرفي الشك اما لو اختلف الوارث

واما لو اختلف الخ وفي الرشيدي بعد ان ذكر كلام سم الممار آنفاً ما نصه وقوله لانه ان حمل على الفجأة لم يكن مخوفاً به منع ظاهر اه (قوله مقبول الشهادة) فيشترط زيادة على ذلك محافظتهم على مروءة امانها اه عش (قوله فسمعت الشهادة) مفرع على قوله لتعلق الخ اه عش (قوله كان علق الخ) اشار به الى انه لو تبرع واريد اقامة البينة على صفة مرضه الا ان لا نسمع لعدم الفائدة اه عش (قوله بانه لو حذر الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة اه سم (قوله وافهم) الى قوله ويكفي في المعنى (قوله ومحل) اي عدم الثبوت بمن ذكر وقوله من طرفي الشك اي كونه مخوفاً وغير مخوف اه عش (قوله ايضا) اي كما يقبل قولهما في انه مخوف اه سم (قوله اما لو اختلف الوارث الخ) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف اه سم (قوله فيصدق الثاني) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض انتهت اه سم (قوله ويكفي فيها) البينة (قوله اذا وقع الاختلاف الخ) اي كان قال الوارث كان حي مطبقة والمتبرع عليه كان وجع ضرر نهاية ومعنى (قوله رجح العلم) اي ولو نفيا وقوله فمن يخبر بانه مخوف اي وإن كان أقل عدداً على ما اقتضاه تعليله بانه علم من غامض العلم ما خفي على غيره لكن مقتضى العطف بالفاء من ذلك عند استوائهما في العدد اه عش (قوله فليل كل ما حذر الخ) هذا التعريف لازم لما قدمه من انه الذي يتولد الموت من جنسه كثير اه عش (قوله يستعد الخ) اي عادة عش (قوله وقيل كل ما اتصل الخ) يدخل فيه نحو وجع الضرس ويخرج عنه ما لو طئنه غير مخوف ومات بنحو حرز الرقبة وقوله معه الحياة اي عادة اه عش (قوله قال الخ) كذا بلا عطف في نسخة معتبرة وفي بعض النسخ بالواو عطف على قوله ولم يذكر الخ (قوله عدم ندرته) لعل المراد بالندرة ما يصدق بالقلة بقرينة قوله الاتي فعلم انه الخ اه رشدي (قوله وهو المعتمد) اي ما نقله عن الامام من عدم اشتراط غلبة الموت (فعلم الخ) اي من الاختلاف المذكور (قوله بضم اوله) الى قوله لا متداد الحياة في النهاية (قوله مع اللام) اي مع ضمها (قوله وهو ان تنعقد الخ) وينفعه امور منها التيسر والزيب والمبادرة الى التقية بالاسهال والقيء ويضره امور منها حبس الريح واستعمال المساء البارد اه معنى (قوله فيهلك) اي يؤدي الى الهلاك انتهى معنى (قوله ولا فرق) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمعنى عبارته قال الاذرى ينبغي ان يقال هذا ان اصاب من لم يعتده فان كان بمن يصيبه كثير او يعافى منه كما هو مشاهد فلا انتهى وقد يقال ان هذا غير القسم الاول لانه عند الاطباء اقسام اه وعبارة النهاية وقول الاذرى يظهر ان يقال ان محله ان اصاب من لم يعتده النحرده الوالد رحمه الله تعالى بمنع كونه من القولنج المذكور وإن سماه العوام به وبتقدير تسميته بذلك فهو مرض يخاف منه الموت عاجلاً وإن تكرر له اه (قوله ثم تنفتح في الجنب) اي من داخل اه عش (قوله الحي اللازمة الخ)

(قوله ويجاب بانه لو حذر الخ) ما وجه التلويح الى عدم العدالة الظاهرة (قوله وافهم كلامه الخ) عبارة الروض وشرحه ذكر ان فيما لا يختص النساء بالاطلاع عليه غالباً فان لم يطلع عليه إلا النساء غالباً فربما يكون فيه اربع نسوة اورجل وامرأتان اه (قوله ايضا) اي كما يقبل قولهما في انه مخوف (قوله اما لو اختلف الوارث والمتبرع عليه) اي كان قال الوارث كان المرض مخوفاً والمتبرع عليه كان غير مخوف (قوله فيصدق الثاني الخ) عبارة العباب وكذا اي يحلف الموصى له لو اختلفا في عين المرض او ان التبرع في الصحة والمرض

بضم أوله مع اللام رفعتها وكسرها وهو ان تنعقد أخلاط الطعام في بعض الامعاء فلا تنزل ويصعد بسببه بخار الى الدماغ فيهلك وهو اقسام عند الاطباء ولا فرق بين معتاده وغيره (وذا جنب) وهي قروح تحدث داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب ويسكن الوجع وذلك وقت الهلاك وانما كانت مخوفة لقربها من الرئيسين القلب والكبد ومن علاماتها الحي اللازم وشدة الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس والسعال (ورعاف) بتثنية اوله (دائم) لا سقاطه القوة بخلاف غير الدائم ويظهر ان مرادهم بالدائم المتتابع وانه لا بدق تتابعه من مضى زمن يفضي مثله فيه عادة كثيراً الى الموت ولا يضبط بما ياتي في الاسهال لان القوة تماسك معه نحو اليومين بخلاف الدم

لأنه قوام الروح (واسهال متواتر) أى متتابع أياما لذلك (ودق) بكسر أوله وهو داء يصيب القلب ولا تبقى معه الحياة غالباً وخرج به السيل وهو داء يصيب الرئة فينقص البدن ويصفر فليس يخوف مطلقاً لامتداد الحياة معه غالباً وتعريفه بما ذكر لا يوافق تعريف الموحز له أولاً بأنه قرحة في الرئة معها حمى دقية وثانياً بأنه قرحة في الرئة يلزمها حمى دقية وهذا هو الصواب كما قاله العلامة القطب الشيرازى ومن تبعه ويمكن توجيه ما ذكره الفقهاء بأنهم لما رأوا هذا الاختلاف فيه دبروا بما يحتمل كلا منهما معاً وين على تفصيله عند أهله إذا شاء من الأمرين سواء كان الثاني جزءاً من لازمها وظاهر المتن وغيره أن الدق ليس من الحميات وليس كذلك بل هو المراد من الحمى الدقية في كلام الأطباء وعرفها في الموحز بأنها التي تشبث بالأعضاء الأصلية فهي (٣٣) لا محالة تنفى رطوبتها وفيه ايضاً حمى الدق أكثر ما تكون انتفاخية أى عن حمى أخرى

تسبقها ويمكن توجيه كلام الفقهاء في الدق المخالف ظاهراً لكلام الأطباء بأن ذلك التشبث أعظم ما يكون بالقلب فاقصر وأعليه لأنه اشرف تلك الأعضاء الأصلية (وابتداء فالج) وهو أعنى الفالج عند الأطباء استرخاء عام لا حدشقي البدن طولاً وعند الفقهاء استرخاء أى عضو كان وسببه غالبية الرطوبة والبلغم ووجه الخوف في ابتدائه أنهم ما يهيجان حيثئذ فربما أطفأ الحر الغريزي وذلك منتف مع دوامه (وخروج الطعام غير مستحيل) لزوال القوة الماسكة ويلزم من هذا الاسهال لكن لا يشترط تواتره فلماذا ذكره بعده (أو كان يخرج بشدة ووجع) ويسمى الزحير وإفادة المضارع في حين كان للتكرار المراد هنا اختلاف فيها الأصوليون والتحقيق أنه يفيد عرفاً لا وضعاً (أو يخرج) (ومعه دم)

يعنى أن كلام هذه بانفراده علامة فلا يشترط اجتماعها أه عش (قوله قوام الروح) بكسر القاف قال في المختار قوام الأمر بالسكسر نظامه وعماده انتهى أه عش (قوله أى متتابع) قال الزبادى والمراد بالمتتابع ما لا يقدر معه على اتیان الخلاء أه عش (قوله لذلك) أى لا سقاطه القوة بنشفه رطوبات البدن أه مغنى (قوله وهو) أى السيل (قوله فليس يخوف الخ) قال البستي في شرحه للوسيط ولعل وجع الاستسقاء مثله أه نهاية قال عش قوله ومثله أى السيل وظاهره بسائر أنواعه لأن الأطباء يقولون أنه أى الاستسقاء ريحى وحيوانى وزقى أه (قوله مطلقاً) أى ابتداء ودواماً أه عش (قوله وتعريفه) أى السيل أه كرى (قوله وهذا) أى الثانى (قوله فيه) أى فى تعريف السيل ويحتمل فى الموحز (قوله للأمرين) أى القرحة والحمى والدقية وقوله سواء كان الثانى أى الحمى الدقية (قوله جزءاً) أى كفى التعريف الأول ولازماً أى كفى التعريف الثانى ولا يخفى أنه جعل الحمى الدقية لازماً للقرحة لا للسيل ولا مانع من تركب الشئ من جزأين متلازمين فلا تخالفه بين تعريفى الموحز والتعبير بالمعية فى الأول وبالزوم فى الثانى مجرد تفنن (قوله وفيه) أى الموحز (قوله عليه) أى القلب (قول المتن وابتداء فالج) أى إذا لم يجاوز سبعة أيام أه عش (قوله وهو أعنى) إلى قول المتن والمذهب فى النهاية الأقولة بتسليم اعتاده (قوله حيثئذ) أى فى الابتداء (قوله أطفأ) أى الرطوبة والبلغم (قوله الحر الغريزي) عبارة النهاية والمغنى الحرارة الغريزية أه (قول المتن غير مستحيل) منصوب على الحال ويتمتع الجر على الصفة لكونه نكرة وما قبله معرفة إلا أن يجعل ال فيه للجنس أه فى المغنى (قوله ذكره) أى خروج الطعام الخ وقوله بعده أى الاسهال أه عش (قول المتن بشدة) أى سرعة أه عش (قوله والتحقيق الخ) قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب أحدها أنها تدل على ذلك لغة والثانى تدل عليه عرفاً باللغة والثالث أنها لا تفيد لغة ولا عرفاً أه سم (قول المتن أو معه دم) وكذا لو كان الخارج دماً خالصاً حيث استغرق زمناً يغلب الموت بسببه فيه أه عش (قوله قال السبكي الخ) وافقه المغنى (قوله وكل ذلك الخ) من كلام الشارح أه عش (قوله أشعرت به كان) أى كلمة كان (قوله ويحمل الخ) بالنصب معطوف على قوله حمل الخ (قوله شديدة) فالحمى اليسيرة ليست مخوفة بحال أه مغنى (قوله فدمر) أى فى شرح والافخوف أه سم (قوله حكمها) وهو أنها غير مخوفة أه عش

(قوله فى المتن واسهال متواتر) قال فى الروض لا اسهال يومين قال فى شرحه ونحوهما ثم قال فى الروض إلا أن يضم إليه عدم الاستمسك الخ (قوله فى المتن وخروج الطعام الخ) سكت الشارح هنا عن التكرار (قوله وإفادة المضارع فى حين كان للتكرار إلى أن قال يفيد عرفاً لا وضعاً) قال الكمال المقدسى فى حاشية جمع الجوامع وفى دالة كان مع المضارع على التكرار ثلاثة مذاهب أحدها أنها تدل على ذلك لغة والثانى أنها تدل على التكرار عرفاً لا لغة والثالث أنها لا تفيد لغة ولا عرفاً أه باختصار كبير (قوله فدمر حكمها) أى

من عضو شريف كالسكبد دون البواسير لأنه يسقط القوة قال السبكي وما باصه من أن خروجه بشدة ووجع ومعه دم (قوله إنما يكون مخوفاً) صحبه إسهال ولو غير متواتر وهو الصواب ثم بين هو ومن تبعه أن أصل نسخة المصنف وافقة لأصله وإنما فيها الخاق اشتبه على الكتبة فوضوه بغير محله وكل ذلك فيه نظر وكلام الأطباء مصرح بأن الزحير وحده مخوف وكذا خروج دم العضو الشريف فالوجه أخذاً بما أشعرت به كان حمل ما فى المتن على ما إذا تكرر ذلك تكرر إفادته إسقاط القوة وإن لم يكن معه اسهال ويحمل كلام أصله ومن تبعه على أنه إذا صحبه إسهال نحو يومين لا يشترط فيه ذلك التكرار فلا خلاف بين العبارتين (وحى) شديدة (مطبعة) بكسر الباء أشهر من فتحها أى لازمة لا تبرح بان جاوزت يومين لا ذهباً حينئذ للقوة التى هى دوام الحياة فإن لم تجاوزهما فدمر حكمها (أو غيرها) من ورد

تأتي كل يوم وغب تأتي يوما وتقلع يوما وثلاث تأتي يومين وتقلع في الثالث وحى الآخرين (٢٣) تأتي يومين وتقطع يومين وظاهر

كلامهم أنه لا فرق في هذه
الاربعة بين طول زمنها
وقلته (إلا الرابع) بكسر اؤه
كالبقية وهي التي تأتي يوما
وتقلع يومين لأنه يتقوى في
يومى الاقلاع ومحلها لم يتصل
بها الموت ولا يقدم فيها
تفصيل بين أن يكون التبرع
قبل العرق وبعده وكان
الانصب تسميتها الثلث كما
في السنة العامة لكن جمع
لغويون وجهرا الاول بأنه
من ربيع الابل وهو ورود
الماء في اليوم الثالث وبقى
من الخوف أشياء منها جرح
نفذ لجرف أو على مقتل أو
محل كثير اللحم أو صعبه
ضربان شديد أو تاكل أو
تورم وفيه دام أو صعبه
خلط ويظهر أن العبرة في
دوامه بما مر في الاسم -
لا الرعاف والوباء والطاعون
أي زمنهما فتصرف الناس
كلهم فيه محسوب من
الثلث لكن قيده في الكافي
بن وقع الموت في أمثاله
واستحسنه الاذرعى وهل
يقيد به بتسليم اعتماده
اطلاقهم حرمة دخول بلد
الطاعون أو الوباء والخروج
منها لغير حاجة أو يفرق
محل نظر وعدم الفرق
أقرب (والمذهب أنه يلحق
بالخوف اسر كفار) أو

(قوله تأتي كل يوم) ظاهره وإن قل الزمن اه ع ش (قوله تأتي يوما) أي ولو في بعضه اه ع ش (قوله وتقلع
يوما) وقوله وتقلع في الثالث أي لا تأتي فيه أصلا اه ع ش (قوله بين طول زمنها وقلته) قال المحشى سم ما المراد
بهذا مع قولهم تأتي يوما وتقلع يوما مثلاً اه وقد يقال المراد به كثرة الثوب وقتها فالمراد بالزمن الزمن الذي
تعرض في انشاءه وذلك من ابتداء عروضاها إلى انتهائها بصحة أو موت لا الذي تعرض فيه فحسب والله اعلم اه
سيد عمر (قول المتن الا الرابع) يذبح والخمس وما بعدها ما هو مذكور في كتب الطب بل هي أولى اه سيد
عمر (قوله كالبقية) أي في كسر أولها اه ع ش عبارة المغنى والرابع والورد والغب والثلث بكسر أولها اه
(قوله ومحلها) أي استثناء البقية (قوله لا يقدم فيها تفصيل) قال المحشى في شرح والافخوف اه والذي
مر ثم في حى يوم أو يومين لا في حى الرابع فليتأمل اه سيد عمر عبارة ع ش الذي تقدم فيه التفصيل هو
ما كانت الحى يوما ويومين واتصل بها الموت وكان قبل العرق واما التفصيل بين كون التصرف قبل العرق
أو بعده مع عدم اتصالها بالموت فلم يتقدم الا ان يقال قوله السابق واتصل به الموت أي بان مات قبل العرق من
تلك الحى اما اذا مات بعد العرق فن راس المال وعليه فلا تخالف اه وعبارة المغنى ويستثنى ايضا حى يوم أو
يومين الا ان اتصل بها قبل العرق موت فقد بان غرقة بخلاف ما اذا اتصل بها بعد العرق ولان اثرها زال
بالعرق الموت بسبب آخر اه (قوله وهو ورود الماء في اليوم الثالث) أي من ايام عدم الورد ولو قبل في
اليوم الرابع واريد من يوم الورد السابق لكان انصب لما فيه من الاشارة إلى وجه التسمية اه سيد عمر
(قوله وبقى) التي قوله وهل يفيد في المغنى الا قوله ويظن إلى قوله والطاعون (قوله منها جرح الخ) ومنها
هيجان المرأة الصفراء والبلغم والدم بان يتورم وينصب إلى عضو كيد ورجل فيحمر وينتفخ مغنى وشرح
الروض (قوله ارعى مقتل) كقوله الآتي أو صعبه ضربان عطف على نفذ وقوله او محل الخ عطف على
مقتل (قوله أو تاكل) أي للحم اه ع ش (قوله أو صعبه) عطف على دام عبارة المغنى والروض مع شرحه ومنه
التي الدائم أو المصحوب بخلط من الاخلاط كالبلغم أو دم اه (قوله والوباء) عطف على قوله جرح (قوله
بما مر في الاسمال) هو قوله اياما اه ع ش والوباء والطاعون عبارة النهاية ويلحق بالخوف أشياء
كالوباء والطاعون الخ وهي احسن كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله والطاعون) وهو هيجان الدم في جميع
البدن وانتفاضه مغنى وشرح الروض (قوله محسوب من الثلث) أي وان مات بغيره اه ع ش (قوله بمن وقع
الخ) عبارة النهاية بما اذا وقع الخ وعبارة المغنى ومنه الطاعون وان لم يصب المتبرع اذا كان بما يحصل لامثاله
كما قاله الاذرعى اه (قوله واستحسنه) أي ذلك التقييد الاذرعى عبارة النهاية وهو احسن كما قاله الاذرعى اه
(قوله وعدم الفرق اقرب) زاد النهاية وعموم النهى يشمل التجرع مطلقا اه قال ع ش قوله وعدم الفرق أي
بن تقييد حرمة الخروج بمن وقع في أمثاله وبين تقييد الخ بالخوف بمن وقع في أمثاله وقوله اقرب أي في قيد
حرمة ما ذكر بما اذا وقع في أمثاله وقوله مطلقا أي وقع في أمثاله أو في غيرهم لكن التقييد اقرب كما قدمه اه
(قول المتن انه يلحق بالخوف اسر كفار الخ) والحق المارردى بذلك من ادر كسيل او نار او افعى قتالة واسد
ولم يتصل ذلك به لانه يذكر لا محالة وكان بمفارقة وليس ثم باكله واشتد جوعه وعطشه اه نهاية (قوله أو
مسلمين) إلى قوله وظاهره تبرهم في المغنى لا قوله وقرب إلى وخرج إلى قول المتن يصيغتها في النهاية (قول
المتن اعتادوا قتل الاسرى) ولو اعتاد البغاة أو القطار قتل من اسروه كان الحكم كذلك كما ذكره الزركشى
مغنى (قوله بنحر قصاص الخ) أي كقطع طريق اه مغنى عبارة ع ش أي كترك صلاة اه (قوله ولو باقراره)

في شرح قول المصنف ولا يفخرف (قوله بين طول زمنها الخ) المراد بهما مع قولهم تأتي كذا الخ أي يوما
وتقلع يوما مثلاً (قوله لا يقدم) أي في شرح قوله ولا يفخرف (واستحسنه الاذرعى) إشارة لقوله
قبله والوباء والطاعون أي زمنهما أي من المخوف تنصرف الناس فيه كلهم محسوب من الثلث لكن قيده في
الكافي بن وقع الموت في أمثاله واستحسنه الاذرعى وهل يقيم بتسليم اعتماده اطلاقهم حرمة دخول بلد

(٥ - شرواني وابن قاسم - سابع) مسلمين (اعتادوا قتل الاسرى والتحام قتال بين اثنين أو حزينين
متكافئين) أو قريبي التكافؤ اتحدا اسلاما وكفرا ام لا (وتقديم ال) قتل بنحر (قصاص او رجم) ولو باقراره

(واضطراب ريح وهيجان موج) الجمع بينهما تاكلل لئلاز مهمما عادة (في) حق (راكب سفينة) ببحر او نهر عظيم كالنيل والفرات وإن احسن السباحة وقرب من البر على ما اقتضاه إطلاقهم لأن ذلك كله يخاف منه الموت كثير ابل هو لكونه لا ينفع فيه دواء اولى من المرض وخرج باعتباروا غيرهم كالروم وبالالتحام الذي (٣٤) هو اتصال الاسلحة ما قبله وان تراموا بالنشاب والحراب وبتكافئين الغالبية بخلاف

المغلوبة وبتقديم لذلك الحبس له وإنما جعل مثله في وجوب الايصاء بالوديعة ونحوها احتياطاً لحفظ مال الادمى عن الضياع وظاهر تعبيرها بالتقديم للقتل ان ما قبله ولو بعد الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعدها السبب حينئذ وانه بعد التقديم لومات بهدم مثلاً كان تبرعه بعد التقديم محسوبا من الثلث كالموت ايام الطعن بغير الطاعون (وطاق حامل) وان تكررت ولادتها لعظم خطره ومن ثم كان موتها منه شهادة وخرج به نفس الحمل فليس بمخوف ولا اثر لولده الطلق المخوف منه لانه ليس بمرض وبه فارق قولهم لو قال الخبراء ان هذا المرض غير مخوف لكن يتولد منه مخوف لانادرا كان كالمخوف (وبعد الوضع) لولد مخلق (مالم تنفصل المشيمة) وهي التي تسميها النساء الخلاص لانها تشبه الجرح الواصل الى الجوف ولا خوف في التقاء عانة او مضغة بخلاف موت الولد في الجوف اما إذا انفصلت المشيمة فلا خوف ومحل ان لم يحصل من الولادة جرح او ضربان شديد او

لما اخذه غايه لانه قد يتوهم من جواز رجوعه عنه عدم الحاقه بالخوف اه عش (قول الماتن واضطراب ريح الخ) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجانه بلا ريح اه سم (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر الخ) اى حيث لم يغلب على ظنه النجاة منه اه نهاية قال عش اى عادة فلا يقال اذا هلك به كيف يعرف انه غلب على ظنه اولا اه وخالفهما المغنى عبارة نعم ان كان بمن يحسنها وهو قريب من الساحل الا ان يكون مخوفاً كما قاله الزركشى اه (قوله على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ (قوله وانما جعل) اى الحبس وقوله مثله اى التقديم اه عش (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظرا اه سم (قوله وانه) عطى على قوله ان ما قبله (قول الماتن وطاق حامل) (قائدة) روى الشعبي في تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه مغنى (قوله وبه فارق) اى بقوله لانه ليس بمرض اه عش (قوله كان موتها منه الخ) ظاهره ولو من زنا وقوله المخوف منه اى الحمل اه عش (قوله وبه فارق الخ) لم يظهر من هذا فارق معنوى اه سم (قوله مخلق) اى مصور بصورة الادمى فلا يشترط كمال الولد ويخرج به نحو العلقة كما ياتى اه عش (قوله بخلاف موت الولد الخ) اى فانه مخوف وهو ظاهر فيما لو مات في مضغة الولادة بحيث يتولد منه الموت كثير اما لو مات قبل ذلك ولم يظهر بعد موته تالم المرأة به فيبقى ان لا يكون مخوفاً كدوام الفالج اه عش (قوله ومحل) اى قوله اما اذا انفصلت الخ (قوله حتى يزول) اى نحو الجرح الحاصل من الولادة (قوله وبين الثالث) هو ما ذكره المصنف بقوله وتصح بالحمل ويشترط الخ اه عش (قوله ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد انخ) انظر ما وجه عطفه على قوله من الاجازة الخ اذ هذا بيان لما ذكره قبلهما والاول بيان لما في هذا الفصل والذي قبله على سبيل اللف والنشر المشوش (قوله وقد يكون) اى الموصى به بمعنى الوصية قوله فذبل اى الركن الثالث بهما اى ما في هذا الفصل وما في الذى قبله (قوله اى الوصية) الى قوله او على ثلث مالى في النهاية (قوله ما اشعر الخ) خبر وصيغتها (قوله ما اشعر بها من لفظ الخ) اى ثم ان كان الاشعار بها فوا فاصريحة ولا فكنائية اه عش (قوله ككتابتها) اى معنية كاسياتي اه نهاية (قوله وإشارة) عبارة النهاية وإشارة اخرى اه قال عش خرج به إشارة الناطق فلغو وظاهره وإن كانت جواباً لمن قال له اوصيت بكذا فاشار اى نعم اه وقوله وإن كانت الخ صرح به المغنى وشرح الروض (قوله تعريف الجزاين) هما صيغتهما اوصيت وتعريف الاول بالاضافة والثاني بالعلمية لان الكلمة اذا اريد بها اللفظا صارت علماً على ما هو مقرر في محله اه عش (قوله لذلك) اى للتمليك بعد الموت اه عش (قوله كذا)

الطاعون او الوباء والخروج منها لغير حاجة او يفرق محل نظر وعدم الفرق اقرب اه كلام الشارح ثم قوله وعدم الفرق اقرب وافق عليه ما مر (قوله في الماتن واضطراب ريح وهيجان موج) عبارة الروض وهيجان البحر بالريح قال في شرحه بخلاف هيجانه بل بالريح (قوله وان احسن السباحة وقرب من البر) حيث لم يغلب على ظنه النجاة م (قوله وهو ظاهر) في ظهوره نظر (قوله وبه فارق) لم يظهر من هذا فرق معنوى (قوله وزعم انها لو تاخرت الخ) او يلزم على هذا الزعم اختصاص الاول باعطوا او الثانية بهوله (قوله انه كناية وصية) كذا م (قوله والاقرار هنا غير متات لاجل قوله مالى الخ) تقدم في الاقرار انه لو اراد الاقرار بنحو

ورم وإلا تخفى يزول ه الركن الرابع الصيغة وفصل بينه وبين الثالث بما في هذا الفصل والذي قبله لان لها مناسبة بما راجع ذكره قبلهما من الاجازة في الوصية للوارث ومن كون الموصى به قد يبلغ الثلث وقد لا يكون في المرض وقد لا يزل بهما ليتفرغ الذهن للرابع لصعوبته وطول الكلام فيه (وصيغتها) اى الوصية ما اشعر بها من لفظاً ونحوه كإشارة وكتابة صريحاً كان او كناية فن الصريح (اوصيت) فالفهم تعريف الجزأين من الحصر غير مراد (له بكذا) وإن لم يقل بعد موتى لوضعها شرعاً لذلك (او ادفعو اليه) كذا (او اعطوه)

كذا وان لم يقل من مالى على المعتمد او وهبته او حبرته او ملكته كذا او تصدقت عليه بكذا (بعد موتي) او نحوه الا ان راجع لما بعد او هبته ولم يبال بايام رجوعه له انك لا على ما عرف من سياقه ان وصيته وما شئت منه موضوع لذلك (او جعلته له او هوله بعد موتي) او بعد عيني او ان قضى الله على واراد الموت والافهام الغرور وذلك لان اضافة كل منهما للموت عبرتها بمعنى الوصية وكان حكمة تكريره بعد موتي اختلاف ما في السياقين اذا الاول محض امر والثاني لفظ الخبر ومعناه الانشاء وزعم اهلوا (٣٥) تاخرت لم تعد للكل لان العطف باو ضعيف

كما يعلم مما مر في الوقف (قلو) وقوله رجوعه له اى لقوله او وصيته اه ع ش (قوله على ما عرف من سياقه) انظر ما وجه علمه من سياقه اه رشيدى (قوله لذلك) اى للتعليمك بعد الموت اه ع ش (قوله ولا) اى وان لم يرد بقوله بعد عيني وقوله ان قضى الله الخ الموت فهما اى هذان القولان لغز واما الاقتصار على جعلته له او هوله فسياق حكمه وقول ع ش قوله ولا اى وان لم يضم الى قوله جعلته له او هوله وقوله فهما لغز اى جعلته له وهوله اه مع كونه خلاف الظاهر يرد قول المصنف فلما اقتصر على هوله الخ وقول الشارح او على جعلته له احتمال الخ (قوله لان اضافة كل منها) اى من قوله او ادفوا اليه وما بعده متنا وشرحا اه ع ش (قوله اذا لا ول محض امر الخ) وعليه فلو اخر قوله او وهبته الخ عن قوله وجعلته له كان النسب اه ع ش (قوله وزعم انها الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاولى باعطوه والثانية بهوله سم ورشيدى (قوله لم تعد للكل) لان العود للكل انما هو في حروف العطف الجامعة بخلاف ما لاحد الشيين مثل او كما ذكره الفراء وغيره قال الولي العراقي فيتين حينئذ ذكره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو وهبته له) ادرج بالنحو قوله حبرته له الخ (قوله او على نحو ادفوا اليه الخ) ادرج بالنحو قوله واعطوه كذا (قوله وفي هذه) اى نحو صيغة ادفوا الخ وقوله له وما قبلها اى نحو صيغة وهبته له وقوله لا يكون كناية وصية اى لما ياتي في قوله لانه من صرائحه الخ اه ع ش (قوله فان علمت نيته الخ) ينبغي ان من صور العلم ما لو اخبر الوارث الرشيد بانه نوى اما غيره كالصبي فاخبره لغو ولو اخبر ولي الطفل بان مورثه نوى فالأقرب عدم قبوله منه ما فيه من التفويت على الطفل اه ع ش (قوله والا بطل) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهبة كالقبض في الحياة والا فيملكه لتحقق الملك وان انهم سببه كذا في هامش في تحفة الشيخ مصطفى الحوى عن السيد عمر وقوله ولا فيملكه الخ تقديره ما ياتي في شرح وتنعقد بكناية من قول الشارح بل في قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي اخذ اعمائى بانه مالم يؤمر الوارث بالحلف انه لا يعلم ارادته فيشكل فيحلف المدعى انه اراد الوصية (قوله ويظهر اخذ الخ) عبارة النهاية لم يكن اقرارا بل كناية وصية على الراجح اه (قوله انه كناية وصية) كذا مراه سم (قوله لم يكن) اى قوله ثلث مالى للفقراء (قوله لانه من صرائحه) الى قوله وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله وكذا لوالاقتصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلما اقتصر على نحو وهبته الخ لانه ذكره هنا طئة لقوله وان وقع جوابا الخ اه ع ش (قوله لان مثل ذلك) اى وقوعه جوابا لقوله لا يفيد اى صرفه عن كونه صدقة او وقفا اه ع ش (قوله اى كناية الخ) وفاقا للنهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله وبه) اى بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي تقييده بنظير قوله الا ان مالم يؤمر الخ (قوله غير منات الخ) تقدم في الاقرار انه لو اراد الاقرار بنحو ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) اى في الانقضاء بالكناية وهل يكتفى في النية باقترانها بجزء من اللفظ او لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع والا قرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش (قوله بل اولى) لانها لا تفتقر الى القول في الحال فاشبهت ما يستقل به الانسان من التصرفات اه معنى (قوله)

راجع لقوله او هبته الخ (قوله او نحوه الا ان) اى من قوله او بعد عيني الخ وقوله راجع اى قوله بعد موتي وقوله رجوعه له اى لقوله او وصيته اه ع ش (قوله على ما عرف من سياقه) انظر ما وجه علمه من سياقه اه رشيدى (قوله لذلك) اى للتعليمك بعد الموت اه ع ش (قوله ولا) اى وان لم يرد بقوله بعد عيني وقوله ان قضى الله الخ الموت فهما اى هذان القولان لغز واما الاقتصار على جعلته له او هوله فسياق حكمه وقول ع ش قوله ولا اى وان لم يضم الى قوله جعلته له او هوله وقوله فهما لغز اى جعلته له وهوله اه مع كونه خلاف الظاهر يرد قول المصنف فلما اقتصر على هوله الخ وقول الشارح او على جعلته له احتمال الخ (قوله لان اضافة كل منها) اى من قوله او ادفوا اليه وما بعده متنا وشرحا اه ع ش (قوله اذا لا ول محض امر الخ) وعليه فلو اخر قوله او وهبته الخ عن قوله وجعلته له كان النسب اه ع ش (قوله وزعم انها الخ) ويلزم على هذا الزعم اختصاص الاولى باعطوه والثانية بهوله سم ورشيدى (قوله لم تعد للكل) لان العود للكل انما هو في حروف العطف الجامعة بخلاف ما لاحد الشيين مثل او كما ذكره الفراء وغيره قال الولي العراقي فيتين حينئذ ذكره عقب كل صيغة اه معنى (قوله على نحو وهبته له) ادرج بالنحو قوله حبرته له الخ (قوله او على نحو ادفوا اليه الخ) ادرج بالنحو قوله واعطوه كذا (قوله وفي هذه) اى نحو صيغة ادفوا الخ وقوله له وما قبلها اى نحو صيغة وهبته له وقوله لا يكون كناية وصية اى لما ياتي في قوله لانه من صرائحه الخ اه ع ش (قوله فان علمت نيته الخ) ينبغي ان من صور العلم ما لو اخبر الوارث الرشيد بانه نوى اما غيره كالصبي فاخبره لغو ولو اخبر ولي الطفل بان مورثه نوى فالأقرب عدم قبوله منه ما فيه من التفويت على الطفل اه ع ش (قوله والا بطل) قد يقال هذا حيث لم توجد معتبرات كل من الوصية كالقبول والهبة كالقبض في الحياة والا فيملكه لتحقق الملك وان انهم سببه كذا في هامش في تحفة الشيخ مصطفى الحوى عن السيد عمر وقوله ولا فيملكه الخ تقديره ما ياتي في شرح وتنعقد بكناية من قول الشارح بل في قوله صدقة لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي اخذ اعمائى بانه مالم يؤمر الوارث بالحلف انه لا يعلم ارادته فيشكل فيحلف المدعى انه اراد الوصية (قوله ويظهر اخذ الخ) عبارة النهاية لم يكن اقرارا بل كناية وصية على الراجح اه (قوله انه كناية وصية) كذا مراه سم (قوله لم يكن) اى قوله ثلث مالى للفقراء (قوله لانه من صرائحه) الى قوله وفي قوله هذا صدقة في النهاية (قوله وكذا لوالاقتصر على قوله هو صدقة الخ) هذا علم من قوله السابق فلما اقتصر على نحو وهبته الخ لانه ذكره هنا طئة لقوله وان وقع جوابا الخ اه ع ش (قوله لان مثل ذلك) اى وقوعه جوابا لقوله لا يفيد اى صرفه عن كونه صدقة او وقفا اه ع ش (قوله اى كناية الخ) وفاقا للنهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله وبه) اى بقوله لاحتماله الخ (قوله بطل) ينبغي تقييده بنظير قوله الا ان مالم يؤمر الخ (قوله غير منات الخ) تقدم في الاقرار انه لو اراد الاقرار بنحو ذلك صح اه سم (قوله كالبيع) اى في الانقضاء بالكناية وهل يكتفى في النية باقترانها بجزء من اللفظ او لا بد من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع والا قرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له بخلاف ما هنا اه ع ش (قوله بل اولى) لانها لا تفتقر الى القول في الحال فاشبهت ما يستقل به الانسان من التصرفات اه معنى (قوله)

ذلك صح (قوله كقوله عنيت هذا له الخ) هل هذا مقيد بما اذا زاد بعد موتي

لان مثل ذلك لا يفيد خلافا لاني ثور والمزني (الأن يقول هوله من مالى فيكون وصية) اى كناية فيها لاحتماله لها والهبة الناجزة فافتقر للنية وبه يرد ترجيح السبكي انه صريح وعلى الاول لومات ولم تعلم نيته بطل لان الاصل عدمها والاقرار هنا غير منات لاجل قوله مالى نظير ما مر (وتنعقد بالكناية) وهي ما احتمل الوصية وغيرها كقوله عينت هذا له كالبيع بل اولى وفي قوله هذا صدقة بعد موتي على فلان مثلا الكناية ليست في الوصية لان هذا صريح فيها بل في قوله صدقة لاحتماله الملك والوقف فان جهل ما اراد به بطل مالم يؤمر الوارث بالحلف انه لا يعلم ارادته فيشكل فيحلف المدعى انه اراد الملك او الوقف ويعمل به حينئذ

وشرح جمع متأخرون بصحة قوله لمدينه ان رعايا فلان الذي عاك او فترقه على الغترار لا يقبل قوله في ذلك بل لابد من بينه به
(والكتابة) بالتاء (كتابة) فتنه قديمها مع (٣٦) النية ولو من ناطق ولا بد من الاعتراف بها انطفا منه او من ورائه وان قال هذا خطي وما

فيه وصيتي وليس للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب او يقول انا عالم بما فيه واشارة من اعتقل لسانه ينبغي ان ياتي فيها تفصيل الاخرس فان فهمها كل احد فصريحة والا فكتابة ومران كناية لا بد فيها من نية وانه يكفي الاعلام بها باشارة او كتابة ولو قال ومز ادعى على شيئا وانه اوفى مالي عنده فصدقه بلا حجة كان وصية على الاوجه فان قال في الثانية صدقه بيمينه او بلا يمينه لم يكن وصية على الاوجه ايضا لانه لم يسمح له بشئ وما منع منه بحجة بدل حجة وهذا مخالف لامر الشارع فليكن لغوا ويكلف البيينة فان قلت لم يكن وصية لمن ادعى الوفا وحلف قلت ليس هذا وضع الوصية ولا قريبا منه فلم يحمل عليها سواء اعين الغرماء ام اجملهم فما اوجه كلام ابن زركة من انه اذا عين الغريم وقدر مدعاه كان وصية بعيد جدا لما قررته ان اشتراطه اليمين اعراض عن الوصية بكل وجه كما هو ظاهر وفي الاشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان فصدقه فمات قال الجرجاني هذا اقرار بمجهول وتعيينه

وشرح جمع الخ قد يقال هذا صريح فيما يظهر فانه مكتبة ايراده هنا سيد عمر (قوله ولا يقبل قوله) اي المدين وقوله في ذلك اي في ان الدائن قال له ان مت فاعط الخ (قوله بالتاء) اي قوله وهذا مخالف في النهاية (قوله من الاعتراف بها) اي النية وقوله او من ورائه قضيته عدم قبوله من ولو ارث وهو موافق لما قدمناه من انه الاقرب اه ع ش (قوله او من ورائه) اي بعد موته اه مغنى (قوله وان قال الخ) غاية لقوله ولا بد الخ وهذه الغاية ظاهرة فيما لو قال هذا خطي اذ لا يلزم من مجرد كتابة نية الوصية اما قوله هذا ما فيه وصيتي فقد يشكك بان ما فيها لا يكون وصية الا اذا نوى الا ان يقال لما كان قوله ما فيه وصيتي محتملا لان يكون المعنى هذا ما كتبت فيه لفظ الوصية لم يغن ذلك عن الاعتراف بالنية نطقا لان الاصل عدمها اه ع ش وقوله ما كتبت فيه الخ الاولى ما يريد ان اوصي به عبارة سم قوله وان قال هذا الخ لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لانا نقول لكن لا في ارادتها حين الكتابة اه (قوله وان قال الخ) عبارة المغنى ولو كتب اوصيت لفلان بكذا وهو ناطق واشهد جماعة ان الكتاب خطه وما فيه وصيته ولم يطلعهم على ما فيه لم تعد وصية كما لو قيل له اوصيت لفلان بكذا فاشار ان نعم اه (قوله وما فيه الخ) كذا في المغنى بالواو وعبر النهاية بالواو بدل الواو (قوله للشاهد) اي على الوصية اه ع ش (قوله حتى يقرأ) اي الموصى عليه اي الشاهد الكتاب اي ويعترف بما فيه اه ع ش (قوله او يقول انا عالم بما فيه وقدا وصيت به) ضرب على قوله وقد اوصيت به واثبته مر اه سم (قوله والا فكتابة) عبارة ع ش والفظن فكتابة والا فلفظ اه (قوله ان كتابته) اي الاخرس اه ع ش (قوله الاعلام بها) اي النية (قوله باشارة او كتابة) اي ثانية اه ع ش (قوله بلا حجة) راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله كان وصية الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله على الاوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر اه سم (قوله لم تكن وصية الخ) اي ويكون من راس المال اه ع ش اي اذا ثبت بالبيينة كما ياتي (قوله وانما تقع منه) اي ممن عليه الدين اه سم (قوله بحجة) وهي اليمين وقوله بدل حجة وهي البيينة (قوله وقدا ع ش) عطف على الغريم (قوله وفي الاشراف لو قال المريض) اي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين من ادعى شيئا فصدقه لا بزيادة بلا حجة اه سم وقرئ بعضهم بان هذا فيه تعيين المدعى فامكن كونه اقرارا بخلاف ذلك اه سيد عمر اقول قدياتي فيه ما قدمته عنه على قول الشارح والابطال (قوله هذا اقرار بمجهول وتعيينه للورثة) جزم به المغنى (قوله ايضا) اي كقوله من ادعى على شيئا فصدقه (قوله او ما في جريدتي) عطف على قوله من ادعى شيئا الخ وهو الى قوله وهذا التفصيل في النهاية (قوله بالنسبة

(قوله ولا بد من الاعتراف بها) اي بالنية (قوله وان قال هذا الخ) لا يقال هذا القول صريح في ارادة الوصية لانا نقول لكن لا في ارادتها حين الكتابة (قوله او يقول انا عالم بما فيه) وقد اوصيت به ضرب على قوله وقد اوصيت به واثبته مر (قوله على الاوجه) اعتمده هنا وفيما بعده مر (قوله فان قال في الثانية صدقه بيمينه الخ) في فتاوى السيوطي رجل له مساطر على غرماء من عشرين سنة واكثر واقل واوصى ان من انكر شيئا بما عليه او ادعى وفاءه يحلف ويترك فهل يعمل بذلك والحال ان في الورثة اطفالا لا يجواب نعم يعمل به خصوصا اذ لم تكن بيينة تشهد بما في المساطر فانها لا تقوم بها حجة ولو كان صاحب الحق حيا فاذا اجاب المدينون انه لا شئ عليه بما في المسطور قبل ذلك منه وحلف ربي واول امور ذلك اذا شهدت بما في المسطور بيينة مقبولة ان يعمل وصية تحسب من الثلث واما اذ لم تشهد به بيينة فتنقطع من راس المال لعدم ثبوته او ما ذكره فيما اذا شهدت بيينة بما في المسطور من انه وصية مع ان الفرض انه شرط تحليفه بخالفه قول الشارح فان قال في الثانية صدقه بيمينه او بلا يمينه لم تكن وصية على الاوجه ايضا الخ الا ان يفرق بالنصر ببح بالوصية هنا كما يدل قول السؤال واوصى ان من انكر شيئا الخ وفيه نظر لان هذا لا يقتضي الوصية للمدين بل هو وصية لجماعته بما ملته بهذه المعاملة (قوله وفي الاشراف لو قال المريض ما يدعيه فلان الخ) اي فرق بين ما يدعيه فلان فصدقه وبين

لورثة وسكت عليه الزركشي وغيره وفيه نظر لان قوله يدعيه تبرؤ منه ولان امره لغيره بتصديقه لا يقتضي انه هو مصدقه فلو قبل انه وصية ايضا لم يبعد او ما في جريدتي قبضته كله كان اقرارا بالنسبة

لما علم أنه فيها وقته (وإن أوصى لغير معين) يعني لغير محصور (كالفقراء لموت بالموث بلا) اشتراط (قبول) لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال لفقراء محل كذا وانحصروا بأن سهل عادة عدم تعيين قبولهم ووجبت التسوية بينهم ولورد غير المحصورين لم ترد بردهم كأفهمه قوله لزمت بالموت ودعوى أن عدم حصصهم يستلزم عدم تصور رددهم ترد بأن المراد بعدم الحصر كثرتهم بحيث يشق عادة استيعابهم فاستيعابهم ممكن ويلزم منه تصور رددهم وعليه فالمراد بتعذر قبولهم تعذر غالباً أو باعتبار ما من شأنه ويجوز الاقتصاد على ثلاثة من غير المحصورين ولا تجب التسوية بينهم (أو) وصى (لمعين) محصور لا كالعوبة لأنهم كالفقراء (اشتراط القبول) منه (٣٧) إن نأهل وإن كان الملك لغيره كما مر في الوصية للفقير

وإذا فني عليه أو سيده أو ناظر المسجد على الأوجه بخلاف نحو الخيل المسبلة بالشعور لا تحتاج لقبول لأنها تشبه الجهة العامة ولو كانت الوصية للمعين بالعتق كاعتقوا هذا بعد موتى سواء أقال عني أم لا لم يشترط قبوله لأن فيه حقاً مؤكداً لله فكان كجهة العامة وكذا المدبر بخلاف أو وصيت له برقبته لاقتضاء هذه الصيغة القبول وهذا التفصيل فيه الناظر إلى أن الأول تحرير والشأن تملك فارق ما مر في المسجد لأنه تملك لا غير فناسبه القبول مطلقاً (ولا يصح قبول ولا رد في حياة الموصي) ولا مع موته إذ لاحق له إلا بعد الموت فلمن رد

لما علم (الخ) أمّا ما جهل حاله أو علم أنه حدث بعد فلا يكون إقراراً به ع (قوله وقته) أى الإقرار (قول الماتن وإن أوصى) مستأنف اه ع (قوله ووجبت التسوية الخ) أى واستيعابهم معنى وع (قوله ويلزم منه) أى من إمكان استيعابهم (قوله من غير المحصورين) منه ما وقع السؤال عنه في الوصية لمجاورى الجامع الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم بسهولة عدم لان اسماءهم مكتوبة مضبوطة اه ع (قوله إن تأمل) إلى قوله وبهذا التفصيل في المغنى (قوله وإن كان الخ) غايته اه ع (قوله والا) أى وإن لم يتأهل فن وإيه أو سيده فيه تصريح صحة قبول السيد فيما إذا أوصى لبعده الغير المتأهل وفيه تردد لازركشى اه سم (قوله لم يشترط قبوله) أى ومع ذلك لا يعتق إلا بالاعتاق من الوارث أو الوصى فلو امتنع الوارث من اعتاقه أجبر عليه لازمه اه ع (قوله بخلاف أو وصيت له الخ) قال في العباب فرع ولو قال لبعده أو وصيت لك برقبته اشترط قبوله كالوصية ووجبت لك أو ملكك رقبته اشترط قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد برده اه سم (قوله وبهذا التفصيل فيه) أى العتق والوصية به وكذا الضمير في قوله لا أتى فارق (قوله إن الأول) أى قوله اعتقوا هذا بعد موتى مثلاً وقوله والثاني أى قوله أو وصيت له برقبته (قوله مطلقاً) أى - و. قال أعطوا كذا المسجد كذا بعد موتى أو قال أو وصيت كذا المسجد كذا (قوله ولا مع موته) إلى قوله قال الزركشى في النهاية (قوله حينئذ) أى في الحياة ومع الموت (قوله نعم القبول الخ) لا موقع للاستدراك (قوله بعد الرد) أى بعد الموت وقوله بعد القبول أى بعد الموت (قوله على المعتمد) وقال في النهاية والمغنى (قوله وهذا لا يليق بالخ) أى وإن كانت لا ثقة به في الواقع لأن هذا قد يذكر لاظهار التعفف اه ع (قوله أن المراد القبول اللفظي) وهو الوجه النهائي ومعنى (قوله ويشبهه الاكتفاء بالفعل) ضعيف اه ع (قوله وكلاهما) أى قول الزركشى وقول القمولى (قوله بين هذا) أى الوصية (قوله الذى الخ) نعت للكرام وقوله يقتضى الخ خبر النقل (قوله ونحو الوكالة لا يقتضى) مبتدأ وخبر (قوله وإنما يشبهه) أى ما هنا الهبة الخ اعتمده النهاية والمغنى أيضاً (قوله وهى) أى الهبة (قول الماتن ولا يشترط بعد موتى الخ) وللوارث مطالبة الموصى له المطلق المتصرف بالقبول أو الرد فان امتنع حكم عليه بالرد اه معنى (قوله في القبول) إلى الماتن في النهاية الا قوله وما ألحق به كالهبة (قوله نعم يلزم الولى الخ) ولو أوصى لصى أو وهب له فلم يقبل الولى فالمعتمد الذى في شرح البهجة

من ادعى شيئاً فصدقه إلا بزيادة بلا حجة (قوله والا) أى وإن لم يتأهل فن وإيه أو سيده فيه تصريح بصحة قبول السيد فيما إذا أوصى لبعده الغير المتأهل وفيه تردد لازركشى (فرع) قال في العباب فرع ولو قال لبعده أو وصيت لك برقبته اشترط قبوله كالوصية أو وهبت لك أو ملكك رقبته اشترط قبوله فوراً إلا إذا نوى عتقه فيعتق بلا قبول كما لو قال لوصيه اعتقه ففعل فلا يرد برده فلو قتل قبل اعتاقه فهل يشترى بقيمته مثله كالأضحية أو تبطل الوصية فيه تردد اه وقوله فيه تردد قال في تجریده فقد حكى الماوردى عن المازنى أنه يشترى بقيمته عبد ويعتق كما يفعله بقيمة الأضحية المذكورة قال ويحتمل أن تبطل الوصية اه (قوله وإنما يشبهه) أى ما هنا (قوله نعم يلزم الولى القبول أو الرد الخ) حاصل ما في شرح البهجة وغيره عن الراعى وهو

ردتها أولاً قبلها أو أبطلها أو ألغيتها ومن كنياتها نحو لا حاجة لى بها وأما غنى عنها وهذه لا تليق فيما يظهر قال الزركشى وظاهر كلامهم أن المراد القبول اللفظي ويشبهه الاكتفاء بالفعل وهو الأخذ كالهبة اه وسبقه إليه القمولى فقال فى الرهن يكفى التصرف بالرهن ونحوه وكلاهما ضعيف والفرق بين هذا والهبة ونحو الوكيل واضح إذ النقل للكرام الذى استلزمته الهدية عادة يقتضى عدم الاحتياج للفظ في القبول ولا كذلك هنا ونحو الوكالة لا يقتضى تملك شيء فلا يشبه ما هنا وإنما يشبه الهبة وهى لا بد فيها من القبول لفظاً (ولا يشترط بعد موته النور) فى القول لأننا لا يشترط في صدق ما جاز يتصل قبوله بايجابه نعم يلزم الولى القبول أو الرد فوراً بحسب المصلحة

فان امتنع بما اقتضه المصلحة عناداً انزل أو متاولاً قام القاضي مقامه والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض لأن المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هي في البيع وما ألحق به كالحبة والوصية ليست كذلك (فان مات الموصى له قبله) أى قبل موت الموصى وكذلك مات معه (بطلت) الوصية لعدم لزومها وأيلولتم الزوم حينئذ (٣٨) (أو بعده) أى بعده موت الموصى وقبل القبول والرد لم تبطل (للقبل) أو يرد (وارثه)

وغيره أن للوصي إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة اه سم يتصرف (قوله انزل) أى وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الاب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي لأن الولاية له بعد الاب ويتجه نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متاولاً وان وجد الجد اه سم وقوله هل للقاضي الخ الظاهر لا إلا ان كان الولي قياً من قبله فمحتمل وقوله وهل إذا كان الولي الاب الخ الظاهر ما استوجبه رحمه الله تعالى وقوله وهل قيام القاضي مقامه الخ لظاهر نعم إذا امتناعه والحالة هذه لا يقتضى انزاله حتى تنقضي الولاية للجد ولا ولاية للجد على الاب فيتصرف القاضي عنه بالولاية العامة والله اعلم اه سيد عمر (قوله انزل) وقضية الانزال بذلك أنه كبيرة وقوله والاوجه صحة الاقتصار الخ أى للدوى له وكذا وليه ان اقتضت المصلحة ذلك والا فينبغي انه ان فعل ذلك عناداً انزل فلا يصح قبوله أو متاولاً صح فيما قبله وقام الحاكم مقامه في الباقي اه ع ش (قوله والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الاوجه كذلك في الهبة ايضاً شرح م راه سم (قوله كالحبة) خلافاً للنهاية عبارته انما هي في البيع والوصية والهبة ليست كذلك اه (قوله أى قبل موت الموصى) الى قوله ويؤخذ منه في النهاية لا قوله ويرد (قوله لانه) أى الوارث (قوله لو قبل) أى الوارث ولو اماً ما وقوله قضى دين عورته أى الموصى له وقوله منه أى الموصى به اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله لو قبل الخ (قوله للبيت) أى الموصى (قوله دون مورثه) أى الوارث يعنى ولم يكن الموصى له وارثاً للدوى (قوله فى كونه) أى الموصى له (قوله يوم الموت) خبر ان يعنى ان الموصى له فى يوم الموت المورث لا وارثه (قوله لما تقرر) أى فى قول المصنف الآتى أظهرها الثالث فكان الاحسن لما يأتى (قوله بالموت) متعلق بملك الموصى له (قوله ولانه) أى عطف على لان العبرة بالخ والضمير للمال الموصى به وقوله لم يملك ببناء المفعول وقوله بل من جهة ارثه الخ أى بل من جهة كون الموصى به مورثاً للوارث الموصى له (قوله وقديتخالفان) الى الماتى فى النهاية والمغنى (قوله اذا اوصى له) أى للدوى له (قوله ورث منه) أى عتق الولد وورث من الموصى له (قوله او وارثه) عطف على الضمير المستتر فى قوله قبله (قوله حجب الخ) أى سواه حجب الخ وقوله القابل مفعول حجب (قوله فلا يرث) أى الولد اه ع ش (قوله فكذا ذلك) أى بطل قبوله (قوله واذا اقتصر الخ) ببناء المفعول وقوله القبول أى قبول الوارث وقوله على النصف أى نصف الولد (قوله جرى) الى التنبيه فى النهاية (قوله جرى) أى المنهاج

المعتمد فى ما لو اوصى لصى أو وهب له فلم يقبل الولي ان لصى إذا بلغ قبول الوصية دون الهبة (قوله فان امتنع الخ) انزل أى وقام القاضي مقامه كما هو ظاهر ويراجع هل للقاضي القبول عند عدم الامتناع وهل إذا كان الولي الاب وامتنع عناداً وكان الجد موجوداً كان القائم مقامه الجد دون القاضي لأن الولاية له بعد الاب ويتجه نعم وهل قيام القاضي مقامه إذا امتنع متاولاً وان وجد الجد (قوله والاوجه صحة الاقتصار على قبول البعض الخ) الاوجه كذلك في الهبة ايضاً شرح م راه سم (قوله ورث) أى الولد منه أى من الموصى له وقوله القابل مفعول حجب وقوله فلا يرث أى الولد اه ع ش (قوله فكذا ذلك) أى بطل قبوله (قوله واذا اقتصر الخ) ببناء المفعول وقوله القبول أى قبول الوارث وقوله على النصف أى نصف الولد (قوله جرى) الى التنبيه فى النهاية (قوله جرى) أى المنهاج

ولو الامام فيمن يرثه بيت المال لانه خليفته ومن ثم لو قبل قضى دين مورثه منه ويؤخذ منه ان وارث الموصى له لو كان وارثاً للبيت دون مورثه لم يكن وصية لوارث لان العبرة فى كونه وارثاً بيوم الموت كما مر فلا نظر للقبول لما تقرر انه مبين لاستقرار ملك الموصى له بالموت ولانه لم يملك هنا من جهة الوصية بل من جهة ارثه للوارث وهما جهتان مختلفتان ويلزم ولى الوارث الاصلاح من القبول والرد نظير ما مر انفا وقد يتخالفان اعنى قبول الموصى له وقبول وارثه فيما اذا اوصى له بولد فانه ان قبله هو ورث منه او وارثه حجب الموصى به القابل كاخى الاب ام لا كاخى الولد فلا يرث للدور لانه ان حجب بطل قبوله فيبطل عتق الولد فلا يرث فادى ارثه لعدمه وان لم يحجبه فكذا ذلك اذ لو ورث لخرج اخوه عن اهلية القبول فى النصف ولا يمكن ان يقبله الولد الموصى به لتوقفه على ارثه المتوقف على عتقه المتوقف على قبوله فتوقف قبوله على قبوله وهو محال واذا اقتصر القبول

على النصف بق نصفه رقيقاً ومن بعضه رقيق لا يرث (وهل) جرى على العرف فى استعمال هل مقام طلب التصور فى الذى هو محل الهمة فى مثل هذا المقام ولذا أتى فى حيزها بالعطف بأمر المناسب للهمة لاله هل فانه انما يعطف فى حيزها بأمر وهذا كله ان قلنا بما قاله صاحب المغنى وجرى عليه صاحب التلخيص وشارحوا كلامه أن الهمة فى نحو أزيد فى الدار أم عمرو وأزيد فى الدار أم فى المسجد

لطلب التصور أما على ما حققه السيد أن الهمزة في نحو هذين لطلب التصديق لان (٣٩) السائل متصور لكل من زيد وعمرو وللدار

والمسجد قبل جواب
سؤاله وبعد الجواب لم
يرد له شيء في تصورهما
اصلا بل بقي تصورهما على
ما كان والحاصل بالجواب
هو التصديق اى الحكم
الذى هو ادراك ان النسبة
الى احدهما بعينه واقعة
أولا فهل في كلامه باقية
على وضعها من طلب
التصديق الايجابى او السلبى
خلافا لمن وهم فيه وام في
كلامه منقطعة لا متصلة
ولا مانع من وقوعها في حين
هل تشيها له بوقوعها في حين
الهمزة التى بمعناها (ملك
الموصى له) المعين الموصى
به الذى ليس باعتناق (موت
الموصى او بقبوله ام) الملك
(موقوف) ومعنى الوقف
هنا عدم الحكم عليه عقب
الموت بشيء (فان قيل بان
انه ملك بالموت وإلا يقبل
بان رد (بان) انه ملك
(لوارث) من حين الموت
(اقول اظهرها الثالث)
لنعتذر جعله للبيت مطلقا
وللوارث قبل خروج الوصية
وللموصى له وإلا لما صح
رده فتعين الوقف (وعليها)
اى الاقوال الثلاثة (تنبي
الثمرة وكسب عبد حصلا)
لاقلافة فيه لان تعريف ثمرة
جنسى فساوى التشكير في
كسب ووقع حيثئذ حصلا
صفة لها من غير اشكال
فيه (بين الموت والقبول)

في قوله وهل يملك الموصى له الخ اه سم (قوله لطلب التصور) اى للسند اليه في المثال الاول وللرسند في
المثال الثانى وقوله الى احدهما اى في المثال الاول وباحدهما في المثال الثانى (قوله فهل في كلامه باقية الخ) قد
يمنع هذا التفرع بل يجوز ان تكون للتصور الا ان يريد جواز بقائها على وضعها اه سم (قوله لمن وهم)
اى من ابن هشام ومن تبعه وقوله فيه اى في التصديق السلبى فنفاه فقال ان هل لطلب التصديق الايجابى
فقط (قوله وام في كلامه الخ) ان اراد في كلام المصنف فهو في غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان
المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو الموافق لقوله اظهرها الثالث اللهم الا أن يكون في هذه النسخة
تقديم وتأخير اه سم اى والاصل متصلة لا منقطعة (قوله تشيها له) اى لوقوع ام في حين هل (قوله الذى
ليس باعتناق) سيد كر محترزه بقوله اما لو وصى باعتناق الخ (قوله المعين) خرج غيره وتقدم اه سم (قول المتن
موت الموصى) اى كالارث والتدبير ولكن انما يستقر بالقبول كما قاله الشيخ ابو حامد والعراقيون ام بقبوله
اى الموصى له لانه تمليك كالبيع اه معنى (قوله عدم الحكم عليه) اى الموصى به (قول المتن انه ملك) بصيغة
الماضى وقول الشارح انه ملك بصيغة المصدر (قوله لنعتذر) الى التنبيه في المعنى (قوله لنعتذر جعله البيت) اى
لانه لا يملك وقوله مطلقا اى قبل خروج الوصية وبعده (وللوارث الخ) عبارة المعنى ولا يمكن جعله للوارث
فانه لا يملك ان يتصرف فيه الا بعد الوصية والدين ولا للموصى له والاصل صح رده كالارث فتعين وقفه فلو وصى
له بمن يعتق عليه لم يجب عليه القبول بل له الرد ولا يعتق عليه حتى يقبل الوصية اه (قوله والا) اى وان كان
ما كالدري له (قوله لاقلافة فيه) ولعل وجهها عند من ادعاها ان الثمرة معرفة وكسب عبد نكرة لفجالة
حصلا لا يحسن اعراها حالاً منها التشكير كسب عبد ولا صفة لها لتعريف الثمرة والجل بعد المعارف احوال
وبعد النكرات اوصاف وهى هنا بعد معرفة ونكرة ومراعاة احدهما دون الاخرى تحكم وقد يقال ان
عطف النكرة على المعرفة ككسبه مسوغ لمجيء الحال منها فالتعبير صحيح وان لم يقصد التشكير في الثمرة اه
عش (قوله فعلى الاول) اى ملك الموصى له بالموت وقوله له اى للموصى له (قوله قبل القبول) لا حاجة اليه
لانه موضوع المسئلة (قوله هى موقوفة) اى الثمرة والكسب والنفقة والقطرة (قوله واذا رد الخ) عبارة

وتصح مقابلة هل بام المنقطعة لانها اضراب عن حكم طلب الحكم آخر فلا تنافيا هل الطالبة للتصديق وهذا
كله مبنى على ان هل مقصورة على طلب التصديق وقد اسلفنا في اوائل الكلام على الالف المفردة ان ابن
مالك قال ان هل - تاتى معنى الهمزة فتعاد لها ام المتصلة وفي الرضى وور بما تجى هل قبل المتصلة على الشذوذ
اه فيصح تخريج كلام المصنف على ما نقله عن ابن مالك (قوله فهل في كلامه باقية على وضعها) قد يمنع هذا
التفرع بل يجوز ان تكون للتصور الا ان يريد جواز بقائها على وضعها (قوله من طلب التصديق الايجابى
او السلبى) قال في جمع الجوامع هل لطلب التصديق الايجابى لا للتصور ولا للتصديق السلبى قال المحلى في
شرحه التقييد بالايجاب ونفى السلبى على منواله اخذ من ابن هشام سهو سرى من ان هل لا تدخل على معنى
فهى لطلب التصديق اى الحكم بالشبوت او الانتفاء كما قاله السكاكى وغيره يقال في جواب هل قام زيد
مثلا نعم او لا اه فتنشؤ السهو التباس مدخولها بالمطلوب بها فتوهم اتحادهما وليس كذلك فانه اذا قيل في
جواب هل قام زيد لا او لم يقم فالمستفاد تصديق سلبى وهو المطلوب مع انه لا يصح ان يقال هل لم يقم زيد
فقال الشارح خلافا لمن وهم فيه يحتمل أنه متعلق بقوله او السلبى فيكون اشارة الى السهو الذى ذكره المحلى
اى خلافا لمن وهم في التصديق السلبى فنفاه بسبب الالتباس المذكور (قوله وام في كلامه) ان اراد في كلام
كلام المصنف فهو غاية البعد اذ لا يناسب كلامه الا المتصلة لان المعنى على طلب التعيين لا الاضراب وهو
الموافق لقوله اقول اظهرها الثالث اللهم الا أن يكون في هذه تقديم وتأخير (قوله منقطعة لا متصلة) يتأمل
فقد يشعر بان الهمزة اذا كانت للتصديق تكون ام منقطعة وهو ممنوع بل يجوز ان تكون متصلة وان
كان المطلوب التصديق كالوا تى بما هو بمعناها مع أم نحو اى الرجلين في الدار مثلا (قوله المعين) خرج غيره

وكذا بقية الفوائد الحاصلة حيثئذ (ونفقته وفطرته) وغيرهما من المؤن فعلى الاول له الاول ولان وعليه الآخر ان وعلى الثانى لا ولا قبل القبول بل
للوارث وعليه وعلى المعتمد هى موقوفة فان قيل فله الاول ولان وعليه الآخر ان ولا فلا وإذ اردنا فلزوا نذهب الموت للوارث وليست من التركة فلا

يتعلق بها دين (تنبيه) مر في الواف الفرق بين الواف والمستحقين في ان المدار فيه على التأخير وعدمه وفهم على الوجود وعدمه وحينئذ فلو اوصى بثلثة قبل الموت تركته كما قلنا ثم انه الواف وغيره الموصى له وان برز قبل الموت او ان ما وجد عند الموت تركته تأبر او لا وما حدث بعده للموصى له كل محتمل والاقرب هنا الثاني ويفرق بينهما وبين الواف بان المملك ثم الصيغة وحدها باعتبار ناحل الثمرة عندها كالباع وهذا لا اعتبار بالصيغة لان وقت (٤٠) القبول والتملك لم يدخل بها بل بالموت بشرط القبول فاعتبرناه واعتبرنا وجود الثمرة عنده فتكون تركته بعده فتكون وصية (ويطالب) يصح بناؤه للفاعل فالضمير للعبد وللفعول فهو لكل من صلحت منه المطالبة كالوارث او وليه الوصى (الموصى له بالنفقة) ان توقف في قبوله ورده) فان لم يقبل ولم يرد غيره الحاكم بينهما فان ابي حكم عليه بالابطال كتعجير امتنع من الاحياء وقضية المتن جريان ذلك على كل قول واستشكل جريانه على الثاني بان المملك لغيره فكيف تطالب بالنفقة وقد يوجه بان مطالبتهها وسيلة لفصل الامر بالقبول أو الرد فجاز لذلك وبهذا يحجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة على قول الوقف وجوب النفقة عليهما كائنين عقدا على امرأة وجعل السابق وفرق السبكي بان كلا منهما معترف بوجوب النفقة عليه وليس متمكنا من دفع الاخر بخلافهما هنا ويرده ما مر في خيار البيع انهما يطالبان على القول بالوقف مع فقد نظير ما ذكره من الاعتراف فعلم انه ليس هو

المعنى ولورد فعلى الاول له وعليه ما ذكره على الثاني لا ولا على الثاني في الموضوعين يتعاق بالوارث اه (قوله بين الواف الخ) يعني بالنسبة لثمره الوقف (قوله ان المدار فيه) اي الواف واستحقاقه وقوله فيهم اي المستحقين (قوله وغيره) تطف على الماور (قوله بينه) اي ما هنا من الوصية وقوله ثم اي في الوقف وقوله هنا في الوصية (قوله وبعدة) اي الموت تطف على عنده (قول المتن ويطالب) اي على قول من الثلاثة اه معنى (قوله يصح بناؤه) الى التنبيه في النهاية الا قوله والاول اوجه الى ومثله وقوله وعلى الثاني الى وبموت (قوله فالضمير للعبد الخ) هذا على ما في نسخة الشارح كالنهاية من ان يطالب بالياء وقال المعنى انه بالزمن اوله بخط المصنف اه (قوله للعبد) اي الرقيق الموصى به ويجوز ارجاع الضمير لكل من صاحبت منه المطالبة (قوله فهو لكل الخ) يعني الطاب المفهوم من يطالب اه رشيدى (قوله كالوارث الخ) اي والرقيق الموصى به (قول المتن بالنفقة) اي وسائر المأون اه معنى (قوله فان لم يقبل) الى قوله وند يوجه في المعنى (قوله بالابطال) اي البطلان اه معنى (قوله جريان ذلك) اي قول المصنف ويطالب الخ اه معنى (قوله على الثاني) هو قول المصنف ام بقوله اه شرح (قوله انه يرد) اي الموارث وقيل البيت اه معنى (قوله وبهذا يحجب ايضا عن ترجيح ابن الرفعة الخ) اي وإن كان ضابطا (قوله عليهما) اي الموصى له والوارث (قوله كلاهما) اي من العاقدن على امرأة (قوله بملامها) اي الموصى له والوارث (قوله برده الخ) غير قوله وفرق السبكي الخ (قوله انهما) اي البائع والشراي (قوله بالوقف) اي واف ملك المبيع فز من الخيار (قوله انه ليس هو) اي الاعتراف اه شرح (قوله حالا) اي في زمن التوقف (قوله ولا) اي وانزاد اه معنى (قوله وفي وصية المملك) ده فدي قوله في المطالبة الخ اه عش (قوله فالملك فيه) اي في آتقن بعد موت الموصى (قوله وصح في البحر الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله ان الكسب) اي كسب العبد الحاصل بعد موت الموصى له اي العبد اه عش (قوله والاول اوجه) خلافا لانهية والمعنى وشرح الروض كما مر انفا (قوله للماعل) اي في البحر (قوله عليه) اي الوارث وقوله لا يقال اي في الاستدلال لا يحجب النفقة اه كردي (قوله هو مقصر) اي الوارث (قوله ومثله) اي مالو اوصى باعتاق قن مدين الخ (قوله فتأخر ونفقه) اي بعد موته وحصل منه ربع اه نهاية (قوله فعلى الاول) اي ما اقتضاه كلاهما (قوله هو) اي الربع الوارث اعتمده النهاية (قوله وعلى الثاني) اي ما في البحر (قوله هو) اي الربع للوقوف شايهم الخ هذا ظاهر إن كان الوقف على جهة عامة فانه لا محتاج فيها لقبول اما إذا كان على معين محصور فكلام الاذرعى اظهر لانه يخير بين القبول والرد لو اوصى بأمته لزوجهها فقبل الوصية تبين انفساخ النكاح من وقت الموت وان ارد

و تقدم (قوله وصح في البحر ان الكسب الخ) وهو المعتمد شرح مر والذي في شرح الروض ما نصه وقضية ذلك ان اكساب العبد الموصى بعنقه قبل عتقه الموارث لكن قال الرويانى قبل انها على الخلاف في الموصى له والاصح القطع بانها للعبد لتقرر استحقاقه العتق بخلاف الموصى له فانه يخير وبما قاله جزم الجرجاني وجرى عليه المصنف كاصله في كتاب العتق اه فقد نقل ما صححه في البحر عن الروض واصله في كتاب العتق وبه يعلم ان الشارح اخذ بمقتضى كلام الشيخين هنا وترك ما صرح به في كتاب العتق فنامله (قوله فعلى الاول) هو

السبب في مطالبتهما والكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث وفي وصية التملك اما لو اوصى باعتاق قن مدين بعد موته فالملك فيه للوارث الى عتقه قطعاً كما قاله فالكسب وبدله لو قتل له والنفقة عليه كاتقضاء كلامهم ما وصح في البحر ان الكسب له لانه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجهه والاول اوجه ولو نظرنا لما غلغل به لما وجبنا النفقة عليه ولا يقال هو مقصر بتأخير الاعتراف لانه قد يفوض لغيره كالوصى ومثله مالو اوصى بوقف شئ فتأخر وقفه فعلى الاول هو الوارث وبه اتفق جماعة واعتمده الاذرعى وغيره وعلى الثاني هو للموقوف عليهم وبه اتفق بعضهم وكلام الجواهر يميل اليه ووجه بعض المحققين وبموت

استمر وصية التملك اما لو اوصى باعتاق قن مدين بعد موته فالملك فيه للوارث الى عتقه قطعاً كما قاله فالكسب وبدله لو قتل له والنفقة عليه كاتقضاء كلامهم ما وصح في البحر ان الكسب له لانه استحق العتق استحقاقا مستقرا لا يسقط بوجهه والاول اوجه ولو نظرنا لما غلغل به لما وجبنا النفقة عليه ولا يقال هو مقصر بتأخير الاعتراف لانه قد يفوض لغيره كالوصى ومثله مالو اوصى بوقف شئ فتأخر وقفه فعلى الاول هو الوارث وبه اتفق جماعة واعتمده الاذرعى وغيره وعلى الثاني هو للموقوف عليهم وبه اتفق بعضهم وكلام الجواهر يميل اليه ووجه بعض المحققين وبموت

الركشي انه لو اوصى بشراء عقار بثمنه ووقفه على زيد وعمر وثم على الفقراء فمات احدهما قبل وقفه لم يطل في نصف الميث بل ينتقل للفقراء وفارق الونف على هذين ثم الفقراء فان احدهما اذ مات انتقل نصيبه الآخر بانه هنامات بعد الاستحقاق وثم قبله فكانه لم يوجد ومن ثم لو ونف على زيد وعمر وفبان احدهما ما كان اكمل الآخر كما قاله الخفاف وغيره (تنبيه) (٤١) الوجه في اوصيته بوقفه انه ليس كما

لو اوصى باعتاقه لاقتضاء الاولى انه ملكه بوقفه كما مر بخلاف الثانية كما تقرر وحينئذ لو كان غير متاهل للقبول في الاولى لسفه او جنون ووقف كسبه وانفاقه الى قبوله نظير ما مر في وصية التملك ولا ينظر لتضرر الورثة لسكون افاقه المجنون غير منتظرة لان تعلق حق الوصية اوجب الاحتياط له وهو لا يحصل الا بالوقف فيستكسبه القاضى وينفق عليه الى تاهله

(فصل) في احكام لفظية للدوى به وله اذا (اوصى بشاة) واطاق (تناول) لفظه (صغيرة الجنة وكبيرتها سليمة ومعينة) كون الاطلاق يقتضى السلامة لانما هو في غير ما ينطبق بمحض اللفظ كالبيع والكفارة دون الوصية ومن ثم لو قال اشترى له شاة وعبدان اثنين السليم لان إطلاق الامر بالشراية تضييه كافي التوكيل به (ضانا ومعزا) وإن كان عرف الموصى اختصاصها بالضان لانه عرف خاص وهو لا يعارض اللغة ولا العرف العام وخرج بهما نحو أرب وظمي ونعام وحر وحش وبقره وزعم ابن

استمر النكاح وان اوصى بها لاجنبي والزوج وارث الموصى وقبل الاجنبي الوصية لم يفسخ النكاح وان ارد انفسخ هذا ان خرجت من الثالث فان لم يخرج منه او اوصى بها لوارث آخر واجاز الزوج الوصية فيها لم يفسخ ولا انفسخ اه (قوله) ووقفه (بالجر عطف على شراء الخ (قوله) في نصف الميث (اى في نصيبه (قوله) بل ينتقل الخ (اى نصف الميث اه ع شر (قوله) بانه هنا (اى في الونف على هذين الخ (قوله) و (ثم) اى فيما لو اوصى بشراء عقار الخ (قوله) قبله (اى قبل الاستحقاق هل المراد قبله قبل القبول أو قبل حصول منفعة الونف اه سم اقول قضية السياق ان المراد قبل وجود الونف بالكلية (قوله) و (ثم) قبله (قضية) انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيب الفقراء اه سم و قوله للفقراء هل هو ايه الآخر (قوله) ومن ثم لو و (ف الخ) انظر ما وجه هذا الاستنتاج مع ان الظاهر ان الذى يتجه ما مر من الفرق عدم الانتقال في هذا الآخر كالاول اذ هو هنامات ايضا قبل الاستحقة قبل وقبل الونف بالكلية اه رشيدى (قوله) على زيد وعمر (اى ثم على الفقراء (قوله) كما مر (اى في شرح اشترط اذ بول (قوله) لكون الخ) علة للتضرر وقوله لان الخ لدلة نفى النظر وقوله به اى القن الغير المتبادل

(اصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) في احكام لفظية الى قوله ونوزع في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وإن كان الى وخرج وزعم الى نعم (قوله) واطاق (سيد كر عزه بة وله محل الخلاف الخ) (قوله) في غير ما ينطبق الخ) اى في غير ما قالوا انه يتعاقب بعض اللفظ كالوصية وهذا في الحقيقة كتعاقب الشئ بنفسه لانه لم ينبه على امره معنوى اه غش عبارة المعنى لا مرزائد على مقتضى اللفظ وهذا لا زاد عليه له الدليل عليه اه (قوله) كالبيع الخ) مثال للغير اه ع شر (قوله) وان كان الخ) غاية (قوله) وهو (اى العرف الخاص (قوله) ولا العرف الخ) عطف على اللغة وذكره استطرادى (قوله) وخرج بهما الخ) وخرج ايضا ما تولد بين الضان او المعز وغيره وإن كان على صورة احدهما اه ع شر (قوله) نحو أرب وظمي الخ) فالمراد الوارث اعطاه لم يكن له ذلك ولا للدوى له قبوله اه غنى (قوله) وظمي الخ) ظاهره وإن لم يكن له الاظباء وعليه فلعل الفرق بينهما وبين ما لو قال شاة من شيناهى وليس له الاظباء حيث يعطى واحدة منهما ان اضافة الشياة اليه قرينة على ارادة ما يختص به اه ع شر (قوله) وبقره) ومثله الاهلى بالاولى اه ع شر (قوله) وليس له الاظباء) شامل لما لو لم يكن له وقت الوصية الاظباء وقت الموت الا غنم واطباء وغنم ولما اذا قصر على الصيغة المذكورة ولم يقيد ببعده وقتى أو غيره ولما اذا قيدها ببعده وقتى والظاهر اخذاه من ظاهره الآتية ان البقرة وقت الموت اه ع شر وسياق عن السيد عمر ما يوافق (قوله) وتأو هالو حدة) اى للثانين كجهام وحامه ويدل له قولهم انظ الشاة يذ كر وبؤنت ولهذا حملوا خبر في ارب بين شاة على الذكور والاناث نهاية ومعنى وتولها كجهام الخ مثال لما تأو هالو حدة (قوله) ونوزع فيه) اى في قول المصنف وكذا ذكر الخ (قوله) بانه الخ) اى الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وكذا الضمير في قوله وله وهو اعرف الخ وقوله فلم يخرج وقوله عما قاله على (قوله) على انها) اى لفظة الشاة لا تشمله اى الذكر (قوله) عرف بخلافه) اى بالشمول (قوله) وقد يؤخذ منه) اى من قول السبكي (قوله) بخلاف اللغة) متعاق بالاطراد (قوله) بان الاكثر الخ) اى الماشار اليهم قول المصنف في الاصح

لوارث اعتمدهم (قوله) و (ثم) قبله) اى قبل الاستحقاق هل المراد بما قبله قبل القبول او قبل حصول منفعة الوقف (قوله) و (ثم) قبله) قضية انه لو مات ثم بعد الاستحقاق انتقل نصيبه للفقراء (فصل في احكام لفظية الموصى به وله) (قوله) كالبيع) مثال للغير

(٦ - شروانى وابن قاسم - سابع)
شاة من شيناهى وليس له الاظباء اعطى ظبية (وكذا ذكر) وخمنى (فى الاصح) لانها اسم جنس كالانسان وتأو هالو حدة ونوزع فيه بانه فى الام نص على انها لا تشمله للعرف قال السبكي وهو اعرف باللغة فلم يخرج عنها الا لعرف مطرد فان صح عرف بخلافه اتبع اه وقد يؤخذ منه الجواب بان الاكثرين لم يخرجوا عما قاله لالا لانه ثبت عندهم ان العرف لم يثبت اطراده بخلاف اللغة

فقال الخلاف إلى ان العرف العام هنا هل خالف اللغة او لا ومقتضى ترجيح الشيوخين كالا كثيرين للدخول انهم يخالفها ويؤيده قول الرافي
وربما افهمك كلامهم توسط هو تنزيل النص على ما اذا علم العرف باستعمال البعير بمعنى الجمل والعمل بقضية اللغة اذ لم يعلم قال الزركشي
وينبغي مجيئه في تناول الشاة للذكر اه وهذا كله صريح فيما ذكرته من ان ما اخذ الخلاف في تناول الذكر الخلاف في العرف العام هل
خالف اللغة او لا ويؤيده ما ياتي ان العرف (٤٢) العام مقدم على اللغة في الدابة فتقدمه عليها حيث اتفق على وجوده لا نزاع فيه يعتد به

وتقدمها عليه حيث اختلف
في وجوده هو الاصح ومحل
الخلاف حيث لم يات
بمخصص ففي شاة ينزها
يتعين الذكر الصالح لذلك
وينزى عليها او ينتفع
بدرها او نسلها يتعين الانثى
الصالحة لذلك وينتفع
بصوفها يتعين ضان وشعرها
يتعين معز (لا سخله) وهي
الذكر او الانثى من ولد
الضان والمعز مالم يبلغ
سنة (وعناق) وهي انثى
المعز مالم تبلغ سنة والجدى
ذكره وهو مثلها بالاولى
وذكرها في كلامهم مع
دخولهما في السخله
للايضاح (في الاصح) لتمييز
كل باسم خاص فلم يشملها
في العرف العام لفظ الشاة
(ولو قال اعطوه شاة من
غنمي) بعدم وتي (ولا غنم
له) عند الموت (لغت) هذه
الوصية وان كان له ظباء
لعدم ما يتعلق به والظباء
لما تسمى شياء البر لا غنمه
وبه فارق ما مروى في شرح
أن من شياهي كمن غنمي
وليس في محله اما اذا كانت
له عند موته فيعطى واحدة
منها فان لم يكن له الا واحدة
اعطيه ولو كان له نصف

(قوله قال الخلاف) اي المشار اليه بقول المصنف في الاصح (قوله هنا) اي في الشاة (قوله للدخول) اي
دخول الذكر في اسم الشاة (قوله ويؤيده) اي المال المذكور (قوله والعمل الخ) عطف على تنزيل
النص (قوله بجيئه الخ) اي قول الرافي ونظيره (قوله وهذا كله) اي قول السبكي وقول الزركشي (قوله في
تناول الذكر) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله الخلاف الخ خبر ان (قوله ويؤيده) اي الماخذ المذكور
(قوله لا نزاع الخ) خبر فتقدمه الخ (قوله هو الاصح) خبر وتقدمها عليه الخ (قوله ومحل الخلاف) اي المشار
اليه بقول المصنف في الاصح ثم ذلك الى قوله ولو كان له نصف في النهاية والمعنى (قوله ينزها) اي على غنمة
اه معنى وفي عش عن المختار هو بضم الياء وتخفيف الزاى وسكون النون وبتشديد باء مع فتح النون يقال
انزاه على غنمه ونزاه تنزيرة هاءى وبناء الفاعل هنا والمفعول فيما ياتي (قوله وينزى) وقوله وينتفع بصوفها
الاولى فيها ما وبدل الواو (قوله وشعرها) الاولى او بشعر باو والباء (قول المتن لا سخله) وينبغي اخذ ما
قوله السابق نعم لو قال شاة من شياهي الخ ان محل ذلك مالم يقل شاة من غنمي وليس عنده الا السخله والا
صحت واعطى احدها عش (قوله مالم يبلغ سنة) ظاهره وان قل ما نقصت به السنة كالحظة اه عش (قوله
ذكره) اي المعز مالم يبلغ سنة (قوله وهو مثلها) اي والجدى مثل العناق في عدم الدخول اه عش (قوله
بالاولى) اي كما يعلم من قول المصنف وكذا ذكر في الاصح (قوله وذكروا) اي العناق والجدى اه عش
(قوله لعدم ما يتعلق الخ) اي الوصية (قوله مالم) اي قبيل قول المتن لغت ولو اقتصصر على اوصيت له بشاة او
اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ من قوله الا اني كالم لم يقل من مالي
ولا من غنمي انها لا تبطل وعبارة الكثرة لو لم يقل من مالي ولا من غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهت اه
سم (قوله فيعطى واحدة منها الخ) كالم لو كانت موجودة عند الوصية والموت ولا يجوز ان يعطى واحدة من
غير غنمه في الصورتين وان ترا ضيا لانه صالح على مجهول معنى ونهاية قال عش قوله واحدة منها اي كاملة ولا
يجوز ان يعطى نصفين من شاتين لانه لا يسمى شاة وقوله ولا يجوز ان يعطى واحدة من غير غنمه وينبغي ان
يقال مثل ذلك في الارقاء اه (قوله اعطياها) اي تعينت ان خرجت من الثلث نهاية ومعنى اي والا اعطى ما
يخرج منه ولو جزء شاة فيما يظنها عش (قوله اعطياها) اي فيحمل قوله من غنمي على بيان انها ملوكة
له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل اه سم (قوله بقولهم) متعلق بالتعليل (قوله ربما
يؤيد الاول) ومرآفا عن عش ما يؤيد الثاني (قوله الشريك) اي شريك الموصى (قوله اعطوه شاة) الى

(قوله وتقدمها عليه حيث اختلف في وجوده هو الاصح) فديقال كل ذلك لا يسوغ مع مخالفة النص
وان لم يسلم له دليله فتامله (قوله في المتن لغت) سكت عمال لم يصرح بقوله من غنمي او غيره بل اقتصروا
على قوله اوصيت له بشاة او اعطوه شاة ولا غنم له عند الموت هل تبطل الوصية او يشتري له شاة ويؤخذ
من قوله الا اني كالم لم يقل من مالي ولا من غنمي انها لا تبطل وعبارة كنز الاستاذ البكري ولو لم يقل من مالي
ولا من غنمي لم يتعين غنمه ان كانت انتهت (قوله فهل يعطى الجزاين الخ قوة هذا التردد موافقة لما قاله
انه لو كان له شاة كاملة فقط اعطياها وان لم يظهر حينئذ قوله من غنمي وكان وجه حمل قوله من غنمي على
بيان انها مملوكة له فقط لا بيان تقييدها بكونها بعض المملوك له بالفعل على انه يمكن حمل من على الابتداء
وغنمي على جنس الغنم النابت له فيظهر قوله من غنمي وان لم تكن له الاشاة واحدة ونظيره صدق قولهم

مثلا من واحدة ونصف من أخرى فهل يعطى الجزاين لان مجموعهما شاة واللفظ يجب تصحيحه ما امكن ولا يعطى
ذلك لان الشاة اذا اطلقت لا تتناول الا الكاملة دون المافقة كل محتتمل ويأتي ذلك فيما وحلف ان لا شاة له وله نصفان وقضية تعليمهم
دخول المعية بقولهم وكون الاطلاق الى آخره ربما يؤيد الاول ثم يحتتمل ان محل هذا التردد مالم يقاسم الوارث الشريك ويحصل
بالقسمة كاملة والا اعطياها ويحتتمل خلافه لان العبرة في الوصية بحالة الموت ولم يحصل شاة كاملة عنده (وان قال) اعطوه شاة (من مالي)

الموت (اشترى له شاة)

ولو معيبة أو وله غنم أعطى

واحدة ولو على غير صفة غنمه

كأولم يقل من مالى ولا من

غنمى (والجمل والناقة) قال

أهل اللغة إنما يقال جمل وناقة

إذا أربعا فاما قبل ذلك

فمعود وقلوس وبكر اه

وحينئذ فهل تعتبر هذه

الاسماء ولا يتناول أحدها

الآخر عملا باللغة أو ماعدا

الفصل المذكور يشمله الجمل

والانثى تشمله الناقة للنظر

فيه مجال والذي يتجه اخذا

بما ساذكره انه إن

عرف عرف عام بخلاف

اللغة عمل به وإلا فبها واقتضاء

كلام غير واحد من الشراح

وغيرهم الثانى اعنى ماعدا

الفصل فى إطلاقه نظر ظاهر

(يتناولان البخاني) بتشديد

الياء وتخفيفها (والعرب)

السليم والصغير وضدهما

لصدق الاسم عابهما (لا

أحدهما الآخر) فلا يتناول

الجمل الناقة وعكسه

لاختصاصه بالذكر وهى

بالانثى فمن ثم لم يتناول البعير

قال الزركشى والظاهر

الجزم به (والاصح تناول

بعير ناقة) وغيرهما من نظير

ما مر فى الشاة لانه اسم جنس

ومن ثم سمع حلب بغيره إلا

الفصل وهو ولد الناقة إذا

فصل عنها (لا) بخلة ذكر ا

ولا (بقرة ثورا) بالمثلثة ولا

عجلة وهى مالم تبلغ سنة

للعرف الامام وإن اتفق أهل اللغة على إطلاقها عليه لأنه لم يشتهر عرفا (والثور) أو البغل مصروف (لذكر) فقط

قول المتن والجمل فى النهاية والمغنى (قوله ولا غنم له الخ) قد يقال أسقط هذا القيد من أصله قصدا للتعميم
فقال اشترى له شاة أى وجوباً فى حالة وجوبه أو فى آخرى ويقع فى استعالمهم كثيراً منهم وجوبون قضيته
بجهتين باعتبار حالين كما يظهر لك بالتتابع ويحتمل أن يقال أسقطه لدلالة الجزاء عليه إذ المتبادر منه الوجوب
ولا يعقل إيجاب الشراء إلا حينئذ اه سيد عمر (قوله ولو معيبة) عبارة النهاية والمغنى بأى صفة كانت
ولو معيبة وإن قال اشترى له شاة تعينت سليمة كما مر لأن إطلاق الامر بالشراء يقتضيهما كفى التوكيل بالشراء
ويقاس بما ذكر فى المتن أعطوه رأساً من رقيق أو رأساً من مالى أو اشترى له ذلك ولو قال أعطوه رقيقاً
واقصر على ذلك فكما هو قال من مالى فى أنه يتخير بين إعطائه من رقاته أو غيرهم ويقاس عليه ما لو قال أعطوه
شاة ولم يقل من مالى ولا من غنمى اه قال عث قوله أعطوه رأساً الخ أى فانه فى هذه يجوز المعيبة اه
(قوله ولو معيبة مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ) صريح فى الفرق بين كون الامر بالشراء
صريحاً وكونه لازماً اه سم (قوله أو وله غنم) عطف على ولا غنم له اه سم (قوله) كأولم يقل من مالى
ولا من غنمى) أى فانه يتخير بين الاعطاء من غنمه حيث كان له غنم وبين الشراء من غيرهما فإن لم يكن له غنم
تعين الشراء من ماله اه ع ش (قوله إذا أربعا) أى دخلاً فى السنة السادسة اه ع ش عبارة القاموس
يقال أربعت الغنم إذا دخلت فى السنة الرابعة وأربعت ذات الحافر فى الخامسة وذات الحنف فى السابعة
اه (قوله أو ماعداً الفصل الخ) مبتدأ خبره قوله يشمل الجمل والجملة عطف على جملة تعتبر هذه الاسماء
الخ وقوله المذكور نعت ماعداً الفصل وقوله والانثى الخ عطف على قوله المذكور الخ (قوله ماعداً) أى
فى شرح وكذا ذكر فى الاصح وقوله وساذكره أى فى شرح والثور للذكر (قوله اعنى ماعداً الفصل)
أى إلى آخره (قوله فى إطلاقه نظر الخ) بقى أنه على النظر لولم يكن عنده إلا ما ذكر فينبغى الثانى وإن لم يكن
عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر أن الاطلاق عليهم مجاز والاختصاص فيهم يصلح
قرينة عليه اه سم (قول المتن البخاني) واحدها بخى وبخيتة وهى جمال طوال الاعناق مغنى وسيد عمر (قوله
بتشديد الياء) إلى قوله وزعم بعض فى النهاية إلا قوله أو البلى وكذا فى المغنى لا تعريف الفصل والعجلة
(قوله السليم الخ) عبارة المغنى والسليم الخ بالواو (قوله لصدق الاسم) أى اسم الجمل والناقة عليهما أى
البخاني والعرب (قول المتن لاحدهما الآخر) هل ولولم يوجد إلا أحدهما ولو عبر بالآخر وأضافه
إليه سم (قوله وهى) أى الناقة (قوله فمن ثم لم يتناول البعير) يتأمل فائدة سم ورشيدى عبارة عث
يتأمل مع ما بعده فان البعير شامل للذكر والانثى فلا معنى لعدم تناول الناقة الخاص بالانثى لمطلق
البعير الشامل لها ولذا ذكر إلا أن يقال مراده بالبعير الذكر وفيه ما فيه لفهمه من قوله فلا يتناول الخ اه
(قوله سمع) أى من العرب حلب بغيره وصرعنى بغيرى اه مغنى (قوله إلا الفصل) استثناء من قوله وغيرها
(قوله وهو ولد الناقة إذا فصل عنها) يتأمل إلى متى يستمر هذا الاطلاق وما حكم ولدها قبل هذه المرتبة
والذى يظهر فى الثانى عدم دخوله بالاولى اه سيد عمر عبارة عث قوله إذا فصل عنها أى ولم يبلغ سنة ولاسمى
ابن مخاض أو بنتها اه (قوله على إطلاقها) أى البقرة عليه أى على الثور ولو قال من بقرى ولم يكن له إلا

ثم وصاياه من ثلث الباقي على ما إذا كانت الوصايا قدر الثلث يجعل من الا ابتداء كما صرحوا بذلك فليتناول
(قوله ولو معيبة) هذا مع قوله السابق ومن ثم لو قال اشترى له شاة الخ صريح فى الفرق بين كون الامر
بالشراء صريحاً وكونه لازماً (قوله أو وله غنم) عطف على ولا غنم له (قوله) كأولم يقل من مالى ولا من غنمى
على أنه يجوز أنه يشترى له إذا قال من مالى وله غنم (قوله فى إطلاقه نظر ظاهر) بقى أنه على النظر لولم يكن
عنده إلا ما ذكر فينبغى الثانى وإن لم يكن عنده إلا الفصلان فلا يبعد الاعطاء منهم إذ غاية الامر أن الاطلاق
عليهم مجاز والاختصاص فيهم يصلح قرينة عليه (قوله فى المتن لاحدهما الآخر) هل ولولم يوجد إلا أحدهما
وقد عبر بالآخر وإضافه إليه (قوله فمن ثم الخ) تتأمل فائدة سم (قوله) وإن اتفق أهل اللغة على إطلاقها) أى
البقر عليه أى على الثور ولو قال من بقرى ولم يكن له إلا الانوار وكان عارفاً باللغة فيجوز الحمل على الانوار بل

للعرف الامام وإن اتفق أهل اللغة على إطلاقها عليه لأنه لم يشتهر عرفاً (والثور) أو البغل مصروف (لذكر) فقط

لذلك وزعم بعض اللغويين في نحو الجار والجل والبغل أنه يطلق عليهم ما شاذ أو خفي وإن بنى على ذلك أنه لو حلف لا يركب بطلا أو بغلة حنث في كل بهما وإن بغلته ^{عليه} الشبهاء المسماة بالدلدل الباقية إلى زمن معاوية أنثى كما أجاب به ابن الصلاح أو ذكر كانه نقل عن إجماع أهل الحديث ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم أبرك دلدل ولم يقل أبركى وإن غلة سليمان أنثى أو ذكر وزعم أن ثناء قالت تدل على التانيث رده أبو حنيفة ونقل أنه القائل به ووجه الرد أنه تانيث لفظي كبناء جرادة وشاة في القاموس الفرس الذكروا لأنثى وهو فرصة وقضية فرصة أن الفرس في كلام الموصى للذكر لأنهم علموا اختصاص (ع) (ع) نحو الجار بالذكور بانه يفرق بينه وبين الأنثى بالبناء ويحتمل أنه لهما في تخير الوارث ووجه

بأن نحو حجارة مشهور فاقضى حذف البناء اختصاص محذوفها بالذكور ولا كذلك الفرس وهذا أقرب ولا يتناول البقر جاموسا وعكسه على ما قاله جمع للعرف أيضا فلا ينافيه تسكيل نصابها بها ولا عدها في الربا جنسا واحدا لكن بحث الشيخان تناو لها لها ولا بقر وحش نعم إن قال من بقرى وليس له إلا بقر وحش دخل كالجواميس على الأول وإنما حنث من حلف لا يأكل لحم بقر بأكله لحم بقر وحشى لأن ما هنا مبنى على العرف وما هناك إنما يبنى عليه إذا لم يضطرب وهو في ذلك مضطرب كذا ذكره شيخنا في شرح الروض وهو عجيب إذ قضيته بل صريحه تقديم العرف هنا على اللغة وإن اضطرب وهو بعيد جدا لأن معنى اضطرابه اختلاف باختلاف النواحي فأى مقدم منها ورعاية عرف الموصى يلزمه باطلاقة منافاة لا أكثر كلامهم والذي

الأنوار وكان عارفا باللغة فينتجه الحل على الأنوار بل قديتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا ه سم (قوله) لذلك) أى للعرف اه ع ش (قوله) يطلق عليهما) أى الذكور والأنثى (قوله) وإن بنى) ببناء المفعول (قوله) أنه لو حلف لا يركب الخ) انظر البناء في حنثه في بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة في المبنى عليه إلا أن يقال قوله يشمل ذلك اه سم وبحر نظير في قول الشارح الآتى وإن غلة الخ (قوله) فى كل) أى من الحلفين بهما أى بالذكور والأنثى (قوله) وإن بغلته الخ) كقوله الآتى وإن غلة الخ عطف على قوله أنه لو حلف الخ أى وبنى على ذلك التردد فيما ذكر يعنى لو لم يصح الإطلاق عليهما لانه من اختصاص ما ذكر بالأنثى بل التردد فيه (قوله) كما أجاب به ابن الصلاح) أى حين سئل عنه أذكر هو أم أنثى اه كردى (قوله) وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله رده الخ وقوله أن ثناء قالت أى فى الآية وقوله على التانيث أى تانيث غلة سليمان (قوله) أنه) أى أبا حنيفة القائل به أى يكون غلة سليمان أنثى (قوله) ويحتمل أنه لهما) لعلة أوجه ووجه بان مرادهم فى مسألة الجمار أنه لا يطلق على الأنثى الامع التام وهذا دليل واضح على تخصيص المجرى بالذكور بخلاف الفرس فانه قد ثبت إطلاقه عليهما وإن أطلق على الأنثى أيضا فرصة وقول الشارح ووجه الخ محل تأمل اه سيد عمر (قوله) ولا كذلك الفرس) لعل المناسب الفرس بالبناء (قوله) لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض اه سم وكذا جزم به النهاية والمغنى (تناو لها لها) أى تناول البقر للجاموس وسكت الشارح كالغنى عن العكس وذكره النهاية عبارة ويتناول البقر جاموسا وعكسه كما بحثناه بدليل تسكيل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما فى الربا جنسا واحدا اه ورد اه ع ش بمانصه قوله ويتناول البقر جاموسا خلافا لالحج وهو الأقرب وقوله وعكسه قد يمنع بان اسم الجاموس لا يتناول الغراب المسماة فى العرف بالبقر بخلاف تناول البقر للجواميس فان البقر جنس الغراب والجواميس على أنه لو نظر لتسكيل نصاب أحدهما بالآخر لقليل يتناول الضان المعز وعكسه اه (قوله) نعم) إلى قوله وهو عجيب فى النهاية والمغنى الا قوله كالجواميس على الأول (قوله) على الأول) أى قول الجمع (قوله) لان ما هنا) أى فى الوصية وقوله وما هناك أى فى الايمان (قوله) كذا ذكره شيخنا فى شرح الروض) اقتصر النهاية والمغنى على ما فى شرح الروض كما اشرنا إليه آنفا (قوله) هنا) أى فى الوصية (قوله) إن اللغة ثم مقدمة على العرف ان اشتهرت) هذا بما يخالف ما اشتهرت ان الايمان مبنية على العرف اه رشيدى (قوله) والا فالعرف) أى وان لم تشتهر اللغة فيقدم العرف الخ (قوله) وهى) أى اللغة (قوله) واما هنا فالعرف العام مقدم الخ) خالفه النهاية عبارة ان ما جملة الموصى يحمل على اللغة ما أمكن والا فالعرف العام ثم الخاص الخ قال الرشيدى قوله ما أمكن شمل ما إذا خفيت فتقدم على العرف الخاص اذ لا يرجع اليه الا اذا لم يمكن كما علم من قوله وإلا الخ وهذا يخالف ما مر آنفا اه (قوله) ويفرق بين البابين

قديتجه ذلك أيضا حينئذ وإن لم يكن عارفا (قوله) وإن بنى على ذلك الخ) انظر البناء فى حنثه فى بغلة بالذكور مع أنه لم يذكر بغلة فى المبنى عليه إلا أن يقال قوله يشمل (قوله) لكن بحث الشيخان الخ) جزم به الروض (قوله) كذا ذكره شيخنا فى شرح الروض وهو عجيب الخ) اقتصر م ر على ما فى شرح الروض (ويفرق بين البابين الخ)

يتجه فى الفرق كما يعلم مما هنا و ثم أن اللغة ثم مقدمة على العرف إن اشتهرت وإلا فالعرف المطرد فالخاص بعرف الخالف وهى فى البقر الخ مشتهرة بشموله لبقر الوحش فعلم بها ثم واما هنا فالعرف العام مقدم عليها وإن اشتهرت وهو قاض بتخصيص البقر بالأهلى لعمول به هنا فان أنثى العرف العام فاللغة ما أمكن فالخاص ببلد الموصى فاجتهاد الوصى فالخاص بما يظهر فنامله ويفرق بين البابين بان الأمر هنا منوط بغير الموصى من الورثة والموصى له فنظرنا إلى ما يتعارفونه ليكون حجة على أحد الفريقين للفريق الآخر و ثم منوط بالخالف فيما بينه وبين نفسه فامرنا بالنظر لما هو الأصل وهو اللغة والحاصل أن التنازع هنا وجب تقديم العرف العام لانه القاطع له بواسطة انه يغلب على الظن أن الموصى اراده وعدم التنازع ثم وجب الرجوع للأصل لانه لم يعارضه شئ ثم بعد العرف العام هنا واللغة ثم الحقوا بكل ما يناسبه من المراتب

الخ) اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا اني ظهر لك انه كان مقتضاه ان يقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام اه سم اقول قوله اذا الخ في غاية الاتجاه نعم قوله بل قد يقال الخ محل تأمل اذ العام مطرد فهو لا يجامع الخاص اللهم الا ان يدعى انه مشترك في بلد الخاص بينه وبين العام وقد يقال لا تقديم حينئذ الا بالقرينة اه سيد عمر (قوله المذكورة) اي انفا (قوله وهي لغة) الى الفرع في النهاية الا قوله على نزاع فيه (قوله يدب الخ) بكسر الدال كما في المختار اه عش (قول المتن والمذهب حمل الدابة الخ) ولو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الحمل على الحمار او باشراف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب اه سم (قول المتن على فرس وبغل وحمار) ولو ذكر او معيبا وصغيرا اه معنى عبارة عش قول المتن على فرس اي ذكر وانثى وقوله وبغل ذكر وقوله وحمار ذكر اه والاول هو الظاهر المتعين (قوله اهلي) ولو لم يكن له الا حمار وحشية قال ابن الرفعة فالاشبه الصحة حذر من الغائها انتهى وهو نظير ما مر في الشاة ان لم يكن له الا ظباء اه معنى (قوله وان لم يكن ركوبها) اي لصغرها مثلا اه عش (قوله خلافا لما في التتمة) اي والمغنى من اشتراط امكان الركوب (قوله فيعطى احدها) ويخير الوارث في اعطاء احدها ان كان عنده الاجناس الثلاثة واما ان كان عنده جنسان منها فيخير الوارث بينهما معنى وشرح الروض (قوله فيعطى) الى المتن في المغنى الا قوله على نزاع فيه وقوله كما لو وقف الى كما لو قال قوله وزعم خصوصه اي خصوص اطلاق الدابة على فرس وبغل وحمار اه معنى (قوله ويتعين احدها) اي الفرس والبغل والحمار (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الا اني ولو لم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي فينبغي ان يشتري له كما في نظيره من مسائل الشاة المتقدمة بقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي وله احدها ان يشتري له غيرهما منها اي يجوز ذلك فليتامل اه سم وقوله احدها اي او انان منها وقوله غيرهما اي ولو على غير صفتها (قوله عند الموت غيره) اي غير الاحد وكذا ضمير مخصصه (قوله والحق بها) اي الفرس (قوله وكالحمل) عطف على قوله كالسكر الخ وقوله الاخيرين اي البغل والحمار (قوله الاصالحة) اي للحمل اه عش (قوله بما مر) اي قبيل قول المصنف لاسخلة (قوله فان اعتيد) اي الحمل على البراذين الخ اي بان تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله اه عش (قوله على نزاع فيه) عبارة عش قوله او البقر في جواز اعطاء البقر اذا اعتيد الحمل عليها نظر لان اسم الدابة لا يشملها عرفا ووصف الدابة بالحمل عليها يختصص لامعهم عبارة الروض اذا قال دابة للحمل دخل فيها الجمل والبقران اعتادوا الحمل عليها قال شارحه واما الراعي فضعفه باننا اذا نزلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها بقيد او صفة اه (قوله فيعطى احدها) اي ولو كان المعطى صغيرا كسبخل لصدق اسم الدابة عليه اه

المذكورة (والمذهب حمل الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الارض (على فرس وبغل وحمار) اهلي وان لم يمكن ركوبها خلافا لما في التتمة فيعطى احدها في كل بلد عملا بالعرف العام وزعم خصوصه باهل مصر بمنوع كزعم ان عرفهم بخصها بالفرس كالعراق بخلاف سائر البلاد ويتعين احدها ان لم يكن له عند الموت غيره او ان ذكر مخصصه كالسكر والفراو القتال للفرس والحق بها اذا قال ذلك قيل اعتيد القتال عليه وكالحمل للاخيرين وحينئذ لا يعطى الاصالحة اخذا بما مر فان اعتيد على البراذين او البقر او الجمل دخلت على نزاع فيه فيعطى احدها ولو لم يكن له عند موته واحد من الثلاث

اذا تأملت هذا الفرق وحاصله الا اني ظهر لك انه كان مقتضاه ان تقدم هنا بعد العرف العام العرف الخاص لا اللغة لانه اقطع للنزاع واقر الى ارادته من اللغة بل قد يقال كان مقتضاه تقديم العرف الخاص على العام (قوله في المتن والمذهب حمل الدابة على فرس وبغل وحمار) لو اوصى باحسن دوابه وعنده الاجناس الثلاثة فينبغي الحمل على الحمار او باشراف دوابه فلا يبعد الحمل على الفرس ويحتمل الحمل على الابل لانها اشرف اموال العرب او باخسها وقد تعدد الاخس فهل يعطى الجميع او واحدة فيه نظر (قوله ان لم يكن له عند الموت غيره) هذا يدل على انه لا يشتري له ما ليس به وجودا عند الموت ويوافقه قوله الا اني ولو لم يكن له الخ لكن هذا ظاهر ان قال من دواي اموال قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي فينبغي ان يشتري له كما في نظيره من مسائل الشاة المتقدمة بقياس ذلك انه لو قال من مالي او لم يقل من مالي ولا من دواي وله احدها ان يشتري له غيرهما منها اي يجوز ذلك فليتامل (قوله او ان ذكر مخصصه كالسكر والفراو القتال للفرس الخ) قال في الروض وشرحه فان قال اعطوه دابة ليقا تل او يكر او يفر عليها خرج من الوضعية غير الفرس فتعين الفرس

بطلت وبعث البلقيني والاذرعي (٤٦) وسبقهم اليه صاحب البيان الصحة ويعطى من غير هان كان له نعم او غيرها لتعين المجاز بتعين

الواقع كالوقوف على اولاده وليس له الا اولاد ولدوا له قال من شياهي وليس له الاظبا (ويتناول الرقيق صغيرا وابنى ومعيبا وكافرا وعكوسها) وخنى لصدق الاسم نعم ان خصه بخصه نظير ما مر في يقاتل معه او يخدمه في السفر يتعين الذكروكونه في الاولى سليما من نحو عى وزمانه ولو غير بالغ وفي الثانية سليما يمنع الخدمة عرفا ويحضن ولده تعين الانثى ويظهر في يتمتع به تعين الانثى السليمة من مثبت خيار النكاح (فرع) بحث بعضهم في الوصية بطعام انه يحمل على عرفهم دون عرف الشرع المذكور في الربا والوكالة ويوجه بان هذا لم يشتهر فيه بعد قصده ويوافقه افتاء جمع يمينين فيمن اوصى بغنم وحب لمن يقرؤن عليه باجراء ذلك على عادتهم المطردة به في عرف الموصى (وقيل ان اوصى باعتاق عبد) او امة تطوعا (وجوب المجزئ ككفارة) لانه المعروف في الاعتاق ويرد بان المعروف في الوصية عدم التقيد بذلك فقدم وكفارة ضبطه بخطه بالنصب وهو اما على نزع الخافض

عش (قوله بطلت) هذا واضح ان قال من دوابي والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له سم ورشيدى عبارة عش هذا واضح ان كانت الصيغة نحر اعطوه دابة من دوابي اما لو قال اوصيت له بدابة واطاق او قال من مالى فقياس ما مر في اعطوه شاة من مالى ان يشتري له دابة اه ثم ساق عن سم على منهج عن شرح الروض ما يؤيده (قوله ببحث البلقيني النخ) اعتمده النهاية والمغنى وشرح الروض (قوله وايش له الا اولاد ولد) المعنى المجازى في صورة الوقف واقع عند الاطلاق فصالح قرينة لارادته بخلاف ما نحن فيه اذا الحكم فيه منوط بالموجود وعدمه عند الموت لا عند الوصية نعم لو فرض انحصار الموجود في المجازى عند الوصية ايضا لانضج ما ذكره حينئذ لكن كلامهم على العموم وكذا يقال في مسئلة الشاة ايضا اه سيد عمر (قول المتن ويتناول الرقيق) اى اذا اوصى به او باعتاقه اه معنى (قوله وخنى) الى الفرع في المغنى الا قوله ولو غير بالغ والى قوله لكن الفرق واضح في النهاية الا قوله وحينئذ يكون بدله الى المتن وقوله او مضننا وغيره الى هذا كله (قوله لصدق الاسم) اى لصدق اسم الرقيق على الجميع (قوله نظير ما مر) اى فى الشاة والدابة (قوله يتعين الذكروكونه) يؤخذ ما مر في الفيل بالاولى وانه لو اعتيد مقابلة الاناث او خدمتهن في السفر لا يكون ما ذكره بخصه بالذكور اه سيد عمر (قوله وكونه) عطف على الذكروكونه وقوله فى الاولى اى يقاتل معه (قوله ولو غير بالغ) خلافا للاذرعي حيث قال يجب ان يكون مكلفا اه واخره المغنى (قوله مما يمنع الخدمة الخ) كالصغير اه عش (قوله ويحضن) عطف على قوله يقاتل معه وكان الاولى العطف باوكافى النهاية (قوله تعين الانثى) اى وان لم تكن ذات ابن وقوله من مثبت خيار النكاح ظاهر انه يقبل من الوارث المعيبة بغير ما ثبت الخيار كالعمرى فليراجع اه عش (قوله فرع بحث بعضهم الخ) عبارة النهاية والا وجه حمل الوصية بطعام على عرفهم الخ (قوله على عرفهم) اى فلو اطرده عرفهم بشئ اتبع وان كان خسيسا اه عش (قوله بان هذا لم يشتهر الخ) وبفرض اشتهاره فهو عرف خاص وعرف الموصى خاص اخر فهو مقدم اخذنا ما سر وان اشتهر عرف الشرع خلافا لما يوجهه كلامه نعم ان اراد بالاشتهار اطراده وعمومه فهو عرف عام حينئذ ثم ما ذكره مشكلا باعتبار ان الطعام له معنى لغوى قال فى الصحاح الطعام ما يؤكل وربما خص الطعام بالبروى حديث ابى سعيد كنا نخرج صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام او صاعا من شعير انتهى فواجه تقديم العرف الخاص حينئذ على اللغة مع ما مر له من انها مقدمة عليه ما يمكن فتأمل اه سيد عمر (قوله ويوافقه) اى ذلك البحث (قوله باجراء ذلك) اى الموصى به من الغنم والحب وكذا ضمير به (قوله فى عرف الموصى) انظر هل يغنى عنه قوله عادتهم (قوله تطوعا) عبارة المغنى والخلاف فى عتق التطوع فلو قال عن كفارة تعين المجزئ فيها وانذر فسيأتى فى بابها ان شاء الله تعالى اه (قوله وكفارة) الى قوله ويفرق فى المغنى (قوله على نزع الخافض) اى والا صل فى كفارة اه عش

اولم تنتفع بظهرها ونسلها خرج منها البغل لارذون اعتيد الحل عليه فلا يخرج او قال اعطوه دابة لظهرها ودرها تعينت الفرس قال الاذرعي وهذا انما يظهر اذا كان ممن يعتادون شرب البان الخيل والافتعين البقرة قلت او الناقة وقال المتولى وقواه النووى اذا قال اعطوه دابة للحمل عليها دخل فيها الجمال والبقران اعتادوا الحل عليها واما الرقعى فضعفه باننا اذا ازلنا الدابة على الاجناس الثلاثة لا ينتظم حملها على غيرها بقيد اوصية فلو قال اعطوه دابة من دوابي ومعها دابة من جنس من الاجناس الثلاثة تعينت او دابتان من جنسين منها تخير الوارث بينهما فان لم يكن له شئ منها عندهم ته بطلت وصية لان العبرة بيوم الموت لا بيوم الوصية نعم ان كان له شئ من النعم او نحوها فالقياس كما قاله صاحب البيان الصحة ويعطى منها لصدق اسم الدابة عليها حينئذ كما لو قال اعطوه شاة من شياهي وليس عنده الاظبا فانه يعطى منها كما مر وكلام المصنف شامل لذلك بخلاف كلام اصله انتهى والفرق بين قوله اولم تنتفع بظهرها ونسلها خرج منها البغل وقوله او قال اعطوه دابة لظهرها ودرها تعينت الفرس واضح لان المتبادر من التعليل ما يجوز تناوله (قوله بطلت) كذا اشرح مر وهذا واضح ان قال من دوابي والا كوصيت له بدابة انجه ان يشتري له (قوله انه يحمل عرفهم

وإن كان شاذاً أو محالاً أو مُمَيَّزاً أو مفعول لاجله مراداً به التكفير لآبائه لفساد المعنى (ولو (٤٧) أوصى بأحد رقيقه) مبهماً (فتأوتوا قتلوا قبل

مودة) ولو قتلا مضمنا او
 اعتقهم او باعهم مثلا
 (بطلت) الوصية اذ لا رقيق
 له عند الموت ويفرق بين
 هذا وبين ما مر في الجمل
 واللين اذ اتلفا تلقا مضمنا
 فان الوصية في بدلها بان
 الوصية ثم بمعين شخصي
 فتناولت بدله وهنا بمبهم
 وهو لا بدل له فاشترط وجود
 ما يصدق عليه عند الموت
 وحينئذ يكون بدله مثله
 لئيقن شمول الوصية له حينئذ
 بخلاف التالف قبله فانه لم
 يتحقق شمولها له (وان بقي
 واحد تعين) للوصية لصدق
 الاسم فليس للوارث
 امساكه ودفع قيمته مقتول
 اما اذا قتلوا بعد الموت قتلا
 مضمنا فيصرف الوارث
 قيمة من شاء منهم او مضمنا
 وغيره فله تعيين الغير للوصية
 هذا كله ان قيد بالوجودين
 والا اعطى واحدا من
 الموجودين عند الموت وان
 تجدد بعد الوصية (او)
 اوصى (باعتاق رقاب) بان
 قال اعنة واعي بشاؤ رقابا او
 اشترى ابشلى رقابا واعتقوهم
 (فثلاث) من الرقاب يتعين
 شرائها ان لم تكن بماله
 وعقما عنه لانها اقل مسمى
 الجمع اى على الاصح الموافقة
 للعرف المشتهر فلا عبرة
 باعتقاد الموصي ان اقله اثنان

(قوله وإن كان شاذاً) فيه أنه كيف يسوغ حينئذ المدح والثناء له والقياس عليه أنه سيد عمر وقد يجاب بان المصنف اختار القول بأنه قياسي وفي الصبان وغيره والراجح أنه سماعي لكنه في كلام المؤلفين كثير ملحق بالقياسي اهـ (قوله أو حال) لعله حينئذ مؤول بالمكفر به اهـ سم (قوله أو تميز) أي من النسبة ومؤول بمكفر به (قوله أو مفعول لا جملة الخ) فيه أن المتبادر أن فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحد الفاعل إلا أن يبني على قول من لا يشترط ذلك اهـ سم وقوله أن المتبادر الخ اهـ لعله إشارة إلى أنه يمكن على بعد اعتباره من المبنى للمفعول مع رعاية الحذف والإيصال اهـ سيد عمر أي والأصل كفارة به أي لأن يكون مكفراً به (قوله مراد به التكفير) أي لا المكفر به الذي هو الظاهر منه وإنما يريد ذلك لأن المفعول لا جملة لا يكون إلا مصدراً اهـ رشیدی (قوله لا به) أي لا مفعول به وقوله لفساد المعنى أي لأن الأجزاء حاصل به لا واقع عليه اهـ عش وقال سم يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين الجزى معنى المحصل اهـ (قول المتن بأحد رقيقه) هو مفرد مضاف لكن المراد به المجموع لا كل فرد فهو بمعنى إحدا رفاقته فيكون من باب الكل لا الكلية اهـ عش (قوله وبين ما مر الخ) أي في شرح وتصح بالحل (قوله ألفاً مضمناً) قيده النهاية بقوله بعد المات اهـ قال عش الظاهر أن هذا التقييد لا بد منه لأن ما تلف قبل الموت تلف قبل تعلق حق الموصى له به إلا أن يقال لما كان الموصى به قائماً مقامه تعاق الحق به ثم رابت قوله السابق ولو انفصل حمل الأدمى بجناية مضمونة نفذت الوصية فيما ضمن به بخلاف حمل البهيمة لأن الواجب فيه ما نقص من قيمة الام اهـ وهو ظاهر في اعتبار التقييد وعليه فهذا التقييد يمنع الإبراد من أصله فإنه في مسئلة الرقيق إذا قتلوا بعد الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمهم كاللبن والخل إذا تلف بعد الموت اهـ (قوله وحينئذ) أي حين وجود ما يصدق عليه المبهمة عند الموت يكون بدله مثله فيه أن الكلام في الموجد عند الموت وهو كالموجود قبله من أفراد المبهمة لا بدل من الموجود قبل الموت ثم رابت قوله إلا أني هذا كله الخ فلا اشكال (قول المتن وإن في واحد الخ) ومثله لو خرجوا عن ملكه بما مر إلا واحد اهـ معنى (قوله للوصية) إلى قول المتن فإن تجز في المغنى الأقوله أو مضمناً إلى هذا كله وقوله فلا عبرة إلى ومعنى آعيينها (قوله فليس الموارث أمساكه) أي ولو رضى الموصى له بذلك لما قدمه فيها وقال اعطوه مشاة الخ من قوله وأيس للوارث أن يعطيه من غير هوان ورضيا لأنه صالح على مجزول اهـ عش (قوله أما إذا قتلوا الخ) عبارة المغنى وخرج بقوله قبل موته ما بعده فإن كان القتل والموت بعد القبول وقبله وقبل انتقال حقه إلى قيمة أحدهم في صورة القتل بخيرة الوارث ولا نبي له في صورة المات ولزمه أي الوارث تجز به في الحالين اهـ (قوله والأعطي الخ) عبارة المغنى فإن أوصى بأحد رفاقته مات الذين في ملكه أو خرجوا عن ملكه وتجدد له غيرهم لم تبطل الوصية على الأصح فإذا بقي واحد من الموجودين لا يتعين بل للوارث أن يعطيه من الحادث اهـ (قوله بتعين شرأوها) والمشتري لذلك هو الوصى ثم الحاكم اهـ عش (قوله أن لم تكن بماله) هذا القيد لا يتناسب قوله اشتروا الخ اهـ سم إذ ظاهره وجوب شراء الرقاب وإن كانت بماله (قوله الاستكثار مع الاسترخاء) معناه أن اعتاق خمس رقاب مثلاً قليلة القيمة أفضل من اعتاق أربع مثلاً كثيرة القيمة اهـ معنى (قوله ضمن الخ) ظاهر في صحة صرفه لثنتين مع تعديه به اهـ سم (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن يحصل بالثلث أربعا غير نفيسه والأفلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها كما هو الظاهر اهـ سم أقول ينبغي تقييده أخذاً بما يأتي في التنبيه بما إذا قال بثلثي والأفجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل لكن لا يكون الفاضل حينئذ للورثة كما هو ظاهر (قوله عن

(الخ) كذا شرح مر (قوله أو حال) لعله حيث أنه مؤول بالمكفر به (قوله أو مفعول لاجله) فيه أن المتبادر من فاعل التكفير هو المكفر فلم يتحدد الفاعل إلا أن يبنى على قول من لم يشترط ذلك (قوله لا به) يمكن أن يجعل مفعولاً به على تضمين المجزئ ومعنى المحصل فليتامل (قوله أن لم تكن بماله) هذا القيد لا يناسب اشتروا (قوله ضمناً) ظاهر في صحة صرْفه لثنتين مع تعدي به (قوله ولو فضل الخ) أي حيث لم يمكن أن

كما هو ظاهر ومعنى تعيينها عدم جواز النقص عنها لامتداد الزيادة عليها بل هي أفضل فقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكشاف مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغلاء عكس الاضحية ولو صرحه الثنتين مع امكان الثالثة ضمنها باقل ما يجذب به رغبة ولو فضل عن

أنفس ثلاث ما لا ياتي برقة كاملة فهو الورثة نظير ما ياتي (فان عجز ثلثه عنهن فالذهب أنه لا يشتري شقة قص) مع رقتين لأن ذلك لا يسمى رقبا (بل يشتري) نفيسة أو (نفيسة ثلثه) أي الثلث وقضية قوله نفيسة ثلثه عنهن أنه حيث ومد هما تعين شراؤهما وإن وجد رقة أنفس منهما وله وجه لأن التعدد أقرب لغرض الموصي حيث أمكن تعين (٤٨) وليست النفيسة غرضا مستقلا حتى ترجع على العدد ويحتمل أنه يتخير لأن في كل

غرضا (فان فضل) من الموصي به (عن أنفس) رقة أو (رقتين شيء للورثة) وتبطل الوصية فيه ولا يشتري شقة قص وان كان باقيه حرا على الوجه لانه لا يسمى رقة (تنبيه) تصوير المتن باعتقرا على بثلي رقبا هو مافي الروضة وغيرها وظاهر المتن انه لا يحتاج اليه ولا تخالف لأن الثلث حيث رسعها الثالث واجبة فيهما واما الزائد ففي الاولى يجب الى استكمال الثلث وفي الثانية لا يجب وقوله فان عجز ثلثه عنهن ياتي في كل منهما لانه اذا صرح بالثلث وعجز ثلثه عن ثلاث لم يشتر الشقة قص كالموصى به ولو وصى ان يشتري له عشرة افقزة حنطة جيدة بمائتي درهم ويتصدق بها وكان ثمنها مائة فاوجه رجح رد المائة الزائدة للورثة اي اخذا بما هنا لكن الفرق واضح لان المدار هنا على اسم الرقة ولم توجد كما تقرروا ثم على بر الفقراء وهو مقتضى لصرف المائة في شراء حنطة بهذا السعر والتصدق بها كما هو وجه اخر يظهر ترجيحه وهل المراد الانفس

أنفس ثلاث الخ) يتامل المراد بالنفاسة هل تكون بالنسبة الى حصول كمال ديني أو دنيوي يسهل معه على العتيق الاستقلال وتحصيل المؤن الضرورية كحرفة وفضل قوة وشباب او ما هو اعم منه حتى يكتب في مجرد ارتفاع الجنس عرفا وحسن الصورة اه سيد عمر (قوله نظير ما ياتي) قال الولي العراقي ويظهر انها اولى بان لا يشتري الشقة قص من مسألة الكتاب لحصول اسم الجمع هنا ولو وصى بشراء شقة قص اشترى فان لم يوجد اما لعدمه او قلة الباقي بطلت الوصية وردت للورثة اه مغني وقوله او قلة الباقي فيه وقفة فلا يرجع (قوله مع رقتين) الا وفق لما ياتي مع رقة أو رقتين (قوله لأن ذلك الخ) أي مجموع رقتين وشقة قص ولو قال رقة بالافراد لاستغنى عن هذا التكلف (قوله انه حيث رجدهما الخ) انظر اى محل يجب تحصيلهما منه ويحتمل وجوب التحصيل بمادون مسافة القصر اخذا من نظائره كالموقوف التمر الواجب في رد المصرة في بلد البيع ووجده فيما دون مسافة القصر فانه يجب تحصيله منه اه عرش (قوله ويحتمل انه يتخير) ضعيف اه عرش (قوله انه لا يحتاج اليه) اي الى قوله بثلي رشدي وعرش وسيد عمر (قوله ولا تخالف الخ) بل ذكره في الروضة مجرد تصوير اه سيد عمر (قوله لأن الثلاث الخ) أي حيث وسع الثلث ثلاثا فالثلاث واجبة فيهما اي في الروضة والمتن اي في قولها واما الزائد ففي الاولى اي في كلام الروضة يجب وفي الثانية اي في كلام المتن لا يجب وقوله اذا صرح بالثلث اراد به مافي الروضة وقوله كالموصى به اراد به مافي المتن اه كردى (قوله واجبة فيهما) اي في صورتى التقييد بالثلث وعدمه سيد عمر وعرش (قوله واما الزائد) اي على الثلاث وقال عرش اي عن الثلث اه (قوله في الاولى) اي فيما لو صرح بثلي (قوله فقوله فان عجز عن ثلثه عنهن) أي الى آخره (قوله وكان ثمنها مائة) أي فوجدها الوصى بمائة ولم يجد حنطة تساوى المائتين اه نهاية (قوله فاوجه الخ) عبارة النهاية فهل يشتريها بمائة ويرد الباقي للورثة او هي وصية لبائع الحنطة او يشتري بها حنطة ويتصدق بها او هو اه قال عرش قوله فهل يشتريها بمائة الخ معتمد اه (قوله رجح المائة الخ) اعتمده م اه سم (قوله لكن الفرق واضح الخ) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقة مانع من الشقة قص فالتقييد بالعشرة افقزة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وإن قلنا لا مفهوم للعدد اه سم (قوله لأن المدار هنا) أي في مسألة العتيق وقوله ثم اي في مسألة الحنطة اه عرش (قوله اعتبار محل الموصى) اي لا الرصى ولا الورثة وقوله عند تيسر الشراء الخ اي عند الموت ولا عند ارادة الشراء اه نهاية قال عرش قوله اعتبار محل الموصى حتى لو زاد قيمتها بمحل الموصى على قيمتها ببلد الشراء اعتبر ببلد الموصى اه (قوله لجمع من شراح الخاوى الخ) والمفهم النهاية والمغنى فقالوا والذي صرح به الطاووسى والبارزى انه لا يشتري ذلك عند العجز عن التكميل وهو كما قاله البلقينى اقرب وان قال بعض المتأخرين ان الاقرب الاول اه (قوله فتعني) انظر لوتعدرت الكاملة اه سم اقول قضية ما مر انفا تعين الشقة قص حينئذ (قوله ما لم يقل الخ) ظرف لقوله

يحصل بالثلث اربعا غير نفيسة ولا فلا يجوز تحصيل ثلاث أنفس مع الفضل عنها مع امكان تحصيل اربع غير أنفس بلا فضل او بفضل اقل كما هو الظاهر وقضية ذلك انه لا يجوز صرفه لثنتين مع امكان الثالثة (قوله رجح رد المائة الخ) اعتمده م (قوله لكن الفرق واضح) قد يضعف الفرق انه كان عدم وجود مسمى الرقة مانع من الشقة قص فالتقييد بالعشرة اربعة مانع من اخذ الزيادة لعدم الاذن فيها وان قلنا لا مفهوم للعدد (قوله خلا لجمع من شراح الخاوى الخ) وافقهم م (قوله فتعني) انظر ولو تعدرت الكاملة (قوله

باعتبار محل الموصى أو الوصى أو الورثة وقت الموت أو ارادة الشراء وهل ينتظر وجود الانفس ولورجى وعليه فاضابط فتعني الرجا لم أر في ذلك شيئا ويظهر اعتبار الموصى عند تيسر الشراء من مال الوصية (ولو قال ثلثي للعتق اشترى شقة قص) أي جاز ذلك وان قدر على الكمال خلافا لجمع من شراح الخاوى وغيرهم لصديق اللفظ به لكن الكمال أولى (فرع) قال لغيره أعتق عتقا بمائة دينار فالمتبادر منه على ما قاله بعضهم الرقة الكاملة فتعني لأن التبعيض يؤدي الى السراية على الأمر ما لم يقل بعدم موتى فلا تعني وإذا اشتراها بثانين

وهي تساوي المائة صح و اعتمدها عنه و صرف الزائد للعتق لا للوارث ولو اوصى بثلثة وقال يصرف منه كذا فصرف و بقي منه فضلة فالوجه انها
للمساكين لما مر أنه لا يشترط في الوصية بيان المصروف لان غالبها لهم وليس كمن اوصى بعتق رقبة فلم يف ثلثة بأدنى رقبة رد للورثة خلافا لما
زعم أنه مثله و يفرق بأنه عين هنا جهة مخصوصة وقد تعذرت وفي مسئلتنا لم يعين للفاضل (٤٩) جهة لحمل على الغالب المتبادر ولو زاد فيها

ثلاثة صرف الفاضل لوجوه
القرب (ولو اوصى لهما)
بكذا (فانت بولدين) حين
معا او مرتبا وبينهما اقل
من ستة أشهر (فلهما)
الموصى به بالسوية بينهما
الاثنى كذا و كذا لو
انت باكثر لانه مفرد
مضاف فيعم (أو) أنت
(بحي وميت فكله لحي في
لاصح) لان الميث كالمعوم
(ولو قال ان كان حملك
ذكر) أو غلاما فله كذا
(او قال) ان كان حملك (اثنى
فله كذا فولدتها) اى
الذكر والاثنى (لغت)
الوصية لشرطه صفة
الذكورة او الانوثة في جملة
الحمل ولم تحصل ولو ولدت
ذكرين فاكتر او اثنيين
فاكثر قسم بينهما او بينهم
او بينهما بالسوية وفي ان
كان حملها ابنا او بنتا فله
كذا لا يستحق الا المنفرد
وفارق الذكر والاثنى
بانهما اسما جنس يقعان
على القليل والكثير بخلاف
الابن والبنت ووجه قول
المصنف رد على الرافعى انه
واضح ان المدار في الوصايا
على المتبادر غالبا وهو من
كل ما ذكر فيه فأتضح الفرق
(ولو قال ان كان يطنها
ذكر فله كذا فولدتها)

فتعين ويحتمل لقوله فالمتبادر الخ (قوله وهي تساوي المائة) قد يقال ما وجه التقييد به اه سيد عمر
وقد يقال وجه اخذ من نظائره عدم الصحة ولو لم تساوها افوت غرض الانفسية (قوله وصرف الزائد
للعق) ظاهره ولو شقصا وإن أدى الى السراية على الامر فليحرج (فرع) لو اوصى باعتاق شقص بعشرة
مثلا فليجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لانه خير مما ذكره مر اه سم وقوله وإن أدى
الخ ظاهره ولو قال بعدموتى كما يفيد السياق وفيه توقف إذا ظاهر عدم السراية حينئذ كما يفيد كلام
الشارح المتقدم آنفا (قوله يصرف منه كذا) اى يصرف بعضه للعتق مثلا (قوله عين هنا) اى في مسئلة
العتق (قوله ولو زاد فيها) يعنى في مسئلتنا (قوله حين معا) الى قول المتن ويعطيه الوارث في المغنى لا المسئلة
الاكثر من اثنين والى قول المتن ولو اوصى لجيرانه في النهاية لا قوله ولا يعارضه الى المتن (قوله حين الخ)
ذكرين او اثنيين او مختلفين اه مغنى (قوله لانه مفرد مضاف الخ) فيه بحث لان هذه الاضافة إلتفاتا
العموم في افراد الحمل كما هو ظاهر اى كل حمل لها سواء هذا الحمل وغيره وما اشمل الوصية بجميع ما في بطنها
ولو متعدد فانما اجاء من صدق الحمل بجميع ذلك من غير احتياج الى معونة الاضافة كالا يخفى فكان الاصول
التعليل بذلك وإلا فما اقتضته الاضافة المذكورة لم يقوله لانه فتمام اه رشيدى (قول المتن اغت) ومثل
ذلك ما لو ولدت خنثى لاننا لم نتحقق كونه ذكر او لا اثنى اما لو قال ان كان حملك احدهما فانت بخنثى اعطى
الاقل لانه لا يخلو عن كونه احدهما عا ش ومغنى وقوله صفة المذكورة اى في الصيغة الاولى وقوله او الانوثة
اى في الصيغة الثانية (قوله لشرطه الخ) عبارة النهاية والمغنى لان حملها كله ليس ذكر او لا اثنى اه (قوله
ولو ولدت ذكرين الخ) اى فى الاولى وقوله او اثنيين الخ اى فى الثانية اه مغنى (قوله وفى ان كان حملها الخ)
اى وفيما لو قال ان كان حملها ابنا فله كذا او قال ان كان حملها بنتا فله كذا فولدت ابنتين او بنتين فلاثى لهما
والفرق ان الذكر والاثنى للجنس فيقع على الواحد والعدد بخلاف الابن والبنت اه مغنى (قوله وفارق
الذكر والاثنى) اى فيما لو قال ان كان حملك ذكر او اثنى فولدتا اكثر من ذكر او اثنى حيث يقسم اه
عش (قوله بخلاف الابن والبنت) اى فان كلا منهما خاص بالواحد اه عش (قوله ووجه قول
المصنف) يعنى في الروضة وقوله رد على الرافعى اى فى قوله وليس الفرق واضح والقياس التسوية اه
رشيدى عبارة المغنى قال الرافعى وليس هذا الفرق واضح والقياس التسوية و تبعه السبكى وقال المصنف
بل الفرق واضح وهو المختار او يمكن حمل كلام الرافعى انه ليس بواضح من جهة اللغة وكلام المصنف انه
واضح من جهة العرف والافنى وضوح الفرق كما قال شيخنا نظر اه وعبارة سم قوله انه واضح الى ان قال
فاتضح الفرق الانصاف انه لا وضوح فيه وما وجه به مجرد دعوى اه (قوله انه) اى الفرق واضح مقول قول
المصنف وقوله ان المدار الخ خبر قوله ووجه الخ وقوله وهو من كل اى والمتبادر من كل الخ اه رشيدى (قوله
ما ذكر) اى استحقاق المتعدد بالتسوية فى الاولى وعدم استحقاقه اصلا فى الثانية (قوله والافوا الخ) معتمد
وقضية انه يسلم للوارث عند فقد الوصى وان كان الحاكم موجودا وقياس تقديم الوصى على الوارث تقديم
الحاكم عليه ايضا فليراجع اه عش اقول سيد ذكر الشارح فى شرح ولو جمعها الخ وشرح وله
التفضيل ما يفيد تقديم الحاكم على الوارث (قوله ولا يعارضه) اى تقديم الوصى على الوارث هنا (قوله)

وصرف الزائد للعتق) ظاهره ولو شقصا وإن أدى الى السراية على الامر فليحرج (فرع) لو اوصى
باعتاق شقص بعشرة مثلا فليجوز شراء الكامل بها فيه نظر ولا يبعد الجواز لانه خير مما ذكره مر
(قوله انه واضح الى ان قال فاتضح الفرق) الانصاف انه لا وضوح فيه وما وجه به مجرد دعوى (قوله)

(٧ - شروانى وابن قاسم - سابق) اى الذكر والاثنى (استحق الذكر) لان الصيغة ليست حاصرة للحمل فيه (أو ولدت
ذكرين فالاصح صحتها) لانه لم يحصر الحمل فى واحد وانما حصر الوصية فيه (ويعطيه الوارث) ان لم يكن وصى والافوا كما هو ظاهر من كلامهم
ولا يعارضه ما قدمته فى تنبيهه فى شرح قوله ادعى أحدهما أى الكلاب لان ذلك فيما قد يتصور فيه ضرر على الوارث لو فوض الامر لوصى

وهذا لا يتصور فيه ذلك لأن الموصى (٥٠) به معين بشخصه وإنما التخيير في المعطى له ففوض الوصى لأن الميث أقامه فيما لا ضرر

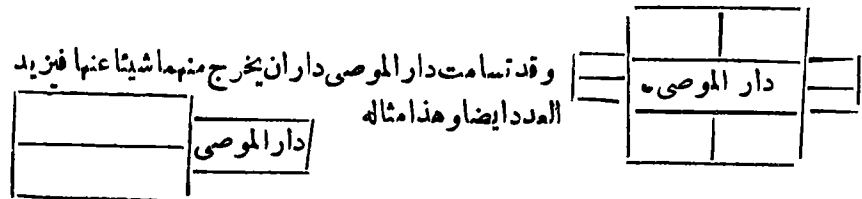
فيه على الوارث مقام نفسه ويقاس بكل من الطرفين ما في معناه (من شاء منهما) ولا يشرك بينهما لا اقتضاء التنكير هنا التوحيد بخلافه فيما مرفى أن كان حلك لأن قرينة جعله صفة الذكورة مثلا لجملة الحمل يقتضى عدم الوحدة فعمل في كل بما يناسبه أو أن ولدت ذكرا فله مائة أو أنثى فلها خمسون فولدت خنثى دفع له الأقل ووقف الباقي وقضية كلامهم هنا أنه لو وصى لمحمد بن بنته وله بنتان لكل ابن اسمه محمد أعطاه الوصى ثم الوارث من شاء منهما وبحت بعضهم أنه يوقف حتى يصطلحان الوصى له معين باسمه العلم لا يحتمل إيهامه إلا في القصد بخلافه هنا يمكن رده بأنه لا اثر هنا لهذا التعيين الناشئ عن الوضع العلمى لمساواته بالنسبة الى جهلنا بعين الموصى له منهما لذكر فيما قالوه وأما كون هذامبهما وضعا وذلك معين وضعا فلا أثر له هنا ويمكن توجيهه بأن عين الموصى له هنا يمكن معرفتهما بمعرفة قصد الميث وبدعوى أحدهما أنه المراد فينكل الآخر عن الحلف على أنه لا يعلمه أراد فيحلف

معين بشخصه) وينبغي أو بقدره ونوعه وصفته (قوله من الطرفين) أى الموصى به والموصى له (قوله لا اقتضاء التنكير الخ) عبارة النهاية والفرق بين هذه والمالوصى لحملها أو ما في بطنها وانتدكرين أو اثنين حيث يقسم ان حملها مفرد مضاف لمعرفة فيعم ومعاماة بخلاف الذكرة فى الاولى أى فى قول المصنف ان كان بطنها ذكر الخ فاما التوحيد اه قال الرشيدى قوله بخلاف الذكرة الخ أى اما الذكرة فى غير ما فاتها وقعت خبرا عن حملها أو ما في بطنها الذى هو عام اه (قوله أو أن ولدت ذكر الخ) عطف على قول المصنف ان كان بطنها ذكر الخ عبارة المغنى ولو قال ان ولدت غلاما أو كان فى بطنك غلام أو كنت حاملا بغلام فله كذا أو أنثى فلها كذا فولدت ما أعطى كل منهما ما وصى له به ولو ولدت ذكرين ولو مع اثنين أعطى الوارث من شاء منهما كما مر وإن ولدت خنثى أعطى الأقل كفى الروضة وأصلها اه (قوله هنا) أى فى هذا المبحث (قوله أعطاه الوصى ثم الوارث) تذكرة ما مرفى عن عرش (قوله وبحت بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله يمكن الخ (قوله رده) أى البحث (قوله لذكر) صلة مساواته اه عرش (قوله فيما قالوه) أى قاله أصحابنا وذكره المصنف بقوله ولو قال ان كان بطنها ذكر فله كذا الخ (قوله ويمكن توجيهه) أى البحث عطف على قوله يمكن رده الخ (قوله وبدعوى الخ) عطف على قوله بمعرفة الخ وقوله أحدهما أى الاثنين (قوله وهذا) أى الفرق أو وجه هذا ظاهرا فى اعتماده البحث وقال عرش لا دلالة فى كلامه على اعتماده بل ظاهر كلامه اعتماده الاول وهو ان الوصى ثم الوارث يعطيه من شاء منهما ولا يشكل عليه قوله وهذا الوجه لأن المراد به ان رد الدوا وجه من الرد وذلك إنما ثبت مجرد الاحتمال اه (قوله بكسر الجيم) أى وفتحها لحن مغنى وعرش (قول المتن فلا ربعين دارا الخ) ولو وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد أن يصرف أيضا لاربعين من كل جانب من جوانب العلو الاربع ولو وجد فى العلو اربعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين فى جهة العلو ايضا وعلى هذا في يد العدد جدا اه سم (قول المتن فلا ربعين دارا الخ) أو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه فى دار واحدة اه سم الاحتمال الاول اقرب وعليه فهل تعتبر زيادة على الاربعين من كل جانب لأنها دار الموصى وإن كان ساكنها فى بيت منها مثلاً أو من الاربعين وهو مشكل لأن أى جهة اعتبرت هى منها فهو ترجيح بلا مرجح لكن ينبغي ان يكون محل ما ذكر حيث كان مستقلا بيت من الدار والابان لم يكن فى الدار إلا البيت أو كان بها بيوت وكان معه فى بيته مغاير فلا يعطى قطعا فيما يظهر إذ لا يسمى جار عرا فلا لغة اه سيد عمر وقوله الاحتمال الاول اقرب ثم قوله أو من الاربعين جزء بكل منهما عرش عبارة قوله والوجه ان يكون الربع ومثله الوكالة كالدار الخ أى اذا كان الموصى ساكنها خارجا اما ان كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دار فان كان استوفى العدد المعتبر فذاك وإلا تتم على بيوت من خارج اه بل كل منهما مستفاد من قول الشارح الا أنى اما المالصق لها الخ فقوله وهو مشكل الخ بحجابه بتفويض الامر لوصى ثم الوارث نظير ما مر ان فى المتن وسياق عن المغنى ما يؤيده وقوله بان لم يكن فى الدار إلا بيت ينبغي إسقاطه لانه خارج عن موضوع المسئلة كما هو ظاهر وقوله فلا يعطى الخ أى الذى معه فى بيته فقط (قول المتن من كل جانب الخ) ويعتبر ليمن يدفع اليه تسميتهم جيرا فانا بحسب العرف للوخش البعدين بعض جوانب داره والدور التى فى جهته أو حال بين الدار والدور المقابلة لها نهر عظيم فينبغى ان لا يصرف لهم لعدم تسميتهم جيرانا ولو فقدت

وقضية كلامهم الخ) كذا شرح مر (قوله وبحت بعضهم الخ) كذا شرح مر (قوله فى المتن فلا ربعين دارا من كل جانب) لو كان الموصى من سكان دار تعددت سكانها فيحتمل استحقاق بقية سكانها وحسبان هذه الدار من الاربعين بالنسبة لهم ويحتمل خلاف ذلك ويدعى عدم صدق الجوار على مساكنه فى دار واحدة أو وجد فوق الدور دور آخر فلا يبعد أن يصرف أيضا لاربعين دارا من كل جانب من جوانب العلو الاربع ولو وجد فى العلو اربعون دارا بعضها فوق بعض لم يبعد استحقاق الاربعين فى جهة العلو ايضا وعلى هذا في يد العدد جدا (قوله فى المتن فلا ربعين دارا من كل جانب) الوجه الوجه الذى لا يتجه غيره ان هذا كالحديث

المدعى ويستحق وفيما قالوه لا يمكن ذلك وهذا الوجه (أو وصى لجيرانه) بكسر الجيم (فلا ربعين دارا من كل جانب) الجيران

الجيران من بعض الجوانب كان ولي بعض الجوانب بربية خالية من السكان أو نقص بعض الجوانب عن أربعين صرف الموصى به لمن في بقية الجوانب وإن قل وكان هؤلاء هم الذين أوصى لهم ابتداء اه ع ش وسياتي عن المغني ما يخالفه (قوله حيث لا ملاصق الخ) قيد لقوله فلا ربعين دار الخ (قوله كما هو الغالب) قيد لقوله لا ملاصق لها الخ والكاف بمعنى على وقوله ان ملاصق الخ بيان لمداخولها (قوله فلذا) اي لان ما ذكر هو الغالب وقوله بما ذكر في المتن (قوله تصرف الوصية) بيان لمتعلق لام لا ربعين الخ (قوله فهي مائة وستون دارا) غالبا والا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التوزيع فيسا متها من كل جانب اكثر من دار لصغر المسامت لها ويسا متها داران وقد يكون لداره جيران فوقها وجيران تحتها انهاية اي فيعتبر ذلك اي من فوقها ومن تحتها ولو بلغ الوفاه ع ش عبارة سم الوجه الذي لا يتجه غيره ان هذا الى قولهم لا ربعين دار الخ كالحديث على الغالب من ان للدار جوانب اربع وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مشتملة مثلا ولاصق كل ثمن دار اعتبار اربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدى الدارين جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربعون من احدى الملاصقتين واربعون من الملاصقة الاخرى فيكون الجمل ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقها من الدور فهل يعتبر مع كل واحد من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحدة منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين او لا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظروا المتجا الاولي وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتام اه وقوله وثمانية صوابه وستة وعبارة المغني واعترض هذا العدد بان دار الموصى قد تكون كبيرة في التوزيع فيسا متها من كل جهة اكثر من اربعين فيزيد العدد وهذا مثاله



ور بما يقال التعبير بذلك جرى على الغالب من ان كل جانب لا يزيد على ذلك فان وجدت زيادة على ذلك اى جرى على الغالب من ان للدار جوانب اربعا وان ملاصق كل جانب دار واحدة فلو كانت الدار مشتملة مثلا ولاصق كل ثمن دار اعتبار اربعون من كل ثمن ولو لم يلاصق إلا داران فقط بان اتسعت مسافة الملاصق فعمت احدى الدارين جهتين من جهاتها الاربع والاخرى الجهتين الباقيتين اعتبر اربعون من احدى الملاصقتين واربعون اخرى من الملاصقة الاخرى فتكون الجمل ثمانين فقط فلو لاصقها داران فقط كما ذكر لكن لا صق كل دار من هاتين الدارين دور كثيرة بان اتسعت مسافة الدارين وضائق مسافة ملاصقها من الدور فهل يعتبر مع كل واحدة من الدارين تسعة وثلاثون على الامتداد من كل ملاصقة لها حتى لو لاصق كل واحد منها داران اعتبر كل واحد منهما الى تسعة وثلاثين حتى يكون مجموع الجيران مائة وثمانية وخمسين وكان كل واحدة من المتسعين الملاصقتين بمنزلة دارين او لا يعتبر إلا تسعة وثلاثون فقط بما بعد كل من المتسعين على الامتداد فيه نظروا المتجه الاول وعلى الثاني فالخيرة للوارث كما هو ظاهر فليتام اه رابت الجلال السيوطي قال في فتاويه كلام الاصحاب في الجوانب الاربع اخذوا من الحديث الوارد في ذلك محمول على الغالب فلو كانت الدار على غير التوزيع يعتبر ذلك في جميع جوانبها وتزيد العدة على مائة وستين كما يفهم من كلامهم اه ولو كان بجانب داره خان ذو مخازن مسكونة فهل هو كالدار الواحدة فيه نظر (قوله من جوانب داره) لو كانت داره عند الوصية غير هاء عند الموت بان باع مثلا الاولي واشترى غير هاء وسكنها

من جوانب داره الاربعة
حيث لا ملاصق لها فيما
عدا اركانها كما هو الغالب
ان ملاصق اركان كل دار
يعم جوانبها فلذا عبروا بما
ذكر تصرف الوسيلة
فهي مائة وستون دارا

الخبر فيه مسند من طرق يفيد مجموعها حسنه ومرسلا من طريق صحيح ونظر في التحديد بمائة وستين بما أوجب عنه في شرح الارشاد ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بأن (٥٢) يحصل لكل أقل متمول والا قدم الا قرب أما الملاصق لها فميا عدا الاركان الشامل لما فوقها

وتحتها يقدم على الملاصق كملاصق اركانها ثم ما كان أقرب للملاصق فلما يظهر في كل ذلك لانه احق باسم الجوار من غيره وأقرب الى غرض الموصى ومن ثم لو اتسعت جواربها بحيث زاد ملاصقها على مائة وستين دارا صرف لكل فلما يظهر ايضا ان وفيهم لصدق اسم الجوار على الكل صدقا واحدا من غير مرجع ويقسم المال على عدد الدور ثم ما خص كل دار على عدد سكانها اى بحق عند الموت فلما يظهر فيهما وإن كانوا كلهم في مؤنة واحدة كما هو ظاهر سواء في ذلك المسلم والغني والحر والمكف وضدهم كما شمله لإطلاقهم نعم يظهر أنه لا يدخل احد من ورثته وان اجيزت وصيته اخذا بما ياتى انه لا يوصى له عادة وكذا يقال في كل ما ياتى من العلماء ومن بعدهم ثم رايت نص الشافعى الذى قدمته في مبحث الوصية للوارث وهو صريح في ذلك وظاهر ان ما خص القن اسيدده والميعض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مياأة ولا فلن وقع الموت في نوبته

ما في المتن اختار الوارث من كل جانب القدر المعتبر وإن وجد في أحد بعض الجانبين زيادة وفي آخر نقص ينبغي ان يكمل الناقص من الزائد ويقسم عليها (فائدة) روى الجاهل ابو عمرو في ترجمة ابى سعيد الانصارى انه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال البر والصلة وحسن الجوار عمارة للديار وزيادة في الاعمار اه (قوله لخبر فيه الخ) عبارة شرح الروض لخبر حق الجوار اربعون دارا هكذا وهكذا وهكذا وأشار قدما وخلفا ومينا وشمالا اه (قوله في شرح الارشاد) عبارته واستشكل ابن النقيب للتحديد بمائة وستين بأن دار الموصى قد تكون كبيرة في التبريع فمسامتها من كل جهة أكثر من دار لصغر المسامات لها او مسامتها داران يخرج من كل منهما مائتي مائة فزيد العدد وقد يجاب بحمل كلامهم على الغالب ففما ذكره في بعض بيوت مصر الذى يكون فوقه بيوت وتحت بيوت الا قرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين اه (قوله) ويجب استيفاء المائة والستين) اقتصر عليه النهاية والغنى واسقاط قوله ان وفيهم الخ وقال سم قوله ان وفيهم الخ القياس الصرف للكل وإن لم ينف فليسلم القدر للجميع ينتفعون به على الوجه الممكن اه وبعبارة عش ولو قل الموصى به جدا بحيث لا تنافى قسمته على العدد الموجود دفع اليهم شركة كالومات انسان عن تركه فليمة وورثته كثيرة اه (قوله لها) اى دار الموصى (قوله لما فوقها الخ) اى وليوت غير البيت الذى سكنه فيه الموصى فلما لو كان الموصى من سكان دار تعدد سكانها كما مر (قوله فيقدم الخ) اى الملاصق لها الخ (قوله) ومن ثم لو اتسعت الخ) والوجه ان يكون الربع كالدار المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره ولو زادت على الأربعين نهاية ومغنى قال الرشيدى والوجه الخ حاصله كانه الشهاب سم عن الشارح ان الربع بعد دار واحدة من الأربعين ويصرف له حصصة دار واحدة تقسم على بيوته وإن كان في نفسه دورا متعددة اه عبارة البجيرى عن العنانى وفي بعض بيوت مصر الذى فوقه بيوت وتحت بيوت الا قرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وإن زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكمل من الجوارب الاربع اه (قوله ان وفيهم) تقدم ما فيه (قوله ويقسم المال) الى المتن في النهاية لإلا قوله نعم الى وظاهر وقوله محل نظر الى مر (قوله على عدد الدور) أى لا على عدد السكان اه مغنى (قوله على عدد سكانها) فالعبارة بالساكن لا بالمالك اه مغنى عبارة عش قوله على عدد سكانها اى ذكرنا وانا كبارا وصغارا اخذنا من قوله وإن كانوا كلهم الخ فلولا لم يكن بها ساكن فهل يدفع ما يخصها للمالكها الساكن بغيرها اولا فيه نظر والا قرب الثانى ونقل عن حواشى شرح الروض ذلك في الدرس عن السكوهيكلونى وبقي ما لو كان الساكن بها مسافرا هل يحفظ له ما يخصها الى عوده من السفر اولا فيه نظر والا قرب الاول اه (قوله لا يوصى له) أى لا وارث (قوله وكذا يقال في كل ما ياتى الخ) أى لا يدخل احد من ورثته في كل ما ياتى الخ (قوله ولو تعددت دار الموصى الخ) ولو كانت داره عند الوصية غير ما عند الموت بان باع مثلا الاولى واشترى غير ها وسكنها فالقياس اعتبار حال الموت وهذه غير ما قاله الشارح اه سم (قوله) فان استويا بالخ) اى فلو جهل الاستواء او علم التفاوت وشك ولم يرجع البيان فينبغى انه كالمعلم الاستواء اما لو عدم التفاوت ورجى البيان فينبغى التوقف فيما يصرف له الى ظهور الحال اه عش (قوله والا قرب) بل متعين والثانى لم يظهر وجهه اه سيد عمر (قوله) أى فى باب الحج (قوله) وبمبحث الاذرى) مقابل ما جزم به من قوله فان استويا الخ رشيدى وعش (قوله اعتبار التى هو بها الخ) ضعيف فالقياس اعتبار حال الموت وهذا غير ما ياتى في غير الشرح ولو تعددت الخ (قوله ان وفيهم) القياس الصرف للكل وإن لم ينف فليسلم القدر للجميع فينتفعون فيه على الوجه الممكن (قوله) ويقسم المال على عدد الدور ثم

كبحث الزركشي ان جار المسجد من سمع النداء لخير فيه لوضوح الفرق بين ما هنا و ثم لان المدار هنا على العرف كما تقرر و ذالفعلى تحصيل الفضيلة من غير مشقة فلا جامع بينهما (و العلماء) في الوصية لهم هم الموصون يوم الموت لا الوصية كما هو قياس ما مر بانهم (اصحاب علوم الشرع من تفسير) وهو معرفة معنى كل آية و ما يريد بها التوقيفي و استنباط في غيره و من ثم قال الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون احكامه لانه كناقيل الحديث (و حديث) و هو علم يعرف به حال الراوي قوة و ضد ها و المروى صحة و ضد ها و علل (٥٣) ذلك ولا عبرة بمجرد الحفظ و السماع و فقه

بان يعرف من كل باب طرفا صالحا هيتهدى به الى معرفة باقية مدركا و استنباطا و ان لم يكن مجتهدا خلافا لما يوهمه بعض العبارات عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث اطلق العالم لا يتبادر منه الا احده و لا م و من ثم لو اوصى للفقهاء لم يشترط فيه ما ذكر بل من خصل شيئا من الفقه و ان قل نظير ما في الوتفاى بان يحصل طرفا من كل باب بحيث يتاهل لفهم باقيه اخذا من كلام الاحياء و يكفي ثلاثة من اصحاب العلوم الثلاثة او بعضها و لو عين علماء بلاد او فقراءه مثلا و لا عالم او لا فقير فيهم يوم الموت بطلت الوصية و لو اجتمعت الثلاثة في واحد اخذ باحدها فقط نظير ما باتى في قسم الصدقات و لو اوصى لاعلم الناس اختص بالفقهاء لعلى الفقه باكثر العلوم و المتفقه من اشتغل بتحصيل الفقه و حصل شيئا منه له وقع (لا مقرأ) و ان احسن طرق القراءات و اداها و ضبط معانيها و احكامها (و اديب) و هو من يعرف العلوم العربية

اه ع ش (قوله كبحث الزركشي الخ) عبارة المغنى و النهاية و الوجه كما قال شيخنا ان جيران المسجد كجيران الدار فيما لو اوصى لجيرانه و لو رد بعض الجيران رد على بقيتهم في وجه احتمالين اه قال ع ش اى فاذا اوصى لجيران المسجد يصرف لاربعة امار من كل جانب اه (قوله في الوصية لهم) الى قول المتن و يدخل في النهاية الا قوله و من ثم لو اوصى الى و بكفى و قوله و قال بعضهم الى و الصوفية (قوله هم الموصوف الخ) خبر و العلماء و قوله بانهم الخ متعلق بالموصوفون الخ (قوله و هو معرفة معنى كل آية الخ) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل و قد يتوقف فيه اه سم اقول التوقف و اوضح في الاستنباطى فقط و الحاصل ان الذى يظهر والله اعلم ان التوقيفى لا بد من معرفته في كل آية و اما الاستنباطى فيكفى فيه تحصيل مائة يقتدر بها عليه اه سيد عمر (قوله و ما يريد بها الخ) اى من الاحكام اه ع ش (قوله و من ثم قال الفارقي الخ) يحتمل ان يكون المراد بالتفسير في كلام الفارقي التوقيفى و بالا احكام الاستنباطى اى الماخوذ من ممارسة قواعد العلوم المحتاج اليها التفسير بقرينة قوله لانه كناقيل الحديث اه سيد عمر (قوله و هو علم الخ) عبارة المغنى و المراد به هنا معرفة معانيه و رجاله و طريقة و صحيحه و سقيم و عليه و ما يحتاج اليه (قوله يعرف به حال الراوى الخ) هل العبرة بمعرفة حال كل راو او لا و على الاول فهل يشترط المعرفة بالفعل او بالقوة لم ار في ذلك شيئا لكن الاقرب من الاولين الاول و من الثانيين الثاني و كذا يقال في المروى اه سيد عمر (قوله مدركا و استنباطا) و يرجع في حده في كل زمن الى عرف اهل محله في زماننا العارف لما اشتهر الاقتداء به من مذهبه بعد فقيها و ان لم يستحضر من كل باب ما يتهدى به الى باقيه اه ع ش و لو قيل بظهيره في المفسر و المحدث لم يبعد (قوله عملا بالعرف الخ) تعليل المتن (قوله بطلت الوصية) قد يتجه ان محله عالم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة و الاحمل عليهم كما لو اوصى بشاة و لا شاة له و عنده ظباء تحمل الوصية عليها فليتأمل سم على حجج و اما لو لم يعين في وصيته اهل محل صرف اليهم في اى محل اتفق وجودهم فيه و ان بغدوله الصراف الى غير بلد الموصى و ان كان فيه علماء او فقراء اه ع ش (قوله و لو اجتمعت) الى قوله و المتفقه في المغنى (قوله و المتفقه) اى في كلام الموصى (قول المتن لا مقرأ) بالرفع عطف على اصحاب علوم الخ (قوله و اداها) عطف على طرق الخ و قوله و ضبط عطف على احسن و قوله و احكامها عطف على معانيها (قوله و الافصح الخ) كما قال تعالى للرويا يعبرون و منهم من انكر التشديد انتهى مغنى (قوله و في الحديث الرويا الخ) يعنى ان من راى رؤيا و قصها على جماعة باقت ما قاله اولهم و ظاهره و ان لم يكن من اهل التعبير و لكنه يحرم على من ليس اهلا له التاويل لانه افتاء بغير علم اه ع ش (قول المتن و كذا متكلم) اى عالم بالعقائد اه ع ش (قوله و اصولي الخ) و قال للنهاية كما مر و خلافا للمغنى عبارة تنبيه قضية كلامه الحصر في هذه الثلاثة اى التفسير و الحديث و الفقه و ليس مراد ابل العلم باصول الفقه مثلها كما قاله الصيمرى و صاحب البيان اه (قوله لما مر) اى في شرح و فقه و هذا لعله لقول المصنف لا مقرأ الخ (قوله و لو اوصى الخ) و الاوجه ان يكون الربع كالدائر المشتملة على بيوت حتى يستوعب دوره و لو زادت على الاربعين و الا فاشتمل عليه دور متعددة فلا تعد دارا واحدة شرح م و حاصله كما قال ان الربع يعد دارا واحدة من الاربعين و يصرف له حصص دار واحدة تقسم على بيوته و ان كان في نفسه دور متعددة انتهى (قوله و هو معرفة معنى كل آية) ظاهره اعتبار معرفة الجميع بالفعل و قد يتوقف فيه (قوله بطلت) قد يتجه ان محله

نحو او بيان اوصاف و لغة و شعر و ادب و لغات (و معبر) للدرائى النومية و الافصح عابر من عبر بالتحفيف و في الحديث الرويا بالاول و عابر (و طبيب) و هو من يعرف عراض بدن الانسان صحة و ضد ها و ما يحصل او يزبل كلامهما (و كذا متكلم هند الا كثيرين) و ان كان علمه بالنظر المتعلقة افضل العلوم و اصولى ما هو ان كان الفقه مبذيا على علمه لانه ليس بفقيه و منطق و ان توقفت كالات العلوم على علمه و صو في و ان كان التوصف المبني عليه تطهير الباطن و الظاهر من كل خلق دنى و تحليتها بكل كمال دينى هو افضل العلوم لما مر من العرف و لو اوصى

للقراء لم يعط الامن يحفظ كل القرآن (٥٤) عن ظهر قلب ولا جهل الناس صرف لعباد الوثن فان قال من المسلمين فن يسب الصحابة

واستشككت صحة الوصية بانها معصية رهي في الجهة مبطله ويجاب بان الضار ذكر المعصية لا ما قد يستلزمها او يقارنها كما هنا ومن ثم ينبغي بل يتعين بطلان الوصية قال لمن يعبد الوثن او يسب الصحابة وقبول شهادة الساب لا تمنع عصيانه بالسب كما يعلم مما يأتي فيه او للسادة فالمتبادر عرفا انهم الاشراف الآتي يانهم وقال بعضهم بل هم شرعا وعرفا العلماء والصوفية العاملون بالكتاب والسنة ظاهر او باطنا وسيد الناس الخليفة لانه المتبادر منه والشريف المنتسب من جهة الاب الى الحسن والحسين لان الشرف وان عم كل ربيع الا انه اختص باولاد فاطمة رضي الله عنهم عرفا مطر دا عند الاطلاق واعقل الناس واكيسهم ازهدهم في الدنيا واحقهم اسفهم عند المآورد والمثلث عند الروايات (ويدخل في وصية الفقراء المساكين) والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيتمتع المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضي الله تعالى عنه البديعة اذا افتراق اجتماعا وإذا اجتمعا افتراقا ويجوز النقل هنا الى غير فقراء بلد المال والوصية لليتامى والعلميان والزمنى

للقراء الخ) ولو اوصى للفقهاء دخل الفاضل دون المبتدئ من شهر ونحوه وللتوسط بينهما درجات يجتهد المفتي فيها والورع ترك الاخذ والازدحام فلا ينال من الدنيا سوى ما يكفيه وعياله في الحالة الراغبة او لا ينال الناس صرف الى مانع الزكاة كما قاله البغوي اه نهاية (قوله لم يعط الا من يحفظ كل القرآن) في الاصح ولو اوصى للرقاب صرف الى المكتاتين كتابة صحيحة وقل ما يجزى ان يدفع الى ثلاثة ولو لم يكن في الدنيا مكاتب وقف الثلث لجواز ان يكاتب رقيق فان رق المكتاتب بعد اخذها من الوصية استرد المال ان كان باقيا في يده ويدسيده او لسبيل الله صرف الى الغزاة من اهل الصدقات اه معنى (قوله عن ظهر قلب) اي عرفا فلا يضرب غاظ يسيرو ولا حن كذلك فيما يظهر اه ع ش (قوله صحة الوصية) اي لعباد الوثن ولمن يسب الصحابة وقوله بانها اي الوصية لمن ذكر وقوله وهي اي المعصية مطلقا (قوله ومن ثم) اي من اجل ان الضار ذكر المعصية (قوله) مما يأتي فيه) اي في باب الشهادة عباره هناك وتقبل شهادة كل مبتدع لا تكفره ببدعته وان سب الصحابة رضوان الله تعالى عليهم واستحل اموالنا ودمائنا اه (قوله فالمتبادر عرفا) بل شرعا اه نهاية (قوله الآتي يانهم) اي آتفا بقرله والشريف المنتسب الخ (قوله والصوفية) اي في الوصية لهم مبتدأ خبره العاملون الخ (قوله ظاهر الخ) (فرع) وقع السؤال عما لو اوصى للاولياء هل تصح وصيته وتصرف للأصلح او تلغو فيه نظر والجواب ان الظاهر انه ان وجد من ينطبق عليه تعريف الولي بانه المألزم للطاعة التارك للمعصية الغير المنهك على الشبهوات اعطى الموصى به له والاغت الوصية ولا يشترط وجود الولي في بلد الموصى بل حيث وجد من اجتمعت فيه شروط الولي وان بعد عن بلد الموصى اعطيه لما يأتي من انه يجوز النقل هنا الى غير فقراء البلد الخ اه ع ش وقوله لغة هذا موافق ما تقدم في شرح وقوله لكن قضية ما قدمنا آتفا عن المفتي في الوصية للرقاب وقف الثلث الى وجود الولي (قوله وسيد الناس الخليفة) اي الامام مبتدأ وخبر (قوله والشريف المنتسب الخ) لعل هذا باعتبار زمنه والاعرف الحجاز وهو اليه في زماننا ان الشريف الاول فقط وان الثاني هو السيد (قوله الا انه اختص باولاد فاطمة الخ) وهو هؤلاء هم الذين جعلت لهم العمامة الخضراء ليمتازوا بها فلا يليق لغيرهم من بقية آل صلى الله عليه وسلم لبسها لانه نزيه بهم فيهم فيوهم انتسابه للحسن والحسين مع انتفاء نسبه عنهما ومنع من ذلك فاعله اه ع ش (قوله والمثلث الخ) معتمدا اه ع ش (قوله والمراد بهما) الى قول المتن ولو جمعهما في المفتي والى قول المتن والجمع معين في النهاية الا قوله وبه بجاب الى ولو اوصى لشخص (قوله فيتمتع المسلمون) ولا يدخل الفقير المكتفي بنفقة قريب او زوج ولا المالك اه معنى (قوله ويجوز النقل هنا) اي حيث اطلق الوصية فان خصها بان قال او صيت لفقراء بلد كذا مثلا اختص بهم فان لم يكن فيها فقير وقت الموت بطلت الوصية كما تقدم اه ع ش (قوله والوصية الخ) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم اه سم (قوله لليتامى) او الارامل او اليتامى او اهل السجون او الغارمين او لهتكفين الموتى او حفر قبورهم واليتيم صغير لا اب له والايام والارملة من لا زوج لها الا ان الارملة من بانت من زوجها بموت او بغيره والايام لا يشترط فيها تقدم زوج ويشترط في اشتراط الخلو عن الزوج حالا ولو اوصى للارامل او الابكار او الشيب لم يدخل فيهن الرجال وان لم يكن لهم زوجات وللعزاب صرف لرجل لا زوجة له ولا تدخل المرأة الخلية في اوجه الرايين نهاية ومعنى (قوله على ما في الروضة وبوجه الخ) عبارة النهاية والمفتي يقتضي اشتراط فقرهم وان استبعدوا الاذرع في الحجاج ووجه اعتباره فيهم ان الحج يستلزم الخ وبه علم ان الضمير المستتر في قوله وبوجه الضمير المجزوف في قوله في رده لا اختصاص الوصية للحجاج بفقرائهم الذي تضمنه قوله الآتي تختص بفقرائهم (قوله وهو) اي طول السفر (قوله فكان) اي الحج بل الوصية للحجاج وقوله مشعرا بالفقراء اي باعتبار الفقر فيهم (قوله تختص بفقرائهم) ثم ان انحصروا واجب تعميمهم مالم يوجد بتلك البلد علماء بغير العلوم الثلاثة والاحمل عليهم كما لو اوصى بشاة ولا شاة له وعند ظباء تحمل الوصية عليها فليتأمل (قوله والوصية) مبتدأ خبره تختص بفقرائهم

ونحوهم كالحجاج على ما في الروضة وبوجه وان اطلق في رده بان الحج يستلزم السفر بل طوله غالبا وهو يستلزم الحاجة غالبا والا فكان مشعرا بالفقراء تختص بفقرائهم (ولو جمعهما) اي النوعين في وصية (شرك) الموصى به بينهما اي شركة الوصى ان كان

والا فالحاكم (نصفين) فيجعل نصف الموصى به للفقراء ونصفه للساكنين كافي الزكاة وبه فارق مالواوصى لبني زيد وبني عمرو فانه يقسم على عددهم ولا ينصف (واقل كل صنف) من الفقراء والمساكين مثلا حيث لم يقيدوا بمحل او قيدوا به وهم به غير محصورين (ثلاثة) لانها اقل الجمع فان دفع الوصى او الوارث وكذا الحاكم بغير اجتهاد وتقليد صحيح كاهر ظاهر لاثنتين (٥٥) غرم للثالث اقل متمول ثم ان لم يتعمد استقل بالدفع اليه لبقاء عداله والاو علم حرمة ذلك كما هو ظاهر دفعه للقاضي وهو يدفعه له او يرد له المدافع ويامر به بالدفع له كذا قالوه وهو مشكل لانهم بعد ان قرروا فسقه بتعمده لذلك كيف يجوزون للقاضي الدفع اليه ولو ليدفعه لغيره فالوجه حمل كلامهم على ما اذا تاباذ الظاهر انه لا يشترط في مثل هذا استبراء وبحث الاذرعى تعين الاسترداد منهما ان اعسر الدافع لانه ليس اهلا للتبرع (وله) اى الوصى والافالحاكم (التفضيل) بين احاد كل صنف ويتأكد تفضيل الاشدها حاجة والاولى ان لم يرد التعميم الافضل تقديم ارحام الموصى ومحارمه اولى فمحارمه رضا عافجيرانه فمحارمه وهم انهم متى انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم والتسوية بينهم وان تفاوتت حاجاتهم خلافا للقاضى ابى الطيب وكان بعضهم اخذ من كلامه ما ياتى عنه اخر الباب انه لو فوض للوصى التفرقة بحسب ما يراه لزمه

والاجاز الاقتصار على ثلاثة اه معنى (قوله بفقرائهم) اى ما ينطلق عليه اسم الفقير او المسكين شرعا اه ع ش (قوله والافالحاكم) ينبغى اخذ اعماء تقدم او الوارث ثم رايه قوله الا انى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك اه سم (قوله فيجعل نصف الموصى به الخ) فلا يقسم ذلك على عدد رؤسهم ولا يجب استيعابهم بل يستحب عند الامكان نهاية ومعنى اى فيكون ثلاثة من كل صنف هذا كما ياتى ان كانوا غير محصورين فان انحصروا وجب قبولهم واستيعابهم ع ش (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله كافي الزكاة (قوله فانه يقسم على عددهم الخ) والفرق بين ذلك وبين مالوا وقال او صيت للفقراء والمساكين حيث شرك بينهما مناصفة ان بنى زيد وبني عمرو لم يقصد بذكر بنى فيهما الا مجرد التميز عن غيرهما من جنسهما بخلاف الفقراء والمساكين فانهم لما اتصفا بوصفين متباينين دل ذلك كرها على استقلال كل منهما بحكم قسم بينهما مناصفة اه ع ش (قوله او الوارث) لم يتقدم ما يفيد ان للوارث الدفع بل قوله اى شركة الوصى الخ انه ليس له الدافع فاعلمه افاذ به انه وان ليس له الدفع لانها لم تكن لو تعدى ودفع اعتدبه اه ع ش (قوله غرم للثالث الخ) اى ان كان موصرا لو مالا اه ع ش عبارة السيد عمرو هل له ان يسترد منهما او من احدهما ما يدفعه للثالث اخذ من تعليل الاذرعى الا انى في كلام الشارح او لا لم يرد في ذلك شيئا ولعل الاول اقرب ثم رايه حاشية عبدالحق على المحلى نقل عن الاذرعى ما استقر به اه (قوله والا) اى وان تعمد (قوله وهو) اى القاضى اه ع ش (قوله كذا قالوه) اقتصر المغنى على ما قالوه (قوله وبحث الاذرعى) عبارة النهاية والوجه كما يحتمل الاذرعى الخ (قوله تعين الاسترداد منهما) اى من الاثنين المدفوع لهما انظر ما يسترد هل هو الجميع لنفسه المدفوع او ثلث ما دفعه اليهما او اقل متمول لانه الذى يغرمه لو كان موصرا فيه نظروا والاقرب الثالث وعليه هل يتعين فيما يسترده ان يكون منهما او يكفى من احدهما وكان ما بقى بيده هو الذى دفعه له ابتداء فيه نظروا ولعل الثانى اقرب اه ع ش عبارة السيد عمر قوله الاسترداد منهما او من احدهما فيما يظهر بناء على جواز التفضيل الا انى (قوله والافالحاكم) ولو اختلف اعتقاد الموصى له والحاكم فهل العبرة باعتقاد الحاكم او لا فيه نظروا والاقرب الاول اه ع ش (قوله يعنى) الى قوله خلافا للقاضى فى المغنى الا قوله ومحارمهم الى فجيرانه (قوله الافضل) وصف للتعميم اه سم (تقديم ارحام الموصى) اى اقراره الذين لا يرثون منه اما اقراره الذين يرثون منه فلا يصرف اليهم شيئا وان كانوا محتاجين اذ لا يوصى لهم عادة شرح الروض والمغنى (قوله ومحارمهم) اى نسبوا ولا مبتدأ وخبر وقوله فمحارمه الخ عطف على ارحام الموصى (قوله رضاعا) لم يذكر محارم المصاهرة وينبغى انهم بعد محارم الرضاع اه ع ش (قوله ومرو) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله من كلامه) اى القاضى (قوله ما ياتى عنه) اى عن البعض وقوله انه لو اوصى الخ بيان لما ياتى الخ (قوله وقد يفرق) اى على الاول سم اى القائل بوجوب التسوية (قوله فلزمه ذلك) اى تفضيل اهل الحاجات (قول المتن فى جواز اعطائه الخ) افهم انه لا يتعين الاقل فله الزيادة على ذلك بحسب ما يراه اه ع ش (قوله الحق بهم) اى ضمهم اليهم (قول المتن لكن لا يحرم) بخلاف احدهم لعدم وجوب استيعابهم معنى وشرح الروض (قوله وان كان غنيا) غايه (قوله لنصفه) فلان نص فائدتان منع الاخلال به وعدم اعتبار فقره معنى وشرح الروض (قوله ولو وصفه الخ) عبارة المغنى هذا اذا طاق فان وصفه الخ اه (قوله فكما مر) اى انفاق المتن اه ع ش (قوله او بغيرها الخ) او قرنه بمحصورين كزيد واولاد فلان اعطى زيد النصف

(قوله والافالحاكم) ينبغى اخذ اعماء تقدم او الوارث ثم رايه قوله الا انى انفا فان دفع الوصى الخ وهو دال على ذلك (قوله الافضل) وصف للتعميم (قوله ومرو) اى فى بحث القبول انهم اى الفقراء (قوله وقد يفرق)

تفضيل اهل الحاجة الى اخره وقد يفرق بانه هنا ربط الاعطاء بوصف الفقر مثلا فقطع اجتهاد الوصى وشم وكل الامر لا جهاده فلزمه ذلك (او) اوصى لزيد الفقراء فالذهب انه كاحدهم فى جواز اعطائه اقل متمول لانه الحق بهم (لكن لا يحرم) وان كان غنيا لنصفه عليه ولو وصفه بصفتهم كزيد الفقير فان كان غنيا فنصفه لهم او فقيرا فكما مر او بغيرها كزيد الكاتب اخذ النصف

وكان السبكي اخذ من هذا قوله وقف على مدرس وامام وعشرة فقهاء قسم على ثلاثة للعشرة ثلثها على المذهب ولو اوصى لزيد دينار وللفقراء ثلث ما له لم يصرف لزيد ولو فقير غيره لانه بتقديره قطع اجتهاد الوصى وقضيته انه لو اوصى ان يحط من دينه على فلان اربعة مثلاً وان يحط جميع ما على اقراره وفلان منهم لم يحط عنه (٥٦) غير الاربعة لانه اخرجه باقراره ولان العدد له مفهوم عند الشافعي رضى الله عنه وبه

يجاب عن قول الرافعي اذا جاز ان يكون النص على زيد اى فى مسألة المقتن اثلاً يحرم جاز ان يكون التقدير هنا اى فى مسألة الدينار لئلا ينقص عنه وايضاً يجوز ان يقصد عين زيد الدينار وجهة الفقراء للباق فيستوى فى غرضه الصرف لزيد وغيره اهـ ووجه الجواب ان زيدا فى مسألة المقتن لقب ولا فاعل يعتد به بحجية مفهومه بخلاف مفهوم العدد او ما تضمنه كالدينار فان كثيرين عليه بل هو نص الشافعي كما تقرر واذا روى مفهومه على القول به او ذكره المتبادر منه عادة الاقتصار عليه وان لم يقل بالمفهوم اتضح الفرق بين المسائلين وان النص على الدينار له قطع اجتهاد الوصى ان ينقصه او يزيد عليه فقام له ولو اوصى لشخص وقد اسند وصيته اليه بالف ثم اسند وصيته لجمع هو منهم واوصى لكل من يقبل وصيته منهم بالفين فالذى يتجه انه ان صرح او دلت قرينة ظاهرة على ان الالف المذكورة او لا مرتبطة بقول الايصاء لم يستحق سوى الفين لان

واستوعب بالنصف الاخر الجماعة المحصورون معنى وزيد اى وشرح الروض (قوله وكان السبكي اخذ الخ) ويحتمل ان يكون ما اخذ السبكي ما لو اوصى لزيد ومحصورين كبنى عمر وفاته ينصف بينهما اهـ سيد عمر (قوله اخذ من هذا الخ) قد يمنع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب اهـ سم (قوله للعشرة ثلثها) اى والسكل من المدرس والامام ثلث (قوله ولو اوصى لزيد دينار) الى قوله وقضيته فى المقتن (قوله بتقديره) اى بتقدير الموصى الدينار له اهـ ع ش (قوله وقضيته) اى ذلك التعليل (قوله لانه اخرجه الخ) ظاهره وان كان غير متذكر لكونه من اقراره اهـ ع ش (قوله وبه يجاب) اى بالتعليل الثانى (قوله الصرف) اى صرف الباقي (قوله او ما تضمنه) اى مفهوم ما تضمنه العدد (قوله عليه) اى مفهوم العدد وحجته وكذا قوله بل هو (قوله او ذكره) اى العدد وقوله المتبادر منه اى ذكر العدد وقوله الاقتصار عليه اى على العدد (قوله وان لم يقل) ببناء المفعول غاية (قوله وان النص الخ) عطف على الفرق (قوله وقد اسند وصيته اليه) اى بان جعله وصياً على تركته اهـ ع ش (قوله لكل من يقبل الخ) اى ويفعل كذا اخذ من قوله الاتى والعمل ولعل فى العبارة سقطاً اهـ ع ش وقد يقال ان قبول الوصية متضمن للعمل فقوله الاتى من عطف اللازم ولا سقط (قوله لان الاول) اى الوصية الاولى اى الوصية لشخص بالف وقوله حينئذ اى حين اذ وجد النصريح او القرينة وقوله من جملة افراد الثانية يعنى داخلية فى الوصية الثانية اى الوصية لكل من يقبل وصيته من الجمع المذكور بالفين (قوله والا) اى وان لم يوجد النصريح ولا القرينة استحق الف اى مطلقاً (قوله فليس هذا) اى ما نحن فيه من الوصيتين حين انتفاء كل من النصريح والقرينة المسارين (قوله فامكن حمل احدهما على الاخر) اى فيكون مقراله فى الاولى بالفين وفى الثانية بالف اهـ ع ش (قوله بخلافه) اى الموصى (قوله وما بعد قوله) اى اى زرة وقوله لعل الخ مقوله (قوله حمل المطلق الخ) يعنى ان حمل الوصية الاولى المطلقة عن شرط قبول الايصاء على الوصية الثانية المقيدة بذلك اولى (قوله وان كانت

اى على الاول (قوله وكان السبكي اخذ من هذا قوله الخ) قد يمنع كون هذا من مستنبطات السبكي قوله على المذهب (قوله ان زيدا فى مسألة المقتن لقب) كون زيد لقباً لا مفهوم له بما لا يحتاج اليه فى الفرق لثبوت استحقاقه سواء اثبتنا له مفهومه او لم ثبت لدخوله بكل حال واثراً للمفهوم انما هو اخرجه لوعمل به فيكفى فى الفرق ان يقال النص على زيد لا يفيد سوى دفع حرمانه لدخوله بدون النص مع امكان حرمانه فاذا نص عليه لم يفد النص على الدينار فانه يفيد منع كل من النقص والزيادة نظر المفهومه فليتأمل (قوله لقب الخ) هذا كلام لا موقع له لان الرافعى لم يعول فيما قاله على ثبوت المفهوم او عدمه اذا اثر المفهوم خروج غير زيد وليس الكلام فيه ولو عول على ما ذكر لم يفد ان اللقب لا مفهوم له لان الجار والمجرور كقوله هنا زيدا فى اوصيت لزيد دينار له مفهوم معتبر وانما عول على ان زيدا فى مسألة المقتن لا يستحق بدون النص عليه فجعل فائدة النص عدم جواز حرمانه فيجوز ان يكون النص على الدينار فى المسئلة الاخرى لمنع النقص لانه يجوز اعطاؤه الدينار بدون النص عليه فينبغى ان يكون فائدة ذكره منع النقص فيكفى فى الفرق ان يقال النص على زيد لا فائدة له الا مجرد منع حرمانه لاستحقاقه مع النص وبدونه بخلاف النص على الدينار لانه لا يتعين مع النص عليه بدونه فلا فائدة له ذكره الا اثبات استحقاقه دون غيره من ازيد منه او انقص لان له مفهوم ما نعلم الرافعى ان يقول شرط المفهوم ان لا يظهر للتخصيص بالذكرة فائدة وهى هنا منع النقص المناسب للاحسان بالوصية دون الزيادة لمناسبتها الاحسان فلا يقصد منعاً فليتأمل (قوله افراد الثانية) تأمله (قوله

الاولى حينئذ من جملة افراد الثانية والاستحقاق الفائم ان قبل استحقاق الفين ايضاً لانها حينئذ وصيتان متغايران الاولى محض تبرع لافى مقابل والثانية نوع جملة فى مقابل القبول والعمل فليس هذا كالاقرار له بالفين او بالف ولم يذكر سبباً ثم بالف وذكراً له سبباً لانه لم يغاير بينهما من كل وجه فامكن حمل احدهما على الاخر بخلافه فى مسئلتنا وبهذا يندفع ما وقع فى فتاوى ابن زرة مما يخالف بعض ذلك على انه ترد فيه ما اورد قوله لعل حمل المطلق من حيث اللفظ على المقيد او لا وان كانت

مادتهما مختلفة اعتبارا باللفظ من غير نظر الى المعنى (أو) أوصى (بجمع معين غير منحصر كالعلوية) وهم المنسوبون لعلى وإن لم يكونوا من فاطمة كرم الله وجههما وبني تميم (صححت في الاظهر وله الاقتصار على ثلاثة) كالوصية للفقراء والفرق بان الشرع خصصهم بثلاثة بخلاف غيرهم بحاج عنه باننا نتبع في الوصايا عرف الشارع غالبا حيث علم اول زيد والله كان لزيد النصف والباقي (٥٧) لوجه الخير اولى اول زيد ونحو جبريل او الجدار

بما لا يوصف بملك وهو مفرد فلزيد النصف وبطلت في الباقي نعم لو اضاف الجدار لمسجد او دار زيد صححت له وصرفت في عمارته كما بحثه الاذرعى او لزيد ونحو الرياح فله اقل متمول وبطلت فيما عداه ولو اوصى بثلاثة لله تعالى صرف في وجوه البروياتي آخر الباب بيانهم ومثالهم وجوه الخير ولا يدخل فيهم ورثته نظير ما مروياتى فان لم يقل لله تعالى صح وصرف للمساكين و فرق في الروضة بينه وبين الوقف بان غالب الوصايا للمساكين فحمل المطلق عليه وبان الوصية مبنية على المساهلة اى حيث تصح بالمجهول والنيجس وغيرهما بخلاف الوقف فيهما ووقع لبعضهم هنا ما يخالف ذلك فاحذره (او) اوصى (لاقارب زيد دخل كل قرابة) له (وإن بعد) وارثا وكافرا وغنيا وضد فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم كما شمله كلامهم ولا ينافيه قولهم لو لم ينحصروا فكالمعلوية لان محله فيما اذا عذر حصرهم وذلك لان هذا اللفظ يذكر عرفا شائعا لارادة جهة

مادتهما مختلفة لعل المراد بمادتهما الموصى به (قوله اعتبارا باللفظ الخ) معمول لقوله اولى ويان لوجه الاولوية والمراد باللفظ كون كل منهما وصية لشخص (قوله وهم المنسوبون) الى قول المتن والاصح تقديم ابن النجاشي لافوله واعتراض الرافعى الى المتن وقوله ونقل الاستاذ الى ذلك لانهم وقوله قال الاذرعى الى واقول وقوله لانها كاتفيد الى المتن (قوله وبني تميم) عطف على العلوية (قوله والفرق) اى فرق مقابل الاظهر عبارة المغنى والنهاية والثاني البطلان لان التعميم يقتضى الاستيعاب وهو متنع بخلاف الفقهاء فان عرف الشرع خصصه بثلاثة فاتبع اه (قوله يحجب عنه) اى عن الفرق (قوله اول زيد والله) الى قوله وإن كثروا فى المغنى (قوله ما لا يوصف بملك الخ) كالريح والشيطان نهاية ومغنى (قوله وهو مفرد) سيد كرم الله وجهه (قوله صحته) اى الوصية للجدار (قوله وصرفت) الاولى كافي النهاية والمغنى وصرف النصف قال ع ش فان فضل منه اى النصف شىء ادخل للعمارات ان توقع احتياجه اليها والارد على الورثة اه (قوله كما بحثه الاذرعى) جزم به النهاية والمغنى (قوله ونحو الرياح) كالملائكة والحيطان بما لا يوصف بملك وهو جمع وانظر ما حكى المتن والجمع المحصور ولعلم ما كالمفرد فى التفسيرين انما البطلان فى الباقي بعد خصه زيد فليراجع (قوله نظير ما مر) اى فى شرحه ولو اوصى لجيرانه الخ وياتى اى فى المتن اخر الفصل (قوله فان لم يقل لله تعالى الخ) ولو اوصى لامهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين جعل الموصى به بينهم اثلاثا نهاية ومغنى (قوله بينه) اى ما ذكر من الوصية بلا ذكر المصروف اى وبين الوقف اى بلا ذكر مصرف فلا يصح (قوله عليه) اى الغالب (قوله وغيرهما) الاولى كغيرهما (قوله فيهما) اى الغلبة والمساهلة المذكورين ويحتمل اى المجهول والنيجس (قول المتن لاقارب زيد) اى اورحه مغنى وروض (قوله وارثا) الى قوله واعتراض الرافعى فى المغنى (قوله وارثا) هذا لا يخالف ما مر من عدم دخول الورثة لانه فى ورثة الموصى فلو اوصى لاقارب نفسه لم تدخل ورثة نفسه كما يأتى والموصى لهم هنا اقارب زيد وهم من غير ورثة الموصى فلما اتفق ان بعض اقارب زيد من ورثة الموصى لم يدفع له شىء اه ع ش (قوله وغنى الخ) او حرا ورفيقا ويكون نصيبه لسيدة اه نهاية زاد المغنى لانا دخل سيدة لثلاث يتكرر الصرف للسيد باسمه واسم رقيقه اه (قوله فيجب استيعابهم الخ) هذا لان انحصروا اولم ينحصروا فكالوصية للعلوية مغنى وروض مع شرحه وسيفيده الشارح بقوله ولا ينافيه قولهم الخ (قوله كما شمله) اى قوله وإن كثروا الخ وكذا ضمير ولا ينافيه (قوله ولا ينافيه قولهم الخ) اى المارانفا (قوله لو لم ينحصروا) اى الموصى لهم كاقارب زيد مثلا فكالمعلوية اى فى جواز الاقتصار على ثلاثة والتفصيل (قوله لان محله) اى قولهم المذكور وقوله حصرهم اى الموصى لهم (قوله لان هذا اللفظ) اى اقارب زيد مثلا (قوله ومن ثم) اى من اجل أن هذا اللفظ يذكر عرفا الخ (قوله ولم ينظر الخ) عطف على قوله صرف له الخ وقوله واستوى الخ على قوله لم يكن الخ (قوله وبجواب بانه فى نفسه الخ) حاصله انه باعتبار اصل الواضع ليس جهة وباعتبار الاستعمال العرفى فلو حظ وجوب الاستيعاب الاول وفيما عداه الثانى هذا ولعل الاقرب ان يحجب بان الملاحظ فى عدم وجوب الاستيعاب عدم الحصر لا الجهة ومن ثم لو انحصرت اى الجهة وجب

وبني تميم) عطف على قول المتن كالعلوية وفى شرح مرأولا مهات اولاده وهن ثلاث وللفقراء والمساكين فهل هو كذلك كفاي مسألة السبكي المارة فى الشرع (قوله واستوى) عطف على قولهم لم يكن له الاقارب قال مر فى شرحه ويؤخذ من قولهم انه يدخل فيه غير الوارث مالو كان قريبه رقيقا فصحيح ويكون نصيبه لسيدة وهو الاوجه كما بحثه الناشرى وإن تعقبه فى الاسعاد فقال ينبغي دخوله لم يكن له اقارب احرا فان كان فلا دخل

(٨ - شرانى وابن قاسم - سابع) القرابة فعمم ومن ثم لو لم يكن له الاقارب صرف له الكل ولم ينظر لكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الا بعد مع غيره مع كون الاقارب جمع اقرب وهو اقل تفضيل واعتراض الرافعى التعليل بالجهة بانه لو كان كذلك لم يحجب الاستيعاب كالوصية للفقراء وبجواب بانه فى نفسه غير جهة جسمية لان من شأن القرابة الحصر وإنما المتبادر من ذكرها ما يتبادر

من الجهة بالنسبة لا عظام من ذكر وقر لهم يذكروا فاشاءا لارادة جهة القرابة بشير لما ذكرته (لا أصلا) أي أبأ وأما (وفرعا) أي ولدا (في الاصح) ونقل الاستاذ ابو منصور إجماع الاصحاب عليه والاعتراض عليه مردود وذلك لانهم لا يسمون اقارب عرفاى بالنسبة للوصية فلا ينافي تسميتهما اقارب في غير ذلك وعدل (٥٨) عن قول اصله الاصول والفروع ليفيد دخول الاجداد والجدات والاحفاد ويؤخذ مما

في الوقف أنه لو وقف على أولاده وليس له إلا أولادهم صرف اليهم لما سئم انه لو لم يكن له هنا قريب غير أولئك صرف اليهم (ولا تدخل قرابة الام في وصية العرب في الاصح) ونقل عن الجمهور لانهم لا يفتخرون بها ولا يعدونها قرابة والاصح في الروضة ونقل عن الاكثرين دخولهم كالعجم لان العرب يفتخرون بها فقد صح انه عليه السلام قال عن سعد بن أبي وقاص سعد خالي فلير في امرؤ خاله ويدخلون في الرحم اتفاقا (والعبارة في ضبط الاقارب باقرب جد ينسب اليه زيد) أو أمه بناء على دخول اقاربها (وتعد أولاده) أي ذلك الجد (قبيلة) واحدة ولا يدخل أولاد جد فوقه أو في درجته فلو اوصى لاقارب حسنى لم تدخل الحسينيون وإن انتهوا كلهم إلى على كرم الله وجهه أو لاقارب الشافعى دخل كل من ينسب لشافع لانه اقرب جد عرف به الشافعى لان ينسب لجد بعد شافع كأولاد اخوى شافع على والعباس لانهم إنما ينسبون للطلب والاقارب

الاستيعاب فيها أيضا كما سلف في مبحث القبول اه سيد عمر (قوله بالنسبة لا عطاء الخ) يتامل اه سم (قوله وقر لهم الخ) مبتدأ خبره قوله يشير الخ (قول المتن لا اصلا وفرعا) كذا في نسخ الشرح بلا النفي ولا يظهر عليه وجه نصب اصلاح الخ والذي في المحلى والنهاية والمغنى الا اصلاح الخ بالاستثناء وهذا ظاهر (قوله اي ابا واما) اي بالذات فقط وقوله اي ولدا اي اولاد الصلب فقط (قوله وذلك) راجع الى قول المتن لا اصلا وفرعا (قوله لانهم) اي والام والولد (قوله لا يسمون اقارب) اي بخلاف الاجداد والجدات والاحفاد اه مغنى (قوله تسميتهما) اي الاصل والفرع (قوله في غير ذلك) الاولى في غيرها (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) اي في الاقارب بخلاف تعبير أصله فانه يقتضى خروجهم كالابون والاولاد سيد عمر وسم (قوله انه لم يكن الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله هنا) اي في الوصية (قوله غير أولئك) اي الاب والام والفرع (قول المتن ولا تدخل قرابة ام) اي في الوصية للاقارب اه مغنى (قوله لانهم لا يفتخرون) الى قوله او قوة الجهة في المغنى (قوله بها) اي بقرابة الام (قوله والاصح في الروضة الخ) وهو المعتمد نهاية ومغنى ومنهج (قوله دخولهم) اي اقارب الام (قوله في الرحم) اي في الوصية للرحم (قوله لاقارب حسنى) اي شخص منسوبون إلى سيدنا الحسن وقر لهم لم يدخل الحسينيون اي المنسوبون إلى سيدنا الحسين وقوله وإن انتهوا الخ اي الحسينيون والحسينيون (قوله لان ينسب الجد) عطف على قوله دخل كل من ينسب الخ بحسب المعنى ولو حذف اللام لظهر العطف عبارة المغنى والوصية لاقارب الشافعى في زمنه او بعد موته لا ولاد شافع الخ ولا يصرف الى من ينسب الى جد بعد شافع كأولاد على والعباس اخوى شافع اه وهى ظاهرة (قوله او لاقارب بعض اولاد الشافعى الخ) اي لو اوصى في هذا الوقت لاقارب بعض الخ اه مغنى قال النهاية قد مر في الزكاة آله عليه السلام فلو اوصى لآل غيره صححت الوصية وحمل على القرابة في اوجه الوجهين لا على اجتهاد الحاكم واهل البيت كالان نعم تدخل الزوجة فيهم اي اهل البيت ايضا ولا له من غير ذكر البيت دخل كل من تلزمه مؤنته ولا بانه دخل اجداده من الطرفين ولا مهاته دخلت جداته منهم ايضا ولا تدخل الاخوات في الاخرة كهكسه والاحماء آباء الزوجة وكذا ابوزوجة كل محرم رحم محرم والاصهار فشمم الاختان والاحماء ويدخل في المحرم كل محرم ينسب اورضاع او مصاهرة والوصية للمولى كالوقوف عليهم اه زاد المغنى ولا يدخل فيهم المدبر والام الولد اه قال ع ش قوله الاختان اي اقارب الزوجة وقوله كالوقوف عليهم اي فيشمم العتيق والمعتق اه (قوله اي الولد) اي اولاد الصلب (قوله رعاية) تعليل للبتن مع ما زاده الشارح بقوله ثم غيرهما الخ (قوله وبهذا) اي قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض الخ بحتمل ان وجه اندفاعه ان المراد بالاقرب ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا

لهم معهم لعدم عدمهم بالوصية اه (قوله أي بالنسبة الخ) يتامل (قوله ليفيد دخول الاجداد الخ) أي في الاقارب (قوله ويدخل في اقرب اقارب له الاصل والفرع) قال في التكملة نوزع في تعبيره بالدخول مع انه ليس اقرب الاقارب غيرهما فلو قالوا اقرب الاقارب الاصل والفرع لكان اصوب واجيب بانهما اقرب على الاطلاق ويصح إطلاق الدخول بمعنى ان كلا منهما داخل واذا اخذناه على الاطلاق بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب فقد لا يكونان وله اقارب غيرهما واقربهم اليه مثالا لاخ والعلم فتكون الوصية له وبهذا يكون تعبير المصنف احسن اه وقوله بل بالنسبة إلى الموصى لاقارب به هلا قال لاقرب اقارب به فان صورة المسئلة فاذا اوصى لاقرب اقارب به وليس له اصل ولا فرع قدم الاخ على الجد والعلم لانه اقوى جهة واقرب كما تفيد عبارة المنهج وهى او اوصى لاقرب اقارب به فلذرية قرني فقرني فابوة فاخوة فبنوتها فجدودة اه (قوله وبهذا)

بعض اولاد الشافعى دخل فيها اولاده دون اولاد جده شافع (ويدخل في اقرب اقارب له) أي زيد (الاصل) اي الابوان (والفرع) اي الولد ثم غيرهما عند فقدهما على التفصيل الاتى رعاية لوصف الاقربىة المقضى لزيادة القرب او قوة الجهة وبهذا الذى دل عليه قوله وأخ على جد اندفع الاعتراض عليه بانه يومئذ اقرب من غير الاصول والفروع

واندفع قول شارح المراد بالاصل الاب والام واصولهما (والاصح تقديم) الفروع وان سفلوا ولومن اولاد البنات الاقرب فالاقرب فيقدم ولد الولد على ولد الولد ثم الابوة ثم الاخوة ولومن الام ثم بنوة الاخوة ثم الجدود من قبل (٥٩) الاب والام القربى فالقربى نظرا

في الفروع إلى قوة الارث والعصوبة في الجلالة وفي الاخوة إلى قوة البنوة فيها في الجلالة ثم بعد الجدود العمومة والخوة فيستويان ثم بنوتهم ويستويان ايضا لكن بحث ابن الرفعة تقديم العم والعمة على ابني الجد والخال والخالة على جد الام وجدتها اه قال غيره وكالعم في ذلك ابنة كافي الولاء إذا تقرر ذلك علم منه تقديم (ابن) وبنات وذريتهما (على اب و) تقديم (اخ) وذريته من اي جهاته (على جد) من اي جهاته (ولا يرجح بذكورة ووارثة بل يستوي الاب والام والابن والبنات) والاخ والاخت لا استواء الجهة في كل نعم يقدم الشقيق على غيره ويستوي الاخ للاب والابن للام (ويقدم ابن البنات على ابن ابن الابن) لانه اقرب منه في الدرجة (فرع) اوصى جماعة من اقرب اقارب زيد وجب استيعاب الاقربين واستشكله الرافعي بان القياس بطلان الوصية لان لفظ جماعة منكرو فهو كالو اوصى لاحد رجلين او ثلاثة لاعلى التعيين من جماعة معينين قال الاذرعى

المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ويحتمل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحقق في الجملة اي بعد فقد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنين فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر لا يخفى اه سم وفي تعقيب الاحتمال الاول بقوله وفي اقتضاء وصف الاقربية الخ ميل إلى ترجيح الاحتمال الثاني كما اقتصر عليه المغني لكن كلام الشارح كالصريح في ارادة الاحتمال الاول ولا فيكون قوله او قوة الجهة مستدركا ويمكن ان يكون المشار اليه قول الشارح ثم غيرهما الخ (قوله) وان دفع قول شارح الخ) ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتامل اه سم (قوله تقديم الفروع) إلى الفرع في المعنى الاول قوله قال غيره إلى المتن (قوله) ولومن اولاد البنات) غاية وقوله الاقرب فالاقرب تفصيل لقوله تقديم الفروع الخ (قوله) فيقدم ولد الولد الخ) ويستوى اولاد البنات اه معنى (قوله) ثم الابوة) عطف على الفروع (قوله) من قبل الاب والام القربى فالقربى) راجع إلى قوله ثم بنوة الاخوة ثم الجدود (قوله) نظر في الفروع الخ) تحليل للترتيب المذكور (قوله) ويستويان ايضا) اي يستوى بنوة العمومة وبنوة الخوة (قوله) لكن بحث ابن الرفعة الخ) ضعيف اه عش (قوله) والخال الخ) عطف على العم (قوله) في ذلك) اي في التقديم على ابني الجد (قوله) إذا تقرر ذلك) اي الترتيب بقوله والاصح تقديم الفروع الخ (قول المتن) بل يستوى الاب والام الخ) كما يستوى المسلم والكافر اه معنى (قوله) نعم يقدم الشقيق الخ) اي هنا وفي الوقف اه عش (قوله) يقدم الشقيق الخ) عبارة للمغني يقدم ولدا لابوين من الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات والادهم على ولدا احدهما ويقدم اخ لاب على ابن اخ لابوين اه (قول المتن ابن البنات) عبارة شرح المنهج ولد البنات اه (قوله) وجب استيعاب الاقربين) يتامل هذا مع قوله من اقرب اقارب زيد وما المراد من الاقربين الذين يجب استيعابهم اه عش اقول المراد بهم معلوم من قول المصنف ويدخل في اقرب اقاربه الخ مع قول الشارح ثم غيرهما عند فقد هما الخ (قوله) واستشكله الرافعي الخ) اقول يجوز ان يكون الصورة المرادة لهم ما لو كان ذلك بلفظ اعطوا جماعة الخ وعليه فلا اشكال اه سيد عمر (قوله) فهو) اي مانحن فيه من الوصية (قوله) بان ما ذكره) اي الرافعي (قوله) من كل وجه الخ) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين اه سم (قوله) لانه لما ربط الخ) استشكله سم راجعه

أي قوله او قوة الجهة اندفع الاعتراض عليه ويحتمل ان وجه اندفاعه أن المراد بالاقربية ما يشمل قوة الجهة كما يدل عليه قوله او قوة الجهة والاقرب بهذا المعنى من غير الاصول والفروع متحقق في الجملة كافي الاخ المقدم على الجد ويحتمل ان وجهه ان الاقرب حقيقة متحققة في الجملة اي بعد الاصل والفرع كالاخوة بالنسبة لبنين فليتامل وفي اقتضاء وصف الاقربية قوة الجهة بدون زيادة اقربية نظر ولا يخفى (قوله) وان دفع قول شارح) ان كان وجه اندفاعه انه يرد على قوله واصولهما تقديم الاخ مثلا على اصولهما فيرد عليه ان كلام ذلك الشارح في مجرد دخولهم في اقرب الاقارب واتصافهم بهذا الوصف واما الترتيب بينهم وبين غيرهم فامر اخر معلوم بما يأتي فليتامل (قوله) من كل وجه) هذا لا يصح مع التقييد بقوله من جماعة معينين (لانه لما ربط الموصى لهم بوصف الاقربية علم الخ) يرد عليه انه لم يربطه بمجرد ذلك الوصف بل مع معنى من التي المتبادر منها في مثل هذا التركيب التبعيض المؤيد بانه لو اراد البيان لكان الظاهر ترك لفظي جماعة ومن والاقتصار على قوله اوصيت لاقرب اقارب زيد لا فائدة في زيادة تذكرك اللفظتين على ذلك التقدير مع اهمام ما خلا فسراده عليه ايضا واما الاستغراق فلا موقع له هنا كما لا يخفى فانظر مع ذلك قوله فأتضح ما ذكره فاي اتضح له وكان ينبغي ان كان ولا بد ان يقول فقرض في الجملة ما ذكره وقد بر (قوله) علم) بمنوع

ويحتاج إلى الفرق اه واقل يمكن ان يفرق بما ذكره فيه ايهام من كل وجه من غير قرينة تبينه وما هنا ليس كذلك لانه لما ربط الموصى بوصف لهم لإقربية علم ان سراده اناطلة الحكم بها من غير نظر لمن لانها كما تفيد التبعيض تفيد الاستغراق او الابتداء

فاعرضوا عنها لانهما وقضوا بالقرينة التي ذكرتها على ان لنا ان نقول انها بالبيان لا غير بمعونة تلك القرينة فانضح ما ذكره واندفع
 ما لشيخنا المستلزم لاجراجه كلامهم عن ظاهره بل صريحه المصرح به كلام الرافعي (ولو اوصى لا قارب نفسه) او اقرب اقارب نفسه (لم تدخل
 ورثته في الاصح) وان صححنا الوصية للوارث لانه لا يوصى له عادة فتختص بالباقي وفي الروضة لو اوصى لاهله فهم من تلمزهم نفقتهم اي غير الورثة
 فيما يظهر من كلامهم ويظهر ايضا فيمن (٦٠) اوصى بركة او كفارة عليه انه يجوز للوصي والقاضي الصرف للوارث في هذه لان

الآخذ فيها لم يأخذ بحجة
 الوصية اليه قصدا لان
 المصرف هنا غير مقصود
 وإنما المقصود بيان ما
 اشتملت به ذمته لتبرأ لا غير
 وحينئذ فلا ياتي هنا قولهم
 لانه لا يوصى له عادة بخلاف
 الوصية بالتصدق عنه مثلا
 فان المتبادر منه قصد
 المصرف من نحو الفقراء
 لما مر ان غالب الوصايا لهم
 ومتى ادير الامر على قصد
 المصرف اتضح عدم دخول
 ورثته نظر للعادة المذكورة
 فان لم يكن غيرهم فيجتمعت
 انه كما مر انما ويجتمعت
 الفرق بما افاده التعليل ان
 الوارث لا يوصى له عادة
 بخلاف غيره

(فصل في احكام
 معنوية للموصى به مع
 بيان ما يفعل عن الميت وما
 ينفعه) تصح الوصية بمنافع
 نحو (عبد ودار) كما قدمه
 ووطابه هنا لما بعده (وغلة)
 عطف على منافع (حانوت)
 ودار موقدة وموقته ومطلقة
 وهي للتأيد وما اقتضاه
 عطف الغلة على المنفعة من

(قوله فاعرضوا عنها الخ) اي لفظة من (قوله على ان الخ) ممنوع وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لتلك على
 البيان اه سم (قوله فانضح ما ذكره) اي وجوب استيعاب الاقربين (قوله واندفع ما لشيخنا الخ)
 عبارة في شرح الروض عقب سوق كلام الرافعي وقول الاذرعى مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول
 لا قارب اقارب زيدو يصدق عليه انه اوصى لجماعة من اقرب اقارب زيد انتهت اه سم (قوله او اقرب
 اقارب نفسه) والترتيب حينئذ كما مر لكن لو كان الاقرب وارثا صرف الموصى به للاقرب من غير الوارثين
 إذ لم يحز الوارثون الوصية مغنى وروض (قوله فيما يظهر) كذا في شرح الروض (قوله عليه) اي الموصى
 (قوله لانه لا يوصى له) مقول قولهم (قوله غيرهم) اي غير الورثة فيجتمعت الخ لعله الاقرب فايراجع (قوله
 كما مر انما) اي في شرح لا اصلا وفرعا في الاصح

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت) (قوله في احكام معنوية) الى قوله ومن
 ثم اعترض في النهاية وكذا في المعنى لا قوله وما اقتضاه الخ (قوله نحو عبد ودار) من الدواب والعقارات اه
 معنى (قوله كما قدمه) اي اول الباب بقوله وبالمنافع (قوله لما بعده) اي لاجل ترتيب الاحكام الاتية اه
 كرى عبارة المعنى وإنما اعاده ليرتب عليها قوله ويملك الموصى له الخ (قوله وهي) اي المطلقة اه معنى
 (قوله والمنفعة الخ) اي وبين المنفعة والسكنى الخ (قوله ومن ثم استحسنا الخ) قال السبكي والمنافع والغلة
 متقاربان وكل عين فيها منفعة فقد يحصل منها شئ غير تلك المنفعة اما بفعله كما استغلال او بعوض عن فعل
 غيره او من عند الله تعالى وذلك الشئ يسمى غلة فالموصى له به يملكه من غير ملك العين والمنفعة كاجرة العبد
 والدار والحانوت وكسب العبد وما ينبت من الارض كله غلة تصح الوصية به كما تصح المنفعة اه معنى (قوله
 تتناول الخدمة) اي في العبد وقوله السكنى اي في الدار اه سم (قوله ما صرح به الخ) من الاجارة والاعارة
 والوصية بها والا كسب المعتادة كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرقة لانها ابدال منافعه اه سم
 (قوله لكن بقيد) اي الغير (قوله الاتي في الغلة) يجتمعت انه اشارة الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احتراز
 عن نحو الشجرة كما يستفاد ذلك من قوله الاتي فاعلة قسمان الخ اه سم وقال السبكي وهو قوله التي هي
 الفرائد العينية اه والاول هو الظاهر (قوله وبناء) بكسر الباء وتخفيف النون (قوله وبواحد) عطف على
 قوله بالغلة وقوله من هذه الثلاثة اي السكنى والركوب والاستخدام (قوله لان الغلة الخ) تعليل له ولها بل
 ينبغي ان الوصية بالغلة لا تنفيذ استحقاق سكنى الخ وبواحد من هذه الثلاثة لا تنفيذ استحقاق غلة فقوله والمنفعة

وقوله بمعونة تلك القرينة لا دلالة لتلك على البيان (قوله واندفع ما لشيخنا) عبارة في شرح الروض عقب سوق
 كلام الرافعي وقول الاذرعى ويحتاج الى الفرق مانصه وقد يقال صورة المسئلة هنا ان يقول لا قارب اقارب زيد
 ويصدق عليه انه اوصى لجماعة من اقرب اقارب زيد انتهى

(فصل في احكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه) (قوله بتناول الخدمة) اي
 من العبد والسكنى اي في الدار (قوله ما صرح به) منه الاجارة والاعارة والوصية بها والا كسب المعتادة
 كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياد واجرة الحرقة لانها ابدال منافعه (قوله الاتي في الغلة) يجتمعت انه اشارة
 الى اعتبار ما يحصل لان نفسه احتراز عن نحو الشجرة كما يستفاد ذلك من قوله الاتي فاعلة قسمان الخ (قوله

تغايرهما صحيح ومن ثم اعترض الشيخان اطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة والسكنى والخدمة في القن والمنفعة اي
 والسكنى والغلة في الدار ثم استحسنا ان المنفعة تتناول الخدمة والسكنى اي وغيرهما ما صرح به قبل لكن بقيد الاتي في الغلة وان كلاما من الخدمة
 والسكنى لا يفيد غيره ومن ثم لو استأجرة الخ لم يكله نحو كتابة وبناء قال بل ينبغي ان الوصية بالغلة او السكسب لا تنفيذ استحقاق
 سكنى ولا ركوب ولا استخدام وبواحد من هذه الثلاثة لا تنفيذ استحقاق غلة ولا كسب لان الغلة فائدة عينية والمنفعة مقابلة للعين اه

ولا ينافي ما ذكرناه في المنفعة خلافا لمن توهمه شمولها للكسب لما يأتي أنه بدلهما و قول ابن الرفعة الخدمة أن تفيد ما تفيد المنفعة ضعیف وكذا قوله أن الغلة تفيد السكنى وقوله ليس في الغلة محمل في الدار غير المنفعة وكون المنفعة مقابلة للعین لا يمنع أن الغلة المضافة للدار بمعنى المنفعة اه وقال غيره الوجه أن المنافع تشمل الغلة والكسب والغلة وإن كانت فائدة عينية هي معدودة من منافع الارض والغلة والكسب لا تفيد نحو ركوب وسكنى ومنفعة بل ما يحصل من الغلة والكسب خاصة والمفهوم من المنفعة أعم مما يفهم منهما اه وفي بعضه نظير عرف مما تقرر والحاصل أن ما ذكره الشيخان صحيح ومن ثم اعتمده المحققون وأن المنفعة تخلق على ما يقابل العین ومن ثم ندرها لامام وغيرهنا بانها ملك بعقد الاجارة الصحيح والمملوك به قصد اه وحض المنفعة لا غير واستتباعا للعین إنما هو للضرورة (٦١) أو الحاجة كما ينوهم وهذا الاطلاق هو

المبادر منها هنا فن ثم حملوها عليه كما حملوا الوصية على عود اللهو فيما مر لذلك وقد تطلق على ما هو اعم من ذلك فتشمل حتى الغلة التي هي الفوائد العينية الحاصلة لا بفعل احد وهذا لا يعمل به هنا إلا لاقرينة فبالغلة قسمان قسم يحصل بدل استيفاء منفعة فتتناوله المنفعة بلا قرينة وقسم يحصل بنفسه فهو اجنبي عن المنفعة فاحتاج تناولها له الى قرينة ومن هذا يعلم انه لا يصح الايصاء بدراهم يتجر فيها الوصى ويتصدق بما يحصل من ربحها لان الربح بالنسبة لها لا يسمى غلة ولا منفعة للعین الموصى بها لانه لا يحصل إلا بعد زوالها وهذا واضح خلافا لمن وهم فيه وأن الذي يتجه في نحو النخلة والشاة انه ان اوصى بفوائدهما او لغتهما اخص بنحو الثمرة واللبن والصوف او بمنافعهما لم يدخل نحو الثمرة إلا ان قامت قرينة ظاهرة على

أى الشاملة لهذه الثلاثة ويحتمل أن ذلك لتعليل لا اعتراض الشيخين المتقدم (قوله ما ذكرناه في المنفعة) أى من أنها مقابلة للعین وقوله شمولها للكسب أى مع انه عین ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاما سيما في قوله فالغلة قسمان الخ اه سم (قوله وقول ابن الرفعة ان الخدمة الخ) هذا مقابل قوله السابق ان الخدمة لا تفيد غير هي وقوله ان الغلة الخ مقابل قولها السابق ان الوصية بالغلة لا تفيد استحقاق سكنى وقوله ليس للغلة الخ مقابل اعتراضهما لإطلاقهم التسوية بين المنفعة والغلة في الدار (قوله محمل في الدار) الاولى القلب (قوله وكون المنفعة الخ) جواب سؤال (قوله لا يمنع الخ) خبر الكون (قوله غيره) أى غير ابن الرفعة (قوله والغلة الخ) جملة اعتراضية وقوله وإن كانت الخ غاية (قوله والغلة والكسب الخ) أى وان الغلة الخ (قوله لا تفيد نحو ركوب الخ) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ اه سم (قوله خاصة) خبر ما يحصل (قوله وفي بعضه) أى بعض ما قاله الغير ولعل مراده بذلك البعض قوله ان المنافع تشمل الغلة وقوله والمفهوم من المنفعة اعم مما يفهم من الغلة فليتنامل (قوله والحاصل) أى حاصل ما في هذا المقام (قوله هنا) أى في الوصية (قوله واستتباعها) أى المنفعة أو الاجارة (قوله ثم) أى في الاجارة (قوله وهذا الاطلاق) أى اطلاق المنفعة على مقابل العین (قوله كما حملوا الوصية) أى يعود (قوله وقد تطلق) أى المنفعة (قوله الحاصلة لا بفعل احد) أى كالثمره (قوله وهذا) أى الاطلاق الثاني التعليل (قوله ومن هذا) أى من الحاصل اعرض ويحتمل من اقتصار المصنف على المنافع والغلة (قوله يعلم انه لا يصح الخ) اقره ع ش كان سم (قوله بالنسبة لها) أى للدراهم (قوله وان الذى الخ) عطف على قوله انه لا يصح الخ (قوله بان لم يكن لها) أى النخلة ولو ثنى الضمير ليرجع الى الشاة أيضا لكان انسب (قوله أو اطرد) عطف على قوله لم يكن الخ (قوله بذلك) أى باطلاق منفعة النخلة على نحو ثمرتها (قوله استتجارها) أى الشاة ولو ثنى الضمير ليرجع الى النخلة ايضا لكان انسب (قوله هنا) أى في باب الوصية (قوله وكأنه) أى الاذرى (قوله الا ترى) أى في شرح ان اوصى بمنفعة مدة (قوله إلا لان يفرق بانه الخ) فرق في المغنى بهذا الفرق ايضا اه سيد عمر (قوله هنا) أى في مسئلة العبد وقوله اتى أى الموصى (قوله كما تقرر) أى في اول الفصل (قوله لانه) أى الوارث أصلى لعل الانسب إسقاط الياء (قوله واما ثم) أى في مسئلة الدار (قوله فلم يعارض) أى حق الوارث

ولا ينافي ما ذكرناه في المنفعة) أى من أنها مقابلة للعین (قوله خلافا لمن توهمه شمولها للكسب) أى مع انه عین ومثله غلة تحصل بدل استيفاء منفعة اخذاما سيما في قوله فالغلة قسمان الخ (قوله ان المنافع تشمل الغلة والكسب) هذا موافق لقوله السابق شمولها للكسب لما سيأتى انه بدلهما مع ما فيه ويوافق ذلك قوله الا ترى اعم مما يفهم منهما لان حاصله ان المنفعة تشمل الكسب والغلة (قوله لا تفيد نحو ركوب وسكنى) موافق لقوله السابق قال بل ينبغي الخ (قوله وفي بعضه) يتأمل (قوله لان الربح الخ) انظر هذا التعليل مع انه لم يذكر ما يفيد تصور المسئلة بالايصاء بالمنفعة أو الغلة

إرادة ما يشمل الغلة بان لم يكن لها منفعة تقصد غير نحو ثمرتها أو اطرد عرف الموصى بذلك وقدر لذلك نظائر فان قلت ما منفعة النخلة والشاة غير الغلة قلت ربط نحو الدواب في النخلة ونشر نحو الثياب عليها ونحو دياسة الشاة للحب فانه يصح استتجارها لذلك كما صرحوا به (تنبيه) وقع في الروضة هنا انه لو اوصى بمنفعة عده سنة غير معينة كان تعينها للوارث ونازع فيه الاذرى ثم قال ينبغي حملها على سنة متصلة بكونه وأكذبه من نظيره الآتى أنه لو اوصى بمنفعة دار سنة حملت على السنة التي تلى الموت وهو أخذ ظاهر إلا أن يفرق بانه هنا أتى للوارث شركة في المنافع إذ ما عدا الخدمة من نحو كتابة وبناءه خلافا لابن الرفعة كما تقرر وعند بقا حق للوارث تكون الخيرة في تسليم ماعداه اليه لانه أصلى والموصى له عارض فلقوة حقه كان التعيين اليه وأما ثم لم يبق له حق في المنفعة لم يعارض حق الموصى له فانصرف حقه لا أول سنة تلى الموت إذ

لأعارض له فيها فتأملوه وما يؤيد ذلك قول القاصي لو أوصى ثمرة هذا البستان سنة ولم يعينها فتعنيها للوارث أي لأنه بقيت له المنافع غير الثمرة فهو كالوصية بالخدمة فيما ذكر (٦٢) (ويملك الموصى له) بالمنفعة وكذا بالغلة أن قامت قرينة على أن المراد بها مطلق المنفعة أو

أطرد العرف بذلك فيما يظهر نظير ما مر (منفعة) نحو (العبد) الموصى بمنفعته فليست أباحة ولا عارية للزومها بالقبول ومن ثم جاز له أن يؤجر ويعير ويوصى بها ويسافر به عند الأمن ويده يدأمانه وورثت عنه ومحل ذلك في غير مؤقته بنحو حياته على اضطراب فيه والاكانت أباحة فقط كما لو أوصى له بأن ينتفع أو يسكن أو يركب أو يتخدمه فلا يملك شيئا مما مر ويأتي لأنه لما عبر بالفعل واستند إلى الخطاب اقتضى قصوره على مباشرته بخلاف منفعته أو خدمته أو سكنها أو ركوها خلافا لابن الرفعة والتعبير بالاستخدام كمو بان يتخدمه بخلاف الخدمة كما هو واضح ويستقل الموصى له بتزويج العبد أي أن كانت الوصية مؤبدة والاحتياج إلى إذن الوارث أيضا فيما يظهر كأنه لا بد من رضاها في الأمة مطلقا (و) يملك أيضا (اكسابه المعتادة) كاحتطاب واصطياد واجرة حرفة لأنها أبدال المنافع الموصى بها (لا النادرة) كهبية ولقطة إذ لا تفقد بالوصية (وكذا مهرها) أي الأمة إذا وطئت

قضية سالبة لا تقتضي وجود الموضوع (قوله) وما يؤيد ذلك أي الفرق (قوله) بالمنفعة (إلى قوله) ويستقل في النهاية (قوله) نظير ما مر (أي قبيل التنبيه) (قوله) فليست أي الوصية بالمنفعة أباحة خلافا لابي حنيفة وقوله للزومها بالقول أي بخلاف العارية أه مغنى (قوله) ويوصى بها أي بالمنفعة وقوله ويسافر به أي بمحل المنفعة أه رشيدى (قوله) ومحل ذلك عبارة النهاية وإطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبدة والمؤقته لكن قيده في الروضة بالمؤبدة والمطلقة أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فالجزوم به في الروضة وأصلها هنا أنه ليس بتمليك وإنما هو أباحة فليس له الإجارة وفي الإجارة وجهان أحدهما كما قاله الاستوى المنع أه وعبارة المغنى تنبيه إطلاق المنفعة يقتضى عدم الفرق بين المؤبدة والمقيدة وهو كذلك كما قطعنا به في باب الإجارة خلافا لما مشيا عليه هنا من أن الوصية المقيدة بأباحة فلا يؤجر أه قال ع ش قوله يقتضى عدم الفرق معتمد وقوله حياته أو حياة زيد وقوله فالجزوم به الخ معتمد وقوله كما قاله الاستوى الخ معتمد أه (قوله) بنحو حياته ظاهر أه أن المؤقته بنحو حياته أباحة وإن لم يعتبر خلاف ظاهر شرح الروض أي والمغنى بالفعل وهو صريح قول الشيخين أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فهو أباحة وليس بتمليك انتهى أه سم (قوله) (والا) أي بأن كانت مؤقته بنحو حياة كانت أباحة أي بخلاف المؤقته بنحو سنة فليست أباحة بل تمليك كما يفيد كلام كل من الشارح والنهاية والمغنى (قوله) (كالووصى) إلى قوله بخلاف بمنفعته في المغنى (قوله) (مما مر) أي من الإجارة وما عطف عليها وقوله ويأتي أي في قوله ويملك أيضا اكسابه الخ (قوله) بخلاف منفعته الخ أي بخلاف ما لو قال أوصيت بمنفعة الخ أه رشيدى (قوله) والتعبير بالاستخدام كمو بان يتخدمه بخلاف الخدمة أي ليقصر الأول على مباشرته بنفسه ولا يجوز له نحو الإجارة بخلاف الثاني (قوله) ويستقل الموصى له الخ) خالف النهاية والمغنى فقالا وقال للشهاب الرملى أن المزوج للموصى بمنفعته ذكر أكان أو أنى الوارث باذن الموصى له أي مطلقا مؤبدة أو مؤقته قال ع ش أن المزوج الخ قوله هو ظاهر في الأنثى بان يجبرها عليه فيمتولى تزويجها أما العبد فالمراد بتزويجه الإذن له فيه وعليه فكان الظاهر أن يقول ولا يصح تزويج العبد الموصى بمنفعته إلا باذن الوارث والموصى له أه (قوله) مؤبدة أي بان ذكر فيها لفظ التأييد أو أطلقت (قوله) (والا) أي بأن كانت مؤقته (قوله) (مطلقا) أي مؤبدة أو مؤقته (قوله) كاحتطاب إلى قوله وكما يملكه الموقوف عليه في المغنى وإلى قوله لا ولدها في النهاية الأقوله فيما إذا بدت المنفعة (قوله) لأنها أبدال المنافع الخ ومن ذلك ابن الأمة فهو للموصى له فله منع الأمة من سقي ولدها الموصى به لا خير لغير اللبأ ما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد أه ع ش (قوله) (النادرة) هو في النهاية والمغنى بالقلم الأسود لكن عبارة الثاني بخلاف النادرة (إذا وطئت بشبهة الخ) عبارة المغنى وشرح الروض أن زوجت أو وطئت بشبهة أه (قوله) (بملكه الخ) خبر مهران في المتن (قوله) (وكما يملكه الخ) عطف على قوله لأن الخ (قوله) (و فرق الأذرعى) أي على مقابل الأصح الذى ما لا إليه في الروضة وأصلها أه ع ش (قوله) (بينه) أي الموصى له (قوله) (والولد)

(في غير مؤقته بنحو حياته الخ) ظاهر أه أن المؤقته بغير حياته أباحة وإن لم يعبر خلاف ظاهر شرح الروض بالفعل وهو صريح قول الشيخين واللفظ لأصل الروضة أما إذا قال أوصيت لك بمنافعه حياتك فهو أباحة وليس بتمليك فليس له الإجارة وفي الإجارة وجهان وإذا مات الموصى له رجع الحق إلى ورثة الموصى ولو قال أوصيت لك بان تسكن هذه الدار أو بان يتخدمك هذا العبد فهو أباحة أيضا لا تمليك بخلاف قوله لو وصيت لك بسكنها أو خدمته هكذا ذكره القفال وغيره انتهى لكن أول في شرح الروض قوله بمنافعه من قوله نعم قوله أوصيت لك بمنافعه حياتك أباحة بقوله أي بان تنتفع به (ويستقل الموصى له بتزويج العبد) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد أن الموصى له لا يستقل بتزويج العبد بناء على أن الكسب النادر للمالك الرقبة وأن مؤن النكاح تتعلق بالكسب النادر ففي النكاح ضرر على الوارث فلا يفعل بغير إذنه وما في الوسيط مبنى على أن مؤن

بشبهة أو نكاح بملكه الموصى له بمنافعها (في الأصح) لأنه من نساء الرقبة كالكسب وكما يملكه الموقوف عليه وما لا في الروضة بالنصب وأصلها إلى أنه ملك لورثة الموصى و فرق الأذرعى بينه وبين الموقوف عليه بأن ملك الثاني أقوى لملكه النادر والولد بخلاف الأول

ويملك الوارث الرقبة هنا لاثم قال غيره ولانه يملك الرقبة على قول فقوى الاستتباع بخلافه هنا ورد هذا بان الموصى له بالمنفعة ابدًا
قيل فيه انه يملك الرقبة ايضا ويرد الاولان بان الموصى له يملك الاجارة والاعارة (٦٣) والسفر بها وتورث عنه المنفعة

ولا كذلك الموقوف عليه

فكان ملك الموصى له اقوى
وعدم ملكه النادر انما هو
لعدم تبادر دخوله والولد
انما هو لما ياتي ولانه جزء
من الام وهو لا يملكها
لان ذلك اضعف ملكه
ومن ثم كان المعتمد ملكه
المهر وفاقا للاسنوي وغيره
وانه فيما اذا ابدت المنفعة
لا يحد لو وطئ بخلاف
الموقوف عليه لما تقرر من
ان ملكه اضعف وايضا
فالحق في الموقوفة للبطن
الثاني ولو مع وجود البطن
الاول ولا حق هنا في
المنفعة لغير الموصى له
فاندفع ما قيل الوجه التسوية
بينهما او وجوب الحد في
الوصية دون الوقف
والاوجه في ارش البكارة
انه للورثة لانه بدل ازالة
جزء من البدن الذي هو
ملك لهم ولو عينت المنفعة
كخدمة قن أو كسبه أو غلة
دار أو سكنها لم يستحق
غيرها كما مر فليس له في
الاخيرة عمل الحدادين
والقصارين إلا ان دلت قرينة
على ان الموصى اراد ذلك
على الاوجه (لاولدها) اي
الموصى بمنفعتها امة كانت

بالنصب عطفًا على النادر (قوله ويملك الوارث) هو بالباء الموحدة عطفًا على قوله بان ملك الثاني اقوى اه
رشدي (قوله قال غيره) اي غير الاذرعى وقوله ولانه الخ عطف على قوله الملك الخ ولو قال وبانه الخ عطفًا على
قوله بان ملك الخ كان انصب (قوله بخلافه الخ) اي الاستتباع في ملك الموصى له (قوله ورد هذا) اي فرق الغير
(قوله ويرد الاولان) اي فرقا للاذرعى (قوله والسفر بها) يعني بالعين الموصى بمنفعتها اه ع ش (قوله ولا
كذلك الموقوف عليه) اي فليس له واحد منها والمراد بمنع الاجارة منه انه لا يؤجر ان لم يكن ناظرًا والا
فالاجارة من وظيفته لكن لا من حيث كونه موقوفًا عليه اه ع ش (قوله وعدم ملكه) مبتدأ خبره انما هو
الخ وقوله والولد بالنصب عطفًا على النادر (قوله لما ياتي) اي في شرح لاولدها وقوله ولانه الخ عطف
على لما ياتي (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم ايضا اه سم فيما ياتي فحقه ان يحذف (قوله
لان ذلك) اي عدم تملك الموصى له النادر والولد وهو معطوف على قوله انما هو لعدم تبادر دخوله ولما
ياتي (قوله ومن ثم) اي ان ملك الموصى له اقوى (قوله كان المعتمد ملكه المهر) (فرع) الوجه ان الموصى
له كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر رسم على حج قضيته انه لا فرق في النظر بين كونه بشهوة او لا وانه
لا فرق بين النظر لما بين السرة والركبة وغيره اه ع ش (قوله وانه الخ) عطف على قوله ملكه المهر
(قوله فيما ابدت المنفعة الخ) والمعتمد كما قال شيخنا انه لاحد مطلقا اه معنى عبارة النهاية ومن ثم لم
يحد الموصى له لو وطئ الموصى بها ولو مؤقته خلافا لبعض المتأخرين قال ع ش منهم حج حيث قيد
بالمؤبد اه (قوله لا يحد) اي ويعزر اه ع ش (قوله وايضا الخ) عطف على قوله لما تقرر الخ
(قوله فالحق في الموقوفة للبطن الثاني الخ) يعني انه موقوف عليه وهو من اهل الوقف وان لم يستحق الا بعد
البطن الاول على ما هو مقرر في محله وبه يندفع ما في حاشية الشيخ وكان الاولى في عبارة الشارح وايضا
فحق البطن الثاني ثابت في الموقوفة ولو مع وجود البطن الاول انتهت اه رشدي (قوله التسوية بينهما)
اي في سقوط الحد عنهما او وجوبه عليهما اه ع ش (قوله في ارش البكارة) اي وارش طرفه المقطوع
معنى وع ش (قوله انه للورثة الخ) جزم به المعنى (قوله كخدمة قن) وينبغي ان تحمل على الخدمة المعتادة
للموصى له وما زاد على ذلك يكون للوارث استخدام فيه اه ع ش (قوله لم يستحق غيرها) ومقتضى ما تقدم
من ملكه للمنفعة الموصى بها ملك هذه وان كانت خاصة اه ع ش (قوله كما مر) اي في اول الفصل (قوله
في الاخيرة) اي في الوصية بسكنى الدار (قوله اراد ذلك) اي ما يشمله (قوله امة كانت الى قول المتن وعابه
في النهاية الا قوله ومنه يؤخذ الى وكالكفارة النذر وقوله وظاهر الى المتن (قوله والحال انه من زوج او زنا) فان
كان من شبهة فسيأتي في شرح رله اعتاقه اه سم عبارة ع ش بخلافه من الوصى له او الوارث فانه حر وكذا
لو كان من اجنبي بشبهة اه (قوله او غيرها) اي كبهيمة سم وع ش (قوله له) اي الولد والاجارة متعلق بملك
الخ (قوله بخلافه) اي الولد هنا اي في الوصية (قوله المستتبع) اي ملك الاصل له اي الملك الولد ويحتمل ان
الضمير الاول للاصل والثاني للولد (قوله ان كانت) الى المتن فحقه ان يؤخر ويكتب محل قوله جزء امنها
(بخلاف الحادث الخ) اي فهو ملك الوارث اه ع ش (قوله بعد الوصية الخ) اي وان انفصل بعد موت الموصى
اه بجبري (قوله وقبل الموت) ولو قارن الحمل خروج الروح فليحق بما بعد الموت وبما قبله فيه نظر

النكاح لا يتعلق بالنادر او انه للموصى له بالمنفعة اه وقال ولد مرفى شرحه والمزوج له ذكر اكان او
انثى الوارث باذن الموصى له كما افق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله ولانه جزء من الام الخ) هذا موجود ثم
ايضا (قوله ومن ثم) كان المعتمد الخ شرح هذه المقالة اعتمد مرثم ايضا (فرع) الوجه ان الموصى له
كالاجنبي في حرمة الخلوة والنظر (قوله والحال انه من زوج او زنا) فان كان من شبهة فسيأتي اي في شرح رله

والحال انه من زوج او زنا أو غيرها فلا يملكه الموصى له ويفرق بينهما وبين ولد الموقوفة بان ملك الموقوف عليه لم يعارضه اقوى
منه بخلافه هنا فان ابقاء ملك الاصل للوارث المستتبع له معارض اقوى الملك الموصى له فاقدم عليه (في الاصح بل هو) ان كانت حاملابه
عند الوصية لانه كالجزة منها او حملت به بعد موت الموصى لانه الآن من فوائدها استحق منفعته بخلاف الحادث بعد الوصية وقبل الموت

وان وجد عنده لحدوته فيما لم يستحقه الى الان (كلام) في حكمها فتكون (منفعته له ورقة تلو ارث) لانه جزء منها ولو نص في الوصية على الولد دخل قطعا ولو قتل الموصى بمنفعته فوجب (٦٤) مال وجب شراء مثله برعاية لغرض الموصى فان لم يف بكامل فشقص والمشتري

الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظري البدل فتعين الحاكم ويبيع في الجنانية وحينئذ يبطل حق الموصى له بخلاف ما إذا فدى (وله) أي الوارث ومثله موصى له برقبته دون منفعة (إعتاقه) يعني القن الموصى بمنفعته كما باصله ولو مؤبدا لانه خالص ملكه نعم يمتنع إعتاقه عن الكفارة وكتابتة لعجزه عن الكسب ومنه يؤخذ انها لو اقتص بمن قريب لا يحتاج فيه لفقة أو بقي من المدة مالا يحتاج فيه لذلك صح إعتاقه عنها وكتابتة لعدم عجزه حينئذ وعلى هذا يحمل ما يحثه الأذرعى فتأمله وكالكفارة النذر على الأوجه لانه يسلك به مسلك الواجب والوصية بحالها بعد العتق ومؤنته في بيت المال ولا فعل مياسير المسلمين وللوارث أيضا وطؤها ان امن حبلها ولم يفوت به على الموصى له منفعة يستحقها فان لم يامنه امتنع خوف الهلاك بالطلاق والنقص والضعف بالحمل اما ولدها من الوارث فخر نسيب وعليه قيمته يشتري

والا قرب الثاني اه ع ش (قوله وان وجد عنده) أي انفصل عند الموت (قوله فيما لم يستحقه) أي الموصى له الى الان أي أن الحدوث (ولو نص) أي الموصى وقوله على الولد أي الحادث بعد الموت اه ع ش والاولى التعميم وارجاه لجميع انواع الحمل المتقدمة انما (قوله ولو قتل) الي قوله ويفرق في المغنى (قوله فوجب مال) أي بان كانت الجنانية عليه خطأ وشبه عمدا وعفى عن القصاص على مال فان اقتص بطلت الوصية اه ع ش (قوله والمشتري الوارث) أي ان لم يكن وصى والا يستقل ويقدم على الوارث سم على حج اه ع ش (قوله يفرق بينه) أي بين الوصية (قوله ويباع في الجنانية الخ) عبارة النهائية والمغنى ولو قتل الموصى بمنفعته قتلًا بوجب القصاص فاقص الوارث من قاتله انتهت الوصية كالموات وانهدمت الدار وبطلت منفعة با فان وجب مال بعفو او بخيانة توجبته اشترى به مثل الموصى بمنفعته ولو كانت الجنانية من الوارث او الموصى له ولو قطع طرفه فلا يرش للوارث وان جنى عمدا اقتص منه او خطأ وشبه عمدا وعفى على مال تعاق برقبته ويباع في الجنانية ان لم يفدياه فاذا زاد النذر على الارش اشترى في الزائد مثله وان فدياه او احدهما او غيرهما عاذا كان وان فدى احدهما نصيبه فقط يبيع في الجنانية نصيب الاخر اه (قوله إذا فدى) ببناء المفعول (قوله يعني القن الموصى بمنفعته كما باصله) أي قد يوهم المتن أن الضمير للولد اه سم قال المغنى ولا يرجع العتق عليه بقيمة المنفعة لانه ملك الرقبة مسلوقة بالمنفعة ولو ملك هذا العتق رقيقا بالارث والهبة او بغير ذلك فاز بكسبه وله ان يستعير نفسه من سيده قياسا على مالو أجزا الحر نفسه وسلمها ثم استعارها اه (قوله ولو فدى) الى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله نعم يمتنع إعتاقه الخ) وعليه فلو فعل حتى جانا فيما يظهر اه ع ش (قوله لعجزه عن الكسب) يؤخذ منه عدم صحته وقوله لعدم منفعة تترتب على الوقف فان الموصى له يستحق جميع منافعه فلم تبق منفعة للموقوف عليه اه ع ش أقول ينبغي تقييده بالمؤبدة وتكون الوصية بجميع منافعه كما يفيدته تعليله (قوله ومنه يؤخذ انها الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغنى وأصريح النهاية بعبارة وسواء في ذلك ا كانت الوصية مؤقتة بمدة قريبة ام لا كما شمله كلامهم خلافا للأذرعى اه قال ع ش قوله كما شمله كلامهم خلافا للحج حيث قال ومنه يؤخذ انها لو اقتص الخ اه (قوله وعلى هذا) أي قوله لو اقتص الخ (قوله وكالكفارة النذر) جزم به شرح الروض أي بان نذر اعتاق عبد فلا يجوز له إعتاق هذا عن هذا النذر اه سم (قوله على الأوجه) عبارة المغنى قاله الزركسى ويؤخذ من ترجيح المصنف في باب النذر ان المعيب يجوز ان هذا يجوز. أيضا اه (قوله وللوارث) إلى المتن في المغنى (قوله إن امن حبلها) قضية الجواز حينئذ عدم وجوب المهر وهو كذلك فيما يظهر اه ع ش (قوله فان يامنه امتنع) ولو وطئها حينئذ لم تصر به مستولدة قال في العباب والمعتد عدم وجوب المهر اه ع ش (قوله والنقص الخ) عطف على الهلاك (قوله يشتري بها) أي بقيمتها وقت الولادة مثله أي من ذكر أو أنثى اه ع ش (قوله وتصير ام ولد) ولو احبلها الموصى له لم يثبت استيلادها لانه لا ملكها وعليه قيمة الولد اه نهاية قال ع ش أي والولد حر نسيب وقياس ما مر انما أن يشتري بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى له فلو لم يمكن شراء مثله بقيمته لقياس ما مر في القتل شراء شقص وهو الاقرب اه (قوله أي الوارث) إلى قول المتن ويبيعه في النهاية (قوله وغيره) عبارة النهائية والمغنى وعاف لإعتاقه وقوله او غيرها أي كدابة (قوله ولو قتل الموصى بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثله به الخ) والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فان المشتري فيه الحاكم بان الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكا فلم يكن له نظري البدل فتعين الحاكم يبيع في الجنانية وحينئذ يبطل حق الموصى له بخلاف ما إذا فدى (وله) أي الوارث ومثله موصى له برقبته دون منفعة (إعتاقه) يعني القن الموصى بمنفعته كما باصله ولو مؤبدا لانه خالص ملكه نعم يمتنع إعتاقه عن الكفارة وكتابتة لعجزه عن الكسب ومنه يؤخذ انها لو اقتص بمن قريب لا يحتاج فيه لفقة أو بقي من المدة مالا يحتاج فيه لذلك صح إعتاقه عنها وكتابتة لعدم عجزه حينئذ وعلى هذا يحمل ما يحثه الأذرعى فتأمله وكالكفارة النذر على الأوجه لانه يسلك به مسلك الواجب والوصية بحالها بعد العتق ومؤنته في بيت المال ولا فعل مياسير المسلمين وللوارث أيضا وطؤها ان امن حبلها ولم يفوت به على الموصى له منفعة يستحقها فان لم يامنه امتنع خوف الهلاك بالطلاق والنقص والضعف بالحمل اما ولدها من الوارث فخر نسيب وعليه قيمته يشتري بها مثله لينتفع به الموصى له وتصير ام ولد فتعتق وتوه مسلوقة بالمنفعة وظاهر ان الواطىء بشبهة يباحقه الولد ويكون الدابة حرا وتلزمه قيمته لا يشتري بها مثله كما ذكر (ودايمه) أي الوارث ومثله الموصى له برقبته (نفقته) يعني مؤنة الموصى بمنفعته فتا كان وغيره

بها مثله لينتفع به الموصى له وتصير ام ولد فتعتق وتوه مسلوقة بالمنفعة وظاهر ان الواطىء بشبهة يباحقه الولد ويكون الدابة حرا وتلزمه قيمته لا يشتري بها مثله كما ذكر (ودايمه) أي الوارث ومثله الموصى له برقبته (نفقته) يعني مؤنة الموصى بمنفعته فتا كان وغيره

ومنها فطرة القن (إن أوصى) بالبناء للمفعول وهو الاحسن ويصح للمفاعل وحذف العلم أى إن أوصى المرعى (بمنفعة ممددة) لا مالك الرقبة والمنفعة فيها عند تلك المدّة وفيما إذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الأولى أو لهم أو أوصى بمنفعة سنة ثم أجره سنة ومات فوراً بطالت الوصية لأن المستحق بمنفعة السنة الأولى قد فوتها وعلى تعين الأولى ولو كان المرعى (٦٥) له غائباً عند الموت وجب له إذا قبل الوصية بدل منفعة تلك السنة التي

تلى الموت وإن تراخى القبول عنها لأن به يدين استحقاقه من حين الموت كما علم بما مر على من استولى عليها من وارث أو غيره كما هو ظاهر خلافاً لما ظن فوات حقه بغيته ثم رتب عليه بحثه أنه ينبغي أن له سنة من حين المطالبة (وكذا أبدأ في الاصح) لأنه ملكه وهو متمكن من دفع الضرر عنه بالاعتاق أو غيره وافتى صاحب البيان بأنه وإن عتق يستمر عليه حكم الارقاء لاستغراق منافعه على الأبد بخلاف المستاجر لا انتهاء ملك منافعه واعتمده الاصبحي في كتابه الاسرار وخالفها أبو شيكل والسبكي فقالا بل له حكم الاحرار ورجح بعض المتأخرين الثاني بأنه أوفق لاطلاق الآية اذ لم يعد احد من موانع نحو الارث والشهادة استغراق المنافع اه و قول الهروي لا تلزمه الجملة بحتم كلاً من الرايين اما الأول فواضح واما الثاني فهو لاستغراق منافعه وان كان حراً ومحلّه ان زاد اشتغاله بها على قدر الظهور والازمته ولم يكن للمالك منافعه منه منها كالسيد مع قته (ويبعه) أى الموصى بمنفعته فهو

الدابة كمنفعة الرقيق وأما ساقى البستان الموصى بشمرة فإن تراضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وإن تنازعا لم يجز واحد منهما بخلاف المنفعة لحمة الروح اه (قوله ومنها) أى المذنية (قوله) وحذف العلم به) فيه ان الفاعل لا يحذف إلا في الاستثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام سم اه سيد عمر (قوله وفيما إذا أوصى بمنفعة عبد الخ) لا مناسبة له هنا وكان الأولى تقديمه أول الفصل أو تأخيره اه رشيدى (بمنفعته) أى القن (قوله ومات) أى المرعى (قوله لان المستحق) أى بالوصية وقوله وقد فوتها أى الموصى بالاجارة اه عش (قوله وعلى تعين الأولى الخ) فيه إشعار بوجوبه وقوفه على النقل مع أنه في الروضة واصلها عبارتها وإن مات قبله يعنى قبل انقضاء مدة الاجارة فوجهان أحدهما أنه إن انقضت قبل سنة من يوم الموت كانت المنفعة بقية السنة للموصى له وتبطل الوصية فيما مضى وإن انقضت بعد سنة من يوم الموت بطالت الوصية والثاني أنه يستأنف للموصى له سنة من يوم انقضاء الاجارة ولو لم يسلم الوارث حتى انقضت سنة بلا عذر فمقتضى الوجه الاول أنه تقوم قيمة المنفعة ومقتضى الثاني تسليم سنة أخرى انتهت وبما تقرر ظهر لك ما في إطلاق الشارح وجوب الاجارة على الوارث عند غيبة الموصى له فتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح لم يطلق الوجوب بل قيده بالاستيلاء (قوله بما مر) أى قبيل فصل اوصى بشاة (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب سم وكردى وقال الرشيدى متعلق بقوله بدل اه (قوله من وارث أو غيره) أى فلم يستدل عليها احد فانت على الموصى له فلا يستحق بدلها اه عش (قوله ثم رتب عليه) أى على ذلك الظن (قول المتن وكذا أبدأ الخ) بأن يقول ابداء مدة حياة العبد أو يطلق لأمراه معنى (قوله بل له حكم الاحرار) معتمد اه عش وقد قدمنا عن المعنى ما يفيد اعتياده (قوله استغراق المنافع) مفعول لم يعد (قوله) انتهى) أى قول بعض المتأخرين (قوله اما الاول) هو قوله يستمر عليه حكم الارقاء وقوله واما الثاني هو قوله له حكم الاحرار اه عش (قوله فهو) أى عدم لزوم الجملة (قوله ومحلّه) أى محل عدم اللزوم على الثاني (قوله) كالسيد مع قته) لا يخفى ان التشبيه بالنسبة لعدم المنع لا غير واما اللزوم فلا يتصور في القن لقصره اه سيد عمر (قوله أى الموصى بمنفعته) الى قول المتن وأنه تعتبر الخ في النهاية الا قوله وافهم التشبيه الى والا قوله ولو أوصى بمنفعة كافر الى فان قلت وقوله ولو أوصى أن يدفع من غلة الى ولو أوصى بمنفعة مسلم وقوله وقد يرادى ولو أوصى بامة وقوله أى وقلنا الى فاعتهما الوارث (ويصح عود الضمير للوارث) أى وحذف مفعوله للعلم به (قوله) وحذف للعلم به) فيه نظير ما مر آنفاً عن المحشى وكان عدم تعرضه هنا اكتفاء بما سبق لقوله به اه سيد عمر (قوله المنفعة) مفعول يؤيد في المتن (قوله والمفعول) الواو بمعنى او (قوله) أى ان لم تؤبد الوصية الخ) أى والتذكير في المتن بتأويل التبرع اولاً لان المصدر المؤنث يذكّر ويؤنث (قوله ولو اغير الموصى له) عبارة المعنى للموصى له قطعاً وغيره على الراجح اه (قوله وهو كذلك)

إن أوصى بمنفعته مدة وكذا أبدأ في الاصح) وعالف الدابة كمنفعة الرقيق وأما ساقى البستان الموصى بشمرة فان تراضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخر منعه وإن تنازعا لم يجز واحد منهما بخلاف المنفعة لحمة الزوج شرح مر (قوله) وحذف للعلم به) فيه ان الفاعل لا يحذف إلا في الاستثنى فلا حسن ان يقال فاعله ضمير راجع للموصى المعلوم من المقام (قوله) وفيما إذا أوصى بمنفعة عبد أو دار سنة تحمل على السنة الأولى تقدم خلاف هذا عن الروضة فيما إذا عر بالخـ مـ فـ كما نه يفرق بين الخدمة والمنفعة وتقدم تجوز الشارح الفرق بينهما (قوله على من استولى الخ) متعلق بوجوب (قوله ان لم يؤبد) وشمل ما لو كانت المدة مجهولة وطريق

(٩ - شروانى وابن قاسم - سابع)

مضاف للمفعول وحذف فاعله وهو الوارث للعلم به ويصح عود الضمير للوارث السابق فهو مضاف للفاعل (إن لم يؤبد) بالبناء للفاعل وحذف للعلم به أى الموصى بالمنفعة والمفعول أى إن لم تؤبد الوصية بمنفعته (ك) بيع الشيء (المستأجر) فيصح البيع ولو اغير الموصى له وأفهم التشبيه أنه لا بد هنا من العلم بالمدة وهو كذلك فابداء ابن الرقبة

ذلك بحال له لعدم كون هذا ناصيه وإلا كالمقدرة بحياته لم يصح بيعه أى إلا للوصى له كإعالم من قوله (وأن أبدأ) المنفعة ولو باطلاتها لما مر أنه يقتضى التأيد (فلا يصح أنه يصح بيعه للوصى له دون غيره) إذ لا فائدة ظاهرة لغيره فيه ومن ثم إن اجتماعا على بيعه من ثالث صح على الأوجه من وجهين فيه لوجود الفائدة حيث ذل (٦٦) ينظروا هنا لفائدة الاعتاق كالزمن لأنه لم يحل أحد بين المشتري وبين منافعه وهنا الموصى له لما

استحق جميع منافعه على التأيد صار حائلا بينه وبين مر يدره فلم يصح كما علم بما مر فى ثالث شروط البيع وإذا لم يصح بيعه إلا للوصى له فاسلم القن والموصى له الوارث كإفان فالذى يظهر أنه يحال بينهما وبينه ويستكسب عند مسلم ثقة للوصى له ولا يجبران على بيعه لثالث لأنه لا يدرى ما يخص كلا من الثمن ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أبدا فاسلم القن فهو يجبر الوارث الكافر على بيعه للوصى له إن رضى به تخليصه من ذل بقائه فى ملكه الموجب لاستيلائه عليه فى غير وقت الانتفاع به أو لا كل محتتمل والأول أقرب فان قلت يشكل على ما تقرر من صحة بيعهما لثالث ما مر أنها لو باعا عبيدهما لثالث لم يصح وإن تراخيا قلت يفرق بأن كلام القنين مثلا مقصود لذاته فقد يقع النزاع بينهما فى التقويم لا إلى غاية بخلاف أحد المبيعين هنا فإنه تابع فسوخ فيه ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضه كل سنة كذا لمسجد كذا مثلا وخرجت من الثلث لم يصح بيع بعضها وترك

وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية عبارة وشمل ما لو كانت المدة مجزئة وطريق الصحة حيث ذل ما ذكره فى اختلاط حمام البرجين مع الجبل اه قال عش قوله ما لو كانت المدة مجزئة أى مدة الوصية كان قال إلى مجيء أبى مثلامن السفر وقوله ما ذكره الخ أى فى باع لثالث ويوزع الثمن على قيمته مسلوب المنفعة وقيمته منتفعا به ويدفع ما يخص المنفعة للوصى له وما بقى للوارث اه وفيه نظر إذ المنفعة المجزئة لا يمكن تقويمها كالمؤبد (قوله ذلك) أى اشتراط العلم بالمدة (قوله لعدم كون هذا) أى التشبيه (قوله وإلا) أى وإن كانت المدة مجزئة وقوله بحياته أى زيد اه معنى (قوله لم يصح بيعه الخ) وفاقا للسنج والمغنى وشرح الروض وخلافا للنهاية كما مر انفا (قوله وإن أبدأ المنفعة الخ) أى أو كانت مدة مجزئة اه معنى (قوله إذ لا فائدة الخ) قضية هذا التعليل أنه لو خصص المنفعة الموصى بها كان أوصى بكسبه دون غيره صح بيعه لغير الموصى له لبقاء بعض المنفعة للوارث فتتبع الرقة فى البيع وهو ظاهر اه عش أى كما صرح به الروض وشرحه (قوله لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر أى كوجدان كنز سم ومغنى وعش وقال السيد عمر بعد ذلك عن سم مانعه أقول بل لا نسب أنه إشارة إلى فائدة الاعتاق بدليل تعرضه لها اه (قوله صح) أى ويوزع الثمن بالنسبة على قيمة الرقة والمنفعة فإذا كانت قيمته بمنافعه مائة وبنوها عشرين فلذلك الرقة خمس الثمن ولما لك المنفعة أربعة أخماسه اه عش (قوله على الأوجه) كذا فى المغنى (قوله ولم ينظروا هنا) أى فى البيع لغير الموصى له (قوله وبين منافعه) أى الزمن اه سم (قوله صار) أى الموصى له (قوله ويستكسب) ببناء المفعول (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم اه سم (قوله لأنه لا يدرى ما يخص كلا الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة أن يمكن بيع أحدهما من الآخر اه سم عبارة عش قد يشكل هذا مع صحة البيع منهما مع جهل كل بما يخصه من الثمن وقد يجاب بان اجتماعهما رضا منهما بالضرر المترتب على صحة البيع من التنازع ولا يلزم من جواز الاختيار الإيجاب عليه اه (قوله لأنه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحته الإيجاب فيما بعده اه سم (قوله إن رضى) أى الموصى له به أى بشرائه (قوله تخليصه من ذل بقائه فى ملكه الموجب الخ) محل تأمل فى أصل الروضة فيملك يعنى الموصى له لإثبات اليد على العبد الموصى بمنفعته وبه جزم الروض وأقره شارحه من غير تقييد بوقت الانتفاع اه سيد عمر (قوله ما مر) أى فى الشرط الخامس البيع (قوله بأن كلام القنين الخ) أقول وبأن الضرورة فى الجملة هنا دعت إلى المسامحة بذلك كفى اختلاط حمام البرجين ولا ضرورة بوجه فى بيع العبدين اه سيد عمر وقد مر عن سم مثله (قوله مثلا) الأولى ذكره عقب قوله السابق عبيدهما (قوله بخلاف أحد المبيعين الخ) لعل المراد بذلك الأحاد الرقة (قوله وخرجت) أى الأرض (قوله قد استغرقتها) أى المدين الأجرة (قوله فيكون الجميع) أى جميع الغلة للوصى له أى فيها ألف مفهوم من لا معارض له (قوله فى ثم وصاياها) أى فى شرها وقوله أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون الخ بيان لما تقدم (قوله فظاهر كلام بعضهم صحة الوصية) وعلى هذا فى رقة

الصحة حيث ذل ما ذكره فى اختلاط حمام البرجين مع الجبل شرح اه (قوله إذ لا فائدة ظاهرة) إشارة إلى الفائدة باستحقاق النادر (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله لوجود الفائدة) بقى أن كلا لا يدرى ما يخصه من الثمن ثم رأيت ما بقى (قوله وبين منافعه) أى الزمن (قوله ولا يجبران على بيعه) أى وإن صح كما تقدم (قوله لأنه لا يدرى الخ) هذا يقتضى إشكال صحة بيعهما لثالث كما تقدم إلا أن يقال أنه اغتفر للضرورة وإن أمكن بيع أحدهما من الآخر (قوله لأنه لا يدرى الخ) بهذا يفارق بحته الإيجاب فيما بعده (قوله

ما يحصل منه المدين لا بخلاف الأجرة فقد استغرقتها فيكون الجميع الموصى له نعم يصح بيعهما لك المنفعة وفيما إذا قال بمائة من غلتها فلم تات الغلة إلا مائة فقد تعارض مفهوم من ومفهوم مائة فالمرجح والذى يتجه تقديم الثانى لأن المائة لا تنطق على مادونها ومن قد تكون لا ابتداء الغاية كما تقدم فى ثم وصاياها من ثلث الباقي أنه يشمل الوصية بالثلث وتكون من لا ابتداء ولو أوصى بمنفعة مسلم لكافر فظاهر كلام بعضهم

صحة الوصية وعليه فيجبر على نقلها لمسلم كالأستاجر كافر مسلما عينا وقد يفهم (٦٧) المثن انه لا يصح بيع الموصى له بالمنفعة

المؤبدة إلا للوارث وهو كذلك ونظيره ما مر في بيع حق نحو البناء أو المرور وقد يرد على هذا الحصر قولهم لو جنى فقدي الوارث أو الموصى له نصيبه يبيع في الجنابة نصيب الآخر واستشكله الشيخان بأنه ان فديت الرقبة فكيف تباع المنافع وحدها وأجيب بأنه معقول صرحوا به في بيع حق نحو البناء كما تقرر وبأنها تباع وحدها بالأجارة وفيه نظر لان الأجارة المحضة إنما تتصور في مؤقت بمعلوم والمنفعة هنا ليست كذلك ولان قضية الجواب الاول صحة بيع الموصى له بالمنفعة لغير الوارث مطلقا ولم يقولوا به فالذي يتجه في الجواب ان هذا يبيع لضرورة الجنابة فسوح فيه دون غيره ولو اوصى بامة لرجل وبحملها لآخر فاعتقها ما لكها لم يعتق الحمل لانه لما انفرد بالملك صار كالمتقل او بما تحمله وقلنا بامران الوصية تستغرق كل حمل وجدني المستقبل فاعتقها الوارث وتزوجت ولو بحر فغن بعضهم ان اولادها ارقاء وصوب الزركشي رحمه الله ان عقادهم احرارا ويغرم الوارث

بينه وبين مال الوصى بمسلم لكافرو مات الموصى والموصى له باق على كفره حيث قال الشارح بتبين بطلان الوصية بان اذلال المسلم بملك الكافر له اقوى من مجرد ملك المنفعة وقياس ما مر في الاجارة ان يكلف رفع يده عنه بايجار المسلم اه ع ش (قوله فيجبر على نقلها لمسلم) اي للوارث ولو بالبيع او غيره بنحو الاجارة (قوله وقد يفهم المثن الخ) المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة اه سم (قوله بالمنفعة المؤبدة) متعلق بالموصى له ومفعول البيع ضمير المنفعة المحذوف للعلم به (قوله وهو كذلك) وفاقا للنهاية هنا دون ما ذكره قبل وخلافا للبغي وسم عبارة الرشيدى قوله وهو كذلك يناقض ما قدمه قريبا في قوله ولو اراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر صحتها من غير الوارث ايضا كما اقتضاه تعليلهم خلافا للدارمى ومن تبعه وكتب الشهاب سم على كلام الشهاب ابن حجر ما لفظه نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية الزركشي عن جزم الدارمى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة يدفع بها باستيفائها فالنتيجة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح الى آخر ما ذكره رحمه الله اه وعبارة ع ش قوله وهو كذلك يتأمل هذا مع قوله السابق ولو اراد صاحب المنفعة بيعها الخ ولم يذكر حجج المسئلة الاولى ويمكن حمل ما هنا على المؤبدة وما تقدم على خلافه اه وعبارة المثنى ولو اراد صاحب المنفعة بيعها قال الزركشي ققياس ما سبق الصحة من الوارث دون غيره وجزم به الدارمى والظاهر كما قال شيخى الصحة مطلقا لان علة المنع المتقدمة لا تاتى هنا اه (قوله ونظيره الخ) انظر التنظير فيما ذاول ان كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة فلينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة إلا ان يراد بالبيع هنا ايراده بلفظ الايجار اه سم (قوله واجيب بأنه) اي بيع المنافع وحدها (قوله لان الاجارة الخ) ينبغي ان ينظر المراد منه هل هو انه يتمتع بالاجارة فيما اوصى به على التاييد وموقناحية الموصى له او غير ذلك فان كان الاول فحمل تأمل وإن كان الثاني فليبين اه سم سيد عمر (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق اه سم عبارة السيد عمر قد يقال إذا اوجر بقدر ما يقتضيه الارش تعينت المدة فلا محذور فليتأمل وليراجع اه (قوله ولان قضية الجواب الاول) الى ولم يقولوا به يندفع هذا بما قدمناه على قوله وهو كذلك اه سم (قوله مطلقا) اي في الجنابة وغيرها (قوله ولم يقولوا به) قد مر عن المغنى وغيره القول بذلك (قوله ان يبيع هذا) اي يبيع نصيب الموصى له في مسئلة الجنابة (قوله فيه دون غيره) الاولى التائيت (قوله لرجل) اي مثلا (قوله لانه لما انفرد بالملك الخ) يؤخذ منه انه لو اوصى بحمل امة دونها ثم اعتقها لم يعتق الحمل ويبقى فيه الوصية لانه يصدق عليه انه انفرد بالملك على تقدير تمام الوصية اه ع ش اقول وهذا صريح قول الشارح كالنهاية او بما تحمله الخ المعطوف على قوله بامة الخ (قوله بامر) اي في شرح بشرة او حمل سيحذنان (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزوجها إلا بشرط نكاح الامة لان علة منع نكاح الامة خوف روق الولد وهي موجودة سم على حج اقول وهو كذلك ومن ثم قيل لنا حر لا ينكح إلا بشروط الامة وهي الموصى باولادها إذا اعتقها الوارث اه ع ش عبارة السيد عمر وعليه فيلغزو يقال لمارقيق تولد بين حرين اه

وقد يفهم المثن الخ) المثن ذكر يبيع العين وهذا يبيع المنفعة (قوله وهو كذلك) نقل ذلك في شرح الروض عن حكاية لور كشي له عن جزم الدارمى ولك ان تقول انما لم يصح بيع الرقبة من غير الموصى له لعدم الانتفاع بها وحدها والمنفعة ينتفع بها باستيفائها فالنتيجة صحة بيعها من غير الوارث ايضا فان قلت هي مجهولة لعدم العلم بقدر مدتها قلت لوائر هذا لا تمتنع بيع راس الجدار ابداعه انه صحيح ولا يملك به عين فليتأمل وبذلك يندفع قوله الاتي ولان قضية الجواب الاول الى ولم يقولوا به وقوله ونظيره الخ انظر التنظير فيما ذاول لينظر ما تقدم في الاجارة من عدم صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة إلا ان يراد بالبيع هنا ايراده بلفظ الايجار (قوله ونظيره الخ) كان المراد في صحة ايراد لفظ البيع على المنفعة المؤبدة (قوله والمنفعة هنا ليست كذلك) قد يقال يمكن ايجارها مدة بعد اخرى الى استيفاء الحق (قوله ان اولادها ارقاء) قياس ذلك انه يتمتع على الحر تزويجا

قيمتهم لانه بالاعاق فوتهم على الموصى له اه

وهو عجيب مع قولهم الآتي في العتق لو كان الحمل لغير المعتق بوصية أو غير هالم يعتق يعتق الأم فعلم أن الوجه هو الأول لأن تعلق حق الموصى له بالحمل يمنع سريان العتق إليه فيبقى على (٦٨) ملكه (و) الأصح (أنه تعتبر قيمة العبد) مثلاً (كلها) أي مع منفعتها (من الثلث أن أوصى

(قوله وهو عجيب) أي تصوير الزكري ما ذكر (قوله هو الأول) أي رقة أو لادها وبه ائقي شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله والأصح أنه تعتبر) إلى الفرع في المأني الاستملى عدم وفاء الثلث وفي النهاية الاقوله والكلام في الوصية إلى أو بالمنفعة أو أحد (قوله مثلاً) عبارة المأني ذكر المصنف العبد مثال فان منفعة الدار وثمره البستان كذلك اه (قوله أي مع منفعتها) الاحسن كما في المأني رقبته ومنفعة (قوله لأنه أي الموصى حال الخ) عبارة المأني لتفويته اليد كالو باع بثمان مؤجل اه (قوله على آخر عمره) أي في المؤبد وعلى آخر المدة في مجهولها (قوله اعتبرت المائة كلها) أي لا التسعون فيعتبر في نفوذ الوصية أن يكون له مائتان آخران اه ماعنى (قوله والا) أي وإن لم يف الثلث بالعشرة كان محتاج في مؤن التجهيز والديون إلى ما لا يبقى بعده الا ما يفي ثلثه بها اه سم (قوله انها يتهاياها) أي الموصى له والوارث المنفعة (قول المتن بها) أي منفعة العبد اه ماعنى (قوله لم تحسب) أي الرقة عبارة المأني لم يحسب العبد اه (قوله ولو أعاد الدار) أي أحدهما أو غيرهما اه شرح الروض (قوله بآلتها) مفهومه أنه لو أعادها بغير آلتها لا تعود منفعة الموصى له وأنه لو أعادها بالنها وغيرها لا تكون المنفعة للموصى له كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالمحاصة في هذه اه ع ش عبارة سم قال في الخادم واحترز بقوله بالنها عما إذا أعادها بغير تلك الآلة فلا حق للموصى له في التها قطعاً كما جزم به الماوردي انتهى أقول ينبغي استحقاقه في غلة العرصة كما فهمه قوله في التها قال في العباب فرع إذا أنهمت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له أعادتها بآلتها لا بغيرها فان أعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى اه (قوله أو أولاده) بالجر عطفاً على تربته (قوله من ربع ملكه) هل للوارث حينئذ يبيع ذلك الملك وعليه فهل تبقى الوصية ثم رايت قوله السابق ولو أوصى أن يدفع من غلة أرضة

الأ بشرط نكاح الأمة لأن علة منع نكاح الأمة خوف رق الولد وهي موجودة (قوله فعلم أن الوجه هو الأول) م به ائقي شيخنا الشهاب الرملي (قوله أو مدة مجهولة) عبارة العباب قالوا أو سنة غير معينة انتهى وتقدم أن إطلاق السنة يحمل على الأولى فليتام (قوله فالوصية بعشرة) فان قلت من لازم العشرة من مائة وإن لم يوجد غير المائة أنها دون الثلث لأنها عشرون والثلث قطعاً فكيف يتأتى التفصيل فيما بين أن يوفى بها الثلث أو لا كما في قوله فان وفي الخ قلت قد يحتاج في مؤن التجهيز والديون إلى ما لا يفي ثلثه بها فان المعتبر للوصية ثلث ما يبقى بعد المؤن والديون (قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع) في الروض فصل والمعتبر من الثلث فيه الوصى بمنفعته أي مؤبداً كبستان أوصى بثمرته مؤبداً قيمة الرقة والمنفعة انتهى فقد أوصى في المثال ببعض المنافع وهو الثمرة كبن الشاة في مثال الشارح ومع ذلك اعتبر قيمة الجملة من الرقة والمنفعة من الثلث فهذا قد رد على قوله والكلام في الوصية بجميع المنافع الخ فليتام إلا أن يصور بما إذا لم يكن للبستان منفعة إلا الثمرة (قوله فلو أوصى له ببعضها كبن شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه أبداً) لا يقال لم يظهر مخالفة هذا لما قبله فإنه يجمع الجميع أنه يقوم الشيء بجملة ثم يقوم مسلوب ما أوصى به من كل المنافع أو بعضها لا نأقول مخالفة لما قبله ظاهرة فان ظهر منه أنه أوصى بجميع المنافع فان كان أوصى بها مؤبداً اعتبر قيمة كل العين مع منفعتها من الثلث أو مدة اعتبر التفاوت بين قيمتها مع منفعتها وقيمتها مسلوقة بالمنفعة من الثلث وإن أوصى ببعض المنافع اعتبر من الثلث التفاوت مطلقاً سواء أوصى ببعض مؤبداً أو مؤقتاً (قوله على الأوجه) كذا م (قوله ولو أعاد الدار بالنها) قال في الخادم واحترز بقوله بآلتها عما إذا أعادها بغير تلك الآلات فلا حق للموصى له في آلتها قطعاً كما جزم به الماوردي انتهى أقول ينبغي استحقاقه في غلة العرصة كما فهمه قوله في آلتها قال في العباب (فرع) إذا أنهمت الدار الموصى بمنفعتها فللموصى له أعادتها بآلتها لا بغيرها فان أعيدت بها عاد الحكم كما كان انتهى (قوله عاد حق الموصى له) قال في الخادم بعد ذكر هذا في إعادة الوارث وهو ظاهر إذ الميزل بالانهدام اسم الدار أما إذا

بمنفعته أبداً) أو مدة مجهولة لأنه حال بينها وبين الوارث ولتعدر تقويم المنفعة بتعدر الوقوف على آخر عمره فيتعين تقويم الرقة مع منفعتها فان احتملها الثلث لزمت الوصية في الجميع والافقيما يحتمله فلو ساوى العبد بمنفعة مائة وبدونها عشرة اعتبرت المائة كلها من الثلث فان وفيها فواضح والا كان لم يف الا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والذي يتجه في كيفية استيفائها انهما يتهاياها (وان أوصى بهامدة) معلومة (قوم بمنفعتها ثم) قوم (مسلوبها)

تلك المدة ويحسب الناقص من الثلث) لأن الحيلولة له بصدد الزوال فاذا ساوى بالمنفعة مائة وبدونها تلك المدة تسعين فالوصية بعشرة فان وفيها الثلث فواضح والا كان وفي بنصفها فكما مر كما هو ظاهر والكلام في الوصية بجميع المنافع فلو أوصى له ببعضها كبن شاة فقط قومت بلبنها ثم خلية عنه أبداً أو إلى المدة المعلومة أن ذكرها ونظر في التفاوت أيسره الثلث أم لا ولو أوصى بالرقة فقط لم تحسب من الثلث لأن الرقة الحالية من المنافع كالتالفة فلا قيمة لها أو بالمنفعة

لو احدث بالرقبة لاخر فرد الأول رجعت المنفعة للوارث على الأوجه ولو أعاد الدار بآلتها عاد حق الموصى له بخ (فرع) لو أوصى بأن يعطى خادم تربته أو أولاده مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة كذا أعطيه كذلك أن عين إعطاءه من ربع ملكه والا

أعطيه اليوم الاول ان يخرج من الثالث وطلت الوصية فيما بعده لانه حينئذ لا يعرف قدر (٦٩) الموصى به في المستقبل حتى يعلم أيخرج

من الثلث او لا ومن ذلك ما لو وصى لوصيه كل سنة بمائة دينار مادام وصيا فيصح بالمائة الاولى ان خرجت من الثلث لا غير خلافا لمن غلط فيه (وتصح الوصية (بمخرج تطوع) او عمرته اوها (في الاظهر) بناء على الاظهر من جواز النيابة فيه وبحسب من الثلث اما الفرض فيصح قطعا (ويخرج من بلده او) من (المقات) او من غيرهما ان كان ابعد من المقات (كما قيد) عملا بوصيته هذا ان وفي ثلثه بالحج بما عينه قبل المقات والا فمن حيث بني نعم لو لم يف بما يمكن الحج به من المقات اي ميقات الميت كما علم مما مر في الحج بطلت الوصية وعاد لورثة قطعا لان الحج لا يتبع بعض بخلاف ما مر في العتق (وان أطلق) الوصية (فمن المقات) يخرج عنه (في الاصح) حملا على أقل الدرجات (وحجة الاسلام) او النذر اى في الصحة كما قاله جمع ولا من الثلث (من رأس المال) وان لم يوص بها كسائر الديون ويخرج عنه من المقات فان قيد بابعد منه وفي به الثلث فعل ولو عين شيئا ليخرج به عنه حجة الاسلام لم يكف اذن الورثة

الحج اهم وقوله السابق اى في شرح فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون غيره (قوله اعطيه اليوم الاول) اى مثلا ا ه سم (قوله وطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت فيما يكمل به الثلث بعده ا ه سم أقول هذا هو الاقرب فليراجع (قوله وتصح الوصية بمخرج) الى قول المتن ويخرج من المقات في النهاية (قوله اوها) الاولى بهما (قوله فيه) اى تطوع النسك (قوله ويحسب) اى في النسك الموصى به (قوله أما الفرض) اى الوصية بالنسك الفرض (قوله ان كان) اى الغير وقوله من المقات اي ميقات الميت بل وميقات من ينوب عنه (قوله هذا) اى كون الحج بما يفيد به (قوله ثلثه) اى او ما يخص الحج منه وقوله بالحج اى باجرته وقوله نعم الحج استدراك على قوله فمن حيث بنى الشامل لما بعد المقات ايضا (قوله لو لم يف) الى قوله ويخرج عنه من المقات في المغنى (قوله بما يمكن الحج به) الا خصر الاوضح بالحج (قوله بطلت الوصية) محله في النفل اما الفرض فانه يكمل من رأس المال تأمل ساطان ومثله مراهج يرمى (قوله وعاد لورثة قطعا لان الحج) فيه وقفة لان الاحرام من المقات ليس من الحج لذغايته انه واجب فيه فلا ياتى هذا التعليل ثم رأيت شيخنا م ر رجع عنه ومشى على الصحة خلافا لحج فقوله من المقات ليس بقيد والصحيح انه يخرج عنه ولا تبطل الوصية كافي سم وقيلوبى ا هج يرمى (قوله لان الحج لا يتبع بعض) عبارة للمغنى وفرق بينه وبين ما لو وصى بالعق ولم يف ثلثه بجمع ثمن الرقبة حيث يعتق بقدره على وجه بان عتق البعض قرابة كالكل والحج لا يتبع بعض ا ه (قوله فن المقات يخرج عنه) هذا اذا قال احجوا عني من ثنى فان قال احجوا عني بثنى فعل ما يمكن به ذلك من حجة تين فاكثر فان فضل ما لا يمكن ان يخرج كان لوارث مغنى ونهاية وروض (قول المتن وحجة الاسلام) وكذا كل واجب باصل الشرع كالعمرة والزكاة والكفارة سواء اوصى في الصحة ام في المرض ا ه مغنى (قوله اى في الصحة) يرجع للنذر ا ه سم (قوله ولا) اى بان وقع النذر في المرض (قوله فان قيد) قد يغنى عنه ما مر آنفا (قوله وفي به) اى بالتفاوت بين أجرى حجة من المقات وحجة من الابدال الذى قيد به فيما يظهر وان اوهمت عبارته خلافا لهذا ويظهر ايضا ان ياتى هذا نظير ما مر آنفا من أنه حيث لم يف الثلث بما عينه فيخرج عنه من حيث بني ا ه سيد عمر (قوله لم يف) اى في استحقاق من يخرج بالثنى المعين ا ه كرى (قوله لان هذا عقد معاوضة) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وان لم يعين ما يخرج به ولا كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع سم على حج أقول كلنا القضييتين معتبرة فيما يظهر فانهما من مفهوم الاولى كما هو واضح سيد عمر ع ش (قوله لان هذا الحج) انظر ما مر جمع الاشارة فان كان هو ماصدر من الموصى فلا خفاء في عدم صحته إذ لم يقع منه ذلك وإن كان هو ما يفعله الوصى أو الوارث كان من تعليل الشيء بنفسه ا ه رشيدى اى فكان ينبغي حذف عقده وقديحجاب بان الوصية نفسها يسمنها عقدا كما مر في الشارح غير مرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة الخ ا ه سم (قوله لو قال) اى الوارث ا ه ع ش اى الوصى أو غيرهما (قوله لم يستحق) اى المخاطب الواسطة بين الوارث والمباشر ا ه ع ش (قوله ما عينه الميت) اى بل

ارتفع الاسم فان الوصية تبقى في العرصة وتبطل في النقص على الصحيح فيما يفيد عدم العود كما كان ثم رأيت عن أبى الفرج النزاع في تعليقه التصريح بما أبديته فقال وساق كلامه وأقول لعل هذا كله ممنوع لان الكلام فيما بعد الموت كما هو الظاهر وإنما يتجه ما قاله اذا وقع ذلك قبل الموت فلنأمل (قوله من ربيع مائة) هل للوارث حينئذ بيع ذلك الملك وعليه فلنأتى الوصية ثم رأيت قوله السابق او اوصى ان يدفع من غلة ارضه كل سنة كذا لمسجد كذا ولا يخرج من الثالث الخ (قوله اعطيه اليوم الاول) اى مثلا (قوله وطلت الوصية فيما بعده) هلا صحت الوصية فيما يكمل به الثلث بعده (قوله اى في الصحة) يرجع للنذر (قوله لان هذا عقد معاوضة الخ) قضية هذا التعليل ان الامر كذلك وإن لم يعين ما يخرج به ولا كانت الحجة حجة الاسلام فليراجع (قوله نعم لو قال الخ) استدراك على قوله وظاهر ان الجعالة كالاجارة (قوله

اى ولا الوصى لمن يخرج عنه بل لا بد من الاستئجار لان هذا عقد معاوضة لا محض وصية ذكره البلقنى رحمه الله وظاهر ان الجعالة كالاجارة نعم لو قال اذا أحججت له غيرك فلك كذا فاستاجر لم يستحق ما عينه الميت ولا اجرة للمباشر باذنه على التركة

كالور جمع عن غيره بغير عقد بل على مستأجره (فان اوصى بهما من راس المال او) من (الثلث عمل به) اى بقوله ويكون فى الاول للتاكيد وفى الثانى لقصد الفرق بورثته إذا كان هناك وصايا اخرى لان حجة الاسلام تراحمها حيث ذقان وفى بها ما خصها ولا اكملت من راس المال فان لم يكن وصايا فلا فائدة فى نصه على الثلث قال الجلال البلقينى (٧٠) رحمه الله لو ضاف الوصية الزائدة على اجرة المثل إلى راس المال كاحجوا عنى من راس

ما عينه المجاعل (قوله كالموصى عن غيره بغير عقد) أى لو أذن الغير وذ كر عوضاً أه سم (قوله ويكون) أى قوله المذكور (قوله وصايا اخرى) الاولى الافراد (قوله لان حجة الاسلام تراحمها الخ) راجع المغنى او البجيرى ان رمت صورة المزاحمة المتوقفة على الجبر والمقابلة (قوله ما خصها) فيه حذف المفعول مع حذف الجار والايصال والاصل خصه بها (قول المتن وان اطلق الوصية بها) اى حجة الاسلام بان لم يقيد بها براس مال ولا ثلث فن راس المال كالموصى بوص وتحمل الوصية بها على التاكيد والتذكير بها (قوله ويرده) اى تعليل القليل (قوله الغالب) اى التقصير (قول المتن ويصح من الميقات) مفرع على القولين أه معنى (قوله او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعه وقوله الثلث فأعل وسعه أه سم (قوله او اقرب من الثلث) اى او وسع الثلث اقرب من الابدال إلى مكة وابعده من الميقات أه كرى (قوله ولا فمن الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فملاصرف من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج ماقبله أه سم اقول ويؤيده قول المغنى فان اوصى ان يحج عنه من ديرة اهله امثل نعم ان اوصى بذلك من الثلث ويجز عنه فمن حيث امكن أه (قوله ولو قال احجوا عنى) إلى قوله ومحله فى المغنى وإلى قوله واما بحث بعضهم فى النهاية لا قوله ثم رايت فى الجواهر إلى ولو عين الاجير (قوله وان استأجره الوصى بدونه) اى بدون ما عينه الموصى ويدفع له جميع الموصى به كما لو اوصى بشيء لانسان من غير سبب أه عش وقضيته انه لا فرق بين كون الاجارة صحيحة وكونها فاسدة فليراجع (قوله وان استأجره الوصى الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج إلى القبول لانه وصية أه سم وقد يقال يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع نظير ما مر من عدم اشتراط القبض فى المحاباة بالبيع على ان قبول الاجارة متضمن لقبول الوصية (قوله ومحله) اى عدم جواز النقص (قوله فى الجواهر) أى للمقولى وهذا استدلال على ما قاله أه عش (قوله اجنبيا) يعنى غير وارث (قوله وعليه) اى الوصى وقوله وفى الثانية هى قوله استأجر الخ (قوله اجرة الاجير الخ) ظاهره وان قلت ما عينه الموصى وفيه وقفة بل مخالفة لقوله السابق لم يجز نقصه الخ وقوله الاتى ويمكن الجمع الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما اذا لم يرد المعين على اجرة المثل وسكت عن التقييد بذلك اكتفاء بما تقدم وما ياتى ثم الظاهر ان المراد باجرة الاجير الخ ما ان عينه فى القسم الاول و اجرة المثل فى الاخيرين عش وكردى (قوله فقط) اى دون من

مالى بخمسائة والاجرة من الميقات مائتان فهما من راس المال والثلثائة من الثلث (وان اطلق الوصية بها من راس المال وقيل من الثلث) لانها من راس المال اصالة فذكرها قرينة على إرادته الثلث ويرده انه كما يحتمل ذلك يحتمل انه اراد التاكيد وإذا وقع التردد وجب الرجوع للاصل على ان الاحتمال الثانى ارجح لان تقصير الورثة فى اداء حق الميت الغالب عليهم يرجح ارادة التاكيد (ويصح) عنه (من الميقات) لانه الواجب فان عين ابعده منه ووسعه أو اقرب منه الثلث فقل ولا فمن الميقات ولو قال احجوا عنى زيدا بكذا لم يجز نقصه عنه حيث خرج من الثلث وان استأجره الوصى بدونه او وجد من يحج بدونه ومحله كما هو ظاهر ان كان المعين اكثر من اجرة المثل لظهور إرادة الوصية له والتبرع عليه حيث ذق ولا جاز نقصه عنه ولو كان المعين وارثا فالزيادة على اجرة المثل وصية لو ارث فى الجواهر فى احجوا عنى زيدا بالف يصرف اليه الالف وان زادت على اجرة مثل حيث وسعها الثلث ان كان

لو حج عن غيره بغير عقد) انظر لو أذن الغير وذ كر عوضاً (قوله لان الواجب) قال فى شرح الروض ولهذا لومات وعليه كفارة عين لا يجوز ان يخرج من ماله إلا اقل الخصال انتهى (قوله او اقرب منه) عطف على الهاء فى وسعه وقوله وثلث فاعل وسعه (قوله ولا فمن الميقات) ظاهره انه لو وسع الثلث الابدال او اقرب منه إلى الميقات فقط حج من الميقات وفيه وقفة فملاصرفه من الثلث على ما قبل الميقات ثم من راس المال على الباقي فيكون الحج ماقبل (قوله وان استأجره الوصى بدونه الخ) ان اريد ان هذا الاستئجار صحيح ويجب دفع الزائد اليه ايضا فينبغى الاحتياج لقبول لانه وصية وهل يجزى فيما يستحقه زيد هنا إذ المعين اكثر من اجرة المثل التفصيل المشار اليه فيما ياتى عن الغياب من قوله فى الفرع ينبغى إلحاقه الخ أو يفرق فيه نظر فان كان هذا مصورا بالايضاء بمحج معين تعين الجريان وبعبارة العباب ولو قال احجوا عنى بمائة من يراه زيد فعين زيد رجلا فامتنع فهل له تعيين اخر وجهان فن قال لو كيله ادفع هذا إلى من رايت اولاً فرأى رجلا فابى قبضه فى جواز دفعه لمن رآه ثانياً وجهان (فرع) لو اوصى ان يحج عنه بالف فاستأجر الوصى بخمسائة وجعل الاجير الحال ثم علم فهل له طلب الباقي بنبغى إلحاقه بمال الوصى بشرأه عبد زيد بالف واعتاقه فاشترأه

اجنبيا ولا توقف الزائد على اجرة المثل على الاجازة ولورجح غير المعين أو استأجر الوصى المعين بمال نفسه أو بغير جنس يحج المرصى به أو صنته رجع القدر الذى عينه المرصى لورثته وعليه فى الثانية بأقسامها اجرة الاجير من ماله ولو عين قدر فقط فوجد من يرضى بأق منه قال ابن عبد السلام جاز احجوا وبالباقى الورثة وقال الاذعى الصحيح وجوب صرف الجميع له ويتعين الجمع بما ذكرته أولا

بان يحمل الاول على ما اذا كان المعين قدر اجرة المثل عادة والثاني على ما اذا زاد عنها ثم رأيت في الجواهر في ما لو عن قدر فقط زائد على اجرة المثل قيل يحج باجرة المثل فقط وقيل يحج بالمعين كانه ان وسعه الثلث وبه يشعر نصه في الام وأجاب به الماوردي واختاره ابن الصلاح اه ولو عين الاجير فقط احج عنه باجرة المثل فاقول ان رضى ذلك المعين على الاوجه او شخصاً لاسنة فاراد التأخير الى قابل ففيه تردد ويبحث الاذرعى انه ان مات عاصياً لتأخيرها منها ونأحي مات أنيب غير مرفعا لعصيان الميت ولو جوب الفورية في الانابة عنه والآخرت الى اليأس من حجه لانها كالتطوع ولو امتنع اصلاً وقدين له قدر أو لا احج غيره باقل ما يو جد ولو في التطوع وفيها (٧١) اذا عين قدر ان خرج من الثلث فواضح

يحج عنه اه ع ش (قوله بان يحمل الاول) اي قول ابن عبد السلام (قوله قدر اجرة المثل) اي او اقل المعلوم بالاولى (قوله والثاني) اي قول الاذرعى (قوله فقط) اي دون قدر الاجرة (قوله او شخصاً لاسنة) الى قوله كالتطوع زاد المغنى عقبه اي قال الاذرعى وفيه احتمال لما في التأخير من الفرار اه وهذا اظهره فقهاء ان ميل المغنى الى الفورية مطلقاً اه سيد عمر (قوله او شخصاً الخ) اي عين قدر او لا (قوله فاراد) اي ذلك الشخص وقوله انه ان مات أى الموصى اه ع ش (قوله لعصيان الميت) اي دوا مه (قوله ولا) اي بان لم يكن استقرار الحج عليه في حياته اه مغنى (قوله آخرت) اي الانابة (قوله ولو امتنع) الى الفرع في المغنى (قوله وقد عين له قدر او لا) الاول اسقاط او لا كما في النهاية او قد (قوله وفيما عين قدر او لا) اي عين شخصاً او لا (قوله حيث استأجر الخ) اي اجارة صحيحة (قوله من يحج عن الميت) فرضاً او تطوعاً (قوله وحمله غير واحد الخ) معتمد ع ش (قوله الا ان روى الخ) اي وان كان ولياً لانه لا عبرة بخوارق العادات اه ع ش (قوله مثلاً) راجع لكل من قوله يوم عرفة وقوله بالبصرة (قوله حججت الخ) مقول الاجير (قوله وان اتهم) أى مالك النصاب في قوله أدبتها (قوله ووارث الاجير مثله) اي فيصدق بلا عين (قوله لا يقبل) اي قوله حججت او اعترت الا بينية اي على انه كان حاضراً في تلك المواقف في السنة المعينة لا على انه حج عنه لان ذلك لا يعلم الا منه اه فتح القدير (قوله حلف القائل) اي المجاعل (قوله وفارقت الجمالة الخ) يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة اه سم (قوله بانه هنا) اي في الاجارة وقوله وثم أى في الجمالة (قوله فيه) اي الاتيان (قول المتن للاجني) اي يجوز له ع ش (قوله فضلاً عن الوارث) الى قول المتن وينفع الميت في النهاية (قوله ومن ثم اختص الخلاف الخ) عبارة المغنى وقوله للاجني قد يفهم ان القريب ان يحج عنه حرماً وان لم يكن وارثاً ويؤيده ما سبق في الصوم عنه لكن قيد في الشرح والروضة بالوارث وهو المعتمد وفي معنى الوارث الوصى كما قاله الدارمي والسيد (قوله الحج الواجب) الى قول المتن وينفع الميت في المغنى الا قوله ونازع الى وكالحج وقوله والتعلق بالعين الى المتن (قوله كحجة الاسلام) وكذا عمرته وحجة النذور وعمرته اه مغنى قال ع ش وقضية اطلاقه الواجب صحة حج الاجني عن الميت التطوع الذي افسده لانه حيث افسده وجب القضاء (قوله لا يجوز عنه من وارث او اجني) قاله العراقيون ونقل المصنف في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه مع حكايات هنا تبعاً للرافعي عن السرخسي ان للوارث الاستنابة وان الاجني لا يستقل به على الاصح وما ذكره في كتاب الحج هو المعتمد مغنى (قوله في نحو القاصر) عبارة المغنى حيث لا وارث وكان الوارث الخاص طفلاً ونحوه اه (قوله قائم مقام اذنه) اي فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضاً اه سم (قوله ويجوز كون اجير التطوع

الوصى بخمسائة وأعتقه وجهل البائع الوصية فان ساوى العبد ألفاً فالباقي للورثة أو بخمسائة فللبائع أو بينهما كثمانمائة فله ما زاد على قيمة المثل وهو مائتان وللوارث الزائد على الثمن الناقص عن قيمة المثل وهو ثلثمائة انتهت عبارة العباب (قوله وفارقت الجمالة الخ) قد يؤخذ من هذا الفرق ان الاجارة الفاسدة كالجمالة (قوله قائم مقام اذنه) اي فيصور المتن بعدم اذنه وارثه ايضاً

والا فقدر اقل ما يوجد من اجرة مثل حجه مه الميقات من رأس المال والزائد من الثلث (فرع) * حيث استاجر وصى او وارث او اجني من يحج عن الميت امتنعت الاقالة لان العقد وقع للميت فلم يملك احداً بطلاله وحمله غير واحد على ما لا مصلحة في اقالته والا كان عجز الاجير او خيف حبسه او فلسه او قلة ديابته جازت قال الزبيلي ويقبل قول الاجير الا ان روى يوم عرفة بالبصرة مثلاً حججت او اعترت بلا عين واما بحث بعضهم انه لا بد من يمينه والا صدق مستاجر يمينه اخذاً ما مر في قول الوكيل أتيت بالتصرف الماذون فيه وانكر الموكل فيرد بان العبادات يتسامح فيها الا ترى الى ما مر ان الزكاة ليس فيها يمين واجبة وان اتهم ودلت القرينة على كذبه ووارث الاجير مثله وفي ان حججت عنى فلك كذالاً يقبل الا بينية ولا لحلف القائل انه ما يعلمه حج عنه

وفارقت الجمالة الاجارة بانه هنا استحق الاجرة بالعقد اللازم والاداء مفوض الى اماتته وثم لا يستحق الا بالاتيان بالعمل والاصل عدمه فلم يقبل قوله فيه الا بينية (وللاجني) فضلاً عن الوارث الذي باصله ومن ثم اختص الخلاف بالا اجني الشامل هنال قريب غير وارث (ان يحج عن الميت) الحج الواجب كحجة الاسلام وان لم يستطعها الميت في حياته على المعتمد لانها لا تقع عنه الا واجبة فالحقت بالواجب (بغير اذنه) يعني الوارث (في الاصح) كقضاء دينه بخلاف حج التطوع لا يجوز عنه من وارث او اجني الا بايصاله وانما جعلت الضمير للوارث على خلاف السياق لان محل الخلاف حيث لم ياذن الوارث والاصح قطعاً وان لم يوص الميت ويصبح بقاء السياق بحاله من عوده للميت ولا يرد عليه ما ذكر من القطع لان اذنه وارثه او الوصى او الحاكم في نحو القاصر قائم مقام اذنه ويجوز كون اجير التطوع لا الفرض ولو نذرا

قناو يميز او نازع فيه الاذرعى فقال لا ينبغي ان يستاجر تطوع اوصى به الا كاملا لاسيما وهو يقع فرض كفاية وكالحج زكاة المال والفقير م ما فعل عنه بلا وصية لا يثاب عليه الا ان عذر في التاخير كما قاله القاضي ابو الطيب (و يودي الوارث) ولو عامما (عنه) من التركة (الواجب المالى ولو في كفارة مرتبة) ككفارة قتل وظهار ودم نحو تمتع ويكون الولاء في العتق للميت وكذا البدن ان كان صوما كما قدمه فيه (ويطعم ويكسو) الو او بمعنى او (في الخيرة) ككفارة يمين ونحو حاق محرر ونذر الحجاج (والاصح انه ينيق) (عنه) من التركة (ايضا) كمرتبة لانه نائبه شرعا جازله ذلك وان كان الواجب من الخصال في حقه (٧٢) اقلها قيمة (و) الاصح (ان له) اى الوارث (الاداء من ماله) في المرتبة والخيرة (اذ لم يكن له

تركة) سواء العتق وغيره كقضاء الدين وكذا مع وجود التركة ايضا كما اعتمده جمع منهم البلقيني ووجه بان له إمساك عين التركة وقضاء دين الادى المبني على المضايقة من ماله فحق الله اولى والتعلق بالعين ووجود فيهما وتعلق العتق بعين التركة كالا يمنع الوارث من شراء غير عبيدها ويعتقه كذلك لا يمنع من شراء ذلك من مال نفسه حيث لم يتعلق العتق بعين عبد (و) الاصح (انه) اى ما فعل عنه من طعام او كسوة (يقع عنه لو تبرع اجنبي) وهو هنا غير الوارث كامر (بطعام او كسوة) كقضاء دينه (لا اعتاق) في مرتبة او مخيرة (في الاصح) لاجتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد اثبات الولاء للميت من غير نائبه الشرعى وما فى الروضة من جوازه في المرتبة مبني على ضعف (وينفع الميت صدقة) عنه ومنها وقف لمصحف وغيره وحفر بئر

(الح) معتمداه ع ش (قوله قناو يميز) ومعلوم ان العاقد في الاول السيد وفي الثاني الولي اه ع ش وقوله السيد اى والى القن باذنه (قوله وكالحج زكاة المال) اى فى كونه من راس المال وصحة فعل الاجنبي له من غير اذن مغنى وع ش (قوله ولو عامما) كبيت المال اه ع ش (قول اثنين عنه) اى المات (قول اثنين الواجب المالى) كعتق واطعام وكسوة نهاية ومعنى (قوله في حقه) اى الوارث اه مغنى (قوله وكذا مع وجود التركة الح) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف للدفع نهاية ومعنى اقوله وجود فيهما اى دين الادى وحق الله تعالى اه ع ش اقوله ويعتقه) بالنصب طنا على شراء الح (قوله من طعام الح) هذا لا يناسب قول اثنين الا فى لا اعتاق (قول اثنين لو تبرع اجنبي) ولو مات شخص وعليه دين ولا تركه فاداه الوارث من ماله وجب على المستحق القبول بخلاف ما اذا تبرع به اجنبي لان الوارث قائم مقام مورثه اه مغنى (قول اثنين لا اعتاق) تبرع به اجنبي عن الميت فلا يقع عنه اه مغنى (قوله عنه) اى سواء كان المصدق هو او غيره فعوله من حياته او من غيره عنه الح راجع لثبوت ما بعده اه رشيدى ولعل هذا مبنى على حذف وحفر بئر الح على صدقة ويظهر انه حذف على وقف فرجوعه لصدقة ممن عن رجوعه لمابدها (قوله ومنها وقف) الى قوله وفارق كالحج في النهاية (قوله وغرس شجر) اى وان لم يشر اه ع ش (قوله بعد موته) يظهر انه ليس بقيد كما يؤيده ما ياتى عن باقشير وع ش فى ادعاء الولد (قوله اجماعا) الى قوله ولا لافى المغنى (قوله باستغفار ولده) كانه قول استغفر الله للذى او اللهم اغفر له اه ع ش (قوله وهما خصه صان) اى الاجماع والخبرة قوله تعالى الح اى لمقبومه وهو انه ليس له شىء فى سعى غيره فيخص بهير الصدقة والدعاء للميت اه بجمري (فقدأكثر) اى العلماء (قوله فهو) يعنى الانابة على ما فعل عنه (مطلقا) اى فى مقابلة ما فعله هو او غيره عنه (قوله ومعنى نفعه) اى انتفاعه (قوله واستبعاد الامام) مبتدأ خبره قوله رده (قوله له) اى للميت المذكور (قوله عن المصدق) اسم فاعل من باب التفعّل (قوله وواسع) خبر مقدم لقوله فضل الله ويحتمل انه مبتدأ على ما جوزه الاخفش من ابتداء الفقرة بلا اعتداع على نفي الاستفهام وما بعده فاعله السامد مسد خبره (قوله يسن له) الى قوله وقول الزركشى فى المغنى (قوله مثلا) اى او عن شايخه (قوله

(قوله) وان كان الواجب من الخصال فى حقه اقلها قيمة) قال فى الروض وشرحه فى الايمان او كانت أى الكفارة ذات تخيير وجب من الخصال المخير فيها اقلها قيمة وكل منها جائز لكن الزائد على اقلها قيمة يحسب من الثلث كما ياتى اه ثم قال ولو اوصى فى الخيرة بالعتق عنه وزادت قيمة العبد على قيمة الطعام والكسوة حسب قيمته من الثلث لان برائة الذمة تحصل بمادونها فان وفى الثلث بقيمة عبد مجزىء اعتقه عنه ولا عدل عنه الى الطعام او الكسوة وبطلت الوصية وهذا ما صححه الاصل ونقل عنه وجهان قيمة اقلها قيمة يحسب من راس المال ولزيادة الى تمام قيمة العبد من الثلث الى ان قال قاله الراعى وهذا الوجه اقيس عن الاثمة ووافقه النووى فى باب الوصية اه وهذا الوجه هو الموافق لما تقدم فيما اذ لم تكن وصية (وكذا مع وجود التركة) ولعل تقييد المصنف بعدم التركة لاثبات الخلاف لا للمنع شرع مر (قوله وهو هنا غير الوارث) قال

وغرس شجر منه فى حياته او من غيره عنه بعد موته (ودعاء) له (من وارث واجنبي) اجماعا وصح فى الخبر ان الله تعالى يرفع درجة فى العبد فى الجنة باستغفار ولده له وهما مخصصان وقيل ناسخا لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى ان ارى ظاهره ولا نقدا كثيرا فى تاويله ومنه انه يحول على الكافر وان معناه لاحق له لا فيما سعى واما ما فعل عنه فهو محض فضل لاحق له فيه وظاهر مما هو مقرر فى محله ان المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة اذ لا يستحق احد على الله ثوابا مطلقا خلا للعتق لقوم معنى نفعه بالصدقة انه يصير كانه تصدق واستبعاد الامام له بانه لم يامر به ثم تاويله بانه يقع عن المصدق وينال الميت بركته رده ابن عبد السلام بان ما ذكره من وقوع الصدقة نفسها عن الميت حتى يكتب له ثوابها وظاهر الة قال الشافعى رضى الله عنه وواسع فضل الله ان يثيب المصدق ايضا ومن ثم قال اصحابنا يسن له نية الصدقة عن ابيه مثلا

فانه تعالى يشبهه ما ولا ينقص من اجره شيئا وقول الزركشي ما ذكر في الوقف يلزمه تقدير دخوله في ملكه وتمليكه الغير ولا نظير له يرد بان هذا يلزم في الصدقة ايضا ولا تالم بنظر والالان جهله كما تصدق بعض فضل فلا يضر خروجه عن القواعد ولو احتج لذلك التقدير على أنه لا يحتاج اليه بل يصح نحو الوقف عن الميت وللفاعل ثواب البر والليت ثواب الصدقة المترتبة عليه (٧٣) ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوب به له إذا

استجيب واستجابته محض فضل من الله تعالى لا تسمى ثوابا عرفا أما نفس الدعاء وثوابه فهو للداعي لانه شفاعته أجره للشافع ومقصودها للشفوع له وبه فارق مامر في الصدقة نعم دعاء الوالد يحصل ثوابه نفسه للوالد الميت لان عمل ولده لتسبيه في وجوده من جملة عمله كما صرح به خبر ينقطع عمل ابن آدم إلا من ثلاث ثم قال أو ولد صالح أي مسلم يندو له جعل دعاءه من عمل الوالد وإنما يكون منه ويستثنى من انقطاع العمل إن أريد نفس الدعاء لا المدعوب به وافهم المتن انه لا ينفعه غير ذينك من سائر العبادات ولو القراءة نعم ينفعه نحو ركعتي الطواف تبعاً للحج والصوم عنه السابق في بابه وفارق كالحج القراءة لاحتياجه فيها لبراءة ذمته مع ان اللال فيها دخلا ومن ثم لو مات وعليه قراءة مندورة احتمل كما قاله السبكي جوازها عنه وفي القراءة وجه وهو مذهب الاثمة الثلاثة على اختلاف فيه عن مالك بوصول ثوابها لليت بمجرد قصده بها ولو بعدها واختاره كثيرون من أئمتنا قيل فينبغي نيتها عنه

في الوقف) أي عن الميت (قوله تقدير دخوله) أي نفع الموقوف وقوله في ملكه وتمليكه أي الميت وقوله الغير أي الموقوف عليه (قوله ولا نظير له) أي ليس في باب من الفقه ان يدخل الشيء في ملك الميت وهو يملكه الغير اه كردهي (قوله وللفاعل ثواب البر الخ) قد يقال هذا لا يلائم ما نقله انفاعن الاصحاب من قولهم لا ينقص من أجره شيئا اه سيد عمر (قوله مامر في الصدقة) يعني قوله ومعنى نفعه بالصدقة الخ (قوله يحصل ثوابه نفسه الخ) صريح في ان عين الثواب المترتب على الدعاء يكون لوالد السبب البعيد لا للوالد السبب القريب الذي هو الفاعل حقيقة وهو بعيد كل البعد وليس فيما ذكره ما يدل له فالأولى أن يقال أن ثواب الدعاء المترتب عليه شرعا للولد وان الوالد يحصل له ثواب في الجملة لانه سبب صدور هذا العمل في الجملة اه سيد عمر (قوله للوالد الميت) ومثله الخ لانه المذكورة اه ع ش عبارة عبد الله باشير قوله الميت أي مثلا ولا فالحى كذلك وكأنه قيد به لان الحديث المستدل به في قوله الا في إدامات الخ في الميت اه (قوله وإنما يكون) أي دعاء الوالد وكذا ضمير ويستثنى (قوله منه) أي من عمل الوالد (قوله لا المدعوب به) أي لا يحصل الميت سواء صدر من الوالد أو غيره اه كردهي (قوله غير ذلك) أي الصدقة والدعاء عبارة النهاية والمغنى سوى ذلك اه قال الرشيدى يعني الحج وما بعده اه (قوله نحو ركعتي الطواف) انظر ما المراد بنحوهما عبارة الروض والمغنى ولا يصلح عنه الاركان الطواف اه (قوله وفارق) أي الصوم (قوله لاحتياجه فيهما الخ) فيه نظر لجواز نقل الحج عنه وقوله مع ان الخ فيه نظر ايضا بالنسبة للصوم لانهم فرقوا بين جواز صوم الصبي بغير اذن وليه وعدم جواز حجه بغير اذنه باحتياجه المبال دون الصوم اه سيد عمر (وفي القراءة وجه) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى لا قوله على اختلاف فيه عن مالك وقوله ولو بعدها (قوله بوصول) نعمت لوجه أي وجهه فائق بوصول الخ (قوله واختاره) أي ذلك (قوله كثير من أئمتنا) منهم ابن الصلاح والمحجب الطاهري وابن ابي الدم وصاحب الذخائر وابن حزم وروى عليه عمل الناس وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه معنى (لا حتم ان هذا القول) إشارة إلى الوجه لكن عبر عنه بالقول نظر إلى انه مذهب الاثمة الثلاثة اه كردهي (قوله والحق الخ) قال ابن عبد السلام في بعض فتاويه لا يجوز ان يجعل ثواب القراءة لليت لانه تصرف في الثواب من غير اذن الشارع وحكى القرطبي في التذكرة أنه روى في المنام بعد وفاته فاستل عن ذلك وقال كنت اقول ذلك في الدنيا والآن بان لي ان ثواب القراءة يصل إلى الميت كذهب الاثمة الثلاثة اه معنى (قوله فينبى تقليده الخ) فيه كالذى علل به نظرا سم لعل وجه النظر في التعليل المنع إذ اقتران القراءة بهذه النية لا تقسدها وإنما محل الخلاف هل تجدى هذه النية في وصول الثواب أولا ووجه النظر في المعلن ما اشار اليه الفاضل في شرح ابن شجاع في مبحث تجرد الجنابة عن الحدث الاصغر بما حاصله انه لا يلزم عند النظر إلى الخلاف ان يقلد القائل به إذ ليس من الخروج من الخلاف بل أن يعمل به اه سيد عمر (قوله احتمال كونه) أي ذلك القول الذي عبر عنه أولا بالوجه وقوله في بعض ما صدقاته أي اجزائه وهو قوله ولو بعدها (قوله بان مجرد النية) أي بدون دعاء وجعل (قوله قال) أي السبكي ومن عزاه أي القول بكفاية مجرد النية بعدها (قوله لانه إنما يقول) أي الشالوسى (قوله والظاهر) أي ظاهر كلام الشالوسى انه الخ عبارته كما في الكبير ان نوى القارىء بقراءته ان يكون ثوابها للميت لم يلحقه لكن لو قراها ثم جعل ما حصل من الاجر له فهذا دعاء يحصل ذلك الاجر للميت فينفع الميت اه فالشالوسى لا يشترط الدعاء بل ما يتضمن

في القوت المراد بالاجنبي غير الوارث وإن كان قريبا له وأطلق في البيان أن الوصى كالوارث في العتيق وغيره فان أراد الوصى في ذلك فظاهر او في قضاء ديونه فكذلك او في امر اطفاله فبعيد اه (قوله فينبى تقليده

وعليه فهو ليس من الايثار بالقرب المختلف في حرمة لان الذي منه ان يقر اعنه اوله لان جعله عبادته نفسها الغيرة يخرج عنه كونه مقربا بها
لربه وانما الذي فيه تصرفه في الثواب وهو غير القرية بجعله لغيره ولم يقل به لان الشرع لم يجعل له تصرفا فيه قبل حصوله ولا بعده بنية ولا جعل
لكنه خالف ذلك فقال كان الرفعة الذي (٧٤) دل عليه الخبر بالاستنباط ان بعض القرآن اذا قصد به نفع الميت نفعة اذ قد ثبت ان

القارىء لما قصد بقراءته نفع
المدبوغ نفعتة وافر ذلك
صلى الله عليه وسلم وما يدريك
انهم رقية ولا اذا نفعت الحي
بالقصد كان نفع الميت
بها اولى اه ولكرده بان
الكلام ليس في مطلق النفع
بل في حصول ثوابها وهذا
لا يدل عليه حديث المدبوغ
لما قرره هو ان الشرع لم
يجعل له تصرفا فيه بنية ولا
بجعل نعم حل جمع عدم
الوصول الذي قال عنه
المصنف في شرح مسلم انه
مشهور المذهب على ما اذا
قرأ الابحضة الميت ولم ينو
القارىء ثواب قراءته له او
نواه ولم يدع له اما الحاضر
ففيه خلاف منشؤه الخلاف
في ان الاستتجار للقراءة على
القبر يحمل على ماذا فالذى
اختاره في الروضة انه
كالحاضر في شمول الرحمة
النازلة عند القراءة له وقيل
محملها ان يعقبها بالدعاء له
وقيل ان يجعل اجره الحاصل
بقراءته للميت وحمل الرافعي
على هذا الاخير الذى دل
عليه عمل الناس وفي الاذكار
انه الاختيار قول الشالوسى
ان قرا ثم جعل الثواب
للميت لحقه وانت خبير ان
هذا كالثاني صريح في ان
مجردنية وصول الثواب للميت
لا يفيد ولو في الحاضر

الدعاء وهو جعل الاجر له اه كرى (قوله وعليه) أى على ذلك القول الذى عبر عنه أولا بالوجه وقال
الكردى أى قوله يكفى اه (قوله فهو ليس) أى مجرد النية قاله الكردى ويجوز ارجاع الضمير والجعل الذى
قال الشالوسى بافادته (قوله لان الذى الخ) متعلق بقوله ليس الخ وقوله منه أى الايثار وقوله لان جعله الخ
تعليل (قوله وانما الذى فيه) أى في مجرد النية بعد ما قاله الكردى وظاهر سياق الشارح ان الضمير لمجرد
النية وللجعل الذى اختاره الشالوسى بتاويل ما ذكر لقوله ان الذى منه الخ وقوله يخرج عنه أى ذلك الجاعل
(قوله وهو) أى الثواب وقوله يجعله أى الثواب متعلق بقوله تصرفه (قوله ولم يقل) بضم الياء وفتح القاف
اه كرى (قوله لكنه الخ) أى السبكي يعنى ان السبكي قرر مراد الشالوسى ثم خالفه فقال كما قال ابن الرفعة الخ
اه كرى (قوله فقال) أى قوله ولكرده فى المعنى لا قوله كان الرفعة (قوله نفع الميت) وتخفيف ما هو فيه اه
معنى (قوله بقراءته) الى الفاتحة (قوله انتهى) أى كلام السبكي (قوله نعم) الى قوله اما الحاضر فى النهاية
(قوله حل جمع الخ) اعتمد مر قول هذا الجمع وزاد الاكتفاء بنية جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل
انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عند قبره حصل له مثل ثواب قراءته وحصل
للقارىء ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارىء لم يسقط كان غلب الباعث الدينى لقراءته باجرة فينبغى ان لا
يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استقر للقاء للميت ولم ينو بها ولا دعا له بعد ما ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من
واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة فى اولها وان تخلل فيها سكوت ينبغى نعم اذا عدم ما بعد الاول من توابه
مرسم على حجج اعرش ورشيدى (قوله قال عنه) أى فى عدم الوصول (قوله على ما اذا الخ) متعلق
بقوله حل الخ (قوله او نواه ولم يدع) ضميم اخذا من كلام سم المذكور اه ع ش (قوله وأما
الحاضر) أى الميت الحاضر عند القراءة (قوله انه) أى القبر أى اهله المقروء عنده وقوله كالحاضر أى
الحى الحاضر (قوله عند القراءة له) أى الحى والجار متعلق بشمول الخ (قوله محملها) أى الاجارة للقراءة
على القبر (قوله للميت) متعلق بيجعل (قوله على هذا الاخير الخ) أى قوله وقيل ان يجعل الخ وقوله انه
أى الاخير (قوله قول الشالوسى) مفعول حل (قوله ان هذا) أى الاخير كالثانى أى قوله وقيل محملها
الخ (قوله ان مجردنية الخ) قدم ما فيه (قوله ما ذكره الاول) أى الذى اختاره فى الروضة (قوله لان كونه)
أى الميت الحاضر (قوله مثله) أى الحى الحاضر وقوله فيما ذكر أى فى شمول الرحمة النازلة عند القراءة
له (قوله انما يفيد الخ) الانسب انما يفيد حصول مجرد نفع (قوله وقد نص الخ) تعليل لقوله ان مجردنية
وصول الثواب للميت الخ (قوله لا نه) أى الدعاء حينئذى حين كونه عقب القراءة (قوله ولان الميت

الخ) فيه كالذى علل به نظر تأمل (قوله نعم حل جمع الخ) اعتمد مر قول الجمع وزاد هذا الاكتفاء بنية
جعل الثواب له وان لم يدع فالحاصل انه اذا نوى ثواب قراءة له او دعا عقبها بحصول ثوابها له او قرأ عند قبره
حصل له مثل ثواب قراءته وحصل للقارىء ايضا الثواب فلو سقط ثواب القارىء لم يسقط كان غلب الباعث
الدينى كقراءته باجرة فينبغى ان لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استقر للقاء للميت ولم ينو بها ولا
دعا له بعد ما ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل تكفى نية القراءة فى اولها وان تخلل فيها سكوت
ينبغى نعم اذا عدم ما بعد الاول من توابه مر (قوله نعم حل جمع) صريح هذا الحمل انه اذا نوى ثواب القراءة
للميت ودعا حصل له ثوابها لكن هل المراد انه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارىء ثواب قراءته وللميت مثله
او المراد انه لا يحصل للقارىء حينئذى ثواب ولا يحصل للميت فقط فيه نظر والقلب الاول اميل وهو الموافق لما
يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور (او نواه ولم يدع) قضيته انه لا بد من النية والدعاء ولا يغنى الدعاء عن النية

ولا ينافيه ما ذكره الاول لان كونه مثله فيما ذكر انما يفيد مجرد نفع لا حصول ثواب القراءة الذى الكلام فيه وقد نص الشافعى الخ
والاصحاب على ندب قراءة ما تيسر عند الميت والدعاء عقبها أى لانه حينئذى لا يجاب عنه لان الميت يناله بركة القراءة كالحى الحاضر

لا المستمع لان الاستماع
يستلزم القصد فهو عمل
وهو منقطع بالموت وسماع
الموتى هو الحق وإن قيل
لا يلزم من السلام عليهم
سماعهم لان القصد به الدعاء
بالسلامة لهم من الآفات
كما في السلام عليك أيها
النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين قال ابن
الصلاح وينبغي الجزم بنفع
اللهم أوصل ثواب ما قرأناه
أي مثله فهو المراد وإن لم
يصرح به لفلان لانه إذا
نفعه الدعاء بما ليس للداعي
فقاله أولى ويجرى هذا في
سائر الاعمال وبما ذكره
في أوصل ثواب ما قرأناه
إلى آخره يندفع إنكار
البرهان الفزاري قولهم
اللهم أوصل ثواب
ما تولته إلى فلان خاصة
وإلى المسلمين عامة لان
ما اختص بشخص
لا يتصور التعميم فيه اه
ثم رأيت الزركشي قال
الظاهر خلاف ما قاله
فان الثواب يتفاوت فاعلاه
ما خصه وأدناه ما عمه
وغيره والله تعالى يتصرف
فيها يعطيه من الثواب
بما يشاء

الخ عطف على قوله لانه حينئذ الخ (قوله فهو) أي الاستماع (قوله لا المستمع) أي لا كالحى المستمع (قوله وهو) أي العمل (وإن قيل الخ) غايه (قوله عليهم) أي الاموات (قوله قال ابن الصلاح) إلى قوله ومر في الاجارة في النهاية وكذا في المعنى لا لقوله أي مثله إلى لانه إذا (قوله بنفع اللهم الخ) ولا يختلف في ذلك القريب والبعيد اه معنى (قوله أي مثله الخ) يחדش هذا التقدير تعليله فان الذى له ثواب القراءة لا مثل ثوابها فامل اه سيد عمر عبارة سم فيها كتبه على قول الشارح المارح مل جمع الخ نصه صريح هذا الحمل انه إذا نوى ثواب القراءة للبيت ودعا حصل له ثوابها السكن هل المراد أنه يحصل له مثل ثوابها فيحصل للقارىء ثواب قراءته وللبيت مثله او المراد انه لا يحصل للقارىء حينئذ ثواب وإنما يحصل للبيت فقط فيه نظر والقلب للاول اهيل وهو الموافق لما يشعر به كلام ابن الصلاح المذكور اه (قوله وإن لم يصرح به) أي بالمثل (قوله لانه الخ) تعليل لقوله وينبغي الجزم الخ (قوله فهو) أي المثل (قوله إذا نفعه الدعاء بما ليس الخ) عبارة المعنى إذا نفع الدعاء وجاز بما ليس للداعي فلان يجوز بماله أولى اه (قوله فماله أولى) قد يחדش فيه ان المثل ليس له سيد عمر ولا يחדش في طلبه من الله تعالى اه عبد الله باقتير ويחדش حينئذ في دعوى الاولوية (قوله ويجرى هذا الخ) ظاهره ان الاشارة راجعة لقول ابن الصلاح وينبغي الجزم الخ بل يحتمل انه من كلام ابن الصلاح ايضا وحينئذ فهو صريح في ان الانسان إذا صلى أو صام مثلاً وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة أو الصوم مثلاً فتنبه وراجع اه رشيدى اقول بل ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمعنى انه من كلام ابن الصلاح وعلى فرض انه ليس منه فاتفق الشروح الثلاث على الجريان المذكور كاف في اعتياده وجواز العمل بذلك عبارة التقدير للكردى الحج عنه صلى الله عليه وسلم لا يصح وجعل ثواب الحج له صلى الله عليه وسلم بعده على جهة الدعاء صحيح ولا يصح بيع ثواب حج التطوع ولا غيره من العبادات اه ويبقى أنفاً في الشارح كالتهاية والمعنى جواز اهداء ثواب القرب لنبينا صلى الله عليه وسلم (قوله يندفع إنكار البرهان الخ) لا يخفى ان كلام البرهان مع قطع النظر عن تقدير المثل كما يصرح به تعليله وهو حينئذ حقيق بالاعتقاد وكذا يقال لو لوحظ المثل غير متعدد للزوم المحذور اما إذا لوحظ متعدد فواضح الصحة

لان النية حال القراءة والدعاء بعد القراءة فلي تأمل (فرع) قال في القوت فصل في مسائل مهمة نختم بها الباب الاولى رايت بخط الكمال اسحق احد شيوخ المصنف تلميذ ابن الصلاح في مسائل منثورة نقلها عن الاصحاب انه لو قال اعطوا زيداً ما يبق من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشيء يعطى الثلث كاملاً انتهى وفي النفس منه شيء ثم قال الراية قال الصيمرى لو قال ان رزقت ولداً او سلت من سفرى او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث مالى جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى فينظر في قوله او مات فلان وما اشبهها من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة إذا ادعى صرف الثلث إلى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء أم لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وكذبوه ويفارق ماله او صلى لفلان الفقير وفلان بكذا الم يصدق الوصى عليها لان الحق ههنا لمعين وهناك لغيره فالوصى نائب عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال في الفتاوى ولو ادعى ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى مالم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل انتهى وكان الاستشكال للجامع الفتاوى من اصحابه ورأيت في ادب القضاء للزبيلي انه إذا ادعى أن أباه أو وصى بشيء لا قوام على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم ان له ابا او وصى لهم بمال حلف انه لا يعلم ان ابااه او وصى بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا وإن لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجهين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يحلف انتهى ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى من المعين ولكنه ظاهر لان من شرط الدعوى كونها ملزمة وليست قبل القبول ملزمة وقد يقال ان الدعوى والطلب يتضمن القبول وفيه وقفة الثامنة لو اوصى ان يبني على قبره مسجد او قبة او نحو ذلك لغت وصيته كما سبق في الجنائز انتهى ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة

ومنع التاج التزاري من اداء القرب (٧٦) لئلا ياتي على الله عليه وسلم مما لا اله الا هو لا يتجرأ على جنبه الرفيع بالم يؤذن

ولا يخالف فيه البرهان فيما يظهر كما يؤخذ من تعامله اه سيد عمر (قول) ومنع التاج) مبتدأ خبره قوله
 شيء انفرد به (قول) بالم يؤذن فيه) ولم يؤذن الا في الصلاة عليه وسؤال الوسيلة اه معنى (قول) واختاره
 اى الجواز السبكي واحتج بان ابن عمر رضى الله تعالى عنهم ما كان يعتزم عن النبي صلى الله عليه وسلم عرا
 بعد موته من غير وصية وحكى الغزالي في الاحياء عن علي ابن الموفق وكان من طبقة الجديده حج عن النبي
 صلى الله عليه وسلم حججا وعددا القضاى ستين حجة وعن محمد بن اسحاق السراج النيسابورى انه ختم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة آلاف ختمة وضجى عنه مثل ذلك اه ولكن هؤلاء ائمة
 مجتهدون فان مذهب الشافعى ان الضحية عن الغير بغير اذنه لا يجوز كما صرح به المصنف في باب الاضحية
 اه معنى (قول) (ولا فلا) ظاهره انه من ترك القراءة في بعض الايام لا يستحق شيئا ولو كان التارك لعذر
 وقضاه بعد وفيه وقفة واعلم ذلك عقبه بما في فتاوى الاصبحى فان قياسه لا يستحق بالقسط هنا فلا يرجع
 (قوله) بسنتها) اى الغلة بقاء فسين فتوز ولعله من تحريف التساخين والاصل بنسبتها بقاء فنون فسين
 فباء فالاضحية السنة او القراءة (قوله) او بنفس الارض) عطف على قوله بوقف ارض الخ (قوله) ومراده
 اى الاصبحى (قوله) قبل قوله) اى المصنف (قوله) بانه) اى الايصاء بنفس الارض بلا تعين مدة وكذا
 الاشارة بقوله هذا الاق (قوله) لا مكان حل هذا الخ) اى نظير ما مر انفا في الوصية لمن يقرأ على
 على قبره كل يوم جزء قرآن (قوله) فراجع) فرع في القوت فصل في مسائل مهمة نختم بها الباب الاولى
 رايت بخط التكال اسحاق نقلنا عن اصحاب انه لو قال اعطوا زيد ما يبق من ثلثي ولم يكن قد اوصى بشيء يعطى
 الثلث كاملا اه وفي النفس منه شيء ثم قال الرابعة قال الصيمري لو قال ان رزقت ولدا او اسلمت من سفرى
 هذا او مات فلان او وجدت كذا فقد اوصيت بثلث ما لي جاز ذلك وعمل بالشرط قلت وهذا نذر في المعنى
 فينظر في قوله او مات فلان وما اشبهه من القصد الصالح بذلك وغيره ثم قال السادسة اذا ادعى الوصى صرف
 الثلث الى الفقراء صدق سواء صدقه الفقراء ام لا وكذا لو قال تصدقت به على فلان وفلان وفلان فكذبوه
 ويقارق ما لو اوصى لفلان الفقير وفلان بكذا لم يصدق عليهما لان الحق ههنا للمعين وهناك لغيره فالوصى نائب
 عن المساكين قاله القفال وقد يخرج منه ان فقراء البلد المحصورين كالمعينين السابعة قال القفال ولو ادعى
 ان اباكم اوصى لى بالف لم تسمع الدعوى ما لم يقل وقبلت الوصية وهذا مشكل اه ورايت في ادب القضاء
 للزيللى انه اذا ادعى ان ابااه اوصى بشيء لا تقوم على يده لم تسمع دعواه لانه لا يدعى لنفسه ولو ادعى قوم
 ان ابااه اوصى لهم بمال خالف انه لا يعلم ان ابااه اوصى لهم بذلك فان نكل والقوم معينون حلفوا واستحقوا
 وان لم يكونوا معينين قال ابو سعيد على وجبين احدهما يحكم على الوارث والثاني يحبس حتى يخلف
 اه ولم يتعرض لاشتراط القبول في صحة الدعوى ولكنه اى الاشتراط ظاهر لان من شروط
 الدعوى كونها ملزمة وليست قبل القبول ملزمة ثم قال الثامنة لو اوصى بان يبنى على قبره
 مسجد او قبة ونحو ذلك لغت وصيته اه ثم شنع على من يفعل ذلك ومن ينفذه من القضاة اه سم
 (فصل في الرجوع عن الوصية) (قوله في الرجوع الخ) اى في بيان حكم الرجوع عن الوصية وما يحصل
 به اه ع ش (قول المتن له الرجوع) اى يجوز له وينبغى ان ياتى فيه ما تقدم في حكم الوصية من انه ان غلب
 على ظنه ان الموصى له يصرفه في مكروه كرهت او في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية وان كانت
 مطلوبة حين فعلها اذا عرض للموصى له ما يقتضى ان يصرفها في محرم وجب الرجوع او في مكروه ندب
 الرجوع او في طاعة كره الرجوع اه ع ش (قوله اجماعا) الى قوله وسئل في النهاية لا قوله والوجه الى المتن
 وقوله وسواء انسى الوصية ام ذكرها (قوله وكالهبة) عبارة المغنى ولانه عطية لم يزل عنها ملك معطيها فاشبهت
 الهبة قبل القبض اه (قوله بل اولى) اى لعدم تنجيزها بخلاف الهبة وقوله ومن ثم اى من اجل ان الرجوع
 في الوصية جائز لتعلقها بالموت كما فهم من قياسها على الهبة اه ع ش عبارة الرشيدى قوله ومن ثم الخ انظر من

(فصل في الرجوع عن الوصية)

فيه شيء انفرد به ومن ثم خالفه غيره واختاره السبكي رحمه الله ومر في الاجارة ماله تعلق بذلك ولو اوصى بكذا لمن يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن ولم يعين المدة صح ثم من قرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية ولا فلا كذا افتى به بعضهم وفي فتاوى الاصبحى لو اوصى بوقف ارض على من يقرأ على قبره حكم العرف في غلة كل سنة بسنتها فمن قرأ بعضها استحق بالقسط او كلها استحق غلة السنة كلها او بنفس الارض فان عين مدة لم يستحق الارض الا لمن قرأ جميع المدة وان لم يعين مدة فالاستحقاق تعلق بشرط مجهول لا آخر لوقته فيشبهه مسألة الدينار المجبولة اه ومراده بمسألة الدينار ما مر في الفرع قبل قوله وتصح بحج تطوع واعترض بانه لا يشبهها اى لا مكان حل هذا على انه شرط لاستحقاق الوصية قراءته على قبره جميع حياته فليحمل عليه تصحيحا للفظ ما يمكن ومر في الوقف ماله تعلق بذلك فراجع (فصل في الرجوع عن الوصية) له الرجوع عن الوصية اجماعا وكالهبة

قبل القبض بل اولى ومن

ثم لم يرجع في تبرع بنحوه في مرضه وإن اعتبر من الثالث لأنه عقد تام إلا أن كان لفرعه وعن بعضها) ككلها ولا تقبل بينة الوارث به إلا أن تعرضت لكونه بعد الوصية ولا يكفي عنه قولها رجع عن جميع وصاياهم ويحصل (٧٧) الرجوع (بقوله نقضت الوصية أو بطلتها أو رجعت فيها أو فسختها) أو

ردتها أو أزلتها أو رفعتها وكلها صرائح كحواجم على الموصي له والأوجه صحة تعليق الرجوع عنها على شرط لجواز التعليق فيها فأولى في الرجوع عنها (أو) بقوله (هذا) إشارة إلى الموصي به (لوارثي) أو ميراث عني وإن لم يقل بعد موتي سواء أنسى الوصية أم ذكرها لأنه لا يكون كذلك إلا وقد ابطال الوصية فيه فصار كقوله ردتها ويفرق بينهما وبين مالو أوصى بشيء لزيد ثم به لعمر وفانه يشرك بينهما لاحتمال نسيانه للأولى بان الثاني هنالما سوى الأولى في كونه موصي له وطارئا استحقيقه لم يمكن ضمه إليه صريحا في رفعه فائز فيه احتمال النسيان وشركنا لاذ لا مرجح بخلاف الوارث فانه مغاير له واستحقاقه أصلي فكان ضمه إليه رافعا لقوته ثم رأت من فرق بقریب من ذلك لكن هذا أوضح وأبين كما يعلم بتأملها ومن فرق بان عمر القلب ولا مفهوم له ووارثي مفهومه صحيح أي لا غيره وفيه ما فيه على أنه منتقض بمالو أوصى لزيد بشيء ثم أوصى به لعتيقه أو قريبه غير الوارث فان

أى شيء استنتج هذا ولعله سقط قبله تعليل الوصية والهبة قبل القبض بعدم التمام وبدل على ما ذكرته عبارة شرح الروض أو وقد قدمنا عن المغني ما يؤيده (قوله بنحوه في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر اه سم أي فيما لا يتم إلا بالقبض كاهبة بخلاف نحو الاعناق كما هو ظاهر (قوله لم يرجع) أي لم يجر الرجوع (قوله لا إن الخ) استثناء من قوله تبرع بنحوه الخ (قوله ولا يكفي عنه) أي عن التعرض قولها أي البينة اه ع ش (قوله أو ردتها) إلى قوله والأوجه في المغني (قوله سواء أنسى الخ) هل الحكم كذلك وإن علم بعد ذلك إنه لم يقله إلا ناسيا لها بان يقول إنما قلت ناسيا لما صدر مني من الوصية أو لا محل تأمل وعلى الثاني فهل تقوم القرينة القولية مقام القول أم لا اه سيد عمر أقول ما يأتي من قول الشارح وشركنا لاذ لا مرجح ثم قوله وعلم من قولنا لاذ لا مرجح الخ يرجع الثاني من التردد الأول والأول من الثاني (قوله لأنه الخ) تعليل لقوله أو بقوله هذا لوارثي أو ميراث عني بقطع النظر عن التعميم بقوله سواء الخ ويدفع بذلك قول السيد عمر قوله لأنه لا يكون الخ فيه ما فيه وكذا قوله فصار الخ اه (قوله بينه) أي بين مالو قال هذا لوارثي أو ميراث عني حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي له (قوله مالو أوصى بشيء الخ) في سم عن الروض ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنتهما فالوصية لزيدو الابنية بينهما اه (قوله بان الثاني) أي عمر أو (قوله لقوته) علة للرفع والضمير فيه لوارث اه رشیدی (قوله ومن فرق بان الخ) عطف على من فرق بقریب الخ (قوله ومن فرق بان عمر الخ) وفرق به كالاول المغني (قوله لقب) أي غير مشق كرى وع ش (قوله ولا مفهوم له) أي لم يعتبر له مفهوم مخالف وهو لا غير عمر واه كرى عبارة ع ش قوله ولا مفهوم له أي فشركنا بينهما اه (قوله وفيه ما فيه) لعل وجه ما فيه أن عمر أو إن كان لقبالا مفهوم له إلا أن قوله لعمر ومن الجار والمجور له مفهوم معتبر كما أشار إليه الفاضل المحشى في شرح لزيد الفقراء الخ فقوله لعمر وكوارثي لكن الشارح رحمه الله تعالى وقع له هناك نظير هذا فتذكر سيد عمر (قوله له مفهوم الخ) أي لأنه مشتق اه كرى (قوله ولا اثر الخ) مستأنف وهو في المعنى محترز قوله لوارثي اه ع ش (قوله بما وصيت به لعمر) والمطابق لما سبق أن يقول لزيد سيد عمر ورشیدی (قوله أو أوصى بشيء الفقراء) كان فائدة الرجوع في هذه تعين البيع وصرف الثمن فلا يجوز صرف عينه وأما المصرف فلم يختلف كما علم مما مر وقد يقال من فوائده أيضا عدم وجوب التنصيف بينهما فاختلاف المصرف بهذا الاعتبار وسئلت عن أوصى لزيد بدين له في ذمة عمر وشم وكل الموصى زيدا مثلاً في استيفاء الدين المذكور هل يكون تركه في استيفائه رجوعاً عن الوصية السابقة فاجبت بان الذي يظهر أنه غير رجوع وان الوصية باقية وان استوفى الدين وأوصله إلى الموصى نعم أن تصرف فيه الموصى بما يكون رجوعاً عما لحكم ظاهر اه سيد عمر وقوله وقد يقال من فوائده أيضا الخ فيه نظر ظاهر (قوله المقتضى الخ) نعت الاحتمال اه سم (قوله ومن ثم لو كان ذكر الخ) أي فيما لو قال أوصيت به لزيد ثم أوصى به في وقت آخر لعمر ولم يذكر زيدا باللفظ لكنه كان عالماً بالوصية الأولى بان أخبر بها ثم وصى بها للثاني بلا تراخ يحتمل معه النسيان اه ع ش (قوله ومن كون الثانية الخ) عطف

(قوله بنحوه في مرضه) أي وقد حصل القبض كما هو ظاهر (قوله فانه يشرك بينهما) قال في الروض ولو أوصى لزيد بدار ثم لعمر وبابنتهما فالوصية لزيدو الابنية بينهما فان أوصى لعمر وبسكنائها قال بعضهم اختص بالمنفعة واستشك كل قال في شرحه أي استشكاه الأصل فقال وكان محتمل أن يشتر كافي المنفعة كالابنية والنص أي فيما إذا أوصى لزيد بخاتم ثم لعمر وبفضه فان الخاتم لزيد والفص بينهما وفرق ابن الرفعة بان المنفعة معدومة والانبة والفص موجودان وبأنهما مندرجان تحت اسم الدار والخاتم فهما بعض الموصى به بخلاف المنفعة اه (قوله المقتضى) نعت الاحتمال وقوله ومن كون الخ عطف على من النص (قوله

صريح كلامهم التشرية بينهما هاتين أن الثاني له مفهوم صحيح فتعين ما فرقت به ولا أثر لقوله هو من تركني وعلم من قولنا لاذ لا مرجح انه لو قال بما أوصيت به لعمر و أو أوصى بشيء الفقراء ثم أوصى بدينه وصرف ثمنه للساكنين أو أوصى به لزيد ثم بعثه أو عكسه كان رجوعاً لوجود مرجح الثانية من النص على الأولى إلا أن احتمال النسيان المقتضى للتشريك من ثم لو كان ذاكر الأولى اختص بها الثاني كما بحث ومن كون الثانية

مغايرة للاولى فيتعذر التشريك وقد ينزع في ذلك البحث تعليلهم التشريك باحتمال ارادته له دون الرجوع إلا ان يقال هذا الاحتمال لا اثر له لأنه يأتي في هذا لو ارثي فالوجه ما سبق (٧٨) وسئلت عما لو أوصى بثلث ماله إلا كتبه ثم بعد مدة أوصى له بثلث ماله ولم يستثن هل يعمل

على قوله من النص وقوله الثانية هي قوله ثم وصى ببيع الخ اخرج عبارة السيد عمر قوله الثانية المراد به ما عدا الاولى فيشمل الثلاث بعد الاولى اه (قوله فيتعذر التشريك) فيه تأمل اه سم اي يتعذر القول بتعين التشريك وإن كان جائزا في مسألة الفقهاء كما علم مما مر وكان المحشى اشارة الى ما في عبارته من الايهام بقوله فيه تأمل اه سيد عمر (قوله في ذلك البحث) اي الذي ذكره بقوله كما بحث (قوله باحتمال ارادته) اي الموصى له اي التشريك (قوله فالوجه ما سبق) هو قوله لاحتمال النسيان اه ع ش عبارة الكردي هو قوله يشرك بينهما لاحتمال نسيانه اه و عبارة السيد عمر قال الشيخ قوله فالوجه ما سبق اي من اختصاص الثاني بها فيما بحث اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله لو أوصى له) اي لزيد مثلا (قوله أوصى له) اي للموصى له الاول (قوله الذي يظهر العمل بالاولى) ويحتمل العمل بالثانية كالموصى بخمسين ثم بمائة وان فرق بينهما بما ياتي اه سيد عمر اقول قوله ويحتمل العمل الخ هذا هو الذي يظهر اما اول فلما اشارة الى المحشى رحمه الله تعالى من القياس واما ثانيا فلان مالى مفرد مضاف فيعم الكتاب فهو نص فيها ايضا لا محتمل لها واما الاحتمال الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى فلا يخفى بعده مع انه معارض بالاحتمال فيتساقطان ويبقى العمل بما يقتضيه اللفظ وهو نص في شمولها وبما ذكر تبين ما في قوله له رحمه الله قاعدة حمل المطلق الخ نعم لو تم ما ذكره في العام والخاص لكان له وجه وليس كذلك اذا لصح ان عطف العام على الخاص لا يخصه كما افاده التاج السبكي في جمع الجوامع فكيف يفيد مع تاخره عنه اه سيد عمر (قوله تركه) اي الاستثناء وكذا ضمير له (قوله صريحة في مناقضة الاولى) وفيه نظرا اه سم (قوله محله) اي عدم الحجية القرينة المناقضة الاولى قرينة هي المناقضة (قوله بالثانية) اي بالوصية بخمسين (قوله فيها) اي في مسئلتنا (قوله فيما مر) أى في شرح هذا لو ارثي (قوله فان الثانية مبطله للاولى فاحتيط الخ) استشكله سم راجعه (قوله ولو أوصى بامة) الى قوله ومر انه في النهاية لا قول له نحو تزويج الى قوله وطء (قوله ويحملها) الاولى ثم يحملها ليجرج العكس فيحسن عطفه عليه اه سيد عمر (قوله في الحل) اي دون الام (قوله لانه) اي الحل فقط (قوله وانكارها) اي الوصية مبتدا خبره رجوع (قوله بعد ان سئل عنها) مفهومه انه ان ابتدا بالانكار من غير سؤال احد كان رجوعا مطلقا وله غير مراد اه ع ش أى بل المدار على القرينة الدالة على الغرض وعدمها (قوله رجوع ان كان الخ) وهذا التفصيل هو المعتمده مغنى (قوله لغير غرض) يتردد النظر فيما لو اختلف الوارث والموصى له في وجود الغرض هل القول قول الموصى له لان الوصية تحققت والوارث يدعى رفعها والاصل عدمه او الوارث لان اللفظ صريح في الرجوع الامناع والاصل عدمه ولان استحقاقه اصل واستحقاق الموصى له طار والاول اقوى محل تأمل ولعل الثاني اقرب اه اقول هذا عند عدم القرينة والافهى متبعة كما يفيد عبارة النهاية والمغنى (قول المتن وبيع) وتنفذ هذه التصرفات ولا تعود الوصية لوعاد الملك اه مغنى (قوله وتعليقه) اي العتق بصفة (قوله ولانه) اي التصرف بما ذكر (قوله وان لم يوجد قبول) يظهر ان نحو البيع كذلك اه سيد عمر عبارة ع ش ومثلها جميع ما تقدم من الصيغ ويدل له ما ياتي من ان العرض على نحو البيع او التوكيل فيه رجوع اه (قوله وان فسادا من وجه اخر) اي كاشتها لهما على

بالاولى أو بالثانية فاجبت بان الذي يظهر العمل بالاولى لانها نص في اخراج الكتب والثانية محتملة أنه ترك الاستثناء فيها لتصريحه به في الاولى وانه تركه ابطالا لمع النص مقدم على المحتمل وايضا قاعدة حمل المطلق على المقيد تقدم المقيد او تاخر تصرح بذلك ويفرق بينه وبين ما ياتي فيما لو أوصى له بمائة ثم بخمسين بان الثانية ثم صريحة في مناقضة الاولى وان قلنا ان مفهوم العدد ليس بمحجة لان محله حيث لا قرينة كما هو معلوم من محله وهما القرينة المناقضة فعمل بالثانية لانها المتيقنة فهي عكس مسئلتنا لان المتيقن فيها هو الاولى كما تقررو لا ياتي هنا اعتبارهم نسيان الاولى فيما مر لانهم انما اعتبروه في الوصية لاثنين فقالوا فيها بالتشريك بخلاف الوصيتين لواحد فان الثانية وصية مبطله للاولى فاحتيط لها باشتراط تحقق مناقضتها للاولى فتأمل ذلك فانه دقيق ولو أوصى بامة وهي حامل لواحد وبحملها لآخر او عكس شرك بينهما في الحل بناء على أن الوصية بالحامل تسرى لحملها لانه حيث تواردت عليه وصيتان

لاثنين فشر كنا بينهما فيه وانكارها بعد ان سئل عنها رجوع ان كان لغير غرض (وبيع) وان فسخ في المجلس (واعتاق) وتعليقه شرط وايلاد وكتابة (واصداد) لما وصى به وكل تصرف ناجز لازم اجماعا ولانه يدل على الاعراض عنها (وكذا هبة أو رهن) له (مع قبض) لروال الملك في الهبة وتعريضه للبيع في الرهن (وكذا ذونه في الاصح) لدلائلها على الاعراض وان لم يوجد قبول وان فسادا من وجه اخر

على الأوجه (ويوصيه بهذا التصرفات) البيع وما بعده لا شعارها بالأعراض (وكذا توكيل في بيعه وعرضه) يصح رفعه وكذا جره فيفيدان توكيله في العرض رجوع (عليه في الأصح) بخلاف نحو تزويج لمن ينص له على التسرى (٧٩) بها ووطء وان أنزل ولا نظر لافضاءه لما به

الرجوع لبعده بخلاف العرض لانه يوصل غالباً لما به الرجوع وممرانه لو اوصى له بمنفعة شيء سنة ثم آخره سنة ومات عقب الاجارة بطلت الوصية لان المستحق بها هي السنة التي تلي الموت وقد صرفها لغيرها فان مات بعد نصفها بقي له نصفها الثاني ولو حبسه الوارث السنة بلا عذر غرم للموصى له الاجرة اى اجرة مثله تلك المدة كما هو ظاهر ومن العذر حبسه من غير انتفاع لاثبات الوصية كما هو ظاهر ايضاً وكذا الطلبه من القاضى من تكون العين تحت يده خوف خيانة الموصى له فيها القرينة فيما يظهر (وخلطه خبطة معينة) وصى بها بمثلها أو أجود أو أردأ بحيث لا يمكن التمييز منه أو من مأذونه (رجوع) لتعذر التسليم بما أحدثه في العين بخلاف ما إذا امكن التمييز أو اختلطت بنفسها أو كان الخلط من غيره بغير اذنه على الأوجه لما يأتى من الفرق بين الهدم ونحو الطحن (تنبية) كذا أطلقوا لغيرهنا وهو مناف لقولهم في الغصب لو صدر خلط ولو من غير الغاصب لمغضوب مثلى أو

شرط فاسداه عش (قوله على الأوجه) كذا فى المغنى (قول المتن وكذا توكيل الخ) أى وان لم يبيع ويؤخذ من قوله لانه يوصل الخ ان مثل التوكيل في البيع التوكيل في كل ما يحصل به الرجوع اه عش (قول المتن وعرضه عليه) او على الرهن او الهبة اه مغنى عبارة الروض مع شرحه وكذا يحصل الرجوع بالعرض عليها اه اى على التصرفات المذكورة من البيع وما عطف عليه (قوله رفعه) اى عطفاً على توكيل وقوله جره اى عطفاً على بيعه قال عش وهو اى الجر اولى لافادته حصول الرجوع بالعرض بالاولى اه (قوله بخلاف نحو تزويج) عبارة الروض وليس التزويج والختان والتعليم اى لصنعة والاعارة والاجارة والركوب واللبس والاذن اى للرقيق في التجارة رجوعاً اه زاد المغنى تنبيهه هذا كله في وصية بمعين فاذا اوصى بثلاث ماله ثم هلك وتصرف في جميعه ببيع او غيره لم يكن رجوعاً لان الثلث مطلق لا يختص بمال مسكه وقت الوصية بل العبرة بمال مسكه عند الموت زاد او نقص او تبدل كما جزم به في الروضة واصلها وغيرهما اه وياتى في الشارح مثله (قوله لمن ينص له على التسرى بها) ولا ينظر وليراجع هل هذا اقيدام لا وقد اسقطه المغنى والروض وشرحه (قوله ما به الرجوع) وهو الاحبال اه عش (قوله وممر) اى فى أوائل الفصل الذى قبيل هذا الفصل (قوله لان المستحق بها) اى بالوصية (قوله السنة) خبر ان على حذف مضاف اى منفعتها (وقد صرفها) اى تلك السنة بالاجارة لغيرها اى غير الوصية (قوله بعد نصفها) اى مثلاً (قوله ولو حبسه الوارث) اى او غيره (قوله السنة) اى التي تلي الموت كلاً او بعضاً (قوله اى اجرة مثله) قديقال ما فائدة هذا القيد إذ لا يحتمل غيره لا يقال كانه اشارة الى ان الوارث لو أجره من اجنبى لم يلزم الوارث الا لاجرة المثل لا نأقول هذا ظاهر الفساد إذ لا يحار الوارث والحالة هذه فاسد والواجب على الاجنبى اجرة المثل للموصى له هذا ولو اختلفت فهل الواجب أقصاها او اقلها او الاول في الوارث والثاني في الاجنبى محل تأمل اه سيد عمر اقول قياس نظائره الثالث لكن إذا كان الاجنبى جاهلاً ولا فالاول والله اعلم (قوله لاثبات الوصية) صلة حبسه (طلبه) اى الوارث وقوله من تكون العين اى الموصى بمنفعتها (قول المتن وخلط خبطة) وينبغى ان مثل الخلط التوكيل فيه وان لم يخلط اه عش (قوله وصى بها) الى قوله على الأوجه في المغنى ولماى قوله ولا شركته في النهاية إلا قوله وكذا الى وحينئذ (قوله منه) صلة خلط اه عش اى والضمير للموصى (قوله كذا أطلقوا لغيره) اى من قوله أو كان الخلط من غيره اه عش (قوله ولو صدر خلط ولو من غير الغاصب) الى قوله فيملكه الغاصب هذا الصنيع يقتضى ملك الغاصب وان كان الخلط من غيره فراجع اه سم (قوله كذلك) اى خلطاً لا يمكن معه التمييز (قوله وحينئذ) اى حين التنافى (قوله فرض ما هنا) اى قوله او كان الخلط من غيره بغير اذنه فيما يظهر اى فلا يكون رجوعاً مطلقاً سواء كان المخلوط به أجود أو أردأ او مساوياً اه عش (قوله لا يقتضى ملك المخلوط الخ) أى كان يخلط بملك الموصى من غير استيلاء الخالط حتى يكون غاصباً اه سم عبارة عش اى بان كان الخالط غير غاصب أو كان غاصباً وخلط مال الموصى بماله الآخر اه (قوله ولا شركة) عطف على ملك المخلوط الخ قال السيد عمر كان يخلط الاجنبى ملكه بالموصى به من غير استيلاء عليه اه (او وارثه)

يعلم ارادة اطلاقها فهلا احتيط فيما مر باشتراط تحقق المناقضة أى بان يعلم رجوعه عن الاولى كلاً او بعضاً وقد يفرق فيما مر بانه لا تعذر المستحق فيما مر وتعلق حق الثاني في الجملة احتطنا له لئلا يلزم الحرمان مطلقاً واما هنا فالمستحق واحد فلم يثبت له زيادة بالاحتمال مع عدم لزوم الحرمان مطلقاً لحصول شيء له بكل حال (قوله على الأوجه) كذا شرح مر (قوله منه) أى من الخلط (قوله على الأوجه) كذا مر (قوله) لو صدر خلط ولو من غير الغاصب الى قوله فيملكه الغاصب) هذا الصنيع يقتضى ملك الغاصب وان كان الخلط من غيره فراجع (قوله لا يقتضى ملك المخلوط الخ) اى كان يخلط بملك الموصى من غير نظر لان الخلط

متقوم بما لا يميز من جنسه أو غيره أجود أو أردأ وما تلا كان اهلاً كما في ملكه الغاصب وكذا لو غصب من اثنين شيئين وخلطهما كذلك فيملكهما أيضاً بخلاف خلط متماثلين بغير تعدد فانه يصيرهما مشتركين اه وحينئذ فيتعين فرض ما هنا في خلط لا يقتضى ملك المخلوط للخالط ولا بطلت الوصية ولا شركة ولا بطلت في نصفه لاستزام الشركة خروج نصف الموصى به عن ملك الموصى أو وارثه الى ملك الخالط

و فرع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع ان الزيادة الحاصلة بالجودة غير متميزة فتدخل في الوصية وفيه نظر لما تقرر ان الخلط ان كان بفعل الموصى او ماذونه او اجنبى وملك بطلت (٨٠) أولا بفعل أحد أو اجنبى ولم يملك ولا شارك فكيف يملك الموصى له صفة لم تنشأ من الموصى

ولا نائبه فالذى يظهر انه يحمل على ما اذا لم تزد القيمة بذلك الخلط والاوجب للمالك الجيد المختلط التفاوت بين ما حصل له بتقدير خلط غير الجيد به وما حصل للموصى له بتقدير خلط الجيد به (ولو اوصى بصاع من صبرة) معينة (فخلطها) هو او ماذونه (باجود منها) خلط لا يمكن معه التمييز (فرجوع) لانه احدث بالخلط زيادة لم يرض بتسليمها ولا يمكن بدونها (او مثلها فلا) قطعاً لانه لم يحدث تغييرا اذلا فرق بين المثليين (وكذا بارد فى الاصح) قياسا على تعيب الموصى به او اتلاف بعضه ولو تلفت الاصاغا فهل يتعين الوصية علمت صيغاتها أولا أو يفرق كما فى البيع بين المعلومة فينزل على الاشاعة والمجهولة فاذا بقى صاع منها تعين للوصية كل محتمل وعلى الاول الاقرب يفرق بان الملك ثم قارن آخر الصيغة فنظرنا فيه بين تنزيله على المتبادر من الاشاعة او عدمها وهنالا ملك الا بعد الموت والقبول ولا ندرى هل تلك المعينة تبقى عنده او لا فصحتانها فى صاع من الموجود منها عند الموت ولم ننظر للمعلومة الصيغتان

فيه نظر لان الخلط ان وقع قبل موت الموصى فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصى له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصى له اى ويدخل فى ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور فى حياة الموصى فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت اه سم (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باجود اه سم (قوله) فتدخل فى الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملك به الخلط يصير المختلطان مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصى له شريكا للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانه سواء استويا فى الجردة ام لاه نهاية وافره سم عبارة ع ش قوله شريكا للمالك والقرض ان المالك الخلط غير الموصى والابطال الوصية وكان الاظهر للمالك المخلوط لان القرض انها اختلطت بنفسه او كان الخلط من غير الموصى وماذونه وقوله بالاجزاء سواء الخ اى خلافا لابن حجر حيث قال يبطلان الوصية فى النصف اه (قوله) انه يحمل) اى كلام الشيخ (قوله) للمالك الجيد) أقول كلامه رحمه الله لا يتخلو عن خفاء والظاهر ان يقال كما هو قياس نظائره ان الواجب على الموصى له ما بين قيمتي الموصى به مخلوطا بالجيد وغير مخلوط به وهذا قياس ماذكر انه يجب للموصى له على مالك الردى لو خلط بالموصى به ما بين حالتيه من التفاوت اه سيد عمر (قوله) بين ما حصل له) الظاهر ان الضمير المجرور للموصى له فكان المناسب الاظهار هنا والاضمار فيما ياتى آنفا (قوله) من صبرة معينة) الى قوله ولو تلفت فى النهاية والمغنى (قوله) من صبرة معينة) وان اوصى بصاع من حنطة ولم يصفها ولم يعين الصاع فلا أثر للخلط ويعطيه الوارث ماشاء من حنطة التركة فان قال من مالى حصلة الوارث فان وصفها وقال من حنطى الفلانية فالوصف مرعى فان بطل بخلطه بطلت الوصية اه (ولو تلفت الاصاغا) ولو تلفت الا بعض صاع فهل تعطيه الظاهر نعم لان اتلاف البعض اذا لم يكن رجوعا فتلغه اولى اه سيد عمر (قوله) فهل يتعين للوصية) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذنا الموصى باحدر قيقه فأتوا الا واحد انما يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح اشار لذلك بل قد يقال ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية مما هناك اه سم (قوله) صاع منها) اى المجهولة (قوله) وعلى الاول) وهو التعيين مطلقا (الاقرب) صفة الاول (قوله) ثم) اى فى البيع (قوله) او عدمها) لعل الاولى العطف بالواو وتذكير الضمير (قوله) وهنا) اى فى الوصية (قوله) فصحتانها) اى الوصية وقوله منها اى الصبرة (قول المتن) وطحن حنطة) وكذا احضان بيض لنحو دجاج ليتفرخ ودينج جلدها مغنى (قوله) حنطة معينة) الى قوله ويؤخذ منه فى النهاية لا قوله وقد راعى الى قوله والحاصل وقوله فان كانت الوصية الى ولو اوصى له مرة (قول المتن) وبذرها) بمعجمة بخلطه اى حنطة وصى بها وكذا يقدر فى بقية المعطوفات اه مغنى (قوله) وطبخ لحم) الى قوله بخلافه فيما مر فى المغنى

ان وقع قبل موت الموصى فلا ملك للوارث حينئذ حتى يتصور خروج عن ملكه الى ملك الخلط وان وقع بعد الموت وقبل الموصى له تبين ان الملك من حين الموت له لا للوارث والخروج انما هو عن ملك الموصى له اى ويدخل فى ملكه من ملك الخلط بقدر ما خرج منه وان لم يقبل امكن تصور الخروج عن ملك الوارث لكن الرجوع عن الوصية انما يتصور فى حياة الموصى فلا يناسب الحمل على ما بعد الموت (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع اى فيما اذا خلطها غيره او اختلطت بنفسها ولو باجود (قوله) وفرع شيخنا على عدم الرجوع الى قوله فيدخل فى الوصية) ويوجه بان الخلط حيث لم يملكه الخلط يصير المختلطين مشتركين كما علم من كلامهم المذكور وحينئذ فيصير الموصى له شريكا للمالك الخلط بالاجزاء سواء الوارث وغيره فيقسمانه سواء استويا فى الجردة ام لا شرح مر (قوله) فهل يتعين للوصية الخ) قد يقال لا يحتمل غير التعيين اخذنا الموصى باحدر قيقه فأتوا الا واحد انما يتعين كما تقدم ثم رأيت الشارح

وغيرها لان الوصية احسان وبر والمقصود تصحيحها فيما ذكره الموصى ما أمكن ومرفى الموصى باحد
وقيقه فلم يبق الا واحد ما يؤيد ما ذكرته (وطحن حنطة) معينة (وصى بها) أو ببعضها (وبذرها وعجن دقيق) وطبخ لحم وشيه وجعله

وهو لا يفسد قديدا (و غزل قطن) او جمعه حشو امام يتحد الموصى له بالكوب والقطن كما بحثه الاذرعى رحمه الله ويلحق به نظائره بشرط ان لا يزول اسم احد العينين بما فعله وجعل خشبة بابا وخبز فتيتا وعجين خبزا والفرق (٨١) بينه وبين تخفيف الرطب غير خفي لاذ هو يقصده

البقاء فهو كخيطة ثوب مقطوع او وصى به وكقديد لحم يفسد ويفرق بين هذا وخبز العجين مع انه يفسد لو ترك بان التهيئة للاكل في الخبز اغلب واظهر منها في القديد (ونسج) غزل وقطع ثوب قيصا (مثلا) وبناء وغراس في عرصة رجوع ان كان بفعله او بفعل ماذونه سواء اسماء باسمه ام قال بهذا او بما في هذا البيت مثلا لا شعار ذلك كله بالاعراض هذا كله في المعين كما تقرر فلو اوصى بنحو ذلك ماله ثم تصرف في جميعه ولو بما زيل الملك لم يكن رجوعا لان العبرة بملك ماله الموجود عند الموت لا الوصية ولو اختص نحو الغراس ببعض العرصة اختص الرجوع بمحله وقدير اعى تغيير الاسم كما اذا اوصى بدار ثم انهدمت في حياته بنفسها او بفعل الغير فانه رجوع في النقض دون العرصة والاسم او بفعله فانه رجوع في الكل لزوال الاسم عنه بالكلية بخلافه فيما مر في نحو طحن الحنطة لانه يقال دقيق حنطة فلم يؤثر فيه لا فعله او فعل ماذونه والحاصل انه مع احد هذين يقدم المشعر بالاعراض اشعارا فويا وان لم يزل الاسم

الا قوله مالم يتحد الى وجعل خشبة وقوله سواء اسما الى لا شعار ذلك (قوله وهو لا يفسد) اى والحال ان اللحم بما لا يفسدان لم يجعل قديدا احتراز عن اللحم الذى لا يفسدان لم يجعل قديدا فان جمعه قديدا لا يكون رجوعا لان ذلك صون له عن الفساد اه كرى (قوله او جمعه حشوا) اى لفراس او جبة اه معنى (قوله وبين تخفيف الرطب) اى حيث لم يكن رجوعا عا ش سم (قوله مقطوع الخ) عبارة المغنى وبخلاف مالو خاط الثوب وهو مقطوع حين الوصية او غسله او نقل الموصى به الى مكان اخر ولو لم يعيد ان محل الوصية فلا يكون ذلك رجوعا اذ لا اشعار لكل منها بالرجوع اه (قوله وكقديد لحم الخ) عطف على كخيطة الخ اى فانه ليس رجوعا فيهما اه سم (قوله وكقديد لحم الخ) مل يلحق به شيه صونا له عن الفساد مده كما هو معتاد في بعض النواحي او لا يلحق به مطلقا بل هو كخبز غرض التهيئة للاكل فيه اظهر او يفصل بين ان يطرد عرف الموصى به وان لا كل محتمل ولعل الثاني اقرب لاطلا فم الشئ وتعليمهم المذكور في الخبز اه سيد عمر (قوله واظهر منها في القديد) يفهم ان القديد تصدبه التهيئة للاكل وهو محل تامل فلعله على سبيل التناول اه سيد عمر (قول الماتن وقطع ثوب الخ) وصيغة او قصار ته اه معنى (قوله ان كان الخ) اى الطحن وما عطف عليه (قوله سواء اسماء باسمه) اى حال الوصية به كقوله او صيت له هذا الغزل الخ اه ع ش عبارة الكرى باز قال او صيت بهذه الحنطة مثلا اه (قوله ثم تصرف في جميعه) او ملك نهاية ومعنى (قوله وقدير اعى الخ) ولو عمر يستانا اوصى به لم يكن رجوعا الا ان غير اسمه كان جمعه خانا او لم يغيره لكن احدث فيه بابا من عنده فيكون رجوعا اه معنى (قوله ثم انهدمت في حياته) ولا اثر لانهدام ابد المات وقيل القبول وان زال اسمها بذلك لاستقرار الوصية بالموت وبقاء اسم الدار يومئذاه معنى (قوله او بفعل الغير) اى بغير اذن الموصى (قوله او بفعله) اى او فعل ماذونه (قوله لزوال الاسم الخ) قديقا زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغى حصول الرجوع في العرصة ايضا فمما سبق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم بالكلية اه سم عبارة المغنى وهدم الدار المبطل لاستمرار رجوع في النقص من طوب وخشب وفي العرصة ايضا الظهور ذلك في الصرف عن جهة الوصية وانهدامها ولو بهدم غيره يبطلم في النقض لبطلان الاسم لا في العرصة والاسم لبقائهما بحالهما هر هي سالمة عن الاشكال (قوله وله انه) اى الشان مع احد هذين اى فعله او فعل ماذونه يقدم اى الرجوع (قوله وخرج بالبناء والغراس الزرع) اى فلا يكون رجوعا اه ع ش (قوله لضعف اشعارهما الخ) اى فلا يكون رجوعا لضعف الخ (قوله بالمعنى السابق) اى بان يحزم راولو في دون سنة وحينئذ فيقوى شبهه بالغراس الذى يراد بقاءه ابداه ع ش (قوله ومر) اى في شرح او هذا لوارثى (قوله انه لو اوصى بشئ) الى قوله فان كانت الوصية الاخرى بالمعنى (قوله شرك بينهم ما عا به المغنى والاسمى لم يكن رجوعا عن الوصية لاحتمال ارادة التشريك فيشرك بينهم اوصى لزيد بمائة واعمر بمائة ثم قال لا خراشركتكم معهما اعطى نصف ما يديهما اه (قوله لان الجملة اثنان الخ)

اشار لذلك بل قديقا ما هنا اولى بتعين الباقي للوصية مما هناك (قوله كما بحثه الاذرعى) عبارة القوت ولو حشا بالقطن فراسا او جبة رجوع في الاصح قلت ويحب القطع به في حشو الجبة الا ان يكون قد اوصى بالفراس والجبة للموصى له بالقطن فلان الظاهر انه قصد اصلاحها اه (قوله والفرق بينه وبين تخفيف الرطب) اى فانه رجوع (قوله وكقديد لحم الخ) عطف على كخيطة اى فانه ليس رجوعا فيهما (قوله لزوال الاسم عنه الخ) قديقا زوال الاسم بالكلية ان كان سببه الانهدام فينبغى حصول الرجوع في العرصة ايضا قيا سبق وان كان سببه فعله وحده او مع الانهدام فليس بظاهر اذ مجرد فعله لا مدخل له في زوال الاسم بالكلية (قوله لانه يقال دقيق حنطة الخ) قديقا ويقال هنا نقض دار الا ان يقال الدقيق

(١١ - شروانى وابن قاسم - سابع) ومع عدمهما لا ينظر الى لزوال الاسم بالكلية فتامله وخرج بالبناء والغراس الزرع وبقطع الثوب لبسه لضعف اشعارهما بذلك ومن ثم لودام بقاء اصوله اى بالمعنى السابق في الاصول والثمار فيما يظهر ثم رايت في كلام الاذرعى ما يفهمه كان كالغراس ومرانه لو اوصى بشئ لزيد ثم اعمر وشرك بينهما لان الجملة اثنان ونسبة كل اليها النصف فهو على طبق ما باتى

عن الشيخين خلافاً من وهم فيه زاعمان على التشريك هنا وعلى الرجوع نظير ما يأتي عن الأسنوي فإن رد أحدهما أخذ الآخر الجميع بخلاف ما لو أوصى به لهما ابتداء فرد أحدهما يكون النصف للوارث دون الآخر لأنه لم يوجد له إلا النصف أنصافاً ولو وصى بهما لهما أحدهم بنصفها الآخر كانت الثلثان للاول وللثاني ثلثها وزعم الأسنوي أن هذا غلط وأن الصواب أنها أرباع بناء على أن محل التشريك هو محل الرجوع وهو الغلط كما قاله البلقيني لأن المرعى عندهم (٨٢) في ذلك طريقة العول بأن يضاف أحد المالين الآخر وينسب كل منهما للمجموع فيقال

هنا معن مال ونصف مال
يزاد النصف على الجملة بصير
معنا ثلاثة تقسم على النسبة
لصاحب المال الثلثان ولصاحب
النصف الثلث فان كان الوصية
للاخربا الثلث كان له الربع
وفي الاولى لو رد الثاني
فالسكل للاول او الاول
فالنصف للثاني ووقع الشارح
خلاف ذلك وهو تحريف
ولو اوصى له مرة ثم مرة
تاتي هنا في التعدد والاتحاد
ما مر في الاقرار كما اشار اليه
بعضهم ويرد عليه ما لو
اوصى بمائة ثم خمسين ليس
له الا الخمسون اتضمن الثانية
الرجوع عن بعض الاولى
ذكره المصنف واخذ منه
بعضهم انه لو اوصى بثلاثة لزيد
ثم بثلاثة له ولعمرو وتناصفاه
وبطلت الاولى ويؤخذ
منه ايضا انه لو اوصى لزيد
بثلث ماله ثم اوصى ثانيا
لعمرو بثلث غنمه ولزيد
الاول بثلث نخله ولم يتعرض
لباقى الثلث ان زيدا ليس له
الا ثلث النخل وبطلت وصيته
الاولى لان الثانية اقل منها
والحاصل ان محل قولهم لو
وصى ازيد بشئ ثم اوصى
به لعمرو وتناصفاه مالم يوص

أى جملة الوصية اثنان من العدد فالوصى به أيضا اثنان ونسبة كل واحد من الاثنين الى الجملة النصف وقوله
 ما ياتى الخ اراد به قوله ولو اوصى بها واحد ثم ينصفها الخ اه كردى اى وكان الاول عزوه هناك اليهما كما
 فعل النهاية والمغنى لتظهر هذه الحوالة وقوله الا تى على قياس ما مر عن الشيخين (قوله هو محل الرجوع)
 وهو النصف الثانى سم وعش (قوله فان رداحدهما الخ) تفريع على قوله فهو على طبق ما ياتى الخ (قوله
 ولو اوصى بها) اى بالعين (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله لان المرعى عندهم طريقة العول الخ)
 وقد ذكرها الشيخان فى القسم الثانى فى حساب الوصايا اه نهاية عبارة المغنى والصواب المعتمد المنقول
 فى المذهب ما ذكره عملا بطريقة العول التى نص عليها الشافعى فى الام واختارها ابن الحداد اه قال
 الرشيدى قوله طريقة العول اى لا طريقة التداعى التى بنى عليها الاسنوى كلامه اه (قوله بان يضاف احد
 المالين الخ) اى بان يفرض مركب من الجملة والنصف منها فيصير المجموع ثلاثة ونسبة الجملة الى ذلك
 المركب بالثلثين ونسبة النصف اليه بالثالث وقوله ومعناه ال ونصف الخ فالمال اثنان لانه مخرج النصف ومخرج
 النصف اثنان فالنصف واحد فاذا ضم الواحد الى الاثنين يكون المجموع ثلاثة وهو المراد من قوله يزداد النصف
 الخ اه كردى (قوله كان له الربع) وذلك بان يقال معناه مال وثالث مال يضم الثالث الى المال ثم يقسم
 المجموع فصاحب الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلاث اه عش (قوله وفى
 الاولى) اى فى مسألة الوصية للاخر بالنصف (قوله تاتى هنا فى التعدد الخ) اى فان لم يختلفا جنسا ولا صفة
 فوصية واحدة والا فثنتان اه عش (قوله ما مر فى الاقرار) اى من التعدد حيث وصفهما بصفةتين مختلفتين
 والاتحاد حيث لم يصفهما كذلك اه عش (قوله ويرد عليه الخ) قد يقال ان هذا لا يرد على البعض لانه
 بما جعل الوصية كالاقرار من جهة التعدد والاتحاد خاصة لا فى كل الاحكام وما اورده عليه من الصور المذكورة
 الحكم فيها الاتحاد فى البابين غاية الامر ان الوصية تكون بالاقول والاقرار بالعكس فهو بالاكثر فتأمل اه
 رشيدى (قوله لو اوصى بمائة ثم الخ) وان اوصى لخمسين ثم بمائة فثلاثة لانها المتيقنة والموجدنا الوصيتين
 ولم نعلم المتأخرة منهما تعطى المتيقن وهو خسون لاحتمال تأخر الوصية بهما غنى واسنى (قوله ليس له) اى
 الموصى له اه عش (قوله بثلثه) اى ثلث ماله مثلا وقوله ثم بثله اى ثلث ماله وقوله تناصفاه اى الثالث
 اه عش (قوله وبطلت الاولى) المناسب للمقيس عليه ان يقول وكان رجوعا فى بعض الاولى وهى نصف
 الثلث فتأمل اه رشيدى (قوله وصيته الاولى) اى وصيته لزيد بثالث ماله (قوله ما لم يوص الخ) خبر ان محل
 الخ (قوله ولو اوصى لزيد بعين) الى قوله لا يقال فى النهاية (قوله كان لعمرو ربهما) اى مع ثالث
 غيرها (قوله على قياس ما مر عن الشيخين) يعنى بقوله المار ولو اوصى بها الواحد ثم ينصفها الخ (قوله
 على قياس ما مر الخ) وذلك بان يقال معناه مال وثالث مال فيضم الثالث الى المال ثم يقسم المجموع فصاحب
 الثلث له الربع لانه ربع المال وثلثه اذ مجموعهما اربعة اثلاث اه عش (قوله اخذ الموصى له) وهو زيد
 به اى العين والجارية تتعلق بالموصى له وقوله نصفها مفعول اخذ وقوله والاخر هو عمرو وعطف على الموصى
 له وقوله ما يساوى الخ عطف على نصفها (قوله وان كانت اقل الخ) اى فاذا كانت قيمة العين عشرة والثالث

لزيد ثانيا بما هو اقل من حصته في الاولى والابطاط في الحصة ولم يكن له سوى الثانية ثم ما بطلت فيه يعود للورثة عشرون
لا لعمر وكما هو واضح ولو اوصى ازيد بعين ثم لعمر ووثبات ماله كان لعمر وربعها لانها من جملة ماله الموصى له بثلثة فهو كما لو اوصى
لانسان بعين ولاخر بثلثهما فيكون الاخر ربعها دلى قياس ما مر من اشيخيز لا يقال قياس ما قرر عن المصنف في ائمة ثم ضمن من ضمن
الثانية الرجوع عن بعض الاولى ان الذين ازساوت الثلث اخذوا موصى له بها نصفها والاخر ايساوى نصف الثلث وان كانت اقل او
اكثر وزع الثلث على قيمتها وقد رثا الثلث واحد على كل ما يخصه لانه انما قول ضمن الرجوع انما هو في موصىين لواحد كما هو فرض صورة المصنف

وأما في غير ذلك فلا يضمنه وإنما يتضمن المشاركة بين الوصيتين فعمل فيهما بما مروى وبذلك افتاء شيخنا فيمن أوصى لآسان بثور ولاخر
بجمل ولاخر بنصف ماله ولاخر بثلاث ماله بان لذي النصف نصف جميع المال حتى في الثور والجل ولذي الثلث ثلث جميعه حتى فيهما لان
كلا من الوصيتين مضافة الى جميع ماله ومنه الثور والجل وحينئذ للموصى له بالنصف (٨٣) من كل منها ثلاثة اجزاء من احد عشر

وبالثلث جزان من احد عشر ولكل من الموصى له بالثور والجل ستة اجزاء اي لآلك تزيد على وصية كل ثلثها ونصفها وهما من ستة خمسة فزدهما عليها نصير الجملة احد عشر دلي قياس ما مر عن الشيخين (فصل في الايصاء) وهو كالوصاية لغة يرجع لما مر في الوصية شرعا في اثبات نصرف مضاف لما بعد الموت فالفرق بينهما اصطلاح فقهي (يسن) لسلك احد (الايصاء) عدل اليه عن قول اصله الوصاية لانه ابعد عن لفظ الوصية فيتضح به عند المبتدى الفرق اكثر (بقضاء الدين) الذي لله كازكاة او الادى ورد المظالم كالمغصوب واداء الحقوق كالعوارى والودائع ان كانت نائية بفرض انكارها الورثة ولم يردها جالا ولا وجب أن يعلم بها غير وارث ثبت بقوله ولو واحد اظهر العدالة او يردها جالا خوفا من خيانة الوارث وواضح ان نحو المغصوب لقادر على رده فورا لا تخيير فيه بل يتعين الرد ويظهر الاكتفاء بخطه بها ان كان في البلد من يشبهه لانهم كما اکتفوا

عشرون يوزع العشرون على الثلاثين فيحصل لقيمة العين ثلث العشرين وثلث ثلثاه فيعطى زيد ثلثا العين وعمر وقدر مثل ما زيد بقيمة الثلث وفي العكس يعطى زيد ثلث العين وعمر وقدر نصف ما لزيد بقيمة الثلث (قوله) فعمل فيهما اي في الوصيتين المارتين بقوله ولو اوصى ازيد بعين الخ (قوله) بان لذي النصف نصف جميع المال الخ اي على فرض اجازة الورثة او على مقتضى الوصية في نفسها تأمل (قوله) حتى فيهما اي في الثور والجل (قوله) لان كلا الخ) تعليل للغايتين (قوله) من كل منهما اي الثور والجل (قوله) على وصية كل اي من الثور والجل اه مم (قوله) وهما اي ثلث ونصف كل من الثور والجل وقوله من ستة اي وهي قيمة الثور وقيمة الجمل والجارو المجرور حال من هما على مذهب سيويه وقوله خمسة خبر وهما قوله فزدهما اي الثلث والنصف اللذين هما خمسة عليهما اي الستة

(فصل في الايصاء) (قوله في الايصاء) اي وما يتبع ذلك كتصديق الولي الخ اه ع ش (قوله) وهو كالوصاية الى قوله قال ولا لمن يخاف في النهاية الا قوله وكان بسبب اغتفار الى وللمشتري من نحو وصى (قوله) لما مر) اي من انها الايصاء الخ اه ع ش (قوله) فالفرق بينهما اي الايصاء والوصية (قوله) لانه اي الايصاء (ورد المظالم) وقوله واداء الحقوق عطف على قضاء الدين وقوله والودائع عطف على العوارى (قوله) ان كانت اي المظالم والحقوق والدين (قوله) ثابتة اي بها شهود (ولم يردها جالا) لا يلايم هذا مع قوله او يردها جالا المذكور في ذيل والافسكان ينبغي اسقاطه (قوله) ولو واحد اظهر العدالة) لا يلايم قوله ثبت بقوله ولا يلايم سياقه الا في اه سيد عمر (قوله) وواضح ان الخ) وواضح ايضا ان الادى اذا طالب بدينه الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا اه سم (قوله) ان كان في البلد) ومثل البلد ما قرب منها كما يرشد اليه قوله نعم من باقليم الخ فالمدار على كونه محل يمكن الاثبات فيه بالخطا والشاهد واليدين وقوله من اثبتته اي ثبت الحق بخطه كالماكية اه ع ش عبارة السيد عمر قوله من يشبهه ينبغي ان زاد من يعرف خطه وقوله يشبهه كانه من باب الحذف والايصال اه (قوله) من باقليم) لو قال يولد لسكان اولى فيما يظهر لما في الاكتفاء به في الاقليم من المشقة اه سيد عمر (قوله) وانما صحت اي الوصايا اه رشيدى (قوله) في نحو رد عين اي مودعة مثلا عبارة السكردى اي معينة مغصوبة اه قال ع ش ومثل العين دين في التركة جنسه كما ياتى عند قول المصنف لم ينقر داخل الخ (قوله) وفي دفعها الخ) اي العين الموصى بها الى الموصى له اه كردى (قوله) والوصية هما المعين) جملة حالية سيد عمر وع ش اي من ضمير دفعها (قوله) ودفعها الخ) اي فلو تلفت في يده ضمنها طلقا لكن ياتى ان المعتمد اباحة الاقدام خلافا لما بحثناه وهو قد يقتضى عدم الضمان الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز ان تصرف مشروط بسلامة العاقبة اه ع ش (قوله) وذلك) اشارة الى ما ذكر في المتن والشرح جميعا اه كردى عبارة السيد عمر قوله وذلك لان الوارث الخ الاولى ترك وذلك قد تبرر اه اي ليعمل قوله لان الخ بقوله وانما صحت الخ وقوله وليطالب الخ وقوله لتبقى الخ معطوفان على قوله لان الوارث فهو من فوائد صحتها فيها ذكر اه رشيدى (قوله) ولتبقى تحت يد الموصى) معتمد اه ع ش (قوله) لا الحاكم) فلوردها اليه بلا طلب من الحاكم هل يضمن او لا فيه نظر اه ع ش (قوله) لو غاب مستحقها) كانه

ثم خمسين ليس له الا خمسون) اي بخلاف ماله او وصى له بخمسين ثم بمائة فله مائة (قوله) على وصية كل اي من الثور والجل

(فصل في الايصاء) (قوله) وواضح ان نحو المغصوب الخ) وواضح ايضا ان الادى اذا طالب بدينه

بالواحد مع أنه وان انضم اليه ميم غير حجته عند بعض المذاهب انظر المنبر اه حجة فكذا الخط نظر لذلك نعم من باقليم بتعذرية من ثبت بالخط او يقبل الشاهد واليمين ينبغي انه لا يكتفى منه بذنك (وتففيذ الوصايا) ان اوصى بشيء وانما صحت في نحو رد عين وفي دفعها جالا والوصية بهما المعين وان كان لمستحقها الاستقلال باخذها من التركة بل لو اخذها اجنبي من التركة ودفعها اليه لم يضمنها كما صرح به الماوردى وذلك الوارث قد تخفيها او يتلفها وليطالب الوصى الوارث بنحو ردها ليرى الميت ولتبقى تحت يد الموصى لا الحاكم لو غاب مستحق

مفروض في غيبته مع قبوله وإلا لالتاق فيه اختلاف كلامي ابن الرفعة والسبكي كما هو واضح اه سيد عمر اقول
قضية ذلك ان حق الوارث الغائب يسلم للوصي لا الحاكم وقد يدعى دخوله في كلام الشارح فليراجع (قوله)
وكذا لو تعذر قبول الموصى له) اي يطالب الوصى الوارث بالعين الموصى بها عند تعذر قبول الموصى له بنحو
غيبته في اخذها الوصى ليحفظها الى حضور الموصى له فان قبل سلمها له وان رددتها الوارث اه ع ش (قوله)
على ما بحثه ابن الرفعة) معتمد اه ع ش (قوله ومعنى قوله) اي السبكي (قوله فكان له) اي الوارث دخل
فيمن تبقى الخ وهل تجب النفقة في مدة الانتظار على الوارث او لا وعلى وجوبها عليه هل يرجع بها على الوصى
له اذ قبل لتبين انه اتفق على ملك غيره او لا فيه نظر ولا يبعد انه ان تمكن من رفع الامر الى الحاكم ولم يفعل
لا رجوع له لتقصيره بعدم طلب القبول من الموصى له ليعلم حاله هل يقبل ام لا اه ع ش اقول تقدم في الماتن
ويطالب الموصى له بالنفقة ان توفى في قبوله وورده وقال الشارح في شرحه والكلام في المطالبة حالا اما بالنسبة
للاستقرار فهي على الموصى له ان قبل ولا فعلى الوارث اه فقضى كلام المصنف المذكور انه لا تجب
النفقة في مدة الانتظار على الوارث ومقتضى كلام الشارح المذكور ان الوارث لو اتفق فيها يرجع بها على
الموصى له اذ قبل الوصية وان لم يرفع الامر الى الحاكم مطلقا فليراجع (قوله ولو اخرج الوصى الخ) قضية
التقييد بالموصى ان غيره اذا اخرج من ماله ليرجع لا يجوز له اخذ بدل ماصرفه من التركة وان كان وارثا
فطريق من اراد التصرف في تركة الميت ولا وصاية له ان يستاذن الحاكم بكتفه له فانه يقع كثيرا اه ع ش
(قوله الا ان اذن له الحاكم الخ) صريح هذا الصنيع ان اذن الحاكم بكتفه في الرجوع اذا صرف من ماله
وان كان في التركة ما يتيسر الصرف منه والظاهر انه غير مراد كما يدل عليه قوله الاتي كما هو قياس نظائره
اذ هو على هذا الوجه ليس على قياس النظائر ويصرح به ماسياقي فيما لو اوصى ببيع بعض التركة
واخراج كفته من ثمنه من ان اذن الحاكم كما انما يفيد عند التذمير قال عقبة نظير ما تقر اذ هذا هو الذي اراده
بما تقرر كما هو ظاهر ولا يكون نظيره الا ان ساواه فيما ذكر اه رشيدى (قوله فاشهد بنية الرجوع)
ظاهرة وان كان في الورثة من هو محجور عليه بصلبا وجنونا وسفه اه ع ش (قوله ببيع بعض التركة)
ظاهرة ان كان غير معين بان قال يبيعوا بعض تركتي وكفتوني منه فليراجع اه رشيدى (واخراج كفته)
اي مثلا (قوله فاقترض الوصى دراهم الخ) ظاهره ولو كان وارثا ويمكن الفرق بين هذه وما قبلها بانه هنا الماعين
للكفن عينا وعلقه بنحو صها كان ذلك اكدم بالوقال اعطوا زيدا كذا من الدراهم مثلا فغلب على الوصى
حيث خالف غرض الوصى فالزم بقضاء الدين من ماله ولو وارثا بخلاف ذلك فانه المالم بعين له فيها جهة كان
الامر اوسع فلو مع الوارث لقيامه مقام مورثه في الجلة اه ع ش وهذا كالمصريح في اعتبار التبعين واهله ليس
بقيد كما يشير اليه قوله فغلب عليه حيث خالف الخ وما الى الرشيدى كما مر انفاو عبارة قسم من العباب ولو قال
اجعل كفتي من هذه الدراهم فله الشراء بعينها او في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد
الوارث بدله من نفسه لم يمنعه الموصى اه (قوله امتنع عليه البيع الخ) هل ياتي ما ذكر فيما لو اوصى بتجهيزه

الحال لا تخيير فيه بل يجب رده فورا (قوله والاتولى) ظاهره وان وجد وارث لكن قول العباب الاتي
مطالبة الورثة بالفعل يدل على ان الوارث تولى الصرف وعبارة العباب ولو قال اجعل كفتي من هذه الدراهم
فله الشراء بعينها او في الذمة ويقضى منها ولو اوصى بتجهيزه ولم يعين مالا فاراد الوارث بدله من نفسه لم يمنعه
الوصى وان اراد بيع بعض لذلك واراد الوصى ان يتعاطاه فايهما احق وجهان اه فانظر قوله فايهما
احق هل يشكل على قوله الوصى بقضاء الدين وتنفيذ الوصية مطالبة الورثة بالفعل او باعطائه التركة
ليفعل فان باع فلا مراجعة بطل فان غابوا اتجه مراجعته للقاضي لياذن له فيه اه فانه اذا وجبت المراجعة
فكيف يتمكن من البيع مع منازعة من يجب مراجعته حتى يكون احق الا ان يستثنى هذا او يكون ذلك
على الوجه الاخر ولعل الاوجه ان يجاب بانه انما وجبت مراجعته لاحتمال ان يريد امساك التركة
والصرف من ماله وعند ارادة بيع البعض لذلك اندفع هذا الاحتمال لجاز الاختلاف في الاحق منهما

وكذا لو تعذر قبول الموصى
له بها على ما بحثه ابن الرفعة
وقال السبكي هي قبل القبول
ملك للوارث فله الامتناع
من دفعها للوصى في اخذها
الحاكم الى ان يستقر
امرها ومعنى قوله ملك
للوارث اي بفرض عدم
القبول فكان له دخل
فيمن تبقى تحت يده والذي
يتجه فيما اذا الوصى للفقراء
مثلا انه ان عين لذلك وصيا
لم يكن للقاضي دخل فيه الا
من حيث المطالبة بالحساب
ومنع اعطاء من لا يستحق
والاتولى الصرف هو اوثاب
ولو اخرج الوصى الوصية
من ماله ليرجع في التركة
رجع ان كان وارثا والا فلا
اي الا ان اذن له الحاكم او
جاء وقت الصرف الذي
عينه الميت وفقد الحاكم
ولم يتيسر بيع التركة
فاشهد بنية الرجوع كما هو
قياس نظائره وسياتي ما
يؤيده ولو اوصى ببيع بعض
التركة واخراج كفته من
ثمنه فاقترض الوصى دراهم
وصرفها فيه امتنع عليه
البيع ولزمه وفاء الدين
من ماله ومحله فيما يظهر
حيث لم يضطر الى الصرف
من ماله

ولا كان لم يجد مشترى اذن له حاكم او فقدته واشهد بنية الرجوع نظير ما تقرر ولو اوصى بقضاء الدين من عين بتعويضها فيه وهي تساويه او تزيدو قبل الوصية بالواحد كما هو ظاهر او من ثمن اثنين فليس للورثة امساكها ومنه يؤخذ انه لا يلزم استئذانهم فيها بخلاف ما اذا لم يعين لا يتصرف حتى يستأذنهم لانها ملكهم فان غابوا استأذن الحاكم وبحت صحة اذا تمت ففرق مالى عليك من الدين للفقراء فيكون وصيا ومرا آخر الوكالة ما يصرح به وكان سبب اغتفار اتحاد القابض والمقبض هنا تقدير ان الفقراء وكلواه كما قدر ان المعمرين وكلواه في اذن الاجير للمستاجر في العمارة وقد يقال لا يحتاج لهذا التقدير هنا بل سببه الخوف من استيلاء (٨٥) نحو قاض بالقض منه ثم اقباضه وان

كان هو القياس لان الغالب في القضاة ونحوهم الحيانة لاسيا في الصدقات وقد قال الاذرعى عن قضاة منة وهم احسن حالا من بعدهم انهم كقريبي عهد بالاسلام وللمشترى من نحو وصى وقيم ووكيل وعامل قراض ان لا يسلمه الثمن حتى تثبت ولايته عند القاضي قال القاضي ابو الطيب ولو قال ضع ثلثي حيث شئت لم يحز له الاخذ لنفسه اى وان نص له على ذلك لاتحاد القابض والمقبض قال الدارمى رحمه الله ولا لمن تقبل شهادته له اى الا ان ينص له عليه لمستقل اذ لا اتحاد ولا تهمة حينئذ قال ولا لمن يخاف منه اى ولم يوجد فيه شرط الاعطاء والا فلا وجه لمنع اعطائه ولو خوفه قال ولا لمن يستصلحه وكان مراده انه غير صالح فيعطيه ليتالفه حتى يبقى صالحا وفيه نحو ما قبله وهو انه ان وجد فيه شرط الاعطاء جاز مطلقا

ولم يعين مالا وليس في التركة نقد يصرف فيه او لا وقياس ما هنا الاول فليراجع (قوله كان لم يجد مشترى) اى او خيف تغير الميث لو اشتغل بالبيع اه ع ش (قوله بتعويضها فيه) اى الدين (قوله وقبل الوصية بالواحد) ينبغي ان يتأمل فيه فانه في التعويض عن الدين بغير جنسه لا بد من بصيغة من الطرفين كما هو ظاهر فان كان المراد بالقبول ما ذكر فلا وجه لتخصيصه بالزيادة وإن كان قبولا اخر فواجه الاحتياج اليه لانهما جباة في ضمن معاوضة فليتأمل اه سيد عمر وهو وجه (قوله لا يتصرف حتى يستأذنهم الخ) ومثله ما لو لم يقبل الموصى له العين التي اوصى بتعويضها اه ع ش (قوله وكان سبب اغتفار الخ) لم لا يقل اغتفر واذلك اوسيعا في حصول الثواب وإن كان خلاف القياس كما اخالفوه هنا في مسائل عديدة لذلك اه سيد عمر (قوله استيلاء نحو قاض الخ) قضيته انه لو امن قاض تلك البلدة لا يصح ما ذكر مع ان كلامهم باطلا فصادق بذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان الملحوظ في التعليل الشأن والغالب كما اشار اليه الشارح (قوله لم يحز له) اى وله الصنف لمن شاء وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الغنى والفقير والمسلم والكافر ووارث الوصى وغيره وليس له ان يدفع منه شيئا للورثة الموصى كآمر ومثله اى الوصى المطلق الوكيل بالصدقة وطريقه ان يقول له اى للموكل عين لي ما اخذه ويميزه ويدفعه له اه ع ش (قوله اى وان نص الخ) محل تأمل ولم لا يقتصر كما اغتفر فيما مر انفا سيما على التوجيه الثاني فان الذى يفهم من سياق كلامهم هنا وجه المنع التهمة لا غير وهي منتفية بالتعيين سيما مع تعيين المقدار اه سيد عمر (قوله على ذلك) اى الاخذ لنفسه اه ع ش (قوله عليه) اى الاخذ لمن لا تقبل شهادته الخ (قوله لمستقل) عبارة النهاية بمستقبل بالباء قال ع ش اى بقدر مستقل اه (قوله قال) اى الدارمى (قوله ولو اخر فامنه) اى ولو كان الاعطاء له خوفا منه (قوله وهو) اى نحو ما قبله وقوله مطلقا اى قصد صلاحه او لا (قوله او عدمه) الاولى الاخصر والا (والمجانين) الى المتن في المغنى وإلى قوله واخذ منه ابن الرفعة في النهاية (قوله ولو مستقلا) اى بان كان الايصاء في حق الحمل فقط كرى وع ش (قوله ويدخل) فى الايصاء لا ولاده (قوله تبعاعلى الوجه) فعلم صحة الايصاء على الحمل الغير الموجود عند الايصاء تبعاه اه سم (قوله وجوبه فى امر نحو الاطفال الخ) اذا لم يكن لهم جداول للولاية اه مغنى (قوله انه يلزمه) اى على الاباء اى الاصل (قوله حفظ ما لهم) اى الموجود بان آل اليهم بطريق من الطرق وما يؤل اليهم منه بعد موته اه ع ش (قوله تعيين) هل الحكم كذلك وإن كان بصيغة اوصى عنى احد هذين او محله فى غير ذلك اخذا بما مر فى الوصية بلفظ ادفعوا هذا لاحدهذين ولعل الثانى اقرب ثم رابت قوتهم الا فى قوله الوصية اوصى عنى بتركتى الى من شئت انه يصح ويوصى عنه وهو مصرح بصحة ما نحن فيه بالاولى اه سيد عمر (قوله ولا يرد) اى من حيث جعل ابنه وصيا قبل البلوغ اه سم عبارة الرشيدى اى لا يرد على اشتراط التكليف ووجه وروده ظاهر خلافا لما فى حاشية الشيخ ع ش وهو انه جعل ابنه وصيا قبل التكليف نعم لما يظهر الورود لو كان العبرة بالتكليف عند الوصية لكن سياق ان الشرط لما يعتبر عند الموكل وحينه ذفالورود فيه خفاء لان الموصى لا يعلم وقت موته ولعل ابنه عنده يكون انتهى (قوله تبعاعلى الوجه) فعلم صحة الايصاء على الحمل الغير الموجود عند الايصاء تبعاه (قوله ولا يرد)

عدمه لم يحز مطاقا (والنظر فى امر الاطفال) والمجانين والسفهاء وكذا الحمل الموجود عند الايصاء لو مستقلا كما اقتضاه كلام جمع متقدمين وسكت عليه جمع متأخرون ويدخل من حدث بعد الايصاء على اولاده تبعاعلى الوجه كافى الوقف وبحت الاذرعى وجوبه فى امر نحو الاطفال الى ثقة مأمون وجهه كاف اذا وجده وغلب على ظنه ان تركه يؤدى الى استيلاء خائن من قاض او غيره على اموالهم وفى هذا ذهاب الى انه يلزمه حفظ ما لهم بما قدر عليه بعد موته كفاية حياته واركانه اربعة موصى وموصى فيه وصيغة (وشرط الوصى) تعيينه (تكليف) اى بلوغ وعمل لان غيره لا بل امر نفسه فغيره اولى وسيد كراهه لو اوصى لفلان حتى يبلغ ولده فاذا بلغ فهو الوصى جاز ولا يرد على هذا

لأنه في الإيصاء المنجز وذاك إيصاء معلق (وخرية) كاملة ولو مالا كدبر ومستولدة فلا يصح لمن فيه رقب الموتى أو لغيره وإن أذن سيده لأن الوصاية تستدعي فراغا وهو ليس من أهله وأخدمته ابن الرفعة منع الإيصاء لمن أجز نفسه في عمل مدة لا يمكنه التصرف فيها بالوصاية ولا يرد عليه أنه له حينئذ الأمانة لأنه لا إن عاجز وذلك (٨٦) لأن الاستتابة تستدعي نظرا في النائب والفرض أنه مشغول (وعدالة) ولو ظاهرة فلا تصح

لفاسق إجماعا لأنه ولا ية ولو وقع نزاع في عدالته اشترط ثبوت العدالة الباطنة كما هو ظاهر (وهداية إلى التصرف الموصى به) فلا يجوز لمن لا يهتدى إليه لفسفه أو هرم أو تغفل إذ لا مصلحة فيه ولو فرق فاسق مثلاما فوض له تفريقه غرمه وله استرداد بدل مادفعه عن عرفه اثبتين أنه لم يقع الموضع فإن بقيت عين المدفوع استردده القاضي وأسقط عنه من الغرم بقدره كما هو ظاهر ومراعاة للمستحق بعين الاستقلال باخذها وللأجنبي أخذها ودفعها إليه فها هنا في غير ذلك (وإسلام) فلا يصح من مسلم لكافر لتهمة نعم إن كان المسلم وصي ذمي فوض إليه وصاية على أولاده الذميين جاز له إيصاء ذمي عليهم على ما يحسنه الأسنوي ورده ابن العباد وتبعوه بأن الوصي يلزمه النظر بالمصلحة الرجحة والتفويض لمسلم أرجح في نظر الشرع منه لذمي فالوجه تعيين المسلم هنا أيضا إن وجد مسلم فيه الشروط يقبل ولا جاز الذمي الذي فيه الشروط فيما يظهر وأخذ من التعليل

ككفا فتامل اه رشیدی (قوله لانه) أي ما هنا وقوله وذاك ما سيذكره (قوله كاملة) إلى قوله ولا يردعاه في المغنى (قوله ولو مالا) أي بان يكون بحيث يكون عند دخول وقت القبول وهو الموت حرا كما يؤخذ من تمثيله فليس المراد مطلقا المالية الصادقة بغير ما ذكره رشیدی أقول ما يأتي في الشارح والنهاية والمغنى واللفظ لهو تعتبر هذه الشروط عند الموت لا عند الإيصاء ولا بينهما لأنه وقت التسلط على القبول حتى لو وصى إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كصبي ورفيق ثم استكملها عند الموت صح اه هذا ظاهر في أن المراد مطلقا المالية فليراجع (قوله لمن فيه رقب) أي رقب لا نزول بموت الموصى كما يعلم مما قبله اه رشیدی قد تقدم ما فيه (قوله وأخدمته ابن الرفعة الخ) أقره المغنى أيضا ورددته النهاية فقال وما أخذه ابن الرفعة منه من منع الإيصاء لمن أجز نفسه الخ مردود لبقاء أهليته وتمسكه من استتابة ثقة يعمل عنه تلك المدة اه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب اه سم هذا محل تأمل إذ لو فرض أن شغله يمنع النظر أيضا فلا وجه للتوقف وإلا فهو خلاف الفرض اه سيد عمر (قول المتن وعدالة) قضية الاستتابة بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من حارم المروءة والظاهر خلافه وإن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع اه عرش (قوله ولو ظاهرة) وقال المغنى ولبعض نسخ النهاية قال عرش قوله ولو ظاهرة عبارة شيخنا الزبائدي تبع فيه المروءة والمعتمدان لا بد من العدالة الباطنة مطلقا كما هو مذکور قبيل كتاب الصلح اه وقول الزبائدي الباطنة أي التي تثبت عند القاضي بقول المازكي وقوله أيضا مطلقا أي وقع نزاع في عدالته أو لا وفي نسخة أي للنهاية وعدالة باطنية وهي موافقة لما في الزبائدي اه (قوله فلا تصح لفاسق) إلى قول المتن وإسلام في النهاية (قوله لفسفه الخ) أي أو مرض اه مغنى (قوله ولو فرق فاسق الخ) أي فيما لو كان الموصى به غير معين والموصى له كذلك فلا ينافي ما مر في قوله وإنما صححت الخ كأنه عليه بقوله ومر الخ ثم الكلام في الوصية المألوذ دفع شخص في حياته شيئا لفاسق علم فسقه واذن له في تفريقه ففرقه على الوجه المأذون له فيه فلا يظهر إلا الاعتداد به ويصدق في ذلك اه عرش (قوله بدل مادفعه الخ) وهل يسترد بدل ما لم يدفعه أي فيما لو اتلف أحد بعض الموصى به في يد الموصى الفاسق مثلاما أو القاضي أو كل منهم ألم أرفيه شيئا ولعل الثاني وجه اه سيد عمر (قوله فإن بقيت عين المدفوع) أي في بد من أخذ من فرق اه عرش (قوله وأسقط الخ) أي أورد له مئة بقدره إن كان قد أخذه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله عنه) أي الفاسق (قوله ومر) أي في شرح وتنفيذ الوصايا (قوله فها هنا) أي من الغرم والاسترداد اه رشیدی (قوله فلا تصح من مسلم) إلى قوله وفيه نظر في النهاية والمغنى إلا قوله أي أن وجد إلى وأخذ (قوله وأخذ من التعليل المذكور الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله من التعليل المذكور) يعني قوله بان الوصي يلزمه الخ اه رشیدی (قوله وفيه نظر والفرق الخ) هذا الفرق مردود بجامع أن كلامهما يلزمه رعاية المصلحة الرجحة في الشرع نهاية ومغنى (قوله ونحوه) من المعاهد والمستامن اه مغنى (قوله ولو حرييا) إلى قوله وهل يحرم الإيصاء في النهاية إلا قوله نعم إلى ويمكن وقوله على أن إلى والعبرة (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء الحربي إلى حربي سم على حج وهو ظاهر لأن الحربي لا بقاء له اه عرش (قوله ويشترط أيضا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله

أي من حيث جعل ابنه وصيا قبل بلوغه (قوله والفرض أنه مشغول) قد يقال هذا الشغل لا يمنع النظر في النائب (قوله نعم إن كان المسلم الخ) ينبغي أن يكون التعبير بالمسلم احتراماً عن الذي فله الإيصاء إلى ذمي كالموصى الأصلي (قوله وأخذ من التعليل الخ) اعتمده مر (قوله معصوم) قضيته امتناع إيصاء

المذكور أنه لو كان لمسلم ولد بالغ ذمي سفيه لم يجز أن يوصى به إلى ذمي وفيه نظر والفرق بين الأب والوصي وذكر الإسلام أي بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلا في دينه وبفرض علمه من العدالة يكون توطئة لقوله (لكن الأصح جواز وصية ذمي) أو نحوه ولو حرييا كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (ذمي) أو معاهد أو مستامن فيما يتعلق بالو لادالكه فإر بشرط كون الوصي عدلا في دينه كما يجوز أن يكون وليا لأولاده وتعرف عدالته بتواترها بن أرفين بدية أو باسلام عارفين وشهادتهما بها ويشترط أيضا أن لا يكون الوصي عدوا للوصي

عليه اى عداوة دنوية فاخذ الاسنوى منه عدم صحة وصاية نصراني ليه ودى وعكسه مردود نعم في تصور وقوع العداوة للطفل والمجنون من صغره بعدو كرون ولد العدو وعودا ومنوع ويمكن تصويره بان يكون عرف من الوصى كراهتهم الموجب او غيره على ان اشتراط عدالته تغني عن اشتراط عدم عداوته نظير ما ياتي في ولى النكاح المجبر لكن ما اجبت به عنه ثم لا يتاق هنا فتامله فانه غامض والعبرة في هذه الشروط بوقت الموت لانه وقت التسلط على القبول فلا يضر فقدها قبله ولو عند الوصية وهل يحرم الايضاء (٨٧) لنحو فاسق عندها لان الظاهر استمرار فسقه.

الى الموت فيكون متعاطيا
لعقد فاسد باعتبار المال
ظاهرا او لا يحرم لانه لم
يتحقق فساد الاحتمال
عدالته عند الموت ولا اثم
مع الشك كل محتمل وبما
يرجح الثاني ان الموصى قد
يترجى صلاحه لو ثوق به
فكانه قال جعلته وصيان
كان عدلا عند الموت وواضح
انه لو قال ذلك لا اثم عليه
فكذا هنا لان هذا امر اد
وان لم يذكروا في ذلك في
نصب غير الجدمع وجوده
بصفة الولاية لاحتمال
تغيرها عند الموت فيكون
لن عينه الاب لو ثوق به (ولا
يضر العمى في الاصح) لان
الاعمى كامل ويمكنه التوكيل
فيما لا يمكنه وبحث الاذرعى
امتناع الوصية للاخرس
وان كان له اشارة مفهمة
ونظر غيره فيه وتوجه الصحة
فيمن له اشارة مفهمة اذا
وجدت فيه بقيه الشروط
(ولا تشترط الذكورة)
اجماعا (وام الاطفال)
المستجمعة للشروط عند
الوصية وقول غير واحد عند
الموت عجيب لان الاولوية

اى عداوة دنوية) اى فلا تضر الدينية لكن من المعلوم ان محله حيث لم يلتزم الدينونة فان انفكا كما عنها
نادر اذ الغالب على من هو في اسر الطبيعة انه يساء بما يسر عدوه الدينوى ويسر بما يساء به فتحقت الدينونة
ايضا هذا ولو استثنى من يدعو لبدعته لكان حسنا لانه يخشى منه افساد دينه الذى هو اضر من افساده دينه
اه سيد عمر (قوله فاخذ الاسنوى منه) اى من اشتراط عدم العداوة (قوله للطفل) يؤخذ منه ان محل
الاستبعاد بالنسبة لغير المميز كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله من صغره) متعلق بالمجنون والضمير لال الموصولة
(قوله بعد) قد يدفع البعد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فاستحب لان الاصل والظاهر بقاؤها
كذا افاده الفاضل المحشى وهو عجيب مع قول الشارح من صغره فالظاهر ان هذه الزيادة لم تكن في نسخة
المحشى فاقى رايته في اصل الشارح، المحقة بخطه اه سيد عمر وقد يدفع العجب بان الصغرى تشمل حالة التمييز
الى البلوغ (قوله وكون ولد الخ) مبتدأ خبره بمنزوع (قوله على ان اشتراط عدالته يغني الخ) لو اغنى شرط
العدالة عنه لما اطبقوا على الجمع بينهما في الشهادة اه سيد عمر (قوله بوقت الموت) هل يعتبر في الفاسق
اذا تاب مضى مدة الاستبراء قبل الموت او يكفي كونه عدلا عنده وان لم تمض المدة المذكورة فيه ونظر الثاني هو
الا قرب قياسا على عدم اشتراط ذلك في حق الولي اذا اراد ان يزوجه موليته بعد التوبة اه ع ش اقول وقد
يفرق بين التصرف المالى وغيره بل هو الظاهر فليراجع (قوله فكانه قال جعلته وصيا الخ) وقد يقال فرق
بين ما لو قال وصيت له اذا صار عدلا وبين ما اذا اسقطه واقتصر على قوله وصيت لزيد بانه اذا صرح بقوله ان
كان عدلا وقت الموت اشعر ذلك بترده في حاله فيجمل القاضي على البحث عن حاله وقت الموت بخلاف ما لو
سكت عنه فانه يظن من ايضائه له حسن حاله وبما خفيت حاله عند الموت على القاضي فيغير بتفويضه الامر
له فيسلبه المال على ان في اثبات الوصية له قبل الموت حملا له على المنازعة بعد الموت فربما دى الى افساد التركة
اه ع ش (قوله وياتي ذلك) اى نظيره (قوله فيكون) اى الايضاء (قوله لان الاعمى) الى قوله وقول غير
واحد في المغنى الى قوله فان قلت يمكن في النهاية (قوله فيمن له اشارة مفهمة) ظاهره وان اختص بفهمها
الفتنون وينبغي تخصيصها بما اذا فهمها كل احد لتكون صريحة اه ع ش (قول الماتن وام الاطفال الخ)
وهل الجدة كذلك ولو من جهة الاب فيه نظر والظاهر انها كذلك لانها اشفق من الاجانب وظاهر كلام
لروض في باب الفرائض بشملها اه ع ش (قوله تصحيح ما قالوه) اى عند الموت (قوله لم يحتاج لقولهم المستجمعة
الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانها مستثنى من هذه الشروط لم يرد شقها على نحو الاب اه سم
(قوله من وجوده) اى الاستجماع للشروط (قوله مطلقا) اى بدون تقييد باستجماع الشروط (قوله على
ان ذلك) اى انها اولى مطلقا (قوله لانها ان استجمعت الشروط) اى عند الموت وقوله وجبت توليتها ان اراد
وان لم يرض اليها الاب فهو ما جرى عليه الاصطخرى المرجوح في المذهب وان اراد ابقاء وصايتها فلا يتم
التطبيق لظهور محقق الاولوية حيثئذ هو تعيين المشفق في حق الاطفال (قوله وتزوجها لا يبطل الخ)

الحرى الى حرى (قوله بعد) قد يدفع البعد في المجنون بان تحصل العداوة قبل جنونه فيستحب لان الاصل
والظاهر بقاؤها (قوله لم يحتاج لقولهم المستجمعة الخ) قد يقال دفعوا به توهم ارادة الاطلاق وانها مستثناة

الاتية لما يخاطب بها الموصى وهو لا علم له بما عند الموت فتعين ان المراد انها كانت عند ارادته الوصية جامعة للشروط فالاولى ان
يرضى اليها والا فان قلت لا فائدة لذلك لانهم قد تصلح عند الوصية لا الموت قلت لا يمكن تصحيح ما قالوه بان
يرضى اليها ثم انما على استجماع الشروط عند الموت قلت لو كان هذا المراد لم يحتاج لقولهم المستجمعة للشروط عند الموت لانه وان لم ينص
على ذلك لا بد من وجوده فكان قياسه ان يقال انها اولى مطلقا ثم ان استجمعت الشروط عند الموت بقيت على وصايتها ولا فاعلا على ذلك
لو قيل لم يحسن ايضالهم وجود محقق الاولوية حيثئذ لانها ان استجمعت الشروط وجب توليتها ولا لم يحسن وتزوجها لا يبطل وصايتها

إلا أن نص عليه المرحى وإن أبطل حجة أنتم بشرطه (أولى) باسناد الوصية اليها بل وبفرض القاضى حيث لا وصية أمرهم اليها (من غيرها) لانها اشفق عليهم قال الاذرى وإنما يظهر كونها الاولى ان ساوت الرجل في الاسترباح ونحوه من المصالح النامة (وبنعزل الوصى) وقيم الحاكم بل والاب والجدة (بالفسق) وإن لم يعزل (٨٨) الحاكم لزوال اهليته نعم تعود ولاية الاب والجدة بمودال العدالة لان ولايتهم اشرعية بخلاف

غيرها التوقفا على التفويض فاذا زالت احتاجت لتفويض جديد وكذا ينعزلون بالجنون والاعفاء باختلال الكفاية بل يضم له القاضى معيناً بل اقضى السبكي بحثاً بأنه يجوز له ضم آخر الوصى بمجرد الرتبة ثم قال وظاهر كلام الاصحاب يقتضى المنع اه والذى يظهر حمل الاول على قرة الرتبة والثاني على ضعفها ثم رابت الاذرى بحث ذلك وزاد أن هذا من متبرع امامن يتوقف ضمته على جعل فلا يعطاه إلا عند غلبة الظن اثلاً بوضع مال اليتيم بالتوهم من غير دليل ظاهر ويعزل القاضى قيمه بمجرد اختلال كفايته لانه الذى ولاه (وكذا القاضى) ينعزل بما ذكر (في الاصح) لزوال اهليته ايضا ويتجه فى فاسق ولاه ذو شوكة مع علمه بفسقه انه لا يؤثر الاطرو مفسق اخر اقبج لان موليه قد لا يرضى به (لا الامام الاعظم) فانه لا ينعزل بما ذكر لتعلق المصالح الكلية بـ

مستأنف (قوله إن نص عليه) أى شرط عدم الزوج (قوله وإن أبطل) أى تزوجها (قوله باسناد الوصية) إلى قول المتن وكذا القاضى فى النهاية (قوله وبفرض القاضى الخ) عبارة النهاية والمغنى وللحاكم تفويض امر الاطفال الى امرأة حيث لا وصى فتكون قيمة ولو كانت ام الا ولا نفى اولى كما قاله الغزالي فى بسطه اه (قول المتن من غيرها) من النساء والرجال اه معنى (قوله لانها اشفق) وخروجها من خلاف الاصطلاحى فانه يرى انها تلى الاب والجدة اه معنى (قوله قال الاذرى) الى قوله وزاد فى المغنى (قوله نعم تعود ولاية الاب الخ) ومثله ما فى ذلك الحاشية والناظر بشرط الواقع وبعضهم زاد الام اذا كانت وصية اه عش (قوله بالجنون والاعفاء) ظاهره وإن قل زمناهما اه عش عبارة المغنى والجنون والاعفاء كالفسق فى الانزال به فلو افاق غير الاصل والامام الاعظم لم تعد ولايته لانه بلى بالتفويض كالوكيل بخلاف الاصل تعود ولايته وإن انزل لانه بلى بالتفويض وبخلاف الامام الاعظم كذلك للمصلحة الكلية فان افاق الامام وقضى الاخر بدله تعذرت توليته إن لم يخف فتنة ولا فيولى الا وقال الامام ولا اشك انه ينعزل بالردة ولا تعود امامته اه (قوله حمل الاول) اى جواز الضم بمجرد الرتبة وقوله والثاني هو قوله وظاهر كلام الاصحاب الخ اه عش (قوله ويعزل القاضى الخ) هل يتعين عزله او يجوز ضم آخر اليه محل تأمل اه سيد عمر اقول ويظهر الجواز اذا اقتضته المصلحة بل الظاهر ان قول الشارح المتقدم بل يضم الخ شامل لقيم الحاكم ايضا (قوله لانه الذى ولاه) قال النهاية ويظهر جريان ما مر من التفصيل فيما عمت به البلوى فى زمنا من نصب ناظر حسبة منضمنا الى الناظر الاصلى اه قال عش قوله ما مر اى من قوله بل اقضى الخ اه (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء اه سم (قوله انه لا يؤثر الخ) عبارة النهاية عدم انزاله بزيادته او بطرفه فسق اخر إن كان بحيث لو كان موجودا به حال توليته له لولا معة وإلا انزل لان موليه حينئذ لا يرضى به اه (قوله لان موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم العادة أو قرينة رضى به ليه بذلك المفسق الاخر الا قبج لم ينعزل به اه سم وقدر انقاع النهاية ما يصرح به (قوله ورد الحقوق) الى قول المتن فان اذن فى النهاية (قوله تعين) اى من عينه السفية اه عش (قوله على الواجهة) اى من احتمالين ثانيهما منعه فيليه الحاكم أو وليه ومال اليه المغنى (قوله مضارعا) اى من الثلاثى (قوله قيل والاولى) اقره المغنى عبارة وفى خط المصنف تنفذ بلام تحتانية مضموم الفاو الذال وسكون النون وهو معطوف على يصح ويتعلق بهما قوله منه الخ فصار كلامه حينئذ مشتملا على مسألتي احداهما صحة الوصية بقضاء الدين والاخرى نفوذ الوصية من الحر المكلف ويلزم على هذا كما قاله ابن شعبة تحذورات احدها التكرار فان الوصية بقضاء الدين تقدم اول الفصل انها سنة فلا فائدة للحكم ثانيا بصحتها ثانيا بصيرورة الكلام فى الثانية غير مرتبطة فانه لم يذكر فى اى شيء تنفذ ثالثا مخالفة اصله اى من غير فائدة اه (قوله والاولى) اى النسخة التى بالياء مصدر او قوله الثانية اى النسخة التى بدونها مضارعا (قوله تكرر محض) اى فى قوله بقضاء الدين وقوله وحذف الخ وقوله ومخالفة الخ عطف على قوله تكرر الخ اه كرى اقول الحذف المذكور موجود فى الاولى ايضا (قوله لان الجار متعلق الخ) إن اراد المتعلق المعنوى فواضح أو الاصطلاحى فلا يخفى ما ليه من التسامح إذا متعلق باحد الفعلين نظير المتعلق بالآخر لانه من باب التنازع اه سيد عمر (قوله ايضا) اى كتحلقه بتنفيذ (قوله فلا تكرر الخ) هذا واضح فى نفي التكرار الذى افاده

من هذا الشرط لمزيد شفقتها على نحو الاب (قوله لان موليه قد لا يرضى به) يؤخذ منه انه لو علم بالعادة أو قرينة رضاه لموليه بذلك للفسق الاخر الا قبج لم ينعزل به (قوله بما ذكر) شامل للجنون والاعفاء (قوله

مراده به إجماع الاكثر (ويصح الايصاء بقضاء الدين) ورد الحقوق (وتنفيد الوصية من كل حر) سكران أو (مكلف) مختار ذلك نظير ما مر فى الموصى بالمسال ومن ثم باقى هنا نظير ما مر هناك فلو اوصى السفية بمال وعين من ينفذه تعين على الوجه وتنفيذ بالياء مصدر اهر ما فى اكثر النسخ كاسمه وغيره وحكى عن خطأ حذف الياء مضارعا قيل والاولى اولى لاذ يلزم الثانية تكرر محض لانه قدم الوصية بقضاء الدين ولان المصنف حذف بيان ما حذف فيه مخالفة اسماء فيه نظر لان الجار متعلق يصح ايضا فلا تكرر

حذف ذلك بغنى عنه قوله الآتي ويشترط بيان ما وصى فيه (ويشترط في الموصى في أمر الاطمان) والمجانين والسفهاء (مع هذا) المذكور من الحرية والنكاح وغيرهما الاشراف اليه (ان تكون له ولاية عليهم) مبتدا من الشرع وهو الاب والجد المستجمع للشروط وان علا دون الام وسائر الاقارب والوصى والحاكم وقيمه ومنه اب وجد نصبه الحاكم على مال من (٨٩) طراسفه لان وليه الآن الحاكم دونهما

وبحث الاذرعى انه لا يصح ايضاً الفاسق فيما تركه لولده من المال لسلب ولايته على ولده وهو معلوم من المتن (وليس لوصى) توكيل الا فيما يعجز عنه ولا يتولاه مثله على ما مر في الوكالة ولا (ايضاً) استقلالاً قطعاً (فان اذن له فيه) من الموصى وعين له شخصاً او فوضه لمشيئته بان قال له اوص بتركى فلانا ومن شئت فان لم يقل بتركى لم يصح (جاز في الاظهر) لانه استتابه فيه كالوكيل بوكل بالاذن ثم ان قال له اوص عني او عنك فواضح والا وصى عن الموصى لاعن نفسه على الاوجه (و) لكون الوصية بكل من معنيها السابقين تحتمل الالطالات والاختار جاز فيها التوقيت والتعليق كما ياتي فعليه (لو قال اوصيت) لزيد ثم من بعده لعمر او (اليك الى بلوغ ابني او قدوم زيد) فاذا بلغ او قدوم الموصى جاز) بخلاف اوصيت اليك فاذا مات وقد اوصيت الى من اوصيت اليه او فوصيك وصى لان الموصى اليه يجوز من كل وجه ولو بلغ الابن او قدوم زيد غير اهل

ذلك القائل لكن يلزمه الوقوع في تكرار آخر اذا الاولى من جزئيات الثانية اه سيد عمر اقول بل الاولى مطلقة محمولة على الثانية المقيدة فالتكرار الذي افاده القائل باق على حاله (قوله وحذف الخ) لا يخفى ما فيه على النية فان الاتي بجمل وهذا مفصل والمجمل لا يغني عن المفصل كما هو واضح فلو استند الى ما ذكر اول الفصل لكان متجها اه سيد عمر (قوله وحذف ذلك يغني الخ) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر اه سم اي فكان ينبغي ان يزبدلفظ لانه قبل قوله يغني اه رشيدى (قوله والمجانين) الى قوله ولو بلغ الابن في المغنى الا قوله وغيره مما اشرنا اليه وقوله وببحث الاذرعى الى المتن (قوله والسفهاء) اي الذين بلغوا كذلك اه مغنى (قوله مما اشرنا اليه) يعنى بقوله مختار (قوله وان علا) اي الجدة (قوله ومنه) اي القسم اه عش (قوله من المتن) اي من قوله ان يكون له ولاية الخ اه عش (قوله او لا يتولاه الخ) اي لا يليق به فعله بنفسه اه نهاية (قول المتن فان اذن) بالبناء للفعل بخطه نهاية ومعنى (قوله فان لم يقل بتركى) ينبغي ان نحو قوله بتركى كفى امر اطفالى اه سم (قوله فواضح) اي يوصى في الاول عن الموصى وفي الثاني عن نفسه (قوله والا) اي بان اطلق ولم يقل عني ولا عنك لكن بعد التقييد باضافة التركة الى نفسه الذى هو شرط الصحة اه رشيدى (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله على الاوجه) هذا مساو لما في الروض وشرحه وهو الصواب بخلاف ما في الشارح اي النهاية اه رشيدى (قوله السابقين) اي في اول الباب بقوله فعلم اطلاق الوصية على التبرع والعهد اه كردى (قول المتن جاز) اي هذا الايضاء واغترف فيه التامية في قوله الى بلوغ ابني او قدوم زيد والتعليق في قوله فاذا بلغ او قدوم فهو الوصى اه مغنى (قوله بخلاف اوصيت) الى المتن في النهاية الا قوله ولو بلغ الابن الى قيل (قوله فاذا مات) بفتح التاء وكذا قوله من اوصيت (قوله او فوصيك الخ) عطف على قوله فقد اوصيت الخ (قوله لان الموصى اليه مجهول من كل وجه) اي لمن يباشر الايضاء فلا يرد قوله لو وصيه اوص بتركى الى من شئت اه سيد عمر (قوله ولو بلغ الابن الخ) ولو قال اوصيت لك سنة الى قدوم ابني ثم ان الابن قدم قبل مضى السنة هل ينزل الوصى ام لا فيه نظر والظاهر الاول لان المعنى اوصيت لك سنة مالم يقدم ابني قبلها فان قدم فهو الوصى فينزل بحضور الابن ويصير الحق له واذا مضت السنة ولم يحضر الابن فينبغي ان يكون التصرف فيما بعد السنة الى قدوم الابن للاحكام لان السنة التي قدرها لوصايته لا تشمل ما زاد اه عش (قوله الذى رجحه الاذرعى الخ) عبارة النهاية فالقرب انتقال الولاية للحاكم لانه جعلها مغية بذلك اه عبارة المغنى والظاهر كما قال شيخنا انما مغية بذلك اه (قوله الثانى) اي الاستمرار او قد مر انفا عن النهاية والمغنى ترجيح الاول اي الانزال والانتقال للحاكم (قوله بين الجاهل بالوصاية الخ) اي بعدم صحتها الى غير الال هل ينزل وقوله وبين غيره اي بين العالم بذلك فلا ينزل اه كردى (قوله قيل كان الخ) القائل المنسكت كافي النهاية ووافقه اي المنسكت المغنى (قوله وقد يجاب بانهما هنا ضمنيان الخ) ان اراد بالضمنى مالا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فبائى لم يرد منه ما صرح فيه

وحذف ذلك يغنى عنه) الاغناء ليس عن الحذف بل عن الذكر (قوله فان لم يقل بتركى) ينبغي ان نحو قوله بتركى كفى امر اطفالى (قوله ثم ان قال له اوص عني الخ) ان قال له اوص عني او بتركى او نحوهما وصى عنه شرح مر (قوله فهل ينزل الاول الخ) اعتمد رال انزال (قوله وقد يجاب بانهما هنا ضمنيان الخ) ان اراد بالضمنى مالا تصرح في صيغته بالتوقيت والتعليق فاهنا ليس كذلك او مالم يصرح الموصى بوصفه بهما فبائى لم يرد منه ما صرح فيه الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بهما فبائى لا فائدة في

فهل ينزل الاول فيلى الحاكم او يستمر لان

(١٢ - شروانى وابن قادم - سابع)

المراد اذا بلغ او قدوم اه لا لذلك الذى رجحه الاذرعى في بعض كتب الزاين وله احتمال انه ينزق بين الجاهل بالوصاية الى غير الال وبين غيره قيل كان ينبغي تاخير هذا عتب قوله الانى ويجوز فيه التوقيت والتعليق فانه مثال له وقد يجاب بانهما هنا ضمنيان فلو اخرج هذا الى هناك

ربما توهم قصر ذلك عليهم ففصل بينهما ليسكون هذا مفيد للضمنى وذلك مفيد للصريح وكون هذا مغنيا عن ذلك لا يعترض به مثل المنهاج (ولا يجوز) (الاب) (نصب وصى) على الاولاد (والجد حى بصفة الولاية) عليهم حال الموت اى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت ولاية الجد حية تذلان ولايته ثابتة بالشرع كولاية التزويج (٩٠) اما لو وجدت حال الايصاء ثم زالت عند الموت ليعتد بمنصوبه كما بحثه البلقي رحمه الله لما مر

ان العبرة بالشروط عند الموت وبحث السبكي رحمه الله جوازها عند غيبة الجد الى حضوره للضرورة قال الزركشى رحمه الله ويحتمل المنع فان الغيبة لا تمنع حق الولاية اى ويمكن الحاكم ان ينوب عنه اه ويتجه جوازها لو كان ثم ظالم لو استولى على المال اكله لتحقق الضرورة حينئذ وعليه يحمل كلام السبكي رحمه الله وخرج بحال الموت حال الوصية فلا عبرة بها بل يجوز على مامر نصب غيره وان كان هو بصفة الولاية حينئذ ثم ينظر عند الموت لتاهل الجد وعدمه كما علم مما مر اما على الديون والوصايا فيجوز مع وجود الجد فان لم يوص فبالجد اولى بامر الاطفال ووفاء الدين ونحوه والحاكم اولى بتنفيذ الوصايا على ما نقله عن البغوى رحمه الله وغيره لكن بما يشعر بالتبرى منه ومن ثم اعتمد الاذرى رحمه الله قول القاضى ان قضاء الديون الى الحاكم ايضا وغلط البغوى (و) لا يجوز (الايصاء بتزويج) طفل (وبنت) ولو لمع عدم ولى لان

الموصى بذلك او مالم يصرح فيه المصنف بوصفه بهما فهذا لا فائدة في افراده فتأمل سم على حج اه رشيدى (قوله ربما توهم الخ) هذا الترهيم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى اه سم (قوله قصر ذاك) اى التوقيت والتعليق وقوله عليهم اى الضممين اه كردى (قوله وكون هذا مغنيا الخ) يتأمل اه سم اى اذ لا يفهم من اعتقادهم الضمنى اعتقاد الصريح (قوله للاب) الى قوله على ما نقله فى المغنى الا قوله وبحث السبكي الى وخرج الى قوله وقياس ما مر فى النهاية (قوله على اولاده) اى الصبيان والمجانين والسفهاء (قوله حال الموت) نعت لصفة الولاية (قوله اى لا يعتد) اى ولا اثم عليه فى ذلك لاننا لم نتحقق فساد الوصية لجواز ان لا يكون بصفة الولاية قبل الموت اه ع ش (بمنصوبه) اى الاب (قوله حينئذ) اى حين الموت (قوله لما مر) اى فى شرح الى ذمى (قوله بالشروط الخ) خبر ان ولو قال فى الشروط بحال الموت لكان اوضح (قوله وقال الزركشى ويحتمل المنع) وهو كما قال شيخى هو الظاهر اه مغنى (قوله اكله) اى اتلفه (قوله على مامر) اى قبيل قول المصنف ولا يضر العمى (قوله بما مر) اى انفا (قوله اما على الديون) مقابل قوله على الاولاد اه سم (قوله فان لم يوص بها) اى الاطفال والديون والوصايا يعنى بشئ منها (قوله فالجد اولى) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن كلام الروض وغيره صريح فى ان للجد بل لساير الورثة ذلك اه سم (قوله فالجد اولى) يعنى بمعنى الاستحقاق اه ع ش (قوله على ما نقله الخ) عبارة فى النهاية والمغنى كما قاله البغوى وجرى عليه ابن المقرئ اه (قوله بما يشعر) اى بعبارة تشعر الخ (قوله ايضا) اى كتنفيذ الوصايا (قوله ولو لمع عدم ولى) الى قوله وقد يوجه فى المغنى الا قوله ويظهر الى وليتك كذلك (توقف نكاح السفية) اى البالغ كذلك اه مغنى (قوله ومنه) اى الولي (قوله اى الايصاء) اى يحجب الايصاء من ناطق اه مغنى (قوله كما باصله) اى لا كما فهم بعضهم من رجوع الضمير الى الموصى اه رشيدى (قوله كما قنك) مقامى) فى امر او لادى او جعلت لك وصيا اه (قوله وقياس مامر) اى فى الوصية وقوله فى امر اطفالى اى اوفى قضاء ديني او نحوه اه ع ش (قوله وقياسه ان وليتك الخ) قال فى النهاية فهو اى وليتك كذا بعد موتى صريح خلافا للاذرى حيث بحث انه كناية لانه اقرب الى مدلول الخ فتأمل ما فيه من المخالفة فى النقل حيث نقل عن الاذرى انه كناية واختار انه صريح ووجهه بما افاده الشارح الى قوله ويكنى اشارة الاخرس ولعل الناسخ حرف الاذرى عن الشيخ اه سيد عمرو فى الرشيدى ما يوافقه (وهو ما رجحه شيخنا) استظهره المغنى (قوله انه صريح هنا) اعتمده النهاية كما مر انفا (قوله وقد يوجه) اى كون وليتك صريحا وكذا ضمير يؤيده الا ترى (قوله الصريح) بالجر وصف لقوله فوضت اليك وقوله من وكلتك اى المامرى كلامه انفا متعلق باقرب اه رشيدى (قوله بالامامة) اى العظمى اه ع ش (قوله لو احد) كقوله بالامامة متعلق بالوصية وقوله بعد موته متعلق بالامامة (قوله وظاهره) اى ما ياتى من الخ صحتها اى الوصية

اقراده فتأمل (قوله ربما توهم الخ) هذا الترهيم مع التمثيل كان يقول كقوله كذا لا ياتى (قوله وكون هذا مغنيا) يتأمل (قوله ويحتمل المنع) اعتمده مر (قوله اما على الديون الخ) مقابل على الاولاد (قوله فان لم يوص بها فالجد اولى الخ) قد يفهم انه لو اوصى لم يكن للجد وفاء الدين ونحوه لكن قول الروض كغيره والمنصوب لقضاء الدين بطالب الورثة بقضائه او تسليم التركة اى لتباع فى الدين قال فى شرحه وكقضاء الدين قضاء الوصايا كما صرح به الاصل اه صريح فى خلافه وان للجد ذلك وقولهم فالجد اولى ينبغى ان الجد من حيث الجواز مثال كما يفهمه التعبير بالورثة فى هذه العبارة كما انها توهم ان للورثة البيع لو فاء الدين ونحوه فلما راجع (قوله لكن ظاهر كلام الاذرى انه صريح هنا) اعتمده مر

الموصى لا يعتنى بدفع العار عن النسب وسيأتى توقف نكاح السفية على اذن الولي ومنه الوصى (ولفظه) اى الايصاء كما باصله وليت اى وصيته (او صيت اليك او فوضت) اليك (ونحوهما) كما قنك مقامى وقياس مامر اشتراط بعد موتى فيما عدا وصيت ويظهر ان وكلتك بعد موتى فى امر اطفا الى كناية لانه لا يصلح لموضعه فيكون كناية فى غير وقياسه ان وليتك كذلك وهو ما رجحه شيخنا لكن ظاهر كلام الاذرى انه صريح هنا وقد يوجه بانه اقرب الى مدلول فوضت اليك الصريح من وكلتك ويؤيده ما ياتى من صحة الوصية بالامامة لو احد بعد موتى وظاهره

صحتها بلفظ وصية وفوضت وإذ ثبت ذلك في فوضت ثبت في وليت وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لا إذا جوزنا الوصية
بالإمامة كان الباب واحداً كان صريحا هناك يكون صريحا هنا وعكسه غاية الأمر أن الموصى فيه إمامة وغيره وهذا لا يؤثر وتكفي إشارة
الأخرى المفهمة وكتابتها وكذا الناطق إذا سكنت وأشار برأسه ان ندم وقد رى عليه كتاب الوصية ولا يكفي من غير قراءة ومرتلك
من يد في بحث صبيغ الوصية (ويجوز فيه التوقيت) كأوصيت اليك سنة سوا ما قال بعدها وصي فلان أم لا أو إلى بلوغ ابني (والتعليق) كأذامت
أو أذامت وصي فقد أوصيت اليك كما مر (ويشترط بيان ما يوصى فيه) وكونه تصرفاً (٩١) ما ليأبأ بها كأوصيت اليك في قضاء ديوني

أو في التصرف في أمر
أطفالي أو في رد آتني
أو ودائمي أو في تنفيذ
وصاياي فإن جمع السك
ثبت له أو خصه بأحد هالم
يتجاوز ولو أطلق كأوصيت
اليك في أمري أو تركته أو
في أمر أطفالي ولم يذكر
التصرف صح ويظهر أن
الأول عام ويفرق بين الأول
وفساد نظيره السابق في
الوكالة بأن ذلك لو صح لحق
الموكل به ضرر لا يستدرك
كعتق ووقف وطلاق
بخلافه هنا لتقييد تصرفه
بالمصلحة لأنه على الغير الذي
لم ياذن في خلافه ولو أطلق
وصحناه ثم أوصى لآخر
في معين فالقياس أن ذلك
يصير عزلاً للأول عنه
فيتصرف الثاني فيما عين
له ويبقى الأول على ما عداه
فإن وصى لثان فيما وصى
به للأول ولم يتعرض له
شاركه ووجب اجتماعهما
لأنه لا حوطو المعتمد في

بالإمامة (قوله وفوضت) الو أو بمعنى أو (قوله وإذا ثبت ذلك) أي صحة الوصية بالإمامة (قوله وليس هذا)
أي وليت رد لدليل شيخ الإسلام على كناية وليت عبارة المغني وهل تنعقد الوصاية بلفظ الولاية كوليته
بعد موتي كما تنعقد بأوصيت اليك وجهان في الشرح والروضة بل لا ترجح رجح الأذرع منها إلا انعقاد الظاهر
كما قاله شيخنا أنه كناية لأنه صريح في بابه ولم يجد نفاد في موضوعه (قوله كان الباب) أي باب الوصية بالإمامة
وغيرها (قوله فما كان صريحا هناك) أي في الوصية بالإمامة كوليته وقوله هنا في الوصية بغير الإمامة
(قوله ولا يكفي إشارة الأخرى) إلى قوله ويفرق في المغني الأقوله ومر إلى المتن وقوله سوا ما إلى أو إلى بلوغ وإلى
قول المتن والقبول في النهاية الأهلين وقوله ولو أطلق وصحناه إلى والمعتمد وقوله نعم إلى فالذي (قوله
المفهمة) هل يأتي فيه ما قد مناع عن ش في حاشية شرح ولا يضر العمى لسكن قوله وكتابتها يرجح الإطلاق لأن
السكنا كناية مطلقاً (قوله إذا سكنت الخ) عبارة النهاية والمغني ويلحق به أي بالأخرى ناطق اعتقل لسانه
وأشار بالوصية برأسه ان نعم لقراءة كتابها إليه لعجزه اه وعبارة الروض وتصح بالإشارة المفهمة من العاجز
عن النطق قال في شرحه كالآخر دون القادر عليه اه (قوله ولا تنكفي) أي إشارة الناطق (قوله أقال
بعدها) الانسب وبعدها بالو أو اه سيد عمر (قوله إلى بلوغ الخ) عطف على سنة (قوله كما مر) أي بقول
المتن لو قال أوصيت اليك إلى بلوغ ابني الخ (قوله ولو أطلق الخ) عبارة المغني ولو اقتصر على قوله أوصيت اليك
أو أقتنتك مقامى في أمر أطفالي ولم يذكر التصرف كان له التصرف في المال وحفظه اعتماداً على العرف اه
(قوله ويظهر أن الأول) أي قوله أوصيت اليك في أمري أو تركته (قوله بين الأول) أي في أمري (قوله به)
أي النظير والجار متعلق بلحق (قوله لتقييد تصرفه الخ) قد يقال الوكيل يلزمه أيضاً رعاية المصلحة حيث لا إذن
في خلافها اه سم (قوله لأنه) أي الأيضا (قوله فالقياس أن ذلك الخ) قد يقال قياس ما في الوصية بامة
حامل ثم يحتمل أن يشترط بينهما في المعين ويختص الأول بما عداه اه سيد عمر أقول وسيفرق في الشارح بينهما
في شرح ولو أوصى لثنتين (قوله فيما وصى به الخ) عمرو ما وخصوصاً واطلاقاً وتعييناً (قوله ولم يتعرض له
أي وإن تعرض الأول كان رجوعاً عنه كإسياني في شرح ولو أوصى لثنتين اه كرى (قوله والمعتمد الخ)
عطف على قوله ولو يظهر أن الأول الخ (قوله في الثاني) وهو قوله أو في أمر أطفالي سم وعش (قوله أن نظر
وصاياها الخ) أي إذا لم يعين لذلك وصياً (قوله لقاضى بدماله) أي لا لقاضى بدمه أي الموصى (قوله اهل
بلده) أي المال (قوله على أنه) أي ما مر أول الفرائض (قوله لبلد المالك) كذا في أصله بخطه والمراد واضح
أي لقاضى بلد المالك اه سيد عمر عبارة النهاية لقاضى بلد المالك لا المال اه أي فيتصرف فيه بالحفظ وغيره
فيخالف ما له مال محجور عش (قول المتن فإن اقتصر الخ) أي لم يبين الموصى فيه (قوله ونارعه فيه) أي فيما
قالوه (قوله وفيه نظر) أي في النزاع وكذا ضمير يؤيده (قوله وجزم الزبيلي) عطف على قول البيهاني (قوله
(قوله وكذا الناطق إذا سكنت) عبارة الروض وتصح بالإشارة المفهمة من العاجز عن النطق قال في شرحه
كالآخر دون القادر عليه (قوله بخلافه هنا لتقييد الخ) قد يقال الوكيل يلزمه أيضاً رعاية المصلحة حيث
لا إذن في خلافها (قوله والمعتمد في الثاني) أي وهو قوله في أمر أطفالي

الثاني أنه للحفظ والتصرف في ما لهم للعرف وفي الأنوار أن قول القاضى وليت لك مال فلان للحفظ فقط ومر آخر الحجر بيان أن قاضى
بلد المال يتصرف فيه بالحفظ ونحوه وقاضى بلد المحجور يتصرف فيه بالبيع وغيره نعم بحث بعضهم أن نظر وصاياها لقاضى بدماله أخذاً بما
مر أول الفرائض من أن من مات بلا وارث اختص بماله أهل بلده وفيه نظر ولا شاهد له في هذا على أنه ضعيف فالذي يتجه ما اقتضاه كلامهم
في الحجر أنه لبلد المالك وسياتي جواز النقل في الوصية فليست كالزكاة حتى يعتبر فيها بلد المال (فإن اقتصر على أوصيت اليك لغا) كوكلتك ولأنه
لا عرف يحمل عليه كما قالوه ونارعه فيه السبكي رحمه الله بأن العرف يقتضى أنه ثبت له جميع التصرفات اه وفيه نظر بل الحق ما قالوه وما قاله غير
مطرد فلا يعمل عليه وإن قال الزركشى يؤيده قول البيهاني أن حذف المعمول يؤذن بالتعميم وجزم الزبيلي بصحة فلان وصي اه -

لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه وكلام الزبيلي اما ضعيف او يفرق بينهما وبين ما هنا بان مقاله محتمل للافراء وهو يقبل المجهول فصيح فيه ما يحتمله وحمل على العموم اذ لا مرجح وما هنا محض انشاء وهو لا يقبل الجمل بوجه (و) يشترط (القبول) من الوصي لانها اعتقد تصرف كالوكالة ومن ثم اكتفى هنا بالعمل كوثم (٩٣) كما اقتضاه كلام الشيخين وجزم به القفال وهو اوجه من اعتماد السبكي رحمه الله اشترط.

اللفظ (ولا يصح) القبول ولا الرد (في حياته في الاصح) لانهم بدخل وقت تصرفه كالوصي له بالمال بخلافه بعد الموت ولا يشترط بعده الفور في القبول مالم يتعين تنفيذ الوصايا او يعرضها عليه الحاكم بعد ثبوتها عنده قال الاذرع رحمه الله او يكون هناك ما يجب المبادرة اليه (ولو وصى لاثنتين) وشرط اجتماعهما او اطلق بان قال او صيت اليكما او الى فلان ثم قال ولو بعد مدة او صيت الى فلان او قال عن شخص هذا وصي ثم قال عن آخر هذا وصي وظاهر كلامهم هنا انه لا فرق بين علمه بالاول وعدمه وعليه يفرق بين هذا ونظيره السابق قبل الفصل بان الاجتماع هنا ممكن مقصود للموصي لان فيه مصلحة له واثم اجتماع المالكين على الموصي به متعذرو التشرية خلاف مؤدى اللفظ فتعين النظر للفرقة وهي وجود علمه وعدمه ولو قال او صيت اليه فيما وصيت فيه لزيد كان رجوعا (لم ينفرد احدهما) فيما اذا قبل بتصرف بل لا بد من اجتماعهما عليه بان يصدر عن رايهما ولو باذن احدهما لاخر او ياذا

لان كلام البيانين ليس في مثل الخ) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يحجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك ووجود مقتضى الاحتياط ونحوه اهـ (قوله محتمل للاقرار) بان يكون المعنى او صيت له بشئ له عندى كوديعة اهـ عـ (قوله وهو الخ) اي الاقرار (قوله فصيح فيه) اي بما قاله ما يحتمله اي الجمل الذي يحتمله الاقرار (قوله ويشترط) الى قول المتن ولو وصى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله قال الاذرع الى المتن (قوله كما اقتضاه كلام الشيخين الخ) وهو المعتمد نعم تبطل بالرديس قبوله لما لم يعلم الامانة من نفسه لم يعلم ذلك فالاولى له عدمه فان علم من حاله الضعف اي او الحياء فقال الظاهر حرمة القبول حينئذ نهاية ومعنى (قوله) لانهم بدخل وقت تصرفه الخ) فلو قبل في حياته ثم رد بعد وفاته لغا اورد في حياته ثم قبل بعد وفاته صح اهـ معنى (قوله) مالم يتعين تنفيذ الخ) ومع ذلك فينبغي ان لا تبطل بالتأخير وان اثم به حيث لم يترتب عليه ما يفسد بسببه اهـ عـ (قوله او يكون) الاولى او يكن بالجزم (قوله وشرط اجتماعهما) الى قوله او قال عن شخص في المعنى والى المتن في النهاية الا قوله او قال عن شخص الى وظاهر كلامهم (قوله اليكما الخ) او الى زيد وعمر اهـ معنى (قوله وظاهر كلامهم هنا الخ) راجع الى الصورتين الاخيرتين فقط (قوله بان الاجتماع هنا) اي في الموصى فيه او في الايصاء (قوله وجوده) اي فتكون الوصية الثانية رجوعا عن الاولى وقوله وعدمه اي فتكون تشريكا وجعله عدم العلم قرينة في تسامح ولو قال وعدمها عطفًا على القرينة لسلم عنه (قوله فيما اذا قبل) الى قوله او بان يشترى في النهاية والمعنى (قوله بتصرف) متعلق بنفرد (قوله او ياذا لثالث) منصوب بان مضرة بعدا والمصدر المنسبك منها ومن منصوبها معطوف على اذن احدهما نظير قوله تعالى او يرسل رسولا والمعنى باذن احدهما الآخر او باذنهما لثالث وليس منصوب بالعطف على يصدر لايامه حينئذ عدم صدوره عن رايهما في تلك الحالة وليس كذلك كما هو واضح اهـ سيد عمر قال نعم هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يلحق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح اهـ اقول الظاهر نعم (قوله او بان يشترى) عطف على قوله بان يصدر الخ قال سم قوله او بان يشترى الخ هذا ما اتفق به العراقي وهو ممنوع بتصریح الاصطخري في ادب القضاء بامتناع شراء احد الوصيين من الآخر شرح مراه وسيد الشارح قبيل قول المصنف للموصي والمرص له الخ ما يرافقه (قوله فيما اذا شرط الخ) متعلق بقوله او بان يشترى احدهما اهـ كرى وكتب عليه السيد عمر ايضا ما نصه تأمل الجمع بين هذا وقوله وشرط الاجتماع او اطلق اهـ وقد يحجب بان المراد باشرط الاجتماع هنا يشمل الاطلاق (قوله عملا بالا حوط الخ) تعليل للبتن عبارة النهاية والمعنى عملا بالشرط في الاول اي في شرط الاجتماع واحتياط في الثاني اي في الاطلاق اهـ وهي احسن (قوله ولانما يجب) اي الاجتماع عند عدم التصريح بالانفراد (قوله ولانما يجب) الى قوله وببحث فيه في النهاية والمعنى (قوله الانفرادية) اي بما ذكر من الرد والقضاء (قوله لان لصاحبه

(قوله لان كلام البيانين ليس في مثل مانحن فيه) لا يخفى ما فيه فان كلام البيانين ليس مختصا بشئ نعم يحجب بانه ليس مراد البيانين لزوم ذلك بل ان الحذف صالح له فلا ينافي عدم اعتباره عند الشك او وجود مقتضى الاحتياط ونحوه (قوله وهو اوجه الخ) اعتمده مر (قوله او ياذا لثالث) هل شرط الاذن لثالث ان يعجز او لا يلحق بهما اخذنا ما تقدم قريبا في الشارح (قوله او بان يشترى احدهما لا احد الطرفين الخ) هذا ما اتفق به العراقي وهو ممنوع بتصریح الاصطخري في ادب القضاء

لثالث ايه وبان يشترى احدهما لا احد الطرفين من الآخر شيئا للطفل الآخر فيما اذا شرط عليهم الاجتماع في تصرف كل منهما عملا بالا حوط فيه وهو الاجتماع لان احدهما قد يكون اعرف والاخر اثنى وانما يجب فيما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية غير مميّزة فغيره دين ليس في التركة جزئيه بخلاف دوديه وقاريته ومغصوبه بقضاء دين في التركة جزئيه فلا يملك الانفراد به لان لصاحبه

بالوصية فليكن بحسبها وبما يحجب عنه بان الذي يتقيد بالوصية هو ما يختلف الغرض فيه باختلاف المتصرفين واما ما ليس كذلك كما في تلك المثل فلا وجه للتقييد بها فيه اما اذا قبل احدهما فقط او قبلاه ثم رد احدهما ففي الصورتين الاخيرتين للباقي التصرف ولا يعوض الحاكم بدل الراد ويوجه اخذنا من كلامهم بان التشريك فيهما ليس ما خوذ من تصريح الموصي به بل من احتمال ارادة التشريك المقوى له عدم تعرضه في الثانية لبطلان الاولى المقتضى انه ملك كلا كله عند الموت وهو متعذر فوجب التشريك بخلاف ما لو رد احدهما في نحو او صيت اليك ان يعوض بدله لان الموصي جعل لكل النصف صريحا فلم يبطل برجوع الآخر لكنه لم يرض بنظره وحده فوجب التوزيع ولو اختلف وصيا المتصرف المستقلان فيه نفذت تصرف السابق او غير المستقلين الزما العمل بالمصلحة التي رآها الحاكم فان امتنع او احدهما او خرجا واحدهما عن اهلية التصرف انا ب عنهما او عن احدهما امينين او امينا او

اي ما ذكر من الوديعة الخ والدين (قوله وبحث فيه) اي في جواز الانفراد وكذا الاشارة بقوله معنى ذلك (قوله ان يعتد به) اي برد ما ذكر للستحق اه ع ش (قوله بحسبها) اي بوفق الوصية وهو الاجتماع اه ك ر د ي (قوله ويحجب عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى وقضية الاعتداد به ووقعه موقعه اباحة الاقدام عليه وهو الاوجه وان بحثا خلافة اه قال ع ش قوله اباحة الاقدام ومع ذلك هل يضمن لو تلفت في يده ولا فيه نظر وقد تقتضي الاباحة عدم الضمان وقوله عليه اي الرد اه وزاد فيما مر على ذلك مانصه الا ان يقال لا يلزم من جواز الاقدام عدم الضمان لجواز انه تصرف بمشروط بسلامة العاقبة اه وهذه الزيادة هي الاقرب (قوله في تلك المثل) بضم الميم والثاء جمع مثال (قوله بها فيه) اي بالوصية فيما ليس كذلك (قوله اما اذا قبل احدهما الخ) مقابل قوله اذا قبلا اي واستمر عليه (قوله ففي الصورتين الاخيرتين) وهما قوله والى فلان ثم قال الخ وقوله ار قال عن شخص الخ (قوله ويوجه) اي قوله اما اذا قبل احدهما فقط وقبل الخ (قوله بان التشريك الخ) متعلق بوجه وقوله فيهما اي في الصورتين الاخيرتين وقوله به اي التشريك والجارة متعلق بالتصريح وقوله المقوى له نعت للاحتمال والضمير المحرور راجع اليه وقوله في الثانية الخ اي من الوصيتين وقوله المقتضى الخ نعت لعدم التعرض وقوله انه اي الموصى كلا اي من الوصيين كله اي كل الموصى فيه وقوله وهو متعذر اي التملك المذكور (قوله فوجب التشريك) اي فيما اذا قبل (قوله لورد احدهما) اي اولم يقبل اخذنا من مقابله المار انفا (قوله في نحو او صيت الخ) كقوله او صيت لزيد وعمر وقوله لزيد وعمر وصي (قوله فوجب الخ) اي على القاضي (ولو اختلف) الى المتن في النهاية (قوله المستقلان) اي بان صرح الموصى بالانفراد وقوله فيه اي التصرف والجار متعلق باختلاف (قوله او غير المستقلين) اي بان صرح الموصى بالاجتماع او اطلق (قوله فان امتنع او احدهما) اي من العمل بالمصلحة الخ وكذا الامتناع من قبول الوصية كما في المغنى (قوله او خرجا) الى المتن في المغنى (قوله او خرجا الخ) اي بالموثوق والجنون والفسق او الغيبة اه مغنى وعطفه على قوله امتنع الخ المتفرع على الزامهما العمل المتفرع على اختلاف غير المستقلين لا يخفى ما فيه (انه عنهما) اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض اه سم (قوله او في المصنف الخ) عطف على قوله فيه اه رشيدى (قوله والمال الخ) قيد للحفظ فقط عبارة الفتح مع المتن وان اختلفا الى الوصيان استقلا او لافي تعيين مصرف اي من تصرف الوصية اليه من الفقراء او غيرهم فالقاضي يعين من رآه وفي حفظ والمال بما يقسم قسم اي قسمه القاضي بينهما فان لم ينقسم جعله تحت يدهما كان يجمعهما في بيت ويغلقاه فان لم يترخيا فتحت يد نائبهما فان امتنع حفظه الحاكم اه (قوله استقلا او لا تولاه القاضي) الظاهر كما في شرح مر استقلا او لا

بامتناع شراء احد الوصيين من الآخر شرح مر (قوله انا ب عنهما) اي ولا ينعزلان في صورة الامتناع كما صرح به في الروض (قوله استقلا او لا تولاه القاضي) الظاهر كما في شرح مر استقلا او لا تولاه الحاكم انتهى قال في العباب ولو اختلفا فيمن يعطى عنه القاضي او في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسم ثم يتصرفان معا فيما بيدهما ليس لاحدهما رد نصيبه الى الآخر ولو تنازعا في عين المقسوم اقرع او لا ينقسم حفظاه معا بجعله في بيت يتفلا نه او مع نائب لهما برضاها او انا ب القاضي عنهما ولو واحدا فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم يفرد به احدهما مطلقا انتهى وفي فتاوى الجلال السيوطي مسئلة رجل اسند وصيته لاقوام متعددة بصيغة تدل على اجتماعهم وهو قوله اسندت وصيتي لفلان ولفلان ولفلان فرد جماعة منهم الوصية فهل يتصرف الباقيون ام لا بد من اقامة واحد عن الذي رد الجواب اذا صرح بالاجتماع الا وصيا على التصرف او اطلق لم يجز للباقيين الانفراد بالتصرف بل ينصب الحاكم بدلا عن ردي تصرف معهم لكن هذه الصيغة المذكورة في السؤال عندى في دلائلها على الاجتماع نظر بل هي ظاهرة في استقلال كل واحد من اجل اعادة الجار في كل اسم فلو حذف الجار ما بعد الاول فقال لفلان ولفلان

في المصنف او الحفظ والمال مما لا ينقسم استقلا او لا تولاه القاضي فان انقسم قسمه بينهما ولكل التصرف بحسب الاذن فان تنازعا

في عين النصف المحفوظ اقرع بينهما فان نص على اجتماعهما في الحفظ لم ينفرد احدهما بحال (الا ان صرح به) اي الانفراد ليجوز حيثئذ كالوكالة وكذا لو قال الى كل منك او كل منك وصي في كذا او اتما وصي في كذا ويفرق بين هذا ووصيت اليكما بانهما ثابت لكل وصف الوصاية فدل على الاستقلال بخلافه (٩٤) ثم ولو جعل عليه او عليهما مشرقا وناظرا لم يثبت له تصرف وانما يتوقف على مراجعته قال

الاذرعى الا في نحو شراء بقل مما لا يحتاج لنظر ولو فوض لاثنتين صرف ثلثه لقراءة ختمات معلومة فقسما لثله نصفين واستاجر كل الاخر لقراءة النصف فهل يجوز ذلك والذي يظهر ان كلا ان استقلال جازوالا فلا اخذ من قول الاذرعى لكل من المستقلين الشراء من الاخر اي لنفسه او طفله او اعترض باطلاق الاصطخرى امتناع شراء كل من الاخر ويرد بحمله على غير المستقلين وكذلك اطلاق بعضهم في مسئلتنا انه يمتنع ذلك (وللوصى والوصى العزل) اي للوصى عزل الوصى وللوصى عزل نفسه امكن يلزمه اعلام الحاكم فوراً والا ضمن (م) شاء لجوازها من الجانبيين كالوكالة نعم ان تعين على الوصى بان لم يوجد كاف غيره او غلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم او قاض سوء كما هو الغالب لم يجوز له عزل نفسه ولم ينفذ لكن لا يلزمه ذلك بجائز بل بالاجرة وهل له ان يتولى اخذها ان خاف من

تولاه الخ قال في العباب ولو اختلفا فيمن يعطى عينه القاضى او في حفظ المال الى التصرف وهو ينقسم قسمين ثم يتصرفان معا فيما يبذل كل منهما ثم ليس لاحدهما رد نصيبه الى الاخر ولو تنازعا في عين المقتسوم اقرع او لا ينقسم حفظاه معا بجعله في بيت ينفلا فيه او مع نائب لهما رضاهما والا اناب عنهما ولو واحدا فان رجعا عن الامتناع رده اليهما ولو كانا وصيين في الحفظ فقط لم ينفرد به احدهما طلقا انتهى اه سم وقوله الظاهر اقول بل الصواب وقوله كافي شرح الخ اي وبعض نسخ الشارح وقوله استقلال ولاى سواء استقلال لم يستقلان لجواب الشرط قوله تولاه الخ (قوله في عين النصف) اي بان قال كل انا احفظ هذا النصف (قوله بحال) اي سواء قبل المال الانقسام ام لا (قوله اي الانفراد) الى قوله ولو فرض لاثنتين في النهاية والمغنى (قوله فيجوز) اي الانفراد فاذا ضعف احدهما انفرد الاخر كالومات او جن والامام نصب من يعين الاخر واذا تعين اجتماعهما على التصرف اي بالنص عليه او بالاطلاق واستقل احدهما به لم يصح تصرفه وضمن ما انفق على الاولاد وغيرهم اه مغنى (قوله بين هذا) اي اتما وصي في كذا اه فتح الجواد (قوله اثبت لكل وصف الوصاية) لان التثنية في حكم تكرير المنفرد اه مغنى (قوله عليه) اي الوصى او عليهما اي الوصيين (قوله مشرقا وناظرا) قضية العطف مغايرتهما فلينظر ولعله غير مراد بل هو عطف تفسير الا انه لا يكون با والا ان تجعل مجازا عن الواو اه عش اقول ويؤيده اقتصار المغنى على المشرف (قوله لم يثبت له) اي المشرف (قوله وانما يتوقف) اي التصرف (قوله كل) اي من الاثنتين وقوله في قراءة النصف اي نصف الختمان (قوله واعترض) اي قول الاذرعى وقوله ويرد على الاعتراض بحمله اي اطلاق الاصطخرى (قوله وكذلك اطلاق بعضهم) اي فيحمل على غير مسئلتين في مسئلتنا اي مسئلة الختمان الخ (قوله اي للوصى) الى قوله وبما تقر في مسئلة الاجارة في النهاية الا قوله لكن يلزمه الى المتن وقوله وهل له ان يتولى اخذها الى والوجه (قوله لجوازها) اي الوصاية من الجانبيين الى قوله وهل له ان يتولى في المغنى (قوله ان تعين) اي الايصاء (قوله او غلب الخ) عطف على تعين (قوله باستيلاء ظالم او قاض سوء) قضية العطف مغايرتهما وهو ظاهر بحمل الظالم على متغاب لا ولاية له وحمل القاضى على متول لفصل الاحكام والخصومات لكنه يجوز في حكمه اه عش (قوله لا يلزمه) اي الوصى ذلك اي الاستمرار على الوصاية (والتحكيم) بالجر عطف على الرفع او بالنصب على انه مفعول معه (قوله لانه لا بد فيه من رضا الخصمين) اي وهو متعذر (قوله من رضا الخصمين) من الثاني سم قد يقال الثاني هو الموصى عليه اه سيد عمر (قوله ولو قيل بجوازه بشرط اخبار الخ) اطاع المغنى جواز الاخذ عبارته واذا كان الناظر في مال الطفل اجنبيا فله ان ياخذ من مال الطفل قدر اجرة عمله فان كانت لا تكفيه اخذ قدر كفايته بشرط الضمان وان كان ابا او جدا او اما بحكم الوصية لها وكان فقيرا فنفقته على الطفل وله ان ينفق على نفسه بالمعروف ولا يحتاج الى اذن حاكم كما قاله ابن الصلاح اه (قوله له) اي الوصى والجار متعلق باخبار الخ وقوله ولا يعتمد الخ بالنصب على اخبار (قوله في هذه الحالة) ال فيه للجنس الشامل لحالة التعيين وحالة غلبة ظن التلف (قوله عزل الموصى له) اي الوصى والجار متعلق بعزل الخ (اذا كانت) اي الوصاية (قوله اجارة بعوض) سيد كر صورة الاجارة وكان الاولى ان يقول بعوض اجارة (فهى جمالة) اي وله

وفلان كانت صورة الاطلاق انتهى (قوله فدل الخ) في هذا التفريع كقوله الا في بخلافه ثم نظر لا يخفى بجزر داثبات وصف الوصاية لا يدل على الاستقلال واثبات ذلك الوصف موجود ثم ايضا (لا بد فيه من رضا الخصمين) من الثاني

اعلام قاض جائز لتعذر الرفع اليه والتحكيم لانه لا بد فيه من رضا الخصمين محل نظر ولو قيل بجوازه بشرط اخبار عدلين عارفين له بقدر اجرة مثله ولا يعتمد معرفة نفسه احتياطا لم يبعد والوجه انه يلزمه القبول في هذه الحالة وانه يمتنع عزل الموصى له حيثئذ بما فيه من ضياع نحو ودائعه او مال اولاده ويمتنع عليه عزل نفسه ايضا اذا كانت اجارة بعوض فان كانت بعوض من غير عقد فهي جمالة

قاله الماوردي واعتبر بالشرط صحة الاجارة كان الشرع في المتاجر له عقب العدة وهذا ليس كذلك وبان شرطها العلم باعمالها واعمال
الوصاية بمجمله واجاب السبكي عن الاول بان صورته ان يستاجر الموصى على اعمال لنفسه في حياته وطفله بعدهم وانه يستاجر القاضى على
الاستمرار على الوصية لمصلحة رآها بعد موت الموصى ويجاب عن الثاني بان الغالب عليها بان ميسر الحاجة اليها اقتضى المسامحة بالجهل بها
وقول الكافي لا يصح الاستئجار لذلك ضعيف واذلزم الوصاية باجارة وعجز عنها استؤجر (٩٥) عليه من ماله من يقوم مقامه فيما عجز عنه

وجاز ذلك مع انها اجارة
عين وهي لا يستوفى فيها من
غير المعين قال الاذرى لان
ضعفة بمنزلة عيب حادث
في عمل الحاكم ما فيه
المصلحة من الاستبدال به
والضم اليه (تنبيه)
تسمية رجوع الموصى عن
الايصاء اليه عزلا مع انه
لا عبرة بالقبول في الحياة كما
مر مجاز وكذا تسمية
رجوع الوصى عن القبول
اذ قطع السبب الذي هو
الايصاء بالرجوع عنه أو
بعدم قبوله منزل منزلة قطع
المسبب الذي هو التصرف
لوثبت له وبهذا الذي قرره
ان دفع بناء السبكي لذلك على
ضعيف ان العبرة بالقبول
في الحياة وبما تقرر في
مسئلة الاجارة يعلم بطلان
جعله لمن يتجر لطفه شيئا
اجرة وكذا تبطل الوصية له
كل سنة بكذا أو مادام أو ليا
على ولده في غير السنة الاولى
كاسر لان الجهل باخر مدة
استحقاقه يصيرها مجهولة
لا يمكن اعتبارها من الثالث
كمسئلة الدينار المشهورة
واقفاء بعضهم بصحتها وهم
وحكى الامام عن والده انه لو
جعل لوصيه جعلاً قدر اجرة

عزل نفسه متى شاء اه عش (قوله قاله) أى قوله ولم يمنع عليه الخ (قوله عن الاول) هو قوله ان شرط صحة
الاجارة مكان الشروع (قوله بعد موت الموصى) تنازع فيه قوله يستاجر الخ وقوله رآها (قوله عن الثاني)
هو قوله وان شرطها العلم الخ (قوله بان الغالب الخ) يتامل المراد من هذا الجواب اه رشيدى عبارة السيد
عمر قوله بان الغالب الخ محل تامل فالاولى الاقتصار على الجواب الثاني اه (قوله وبان ميسر الحاجة) أى
قوة الحاجة اه عش (قوله اليها) أى الاجارة (قوله بالجهل بها) أى بالاعمال (قوله استؤجر عليه) أى
الوصى (قوله لان ضعفه) أى الوصى الاجير (قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ
لا الاستبدال اه سم (قوله كاسر) أى انما يقول المصنف ولا يصح في حياته (قوله مجاز) فان العزل فرع
الولاية ولا ولاية قبل موت الموصى فالاولى التعبير بالرجوع كفى الروضة واصطفاها اه معنى (قوله وكذا
تسمية رجوع الوصى عن القبول) بمعنى عدم قبوله كما يدل عليه ما يأتى والا فلو بعد القبول رجوع حقيقة
اه رشيدى وقوله رجوع حقيقة صوابه عزل حقيقة (قوله لو ثبت الخ) أى انصرف (قوله وبهذا الذى
الخ) أى من المجاز (قوله لذلك) أى تسمية رجوع الموصى او الوصى عزلا (قوله ان العبرة الخ) بدل من
ضعيف (قوله وبما تقرر الخ) يعنى بالجوابين عن الاعتراضين (قوله له) أى لشخص (قوله في غير السنة
الاولى) متعلق بتبطل (قوله كاسر) أى قبيل قول المصنف وأصح بجمع تطوع اه كرى (قوله يصيرها)
أى الوصية بمعنى الموصى به (قوله لا يمكن اعتبارها من الثالث) قد تقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله كمسئلة
الدينار) أى المارة قبيل قول المصنف وأصح بجمع تطوع (قوله قدر اجرة المثل) بماذا تضبط اجرة المثل اذ
المدة لا ضابط لها اه سيد عمر (قوله عنه) أى الوصى يجعل (قوله والجعل يبنى به الخ) او لا يبنى ورضى به اه
سيد عمر (قوله يبنى به الثالث) انظر بماذا يعلم وفاء الثلث بذلك فان العبرة فيه كاسر بحال الموت لا بحال الوصية ا
(قوله بالعدول الخ) ظاهره تعين العدول حينئذ لا جوازه فايراجع (قول الماتن واذ بلغ الطفل) أى رشيد
اه معنى (قوله اوافق المجنون) الى قوله يمينه لتعدي المغنى الى قوله ويؤيده في الهابة (قوله أى الوصى)
أو نحوه كالأب معنى عبارة سم قوله أى الوصى أى الأب أو الجد وعبارة المنهج وصدق يمينه ولى مالى
انفاق على موليه لا تثنى لافى دفع المال انتهى وقوله ولى مالى قال فى شرحه وصيا كان أو قبا أو غيره انتهى
فشمل الاصل والحاكم فلا بد من عين الحاكم قبل عزله خلافاً لمن خالف اه (قوله وكذا تقيم الحاكم) أى
الا الحاكم فيصدق بلامين وان عزل حليى وحجر واعتمد مرانه لا بد من يمينه قبل العزل وبعده سم اه
بجبرى أقول قضية اطلاق ما مر عن المغنى وشرح المنهج وقول الشارح الا فى كالمغنى والوجه أن الحاكم
الثقة مثلهما الخ وصريح الاسنى ان الحاكم لا بد من يمينه كما قاله مرويتين بما يأتى ان الخلاف بين الرملى
وبين الشارح وغيره من ذكر انما هو فى أن المصدق يمينه فى دفع المال الحاكم الثقة أو الولد واختار الشارح
وغيره من الاول والنهاية الثاني (قوله فيصدق الولد فيه) أى فى غير اللاتى أى فى انكاره صرفه عبارة سم

(قوله من الاستبدال به الخ) قد يقال العيب انما يقتضى الفسخ لا الاستبدال (قوله أى الوصى) أى أو
الأب أو الجد وعبارة المنهج وصدق يمينه ولى مالى فى انفاق على موليه لا تثنى لافى دفع المال انتهى وقوله ولى
مال قال فى شرحه وصيا كان أو قبا أو غيره انتهى فشمل الاصل والحاكم فلا بد من عين الحاكم قبل
عزله وبعده خلافاً لمن خالف مر (قوله فيصدق الولد) لعل المراد فيما عدا القدر اللاتى وفى العباب لافى

المثل لم يجز العدول عنه لم تبرع قال الامام ومحل ان كان الوصى كافياً والجعل يبنى به الثالث فان لم يكف أو زاد الجعل على الثلث ولم يرض بالثلث
فالوجه القطع بالعدول للمتبرع (واذا بلغ الطفل) أو افاق المجنون أو رشد السفه (ونازعه) أى بحاله الوصى (فى) أصل أو قدر نحو (الانفاق)
اللاتى (عليه) أو على مونه (صدق الوصى) يمينه وكذا قيم الحاكم لان كلا منهما أمين ويتعذر عليه اقامة البينة عليه
بخلاف البيع للمصلحة أما غير اللاتى فيصدق الولد فيه قطعاً

بيمينه لتعدى الوصى بفرض صدقه لو تنازعا في الاسراف وعين القدر نظر فيه وصدق من يقتضى الحال تصديقه وان لم يغب صدق الوصى وما ذكر في الحالة الاولى من احتياج الولد لليمين فيه نظر ظاهر والذي يتجه اخذنا ما تقرر آخر انه متى علم شي مائه غير لائق لم يحتج ليمين الولد بل ان كان من مال الولي فلفوا والولد (٩٦) ضمنه ولو اختلفا في شي ما هو لائق او لا ولا بينة صدق الوصى بيمينه لان الاصل عدم خيانتها او

قوله فيصدق الولد لعل المراد فيما عدا القدر اللائق وفي العباب لافي الزائد على اللائق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه اه (قوله بيمينه) سيد كراهه ضعيف (قوله لتعدى الوصى) اى بانفاق غير اللائق وقوله بفرض صدقه اى الوصى (قوله وعين القدر) اى قدما ادعاه من الانفاق اه شرح الروض (قوله نظر فيه) يظهر ان الناظر القاضى او نائبه اه سيد عمر (قوله وصدق الخ) اى بلامين اه ع ش (قوله من يقتضى الحال تصديقه) يعنى لا يصدق من يكذب به الحس اه كردى (قوله وان لم يغب الخ) قد يقال الدعوى حينئذ مجرولة فاني تصح وبفرض صحته لو نكل الوصى عن اليمين بماذا يقتضى عليه محل تأمل اه سيد عمر (قوله صدق الوصى) اى بيمينه كافي شرح الروض يفيد ايضا ما مر آتفا عن السيد عمر (قوله في الحالة الاولى) هى قوله اما غير اللائق اه ع ش (قوله ما تقرر آخر) يعنى قوله وصدق من يقتضى الحال تصديقه (قوله بل ان كان) اى الزائد على اللائق (قوله او في تاريخ موت الاب) كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس واتفقا على الاتفاق من يوم موته اه شرح الروض (قوله او اول ملكه) اى الولد عطف على تاريخ الخ عبارة ترشح الروض ومثله اى النزاع في تاريخ موت الاب ما لو نازع الولد او الوصى او القيم في اول مدة ملكه المال الذى انفق عليه منه اه (قوله وكالوصى في ذلك) اى فيما تقدم في المتن والشارح (قوله ويؤيده) اى كون وارث الوصى مثله (قوله وقول البغوى) مبتدأ خبره قوله ضعيف وقوله لا بدخ اى لو ارث الوديع (قوله للاصل) هل يشمل الام الوصية فليراجع (قوله نحو الوصى) كقيم الحاكم بخلاف الحاكم الامين اخذنا الاستشهاد الاق آتفا وقوله الاق والاوجه الخ (قوله ان اذن له القاضى) ويظهر اخذا بما ياتي آتفا وقصد الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم وكان ذلك لمصلحة الخ ولو كان فصله بكذا يوم خلافه فليراجع (قوله كما مر) اى في شرح في تنفيذ الوصايا (قوله ككساد ماله) اى الموت (قوله في الاولى) اى اذا كان الوصى غير وارث وقوله في الثانية اى اذا كان وارثا سيد عمر وسم وهل يقوم العلم برضاهم بالدفع ثم الرجوع يقوم بدهم اذ هم اولاء (قوله وتنازعا) الى قوله ولو اوصى بثك تركته في النهاية الا قوله والاوجه الى ولا يطالب امين وقوله واشترى من وصى آخر الى ولا يجوز له وقوله قبل الخوض فيه وقوله لو اشترى شيئا مصادقا لبايعه الى لو اشترى شيئا من وكيل (قوله تنازعا) المناسب للمعطوف عليه نازعه كافي المغنى (قول المتن بعد البلوغ) اى رشيد اه مغنى (قوله او في اخر اوجه) اى الوصى الزكاة من ماله اى الطفل فيما يظهر (قوله كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية على ما صرح به بعضهم لكن افتى الوالد رحمه الله تعالى بانه لا بد من بينة اه وفيه وقفة ظاهرة (قوله بيمينه) الى قوله ويصدق احدهما في المغنى (قوله وهذه) اى مسألة المتن (قوله لم تقدم الخ) اى حتى تكون مكررة كما قيل (قوله لان تلك) اى المتقدمة في الوكالة (قوله وليس) اى الوصى (قوله فيهما) خبر ان (قوله احدهما) اى الوصى والقيم وكان الاولى كل منهما بل الاضمار كافي في النهاية فليراجع الضمير لما طلق الولي (قوله او ترك اخذ بشفعة) عطف على نحو بيع ولعل فائدة هذا انا اذا صدقنا الولد بقيت شفيعته اه رشيدى (قوله بخلاف الاب الخ) راجع لقوله لافي نحو

في تاريخ موت الاب واول ملكه للمال المنفق عليه منه صدق الولد بيمينه وكالوصى في ذلك وراته ويؤيده قولهم لو ادعى وارث الوديع ان مورثه رد على المالك صدق لو ارث بيمينه وقول البغوى لا بد من البينة ضعيف وللاصل الانفاق من ماله للمصلحة ويصدق بيمينه في قصده الرجوع فليرجع بخلاف نحو الوصى لا يرجع الا ان اذن له القاضى وكذا اذا وفى الوصايا او مؤن التجهيز من ماله لا يرجع الا ان اذن له فيه او قصده الرجوع واشهد عليه عند فقد الحاكم كما مر وكان ذلك لمصلحة تعود على المولى ككساد ماله ورجاء ربحه بتأخير بيعه نعم ان دفع الوصى ولو ارثا باذن الورثة في الاولى وبقيتهم في الثانية رجع عليه وعليه يحمل اطلاق العبادى رجوع الوارث (او) تنازعا (في دفع) المال (اليه بعد البلوغ) او الافاقة او الرشد او في اخر اوجه الزكاة من ماله كما هو ظاهر وصرح به بعضهم (صدق الولد) بيمينه ولو على الاب لانه لا تعسر اقامة البينة عليه وهذه لم

الزائد على اللائق اى لا يصدق الولي فيه وهو بدل لما قلناه (قوله في الاولى وبقيتهم في الثانية) المراد بالاولى الوصى وبالثانية الوارث (قوله ولو على الاب) قال المازجدى في التجديد لو تنازع الاب والجدو الصبي في دفع المال اليه بعد البلوغ فطريقان اصحهما في الجواهر القطع بقبول قولهما وفي الاذرعى ان مفهوم كلام الشرحين قبول قول الاب والجدو صرح غيرهما بانهما كالوصى في الردم منهم الامام والغزالي وهو الظاهر قال في المطلب والكفاية وهو المشهور وهو مقتضى ما ذكره الشيخ في التنبيه في باب الحجر انتهى (قوله بخلاف الاب والجد)

تتقدم في الوكالة لان تلك في القيم وهذه في الوصى وليس مساويا له من كل وجه نعم حكايته الخلاف بيع في القيم وجزمه في الوصى معترض بان الخلاف فيهما ويصدق احدهما في عدم الخيانة وتلف بنحو غصب او سرقة كالوديع لافي نحو بيع الحاجة او غبطة او ترك اخذ بشفعة لمصلحة الاب وبينة بخلاف الاب والجد يصدقان بيمينهما والاوجه ان الحاكم الثقة الامين

مثلهم وإلا فتكالوصى وعلى هذا التفصيل ما وقع للسبكي وغيره في ذلك من التناقض ولا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب بل إن ادعى عليه خيانة حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والهروى في ائمة القاضى ومثلهم بقية الامناء وافهم كلام القاضى ان الامر في ذلك كله راجع لراى القاضى بحسب ما يراه من المصلحة ورجح ولولم يندفع نحو ظالم لا بدفع نحو مال لزم الولي دفعه ويحتج في قدره ويصدق فيه يمينه ولو بلا قرينة على الأوجه او لا بتعيينه جازله بل يلزمه ايضا لكن لا يصدق فيه لسهولة إقامة البينة عليه ولو اراد وصى شراء شيء من مال الطفل رفع للحاكم ليبيعه واشترى من وصى آخر مستقل كما فتى به (٩٧) الا ذرعى ولا يجوز له ان يبيع عن لا يبيع له

الوكيل وينزل بما ينزل الوكيل ولا تقبل شهادته لموليه فيما هو وصى فيه ان قبل الوصايا والا قبل وإن قال اوصى الى فيه وكذا لو عزل نفسه قبل الخوض فيه ولو اشترى شيئا من وصى وسله الثمن فكل المولى عليه وانكر كون البائع وصيا عليه واسترد منه المبيع رجع على الوصى بما اداه اليه وإن وافقه على انه وصى خلافا للقاضى لقولهم لو اشترى شيئا مصادقا للبائع على ملكه ثم اقبضه الثمن ثم استحق رجع عليه بالثمن لانه انما اقر له ببناء على ظاهر الحال وكذا لو اشترى شيئا من وكيل وسله الثمن وصدقه على الوكالة ثم نكرها الموكل ونزع منه المبيع فيرجع على الوكيل ومن اعترف ان عنده مالا لعان الميت وزعم انه قال له هذا الفلان او انت وصى في صرفه في كذا لم يصدق الا ببينة كارجحه الغزى وغيره وهو احدى وجهين في الثانية وترجيح السبكي في الاولى

بيع الخ (قوله مثلهم الخ) وفاقا للمنفى وخلافا للنهاية عبارة كالوصى لا كالأب والجداه (قوله والا) اى وإن لم يكن الحاكم نفقة امينا فتكالوصى اى فلا يصدق الا ببينة (قوله وعلى هذا التفصيل) اى فى الحاكم (قوله فى ذلك) اى الحاكم وقوله من التناقض بيان لما وقع الخ (قوله بحسب) اى فى الكل اه عش والمجاءه متعلق بيطلب (قوله بل ان ادعى) ببناء المفعول نائب فاعله (قوله عليه) اى على الامين قال عش ومثله رارته اه (قوله يحلف) اى المدعى عليه ولو يجعل اه عش (قوله ان الامر فى ذلك كله الخ) اى فى الوصى ومثله القاضى بخلاف الوكيل والمقارض والشريك فان الامر فيه للبالك فان طلب حسابه اجيب والا فلا وما وقع فيه النزاع القول فيه قول الامين اه عش اى يمينه (قوله ورجح) اى ما فهمه كلام القاضى (قوله ولولم يندفع) الى قوله بل يلزمه فى المنفى (قوله ولو بلا قرينة) كان وجهه ان الظالم انما ياخذ غالبا على وجه السر فيعتذر الا لشهاد على اخذه فلزم يصدق الوصى لا يمنع الناس عن الدخول فى الوصاية اه سيد عمر (قوله او لا بتعيينه الخ) عطف على الا بدفع الخ (قوله لسهولة إقامة البينة) ان اراد الا لشهاد على التعيب فقط فافادة فيه وان اراد على سببه وهو طلب الظالم له ففيه نظير ما مر فيما قبله فثقله المحشى عن شرح الروض اوجه اه سيد عمر عبارة المحشى قوله لكن لا يصدق فيه الخ قال فى شرح الروض والاوجه التسوية بين هذا وما قاله انفا فى انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا لانه غالبا انتهى (قوله ولا يجوز له) اى للوصى بل لمطلق الولي (قوله بما ينزل) اى الوكيل وقوله شهادته اى الوصى وقوله وصى فيه اى دون غيره اه عش (قوله والا) اى وان لم يقبل الوصاية وقوله قبل الاولى كفى النهاية قبلت بالتانين وفي سم مانصه قوله ولا قبل ظاهره وان قبل بعد ذلك اه (قوله وكذا الخ) اى تقبل شهادته لموليه الخ وقوله قبل الخوض فيه يفهم انه لا تقبل شهادته بعد الخوض فى الدعوى مطلقا (قوله ولو اشترى) اى الشخص (قوله وانكر كون البائع وصيا الخ) اى ولم يشته المشتري (قوله رجع على الوصى) اى ورجع المولى عليه على المشتري بالفوائد التى استوفاهامدة وضع بدعه عليه كما يرجع على الغاصب بما استوفاه لتبين فساد شرائه اه عش (قوله وان وافقه) اى وافق المشتري البائع (قوله لو اشترى) اى شخص (قوله وزعم) اى قال اه عش (قوله لم يصدق الخ) اى فيما زعمه بصورته (قوله وهو احدى وجهين الخ) معتمداه عش (قوله لمن يصرفها) كقوله بثلت تركته متعلق باوصى لكنه بمعنى الايصاء بالنسبة للاولى وبمعنى الوصية بالنسبة للثانى وقوله وهى اى والحال ان التركة الخ (قوله باع الوصى) هل المراد جواز او وجوب بالفعل الاقرب الاول (قوله وهو) اى ما اشار اليه البلقينى (قوله وفيها) اى فتاوى البلقينى خبر مقدم لقوله انه يصرفه الخ وقوله فيمن اوصى متعلق بالخبر (قوله والقربات) عطف على وجوه البر (قوله والقربات كل نفقة الخ) عطف على جملة وجوه البر ما تضمنه الخ

مثلهم الام الوصية على المتبهم (قوله لكن لا يصدق فيه) الذى فى شرح الروض عن الا ذرعى هل يصدق ينظر ان دل الحال على صدقه فتعمم ولا فلا وفيه احتمال اه قال فى شرح الروض والاوجه للتسوية بين هذا وما قاله انفا فى انه لا فرق لان ذلك لا يعلم الا لانه غالبا اه (قوله ولا قبل) ظاهره وإن قبل بعد ذلك

(١٣ - شروانى وابن قاسم - سابع)

انه يصرف للقر له بعيد الا أن يكون مراده أنه يجوز له بل يلزمه باطنا دفعه له لكن هذا النزاع فيه ولو اوصى بثلت تركته لمن يصرفها فى وجوه البر وهى مشتملة على اجناس مختلفة باع الوصى الثلث بنقد البلد كما اشار اليه البلقينى فى فتاويه قال غيره وهو مراد الاصحاب بلا شك وفيها فيمن اوصى بانه نذر بشيء انه يصرف فى وجوه البر والقربات انه يصرف فى ذلك وجوه البر ما تضمنه قوله تعالى وآتى المال على حبه ذوى القربى الآية والقربات كل نفقة فى واجب او مندوب اه ملخصا وما ذكره فى وجوه البر خلاف فيه قول الشيخين ان افراد البر والخير او الثواب كأن قال لسبيل البر اختص باقارب الميت اى غير الوارثين

فلتسببه إلى وقوع الخيانة الغالبة منه ثم (١٠٠) رابت الزر كشي نظر فيه ايضا عند العجز ثم قال الوجه تحريمه عليهم الاضاعة للمالك ماله

اي ان غلب ظن حصولها حينئذ ولا عانة الوديع عليه وعلم المالك بعجزه لا يبيح له القبول اه واما اذا تعين عليه قبولها فلا كراهة ولا حرمة على ما بحثه ابن الرفعة ايضا وفي عمومها نظرو الذي يتجهان ذلك إنما يرفع كراهة القبول في غير الاولى دون الحرمة فيها لان درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وحيث قبل مع الحرمة اثم ولم يضمن على ما بحثه السبكي ومن تبعه وفيه نظر وعليه قال الاذرعى الوجه تخصيصه بالمالك الجائز التصرف في نحو وديع له الايداع وولى يضمن بمجرد القبض (فان وثق) بامانة نفسه وقدر على حفظها (استحب) له قبولها لانه من التعاون المأمور به ومحل ان لم يخف المالك من ضياعه او تركها عنده اى غلب على ظنه ذلك كاه وظاهره والالزومه قبولها حيث لم يخش منه ضررا يلحقه اخذا بما ذكره في الامر بالمعروف وان تعين لكن لا يجانبا بل باجرة لعمله وحرزه لان الاصح جواز اخذ الاجرة على الواجب العيني كاتخاذ غريق وتعليم نحو الفاتحة ولو تعدد الامناء القادرون فالوجه تعيينها على كل من

اما الحرمة في الاول على المالك (قوله) فلتسببه الخ) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك إذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه وقوله والغالبة هذا انما يصلح لقوله وحرمة فيها دون ما قبله اه سم (قوله) نظريه اى فيما بحثه ابن الرفعة وقد مر عن النهاية والمغنى وسم جواب ذلك النظر (قوله) ايضا اى كالمشارح (قوله) الوجه تحريمه اى العقد (قوله) حصولها اى الاضاعة (قوله) ولا عانة الوديع عليه اى الاضاعة (قوله) في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها اه سم (قوله) دون الحرمة فيها) قد يقال محل هذا ان كان الايداع لحاجة اما اذا كان اضرة كان خشي من استيلاء مظل عليه لولا الايداع وعلم بذلك الوديع ايضا فينبغي ان يقال ان تساوى في ظن الوديع الخوف من نفسه ومن الظالم في الظن او الشك والتمهم جاز القبول وتركه وان ترجح الخوف من جهة نفسه حرم القبول او من جهة الظالم وجب القبول اه سيد عمر اقول ويظهر في صورة التساوى الحرمة (قوله) وحيث قبل) إلى المتن في النهاية والمغنى لا قوله على ما بحثه إلى الوجه (قوله) ولم يضمن الخ) لانه وضع يده اذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان إذا لم تتلف بتعد يتفرطه او اتلافه ولا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليم عليها بذلك اه سم وقوله فينبغي الخ لا يحتاج اليه لان مرادهم لم يضمن انه لا يضمن بمجرد وضع اليد بل حكمه حكم الوديع لم يضمن بطريق مما يأتى اذا الايداع صحيح مع الحرمة اه سيد عمر (قوله) في نحو وديع الخ) ادخل بالنحو والوكيل (قوله) يضمن اى مضمون على الدافع والآخذ (قوله) بامانة نفسه) إلى قوله ولو تعدد الامناء في المغنى لا قوله حيث لم يخف إلى لكن لا يجانبا وإلى قوله ويظهر في النهاية لا ما ذكر (قوله) ومحل اى الاستحباب (قوله) ان لم يخف الخ) عبارة النهاية والمغنى ان لم يتعين عليه فان تعين بان لم يكن ثم غيره وجب عليه كاداء الشهادة اه (قوله) عنده اى المالك (قوله) اى غلب على ظنه الخ) حقه ان يذكر بعد قوله والاثم يراذله في حق الوديع بان يقال وان خاف المالك من ضياعها فكل منهما طريق في الضمان وقرار الضمان على من تلفت العين تحت يده وقوله بمجرد القبض اى قبض من غلب على ظنه ان لا يثق بامانته اه ع ش اى او لا يقدر على حفظها حيثئذ اى غلب على ظنه وكذا على ظن الوديع ذلك كاه وظاهر (قوله) لزمه قبولها) فان لم يقبل عصى ولا ضمان اه نهاية وفي سم عن القوت وهل يجب قبولها من الذى كالمسلم الاشبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر اه (قوله) منه اى القبول وقول يلحقه اى الوديع (قوله) وان تعين) غاية لقوله لزمه قبوله الخ وكان الاولى ان يذكره بعد لا يجانبا (لكن لا يجانبا) استدراك على قوله لزمه قبولها (قوله) لو علموا اى الامناء القادرون (قوله) انه لا وجوب هنا) فاعل قوله ويظهر الخ وينبغي تقييده اخذا بما يأتى عن ع ش بما اذا علموا علم المالك بهم وبموافقتهم فتأمل (قوله) لانه لا تنوا كل حينئذ) هذا واضح ولما يتردد النظر في الذى يتعين عليه القبول إذا علم ضرورة المالك بحيث إذا تركها في يده نفسه تلفت فهل يجب عليه التماسها منه صيانة لها سيما إذا كان المالك غير عالم به او عالما به ولا يعلم منه موافقه على قبولها عمل تأمل اه سيد عمر واستقر ع ش الوجوب عبارته بقى ما لو تعين ولم يعلم به المالك هل يجب عليه السؤال عن المالك واخذها منه ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه (قوله) ان اراده اى اراد المالك الايداع (قوله) هذه الصورة) وهى

كان الانتفاع به على وجه مباح نعم ان علم انه يضيعة تضييعا محرما اتجه تحريم التمكن له (قوله) فلتسببه إلى وقوع الخيانة الغالبة) وظاهر ان هذا التسبب انما يحرم حيث لم يظن رضا المالك إذا كانت الخيانة بتصرف مباح في نفسه (قوله) الغالبة) هذا انما يصلح لقوله وحرمة فيها دون ما قبله (قوله) في غير الاولى) كان مراده بالاولى العجز عن حفظها (قوله) ولم يضمن على ما بحثه السبكي) اى لانه وضع يده باذن المالك وينبغي ان محل عدم الضمان إذا لم تتلف بتعد يتفرطه او اتلافه ولا فينبغي الضمان لان اذن المالك لا يتضمن التسليم عليها بذلك (قوله) لزمه قبولها الخ) هل يجب قبولها من الذى كالمسلم الاشبه نعم وهل يلحق به المعاهد والمستامن فيه نظر قوت (قوله) فالوجه تعيينها الخ) اى كما بحثه الاذرعى والزر كشي وقد يقال يبعد ذلك نقلا

سأله منهم لئلا يؤدى التواكل إلى تلفها ويظهر فيما لو علموا حاجته إلى الايداع لكنه لم يسأل احدا منهم انه لا وجوب قوله هنا لانه لا تنوا كل حينئذ وانه يستحب لكل منهم ان يعرض له بقبوله الايداع ان اراده وقد يشمل المتن هذه الصورة (وشرطها)

أي المودع والوديع الدال عليهما ما قبلهما (شرط وكل ووكيل) لأمرائها توكيل في الحفظ فلا يجوز إيداع محرم صيد أو لا كافر نحو مصحف ومرت شر وطهما في الوكالة مع ما يستثنى منها المعنى لا يأتي هنا فلا يرد عليه ويجوز إيداع مكاتب لكن بأجرة لا متناع تبرعه بمنافعه من غير إذن السيد (ويشترط) المراد بالشرط هنا ما لا بد منه (صيغة المودع) بلفظ أو إشارة أخرى مفهومة (١٠١) صريحة كانت (كاستودعتك هذا أو

استحفظتلك) (أو أنبتك في حفظه) أو أو دعتك أو استودعه أو استحفظه أو كناية كخذه وكناية مع النية فلا يجب على حامى حفظ ثياب من لم يستحفظه خلافا لقول القاضي يجب للعامة فعلى الأول لا يضمنها لو ضاعت وإن فرط في حفظها بخلاف ما إذا استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فيضمنها إن فرط كان نام أو نعل أو غاب ولم يستحفظ غيره أي وهو مثله كما هو ظاهر وإن فسدت الأجرة أو مثل ذلك الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستحفاظ أو الأجرة وليس من التفريط فيهما ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن الأصل عدم التقصير (والأصح أنه لا يشترط القبول) من الوديع لصيغة العقد أو الأمر (لفظا) يحتمل أنها استثنائية وإنها عاطفة على لا يشترط (يكفي) مع عدم اللفظ والرد منه (القبض) ولو على التراخي كافي الوكالة

قوله وأنه يستحب الخ (قوله أي المودع) إلى قول المتن والأصح أنه لا يشترط في النهاية (قوله لأمرائ) أي في أول الفصل (قوله فلا يجوز إيداع محرم) إلى قوله ومرت في المعنى (قوله إيداع محرم الخ) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول (قوله ولا كافر نحو مصحف) انظره مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهة إجارة عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث سم على حج وقال شيخنا الزبائدي ويحمل ما هنا على وضع اليد وما هناك على العقد اه لكن يتأمل هذا الجواب بالنسبة للوديعة فإن الوديع ليس له الاستئابة في حفظها اه ع ش (قوله ويجوز إيداع مكاتب) من إضافة المصدر إلى مفعوله والمراد بقوله الوديعة وعليه فلو قبلها بلا إذن سيده لم يجوز لزوم المودع أجرة مثل عمل الوديع ومع ذلك لو تلفت فلا ضمان لأن غايته إنها فاسدة وهي كالصحيحة في عدم الضمان اه ع ش (قوله المراد بالشرط الخ) أي في شمل الركن ومنه الصيغة اه سيد عمر (قوله بلفظ أو إشارة الخ) لا يخفى ما في هذا المزج عبارة المعنى الناطق باللفظ وهي أما صريح كاستودعتك هذا الخ وأما كناية وينعقد بها مع النية كخذه أو مع القرينة كخذه أمانة أما الآخر فسكتي إشارة ته المفهومة اه وهي احسن (قوله فلا يجب) إلى قوله أي وهو في المعنى لا قوله أو أعطاه أجرة لحفظها (قوله فعلى الأول) أي عدم الوجوب المعتمد (قوله وإن فرط) أي بما يأتي انفا (قوله وقبل منه) أي فإنه يضمن جميع الخواص ظاهرها وباطنها إذا كانت مما جرت العادة بحفظه في الجملة بخلاف كبس نقد مثلا ما لم يعينه له بشخصه فإن عينه له كذلك ضمن ومحل ما لم يمتز السارق الفرصة فإن انتهنز ما فلا ضمان وقولنا يضمن جميع الخواص أي سواء فسدت الأجرة كان لم تجر صيغة إجارة أم لا كان استأجره لحفظها مدة معينة اه ع ش (قوله أو أعطاه الخ) عطف على وقبل منه (قوله وإن أعطاه أجرة) لم يقبل باللفظ ولا بد من لفظ من المالك وبه يشعر قوله أعطاه الخ أجرة اه ع ش (قوله وإن فسدت الخ) غاية لقوله فيضمنها الخ اه ع ش (قوله إلا أن قبل الاستحفاظ) ومنه أذهب وخلها وفي العباب لو قال ابن أربطها فقال الخاني هنا ثم فقد هالم يضمن اه أقول ويقال مثله في الحامى فلو وجد المكان مزحوما مثلا فقال له ابن أضع حوائجي فقال ضعها هنا فضاغت لم يضمن اه ع ش (قوله وليس من التفريط فيهما) أي مستثنى الحامى والخاني (قوله أنه) أي كلام من الحامى والخاني وقوله فيه أي عدم التقصير (قوله لصيغة العقد) إلى قوله والمراد بالقبض في النهاية والمعنى (قول المتن ويكفي القبض) عقارا كانت أو منقولا فاذا قبضها تمت الوديعة اه معنى (قوله ويحتمل أنها) أي الواو (قوله مطلقا) يحتمل اخذها مسند كره أن المعنى سواء عدم مسئولية عايه أولا ويحتمل اخذها من كلام المعنى إن المعنى سواء أقال له قبل ذلك أريد أن أودعك أم لا (قوله مثلا ضعه) الأولى ضعه مثلا (قوله لما يأتي) أي أنقضى قوله أو ضعه فوضعه الخ (قوله وفارق) أي عقد الوديعة ذاك أي للبيع أي حيث كفى القبض الحكمي في الثاني دون الأول (قوله وقضية كلامه) إلى قوله ومن ثم جزم في المعنى الأقوله وفي فتاوى الغزالي إلى وكلام البغوي وكذا في النهاية الأقوله وقال المتولي إلى سواء المسجد (قوله نقل هذه) أي كفاية هذا وديعة (قوله على ما ذكرته) أي على وجود القرينة (قوله أو أحفظه) عطف على قوله وديعة الخ

أنه لو كان كذلك ما شرطوا للوجوب عدم غيره بل كان المناسب اشتراطهم سؤاله فقط فتأمل (قوله ولا كافر نحو مصحف) انظره مع قوله في البيع ويجوز بلا كراهة ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراهة إجارة عينه وإعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المهر من عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث اه (قوله وليس من التفريط الخ) كذا شرح مر

والمراد بالقبض هنا حقيقة السابقة في البيع لقولهم لا يكفي الوضع هنا بين يديه مطلقا أي حيث لم يقل مثلا ضعه لما يأتي فيه وفارق ذاك بأن التسليم ثم واجب لا هنا وقضية كلامه أنه مع القبول لا يشترط قبض فلو قال هذا وديعتي عندك كذا عبر به في الروضة عن البغوي والظاهر أنه مثال وأنه يكفي هذا وديعة إذا قامت قرينة على المراد ثم رأيت شارحا نقل هذه عن التهذيب وينبغي حمله على ما ذكرته أو أحفظه

انقال قبيل أو ضعه فوضعه في موضع كان إبداعا وهو ماقاله البغوي وقال المتولي لا بد من قبضه وفي فتاوى الغزالي لو قال ضعه فوضعه في موضع بيده كان إبداعا ولا كان نظرا إلى متاعى في دكاني (١٠٢) فقال نعم لم يكن إبداعا وكلام البغوي أوجه سواء المسجد وغيره لأن اللفظ أقوى

من مجرد الفعل ثم رأيت الرافعي في الصغير والأذري رجاء أيضا ومن ثم جزم به في الأنوار ومن تبعه فقالوا في صبي جاء بحمار لراعى أو الحمار لغيره الآذن له في ذلك ولا نظر لفساد العقد هنا كما هو ظاهر إذ الصبي لا يصبح توكله عن غيره في غير نحو إصال الهدية لأن للفاسد حكم الصحيح ضمانا وعدمه فاطلاق ذا كرى هذه المسئلة يحتمل على ذلك لما يأتي في إبداع الصبي ماله فقال له دعه يرتع مع الدواب ثم ساقها كان مستودعا له وواضح أن سوقها ليس بشرط نعم يتجه ماقاله الغزالي أخرا لأن مأخذ الفساد فيه إما كون أن امره بالنظر لا يستلزم إبداعا وإن اجاب بنعم أوقلت أو أن كونه بيد المالك يمنع من استيلائه عليه ومن ثم صور كلام البغوي بما إذا كان الوضع بين يديه بحيث يعد مستويا عليه ثم رأيت غير واحد اعتمدوا ما اعتمدته من كلام البغوي وأخر كلام الغزالي فجزموا بأن من قال لآخر عن متاعه بمسجد أو دار بابه مفتوح أحفظه فقال

(قوله فقال الخ) عطف على قال من قوله فلو قال الخ وقوله أو ضعه الخ عطف على قوله قبيل أو قوله هذا وديع عندك وقوله كان إبداعا جواب فلو قال الخ (قوله وهو) أي قوله لا يشترط قبض مع القبول اه كرى ماقاله البغوي اعتمده النهاية والمغنى أيضا (قوله وإلا) أي وإن لم يكن الموضع بيده (قوله كان نظرا إلى متاعى في دكاني الخ) يتجه أنه انفتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا ويؤيده نظائره م اه سم (قوله أوجه) أي من كلام المتولي وأول كلام الغزالي (قوله سواء المسجد الخ) أي على كلام البغوي (قوله لأن اللفظ الخ) علة لقوله وكلام البغوي الخ (قوله رجاءه) أي كلام البغوي وقوله أيضا أي كارجحه الشارح نفسه (قوله فقالوا في صبي الخ) هذا التفرع محل نظر بل الظاهر تفرع مسئلة الحمار على كلام المتولي لا اعتبار الشوق فيها وإن قال الشارح وواضح الخ اه سيد عمر (قوله لغيره) أي غير الصبي وكذا ضميره (قوله كما هو) أي الفساد (قوله إذ الصبي الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإنما المودع إنما هو المالك م اه سم وقوله لفساد العقد أي لظهوره (قوله لأن للفاسد الخ) علة لقوله ولا نظر الخ اه سم (قوله هذه المسئلة) أي مسئلة الحمار وقوله على ذلك أي كون الحمار لغير الصبي الآذن له الخ (قوله فقال له) أي قال الراعى للصبي والجملة عطف على قوله جاء بحمار الخ وقوله كان مستودعا له ماقول فقالوا (قوله ماقاله الغزالي آخر) وهو قوله كان نظرا الخ (قوله من استيلائه) أي الوديع (قوله كلام البغوي) نائب فاعل صور (قوله وأخر الخ) بالجر عطف على كلام البغوي (قوله ومتى) أي قوله مطلقا في المغنى لا قوله ولو من مالها إلى لم يضمنها (قوله ومتى رد الخ) أي المطلوب من الحفظ (قوله كان ذهب الخ) تصوير للتضييع (قوله عرضت له) أي الوديعة للتضييع (قوله ولو من مالها) أي ولو كان أي التعريض للتضييع (قوله لم يضمنها) جواب ومتى الخ (قوله لم يضمنها) سكنت عن الائتم فيما أذارد ثم ضيع كان ذهب وتر كافي غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبله بنحو وضعه فوضعه وقد يتجه الائتم أن لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر اه سم أقول وقد يفيد قول الشارع لأنه بعد الرد الخ (قوله لم يضمنها) أي حيث نلفت بلا تقصير سم على حج وظاهر كلام حج الاتي عدم الضمان طلقا والأقرب ماقاله سم ويوجه بأن خوف ضياعها سوغ وضع اليد حسبة عليها فكانه بذلك التزم حفظها اه ع ش (قوله وذها به) أي من سئل عن الحفظ ولم يقبل ولم يقبض (قوله والمالك حاضر) جملة حاله وقوله رد خبر وذها به (قوله مطلقا) مرارنا عن ع ش مافيه

(وهو ماقاله البغوي) اعتمده م (قوله وإلا) كان نظرا إلى متاعى في دكاني فقال نعم لم يكن إبداعا يتجه أنه انفتح الدكان كان إبداعا وإلا فلا ويؤيده نظائره م (قوله ولا نظر لفساد العقد هنا الخ) قد يشكل الاعتداد بهذا الإبداع وإن كان فاسدا لعدم الاعتداد بإيداعه ماله نفسه إلا أن يقال المودع حقيقة المالك والصبي مخبر عنه فليتأمل (قوله إذ الصبي لا يصبح توكله الخ) علة لفساد العقد ويمكن أن يدعى أن الصبي غير وكيل بل مجرد مخبر عن إذن المالك وإن المودع إنما هو المالك م (قوله لأن للفاسد الخ) علة لقوله ولا نظر (قوله أو قبضها حسبة الخ) هذا الصنيع صريح في أنه في هذه الحالة أعنى قبضها حسبة لو ذهب وتر كها لم يضمن وفيه نظر فليجروا ويراجع (قوله أو قبضها حسبة الخ) قضية هذا الصنيع أنه لو قبضها حسبة ثم ضيع كان ذهب وتر كها لم يضمن كما هو ظاهر والذي في الروض وشرحه في صورة القبض حسبة ما نصه أو أوجب له حين وضعه بين يديه ورده هو ضمن بالقبض لأنه غير وديع أن قبض إلا أن كان معرضا للتضييع فقبضه حسبة صوناه عن الضياع فلا يضمن بالتضييع له بأن ذهب وتر كها فلا يضمن وإن ائتم به أن كان ذهابه بعد غيبة المالك اه وحاصل ما ذكره في صورة القبض حسبة أنه لا يضمن به وأما قوله وإن ائتم به فهو شامل لما لو علم المالك بالرد قبل غيبته وقصر في أخذه أو فيه نظر (قوله لم يضمنها) سكنت عن الائتم فيما أذارد ثم ضيع كان ذهب

(قوله)

نعم ثم خرج المالك ثم الآخر وترك الباب مفتوحا ضمنه أي إن عدم مستويا عليه بخلاف مالو أغلق المالك الباب

ثم قال لآخر أحفظه وانظر إليه فأمله ففرق فلا يضمنه ومتى رد ثم ضيع كان ذهب وتر كها ولم يكن قبضها أو قبضها حسبة بأن صانها عن ضياع عرضت له ولو من مالها الرشيد فيما يظهر ويحتمل خلافه لم يضمنها وذها به بدونها والمالك حاضر رد ولا ائتم عليه هنا مطلقا

فما يظهر خلافا لما يؤممه بعض عبارات لأنه بعد الرد الذي علم به المالك لا ينسب (١٠٣) إليه تقصير بوجه بخلافه فيما إذا لم يقبل ولم

يقبض فانه يأنم ان ذهب وتركها بعد غيبة المالك لانه غره ولو وجد له من الوديع واعطاء من المودع كان ايداعا بضاعا على الوجه وفاقا للاذرعى والزركشى وخلافا لما يؤممه المتن وغيره فالشرط لفظ احدهما وفعل الآخر للحصول المقصود به ويدخل ولد الوديعة تبعا له لان الاصح ان الابداع عقد لا مجرد اذن في الحفظ فلا يجب رده إلا بالطلب وقيل امانة شرعية فيجب رده عقب عليه به فورا ويفرق بينه وبين ولد المروءة والموجرة بان تعلق الرهن او الاجارة به فيه إلحاق ضرر بالمالك لم يرض به بخلاف ما هنا لان حفظه منفعة له فهو راض به قطعا وباتى في التعليق هنا ما مر في الوكالة (ولو اودعه صبي) ولو مرأها كامل العقل (أو مجنون مالا لم يقبله) اى لم يجز له قبوله لان فعله كالعديم (فان قبل ضمنه) باقى القيم كاهو ظاهر اذ قبضه ولم يبرأ إلا برده للمالك امره لانه كالتغاصب لو ضمه يده عليه بغير اذن معتبر فاندفع ما يقال فاسد الوديعة كصحيحها وما يقال اخذا من هذا يفرق بين باطل الوديعة وفاسدها ووجه اندفاع هذا أنها حيث قبضت باذن معتبر ففاسدها

(قوله فيما إذا الخ) أى والحال أن المالك طلب منه الحفظ اه غش (قوله لم يقبل) الانسب لم يرد (قوله) ولو وجد) الى قوله ويفرق في المغنى والى قوله وباتى التعليق في النهاية (قوله ولد الوديعة) اى وكانت حال العقد حاملا كذا في النهاية وهو محل تأمل اه سيد عمر عبارة عش هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع او ما يتبعها بعد ايداعها او كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثانى سم على حج لكن قضية قول الشارح اى وكانت حال العقد حاملا الاول ومفهوما ان الولد المنفصل قبل الابداع لا يدخل في العقد وحينئذ فيشكل قوله ويفرق الخ لان ولد المروءة ان كان حلا وقت الرهن دخل نعم يمكن أن يقال أن مفهوم قوله وكانت حاملا الخ فيه تفصيل وهو ان الولد المنفصل لا يدخل في الابداع بخلاف الحمل الحادث في يد الوديع اه بحذف (قوله ان الاصح) علة لقوله تبعا الخ (قوله وباتى في التعليق الخ) عبارة للمغنى ولو علقها كان قال إذا جاز اس الشهر فقد اودعك هذا لم يصح كالكالة كما بحث في اصل الروضة وجرى عليه ابن المقرئ وقطع الرويات بالصحة وعلى الاول يصح الحفظ بعد وجود الشرط كما يصح التصرف في الكالة حينئذ ففائدة البطلان سقوط المسمى إن كان الرجوع الى أجره المثل اه (ما مر في الكالة) ولو قال له خذ هذا يوم اودعته ويوما غير وديعة فوديعة ابدأ وخذ يوم اودعته ويوما غير وديعة فوديعة في اليوم الاول ووعارية في اليوم الثانى ولم يعد بعد يوم العارية وديعة ولا عارية بل تصير يده يد ضمان قال الزركشى فلو عكس الاول فقال خذ يوم ما غير وديعة ويوم اودعته فالتعاقب باذن المالك وليست عقد وديعة وان عكس الثانية فالتعاقب باذن المالك وليست عقد وديعة وفي الثانى امانة ويشبه انها لا تكون وديعة نهاية ومغنى قال عش قوله فالتعاقب باذن المالك اى من وقت الاخذ فتكون مضمونة عليه ان فرط في حفاظها قبل اعلام المالك اه (قول المتن ولو اودعه) اى الرشيد صبي والمراد انه اودع مال نفسه او غيره بلا اذن منه فان اودع باذن من المالك المعتبر اذنه لم يضمن الوديع اه عش (قوله ولو مرأها) الى قول المتن ولو اودع في النهاية الا قوله لا يصح باطلا فقال بدله غير محتاج اليه وكذا في المغنى الا قوله وما يقال اخذا الى والكلام (قوله اذ قبضه) متعلق بضمه وقوله ولم يبرأ عطف عليه اى ضمنه (قوله فاندفع) اى بقوله لو ضمه يده بغير اذن معتبر اه رشيدى عبارة للمغنى ضمن لعدم الاذن المعتبر كالتغاصب ولهذا التعليق لا يقال صحيح الوديعة لا ضمان فيه فكذا فاسدها قال السبكي ولا يحتاج الى ان يقال هو باطل ويفرق بين الفاسد والبطل اى بل يقال ذلك اه (قوله وما يقال الخ) عطف على ما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله اخذا من هذا) اى بما يقال فاسد الوديعة الخ (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق لا ينافى صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا ان يراد فيها يقال إلا ان يراد فيها يقال ان مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم الصحة اه سم أقول الامر كما قاله المحشى فالوجه أن يقال ان كان انتفاء الصحة لا تنفقاء الاذن المعتبر به فهي باطلة ولا تلتحق بالصحة فيأذ كر فتدبره مع انه لا خلاف في المغنى سيد عمر (قوله باذن معتبر) اى ومنه اذن مالك الحمار في مسئلته السابقة وإلا اشكل بما هنا اه سم (قوله فان خافه واخذها حسبة) هل له تركها حينئذ ويبرأ منها بدون ردها للمالك الامر الوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله او قبضها حسبة الخ والوجه فيه ايضا انه ليس له تركها ولا يبرأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو رده الغير مالك الامر

وتركها في غيبة المالك ولم يكن قبضها ولا قبل بنحو صيغة فوضعه وقد توجه الاثم ان لم يعلم المالك بالرد بخلاف ما إذا علم وقصر (قوله) ويدخل ولد الوديعة هل المراد بولد الوديعة ما ولدته عند الوديع او ما يتبعها بعد ايداعها او كلاهما والمتبادر من التعبير بالدخول الثانى (قوله ووجه اندفاع هذا الخ) لا يخفى على المتأمل ان هذا الوجه الذى ذكره لم يندفع به هذا وعدم صحة الفرق بينهما على الاطلاق فلا ينافى صحته في الجملة وهو المدعى فيما يقال إلا ان يراد فيما يقال ان مسألة الصبي الفاسد فيها من الفساد الذى حكمه حكم الصحة (قوله باذن معتبر) اى ومنه اذن مالك الحمار في مسئلته السابقة وإلا اشكل بما هنا (قوله فان خافه واخذها حسبة الخ)

كصحيحها وحيث لا فلا يفرق بين الباطل والفاسد هنا لا يصح باطلاه والكلام حيث لم يخف ضياعها فان خافه واخذها حسبة لم يضمن

كامل وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته لأن فعله لا يمكن إحباطه وتضمنه ما لنفسه محال فتعينت برادة الوديع (ولو أودع) مالك كامل (صبياً) أو مجنوناً (مالاتف عنده) ولو بتفريطه (لم يضمن) إلا إذا أصبح التزامه للحفظ. (وإن أتلفه) وهو متمول إذ غيره لا يضمن (ضمنه) (في الأصح) وإن قلنا أنه عقد لأنه من (١٠٤) أهل الضمان ولم يسلطه على إتلافه وبه فارق ما لو باع شيئاً وسلبه له فأتلفه لا يضمنه لأنه

سلطه عليه أماً لو أودعه غير مالك أو ناقص فإنه يضمن بمجرد الاستيلاء التام (والمحجور عليه لسفه كالصبي) مودعاً ووديعاً فيما ذكر فيهما بجامع عدم الاعتداد بفعل كل وقوله أما السفه الممهل فلا بداع منه وإليه كسائر تصرفاته فيصح والتمن بغير إذن مالكة كالصبي فلا يضمن بالتلف وإن فرط بخلاف ما إذا ألتف فيتمت بريقته (وترتفع) الوديعة أي ينتهي حكمها بما ترتفع به الوكالة مما مر فترتفع (بموت المودع أو المودع وجنونه واغمائه) أي ببقائه السابق في الشركة كاهو ظاهر وبالحجر عليه لسفه قال القمولى ولو حجر عليه حجر فليس فلا نقل فيها عن الأصحاب ويظهر أن الإبداع لا يرتفع وتسلم للحاكم اه والضمير في عليه للمالك كما يصرح به سياقه وبوجه عدم ارتفاعه ببقاء أهلية المفلس حتى في الأموال كالأشراء في الذمة وتسليمها للحاكم أي من الوديع إذا اراد رد الوديعة فإن يدا المالك لأهلية فيها بالنسبة لأعيان الأموال خوف إتلافها أما الحجر

سم وعش (قوله كاهم) أي آنفاً (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد النهاية والمغنى بلا تسليط من الوديع اه وفي سم بعد ذكره عن الأول ما نصه وقضيته أنه ان سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع اه سم عبارة عش قوله بلا تسليط أي فإن كان بتسليط منه ضمن مميزاً كان الصبي أم لا على ما فهمه كلامه اه (قوله مالك كامل) إلى قول المتن وترتفع في النهاية (قوله) ولو بتفريطه كان نام أو نعس أو غاب ولم يستحفظ غيره (قوله وبه) أي بقوله لم يسلط الخ (قوله غير مالك) كالولى والوكيل (قوله أو ناقص) كصبي أو مجنون وقوله فإنه أي الصبي اه عش (قوله فيما ذكر الخ) أي فيضمن الآخذ منه في الأول ويضمن بالتلف دون التالف عنده في الثاني (قوله وقوله) بالجرح عطفاً على فعل كل (قوله) أما السفه الممهل وهو من باع مصلحاً لدينه وماله ثم بذروا لم يحجر عليه القاضى أو فسق اه عش (قوله والتمن) ولو بالغاً عقلاً اه عش (قوله فلا يضمن بالتلف) كذا إطنافه وقيدته الجرح جاني بعدم التفريط اه معنى (قوله وإن فرط الخ) وفاقاً للنهاية وخلافاً لظاهر المغنى كاهم والشهاب عميرة كافي عش (قول المتن بموت المودع) بكسر الدال وقوله أو المودع بفتحها اه معنى (قوله أي ببقائه السابق الخ) عبارته هناك نعم الاغماء الخفيف بان لم يستغرق وقت فرض صلاحه ثم وثر اه (قوله وبالحجر) إلى قوله وفي المذهب في النهاية إلا قوله قال القمولى إلى ويعزل الوديع (قوله وبالحجر عليه) أي على كل منهما اه عش الأولى على أحدهما (قوله فلا نقل فيها) أي صورة حجر المفلس (قوله في عليه) أي التي في كلام القمولى (قوله لاحقاً كم أي من الوديع إذا أراد الخ) الظروف الثلاثة متعلقة بقوله وتسليمها وقوله فان يدا المالك الخ الأولى بان الخ كافي بعض النسخ عطفاله على قوله ببقاء أهلية الخ كاهو ظاهر السياق أو لانه الخ على أنه خير وتسليمها الخ (قوله وترتفع به) وفاقاً للنهاية (قوله) ويعزل الوديع الخ عطف على بموت المودع في المتن (قوله وبالنكار الخ) أي عدا من الوديع أو المودع (قوله وبكل فعل الخ) أي يأتي في المتن بعضه (قوله وبالأقرار) ظاهره ولو من الوديع ويأتي انفاعن سم ما يفيد (قوله) أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمن بل لقوله وبالأقرار بها الآخر إذ مع صدور الفعل المضمن للمقتضى للتعدى كيف ثبتت الأمانة سم على حج وقد يقال إنه راجع لقول المصنف وترتفع بموت الخ وتعليقه يقتضى أنها بالفعل المضمن لا تصير أمانة لتعديده

هل له تركها حينئذ ويرأ منها بدون رد مال للمالك الأمر الأوجه لا وهو نظير ما تقدم في قوله أو قبضها حسبة والوجه فيه أيضاً أنه ليس له تركها حينئذ ولا يبرأ إلا بردها وعلى الجملة فالظاهر هنا وهناك الضمان بتركها أو ردّها لغير مالك الأمر وليس في قوله المتقدم أو قبضها حسبة أنه يجوز تركها ويرأ منها كما أشّرنا إليه فيما مر (قوله) وكذا الوألتف نحو صبي مودع وديعته زاد مر في شرحه بلا تسليط اه وقضيته أنه إذا سلطه الوديع على إتلافها لم يسقط الضمان عن الوديع وعليه يحتمل أن محله إن كان غير مميز لأن فعله حينئذ كفعل مسلطه فليراجع (قوله) وكذا على المودع لمفلس الخ) كذا شرح مر (قوله) وكذا على المودع لمفلس) ثم قال أو الحاكم في المفلس وكلاهما صريح في ارتفاع الوديعة بفلس المودع ووجوب ردّها إلى الحاكم لكن قوله في شرح الروض في فصل بصدق الوديع ما نصه قال الأذرى ولومات المالك محجوراً عليه بفلس فيظهر أنه ليس للوديع ردّها على الورثة الرشداً بل يراجع الحاكم اه يدل على خلاف ذلك وأنه لا يجب ردّها قبل الموت وإن لم يكن صريحاً في ذلك (قوله وفائدة الارتفاع أنها تصير أمانة شرعية) ظاهره الرجوع لجميع ما سبق وهو

فورا عند التمكن وان لم يطلبه كضالة وجدها وعرف مال كها فان غاب ردّها للحاكم أي الامين اخذ اياها بآني والاضمن وفي المذهب ان الطائر ليس مثلها وفيه نظر وان امكن توجيهه وفي فتاوى البغوي في قن هرب ودخل ملكه (١٠٥) وعلم به وبالمالكة فلم يعلمه فخرج لا يضمه

وفيه نظر ايضا وان اعتمده الغزي بل الاوجه قول القمولى انه كالثوب (ولها) يعنى للمالك (الاسترداد) (و) للوديع (الرذل وقت) لجوازاها من الجانبين نعم يحرم الرد حيث وجب القبول ويكون خلاف الاول حيث نذب ولم ير ضمه المالك وتشية الضمير هنا لا ينافيها افرادة قبله خلافا لمن وهم فيه فقال لاوجه لذلك لان هذا سياق اخر لاتعلق له بذلك بل يلزمه على تعلقه به فساد الحكم وهو تقييد قوله أو لها بحالة ارتفاعها ولا قائل به (واصلها) ولو يجعل وان كانت فاسدة بقيد السابق (الامانة) بمعنى انها متصلة فيها لا تتبع كالرهن لان الله تعالى سماها امانة بقوله عز قائل فليؤد الذي ائتمن امانته ولئلا يرغب الناس عنها وعلم من قولى وان كانت فاسدة انه لو شرط ركوها ارباسها كانت قبل ذلك امانة وبعده عارية فاسدة ومن كلامه انه الو بقيت في يده مدة بعد التعدي لومه

أجرتها لا ارتفاع الامانة به (وقد قصر مضمونة بعوارض منها ان يودع غيره) ولو ولده وزوجته وقته نعم لهما سياتى الاستعانة بهم حيث لم تزل

اه ع ش (قوله فورا الخ) ظاهره وان كان فيه مشقة اه ع ش (قوله وان لم يطلبه) غاية (قوله فان غاب) ينبغي اولم يعرفه اه سيد عمر (قوله ان الطائر الخ) ان فرض في طير جرت عادته بعوده لمحله المألوف بعد طيرانه فله وجه وجهه والافحل تامل اه سيد عمر (قوله مثلها) أي الضالة (قوله وان امكن توجيهه له كانه ان) نوع اختيار فلم يلحق بالجمادات كالثوب اه سيد عمر (قوله بل الاوجه الخ) يؤخذ منه ترجيح الحاق الطائر بالثوب بالاولى اه سيد عمر وقوله الحاق الطائر اى الغير المعتاد بالعود بمحله المألوف اخذا بماسر عنه آنفا (قوله انه كالثوب) اعتمده ع ش عبارته ومنها أي الضالة قن أو حيوان هرب من مالكة ادخل في داره فيجب عليه حفظه الى ان يعلم مالكة نلوتركه حتى خرج دخل في ضمانه اه (قوله لجوازاها من الجانبين) الى قوله ومن كلامه في النهاية (قوله نعم) الى قوله وتشية الضمير في المغنى (قوله ولم ير ضمه) اى الرد للمالك لظواهره راجع للمستثنين فليراجع اه رشيدى اقول صنيع المغنى كالصریح فى الرجوع للثانية فقط (قوله وتشية الضمير) عبارة المغنى افراد المصنف الضمير او لالان العطف باو ثم ثناء ثانيا قال الزركشى ولا وجه له اه اقول لو افراد الضمير لسكان المغنى كما هو مقتضى أو ولا حدهما الخ وليس بمفيد مع فساد اول كل منهما وهو مع بعده فاسد ايضا واما على الثانية فهو كركب القوم وادبهم والتعيين للمحوظ هنا محال على المتبادر اه سيد عمر (قوله بل يلزم الخ) لا يخفى انه لو افراد الضمير هنا نظر للعطف باو لم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تشية الضمير يحتمل التعلق ايضا بمجرد التشية لا يمنع ذلك فليتامل اه سم (قوله ولو يجعل) الى قوله ومن كلامه في المغنى الا قوله بقيد السابق وقوله لان الى للابريغ (قوله وان كانت فاسدة) الا خصر أو فاسدة (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر سم وع ش (قوله بمعنى انها) اى الامانة (قوله كالرهن) لان موضوعه التوثق والامانة عارضة (قوله لان الخ) تعليل للمتن (قوله سماها) اى الوديعة وقوله عنها) اى قبولها (قوله وعلم من قولى الخ) عبارة المغنى قال الكافى لو اودع به بمانة فاذن له في ركوها او ثوبا واذن له في لبسه فهو ابداع فاسد لانه شرط فيه ما ينافى مقتضاه فلور كباو ليس صارت عارية فاسدة فاذا تلف قبل الركب والاستعمال لم يضمن كفى صحيح الابداع او بعده ضمن كفى صحيح العارية اه (قوله قبل ذلك) اى الركب أو اللبس اه رشيدى (قوله وبعده عارية فاسدة) انظر وجه الفساد وامل وجه فسادها انه لم يجعل الاعادة فيها مقصودة وانما جعلها شرطى مقابل الحفظ اه ع ش (قوله ومن كلامه) اى وعلم من قول المصنف واصلها الامانة اه كردى (قوله ولو ولده) الى نعم ان وطالت في النهاية وقوله عند تعذر المالك الخ في المغنى الا قوله نعم له الى المتن وقوله فعلم الى والمالك وقوله او الاول الى المتن وقوله اى عرف الى جاز ايداعها وقوله ومحله الى ويلزم القاضى (قوله وزوجته) الوار بمعنى أو كما عبر به المغنى (قوله وقته) اى أو القاضى وايداعهم بان يرفع يده عنها ويفوض أمر حفظها اليهم اه ع ش اى ويقطع نظره عنها (قوله نعم له) الاول جعله خارجا بقوله ان يودع غيره لان مجرد الاستعانة بغيره ليس ايداعا اه ع ش (قوله حيث لم تزل الخ) اى بان يعد حافظا لها عر فاه ع ش (قوله لجرى ان العرف به) اى الاستعانة (قول المتن بلا اذن) اى من المودع اه مغنى (قوله وهو جاهل) هل يجوز للمالك مطالبة الجاهل

مشكل بالنسبة لقوله وبكل فعل مضمن بل ولقوله وبالاقرار بها الاخر اذ مع صدور الفعل المضمن المقتضى للتعدي كيف تثبت الامانة (قوله بل يلزم الخ) اللزوم ممنوع نعم يوهو والتشية ايضا وهم ذلك فتأمله ولا يخفى انه لو افراد الضمير هنا نظر للعطف باو لم يلزم التعلق المذكور حتى يلزم الفساد المذكور وانه مع تشية الضمير يحتمل التعلق المذكور بمجرد التشية لا يمنع ذلك فليتامل (قوله بقيد السابق) هو ان تقبض باذن معتبر (قوله اى يصير طريقا مقوله والقرار) اطلاقه مالا يناسب ما بعدهما من التفصيل فى الرجوع

(١٤ - شروانى وابن قاسم - سابق) يده لجرى ان العرف به (بلا اذن ولا عذر فيضمن) الوديعة لان المالك لم يرض بامانة غيره ولا يده اى يصير طريقا في ضمانها فعلم أن القرار على من تلفت عنده مالم يكن الثانى جاهلا لان يده بد امانة كما علم مما مر فى الغيب رلاه الك تضمين من شاء فان ضمن الثانى وهو جاهل رجع وان كان التلف عند

على الأول أو عالم فلا لأنه غاصب أو الأول رجع على العالم لا الجاهل (وقيل ان أودع القاضى لم يضمن) لانه نائب الشرع والاصح انه لا فرق وإن غاب المالك لانه قد لا يرضى به نعم إن طالت غيبته أى عرفا وإن كان لدون مسافة القصر فيما يظهر جازا يدايعها له كما بحثه جمع وعمله فى ثقة أمين وذلك لانه نائبه ولان فى مصابرة حفظها مع طول الغيبة منع الناس من قبولها ويلزم القاضى قبول عين الغائب ان كانت أمانة بخلاف الدين والمضمونة كما يأتى بما فيه قبيل القسمه لان (١٠٦) بقاءهما فى ذمة المدين ويد الضامن احفظ امام العذر كسفر اى مباح كما بحثه الاذرى

ومرض وخوف فلا يضمن بايداعها عند تعذر المالك ووكيله لقاض اى أمين ثم لعدل كما يعلم بما يأتى ونوزع فى التقييد بالمباح ويرد بان ايداعه الغيره رخصة فلا يبيحها سفر المعصية (وإذا لم يزل) بضم التحتية فكسر ويصح بضم الفوقية ففتح وعكسه (يده عنها جازت) له (الاستعانة بمن يحملها) ولو خفيفة امكنه حملها من غير مشقة على الاوجه (الى الحرز) أو يحفظها ولو اجنبيا ان بقى نظره عليها كالعادة وهل يشترط كونه ثقة الذى يظهر نعم ان غاب عنه لان لازمه كالعادة ويؤيده ما يأتى انه لو ارسلها مع من يسقيها وهو غير ثقة ضمنها وقولهم متى كانت بمخزنه فخرج واستحفظ عليها ثقة يختص به اى بان يقضى العرف بغلبة استخدامه له فيما يظهر ويحتمل ضبطه بمن لا يستحي من استخدامه لم يضمن وإن لم يلاحظه بخلاف ما اذا استحفظه غير ثقة او من لا يختص به أو وضعها بغير مسكنه ولم يلاحظها (أو يضعها فى خزانة) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلا كما شمله كلامهم (مشاركة) بينه وبين الغير

وإن كان عالما بجهله أو بفصل وهل إذا رد الثاني على الأول يرتفع عنه الضمان والطلب أو يستمر كل منهما محل تأمل اه سيد عمر اقول الذى يستفاد من إطلاق الشارح الشق الاول من التردد الاول والثاني من الثاني والله اعلم (قوله على الاول) متعلق برجع (قوله او عالم) عطف على جاهل وقوله فلا اى فلا رجوع له إن كان التلف عنده كما يأتى (قوله لانه) اى الثاني العالم غاصب اى لا وديع (قوله او الاول) عطف على الثاني وقوله على العالم اى الثاني العالم (قوله لا فرق) اى بين القاضى وغيره فى صيرورة الوديعة مضمونة بالايداع اليه بلا إذن ولا عذر وقوله وإن غاب الخ غاية وقوله المالك اى ووكيله (قوله غيبته) اى المالك (قوله اى عرفا) عبارة المغنى اى ونسج من الحفظ كما فى التهمة اه (قوله ايداعها له) اى للقاضى (قوله كما بحثه جمع) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية كما شرا ناليه (قوله ويلزم القاضى) الى قوله وقولهم متى كانت فى النهاية لا قوله ويصح الى المتن (قوله ويلزم القاضى قبول عين الخ) وهو واضح ان جاز لمن هى تحت يده دفعها له اما عند امتناعه فقد يتوقف فيه وحمل ما هنا على ما اذا كان للوديعة عذر خلاف الظاهر فان الكلام على الايداع عند العذر يأتى قريبا اه ع ش أقول ذكر المغنى هذا الكلام فى شرح فان قد هما للقاضى فسلم عن الاشكال (قوله بخلاف الدين الخ) محله ما لم يغلب على الظن فوات ما ذكر بفلس أو حرج أو فسق وإلا وجب اخذه عينا كان أو ديناه اه ع ش (قوله والمضمونة) بل لا يجوز له اخذها اه ع ش اى مباح قضية قوله بعد فلا يبيحها سفر المعصية انه اراد بالمباح غير الحرام فيشمل المكروه اه ع ش (قوله عند تعذر المالك الخ) اى وولىه (قوله ما يأتى) اى فى المتن انفا (قوله بضم التحتية الخ) اى ببناء الفاعل من الازالة وقوله بضم الفوقية الخ اى ببناء المفعول منها وقوله وعكسه اى ببناء الفاعل من الزوال (قوله أو يحفظها) كقول المتن أو يضعها عطف على قوله يحملها (قوله ولو اجنبيا الخ) تأمل الجمع بينه وبين قوله الاتى فى مسألة المخزن يختص به هل يأتى أو لا اه سيد عمر اقول اشار الشارح الى الجمع بتقييد ما هنا بقوله ان بقى نظره الخ ونعميم ما يأتى بقوله وإن لم يلاحظه (قوله كالعادة) اى على العادة (قوله لان لازمه) اى ولو كان صغيرا كرهه ورقيقه حيث لازمه اه ع ش (قوله ويؤيده) اى الاشتراط المذكور (قوله وقولهم الخ) عطف على قوله ما يأتى ثم قوله ذلك الى المتن فى المغنى (قوله وإن لم يلاحظه) الاولى لم يلاحظها بالتأنيث (قوله ولم يلاحظها) صريح صنيع المغنى انه راجع الى قوله او وضعها الخ فقط (قوله بكسر الخاء) الى قول المتن فان فقدته فى النهاية إلا انه زاد عقب قوله والاشهاد على نفسه بقبضها مانصه كما قاله الماوردى والمعتمد خلافا له اه (قول المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزنة مختصة اخرى اه سم (قوله ما قدمته) لعله اراد به قوله عند تعذر المالك ووكيله اقول وكذا يعلم من قول المتن السابق ولها الاسترداد والرد كل وقت (قوله العام الخ) عبارة المغنى مطلقا ووكيله فى استرداد هذه اه (قوله حيث لم يعلم) اى الوديعة رضاه أى المودع (قوله ومتى ردها الخ) بغنى عنه قوله الاتى ومتى ترك الخ (قوله مع وجود احدهما) الاولى ليشمل الولى الذى زاده احدهم (قوله وفى جواز الرد الخ) عبارة النهاية وقد يقال بمنع دفعها لوكيله إذا علم الخ قال ع ش قوله وقد يقال الخ معتمد اه (قوله لغيبة) اى طويلا بان كانت مسافة قصر نهاية ومغنى (قوله او حبس) ويقاس بالحبس التوارى ونحوه اه (قوله فى المتن مشتركة) ظاهره وإن كان له خزانه مختصة اخرى

مغنى (أو يضعها فى خزانة) بكسر الخاء من خشب أو بناء مثلا كما شمله كلامهم (مشاركة) بينه وبين الغير ويظهر انه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكين الغير منها الا ان كان ثقة (واذا اراد سفرا) مباحا كما مر وان قصر وظاهر بما قدمته أن التقييد بالمباح هنا ليس بالنسبة للرد للمالك أو وكيه بل لمن بعدهما (فليرد الى المالك) أو ولىه (أو وكيه) العام أو الخاص بها حيث لم يعلم رضاه ببقائها عنده فيما يظهر لا سيما ان قصر السفر لا يخرج لنحو ميل مع سرعة العود ومتى ردها مع وجود احدهما لقاض أو عدل ضمن وفى جواز الرد لوكيل إذا علم فسقه وجهه الموكل وعلم من حاله أنه لو علم فسقه لم يوكله فنظر ظاهره (فان فقدهما) لغيبة أو حبس

مع عدم تمكن الوصول لها (فالقاضي) يردها اليه ان كان ثقة مامونا لانه نائب الغائب ويلزمه القبول كما مروا الاشهاد على نفسه بقبضها ولو امره القاضي بدفعها لامين كفى اذ لا يلزمه تسليمها بنفسه (فان فقدته فامين) بالبلاد يدفعها (٧٠) اليه لئلا يتضرر بتأخير السفر ويلزمه

الاشهاد على الامين بقبضها على الاوجه وكان الفرق ان اية القاضي تاتي الاشهاد عليه فيلزمه ان يشهد على نفسه بخلاف الامين وتكتفي فيه العدالة الظاهرة مالم يتيسر عدل باطنا فيا يظهر ومتى ترك هذا الترتيب مع قدرته عليه ضمن وبه يعلم انه لا عبرة بوجود القاضي الجائر ومن ثم حمل الفارقي اطلاقهم له على زمنهم قال اما في زماننا فلا يضمن بالابداع ثقة مع وجود القاضي قطعا لما ظهر من فساد الحكم وذكر ان شيخه الشيخ اباسحق امره في نحو ذلك بالدفع للحاكم فتوقف فقال له يا بني التحقيق اليوم تخريق او تمزيق ويؤخذ منه ان محل العدول بها عن الحاكم الجائر مالم يحش منه على نحو نفسه او ماله وحيث يظن ان سفره بهامع الامن خير من دفعها للجائر ولو عاد الوديع من السفر جاز له استردادها وإن نازع فيه الامام ولو اذن له المالك في السفر بها إلى بلد كذا في طريق كذا فاسافر في غير تلك الطريق اى مع امكان السفر فيما نص له عليه فيما يظهر ووصل لتلك البلاد فنهيته منها ضمنا

مغنى (قوله مع عدم تمكن الوصول الخ) وينبغي ان مثل ذلك المشقة القوية التي لا تحتمل عادة في مثل ذلك اه ع ش (قول المتن فالقاضي) قال الشيخ ابو حامد وانما يحملها الى الحاكم بعد ان يعرفه الحال وياذن له ولو حملها ابتداء قبل ان يعرفه ضمن اه مغنى (قوله يردها اليه) الى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله كما مر) اى آنفا (قوله والاشهاد على نفسه) قاله الماوردى والمعتمد خلافا له نهاية (قوله والاشهاد على نفسه الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية (قوله على نفسه بقبضها) للوكان قاضي البلاد لا يرى وجوب الاشهاد على نفسه فهل يعدل الى الامين ولا محل تأمل والقلب الى الاول اميل اه سيد عمر (قوله ولو امره القاضي بدفعها لامين الخ) رقباس ما تقدم في القاضي انه لا يجب الاشهاد على الامين لانه باستثناء القاضي له صار امين الشرع اه ع ش وقوله ما تقدم اى في النهاية خلافا للشارح والمغنى كما مر آنفا (قوله كفى) اى كفى الحاكم في الخروج عن الاثم اه رشيدى (قول المتن فان فقدته) اى القاضي او كان غير امين (تنبيه) قضية كلام المصنف انه لا رتبة في الاشخاص بعد الامين وهو كذلك واغرب في الكافي فقال فان لم يجدوه وسلمها إلى فاسق لا يصير ضامنا في الاصح اه مغنى (قوله ويلزمه) اى الوديع الاشهاد على الامين وفاقا للمغنى وخلافا للنهية عبارة وهل يلزمه الاشهاد عليه بقبضها وجهان حكاهما الماوردى اوجهها عدمه كافي الحاكم اه قال ع ش اى فلا يصير ضامنا بترك الاشهاد حيث اعترف الامين باخذها الملو انكر الامين اخذها منه لم يقبل قول الوديع الابينة اه (قوله وكان الفرق الخ) هذا الفرق غير مجد اه نهاية (قوله ان اية القاضي الخ) والاهية كسكرة العظمة والبهجة والكراه قاموس (قوله فيلزمه) اى القاضي (قوله ومتى ترك) الى قول المتن ولو سافر في النهاية الا قوله علائ مع امكان الى ووصل وقوله وبه يعلم الى قال وقوله وكان الفرق الى المتن (قوله وبه يعلم) اى بقوله مع قدرته عليه ولو ذكره عقب قوله السابق ان كان ثقة مامونا لكان انسب (قوله ومن ثم) اى من اجل انه لا عبرة الخ (قوله اطلاقهم له) اى للترتيب والقاضي ويرجع الاول صنيع النهاية عبارته مع قدرته عليه ضمن قال الفارقي الا في زمننا فلا يضمن بالابداع ثقة الخ (قوله قال) اى الفارقي وكذا ضمير قوله وذكر وقوله فتوقف (قوله فقال) اى الشيخ ابواسحاق له اى الفارقي (قوله التحقيق) مبتدا خبره قوله تخريق الخ وقوله اليوم متعلق بالتحقيق (قوله تخريق) اى لعرض من طلب التحقيق واجراء الامور على وجهها باطنا فينبغي لمن ادخل نفسه في امر ما ان يجري على ظاهر الشرع اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اى ما جرى بين الفارقي وشيخه (قوله وحيثئذ) اى حين الخشية من الحاكم الجائر (قوله ان سفره بها مع الامن الخ) قد يقتضى انه مع غدمه يدفع الى الجائر ولو قيل بالترجيح عند وجود مرجح كان يكون خطر الطريق دون خطر الدفع له او عكسه بالتخير عند عدمه لم يعدد يؤيده ما سياتى في كلامه في الطريقين اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح اراد بقوله مع الامن الامن بالنسبة الى الدفع الى الجائر (قوله خير من دفعها الخ) وينبغي انه لو احتاج في سفره بها الى مؤنة حملها مثلا صرفها ورجع بها ان اشهدانه يصرف بقصد الرجوع اه ع ش (قوله جازله استردادها) اى من القاضي او الامين اى وله تركها عندهما ولا يقال انما جاز دفعها لها لضرورة السفر وقد زالت فيجب الاسترداد اه ع ش (قوله اى مع امكان السفر الخ) بنا فيه التعليل الآتي بقوله لوصولها في ضمانه الخ (قوله فنهيته منها) الاولى فيها (قوله بمجرد عدوله الخ) ظاهرة ولو كانت الثانية اسهل من الاولى او اكثر امانا منها ويوجه بانه لم ياذن له في السفر بها من تلك الطريق بل نهى عنه لان الامر بسلوك الاولى نهى عن سلوك غيرها اه ع ش (قوله تعين سلوك آمنهما) ومحل ذلك حيث اطلق في الاذن ولم يعين طريقا اخذا عما قبله اه ع ش (قول المتن يسكن الموضع) اى الذي دفنت فيه اه مغنى (قوله ولو في حرز) (قوله والاشهاد على نفسه بقبضها) قاله الماوردى والمعتمد خلافا له شرح مر (قوله في الامين ويلزمه الاشهاد

لدخولها في ضمانه بمجرد عدوله عن الطريق المأذون فيها ويظهر انه لو كان للبلاد طريقان تعين سلوك آمنهما فان استويا ولا غرض له في الاطول فاقصرهما (فان دفنها) ولو في حرز (وسافر ضمن) لانه عرضها للضياع (فان اعلم بها امينا) ولم يره لهاها (يسكن الموضع)

وهو حرز مثل ما اوراقه من سائر الجوانب او من فوق مراقبه الحارس واكتفى جمع بكونه في يده (لم يضمن في الاصح) لان ما في الموضع في يد ساكنه فكانه اودعه اياه ومنه يؤخذ ان محل ذلك عند تعذر القاضي الامين والاضمن ثم رايتهم صرحوا به ثم قبل هذا الاعلام اشهاد فيجب رجلا ن اورجل وامر اتان على الدفن والاصح انه ائتمان كما تقرر في كفي في اعلام امر اقول ان لم تحضره وعليه فظاهر كلامهم انه لا يجب اشهادها وكان الفرق انها هنا ليست في يد الامين (١٠٨) حقيقة بخلافه ثم وهو متجه ان كان بحيث لا يتمكن من اخذها والا فالتدبير يتجه وجوب

الاشهاد لانها حينئذ كالتي بيده (ولو سافر) من اودعها في الحاضر ولم يعلم ان من عادته السفر او الانتجاع (بها) وقدر على دفعها لمن مر بترتيبه (ضمن) وان كان في بر آمن لان حرز السفر دون حرز الحاضر ومن ثم جاء عن بعض السلف المسافر وماله على قلت اى بفتح القاف واللام هلاك الاما في الله ووهم من رواه حديثا كذا نقل عن المصنف وعن رواه حديثا الدليل وابن الاثير وسندهما ضعيف لا موضوع اما اذا اودعها في السفر فاستمر مسافر او اودع بدو ياولو في الحاضر او متجما فانتجع بها فلا ضمان لرضا المالك بذلك حين اودعه عالما بحاله ومن ثم لو دلت قرينة حاله على انه انما اودعه فيه لقربه من بلده امتنع انشاؤه لسفر ثان (الا اذا وقع حريق او غارة وعجز عن بدفعها اليه) من المالك او وكيله ثم الحاكم ثم امين (كاسبق) قريبا فلا يضمن للعدر بل اذا علم انه لا ينجيها من الهلك

الى قوله وان لم تحضره في المغنى الا قوله واكتفى الى المتن (قوله وهو حرز مثلها) خرج به ما لم يكن كذلك فانه يضمنها جز ما وان اعلمها غيره كما قاله الماودى اه مغنى (قوله او يراقبه الخ) صنيع المغنى صريح في عطفه على يسكن الموضع وجوز سم عطفه على وهو حرز الخ ايضا (قوله واكتفى جمع الخ) ضعيف اه ع (قوله بكونه) اى الموضع في يده اى وان لم يسكنه اه سم عبارة ع (قوله ع ش قوله في يده اى الساكن وان لم يعلمه اه والظاهر هو الاول (قوله ومنه) اى التعليل (قوله ان محل ذلك عند تعذر القاضي الخ) وقد علم بذلك ان المراد الدفع الى القاضي او اعلامه به او اعلامه او الدفع الى الامين او اعلامه اه مغنى (قوله وان لم تحضره) اى الدفن (وعليه) اى الاصح (قوله هنا) اى في الدفن مع اعلام الامين وقوله ثم اى في الدفع الى الامين (قوله والا فالتدبير يتجه الخ) خلافا للنهاية (قوله حينئذ) اى حين تمكن الامين من اخذها (قوله من اودعها) الى قول المتن الا اذا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ومن ثم جاء الى اما اذا (قوله من اودعها) ببناء المفعول (قوله ولم يعلم) اى المالك (قوله وان كان في بر آمن) اى وتلفت بسبب آخر اه مغنى (قوله اما اذا اودعها الخ) محترز وقوله من اودعها في الحاضر الخ على ترتيب الالف وكان الاولى اما من اودعها الخ عبارة المغنى اما لو اودعها المالك مسافرا فاسافر بها الخ وهى واضحة (قوله من ثم الخ) عبارة المغنى وله اذا قدم من سفره ان يسافر بها ثانيا لرضا المالك به ابتداء الا اذا دلت قرينة على ان المراد حرازا بالبلد فيمتنع ذلك اه (قول المتن اذا وقع حريق الخ) اى او نهب اه مغنى (قوله من المالك) الى قول المتن الحريق في المغنى الا قوله ولو قيل يجب لم يبعد والى قول المتن فان لم يفعل في النهاية الا قوله ويتجه الى وما اقتضاه وقوله اى مع تقصيره الى ومحله وقوله والا كان الى ويشترط وقوله قال (قوله لزمه بها الخ) ولو حدث له في الطريق خوف اقام بها فان هجم عليه القطاع فطرحها بمضيعة ليحفظها فاضاعت ضمن وكذا لو دفنها خوفا منهم عند اقبالهم ثم اضل موضعها كما قاله القاضي وغيره اذ كان من حقه ان يصبر حتى تؤخذ منه فتصير مضمونة على اخذها نهاية ومغنى قال ع ش قوله فاضاعت ضمن اى وان جمل لان الجمل بالحكم لا يسقط الضمان اه (قوله ولو قيل بوجوبه) اى حيث امن على نفسه اه ع (قوله في الرجوع بها) اى المؤنة اه سم (قوله بل العجز كاف) اى بخلاف العذر لا يكفي لانه لو امكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق او غارة فالو اوفى وقوله وعجز ليست بمعنى او فليتأمل اه سم وقوله فالو الخ رد على النهاية (قوله كما علم من كلامه) يتأمل اه سم والنظر ظاهر اه رشدى (قوله الا فصيح الا غارة) فيه مع ما بعده نظر اه سم وكان وجه النظر ان قوله الا فصيح الا غارة معناه ان فيه لغتين الا غارة والغارة غير ان اولاهما فصيح وقوله لانها الاثر يناقض ذلك ويقتضى ان اللغة الخ) المعتمد عدم اللزوم م (قوله واكتفى جمع بكونه) اى الموضع في يده اى وان لم يسكنه لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله او يراقبه الخ فاذا اكتفى عن كونه يسكنه بمراقبته فكيف بكونه في يده لانا نقول هذا بعد تسليم ان السكون في يده اقوى من المراقبة لما يردلوعطف او يراقبه على يسكن الموضع اما لو عطف على وهو حرز مثلها فلا (قوله في الرجوع بها) اى المؤنة (قوله بل العجز كاف) اى بخلاف العذر لا يكفي لانه لو امكن دفعها للمالك مثلا لم يكن له السفر بها وان وجد حريق او غارة فالو اوفى وقوله وعجز ليست بمعنى او فليتأمل (قوله كما علم من كلامه) يتأمل (قوله الا فصيح الا غارة) فيه مع ما بعده نظر فتأمل

الا السفر لزمه بها وان كان مخوفا فان كان احتمال الخوف في الحاضر اقرب جاز ولو قيل يجب لم يبعد ويتجه العربية وجوب مؤنة نحو حملها هنا على المالك لان المصلحة له لا غير ويأتى في الرجوع بها ما يأتى قريبا في النفقة وما اقتضاه سياقاه لانه لا بد في نفى الضمان من العذر والعجز المذكورين غير مراد بل العجز كاف كما علم من كلامه قبل (والحريق والغارة) الا فصيح الا غارة ومع ذلك الغارة هنا اولى لاهم الا وهو العذر في الحقيقة (في البقرة واشراف الحرز على الخراب) ولم يجد في الكل ثم حرزا ينقلها اليه (اعذار كالسفر) في جواز ايداع من مر بترتيبه (ولذا مرض) من ضا (مخوفا فليردها الى المالك) او وليه (او وكيله العام او الخاص بها) (ولا) يمكنه

ردّها لأحدهما (فالحاكم) الثقة المأمون بردها إليه (أو أمين) بردها إليه أن فقد القاضي وسواء فيه هنا وفي الوصية الوارث وغيره ولو ظنه آمينا فكان غير أمين ضمن لأن الجهل لا يؤثر في الضمان أي مع قصره (١٠٩) في البحث عنه فلا ينافي ما يأتي

انه قد يؤثر فيه كما لو ظن الولي مالكا أو نقل بظان انها ملكه وعمله أن وضع المظنون امانته يده عليها والا لم يضمن الوديع على الوجه من وجهين لأنه لم يحدث فيها فعلا (أو عطف على ما بعد الا ليفيد ضعف قول التهذيب يكفيه الوصية وان أمكنه الرد للمالك (يوصي بها) إلى الحاكم فان فقد فإلى أمين كما أو ما إليه كلامه السابق من أن الحاكم مقدم على الأمين في الدفع فكذا الايصاء فالتخير المذكور محمول على ذلك كما تقرر والمراد بالوصية الأمر بردها بعد موته من غير أن يسلمها للوصي والا كان ايداعا فيضمن به أن كان الوصي غير أمين أو أمكن الرد إلى قاض أمين ويشرط الاشهاد على ما فعله من ذلك صونا لها عن الإنكار وأن يشير لعينها أو يصفها بمميزها وحينئذ فان لم يوجد في تركته ما أشار إليه أو وصفه فلا ضمان كما رجحه جمع المتقدمين وهو متجه وإن اطال البلقيني في الانتصار لخلافه قال ولا ضمان فيما إذا علم تلفها بعد الوصية بلا تفريط في حياته

العربية انما هي الاغارة فقط وان الغارة اثرها على انه قد لا يتعين كون الغارة اثرها فاقام له رشيدى عبارة المغنى الغارة لغة قليلة والافصح الاغارة اه (قوله بردها لأحدهما) قد يقال لا نسب لاحد من زباده الولي لكنه مدفوع بان هذا البيان مسوق لحل المأثم اه سيد عمر (قوله بردها إليه) أو يوصي بها إليه اه مغنى (قوله وسواء فيه) أي في الأمين اه ع (قوله هنا) أي الرد وقوله وفي الوصية أي الاتية انفا (قوله لان الجهل لا يؤثر) أقول قد يتوقف فيه بان هذا ليس جهلا بالحكم بل جهلا بحال المدفوع إليه وهو مانع من نسبته إلى قصيره في دفعها له اه ع (قوله وعمله) أي الضمان فيما إذا ظن غير الأمين آمينا (قوله المظنون) فاعل وضع وقوله امانته نائب فاعل المظنون وقوله مدة مفعول وضع (قوله لانه) أي الوديع (قوله على ما بعد الا) أي على الحاكم (قوله إلى الحاكم) إلى قوله والمراد بالوصية في المغنى (قوله من أن الحاكم مقدم على الأمين في الدفع الخ) حاصل ذلك انه مخير عند القدرة على الحاكم بين الدفع إليه والوصية له وعند العجز عنه بين الدفع لأمين والوصية له اه مغنى (فالتخير المذكور) أي بقوله أو يوصي اه سم عبارة المغنى قضية كلامه لولا ما قدرته التخيير بين الأمور الثلاثة وليس مرادا اه (قوله محمول على ذلك) أي أن الحاكم مقدم على الأمين اه سم (قوله والمراد بالوصية) إلى قوله وحينئذ فان في المغنى لا قوله والى ويشرط (قوله الأمر بالرد الخ) عبارة الأكثر الاعلام بها والأمر بردها وهي توهم انه لا بد من مجموع الأمرين حتى لو اقتصر على الاعلام فقط أو على الأمر بالرد فقط لم يحجز وينبغي أن يحجز الأول ويؤيده انه لو كانت بالوديعة يمتنع لم يجب الايصاء بها وكذا الثاني كما صرح به صنيع الشارح هنا نعم ينبغي أن يتقيد الثاني بما إذا كان الأمر على وجه يشعر بانها وديعة والا فلو قال ادفعوا هذا فلان فرما أو هم كونه وصية فيعامل معاملة الوصايا فلا يذبح تحرر انه لا بد من الاعلام فلو اقتصر عليه الشارح عكس ما فعل لكان أولى اه سيد عمر أقول بارجاع ضمير بردها في كلام الشارح إلى الوديعة بوصف الوديعة يكون تعبيره موافقا للتعبير الأكثر (قوله أو أمكن الرد الخ) أي أو الايصاء إليه وإن لم يمكن الرد فيها يظهر اه سيد عمر أقول ما استظهره صريح قول الشارح المار آنفا فكذا الايصاء وانما سكنت عنه الشارح هنا لارادته بالوصي ما يشمل القاضي تأمل (قوله ويشرط الاشهاد الخ) هذا لا يخالف ما تقدم قريبا من أن المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضي والأمين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلبت لنائب المالك شرعا وهو القاضي والأمين فكان كتسليمها للمالك وهنالك تسلم لاحد وانما أمر بردها فليتأمل اه سم أقول إطلاق قوله ويشرط الاشهاد صادق بما إذا كان الايصاء إلى القاضي ويعلم الفرق بينهما وبين ما مر مما ذكره الفاضل المحشي اه سيد عمر أقول أن أراد بقوله ما تقدم الخ ما عرقل قول المصنف ولو ما فإرخ فلا يصح قوله لانه هناك الخ كما هو ظاهر وإن أراد ما عرقل في شرح فان فقد ههما فالقاضي الخ فعمد الشارح هناك الوجوب ايضا نعم أن أراد بقوله أن المعتمد الخ معتمد النهاية كما قدمه المحشي هناك يظهر ما ذكره (قوله على ما فعله الخ) الأولى الاخصر على ذلك أي الايصاء (قوله فلا ضمان) أي على الورثة اه ع (قوله بعد الوصية) وكذا قبل الوصية بالنسبة لتلفها في الحياة كما سيأتي الصريح باعتبار ما قرباه رشيدى أي في شرح بان مات فجأة (قوله في حياته الخ) كقوله السابق بعد الوصية متعلق بتلفها (قوله ورجح المتولى الخ) معتمد اه ع ش ولا يخفى أن ذلك مستأنف وليس مقابلا لقوله قال ولا ضمان الخ كما يوهمه السياق ولو اسقط قال كما فعله النهاية سلم عن ذلك الإيهام (قوله جعل الخ) أي المالك (قوله وتمكنه) أي الوارث

(قوله ومحله الخ) كذا شرح مر (قوله فالتخير المذكور) أي بقوله أي أو يوصي وقوله محمول على ذلك أي أن الحاكم مقدم على الأمين (قوله فيضمن به الخ) قد يتوهم أن هذا تفريع على ما قبل والمراد الخ لا على قوله والا كان ايداعا لانه لا حاجة إليه حينئذ مع ما قدمه من اشتراط الأمانة فيمن يودعه وتقديم الحاكم على غيره والظاهر انه توهم غير صحيح بل يناسب العبارة (قوله ويشرط الاشهاد الخ) هذا

أو بعد موته وقبل تمكن الوارث من الرد ورجح المتولى وغيره ضمان وارث قصر بعدم اعلام مالك جهل الايصاء أو بعدم الرد بعد طلبه وتمكنه منه وإن وجد ما هو بتلك الصفة من غير تعدد لم يقبل قول الوارث انها غير الوديعة لخالفته لما أقر به مورثه أن ما بهذه الصفة

ليس له فعمل ان قوله عندى ودیعة لفلان او ثوب له لا يدفع الضمان عنه وجد في الثانية في تركته ثوب واحد او اثواب او لم يوجد وكذا الوصفه
ووجد عنده اثواب بتلك الصفة لتقصيره (١١٠) في البيان وفارق وجود عين واحدة هنا من الجنس وجود واحدة بالوصف لانه لا تقصير

ثم بخلافه هنا ولا يعطى شيئاً ما وجد في هذه الصور خلافاً للسبكي ومن تبعه وكالمريض المخوف ما الحق به مما مر نعم الحبس للقتل في حكم المرض هنا لا ثم كما مر لان هذا حق آدمي ناجز فاحيط له اكثر بجعل مقدمة ما يظن منه الموت بمنزلة المرض (فان لم يفعل) كذا ذكر (ضمن) لتقصيره بتعريضها للقوات لان الوارث يعتمد ظاهر اليد ويدعيها له وان وجد خط مورثه لانه كناية وقيد ابن الرفعة بما اذا لم يكن بها بيئة باقية وهو ظاهر معلوم مما مر في الوصية وتردد الرافي في ان هذا الضمان يتبين بالموت وجوده من اول المرض حتى لو تلفت فيه ضمنها ولا يدخل وقته الا بالموت والذي رجحه الاذرعى كالسبكي وسبقهما اليه الامام الثاني ووجه ان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان لآله ورجحه الاسنوي انه بمجرد المرض يصير ضمناً اذا لم يوص وان شفى ولا يشهد له ما لو لم يطعمها حتى مضت مدة يموت مثلها فيها غالباً فانها تصير مضمونة وان لم تمت لان في هذا فعلاً مفضياً للتلف ظناً وايس مجرد ترك الايصال كذلك

منه أى الاعلام والرد اه سيد عمر (قوله ليس له) أى للمورث سم وعش (قوله فعل الخ) أى من قوله وان يشير لعينه الخ (قوله ان قوله عندى) الى قوله وكذا في المغنى (قوله لا يدفع الضمان عنه) أى المورث اه عش (قوله في الثانية) هى قوله او ثوب له (قوله لتقصيره في البيان الخ) لئلا يظهر إذا علم مقارنة التعدد للايصال والا فهو محتاج الى التامل نعم ان طرا الغير وتمكن بعده من إعادة الايصال بما يميزه فالظاهر وجوبه اه سيد عمر (قوله وفارق وجود عين هنا الخ) أى فيما لو قال الوديع المريض عندى ثوب لفلان فوجد في تركته ثوب واحد حيث لا يدفع الضمان عنه كما مر وقوله وجود واحدة بالوصف أى فيما لو وصف الوديع بمميز هاهو وجد في تركته عين واحدة فقط بتلك الصفة حيث يدفع الضمان عنه كما مر وقوله بانه لا تقصير ثم أى في الثانية لو وصفها بما يميز هاهو غير هاهو وقوله بخلافه هنا فى الاولى لتركه لو وصف (قوله ولا يعطى الخ) اعتمده المغنى ايضا (قوله ولا يعطى شيئاً ما وجد) أى لا يجب بل يكون الواجب له البذل الشرعى في عينه الوارث بما شاء اه عش (قوله في هذه الصور) هى قوله عندى ودیعة او ثوب اه عش أى وقوله وكذا الوصفه الخ (قوله خلافاً للسبكي الخ) عبارة المغنى وقيل بتعين الثوب الموجود اه (قوله مامر) أى فى باب الوصية (قوله هنا) أى فى الودیعة لا ثم أى فى الوصية (قوله كذا ذكر) الى قوله ولا يشهد في النهاية وكذا فى المغنى الا قوله وقيدته الى وتردد الرافي (قوله يدعيها له) أى لنفسه اه مغنى ويصح إرجاع الضمير للمورث (قوله وقيدته) أى الضمان (قوله وتردد الرافي الخ) عبارة النهاية والمغنى والاسنوي محل الضمان بغير ايصاله او ادعاءه اذا تلفت الودیعة بعد الموت لا قبله كما صرح به الامام ومال اليه السبكي لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان لآله وهذا هو المعتمد وإن ذهب الاسنوي الى كونه ضمناً بمجرد المرض حتى لو تلفت باقية في مرضه او بعد صحته ضمنها كسائر اسباب التقصير وحله ايضا في غير القاضى اما هو اذا مات ولم يوجد مال اليتيم في تركته فلا يضمه وإن لم يوص به لانه امين الشرع ولانما يضمن إذا فرط قال السبكي وهذا تصرح منه بان عدم ايصاله ليس تفریطاً وإن مات عن مرض وهو الوجه وظاهر ان الكلام فى القاضى الامين كما مر اما غيره فيضمن قطعاً والضمان فيما ذكر ضمان تعدد بترك المأمور لا ضمان عقد كما اقتضاه كلام الرافي اه قال عش قوله ضمان تعدد أى فيضمنها بالبدل الشرعى وهو المثل فى المثل والقيمة فى المتقوم وسواء تلفت بذلك السبب او غيره اه (قوله حتى لو تلفت فيه) أى المرض او بعد صحته ضمنها أى كسائر ارباب التقصير نهاية ومغنى (قوله الثانى) أى الدخول بالموت (قوله ولا يشهد الخ) أى خلافاً لما فى شرح الروض اه سم (قوله له) أى للاسنوي (قوله لم يطعمها) أى الدابة المودوعة (قوله فعلاً الخ) الاولى تركا (قوله منقطع) الى قوله ودعوا تلفها فى المغنى الا قوله ولو اوصى بها الى وكذا الى قوله ولو جهل حالها فى النهاية الا ذلك القول (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن مغنى وسم (قوله كما مر) أى انفاً فى شرح او يوصى بها (قوله وكذا لو لم يوص) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الايصال لا يكون مضمناً مطلقاً بل يستثنى منه ما اذا ادعى الوارث مسقطاً او غيره اه سم (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبارة الروض وادعى الوارث التلف وقال لئلا لم يوص لعله كان بغير تقصير اه سم (قوله فيصدق) أى الوارث (قوله

لا يخالف ما تقدم من أن المعتمد عدم وجوب الاشهاد على القاضى والامين وذلك للفرق بينهما لانه هناك سلمت لائتاب المالك شرعاً وهو القاضى والامين فكان كتمسكها المالك وهنالم يسلم لاحد ولانما امر بردها فليتامل (قوله ليس له) أى للوارث (قوله الذى رجحه الاذرعى الى اخر الثانى) هو الذى اعتمده مر (قوله ولا يشهد له الخ) أى خلافاً لما فى شرح الروض (قوله او قتل غيلة) أى فلا يضمن (قوله وكذا لو لم يوص قاضى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل ان ينسب لتقصير) بهذا ونحوه يعلم ان ترك الايصال لا يكون مضمناً مطلقاً بل يستثنى منه ما اذا ادعى الوارث مسقطاً ونحوه (قوله وقال الوارث لعلمها الخ) عبر

(الا) منقطع لان المقسم مرض مخوفاً (اذا لم يتمكن بان مات فجأة) أو قتل غيلة لا تنفاه التقصير ولو اوصى بها على الوجه المعتمد بان لم توجد بتركته لم يضمنها كما مر وكذا لو لم يوص قاضى المودع انه قصر وقال الوارث لعلمها تلفت قبل ان ينسب لتقصير لصدق كانه قلاه

عن الامام وقرأه واعترضه الاسنوي بان الامام إنما قاله عند جزم الوارث بالتلف (١١١) لا عند ترده فيه فإنه صحيح حينئذ الضمان ولك

رده بان الوارث لم يتردد في
التلف بل في أنه وقع قبل
نسبته لتقصير او بعده
وحينئذ فلا ينافي ما نقله عن
الامام ودعواه تلفها عند
مورثه بلا تعد او رد مورثه
لها مقبولة كما قاله ابن ابي
الدم في وارث الوكيل
رجحاه في الثانية وان خالف
في ذلك السبكي وغيره ولو
جهل حالها ولم يقل الوارث
شيئا بل قال لا اعلم حاله
واجوز انها تلفت على حكم
الامانة فلم يوص بها لذلك
ضمنها كما اقتضاه كلام
الرافعي وغيره لانه لم يدع
مسقطا هذا كله ان لم يثبت
تعمده فيها قال السبكي
كغيره او يوجد في تركه
ما هو من جنسها او ما يمكن
ان يكون اشتراه بما لا
القراض في صورته ولم يكن
قاضيا او نائبه لانه امين
الشرع فلا يضمن الا ان
تحققت خيانه او تفريطه
مات عن مرض او لا ومحل
في الامين نظير ما مر ولا
يقبل قول وارث الامين انه
رد بنفسه او تلفت عنده الا
بينة وسائر الامناء كالوديع
فيما ذكر (ومنها) ما تضمنه
قواه (اذا نقلها) لغير ضرورة
(من محلة) الى محلة اخرى
(او دار الى) دار (اخرى)
دونها في الحرز وان كانت
حرز مثلها على المعتمد

بان الوارث لم يتردد الخ) اي في قوله لعلمها تلفت الخ الذي نقله عن الامام اي لان الترجي في كلامه المذكور
راجع الى التيقيد فقط وهو قوله قبل الخ فهو جازم بالتلف اي فالاسنوي لم يصب فيما فهمه عن الشيخين اه
رشيدى (قوله فلا ينافي) اي ما نقله ما نقله الخ اي الاسنوي (قوله ودعواه) اي الوارث مبتدأ وخبره مقبولة
(قوله او رد مورثه) عطف على تلفها (قوله ورجحاه) اي قول ان ابي الدم في الثانية وهي دعوى رد المورث
(قوله وان خالف في ذلك السبكي الخ) عبارة المغني وصحح السبكي انه لا يقبل قولهم في دعوى التلف والرد الا
بينة اه (قوله ولو جهل حالها) اي الوديعة (قوله حاله) الظاهر التانيث (قوله ضمنها الخ) وفاقا للمغني
والاسنوي وخلافا للنهية ورد عليه سم راجعه (قوله هذا كله) الى المتن في النهاية قال السكردي ذا اشارة الى
قوله وكذا لو لم يوص اه ويظهر انه اشارة الى قول المصنف فان لم يفعل ضمن الا الخ وقول الشارح ولو اوصى
بها على الوجه الخ الى هنامن الصور الاربع وان قوله او يوجد الخ عطف على قوله يثبت الخ وقوله ولم يكن الخ
عطف على قوله لم يثبت الخ وان هذه الاقوال الثلاثة موزعة على تلك الصور الست المتقدمة فقوله لم يثبت الخ
وقوله او يوجد الخ راجعان الى جميع ما تقدم الا قول المصنف فان لم يفعل ضمن ورجوعه الى مسألة الجهل لمجرد
اقتادها منقولة ومنصوصة وقوله ولم يكن الخ راجع الى اول قول المصنف وآخر اقوال الشارح وما في سم
بما نصه قوله او يوجد الخ هذا مع قوله بعده لم يكن الخ معطوف على قوله لانه لم يثبت اه فيه تساهل ينبغي حمله
على ما قلته (قوله في صورته) اي القرض (قوله لانه) اي القاضي او نائبه (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص كما
صرح به ابن الصلاح سم ونهية ومغني (قوله ومحل) اي عدم ضمان القاضي ونائبه (قوله في الامين) خبر
ومحل (قوله نظير ما مر) اي مرارا (قوله انه رد) اي الوارث اه ع ش (قوله او تلفت عنده) اي ولم يتمكن
من الرد اه رشيدى عبارة سم قوله انه رد الخ فاعل الرد الوارث وقوله تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد
فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير
فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل ان يكون مثله اه (وان كانت
حرز مثلها الخ) افق شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما اذا عين المالك حرز فان لم يعين فلا ضمان بنقلها
الى الادون حيث كان حرز مثلها اه سم وتبعه اي الشهاب الرملي النهاية في ذلك كما نبه عليه الرشيدى وخالفه
المغني كالشارح فقالوا وقال الشيخ الاسلام بالضمان في النقل الى الادون مطلقا سواء كان حرز مثلها او لا عين
الحرز او لا (قوله سواء تلفت الخ) عبارة المغني سواء اناها عن النقل ام لا عين تلك المحلة ام اطلق بعيدتين كانتا
ام قريبتين لا سفر بينهما ولا خوف ام لا كما يؤخذ ذلك من اطلاق المصنف اه (قوله نعم) الى قوله وان كان
النقل في النهاية ولى قوله ولو حصل الهلاك في المغني (قوله فيه) اي الحرز (قوله ولو حصل الهلاك الخ)

في الروض وقوله وادعى الوارث التلف وقال إنما لم يوص لعلمه كان بغير تقصير (قوله ولو جهل حالها ولم يقل
الخ) عبارة شرح مرو لو جهل حالها ولم يقل الوارث شيئا بل قال لا اعلم حاله فلا ضمان عليه وان قيل ان قضية
كلام الرافعي وغيره الضمان اه ويشكل عليه رد اعتراض الاسنوي السابق بما تقدم الذي وافق عليه
وذلك لان ذلك الرد لا حاجة اليه بل لا يفيد مع التزام عدم الضمان ويشكل عليه ايضا ما نقله الاسنوي بقوله
لا عند ترده فإنه صحيح حينئذ الضمان وذلك لان الوارث متردد فيما نحن فيه الا ان يخالف هذا الذي نقله
الاسنوي قليتا مل (قوله ضمنها الخ) هكذا في شرح الروض (قوله او يوجد الخ) هذا مع قوله بعد ولم
يكن الخ معطوف على قوله لانه لم يثبت (قوله فلا يضمن) اي وان لم يوص كما صرح به ابن الصلاح وهذا مع قوله
او تفريطه قال السبكي تصریح بان عدم ايصاله ليس تفریطا (قوله انه رد بنفسه) فاعل الرد الوارث وقوله او
تلفت اي عند الوارث هذا هو المراد فيهما كما هو الظاهر فلا ينافيه ما تقدم من قبول دعوى وارث غير القاضي
رد مورثه او التلف عنده بلا تقصير فان الظاهر ان وارث القاضي ان لم يكن اولى من وارث غيره في ذلك فلا اقل
ان يكون مثله (قوله وان كانت حرز مثلها على المعتمد) افق شيخنا الشهاب الرملي بتصوير المتن بما اذا عين

(ضمن) لانه عرضها للتلف سواء تلفت بسبب النقل ام لا نعم ان نقلها بظن الملك لم يضمن بخلاف ما لو انتفع بها بظنه لان التعدي هنا اعظم (والا)
يكن دونه بان آسأوا اليه او كان المنقول اليه احرز (فلا) يضمن وان كان النقل لقرية اخرى لا سفر بينهما ولا خوف ولو حصل الهلاك للشهيد

النقل لعدم التفريط من غير مخالفة وخرج (١١٢) بالى اخرى نقلها. بلانية تعد من بيت لبيت في دار وغان واحد فلا ضمان به حيث كان

وفاقا لاطلاق النهاية وشرح الروض وخلافا لاطلاق المغنى (قوله وخرج) الى قوله هذا كله في النهاية والمغنى (قوله حيث كال الثاني حرز منها) وإن كان الاول احرز مغنى وروض (قوله هذا كله) اى الضمان وعدمه الماران (قوله مستحقا له) اى للمالك (قوله اما اذا عينه) الى المتن في النهاية اى لا قوله ولو في قرية الى بخلافه وقوله خلافا الى وامام مع النهى (قوله بقيد السابى) اى لا سفر بينهما ولا خوف (قوله اذ لا غرض فيه) اى التخصيص (قوله بخلافه) اى النقل عن المعين وقوله لدونه متعلق بضمير بخلافه وقد تقدم ما فيه (قوله فانه يضمن) اى سواء تلفت بسبب النقل ام لا اه شرح الروض وبقيده قول الشارح وكذا الخ (قوله باحد الاولين) اى مثل الحرز المعين واعلى منه اه كرى (قوله ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه اه سم اى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح من المخالفة فيما قبل وكذا ايضا (قوله كان انهدم الخ) عبارة النهاية كأنهدم البيت الثاني والسرقة منه وذ كرى فى الانوار معهما الغصب منه لكن ظاهر كلاهما اعتماد الحاقه بالموت وجمع الوالدرحمه الله تعالى بينهما بحمل كلام الانوار فيما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما فى خلافه اه وفى سم نحوها وامام مع النهى الى قوله نحو غرق فى المغنى (قوله مستحقا للمالك) اى ملكا او اجارة او اعارة اه مغنى (قوله مثل الحرز الاول) عبارة النهاية حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذا لم يجد احرز منه اه (قوله ولا اثر لنهى نحوولى) اى بل الواجب على الوديع مراعاة المصلحة فى نقلها وعدمه اه ع ش (قوله ويطالب الوديع الخ) عبارة النهاية وحيث منعنا النقل إلا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه ان عرفت ولا طوب بيمينه فان لم تكن صدق المالك يمينه اه قال الرشيدى وقوله فاختلفا فيها اى قال الوديع نقلت للضرورة وتلفت وانكرها المالك وقوله صدق المودع يمينه اى فى التلف وقوله طوب بيمينه اى ثم يصدق باليمين وقوله صدق المالك يمينه اى فى نفي مدعى الوديع اه (قوله التى يتمكن) الى قوله والذى يتجه فى النهاية لا قوله ثم رايت الاذرى الى المتن وقوله ولانما بات هنا الى الفرع (قوله فلم) لعل منه قوله على العادة (قوله لو وقع بخزائنه) الى قوله مطلقا فى المغنى (قوله مطلقا) اى سواء امكنه اخراج الكل دفعة او لا وسواء كانت امتعته فوق فتحاها الخ ام لا (قوله اخراج الكل) اى كل الامتعة والوديعه وينبغى

المالك حرز فان لم يعين فلا ضمان بنقلها الى الادون حيث كان حرز مثلها والمسئلة مبسوطة فى التصحيح وشار الى الاختلاف فى فهم كلام الشيخين (قوله وخرج بالى اخرى الى حيث كان الثانى حرز مثلها) وعلم بما تقررانه لو نقلها الى محله او دار هى حرز مثلها من احرز منها ولم يعين المالك حرز لم يضمن عند جمهور العراقيين ونقل ابن الرفعة فيه الاتفاق وفان الاذرى اى انه الصحيح اه وهو المعتمد وان نسب للشيخين الجزم بخلافه وكانه اخذ من كلامهما فى المحرر والمنهاج وفى الروضة واصلا فى السبب الرابع وقد اطلقا فى السبب الثامن الجزم بعدم الضمان بالنقل الى حرز مثلها من احرز منه وكذا فيما لو عين المالك حرزا كقوله احفظها فى هذا البيت انه لا يضمنها بنقلها الى بيت مثلها الا ان تلفت بسبب النقل كأنهدم البيت الثانى والسرقة منه والغصب اى اذا كان بسبب النقل فلو ضم الى تعيين البيت النهى عن النقل فنقل بالضرورة فذكر انه يضمن وان كان المنقول اليه احرز لصريح المخالفة بلا حاجة فان نقل بالضرورة غارة او حرق او غلبة لصوص لم يضمن اذا كان المنقول اليه حرز مثلها ولا باس بكونه دون الاول اذا لم يجد احرز منه ولو ترك النقل فى هذه الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا ولا يضمن بالنقل ايضا حينئذ شرح مر (قوله وكذا باحد الاولين ان هلك الخ) بهذا خالفت حالة التعيين حالة عدمه (قوله كان انهدم عليها المنقول اليه وكذا ان سرقت او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين الخ) فى الانوار ايضا الحاق الغصب من البيت الثانى بانهدامه عليها وسرقتها منه وظاهر كلام الشيخين الحاقه بالموت وجمع شيخنا الشهاب الرملى بينهما بحمل كلام الانوار على ما اذا كان سبب الغصب النقل وكلاهما على خلافه (قوله ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل) قال مر فى شرحه وحيث منعنا النقل إلا لضرورة فاختلفا فيها صدق المودع يمينه ان

الثانى حرز مثلها هذا كله حيث لم يعين المالك حرزا ولا نهى عن النقل ولا كان الحرز مستحقا له اما اذا عينه فلا اثر لنقلها لمثله او اعلى منه احرز او لو فى قرية اخرى بقيد السابى حلا لتعيينه على اعتبار الحرزية دون التخصيص اذ لا غرض فيه بخلافه من غير ضرورة لدونه وان كان حرز مثلها فانه يضمن وكذا باحد الاولين ان هلك بسبب النقل كان انهدم عليها المنقول اليه وكذا ان سرقت او غصبت منه على الوجه الذى اقتضاه كلام الشيخين وجزم به غيرهما خلافا لمن اعتمد انهما كالموت اخذا من كلام الغزالى وذلك لان التالف حصل هنا بسبب المخالفة من غير عذر وامام مع النهى او كون الحرز مستحقا للمالك فيضمن بالنقل لغير ضرورة حتى لا احرز لتعديده بخلافه لضرورة نحو غرق او اخذ لص فانه يجب ويضمن بتركه ويتعين مثل الحرز الاول ان وجد نعم ان نهاه عنه ولو مع الخوف فلا وجوب ولا ضمان بتركه ولا بفعله ولا اثر لنهى نحوولى ويطالب الوديع باثبات الضرورة الحاملة له على النقل (ومنها ان لا يدفع

متلفاتها) التى يتمكن من دفعها على العادة لانه من اصول حفظها فلم انه لو وقع بخزائنه حريق فبادر لنقل امتعته فاحترقت او الوديعه لم يضمنها مطلقا ووجه ابن الرفعة بانه مأمور بالابتداء بنفسه ونظر الاذرى فيما لو امكنه اخراج الكل

دفعة اى من غير مشقة لا تحتمل مثله عادة كما هو ظاهر او كانت فوق لنحماها واخرج ماله الذى تحتها والضمان فى الاولى متجه وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التنحية ثم رأيت الاذرعى فى موضع آخر رجح ما رجحته فيهما ولو (١٣) تعددت الودائع لم يضمن ما اخره

منها ما لم يكن الذى اخره يمكن اى يسهل عادة لا ابتداء به او جمعه مع ما اخذه منها (فلو اودعه دابة فترك علفها) باسكان اللام او سقيها مدة يموت مثلها فيها جوعا أو عطشا ولم ينه (ضمنه) ما اى صارت مضومة عليه وان لم تمت اتسبيه الى تلفها حتى لو تلفت بسبب آخر غرم قيمتها وموتها قبل تلك المدة لاشئ فيه ما لم يكن بها جوع او عطش سابق ويعلمه وحينئذ يضمن الكل على المعتمد وانما لم يات هنا نظير التفصيل الآتى فى التجويع اول الجراح لانه ثم متعدي من اول الامر بالحبس والمنع بخلافه هنا (فرع) قال لا ذرعى عن بعض الاصحاب لوراي امين كوديع وراع ما كولا تحت يده وقع فى ملكه فذبحه جاز وان تركه حتى مات لم يضمنه ثم قال وفى عدم الضمان اذا امكنه ذلك بلا كلفة نظر واستشهد غيره للضمان بقول الانوار وتبعه الغزى لو اودعه براى مثلا فوقع فيه السوس لومه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم فان لم يجده تولى بيعه واشهدوا الذى يتجه انه ان كان ثم من يشهده على

او بعضها اى الوديعة (قوله دفعة) ينبغى أو دفعتين فاكثر قبل وقت احتراق الوديعة (قوله والضمان فى الاولى الخ) هذا من عند الشارح وليس من كلام الاذرعى (قوله فى الاولى) هى قوله ماله ما امكنه الخ وقوله فى الثانية هى قوله او كانت فوق الخ وقوله محتمل معتمد اه عش (قوله محتمل ان تلفت الخ) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ المتعة والوديعة ضمن اتقصيره بالتراعى بالاشتغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل اه سم وقوله امكنه الخ والافرب ان العبرة فى التمكن وعدمه بظن الوديع فليراجع وقوله من اخذ الجميع الخ اى جميع الامتعة والوديعة وينبغى او بعضها (قوله ولو تعددت) الى قوله ما لم يكن فى المعنى (قوله ما اخره منها) اى ما اخر اخذه حيث لم يبتدىء به لانه نجا من موضعه واخذ ما وراه اه عش (قوله اى يسهل عادة الابتداء به) لعل المراد بالنسبة الى ما اخذه منها بان يكون لا ابتداء بالترك اسهل من الابتداء بالمأخوذ بخلاف ما اذا عكس الامر وتساويا فلا ضمان (قوله منها) اى الودائع (قوله باسكان اللام) اى على المصدر الى قوله وانما لم يات فى المعنى (قوله او سقيها) يظهر ان ترك ادخال الدابة فى محل دافع للبرد مثلا كترك سقيها (قوله مدة الخ) وتختلف المدة باختلاف الحيوانات والمرجع الى اهل الخبرة بهانهاية ومعنى (قوله يموت الخ) ينبغى او يتعيب اه سم (قوله اى صارت الخ) عبارة النهائية ضمنها ان تلفت ونقص ارشها ان نقصت اه (قوله ويعلمه) وان لم يعلمه فلا ضمان شرح الروض سم على حج وقد يشكك بما تقرر ان ما كان من خطاب الوضع لا فرق فيه بين العلم وعدمه اه عش وقد يجاب ان هذا مستثنى منه ترغيبا فى قبول الودائع كما مر ما يؤيده عن السبد عمر (قوله على المعتمد) وان جزم ابن المقرئ كصاحب الانوار بضمانه بالقسط ويؤيد الاول اى ضمان السكل ما لجوع انسانا وبه جوع سابق ومنعه الطعام مع علمه بالحال فانه يضمن الجميع نهاية ومعنى (قوله التفصيل الآتى الخ) عبارة مع المتن هناك والامتض تلك المدة ومات بالجوع مثلا لا ينحو هدم فان لم يكن به جوع وعطش سابق على حبسه فشبه عمد وإن كان به بعض جوع وعطش الواو بمعنى او علم الحابس الحال فعمدوا الا يعلم الحال فلا يكون عمدا فى الاظهر بل شبهه فيجب نصف دية الحصول الهلاك بالامرين اه بحذف وعلم بهذا أن الفرق بين ما هنا وما ياتى انما هو عدم العلم فيضمن النصف فيما ياتى ولا يضمن هنا اصلا (قوله وراع الخ) ومعلوم ان الكلام فى البالغ العاقل وقوله وفى عدم الضمان الخ معتمد اه عش اقول ويبعد الضمان فيما اذا لم يوجد من يشهده وقتنا بما استظهره الشارح فيما ياتى من عدم قبول قوله بعد ذبحها لم اجد شهودا على سببه ثم رأيت قول الشارح والافلا الخ وهو صريح فى عدم الضمان اذا ترك الذبح لفقد الشهود (قوله بقول الانوار الخ) فى الاستشهاد بما ذكر نظر إذ ليس فى كلام الانوار تعرض للضمان اصلا اللهم إلا ان يقال انه اخذ الضمان من قوله لومه الدفع عنه لان الاصل ان من ترك فعل ما لومه فى مال غير ضمنه لنسبته الى تقصير مع انما بالنزك اه عش (قوله وتبعه الخ) اى الانوار (قوله والنزك يتجه) الى قوله وبفرق قال عش بعد ذكره عن الشارح مانصه وظاهر إطلاق الشارح معنى النهاية عدم الضمان مطلقا وجد شهودا يشهدوا ولا اه (قوله لان الظاهر الخ) تعليل للعذر (قوله فيما ياتى) اى فى شرح ومنها ان يضييع الخ (قوله بينه) اى قوله بذبحها لذلك حيث لا يقبل (قوله ما ياتى)

عرفت والا طواب بيينة فان لم تكن صدق المالك بيمينه اه (قوله وفى الثانية محتمل ان تلفت بسبب التنحية) قد يتجه ان يقال ان كان لو ترك التنحية وبادر الى اخذ الاول فالاول امكنه اخذ امتعته والوديعة ضمن اتقصيره بالتراعى بالاشتغال بالتنحية وإن كان مع المبادرة كذلك لا يتمكن من اخذ الجميع فلا ضمان فليتأمل (قوله رجح ما رجحته فيهما) فيه انه لم يرجح فى الثانية شيئا (قوله مدة يموت) ينبغى او يتعيب (ويعلمه) اخرج ما لا يعلمه قال فى شرح الروض وان لم يعلمه فلا ضمان اه (قوله على المعتمد) اعتمده مر ايضا

(١٥ - شروانى وابن قاسم - سابع) سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا لعذر له لان الظاهر ان قوله بذبحها لذلك لا يقبل ثم رايته مصرحاً به فيما ياتى ويفرق بينه وبين قبول قوله فى نحو لبسها الدفع نحو الدود فان الظاهر قبوله ثم رايته ما ياتى فى مسئلة الخاتم

وهو صريح فيه بأن ما هنا فيه (١١٤) - اذ هاب لعينها المقصودة بالكلية فاحتيط له اكثر ويؤيد ذلك ما مر في تعقيب الوضحي

للمال خشية ظالم ويظهر
ايضا انه لا يقبل قوله بعد
ذبحها لم اجد شهودا على
سبيه وكذا بعد البيع لنحو
السوس احتياطا لاتلاف
مال الغير نعم إن قامت
قرينة ظاهرة على ما قاله
أختم تصديقه (فانها)
المالك (عنه) أي علقها
(فلا ضمان عليه) (في الاصح)
وإن أتم كما لو اذن له في
الاتلاف ولا اثر له في
ولي قال الاذرعى ان علم
الوديع الحال ويجب عليه
ان يأتى الحاكم ليحجر ماله
إن حضر أو ليأذن له في
الاتفاق ليرجع عليه ان غاب
ولونها لنحو تخمة امثل
وجوب باق علقها مع بقاء
العلقة ضمن أي ان علم بها كما
بحث ومر الفرق بين ما هنا
وظن كونه امينا (فان اعطاه
المالك علقا) بفتح اللام
(علقها منه والا) بان لم يعطه
شيئا (فراجعه او وكيله)
ليردها او ينفقها واذا اعطاه
علقها لم يحتج لتقديمه بل له
العمل فيه بالعادة (فان فقد
فالحاكم) يراجعه ليؤجرها
و ينفقها من اجرتها فان عجز
اقترض على المالك حيث
لا مال له حاضر او باع
بعضها او كلها بالمصلحة والذي
ينفقه على المالك هو الذي
يحفظها من النعيب لا الذي

أي في شرح ومنها ان ينتفع بها الخ (قوله وهو) أي ما يأتي في الخاتم صريح فيه أي في قبول قوله في نحو لبسها
لدفع نحو الدود (قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياجا نحو الصوف للبس لدفع المملك غالب او كثير ولا
كذلك الذبح المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه اه سم (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق وقوله ما مر في
تعقيب الخ قد مر ما فيه عن السيد عمر (قوله ويظهر ايضا) انه لا يقبل الخ قضية ما مر انفا عن ع ش عن اطلاق
النهاية لقبول وهو ايضا قضية ما سيزكره الشارح من الفرق بين الوديعة والمساقاة وايضا ان في منع القبول
منع الامناء عن نحو ذبح المأكولة المشرفة للمالك عند عدم وجدان الشهود فليراجع (قوله أي علقها)
عبارة المغنى عن الطعام والشراب فانت بسبب ترك ذلك اه (قوله وإن أتم) إلى قوله ان امكن في المغنى الا
قوله ومر الفرق إلى المتن وكذا في النهاية الا قوله أي ان علم إلى المتن (قوله قال الاذرعى ان علم الخ) هذا التقييد
محمول على استقرار الضمان عليه والافلا فرق بين العلم أي بكونه وليا والجمل في اصل الضمان نهاية ومعنى قال
ع ش قوله في اصل الضمان أي ويكون قرار الضمان في صورة الجمل على الولي اه (قوله ولو لو نها الخ)
عبارة المغنى هذا إن نها لعلها فان كان لها كفول لنحو وتخمة ازمه امتثال نيه فلو خالف وفعل قبل زوال العلة
ضمن كذا اطلقاه قال ابن شبة وينبغي ان يقيد الضمان بما إذا علم بعلمها اه (قوله أي ان علمها) وفاقا
للمغنى وخلافا للنهية عبارة وان لم يعلم بعلمها فيما يظهر خلافا لبعض المتأخرين اه قال ع ش قوله وان لم
يعلم الخ لان المضمنات لا يفتقر الحال فيها بين علمها وجملها وقوله خلافا لبعض المتأخرين مراده به حج اه
(قوله ومر) أي في شرح او امين (قول المتن فاق اعطاه) المالك علقا بفتح اللام لاسم الكول ولم ينه نهاية
ومعنى (قوله ليردها) الانسب ليس تردها اه سيد عمر عبارة المغنى ليس تردها او يعطى علقها او يعلقها اه
(قول المتن فان فقد) بالتثنية بخطه اه معنى (قوله فان عجز) أي الحاكم بان لم يتيسر له ايجار عبارة المغنى
ليقترض على المالك او يؤجرها ويصرف الاجرة في مؤنتها او يبيع جزأ منها أو جميعها إن رآه اه (قوله
ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد ذلك اذا
لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بذمته اه سم وقوله والضمان بتركه يوافقه قول الشارح
السابق ثم قال وفي عدم الضمان الخ وقوله ثم قد يستبعد ذلك الخ يوافقه قوله السابق والافلا لعذر اه (قوله ان
امكن والا نوى الرجوع الخ) خالفه المغنى والنهاية وسم فقالوا فان لم يشهد لم يرجع في احد وجهين وهو
المعتمد كما في حرب الجمال اه (قوله مطلقا) أي نوى الرجوع او لا (قوله ما يوافق الاول) أي من الاكتفاء
بذمة الرجوع عند عدم الشهود وقوله ما يوافق الثاني أي عدم الرجوع عند عدم الشهود مطلقا (قوله وعن
أي اسحق) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله انه يجوز له) أي للوديع عند تقدم من مرم المالك ووكيله
فالحاكم (قوله نحو البيع الخ) لعله ادخل بالنحو والجمالة (قوله كالحاكم) أي بالمصلحة (قوله مطلقا) لعله
ادخل به الاتفاق بغير فليراجع (قوله ويؤيده) أي قول أبي اسحق (قوله ما تقرر عن الانوار)
أي في الفرع المار آنفا (قوله لم يرجع) أي ان لم يتعذر علمه من سر حها معه والافير جمع نهاية ومعنى
(قوله وانما يتجه) أي ما يجته الزركشي (قوله او باجرة مثله) مقتضاه انه لو وجد به كثر من اجرة المثل
وكانت اقل من قيمة العلف لا يجب دفعها له وهو محل تأمل وقوله ولم تزد الخ مقتضاه انها اذا ساوت يجب
دفعها اليه وهو محل تأمل ايضا ولو قيل بوجوب الدفع في الاولى وبالتخيير في الثانية لكان متجها سيد عمر وقوله

(قوله بان ما هنا الخ) وايضا فاحتياجا نحو الصوف للبس لدفع المملك غلب او كثير ولا كذلك الذبح
المذكور فان الاحتياج اليه نادر لندرة سبيه (قوله ويجب عليه الخ) راجع لمسئلة النهي أي في المتن
(قوله ولو فقد الحاكم انفق بنفسه الخ) قد يتبادر من السياق وجوب ذلك والضمان بتركه ثم قد يستبعد
ذلك إذا لم يوجد من يشهده ولم يكتف عن الرجوع بذمته (قوله والا نوى الرجوع) في الاكتفاء بذمة
الرجوع نظر ومخالفة لما في نظائره كما يعلم بالمراجعة (قوله والا نوى الرجوع) يفيد انه يرجع في هذه

ولو

يسمونها ولو كانت سميعة عند الايداع فالذي يتجه من وجهين فيه انه يجب علقها

بما يحفظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم انفق بنفسه ثم ان اراد الرجوع اشهد على ذلك ان امكن والا نوى الرجوع

وحيث نذير جمع على ما جزم به شارح وينافيه ما في المساقاة أنه عند عدم الشهود لا يرجع مطلقا لأن تقدم نادر وعلى الأول يمكن الفرق بان
الوديع محسن فتناسب التوسع عليه برجوعه بمجرد قصد الرجوع عند تعذرهم ثم رايت الأذرعى بحث فى اتفاق الام عند فقد القاضى ما يوافق
الأول والركشى وغيره ما يوافق الثانى وعن أبى إسحق أنه يجوز زله نحو البيع أو الإيجار أو الاقتراض كالحاكم ويذهبى ترجيحه عند تعذر
الاتفاق عليها مطلقا لا بذلك وبوده ما تقر عن الأنوار هذا كله فى معلوفة أما الرأية (١١٥) فبحث الركشى وجوب تسريحها مع

نفقة فان ترك ذلك وأنفق
عليها لم يرجع اه وانما
يتجه ان كان الزمن امنا
ووجد نفقة متبرعا او باجرة
مثله ولم ترد على قيمة العلف
وحيث باتى فيها ما تقر فى
العلف فان نفقته وتعدرت
مراجعة المالك ساوت
المعلوفة فيما مر فيها كما هو
ظاهر ولو اعتيد رعيها بلا
راع مع غلبة سلامتها فهل
ذلك لان اللازم له مراعاة
العادة كما يعلم بظاهر وباتى
أولا بد من الامين مطلقا
احتياط الحق الغير كل محتمل
وخرج بالدابة نحو النخل
إذا لم يامر به بسقيه
فتركه ومات فانه لا يضمه
بخلافها حرمة الروح
وقضية قولهم لم يامر به بسقيه
انه لو امر به فتركه ضمن
وبوجه بانه الزم الحفظ
بقيد السقي فلزومه فعله لكن
لا يجازا فيقبيل فيه مامر
فى الاتفاق فان قلت ظاهر
كلامهم أن السقي من غير
أمر لا يلزم الوديع فينافى
ما باتى فى نحو اللبس من
لزومه والضمان بتركه فسا
الفرق قلت يفرق باعتبار
الوديع فعليه سهولته وعدم
اختلاف الغرض به غالبا
بخلاف السقي لعمره

ولو قيل بوجوب الدفع فى الأولى الخ هذا هو الظاهر والله اعلم (قوله وحيث) أى حين الزيادة وقوله ما تى فيها
أى فى تلك الزيادة قاله الركشى ويظهر ان المعنى وحين اذ كان الزمن آمنا ووجد نفقة باجرة مثله الخ باتى فى
اجرة المثل نظير ما تقر فى العلف من انه ان اعطاه المالك الاجرة سرحها بها او الا فراجع الخ (قوله فان نفقته)
أى ما ذكره بقوله ان كان الزمن آمنا ووجد الخ بان كان الزمن مخوفا ولم يجد النفقة المذكورة (قوله مراجعة
المالك) أى وكيه (قوله فيما مر فيها) أى من انه يراجع الحاكم ليؤجرها وينفقها من اجرتها الخ (قوله
فهل له ذلك) أى التسريح (قوله مامر) أى فى شرح ومنها ان لا يدفع متلفاتها وقوله وباتى أى فى شرح
ولو بعثها مع من يسقيه الم يضم فى الاصح (قوله من الامين) أى من الراعى الامين (قوله مطلقا)
أى اعتيد رعيها بل راع او لا (قوله كل محتمل) والقلب الى الاول اميل لا سيما اذا كان عادة المالك ان
يسرح فى مثل هذا الزمن بل راع (قوله فانه لا يضمه خلا فالنهاية) ووافقا للمغنى وشرح الروض عبارتهما
لم يضم وهو احد وجهين فى الروضة وأصلها بالترجيح صحة الأذرعى ولفرق بحرمة الروح قال
والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذا لم ينه عن سقيها اه (قوله ما مر فى الاتفاق) أى من
انه يراجع المالك او وكيه فان فقد الخ الحاكم الخ (قوله فى زمن الامن) الى قوله وظاهر كلامهم فى النهاية
الامثلة غير الثقة وقوله ثم رايت الى المتن وقوله ولو فى حال الى بان تعين وقوله كذا اطلقه الى فان ترك (قول
المتن يسقيها) أى يعلفها نهاية ومعنى (قوله وهو نفقة) والمراد بالثقة حيث اطلق العدل القادر على مباشرة
ما فوض له اه ع ش (قوله ولا حظه) أى الغير (قوله مامر) أى فى شرح جازت الاستعانة بمن يحملها الى
الحرز (قوله ما تى فى زمن الخوف الخ) واما مع اخر اجزه والله معها السقي او كونه غير معتاد لسقي دوابه بنفسه
فلا يضم قطعاه اه معنى (قوله فيضمن) أى دخلت فى ضمانه حتى لو تلفت بغير السبب الذى تعدى به لم يسقط
عنه الضمان فهو ضمان جنابة اه ع ش (قوله ونحوها الخ) عبارة للمغنى ونحوه كشعرو وبر وخز مركب
من حرى ووصوف ولبدو وكذا بسطوا كسبة ران لم تسم نيا باعرقاهم (قوله يفتحها لينشرها) كل من الجارين
متعلق بقوله فيخرجها وقوله ويظهر انه الخ تفصيل لقوله يفتحها (قوله والا جازه) ظاهر له وان ادى فتحه الى
اتلاف القفل وهو قريب ان كان النقص للقفل دون النقص الحاصل بترك التهوية اه ع ش (قوله ثم رايت
ما باتى الخ) لعلمه يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمها فانه يدل على عدم الوجوب بل مجرد الجواز اه سم (قول
المتن وكذا) أى عليه ايضا ليس بها بنفسه ان لا يق به معنى ونهاية (قوله ولو فى حال الخ) أى ولو كان اللبس وقوله
توقف الدفع الخ نعمت سببى لحال نوم وقوله عليه أى اللبس فى حال النوم وقوله بان تعين الخ تصوير للحاجة الى
اللبس وقوله بسبب الخ متعلق بدفع الدود (قوله نعم) الى قوله كذا اطلقه فى المغنى (قوله ان لم يلق به لبسها)

الحالة ولا نظر لندرة فقد الشهود فانظر نظائره وليس فى شرح مر (قوله فان قلت ظاهر كلامهم ان السقي الخ)
فى الروض وشرحه وهل يضمن نخلا استودعها لم يامر به بسقيها فتركه كالحبوان او لا وجهان صحيح منهما
الأذرعى الثانى ووفق بحرمة الروح قال والظاهر ان محل الوجهين فيها لا يشرب بعروقه وفيما اذا لم ينه
عن سقيها اه (قوله ثم رايت ما باتى الخ) كانه يريد قوله ولم يعطه مفتاحه لم يضمها فانه يدل على عدم
الوجوب بل مجرد الجواز (قوله نعم ان لم يلق به لبسها) ينبغى ان المراد المياقة ولو شرع حتى لو كان ذكرا

واختلاف الغرض به (ولو بعثها) فى زمن الامن (مع من يسقيها) وهو نفقة أو غيره ولا حظه كما علم مما مر (لم يضمها فى الاصح) وان
لاق به مباشرة بنفسه لانه العادة وهما استنباه لا ابداع ما تى فى زمن الخوف او مع غير نفقة ولم يلاحظه فيضمن قطعاه (وعلى المودع) يفتح الدال
(تعريض ثياب الصوف) ونحوها من شعرو وبر وغيرهما (للمرج) وان لم يامر به المالك به فيخرجها حتى من صندوق مقفل علم بها فيه يفتحها
لنشرها ويظهر انه ان اعطاه مفتاحه لزمه الفتح والاجاز له ثم رايت ما باتى وهو صريح فيه (كى لا يفسدها الدود) كذا ليسا عند حاجتها اليه ولو
فى نحو نوم توقف الدفع عليه بان تعين طريقا الدفع الدود بسبب عقب ربح الآدمى بها نعم ان لم يلق به لبسها البسها من يلقى بهذا القصد قدر

الحاجة مع ملاحظته كذا أطلقه الأذرعى بحثا فيحتمل تقييد وجوب الملاحظة بغير الثقة نظير ما مر أنه ناهى ويحتمل الفرق بأن ما هنا استعمال فاحتيط له وهو الأقرب فإن ترك ذلك ضمن ما لم ينه وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية نحو اللبس لأجل ذلك وإلا ضمن به ويوجه في حال الإطلاق بأن الأصل الضمان حتى يوجد صارف له ويؤيده قول الأذرعى السابق بهذا القصد ولو لم يندفع نحو الدود إلا بلبس فتعص به قيمتها نقضانا فاحشا فهل يفعله مع ذلك كما هو مقتضى (١١٦) إطلاقهم أو يتعين بيعها أخذامر عن الأفرار كل محتمل ولو قبل يتعين إلا صالح لم يبعد

ولو خاف من نحو النشر أو اللبس ظالما عليها ولم يتيسر دفعها لنحو مالكمها تعين البيع فيما يظهر وأفهم قوله كي لا إلى آخره وجوب ركوب دابة أو تسيرها خوفا عليها من الزمانة ولو تركها لكونها بنحو صدوق لم يعلم بها أو لم يعطه مفتاحه لم يضمها ولو ترك الوديع شيئا مما لزمه لجهله بوجوبه عليه وعذر لنحو بقده عن العلماء ففي تضمينه وقفة لسكه مقتضى إطلاقهم ولو قيل إن علم المالك حاله ولم ينه فهو المقصر والأفالمقصر الوديع لم يبعد (ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلف بسبب العدول) المقصر هو به (فيضمن) لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (فلو قال لا ترد على الصندوق) بضم أوله وقد يفتح (لرقده وانكسر بثقله وتلف ما فيه ضمن) لذلك (وان تلف بغيره) أى العدول أو الثقل كان سرق وهو في بيت محرز من أى

لضيقها أو لصغره أو نحو ذلك اه معنى عبارة سم ينبغي أن المراد اللباسة ولو شرع حتى لو كان ذكرها وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فإن لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المخذور فالوجه جواز اه عبارة النهاية نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسه كثوب حرير ولم يجد من يلبسه ممن يجوز له لبسه أو وجدته ولم يرض إلا باجرة فالوجه الجواز أى جواز اللبس بل الوجوب ولو كانت الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها إلى مضى زمن يقابل باجرة فالأقرب له رفع الأمر إلى الخا كم ليفرض له اجرة في مقابلة لبسها إذ لا يلزمه أن يبذل منفعة بجانا كالحرز اه وكذا في المغنى الإقوله بل الوجوب قال ع ش قوله بل الوجوب قد يتوقف في الوجوب بل في الجواز من أصله إذا ضرورة لللبسه مع وجود من يليق به لبسها بل القياس أن يرفع أمرها للحاكم ليستأجر من لبسها اه ويؤيد التوقف في الوجوب اقتصار المغنى وسم على الجواز كما مر (قوله كذا أطلقه الخ) قضية صنيع النهاية والمغنى اعتماد الإطلاق (قوله فيحتمل تقييد وجوب الخ) هذا الاحتمال أنسب بكلامهم والقلب إليه أميل لأنه إذا فرض ثقة لكل محذور يتخيل مندفع اه سيد عمر وه الظاهر لكن قضية صنيع النهاية والمغنى اعتماد الاحتمال الثاني كالشرح كما مر آنفا (قوله نظير ما مر) أى فى شرح جازت الاستعانة بمن يحمله إلى الحرز (قوله ويحتمل الفرق) أى بين ما هنا وما مر (قوله فإن ترك ذلك) أى ما ذكر من التعريض واللبس والالباس (قوله ضمن ما لم ينه) عبارة المغنى فإن لم يفعل ففسدت ضمن سواء أمره المالك أم سكنت فإن نهاه المالك عن ذلك ولم يعلم بها الوديع كان كانت في صندوق مقفل فلا ضمان اه (قوله وظاهر كلامهم) إلى قوله ويؤيده اقره سم وع ش (قوله والا) أى وان لم يتوكون اللبس لأجل دفع الدود بان نوى غيره أو أطلق (قوله ويؤيده) أى ظاهر كلامهم (قوله أخذامر) أى فى الفرع (قوله تعين البيع) أى والشاهدان أمكن أخذامر (قوله وأفهم قوله) إلى قوله ولم يعطه مفتاحه الخ فى المغنى وإلى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله وأفهم قوله كيلا الخ وجوب ركوب الخ) وهو كذلك كما قاله الأذرعى وجعله الزركشى مثالا وان الضابط خوف الفساد النهائية ومعنى (قوله ولو تركها) إلى قوله ولو ترك الوديع كان المناسب أن يقدم على قوله وأفهم الخ (قوله لم يضمها) وتقدم أنه يجوز له الفتح اه رشيدى (قوله لكنه) أى التضمنين (مقتضى إطلاقهم) معتمد ويوجه بان الضمان هنا من خطاب الوضع ولا يفرق فيه الحال بين العلم والجهل اه ع ش (قول الماتن إلى الصندوق) أى الذى فيه الوديع وقوله وتلف ما فيه أى بانكساره اه معنى (قوله لذلك) أى لحصول التلف من جهة مخالفته وتقصيره (قوله أى العدول الخ) عبارة المغنى أى بسبب غير الانكسار كسرة اه (قوله كان كسر) إلى قول الماتن ولو جعلها فى النهاية الإقوله أى الشان (قوله وهو فى بيت) إلى قوله أوفى بيت محرز فى المغنى الإقوله ونحو الرقود إلى فلا نظر (قوله أو بصحراء) المراد بها غير الحرز اه بجير مى (قوله ونحو الرقود) هو مع قوله الآتى بالقاد يفيد أنهماء صدران لرقده كما يصرح به المصباح اه ع ش (قوله لتوهم كونه الخ) أى الذى علم به الثانى أى مقابل الصحيح الضمان بذلك اه نهاية (قوله كان يرقده فيه عادة الخ) عبارة النهاية لولم يرقده فرقده فيه اه أى كان يكون الصندوق فى نحو المحراب (قوله من غير مرقده) أى غير الجاناب الذى كان يرقده فيه عادة الخ (قوله أوفى بيت الخ) وقوله أولا مع نهى معطوفان على من غير مرقده وقوله وان سرق الخ غاية لها وقوله لأنه زاد احتياطا الخ لتعميل لكل ن

وهى ثياب حرير البسها من يجوز له لبسها فإن لم يتيسر وتعين لبسه هو طريقا في دفع المخذور فالوجه جواز اه جانب كان أو بصحراء من رأس الصندوق (فلا) يضمن (على الصحيح) لأنه زاد خيرا ولم يات التلف بما عدل إليه ونحو الرقود وقفل القفلين زيادة فى الحفظ فلا نظر لتوهم كونه لغرا للسارق عليها أما إذا سرق من جانب صندوق من نحو صحراء فيضمن لكن إن سرق من جانب كان يرقده فيه عادة لم يرقده فرقده لأنه بالرقاد فوقع أخفى جانبه فانسب التلف لفعله بخلاف ما لو سرق من غير مرقده أوفى بيت محرز أو لا مع نهى وان سرق من محل مرقده لأنه زاد احتياطا ولم يحصل التلف بفعله ويضمن أيضا لو أمره بالرقاد أمامه فرقده فوقع

بأن أمره بوضعها في الجيب فربطها في الكم (يضمن) قطعاً لما تقرر أن الجيب بشرطه أحرز منه ونازع البقيتي فيما ذكر بأن الجيب وإن ضاق ليس أحرز من الربط في الكم لأن الجيب قد تنسرب الفضة منه بتقاب، ن نوم ونحوه وقد أخذ ويرد بمنع ما ذكره أن القرض ان ضيقه يمنع سقوط ما فيه وإلا كان واسعاً بالنسبة له وإيضاً فالجيب أقرب إلى البدن الموجب لاحتساس ذهاب ما فيه من الكم فأنجبه إطلاقاً فهم أن الجيب أحرز من الكم (ولو أعطاه دراهم بالسوق) مثلاً (١١٨) ولم يبين كيفية الحفظ. فان عابها إلى بيته لزمه أحراراً ما فيه والاضمن مطلقاً على

ما أفهمه كلام الماوردي لكن قضية كلام الشيخين أنه يرجع في ذلك للعادة وإن لم يعد بها إليه (فربطها في كمه وامسكها) مثلاً (بيده أو جعلها في جيبه) المذكور بشرطه (لم يضمن) لأنه احتاط في الحفظ بخلاف ما إذا كان الجيب واسعاً غير مزورور أو مثقوباً وإن جهله كما أطلقه الماوردي وقال صاحب الكافي لا يضمن إن حدث الثقب بعد الوضع وهو متجه إن كان حدوثه لا بسبب الوضع ولا بسبب آخر يظن حصوله عادة وبخلاف ما إذا ربطها فيه ولم يمسكها بيده فيضمن على ما أفهمه المتن لكن الذي في الروضة كاصلها وغيرهما أنه يتأتى فيه ما مر فيها لو أمره بربطها في كمه وبخلاف ما لو وضعها في كمه بلا ربط. فسقطت فانه يضمن الخفيفة لأنه لا يشعر بها إذا سقطت بخلاف الثقيلة أي مما يعتاد وضع مثله في الكم قال الرافعي وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال ولوربطها

وفي الثاني أي الضيق والمزورور إذا لم يستر (قوله بأن أمره) إلى قوله وإيضاً فالجيب في النهاية (قوله) أن الجيب بشرطه) وهو كونه ضيقاً أو مزورراً أه ع ش أي ومستوراً بثوب وفوقه على ما مر عن النهاية وكونه غير مثقوب (قوله قد تنسرب) أي تسقط أه نهاية (قوله يمنع ما ذكره) عبارة النهاية بأن الكم كذلك وبأن هذا لا يتأتى إلا في واسع غير مزورور وقد علم أنه لا بد من كونه ضيقاً أو مزوروراً وهو حينئذ أحرز من الكم بلا شبهة أه (قوله بالنسبة له) أي لما في الجيب (قوله وإيضاً فالجيب أقرب إلخ) فيه بالنسبة للجيب المعروف نظر (قوله فان عاد) إلى المتن يغني عنه ما يأتي في شرح فان آخر بلا عذر ضمن من قوله فان لم يقل له شيئاً إلخ (قوله وإلا) أي وإن لم يحرزها في البيت وقوله مطلقاً أي خرج بها مربوطة أو لا (قوله أنه يرجع إلخ) وهذا هو الظاهر مغني ونهاية (قوله وإن لم يعد) عطف على قوله إن عاد إلخ ودخول في المتن (قوله مثلاً) موقعه ذيل في كمه عبارة المغني في كمه ونحوه كعمل نكته كما قال القاضي حسين على طرف ثوبه أه (قول المتن أو جعلها إلخ) عبارة المغني أو لم يربطها بل جعلها في جيبه الضيق أو الواسع المزورور أه (قوله المذكور) إلى قوله ويظهر أن محله في النهاية الأقوله وهو متجه إلى وبخلاف ما إذا وقوله أي مما يعتاد إلى قال وكذا في المغني الأقوله قال إلى ولوربطها (قوله بشرطه) يغني عما قبله (قوله المتن لم يضمن) وإن امسكها بيده لم يضمن إن أخذها غاصب ويضمن إن تلفت بغفلة أو نوم أه أعلم أن هذا من المتن وقد سقط من النسخة التي شرح عليها الشارح والأفوف عدة متون مصححة وقفت عليها منها نسخة مصححة على أصل الامام النووي بخطه وعليها شرح المحقق المحلي وشيخنا في النهاية وشيخ مشايخنا في المغني ولم ينبه أحد منهم على سقوطه في نسخة ولا أعلم أخذ من الشراح وافق الشارح على إسقاطه أه سيد عمر (قوله أو مثقوباً) أو حصلت بين ثوبيه ولم يشعر بها فسقطت أه مغني (قوله لا يضمن إن حدث إلخ) معتمد أه ع ش (قوله) ما مر) أي النظر لكيفية الربط وجهة التالف نهاية ومغني وعبارة سم أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن مطلقاً أه (قوله بخلاف الثقيلة) لا يضمن قاله الماوردي هذا إذا لم يكن بفعله فلو نقض كمه فسقطت ضمن وإن كان سهواً قاله القاضي نهاية ومغني (قوله أي مما يعتاد إلخ) أقره ع ش وسم (قوله إن محله) أي عدم الضمان في مسئلتى التمسك وكرر العمامة (قوله) وقد أعطاها له) إلى قوله وبوخذ منه في النهاية والمغني (قوله أو كان إلخ) أي الوديع (قوله وهو) أي الخانوت حرز إلخ مر أنه لو عين لها حرز أو نقلها إلى أحرز أو مساو لا يضمن فيظهر عليه أنه لو كان حائوته أحرز من بيته مساوياً له لا يجب عليه نقلها إلى بيته وكلامهم خرج مخرج الغالب من أن البيت أحرز من السوق أه سيد عمر وهو وجهه لكن يرد قول الشارح كالتبعية والمغني وهو حرز مثلها (قوله) كما بيده الأذرع إلخ) وهذا هو الوجه ولا اعتبار حينئذ بعداته لأنه ورط نفسه بقبولها ولو قال له احفظ هذا في يمينك فجعله في يساره ضمن وبالعكس لا يضمن لأن المين أحرز لأنها تستعمل أكثر غالباً قال الأذرع لكن لو هلك للخالفة ضمن وقضية التعميل أنه لو كان أعسر انعكس الحكم وأنه لو كان يعمل بهما

(قوله ما مر فيما لو أمره بربطها في كمه) أي المذكور بقول الشارح السابق وقضية المتن أنه إذا امتثل الربط لا يضمن إلخ (قوله) وقياس هذا طرده في سائر صور الاسترسال) ومحل ذلك إن لم يكن بفعله فلو نقض كمه فسقطت ضمنها ولو سهواً قاله القاضي شرح مر

في التمسك أو وضعها في كور عمامته وشدها لم يضمن ويظهر أن محله إن أخذت من غير طرول أو قد ظهر جرمها فينبغي على أن يضمن لأنه أغراه عليها حينئذ (وإن قال) له وقد أعطاها له في السوق مثلاً (احفظها في البيت) فقبيل (فليمض إليه) حالاً (وبحرزها) عقب وصوله (فإن آخر) شيئاً من ذلك (بلا عذر) صار ضماناً لها فإذا تلفت ولو في البيت (ضمن) لتفريطه وإن كانت خميسة أو كان في سوقه وحائوته وهو حرز مثلها ولو لم تجر عاداته بالقيام منه إلا عشاء على المنقول كما بيده الأذرع راداً به على من قيد بشيء

من ذلك ويؤخذ منه ان العذر هنا ليس هو الآتي في التأخير بعد الطلب لان هذا اضيق فليكن المراد بالعذر فيه الضرورى او القريب منه ولو قال له وقد اعطاها له في البيت احفظها في البيت فخرج بها ولم يخرج وربطها في نحو (١١٩) كما مع امكان حفظها في نحو صندوق ضمن

بخلاف ما اذا لم يجد مفتاحه مثلا لان شاهدا بما يلي اضلاعه اى ولم يكن التلف في زمن الخروج بسبب المخالفة كما بحثه الاذرى لان هذا احرز من البيت فان لم يقل له شيئا جازله ان يخرج بها مربوطة كما اشعر به كلامهم قاله الراعى ثم بحث فيه بانه ينبغي ان يرجع فيه للعادة وهو متجه وان نازعه الاذرى بان قضية كلام الماوردى المؤيد بنص الام ان المحل متى كان حرزا لها فخرج بها منه ضمنها ولو نام ومعه الوديعة فضاقت فان كان بحضرة من يحفظها او في محل حرزها لم يضمن ولا ضمن كادل عليه كلامهم ثم رايت التصريح به الاق (ومنها ان يضيعها) ولو لمحو نسيان (ان) تقع في كلامه كغيره بمعنى كان كثيرا كما في هذا الباب اذ انواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهى مع راع او وديع فيترك تخليصها الذى ليس عليه فيه كبير كلفة او ذبحها بعد تعذر تخليصها فتموت فيضمنها على مامر ولا يصدق في ذبحها لذلك الا بيينة كالمى دعواه خوفا

على السواء كانا سواء نهاية ومعنى قال ع ش قوله وقضية التعليل الخ وقوله وانه لو كان يعمل الخ كل منهما معتمد اه (قوله من ذلك) الاولى من صد ذلك (قوله ويؤخذ منه) اى بما بينه الاذرى (قوله او القريب منه) ما ضابط القريب من الضرورى اه سيد عمر (قوله ولو قال له) الى قوله وان نازعه الاذرى في المعنى ولى قوله ثم رايت في النهاية عبارتهما وخرج بالسوق ما لو اعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فانه يلزمه الحفظ فيه فورافان اخر بلا مانع ضمن وان لم يحفظها فيه وربطها في كما وشدها في عضده لا بما يلي اضلاعه وخرج بها ولم يخرج وامكن احرازها في البيت ضمن لان البيت احرز من ذلك بخلاف ما اذا شدها في عضده بما يلي اضلاعه لانه احرز من البيت وقيد الاذرى بما اذا حصل التلف في زمن الخروج لا من جهة المخالفة والا فيضمن اه (قوله لان شدها) عطف على لو لم يخرج الخ (قوله كما بحثه الاذرى) معتمد اه ع ش قال السيد عمر قول الاذرى في زمن الخروج يقتضى انه لو وقع التلف بسبب المخالفة لا في زمنه كان دخل غاصب واقتصر على سلب ما يليه انه لا يضمن وهو محل تأمل والظاهر خلافه والتقيد به للغالب فلا مفهوم له اه (قوله الاق) اى آتفا (قوله المتن ومنها) اى عوارض الضمان (قوله ولو لمحو نسيان) الى قول المتن او يدل في النهاية الا قوله وقد يرد الى وقضية (قوله لمحو نسيان) كان قد في طريق ثم قام ونسيها او دفنها بحرز ثم نسيها نهاية ومعنى قال ع ش قوله ثم قام ونسيها ومنه ما لو كان معه كيس دراهم مثلا فوضعه في حجره ثم قام ونسيه فضاغ فيضمن اه (قوله تقع) اى لفظة بان (قوله فيضمنها على مر) اى في شرح فلو او دعه دابة فترك علفها ضمن عبارة ع ش قوله على ما مر اى من الخلاف فيه وقد سبق ان المعتمد منه هو الضمان وقد قد مناعن حج ان الذى يتجه انه ان كان ثم من يشهده على سبب الذبح فتركه ضمن والا فلا اه (قوله ولا يصدق في ذبحها لذلك الخ) بقى ما لم يكن راعيا ولا مودعا وراى نحو ما كول لغيره وقع في مهلكة واشرف على الهلاك فهل يجوز له ذبحه بنية حفظه لما لكه واذا تركه من غير ذبح لا يضمن او لا يجوز له ذبحه وله تركه ولا ضمان عليه بالترك فيه نظر والا قرب الاول لكن لا يقبل ذلك منه الا بيينة كما قالوه فى الراعى فان قامت قرينة تدل على صدقه احتمل تصديقه كما قاله حج فى الراعى ومعلوم ان الكلام كله مفروض فى عارف يميز بين الاسباب المقتضية للهلاك وغيرها اه ع ش (قوله الا ان كانت الخ) اى او كان فى محل حرزها كما مر آتفا (قوله ورقفته الخ) جملة حاله (قوله اى مستيقظين الخ) لعل المراد ان فيهم مستيقظا ولو واحد يحصل به الحفظ اه رشيدى اقول ومر آتفا فى الشارح ما يصرح بذلك (قوله وان يضيعها) وفى هامش نسخة لبعض الفضلاء ما نصه قوله وان ليست موجودة فى اصل الشارح والظاهر انها سقطت من قلم اه اقول الصواب عدم وجودها كما فى اصل الشارح وبعض النسخ المتداولة حالا وقوله والظاهر انها الخ منشؤه توهم العطف على قول الشارح ان ينال الخ وهو ظاهر الخطا والا بقى باب فى المتن بلا مدخول (قوله بغير اذن مالكم او ان قصد اخفاءها) كذا فى المعنى (قوله بمضيعة) قال فى المصباح المضيعة مثل معيشة بمعنى الضياع ويجوز سكون الضاد وفتح الياء وزان مسلية والمراد بها المفازة المنقطعة اه ع ش (قوله وبحث انه الخ) جزم به النهاية (قوله على نفسه او ماله) ظاهره وان قل المال وكثرت الوديعة فليراجع اه رشيدى (قوله وهى فى حرز مثلها الخ) مفهومة الضمان اذالم تكن فى حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والفرض انه لم يمكنه اخذها ولا يخفى اشكاله وان

(قوله فخرج بها او لم يخرج الخ) عبارة الكنز ولو شدها فى عضده وخرج لم يضمن ان كان بما يلي الاضلاع والا ضمن انتهى (قوله وهى فى حرز مثلها مفهومة الضمان اذا تكن فى حرز مثلها وان علم انه لو لم يهرب قتل مثلا والفرض انه لم يمكنه اخذها ولا يخفى اشكاله وان الوجه خلافه

أجاء الى ايداع غيره ومنها ان ينال عنها الا ان كانت برحله ورقفته حوله اى مستيقظين كما هو ظاهر اذ لا تقصير بالنوم حينئذ وان (يضمن فى غير حرز مثلها) بغير اذن مالكم او ان قصد اخفاءها كما لو هجم عليه قطاع فاقاها بمضيعة او غيرها اخفاء لها فضاغت والتنظير فيه غير صحيح وبحث انه لو جاءه من يخاف منه على نفسه او ماله فهرب وتركها اى ولم يمكنه اخذها وهى فى حرز مثلها لم يضمنها اذ لا تقصير منه

(تنبيه) ضابط الحرز هنا كما فصلوه في السرقة بالنسبة لأنواع المال والحال ذكره في الانوار قال غيره وهو مقتضى كلامهم ووفر بعضهم عليه ان الدار المغلقة لا تلازم فيها غير حرز هنا ايضا وان كانت ببلا آمن وانه لو قال اى لمن معه في الدار كما علم مأمراول الباب احفظ دارى فاجاب فذهب المالك وبابها مفتوح (١٢٠) ثم الآخر ضمن بخلاف المغلقة على التفصيل الآتى ثم وقد يرد على ذلك جزم بعضهم بانه

لوسرق الودعة من الحرز من يسا كنه فيه فان اتهمه قبل ذلك ضمن والا فلا له وقضية قولهم ثم ليس محرزا بالنسبة للضيف والسالك ان يضمن هنا مطلقا وهو الاوجه ولو ذهب بها فأر من حرزها في جدار لم يحجز للمالكها حفره بجائنا لان مالكة لم يتعد بخلاف ما اذا تعدى نظير ما قالوه في دينار وقع بمجرة او فصيل بيت ولم يمكن اخراجه الا بكسرها او هدمه يكسر ويهدم بالارش ان لم يتعد مالك الظرف ولا فلا ارش (او بدل عليها) مع تعيين محلها (سارقا) ونحوه (او من يصادر المالك) لانه اتي بنقيض ما التزمه من الحفظ ومن ثم كان طريقا في الضمان وان اكراه على الدلالة وعليه يحمل ما اقتضاه كلامهم ما من ضمانه وعلى عدم القرار عليه حمل الزركشى قول الماوردى لا يضمن وفارق محر مادل على صيد بانه لم يلتزم الحفظ ولم يستول عليه بخلاف الوديع فيها ونظر شارح في حمل الزركشى المذكور بانه يلزم منه ان قرار الضمان على الدال على

الوجه خلافه اه سم (قوله كما فصلوه الخ) خبر ضابط الخ (قوله عليه) اى الضابط المذكور (قوله وانه لو قال اى لمن الخ) قد استظهر في شرح او يضعها في خزانه الخ انه يشترط ملاحظته لها وعدم تمكن الغير منها الا ان كانت ثقة اه وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يكن السالك منها الا لم يكن ثقة او مكنه اذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتأمل اه سم (قوله فاجاب الخ) اى صرحا اه ع (قوله الآتى ثم) اى في السرقة (قوله وقد يرد على ذلك) اى على الضابط المذكور او على التفريع الثاني (قوله بالنسبة للضيف الخ) اى قالو ديع مقصر حيث وضعها فيما ذكر لانه وضعها في غير حرز مثلها اه ع (قوله مطلقا) اى سواء كان متهمام لا اه ع (قوله تكسر الخ) ظاهره انه يفنى بجواز ذلك وليس مراد ابل يقال اصحاب الفصل والدينار ان هدمت البيت وكسرت الدواة غرمت الارش والا فلا يلزم المالك اتلاف ماله لعدم تعديه اه ع (قول المتن او بدل عليها) اى ولو لمع غيره لان الغير لم يلزم حفظها بخلافه هو اه ع عبارة المغنى بخلاف ما اذا علمه بها غيره لانه لم يلزم حفظها بخلاف ما اذا ضاعت بغير ذلك او به ولم يعين موضعها ولو علمه بها هو وغيره وعليه هو الضمان لما مر اه (قوله مع تعيين محلها) الى قوله ونظر شارح في المغنى والى قول المتن فلوا كرهه في النهاية الا قوله ويفرق الى ولو قال قال السيد عمر ومقتضى صنيعه انه لا بد من التعيين في مسئلة المصادر ايضا وهو صريح شرح الروض اى والمغنى ومقتضى صنيع الشارح المحقق المحلى انه لا يشترط فيها بل يكفي الاعلام وهو المنتجه معنى اذا الفرق واضح فليتأمل فان صنيع اهل الروضة هو ما فاده صنيع المحقق المحلى بل التقييد في السارق بالتعيين نقله الشيخان عن بغوى وتعقبه في الخادم بان الذى يقتضيه كلام الجمهور فيه التضمن وهو اقرب ومنهم العبادى والقفال والغزالي اه سيد عمرو وسياق عن سم في مسئلة النهى عن الاخبار استشكل اشترط التعيين هناك ثم الجواب عنه لكن الاشكال اقوى كما اشار اليه سم نفسه (قوله وعليه) اى طريق الضمان (قوله قول الماوردى الخ) اى عن مذهب الشافعى اه معنى (قوله وفارق محر ما الخ) اى حيث ائتم ولا ضمان اه ع (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو انه يلزم منه ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردى في ضمان القرار فيثبت اى ضمان القرار على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكر فتأمل اه سم عبارة الرشيدى قوله ويرد بمنع الخ فيه نظر ان كان موضوع كلام الماوردى في دلالة المسكره كما هو المتبادر من السياق اه بل هو صريح صنيع المغنى (قوله او بالنزاهه) اى اللزوم وقوله نظرا لا لزامه اى الوديع (قوله شهادة نبي) لا يحيط بها العلم اه نهاية (قوله لكن المعتمد الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا كما مر (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق اه سم وسياق عن السيد عمر ما يتضح به وجه الحفاء (قوله وتأخير الذهاب الخ) يحتاج الى التامل اه سيد عمر (قوله وعدوا) المتبادر انه قيد للتأخير وبمعنى العدوان والظلم المراد به عدم به عدم العذر وفي بعض الهوامش ما نصه قوله عدوا اى عدوانا كما بين ذلك بخطه على هامش

(قوله وانه لو قال اى لمن معه الخ) كذا شرح مرو وقد تقدم في شرح او يضعها في خزانه مشتركة قوله ويظهر انه يشترط ملاحظته لها عدم تمكن الغير منها الا ان كان ثقة انتهى وقياس ذلك انه حيث لاحظها ولم يمكن السالك منها الا لم يكن ثقة او مكنه اذا كان ثقة فتغفله وسرقها لا ضمان فليتأمل (قوله مع تعيين محلها) اى بخلاف ما اذا لم يعينه شرح الروض (قوله ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر الخ) في ملاقة هذا الجواب للاعتراض نظر اذ هو يلزم ان يكون الخلاف الذى ذكره الماوردى في ضمان القرار فيثبت على ذلك الوجه وهذا لا يندفع بما ذكره فتأمل (قوله ويفرق الخ) لا يخفى ما في هذا الفرق

وجه اى حكاة الماوردى مقابلا لقوله لا يضمن ولا قائل به اه ويرد بمنع لزوم ذلك نظر العذر مع عدم مباشرته للتسليم نستخته او بالنزاهه نظرا لا لزامه الحفظ. وقوله لا قائل به شهادة نبي وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بغيرها وبه صرح جمع لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما انه لا يضمن ويفرق بينهما مامر في ترك العلف وتأخير الذهاب للبيت عدوانا بان كلا

من ذينك فيه تسبب لذهاب عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا فلم يدخل بها في ضمانه ولو قال لا تخبر بها مخالف فان اخذها غيره أو تخبر بخبره ضمن وان لم يعين موضعها والا فلا خلافا لما يرويه كلام العبادي (فرع) أعطاه (١٢١) مفتاح حانوته أو بيته فدفعه لاجنبي أو ساكن

معه ففتح وأخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم حفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه ايضا (فلو أكرهه ظالم) وان كانت ولايته عامة كما يصرح به كلامهم وان قال الزركشي لا يخلو عن احتمال (حتى سلمها اليه) أو لغيره (فلما لك تضمينه) أي الوديع (في الاصح) لمباشرته للتسليم ولو مضطر الا لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة ويفرق بين هذا وعدم فطر المسكره كما مر بان ذاك حق الله تعالى ومن باب خطاب التكليف فائتريه الا كراه وهذا حق الادمي ومن باب خطاب الوضع فلم يؤثر فيه شيء (ثم يرجع) الوديع (على الظالم) وان علم انه لا يتسلمها ولم يسلمها اليه على الاوجه لانه استولى عليها حقيقة امالواخذها الظالم قهرا من غير فعل من الوديع فلا ضمان عليه قطعا ويلزم الوديع دفع الظالم بما امكنه اي ولو بتعيينه لها فيما يظهر نظير ما مر في الوصي فان لم يندفع الا بالحلف جاز وكفر وقال الغزالي يجب اي بالله دون الطلاق كما هو ظاهر واعتمده الا ذرعي ان كانت حيوانا يريد قتله او قناير يد الفجور به ومتى حلف

نسخته اه (قوله من ذينك) أي الترك والتأخير (قوله بالكلية) أي مع عدم امكان التدارك ولو بالبدل نعم بتضح هذا في ترك الحلف اه سيد عمر (قوله ولو قال لا تخبر بها الخ) عبارة المغني ولو نهاه عن دخول أحد عليها أو عن الاستئانة على حفظها بحارس أو عن الاخبار بها مخالفه فيه ضمن ان اخذها الداخل عليها او الحارس بها او تلفت بسبب الاخبار وان لم يعين موضعها وان اخذ غير من ذكر او تلفت بسبب الاخبار فلا ضمان اه (قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا قوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين اه (قوله ومن ثم لو التزمه الخ) أي حفظ الامتعة كان استحفظه على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالنظم ذلك اه ع ش (قوله ضمنه الخ) قال الشيخ ع ش في حاشيته و ظاهره وان لم يره الامتعة ولا سلمها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخضر اه اذا استحفظوا على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رويهم اياها اه قلت لا اشكال لان الصلوة انه تسلم المفتاح كما يدل عليه قوله ايضا واذا تسلم المفتاح مع التزام حفظ المتاع فهو متسلم للمتاع معنى بل حسا لتمكنه من الدخول الى محله وايضا فالاستحفاظ هنا على المتاع وهناك على السكة وايضا فالامتعة هنا متعينة نوع تعيين اذهي محصورة في المحل المستحفظ عليه لا تزيد ولا تنقص بخلاف بيوت السكة التي بها سكانها يزيدون وينقصون وايضا فالمستحفظ هنا مالك المتاع و ثم المستحفظ هو الخا كم لتدبر اهر شيدى وقوله سكانها الخ لا ينسب الامتعة تزيد وتنقص (قول المتن فلوا كرهه) أي الوديع ظالم على تسليم الوديعه وقوله فلما لك تضمينه له مطالبة الظالم ايضا اه معنى (قوله او لغيره) الى قول المتن ومنها في النهاية وكذا في المغني الا قوله وقال الغزالي الى واعتمده الا ذرعي وقوله بخلاف ما الى المتن (قوله وعدم فطر المسكره الخ) كون ترك المفطر في الصوم من خطاب التكليف لا خطاب الوضع محل تأمل اذ هو شرط لصحته كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله بان ذاك الخ) عبارة المغني بان هنا استيلاء على ملك الغير فضمناء وفي الصوم فعلة كلا فعل لان الحق فيه لله تعالى اه وهي سالمة عن اشكال السيد عمر المارافا (قوله يلزم الوديع الخ) عبارة المغني ويجب على الوديع انكار الوديعه عن الظالم والامتناع من اعلامه بها جهده فان ترك ذلك مع القدرة عليه ضمن اه (قوله بما امكنه) مع تنظيره بالوصي يشعر بان له دفع بعضها اذ لم تندفع الا به فليتأمل اه سيد عمر (قوله وكفر) ان كان بالله اه نهية عبارة المغني ويجب ان يورى في يمينه اذا حلف وامكنه التورية وكان يعرفه لا لا يحلف كاذبا فان لم يور كفر فان حلف بالطلاق او العتق مكرها عليه او على اعترافه تخلف حنث لانه فدى الوديعه بزوجه او رقيقه وان اعترف بها وسلمها ضمنها لانه فدى زوجته او رقيقه بها ولو اعلم الاصوص بمكانها فضاعت بذلك ضمن لما فاة ذلك الحفظ لان اعلمهم بانها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك اه (قوله واعتمده) أي وجوب الحلف بالله كدابة قضيه السياق ورحله ع ش على وجوب مطلق الحلف الشامل بالطلاق فليراجع (قوله ان كانت حيوانا) أي محترما كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله حنث) وبقي ما لو اكرهه على الحلف فقط تخلف بالطلاق او بالله فهل يحنث ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه ع ش (قوله لانهم اكرهوه الخ) أي فلا يحنث لانهم الخ اه ع ش قال السيد عمر ما نصه قد يقال ما به الحنث وقيل به انما هو الاخبار لا الحلف بخلاف المسئلة السابقة والحاصل ان ما به الحنث في الثانية ليس مكرها عليه بالكلية وفي الاولى وان لم يكن مكرها عليه بعينه لكن مكره عليه في الجملة نظر للتخيير اه (قوله بعد اخذها)

(قوله ضمن) ينبغي طريقا لا قرارا وقوله وان لم يعين الخ فلم اشترط التعيين في مسألة الدلالة السابقة الا ان يفرق بالنهي حتى لو وجد ثم لم يشترط التعيين (قوله وقال الغزالي الخ) كذا شرحه ر (قوله وبخلاف الخاتم اذ لبسه الرجل في غير الخنصر الخ) نعم يجب تقييده بمن لم يقصد به الاستعمال ومن لم يعتد اللبس في غيره كما يفعله كثير من العامة شرحه ر وغير الخنصر للمرأة كالخنصر والخنثى ملحق بالرجل في اوجه احتمالين

(١٦ - شرواني وابن قاسم - سابع) بالطلاق حنث لانه لم يكرهه عليه بل خيره بينه وبين التسليم بخلاف ما لو اخذ قطع مال رجل ولم يتركه حتى يحلف به انه لا يخبر بهم فاخبر بهم لانهم اكرهوه على الحلف عينا (ومنها ان ينتفع بها) بعد اخذها

فيه فيضمن لتعديده بخلافه
لنحو دفع الدود مامر
وبخلاف الخاتم اذ البسه
الرجل في غير الخنصر فانه
لا يعد استعماله وكثير
يعتادون لبس شيء في
ابهامهم فقط وقضية ما
تقرر انه لا يضمن الا لبسه
في الابهام من غيرنية الحفظ
وكذا في الخنصر بقصد
الحفظ اذ لا يعلم الا منه ويأتي
ذلك في لبس الثوب كمام
وانما صدق المالك فيما لو
اختلفا في وقوع الخوف
لسهولة البينة به ولا يرد
عليه ما لو استعمالها ظانا
انها ملكه فان ضمانها مع
عدم الخيانة معلوم من
كلامه في الغضب فان لم
يستعملها لم يضمنها وقول
الاسنوى ظن الملك عذر
انما هو بالنظر لعدم الاثم
للاضمان لانه يجب حتى
مع الجهل والنسيان (او)
بان (ياخذ الثوب) مثلا
(لبسه أو الدراهم لينفقها
فيضمن) قيمة المتقروم باقضى
القيم ومثل المثل ان تلف
واجرة المثل ان مدت مدة
عنده لمثلها اجرة وان لم
يلبس وينفق لان العقد
او القبض لما اقترن بنية
التعدي صار كقبض
الغاصب وخرج بقوله
الدراهم اخذ بعضها كدرهم
فيضمنه فقط ما لم ينفص
ختما او يكسر قفلا فان
رده لم يزل ضمانه حتى لو

تألف الكل من درهما والنصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلافه وإن لم يتميز بخلاف رد بدله إذا لم يتميز قوله

أو نقصت به لأنه ملكه جرى فيه مالو خلطها بماله قبل مثل بمثلين لأن الأول لنية الاستعمال والثاني لنية الأخذ والامساك وليس بصحيح بل الأول لنية الامساك أيضاً والثاني لنية الإخراج (ولو نوى) بعد القبض (الأخذ) (٢٣٣) أي قصده قصد اضممهما (ولم يأخذ لم يضمن على

(قوله لأنه) أي البديل ملكه أي الوديع (قوله قبل مثل بمثلين إلخ) الأولى أن يقال في نكتة التعدد أن الأول مثال الانتفاع مع بقاء العين والثاني له مع ذهابها نعم قد يقال الضمان في الثاني مفهوم بالأولى منه في الأول فكان الأولى عكس الترتيب المذكور وإن كان التصريح بما يعلم التزاماً لا بأس به أه سيد عمر (قوله أيضاً) أي كنية الاستعمال (قول المتن ولو نوى الأخذ) أي للو دبعة خيانة ونوى تعييبها ولم يأخذ ولم يعيب أه معنى (قوله ولا وضع يد) بالإضافة (قوله وأجرى الرافعي الخلاف) معتمداً على (قوله وفيه نظر) هو يشعر بتجميع جر بان الخلاف ومقتضاه عدم الضمان أه على (قوله لا بالنية السابقة) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة عما وافهم كلامه أنه إذا أخذها يضمنها من وقت نية الأخذ حتى لو نوى يوم الخميس وأخذها يوم الجمعة يضمن المنفعة والأرض من يوم الخميس والمراد بالنية كما قاله الإمام تجر يد القصد لا أخذها لا ما يخطر بالبال ودعاية الدين تدفعه فإنه لا اثر له وأن ترد إلى أي ولم يجرم فالظاهر عندنا أنه لا حكم له حتى يجر دقصد العدوان أه قال على قوله يوم الخميس لعل وجهه أنه لما جرد قصده للأخذ واتصل به بعد نزول منزلة المستولى من حين النية والافكان الظاهر أن لا يضمن لبقاء الامانة في حقه إلا أن يأخذ أه ويعلم بذلك أن الكلام فيما إذا استمرت نيته السابقة إلى الأخذ بخلاف ما إذا رجعت عن تلك النية ثم حدثت نية أخرى فالمدار حينئذ على النية الثانية فقط (قوله عمد الاسوا) إلى قول المتن ومتى طلبها في النهاية لا قوله وفيه نظر إلى المتن (قوله على ما بحثه إلخ) عبارة النهاية كما بحثه إلخ (قول المتن بماله) أي وإن قل كما قاله الإمام أه معنى (قوله بان عسر) إلى قول المتن ومتى صار في المغنى (بنحو سكة) عبارة المغنى فإن تميزت بسكة أو عتق أو حداته أو كانت دراهم فخلطها بدنانير لم يضمن أه وقال سم قد يقال بجر السكة لا تقتضي التمييز لأن المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تمييزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط أهو لك أن تقول لم يرد بالشارح مطلقاً السكة بل ما سهل تمييزها بقرينة أول كلامه عبارة المغنى قال الزركشي وليس الضابط التمييز بل سهولته حتى لو خلط حنطة بشعير مثلاً كان ضمناً فيما يظهر أه وهذا ظاهر إذا عسر التمييز أه (قوله بما مر) وهو قوله وبمثل المثل أه كردد (قوله أمالو كانا مختومين إلخ) أي واحد أه أه نهاية زاد المغنى وأما إذا كانت أي الدراهم لمودعين فأولى بالضمان ولو قطع الوديع يد الدابة المودعة أو أحرق بعض الثوب عنده خطأ ضمن المتلف فقط دون الباقي لعدم تعديده فيه أو شبه عمد أو عمد ضمنهما جميعاً لتعديده أه وهو وافق لما مر عن النهاية من الفرق بين العمد والسهو في الخلط خلافاً للشارح (قوله فيضمن) أي وإن ختمته بعد ذلك وقوله بفرض الختم أي ما فاضه فقط حيث لم يخلط أه على (قوله فقط) عبارة النهاية والمغنى وإن لم يخلط أه (قوله لأن القصد) عبارة المغنى لم يضمن لأن القصد إلخ إلا أن يكون مكتوماً عنه فيضمن ولو خرق السكيس من فوق الختم لم يضمن إلا بنقصان الخرق نعم إن خرقه متعمداً ضمن جميع السكيس ولو عد الدراهم المودعة أو وزنها أو ذرع الثوب كذلك ليعرف قدر ذلك لم يضمنه كما جزم به صاحب الأنوار أه (قوله لا كتمه عنه) قضيته أنه لو دلت القرينة على قصد كتمه عنه ضمنه أه سم وقد مر انقاع المغنى ما وافقه (قوله كالأو جدها إلخ) لا يخفى ما فيه أذهى داخلة في قول المصنف وغيره إلا أن بقيد الغير بكونه بما مر كما فعله المغنى (قوله ويلزمه) إلى قوله وكان الفرق

(قوله بل لا يصح) لا ينافي هذا قولهم لو قطع وديع دابة يدها وأحرق وديع ثوب بعضها فإن كان خطأ ضمن المتلف دون الباقي أو عمداً أو شبه عمد ضمنها قال في شرح الروض ولا يخالف ذلك تسويتهم الخلط بالعمد في الضمان لأن محلها في ضمان الاتلاف كافي لبعض المتلف في مسئلتها لا في ضمان التعدي كما في الباقي فيها إذ لا تعدي فيه أه وذلك كما يؤخذ من قوله ولا يخالف ذلك إلخ كما هو ظاهر (قوله أمالو تميزت بنحو سكة) قد يقال بجر السكة لا تقتضي التمييز لأن المراد به سهولته بدليل قوله بان عسر تمييزها وقد تختلف السكة ويعسر التمييز لكثرة الخلط (لا كتمه عنه) قضيته أنه لو دلت القرينة على قصد كتمه عنه ضمن

الصحيح) لأنه لم يحدث فعلاً ولا وضع يد تعدياً له كونه ياتم وأجرى الرافعي الخلاف فيما إذا نوى عدم الردوان طلب المالك لكن ذكر غيره أنه يضمن هنا قطعاً لأنه أمسك لنفسه وفيه نظر أما إذا أخذ فيضمن بالأخذ لا بالنية السابقة عليه كما هو ظاهر لأن مجرد النية لا يضمن ووجود المنوى بعدها لا يوجب تأثيرها وقول الزركشي أن المتن يفهم ضمناً من حينها وفيه نظر يرد بمنع افهامه ذلك (ولو خلطها) عمداً لا سهواً على ما بحثه الأذرعى وفيه نظر بل لا يصح مع إطلاقهم هنا وفي الغصب أن الخلط منه يملكه (بأله) أو مال غيره ولو أجود (ولم يميز) بان عسر تمييزها كبر بشعير (ضمن) ضمان الغصب باقضى قيم المتقوم ومثل المثل لأن المالك لم يرض بذلك ولدخلها في ملكه بمجرد الخلط الذي لا يمكن فيه التمييز أمالو تميزت بنحو سكة فلا يضمنها إلا أن نقصت بالخلط (ولو خلط دراهم كسرين للدودع) ولم تميز وقد أودعها غير مختومين (ضمن) تلك الدراهم بما مر (في الأصح) لتعديدها

لو كانا مختومين فيضمن ما في كل بفض الحاتم فقط كفتح الصندوق المفتل بخلاف حل خيط بشد به رأس السكيس أو رزمة القماش لأن القصد هنا منع الانتشار لا كتمه عنه (ومتى ضارت بضمونة بانتفاع وغيره ثم ترك الحياثة لم يبرأ) كالأو جدها ثم أقرها ويلزمه رد ما فوراً

بمخلاف مرتين أو وكيل تعدى وكان الفرق ماسر من ارتفاع اصل الوديعة بالحياة بخلاف غيرها (فان احدث له المالك) الرشيد قبل ان ردّها له (استئماناً) أو اذنانى حفظها أو ابراء (١٢٤) أو ايداعاً (برى) الوديع من ضمانها (فى الاصح) لانه اسقط حقه ولو اتلفها فحدث

له استئماناً ونحوه فى البذل لم يبرأ وخرج باحدث قوله له قبل الحياة ان خنت ثم تركت عدت اميناً فلا يبرأ به قطعاً لانه ابراء عمالم يجب وكذا لو ابراءه نحو وكيل وولى (ومتى طلبها المالك) لكلها المطلق التصرف ولو سكران على الوجه لا على وجه يلوح بجحدها كان طالبه بمحضرة ظالم متشوف اليها (لومه الرد) على الفور ولا يجوز له التأخير للاشهاد وان سلمها له باشهاد لقبول قوله فى الرد وليس المراد به حقيقته بل التمكن من الاخذ (بان يخلى بينه وبينها) ومؤنة الرد على المالك اما مالك حजर عليه لنحو سفيه او فلس فلا يرد الا لوليه والا ضمن كالرد لاحد شريكين او دعاه فان ابى الا اخذ حصته رفعه لقاض او محكم بقسمه له وعلم من ذلك ان من اعطى غيره خاتمه مثلاً امانة لقضاء حاجة وامره برده اذا قضيت فركه بعد قضائها فى حرزه فضايع لم يضمنه لما تقرر انه انما يلزمه التخلية لا غير هو لا تكون الا بعد الطلب (فان اخرج) التخلية بعد الطلب أو اعلام المالك بحصول ماله بيده بنحو هبوب ريح ان لم يعلمه او

فى المغنى (قوله بخلاف مرتين أو وكيل) أى فانه لا يلزم ما الردفور وان تعديا لبقاء الرهن والوكالة وان زالت الامانة أه غش (قوله بخلاف غيرها) الانسب الاخصر بخلافهما (قوله او اذنا الخ) عبارة المغنى كقوله استأمنتك عليها او ابراءتك من ضمانها وامره بردها الى الحرزاه (قوله لانه اسقط) الى قوله وإنما يتجه فى المغنى لا قوله لا على وجه الى المتن وقوله او محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن (قوله فى البذل) اى وهو فى ذمة الملتف بخلاف ما لو اخذه المالك منه ثم رده اليه فانه يبرأ لان الرد ابتداء ايداع أه غش (قوله لم يبرأ) بلا خلاف لان الواجب عليه ان يرد البذل الى المالك أه مغنى (قوله قوله) اى المالك له اى الوديع (قوله لانه ابراء الخ) وتعليق للوديعة نهاية ومغنى (قوله وكذا لو ابراءه نحو وكيل الخ) هو محترز المالك أه سم عبارة المغنى ولا خفاء ان هذا الاستئمان انما هو للمالك خاصة لا للولى والوكيل ونحوهما بل لا يجوز لهم ذلك ولو فعلوه لم يعد اميناً قطعاً أه (قول المتن المالك) او واره بعد موته أه مغنى وقديقال ان المتن شامل له (قوله لكها) متعلق بالمالك وسيدكره محترزه (قوله المطلق التصرف) الى قوله متبرعاً فى النهاية لا لا قوله على وجه الى المتن وقوله او محكم وقوله وهى لا تكون الى المتن وقوله او اعلام المالك الى المتن (قوله لا على وجه الخ) متعلق بطالبا (قوله يلوح) اى يشير (قوله كان طلبه الخ) مثال للمغنى لا للنفى أه سم (قوله متشوف) اى مشتاق أه كرى (قول المتن لومه الرد) ولو او دعه معروف بالصوصية وغلب على الظن انها غيره ثم طالبه لومه الرد فيما يظهر لظاهر اليد أه نهاية زاد المغنى ولو قال من عنده وديعة لمالكها خذ وديعتك لومه اخذها أه (قوله لقول قوله) اى الوديع (قوله حقيقته) اى حملها الى مالكم أه مغنى (قوله ومؤنة الرد على الخ) مبتدا وخبر (قوله لنحو سفيه او فلس الخ) فيه ان محجور الفلاس لا ولى له الا ان يريد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع كذا افاده الفاضل المحشى سم وظاهر ان المراد ذلك وقد سبقت المسئلة فى كلام الشارح مبسو طاسيد عمر وغش (قوله ضمن) عبارة المغنى فلا يلزمه الرد اليه بل يحرم فان رد عليه ضمن أه (قوله رفعه) اى رفع الوديع الا امر (قوله او محكم) قد يقال شرط التحكيم رضا الخصمين والوديع وكيل فى الحفظ لافى القسمة فليراجع أه سيد عمر اقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى والروض على القاضى (قوله بقسمه له) اى ان انقسم نهاية وشرح الروض عبارة المغنى وشرح الروض ليقسمه ويدفع اليه حصته منه أه (قوله من ذلك) اى من تفسير الرد بالتخلية (قوله اذا قضيت) ببناء المفعول (قوله فى حرزه) اى حرز مثله كاعبر به النهاية أه سيد عمر اى والمغنى (قوله وهى لا تكون الخ) يفهم هذا عدم الاكتفاء بالامر بالساقب فى الطلب وهو محل تأمل أه سيد عمر اقول ويؤيد الاشكال اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله (قوله او اعلام الخ) عطف على التخلية أه سم عبارة المغنى واحترز بتفسير الرد بالتخلية عن رد الامانات الشرعية كثوب طيرته الریح فى داره فان ردّها بالاعلام أه (قوله لنحو صلاة) متعلق بضمير خلافة الرجوع للتأخير عبارة الروض مع شرحه فان اخره ضمن لان اخره بعذر كاحتياجه الى الخروح وهو فى ظلام او فى حمام او مطر او طعام ونحوه مما لا يطول لزمه غالباً بنحو صلاة وقضاء حاجة وطهارة وملازمة غريم يخاف هربه فلا يضمن لعدم تقصيره وله ان ينشئ ما يتأتى انشاؤه من ذلك كالتطهروا الاكل والصلاة التى دخل وقتها اذا كانت الوديعة بعيدة عن مجلسه أه (قوله وكذا الاشهاد الخ) عبارة المغنى وليس له ان يلزم المالك الاشهاد بخلاف ما لو طالبا وكيل المودع لانه لا يقبل قوله فى دفعها اليه ولو كان الذى اودعه حاكماً طالبا فعليه ان يشهد له بالبراءة لانه لو عزل لم يقبل قوله قاله الاصطخرى فى ادب القضاء قال الزركشى ويحى مثله اذا كان المودع ينوب عن غيره بولاية او وصية أه وقوله ولو كان الخ كله فى النهاية قال عش وفائدة وجوب الاشهاد عليه فى هذه

(قوله وكذا لو ابراءه نحو وكيل وولى) هو محترز المالك (قوله كان طالبا الخ) مثال للمغنى لا للنفى (قوله فلا يرد الا لوليه) فيه ان محجور الفلاس لا ولى له الا ان يريد بالولى بالنسبة اليه الحاكم فليراجع (قوله او اعلام)

الصور

بحصوله فى حرز كذا ان علمه لا بقيد كونه فى ذلك الحرز (بلاعذر ضمن)

لتعدي به بخلافه لنحو صلاة وطهر واكل دخل وقتها وهى بغير مجلسه وملازمة غريم وكذا الاشهاد على وكيل او ولى او حاكم

طلبها ممن أودعه إياها لاحتمال عزله فلا يقبل قول الوديع في الدفع إليه حينئذ فكان تأخير الدفع إليه حتى يشهد على نفسه بالأخذ منه عذرا ولو طال زمن العذر كذا نذر اعتكاف شهر متتابع فالأوجه أنه يلزمه توكيل أمين يردّها (١٢٥) إن وجدته متبرعا وإلا يوكل رفع المودع الأمر

للحاكم ليلزمه بيعت من يسلمها له فإن أبى أرسل الحاكم أمينه ليسلمها له كما لو غاب الوديع ذكره الأذرعى وإنما يتجه ما ذكره آخره إن كان خروجه لذلك يقطع تتابع اعتكافه والقياس أنه إذا عجز عن التوكيل لزمه الخروج ولا ينقطع به تتابعه حينئذ يلزمه الحاكم بالخروج بنفسه قال ومضى ترك ما لزمه هنا مع القدرة عليه ضمن ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح أن اشتراط الفورية فيما ذكر إنما هو لدفع الضمان لا غير فلا ياتم بالتأخير وإن ضمن به لأن الأمر المطلق لا يقتضى الفور وهو محتمل لكن الأوجه ما دل عليه كلامهم من الأثم أيضا لأن محل ما ذكر ما لم تدل القرينة على الفور وهي هنا دالة عليه إذ طلب المالك أو وكيله وقوله أعطاه لأحد ابن أو من قدرت عليه من وكلائي فقدر على أحدهما أو أحدهم ظاهر في احتياجه لها أو في نزاعها منه ومن ثم ضمن بالتأخير بخلاف ما لو قال ادفعها لمن شئت من ذين أو من وكلائي فاني فانه لا يعصى كافي أصل الروضة بل ولا يضمن كما رجحه الأذرعى من وجهين اطلاقهما وبه يعلم الفرق

الصور مع قبول قول الوديع في الرد عليه تخليص نحو الحاكم من ورطة لزوم عزله بعد العزل اه (قوله طلبها) أي الوكيل أو الولي الخ وكذا الضمير المستتر في أودعه وفي يشهد والمجرور في عزله وفي إليه في الموضعين (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره أي الشارح هو المودع اه سم وقد قدمنا عن المغنى والنهاية ما يوافق ما ذكره الشارح في الحكم دون التعليل وعن الأول ما يوافق ما في الروض وشرحه وعدولهما عن تعليل الشارح لعله لمخالفته لما يأتي في شرح على من أئتمنه فلي تأمل (قوله كذا نذر اعتكاف الخ) وأحرام بطول زمنه نهاية ومغنى (قوله وإلا يوكل) الأولى وإن لم يوكل (قوله ليلزمه) أي بعد ثبوت الابداع عنده اه مغنى (قوله ليلزمه) أي يلزم الحاكم الوديع الممتنع من التوكيل اه كردى (قوله فإن أبى) أي الوديع من البعث (قوله ما ذكره آخره) وهو قوله فإن أبى الخ اه كردى (قوله قال) أي الأذرعى (قوله ومضى ترك) أي قوله ويؤخذ في المغنى (قوله ما لزمه هنا) أي من التوكيل والبعث والخروج (قوله لكن الأوجه الخ) قضية ما يأتي انفا عن المغنى عدم الأثم بمجرد التأخير بل انتهى عنه (قوله لأن محل ما ذكر) أي أن الأمر المطلق الخ (قوله أو وكيله) أي أو وليه أو الحاكم أخذاء امر (قوله وقوله الخ) عطف على طلب الخ (قوله في احتياجه الخ) راجع إلى قوله إذ طلب الخ وقوله أو في نزاعها الخ إلى قوله وقوله أعطاه الخ على طريق اللف (قوله ضمن بالتأخير) ولو لم يطلب الوكيل ولو قال مع ذلك ولا تؤثر فاخر عصى أيضا اه مغنى (قوله بخلاف ما لو قال) إلى قوله وبه يعلم في المغنى (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر رسم ومغنى (قول الماتن أودع خرفيا كسرة) وشمل إطلاقهم دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فأخبره وهو الأوجه نهاية ومغنى رسم (قوله وغصب) إلى قول الماتن وجودها في النهاية لإلا قوله بالبدئية أو الاستفاضة وكذا في المغنى إلا مسألة الموت (قوله وببحث حملة) أي الغصب اه ع ش عبارة المغنى رسم والغصب كالسرقة كما قاله البغوى وقال الرافعى أنه الأقرب وقيل كالموت ورجحه الماتن وقال الأذرعى أن ادعى وقوعه في مجمع طوبى بيئته وإلا فلا اه وينبغي حمل الكلامين على ذلك اه (قوله على ما إذا ادعى الخ) وإلا طوبى بيئته نهاية ومغنى قال ع ش قوله وإلا طوبى الخ معتمدا (قوله بخلة) أي في محل ليس فيه أحد اه ع ش (قوله ولا يلزمه الخ) أي في الأولى مغنى ورشيدى (قوله نعم يلزمه الخلف الخ) لعله إذا طلب تخليفه اه سم (قوله على السبب الخفى) عبارة المغنى عند ذكر السبب الخفى اه (قوله أنه لا يعلم الخ) أي فلا يكلف الخلف إن لم يتلف اه ع ش (قوله وموت) أي فمذا سبب ظاهر ومعلوم أنه لا يشارك الحريق في حكمه الآتى ومن ثم لم يذكره مع في تفصيله والظاهر أن حكمه وجوب البيئته نعم أن استفاض لينبغي تصديقه بلا يمين نظير الحريق ويدل على ذلك قوله الآتى وإلا صدق بيمينه اه رشيدى (قوله وببحث حملة) أي الموت على ما إذا ادعى الخ جزم به النهاية (قوله على ما إذا

عطف على التولية (قوله فلا يقبل قول الوديع الخ) في الروض وإن أخره أي الإعطاء عن وكيل حتى يشهد عليه لم يضمن قال في شرحه لأن الوكيل يصدق بيمينه في عدم الرد عليه اه وهذا غير ما ذكره الشارح لأن الظاهر أن الوكيل فيما ذكره هو المودع (قوله فانه لا يعصى) أي بالتأخير ليعطى آخر (قوله أودع خرفيا كسرة الخ) وشمل إطلاقه دعوى السرقة ما لو طلبها المالك فقال له أودعها ولم يخبره بالسرقة ثم طالبه فأخبره وهو الأوجه وفصل العبادى فقال إن كان يرجو وجودها فلا ضمان وإن أيس منها ضمن ونقله الزركشى عنه واقره شرح مر والضمان هنا حيث لزم تأخير الدفع بلا نذر لا ينبغي العدول عنه (قوله وببحث حملة على ما إذا ادعى وقوعه بخلة) أي وإلا طوبى بيئته عليه شرح مر

بين هذه وما قبلها بأن تلك فيها الضمان ومن لازمه الأثم غالبا وهذه لا اثم فيها ولا ضمان فاتجه ما ذكرته من الأثم وان دفع الأخذ من الأخيرة عدم الأثم فيما قبلها فتأمل (وإن ادعى الوديع تلفها ولم يذكر سببا) له أودع سببا (خفيا كسرة) وغصب وببحث جملة

على ما إذا ادعى وقوعه بخلوه (صدق يمينه) إجماعاً ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف له أنها تلفت بغير تفريط منه ولو نكل عن اليمين على السبب الخفي حلف المالك أنه لا يعده وغرمه البذل (وان ذكر ظاهراً كحريق) وموت وبحت حمله على ما إذا ادعى وقوعه بحضرة جمع (فان عرف) بالبينة والاستفاضة (الحريق ١٣٦) وعمومه صدق بلايين (لا غناء لظاهر الحال عنها نعم انهم بان احتمال سلامة حالف وجوباً

(وان عرف دون عمومه) واحتمل سلامتها (صدق يمينه) لاحتمال ما ادعاه (وان جهل طواب بيينة) على وقوعه (ثم يحلف على التلف به) لاحتمال سلامتها وإنما لم يكلف بيينة على التلف به لانه بما يخفى فان نكل حلف مالكتها على نفى العلم بالتلف ورجع عليه (وان ادعى) وديع لم يضمن الوديعة بتفريط او تعد (رداً على من ائتمنه) وهو اهل للقبض حال الرد مالكا كان أو وليه او وكيله او فيما او حاكماً (صدق يمينه) لانه رضى بامانته فلم يحتاج لاشهاد عليه به وأفتى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى تسليم ما جباه استاجره على الجباية كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله (او ادعى الوديعة الرد (على غيره) أى غير من ائتمنه) كوارثه او ادعى وارث المودع) بفتح الدال (الرد) منه (على المالك) للوديعة (او أودع) الوديعة (عند سفره اميناً) لم يعينه المالك (فادعى الامين الرد على المالك طولب) كل بمن ذكر (بيينة) كما لو ادعى

ادعى وقوعه الخ) ولا صدق يمينه نهاية وسم (قوله بالبينة) عبارة الاسنى بالمشاهدة اه (قوله بأن احتمال سلامتها الخ) قد يقال المراد بالعموم في كلام الاصحاب شمول السبب للوديعة فلا حاجة لما زاده المتأخرون من التقييد باحتمال السلامة ثم رايته في شرح الروض اشار لما تحته اه سيد عمر (قوله بأن احتمال سلامتها) بان عم ظاهر الا يقينا مغنى وشرح الروض (قول المتن وان عرف) أى الحريق وقوله وان جهل أى ما ادعاه من السبب الظاهر اه معنى (قول المتن ثم يحلف على التلف به) قد يقال هل فصل بين ما اذا تعرضت البينة لتكون الحريق مثلاً عرف وعمومه فيصدق الوديعة بلايين وبين ما إذا لم تعرض فيحتاج اليمين اه رشيدى أقول ويصرح بهذا التفصيل قول الشارح المار بالبينة عقب قول المصنف فان عرف (قوله فان نكل الخ) عبارة المغنى فان لم يقم بيينة او نكل عن اليمين حلف الخ اه (قوله لم يضمن الوديعة الخ) أى لم يسبق له تفريط او تعد يقتضى دخول الوديعة في ضمانه (قوله لم يضمن الوديعة بتفريط الخ) لا يخفى ان مثله يتأتى فيما مر في دعوى التلف لكنه إنما خص هذا بالتقييد لان الرد مبرى دون التلف فربما توهم ان دعوى الرد كالرد فرفعه بما ذكر اه رشيدى أقول وقد أشار الشارح كغيره اليه بقوله نعم يلزمه الحلف الخ (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن ائتمنه فهم مودعون اه سم (قوله لانه رضى) أى من ائتمنه وكذا ضمير عليه (قوله به) أى الرد (قوله بتصدق جاب الخ) بخلاف جاني وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جباه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتممه سم على حج وافهم قوله غير ناظره انه لو استاجره ناظره للجباية قبل دعواه التسليم اه عش (قوله لمستاجره الخ) ليس بقيد فله مالواذن لشخص في ذلك من غير ذكر عوض اه عش (قول المتن كوارثه) أى المالك اه معنى أى ووكيل المودع كما مر عن الروض والمغنى (قول المتن وارث المودع) ومثله وارث الوكيل اخذاً من قوله الاتى وما ذكر من التفصيل الخ اه عش (قوله منه) أى من الوارث لامن مورثه فانه يأتى حكمه (قوله لم يعينه الخ) لم يبين محترزه اه سيد عمر أقول قد يتبين مما مر عن الروض والمغنى في حاشية قوله فلا يقبل قول الوديعة الخ انه لا مفهوم له راجع وتامل ولعل لهذا لم يذكر المغنى ذلك القيد (قوله وملتقط) عطف على من طيرت الخ وقوله الرد مفعول ادعى (قوله كما مر) أى قبيل قول المصنف منها إذا نقلها الخ اه كرى في خلاف قوله أويده قبل التمكن الخ راجعه (قوله على ان لا للوديعة اخذها الخ) معتمد اه عش (قوله كما مر) أى في شرح فان فقدته فامين (قوله بان قال) الى الكتاب في النهاية لا قوله المسقط للضمان وقوله وفارق الى بخلاف نحو (قوله يمنع يقول الخ) خبر وجوهها (قوله المسقط الخ) نعم التلف (قوله قبل ذلك) متعلق بالرد والتلف فخرج به مالو

(قوله نعم يلزمه الحلف له الخ) لعله إذا طلب تحليله (قوله وبحت حمله الخ) عبارة القوت ومنها أى التنبيهات عند المتولى موت الحيوان والغصب من الاسباب الظاهرة والحق البغوى الغصب بالسرقة قال الراعى وهو الاقرب قلت وينبغي انه ان ادعى موت الحيوان بقرية او رقة سفر فكما قال المتولى او بقرية حال انفراده فكما السرقة وكذا يقال في الغصب ان ادعى وقوعه في جمع كرفة او سوق طولب بيينة ولا فلا اه (قوله على ما إذا ادعى وقوعه بحضرة جمع) أى وإلا فهو من الخفى (قوله مالكا كان الخ) تفصيل لمن ائتمنه فهم مودعون (قوله وأفتى ابن الصلاح بتصدق جاب ادعى الخ) بخلاف جاني وقف اقامه غير ناظره كواقفه ادعى تسليم ما جباه لناظره لا يصدق عليه لانه لم ياتممه مر (قوله ادعى تسليم الثمن لموكله) هذا لا يخالف انه لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأذون فيه وانكر الموكل صدق الموكل (قوله قبل ذلك) يتعلق

من طيرت الریح ثوباً بالحدوداره وملتقط الرد على المالك لان الاصل عدم الرد ولم ياتممه أما لو ادعى وارث الوديعة أن مورثه ردها على المودع أو أنها تلفت في يد مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفريط فيصدق بيمينه كما مر لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تعديهما وافهم المتن تصديق الامين في الاخيرة في ردها على الوديعة وهو كذلك لانه ائتمنه بناء على ان الوديعة اخذها منه بعد عوده من السفر كما مر (وجودها بعد طلب المالك) لها بان قال لم تودعنى يمنع قبول دعواه الرد أو التلف المسقط للضمان قبل ذلك للتناقض

لا طلبه تحليف المالك ولا البينة باحدهما لاحتمال نسيانه وقضيته انه لا تقبل دعواه النسيان حيث لا بينة وقد يوجه بان التناقض من متكلم واحد اتيح فغلظ فيه اكثر وفارق ما هنا ما في المراجعة بان التناقض ثم صريح لا يقبل تاويلا بخلافه هنا لاحتمال ان يريد لم تودعني لم يقع منك ايداع لي بعد التلف او الرد بخلاف نحو قوله لا ودعيتك عندي يقبل منه الكل (١٢٧) اذ لا تناقض هذا كله حيث تلفت والا

فهر بقسيميه (مضمن)
واذا ادعى غلطا ونسيانا لم
يصدق فيه المالك لانه خيانة
نعم ان طلبها منه بحضرة
ظالم خشى عليها منه فجدد
دفعها للظالم لم يضمن لانه
محسن بالجدد حينئذ وخرج
بطلب المالك قوله ابتداء
او جوا بالسؤال غير المالك
ولو بحضورهما وبقول المالك
لي عندك ودعيتك لا ودعيتك
لا عندك لان اخفاءها
ابلاغ في حفظها ولو انكر
اصل الايداع الثابت بنحو
بينة حبس وهل يكفي
جوابه بلا استحقاق على شيا
لتضمنه دعوى تلفها
اوردتها او لا فيه تردد
والظاهر منه على ما قاله
الزركشي الاول (تنبيه)
بأن كرم التفصيل في التلف
والرد يجري في كل امين الا
المرتمن والمستاجر قائمهما
لا يصدقان في الرد وسيعلم
بما يأتي في الدعاوى ان نحو
الغاصب يصدق في دعوى
التلف ايضا لا بخلافه
ثم يغرم البدل وافق ابن
عبد السلام فيمن عنده
ودعيتك ايس من مالكم بعد
البحث التام ويظهر ان
يلحق بها فيما يأتي لفظة
الحرم بانه يصرفها في أهم

ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحود فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن اي البدل ولا يصدق في
دعوى الرد الا ببينة كما يستفاد مما يأتي عن شرح الروض اه سم (قوله لا طلبه) اي الوديع وقوله ولا
البينة معطوفان على قبول الخ (قوله باحدهما) اي الرد والتلف (قوله لا احتمال نسيانه) اي نسيان الوديع
اصل الايداع (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله انه لا يقبل دعواه النسيان) اي في الاول نهاية اي في دعواه
الرد (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلطه وجهها محتملا فتسمع
بينته وان لا فلا فليتأمل اه سم (قوله بخلاف نحو قوله الخ) حال من لم تودعني من قوله بان قال لم تودعني
(قوله يقبل منه الكل) اي دعوى الرد او التلف والبينة اه ع ش اي وطلب تحليف المالك (قوله يقبل
منه الكل) قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحود بانها كانت باقية يرمه لم يصدق في دعواه الرد الا
ببينته انتهى اي وما دعواه التلف فيصدق فيها بيمينته ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان
ادعى التلف بعده اي الجحود صدق بيمينته وضمن البدل لخيانته بالجحود كالغاصب سواء قال في جحوده لا شيء
لك عندي ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا ببينته انتهى اه سم (قوله فهو) اي الجحود بقسيميه
اي لم تودعني ولا ودعيتك عندي اه سم وع ش وكردى (قوله وان ادعى الخ) غاية ثم هذا الى قوله وخرج
في المغنى (قوله لم يصدق فيه الخ) صفة قوله غلطا او نسيانا (قوله لانه) اي الجحود (قوله ان طلبها منه الخ)
سواء طالب الظالم المالك ام لا اه معنى (قوله اول قول المالك الخ) عطف على قوله لسؤال الخ وقوله
لا ودعيتك لاحد الخ مقول للقول ابتداء الخ (قوله وهل يكفي جوابه) اي لدعوى الايداع الثابت اه سم
عبارة الرشيدى اي من قامت عليه البينة باصل الايداع كما هو ظاهر السياق لما يرجع اه اي ويعلم منه
كفائته جوابا عن الثابت بالاولى (قوله ما ذكر من التفصيل) الى قوله قال الا ذرعى في المغنى الا قوله
وسيعلم الى وافق وقوله ويظهر الى بانه (قوله الا المرتن والمستاجر) والضابط ان يقال كل من ادعى التلف
صدق ولو غاصب ومن ادعى الرد فان كانت يده يضمنان كالمستام لا يقبل قوله الا ببينته وان كان امينا فان ادعى
الرد على غير من ائتمه فكذلك او على من ائتمته صدق بيمينته الا المكترى والمرتن اه ع ش (قوله لا يصدقان
في الرد) اي يصدقان في التلف اه معنى (قوله ان نحو الغاصب) اي من يده يضمنان كالمستام (قوله
ويظهر) اي للشراح (قوله لفظة الحرم) اي حرم مكة لا المدينة لجواز تلك لفظة بخلاف الاول اه ع ش
(قوله ولعله) اي ابن عبد السلام اه كردى (قوله قال) اي الا ذرعى (قوله بان يبعد في العادة) ان كان

بالرد والتلف فخرج به ما لو ادعى الرد والتلف بعد ذلك اي بعد الجحود فانه يصدق في دعوى التلف لكن يضمن
ولا يصدق في دعوى الرد الا ببينة كما يستفاد مما يأتي عن شرح الروض (قوله بان التناقض الخ) قد يقال
التناقض المذكور حاصل مع البينة ايضا ضرورة انه فرع الدعوى (قوله لا يقبل تاويلا) قد يقال لو كان
كذلك ما فصلوا هناك بين ان يذكر لغلطه وجهها محتملا فتسمع بينته والافلا فليتأمل (قوله يقبل منه الكل)
قال في شرح الروض نعم ان اعترف بعد الجحود بانها كانت باقية يرمه لم يصدق في دعواه الرد الا ببينته الرد انتهى اي
واما دعواه التلف فيصدق فيها بيمينته ويضمن كما يستفاد من قول الروض وشرحه بعد ذلك وان ادعى التلف
بعده اي الجحود صدق بيمينته وضمن البدل لخيانته بالجحود كالغاصب سواء قال في جحوده لا شيء لك عندي
ام قال لم تودعني وان ادعى الرد بعده لم يقبل الا ببينته انتهى (والا فهو) اي الجحود بقسيميه اي لم تودعني ولا
ودعيتك عندي (وهل يكفي جوابه) وان كان المراد جوابه بعد انكار اصل الايداع المذكور فشكل لانه

المصالح ان عرف والاسال عارفا بقدوم الا حرج ولا يبنى ما مسجد اقال الا ذرعى وكلام غيره بقضى انه يدفعها لقاض امين ولعله انما قال ذلك
لفساد الزمان قال كالجواهر وينبغي ان يعرفها كاللغة فلعل صاحبها نسيها فان لم يظهر صرفها فيما ذكر اه والحاصل ان هذا مال ضائع
فني لم يباس من مالكم امسكه له ابدامع التعريف تدبوا واعطاء للقاضى الامين فيحفظه له كذلك ومتى ايس منه اي بان يبعد في العادة وجوده
فيما يظهر صار من جملة اموال بيت المال كما مر في باب احياء الموات

مراده ما مر في الفرائض في المفقود فواضح والا فاللائق اعتبار ما ذكر ثم فيه فيما يظهر وعليه فلو خشي من اطلاع القاضي تلفها فينبغي اغتفار عدم الحكم ثم يبقى النظر فيما لو لم يعلم من حاله شيئا اه سيد عمر (قوله فيصرفه في مصارفها) اي ولا يأخذ منها شيئا لنفسه لاتحاد القابض والمقبض اه عش وقدمر خلافه وسياتي ايضا عنه في ارائل كتاب قسم النفي خلافه (قوله بان له الخ) اي لمن تحت يده مال من لا وارث له (قوله او يدفعه للامام الخ) مقابل قوله فيصرفه في مصارفها من هو تحت النخ اه رشيدى (قوله فيما يظهر) وحيث فرض الامام غير جائز لم لا يتعين الدفع اليه اذا تصرف فيما ذكر حيث نذله فليراجع اه سيد عمر (خاتمة) لوتنازع الوديعة اثنان بان ادعى كل منهما انها ملكه فصدق الوديع احدهما بعينه فلاخر تحليفه فان حلف سقطت دعوى الاخر وان نكل حلف الاخر وغرم له الوديع القيمة وان صدقهما فاليد لهما والخصومة بينهما وان قال هي لاحد كما وانسيته فكذباه في النسيان ضمن كالغاصب والغاصب اذا قال المغصوب لاحد كما وانسيته لحلف لاحدهما على البت انه لم يغصبه تعيين المغصوب للاخر بلايين ولو ادعى الوارث علم الوديع بموت المالك وطلب منه الوديعة فله تحليفه على نفي العلم بذلك فان نكل حلف الوارث واخذها وان قال الوديع حبستها عندي لانظر هل اوصى بها مالها كما اولافو متعددان ولو ادعوه ورقة مكتوبة فيها الحق المقربة اي مثالا وتلفت بتمصيره ضمن قيمتها مكتوبة واجرة الكتابة اه معنى زاد النهاية ومن نظائر مسئلتنا ما لو اعار ارضا للدفن فخر فيها المستعير ثم رجع المعير قبل الدفن فؤنة الحفر عليه لولى الميت ومالو وطى زوجته ونقض وضوءها باللس فانه يازمه ثمن ماء الغسل والوضوء ومالو حى الوطيس اي القرن ليخبر فيه فجاء اخرو برده فانه يلزمه اجرة ما يخبر فيه اه قال عش قوله ضمن كالغاصب وحكمه يفهم من قوله والغاصب لو قال النخ وقوله واجرة الكاتب اي المعتادة ومن ذلك الحبيج المعروفة والتذاكر الديوانية ونحوها ولا نظربما يغرهم على مثلها حين اخذها لتعدى اخذيه وقوله او نقض وضوءها النخ ربي مالو علت على زوجها او نقضت وضوءه والقياس انها تضمن ماء غسله وضوءه بل لو نقض وضوء اجنبية او نقضت وضوءه كان الحكم كذلك فليراجع من النفقات اه

(كتاب قسم النفي والغنيمة)

(قوله بفتح القاف) الى قوله وهو الانسب في المعنى الا قوله وهو بكسرهما النصيب والى قول المتن فيخمس في النهاية الا قوله حريين الى وخرج وقوله وما صرح الى المتن وقوله فاندفع جواب السبكي الى كونها بمعنى (قوله وهو النخ) الاولى اسقاط هو (قوله لرجوعه الخ) اي من الكفار اه معنى (قوله في اسم الفاعل) الاولى اسقاط اسم كافي للمعنى (قوله سمي بذلك لان الخ) قد يقال قد تقدم ماسى لاجله لياتي قوله ثم سمي به المال النخ وهذا الذى ذكره هناليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذى تقدم انه وجه التسمية عبارة الدميرى اي والمعنى والنفي مصدر فاء بى اذا رجع لانه مال راجع من الكفار الى المسلمين قال القفال سمي فينا لان الله تعالى خلق الدنيا النخ فجعل ما قاله القفال شرحا وبياننا ما قال قبله اه رشيدى (قوله ومن خالفه) اي بالكفر (قوله وسبيله) اي من خالفه اه كرى (قوله فعيلة النخ) استعملت شرعا في ربح من الكفار خاص وسميت بذلك لانها افضل وفائدة محضة والاصل في الباب قوله تعالى ما افاء الله على رسوله وقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء الايتين وفي حديث وفد عبد قيس وقد فسر لهم صلى الله عليه وسلم الايمان وان تعطوا من الغنم الخمس متفق عليه اه معنى وقوله والاصل النخ في النهاية مثله (قوله ولا عكس الخ) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة الخ فكان ينبغي ان يثبت العكس لان الفى ربح

ليصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولولبناه نحو مسجد وقوله ولا يبنى بها مسجدا لعله باعتبار الافضل وان غيره اهم منه والافقد صرحوا في مال من لا وارث له بان له بناء او يدفعه للامام ما لم يكن جائزا فيما يظهر (كتاب قسم) بفتح القاف مصدر بمعنى القسمة وهو بكسرهما النصيب (الفى) مصدر فاء بى اذا رجع سمي به المال الا لى لرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او المفعل لانه مردود سمي بذلك لان الله تعالى خالق الدنيا وما فيها للدومنين للاستعانة على طاعته فن خالفه فقد عصاه وسبيله الرد الى من يطيعه (والغنيمة) فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم اي الربح والمشهور تغايرهما كادل عليه العطف وقيل اسم الفى يشملها لانها راجعة اليها ايضا ولا عكس فهى اخص وقيل هما كالفقير والمسكين

تقدم ان انكار اصل الابداع يمنع قبول دعوى الرد والتلف فكيف يقبل دعوى ما يتضمن ذلك ان كان المراد جوابه لدعوى الابداع الثابت فواضح ويكون وجه التردد عدم الصراحة في دعوى الرد والتلف

(كتاب قسم الفى والغنيمة)

(قوله ولا عكس) قد يقال حيث نظر هذا القائل للمعنى حيث قال لانهار اجمعة اليها فكان ينبغي ان يثبت

ولم يحل لغير نابل كانت ناتيهم نار من السما مشحوق مائجوه وكانت في صدر الاسلام له صلى الله عليه وسلم خاصة لان النصره ايسر الاله ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما ياتي قيل بعضهم ذكر هذا الباب بعد السير وهو الانسب وقد يقال بل هذا النسب لانه قد علم ان ماتحت ايدي الكفار من الاموال ليست لهم بطريق الحقيقة فهم كوديع تحت يده مال لغيره سييله رده اليه فلذا ذكر عقب الوديعه لمناسبتة لها وهذه مناسبة دقيقة لا تستفاد الا من هذا الصنيع فكان اولي فان قلت بل هم كالغاصب فكان الانسب ذكره عقب الغصب قلت التشبيه بالغاصب وان صح من وجه لكن فيه تكلم وانما الاظهر التشبيه بالوديع من حيث انه مع جواز تصرفهم (١٣٩) فيه مستحق الرد لغيرهم (التي مال) ذكره

لانه الاغلب وان قيل حذف المال اولي ليشمل الاختصاص (حصل) لنا (من كفار) حريين او غيرهم لما ياتي في الامثلة فتقييد شيخنا بالحريين موهم وان امكن توجيهه على بعد بانه باعتبار انهم لاصل لا لاخراج غيرهم نعم يشترط كونه ملكهم ليخرج ما استولوا عليه لنحو مسلم فانه يجب رده اليه كما ياتي قريبا وخرج به نحو سيد دارهم الذي لم يستولوا عليه فانه مباح ليملكه اخذه كما في ارضنا (بلا قتال وابطاف) اي اسراع نحو (خيل وركاب) اي ابل وبلا مؤنة اي لما وقع كاهو ظاهر (كجزية) وخراج ضرب على حكمها كذا قيده شارح والوجه انه لافرق بينه وبين غيره بما هو في حكم الاجرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤخذ من مال من لا جزية عليه لانه وان كان اجرة يصدق عليه حد الفى ومثله نحو صبي دخل دارنا فاخذه مسلم وضالة حربى ببلادنا بخلاف

لانه فائدة اه سم (قوله ولم يحل) عبارة المغنى والنهاية ولم تحل الغنائم اه (قوله تحرق مائجوه) استثنى بعضهم من ذلك الحيوان وعليه فانظر ما كانوا يفعلونه فيه وقال في الفتح دخل في عموم اكل النار السبي وفيه بعد ويمكن ان يستثنى من ذلك وفي شرح المشارق ان من قبلنا اذا غنموا الحيوانات تكون ملكا للغنائمين دون انبيائهم واذا غنموا غير الحيوانات جمعوا هافجى نار فتحرقها انتهى اه ع (قوله وهو الانسب) جرى عليه المغنى (قوله بل هذا) اي صنع المصنف (قوله مع جواز تصرفهم الخ) قد يقال الانسب جواز وضع يدهم اذ هو الذي يختلف فيه الوديع والغاصب واما التصرف فممتنع على كل حال اه سيد عمر عبارة الرشيدى لعل المراد بالتصرف نحو الوضع في الخرز والنقل من محل الى اخر للحاجة ونحو ذلك اه (قوله ذكر الخ) اي المال (قوله لنا) خرج به ما حصل لاهل الذمة من اهل الحرب فانه لا ينزع منهم اه مغنى (قوله ما استولوا عليه الخ) عبارة المغنى ما اخذوه من مسلم او ذى او نحوه بغير حق فان لا ملكه بل يرد على مالكة ان عرف والا فيحفظ اه (قوله وخرج به) اي بقوله حصل الخ وقوله نحو صيد الخ كمشيشها اه سيد عمر (قوله نحو خيل الخ) كبغال وحمير وشفن ورجالة اه مغنى (قوله على حكمها) عبارة المغنى عليهم على اسم الجزية اه (قوله قيده شارح الخ) وافقه المغنى (قوله بينه) اي الخراج الذى ضرب على حكم الجزية (قوله حتى لا يسقط الخ) متفرع على كونه في حكم الاجرة وقوله ويؤخذ الخ عطف على لا يسقط يعنى لما كان في حكم الاجرة فلا يسقط باسلامهم الخ ويؤخذ الخ اه كرى وقال الرشيدى قوله حتى لا يسقط الخ بيان لخاصة الخراج الذى في حكم الاجرة وكذا قوله ويؤخذ بالنصب اه والاول احسن بل متعين اذ الظاهر ان حتى هنا تفريعية فيرفع مدخولها وما عطف عليه (قوله لانه الخ) متعلق بقوله لافرق الخ وعلقه اه كرى (قوله يصدق عليه حد الفى) اي الى اسلامهم كاعلم من قول المصنف من كفار فاما ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فلا يصدق عليه الحد اه رشيدى (قوله ومنه) اي الفى (قوله نحو صبي) اسقاط النهاية لفضة نحو و لعل الشارح ادخل بها المجنون والمرأة ثم رايت في عش ما نصه وينبغى ان مثل الصبي المارة حيث دخلا بلا امان منا اه (قوله لان اخذه يحتاج الخ) اي فيكون غنيمة اه ع (قوله من اهلها) اي التجارة ويحتمل ان الضمير للعشر وقد يؤيده قول المغنى من كفار شرطت عليهم اذا دخلوا دارنا اه (قوله وما صول الخ) كذا في المغنى (قوله ولو من غيرنا) جزم به المغنى (قوله اخذا الخ) الظاهر تعلقه بقوله تقييد الخ (قوله حذفة) اي خوف اه سم (قوله ويرد الخ) معتمداه ع (قوله بانه يدخل الخ) اي ما جلا عنه الخ فيه اي الخوف (قوله ولنحرج عجز الخ) اي وظنهم عدوا فبان خلافه اه ع (قوله وقدير دهذا) اي ما تركه لاهل المغنى الخ (قوله الا ان يجاب) هذا الجواب لا يرد او لوية الحذف (قوله وما جلا عنه) مستأنف (قوله مستغرق) قد يقال

العكس لان الفى ربح لانه فائدة (قوله لانه قد علم ان ماتحت ايدي الكفار الخ) لا يخفى انهم لم يتكلموا في هذا الباب على تلك الاموال من حيث انها كالوديعه بل من حيثيات لا تناسب الاباب السير على انه قد يقال ان تشبيه تلك الاموال بالاموال المغصوبة اقرب ثم رايت الشارح ذكر ذلك (قيل الاولى حذفه)

(١٧ - شروانى وابن قاسم - سابع)

كامل دخل دارنا فاخذ لان اخذه يحتاج مؤنة اي غالبا (وعشر تجارة) يعنى ما اخذ من اهلها ساوى العشر او لا وما صولح عليه اهل بلد من غير نحو قتال (وما جلا) اي هربوا (عنه خروفا) ولو من غير نافيما يظهر ثم رايت الاذرى بحثه ايضا ورد تقييد بعض الشراح بالمسلمين اخذا من عبارة الشيخين قيل الاولى حذفة ليشمل ما جلا عنه لنحو ضراصهم ويرد بانه يدخل فيه لما تقر انه شامل لخرفهم منا ومن غيرنا نعم لو فرض انهم تركوا اما لا للمعنى او لنحو عجزوا بهم عن حمله فهو في ايضا كما هو ظاهر وقد يرد هذا عليه الا ان يجاب بان التقييد بالخوف للغالب وما جلا عنه بعد تقابل الجيشين غنيمة لكنه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد (ومال) واختصاص (مر تدقتل او مات) على الردة (و) مال واختصاص (ذى) او معاهد او مستامن (مات بلا وارث) مستغرق بان لم

يترك وارثا أصلاً وترك وارثاً غير حائز لجميع ماله في الأول وما فضل عن وارثه في الثاني لبيت المال كما بينه السبكي والفقهاء في كثير من
 أخطأ في ذلك فإن خلف مستغرقين لميراثه (١٣٠) بمقتضى شرعنا ولم يرفعوا اليه ما تعرض لهم في قسمته واعترض الحد بشموله لما

أهداه كافر في غير حرب
 فإنه ليس بغيره كما أنه ليس
 بغنيمة مع صدق تعريف الفى
 عليه ولما أخذ يسرقه من
 دار الحرب مع أنه غنيمة
 خمسة وكذا ما أهداه
 والحرب قائمة مع أنه كذلك
 وبأن مافي حيز لا بد من
 انتفاء جميعه والعبارة تحتل
 انتفاء مجموعها فكان ينبغي
 إعادة لا ويجاب بأن قرينة
 نفى القتال والاحتياط تدل
 على أن الكلام في حصول
 بغير عقد ونحوه بما لا منة
 فيه لما خرد منه وهذا حاصل
 بذلك فن ثم اتجه حكمهم
 عليه بأنه ليس بغيره ولا
 غنيمة واتجه أنه لا يرد على
 حد الفى وبأن السارق لما
 خاطر كان في معنى المقاتل
 على أنه سينكر حكمه في
 السير كالملتقط الاظهر
 لإيرادا من السارق لولا
 ذكره ثم ما يفيد أنه غنيمة
 لأن فيه مخاطرة ايضاً إذ قد
 يتهمون به أنه سرقها على أن
 الأذرعى بحث أن أخذ ماله
 بدارنا بلا امان كم وفي دارهم
 ويوجه بان فيه مخاطرة ايضاً
 بخلاف أخذ الضالة السابق
 وبأن الحرب لما كانت
 قائمة كانت في معنى القتال
 وبأن الاصل فيما في حيز النفي
 انتفاء جميعه لا مجموع
 كما اشاروا اليه في تفسير ولا

المتن مستغن عن التقييد بمستغرق لأن من له وارث أن كان مستغرقاً فله جميع المال وإلا فله بعضه وبعضه في
 ففى المفهوم تفصيل فلا يرد باعتبار أن المراد بالمال السابق جميعه اه سيد عمر (قوله فجميع ماله) الاولى
 كونه بفتح اللام (قوله وما فضل عن وارثه) في شرح الفصول لشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول بالرد
 وبارث ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى اه سم ان كان مراده
 تقييد كلام الشارح فلا بأس به وان كان مستغنى عنه لعلمه بما سبق في الفرائض أو تعقيبه فحل تأمل لجواز
 أن يكون كلامه محمولاً على الأصل من انتظام امر بيت المال اه سيد عمر (قوله لبيت المال كما بينه الخ)
 انظر هل هو كذلك وان كان غير منتظم لأنه لا يأخذ وارثاً اه رشيدى أقول يؤخذ بما مر قبيل الباب ومن
 مواضع في كلامهم أن من هذا المال تحت يده يصرفه في مصارف بيت المال ثم رابت في عرش فيما يأتى عن
 قريب ما يصرح به (قوله مستغرقين) الاولى الافراد (قوله لم تعرض لهم في قسمته) اى وان أقسموه على
 خلاف مقتضى شرعنا فيما يظهر اه سيد عمر (قوله واعترض الحد) الى قوله وبأن مافي حيز لا في المغنى
 (قوله فإنه ليس بغيره) بل هو لمن أهدى له اه معنى (قوله بسرقه) أو هبة أو نحو ذلك كلفظة اه معنى
 (قوله مع أنه كذلك) اى غنيمة خمسة اه كرى (قوله وبأن الخ) عطف على بشموله (قوله مافي حيز لا)
 هو قتال واحتياط خيل وركاب وقوله لا بد منه الخ وانتفاء الخ اى بحسب المراد هنا وقوله تحتل انتفاء مجموع
 اى كما تحتل انتفاء جميعه المراد (قوله انتفاء مجموع) اى فيقتضى أن يكون فينا بانتفاء واحد من الثلاثة
 وأن وجد الآخر أن لا نفي المجموع نفي للحكم عن الجملة وهو يتحقق بنفي اى واحد منها مع وجود الآخر
 اه عرش وقوله فكان ينبغي الخ اى حتى تسكون نصافى المقصود (قوله إعادة لا) بأن يقول ولا احتياط
 خيل ولا ركاب اه معنى (قوله وهذا حاصل) اى ما أهداه كافر اه في غير حرب وقوله بذلك اى بعقد
 أو نحوه اه نهاية (قوله كالملتقط) اى كذكره حكم كالملتقط وقوله الاظهر نعت الملتقط وقوله من السارق
 اى لما سرقه السارق وقوله لولا ذكره اى ذكر المصنف في السير وقوله ما يفيد الخ مفعول ذكره وقوله أنه
 الاولى التانيث إذ الضمير للقطعة (قوله لأن فيه) اى أخذ اللقطة (قوله كم وفي دارهم) معتمد اه عرش
 (قوله السابق) اى أنفاً (قوله وبأن الاصل الخ) هذا لا يدفع الاحتمال الذى هو مدعى المعارض اه سم
 (قوله في تفسير ولا الضالين) اى من أن الصراط المستقيم هو صراط المنعم عليهم وهم غير المغضوب عليهم
 وغير الضالين فاشترط أن يكون صراط مستقيماً نفي كل من كونه صراطاً المغضوب وصرطاً الضالين اه عرش
 (قوله بأن كونها بمعنى الخ) وهو ظاهر اه معنى (قوله اذ المراد) اى في جانب النفي في حد الفى (قوله
 انتفاء كل على انفراده) فيه ان أو بعد النفي تصلح لنفى كل على انفراده اه سم ووجه كما في المغنى أن أحد
 الثلاثة اعم من كل واحد منها وانتفاء الا اعم يستلزم انتفاء الاخص كاستلزام انتفاء الحيوان لا انتفاء الانسان
 (قوله جميع الفى) الى قوله وهذا السهم في المغنى الا قوله وزعم الى المتن والى قول المتن والثاني في النهاية الا
 قوله وزعم الى المتن وقوله يؤيده حصره الى وقال الماورى وقوله تنبيهه الى فائدة قوله قيل لا يجوز الى قيل

أى خوفاً (قوله وما فضل عن وارثه في الثاني) في شرح الفصول لشيخ الاسلام واطلاق الاصحاب القول
 بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر انتهى (قوله وبأن الاصل فيما
 في حيز النفي انتفاء جميعه لا مجموع) كما اشاروا اليه في تفسير ولا الضالين الخ هذا لا يدفع الاعتراض لأنه
 مع مخالفته لما قرره الاثمة في باب الايمان أن العطف بالواو بدون إعادة النافي يقتضى نفي المجموع لا يدفع
 الاحتمال الذى هو مدعى المعارض فتأمل وقد تمتع المخالفة بان حملهم على نفي المجموع لاحتمال اللفظ لذلك
 لا نالنا نحن بالشك (قوله اذ المراد انتفاء كل على انفراده) فيه ان أو بعد النفي تصلح لنفى كل على انفراده

الضالين وسيأتى قبيل التفويض ماله تعلق بذلك فاندفع جواب السبكي بأن الواو قبل ركاب بمعنى أو وقبل احتياط تحتل ما
 ذلك وبقاء ما على حقيقتها من الجمع على أنه مردود بان كونها بمعنى أو إنما هو في جانب الاثبات في حد الغنيمة لا النفي في حد الفى بل هي على
 باهاً إذ المراد انتفاء كل على انفراده (في خمس) جميع الفى خمسة اسهم متساوية وقال الاثمة الثلاثة يصرف جميعه لمصالح المسلمين

ما يبطى (قوله لنا) اى للشافعية (قوله وزعم الخ) اى فى الاستدلال على التخميس (قوله بالنص) فان قوله تعالى فى آياتها فان لله خمسة الخ دليل على التخميس اه سم (قوله ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد) جرى عليه المغنى وكذا سم واطال فى الرد على الشارح كما ياتى (قوله حقيقتان متغايران الخ) لك ان تقول تغايرهما لا ينافى لإطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بكونه اخماسا وحمل الاول على الثانى على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر فى الاصول فلو كان التغاير مانعا من الحمل كان مانعا من القياس ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم على ان حمل المطلق على المقيد جارى للمتغاير اه سم بخذف (قوله فلم يتصور هنا الخ) هذا يقتضى الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه الا ان يقال ان البعد بجماع الاسم حالة اه سم (قول المتن وخمسة) اى الفى الخمسة فالقسمة من خمسة وعشرين اه مغنى (قول المتن مصالح المسلمين) فلا يصرف منه لكافرا اه مغنى (قول المتن كالنور) وكهارة المساجد والقنابر والحصى اه مغنى (قوله من اطراف الخ) اى التى تلى بلاد المشركين فيخاف اهلها منهم اه مغنى فتشجن الخ عبارة المغنى اى سدها وشحنها بالعدد والمقالة اه (قوله بالعدة) بضم العين وشد الدال اى آلة الحرب (قوله والعدد) بفتح العين يعنى من الرجال وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه رشيدى من حله على ضم العين وتفسيره بما يستعان به فان فيه تكرارا والتأسيس خير منه (قوله وهم اى قضاة العسكر وقوله كما تهم الخ) اى كما تزق ائمة العساكر ومؤذنيهم من الاخماس الاربعة (قوله وه مؤذنيهم) اى وعملهم اه مغنى (قوله والائمة الخ) اى ومعلمين للقرآن اه مغنى (قوله ولواغنياء) راجع لجميع ما قبله كما نصح به عبارة فى شرح الارشاد سم ورشيدى (قوله وسائر من يشتغل الخ) تاخير عن قوله ولو اغنياء يقتضى ان التعميم غير مراد فيهم وهو محل تأمل فليراجع اه سيد عمر افول فى عرش ما يصرح بجرى ان التعميم فيهم ايضا عبارته وينبغى ان يقال مثله اى التعميم بقوله ولو اغنياء فى سائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين ويدر له قوله والحق بهم العاجزون عن الكسب بلاغنى ومن ذلك ما يكتب من الجامة للمشتغلين بالعلم من المدرسين والمفتين والطلبة ولو مبتدئين ليستحقون ما تعين لهم بما وازى قيامهم بذلك ولكن ينبغى لمن يتصرف فى ذلك مراعاة المصلحة ليقدم الاجوج فالاجوج ويفاوت بينهم فيما يدفع لهم بحسب مراتبهم ويشير الى ذلك قول الشارح والعتاء الخ وحمل اعطاء المدرسين والائمة ونحوهم ان لا يكون لهم مشروط فى مقابلة ذلك من غير بيت المال كالوظائف المعينة للامام والخطيب ونحوهما من واقف المسجد مثلا فان كان ولم يواز تعيهم فى الوظائف التى قاموا بها دفع اليهم ما يحتاجون اليه من بيت المال زيادة على ما شرط لهم من جهة الاوقاف اه وكذا صنيع المغنى صريح فى جريان التعميم المذكور فيهم ايضا (قوله بمصالح المسلمين) كمن يشتغل بتجهيز الموتى من حفر القبر ونحوه اه عرش (قوله والحق بهم الخ) عبارة للمغنى اى والنهاية قال الغزالي ويعطى ايضا من ذلك العاجزون عن الكسب لامع الغنى اه والظاهر ان المراد بالغنى مقدار الكفاية وحيث قد عدم الغنى به يقتضى الدخول فى المساكين الاتيين فاوجه اندراجهم فى هذا القسم فليراجع اه

(قوله لنا القياس على الغنينة الخمسة) فان قوله تعالى فى آياتها فان لله خمسة الخ دليل على التخميس (قوله ويأتى ان الفى والغنينة حقيقتان متغايران شرعا) لك ان تقول تغايرهما لا ينافى لإطلاقهم قسم احدهما وتقييد قسم الاخر بقوله اخماسا وحمل الاول على الثانى فتأمل على ان حمل المطلق على المقيد بطريق القياس كما تقرر فى الاصول فلو كان تغاير الحقيقة يقين مانعا من الحمل كان مانعا من القياس الذى ذكره ومن تأمل كلام الاصوليين وامثلتهم علم ان حكم المطلق والمقيد من حمل المطلق على المقيد شامل للامرين المتغايرين الذين اطلقت جهة لاحدهما وقيدت فى الاخر كالقسم الذى اطلق فى الفى وقيد فى الغنينة (قوله فلم يتصور هنا الخ) يفيد الاستحالة لا مجرد البعد الذى ادعاه الا ان يقال البعد بجماع الاسم حالة (قوله فى المتن وخمسة خمسة) لم يبين ان قسمة هذا الخمس من الاخماس الاربعة بالقرعة كما ذكر ذلك فى الغنينة كما يأتى فليراجع (قوله ولو اغنياء) راجع لجميع ما قبله كما فى الزكاة وغيرها

لنا القياس على الغنينة الخمسة بالنص بجماع ان كلا راجع اليئامن الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر وزعم ان هذا من باب حمل المطلق على المقيد بعيد لما عرف مما تقرر ويأتى ان الفى والغنينة حقيقتان متغايران شرعا فلم يتصور هنا مطلق ومقيد (وخمسة خمسة) متساوية (احدها مصالح المسلمين كالنور) وهى محال الخوف من اطراف بلادنا فتشجن بالعدة والعدد (والقضاة) اى قضاة البلاد لا العسكر وهم الذين يحكمون لاهل الفى فى مغزاهم فيرزقون من الاخماس الاربعة لاهل خمس الخمس كائنتهم ومؤذنيهم (والعلماء) يعنى المشتغلين بعلوم الشرع وآلتها ولو مبتدئين والائمة والمؤذنين ولو اغنياء وسائر من يشتغل عن نحو كسبه بمصالح المسلمين لعموم نفهم والحق بهم العاجزون عن

الكسب والعطاء إلى رأى الامام معتبر اسعة المال وضيقة وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه دية نفسه ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الا كثرون قالوا وكان له الاربعة الاخماس الآتية لجملة ما كان يأخذه إحدى وعشرين من خمسة وعشرين قال الروياني وكان يصرف العشرين التي له للمصالح قبل وجوبه او قيل ندبوا وقال الغزالي وغيره بل كان في كل حياته واما خمس بعد موته ويؤيد حصره قولنا لنا القياس الخ لاذ لو خمس في حياته لم يحتاج للقياس وقال الماوردي وغيره كان له في اول حياته ثم نسخ في آخرها ويؤيد الاول الخبر الصحيح ما لى (١٣٢) افا الله عليكم الا الخمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته (تنبيه) وقع

لرافعى هنا انه صلى الله عليه وسلم مع تصرفه في الخمس المذكور لم يكن يملكه ولا ينتقل منه الى غيره اربا وسبقه لذلك جمع متقدمون ورد بان الصواب المنصوص انه كان يملكه وقد غلط الشيخ ابو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم يملك شيئا وإنما أبيع له ما يحتاج اليه وقد يقول كلام الرافعى بانه لم ينف الملك المطلق بل الملك المقتضى للارث عنه ويؤيد ذلك اقتضاء كلامه في الخصائص انه يملك وإنما يورث كالانبياء أما للتأتمنى وارثهم موتهم فيهلك لان ذلك كفر كما قاله المحاملى قال الزركشى وقريب منه ما ذكر ان حكمه عدم شبهه صلى الله عليه وسلم ان النساء يكرهنه وكرهته منه كفر واما لثلا يظن فيهم الرغبة في الدنيا بجمعها لورثتهم (فائدة) منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاحياء قيل لا يجوز لاحد من أخذ شيء منه اصلا لانه مشترك ولا يدرى حصته منه وهذا غلو وقيل باخذ كفاية يوم ويوم وقيل كفاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي من مظلومون ما

سيد عمر (قوله والعطاء الخ) اى قدر ما يعطى (قوله مؤنة سنة) اى لعباله دون نفسه (قوله والباقي) اى من هذا السهم (قوله قالوا) اى الا كثرون (قوله إحدى وعشرين) كذا في اصله لكن لا بخطه فلعلم من تغيير النسخ فان الظاهر احد وعشرون خبر فجملة الخ وخبر كان قوله يأخذه اه سيد عمر وقوله فان الظاهر الخ اقول بل المتعين (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخميس في حياته نحو قوله الاتى لانه ^{صلى الله عليه وسلم} وضع سهم ذوى القربى الذى في الاية فيهم اه سم (قوله حصره) اى الغزالي ومن معه اه كردى (قوله لاذ لو خمس الخ) اى صح التخميس وثبت (قوله لم يحتاج للقياس) فيه نظر بناء على جواز القياس مع النص على ان عدم الاحتياج له لا يمنع صحة الاحتجاج به اه سم ولك ان تجيب بان المراد بقول الشارح لم يحتاج الى القياس لم يقتضروا على الاحتجاج بالقياس ولم يضطروا اليه (قوله كان له في اول حياته الخ) جزم به المغنى (قوله ثم نسخ الخ) اى واستقر الامر على ما باتى اه مغنى (قوله ويؤيد الاول) اى قوله وهذا السهم كان له الخ اه ع (قوله ورد) اى قول الرافعى والجمع وقوله وقد غلط الخ تايد للرد (قوله ويؤيد ذلك) اى الحكمة المذكورة (قوله وقريب منه) اى ما قاله المحاملى (قوله وكرهته) اى الشيب منه اى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فائدة) الى قوله ما ذكره ابن عبد السلام في المغنى الا قوله وخالفه الى وافى المصنف (قوله منع السلطان) اى لو منع الخ فقوله في الاحياء الخ جو اب لو المقدرة اى لو منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال فالقياس كما قاله الغزالي في الاحياء جو از اخذه ما يعطاه لان المال الخ عبارة المغنى قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان الخ فهل يجوز لاحد اخذ شيء من بيت المال فيه اربعة مذاهب احدها الى ان قال والرابع ياخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس الخ (قوله وهذا) اى القول المذكور (قوله غلو) اى تجاوز عن الحد (قوله ما يعطى) ظاهره ان محل جواز الاخذ فيما يفرز منه لاحد من مستحقه اما ذلك فيملكه من افرز له فلا يجوز لغيره اخذ شيء منه ومن اموال بيت المال التركات التي تؤول لبيت المال فن ظفر بشي منها جاز له ان ياخذ منه قدر ما كان يعطاه من بيت المال وهو يختلف باختلاف كثرة المحتاجين وقتهم فيجب عليه الاحتياط فلا ياخذ الا ما كان يستحقه لو صرفه اه من بيت المال على الوجه المجازي ويجوز ايضا ان ياخذ منه لغيره من عرف احتياجه ما كان يعطاه اه ع (قوله قدر حقه) لعل الاوضح الانتصار عليه وحذف ما قبله (قوله وهذا) اى القول الاخير (قوله هو القياس) معتمد اه ع (قوله وله فيه) اى في بيت المال (قوله انتهى) اى ما في الاحياء زاد المغنى عقبه ما نصه وافر في المجموع على هذا الرابع وهو ظاهر اه (قوله ومال المجانين) عطف على الاموال عبارة النهاية كال المجانين الخ بالكاف بدل الواو (قوله وخطها) اى خطا لا يميز (قوله او على بعضهم) عطف على عليهم (قوله قسمته عليه الخ) ومثل ذلك من وصل اليه شيء من غلة ما وقف عليه وعلى غيره حيث لم تصرف لبقية المستحقين اه ع (قوله وما ذكره الغزالي) اى ترجيحه القول الاخير من الاقوال الاربعة المارة (قوله يرد) اى ما ذكره ابن عبد السلام (قوله ولا يعارضه) اى (قوله ويؤيد الخ) قد تنافى دعوى عدم التخميس في حياته نحو قوله الاتى لانه صلى الله عليه وسلم وضع سهم ذوى القربى الذى في الاية فيهم (قوله لاذ لو خمس في حياته لم يحتاج للقياس) فيه نظر بناء

ولا يدرى حصته منه وهذا غلو وقيل باخذ كفاية يوم ويوم وقيل كفاية سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي من مظلومون ما وهذا هو القياس لان المال ليس مشترك بين المشركين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اه وخالفه ابن عبد السلام فنع الظفر في الاموال العامة لاهل الاسلام ومال المجانين والايام وافى المصنف بان من غصب اموالا لشخص وخطها ثم فرقها عليهم بقدر حقوقهم جاز لكل أخذ قدر حقه أو على بعضهم لزم من وصل له شيء قسمته عليه وعلى الباقين بنسبة اموالهم وما ذكره الغزالي اوجه ما ذكره ابن عبد السلام اذ كلامهم الآتى في الظفر يرد ولا يعارضه هذا الافتاء لان أعيان الاموال يحتاط لها مالا يحتاط لغيرها (بقدم الامم فالامم)

وجواباً وأهمها سد الثغور (والثاني بنوهاشم) بنو (المطلب) المسلمون لأنه عليه السلام وضع سهم ذوى القرن الذى فى الآية فيهم دون بنى اخيهما شقيقهما عبد شمس ومن ذريته عثمان واخيها لا يبيها نول مجيها عن ذلك بقوله نحن وبنو المطلب شى واحد وشبك بين اصابعه رواء البخارى اى لم يفارقوا بنوهاشم فى نصرته عليه السلام جاهلية ولا إسلاما والعبرة بالانتساب للاباء دون الامهات لانه عليه السلام لم يعط الزبير وعثمان رضى الله عنهما شيئا مع ان اميهم هاشميتان ولا يرد عليه ان من خصائصه (١٣٣) صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه فى الكفاءة

وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وامامة بنت بنته زينب من ابى العاص لان هذين ماتا صغيرين فلا فائدة لذكرهما وإنما أعقب أولاد فاطمة من علي رضى الله عنهم وهم هاشميون أبابو الكلام فى الاعطاء من النىء أما اصل شرف النسبة عليه السلام والسيادة فظاهر أنه يعم أولاد البنات مطلقا نظير ما مر فى آله انهم هنام ذكروا فى مقام نحو الدعاء كل مؤمن تقى كما فى خبر ضعيف (يشترك فيه) (الغنى والفقر) لا إطلاق الآية ولا عطائه عليه السلام العباس وكان غنيا وقبده الامام بسعة المال والاقدم الاحوج (والنساء) لان فاطمة وصفيّة عمّة أبيها رضى الله عنهما كانا يخذلان منه (ويفضل الذكر كالارث) بجامع انه استحقاق بقرابة الاب فله مثل حظى الانثى بخلاف الوصية فان قلت ينافى ذلك اخذ الجد مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء مدل بجهتين ومدل

ما ذكره الغزالي هذا الا فتاوى اتمام المصنف المذكور (قوله وجوبا) الى قوله وإنما أعقب فى المغنى وإلى قول المتن والنساء فى النهاية (قوله وبنو المطلب) منهم إمامنا الشافعى رضى الله تعالى عنه اه مغنى (قوله فيهم) اى بنى هاشم والمطلب (قوله دون بنى اخيهما الخ) مع سؤالهم له اه مغنى اى للقسم عليهم ايضا (قوله عن ذلك) اى الوضع فى بنى الا وبن دون بنى الاخرين (قوله لم يفارقوا) اى بنو المطلب (قوله مع ان اميهم هاشميتان) اما الزبير فامه صفية عمّة رسول الله عليه السلام كما ياتى واما عثمان فامه كفا فى جامع الاصول اروى بنت كريب بن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس أسلمت اه وعليه فى قوله اميهم هاشميتان نظر بالنظر لعثمان اه ع (قوله ولا يرد عليه) اى على قوله والعبرة بالخ (قوله كان بنته الخ) اسمه عبدالله اه مغنى (قوله اعقب) اى خلف عليه السلام (قوله من علي الخ) البيان الواقع لا مفهوم له (قوله اولاد البنات) اى بناته عليه السلام وقوله مطلقا اى سواء اولاد بنات صلبه عليه السلام بلا واسطة او بواسطة الذكور والاناث (قوله فيه) اى خمس الخمس (قوله لا تطلق الآية) الى قوله فان قلت فى المغنى لا قوله وقبده الامام الى المتن (قوله وقبده الامام بسعة المال الخ) جزم به النهاية (قوله ولا) اى بان كان المال يسير الا يسد مسدا بالتوزيع اه نهاية (قوله قدم الاحوج) وتلك كهما بالافراز اخذ من قولهم يجوز بيع المرتزقة ما فرز لهم وإن لم يقبضوه فان جواز البيع يدل على انهم يملكونه اه ع (قوله عمّة ايها) اى فاطمة اى عمّة النبی عليه السلام (قوله كانا يخذلان) الظاهر التانيث (قوله بجامع انه) الى قوله اندفع فى النهاية (قوله ينافى ذلك) اى قول المصنف كالارث (قوله من حيث الجملة) يعنى جملتهم مشبهة بجملتهم اه كردى (قوله ترجيح جمع) عبارة فى المغنى وحكى الامام فى ان الذكر يفضل على الانثى اجماع الصحابة ونقل عن المازنى وائى ثور و ابن جرير بالتسوية اه (قوله بالاستواء) اى بين الذكر والانثى (قوله نظر ذلك) اى لكون التشبيه بالنسبة لكل على انفراده قاله الكردى ويحتمل ان الاشارة الى اخذ الجد مع الاب الخ (قوله وبحت الاذرى ان الخنثى) لكن مقتضى التشبيه بالارث وقف تمام نصيب ذكر وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله لا خذ شبرا) فى تقريب هذا التعليل نظر (قوله من كل) اى من الارث والوصية (قوله فلم يناسبه) خلافا للنسبة والمغنى كما سر (قوله وافهم) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وافهم التشبيه استواء) عبارة فى النهاية والمغنى ويؤخذ منه اى من قوله كالارث انهم لو عرضوا الخ ومن اطلاق الآية استواء صغير الخ (قوله لم يسقط) وعليه لم يقاتلون على عدم اخذه كما قالوه فى الزكاة ولا يفرق فيه نظر والاقرب الثانى ثم قضية عدم سقوطه انه يحفظ الى اخذهم اياه فان ايس من اخذهم له فيحتمل ان الامام يصرفه فى المصالح ويحتمل نزيلهم منزلة المفقودين من الاصناف فيرد نصيبهم على بقية الاصناف ع ش (قوله لم يبلغ) الى قوله ولا بد فى المغنى

على جواز القياس مع النص وما حكاه التاج السبكى فى شرح المختصر عن الاكثر وإن مشى على خلافه فى جمع الجوامع وعدم الاحتياج الى القياس لا يمنع صحة ذكره والاحتجاج به (قوله والكلام فى الاعطاء من النىء اما اصل شرف النسبة الخ) هذا الصنيع يقتضى التفاوت بين الامر بن ومع التأمل يظهر عدم التفاوت (قوله لا ينافيه لان التشبيه بالارث الخ) قد يقال مقصود اجمع المذكور ان هذا الاحكام تدل على عدم جريان هذا على طريق الارث وقضية ذلك استواء الذكر والانثى وهذا لا يندفع بان التشبيه بالارث من حيث الجملة (قوله وبحت الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شىء الخ) الاوجه انه يوقف بقية نصيب

بجهة قلت لا ينافيه لان التشبيه بالارث من حيث الجملة لا بالنسبة لكل على انفراده فاندفع ترجيح جمع القول بالاستواء نظرا لذلك وبحت الاذرى ان الخنثى يعطى كالانثى ولا يوقف له شىء وقد يوجه بان الوقف إنما يأتى فيما فيه ملك حقيقى كالارث والوصية وما هنا ليس كذلك لا خذ شبرا من كل كما تقرر فلم يناسبه الوقف وافهم التشبيه استواء الصغير والعالم وضدهما وانهم لو عرضوا لم يسقط وسيد كره فى السير (والثالث اليتامى) للآية (وهو) اى اليتيم (صغير) لم يبلغ سن او احتلام لخبر لا يتم بعد احتلام حسنة المصنف وضعفه غيره (لا أب له)

وان كان له جد ولم يكن من اولاد الميرزقة ويدخل فيه ولد الزنا والمنفى لا اللقيط على الاوجه لان لم تتحقق فقدايه على انه غنى بنفقه في بيت المال مثلاما فاقد الام فيقال له منقطع وبنيهم البهائم فاقد امه والطيور فاقد هما (ويشترط) اسلامه و(فقره) او مسكنته (على المشهور) لان لفظ اليتيم يشعر بالحاجة وفائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وافرادهم بخمس كامل ولا بد في ثبوت اليتيم والاسلام والفقرة هنا من البينة وكذا في الهاشمي والمطلبي نعم (١٣٤) ذكر جمع انه لا بد معها فيهما من استفاضة للنسب ويوجه بان هذا النسب اشرف الانساب

ويغلب ظهوره في اهله لتوفر الدواعي على اظهار اجلالهم فاحتيط له دون غيره لذلك ولسمو له وجود الاستفاضة به غالباً وهل يلحق اهل الخمس الاول بمن يطيبهم في اشتراط البينة او بمن ياتي في الاكتفاء بقولها محل نظر والا قرب الاول لسهولة الاطلاع على حالهم غالباً (والرابع والخامس المساكين وابن السبيل) ولو بقولهم بلايين وان اتهموا نعم يظهر في مدعى تلف مال له عرف او عيال انه يكلف بينة نظير ما ياتي في الباب الاتي وذلك للآية ويأتي بيانها والمساكين يشملون الفقراء ولها مال ثان وهو الكفارة وثالث وهو الزكاة ويشترط الاسلام في الكل والفقير في ابن السبيل ايضا ولو اجتمع وصفان في واحد اعطى باحدهما الا الغزو مع نحو القرابة فيعطى بهما والا من اجتمع فيه يتم ومسكنة فيعطى باليتيم فقط لانه وصف لازم والمسكنة منفكة كذا قاله الماوردي وجزم به غيره وفيه نظر كيف والمسكنة شرط لليتيم فلا يتصور اجتماعهما مستقائين حتى يقال يعطى باليتيم فقط ثم رايت الاذرعى قال عقبه وهو فرع ساقط لان اليتيم لا بد له من فقر او مسكنة وهو صريح فيما ذكره بتسليمه فارق اخذنا هاشمي مثلاً بهما بان الاخذ بالغزو والحاجتنا بالمسكنة لحاجة صاحبها ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو (وبمع) الامام او نازبه (الا صناف الارادة) وجميع احادهم (الناخرة) بالعطاء غائبهم عن محل الفنى وحاضرهم وجوب الظاهر الالة نعم بحوزة النماز بين احادهم غير ذوى القربى لاحاد القرابة وتفاوت الحاجة المعبرة في غيرهم لا بين الاصناف

الاقوله لا اللقيط الى المتن والى قول المتن والرابع في النهاية الا هذا القول (قوله وان كان له جد) هذا غاية في تسميته يتيماً ليس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان جده غنياً اه رشيدى (قوله لا اللقيط) خالفه المغنى والنهاية فقالا وشمل ذلك ولد الزنا واللقيط والمنفى بالعان نعم لو ظهر لهما اى المنفى واللقيط اب شرعاً ترجع المدفوع لهما فيما يظهر اه (قوله على انه غنى الخ) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك اه سم (قوله والطيور فاقد هما) لعله بالنسبة لنحو الحام بخلاف نحو الدجاج والا وزفان المشاهدان فرخهما لا يفقر الا لام اه رشيدى (والطيور فاقد هما) من العطف على معمولى عاملين مختلفين بحرف واحد مع تقدم المجزور (قوله والفقير) اى المشروط في اليتيم فلا ينافى ما سياتى من ان المساكين يعطون بمجرد قولهم اه ع ش اى كما اشار اليه الشارح بقوله هنا (قوله في الهاشمي الخ) اى في ثبوت كونه هاشمياً او مطلبياً اه نهاية (قوله معها) اى البينة فيهما اى الهاشمي والمطلبى (قوله لنسبه) الاولى لنسبهما بالتثنية (قوله ويغلب الخ) عطف على اشرف الخ وقوله لتوفر الخ متعلق ويغلب وقوله لذلك اى لان هذا النسب اشرف الخ وقوله ولسمو له الخ عطف على لذلك (اهل الخمس الاول) وهم المصالح وقوله والا قرب الاول اى فيشترط في اعطاء من ادعى القيام بشئ من مصالح المسلمين كالاشتغال بالعلم وكونه اماماً او خطيباً اثبات ما ادعاه بالبينة اه ع ش (قوله ولو بقولهم) الى قوله وفيه نظر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله نعم الى وذلك (قوله عرف) نعت مال (قوله او عيال) بالجر عطف على تلف الخ (قوله وياتى) اى في الباب الاتي ببيانهم اى المساكين وابن السبيل (قوله ولها) اى المساكين والفقراء (قوله في الكل) اى في كل من المساكين وابن السبيل (قوله مع نحو) اى كاليتيم وقوله القرابة اى كونه من بنى هاشم او المطلب وقوله فيعطى باليتيم فقط معتمد اه ع ش (قوله والمسكنة منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كهوا وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته اى قبل بلوغه يستحيل انفكا كهوا وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ سم على حج اه ع ش (قوله عقبه) اى عقب كلام الماوردي وقوله وهو اى قول الماوردي من اجتمع فيه يتم ومسكنة الخ وقوله وهو اى قول الاذرعى وقوله فيما ذكرته اى النظر (وبتسليمه) اى ما قاله الماوردي من تصور اجتماعهما مستقائين وقوله فارق اى المسكنة (قوله بهما) اى بالغزو وكونه هاشمياً (قوله ومنه) اى الفرق المذكور (قوله ان نحو العلم كالغزو) اى فياخذ شخص باشتغال العلم ونحو القرابة معاً (قوله الامام) الى قول المتن واما الاخماس في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ويفرق الى ومن فقد (قوله وجميع احادهم) ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة من كل صنف كافي الزكاة اه مغنى (قوله في غيرهم) اى في غير ذوى

ذكر مر (قوله لا اللقيط على الاوجه) خالف مر وعبارة شرحه نعم لو ظهر لهما اى المنفى واللقيط اب شرعاً ترجع المدفوع لهما فيما يظهر انتهت (قوله على انه غنى بنفقه في بيت المال) قد يقال ولد الزنا والمنفى كذلك (قوله والا قرب الخ) كذا مر (قوله نعم يظهر الخ) كذا اعتمد مر (قوله والمسكنة منفكة) اى فانها في وقتها لا يستحيل انفكا كهوا وزوالها بخلاف اليتيم فانه في وقته يستحيل انفكا كهوا وزواله فتأمل فانه مع ظهوره اشتبه على بعض الضعفة فقال اليتيم يزول ايضا بالبلوغ (قوله كيف والمسكنة شرط للتيم الخ) قد يقال شرطيتها لا تنافي استقلالها في حد ذاتها ففيها جهتان فقد يتروم الاخذ بها من حيث الاستقلال (قوله وبتسليمه فارق الخ) ويجاب عنه بان المراد انه يعطى من سهم التيمارى

اجتماعهما مستقائين حتى يقال يعطى باليتيم فقط ثم رايت الاذرعى قال عقبه وهو فرع ساقط لان اليتيم لا بد له من فقر او مسكنة وهو صريح فيما ذكره بتسليمه فارق اخذنا هاشمي مثلاً بهما بان الاخذ بالغزو والحاجتنا بالمسكنة لحاجة صاحبها ومنه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو (وبمع) الامام او نازبه (الا صناف الارادة) وجميع احادهم (الناخرة) بالعطاء غائبهم عن محل الفنى وحاضرهم وجوب الظاهر الالة نعم بحوزة النماز بين احادهم غير ذوى القربى لاحاد القرابة وتفاوت الحاجة المعبرة في غيرهم لا بين الاصناف

ولو قل الحاصل بحيث لو علم لم يسد مسدا خص به الاحوج للضرورة (وقيل يخص بالحاصل في كل ناحية من فيها منهم) كالزكاة والمشقة النقل ويرده ان النقل لاقليم لاشئ فيه او فيه ما لا يفي بسا كنيه اذا وزع عليه بقدر ما يحتاج اليه في التسوية بين المنقول اليهم وغيرهم انما هو لموافقة الالة مقتضية لجوب تعميم جميعهم في جميع الاقاليم ويفرق بينهم وبين الزكاة بان التشوف لها انما يكون في محلها فقط لان الغالب انه لا يفرقها الا الملاك بخلاف الفتي لان المفرق له الامام او نائبه وهو واسعة نظره يتشوف كل من في حكمها لو وصول شئ من الفتي اليه مع انه لا مشقة عليه في النقل ومن تقدم من الاصناف الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (واما الاخماس الاربعة التي كانت هي وخمس الخمس للنبى صلى الله عليه وسلم على مامر) فالظاهر انها للمرتزة وقضاتهم وائمتهم ومؤذنيهم وعملهم مالم يوجد متبرع (١٣٥) (وهم الاجناد المرصدون) في الديوان

(للجهاد) لحصول النصرة

بهم بعده صلى الله عليه وسلم

سموا بذلك لانهم ارصدوا

نفوسهم للذب عن الدين

وطلبوا الرزق من مال الله

تعالى وخرج بهم المتطورة

بالغزو واذا نشطوا فيعطون

من الزكاة دون الفتي عكس

المرتزة فأي مالم يعجز عنهم

عن كفايتهم فيكمل لهم

الامام من سهم سبيل الله

اخذا من كلام الامام الذي

قال الاذرعى عقبه انه حسن

صحيح غريب وحاصله انه

اذ اعدم مال الفتي من يد الامام

والمرتزة مفقود فيهم

شرط استحقاق سهم سبيل

الله لم يجز صرفه اليهم فان لم

يفقد فيهم ولو لم يكفهم

لضاعوا وراى صرفه اليهم

وان انتهاضهم للقتال اقرب

من انتهاض المتطورة لم

يعترض عليه اه وزيف

اعنى الامام قول الصيدلان

اذا لم يكن للمرتزة شئ

صرف اليهم من سهم سبيل

القربي (قوله ولو قل الخ) اي ما لغير ذوى القربي وكذا مال ذوى القربي كما مر (قوله لو عم الخ) اي الاصناف واحادهم (قوله لاشئ فيه) اي من الفتي (قوله اذا وزع الخ) متعلق بلا يفي وقوله بقدر الخ متعلق بالنقل (قوله يحتاج) اي الامام اه معنى (قوله انما هو الخ) خبر ان (قوله تعميم جميعهم) اي الاصناف (قوله الاصناف الاربعة) اي المتاخرة (قوله التي كانت) الى قوله اخذا من كلام الامام في النهاية وكذا في المعنى لا قوله وقضاتهم الى المتن (قوله على مامر) اي قبيل التنبيه (قوله متبرع) اي من القضاة الخ اه ع ش (قوله سهمهم) اي المرتزة (قوله فيكمل لهم الخ) اي وهم فقراء اه معنى وسيصرح بهذا القيد ايضا قول الشارح الاتي وان لم يفقد فيهم الخ وبه يندفع تردد سهم بقوله هل ولو مع الفتي اه (قوله من سهم سبيل الله) اي من الزكاة فان احتاج الى شئ بعد ذلك ولم يوجد شئ من الفتي فعلى اغنياء المسلمين اه ع ش (قوله وحاصله) اي كلام الامام (قوله المرتزة مفقود الخ) جملة حالية (قوله شرط استحقاق الخ) اي الفقر (قوله لم يجز صرفه الخ) جواب اذ والضمير لسهم سبيل الله (قوله فان لم يفقد الخ) اي شرط استحقاق الخ (قوله ولو لم يكفهم) من كفاه مؤنته والمفعول الثاني محذوف اي والحال لو لم يعطهم الامام كفايتهم لتفارقوا (قوله وراى الخ) عطف على لم يفقد الخ والضمير للامام وقوله صرفه اي سهم سبيل الله مفعول راي وقوله وان انتهاضهم الخ عطف على صرفه الخ وقوله لم يعترض الخ جواب فان لم يفقد الخ وقوله عليه نائب فاعل لم يعترض والضمير للامام (قوله وجوبا) الى وقيل عربى في المعنى والى قوله ثم ما يدفع في النهاية الا قوله ويطلق الى المتن (قوله اي دفتر الخ) عبارة المعنى وهو بكسر الدال اشهر من فتحها الدفتر الذي يكتب فيه اسماؤهم وقدر ارزاقهم ويطلق الديوان على الموضع الذي يجلس فيه للكتابة فان قبل هذا لم يكن في زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولا من ابى بكر رضى الله تعالى عنه فهو بدعة وضلالة اجيب بان هذا امر دعت الحاجة اليه واستحسن بين المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله وهو فارسي الخ) وقيل اول من سماه بذلك كسرى لانه اطلع به ما على ديوانه وهم يحسبون مع انفسهم فقال ديوانه اي مجانين ثم حذف الهاء لكثرة استعمالهم تخفيفا اه معنى (قوله على الكتاب) بوزن رمان اي المكتبة (قوله وعلى محلمهم) اي الكتاب اي محل جلوسهم للكتابة (قول المتن وينصب لكل قبيلة الخ) زاد الامام على ذلك فقال وينصب الامام صاحب جيش وهو ينصب النقباء وكل نقيب ينصب العرفاء وكل عريف يحيط باسماء المخصوصين به فيه فيدعو الامام صاحب الجيش وهو يدعو النقباء وكل نقيب يدعو العرفاء الذين تحت رايته وكل عريف يدعو من تحت رايته والعريف فاعيل بمعنى فاعل وهو الذي يعرف مناقب القوم اه معنى (قوله ندبا) كذا في المعنى (قوله ولكن العرفاء الخ) ومن ذلك مشايخ الاسواق والطوائف والبلدان اه ع ش (قوله وجوبا) كذا في المعنى (قوله من المرتزة) الى

لا من سهم المساكين شرح مر (قوله فيكمل لهم الامام) هل ولو مع الفتي

الله اذا قاتلوا ما نعى الزكاة اه وكان وجه التزييف ان اشترط مقاتلتهم لما نعى الزكاة انما يناسب الاخذ من سهم المؤلف وقول الغزالي اذا قاتلوا ما نعى الزكاة لم يبعد ان يعطوا من سهم الغارمين بعيد جدا (فيضع) وجوبه باعند جمع وادعوا انه ظاهر كلام الروضة وندبا عند آخرين وهو الاوجه لان القصد الضبط وهو لا ينحصر في ذلك (الامام ديوانا) اي دفتر اقتداء بعمر رضى الله عنه فانه اول من وضعه لما كثر المسلمون وهو فارسي معرب وقيل عربي ويطلق على الكتاب لحذفهم لانه بالفارسية اسم للشيطان وعلى محلمهم (وينصب) ندبا (لكل قبيلة او جماعة عريفا) يعرفه باحوالهم ويجمعهم عند الحاجة وروى ابو داود وغيره خبر العرافة حتى ولا بد للناس منها ولكن العرفاء في النار اى لان الغالب عليهم الجور فيمن تولوا عليه (ويبحث) الامام وجوبه بنفسه او نائبه الثقة (عن حال كل واحد) من المرتزة (وعيله)

وهم من تلزمه نفقتهم (وما يكفهم فيعطيه) ولو غنيا (كفايتهم) من نفقة وكسوة وسائر مؤنهم مراعى الزمان والفلاحة والرخص وعادة المحل والمروءة وغيرها لا نحو علم ونسب ليتفرغ للجهاد ويزيد من زاد له عيال ولوزوجة رابعة ويعطى لامهات أولاده وان كثر كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لابن الرفعة هنا لان حمان ليس (١٣٦) باختياره ولا لأذرعى في الزوجات لانحصارهن ولعبيد خدمته الذين يحتاجهم للملازاد على

حاجته الا ان كان الحاجة الجهاد ويظهر الحاق اماته الموطورات بعبيد الخدمة فلا يعطى الامن يحتاجهن لعنفه أو دفع ضررهم ما يدفع اليه لزوجته وولده أى واصوله وسائر فروعه على الاوجه الملك فيه لهم حاصل من النفي وقيل بملكه هو ويصير اليهم من جهة وقضية الاول ان الزوجة ونحو الاب الكاملين تدفع حصتهم لها وغيرها لوليها والظاهر أن ذلك ليس مراد الان الملك وان كان لها الا انه بسببه ليصرفه في مقابلة مؤنتها عليه فهو ملك مقيد لا مطلق فتقيد به وحده فان قلت ما فائدة الخلاف حيث قلت فائدته في الخلاف والتعاليق ظاهرة وأما في غيرها فمخفية اذ لو اعطى لمدة ماضية فانت عقب الاعطاء فهل يورث عنها أو طلقت حيثنذ فهل تاخذه والظاهر لا لما تقرر انه في مقابلة مؤنتها عليه أو مستقبله فهل هو كذلك أو يسترد منه حصتها كل محتمل وما ذكر من أن الاول اصح هو ما وقع لشيخنا في شرح منهجه تبعا لغيره والذي في الجواهر

قوله ثم ما يدفع في المغنى الا قوله وان كثرت إلى ولعبيد وقوله أى اصوله الى الملك (قوله من تلزمه نفقتهم) من أولاد زوجات ورقى الحاجة غزوا ولخدمة ان اعتادها لارقيق زينة أو تجارة اه معنى عبارة عيش ومثلهم من يحتاج اليهم في القيام بما يطلب منه كسياسة وقواسمة يحتاج اليهم في خدمة نفسه ودوابه ومعاونته على قتال الأعداء في السفر ويشعر به قوله الا ان كان الحاجة الجهاد اه (قوله ولو غنيا) ومن ذلك لامراء المو جردون بمصر نافع يعطون ما يحتاجون اليه لهم واعياهم وان كانوا أغنياء بالزراعة ونحوها لقيامهم بمصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم بتبنيهم للجهاد ونصب أنفسهم له اه عيش (قوله وسائر مؤنهم) بقدر الحاجة اه معنى (قوله مراعى الزمان) في المطاعم والملابس اه معنى (قوله لا نحو علم النخ) كسبق في الاسلام والهجرة وسائر الخصال المرضية وان اتسع المال بل يسوون كالارث والغنيمة لانهم يعطون بسبب ترصدهم للجهاد وكلهم مترصدون له اه معنى (قوله لانحصارهن النخ) تعليل المراجع الذى خالفه الاذرعى من الاعطاء للزوجات مطلقا (قوله واعبيد خدمته) عطف على الامهات النخ عبارة المغنى ومن لارقيق له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال معه أو لخدمته اذا كان ممن يخدم ويعطى مؤنته ومن يقاتل فارسا ولا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه للقتال ويعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لهذه مطلقا اه عبارة غش ومثل عبيد الخدمة اماؤها بل وغيرهما من الاحرار الذين يحتاج اليهم في خدمته أو خدمة أهل بيته حيث كان من يخدم اه (قوله لما زاد) الاولى لمن زاد (قوله الملك لهم فيه) الجملة خبر ثم ما يدفع النخ (قوله الملك فيه لهم حاصل النخ) وعليه فالوجه وقالم رسقوط النفقة عنه بذلك والافلا فائدة له في ذلك وهو خلاف المقصود سم على المنهج اه سيد عمر (قوله ونحو الاب) أى من سائر الاصول (قوله لها) أى لالمر تزق (قوله وغيرها النخ) عطف على الزوجة النخ أى الزوجة والاصول والفروع الناصات ونحو العبيد تدفع حصتها لوليها فالمراد بالولى ما يشمل المالك (قوله أن ذلك) أى القضية المذكورة وقوله لها أى الزوجة ونحو الاب (قوله الا أنه) أى ملكها له وكذا الضمير في قوله الا أن فهو ملك وقوله بسبب أى المرتزق خبر ان وقوله ليصرفه أى المرتزق المال المدفوع اليه لاجلها (قوله فتقيد به النخ) أى بصرفه له في مقابل النخ هذا ما ظهر في حله وعليه فكان الاخصر الاوضح فهو ليس ملكا مطلقا بل مقيد به (قوله ما فائدة الخلاف حيثنذ) أى حين التقيد بذلك (قوله اذلو اعطى) أى المرتزق لاجل الزوجة (قوله فهل يورث النخ) هذا التردد مبنى على ان الملك فيه لهم كما سيذكره الشارح والافلام لاجل هذا التردد على ان الملك فيه له كما هو ظاهر (قوله أو طلقت حيثنذ) الاولى عقبه (قوله والظاهر لا) أى وان قلنا أنه ملكها اه كردى (قوله لما تقرر النخ) في هذا التعليل نظر ظاهر (قوله فهل هو كذلك) أى يورث منها فى الاولى وتاخذ منه فى الثانية وقوله أو تسترد منه أى يسترد الامام من المرتزق (قوله من الاول) أى الملك فيه لهم (قوله لشيخنا الخ) وافقه المغنى (قوله الثانى أى بملكه هو ويصير الخ) (قوله وعباراتهم) أى الاحباب وقوله انه يعطى الخ بدل من عباراتهم وقوله فيه أى الثانى (قوله ملكه وقوله صرف) الظاهر أنها بصيغة الفعل الماضى (قوله أشبهما الاول) أى ملكه ثم صرف الخ (قوله وبفريعه) أى الجواهر (قوله على الثانى) أى فى كلام الجواهر وكذا فى قوله ضعف الثانى اه سيد عمر عبارة الكردى على الثانى أى قوله أو لا بل الملك النخ وقوله أن الصرف النخ مفعول التفريع وقوله المخالف صفة الصرف اه (قوله لصريح المتن) أى قوله فيعطيه كفايتهم (قوله يتضح) متعلق لتفريعه

(قوله يتضح ضعف الثانى) أى فى الجواهر

اه

وغيرها أن الاصح الثانى وهو الذى يتجه عندي وعباراتهم أنه يعطى كفاية مؤنته أى لا تصرف فيها كيف شاء صريحة فيه وعباراتهم اعنى الجواهر هل نقول ملكه ثم صرف اليهم من جهته أو لا بل الملك يحصل لهم أى ابتداء فيتولى الامام أو منصوبه صرفه اليهم قولان أشبهما الاول وبه قطع بعضهم وبوخذ من قوله فيتولى الامام أو منصوبه صرفه الجواب عن بعض ما ذكرته من التردد فقام له وبفريعه على الثانى ان الصرف يكون للمؤمن المخالف لصريح المتن وغيره يتضح

ضعف الثاني و يتبين بعض ما ترددنا فيه عليه مما تقرر فتأمل (و يقدم) ندبا (في اثبات الاسم) في الديوان (والاعطاء قريشا) لحيز الشافعي وغيره قوموا قريشا ولا تقدموها و ظاهر كلامهم ان مواليهم ليسوا مثلهم هنا و هو لما ياتي قبل فصل من طلب زكاة (و هو ولد النضر ابن كنانة) ابن خزيمه و قيل ولد فهر بن مالك بن النضر و نقل عن اكثر اهل العلم و قيل غير ذلك سمو بذلك لتقرشهم اى تجمعهم او شدتهم (و يقدم منهم بنى هاشم) لشرفهم لكونه صلى الله عليه وسلم منهم (و بنى المطلب) لانه صلى الله عليه وسلم قرنه بهم كما مروا فادت الواو انه لا ترتيب بينهم كذا قيل والذي يتجه خلافه لان الكلام في الاول و هو ظاهر ان تقديم بنى هاشم اولى و سيعلم من كلامه انه يقدم منهم الاقرب فالاقرب الى رسول الله ﷺ (ثم بنى (عبد شمس) لانه شقيق هاشم (ثم بنى نوفل) لانه اخوه لانيه (ثم بنى (عبد العزى) لان خديجة منهم (ثم سائر البطون) من قريش (الاقرب فالاقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) فبعد (١٣٧) بنى عبد العزى بنى عبد الدار ثم بنى زهرة ابن كلاب اخوال النبي صلى الله عليه

اه كرى و لعل وجه الاتصاح ان ضعف الفرع اللازم يستلزم ضعف الاصل المزموم (قوله ضعف الثاني) اى فى ترتيب الجواهر و الاول السابق فى كلام الشارح سيد عمر و سم و كرى (قوله و يتبين الخ) معطوف على يتضح (قوله بعض ما ترددنا الخ) و هو قوله كل محتدل و ضمير عليه يرجع الى الثاني اه كرى اى و الجار متعلق بترددنا و لعل المراد بالبعض الشق الثاني من التردد اى الاسترداد و المراد بما تقرر قوله انه فى مقابل مؤننا عليه و يحتمل ان المراد به قول الجواهر فيتولى الامام الخ (قوله من قوله) اى الجواهر و قوله الجواب عن بعض ما ذكرته و لعل المراد بالجواب ما مر انفا من الاسترداد (قوله من التردد) الاول التردد و الجار و المجرور بيان للبعض (قوله ندبا) الى قول المتن سائر العرب فى المغنى الا قوله ابن خزيمه الى سمو و قوله و ظاهر كلامهم الى المتن و قوله كذا قيل الى المتن و الى قوله قيل فى النهاية الا قوله و ظاهر كلامهم الى المتن و قوله فان استوى الى ذلك (قوله كما مر) اى فى شرح و الثاني بنو هاشم و المطلب (قوله لا ترتيب بينهم) يعنى بين بنى هاشم و بنى المطلب (قوله كذا قيل) جرى عليه المغنى (قوله و سيعلم من كلامه) اى الا فى انفا (قوله انه يقدم منهم) اى من بنى هاشم و المطلب (قوله شقيق هاشم) اقتصر عليه لانه اقرب للنبي صلى الله عليه وسلم و الا فعبد شمس شقيقهما كما مر اه ع ش (قوله لان خديجة الخ) و هى بنت خويلد بن اسد بن عبد العزى اه مغنى (قوله ثم بنى زهرة الخ) سكنت عن وجه تقديم بنى عبد الدار عليهم فليراجع (قوله و هكذا) اى ثم يقدم بنى مخزوم ثم بنى عدى لما كان عمر رضى الله تعالى عنه ثم بنى جمح و بنى سهم فهما فى مرتبة واحدة ثم بنى عامر ثم بنى حارث مغنى و روض مع شرحه (قوله و بحث تقديم الاوس الخ) و الا نصار كلهم من الاوس و الخزرج هما ابناء حارثة بن ثعلبة بن عمرو بن عامر قاله الزركشى مغنى و شرح الروض (قوله وان كان) اى من عدا قريش (قوله و استواء جميع العرب) عبارة المغنى و الا يعنى سائر العرب اه (قوله لكن خالف السرخسى الخ) معتمدو السرخسى نسبة الى سرخس بفتح السين و الراء المهملة ثم خاء معجمة سا كنة بعدها سين و قيل باسكان الراء و فتح الخاء اه ع ش (قوله و الماوردى فى الثاني) فقال بعد الانصار مضر ثم ربيعة ثم ولد عدنان ثم ولد قحطان فيرتبهم على السابقة كقريش مغنى و اسنى (قوله معتبر افيهم النسب الخ) عبارة المغنى و الا سنى و التقديم فيهم ان لم يجمعوا على نسب بالاجناس كالترك و الهندو بالبلدان ثم ان كان لهم سابقة فى الاسلام ترتبوا عليها و الا فبالقرب الى ولى الامر ثم بالسبق الى طاعته فان اجتمعوا على نسب اعتبر فيهم قربه و بعده كالعرب (قوله هنا) اى فى العجم و قوله فكما ياتى اى انفا (قوله و ذلك) اى تقديم العرب على العجم (قوله و المعتمد الخ) و قال بالمغنى و شرح الروض (قوله ثم بالدين) اى فيقدم الاورع فى الدين ع ش (قوله ثم يتخير الامام) اى بين ان يقرع و ان يقدم برايه و اجتهاده مغنى و شرح الروض (قوله و فرق الزركشى) فدل و فاعل (قوله بخلافهم) اى بخلاف الاقربىة فى الامامة فليست ملحوظة فيها (قوله و هو يرجع) اى فرق الزركشى و قوله لما ذكرته اى من الفرق (قوله و جوبا) خلافا للنهاية قال البجيرمى و الذى اعتمده

وسلم ثم بنى نعيم لان ابا بكر و عائشة منهم و هكذا (ثم) بعد قريش يقدم (الانصار) لانهم الحيدة فى الاسلام و بحث تقديم الاوس منهم لان منهم اخوال عبد المطلب و جده صلى الله عليه وسلم عليه وسلم (ثم سائر العرب) ظاهرة تقديم الانصار على من عدا قريشا و ان كان اقرب له صلى الله عليه وسلم و استواء جميع العرب لكن خالف السرخسى فى الاول و الماوردى فى الثاني (ثم العجم) معتبر افيهم النسب كالعرب فان لم يجمعوا على نسب اعتبر ما يروى عنه و اشرف فان استوى هنا اثنان فكما ياتى و ذلك لان العرب اقرب منهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم و اشرف و متى استوى اثنان قربا قدم اسنهما فان استويا سنا فاسبقهما اسلاما ثم هجرة كذا ذكره الرافعى و المعتمد

(١٨ - شروانى و ابن قاسم - سايع)

ثم بالشجاعة ثم يتخير الامام و استشكل تقديم النسب على السن هنا عكس الراجح فى امامة الصلاة و بحاج بان المداير هنا على ما نه الافتخار بين القبائل و ثم على ما يزيد به الخشوع و نحوه و السن ادخل فى ذلك من النسب لان الغالب ان السن كلما زاد كثر الخير و نقص الشر قيل على ان المذكر هنا غيره ثم لان فرض ذاك فى اجتماع اسن غير نسيب مع نسيب و هنا فى نسيبين احدهما اسن و الاخر اقرب اه و فيه نظر بل الاسن فى هذه الصورة ايضا مقدم ثم لاهنا و الفرق ما ذكرته و فرق الزركشى بان الاقربىة ملحوظة هنا كالارث و لهذا فضل الذكروى لاختلاف بالنسب بخلافها ثم و هو يرجع لما ذكرته بل ما ذكرته اوضح فتأمل (ولا يثبت) و جوبا كما يصرح به كلام الروضة وغيرها

وكان وجهه انه قد يترتب على اثباته مفسدة كادعائه ان مانعه انما حدث بعد اخر تفرقة للتي عليهم بدليل اثبات اسمه قبل (في الديوان) مع المرتزقة (اعنى ولا زمانا ولا من لا يصلح للغزو) لنحو جبن او فقد يد او جهل بالقتال وصفة الاقدام لعجزهم ومحل في مرتزق كذلك اما عيال مرتزق بهم ذلك فيثبتون تبعاله كما يحثه (١٣٨) الجلال اليلقيني وافهم من لا يصح الاعم بمقابلته جواز اثبات اخرس واصم وكذا اعرج

يقاتل فارسا وقضية التعبير في هؤلاء بالجواز وفي اولئك بالحرمه وجوب اثبات الصالح للغزو الكامل وهو الرجل المسلم المكلف الحر البصير الذي ليس به مانع لاصل الغزو ولا لكماله وهو محتمل (ولو مرض بعضهم او جن وزجى زواله) ولو بعد مدة طويلة (اعطى) وبقي اسمه في الديوان املا يرغب الناس عن الجهاد (فان لم يرج فالظاهر انه يعطى) ايضا لذلك لكن يحكى اسمه من الديوان اى وجوبا بناء على ما تقرر والذي يعطاه كفاية مونة اللاتمة به الان وظاهر كلام ابن الرفعة تفرعا على المعتمد انه لا يشترط مسكنته وجرى عليه السبكي وقال ان النص يقتضيه (وكذا) يعطى بمون المرتزق ما يليق بذلك الممون وهو (زوجته) وان تعددت ومستولداته (وأولاده) واز سفلوا وأصوله الذين تلزمه مؤنتهم في حياته بشرط اسلامهم كما يحثه الاذرعى واعتراض بان ظاهر اطلاقهم انه لا فرق ويوجه بانه يغتفر في التابع المحض ما لا يغتفر في

الزبادى تبعاً الروضة وجوب ذلك اه اقول وهو قضية صنيع المغنى (قوله وجهه) اى وجوب عدم الانبات (قوله ان مانعه انما حدث بعدا) اى فتستحق من الغنى الحادث بعد (قوله عليهم) اى المرتزقة الذين هم منهم واخذ منهم (قوله لنحو جبن) الى قوله وافهم في النهاية (قوله وصفة الاقدام) وعبر النهاية باوبدل الواو (قوله ومحل) اى عدم جواز اثبات هؤلاء وقوله كذلك اى اعنى اوز من اونحوه (قوله اما عيال مرتزق الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوزمانة او عجز عن الفرق يثبتون تبعاله فمذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفى مؤنتهم سم على حج اه رشيدى (قوله وافهم) الى قوله وقضية التعبير في المغنى والروض مع شرحه (قوله جواز اثبات اخرس واصم) لقد رتبهم على القتال اه شرح الروض (قوله فارسا) اى لا راجلا (قوله وقضية التعبير الخ) محل تامل اه سيد عمر (قوله في هؤلاء) اى الاخرس الخ وقوله وفي اولئك اى الاعمى والزمن الخ (بالحرمة) اى على ما اختاره تبع الروضة من وجوب عدم اثبات اولئك خلافاً للنهاية كما مر (قول المتن زواله) اى المانع من المرض والجنون (قوله ولو بعد مدة) الى قوله وظاهر كلامهم في المغنى الا قوله اى وجوبا بناء على ما تقرر والى قوله واعتراض في النهاية الا ذلك القول (قوله لذلك) اى لكلا يرغب الناس الخ عبارة شرح الروض كما يعطى زوجات الميت واولاده بل اولى اه (قوله يحكى اسمه) اى من المحل الذى يكتب فيه اسماء المرتزقة من الديوان فيما يظهر والا فحواه مطلقا بدو في اللبس اه سيد عمر (قوله اى وجوبا الخ) قد يتوقف في الوجوب هنا وبفرق بينه وبين ما مر بانقضاء المفسدة هنا بالكلية لانه معطى بكل تقدير وان اختلف القدر المعطى في الحالين نعم ينبنى التنبه على الاختلاف المذكور اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله يحكى اسمه الخ اى ندباً لا وجوباً على قياس ما مر بل اولى بعدم الوجوب والشهاب ابن حجر يرى الوجوب هنا وهناك اه (قوله بناء على ما تقرر) اى من وجوب عدم اثبات نحو الاعمى (قوله اللاتمة به الان) اى لا القدر الذى كان ياخذ لاجل فرسه وقاتله وما اشبه ذلك اه مغنى وسلاطون (قوله على المعتمد) اى الذى عبر عنه المصنف بقوله فالظاهر انه يعطى كما هو ظاهر خلافاً للرشيدى حيث حمله على وجوب عدم اثبات نحو الاعمى الذى اختاره الشارح خلافاً للنهاية ثم استشكل كلامه (قوله مسكنته) اى المريض أو المجنون (قوله يعطى) الى قوله بشرط في المغنى (قوله ما يليق بذلك الممون) اى لا ما كان للمرتزق اخذه اه مغنى (قوله الذين الخ) هل هو نعت للزوجات ايضا (قوله بشرط اسلامهم الخ) فلا تعطى الزوجة الكافرة كما افق به الوالدر حقه الله تعالى لانها عطية مبتدأة لها ومثلها الباقيات فان اسلمت بعد موته فالظاهر اعطاؤها لانتفاء علة منعه وهو الكفر اه نهاية (قوله انه لا فرق الخ) وهو الظاهر اه مغنى (قوله ويوجه الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية كما مر وشرح الروض قال سم الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لممونه ولو كافرا لظهور التبعية قبل الموت وضعفها بعد الموت مر اه (قوله وان لم يرج) الى قوله ثم رابت في النهاية والمغنى (قوله لا غناء عيالهم) اى بعدم (قوله واستنبط الخ) عبارة النهاية وما استنبطه السبكي الخ رد بظهور الفرق الخ (قوله يعطى بمونة) عبارة المغنى زوجته واولاده اه (قوله

(قوله اما عيال مرتزق لهم ذلك فيثبتون الخ) ان كان المعنى ان عيال المرتزق اذا كان بهم عى اوزمانة او عجز عن الغزو يثبتون تبعاله فمذا واضح من ان يحتاج لبحث الجلال لانهم لم يعطوا للقتال بل اعطى هو ما يكفى مؤنتهم (قوله الان) انظر ما اضابطه هل هو كل يوم بيلانه عند حضورهما بالنسبة للنفقة وكل فصل عند حضوره بالنسبة للكسوة (قوله ويوجه الخ) الوجه ان هذا التردد خاص بما بعد الموت فيعطى في حياته لممونه

في المتبوع (اذا مات) وان لم يرج كونهم من المرتزقة بعد لثلا يعرضوا عن الجهاد الى الكسب لا غناء عيالهم واستنبط السبكي من هذا ان الفقيه أو المعيد أو المدرس اذا مات يعطى بمونه بما كان ياخذ ما يقوم به ترغيبا في العلم فان فضلى صرف ان يتم الوظيف فحق لا نظر لا خلال الشرط فيهم لانهم تبع لا يهيم المنصف به مدة فدتهم مغتفرة في جنب ما مضى كرم الباطلة

والممتنع انما هو تقرير من لا يصلح ابتداءه و فرق غيره بين هذا والمرتزق بان العلم محبوب للنفس لا يصعد الناس عنه شيء فيؤكل الناس فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس في ارضاد أنفسهم اليه الى تالف وبان الاعطاء من الاموال العامة وهي ما هنا اقرب من الخاصة كالأوقاف فلا يلزم من التوسع في تلك التوسع في هذه لانه مال معين متعبد بتحصيل مصلحة نشر العلم في ذلك المحل فكيف يصرف مع انتفاء الشرط وقضية هذا ان عمون العالم يعطون من مال المصالح الى الاستغناء وهو متجه (١٣٩) ثم رأيت بعضهم رجحه أيضا وان الكلام في غير اوقاف الا تراك لانها

والممتنع انما هو الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصلح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فهل يستثنى ما لو شرط الوانف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس لولده وانه يستتاب عنه ان لم يصاح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الوالد قبل صلاحه ويستتاب عنه أو لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول و يقرر هو فيه نظر سم على حج أقول والا قرب انه يقرر عملا بشرط الوانف ويستتاب عنه اه عش (قوله و فرق غيره الخ) الفرق الاول لابن النقيب والثاني للراقي اه مغنى (قوله اقرب الخ) خبر ان (قوله وقضية هذا) أى الفرق الثاني (قوله وان الكلام الخ) عطف على ان عمون العالم الخ (قوله في غير اوقاف الا تراك) أى الارقاء (قوله لانها من بيت المال الخ) وقد تقدم ما فيه (قوله ولعل هذا مراد السبكي) بما يبعد او يمنع أن هذا مراده قوله ولا نظر الخ فتأمل اه سم (قوله المستولدة) الى قوله نعم في المغنى الا قوله كجنس المعطى الى قوله ويظهر في النهاية (قوله او غيره) كارت وصية ووقف وقضية قوله الاتي وكذا بقدرته الخ ان الانثى زوجة او مستولدة او فرعا لا تكلف بالكسب فتمعطى ولو قدرت على الكسب (قوله فان لم تنكح الخ) أى ولم تستغن بكسب او غيره مغنى ورشيدى (قوله وان رغب الخ) أى رغب الا كفاه في نكاحها (قوله على ما اقتضاه الخ) عبارة النهاية كما اقتضاه الخ وعبرة المغنى وهو ظاهر اه (قوله بقدرته على الكسب الخ) عبارة المغنى بقدرته الذكور على الغزو اه (قوله ثم الخيرة في وقت الاعطاء الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليكن وقت الاعطاء معلوما لا يختلف سائفة أو مشاهرة او نحو ذلك من أول السنة او غيره أو كل شهر أو غيره بحسب ما رآه الامام والغالب ان الاعطاء يكون في كل سنة مرة ثلاثا يشغلهم الاعطاء كل اسبوع او كل شهر عن الجهاد لان الجزية وهي معظم النية لا تؤخذ في السنة الامرة اه (قوله لا يفرق الفلوس الخ) تخصيص الاستثناء بالفلوس يقتضى ان له دفع غير هامن العروض كالحبوب والثياب ويراعى في تفرقتها القيمة لكن على هذا ينظر وجه تخصيص الفلوس بعدم الاخراج مع جواز غيرها اه عش أقول ويمكن ان يقال ان استثناء الفلوس محمول على ما اذا دار الامر بين تفریق النقود والفلوس واما اذا دار بين تفریق الفلوس ونحو الحبوب بان لم يتيسر النقود فتعين جواز تفریق الفلوس اذا راجت والله اعلم (قوله ويجيب من طالب الخ) ظاهره وجوبه وعليه فينبغى ان يراد في القيود الحاجة الى اثباته والله اعلم اه سيد عمر (قوله مطلقا) أى احتجنا اليهم ام لا (قوله ولغيره) أى لغير عذر (قوله اعظم ما يترتب الخ) ينبغى او مساو والله اعلم اه سيد عمر (قوله الاتي) أى قبيل

ولو كانرا لظهور التبعية قبل الموت وضعف بعدهم (قوله والممتنع الخ) هذا يفيد تجوز تقرير من لا يصاح للتدريس عوضا عن أبيه ويستتاب عنه كما يفيد قوله فان فضل شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة وقضية فرق غيره امتناع هذا وعليه فهل يستثنى ما لو شرط الوانف ان تكون الوظيفة بعد موت المدرس لولده وانه يستتاب عنه ان لم يصلح لمباشرتها حتى يجوز تقرير الوالد قبل صلاحه ويستتاب عنه أو لا فيقرر غيره الى صلاحه فيعزل الاول و يقرر هو فيه نظر (قوله ولعل هذا مراد السبكي) بما يبعد او يمنع أن هذا مراد قوله ولا نظر الخ فتأمل (قوله ولو قيل ان احتجنا اليه امتع مطلقا^(١)) أى لعذر او لا واعلم انه قد يقال الاطلاق في هذا القول اكثر من الاطلاق في المعترض عليه فامعنى الاعراض عليه الاستدراك هذا فليتأمل (قوله ولو قيل الخ) عبارة الروض ولا لاحدا احتج اليه اخرج نفسه منه بلا عذر انتهى (قوله والا فلا وجه لتعيينه) فيه نظر لا يخفى

رآه اهلا وفي المال سعة و لبعضهم اخرج نفسه لعذر مطلقا وغيره لان احتجنا اليه و يظهر ان المراد بالعذر المقدم على حاجتنا اليه ما يترتب عليه ضرر لنا وله اعظم ما يترتب على ترك حاجتنا اليه (فان فضلت) ضبط بالتشديد وكأنه لو وقع في خطه والا فلا وجه لتعيينه (الاخماس الاربعة عن حاجات المرتزة) وقلنا بالاظهر انها لم تخاع وتظهر ان المراد بحاجاتهم فيما ذكر ما يحتاجونه في المدة المضروبة للتفرقة عليهم من نحو شهر او سنة يؤيده بل يصحح به قولهم الاتي ومن مات (١) وقول المحمدي قوله ولو قيل الخ الذي في نسخ الشرح التي بأيدينا خلافا له من هامش

من المرتزة الخ (وزع) الفاضل (عليهم) أي المرتزة الرجال دون غيرهم على ما نقله الامام عن أخوي كلامهم (على قدره مؤنتهم) لانه حقهم وقيل على رؤسهم بالسوية (والاصح انه يجوز (١٤٠) لانه ان يصرف بعضه) أي الفاضل لاكله (في اصلاح الثغور) في (السلاح والكراع)

وهو الخيل لانه معونة لهم
وصريح كلامه انه لا يدخر
من النية في بيت المال شيئا
ما وجد له مصرفا ولو نحو
بناء رباطات ومساجد
اقتضاها رايه وان حاف
نازلوه هو ما نقله الامام عن
النص تاسيا بابي بكر وغير
رضي الله عنهما فان نزلت
فعلى اغنياء المسلمين القيام
بها ثم نقل عن المحققين ان
له الادخار ولا خلاف في
جواز صرفه للمرتزة عن
السنة القابلة وله صرف
مال النية في غير مصرفه
وتعويض المرتزة اذ ارآه
مصلحة (هذا حكم منقول
الفقيه فاما عقاره) من بناء
او ارض (فالذهب انه) لا
يصير وقفا بنفس الحصول
وان نقله البلقيني عن الامام
عن الائمة واعتمده بل الامام
مخير بين انه (يجعل وقفا
وتقسم غلته) في كل سنة
مثلا (كذلك) أي على
المرتزة بحسب حاجاتهم
لانه انفع لهم او تقسم اعيانه
عليهم او يباع ويقسم ثمنه
بينهم واعتمد الاذرعى المتن
وحمل التخخير المذكور وفاقا
للمروضة واصلا على انه لو
راه امام مجتهد جاز واما
عمومه فهو وجه الاخماس
الاربعة من الخمس الخماس
حكمها ما من بخلاف الخمس
الخامس الذي للمصالح فانه

الفصل (قوله الفاضل) الى قول المتن هذا في النهاية الا قوله وقيل الى المتن وكذا في المغني الا قوله وهو ما نقله
الامام عن النص وقوله وله صرف الى المتن (قوله الرجال) أي المقابلة مغني وعش عبارة سم عن العباب
وشرح الروض وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم بقدر مؤنتهم ويختص بالرجال المقابلة فلا يعطى من
الذراى الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة كالقاضي والوالي وامام الصلوات اه (قول المتن على
قدره مؤنتهم) أي على حسبها ونسبتها فاذا كان لاحدهم نصف مال الاخر ولاخر ثلثه وهكذا اعطاهم على
هذه النسبة اه رشيدى عبارة المغني مثال ذلك كفاية واحدalf وكفاية الثاني ألفان وكفاية الثالث
ثلاثة آلاف وكفاية الرابع اربعة آلاف فمجموع كفايتهم عشرة آلاف فيفرض الحاصل على ذلك عشرة
اجزاء فيعطى الاول عشرها والثاني خمسها والثالث ثلاثة اعشارها والرابع خمسها وكذا يفعل ان زاد اه
(قوله وهو ما نقله الامام الخ) معتمد اه عش (قوله عن السنة القابلة) أي ليملكونه بذلك وينبغي ان
لا يرجع على تركتهم بذلك اذا ماتوا لانهم استحقوا بمجرد حصوله فاعطاهم عن السنة القابلة دفع لما استحقوه
الآن اه عش (قول المتن هذا) أي السابق كله وقوله فالذهب أنه أي جميعه وقوله كذلك أي مثل قسم
المنقول اه مغني (قوله من بناء) الى الفصل في النهاية الا قوله واعتمد الاذرعى الى والاخماس (قوله من بناء
او ارض) انظر الشجر سم والظاهر انها تابعة للارض اه سيد عمر (قوله لا يصير وقفا بنفس الحصول)
بل لا بد من انشاء وقفه نهاية رمغني (قوله بل الامام مخير الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله بين انه) أي العقار
والاولى في انه (قوله او تقسم الخ) وقوله او يباع معطوفان على يجعل الخ او بمعنى الواو (واعتمد الاذرعى
المتن) أي تعين الوقف عبارة المغني يفهم من كلام المصنف تحتم الوقف وليس مرادا بل الذي في الشرح
والروضة ان الامام لو رأى قسمته او يبعه وقسمته ثمنه جاز له ذلك اه (قوله وحمل) أي الاذرعى التخخير أي
بين الامور الثلاثة المذكورة أي في الشرح وقوله وفاقا الخ لتلخيص للحمل وقوله لو راه أي واحد من الامور
الثلاثة (قوله واما عمومه) أي عموم الامام بان يكون الامام اعم من المجتهد وغيره فهو وجه ضعيف قاله
الكردي لكن صريح صنيع النهاية رجوع الضمير الى المتن عبارة ومأملت عايه كلام المصنف ظاهر
ليوافق الروضة كاصلها واما أخذه على عمومه فهو وجه ضعيف اه وقوله على عمومه أي تحتم الوقف
سواء رأى الامام غيره من القسمة او البيع وقسمته الثمن ام لا (والاخماس الاربعة) أي من العقار (قوله
حكمها ما من) أي من التخخير بين الامور الثلاثة اه مغني عبارة المنهج مع شرحه وله أي الامام وقف عقار
في ما يبيعه وقسم غلته في الوقف او ثمنه في البيع بحسب ما يراه كذلك أي كقسم المنقول اربعة اخماسه للمرتزة
وخمسه للمصالح والاصناف الاربعة سواء له ايضا قسمه كالمقول لكن خمس الخمس الذي للمصالح لا سبيل
الى قسمته اه (قوله فيها) أي المصالح (قوله او قبل تمام الحول) عبارة النهاية او قبل تمامها وبعد جمع المال

بل لا وجه الا لتعيينه لان معنى التخفيف انه اذا فضلت الاخماس الاربعة جميعها عن حاجات المرتزة بأن
كانوا اغنياء حاصل المعنى على هذا وان استغنى المرتزة عن الاخذ من الاخماس الاربعة وزعت عليهم ولا
يخفى ان هذا برأى كثر من المراد (قوله فان فضلت الاخماس الاربعة عن حاجات المرتزة) وزع
الفاضل عليهم أي المرتزة الرجال دون غيرهم الخ) عبارة العباب وما زاد على كفايتهم رده الامام عليهم
بقدر مؤنتهم ويختص بالرجال المقابلة فلا يعطى منه الذراى الذين لا رجل لهم ولا من يحتاج اليه المرتزة
كالقاضي والوالي وامام الصلوات وله صرفه الى المرتزة لعام قابل الخ اه ونحوها عبارة شرح الروض
(قوله من بناء او ارض) انظر الشجر (قوله او تقسم اعيانه عليهم) قال في الروض وشرحه لكن لا يقسم
سهم المصالح بل وقف وتصرف غلته في المصالح او يباع ويصرف ثمنه اليها اه (قوله واعتمد الاذرعى
المتن وحمل التخخير المذكور الخ) اعتمد مر التخخير

لا يقسم بل يباع أو يوقف وهو أولى ويصرف ثمنه أو غلته فيها من مات من المرتزة بعد جمع المال وتمام الحول أي المدة فقسطة
المضروبة للفرقة وعبروا بالحول لانه الاغلب ثم ايتهم اصحاب ذلك فقالوا وذكر الحول مثال فقله الشهر ونحوه فنصبيبه لوارنه او قبل تمام الحول

كان لوزنهم قسطا للمدة او بعد الحول وقبل الجمع فلاشئ ملوارة ولو ضاق المال عنهم بان لم يسد بالتوزيع مسدا بدى. بالا حوج ولا وزرغ عليهم
بذسبة ما كان لهم ويصير الفاضل ديناهم ان قلنا ان مال الفيء له صالح فان قلنا انه للجيش سقط قاله الماوردى لكن اطلق في الروضة ان من
عجز بيت المال عن اعطائه حتى ديناه عليه لا على ناظره (فصل) في الغنيمة وما يتبعها (الغنيمة مال) ذكر للغالب فالالاختصاص كذلك ولا ينافيه
ما ياتي فيما يفعل فيه في الجهاد لانه مع كونه غنيمة اختص بحكم ما غير للمال في اخذه (١٤١) وقسمته لتعذر اتيان احكام المال فيه فزعم

شارح ان نحو السكاب
وجلد الميته غير غنيمة ليس
اطلاقه في محله (حصل من)
مال السكين له (كفار) اصلين
حريين (بقتال واجفاف)
لنحو خيل او ابل من الامن
ذمين فانه لهم ولا يخمس
والواو بمعنى او فلا يرد الماخوذ
بقتال الرجالة وفي السفن
فانه غنيمة ولا يجاف فيه
اماما اخذوه من مسلم قهرا
فيجب رده لملكه كفاء
الاسير يرد اليه كذا اطلقوه
ويظهر ان محله ان كان من
ماله ولا رد لملكه ويحتمل
انه لا فرق لان اعطاه عنه
يتضمن تقدير دخوله في
ملكه نظير ما ياتي فيمن امهر
عن زوج طلق قبل وطء
هل يرجع الشرط للزوج
او المصدق ويرد بانما
احتجنا للتقدير ثم لضرورة
سقوط المهر عن ذمة الزوج
ولا كذلك هنا لانه لا شئ في
ذمة الاسير فلا تقدير فتعين
الرد هنا للمالك جزما واما ما
حصل من مرتدين ففيهما
مر ومن ذمين يرد اليهم
وكذا ممن لم تبلغه الدعوة

فقط طه له وعكسه فلاشئ ما انتهت وهي اوضح اه سيد عمر (قوله او بعد الحول الخ) ويعلم منه بالا ولى انه
لا شئ ملوارة لاذمات قبل تمام الحول وقبل الجمع اه كرى (قوله عنهم) اى المرتزقة (قوله ولا) اى بان
سد بالتوزيع مسدا (قوله فان قلنا انه للجيش) وهو الاظهر كما تقدم (قوله اطلق في الروضة الخ) وكذا
اطلق الروض واقره شرحه

(فصل في الغنيمة وما يتبعها) (قوله في الغنيمة) اى قول كفاء الاسير في المغنى لا قوله ولا ينافيه الى الماتن
و الى قول الماتن ليقدم في النهاية لا قوله المذ كور وقوله ويرد الى واما ما حصل وقوله ويرده الى ولا يرد (قوله
وما يتبعها) اى كالنفل الذى بشرطه الا امام بما في بيت المال (قول الماتن مال حصل) اى لنا بخلاف الحاصل
الذمين كاياتى (قوله ولا ينافيه) اى كون الاختصاص غنيمة (قوله في الجهاد) متعاق بقوله ياتي المقيد بالجوار
الاول (قوله في اخذه الخ) اى الاختصاص (قوله ان نحو السكاب الخ) اى كخمر محترمة (قوله مال السكين له)
وقوله اصلين وقوله حريين سيد كرى محترزا تعا على الترتيب (قوله فانه) اى الحاصل لهم من اهل الحرب
(ولا يجاف فيه) الواو للحال (قوله مثلا) اى او من ذمى او نحوه اه مغنى (قوله يرد) اى حيث كان باقيا
فان تلف فلا ضمان لعدم التزام الحربى اه ع ش (قوله اليه) اى الاسير وكذا ضمير من ماله (قوله ولا رد
لملكه) معتمد ومعلوم ان الكلام في المالك المتبرع عن الاسير اما لو قال الاسير لغيره فادنى ففعل فهو قرض
فيرد له جزما اه ع ش (قوله نظير ما ياتي الخ) حاصله انه ان كان الدافع الزوج او وليه يرجع للزوج او
اجنبيه يرجع للدافع اه ع ش (قوله طلق) عبارة للمغنى ثم طاق اه (قوله من مرتدين الخ) اى من تركتهم
(قوله وكذا المان لم تبلغه الدعوة) الى قوله على ما قاله الاذرى في المغنى (قوله ان تمسك الخ) الظاهر رجوعه
للمعطوف فقط لكن عبارة للمغنى كالصريح في رجوعه للمعطوف عليه ايضا فتأمل (قوله ولا) عبارة للمغنى
اما لو كان متمسكا بدين باطل الخ (قوله ويرده ما ياتي الخ) الذى ياتي في الديات ان فيه دية مجوسى مفروض
فيمن لم تبلغه دعوة نبينا اه سم (قوله على التعريف) اى على عكسه (قوله فان القتال الخ) حاصله ان تكاب
تجوز في التعريف وقد اشترحنا حاجة تعريفه واضحة وشهرة الا ان يقال الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل
ذلك اه سم (بخلاف ما تروكه) عبارة للمغنى ويرد على طرده هذا الحد المتروك بسبب حصولنا في دارهم
وضرب معسكرنا فيهم فانه ليس غنيمة في اصح الوجوه عند الامام مع وجود الايجاف وعلى عكسه ما اخذ
على وجه السرقة او نحوها فانه غنيمته اه (قوله ويجاب عن كون الخ) اى الذى يستشكل على هذا اه سم
عبارة الرشيدى غرضه من ذلك الفرق بين هذا وبين ما تقدم من الصور المذكورة في قوله ولا يرد على

(قوله بى ديناه عليه) قضيته ان هذا الزم من نفقة القريب

(فصل في الغنيمة وما يتبعها) (قوله ويرده ما ياتي في الديات من وجوب دية مجوسى) مفروض فيمن لم
تبلغه دعوة نبينا و ياتي هناك ايضا ترد فيمن شك هل بلغته دعوة نبى هل يضمن او لا فعلى عدم الضمان يتجه انه
كحربى لكن بينا هناك مخالفة ما قرره هناك لما قرره هنا فراجع (قوله فان القتال لما قرب وصار الخ)
حاصل هذا التوجيه ان تكاب تجوز في التعريف وقد اشترحنا حاجة تعريفه واضحة وشهرة الا ان يقال
الفقهاء ونحوهم يتساحون بمثل ذلك (قوله ويجاب عن كونه الخ) اى الذى يستشكل على هذا (قوله)

اصلا وبالنسبة لثينا صلى الله عليه وسلم ان تمسك بدين حق ولا فهو كحربى على ما قاله الاذرى ويرده ما ياتي في الديات من وجوب دية
مجوسى في قتله وهو صريح في عصيته فالوجه انه كالذمى ولا يرد على التعريف خلافا لما زعمه ما هر بوا عنه عند الالتقا وقبل شهر السلاح وما
صالحون اياه واهدوه لنا عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالمحقق الموجد دصار كان موجودا هنا بطريق القوة المنزلة منزلة الفعل بخلاف
ما تروكه بسبب حصول نحو خيلنا في دارهم فانه في لانه لم يقع تلاق لم تقو شاة القتال فيه ويجاب عن كون البلاد المفتوحة صلحا غير غنيمة

بان خروجهم عن المال لنا بالسكية صيره في حوزتنا لاشائهم فيه بوجه بخلاف البلاد فان بداهة عليه ولو بغير الوجه الذي كان قبل الصلح فلم يتحقق معنى الغنيمة فيها ومرفى تعريف التي ماله تعلق بذلك (فيقدم منه) اي من اصل المال (السلب) بفتح اللام (للقاتل) المسلم ولو نحو صبي وقن وان لم يشترط له وان (١٤٣) كان المقتول نحو قريبه وان لم يقاتل كما اقتضاء اطلاقهم او نحو امرأة او صبي ان قاتلا

ولوا عرض عنه للخبر المتفق عليه من قتل قتيل له عليه بيعة فله سلبه نعم القاتل المسلم القن لدمى لا يستحقه وان خرج باذن الامام وكذا نحو مخذل وعين (تنبيه) قوله ^{صلى الله عليه وسلم} من قتل قتيلًا مشكل اذ القتل كيف يقتل فهو من مجاز الاول وهو ظاهر قبل ويصح كونه حقيقة باعتبار انه قتل بهذا القتل لا بقتل سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المغالطة المشهورة ان ايجاد المعلوم محال لان الابدان كان حال العدم فهو جمع بين النقيضين او حال الوجود فهو تحصيل الحاصل باننا نختار الثاني والابدان للوجود انما هو بوجود مقارن لا متقدم فليس فيه تحصيل للحاصل (وهو ثياب القتيل) التي عليه (والخف والران) وهو خف طويل لا قدم له يلبس للساق (والات الحرب كدرع) وهو المسمى بالزردية واللامه (وسلاح) قضيته ان الدرع غير سلاح وهو كذلك وقد يطاق عليه وقد الامام السلاح بمالم يزد

التعريف ما هو اعنه الخ (قوله بان خروجهم عن المال) اي المصالح به فلما تقدم اه سم عبارة الرشيدى اي في المسائل التي جعلنا المال فيها غنيمة اه (قوله ماله تعلق بذلك) ومنه ان من الغنيمة السرقة من دار الحرب ولقطتها اه ع عبارة المغنى ومن الغنيمة ما اخذ من دارهم سرقة واختلاس او لقطه واما المروءون الذي للحرب عند مسلم او ذى والمؤجر الذي له عند احدهما اذا انفك الرهن وانقضت مدة الاجارة قبل هو في او غنيمة وجهان اشبههما كما قال الزركشي الثاني اه (قوله اي من اصل المال) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله المسلم) فارسا كان ام لا اه مغنى (قوله ولو نحو صبي) كالجنون والاثني اه مغنى (قوله وان لم يقاتل) اي المقتول وقوله او نحو امرأة من النحو العبد اه ع (قوله ولو اعرض) اي مستحق السلب مغنى ونهاية (قوله لدمى) متعلق بالقن (قوله نحو مخذل الخ) عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه لدمى والمخذل والمرجف والخائن ونحوهم لا سهم له ولا رضى اه ع عبارة شرح الروض اما المخذل وهو الذي يكسر الاراجيف ويكسر قلوب الناس ويذبطهم فلا شيء له لا سهم ولا رضى ولا سلب ولا نفلا لان ضرره اكثر من ضرر المنهزم بل يمنع من الخروج للقتال والحضور فيه ويخرج من العسكر ان حضر الا ان يحصل باخراجه وهن فيترك اه (قوله وعين) اي من الكفار عليا بان بداهة للكفر على احوالنا والصورة انه مسلم واما ما في حاشية الشيخ ع ش من ان المراد به من نرسله نحن عيننا على الكفار ووجه عدم استحقاقه السلب انه انما قتل حين ذهابه لكشف احوال الكفار اه فيقال عليه ان عدم استحقاقه حينئذ انما هو لعدم شهوده الصف لا لخصوص كونه عيننا فلا فائدة في التصوير به اه رشيدى اقول ولعل ما في ع ش اقرب (قوله التي عليه) الى قول المتن على المذهب في المغنى الا قوله فرس الى لا اكثر والى قوله وانما يستحق في النهاية الا قوله وقيد الامام الى المتن وقوله وفرس الى لا اكثر وقوله ويلحق به الى المتن (قوله التي عليه) اي ولو حكما اخذنا من فرسه المنهزم معه للقتال الاتي اه ع ش (قول المتن والران) براء فالف فنون (قول المتن وسلاح) عبارة الابواب وآلة حرب محتاجا اه وهى شاملة للعدد وغيره من نوع كسيفين او انواع وقضيتها اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكلما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش (قوله قضيته) اي عطف السلاح على الدرع (قوله بمالم يزد على العادة) قضيته انه لو كان معه آلات للحرب من انواع متعددة كسيف وبندفه وخنجر ودبوس ان الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة كان معه سيفان فانها يعطى واحدا منهما ويمكن حل ذلك الى الزائد على العادة على ما لا يحتاج اليه فيوافق ما مر انفا اه ع ش (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الواجهة انه كالجنينة نهاية وسم (قول المتن ولجام الخ) وهو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الركب والمهراز والركاب لكن في ع ش عن اختياره وحديده تكون في مؤخر خف الزائض اه والرائض من يروض الدابة اي يعلمها اه بجيرى (قول المتن سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنابذة بدليل عطف الطوق عليه اه بجيرى (قول المتن ومنطقة) وهى ما يشد به الوسط (قول المتن وهميان) اسم السكيس الدرام اه ع ش (قوله وطوق) وهو حلى للعنق اه قاموس (قول المتن ونفقة معه) بكيسها لا الخلفة في رحله

عن المال) اي المصالح به فيما تقدم (قوله لدمى) متعلق بالقن (قوله في المتن وسلاح) وعبارة المنهج آلة حرب قال في العباب محتاجا اه وهو شامل للعدد من نوع كسيفين او ربحين او انواع كسيف وروح وترس وقضيته اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب (قوله وعليه يفرق الخ) لكن الواجهة انه كالجنينة شرح مر

على العادة وهو محتمل (ومركوب) ولو بالقوة كان قاتل راجلا وعنانا بيده مثلا وظاهر كلامهم هنا انه لا يكفي امساك غلامه حينئذ وان نزل الحاجة وعليه يفرق بينه وبين ما قاله في الجنينة بانها تابعة لمركوبه فاكتفى باقادة غيره ولا كذلك هذا (وسرج ولجام) ومقود ومهماز لثبوت يده على ذلك لاجل القتال حسا (وكذا سوار ومنطقة) وهميان بمافيه وطوق (وخاتم ونفقة معه وجنيبة) فرس او غيره ولو من غير جنس مركوبه كراكب فرس معه نحو ناقه او بغل جنب فيا يظهر لا اكثر من واحدة

ولا ولد مرگوبه والخيرة في واحد من الجنائب للمستحق (تقاد) وان لم يقدها هو على المعتمد (معه) امامه او خلفه فقولهما في المحرر والروضة واصلا بين يديه مثال ويلحق بها على الاوجه سلاح مع غلامه يحمله له ويفرق بينه وبين ماسر في المروكوب الذي مع غلامه بان ذاك يستغنى عنه كثير بخلاف سلاحه وان تعدد مكانه لم يفارقه (في الاظهر) لاتصال هذه الاشياء به مع احتياجه للجنيبة (لاحقية مشدودة على الفرس) وما فيها من نقد ومتاع (على المذهب) لانفصالها وعن فرسه مع عدم الاحتياج اليها وان اطال جمع في الاتصا لدخولها نعم لوجعلها وقاية لظاهرة اتجه دخولها (ولما يستحق) القاتل السلب (بركوب غرر يكفي به) اي (١٤٣) الركوب او الفرر المسلمين (شركا فر) اصلي

مقبل على القتال (في حال الحرب) كان اغرى به كلبا او اعجميا يعتقد وجوب طاعته ووقف في مقابلته حتى قتله بغراه لانه خاطر بروحه حيث صبر في مقابلته حتى عقره الكلب قاله القاضي وهو صريح في رد الحاق ابن الرفعة اغراه له وهو في نحو حصن لانه هنالم يخاطر بشيء اصلا وفي المراد انه وقف قريبا من الكلب حتى قتله وحينئذ فقابلته تصح بالوحدة نظرا لقربه المذكور وبالفوقية نظرا لمقاتلته الكلب الذي هو آلة للكافر فتعيين الاذرعى الثاني بعيد (فلورمى من حصن او من الصف او قتل نائما) او غافلا او مشغولا او نحو شيخ هم (او اسيرا) لغيره وإلا فسياتي (او قتله وقد انهمز السكفار) بالكلية بخلاف ما إذا تحيزوا او قصدوا ونحو خديعة لبقاء القتال ويظهر فيما لو انهمز واحد فتيه

اي منزله اه شرح منهج (قوله) ولا ولد مرگوبه اي وان كان صغيرا ويستثنى ذلك من حرمة التفريق بين الولد وقوله ولدها وينبغي ان محل تسليم الام للقاتل حيث كان بعد شرب اللبأ ووجود ما يستغنى به الولد عن امه ولا تركت امه الغنيمة او يسلم هو مع امه للقاتل حتى يستغنى عن اللبن ان راى الامام ذلك اه ع ش (قوله) ويلحق بها الخ وفي السلاح الذي عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب نهاية وسم (قول المتن لاحقية) بفتح المهملة وكسر القاف وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على حقو البعير اه معنى (قوله نعم لوجعلها) اي الاحقية (قول المتن ركوب غرر يكفي به شركا فر في حال الحرب) هذه قيود ثلاثة فرع عايبها قوله المورمى (قوله المسمين) مفعول بكفي (قوله او اعجميا الخ) خلافا للنهاية والمغنى حيث قال لا بعد نقل مسئلة الكلب عن القاضي مانصه وقول الزركشى ان قياسه ان يكون الحكم كذلك فيما لو اغرى عليه مجنونا او اعجميا به فقد وجوب طاعته مردود اذا لمقيس عليه لا يملك والمقيس بملك فهو للمجنون ولما لك الرقيق لا لامرهما اه قال سم ولا يبعد ان الصبي الذي لا يميز كالمجنون اه (قوله قاله القاضي) اي ما ذكر من مسئلة الكلب وعلتها لا مسئلة الا اعجمي ايضا لما مر خلافا لما يوهمه ضيعه ويحتمل رجوعه لالة فقط (قوله) وهو في نحو حصن الخ جملة حاوية (قوله قريبا من الكلب الخ) يقتضى انه لو كان قريبا منه وبعيدان الكافر ان الحكم بذلك وهو محل توقف فالذى يظهر ويؤذن به قوله ووقف في مقابلته الخ ان العبرة بالقرب من الكافر حتى يتحقق المخاطرة بالروح وعليه فيظهر ان ضابطه ان يكون بحل يناله به سلاح الكافر ولو نحو سهم اه سيد عمر اقول قوله يقتضى الى قوله فالذى يظهر محل نامل اذ بالقرب من الكلب الذي آله قتله مستلزم للقرب من الكافر (قوله فقابلته) اي هذه المادة في قول القاضي حيث صبر في مقابلته الخ (قوله للكافر) متعلق بقوله لمقاتلته (قوله ثم رايت الخ) ولينظر وجه تايدده لما استظهره وليحرر (قوله) والامام الخ عطف على الماوردى (قوله لعدم التقرير) الى قوله وقول السبكي في المغنى والى قوله وافهمت السين في النهاية (قوله لما ياتي) اي في قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جهل الخ (قوله فان لم يشخه) اي جرحه ولم يشخه وقلته اخر (قوله او امسكه الخ) او اشترك اثنان في قتله او اثنان (قوله له فان منعه الخ) مقتضى كلامه ان مجرد المنع عن الحرب كاف في تحقق الاسر والمصرح به في الاسنى والمغنى والفرر خلافا له وان لا بد مع ذلك من ضبطه ولا فليس بأسر حتى لو منعه واحد عن الحرب وله اخر اشتركوا عليه فالمراد بالضبط وليحرر اه سيد عمر (قوله كمخذل) اي وذى (قوله خذف وراء) عبارة للمغنى وكذا كتبها المصنف بخطه في المنهاج ثم ضرب على لفظة وراء اه (قوله وقول السبكي الخ) اقره اى قول السبكي المغنى (قوله)

(قوله ويلحق بها الخ) وفي السلاح الذي عليها تردد للامام والظاهر انه من السلب لانه إنما يحمله عليها ليقاتل به عند الحاجة شرح مر (قوله) لانفصالها عنه وعن فرسه) اذ ليست ملبوسا لواحدهما مثلا (قوله) كان اغرى به كلبا) نقله في شرح الروض عن القاضي ثم قال قاله الزركشى ان الحكم كذلك لو اغرى به مجنونا او عبدا اعجميا اه والوجه خلافه في المجنون بل السلب للمجنون والفرق ان الكلب لا يتصور ملكه فهو

حتى قتله مرتكباً للفرر فيه ان له سلبه وان بعد عن الجيش وانقطعت نسبته عنه بخلاف المنهمز بانهمز جيشه لاندفاع شره ثم رايت الماوردى قال ان قتله وقدولى عن الحرب تاركها فلا سلب له إلا ان فرلان الحرب كروفر والامام قال المنهمز من فارق المعترك مصر إلا من تردد بين الميسرة والميمنة (فلا سلب) لعدم التقرير بالنفس الذي جعل له السلب في مقابلته ولو اثنان واحد وقلته اخر فهو للمخزن لما ياتي فان لم يشخه فللثاني او امسكه واحد ولم يمنعه الحرب فقتله اخر فلمهما فان منعه فهو الاسر ولو كان احدهما لا سلب له كمخذل كان ما يثبت له لولا المانع غنيمة وعبارة اصله من وراء الصف خذف وراء لا يهاهما وفهم صورتها بما ذكره بالاولى وقول السبكي ان هذا حسن لمن لا يلتزم في الاختصار الاتيان بمعنى الاصل من غير تغيير

والآل يجز عجب اذ من شأن المختصر تعبير ما و هم سمان كان فيما أتى به زيادة مسئلة على ان المصنف التزم التغيير في خطبته فاقاله السبكي لا يلاق صنيعة اصلا (وكفاية شره ان يزيل امتناعه بان يفقا) يعني يزيل ضوء (عينه) او العين الباقية له (او يقطع بديه ورجليه) لانه صلى الله عليه وسلم اعطى سلب ابى جمل (١٤٤) لعنه الله لمخنيه ابى عفراء دون قاتله ابن مسعود رضى الله عنهم (وكذا لو اسره) فقتله الامام

والا) اى وان التزم الا تيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقييد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس عن التزم ذلك اه سم (قوله او العين) الى قول وافهم المتن في المعنى الا قوله لانه ازال الى المتن (قوله لاحق له) اى للاسرو قوله في رقبته اى الماسور وما ذكر صريح في ان من اسر كافرا لا يستقل بالنصف فيه بل الخيرة فيه للامام و ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يأسره في الحرب او غيره كان دخل دارنا بغير امان فأسره اه ع ش (قوله او قطع بدا ورجلا) اى او اليد او الرجل الباقية اخذا من قوله السابق او العين الباقية (قوله وفرض بقاءه) اى الامتناع وقوله مع هذا اى قوله او قطع بدا الخ اه ع ش (قول المتن يخرج) كذا في نسخ الشارح بمثناة تحتية وضبطه النهاية والمعنى نقلا عن خط المصنف بمثناة فوقية (قوله حيث لا متطوع) الانسب لما باتى زيادة ويكون ذلك بالمصلحة (من المؤن اللازمة) كاجرة حمال وراع (قوله ولا يجوز الخ) الاولى التفرغ (قوله وان شرط الخ) غاية عبارة المعنى وان شرط الامام للجيش ان لا يخمس عليهم لم يصح شرطه ووجب تخميس ما غنمه وسواء شرط ذلك للضرورة ام لا اه (قوله ويكتب على رقعة الخ) لم يذكر ذلك في قسمة مال الفى كما تقدم فليتنظر سببه اه سم اقول ان الغنائم هنا ما يكون للاخماس لاربعة وحاضرون ومصورون ويجب دفع الاخماس الاربعة اليهم حال اى ما باتى فوجب القرعة القاطعة للنزاع كافي سائر الملاك واما الفى فافره هو كقول الى الامام ولا مالك فيه معين فلم يكن للقرعة فيه معنى اه رشيدى (قوله في بنادق) اى متساوية اه معنى (قوله فاخرج لله) اى او للمصالح اه معنى (قوله ويقدم قسمتها الخ) اى يستحب ان يكون قسمة ما للغنائم في دار الحرب (قوله ويكره تاخيرها الخ) اى بلا عذر روض (قوله ولو بلسان الحال) قد يؤخذ منه ان المدين يحرم عليه عدم توفية الدين اذا دلت القرينة على الطلب من الدائن اه ع ش (قوله وافهم المتن الخ) اى حيث اطاق التخمين وقد تقرر في محله ان مطلقات العلوم ضرورية (قول المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما اصابه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ببعض ما اصابه يتامل هذا مع ماسياتى من ان له بعد اصابة المغنم تنفيل من ظهرت منه نكابة في الحرب ثم رايت سم صرح بالتوقف المذكور اللهم الا ان يحمل ما باتى على ان المراد انه من سهم المصالح لا من الاخماس الاربعة اه (قوله بفتح الفاء) الى قوله والمخذل في المعنى والى قول المتن ولا شى في النهاية (قوله بالتخفيف) اى مفتوح الفاء ومضارعه الاقضى ومها

مجردا لاختلاف المجنون وكذا في العبد الاعجمى فيكون لسيده شرح م ولا يبعد ان الصبي الذى لا يميز كالمجنون (قوله والا) اى وان التزم الا تيان بمعنى الاصل من غير تغيير اى مطلقا كما هو ظاهر لم يجوز عدم الجواز بهذا التقييد بما لا ينبغي التوقف فيه والتعجب منه عجب بل ينبغي الاقتصار في جوابه على انه مسلم الا ان المصنف ليس عن التزم ذلك فعلم ان ما اورده على السبكي لا يلاق ما افادته عبارة اصلا (قوله ويكتب الخ) لم يذكر ذلك في قسمة مال الفى كما تقدم فليتنظر سببه (قوله ويكره تاخيرها) قال في الروض بلا عذر (قوله في المتن ان نقل الخ) وقد يفهم كلامه ان التنفيل انما يكون قبل اصابة المغنم وهو ما قال الامام انه ظاهر كلام الاصحاب اما بعد اصابته فيمتنع ان يخص بعضهم ببعض ما اصابه انتهى فليتامل فائدة هذا مع قوله الاقضى وللنفل قسم اخر الخ فانه ظاهر في انه بعد اصابة مع انه كما هنا من مال المصالح وهذه الغنيمة (قوله وافهم المتن السين الخ) لم يبين الحكم حيث نفل مع الجهل بالتدقيق اذ ذكر هل يجب شى وما هو او لا

او من عليه او ارقه او فاداه نعم لاحق له في رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهما (او قطع بديه او رجليه) او قطع بدا ورجلا (في الاظهر) لانه ازال اعظم امتناعه وفرض بقاءه مع هذا او ما قبله نادر (ولا يخمس السلب على المشهور) للاتباع صححه ابن حبان (وبعد السلب يخرج) من راس مال الغنيمة حيث لا متطوع (مؤنة الحفظ والنقل وغيرهما) من المؤن اللازمة للحاجة اليها ولا يجوز له اخراجها و ثم متطوع ولا باكثر من اجرة المثل لانه كولى التيم (ثم يخمس الباقي) وان شرط عليهم عدم تخميسه فيجعل خمسة اقسام متساوية ويكتب على رقعة لله او للمصالح وعلى اربعة للغنائم وتدرج في بنادق ويقرع فاخرج لله جعل خمسة للخمسة السابقين فى الفى كما قال (خمس لاهل خمس الفى) يقسم كاسبق) والاربعة الباقية للغنائم وتقدم قسمتها بينهم لحضورهم ويكره تاخيرها لدارنا بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو بلسان الحال كما بحثه الاذرى وافهم المتن انه لا

يصح شرط الامام من غنم شيئا فله وفي قول يصح وعليه الائمة الثلاثة (والاصح ان النفل) بفتح الفاء واسكانها (يكون من خمس الخمس المرصد للمصالح) لانه المأثور كما جاء عن ابن المسيب وانما يجري هذا الخلاف (ان نفل) بالتخفيف معدى لواحد وهو ما اثر غن خطه هو التشديد معدى لاثنتين اى جعل النفل بان شرط الثلث مثلا (بما سيغنم في هذا القتال) وغيره ويعتقر الجهل للحاجة وافهمت السين امتناع

التنفيل مع الجهل بالقدر عما غم وهو كذا بخلاف ما اذا علم كما قال (ويجوز ان ينفل من مال المصالح الحاصل عنده) في بيت المال ويجب تعيين قدره اذا لا حاجة لا تغفار الجهل حيثئذ وما اقتضاء كلام المتن من تخيره بين الخس (١٤٥) ومال المصالح بحمل على ما اذا لم يظهر له ان

احدهما اصلح والا لزمه فعله (والنفل زيادة) على سهم الغنيمة (يشرطها الامام او الامير) عند الحاجة لا مطلقا (لمن يفعل) ولو غير معين (ما فيه نكايه في الكفار) زائدة على نكايه الجيش كدلالة على قلعة وتجسس وحفظ مكن سوا ما استحق سلبا ام لا وللنفل قسم آخر وهو ان يزيد الامام من صدر منه اثر محمود في الحرب كبراز وحسن اقدام وهو من سهم المصالح الذي عنده او من هذه الغنيمة (ويجتهد) الامام او الامير (في قدره) بحسب قلة العمل وخطاره وضدهما (والا خمس الاربعة) اي الباقي منها بعد السلب را ماؤن (عقارها ومنقولها للغنائم) الآية وفعله صلى الله عليه وسلم (وهم من حضر الواقعة) يعني قبل الفتح ولو بعد الاشراف عليه (بنية القتال) ممن يسهم له كما قيده شارح وهو غير محتاج اليه لان من يرضخ له من جملة الغنائم كما يعلم بما باتى ثم رايت السبكي صرح بذلك والمخذل والمرجف لانية لها صحبة في القتال فلا يردان خلافا لبعضهم (وان لم يقاتل) او قاتل وان حضر بنية اخرى

لا غير اه رشيدى (قول المتن الحاصل عنده) تنبيه لا يختص ذلك بالحاصل عنده كما يفهمه كلامه بل يجوز ان يعطى بما يتجدد في بيت المال اه معنى (قوله عند الحاجة) كدثرة العدو وقلة المسلمين واقتضاء الحال بعث السرايا وحفظ المكاس اه معنى (قول المتن لم يفعل الخ) ولو متعدد اه معنى (قوله ولو غير معين) كمن فعل كذا فله كذا اه معنى (قوله قسم اخر الخ) وهذا يسمى انعاما وجزاء على فعل ماض شكر او الاول جمالة اه معنى (قوله او من هذه الغنيمة) دطف على قوله عنده اي او من سهم المصالح الذي هو من هذه الغنيمة اه ع ش (قول المتن في قدره) ويجوز الزيادة على الثلث والنقص عن الربع بحسب الاجتهاد اه معنى (قوله اي الباقي منها الخ) الاول بل الصواب حذفه لان الكلام هنا والذي قبله انما هو في الباقي بعدما ذكر كما تقدم التصريح به مع انه يومه ان الساب وماؤن من الا خمس الاربعة وهو خلاف ما مر من اخر اجهماء من راس المال ثم يخمس الباقي اه رشيدى (قوله وفعله صلى الله عليه وسلم) الو او فيه بمعنى مع اذا الآية لا دلالة فيها بمجرد هاء لانما يبينها فعله صلى الله عليه وسلم اه رشيدى (قوله والمرجف) عطف تفسير وقوله لانية لم المراجعة للفظ اذا العطف تفسيرى كما هو الظاهر اه ع ش (قوله فلا يردان) اي على منطوق المتن (قوله خلافا لبعضهم) اقر ذلك البعض المعنى (قوله او قاتل) الى قوله اما المبعوث في المعنى الا قوله ولا يرد الى فان عاد (قوله لقول ابى بكر الخ) تعليل المتن (قوله ولان الغالب ان الحضور يجره الخ) ولا يتاخر عنه في الغالب الا لعدم الحاجة اليه اه معنى (قوله فلم الخ) اي من اشتراط احد الامرين القتال او نيته (قوله لكن ان كان الخ) عبارة النهاية اسكن محله فيمن لم يكن من ذلك الجيش والا استحق فيما يظهر اه (قوله والا استحق الخ) ظاهره وان لم يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل اه سم (قوله على الاوجه) المتبادر ان معناه على الاوجه من الخلاف في كون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف وان الذي منه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لما في الروض وشرحه اي والمعنى ما حاصله انه يسهم له وان لم يقاتل كان من هذا الجيش او جيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي لذي من غير هذا

(قوله الا لزمه فعله) اي كما قال الراعى انه الاشبه بعد نقله التخيير عن الغز الى (قوله ويجتهد الامام في قدره) قال الشارح في شرح الارشاد وقضية كلامه ان من استحق السهم يستحق السلب مع تمام سهمه وهو ما نقله الماوردى عن ظاهر النص خلافاً من نقل عن الماوردى ما يخالف ذلك اه (قوله ومن يسهم الخ) في الروض ويعطى غائباً حضر للقتال قبل انقضائه ما سيجاز وان لم يقاتل قال في شرحه ان كان ممن يسهم له (قوله او قاتل وان حضر بنية اخرى) اي كما يفهم من قوله الا في الاصح ان الاجير الخ (قوله اسكن ان كان من غير هذا الجيش والا استحق على الاوجه) لا يخفى ان المتبادر منه ان معنى قوله والا استحق على الاوجه من الخلاف في كون الحاصل ان الذي من غير هذا الجيش لا يستحق الا ان قاتل من غير خلاف والذي فيه يستحق وان لم يقاتل على خلاف وهذا غير مطابق لقول الروض وشرحه وان افلت اسير من يد الكفار او اسلم كافر اسهم له ان حضر الصف وان لم يقاتل وانما يسهم اسكل منهم ما ما حيز بعد حضوره فان كان هذا الاسير من جيش آخر اسهم له ان قاتل لانه قد بان بقتاله قصده للجهاد وان خلاصه لم يتم حرضه والافقولا لان احدهما وصححه في الشرح الصغير يسهم له وده الواقعة وثانيهما لا لعدم قصده للجهاد اه وحاصله كما ترى انه يسهم له وان لم يقاتل كان في هذا الجيش او جيش اخر قطعاً في الاول وعلى الاصح في الثاني ويمكن التكلف بحمل قوله والا على معنى وان لم يقاتل اي الذي من غير الجيش اسكن قضية الصنيع حيثئذ عدم استحقاق الذي من هذا الجيش اذا لم يقاتل وهو ممنوع نقله ومعنى (قوله والا استحق على الاوجه) ظاهره وان لم

غير متحرف ولا متحيز لقريبه لم يستحق شيئا ما غنم في غيبته ولا يرد خلافا من زعمه لان امره ابطال نية القتال فان عاد او حضر شخص الواقعة في الاثناء لم يستحق الا ما غنم بعد حضوره ويصدق متحرف لقتال ومتحيز لفئة قريبة يمينه ان عاد قبل انقضاء الحرب فيشار كفي الجميع والسرايا المبعوثة من دار الحرب لكون الباعث بها شركاء فيما غنم كل والجيش وإن اختلفت الجهة وخش البعد بينهم اما المبعوثة من دارنا فلا يشاركون الا ان اعلوا (١٤٦) واتحداميرهم والجهة إذ لا يكونون كجيش واحد الا في اذ كرو ولاحق بكل جاسوسها

وحارسها وكينها ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه خلافا لمن زعمه ايضا لانهم في حكم الحاضرين (ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء القتال) لما مر (وفما) لو حضر قبل حيازة المال جميعه وبعد انقضاء الواقعة (وجه) أنه يعطى لانه لحق قبل تمام الاستيلاء والاصح المانع لانه لم يشهد شيئا من الواقعة (ولومات بعضهم بعد انقضائه والحيازة لحقه) اى حق تملكه لما سيد كران الغنمية لا تملك الا بالقسمة او اختيار التملك (لوارثه) كسائر الحقوق (وكذا) لومات بعضهم (بعد الانقضاء) للقتال (وقبل الحيازة في الاصح) لوجود مقتضى التملك وهو انقضاء القتال (ولومات في) اثناء القتال قيل حيازة شيء (فالمذهب انه لا شيء له) فلا حق لوارثه في شيء او بعد حيازة شيء فله حصته منه وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذى مات او خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيازة بانه اصل والفرس تابع لجاز بقاء سهمه للتبوع

الجيش لكن قضية الصنيع حينئذ عدم استحقاق الذى من هذا الجيش اذ لم يقاتل وهو ممنوع نقلا ومعنى اسم (قوله غير متحرف) اى لقتال (قوله ولا متحيز لقريبه) واما المتحيز الى فئة قريبة فانه يعطى لبقائه في الحرب معنى اسم (قوله يمينه) وان نكل لم يستحق الا من المحوز بعد عوده اسم (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء اسم (قوله لكون الباعث الخ) علة مقدمة لقوله شركاء وقوله بها اى دار الحرب خبر كون (قوله والجيش) عطف على كل وقوله وان اختلف الخ غايه (قوله على كلامه) اى عكسه (قوله لمن زعمه) اقره المغنى (قوله لانهم) علة لعدم الورد (قول المتن ولا شيء) الى قوله وللراجل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله والاغنام (قوله لما مر) اى من قول ابى بكر وعمر الخ (قوله اى حق تملكه) اى لا نفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مفوض لراى الوارث ان شاء تملك وان شاء اعرض اعرض (قوله لما سيد كراخ) تعليل للتفسير (قوله الا بالقسمة او اختيار التملك) اى على القولين في ذلك اسم رشيدى (قوله حصته منه) اى من المحوز اعرض (قوله بقاء سهمه) اى الفرس وقوله للتبوع متعلق للبقاء (قوله ومرضه) اى المقاتل اسم عرض (قوله والجنون الخ) فلو جن بعد انقضاء القتال ولو قبل الحيازة استحق سهمه من الجميع او في اثنائه وقبل حيازة شيء فلا شيء له او بعد حيازة شيء ما استحق ما حيز قبل جنونه لا بعده فلا يستحق منه شيئا هذا مقتضى تشبيهه بالموت هو واضح الا في الثلاثة بالنسبة لما حيز بعد جنونه فان عدم استحقاقه منه مطلقا باطل قطعافيا يظهر وانما يتردد النظر في انه هل يرضخ له او يسهم اخذا مما باتى في ذى رخص زال نقصه في اثناء القتال فانه يسهم له ما حيز قبل زوال نقصه فليتام له سيد عمر (قوله والاغنام كالموت) خلافا للمغنى عبارته وفي المغنى عليه وجهان او جهما انه يسهم له لانه نوع من المرض اسم عبارة سم قوله والاغنام كالموت اى الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم اسم عبارة عرض قوله والاغنام الخ وينبغي ان يحل اذ لم ينشأ الاغنام من القتال والا فهو من المرض اسم (قوله اجارة دين) اى ان قيدت بمدة اخذ ما باتى اسم رشيدى عبارة المغنى والاظهر ان الاجير الذى وردت الاجارة على عينه مدة معينة لا لجهاد بل لسياسة الخ امامن وردت الاجارة على ذمته او بغيره مدفعه على وان لم يقاتل اسم (قوله اما أجير الذمة) اى او بغير مدة اسم نهاية (قوله او نوى القتال) لم يذكر هذا في اجير العين اسم اسكنه سيد كرا ما يدل على انه لا فرق (قوله لا سهم له الخ) دل له الساب الظاهر لا اسم وقال عرض مانصه قال سم على حج هل له الساب ام لا فيه نظر اسم اقول والاقرب الاول اخذا من عموم حديث من قتل فتيلافه سلبه اسم وتقدم عن المغنى في مبحث الساب ما يفيد انه لا سب له وفاقا لما استظهره سم راجعه (قوله لبطان الاجارة الخ) لانه بحضور الصف بين عليه نهاية ومعنى (قوله معها) اى التجارة اسم عرض (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاق والتاجر والمحترف اذا

يكن حضوره في الاصل بنية القتال ولم يقاتل (قوله والسرايا) مبتدأ خبره شركاء (قوله والاغنام كالموت) اى الا في قوله لحقه لوارثه كما هو معلوم (قوله او نوى القتال) لم يذكر هذا في اجير العين (قوله لا سهم له الخ) هل له السلب الظاهر لا (قوله كما تقرر) كانه اشارة الى قوله في اجير الذمة او نوى القتال وهذا يدل على ان من حضر بنية التجارة ونية القتال يستحق وان لم يقاتل واظهر من هذا دلالة على ذلك قوله الاق

ومرضه وجرحه في الاثناء لا يمنع استحقاقه وإن لم يرج برؤوه والجنون والاغنام كالموت (والاظهر ان الاجير) اجارة عين (لسياسة لم الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمحترف) كالخياط (يسهم لهم اذا قاتلوا) لانهم اولى بمن حضر بنية القتال ولم يقاتل اما اجير الذمة فيستحق جز ما ان قال او نوى القتال كالتاجر نوى القتال واجير الجهاد ما سمل لا سهم له ولا رخص ولا اجرة لبطان الاجارة له مع اعراضه عن القتال بالاجارة المنافية له وبهذا يفرق بينه وبين نحو التجارة لانها لا تنافيه ومن ثم اثرت نية القتال معها كما تقرر (وللراجل سهم وللفرس)

ولأن غضب الفرس لئكن من غير حاضر والالذية كالموضع فرسه في الحرب فوجده آخر قتال عليه فيسهم المال (ثلاثة) واحده واثان لفرسه للاتباع واد الشيخان وإن لم يقاتل عليه بان كان معه أو بقر به متبئاً لك ولكنته قاتل راجلاً أو في سفينة بقرب الساحل واحتمل أن يخرج وبركب لانه قد يحتاج إليهما ولو حضر افرس مشترك اعطيا سهمه شركة بينهما (١٤٧) فازركبهما وكان فيها قوة السكر والفرس

بهما أعطيا أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفرس وإلا فسهمان لهما فقط نعم ينبغي أن لها الرضخ كالأغناء فيه ولو غزا نحو صبيان وعبيد ونساء قسم بينهم

أعد الخمس بحسب ما يقتضيه

الرأى من تساو وتفضيل

ما لم يحضر معهم كامل وإلا

فلهم الرضخ وله الباقي

وقضية ما تقرر إن كان لهم

بعد الخمس الرضخ والباقي

للسلم وبه يصرح قول

الروضه وأما إذا كان مع

أهل الرضخ واحد من أهل

الكامل فتعبيده بأهل الرضخ

هنا يفيدان ذكره قبله

العبيد والنساء والصبيان

للتمثيل لا للتقييد وبهذا

تبين أن الأصح من وجهين

في النهاية لم يرجع ابن الرفعة

وغيره منها شيئاً فيما غنمه

مسلم وذمى كاملاً أنه

بخمس الكل ثم للذمى

لرضخ لا غير ويوجه بان

كونه تابعاً للمسلم أولى من

كونه مساوياً (ولا يعطى)

من معه أكثر من فرس (إلا

لفرس واحد) للاتباع

(عربياً كان أو غيره)

كبرذون وهو ما أبواه

أعجميان وهجين وهو ما أبوه

لم يقاتلوا لأنوياً القتال اه سم أقول بل إشارة إلى قوله كتناجر نوى القتال (قوله وإن غضب الخ) إلى قوله وقضية ما تقرر في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله نعم إلى ولو غزى (قوله لئكن من غير حاضر) عبارة المغنى ولو استعار فرساً واستاجرته أو غصبه ولم يحضر المالك الوقعة وحضره فرس غيره أسهم له لا للمالك لانه الذي أحضره وشهده الوقعة أما إذا كان المالك حاضراً ولا فرس معه وعلم بفرسه أو ضاع فرسه الذي يراد القتال عليه فإنه يستحق سهمه وإن كان معه فرس فلا يستحق سهم المغصوب ولا الضائع لما سياتى أنه لا يعطى إلا لفرس واحد اه (قوله المذبة) أى المالك الفرس اه ع ش (قوله المذبة) مانصه ظاهره وإن لم يتمكن من أخذه من الغاصب اه سم (قوله متبئاً لذلك) خرج بذلك ما صحبه للحمل عليه فلا شيء له بسببه لانه ليس معد للقتال وإن احتيج إليه في حمل الأتقال اه ع ش (قوله أو في سفينة) أو في حصن اه مغنى (قوله إن لها) أى للفرس الرضخ ويقسم بينهم اه ع ش (قوله كالأغناء الخ) أى كفرس لا غناء الخ (قوله نحو صبيان الخ) من النحو المجانين اه ع ش (قوله قسم بينهم الخ) ويتبعهم صغار السبى في الاسلام اه مغنى (قوله وقضية ما تقرر) أى قوله وإلا فاهم الرضخ الخ (قوله قول الروضة الخ) أى والمغنى (قوله فتعبيده) أى الروضة (قوله للتمثيل الخ) أى فتلهم ذميون معهم مسلم (قوله في النهاية) ر قوله لم يرجع الخ وقوله فيها غنمه الخ كل منها يعتل وجهين (قوله أنه يخمس الخ) خبر أن الأصح الخ (قوله كبرذون) إلى قوله وأعلاها في النهاية والمغنى إلا قوله ففي القاموس إلى وذلك (قوله ويطلق) أى الهجين (قوله وعربي) عطف على اللثيم وقوله ومقرف كقوله وهجين عطف على برذون (قوله ايضاً) أى كالهجين (قوله أى أمه الخ) من كلام القاموس وتفسير لما يدانى الخ (قوله وتفاوتهما فيه كتفاوت الخ) مبتدأ وخبر (قول المتن لا لبعير الخ) والحيوان المتولد بين ما يررضخ وما يسهم له حكم ما يررضخ لانه نهاية ومغنى (قول المتن وغيره) ومن الغير مالو ركب طائر أو قاتل عليه وبقي مالو حل آدمى أو دميًا أو قاتل عليه هل يسهم إياها بان يعطى كل سهم راجل أو للمقاتل ويرضخ للحامل فيه نظر والأقرب الأول اه ع ش (قوله إذ لا يصلح) أى غير الخيل (قوله لها) أى البعير وغيره والتائيد باعتبار معنى الغير (قوله بها) أى برضخها على حذف المضاف (قوله قبل إلا الهجين الخ) اعتمده الشهاب الرملى والنهاية والمغنى (قوله فيقدم) أى الهجين منه (قوله البعير لا تنفع فيه) قد يغنى عنه قول المصنف الأتى وما لا غناء فيه (قوله لا تنفع فيه) إلى قول المتن فاهم الرضخ في النهاية (قول المتن أعجف) ولو أحضر أعجف فصيح فإن كان حال حضور الوقعة صحيحاً أسهم له وإلا فلا كما بحثه بعض المتأخرين نهاية ومغنى ويذهبى أو فى اثباته وقد يشمل قوله حال حضور الوقعة اه سم (أى هزول) إلى قول المتن فلهم الرضخ

والتاجر والمحترف إذا لم يقاتلوا لأنوياً القتال اه (قوله وإلا فلذبة) ظاهره وإن لم يتمكن من أخذه من الغاصب (قوله نعم يذهبى الخ) اعتمده مر (قوله ولو غزاه نحو صبيان الخ) ومن كمل منهم في الحرب أسهم له فيما يظهر شرح مر (قوله وعربي) عطف على مقرف وهجين قبله عطف على برذون (قوله وأعلاها الفيل فالبعير قبل إلا الهجين الخ) عبارة شرح الروض والظاهر أنه يفضل البعير على الفيل بل نقل عن الحسن البصرى أنه يسهم له لقوله تعالى فما وجفتم عليه من خيل ولا ركاب ثم رايت في التعليقات على الحاوى والأنوار تفضيل البغل على البعير ولم أره في غيرهما وفيه نظر اه وجمع شيخنا الشهاب مر بحمل الأول على نحو الهجين والثانى على غيره شرح مر (قوله فى المتن أعجف) ولو أحضره أعجف فصيح فإن كان حال حضور الوقعة صحيحاً أسهم له وإلا فلا كما بحثه بعض المتأخرين شرح مر وقوله حال حضور

عربي فقط ويطلق أيضاً على اللثيم وعربي أمه أمه ومقرف وهو عكسه ويطلق على غير الفرس أيضاً في القاموس المقرف كحسن ما يدانى الهجنة أى امه عربية لا أبوه لأن الأقارب من قبل الفحل والهجنة من قبل الأم وذلك لصالح الكل للسكر والفرو تفاوتهما فيه كتفاوت الرجالة (لالبعير وغيره) كفيل وبغل إذ لا تصلح صلاحية الخيل نعم يررضخ لها ولا يبلغ بها سهم فرس ويفاوت بينها وأعلاها الفيل فالبعير قبل إلا الهجين فيقدم على الفيل وفيه نظر فالبعيل فالحمار على الأوجه (ولا يعطى لفرس) لا تنفع فيه كصغير وهو ما يبلغ سنة و (أعجف)

أى مهزول والحق به الأذرى الحرون الجروح (والمال اغناء) بفتح المعجمة والمدأى نفع (فيه) لنحو كبر وهرم لعدم فائدته (وفى قول به طلى أن لم يعلم نهى الأمر عن احضاره) كاشيخ الهم وفرق الأول بان هذا يدفع رايه ودعائه والكلام فى السهم اما الرضخ فيعطى له أى مالم يعلم النسي عن احضاره فيما يظهر إلا يدخل الأمر (١٤٨) الحرب لإفارسا كاملا ولا يؤثر طر وعجفه ومرضه وجرحه أثناء القتال كما علم بالاولى

مامر فى موته (والعبد والصبي) والمجنون ولو غير مميزين (والمرأة) ومثلها الخنثى مالم تبين ذكوره والاعمى والزمن وفاقد الاطراف والتاجر والمحترف اذا لم يقاتل ولا نوبيا القتال وقد يشك الزمن بالشيخ الهم الا ان يفرق بان من شأن الزمن نقص رايه بخلاف الهم الكامل العقل (والذى) والحق به معاهد ومستامز وحربى بشرطهم الاقنى (اذا حضروا) ولو بغير اذن سيد وزوج وولى (فلهم) ان كان فيهم نفع ولم يكن للمسلم منهم سلب (الرضخ) وجوبا للاتباع فى ذلك وماللقن لسيدته وترددوا فى المبعوض ورجح الأذرى وغيره انه كالقن والدميرى وغيره انه ان كانت مهايأة وحضرى نوبته اسهم له والارضخ لان الغنيمة من باب الاكتساب والزركشى انه ان كانت صرف له فى نوبته والا قسم له بقدر حريرته وارضخ لسيدته بقدر رقة الذى يتجه فيه انه كالقن لنقصه فيكون الرضخ بينه وبين سيده مالم

فى المغنى الا قوله ولا نوبيا القتال (قوله أى مهزول) أى هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا يفقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كما لا يخفى اه سم (قوله والحق به الأذرى الحرون الخ) ولو كان شديدا قويا لانه لا يكر ولا يفر عند الحاجة بل قديم ملك رايه اه نهاية زاد المغنى وهو حسن اه (قوله فيعطى له) ظاهره ولو هو مالا نفع فيه بوجه من الوجوه وقد يوجه بان فيه تكثير السواد وقد يشك عليه ما يأتى فى نحو العبد والصبي انه انما يرضخ له حيث كان فيه نفع اه سيد عمر (قوله اذلا يدخل الخ) يتاهل تطبيقه على مدلوله اه سيد عمر اقول لعله مبنى على ارجاعه اقول الشارح أى مالم يعلم الخ واما اذا رجع الى قول الماتن ولا يعطى الفرس الخ كما هو صريح صنيع المغنى فتطبيقه ظاهر عبارة ع ش قوله اذلا يدخل الخ أى لا يليق بالامير ان يدخل الخ لانه ياتى بذلك اه (قوله مامر الخ) أى فى شرح فالذهب انه لا شىء له (قول الماتن والذى) أى والذمية اه مغنى (قوله بشرطهم الاقنى) عبارة النهاية والمغنى ان جازت الاستعانة بهم واذن الامام لهم اه (قوله ولم يكن للمسلم الخ) خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى حيث اعتمدوا ان المسلم يستحق الرضخ وان استحق السلب خلافا لابن الرفعة لا اختلاف السبب (قوله وجوبا) الى قوله ثم رايته فى النهاية والمغنى الا قوله ويظهر الى الماتن والذى يتجه فيه الخ والاوجه كما قال شيخى الاول اه مغنى أى قول الأذرى انه كالقن (قوله فيكون الرضخ بينه الخ) هذا الصنيع يقتضى انه لو كانت مهايأة وحضرى نوبة سيده قسم بينهما وهو بعيد خارج عن قياس النظائر فايراجع وليجرر اه سيد عمر عبارة سم قوله فيكون الرضخ له هلا قال اوفى نوبة سيده فليسيداه (قوله بحسب تفاوت نفقهم) فيرجع المقاتل ومن قتاله اكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التى تدأوى الجرحى او تسقى العطاش على التى تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يسوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالا جتهاد مغنى ونهاية (قوله ولا يباغ برضخ) عبارة النهاية والمغنى لكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمداه وفى سم بعد ذلك كرم مثل ذلك عن الروض وشرحه مانصه ولا يخفى ان هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له وفارسه فيكون الاصح انه لا بد ان ينقص مجموع ماله مع فارسه عن سهم راجل لا فى الفارس وحده أى فيما له قطع النظر عن فارسه وعلى هذا قول الشارح ويظهر فى رضخ الفرس الخ المقتضى ان للفارس

الوقعة ينبغى اوفى أثاثها وقد يشمله حال حضور الواقعة (قوله أى مهزول) أى هز الا يمنع النفع كما هو ظاهر ولا يفقد يكون المهزول انفع من كثير من السمان كما لا يخفى ولو كان الفرس اعمى فيحتمل ان يقال ان كان له نفع بان امكن المقاتلة عليه لاستواء الارض وعدم ما يمنع من كروفر فيها اعطى له او الا فلا (قوله مالم تبين ذكوره) عبارة التجريد للمزجلو بان رجولية الخنثى قال البندنجى صرف له سهم من حين بان اه وفى تقييده بمن حين نظر فليتامل (قوله من شأن الزمن نقص رايه) لا يخفى ما فى هذه الدعوى وكان يمكن الفرق بان المراد من ليس شيخا له راي (قوله ولم يكن الخ) تبع فيه ابن الرفعة ومن تبعه لكن الذى اعتمده شيخنا الشهاب مر انه لا فرق خلافا لابن الرفعة (قوله ورجح الأذرى الخ) اعتمده شيخنا الشهاب مر ايضا (قوله فيكون الرضخ له) هلا قال اوفى نوبة سيده للمسيد (قوله فى الماتن وهو دون سهم) أى سهم راجل قال فى الروض ولا يبلغ به سهم راجل ولو لفارس اه قال فى شرحه وتضية قول الاصل وان كان فارسا فوجهان بناء على انه هل يجوز ان يباغ تعزير الحر حد العبد انه يباغ به أى برضخ الفارس سهم راجل لكنه عقبه بقوله وبالمنع قطع الماوردى وقال الأذرى ظاهر كلام الجهور بالمنع وهو الاصح فالتصريح

تسكن مهايأة ويحضر فى نوبته فيكون الرضخ له لو كون الغنيمة اكتسابا لا يقتضى الحاقه بالاحرار فى أنه يسهم له لان السهم انما رضا يكون للكاملين وهو ليس كذلك (وهو دون سهم مجتهد الامام فى قدره) لانه لم يرد فيه تحديد ويفاوت بين مستحقه بحسب تفاوت نفقهم ولا يباغ برضخ راجل او فارس سهم راجل ويظهر فى رضخ الفرس انه لا يباغ به سهوى الفرس الكامل وان باغ سهم الفارس اعتبار الكل بجماعه (ومحله الاخماس الاربعة فى الاظهر) لانه سهم من الغنيمة بسبب استحقاقه حضور الواقعة (قلت انما يرضخ لذى)

ومن الحق به (حضر بلاجرة) ولو بجمع القول إلا فلا شيء له غير ما حرم ما وإن زادت على سهم راجل وجازت الاستعانة به (وباذن الامام) أو الامير (على الصحيح) وإلا فلا شيء له بل يعززه إن رأى ذلك لتعديبه (واقته أعلم) وباختياره وإلا فإن أكرهه الامام أو الامير على الحضور فله أجره مثله ولو زال نقص ذى الرضخ بنحو اسلام وعق وبلوغ أثناء القتال أسهم لهم ولو بما حرم قبل زوال نقصه فيما يظهر أو بعده فلا ولو قبل الحياة فيما يظهر ثم رأيت كلام الروضة مصرحاً بذلك (كتاب قسم الصدقات) أى الزكوات المستحقين وأجمعها باختلاف أنواعها سميت بذلك لاشعارها بصدقها وإشموها للنفيل وضعا ذكره في فصل آخر الباب ورتبهم (١٤٩) على ما يأتي مخالفاً لمن ابتدأ بالعامل لتقدمه في القسم لكونه يأخذه

رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمي الفرس فيه نظر أى نظر فليتامل اه سم (قوله ومن الحق به) ومنه الحربى اه سم (قوله ولو بجمالة) الظاهر أن مراده ولو كانت الاجرة بجمالة اه سم (قوله وإلا فلا شيء له) ويجوز أن يبلغ بالاجرة سهم راجل نهاية ومعنى (قوله وإن زادت على سهم راجل) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله وجازت الخ) عطف على قوله زادت الخ (قول المتن وباذن الامام) ولا اثر لاذن الاحاد ولو غزت طائفة ولا امير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدا اهلا وصحت وإلا فلا نهاية ومعنى (قوله وباختياره) كقول المتن وباذن الامام عطف على قوله بلا أجره (قوله فإن أكرهه الخ) أى ولا يصدق في دعوى ذلك إلا ببينة اه ع ش (قوله ولو زال الخ) وينبغي أن مثل ذلك ما لو كان راجلا في الابتداء ثم صار فارسا في الاثناء ولو قبل الانقضاء بيسير فيعطى سهم فارس اه ع ش (قوله بنحو اسلام الخ) كافة مجنون ووضوح ذكره مغنى (كتاب قسم الصدقات)

(قوله أى الزكوات) الى قول المتن في المغنى لا قوله مخالفاً الى تاسييار قوله وبواو اجمع الى وذكر الى قول المتن ولا يمنع في النهاية إلا لقوله وبواو اجمع الى وذكر (قوله ولشموها) متعلق بقوله الآتى ذكره (قوله وضعا) أى لا ارادة لما مر انفا من تفسيرها بالزكوات (قوله ورتبهم الخ) عطف على قوله وجمعها الخ (قوله لتقدمه) علة لا ابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسياعلة لرتبهم اه سم (قوله وبني الظرفية الخ) كقوله الآتى وبواو اجمع الخ عطف على قوله بلام الملك الخ (قوله وبواو اجمع) أى العاطفة اه سم (قوله ليفيد اشتراكهم) الانسب الاخصر الى اشتراكهم (قوله هذا) أى كتاب الصدقات (قوله كسابقيه) أى الفى والغنيمة (قوله واقلمهم) عطف على أكثر الخ اه سم (قوله قيل هذا الخ) وافقه المغنى عبارته ولو ذكر المصنف الآية ثم ذكر ما اقتضت الآية استحقاتهم لا ارتباط كلامه ببعضه ببعض كما فعل في المحرر اه (قوله ما يحتاج اليه فيه) أى كان يقال كتاب قسم الصدقات وهى الزكوات ويجب قسمها على الفقراء الخ ما فى الآية ثم يقول فالفقير من لا مال الخ اه ع ش (قوله ما يأتى الخ) عبارة النهاية فإيتى من الخ يخرج عنه كونه مفقداً إذ دلالة السياق الخ اه (قول المتن يقع موقعا الخ) ولا فرق بين أن يملك نصبا بمن المال

بالتجميع من زيادة المصنف اه ولا يخفى أن هذا الخلاف فى الفارس باعتبار ما يستحقه له ولفرسه فيكون الاصح أنه لا بد أن ينقص بجموع ماله مع فرسه عن سهم راجل لا فى الفارس وحده أى فيما له مع قطع النظر عن فرسه وإلا فلا معنى للبالغة فى عبارة الرضخ ولا لتخصيص أصله الخلاف فى الفارس فتأمله وعلى هذا فقول الشارح ويظهر فى رضخ الفرس الخ المقتضى أن للفارس رضخا لنفسه دون سهم الراجل ورضخا لفرسه دون سهمي الفرس فيه نظر فليتامل (قوله ومن الحق به) ومنه الحربى (قوله ولو بجمالة) الظاهر أن مراده ولو كانت الاجرة بجمالة (كتاب قسم الصدقات) (قوله لتقدمه) علة لا ابتداء وقوله لكونه علة للتقدم وقوله تاسياعلة لرتبهم (قوله وبواو اجمع) أى العاطفة (قوله واقلمهم) عطف على أكثر (قوله لان دلالة السياق الخ) فقد افاد القصة مع الاختصار (قوله فى المتن يقع) ظاهر اللفظ أنه صرف لكل بانفراده فيكون المنفى وقوع كل بانفراده وذلك صادق

فى الروضة (الفقير من لا مال له) قيل هذا مفقداً فانه لم يبد كرمير بطة اه وليس فى محله لبناء زعم التفلت على زعم أنه لم يبد كررابطا فان أراد الرابط النحرى فليس هنا ما يحتاج اليه أو المعنوى فهو من كوربل متكرر فى كلامه الآتى وبفرض أنه لم يبد كرميا يأتى من أن هؤلاء الاصناف الثمانية هم المستحقون لهذه الصدقات لم يكن مفقداً لان دلالة السياق بحكمة وهى قاضية عند من له أدنى ذوق بان المراد قسمتها لمستحقين وأنهم الميئون فى كلامه (ولا كسب) حلال لا تبق به (يقع) جميعهما أو مجموعهما (موقعا من حاجته) من مطعم وملبس ومسكن وسائر ما لا بد منه لنفسه وموئنه الذى تلزمه مؤنته لا غير وإن اقتضت العادة إنفاقه خلافاً لبعضهم وكأنه توهمه من كلام السبكي الآتى رده

على ما يليق به وبهم من غير اسراف ولا تقتير كمن يحتاج عشرة ولا يجد إلا درهمين وقال المحاملي إلا ثلاثة والقاضي إلا أربعة واعترض بأنه يقع مرقعاً وقضية الحدان الكسوب غير فقير وإن لم يكتسب وهو كذلك هنا وفي الحج في بعض صورته كما مر وفيمن تلزمه نفقة فرعه بخلافه في الأصل المتفق عليه لحرمة كإبائى أن وجود من (١٥٠) يستعمله وقد رعايه أى بأن لم يكن عليه فيه مشقة لا تحتمل عادة فيما يظهر وحل له تعاطيه

ولا يلاق به كما يأتى والا اعطى وإن ذا المال الذى عليه قدره أو أقل بقدر لا يخرج به عن الفقر ولو حالاً على المعتمد غير فقير أيضاً فلا يعطى من سهم الفقراء حتى يصرف ما معه في الدين ونزاع الرافعى فيه الناشئ عن تناقض حكى عنه هنا وفى الفتق بأنه ينبغى أن لا يعتبر كما منع وجوب نفقة القريب وزكاة الفطر مردود بان في منعه للفطرة تناقضاً مرأى وعلى المنع ثم يفرق بأن تلك مواساة في مقابلة طهرة البدن وهو ليس من أهله لتعلق الدين بذمته وما هنا ما يحظه الاحتياج وهو قبل صرف ما يديه غير محتاج وبأن نفقة القريب تجب مع الدين كاذكروه في النكاح فوجوب الزكاة فيه ونفقة القريب معه يقتضيان الغنى ثم هذا الحد لفقر الزكاة لا فقير العرايا والعاقلة ونفقة الممرن وغيرهم ما هو معلوم في محاله ومن له عقار ينقص دخله عن كفايته فقير أو مسكين بناء على ما يأتى أنه يعطى كفاية العمر الغالب نعم أن كان نفيساً ولو باعه حصل به ما يكفيه دخله لزمه بيعه على الأوجه (ولا يمنع الفقر) والمسكنة كما يأتى

أولاً فقد لا يقع النصاب موقعاً من كفايته اهـ معنى (قوله جميعهما) إلى قوله ونزاع الرافعى في المغنى إلى قوله وفي الحج إلى أن وجد (قوله أو مجموعهما) أى الجملة اهـ ع ش (قوله على ما يليق الخ) راجع إلى قوله من مطعم الخ (قوله من غير اسراف) المراد به هنا أن يتجاوز الحد به في الصرف على ما يليق بحاله وإن كان في المطاعوم والملابس النفيسة وليس المراد به ما يكون سبباً للحجر على السفه اهـ ع ش (قوله واعترض الخ) أى قول القاضي اهـ كرى عبارة النهاية والمغنى والقاضى الأربعة وهو الأوجه وإن اعترض (قوله وفيمن تلزمه الخ) معطوف على ما عطف عليه قوله وفي الحج أى فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وإن لم يكتسب وقوله بخلافه في الأصل أى فيلزم فرعه انفاقه وإن كان هو مكتسباً ولم يكتسب سهم وع ش ورشيدى (قوله أن وجد الخ) راجع إلى قوله وهو كذلك الخ (قوله وأن ذا المال الخ) عطف على قوله أن الكسوب الخ (قوله قدره) أى دين قدر المال زاد المغنى أو أكثر منه اهـ (قوله أو أقل الخ) هذا معلوم بما قبله بالأولى (قوله لا يخرج الخ) لعل القبيد به لكونه محل التوهم والضمير المستتر راجع إلى الزائد على القدر الأقل لا إلى القدر الأقل فتدبر (قوله غير فقير أيضاً) أى هنا وكذا في نفقة القريب وزكاة الفطر على المعتمد فيهما كما يأتى اهـ ع ش (قوله ينبغى الخ) ضعيف اهـ ع ش (قوله لا يعتبر) أى المال المذكور وقوله كما منع أى الدين (قوله بأن في منعه الخ) عبارة النهاية بأن المعتمد عدم منعه للفطرة وعلى المنع الخ (قوله فوجوب الزكاة) أى زكاة الفطر (قوله بناء على ما يأتى الخ) انظر مفهومه اهـ سم (قوله لزمه بيعه الخ) شمل ما لو كان يديه عقار غائته لا تنفي بنفقته وثمنه يكفي بتحصيل جامكية أو وظيفة يحصل منها ما يكفيه فيكلف بيع العقار لذلك لا يدفع له شئ من الزكاة اهـ ع ش (قوله وإن اعتاد السكن بالاجرة) وفاقلاً للزيادة وخلاً للنهاية والمغنى عبارتهما وإن اعتاد السكن بالاجرة أو في المدرسة ومعه ثمن مسكن أو له مسكن خرج عن اسم الفقر بما معه كما بحثه السبكي اهـ قال الرشيدى قوله أوله مسكن الخ فيه من الحرج ما لا يخفى على أن الذى نقله غيره عن السبكي إنما هو فيما إذا كان معه ثمن المسكن اهـ عبارة السيد عمر قال السبكي فلو اعتاد السكن بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بضمن المسكن كذا في الاسنى والمغنى والنهاية أقول ما ذكره في ساكن المدرسة واضح لكن ينبغى أن يكون محله ما إذا لم يحش الأخراج منها كان تجرى عادة النظر مثلاً بأخراج المستحق من غير جنحة والافيات فيه نظير ما ذكره الشارح في الزوجة المكفية باسكان زوجها وكذا ما ذكره في ثمن المسكن أن فرض أنه لو أنجر به واشترى به ضيعة كان الربع كافياً لاجرة المسكن ولسائر ماؤن أو لما يقع الموقع منها أو لو فرض أن ما تحصل منه إنما يفي بالاجرة فقط فالقول بأنه حينئذ يخرج عن الفقر مشكل جداً وقد يؤخذ مما ذكرته الجمع بين كلام السبكي والمخالف له كالشارح ثم يبق النظر في مسكنه المحتاج للاتق به لو كان بحيث لو بيع وأنجر في ثمنه لكفاه الربع لاجرة مسكن لا ثقبه ولما أخرجه عن حد

بوقوع المجموع وليس مراداً فلا بد من الشارح المراد بقوله جميعهما أو مجموعهما (قوله في المثنى موقعاً من حاجته) أو ما عدا ما بقدر على تحصيله بذلك الكسب والثاني هو قياس قوله الاتى وقضية الحد الخ (قوله والقاضى الأربعة واعترض الخ) هو الوجه وإن اعترض شرح مر (قوله وفيمن تلزمه نفقة فرعه الخ) فلا يلزمه نفقة فرعه الكسوب وإن لم يكتسب (قوله بخلافه في الأصل) فيلزم فرعه انفاقه وإن كان هو مكتسباً ولم يكتسب (قوله وأن ذا المال الخ) كذا مر (قوله بأن في منعه للفطرة تناقضاً مر) والمعتمد عدم منعه للفطرة شرح مر (قوله وبأن نفقة القريب الخ) كذا مر (قوله بناء على ما يأتى الخ) انظر مفهومه (قوله وإن اعتاد السكن بالاجرة الخ) في شرح الروض ومر قال السبكي فلو اعتاد السكن

الفقر والمسكنة كما يأتى (مسكنه) الذى يحتاجه ولا ثقبه وإن اعتاد السكن بالاجرة بخلاف ما لو نزل في موقوف يستحقه الفقر على الأوجه فيهما لأن هذا كالمالك بخلاف ذلك ويتردد النظر في مكفية باسكان زوجها هل تكلف بيع دارها فيما لم يكفها الزوج إياه لأنها مستغنية عنه الآن كالمساكن بالموقوف أو يفرق بأن الناظر لا يقدر على إخراج الزوج يقدر على طلاقها متى شاء كل محتمل والثانى أقرب

ويُفرق بينه وبين مامر في نظيره في الحج بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة دون المستقبلية بدليل أنه يكلف بيع ضيعته ورأس ماله بخلافه هنا بدليل النظر للسنة أو العمر الغالب (وثابيه) ولو للتجمل بها في بعض أيام السنة (١٥١) وأن تعددت أن لاقت به أيضا

على الأوجه خلافا لما يرويه كلام السبكي ويؤخذ من ذلك صحة افتاء بعضهم بأن حلى المرأة اللاتقي بها المحتاجة للتزين به عادة لا يمنع فقرها وقت الحاجة لخدمته ولومروته لكنه ان اختلت مروته بخدمته لنفسه أو شقت عليه مشقة لا تحتمل عادة وكتبه التي يحتاجها ولو نادرا لعلم شرعي أو آله كتنواريخ المحمدين وإشعار نحو اللغويين ولو مرة في السنة أو لطباو وعظ لنفسه أو غيره ولو تكررت عنده كتب من فن واحد بقيت كلها للمدرس والمبسوط لغيره فيبيع الموجد إلا أن كان فيه ما ليس في المبسوط فبما يظهر أو نسخ من كتاب بقي له الإصحح لا الأحسن فإن كانت إحدى النسختين كبيرة الحجم ولاخرى صغيرة بقيتا للمدرس لأنه يحتاج لحل هذه إلى درسه وغيره يبقى له أحصهما كما مروا للاحتراف كخيل جندی مرتزق وسلاحه إن لم يعطه الإمام بدلها من بيت المال كما هو ظاهر ومتطوع احتاجهما وتعين عليه الجهاد نظير مامر في المفلس مع ما باتى مجيئه هنا مما مر عن

الفقر هل يكون الحكم كما مروا لا محل تأمل والثاني أقرب إلى إطلاقهم وعليه فقد يفرق بأن فيما ذكر مفارقة للبالوف وفيه مشقة لا تحتمل عادة سيد عمر أقول قوله من غير جنحة لعله ليس بقيد وقوله كالشارح فيه أن الشارح إنما خالف في المسكن لا في ثمنه كما يصرح به قوله الاتي وثمن ما ذكر الخ (قوله ويفرق بينه) أي بين مسكن المسكنية (قوله بأنه ينظر فيه الخ) قد يقال لم كان كذلك أه سم (قوله ولو للتجمل) إلى قوله فإن كانت إحدى النسختين في المعنى الا قوله كتنواريخ المحمدين إلى أو لطباو إلى التنبيه في النهاية الا قوله كتنواريخ المحمدين وإشعار نحو اللغويين وقوله ومن تفصيل المصحف (قوله ان لاقت الخ) أي من حيث حسنها أو تعددها فيما يظهر أه سيد عمر (قوله أيضا) أي كالمسكن (قوله من ذلك) أي من قوله ولو للتجمل بها الخ (قوله وقته) وقوله وكتبه وقوله والاعتراف عطف على قول الماتن مسكنه (قوله ولو مرة في السنة) الا ولي ذكره عقب قوله ولو نادرا ثم يظهر أن الأولى تعبير بعضهم والثانية تعبير غيره والشارح جمع بينهما (قوله لطباو) أي وليس ثم من يعتني به أه نوبة عبارة المعنى ويبي كتب طب يكتسب بها أو يعالج بها نفسه أو غيره والمعالج معدوم من البلد أه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مانصه وبها تعلم ما في إطلاق الشارح أه (قوله أو وعظ لنفسه الخ) وأن كان في البلد أو عظا لانه يتعظ من نفسه ما لا يتعظ به من غيره نهاية ومعنى وروض (قوله والمبسوط لغيره) أي المدرس عطف على كلها للمدرس (قوله فيبيع الموجد) أي المختصر (كبيرة الحجم الخ) كان المراد أن كبير ته هي الأصح والأفلا حاجة إليها أه سم ولك أن تقول الحاجة إليها من حيث وضوح الخط غالبا في كبر الحجم وأن فرض تساويهما في الصحة نعم أن فرض أنها لا تتميز عن صغير ته بوجه اتجه ببقية الصغيرة فقط ثم يتردد النظر في الطالب لو احتاج لنقل نسخة إلى محل المدرس ليقرأ فيها على الشيخ أو ليراجعها حال المذاكرة فهل تبقيان له أيضا ويفرق بعموم نفع المدرس بالنسبة إليه كل محتمل والقلب إلى الأولى أميل وأن كان الثاني لكلامهم أقرب أه سيد عمر أقول قوله والقلب إليه أميل هذا هو الظاهر (قوله وتعين عليه الجهاد) قد يقال ما وجه اشتراط التعيين هنا بخلافه في العلم مع أن كلا منهما فرض كفاية بل ربما يقتضي كلامهم في كتب العلم أنها تبقى ولو كان العلم مندوبا فليتأمل والفرق بين ما هنا وبين ما في المفلس واضح فإن ذاك حق آدمي فاحتيط له أكثر ثم رأيت كلام الشارح الاتي في الغارم يؤيد الفرق أه سيد عمر (قوله مع ما يتاخي الخ) الاوضح من تفصيل المصحف وما يتاخي مجيئه هنا مامر هناك عن السبكي وغيره بقيد (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وبيع المصحف مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان بمحل لا حافظ له فيه ترك له انتهت أه سم (قوله أيام السنة) الأولى في بعض أيام السنة (قوله ولو مرة الخ) كان الأولى زيادة ووالعطف (قوله على إعطاء السنة) أي المرجوح وقوله صريح فيه أي في ذلك البناء (قوله والحاضر) إلى قول الماتن

بالاجرة أو في المدرسة فالظاهر خروجه عن اسم الفقر بضمن المسكن أه (قوله بأنه ينظر فيه للحاجة الراهنة) إلا أن يقال لم كان كذلك (قوله) وأن تعددت أن لاقت به أيضا على الأوجه خلافا الخ) كذا شرح مر (قوله أو كطب أو وعظ لنفسه أو غيره) عبارة الروض أو كطبيب يكتسب بها أي بالكتب أو لعلاج نفسه أو غيره والمعالج معدوم أو يعظمها أه قال في شرحه وأن كان ثم واعظ إذ ليس كل أحد يتنفع بالوعظ كاتنفاعه في خلوته أو على حسب ارادته أه فلم ما في إطلاق الشارح في مسألة الطبيب (قوله كبيرة الحجم) كان مراده أن كبيرة الحجم هي الأصح والأفلا حاجة إليها (قوله ومن تفصيل المصحف) عبارة هناك وبيع المصحف مطلقا كما قاله العبادي لانه يسهل مراجعة حفظه ومنه يؤخذ أنه لو كان بمحل لا حافظ له ترك له أه (قوله فلعل هذا مبني الخ) أو ذكر السنة مثال

السبكي وغيره بقيد ومن تفصيل المصحف وثمن ما ذكر ما دام معه يمنع إعطائه بالفقر حتى يصرفه فيه (تنبيه) قضية قولهم أيام السنة ولو مرة في السنة أنه لو كان يحتاج لبعض الثياب أو الكتب في كل سنتين مرة مثلا لا يبقيان له وهو مشكل فلعل هذا مبني على إعطاء السنة وقولنا الاتي في بحث المسكين والمعتمد إلى آخره صريح فيه (وماله الغائب في مرحلتين)

او الحاضر وقد حيل بينه وبينه (و) ماله (المؤجل) لانه معسر الان فيهما وان نازع في الاولى جمع فياخذ حتى يصله او يحل مالم يجد من يقرضه على الاوجه لانه غنى فلا نظر لاحتمال تلغيم ما فتى ذمته معلقة (وكسب لا يلبق به) شرعا او عرفا لحرمة ما ولا خلا له بمروءته لانه حينئذ كالمدم كما لو لم يجد من يستعمله الا من ماله حرام اى وفيه شبهة قوية فلما يظن وافتى الغزالي بان ارباب البيوت الذين لم تجر عادتهم بالكسب لهم الاخذ وكلامهم يشمل له لكتبه قال (١٥٢) الاحياء ان ترك الشريف نحو النسخ والخيطة عند الحاجة خوفا ورؤية نفس واخذة الاوساخ

عند قدرته اذهب لمروءته
اه فان اراد بذلك ارشاده
للاكمل من الكسب فواضح
او منعه من الاخذ فالوجه
الاول حيث اخل الكسب
بمروءته عرفا وان كان نسخا
لكتب العلم (ولو اشتغل)
يحفظ قرآن او (بعلم) شرعى
ومنه بل او همه في حق من لم
يرزق قلبا سليما عام الباطل
المطهر للنفس عن اخلاقها
الردية او آله وامكن عادة
ان يتاق منه تحصيل فيه ويلحق
بذلك الاشتغال بالصلاة على
الجنائز بجامع انه فرض
كفاية ايضار قوله بالنوافل
يفهمه (والكسب) الذى
يحسنه (يمنعه) من اصله او
كاله (ف) هو (فقير) فيعطى
ويترك الكسب لاعدى نفعه
وعمره (ولو اشتغل
بالنوافل) من صلاة وغيرها
وقول بعضهم المطابقة غير
صحيح بل لو فرض تعارض
راتبة وكسب يكفيه كف
الكسب كما يعلم من العلة
الآتية (فلا) يعطى شيئا من
الزكاة من سهم الفقراء وان
استغرق بذلك جميع وقته
خلاف للفقهاء لان نفعه قاصر
عليه سواء الصوفى وغيره

ولا يشترط في النهاية الا قوله ويلحق الى المتن (قوله او الحاضر وقد حيل الخ) يدخل فيه مؤنة الزوجة المطيعة
الثابتة على زوجها الموسر الممتنع من ادائها ولا تقدر الزوجة على التوصل عليها بنحو القاضى (قول المتن
والمؤجل) قضية اطلاقه عدم الفرق بين ان يحل قبل مضى زمن مسافة القصر ام لا وهو كذلك لان الدين لما
كان معدوم مالم يعتبر له زمن بل اعطى الى حواله وقدرته على خلاصه نهاية (قوله فى الاولى) وهى ماله
الغائب فى مرحلتين (قوله او فيه شبهة قوية الخ) قد يقال يذنب ان يكون محله اذا سلم مال الزكاة منها او كانت
فيه اخف اه سيد عمر (قوله وافتى الغزالي بان الخ) وجرى عليه الانوار اه معنى (قوله وكلامهم يشمل له)
مئة مداهعش (قوله عند الحاجة) اى والقدرة عليه وقوله اذهب لمروءته اى من التكسب بالنسخ والخيطة
ونحوهما فى منزله اه معنى (قوله ارشاده للاكمل الخ) لك ان تقول ان فرض ان الكسب يحل بمروءته فاني
بكون اكمل بل لا كمال فيه حينئذ بالكلية وقد اختلف اصحابنا فى تعاطى خاتم المروءة هل هو حرام او مكروه
على اوجه اوجهها انه اذا كان متحملا للشهادة حرم لان فيه اسقاط حق الغير والا كره كاسيافى فى كلامه وان
فرض انه لا يخل فهو متعين لا اكمل اذ لا يسوغ الصرف له حينئذ من الزكاة فليتأمل اه سيد عمر (قوله من
الكسب) بيان للاكمل (قوله فالوجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله الاول) اى ما فى الفتاوى (قوله حيث
اخل الخ) اى كما قد به فيما مروى كان يذنبى الاقتصار عليه اه رشيدى (قوله بحفظ قرآن) او تعلمه او تعليمه اه
مغنى (قوله علم الباطن) اى العلم الذى يبحث عن احوال الباطن اى عن الخصال الدنية والحميدة للنفس وهو
النصوف اه كردى (قوله او آله الخ) عطى على علم شرعى (قوله وامكن عادة الخ) ومن ذلك ان تصير
فيه قوة بحيث اذا راجع الكلام فهم كل مسائله او بعضها اه عرش عبارة الكردى بان كان ذلك
المشتغل نجيبا اى كرميا رجبى نفع الناس به اه وعبارة السيد عمر والا فنفعه حينئذ قاصر اذ لا فائدة فى
الاشتغال به الا حصول الثواب له فيكون كنوافل العبادات اه (قوله تحصيله فيه) اى تحصيل المشتغل
فى ذلك العلم اه رشيدى (قوله وقوله الخ) اى الآتى آنفا (قوله الآتية) اى بقوله لان نفعه
الخ (قوله فلا يعطى شيئا) الى المتن فى المغنى (قوله وانه قد نذر) اى بان كان الصرم لا يضره اه عرش (قوله
اى الفقير) الى قول المتن والمسكين فى النهاية (قوله بالعامة) اى الافة (قوله واطاهر الاخبار) لعل الاولى
لا غناء ما بعده عنه اسقاطه كما فعل المغنى (قول المتن والمسكين) بنفقة قريب او زوج الخ محل الخلاف اذا كان
يمكنه الاخذ من القريب والزوج ولو فى عدة الطلاق الرجعى او البائن وهى حامل كما قاله الماوردى والا
يجوز الاخذ بلا خلاف وخرج بذلك المسكين بنفقة متبرع فيجوز له الاخذ اه معنى (قوله وللنفق) اى
قريبا او زوجا (قوله نعم الخ) هو استدراك على قوله وللنفق وغيره الخ اه رشيدى (قوله قريبه) اى
بخلاف زوجته كما صرحوا به ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك الخ اذا الوجه لا تسقط نفقتها بذلك لوجوبها

(قوله فى المتن وماله المؤجل) اى بان قل الاجل كينصف يوم والفرق بينه وبين الغائب انه معدوم فلم
يعتبر (قوله وافتى الغزالي الخ) كذا شرح م (قوله وقول بعضهم الخ) كذا شرح م (قوله اعطى
على الاوجه) اى كما قاله ابن البزرى واقره الاذرى واعتمد م (قوله نعم لا يعطى المنفق قريبه) اى
بخلاف زوجته كما صرحوا به ويؤخذ الفرق من قوله لانه بذلك يسقط النفقة عن نفسه اذ الوجه لا تسقط

نعم لو نذر صوم الدهر وانعقد نذره ومنعه صومه عن كسبه اعطى على الاوجه للضرورة حينئذ كما لو احتاج
للكاح ولا شئ معه فيعطى ما يصرفه فيه (ولا يشترط فيه) اى الفقير (الزمانة) بالفتح وفسرت بالعامة بما يقعد الانسان وظاهر ان
المراد بها هنا ما يمنع الكسب من مرض ونحوه (ولا التعفف عن المسئلة على الجديد) فيها ما صدق اسم الفقر مع ذلك واطاهر الاخبار
ولانه ^{عليه السلام} اعطى القوي والسائل وضدهما كما يعلم مما ياتى اول الفصل الا ترى (والمسكين بنفقة قريب) اصل او فرع (او زوج ليس
فقيرا) ولا مسكينا (فى الاصح) لاستثنائه والنفق وغيره الصرف اليه بغير الفقر والمسكينة نعم لا يعطى المنفق قريبه من سهم المؤلفة

مع الغناء اه سم (قوله ما يغنيه الخ) يقتضى ان له ان يعطيه منه ما لا يغنيه وقوله لانه الخ يقتضى خلافة لان فيما ذكرنا من النفقة عن نفسه اذ لا يجب عليه حينئذ الا تمام الكفاية فليتامل اه سيد عمر ولك ان تقول ان المعنى ما يغنيه عنه كلا او بعضا (قوله ولا ابن السبيل) عطى على المؤلفة اه سم عبارة الكردى اى ولا يعطى المنفق قريبه من سهم ابن السبيل الا الخ اه وعبارة السيد عمر مقتضى السياق تخصيصه بالقريب والحكم فى الزوجة كذلك لكن محله ان سافرت باذنه ولم يكن معها اه وسياق عن المعنى ما يوافقه لكن بقيد (قوله وباحدهما) اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر الخ اه سم اى وقوله الا اى الاخذ بصيغة الفاعل نعمت لنحرقن عبارة الكردى اى وللنفق الصرف الى منفقه با واحد من الفقر والمسكنة اه (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الخ) قال فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه سم (قوله ممن لا يلزم الخ) بيان لنحو القن وضمير انفاقه راجع الى من (قوله لم يعط الخ) محله فيمن اثمت به بخلاف المعذورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها اه سم عن العباب وشرحه (قوله ولو سقطت) الى قوله قيل فى المغنى (قوله نفقتها) اى الزوجة المقيمة اه معنى وكذا فى سم عن الروض والعباب وشرحهما (قوله ومن ثم) اى من اجل تلك العلة (قوله بلا اذن) اى وحدها اه سيد عمر عبارة المغنى وفى سم عن الروض مثله وان سافرت وحدها باذنه فان رجعت نفقتها كان سافرت لحاجته اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها لحاجة السفر وان لم تجب نفقتها كان سافرت لحاجتها اعطيت كفايتها منه اه (قوله او معه الخ) اى الزوج سيد عمر ورشيدى عبارة الكردى اى او سافرت مع الزوج ومنعها الزوج بان قال لا تسافرى معى فسافرت اه (قوله اعطيت الخ) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ اه سم (قوله من سهم الفقراء الخ) لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج ولا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها سم على حج اه ع (قوله حيث لم تقدر الخ) قضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه سم عن شرح

نفقتها بذلك لوجوبها مع الغنى وفى الروض ويعطى اى الزوج الزوجة من سهم المكاتب والغارم وكذا المؤلفة ومن سهم ابن السبيل لان سافرت معه او وحدها بلا اذن كانه راجع لهما الا فى الرجوع اليه وان سافرت وحدها باذنه او جبتا نفقتها اعطيت من سهم ابن السبيل باقى كفايتها والا اعطيت كفايتها منه ومن سافرت بلا اذن تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء بخلاف الناشئة المقيمة فانها قادرة على الغنى بالطاعة اه قال فى شرحه والمسافرة لا تقدر على العود فى الحال وقضيتها انها لو قدرت عليه لم تعط اه والسياق دال على ان المراد فى هذه اعطاءها من الزوج او من اعم منه فى خيرين ثم قوله تعطى هى والعاصى بالسفر من سهم الفقراء لم يبين ما تعطاه فان كانت تعطى كغيرها كفاية العمر الغالب اشكل لانها اذا عادت وجبت نفقتها على الزوج لا يبعد انها تعطى كفايتها الى عودها ووجوب نفقتها (قوله ولا ابن السبيل) عطف على المؤلفة وقوله وباحدهما اى الفقر والمسكنة عطف على قوله بغير الفقر والمسكنة (قوله بالنسبة لكفاية نحو قن الخ) لا يلزم المزكى انفاقه (قوله) قال فى شرح العباب وبحث ابن الرفعة ان الابن لو كان له عيال جاز ان يعطيه ابوه من سهم المساكين ما يصرفه عليهم لان نفقتهم لا تلزم الاب اه (قوله ومن ثم لو سافرت بلا اذن الخ) قال فى العباب وشرحه بخلاف الناشئة المقيمة فانها لا تعطى من سهم الفقراء ولا المساكين لقدرتها على الغنى بالطاعة فكانت كقادر على الكسب ومحله فيمن اثمت به بخلاف المعذورة بنحو صغرا وجنون فيجوز الصرف اليها ولو غاب الزوج وتوقف عودها على الطاعة وثبت نفقتها على عله بذلك مضت مدة امكان غردها جاز الصرف اليها قاله الامام اه ولعله حيث لا مال له يمكن التوصل اليه (قوله ومن ثم لو سافر الخ) كذا شرح مر (قوله اعطيت من سهم الفقراء والمساكين) اى وان كان المعطى هو الزوج كما هو ظاهر لعدم لزوم نفقتها له حينئذ (قوله

ما يغنيه عنه لانه بذلك يسقط
النفقة عن نفسه ولا ابن
السبيل الا ما زاد بسبب السفر
وباحدهما بالنسبة لكفاية
نحو قن الاخذ ممن لا يلزم
المزكى انفاقه ولو سقطت
نفقتها باشوز لم تعط لقدرتها
على النفقة حالا بالطاعة
ومن ثم لو سافرت بلا اذن او
معه ومنعها اعطيت من
سهم الفقراء او المساكين
حيث لم تقدر على العود حالا

لعذرهما وكذا من سهم ابن السبيل إذ اتركت السفر وعزمت على الرجوع لانتهاه المعصية قيل قول اصله لا يعطيان من سهم الفقراء اصب
لان القريب فقير لصدق الحد عليه لكنه انما لم يعط لكونه في معنى القادر بالكسب واما المكفية بنفقة الزوج فغنية قطعاً بما تملكه في ذمته اه
وهو ممنوع بل الوجه ما سلكه المصنف لان صنيع اصله يوم ان الحد غير مانع بالنسبة للقريب لما قرره المعترض انه فقير ولا يعطى وليس
كذلك بل هو غير فقير لان قدرة بعضه كقدرته لتزيله منزله فاسلكه المصنف فيه ادق واصوب وافهم قوله المكنى ان الكلام في زوج وموسر
امامعسر لا يكتفى فتأخذ تمام كفايتها بالفقر ويؤخذ منه ان من لا يكفيها ما وجب لها على الموسر لكونها اكو لتأخذ تمام كفايتها بالفقر ولو
منه فيما يظهر وان الغائب زوجها ولا (١٥٤) مال له ثم تقدر على التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض تأخذ وهو متجه ثم رايت الغزالي

والمصنف في فتاويه وغيرهما
ذكر واما يوافق ذلك من ان
الزوج او البعض لو اعسر
او غاب ولم يترك منفقاً ولا
مالاً يمكن الوصول اليه
اعطيت الزوجة والقريب
بالفقر او المسكنة والمعتمدة
التي لها النفقة كالتى في العصمة
ويسن لها ان تعطى
زوجها من زكاتها ولو
بالفقر وان انفقها عليها
خلافاً للقاضى لحديث
زينب زوجة ابن مسعود
رضي الله عنهم في البخارى
 وغيره (والمسكين من قدر
على مال او كسب) حلال
لائق به (يقع موقعا من
كفايته) وكفايته موعنه من
مطعم وغيره مامر (ولا
يكفيه) كمن يحتاج عشرة
فيجد ثمانية أو سبعة وان
ملك نصاباً أو نصبا ومن
ثم قال في الاحياء قد يملك
الفاو هو فقير وقد لا يملك
الافاسا وحبل وهو غنى
ولا يمنع المسكنة المسكن
وما معه مما مر مبسوطا

الروض (قوله لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ ذلك السهم سم ومغنى (قوله قيل الخ) نقله
المغنى عن السبكي وافرده (قوله لان القريب الخ) اى المكنى بنفقة قريبه (قوله لكونه في معنى القادر الخ)
قد يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها اه
سم (قوله فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف اه سم (قوله بل الوجه ما سلكه الخ) ليس فيه تعريض
لرد قول المعترض واما المكفية الخ فان كان لتسليمه فهو كاف لاتمام قوله ان قول اصله اصب فليتام
اه سيد عمر (قوله لان صنيع اصله يوم الخ) يتامل ذلك سم ورشيدى (قوله لان قدرة بعضه) الاولى
قريبه (قوله فيه) لا حاجة اليه (قوله في زوج الخ) اى او قريب (قوله امامعسر الخ) صريح في ان من اعسر
زوجها بنفقتها تأخذ من الزكاف وان كانت متمكنة من الفسخ اه رشيدى (قوله فتأخذ الخ) اى ولو من الزوج
(قوله ولو منه الخ) وفي العباب ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها ان لم تكفها نفقته ولمن يلزمه مؤنته
اه سم (قوله وان الغائب زوجها) اى او قريبه ومثل الغائب الحاضر الممتنع عدواناً ولم تقدر الزوجة
مثلاً على التوصل إلى حقها منه بنحو القاضى (قوله او غاب) ويظهر انه لو عاد كان للزوجة مطالبتها بنفقتها
بخلاف القريب فان نفقته انما تستقر في الذمة باقتراض القاضى بخلافها اه سيد عمر اقول وفيما استظهره
وقفه (قوله والمعتمدة) الى قوله وان انفقها في المغنى (قوله حلال) الى قوله ورد في النهاية وكذا في المغنى الى
قوله ولا يقال الخ (قوله او كسب حلال) اى وليس فيه شبهة قريبة اخذاً بما مر في الفقير اه ع ش (قوله
فيجد ثمانية الخ) عبارة المغنى ولا يجد الا سبعة او ثمانية اه (قوله او سبعة) اى بل او خمسة او ستة لما تقدم من ان
من يملك اربعة فقير على الاوجه اه ع ش (قوله كفاية العمر الغالب) اى بالنسبة للاخذ نفسه اما موعنه فلا
حاجة الى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه لان من زوجة وعبد ودابة مثلاً بتقدير بقائها او
بدلها لو عدت بقية عمره الغالب اه ع ش (قوله لان من معه مال الخ) هذا هو الجواب وحاصله انه ليس المراد
من كون المال يكفيه العمر الغالب انه يكفيه عينه يصرفها كما يبنى عليه المعترض اعراضه بل المراد انه يكفيه
ربحه اه رشيدى (قوله مما تقرر) اى من تعريفى الفقير والمسكين (قوله ان الفقير اسوا حالاً من المسكين)
واحتجوا له بقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين حيث سمى مالها مسكيناً مساكين فدل على ان المسكين من
يملك ما من نهاية ومغنى (قوله لانها) اى الفقر والغنى تعاورا اه اى تعايقا عليه صلوات الله عليه وكان خاتمة امره
اى صلى الله عليه وسلم اه كردى (قوله وانما الذى يرد عليه) اى على ابى حنيفة اه كردى (قوله

لعذرهما) وعدم اشتراط عدم المعصية في الاخذ من ذلك السفر (قوله لكونه في معنى القادر بالكسب) قد
يقال هذا يقتضى انه غير فقير لانه يعتبر فيه عدم القدرة على الكسب وما في معنى القدرة عليه حكمها (قوله
فغنية قطعاً) اى فيخالف حكاية الخلاف (قوله ويوم الخ) يتامل ذلك (قوله ولو منه فيما يظهر) في العباب
ويعطى الرجل زوجته من زكاته لنفسها ان لم تكفها نفقتها ولمن يلزمها مؤنته اه (قوله وهو متجه الخ)

والمعتمد ان المراد بالكفاية هنا وفيما مر كفاية العمر الغالب لاسنة فحسب نظيره ما ياتي في الاعطاء خلافاً
لمن فرق ولا يقال يلزم على ذلك اخذاً اكثر الا غنياء بل الملوك من الزكاة لان من معه مال يكفيه ربحه او عقار يكفيه دخله غنى والا غنياء غلبهم
كذلك فضلاً عن الملوك فلا يلزم ما ذكره (تنبيه) علم مما تقرر ان الفقير اسوا حالاً من المسكين وعكس ابو حنيفة ورد بانه صلوات الله عليه استعاذ
من الفقر وسال المسكنة بقوله اللهم احبني مسكيناً الحديث ولا ردفه لان الفقر المستعاذ منه فقر القلب والمسكنة المستولة سكونه وتواضعه
وطمأنينته على ان حديثها ضعيف ومعارض بما روى انه صلوات الله عليه استعاذ منها لكونه اجيب بانه انما استعاذ من فتنها كما استعاذ من فتنى الفقر
والغنى دون رصفهم لانها تعاورا فكان خاتمة امره غنياً بما آفاه الله عليه ولانما الذى يرد عليه ما نقله في المجموع عن خلافتى من اهل اللغة

مثل ماقلناه (و العامل) المستحق للزكاة بان فرق الامام او نائبه ولم يجعل له اجرة من بيت المال (و ساع) يجيبها (و كاتب) ما وصل من ذوى الاموال وما عليهم وحاسب (و قاسم وحاشر) وهو الذى (يجمع ذوى الاموال) او السهمان وحافظ وعريف وهو كالنقيب للقبيلة ومشهد احتيج اليه ووزان وعداد يميز بين الاصناف (لا) الذى يميز نصيب المستحقين من (١٥٥) مال المالك بل اجرته عليه ولا نحو راع

وحافظ بعد قبض الامام لها بل اجرته من اصل الزكاة لان خصوص سهم العامل ولا (القاضى والوالى) على الاقليم اذا قاما بذلك بل يرزقهما الامام من خمس الخمس المرصدة للصالح لان عملهما عام وقضية المتن دخول قبض الزكاة وصرفها في عموم ولاية القاضى وهو كذلك كما نقله الرافعى عن الهروى واقره الا ان ينصب لها متكلما خاصا وبحت جواز اخذه من سهم الغارم اذا استدان لاصلاح ومن سهم الغازى المتطوع ومن سهم المؤلف الغير الضعيف النية لان هذا لانصح توليته القضاء وظاهره انما اذا منع حقه في بيت المال جازله الاخذ بنحو الفقر والغرم مطلقا وسيأتى في الرشوة ان غير السبكي بحث القلط بجواز اخذه للزكاة (و المؤلف من اسلم ونيته ضعيفة) في اهل الاسلام او في الاسلام نفسه بناء على ما عليه ائمتنا كما كثر العلماء ان الايمان اى التصديق نفسه يزيد وينقص كتمرته فيعطى ولو امرأة لينة وى ايمانه (او) من نيته قربة لكن (له شرف) بحيث

مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين اه سم زاد الكردي ووجه الرد عليه أنه لما كان قوله مخالفا لكثير من اهل اللغة كان مردودا اه (قوله المستحق) الى قول المتن والمؤلفة في النهاية (قوله ما وصل الخ) عبارة المغنى يكتب ما عطوه ارباب الصدقة من المال ويكتب لهم برائة بالاداء وما يدفع للمستحقين اه (قوله وحاسب) الى قوله وبحت في المغنى (قوله او السهمان) عطف على الاموال (قوله وعريف) قال في الاسنى والعريف هو الذى يعرف ارباب الاستحقاق وهو كالنقيب للقبيلة اه وقوله وهو الخ لعله اشارة الى ان النقيب هو المنصوب على ارباب الاموال كما ان العريف هو المنصوب على ارباب الاستحقاق اه سيد عمر (قوله ومشهد) هو الذى ينظر في مصالح المحل اه عش وفيه وقفة ظاهرة عبارة المغنى وجندى وهو المشد على الزكاة ان احتيج اليه اه وهى ظاهرة (قوله يميز الخ) راجع الى كمال وما عطف عليه (قوله بذلك) اى بامر الزكاة من قبضها او صرفها (قوله بل يرزقهما الامام الخ) اى اذا لم يتطوعا بالعمل اه مغنى (قوله متكلما) عبارة المغنى ناظرا اه (قوله وبحت الخ) عبارة النهاية والاوجه جواز الخ اه (قوله اخذه) أى القاضى اه سم عبارة عش أى من ذكر من القاضى والوالى اه (قوله اذا اذنان) بكسر الهمزة وتشديد الدال اصله تدان عبارة النهاية استدان اه (قوله ومن سهم الغازى الخ) اى اذا كان غازيا وقوله ومن سهم المؤلف الخ اى اذا كان مؤلفا اه كردي (قوله لان هذا) اى ضعيف النية اه كردي (قوله لا يصح توليته) محل تأمل اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى شمل ولا يته امر الزكاة ام لا (قول المتن والمؤلفة) ظاهره انهم يعطون ولو مع الغنى سم على المنهج اه عش (قول المتن ونيته ضعيفة) ويقبل قوله في ضعف النية بلا يمين اه مغنى (قوله في اهل الاسلام) الى قول المتن والرقاب في النهاية الا قوله وبهذا الى ومن المؤلف (قوله ليتقوى ايمانه) ما ضابط مرتبة التقوى التى بالوصول اليها يسقط الاعطاء من هذا السهم وقد يقال قوى الاسلام هو الذى لا يخشى عليه الردة ولو على احتمال بخلاف غيره فضيعه اه سيد عمر (قوله ليتقوى ايمانه) اى وبالف المسلمين اه مغنى (قوله عن المؤلف) لعل الانسب التاليف كما في المغنى (قوله على انها الخ) لا يخفى ما فيه فليتأمل اه سيد عمر (قوله لقول من قال الخ) ويجوز أن يكون مراد هذا القائل انهم كانوا يعطون في اول الاسلام ثم لما اعز الله الاسلام استغنى عنه فلا يراد عليه شىء مما ذكر فتأمل اه سيد عمر (قوله ان مؤلفة الكفار) وهم من يرجى اسلامهم ومن يخشى شرفهم اه مغنى (قوله طعاما) للاجماع اه مغنى (قوله على الاصح) عبارة المغنى على الاظهر اه (قوله وبهذا) اى قوله وعندنا الخ (قوله وإرادة الاجماع) يقتضى انها صحيحة لكننا بعيدة ومقتضى ما نقله عن المجموع انها لا تصح فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومن المؤلف) الى قوله وحذفها في المغنى (قوله ايضا) أى كالصنفين المذكورين (قوله من يقاتل الخ) ثم قوله ومن يقاتل الخ بشرط في هذين المذكورة

كذا شرح مر (قوله مثل ماقلناه) أى من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله وحافظ) قال في شرح الروض للاموال اى قبل جمع الامام لها بدليل ما يأتى وحينئذ فقد يقال هلا كانت اجرته على المالك لان الحق حينئذ لم يصل للمستحقين ولا نائبهم الا ان يصور بما اذا وصلت الساعى الذى لم يفوض اليه تفرقتها ويجعل الوصول اليه ليس كالوصول للامام (قوله وهو كذلك الخ) كذا شرح مر (قوله وبحت جواز اخذه) اى القاضى (قوله في المتن اسلام غيره) هو اولى من قول الروض نظرائه (قوله من يقاتل الخ) ثم (قوله ومن يقاتل الخ) يشترط في هذين المذكورة وهو محل ما في الروضة اخر الباب مر (قوله

(يتوقع باعطائه اسلام غيره) ولو امرأة (و المذهب) أنهم يعطون من الزكاة لنص الآية عليهم فلو حره و لو لم ان لا يحمل لها ودعى ان الله اعز الاسلام عن التالف بالمال انما توجه فيمن لانص فيه على انها انما تتجره رد القول من قال ان مؤلفة الكفار يعطون من غير الزكاة لعلمهم يسلمون وعندنا لا يعطون منها قطعا ولا من غير ما على الاصح وبهذا لما خوذ من المجموع وغيره بتدفع ما هو به كلام شيخنا من حكاية الاجماع على عدم اعطائهم حتى من غير ما وإرادة الاجماع المذهب بعيدة جدا ومن المؤلف ايضا من يقاتل او يخوف مانعى الزكاة حتى يحملها منهم الى الامام ومن يقاتل من

عليه من الكفار أو البغاة فيعطيان إن كانا عطاءً هما أسهل من بعث جيش ، فخذفهما لأن الأول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي وظاهر قوله الثاني والألف المقسمة على سبعة أن المؤلف بأقسامه يعطى وإن قسم المالك وهو كذلك كافي الروضة وغيره أخلاقاً لجمع متأخرين وجزم شيخنا في شرح المنهج بما قالوه يناقضه قوله (١٥٦) بعد قبيل الفصل الثاني والمؤلف يعطيها الإمام والمالك ما يراه نعم اشتراط أن للإمام

دخلا في الأخيرين متجه لتعلقهما بالمصالح العامة الراجع أمرها إليهم بخلاف الأولين سهولة معرفة المسالك لضعف النية أو الشرف فلا وجه لتوقف إعطائهما على نظر الإمام ثم اشتراط جمع في إعطاء الأربعة الاحتياج إليهم فيه نظر بالنسبة للأوليين أيضاً وكفى بالضعف والشرف حاجتهم كذا الأخير إن كان اشتراط كون إعطائهما أسهل من بعث جيش يغني عن اشتراط الاحتياج إليهما (والرقاب المكاتبون) كما فسره الآيات أكثر العلماء وقال مالك وأحمد هم أرقاء يشترطون ويعتقون وشرطهم صحة كتابتهم كما سيذكره فخرج من علق عتقه بإعطاء مال فإن عتق بما اقترضه واداه فهو غارم وإن لا يكون معهم وفاء بالنجوم وإن قدر واعي السكسب لا حلول النجوم توسيعاً للطرق العتق لتشوف الشارع إليه وبه فارق الغارم ولا إذن السيد في الإعطاء وإذا صححنا كتابة بعض قن كان أوصى

وهو محتمل ما في الروضة آخر الباب مره سم (قوله لأن الأول في معنى العامل الخ) وجهه لو كان الأول يعطى من سهم العامل والثاني من سهم الغازي وليس كذلك أه سيد عمر عبارة ع ش جعلها في معنى من ذكر بقية نضى إن المقاتل والمخوف مانع الزكاة يعطيان من سهم العامل وإن من يقاتل من يليه من الكفار يعطى من سهم الغزاة وليس ذلك سراً وإنما يعطون من سهم المؤلف أه (قوله بما قالوه) أي الجمع المتأخرون (قوله أو المالك) أي حيث نلناه وبه عليه فلا مناقضة أه ع ش (قوله في الأخيرين) أي اللذين في الشارح وقوله الثاني بخلاف الأولين أي اللذين في المتن (متجه) أي ومع ذلك المعتمد ما تقدم أن الإعطاء لا يختص به أه ع ش (قوله فيه نظر الخ) عبارة النهاية مفرغ على أنه لا يعطى المؤلف إلا الإمام أه (قوله بالنسبة للأوليين أيضاً) أي كاشتراط دخول الإمام فيهما المشار إليه بقول الشارح بخلاف الأولين وبه يجاب عن توقف السيد عمر بمناصه ما موقع أيضاً أه (قوله وشرطهم) أي قوله أو عتق في المغنى الأقوله كما سيذكره إلى فان عتق وإلى المتن في النهاية الأقوله وقيل إلى ولا يعطى (قوله صحة كتابتهم) وكون الكتابة لجميع المكاتب كما يأتي أه ع ش (قوله فخرج الخ) عبارة المغنى أما المكاتب كتابة فائدة فلا يعطى لأنها غير لازمة من جهة السيد أه (قوله فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الثاني ومنه كما مر مكاتب الخ أه سم (قوله وإن لا يكون الخ) عطاف على قوله صحة كتابتهم (قوله وإن قدر واعي السكسب) وإنما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لأن حاجتهما تتحقق يوماً بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين إلا بالتدريج غالباً بنهاية ومعنى (قوله لا حلول الدين) أي فلا يشترط (قوله وبه فارق الغارم) أي حيث اشترط حلول دينه أه سم (قوله لم يعط) لئلا يأخذ ببعضه الرقيق ومن سهم المكاتبين ويؤخذ من ذلك أنه لو كان بعضه مكاتباً وبعضه حراً أنه يعطى أه مغنى (قوله ولا يعطى مكاتبه الخ) لعود الفائدة إليه فإن قيل لرب الدين أن يعطى غريمه من زكاته فلا كان هنا كذلك أجيب بأن المكاتب ملك لسيد فبكانه أعطى مملوكه بخلاف الغارم مغنى ونهاية (قوله يسترد الخ) أي ما أخذه من زكاة غير سيده أه رشيدى عبارة المغنى ولو عجز المكاتب نفسه استرد منه ما أخذه إن كان باقياً وتعلق بدله بذمته إن كان تالفاً لحصول المال عنده برضا مستحقه فلو قبضه السيد رده إن كان باقياً وغرم بدله إن كان تالفاً ولو ما كسبه السيد شخصاً لم يسترد منه بل يغرمه السيد أه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ويسترد الخ وقوله ما تلفه أي عما أخذه من غير سيده (قوله بغير المعطى) متعلق بالعتق أه سم (قوله من انفاقه) أي اتفاق المكاتب المعطى (قوله المدين) أي قوله كذا أطلقه شارح في النهاية الأقوله مع جهل الدائن بحاله (قول المتن أن استدان لنفسه الخ) ومثله من لزمه الدين بغير اختياره كالأول وقع على شيء فالتلفه أه مغنى (قوله

فان عتق) أي المكاتب بدليل قوله الثاني ومنه كما مر مكاتب الخ (قوله وأن لا يكون معهم وفاء بالنجوم وإن قدر واعي السكسب) وإنما لم يعط الفقير والمسكين القادران على ذلك كما مر لأن حاجتهما تتحقق يوماً بيوم والسكسب يحصل كل يوم كفايته شرح مر (قوله وبه فارق الغارم) أي حيث اشترط حلول دينه (قوله ولا يعطى مكاتبه من زكاته) أي لعود الفائدة إليه قال في شرح الروض بخلاف الغارم فإن لرب الدين أن يعطيه من زكاته ويفرق بأن المكاتب ملك للسيد فكانه أعطى مملوكه بخلاف الغارم أه (قوله بغير) متعلق بالعتق (قوله قبل كسب ما عليه لا بعده) هذا نقله في شرح الروض عن جمع الزركشي به بين كلامين متعارضين في ذلك (قوله لا بعده) ظاهر في تصويره بما إذا اكتسب بعد الإخذ

بكتابة بدفع جزاء ذلك عن كله لم يعط وقيل إن كانت بها إياها أعطى في نوبته والأفلا واستحسنه ولا يعطى مكاتبه من زكاته وإن يسترد منه إن رقيقاً أو عتق بغير المعطى في غير ما يأتي في التنبيه الثاني نعم ما تلفه العتق بغير المعطى لا يغرم بدله لأنه حال اتلافه كان ملكه وإنما منع من انفاقه في غير العتق وإن كان له كسب لكن قبل كسب ما عليه لا بعده لبقوى ظن حصوله المتشوف إليه الشارع (والغارم) المدين ومنه كما مر مكاتب استدان للنجوم وعتق ثم (إن استدان لنفسه) أي لغرضها الأخرى والديوى (في غير معصية أعطى)

وان صرفه فيها ولولم يتب اذا علم قصده الا باحالة لا لکنه الا نصدقه فيه اي بل لا بد من بينة فان قلت من اين علمها بذلك قلت لها ان تعتمد القرائن
المفيدة له كالاعسار (او) استدنان (لمعصية) يعني اولزم ذمته دين بسبب عصي به (١٥٧) وقد صرفه فيها كان اشترى خمر في ذمته كذا

ذكره الرافعي وهو مشكل
لانه اذا اشترى خمر او اتلفها
يلزم ذمته شيء الا ان يحمل
على كافر اشترى خمر وقبضها
في الكفر ثم اسلم فيستقر بدله
في ذمته او يراد من ذلك انه
استدان شيئا بقصد صرفه
في تحصيل خمر وصرفه فيها
فلا استدانة بهذا القصد
معصية وكان اتلف مال
غيره عمدا او اسرف في
النفقة وقولهم ان صرف
المال في اللذات المباحة
غير سرف محله فيمن يصرف
من ماله لا بالاستدانة من
غير رجاء وقائه اي حال فيما
يظهر من جهة ظاهرة مع
جهل الدائن بحاله فان قلت
لو اريد هذا لم يتقيد الاسراف
قلت المراد بالاسراف هنا
الزائد على الضرورة اما
الاقتراض للضرورة فلا
حرمة فيه كما هو ظاهر من
كلامهم في وجوب البيع
للضطر المعسر (فلا) يعطى
شيئا لتقصيره بالاستدانة
للمعصية مع صرفه فيها
(قلت الاصح يعطى اذا تاب)
حالا ان غلب ظن صدقه في
توبته (والله اعلم) وكذا اذا
صرفه في مباح كهكسه
السابق ويظهر ان العبرة
في المعصية بعقيدة المدين
لا غيره كالشاهد بل اولى
ولا يعطى غارم مات

وان صرفه) الي قوله اي حالا في المعنى الا قوله اي بل الي المتن وقوله وهو مشكل الى وكان اتلف (قوله)
اذا علم الخ) متعاقبا يعطى وقوله ولا اي في حالة الاستدانة متعلق بقصده (قول المتن او المعصية فلا) ليس في
النسخ التي شرح عليها المحقق المحلي وصاحبها المعنى والنهاية ولهذا قال المعنى واستدرا كه لما يفهمه
عموم مفهوم الشرط من قوله ان استدنان في غير معصية فانه يفهم ان المستدين لمعصية لا يعطى مطلقا ولهذا
نقل في الروضة عن المحرر الجزم بانه لا يعطى ومراده ما اقتضاه المفهوم اه ولك ان تقول بناء على هذه
النسخة المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به والغرض من الاستدراك بيانه لا الاعتراض وان اقتضى ما نقل
عن الروضة خلافا اه سيد عمر (قوله) وقد صرفه الخ) حال من فاعل استدنان ويحتمل من ضمير ذمته
(قوله الا ان يحمل الخ) مقتضاه ان شرأه له حينئذ معصية وهو محل تأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان
المباشرة بالعقد الفاسد حر ام والكافر كلف بالفروع (قوله او يراد الخ) فيه انه ما فائدة قوله في ذمته
والحال ما ذكر فليتام اه سيد عمر وقد يقال ان معنى في ذمته بما استدانه (قوله) وكان اتلف الخ) لا يخفى
ما في جملة مثالا للاستدانة عبارة المعنى ومثله من لزمه الدين باتلاف مالي الخ وعبارة النهاية وتعبيره بالاستدانة
جرى على الغالب فلوا اتلف مال الخ وهما ظاهران (قوله) او اسرف في النفقة) اي وقد استدنان بهذا القصد كما
هو ظاهر اه سيد عمر (قوله اي حالا) هل المراد حال الاستدانة او حال الصرف والذي يظهر ان كلا منهما
معتبر بالنسبة لما اضيف له فيعتبر لحل الاستدانة رجاء الوفاء عند ما وحل الصرف رجاءه عنده ثم يبقى النظر
فيما لو جهل الدائن حاله وانتهى الرجاء حال الاستدانة هل يصح العقد مطلقا ولا يصح مطلقا ويفصل بين
الظاهر والباطن محل تأمل اه سيد عمر اقول والقلب الى الاول اميل لسكن بشرط عدم ظن المدين جهل
الدائن بحاله (قوله لو اريد) اي بالتمثيل بالاسراف في النفقة وقوله هذا اي الاسراف فيها بالاستدانة من غير
رجاء الخ (قوله لم يتقيد بالاسراف) اي بل يكفي التمثيل بالانفاق بالاستدانة الخ (قوله الزائد على الضرورة)
هل المراد بالضرورة ما يسد الرق او ما يليق به عرفا محل تأمل وعلى كل فهل يتقيد الاخذ بما يحتاجه لمدة
مخصوصة كيوم فيوم لانه امر سوغ للضرورة فيقدر بقدرها ولا يتقدل لانه قد لا يتيسر له او يفصل بين
ما يغلب على ظنه التحصيل اي وقت اراد وغيره محل تأمل كذلك اه سيد عمر اقول والا قرب من كل من
التردد بين الشك الثاني (قوله حالا) ظرف ليعطى كرى اي يعطى بلا استبراء بمضى مدة يظهر فيها حاله معنى
وسم (قوله ان غلب) الى قوله ويظهر في المعنى (قوله السابق) اي آتفا في شرح اعطى (قوله) ويظهر ان
العبرة في المعصية الخ) قد يؤخذ من ان العبرة فيما اذا اختلفت عقيدة المعطى والاخذ بعقيدة الاخذ بجوز
لشافعي فقير مثلا مال ك نصاب نقدا خذ زكاة الخ في الجمال بذلك فليراجع (قوله لا غيره) اي كالا مام والمالك
(قوله والا) اي ان لم يصح بذلك (قوله) ويتعين حمله الخ) يقتضى انه لو استدانه لمعصية وصرفه في مباح او لمباح
وصرفه في معصية انه لا يحبس وان لم يتب وفي النفس منه شيء من قول الشارح المذكور لا يطالب الخ بجوز ان
يكون مراده المطالبة الديونية فانه اذا مات مفلسا سقط الديوى بالكلية اه سيد عمر عبارة ع ش قوله
لا يطالب به اي الآن اه وعبارة الرشيدى قوله فهو غير محتاج الخ اي لان مطالبة الدائن التي كنا نعطيها
لدفعا قد اندفعت عنه بالموت فالمراد بالمطالبة في قوله لا لا يطالب به المطالبة الديونية كما بصرح بذلك كلام
الديميري وليس المراد نفى المطالبة الاخرى وبه يتدفع ما في التحفة ما هو مبني على ان المراد ذلك اه (قوله)

من الزكاة فليس فيه انه اعطى من الزكاة ومعها ما يفي بما عليه وهذا يجاب عن السؤال الذي سألته في شرح
الروض وان اجاب عنه بشي آخر (قوله محله الخ) كذا شرح م ر (قوله يعطى اذا تاب حالا) عبارة شرح
الروض قال في الاصل ولم يتعروضوا هنا لاستبراء حاله بمضى مدة يظهر فيها حاله الا ان الروياني قال يعطى على
احد الوجهين اذا غلب على الظن صدقه في توبته فيمكن حمل اطلاقهم عليه وقال في المجموع بعد كلام الروياني

ولا وفاء معه لانه ان عصي به فواضح والا فهو غير محتاج لانه لا يطالب به كذا اطلقه شارح ويتعين حمله على انه لا يحبس
بسببه عن مقامه الكريم على خلاف فيه واما عدم المطالبة به حتى لا يؤخذ من حسنات المدين للدائن فالادلة تقتضي خلافه

وعلى غير المستدين لنفع عام ببقية اقسام الغارم الآتية ثم رايت بعضهم جزم باستثناء بعضها فقط وهو المستدين للاصلاح وما ذكرته اولى حملا على هذه المكرمة (والاظهر اشتراط (١٥٨) حاجته) بان يكون بحيث لو قضى دينه مامعه تمسكن كارجحاه في الروضة واصحابها والمجموع

وعلى غير المستدين (الخ) عطف على قوله على انه الخ لكن المحمول على ما مر قول الشارح المذكور لانه لا يطالب بهو المحمول على ما هنا قوله ولا يعطى غارم مات ولا وفاء معه (قوله ببقية اقسام الغارم) اي فتعطي كما يدل عليه قوله حملا الخ قال في العباب ولو مات الغارم لنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها او للاصلاح قضى اه قال في شرحه في الاول ومجمله كما افاده قوله تبعان لما ناتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والا قضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغايز وابن السبيل حيث ينقطع حقهم اه وقوله او للاصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كعب وقضيته انه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره انتهى اه سم بحذف (قوله بان يكون بحيث الخ) الى قوله وظاهر كلامهم في النهاية (قوله تمسكن) اي صار مسكينا اه ع (قوله فيترك له مامعه الخ) ولسم هنا سؤال وجواب اوردهما السيد عمر ثم بين ان السؤال ساقط من اصله فلا حاجة لتسكف الجواب عنه راجعه (قوله اي الحال) الى قوله وواضح في النهاية الا قوله من الآحاد (قوله اي الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين اه سم اقول بل لا يحتمل غيره (قوله في قتل) اي او نحو طرف اه معنى (قوله او مال الخ) اي او عرض (قوله وان عرف قاتله) خلافا لما في الروض اه سم اي والمعنى (قوله ان حل الدين الخ) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا الا ان يحجب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه وجل ما يصرفه في تلك الجهة كابل الدية سم على حج اه ع (قوله ايضا) اي مثل ما استدانه لنفسه (قوله على المعتمد) وفاقا للمعنى (قوله ولو بنقد) كذا في المعنى (قوله القاضي الخ) نعمت الحمل (قوله لا فرق) اي بين الغني بالقدو الغني بغيره من العقار والعرض (قوله ومثله) الى قوله روجه بعضهم في المعنى (قوله الضامن لغيره) اي لا لتسكين فتنه نهاية ومعنى (قوله

وهو ظاهر اه فليتأمل (قوله ببقية اقسام الغارم) اي فيعطى كما يدل عليه قوله حملا الخ قال في العباب ولو مات الغارم بنفسه قبل استحقاقه لم يقض عنه منها او للاصلاح قضى اه قال في شرحه في الاول ومجمله كما افاده قوله تبعان لما ناتي قبل استحقاقه ان لم يتعين للزكاة بالبلد قبل موته والا قضى عنه منها لا استحقاقه لها قبل موته مع بقاء حاجته وبه فارق نظيره في المكاتب والغايز وابن السبيل حيث ينقطع حقهم هذا ما ذكره جمع لكن خالفه ابنا الرفعة والنقيب فقالا فان قلت لم لا يقضى عنه اذا مات بعد الوجب وكانوا محصورين ومنعنا النقل كالفقير قلنا لا لانه لو كان قبض قبل موته لم يتم ملكه عليه ويسترجع منه في الحال بخلاف الفقير فان ملكه بعض القبض مستقر فجاز ان يثبت قبل القبض اه وهو وان كان له وجه لكن الاوجه الاول اه وقوله او للاصلاح قضى قال في شرحه كما في المجموع عن ابن كعب وقضيته انه لا فرق بين موته قبل الحلول وبعده ولا بين انحصار المستحقين وعدمه ويوجه بان فيه مصلحة عامة فجاز ان يغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره اه (قوله فيترك له مامعه ما يكفيه الخ) لا يخلو هذا عن مخالفة لقوله السابق قبيلا ولا يمنع الفقر وان ذا المال الذي عليه قدره الخ لان في هذا تصر يحا باعطائه بدون صرف مامعه في الدين وفي ذلك تصر يح بان لا يعطى الا بعد صرفه فيه فليتأمل الا ان يحجب بان المراد هناك انه لا يعطى من سهم الفقراء كما عبر به هناك والمراد انه يعطى من سهم الغارمين (قوله بان ذاك حق آدمي) يتأمل ما اقتضاه هذا الكلام من ان ما هنا ليس حق آدمي الا ان يراد بذلك مجرد ان الزكاة التي هي حق الله يجوز صرفها لدينه وان عصي به ولا تكلفه الا اكتساب ويراد بما هناك انه ليس هناك زكاة يراد دفعها اليه ولا يخفى ما في ذلك فان هذا يؤول الى عدم الفرق فليتأمل (قوله في المقتن دون حلول الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا لان يصور بما ياتي قريبا (قوله اي الحال) يحتمل انه تفسير لذات البين (قوله وان عرف قاتله) اي خلافا لما في الروض (قوله ان حل الدين) قد يقال الاستدانة بالقرض ولا يكون الا حالا الا ان يحجب بانها قد تكون بان يشتري في ذمته بضمنه

فيترك له ما يكفيه اي الكفاية السابقة للعمر الغالب فيما يظهر ثم ان فضل معه شيء صرفه في دينه وتم له باقيه والا قضى عنه الكل ولا يكلف كسب السكسب هنا لانه لا يقدر على قضاء دينه منه غالبا الا بتدريج وفيه حرج شديد وظاهر كلامهم هنا انه لا يكلفه عاص بالاستدانة صرفه في مباح او تاب فبنا في اطلاقهم السابقي في الفلاس بل اخذ بعضهم ما هنا ان شرط ذلك ان يصرفه في معصية ولا يتوب ولك ان تفرق بين البابين بان ذاك حق آدمي فغاظ فيه اكثر (دون حلول الدين) لانه يسمى الآن مدينا قلت الاصح اشتراط حلوله وان علم لعدم حاجته اليه الآن (او) استدان (لاصلاح ذات البين) اي الحال بين القوم بان يخاف فتنة بين شخصين او قبيلتين تنازعا في قتل او مال متلف وان عرف قاتله او متلفه فيستدين ما تمسكن به الفتنة ولو كان ثم من الآحاد من يسكنها غيره (اعطى) ان حل الدين هنا ايضا على المعتمد (مع الغني) ولو بنقد والامتنع الناس من هذه المكرمة (وقيل ان كان غنيا بنقد فلا يعطى اذ ليس في صرفه

الى الدين ما يهتك المروءة ويرد بان الملاحظ هنا الحمل على مكارم الاخلاق القاضي بانه لا فرق وافهم ذكره فيعطى الاستدانة الدال عليها العطف كما تقرر انه لو اعطى من ماله لم يعط ومثله مالو استدان ووفى دينه ماله ومن الغارم الضامن لغيره

فيعطى إن كان المضمون حالا وقد أعسر أو أن ضمن بالاذن أو أعسر هو وحده ان لم يضمن بالاذن ومنه من استدان لنحو عمارة مسجد وقرى
 صيف ثم اختلفوا فالحقه كثير من استدان لنفسه ورجحه جمع متأخرون وآخرون من استدان لصلاح ذات البين إلا أن غنى بنقد ورجحه
 بعضهم ولورجح أنه لا أثر لغناه بالنقد أيضا حملا على هذه المكرمة العام فنعلم بيبعد (١٥٩) وواضح أن الكلام فيمن لم يملك حصته قبل

موتة لكونه من المحصورين
 الذين ملكوها (تنبيه)
 لا يتعين على مكاتب
 اكتساب قدر ما اخذ
 الصرف فيما أخذه كاسر
 وكذا الغارم وابن السبيل
 بخلاف ما إذا ارادوا
 ذلك قبل اكتساب ما بقي
 وان توقع لهم كسب في
 علي الاوجه ويظهر ان
 هذا بالنسبة للاخذ اما
 الدافع فيبراء مجرد الدفع
 ولم لم يصرفه الآخذ فيما
 اخذله ويحتمل خلافة
 (وسبيل الله تعالى غزاة لا
 في لهم) اي لا سهم لهم في
 ديوان المرتزقة بل هم متطوعة
 يغزون إذا انشطوا وإلا فهم
 في حرمهم وصنائعهم وسبيل
 الله وضعا للطريق الموصلة
 اليه تعالى ثم كثر استعماله
 في الجهاد لانه سبب للشهادة
 الموصلة الى الله تعالى ثم وضع
 على هؤلاء لانهم جاهدوا
 لافي مقابل فكانوا أفضل
 من غيرهم وتفسير احمد
 وغيره المخالف لما عليه
 اكثر العلماء بالحج الحديث
 فيه اجابوا عنه أي بعد تسام
 صحته التي زعمها الحاكم ولا
 فقد طعن فيه غير واحد بان
 في سنده مجهول وبأن فيه
 عننة مدلس وبأن فيه

فيعطى الخ) فان وفي أي الضامن ماعلى الاصيل بما قبضه من الزكاة فلا رجوع له على الاصيل وان ضمن باذنه
 وصرفه الى الاصيل المعسر اولى لان الضامن فرعه مغنى ونهاية (قوله) وقد أعسر اي الضامن والاصيل
 (قوله) وإن ضمن الخ) غاية (قوله) او أعسر هو وحده) فان أعسر الاصيل وحده أعطى دون الضامن وان
 كانا موسرين لم يعط واحد منهما مغنى ونهاية (قوله) ومنه اي الغارم (قوله) لنحو عمارة مسجد) كبناء قنطرة
 وفك اسير اه مغنى (قوله) من استدان لنفسه) اي فيعطى بشرط الحاجة (قوله) ورجحه جمع متأخرون) واعتمده
 شيخنا الرملى اه سم وكذا اعتمده المغنى (قوله) وواضح أن الكلام الخ) لا يخفى أن في ارتباط هذا الكلام
 بسابقه خفاء اي خفاء ثم راجعت اصله رحمه الله فرايت قبله مضروبا عليه ماصورتته وجزم بعضهم بأنه لا يقضى
 منها دين ميت إلا ما استدان له للاصلاح وهو محتمل حملا على هذه المكرمة وواضح الخ) ووجه الضرب اغناء قوله
 السابق ولا يعطى غارم مات الخ عنه فالذي يغلب على الظن والله اعلم انه عند الضرب على ما هنا اغفل ما ذكره
 مع ان اللاتين نقله الى ما سبق فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله) لا يتعين) الى قوله بخلاف الخ في النهاية
 (قوله) الصرف فيما أخذه) أي لا يتعين صرف ما أخذ من الزكاة في العتق اه كردى (قوله) كاسر) أي قبيل
 قول المتن والغارم (قوله) وكذا الغارم الخ) والتسليم لما يستحقه المكاتب او الغارم الى السيد او الغريم باذن
 المكاتب او الغارم احوط وافضل إلا ان يكون ما يستحقه اقل مما عليه واراد ان يتجر فيه فلا يستحب تسليمه
 الى من ذكره تسليمه اليه بغير إذن المكاتب او الغارم لا يقع عن زكاة لانهما المستحقان ولكن يسقط عنهما
 قدر المصروف لان من ادى عنه دينه بغير إذنه تبرأ ذمته اه مغنى (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافي قوله
 الآتي وشرط الحاجة لان الفرض أنه أعطى قبل الاكتساب اه سم وهذا يجري أيضا في الغارم المستدين
 لمصلحة لنفسه (قوله) إذا ارادوا ذلك) اي الصرف في غير ما اخذوا له فليتام اه سم (قوله) ويحتمل خلافة
 هذا الذي يظهر ويقتضيه كلامهم كما هو ظاهر عند المتتبع المتامل اه سيد عمر (قول المتن غزاة) اي
 ذكره اه مغنى (قوله) اي لا سهم) الى قوله فان امتنعوا في النهاية إلا قوله على ان الى المتن وقوله ومالى وان
 عدم (قوله) المخالف) نعت تفسير الخ وقوله له بالحج متعلق به اي بتفسير الخ وضمير له لابن السبيل (قوله)
 أجابوا الخ) أي أكثر العلماء (قوله) بأن لا يمنع الخ) متعلق بقوله أجابوا (قوله) في سبيل الله في الآية) أي في المراد
 به (قوله) وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله صريح الخ (قوله) اه) اي بطائفة سبيل الله وكان الاولى به اي بلفظ سبيل
 الله وقوله فيها الآية وقوله من ذكرناه اي الغزاة المتطوعة (قوله) ذلك الحديث) اي الذي استدلل به
 احمد وغيره (قوله) جعل صدقة الخ) اي وقفا (قوله) لمن يحج) متعلق باعطاء الخ (قوله) ومالى) اي في قسم النى
 وقوله لهم اي المتطوعة وقوله لاهله اي النى وهم المرتزقة (قوله) على مامر) اي في قسم النى (قوله) فيهم)
 أي أهل النى وقوله عن الامام وهو أنه إذا عجز سهمهم عن كفايتهم كل لهم من سهم سبيل الله اه سم (قوله)

مؤجل ما يصرفه في تلك الجهة كابل الدية (قوله) وقد أعسر) أي الضامن والمضمون عنه (قوله) وإن
 مبالغة (قوله) ورجحه جمع متأخرون) واعتمده شيخنا الشباب مر (قوله) قبل موته) قد يقال لا حاجة في
 هذا للتمسك بالموت (قوله) كاسر) اي في قوله لكن قبل كسب ما عليه لا بعده فانه يفيد جواز الصرف في غير
 ما اخذله بعد كسب ما عليه (قوله) وابن السبيل) وهذا لا ينافي قوله الآتي وشرط الحاجة لان الفرض
 انه أعطى قبل الاكتساب (قوله) بخلاف ما إذا ارادوا ذلك) اي الصرف في غير ما اخذوا له فليتام (قوله)
 بأن لا يمنع الخ) متعلق باجابوا (قوله) على مامر) اي في قسم النى وقوله عن الامام اي وهو انه اذا عجز

اضطرابا بأن لا يمنع أنه يسمى بذلك وإنما النزاع في سبيل الله في الآية وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة إلا لخسة وذكر منها الغازي في
 سبيل الله صريح في أن المراد بهم فيهم من ذكرناه على أن في أصل دلالة ذلك الحديث على مدعاهم نظرا لان الذي فيه إعطاء بغير جعل صدقة في
 سبيل الله كافي رواية أو وصى به لسبيل الله كافي أخرى لمن يحج عليه فيفرض أنه بغير زكاة يحتمل أن معطاه فقير أو أنه أركبه من غير تمليك
 ولا تملك (فيعضون مع الغنى) إعانة لهم على الغزو ومراعاة لاحتياطهم في النى كالأخذ لاهله في الزكاة إلا على مامر فيهم عن الامام وغيره

فان عدم واضطررنا لهم لزوم أغنياءنا إعانتهم من غير الزكاة فان امتنعوا ولم يجبرهم الامام حل لاهله الذين لم يحصل لهم منه كفايتهم الا خدمها فيما يظهر وإن لم نقل بذلك الذي مر وإنما لم يعط الآل منها إذا منعوا من الشيء لان المنع ثم لشرف ذواتهم بخلافه هنا (وابن السبيل) الشامل للذكور والأنثى ففيه تغليب (منشئ وسفر) من بلد الزكاة وإن لم تكن وطه وقدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه إذا طلاقه عليه مجاز لدليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج (١٦٠) كل لاهية السفر (أو مجتاز) به سمي بذلك لملازمته السبيل وهي الطريق وأورد في الآية

فان عدم) أى الشيء أه سم (قوله اليهم) أى المرتزقة (قوله فان امتنعوا) أى الأغنياء (قوله ولم يجبرهم) أى الأغنياء الممتنعين وفي بعض النسخ ولم يجبرهم وعليه لقوله غيرهم أى غير أهل الشيء وهو بالنصب مفعول لم يجبر وفعاله الامام (قوله وإنما لم يعط الآل الخ) سياق ما يتبعه من ذلك (قوله منه) أى الشيء وقوله منها أى الزكاة (قوله مر) أى عن الامام (قوله الشامل) إلى قول المتن وشرط اخذ الزكاة في النهاية (قوله والأنثى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله من بلد الزكاة) إلى قوله ويفرق في المغنى لا قوله وقدم إلى اطلاقه وقوله وأورد إلى المتن وقوله ولودون مسافة القصر وقدم أى المنشئ على المجتاز (قوله لوقوع الخلاف الخ) عبارة المغنى وهو حقيقة في المجتاز مجاز في المنشئ وإعطاء الثاني بالاجماع والاول بالقياس عليه ولان مر يد السفر محتاج إلى اسبابه وخالف في ذلك ابو حنيفة ومالك اه (قوله به) أى محل الزكاة (قوله سمي) أى المجتاز بذلك أى ابن السبيل (قوله وأورد) أى ابن السبيل (قوله من جهة الاعطاء الخ) أى هو على حذف مضاف أى شرط إعطائه اه سم (قوله بغيره) أى في مكان آخر اه معنى (قوله وما مر) أى في الفقير والمسكين اه كرى أى إذا غاب مالها (قوله الشامل لسفر الطاعة) إلى المتن في المغنى لا قوله ولا فيه إلى قوله فان مات (قوله لسفر الطاعة) كسفر حج وزيارة والمسكروه كسفر منفرد والمباح كسفر تجارة اه معنى (قوله كسفر الهائم الخ) عبارة المغنى والحق به الامام السفر لا قصد صحيح كسفر الهائم اه وعبارة عرش قوله كسفر الهائم الخ صريح في أن الهائم عاص بسفره وعبارة الشيخ في شرح منهجه والحق به أى سفر المعصية سفر لا غرض صحيح كسفر الهائم اه (قوله لان الخ) تعليل لقوله كسفر الهائم وقوله وذلك الخ راجع إلى اشتراط عدم المعصية (قوله الحرية) إلى قوله وبنو المطلب في المغنى لا قوله وحامل وقوله والمرتزقة وإلى قول المتن وكذا في النهاية لا ما ذكر (قوله ونحوهم) كالوزان والجمال (قوله نحو ساع) وهو الذى يرسل إلى البلاد (قوله لانه لا امانة الخ) لا يقال مقتضى هذا التعليل امتناع ما سبق انفا لا نافق ذلك مشمول بنظر العامل واشرافه وتعهده بخلاف العامل فانه مستقر اه سيد عمر (قوله لانه لا امانة الخ) هذا لا يظهر بالنسبة للعبد (قوله من ذلك) أى قوله يجوز استئجار كافر وعبد الخ (قوله اشئ مما ذكر) شامل لما لو استؤجر لعمل عام كنهجو سعاية اه سيد عمر (قوله وبهذا) أى يجوز استئجار ذوى القربى المارآنفا (قوله وان منعوا احقهم الخ) قال ابن مطير في شرحه على المنهاج أى سواء اعطوا احقهم من خمس الخمس ام لا اما الاول فطعنا واما الثانى فهو الذى عليه الاكثرون وجوز الاصطخرى اعطائهم واختاره الهروى ومحمد بن يحيى وافق به شرف الدين البارزى ولا بأس به بل في حديث للطبرانى ما يشهد له أى بقوله ليس في خمس الخمس ما يكتفيكم أى يغنيكم أى انتم مستغنون بخمس الخمس فاذا عدم خمس الخمس زال الغنى بخمس الخمس علة لاستغنائهم وشرط لمنعهم فاذا زال الشرط انتفى المانع ويشبه أن يكون هذا والخيار في هذا الزمن لمن كان منهم في اليمن لبعدهم عن محل الغنائم وقلة شفقة الملوك وأهل الثروة وشدة حاجتهم التي شاهدنا والله احكام تحدث محدث ما لم تكن في الصدر الاول والله اعلم اه عبارة شيخنا قوله سواء منعوا الخ ونقل عن الاصطخرى القول بجواز صرف

سهمهم عن كفايتهم كمل لهم من سهم سبيل الله (قوله فان عدم) أى الشيء (قوله من جهة الاعطاء لا التسمية) أى فهو على حذف مضاف أى شرط اعطائه (قوله على المعتمد ويفرق الخ) كذا شرح مر (قوله وما مر) أى فيمن ماله غائب (قوله ولو سفر نزهة على المعتمد الخ) كذا شرح مر

دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد (وشرطه) من جهة الاعطاء لا التسمية (الحاجة) بان لا يجد من يقوم بخوائج سفره وإن كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر وان وجد من بقرضه على المعتمد ويفرق بين هذا وما مر من اشتراط مسافة القصر وعدم وجود مقرض بان الضرورة في السفر أشد والحاجة فيه أغلب ومن ثم لم يفرقوا فيه بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة كما اقتضاه اطلاقهم وبين غيره لتحقق حاجته مع قدرته هناك وما مر (وعدم المعصية) الشامل لسفر الطاعة والمسكروه والمباح ولو سفر نزهة على المعتمد بخلاف سفر المعصية بان عصى به لا فيه كسفر الهائم لان اتعاب النفس والدابة بلا غرض صحيح حرام وذلك لان القصود باعطائه إعانتة ولا يعان على المعصية فان تاب أعطى لبقية سفره (وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية) الحرية الكاملة الا المسكاتب

فلا يعطى مبعوض ولو في نوبته و (الاسلام) فلا يدفع منها لكارها جاعا نعم يجوز استئجار كافر وعبد كمال أو حامل أو حافظ أو نحوهم من سهم العامل لانه أجره لازكاة بخلاف نحو ساع وان كان ما يأخذه أجره أيضا لانه لا امانة له ويؤخذ من ذلك جواز استئجار ذوى القربى والمرتزة من سهم العامل لشيء مما ذكر بخلاف عمله فيه بلا إجارة لان فيما يأخذه حينئذ شائبة زكاة وبهذا يخص عموم قوله (وأن لا يكون هاشميا ولا مطلقيا) وإن منعوا احقهم من الخمس لخبر مسلم إنما هى أو ساخ الناس وأنها لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد

وبنو المطلب من الآل كما مروا كالزكاة كل واجب كالنذر والكفارة ومنها دماء النسك بخلاف التطوع وخرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لأن مقامه أشرف وحلت له الهدية لأنها شأن الملوك بخلاف الصدقة (وكذاه ولا م (١٦١) في الأصح) للخبر الصحيح مولى القوم منهم

ويفرق بينهم وبين بني
أخواتهم مع صحة حديث
ابن اخت القوم منهم بأن
أولئك لما لم يكن لهم آباء
وقبائل ينسبون إليهم غالبا
تمحضت نسبتهم لساداتهم
فحرم عليهم ما حرم عليهم
تحقيقا لشرف مواليتهم
ولم يعطوا من الخمس أثلا
يساورهم في جميع شرفهم
فان قلت يمكن ذلك باعطائهم
من الخمس والزكاة قلت
ممنوع لان اخذ الزكاة قد
يكون شرفا كما في حق
الغازي فلا يتحقق حينئذ
انحطاط شرفهم واما بنو
الاخت فلم يآبوا قبائل لا
ينسبون الا إليهم بلحقوا
بغيرهم في شيء من ذلك وان
لا يكون مونا للزكاة على
ما مر فيه من التفصيل وان
لا يكون لهم سهم في الفقه
كما مر بما فيه آتفا وان لا
يكون محجورا عليه ومن ثم
أفتى المصنف في بالغ تاركها
للصلاة كسلانه لا يقبضها
له الا وليه اى كصبي ومجنون
فلا يعطى له وإن غاب وليه
خلافا لمن زعمه بخلاف مالو
طرا تركه اى أوتذيره ولم
يحجر عليه فانه يقبضها
ويجوز دفعها لفاسق إلا ان
علم انه يستعين بها على معصية
فيحرم اى وان اجزا كما علم
بما تقرروا لا عصى كاخذها
منه وقيل يوكلان وجوبا

الزكاة اليهم عند منعهم من خمس الخمس اخذ من قوله في الحديث ان لكم في خمس الخمس ما يكفيكم او يغنيكم
فانه يؤخذ منه ان محل عدم اعطائهم من الزكاة عند اخذهم حقهم من خمس الخمس لكن الجمهور طردوا
القول بالتحريم ولا بأس بتقليد الاصطخري في قوله الآن لاحتياجهم وكان شيخنا رحمه الله تعالى يميل الى
ذلك محبة فيهم نفقنا الله بهم اه (قوله وبنو المطلب من الآل) تسكلة للدليل (قوله كما مر) اى في قسم
التي (قوله كل واجب كالنذر الخ) عبارة المغنى وكذا يحرم عايمهما الاخذ من المال المذكور صدقته كما
اعتمدته شيخى اه قال السيد السمهودى في حاشية الروضة وفي فتاوى البغوى لو نذر التصديق بدينار
مطلقا او على الفقراء هل يجوز صرفه للمعوية قال فان قلنا يحمل على اقل ايجاب الله تعالى لا يجوز كالزكاة
والكفارة وان قلنا يحمل على اقل ما يتقرب به الى الله تعالى يجوز وهذه القاعدة مضطربة الفروع
واشار المصنف الى ان الراجح فيها يختلف باختلاف المدرك فقد صحوا فيه من نذر اعتاق عبد اجزاء الماعيب
والكافر وهو منصوص الام ورجحوا جواز اكل الناذر من الشاة المعينة لنذر الاضحية والراجح عندى
الحاق مانحن فيه به لان المغنى في تحريم الزكاة عليهم وما الحق بهما من الكفارات كون وضعها التطهير
بخلاف النذر فان ذلك ليس وضعه واللامتنع على العلوى اخذ ما نذر به صاحبه لعلوى ولا قائل به انتهى
ولعله الاقرب ان شاء الله تعالى ويمكن ان يزداد بعد قوله فان ذلك ليس وضعه بل وضعه التقرب المشعر برفعة
المصرف اليهم المناسبة لعلور تبهم اه سيد عمر (قوله كل واجب الخ) يدخل فيه ما افق به شيخنا
الشهاب الرملى من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة والجزاء الواجب من اضحية التطوع سم ونهاية (قوله
كالنذر) اقتصار عليه المغنى (قوله ومنها) اى الكفارة (قوله بخلاف المتطوع) اى فيحمل لهم (قوله الكل)
اى الواجب والمتطوع للخبر الصحيح الى قوله وافق في النهاية لا قوله فان قلت الى ابنى المصنف (قوله يمكن
ذلك) اى عدم المساواة (قوله لان اخذ الزكاة قد يكون شرفا الخ) قد يقال بتأنيده اطلاق قوله صلى الله عليه
وسلم انما هي اوساخ الناس واعطاء الغازي لترغيبه في الجهاد لا لشرفه اه سيد عمر (قوله وان لا يكون
مونا) الى قوله انما يظهر في المغنى الا قوله وان لا يكون لهم سهم الى ابنى المصنف وقوله نعم الى وافق (قوله
وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وان لا يكون هاشميا (قوله على ما مر) اى في الفقير (قوله وان لا
يكون محجورا عليه) فيه ان السلام في استحقاق الزكاة لا في قبضها (قوله تارك الخ) حال من المستتر في بالغ
اه سيد عمر (قوله ان علم) اى ظن (قوله بما تقرروا) اى في بيان شروط الآخذ اه كرى (قوله ولا عصى)
عطف على لفاسق (قوله يوكلان) اى الاعمى الآخذ والاعمى الدافع (قوله وافق الخ) عبارة المغنى ولو كان
لشخص اى قوى صحيح فقير لا يجب عليه نفقته هل يجوز ان يدفع اليه من زكاته من سهم الفقراء اى ابنى
يونس عماد الدين والثانى واخوه كمال الدين بالاول قال ابن شعبة وهو الظاهر اذ لا وجه للمنع اه (قوله وهو
الظاهر) اى الجواز وكذا الضمير في قوله الآتى وانما يظهر (قوله يلزمه الكسب) اى ولا يجب نفقته على
الابن (قوله وهو) اى القول يلزم الكسب ضعيف (قوله والاصح وجوب نفقته الخ) اى على الابن الغنى
وصور المغنى المسئلة كما رأنا اذا كان الابن فقير الا يلزمه نفقة الاب وعلى هذا فلا خلاف بين الافتاءين
(فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى) (قوله في بيان مستند الاعطاء) الى قوله لماصح في النهاية

(قوله وكالزكاة كل واجب) يدخل فيه ما افق به شيخنا الشهاب مر من انه يحرم عليهم الاضحية الواجبة
والجزاء الواجب من اضحية التطوع اه (قوله وان لا يكون مونا الخ) عطف على قول المتن وان
لا يكون هاشميا الخ وقوله ولا عصى عطف على لفاسق
(فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى) في فتاوى السيوطى في كتاب الزكاة ما المراد بفقير البلد

(٢١ - شروانى وابن قاسم - سابق) ويرده قولهم يجوز دفعها مربة من غير علم بجنس ولا قدر ولا صفة نعم الاولى توكلهما
خروجهم من الخلاف وافق العماد بن يونس بمنع دفعها لاب قوى صحيح فقير واخوه بجواز دفعها لشارح وهو الظاهر اذ لا وجه للمنع اه وانما
يظهر ان قلنا يلزمه الكسب وهو ضعيف والاصح وجوب نفقته وان قدر عليه فالوجه الاول (فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى

(من طلب زكاة) أو لم يطلب وأريد إعطاؤه وأثر الطلب لانه الاغلب (وعلم الامام) أو غيره ممن له ولاية الدفع وذكره فقط لان دخله فيها أقوى من غيره والمراد بالعلم الظن كما يعلم بما ياتي (استحقاقه) لها (أو عدمه عمل بعلمه) ولا يخرج على خلاف القضاء بالعلم لبناء امر الزكاة على السهولة وليس فيها اضرار بالغير وبه يعلم انه لا ياتي هنا ما سيدكر ثم ان القاضي اذا قامت عنده بينة بخلاف علمه لا يعمل بواحد منهما (والا) يعلم شيئا من حاله (فان ادعى فقر او مسكنة) او انه (١٦٣) غير كسوب وان كان جلد اقويا (لا يكلف بينة) لعسرها وكذا لا يحلف وان اتهم لما صرح انه

صلى الله عليه وسلم اعطى من سالاة الصدقة بعد ان علمها انه لاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب ولم يحلفها مع انه رآها جمادين ومن ثم قال الحافظ المنذرى هذا اصل في ان من لم يعرف له مال فامره محمول على العدم ولم يعتبر صلى الله عليه وسلم ظاهر القوة لان الانسان مع ذلك قد يكون اخرق لا كسبه له مع انه صلى الله عليه وسلم استظهر في امرهما فانذرهما اى ومن ثم قال البغوى يسن للامام اى او المالك ذلك فيمن يشك في استحقاقه (فان عرف له مال) يغنيه (وادعى تلفه كلف) بينة رجلين او رجلا وامراتين بتلفه وان لم يكونا من اهل الخبرة الباطنة بحاله لان الاصل بقاؤه سواء ادعى سببا ظاهر ام خفيا بخلاف ما مر في نحو الوديع لان الاصل ثم عدم الضمان وهنا عدم الاستحقاق وزعم ان الاصل هنا الفقر بطله ان الفرض انه عرف له مال يغنيه (وكذا ان ادعى عيالا في الاصح) يكلف بينة بذلك لسهو لتها قال السبكي والمراد

والمغنى الا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله مستندا لا اعطاء) عبارة المغنى ما يقتضى صرف الزكاة لمستحقها اه (قوله وقدر الماطى) اى وما يتبع ذلك من حكم الاعطاء نفسه اه ع ش (قوله ممن له ولاية الدفع) اى من منصوب الامام لتفريقها ومن المالك المفروق بنفسه ووكيله في التفريق اه مغنى (قوله وليس فيها) اى الزكاة (قوله لا يعمل بواحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه اه سم خلافا لـ ش عبارة قوله عمل بعلمه اى ما لم تعارضه بينة فان عارضته عمل به بدون علمه لان معناه زيادة علم اه (قوله فان ادعى فقرا الخ) ومثل الزكاة فيما ذكر الوقف والوصية لهم نهاية اى فاذا ادعى انه من الفقراء دفع له منه بلايين وان كان جلد اقويا ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل صحة الحديث المذكور (قوله يسن للامام الخ) يظهر ان منصوب الامام ووكيل المالك كذلك اه سيد عمر (قوله يغنيه) قد يقال الاولى ترك هذا التقيد بناء على ماسياتى من ان من له دون الكفاية يتم له فليتأمل وتابعه في النهاية على هذا التقيد ثم قال اما لو كان المال قدرا لا يغنيه لم يطالب ببينة الا على تلف ذلك المقدار ويعطى تمام كفايته بلا بينة ولا يمين انتهى اه سيد عمر (قوله بينة رجلين) الى قوله سواء ادعى في النهاية والمغنى (قوله وان لم يكونا الخ) ولم يغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاض ويغنى عن البينة الاستفاضة بين الناس كما ياتي كل ما ذكر (قوله لان الاصل بقاؤه الخ) تعليل للتمسك بقوله لان الاصل ثم الخ تعليل لقوله سواء الخ وقوله عدم الضمان اى فيصدق بلا بينة ان كان السبب ظاهرا وقوله عدم الاستحقاق اى فلا يصدق الا ببينة مطلقا (قوله سواء ادعى الخ) والاوجه كما قاله المحب الطبري محيى ما في الوديع هنا نهاية ومغنى (قوله بخلاف ما مر الخ) اى من التفرقة بين ما اذا ادعى التلف بسبب ظاهر او خفى (قوله يكلف بينة) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله عن يمكن صرف الزكاة الخ) اى بان يكون من مستحقها عبارة قسم كانه احترام عن نحو الهاشمي والمطلبي والكافرا اه (قوله وغيرهم يسئلون الخ) مبتدا وخبر (قوله دون شرف) اى المار في المتن وقوله او قتال اى المار بقسميه في الشارح (قوله وتعدرها الخ) الظاهر ان مراده بما يشمل التعسر لما مر في الغارم ان لها اعتمادا القرائن اه سيد عمر (قول المتن وغاز) ومثله اماؤ لفة اذا قالوا اناخذ لن دفع من خلفنا من الكفاية او ناتي بالزكاة من مانعها اه ع ش عبارة قسم على قول الشارح كانه نهاية المار آنفا او قتال انصه ينبغى ان هذا في قتال او وقع اما الواراد الخروج لقتال مستقبل فينبغى ان يعطى بقوله كالاغزى بل غاز مخصوص مر اه (قوله بقسميه) اى المنفىء والمجتاز (قوله مطلقا) اى قل او كثر اه ع ش (قوله لتبين انهما الخ) قضية هذا التعليل انهما لو انفقا في الطريق او

الذى تصرف اليه الزكاة هل هو من ادرك وقت الوجوب ابنيته يقطع الترخص ام كيف الحال ولذا لم يقبل الفقراء الزكاة هل يجبرهم الحاكم ام لا فاجاب بقوله المار بدفعه الى الفقير بالبلد من كان يملك المال عند الوجوب صرح به الامام وغيره وذكر الزكشى في شرح المنهاج ان الفقراء اذا امتنعوا من اخذ الزكاة قوتوا ولا يصح لهم ابرار المال منها اه (قوله لا يعمل بواحد منهما) اى بل يعمل هنا بعلمه (قوله وان كان جلد اقويا) في شرح مروقول الشرح وحاله يشهد بصدقه فان كان شيئا كبيرا او زمنا جرى على الغالب اه (قوله بخلاف ما مر في نحو الوديع) وقال المحب الطبري التفريق كمال الوديع (قوله عن يمكن صرف الزكاة اليه) كانه احترام عن نحو الهاشمي والمطلبي والكافر (قوله والاوجه ان المار الخ) اعتمد دم (قوله او قتال) ينبغى ان هذا في قتال او وقع اما الواراد الخروج لقتال مستقبل فينبغى ان يعطى بقوله كالاغزى بل هو

بالعيال من تلزمه ونتمهم وغيرهم ممن تقضى المروءة بانفاقه ممن يمكن صرف الزكاة اليه من قريب وغيره اه والاوجه ان المراد المتصد بهم من تلزمه ونتمهم وغيرهم يسألون لانفسهم او يسألونهم (ويعطى) مؤلف بقوله بلايين ان ادعى ضابطه دون شرف او قتال اسهولة اقامة البينة عليهم وتعدرها على الاول (غاز وابن سيدل) بقسميه (بقولها) بلايين لانه لا امره مستقبل وانما يه طيان عند الخروج لبيتهم له (فان) اعطيا فخرجوا ثم رجعا استدل فاضل ابن السليل ما قالوا وكذا فاضل الغازي به بدخروا ان كان شيئا له وقع عرفا ولم يقر على نفسه لتبين انهما

اعطيا فوق حاجتهما (تنبيه) مران لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر وخيئت لا يتأني استرداد منه لانه لا يعرف لو بقي ما اعطيه
وصرف منه هل كان بفضل منه شيء أو لا فليحمل كلاهم على ما لو صرف من عين ما اعطيه وقد يقال ينسب ما صرفه فتر به على نفسه أو لا ما اخذه
فان فضل من الماخوذ شيء استرد منه بقدره وعليه فيظهر انه يقبل قوله في قدر الصرف وانه لو ادعى انه لم يعلم قدره صدق ولم يسترد منه شيء لان
الاصل براءة ذمته وإن (لم يخرج) بأن مضت ثلاثة أيام تقريبا ولم يترصد للخروج ولا انتظر الرفقة ولا أهبة (استرد) منهما ما اخذاه أي ان
بقى ولا قبله وكذا لو خرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردى لو وصل بلادهم (١٦٣) ولم يقابل لبعده العدو ولم يسترد منه لان القصد

الامتناع على بلادهم وقد
وجد وخرج بقولنا رجع
ما لومات اثناء الطريق او
في المقصد فانه لا يسترد
منه إلا ما بقي وإلحاق
الرافعي بالموت الامتناع من
الغزورده ابن الرفعة بانه
مخالف لما تقرر وكذا
يسترد من مكاتب كما مر
وغارم استغنيا عن الماخوذ
بنحو إبراء واداء من الغير
(ويطالب عامله ومكاتب
وغارم) ولولا صلاح ذات
البين (بيينة) لسهولتها بما
ادعوه واستشكل تصوير
دعوى العامل بأن الامام
بعلم حاله إذ هو الذي يبعثه
ويجب بتصوير ذلك بما إذا
طلب من الامام حصته من
زكاة وصلت اليه من نائبه
بمحل كذا لكون ذلك
النائب استعمله عليها
حتى اوصلها اليه او قال له
الامام انسيت انك العامل
أومات مستعمله فطلب من
تولى محله حصته وصوره
السبكي بان يأتي لرب المال
ويطالبه ويحمل حاله ويرد

المقصد بزيادة على المعتاد استرد الزائد منهما لتبين انهما اعطيا فوق حاجتهما اه ع ش (قوله تنبيه مر) أي في
التنبيه اه سم (قوله ان لابن السبيل صرف ما اخذه الخ) أي بعدا كتساب قدر ما اخذ لاقبله كما علم مما مر
اه سم (قوله وقد يقال ينسب الخ) قد يقال هذا هو المنتجه وإن اوهم صنيعه ترجيح الاحتمال الاول لان
توجيهه بقوله لانه لا يعرف الخ واضع المنع المتيامل اه سيد عمر (قوله بان مضت) الى قوله وكذا يسترد
في النهاية الا قوله أي ان بقي الماوردى الى المتن في المغنى لا قوله أي ان بقي الى وخرج (قوله ثم رجع) قد
يتجه الاعطاء إذا كان العدو بمحل معين فخرج له فلما وصل اليه وجد العدو قد هرب وأبعد بحيث لا يتمكن
الوصول اليه اه سيد عمر (قوله او في المقصد الخ) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا اه سم (قوله
لما تقرر) أي من انه يسترد من الممتنع جميع ما اخذه اه مغنى (قوله وكذا يسترد الخ) عبارة المغنى ولا يختص
الاسترداد بهما بل اذا اعطى المكاتب ثم استغنى عما اعطياه بتبرع السيد باعتاقه او ابرائه عن النجوم استرد
ما قبضه على الاصح لان المقصود حصول العتق بالمال المدفوع اليه ولم يحصل قال في البيان ولو سلم بعضه لسيد
فأعتقه فمقتضى المذهب انه لا يسترد منه لاحتمال انه إنما أعتقه بالمقبوض قال في المجموع وما قاله متعين
قال الرافعي ويجرى الخلاف في الغارم إذا استغنى عما اخذه ببراءة ونحوه اه (قوله كأم) أي في شرح
والرقاب والمكاتبون (قوله ولولا صلاح ذات البين) الى المتن في النهاية لا قوله ويحتمل الى وابن الرفعة (ولو لا صلاح
ذات البين) عبارة المغنى واستثنى ابن الرفعة تبعا لجماعة من الغرم ما اذا غرم لصلاح ذات البين لشبهة امره
وقال صاحب البيان انه لا بد من البيينة وهو قضية كلام الاحياء قال الاذرى ولعل هذا فيمن لم يستفرض غرمه
لذلك ويرجع الكلام الى أنه ان اشتهر لم يحتج الى البيينة ولا احتاج كالغرم لمصلحته وهذا جمع بين الكلامين
وهو حسن اه (قول المتن بيينة) أي بالعمل والكتابة والغرم ولا بد ايضا ان يقيم المكاتب بيينة بما بقي
من النجوم كما قاله الماوردى اه مغنى (قوله دعوى العامل) عبارة المغنى مطالبة العامل بالبيينة اه (قوله
بان الخ) متعلق باستشكل (قوله يعلم حاله) فلا تنافي مطالبة البيينة فيه اه مغنى (قوله استعد له) أي
العامل وقوله حتى اوصلها اليه أي الى الامام اه رشيدى (قوله او قال الخ) وقوله او مات الخ عطف على قوله
طالب الخ (قوله أن يريد) أي السبكي (قوله وأن يريد الخ) عطف على قوله أن يريد الخ ويرد هذا بنظير ما قبله
(قوله وابن الرفعة الخ) كقوله الاذرى عطف على السبكي (قوله أي البيينة) الى قوله وبه يفرق في
المغنى لا قوله وقد يحصل الى واستقرار الى قول المتن ويعطى في النهاية (قوله فيما ذكر) أي هنا وفيما مر

غاز مخصوص مر (قوله تنبيه مر) أي في تنبيه (قوله لابن السبيل صرف ما اخذه لغير حوائج السفر)
أي بعدا كتساب قدر ما اخذه لاقبله كما علم مما مر (قوله وقال الماوردى الخ) كذا شرح مر (قوله
او في المقصد) هل محله ان كان بحيث لو لم يمت لغزا (قوله رده ابن الرفعة الخ) كذا شرح مر (قوله
أي البيينة) قال الماوردى ولا يشترط كونها من اهل الخبرة الباطنة ومحله ان شهدت بنحو هلاك ماله اما
اذا شهدت باعساره فلا بد من خبرتها بباطنه كما جزم به القمولي شرح العباب (قوله في المتن اخبار عدلين)

بانه ان فرق فلا عامل وإن فرق الامام فلا وجه لمطالبة المالك ويحتمل أن يريد أن المطالب قال للمالك أنا عامل الامام فادفع لي زكاته
ويرد بأن الكلام ليس في هذا بل في طلب العامل لخصته المقابلة لعمله وأن يريد أن الامام ترك بعض الزكاة عند المالك وأمره بأن يعطى
من ارسله اليه فجاءه من يدعى انه عامل الامام وانه ارسله اليه فيكلفه البيينة حينئذ وابن الرفعة بما إذا استاجر الامام عن خمس الخمس
فادعى أنه قبض الصدقات وتلفت في يده من غير تفریط وطالب بالاجرة برد بأن فيه خروجا عما نحن فيه لانه انما يدعى باجرة من خمس
الخمس لا من الزكاة والاذرى بما اذا فوض اليه التفرقة ايضا ثم جاء وادعى القبض والتفرقة وطلب اجرة من المصالح ويرد بنظير
ما قبله (وهي) أي البيينة فيما ذكر (أخبار عدلين) أو عدل وامرأتين ولو بغير لفظ شهادة واستشهاد ودعوى عند قاض

(ويغني عنها) في سائر الصور التي يحتاج للبيئة فيها (الاستفاضة) بين الناس من قوم يبعدوا طوهم على الكذب وقد يحصل ذلك بثلاثة كما قاله الرافعي كغيره واستغراب ابن الرفعة له ويحجب (١٦٤) عنه بان القصد هنا الظن المجوز للاعطاء وهو حاصل بذلك وبه يفرق بين هذا

في الشهادة وما يصح بذلك قولهم (وكذا نصدق رب الدين والسيد في الاصح) بلاينة ولا عين ولا نظر لاحتمال التواطؤ لانه خلاف الغالب ويؤخذ من اكتفائهم باخبار الغريم هنا وحده مع تهمته الاكتفاء باخبار ثقة ولو عدل رواية ظن صدقه بل القياس الاكتفاء بمن وقع في القلب صدقه ولو فاسقا ثم رايت في كلام الشيخين ما يؤيد ذلك نعم بحث الزركشي في الغريم والسيد ان محل الخلاف اذا وثق بقولها وغاب على الظن الصدق قال والا لم يفد قطعاه اه وبعد ان مهد من اول الفصل الى هنا ما ثبت به الوصف المقتضى للاستحقاق شرع في بيان قددر ما يعطاه كل فقال (ويعطى الفقير والمسكين) الاذان لا يحسنان التمسك بجرعة ولا تجارة (كفاية سنة) لان وجوب الزكاة لا يمود إلا بمضيها (قلت الاصح المنصوص) في الام (وقول الجمهور) يعطى (كفاية العمر الغالب) أى ما بقي منه لان القصد إغناؤه ولا يحصل إلا بذلك فان زاد عمره عليه فيظهر انه يعطى سنة إذا زاد

اه مغنى (قوله في سائر الصور) أى من الاصناف فلا يختص بالعامل والمكاتب والغارم كما هو همه السياق (قوله وقد يحصل ذلك الخ) أى الاستفاضة اه ع ش (قوله واستغراب ابن الرفعة له) أى حصول الاستفاضة هنا بثلاثة (قوله وبه يفرق) أى بان القصد هنا الظن (قوله بذلك) أى القصد المذكور (قوله بلاينة الخ) الاولى كافي المغنى يغنى عن البيئة (قوله مع تهمته) أى بالتواطؤ (قوله الاكتفاء باخبار ثقة الخ) ولا فرق في جميع ذلك على الاوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه شرح الروض اه سم (قوله اللذان) الى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله ثم رأيت الى أما من يحسن (قوله لان وجوب الزكاة الخ) هذا يصلح عللة لمنع النقص لا لمنع الزيادة فينبغي ان يزاد الزكاة تكرر كل سنة فيستغنى بها سنة فسنة اه سيد عمر وقوله ان يزاد الخ أى او يقتصر عليه كما فعل النهاية والمغنى (قول الماتن كفاية العمر الغالب) ينبغى ان يكون اعتبار العمر الغالب جاريا في حق بمونه حتى لو كان المستحق ابن ثلاثين سنة مثلاً ومونه ابن خمسين مثلاً إنما يعطيه للممون كفاية عشر فقط ثم كفاية سنة فسنة ولو فرض الامر بالعكس فهل يعطى كفاية ثلاثين سنة بالنسبة للممون وإن كان إنما يعطى كفاية عشر بالنسبة لنفسه أو يعطى كفاية عشر فقط بالنسبة للممون ايضا لانه إنما يعطى بطريق التبعية له ولا يعلم بقاء المتبوع بعدها حتى تستمر التبعية محل تأمل ولعل الثاني اقرب فليتأمل اه سيد عمر اقول قد قدمت عن ع ش الجزم بالثاني وفيه هنا مانصه واما الزوجة إذا لم يكفها نفقة زوجها ومن له اصل او فرع لا تجب نفقته عليه فينبغى ان يعطوا كفاية يوم بيوم لانهم يتوقعون في كل وقت ما يدفع حاجتهم من توسعة زوج المرأة عليها بتيسير مال او غير ذلك ومن كفاية قريبه له اه (قوله فان زاد عمره عليه) أى الغالب فيظهر انه يعطى سنة كما أفق به الوالداه نهاية أى واذا مات في أثناءها لا يسترد منه شئ لما مر ان الاربعة الاول من الاصناف لم يكون ما اخذوه ملكا مطلقا اه ع ش (قوله عليها) الظاهر التذكير إذا مرجع العمر الغالب (قوله الاقنى) أى انفاق قبيل قول الماتن فيشتري به (قوله وظاهر ان المراد الخ) ينبغى ان يكون محله فيما يظهر فيما إذا لم يجاوز ثمنها قيمة عقار يكفيه غلته اه سيد عمر اقول ولا يبعد ان يجزى نظيره في التجارة (قوله او الشراء له) أى شراء الامام او نائبه للمستحق فيجزى قبضه لانه كقبض

وذكر الثلاثة في خبر مسلم للاظهار لا للاشتراط ذكره في المجموع (قوله في الماتن ويغنى عنها الاستفاضة) قال في شرح الروض لحصول العلم او غلبة الظن قال في الاصل ويشهد لما ذكرناه من اعتبار غلبة الظن ما قاله بعض الاصحاب من انه لو اخبر عن الحال واحد بصدق قوله كفى وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب ربه الى ترددي في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه والا قرب الجواز ويكون داخل في قوله والاله اعطاء من علم استحقاقه لان المراد بالعلم فيما يظهر ما يشمل الظن اه ما في شرح الروض وعلى هذا فالفرق بين هذا ومن ادعى فقرا أو مسكنة أن ذاك يعطى مع الشك بخلاف هذا قال في شرح العباب وما قاله الامام من انه رأى للاصحاب ربه الى ترددي في انه لو حصل الوثوق بقول من يدعى الغرم وغلب على الظن صدقه هل يجوز اعتماده اه فقضية ما صدر به كلامهما ان الراجح في شرح الروض من التردد الجواز وان المراد بالعلم عليه غلبة الظن ومن ثم قال بعض مختصري الروضة ويقوم مقام العدلين الاستفاضة او غلبة الظن فعلم الاكتفاء في سائر ما مر هنا بالاستفاضة وهو اشتراط الحال بين الناس وقول ابن الرفعة لا يكفي في الدين قطعا مردود أنه لا يشترط بلوغ الحد التواتر خلافا للشيخ أبى على ولا في الواحد الحرة والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الاوجه بين من يفرق ماله وماله غيره بولاية او وكالة اه (قوله ويؤخذ من اكتفائهم الخ) كذا شرح مر (قوله فان زاد عمره عليه) أى على الغالب فيظهر انه يعطى سنة هو ما أفق به شيخنا الشهاب مر (قوله او الشراء له) هذا يفيد الاجزاء هنا مع عدم قبض المستحق ثم رايت ما يأتى مما يدل له على هذا

عليها ثم رأيت جزم بعضهم الآتى وهو صريح فيه أما من يحسن حرفة تكفيه الكفاية اللائقة به كأمير اول الباب فيعطى ثمن آلة حرفته وإن كثر وظاهر ان المراد باعطاء ذلك له الاذن له في الشراء أو الشراء له نظيره ما يأتى المستحق

أو تجارة فيعطى رأس مال يكفيه كذلك ربحه غالباً باعتبار عادة بلده فما يظهر ويختلف باختلاف ذلك الأشخاص والنواحي وقدوره في أبواب المتاجر بما كانوا يتعارفون به وأما الآن فلا ينضبط إلا بما ذكرته ثم رأيت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه أعطى ثمن أو رأس مال لا دنى وإن كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم يكفه واحدة منها أعطى لو واحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله بقية كفايته فيما يظهر (تنبيه) لم أر أحدهما يبان قدر العمر الغالب والذي دلت عليه الأحاديث أنه ما بين الستين والسبعين من الولادة وعليه فهل العبرة هنا بالستين فقط لأنها المتيقن دخوله بها والسبعين احتياطاً للاخذ كل محتمل وقديو خذ ترجيح هذا من أنا إذا فنان في المفقود بالتقدير يكون سبعين وقيل ثمانين وقيل تسعين وقيل مائة وقيل مائة وعشرين فالسبعون أقل (١٦٥) ما قيل على هذا فلا أخذها هنا غير بعيد وإن

أمكن الفرق بين البابين ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون وبعدها يعطى كفاية سنة ثم سنة وهكذا وليس المراد باعطاء من لا يحسن ذلك إعطاء نقدي يكفيه تلك المدة لتعذره بل ثمن ما يكفيه دخله (فيشترى به) أن اذن له الامام وكان رشيداً والافوليه (عقاراً) أو نحو ماشية أن كان من أهلها (يستغله) ويعتني به عن الزكاة فيملكه ويورث عنه (وا لله اعلم) للمصلحة العائدة عليه لأن الفرض أنه لا يحسن تجارة ولا حرفة والأوجه كما فهمه قولي أن اذن له الامام اخذاً من كلام الزركشي وغيره وأهمه كلام المحرر القاضى ابى الطيب أن للامام دون المالك شراءه له نظير ما يأتى في الغازى وله أن يلزمه بالشراء وعدم إخراجها عن ملكه لما في ذلك من المصلحة العامة فلم ينظر لما فيه من جبر الرشيد وحيث نذلس له إخراجها فلا يحل ولا يصح

المستحق اه سم (قوله أو تجارة) عطف على حرفة (قوله وقدروه الخ) عبارة المغنى قال الرافعى وأوصوه بالمثل فقالوا البقى يكفيه خمسة دراهم والباقي عشرة والفاكهة عشرة وخمسون والبقال مائة والعطار ألف والبناز الفان والصير في خمسة آلاف والجوهرى عشرة آلاف وظاهر كما قال شيخنا أن ذلك على التقريب فلزاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد ما يليق بالحال اه (قوله إلا بما ذكرته) وهو قوله باعتبار عادة بلدته اه كردى (قوله أكثر من حرفة) أراد بها ما يشمل التجارة اه سيد عمر اى كما يدل عليه قول أو رأس مال الخ (قوله أعطى لو واحدة) لعله اذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغى أن يعطيه لهما ويستغنى عن شراء العقار اه سم (قوله ثم رأيت بعضهم جزم بأنه ستون) وكذا جزم به النهاية (قوله وبعدها يعطى) الى المتن في النهاية (قوله وليس المراد الى المتن في المغنى (قوله ذلك) اى التكسب بحرفة أو تجارة (قوله أن اذن له الامام) تركه شرح مر اه سم لكن ذكره المغنى كالشارح (قوله فيملكه) الى قول المتن والمكتاب في النهاية الا قوله كما فهمه الى اخذاً وقوله وعلى بقية الى ولو ملك وقوله فان قلت الى هذا كله (قوله شراءه له) اى ويصير ملكاً له حيث اشتراه بذته اه ع ش عبارة سم اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتى في الغازى اه سم (قوله وحيث نذلس له الخ) مفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وان تكرر ذلك منه رسم على حج وصريحه أن مجرد الأمر بالشراء لا يقتضى المنع من الإخراج وقد توقف فيه فيقال مجرد الأمر بالشراء منزل منزلة الإلزام اه ع ش (قوله وعلى بقية الخ) عطف على قوله عليه (قوله باغنائه الخ) فيه تأمل (قوله ولو ملك هذا) اى من لا يحسن التكسب اه كردى عبارة ع ش اى من ذكر من الفقير والمسكين ومن لا يحسن التكسب اه (قوله كما يحسن السبكي) كان السبكي لا يرى أن العبرة في الكفاية المعتبرة في تعريف الفقير والمسكين كفاية العمر الغالب والاثم ما ادعاه هنا من غير منازعة في هذا الاشرط اه سيد عمر (قوله وكان معه تسعون الخ) قديقال قال المساوردى جزمى من جزئيات كلام السبكي فالاولى أن يقول وصرح المساوردى او وسبقه اليه المساوردى اه سيد عمر (قوله وإن كفته الخ) غاية (قوله وعنداهل الخبرة) ما فاندته (قوله ليس المراد) اى مما تقرر (قوله

(قوله أعطى لو واحدة) لعله اذ لم يمكنه الجمع بين أكثر من واحدة أمالو كفاه ثلثان أمكنه الجمع بينهما فينبغى أن يعطى لهما ويستغنى عن شراء العقار (قوله ثم رأيت بعضهم جزم هنا بأنه ستون) اعتمده مر (قوله أن اذن الخ) تركه مر (قوله شراءه له) اى بما يخصه من الزكاة من غير توقف على دفعه له ولا ثم اخذه منه بدليل قوله نظير ما يأتى في الغازى وان قال الاذرى وإن كان رشيداً فلا بد من الدفع اليه الى اخر ما قاله بما تكلم عليه في شرح العباب (قوله وحيث نذلس له) اى حين اذ الزمه بما ذكره ومفهومه انه لو لم يلزمه بعدم الإخراج حل وصح الإخراج وان تكرر ذلك منه مر (قوله وعلى بقية المستحقين) عطف على عليه (قوله

فما يظهر وعلى بقية المستحقين باغنائه عنهم ولو ملك هذا دون كفاية العمر الغالب كمل له من الزكاة كفايته كما يحسنه السبكي وأطال في الرد على بعض معاصريه في اشتراط انصافه يوم الاعطاء بالفقر والمسكنة اى باحتياجه حيث نذلس له عطى ويؤيد الاول قول المساوردى لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا أربع مائة أعطى العشرة الاخرى وان كفته التسعون لو انفقها من غير اكتساب فيها ستين لا تبلغ العمر الغالب فان قلت إذا تقرر انه يشتري له عقار يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في العقار بقاءه أكثر منه قلت بمنوع لأن العقارات مختلفة في البقاء عادة وغنداهل الخبرة فيعطى لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقار يبقى عشرة وهكذا على أن الذى يظهر انه ليس المراد منع إعطاء عقار يزيد بقاءه على العمر الغالب بل منع إعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه او يزيد عليه فان وجد تعين الاول والثاني فقط اشترى له

ولا أثر للزيادة للضرورة ويظهر أيضا في الوعرض انه دام عقاره المعطى أثناء المدة أنه يعطى ما يعمر به عمارته تبقى بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى اخف من عماره ذلك لم يبعد (١٦٦) ان يقال يتعين شراؤه ويبيع ذلك ويوزن ثمنه في هذا هذا كله في غير محصورين اما

ويظهر أيضا الخ) ولو ألتف ما أعطيه من المال تعدى ما قبل يعطى بدله وان لم يتب أو ان تاب أو لا يعطى أصلا للنظر فيه بحال ولو قبل يعطى مطلقا ما لم يغلب على الظن لا تلافه لهذا أيضا فيجعل تحت يدققة ينفق منه عليه لم يبعد امداد (قوله وبوزن الخ) أي يصرف (قوله هذا كله) أي ما ذكر من قول المتن ويعطى الفقير وما ضمه اليه الشارح إلى هنا (قوله فسياتي) أي في الفصل الآتي (قوله يملكونه) أي الزكاة والتذكير باعتبار السهم الواجب للمالي (قوله بعدد رؤوسهم) أي وان زادت الزكاة على حاجتهم ولم تساو حاجاتهم وقوله أو قدر حاجتهم أي ولو زادت الزكاة عليها (قوله الا الكفاية) أي كفاية العمر الغالب (قوله والذي يظهر أنهم يملكون) وهو الشق الأخير من التردد المذكور عبارة النهاية والوجه أنهم أي المحصورين يملكونه على قدر كفايتهم كما أتى به الوالد رحمه الله اهـ (قوله ما يأتي) في الفصل الآتي (قوله لاحد هم) أي المستحقين وليس الضمير للمحصورين وان اوجهه السياق (قوله حيث لا ملك) أي لعدم الحصر (قوله لا ملك) أي لا حصر (قوله بان ذلك) أي ما أتى فيه المالك لعدم الحصر (قوله ورعاية الحاجة الخ) جواب سؤال وقوله الواجبة نعت رعاية الخ (قوله وهذا) أي ما وجد فيه الحصر وقوله المالك فيه مبتدأ خبره قوله منوط الخ والجملة خبر هذا (قوله بوقت الوجوب لمعين) الأولى بمعنى موجود وقت الوجوب (قوله وان الفاضل يحفظ الخ) هلا نقل كما يأتي في شرح ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجاتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا مختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه سم على حج أقول يعني فالتقياس انه ينقل اهـ ع ش (قوله ما يصرح به كلامهم الخ) معتمد اهـ ع ش (قوله كما اعترف به) أي بما يصرح به الخ وقوله ثم اوله أي كلامهم وقوله ان ما زاد الخ بيان لما يصرح (قوله لوجودهم) أي وجود امثالهم (قوله ويعطى المكاتب) أي قوله شرط النقد في النهاية والمغنى اللفظة نحو من قوله لغير نحو اصلاح الخ (قول المالك المكاتب) أي كتابة صحيحة مغنى ونهاية (قوله لغير) محل تأمل فانه أي المستدين للاصلاح وإن اعطى مع الغنى انما يعطى قدر الدين كما هو ظاهر فتأمل نعم قوله مالم يكن معه وفاء الخ ينبغي ان يقيد بمأذ كروا الله اعلم ثم رايت عبارة الاسنى أي والمغنى وهو يعطى المكاتب والغارم ما عجز عن ادائه من كل الدين او بعضه نعم الغارم للاصلاح ذات البين يعطى الكل ولو مع القدرة على ادائه اهـ وبه يتايد ما اشترت اليه فليتأمل اهـ سيد عر قوله عبارة الاسنى الخ ويوافقها عبارة النهاية (قوله لغير نحو اصلاح ذات البين الخ) بزيادة نحو وإطلاق الغنى الشامل للغنى بالنقد فيه إشارة الى اعتماده لبحثه السابق في الغارم المستدين لنحو عماره مسجود من ان حكمه حكم المستدين للاصلاح فتذكر وتدير اهـ سيد عر (قوله لسائرته) أي الغارم للاصلاح اهـ سم (قوله يبعثه) أي في بعض الطريق ولعل الأولى إسقاطه (قوله والا حوط تاخير الخ) أي تاخير ما يعطاه الرجوع إلى شروعه فيه اهـ سيد عر زاد الكردى بان يرسله إلى المحل الذي يرجع منه اهـ (قوله ووجد شرط النقل) أي بان يكون المحل الذي يرجع منه اقرب محل للمسالك مع عدم الاصناف فيه او فضل عنهم ما يرسله إلى محل الرجوع (قوله شرط النقل) أي اللازم لا عطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان

المحصورون فسياتي انهم يملكونه وهل ملكهم له بعدد رؤوسهم أو قدر حاجاتهم أو لا يملكون الا الكفاية دون الزائد عليها ترددية الدميرى وغيره والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم ولا ينافيه ما يأتي من الاكتفاء باقل متمول لاحد هم لان محله كما هو ظاهر حيث لا ملك ويفرق بان ذلك منوط بالمفرق لا بمستحق معين فنظر فيه لاجتهاده ورعاية الحاجة الواجبة على الامام أو نائبه انما تقتضى الاثم عند الاخلال بها لا منع الاجزاء وهذا المالك فيه منوط بوقت الوجوب لمعين فلا ينظر للمفرق وحينئذ فلا مرجع الا الكفاية فوجب ملكهم بحسبها وان الفاضل عنهم يحفظ حتى يوجد غيرهم وقول السبكي لو زادت الزكاة على كفاية المستحقين لكثرتم او قلتهم لزمه قسمتها كلها عليهم وينتقل بعدهم لورثتهم فيه نظر بل الوجه ما يصرح به كلامهم كما اعترف به ثم اوله ان ما زاد من الزكوات على كفايتهم يحفظ لوجودهم (و) يعطى (المكاتب والغارم) لغير

والذي يظهر أنهم يملكون ما يكفيهم على قدر حاجاتهم) الذي أتى به شيخنا الشهاب مر أنهم يملكونه على قدر كفايتهم شرح مر (قوله وان الفاضل عنها يحفظ حتى يوجد غيرهم) هلا نقل كما يأتي في شرح قول المصنف ولو عدم الاصناف الخ ان الفاضل عن حاجتهم ينقل وعلى ظاهر ما هنا فهذا مختص بالمحصورين وذلك بغيرهم ولا يخفى ما فيه (قوله بل الوجه الخ) اعتمده مر (قوله لسائرته) أي الغارم للاصلاح (قوله إلى شروعه فيه) أي في الرجوع (قوله أي ووجد شرط النقل) أي اللازم لا عطائه عند الشروع في الرجوع بان يرسل اليه المالك لان محلهما حينئذ مختلف

نحو اصلاح ذات البين لما مر أنه يعطى مع الغنى أي كل منهما (قدر دينه) مالم يكن معه وفاء لبعضه وإلا فلما يوفيه فقط (وان محلهما السبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد إن لم يكن له في طريقه اليه مال (او موضع ماله) إن كان له في طريقه مال فان كان ببعضه بعض ما يكفي كمل له كفايته ويعطى لرجوعه أيضا ان عزم عليه والاحوط تاخيرها إلى شروعه فيه إن تيسر أي ووجد شرط النقل

ان كان المفرق المالك ولمدة إقامة المسافرين وهي اربعة ايام لثمانية عشر لان (١٦٧) شرطها قد لا يوجد (و) يعطى (الغازي

قدر حاجته) اللاتقة به
وبمؤنه (النفقة وكسوة) له
ولهم (ذاها وراجما ومقيا
هناك) اى فى الثغر او نحوه
الى الفتح وان طال لبقاء
اسم الغزو مع الطول
بخلاف السفر فى ابن السبيل
ويعطيان جميع المؤنة لاما
زاد بسبب السفر فقط ومؤنة
من تلزمهما مؤنته ولم يقدر
والمعطى لاقامة الغازي
وبحث الاذرعى انه يعطى
لاقل ما يظن اقامته ثم فان
زاد زيدله ويغفر له النقل
اى من المالك حينئذ لدار
الحرب للحاجة او تنزل
اقامته ثم لمصلحة المسلمين
منزلة اقامته ببلد المال (و)
يعطيه الامام لا المالك
لامتناع الابدال فى الزكاة
عليه (فرسا) ان كان عن يقاتل
فارسا (وسلاحا) ولو بغير
شرا لما ياتى (ويصير ذلك)
اى الفرس والسلاح (ملكا
له) ان اعطى الثمن فاشترى
لنفسه او دفعهما له الامام
ملكا اذا رآه بخلاف ما اذا
استاجرهما له او اعاره
ايهما لكونهما موقوفين
عنده اذله شراؤهما من هذا
السهم وبقاؤهما ووقفهما
وتسمية ذلك عارية مجاز اذ
الامام لا يملكه والآخذ
لا يضمنه لو تلف بل يقبل
قوله فيه يمينه كالوديع لكن

محلها حيث يختلف اه سم (قوله ان كان المفرق المالك) اى واما ان كان المفرق الامام فلا يحتاج الى اعتبار شرط فيه لان له النقل من غير شرط اه عش (قوله لثمانية عشر) تبع فى ذلك شرح الروض لكن الذى افق به شيخنا الشهاب الرملى انه يعطى الى ثمانية عشر اه سم واعتمده النهاية والمغنى كما ياتى (قوله لان شرطها قد لا يوجد) قد يؤخذ منه ان محل ما ذكر حيث اعطى من زكاة غير بلد الاقامة ولا يعطى حينئذ يوما فيوما لثمانية عشر يوما ثم ان سافر قبلها استرد منه الباقي عبارة المغنى ولا يعطى لمدة الاقامة الا إقامة مدة المسافرين كما فى الروضة وهذا شامل لما اذا اقام لحاجة يتوقفها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المعتمد وان خالف فى ذلك بعض المتأخرين اه زاد النهاية عقب قوله وهو المعتمد كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه ويؤخذ من قوله اقام لحاجة يتوقفها كل وقت الخ ان المسئلة مفروضة فيما ذكر وحينئذ فيتحصل ما يحتمل ان يكون جمعا بين الكلامين او توسطا بينهما فليتام اه سيد عمر (قوله ويعطى الغازي) الى قول المتن وما ينقل فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ويعطيان الى ولم يقدر او قوله او تنزل الى المتن وقوله بالضابط الى بخلاف ما (قوله ويعطيان) اى ابن السبيل والغازي (قوله بحث الاذرعى الخ) وهذا هو الظاهر اه معنى عبارة النهاية ويتجه كما بحثه الاذرعى الخ (قوله او تنزل الخ) ظاهره انه معطوف على يغفر وحينئذ فقد يقال لا مغايرة لان حاصلهما اعطاء النقل حكم عدمه فليتام لا يقال ينبغي ان يقر ابضيغة المصدر فيكون معطوفا على الحاجة عطفا تفسيرا لا لانا نقول العطف التفسيري من خواص الواو اه سيد عمر اقول وايضا يرده عليه ما اورده على الاول (قوله لامتناع الابدال الخ) صريح فى أن للامام ابدالها بما يرى فيه المصلحة للمستحقين اه عش عبارة سم فيه تصريح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او لا اليه ثم اخذها والشراء والام لا يمكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه ثم سرد عبارة العياب الا صرح فى ذلك ثم قال وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفقرام والمساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافه فى العقار اه (قول المتن ويصير ذلك ملكا له) اى فلا يسترد منه اذ ارجع كما صرح به الفارقي اه معنى (قوله فاشترى لنفسه) اى باذن الامام اه عش اقول ظاهره اشتراط اذن الامام وفيه رقة قوية كما اشار اليه سم فيما مر (قوله بخلاف ما اذا استاجرهما الخ) ويتعين احدهما ان قل المال واذا انقضت المدة استرد منه الوقوف والمستاجر والمعار اه معنى (قوله وبقاؤهما) كذا فى اصله رحمه الله تعالى والانسب بقاءهما لانه الذى من فعله اه سيد عمر (قول المتن ويهيمى) كذا فى اصله والذى رايته فى عدة نسخ ويهيا فيلحصر ثم رايته فيما

(قوله لثمانية عشر) تبع فى ذلك قول شرح الروض مانصه وعبارة المصنف قد تفتضى انه لو اقام لحاجة يتوقع زوالها اعطى وهو وجهه والا صرح خلافه اه لكن الذى افق به شيخنا الشهاب م رانه يعطى الى ثمانية عشر (قوله ويغفر الخ) كذا شرح مر (قوله لامتناع الابدال فى الزكاة) فيه تصريح بان الامام يشتري الفرس والسلاح بحصة الغازي من غير توقف على دفعها او لا اليه ثم اخذها والشراء والام لا يمكن ذلك من باب الابدال للملكه لها عن الزكاة بمجرد دفعها اليه وعبارة العياب كغيره وللإمام بالمصلحة لا للمالك اشتراء خيل وسلاح وحمولة من هذا السهم ووقفها لجهة ويعطيه لايها عند الحاجة الخ وفى شرحه قبل هذا وليس للمالك ان يعطيه الفرس والآلة وان اشتراها بمال الزكاة ولو باذنه فيما يظهر اذ لا ملك له قبل القبض وذلك لامتناع الابدال فى الزكاة وللإمام ذلك لان له ولاية عليه فيشتري له ذلك ولو بغير اذنه ويعطاه اه وظاهر كلامهم انه ليس للامام الشراء والوقف بالنسبة لغيره كالفقرام والمساكين لكن قضية قوله السابق والاوجه كما فهمه قولى ان اذن له الامام الخ خلافه فى العقار (قوله فى المتن ويصير ذلك ملكا له) قال الزركشى قضيته انه لا يسترد منه اذ ارجع وبه صرح الفارقي ويشبه ان ياتى فيه ماسبق فى فاضل النفقة اه ثم قال فى قوله ويهيا له ولابن السبيل افهم سياقه استرداد المراكب منهما اذا رجعا وهو كذلك اه (قوله بخلاف ما اذا الخ) كذا فى شرح مر

لما وجب ردهما عند انقضاء الحاجة منهما اشبه العارية (ويهيا) من جهة الامام (له ولابن السبيل

مركوب ان كان السفر طويلا او كان السفر قصيرا ولكنه (كان ضعيفا لا يطيق المشى) بالضابط السابق في الحج كما هو ظاهر دفعا لضرورته بخلاف ما اذا قصر وهو قوي واعطى الغازى مركوبا غير الفرس كما صرح به العبارة ليتوفر فرسه للحرب لذكر كونه في الطريق يضعفه (وما ينقل عليه الزاد ومتاعه) (١٦٨) لحاجته اليه (الا ان يكون قد راعى متاعه مثله حمله بنفسه) لا تنفاه الحاجة وافهم

سيأتى من قوله وفهم التعبير بيها اصلها وضبطها بالقلم هكذا اه سيد عمر (قول المتن مركوب) اى غير الذى يقاثل عليه الغازى باجارة او اعارة لتمليك بقرينة ما يأتى اه معنى (قوله السابق في الحج) اى بان تلحقه مشقه لا تحتل عادة اه ع ش (قوله وهو قوى) الواو للحال (قوله واعطى الغازى الخ) فلو اعطى فرسا لا يضعف به اصلا فهل يقتصر عليها نظرا للاكتفاء بها او يعطى مركوبا آخر نظرا للغالب والغاء للنادر كل محتمل ولعل الاول اوجه معنى وان كان الثانى اقرب لا تطلقهم فليحجروا اه سيد عمر (قوله كما صرح به العبارة) اى قول المتن ويعطى الغازى فرسا مع قوله ويهاله مركوب عبارة المغنى قضية كلامه كالحرر ان المركوب غير الفرس الذى يقاثل عليه اه (قوله لحاجته اليه) الى التنبيه فى النهاية الا قوله ويفرق الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله ومحلته الى ويعطى المؤلف وقوله او من سهم المصالح (قول المتن ان يكون) اى ما ذكر من الزاد والمتاع وكذا ضمير حله (قوله جميع ذلك) اى المركوب وما ينقل عليه الزاد والمتاع نهاية ومعنى (قوله لحاجتنا اليه) علة مقدمة لقوله اقوى الخ الذى هو خبر ان (قوله استرد منه) اى من ابن السبيل اه سم (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تمليك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه اذا رجع فينتقض الملك الموصل منه زوائد منفصلة فالوجه انه يفوز بها شورى اه بجمبرى اى ولا تسترد منه (قوله الدافع) اى من الامام او المالك وقوله كما مر اى فى بحث المؤلف (قوله وان نقص) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جمالة جاز وبطل سهمه فتقسم الزكاة على بقية الاصناف كالولم يكن عامل اه نهاية زاد المغنى وليس للامام ان يستاجر به باكثر من اجرة مثله فان زاد عليها بطلت الاجارة انتصر به بغير المصلحة اه (قوله او من سهم المصالح) لعل او لتخير الامام (قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق) اى ولو عاملا فقيرا اه معنى (من زكاة واحدة) سيد عمر محترزه (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير الخ) وفى الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كمل له من سهم الفقراء انتهى اه سم (قوله اخذ بالفقر) والظاهر انه فى هذه الحالة يقوم مقام الثالث فى الصنفين جميعا حتى يكتفى اعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين فقط من الفقراء فى هذا المثال اه بجمبرى (قوله او مرتبا قبل التصرف) لعله اذا كفاه الماخوذ ولا والا فالوجه جواز الاخذ بالاخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف فى الماخوذ ولا اه سم اقول هذا ظاهر ويشير اليه قول الشارح كالتبعية والمغنى وبقي فقيرا ويصرح به ما مر انفا عن الكنز (قوله كغاز هاشمى الخ) ليتأمل وجه التنظير فانه لا يخلو عن خفاء اه سيد عمر اقول عبارة المغنى اما من فيه صفتا استحقاق للثمن واحداهما الغزو كغاز هاشمى فيعطى بهما اه سالمة عن الاشكال (قوله لما قررته) اى

التعبير بيها انه يسترد منهما جميع ذلك اذا عادا ومحلته فى الغازى ان لم يملكه له الامام اذ ارآه لانه لحاجتنا اليه اقوى استحقاقا من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه ويعطى المؤلف ما يراه الدافع كما مر والعامل اجرة عمله فان زاد سهمه عليها رد الفضل على بقية الاصناف وان نقص كمل من مال الزكاة او من سهم المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة كالفقر والغرم او الغزو (يعطى) من زكاة واحدة اى باعتبار ما وجبت فيه لا من وجبت عليه فيما يظهر فلو كان على واحد زكوات اجناس كانت زكوات متعددة ولو اشترك جماعة فى زكاة جنس واحد كانت متحدة (باحداها فقط) والخيرة اليه ويفرق بينه وبين ما مر فيمن له حرف بك فيه كل منها يعطى بالادنى بانه لو اعطى ثم فوق الادنى لزم اخذه للزائد بلا موجب وهنا كل من الوصفين موجب فلا محذور فى اختياره لاحدهما وان اقتضى الزيادة على الآخر

(قوله فلذا استرد منه) اى من ابن السبيل (قوله ولو ما ملكه اياه) هذا يفيد جواز تمليك ما ذكر لابن السبيل وانه يسترد منه فينتقض الملك لو حصل منه زوائد منفصلة هل تستقر له او تسترد ايضا فيه نظر (قوله وان نقص كمل) هذا يدل على جواز اعطائه اكثر من الثمن حينئذ (قوله وان نقص كمل من مال الزكاة) ولو راي الامام جعل العامل من بيت المال اجارة او جمالة جاز وبطل سهمه فيقسم الزكاة على بقية الاصناف كالولم يكن عامل شرح مر (قوله نعم ان اخذ بالغرم او الفقير) كذا شرح مر وفى الكنز لو كان العامل فقيرا ولم تكفه حصته كمل له من سهم الفقراء (تتمة) من فيه صفتا استحقاق فى الفى واحداهما الغزو غاز هاشمى يعطى بهما اه (قوله او مرتبا الخ) كذا شرح مر (قوله او مرتبا قبل التصرف فى الماخوذ) لعله اذا كفاه الماخوذ ولا والا فالوجه جواز الاخذ بالاخرى الى تمام الكفاية قبل التصرف فى الماخوذ ولا

(فى الاظهر) لانه مقتضى العطف فى الآية نعم ان اخذ بالغرم او الفقير مثلا فاخذه غريمه وبقي فقيرا اخذ بالفقر وان نازع فيه كثيرون فالمتنع انما هو الاخذ بهما دفعة واحدة او مرتبا قبل التصرف فى الماخوذ اما من زكواتين فيجوز ان ياخذ من واحدة بصفة ومن الاخرى بصفة اخرى كغاز هاشمى ياخذ بهما من الفى كما مر (تنبيه) باقى ان الزكوات كلها بيد الامام كزكاة واحدة وقضية انه يتمتع عليه اعطاء واحدة بصفة من زكاة باخرى من زكاة اخرى وهو بعيد الذى يتجه جواز ذلك لما قررته فى معنى اتحاد الزكاة بقوله

وكونها في يده كزكاة واحدة إنما هو بالنظر لجواز النقل وعدم الاستيعاب ونحوهما بما يقتضيه التسهيل عليه (فصل) في قسمة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما (بجواب استيعاب الأصناف) الثمانية بالزكاة ولو زكاة (١٦٩) الفطر لكن اختار جمع جواز دفعها لثلاثة

فقراء أو مساكين مثلا وآخرون جوازها لواحد وإطال بعضهم في الانتصار له بل نقل الروياني عن الأئمة الثلاثة وآخرين أنه يجوز دفع زكاة المال أيضا إلى ثلاثة من أهل السهمان قال وهو الاختيار لتعذر العمل بمذهبنا ولو كان الشافعي حيا لا فتانا به اه (ان قسم الامام) أو نائبه (وهناك عامل) لم يجعل الامام له شيئا من بيت المال لاضافتها اليهم جميعهم فلم يجوز حرمان بعضهم كما مر أول الباب ونقل الأذري عن الدارمي وأقره أنه لا يجوز إعطاؤه إلا إذا لم يوجد متبرع والأوجه وفاقا للسبكي جوازها وإن وجد فيستحق أن أذن له الامام في العمل وإن لم يشترط له شيئا بل وإن شرط ألا يأخذ شيئا لأنه يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى فلا يحتاج لشرط من المخلوق كاستحقاق الغنيمة بالجهاد فلا يخرج عن ملكه إلا بناقل (والا) يقسم الامام بل المالك أو قسم الامام ولا عامل هناك بان حملها أصحابها إليه أو جعل للعامل أجره من بيت المال وكانهم إنما ينظروا هنا لكونه فريضة لأن ما يأخذ من بيت المال في

بقوله أي باعتبار ما رجحت فيه الخ (قوله وكونها الخ) مبتدا خبره وإنما هو الخ والجملة استئناف بياني (فصل في قسمة الزكاة بين الأصناف) (قوله وما يتبعهما) أي من سن الوسم والأعلام بأخذها وعش (قوله الثمانية) أي قوله وكانهم في المغني الأقوله ولو كان الشافعي إلى المتن وإلى قول المتن وإذا قسم الامام في النهاية (قوله ولو زكاة الفطر) معتمد اه عش عبارة المغني حتى زكاة الفطر فإن شقت القسمة فزكاة الفطر جمع جماعة فطرهم ثم قسموها على سبعة اه (قوله لكن اختار الخ) عبارة النهاية وإن اختار الخ وقال عش أي من حيث الفتوى اه وعبارة المغني واختار جماعة من أصحابنا منهم الاصطخري جواز صرفها إلى ثلاثة من المستحقين واختاره السبكي وحكي الراجح عن اختيار صاحب التنبيه جواز صرفها إلى واحد قال في البحر وانا افق به قال الأذري وعليه العمل في الأعصار والأمصا وهو المختار والأحوط دفعها إلى ثلاثة (قوله جواز دفعها) أي الفطرة (قوله وهو الاختيار) أي من حيث الفتوى اه عش (قوله لتعذر العمل الخ) عبارة المغني قال والقول بجواب استيعاب الأصناف وإن كان ظاهر المذهب بعيد لأن الجماعة لا يلزمهم خلط فطرهم والصاع لا يمكن تفرقة على ثلاثة من كل صنف في العادة اه (قوله اه) أي قول الروياني (قول المانن ان قسم الامام) ولو قسم العامل كان الحكم كذلك فيعزل حقه ثم يفرق الباقي على سبعة اه (قوله لاضافتها الخ) تعليل لجواب الاستيعاب (قوله لا يجوز إعطاؤه) أي العامل (قوله كاستحقاق الغنيمة بالجهاد) أي وإن لم يقصد الإعلاء كلمة الله تعالى نهاية ومغني (قوله فلا يخرج) أي سهم العامل عبارة المغني فإذا عمل على أن لا يأخذ شيئا المستحق وإسقاطه بعد العمل لما ملكه به لا يصح إلا بما ينقل الملك من هيئة أو نحوها اه (قوله أرجع للعامل الخ) عطف على قوله ولا عامل هناك ثم قوله هذا كافي عش محترز قوله السابق لم يجعل الامام له شيئا الخ (قوله لم ينظروا الخ) أي كانوا واقفيا إذا شرط أن لا يأخذ شيئا وقوله هنا أي فيما إذا جعل للعامل أجره من بيت المال وقوله لكونه الخ متعلق بالنظر المانن وقوله لأن الخ بنفي النظر (قوله فلم تفت) أي فريضة العامل (قوله بخلافها) كان المشار إليه ما إذا لم يجعل له شيئا من بيت المال اه سم أقول والظاهر بل المتعين قول عش ما نصه أي فيم لو شرط أن لا يأخذ شيئا فإنه لو لم يأخذ من الزكاة شيئا لقات ما يقابل سعيه بالكلية اه (قوله ولم يبال بشمول هذا الخ) إن أراد أن في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لأنه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بأنه بالعموم فليس محذورا لأنه في معنى ذكر العام بعد الخاص وإن أراد أنه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وإن أراد شيئا آخر فليحرر اه سم ويمكن أن يقال إن أراد الأول وقول المحشي فهو لا يندفع الخ جوابه أن ما ذكر ليس علة لعدم المبالاة بل بيان للشمول والعلة ما أشار إليه المحشي من أنه تعميم بعد تخصيص ولم يتعرض الشارح له لظهوره مع شهرة أنه لا محذور فيه وبناء الكتاب على الاختصار اه سيد عمرو وقد يقال أنه علة لعدم المبالاة والمغني أن تقدمه لحكمه قرينة على عدم إرادته هنا فلا تكرار (قوله أي صنف) أي التنبيه في المغني قوله لا أقوله والامر إلى فان الخ (قوله أو صنف الخ) تفسير لقول المانن بعضهم اه سم (قوله

(فصل في قسم الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعهما) (قوله فلا يخرج عن ملكه إلا بناقل) ظاهره أنه ملكه قبل قبضه وقد وجهه بأنه أجره وبأنه هو محصور والمحصور ملك قبل القبض كإسيات وأنه يمكنه نقله قبل قبضه وإسيات التصريح به في المحصور (قوله بخلافه) ثم أن كان المشار إليه قوله ما إذا لم يجعل له شيئا من بيت المال (قوله ولم يبال بشمول هذا لفقد العامل) إن أراد أن في هذا الشمول تكرار فهو لا يندفع بقوله لأنه قدم حكمه وقد يجاب عن التكرار بأنه بالعموم فليس محذورا لأنه في معنى ذكر العام بعد الخاص وإن أراد أنه لا يناسب الحكم المذكور فهو ممنوع كما هو واضح وإن أراد شيئا آخر فليحرر (قوله أي صنف الخ) تقصير لقول المتن بعضهم

او بعض صنف من البلد بالنسبة للمالك ومنه ومن غيره بالنسبة للامام (فعلى الموجودين) تكون القسمة فيعطى في الاخيرة حصة الصنف كله
لمن وجد من افراده لان المعدوم لا سهم له (١٧٠) قال ابن الصلاح والموجود الا اربعة فقير ومسكين وغارم وابن سبيل والامر كما قال في

غالب البلاد فان لم يوجد
احد منهم حفظت حتى
يوجد بعضهم (تنبيه)
سيذكر هذا ايضا بقوله
ولا لا يرد على الباقي ولا
تكرار لانه ذكر هنا ضرورة
التقسيم ونم لبيان الخلاف
(وإذا قسم الامام) او عامله
الذى فوض اليه الصرف
(استوعب) وجوبا (من
الزكوات الحاصلة عنده)
ان سدت ادنى مسدلو وزعت
على الكل (احاد كل صنف)
اسهولة ذلك عليه ومن ثم لم
يلزمه استيعابهم من كل
زكاة على حدتها العشرة بل
له اعطاء زكاة واحد واحد
لان الزكوات كلها في يده
كزكاة واحدة وبهذا يعلم
ان المراد في قولهم اول
الفصل بالزكاة الجنس (وكذا
يستوعب) وجوبا على
المعتمد (المالك) او وكيله
(الاحاد) ان انحصر المستحقون
في البلد (بان سهل عادة
ضبطهم ومعرفة عددهم
نظير ما ياتي في النكاح) ووفى
بهم (اي بحاجاتهم اي
الناجزة فيما يظهر (المال)
لسهولته عليه حينئذ
وناقضا هذا اعنى الوجوب

او بعض صنف) بان لم يوجد منه الا واحد او اثنان اه معنى (قوله في الاخيرة) اي فيما اذا وجد بعض
صنف (قوله الان) اي في زمنه واما في زماننا فلم نفقد الا المكاتبين اه معنى (قوله حفظت الخ) تقدم عن
سم قبيل قول المتن والمكاتب والغارم ما فيه راجعه (قوله وسيذكر هذا) اي حكم فقد البعض (قوله او
عامله) الى قول المتن في المغنى لا قوله وبهذا الى المتن ولما في قول المتن يجب التسوية في النهاية (قوله او
عامله) عبارة النهاية والمغنى او نائبه اه (قوله ان سدت الخ) اي لا يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم
الاحوج فالاحوج اخذ ان نظيره في التي نهاية ومعنى (قوله ادنى مسد الخ) هل المراد انه يحصل لكل
ما يقع الموقع او اقل متمول محل تامل اه سيد عمر اقول المتبادر من لفظة الادنى الثاني وقياس ما ياتي انفاع
عش الاول لا لان يفرق بين الامام والمالك وهو الاقرب (قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر منه
زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق اه سم اقول ان المقام كالصريح في الاول (قوله اعطاء زكاة واحد
الخ) وتخصيص واحد بنوع واخر بغيره نهاية ومعنى (قوله لان الزكوات كلها الخ) ومن ثم قال العجلى للامام
ان يعطى الانسان زكاة مال نفسه اه سم (قوله وبهذا) اي قوله بل له الخ بل ظاهر كلام النهاية هنا
رجوع القيد المذكور لسل من المعطوف والمعطوف عليه وسياق عن البجري عن الزياى والحضر
ما يؤيده (قوله في قولهم) في معنى الباب (قوله بالزكاة) بدل من قولهم (قوله بالزكاة) اي الذى مر عقب قول
المتن الاصناف اه رشيدى (قوله الجنس) اي لا العموم والاستغراق (قول المتن وكذا يستوعب المالك
ان انحصر المستحقون في البلد الخ) وتجب التسوية بينهم حينئذ اه معنى (قول المتن وكذا يستوعب المالك
الخ) والحاصل ان المحصورين يستحقونها بالوجوب وبموجب استيعابهم ان كانوا ثلاثة فاقولوا اكثر ووفى
بهم المال اه نهاية قال عش قوله ان كانوا الخ راجع لقوله وبموجب استيعابهم لا لقوله يستحقونها الخ فانه
مقيد بما لو كانوا ثلاثة فقط كما ياتي في قوله اما بالنسبة للمالك الخ اه وفي السكردى عن شرح الارشاد للشارح
ما وافقه وفي المغنى ما يخالفه عبارة نعم ان انحصر المستحقون في ثلاثة فاقولوا وكذا لو كانوا اكثر ووفى بهم المال
استحقوها من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة ولو مات احد منهم دفع نصيبه الى وارثه الخ وهى
المرافقة لاطلاق الشارح والنهاية في اواخر الفصل السابق (قوله في النكاح) اي في باب ما يحرم من النكاح
(قوله اي الناجزة) انظر ما المراد بها اه سم ويحتمل ان المراد مؤنة يوم وليلة وكسوة فصل اخذ ما ياتي
في صدقة التطوع اه عش (قوله ولا ينحصر) الى قوله او المالك في المغنى لا قوله الا ابن السبيل الى نعم
(قوله الا ابن السبيل) مستثنى من قوله لانهم ذكروا الخ (قوله وهو) اي الجمع المراد فيه اي ابن السبيل
اه (قوله لما سرفه) اي قوله وافردي الاية دون غيره لان السفر محل الوحدة والانفراد عش ورشيدى
(قوله او جبت عمومته) فيه ان هذه من الاسباب المجوزة كالألوان الموصوفة كالتقرير في محله (قوله وكذا قوله في
سبيل الله) اي ان المراد منه الجمع لكن بتقدير المتعلق بجمع الالافضافة الى المعرفة وان اوجه السياق (قوله
يجوز اتحاد العامل) اي ان حصلت به الكفاية اه معنى (قوله فان اخل) اي الامام او المالك (قوله

(قوله بل له الخ) هل هذا اذا وجد في يده اكثر من زكاة او مطلقا كما هو قضية الاطلاق (قوله نظير ما ياتي الخ)
كذا شرح مر (قوله اي الناجزة) ما المراد بها وبمنها (قوله وهو) اي الجمع المراد فيه اي ابن السبيل
(قوله للامام) ابن مر (قوله فان اخل بصنف غرم له حصته) عبارة العياب فرع لو اخل الامام بصنف
ضمن له من مال الصدقات قدر سهمه من تلك الصدقة فان اخل به المالك ضمنه من مال نفسه قال الشارح
في شرحه ذكره الماوردى وافراده القمولى وغيره لكن قيده الشاشي بما اذا بقي من مال الصدقات شئ قال
ولا ضمن من مال نفسه كالمالك وفي كل ذلك نظر لان الزكوات كلها في يدا الامام كزكاة واحدة فكيف اذا

في موضع اخر وحمل على ما اذا لم يفهم المال كما قال (ولا) ينحصر او انحصر او لم يفهم المال (فيجب اعطاء غرم

ثلاثة) فاكثر من كل صنف لانهم ذكروا في الاية بلفظ الجمع واقوله ثلاثة الا ابن السبيل وهو الراد فيه ايضا وإنما افر دلتما فيه على ان اضافته
للمعرفة او جبت عمومته فمكان في معنى الجمع وكذا قوله في سبيل الله نعم يجوز اتحاد العامل فان اخل بصنف غرم له حصته

او ببعض الثلاثة مع القدرة
عليه غرم له اقل متمول نعم
الامام انما يضمن بماعنده
من الزكاة ثم التفصيل بين
المحصور المذكور وغيره
انما هو بالنسبة للتعميم
وعدمه اما بالنسبة للملك
ففي وجد وقت الوجوب
من كل صنف ثلاثة فاقبل
ملكوها وان كانوا ورثة
المزكى بنفس الوجوب
ملكوا مستقرا بورث عنهم
وان كانوا ورثتهم اغنياء او
المالك وحينئذ تسقط الزكاة
عنه والنية لسقوط الدفع
لا لتعذر اخذه من نفسه
لنفسه ولم يشاركهم من
حدث ولهم التصرف فيه
قبل قبضه الا بالاستبدال
عنه والابراء منه وان كان
هو القياس لان الغالب على
الزكاة التعبد كما اشار اليه
ابن الرفعة ولو انحصر صنف
او اكثر دون البقية اعطى
كل حكمه ومر في الوكالة
جواز التوكيل في قبضها
بما فيه وهنا انهم يملكون
على قدر كفايتهم لانها
المرجحة في هذا الباب كما
علمته مما مروياتي (وتجب
التسوية بين الاصناف)
سواء اقسام المالك ام العامل
وان تفاوتت حاجاتهم لان
ذلك هو قضية الجمع بينهم
بواو الشريك نعم حيث
استحق العامل لم يزد على
اجرة مثله

غرم له اقل متمول) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان الثلاثة متعينين ام لا اه
وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله
اي الروض على الاكتفاء باقل متمول لكن اجاب الجوزي بوجهين حمل الاكتفاء بذلك على غير
المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم قبل قول
المكتوب والمكاتب والغارم ما يوافق الجواب الاول دون الثاني اه سم اقول وسياق عن الكنز وغيره ما يوافق
الاول ايضا (قوله) بماعنده من الزكوات) اي لا من ماله بخلاف المالك كما قاله الماوردي نهاية ومعنى
ويظهر ان نائب المالك يضمن ايضا ما يملكه المالك بذلك فالضمان عليه حينئذ ويرد في نائب الامام هل
هو كالامام فيضمن من مال الصدقات او كالمالك فيضمن من مال نفسه محل تامل وعلى الثاني فيظهر ان محله
ما لم يملكه الامام بذلك اه سيد عمر عبارة ع ش اي دون سهم المصالح وعليه لو لم يكن عنده شيء من الزكاة
هل يسقط ذلك او يبق لهم الى ان توجد زكاة اخرى فيؤدي منها فيه نظرو الثاني اقرب لاستحقاقهم له
بدخول وقت الوجوب فاشبه الدين على المعسر اه وهذا يخالف ما في سم عن الايعاب عبارة قال الشارح
في الايعاب لكن قيده الشاشي اي ما مر عن الماوردي بما اذا بقي من الصدقات شيء وقالوا لا ضمنه من مال
نفسه كالمالك والذي يتجه حمله على ما اذا ملكها الاصناف اي احادهم لانحصارهم انتهى اه (قوله) ثم
التفصيل الخ) قضيته ان المحصور في قول المصنف ان انحصر المستحقون وفي قوله اما بالنسبة بالمالك الخ) واحد
لكن قوله في هذا ثلاثة فاقبل يخالف ما فسر به في المتن اه سم وقوله قضيته الخ محل تامل اذ ظاهر صنم
الشارح بل صريحه المغايرة فليتامل اه سيد عمر (قوله) ملكوها) اي وان لم يقبضوها اه ع ش عبارة
سم قال في شرح الارشاد ويتهان ملكهم لذلك ليس على قدر الحاجة ولا الرؤس للاكتفاء باقل متمول
لاحدهم وان انحصروا في ثلاثة وفي الكنز المتجه للملك على قدر حاجاتهم وتقدم هناك ما يوافق هذا وسياق
قريبا الاشارة اليه اه سم (قوله) وان كانوا ورثة المزكى) انظر ما فائدة هذه الغاية (قوله) ملكا مستقرا
الخ) فلا يضرهم حدوث غنى او غيبة اه معنى (قوله) ورثتهم اغنياء) الانسب لما بعينه الوارث غنيا (قوله)
او المالك) بالنسبة عطف على اغنياء اه سم (قوله) وحينئذ) مفهوما عدم سقوط النية اذا لم يكن الوارث
المالك وفي بقية صور الانحصار مع الحكم بالملك قبل الدفع وقضية ذلك انه لو دفع من غير نية لم يجزه مع حصول
الملك وفيه نظر فان الملك انما هو من جهة الزكاة فكيف يحصل الملك من جهةها ولا يجزى الدفع بل قضية قوله
ولهم التصرف فيه قبل قبضه عدم الاحتياج الى دفع مطلقا اه سم (قوله) ولم يشاركهم الخ) عطف على
بورث الخ (قوله) من حدث الخ) عبارة المغنى قادم ولا غائب عنهم وقت الوجوب اه (قوله) وان كان هو الخ)
اي كل من الاستبدال والابراء (لان الغالب الخ) ومقتضى هذه العلة عدم امتناع الاستبدال عن الكفارة
والنذر اه ع ش (قوله) وهنا) اي مر في هذا الباب قبل قول المتن والمكاتب والغارم كردى وسم (قوله)
في هذا الباب الخ) قد يغنى عنه قوله وهنا (قوله) وباتى) الظاهر انه عطف على مروفه ما لا يخفى ولعله اراد بما
باتى قوله ولو نقص سهم صنف اخر الخ وقول المتن مع تساوى الحاجات مع قول الشارح اما لو اختلفت الخ
(قوله) سواء اقسام) الى قول المتن والظاهر في النهاية وكذا في المغنى الا قوله او من بيت المال وقوله كما يعلم الى

اخذ بصنف من زكاة يضمن له نصيبه مع ان له ان يعطيه الواحد من بعض الاصناف فالذى يتجه حمله على
ما اذا ملكها الاصناف لانحصارهم او على ما اذا اخل بصنف من جميع صدقات العام اه وقوله فالذى يتجه
الخ لا يخفى انه لا يمكن غيره وان قضية الوجه الاول من الجواب انه يتمتع عليها عند انحصارهم دفع زكاة واحدة
لو احد (قوله) او ببعض الثلاثة الخ) قال في شرح العباب كشرح الروض وشرح الارشاد سواء كان
الثلاثة متعينين ام لا اه وقد يشكك بان الثلاثة المعينين يملكون بنفس الوجوب كل واحد بنسبة
حقه كما قاله ابن المقرئ واستشكله على الاكتفاء باقل متمول اجاب الجوزي بوجهين حمل الاكتفاء بذلك
على غير المحصورين ومنع قوله يجب لكل بنسبة حقه بل الواجب ان لا يخرج عنهم وان تفاضلوا وقد تقدم

فان زاد الثمن عليها رد الزائد للباقي على ما باقى (١٧٣) او نقصت تم من الزكاة او من بيت المال كما مر ولو نقص سهم صنف اخر عن كفايته

وزاد سهم صنف آخر رد فاضل هذا على اولئك كما يعلم بما باقى ووقع في تصحيح التنبيه تصحيح نقله لا ولك الصنف والمعتمد خلاله (لا بين احاد الصنف) فلا تجب التسوية ان قسم المالك لعدم انضباط الحاجات التي من شأنها التفاوت لكن يسن التساوى ان تساوت حاجاتهم وفارق هذا ما قبله بان الاصناف محصورون في ثمانية فاقل وعدد كل صنف غير محصور غالباً فاسقط اعتباره وجاز الفضيل (الا ان يقسم الامام) او نائبه وهناك ما يسد مسد الوزع (فيحرم عليه التفضيل مع تساوى الحاجات) على المعتمد لسهولة التساوى عليه ولان عليه التعميم كما مر فكذا التسوية بخلاف المالك ليهما مالواختلفت الحاجات فإعراهما واذالم تجب التسوية فالمتوطنون اولي (والاظهر) وان نقل مقابله عن اكثر العلماء وانتصر له (منع نقل الزكاة) لغير الغازي على ما مر فيه عن محل المؤدى عنه من الفطرة والمال الذي وجبت فيه وهو فيه مع وجود مستحق به الى محل اخر به مستحق لتصرف اليه ما لم يقرب منه اى بان نسب اليه عرفاً

المتن وقوله وهناك الى المتن (قوله فان زاد الثمن) اى ثمن الزكاة الذى هو حصة العامل اذا قسمت على ثمانية او مادون الثمن ان لم توجد الثمانية بل وجد بعضهم اه ع ش (قوله على ما باقى) اى فى شرح او بعضهم الخ (قوله كما مر) اى قبيل قول المتن ومن فيه صفتا استحقاق (قوله ولو نقص سهم صنف اخر) الاولى اسقاط لفظة اخر (قوله رد فاضل الخ) معتمد اه ع ش (قوله بما باقى) اى فى شرح او بعضهم الخ (قوله تصحيح نقله لا ولك) اى فى بلد اخر اه ع ش (قوله التى من شأنها الخ) انظر ما للداعى الى هذا الوصف هنا اه رشيدى (قوله ان تساوت حاجاتهم) اى فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا ترى راجع الى هذا ايضا اه سم (قوله وفارق هذا) اى قول المصنف لا بين احاد الصنف وما قبله اى قوله وتجب التسوية الخ اه ع ش (قول المتن فيحرم عليه الخ) ظاهره مع الاجزاء اه سم (قوله ولان عليه التعميم الخ) قضية هذا التعليل وجوب التسوية على المالك عند انحصار المستحقين فى البلد وفى بهم المال عبارة الجرمى والحاصل انه يجب على الامام اربعة امور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الاحاد والتسوية بينهم عند تساوى الحاجات والمراد تعميم احاد الاقليم الذى يوجد فيه تفرقة الزكاة لا تعميم جميع احاد الناس المستحقين لتعذرهم ويجب على المالك ايضا اربعة امور تعميم الاصناف سوى العامل والتسوية بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبلد وفى بهم المال والبلد وفى بهم المال واحد كل صنف ان انحصروا وفى بهم المال ايضا اما اذا لم ينحصروا او انحصروا ولم يفهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف والتسوية بينهم زيادى وخضراء واعتمده شيخنا فى حاشية شرح الغزى على اى شجاع (قوله فإعراهما) الظاهر وجوب اى تقسيم الامام ونادى فى تقسيم المالك فإعراجم (قوله واذالم تجب التسوية الخ) الا صوب الاستيعاب اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين والغرباء لكن المستوطنون اولي لانهم جيرانهم اه (قول المتن) الاظهر منع نقل الزكاة بفهم ان القولين فى التحريم لكن الاصح انهما فى الاجزاء اما التحريم فلا خلاف فيه اه مغنى (قوله عن اكثر العلماء الخ) عبارة الجرمى عن القليوبى قال شيخنا تبعنا العالم ر ويجوز للشخص العمل به فى حق نفسه وكذا يجوز العمل فى جميع الاحكام بقول من يوثق به من الائمة كالاذرى والسبكي والاسنوى على المعتمد (قوله على ما مر فيه) اى فى شرح والغازي على قدر حاجته (قوله من الفطرة والمال) الظاهر انه بيان للمؤدى عنه وقوله الذى الخ صفة محل وضيم وجبت للزكاة وهو عائد الى المؤدى عنه وضيم فيه للمحل وفيه مع ما ترى من الفلاحة ان الفطرة اسم المؤدى لا المؤدى عنه فليتأمل فلعل الله يفتح بحمل اخر ارجلى واحلى اه سيد عمر وقوله صفة محل اى صفة كاشفة له عبارة الكردي قوله من الفطرة والمال بيان للمؤدى عنه فالمراد بالفطرة هنا خلقة الانسان لانها التى تؤدى عنها الفطرة وقوله وهو فيه اى والحال ان المؤدى عنه فى ذلك المحل مع وجود الخ اه وقال سم قوله والمال عطف على المؤدى عنه اه اقول عطفه على الفطرة كما مر عن السيد عمر والكردي هو الظاهر وقول الكردي فالمراد الخ بن دفع به اعتراض السيد عمر بان الفطرة اسم المؤدى الخ (قوله الى محل الخ) متعلق بنقل الزكاة (قوله وان خرج عن سوره الخ) خلافا للمغنى حيث قال واطلاقه يقتضى جريان الخلاف فى مسافة القصر ومادونها وهو كذلك ولو كان النقل الى قرية بقرب البلد اه ووافقه ع ش عبارة فرع ما حده المسافة التى يمنع نقل الزكاة اليها فيه تردود المنتجه منه ان ضابطها فى البلد

قبل قول المتن والمكانب الغارم ما يوافق الجواب الاول ودرن الثانى (قوله ووقع فى تصحيح التنبيه) كذا شرح مر (قوله ان تساوت حاجاتهم) اى فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها وكلام الشارح الا ترى راجع لهذا ايضا (قوله فى المتن فيحرم) ظاهره مع الاجزاء (قوله على المعتمد) كذا مر (قوله واذالم تجب التسوية فالمتوطنون اولي) عبارة شرح الروض واذالم يجب الاستيعاب يجوز الدفع للمستوطنين وللغرماء ولكن المستوطنون اولي من الغرماء لانهم جيرانهم اه (قوله على ما مر فيه) اى فى شرح قوله والغازي قدر حاجته الخ (قوله والمال) عطف على المؤدى عنه

بحيث يعدمه بلدا واحدا وان خرج عن سورة وعمرانه فيما يظهر ثم رايت ابا شكيل قال ومحل المنع فى غير سواد البلاد ونحوه

وقراء فلا خلاف في جوازه فيه اه والظاهر أن مراده بذلك ما ذكرته والافهم بعيد وما يرد فيه للخلاف بل وما بحثه قول الشيخ أبي حامد لا يجوز لمن في البلدان يدفع زكاة لمن هو خارج السور لانه نقل للزكاة اه لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكرته لانه ليس فيه افرط أبي حامد ولا تفريط أبي شكيل فتأمل ثم رایت انزركشي في شرحه نقل عن الشيخ وابن الصباغ انهما الحقاسواد البلد الى دون مسافة القصر بحضرته كافي الخيام أي الحلل المتفرقة غير المتمايزة لمن قد يتجمعون عند الحاجة ذهولاهم (١٧٣) الذين يتقيدون بدون مسافة القصر كما يأتي

هذه المقالة لا فادتها ان

المعدين من سواد بلد وان

تفرقت منازلهم الى دون

مرحلتين ينقل اليهم فقط

فيها تقييد المقالة أبي شكيل

ومع ذلك فالوجه ضعفها

ايضا ثم ما ذكر عن الشيخ

هنا ينافيه ما مر عنه فلعل

كلامه اختلف واذا منعنا

النقل حرم ولم يجز لخبر

الصحيحين تؤخذ من اغنيائهم

فترد على فقرائهم ونظر في

وجه دلالة أي لان الظاهر

ان الضمير لعوم المسلمين

ولا امتداد اطماع مستحق

كل محل الى ما فيه من الزكاة

والنقل يوحيهم وبفارق

الزكاة الكفاية والذرة

والوصية ووقفا الفقراء او

مساكين اذا لم ينص نحو

الواقف فيه على نقل او غيره

وعلم من اناطة الحكم ببلد

المال لا المالك ان العبرة

ببلد المدين لا الدائن لكن

قال بعضهم له صرفها في أي

بلد شاء وقد يوجه بان ما في

الذمة لا يوصف بان له محلا

مخصوصا لانه امر تقديرى

لا حسي فاستوت الا ما كن

كلها اليه فيخير مالكو محله

في دين يلزم المالك الاخراج

ونحوه ما يجوز الترخيص ببلوغه ثم رایت حج مشى على ذلك في فتاويه فحاصله انه يمتنع نقله الى مكان يجوز فيه القصر ويجوز الى ما لا يجوز فيه القصر اه سم على منهج اه وعبرة الخلية قوله الى محل آخر أي الى محل تقصر فيه الصلاة فليس البلد الآخر بقيد فاذا خرج مصرى الى خارج باب السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فغربت الشمس عليه هناك ثم دخل وجب اخراج فطرته لفقره اخرج باب النصر اه قوله في جوازه أي النقل فيه أي الى سواد البلد وقراءه (قوله ما ذكرته) أي بقوله أي بان نسب الخ (قوله وما يرد) خبر مقدم لقول الشيخ الخ وقوله نفية أي نفى أبي شكيل للخلاف مفعول يرد وقوله وما بحثه عطف على نفية (قوله لكن فيه) أي قول الشيخ (قوله ولا تفريط أبي شكيل) أي ان لم يرد من قوله المار ما ذكره الشارح (قوله عن الشيخ) أي أبي حامد (قوله لمن قد يتجمعون الخ) نعمت ثالث للحلل (قوله كما يأتي) أي قيل قول المتن ولو عدم الخ (قوله وهذه المقالة) أي ما نقله الزركشي عن الشيخ وابن الصباغ (قوله ينقل اليهم الخ) أي ان ينقل بعض المعدين الى بعضهم وقوله فيها تقييد الخ خبر ومبتدأ والجملة خبر وهذه المقالة (قوله ومع ذلك) أي التقييد ضعفها أي هذه المقالة ايضا كاطلاق أبي شكيل (قوله هنا) أي في شرح الزركشي (قوله واذا منعنا) أي قوله فان تعذر الوصول في النهاية (قوله واذا منعنا النقل أي على المعتمد اه عش (قوله حرولم يجز) قد يقال هذا هو المنع فترتبه عليه ترتيب الشيء على نفسه الا ان يقال المراد اذا اعمننا المنع لانه قد يراد به أحد الأمرين فقط اه سم (قوله ولم يجز) بضم اوله اه رشیدی (قوله ولا امتداد الخ) عطف على قوله الخبر (قوله وبه) أي قوله ولا امتداد الخ (قوله من اناطة الحكم الخ) أي المارة آنفا في قوله من محل المؤدى عنه الخ (قوله لكن قال بعضهم الخ) عبارة النهاية لكن الاوجه ان له صرفها في أي بلد شاء لان ما في الذمة الخ (قوله ومحل) أي التخيير (قوله يلزم المالك الخ) أي بان كان حالا وتيسر تحصيله اه كردی (قوله الاخراج) أي اخراج الزكاة (قوله والا) أي بان كان على معسر مثلا او مؤجلا ه عش (قوله ويحتمل الخ) لكن افتى الولد رحمه الله تعالى باعتبار بلد المدين اه نهاية قال عش هذا يخالف ما مر في قوله لكن الاوجه ان له الخ الا ان يخص ما مر بالدين الذي تجب الزكاة عنه حالا بان كان حالا على مو سر باذل ويخص ما هنا بخلافه اه (قوله كل حول) بالنصب ظرف لتعلق الخ ويحتمل جره باضافة وجوب (قوله مر) نعمت حول وقوله به أي الدين متعلق بتعلق الخ والكلام الى قوله بل يلزمها في المغنى (قوله مطلقا) أي سواء وجد المستحقون ام لا وسواء مال غيره وماله لان ولا يتعمده اه عش (قوله للمار) أي في شرح واذا قسم الامام الخ (قوله ان الزكوات كلها الخ) أي والبلاد كلها بالنسبة اليه كبدة واحدة (قوله ومثله) أي الساعى (قوله بان لم يولها الامام الخ) أي فيدخل قبض الزكاة وصرفها في عموم ولا ية القاضى (قوله لكن لا ينقل) أي من جاز له النقل ولو قدمه على قوله وكذا الخ لسكان اولى (قوله وقد يجوز) الى قول المتن او عدم في المغنى الا قوله مع السكر اه وقوله ولو بعض صنف الى والحلل وقوله وانما لم يجز الى واذا جاز (قوله بكل محل) أي بكل من محلين (مع السكر اه) وطريق الخروج من السكر اه ان يدفعه الامام او الساعى او يخرج شاتين في البلدين ويكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بيع الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاتي

(قوله ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك الخ) كذا شرح مر

عنه وهو في الذمة والا فيحتمل ان العبرة بمحل قبضه منه فحينئذ يخرج على مستحقه جميع زكاة السنين السابقة ويحتمل انه كالأول فيتخير هنا ايضا لانه بالقبض تبين تعلق وجوب كل حول مر به وقد كان حينئذ غير موجود حسا فتخير هنا ايضا والكلام في المالك المقيم ببلد او بادية لا يظعن عنها اما الامام فله نقلها مطلقا لما مر ان الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة وكذا الساعى بل يلزمه نقلها للامام اذا لم ياذن له في تفرقتها ومثله قاض له دخل فيها بان لم يولها الامام غيره ولمن جاز له النقل ان ياذن للمالك فيه على الاوجه لكن لا ينقل الا في عمله لا خارجة كما يؤخذ مما مر في زكاة الفطر وقد يجوز للمالك ايضا كما اذا كان له بكل محل عشرون شاة فله مع السكر اه اخراج شاة باحدها حذرا من التشقيص

وكان حال الحول والمال بيادية لا مستحق بها فيقرقه في اقرب محل اليه به مستحق وللمنتجعين من اهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها لمن معهم ولو بعض صنف كمن بسفينة في اللجة فيما يظهر فان فقدوا فدل على اقرب محل اليهم عند تمام الحول فان تعذر الوصول للاقرب فهل ينقل للاقرب إلى ذلك الاقرب وهكذا او يحفظ حتى يتيسر الوصول اليهم كل محتمل ولو قيل ان رجاء وصول عن قرب انتظاره لا نقل لكان واجهه ولو استوى بلدان في القرب اليه فالذي يظهر أنهما (١٧٤) كبلد واحد فيجوز في مستحقهما ما مرقى مستحق بلدا واحدة والحلل المتمايزة بنحو ما.

التجزئة اه ع ش (قوله وكان حال الخ) عطف على كمال الخ (قوله والمال بيادية) وكالبيادية البحر لمسافر فيه فيصرف الزكاة لا قرب بلد إلى محل حولان الحول ولو كان المال للتجارة ولم تكن له قيمة في البحر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي اعتبار اقرب محل من البر يرغب فيه بشمن مثله ومحل لا يمكن في السفينة من يصرف له كما يأتي اه ع ش (قوله صرفها لمن معهم) يعني يتعين عليهم ذلك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ما مرقى) اى وجوب استيعاب الاصناف والآحاد والتسوية بين الاصناف مطلقا وبين الآحاد عند تساوى الحاجات على الامام وجوب استيعاب الاصناف والتسوية بينهم مطلقا واستيعاب الآحاد والتسوية بينهم عند انحصارهم ووفاء المال بهم فيها وتساوى الحاجات في الثاني على المالك (قوله والحلل المتمايزة) إلى قوله لانه محض في النهاية (قوله كل حالة الخ) مبتدأ خبره كبلد والجملة خبر والحلل الخ (قوله له النقل اليهما الخ) والصرف إلى الظاعنين معهم أولى لشدة جوارهم اه معنى (قول المتن ولو عدم) من باب طرب انتهت مختار اه ع ش (قوله او فضل عنهم) اى عن حاجاتهم اه سم (قوله إلى مثاهم) انما يناسب المعطوف فقط (قوله محل المال) اى محل الوجوب (قوله فان جاوزه) اى الاقرب (قوله وانما لم يجز) بفتح الياء (قوله مطلقا) اى وجد المستحق ام لا (قوله لانه) اى دم الحرم وجب لهم اى لمساكين الحرم (قوله فهو) اى دم الحرم كمن الخ اى كمنذوره الخ (قوله واذا جاز النقل) اى اوجب اه معنى (قوله في خطر) اى كان اشرفت على هلاك اه سم (قول المتن وبعضهم) اى الاصناف غير العامل اما هو فنصيبه يرد على الباقي كما علم عامر اه معنى (قوله وفضل عن كفاية بعضه) اى بعض ذلك البعض والظاهر ان الفاضل عن كفاية جميع ذلك البعض كذلك فاوجه الاختصار فليتأمل وقد يجاب بان في الصورة المذكورة يجب النقل ولا يتأتى فيه الرد فلا يجرى فيه التفصيل والخلاف الآتى اه سيد عمر (قوله كما هو الاصح) الاولى الاظهر (قوله فيرد بالنصب) اى لانه في جواب النفي ويجوز رفعه بتقدير مبتدأ اى ولا فم ويرداى يجب رده اه ع ش اقول قول الشارح كانهية بالنصب وتعليل ع ش له بما مرقى كل منهما نظر لانه جوابان فيتين فيه احدا لا مرقى الجزم والرفع (قوله وجوبا) اى ردا واجبا (قوله نصيب المفقود الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله او الفاضل) الظاهر انه معطوف على نصيب الخ وحينئذ فرجع ضمير عنه اما البعض المفقود وائس كذلك والبعض الموجود ولم يسبق له ذكر فليتأمل اه سيد عمر اقول قد سبق ذكر مطلق البعض وقيد الموجود ما خوذ عن عنوان الفاضل (قوله على استحقاقهم) اى الاصناف (قوله فليس الخ) اى النص (قوله في محل النزاع) اى العموم في الامكنة (قوله اذا امتنع المستحقون) الخ كذا في المعنى (قوله وان نص على ذلك) اى اعطاء نفسه وعمونه

(قوله ولو بعض صنف) كان المراد ويجوز في نصيب ما عاده ما يأتي في قول المصنف الآتى او بعضهم الخ (قوله حرم ولم يجز) قد يقال هذا هو المنع قرينه عليه ترتيب الشئ على نفسه إلا ان يقال المراد اذا منعنا عنهما المنع لانه قد يراد به احدا لا مرقى فقط (قوله او فضل عنهم) اى عن حاجاتهم (قوله في الزكاة) اى لا في بقية ماله وهذا راجع لقوله وبعده فقط (قوله في خطر) اى كان اشرفت على هلاك (قوله او عدم بعضهم الخ) عبارة الروض ومتى عدم بعضهم او فضل كفاية بعضهم شئ مرداى نصيبهم في الاولى والفاضل في الثانية على الباقي قال في شرحه ومحل اذا نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا نقل عن ذلك المصنف اه (قوله او وجد بعضهم

ومرعى لكل حلحلة منها كبلد فيحرم النقل اليها وغير المتمايزة له النقل اليها لمن بدون مسافة القصر من محل الوجوب) ولو عدم الاصناف في البلد) اى بلد الوجوب او فضل عنهم شئ (وجب النقل) لها او للفاضل إلى مثاهم باقرب محل للمال فان جاوزه حرم ولم يجز كمنقل ابتداء وانما لم يجز نقل دم الحرم مطلقا بل يحفظ لوجود مساكنه لانه وجب لهم بالنص فهو كمن نذر تصدقا على فقراء بلد كذا ففقدوا يحفظ حتى وجدوا او الزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد واذا جاز النقل فتونه على المالك قبل قبض الساعى وبعده في الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك كما لو خشي وقوعها في خطر او احتاج لرد جبران (او) عدم (بعضهم) من بلد المال ووجد بغيره او فضل عنه شئ بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شئ او وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضه شئ (وجوزنا النقل) مع وجودهم

(وجب) النقل لذلك المصنف باقرب بلد اليه (ولا) تجوز كما هو الاصح (فيرد) بالنصب وجوبه بالنصيب المفقود من البعض وإن او الفاضل عنه او عن بعضه (على الباقي) إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم فان لم ينقص نقله لذلك المصنف باقرب بلد اليه (وقيل ينقل) إلى اقرب محل اليه للنص على استحقاقهم فيقدم على رعاية المكان الناشئة عن الاجتهاد ويرد بان النص لو سلم عمومها كان في عمومها في الامكنة خلاف فليس صريحاً في محل النزاع (فرع) اذا امتنع المستحقون من اخذ الزكاة فقلوا تعطيلهم هذا الشغار العظيم كتعطيل الجماعة بناء على انها فرض كفاية بل اولى ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم هو ولا عمومته وإن نص على ذلك

(وشرط الساعي) وصف باحد أو صافه السابقة (كونه حرا) ذكر (عدلا) في الشهادة لانها ولاية ليس من ذوى القربى ولا من موالهم ولا من المرتزقة ومرانه يغتفر في بعض أنواع العامل كثير من هذه الشروط لان عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما ياخذ به محض اجرة (ففيها بابوا الزكاة) فيما تضمنته ولا يته ليعرف ما ياخذ من يدفع له (فان عيذ له اخذ ودفع) بان (١٧٥) نص له على ما خوذ بعينه ومدفوع اليه بعينه

(لم يشترط) فيه كاعوانه من نحو كاتب وحاسب ومشرف (الفقه) ولا الحرية اى ولا المذكور كما افهمه كلام الماوردى وهو متجه لانها سفارة ولا ولاية نعم لا بد من الاسلام كغيره من بقية الشروط لان فيه نوع ولاية وقول الاحكام السلطانية لا يشترط الاسلام حمله الاذرعى على اخذ من معين وصرف لمعين لانه حينئذ محض استخدام لا ولاية فيه اى لانه لما عين له الثلاثة الماخوذ والمأخوذ منه والمدفوع اليه لم يبق له دخل بوجه بخلافه فلما مر في قولنا بان نص له الى آخره لانه لما لم يعين له الماخوذ منه كان له نوع ولاية كما تقرر ويتايد حمله المذكور بانه يجوز توكيل الاحاد له في القبض والدفع ويجب على الامام او نائبه بعث السعاة لاخذ الزكوات (وليعلم) الامام او الساعي ندبا (شعرا لاخذها) اى الزكاة ليتهاذوا الاموال لدفعها والمستحقون لقبضا والمحرم أولى لانه أول السنة الشرعية ومحل ذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف نحو زرع

وان عين له الماخوذ من غير افران لانه يصير قابضا ومقبضا من نفسه فان افرزه جازاه ع ش (قوله وصف اى ذكر المصنف ذات العامل بعنوان السعاية (باحدا وصافه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ اه سم وقد يقال بان فى كلاهما استخداما (قول المتن عدلا) استغنى بذكره عن اشتراط الاسلام والتكليف اه معنى (قوله في الشهادة) عبارة المغنى في الشهادات كلها فلا بد ان يكون سميعا بصيرا اه (قوله ومرانه) اى قبيل قول الماتن وان لا يكون هاشميا (قوله يغتفر) يعنى يتساهل ولا يعتبر (قوله فكان ما ياخذ الخ) والمعتمد خلافه حيث لم يستاجر اما اذا استؤجر فيجوز كونه هاشميا او مطلبيا اه ع ش اقول و اشار اليه الشارح كالنهاية بقوله و مر (قوله كاعوانه) الى قوله وقوله الاحكام فى المغنى (قوله ولا الحرية) وقياس ما مر من جواز توكيل الصبي فى تفرقة الزكاة عدم اشتراط البلوغ حيث عين له ما ياخذ وما يدفعه اه ع ش وقد بناه قول المغنى واما بقية الشروط فيعتبر منها التكليف والعدالة اه وقول سم قوله من بقية الشروط يدخل فيه البلوغ لاندراجة فى عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده فالوجه عدم اشتراط البلوغ اه (قوله سفارة) اى وكالة (قوله على اخذ من معين) اى لمعين اخذا بما ياتى (قوله لما لم يعين له الماخوذ منه الخ) فيه نظر اذ تعين الماخوذ بالشخص كما هو المتبادر يستلزم تعيين الماخوذ منه (قوله توكيل الاحاد له) اى الكفار (قوله ويجب على الامام) الى قوله ومعلوم فى المغنى والى الفصل فى النهاية لا لقوله ومنه ما يفعل الى وكذا ضرب (قوله ويجب على الامام) هل ولو علم انهم يخرجون الزكاة او محله ما لم يعلم او يشك ترد فيه سم اقول والا قرب الثانى بشقيه لانه مع علمه بالاخراج لا فائدة للبعث الا ان يقال فائدة تفعلها للبحثاجين وإمكان التعميم والنظر فيها واصح اه ع ش (قوله ندبا) اى خلافا لما يتبادر من الماتن من الوجوب (قوله ومحل ذلك) اى ندب تعيين الشهر (قوله بما مر) اى فى الزكاة اه كردى (قوله حوله) اى حول ماله (قوله ولا يجوز التأخير) اى فان اخر وتلف المال فى يده ضمن زكاته اه ع ش عبارة المغنى ويضمن الامام ان اخر التفريق بلا عذر بخلاف الوكيل يتفرق بها لاذلا يجب عليه التفريق بخلاف الامام ولا يشترط معرفة المستحق قدر ما اخذ فلو دفع اليه صرة ولم يعلم قدرها أجزأه زكاة وان تلف فى يده وإن اتهم رب المال فيما يمنع وجوب الزكاة كان قال لم يحل على الحول لم يجب تخليفه وإن خاف الظاهر بما يدعيه كما قال اخر جرت زكاته او بعته ويسن للمالك اظهار اخر ارج الزكاة لتلايس الظن به ولو ظن اخذ الزكاة انه اعطى ما يستحقه غيره من الاصناف حرم عليه الاخذ وإذا اراد الاخذ منها لم يثبت عنه البحث عن قدرها فياخذ بعض الثمن بحيث يبقى ما يدفعه الى اثنين من صنفه ولا اثر لما دون غلبة الظن اه (قوله وخيله) الى قوله ولو يؤخذ منه فى المغنى الا قوله بغير نحو ارث وقوله وبمحل الى ويظهر وقوله وقد مر الى وكتب جزية وقوله وكذا ضرب الى ويحرم وقوله ويظهر الى وبمحل (قوله فى بعضها) اى فى نعم الصدقة اه معنى (قوله حتى يردا

أى دون الباقي بدليل مقابلة هذا قوله بان وجدوا كلهم وحينئذ فامعنى قوله الاتى فيرد على الباقي بالنسبة لهذا مع انه لا باقين بالنسبة اليه الا ان يراد بالباقي بالنسبة اليه فى هذا البعض الموجود لان الفرض انه فضل عن كفاية بعضه شىء فيرد هذا الفضل على بقيته بشرطه (قوله وصفه باحد او صافه) هذا يقتضى انه اراد به معنى العامل العام خلاف ما اقتضاه قوله الاتى كاعوانه من نحو كاتب الخ (قوله و مر) اى فى شرح قول المصنف وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف الثمانية الاسلام (قوله من بقية الشروط) يدخل فيه البلوغ لاندراجة فى عدالة الشهادة لكن لو امره باخذ دينار معين حاضر ودفعه لفقير معين حاضر عنده

و ثم لا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت وجوبه بان اشتداد الحب وإدراك الثروة ولا يختلف غالبا فى الناحية الواحدة كثير اختلاف ومعلوم مما مر ان من تم حوله ووجد المستحق ولا نذر له لزمه الاداء فور او لا يجوز التأخير المحرم ولا لغيره (ويسم نعم الصدقة والنهى) وخيله وحره وبغاله وقيمته للاتباع فى بعضها وقياسا فى الباقي ولتتميز حتى يردا واجدها وان لا يتم كما المأخذ بقوله بغيره ان

يتملكه من دفعه له بغير نحو إرث أو مانحو نعم غيرهما فيباح وسمه وهو بهملة وقيل معجمة التأثير بنحوي وقيل المهملة للوجه والمعجمة لسائر البدن ويكون ندبا (في موضع) ظاهر صلب (لا يكثر شعره) ليظهر والاولى وسم الغنم في الاذن وغيره في الفخذ وكون ميسم الغنم الطقف وفوقه البقر وفوقه الابل وبحث ان ميسم الخيل فوق ميسم الحمر ودون ميسم البقر والبقال ويظهر ان الفيل فوق الابل وكتب صدقة اوزكاة في الزكاة وكذا الله بل هو ابرك واولى لان الغرض منه مع التبرك التمييز لا الذكر فلا نظر لمرغبا به في النجاسة وقد مر أن قصد غير الدراسة بالقرآن يخرج عن حرمة المقتضية لحرمة (١٧٦) مسه بلا طهر وبه يرد ما للاستوى ومن تبعه هنا وكتب جزية أو صغار في الجزية وفي نعم بقية

(الخ) أي إذا شردت أو ضلت (قوله من دفعه له) ولا يكره أن يملكها من غيره اه معني (قوله بغير نحو إرث) لا حاجة اليه بل لا وجه له لان الكلام في التملك ولا تملك فيما ذكر بل لا فعل الذي هو متعلق الحكم اه سيد عمر (قوله فيباح) أي لا مندوب ولا مكروه اه معني (قوله وكون ميسم الخ) كقوله الاتي وكتب الخ عطف على وسم الغنم والميسم بكسر الميم اسم الة الوسم (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الاتي ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبقال اه سم (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والوجه الخ (قوله ودون ميسم البقر والبقال) ظاهره أنهما متساويان اه عش (قوله بل هو ابرك واولى) اقتداء بالسلف ولانه اقل حروفا فهو اقل ضررا قاله الماوردي والرويان وحكي ذلك في المجموع عن ابن الصباغ وافر اه معني (قوله وبه يرد الخ) أي بما مروى ويحتمل بقوله لان الغرض الخ (قوله او صغار) بفتح الصاد أي ذل وهذا اولى لقوله تعالى وهم صاغرون نهاية ومعني (قوله وفي نعم بقية) الانسب وفيه نعم بقية الف (قوله ككاف الزكاة) وصاد الصدقة وجيم الجزية وفاء الف نهاية ومعني (قوله لم يبلغه هذا) أي الخبر المذكور (قوله أما وسم وجهه الآدمي الخ) عبارة المغني قال في المجموع وهذا في غير الآدمي أما الآدمي فوسمه حرام إجماعا وقال فيه ايضا يجوز السكى إذا دعت الحاجة اليه بقول اهل الخبرة وإلا فلا سواء فيه نفسه او غيره من آدمي وغيره اه (قوله في حرمة) أي وسم الآدمي (قوله كافي الوسم هنا) أي في نعم الصدقة والني (قوله خرام الخ) جواب أما وسم وجهه الخ (قوله وكذا ضرب وجهه) أي الآدمي وإن كان خفيفا ولو بقصد المازح والتقييد به لذكر الإجماع فيه وأما وجهه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجع منه التحريم اه عش (قوله إلا لصغار المأكول) أي وبشرط اعتدال الزمن أيضا اه عش (قوله وقدير جمع) أي الضبط بما يسرع الخ لما قبله أي الضبط بالعرف (قوله وبه يرد الخ) أي بقوله ويؤخذ الخ (قوله في قول شارح الخ) أقره المغني عبارة تعويجهم التهريش بين البهائم ويكره لزوم الحخير على الخيل قال الدميمي وعكسه اه (قوله نعم ان لم يحتمل الخ) من كلام الشارح المذكور اه رشيدى (قوله جثته) أي الفرس (فصل في صدقة التطوع) (قوله في صدقة التطوع) أي قوله وقد اطلقوا في النهاية إلا قوله للفقير (قوله غالبا) أي وإلا فقد تطلق على الواجب كالأزكاة وفي البهجة وشرحها للشارح ما يفيد إطلاقه على النذر والكفارة ودماء الحج اه عش (قوله حتى بفصل الخ) أي في يوم القيامة اه عش (قوله انه يصرفها في معصية) وهل يملكها حينئذ لا فيه نظروا الأقرب الاول ولا يلزم من الحرمة عدم الملك كافي بيع العنب لعاصر الخمر اه عش (قوله لا يقال تجب الخ) عبارة المغني وقد تجب في الجلة كان وجد مضطرا ومعه ما يطعمه فاضلا عن حاجته اه (قوله نعم من لا يتاهل للالتزام) أي وليس له ثمولى اه نهاية (قوله يمكن جريان ذلك) أي الوجوب المفهوم من قوله تجب للضطر اه عش (قوله حيث لم ينو الرجوع الخ)

الني في ويكنى كتب حرف كبير ككاف الزكاة (ويكره) الوسم لغريدى (في الوجه) للنهي عنه (قلت الاصح تحريمه وبه) جزم البغوى وفي صحيح مسلم خبر فيه (لن فاعله) وهو مرسل الله بحمار وقد وسم في وجهه فقال لن الله الذي وسمه وحينئذ فن قال بالكرهه اراد كراهة التحريم أو لم يبلغه هذا (والله أعلم) أما وسم وجهه الآدمي ومنه ما يفعل بوجه بعض الارقاء بل الوجه ان التقييد بالوجه ليس إلا لكون الكلام فيه إذ لا مربة في حرمة بغير الوجه ايضا لان التعذيب بالنار او غيرها لا يجوز الا ان ورد كما في الوسم هنا أو كان لضرورة توفقت عليه فقط كالندوى بالنجاسة بل اولى لخرام إجماعه وكذا ضرب وجهه كإباتي في الأشربة ويحرم الخصاء الا لصغار المأكول ويظهر ضبط الصغر بالعرف أو بما يسرع معه البره يخف الألم وقد يرجع لما قبله وبحث الاذرى تحريم

فالوجه عدم اشتراط البلوغ (قوله من دفعه الخ) أخرج غيره (قوله وفوقه البقر) قضية البحث الاتي ان يقال وفوقه الحمر وفوقه الخيل وفوقه البقر والبقال ولينظر في البقر والبقال ايها الطاف (فصل في صدقة التطوع) (قوله نعم لا يتاهل للالتزام) وليس له ثمولى شرح مر (قوله يمكن الخ)

انزاه الخيل على البقر لكبرائها ويؤخذ منه أن كل ازام مضر ضررا لا يحتمل عادة كذلك وبه يرد التنظير يقتضى في قول شارح بلحق انزاه الخيل على الحخير بعكسه في الكراهة نعم ان لم يحتمل الا ان الفرس لما زيد كرجته اتجهت الحرمة (فصل في صدقة التطوع) وهي المراد عند الإطلاق غالبا (صدقة التطوع سنة) مؤكدة للآيات والاحاديث الكثيرة الشهيرة فيها منها الخبر الصحيح كل امرئ في ظل صدقة حتى يفصل بين الناس وقد تحرم كان علم وكذا ان ظن فيما يظهر من الآخذانه بصرفها في معصية لا يقال تجب للضطر لهرهم بانه لا يجب البذل الا بشئ ولو في الذمة بان لا شيء معه نعم من لا يتاهل للالتزام يمكن جريان ذلك فيه حيث لم ينو الرجوع

ويستأني في السير أنه يلزم
المياسير على الكفاية نحو
إطعام المحتاجين (وتحل
لغني) للخبر الصحيح به
ويكرهه وإن لم يكفه ماله
أو كسبه إلا يوماً وليظهر
أخذاً مما رآه أنه لا عبرة
بكسب حرام أو غير لا تنق به
أخذها والتعرض له إن لم
يظهر الفاقة أو يسأل ولا
حرم عليه قبولها واستثنى
في الإحياء من تحرير سؤال
القادر على الكسب ما إذا
كان مستغرق الوقت في
طلب العلم وفيه أيضاً سؤال
الغني حرام بأن وجد ما يكفيه
هو وعمونه يومهم وليتهم
وسرهم رآه نية يحتاجون
اليها وهل له سؤال ما يحتاج
اليه بعد يوم ولية ينظر أن
كان السؤال متيسراً عند
نفاذ ذلك لم يجز ولا جاز أن
يطلب ما يحتاج اليه لسنة اه
ونازع الأذرع في التحديد
بالسنة وبحث جواز طلب
ما يحتاج اليه الى وقت يعلم
عادة تيسر السؤال والاعطاء
فيه ولا يحرم على من علم
غنى سائل أو مظهر للفاقة
الدفع اليه فيما يظهر خلافاً
للأذرع لأن الحرمة إنما
هي لتغريه باظهار الفاقة
من لا يعطيه لو علم غناه فمن
علمه وأعطاه لم يحصل له
تغريب ثم رأيت بعضهم

يقضى أنه إذا نواه له وعليه فيظهر أنه يرجع بالبدل من مثل أوقية وأنه يجب الاشارة أن أمكن وحينئذ
لا يقال انه يجب عليه التصديق بل هو مخير بينه وبين ما ذكره فقله يمكن الخ محل تأمل ولعل هذا هو الذي
أشار اليه الفاضل المحشي بقوله وفيه نظر دقيق اه وقد يجاب من قبل الشارح بأنه واجب عليه الدفع بنية
الرجوع أو بجانا واحد فدى الواجب الخير بوصف بأنه واجب لرعل هذا ملاحظ من عبر بأنها يجب في الجملة
بل قد يقال بنظر ذلك في المضطر وإن أهل الإلزام فانه لا يتعين عليه الدفع بالعوض فيما يظهر سيد عمر
ورشيدى (قوله وسيأتى في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد تصور ما ذكر في المضطر
الححتاج بما إذا كان البازل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً فقد ما يتناولوه ووجده مع غيره فلا يلزم دفعه له
بجانا فلا إشكال سم على حج اه ع ش (قول المان لغني) أي بال أو كسب ولو من ذوى القربى اه منهج
زاد المغنى والمراد بالغنى هو الذي يحرم عليه الزكاة اه وعبرة البجيرى قوله بال أي يكفيه العمر الغالب
مر والمراد بحاله سنه أو المراد بحاله أخذها اه وسيأتى عن ع ش الاقتصار على الاول (قوله ويكره)
الى قوله واستثنى في المغنى إلا قوله ويظهر الى أخذها وقوله أو يسأل (قوله له) أي للغنى ويستحب له
التزده عنها محل ومغنى وشرح منهج (قوله بما رآه) أي في الفقير والمسكين (قوله أخذها) أي وإن لم
يتعرض لها نهاية ومغنى (قوله أخذها) نائب فاعل يكره (قوله إن لم يظهر الخ) راجع للمعطوف عليه فقط
فكان الاول قلب المعطف كفاعل النهاية والمغنى (قوله والاحرام الخ) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع
اليه كما فتى به شيخنا الشهاب الرملى سم على حج وقوله يملك الخ أي فيما لو سأل اما لو أظهر الفاقة وظنه الدافع
متصفاً فلم يملك ما أخذه لانه قبضه من غير رضا من صاحبه إذ لم يسمح له إلا على ظن الفاقة اه ع ش (قوله
واستثنى الخ) أي الغزالي وكان الاول تأخير عن قوله وفيه أيضاً الخ إذ هو إنما استثناء منه اه رشيدى (قوله
ما إذا كان مستغرق الوقت) أي بحيث كان اشتغاله بالعلم يمنعه من الاكتساب ومنه ما لو كان الزمن الذي يزيد
على اوقات الاشتغال لا يتأتى له فيه الا اكتساب عادة فهو كالعدم اه ع ش (قوله سؤال الغنى حرام) أي ومع
ذلك يملك ما أخذه اه ع ش أي أن علم المعطى غناه كما مروياتي (قوله ما يكفيه هو الخ) يظهر أن المسكين
كذلك هنا وفي جميع ما يأتي ولم أر من تعرض له وعليه فهل يتقيد بيوم ولية كسائر المأون الظاهر نعم اه
سيد عمر أقول بل الظاهر اعتبار عادة البلد في مدة إجارة البيوت ثم رأيت أنه مال اليه فيما سيأتي (قوله وانية
الخ) قال في القوت عن الإحياء ويكنى كونها خفية اه سم وظاهره وإن لم تلق بهم ويتبغى خلافاً اه ع ش
(قوله ونازع الأذرع الخ) معتمد اه ع ش (قوله إنما هو لتغريه الخ) قضية التعليل بما ذكرناه لا يحرم

فيه نظر دقيق فتأمل (قوله وسيأتى في السير الخ) راجع الفرق بين هذا وما ذكره في المضطر وقد يهوى ما ذكر
في المضطر المحتاج بما إذا كان البازل من غير المياسير أو كان المضطر غنياً فكم قد ما يتناولوه ووجده مع غيره
فلا يلزم دفعه له بجانا فلا إشكال (قوله في المان لغني) قال الزركشي في التكملة ولاحظ الامر أي في
في خبر ما أتاك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ قال ابن حزم يجب أخذه لمن عرض عليه ولو
غنياً واحتج بعضهم بقوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه وقد يخرج على أن الامر بعد الحظر
الإباحة أو لا واختار بعض المتأخرين وجوب الأخذ ثم إذا كان حلالاً لا تبعه فيه تموله ولا لارده في مورده ان
عرف مستحقه ولا فهو كالمال الضائع اه واستدل الزركشي بظاهر الامر يشك على ما ذكره الشارح ان
كرهه الأخذ إذ مقتضى ذلك الاستدلال بعدم الكراهة بعد طلب الأخذ فليتأمل (قوله أخذها) فاعل
يكره (قوله أو يسأل) ومع حرمة القبول حينئذ يملك المدفوع اليه كما فتى به شيخنا الشهاب مر (قوله وانية)
قال في القوت عن الإحياء ويكنى كونها خفية اه (قوله وهل له سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم ولية) بنظر
فان كان السؤال متيسراً عند نفاذ ذلك لم يجز ولا جاز له ان يطلب ما يحتاج اليه لسنة اه) وينبغي أن
يقال يجوز طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم بالعادة تيسر السؤال والاسعاف فيه ولا يتجاوز
أسبوعاً كان أو شهراً أو سنة أو دون ذلك اه (قوله أو مظهر الخ) عطف على سائل

عليه سؤال من عرف بحاله لعدم تغيره له اه ع ش عبارة السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عدم حرمة السؤال إذا علم السائل أن المعطى يعلم غناه ومع ذلك يرضى بالبذل له ويؤيده ما يأتي في قوله وظاهر الخ اه اقول وينبغي تقييده بما سيذكره الشارح عن شرح مسلم (قوله رد عليه) أي على الأذرعى (قوله لحرمة فيه) خبر أن سؤال الخ (قوله ومن أعطى) إلى قوله مطلقا في المغنى (قوله كقفر الخ) أو علم أو تقليد امام (قوله حرم عليه الأخذ الخ) ينبغي إلا أن يكون مضطرا اقتصر على ما تدفع به الضرورة ويحتمل خلافاً لأنه لا يتعين الدفع له بما أنا فيه ينبغي أن يقول للمالك است هذه الصفة التي تظني بها أو كنى مضطرا ما أن تدفع لي من هذا ما يدفع ضرورة بما أنا وما بالبذل فان علم أنه لا يوافق لم يعد حينئذ أن يأخذ مقدار الضرورة من غير إشعاره ويغرم له البذل إذا قدر عليه اه سيد عمر عبارة ع ش هل يملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى أولا ويفرق بأنه هنا إنما أعطى لأجل ذلك الوصف والثاني أوجه ما لم يوجد قبل بخلافه وعليه فهل يبطل الوقف والنذرية نظرا ثم رايت قوله الاتى وحيث حرم الأخذ يملك ما أخذه فتعين الفرق لكن في بطلان نحو الوقف نظر والظاهر خلافه سم على حجج والأقرب عدم صحته اه ع ش (قوله مطلقا) أي وإن كان محتاجا (قوله لو كان به وصف باطنا) أي ككونه شافعي (قوله ومثلها سائر عقود التبرع) أي الأخذ به اه رشيدى قال سم وقضية ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية وقدر عن ع ش أنه الأقرب (قوله ندب التنزه للفقير) صنيع القوت صريح في أن هذا في المغنى اه سم وتقدم عن المحلى والمغنى وشرح المنهج ما يوافق القوت (قوله من هذا المال) أي جنس المال الحلال (قوله غير مستشرف) أي متعرض للسؤال اه ع ش (قوله بحمل البحث) أي ندب التنزه اه ع ش (قوله متى أذل نفسه) ومنه بل أقبحه ما أتيد من سؤال اليهود والنصارى ومع ذلك يملك ما أخذه حيث لم يعط على ظن صفة ليست فيه اه ع ش (قوله أو الخ في السؤال) ظاهره وإن لم يؤد المسؤل سم على حجج اه ع ش (قوله حرم اتفاقا) أي السؤال على وجه من هذه الوجوه كما يصرح به كلام غيره اه رشيدى (قوله حرم اتفاقا) ومع ذلك يملك ما أخذه اه ع ش (قوله وإن كان محتاجا) أي إلا أن يضطر كما هو ظاهر سم على حجج اه ع ش ومر عن السيد عمر ما يوافق مع زيادة احتمال آخره والظاهر (قوله أو من الحاضرين) ينبغي أو بمن يحتمل وصول الخبر إليه (قوله وحيث حرم الأخذ يملك الخ) قضية أنه لو أعطى غنيا بظنه فقيرا ولو علم غناه لم يعطه لم يملك ما أعطاه فامر عن فتاوى شيخنا أنه حيث حرم السؤال يملك الأخذ ما أخذه ينبغي حمله على غير ذلك وإن مظهر الفاقة يملك إلا أن يكون المتصدق لو علم حاله لم يعطه اه سم وهو يفيد كما صرح به الشارح أن كل من أخذ وظن الدافع فيه صفة لولاها ما دفع له ولم تكن فيه يملك ما أخذه وحرم عليه قبوله وإنه إذا أظهر صفة لم تكن فيه كالفقر أو سال على وجه أذل به نفسه حرم عليه الأخذ ولكن يملك ما أخذه إذا كان بحيث لو علم الدافع بحاله لم يمنع من الدفع إليه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله وحيث حرم الأخذ الخ أي وحيث حرم السؤال يملك الأخذ ما أخذه بخلاف هبة المال في الوقت كما أفنى به شيخنا الشهاب الرملى مر اه سم وقد يقال حيث حرم السؤال دون الأخذ كان سال وهو

(قوله وإن لم يعلم غنى أخذه) الوجه وإن علم غنى أخذه وهو كذلك في النسخ المصححة (أرجع) إبراهيم أظنه أعساره فتبين غناه نفذت البراءة أو بشرط لا أعسار فتبين غناه بطأت مر (قوله حرم عليه الأخذ مطلقا) هل يملك في هذه الحالة على قياس ما يأتي عن فتوى شيخنا مر أولا ويفرق بأنه هنا إنما أعطى لأجل ذلك الوصف فيه نظر والثاني أوجه ما لم يوجد قبل بخلافه وعليه فهل يبطل الوقف والنذرية نظرا ثم رايت قوله الاتى وحيث حرم الأخذ يملك ما أخذه الخ فتعين الفرق لكن في بطلان ذلك عدم انعقاد الوقف والنذرية (قوله وبحسب الأذرعى ندب التنزه للفقير الخ) صنيع القوت صريح في أن هذا في المغنى (قوله أو الخ في السؤال) ظاهره وإن لم يؤد المسؤل (قوله أي وإن كان محتاجا) أي إلا أن يضطر كما هو ظاهر (قوله وفي الأحياء الخ) كذا في شرح مر (قوله وحيث حرم الأخذ يملك ما أخذه) وحيث حرم السؤال يملك الأخذ ما أخذه بخلاف هبة المال في الوقت كما أفنى به شيخنا الشهاب مر (قوله وحيث حرم الأخذ الخ) وحيث

بعدم الحرمة وظاهر أن سؤال ما اعتيد سؤاله بين الأصدقاء ونحوهم مالا يشك في رضا بذله وإن علم غنى أخذه كقلم وسواك لحرمة فيه لا اعتياد المساحة به ومن أعطى لو وصف يظن به كقفر أو صلاح أو نسب بأن توفرت القرائن أنه إنما أعطى بهذا القصد أو صرح له المعطى بذلك وهو باطنا بخلافه حرم عليه الأخذ مطلقا ومثله ما لو كان به وصف باطنا لو أطلع عليه المعطى لم يعطه ويجرى ذلك في الهدية أيضا على الأوجه ومثلها سائر عقود التبرع فيما يظهر كهبة ووصية ووقف ونذر وبحسب الأذرعى ندب التنزه للفقير عن قبول صدقة التطوع إلا أن حصل للمعطى نحو تاذ أو قطع رحم وقد يعارضه الخبر الصحيح ما أنك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ إلا أن يجاب بحمل البحث على ما إذا كان في الأخذ نحو شك في الحل أو هنك للمروءة أو دناءة في التناول وفي شرح مسلم وغيره متى أذل نفسه أو الخ في السؤال أو أذى المسؤل حرم اتفاقا وإن كان محتاجا كما أفنى به ابن الصلاح وفي الأحياء متى أخذ من جوارحه المسئلة عالما بأن باع المعطى الحياء منه أو من الحاضرين

وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن أدى إلى تضجر ولم يامن أن يردده إلى أن رد السؤال صغيرة ما لم يشهره إلا بكبيرة اه ويحمل
الاول على ما إذا أدى بذلك المسؤل إنياء لا يحتمل عادة والثاني على نحو مضطر مع العلم بحاله (١٧٩) ولا فعموم ما قاله غريب وقد اطلقوا انه

يكبره سؤال مخلوق بوجه الله
ابن داود لا يستل بوجه الله
إلا الجنة وقضيت أن السؤال
بالله من غير ذكر الوجه
لا كراهة فيه وفيه نظر
إذا الوجه بمعنى الذات
فتساويا إلا أن يقال إن
ذكر الوجه فيه من الفخامة
ما يناسب أن لا يستل به إلا
الجنة بخلاف ما إذا حذف
ويظهر أن سؤال المخلوق
بوجه الله ما يؤدي إلى الجنة
كتعليم خير لا يكبره وأن
سؤال الله بوجهه ما يتعلق
بالدنيا يكبره كما دل عليه
الحديث وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
المشكاة (وكافر) ولو حريا
لخبر الصحيحين في كل كبد
رطوبة اجر وخبر لا ياكل
طعامك الا تقي المراد به أن
الاولى تحرى الاتقياء ويأتي
منع اعطائه من اخمية
الظنوع (ودفعها سرا)
افضل منه جهرا لآية أن
تبدوا الصدقات ولأن مخفيها
بحيث لا تعلم شماله ما انفقت
بمينه كناية عن المبالغة في
أخفائها من السبعة الذين
يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل
الا ظله وفي حديث سنده
حسن صنائع المعروف تقي
مصارع السوء وصدة
السر أطفى غضب الرب
وصلة الرحم تزيد في العمر

غنى وعلم المالك حاله واعطاه ملك لرضا المالك وحيث حرم الاخذ ولو لم يحرم السؤال كأن سأل فقير فاعطاه
المالك لظن اتصافه بالعلم مثلاً لم يملك لعدم رضا المالك فتأملوا انصف ثم تأملت أن في عبارة الشارح اشعاراً
بذلك فإن منطوق قوله وحيث حرم الاخذ اذ قل بما إذا حل السؤال او حرمه فهو مضمون من المالك حيث لم يحرم
الاخذ صادق بحل السؤال وحرمة فليتنامل وليحرراه (قوله وذهب الحلبي الخ) في فتاوى السيوطي في
كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء السائل فيه قرابة وليس بمكروه فضلاً عن أن
يكون حراماً هذا هو المنقول الذي دلت عليه الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك سم على حج وقوله السؤال في
المسجد ومثله التعرض فيه ومنه ما جرت به العادة من القراءة في المساجد في اوقات الصلاة ليتصدق عليهم
وشمل ذلك ايضاً ما لو كان السائل في المسجد يسأل لغيره فيكبره ذلك هذا كله حيث لم تدع اليه ضرورة ولا
انتفت السكراهة اه عشاى وحيث لم يكن السؤال على النحو الذي مر عن شرح مسلم ولم يكن السائل غنياً
ولو بالسكسب والافحرم بالاولى (قوله ان أدى إلى تضجر الخ) فهو مضمون انه حيث آمن ولو مع التضجر
لا يحرم وفيه نظر بالنظر للحمل الآتي في كلامه فتدبراه سيد عمر (قوله ولم يامن أن يردده) أي لم يظن أن يعطيه
شيئاً اه كرددى لعل المراد إذا لم يقل بالله (قوله ويحمل الاول) أي قوله إلى حرمة السؤال الخ (قوله والثاني)
أي قوله وإلى أن رد السائل الخ اه عشاى (قوله على نحو مضطر) لا بد من ملاحظة البدل ونية الرجوع اخذاً
بما مرله انه لا يجب اعطائه بمجرد انفاذ كراهة سيد عمر (قوله على نحو مضطر) لعل صورته انه غلب على ظنه
أن غير يعطيه والا فينبغي أن رده كبيرة اه عشاى (قوله وقد اطلقوا الخ) حال من فاعل غريب وفي قوة
التعليل للقراءة لكن بالنسبة إلى عموم الاول (قوله الا ان يقال الخ) وجهه في حد ذاته غير أن القلب إلى الاول
أميل اذ هو اللائق بتعظيم شأنه تعالى بأن لا يجعل عريضة لطلب امر دينوى وذكر الوجه في الحديث للبالغ
اه سيد عمر (قوله ولو حرياً) وبه صرح في البيان عن الصيمرى لكن الوجه كما قاله الاذرعى أن محل
استحبابه في حقه فيمن له عهد أو ذمة أو قرابة أو رجبى اسلامه أو كان بايدينا بأسر ونحوه فان كان حرياً ليس
فيه شيء مما ذكر فلانهاية ومغنى قال عشاى قوله استحبابه في حقه فيمن الخ هذا ظاهر ويعلم منه أن المراد من
حلبها على الغنى والكافر الاستحباب اه (قوله لخبر الصحيحين) إلى قول المان وقريب في النهاية الا قوله
وفي حديث سنده إلى وابدأوا قوله بل قال إلى اما الزكاة وكذا في المغنى الا قوله كما في المجموع إلى المان
(ولأن مخفيها الخ) عطف على الآية (قوله كناية الخ) تفسير لقوله بحيث لا تعلم الخ وقوله من السبعة خبر
أن اه رشيدى (قوله صنائع المعروف) أي اعطاء الاحسان تقي مصارع السوء أى تقي وقوع البلاء اه كرددى
(قوله لا لغرض) عبارة النباية والمغنى من غير رياء ولا سمعة اه (قوله الا المال الخ) أي زكاته فيسن
أخفاؤها اه كنزاه سم (قوله قال في رمضان) كذا في اصله وفي المغنى صدقة في رمضان فليحررو قوله
وبله الخ عبارة المغنى وتما كد في الايام الفاضلة كهشردى الحجة واياهم العيد انتهت اه بصرى (وبليه)

أعطاه على ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم به لم يعطه لم يملك الاخذ ما اخذه كهيئة المساء في الوقت
كما قاله بعض المتأخرين وهو ظاهر هكذا في شرح مرو قضيته أنه لو أعطى غنياً بظنه فقير أو لو علم غناه لم يعطه
لم يملك ما اعطاه فامر عن فتاوى شيخنا انه حيث حرم السؤال ملك الاخذ ما اخذه ينبغى حمله على غير ذلك
وإن لم يظهر الفاقة يملك الان يكون المنتصدق لو علم الحال لم يعطه (قوله وذهب الحلبي إلى حرمة السؤال بالله
تعالى إن أدى الخ) في فتاوى السيوطي في كتاب الزكاة السؤال في المسجد مكروه كراهة تنزيه واعطاء
السائل فيه قرابة ثاب عليها وليس بمكروه فضلاً عن أن يكون حراماً هذا هو المنقول والذي دلت عليه
الاحاديث ثم أطال في بيان ذلك (قوله الا المال الباطن أي ان الخ) عبارة السكسب ويسن إظهار زكاة المال

وابدأوا هاليتقدي به غيره لا لغرض آخر حسن بل قال ابن عبد السلام انه لمقصده صالح أفضل وسبقه إليه الغزالي بشرط أن لا يتأذى الآخذ بالآظهار
أما الزكاة فآظهارها أفضل إجماعاً كما في المجموع قال المساوردى الا المال الباطن أي أن خشى مخذورا أو ألافه وضعيف (و دفعها) (في رمضان)
لا سيما عشره الآخر أفضل لخبر ابن داود أي الصدقة أفضل قال في رمضان ولعجز الفقراء عن السكسب فيه وبليه عشر الحجة فيما يظهر

وفي الاماكن الشريفة كمكة ثم المدينة وعند الامم كغزو وحج ومرض وسفر وكسوف واستسقاء افضل وليس المراد بذلك ان من اراد صدقة يسئل له تاخيرها الشيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالاكثر منها فيه لانه اعظم اجرا واكثر فائدة (و دفعها (لقريب) تلزمه نفقته أولا الاقرب فالاقرب من المحارم ثم الزوج أو الزوجة ثم غير المحرم والرحم من جهة الاب ومن جهة الام سواء ثم محرم الرضاع ثم المصاهرة ثم المولى من اعلى ثم من اسفل (١٨٠) الفضل ويجرى ذلك في نحو الزكاة ايضا اذا كانوا بصفة الاستحقاق والعدو من الاقارب

أولى لخبر فيه والحق به العدو من غيرهم (و دفعها بعد القريب الى (جار افضل) منه لغيره فعلم ان القريب البعيد الدار في البلد افضل من الجار الاجنبي وفي غيرها الجار اولى منه بناء على منع نقل الزكاة واهل الخير والمحتاجون اولى من غيرهم مطلقا (فرع) قال في المجموع عن الشيخ ابى حامد وانه يكره الاخذ من يده حلال وحرام كالسلطان الجائر وتختلف الكراهة بقله الشبهة وكثرتها ولا يحرم الا ان يتقن ان هذا من الحرام الذي تمكن معرفة صاحبه اى ليرده ولا يفدله لما مر في الغصب ان من ملك بالخطأ يحجر عليه في التصرف فيه حتى يعطى البدل وقول الغزالي يحرم الاخذ من اكثر ماله حرام وكذا معاملته شاذ انفرده اى على انه في بسطه جرى على المذهب فجعل الورع اجتناب معاملة من اكثر ماله ربا قال وانا لم يحرم وان غلب على الظن انه ربا لان الاصل المعتمد في الاملاك اليد ولم يثبت

أى رمضان (قوله وفي الاماكن الخ) افضل عطف على قوله في رمضان افضل (قوله كغزو وحج الخ) أى له او لخاصته كقريبه او صديقه اه ع ش (قوله واستسقاء) يظهر ان عروض القحط كذلك وإن لم يستسق له ويظهر ايضا ان حدوث الوباء والطاعون كذلك وقد يدعى دخول جميع ما ذكر في الامم المهم والاخيرين في المرض بعد تعميمه اه سيد عمر (قوله وليس المراد الخ) بل المسارعة الى الصدقة افضل بلا شك اه معنى (قوله ان من اراد صدقة) اى في رجب وشعبان مثلاً (قوله بل الاعتناء) اى بل المراد الاعتناء الخ عبارة المغنى وانما المراد ان التصديق في رمضان وغيره من الاوقات الشريفة اعظم اجرا مما يقع في غيرها اه (قوله يلزمه نفقته) الى قوله ويجرى في المغنى وإلى قول المتن ومن عليه في النهاية الا قوله اى ليرده الى وقال الغزالي (قوله ثم غير المحرم) كأولاد العم والحال (قوله والعدو من الاقارب اولى) اى من غيره من بقية الاقارب وينبغي ان محل ذلك إذا لم يظن ان اعطائه يحمله على زيادة الضرر لظنه انما اعطاه خوفا منه اه ع ش (قوله لخبر فيه) وليتألف قلبه ولما فيه من معجزة الرباء وكسر النفس اه قال السيد عمر بعد ان ذكر مثلها عن فتح الجواد مانصه وعبارة شرح المنهج ونحو قريب كزوجة وصديق اه وفضيته ان دفعها للصديق اولى منه فهل يمكن الجمع بينه وبين ما اقتضاه صنيع التحفة بحمله على عدو لا يفيد فيه التالف او غيره فليتأمل وليحرر اه وقوله بحمله اى ما في شرح المنهج اقول الاولى حمله على تقديم الصديق على من لا عداوة له ولا صداقة (قوله ودفعها بعد القريب) اى ومن في معناه من محارم الرضاع والمصاهرة الخ اه ع ش (قوله الى جار) اى اقرب فاقرب اه معنى (قوله لغيره) الى الفرع في المغنى ثم قال ويسن ان تكون الصدقة مما يحب وان يدفعها ببشاشة وطيب نفس لما فيه من تكثير الاجر وجبر القاب وتكره الصدقة بالردى وان لم يجد غيره فلا كراهة وبما فيه شبهة ولا ينافى من التصديق بالقليل فان قليل الخير كثير عند الله ولو بعث بشيء مع غيره الى فقير فلم يجده استحب للبائع ان لا يعوده فيه بل يتصدق به على غيره وتسن الصدقة بالماء لخبر اى الصدقة افضل قال التمام اى في الاماكن المحتاج اليه فيها اكثر من غيره ويكره للانسان ان يتملك صدقته او زكاته او كفارته او نحوها من الذي اخذها لخبر العائذ في صدقته كالسكب يعود في قيته ولا نه قد يستحى منه فيحاييه ولا يكره ان يتملكها من غير ملكه اه ولا يارث من ملكه اه (قوله واهل الخير) اى حيث كانوا فقراء اه ع ش (قوله مطلقا) اى ولو كانوا من الاجانب وهل يقال ولو في غير بلده (قوله الذي يمكن معرفة صاحبه الخ) بماذا يضبط هذا الامكان اه سيد عمر وقد يقال بعدم الياس منها (قوله ولا الخ) اى وان لم يمكن رده بعينه (قوله لما مر الخ) لتعليل لقوله ولا يفدله (قوله ان من ملك بالخطأ الخ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مامعه خلط اه سم وقد يقال ان المراد اخذ ما مر الخ (قوله لنافيه) اى فيمن اكثر ماله حرام (قوله قال غيره) اى غير الغزالي (قوله ويجوز الاخذ) قد يقال لم لا يجب والحالة هذه اه سيد عمر عبارة سم عن الزركشى واختار بعض المتأخرين وجوب الاخذ لمن عرض عليه الصدقة ولو غنيا ثم ان كان حلالا لا تبعة فيه تموله والارده في مورده ان عرف مستحقه والا فهو كمال الضائع (قوله لله) الى قول المتن وفي استحباب في النهاية الا قوله خلافا لكثيرين الى قبل وقوله ثم رايت الى ويؤيده وقوله كآثار قضاء الى المتن (والاوى اولى) الظاهر وإخفاء زكاة المال الباطن اه (قوله قال في المجموع الخ) كذا شرح مر (قوله ان ملك بالخطأ) انظر هذا مع ان الاستثناء المذكور اعلم مامعه خلط (قوله قال غيره ويجوز الاخذ الخ) كذا م ر (قوله

لنافيه اصل آخر يعارضه فاستحب ولم يبال بغلبة الظن اه قال غيره ويجوز الاخذ من الحرام بقصد رده على مالكه إلا ان كان لان مفتيا واحا كما او شاهد فيلزمه التصريح بانه انما ياخذ للرد على مالكه لا ليسوا باعتقاد الناس في صدقه ودينه فيردون فتياه وحكمه وشهادته (ومن عليه دين) لله وألأدمى (أوله من تلزمه نفقته يستحب) له (أن لا يتصدق حتى يؤدى ما عليه) تقديم الأهم وعبارة أصله كالروضة وغيره لا يستحب له ان يتصدق والاوى اولى لان أهمية الدين إن لم تنقض الحرمة على هذا القول فلا أقل من ان تنقض طلب عدم الصدقة

قال الأذرعى وهذا ليس على إطلاقه إذ لا يقول أحد فيما أظن أن من عايه صدق أو غيره إذا صدق بنحو رغب مما يطع بأنه لو بقي لم يدفعه لجهة الدين أنه لا يستحب له التصديق به وإنما المراد أن المسارعة لبراءة الذمة أولى وأحق من التطوع عن الجلمة (قلت الأصح تحريم صدقته) ومنهما فيما يظهر إبرا مدين له مو سر مقرأوله به بينة (بما يحتاج إليه) حالا كما ارتضاه ابن الرفعة (١٨١) وينبغي أن مراده به يومهم وليتهم (لنفقة)

ومؤنة (من تلزمه نفقته أو لدين) ولو مؤجلا لله أو لادمي (لا يرجو) أى يظن (له وفاء) حالا فى الحال وعند الحلول فى المؤجل من جهة ظاهرة (والله اعلم) لأن الواجب لا يجوز تركه لسنة ومع حرمة التصديق بملكه الأخذ خلافًا لكثيرين اغتبروا بكلام لابن الرفعة وغيره وغفلوا عن كلام الشافعى والأصحاب وقد بينت ذلك أتم بيان وأوضحه فى كتابى قررة العين ببيان أن التبرع لا يطلبه الدين قبل قضية الماتن جوازه بما يحتاجه لنفقة نفسه وبه صرح فى الروضة وصح فى المجموع التحريم مطلقا اه ويعلم بما يأتى فى حل الأول على ما إذا صبر على الإضافة وعليه يحمل قولهم يجوز المضطر إثارة مضطر آخر مسلم والثانى على ما إذا لم يصبر وعليه حل قولهم فى التيمم يحرم على عطشان إثارة عطشان آخر ولا يرد على الماتن لأن من تلزمه نفقته يشمل نفسه أيضا واستشكل جمع ذلك بأن كثيرين من الصحابة والسلف تصدقوا بما يحتاجونه لعيالهم وبحاب

لأن التصديق عليها خلاف الأولى وعلى عبارة المحرر وغيره غير مستحب فيحتمل أن يكون واجبا أو حراما أو مكروها فان ذلك كله غير مستحب اه معنى (قوله قال الأذرعى الخ) هل يتأتى ذلك على القول بالحرمة الاتى أو لا يتأتى لأن فيه وان قل إسقاط شىء من الدين عن الذمة محل تأمل اه سيد عمر وأهل الأول هو الظاهر إذا القول بحرمة التصديق بما ذكر أبعدهم بكرامته كما لا يخفى ثم رأيت ع ش أنه جزم بالثانى كما يأتى (قوله إبرا مدين) (فرع) إبراظن أعساره فقين غناه نفذت البراءة أو بشرط الأعسار فقين غناه بطلت مر اه سم على حج اه ع ش (قوله أوله به بينة) ينبغي أو كان ثم قاض عالم به وهو ممن يقضى بعلمه كما ذكره فى مجال متعددة اه سيد عمر (قول الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة اه سم أقول الظاهر الأول وينبغي أن محل ذلك ما لم يترتب عليه ضرر لعياله وان لم يصل إليه الضرر أو وصل إليه الضرر من جانبهم وان لم يتضرروا اه ع ش أقول المتبادر من الجمع الاتى بل مال قوله وينبغي الخ الثانى (قوله ومؤنة الخ) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة إليها التقيد بيومهم وليتهم اه سم عبارة السيد عمر قوله ومؤنة شامل المسكن فيما يظهر وينبغي أن يتأتى ما سياتى فلا تغفل اه (قول الماتن من تلزمه الخ) يشمل نفسه كاسياتى اه سم (قوله من جهة ظاهرة) ظاهره وان لم يطلبه صاحبه ويؤيده ما يأتى فى قوله نعم ان وجب الخ اه ع ش (قوله قيل) الى قوله واستشكل فى المعنى الا قوله يعلم بما يأتى (قوله مطلقا) أى بما يحتاجه لمؤنه من نفسه وغيره (قوله ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فيما يحتاجه حالا وفيما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا اه سم (قوله ولا يرد) أى ما فى المجموع المحمول على غير الصابرو قوله على الماتن أى قوله لنفقة الخ (قوله بحمله على علمهم الخ) عبارة المعنى فمحمول على أن الصبيان لم يكونوا محتاجين حينئذ الى الاكل وإنما قال أى الانصارى فيه أى فى الخبر لا مهم نومهم خوفا من ان يطلبوا الاكل على عادة الصبيان فى الطلب من غير حاجة اه (قوله واللا بد) أى للمستقبل (قوله ورضى بذلك) ولا بد من اذنه اه بجير مى عن الحلبي (قوله اما اذا ظن) الى قوله كما تحرم فى المعنى الا قوله ولو عند حلول الاجل وقوله بل قد يس (قوله نعم الخ) عبارة المعنى الا ان حصل بذلك تأخير وقد وجب وفاء الدين على الفور الخ (قوله حرمت الصدقة) أى بما يمكن انه يدفع من الدين وان قل كحديث مثلا وقوله مطلقا الى جهة يرجو الوفاء منها اه لا اه ع ش (قوله مطلقا) أى ظن الوفاء من جهة ظاهرة ام لا (قوله كما تحرم صلاة النفل) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى اه سم أقول وكذا الخوف فوت راتب الحاضرة فيقدمه على القضاء وان كان فورى لان الاشتغال بها لا يعد تقصيرا اه ع ش وقال السيد عمر بعد ذكر كلام سم المار ما نصه وهو محل تأمل وكلامهم

قال الأذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله ومنها فيما يظهر) كذا مر (قوله فى الماتن بما يحتاج إليه) لم يضبط الحاجة بالنسبة لنفسه فهل هى ما يدفع الضرر أو ما يدفع المشقة التى لا تحتمل عادة (قوله ومؤنة) يشمل الكسوة لكن لا يناسب بالنسبة اليهما التقيد بيومهم وليتهم (قوله فى الماتن من) يشمل نفسه كاسياتى (قوله ويعلم بما يأتى الخ) قد يقال كيف يعلم هذا مع اختلاف الغرض فان الكلام هنا فيما يحتاج إليه حالا وفيما يأتى فيما فضل عن حاجته حالا (قوله والثانى الخ) قد يقال بين قوله والثانى الخ وقوله ولا يرد على الماتن الخ تناف الاقتضاء الأول أنه يعتبر فى التحريم عدم الصبر والثانى الاكتفاء فيه بمجرد الحاجة (قوله كما تحرم صلاة النفل الخ) ينبغي الا رواتب ذلك الفرض الفورى

بحمله على علمهم من عيالهم الكاملين الرضا والصبروا لا يثار ثم رأيت ابن الرفعة جمع بحمل المنع على الكفاية حالا والحل عليها لا بد وما ذكرته أولى كما لا يخفى ويؤيد ما ذكرته قول جمع لو كان من تلزمه نفقته بالغاء فلا رضى بذلك كان الأفضل التصديق أما اذا ظن وفاء الدين من جهة ظاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس بالتصدق حالا بل قد يسن نعم ان وجب أدائه فور الطلب صاحبه أو لعصيانه بسببه مع عدم علم رضا صاحبه بالتأخير حرمت الصدقة قبل وفائه مطلقا كما تحرم صلاة النفل على من عليه فرض فورى (وفى استحباب التصديق

بما فضل عن حاجته) السابقة من حاجة نفسه وموئنه يومهم وليتهم وكسوة فصلهم ووفاء دينه (أوجه) أحدها يسن مطلقا ثانيها لا يسن مطلقا ثالثها هو (أصحها) أنه (إن لم يشق عليه) (١٨٢) الصبر استحب) لأن الصديق رضى الله عنه وكرم وجهه تصدق بجميع ماله وقبله منه النبي صلى الله عليه وسلم صححه

في باب الصلاة كالصريح في رده فليراجع اه (قول المتن بما) أى بكل ما الخ اه مغنى (قوله السابقة) الى قوله وخرج في المغنى والى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله وموئنه) كذا في شرح مر انظره مع الاختصار على قول المتن ان لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بموئنه ايضا اه سم (قوله يومهم الخ) اى لا ما يكفيه في الحال فقط ولا ما يكفيه في سنته اه مغنى (قوله وكسوة فصلهم) لم يتعرض للسكن والظاهر انه لا بد من اعتباره وعليه فهل يعتبر سنة لانها الغالب او ينظر للعرف في تلك البلد ويحكم وليراجع اه سيد عمر اقول والا قرب الثاني كما مر (قوله مطلقا) أى شق عليه الصبر أم لا (قوله وقبله منه) أى لم ينكره عليه اه ع ش (قوله بل بكره) قال في شرح الروض والاوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروضة لان الخ اه سم (قوله مع خبر ابى بكر) فيه ان الكلام في التصديق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال واجيب بان التفصيل في قوله وهذا التفصيل الخ شامل لما قبل هذا وهو قول المتن قلت الاصح الخ اه بجري (قوله وخرج بالصدقة الخ) عبارة المغنى في شرحه الاصح تحريم صدقته الخ والضيافة كالصدقة كما قاله المصنف في شرح مسلم اه (قوله خالفه في شرح مسلم) اى لجعل الضيافة كالصدقة وهو المعتمد اه شيخنا الزيادى اه ع ش عبارة سم اعتمد ما فيه أى شرح مسلم مر اه (قوله في الجواهر الخ) ويسن التصديق عقب كل معصية كما قاله الجرجاني ومنه التصديق دينارا ونصفه في وطء الحائض ويسن لمن ليس ثوبا جديدا التصديق بالقديم وهل قبول الزكاة للمحتاج افضل من قبول صدقة التطوع او لا وجهان رجح الاول جماعة منهم ابن المقرئ والثاني آخرون ولم يرجح في الروضة واحدا منهما ثم قال عقب ذلك قال الغزالي وانه يختلف بالاشخاص فان عرض له شبهة في استحقاقه لم يأخذ الزكاة وإن قطع به اى الاستحقاق فان كان المتصدق ان لم يأخذها منه لا يتصدق فليأخذها فان اخرج الزكاة لا بد منه وإن كان لا بد من إخراجها ولم يضيق بالزكاة أى على اهلها تخير واخذها الشد في كسر النفس اه اى فهو حينئذ افضل اه نهاية زاد المغنى وهذا هو الظاهر واخذ الصدقة في الملا وتركه في الخلوة افضل لما في ذلك من كسر النفس ويسن للراغب في الخير ان لا يخلى يوما من الايام من الصدقة بشىء وإن قل ويسن التسمية عند الدفع الى المتصدق اليه ولا يطعم المتصدق في الدعاء من المتصدق عليه لئلا ينقص اجر الصدقة فان دعاه استحب ان يرد عليه مثلها التمس صدقة وليس التصديق بالثواب القديم من التصديق بالردىء بل بما يحب وهذا كما جرت به العادة من التصديق بالفلس دون الذهب والفضة اه (قوله لمساك الفضل الخ) ما المراد بالفضل ان كان مازدا على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهته لكراهة مازاد على سنة اه سم عبارة ع ش انظر ما المراد بالفاضل الذى يكره لمساكه وما المراد بالفاضل الذى يستحب التصديق به ان صبر ويكره ان لم يصبر ولعله ما ذكره الشارح بقوله وبحث غيره الخ إلا انه يلزم عليه ان الفاضل هو غير المحتاج اليه فلا حاجة للجمع بينهما في قول الجواهر وغير المحتاج اليه لانه عين الفضل اه وقد يقال أن الجمع للتفسير ويان المراد بالفضل (قوله أن المراد بالباقي) وهو غير المحتاج اليه اه ع ش (قوله من قولها) اى الجواهر (قوله عن قوته وقوت عياله سنة) اى ما لم يشتد الضرر وإلا اجبره على بيع مازاد على الحاجة الناجزة اه ع ش (قوله ما مر انفا) اى بقوله يومهم وليتهم الخ (كتاب النكاح)

(قوله وموئنه) كذا شرح مر انظره مع الاختصار على قول المتن إن لم يشق عليه الصبر ويتجه اعتبار هذا القيد بموئنه ايضا (قوله بل بكره) قال في شرح الروض والاوجه حمل الكراهة على كراهة التحريم وهو مراد الروض لان الخ اه (قوله على انه خالفه في شرح مسلم) اعتمد ما فيه مر (قوله ويكره لمساك الفضل) ما المراد بالفضل ان كان مازدا على يوم وليلة فلا حاجة مع كراهته لكراهة مازاد على سنة (كتاب النكاح)

الترمذى (والا) بان شق عليه الصبر (فلا) يستحب له بل بكره للخبر الصحيح خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى اى غنى النفس وهو صبرها على الفقر وبهذا التفصيل جمعوا بين الاحاديث المختلفة الظواهر كهذا الحديث مع خبر ابى بكر أما التصديق ببعض الفاضل عن ذلك فيسن اتفاقا نعم المقارب للكل كالكل وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط فضلها عن مؤنة من ذكر على ما في المجموع للخلاف القوي في وجوبها ويتعين حملها على ما اذا لم يؤد اثارها الى الحاق اذى ضرر بموئنه الذى لا رضاه على انه خالفه في شرح مسلم (فرع) في الجواهر يكره لمساك الفضل وغير المحتاج اليه كما بوب عليه البيهقي اه وبحث غيره أن المراد بالباقي مازاد على كفاية سنة اخذا من قولها ايضا اذا كان بالناس ضرورة لزمه بيع ما فضل عن قوته وقوت عياله سنة فان ابى اجبره الحاكم ويؤيده قول الموسر والمواساة بما زاد على الروضة عن الامام يلزم

كفاية سنة قال بعضهم أى في حال الضرورة لا مطلقا اه وهو فاسد كما يعلم مما ساذ كره اوائل السير ولا ينافى اعتبار السنة هنا ماسر آنفا لان الكراهة كما هنا يحتاج لها كثر من الندب كما هناك (قوله) (كتاب النكاح)

قيل بلغ أسماء بعض اللغويين ألفا وأربعين وهو لغة الضم والوطء وشرعا عقد يتضمن إباحة ووطء باللفظ الآتي وهو حقيقة في العقد مجازي الوطء لصحة نفيه عنه ولا استحالة أن يكون حقيقة فيه ويكنى به عن العقد لاستقبال ذكره (١٨٣) كفعله والافح لا يكتفى به عن غيره

وارادته في حتى تنكح زوجها
غيره دل عليه خبر حتى تذوق
عسيلته وفي الزاني لا ينكح
الزانية بناء على ما قاله ابن
الرفعة أن المراد لا يوطأ دل
عليها السياق وقيل عكسه
وقيل حقيقة فيهما فلو حلف
لا ينكح حنث بالعقد ولو
زنى بأسرأ لم تثبت مصاهرة
والأصل فيه قبل الإجماع
الآيات والأخبار الكثيرة
وقد جمعتها ازادت على المائة
بكثير في تصنيف سميته
الإفصاح عن أحاديث النكاح
وشرع من عهد آدم صلى الله
عليه وآله وسلم واستمر
حتى في الجنة ولا نظير له فيها
تعبدنا به من العقود وفائدته
حفظ النسل وتفرغ ما
يضر حبسه واستيفاء اللذة
والتمتع وهذه هي التي في
الجنة وهل هو عقد تمليك أو
إباحة وجهان يظهر أثرهما
فيما لو حلف لا يملك شيئا
وله زوجة والأصح لا حنث
حيث لانية وعلى الأول
فهو مالك لأن ينتفع
لألفه نفعه فلو وطئت
بشبهة فالمر لها اتفاقا ولا
يجب عليه وطؤها لانه حقه
وقيل عليه مرة ليقضى شهوتها
ويتقرر مهرها (هو) أي
النكاح بمعنى الزوج
(مستحب لمحتاج إليه) أي
تائق له بتوقانه للوطء ولو
خصيا (يجداه به) من مهر

(قوله قيل) إلى قوله اتفاقا في المغنى الإقوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وشرع إلى المتن في النهاية
الإقوله وفي الزاني إلى وقيل وقوله وقد جمعتها إلى وفائدته (قوله بعض اللغويين) وهو علي بن جعفر اه معنى
(قوله باللفظ الآتي) وهو الإناكاح والتزويج وما اشتق منهما اه ع ش أي وترجمتها (قوله لصحة نفيه
عنه) أي نفي النكاح عن الوطء إذ يقال في الزنا سفاح لانكاح ويقال في السرية ليست زوجة ولا منكوحه
وصحة النفي دليل المجاز اه معنى زاد الرشيدى لكن قد يقال إن هذا لا يسلمه الخصم اه (قوله ولا استحالة الخ)
أي عرفا كما هو ظاهر اه رشيدى عبارة ع ش هذا إنما يظهر بناء على أنه حقيقة في الوطء مجازي في العقد اما
على القول بأنه حقيقة فيهما فلا لانه اذا استعمل في العقد على هذا يكون مستعملا في حقيقته اه أي فيكون
من باب الصريح لا السكتاية (قوله فيه) أي الوطء وكذا ضمير ذكره وكفعله وارادته (قوله ويكنى به الخ)
الواو للحال اه ع ش (قوله لاستقبال الخ) الظاهر انه علة للاستحالة اه رشيدى أقول وهذا صريح صنيع
المغنى (قوله وإرادته) مبتدأ خبره قوله دل عليها عبارة المغنى ولا يراد على ذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجها
غيره لأن المراد العقد والوطء مستفاد من خبر الصحيحين حتى تذوق عسيلته اه (قوله وفي الزاني) عطف
على قوله في حتى تنكح اه سم أي وقوله الآتي دل عليها السياق على قوله دل عليها خبر الخ بحرف واحد مع
تقدم الجرور (قوله بناء على الخ) حال من متعلق في الزاني المقدر بالعطف وقوله أن المراد الخ بيان لما وقوله
دل الخ خبر ذلك المتعلق المقدر (قوله وقيل عكسه) عبارة المغنى والثاني أي من الأوجه الثلاثة في موضوع
النكاح انه حقيقة في الوطء مجازي في العقد به قال أبو حنيفة وهو أقرب إلى اللغة والأول أقرب إلى الشرع اه
(قوله حقيقة فيهما) أي بالاشتراك كالعين اه معنى (قوله فلو حلف الخ) تفريع على الأول وقوله
ولو زنى الخ تفريع ثان اه رشيدى (قوله فلو حلف الخ) عبارة المغنى وفائدة الخلاف بيننا وبين
الحنفية نظير فيمن زنى بأمرأة فأنها تحرم على والده وولده عندنا قاله الماوردي والرويانى وفيما لو
علق الطلاق على النكاح فإنه يحمل على العقد عندنا لا الوطء إلا أن نواه اه (قوله حنث بالعقد) لا الوطء إلا
أن نواه اه شيخنا زيادى وقضيته انه يقبل ذلك منه ظاهر اول عل وجهه شهرته فيه وان كان مجازا فليراجع
ثم قضيته انه لا حنث حيث لانية وإن دلت القرينة على إرادته كان حلف لا ينكح زوجته وينبغي خلافه عملا
بالقرينة اه ع ش وقوله وينبغي الخ يؤيده قول المغنى وإذا قالوا أي العرب نكح زوجته وأمراته لم يريدوا
إلا المجامعة اه (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على أن المراد العقد وقد يستبعد ويكون المراد أثر
النكاح وهو ثبوت الزوجية اه سم أقول إفاده قول الشارح الآتي وهذه هي التي الخ (قوله والتمتع)
عطف تفسير على قوله استيفاء اللذة (قوله وهذه) أي الفائدة الثالثة أعنى استيفاء اللذة والتمتع (قوله أو
إباحة) معتمد اه ع ش (قوله وله زوجة) الواو للحال (قوله والأصح لا حنث الخ) فظم أن الرجح هو
الثاني اه معنى (قوله وعلى الأول) أي التملك (قوله اتفاقا) أي على الوجهين (قوله ولا يجب عليه الخ)
مستأنف وقوله وطؤها أي وإن كانت بكر أفلو علم زناها ولم يطاقا لقياس وجوب الوطء دفعها لهذه المفسدة
لأنه لا يكون حقا لها اه ع ش (قوله أي النكاح) إلى قوله والمراد هو الخ في المغنى وإلى قوله ووجه انه الخ
في النهاية (قوله ونفقة يومه) أي وليته غ ش أي التمكين سم (قوله بامعشر الشباب) خصمهم بالذكر
لأنهم الذين تغلب عليهم الشهوة والأفئلهم غيرهم اه ع ش (قوله والمراد) أي بالبائة وقوله هو أي

(قوله وإرادته) على أنه لا يتعين إرادته هنا بل يجوز إرادة العقد لا بد منه في التحليل غاية الأمر أنه يعتبر
معه شيء آخر كأنه لا يكتفى إرادة الوطء بل لا بد معه من طلاق الثاني ثم انقضاء العدة ثم عقد الأول (قوله وفي
الزاني الخ) عطف على قوله في تنكح (قوله حتى في الجنة) قد يدل صنيعه على أن المراد العقد وقد يستبعد
وقد يكون المراد أثر النكاح وهو ثبوت الزوجية (قوله ونفقة يومه) أي التمكين

وكسوة فصل التمكين ونفقة يومه وإن اشتغل بالعبادة للخبر المتفق عليه بامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج فإنه اغض للبصر
واحصن للفرج والبائة بالمدة لغة الإجماع والمراد هو مع المؤمن لرواية من كان منكم ذا طول فليتزوج وعليه فالمراد بمن لم يستطع من فقد المؤمن

يريد ان يستعفف وفي مرسل من ترك التزوج مخافة العيلة فليس منا وحملوا الامر بالاستعفاف في الآية على من لم يجد زوجة ولا دالة لهم عند التام في شيء مما ذكر اذ لا يلزم من الفقر واثباته بالمال والاعانة وخوف العيلة عدم وجدان الالهة بالمعنى السابق لاسيما ودليلنا من لم يستطع فعله بالصوم فانه له وجاء اى قاطع اصح وهو صريح فيما قلناه لا يقبل تاويل (ويكسر) ارشاد ومع ذلك يشاب لان الارشاد الراجع الى تكميل شرعى كالمعة هنا (١٨٦) خلافا لمن اخذ باطلاق ان الارشاد نحو واشهدوا اذا تابعتهم لاثواب فيه (شبهه بالصوم)

للحديث المذكور وكونه يثير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه فان لم تنكسر به تزوج ولا يكسر هابنحو كالقور فيكره بل يحرم على الرجل والمرأة ان ادى الى الياس من النسب وقول جمع الخبر يدل على حل قطع العاجز الباب بالادوية مردود على ان الادوية خطيرة وقد استعمل قوم الكافور فاورثهم عللا من منته ثم ارادوا الاحتال لعود الباد بالادوية الثمينة فلم تنفعهم واختلوا في جواز التسبب الى القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فقال ابو اسحاق المروزي يجوز القاء النطفة والعلة ونقل ذلك عن ابي حنيفة وفي الاحياء في مبحث العزل ما يدل على تحريمه وهو الاوجه لانها بعد الاستقرار آيلة الى التخلق المهيأ لنفخ الروح ولا كذلك العزل (فان لم يحتاج) اى يتق النكاح بعدم توقانه للوطء خلقة ولعارض ولا علة به (كره) له (ان فقد الالهة) لا لزومه ما لا يقدر عليه بلا حاجة وسيدكر ان شرط صحة نكاح السفية

يريد ان يستعفف (الجملة حال من الناكح) (قوله وحملوا) اى الكثيرون وقوله اصح خبر قوله ودليلنا اه عش (قوله ارشادا) والفرق بين النكح والارشاد ان النكح لثواب الاخرة والارشاد لما نفع الدنيا اه كرى (قوله لان الارشاد الخ) هذا يفيد حيث رجع لتكميل شرعى لا يحتاج لقصد الامتثال وان لم يرجع لذلك فلا ثواب فيه وان قصد الامتثال وعبرة الشارح في باب المياه بعد قول المصنف ويكره المشمس مانصه قال السبكي التحقيق ان فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يشاب ولمجرد الامتثال يشاب ولها يشاب ثوابا انقص من ثواب من محض قصد الامتثال انتهت اه عش (قوله تزوج) اى مع الاحتياج وعليه فان لم ترض المرأة بذمته ولم يقدر على المهر تكلفه بالاقتراض ونحوه اه عش (قوله ليكره بل يحرم الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله ان ادى الخ) عبارة المغنى والنهاية قال البغوى يكره ان يحتاج لقطع شهوته ونقله في المطلب عن الاصحاب وقيل يحرم وجزم به في الانوار والاولى حمل الاول على ما اذالم يغلب على ظنه قطع الشهوة بالكلية بل بغيرها في الحال ولو اراد اعادة ثواب استعمال ضد تلك الادوية لا يمكنه ذلك والثاني على القطع لها مطلقا اه (قوله والخبر) اى المار آنفا (قوله قطع العاجز) مصدر مضاف الى فاعله وقوله الباء مفعوله (قوله عن ابي حنيفة) عبارته في مبحث الغرة افنى ابو اسحاق المروزي بحل سقيه امته دواء لتسقط ولدها مادام علة او مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهت اه سم (قوله على تحريمه) اى التسبب الى القاء النطفة وحكى الشارح خلافا في كتاب امهات الاولاد واطال فيه وظاهر كلامه ثم اعتمد عدم الحرمة فليراجع اه عش (قوله اى يتق) الى قوله بل بحث في النهاية ولى قوله وعليه فيفرق في المغنى (قوله وسيدكر الخ) عبارة المغنى تنبيه محل الكراهة فيمن يصح نكاحه مع عدم الحاجة اما ما لا يصح مع عدم الحاجة كالسفيه فانه يحرم عليه النكاح حينئذ قاله البلقيني اه (قوله فلا يرد) اى على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فاباى مخصص لما افاده كلامه هنا اه سم (قوله بل بحث جمع الخ) اعتمده المغنى لا النهاية حيث عقبته اى البحث بقولها وكلامهم ياباه اه قال عش قوله وكلامهم ياباه معتمدا اه (قوله وعليه الخ) ظاهره على هذا البحث وقد يقال على مجرد عدم الكراهة الذى هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما ياتى اه سم (قوله اى التخل) الى قوله ولك في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وقد ردت الى وما اقتضاه (قوله من المتعبد) لعل الاولى حذفه ليظهر الاستدراك الآتى في المتن (قوله افضل منه) اى من النكاح اذا كان يقطعه عن العبادة وفي معنى التخلي للعبادة التخلي للاشتغال بالعلم كما قاله الماورى بل هو داخل فيها اه مغنى (قوله وقد ردت ما ذكر) اى قوله اى التخلي اه سم (قوله لان ذات العبادة الخ) علة للعلة (قوله يحرم على الرجل والمرأة ان ادى الخ) اعتمدهما مر (قوله واختلوا في جواز التسبب الى القاء النطفة الخ) ذكر الشارح هذه المسئلة في مبحث الغرة ايضا وعبارته ثم فرع افنى ابو اسحاق المروزي بحل سقيه امته دواء لتسقط ولدها مادام علة او مضغة وبالغ الحنفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح انتهى (قوله فلا يرد) اى على ما افاده هذا الكلام من الصحة مع عدم الحاجة فاباى مخصص لما افاده كلامه هنا (قوله وعليه) ظاهره على هذا البحث وقد يقال وعلى مجرد عدم الكراهة الذى هو مدلول المتن لخالفه ما هنا على التقديرين لما ياتى (قوله وقد ردت ما ذكر)

الحاجة فلا ترد هنا (ولا) يفقد الالهة مع عدم حاجته له (فلا) يكره له لقدرته عليه ومقاصده لا تنحصر وما في الوطء بل بحث جمع ندبه الحاجة صلة وتانس رخدمة وعليه فيفرق بينه وبين ما ياتى فيمن به علة مزمنة بان هذا قادر على الوطء فلا يخشى فساد زوجته بخلاف ذاك (ايكن العبادة) اى التخلي لها من المنعبد (افضل) منه خلافا للحنفية اهتماما بشانها وقد ردت ما ذكر لانه هو محل الخلاف كما قاله السبكي وغيره لان ذات العبادة افضل من ذات النكاح قطعاً ويصح عدم التقدير ويكون افضل

بمعنى فاضل وما اقتضاه ذلك من ان النكاح ليس بعبادة ولو لا بتغاء النسل صرح به جمع قال بعضهم لصحته من الكافر ورد بان صحته منه لا تنفي كونه عبادة كعبادة المساجد والعقوبان صلى الله عليه وسلم امر به والعبادة انما تتلقى من الشارع وافق المصنف باذنه ان قصد به طاعة من ولد صالح او اعفاف فهو من عمل الآخرة ويثاب عليه والا فهو مباح وسبقه اليه الماوردي ولك ان تقول ان اريد بنى العبادة عنه مطلقا انه لا يسماها اصطلاحا لقرب او انه لا ثواب فيه مطلقا بعيد بخلاف للاحاديث الكثيرة الدالة على (١٨٧) مزيد ثوابه وثواب ثمراته كحديث اياتي احذنا

شهوته وله فيها اجر فقال ارايتم الخ وحديث حتى ما تضع في امراتك ولكلامهم اذ كيف يكون سنة بشرطه كما تقرروا لا يكون فيه ثواب وبهذا ينظر ايضا في قول المصنف والا فهو مباح والحاصل ان الذي يتجه انه متى سن له فعله ولم يوجد منه صارف او لم يسن له وقصد به طاعة كولد ائيب والا فلا والكلام في غير نكاحه صلى الله عليه وسلم فانه قرينة قطعا مطلقا لان فيه نشر الشريعة المتعلقة بمحاسنه الباطنة التي لا يطاع عليها الرجال ومن ثم وسع له في عدد الزوجات ما لم يوسع لغيره لتحفظ كل مالم يحفظه غير ما التذرع احاطة العدد القليل بها لكثرتها بل خروجهما عن الحصر (قلت فان لم يتعبد بالنكاح افضل في الاصح) من البطالة لثلاث تفضي به الى الفواحش فافضل هنا بمعنى فاضل مطلقا وصح خبرا تقوا الله واتقوا النساء فان اول فتنة من بنى اسرائيل كانت من النساء (فان وجد الالهية وبه علة كهرم او مرض دائم او

وما اقتضاه ذلك) اى كلام المتن اه معنى قال عرش اى التقدير اه ولا مدخل له كما لا يخفى (قوله كعبادة المساجد الخ) فان هذه تصح من المسلم وهى منه عبادة ومن الكافر وليست منه عبادة اه معنى (قوله وافق المصنف الخ) وعليه اى افتاء المصنف ينزل الكلامان نهاية ومعنى (قوله ان اريد بنى العبادة) اى فى كلام الجمع (قوله لا ثواب فيه مطلقا) اى عن التفصيل اى المصارف عن افتاء المصنف او الا فى الحاصل (قوله) (كلامهم) عطف على قوله للاحاديث (قوله بشرطه) اى من وجود الحاجة والاهية وعدم مانع كدار الحرب (قوله كما تقرروا) اى فى المتن والشرح (قوله صارف) اى عن الامتنال كان تكج لمجرد غرضه او كان فى دار الحرب (قوله والكلام فى غير نكاحه) الى قوله وبه يندفع فى المغنى والى قول المتن ويستحب فى النهاية الا قوله ولو طرأت الى التنبيه وقوله ولا دخل للصوم فيها (قوله مطلقا) اى ان فقد الالهية (قول المتن فان لم يتعبد) اى فافدا الحاجة للنكاح واجدا لالهية الذى لا علة به اه معنى (قوله بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا اه سم (قوله مطلقا) انظر ما المراد به ويحتمل ان المراد سواء كان فيما سبق بمعنى فاضل او لا (قوله) (وصح خبر الخ) لا موقع له هنا اذ هو دليل مقابل الاصح ولم يذكره حتى يستدل به عبارة المحلى والهاية والمغنى والثاني تركه افضل منه للخطر فى القيام بواجبه وفى الصحيح اتقوا الله الخ اه وهى ظاهرة (قول المتن كهرم) وهو كبر سن وقوله او تعين اى او كان مسوحا اه معنى (قوله كذلك) فقيه الحذف من الثاني لدلالة الاول اه سم (قوله المؤدى الخ) اى عدم التحصين (قوله وبه الخ) اى بقوله مع عدم الخ (قوله وقول الفزاري الخ) فى اندفاعه بحث لان الكراهة لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره وجود نهي الا ان يراد بالكراهة اصطلاح الاقدمين وفيه نظر اه سم وقد يقال ان قوله المؤدى الخ اشارة الى القياس بمنهى (قوله فى نحو المجبوب) اى فى تزوجه اه عرش (قوله هذه الاحوال) اى الهرم وما عطف عليه ويحتمل رجوعه الى قول المتن فان لم يمتح الخ (قوله فهل يلحق الخ) هل المراد من هذا اللاحق كراهة الاستدامة فيطلب منه الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شىء اخر فليتامل اه سم (قوله تنبيه) الى قوله اذ لا شىء فى المغنى (قوله ما اقتضاه سياق المتن الخ) عبارة المغنى اطلاق المصنف لا يشمل المرأة بدليل قوله بجداهية اه (قوله وخائفة الخ) اى وغير متعبد اه معنى (قوله ان احتاجته) اى لثوقاتها الى النكاح او الى النفقة وخافت من اقتحام الفجرة او لم تكن متعبد اه معنى (قوله والا كره) عبارة المغنى وان كانت لا تحتاج الى النكاح اى وهى تعبد كره لها ان تزوج اى لانها تنقيد بالزوج وتشتغل عن العبادة اه (قوله ثم بحث) عبارة النهاية ثم نقل اه (قوله

اى قوله اى التخلي (قوله بمعنى فاضل) اى لان البطالة لا فضل فيها مطلقا (قوله كذلك) فقيه الحذف من الثاني لدلالة الاول (قوله وقول الفزاري الخ) فى اندفاعه بحث لان الكراهة لا بد لها من نهي ولم يثبت بما ذكره وجود نهي الا ان يراد بالكراهة اصطلاح الاقدمين وفيه نظر (قوله فهل يلحق بالابتداء) لا يخفى انه لا يتصور اللاحق بالابتداء فى كراهة التزويج الذى كان الكلام فيه لوقوع الزوج فلا يتصور بعد وقوعه ان ينهى عنه فهل المراد من هذا اللاحق كراهة الاستدامة فيطلب الطلاق ولا يخفى مزيد بعده او شىء اخر فليتامل (قوله والا كره) نظير هذا فى الرجل وما ذكره المصنف بقوله السابق والا فلا يجامع عدم الحاجة فيه ما وعدم فقد الالهية ثم يقابل به هنا لالهية من جهتها مطلقا وكان عليها حق فالزوج

تعين) كذلك بخلاف من يعن وقتادون وقت (كه) له النكاح (والله اعلم) لعدم حاجته مع عدم تحصين المرأة المؤدى غالبا الى فسادها وبه يندفع قول الاحياء بسن لنحو المم سرح تنبها بالصالحين كما يستمر امر المرء على راس الاصابع وقول الفزاري اى نهي ورد فى نحو المجبوب والحاجة لا تنحصر فى الجماع ولو طرأت هذه الاحوال بعد اقامة ففعل تلحق بالابتداء ولا فائدة الدرام ترد فيه الزكشى والثاني هو الوجه كما هو ظاهر (تنبيه) ما اقتضاه سياق المتن من ان تلك الاحكام لا تنافى فى المرأة غير مراد فى الام وغير هازد به للتأنيمة والحق بها محتاجة للنفقة وخائفة من اقتحام فجرة وفى التنبيه من جاز لها النكاح ان احتاجته نذب لها والا كره ونقله الاذرى عن الامحباب ثم بحث

وجوبه عليها اذا لم يندفع عنها الفجرة الا به ولا دخل لهوم فيها وماذا كر دلم ضيف قول الزوجاني يسن لها مطلقا اذ لا شيء عليها مع ما فيه من القيام بامرها وسرها وقول غير ه لا يسن (١٨٨) لها مطلقا لان عليها حق الزوج خطيرة لا يتيسر لها القيام بها ومن ثم ورد الوعيد

الشديد في ذلك بل لو عملت من نفسها عدم القيام بها ولم تحتج له حرم عليها اه نعم ماذا كره بعد بل متجه (ويستحب دينه) بحث توجد فيها صفة العدالة لا العفة عن الزنا فقط للخبر المتفق عليه فافطر بذات الدين تربت يداك اى استغثت ان فعلت او افتقرت ان لم تفعل وتردد في مسئلة تاركة للصلاة وكتابية فقيل هذه اولى الاجماع على صحة نكاحها ولبطلان نكاح تلك لردتها عند قوم وقيل تلك لان شرط نكاح هذه مختلف فيه ورجح بعضهم الاول وهو واضح في الاسرائيلية لان الخلاف القوى انما هو في غيرها ولو قيل الاول لقوى الايمان والعلم هذه لامنه من فتنها وقرب سياسته لها الى ان تسلم ولغيره تلك اثلا تفتنه هذه لكان اوجسه (بكر) للامر به مع تعليله بانهن اعذب افواها اى الين كلاما وهو على ظاهره من اطبييته وحلاوته وانتق ارحاما اى اكثر اولادا او اسخن اقبالا وارضى باليسير من العمل اى الجماع واغرغرة بالكسر

ثم بحث وجوبه) معتمداه ع ش (قوله عليها) اى وعلى وليها وظاهر اطلاقه ولو لغير السكف والسكف غير موجود او لا يرغب فيها فليراجع ثم رايته في الشارح في فصل السكفة ما يفيد (قوله ولا دخل للصوم الخ) في اطلاقه نظر وما المانع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر ها بالصوم فليراجع سم ولك ان تقول يحتمل ان مرادهم ان الصوم لا يفيد في كسر هاشمونها بالتجربة ولا يبعد ان يكون له وجه من حيث القياس والا للمكان مفيدا لكان محض تحكم يبعد بل يستحيل صبر ورثهم اليه اه سيد عمر اقول ويؤيد النظر صنيع النهاية حيث ذكر هذا التنبيه بتمامه الا قول الشارح ولا دخل للصوم فيها فاسطة طه (قوله وماذا كر) اى عن الام وغيره (قوله عدم القيام بها) اى بحاجته المتعاقبة بالنكاح كاستعمالها الطيب اذا امرها به والتزين بانواع الزينة عند امره واحضار ما يزين به لها وليس من الحاجة ما جرت العادة به من تهينة الطعام ونحوه للزوج لعدم وجوبه عليها اه ع ش (قوله حرم عليها) وهما في ذلك الرجل اه ع ش (قوله انتهى) اى كلام الغير (قول الماتن دينه) يردد النظر في دينه وفاسطة يلم او يغاب على القان ان تزوجه بها يكون سببا لزوال فسقها ولعل الثانية اولى بل لو قبل بوجوب ذلك لم يبعد فليراجع وليجرر اه سيد عمر (قوله بحث) الى قول الماتن ليست في النهاية الا قوله واسخن اقبالا (قوله فافطر) اى اياها المسترشد (ان فعات) اى ما امرتك به شرح روض (قوله او افتقرت ان لم تفعل) اقتصر عليه شرح الممنهج والروض وهو الموافق لقول القاموس وترب كفرح خسروا فتقرو ويده لا اصاب خير او ترب قل ماله وكثر ضداها لان يقال ان التفسير الاول على التيجوز بعلاقة الضدية (قوله هذه اولى) اى الكتابية وقوله نكاح تلك اى تاركة الصلاة (قوله عند قوم) عبارة عميرة عند الامام احمد رضى الله عنه وفي وجه عندنا اه وعبارة ع ش نسب غير الشارح هذا القول الى احمد ومقتضاه ان مجرد التارك ردة والمنقول في مذهبهم خلافة قال في منتهى الارادات ومن تركها ولو جهلا فعلم واصر كفو وكذا تها وانا وكسلا اذا دعاه امام او نائبه لفعلمها واني حتى تضابق وقت التي بعدها ويستتاب ثلاثة ايام فان تاب بفعلمها والاضرب عنقه وقال شارحه ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاء وكذا قال صاحب الاقناع من ائمة الحنابلة ومنه يعلم ان النساء الموجدات في زمنا انكحتها صحيحة حتى عند احمد (قوله وقبل تلك) اى تاركة الصلاة وهذا هو المعتمد مطلقا اه ع ش (قوله الاول) اى القول باولوية الكتابية (قوله لقوى الايمان الخ) قد يقال ينبغي ان يزاد ويرجو ولو على بعد اسلامها والا فتن يقن انها لا تسلم يبعد تقديمها على المسئلة المذكورة وقد يقال ايضا انه لو علم او غلب على ظنه انها تسلم لم يبعد الوجوب حينئذ فيما يظهر اه سيد عمر اقول ويغنى عن قيد الرجم قوله وقرب سياسته الخ (قوله والعلم) اى التصديق فالعطف للتفسير (قوله هذه) اى الكتابية خبر الاول وقوله ولغيره عطف على لقوى الخ وقوله تلك اى تاركة الصلاة عطف على هذه بحرف واحد وقوله لكان الخ جواب ولو قيل (قوله بانهن) اى الابكار (قوله من اطبييته الخ) اى القيم (قوله واسخن اقبالا) لعل المراد به اسرع حمل ثم كان الاول او بدل الو او كافي بعض النسخ (اى غرة البياض) الاضافة بيانية اه ع ش عبارة الرشيدى قال الشباب سم انظر ما المراد فان الاولان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوة اه وقد يقال لامانع من نقصها عنها واشرافها بزوال البكارة وان لم يدرك ذلك اه اقول بل هو مدرك وان كان منشؤه زيادة اهتمام البكر بالنظافة (قوله او حسن الخلق) عطف على البياض (قوله وارادتهما) اى البياض وحسن الخلق (قوله ولمن عنده الخ) اى ونحوه كمن يكثر ضيفا فانه (قوله لهذا) اى لتقوم على اخواته (قوله وفي الاحياء) الى قوله ولا يتنافيه في المغنى وشرح الروض الالفة بالبكر (قوله

فالزوج عليه حقوق لها فلم كره هنا لانهم الا ان يقال حقوقيه عليها اكثر واخطر فليتامل (قوله ولا دخل للصوم فيها) في اطلاقه نظرا لما المانع انها كالرجل اذا كانت حاجتها الشهوة فتكسر ها بالصوم فليراجع (قوله اى غرة البياض) انظر المراد فان الاولان لا تتفاوت بتفاوت البكارة والثبوة (قوله

اى ابعاد من معرفة الشر والتفطن له وبالضم اى غرة البياض او حسن الخلق وارادتهما معا جود نعم الثيب اولى لعاجز عن الانقضاض ولمن عنده عيال يحتاج اكاملة تقوم عليهن كما استصوبه صلى الله عليه وسلم من جابر لهذا وفي الاحياء يسن ان لا يزوج بنته

بنته البكر الا من بكر لم تزوج قط لان النفوس جرات على الا ينام باول ما يوف لا ينافيه ما نقرر من نذب البكر ولولا لب ان ذاك لما ين
للزوج وهذا فيما ينسب للولي (نسبية) اي معروفة الاصل طيبته لنسبته الى العلماء والصلحاء تذكره بذات الزنا والفاسق والحق بها القيطق ومن
لا يعرف ابوها الخبر تخبرو النطفكم ولا تضعوه في غير الا كفاه صححه الحاكم واعترض (١٨٩) (ليست قرابة قريبة) لخبر فيه النهي عنه

وتعليقه بان الولد يحى ونحيما
لكن لا اصل له ومن ثم
نازع جمع في هذا الحكم
بانه لا اصل له وبانكاحه
صلى الله عليه وسلم عليا كرم
الله وجهه ويرد بان نكاحه
الولد الناشئة غالبا عن
الاستحياء من القرابة القريبة
معنى ظاهر يصلح اصلا
لذلك وعلى كرم الله وجهه
قريب بعيد اذ المراد
بالقريبة من هي في اول
درجات الخوة والعمومة
وفاطمة رضى الله عنها بنت
ابن عم فهي بعيدة
ونكاحها اولى من الاجنبية
لان نفاد ذلك المعنى مع حنو
الرحم وتزوجه صلى الله
عليه وسلم لزنب بنت جحش
مع كونها بنت عمته لمصلحة
حل نكاح زوجة المتبنى
وتزويجه وزنب بنته لاني
العاص مع كونها ابن خالتها
بتقدير وقوعه بعد النبوة
واقعة حال فعلية فاحتمال
كونه لمصلحة يسقطها وكل
بما ذكر مستعمل بالنذب
خلافا لما يوهه ظاهر
العبارة ويسن ايضا كونها
ودودا ولودا ويعرف في
البكر باقاربها ووافرة
العقل وحسنة الخلق وكذا
بالغة وفاقة ولد من غيره

بنته البكر) ينبغي ان يكون ذكر البكر في البنت ليس قيذا احتراز بابل الغالب ثم رايت ان المعنى والاسنى
اسقطاه وينبغي ايضا ان يكون التعبير بالبنت كذلك فطلق المولية كذلك اه سيد عمر (قوله وتكره
بنت الزنا الخ) لانه قد يعبر بها الدماء اصلا او ربما كتسبت من طباع ايها اه عش (قوله في غير الا كفاه)
لفظ المعنى الا في الا كفاه فليحرم اه سيد عمر (قوله واعترض) عبارة المعنى قال ابو حاتم الرازي ليس له اصل
وقال ابن الصلاح له اسانيد فيها مقال ولكن صححه الحاكم اه (قول المتن ليست قرابة قريبة) هذا من في
الموصوف المقيد بصفة فيصدق بالاجنبية والقرابة البعيدة وهي اولى منها ولو ابدل المصنف ليست بقوله
غير كان مناسبا للصفات المتقدمة اه معنى (قوله لخبر فيه) الى قوله اي بحسب طبعه في النهاية وكذا في المعنى
الا قوله نكاحه الولد الى وعلى رضى الله عنه وقوله وتزويجه الى ويسن (قوله وتعليقه) عطف على النهي وقوله
لكن لا اصل له اي لذلك الخبر عبارة المعنى واستدل الرافعي لذلك تبعا للوسيط بقوله صلى الله عليه وسلم
لانكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضاوي اي نحية او ذلك لضعف الشهرة غير انه يحى كرم الله وجهه
طبع قومه قال ابن الصلاح ولم اجد لهذا الحديث اصلا معتمدا قال السبكي فينبغي ان لا يثبت هذا الحكم
لعدم الدليل وقد زوج صلى الله عليه وسلم عليا بفاطمة رضى الله تعالى عنهما وهي قرابة قريبة انتهى اه
(قوله يصلح اصلا الخ) نظريه الشهاب سم بانه لا بد للحكم من اصل كتاب او سنة او اجماع او قياس اه رشيدى
عبارة عش قوله يصلح اصلا اي لم يثبت وقوله لذلك اي الكراهة اه وعبارة الكردى قوله لذلك
اي دليلا للحكم اه (قوله ونكاحها) اي القرابة البعيدة (قوله وعلى الخ) الاولى نصبه عطفًا على سخافة
الولد (قوله والعمومة) الو او بمعنى او (قوله وتزويجه الخ) وقوله وتزويجه الخ كل منهما جواب عما يرد على
المتن (قوله واقعة حال الخ) خبر وتزويجه (قوله فاحتمال كونه) اي ذلك التزويج (قوله يسقطها) خبر
فاحتمال الخ اي يسقط هذا الاحتمال تلك الواقعة اي الاستدلال بها (قوله بما ذكر) اي من قوله دينه الخ
(قوله ودودا) اي متحبة للزوج اه عش (قوله ويعرف) اي كونها ودودا ولودا (قوله والمرأة العقل)
عبارة المعنى عاقلة قال الاسنوى ويتهن ان يراد بالعقل هنا العقل العرفي وهو زيادة على منطقة تكليف اه
والمتجه كما قال شيخنا ان يراد اعم من ذلك اه ولا يخفى ان تعبير الشارح كالنهاية ظاهر فيما قاله الاسنوى
(قوله لا لمصلحة) راجع للمسئلتين قبله اه رشيدى (قوله قول بعضهم الخ) ائني هذا القول شيخنا الشهاب
الرملى اه سم اي وبواقعه صريح النهاية وظاهر المعنى (قوله نعم الخ) لا يخفى ان هذا الاستدراك انما
يناسب لقول البعض لا ما اختاره الشارح (قوله نعم تكره) الى قوله قيل الشقرة في المعنى والى التنبيه في النهاية
الا قوله وكان الى ولا ذات مطلق (قوله ذات جمال) فاعل سلبت اه سم (قوله وان لا تكون شقراء الخ)
وان لا يزيد على امرأة واحدة من غير حاجة ظاهرة ويقاس بالزوجة المريفة كما قاله ابن العماد ويسن ان
يتزوج في شوال وان يدخل فيه وان يعمد في المسجد وان يكون مع جمع واول النهار نياقة ومعنى قال عش
قوله من غير حاجة الخ من انهم حصلوا لذمتها واحتياجه للخدم وقوله ويسن ان يتزوج في شوال اي
حيث كان يمكنه فيه وفي غيره على السواء فان رجس سبب للنكاح في غيره فعلمه صريح الترغيب في الصغر ايضا
روى الزهرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ابنته فاطمة عليا في شهر صفر على راس اثني عشر شهرا من

يصلح اصلا لذلك) فيه نظر بل لا بد ان يبين اصلا يلحق به ما نحن فيه ويبين انه معمل بهذا المعنى الظاهر ليصح
الالحاق بسببه اذ لا بد للحكم من كتاب او سنة او اجماع ولا شيء من ذلك او قياس ولم يبينه فقام له (قوله وبهذا
يرد قول بعضهم الخ) ائني هذا القول شيخنا الشهاب الرملى شرح مر (قوله ذات جمال) فاعل سلبت (قوله)

لا لمصلحة وحسنه اي بحسب طبعه كما هو ظاهر لان قصد الدفعة وهي لا تحصل الا بذلك وهذا رد قول بعضهم المراد بالجمال هنا الوصف
القائم بالذات المستحسن عند ذوى الطباع السليمة نعم تذكره ذات الجمال البارع لانها تزوجه وتقطع اليها عين الفجرة ومن ثم قال احمد
ماسلئت اي من فتنة او قطاع فاجابها انتم له عليها ذات جمال اي بارع قطر خفيفة المهر وان لا تكون شقراء قبل الشقرة يياض

ناصح بخالفه نقط في الوجه لونها غير لونه اه وكأنه اخذ ذلك من العرف لان كلام اهل اللغة مشكل فيه لاذ الذي في القاموس الاشقة من الناس من يعلو بياضه حمرة اه ويتعين تأويله بما يشير اليه قوله يعلوه بأن المراد أن الحمرة غلبت البياض وقهرته بحيث أصبح كاهب النار ما وقدة لاذ هذا هو المذموم بخلاف مجرد تشرب البياض بالحمرة فإنه أفضل الألوان في الدنيا لانه لونه صلى الله عليه وسلم الاصل كما بينته في شرح الشائل ولا ذات مطلق لها اليه رغبة او عكسه (١٩٠) ولا من في حلمه خلاف كان زنى او تمتع بامها او بها فرعه او اصله او شك بنحو رضاء

الهجرة اه (قوله ناصح) أى خالص (قوله تأويله) أى ما في القاموس (قوله يعلوه) كذا في أصله والانصب حذف الهاء اه سيد عمر (قوله غلبت البياض وقهرته) الانصب جعل الفعلين مضارعا (قوله في الدنيا) ما وجه التقييد به فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال وجهه كون الكلام في نساء الدنيا (قوله او بها) عطف على ما هو قوله فرعه الخ الاولى كما في النهاية او فرعه الخ عطف على الضمير المستتر في زنا و تمتع (قوله او شك) عطف على خلاف سم ورشيدى (قوله الزرقاء البذية) على حذف أى التفسيرية (قوله او العجوز المدبرة) أى التى تغيرت أحوالها اه عش (قوله مطلقا) أى جملة أم لا اه عش (قوله ثم الولادة) ذكره النهاية عقب البكارة (قوله ثم الجمال) الاولى تقديم الجمال على البكارة لما فيه من مزيد الاعفاف الذى هو المقصود الاصل من النكاح اه سيد عمر (قوله ورجا) الى قوله وعلفه في المغنى والى المتنى في النهاية (قوله المجوز) انظر ما فائدته (قوله ايضا) أى كاشتراط قصد النكاح ورجاء الاجابة رجاء ظاهرا (قوله علمه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه اه سم (قوله كالنريض) فيه تأمل سم ورشيدى (قوله الامر به) الى قوله وخرج في النهاية والمغنى (قوله الامر به الخ) عبارة المغنى لقوله صلى الله عليه وسلم للغيرة بن شعبة وقد خطب امرأة انظر اليها فإنه اخرى ان يؤدم بينكما المودة والالفة رواه الترمذى وحسنه والحاكم وصححه ومعنى يؤدم أى يدوم فقدم الواو على الدال اه (قوله أى تدوم) أى يصير النظر سببا لدوام المودة (قوله والالفة) عطف تفسير (قوله ونظرها الخ) وفى كذا الاستاذ البكرى مانصه ويندب للمرأة إذا أرادت التزويج بمن رجحت إجابته كما مر ان تنظر لما عدا عورته والاستوصفة على قياس ما سبق سم عبارة الرشيدى أى فتتظر منه ما عدا ما بين سرته وركبته كما ذكره الشارح فيما كتبه على شرح الروض ونقله عن العباب اه (قوله فلا يجوز الخ) خلافا للذمى والمغنى عبارتهما في مبحث نظر الامر ما نصه وشرط الحرمة ان لا تدعوا الى نظره حاجة فان دعيت كالوكان بالخطوبة نحو ولد امرؤ وتعدر عليه رؤيتها وسماع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواءهما فى الحسن والافلا كما يحتمل الاذعى ويظهر ان محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وفى سم بعد ذكر ما مر اختصارا مانصه للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وينبغى ان يجوز نظر نحو اختها لكن إن كانت متزوجة فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها وظن رضاها وكذا بغير رضا نفسها أو ظن رضاها إذا كانت عزباء لان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصاحبة هذا الخاطب اه اقول وينبغى اعتبار ظن رضاها مطلقا عزباء ولا (قوله وان بلغه) أى يريد التزوج (قوله المقصود منه) أى من النظر (قوله مما ذكر) أى فى المتن والشرح (قوله وبعد القصد) متعلق بقوله الاولى (قوله ومعنى خطب الخ)

وشك) عطف على خلاف (قوله علمه بخلوها الخ) ينبغى او ظنه (قوله لان غايته أنه كالتعريض) فيه تأمل (قوله ونظرها اليه كذلك) لم يتعرض لما تنظره منه وقد يقال ما يأتى انه ينظر من الامة ما عدا ما بين سرته وركبته يقتضى ان المنظور من الرجل ما عدا ما بين سرته وركبته فليتأمل ثم رايت فى الكنى للاستاذ البكرى مانصه ويندب للمرأة إذا أرادت التزوج بمن رجحت إجابته كما مر أن تنظر لما عدا عورته والا استوصفته على قياس ما سبق اه (قوله فلا يجوز الخ) على الجواز مر وينبغى اشتراط عدم الشهوة وان من الفتنة للفرق بين هذا ونفس المقصود نكاحها وانه يجوز نظر نحو اختها لكن ان كانت متزوجة

وفى حديث عند الدليلى والخطاى النهى عن نكاح الشهيرة الزرقاء البذية واللبزة الطويلة المزولة والنهيرة القصيرة الذميمة او العجوز المدبرة والهندرة العجوز المدبرة او المكثرة للذرر أى الكلام فى غير محله أو القصيرة الذميمة ولو تعارضت تلك الصفات فالذى يظهر انه يقدم الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم الولادة ثم اشرافية الذنب ثم البكارة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه اظهر بحسب اجتهاده (تنبيه) كما يسن له تحرى هذه الصفات فيها كذلك يسن لها ولوليها تحريها فيه كما هو واضح (واذا قصد نكاحها) ورجا الاجابة قال ابن عبد السلام رجاء ظاهرا وعلله غيره بان النظر لا يجوز الا عند غلبة الظن المجوز ويشترط أيضا كما هو ظاهر علمه بخلوها عن نكاح وعدة تحرم التعريض كالرجعية فان لم تحرمه جاز النظر وان علمت به لان غايته انه كالتعريض فاطلاق بعضهم حرمة فى العدة اذا كان

بأذنها أو مع علمها بانه لرغبته فى نكاحها ينبغى حمله على ما ذكرته (سن نظره اليها) للامر به فى الخبر الصحيح مع تعليله جواب بأنه اخرى أن يؤدم بينهما أى تدوم المودة والالفة وقيل من الادم لانه يطلب الطعام ونظرها اليه كذلك وخرج باليهما نحو ولدها الا مرد فلا يجوز له نظره وإن بلغه استواءهما فى الحسن خلافا لمن وهم فيه وزعم أن هذا حاجة مجوزة ممنوع إذا الاستواء فى الحسن المقتضى لكون نظره يكتفى عن نظرها فى كل ما هو المقصود منه يكاد يكون مستحيلا اما لو اتنى شرط ما ذكر فيحرم النظر لعدم وجود مسوغه وبعد القصد الاولى كون النظر (قبل الخطبة) ومعنى خطب فى رواية أراد للخبر الآخر إذا ألقى الله فى قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها

وظاهر كلامهم انه لا يندب النظر بعد الخطبة لانه قد يعرض فتاذى هي او اهلها وانه مع ذلك يجوز لان فيه مصلحة ايضا فاقبل بحتمل حرمة
لان اذن الشارع لم يقع الا فيما قبل الخطبة برد بان الخبر مصرح بجوازه بعدها فطل حصره وانما اولوه بالنسبة للاولوية لا الجواز كما هو واضح
اذ ما عل به النظر في الخبر موجود في كل من الحالين (وان لم تاذن) هي ولا وليها اكتفاء (١٩١) باذن الشارع ففي رواية وان كانت لا تعلم

بل قال الاذرعى الاولى
عدم علمها لانها قد تتزين
له بما يغره ولم ينظر
والاشتراط مالك الاذن
كانه لمخالفته للرواية المذكورة
(وله تكرير نظره) ولو
اكثر من ثلاثة على الاوجه
مادام يظن ان له حاجة الى
النظر لعدم احاطته باوصافها
ومن ثم لو اكتفى بنظرة حرم
الرائد عليها لانه نظر ابيح
لضرورة فليست قيد بها قال
جمع وان خاف الفتنة قال ابن
سراقة ولو بشهوة ونظر
فيه الاذرعى (ولا ينظر)
من الحرة (غير الوجه
والكفين) من رؤوس
الاصابع الى الكوع ظهرا
وبطنا بلا مس شيء منهما
لدلالة الوجه على الجمال
والكفين على خصب البدن
واشتراط النص وكثيرين
سترماعداها حتى يحل نظرهما
يحمل على ان المراد به منع
نظر غيرهما او نظرهما إن
ادى الى نظر غيرهما
ورؤيتهما ولو مع عدم علمها
لا تستلزم تعمدا رؤية
ماعداهما فاندفع ميل الاذرعى
اظاهر كلام الجمهور من
من الجواز مطلقا سترت
اولا وتوجيهه بان الغالب
انها مع عدم علمها لا تستر

جواب عن اقضاء الخبر خلاف المتن وقوله في رواية اشار اليها بقوله السابق في الخبر الصحيح وقوله اراد اى
خطبة وقوله للخبر الخ لتعليل للتاويل المذكور (قوله وظاهر كلامهم انه لا يندب الخ) وقفا لظاهر المغنى وشرحي
المنهج والروض وخلافا للنهاية عبارة وظاهر كلامهم بقاء ندب النظر وإن خطب وهو الاوجه اه (قوله
وانه) اى النظر مع ذلك اى مع كونه بعد الخطبة او مع عدم الندب (قوله بان الخبر) اى المار انفا (قوله
بالنسبة للاولوية) لا يخفى ما فيه ثم رايت المحشى قال وفيه نظر لان التاويل يقتضى ان ذلك المغنى هو المراد
الا ان يجاب بانه يقتضى ان المراد على وجه الاولوية وفيه نظرا سيد عمر (قوله هي ولا وليها) الى قوله
ولم ينظر وافي المغنى الا قوله في رواية الى لانها الى قوله قال جمع في النهاية الا قوله وضرر الطول الى ومن
لا يتيسر (قوله ولم ينظر وافي الخ) عبارة المغنى ولكن الاولى ان يكون باذنها خروجا من خلاف الامام
مالك فانه يقول بحرمته بغير اذنها اه (قوله على الوجه) كذا في المغنى (قوله قال جمع الخ) وقوله قال ابن
سراقة الخ اعتمدهما النهاية والمغنى (قوله من الحرة) الى قوله واشتراط النص المغنى في والى قوله وقول
الامام في النهاية (قوله واشتراط النص) مبتدأ خبره قوله يحتمل (قوله او نظرها) عطف على نظرها سم
(قوله ورؤيتهما الخ) الواو حالية اه كرى اقول بل استثنائية بيانية (قوله لا تستلزم تعمدا الخ) اى فان
اتفق ذلك من غير قصد للنظر وجب الغض سر يعاوان علم انه متى نظر اليهما ادى ذلك الى نظر غيرهما حرم
النظر وبعث اليها من يصفها له ان اراد اه عش (قوله الظاهر الخ) متعلق بميل واللام بمعنى الى (قوله
مطلقا) معناه علمت اولادى اولاه كرى اقول هذا هو المناسب للسياق لكن المتبادر ان قوله سترت الخ
تفسير للاطلاق فلا يظهر على هذا دعواه الاندفاع (وتوجيه الخ) عطف على ميل اه سم (قوله اشتراط
ذلك) اى الستر (قوله امامن) الى قوله ولا يعارضه في المغنى (قوله من فيمارق) اى ولو مبعضة اه معنى (قوله
لتعليمهم عدم حل الخ) اى فى الحرة اه كرى (قوله ما ياتى) اى فى المتن عن قريب (قوله انها) اى الامة
(قوله هنا) اى عند قصد النكاح (قوله مطلقا) اى فى الحرة والامة (قوله واذا لم تعجبه الخ) كذا في المغنى
(قوله واذا لم تعجبه سن له الخ) هذا اذا كان النظر بعد الخطبة كما هو ظاهر اه كرى وسياق مثله عن
الرشيدى (قوله ولا يترتب الخ) جواب اعتراض اه سم وكتب عليه الرشيدى ايضا مانعه اى فيما اذا كان
نظره بعد الخطبة اما اذا كان قبلها فلا يترتب ماذ كر كرا لا يخفى اه (قوله منع خطبتها) اى لغير
الخاطب اه كرى (قوله جازت) اى الخطبة (قوله كما ياتى) اى فى الفصل الا تى فى شرح الا باذن الخاطب
(قوله وضرر الطول الخ) جواب اعتراض (قوله كاشتراط الخ) اى من الخاطب رة وقوله منه اى

فينبغى امتناع نظرها بغير رضا زوجها او ظن رضاه وكذا بغير رضاها نفسها او ظن رضاه اذا كانت عزا
لان مصلحتها او مصلحة زوجها مقدمة على مصلحة هذا الخاطب (قوله بالنسبة للاولوية لا الجواز) فيه نظر لان
التاويل يقتضى ان ذلك المغنى هو المراد الا ان يجاب بانه يقتضى انه المراد على وجه الاولوية وفيه نظر (قوله
فى المتن ولا ينظر غير الوجه والكفين) ظاهر كلامهم سن نظره وجه الحرة وكفيهما ماعداهما بين سررة الامة
وركبتها وان حصل المقصود بدون ذلك ولا يبعد ان يقال ما يتوقف عليه المقصود من ذلك يسن نظره وما زاد
يجوز نظره لاذن الشارع فيه لكن لا يسن مر (قوله او نظرها) عطف على نظر (قوله فاندفع ميل)
الاذرعى الخ) كذا شرح مر (قوله وتوجيهه) عطف على ميل (قوله كما صرح به ابن الرفعة) اعتمده مر
(قوله ولا يترتب عليه) اى السكوت جواب اعتراض وقوله جازت اى خطبتها

ماعداهما وبان اشتراط ذلك يسد باب النظر اه امامن فيمارق فينظر ماعداهما بين سترتها وركبتها كما صرح به ابن الرفعة وقال انه مفهوم
كلامهم اى لتعليمهم عدم حل ماعد الوجه والكفين بانه عورة وسبقه لذلك الروايات ولا يعارضه ما ياتى انها كالحررة فى نظر الاجنبى اليها لان
النظر هنا مامور به ولو مع خوف الفتنة فانيط بماعد عورة الصلاة فيما ياتى منوط بخوف الفتنة وهو جار في ماعد الوجه والكفين مطلقا
واذا لم تعجبه سن له ان يسكت ولا يقول لا اريدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشعر بالاعراض جازت كما ياتى

وضر الطول دون ضرر قوله لا يريد ما فاحتمل على ان الاعراض قد يحصل بغير الكوت كما شرط ما يعلم منه انهم لا يجيبون اليه ومن لا يتيسر له النظر ولا يريد به بنفسه يسئل ان يرسل من يحل له نظرها ليتأملها ويصفها له ولو لمالا يحل له نظره ليستفيد بالبعث مالا يستفيد بالنظر وهذا لمزيد الحاجة اليه مستثنى من حرمة (١٩٢) وصف امرأة لرجل وقول الامام له امر المرسله بنظر متجدها مراده ما عدا العورة كما هو

واضح (ويحرم نظر رجل) وخصي ومجرب وخشي إذ هو مع النساء كرجل وعكسه فيحرم نظره لهما ونظرهما له احتياطا وانما غسله بعدموته لانقطاع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط حينئذ معنى ويظهر فيه مع مشكل مثله الجرمة من كل للآخر في حال الحياة بتقديره مخالفا له احتياطا إذ هو المبني عليه امره لا لمسوح كما يأتي (بالغ) ولو شيخاها وغثا وهو المنتسبه بالنساء عاقل مختار (الى عورة حرة) خرج مثاله فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما افتي به غير واحد ويؤيده قولهم لو علقت الطلاق برؤيتها لم يحث برؤية خيالها في نحو امرأة لانه لم يرها وحل ذلك كما هو ظاهر حيث لم يخف فتنه ولا شهوة وليس منها الصوت فلا يحرم سماعه الا ان خشي منه فتنه وكذا ان التذبه كما يحثه الزركشي ومثله في ذلك الامر (كبيرة) ولو شوها بان بلغت حدا تشتهى فيه لذوى الطباع السليمة لو سلمت من مشوه بها كما يأتي (اجنبية) وهي ما عدا وجهها وكفيها بلا خلاف لقوله تعالى قل للؤمنين يغضوا

الاشرط وقوله انهم الخ اي اهل المخطوبة (قوله ومن لا يتيسر الخ) الى قوله وهذا في المغنى (قوله يسئل له الخ) لكن النظر عندما كانا اهل من الارسال اه سمع عن الكنز (قوله من يحل له الخ) رجلا كان او امرأة كاخيا ومسوح بباح له النظر اعرش (قوله ولو لمالا يحل نظره) كالصديق ما وارتكتب الحرمة ورات العورة فهل يجوز لها وصفها للخاطب ام لافيه نظرا والا قرب الاول اعرش (قوله ليستفيد بالبعث الخ) وهل له ان يجمع بين النظر والبعث لان في كل منهما فضيلة ليست في الاخر او لا لان احدهما محصل للغرض والثاني اقرب الى كلامهم والاول اظهر معنى فليتا مل وظاهر ان محل التردد حيث اتى باحدهما ولم يترتب عليه جزم باحد الطرفين من الفعل والترك اه سيد عمر (قوله وهذا) اي الوصف المذكور (قوله له) اي الخاطب امر المرسله الخ مقول وقول الامام وقوله مراده الخ خبره (قوله وخصي) الى قول المتن كبيرة في النهاية الا قوله ويظهر الى المتن وقوله ويؤيده الى وليس منها (قوله وخصي) اي من بقي ذكره دون انثيه وقوله ومجرب اي مقطوع الذكر فقط اه معنى (قوله وانما غسله) اي بشرط عدم وجود محرم له اعرش (قوله لانقطاع الشهوة الخ) اي مع احتمال كونه كالغاسل ذكورة او انوثه فلا يرد يحرم على الرجل غسل المرأة الاجنبية وبالعكس مع انقطاع الشهوة بالموت اه عرش (قوله الحرمة الخ) فاعل يظهر (قوله اذ هو) اي الاحتياط (قوله لا لمسوح) اشار به الى ان المراد بالفعل هنا ما يشمل الخصي والمجرب ويدل له مقابلة بالمسوح الا في كلام المصنف عرش وسم (قول المتن بالغ) خرج به الصبي وسياتي حكم المراهق (قوله عاقل) اي اما المجنون فلا يحرم عليه لسقوط تكليفه وسياتي وجوب الاحتجاب عايبا منه وجوب منع الولي له من النظر رشيدى وسم وعرش (قوله مثالا) اي العورة (قوله في نحو امرأة) ومنه الماء اه عرش (قوله ومحل ذلك) اي عدم حرمة نظر الممثل (قوله وليس) الى قوله وكذا في المغنى (قوله منها) اي العورة (قوله الصوت) ومنه الزغاريات اه عرش (قوله فلا يحرم سماعه) ونذب تشويهه اذا قرع بابها فلا تجيب بصوت رخيم بل تغلظ صوتها بظهر كفها على الفم معنى وروض مع شرحه (قوله وكذا ان التذبه) اي يحرم سماع صوتها ان التذبه وان لم يخف الفتنة (قوله كما يحثه الزركشي) اعتمده النهاية خلافا لما فهمه عرش منها (قوله ومثله) اي الحرمة في ذلك اي في قوله الا ان خشي منه فتنة اه عرش (قوله وهي ما عدا) الى قوله ولا ينافي في النهاية الا قوله ولو حل الى وبان وكذا في المغنى الا قوله ولا نه اذا الى المتن (قوله ولانه اذا حرم نظر المرأة) لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه سم على حج اه رشيدى (قوله من داعية) بيان للفتنة اه رشيدى عبارة عرش قوله من داعية نحو مس الخ يؤخذ منه ان ضابط خوف الفتنة ان تدعوه نفسه الى مس لها او خلوة بها اه (قوله او خلوة بها) لجامع او مقدماتها معنى (قوله وكذا عند النظر الخ) معطوف على قول المصنف عند خوف الفتنة اه رشيدى (قوله بان يلتذاخ) تصوير للشهوة (قوله قطعا)

(قوله ومن لا يتيسر له النظر الخ) رخصة كلامهم انه لا يحصل الاستحباب بالاستيصال مع امكان الرؤية والوجه حصوله لاتب المصلحة المقصودة على كل منهما وحمل كلامهم على ان ذلك اكل كذا في كنز الاستاذ البكري ويوافق ما قال انه الا وجه قول الشارح ولا يريد به بنفسه الخ (قوله في المتن ويحرم نظر رجل) يجوز ان يراد بالفعل غير المسوح الا في بدليل مقابلة به فيشمل الخصي والمجرب (قوله اذ هو) اي الاحتياط (قوله عاقل) سياتي عند قول المصنف وان المراهق كالبالغ بايدل على حرمة نظر المجنون وان على الولي منعه منه فراجع (قوله وليس منها) اي العورة (قوله ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها فاولي الرجل) لكن المراد بعورة مثلها غير المراد بعورتها فيما نحن فيه (قوله من داعية) بيان للفتنة (قوله

من ابصارهم ولانه اذا حرم نظر المرأة الى عورة مثلها كما في الحديث الصحيح فاولي الرجل (وكذا وجهها) او بعضه راجع ولو بعض عينها او من وراء نحو ثوب يحكي ما وراءه (وكفها) او بعضه ايضا وهو من راس الاصابع الى الكوع (عند خوف الفتنة) اجماعا من داعية نحو مس لها او خلوة بها وكذا عند النظر شهوة بان يلتذبه وان امن من الفتنة قطعا (وكذا عند الا من) من الفتنة

فما يظنه من نفسه وبلا شهوة (على الصحيح) ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء ان يخرجن سائر الوجوه ولو لجل النظر لكن كالمردود بان النظر مظنة للفتنة ومحرر للشهوة فاللائق به حاسن الشريعة سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بالاجنية وبه اندفع ما يقال هو غير عورة فكيف حرم نظره ووجهه اندفاعه انه مع كونه غير عورة نظره مظنة للفتنة او الشهوة فقطم الناس عنه احتياطاً على ان السبكي قال الاقرب الى صنيع الاصحاب ان وجهها وكفيها عورة في النظر ولا (١٩٣) ينافي ما حكاه الامام من الاتفاق نقل المصنف

عن عياض الاجماع على انه لا يلزم ما في طريقة ستر وجهها وإنما هو سنة وعلى الرجال غش البصر عنهم للآية لانه لا يلزم من منع الامام لمن من الكشف لكونه مكروها وللإمام المنع من المكروه لما فيه من المصلحة العامة وجوب الستر عليهن بدون منع مع كونه غير عورة ورعاية المصالح العامة مختصة بالامام ونوابه نعم من تحققت نظر اجنبي لها يلزمها ستر وجهها عنه وإلا كانت معينة له على حرام فثام ثم رابت بازرة افي بما يفهم فقال في امة جميلة تبرج مكشوفة ماعدا بين السرة والركبة والاجانب يرونها محل جواز بروزها الذي اطلقوه إذا لم يظهر منها تبرج بزينة ولا تعرض لزينة ولا اختلاط لمن يخشى منه عادة الفتان بمثل ذلك وإلا اثمت ومنعت وكذا الامر داه مخصصا وكون الاكثربن على مقابل الصحيح لا يقتضى رجحانه لاسيما وقد اشار الى فساد طريقتهم بتعبيره بالصحيح ووجهه ان الآية كما دلت على جواز كشفهن لوجوههن دلت

راجع الى قوله وكذا النظر بشهوة الخ (قوله فيما يظنه الخ) والافان الفتنة حقيقة لا يكون الا من المعصوم اه حلي (قوله وبلا شهوة) عطف على قول المتن عند الامام (قوله ولو حل النظر الخ) الظاهر ان هذا التعليل جار على حل نظر الامرد مع عدم الشهوة وامن الفتنة ثم رايت الفاضل المحشى قال مانصه قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافري الوجوه فتأمل اه ويؤخذ الجواب عنه بما ذكرته فتأمل اه سيد عمر وقوله بما ذكرته اى من ان هذا التعليل جار على الضعيف من حل نظر الامرد مع عدم الشهوة (قوله ومحرر للشهوة) عطف مغاير اه ع (قوله وبه اندفع) اى بتوجيه الامام وقوله هر اى الوجه اه ع وش وقال الكردى اى الوجه والكفان وافرد الضمير باعتبار ما ذكر اه وهذا افيد والاول اقرب (قوله قال السبكي الخ) وياقيل قول المتن ويحل ماسواه جزمه بذلك (قوله ولا ينافي) الى قوله نعم مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح م راى الخطيب اه سم ووجه الرشيدى جمع التحفة رداعلى النهاية راجعه (قوله لانه لا يلزم الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله من منع الامام) اى الحاكم (قوله وللإمام الخ) الواو حالية (قوله بدون منع) اى من الامام (قوله ورعاية الخ) توجيه لا اختصاص المنع بالامام (قوله من تحققت نظر الخ) ومنها فى ذلك الرجل (قوله افي بما يفهم) فى افهامه ذلك تأمل اه سم (قوله بما يفهم) اى يفهم (قوله نعم من تحققت الخ) اه كردى (قوله محل جواز الخ) مقول فقال (قوله ووجهه) اى وجهه فساد طريقتهم (قوله جوازه) اى النظر (قوله قال البلقينى الترجيح الخ) قال الشارح فيما كتبه على شرح الروض مراده بذلك ان المدرك مع ما فى المنهاج كما ان الفتوى عليه اه وقول ان قوله على ما فى المنهاج خير الترجيح والمغنى وللترجيح على طبق ما فى المنهاج من جهة قوة المدرك ومن جهة المذهب فهو راجح دليلا ومذهبا فتأمل اه رشيدى اقول قضية قوله والمعنى الخ ان الفتوى معطوف على قوة المدرك ولك عطفه على الترجيح بل هو الظاهر (قوله والفتوى على ما فى المنهاج) معتمداه ع (قوله الصواب الحل) اى حل النظر الى الوجه والكفين عند الامن اه كردى عبارة النهاية والمغنى وحيث قيل بالجواز كره وقيل خلاف الاولى وحيث قيل بالتحريم وهو الراجح حرم النظر الى المنتقبة التى لا يبين منها غير عينيها ومحاجرها كما يحتمل الاذرى لاسيما إذا كانت جميلة فكفى المحاجر من خناجر اه فى القاموس والمحجر كجلس ومنبر الحديث وقوم العين ما دار بها وبدان البرقع أو ما يظهر من نقابها اه (قوله والمهم) الى المتن فى النهاية الا قوله وهو ظاهر الى واختيار الاذرى (تخصيص حل الكشف بالوجه) اى فيما ذكره القاضي عياض اه رشيدى ويحتمل فى الآية (قوله لانه) اى غير اليد وقوله لم يحتمل فيها اى فى اليد (قوله واختيار الاذرى)

ولو حل النظر الخ) قد يشكل على هذا التوجيه ان المراد يحرم نظره بشهوة بلا كلام وبغيرها على ما فيه مع انهم لم يؤمروا بالستر ولا يمنعون من الخروج سافري الوجوه فتأمل (قوله ولا ينافي الى قوله ولا يلزم الخ) مردود إذ ظاهر كلامهما ان الستر واجب لذاته فلا ينافي هذا الجمع وكلام القاضي ضعيف شرح م (قوله لكونه مكروها) قد يقال اذا كان المنع من الكشف لانه مكروه لم يدل على حرمة النظر لجواز انه مكروه فقط فكبره الكشف المؤدى اليه فلا تأمل (قوله افي بما يفهم) فى افهامه ذلك تأمل

(٢٥ - شروانى وابن قاسم - سابع)

على وجوب غش الرجال ابصارهم عنهم ويلزم من وجوب الغش حرمة النظر ولا يلزم من حل الكشف جوازه كما لا يخفى فأتضح ما أشار اليه بتعبيره بالصحيح ومن ثم قال البلقينى الترجيح بقوة المدرك والفتوى على ما فى المنهاج وسبقه لذلك السبكي وعلة بالاحتياط فقول الاسنوى الصواب الحل لذهاب الاكثربن اليه ليس فى محله وافهم تخصيص حل الكشف بالوجه حرمة كشف ماعداه من البدن حتى اليد وهو ظاهر فى غير اليد لانه عورة ومحتمل فيها لانه حالاجة لكشفها بخلاف الوجه واختيار الاذرى قول جمع يحل نظروهم وكف عجوز يؤمن نظرهما الفتنة لا يوقها القواعد من النساء

ضعيف وبرده مامر من سد الباب وان لكل ساقطة لا قطة ولا دالة في الآية كما هو جلي بل فيها إشارة للحرمة بالتقييد بغير متبرجات بزيئة واجتماع ابى بكر وانس بام ايمن وسفيان (١٩٤) واضرابه برابعة رضى الله عنهم لا يستلزم النظر على ان مثل هؤلاء لا يقاس بهم

اي من حيث الدليل اذ عرش (قوله ضعيف) خبر قوله واختيار الاذرى الخ وجرى على ضعفه المغنى ايضا عبارته وإطلاقه الكبيرة يشمل العجوز التي لا تشتهى وهو الارجح في الشرح الصغير وهو المعتمد اقول ويؤيد ما اختاره الاذرى قول الشارح الاتى واجتماع ابى بكر الخ (قوله وبرده) اي ما اختاره الاذرى (قوله وان لكل اخر) يظهر انه عطف على مامر وعطفه عرش على سد الباب حيث قال اي ومنه ان لكل الخ فالعجوز التي لا تشتهى قد يوجد لها من يردوها ويشتهيها اه (قوله بل فيها إشارة الخ) يتأمل وجه الإشارة فان ظاهره جواز النظر ان لم تتبرج بالزينة ومفهومها الحرمة اذا تزينت وهو عين ما ذكره الاذرى اذ عرش (قوله واجتماع) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله بنسب) الى قول المتن بين في المغنى وإل قوله سرقة في النهاية (قوله فيه تجوز) اي حيث جعل بين مفعولا به واخرجهان الظرفية وهي من غير المتصرفة لكن قد يقال عليه ما المانع من جعل المفعول به محذوفا والتقدير ولا ينظر من محرمة شيئا بين الخ اه رشيدى وقد ردد عليه ان فيه حينئذ حذف الموصوف بدون شرطه (قوله لانه عورة) اي فيحرم نظر ذلك اجماعا نهاية ومغنى (قوله ويلحق به الخ) خالفه النهاية والمغنى فقالوا وافادته بيره كالروضة حل نظر السرقة الركبة لانها غير عورة بالنسبة لنظر المحرم وهو كذلك اه (قوله وفيما ياتي) اي في الامة (قوله وبه) اي الاحتياط وقوله مامر الخ من ان عورة الرجل والامة في الصلاة ما بين السرقة والركبة (قوله هنا) اي في نظر الاجنبية (قوله حيث لاشهوة) الى قوله وما قيل في النهاية والمغنى لا قوله ولوز من الرضاع وقوله فاجراء شارح الى المتن وقوله او مع خوف الفتنة (قوله حيث لاشهوة) اي ولا خوف فتنة اه سم (قوله ولو كافر الا يرى الخ) فلو كان الكافر من قوم يعتقدون حل المحارم كالنجوس امتنع نظره وخلوته كآنبه عليه الزكشى نهاية ومغنى قال الرشيدى بمعنى ان امتنع من ذلك اه (قوله يضم الميم) عبارة النهاية والمغنى بفتح الميم اه (قوله وهو) اي ما يبدو الخ (قول المتن حل النظر الخ) اي وان كان مكروها اه مغنى (قوله فاجراء شارح) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو سم اقول بمر داء اعتقاد هذا الشارح الطريقة الخلاف لا يكتفي في دفع السهو وإنما يدفع ان ثبت ان الرافعى يعتمد ما ظاهر التحفة انه يعتمد طريقة القطع فليراجع اه سيد عمر (قوله بين المتن) نعمت للخلاف على خلاف الغالب (قوله فيها) اي المبعضة ايضا كالامة (قوله وسيصح) اي المصنف بقوله والاصح عند المحققين الخ (قوله لا يختص بها) اي الامة (قوله لكل منظور اليه) من محرم وغيره غير زوجته وامتة نهاية ومغنى وصنيعهما هذا قد يشعر بتخصيص الحكم بغير الجمادات وقال عرش قوله لكل منظور الخ يشمل عموم الجمادات فيحرم النظر اليها بشهوة اه عرش وانظر ما اراد بشهوة الجمادات او التذذ بها إذ االم تسكن على صورة الادعى (قوله على هذه الطريقة) اي طريقة الرافعى (قوله وقد يوجه) اعلم ان المصنف تعرض للتقييد بعدم الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل وقال

(قوله واجتماع ابى بكر الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن ولا ينظر من محرمة بين سرقة وركبة) ظاهر كلام الشيخين خروج نفس السرقة والركبة في هذه المسائل عن العورة حتى يحل نظرهما وهو كذلك شرح مر (قوله حيث لاشهوة) اي ولا خوف فتنة (قوله لا يرى نكاح المحارم) فلو كان الكافر من قوم يعتقدون نكاح المحارم كالنجوس امتنع نظره وخلوته كآنبه عليه الزكشى شرح مر (قوله خرج بها المبعضة) اعتمده مر (قوله سهو) قد يكون هذا الشارح اعتمد طريقة الخلاف فلا يلزم السهو (قوله بل الوجه حرمة) على هذه الطريقة مع الشهوة شرح مر واعلم ان المصنف تعرض للتقييد بعدم الشهوة في مسألة الامة والصغيرة والامر دون بقية المسائل قال الشارح المحلى للحكمة تظهر بالتأمل والحكمة ان الامة لما كانت في مظنة الامتثال والابتذال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل ربما يتوهم جواز النظر اليها ولو بشهوة للحاجة وان الصغيرة

غيرهم ومن ثم جوزوا لمنهم الخلوة كما ياتي قبيل الاستبراء ان شاء الله تعالى (ولا ينظر من محرمة) بنسب اورضاع أو مصاهرة (بين) فيه تجوز أو ضحه قوله الاتى الاما بين سرقة وركبة لانه عورة ويلحق به هنا وفيما ياتي على الوجه نفس السرقة الركبة احتياطا وبه فارق مامر في الصلاة الاترى ان الوجه والكفين عورة هنا لاثم (ويحل) نظر (ما سواء) حيث لاشهوة ولو كافر الا يرى نكاح المحارم لان التحريمية تحرم المناكحة فكانا كرجلين او امرأتين (وقيل) يحل نظر (ما يبدو في المهنة) بضم الميم وكسرها اي الخدمة وهو الرأس والعنق واليدان إلى العضدين والرجلان إلى الركبتين (فقط) إذ لا ضرورة لنظر ما عداه كالثدى ولو زمن الرضاع (والاصح حل النظر بلا شهوة) ولا خوف فتنة (الى الامة) خرج بها المبعضة فهي كالحرمة قطعا وقيل على الاصح فاجراء شارح الخلاف بين المتن واصله فيها ايضا سهو (الا ما بين سرقة وركبة) لانه عورتها في الصلاة فاشبهت الرجل وسيصحح انها كالحرمة ونفى الشهوة لا يختص بها لان النظر

مهما او مع خوف الفتنة حرام لكل منظور اليه وما قيل لعل النبي

هنا لا فادته انه لو خشى الفتنة ونظر بلا شهوة حل غير صحيح بل الوجه حرمة على هذه الطريقة مع الشهوة أو خوف الفتنة وقد يوجه

تخصيص النفي بهذا بان فيه نظر ما قرب من الفرج وحرمة من امرأة اجنبية مع عدم (١٩٥) مانع للشهوة وهو يجر غالبا اليها فنفيت

بخلاف المحرم ليس مظنة لها فلا يحتاج لنفيها فيه وبخلاف ما ألحق به بما يأتي لان نحو السيادة ومسح الذكر والاثنيين ينفيها غالبا فلم يحتج لنفيها ثم ايضا ولا يرد النظر لنحو فصد لانه قيده بقوله لفصد الى آخره وهذا يفيد تقييد النظر بغرض نحو الفصد ويلزم منه نفى الشهوة على أن ذلك فيه تفصيل اذ مع التعمين محل ولومع الشهوة فان قلت يرد ذلك كله جعله بلا شهوة قيد في الصغيرة أيضا قلت لا يرد به بل يؤيده لانه انما قيده فيها لافادة حكم خفي جدا هو حرمة نظرها مع الشهوة مع ان الفرض انها لا تشتهى بل يؤخذ من هذا انه قيد جميع ما في كلامه بغير الشهوة لانه يعلم من هذا بالاولى وحيث فلا يرد عليه شيء (و) الاصح حل النظر (الى صغيرة) لا تشتهى كما عليه الناس في الاعصار والامصار ومن ثم قيل حكاية الخلاف فيها أي فضلا عن الإشارة لقوته يكاد ان يكون خرقا للاجماع وجوز ما ورد في النظر لمن لا تشتهى وان بلغت تسع سنين والوجه الضبط عامر ان المدار على الاشتباه وعدمه بالنسبة لذوى الطباع السليمة فان لم تشته لهم لشهوة بها قدر فيما يظهر

الشارح المحلى انه لحكمة تظهر بالتأمل اه والحكمة أن الاما كانت في مظنة الامتحان والابتدال في الخدمة ومخالطة الرجال وكانت عورتها في الصلاة ما بين سرتها وركبتها فقط كالرجل مما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وللحاجة وان الصغيرة لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها ما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامر دلتا كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في اغلب الاحوال مما توم جواز نظركم اليه ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور وافاد به تحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الاخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديية بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى محرمه بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور اه شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيهه التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة أولى من التعرض له في نظر الامرد كما لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر ويفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى فليتامل اه سم (قوله تخصيص النفي) اي نفى الشهوة بهذا أي نظر الاما (قوله بما يأتي) أي من نظر العبد الى سيدته ونظر المسوح الى الاجنبية (قوله ولا يرد) أي على ذلك التوجيه النظر الخ أي بان يقال أن النظر للفصد انظر ما قرب من الفرج مع أنه لم يقيده بنفي الشهوة (قوله ويلزم منه الخ) استشكله سم بما حاصله ان غاية ما يفيد التقييد بعد التسليم في الشهوة على أنها غرض من النظر لا نفيا لها طلقا اه (قوله ذاك) أي النظر لنحو فصد (قوله يرد ذلك الخ) أي التوجيه ودفع ما يرد عليه وقوله جعله فاعل يرد وقوله قيده في الصغيرة أي كما افاده العطف (قوله أيضا) أي كالأمة (قوله انه قيد) أي المصنف (قوله بل يؤخذ الخ) قضيته ان لا يقيد الأمة بذلك كغيرها (قوله لانه) أي تقييد الجميع وقوله من هذا أي تقييد الصغيرة (قوله لا تشتهى) الى الماتن في النهاية (قوله فان لم يشته الخ) في تفريعه على ما قبله نظر (قوله وفارقت الخ) أي الصغيرة في الماتن اه رشدي (قوله وفارقت العجوز) يعني لم يفصل في نظر العجوز بالاشتباه وعدمه ولو يفرض زوال التشوه كما فصلوا في الصغيرة (قوله ولو تقديرا) أي في الشوها (قول الماتن الا الفرج) أي قبلا او دبرا وينبغي أن محل الفرج مثله اذا خلق بلا فرج او قطع ذكره فيحرم النظر اليه اعطاه حكم الفرج اه ع ش (قوله فيحرم) الى قوله اما الصبي في النهاية والغنى (قوله لنحو الام الخ) اي ممن يرضع بها نهاية ومغنى قال

لما كانت ليست مظنة للشهوة لاسيما عند عدم تمييزها مما توم جواز النظر اليها ولو بشهوة وان الامر دلتا كان من جنس الرجال وكانت الحاجة داعية الى مخالطتهم في اغلب الاحوال مما توم جواز نظركم اليه ولو بشهوة وللحاجة بل للضرورة فدفع تلك التوهيمات بتعرضه المذكور وافاد به تحريم نظر كل من الرجل والمرأة الى الاخر بشهوة اذ لم تكن بينهما زوجية ولا محرمية ولا سيديية بطريق الاولى وتحريم نظر كل من الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة والمحرم الى محرمه بطريق المساواة وناهيك بحسن تعرضه المذكور شرح مر واقول قد يشكل على هذا التقدير ان ما ذكر في توجيهه التقييد في النظر الى الامرد مقتضاه ان التعرض له في نظر الرجل الى الرجل والمرأة الى المرأة أولى من التعرض له في نظر الامرد كما لا يخفى فكان ينبغي التعرض له فيما ذكر ويفهم منه حكم نظر الامرد بالاولى فليتامل (قوله ويلزم منه الخ) عليه منع ظاهر بقوله للفصد الخ لو سلم انه يفيد انحصار الغرض منه في الفصد الخ لا ينافي وجود الشهوة معه لا على أنها غرض مع الحرمة أيضا حيث تدور الحاصل ان التقييد غاية ما يفيد بعد التسليم نفى الشهوة على أنها غرض من النظر لا نفيا لها مطلقا وهذا ظاهر جدا البتة (قوله وحيث فلا يرد عليه شيء) يرد عليه ان هذا انما يتجه اذا كان الابرار انه ترك هذا التقييد في بقية المسائل اما اذا كان الارادانهما الحكمة في تخصيص بعض المسائل بالنصريح بالتقييد دون الباقي كما هو مر اذ المحلى بما أشار اليه فلا فناء له الا أن يجاب بان الحكمة لهم الباقي بالاولى مع الاختصار (قوله قدر فيما يظهر الخ) كذا شرح مر (قوله فيحرم اتفاقا) اعتمده مر وكذا قوله نعم

زوال تشوهها فان اشتبهوا حينئذ حرم نظرهما والا فلا وفارقت العجوز بانه سبق اشتباهها ولو تقدير فاستصحب ولا كذلك الصغيرة (الافرج) فيحرم اتفاقا وما في الروضة عن القاضي من حله عملا بالعرف ضعيف نعم يجوز نظره ومسسه لنحو الام من الرضاخ والترتبة

للضرورة اما الصبي فيحل نظر فرجه مالم يميز والفرق ان فرجها الخش وقيل يحرم ويذل له خبر الحاكم ان محمد بن عياض قال رفعت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في صغرى وعلى خرقة وقد كشفت عورتى فقال غطا عورتها فان حرمة عورة الصغير كحرمة عورة الكبير
ولا ينظر الله الى كاشف عورته وظاهر قوله (١٩٦) رفعت وكونها راقعة قولية والاحتمال يعممها يمنع حملها على المميز (فائدة) روى

ابن عساكر في تاريخه بسند
ضعيف عن انس قال رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفرج بين رجلي الحسن
ويقبل ذكره وفي ذخائر
العقبى للمحب الطبري عن
أبي ظبيان قال والله ان كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليفرج بين رجله يعنى
الحسين فيقبل زبيته خرج
ابن السرى وخرج ابو حاتم
ان ابا هريرة امر الحسن ان
يكشف له عن بطنه ليقبل
مارآه صلى الله عليه وسلم
يقبله فكشف له فقبل
سرته اه ولا حجة في شئ من
هذه الاحاديث لما ذكر
نفيا ولا اثباتا خلافا لمن
توهمه (و) الاصح (ان نظر
العبد) العدل ولا تكفى
العفة عن الزنا فقط غير
المشترك والمبعض وغير
المكاتب كافي الروضة عن
القاضي وقره وان اطالوا
فرده (الى سبده) المتصفة
بالعدالة ايضا (و) الاصح
ان (نظر لمسوح) ذكره
كاه واثياه بشرط ان لا يبق
فيه ميل للنساء اصلا
واسلامه في المسئلة وعدالته
ولو اجنبا لاجنبية متصفة
بالعدالة ايضا) كالنظر الى
محرم) لينظر ان منها ماعدا
ما بين السرة والركبة وتنظر

عش التعبير بالارضاع جرى على الغالب ولا فالمدار على من يتعمد الصبي بالاصلاح ولو ذكر كرا كاز الة ماعلى
فرجه من النجاسة مثلا وكدهن الفرج بما يزيل ضرره ثم لا فرق في ذلك بالنسبة لمن يعطى اصلاحه بين كون
الام قادرة على كفالته واستغنائها عن مباشرة غيرها وعدمه اه (قوله للضرورة) التعبير بها يشعر بانها
كغيرها عند عدم الحاجة وليس من الحاجة مجرد ملاعبة الصبي اه عش (قوله اما الصبي فيحل الخ) خلافا
للتناهية والمغنى (قوله نظر فرجه) اى قبله كما هو ظاهر اه سم (قوله وقيل يحرم) اعتمده التناهية والمغنى
(قوله ان كان الخ) بكسر الهمزة وتخفيف النون (قوله زبيبة) تصغير زب بالضم وهو الذكر اه كرى
(قوله ولا حجة في شئ الخ) هل وجهه نفي الحجة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان القبيل كان مع حائل
وينافى الثانى ماخرجه ابو حاتم عن ابي هريرة اه سم (قوله العدل) الى قوله وتنظر منهما في المغنى والى
قوله ولا بن العادى التناهية (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظر واحد من هذه الثلاثة
اليها ولا نظرها اليه كما صرح به الشارح في شرح الارشاد اه سم (قوله وغير المكاتب كافي الروضة) ولا فرق
بين ان يكون معه فاء النجوم او لا خلافا للقاضى في الشق الثانى مغنى ونهاية (قوله المتصفة بالعدالة) قد يقال
ما وجه اعتبار العدالة فيها اذا كانت منظورة وغير نظارة وكان العبد الناظر عدلا فليتامل كذا يقال في
منظورة المسحوح اه سيد عمر عبارة الرشيدى انما قيد بها هنا فيما يأتى نظر الى حل نظرها اليه الا ترى كما هو ظاهر
والا فلا معنى للتقييد بذلك بالنظر لمجرد نظره اليها حيث لم تنظر اليه فتأمل اه وقوله الى حل نظرها الخ اى
وحل سفره واخلوته معها الا ترى (قول المتن ونظر لمسوح الخ) اى حرا كان ام لا اه مغنى (قوله الاصح
ان) الا ترى (قوله ولو اجنبا) وقوله لاجنبية راجعان للبتن والاول للبتن والى والثانى للمضاف اسكن
الاول يغنى عنه التشبيه بالمحرم (قوله فينظر ان الخ) اى بلا شهوة وخوف فتنة (قوله لقوله تعالى او ماملىكت
الخ) دليل الاول وقوله او التابعين دليل الثانى وقوله غير اولى الاربعة اى الحاجة الى النكاح اه مغنى عبارة
عش اى الشهرة اه (قوله ايضا) اى كالنظر فكان الاول تاخير عن قوله فى الخلوة والسفر (قوله فى جواز
دخوله) اى للمسحوح (قوله لا فى نحو حل المس الخ) كانه معطوف على قول المصنف كالنظر الى محرم لكن فى
صحة هذا المعطوف وقره المراد ان العبد والمسحوح كالمحرم فى حل النظر فقط لا فى نحو المس قاله الرشيدى
واقول بل الظاهر المتعين انه عطف على قول الشارح فى الخلوة الخ كفى السكردى (قوله ولا نماحل) جواب
عمادتهم من تقييده العبد بغير المشترك من منافاته لحل نظر السيد لامته المشتركة اه رشيدى (قوله
لامته المشتركة) يذنبى ان المبيعة كالمشتركة ثم رايت فى شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او
المبيعة لما عدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح فى شرح الروض بالاصل دون العكس فلم يصرح به اه
يجوز الخ (قوله فيحل نظر فرجه) اى قبله كما هو ظاهر (قوله وقيل يحرم) هو المعتمد شرح مر (قوله
ولا حجة الخ) هل وجهه نفي الحجة عدم صحة هذه الاحاديث او احتمال ان التقبيل كان مع حائل وينافى هذا
الثانى ماخرجه ابو حاتم عن ابي هريرة (قوله غير المشترك والمبعض وغير المكاتب) فلا يجوز نظرها لو احد
من هذه الثلاثة ولا نظرها واحد منهم اياها كما صرح به الشارح فى شرح الارشاد وصرح فيه ايضا بان سيد
المشتركة والمبيعة يجوز نظرها الى ما عدا ما بين سرتها وركبتها وقد يفرق بان نظر الرجل اقوى لان التمتع له
بالاصالة فجاز له من النظر مالم يجز المرأة لقوة جانبها جاز النظر اليه تبعافى شرح الروض وسيأتى انه مباح
نظر الرجل الى مكانبته انتهى فانظر عكسه (قوله فينظر ان الخ) وقوله يلحقان الخ اعتمد ذلك مر (قوله
ولا نماحل نظرها لامته المشتركة) يذنبى ان المبيعة كالمشتركة لان البعض الحرك كالبعض المملوك للغير فى

منهما ذلك لقوله تعالى او ماملىكت ايمانهن او التابعين غير اولى الاربعة ويلحقان بالمحرم ايضا فى الخلوة والسفر
وقول الاذرى لا حسب فى تحريم سفر المسحوح معها خلافا لما عوى قال السبكى ولا خلاف فى جواز دخوله عليهن بغير حجاب لا فى نحو حل
المس وعدم نقض الوضوء به ولا نماحل نظرها لامته المشتركة لان المالكية اقوى من المملوكية فايح للمالك ما لا يباح للمملوك كذا قبل

وقضيته حل نظرها لمكاتبها وللشرك بينهما وبين غيرها وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه في الفرق ان ملحظ نظر السيدة الحاجة وهي متغية مع الكتابة والاشراك ولا كذلك في السيد ويؤيده نقل الماورى بالاتفاق على ان العبد (١٩٧) لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات

الثلاثة وعلوه بكثرة حاجته الى الدخول والخروج والمخالطة قال بعضهم والمحرم البالغ يستأذن مطلقا ونظر غيره فيه والنظر متجه فالوجه انه لا يلزمه الاستئذان الا فيها كالمراهق الاجنبي بل اولى واطال المصنف في مسودة شرح المذهب وكثيرون من المتقدمين والمتأخرين في الانتصار لمقابل الاصح في العبد واجابوا عن الآية بانها في الاماء المشتركات وعن خبر ابى داود ان فاطمة رضي الله عنها استترت من عبده وعبه صلى الله عليه وسلم لها وقد اتاها به فقال ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلارك بانه كان صبيما اذ الغلام يختص حقيقة به وبانها واقعة حال محتملة وفيه نظر لانها قولية والاحتمال يعممها وبعدة العدلة في الاحرار فكيف بالماليك مع غلب بل اطردهم من الفسوق والفجور لكن يتامل مامر من اشراط عد التماسه يندفع كل ذلك ثم رايته الاذرى ذكر ذلك ولا بن العمد احتمال بالجواز في مبعض بينه وبينها مهايأة في نوبتها لاحتياجها حينئذ الى خدمته وقياسه مشتركهايات فيه شريكها والوجه الحرمة مطلقا كما صرح به كلامهم ولا نظير

سم (قوله ان ملحظ نظر السيدة) المصدر مضاف لمفعوله امر شيدى وكتب عليه سم ايضا مانصه يتامل حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرية بعضها ثم رايته الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبعضة لما عدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح في شرح في هذا الفرق فلعل فيه تحكما اه (قوله الحاجة) اي حاجة العبد (قوله والاشراك) هذا واضح اذا كان بينهما مهايأة ونظرت في غير نوبتها اما اذا لم تكن بينهما مهايأة او كانت فنظرت في نوبتها فالحاجة موجودة ثم ما ذكر في المشترك ياتي مثله في المبعضة اه عرش وقوله ونظرات الخ المناسب للمقام ونظر بالنذكر اذ الكلام كما مر عن الرشيدى في نظر العبد الى سيدته لافى عكسه (قوله ولا كذلك في السيد) اي في نظره الى ملوكه امر شيدى (قوله ويؤيده) اي الفرق المذكور وقد يقال ان ما نقله الماورى إنما يناسب الجزء الاول من الفرق دون الثاني (قوله الا في الاوقات الثلاثة) اي التي تضمن فيها ثيابهن المذكورة في قوله تعالى ليستأذنكم الذين ملكت ايمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم الآية اه شرح الروض (قوله مطلقا) اي في اي وقت كان (قوله الا فيها) اي الاوقات الثلاثة (قوله لمقابل الاصح) وهو انه يحرم نظره لسيدته اه معنى (قوله في الاماء المشتركات) والمغفلين الذين لا يشتهون النساء معنى وشرح الروض (قوله المشتركات) أسقطه المغنى (قوله وعن خبر ابى داود الخ) عطف على قوله عن الآية (قوله ان فاطمة الخ) عبارة المغنى قال صلى الله عليه وسلم لفاطمة وقد اتاها معه عبد قد وهبه لها وعليها ثوب اذا قمعت به راسها لم يبلغ رجلها وما اذا غطت به رجلها لم يبلغ راسها فلما رآها النبي صلى الله عليه وسلم ماتلقتي قال انه ليس عليك باس لانما هو ابوك وغلارك اه (قوله وقد اتاها الخ) جملة حالية وقوله به اي العبد (قوله لانما هو الخ) اي الداخل اه عرش (قوله ذكر ذلك) اي قوله لكن يتامل مامر الخ (قوله هايات) اي السيدة (قوله شريكها) مفعول هايات وقوله مطلقا اي وجدت المهايأة ام لا (قوله مع ما فيه) اي العبد المبعضة او المشترك (قوله وهو من قارب) الى قول المتن وحل في النهاية الا قوله ويحتمل خلاه وقوله ثم رايته الى وخرج (قول المتن كالبالغ) اي في النظر اما الدخول على النساء الاجانب بغير استئذان فانه جائز الا في دخوله عليهن في الاوقات الثلاثة يضمن فيها ثيابهن فلا بد من استئذانه فيه اه معنى وفي سم ما حاصله قضية كلام شرح الروض حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه الشارح من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة اه (قوله كالمجنون) اي البالغ اه عرش (قوله يخالف مامر) في اي محل سم وهو

حرمة كل على الاجنبي فكالم يمنع ملك الغير لبعضها حل نظره فكذا حرية بعضها ثم رايته الشارح في شرح الارشاد صرح بحل نظر سيد المشتركة او المبعضة لما عدا ما بين سرتها وركبتها وعكسه وكذا صرح في شرح الروض بذلك الا العكس فلم يصرح به (قوله وقضيته الخ) قد يقال قضيته ايضا حرمة نظر المشتركة الى سيدتها وهو خلاف ما مر عن تصريح شرح الارشاد (قوله وقد صرحوا بخلافه فالذي يتجه الخ) اعتمد ذلك مر (قوله ان ملحظ نظير السيد الخ) يتامل في هذا الفرق فلعل فيه تحكما (قوله والمحرم البالغ) بقى غير البالغ وفي كثر الاستاذ بعد ذكر ان العبد لا يلزمه الاستئذان الا في الاوقات الثلاثة وكذا في الطفل المميز ولو ابناء وبعد البلوغ يستأذن على امه مطلقا كما قاله بعضهم وفيه نظر لا يخفى انتهى (قوله فالوجه الخ) اعتمدهم (قوله الا فيها) اي الاوقات الثلاثة (قوله في المتن وان المراهق كالبالغ) عبارة الروض والمراهق كالبالغ في النظر لا الدخول في الاوقات الثلاثة وعنده الولي كالمجنون والمميز اي غير المراهق كما في شرحه والمحرم ينسب اورضاع ومصاهرة الخلوة ونظر ما فوق المرة وتحت الركبة انتهى وقول شرحه اي غير المراهق يقتضى حرمة الخلوة على المراهق ولا ينافيه ما قدمه من جواز دخوله بلا استئذان في غير الاوقات الثلاثة لان الدخول لا يستلزم الخلوة (قوله وهو قرب الخمسة عشر) اي فيما يظهر شرح مر (يخالف مامر)

للحاجة مع ما فيه من الحرية أو ملك الغير (و) الاصح (ان المراهق) وهو من قارب الاحتمال أى باعتبار غالب سنه وهو قرب الخمسة عشر لا التسع ويحتمل خلافا (كالبالغ) فيلزمها الاحتجاب منه كالمجنون فان قلت هذا يخالف مامرنا لا يلزمها ستجربها وكفيها قلت يحمل

ما هنا على ستر ما عداهما أو على ما إذا علمت منه تعمد النظر إليها لانه حينئذ يجزى للفتنة ويلزم وليه منعه النظر كما يلزمه منعه سائر المحرمات ولو ظهر منه تشوف للنساء فكالبالغ قطعاً (١٩٨) والمراعاة كالبالغة قبل وفي المراهق المجنون نظراؤه وقضية تعليمهم الحاق المراهق

بالبالغ بظهوره على العورات وحكايته لها انه ليس مثله ثم رايت الزركشى بحث ذلك اخذاً من كلام الامام وما ياتي في رمية إذا نظر من كوة وفي كونه يضمن إذا أصبح عليه انه لا بد فيه هنا من كونه متيقظاً وخرج بالمراهق غيره ثم إن كان بحيث يحكى ما يراه على وجهه فكالمحرم وإلا فكالمعدم (ويحل نظر رجل إلى رجل) مع ان الفتنة بلا شهوة اتفاقاً (الامايين سره وركبة) ونفسهما كحرام فيحرم نظره طلاقاً ولو من محرم لانه عورة قال الاذرى والظاهر ان المراهق كالبالغ ناظراً او منظوراً ويجوز للرجل ذلك فخذ الرجل بشرط حائل وامن فتنة واخذ منه حل مصافحة الاجنبية مع ذنبك والفهم تخصيصه الحل معهما بالمصافحة حرمة مس غير وجهها وكفيها من وراء حائل ولو مع امن الفتنة وعدم الشهوة وعليه فيوجه بانه مظنة لاحدهما كالنظر وحينئذ فيلحق بها الامرد في ذلك ويؤيده إطلاقهم حرمة معانقته الشاملة لكونها من وراء حائل (ويحرم) ولو على امرد (نظر)

عجيب فقد مر آتفاي شرح وكذا عند الامن على الصحيح فراجع اه سيد عمر (قوله على ستر ما عداهما) اي على وجوب ستره (قوله ويلزم وليه الخ) عطف على قوله فيلزمها الخ (قوله ولو ظهر منه الخ) اي المراهق بقريئة ذلك على ذلك اه ع (قوله بظهور الخ) متعلق بتعليمهم وقوله وحكايته الخ عطف على ظهور الخ وقوله انه اي المراهق المجنون ليس مثله اي البالغ (قوله بحث ذلك) اي ان المراهق المجنون ليس مثل البالغ اه كرى (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم سم وسيد عمر اي وقوله انه لا بد الخ عطف على انه ليس الخ (قوله وما ياتي في رمية الخ) هذا ياتي في باب الصيال وقوله وفي كونه الخ هذا ياتي في باب موجبات الدية والضمير فيهما راجع إلى المراهق وقوله يضمن وفي نسخة الكرى من الشارح لا يضمن وهو الموافق لما ياتي (قوله لا بد فيه) اي المراهق المجنون وقوله هذا اي في كونه كالبالغ في النظر وقوله متيقظاً لعل المراد به بقريئة ما ياتي في الشارح قوة التمييز وإلا فكونه ناظر ايغنى عن اعتبار التيقظ الحقيقي وكونه منظوراً لا يحتاج إلى اعتباره فتأمل (قوله مع امن الفتنة) إلى المتن في النهاية إلا قوله ونفسهما (قوله ونفسهما) خلافاً للنهاية والمعنى كحرام (قوله كحرام) اي في المحرم (قوله فيحرم نظره) يعني ما ذكره ما بين السرة والركبة ونفسهما وقوله مطلقاً اي وجرد احد من الشهوة وخوف الفتنة ام لا (قوله ولو من محرم) عبارة المغنى ولو من ابن وسيد ولا فرق بين ان يكون في حرام وغيره ونقل القاضى حسين عن علي رضي الله تعالى عنه ان الفخذ في الحام ليس بعورة اه (قوله إن المراهق) اي مع البالغ وقوله كالبالغ اي مع البالغ وقوله ومنظوراً ينبغى تقييده بما إذا لم يصدق عليه حد الامرد (قوله ذلك فخذ الرجل) اي ومثله بقية العورة حتى الفرج اه ع (قوله اي بشرط الحاجة كما ياتي) اي وامن فتنة اي وعدم الشهوة (قوله واخذ منه الخ) ينبغى تقييد كل من الماخوذ والماخوذ منه بالحاجة ثم قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة سم وعبارة الرشيدى الظاهر ان ذكر المصافحة مثال وآثره لان الاتي به غالب وحينئذ لا ياتى قول الشارح وافهم تخصيصه اه (قوله مع ذنبك) اي الحائل وامن الفتنة اه ع (قوله تخصيصه) اي الاخذ (قوله غير وجهها) انظر ما وجهه والذي افهمه التخصيص حرمة مس الوجه ايضا اه رشيدى ويأتى عن فتح المعين ما يوافقه (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر اه سم اه ع رشيدى (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال من الوجه ايضا بل والكفين مظنة لاحدهما سم (قوله وحينئذ) اي حين التوجيه بذلك (قوله في ذلك) اي في حرمة مس ماسوى الوجه والكفين ولو بحائل رشيدى وعش هذا التفسير نظر الصنيع الشارح ولا فقد مر عن الرشيدى ان الذى افهمه ان التخصيص حرمة مس الوجه ايضا (قوله ويؤيده إطلاقهم الخ) قد يمنع التأييد بان المعانقة كالحققة للشهوة بخلاف مجرد الدلس باليد مع الحائل اه ع (قوله ولو على امرد) فيه تسامح (قوله وهو من) إلى قول المتن قلت في النهاية إلى قوله ومن زعم إلى مع خوف فتنة (قوله لم يبلغ الخ) عبارة المغنى الشاب الذى لم تنبت لحية ولا يقال لمن اسن ولا شعر بوجهه امرد بل يقال له نط بالثاء المثلثة اه (قوله غالباً) اي باعتبار العادة الغالبة للناس لا جنسه اه ع (قوله الرجال اي السليمة الطبع) (قوله مراده الخ) يتأمل اه سم (قوله مع خوف الخ) إلى قول المتن قلت في المغنى (قوله مع خوف الخ) راجع إلى المتن وقوله او بشهوة عطف عليه (قوله بان لم يندرج الخ) نبيه به على ان

في أى محل مر (قوله وما ياتي) عطف على تعليمهم (قوله فكالمحرم) قضيته ان يستأذن في الاوقات الثلاثة (قوله في المتن إلا ما بين سره وركبة) يخرج السرة والركبة مر (قوله قال الاذرى الخ) اعتمده مر (قوله واخذ منه الخ) ينبغى تقييد كل من الماخوذ والماخوذ منه بالحاجة قلت وحينئذ يحتمل ان غير المصافحة كالمصافحة (قوله من وراء حائل) لا يبعد تقييده بالحائل الرقيق بخلاف الغليظ مر (قوله بانه مظنة لاحدهما) قد يقال مس الوجه ايضاً بل والكفين مظنة لاحدهما (قوله مراده الخ)

شىء من دن (أمرد) وهو من لم يبلغ أو ان طالع الاحية غالباً او يظهر ضبطاً ابتداءه بان يكون بحيث لو كان صغيرة لاشتبهت للرجال مجرد ومن زعم انه المحل مراده البالغ من الاحتمال فلا ينافى ما ذكره مع خوف فتنة بان لم يندرج وقوعها كما قاله ابن الصلاح او (بشهوة) اجماعاً

وكذا كل منظور اليه ففائدة ذكرها فيه تمييز طريقة الرافعي وضبط في الاحياء الشهوة بان يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقا بينه وبين الملتحي وقريب منه قول السبكي هي أن ينظر لملئتذ وان لم يشته زيادة وقاع او مقدمة له فان ذلك زيادة في الفسوق وكثيرون يقتصرون على مجرد النظر والحجة ظانين سلامتهم من الاثم وليسوا باسالمين منه (قلت وكذا) يحرم نظره (بغيرها) أي الشهوة ولو مع أمن الفتنة (في الاصح المنصوص) وان نازع فيه حكما ونقلا جمع متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فزعم انه خرق للاجماع وليس في محله وان وافقه قول البلقيني يحل مع أمن الفتنة اجماعا وذلك لانه مظنة الفتنة كالمرأة بل قال في الكافي (١٩٩) هو اعظم اثما منها لانه لا يحل بجمال وانما لم

يؤمر وبالاحتجاب للشبهة في تركهم التعلم والاسباب واكتفاء بوجوب الغض عنهم الحاجة كما يأتي وقد بالغ السلف في التنفير منهم وسموهم الا لتان لاستقذارهم شرعا ووقع نظر بعضهم على امر دافعه فاجاب استاذهم فقال سترى غبه ففسى القرآن بعد عشرين سنة وشرط الحرمة مع أمن الفتنة واتقاء الشهوة ان لا يكون الناظر محرما بنسب وكذا رضاع او مصاهرة على ماشمله اطلاقهم ولا سيديا ويظهر حل نظر مملوكه وممسوح اليه بشرطهما السابق وان يكون المنظور جميلا بحسب طبع الناظر لان الحسن يختلف باختلاف الطباع ويفرق بين هذا والرجوع فيه اذا شرب طفي المبيع مثلا الى العرف بناء على الاصح ان الملاحاة وصف ذاتي بان المدار ثم على ما تريد به المالىة وهو منوط بالعرف لا غير وهذا على ما قد تجر لفتنة وهو منوط بميل طبعه لا غير وانما لم يقيدوا النساء بذلك لان

مجرد الخوف لا يكفي في الحرمة وان كان هو المتبادر من الخوف فان الخوف يصدق بمجرد ادراكه ولو على بعد فلا بد من ظن الفتنة بان كثرة وقوعها اه ع ش عبارة المغني وليس المغني بخوف الفتنة غلبة الظن ووقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا اه ولا يخفى ان هذا هو الظاهر (قوله وكذا الكل منظور اليه الخ) عبارة المغني ولا يخص هذا بالامر دكا بل النظر الى الملتحي والنساء المحارم بالشهوة حرام قطعاً وانما ذكره توطئة لما بعده اه (قوله ذكرها) أي الشهوة فيه أي في نظر الامر د (قوله بحيث يدرك الخ) أي بالذلة وقوله فرقا بين الملتحي أي بحيث تسكن نفسه اليه ما لا تسكن عند رؤية الملتحي وقوله زيادة وقاع هو من اضافة الصفة الى الموصوف أي وان لم يشته وقاعا زائدا على مجرد الذلة اه ع ش (قوله تمييز طريقة الرافعي) أي مع ما قدمه من الحكمة في ذلك اه رشدي (قوله وكثير الخ) عبارة المغني قال أي السبكي وكثير من الناس لا يقدمون على فاحشة ويقتصرون الخ (قول المتن قلت وكذا بغيرها الخ) افنى شيخنا الشهاب الرمي بان المعتمد ما خرج به الرافعي خلافاً لتصحیح المصنف شرح مرادهم اسم اقول ووافقه المغني فبسط في الرد على تصحيح المصنف وافر النزاع وقول البلقيني الاثنين وكذا فعل في النهاية ثم قال فعلم بما تقرر ان ما قاله المصنف من اختياراته لا من حيث المذهب وان المعتمد ما صرح به الرافعي اه (قوله فزعم انه) أي ما صححه المصنف (قوله وليس الخ) أي ما زعمه البعض وكذا خبره وان وافقه (قوله وذلك) ارجع الى المتن ثم هو الى قوله بحسب طبع الناظر في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويظهر الى وان يكون (قوله لانه) أي الامر د (قوله لا يحل بجمال) أي ومع ذلك فالزنا بالمرأة اشد اثما من اللواط به على الراجح لما يؤدي اليه الزنا من اختلاط الانساب اه ع ش (قوله لم يؤمروا) أي المرء (قوله فاعجبه) أي احبه وقوله غبه أي عاقبه اه ك ر د ي (قوله حل نظر مملوكه) أي الامر د وقوله اليه متعلق بنظر المضاف الى فاعله (قوله السابق) أي في شرح وان نظر العبد الى سيده ونظر ممسوح الخ (قوله وان يكون الخ) عطف على ان لا يكون الخ (قوله بين هذا) أي جمال الامر د المنظور وقوله فيه أي الجمال (قوله بذلك) أي بالجملة (قوله وخرج) الى قوله بدليل في النهاية الا قوله وانما الى والخلق (قوله بما يأتي) أي في شرح رمى حرم النظر حرم المس (قوله فيتعين مجيء مثله الخ) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى اه سم (قوله والخلوة) عطف على المس وقوله به أي الامر د (قوله لكن ان حرم الخ) فيه نظر اه سم (قوله والفرق الخ) أي حيث تقيدت حرمة الخلوة بحرمة النظر ولم تقيد حرمة المس به اه سم (قوله وان كان الخ) غاية لقوله فتعذر (قوله كما يأتي) أي في شرح ويباحان لفصد الخ (قوله لا شترأ كهما) الى قوله ونازع في النهاية والمغني (قوله بل كثير من الاماء) كالتركيات اه مغني (قوله فخوفها) أي الفتنة (قوله بالكاع) عبارة القاموس وامرأة الكاع كقطام ائيمة اه (قوله لاحتمال

يتأمل (قوله في المتن قلت وكذا بغيرها في الاصح الخ) افنى شيخنا الشهاب الرمي بان المعتمد ما صرح به الرافعي خلافاً لتصحیح المصنف شرح مر (قوله فيحرم) اعتمده مر (قوله فيتعين مجيء مثله هنا) قد يمنع التعيين لظهور الفرق بين المحرم والاجنبى (قوله والخلوة) عطف على المس (قوله لكن الخ) كذا مر (قوله ان حرم فيه نظر (قوله والفرق الخ) أي حيث تقيدت حرمة الخلوة بحرمة النظر ولم

اكمل ساقطة لافطة ولان الميل اليهن طبيعي وخرج بالنظر المس فيحرم وان حل النظر كما جزم به بعضهم وانما يتجه ان قلنا بما يأتي عن مقتضى الروضة ان المحرم المرأة يحرم مسها مطلقا اما على المعتمد الاق من التفصيل فيتعين مجيء مثله هنا والخلوة به فتجزم لكن ان حرم النظر فيها يظهر والفرق بينها وبين المس واضح بدليل اتفاقهم في المرأة على حل خلوة المحرم بها واختلافهم في حل مسها وان كان معه امر د آخر أو أكثر كما يأتي (والاصح عند المحققين ان الامه كالخرة والله اعلم) لا شترأ كهما في الانوثة وخوف الفتنة بل كثير من الاماء يفوق اكثر الحرائر جمالا ففوقها فيهن اعظم وضرب عمر رضي الله عنه لامة استترت كالخرة وقال انتشبهين بالحرائر الكاع لا يدل للحل لاحتمال

انه لا يذاتها الحرائر بطن انهن هي اذا الاماء كن يقصدن الزنا والحرائر كن يعرفن بالستر وتنازع فيه البلقيني واطال بما اشار الاذهرى لردّه
بذ كر جمع محققين صرحوا بذلك وبان الادلة شاهدة له (والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) ليحل حيث لا خوف فتنة ولا شهوة لها نظر ما عدا
سرتها وركبتها وما بينهما لانه عورة (والاصح) تحريم نظر ذميمة وكل كافرة ولو حرية (الي) ما لا يبدو في الممنعة من (مسلمة) غير سيدتها ومحرمها
لمفهوم قوله تعالى او نسائهن ولا نهاقد (٣٠٠) تصفها لكافر يفتنها وصح عن عمر رضي الله عنه منعها من دخول حمام معها ودخول

الذميات على امهات المؤمنين
الواردي الاحاديث الصحيحة
دليل لما صححه من حل
نظرها منها ما يبدو في الممنعة
واعتمد جمع ما اقتضاه
المتن من انها معها كالاجنبي
وافى المصنف اى بناء
على ما في المتن بحرمه كشف
نحو وجهها للذميمة لانها
تعينها به على ما تخشى منه
مفسدة وهو وصفها لمن قد
تفتن به على محرم اذ
الكافر مكلف بالفروع
على ما مر ولا يحرم نظر
المسئلة لها خلافا لمن توقف
فيه اذ لا محذور بوجه
ومثلها فاسقة بسحاق او
غيره كرنا او قيادة فيحرم
التكشف لها (و) الاصح
(جواز نظر المرأة الى بدن
اجني سوى ما بين سرتها
وركبتها) وسواهما ايضا
كامر (ان لم تخف فتنة) ولا
نظرت بشهوة لنظر عائشة
رضي الله عنها الحبيشة
يلعبون في المسجد والنبي
ﷺ يراها وفارق نظره
الها بان بدنها عورة ولذا
وجب ستره بخلاف بدنه
(قلت الاصح التحريم
كمر) اى كمنظرة (اليها
والله اعلم) للخبر الصحيح

انه الخ) عبارة النهاية والمغنى لاحتمال قصده بذلك نفى الاذاع عن الحرائر لان الاماء كن الخ فخشى انه اذا
استرا الاماء حصل الاذاع للحرائر فامر الاماء بالتكشف ويحترزن في الصيانة عن اهل الفجور اه (قوله)
ونازع فيه الخ) عبارة المغنى قال البلقيني في تصحيحه وما ادعاه المصنف انه الاصح عند المحققين لا يعرف وهو
شاذ يخالف لا طلاق نص الشافعي في عورة الامة ومخالف لما عليه جمهور اصحابه انتهى وهذا ما عليه عمل
الناس وليكن الاول احوط اه (قوله صرحوا) نمت ان الجمع (قوله بذلك) اى بما ادعاه المصنف وكذا
ضمير له (قوله فيحل حيث) الى قوله ومثلها في النهاية والمغنى الا قوله سرتها وركبتها وقوله ودخول الذميات
الى واعتمد جمع (قوله لانه عورة) اى ما ذكر من السرة والركبة وما بينهما (قوله غير سيدتها ومحرمها)
عبارة المغنى والنهاية (تنبيه) محل ذلك في كافرة غير محرم للسئلة وغير مملوكة لها امها فيجوز
لها النظر اليها اه (قوله لمفهوم قوله تعالى او نسائهن) فلو جاز لها النظر لم يبق للتخصيص فائدة اه
مغنى (قوله منعها) اى الكتنايات وقوله معها اى المسلمات اه مغنى (قوله دليل لما صححه) قد يقال
الدخول لا يستلزم النظر بل المنع اى للاستلزام هنا وجه منه فيما سيأتي في قصة نظر عائشة الى الحبيشة كما هو
ظاهر اه سيد عمر (قوله لما صححه) اى في الروضة واصلا اه نهاية (قوله من حل نظرها منها الخ)
وهو المعتمد نهاية ومغنى (قوله اى بناء الخ) اعتمده مر اه سم اى والمغنى (قوله بحرمه كشف الخ)
يعنى بانه يحرم على المسئلة تمكين الكافرة من النظر اليها (قوله وعلى محرم) عطف على قوله على ما يخشى الخ
(قوله اذ الكافر الخ) قد يقال الذي استظهره ثم مكلف بالفروع المجمع عليها وهذا ليس منها كما هو واضح
فليتأمل اه سيد عمر (قوله ومثلها الخ) خلافا للنهاية والمغنى ورجع عرش ما اختاره الشارح عبارته
وما قاله اى حج ظاهر لان ما علل اياه حرمة نظر الكافر موجودا فيها وينبغي انه يحرم على الامر بالتكشف لمن
هذه حالته لما ذكر اه (قوله فاسقة الخ) قد يقال عدم تقييده المنظور اليه بالعفة يقتضى حرمة نظرها
لفاسقة اخرى وهو متجه اه سيد عمر (قوله وسواهما الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كامر) اى مرارا
(قوله اى كمنظرة) الى قوله ولوردي المغنى والى المتن في النهاية (قوله ينظر ان) لعل التذكير باعتبار الشخصين
(قوله وان ذلك الخ) عطف على وليس الخ (قوله او عائشة الخ) عطف على قوله قبل نزول الخ اى وبعده
ولكن كانت عائشة لم تبلغ الخ كان الاولى اسقاطا او العطف عبارة النهاية وان عائشة الخ وعبارة المغنى
او كانت عائشة الخ (قوله لم تبلغ الخ) اى بان لم تراهق اذ ذاك اه رشيدى (قوله ورد بان استدلالهم الخ)
في هذا الرد كالذى بعده نظر ظاهر لاحتمال انكار النبي صلى الله عليه وسلم على ميمونة وام سلمة لنظرهما غير
الوجه والكفين وان الوجوب الذى قال به ابن عبد السلام لمنع النساء من رؤية غير الوجه والكفين اه
رشيدى اقول او من النظر المؤدى الى الفتنة كما يشير اليه قوله الاتى اى وقد علم منها الخ (قوله في انه لا فرق)

تتقيد حرمة المس به (قوله ولو حرية) اى وان كانت قريبة غير محرم كمنز (قوله غير سيدتها ومحرمها)
قال في شرح الروض اماهم فيجوز لها النظر اليهما انتهى (قوله من حل لنره منها الخ) اعتمد
الحل مر (قوله اى بناء الخ) اعتمده مر (قوله ولا يحرم نظر المسئلة لها) كذا مر (قوله ومثلها
فاسقة بسحاق الخ) وقول ابن عبد السلام والفاسقة مع العفيفة كالكافرة مع المسئلة مردود كما قاله البلقيني

انه ﷺ امر ميمونة وام سلمة وقد آهبا ينظران لابن ام مكتوم باحتجاب منه فقالت له ام سلمة اليس هو اعمى لا يبصر فقال اعمى وان اى
انتم السمتا تبصرا انه وليس في حديث عائشة انها نظرت رجوهم وابدانهم وانما نظرت لعبهم وحرابهم ولا يلزم منه تعمد نظر البدن وان وقع
بلا قصد صرفته حالا وان ذلك قبل نزول آية الحجاب او عائشة لم تبلغ مبلغ النساء قال الجلال البلقيني وما اقتضاه المتن من حرمة نظرها لوجهه
وبدنه بلا شهوة وعندا من الفتنة لم يقل به احد من الاصحاب ورد بان استدلالهم بما مر في قصة ابن ام مكتوم والجواب عن حديث عائشة

صريح في انه لا فرق ويرده ايضا قول ابن عبد السلام جاز ما به جزم المذهب يجب على الرجل سد طاعة تشرف المرأة منها على الرجال ان لم تنته
بنهيه وقد علم منها تعد النظر اليهم ومردب نظرها اليه للخطبة كقولها (ونظرها (٢٠١) الى محرمها كعكسه) اى كظفره اليها

فتنظر منه ما عدا ما بين السرة
والركبة ومر الحاقهما بما
بينهما خلافا لما يوهمه كلام
شارح (ومتى حرم النظر
حرم المس) بلا حائل وكذا
معناه ان خاف قنينة بل وان
أمنها على مامر بل المس
اولى بالحرمة لانه ابلغ في
اثارة الشهوة اذ لو انزل به
افظراو بالنظر فلا ويحرم
مس شيء من الامر دلى ما
مرو من عورة المائل او
المحرم وقد يحرم النظر دون
المس كان امكن طيبيا
معرفة العلة بالمس فقط
وكعضو اجنبية مبان يحرم
نظره فقط ودبر الحليلة
يحرم نظره اى على ضعيف
والاصح حرمتها في الاول
وجوازها في الثانى وما
الهمه الماتن انه حيث حل
النظر حل المس اغلب ايضا
فلا يحل لرجل مس وجه
اجنبية وان حل نظره لنحو
خطبة او شهادة او تعليم
ولا لاسيدة مس شيء من
بدن عبدها وعكسه وان حل
النظر وكذا المسوح كما
مرو ما قيل وكذا بمنزلة
مراهق لا يحل مسه وان
حل النظر مردود وما حل
نظره من المحرم قد لا يحل
مسه كبطنها ورجلها
وتقبيلها بلا حائل لغير حاجة
ولا شفقة بل وكيدها على ما

أي بين الوجه والكفين وغيرهما عش ويجوز أن المعنى بين نظر الرجل الى الاجنبية وعكسه (قوله)
ومردب نظرها اليه للخطبة (وقول المصنف كقولها قد يقتضيه اه مغنى (قوله) خلافا لما يوهمه الخ)
اى وللتم اية والمعنى (قوله) وان أمنها على مامر (اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا الخ اه سم (قوله)
لانه ابلغ) الى قوله وما أفهمه فى المغنى والى المتن فى النهاية الا قوله اى كل ما الى وفى شرح مسلم (قوله) من الامر د
اى الاجنبى (قوله) على مامر (اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص اه سم (قوله) وقد يحرم
الخ) معتمداه عش (قوله) يحرم نظره) اى فقط (قوله) حرمتها (اى النظر والمس وكذا ضمير جوازها
وقوله فى الاول اى فى عضو الاجنبية المبان وقوله فى الثانى اى دبر الزوجة والامة (قوله) ايضا (اى كمنطوقه
(قوله) فلا يحل الخ) الفاء للتمليل (قوله) مس وجه اجنبية (اى بلا حائل اخذا بما ذكره فى شرح ويحل نظر
رجل الى رجل الخ) لكن قد مناهناك عن الرشيدى الميل الى الاطلاق وهو الظاهر ثم رابت فى فتح المعين
مانصه وحيث حرم مسه بلا حائل نعم يحرم مس وجه الاجنبية مطلقا اه (قوله) وان حل نظره (اى
وامن الفتنة والشهوة (قوله) او تعلم) اى على القول به اه سم (قوله) مردود (اى فيحل نظره ومس
لكن قال سم قضية كونه كالمحرم ان باتى فى مسه تفصيل مس المحرم الى آخر ما ذكره فليراجع اه عش
(قوله) وما حل نظره الخ) عطف على قوله لا يحل لرجل الخ عبارة المغنى ومن الثانى اى مما استثنى من المفهوم
المحرم فانه يحرم مس بطن الام وظهرها وغمر ساقها ورجلها كفى الروضة لكنه مخالف لما فى شرح مسلم
للمصنف من الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما بحمل الاول على مس الشهوة والثانى على مس
الحاجة والشفقة وهو جمع حسن اه وسياق عن شرح الارشاد مثله (قوله) من المحرم (وكذا من غيرها على
ما مر فى قوله وافهم تخصيصه الحل الخ اه عش (قوله) وتقيلها الخ) لا يخفى ما فى عطفه على بطنها الواقع
مثالا لما حل نظره الخ (قوله) بلا حائل الخ) راجع لقوله قد لا يحل مسه (قوله) لغير حاجة (ومن الحاجة ما جرت به
العادة من حكر جلى المحرم ونحوه كغسلهما وتسكيس ظهرها عش (قوله) لكن قال الاسنوى الخ)
ضعيف اه عش (قوله) انه) اى ما اقتضاه عبارة الروضة (قوله) وسببه) اى مقتضى عبارة الروضة اه
عش (قوله) ان الرافعى (ع) اى فى اصل الروضة (قوله) وهو) اى تعبير الرافعى (قوله) ولا مس الخ) اى ولا
يحل مس الخ اه عش (قوله) فغير المصنف) اى فى الروضة (قوله) المشتراط فيه تقدم الاثبات الخ) اى
غالبوا والا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كفى والله لا يحب كل

وان جزم به الزركشى شرح مر (قوله) ويرده ايضا قول ابن عبد السلام (كذا اشرح مر (قوله) وان أمنها
على مامر) اى فى شرح ويحل نظر رجل الى رجل الا ما بين سرتيه وركبته (قوله) ويحرم مس شيء من
الامر دلى مامر) اى فى شرح قلت وكذا بغيرها فى الاصح المنصوص (قوله) والاصح حرمتها) اى
النظر والمس فى الاول اى عضو الاجنبية (قوله) او تعلم) اى على القول به (قوله) وكذا بمنزلة غير مراهق)
قضية كونه كالمحرم ان باتى فى مسه تفصيل مس المحرم وفى شرح الارشاد له وقضية كلامه حل المس من كبيرة
اصغير اى من لم يبلغ حنا يشتهى عرفا وعكسه وهو محتمل ويحتمل حرمة لانه ابلغ فلا يلزم من حل
النظر حله ولان الاحراز عن النظر مع الصغرى شق بخلاف المس انتهى وفيه ايضا بعد ذلك اما غير المراهق
فان كان يميز المكالم المحرم وان كان غير مميز فان لم يحكم اياه فحضوره كغيبته ويجوز ان تكشف له انتهى
فليتأمل هذا مع اول الحاشية (قوله) مردود (كذا مر (قوله) المشتراط فيه تقدم الاثبات الخ) اى غالباً
ولا لا فقد يتحقق مع عدم تقدم الاثبات بل مع تقدم النفي كما اوضحه السعدى المطول كما فى والله لا يحب كل

(٢٦) - شروانى وابن قاسم - سابق)
وسببه ان الرافعى عرّب سباب المشرك فيه تقدم النفي على كل رهو ولا مس كل ما يحل نظره من المحارم اى بل بعضه كقولك لا يحل لفلان
تزوج كل امرأة فغير المصنف بغير سباب المشرك فيه تقدم الاثبات على كل فقال يحرم مس كل ما حل نظره من المحارم

مختار فخور وغيره اه سم (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذى ذكر
ان المصنف عبر بعمومه لان العبارة فى الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها اه سم وفيه ان التاويل المذكور
لا يفيد السلب المطلوب هنا وانما يفيد ان يقول مثلاً اى كل ما حل نظره من المحرم لا يحل مسه كما يظهر بمراجعة
علم المعانى (قوله حتى يطابق ما ذكره الخ) كان المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولا من ان شرط سلب
العموم تقدم النفي على كل يقتضى ان يكون شرط عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن
المصنف ليس فيها نفي فضلا عن تاخره عن كل فنقول بالنفي ليظهر فيها ذلك اه سم وقد مر ما فى ذلك
التاويل فتنبه (قوله يحل مس راس المحرم الخ) اى بجائل وبدونه اه عش (قوله وغيره) اى غير الراس
(قوله بماليس بعورة) عبارة شرح الارشاد يحرم مس ساق او بطن محرهما كما هو تقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا
شفقة والاجاز وعليه يحمل قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم فى الراس وغيره بماليس بعورة اه
وحيث جاز تقبيل المحرم هل يشمل تقبيل الفم اه سم اقول قضيتته اطلاقهم الشمول (قوله سواء امس
لحاجة ام شفقة) يقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد مع انتفاءهما ويحتمل جوازه حينئذ لانه صلى الله
عليه وسلم قبل فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه نهاية قال عش قوله ويحتمل جوازه اى ومع ذلك فالعتمد
ما قدمه من الحرمة عند انتفاء الحاجة والشفقة وما وقع منه صلى الله عليه وسلم ومن الصديق محمول على شفقة
اه ويظهر رجحان ما جرى عليه المغنى من الجواز عبارة والذى ينبغي عدم الحرمة عند عدم القصد وقد قبل
صلى الله عليه وسلم فاطمة وقبل الصديق الصديقة اه (قوله وليس) اى الزمان (قوله بمنع عدم قصده) ان
اراد مطلقا فلا يلا فى السؤال وان اراد هنا فال مقام شاهد صدق على عدم قصد الزمان هنا وعبر اصلا الى المتن فى
المغنى (قوله يحرم) اى النظر اه عش (قول المتن لقصد وحجامة) ومثل النظر لها نظر الخاتن الى فرج من
يختنه ونظر القابلة الى فرج التى تولدها اه مغنى (قول المتن وعلاج) من عطف العام على الخاص (قوله
للحاجة) الى قوله وممسوح فى المغنى الا فوله وليس الامر دان الى وبشرط والى المتن فى النهاية (قوله
باسرائين ثقتين) ومنه يؤخذ ان محل الاكتفاء بامارة ثمة ان تكون المعالجة ثقة ايضا اه عش (قوله
وليس الامر دان) اى ولا اكثر منهما اه عش (قوله لان ما عللوا الخ) محل نظروا وتصريحهم بما ذكر فى
الرجلين لا يؤيده اذ لا يلزم من عدم استحياء الرجل من الرجل فى الفعل عدم استحياءه معه فى الانفعال بل هما
اولى بما ذكر من المراتين ثم رايت المحشى سم قال ما لفظه قوله لا ياتى فى الامر دين قديقال بل ياتى لان

مختار فخور وغيره (قوله اى كل ما لا يحرم نظره الخ) كان التاويل بذلك ليظهر السلب الذى ذكر
ان المصنف عبر بعمومه لان العبارة فى الظاهر لا سلب فيها فضلا عن عمومها (قوله حتى يطابق ما ذكره كان
المراد بهذا الكلام ان ما ذكره اولا من ان شرط سلب العموم تقدم النفي على كل يقتضى ان يكون شرط
عموم السلب تاخر النفي عن كل والعبارة المنقولة عن المصنف ليس فيها نفي فضلا عن تاخره عن كل فالقول بالنفي
ليظهر فيها ذلك (قوله وفى شرح مسلم يحل مس راس المحرم وغيره بماليس بعورة الخ) عبارة شرح
الارشاد نعم يحرم مس ساق او بطن محرهما كما هو تقبيلها وعكسه بلا حاجة ولا شفقة والاجاز وعليه يحمل
قول شرح مسلم يجوز بالاجماع مس المحارم فى الراس وغيره بماليس بعورة الخ انتهى وحيث جاز تقبيل
المحرم هل يشمل تقبيل الفم (قوله وليس مقصودا هنا ورد الخ) اقول لا يخفى ان المصنف ذكره اولا حكم
نظر الاجنبية باعتبار كونها اجنبية ولم يتعرض لانتقالها من صفة الاجنبية الى غيرها وحكم نظر الصغيرة
باعتبار كونها صغيرة ولم يتعرض لانتقالها من صفة الصغر الى غيرها وهكذا فحيث ذكر بعد ذلك حكم المس
وانه تابع للنظر فى الحكم لا يفهم من ذلك الا ان المقصود بيان حكم مس من بين حكم نظره لا بيان حكم
الاجنبية بعد زوال كونها اجنبية والصغيرة بعد زوال صغرها فقيل السبكي وليس مقصودا هنا كلام صحيح
عند التامل الصحيح وقول الرادى قد قصد ان اراد فى نفسه فسلم ولا يردوا هنا فهو ممنوع فهذا الرد غير ملاق
للمردود تامل (قوله لا ياتى فى الامرين) قديقال بل ياتى لان الذكر قد لا يستحق بحضرة مثله اذا كان

كل ما لا يحرم نظره منه حتى
يطابق ما ذكره اعنى
الاسنوى اولا من شرط
سلب العموم فقوله المشروط
فيه الى اخره يتعين تاويله
بان المراد بتقدم الاثبات على
كل تاخر النفي عنها على انه
ياتى فى الايلاء لذلك تحقيق
تتبعين مراجعته وفى شرح
مسلم يحل مس راس المحرم
وغيره بماليس بعورة
اجماعا اى حيث لا شهوة ولا
خوف لثمة بوجه سواء امس
لحاجة ام شفقة وعبر اصله
وغيره بحيث بدل متى
واستحسنة السبكي لان حيث
اسم مكان والقصدان كل
مكان حرم نظره حرم مسه
ومتى اسم زمان وليس
مقصودا هنا ورد بمنع عدم
قصد بل قد يقصد اذا الاجنبية
يحرم مسها وبعد نكاحها
يحل وبعد طلاقها يحرم
والطفلة تحل ثم تحرم وقبل
زمن نحو معاملة يحرم ومعه
يحل (ويباحان) اى النظر
والمس (لقصد وحجامة
وعلاج) للحاجة لكن
بحضرة مانع خلو كحرم
اوزوج او امرأة ثقة لحل
خلوة رجل بامرأتين ثقتين
يحشمهما وليس الامر دان
كالمرأتين خلافا لمن بحثه لان
ما عللوا به فيهما من استحياء
كل بحضرة الاخرى لا ياتى فى
الامردين كما صرحوا به فى
الرجلين

وبشرط عدم امرأة تحسن ذلك كعكسه وان لا يكون غير امين مع وجود امين ولا ذميا مع وجود مسلم او ذمية مع وجود مسلمة وبحث البلقيني انه يقدم في المرأة مسلمة فصبي مسلم غير مراقق فراقق فراقق فامراة كافرة (٢٠٣) فمحرم مسلم فمحرم كافر فاجنبى مسلم

الكافر ووافقه الا ذرعى على تقديم الكافرة على المسلم وفي تقديمه لها على المحرم نظر ظاهر والذي يتجه تقديم نحو محرم مطلقا على كافرة لنظره مالا تنظر هي ومسوح على مراقق وامرولو من غير الجنس والدين على غيره ووجود من لا يرضى الا باكثر من اجرة المثل كالعدم فيما يظهر بل لو وجد كافر يرضى بدونها او مسلم لا يرضى الا بها احتمل ان المسلم كالعدم ايضا اخذ بما ياتى ان الام لو طلبت اجرة المثل ووجد الاب من يرضى بدونها سقطت حضنة الام ويحتمل الفرق ويظهر في الامر انه يتأتى فيه نظير ذلك الترتيب فيقدم من يحل نظره اليه فغير مراقق فمراقق فمسلم ثقة فكافر بالغ ويعتبر في الوجه والكف اذنى حاجة وفيما عداهما مبيح تيمم الا الفرج وقريبه فيعتبر زيادة على ذلك وهي ان تستد الضرورة حتى لا يعد الكشف لذلك هتكا للرومة (قلت ويباح النظر) للوجه فقط (لمعاملة) كبيع وشراء ليرجع بالعدة ويطالب بالثمن مثلا (وشهادة) تحملا واداء لها او عليها كنظر الفرج للشهادة بزنا او ولادة او

الذكر - لا يستحى بحضرة مثله اذا كان فاعلا ويستحى اذا كان مفعولا فالحد لله على ذلك ثم لا بدنى الامردين من كونهما فاعلين كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وبشرط الخ) عطف على بحضرة الخ (قوله عدم امرأة الخ) ظاهره ولو كافرة في المسلمة وعكسه (قوله وان لا يكون الخ) وشرط الماوردى ان يامن الافتتان ولا يكشف الا قدر الحاجة كما قاله القفال في فتاوى به نهاية ومعنى قال عش قوله ان يامن الافتتان هو ظاهر ان لم يتعين وان تعين فيذنب ان يعالج ويكف نفسه ما امكن اخذ ما سياتى في الشاهد (قوله ولا ذميا) معطوف على غير امين (قوله وبحث البلقيني الخ) قد يقال في هذا الترتيب نظر من وجوه اخر غير ما اشار اليه الشارح منها تقديم المسلم المراقق على الكافر الغير المراقق مع ان الاول كالا جنبى بخلاف الثانى فانه كالمحرم او كالعدم ومنها تقديم المراقق الكافر على المرأة الكافرة فان ما اختاره هو تبعا لفضية المنهاج وافتاء النووى التسوية بينهما وقياس ما فى الروضة واصلها تقديمها فواجبه القول بتقديمه ومها ترضيه بين المحرمين والمسلم والكافر مع انها متساويان في حل النظر ومنها تقديم المراقق مسلما كان او كافرا على المحرم مسلما كان او كافرا مع ان الاول كالا جنبى اه سيد عمر (قوله وفي تقديمه) خبر مقدم وخبر له للبلقيني (قوله على المحرم) اى بقسميه اه معنى (قوله والذي يتجه الخ) هلا قدمت الكافرة على المراقق مسلما كان او كافرا لان المراقق كالبالغ في النظر والكافرة لها نظر ما يبدى في المهمة كذا افاده الفاضل المحشى ولك ان تقول هذا الترتيب للبلقيني وهو ماش على ما ائق به المصنف في الكافرة لا على ما فى الروضة واصلها نعم يمكن ان يقال كان القياس المساواة اه سيد عمر (قوله نحو محرم) اى كالمملوك والمسوح وغير المراقق (قوله مطلقا) اى كبيرا او صغيرا اه عش وكان الانسب مسلما او كافرا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة اه سم وفي النفس منه شىء اذا كان الماهر كافيا مع انه مخالف لما مر في قوله وبشرط عدم امرأة تحسن الخ فليتامل اه سيد عمر اقول دفع عش المخالفة بما نصه وهو اى قول ابن حجر وامر الخ يفيد ان الكافر حيث كان اعرف من المسلم يقدم حتى على المرأة المسلمة وبها يقد ما ذكره الشارح من ان محل تقديم الاثني على غيرهما حيث لم يكن اعرف منها اه (قوله ولو من غير الجنس الخ) اى كرجل كافر مع المرأة المسلمة (قوله الابا كثر الخ) اى وان قلت الزيادة اه عش (قوله احتمل ان المسلم الخ) يعتمد اه عش (قوله ويعتبر) الى المتن في المعنى (قوله في الوجه الخ) اى من المرأة اه عش اى والا مرد (قوله مبيح تيمم) قضيته كما قال الزركشى انه لو خاف شيئا فاحشافى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر معنى وشرح الروض وافره سم وعش (قوله الا الفرج) اى السواتين اه معنى (قوله للوجه فقط) الى المتن في النهاية الا قوله وفي ذلك الى ولو عرفها (قوله للوجه الخ) اى من الامرود وغيره اه معنى (قوله ليرجع) وقوله ويطالب الاولى فيهما التانيث (قول المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الضبط اه سم اى كما ياتى في شرح بقدر الحاجة (قوله او عبالة) هى كبر الذكور اه عش عبارة المعنى ويجوز النظر الى عانة والالكفار لينظر هل نبتت او لا ويجوز للنسوة ان ينظرن الى ذكر الرجل اذا ادعت المرأة عبالته وامتنت من التمكن اه (قوله الرضاع) اى للشهادة عليه اه معنى (قوله لا يضر) اى لا يحرم اه سم (قوله او محارم اى ونحوهم كالمسوحين) (قوله بينه) اى النظر للشهادة وقوله بين ما مر الخ اى من الترتيب (قوله

فاعلا ويستحى اذا كان مفعولا (قوله فامراة) هلا قدمت المرأة الكافرة على المراقق مسلما او كافرا لان المراقق كالبالغ في النظر والمرأة الكافرة لها نظر ما يبدى في المهمة (قوله والذي يتجه) كذا فى الكنى ايضا (قوله وامر) اى ازيد مهارة ومعرفة (قوله مبيح تيمم) قال فى شرح الروض وقضيته كما قال الزركشى انه لو خاف شيئا فاحشافى عضو باطن امتنع النظر بسببه وفيه نظر اه (قوله فى المتن لمعاملة الخ) اى بلا شهوة ولا خوف فتة مر (قوله فى المتن وشهادة) ينبغى جواز تكرير النظر اذا احتيج اليه فى الضبط (قوله لا يضر)

عبالة والتحام الفضاء والذى الرضاع لا حاجة لعدم النظر للشهادة لا يضر وان تيسر وجود نساء او محارم يشهدون على الوجة ويفرق بينه وبين ما سلفى المعالجة بان النساء انما يفتات رقبته لا يقران والمحارم ونحوهم قد لا يشهدون ثم رأت بعضهم اجاب بانهم وسعوا عنها اعتناء بالشهادة

والنظر لغير ذلك مفسق على ما قاله الماوردي وقضيته انه كبيرة لكن في عدم الصغائر ما يخالفه وتكاف الكشف للتحمّل والاداء فان امتنعت امرت امرأة او نحوها بكشفها قال السبكي وعند نكاحها لا بد ان يعرفها الشاهدان بالنسب او بكشف وجهها لان التحمل عند النكاح منزل منزلة الاداء اه وفي ذلك بسط (٢٠٤) ذكرته في الفتاوى وباقى بعضه ولو عرفها الشاهدان في النقاب لم يحتج للكشف فعليه يحرم

الكشف حينئذ لا حاجة اليه ومتى خشي فتنة او شهوة لم ينظر الا ان تعين قال السبكي ومع ذلك يأنم بالشهوة وان ائيب على التحمل لانه فعل ذور وجهين وقال بعضهم ينبغي الحل مطلقا لان الشهوة امر طبيعي لا ينفك عن النظر فلا يكاف الشاهد بازالتها ولا يؤخذ بها كما لا يؤخذ الزوج بميل قلبه لبعض نسوته والحال كميل قلبه لبعض الخصوم والذي يتجه حل الاول على ما باختياره والثاني على خلافه كما يقتضيه ما نظره وبحث الزركشي ان حل نظر الشاهد مفرغ على المذهب انه لا يكتفي تعريف عدل اما على ما عليه العمل كما يأتي في الشهادات فلا شك في امتناعه اه وفيه نظر لانا وان قلنا به النظر احوط واولى وكفي بذلك حاجة مجوزة له (وتعليم) لا مرد واثي كما صرح به السياق خلافا لما يورده كلام شارح من اختصاصه بالامر قال السبكي وغيره هذه من تفردات المنهاج اى دون الروضة واصلها والافهى في شرح مسلم والفتاوى وانما

والنظر لغير ذلك الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنسابة عبارة عن النظر لغير ذلك عمدا غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله لغير ذلك) اى لغير ما ذكر من الامور المجوزة له اه ع ش (قوله) وتكاف الكشف الخ) لعلة اذ لم تغن المحارم او النساء لكن قوله السابق وان تيسر وجود نسائه الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر اه سم (قوله) امرت امرأة الخ) اى قهرها عليها ويتلطف مرید الكشف بها بحيث لا يؤذيها ولا يتلف شيان اسبابها فلو امتنعت وادت محاولة كشفها لتلافى شىء من اسبابها فالظاهر ضمانه لنسبة التلف اليه اللهم الا ان يقال ان امتناعها من التمكين من الكشف ومعالجتها مقتض لا حالة التلف عليها ومسقط للضمان ومن اسبابه فالاقرب ضمان الممتنعة لان ذلك نشان امتناعها فنسب اليها اه ع ش اقول قضية هذا التعليل عدم الضمان في الصورة الاولى كما اشار اليه اخرا (قوله لا بد الخ) اى في صحة النكاح حتى لو شهدا على شخص بانه تزوج او يتزوج امرأة من غير معرفة نسبها ولا صورتها لم يصح النكاح على ما هو المتبادر من هذه العبارة ثم اريت في حج بعد الكلام على نكاح الشغار ما يصرح بعدم اشتراط معرفة الشهود دلها اه ع ش (قوله منزل منزلة الاداء) اى واداء الشهادة لا بدلا اعتداده من معرفة المشهود وعليه بنسبه او عينه اه ع ش (قوله منزل الاداء) لعلة الانسب منزلة التحمل (قوله وباقى بعضه) اى بعد الكلام على نكاح الشغار اه ع ش (قوله فعليه الخ) لم يتقدم مرجع الضمير عبارة المغنى قاله الماوردي قال الزركشي وقضيته تحريم النظر حينئذ اه (قوله الا ان تعين) وباقى مثل ذلك في جميع الصور التي يجوز فيها النظر ماعدا الخطبة على ما مر فيها وقوله ينبغي الحل اى حل النظر للشهادة اه ع ش (قوله مطلقا) اى وجد خوف الفتنة او الشهوة ولا (حل قوله الاول) اى قول السبكي يأنم بالشهوة وقوله والثاني اى قول البعض يحل مطلقا وقوله مفرغ على المذهب معتمد وقوله اما ما عليه العمل ضعيف وقوله كما ياتي في الشهادة اى من الاكتفاء بتعريف العدل وقوله وفيه نظر معتمدا ايضا وقوله وان قلنا به اى بكفاية تعريف العدل المرجوح اه ع ش (قوله النظر الخ) الاولى لكن النظر الخ (قوله لا مرد واثي) كذا في النهاية والمغنى وفي سم مانصه عبارة الكنز لا مرد واثي ان فقد فيهما الجنس الى اخر ما سيذكره الشرح من الشروط اه اى بالشمول للثاني (قوله هذه) اى مسئلة جواز النظر للتعليم (قوله وانما يظهر) اى ما انفرد به المنهاج من جواز النظر للتعليم (قوله ذلك) اى التعليم اه مغنى (قوله بشرط فقد الجنس الخ) وانما يحتاج لهذه الشروط حيث لم يكن غير من توفرت فيه امر على ما قدمه في العلاج اه ع ش (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره اه سم (قوله قوله) اى المصنف وقوله تعذر تعليمه اى تعلم المطلق للطلق (قوله انتهى) اى كلام السبكي (قوله وقال جمع الخ) اعتمده المغنى والنهاية فقالوا والمعتد انه يجوز النظر الامر ذو غيره للتعليم واجبا كان او

اى فلا يحرم (قوله مفسق على ما قاله الماوردي الخ) قاله مر في شرحه والنظر لغير ذلك غير مفسق خلافا لما وردى لانه صغيرة اه (قوله) وتكاف الكشف للتحمّل) لعلة اذ لم تغن المحارم او النساء لكن قوله السابق وإن تيسر وجود نسائه او محارم يشهدون الخ قد يقتضى انها تكلف ذلك مطلقا وفيه نظر (قوله) والذي يتجه حل الاول الخ) كذا شرح مر (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح مر (قوله لا مرد واثي الخ) عبارة الكنز لا مرد واثي ان فقد فيهما الجنس الخ ما سيذكره الشرح من الشروط (قوله كما يدل له الخ) كان وجه الدلالة ان المرأة لا يجب عليها تعلم القرآن فلو جاز النظر لتعليم ما لا يجب لم يتعذر مع انه حكم بتعذره (قوله وقال جمع الخ) اعتمده

يظهر فيما يجب تعليمه كالفتاوى وما يتعين فيه ذلك من الصنائع المحتاج اليها بشرط فقد جنس ومحرم صالح وتعذر من مندوبا وراء حجاب ووجود مانع خلوة اخذاما في العلاج لا فيما لا يجب كما يدل له قوله الاتي في الصداق تعذر تعليمه على الاصح وعلله الرافعي بخشية الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة ومقابلته يعلمها من وراء حجاب بغير خلوة فالوجهان متفقان على تحريم النظر اه وقال جمع لا يتقيد الحل بالواجب وفرقوا بين هذا وما في الصداق بان تعليم المطلق يتسمعه القطع لسبق مقرب الائمة بخلاف الاجنبي

وعليه فلا بد من تلك شروطها ايضا وظاهر انها لا تعتبر في الامر كعليه الاجماع والفعل ويتجه اشتراط العدالة فيهما كما لو كبل اولى (ونحوها) كما يريدها ما عدا عورتها وحكم يحكم لها وعليها او يحلقها وانما يجوز النظر في جميع مامر (بقدر الحاجة والله اعلم) فلا يجوز ان يجاوز ما يحتاج اليه لان ما حل الضرورة بقدر بقدرها ومن ثم قال الماوردي لوعرفها الشاهد بنظره لم تجز ثانيا او برؤية بعض وجها لم يجز لرؤية كله وما في البحر عن جمهور من الفقهاء انه يستوعبه مبنى على الضعيف السابق من حل نظرها جميعا حيث لا فتنة ولا شهوة وكل ما حل له نظره منها الحاجة يحل لها نظره منه الحاجة ايضا كما عالة (٣٠٥) وغيرها مامر (فرع) وطى حليلته

متفكرا في محاسن أجنبية حتى خيل اليه أنه يطؤها فهل يحرم ذلك التفكير والتخيل اختلف في ذلك جمع متأخرون بعد ان قالوا ان المسئلة ليست منقولة فقال جمع محققون كابن الفركاح وجمال الاسلام ابن البري والكمال الرداد شارح الارشاد والجلال السيوطي وغيرهم يحل ذلك واقتضاء كلام التقي السبكي في كلامه على قاعدة سد الذرائع واستدل الاول لذلك بحديث ان الله تعالى تجاوز لامتي ما حدثت به انفسها ولك رده بان الحديث ليس في ذلك بل في خاطر تحرك في النفس هل يفعل المعصية كالزنا ومقدماته أو لا فلا يؤخذ به إلا ان صمم على فعله بخلاف الهاجس والواجب وحديث النفس والعزم وما نحن فيه ليس واحد من هذه الخمسة لا نهلم بخطره عند ذلك التفكير والتخيل فعلا زنا ولا مقدمة

مندوبا وانما منع من تعلم الزوجة المطلقة لان كلام الزوجين تعلقت آماله بالآخر فصارت لكل منهما طمعة في الآخر فمنع لذلك اه (قوله وعليه) اي قول الجمع المعتمد وقوله تلك الشروط اي المارة من السبكي بقوله بشرط فقد جنس الخ (قوله وظاهر) الى المتن في النهاية (قوله وظاهر انها) اي الشروط اه ع ش (قوله لا تعتبر في الامر) فقد يقال من جملتها فقد الجنس وعدم اعتباره ليس من مواضع الاجماع الذي اشار اليه فليتامل ثم رايت المحشى سم قال مانصه قوله وظاهر الخ فيه نظر اه فان كان إشارة الى ما ذكرته فواضح اولى جميع الشروط فيرده مانقله الشرح من الاجماع اه سيد عمر أقول ويرجع الثاني ما قدمته عنه من الكثرانفا (قوله فيهما) اي في الامر ومعلمه اه ع ش عبارة السيد عمر قوله فيهما اي في المعلم والمتعلم سواء المرأه او الامر فليتامل نعم لو تعذر وجود معلم عدل ولم يكن المتعلم عدلا فهل يغتفر مطلقا للحاجة او في الواجب العيني من العلم وما يضطر اليه من الصنائع محل نظر فليتامل وليراجع اه اقول قضيه مامر في شرح وشهادة من قوله ومضى خشى فتنة الخ الاول ثم قد قدمنا في بحث نظر العبد الى سيدته عن الرشيدى وسيد عمر ما يفيد أنه لا يعتبر في تعليم الرجل الامر دعدالة المتعلم (قوله كلمة) الى الفرع في النهاية والمغنى (قوله كما يريدها) اي او عبد يريد المرأة شرأه اه معنى (قوله ما عدا عورتها) عبارة المغنى ما عدا بين السرقه والركبة اه (قوله فرع) الى قوله في كلامه في النهاية (قوله ابن البري) بكسر الباء نسبة لبذر الكتان كما ذكره الشارح في صلاة الجمعة (قوله يحل ذلك) معتمد اه ع ش (قوله واستدل الاول) اي الجمع المحققون غير السبكي اه كرى (قوله ولك رده) اي هذا الاستدلال (قوله في ذلك) اي التفكير والتخيل (قوله من هذه الخمسة) عبارته في فتح المين في شرح الحديث السابع والثلاثين مانصه قال أى السبكي في حليته ما حاصله ما يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب الاولى الهاجس وهو ما باقى فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا ثم المهم وهو ما يرجع قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالحاجس لا يؤخذ به اجماعا لا ليس من فعله وإنما هو شىء طهره قهره عليه وما بعده من الخاطر وحديث النفس وان قدر على دفعهما لكنهما مرفوعان بالحديث الصحيح وهذه المراتب الثلاث لا أجر لها في الحسنات ايضا لعدم القصد واما المهم فقد بين الحديث الصحيح انه بالحسنة تكتب حسنة وبالسئنة لا تكتب سئنة فان ترك الله كتب حسنة وان فعلها كتبت سئنة واحدة واما العزم فالمحققون على انه يؤخذ به اه بحذف و علم بذلك ان مراد الشارح هنا بالواجب الخاطر والعزم المهم (قوله تصور قبيح) وقوله بصورة حسن كل منهما بالاضافة (قوله وقوع وطئه) مفعول تخيله وقوله انه عازم الخ فاعل يلزم (قوله هي الظاهر انه مفعول فرض الخ) وقوله تلك الخ بدل منه ويجوز ان يكون قوله هي بدلا عن موطوءه تراجعا الى حليلته ويكون قوله تلك الخ مفعول فرض الخ (قوله كراهة ذلك) اي التفكير والتخيل (قوله ورد) قد يجاب انه اراد الكراهة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الاولى اه سم (قوله

مر (قوله وظاهر انها لا تعتبر في الامر) فيه نظر (قوله ويتجه الخ) كذا مر (قوله وما في البحر الخ) كذا شرح مر (قوله ورد الخ) قد يجاب بانه اورد الكراهة باصطلاح القدماء وهي تشمل خلاف الاولى

له فضلا عن العزم عليه وإنما الواقع منه تصور قبيح بصورة حسن فهو متناس للوصف الذاتي متذكر للوصف العارض باعتبار تخيله وذلك لا عذر فيه اذا غايته انه تصور شىء في الذهن غير مطابق للخارج فان قلت يلزم من تخيله وقوع وطئه في تلك الاجنبية انه عازم على الزنا بها قلت ممنوع كاهو واضح وإنما اللازم فرض موطوءته هي تلك الحسنة وقد تقرر انه لا يحذور فيه على انالو فرضنا انه ضم اليه خطوط الزنا بتلك الحسنة لو ظفر بها حقيقة لم يأنم إلا ان صمم على ذلك فأتضح ان كلام التفكير والتخيل حال غير تلك الخواطر الخمسة وأنه لا يأنم إلا ان صمم على فعل المعصية بتلك المتخيلة لو ظفر بها في الخارج قال ابن البري وينبغي كراهة ذلك ورد بان الكراهة لا بد فيها من نهي خاص

أى وإن استفيد من قياس أو قوة الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه كغسل الجمعة أو حرمة فيكره كلب الشطرنج اذ لم يصح في النهي عنه حديث ونقل ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء انه يستحب في وجوب عليه لانه يصون به دينه واستقر به بعض المتأخرين منا اذ اصح قصده بان خشى تعلقها بقلبه واستانس له بما في الحديث الصحيح من امر من رأى امرأة اعجبته انه يأتى امراته فيواقها اه وفيه نظر لان ادمان ذلك التخييل يبق له تعلقا ما بتلك الصورة فهو باعث على التعاقبها الا انه قاطع له وإنما القاطع له تناسى او صافها وخطورها هايباله ولو بالتدريج حتى ينقطع تعلقه بهار اساقا قال ابن الحاج المالكي يحرم على من رأى امرأة اعجبته واتي امراته جعل تلك الصورة بين عينية وهذا نوع من الزنا كما قال علماءنا فيمن اخذ كوزا يشرب منه (٣٠٦) فتصور بين عينيه انه خمر فشر به ان ذلك الماء يصير حراما عليه اه ورده بعض المتأخرين

وان استفيد الخ) غاية والضمير راجع الى نهى خاص (او حرمة) عطف على وجوب الفعل وقوله فيكره أى الفعل وقوله عنه أى لعب الشطرنج (قوله انه يستحب) أى التخييل المذكور (قوله منا) أى الشافعية (قوله تعلقها بقلبه) فيه قلب والاصل تعلق قلبه بها (قوله واستانس) أى البعض له أى الاستحباب (قوله بانه) متعلق بامر (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله جعل تلك الخ) فاعل يحرم (قوله علماءنا) أى السادة المالكية (قوله ان ذلك الخ) مقول قال (قوله ورده) أى ابن الحاج المالكي وكذا ضمير مذهبه فى الموضعين الاتيين وضمير وافقه الآتى (قوله واصحابنا) أى الشافعية وقوله بها أى بتلك القاعدة (قوله انتهى) أى كلام بعض المتأخرين الراد على ابن الحاج المالكي (قوله على هذه الاراء الاربعة) أى قول جمع محققين بالحل والاباحة وقول ابن الزرى بالكراهة وقول بعض العلماء بالاستحباب وقول ابن الحاج المالكي بالحرمة (قوله يدينها) أى صورة المرأة (قوله فنع) أى الله تعالى ويحتمل انه ببناء المفعول وقوله من التمنى نائب فاعله (قوله بان تمنى الزنا بفلانة) لا يخفى بعد دلالة الآية عليه (قوله كلامه) أى القاضى (قوله قال) أى الزركشى (قوله وغلطوا) من كلام الزركشى (قوله وكلاهما) أى التصميم على فعل الزنا والرضا به (قوله هذا) بدل من كلام القاضى وقوله من استدلل الخ فاعل لم يتامل وقوله به أى كلام القاضى وقوله للحرمة أى لحرمة التفكير والتخييل السابقين وقوله عنه أى عن الاستدلال المذكور (قوله انتهى) أى كلام من اجاب الخ (قوله وان بحث الخ) غاية (قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمده المغنى والنهاية فقالا واللفظ الاول قال الزركشى ولا يجوز للمرأة ان تنظر الى عورة زوجها اذا منعها منه بخلاف العكس اه وهذا ظاهر وان توقف فيه بعض المتأخرين اه (قوله منعها الخ) فان منعها حرم عليها النظر لما بين سرته وركبته اه بحيرى عن الزبادى وفى ع ش عن سم عن مر ما يوافقه (قوله ولو الفرج) الى التنبيه فى النهاية والمغنى لا قوله وعليه ينبغى الى وخرج (قوله ولو الفرج الخ) راجع الى المتن (فرع) الخلاف الذى فى النظر الى الفرج لا يجزى فى مسه لا تنفاه العلة ولم ار احدا قال بتحريم مس الفرج له وإن كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت فى كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان يمس فرج امراته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبكى اه سم على حج راعل وجهه انه محرك للشهوة بلا ضرر يترتب عليه اه ع ش (قوله مع الكراهة) فيكره لكل منهما نظر الفرج من الآخر ومن نفسه بلا حاجة اه مغنى (قوله وذلك) راجع الى المتن لكن صنيع المغنى والنهاية كالصرح فى رجوعه للفرج (قوله لان الحق له الخ) قد يشكل على قوله السابق وان منعها اه

(قوله وان بحث الزركشى الخ) اعتمد بهم مر (قوله ولو الفرج) (فرع) الخلاف الذى فى النظر الى الفرج لا يجزى فى مسه لا تنفاه العلة ولم ار احدا قال بتحريم مس الفرج له وإن كان واضحا لم يصرحوا بذلك ورايت فى كتب الحنفية انه لا باس بالرجل ان يمس فرج امراته والمرأة ان تمس فرج زوجها سبكى (قوله لان الحق له لاهما) قد يشكل على قوله السابق وان منعها

بانه فى غاية البعد ولا دليل عليه وإنما بناء على قاعدة مذهبه فى سد الذرائع واصحابنا لا يقولون بها ووافقه الامام احمد الزاهد وهو شافعى غفلة عن هذا البناء اه وقد بسطت الكلام على هذه الآراء الاربعة فى الفتاوى ويثبت ان قاعدة مذهبه لا تدل لما قاله فى المرافة وقررت بينها وبين صورة الماء بفرق واضح لا غبار عليه فراجع ذلك كله فانه مهم فان قلت يؤيد التحريم قول القاضى حسين كما يحرم النظر لما لا يحل يحرم التفكير فيما لا يحل لقوله تعالى ولا تتموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فنع من التمنى لما لا يحل كما منع من النظر لما لا يحل قلت استدلال القاضى بالآية وقوله عقبها فنع من التمنى الخ صريحان فى ان كلامه ليس فيما نحن فيه من التفكير والتخييل السابقين وإنما هو فى حرمة تمنى حصول ما لا يحل له بان يتمنى

الزنا بفلانة وان تحصل له نعمة فلان بعد سلبها عنه ومن ثم ذكر الزركشى كلامه فى قاعدة حرمة تمنى الرجل حال اخيه من دين سم اود نيا قال والنهى فى الآية للتحريم وغلطوا من جعله للتنزيه نعم ان ضم فى مسالتنا الى التخييل والتفكير تمنى وطئها زنا فلا شك فى الحرمة لانه حينئذ مصمم على فعل الزنا راض به وكلاهما حرام ولم يتامل كلام القاضى هذا من استدلاله بالحرمة ولا من اجاب عنه بانه لا يلزم من تحريم التفكير تحريم التخييل اذ التفكير اعمال النظر فى شئ كفى القاموس اه (والزوج) والسيد فى حال الحياة (النظر الى كل بدنهما) أى الزوجة والمملوكة التى تحل وعكبه وان منعها ايا اقتضاه اطلاقهم وان بحث الزركشى منها اذا منعها ولو الفرج لكن مع الكراهة ولو حالة الجماع وباطنه اشد وذلك لانها عمل استمتاعه وعكبه والخبر صحيح - انظر دورك الاول ززوجك واهلك أى نهى اولى ان لا تحفظ منه لان الحق له لاهما

التمتع ولا عكس وقيل يحرم
نظر الفرج لخبر اذا جامع
أحدهم زوجته أو أمته
فلا ينظر الى فرجها فان
ذلك يورث العمى أى فى
الناظر أو الولد أو القلب
حسنة ابن الصلاح وخطا
ابن الجوزى فى ذكره فى
الموضوعات ورد بان أكثر
المحدثين على ضعفه وانكر
الفارقى جريان خلاف فى
حرمة نظره حالة الجماع وقول
الدارى لا يحل نظر حلقة
الدبر قطعاً لانها ليست محل
استمتاعه ضعيف فى النهاية
وغيرها وجربا عليه بحل
التلذذ بالدبر من غير ايلاج لان
جملة اجزائها محل استمتاعه الا
ما حرم الله تعالى من الايلاج
وعليه ينبغى كراهة نظره
خروجاً من الخلاف وخروج
بالنظر المس فلا خلاف فى
حله ولو للفرج وبحال الحياة
ما بعد الموت فهو كالحرم
وبالتى تحل زوجة معتدة
عن شبهة ونحو أمة مجوسية
فلا يحل له الا انظر ما عدا ما بين
سرتها وركبتها (تنبيه)
كل ما حرم نظره منه او منها
متصلاً بحرم نظره منفصلاً
كقلامة يداور رجل والفرق
مبنى على مقابل الصحيح فى
قوله وكذا وجهه الخ وشعر
امراة وعانة رجل فتجب
مواراتهما والمنازعة فى
هذين بان الاجماع الفعلى
بالقائمه فى الحمامات والنظر

سم أى يؤيد بحث الزركشى الذى اعتمده النهاية والمغنى (قوله لزوماً الخ) أى حيث لم يلحقها ضرر بذلك
كما هو ظاهر وتصدق فى ذلك وقوله تمكينه أى وان تذكر اه عش (قوله خطأ) أى ابن الصلاح (قوله
ورد) أى تحسين ابن الصلاح رشيدى وعش (قوله وانكر الفارقى) وهو ممنوع بان الخبر المذكور
مصرح بخلافه اه نهاية عبارة المغنى وخص الفارقى الخلاف بغير حالة الجماع وجرى عليه الزركشى
والدميرى وهو ممنوع فان الحديث المذكور مصرح بحالة الجماع اه وعلم بذلك انه كان الاول ان يقال
فى حل نظره (قوله وعليه) أى على ما فى النهاية وغيرها (قوله كراهة نظره) أى دبر الحليلة وقوله من الخلاف
أى للدارى (قوله فهو كالحرم) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد عليه لغير حاجة وشفقة
وتقدم فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك اه سم عبارة النهاية فلا يحل بشهوة اه قال عش قوله فلا
يحل بشهوة أى النظر وأفهم حل النظر بلا شهوة الى جميع بدنها اه (قوله معتدة عن شبهة) أى فلا يحل
نظره الى شئ من بدنها مطلقاً اه عش (قوله ونحو أمة مجوسية) ومكاتبة ومزوجة ومشاركة ومحرم
بنسب ورضاع ومصاهرة ونحو ذلك فيحرم عليه نظره منها الى ما بين سرة وركبة دون ما زاد اه معنى (قوله
كلما حرم نظره) الى قوله والمنازعة فى المغنى الى قوله وبحسب استثناء الاب فى النهاية (قوله كقلامة يداور رجل
عبارة المغنى كشعر عانة ولوم من رجل وقلامة ظفر حره ولوم يدها اه عبارة فتفتح المعين كقلامة يداور رجل
وشعر امراة وعانة رجل اه (قوله والفرق) أى بين قلامة ظفر اليد والرجل حيث جاز نظر الاول وحرم نظر
الثانى اه عش (قوله وشعر امراة) ينبغى او رجل بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل
وشبهها يحرم النظر اليه منفصلاً ثم قال ويجب على من حلق عانته مواراة شعرها لئلا ينظر اليه انتهى اه سم (قوله
فتجب مواراتهما) أى قلامة الظفر وشعر امراة وعانة الرجل واطلاق القلامة شامل لقلامة ظفر الرجل
وقياس القلامة تعدى ذلك الى جميع اجزائه حتى شعر الراس فليراجع اه عش اقول وتقدم عن المغنى وفتح
المعين تقييد القلامة بكونها من ظفر الحرة (قوله والمنازعة الخ) عبارة النهاية والمنازعة الخ مردودة اه (قوله
والمنازعة الخ) اعتمدها المغنى عبارة استبعاد الاذرعى الوجوب قال والاجماع الفعلى فى الحمامات على طرح
ما تناثر من امتشاط شعور النساء وحلق عانات الرجال اه وليس فى كلام الشيخين ما يدل على الوجوب والوجه
ما قاله الاذرعى اه (قوله فى هذين) أى شعر امراة وعانة رجل ويحتمل ان الضمير للقلامة والشعر (قوله يرد
ذلك) خبر ان الاجماع الخ لاشارة لوجوب المواراة وقوله قدمت الخ خبر قوله والمنازعة الخ (وما قيل) أى

(قوله فهو كالحرم) يفيد حرمة نظره ومس ما بين السرة والركبة وكذا ما زاد لغير حاجة او شفقة وتقدم
فى الجنائز ما يخالف بعض ذلك (قوله كقلامة يداور رجل) عبارة الروض كشعر عانة وقلامة ظفر
قال فى الانوار ويحرم النظر الى قلامة رجلها دون قلامة يدها ويده ورجله انتهى وهو فى المسئلة الاولى مبنى
على الضعيف القائل بانه لا يحرم نظره وجه الحرة وكفيها ان لم يخف فتنة وهو الذى عليه الاكثر لاسيما
المتقدمون كما قاله فى الروضة لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين
لسكن عليه يكره وفى الثانية مبنى على الضعيف القائل بان نظر المرأة الى الرجل جائز لا ما بين السرة والركبة
وقد جزم به فى الانوار قبل ذلك قال ويحرم عليها النظر عند خوف الفتنة مطلقاً قدم حرف ليواره قال فى شرحه
وجوباً كما اقتضاه كلام القاضى لئلا ينظر اليه احدى واستبعد الاذرعى الوجوب الخ اه وقياس وجوب
مواراة قلامة ظفر قدم المرأة لحرمة النظر اليه وجوب مواراة قلامة ظفر الرجل لحرمة نظر المرأة اليه قال فى
الانوار ولو ابين شعر الاماة او ظفرها ثم عتقت لم يحرم النظر اليه لان العتق لا يتعدى الى المنفصل اه وهو
مبنى على ان الاماة لا يحرم النظر اليها الا ما بين السرة والركبة منها اه وهو ما جزم به قل قال وقيل هى كالحررة ولا
يخفى ان التقييد بالحررة لا يأتى على الصحيح الساق ان الاماة كالحررة وقد يقال ان وجوب المواراة لا يأتى على
جواز خروج النساء سافرات وعلى الرجال غض البصر الا ان يفرق (قوله وشعر امراة) ينبغى او رجل
بناء على حرمة نظرها اليه قال فى الانوار وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر اليه منفصلاً اه ثم قال ويجب

اليهما يرد ذلك قدمت فى مبحث الانتفاع بالشارع فى احياء الموت ما يرد فراجعه قال القاضى

تقييد القاعدة كلما حرم نظره الخ (قوله كشر) عبارة النهاية كفضلة او شعر اه قال ع ش تعبير بهاي
 الفضلة قد يشمل بول المرأة فيحرم نظره لمن عم بانه بول امرأة وفي كلام سم مانصه هل بول المرأة كدم فصددها
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من كلامه الاتي مع العلم بانه جزء ممن يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظره اه اقول الاقرب عدم الحرمة لما عايناه اه و اقول الفرق بين البول والغائط تحكم وكذا
 ان يراد بالفضلة غيرهما تحكم (قوله ينبغي حله) خبر ما لم يتميز الخ وقوله غفلة الخ خبر وما قيل (قوله وتحرم
 مضاجعة رجلين الخ) وكما مضاجعة ما يقع كثير في مصر نامن دخول اثنين فاكثر مغطس الحمام فيحرم ان خيف
 النظر او المس من احد هما العورة الاخر اه ع ش (قوله عاريين الخ) ويجوز نومه هما في فراش واحد مع عدم
 التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر ويمتنع مع التجرد في فراش واحد وان تباعداه نهاية (قوله وان لم يتماسا)
 عبارة المغنى وشرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش اه (قوله وببحث استثناء الاب الخ)
 اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع اه سم (قوله لخبر صحيح فيه) اي في الاستثناء وكذا قوله
 لذلك (قوله بعيد الخ) خبر وببحث (قوله وبفرض دلالة الخبر الخ) عبارة شرح الروض وظاهر ان محله
 اي الاستثناء في مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك اي الخبر على الولد الصغير اه
 (قوله ولذا بلغ) الى قوله وقد يوجه في المغنى الى قوله وقضية اطلاقهم في النهاية (قوله وجب التفريق) اي
 عند العري كما قاله شيخنا الشهاب الرمي لان ذلك اي العري معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الالباء
 والامهات نهاية ومغنى (قوله واعتراض الخ) اقره المغنى عبارة ولادلالة فيه اي الخبر كما قاله السبكي وغيره على
 التفريق بينهم وبين ابائهم اه (قوله السابق) اي في قوله لخبر صحيح فيه (قوله قد يؤدي الى محذور الخ)
 ولا ينافي هذا ما تقدم من تقييد الحرمة بالرجلين والمراتين مع ان ما هنا شامل للام مع انها لان التقييد فيها
 مرجح التصور لا للاحتراز اه ع ش (قوله حرمة تمسكها) اي من بلغ عشر سنين ذكر او انثى وامه وابيه
 واخيه واخته (قوله ولو مع عدم التجرد) خلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله ومن التجرد) عطف على
 قوله من التلاصق (قوله وليس بعيد) اي ما اقتضاه اطلاقهما من حرمة ما ذكر (قوله ويكره الخ) كذا في
 النهاية (قاعدة) افاد السبكي عن ابي عبد الله بن الحاج وكان رجلا صالحا وعالماته كان يذكر انه يكره
 النوم في الثياب وان السنة العري عند النوم اي ويتغطي بثيابه او بغيرها وتسن مصالحة الرجلين والمراتين
 نعم على ما تقدم من حرمة نظر الامرد الجليل تحرم مصاحته لما مر ان المس ابلغ من النظر قال العبادي ويكره
 مصالحة من به عاهة كجذام او برص وتسكره المعانقة والتقبيل في الراس والوجه ولو كان المقبل او المقبل صالحا
 لا لقادم من سفر او تباعد لقاء عرفاهما سنة وياتي في تقبيل الامرد ما مروى سن تقبيل الطفل ولو ولد غيره
 شفقة ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح ويسن تقبيل يدا الحى الصالح ونحوه من الامور الدينية كعلم وشرف
 وزهد ويكره ذلك لغناه ونحوه من الامور الدنيوية كشو كته ووجهاته عند اهل الدنيا ويكره حتى الظهور

على من حلق عاتته مواراة شعرها لتلا نظر اليه اه (قوله وكدم فصد مثلا) هل بول المرأة كدم فصددها
 فيحرم نظره او لا ويفرق بما يؤخذ من قوله الاتي مع العلم بانه جزء ممن يحرم نظره فان البول لا يعد جزءا
 بخلاف الدم فيه نظره (قوله وان لم يتماسا) قال في شرح الروض وان كان كل منهما في جانب من الفراش
 اه (قوله وببحث استثناء الاب والام) نقله في شرح الروض عن السبكي وغيره ثم قال وظاهر ان محله في
 مباشرة غير العورة وعند الحاجة على انه يحتمل حمل ذلك على الولد الصغير اه (قوله وببحث استثناء الاب
 والام) اي والسكلام مع العري كما هو صريح الصنيع (قوله ولذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين الخ)
 ويجوز نومه هما في فراش واحد مع عدم التجرد ولو متلاصقين فيما يظهر والممتنع مع التجرد في فراش واحد
 او ان تباعد اشرح مر (قوله عشر سنين) نازع الزركشي في اعتبار العشر بحديث الدارقطني الصريح في
 اعتبار السبع وقد اوضح ذلك في شرح الروض (قوله وجب التفريق) اي عند العري كما قاله شيخنا
 الشهاب الرمي لان ذلك معتبر في الاجانب فبالك بالمحرم لاسيما الالباء والامهات شرح مر

وكدم فصد مثلا وما قيل
 ما لم يتميز بشكله كشر
 ينبغي حله غفلة عما في
 الروضة فانه نقل ذلك
 احتمالا للامام ثم ضعفه
 بانه لا اثر للتمييز مع العلم بانه
 جزء ممن يحرم نظره وتحرم
 مضاجعة رجلين او امراتين
 عاريين في ثوب واحد وان
 لم يتماسا وببحث استثناء
 الاب والام لخبر صحيح فيه
 بعيد جد او بفرض دلالة
 الخبر لذلك يتعين تاويله
 بما اذا تباعدا بحيث امن
 تماس وربية قطعا ولذا بلغ
 الصبي او الصبية عشر
 سنين وجب التفريق بينه
 وبين امه وابيه واخته
 واخيه كذا قالاه واعترضا
 بالنسبة للاب والام للخبر
 السابق وقد يوجه ما قالاه
 بان ضعف عقل الصغير مع
 امكان احتلامه قد يؤدي
 الى محذور ولو بالام وقضية
 اطلاقهما حرمة تمسكها
 من التلاصق ولو مع عدم
 التجرد من التجرد ولو مع
 البعد وقد جمعها فراش
 واحد وليس بعيد لما
 قرره وان قال السبكي
 يجوز مع تباعدهما وان
 اتحد الفراش ويكره
 للانسان نظار فرج نفسه
 عشا

(فصل) في الخطبة بكسر الخاء وهي التماس النكاح (تحل خطبة خلية عن نكاح وعدة) تسريحا وتعريضا وتحرم خطبة المنكوحة كذلك اجماعا فيهما وسيعلم من كلامه انه يشترط خلوها ايضا من بقية موانع النكاح ومن (٢٠٩) خطبة الغير قيل يرد على مفهومه المعتدة عن

وطء شبهه لحل خطبتها مع عدم خلوها من العدة المانعة للنكاح لان ذا العدة ليس له حق في نكاحها وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا فلا تحل لمطلقاتها خطبتها حتى تنكح زوجا غيره وتقدمه اه ويرد الاول بان الجائز انما هو التعريض خلافا لمن زعم جواز التصريح لها وهو مفهوم من قوله الاتي لا تصريح لمعتدة فسوات غير ها والثاني بانه لا يتوهم الورد فيه لا بعد عدة الاول وقبل نكاحها وهذه قام بها مانع فهي كخلية محرم له كما لا ترد هذه لان المراد الخلية من جميع الموانع كما تقرر وانما خلا لان الكلام فيها لا ترد تلك لذلك وهذا يدفع ايضا قول بعضهم يرد عليهم ايهامه حل خطبة الامة المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها وفيه نظر لما فيه من ايدائه اذهي في معنى الزوجة اه والذي يتجه حرمة مطلقا ما لم تقم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها ومحبة تزويجها ووجه اندفاعه ان هنا مانعا هو افسادها عليه بل مجرد تلبه بامتداد نظر غيره لها مع سؤاله له في ذلك ايداء له اي ايداء وان فرض الامن عليها من الفساد وقد عرف ان انتفاء سائر

مطلقا لكل احد من الناس واما السجود له فحرام ويسن القيام لاهل الفضل من علم او صلاح او شرف او نحو ذلك اكراما لاربابه وتفخيما قال في الروضة وقد ثبت فيه احاديث صحيحة اه معنى واكثر ما ذكر في الروض وشرحه مثله

(فصل في الخطبة) (قوله في الخطبة) اي وما يتبعها من حكم من استشير الخ اه عش (قوله بكسر الخاء) الى قوله قيل في المغنى والى المتن في النهاية (قوله وهي) اي شرعا ولغة اه عش (قوله التماس الخ) اي التماس الخاطب النكاح من جهة الخطوبة مغنى وعش (قول المتن وعدة) اي وتسريحا ياتي اه عش (قوله خطبة المنكوحة) اي واما المعتدة فسياق في المتن اه رشدي (قوله كذلك) اي تصريححا وتعريضا (قوله فيهما) اي في الحل والحرمة (قوله وسيعلم من كلامه) اي بمعونة ما قرر في اه فليس في كلامه ما يعلم منه ذلك اه عش (قوله ايضا) الاولي تاخير عن الجار والمجرور (قوله قيل الخ) واقفه اي صاحب القيل المغنى (قوله لحل خطبتها الخ) عبارة المغنى فان الاصح القطع بجواز خطبتها من له العدة وقوله بمن له العدة يعلم عدم ملاقة جواب الشارح الاتي للسؤال (قوله المطلقة ثلاثا) اي بعد انقضاء العدة اه رشدي (قوله خطبتها) ومنها واقفه معها على ان تزوج غيره لتحل له فيحرم اه عش (قوله انتهى) اي كلام صاحب القيل (قوله وهو) جواز التعريض فقط (قوله فسوات) اي المعتدة عن شبهة اه عش (قوله بعد عدة الاول الخ) لانها حينئذ يصدق عليها انها خلية عن نكاح وعدة اه سم (قوله كما لا ترد الخ) متعلق بقوله الاتي لا ترد الخ (قوله هذه) اي الخلية المحرم (قوله لان المراد الخ) وقد يقال المراد لا يدفع المراد (قوله كما تقرر) اي بقوله وسيعلم الخ (قوله وانما خصا) اي النكاح والعدة (قوله تلك) اي المطلقة ثلاثا (قوله وبهذا) اي بما رده الثاني (قوله يرد عليه) اي المنطوق (قوله وان لم يعرض الخ) الاول للحال وقوله وفيه نظر اي في الحل اه عش (قوله لما فيه) اي في الحل او فيما ذكر من خطبة المستفرشة (قوله حرمة) اي ما ذكر من خطبة المستفرشة اه عش (قوله مطلقا) اي تصريححا وتعريضا (قوله ومحبة) عطف على اعراض الخ (قوله ومحبة لتزويجها) الظاهر ان مثلها مالو تساوى عنده تزويجها وعدمه اذا المدار على عدم تاذيه لا على ميله له اه سيد عمر (قوله بل مجرد علمه الخ) الاولى بل مجرد سؤال غيره له في ذلك المشعر بامتداد نظره لها ايداء له الخ (قوله في ذلك) اي تزويجها متعلق بالسؤال وقوله ايداء الخ خبر لقوله بل مجرد ويحتمل ان قوله في ذلك خبر مقدم لقوله ايداء الخ والخلة خبر لقوله بل مجرد الخ (قوله وبهذا) اي بما رده الثاني او بقوله وقد عرف الخ (قوله وقياسه الخ) كذا في نسخ الشارح وهو صريح في انه من كلام الماوردي وليس كذلك وانما هو من كلام ابن النقيب كما يعلم من حواشي شرح الروض فلعل الكتبة اسقطت من الشارح قال ابن النقيب قبل قوله وقياسه الخ اه رشدي وقوله من حواشي الروض الخ اي ومن المغنى عبارته ولا بد ان يحل له نكاح الخطوبة فلو كان تحتها اربع حرم ان يخاطب خامسة قاله الماوردي قال ابن النقيب وقياسه تحريم خطبة من يحرم الجمع بينهما وبين زوجته وكذا ثمانية السفيه وثلاثة العبد اه (قوله تحريم نحو اخت الخ) اي تحريم خطبة نحو اخت الخ علي حذف المضاف (ولم يرد ذلك البلقيني) قال الشهاب سم يمكن

(فصل في الخطبة) (قوله وعلى منطوقه المطلقة ثلاثا) يحتمل ان وجه الايراد انه يصدق عليها في حال عدة المطلق انها خلية عن نكاح وعدة بناء على ان المراد عدة غير الخاطب وحينئذ يشكل قول الشارح الاتي والثاني بانه لا يتوهم الخ بل التوهم موجود حال العدة ايضا لما ذكر ويحتمل ان الايراد مصور بما بعد انقضاء عدة المطلق ولعله اقرب بل هو مراده (قوله بان الجائز الخ) لا يقال هذا الرد لا يدفع الورد على المفهم لان ما ياتي بين المراد من هذا المفهوم (قوله لا بعد عدة الاول) اي لانها حينئذ يصدق عليها انها خلية عن نكاح وعدة (قوله ولم يرد ذلك البلقيني) فلا يتنافيان لظاهرا نه حيث حلت الخطبة في هذه

(٢٧) - شرواني وابن قاسم - سابع) الموانع مراد وهذا من جملتها وبهذا يتضح ايضا انه لا يرد عليه قول الماوردي يحرم على ذي اربع الخطبة اي لقيام المانع منه وقياسه تحريم نحو اخت زوجته اه ولم يرد ذلك البلقيني فبحث الحل اذا كان قصده انها اذا

أجابنا بان واحدة وكذا في نحو اخت زوجته وهو متجه وبحرمة خطبة صغيرة يثب او بكر لا مجبر لها ضعيف الان اراد إيقاع عقد فاسد وتحل خطبة نحو مجوسية لينكحها اذا اسلمت وافهم قوله تحل انها لا تندب وهو ما نقله عن الاصحاب وقال الغزالي تسن واحتجاله بفعله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الناس وبحرمة بعضهم انها كالنكاح لان الوسائل حكم المفاصد قال لكن يلزم منه وجوبها اذا ارجبنا النكاح وهو مستبعداه ولا بعده فيه اذا سلم كونها وسيلة ومن ثم كان تصرحهم بكرهه خطبة المحرم مع حرمة نكاحه حيث لم يخطبها لينكحها مع الاحرام والاحرم وكذا يقال في خطبة (٢١٠) الحلال للحرمة وفارقت المعتدة لتوقف الانقضاء على إخبارها الذي قد تكذب فيه بخلاف

فان التحلل منه لا يتوقف على إخبارها وقد يقال ان اريد بها مجرد الالتباس كانت حينئذ وسيلة للنكاح فليكن حكمها حكمه من ندب وغيره حتى الوجوب او الكيفية المخصوصة من الايتان لا ولياتها مع الخطبة فهي سنة مطلقا فادعاء انها وسيلة للنكاح وان للوسائل حكم المفاصد منوع باطلا فله ادم صدق حد الوسيلة عليها اذا النكاح لا يتوقف عليها باطلا فله اذا كثير اما يقع بدونها وخرج بالخالية المزوجة فتجرم خطبتها تصرحوا وتعريضها كما مر والمعتدة لكن لما كان فيها تفصيل ذكره بقوله (لا تصرح) من غير ذي العدة المستبرأة او (لمعتدة) عن وفاة او شبهة او فراق بطلاق بائن او رجعي او بفسخ او انفساخ فلا يحل اجماعا لانها قد ترغب فيه فتكذب على انقضاء العدة وواضح ان هذه حكمه فلا ترد العدة بالاشهر وان امن كذبها اذا علم وقت فراقها اما ذو العدة فتحل له ان حل له

تقييد كلام الماوردي بغير ما قاله البلقيني فلا يتنافيان اه رشيدى (وهو متجه) أى بحث الحل اه عش (قوله) وبحرمة الخ مبتدأ خبره قوله ضعيف عبارة النهاية والوجه حل خطبة صغيرة الخ خلافا لمن بحث خلافه إلا ان اراد الخ اه (قوله) وافهم قوله الخ) اى المصنف (قوله) وقال الغزالي تسن) وهو المعتمد اه نهاية (قوله) واحتجنا) لعل الالف من السكتية واصله واحتج بالافراد يدل لذلك قول ابن شبة وقال الغزالي هي مستحبة لفعله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله) لكن قال) اى البعض عبارة النهاية قال لكن اه (قوله) وفارقت) اى المحرمة وقوله وقد يقال الخ من كلام الشارح وهو معتمداه عش (قوله) بها) اى الخطبة اه عش (والكيفية الخ) عطف على مجرد الالتباس (قوله) مع الخطبة) بضم الخاء اه رشيدى (قوله) مطلقا) اى سن النكاح اولا (قوله) اذا النكاح الخ) قد يمتنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الانقضاء ولو في الجملة سم على حج اه رشيدى وفيه تامل (قوله) كما مر) اى في اول الفصل (قوله) والمعتدة) عطف على المزوجة (قوله) من غير ذي العدة) الى قوله وواضح في المغنى الا قوله لمستبرأة الى قول المتن وتحرم في النهاية الا قوله كان طلقها ثلاثا وهي في عدته وانا قادر على جماعك (فلتحل) وقوله فتحل الاولى تذكريهما (قوله) لانها قد ترغب فيه الخ) عبارة المغنى وذلك انه اذا صرح بتحقت رغبته فيها فربما تكذب الخ اه وهي سالمة عن استشكل سم لتميل الشارح بان هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) حكمته) او علة باعتبار شان النوع اه سم (قوله) وهي الخ) الواو للحال (قوله) وكان وطىء) اى الشخص وقوله معتدة اى عن طلاق بائن او رجعي (قوله) بشبهة) متعلق بوطىء وقوله فان عدته اى الحل وقوله ولا يحل له اى لصاحب الحل وقوله لا يحل له الخ اى لبقاء عدة الاول اه عش (قول المتن ولا تعرض الخ) اى ولو باذن الزوج اه عش قال المغنى وفهم منه اى من منع التعريض منع التصريح بطريق الاولى اه (قوله) عن ردة) اى من الزوج اذا المردة لا يحل نكاحها فلانحل خطبتها من حيث الردة اه رشيدى يعنى خلافا لعش حيث قال وقوله بالرجعة والاسلام اما في الرجعة فظاهر واما في الاسلام فهو اى العود بمعنى انه يتبين باسلامها انها لم تخرج عن الزوجية اه وقد يجاب عن اشكال الرشيدى بحل خطبة المردة لينكحها اذا اسلمت أخذها ما مر في المجوسية (قوله) بغير جماع) سيد كر محترزه (قوله) لايتها) اى عدة الوفاة (قوله) وخشية الخ) مبتدأ خبره قوله نادرة والجملة جواب اعتراض مقدر (قوله) بالافراد او الاشهر) يتامل هذا التقييد وخراج المعتدة بالحل اه سم وقد يجاب ان هذا التقييد لدفع التكرار مع قوله السابق ولو حاملا (قوله) واورد) اى على قوله والاظهر (قوله) في حل التعريض الخ) الاولى في عدم حل التعريض (قوله) يرأضيه) اى جريان الخلاف اه عش (قوله) قيل ما لا خلاف فيه الخ) ويمكن الجمع بحل الاول على

الصور حل النظر (قوله) ولا بعده فيه اذا سلم كونها وسيلة) هذا لا يظهر كفايته في نفي البعد بل لا بد من توقف النكاح عليها والا فلا وجه لوجوبها (قوله) اذا النكاح لا يتوقف عليها الخ) قد يمتنع اعتبار التوقف في الوسيلة بل يكفي فيها الانقضاء ولو في الجملة (قوله) لانها قد ترغب فيه الخ) هذا التعليل موجود في التعريض (قوله) وواضح ان هذه حكمه) او علة باعتبار شان النوع (قوله) معتدة بالافراد او الاشهر)

نكاحها بخلاف ما اذا لم يحل كأن طلقها ثلاثا وهي في عدته وكان وطىء معتدة بشبهة لم تملك فان عدته تقدم ولا يحل له خطبتها اذا ذى لا يحل له نكاحها (ولا تعرض لرجعية) ومعتدة عن ردة لانها في معنى الزوجة لعودهما للنكاح بالرجعة والاسلام (ويحل تعريض بغير جماع) في عدة وفاة) ولو حاملا لا يتهاوى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء وخشية القائنها الحل لتعجيل الانقضاء نادرة فلا ينظر اليها (وكذا) محل التعريض (لبائن) معتدة بالافراد او الاشهر (في الاظهر) لمعوم الآية واورد عليه بائن ثلاث اورضاع او لعان فانه لا خلاف في حل التعريض لها وقد يجاب بان بعضهم اجراه ايضا لعل المصنف يرأضيه والمعتدة عن شبهة قيل ما لا خلاف فيه وقيل ما

فيه الخلاف ولجواب الخطبة حكمها في التفصيل المذكور ثم التصريح بما قطع بالرغبة في النكاح كذا انقضت عدتك لنكحتك والتعريض
ما يحتمل ذلك وعدمه كانت جميلة من يخدمه ذلك ان الله سائق اليك خبر لا تبقى اياما برب راغب فيك وكذا اني راغب فيك كما نقله الاسنوي عن
حاصل كلام الام واعتمده وهو بالجماع كعندي جماع مرضوانا قادر على جماعك (٢١١) محرم بخلاف التعريض به في غير نحو هذه

الصورة فانه مكروه وعليه

حملوا نقل الروضة عن

الاصحاب كراهته ونحو

الكنائية وهي الدلالة على

الشيء بذكر لازمته تفيد

ما يفيد الصريح كاريضان

اتفق عليك نفقة الزوجات

وانلذ بك فتحرّم وقد لا

فيكون تعريضا كذكر

ذلك ماعدا وانلذ بك

وكون الكناية ابلغ من

الصريح باتفاق البلغاء

وغيرهم انما هو للمحظ يناسب

تدقيقهم الذي لا يراعيه

الفقيه وانما يراعى ما دل

عليه التخاطب العرفي ومن

ثم اقترن الصريح هنا ونم

(ويحرم) على عالم بالخطبة

وبالاجابة وبصراحته

ربحمة الخطبة على الخطبة

(خطبة على خطبة من)

جازت خطبته وان كرّرت

(وقد صرح) لفظا (باجابته)

ولو كافرا محترما للنهي

الصحيح عن ذلك والتقييد

بالاخ فيه للغالب ولما فيه

من الايداء والقطيعة ويحصل

التصريح بالاجابة بان يقول

له المجبر ومته السيد في

غير المكاتبه والسلطان في

مجنونه بالغة لا اب لها ولا

جدا وهي والولي ولو مجبرة

ذي العدة وحمل الثاني على غيره فايراجع (قوله) ولجواب الخطبة الى قوله وعليه حملوا في المغنى الا قوله ان الله
سائق الى وهو بالجماع (قوله لا تبقى اياما) ككيس من لا زوج لها والظاهر انه مثال مستقل (قوله) وانا
قادر الخ (مثال مستقل كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وهو بالجماع) اي التعريض بالجماع اه ع ش
(قوله محرم) خبر وهو بالجماع (قوله وعليه حملوا الخ) عبارة الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة وقال
في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل بما منه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر
الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس اه سم عبارة المغنى ويكره التعريض بالجماع لمخطوبة لقبحه وقد
يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع كقوله انا قادر على جماعك او لعل الله يرزقك من جماعك ولا يكره
التصريح به ولو وجته وامته لانهما محل تمتعه اه (قوله ونحو الكناية) لعله ادخل بالنحو المجاز وقوله قد
تفيد الخ خبر النحو والتأنيث نظر اللصاف اليه (قوله بذكر لازمته) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم
الى المألوم وهو طريق صاحب المفتاح وطريق صاحب التخليص فيها ان الانتقال فيها من المألوم الى اللازم
اه سم اقول وجمع بينهما يحمل كلام صاحب المفتاح على ما اذا كان اللازم ملزوما ايضا (قوله الخ من
الصريح) لا خفاء في ان الابلغية فيها ليست من حيث افهام المقصود فالصريح ابلغ من هذه الحشية بالاتفاق
لعدم احتياج الذهن فيه الى الانتقال من امر الى امر اخر والابلغية في النكاح انما هو للمحظ الذي اشار اليه
الشارح يعني ان الكلام الذي اشتمل عليها يوصف بالبلاغة باصطلاحهم رشيدى (على عالم) الى قوله وسكوت
البكر في النهاية والى قوله وادعاء انه في المغنى الا قوله او وليها الى ومكاتبته وقوله لان القصد الى وسكوت
البكر (قوله على عالم بالخطبة الخ) هل يشترط في الحرمة ايضا العلم بجواز الخطبة السابقة او يكفي بعدم العلم
بالحرمة محل تامل وهل يشترط العلم بعين الخاطب الظاهر لا الا ان تكون ذمية لاحتمال انه كافر غير حترم
اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية والمغنى عدم اشتراط العلم بجواز الخطبة السابقة (قوله
وبصراحته) قد يغنى هذا عن قوله الا في وقد صرح لفظا باجابته ولو اخر هذه القيود عن ذلك كما فعله المغنى
اسلم عن التكرار (قوله وان كرّرت) اي كان كان فاقد الالهية وبه علة اه ع ش (قول الماتن باجابته) اي
ولو بنائيه اه مغنى (قوله عن ذلك) اي الخطبة على الخطبة وكذا ضمير ولما فيه والتذكير فيهما بتاويل
ان يخطب او ما ذكر (قوله فيه) اي في النهي (قوله للغالب) اي ولانه اسرع امثالا اه مغنى (قوله ولما
فيه) عطف على قوله للنهي (قوله والسلطان) عطف على المجبر اه كرى اقول بل على السيد (قوله او هي
والولي) عطف على المجبر وكذا قوله او غير المجبرة وقوله او وليها وقوله ومكاتبته (قوله وكونها الخ) جواب
اعتراض (قوله لما س) اي قبيل قبل الماتن لا نصريح (قوله وكذا مبعضة) اي هي مع السيد وقياس ما تقدم
في الحرّة ان يقال هي مع السيد والولى ولو لمجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها مع السيد
ان اذنت لوليها في اجابته او في تزويجها اه سم (قوله لم تجبر) اي كان كانت ثيبا وكان الولى غير مجبرة

يتامل هذا التقييد واخراج المعتدة بالحل (قوله وعليه حملوا نقل الروضة عن الاصحاب كراهته) عبارة
الروض بذكر التعريض بالجماع لمخطوبة قال في شرحه وقد يحرم بان يتضمن التصريح بذكر الجماع ثم مثل
بما منه امثلة الشارح ولعل التصريح بذكر الجماع يخرج التعبير عنه بنحو المس (قوله وهي الدلالة على
الشيء بذكر لازمته) يفهم ان الانتقال في الكناية من اللازم الى المألوم وهو طريق صاحب المفتاح
وطريق صاحب التخليص فيها انه الانتقال من المألوم الى اللازم (قوله وكذا مبعضة) اي هي مع السيد
وقياس ما تقدم في الحرّة ان يقال هي مع السيد والولى ولو لمجبرة في غير الكف والمجبرة مع السيد في الكف او وليها

في غير الكف او غير المجبرة وحدها في الكف او وليها وقد اذنت في اجابته او في تزويجها ولو من غير معين كزوجتي ممن شئت هذا ما انتصاه
كلامهما وهو متجه وان نازع فيه البلقيني ومن تبعه بالنص على انه لا تنكح في اجابته وحدها ولا اجابة الولى وقد اذنت له في غير معين
وكونها لا تستقل بالنكاح لا يمنع استقلالها بجواب الخطبة لما امر انه لا تلازم بينهما ومكاتبته كتابة صحيحة مع سيدها وكذا مبعضة لم تجبر

والافو ووليها اجبتك مثلاً وذلك لان القصد اجابة لا يتوقف العقد بعده ا على امر متقدم عليه وسكوت البكر غير المجبرة ملحق بالصرح
وادعاء انه لا بد منها من نطقها لانها لا تستحي منه غير صحيح حكما وتعليلا كما هو واضح ورجح بعضهم في رضيتك زوجها انه تعريض فقط وفيه
نظر بل الاوجه انه صريح كاجبتك (لا) (٢١٢) باذنه اى الخاطب له من غير خوف ولا حياء او الا ان يترك او يعرض عنه المجيب

أو يعرض هو كان يطول
الزمن بعد اجابته حتى
تشهد قرائن احواله
باعتراضه ومنه سفر البعيد
المنقطع لاستثناء الاذن
والترك في الخبر وقيس بهما
ما ذكر (فان لم يجب ولم
يرد) صريحا بان لم يذكر
له واحد منهما أو ذكر له
ما شعر باحدهما أو بكل
منهما (لم يحرم في الاظهر)
المقطوع به في السكوت
اذ لم يبطل بها شيء مقرر
وكذا ان اجيب تعريضا
مطلقا أو تعريحا ولم يعلم
الثاني بالخطبة أو علمها ولم يعلم
بالاجابة أو علمها ولم يعلم
كونها بالصرح أو علم كونها
به ولم يعلم بالحرمة أو علم
بها لکن وقع اعراض احد
الجانين كما مر وأحرمت
الخطبة أو نسكح من يحرم
جمع المخطوبة معها وطال
الزمن بعد الاجابة بحيث
يعد معرضا كما مر ايضا أو
كان الاول حريا أو مرتدا
لاصل الاباحة مع سقوط
حقه بنحو اذنه أو اعراضه
والمرتد لا ينكح فلا يخطب
وطرو رده قبل الوطء
يفسخ العقد فالخطبة اولى
ومن خطب خمسا معا أو

(قوله فهو) أى السيد (قوله اجبتك مثلاً) مقول لقوله بان يقول اه رشيدى (قوله وذلك) أى حصول
التصريح بالقول المذكور (قوله ملحق بالصرح) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهية (قوله لا بد منها الخ) جرى عليه
النهاية (قوله لا تستحي منه) أى من اجابة الخطبة فكان الاول الثانى (قوله اى الخاطب) الى قوله ومنه
سفره في المغنى وإلى قول المتن ومن استشير في النهاية (قوله أو الا ان يترك) بان يصرح بعدم الاخذ فلا يكرر
مع قوله الا ان يترك أو يعرض هو اى الخاطب اه ع ش (قوله ومنه) اى اعراض الخاطب (قوله المنقطع)
ويظهر أن المراد بالانقطاع انقطاع المراسلة بينه وبين المخطوبة لا انقطاع خبره بالكلية اه ع ش (قوله
لا استثناء الخ) تعليل لما استثناء المتن والشارح (قوله ما ذكر) اى اعراض الخاطب أو المجيب (قوله صريحا)
الى قول المتن ومن استشير في المغنى الا قوله أو كان الى ومن خطب (قوله بان لم يذكر الخ) بان سكوت عن
التصريح للخاطب باجابة أو رد السالك غير يكرهى سكوتها اه مغنى (قوله المقطوع به) اى بالقول
الاظهر في السكوت اى فتعبر به بالظاهر على سبيل التغليب (قوله اذ لم يبطل بها) اى بالخطبة الثانية اه ع ش
(قوله مطلقا) اى علم الثاني بما يأتى أولا (قوله لکن وقع اعراض) اى صريح فلا يتكرر مع قوله
الا ان يترك أو طال الزمن الخ (قوله كما مر) اى انفار (قوله أو حرمت الخطبة) كان خطب في عدة غيره اه مغنى
ويظهر انه معطوف على قوله اجيب تعريضا (قوله كما مر ايضا) اى غير مرة (قوله لا صل الاباحة الخ) عبارة
شرح المنهج اذ لا حق للاول في الاخير اى فيما اذا حرمت الخطبة ولسقوط حقه في التي قبلها اى فيما حصل
اعراض باذن أو غيره من الخاطب أو المجيب ولا صل الاباحة في البقية اى فيما اذا لم يجب الخاطب الاول أو
اجيب تعريضا مطلقا الى قول الشارح لکن وقع الخ اه (قوله بنحو اذنه الخ) دخل في النحور الخاطب
واعراض المجيب (قوله فلا يخطب) لعل المراد ان خطبته غير معتد بها (قوله فالخطبة اولى) اى حتى لو عاد الى
الاسلام لا يعود حقه اه ع ش (قوله ومن خطب خمسا معا الخ) اى وصرح له بالاجابة اه مغنى (قوله أو
مرتدا) اى مع قصد ان ينكح منهن اربعا اخذا بما قدمه فيما لو كان تحت اربع وخطب خامسة أو نحو اخت
زوجته وقضية الحرمة عند الاطلاق اه ع ش (قوله خطبة اهل الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله اه
رشيدى (قوله فن خطب) ببناء المفعول (قوله أو لم يرد) اى المخطوب وقوله واحدة اى تزوجها
(قوله بالشروط) اى شروط حرمة الخطبة الثانية وقوله السابقة اى في قوله على عالم بالخطبة الخ (قوله فان
لم تكمل) اى الخطبة في بعض النسخ لم يكمل بايام من الثلاثى وعليه فالدفع له (قوله لم تكمل) ينبغى
وكذا اذا كمل أو كان متزوجا باربعة اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف ما اذا لم يعزم مر اه سم (قوله
مطلقا) اى وجدت الشروط السابقة أولا (قوله أو نحو عالم) الى قوله ولا ينافيه في المغنى وإلى قول المتن
ويستحب في النهاية الا قوله والنص الى ومقتضى الخ (قوله أو نحو عالم الخ) عبارة المغنى ومخطوبة أو غيرهما

مع السيد ان اذنت لوليها في اجابته أو في تزويجها (قوله وادعاء انه لا بد منها من نطقها الخ) اعتمد هذا مر (قوله
والا ان يترك أو يعرض عنه المجيب الخ) سئل الجلال السيوطى عن خطب امرأة ثم رغب عنها هي
أو وليها هل يرتفع التحريم عن ريد خطبتها وهل الخطبة عقد شرعى وهل هو عقد جائز من الجانبين فاجاب
بقوله يرتفع تحريم الخطبة على الغير بالرغبة عنه فيما يظهر وان لم يتصرفوا له وانما تعرضوا لما اذا سكتوا أو
رغب الخاطب والظاهر ان الخطبة ليست بعقد شرعى وان تخيل كونها عقدا فليس بالزام بل جائز من الجانبين
قطعا اه وما يحتمل من ارتفاع التحريم بالرغبة عنه ما خوذ من جزم الشارح بقوله أو يعرض المجيب (قوله
فان لم يكمل العدد الخ) ينبغى وكذا اذا كمل أو كان متزوجا باربعة اذ اعزم على طلاق واحدة مثلاً بخلاف

مرتباً لم تجز خطبة احدا من حتى يحصل نحو اعراض أو يعقد على أربع ويسن خطبة أهل الفضل من الرجال فمن
خطب واجاب والخطبة مكملة للعدد الشرعى أو لم يرد الا واحدة حرم على امرأة ثانية خطبته بالشروط السابقة فان لم يكمل العدد ولا
اراد الاقتصار على واحدة فلا حرمة مطلقا لا مكان الجمع (ومن استشير في خطب) أو نحو عالم بان يريد الاجتماع به أو معاملته هل يصلح أولا

أولم يستشر في ذلك كما يجب على من علم بالبيع غيباً أن يخبر به من يريد شراءه مطلقاً خلافاً لمن وهم فيه فقال لا يجب هنا إذ لم يستشر فارقاً بأن
الأعراض أشد حرمة من الأموال وذلك لأن الضرر هنا أشد لأن فيه تكشف بضع وهتك سواء ذر المروءة يسمح في الأموال بما لا يسمح
به هنا (ذكر) وجواب في الأذكار والرياض وشرح مسلم كفتاوى القفال وابن الصلاح (٢١٣) وابن عبد السلام (مساوية) الشرعية

وكذا العرفية فيما يظهر أخذاً
من الخبر الآتي وأما معاوية
فصعلوك لا مال له أي
عيوبه سميت بذلك لأنها
تسمى أصحابها أي ما ينزجر
به منها أن لم ينزجر بنحو ما
يصلح لك كما قاله المصنف
كالغزالي ولا ينافيه الحديث
الآتي خلافاً للأدعي
لاحتمال أنه صلى الله عليه
وسلم علم من مستشير تهانها
وأن اكتفت بنحو لا يصلح
لك تظن وصفاً أقبح مما
هو فيه فبين دفعاً لهذا
المحذور ولا يقاس به
صلى الله عليه وسلم
الاعتصار على ذلك وأن
توهم نقص الخش لأن
لفظه لا يتقيد به فلا مبالاة
بإيهامه (بصدق) ليحذر
بذلاً للنصيحة الواجبة
وصح أنه صلى الله عليه
وسلم استشير في معاوية
وإني جهم فقال أما أبو
جهم فلا يضع عصاه عن
عائقه كناية عن كثرة
الضرب قيل أو السفر وأما
معاوية فصعلوك لا مال له
نعم إن علم أن الذكر لا يفيد
امسك كالمضطر لا يباح له
إلا ما اضطر إليه وقد يؤخذ
منه أنه يجب ذكر الأخف
فالأخف من العيوب وهذا

من أراد الاجتماع عليه لنحو معاملة أو مجاورة كالرواية عنه أو القراءة عليه اه (قوله أولم يستشر في ذلك)
هذه المصداق معنى (قوله على من) أي اجنب اه معنى (قوله مطلقاً) أي استشير أو لا (قوله فيه)
وقوله هنا أي في مريد نحو النكاح (قوله فارقاً) أي بين مريد نحو النكاح ومريد نحو البيع (قوله بأن
الأعراض الخ) لعل المراد أن من فرق بقول الأعراض أشد حرمة أي احتراماً فيحذر من هتكها بخلاف
الأموال اه ع (قوله وذلك الخ) من كلام الشارح والمشار إليه كون قول الفارق وهما خطأ خلافاً
لما في الرشيدي من أنه من كلام الفارق (قوله لأن الضرر) أي المترتب على عدم ذكر المساوي وقوله هنا
أي في الأعراض (قول المتن مساوية) أي وإن لم تتعلق بما يريد به كان أراد الزواج وكان فاسقاً وحسن العشرة
مع الزوجات فيذكر للزوجة الفسق وإن لم تسأل الزوجة عن ذلك اه ع (قوله وأما معاوية الخ) بدل
من الخبر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينزجر به الخ يرجع لعيوبه اه سم (قوله
سميت) أي عيوب الإنسان بذلك أي بلفظ المساوي لأنها أي العيوب وذكرها (قوله ولا ينافيه) أي تقيد
المتن بقوله أن لم ينزجر الخ (قوله ولا يقاس به صلى الله عليه وسلم غيره) قد يقال في الفرق أن ألفاظه صلى الله
عليه وسلم متوفرة الدواعي على نقلها فيستكرر حصول الإيهام بتكرر سماعها بخلاف ألفاظ الغير فليتنامل
اه سيد عمر (قوله في ذلك) أي في ذكر أو في الزيادة على قدر الحاجة (قوله فيلزمه) أي الغير المساوي مع
حصول الانزجار بنحو ما يصلح لك (قوله على ذلك) أي نحو ما يصلح لك (قوله وإن توهم) أي من الاعتصار على
ذلك (قوله لأن لفظه) أي الغير وقال ع (قوله ليحذر) أي الناس من
مصاهرته وأخذ العلم عنه ومعاملته اه كرى ثم قوله ذلك أي قوله ويظهر في المغنى الأقوله نعم إلى يجب
ذكر الأخف وقوله أي عرفاً ولو بالشارة وقوله وبالقلب إلى ومن أنواعها وقوله بأن يذكر إلى ومجاهرته
وقوله لكن إلى وشهرته (قوله بذلاً الخ) علة للعلة زاد المغنى لا للايذاء اه (قوله في معاوية) هو غير ابن أبي
سفيان اه ع (قوله أن علم) لعل المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله امسك) أي لم يذكر شيئاً
من مساوية اه كرى بل ولا يقول بنحو لا يصلح لك أيضاً (قوله وقد يؤخذ منه) أي من قوله كالمضطر الخ
(قوله وهذا) أي ذكر مساوي نحو الخاطب (قوله أحد أنواع الغيبة الخ) وقد نظم ذلك بعضهم فقال
القدح ليس بغيبة في ستة • متظلم ومعرف ومحذر
ولمظهر فسقا ومستفت ومن • طلب الاعانة في إزالة منكر

اه ع (قوله وهي) مطلق الغيبة (قوله ذكر الغير بما فيه الخ) أي بأن يقول فلان الفاسق أو أبو
الفاسق أو زوج الفاسقة مثلاً وخرج بذكره ذكروا له وزوجته فقط من غير تعرض لذكره فإنه لا يكون
غيباً كما هو واضح فتنبه اه رشيدي (قوله بما فيه) أي بما لم يلبس فيه فهو كذب صريح اه ع (قوله
بما يكره) عبارة المغنى بما يكره اه بالضمير (قوله لا بنحو صلاح) أي من الأوصاف الحميدة اه ع (قوله
(قوله ولو بالشارة) يبدأ ورأس أو جفن اه معنى (قوله وبالقلب) الأولى وبالقلب (قوله بأن أصر فيه)
أي في القلب أي بخلاف مجرد الخطور فيه (قوله ومن أنواعها الجائز الخ) يعني من الأسباب المبيحة للغيبة
كاعتبار بذلك المغنى (قوله لذى قدرة الخ) مفهومه الحرمة إذ لم يكف لذلك اه ع (قوله أو الاستعانة)
ظاهره أنه عطف على أنصافه وكان الأولى عطفه بالو أو على التظلم وقوله أو دفع معصية عطف على تعبير منكر
عطف خاص على عام فكان الأولى العطف بالو أو كافي النهاية وقوله والاستفتاء وقوله ومجاهرته الخ وقوله

ما إذا لم يعزم مر (قوله أي عيوبه) تفسير لمساوية وقوله بعد أي ما ينزجر به يرجع لعيوبه (قوله

أحد أنواع الغيبة الجائز وهي ذكر الغير بما فيه أو في نحو ولده أو زوجته أو ماله بما يكره أي عرفاً أو شرعاً لا بنحو صلاح وإن كرهه فيما يظهر
ولو بالشارة أو إيماء بل وبالقلب بأن أصر فيه على استحضار ذلك ومن أنواعها الجائز أيضاً التظلم لذى قدرة على أنصافه أو الاستعانة به على
تغيير منكر أو دفع معصية والاستفتاء بأن يذكر حاله وحال خصمه مع تعيينه المفقى وأن أغنى إجماله لأنه قد يكون في التعيين فائدة

ومجاهرته بفسق أو بدعة بان لم يقال بما يقال فيه من جهة ذلك لخلعه جل باب الحياء فلم يبق له حرمة لكن لا يذكر بغير متجاهر به وينبغي ان تكون مجاهرته بصغيرة كذلك فيذكرها (٢١٤) فقط وشهرته بوصف يكرهه فيذكر للتعريف وان امكن تعريفه بغيره لا للتقصيص

ويظهر في حالة الاطلاق انه لا حرمة ولو استشير في نفسه وفيه مساو فقيه تردد الذي يتجه انه يلزمه ان يقول لا اصلح لكم فان رضوا به مع ذلك فواضح والالومه الترك او الاخبار بما فيه من كل مذموم شرعا او عرفيا يظهر نظير مامر وبحث الاذرعى تحريم ذكر ما فيه جرح كزنا يعيدون ان امكن توجيه بان له مندرحة عنه ترك الخطبة وقول غيره ولو علم رضاهم بعيبه فلا فائدة لذكره يرد بان استشارتهم له في نفسه تدل على عدم رضاهم فتعين الاخبار او الترك كما تقرر والنص على انها لو اذنت في العقد لم يحز ذكر المساوى ينبغى ان يحمل على ما اذا ظهر بقرائن الاحوال عدم رجوعها عنه وان ذكرت فهو موافق لما مر ان جواز ذكرها مشروط بالاحتياج اليه فتوجيه بانها مقصورة بالاذن قبل الاستشارة انما ياتى على الوهم السابق انه لا يجب ذكر المساوى الا بعد الاستشارة فعلى الصواب انه يجب وان لم يستشر لا يصح هذا التوجيه سواء كانت غيبة ام قطيعة خلافا لمن اوهم كلامه فرقا بينهما ومقتضى ما تقرر ان فرضهم

وشهرته الخ كل منهما عطف على التظلم (قوله ومجاهرته الخ) ظاهره وان لم يقصد بذلك زجره عن المعصية اه ع ش وفي المغنى وشرح الروض مانعه قال الغزالي في الاحياء الا ان يكون المظاهر بالمعصية عالما يقتدى به فتمتنع غيبته لان الناس اذا اطلعوا على زلته تساهلوا في ارتكاب الذنب وغيبة الكافر بحرمة ان كان ذميا ومباحة اذا كان حرييا اه (قوله او بدعة) من عطف الخاص على العام فكان الاولى العطف بالواو (قوله بغير متجاهر) بصيغة اسم المفعول وقوله به نائب فاعله والضمير راجع للموصوف المقدر اى بغير امر متجاهر به عبارة النهاية بغير ما تجاهر به اه وهى احسن (قوله كذلك) اى كالمجاهرة بفسق (قوله ولو استشير) الى قوله فان رضوا في المغنى (قوله فان رضوا به) اى فنعوا بذلك وامتنعوا منه اه كرى (قوله مع ذلك) انظر ما فائدته (قوله بما فيه من كل الخ) الا وفق لما مروى باني اسقاط كلمة كل (قوله نظير مامر) هو قوله ان لم ينزج الخ اه كرى اقول واقرّب منه قوله يجب ذكر الاخف الخ واطهر منهما قوله له وكذا العرفية فيما يظهر (قوله وقول غيره الخ) يؤيده بل يصرح به قوله السابق نعم ان علم ان الذكر لا يفيد الخ (قوله تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للرد ودلان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاستشارة اه سم وقد يمنع قوله لما مر اى في شرح يصدق وذلك لا يكون الخ (قوله وان ذكرت) غاية لعدم الرجوع (قوله فهو الخ) اى النص وقوله ان جواز الخ يان لما مر (قوله فتوجيهه) اى النص (قوله انه لا يجب الخ) بيان للوهم السابق وقوله انه يجب الخ بيان للصواب وقوله وان لم يستشر غاية (قوله مطلقا) اى استشير او لا (قوله للعقد) ومقتضى ما تقرر اى الصواب المذكور (قوله بترتيبه السابق) اى بان يقول انا لا اصلح لكم ثم يذكر الاخف فالأخف (قوله وان لم يستشر) ببناء المفعول غاية (قوله مطلقا) اى استشير او لا (قوله للخاطب) الى قوله وذكر الماوردى في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وان كان وكيل الى مخاطبا وقوله عند ارادة العقد الى وهى اكد (قوله ان جازت الخطبة الخ) اى بان كانت الخطوبة خالية عن الموانع اه رشيدى (قوله لا بالتعريض) اى فقط وقوله فيما فيه تعريض اى يجوز فيه التعريض فقط (قوله صار تصريحاً) مقتضاه حرمتها حينئذ وهو ظاهر اه ع ش (قول المتن تقديم خطبة) وتبرك لائمة بما روى عن ابن مسعود موقوفا ومر فوعا قال اذا اراد احدكم ان يخاطب الحاجة من نكاح او غيره فليقل ان الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات اعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل الله فلا هادي له اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا ايها الناس اتقوا ربكم الى قوله له رقيب يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقلوا قولا سديدا الى قوله عظيما وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة وكان الثقال يقول بعدها اما بعد فان الامور كلها ايد الله بقضى فيها ما يشاء وبحكم ما يريد لا مؤخر لما قدم ولا مقدم لما اخر ولا يجتمع اثنان ولا يفترقان الا بقضاء وقدر وكتاب قد سبق وان مما قضى الله تعالى وقدر ان خطب فلان بن فلان فلانة بنت فلان على صداق كذا اقول قولى هذا واستغفر الله لى ولكم اجمعين معنى وشرحا للروض

تدل على عدم رضاهم) قد يؤخذ منه عدم ملاقة هذا الرد للرد ودلان الفرض علم الرضا وذلك لا يكون مع الاشارة فان قيل بل قد يجتمعان بان يعلم رضاهم بعيب مخصوص لكن استشاروه حذرا ان يكون فيه غيره قلنا يمنع توجه الرد ايضا حينئذ لان الذى ادعاه هذا القائل عدم ذكر ذلك العيب الذى علم رضاهم به لعدم ذكر العيب طلقا وقد يلتزم هذا المدعى مع الاستشارة فيكنى حينئذ ان يجيبهم بنحو ليس بي ما تكرهونه فليتأمل (قوله صار تصريحاً) قد تمنع هذه الملازمة اذ يتصور كون الخطبة بالتعريض فقد كان يبدل جشتم مخاطبا كرميتكم بنحو وبعد فرب راغب في كرميتكم ومن يجد مثلها ويقول الولي ليس الراغب في

التردد السابق فيما لو استشير في نفسه ليس للتقييد فيلزمه ذكر ما فيه بترتيبه السابق وان لم يستشر وهو قياس والبهجة من علم بمعيه عيبا يلزمه ذكره مطابقا (ويستحب) للخاطب او نائبه ان جازت الخطبة بالتصريح لا بالتعريض كما يحسنه الجلال البلقيني وهو ظاهر اذ لو سمت فيما فيه تعريض صار تصريحاً (تقديم خطبة)

بضم الخاء) قبل الخطبة) بكسر هاء خبر كل أمر ذي بال السابق وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع أى عن البركة فيبدأ بالحمد والثناء على الله تعالى ثم بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ثم يوصى بالتقوى ثم يقول جنتكم وإن كان وكيلا قال جاءكم موكلى أو جنتكم عنه خاطبا كريمتكم أو فاتاكم فيخطب الولي أو نائبه كذلك ثم يقول لست برغوب عنك وأنحوه (ويستحب) خطبة (أخرى) كما ذكر (قبل العقد) عند إرادة التلظ به سواء الولي أو نائبه والزوج أو نائبه واجنبى قال (٢١٥) شارح وهى أكد من الأولى (ولو خطب

الولي) كما ذكر ثم قال زوجتك

إلى آخره (فقال الزوج

الحمد لله والصلاة والسلام

(على رسول الله ﷺ قبلت)

إلى آخره (صح النكاح)

وإن تخال ذلك (على الصحيح)

لأنه مقدمة القبول مع قصره

فليس اجنبيا عنه وإن لم

يقبل بئذ به (بل) على الصحة

(يستحب ذلك) للخبر السابق

(قلت الصحيح لا يستحب

واقه اعلم) بل يستحب تركه

خروجا من خلاف من

أبطل به وكذا فى الأذكار

لكن الأصح فى الروضة

وأصلها نداء بزيادة الوصية

بالتقوى وإطال الأذرع

وغيره فى تصويبه نقلا ومعنى

واستبعد الأول بان عدم

الندب مع عدم البطلان

خارج عن كلامهم وذكر

الماوردي أنه صلى الله عليه

وسلم لما تزوج فاطمة عليها

رضي الله عنهما خطبا جميعا

قال ابن الرفعة وحينئذ

الحجة فيه للندب ظاهرة لأنها

إنما تكون من كل فى مقدمة

كلامه اه والوارد كما بينته

فى كتابي الصواعق المحرقة

اه زوجه بها فى غيبته وأنه

والبهجة (قوله بضم الخاء) وهى الكلام المفتتح بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم المختتم بالوصية والدعاء اه معنى (قوله السابق) أى فى أول الكتاب اه ع ش (قوله فيبدأ) أى الخاطب أو نائبه اه معنى (قوله ثم بالصلاة الخ) أى ثم يأتى بالصلاة الخ (قوله أو جنتكم عنه الخ) وينبغى أن مثله جنتكم خاطبا كريمتكم لموكلى فى الخطبة اه ع ش (قوله كريمتكم) زاد المعنى فلانة اه وزاد الحلبي لى أولابنى أولو زيد مثلا اه (قوله أو فاتاكم) الفتى الشاب والفتاة الشابة والفتى أيضا السخى الكريم اه ع ش عن المختار (قوله فيخطب الولي الخ) أى فى المجبرة مطلقا وفى غيرها باذنها فى الاجابة ولا يبعد نداء من المرأة إذا خطبت من نفسها لأن المقصود منها مجرد الذكر بل هذا ظاهر إطلاقهم اه ع ش (قوله واجنبى) قول المتن ولو خطب إلى قوله على الصحيح مثله فى الروض وقال شارحه عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى ممن ذكر اى الولي والزوج فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه وهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى احدا لعاقدين او اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين القبول والايجاب إذا لم يكن احدهما عاقدين اه سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية اغتفار ذلك (قوله وهى آكد الخ) معتمد اه ع ش (قوله وإن تخل ذلك) اى قول الزوج الحمد لله الخ بين الايجاب والقبول وكذا الضمائر الاتية فى قوله لان مقدمة الخ (قول المتن قلت الصحيح لا يستحب بل يستحب تركه الخ) وهذا المعتمد نهاية ومعنى وشرح المنهج (قوله وكذا) اى صح عدم الاستحباب (قوله واستبعد) اى الاذرعى الاول اى عدم الاستحباب عبارة المعنى وما صححه هنا مخالف للشرحين والروضة فان حاصل ما فيهما وجهان احدهما البطلان لانه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى والثانى ونقله على الجمهور واستحبابه فالقول بانه لا يستحب ولا يبطل خارج عنهما قال الاذرعى ولم ار من قال لا يستحب ولا يبطل فضلا عن ضعف الخلاف ومتى قبل لا يستحب اتجه البطلان لانه غير مشروع فاشبه الكلام الاجنبى وذكر البلقين نحوه وفى كلام السبكي إشارة اليه والاولى ان يحمل البطلان على ما اذا طال (قوله اعاده) اى صلى الله عليه وسلم العقد (قوله النكاح جزما) اى قوله ومن انقضى فى المعنى وإلى التثمة فى النهاية لا لقوله ومن انقضى إلى واشترط قوله وان لا يرجع المبتدى إلى وان يقبل (قوله ما ذكر) اى فى المتن (قوله وضبطه القفال بان يكون الخ) والاولى ان يضبط بالعرف معنى ونهاية قال الرشيدى وهى اى الضبط بالعرف مراد القفال كما اشار اليه الاذرعى حيث فسر به اه عبارة ع ش ويجوز ان يكون مراد القفال بما ذكره ضبط العرف فلا تنافى بينهما اه (قوله ويؤخذ الخ) قال المتولى ويشترط علم الزوج بحل المنكوحه لكن فى البحر لزوم زوج امرأه وهو يعتقدان بينهما اخوة من رضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على الصحيح من المذهب والاول اوجه اه معنى (من طلب الخ) عبارة المعنى إذا صدر من القائل الذى يطلب منه الجواب اه (ومن انقضى) عطف على قوله ممن طلب الخ (قوله لا يضر) خلافا للنهاية والمعنى عبارتهما قول بعضهم لو قال زوجتك الخ صحيح والمنازعة فيه بانه وهم مفرعة على ان الكلمة فى البيع ممن

كريمتكم برغوب عنه أو نحو ذلك (قوله فى المتن ولو خطب الولي إلى قوله صح النكاح) لما ذكر مثله فى الروض وعلاه شارحه قال عقب ذلك والخطبة من الاجنبى كهى ممن ذكر فيحصل بها الاستحباب ويصح معها العقد اه فهل فرض ذلك إذا كان الاجنبى احدا لعاقدين او اعم وهل يغتفر توسط خطبة الاجنبى بين

لما جاء أخبره بان الله تعالى امره بذلك فقال رضيت فان ورد ما قاله الماوردي فلعله أعاده لما حضر طبيبا لحاطره ولما فتن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه يزوج من شاء لمن شاء بلا إذن لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم قال فى الأذكار ويسق كون النى امام العقد اطول من خطبة الخطبة (فان طال الذكر الفاضل) بينهما (لم يصح) النكاح جزما لاشعاره بالاعراض وكونه مقدمة للقبول لا يستدعى اغتفار طوله لان المقدمة التى قام الدليل عليها ما ذكر فقط فلم يغتفر طوله وضبطه القفال بان يكون زمنه لو سكتا فيه لخروج الجواب عن كونه جوابا ويؤخذ ما مرفى البيع ان الفصل باجنبى ممن طلب جوابه يضر وإن قصر ومن انقضى كلامه لا يضر إلا ان طال لقول بعضهم لو قال زوجتك

فاستوص بها فقبل لم يصح وهم وبالسكوت يضران طال واشترط وقوع الجواب عن خوطب دون نحو وكيله وان يسمعه من بقره وان لا يرجع المبتدى وان تبقى اهليته واهلية الآذنة المشترط لاذنها الى انقضاء العقد وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر وإن لم يتم المبتدى كلامه حتى ذكر المهر وصفاته وغير ذلك مما ياتي بحجته هنا نعم في انشراط. فراه من ذكر المهر وصفاته وقفة وإنما اشترط هذا بالنسبة للثمن لان ذكره من المبتدى بشرط فهو من تمام الصيغة المشترطة فاشترط الفراغ منه ولا كذلك المهر فالقياس صحة الشق الآخر بعد تمام الصيغة المصححة وإن كان في أثناء ذكر المهر وصفاته إلا ان (٢١٦) يجاب بانه مع تكلم المبتدى لا يسمى جوابا ليقع لغوا وفيه ما فيه (تمت) يندب الزوج

في شوال والدخول فيه للخبر الصحيح فيهما عن عائشة رضى الله عنها مع قولها ردا على من كره ذلك تزوجني صلى الله عليه وسلم في شوال ودخل بي فيه وأى نسائه كان أحظى عنده منى وكون العقد في المسجد للامر به في خير الطبراني ويوم الجمعة وأول النهار لخبر اللهم بارك لأمي في بكورها حسنه الترمذى وبه يرد ما اعتيد من إبقاعه عقب صلاة الجمعة نعم إن قصد بالتأخير اليه كثرة حضور الناس لاسيما العلماء والصالحون له في هذا الوقت دون غيره كان اولى وقول الولي قبيل العقد ازوجك على ما امر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان والدعاء لكل من الزوجين عقبه ببارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير لصحة الخبر به وظاهر كلام الاذكار انه يس أيضا كيف وجدت اهلك

انقضى كلامه لا يضر وقد مر رده اه (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس أجنبيها اه سم (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ان تخلل الاجنبى يبطل البيع ولو من انقضى كلامه بقياسه النكاح فلا وهم اه سم (قوله واشترط الخ) عطف على ان الفصل اه سم واعتمد المغنى ذلك الاشتراط (قوله إلى انقضاء العقد) تنازع فيه الفعلان قبله (قوله لا بالنسبة للمهر) اى اما هو فالنخالف فيه يفسد المسمى فيجب مهر المثل وإن كان دون ماسماه الزوج لانه المرد الشرعى دون النكاح اه (قوله وقفة) أى فينفذ القبول قبل ذكر المهر وما يتعلق به وهو المعتمد اه ع ش (قوله فالقياس) عبارة النهاية فالأوجه اه (قوله وإن كان الخ) غاية والضمير للشق الآخر وكذا ضمير بانه (قوله في أثناء ذكر المهر الخ) اى او قبل ذكره بالمره اه ع ش (قوله وفيه ما فيه) اى فالأوجه الصحة كما تقدم في قوله نعم الخ اه ع ش (قوله يندب الزوج) إلى قوله لخبر اللهم في النهاية والمغنى الا قوله ويوم الجمعة كما مر (قوله وقول الولي) إلى قوله وظاهر كلام الاذكار في المغنى وإلى الفصل في النهاية (قوله وقول الولي) عطف على قوله الزوج الخ وكتب عليه ع ش ما نصه اى فلا يطلب ذلك من غيره وعليه فلو اتى به اجنبى لانحصل السنة اه وظاهر ان لائب الولي حكمه (قوله قبيل العقد) اى فيقول ذلك او لائم يذكر الايجاب ثانيا اه ع ش (ازوجك) زاد المغنى هذه او زوجتك اه وعبارة النهاية زوجتك اه قال ع ش اى اريد ان ازوجك الخ وعليه فلو قبل الزوج لم يصح النكاح اه (قوله والدعاء) اى من حضر سواء الولي وغيره اه ع ش (قوله لكل من الزوجين) عبارة النهاية للزوج اه (قوله عقبه) اى العقد فيطول بطول الز من عرفا وينبغى ان من لم يحضر العقد يندب له ذلك اذ انى الزوج وإن طال الز من ما لم تنتف نسبة القول الى التهنئة عرفا اه ع ش (قوله انه يسن الخ) اى بعد الدخول وينبغى للزوج ان يجيبه بالدعاء له في مقابلة ذلك ولا ينبغى ذكر اوصاف الزوجة بل قد يحرم ذلك إذا كانت الاوصاف مما يستحى من ذكرها اه ع ش (قوله لما صح الخ) وجه الاستدلال به انه صلى الله عليه وسلم أقرها على ذلك وأما قولها ذلك فيجوز أن يكون باجتهاد منها او انها كانت فهمت استحباب ذلك منه صلى الله عليه وسلم بطريق ما اه ع ش (قوله وإنما هو) اى الاستفهام (قوله لما اشرت الخ) اى بقوله لما فيه من نوع استهجان الخ (قوله وهو) اى الدعاء (قوله بالرفاء الخ) اى اعرضت بالرفاء الخ اه ع ش (قوله بالمد) اى وكسر الراء اه معنى (قوله مكروه) لورود النهى عنه اه معنى (قوله والاخذ) كقوله الآنى وفعله الخ عطف على قوله الزوج الخ (الامر به) اى بما ذكر من التنظيف وما بعده ويحتمل من الاخذ بالنصية وما بعده (قوله في ولهن الخ) اى في تفسيره (قوله لى احب

القبول والايجاب إذا لم يكن احدا العاقدين (قوله فاستوص بها) قد يقال انه ليس أجنبيها (قوله وهم) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى ان تخلل الاجنبى يبطل البيع ولو من انقضى كلامه بقياسه النكاح فلا وهم فيما ذكره بعضهم ان سلم ان ذلك من الاجنبى لكن الظاهر انه ليس منه (قوله واشترط الخ) عطف على ان فى الفصل الخ (قوله نعم في انشراط الخ) كذا شرح مر (قوله وظاهر كلام الاذكار الخ) يؤخذ

بارك الله لك لما صح انه صلى الله عليه وسلم لما دخل على زينب خرج قد دخل على عائشة وسلم فقالت وعليك السلام ورحمة الله كيف وجدت اهلك اهلك بارك الله لك ثم فعل ذلك مع كل نسائه وكل قالت ما قالت عائشة وقد يقال قولهن له كيف وجدت اهلك يؤخذ منه ندبه مطلقا لما فيه من نوع استهجان مع الاجانب لاسيما العامة وقد يجاب بان هذا الاستفهام ليس على حقيقة بل دليل انه صلى الله عليه وسلم لم يجب عنه وإنما هو للتقرير أى وجدتها على ما تحب ومع ذلك ينبغى أن لا يندب هذا إلا للعارف بالسنة لما اشرت اليه وهو بالرفاء بالمد أى الالتئام والبنين مكروه والاخذ بنصيتها اولا لقائها ويقول بارك الله لكل منا في صاحبه ثم إذا اراد الجماع تغطيا بشوب رقدا ما قبيله التنظيف والتطيب والتقبيل ونحوهما إنما ينشط له للامر به قال ابن عباس في ولهن الذى عليهن انى لاحب ان اتزين ازوجتى كما احب ان تتزين لى لهذه الآية

وقال كل منهما ولو مع الياس من الولد كما اقتضاه اطلاقهم بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا وليتحرر استحضار ذلك بصدق في قلبه عند الانزال فان له اثرا ينافي صلاح الولد وغيره ولا يكره للقبلة ولو بصحرا ويكره تكلم احدهما اثناء لاشيء من كيفيةاته حيث اجتنب الدبر الا ما يعضى طبيب عدل بضرره ويحرم ذكر تفصيله بل صح ما يقتضى انه كبيرة (٢١٧) ومرآفاحكم تخيل غير الموطوءة قيل

يحسن تركه ليلة اول الشهر ووسطه وآخره لما قيل ان الشيطان يحضره فيمن ويرد بان ذلك لم يثبت فيه شيء وبفرضه الذكر الوارد بمنعه ويندب إذا تقدم انزاله ان يميل لتنزل وان يتحرى به وقت السحر للاتباع وحكمته انتفاء الشيع والجوع المفرطين حيث اذا هو مع احدهما مضر غالبا كالفراط فيه مع التكلف وضبط بعض الاطباء انفعه بان يجد داعيته من نفسه لا بواسطة كتفكر نعم في الخبر الصحيح امر من رأى امرأة فاعجبته به وعلمه بان مامع زوجته كما مع المرئية وفعله يوم الجمعة قبل الذهاب اليها اولياتها وان لا يتركه عند قدومه من سفر والتقوى له بادوية مباحة مع رعاية القوانين الطبية بقصد صالح كعفة او نسل وسيلة لحبوب فليكن محبو باهما يظهر وكثيرون يخطئون ذلك فيتولد منه اهور ضارة جدا فليحذر وطء الحامل والمرضع منهي عنه فيكره ان خشى منه ضرر الولد بل ان تحققة حرم ومن اطلق عدم كراهته مراده ما اذا لم يخش

(الخ) مقول قال (قوله وقال كل الخ) عطف على تعظيما عبارة النهاية وقول كل منهما الخ عطف على الزوج (قوله كل منهما الخ) علم منه ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية اه سم وظاهر المغنى انه سنة الزوج فقط (قوله ولو مع الياس الخ) اي لكبر او غيره من صغر السن او الحمل اه عش (قوله استحضار ذلك) اي قوله بسم الله الخ اه عش (قوله تكلم احدهما الخ) زاد النهاية بما لا يتعلق به اه قال عش هل منه ما يرغب الزوج في الجماع بما يفعله النساء حالة الوطء من الفرج مثلا في نظر والا قرب السكرانة ولا ينافيه قوله بما لا يتعلق به لان الظاهر ان المراد به اخراج ما يتوقف عليه الجماع كان يطلب منها ان تكون على صفة يتمكن معها ان تمام مراده في الوطء اه (قوله لاشيء من كيفيةاته) اي لا يكره شيء من كيفيةات الجماع من كونها مضطجعة او مستقلة على الجانب او قائمة او من جانب القبل او الدبر او غير ذلك اه كرى (قوله بل صح ما يقتضى كونه كبيرة) ظاهره ولو مرة واحدة اه عش (قوله حكم تخيل الخ) وهو حل ذلك عند جمع محققين اه نهاية (قوله قيل يحسن الخ) الى قوله ويرد عزاه المغنى الى الاحياء وأقره (قوله ووسطه) اي النصف منه (قوله يحضره الخ) أى الجماع في هذه الليالي ويجمع اه مغنى (قوله الذ كرا الخ) اي المار انفا (قوله ان يميل لتنزل) ويظهر ذلك باخبارها وقرائن تدل عليه اه عش (قوله اذهر) اي الجماع وكذا ضمير فيه وضمير انفعه (قوله وضبط بعض الاطباء) ويسن ملاعبة الزوجة ليناسا وان لا يخليها عن الجماع كل اربع ليال مرة بلا عذرا ففتح المعين (قوله نعم في الخبر الخ) هو في حكم المستثنى من عدم الاتيان مع الواسطة اه عش (قوله به) متعلق بامر الخ والضمير للجماع (قوله وفعله الخ) اي ويندب فعله الخ اه عش (قوله عند قدومه الخ) أى في الليلة التي تعقب قدومه من السفر بل في يومه ان اتفقت خلوة اه عش (قوله من سفر) اي تحصل به غيبة عن المرأة عرفا اه عش (قوله والتقوى له) اي للجماع مبتدأ خبره قوله وسيلة الخ اه كرى (قوله ذلك) اي رعاية قوانين الطب (قوله ووطء الحامل) اي بعد ظهوره ولو باخبارها حيث صدقها فيه اه عش (قوله بل ان تحققة الخ) عبارة النهاية بل ان غلب على ظنه حرم اه قال عش ظاهره ولو خاف الزنا وهو ظاهر ان قوى الظن بحيث التحق باليقين وكان الضرر المترتب عليه للولد عمالا لا يتحمل عادة كمالك لولد اه

(فصل) في اركان النكاح (قوله في اركان النكاح) الى قوله وجزم في النهاية الا قوله اربعة فابدا بمخمسة بجعل الزوجين ركنين وسياتي عن عش الجمع بينهما (قوله وتوابعا) اي ككناح الشغار وكالشهادة على اذن المرأة اه عش (قوله وهى) اي الاركان (قوله وشاهدان) عدما ركننا لعدم اختصاص احدهما بشرط دون الاخر بخلاف الزوجين فانه يعتبر في كل منهما ما لا يعتبر في الاخر وجعلهما حجر ركننا واحدا لتعلق العقد بهما فلا تخالف بينهما اه اي بين النخفة والنهاية (قوله المستدعى لطول الكلام الخ) ولا يضر ان كثير اما يعلمون تقديم الشيء قبله الكلام عليه لان النكاح لا يتراحم اه حلى (قوله وكذا القبول) اي في انه يعتد به من الهازل اه عش (قوله مثلا) راجع لقوله موليتى فلانة (قوله وظاهره) اي كلام البعض (قوله مع الاطلاق) اي بلانية شيء من الايجاب والوعد (قوله مامر) اي

من المغنى والاستدلال الاتي ان هذا بعد الاجتماع بالزوجة (قوله وقال كل منهما الخ) فعلم ان التسمية في حقهما سنة عين لاسنة كفاية

(فصل) في اركان النكاح وتوابعا (قوله المستدعى لطول الكلام عليها) كثيرا ما يعلمون تقديم

(٢٨ - شروانى وابن قاسم - سابع) منه ضررا (فصل) في اركان النكاح وتوابعا وهى اربعة زوجان وولى وشاهدان رصيعة وقدمها لا تشار الخلاف فيها المستدعى لطول الكلام عليها فقال (انما يصح النكاح بايجاب) ولو من هازل وكذا القبول (وهو ان يقول) العاقد (زوجتك او انكحكك) موليتى فلانة مثلا وجزم بعضهم بان ازوجك او انكحكك كذلك ان خلا عن نية الوعد وظاهر الصحة مع الاطلاق وفيه نظر والذي يتجه بان ياتي هانما امر اخر الضمان في اؤدى المال بل لو قيل ان اختصاص ما هنا بمن يد

احتياطاً وأوجب أن لا يغتفر فيه موهم الوعد مطلقاً لم يعد ثم رايث البلقيني اطلق عنهم عدم الصحة فيهما ثم بحث الصحة اذا انسلخ عن معنى الوعد بان قال الان وهو صريح فيما ذكرته (وقبول) مرتبط بالايجاب كما مر آنفاً (بان يقول الزوج) ومثله وكيله كما سئذ كره (تزوجته) (او نكحته) فلا بد من دال عليها من نحو اسم او ضمير او اشارة (او قبلت) او رضيت لافعلت واتحادهما في البيع لا ينافي هذا كما يظهر بالتأمل (نكاحها) بمعنى انكاحها ليطابق الايجاب ولا استحالة معنى النكاح هنا اذ هو المركب من الايجاب والقبول كما مر وروى الآجروني ان الواقع من علي في نكاح فاطمة رضي الله عنهم رضيت نكاحها (او تزويجها) أو النكاح او التزويج ولا نظر لايام نكاح سابق حتى يجب هذا او المذكور خلافاً لمن زعمه لان القرينة القطعية بان المراد قبول ما اوجب له تغني عن ذلك لا قبلت ولا قبالتها مطلقاً ولا قبلته الا في مسألة المتوسط على ما في الروضة لكن ردوه ولا يشترط فيها ايضاً تخاطب فلوقال الولي زوجته ابنتك فقال زوجته علي ما اقتضاه

من أن قوله أو أدى المال وعد بالانكاح نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى انشاء عقد الضمان انعقد به اه (قوله مطلقاً) اي وجدت قرينة صارفة الى العقد او لا (قوله فيهما) اي ازوجك وانكحك (قوله وهو) اي كلام البلقيني صريح فيما ذكرته اي اطلاقه المذكور صريح في قول الشارح بل لو قيل الخ وبجته المذكور صريح فيما قبله من قوله والذي يتجه الخ (قوله مرتبط بالايجاب الخ) ولا يضر تخلل خطبة خفيفة من الزوج وان قلنا بعدم استحبابها خلافاً للسكري وابن ابي الشريفة ولا يقل قبلت نكاحها لانه من مقتضى العقد اه فتح المعين وقوله ولا يقل قبلت الخ لا ينافي ما يأتي في أوائل الفصل الآتي من قول الشارح كالنهاية ولا يصح ايضاً قل تزوجتها الخ لان هذا فيما اذا قاله الولي بعد الايجاب وما يأتي فيما اذا اقتصر عليه بدون سبق الايجاب ولخوفاً (قوله كما مر آنفاً) اي في قول المصنف فان طال الذكر الفاصل لم يصح وقول الشارح هناك ان الفصل بالسكون يضربان طال (قوله كما سئذ كره) اي في فصل لا ولا يفرق (قوله فلا بد من دال) الى قوله وروى الآجروني في النهاية الا قوله لا فعلت الى المتن وكذا في المغني الا قوله ولا استحالة الخ (قوله من دال عليها) اي الزوج اه ع (قوله او رضيت) ومثله أوجب أو أردت كما قاله بعض المتأخرين نهاية ومعنى (قوله واتحادهما الخ) اي رضيت وفعلت (قوله لا ينافي هذا) اي تغايرهما في النكاح (قوله كما يظهر بالتأمل) كان مراده ان النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلاً له لكن يردان البيع بمعنى التملك ليس فعلاً له ويحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً له بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول اه سم (قوله بمعنى انكاحها) كما صرح به جمع من اللغويين اه معنى (قوله كما مر) أي أول الباب (قوله وروى الآجروني الخ) الانسب ذكره قبيل قول المصنف نكاحها (قوله حتى يجب هذا) اي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح او لفظ المذكور بان يقول النكاح المذكور سم وكردي (قوله عن ذلك) اي عن ضم لفظ هذا او المذكور (قوله لا قبلت) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله من عامي ثم قوله ذلك عطف على قول المتن او قبلت نكاحها او تزويجها (قوله لا قبلت) اي فقط من غير ذكر نكاحها او تزويجها اه ع (قوله مطلقاً) اي في مسألة المتوسط وغيرها (قوله لكن ردوه) معتمد اه ع عبارة سم اي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها اه (قوله ولا يشترط فيها) اي في مسألة المتوسط والحاصل في مسئلته ان يقول الولي بعد قول المتوسط زوجت بنتك فلا نازوجتها له او زوجته اياها ولا يكفي زوجت بدون الضمير ولا زوجتها بدون ذكر الزوج وان يقول الزوج بعد قول المتوسط تزوجتها مثلاً تزوجت او قبلت نكاحها لا قبلت وحده ولا مع للضمير نحو قبلته اه ع (قوله تزوجت سيأتي ما فيه (قوله ايضاً) اي كما لا يشترط ذكر نكاحها او تزويجها بل يكفي الضمير على ما في الروضة المرجوح (قوله فلو قال) أي المتوسط (قوله فقال زوجت) أي بدون الضمير (قوله لكن جزم غير واحد الخ) معتمد اه ع (قوله لا بد من زوجته او زوجها) ونبه شيخنا الشهاب الرمي على انه لا بد في مسألة المتوسط ان يقول الولي زوجته فلان فلو اقتصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسئلة الوكيل نهاية ومعنى وسم وعبارة

الشيء بقلة الكلام عليه (قوله واتحادهما في البيع لا ينافي هذا) يحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح فيقع معمولاً لفعلت وهو غير منتظم اريد بالنكاح الايجاب والعقد وقد يقتضي هذا امتناع فعلت البيع والكلام فيه فليتامل فيه (قوله كما يظهر بالتأمل) كان مراده ان النكاح بمعنى الانكاح وهو ليس فعلاً له لكن يرد ان البيع بمعنى التملك ليس فعلاً له ويحتمل ان مراده انه لا بد من ذكر النكاح في القبول وليس فعلاً له بخلاف البيع لا يجب ذكره فيحمل قوله فيه فعلت على معنى فعل القبول (قوله بمعنى انكاحها) قال الزركشي نعم صرح جماعة من اللغويين ان النكاح مصدر كالانكاح وعليه فيخرج كلام الفقهاء انتهى (قوله حتى يجب هذا) اي لفظ هذا بان يقول هذا النكاح الخ (قوله او المذكور) اي بان يقول النكاح المذكور (قوله الا في مسألة المتوسط الخ) كذا شرح مر (قوله لكن ردوه) اي بان الهاء لا تقوم مقام نكاحها (قوله بانه لا بد من زوجها او زوجها) ونبه شيخنا الشهاب الرمي على انه لا بد ان يقول

فقال قبلته على ما امر او تزوجتها فقال تزوجتها صح ولا يكفي هنا نعم و اوفى كلامه للتخيير مطلقا اذ لا يشترط توافق اللفظين قيل كان ينبغي تقديم قبلت لانه القبول الحقيقي اه ويرد بمنع ذلك بل الكل قبول حقيقي شرعا وبفرض ذلك لا يرد عليه لان غير الالم قد يقدم انكحته كالرد على من تشكك او خالف فيه وقد قيل في صحة تزوجت او نكحت نظر لتردده بين الاخبار والقبول وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت قال اصحابنا لا يصح لانه اخبار لا عقد اه ويرد النظر بانه مبني على الاكتفاء بمجرد تزوجت من غير نحو ضمير والاصح خلافه كما مر وحيث قد في التعليق صحيح لكن لخلوه عن ذلك الموجب لمتحضه للاخبار او قرينه لا لتردد الذي ذكره لان هذا انشاء شرعا كبت ولا يضر من عامي نحو فتح تاء متكلم وابدال الزاي جيا وعكسه والكاف همزة وفي فتاوى بعض المتقدمين يصح انكحك كما هو لغة قوم من اليمن والغزالي لا يضر تزوجت لك او اليك لان الخطا في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى ينبغي ان يكون كالخطا في الاعراب والتذكير والتانيث اه وهو صريح فيما ذكر وغيره

الرشيدى لا بد من زوجته او زوجها الى مع قوله لفلان في الشق الثاني ويظهر انه لا يشترط قوله فلانة في الشق الاول لميراجع اه اقول وهذا قضية صنيع النهاية والمعنى المار آنفا (قوله ثم قال) اي المتوسط (قوله على ما امر) اي عن الروضة المروج (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها اي او قال المتوسط الخ ع ش وسم (قوله فقال) اي الزوج (قوله تزوجتها) عبارة النهاية تزوجت اه بلا ضمير وكتب عليه الرشيدى مانصه عبارة التحفة تزوجتها وهي الاصول لما سراه اي من قوله فلا بد من دال عليها الخ (قوله صح) جواب فلو قال الخ (قوله ولا يكفي هنا) اي في مسألة المتوسط بخلافه في البيع اه ع ش عبارة المعنى بخلاف ما لو قال او احدهم انهم اه (قوله وأو) الى قوله قيل في المعنى (قوله مطلقا) اي سواء اتى الولى بلفظ الانكاح او التزويج فليس قبلت نكاحها راجعا لانكحت وقبلت تزويجها راجعا لزوجت اه ع ش وقوله قبلت نكاحها اي ونكحتا وقوله وقبلت تزويجها اي وتزوجتها (قوله توافق اللفظين) اي اما التوافق المعنوي فلا بد منه كما مر قبيل الفصل في قوله وان يقبل على وفق الايجاب لا بالنسبة للمهر الخ اه ع ش (قوله قبل كان الخ) واقفه المعنى (قوله تقديم قبلت) اي الخ (قوله لانه القبول الحقيقي) اي قول الزوج تزوجت او نكحت ليس قبول حقيقي وانما هو مقامه لادغام الى ذلك الضمير اه معنى (قوله وبفرض ذلك) اي ان الحقيقي هو قبلت فقط (قوله لان غير الالم) اي كن تزوجت او نكحت هنا (قوله وقد قيل الخ) تعليل لوجود التشكك والمخالفة فيما ذكر من تزوجت او نكحت على ترتيب اللف (قوله وفي تعليق البغوى الخ) من جملة ما قيل اه رشيدى اي وعطف على قوله في صحة الخ (قوله انتهى) اي ما قيل (قوله كما مر) اي آنفا بقوله فلا بد من دال الخ (قوله فافى التعليق) اي من عدم الصحة (قوله عن ذلك) اي نحو الضمير (قوله الموجب) نعت لخلوه اه سم (قوله الذي ذكره) اي صاحب القيل ولو اسقط ضمير النصب الموهوم رجوع الضمير المستتر للبغوى صاحب التعليق كان اولي (قوله لان هذا) اي تزوجت مع نحو الضمير (قوله انشاء شرعا) قال الشهاب سم لا وجه لسكونه انشاء مع نحو الضمير ومتحضه للاخبار او قرينا منه مع عدمه انتهى اه رشيدى (قوله ولا يضر) الى قوله والتذكير في المعنى لا قوله من عامي وقوله بعض المتقدمين الى قوله الغزالي (قوله من عامي) عبارة النهاية ولو من عارف الخ وكتب عليها ع ش مانصه خلافا لحج في العارف ولكن القلب الى ما قاله حج اميل اه (قوله وابدال الزاي جيا الخ) اي كيجوزك وتزوجتها قال ع ش ويأتي مثل ذلك فيما قال الزوج في المراجعة راجعت جوزتي لعقد نكاحي فلا يضر وكذا لا يضر زوزتك او زوزني اه (قوله والسكاف همزه) كأنأحتك وأناحتا ونأحتها وفي ع ش ظاهره اي شرح مر ولو من عارف وظاهره وإن لم تكن لغته ولا لغة بلا سانه اه (قوله يصح انكحك) اي بابدال التاء كافا ويصح ايضا ازوجتك ولو من عالم ونقل في الدرس عن الرمي ما يوافقه وعن شيخ الاسلام ما يخالفه ووجه الصحة ان معنى ازوجتك فلانة صيرتك زوجها وهو مساو في المعنى لزوجتك اه ع ش (قوله كما هو لغة الخ) وحيث ان انكحك لغة فالظاهر انه يصح العقدها حتى من غير اهلها وإن كان عارفا بالاصل قادرا عليه اه سيد عمر (قوله والغزالي) عطف على بعض اه سم (قوله لا يضر زوجتك الخ) ومثله اجوزتك ونحوه اه معنى (قوله لان الخطا في الصيغة) اي الصلوات نهاية وهي لك او اليك الخ ع ش (قوله والتذكير والتانيث) اي وكل منهما لا يخل بالمعنى (قوله انتهى) اي ما في فتاوى الغزالي (قوله وهو الخ) اي ما مر من

الولى زوجها فلان فلو اقتصر على زوجها لم يصح كما يؤخذ من مسألة الوكيل شرح مر (قوله ثم قال للزوج) عطف على قال لولى (قوله او تزوجتها) عطف على قبلت نكاحها (قوله وفي تعليق البغوى في قوله تزوجت الخ) تقدم هذا في المتن مع الجزم بعده من القبول (قوله الموجب) نعت لخلوه (قوله لان هذا انشاء الخ) لا وجه لسكونه انشاء مع نحو الضمير ومتحضه للاخبار او قرينا منه مع عدمه (قوله ولا يضر من عامي الخ) كذا شرح مر (قوله والغزالي) عطف على بعض (قوله لا يخل بالمعنى) ظاهره انه لا يتقيد بالعامي (قوله لا يخل بالمعنى) قد يشكل بما قالوه في انعمت بضم او كسر ثم رابت ما ياتي (قوله

من اغتفار كل ما لا يخل بالمعنى ومن ثم قال ابو شيكيل في نحو ففتح تاء المتكلم هذا لحن لا يخل بالمعنى فلا يخرج به الصريح عن موضوعه وعن الشرف بن المقرئ انه آفتى في ففتح التاء (٢٢٠) بان عرف البلدا ذافهم به المراد صحتى من العارف اه وكأنه إنما قيد بعرف البلد ذلك

فتاوى البعض والغزالي اه ع (قوله من اغتفار كل ما لا يخل بالمعنى ظاهره انه لا يتقيد بالعامى اه سم
اى كما جرى عليه النهاية (قوله وعن الشرف) الى المتن في النهاية الا قوله وكأنه الى قوله فان قلت وقوله والعجب
الى قوله وسيعلم (قوله وعن الشرف الخ) اى حكى عنه ويظهر انه عطف على قوله قال ابن شيكيل الخ فقوله
انتهى اى ما حكى عن الشرف (قوله ذلك) اى قوله إذا فهم به الخ (قوله لا يشترط فيه ذلك) اى عرف البلد
(قوله ينافى ذلك) اى ما مر عن ابن شيكيل (قوله كما مر) اى فى باب الصلاة (قوله مطلقا) اى سواء كان
عرف البلد ذلك او لا ويحتمل من العامى او غيره (قوله على المتعارف) فاذا كان المعنى صحيحا بحسب
المتعارف لم يضروا ان كان فاسدا بحسب اللغة اه سيد عمر (قوله على ان فتح التاء) اى تاء المتكلم (قوله
وسيعلم) الى المتن فى المعنى (قوله مع نفى الصداق) او الاقتصار على بعض ماسماه الولي اه ع (قوله
والا وجب الخ) عبارة المعنى فان لم يقل ذلك وجب مهر المثل كما صرح به الماوردى والرويانى وهذ حيلة
فيمن لا يزوجه وليها الا بالاكثير من مهر مثلها وهذا بخلاف البيع فان القبول فيه منزل على الايجاب فان الثمن
ركن فيه اه (قوله او وكيله سواء قبلت وغيرها) كذا فى النهاية والمعنى وقوله قبلت اى الخ (قوله فرق)
اى بين قبلت وغيرها (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله ممنوع (قوله والتعبير الخ) قد يقال هذا انما يناسب
لو كان قبلت اخبارا امالو كانت انشاء كما هو المراد فلا سم وقد يتعذر من قبل الشارح رحمه الله أن مقصوده
ان شأن قبلت ان يكون مقبولا ماضيا فى التحقق بالنسبة لزمان النطق بها فهو هذا وإن كان مستقبلا بالنسبة
لزمان النطق بها السكينة لما كان مستقبلا محقق الوقوع فكانه واقع فقوله والتعبير الخ إشارة الى ماخذ هذا
الجواب الدقيق لان فيما نحن فيه تعبير عن المستقبل بالماضى فليتام اه سيد عمر (قوله لحصول المقصود)
اى مع التقديم (قوله أى ما اشتق) الى قوله وقول البلقينى فى النهاية (قوله ما اشتق الخ) هلا قالوا وما اشتق
الخ وروا العطف ليشمل نحو انشاءات تزويجك موليتى فليراجع (قوله فليس الخ) لعله تفريع على قوله
الى المشتق الخ المفيد للعزم وفى النهاية والمعنى الو او بدل الفاء فتأمل (قوله هذا) اى قول المتن ولا يصح الخ
وقوله مع ما مر اى قوله إنما يصح النكاح بايجاب الخ (قوله لا يهامه) اى ما مر حصر الصحة الخ قول ولا يهامه
عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج او الانكاح فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالرافعى
استعمال بان معنى كان ولا يخفى ان ما وجهنا به اقوى مما وجه به الشارح فليتام اه سم ولك ان تقول ان
تعبير المصنف فى الايجاب بقوله وهو الخ بدفع الابهام الذى ذكره وجه المعنى عدم التكرار بقوله لان
الكلام هناك فى اشتراط الصيغة وهنا فى تعيينها اه وهو قريب لما قاله سم ففیه مامر آتفا (قوله
فيصح نحو الخ) تفريع على قوله اى ما اشتق الخ (قوله هنا) اى فى نحو انما زوجهك الخ (قوله الآن) مقول
القول وقوله انه اى الان (قوله لان اسم الفاعل حقيقة الخ) هذا لا يرد على البلقينى بناء على ما فى جمع
الجوامع تبعاً للشيخ السبكي من ان المراد بالحال فى اسم الفاعل حال التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافى ومن

لاجل ما بعد حتى اذ من
الواضح ان العامى لا يشترط
فيه ذلك فان قلت ينافى ذلك
عدمه كما مر انعمت بضم
التاء او كسرها محيلا للمعنى
وكان هذا هو الحامل
لبعضهم على قوله لا يصح
العقد مع فتح التاء مطلقا
ونقله غيره عن الاسنوى فى
بعتك بفتح التاء قلت يفرق
بان المدار فى الصيغ على
المتعارف فى محاورات الناس
ولا كذلك القرآن فتأمل
والعجب ممن استدلل بقول
الغزالي لا يضر الخطأ فى
التذكير والتثنية اى كما
صرحوا به فى الطلاق
والقذف والعق على ان
فتح التاء يضر وغفل عن
انه إذا صح زوجهك بكسر
الكاف خطأ بالزوج صح
بفتح التاء بلا فرق وسيعلم
ما يأتى صحة النكاح مع نفى
الصداق فيشترط للزومه
هنا ذكره فى كل من شق
العقد مع توافقهما فيه
كتزويجها والا وجب
مهر المثل (و يصح تقديم
لفظ الزوج) او وكيله سواء
قبلت وغيرها كقالاته خلافه
لمن فرق وزعم ان تقدم
قبلت غير منتظم لاستدعائه
مقبولا متقدما ممنوع إذ
يصح ان يقال قبلت ما
سيجيء منك والتعبير

فيشترط للزومه هنا) اى بخلاف البيع فان الواجب ذكر الثمن فى كلام المبتدىء (قوله والتعبير الخ) قد
يقال هذا إنما يناسب لو كان قبلت اخبارا امالو كان انشاء كما هو المراد فلا (قوله لا يهامه) اى ما مر
حصر الصحة فى تلك الصيغ اقوال ولا يهامه عدم توقف صحة النكاح على لفظ التزويج او الانكاح بل يكفى انه
لا يقيد التوقف على ذلك فان المعلوم بالاستقراء من اصطلاح المصنف كالرافعى استعمال بان معنى كان ولا
يخفى ان ما وجهنا به اقوى مما وجه به الشارح فليتام اه (قوله لان اسم الفاعل حقيقة فى الحال) هذا
لا يرد على البلقينى بناء على ما فى جمع الجوامع تبعاً للشيخ الامام السبكي من ان المراد بالحال فى اسم الفاعل حال
التلبس لاحال التكلم خلافا للقرافى ومن وافقه وحققنا معناه فى الآيات البيئات مع بسط بيان فساد

بالماضى عن المستقبل اشعارا بالثقة بوقوعه حتى كأنه واقع شائع لغة وعرفا (على) لفظ (الولي) او وكيله
لحصول المقصود (ولا يصح) النكاح (الا بلفظ التزويج او الانكاح) اى ما اشتق منهما فليس هذا مكررا مع ما مر لا يهامه حصر الصحة
فى تلك الصيغ فيصح نحو انما زوجهك الى آخره وقول البلقينى هنا الآن يقتضى انه يشترط هنا نظير ما قدمه فى انكحك والذى يظهر خلافه

لان اسم الفاعل حقيقة في الحال فلا يؤم الوعد حتى يكثر عنه بخلاف المضارع فان قلت الخلاف في كل منهما مشهور وانما الذي تفارقاه
الترجيح عند جمع لمكان ينبغي تعين الان فيه مثله خروجا من ذلك الخلاف الموجب لاحتماله الوعد ايضا قلت كفي باختلاف الترجيح مرجحا
لا سيما والمرجعون ايضا ممن احاطوا باللغة اكثر من غيرهم وذلك لخبر مسلم انقوا الله في (٢٢١) النساء فانكم اخذتموهن بامانة

الله واستحلتم فروجهن
بكلمة الله وكلمته ما ورد
في كتابه ولم يرد فيه غيرهما
والقياس ممتنع لان في النكاح
ضربا من التعبد فلم يصح
بنحو لفظ لإباحة وهبة
وتملك وجعله تعالى النكاح
بلفظ الهبة من خصائصه
صلى الله عليه وسلم لقوله
خالصة لك من دون
المؤمنين صريح واضح
في ذلك وخبر البخاري
ملكتمكما بما معك من
القرآن اما وهم من معسر
كما قاله النيسابوري لان
رواية الجمهور زرجتمكما
والجماعة اولى بالحفظ من
الواحد أو رواية بالمعنى
لظن الترادف اوجع صلى الله
عليه وسلم بين اللفظين
إشارة إلى قوة حق الزوج
وانه كالمالك وينعقد نكاح
الاخرس بإشارته التي
لا يختص بفهمها الفطن
وكذا بكتابتها بلا خلاف
على ما في المجموع لكنه
معتز بأنه يرى انها في
الطلاق كناية والعقد أغاظ
من الحلول فكيف يصح
النكاح بها فضلا عن كونه بلا
خلاف وقد يجاب بحمل
كلامه على ما لا يمكن له إشارة

واقفه وحققنا معناه في الآيات البيّنات مع بسط بيان اسم (قوله فلا يؤم الخ) أي نحو انما زوجك
الخ (قوله في كل منهما) أي اسم الفاعل والمضارع (قول قلت كفي الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود
الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة ماضية أو غيرها واسمية حالي مطلقا اسم
وفيه شبه المصادرة (قوله باختلاف الترجيح) أي بان الرجوع في المضارع الاشتراك وفي اسم الفاعل كونه
حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال (قوله والمرجعون) أي لكون اسم الفاعل حقيقة في الحال وقوله ممن
احاطوا حال من الواو وقوله اكثر الخ خبر والمرجعون (قوله وذلك لخبر مسلم) الى قوله إشارة في المعنى
وإلى المتن في النهاية إلا انه لم يذكر اعتراض عبارة المجموع بل أقصر على قوله وهو محمول على ما إذا الخ (وذلك
الخ) راجع إلى المتن (قوله بامانة الله) أي يجعلهن تحت أيديكم كالامانات الشرعية اه ع ش (قوله ما ورد
في كتابه) وهو التزويج والانكاح اه معنى (قوله فلم يصح الخ) تفريع على المتن (قوله في ذلك) أي منع
القياس (قوله وخبر البخاري) جواب اعتراض (قوله بما معك) أي بتعليمك إياها ما معك من القرآن
وقد كان معلوما للزوجين اه ع ش (قوله بأنه يرى) أي المجموع وقوله انها أي الكتابة (قوله والعقود
أغاظ الخ) جملة حالية (قوله بحمل كلامه الخ) عبارة المعنى بأنه إنما اعتبر الكتابة في صحة ولايته لا في تزويجه
ولا ريب انه إذا كان كاتبا تكون الولاية له فيוכל من وزوجه أو زوج موليته والسائل نظر الى من وزوجه
لا الى ولايته ولا ريب انه لا زوج بها اه (قوله إشارة مفهومة) أي لكل احدا ما إذا فهمها الفطن دون غيره
ساوت الكتابة فيصح بكل منهما اه ع ش (قوله وتعذر توكيله) مفهومة انه لو أمكنه التوكيل بالكتابة أو
الإشارة التي يختص بفهمها الفطن تعين لصحة نكاحه توكيله وهو قريب لان ذلك وان كان كناية ايضا
لكنه في التوكيل وهو ينعقد بالكتابة بخلاف النكاح اه ع ش وسنذكر منه ما يتعلق بالمقام (قوله
إشارته الخ) أي فيصح نكاحه بها للضرورة حيث تعذر توكيله اه ع ش (قوله وإن أحسن) إلى المتن
في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ويشترط إلى قوله وهذا قوله يشترط إلى المتن (قوله وهى) أي العجمية (قوله
ماعد العربية) أي من سائر اللغات نهائية ومعنى (قوله إذ لا يتعلق به) أي بالنكاح (قوله إن فهم كل الخ) أي
اتفقت اللغات اختلفت اه معنى (قوله فقبله أو اجاب) أي العارف به ولو باخبار الثقة له الخ (قوله فورا)
أي بلا طول الفصل عرفا بالاخبار بين الإيجاب والقبول ع ش ورشيدى عبارة سم والوجه انه ان كان
الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثاني بما ياتى
به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من إيجاب أو قبول أو بما أتى به صاحبه صح

ايرادات لبعضهم عليه والله اعلم (قوله قلت كفي باختلاف الترجيح مرجحا لاسما والمرجعون ايضا ممن
احاطوا باللغة الخ) قد يستغنى عن ذلك بان المقصود الانشاء لا الاخبار والانشاء مطلقا سواء كان بجملة
فاعلية ماضية أو غيرها واسمية حالية لا غير حالية مطلقا (قوله لا اضطراره) المناسب لهذا الكلام تزوجه
لا تزويجه (قوله فورا) يحتتمل ان المراد الفور من الاخبار ويكون إشارة إلى قوله في شرح الروض عن
البلقيني فلو اخبر معناها وقبل صح إن لم يطل الفصل اه وقد ينظر في اشتراط الفور وعدم طول الفصل
حيث كان متذكرا لمعناها الا ان يراد طول الفصل المختل بين الإيجاب والقبول والوجه انه ان كان
الاخبار للبادى بما ياتى به قبل بدايته لم يشترط عدم طول الفصل بين الاخبار وبدايته وإن كان للثاني بما
ياتى به اشترط عدم طول الفصل بين ما ياتى به وما تقدم من صاحبه من إيجاب أو قبول أو بما أتى به صاحبه

مفهومة وتعذر توكيله لا اضطراره حينئذ ويلحق بكتابتها في ذلك إشارة التي يختص بفهمها الفطن (ويصح بالعجمية في الاصح) وإن أحسن
العربية وهى ما عداها اعتبارا بالمعنى إذ لا يتعلق به إعجاز ويشترط ان ياتى بما يعده اهل تلك اللغة صريحاً في لغتهم هذا ان فهم كل كلام نفسه
والاخر ولو بان أخبره ثقة بالإيجاب أو القبول بعد تقدمه من عارف به ولو باخبار الثقة له بمعناه قبل تكلمه به فقبله أو أجاب فورا على الوجه

ويشترط فهم الشاهدين
ايضا كما ياتي (لا بكنائية) في
الصيغة كاحللتك بنتي فلا
يصح النكاح (قطعا) وان
قال نويت بها النكاح
وتوفرت القرائن على ذلك
لانه لا مطلع للشهود المشترك
حضورهم لكل فرد فدر منه
على النية وبه فارق البيع وان
شرط فيه الاشارة على ما فيه
وقوله ذلك لا يؤثر لان
الشهادة على اقراره بالعقد
لا على نفس العقد وفيه وجه
لكنه لشذوذه لم يعول
عليه ولو استخلف قاض
فقيها في تزويج امرأة صح
بما يصح به تولية القضاء بما
سياتي فيه اشتراط اللفظ
الصريح وخرج بقولنا في
الصيغة الكناية في المعقود
عليه كما لو قال ابو بنات
زوجتك احدها بنى او
فاطمة ونوبا معينة ولو غير
المسماة فانه يصح ويفرق
بان الصيغة هي المحللة فاحتيط
لها اكثر ولا يكفي زوجت
بنتي احداكم مطلقا (ولو قال)
الولى (زوجتك) الى آخره
(فقال) الزوج (قبلت)
مطلقا او قبلته ولو في مسألة
المتوسط على ما مر (لم ينعقد)
النكاح (على المذهب)
لانتهاء لفظ النكاح او
التزويج كما مر (ولو قال)

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فاي تأمل اه (قوله فهم الشاهدين الخ) اى ما تاتي به
الاعقاد اه عش (قوله في الصيغة) الى قول المتن ولا يصح عمليته في النهاية الا قوله وبه فارق الى قوله
وقوله ذلك (قوله كاحللتك الخ) هلا جعلوا عدم الصحة بنحو هذا بقدر لفظ التزويج او الانكاح اه سم (قوله
على ذلك) اى نية بها النكاح (قوله لا مطلع) اى اطلاع لانه مصدر ميمي اه عش (قوله المشترك الخ)
نعت للشهود (قوله لكل فرد الخ) الاولى جزأ جزأ وقوله منه اى عقد النكاح (قوله وقوله ذلك) اى نويت
الخ اه عش (قوله على اقراره بالعقد) اى قوله انى نويت بما تلفظت به النكاح (قوله وفيه وجه) اى
في الصحة بالكناية (قوله لم يعول عليه) اى فلذا ادعى القطع واطاق اه سم (قوله صح الخ) اى الاستخلاف
(قوله صح بما يصح به الخ) عبارة النهاية اشترط اللفظ الصريح اه وهذا ما في نسخة الشارح المرجوع عنها
وكتب عليها الفاضل المحشى ما نصه قوله اشترط الخ اى فلا يكفي الكناية وهو ظاهر وقد رجع الشارح
رحمه الله عن قوله اشترط الخ الى قوله صح بما يصح الخ كما رايت بخطه فكان الفاضل المحشى لم يبلغه ذلك اه
سيد عمر عبارة عش قوله اشترط اللفظ الخ اى بان يقول استخلفتك واذنت لك في تزويج فلانة مثلاه
عش وعبارة الرشيدى اى فلا تنكح الكناية على المذهب اه (قوله وخرج بقولنا) الى قوله ويفرق
في المعنى (قوله الكناية في المعقود عليه) من زوج او زوجة كما لو قال زوجتك بنتي او زوج بنتك ابني وقوله
كما لو قال ابو بنات الخ ولا يخفى ان مثل اى البنات ابو البنين فاذا قال زوجت ابني بنتك ونوبا معينتا ولو غير المسمى
صح اه حلي وزياى (قوله ونوبا معينة) يؤخذ منه انهما لو اختلفا في النية بطل العقد ولو طالب الزوج
احدى البنات بعدم موت الاب فقال انت المعينة وشهدت الشهود بذلك فقالت لست المعينة صدقت بيمينها لان
الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا لو قال لها الشهود انت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطا فالقول قولها
بيمينها لان الاصل عدم الغلط اه عش (قوله مطلقا) اى وان نوبا معينتا اه سم عبارة عش اى نوى
الولى معينتا منهما اولا ولعل الفرق بين هذا وبين زوجتك احدى بناتي ونوبا معينة حيث صح ثم لاهنا انه
يعتبر من الزوج القبول فلا بد من تعيينه ليقع الاشارة على قبوله الموافقة للايجاب والمرأة ليس العقد والخطاب
معها والشهادة تقع على ما ذكره الولي فاغتفر فيها ما لا يغتفر في الزوج اه وقد يخالفه ما مر انفا عن الحلي
والزياى الا ان يفرق بين عقد الزوج وعقد وليه اخذ من مثاله ما ليراجع (قوله الخ) اى فلانة اه عش
(قوله مطلقا) اى سواء كان في مسألة المتوسط ام لا قاله السكردى ولا خفاء ان المناسب لما بعده ان يقال على
ما مر ومقابله قوله على ما مر اى في شرح او تزويجها من الرد على ما في الروضة (قوله كما مر) وهو قول المتن

فما يظهر بشرط قصر الفصل بين الايجاب والقبول فليتأمل (قوله ويشترط فهم الشاهدين) اعتمده مر
(قوله في المتن لا بكنائية) قال في الروض لا بكتابة قال في شرحه في غيبة او حضور لا كناية قال بل لو
قال لغائب زوجتك ابنتي او قال زوجتهما فلان ثم كتب قبله الكتاتيب او الخبر فقال قبلت لم يصح كما
صححه في اصل الروضة في الاولى وسكت عن الثانية لانها سقطت من كلامه الى ان فرق في شرح الروض بين
ما هنا والبيع بانه اوسع بدليل انعقاده بالكنايات وثبوت الخيار فيه (قوله كاحللتك بنتي) هلا جعلوا
عدم الصحة بنحو هذا بفقد التزويج والانكاح (قوله وقوله ذلك) اى نويت (قوله لم يعول عليه) فلذا
ادعى القطع واطاق (قوله اشترط اللفظ الصريح) اى فلا تنكح الكنايات (قوله زوجتك احدها بنى) الى
ونوبا معينة (في الروض) فزوجتك احدى بناتي او زوجت احدا كما بطل قال في شرحه ولو مع الاشارة كالبيع
اه وهو مع ما قاله الشارح يخرج منه ان التعبير باحدى مع نية المعينة صحيح لا مع الاشارة اليها ولا يخفى
اشكاله هذا ان اراد بالاشارة الى المروجة فان اراد بها الاشارة الى البنات التي المروجة احدها بنى
فلا اشكال فليحرر ثم وقع البحث مع مر فال الى الاكتفاء مع الاشارة الى المروجة والى حمل كلام الروض
على الاشارة الى البنات وتقدم في الحاشية في البيع عن شرح العباب بطلانه في احد العبدان او الثوبين وان
نوبا واحدا بعينه وأنه يفارق النكاح (قوله ولا يكفي زوجت بنتي احداكم مطلقا) كذا شرح مر وقوله

الزوج للولي (زوجي بنتك فقال) الولي (زوجتك) بنتي (أو قال الولي) للزوج (٢٢٣) (تزوجها) أي بنتي (فقال) الزوج (تزوجتها)

(صح) النكاح فيهما بما ذكر للاستدعاء الجازم الدال على الرضا وفي الصحيحين إن خاطب الواهبة قال النبي ﷺ زوجها فقال زوجها ولم ينقل أنه قال بعده تزوجتها ولا غيره وخرج تزوجني تزوجني أو زوجتي أو زوجتها مني وتزوجها تزوجها أو تزوجتها فلا يصح لعدم الجزم نعم إن قيل أو أوجب ثانياً صح ولا يصح أيضاً قل تزوجتها أو زوجتها لأنه استدعاء للفظ دون التزويج ولا زوجت نفسي أو ابني بنتك لأن الزوج غير معهود عليه وإن أعطى حكمه في نحو أنا منك طالق مع النية ولا زوجت بنتي فلاننا كتب أو أرسل إليه فقبل وإنما صح نظيره في البيع لأنه أوسع (ولا يصح تعليقه) فيفسد به كالبيع بل أولى لمزيد الاحتياط هنا (ولو بشر بولد فقال) لمن عنده (إن كانت ابني فقد تزوجتها) فقبل ثم بان ابني (أو قال) شخص آخر (إن كانت ابنتي طلقت واعتدت فقد تزوجتها) فقبل ثم بان انقضاء عدتها وانما أذنت له وكانت بكرًا والعدة لا استدخال ماء أو وطء في دبر أو قال لمن

ولا يصح إلا بلفظ التزويج أو النكاح اهـ كرهى أقول وعليه كان ينبغي أن يزيد الشارح قبله قوله المشترك والذي انه راجع لما ذكره في مبحث القبول من قوله لا قبلت ولا قبلتها الخ (قوله الزوج للولي) عبارة المغني الخاطب للولي اهـ (قوله بما ذكر) يعني من غير أن يقبل الزوج بعد ذلك في الأولى ويوجب الولي بعد ذلك في الثانية (قوله وفي الصحيحين الخ) عبارة المغني ولما في الصحيحين أن الأعرابي الذي خطب الواهبة نفسها للنبي ﷺ قال له زوجها فقال زوجها بماءك من القرآن الخ (قوله وخرج) إلى قوله وإنما صح في المغني إلا قوله نعم إلى ولا يصح (قوله تزوجني الخ) أي ما لو قال إن الخاطب تزوجني الخ وقوله تزوجها الخ أي ما لو قال الولي تزوجها الخ (قوله لعدم الجزم) لأنه استفهام اهـ مخي (قوله أن قبل أو أوجب الخ) نشر على ترتيب اللفظ (قوله ولا يصح أيضاً قل تزوجتها) أي لا يكفي هذا من الولي كما كفي منه تزوجها فلو قال الولي قل تزوجها فقال تزوجتها لم يكف كما كفي لو قال تزوجتها لم يكف كما كفي لو قال زوجتني فقال زوجتني أي إلا أن يوجب الولي بعد ذلك في الأول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني اهـ (قوله لأنه استدعاء الخ) أنظر لو قصد به أمره باستدعاء التزويج سم ويظهر أن من صواب العبارة لو قصد به الاستدعاء لأن مدخول قل في صورتين ليس من صيغ الاستدعاء بل إيجاب في أحدهما وقبول في الأخرى فليتأمل اهـ سيد عمر وقوله لو قصد به الاستدعاء أي للزوج في الأولى والتزويج في الثانية (قوله دون التزويج) وكان الأولى زيادة أو التزويج (قوله ولا زوجت نفسي الخ) عطف على قل تزوجتها الخ (قوله غير معهود عليه) أي على الصحيح وإنما المعهود عليه المرأة فقط لأن العوض من جهة الزوج المهر لا نفسه ولأنه لا حرج عليه في نكاح غير ما معها اهـ مغني (قوله ولا زوجت بنتي إلا نال الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولا ينعقد بكتابة في غيبة أو حضور لأنها كناية فلو قال للغائب زوجتك بنتي أو تزوجتها من فلان ثم كتب الخ وفي منهوات المغني مانعه نعم لو لم يطل الفصل بين الإيجاب والقبول صح النكاح ولا يضر تحلل الخبر حيث وجدت الصيغة المعتبرة أو في عرش بعد ذكر كلام الروض مع شرحه المار مانعه وهو شامل للآخرس وغيره لكن حيث صح عقد الآخرس بالكتابة للضرورة كما مر فيحتمل تخصيصه بالحاضر لتحقق الضرورة فيه ويحتمل التعميم وهو الأقرب هذا وقد يقال ما المانع من أن القاضي يزوجه حيث لم تسكن أشارته صريحة كما يتصرف في أهله اهـ (قول الماتن ولا يصح تعليقه) ولو قال زوجتك إن شاء الله تعالى وقصد التعليق أو طاق لم يصح وإن قصد التبرك أو أن كل شيء بمشيئته تعالى صح نهاية ومعنى (قوله فيفسد به) إلى قول الماتن ولا توقيته في النهاية إلا قوله ويرد إلى وخرج (قوله وانما أذنت الخ) عطف على انقضاء الخ وفيه من حيث المعنى خفاء نعم لو جعل حالاً لظهر عبارة المغني وكانت أذنت لا يهافي تزويجها اهـ وهي ظاهرة (قوله أو كانت الخ) ظاهراً أنه عطف على أذنت فيكون المعنى ثم بان أنها كانت الخ وفيه ما لا يخفى إلا أن يقال بما مر انما (قوله أو العدة الخ) تصوير لا اجتماع العدة مع البكارة اهـ سم (قوله أو قال الخ) عطف على قول الماتن أو قال الخ (قوله فقبل) أي ثم بان موتها (قوله وإن لم يظنه الخ)

مطلقاً أي وإن نوباً معيناً (قوله ولا يصح أيضاً قل تزوجتها) أي ولا يكفي هذا من الولي كما كفي منه فلو قال قل تزوجتها فقال الزوج تزوجتها لم يكف كما كفي تزوجتها فقال تزوجتها وقوله أو تزوجتها أي لا يكفي هذا من الزوج كما كفي زوجني فلو قال الزوج قل تزوجتها فقال تزوجتها لم يكف كما كفي زوجني فقال زوجتني أي إلا أن يوجب الولي بعد ذلك في الأول ويقبل الزوج بعد ذلك في الثاني كما يؤخذ من قول السكندر قال الشيخ أبو محمد ولو قال الزوج للولي قل تزوجتها فليس باستحباب فإذا تلفظ اقتضى القبول انتهى (قوله لأنه استدعاء للفظ دون التزويج) أنظر لو قصد به أمره باستدعاء التزويج (قوله لأنه استدعاء الخ) كذا مر (قوله والعدة الخ) تصوير لا اجتماع العدة مع البكارة (قوله بجزم الصيغة ثم) تقدم في البيع في الحاشية عن شرح العباب ما يصح ذلك فراجع (قوله كان كان ملكي الخ) للفارق المذکور أن يقول لا يلزم

تحته أربع إن كانت أحدها من ماتت زوجتك بنتي فقبل (فالذهب بطلانه) لفساد الصيغة بالتعليق قبل وفارق بيع مال مورثه ظاناً حياته فبان ميتاً بجزم الصيغة ثم انتهى ويرد بصحته ثم مع التعليق كان كان ملكي وإن لم يظنه ملكه فالوجه الفرق بمزيد الاحتياط هنا كما مر أنها

ويؤخذ منه أن زوجته كانت موروثة إن كان ميتا باطلا وإن كان ميتا وخرج بولد مالهو بشر بائش فقال بعد تيقنه أو ظنه صدق الخبر وإن صدق الخبر فقد زوجته فكيف كان يصح لأنه غير تعليق (٢٢٤) بل تحقيق إذان حينئذ بمعنى اذ هو مالهو أخبر بموت زوجته وتيقن أو ظن صدق الخبر

غاية (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق (قوله أن زوجته أمه الخ) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجعهم اه سم (قوله باطل) كذا في المغني (قوله) وخرج بولد) إلى قوله وببحث في المغني (قوله فقال) أي لمن عنده (قوله بمعنى إذ) كقوله تعالى وخافون أن كنتم مؤمنين اه مغني (قوله كان غابت) أي بنت شخص (قوله بموتها) نائب فاعل وتحدث (قوله فقال) أي ذلك الشخص الغائب بنته وتحدث الخ لمن عنده (قوله وفيه نظر الخ) معتمداه ع ش عبارة المغني والظاهر أن هذا داخل في كلام الأصحاب فإنه لم يخرج عن كونه تعليقا اه (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يرد على البلقيني لأنه لم يبين ما قاله على أن أن بمعنى إذ بل على أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المغني فلا يضر التصريح به اه سم (قوله والنظر لاصل الخ) قد يقال يمكن فرض كلام البلقيني فيما إذا لم يؤثر هذا التحدث عنده شيكا واستمر على ما كان عليه من تيقن حياتها وظنه وحينئذ فإى فرق بين ظن مستند إلى الأخبار وظن مستند إلى الاستصحاب إذ المداور على انتفاء الشك المرجح لجانب التعليق فليتامل اه سيد عمر أقول وعدم الفرق ظاهر (قوله حمل الأول) أي قوله أن كانت فلانة الخ وقوله والثاني أي قوله زوجته أن شئت (قوله لما تقرر) أي من مزيد الاحتياط هنا ع ش ورشيدى (قوله بمدة الخ) إلى قوله بان الموت في المغني إلا قوله مخالفا إلى وكذا وإلى المتن في النهاية (قوله معلومة) كشر أو مجهولة كقدوم زيد (قوله عن نكاح المتعة) وهو المؤقت اه فتح المعين (قوله وجاز) أي نكاح المتعة (قوله مخالفا كافة العلماء) ولا يحد من نكاح به لهذه الشبهة اه ع ش عبارة فتح المعين ويلزمه في نكاح المتعة المهر والنسب والعدة ويسقط الحدان عقد بولي وشاهدين فان عقد بينه وبين المرأة وجب الحدان وطى وحيث وجب الحد لم يثبت المهر ولا ما بعده اه (قوله وحكاية الرجوع) عبارة النهاية وما حكى عنه من الرجوع عن ذلك لم يثبت اه (قوله وبهذا) أي بما ذكر من موافقة جمع من السلف لابن عباس اه رشيدى ولعل الأولى من عدم رجوع ابن عباس مع صحة موافقة جمع الخ (قوله وكذا لحوم الحر الخ) وما تكرر نسخه أيضا القبله والوضوء مما مره النار وقد انظم ذلك الجلال السيوطى فقال

وأربع تكرار النسخ بها ٥ جاءت بها الأخبار والآثار
فقبلة ومتعة والحر ٥ كذا الوضوء مما تمس النار

اه ع ش (قوله وببحث البلقيني الخ) وتبعه على ذلك بعض المتأخرين اه مغني واعتمده فتح المعين عبارته وليس منه أي المؤقت مالهو قال زوجته كانت موروثة لأنه مقتضى العقد بل بقي أثره بعد الموت اه (قوله صحته الخ) أي النكاح المؤقت (قوله لأنه الخ) عبارة المغني قال لأنه الخ (قوله وقد ينافى الخ) عبارة المغني والنهاية وهذا ممنوع فقد صرح الأصحاب في البيع بأنه لو قال بعثك هذا حيائك لم يصح البيع فالنكاح أولى وكذا لا يصح إذا قلته أي النكاح مدة لا تبقى لها الدنيا غالبا كما أفاده شيخى اه (قوله لا يرفع آثار النكاح الخ) فقد مر أنه يجوز أكل منهما أن ينظر من الآخر بعد الموت ما عدا ما بين المرأة والركبة اه سيد عمر (قوله)

من صحة البيع مع هذا التعليق الذي هو لازم معنى وتصريح بمقتضى الحال صحته مع أن كان أي مثلاً مات الذي ليس كذلك فلا يستند في الرد إلى هذا ليس مجزى بالقياس (قوله ويؤخذ منه أن زوجته أمه موروثة إن كان ميتا باطلا) وكذا يبطل البيع في مثل ذلك كما يؤخذ مما مر في الحاشية في باب البيع عن شرح العباب فراجعهم اه (قوله بمعنى إذ) ليس بلازم (قوله لأن الخ) قد يقال هذا لا يرد على البلقيني لأنه لم يبين ما قاله على أن أن بمعنى إذ بل على أن هذا التعليق هو مقتضى الإطلاق ولازم بحسب المغني فلا يضر التصريح به (قوله ويتعين) كذا شرح مر (قوله وقد ينافى فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح) ولأن الأصحاب صرحوا بأنه إذا

فقال أن صدق الخبر فقد تزوجت ببنك وبحث البلقيني أن محل امتناع التعليق إذا لم يكن مقتضى الإطلاق والآن كان غابت وتحدث بموتها ولم يثبت فقال زوجته بنتى إن كانت حية صح وفيه نظر لأن أن هنا ليست بمعنى إذ كما هو ظاهر والنظر لاصل بقاء الحياة لا يلحقه بتيقن الصدق أو ظنه فيما مر وبحث غيره الصحة في أن كانت فلانة مولى فقد زوجته فكيف كان يصح أن شئت كالبيع إذا لم يرد تعليق في الحقيقة اه ويتعين حمل الأول على ما إذا علم أو ظن أنها مولىته والثاني على ما إذا لم يرد التعليق ولا يقاس بالبيع لما تقرر (ولا توقيته) بمدة معلومة أو مجهولة فيفسد لصحة النهى عن نكاح المتعة وجزاء ولا رخصة المضطر ثم حرم عام خير ثم جاز عام الفتح وقيل حجة الوداع ثم حرم أبدا بالنص الصريح الذي نوبلغ ابن عباس لم يستمر على حلها مخالفا كافة العلماء وحكاية الرجوع عنه لم تصح بل صح كما قاله بعضهم عن جمع من السلف أنهم وافقوه

في الحل لكن خالفوه فقالوا لا يترتب عليه أحكام النكاح وبهذا نازع الزركشى في حكاية الإجماع فقال
الخلاف محقق وإن ادعى جمع نفيه وكذا لحوم الحر الأهلية حرمت مرتين وبحث البلقيني صحته إذا أتمت بمدة عمره أو عمرها لأنه نصريح بمقتضى الواقع وقد ينافى فيه بان الموت لا يرفع آثار النكاح كلها فالنكاح كماله فالنكاح لا يرفع آثاره كماله بالموت مخالف لمقتضا حينئذ به يتبادر

اطلاقهم

إطلائهم ويعلم الفرق بين هذا ووهبتك أو عمرتك مدة حياتك بأن المدار ثم على صحة الحديث فهو إلى التعبد أقرب على أنه يكتفى طلبه زيد الاحتياط هنا فإياديه وبين غيره قليل لا يلزم من نفى صحتهما نفى صحة العقد ويرد بوزومه على قواعدا وإن نقل عن زفر صحته والغاء التوقيت (و) لا يصح (نكاح الشغار) بمعجمتين أو لهما مكسورة للنهي عنه في خبر الصحيحين (٢٣٥) شغل الكلب رجله رفعها ليبول فكان كلا

منهما يقول لا ترفع رجل بنى حتى أرفع رجل بنتك أو من شغل البلد إذا خلا لخلوه عن المهر أو عن بعض الشروط (وهو) شرعا كما في آخر الخبر المحتمل أن يكون من تفسيره وَاللَّهِ أو من تفسير ابن عمر راويه ونافع راويه عنه وهو ما صرح به البخاري وأبو داود فيرجع إليه (زوجتكما) أي بنى (على أن تزوجني) أو تزوج ابني مثلا (بنتك) ويضع كل واحدة منهما (صداق الأخرى فيقبل) ذلك بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا وعلّة البطلان التشرىك في البضع لأن كلا جعل بضع موليته موردا للنكاح وصداقا للأخرى فاشبه تزويجهما من رجائين واعترضه الرافعي بما فيه نظر وقبل غير ذلك وضعف الامام المعاني كلها وعول على الخبر (فان لم يجعل البضع صداقا) بأن قال زوجتك بنى على أن تزوجني بنتك ولم يزد قبل كما ذكر (فالأصح الصحة) للنكاحين بهر المثل لعدم التشرىك في البضع وما فيه من شرط عقد في عقد لا

إطلائهم) أي عدم الصحة (قوله والفرق) مبتدأ خبره قوله أن المدار الخ (قوله به) أي بوهبتك أو عمرتك الخ (قوله ينفى) أي النكاح (قوله لا يلزم من نفى صحتهما) أي التعليق والتوقيت نفى صحة العقد إن كان المراد الاعتراض على المتن فيرده قوله ولو بشر الخ اهـ وكذا فسر الكردى الضمير بالتعليق والتوقيت وهو الظاهر خلافا لقول ع ش أي المدة المعلومة والمجرولة وقول الرشيد أي التوقيت بعمره أو عمرها (عن زفر) أي من أئمة الحنفية اهـ ع ش قول المتن ولا نكاح الشغار) ولا يحد من نكح به كما صرح به في متن الروض اهـ ع ش (قوله بمعجمتين) إلى قول المتن ولو سميا في المغنى الإقوله واعترضه إلي وقيل وكذا في النهاية الإقوله واعترضه إلى المتن (قوله رجله) اسقطه المغنى والقاموس عبارتهما من شغل الكلب إذا رفع رجله ليبول اهـ (قوله يقول) أي الآخر (قوله إذا خلا) أي عن السلطان اهـ مغنى (قوله كما في آخر الخبر الخ) يعني تفسير الشغار بما يأتي في المتن اهـ رشيد (قوله المحتمل) أي آخر الخبر (قوله راويه) أي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عنه) أي عن ابن عمر رضي عنهما (قوله وهو) أي كونه من تفسير نافع (قوله فيرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه اعلم بتفسير الخبر من غيره اهـ بغير معنى عن الزبادي عن شرح التحرير وقوله إلى التفسير الأولى إلى آخر الخبر (قول المتن زوجتكما على الخ) إلى نحو قول الولي للخطاب زوجتكما الخ اهـ مغنى (قوله بأن يقول الخ) قال الزركشي قضية المتن إلا كفاء بقوله قبلت العقدين وفيه نظرا عميرة (قوله تزوجتها وزوجتك) زاد المحلى والمغنى على ما ذكرت اهـ (قوله وعلّة البطلان) أي حكمته (قوله واعترضه) أي التعليق المذكور (قوله وقيل غير ذلك) عبارة المغنى وقيل التعليق وقيل الخلو عن المهر اهـ (قوله قليل كما ذكر) قضيته أنه لا يكفي الإقتصار على قوله قبلت العقدين كما مر عن عميرة خلافا لما في ع ش مما نصه قوله استيجاب الخ أي فقره قبلت النكاح مستعمل في قبول نكاح نفسه وتزويج ابنته فكانه قال قبلت نكاح بنتك وزوجتك بنى اهـ (قول المتن فالأصح الصحة) يتردد النظر فيما لو اقتصر الخطاب على قوله تزوجت بنتك أو على قوله وزوجتك بنى ولعل الأقرب في الأول البطلان لعدم وجود شرط الإيجاب وفي الثاني الصحة إذ لا تعليق فيه لأن الإيجاب المتعلق به معاق عليه لا معاق فإبراج اهـ سيد عمر أقول وقد يؤيده قول المغنى والاسنى ما نصه ولو قال زوجتك بنى على أن يضعك صداق لها صح النكاح في أحدهما جبين يظهر ترجيحه تبعاً لشيخنا لعدم التشرىك لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل اهـ (قوله لا يفسد النكاح) أي بخلاف البيع ونحوه اهـ ع ش (قوله قائم مقام زوجني) معتمد اهـ ع ش (قوله ولو جعل البضع الخ) يتردد النظر فيما لو قال وبضع واحدة منهما صداق الأخرى ولعل الأقرب البطلان فيهما إذا القول بالصحة فيهما لا سبيل إليه وترجيح واحدة على الأخرى بلا مرجح كذلك والتوقف لا فائدة فيه نعم إن أراد أمينة فيحتمل تعينها للبطلان إذا ما تقدم في زوجتك إحدى بناتي اهـ سيد عمر (قوله يصح الأول) أي بهر المثل اهـ ع ش (قوله وسيعلم) إلى قوله وعبارته في النهاية الإقوله فإن قلت إلى قوله قول الشيخين (قوله فلو جهل حلهما الخ) أي واستمر جهله كان شك في حرمة ما لم يعلم عدوها بعدا وكان المعقود عليه خنثى وإن أتضح بالأنوثة

قال بعتك هذا حياتك لم يصح البيع فالنكاح أولى مر (قوله لا يلزم من نفى صحتهما) أي التعليق والتوقيت نفى صحة العقدان كان المراد الاعتراض على المتن فيرده ولو بشر ما الخ وفي شرح مرو مثل ما تقرروا فاقته بمدة لا تبقى الدنيا إليها غالبا كما أفاده شيخنا الشاب الرملي بناء على أن العبرة بصيغ العقود لا بمعانيها شرح مر (قوله بأن يقول تزوجتها وزوجتك مثلا) ظاهره البطلان وإن لم يقل بذلك ولا يقال إذا لم يقله سقط

(٢٩) - شرواني وابن قاسم - (سابع) يفسد النكاح وقضية كلامهم أن على أن تزوجني بنتك استيجاب قائم مقام زوجني وإلا لوجب القبول بعد ولو جعل البضع صداقا لهما بطل فيمن جعل بضعها صداقا فقط في زوجتكما على أن تزوجني بنتك وبضع بنتك صداق بنى يصح الأول فقط وفي عكسه يبطل الأول فقط (ولو سميا) أو أحدهما (ملا مع جعل البضع صداقا) كان قال وبضع كل والف صداق الأخرى (بطل في الأصح) لبقاء معنى التشرىك وسيعلم من كلامه وغيره أنه لا بد في الزوج من علامة أي ظنه حل المرأة فلو جهل حلها

لم يصح نكاحها احتياطا لعقد النكاح فان قلت يشكل على هذا ما مر من صحة نكاح زوجة مفقوديان ميتا وامة مورثه ظانا حياته فبان ميتا قلت لا اشكال لان ما هنا من العلم بحلها شرط لحل مباشرة العقد ونفوذ ظاهر الاضا وما في تينك المسئلتين بالنسبة لتبين نفوذ باطن وان اثم بالعقد وحكم بطلانه ظاهرا واما الفرق بين الصحة فيمن زوج اخته وهو يشك انها بالغة او لا فبانت بالغة او زوج الحنثى اخته فبان رجلا والبطالان فيمن زوج موليته قبل علمه بانقضاء عدتها بان الشك في ذينك ونظائرهما في ولاية العاقدة وفي الاخرة في حل المنكوحه وهو لا بد من تحققة فقيه نظر ظاهر ويبطله ما تقر في زوجة المفقود فان عدم العلم بموت زوجها اولى من عدم العلم بانقضاء العدة ومع ذلك صرحوا بالصحة نكاحها اذا بان موته فكذا يصح نكاح (٢٣٦) الاخرى اذا بان انقضاء عدتها وحينئذ فالوجه ما ذكرته لتمامه ثم رابت الفارق بما ذكر

مرح في موضع بما ذكرته فقال قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شرط النكاح حال عقده شرط محمول على انه شرط لجواز مباشرته العقد لا لصحته حتى اذا كانت الشروط محققة في نفس الامر كان النكاح صحيحا وان كان المباشر مخطئا في مباشرته ويانم ان اقدم عالما بامتناعه وفي الولي من فقدن حورق وصبا واثوته او خنوته وغيرهما مما ياتي وفي الزوجة من الخلو عن نكاح وعدة ومن جهل مطلق على ما قاله المتولي وافرء القمولى وغيره وعبارته وطريق العلم بالزوجة اما معرفة اسمها ونسبها او معاينتها فزوجتك هذه وهي منتقبة او وراء ستره والزوج لا يعرف وجهها ولا اسمها ونسبها باطل لتعذر تحمل الشهادة عليها اه قال الاذرعى وهذا منه تقييد لقول الاصحاب اى وجرى عليه الرافعى وغيره لو اشار للحاضرة وقال

كما ياتي اه عش (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي اه سم (قوله على هذا) اى اشتراط ظن الحل (قوله ماسر) راجع في اى محل (قوله شرط الخ) خبر ان (قوله ايضا) اى كالباطن (قوله وما في تينك المسئلتين) كذا في شرح مر اه سم (قوله وحكم الخ) عطف على اثم الخ فهو غاية ايضا (قوله والبطالان) عطف على الصحة (قوله بان الشك الخ) متعلق بالفرق (قوله وهو) اى الحل (قوله فقيه نظر الخ) جواب واما الفرق الخ (قوله ويبطله) اى ذلك الفرق (قوله ما تقر الخ) اى انفا من الصحة (قوله فان عدم العلم الخ) تعليل لقوله ويبطله الخ (قوله اولى) اى باقضاء عدم الصحة (قوله بصحة نكاحها) اى زوجة المفقود (قوله ما ذكرته) اى في قوله قلت لا اشكال الخ (قوله حال عقده) متعلق بالعلم (قوله محمول الخ) خبر قول الشيخين الخ (قوله حتى اذا كانت الشروط الخ) في البحر لو تزوج امرأة يعتقدها اخته من الرضاع ثم تبين خطؤه صح النكاح على المذهب وحكى ابو اسحاق الاسفراينى عن بعض اصحابنا انه لا يصح اه نهاية قال الرشيدى قوله ففى البحر الخ سياتى تضعيفه اه وقال عش قوله عن بعض اصحابنا الخ معتمد وسيذكر ان هذا هو المعتمد وان ما في البحر ضعيف اه عش ومر عن المغنى ويأتى في الشارح اعتماد عدم الصحة ايضا (قوله ويانم الخ) عطف على محظنا (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة اه سم (قوله او خنوته) الاولى وخنوته بالواو (قوله ومن جهل مطلق) اى بان لا يعرفها بوجه كان قيل له زوجتك هذه ولم يعلم عينها ولا اسمها ونسبها اه عش (قوله وعبارته) اى المتولى (قوله باطل) ارتضاء مر اه سم (قوله لتعذر تحمل الشهادة الخ) انظره مع المعامل اه سم (قوله وهذا منه) اى من المتولى (قوله اى وجرى عليه) اى على قول الاصحاب (قوله لو اشار الخ) هو مقول الاصحاب (قوله وليس الخ) الو او حالية (قوله والزركشى الخ) عطف على الاذرعى وقوله كلام الرافعى الخ هو مقول الزركشى (قوله منهم) اى كثيرين وقوله يشعر الخ خبر وكلام كثيرين والجملة مقول قالوا وقوله كلام المتولى مفعول فلم يخالف (قوله معرفتهم لها) اى الزوجة وقوله كالزوج اى كعرفة الزوج لها (قوله لتعذر) مقول القول (قوله انهم مثله) اى الزوج خبر والذى الخ (قوله لكن رجح ابن العباد الخ) اعتمده مر اه سم (قوله

جعل البضع صداقا لها فوجهان احدهما الصحة لكن يفسد الصداق فيجب مهر المثل كالمسمى خمر او الثاني البطلان لتضمن هذا الشرط عجزا عن الاستمتاع بالكلية لان الصداق ملك المارة وليس لاحد ان يتفجع به ذلك غيره الا باذنه ذكره المتولى والاوجه الاول لعدم التشرىك انتهى (قوله لم يصح نكاحها) اى ظاهرا بدليل ما ياتي (قوله قلت لا اشكال لان ما: الخ) قديقال زوجة المفقود من المجبول حلها فيشكل الفرق فتأمل جدا (قوله وما في تينك المسئلتين الخ) كذا اشرح مر (قوله وفي الولي) عطف على في الزوج وكذا قوله بعد وفي الزوجة (قوله باطل) ارتضاء مر (قوله لتعذر تحمل الشهادة عليها) انظره مع المعامل (قوله لكن رجح ابن العباد) اعتمده مر

زوجتك هذه صح قال الرافعى وكذا التي في الدار وليس فيها غيرهما والزركشى كلام الرافعى في الشهادات عن القفال يوافق ما قاله في المتولى قال الاذرعى والزركشى وكلام كثيرين قال الزركشى منهم الرافعى يشعر بفرض المسئلة اى في كلام الاصحاب فيما اذا كان الزوج ممن يعلم نسبها اى او عينها لم يخالف كلام الاصحاب المطلقة في زواجك هذه كلام المتولى وتردد الاذرعى في ان الشهود هل يشترط معرفتهم لها كالزوجة والذى افهمه قول المتولى لتعذر تحمل الشهادة عليها انهم مثله يمكن رجح ابن العباد انه لا يشترط معرفتهم لها لان الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد لا غير حتى لو دعوا الملام يشهدوا الا بصورة العقد التي سمعوا كما قاله القاضي في فتاويه ويفرق بينهم وبينه بان جهله المطلق بها يهين العقد ولو الا فائدة فيه بوجه بخلاف جهلهم لبقاء فائدة به معرفته لها ولا نظر لتعذر التحمل هنا كما لا نظر لتعذر

الاداء في نحووا بينهما على ان ذلك ان تحمل كلام الاصحاب فيه على اطلاقه اذ لا خفاء كما علم مما مر آنفا ان المدار على ما في نفس الامر انه لو علم في مجلس العقد عينها واسمها ونسبها بانت صحته وكذا بعد مجلسه كان امسكها الزوج والشهود الى الحاكم وبان خلوها من الموانع وحينئذ فيتعين حل كلام المتولي ومن وافقه على انه فيمن ايس من العلم بها ابداء وهذا الوجه بل اصبوب (٢٢٧) مما مر عن الاذرعى والزر كشي فالحاصل

انه متى علم انها المشار اليها عند العقد بانت صحته والا فلا تفتن لذلك واعرض عما سواه قال الجرجاني وفيما اذا كان الولي غير الاب والجد يشترط اى في الغائبة رفع نسبها حتى يتقن الاشتراك ويكنى ذكر الاب وحده اذ لم يكن في البلد مشارك له وفي الثلاثة من تعيين الانبىاء في احدى بنات واختيار الا في المجبرة وعدم احرام (ولا يصح) النكاح (الاحضرة شاهدين) قصدوا اتفاقا بان يسمعا الاجاب والقبول اى الواجب منهما المتوقف عليه صحة العقد لا نحو ذكر مهر كاه وظاهر للخبر الصحيح لا نكاح الابولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل الحديث والمعنى فيه الاحتياط للايضاع وصيانة النكحة عن الجحود ويسن احضار جمع من اهل الصلاح (شرطهما حرية) كاملة فيهما (وذكورة) محقة وكونهما النسيين كما قاله ابن العماد فلا ينعقد بمن فيهرق ولا بجنى الا ان علمت عدائته الظاهرة كما هو ظاهر نظير مامر من صحة

في نحووا بينهما) اى الآتى في قول المتن والاصح انعقاده بابي الزوجين الخ (قوله كلام الاصحاب فيه) اى الزوج (قوله كما علم مامر الخ) قد يمنع علم ذلك مامر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهنالا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر اه سم (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم الخ راجع لقوله اذ لا خفاء اه سم (قوله لو علم) اى الزوج ويحتمل انه ببناء المفعول ويرجحه قوله الآتى كان امسكها الزوج والشهود (قوله الى الحاكم) اى الى ان ياتوا اليه (قوله وبان خلوها الخ) هذا معتبر فيما قبل وكذا الخ ايضا خلافا لما يوهمه صنيعه (قوله فيمن) اى في زوج وقوله بها اى الزوج (قوله مامر) اى في قوله قالا اعنى الاذرعى والزر كشي الخ (قوله فالحاصل الخ) خولف مراه سم (قوله متى علم) اى ولو بعد مجلس العقد (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت اه وقد يجاب بان مراد الشارح اشتراط ذلك للصحة ظاهرا اخذ من كلامه السابق في رفع الاشكال وقوله على ارادة معينة اى على انهما اراد عند العقد معينة (قوله وفي الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر صورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة ووكلا واحد افعال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم اه سم اقول ويصور ايضا بان يبدأ الزوج ليقول وليزوجني احدكم اخته فلانة (قوله من تعيين الخ) قضيته انه لو قال الولي لرجل لا يعرف له اسما ولا نسباً وزوجتك بنتي قبل ان يصح النكاح اه ع ش (قوله فيما مر) اى في شرح لا بكنية قطعاً (قوله في احدى بناتى) اى ونويامعينة سم ورشيدى (قوله قصدا) الى قوله وكونهما النسيين في المعنى والى قوله وعلى الاول في النهاية الا قوله اى الواجب منهما الى للخبر وقوله ولا بجنى الى ولا بامراة (قوله وصيانة الخ) عطف ما يراه ع ش (قوله ويسن احضار جمع) اى زيادة على الشاهدين اه معنى (قوله بناؤه) اى النقص (قوله انكحتهم) اى الجن (قوله هنا) اى في شهادة الجنى (قوله ثم) اى في النقص (قوله وهو) اى الجنى (قوله وهنا) اى في شهادة النكاح (قوله وهو) اى الجنى كذلك اى متاهل لفهم (قوله ولا بامراة) الى قوله ومر آنفا في المعنى الا قوله كالأول لا بامراة (قوله بان ان لا خل) اى بان كونه اثني في الاول وذكر افي الثاني (قوله بخلاف المعقود عليه) فيه تسمح بالنسبة للزوج

(قوله كما علم مامر) قد يمنع علم ذلك مامر لانه فيما يرتبين وجود الشرط وهو حلها عند العقد في نفس الامر وهنالا يتبين وجود العلم عند العقد في نفس الامر (قوله ان المدار) راجع لما مر وقوله انه لو علم راجع لقوله اذ لا خفاء (قوله فالحاصل الخ) خولف مراه سم (قوله رفع نسبها الخ) قد يقال قضية اعتبار نفس الامر عدم اعتبار ذلك في انعقاده في نفس الامر حتى لو لم يوجد ذلك ثم اتفقوا على ارادة معينة حلت (قوله وفي الثلاثة) اى الزوج والولى والزوجة وهو عطف على الزوج وانظر صورة محترز التعيين في الولي وهل يصور بمالوا اجتماع اولياء في درجة ووكلا واحد افعال زوجتك بطريق الوكالة عن احدهم (قوله في احدى بناتى) اى ونويامعينة (قوله بخلاف مالو عقد على خنثى اوله الخ) قال في شرح الروض كما جزم به الرويانى واقتضى كلام ابن الرفعة الاتفاق عليه الى ان قال وما قررته اوجه ماصوبه الاسنى من ان الزوجين كالشاهدين انتهى وما صوبه الاسنوى هو الموافق لما اظنبت فيه الشارح من ان العبرة بما ياتى نفس الامر في حل الزوجة ونحوه (قوله بخلاف المعقود عليه) في كون الزوج معقودا عليه شيء الا ان يتسامح في هذا الكلام

نحو امامته وحسابته من الاربعين في الجمعة وغير ذلك فان قلت مر في نقص الوضوء بلبسه بناؤه على صحة انكحتهم فهل هو هنا كذلك قلت الظاهر لا ويفرق بان المدار ثم على مظنة الشهوة وهو لا يكون مظنة لها الا ان حل نكاحه وهنا على حضور متاهل لفهم الصيغة وان لم يثبت العقد به وهو كذلك ولا بامراة ولا بجنى الا بان ذكر اكالولى بخلاف مالو عقد على خنثى اوله وان بان ان لا خل والفرق ان الشهادة والولاية مقصودان لا لغيرها بخلاف المعقود عليه فاحتياطه اكثر ومن ثم لو عقد على من شك في كونها عمة لم يثبت غير محرم

لم يصح كما قاله خلافاً للرويات (٢٣٨) ومر آنفاً في ذلك (وعدالة) ومن لزمها الاسلام والتكليف المذكوران باصله ولا

ولا فقد مر أنه غير معقود عليه رشدي وسم (قوله لم يصح) معتمد اه ع ش (قوله ومر آنفاً) لكن
التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله ان عدم الصحة بحسب الظاهر وانه يتبين الصحة إذا بان عدم
الخلل لا يأتي مع قولهم هنا في الخثي وإن بان ان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت غير محرم إلا ان يضعف ما هنا
فيهما أو في القول الثاني ويفرق بين مسألة الخثي وغيرها فليتامل اه سم عبارة ع ش قوله ومر آنفاً
الخ اي والمعتمد الصحة ويفرق بينه وبين العقد على الخثي المشكل حيث لم يصح وإن بانت أنوثته بانه لا يصح
العقد عليه بحال بخلاف المحرم فانه يصح العقد عليه في الجملة اه مؤلف وهو مخالف لما في الشرح وما في
الشرح هو المعتمد اه (قول المتن وعدالة) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ان من يريد الزواج باخذ
حصص المسجد للجلوس عليهم في المحل الذي يريدون العقد فيه خارج المسجد فهل يكون ذلك مفسقاً فلا يصح
العقد ام لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر صحة العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما
يتساع به وتقدير العلم بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقاً ووقع السؤال ايضا عما عمت به البلوى
من ليس القوا وبقى القطيعة للشهود والولي هل هو مفسق يفسد العقد أم لا والجواب عنه ان الظاهر انا
لا نحكم بمجرد ذلك بفساد العقد اما بالنسبة للشهود فلان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا
يلزم ان يكون الجميع لا بسين ذلك فان اتفق ان فيهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وإن كان
حضورهما اتفاقاً واما في الولي فانه ان اتفق لبسه ذلك فقد يكون له عذر كجهله بالتحريم ومعرفة ذلك بما يخفى
على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في الجلوس على الحرير اه ع ش (قوله ولا ينافي هذا الخ) وجه
المنافاة أنه جعل العدة لشرط الا لا يصح العقد إلا اذا وجدت ثم حكم بصحته بالمستورين مع اتفاقها اه رشدي
(قوله لانه بمنزلة الرخصة الخ) او ان الكلام هنا في الانعقاد باطناً وقيماً يأتي في المستورين في الانعقاد ظاهراً
اه سم (قول المتن وجمع) اي ولو برفع الصوت اه معنى (قوله لان المشهود عليه قول الخ) قضيته انه لو كان
العاقداً خرس وله إشارة يفهمها كل احد لا يشترط في الشاهد حينئذ السمع لان المشهود عليه ان ليس
قولا ولا مانع منه اه ع ش (قوله في الجملة) اي في مواضع مخصوصة كالإقرار (قوله ومثله من بظلمة الخ)
أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتداد على الصوت لا نظره فلو سمعا الايجاب والقبول من غير رؤية
للموجب والقابل ولكنهما جز ما في انفسهما بان الموجب فلان والقابل فلان لم يكف للعدالة المذكورة ولعل
للفرق بين ما هنا وما تقدم في البيع من صحته وإن كان العاقدان بظلمة شديدة حال العقد بحيث لا يرى
احدهما الآخر ان المقصود من شاهدي النكاح إثبات العقد بهما عند التنازع وهو منتف مع الظلمة اه
ع ش (قوله وفي الاصم) الى قوله وقيل في المعنى لا قوله وعدم حرقة الى وعدم اختلال (قوله وفي الاصم ايضا
الخ) فيه ترك على المصنف حيث ذكر الخلاف في الاعمى ولم يذكره في الاصم اه غ ش (قوله فقبله) أي
بلا طول فصل بين الايجاب والقبول (قوله ظاهر او باطنا) الى قول المتن لا مستور العدالة في النهاية لا قوله
وبني السبكي الى والذي يشبهه (قوله اي ابني كل منهما الخ) وينعقد بائنه مع ابنيها وبعده مع عدوها قطعاً
محلي ومعنى (قول المتن وعدوهم) وبان احدهما وعدو الآخر معنى وشرح روض (قوله والواو) الى قوله
فان قلت في المعنى (قوله او بجديهما الخ) عبارة الروض والمعنى والجد اي من قبل احدهما ان لم يكن ولياً
كالابن اه (قوله أو موكله) أي موكل العاقد (قوله شهادته) أي الاب (قوله لاختلاف دين أورد الخ) كان
يكون بنته رقيقة فزوجها سيدها وحضره بصفة الشهود او كافرة فزوجها اخوها مثلاً الكافر

(قوله ومر آنفاً في ذلك) لكن التأويل الذي ذكره فيما سبق الذي حاصله أن عدم الصحة بحسب الظاهر
وانه يتبين الصحة إذا بان عدم الخلل لا يأتي مع قولهم هنا في الخثي وإن بان ان لا خلل وقولهم في المحرم فبانت
غير محرم إلا ان يضعف ما هنا فيهما أو في القول الثاني ويفرق بين مسألة الخثي وغيرها فليتامل (قوله او
ذكر المتفق عليه ثم المختلف فيه) او الكلام هنا في الانعقاد باطناً وقيماً يأتي في المستورين في الانعقاد
ظاهراً (قوله لان المشترك ثم الخ) فالتحمل نظير القبول فكما اشترط لمعرفة حال القبول فتشترط حال

ينافي هذا انعقاده بالمستورين
لانه بمنزلة الرخصة او
ذكر المتفق عليه ثم
المختلف فيه (وسمع) لان
المشهود عليه قول فاشترط
سماعه حقيقة (وبصر)
لما يأتي ان الاقوال لا تثبت
الا بالمعاينة والسمع (وفي
الاعمى وجه) لانه أهل
لشهادة في الجملة والاصح لا
وان عرف الزوجين ومثله
من بظلمة شديدة وفي
الاصم ايضا وجه ونطق
ورشد وعدم حرقة دينية
فل يبرمه وعدم اختلال
ضبطه لغفلة او نسيان
ومعرفة لسان المتعاقدين
وقيل يكفي ضبط اللفظ
وعلى الاول فلا بد من فهم
الشاهد له حالة التكلم فلا
يكفي ترجمته له بعد ولو قبل
الشق الآخر ويفرق بينه
وبين ما مر في ولي أو جب
لزوج ما لا يعرفه فترجم له
قبله لان المشترك ثم
قبول ما عرفه وهو
حاصل بذلك وهما معرفة
ما تحمله حالة التحمل ولم
يوجد ذلك (والاصح
انعقاده) ظاهراً وباطناً
بمحرمين ولكن الاولى
ان لا يحضرا و (بابي
الزوجين) أي ابني كل
او ابن احدهما وابن
الآخر (وعدوهم)
كذلك والواو بمعنى او
وبجديهما وبجدتها وأبيه

وذلك لانه قاعد النكاح بهما
في الجملة فان قلت هذه هي
علة الضعيف في الاعمى فما
الفرق قلت يفرق بان
شهادة الابن او العبد
يتصور قبولها في هذا
النكاح بعينه في صورة
دعوى حسبة مثلاً كما يعلم
بما يأتي في الشهادات ولا
كذلك في الاعمى وامكان
ضبطه لها إلى القاضي
لا يفيد لاحتمال ان المخاطب
غير من أمسكه وان كان فم
هذا في اذنه وفم الآخري
اذنه الاخرى لان معنى ما هنا
على الاحتياط ما أمكن
فيتمتع اثبات هذا النكاح
بعينه بشهادته فكانت
كالعدم ولو كان لها اخوة
فزوجها أحدهم والآخرا
شاهدان صح لان العاقد
ليس نائبهما بخلاف مالو
وكل أب وأخ تعين للولاية
حقيقة إذا لو كيل في النكاح
سفير محض فكانا بمنزلة
رجل واحد وفارق صحة
شهادة شيد اذن لقته وولى
للسفيه في النكاح بان كلا
منهما ليس بعاقدا ولا نائبه
ولا العاقد نائبه لان اذنه في
الحقيقة ليس انا بة بل رفع
حجر عنه (وبنعقد) ظاهراً
(بمستورى العدالة) وهما
من لم يعرف لهما مفسق كما
نص عليه واعتمده

وحضره الاب اه معنى (قوله وذلك الخ) تعليل للمتن اه ع ش (قوله فان قلت هذه هي علة الضعيف الخ
قال الشهاب سم كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل الشهادة في الجملة ولم يقل لانه قاعد النكاح به في الجملة اه
اي فقوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى ممنوع بل علته غير هذه وهو انه غير اهل لانقضاء النكاح به لاجلة
ولا تفصيلاً فالاشكال غير مثبتات كالجواب عنه الذي حاصله تسلم الاشكال اه رشيدى (قوله يفرق الخ)
اي بين الابن والعبد وبين الاعمى (قوله في الاعمى) الاولى اسقاطي (قوله وامكان ضبطه) اي الاعمى لها
اي العاقدين الى القاضي اي الي ان ياتي له اه ع ش (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) بمعنى انه يحتمل ان الولي
خاطب رجلاً حاضراً غير الذي قبل وامسكه الاعمى فلم يصادف قوله بحله لعدم مخاطبته بالايجاب التي هي شرط
كامر وإذا كان هذا مرادهم بذلك التعليل كما هو واضح فلا يتأتى قول الشهاب سم لا يخفى امكان ضبطه
على وجه ينتهي معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشقة من وضع فقه في اذنه الى القاضي اه ووجه عدم
تأنيه ان هذا الاحتمال قائم معه ايضاً اه رشيدى عبارة السيد عمر بعد ذكر قول سم المار نصه اقول
كيف ينفي احتمال خطاب الغير فليتامل نعم لو كان ثم اخر سان ايضاً يشهدان بالتخاطب فهل يكتفى بهما مع
الاعميين المذكورين لحصول المقصود اخذاً من قطعهم بصحته بشهادة عدويه مع عدوهم وابنيه مع ابنيها
نظر الشبوت كل من شقى العقد بمن يقبل قوله على صاحبه فلا يضر التوزيع هنا في الشهادة بالنظر للكلام
والمتكلم كما لا يضر ثم بالنظر الى الايجاب والقبول ولا يصح اخذاً باطلا فمحل تأمل اه اقول والاول اقرب
كما يميل اليه كلامه الا ان يوجد نص بخلافه (قوله ولو كان لها اخوة الخ) هذا ظاهر ان كان التوزيع من كف
اذلا يشترط اذن الباقيين والا فمحل تأمل لا شرائط اذ منهم ولا ياتي الفرق الآتي في السيد وولى السفيه لان اذنه
من حيث الولاية لا من حيث رفع الحجر فليتامل اه سيد عمر (قوله فزوجها أحدهم الخ) عبارة المغنى
وشرح الروض فلو شهدا اثنان من ثلاثة اخوة مثلاً والعاقدين هما من بقية الاولياء لان عقد بوكالة منهما
او من احدهما له جاز بخلاف ما اذا عقد غيرهما بوكالة بمن ذكر اه (قوله تعين للولاية) تأمل وجه اشتراط
التعين بالنسبة للاخ اه سيد عمر عبارة سم قوله واخ تعين الخ نصيته ان الاخ لو لم يتعين كواحد من ثلاثة
اخوة اذا وكل اجنبياً صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع وانته لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث
منهم صح ان يحضروا وهو محتمل ثم قال بعد ذكر ما مر عن شرح الروض مانصه انه اي قول شرح الروض يفيد
عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة عقدنا لهما بوكالتهما وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة
فلا تبعد الصحة لصرفه العقد عن الوكالة فليتامل اه وفي ع ش بعد ذكر ما منصه اقول الصحة واضحة
ان كانت اذنت له في تزويجها اما ان خصصت الاذن بالاخوين الآخرين واذنت لهما في توكيل من شاء
فوكلا الثالث ففي صحة نظر لانه بصرفه العقد عن كونه وكلاً يصير مزوجاً بلا اذن وهو باطل فليتامل اه
(قوله لقنه) فيه قوله شهادة وقوله اذن معنى (قوله بان كلا منهما) اي السيد والولى (قوله واعتمده

التحمل (قوله هذه هي علة الضعيف في الاعمى) كيف هذا مع قوله في الاعمى لانه اهل للشهادة في الجملة ولم
يقول لانه قاعد النكاح في الجملة كما قال في هذا (قوله لاحتمال ان المخاطب الخ) لا يخفى امكان ضبطه على وجه
ينتفى معه هذا الاحتمال كان قبض انف وشقة من وضع فقه في اذنه الى القاضي (قوله واخ تعين للولاية)
فصيته ان لو لم يتعين كواحد من ثلاثة اخوة اذا وكل اجنبياً صح ان يحضر مع آخر وفيه نظر فليراجع
وانته لو وكل اثنان من الاخوة الثلاثة الثالث منهم صح ان يحضروا وهو محتمل لان عقده لا يتوقف على توكيلهما
وعبارة الروض وشرحه ولو شهدوا لكانا اخوين من ثلاثة اخوة والعاقدين هما من بقية الاولياء لان عقد
بوكالة منهما او من احدهما منه بمعين له جاز بخلاف ما اذا عقده غيرهما بوكالة بمن ذكر لما مر انتهى
والمتبادر من قوله لا بوكالة منه بعد تبين الشارح الغير في قوله والعاقدين هما بقية الاولياء ان الضمير
في منه راجع للغير من بقية الاولياء فيفيد عدم الصحة اذا حضر اثنان من الثلاثة الاخوة عقدنا لهما بوكالتهما
وعليه فلو قصد العقد عن نفسه لا بواسطة الوكالة فلا تبعد الصحة لصرفه للعقد عن الوكالة فليتامل (قوله

جمع واطالوافيه او من عرف ظاهرهما (٢٣٠) بالعدالة ولم ينزكيا وهو ما اختاره المصنف وقال انه الحق ومن ثم بطل الستر بتجريح عدل

ولم يلحق للفاسق اذا تاب
عند العقد بالمستور وتس
استتابة المستور عند العقد
(على الصحيح) لجر يانه بين
اوساط الناس والعوام فلو
كفوا بمعرفة العدالة الباطنة
ليحضر المصنف بها الطال
الامر وشق ومن ثم صح
المصنف في نكت التنبيه
كان الصلاح انه لو كان
العائد الحاكم اعتبرت
العدالة الباطنة قطعا
لسهولة معرفتها عليه
بمراجعة المازكين وصح
المتولى وغيره انه لا فرق إذ
ما طريقه المعاملة يستوى
فيه الحاكم وغيره ومن ثم
لوراي الا بيده متصرف
فيه بلا منازع جازله وغيره
شراؤه منه اعتمادا على
ظاهر اليد وان سهل عليه
طلب الحجية وبني السبكي
الخلاف على ان تصرف
الحاكم حكم يشترط اولا
فلاثم اختار انه لا يفعل حتى
يثبت عنده لان فعله ينبغى
ان يسان عن النقص قيل
فهو يوافق المصنف وابن
الصلاح في الحكم وبخالفهما
في القطع اه والذي يتجه
اخذ من قولهم لو طلب منه
جماعة بايديهم مال لا منازع
لهم فيه قسمته بينهم لم يجز
الا ان اثبتوا عنده انه ملكها
لئلا يتجوز ابعده بقسمته على انه
ملكهم انه لا يتولى العقد الا

جمع الخ) معتمد اه عش (قوله او من عرف الخ) اقتصر عليه المغنى عبارته وهو المعروف فان بها ظاهرا
لا باطنا بان عرفت بالخاطئة دون التزكية عند الحاكم اه (قوله وهو ما اختاره المصنف) يمكن حل النص
عليه اه سم (قوله ومن ثم بطل الستر الخ) اى قبل العقد لا بعده كما سيأتى قال الشهاب اه قضية هذا
الصنيع ان ما ذكر لا يأتى على الاول وفيه ما فيه فليحجر اه رشيدى وقال السيد عمر عقب ذكر
كلام سم المذكور مانصه قوله وفيه ما الخ فيه ما فيه فتأمل ان كنت من اهله اه اقول يتضح ما اشار اليه
السيد عمر بقول المغنى ويطل الستر بتفسيق عدل في الرواية فلو اخبر بفسق المستور عدل لم يصح به
النكاح كما رجحه ابن المقرئ تبع الامام وقول صاحب الذخائر الاشبه الصلحة فان الجرح لا يثبت إلا بشاهدين
ولم يوجد امر دود بانه ليس الغرض اثبات الجرح بل زوال ظن العدالة وهو حاصل بخبر العدل اه (قوله
ولم يلحق الفاسق الخ) عطف على قوله بطل الخ (قوله ولم يلحق الفاسق الخ) اى فلا بد من مضى مدة الاستبراء
وهى سنة اه (قوله وبسن الخ) كلام مستأنف (قوله استتابة المستور الخ) انظر ما فائدة هذه الاستتابة مع
ان توبة الفاسق لا تلحقه بالمستور كما قدمه قبله ولعلمهم بفرقون بين ظاهر الفسق وغير ظاهره اه رشيدى
وفيه ان الفرض ان الشاهد مستور فلا معنى للاحاقه به بالتوبة ولو سلم فالاحاق على النص كما يقتضيه صنيع
الشارح والنهاية كاف في الفائدة لان صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح (وصحح المتولى
وغيره انه لا فرق) وهو المعتمد نهاية ثم قالت بدل قول الشارح والذي يتجه الخ وقد يقال اخذا الخ فتأمل
ما فيه من شبه التناقض وقد دفع بان ما ذكره ثانيا بطريق البحث اه سيد عمر اقول واعتمده المغنى ايضا
ثم جمع بمانصه ولا يقبل اى الحاكم المستورين في اثبات النكاح ولا فساد به بل بتوقف حتى يعلم باطنهما
ويمكن حل كلام ابن الصلاح المصنف في نكته على هذا وكلام المتولى واطلاق المتن على مجرد العقد من غير
حكم فلم يتوارد على محل واحد وهذا اولى اه (قوله إذ ما طريقه المعاملة) اى المعاوضة كما هنا فانه قد عوض
فيه الصداق عن البضع وقال عش اى معاملته معاملة غيره كما هنا فانه عومل فيه المستور معاملة من ثبتت
عدالته اه وفيه ما فيه (قوله لو راي) اى الحاكم (قوله الخلاف) اى بين نكت المصنف وابن الصلاح وبين
المتولى ومن وافقه (قوله فيشترط) اى في عقد الحاكم عدل الشاهد (قوله انه) اى الحاكم لا يفعل اى
لا يعقد النكاح حتى يثبت اى عدل الشاهد (قوله فهو) اى السبكي (قوله في الحكم) اى اشتراط العدالة
(وبخالفهما في القطع) لا يخفى ما فيه مع ما ذكره سابقا اعنى قوله وصحح المصنف الخ لا يقال هذا من قول
الغير لانا نقول تقريره يكفى في اثبات الدافع ويدفع بان التصحيح السابق للقطع لا للحكم فلا تنافي اه سيد عمر
(قوله والذي يتجه الخ) خلافا للنهاية والمغنى كما مر (قوله لو طالب منه) اى من الحاكم (قوله انه لا يتولى) اى
الحاكم خبر والذي يتجه الخ (قوله وان ذلك الخ) كقوله الا اني وان الخلاف الخ عطف على قوله انه لا يتولى
فقتضاه انهما ما خورذان بما مر ايضا وفيه ما فيه (قوله ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه
شرط لها سم وقد يقال لا يلزم من امتناع الاجابة عدم صحة القسمة فليتأمل اه سيد عمر (قوله فلو عقد)
اى الحاكم (قوله فبانا عدلين) مع قوله الا اني فبانا فاسقين قضيته انهما لو استمرا على الستر لم يصح عقد

او من عرف ظاهرها بالعدالة) كان معناه انه شوهد منهما اسباب العدالة من ملازمة الواجبات والطاعات
واجتناب المحرمات بخلاف المذكور عن النص فانه صادق بمجموعه لين لم يعرف حالهما ولا شوهد منهما اسباب
العدالة وبهذا يتضح الفرق بين النص ومختار المصنف وعبرة التنبيه ولا يصح النكاح إلا بحضور شاهدين
ذكرين عدلين خرين مسلمين فان عقد بشهادة مجولين جاز على المنصوص اه (قوله وهو ما اختاره
المصنف) يمكن حل النص عليه (قوله ومن ثم بطل الستر الخ) قضية هذا الصنيع ان ما ذكر لا يأتى على الاول
وفيه ما فيه فليحجر اه رشيدى (قوله ولم يلحق الفاسق) اذا تاب عند العقد بالمستور قال في شرح الروض فلا يصح به العقد
لان توبته حينئذ تصدر عن عادة لا عن عزم تحقق اه (قوله وصحح المتولى الخ) وهو المعتمد شرح مر
(قوله ومن ثم لوراي) اى الحاكم (قوله وان ذلك ليس شرطا للصحة) قد يقال قضية الماخوذ منه انه شرط لها

او عقد غيره به ما فباننا فاسقين لم يصح كباقي لان العبرة في العقود بما في نفس الامرو ان لخلاف المتولي وجهان لان الاصح ان تصرف الحاكم ليس حكما لافي قضية رفعت اليه ليطلب منه فصل الامر فيها ومن ثم لورفع اليه نكاح لم يحكم بصحته اتفاقا الا بعد ثبوت عدالتهم عنده ولو اختصم زوجان اقرعته بنكاح بينهما بمستورين في نحو نفقة حكم بينهما ما لم يعلم فسق الشاهد (٢٣١) لان الحكم هنا في تابع بخلافه فيما قبله

(تنبيه) ظاهر كلام الحناطي بل صريحه انه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود ووجه بعض المتأخرين لا متناع الاقدام على العقد مع الشك في شرطه ويرد بان ما عمل به انما هو في الشك في الزوجين فقط لما مر انهما المقصودان بالذات فاحتيط لهما اكثر بخلاف غيرهما فجاز الاقدام على العقد حيث لم يظن وجود مفسد له في الولي او الشاهد ثم ان بان مفسدان فساد النكاح والا فلا (لا) بشاهد (مستور) الاسلام والحرية) الواو بمعنى او بان لم يعرف حاله في احدهما باطنا وان كان بمحل كل اهله مسلمون او احرار لسهولة الوقوف على الباطن فيهما وكذا البلوغ ونحوه بما مر نعم ان بان مسلما او حرا او بالغامثا بان انعقاده كما لو بان الخنثى ذكر (تنبيه) وقع لغير واحد تفسير مستورهما بغير ما ذكرته فاوردوا عليه ما اندفع بما ذكرته الاقرب الى ظاهر المتن فقام له (ولو بان فسق) الولي او (الشاهدين) العدلين او المستورين او غيره من موانع النكاح كصغر او جنون ادعاه وارثا او وارثها وقد عهد او

القاضي ويصح عقد غيره اه سيد عمر وقد يجاب بان المراد بقوله صح تبين صحته في الباطن (قوله) او عقد غيره الخ لا يخفى ما في تفريعه على قوله وان ذلك ليس الخ (قوله) كباقي اي في المتن (قوله) ولو اختصم (قوله) في المغنى (قوله) ولو اختصم زوجان الخ) تقيد لما اختاره من الفرق بين الحاكم وغيره فكأنه يقول محل اعتبار العدالة الباطنة بالنسبة للحاكم في الحكم الواقع قصد بخلاف الواقع تبعا اه رشيدى اقول ويجوز انه تقيد لقوله لورفع اليه نكاح الخ (قوله) في نحو نفقة (اي من حقوق الزوجية) (قوله) ما لم يعلم فسق الشاهد) اي فان علمه فرق بينهما اه عرش عبارة المغنى والاسنى والظاهر كما قاله الزركشى وغيره انه يفرق بينهما بناء على ان القاضي يقضى بعلمه سواء اترافعا اليه ام لا اه (قوله) في تابع) اي لصحة النكاح كما ثبت شوال بعد ثلاثين يوما تبعا لثبوت رمضان برؤية عدل اه مغنى (قوله) فيما قبله) اي فيما لورفع اليه نكاح الخ (قوله) ووجه بعض المتأخرين) جزم به في الكنز وقال انه يائمه بتركه وان صح العقد ما لم يخل وان ذلك هو الوجه خلافا للحناطي اه سم (قوله) حيث لم يظن) عبارة النهاية حيث ظن وجود شروطه اه وكذا نسخة سم من الشرح ولذا استشكله بما نصه قوله حيث ظن وجود شروطه قديقال قد اكنى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حل المرأة فليتأمل اه اي فلم يتم الفرق بين الزوجين او غيرهما ولا الرد على البعض (قوله) الواو) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله الواو بمعنى او (قوله) الولي) الى قوله ويثبتها اذ في النهاية الا قوله وتبينه الى المتن وقوله حسبة او غيرها (قوله) وارثا وارثها) قضيتها انه لو ادعاه احد الزوجين لا تسمع دعواه فليراجع رشيدى وعرش (قوله) وقد عهد الخ) ما معنى العهد بالنسبة للصبي فان كل احده حالة صبا بلا شك نعم لو عبر فيه بامكان لكان امكن اه سيد عمر عبارة الرشيدى ضمير عهد انما يرجع للجنون لانه الذي يقال فيه عهد واما الصغر فانما يقال فيه امكن كما هو كذلك في عباراتهم ويجوز انه جعل عهد وصفها لتغليبا ومعناه في الصغر امكن اه (قوله) كالولبانا) الى المتن في المغنى (قوله) تبينه قبله) اي فلا يضر اه عرش (قوله) كتبينه عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال سم ورشيدى عبارة عرش هو واضح في الشاهد دون الولي لانه لا يشترط لصحة عقده بعد التوبة معنى من الاستبراء اه (قوله) وتبينه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله اه سم (قوله) الفسق) اي فسق الولي او الشاهدين (قوله) او غيره) قال الشهاب سم هذا شامل لما مثل به فيما سبق للغير بقوله كصغر او جنون فانظر ما افاده الحصر هنا مع قوله هناك وقد عهد او اثبتته انتهى اه رشيدى (قوله) بعلم القاضي) اي حيث ساغ الحكم بعلمه نهاية اي بان كان مجتهدا عرش (قوله) وان لم يترافعا اليه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله) حسبة او غيرها الخ) عبارة المغنى تقوم به حسبة او غيرها على انه كان فاسقا عند العقد اه (قوله)

(قوله) ما لم يعلم فسق الشاهد) خرج ما اذا علم فسقه فلا يحكم بينهما قال في شرح الروض وقضيته انه لا فرق بينهما قال الزركشى وغيره والظاهر خلافه سواء اترافعا اليه ام لا انتهى (قوله) ووجه بعض المتأخرين) جزم به الكنز وانه يائمه بتركه وان صح العقد ما لم يخل وان ذلك هو الوجه الا فقه خلافا للحناطي (قوله) حيث لم يظن الخ) كذا شرح مر (قوله) وحيث ظن وجود شروطه (١) قديقال قد اكنى في الزوجين بالظن ايضا حيث قال فيما تقدم لا بد في الزوج من علمه اي ظنه حال المرأة فليتأمل (قوله) نعم ان بان مسلما الخ) كذا شرح مر (قوله) كتبينه عنده) هذا غير ظاهر في الولي الذي زاده على المتن لما سياتى انه اذا تاب زوج في الحال (قوله) وتبينه حالا) اي بعده في الحال وهو عطف على قوله تبينه قبله (قوله) او غيره) شامل لما مثل

اثنيه) عند العقد فباطل على المذهب) كالولبانا كافرين لان العبرة في العقود بما في نفس الامرو وخرج بعند العقد تبينه قبله نعم تبينه قبل مضى زمن الاستبراء كتبينه عنده وتبينه حالا لا احتمال حدونه (وانما يتبين) الفسق او غيره بعلم القاضي فيلزمه التفريق بينهما وان لم يترافعا اليه ما لم يحكم كما كبراه بصحته او (ببينه) حسبة او غيرها (١) (قول المحشى) قوله وحيث ظن وجود شروطه) ليس في نسخ الشارح التي بايدينا

تشهد به مفسر اسواء اكان الشاهد مستورا ام عدلا خلافا لمن فصل كما يعلم بما ياتي في القضاء وكون الستر يزول باخبار عدل بالفسق ولو غير مفسر محله فيما قبل العقد بخلافه بعده لان عقاده ظاهر افلا بد من ثبوت مبطله (او اتفاق الزوجين) على فسقهما عند العقد سواء اعلم به عنده ام بعده ما لم يقرأ قبل عند حاكم انه بعدلين ويحكم بصحته والام يلتفت لاتفاقهما اى بالنسبة لحقوق الزوجية لاتقرير النكاح وبحث في المطلب عدم قبول اقرار السفينة في ابطال ما ثبت لها من المال ومثلها الامة ثم بطلان باتفاقهما انما هو فيما يتعلق بمحكما دون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا ثم توافقا واقاما الزوج بينة بفساد النكاح بذلك او بغيره لم يلتفت لذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك ولان اقدامه على العقد يقتضي اعترافه باستجماع معتبراته نظير ما مر في الضمان والحوالة وقضيته سماعها من زوجه وليه وليس مرادا فالمعتبر هو التعليل الاول وبهما علم ضعف اطلاق قول الزبيلي تسمع يئنه ان بينت السبب ولم يسبق منه اقرار بصحته نعم ان علما المفسد

تشهد به) اى بالفسق او غيره وقوله مفسر اى بفتح السين حال من الضمير المحرور اى بان تذكر البينة سببه اى الفسق مثلا وبكسر هاء حال من الضمير المستتر في تشهد بتاويل كل من الشاهدين (قوله) سواء اكان الشاهد الخ) اى للنكاح تعميم لشرط التفسير (قوله) وكون الستر الخ) جواب عما يقال لا حاجة الى البينة ولا الى التفسير في المستور لان الستر يزول بما ذكر اه سم (قوله) بخلافه) الضمير لما في فتح الواقعة على الاخبار (قوله) لان عقاده) اى النكاح (قوله) على فسقهما) الانسب لما قبله على الفسق او غير (قوله) سواء اعلم) الى قوله ولان اقدامه في المعنى الا قوله وبحت الى قوله ثم قوله ما لم يقرأ قبل الخ هذا ما خوذ من القوت للاذرعى لكونه ذكره بالنسبة لاتفاق الزوجين وبالنسبة لاعتراف الزوج الا في الماتن وظاهر ان قوله اى بالنسبة لحقوق الزوجية انما ياتي في الشق الثاني خلافا لما صنفه الشارح من تاتيه في الشق الاول بل قصره عليه ومن ثم استشكل المحقق سم بما حاصله ان الزوجة معترفة بسقوط حقوق الزوجية فكيف ثبت لها وعبرة القوت قضية اطلاق الشيخين وغيرهما انه لا فرق في الحكم بطلانه بتصادقهما على فسق الشاهدين او باقرار الزوج به بين ان يسبق منهما اقرار بعد التهما عند العقد ويحكم بصحة النكاح ام لا ثم ساق كلام الماوردي صريحا في خلاف ذلك وقال عقبه وقد افهم كلامه يعنى الماوردي انه اذا اقر او لا بصحته ثم ادعى سفه الولي افسق الشاهد انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه لو اراده ويلغو اعترافه الا حق لاجل اقراره السابق والظاهر ان مراده انه يلزم بما تضمنه اقراره السابق من حقوق الزوجية من نفقة ومهر وغيرهما لا ان انقضى بها الى اخر ما ذكره رحمه الله تعالى فالضمان في قوله انه يلزم بصحة النكاح حتى يقر عليه الخ انما هي الزوج كما لا يخفى اه رشيدى اقول ويؤيده قول الشارح الا في انفا وهو متجه حيث لم يسبق منها اقرار الخ وكلامه الا في شرح وعلى نصف المهر ان لم يدخل بها والافكاه (والالم يلتفت الخ) قضيته انه لا يكفى في عدم الالتفات سبق مجرد الاقرار بلا حكم اقاضى بالصحة وظاهر ما مر انفاعن الرشيدى عن القوت انه يكفى فليراجع (قوله) لاتقرير النكاح) اى فانه يبطل اه ع ش (قوله) وبحث في المطلب الخ) هذا راجع لاصل المسئلة اه رشيدى اى لاقوله والالم يلتفت لاتفاقهما الخ لعدم صحة المعنى حينئذ كما هو ظاهر (قوله) باتفاقهما) ما رجه الاقتصار عليه مع ذكر البينة في التفريع اه سيد عمر (قوله) دون حق الله تعالى) يتردد النظر في نحو تحريم نكاح من لا تجمع معها وثبوت المصاهرة ونحو ذلك بما فيه حق للغير ايضا والذي يظهر انه كذلك لان المراد بحق الله اما المتمحض له فهذا الولي منه او ما فيه حق لله تعالى فهو شامل له فليراجع اه سيد عمر (قوله) او الزوج) قد يقتضى الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية ما ياتي من قوله ويثبتها اذا ارادت الخ وقوله وبهذا رد بحيث الغزى الخ انها كهو في ذلك اهمم اقول وقضية الاقتصار على الاتفاق واقامة البينة ان علم القاضى بما ذكر بخلافهما فيسقط بعلمه بفساد النكاح التحليل ايضا فليراجع (قوله) وقضيته) اى قوله ولان اقدامه الخ (قوله) التعليل الاول) اى قوله لانه حق الله تعالى الخ (قوله) وبهما) اى التعليلين (قوله) ان علما المفسد الخ) (فرع) وقع السؤال عن طلق زوجه ثلاثا عايد اعالمها هل يجوز له ان يدعى بفساد العقد الاول وهل له نكاحا ثانيا من غير وفاء عدة من نكاحه الاول وهل يتوقف نكاحه الثاني على حكم حاكم بصحته واجبت عنه بما ضرره الحمد لله لا يجوز له ان يدعى بذلك عند القاضى ولا تسمع دعواه بذلك وان وافقته الزوجة عليه حيث اراد به اسقاط التحليل نعم ان علم بذلك جازله فيما بينه وبين الله تعالى العمل به فيصح ان يعقد في عدة نفسه ولا يتوقف حل وطئه لها وثبوت احكام الزوجية له على حكم حاكم لمدار على علمه بفساد الاول في مذهبه واستجماع الثاني لشروط الصحة ولا يجوز للغير القاضى التعرض له

به فيما سبق للغير بقوله كصخر ارجون فانظر ما افاده الحصر هناك قوله هناك رة دعه او اثبته (قوله) سواء اكان الشاهد) اى للنكاح (قوله) كرون الستر الخ) جراب عما يقال لا حاجة الى البينة ولا الى التفسير في المستور لان الستر يزول لما ذكر (قوله) اى بالنسبة لحقوق الزوجية) قد يقال اذا اتفقا فيما ذكر فقد اعترف بسقوط حقوق الزوجية فكيف لا يلتفت لاتفاقهما بالنسبة لها فليراجع (قوله) او الزوج) قد

فما فعل واما القاضي فيجب عليه ان يفرق بينهما اذا علم بذلك وهذا كله حيث لم يحكم حاكم بصحة النكاح
 الاول من يرى صحته مع فسق الولي والشاهد واما اذا حكم به حاكم فلا يجوز له العمل بخلافه لا ظاهرا ولا باطنا
 لما هو مقرر ان حكم الحاكم رفع الخلاف ولا فرق فيما ذكر بين ان يسبق من الزوج تقليد لغير امامنا
 الشافعي من يرى صحة النكاح مع فسق الشاهد والولي ام لا اه ع ش (قوله جاز لها العمل الخ) معتمد
 اه ع ش (قوله اذا علم بهما) اي بما جرى بينهما اي من النكاح بدون التحليل (قوله فرق الخ) يظهر ان هذا
 اذا لم يعلم القاضي بفساد النكاح الاول ايضا فليراجع (قوله يحمل الخ) فيه نظر اه سم (قوله على انه الخ)
 اي ما نقل عن الكافي وقوله فيه اي في الكافي (قوله وببحث السبكي) الي قوله وهذا يرد في المغني (قوله من
 المهر) كائن كان الطلاق قبل الدخول اه معنى عبارة البجيرمي عن الشوري اي من نصفه كائن طلقها قبل
 الدخول ثلاثا ثم اقام بيته على ما يمنع صحة العقد واراد بذلك التخلص من نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل
 حينئذ لوقوعه تبعا اه عبارة ع ش اي وعليه يسقط التحليل تبعا كما نص عليه شيخنا الزياي خلافا
 لابن حجر اه وسياق آ نفاعن المغني وعن سم عن مر اعتماد سقوط التحليل ايضا اه (قوله حيث
 لم يسبق منها الخ) وكان الاسيكت الاخصر ثنية الضمير هنا واسقاط قوله سابقا اي ولم يسبق منه اقرار بصحته
 (قوله وبهذا) وقوله وعليه اي بحث السبكي لو اقيمت الخ خلافا للمغني عبارة واذ اسمعت البيهنة حينئذ تبين
 بها بطلان النكاح ويكون ذلك حيلة في دفع المحلل اه وقد مر آ نفاعن الزياي وغيره وياتي عن مر ما يوافقه
 (قوله لذلك) اي لارادة الزوج او الزوجة ما ذكر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر اه سم (قوله
 وان اقرارهما الخ) عطف تفسير على تبعض الاحكام (قوله ومنه : وخذ) اي من قوله وعليه لو اقيمت الخ
 او بما علم الخ (قوله وخرج باقاما) الي قوله وقول بعضهم في النهاية (قوله باقاما والزوج) وقوله بفساد
 النكاح اي من قوله السابق فلو طلقها ثلاثا ثم توافقا الخ (قوله وجدت شروط قيامها) ومنها الاحتياج
 اليها كالمعلم بطلانها ثلاثا وظناه يعاشرها بحكم الزوجية فشهد بمبطل النكاح عند القاضي وبهذا
 يجاب عن قول مر الاتي وهناك كذلك اه ع ش (قوله فتسمع الخ) هل له حينئذ اعادتها بلا محلل اه
 سم اقول نعم والا فلا يصح قوله وخرج باقاما الخ المقصود به بيان الفرق بين الحسبة وغيرها بسقوط التحليل
 بالاولى دون الثانية ويصرح به ايضا قوله الاتي وفيه نظر اما ولا الخ وصرح به ايضا السيد عمر وفتح المعين
 وعبارة البجيرمي عن الحلبي واما بيته الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان شهادتها بفسق الشاهدين
 موافق لدعواهما وقد يصور ذلك بما اذا عاشر ام الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول فشهدت بيته الحسبة
 ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرتها لان نكاحه لبنتها كان فاسدا لان شهود العقد فسقة وحينئذ يلزم عدم
 صحة النكاح ويسقط التحليل لوقوعه تبعا اه (قوله وقول بعضهم الخ) وافقه النهاية والمخني عبارة تهما
 وذكر البغوي في تعليقه ان بيته الحسبة تقبل لسكنهم ذكروا في باب الشهادات ان محل قبول بيته الحسبة
 عند الحاجة اليها كان طلق شخص زوجته وهو يعاشرها او اعتقر رقيقة وهو ينكر ذلك اما اذا لم تدع اليها
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك تب على ذلك والدرحة الله وهو حسن اه وقولها وهنا كذلك قد تقدم
 آ نفاعن جوابه عن ع ش (قوله ممنوع) اقول يؤيد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا معاشرتها اه سم

يقتضي الاقتصار عليه ان الزوجة بخلافه لكن قضية قوله الاتي ويثبتها اذا ارادت الخ (قوله وبهذا يرد
 بحث الغزي الخ) انها كوفي ذلك (قوله وقضية) اي قضية قوله ولان اقدامه الخ (قوله وما نقل الخ)
 كذا شرح مر (قوله يحمل الخ) فيه نظر (قوله لم يرتفع الخ) يتجه الارتفاع مر (قوله فتسمع)
 هل له حينئذ اعادتها بلا محلل (قوله وقول بعضهم الخ) يوافقه قول شيخنا الشهاب الرمي لسكنهم ذكروا
 في الشهادات ان محل قبول بيته الحسبة عند الحاجة اليها كان طلق زوجته وهو يعاشرها اما اذا لم تدع اليها
 حاجة فلا تسمع وهنا كذلك شرح مر (قوله ممنوع) اقول يرد المنع ان من صور ذلك ان يريد هنا
 معاشرتها فتسمع به البيهنة اعتمده شيخنا الشهاب الرمي وقرئ بما رده الشارح فيما ياتي بقوله فلا نظرا الخ

قبل ايقاع الثلاث فلتسمع به البينة ولو من الزوج اخذا من فتاوى البغوى والبلقينى اذ حاصل ما فى الاولى انه اذا اعترف بياث قبل ان تقع عليه الثلاث المعلقة على فعله لكانت كذا ثم فعله لم يشهد عليه من لانه غير متهم فى قوله او بعده احتاج لبينة ولا يكفي تصديقها وما فى الثانية انه لو طلقها ثلاثا آخذناه به ما لم يظهر بطريق شرعى ان عدتها عن طلاق رجعى انقضت قبل ايقاعه وحلف انه لم راجعها وبما مر عن الاولى انه لا يقبل تصديقها لانه صرح به الففال انتهى وفيه نظر اما الاولى فلان قول البغوى احتاج لبينة ليس فيه التصريح بانه تقبل اقامتها معه ارادته تجريد النكاح فليحمل على انه الوافىتم حسبة (٢٣٤) قبلت نظير ما مر فى مسألة الفسق بجامع ان فى كل رفع التحليل الواجب لحق الله تعالى فلا

نظر الى ان البينة ترفع النكاح ثم لا هنالان هذا لا دخل له فيما هو السبب فى عدم سماع بينة احدهما من انه يترتب عليه اسقاط حق الله تعالى واما ثانيا فقول البلقينى ما لم يظهر بطريق شرعى يحمل على نظير ما مر انه تقبل البينة حسبة لان اقامها احدهما وقصده تجديد النكاح (ولا اثر لقول الشاهدين كذا) عند العقد (فاسقين) مثلالهما مقرران على غيرهما نعم له اثر فى حقهما فلو حضرا عقد اختيما مثلا ثم ماتت وورثاها سقط المهر قبل الوطء وفسد المسمى بعده فيجب مهر المثل اى ان كان دون المسمى او مثله لا اكثر كما هو ظاهر لا يلزم انهما اوجبا باقرارهما حقا لها على غيرهما (فلو اعترف به الزوج وانكرت لفرق بينهما) مؤاخذه له بقوله وهى فرقة فسخ لا تنقص عددا وقيل تبين بطلقة كالمكحامة ثم اقر بانه كان قادرا على حرة واستشكلاهما السبكي بان

وينبغي ان يبذل معاشرتها بنكاحها ويزيد عليه و يمنع من ذلك فتدبره فانه دقيق وبالتامل حقيق واقعد من ذلك تصويره بامرأة تزوجت بزيد ثم طلقها ثلاثا ثم بعمر وثم طلقها ثلاثا فرامت العود لزيد لا اعتقادها ان نكاح عمر وحللها له فحينئذ البينة لحسبة الشاهدة بفسق شهود عقد عمر وان تشهد به لنوفر الشرط فاذا شهدت امتنع عليها العود الى زيد وجاز لعمر وان يتزوجها بلا تحليل اه سيد عمر اقول قوله وينبغي ان يبذل الخ وقوله ويزيد الخ يعلم جوابه بما مر عن عس ومن قول الرشيدى بعد ذكر كلام سم مانصه ولعل المراد انهما يشهدان انه عقد عليها بفاسقين مثلا ويريد معاشرتها والافتي قال انه طلقها ثلاثا ويريد معاشرتها كان ذلك متضمنا لاعتراضهما بصحة العقد وخرج عن ضرورة المسئلة اه (قوله قبل ايقاع الخ) متعلق بطلاق الخ على تقدير مضاف اى وقوعه (قوله فتسمع به البينة) اعتمده شيخنا الشهاب الرملى و فرقه بما رده الشارح فيما ياتي بقوله فلا نظر الخ اه سم (قوله فى الاولى) اى فى فتاوى البغوى (قوله بياث) اى بوقوعه وقوله قبل الخ متعلق بقوله اعترف (قوله لم تشهد) ببناء المفعول (قوله بن) اى الثلاث اى بوقوعها (قوله او بعده الخ) عطف على قوله قبل الخ وهذا محل الاخذ (قوله ولا يكفي تصديقها) فعمل ان هنالا يكفي تصديقها وان كفت البينة مر اه سم (قوله وما فى الثانية) اى فى فتاوى البلقينى عطف على ما فى الاولى (قوله وبما مر الخ) متعلق بقوله صرح الاق و قوله انه الخ بيان لما مر الخ (قوله انتهى) اى ما قبل وكذا ضمير وفيه نظر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح اه سم (قوله نظير ما مر) اى فى قوله فلو طلقها ثلاثا الخ (قوله ثم) اى فى مسألة الفسق وقوله لا هنالا اى فى مسألة الاعتراف (قوله لان هذا) اى رفع النكاح (قوله احدهما) اى الزوجين وقوله من انه الخ بيان لما هو السبب (قوله وقصده الخ) جملة اسمية حالية (قوله عند العقد) الى قوله وقيل فى النهاية والى قوله وهو حسن فى المغنى الا قوله اى ان كان الى المتن (قوله ثم ماتت الخ) عبارة المغنى ثم قال ذلك وماتت الخ (قوله او مثله) ما فادته حينئذ فليتأمل اه سيد عمر وقديقال ان فادته انه قد يتعلق الغرض بعين المسمى (قول المتن به) اى بفسق الشاهدين وقوله وانكرت اى الزوجة ذلك اه مغنى (قوله وهى فرقة فسخ لا تنقص عددا) وهو الصحيح مغنى ونهاية (قوله واستشكلاهما) اى الوجهين (قوله وهو الخ) اى الزوج (قوله وقياس الثانى) اى من الوجهين السابقين (قوله ولا يرثها) الى قوله اخذا فى المغنى والى قوله فالوجه فى النهاية (قوله لكن بعد حلفها) اى وجوبا اه عس وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه كان وجهه رعاية حق الورثة ولو المسلمين اه (قوله انه عقد اى النكاح) (قوله لان العصمة) عبارة المغنى بل يقبل قوله عليها بيمينته لان الخ اه (قوله ولكن لو مات لم ترثه) سكوت عن ارثه منها وقياس ما مر ان يقال يرثها لكن بعد تحليفه لما ذكرته آنفا وكان وجه تركه عليه بالمقايسة مما تقدم اه سيد عمر (قوله ما لم تكن عجورا عليها الخ) والامة كذلك اه مغنى وقوله فلا (قوله ولا يكفي تصديقها) فعمل انه هنا لا يكفي تصديقها وان كفت البينة مر (قوله ليس فيه التصريح الخ) لكنه ظاهر فيه ظهورا بمنزلة التصريح (قوله والطلاق بانه فى الظاهر فقط) هو مشكل لان مستند

كلام الفسخ والطلاق يقتضى صحة النكاح وهو ينكره اثم اول الفسخ بالحكم بالبطلان والطلاق بانه فى الظاهر سقوط فقط وهو حسن لكن قياس الثانى يقتضى الاتفاق فى مسألة الامة على ما ذكره فيها والظاهر خلافه وكون القياس على شىء يقتضى الاتفاق عليه اغلباى كصرح به الرافعى (وعليه) اى الزوج المقر بالفسق (نصف المهر) المسمى (ان لم يدخل بها والا) بان دخل بها (فكلا) عليه ولا يرثها لان حكم اعترافه مقصورا عليه ومن ثم رثته لكن بعد حلفها انه عقد بعدلين وخرج باعترافه اعترافها بخلل ولى او شاهد فلا يفرق به بينهما لان العصمة بيده وهى تريد رفعها والاصل بقاؤها ولكن لو مات لم ترثه وان ماتت او طلقها قبل وطء فلا مهر او بعده فلها اقل الامرين من المسمى ومهر المثل ما لم تكن محجورا عليها بسفه

فلا سقوط لفساد اقرارها في المال كما هو ببحث الاسنوي ان محل سقوطه قبل الوطء ما اذا لم تقبضه والام يسترده اخذ من قول الرافعي لو قال
طلقتها بعد الوطء ففي الرجعة فقالت بل قبله صدقت وهو مقر لها بما هو فان كانت قبضته لم (٢٣٥) ترجع به والام تطالبه الا بنصفه والنصف

الذي تنكره هناك بمثابة
الكل هنا اه و فرق غيره
بانهم ائتم اتفاقا على وجود
موجب المهر وهو العقد
وانما اختلاف في المقرر وهو
الوطء وهي هنا تدعى نفى
الموجب فتمليكها شيئا منه
تمليك بغير سبب تدعيه
فالوجه انه كمن اقر شخص
بشيء وهو ينكره ولو قالت
وقع العقد بغير ولي ولا
شهود وقال بل بهما صدقت

بيمينها لان ذلك انكار الاصل
العقد ونظيره ما مر في
اختلاف المتبايعين ان شرط
تصدق مدعى الصحة ان
يتفقا على وقوع عقد
(ويستحب الاشهاد على
رضا المرأة حيث يعتبر
رضاها بالنكاح بان تكون
غير مجبرة احتياطاً باليؤمن
انكارها وببحث الادعى
نذبه على المجبرة البالغة لئلا
ترفعه لمن يرى اذنها وتجحد

فيطله (ولا يشترط) ذلك
لصحة النكاح لان الاذن
ليس ركناً للعقد بل شرط فيه
فلم يجب الاشهاد عليه
ورضاها الكافي في العقد
يحصل باذنها او ببيئته او
باخبار وليها مع تصديق
الزوج او عكسه نعم افق
البالقيني كان عبد السلام
بانه لو كان الزوج هو
الحاكم لم يباشره الا ان

سقوط الخ القياس رجوعه للارث ايضا اه سم وجزم به السيد عمر عبارته اي في المسئلتين اه (قوله كما مر)
اي في شرح او اتفاق الزوجين اي مع قوله ومثلها الامة اه (قوله وببحث الاسنوي) اعتمده النهاية والمغنى
خلافا للشارح كدائباتي (قوله والام يسترده) اي لانها تقر له به وهو ينكره فيبقى في يدها اه مغنى (قوله
و فرق غيره الخ) رد هذا الفرق الوالد رحمه الله تعالى بانه لا يجدى شيئا والمعتد التسوية بين المسئلتين اذا الجامع
المعتبر بينهما ان من في يده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المالك في يده فيهما اه نهاية فلو
رجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديد من هو في يده او لا لانه وجب في ضمن عقد وينبغي الثاني
اه سم (قوله بانها ثم) اي الزوجين في مسألة الرافعي (قوله وهنا) اي في مسألة ائتمافها بحمل ولي الخ (قوله
هي) اي الزوجة المعترفة بالحلل وكان الانسب تقديمه على هنا (قوله شيئا منه) اي المهر (قوله فالوجه انه
الخ) اي الزوج هنا (قوله صدقت بيمينها) الخ خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول نقله اي تصديقها بيمينها
ابن الرفعة عن الذخائر وهو مردود بانه تفريع على تصديق مدعى الفساد فالاصح ان القول قوله اه
وعبارة الثاني هذا اي تصديقها بيمينها احد قواين للامام الشافعي رضى الله تعالى عنه والقول الثاني ان
القول قوله بيمينته وهو المعتمد به على ذلك شيخى تغمده الله رحمة اه (قوله لان ذلك انكار الاصل العقد)
فيه نظر سم وكان وجهه ان انكار اصل العقد انما يكون بانكار الايجاب الخ والقول وهما هنا متفقان
على صدورهما اه سيد عمر (قول الماتن على رضا المرأة) اي بالنكاح بقولها كان قالت رضيت او اذنت
فيه اه مغنى (قوله بالنكاح) الى قوله وعليه يحمل في المغنى والى قوله واما قول البغوى في النهاية (قوله
وبحث الادعى الخ) وهو بحث حسن اه مغنى (قوله لمن يرى) اي من الحكام (قوله وتجحد)
اي المجبرة الاذن فيطله اي الحاكم المذكور العقد (قوله ذلك) اي الاشهاد (قوله رضاها الخ) مبتدأ
خبره قوله يحصل الخ (قوله باذنها او ببيئته الخ) انظر هذا العطف اه رشيدى (قوله نعم افقى البلقيني
الخ) عبارة المغنى وشمل اطلاق المصنف وغيره ما لو كان الزوج هو الحاكم وهو كذلك وبه افق القاضى
والبغوى وان افق ابن عبد السلام والبلقيني بخلافه اه وكذا في النهاية لانها قالت بدل قوله وان افق
الخ وما قاله ابن عبد السلام والبلقيني من ان الحاكم لا يزوجه الخ مبنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح
خلافه اه (قوله وافق البغوى الخ) عبارة التجريد للزجد فرع افق البغوى ان رجلا لو قال للحاكم
اذنت لك فلانة في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ اه سم
(قوله في قلبه) اي الحاكم اه كردى (قوله وعليه الخ) اي وقوع الصدق في القلب اه فتح المعين

الظاهر الاقرار ومقتضاه انه لانكاح فلا طلاق (قوله فلا سقوط الخ) القياس رجوعه للارث ايضا (قوله
و فرق غيره الخ) رد شيخنا الرملى هذا الفرق بانه لا يجدى شيئا والمعتد التسوية بين المسئلتين اذا الجامع
المعتبر بينهما ان من بيده المال معترف بانه لغيره وذلك الغير ينكره فيقر المالك في يده فيهما شرح م ر فلو
روجع الغير المنكر وادعاه فهل يحتاج الى اقرار جديد من هو في يده او لا لانه وجب في ضمن عقد وينبغي
الثاني فراجع (قوله صدقت بيمينها) قال شيخنا الشهاب الرملى هذا مبنى على تصديق مدعى الفساد والمعتد
تصديق الزوج بناء على المعتمد تصديق مدعى الصحة (قوله لان ذلك انكار الاصل العقد) فيه نظر (قوله نعم
افقى البلقيني كان عبد السلام الخ) نقل هذا في شرح الروض عنهما بعد ان نقل عن فتوى القاضى والبغوى
خلافه وما افق به البلقيني كان عبد السلام مبنى على ان تصرف الحاكم حكم والصحيح خلافه شرح م
(قوله وافق البغوى الخ) عبارة التجريد للزجد فرع افق البغوى ان رجلا لو قال للحاكم اذنت لك فلانة
في تزويجها منى فان وقع في نفسه صدقة جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد تحليفه الخ (قوله الذى يتجه)

ثبت اذنها عنده وافق البغوى بان الشرطان يقع في قلبه صدق المخبر له بانها اذنت وكلام القفال والقاضى يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن
الاصحاب انه يجوز اعتماد صبي ارسله الولي لغيره لزوج موليته والذى يتجه انه ياتى هنا ما مر في عقده مستورين ان الخلاف انما هو في جواز
مباشرته لا في الصحة كما هو ظاهر لما مر ان مدارها على ما في نفس الامر

واما قول البغوي لوزوجها وليها وكانت قد اذنت ولم يبلغه الا اذن لم يصح وان جهل اشتراط اذنها لانه تهور محض فهو لا يوافق قولهم العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الامر وتهوره اقدام على عقد فاسد في ظنه وهو صغيرة لا تسلب الولاية واماما ما وقع في الجواهر انه لا يجوز له ان يعتمد شهادة عدلين بالاذن له قبل تقدم (٢٣٦) دعوى الخاطب الا اذن ومطالبة للحاكم بان يزوجه واقامة البينة عليه لكن العمل على

خلافه فرود بان الدعوى على حاضر في البلد مع غيبته عن المجلس غير مسموعة وبانه لاحق للخاطب في ذلك فكيف تسمع دعواه او الحاصل انهم تسامحوا في سماعه الشهادة من غير دعوى لعدم تصورهما مع انها ليست لطالب حكم بل لحل المباشرة كما مر ولو اقرت بالاذن ثم ادعت انها انما اذنت بشرط صفة في الزوج ولم توجد ونفي الزوج ذلك صدقت بيمينها فيما يظهر للقاعدة السابقة آخر العارية ان من كان القول قوله في اصل الشيء كان القول قوله في صفته كالموكل يدعى تقييد اذنه بصفة فيشكر الوكيل ويبحث بعضهم تصديق الزوج لانه يدعى الصحة برده تصديقهم للوكل وان ادعى الفساد لا يقال صدقوا مدعى صحة البيع دون فساد مع انهما لو اختلفا في اصل البيع صدق البائع في نفي اصله لا نافي لقول ما نحن فيه ان نسب بمسئلة الوكيل من مسئلة البيع بجامع ان كلا فيها اذن الغير فتعقد بما يتوله الاذن واما البيع فكل من العاقلين مستقل بال عقد فراجع مدعى الصحة لان جانبه

(قوله واما قول البغوي الخ) وفي تجريد المزجدار اذ ان يزوجه ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال لا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صحح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يات به الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صحح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (قوله ولم يبلغه الا اذن) ظاهره اصلا لا برسولها ولا بمن سمع منه عبارة فتصح المعين لرع لوزوجها وليها قبل بلوغ اذنها اليه صح على الاوجه ان كان الاذن سابقا على حالة التزويج لان العبرة في العقود بما في نفس الامر لا بما في ظن المكلف اه (قوله لا يجوز له) يعني للحاكم بدليل ما بعده وكذا ضمير بالاذن له (قوله انتهى) اي الرد وكان الاولى حذفه (قوله في سماعه) اي الحاكم الشهادة اي باذن المرأة له في التزويج (قوله لعدم تصورهما الخ) اي الدعوى (قوله مع انها) اي الشهادة او الدعوى (قوله يدعى الخ) على حذف الموصول اي الذي يدعى الخ (قوله ويبحث بعضهم الخ) مبتدأ خبره قوله برده الخ (قوله مع انها) اي البائع والمشتري (قوله ان كلا) اي من مسئلتنا ومسئلة الوكيل وقوله فتعقد الخ اي من تينك المسئلتين (قوله لما مر الخ) اي في البيع (فصل فيمن يعقد النكاح) (قوله وما يتبعه) اي كالتوقف على الاذن وكيفية الاذن من نطق او غيره اه ع ش (قول المتن لا تزوج امرأة الخ) اي لا تملك مباشرة ذلك بحال اه معنى (قوله ولو باذن من وليها) الى قوله فان الزانية التي في النماية والمعنى (قوله بخلاف اذنها الخ) عبارة الشهاب عميرة والمعنى ولا يعتبر اذنها في نكاح غيرها الا في ملكها او سفية او مجنون هي وصية عليه اه (قوله لقنمها) سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولوائى باذن لقنمها اه سم (قوله او محجورها) اشار سم الى ضعفه بان ولايتها على المحجور لا تكون الا بطريق الوصاية والوصى لا يعتبر اذنه خلافا لما في العزيز رشدي وع ش عبارة السكردى قوله او محجورها بان كانت وصيا لطفل فبلغ سفيا فانه يشترط اذنها بناء على القول بتزويج الوصى اه (قوله الحديث الخ) اي اقرا الحديث الخ اه ع ش (قوله السابق) اي في شرح ولا يصح الا بحضور شاهدين (قوله ايما امرأة الخ) تنمة هذا الحديث كما في شرح الروض وغيره فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها او كان الاولى ليظهر قوله الانى كما صرح به الخبر الخ ذكرها (قوله بغير اذن وليها) مفهومه انما اذا نكحت نفسها باذن وليها صح وهو مخالف لما مر من قوله ولو باذن من وليها فيحتاج الى دليل على ان المفهوم هنا غير مراد لا يقال قوله في الحديث الاتى ولا المرأة نفسها يدل على انه لا فرق بين الاذن وعدمه لان مفهوم الاول خاص فيقدم على هذا العام اه ع ش (قوله وكرهه) اي قوله فنكاحها باطل ع ش

كذا شرح مر (قوله واما قول البغوي لوزوجها وليها الخ) في تجريد المزجدار اذ ان يزوجه ابنة عمه واخبره رجل او رجلان انها اذنت له فزوجها ثم قال لا كذبنا في الاخبار فان قالت المرأة كنت اذنت صحح النكاح او انكرت صدقت بيمينها وعلى الزوج البينة باذنها ولو ارسلت رسولا بالاذن الى ابن عمها فلم يات به الرسول واتاه من سمع من الرسول واخبره فزوجها صحح النكاح لان هذا اخبار لا شهادة قاله في الانوار انتهى اه سم (فصل فيمن يعقد النكاح) وما يتبعه (قوله لقنمها) سيأتي تصريح الشرح ان السيد ولوائى باذن لقنمها وقوله او محجورها لا يخفى ان المرأة لا تكون ولاية على المحجور الا بطريق الوصاية وسيأتي في قول المصنف بل ينكح اي السفية باذن وليه او يقبل له النكاح قول الشارح ووليها في الاولى اي فيما اذا بلغ سفيا الاب فالجود فوصى اذن له في التزويج على ما في العزيز لكنه ضعیف الخ فاعل ما ذكره هنا مبني على كلام العزيز فليحرر (قوله بغير اذن وليها) مفهومه الجواز بالاذن فيكانه محمول على نحو قوله الاتى او وكل موليته

اقوى لما رفيه (فصل فيمن يعقد النكاح وما يتبعه) (لا تزوج امرأة نفسها) ولو (باذن) من وليها (ولا غيرها) ولو وكردى (بو كالة) من الولي بخلاف اذنها لقنمها او محجورها وذلك لاية فلا تعضلوهن اذ لو جاز لها تزوج نفسها لم يكن للعضل تأثير وللخبرين الصحيحين كما قاله الاثمة كاحد وغيره لان نكاح الابولى الحديث السابق واما امرأة انكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل

ومكره ثلاث مرات وصح ايضا لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها فان الزانية التي (٢٣٧) تزوج نفسها نعم لولم يكن لها ولي

قال بعضهم اصلا وهو الظاهر وقال بعضهم يمكن الرجوع اليه اى يسهل عادة كما هو ظاهر جاز لها ان تفوض مع خاطبها امرها الى مجتهد عدل فيزوجها ولو مع وجود الحاكم المجتهد او الى عدل غير مجتهد ولو مع وجود مجتهد غير قاض فيزوجها لا مع وجود حاكم ولو غير اهل كما حررته في شرح الارشاد نعم ان كان الحاكم لا يزوج إلا بدراهم لها وقع كما حدث الآن فيتمتع بها ان تولى عدلا مع وجوده وان سلمنا انه لا ينزل بذلك بان علم موليه ذلك منه حال التولية وهل يتقيد ذلك بكون المفوض اليه في محلها كما يتقيد القاضي بمحل ولايته او يفرق بان ولاية القاضي مقيدة بمحل فلم يجاوزه بخلاف ولاية هذا فان مناطها اذنها بشرطه فيخت وجدر زوجها وان بعد محلها كل محتمل والثاني اقرب وخرج بتزوج مالو وكل امرأة في وكيل من زوج موليته او وكل موليته لتوكل من زوجها ولم يقل لها عن نفسك سواء اقال عنى أم أطلق فوكلت وعقد الوكيل فانه يصح لانها سفيرة محضه ولو سلمنا بامامة امرأة نفذت زوجها لغيرها

وكردي (قوله التي تزوج الخ) خبر فان (قوله نعم لولم يكن) الى قوله كما حررته في النهاية الا قوله وهو الظاهر وقوله اى يسهل الى جاز وكذا في المعنى الا قوله قال بعضهم الى جاز وقوله ولو غير اهل (قوله جاز لها ان تفوض الخ) اعلم ان مسئلتى التحكيم والتولية فيهما تناقض واضطراب نشأ من خلط احداهما بالآخرى واعتقاد اتحادهما والتحقيق انهما مسئلتان لكل منهما شروط تخصها فن شروط التحكيم صدور من الزوجين واهلية المحكم للقضاء الواقعة ولا يكتفى بمجرد كونه عدلا خلا لما في شرح الروض في باب القضاء من الاكتفاء بالعدالة ومن نيه على ذلك الولي ابو زرعة في تجربته وفقد الولي الخاص بموت ونحوه لا بغيبة ولو فوق مسافة القصر ووقع لبعض المتأخرين من جوازه مع غيبته وهو ممنوع اذ الكلام في التحكيم مع وجود القاضى ولا ينوب المحكم عن الغائب بخلاف القاضى فلهذه مسئلة التحكيم وامام مسئلة التولية وهى تولية المرأة وحدها عدلا في تزويجها فيشترط فيها فقد الولي الخاص والعام فيجوز للراة اذا كانت في سفر او حضرو بعدت القضية عن البداية التي هي فيها ولم يكن هناك من يصلح للتحكيم ان تولى امرها عدلا كما نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه واجاب في ذلك بقوله اذ اضاق الامراتسع وبقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولو منعنا كل من لا ولي لها من النكاح مطلقا حتى تنقل الى بلد الحاكم لادى الى حرج شديد ومشقة تعم من كان بذلك القطر وربما ادى المنع الى الوقوع في الفساد اه فتاوى ابن زباد اليمنى اه سيد عمر (قوله ولو مع وجود الحاكم الخ) وقوله بعد ولو غير اهل اعتمدهما مر اه سم (قوله لا مع وجود حاكم الخ) عبارة النهاية بعد كلام طويل نصها وحاصله ان المدار على وجود القاضى وفقده لا على السفر والحضر اه قال ع ش قوله وحاصله الخ معتمد اه (قوله نعم ان كان) الى قوله وهل يتقيد في النهاية (قوله لها وقع) اى بالنسبة للزوجين اه ع ش عبارة السيد عمر قوله لها وقع ينبغي وان لم يكن لها وقع لانه يفسق باخذها اه (قوله فيتمتع بها الخ) ظاهره وان لم يكن مجتهدا وهو ظاهر لان وجود القاضى المذكور كعدمه وعند عدمه لا يشترط فيمن تولى الاجتهاد اه سيد عمر (قوله مع وجوده) اى القاضى (قوله بان علم الخ) تصوير لعدم العزل وقوله موليه اى من ولاه للقضاء وقوله بذلك اى بانها انما تزوج بالدراهم وفي سم مانعه ينبغي ولم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل اه (قوله وهل يتقيد ذلك) اى جواز تحكيم العدل في النكاح (قوله بمحل ولايته) اى يكون المرأة بمحل ولاية القاضي (قوله بشرطه) وهو كون المحكم مجتهدا عدلا مطلقا او عدلا مع فقد الحاكم حسا او شرعا (قوله والثاني اقرب) بل متعين اه سيد عمر (قوله وخرج) الى المتن في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويجوز الى المتن (قوله مالو وكل امرأة الخ) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتى بل اولى اه سم (قوله ولم يقل لها عن نفسك) ينبغي ان ينظر لوني عن نفسك ولم يقل هل يكون حكمه حكم القول او لا اه سيد عمر اقول والظاهر الاول لانه حينئذ من افراد النكاح بلاولى (قوله فوكلت) لاعنها اه معنى (قوله ولو سلمنا بامامة امرأة الخ) ولو سلمنا بقضاء امرأة هل يكون الحكم كذلك الظاهر نعم انتهى سيد عمر (قوله كافرة كافرة بدار الحرب) عبارة المغنى امرأة نفسها في الكفر اه وعبارة السيد عمر قوله كافرة كافرة اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة كذا افاده الفاضل المحشى سم وقديقال ما زاده يمكن ادراجه في عبارة الشارح فليتأمل اه اى بان يراد بكافرة الثانية ما يشمل نفسها (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه انتهى سم عبارة

لاعلى مباشرتها نكاح نفسها بالاذن بدليل لانكاح الا بولى فان المتبادر تولية العدل لكن قديقال هلاخص هذا المتبادر بمفهوم بغير اذن وليها (قوله جاز لها ان تفوض الخ) حيث جاز التفويض او امتنع فلا فرق بين السفر والحضر مر (قوله ولو مع وجود الخ) وقوله بعد ولو غير اهل الخ اعتمد ذلك مر فيهما (قوله بان علم الخ) ينبغي او لم يعلم وكان بحيث لو علم لم يعزل (قوله مالو وكل امرأة في وكيل من زوج موليته) اى ولم يقل لها عن نفسك كما هو ظاهر مما ياتى بل اولى (قوله كافرة) اى اوزوجت نفسها وهو ماصور به الزركشى هذه المسئلة (قوله بدار الحرب) انظر مفهومه

وكذا لو زوجت كافرة كافرة بدار الحرب فيقر الزوجان عليه بعد اسلامهما ويجوز اذنها لوليها بلفظ الوكالة كما ياتى (ولا تقبل نكاحا لاحد)

الرشيدي وعش قوله بدار الحرب ليس بقيد كما نقل عن الزيادي اه (قوله بولاية) الى قوله وان حكم
حاكم في النهاية والمغنى الا قوله ولومع الاعلان الى الماتن (قوله تقتضي فطمها) اي تطالبه على وجه اللياقة
والكمال لا انها محرم عليها ذلك بنهي الشارع وان حرم عليها من حيث تعاطى العقد الفاسد اه عش
(قوله والخنثى مثلها الخ) ومع ذلك لو خالف وزوج فينبغي انه لا حد على الواطى لاننا لم نمتح على انوثته
وبتقديرها فالمرأة يصح عقدتها عند بعض العلماء اه عش (قوله كما مر) اي في مبحث نكاح الشغار
(قول الماتن بلاولى) او بولى بلاشهود اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فانه يوجب الحد جز ما لا يتفاء
شبهة اختلاف العلماء اه مغنى خلافا لنهاية عبارتها اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد فيه كما افق
به الوالد رحمه الله تعالى وسببناى مبسوطا في باب الزنا اه قال عش قوله لا حد الخ اي ويأثم وقوله كما افق
به الوالد الخ اي لقول داود بصحته وان حرم تقليده لعدم العلم بشرطه عنده انتهى (قوله بان زوجته نفسها
الخ) اي او وكلت من يزوجه او ليس من اولياؤها لجارها مثلا اه عش (قوله ولومع الاعلان) اي
حال الدخول كما ياتي في الزنا اه سم (قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع
اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد اه سم (قوله بالا كتفاء به) اي الاعلان (قول الماتن يوجب مهر
المثل) قال في العباب لعله اي وجوب المهر اذا اعتقدت حله او جهلت تحريره اه واجاب عنه الشهاب سم
بقوله وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقده هي ايضا انتهى اه رشيدى (قوله
مهر المثل) اي مهر مثل بكر لان كانت بكرا اه سم (قوله الخبر السابق) عبارة المغنى خبرا بما امرارة نكحت
نفسها فنكاحها باطل ثلاثا فان دخل بها فلها المهر بما استعمل من فرجها اه (قوله لا المسمى لفساد
النكاح) يؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذا لم يكن ممن يعتقد الصحة ويتردد النظر فيما لو كان الزوج
حنفيا والزوجة شافعية ومهر المثل دون المسمى فهل يحرم عليها اخذ الزائد او لا محل تأمل ولعل الاقرب
الاول اه سيد عمر وقوله دون المسمى صوابه اكثر من المسمى (قوله وجب) اي المسمى هل مثل حكم
الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم اه سم (قوله لانه) اي الزوج

بولاية ولا وكالة لان
محاسن الشريعة تقتضى فطمها
عن ذلك بالكلية لما قصد
منها من الحياء وعدم ذكره
بالكلية والخنثى مثلها فيما
ذكر ما لم تتضح ذكرورته
ولو بعد العقد كما مر (والوطى
في نكاح) ولو في الدبر (بلا
ولى) بان زوجته نفسها
بمحضرة شاهدين ولم يحكم
حاكم بطلانها ولا فهو زنا
فيه الحد لا المهر ولومع
الاعلان لان مالكا رضى
الله عنه لا يقول بالا كتفاء
به الا مع الولي (بوجب)
على الزوج الرشيد دون
السفيه كما ياتي بتفصيله آخر
الباب (مهر المثل) كما صرح
به الخبر السابق لا المسمى
لفساد النكاح ومن ثم لو
حكم حاكم بصحته وجب
ولا ارش للبكارة لانه
ماذون له في اتلافها هنا
كما في النكاح الصحيح

(قوله في الماتن والوطى في نكاح بلاولى) اما الوطى في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد عليه كما افق به شيخنا الشهاب
الرملى شرح مر (قوله ولومع الاعلان الخ) فيه بحث لانه ان كان مبالغة على قوله فهو زنا فيه الحد فيرد عليه انه
حيث حكم حاكم بالبطلان انتفت الشبهة وجب الحد لهذا قال الشارع في باب الزنا ومع انتفاء احد هما اي
الولى والشهود لكن حكمه باطلا او بالتفرقة بينهما من يراه ووقع الوطى بعد علم الواطى به اذ لا شبهة حينئذ
اه فثبت حكم حاكم هنا بطلانها وجب الحد ولو وجد ما يقول مالك بالا كتفاء به فقوله ولومع الاعلان لان
مالك الخ لا وجه له وان كانت مبالغة على ما قبل قوله ولم يحكم الخ فيكون مبالغة في المغنى على كون الوطى في
نكاح بلاولى يوجب مهر المثل فيرد عليه ان هذا الحكم على فساد النكاح عندنا ثابت ولو وجد اعلان وولى
لاشهود فلا وجه لهذه المبالغة ولا لما وجهها به فقام له (قوله ولومع الاعلان) اي حال الدخول كما ياتي في الزنا
(قوله لان مالكا الخ) جواب سؤال كيف يجب الحد مع الاعلان مع اكتفاء مالك به فيكون شبهة دافعة للحد
قوله به) اي بالا اعلان (في الماتن يوجب مهر المثل) ظاهره وان اعتقدت التحريم وقد يوجب بشمول الخبر
وبان مراعاة القول بصحته او ربه شبهة في الجملة موجبة للمال لكن قال في العباب وعله اي وجوب المهر اذا
اعتقدت حله او جهات تحريره اه فليتأمل وقد يقال حيث اعتقد الزوج الحل وجب المهر وان لم تعتقه
هي ايضا (قوله في الماتن مهر المثل) اي مهر مثل بكر لان كانت بكرا وان لم يجب ارش البكارة اخذا من قوله
في الروض وشرحه في البيع الفاسد وحيث لا حد يجب المهر فان كانت بكرا فمهر بكر لا تمتع بها وقاسا على
النكاح الفاسد وارش البكارة لان اتلافها بخلافه في النكاح الفاسد لان فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان
وعدمه وارش البكارة مضمون في صحيح البيع دون صحيح النكاح الخ وقوله ومن ثم لو حكم حاكم بصحته وجب
اي المسمى هل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يلزمه المسمى ينبغي نعم (قوله

بخلاف البيع الفاسد اذ ليس معه وده الوطء ذكره في المجموع (لا الحمد) وان اعتمد التحريم اشبه باختلاف العلماء لكن يعزز معتقده وان حكم حاكم يراه بصحته على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم - حكم الحاكم برامع الخلاف (٢٣٩) معناه انه يمنع النقض بشرطه اصطلاحا لا

غيره والاشفاقى وقف على نفسه بيع الوقف وان حكم به حنفى لكنه اعترض بانه مبنى على الضعيف ان حكم الحاكم انما ينفذ ظاهرا مطلقا اما على الاصح انه فيما باطن الامر فيه كظاهره ينفذ باطنا ايضا فيباح لمقلده وغيره العمل به كما باتى مبسوطة في القضاء لا معتقد الاباحة وان حد بشر به النيز لان ادلته فيه واهية جدا بخلافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتمد وكان من قال هنا لا يجوز تقليد ابي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقض اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه وهذا يقيد قول السبكي يجوز تقليد غير الائمة الاربعة في العمل في حق نفسه لا في الافتاء والحكم اجماعا كما قاله ابن الصلاح اه ولو طلق احدهما ثلاثا قبل حكم حاكم بالصحة لم يقع ولم يحتاج للحلل وقول ابي اسحق يحتاج الثاني اليه عملا باعقاده غلطه فيه الاصطخرى ويتعين حمله بعد تسليمه على ما اذارجع عن تقليد القائل بالصحة وصحناه والواقع واحتاج للحلل وبؤيده اطلاق الاصطخرى قول العمراني في تاليفه في صحة تزويج

وقوله هنا في نكاح الفاسد (قوله بخلاف البيع الفاسد) اي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة اه سم (قوله يعزز معتقده) مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لمجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالف نقضه نهائيه ومضى قال الرشيدى وعشر قوله مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه الخ اي اما اذا حكم بصحته فالواجب المسمى ولا حدودا تعزير واما اذا حكم ببطلانه فلو اوجب عليه الحداه (وان حكم حاكم الخ) ضعيف كما ياتي في الشارح ومرة عن النهاية والمضى انفا (قوله على ما ياتي الخ) تبرأ ما ياتي انه مبنى على الضعيف (قوله النقض بشرطه) اي النقض المتلبس بشرطه ويأتي في القضاء بشرط النقض اه كردى (قوله اصطلاحا) قد قلده معناه اي معناه في الاصطلاح انه يمنع الخ اه كردى (قوله وان حكم به الخ) اي بصحته الوقف (قوله لكنه اعترض) اي ما قاله ابن الصلاح (قوله ان حكم الحاكم) بيان للضعيف (قوله مطلقا) اي فيما باطن الامر فيه كظاهره وفي غيره (قوله انه) اي - حكم الحاكم (قوله فيما باطن الامر فيه الخ) اي فيما لم يعلم فساد حكمه في الباطن فهو احتراز عن نحو - كما يحل ثرب النيز بادل واهية وعن نحو حكمه بشاهد زور (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل) اي ولا حدودا تعزير على العامل به وان اعتقد التحريم (قوله لا معتد الاباحة) بالرفع عطا على قوله معتقده (قوله لا معتد الاباحة) اي بان قلد القائل بالصحة اه كردى (قوله وان حد الخ) وكان حق التعبير ان يقول وانما حد معتقدا باباحة النيز بشربه لان ادلته الخ (قوله هنا) اي في النكاح بلاولى بحضرة الشاهدين (قوله وهذا) اي بقوله اذ ما ينقض لا يجوز الخ (قوله انتهى) اي قول السبكي (قوله ولو طلق) الى قوله وقول ابي اسحق ز اد عليه المغنى والروض مانصه ولو لم يطل الزوج في هذا النكاح المذكور فزوجها وليها قبل التفريق بينهما صح اه (قوله احدهما) اي معتقد التحريم ومعتد الاباحة سم وكردى (قوله قبل حكم حاكم الخ) قضية قوله الا في فن نكح مختلفا فيه الخ تفيد ما هنا بعدم التقليد لمن يقول بصحته وقد بنا فيه التعميم بقوله احدهما الا ان يريد بمعتد الاباحة المعتد بلا تقليد صحيح (قوله لم يقع) اي الطلاق لانه انما يقع في نكاح صحيح اه غنى (قوله ولم يحتاج الخ) من عطف اللازم اي لم يحتاج المطلق اذا اراد نكاحا (قوله يحتاج الثاني) اي معتد الاباحة (قوله غلطه فيه) اي ابا اسحق في ذلك القول (قوله ويتعين حمله) اي الغلط اه سم (قوله وصحناه) اي الرجوع (قوله والا) اي بان لم يرجع ولم نصحه (و يؤيد اطلاق الاصطخرى) اي للوقوع وعدم الاحتياج الى المحلل الشامل لما اذ لم يرجع عن التقليد وقد قدمنا عن المغنى وش اعتمد ذلك الاطلاق وسياتي عن سم عن مر ما وافقه (قوله فان تزوجها الخ) مقول العمراني (قوله صحته) اي مظان رجوع عن التلذذ ام لا (قوله هذا الخلاف) اي الذى بين ابي اسحق القائل باحتياج الثاني الى المحلل وبين الاصطخرى القائل بعدمه (قال) اي ذلك

بخلاف البيع الفاسد) اي بوجوب الوطء فيه ارش البكارة (قوله في الماتن لا الحمد) لكن يعزز معتقد تحريمه مالم يحكم حاكم بصحته او بطلانه والافكا لمجمع عليه كما قاله الماوردي ويمتنع حينئذ على مخالفة نقضه (قوله وان حكم حاكم يراه الخ) شامل لحكمه قبل الوطء وبطلانه قوله الا في اما على الاصح فيباح الخ فتأمل (قوله فيباح لمقلده وغيره العمل به) اي فلا يحد هنا ولا يعزى اي ولا اثر لاعتقاده التحريم لانه مخالف للشرع حينئذ (قوله لا معتد الاباحة) عطف على معتقد (قوله اذ ما ينقض لا يجوز التقليد فيه) لا يخفى اشكال هذا الكلام اذ يلزم عليه فساد تقليد اتباع بقية الائمة فيما تقول بنقضه لميجرر (قوله ولو طلق احدهما) اي معتقد التحريم ومعتد الحل (قوله ويتعين حمله) اي الغلط (قوله اولا) مذهب له معناه ما عبر به المحلى في شرح جمع الجوامع بقوله وقيل لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له بهذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا انتهى وقد بين السيد السهمودى في رسالة التقليدان الذى دل عليه كلام الروضة ترجيح هذا القول وان صح في جمع الجوامع خلافه فقال عطا على معمول

الولى الفاسق فان تزوجها من وليها الفاسق ثم طلقها ثلاثا فالاولى ان لا يتزوجها الا بعد محلل فافهم تعبيره بالاولى صحته بلا محلل وبني بعضهم هذا الخلاف على ان العامى له مذهب معين كما هو الاصح عند الفقهاء ولا مذهب له كما هو المنقول عن عامة الاصحاب ومال اليه المصنف

فعلى الثاني مطلقا والاول ان قلد من يرى الصحة لو نكح نكاحا مختلفا فيه وطلق ثلاثا لم ينكحها بلا محلل وان حكم الشافعى بابطال نكاحه واخذة له بما انزمو ومعنى انه لا مذهب له انه لا يلزم (٢٤٠) القاضى وغيره الانكار عليه في مختلف فيه وانكحها لم ينكحها حاكم بصحته

أبطله خلافا لابن عبد السلام اه ملخصا وسياتي ان الفاعل متى اعتقد التحريم وجب الانكار عليه من القاضى وغيره وإن اعتقد الحل بتقليد صحيح لم ينكر احد عليه إلا القاضى ان رفع له والذي يتجه ان معنى ذلك ان المراد بلا مذهب له انه لا يلزمه التزام مذهب معين وبلة مذهب أنه يلزمه ذلك وهذا هو الاصح وقد اتفقوا على انه لا يجوز لعامى تعاطى فعل إلا ان قلد القائل بحله وحينئذ فمن نكح مختلفا فيه فان قلد القائل بصحته أو حكم بها من براها ثم طلق ثلاثا تعين التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسألة واحدة وهو ممنوع قطعاً وإن اتقى التقليد والحكم لم يحتاج لمحلل نعم يتعين انه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه اخذا بما رقبيل الفصل لانه يريد بذلك رفع التحليل الذى لزمه باعتبار ظاهر فعله وأيضا ففعل المكلف يصان عن الالغاء لاسيما ان وقع منه ما يصرح بالاعتداده بالتطبيق ثلاثا هنا وكحكم الحنفى بالصحة

البعض (قوله فعلى الثاني) أى ان العامى لا مذهب له مطلقا أى قلد من يرى الصحة أم لا أقول في هذا التفريع خفاء إذ مقتضى ما قبله عدم الاحتياج الى المحلل على الثاني مطلقا فليتأمل (قوله والاول) أى على ان العامى له مذهب (قوله بما انزمو) أى بفعله النكاح المذكور مطلقا على الثاني ومع تقليده فيه بمن يراه على الاول (قوله ومعنى انه لا مذهب له الخ) دفع لما يقال ان معناه كما قال المحلى في شرح جمع الجوامع انه لا يلزمه التزام مذهب معين فله ان ياخذ فيما يقع له في هذا المذهب تارة وبغيره اخرى وهكذا اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وسياتي) أى في السير أن الفاعل الخ توطئة لما ياتي من ترجيحه القول باحتياج الثاني لمحلل اه كردى (قوله وجب الخ) أى ما لم يحكم حاكم براه بصحته اخذ من قوله المار انفا ما على الاصح الخ ومن قوله الانى انفا (قوله إلا القاضى) ينبغى تقييده بما مر انفا وفي سم مانصه هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لم يكن توضحا بمسئول او صلى بدون تسبيح المغلظة مثلا كيف له الاعتراض عليه اه اقول يمكن حمل كلامه اخذ بما ذكره في شرح او اتفاق الزوجين على ما اذا تعلق به حق الغير (قوله ان المراد بلا مذهب له) بدل من قوله ان معنى ذلك وانظر لم لم يقتصر على البدل (قوله وبه مذهب) عطف على بلا مذهب له (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السموودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ويوافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى مذهب اصحابنا ان العامى لا مذهب له لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك حيث قال عطف على معمول الاصح وانه يجب على العامى التزام مذهب معين اه وقوله على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد اه سم (قوله فمن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى اه سم (قوله فان قلد الخ) شامل للتقليد بعد النكاح فليراجع (قوله وليس له تقليد الخ) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر اه سم اقول بعد الحكم ببطلانه بنحو بينة حسبة لا حاجة الى التقليد كما علم ما قد منافي بمبحث اتفاق الزوجين على فسق الشاهد (قوله لانه تلفيق الخ) هذا ممنوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلفيق مر اه سم وقد مر ما يوافقه عن المغنى وعش (قوله لو ادعى الخ) أى عند الحاكم لما مر انهم مالو علماء المفسد جاز لها العمل بقضيته باطنا (قوله لم يقبل منه) يحتمل أن محل عدم القبول ما لم يكن معروفا بعدم التقليد بان كان معروفا بتقليد القائل بالبطلان اه سم (قوله قبيل الفصل) أى في شرح او اتفاق الزوجين (قوله وايضا الخ) عطف على قوله اخذا (قوله وكحكم الحنفى الخ) خبر مقدم لقوله مباشرته الخ أى الحنفى (قوله ان كان مذهبه) أى الحنفى ويحتمل من له العقد (قوله وكذلك ليس له حضوره) كلامهم في الشهادات يقتضى جواز الحضور وان لم يقد فليراجع اه سيد عمر عبارة سم ينبغى ان مجرد الحضور بلا تسبب منه لا يمنع فيه اذا كان المتعاطون

الاصح وانه يجب على العامى قال المحلى وغيره ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد اه (قوله قال) أى بعضهم (قوله إلا القاضى الخ) هذا الاطلاق مشكل إذ لو رفع اليه ما لم يكن توضحا بمسئول او صلى بدون تسبيح المغلظة مثلا كيف يسوغ له الاعتراض عليه (قوله وهذا هو الاصح) بين السيد السموودى في رسالة التقليد ان الذى دل عليه كلام الروضة ان الاصح انه لا يلزمه التزام مذهب معين واطال في ذلك ويوافق ذلك اقتصار الشارح في باب القضاء على قوله مانصه قال الهروى اصحابنا ان العامى لا مذهب له أى معين يلزمه البقاء عليه اه لكن صحح في جمع الجوامع خلاف ذلك وأنه يلزمه التزام مذهب معين كما تقدم التنبيه عليه (قوله فمن نكح مختلفا فيه) أى كنكاح بلاولى (قوله وليس له تقليد من يرى بطلانه) ظاهره وإن حكم ببطلانه وفيه نظر (قوله ايضا وليس له تقليد من يرى بطلانه) هذا ممنوع بل له تقليده لان هذه قضية اخرى فلا تلفيق مر (قوله لم يقبل منه) يحتمل ان محل عدم القبول ما لم يكن معروفا بعدم التقليد بان كان معروفا بتقليد القائل بالبطلان (قوله وكذلك ليس له حضوره الخ) ينبغى ان

مباشرة للتزوج إن كان مذهبه ان تصرف الحاكم حكم بالصحة ولشافعى حضر هذا العقد الشهادة بجزائه لا بالزوجية من إلا ان قلد القائل بصحته تقليدا صحيحا وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه إلا بعد ذلك التقليد قال المساوردى وليس للزوجين

الاستبداد بعقد مختلف فيه إلا أن كان من أهل الاجتهاد وادعاهما إلى ذلك والافوجهان أحدهما نعم وثانيهما لا إلا بافتاء مفت أو حكم حاكم اه
والوجه كاعلم بما قدمته أنه يكفي لحل ما بشرتهما تقليد القائل بذلك تقليد صحيحا (ويقبل إقرار الولي بالنكاح) على موليته (ان استقل) حالة
الاقرار (بالإنشاء) وهو المحبر من أب أو جد أو سيد أو قاض في مجنونة بشرطها (٣٤١) الآتي وان لم تصدقه البالغة لما مر أن من ملك

الإنشاء ملك الاقرار به غالبا
(والا) يستقل به لا انتفاء
اجباره حالة الاقرار كان
ادعى وهى ثيب ابنة زوجها
حين كانت بكر او لا انتفاء
كفاءة الزوج (فلا) يقبل
لعجزه عن الإنشاء بدون
انها (ويقبل اقرار) الحرية
(البالغة العاقلة) ولو سفيهة
فاسقة سكرانة (بالنكاح)
ولو لغير كفء (على
الجديد) اذا صدقها الزوج
وان كذبها الولي وشهود
عينتهم لاحتمال نسيانهم
ولأنه حقهما فلم يؤثر
انكار الغير له نعم الكفاءة
فيها حق للولي فكان القياس
قبول طلبه لاثبات رضاه
بتركها ويجاب بأنه وقع
تابعا لاصل النكاح المقبولة
فيه دونه وظاهر المتن أنه لا
يشترط هنا تفصيل الاقرار
بذكر تزويج وليها وحضور
الشاهدين العدلين ورضاهما
ان اشترط والمعتد اشترطه

من يعتدون حله اه (قوله الاستبداد) أى الاستقلال (قوله أو حكم حاكم) أنظر ما المراد بالحكم هنا قبل
العقد (قوله على موليته) الى قوله نعم الكفاءة فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله من اب الى وان لم تصدقه وقوله
سكرانة (قوله وهو المحبر) أى الزوج كفء اه معنى وكان للشارح ان يزيد ليظهر قوله الا فى اول انتفاء
كفاءة الخ (قوله بشرطها) أى بان كانت محتاجة اه ع ش (قوله وان لم تصدقه الخ) ظاهر اطلاقه هنا
وتقييده بتصدق الزوج فيما يأتى انه يقبل اقراره وان كذب الزوج وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج هنا
كالتى بعدا به يحرم (قوله بدون انهما) أى فلو ادعى أنه زوجها باذنها وانكرت الاذن فينبغى تصديقها لان
الاصل عدم الاذن اه ع ش (قوله ولو سفيهة الخ) بكرا او ثيبا نهاية ومعنى (قوله اذا صدقها الزوج)
سيد كمرحز (قوله لاحتمال نسيانهم) ظاهره وان بعد ذلك عادة بقرب المدة جدا كان ادعته من امس
اه ع ش (قوله لانه حقهما) أى الزوجين (قوله وكان القياس الخ) والاولى التفريع (قوله لاثبات الخ)
صلة طلبه (قوله رضاه) أى الولي وقوله بتركها أى الكفاءة صلتها (قوله المقبولة) أى الحرية المذكورة
أى اقرارها وقوله فيه أصل النكاح وقوله دونه أى الولي حال من الضمير المستتر فى المقبولة (قوله هنا) أى
فى قبول اقرارها بالنكاح (قوله ان اشترط) أى رضاها بان كانت غير مجبرة (قوله والمعتمد) الى قوله خلافاً فى
المغنى الا قوله وفى الدعوى والشهادة وكذا فى النهاية الا قوله ويأتى الخ (قوله اشترطه) أى التفصيل فتقول
زوجنى منه وولى بحضرة عدلين ورضائى نهاية ومعنى (قوله والشهادة به) أى بالاقرار (قوله لا يشترط)
أى التفصيل فى اقرارها (قوله محمول الخ) قد يشمل الشهادة فيفصل فيها كالاقرار فليراجع اه سم اقول
والا قرب عدم الشمول (قوله على ما اذا وقع الخ) أى وما هنا فى اقرار مبتدا اه نهاية (قوله ماذ كر) أى من
اشترط التفصيل فى الاقرار المبتدأ وعدمه فى الاقرار الواقع فى جواب الدعوى (قوله انه لا يشترط الخ) بيان
للضعيف (قوله مطلقا) أى سواء كان الاقرار من الرجل والمرأة ويحتمل سواء كان صريحا او ضمنيا وعلى كل
كان ينبغى تأخير عن قوله فيه فتأمل (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ليس فى محله) صفة اعتراض (قوله ولو
اقرار المحبر) الى قوله واذا لم يصدقها فى النهاية الا قوله لا نكاح على ما لى رجح فى تدريبه وكذا فى المغنى الا قوله
أخذنا الى واحد الزوجين وقوله وبحث شارح الخ (قوله قدم السابق) أى فى الاثنان لمجلس الحكم وان أسند
الاخر التزويج الى تاريخ مقدم وذلك لانه يسبقه واقاره بحكم بصحته لعدم المعارض الا اذا حضر الاثنان
وادعى خلافاً كان مريداً لرفع الاقرار الاول وما حكم به بوثه لا يرتفع الا ببينة اه ع ش (قوله فلانكاح الخ)
عبارة النهاية قدم اقراراه كمارجحه البلقينى فى تدريبه لتعلق الخ وعبارة المغنى فالارجح تقديم اقرار المرأة

مجرد الحضور بلا تسبب منه لا منع فيه اذا كان المتعاطون من يعتدون حله (قوله والمعتمد اشترطه فيه)
عبارة الروض فيشترط ان تقول زوجنى به ولى بعدلين ورضائى بكفاء ان اعتبر اى رضاها اه قال
فى شرحه وقوله من زيادته بكفاء على ما فى بعض النسخ بدل من به ولا حاجة اليه فى اقرارها بل اذا عينت زوجها
نظر فى انه كفء ام لا ورتب عليه حكمه اه وقضيته انه اذا عينته ونظر فيه فوجده غير كفء انه يضره
وفيه نظر وقياس قبول اقرارها وان انكر الولي والشهود خلافاً وعبارة العباب اذا قالت مكلفة زوجنى
بهذا ولى بشاهدى عدل ورضائى اذا اعتبر وصدة ولو غير كفء قبل وان كذبها الولي والشاهدان اه ثم
رايت ان الرافعى نقل عن فتاوى البيهقي فيما لو اقرت المرأة لغير كفء انه لا اعتراض للولى لانه ليس بإنشاء
بل اقرار كالواقرت بالنكاح وانكر الولي فان فى فتاوى الغزالي خلافاً قال الزركشى وهو اقرب (قوله محمول)

(٣١) - شروانى وابن قاسم - سابق) بين الرجل والمرأة وزعم أنه اذا وجد الاقرار من الزوجين لا يشترط
فيه تفصيل مبنى على الضعيف وان انتصر له البلقينى وغيره أنه لا يشترط التفصيل مطلقا فيه ولا فى الشهادة به وفى الانوار لا يشترط
التفصيل فى اقرارها الضمنى كقولها طلقنى وفيه هنا أيضا اعتراض على الرافعى ومتابعيه ليس فى محله كما يعرف بما قرزته فتأمل ولو أقر
المحبر لواحد وهى لآخر قدم السابق فان وقعا معا فلا نكاح على مارجحه البلقينى فى بعض كتبه وتبعه غيره لاعتراضهما من غير مرجح

ورجى في تدريبه تقديم إقراره التعلق بذلك بيدتها وحققها وصوبه الزركشى وفيما إذا احتمل الحال احتمالاً في المطلب ويتجه أنه كالمعية أخذنا بما يأتي في نكاح اثنين أنه مثلها وكذا لو علم السبق دون عين السابق وأحد الزوجين القن لا بد مع تصديقه من تصديق سيدة وبحث شارح أنه لا بد مع تصديق الزوج السفية من تصديق (٢٤٢) وإليه وهو محتمل وأذا لم يصدقها فتصديق كلامهم على ما ذكره الزركشى ومن تبعه أن

لها أن تزوج حالاً وهو أحد وجهين حكاهما الإمام وقال القفال لا ونقله عنه الرافعي آخر الطلاق اعتباراً بقولها في حق نفسها وطريق حلها أن يطلقها أو وهذا هو القياس فهو المعتمد ولا نسلم أن مقتضى كلامهم ما مر بل مقتضاه ما قلناه كما يصرح به كلامهم في اعترافها بفسق الشاهد مع تكذيبه لها ولو قال رجل هذه زوجتي فسكت أو امرأة هذا زوجي فسكت ومات المفروورثة الساكت لا عكسه وفي الأولى لو أنكرت صدقت بيمينها ومع ذلك يقبل رجوعها ولو بعد موتها كما يأتي آخر الرجعة لأنها مقرة بحق عليها وقدمات وهو مقيم على المطالبة وفي التهمة لو أقرت بالنكاح وانكر سقط حكم الإقرار في حقه حتى لو رجع بعد ذلك وادعى نكاحاً لم يسمع إلا أن يدعى نكاحاً جديداً وكان ابن عجيل أخذ من هذا قوله لو شهدت عليه بيعة حسبة بالثلاث ثم تقار الزوجان بعد إمكان التحليل على النكاح لم يقرأ حتى يدعى ابتداء نكاح جديد كمن أقر

لتعلق الخ (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية اه سم يعني أن الحال بمعنى الأمر الواقع فاعل احتمل ومفعوله محذوف وعبرة المغنى وشرح الروض جهل الحال اه وعبرة النهاية احتمل الحالان اه (قوله أنه كالمعية) أي في تقديم إقرارها (قوله في نكاح اثنين) أي من الأولياء (قوله أنه) أي مجهول الحال بيان لما يأتي وقوله مثلها أي مثل المعية (قوله وكذا) أي يقدم إقرارها ولو علم السبق أي لاحد الأقرارين (قوله لا بد الخ) أي في قبول إقراره اه ع (قوله مع تصديقه) والمراد بالتصديق ما يشمل الإقرار (قوله وهو محتمل) عبارة النهاية وهو متجه اه (قوله وأذا لم يصدقها الخ) يحترز قوله إذا صدقها الزوج السابق عقب المتن (قوله فقتضى كلامهم الخ) وإذا كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت إليه وظاهره وإن ادعى أنه كان ناسياً في التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها نفسها اه حلى (قوله وطريق حلها أن يطلقها) كما في نظيره من الوكيل وغيره اه معنى (قوله انتهى) أي كلام القفال (قوله وهذا هو القياس) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق اه سم أقول ينبغي أنه كالطلاق فتزوج حالاً اه ع (قوله فهو المعتمد) وفاقاً للمغنى (قوله ولو قال رجل) أي قوله وفي الأولى في المغنى وإلى المتن في النهاية إلا قوله وكان ابن عجيل إلى وما يقرر وقوله وفي بعضه نظر إلى قوله والذي يتجه (قوله هذه زوجتي) وقوله هذا زوجي ظاهرهما كفاية هذا في ثبوت الارث فينا في ما تقدم انفا من أن المعتمد اشتراط التفصيل في الإقرار إلا أن يقال سكت هنا عن التفصيل لكونه معلوماً منه فليراجع (قوله ورثة الساكت) ولو ادعى نكاح امرأة ذكر شرائط العقود وصدقته المرأة في فتاوى القاضي أنه لا يجب عليه صداقها لأن هذا إقرار باستدامة النكاح واستدامته تنفك عن الصداق اه معنى (قوله لا عكسه) أي لا يرث المقران مات الساكت (قوله ومع ذلك) أي إنكارها وبمينها على نفي الزوجية (قوله يقبل رجوعها) أي فيثبت في حقها أحكام الزوجية كالارث اه ع (قوله ولو بعد موته) أي وقسمته تركته اه ع (قوله وقدمات الخ) حال عن ضميره وقوله وهو مقيم الخ حال عن فاعل مات (قوله على المطالبة) أي بقوله هذه زوجتي اه ع قضية هذا أنه لو رجع قبل رجوعها فلا يقبل رجوعها فلا يرث عنه لو مات قبلها فليراجع (قوله لو أقر الخ) أي من امرأة (قوله لو أقر بالنكاح) أي لشخص اه ع (قوله سقط حكم الإقرار في حقه الخ) أي أما في حقها فلا يسقط فتطالبه بالمهر كما هو ظاهر لأنه حتى أدمى فلا يقبل رجوعه فيه اه رشيدى وقوله فتطالبه الخ أي بعد رجوعه كما يأتي وقوله فلا يقبل الخ لعل الأصواب إسقاط لا (قوله لم تسمع) والفرق بين هذا وما تقدم من قبول رجوع المرأة ولو بعد موت الزوج ما ذكره الشارح بقوله لأنها مقرة بحق عليها وقدمات الخ اه ع (قوله من هذا) أي بما في التهمة (قوله ثم تقار الخ) يعني اتفاقاً (قوله بعد إمكان التحليل) أي بعد مضي زمن يمكن فيه العدتان والتحليل والانهلال من الثاني والعقد للاول (قوله وبما تقرر) أي من قول ابن عجيل (قوله في منزله) صفة زوجة (قوله قبل موته الخ) متعلق باقر (قوله من أنه الخ) بيان لما أتى به البعض (قوله ومنه) أي من التفصيل اه كرى (قوله بذلك) أي بإقراره والنكاح المفصل (قوله لا ندعوا الخ)

قد يشمل الشهادة في فصل فيها كالإقرار فليراجع (قوله ورجى في تدريبه) اعتمد ذلك مر (قوله وفيما إذا احتمل الحال) أي السبق والمعية (قوله كالمعية) كذا مر (قوله وكذا لو علم السبق الخ) بقى ما لو علم عين السابق ثم نسي وقياس قوله أخذ ما يأتي الخ أن حكم هذا كما يأتي فيما ذكر فيه ايضاً (قوله وطريق حلها أن يطلقها) هل رجوعها عن الإقرار كالطلاق (قوله كما يصرح به الخ) يتأمل (قوله ومع ذلك يقبل رجوعها) هل ترث حينئذ (قوله لا ندعوا) كان مرجع الهاء مجرد لإقراره فهو

لآخر بعين ثم ادعاه لا تسمع حتى يذكر انتقالاً إليه منه أي ولو بواسطة وبما تقرر يعلم ما أتى به بعضهم فيمن مات عن زوجة في منزله فأقيمت بيعة بأنه كان أقر أنه طلقها ثلاثاً قبل موته بسبعة أشهر فأقامت بيعة بأنه أقر قبيل موته أنها في عقد نكاحه من أنه لا تسمع دعواها أو يثبتها إلا أن ادعت نكاحاً مفصلاً ومنه أن تذكر أنها تحملت تحليلاً بشرطه ثم تقيم بيعة بذلك بخلاف دعواها مجرد لإقراره لا ندعوا

مجردة عن دعوى نفس الحق لا تسمع على الأصح وبخلاف دعواها الزكاح وأنه أقر أنها في عصمة نكاحه ولم تفصل بذكره من زمن يمكن فيه العدان والتحليل وغير ذلك لأنهم لم تدع أقراره بما نسخ تحريم نكاحها عليه وإقراره (٢٤٣) بأنها في عصمة نكاحه لا يقتضى إقرارها منه

لا احتمالاً لمرين على السواء النكاح السابق ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره بالاثلاث ونكاح آخر أحداه بعد ما كان التحليل والارث لا يثبت بالشك اه وفي بعضه نظر يعلم بما مر أنه حيث وقع إقراره في جواب دعوى لا يشترط فيه تفصيل وحيث لا يثبت ما رأت من تبع حيث أجابت بأنه أقر بأنها في نكاحه بعد مضي إمكان التحليل من طلاقه الاول وأقامت بينة بذلك قبلت وورثت وإلا فلا وعلى هذا يحمل قول بعضهم تسمع دعواها ويثبتها وترثه ولا منافاة بين البينتين لا مكان زوال المانع الذي أثبتته الاولى بالتحليل بشرطه اه ملخصاً (والاب) وان لم يل المال لطروسفه بعد البلوغ على النص لأن العار عليه خلافاً لمن وهم فيه فزعم ان ولاية تزويجها حينئذ للقاضي كولاية مالها (تزويج البكر) ويرادفها العذراء لغة وعرفاً وقد يفرقون بينهما فيطلقون البكر على من أذنها السكوت وإن زالت بكارتها ويخصون العذراء بالبكر حقيقة والمعصر تطلق على مقاربة

كان مرجع الهاء مجرد أقراره فهو من إضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها مجرد أقراره وقوله عن نفس الحق أى النكاح سم على حجب اه عش ورشيدى (قوله وغير ذلك) أى من الانحلال عن المحلل والعقد ثانياً الاول (قوله بما نسخ تحريم نكاحها عليه) عبارة النهاية بما يبيح له نكاحها اه (قوله النكاح السابق) أى على الطلاق الثلاث وقوله ونكاح آخر اه ما خبر مبتدأ محذوف أى والاول ما كان النكاح السابق ونكاح آخر اه عش (قوله ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره الخ) أى وهى أى بينة الاقرار بالطلاق مقدمة عليه أى الاقرار ببقاء العصمة فلا رث كذا ينبغي بدليل قوله والارث لا يثبت بالشك اه سم (قوله انتهى) أى ما أتى به بعضهم (قوله يعلم بما مر الخ) فيه ان ما صدر منها ليس جواب دعوى مفصلة (قوله وحيث لا يثبت ما رأت من تبع) عبارة النهاية والحاصل الخ اه سيد عرا قول وكذا في نسخة من الشرح عبارته قوله والحاصل الخ انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التهمة وابن عجيل من اعتبار دعوى نكاح فصل ثم رأت من تبع الشرح في ذلك فأوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم اه واقره عش والرشيدى (قوله قول بعضهم) عبارة النهاية قول المازجد اليمنى اه (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله وان لم يل) الى قول المتن ويستحب في النهاية الا قوله بهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله لا تخفى على اهل محلها وقوله على ما فيه الى واشترط (قوله وان لم يل) الى قوله لان العار الخ قضية ذلك ان الثيبة البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب كذا في سم على حجب وفي كون هذا قضيته نظر لا يخفى اه رشيدى (قوله لطروسفه) أى لها وكذا ولو بلغت رشيدة واستمر رشدها والزوال لا يلة المال يلوغها اه عش (قوله أذنها السكوت) اهل الاول سكوتها اذن (قوله وان زالت الخ) أى لا يوطء (قوله والمعصر) يضم فسكون فكسر قال عش ذكرها لمناسبتها للبكر اه (قوله تطلق على الخ) أى بالاشتراك على هذه المعاني لا يعلم المراد منه الا بقرينة اه عش (قوله وعلى من حاضت) أى بالفعل اه عش (قوله وعلى من ولدت) أى اول ولادة اه عش (قوله ساعة طمئت) أى حاضت ظرف لحبست (قوله اوراهقت الخ) أى قاربت عطف على ولدت (قوله عاقلة) الى قوله رزعم ان فى المغنى الا قوله واجمعوا عليه فى الصغير وقوله بهر المثل الى وعدم عداوة بينهما وقوله أى بحيث لا تخفى على اهل محلها (قوله لصحة ذلك) أى تزويج الاب بغير اذن (قوله ويساره الخ) وخذ منه انه لو زوجهما يؤجل وكان الزوج موسراً بهر المثل صح وان لم يكن موسراً بالمسمى وهو متجه لا نعلم بخساً من حقها شيئاً وان لو زوجهما يؤجل اعتبر يساره به ايضاً وعليه قاطعاً ان البرة وقت - لمول الاجل اه سيد عمر (قوله بهر المثل الخ) عبارة النهاية والمغنى بحال صداقها عليه فلو زوجهما من ميسره لم يصح لانه يخدعها حقها اه قال عش قوله بحال صداقها الخ بان يكون فى ملكه ذلك نقداً كان او غير ذلك فخر اذ ذلك او بغيره فالمدار على كونه فى ملكه عند العقد وينبغي ان مثل ذلك فى الصحة ما يقع كثيره ان غير الزوج كايه يدفع عنه لولى

من إضافة المصدر للمفعول والمعنى دعواها مجرد أقراره وقوله عن دعوى نفس الحق أى النكاح (قوله ويلزم منه تكذيب البينة بأقراره الخ) أى وهى مقدمة عليه فلا رث كذا ينبغي بدليل والارث لا يثبت بالشك (قوله والحاصل^(١)) انظر مطابقة هذا الحاصل لما تقدم عن التهمة وابن عجيل من اعتبار دعوى نكاح جديد عن افتناء البعض من اعتبار دعوى نكاح مفصل ثم رأت من تبع الشارح فى ذلك فأوردت عليه أنه لا مطابقة بين هذا الحاصل وما ذكر قبله لما بينته فلم يجب بمقتضى بل قال يحمل هذا الحاصل على ما تقدم (قوله وان لم يل المال الى قوله لان العار عليه الخ) قضية ذلك ان الثيبة البالغة التى طراسفها بعد البلوغ لا يزوجه الا الاب (قوله ويساره بهر المثل على المعتمد الخ) ويساره بحال صداقها عليه شرح مر

الحيض وعلى من حاضت وعلى من ولدت او حبست فى البيت ساعة طمئت أو راهقت العشرين (صغيرة وكبيرة) عاقلة ومجنونة (بغير اذن) لخبر الدارقطنى الثيب أحق بنفسها من وليها والبكر يزوجهما ابوها واجمعوا عليه فى الصغيرة ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج ويساره بهر المثل على المعتمد كما بينته فى شرح الارشاد (١) (قول المحشى قوله والحاصل الخ) ليس فى نسخ الشارح التى بايدىنا

وعدم عداوة ظاهرة اى
بحيث لا تخفى على اهل محلها
بينها وبين الاب وزعم ان
انتفاء هذه شرط للجواز
لا للصحة غير صحيح فان قلت
يلزم من اشتراط عدالته
انتفاء عداوته لثنا فيهما
قلت ممنوع لما استعمله في
مباحثها انها قد لا تكون
مفسدة والحق الخفاف
بالمجبر وكيله وعليه فالظاهر
انه لا يشترط فيه ظهورها
لوضوح الفرق بينهما
ولجواز مباشرته لذلك لا
لصحة كونه بمنزلة الحال
من نقد البلد وسياق في
مهر المثل ما يعلم منه ان محل
ذلك فيمن لم يعتد الناجل
او غير نقد البلد والاجاز
بالمؤجل وبغير نقد البلد
على ما فيه مما سا ذكره ثم
فتنظرن له واشترطان لا
تنصرون به لنحوهم او عى
ولا لا فسخ وان لا يلزمها الحج
ولا اشترط اذنها لثنا فيهما
الزوج منه ضعيفان بل
الثاني شاذ لوجود العلة مع
اذهما (ويستحب استئذانها)
اى البالغة العاقلة ولو
سكرانة تطيبها لحاظرها
وعليه جملوا خبر مسلم
والبكر يستامرهما ابوها
جمعا بينه وبين خبر
الدارقطنى السابق اى بناء
على ثبوت قوله فيه يزوجه
ابوها الصريح فى الاجبار
وقد نازع فيه الشافعى رضى
الله عنه لكن المحرر فى محله

المرأة قبل العقد الصداق فانه وان لم يكن هبة إلا انه ينزل منزلتها وخرج بقولنا فى ملكه ان الزوج يستعير من
بعض اقاربهم مثلاً مصاعاً ونحوه ليدفعه للمرأة الى ان يوسر فيدفع لها الصداق ويسترد ما دفعه لها ليرده على
مالكه فلا يكتفى لعدم ملكه والعقد المرتب عليه فاسد حيث وقع الا اذن معتبر منها بقى ما لو قال ولى المرأة لولى
الزوج زوجت بنتى ابنك مما تفرش فى ذمتك ما لا فلا يصح وطريق الصحة ان يهب الصداق لولده ويقبضه
له وهل استحقاق الجمعات كالأمانة ونحوها كافى فى اليسار لانه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل مال الصداق
ام لا فيه نظروا الا قرب الاول ومثل ذلك ما لو تجمداى اجتماع له فى جملة الوفاء او الدى وانما فى بذلك وإن
لم يقبضه لانه كالوديعة عند الناظر وعند من يصرف الجارية اهـ (قوله وعدم عداوة بينهما الخ) ولا يتم اعتبار
ظهور العداوة هنا كما اعتبره ثم اى بينهما وبين الولى لظهور الفرق بين الزوج والولى بل قد يقال كما قال شيخنا
انه لا حاجة الى ما قاله لان انتفاء العداوة بينهما وبين الولى يقتضى ان لا يزوجه الا لى يحصل لها منه حظ
ومصلحة لشفقة عليه اهـ (قوله بينهما وبينه) امام مجرد ذكر اهتمامه من غير ضرر فلا يؤثر لئلا يكره
لولى ان يزوجه ما كان نص عليه فى الام معنى ونهاية (قوله وعدم عداوة ظاهرة الخ) الظاهر ان المداور على
ثبوت العداوة وانتفاءها من جانب الولى لا من جانبها حتى لو كان يحبها وهى تعاديه كان له الا جبار وفي عكسه
ليس له فتأمل اهـ سيد عمر (قوله ان انتفاء هذه) اى العداوة بينهما وبين الاب (قوله فى مباحثها) اى العدالة
وقوله انها اى العداوة (قوله والحق الخفاف) اى فى الشروط المذكورة اهـ عى (قوله وكيله) ينبغى
ان محله ما لم يعين الولى له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته مراه سم (قوله وعليه) اى الاخلاق (قوله
لا يشترط ظهورها) اى بل يكون مجرد العداوة ما نعاو قوله لوضوح الفرق الخ وهو ان شفقة الولى تدعوه
لرعاية المصلحة ولو مع العداوة الباطنة بخلاف الوكيل فانه لا شفقة له فربما حملته العداوة على عدم رعاية
المصلحة اهـ عى (قوله ولجواز الخ) عطف على لصحة الخ اى ويشترط لجواز الخ اهـ سم (قوله ان محل
ذلك) اى اشترط جواز المباشرة بالحلول ونقد البلد (قوله ولا اجاز بالمؤجل) ومنه ما يقع الان من جعل
بعض الصداق حالاً وبعضه مؤجلاً باجل معلوم فيصح اهـ عى (قوله واشترط الخ) نقل فى المغنى هذين
الشرطين مع بقية الشرط عن ابن العادى ولم يتبعه الا انه لم يذكر فى الاول منهما ما زاد الشارح بقوله والا
فسخ واقضى كلامه انهما من شروط الجواز لا الصحة اهـ سيد عمر (قوله واشترط الخ مبتدأ خبره ضعيفان
والثنية باعتبار ملاحظة المضاف فى المعطوف وهو ان لا يلزمها (قوله والافسخ) ضعيف اهـ عى (قوله
لوجود العلة) اى منع الزوج لها من الحج اهـ سم (قوله اى البالغة) الى الفرع فى النهاية الا قوله اى بناء
الى اما الصغيرة (قوله سكرانة) لعل المراد بها من هى فى اول نشوة السكر والا فسيكف يحصل المقصود من
تطبيب خاطرها فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله تطيبها لحاظرها) وخروجها من خلاف من اوجبه وكان وجهه
عدم ذكره لهذا التعليل هنا وذكره فيما يأتى فى الصغيرة غرابته ثم وشهرته هنا اهـ سيد عمر ولك ان توجهه
بكونه معلوماً يأتى بالاولى (قوله وعليه) اى التنب (قوله على ثبوت قوله) اى الدارقطنى وبجمله ان
الضمير للابى وقوله فيه الخبر السابق وقوله يزوجه ابوها بدل من قوله يعنى على ثبوت صدور هذا القول
عنه صلى الله عليه وسلم وانظر لم استقط لفظه والبكر (قوله الصريح فى الاجبار) يتأمل سم اقول وجهه
واضح لان كونه مزوجاً لها لا ينافى اشترط الاذن كفى الحواى اهـ سيد عمر اقول لا يبقى حينئذ لقوله والبكر
بعد قوله لئيب احق الخ فائدة مع ان القصد بالحديث بيان الفرق بين الثيب والبكر (قوله فتعين للجمع

(قوله وكيله الخ) كذا مر (قوله وكيله) ينبغى ان محله ما لم يعين الولى له الزوج فان عينه لم تؤثر عداوته
م (قوله ولجواز الخ) عطف على لصحة (قوله لوجود العلة) اى منع الزوج (قوله الصريح فى الاجبار) يتأمل
(قوله حرة) كان ينبغى التقييد بهذا ايضا فيما تقدم فى قوله وليس له الخ (فرع) خاق له قبلان فينبغى
ان يقال ان كانا اصلين زالت البكارة بوطء احدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر او احدهما زائدا
وتميز فالمدار فى زوال البكارة وحصول الدخول على الاصلى وإن اشتبه فالمدار فى ذلك عليهما فلا يثبت لإجبار

ويبحث نديه في الميزة لا إطلاق الخبر ولا ن بعض الأئمة أوجهه ويسن أن لا يزوجهما حيث لا الحاجة أو مصلحة وأن يرسل لموليته ثقة لا تحتشمها
والام أولى ليعلم ما في نفسها (وليس تزويج ثيب) عاقلة (الابا ذنها) لخبر مسلم الثيب (٢٤٥) أحق بنفسها من وليها ووجهه أنها لما

مارست الرجال زالت
غباوتها وعرفت ما يضرها
منهم وما ينفعها بخلاف
البكر (فرع) حاصل
كلام الشافعي رضي الله عنه
في مختصر البويطي وغيره
أن الزوج لو قلب اسمه
فاستؤذنت المرأة فيمن
اسمه كذا وليس هو اسمه
صح نكاحه أن اشارت
اليه الأذنة كزوجي بهذا
لخاطبه الولي بالنكاح وإلا
فلا والحق بأشارتها اليه
نيتها التزويج من خطبتها
إذا كان تقدم له خطبتها
(فإن كانت) الثيب (صغيرة)

عاقلة حرة (لم تزوج حتى
تبلى) لوجوب اذنها وهو
متعذر مع صغرها أما
المجنونة فتزوج كما يأتي
وأما القنة فيزوجها السيد
مطلقا (والجد) أبو الأب
وإن علا (كالأب عند
عدمه) أو غدم أهليته لأن
له ولادة وعصوبة كالأب
بل أولى ومن ثم اختص
بتوليها للطرفين ووكيل كل
مثله (وسواء) في وجود
الثبوبة المقتضية لاعتبار
اذنها (زالت بكارتها بوطه
حلال أو حرام) وإن
عادت وكان الوطه حالة
النوم أو نحوه أو من نحو

الخ) فيه أنه مبني على التنافي المبني على أن يزوجهما أبوها صريح في الإيجاب وقد علم ما فيه اه سيد عمر وقد مر
ما فيه (قوله) ويبحث نديه الخ) عبارة المغني والاسنى ويسن استيفاء المراهقة اه (قوله) ويسن إلى الفرع
في المغني (قوله) لا الحاجة أو مصلحة (قوله) أن لا يزوجهما) أي البكر حيث نأى حين إذا كانت صغيرة اه
عش (قوله) ثقة) عبارة المغني نسوة ثقات ينظرون ما في نفسها اه (قوله) والام أولى) لأنها تطلع على مالا
يطلع عليه غيرها اه معنى (قول المتن) وليس له تزويج ثيب الخ) (فرع) خلق لها قبل أن فينبغي أن يقال إن
كانا أصليين زالت البكارة بوطه أحدهما وحصل الدخول به حتى يستقر المهر أو أحدهما زاندا وتميز فالمدار
في زوال البكارة وحصول الدخول على الأصلي وإن اشتبه فالمدار في ذلك عليهما فلا يفتي إيجاب الولي بوطه
أحدهما لأن إيجابه ثابت فلا يزول بالاحتمال اه سم وفي عش عن الزياي ما يوافق (قوله) لما مارست
الرجال) أي بوطه قبلها لما يأتي أن الوطه في الدبر لا يمنع من الإيجاب ومع ذلك هو جري على الغالب لما يأتي أيضا
في بوطه القردة مثلا اه عش (قوله) وليس هو اسمه) أي الأصلي (قوله) تقدم له) أي لعل المراد فقط عاقلة إلى
قوله وقضيته في النهاية وكذا في المغني إلا قوله بل أولى وقوله وإيراد الشبهة إلى المتن (قوله) حرة) كان ينبغي
التقييد بهذا أيضا فأتى تقدم في قوله وليس له الخ اه سم أي وفيما يأتي في قوله وتزوج الثيب الخ (قوله)
فيزوجها السيد) وكذا وليه عند المصلحة اه معنى (قوله) مطلقا) أي ثيبا أو غيرا صغيرة أو كبيرة اه عش
أي عاقلة أو مجنونة (قوله) أو غدم أهليته) أي لعدم أهليته اه (قوله) بل أولى) قد يقال ما وجه الأولوية
فإن الولادة والعصوبة في الأب بلا واسطة وفيه بواسطة الأب ومن ثم يقدم عليه هنا وفي الأثر وغير ذلك
وأما توليه للطرفين إلا في فلولائه على صاحبيه مادون كل من الأبوين لا لا ولويته فليتا مل اه سيد عمر (قوله)
ووكيل كل مثله) لكن الجد يوكّل فيهما ووكيل كل واحد يتولى طرفا فقط نهاية ومعنى (قول المتن
بوطه حلال) أو شبهة اه نهاية وعبارة المغني أو بوطه لا يوصف بهما كشبهة اه معنى وكان ينبغي للشارح
أن يزيد ذلك أيضا ليظهر قوله إلا في أو من نحو قرد (قوله) أو نحوه) كالسكر والاكراه (قوله) وإيراد الشبهة
أي ووطه الشبهة عليه أي على المتن (قوله) وإن وطأها) أي الشبهة اه سم (قوله) فعله) أي الواطيء بشبهة
(قوله) من هذه الحيثية) أي من حيث كونه كالعافل (قوله) وإن وصف بالحل الخ) في وصفه باعتبار ذاته بالحل
نظر بل الوجه أنه باعتبار ذاته حرام وباعتبار عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضي
كون الحل للذات اه سم واقروا الرشيدى وقال السيد عمر ما نصه يتأمل كلام الشارح والفاضل المحشى يعلم
أن كلام الشارح أدق وأتباع الحق أحق اه (قوله) وقولهم الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله فلا يوصف
فعله الخ (قوله) من الأحكام الخمسة) أي الوجوب والندب والحرم والسكران والباحة وقوله والاستة أي
بزيادة المتأخرين خلاف الأولى اه عش (قول المتن) ولا أثر لزووالها الخ) وتصديق المكلف في دعوى البكارة
وإن كانت فاسقة قال ابن المقرئ بلايين وكذا في دعوى الثبوبة قبل العقد وإن لم تزوج ولا تسال عن الوطه
فإن ادعت الثبوبة بعد العقد قد زوجها الولي بغير اذنها نطقا فهو المصدق بيمينه ما في تصديقها من إبطال
النكاح بل لو شهدت أربع نسوة بثبوتها عند العقد يبطل لجواز إزالتها بأصبع أو نحوه وإنها خلقت

الولي بوطه أحدهما لأن إيجابه ثابت فلا يزول بالاحتمال (قوله) إن وطأها) أي الشبهة (قوله) وإن
وصف بالحل في ذاته) في كون الوصف بالحل باعتبار ذاته نظر والوجه أنه باعتبار ذاته حرام وباعتبار
عارضه من الاشتباه والظن حلال وانتفاء الائتم للعذر لا يقتضي كون الحل للذات (قوله) ثيب) الأرجح
خلافه شرح مر قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف كاصله أن البكر لو وطئت في قبلها ولم تزل
بكرتها بان كانت غوراء وهي التي بكرتها داخل الفرع حكمها كسائر الأباكر وهو كمنظيره إلا في

قرد كما قاله الأذرعى لأنها في ذلك تسمى ثيبا فيشملها الخبر وإيراد الشبهة عليه لقولهم إن وطأها لا يوصف بحل ولا حرمة غير صحيح
لأن معناه أن الواطيء معها كالعافل في عدم التكليف فلا يوصف فعله بذلك من هذه الحيثية وإن وصف بالحل في ذاته لعدم الائتم
فيه وقولهم لا يخلو فعل من الأحكام الخمسة أو الستة محله في فعل المكلف (ولا أثر) لخلقها بالبكارة ولا (لزووالها بلا ووطه كسقطه) واحدة حيث

واصبح (في الاصح) خلافا لشرح مسلم ولا لوطنها في الدبر لانهم تمارس الرجال بالوطء في محل البكارة وهي على غباوتها وحياؤها وقضيتها ان الغوراء اذا وطئت في فرجها ثيب (٢٤٦) وان بقيت بكارتها بل هي اولى من نحو النائمة ويفرق بين هذا وما يأتي في التحليل بان بكارتها

انما اشترط زوالها ثم مباغلة في التنفير عما شرع التحليل لاجله من الطلاق الثلاث ولا كذلك هنا لان المدار على زوال الحياء بالوطء وهو هنا كذلك (ومن على حاشية النسب) اي طرفه وفيه استعارة بالكتابة رشح لها بذكر الحاشية (كاخ وعم لا يزوج صغيرة) ولو مجنونة (بحال) اما الثيب فواضح واما البكر فللخبير السابق وليسوا في معنى الاب لو فور شفقتة (وتزوج الثيب) العاقلة (البالغة) الخرساء باشارتها المفهمة والناطقة (بصرح الاذن) ولو بلفظ الوكالة للاب او غيره او بقولها اذنت له ان يعقد لي وان لم تذكر نكاحا كما بحث ويؤيده قولهم يكفي قولها رضيت بمن يرضاه ابني او امي او بما يفعله ابني وهم في ذكر النكاح لان رضيت امي او بما تفعله ابني او بما تفعله ابني الا ان تريده بما يفعله فيكون اه (قوله) بما يفعله اي بان تقول ان رضيت ابني رضيت بما يفعله اه ع (قوله السابق) اي عقب قول المتن بالاذنها وقوله وصح خبر الخ اقتصر عليه المغنى (قوله ان ازوج) اي فلانا (قوله متضمن للاذن الخ) اي وان لم يتقدم عليه استئذان من الولي اه ع (قوله قبل كال العقد) ولورجعت قبل العقد او معه بطل اذنها اه ع (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل

بدونها كما ذكره الماوردي والرويانى وان افق القاضي بخلافه نهاية ومعنى وشرح الروض قال ع ش قوله وتصدق المكافاة في دعوى البكارة اي فيسكتني بسكوتهما وتزوج بالا جبار وقوله ولو فاسقة شمل ذلك مالو زوجت بشرط البكارة وادعى الزوج بعد العقد والدخول انه وجدها ثيبا لان الاصل عدم ما ادعاه وبتقدير انه وجدها كذلك جاز ان يكون زوالها بمحبة حيض او نحوه فهي بكر ولو لم توجد العذرة اه (قوله واصبع) ونحوه اه معنى (قوله ولا لوطنها في الدبر) اي وان زالت بكارتها بسببه اه ع ش وكان الاولى الاخصر وبوطء في الدبر (قوله لانهم تمارس الخ) تعليل لما في المتن والشرح جميعا فالتنفي راجع للمقيّد وقيد معما (قوله وقضيتها) اي التعليل (قوله ان الغوراء الخ) وهي التي بكارتها داخل الفرج اه شرح الروض (قوله اذا وطئت في فرجها ثيب الخ) والارجح خلافه بل هي كسائر الابكار كظهيره الا في التحليل نهاية ومعنى (قوله ثم) اي فيما يأتي في التحليل (قوله لاجله) اي لاجل التنفير عنه (قوله وهو هنا كذلك) اي وزوال الحياء في الغوراء المذكورة بالوطء او المعنى والا مرفى في الغوراء المذكورة انها مزالة الحياء بالوطء (قوله ورشح) الاولى وخيل (قول المتن كاخ وعم) اي لا بون ولا بون ابواب وبن كل منهما معنى ونهاية (قول المتن بحال) اي بكرا كانت او ثيبا على ومعنى (قوله للخبير الخ) اي لفهمه وهو قوله السابق اي عقب قول المتن بغير اذنها عبارة المغنى والمحلى عقب المتن نصها لانه انما يزوج بالاذن واذنها غير معتبر اه (قوله وليسوا الخ) دفع لما يترجم من قياسهم على الاب في الخبر السابق كالجد (قوله باشارتها المفهمة) او بكتبتها كما بحثه الاذرعى وهو ظاهر ان نوت به الاذن كما قالوه في ان كتابته بالطلاق كناية على الصحيح فلم تكن اشارة مفهمة ولا كتابة فالوجه انها كالمجنونة فزوجه الاب ثم الجدم الحاكم دون غيرهم نهاية ومعنى وقولها فالوجه الخ سيد ذكره الشارح ايضا قال ع ش قوله وهو ظاهر ان نوت الخ قيد في السكتب ومثلها اشارتها التي يفهمها الفطن دون غيره في انها كناية تحتاج الى النية وقوله ان نوت به الاذن اي ويعلم ذلك بكتبتها ثانيا وقوله فزوجه الاب اي صغيرة كانت او كبيرة ثيبا او بكرا اه (قوله المفهمة) ظاهر اطلاق المفهمة مع قوله والناطقة بصرح الاذن انه يكتفي باشارتها وان لم تكن صريحة بان يختص بفهمها الفطنون وان كان لها اشارة صحيحة وهي التي يختص بها من ذكر وقد يشكك بما مرفى في الصيغة فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولو بلفظ الوكالة) الى المتن في النهاية (قوله وهم في ذكر النكاح) اي والحال ان من عندها متفادون في ذكر النكاح اه رشيدى واستظهر ع ش وهو صريح صنيع المغنى انه راجع لقوله يكفي قولها رضيت الخ (قوله لا ان رضيت امي) اي لا قولها رضيت ان رضيت الخ وقوله او بما تفعله اي امي وقوله مطلقا اي سواء كانوا في ذكر النكاح ام لا اه ع ش (قوله ولا ان رضيت الخ) عبارة المغنى وكذا لا يكتفي رضيت ان رضيت ابني الا ان تريده رضيت بما يفعله فيكون اه (قوله) بما يفعله اي بان تقول ان رضيت ابني رضيت بما يفعله اه ع ش (قوله السابق) اي عقب قول المتن بالاذنها وقوله وصح خبر الخ اقتصر عليه المغنى (قوله ان ازوج) اي فلانا (قوله متضمن للاذن الخ) اي وان لم يتقدم عليه استئذان من الولي اه ع ش (قوله قبل كال العقد) ولورجعت قبل العقد او معه بطل اذنها اه ع ش (قوله لا يقبل قولها) اي بعده وقوله فيه اي الرجوع (قوله ولو اذنت الخ) المفهوم من السياق انه في الثيب وينبغي ان يجري ما ذكر في اذن البكر بالسكوت اه سم (قوله ثم عزل

استئذان ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كال العقد لكن لا يقبل قولها فيه الا بيينة قال الاسنوى وغيره الخ ولو اذنت له ثم عزل نفسه لم ينعزل كما قضاه كلامهم اي لان رايته بالانصاف لم يؤثر فيها اعزله لنفسه وقيد بعضهم با اذا قبل الاذن والا

كان رده او عضله لابطالاله فلا يزوجها الا باذن جديد قيل وفيه نظراى لما ذكرته (ويكفي في البكر) البالغة العاقلة اذا استؤذنت وإن لم تعلم الزوج سواء اعلمت ان سكوتها اذن ام لا كما في شرح مسلم عن مذهبينا ومذهب الجمهور و يفرق بين هذا واشترط العلم بكون السكوت نكولا بان السكوت ثم مسقط لحقه فاشترط تقصيره به وهو يستدعي العلم بذلك وهنا مثبت لحقها فاكفى به منها مطلقا (سكوتها) الذي لم يقترن بنحو بقاء مع صياح او ضرب خذل للمجبر قطعاً وغيره بالنسبة للنكاح ولو لم يغير كفو لالدون مهر المثل او كونه من غير نقد البلد (في الاصح) لخبر مسلم السابق ولقوة حياثها كسكوتها قولها لم لا يجوز ان اذن جوابا بقوله لا يجوز ان ازوجك (٣٤٧) او تاذنين اما لا اذالم تستاذن ولا نمازج

بمحضرها فلا يكفى سكوتها وافق البيهقي بانها لو اذنت بخبره بيلوغها فزوجت ثم قالت لم اكن بالغة حين اقررت صدقت بيمينها وفيه نظر اذ كيف يبطل النكاح بمجرد قولها السابق منها انقيضه لاسماع عدم ابدانها عذر في ذلك وتردد شيخنا في خرساء لا إشارة لها مفهومة ولا كتابة ثم رجح انها كاللجنونة (المعتق) وعصبته (والسلطان كالاخ) فيزوجون الثيب البالغة بصريح الاذن والبكر البالغة الاذن والبكر البالغة بسكوتها وكون السلطان كالاخ في هذا لا ينافي انفراد عنه بمسائل بزواج فيها دون الاخ كاللجنونة (واحق الاولياء) بالتزويج (اب) لانه اشفقهم (ثم جسد) ابو الاب (ثم ابوه) وان علا تميزه بالولادة (ثم اخ لا بون اولاب) اي ثم لاب كما سنذكره لادلائه بالاب (ثم ابنه وان سفل) كذلك (ثم عم) لا بون ثم لاب (ثم سائر العصبة كالارث)

(الخ) اي الولي (قوله البالغة) الى قوله سواء في النهاية وإلى قوله كما في شرح مسلم في المغنى (قوله) اذا استؤذنت اي سواء كان الاستئذان من المجبر او من غيره اه ع ش (قوله) تقصيره به اي بالسكوت (قوله) وهو يستدعي (الخ) اي التقصير (قوله) مثبت لحقها لعل المراد بالحق هنا استحقاتها بالصدق ونحوه وعلى هذا يرد عليه كما انه مثبت لذلك كذلك مسقط لحق استقلالها فليحذر (قوله) به منها اي بالسكوت من البكر مطلقا علمت بذلك ام لا (قوله) الذي لم يقترن الى قوله وافق في المغنى وإلى قول المتن فان كان في النهاية الا قوله بخلاف الى ومن ثم (قوله) مع صياح (الخ) اي بخلاف مجرد البكاء فيكفى السكوت المقارن به كما صرح به المغنى (قوله) للمجبر قطعاً إشارة إلى ان الخلاف في غير المجبر اي ويكفي في البكر سكوتها للمجبر قطعاً وغيره في الاصح (قوله) بالنسبة للنكاح (الخ) قيد في كل من المجبر وغيره سم وع ش ورشيدى (قوله) ولو لم يغير كفو (قوله) ولو اذنت بكر في تزويجها بالف ثم استؤذنت لتزويجها بخمسائة فسكتت كان اذنان كان مهر مثلها مغنى وشرح الروض (قوله) لالدون مهر المثل (الخ) اي فلا يكفى سكوتها بالنسبة لذلك اه سم زاد المغنى لتعلقه بالمال كبيع مالها اه (قوله) السابق لعل في شرح ويستحب استئذانها ولكن يرد عليه انه لا دلالة في ذلك على المدعى عبارة المغنى والمحلى لخبر مسلم الايم احق بنفسها من وليها والبكر تستامر واذن اسكوتها اه وهي ظاهرة (قوله) ان اذن) الانسب لما بعده ولم لا آذن كما في المغنى (قوله) اما لا اذالم تستاذن (الخ) محترز قوله ان استؤذنت (قوله) وانما زوج محضرها (الخ) معلوم ان هذا في غير المجبر سم ورشيدى (قوله) وفيه نظر) معتمد ع ش (قوله) وتردد شيخنا (الخ) والمشهور ان التردد بين المذكورين للاذن على فليتامر وليحجر اه سيد عمر (قوله) انها كاللجنونة اي فزوجها الاب ثم الجد ثم الحاكم دون غيرهم نهاية ومغنى (قول المتن والسلطان) اريد به هنا ما يشمل القاضى اه مغنى (قوله) لتميزه اي عن بقية العصبة اه ع ش (قوله) لتميزه (الخ) كل منهم عن سائر العصبات اه مغنى (قوله) سنذكره) والان نسب سيد كره بالياء كما في النهاية (قوله) لادلائه اي الاخ بالاب فهو اقرب من ابنه اه مغنى (قوله) كذلك اي ابن اخ لا بون ثم لاب (قوله) خاص اي قوله كالارث خاص بالخبر قوله والاي بان يرجع لما قبله ايضا (قول المتن) ويقدم اخ (الخ) وعلى هذا لو غاب الشقيق لم يزوج الذي لاب بل السلطان اه مغنى (قوله) كالارث قياسا على الارث وقوله ولانه الخ معطوف عليه (وان لم يكن لها) اي اقربة الام اه رشيدى (قوله) وخرج

(قوله) سكوتها (الخ) قال في الروض لو اذنت بكر بالف ثم استؤذنت بخمسائة فسكتت فهو رضا قال في شرحه بقيد زاده تبعاً للبلقينى بقوله ان كان مهر مثلها قال وما قاله مفهوم من الفرع السابق اه اشار إلى قوله قبل فرع لو استؤذنت بكر بدون المهر لم يكف انتهي فليتامر فانه قد يمكن الفرق (قوله) بالنسبة للنكاح ولو الخ) كذا شرح مر (قوله) لالدون) هذا يرجع للمجبر ايضا بخلاف ما يوهمه صنيعة (قوله) لالدون مهر المثل او الى اخر) اي فلا يكفى السكوت بالنسبة لذلك (قوله) وانما زوج محضرها الى اخر) معلوم ان هذا في غير المجبر (قوله) وفيه نظر الى اخر) كذا مر (قوله) وكذا لو كان احدهما معتقاً الى اخر) عبارة

خاص بسائر ولا استثنى منه الجد فانه يشارك الاخ ثم ويقدم عليه هنا (ويقدم) مدل بابون على مدل باب لتميزه بما هو اقوى من ذلك في سائر المنازل فيتميز بقدم اخ لا بون على اخ لاب في الاظهر) كالارث ولانه اقرب واشفق وقرابة الام مرجحة وإن لم يكن لها دخل هنا كما رجح بها العم الشقيق في الارث وان لم يكن لها دخل فيه اذ العم للام لا يرث وخرج بقول لم يتميز الى آخره لبا نعام احدهما لا بون والآخر لاب لكنه اخوها لا ما فهو الولي لادلائه بالجد والام والاول انما يدل بالجد والجد بخلاف ما لو كان الذي للاب معتقاً فان الشقيق يقدم عليه على الاوجه ويوجه بان المتعارض حينئذ لا فريية والاولى مقدمة ومن ثم لو كان احد ابني عم معتقاً يقدم كاترى اه (قول المحشى) قوله وكذا لو كان الخ ليس في نسخ الشرح التي بايدنا والذي فيها ومن ثم لو كان احداً ابني عم معتقاً يقدم كاترى اه

لا خالا بل هما سواء ولو كان احدهما ابنا (٢٤٨) والاخر اخا لام قدم الابن (ولا يزوج ابن بنته) خلافا للزنى كالامة

بقولي الخ) الى قول المتن فان كان في المعنى الا قوله فالظاهر الى على ان نكاحه (قوله لا خالا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتي منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فيأتي منها بنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها اه سم (قوله ولو كان احدهما ابنا الخ) ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوسى اه سم اقول لا حاجة اليه الا ان فرضناهما في الدرجة الاولى من بنوة العم وليس يلزم اه سيد عمر (قوله بدفع العار عنه) اى عن النسب سم ومعنى (قوله) واما قول ام سلمة الخ) عبارة المعنى فان قيل يدل للصحة قوله صلى الله عليه وسلم لما اراد ان يتزوج ام سلمة قال لا ينه عمر قم فزوج رسول الله ﷺ اجيب باجوبة احدها ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى ولي وانما قال صلى الله عليه وسلم ذلك استطابة لخاطره الخ اه وهذه ظاهرة بخلاف ما في الشارح فان قول الصحابي ليس بدليل حتى نحتاج الى الجواب عنه (قوله قول ام سلمة الخ) كان الاولى ذكر هذا منسوبا لمن رواه ليتأتى رده الا ان الذى حاصله انهم لم يقل لا ينهوا ولا يبعدان صدر به هذه العبارة التى حاصلا الجزم بانها قالت لا ينهافلا يتأتى الرد بما يأتى فتأمل اه رشيدى (قوله لا ينهوا) اى لاسمه (قوله فظن الراوى الخ) اى فزاد لفظه ابنا بين اللام وعمر (قوله على ان) لا يخفى انه كالجواب الا انى جواب تسليمى فكان المناسب ان يذكره بعد التسليم الا انى (قوله فهو) اى قول ام سلمة الخ وقوله له اى لا ينه عمر (قول المتن ابن ابن عم) يفهم انه لا يتصور ان يكون ابن عمها ابنا وليس مرادا بل يتصور بوطء الشبهة ونكاح المجوسى ويتصور ان يكون مال كمالها بان يكون مكاتبها وياذن لسيده فيزوجها بالملك اه معنى (قوله او نحو الخ) الى قوله ولو اماما فى النهاية والمعنى (قوله او نحو اخ الخ) او ابن اخيها او ابن عمها اه معنى (قول المتن او قاضيا) او محكما او وكيلها عن وليها كما قاله الماوردى اه معنى (قوله لم يغير مقتضية لا مانعة) فاذا وجد معها سبب اخر يقتضى الولاية لم تمنعه معنى عبارة ع ش (قوله لم يغير مقتضية) دفع به ما يتوهم من ان البنوة اذا اجتمعت مع غيرها سلبت الولاية عنه لانه اذا اجتمع المقتضى والمانع قدم الثانى وحاصل الجواب ان البنوة لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف ظاهر منضبط معروف بنقيض الحكم وغايته ان البنوة ليست من الاسباب المقتضية للحكم اذا لاسباب المقتضية لها هى مشاركتها في النسب بحيث يعتق من قام به السبب بدفع العار عن ذلك النسب وليست مقتضية لفعل ما يغير به الام حتى تكون مانعة من تزويجها اه (قول المتن نسب) كذا في اصله وفي بعض النسخ نسيب اه سيد عمر (قوله ان قلنا بصحة اعتاقه) خبر ومراذه وقوله لان الولاء الخ لتعليل لقوله ولو اماما الخ (قوله حينئذ) اى حين صحة اعتاق الامام باشتماله للصحة (قوله او غيره) من صورته ان يموت الامام المعتقد ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك البعثة اه سم (قوله لا عصبته) اى الامام المعتقد (قوله لا عصبته) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبه الامام فكيف قال لا عصبته وقد يجب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبيهم ووليهم وهو الامام سم وقوله وقد يجب الخ قد يقال لما يشترط اجتماع الاولياء المستوين في الدرجة في التزوج من غير كفء فلو فرض والحال ما ذكر ان التزوج من كفء ينبغي ان يكتبني باحدهم فليتأمل اه سيد عمر (قوله كلامه) اى الشارح المذكور (قوله لان تزويجه ليس لكون) ان كان مقصوده نفى الولاء عنه بالكلية فلا وجه له لانه من جملة

الثلاثة اذ لا مشاركة بينهما في النسب فلا يعتق بدفع العار عنه ولهذا لا يزوج الاخ للام واما قول ام سلمة لا ينه عمر قم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اريد به ابنا عمر المعروف لم يصح لان سنة حينئذ كان نحو ثلاث سنين فهو طفل لا يزوج فالظاهر ان الراوى وهم وانما المراد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه لانه من عصبته واسمه موافق لابنها فظن الراوى انه هو ورواية قم فزوج امك باطلة على ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يقتضى لولى فهو استطابة له وبتسليم انه ابنا وانه بالغ فهو ابن ابن عمها ولم يكن لها ولى اقرب منه ونحن نقول بولايته كما قال (فان كان) ابنا (ابن ابن عم) لها ونحو اخ بوطء شبهة او نكاح مجوس (او معتقا) لها او عصبه لمعتقها (او قاضيا زوج به) اى بذلك السبب لا بالبنوة فهى غير مقتضية لا مانعة (فان لم يوجد نسب زوج المعتقد) الرجل ولو اماما اعتق من بيت المال كذا اطلانه شارح ومراذه ان قلنا بصحة اعتاقه لان الولاء حينئذ للمسلمين فزوج نائبيهم وهو الامام المعتقد او غيره لا عصبته

القوت نعم لو اجتمع ابنا عم احدهما لا بوين والاخر لا بل لكن اخوها للام فهو ولى او ابنا عم احدهما ابنا والاخر اخوها للام فالابن ولى الخ انتهت قوله لا خالا) صورة كونه ابن عم وخالا ان يتزوج زيد امرأة لها بنت من غيره فيأتي منها بولد ويتزوج اخوه بنتها المذكورة فيأتي منها بنت فولد زيد ابن عم هذه البنت واخوها فهو خالها (قوله ولو كان احدهما ابنا الخ) اى ويتصور ذلك في الشبهة ونكاح نحو المجوس (قوله بدفع العار عنه) اى النسب (قوله الرجل) خرج المرأة (قوله لان الولاء حينئذ للمسلمين الخ) قد يقال قضية كون الولاء للمسلمين انهم يزوجون ومنهم عصبه الامام فكيف قال لا عصبته وقد يجب بانه لما لم يمكن اجتماع جميع المسلمين تعين اعتبار نائبيهم ووليهم وهو الامام (قوله او غيره)

المستحقين وإن كان نائباً عن باقهم وإن كان نفي انحصاره فيه فلا يتوقف التزويج عليه إلا إن كان من غير كفة على أنه لا ينبغي أن يعمل بما علل به إذ لا استلزامه سيد عمر ولك أن تدفع الاشكال بأن مقصوده سببته الولاية لا نفي أصل الولاية (قوله ولو انثى) إلى قوله ولو تزوج في المغنى إلا قوله وسياتي إلى المتن وإلى قول المتن ويزوج في النهاية ولو انثى غاية في الضمير المضاف إليه اهـ رشيدى عبارة سم وعش أى ولو كان المعتق انثى اهـ زاد السيد عمر مانعه فيقتضى أن تزوجها حينئذ عصبة سيدتها كالارث وليس على إطلاقه بل على التفصيل الآتى بين الحياة والموت فالأولى إسقاط قوله ولو انثى وقصر هذا الحكم على عتيقة المعتق الذكور وأما عتيقة الانثى فسياتي ما فيه وفي كلام الفاضل المحشى إشارة إلى ما ذكرناه اهـ (قوله لئمة) اللحمة بضم اللام القرابة اهـ مختار اهـ ع ش (قوله وكذا العم على أبى الجد) أى وعم أبى المعتق يقدم على جد جده وهكذا كل عم أقرب للمعتق بدرجة يقدم على من فوقه من الأصول اهـ ع ش (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه الخ) اخذ هذا من قوله السابق آنفاً أو عصبة لمعتقها اهـ سم (قوله ولو تزوج الخ) (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوج من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهم أو واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبته الآخر ولومات أحدهما ورثه الآخر استقل بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا تزوجها أحدها برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين نهاية ومغنى وأسنى (قوله زوجها وإلى أبيها) خلافاً للمغنى حيث قال لا يزوجها وإلى الأب وكلام الكافية يقتضى أنه المذهب وهو الظاهر وإن قال صاحب الاشراف التزويج لم وإلى الأب (قوله وإلى أبيها) أى بعد فقده ومعلوم أن الكلام فيما إذا فقد عصبة النسب اهـ ع ش (قوله بعد فقد عصبة) إلى قوله والمكاتب في النهاية والمغنى (قول المتن مادامت حية) دخل فيه ما لو جنت المعتقة وليس لها أب ولا جد فيزوج عتيقها السلطان لأنه الولي للجنونة الآن دون عصبة المعتقة من النسب كاخيهما وابن عمها إذ لا ولاية لهم على المعتقة الآن اهـ ع ش (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العاقلة لم يزوج عتيقها بصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق ولها امتها عن كفارة القتل سم وهو محل تأمل إذ لا ولاية في الصورة المذكورة لم تنذف وإنما الممتنى خصوص الاجبار ولا يلزم من انتفاؤه انتفاؤه ما فالحاصل أن الذى يتجه في هذه الصورة أن الولي زوجها والفرق بينها وبين ما ياتى على ما فيه واضح اذ تلك يتوقف تزويجها على إذن سيدتها بخلاف العتيقة اهـ سيد عمر أقول ما ذكره

من صورته أن يموت الامام المعتق ثم يتولى غيره الامامة فيزوج تلك العتيقة (قوله في المتن ثم عصبتها) وإذا وجد المعتق وبه مانع فليزوج عصبتها كما سيأتى (قوله في المتن ثم عصبتها ولو انثى) أى ولو كان المعتق انثى وقضية هذا أن المعتقة الانثى تزوج عتيقها بعد فقد عصبة العتيقة من النسب وعصبات المعتقة ترتبها ولو في حياتها حتى يزوجها ابنها في حياتها ويتقدم على أبيها مع أنه ليس كذلك فى هذا الكلام اجمال فصله قوله ويزوج عتيقة المرأة الخ ولو حمل هذا الكلام على المعتق الرجل لأن المرأة تاتى لم يحتج إلى ذلك فليتامل (قوله ولو انثى) عبارة الزركشى أى سواء كان المعتق رجلاً أو امرأة اهـ (قوله ويقدم ابن المعتق في أمه) اخذها من قوله السابق آنفاً أو عصبة لمعتقها (فرع) وإن اعتقها اثنان اشترط رضاها فيوكلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا ويزوجها من أحدهما الآخر مع السلطان فإن ماتا اشترط في تزويجها اثنان من عصبتهم أو واحد من عصبة أحدهما والآخر من عصبة الآخر وإن مات أحدهما كفى موافقة أحد عصبته الآخر ولومات أحدهما ورثه الآخر استقل الآخر بتزويجها ولو اجتمع عدد من عصبات المعتق في درجة كبنين وإخوة كانوا كالأخوة في النسب فإذا زوجها أحدهم برضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين صرح به فى الأصل شرح الروض (قوله وقضية كلام الكافية الخ) كذا شرح مر (قوله تبعاً للولاية عليها) يؤخذ منه أنه لو لم يكن عليها ولاية كالثيب الصغيرة العاقلة لم يزوج عتيقها

(ثم عصبتها) ولو انثى لمخير
الولاء لئمة كالحمة النسب
وسيأتى حكم عتيقة الخنثى
(كالارث) بالولاء فى
ترتيبهم فيقدم بعد عصبة
المعتق معتق المعتق ثم عصبة
وهكذا ويقدم أخو المعتق
وابن أخيه على جده وكذا
العم على أبى الجد ويقدم
ابن المعتق فى أمه على أبى
المعتق لأن التعصيب له ولو
تزوج عتيق بجرة الأصل
فانت بنت زوجها وإلى
أبيها كما قال الأستاذ أبو طاهر
وقضية كلام الكفاءة أنه
لا يزوجها إلا الحاكم والاول
هو المنقول لتصريحهم كما ياتى
بان الولاء لم وإلى الأب
(ويزوج عتيقة المرأة)
بعد فقد عصبة العتيقة من
النسب (من يزوج المعتقة
مادامت حية) تبعاً للولاية
عليها كأتى المعتقة فجدها
بترتيب الاولياء لا ابنتها

ويكنى سكوتها إن كانت بكرا كاشمته (٢٥٠) كلامهم خلافا لما وقع في ديباج الزركشي قيل يوم كلامه أنها لو كانت مسلمة والمعتقة

سم سيصرح به قول الشارح كالتحقيق والمغنى فإن كانت عاقلة صغيرة الخ على طريق المذهب لا البحث وايضا قوله اي السيد عمر إذ لا ولاية لظاهر المنع لماسمران الثيب لا بد من صريح إظهار الصغيرة لا اذن لها (قوله ويكنى سكوتها) اي العتيقة سم وعش (قوله زوجها) اي الولي الكافر وكذا ضمير لا زوجها (قوله زوجها) اي مع انه لا يزوجه او قوله لا يزوجه اي مع انه يزوجه ا ه سم (قوله ووليها كافر) كذا في اصله وهو صحيح وإن كان الانسب بسابقه كافر افعله قصد التفنن ا ه سيد عمر (قوله إذ لا ولاية الخ) اي فلا فائدة له نهاية ومغنى (قوله ولو بكرا) اي ولو كانت السيدة بكرا (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة والبكر وسياتي في الحاشية آخر الباب ا ه سم (قوله امتنع على ايها الخ) فديقال ينبغي ان يزوجه مطلقا لان هذا تصرف في مال ثبت كان بالمصلحة جازاه سيد عمر وهذا وجيه ولكنه مخالف لما اتفق عليه الشارح والنهاية والمغنى وذكره على طريق نقل المذهب (قوله امتنع على ايها تزويج امتها) اي كما يمتنع عليه تزويجها وقضية التقييد بالثيب انه يزوجه امة البكر القاصر فليراجع ا ه رشيدى اقول عبارة ع ش على قول النهاية كالمغنى وليس للاب اجبار امة البكر البائع ا ه فصماى فلا بد من اذن منها ان كانت بالغه والا فلا تزوج ا ه صريح في عدم صحة تزويج امة البكر القاصر (قوله من عصباتها) اي المعتقة ا ه سم (قوله وعتيقة الخ) فلولم يصح اذنه لصغره لم تزوج عتيقته اخذنا من اشتراط اذنه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر ان امة الخنثى كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه وفي شرح الروض عن الاذرعى فلوامتنع من الاذن فينبغي ان يزوجه اي عتيقته السلطان ا ه ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان والولى كأن يزوجه احدهما باذن الاخر ا ه سم بخذف (قوله باذنه) اي واذنها كما هو معلوم ا ه سم اي لاحتمال انوثة الخنثى وعبارة ع ش والرشيدى أى مع اذن العتيقة ايضا لمن يزوجه فلا بد من اجتماع الاذنين له وكذا لا بد من سبق اذنها للخنثى إذ لا يصح اذنه لمن يليه بتقدير ذكوره إلا إذا اذنت له العتيقة في التزويج ليصح توكله ا ه (قوله وكلا) اي بتقدير الذكورة او وليا اي بتقدير الانوثة ا ه مغنى (قوله يزوجهامالك بعضها) اي بلا اذن مع قريبها الخ اي باذن في غير الاب والجد (قوله فمع معتق الخ) والافق عصبتها نهاية ومغنى (قوله فان كانت) اي المكتوبة وقرله احتيج لاذنها في سيدها اي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتب محتاج سيدها لاذنها ا ه سم (قوله وزوج الحاكم) الي قوله ولا في النهاية (قوله والموقوفة الخ) اما العبد الموقوف فلا يزوج بحال اذ الحاكم وولى الموقوف عليهم ناظر المسجد ونحوه لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجه لما فيه من تعلق المهر والنفقة والسكوة با كسابه ا ه نهاية وكذا عن الشهاب الرملى وقرله فلا يزوج بحال الخ قال ع ش ظاهره وإن خاف العنت وهو ظاهر للعلة المذكورة ا ه (قوله والام تزوج الخ) عبارة النهاية ولا لا فباذن الناظر فيما يظهر كما افق به والدرج

وصورة عتيقة الصغيرة أن يعتق وليها امتها عن كفارة كالقتل (قوله ويكنى سكوتها) أى العتيقة (قوله زوجها) اي مع انه لا يزوجه او قوله لا يزوجه اي مع انه يزوجه (قوله فان كانت عاقلة الخ) خرج المجنونة والبكر وسياتي في الحاشية آخر الباب (قوله امتنع على ايها) اي إذ ليس له ولاية بزوجه ا ه (قوله من عصباتها) اي المعتقة (قوله باذنه) اي واذنها كما هو معلوم (قوله باذنه وجوبا) فلولم يصح اذنه لصغره لم يزوجه عتيقته اخذنا من اشتراط اذنه وصورة عتيقته في صغره كما مر وظاهر ان امة الخنثى كعتيقته في وجوب الاذن بل ينبغي ان يقطع بوجوبه (قوله باذنه وجوبا) قال في شرح الروض قال الاذرعى فلوامتنع من الاذن فينبغي ان يزوجه السلطان ا ه كلام شرح الروض ويمكن ان يقال بل ينبغي ان المزوج حينئذ هو السلطان والولى كأن يزوجه احدهما باذن الاخر لانه بتقدير الذكورة يكون الحق للسلطان لا لامتناعه بتقدير الانوثة يكون الحق للولى مطابقا لا عبرة بالا ممتناع فليتأمل (قوله فان كانت) اي المكتوبة (قوله احتيج لاذنها في سيدها) اي لان البعض الرقيق منها مكاتب والمكاتب محتاج سيدها لاذنها (قوله والام تزوج فيما يظهر) افق شيوخنا الشهاب الرملى بان الحاكم يزوجه امة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم أى وان انحصروا ولا لالم تزوج فيما يظهر لانه لا بد من اذن الموقوف عليه الله

ووليها كافر ين زوجها او كافرة والمعتقة مسلمة ووليها كافر لا يزوجه وليس كذلك ا ه ورد بان هذا معلوم من كلامه الاتي في اختلاف الدين (ولا يعتبر اذن المعتقة في الاصح) إذ لا ولاية لها ولا إجبار وأمة المرأة كعتيقته لكن يشترط اذن السيدة الكاملة نطقا ولو بكر اذ لا تستحي فان كانت عاقلة صغيرة ثيبا امتنع على ايها تزويج امتها (فاذا ماتت) المعتقة (زوج من له الولاء) من عصباتها فيقدم ابنها وإن سفل على ايها وان علا وعتيقة الخنثى المشكل يزوجه باذنه وجوبا على الاوجه خلافا للبعوى من يزوجه بفرض أنوثته ليكون وكلا او وليا والمبغضة يزوجهامالك بعضها مع قريبها والافق معتق بعضها والافق السلطان والمكاتب يزوجهام سيدها باذنها فان كانت بكرا مبعضة احتيج لاذنها في سيدها لا في ايها والقياس في امة المبعضة انه يزوجه باذنها قريب المبعضة من النسب ثم معتقه او مالوهمه كلام الباقين من اعتبار اذن مالك بعضها فغير صحيح اذ لا تعلق له بوجه فيما يخص بعضها الحر وزوج الحاكم امة كافر أسلمت باذنه والموقوفة باذن الموقوف عليهم أى وان انحصروا ولا لالم تزوج فيما يظهر لانه لا بد من اذن الموقوف عليه الله

وهو متعذر وبفرق بينهما وبين امه بيت المال بان الامام التصرف في هذه حتى بالبيع ونحوه بخلاف تلك وجزم غير واحد بانها لا بد من إذن الموقوفة ايضا وفيه نظر بل لا يصح لانها بالوقف لم تخرج عن حكم الملك الا في منع نحو البيع فغايتها انها كالمستولدة وهي لا يعتبر اذنها فكذا هذه (فان فقد المعتقد وعصيته زوج السلطان) وهو هنا وفيما مروي ان من شملها ولايته عاما كان او خاصا كالقاضي والمنولي لعقود الانكحة او هذا النكاح بخصوصه من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو مجتازة به وان كان اذنها له وهي (٢٥١) خارجة كايأتي لا خارجة عنه بل لا يجوز

له ان يكتب بتزويجها ولا ينفيه خلافا لشارح انه يجوز للحاكم ان يكتب بما حكم به في غير محل ولايته لان الولاية عليها لا تتعلق بالخاطب فلم يؤثر حضوره بخلافه ثم فان الحكم يتعلق بالمدعى فيكفي حضوره (وكذا بزواج السلطان) اذا عضل القريب او المعتق او عصيته اجماعا لكن بعد ثبوت العضل عنده بامتناعه منه او سكوته بحضرته بعد امره به والخاطب والمرأة حاضران او وكيلهما او بينة عند تعززه او تواريه نعم ان فسق بعضه لتكرره منه مع عدم غلبة طاعاته على معاصيه او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة زوج الا بعد ولا فلان العضل صغيرة واقفاء المصنف بانه كبيرة باجماع المسلمين مراده انه عند عدم تلك الغلبة في حكمها لتصريحه هو وغيره بانه صغيره وحكايتهم لذلك وجهها ضعيفا وللجواز بالسلطان وسيعلم بما يأتي انه يزوج ايضا عند غيبة الولى واحرامه ونكاحه مان

الله تعالى اذا اقتضت المصلحة تزويجها اه وافرهم (قوله وهو هنا) الى قول المتن وانما يحصل في النهاية الا قوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله كالقاضي الخ) ويشمل ولايته بلادنا حيث هو قراها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرها كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه نهاية وافرهم (قوله من هي الخ) مفعول زوج في المتن (قوله ان كان الخ) غايه كسابقه وقوله اذنها فاعل كان وقوله خارجة ظرف مستقر خبر هي وضميره راجع لمحل ولايته عبارة النهاية خارجة عن محل ولايته اه (قوله كايأتي) اي عن قريب في السراة (قوله لا خارجة) الى قوله ارفاء المصنف في المعنى الا قوله اجماعا وقوله او وكيلهما وقوله او قلنا بما قاله جمع انه كبيرة (قوله لا خارجة الخ) عطف على قوله من هي الخ (قوله بتزويجها) اي الخارجة من محل ولايته (قوله في غير محل الخ) في بمعنى الى كما هو ظاهر امره رشدي (قوله بامتناعه منه) اي من التزويج متعلق بثبوت الخ وقوله بحضرته وقوله بعد امره وقوله والخاطب الخ تنازع فيها امتناعه وسكوته (قوله او بينة) بالجر عطف على امتناعه (قوله لتكرره منه) اي ثلاث مرات كما قاله الشيخان وهل المراد بالمرات الثلاث الانكحة او بالنسبة الى عرض الحاكم ولو في نكاح واحد قال في المهمات فيه نظر والوجه الثاني اه معنى (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل لا به مع غيره والام يحث لتكرره فتأمل قد يراد بمعاصيه مرات العضل سم وقوله لا به مع غيره محل تأمل اذا مدار على ما ينقل الولاية الى الابد ولا فرق فيه بين ماذكر وغيره واما قوله ولا لم يحث الخ فجوابه ان القصد به التمثيل لا الحصر اذا لغيره بتعلق به فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولا) اي ان لم يفسق بعضه اه سم ولعل الاولى اي وان يتكرر منه او غلب طاعاته على معاصيه (قوله بانه) اي العضل (قوله انه عند عدم تلك الغلبة) اي مع تكرره منه (قوله وحكايتهم اذ ذلك) اي لحكايتهم لكون العضل كبيرة (قوله وللجواز كذلك) اي ولحكايتهم ايضا جواز العضل وجهها ضعيفا وقوله الاغتناء الخ تعليل للجواز الضعيف (قوله انه يزوج) اي الحاكم الى قوله حيث لا يقسم في المعنى (قوله عند غيبة الولى) اي مسافة القصر معنى وسم (قوله واحرامه الخ) اي الولى (قوله ونكاحه الخ) عبارة المعنى وارا دته تزوج موليته ولا مساولة في الدرجة اه (قوله او حبسه) اي ولو في البلد في الصور الثلاث لانها بمثابة العضل اه عش (قوله حيث لا يقسم الخ) اي بان انقطع خبره ولم يثبت موته اه عش (قوله حله) اي قول الجمع (قوله مع ذلك) اي الاجمال (قوله فزوجها الخ) ظاهره وان لم يبلغه الاذن (قوله وان لم تعرفه الخ) غايه (قوله او قالت الخ) عطف على قوله اذنت الخ (قوله او مناصيب الشرع) عطف على المضاعف اليه (قوله صح) جواب لو (قوله في الاخيرة) هي قوله او مناصيب الشرع اه عش (قوله كل منهم) اي على انفراد بلا اذن الباقي ولو قال واحد منهم لكان اوضح (قوله بنيا بة اقتضتها الولاية)

باذن الناظر عند المصلحة والكلام في الامه اما عبد بيت المال والمسجد والموقف فيمنع تزويجه مطلقا اذ على الحاكم والناظر مراعاة المصلحة ولا مصلحة في تزويجه لما فيه من تعلق المؤمن بكسبه (قوله كالقاضي والمنولي لعقود الانكحة) وتشمل ولاية القاضي بلادنا حيث هو قراها وما بينهما من البساتين والمزارع والبادية وغيرهما كما افق بذلك شيخنا الشهاب الرملي (قوله وان كان اذنها الخ) كذا شرح مر (قوله على معاصيه) هلا قال بدله عليه لان الكلام في الفسق بالعضل (قوله والا) اي لم يفسق بعضه (قوله وللجواز كذلك) اي وجهها ضعيفا (قوله وفقده) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله عند غيبة الولى لان المراد

هو وليها فقط وجنون بالغة فقدت المحر وتعزز الولى او تواريه او حبسه ومنع الناس من الاجتماع به وفقده حيث لا يقسم ماله قال جمع وكذا لو كان لها اقارب ولا يعلم اهم اقرب اليها او يعين حمله على ما اذا امتنعوا من الاذن لو احدهم منهم بعد اذنها المن هو الولى منهم بحملا اذا كان الاذن يكفي مع ذلك ومن ثم لو اذنت وليها من غير تعيين تزويجها وليها باطال وان لم تعرفه ولا عرفها قالت اذنت لاحد او لباقي او مناصيب اشرع سمح وزوجها في الاخرة كل منهم وتزويجها بمعنى الناحى او نازبه بنيا بة اقتضتها الولاية لا يصح اذنها الخ كم غير محلها

نعم إن اذنت له وهي في غير محل ولايته ثم زوجها وهي بمحل ولايته صح على الوجه ولا نظر الى أن اذنها لا يترتب عليه اثره حالاً لان ذلك ليس بشرط في صحة الاذن الا ترى الى صحة الاذن قبل الوقت والتحلل من الاحرام في الطلب في التيمم والنكاح واذنه لمن يزوج قته او يتكح موليته بعد سنة ولما يشتري له الخمر بعد تحللها وانما لم يصح سماعه لينة بحق او تزكية خارج عمله لان السماع سبب للحكم فاعطى حكمه بخلاف الاذن هنا فانه ليس سبباً للحكم بل لصحة مباشرة التزويج (٢٥٢) فكفى وجوده مطلقاً وبما تقرر علم بالاولى انها والاذنت له ثم خرجت لغير محل ولايته

ثم عادت ثم زوجها صاحب وتخلل الخروج منها او منه لا يبطل الاذن وبالثانية صرح ابن العباد قال كالمو سمع البينة ثم خرج لغير محل ولايته ثم عاد يحكم بها ومثلها الاولى على الوجه وان نظر فيها الزركشي كالاذرعى وزعم ان خروجها وعودها كالمو اذنت له ثم عزل ثم ولى ليس بصحيح لان خروجها عن محل ولايته لا يقتضى وصفه بالعزل بل بعدم الولاية عليها وبينهما فرق ظاهر كما ان خروجها لغير محل ولايته لا يقتضى ذلك بل عدم الولاية عليها فالمستلثان على حد سواء كما هو واضح ولو زوجها هو والولى الغائب في وقت واحد بالبينة قدم الولي ولو قدم وقال كنت زوجتها قبل الحاكم لم يقبل على ما اتى ولو ثبت رجوع العاضل قبل تزويجه بان بطلانه (وانما يحصل العضل اذا دعت بالغة عاقلة الى كفوف) ولو عنيما ومجبوا بالباء وقد خطبها وعينته ولو بالنوع بان خطبها كفاء

كما صححه الامام في باب القضاء وهو المعتمد انه نهاية عبارة المغنى وهل السلطان يزوج بالولاية العامة او النيابة الشرعية وجهان حكاهما الامام ومن فوائد الخلاف انه لو اراد القاضي نكاح من غاب عنها وليها ان قلنا بالولاية زوجها له احدها وبه اوقاض آخروا بالنيابة لم يجز ذلك وانه لو كان لها وليان والا قرب غائب ان قلنا بالولاية قدم عليه الحاضر او بالنيابة فلا وفى البغوى بالاول كلام القاضي وغيره يقتضيه وصحح الامام في باب القضاء فيما اذا زوج للغيبة انه يزوج بنية اقتصته الولاية وهذا الوجه اه (قوله نعم ان اذنت له الخ) هذا الاستدراك مكرر مع ما رآناه رشيدى (قوله وهي في غير محل ولايته) اي وهو ايضا في غير محل ولايته اخذ من قوله الآتى وانما لم يصح الخ اعمش (قوله لان ذلك) اي ترتب الاثر حالاً (قوله في الطلب الخ) وقوله النكاح نشر على ترتيب اللفظ (قوله واذنه) اي وإلى صحة اذن الشخص (قوله وانما لم يصح الخ) ينبغي ان يتأمل فانه لا يخلو عن خفاء فان مجرد كون ذلك سبباً للحكم وهذا سبباً للصحة المباشرة لا يظهر منه فرق بالكلية لا يقال يجب الفورية في ذلك دون هذا لانه ممنوع وسيصرح آنفاً بخلافه اه سيد عمر اى فى قوله كما لو سمع البينة الخ (قوله وجوده) اي اذنها وقوله مطلقاً فى محل ولايته ام لا (قوله وبالثانية) اي صورة تخلل الخروج من قوله قال كالمو سمع الخ اى قياساً على ما لو سمع الخ اه نهاية (قوله وبالثانية) وقوله الاولى اي صورة تخلل الخروج منها (قوله ولو زوجها هو والولى الخ) اي لشخصين بعد اذنها الكل من الحاكم والولى اعمش (قوله بالبينة) يعنى وثبت اتحاد الوقت بالبينة (قوله لم يقبل) اي الابينة اه سم عبارة عش اي حيث لم يصدق الزوجان والاقبل فيما يظهر اخذنا بما ياتى له في الفصل الآتى من قوله ولو زوج الابعد فادعى الاقرب الخ اه (قوله قبل تزويجه) اي الحاكم (قول المتن عاقلة الخ) اي ولو سفسفة نهاية ومغنى (قوله ولو عنيما) الى المتن فى المغنى الا قوله ولو بالنوع الى قوله واظهرت والى الفصل فى النهاية لا قوله قال الاذرعى الى اما غير المجبرة (قوله ومجبوا) الواو بمعنى او كما عر به النهاية والمغنى (قوله بالباء) احتراز عن المجنون بالنون (قوله واظهرت الخ) عطف على دعت عاقلة الخ (قول المتن وامتنع) اي الولي من التزويج اه مغنى (قوله ولو لنقص المهر الخ) عبارة المغنى وليس له امتناع لنقص المهر او لسكونه من غير نقد البالد اذا رضيت بذلك لان المهر محض حقها اه (قوله فى الكاملة) اي العاقلة البالغة ومفهومه ان نقص المهر عذر فى المجنونة مطلقاً ولو فصل فيها بالمصلحة وعدمه فليراجع (قوله الامن هو اكفأ الخ) اي ولم يوجد بالفعل اخذنا بما ياتى فى المتن (قوله او هو الخ) وقر له واختلفت الخ كل منهما عطف على قوله لا ازوج الخ (قوله لهذا الزوج) تنازع فيه لا ازوجها وحلها (قوله وذلك لوجوب اجابتها) تعليل لما فى المتن فقط ولو قال لوجوب تزويجها الخ لشمس المجنونة ايضا (قوله لا جبار الحاكم الخ) اي وإن لم يهدده بعقوبة او لم يغلب على الظن تحقيق ما هدده وقد يشكك عدم الحنث هنا مع اجبار الحاكم بما ياتى له بعد قول المصنف ولا يقع طلاق مكره من قوله او بحق حنث تأمل اعمش (قوله ان امتناعه) اي الولي (قوله من خلافه) اي من الخلاف فى نكاح التحليل (قوله لفقد العضل) لانه بامتناعه لا بعد اعضاله مغنى (قوله تقرير ذلك البحث) غيبته لمسافة القصر والفقد اعم (قوله على الوجه) افق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولو قدم الخ) كذا شرح مر

فدعت الى اجدهم او ظهرت حاجة مجنونة لانكاح (وامتنع) ولو لنقص المهر فى الكاملة او قال لا ازوج لامن هو وهذا اكفأ منه او هو اخرها من الرضاع او حلفت بالطلاق انى لا ازوجها او مذهى لا يرى حلها لهذا الزوج وذلك لوجوب اجابتها حينئذ كاطمام المضطر ولا نظر لافرازه الرضاع ولا لحافه ولا مذهبه لانه اذا زوج لا جبار الحاكم لم يأنهم ولم يحنث نعم بحث بعضهم ان امتناعه من نكاح التحليل خروجاً من خلافه او لقوة دليل التحريم عنده لا اثم به بل يثاب على قصده قال الاذرعى وفى تزويج الحاكم حينئذ نظر لفقد العضل اه وقضية كلامه تقرير ذلك البحث رآه غيره وليس بواضح بل الوجه ما دل عليه اطلاقهم انه حيث وجدت الكفاءة

لم يفتقر (ولو غينت) مجرة (كغواواراد الاب) والجد المجبر كغوا (غيره ذلك) (٢٥٣) وإن كان معنيها يبذل أكثر من مهر المثل

وهذا البحث ظاهر اه مغنى (قوله لم يفتقر) اى الولي فيحكم بعضله وان لم ياتم ويزوج الحاكم اه
عش (قوله مجرة) الى التنبيه في المغنى الا قوله قال الاذرى الى اما غير المجرة (قوله لا ياتم)
ظاهره الولي مطلقا وقال عش اى غير المجبر اه ولم يظهر لى وجهه (قوله محل بالكفاءة) وفي
زوائد الروضة لو طلبت التزويج برجل وادعت كفاءته وانكر الولي رفع للقاضى تزويجها فان
امتنع زوجها به وان لم يثبت فلا اه مغنى

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله في موانع ولاية النكاح) اى وما يتبعها كتزويج السلطان عند
غيبة الولي او احرامه اه عش (قوله كاه) الى قوله ولم ينظر في النهاية ولى قول المتن ومتى كان في المغنى الى
قوله وكالمكاتب بالاذن بل اولى وقوله نعم بحث الاذرى انه وقوله لا من حيث الى ويشترط وقوله وان قل الى
المتن وقوله وعليه فسياتي الى واما محجور عليه (قوله كاه) عبارة المغنى قن او مدبر او مكاتب او مبعض
اه (قوله او بعضه) كان وجه دخوله المبعض جعل الرقيق صفة مشبهة فيصير بمعنى ذى رق سواء اقام بكاه
أو ببعضه أو جعله بمعنى مرقوق ويكون حينئذ من الجمع بين الحقيقة والمجاز فتأمل اه سيد عمر (قوله
لنقصه) تعليل للمتن (قوله نعم له) اى للمبعض وهذا الاستدراك صوري اه عش (قوله وكالمكاتب) عطف
على قوله ببناء الخ والكاف للقياس (قوله بالاذن) اى من سيده اه سم فللخالف وفعل لم يصح النكاح ثم لو
وطى الزوج مع ظنه الصحة فلا حد للشبهة ويجب مهر المثل وهل الحكم كذلك مع علمه الفساد لا فيه نظر
والاقرب انه كذلك ان قال بعض الائمة بجوازه اه عش (قوله ايضا) اى كالرقيق (قوله وان تقطع
الجنون الخ) ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابد بعد زوج في زمن الجنون ولا يجب
انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه اه سم عبارة الرشيدى اى لا يزوج في زمنه وان
اوهمت علمته انه لا يزوج حتى في زمن الافاقة اه وعبارة السيد عمر قد يقال لا تغليب لان الولاية في زمن
الافاقة له وفي زمن الجنون لا لابد اه (قوله فقط) اى دون زمن الافاقة فلا يزوج الابد فيه بل يزوج
الاقرب المنقطع الجنون (قوله انه لو قل) اى من الجنون (قوله انتظرت) اى الافاقة كالاغما جزم به المغنى
والنهاية (قوله ولو قصر زمن الافاقة الخ) اى كيوم في سنة اه عش (قوله اى من حيث عدم الخ) على
هذا يساوى القسم ما تقدم اولا الا ان يلتزم هنا صحة تزويج الابد بعد زمن الافاقة ايضا وفيه نظر سم وقد
قال المراد بقصر الزمن جدا عدم اتساعه للعقد والنظر في الاكفاء والمصالح وهذا توجه مستقل لمقالة الامام
وفي حاشية المحلى لابن عبدالحق بعد ذكر هالى فتزويجه فيها غير صحيح وتزويج الابد صحيح وتوجيه ظاهر
بعد فرض ان مراد الامام بالقصر جدا ما قدمناه اه سيد عمر وقوله توجهه مستقل اى غير توجهه الشارح
(قوله لا من حيث عدم) اى ولا من حيث صحة تزويج الابد فيه لواقع فلا يصح تزويج الابد في زمن الافاقة
اه عش (قوله انكاحه) اى الاقرب (قوله وبحث الاذرى) مبتدأ خبره قوله يتعين الخ (قول المتن بهرم)
هو كبر السن وقوله او خبل بتحريلك الموحدة واسكانها هو فساد في العقل اه مغنى (قوله او باسقام شغلته
الخ) هل لها ضابط من حيث الزمن ولا ينبغي ان يراجع اذ القول بان كل مرض يمنع عن اختيار الاكفاء وان
قل زمنه مشكل اه سيد عمر (قوله زوال مانعه) يعنى من شغلته الاسقام سيد عمر ومغنى (قوله لا حد له الخ)

(فصل) في موانع ولاية النكاح (قوله وكالمكاتب بالاذن) اى من سيده (قوله وان تقطع الجنون)
ليس المراد انه لا ولاية له حتى في زمن الافاقة بل معناه ان الابد بعد زوج في زمن الجنون ولا يجب
انتظار الافاقة واما هو في زمن افاقته فيصح تزويجه ولهذا عبر في الروض بقوله وذى جنون في حالته ولو
تقطع اه وعبر الشارح بقوله الاثني فيزوج الابد زمنه فقط اه (قوله اى من حيث عدم انتظاره
الخ) على هذا يساوى هذا القسم ما تقدم اولا الا ان يلتزم هنا صحة تزويج الابد بعد زمن الافاقة
ايضا وفيه نظر (قوله وبحث الاذرى الخ) كذا شرح مر

(في الاصح) لانه اكل
نظرا منها والثاني يلزمه
اجابتها اعفاقها واختاره
السبكي وغيره قال الاذرى
ويظهر الجزم به ان زاد
معنيها بنحو حسن او مال
اما غير المجبرة فيتعين معنيها
قطعا لتوقف نكاحها على
اذنها (تنبيه) لا ياتم
باطنا بعزل المانع محل
بالكفاءة علمه منه باطنا
ولم يمكن اثباته

(فصل) في موانع ولاية
النكاح (لا ولاية لرقيق)
كاه أو بعضه وان قل لنقصه
نعم له خلافا للفتاوى البغوى
تزوج أمه مملوكة ببعضه
الحر بناء على الاصح ان
السيد يزوج بالملك لا بالولاية
وكالمكاتب بالاذن بل
أولى لانه تام الملك (وصى
ومجنون) لنقصهما أيضا
وان تقطع الجنون تغليا
لزمه المقتضى لسلب العبارة
لزوج الابد بعد زمنه فقط
ولا تنتظر افاقته نعم بحث
الاذرى انه لو قل جدا كيوم
في سنة انتظرت كالاغما قال
الامام ولو قصر زمن الافاقة
جدا فهو كالعدم اى من
حيث عدم انتظاره لا من
حيث عدم صحة نكاحه
فيه لو وقع ويشترط بعد
افاقته صفاؤه من آثار
خبل يحمله على حدة في
الخلق كالفهمه قوله (ومختل

النظر) وان قل وبحث الاذرى خلافاً يتعين حمله على نوع لا يؤثر في النظر في الاكفاء والمصالح (بهرم) أو خبل أصلي أو
باسقام شغلته عن اختبار الاكفاء ولم ينتظر زوال مانعه لانه لا حد له يعرفه الخبراء بخلاف الاغما ولم يزوج القاضى كالفائب

لبقاء أهليته إذ لو زوج في حال غيبته صح بخلاف هذا (و كذا محجور عليه بسفه) لبلوغه غير رشيد مطلقاً أو بتبذره بعد رشده وحجر عليه (علي المذهب) لأنه لا يلي امر نفسه فغيره أولى ويصح توكيل هذا والقرن في قبول النكاح دون إيجابه أما إذا لم يحجر عليه قبلي كما يحجه الرافعي وهو ظاهر نص الام وان صح جمع خلافه وعليه فسياق الفرق بين صحة تصرفه وعدم ولايته وأما محجور عليه بفلس فيلأنه كامل وإنما الحجر عليه لحق الغير (ومتي كان) المعتق أو (الأقرب) من (٣٥٤) عصبة النسب أو الولاء متصفاً (ببعض هذه الصفات فالولاية) في الأولى لا قرب عصبات

المعتق كالارث وفي الثانية (اللابعد) نسباً فولاء فلو اعتق أمة ومات عن ابن صغير وأب أو أخ كبير زوج الأب أو الأخ لا الحاكم على المنقول المعتمد وإن نقل عن نص وجمع متقدمين أن الحاكم هو الذي يزوج وانتصر له الأذرعى واعتمده جمع متأخرون وقول البلقيني الظاهر والاحتياط أن الحاكم يزوج يعارضه قوله في المسئلة نصوص تدل على أن الأبعد هو الذي يزوج وهو الصواب اه وذلك لأن الأقرب حينئذ كالعدم ولا جماع أهل السير على أنه صلى الله عليه وسلم زوجة وكيله عمرو بن أمية أم حبيبة بالجبهة من ابن عم أبيها خالد بن سعيد بن العاص أو عثمان بن عفان لكفر أبيها أني سفیان رضی الله عنهم ويقاس بالكفر سائر الموانع السابقة والآتية ولذا كان ينبغي تأخير هذا عن كلها ومتى زال المانع عادت الولاية (والاغواء) والسكر بلا تعد (إن كان لا بدوم غالباً) يعنى بأن قل جداً (انتظر أفاقته) قطعاً اقرب زواله كالزوم

محل تأمل اه سيد عمر (قوله لبقاء أهليته) أى الغائب اه سم (قوله إذ لو زوج الخ) أى الغائب وقوله بخلاف هذا من شغلته الاستقام فلا يصح تزويجه في حال سقمه (قوله لبلوغه) إلى قول المتن وقيل في النهاية الأقوله وعليه الى قوله وأما محجور عليه (قوله لبلوغه) الانسب ببلوغه عبارة النهاية والمغنى بأن بلغ غير رشيداً وبذره في ماله بعد رشده ثم حجر عليه اه وهى احسن (قوله غير رشيد) أى فى ماله اما من بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل في الفاسق وسياق حكمه اه ع ش (قوله مطلقاً) أى حجر عليه ولا اه سم (قوله وحجر الخ) لعلة صيغة بصيغة المصدر عطف على تبذره (قوله اما إذا لم يحجر عليه بان بلغ رشيداً ثم بذره ولم يحجر عليه والمراد ببلوغه رشيداً ان يمضى له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشد وتقضى العادة برشد من مضى عليه ذلك من غير تعاطى ما ينافيه لا مجرد كونه لم يتعاط ما نفاه وقت البلوغ بخصوصه اه ع ش (قوله وهو ظاهر نص الام) ومقتضى كلام المصنف هنا كالروضة وهو المعتمد بنهاية ومغنى (قوله وعليه) أى الخلاف اه سم (قوله بفلس) او مرض اه مغنى (قوله المعتق أو الأقرب) قد يقال الأقرب يشمل المعتق فلا حاجة لتقديره فلي تأمل اه سيد عمر (قوله في الأولى) أى في صورة اتصاف المعتق بذلك وقوله وفي الثانية أى في صورة اتصاف الأقرب بذلك (قوله نسباً فولاء) إلى قول المتن وقيل في المغنى الأقوله ولا جماع أهل السير الى ويقاس (قوله عن نص) أى الشافعي ولعل تنكيره ليكون المشهور عنه خلافه اه ع ش (قوله والاحتياط أن الحاكم الخ) عجيب بل الاحتياط أن يزوج الحاكم باذن الأبعد أو بالعكس اه سيد عمر (قوله يعارضه قوله) أى البلقيني خبره قول البلقيني الخ وقوله في المسئلة خبر مقدم لقوله نصوص والجملة بدل من قوله (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله لأن الأقرب) وكان الاوفى لما سبقه ان يزبدوا المعتق (قوله حينئذ) أى حين اتصف ببعض الصفات المذكورة (قوله ولا جماع الخ) قد يتوقف في هذا الاستلال لما تقدم من ان نكاحه صلى الله عليه وسلم لا يتوقف على ولى اه سيد عمر (قوله تأخير هذا) أى قوله ومتى كان الخ (قوله عن كلها) عبارة المغنى عن ذكره الفسق واختلاف الدين ايعود اليهما ايضاً اه (قوله ومتى زال المانع) أى تحققنا زواله وينبغي ان يعتبر في زوال التبذير حسن تصرفه مدة يغلب على الظن زواله اه ع ش (قوله عادت الولاية) ولو زوج الأبعد فدعى الأقرب أنه زوج بعد تأهله قال الماوردي فلا اعتبار بهما أى الأبعدوا الأقرب والرجوع فيه إلى قول الزوجين لأن العقد لم يفسخ فلا يقبل فيه قول غيرهما وجزم أى الماوردي فيما لو زوجها بعد عدم قاهل الأقرب بعدم الصحة سواء علم ذلك او لم يعلمه نهاية ومعنى (قول المتن والاغواء) قال الامام ومن جملة ذلك الصرع اه مر اه ع ش (قول المتن اياماً) عبارة النهاية والمغنى فظاهر كلامهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافاً للتولى اه (قوله وقضية صنيعة الخ) افاد الشارح ان الغاية ثلاثة وإن اؤهم كلامه الزيادة ذهى اقل الكثير واكثر القليل وقد اناط الشرع بها

(قوله لبقاء أهليته) أى الغائب (قوله مطلقاً) أى حجر عليه أولاً (قوله قبلي كما يحجه الخ) اعتمده مر (قوله وعليه) أى على الخلاف (قوله في المتن اياماً) أى ما تزود على ثلاثة ايام ولألا لم ينتظر وانتقلت الولاية للابعد مر (قوله لسكن ظاهر كلام الشيخين الخ) اعتمد ذلك مر واعلم انه قد يفهم من المتن جريان القول الاول في اليرم واليومين بالاولى ولا يفهم جريان الثاني بالاولى

(وإن كان يديم أياً ما انتظر) أيضاً السكن على الاصح لأن من شأنه أنه قريب الزوال كالنوم نعم إن دعت حاجتهما إلى النكاح أحكاماً زوجها السلطان على ما قاله المتولى وغيره لسكن ظاهر كلام الشيخين خلافه (وقيل تنتقل الولاية للابعد) كالجنون وقضية قوله أياً ما ان اليومين من القسم الاول والذي في الروضة حكاية الخلاف فيهما ايضاً وقضية صنيعة انتظاره وان دام شهراً واستبعده جمع وادعوا ان المعتمد ما افاده كلام الامام انه متى كان دون يومين انتظر والزوج الحاكم كالغائب بل اولى لصحة عبارة الغائب (ولا يقدر) الخرس إن كان له كتابة أو إشارة مفهومة

والأزواج الأبعد ومرضحة تزويجه وتزوجه بالكتابة مع ما فيه فراجعه ولا (العمى في) (٣٥٥) (الأصح) لقد رتبته على البحث عن الأكتفاء

وتعذر شهادته إنما هو
لتعذر تحمله والأقربى
مقبولة منه في مواضع تأتي
نعم لا يجوز لقاض
تفويض ولاية العقود
إليه لأنها نوع من ولاية
القضاء ويظهر أن العقد
الواحد كذلك وعلم بما
مر أن عقده بمهر معين
لا يشبه كشرائه بمعين أو
بيعه له (ولا ولاية لفاسق)
غير الإمام الأعظم
(على المذهب) للحديث
الصحيح لا نكاح إلا بولي
مرشد أي عدل عاقل
فيزوج إلا بعد واختار
أكثر متأخري الأصحاب
أنه بولي والغزالي أنه لو كان
بحيث لو سلبها انتقلت
لحاكم فاسق لا ينزل ولي
والأفلا لان الفسق عم
واستحسنه في الروضة
وقال ينبغي العمل به وبه
أفتى ابن الصلاح وقواه
السبكي وقال لا أدرى لي
منذ سنين أفتى بصحة
تزويج القريب الفاسق
واختاره جمع آخرون
إذا عم الفسق وأطأوا في
الانتصار له حتى قال
الغزالي من أبطله حكم على
أهل العصر كلهم إلا من
شد بأنهم أولاد حرام
أه وهو عجيب لأن
غايته أنهم من وطء شبهة
وهو لا يوصف بجرمة
كحل فصواب العبارة

أحكاما كثيرة ولم يغتفر ما زاد عليها نهاية ومقتضى قوله أن الغاية ثلاثة أنه إذا جاوزها انتقلت الولاية للأبعد
فلما تأمل ثم رابت الفاضل المحشى صرح بنقل ذلك عنه عبارته قول المصنف إيا ما لم ترد على ثلاثة والأ
لم تنتظر وانتقلت الولاية للأبعد مرأه سيد عمر عبارة ع ش قوله أفاد الشارح الخ معتمد قوله أن الغاية
ثلاثة أي فتنتقل بعد الثلاثة للأبعد وقوله ولم يغتفر ما زاد عليها هذا ظاهر في أن المدة إن لم تزد على
ثلاثة انتظرت فالثلاثة ملحقة بما دونها وفي كلام حج أنه متى زاد على يومين لم ينتظر وفي سم على منهج
وتنتقل من أول المدة حيث أخبر أهل الخبرة أنه يزيد على الثلاثة أه وقوله أهل الخبرة الأقرب ولو لو واحدا
ثم لو زوج الأبعد اعتمادا على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بأن بطلانه قياسا على ما لو زوج
الحاكم لغيبه الأقرب فبان عدمها أه (قوله والأزواج الخ) شامل ليومين وثلاثة أيام وهو خلاف الماتن
وشرحه كالحل والنهية والمغنى كما مر (قوله الخرس) إلى قول الماتن ولا ولاية في النهاية الأقوله ويظهر أن
العقد الواحد كذلك (قوله ومر) أي في شرح ولا يصح إلا بلفظ التزويج أو الانكاح عبارة المغنى وبجي
خلاف الأعمى في الآخرس المفهم غير مراده بالاشارة التي لا يختص بفهم الفطنون ولا ريب أنه إذا كان
كاتبًا تكون الولاية له فيوكل من يزوجه موليته أو يزوجه وهذا مدار الروضة فانه سوى بين الاشارة للمفهمة
والكتابة واسقطها أي الكتابة ابن المقرئ نظرا إلى تزويجه لا إلى ولايته ولا ريب أنه لا يزوجه بها لأنها
كنية أه وكذا في سم عن شرح الروض (قوله مع ما فيه الخ) حاصله أنه ينعقد نكاح الآخرس بأشارته
التي لا يختص بفهم الفطن وكذا بكتابته وأشارته التي يختص بفهم الفطن إذا تعذر توكله لا يضطراره
حينئذ فستشيان من عدم صحة النكاح بالكتابة لذلك (قوله وتعذر شهادته) أي في النكاح (قوله بمهر)
أي في البيع أه كردد (قوله إن عقده) أي الأعمى (قوله بمهر معين) أي كان قال زوجتك بهذه الدراهم
بخلاف ما لو قال زوجتك بكذا في ذمتك أو أطلق فيصح ثم إن كان له ولاية المال وكل من يقبضه والأوكلت هي
أه ع ش (قوله لا يشبه) أي ذلك المعين بل يشبه مهر المثل أه ع ش (قول الماتن لفاسق) مجبرا كان أو لافسق
بشرب الخمر أو لا أعلن بفسقه ولا نهية ومغنى (قوله للحديث) إلى قوله وقواه السبكي في النهاية والمغنى
الأقوله وقيل عاقل وقوله لا ينزل أنه بولي وبه قال مالك وأبو حنيفة أه مغنى (قوله والغزالي أنه الخ) والمعتمد
ما اقتضاه إطلاق المتن نهاية ومغنى ومنهج وزياي (قوله لا ينزل) صفة فاسق أه كردد (قوله ولي)
جواب لو والضمير للقريب الفاسق (قوله لان الفسق الخ) عبارة النهاية والمغنى قال أي الغزالي ولا سبيل إلى
الفتوى غيره إذا فسق عم العباد والبلا داه (قوله واستحسنه) أي ما اختاره الغزالي (قوله وقواه السبكي)
وقال لا أدرى ليس هذا أي ما اختاره الغزالي مخالفا للمشهور عن العراقيين والنصر والحديث بل ذلك
عند وجود الحاكم المرضي العالم بالأهل وأما غيره من الجهلة والفاسق فكعدم كما صرح به الأئمة في الودعية
وغيرها أه مغنى (قوله واختاره) أي صحة تزويج القريب الخ (قوله وهو) أي ما قاله الغزالي آخر
(قوله لان غايته) أي إبطال تزويج القريب الفاسق أي غاية ما يلزم الحكم بطلانه (قوله ما قاله) أي
الغزالي أو لا أي قوله أنه لو كان بحيث الخ (قوله أنه) أي الشأن حكى الخ فاعل يؤيد وقوله قول للشافعي نائب
فاعل حكى وقوله أنه أي النكاح ينعقد الخ بدل من قول الخ (قوله وامتنع النكاح) أي وقفنا بامتناع النكاح
بشاهد فاسق حينئذ (قوله فكذا هذا) أي فثل الشاهد الفاسق حين عموم الفسق القريب الفاسق (قوله)
أما الإمام الأعظم الخ) مختز قوله غير الإمام الأعظم ثم هو إلى قوله قال جمع في المغنى وإلى المتن في النهاية

قوله ومر) أي في شرح قوله ولا يصح إلا بلفظ التزويج أو الانكاح وفي شرح الروض هنا ذكر الأصل
مع الاشارة للكتابة فقال في تصحيحه أن الأعمى إن تزوجه ويجرى الخلاف في ولاية الآخرس الذي له كتابة
أو اشارة مفهمة ولا ينافي اعتباره لها ترك المصنف لها لأنه اعتبرها في ولايته لا في تزويجه ولا ريب أنه إذا
كان كاتبًا تكون الولاية له فيوكل به من يزوجه والمصنف نظر إلى تزويجه لا إلى ولايته ولا ريب أنه

حكم عليهم بأنهم ليسوا أولاد حل ويؤيد ما قاله أول أنه حكى قول للشافعي أنه ينعقد بشهادة فاسقين لأن الفسق إذا عم في ناحية وامتنع
النكاح انقطع النسل المقصود بقاؤه فكذا هذا وكما جاز أكل الميتة للبضطر لبقائه فكذا هذا البقاء النسل أما الإمام الأعظم فلا ينزل بالفسق

لا قوله قال جمع الى والصبي (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جائز التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال مر الى الاول اه سم لكن مقتضى قوله ان لم يكن لهن ولي خاص الثاني وذلك لانه اشترط في تزويجه فقد القريب العدل بان لا يكون لها اخ ونحوه فتمحض تزويجه بالولاية العامة وهي لا تقتضي الاجبار بل عدمه اه عش عبارة البجيرمي المعتمد انه لا يكون مجبرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة إلا باذنها اه (قوله بالولاية العامة) متعلق بالمستثنين اه رشيدى (قوله زوج حالا) أى وان لم يشرع في رد المظالم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت شروط التوبة بان يعزم عزمها مصمما على رد المظالم اه عش (قوله بينهما واسطة) فان العدالة ملزمة على ملازمة التقوى والصبي اذا بلغ ولم يحصل له تلك الملكية لا عدل ولا فاسق اه معنى (قوله ولذا) اى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله المستور الخ) واصحاب الحرف الدنيئة يلون كارجح في الروضة القطع به محلى ونهاية ومعنى (قوله والصبي الخ) عطف على المستور (قوله ولم يصدر منهما) مفسق اى فهم امن تلك الوسطة لا يتصفان بفسق ولا عدالة قاله الزركشى وقال الاستاذ في كنزه وفيه نظر ظاهر ومنا بذة لا طلاقهم فالصواب انهما يوصفان بالعدالة اه وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه اه سم (قوله الاصلى) الى قوله او لوليه السفية في المعنى الا قوله وهذا الى المتن وقوله او الولي وقوله او تختاره والى قول المتن ولو غاب في النهاية الا قوله او الولي وقوله او تختاره وقوله وان يرجع الى المتن (قوله الاصلى) اما المرتد فلا يلى مطلقا لا على مسلمة ولا مرتدة ولا غيرهما لانقطاع الموالاة بينه وبين غيره ولا يزوج امته بملك كما لا يزوج معنى ونهاية قال عش قوله فلا يلى مطابقا أى حتى لو زوج أمته او موليته في الردة ثم أسلم لم يتبين صحته بل هو محكوم ببطلانه لان النكاح لا يقبل الوقف وقوله كما لا يزوج اى لكونه لا يبقى اه (قوله وهذا) اى تعبيره بغير الفاسق الخ (قوله بعدل) الانسب لسابقه بالعدل اه سيد عمر (قوله لما تقرر الخ) اى من ان الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواءا كان الزوج مسلما الخ) لكن لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه نهاية ومعنى وشرح الروض (قوله لا المسلمة) اى لا يلى الكافر المسلمة ولو كانت عتيقة كافر معنى ونهاية (قوله ولا المسلم الكافرة) اى ولو كانت عتيقة مسلمة أخذت امرأ نفاه (قوله الا الامام الخ) عبارة النهاية نعم لولى السيد تزويج امته الكافرة كالسيد الآتى بيانه وللقاضى تزويج الكافرة عند تعذر الولي الخاص اه وعبارة سم في الروض وشرحه الاسيد مسلم فله ان يزوج امته الكافرة او لوليه اى السيد ذكر مطلقا او انثى مسلمة فلوليه ان يزوج امته الكافرة او قاض الخ ووجه قوله مطلقا الخ ان الذكر لما

فيزوج بناته ان لم يكن لهن ولي خاص وبنات غيره بالولاية العامة وان فسق تفخيما لشأنه ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة قال جمع اتفاقا واعترض والصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منهما مفسق وان لم يحصل لهما ملكة تحملاهما الآن على ملازمة التقوى (ويلى الكافر) الاصلى غير الفاسق في دينه وهذا أولى من تعبير كثيرين بعدل في دينه لما تقرر في المسلم فهو أولى (الكافرة) وان اختلف دينهما سواء كان الزوج مسلما أم ذميا وهى مجبرة أو غير مجبرة لقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض لا المسلمة اجماعا ولا المسلم الكافرة الا الامام ونائبه فانه

لا يزوجها اه (قوله فيزوج بناته) لو كن أبكارا هل يجبرهن لانه أب جازله التزويج أولا ولا بد من الاستئذان لان تزويجه بالولاية العامة لا الخاصة فيه نظر ومال مر للاول (قوله ان لم يكن لهن ولي خاص اى والا قدم عليه لتقدم الخاص على الامام (قوله ولو تاب الفاسق توبة صحيحة زوج حالا) قال الزركشى فبين العدالة والفسق واسطة ومثل هذا بالصبي اذا بلغ والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق فقال ليسا بفاسقين لعدم صدور مفسق ولا عدلين لعدم حصول الملكية وقال لا تحصل عدالة الكافر لا بعد الاختبار قال الاستاذ في كنزه وفي ذلك نظر ظاهر ومنا بذة لا طلاقهم فالصواب ان الصبي اذا بلغ رشيدا والكافر اذا أسلم ولم يوجد منهما مفسق يوصفان بالعدالة اه وما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه (قوله والصبي) عطف على المستور واصحاب الحرف يلون كارجح في الروضة القطع به شرح مر (قوله وان لم يحصل لهما ملكة الخ) فيه اشعار باعتبار هذه الملكية في العدالة وبانتفاء العدالة عن الصبي والكافر اذا بلغ الاول واسلم الثاني كما ذكرناه لا تصح شهادتهما لانتفاء تلك الملكية وهو غريب فليراجع ثم رايت ما ذكره الاستاذ في كنزه (قوله الاصلى) خرج المرتد فلا يلى بحال شرح مر (قوله لما تقرر) اى من أن الشرط عدم الفسق لا العدالة (قوله سواءا كان الزوج مسلما أم ذميا) لا يزوج المسلم قاضيه بخلاف الزوج الكافر لان نكاح الكفار محكوم بصحته وان صدر من قاضيه شرح مر (قوله ولا المسلم الكافرة الخ) في الروض

كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام وليه مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا تزوج فيقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مرأه (قوله من لا ولي لها) لفقده أو عضله أو غيبته أم عرش (قوله المعاهد) عبارة النهاية والمغنى المستأمن أم (قوله) ويزوج نصراني الخ) وللأسلم توكيل نصراني ويجزى في قبول نصرانية لأنهما يقبلان نكاحهما لأنفسهما لا في نكاح مسلمة إذ لا يجوز لها نكاحها بحال بخلاف توكيلهما في طلاقها لأنه يجوز لها طلاقها ويتصربان أسلمت كافرة بعد الدخول فطلقها وزوجها ثم أسلم في العدة فإن لم يسلم فيها تبين بينو نيتها منه بأسلامها أو لطلاق ولانصراني ونحوه توكيل مسلم في نكاح كنيانية لا مجرسية ونحوها أي كالوثنية وعادة الشمس أو الفم لان المسلم لا ينكحها بحال وللأسلم توكيل موسري في نكاح أمه لأنه أهله نكاحها في الجلقرة إن لم يمكنه حالاً لمعنى فيه نهاية ومعنى (قوله) وصورتها) عبارة النهاية والمغنى وصورة ولاية النصراني على اليهودية أن تزوج نصراني الخ (قوله) واختاره لا يخفى أنها إذا اختارته فلا تخالف بينهما فليس مانع فيه أم سيد عمر أي ولذا اسقطته النهاية والمغنى كأم (قول المتن وإحرام أحد العاقدين الخ) شامل لكل محرم حتى الامام والقاضي وفيهما وجه أنه يصح لقوة ولا يتيها أم معني (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدين أم سم (قوله أو الزوج) عبارة المغنى قال الأذرعى كان ينبغي أو أحد الزوجين فإن الظاهر أنه لو أحرم للصبي باذن وليه الحلال أو العبد باذن سيده الحلال فعقد على ابنه أو عبده جبراً حيث نواه أو باذن سابق لم يصح كما ذكره في الروضة أم (قوله أو الزوج أو الولي) لعل الأولى اسقاطه ليظهر الاستدراك الثاني في المتن (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي أم سم عبارة السيد عمر صفة للولي والزوج ووجه الأفراد ظاهر أم أي كون العطف باو (قوله أو باحد النسكين) أو بهما أم سيد عمر (قول المتن يمنع صحة النكاح) ولا حد في الوطء هنا بخلافه في نكاح مرتدة أو معتدة أم نهاية قال عرش، ولعل الفرق أن في صحة نكاح المحرم خلافاً ولا كذلك المرتدة والمعتدة أم عبارة الرشيدى قوله هنا يعني فيما لو نكحها وهو محرم أي لما في صحة نكاحها من الخلاف أم (قوله وأذنه) عطف على النكاح والضمير راجع لقوله أو الولي المراد به ما يشمل السيد (قوله) وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقل فيه حال الإحرام وهو قضية الفرق الثاني سم (قوله) فيه أي النكاح عبارة المغنى وكما لا يصح نكاح المحرم لا يصح أذنه لعبدته الحلال في النكاح ولا أذن المحرمة لعبدته في الأصح في المجموع أم (قوله) في فرق الخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأ الولاية كالموكل الولي المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الإحرام أم سم عبارة عرش يرد على هذا صحة أذن المرأة لأنها لا يقال منشأ ذلك الملك دون هذا وفيه نظر لأن الرقيق إنما يمنع عليه النكاح بغير أذن لحق السيد أم (قوله) وصحة التوكيل) أي في تزويج موليته أو تزويج نفسه أو ابنه الصغير أم عرش (قوله) حيث لم يقيد الخ) سواء قال تزويج بعد التحلل أم أطلق سم ومعنى وشرح الروض (قوله) وذلك

وشرحه وكذا لا يزوج مسلم كافرة إلا سيد مسلم فإنه أن يزوج أمته الكافرة أو وليه أي السيد ذكرنا مطلقاً أو أثني مسلمة فوليها أن يزوج أمته الكافرة أو قاض فيزوج نساء أهل الذمة أما لعدم الولي الكافر لها أو لسيدها أو أعضله ولا يزوج قاضيههم والزوج مسلم بخلاف الزوج الكافر لأن نكاح الكفار صحيح وإن صدر من قاضيههم انتهى ووجه قوله ذكرنا مطلقاً الخ أن الذكر لما كان له تزويج أمته مسلماً كان أو كافراً قام وليه مقامه في ذلك بخلاف الأثني فأنها لا تزوج فتقيد تزويج الولي بما إذا كان له ولاية تزويجها وذلك إذا كانت مسلمة مرأه (قوله لنفسه) متعلق بالعاقدين (قوله الغير العاقد) أي بان عقد وكيله وهذا يرجع لكل من الزوج والولي (قوله وأذنه الخ) ظاهره بطلان الأذن وإن لم يقبل فيه بحال الإحرام وهو قضية الفرق الثاني (قوله) وعليه في فرق بين هذا وصحة التوكيل حيث لم يقيد بالعقد في الإحرام الخ) أقول يرد على هذا الفرق أن التوكيل قد يصح مع أن منشأ الولاية كالموكل الولي المحرم حلالاً لا يزوج موليته ولم يقيد بالعقد في الإحرام كما قال في الروضة ولو وكفه في حال إحرام الوكيل أو الموكل أو المرأة نظر أن

يزوج من لا ولي لها ومن
عضلم أو ليها بعموم الولاية
ولا يزوج حربى ذمية وعكسه
كما لا يتوارثان قاله البلقيني
قال والمعاهد كالذي يزوج
نصراني يهودية وعكسه
كالارث وصورة أن يزوج
نصراني يهودية أو عكسه
فتنقله بنتاً فتخير إذا بلغت
بين دين أبيها وأمه
تختارها أو تختاره (وإحرام
أحد العاقدين) لنفسه أو
غيره بولاية أو وكالة (أو
الزوجة) أو الزوج أو الولي
الغير العاقد أحراماً مطلقاً
أو باحد النسكين ولو فاسداً
(يمنع صحة النكاح) وأذنه
فيه لقنه الحلال على المنقول
المعتمد أو لموليه السفية كما
بحته جمع وعليه في فرق
بين هذا وصحة التوكيل
حيث لم يقيد بالعقد في
الإحرام بأن ما هنا منشأة
الولاية وليس المحرم من
أهلها بخلاف مجرد الأذن
اذ يحتاج للولاية بما لا يحتاج

لغيرها وذلك لخبر مسلم وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن ابي رافع انه كان حلالا وانه الرسول بينهما وهو مقدم لانه المياثر للواقعة على ان من خصائصه ^{صلى الله عليه وسلم} ان له النكاح مع الاحرام ويجوز ان يزوج حلالا لحلال امة محجوره المحرم لان العاقد ليس نائبه وان تزف المحرمة لزوجها المحرم وان يراجع تغليبا لكون الرجعة استدامة كما ياتي (ولا تنتقل الولاية) الى الابد (في الاصح) فيزوج السلطان عند احرام الولي لبقاء رشد المحرم ونظره وانما منع تعظيما لما هو فيه وقوله (لا الابد) ايضاح لانه عين قوله ولا تنتقل الولاية (قلت ولو احرم الولي او الزوج فعقد وكيله الحلال لم يصح) قبل التحليل (والله اعلم) لان الموكل لا يملكه ففرعه اولى بل بعدهما لانه لا ينعزل به ولو احرم الامام او القاضي فلتوا به تزويج من في ولايته حال احرامه لان تصرفهم بالولاية لا بالوكالة ومن ثم جاز لنائب القاضي الحكم له وبه يرد بحث الزركشي الامتناع ان قال له الامام استخلف عن نفسك او اطلق (ولو غاب

راجع لمنع الاحرام الصحة (قوله بكسر كافيهما) وفتح الياء في الاول وضمها في الثاني نهاية ومغنى (قوله وخبره) اي مسلم مبتدا خبره قوله معارض الخ (قوله انه كان) اي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وانه الخ) اي ابا رافع وكذا ضمير لانه (قوله وان تزف الخ) عبارة المغنى ويجوز ان يزف الى المحرم زوجته التي عقد عليها قبل الاحرام وان تزف المحرمة الى زوجها الحلال والمحرم وتصح رجعتها اه (قول المتن فيزوج السلطان عند احرام الولي) ظاهره انه لا فرق في مدة الاحرام بين طولها وقصرها وهو كذلك وان قال الامام والمتولي وغيرهما ان ذلك محله في طوبىها كما في الغيبة مغنى ونهاية (قول المتن عند احرام الولي) اي باذن من المرأة ولا يتوقف على اذن الولي لانه ليس اهلاله بسبب الاحرام ولا فرق في ذلك بين المجبرة وغيرها اه ع (قوله لانه عين قوله الخ) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفریع اللازم سم على حج اه ع (قوله ورشیدی) (قول المتن فعقد وكيله) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجين هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهرة في العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذاة باقراره ولو احرم وتزوج ولم يدر هل احرم قبل تزوجه او بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الظاهر بقاء الحياة وقول الشارح بعد تعبير المصنف باحرام الولي والزواج بعد التوكيل مثال والافالحكم لا يختص بكونه بعده وانما حمل على ذلك اتياناه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد اه نهاية وافرهما سم وعبارة المغنى والروض مع شرحه واو وكل محرم حلالا في تزوجه واذا نعت محرم لوليها انه تزوجه صح سواء اقال كل ان تزوج بعد التحلل ام اطلق ولو وكل حلال محرم ما لو وكل حلالا في التزويج صح ولو تزوج المصلي ناسيا للصلاة صحت صلاته ونكاحه بخلاف المحرم لو تزوج ناسيا للاحرام لم يصح نكاحه لان عبارة المحرم غير صحيحة وعبارة المصلي صحيحة اه (قوله قبل التحليل) الاولى تقديمه على لم يصح لما فيه من الاهام وان كان بعيدا عن المرام اه سيد عمر وكذا كان الاولى ان يقول قبل التحلل التام (قوله من في ولايته) اي الامام او القاضي قال السيد عمر الانسب ولا يهتم فليتأمل اه اي النواب (قوله وبه يرد الخ) اي بقوله جاز لنائب القاضي الخ (قوله بحث الزركشي الامتناع) ولو وكل حلال محرم ما لو وكل حلالا في التزويج صح لانه سفير محض قال الزركشي هذا اذا لم يقل له وكل عن نفسك فان قال له ذلك ينبغي انه لا يصح قال شيخنا والوجه الصحة اه لكن كلامه لا ادعى مطابق فان حمل على انه لم يقيد التزويج بحال الاحرام فاقاله شيخنا صحيح وان حمل على التقيد بحال الاحرام فاقاله وكله ليعقد في الاحرام لم يصح وان قال ان تزوج بعد التحلل او اطلق صح انتهى وهو شامل للتوكيل في تزويج موليته ولهذا عبر في الجواهر بقوله ولو جرى التوكيل في حال احرام الولي او الوكيل الخ (قوله في المتن ان يزوج السلطان عند احرام الولي) قال في شرح البيهجة كغيره وقضية كلامه كاشيخين انه لا فرق في مدة الاحرام بين طوبىها وقصيرها والذي قاله الامام والمتولي وغيرهما ان ذلك محله في طوبىها دون قصيرها كما في الغيبة انتهى (قوله في المتن عند احرام الولي) اي وان قصرت مدة احرامه مر (قوله وانما منع تعظيما) قضية التعليل بالتعظيم انه لا فرق بين طويل المدة وقصيرها وبهذا يفارق الغيبة (قوله لانه عين) هذا ممنوع قطعاً بل غاية الامر انه لازم له ولا اشكال في تفریع اللازم (قول المتن فعقد وكيله الحلال الخ) فان عقد الوكيل ثم اختلف الزوجان هل وقع قبل الاحرام او بعده صدق مدعى الصحة يمينه لانها الظاهر من العقود وينبغي تقييد ذلك بما اذا ادعى مقتضى بطلانه غير الزوج والارفعنا العقد بالنسبة له مؤاخذاة له باقراره ولو احرم وتزوج ولم يدر هل احرم قبل تزويجها ام بعده ففي فتاوى المصنف عن النص صحة تزوجه ولو وكل في تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يعلم هل مات قبل تزويجها ام بعده فالاصح صحة العقد لان الاصل بقاء الحياة وقول الشارح تعبير المصنف باحرام الولي او الزوج بعد التوكيل مثال والا فالحكم لا يختص بكونه بعده وانما حمل على ذلك اتياناه بالفاء الدالة على التعقيب في قوله فعقد شرح مر

الزركشى صحيح كالمقال المحرم للحلال زوجنى حال احرأى فلم يتحرز بينهما محل نزاع مغنى ونهاية
وقال عش والرشىدى قوله وان حمل على التقييد بحال الاحرام اى بان يقول القاضى لاحد نوابه
استخلفك عن حالة الاحرام فى تزويج موليتى ومع ذلك فى الحمل شىء لقول الشارح لان تصرفهم بالولاية
الخ اه (قول المتن الاقرب) اى نسباً وولاءً نهاية ومغنى (قوله ولم يحكم) الى قوله قال السبكي فى النهاية
الا قوله وقد ينال به الى قوله كونه (قوله ولم يحكم بموته) والا زوجها الابد اه مغنى (قوله من
يزوج الخ) اى الحاضر فى البلد او دون مسافة القصر اه مغنى (قول المتن زوج السلطان) اى سلطان
بلدها وانائبه لاسلطان غير بلدها ولا الابد على الاصح وقيل يزوج الابد كالجنون اه مغنى (قوله
وجهل الخ) لا يخفى ما فى جعله غاية ما فى المتن اذ موضوع المسئلة الغيبة الى مرحلتين المقتضية لعلم المحل
عبارة المغنى والروض ويزوج القاضى ايضاً عن المفقود الذى لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته لتعذر
نكاحها من جهته فاشبه ما اذا عضل اه وهى ظاهرة (قوله لبقاء اهلية الخ) راجع الى قوله وان طالت
غيبته الخ وقوله واصل الخ الى قوله وحياته (قوله والاولى ان ياذن الخ) لاحتمال انه الولى اه رشىدى
(قوله ليخرج الخ) وليؤمن من البطلان عند تبين موت الغائب حين العقد فيما يظهر والذى يظهر ايضاً
انه لا يخرج من الخلاف الا ان اذنت للابد ايضاً او اذنت اذنا مطلقاً لمن هو وليها من غير تعيين له ان كان
المخالف يرى محتمة اه سيد عمر (قوله ليخرج من الخلاف) وكان المناسب ليظهر هذا التعليل ان يبين الخلاف
كأمر عن المغنى انفا (قوله قال البغوى) اعتمده النهاية عبارته او يحلفه كما قاله البغوى اه (قوله وقد
ينافيه الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء ولا يته اى الحاكم وعدم معارضها فلذا احتاج الولى للينة وهنا
عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفى حلف الولى اه سم عبارة عش ولعل الفرق ان عقد
الحاكم هناك وقع فى زمن كونه ولياً لتحقيق غيبته بخلافه هنا فانه بتقدير كون الولى الخاص فى مكان قريب
لا ولاية للحاكم اه (قوله كونه الخ) فاعل بان (قوله ومحل) اى تقدم الوكيل على السلطان مبتدأ وقوله
فى المجرأ خبره (قوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى اشارة الى قول المصنف
وللمجبر التوكيل فى التزويج بغير اذنها وقول المصنف فى غير المجبر ولو وكل قبل استئذنها فى النكاح لم يصح
اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له التوكيل ان اذنت فى
النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه اه سم (قوله ولو قدم) الى قوله والوكيل فى المغنى وإلى
الذية فى النهاية (قوله لم يقبل بدون بيعة) وفى سم بعد ذكر عبارة شرح الروض مانصه وفيه دلالة على

(قوله قال البغوى الخ) اعتمده مر (قوله وقد ينافيه ما يأتى الخ) قد يفرق بان الاصل هناك بقاء
ولا يته وعدم معارضها فلذا احتاج الولى للينة فهو هنا عدم بلوغ مسافة القصر وثبوت ولايته فلذا كفى حلف
الولى (قوله كونه) هو فاعل بان (قوله وقوله ان اذنت) الظاهر ان المراد اذنت فى النكاح فقوله لما يأتى
اشارة الى قول المصنف وللمجبر التوكيل فى التزويج بعد اذنها وقول المصنف فى غير المجبر ولو وكل قبل
استئذنها فى النكاح لم يصح اى النكاح فاشترط اذنها ليصح التوكيل لان المراد اذنت فى التوكيل لان له
التوكيل ان اذنت فى النكاح وان لم تاذن فى التوكيل حيث لم تنه عنه (قوله لم يقبل) عبارة شرح الروض
وقدم نكاح الحاكم وبفارق مالو باع عبد الغائب لدين عليه فقدم وادعى بيعه حيث يقدم بيع المالك بان
الحاكم كفى النكاح كولى اخر ولو كان لاهوليان فزوج احدهما فى غيبة الاخر ثم قدم وادعى سبقه كلف
البيعة ولو باع الوكيل ثم ادعى الموكل سبقه فكذلك على الاظهر فى النهاية اه وفيه دلالة على تصوير
المسئلة بما اذا ادعى الولى انه تزوجها فى الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا
اثر له ويبقى مالو ادعى التزويج ولم يدين انه قبله او بعده او علم وقوعه ما معاً او علم سبق احدهما ولم يتعين او
تعين ثم نسي فهل حكمه كما سياتى فيما اذا زوج ولياً لان الحاكم كولى اخر كما تقرر او يقدم تزويج
الولى مطلقاً وفي غير الاخير يفرق بضعف معارضة الحاكم للولى بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف

الاقرب الى مرحلتين) او
اكثر ولم يحكم بموته ولا
وكل من يزوج موليته ان
خطبت فى غيبته (زوج
السلطان) لا الابد وان
طالت غيبته وجعل محله
وحياته لبقاء اهلية الغائب
والاصل بقاءها والاولى ان
ياذن للابد او يستأذنه
ليخرج من الخلاف ولو بان
بيعة قال البغوى او يحلفه
وقد ينافيه ما يأتى فى كنت
زوجتها انه لا يقبل قوله بلا
بيعة كونه بدون مسافة
القصر عند تزويج القاضى
بان بطلانه اما اذا كان له
وكيل فهو مقدم على
السلطان على المقول
المعتمد خلافاً للبلىنى قال
السبكي ومحل فى المجبر وغيره
ان اذنت له اه وقوله ان
اذنت له قيد فى الغير فقط
لما يأتى ولو قدم فقال كنت
زوجتها لم يقبل بدون بيعة
لان الحاكم هنا ولى اذ
الاصح انه يزوج بناية
افتضتها الولاية والولى
الحاضر ولو زوج فقدم اخر
غائب وقال كنت زوجت
لم يقبل

(تنبه) وقع لابن الرفعة ان للحاكم عند غيبة الاب تزويج الصغيرة بناء على الضعيف انه تزويج بالنيابة ورد بان الصواب ما في الانوار وغيره انه لا يزوجه ولا على هذا القول لان الحاكم إنما ينوب عن غيره في حق ازمه اداؤه والاب لا يلزمه تزويج الصغيرة وان ظهرت الغبطة فيه (ودونهما) اذا غاب الاقرب اليه (لا يزوج) السلطان (الا باذنه في الاصح) لانه حينئذ كالققيم بالبلد فان تعذر اذنه لخوف او نحوه زوج الحاكم على ما اعتمده ابن الرفعة وغيره و اشار الاذرعى الى التوقف فيه بقوله فان صح وجب تقيد اطلاق الرافي وغيره به لكونه قال عقب ذلك والظاهر انه لو كان في البلد في سجن السلطان وتعذر الوصول اليه ان القاضي يزوجه والذي يتجه انه حيث تعذر اذنه زوج او تعسر فلا وبه مع بين التوقف والبحث وتصديق في غيبة وليها وخلوها من الموانع ويسن طلب بيئته منها بذلك والا فيحلفها فان الحث في الطلب بلا بيئته ولا يمين اجيب على الاوجه وان راي القاضي التاخير لما يترتب عليه حينئذ من المفاسد التي

تصوير المسئلة بما اذا ادعى الولي انه تزوجه في الغيبة قبل تزويج الحاكم وقضية ذلك انه لو ادعى تزويجها بعده فلا اثر له وبقي ما لو ادعى التزويج ولم يتبين انه قبله او بعده او علم وقوعهما معا او علم سبق احدهما ولم يتعين او تعين ثم نسي فهل حكمه كما سياتي فيما اذا زوج وليا لان الحاكم كولي آخر كما تقرر او يقدم تزويج الولي مطلقا وفي غير الاخيرة ويفرق بضعف معارضة الحاكم للولي بدليل انه لا يزوج مع حضوره بخلاف ما ياتي فيه نظر اه اقول الاقرب الثاني اى تقديم تزويج الحاكم لمطالما كما صرح به ثانيا بما نصه قوله بدون بيئته اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغي تقديم تزويج الولي ويفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر فالولي مقدم على الحاكم لا الولي الآخر فليتأمل اه (قوله بخلاف البيع) اى بيع الحاكم عبد الغائب مثلا لدين عليه سم ومعنى (قوله يقبل الخ) خلافا للمعنى حيث قال فكذلك على الاظهر في النهاية اه اى كلف البيئته كمسئلة الوليين (قوله يقبل بيمينه) يؤخذ منه انه لو قال لو كيله في تزويجها كنت تزويجها قبل تزويجك قبل قوله بيمينه فليراجع اه سيد عمر (قوله ولا على هذا الخ) عطف على مقدراى لا على القول بانه يزوج بالولاية العامة ولا على الخ (قوله كالمقيم) الى قوله على ما اعتمده في المعنى والى قوله و اشار في النهاية (قوله كالمقيم) فيراجع فيحضر او يوكل اه معنى (قوله لخوف ونحوه الخ) عبارة المعنى لفتنة او خوف جاز للسلطان ان يزوجه باذنه اه (قوله على ما الخ) عبارة النهاية كما اعتمده الخ (قوله فان صح) اى ما اعتمده ابن الرفعة وغيره وكذا ضمير به الاى (قوله وتصدق) الى قوله ولم راي القاضي في النهاية والمعنى (قوله وتصدق) اى بلا يمين سم واسنى ومعلى ومعنى ويصرح به قول الشارح فان الحث الخ ويفيده ايضا قوله كالتبعية ولا التحليف اه وان لم تقم بيئته فيسن تحليفها كما صرح به شرح الروض والحاصل ان للقاضي ان يكتب في بقولها السكن يستحب له طلب البيئته فتحليفها خلافا لعل عبارته قوله وتصدق اى بيمينها وقوله ولا اى بان لم تقم بيئته وقوله فيحلفها اى وجوبها هو للرشيدى عبارته قوله ولا فيحلفها هذا لا حاجة اليه مع قوله وتصدق في غيبة وليها اذ من المعلوم ان تصديقها انما يكون باليمين على انه لا يخفى ما في تعبيره بقوله ولا الخ من الايهام اه (قوله في غيبة وليها الخ) وله تحليفها على انها لم تاذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة ومثل هذه اليمين التي لا تتعلق بدعوى هل هي واجبة او مندوبة وجهان ويظهر الاول احتياطاً للابضاع اه معنى ونهاية عبارة سم والاوجه الوجوب في صورتين مر اه قال الرشيدى وعش قوله وعلى انه لم يزوجه القياس في هذا تحليفها على نفى العلم فقط كما هو القاعدة في الحلف على نفى فعل الغير اه (قوله وخلوها من الموانع) هذا لا يختص بما اذا كان الولي غائبا كالا يخفى اه رشيدى (قوله في الطلب) اى طلب التزويج (قوله وان راي القاضي الخ) عبارة النهاية والمعنى فان الحث في الطلب ورأى القاضي التأخير فالواجب ان له ذلك احتياطاً لانكحة اه قال عش قوله احتياطاً الخ معتمدا اه (قوله لما يترتب عليه) اى التأخير وهذا تعليل لقوله اجيب وتلم راي الخ (قوله ومحل ذلك) الى قوله ومن

ما ياتي فيه نظر (قوله الابنية) اى تشهد بسبق تزويجه تزويج الحاكم كما هو ظاهر فان وقع معا فينبغي تقديم تزويج الحاكم ويفارق ما ياتي في تزويج الوليين بان الحاكم لا يزوج مع حضور الولي بخلاف الولي الآخر فالولي مقدم على الحاكم لا على الولي الآخر فليتأمل (قوله في المتن لا يزوج الا باذنه) اى سواء كانت غيبته في محل ولاية السلطان او لا وليس هذا كالفضاء على الغائب اذ لا قضاء هنا مر (قوله زوج الحاكم) اعتمده مر (قوله ان القاضي يزوج) اعتمده مر (قوله وتصدق) اى بلا يمين (قوله وتصدق في غيبة وليها الخ) قال في الروض وشرحه وهل يحلفها وجوباً على انها لم تاذن للغائب ان كان ممن لا يزوج الا باذن وعلى انه لم يزوجه في الغيبة وجهان انتهى والاوجه الوجوب في صورتين مر (قوله اجيب على الاوجه وان راي الخ) الاوجه عدم وجوب الاجابة اذ راي التأخير مر (قوله

دون الولي الخاص كما افاده كلام الانوار اثباتها لفرقة سواء اغاب ام حضر هذا ما دل عليه كلام الشيخين وهو المعتمد من اضطراب
طويل فيه وان كان القياس مائة جمع من قبول قولها في المعين ايضا حتى عند القاضي اقول الاصحاب حتى ان العبرة في العدة بقول اربابها ومن
ثم لو قال اشترت هذه الامة من فلان واراد بيعها جاز شراؤها منه وان لم يثبت شراؤه لها من عينه لكن الجواب ان الزكاح يحتاط له
اكثر ومن اعتمد التفصيل بين المعين وغيره السبكي وتبعه ولده التاج فقال عنه ان عين الزوج لم يقبل الا بيينة حضر او غاب طاق او مات وان
لم يعين قبلت مطلقا واعلم ان كلام الانوار الذي اشترت اليه اخذه من قول القاضي في (٢٦١) فتاويه غاب زوجها وانقطع خبره

فقلت لوليها زوجي فانه
مات او طلقني وانقضت
عدتي فانكر حلف فان
نكحل حلفت وزوجها فان
أني فالحاكم فقيه وان كان
قوله حلف الخ مردود

لأن البين المردودة لا يتعدى

حكمها لثالث وهو الحكم
بفراق الاول لها التصريح
بانه اذا صدقها زوجها مع
تعيين الزوج واعتمده ابن
عجيل والحضري فقالوا

خطبها رجل من وليها
الحاضر واراد ان يتزوج
بها منه جاز ان يتزوج بها
منه ويقبل قولها في ذلك

لان اعتماد العقود على قول
اربابها بخلاف احكام القضاة
فان الاعتماد على ظهور
حجة عند القاضي وواقفهما

في الخادم على الفرق بين
الولي والقاضي ولا بن العباد
هنا ما هو مردود فتنبه له

(فرع) اذا عدم السلطان
لزم اهل الشوكة الذين هم
اهل الحل والعقد ثم ان
ينصبوا قاضيا لتنفيذ حينئذ

احكامه للضرورة الملجئة

اعتمد في النهاية (قوله) محل ذلك اي قوله وتصدق الخ (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق به الوالد رحمه
الله نهاية (قوله) لفرقة عبارة النهاية لفرقتها (قوله) سواء غاب الخ اي الزوج المعين (قوله) وان كان
ما قاله جمع الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه
النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص اه سم (قوله) لكن الجواب الخ اي
عن قول الاصحاب ان العبرة في العدة بقول اربابها الخ (قوله) فقال عنه اي حتى ولده عنه (قوله) مطلقا
اي بيينة وبدونها (قوله) اشترت اليه اي آتفا (قوله) اخذه اي أخذ صاحب الانوار ذلك الكلام
(قوله) غاب الخ اي لو غاب وقوله الاتي حاف جواب لو المقدرة (قوله) وانقضت الخ) راجع لكل
من مات وطلقني (قوله) فان ابني اي وليها من تزويجها وقوله فالحاكم اي زوجها (قوله) فقيه خبر مقدم
لقوله التصريح الخ اه سم (قوله) وهو اي حكمها المتعدى لثالث هنا (قوله) واعتمده اي المصريح به
المذكور (قوله) واراد اي الخاطب (قوله) ان يتزوج بها منه) الا وفق لما مر ان يتزوجها له تامل (قوله)
اذا عدم السلطان الى المتنى في النهاية (قوله) ثم اي في البلد (قوله) واستدل له اي لما صرح به الامام
(قوله) لما اصيب الخ) ظرف لاخذه (قوله) امرم) من باب التفعيل (قوله) زيد الخ) بدل من الذين الخ
(قوله) قال اي الخطابي (قوله) فرضي الخ) عطف على وانما تصدى الخ (قوله) ووافق الحق) من عطف
السبب او المدلول (قول المتن والمجبر التوكيل) ظاهره وان نبت عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر
نهياها سم وقد يفهم تخصيصه الفساد فيها لو نهته عن التوكيل الاتي بغير المجبر اه ع شر (قوله) كما يزوجه
الى قول المتن فلا يزوجه في المعنى الا قوله من تناقض الى ويكفي وقوله واحد هو لا ما الى قول الشارح
ولا ينافيه البطان في النهاية قول المتن بغير اذن ثم صارت ثيبا قبل العقد فينتجه بطلان التوكيل
وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن اه سم وسياق عن النهاية والمعنى
(قوله) يسن للوكيل استئذانها اي حيث وكل المجبر بغير اذن اه ع شر (قوله) من الاذنة الخ) لعل
المراد ممن يعتبر اذن اوليائها الغير المجبر (قوله) شفقتة اي الولي وقوله واختباره عطف مغاير اه

دون الولي الخاص) لم يفصح باحتياجها للمعين في الولي الخاص ولا (قوله) كما افاده كلام الانوار) وافق
به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وان كان القياس ما قاله جمع من قبول قولها الخ) والفرق على الاول انه اذا تعين
الزوج فقد تعين صاحب الحق والقاضي له بل عليه النظر في حقوق الغائبين ومراعاتها بخلاف الولي الخاص
(قوله) التصريح هو مبتدا مؤخر وخبره قوله فقيه (قوله) في المتن والمجبر التوكيل) ظاهره وان نهته
عنه لانه لما جاز له تزويجها بغير اذن لم يؤثر نهياها (قوله) بغير اذن اه لو وكل بغير اذن اه صارت ثيبا قبل
العقد فينتجه بطلان التوكيل وامتناع تزويج الوكيل لخروج الولي عن اهلية التوكيل بغير اذن اه ويحتمل
خلافه فليراجع (قوله) على المعتمد اعتمده م في الروض فقال ولو وكله ان يزوجه ولم يعين المرأة
لم يصح انتهى لكن في كذا الاستاذ او وكله في ان يزوجه امرام لم يشترط تعيينها والاحوط التعيين خروجها

لذلك وقد صرح بنظر ذلك الامام في الغياني فيما اذا فقدت شوكة سلطان الاسلام او نوابه في بلد أو قطر وأطال الكلام فيه ونقله عن
الاشعري وغيره واستدل له الخطابي بقضية خالد بن الوليد واخذه الراية من غير امره لما اصيب الذين امرهم صلى الله عليه وسلم زيد
جعفر فابن رواحة رضى الله عنهم قال وانما تصدى خالد للامارة لانه خاف ضياع الامر فرضى به صلى الله عليه وسلم ووافق الحق فصار
ذلك اصلا في الضرورات اذا وقعت في قيام امر الدين (والمجبر التوكيل في التزويج بغير اذن اه) كما يزوجه بغير اذن اه نعم يسن للوكيل استئذانها
ويكفي سكوتها (ولا يشترط تعيين الزوج) للوكيل فيما ذكر ولا نعيينه من الاذنة لوليها (في الاظهر) لان وفور شفقتة تدعو الى ان لا يوكل
لامن يثق بنظره واختباره ولا ينافيه اشتراط تعيين الزوج لمن وكله ان يتزوج له على المعتمد من تناقض فيه لانه لا غياط

هنا يرجع اليه وثم يتقيد بالكف ويكفي (٢٦٢) تزوج لي من شئت أو احدى هؤلاء لان عمومه الشامل لكل من افراده مطابقة بيني

الغمر بخلاف امرأة
(ويحتاط الوكيل) وجوبا
عند الاطلاق (فلا يزوج)
بمهر مثل وثم من يبذل
أكثر منه أى يحرم عليه
ذلك وان صح العقد كما هو
ظاهر بخلاف البيع لانه
يتأثر بفساد المسمى ولا
كذلك النكاح ولا ينافيه
البطلان في زوجها بشرط
ان يضمن فلان او يرهن
بالمهر شيئا فلم يشترط
ذلك لان المخالفة هنا
صريحة بخلافها في الاول
ومثل ذلك على الاوجه
زوجها ولا تزوجها حتى
يضمن فلان وقول القاضى
بخلافه رده البغوى بأن
كلامه متضمن للتعليل
بالضمان فلم يصح بدونه
وكذا في لا تزوجه حتى
تحلفه بالطلاق منها انه
لا يشرب الخمر ولا نظر لعدم
امكان هذا الشرط قبل
التزويج لما تقرر من تضمن
كلامه للتعليل به فاشترط
لنفوذ تصرفه وجوده ولو
فاسدا ومن ثم جزم بعضهم
بأنه حيث وكاه بالعقد
بمعرض فاسد او بشرط
فاسد فزوج كذلك صح
بمهر المثل والا فلا وبني
القاضى على ما مر عنه الذى
رده البغوى قوله ولو قالت
زوجنى منه يرهن او
بضمان فلان صح التوكيل
والتزويج بلا ضمان ولا

(قوله هنا) أى فيما لو وكل أن يتزوج له وقوله ثم أى فيما لو وكل المجهز في تزويج موليته (قوله ويكفي الخ)
تقييدا لاشتراط تعيين الزوجة الخ بانه فيما اذا لم يعمم الزوجة (قوله لان عمومه) أى قوله من شئت أو احدى
الخ عبارة المغنى لانه عام وما ذكره من أمثلة مطلق ودلالة العام على افراده ظاهرة بخلاف المطلق لادلالته على
فرد اه (قوله من افراده) أى العام وقوله مطابقة أى على الراجح لان القضية الكلية في قوة قضايا متعددة
وقيل تضمن وقيل التزام (قوله بنى الغمر الخ) أى لانه اذن في نكاح أى امره اذ ارادها الوكيل بخلاف
امرافة فان مسماها واحدة لا يعينها فلا ينافي في إرادة الزوج واحدة معينة في نفس الامر بحيث لا يتعدى غيرها
اه ع (قوله ومن ثم من الخ) الوأاحالية (قوله يحرم) عبارة النهاية فيحرم اه (قوله وإن صح العقد الخ)
ان كان منقولا فلا يحيد عنه وإن كان مشكلا ولا فحل تام لان المتبادر من قوله فلا يزوج عدم الصحة
ولما ساقى فيما لو زوجها من كف موثما كفا منه خاطب لها اه سيد عمر اقول وقد يفرق بان الضرر فيما
ساقى بفوات الا كفا لثمن فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح (قوله وان صح الخ) أى بمهر المثل الذى زوج
به اه ع (قوله فانه يتأثر بفساد المسمى الخ) أى فائزت المخالفة فيه ولا كذلك النكاح وليس المراد أن
المسمى بفسد هنا مع صحة النكاح بل الواجب على الزوج ماسما فقط حيث كان مهر المثل اه ع (قوله ولا
ينافيه) أى صحة العقد فمأذ كر (قوله في زوجها الخ) أى في قول الولي للوكيل زوجها الخ (قوله بشرط
ان يضمن الخ) بخلاف ما لو قال زوجها بكذا وخذبه رهنا او كفيلا وزوجها ولم يمثله فان العقد صحيح اه
مغنى (قوله أن يضمن فلان) أى المهر (قوله فلم يشترط) أى الوكيل ذلك أى الضمان أو الرهن (قوله في
الاول) أى التزويج بمهر مثل وثم من الخ (قوله ومثل ذلك) أى زوجها بشرط الخ على الاوجه زوجها
ولا تزوجها حتى يضمن الخ أى فلا يصح العقد الا اذا ضمن فلان المهر قبل العقد وإن كان هذا الضمان فاسدا
نظير ما ياتي انفا في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ اه سم (قوله بخلافه) أى بصحة العقد وان لم يضمن
فلان (قوله كلامه) أى الولي زوجها ولا تزوجها حتى الخ (قوله وكذا في لا تزوجه الخ) أى فلا يصح العقد
إلا اذا وجد التحليف قبل العقد (قوله هذا الشرط) أى صحته (قوله لما تقرر) تعليل لنى النظر وقوله به
أى بالتحليف (قوله وجوده) أى الشرط (قوله ولو فاسدا) أى بأن يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب
الخمر اه سم (قوله ومن ثم) أى من اجل اشتراط ما ذكر (قوله صح بمهر المثل) قد يقال ان كان الشرط
فاسدا ولم يكن المسمى فاسدا فواجه العدول لمهر المثل فليتامل اه سيد عمر وقد يجاب بأن الشرط الفاسد
كشرط الضمان كالجزء من المسمى فاقتضى فساداه (قوله والا فلا) أى فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر
ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما يأتى أنه لو زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله والا فلا
فليتأمل اه سم وقوله وقضية ما ياتي بصرح به قول الشارح الا فى انفا ويقاس بذلك الخ مع تخصيصه
بالمعرض الفاسد (قوله على ما مر عنه) أى بقوله وقول القاضى بخلافه (قوله قوله ولو الخ) مفعول بنى (قوله
لما تقرر) أى من رد البغوى (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا اه سم اقول من قوله فاشترط

من خلاف من اوجبه انتهى (قوله ولا تزوجها حتى يضمن فلان) هذا شبيه بقوله الا فى انفا وكذا في
لا تزوجه حتى تحلفه بالطلاق منها انه لا يشرب الخمر وسيأتى فيه انه يكفى وجود الشرط ولو فاسدا بان
يحلفه قبل العقد بالطلاق منها فهل نقول هنا كذلك اذا ضمن فلان المهر قبل العقد بالطلاق وان كان هذا
الضمان فاسدا يصح التزويج (قوله حتى يضمن فلان) أى فاذا لم يضمن فلان لا يصح التزويج لان هذه
الصيغة تقتضى اشتراط تقدم الضمان (قوله ولو فاسدا) أى بان يحلفه قبل التزويج بالطلاق أنه لا يشرب
الخمر (قوله والا فلا) أى فلا يصح وهو ظاهر ان كان ذكر ما ذكر على وجه التعليق به وقضية ما ياتي أنه لو
زوج بقدر مهر المثل صح فيستثنى ذلك من قوله والا فلا فليتأمل (قوله وانه لا تعذر الخ) من اين علم هذا

لنفوذ

رهن لتعذرهما قبل العقد فالتغيا وفي مثله في البيع بتخير البائع ولا خيار هنا اه وقد علمت رده بما تقرر

وأنه لا تعذر لا مكان شرطهما في العقد قال البغوى ولو وكل في تزويجها بنحو خمر فزوج بقدر مهر المثل صح أى ولا نظر للمخالفة هنا

لأن حقيقة الم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر المثل فأتى بغايتها لا بما يخالفها ويقاس بذلك ما في معناه كان يزوجه في صورة اشتراط العوض
الفاسد بمهر المثل قال ولو وكل في تزويجها بشرط أن يحلف الزوج بطلاقها بعد العقد (٣٦٣) أنه لا يشرب الخمر صح التوكيل والتزويج

بخلاف لا تزوجه إذا لم
يحلف لا يصح التزويج أي
إذا لم يحلف اهـ ويفرق
بأنه في الأول لم يشترط
عليه شيئا في العقد ولا
قبله بل بعده وهو غير
لازم فلم يجب امتثاله
بخلاف الثاني فإنه بسبيل
من وجوده ولو فاسدا بان
لا يزوجه الا بعد ولا يزوجه
ايضا (غير كفاء) بل لو
خطبها كفاء متفاوتون لم
يجز تزويجها ولم يصح بغير
الاكفاء لان تصرفه
بالمصلحة وهي منحصرة
في ذلك وإنما يلزم الولي
الاكفاء لان نظره اوسع
من نظر الوكيل ففوض
الامر الى ما يراه اصالح
ولو استويا كفاءة واحدهما
متوسط والاخر موسر
تعيين الثاني كما قاله بعضهم
ومحله ان سلم ما لم يكن
الأول اصالح لحق الثاني
أو شدة بخلافه ولو قالت
وليها زوجني من شئت جاز
له ان يزوجه من غير الكفاء
كما لو قال لو كيله زوجها من
شئت فزوجها بغير كفاء
برضاها (وغير المحبر) كالأب
في الثيب (ان قالت له وكل
وكل) وله التزويج بنفسه
فان قالت له وكل ولا تزوجه
فسد الاذن لانه صار للاجنبي
ابتداء نعم ان دلت قرينة
ظاهرة على انها إنما قصدت

لنفوذ تصرفه وجوده الخ (قوله لان حقيقة) أي المخالفة (قوله إذ تسمية الخمر الخ) قضية هذا التوجيه أنه
في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج بقدر مهر المثل صح سم وقوله قضية الخ أقول يصرح بذلك قول
الشارح الاتي انفا ويقاس بذلك الخ اهـ سيد عمر وقوله قال أي البغرى (قوله بعد العقد) متعلق بيحلف
(قوله أي إذا لم يحلف) مفهومه الصحة إذا حلف أي قبل التزويج كما هو مقتضى الصيغة وان لم يصح هذا الحلف
نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه من قوله فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده الخ اهـ سم (قوله
وهو غير لازم الخ) يفيد الصحة مع عدم امتثال الوكيل اهـ سم (قوله ولا يزوجه ايضا) عطف على قوله
فلا يزوجه بمهر المثل الخ (قوله بل لو خطبها) الى قوله وإنما يلزم في المعنى والى قول المتن ولو وكل في النهاية إلا
قوله ومحله الى ولو قالت (قوله تزويجها) كان الأول ليوافق مختار البصريين تأخير عن قوله ولم يصح (قوله
ولم يصح بغير الاكفاء) قضيته عدم الصحة وإن كان غير الاكفاء اصالح من حيث اليسار وحسن الخلق
ونحوهما ولو قيل بالصحة حيث لم يكن يعيدا اهـ عش وهو وجه ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله وإنما
يلزم الولي الخ) شامل لغير المحبر اهـ سم (قوله تعين الثاني) أي فان زوج من الأول لم يصح وقد يشكك هذا
على ما مر من أنه لو تزوجه بمهر المثل وثم من يبدل أكثر منه صح مع الحرمة ولعل الفرق ان الضرر هنا نفوات
الا يصر اشد من فوات الزيادة في المهر لدوام النكاح اهـ عش (قوله تعين الثاني) أي على الوكيل كما هو
ظاهر اهـ (قوله ولو قالت الخ) أي ولو كانت غير رشيدة اهـ عش (قوله زوجها من شئت) كذا في
أكثر النسخ وفي النهاية وعليها الاحتياج الى قوله الاتي برضاها وفي بعض نسخ الشارح من شئت وعليه
فقوله المذكور لا بد منه (قوله فسد الاذن الخ) يؤخذ من هذه المسئلة أنه لو قال جعلت اليك أن توكل عن
نفسك في بيع هذه السلعة ولا تبعها بنفسك أنه لا يصح التوكيل ولا الاذن لانه اذا لم يقدر على التصرف بنفسه
لا يقدر ان يوكل عنه غيره اهـ نهاية قال عش قوله عن نفسك خرج به ما لو قال عني او اطلق فلا يبطل توكيله
اهـ أقول وقوله أنه لا يصح التوكيل الخ أي الا ان قامت قرينة ظاهرة على انه إنما قصد من نيه عن المباشرة
بنفسه احلالة (قوله لانه صار الخ) أي الاذن اهـ سم (قوله وان قالت له) أي لغير المحبر زوجني الى قوله فله
التوكيل الخ بدخل في غير المحبر القاضى فله التوكيل اهـ سم (قوله وبه فارق كون الوكيل الخ) هذا
تصريح بان الولي ولو غير محبر ومنه القاضى وكل وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم اهـ

(قوله لان حقيقة) لم توجد إذ تسمية الخ قضية هذا التوجيه أنه في مسئلة جزم البعض السابقة لزوج
بقدر مهر المثل صح (قوله لا يصح التزويج) أي اذا لم يحلف مفهومه الصحة اذا حلف أي قبل التزويج كما
هو مقتضى الصيغة وان لم يصح هذا الحلف فهذا نظير ما تقدم في قوله وكذا في لا تزوجه حتى تحلفه الخ
وقول الشارح فيه فاشترط لنفوذ تصرفه وجوده ولو فاسدا فليتامل اهـ (قوله وإنما يلزم الولي) شامل
لغير المحبر (قوله تعين الثاني) كذا مر (قوله لانه) أي الاذن (قوله وان قالت له) أي لغير المحبر
زوجني الى قوله فله التوكيل في الاصح بدخل في غير المحبر القاضى فله التوكيل وبه يتضح ما أجبت به في حادثة
بزيد وهي ان قاضى بلدة صغيرة عارف بلغة العرب وبالعلوم الشرعية ولاه من له ذلك شرعا ولم ياذن
له في الاستخلاف وجاءه امرأة ورجل غريبان واذنت له المرأة ان يزوجه بهذا الرجل ولم يكن لها ولي
خاص في البلدة ولا في اعمالها فهل للقاضى ان يفوض امر العقد الى غيره ام ليس له ذلك واذ قلتم بأنه
يفوض هل يكون من قبيل الاستخلاف واذ قلتم لا فهل هو من قبيل التوكيل فاجبت بان العقد صحيح وان
ذلك من قبيل التوكيل أخذنا من هذا الكلام وعبرة الروض و لغير المحبر التوكيل بعد الاذن له في النكاح
انتهى ثم بلغنى ان الزبيديين والمصريين اجابوا بعدم الصحة اذ ليس له الاستخلاف ثم بلغنى ان علامتهم
الشمس الرملى رجع الى الجواب بالصحة عند قدمه مكة للحج ونقل الى صورة جوابه وهو ما فسه نعم العقد

إجلاله صح كما يحشه الأذرعى (وان انتهت) عن التوكيل (فلا) يوكل عملا باذنها كما يراعى اذنها في أصل التزويج (وان قالت له) (زوجني) وأطلقت
فلم تأمره بتوكيل ولا نهته عنه (فله التوكيل في الاصح) لانه بالاذن صار وليا شرعا أي متصرفا بالولاية الشرعية فملك التوكيل عنه

وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الحاجة (٢٦٤) ويلزم الوكيل الاحتياط هنا نظير ما مر ولو عينت لولى زوجها ذكره للوكيل فان اطاق

فزوج منه لم يصح لان التفويض المطلق مع ان المطلوب معين فاسد وفارق التقييد بالكفء في حالة الاطلاق بأنه ساعده اطراد العرف العام به وهو معمول به في العقود بخلاف التقييد بالمعين فانه يقرب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يؤثر كبيع حصرم بلا شرط قطع في بلد عاداتهم قطعه حصرما وبقولهم مع أن المطلوب معين مع الفرق المذكور يندفع ما قيل اعتراضا عليهم العبرة في العقود بما في نفس الامر وعدم تعيينه الزوج له لا يفسد اذنه اذ ليس فيه تصرح بالنكاح الممتنع بل اطلاق فكما يجوز ويتقيد بالكفء فكذلك يجوز هنا ويتقيد بالمعين وانما بطل توكيل ولى الطفل في بيع ماله بما ذكره وان لانه اذن صريح في البيع الممتنع شرعا اذ اهل العرف انما يستعملونه في الاذن في العين فليس هذا نظير ما نحن فيه وانما نظيره أن يطلق التوكيل في بيع مال مولى والظاهر كما قاله السبكي انه يصح ويتقيد بالمسوغ الشرعى اه (ولو وكل) غير الحاكم (قبل استئذنها) يعني اذنها (في النكاح لم يصح) النكاح (على الاصح) لانه لا يملك

سم (قوله لا يוכל الحاجة) أى حيث لم يأذن له الموكل في التوكيل اه ع ش (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين اه سم وسيأتى عن النهاية والمغنى مثله (قوله نظير ما مر) أى في وكيل المجبر سم وع ش (قوله ولو عينت الخ) عبارة النهاية والمغنى وعلى الاول أى الاصح لا يشترط تعيين الزوج للوكيل الموعين لولى شخصاً واجب تعيينه للوكيل في التوكيل الخ (قوله منه) عبارة النهاية والمغنى ولو منه اه (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل اه سم (قوله وفارق) أى التقييد بالمعين عند الاطلاق (قوله التقييد بالكفء الخ) كان قال لولى زوجها أو الزوجة زوجى حيث يصح التوكيل ووجب التزوج من الكفء (قوله وهو) أى العرف العام وقوله بخلاف التقييد بالمعين أى هنا وقوله وهو أى العرف الخاص (قوله حصرم) كزبرج وقوله بلا شرط قطع الخ أى فانه باطل اه ع ش (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره قوله وفارق التقييد في حالة الكفء الخ سم وع ش (قوله مانع فيه) أى من حل اطلاق التوكيل في التزوج على الكفء (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) أى كما صح الاطلاق هنا ويتقيد بالكفء اه سم (قوله بالمسوغ الشرعى) وهو ممن المثل الحال من نقد البلد اه ع ش (قوله انتبى) أى ما قبل (قوله غير الحاكم) الى قوله ولو ذكر له في المغنى والى قول المتن وليقل في النهاية بادن مغيرة الا قوله على ما قاله الى فالفرق (قوله غير الحاكم) أى من غير المجبر (قوله يعنى اذنها) انما المراد ذلك لان التعبير بالاستئذان يؤم ان اذنها لا سبق استئذان لا يكفي وان استئذنها يكفي وان لم تاذن وكلاهما غير صحيح اه ع ش (قوله وان لم يعلم به) أى لم يعلم غير الحاكم باذنها في النكاح (قوله حال التوكيل) أى والتزوج (قوله فانه يصح) كالتصرف الفصولى وكان وكلاهما نفس الامر اه مغنى (قوله استخلاف الخ) قضيته انه لو لم يجوز له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على

المذكور صحيح حيث كان الزوج كفوا اذ لولى سواء كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم تنبه عن ذلك وعبارة العباب السبب الثالث الولاية العامة لزوج القاضى او نائبه بالغ عاقل ولو كافر ليس له اولى او غاب اقرههم مرحلتين وقال ايضا فرع ولو امر القاضى رجلا يتزوج امرأة هو وابها قبل استئذنها فزوجها الرجل باذنها صح وعلم بما قررناه ان هذا ليس من باب الاستخلاف اصلا ولا من باب الوكالة المحضة حتى يعتبر فيه عجز الوكيل او عدم كونه مباشرته لذلك لا نقابه والقول بخلاف ذلك وهم انتهى وقد يقال انه من باب الوكالة المحضة ولا اشكال لان القاضى ليس وكيله للزوجة حتى يشترط في توكيله ما ذكر بل هو ولى شرعا وهذا جاز لغيره من الاولياء ايضا التوكيل مطلقا كما هو ظاهر كلامهم وما تقدم عن العباب في الفرع قد يشكك على ان ذلك ليس من باب الاستخلاف بل من باب الوكالة اذ قضية ذلك امتناع تقديم التوكيل على الاذن الا ان يحاجب بانه ليس وكالة محضة فليتأمل المراد بعدم تمحصها والاولى ان يجعل استخلافاً ساغ (قوله وبه فارق كون الوكيل لا يוכל الخ) هذا تصریح بان لولى ولو غير مجبر ومنه القاضى يוכל وان لاقت به المباشرة ولم يعجز عنها وهو ظاهر كلامهم فقوله في باب الوكالة مانصه ويصح توكيل لولى في حق الطفل أو المجنون او السفیه كاصل في تزويج او مال ووصى او قيم في مال ان يعجز عنه او لم تبق به مباشرة لكن رجح جمع متأخرون انه لا فرق كما اقتضاه اطلاقهما هنا اه ينبغي ان مرجع قوله فيه ان يعجز عنه الخ لقوله ووصى او قيم دون ما قبلهما والاخالف هذا الذى ذكره هنا فليتأمل (قوله ويلزم الوكيل الاحتياط هنا) يفيد انه لا يشترط هنا تعيين الزوج ايضا اذ لا معنى لزوم الاحتياط مع التعيين (قوله نظير ما مر) أى في وكيل المجبر (قوله لم يصح) كذا مر (قوله فاسد) يفيد فساد التوكيل (قوله وانما بطل الخ) كانه جواب اشكال على الصحة فيما ذكره بقوله وفارق التقييد في حالة الاطلاق بالكفء الخ (قوله ويتقيد بالمسوغ الخ) أى كما صح الاطلاق هنا ويتقيد بالكفء (قوله استخلاف لا توكيل) قضيته انه لو لم يجوز له الاستخلاف امتنع تقديم انابته على الاذن لان ذلك حينئذ توكيل لكن قد يشكك على ذلك الفرع المنقول من العباب

التزوج بنفسه حينئذ فكيف يفوضه لغيره أما بعد اذنها وان لم يعلم به حال التوكيل فانه يصح كاه و ظاهر الاذن اعتبارا بما في نفس الامر أما الحاكم فله تقديم انابة من زوج موليته على اذنها بناء على الاصح ان استئذنها في شغل معين استخلاف لا توكيل

ولو ذكر له دنائير انصرفت للغالب والاوجب التعيين ان اخذت قبعتها كالبيع ويصح (٢٦٥) اذنها الوكيل ان يزوجه اذا طلقها زوجها

وانقضت عدتها لا اذن
الولى بان يزوج موليته
كذلك على ما قاله في الوكالة
وقدم بما فيه مع نظائره
وعليه فالفرق بينها وبين
وليها ان اذنها جعلى واذنه
شرعى اى استفادته من
جهة جعل الشرع له بعد
اذنها وليا شرعا والجعل
اقوى من الشرعى كما في
الرهن وبهذا جمعوا بين
تناقض الروضة في ذلك
والجمع بحمل البطلان على
خصوص الوكالة والصحة
على التصرف لعموم الاذن
قال بعضهم خطأ صريح
مخالف للمقول ومروا في
ذلك في الوكالة (وليقل
وكيل الولي) للزوج
(زوجتك بنت فلان) ابن
فلان ويرفع نسبه الى ان
يتبين انهم يقولون وكلى او وكالة
عنه مثلا لان جعل الزوج او
الشاهدان او احدهما
وكالته عنه والامحتمل لذلك
وكذا لا بد من تصريح
الوكيل بما يقابل ان جعلها
الولى او الشهود وجزم
بعضهم بانه يكتفى في العلم هنا
قول الوكيل وقدينا فيه مامر
انه لا يكتفى باخبار العبد بان
سيده اذن له في التجارة لانه
متمم باثبات ولاية لنفسه
وهذا بعينه جار في الوكيل
ويرد بان الوكيل لا تثبت
بقوله وكالته بل ان العقد منه

الاذن لان ذلك حينئذ وكيل اه سم (قوله ولو ذكر له) اى الولي للوكيل (قوله والا) اى وان لم يكن
غالب اه سم (قوله وجب التعيين) اى ان لم يبين فالا قرب فساد التوكيل لانه لم ياذن له في التزويج بغير
الدنائير وقد تعذر الحمل عليها ويحتمل الصحة وزوج الوكيل بمثل المثل ويرجعه ماسياتى للشارح من انه لو
عقد وكيل الولي بدون ما قدره له من الصحة بمثل اه ع ش اقول ويرجعه ايضا بل يصرح بذلك قول
الشارح المار قيل غير كف موقاس بذلك الخ (قوله ويصح اذنها الخ) ولو قالت للحاكم اذنت لاختى ان
يزوجني فان عضل تزوجني لم يصح الاذن كما استظهره لوركاى ولوركل المجرى رجلا زالت البكارة بوطه
قبل التزويج فالوجه بطلان الوكالة ولو قال لوكيله في النكاح زوج لى فلانة من فلان وكان فلان وليها
لفسق ابية ثم انتقامت الولاية الاب او قال له زوجنيها من ابنتي الاب وانتقامت الولاية الاخ فلا يمكن
الوكيل تزويجهما من صار وليا كبحته لوركاى ايضا نهاية ومضى (قوله ووليه) اى ماله في الوكالة (قوله
ان اذنها جعلى الخ) عبارة النهاية ان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل بالولاية الجماعية وظاهر
ان الاول اقوى من الثانية فيمكن فيهما بما لا يكتفى به في الجماعية ولان باب الاذن اوسع من باب الوكالة اه
(قوله وبهذا) اى بحمل الصحة على اذنها لولى وعدمها لى اذ الوكيل (قوله بين تناقض الروضة) فانه
ذكر في الروضة في باب الوكالة مسألة ما اذا ركل الولي في تزويجها واينما جزم فيها بالبرهان ونقل فيها في باب
النكاح الصحة عن الغوى واقردهم بحكم التناقض فاقى الشهاب الرولى باعتبار عدمه في باب الوكالة وتضعيف
ما في هذا الباب اه رشيدى (قوله والجمع الخ) مبتدأ خبره اذ قال بعضهم الخ (قوله خطأ الخ) اى لانه
لا يصح النكاح بالوكالة الفاسدة سم ورشيدى (قوله في ذلك) اى لانه قال بعضهم (قول المتن وليقل) اى
وجوبه باه ع ش (قوله ابن فلان) الى قوله وجزم في المغنى والى التنبيه في النهاية (قوله ويرفع نسبه الخ)
لعله اذ جعله الزوج او الشاهدان واحدهما اخذان المسئلة بعدها اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قضية
قوله بنت فلان جواز الاقتصار على اسم الاب ومحلها اذا كانت بمنزلة بكر الاب والافلا بد ان يذكر صفتها
ويرفع نسبها الى ان يتبين الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني اه وتقدم في الشارح في فصل اركان
النكاح مثله لانه قد يكون الزوج غائبة راجعه (قوله بها) اى بالوكالة (قوله فيما يأتى) اى انفا
في قول المتن وليقل الولي الخ اه سم (قوله وجزم بعضهم الخ) عبارة النهاية والوجه الاكتفاء في العلم في
كونه وكلا بقوله ولا ينافيه مامر من عدم الاكتفاء باخبار الرقيق الخ لان الوكيل لم يثبت الخ اه قال
ع ش قوله في كونه وكلا الخ ثم ان صدقه الما وكل مد العدة على ذلك اظهره والافا قول قوله في عدم التوكيل
فيثبت بطلان النكاح كما يأتى في قوله وانكار الما وكل الخ اه (قوله في العلم) اى يكونه وكلا وقوله هنا فى
النكاح (قوله وهذا بعينه الخ) من جملة المناقاة (قوله ويرد) اى المناقاة (قوله بان الوكيل لا يثبت الخ) اى
لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه انه قال قبل ذلك اذ الوكيل فلان كما قال الرقيق قد
اذن لى سيدى اه رشيدى وفيه نظر ولو حمل ما روى على ما اذ لم يحصل ظن صدق العبد باخباره وما
هنا على دكسه لم يعد فلما راجع (قوله بل ان العقد الخ) دطف على وكالته اى ان يثبت ان الخ (قوله
في جوازنا المار الا ان يكون محمولا على من له الاستخلاف فليتامر ولايراجع وبالجملة فلا اشكال على
جوازنا المار لان الغرض في السؤال تقديم اذن المرأة ويتجه حل فرع العبد المذكور على من له
الاستخلاف اه غيره له التوكيل بعد الاذن له كغيره من كل ولى غير مجبر كما علم مما تقدم (قوله والا) اى
وان لم يكن غالب (قوله لا اذن الولي لمن يزوجه موليته الخ) لان تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج
الوكيل بالولاية الجماعية وظاهر ان الاول اقوى من الثانية فيمكن فيهما بما يكتفى به في الجماعية ولان باب
الاذن اوسع من باب الوكالة شرح مر (قوله خطأ) اى لانه لا يصح النكاح بالولاية الفاسدة (قوله
فيما يأتى) اى انفا في قوله وليقل الولي الخ (قوله بانه يكتفى الخ) كذا مر

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - سابع) بطريق الوكالة الثابتة بغير قوله بخلاف العبد (تنبيه) ظاهر كلامهم ان التصريح
بالوكالة ايماذ كر شرط لصحة العقد وفيه نظر واضح لقولهم العبرة في العقد حتى النكاح بما في نفس الامر فالذى يتجه انه شرط لحل

زوجت بنتي فلانا) ابن
فلان كذلك (ليقول وكيله)
قبلت نكاحها له وتزوجتها
له مثلا كما هو ظاهر واطباقهم
على الاولى لا بعينها لاذلا فرق
في المعنى بينها وبين غيرهما
ذكر وانما احتيج في البيع
لخطاب الوكيل لانه يمكن
وقوعه له ولا كذلك
النكاح ومن ثم لو حذف
قوله هنال لم يصح وان نواه
لان الشهود لا مطلع لهم
على النية والوكيل ان يقبل
او لا كما ذكر مع التصريح
بوكلته ان جهلت ثم يجيبه
الولي ولا يرد عليه هذا لانه
معلوم مما قدمه في الصيغة
ولو كانا وكيلين قال
وكيل الولي زوجت
بنت فلان من فلان وقال
وكيل الزوج ما ذكر (ويلزم
المجبر) اي الاب والجد
وان لم يكن لهما الاجبار في
بعض الصور الاتية ومثله
الحاكم عند عدمه اي اصلا
او بان لم يمكن الرجوع اليه
نظير الخلاف السابق في التحكيم
(تزوج مجنونة) اطبق جنونها
(بالغة) ولو ثيبا محتاجة للوطء
نظير ما ياتي واللمهر والنفقة
وحذفه لان البلوغ مظنته
غالبا كتنفى عنه به (ومجنون)
اطبق جنونه بالغ (ظهرت
حاجته) بظهور امارات
توقانه بدورانه حول النساء

كما مر آنفا) اي في شرح فله التوكيل من قوله ولو عينت الخ اه كرهى اقول بل في شرح لم يصح على الصحيح
من قوله لا اذن الولي لمن يزوج الخ (قول المتن وليقل الولي لو وكيل الزوج زوجت بنتي فلانا الخ) محل
الاكتفاء بذلك اذا علم الشهود والوكالة والا فيحتاج الوكيل الى التصريح بها اه معنى ويقدم في
الشارح مثله (قوله كذلك) اي ويرفع نسبه الى ان يتميز (قوله او تزوجتها) عبارة المغنى او تزويجها اه
(قوله على الاولى) اي قبلت نكاحها (قوله) وانما احتيج الى المتن في المغنى والى قول المتن ويلزم المجبر وغيره
في النهاية الا قوله كذا اطاقوه وعلم بما مر (قوله) وانما احتيج الخ) عبارة المغنى او قال الولي لو وكيل الزوج
زوجتك بنتي فقال قبلت نكاحها لموكل لم يصح العقد لعدم التوافق فان قال قبلت نكاحها وسكت انعقد له
ولا يقع العقد للموكل بالنية بخلاف البيع اه (قوله لانه يمكن وقوعه له) اي مع تسمية الموكل في الايجاب
في بعض الصور كما مر في الوكالة وهذا محل الفرق بين البيع والنكاح اه رشيدى عبارة ع ش لا يقال كما
يمكن وقوع عقد البيع للوكيل كذلك يمكن وقوع النكاح للوكيل بان يعرض الولي عن الموكل ويزوج
للوكيل فيقبل لنفسه لانا نقول المراد ان عقد البيع اذا وقع البائع للموكل واشترى له الوكيل يمكن الغاء
تسمية الموكل ووقوع الشراء للوكيل كما لو اشترى معينا بشمن في الذمة وسعى الموكل فان العقد يقع للوكيل
وتلغو التسمية ولا كذلك النكاح فانه حيث علق العقد بالموكل لا يمكن وقوعه للوكيل اه (قوله هنا له)
لعل الاوضح له هنا (قوله لم يصح) كذا في المغنى (قوله لا مطلع) مصدر ميمي اي لا اطلاع (قوله كما ذكر)
اي آنفا في المتن وقول السكردى اراد به ما ذكر اول الاركان مع غاية بعده برده قول الشارح الا في ولا يرد
الخ (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة المغنى قد يفهم قول المصنف فيقول انه لا يجوز تقديم القبول على الايجاب
كقول وكيل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فيقول الولي زوجتها وليس مراد فان الذي جزم به
الروضة الجواز وسياتي ما يدل عليه اه (قوله ولو كانا وكيلين الخ) وانكار الموكل في نكاحه للوكالة يبطل
النكاح بالوكالة بخلاف البيع لوقوعه للوكيل كما مر نهاية ومعنى (قوله قال وكيل الولي الخ) ولو قال وكيل
الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال وكيل الولي زوجتها فلا ناصح لان تقديم القبول على الايجاب
جائز كما مر فان اقتصر وكيل الولي على قوله وتزوجتها لم يصح ولو اراد الاب ان يقبل النكاح لابنه بالولاية
فليقل له الولي زوجت فلانة بترك فيقول الاب قبلت نكاحها لابني ولا يشترط في التوكيل بقول النكاح او
اجابه ذكر المهر فان لم يذكره الزوج فيعقد له وكيه على من تكافئه بمهر المثل فادونه فان عقد ما فوقه صح بمهر
المثل خلافا لما في الا نوار من جزمه بعدم الصحة وان عقد وكيل الولي بدون ما قدر له الولي صح بمهر المثل خلافا
لما جرى عليه ابن المقرئ من عدم الصحة وان عقد وكيل الزوج باكثر مما اذن له فيه الزوج صح بمهر المثل على
المذهب المنصوص كما قاله الزركشي خلافا لما في الا نوار من الجزم بعدم الصحة ولو قال شخص لا آخر زوجتي
فلانة بعبدك هذا مثلا ففعل صح وملا كته المرأة وكان قرضا لاهية اه معنى وكذا في النهاية الا اوله الى ولو
اراد (قول المتن ويلزم المجبر) بنصب المجبر مفعولا مقدما وقوله تزويج الخ بالرفع على انه فاعل مؤخر معنى
ونهاية (قوله في بعض الصور الاتية) اي ككون المجنونة ثيبا (قوله ومثله) اي المجبر اه سم (قوله السابق
في التحكيم) اي في فصل لا تزوج المرأة نفسها اه كرهى (قوله اطبق جنونها) الى قول المتن لا صغيرة في
المغنى لا قوله كذا اطلقوه الى وعلم بما مر (قوله نظير ما ياتي) اي في المجنون (قوله وحذفه) اي محتاجة
اه سم (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله اول للمهر والنفقة اه سم (قوله عنه) اي عن قيد
الاحتياج والتصريح به (قول المتن ومجنون) اي من مال المجنون لان مال نفسه اه ع ش (قوله او بتوقع
الخ) غطف على بظهور الخ (قوله بقول عدلى طب الخ) اي ولا يشترط لفظ الشهادة ولا كون الاخبار بذلك
للقاضى بل يكفي في الوجوب على الاب مجرد اخبار العدل بالاحتياج اه ع ش (قوله عدلى طب الخ) هل
(قوله ومثله) اي المجبر (قوله وحذفه) اي محتاجة للوطء (قوله لان البلوغ الخ) انظر هذا بالنسبة لقوله
او للمهر والنفقة (قوله واكتفى بها) اي بالحاجة اي باصلها حيث لم يقيد بظهورها

ومؤن النكاح اخف من ثمن امة ومؤنها ولا نظر الى ان ازوجة لا يلزمها خدمته (٢٦٧) لا عتياذ النساء لذلك ومساحتهم به غالباً

اكثرهن بعد تركه عونة
وحقا وذلك للحاجة واكتفى
بها فيها لانيه بل اشترط
ظهورها لان تزويجها
يفيدها المهر والمؤن
وتزويجه يغرمه اياها
كذا قيل وفيه نظر بل المناط
فيهما الحاجة لا غير كما
يصرح به كلام الروضة
واصلها فانها قيداً فيهما
بالحاجة بظهور امارات
التوقان لكن يلزم من
ظهوره فيه ظهورها بخلافه
فيها للحياء الذي جبلن عليه
فن ثم ذكر الظاهر فيه دونها
اما اذا قطع جنونها فلا
يزوجان حتى يفيقوا ياذا
وتستمر افاقيهما الى تمام
العقد كذا اطلقوه وهو
بعيد ان عهدها ندرتها
وتحققت الحاجة للنكاح
فلا ينبغي انتظارها حيث
ويؤيده ما مر في اقرب
ندرت افاقته وعلم ما مر ان
هذا في غير البكر بالنسبة
للجبر (لا صغيرة وصغير)
فلا يلزمه تزويجها ولو
مجنونين كياتي وان ظهرت
الغبطة في ذلك لعدم الحاجة
حالا مع ما في النكاح من
الاخطار والموت وبه فارق
وجوب بيع ماله عند الغبطة
وسيد كر تزويجها للمصاحبة
بسائر اقسامها وهو غير ما
هنا اذ هو في الوجوب وذلك
في الجواز (ويلزم الجبر
وغيره ان تعين) كاخ واحد

تقوم معرفة الولي مع اخبار عدل مقام اخبار العدلين لانهم اقاموا معرفة الشخص نفسه مقام اخبار العدل
الواحد حيث اكتفوا به في مسائل كثيرة محل نظر اه سيد عمر اقول الاقرب كفاية معرفته مع اخبار عدل في
الوجوب وانما التردد في كفاية معرفته فقط في الوجوب عبارة النهاية عدل طب وقال الرشيدى المراد بعدل
الجنس للمساواة في تزويج المحجور من اشتراط عدلين اه وفي الجبر ممانته عبارة شيخنا يعني مر عدل
والظاهر ان المراد بعدل الرواية حلي وقال الخطيب وغيره عدلين اه وكذا عدل واحد على المعتمد اه
فليراجع (قوله ومؤن النكاح الخ) حال مقيدة ليخرج ما اذا كان ثمن الدرية ومؤنها اخف كما صرح به
الروضة اه رشيدى (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله واكتفى بها) اي بالحاجة اي باصلها حيث
لم يقيد بظهورها اه سم (قوله فيها) اي المجنونة وقوله لانيه اي المجنون (قوله كما يصرح الخ) وقد عبر
الشيخ في منهجه بما يفيد التسوية بينهما نهاية ومعنى (قوله فيهما) اي المجنون والمجنونة اه ع ش (قوله
من ظهوره) اي للتوقان وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه وقوله ظهورها اي الامارات والحاجة سم وسيد
عمر ورشيدى (قوله الذي جبلن عليه) اي في الاصل فربما استدامت الحالة التي افتتحت قبل الجنون من غير
قصد فلا يقال هي بعد الجنون لا تميز لها حتى نتجنب عما يستحى من فعله اه ع ش (قوله وياذا) فيه
بالنسبة الى المجنون توقف ظاهر فليراجع (قوله فلا ينبغي انتظارها الخ) اعتمده ع ش (قوله ما مر) اي
في اول الفصل وقوله بما مر اي من قول المصنف واللاب تزويج البكر الخ اه كرى (قوله ان هذا) اي
قوله فلا يزوجان الخ سم وع ش وكردى (قوله في غير البكر) اما البكر فللجبر تزويجها بغير اذنهم وان
لم يكن بها جنون مطلقا فع الجنون المنقطع اولى اه سم (قوله قول المتن لا صغيرة) المراد بها الصغيرة
البكر فان الصغيرة الشيب لا تزوج بحال كما مر اه معنى (قوله فلا يلزمه تزويجها) بل لا يجوز في
المجنون الصغيرة ويجوز في المجنونة اذا ظهرت مصلحة وكان المزوج الاب او الجدة كياتي اه ع ش
(قوله لعدم الحاجة الخ) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم ان من الحاجة في المجنونة الاحتياج
للهرم والنفقة وفي المجنون توقع الشفاء والاحتياج للخدمة على ما مر فبالا لزم تزويج الصغيرة والصغير لذلك
رشيدى وسيد عمر وقد يجاب بان المناط هو الحاجة الى الوطء فقط وذكر الحاجة الى غيره لمجرد التقوية
(قوله وبه) اي بما في النكاح من الاخطار الخ (قوله اذ هو) اي ما هنا اه سم (قوله وذلك) اي
ما سيد كره (قول المتن ان تعين) اي غير المجبر وقوله اجابة الخ فان امتنع اثم كالفاضي او الشاهد اذا تعين
عليه القضاء او الشهادة وامتنع اه معنى (قوله كاخ واحد) الى قوله اي فان امسكو في النهاية
الا قوله او من مناصيب الشرع ولا حدهم وقوله اورضيت الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وحصول الغرض
الى المتن وقوله وخبر الى فان تعدد (قوله دعت الى كف) اي تزويج كف معين يخطبها او تزويج واحد من
اكفاء يخطبها اما اذا لم يكن يخطبها احد فلا يلزمه اه سلطان (قوله وحصول الغرض الخ) دفع لما يتوهم

(قوله واكتفى بها فيها الى قوله كذا قيل) وقول الشارح والحكمة في المخالفة بينهما ان تزويجها يفيدها
المهر والنفقة وتزويجه يغرمه اياها بناء على حسب ما فهمه وايس كذلك بل وجود الحاجة كاف فيهما اذ
المناط في كل الحاجة لا غير كما يصرح به كلام الروضة واصلها الخ شرح مر وقيل ان ذلك من الاحتباك
الذي هو من انواع البديع وهو ان يحذف من الاول ما ثبت اخر او عكسه لحذف ظهور الحاجة في المجنون
واثبت البلوغ فيها وحذف في المجنون البلوغ وذكر فيه الحاجة كافي قوله تعالى فته تقتاتل في سبيل الله
اي مؤمنة واخرى كافرة اي تقتاتل في سبيل الشيطان انتهى اي والحكمة في حذف ما حذف او ذكر في
احد الجانبين دون الاخر ما قرره الشارح (قوله ظهوره) اي ظهور التوقان وكان المراد بظهوره فيه
وجوده فيه (قوله ظهورها) اي الامارات والحاجة (قوله ان هذا) اي قوله فلا يزوجان الخ (قوله
في غير البكر الخ) اما البكر فللجبر تزويجها بغير اذنهم وان لم يكن بها جنون مطلقا فع الجنون المنقطع اولى
(قوله اذ هو) اي ما هنا (قوله في المتن ان تعين) اي غير المجبر

(اجابة) بالغة (ما منة الزويج) دعت الى كف تحصيلها وحصول الغرض بتزويج السلطان لا ينظر اليه لان فيه مشقة وهناك

على ان تعدد الاولياء لا يمنع التبين على من سئل منهم كما قال (فان لم يتبين كاخوة) اشقاء اولاب (فسالت بعضهم) ان يزوجها (لزومه الاجابة) في الاصح) ان لا يؤدي الى التواكل كشاهد من معهم غير هم مطالب منهم الاداء فان امتنع الكل زوج الساطان بالهضل (واذا اجتمع اولياء من النسب (في درجة) ورتبة واحدة (٢٦٨) كاخوة اشقاء وقد اذنت لكل اوقالت اذنت ان شاء منكم او من مناصيب الشرع اولاحدم

في تزويجي من فلان او رضيت ان ازوج اورضيت فلانا زوجا وتعيينها لاحدم بعد ليس عزلا بل باقهم (استحب ان يزوجها اقهم) لباب النكاح واورعهم (واسنهم برضاهم) اي باقهم لان الافقة اعلم بشروط العقد والاورع ابعدهن شبهة والاسن اخبر بالا كفا واحتيج لرضاهم لانه اجمع للمصلحة فان تعارضت الصفات قدم الافقة فالاورع فالاسن ولوزوج المفضل صح امالواذنت لاحدم فلا يزوج غيره الا وكالة عنه واما لو قالت زوجوني فانه يشترط اجتماعهم وخرج باولياء النسب المعتقون فيشترط اجتماعهم او توكيلهم نعم عصبة المعتق كالولياء النسب فيمكن لاحدم فان تعدد المعتق اشترط واحدم عصبة كل (فان تشاحوا) فقال كل واحد منهم الذي ازوج واتحد الخاطب (اقرع) ولو من غير الامام ونائبه بينهم وجو باقطعا للزراع فن قرع منهم زوج ولا تنتقل الولاية للحاكم وخبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من لا ولي له محمول على العصل فان تعدد فن ترضاه

من عدم الزوم لحصول التحصين بتزويج السلطان عند امتناع الولي الخاص (قوله لا يمنع التعين) ومعلوم انه لما افرد له الخلاف فيه اه رشیدی (قول الماتن فان لم يتعين) اي غير المخير (قول الماتن فسالت الخ) فيه مامر انفاعن سلطان (قوله فان امتنع الكل) اي دون ثلاث مرات فان عضلوا ثلاثا زوج الابعده على مامر اه عش (قوله من النسب) سيدكر محترزه (قوله او من مناصيب الشرع) صريح في شموله اي لفظ مناصيب الخ واولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم اه سم (قوله اولاحدم) اي لاحد مناصيب الشرع عطف على لمن شاء الخ وقوله في تزويجي الخ متعلق باذنت (قوله ان ازوج) اي فلانا وواحد من الخاطبين (قوله وتعيينها الخ) واضح فاما اذا كان السابق وذنبا بالعموم اما اذا كان مطلقا فجل تامل فايحجر اه سيدعمر اقول قضية قول المغني ولو عينت بعد اطلاق الاذن واحدا منهم لم ينزل بالاقون تخصيص عدم العزل بما اذا كان الاذن السابق مطلقا وهذا ايضا قضية صنيع الروض حيث ذكر ذلك بعد صور الاطلاق فقط (قوله ليس عزلا الخ) وفي شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر لا يخصه اه فانظر اذ اعينت احدهم بغير اللقب عماله مفهوم كا كبرهم اه سم (قوله واورعهم الخ) عبارة المغني والنهاية وبعده واورعهم وبعده اسنهم اه وهي لا غنائها عن قوله الاتي فان تعارضت الخ اولى (قوله واحتيج) اي ندبا اه حلي (قوله ولوزوج المفضل الخ) اي برضاها بكفاه اه مغني قال عش الاولى ان يعبر بالفاء لانه مفرع على ما قبله اه (قوله امالواذنت لاحدم) اي معينا سم وعش (قوله فلا يزوج غيره) اي لا يجوز ولا يصح اه عش (قوله فيشترط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالوكالة عن باقهم او باجتماعهم على الايجاب اه عش وقوله منهم ينبغي او من غيرهم (قوله او توكيلهم) ولو امتنع احدهم من التزويج فالاقرب انه لا يزوج الحاكم حينئذ بل تراجع لتقصير الاذن على غير الممتنع فيزوجها خلافا لسم وعش وسيد عمر (قوله فيمكن لاحدم) اي اذا اذنت لكل منهم او لاحدم بلا تعيين واما اذا اذنت لمعين منهم اوقالت زوجوني فكما في اولياء النسب (قوله فقال كل واحد منهم الخ) اي وقد اذنت لكل منهم اه مغني (قوله فن قرع) اي خرجت له القرعة اه عش (قوله ولا تنتقل الخ) عطف على اقرع (قوله فان تعدد فن ترضاه) ظاهر صنيعه رحمه الله ان الاقراع ينتفي في صورة التعدد مطلقا وهو محل تامل فاما اذا ارتضت واحدا من الخاطبين وقال كل انا الذي ازوج فينبغي ان يقيده الماتن باتحاد من ترضاه لا باتحاد الخاطب اذا الاول مستلزم للاخير ولا عكس فليتامل اه سيدعمر (قوله فان رضيت الخ) اي بان اذنت بالتزويج باي واحد منهم اه عش (قوله امر الحاكم بالتزويج من اصلحهم) اي بعد تعيينه اه مغني (قوله امر الحاكم الخ) قضيته انه لو استقل واحد بتزويجها من احد الخاطبين من غير امر الحاكم لم يصح وان كان هو الاصلح اه عش (قوله ان هذا) اي الاقراع (قوله رجع) ببناء المفعل (قوله وله) اي للزركشي (قوله انتمى) اي احتمال

(قوله او من مناصيب الشرع) صريح في شموله اولياء النسب بل وفي انحطاطه عليهم (قوله وتعيينها لاحدم بعد ليس عزلا) قال في شرح الروض بناء على ان مفهوم اللقب ليس بحجة وعلى ان افراد بعض العام بالذكر لا يخصه اه فانظر اذ اعينت احدهم بغير اللقب عماله مفهوم كا كبرهم (قوله امالواذنت لاحدم) اي معينا (قوله فانه يشترط اجتماعهم) قال الاستاذ في الكنز فان تشاحوا فاطالب الانفراد عاضل اه فانظر هل يزوج الحاكم حينئذ لانها لما اذنت للمجموع وقد عضل المجموع بعضه بعضه وتزويج البقية يشكل لانها لم تاذن للبقية وحدها (قوله ولو من غير الامام ونائبه بينهم وجوب الخ) كذا مر (قوله فان تعدد

فان رضيت الكل امر الحاكم بالتزويج من اصلحهم وظاهر ما تقرر ان هذا خاص بتشاح غير الحكم فلو اذنت لكل من حكم بلد هاف تشاحوا فلا اقراع كما حمله الزركشي اذ لاحظ لهم بخلاف الاولياء بل من سبق منهم بالتزويج اعتد به اي فان امسكوا رجع الى موليم فيما يظهر وله احتمال انا ان قلنا تزويج الحاكم بالولاية اقرع اوليائه فلا كالكولاء اي عن شخص واحد انتهى

ومر أنه بزيادة انتضتها الولاية وعليه فلا ياتي هذا الاحتمال (فلزوج غير من خرجت ترعه وقد اذنت لكل منهم) كره إن كان القارع الامام وانائبه و (صح) النكاح (في الاصح) لان القرعة قاطعة للنزاع (٣٦٩) لاسالبة للولاية ولو بادر قبل القرعة صح

قطعا ولا كراهة (تنبيه)
ظاهر هذا الصنيع ان
الكرهية إنما هي لجريان
وجه البطلان وعدمها
لعدم جريانها وحينئذ فلا
ينافي هذا ما من وجوب
القرعة لان ذاك إنما هو
من حيث قطع النزاع
وعدمه لكن في الجمع بين
وجوبها وعدم توقفها على
الامام ونائبه نظر إذ
لا يصلح الاجبار عليها إلا
منه ويجب بحمل عدم
توقفها عليه على ما اذا
اتفقوا على فعلها وإلا فالوجه
رفع الخاطب الامر اليه
ليلزمهم بها (ولو زوجها
احدهم) أي الاولياء وقد
اذنت لكل منهم (زيدا
وآخر عمر) او وكل الولي
فزوج هو ووكيله او وكل
وكيلين فزوج كل والزوجان
كفؤان او اسقطوا
الكفاءة ولا بطلا مطلقا
إلا إن كان احدهما كفؤا
او معينا في إذنها فنكاحه
الصحيح وإن تأخر (فإن)
سبق احد العقدين (وعرف
السابق منهما) بيئته او
تصادق معتبر ولم ينس
(فهو الصحيح) والآخر
باطل وإن دخل المسبوق
بها للخبر الصحيح إنما امرأة
زوجها وليان فهي للاول

الزركشي (قوله وم) أي في مبحث العضل أنه أي تزويج الحاكم (قوله فلا ياتي هذا الاحتمال) أي لانه في واحد واحد على ما مر أنه بامر مركب من الولاية والنيابة اه كرده (قول المتن وقد اذنت لكل منهم) خرج به ما لو اذنت لاحدهم فزوج الآخر فإنه لا يصح قطعا كما مر نهاية ومغنى (قوله كره) قد يشكل الافتصار على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراء إذ مقتضاه امتناع الاستقلال اه سم عبارة عش وقوله لا كراهة يتأمل وجه عدم الكراهة مع وجوب القرعة فإن مقتضى الوجوب حرمة المبادرة فضلا عن كراهتها إلا ان يقال القرعة إنما تجب إذا طلبت بعد التنازع فيجوز ان المبادرة التي لا تكره معها صورتها ان يبادر احدهم قبل التنازع وطلب القرعة اه ولا يخفى بعده كما اشار اليه بقوله إلا الخ مع ان الشارح دفع الاشكال في التنبيه الآتي ثم رايت قال السيد عمر ما نصه قوله فلا ياتي الخ يظهر ان ملخصه انه يائمه بترك الاقراء مطلقا لعدم اتيانه الواجب ويكره تعاطي العقد في الولي لجريان خلاف في الصحة حينئذ ولا يكره في الثانية لا تنفائه فليس مورد الحرمة والكرهية امر او احد الان مورد الحرمة ترك الاقراء ومورد الكراهة فعل العقد وان اوهم ظاهر كلامه اتحاد ذاتا واختلافه بالحيثية وبالتأمل فيما ذكر يعلم اندفاع ما اورده المحشى اللهم الا ان يكون التنبيه المذكور ساقطا من نسخته فإنه من الملحقات في اصل الشارح بخطه وهذا المحمل هو اللاتق بجملة الفاضل المحشى اه (قوله ان كان القارع الامام الخ) مفهوما عدم الكراهة اذا كان القارع غيرهما وفيه نظر لان سبب الكراهة جريان وجه بعدم صحة النكاح واطلاقهم يقتضي انه جار سواه اقرع الامام ونائبه او غيرهما اه عش (قوله لان القرعة) الى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله هذا) أي الكراهة في الاولى وعدمها في الثانية ويحتمل ان المشار اليه الثاني فقط كما هو قضية الاشكال المار عن سم (قوله وعدمه) لا حاجة اليه (قوله لا منه) الظاهر منهما وكذا عليهم ما واليهما فيما ياتي فلا تغفل اه سيد عمر وقد يقال ان افراد الضمير نظر الى ان الواو في قوله ونائبه بمعنى او كما عبر بها فيما مر آنفا (قوله فالوجه رفع الخاطب) هلا قيل طالب القرعة لانه طرف النزاع حينئذ وعلى كل فهل ماذ كر على وجه الوجوب محل تأمل اه سيد عمر والا قرب الوجوب على الثاني دون الاول لان ذلك من جملة المسامورين بالقرعة بخلاف الاول (قوله اي الاولياء) الى قوله ومجرد العلم في المغنى الا قوله للخبر الى المتن وقوله او معينا في اذنها والى قول المتن ولو سبق في النهاية الا قوله او معينا في اذنها (قوله او وكل الولي) عطف على قول المتن زوجها احدهم الخ (قوله الولي) أي المجرى اه مغنى ولم يظهر لي وجه التخصيص بالمجبر فليراجع (قوله او اسقطوا) أي الاولياء والمرأة اه حلي (قوله مطلقا) يعني في جميع الصور الخمسة الآتية (قوله او معينا الخ) قد يوهم اطلافة صحة نكاحه وان كان غير كفء ولم يسقطوا الكفاءة وليس كذلك فالاولى اسقاط في لاذنها يشمل تعيين الولي ايضا اه سيد عمر (او تصادف معتبر) بان كان صريحا عن اختيار اه عش (قوله ولم ينس) سيأتي محترزه في المتن (قوله وان دخل الخ) غاية (قوله المسبوق بها) الاولى المسبوق (قوله الاول منها) أي من الزوجين اه سم (قوله واضح) أي لان الجمع متنع وليس احدهما اولي من الآخر اه مغنى (قوله نعم بسن الخ) هل يتوقف جواز الفسخ ونفوذه على ترفع من اثنين او ثلاثة منهم او رفع ولو من المرأة وحدها او لا يتوقف كما هو ظاهر اطلاقهم محل نظر وقد يوجه ما اقتضاه ظاهر اطلاقهم بان هذا الفسخ لم يشرع رفع النزاع حتى يتوقف على الرفع بل مجرد الاحتياط اه سيد عمر (قوله ان يقول الخ) او يامرهما بالتطبيق اه مغنى (قوله لتحل الخ) عبارة للمغنى والاسنى ليكون نكاحها بعد على يقين الصحة

أي الخاطب (قوله كره الخ) قد يشكل الافتصار على الكراهة هنا ونفيها فيما ياتي وعدم الحرمة فيه مع وجوب الاقراء اذ مقتضاه امتناع الاستقلال (قوله فهي للاول منها) أي من الزوجين (قوله نعم بسن

منهما (وإن وقما معا) فباطلان وهو واضح (أو جهل السبق والمعية فباطلان) لتعذر الامضاء والاصل في الابضاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح نعم بسن للحاكم ان يقول إن كان قد سبق احدهما فقد حكمت ببطلانه لتحل بقينا

فتثبت له هذه الولاية للحاجة (وكذا) بطلان (لو علم سبق أحدهما ولم يتعين) وأيس من تعينه (على المذهب) لما ذكره مجرد العلم بالسبق لا يفيد وإنما توقف في نظيره من الجمعتين (٢٧٠) فلم يحكم بطلانهما لأن الصلاة إذا تمت صحيحة لا يطرأ عليها مبطل لها ولا كذلك العقد

اه (قوله) أى للحاكم اه ع ش (قوله) وأيس من تعينه (قوله) هلا قيدوا بنظير هذه فيما قبله اه سم (قوله) لما ذكر (قوله) أى لتعذر الامضاء اه ع ش (قوله) فلم يحكم بطلانهما (قوله) أى حتى تعاد جمعة بل تعاد ظهرا لاحتمال صحة أحدهما وذلك مانع من أن تعاد جمعة اه ع ش (قوله) بخلافه هنا (قوله) فإن المدار فيه على علم الزوج ليحوز له الاقدام على الوطاء اه ع ش (قوله) ثم الحكم (قوله) نعم في المغنى (قوله) الحكم بطلانهما (قوله) أى فيما إذا علم السابق دون السابق وعند جهل السابق والمعية مغنى وع ش (قوله) ومحل (قوله) أى محل كون الحكم بطلانها في الظاهر فقط (قوله) والا (قوله) أى وان جرى من الحاكم فسخ اه رشدى (قوله) فيجب التوقف (قوله) قضيته انه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ اه سم (قوله) لنسيانه (قوله) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله فان قلت إلى ولومات (قوله) لتحقق صحة العقد (قوله) أى وعدم تعذر الامضاء حتى تفارق ما قبلها اه رشدى وفيه نظر (قوله) حتى يطلقها او يموت (قوله) أى وتنقض عدتها من تطليق او موت آخرها اه مغنى (قوله) وبجيبها (قوله) أى وجوباً على المعتمدها ع ش (قوله) وكالفسخ (قوله) عطف على قوله للضرورة أى وقياساً على الفسخ (قوله) ولا يطالب (قوله) إلى قوله لا فالأشهاد في المغنى إلا قوله وقيل إلى ويتجه (قوله) ولا يطالب واحد (قوله) لا لشكال ولا سبيل إلى الزام مهران ولا إلى قسمة مهر عليهما اه مغنى (قوله) كذلك (قوله) أى لا يطالب واحد منهما (قوله) بحسب حالها (قوله) من يسار أو لعسار اه سيد عمر عبارة سم (قوله) كان أحدهما موسراً والآخر معسراً مثلاً فعلى الأول نصف نفقة الموسر والثاني نصف نفقة المعسر اه وعبرة ع ش ثم إذا تعين الغنى فهل ترجع المرأة عليه بما زاد على نصف نفقة الفقير وإذا تعين الفقر فهل يرجع الغنى على المرأة بما زاد على ما يرجع به على الفقير فيه نظر ولا يبعد الرجوع بما ذكر فيهما اه (قوله) لحبسها (قوله) فلو طلق أحدهما مثلاً فهل يقال يجب جميع النفقة على الثاني وهو مخير بين تجديد العقد والاستمرار على الانفاق والتطليق أو غير ذلك ينبغي أن يحزر اه سيد عمر أقول قضية التعليل بالحبس الوجوب والتخير ثم رأت قال الطائفي بعد ذكر كلام السيد عمر المذكور مانعه القياس الأول اه والله الحمد (قوله) ثم يرجع المسبوق (قوله) لو فسخ الحاكم عند القياس فينبغي أنه لا الرجوع لو أحد منهما اه سم يعنى لو تعين السابق بعد الفسخ وفيه وقفة (قوله) وقيل عليها (قوله) أى يرجع المسبوق على المرأة ثم ترجع هي على السابق (قوله) وإلا (قوله) أى بان فقد الحاكم أو شق الوصول إليه أو امتنع من الحكم أى الاذن بالبرشوة اه ع ش (قوله) فليغن (قوله) أى

الخ كذا م (قوله) وأيس من تعينه (قوله) هلا قيدوا بنظير هذه فيما قبله (قوله) فيجب التوقف (قوله) قضيته انه لو بادر الحاكم للفسخ لم ينفذ (قوله) نعم بحث الزركشى (قوله) في الروض ولها أى فيما إذا تعين السابق ثم نسي طالب الفسخ للضرورة اه قال في شرحه وهذه جزم بها الأصل في موانع النكاح اه وهذه وإن لم تكن مقيدة بالياس يفهم منها حكم الياس بالأولى فليتنامل مع ذلك النقل عن بحث الزركشى كالبلقيني (قوله) أنها عليهما نصفين (قوله) وهو المعتمد شرح م (قوله) بحسب حالهما (قوله) أى فلو كان أحدهما موسراً والآخر معسراً مثلاً فعلى الأول نصف نفقة الموسر وعلى الثاني نصف نفقة المعسر (قوله) ثم يرجع المسبوق على السابق (قوله) لو فسخ الحاكم عند الياس فينبغي أن لا رجوع لو أحد منهما (قوله) وقيل عليها (قوله) أى يرجع عليها ثم هي ترجع عليه أى السابق (قوله) ويتجه (قوله) أى كما صوبه الأسنوى وغيره (قوله) ويتجه انه لا بد في الرجوع من إذن الحاكم (قوله) وقول ابن عاصم العبادى الذى حكاه في الروضة وأصلها وجرى عليه ابن المقرئ انه ما يرجع إذا انفق بغير إذن الحاكم أو قطع به ابن كعب حمله شيخنا الشهاب الرملى على أن المراد بالاذن هنا الأوامر والألازم للشخص لا يرجع به على غيره شرح م وقوله الأوامر أى بان يرى الحاكم الزامها بالارجوع له فإذا انفق بالزام الحاكم كذلك لكن باذن الحاكم فله الرجوع بخلاف ما إذا انفق بالزام الحاكم يرى الأوامر

لانه يفسخ بأسباب ولان المدارئهم على علم الله تعالى وهو يعلم السابقة بخلافه هنا ويسن للحاكم هنا أيضا نظير ما مر فيقول ففسخت السابق منهما ثم الحكم بطلانها إنما هو في الظاهر حتى لو تعين السابق بعد فهو الزوج ومحل له أن يجر من الحاكم فسخ والانفسخ باطنا ايضا حتى لو تعين السابق فلا زوجية أما إذا لم يقع باس من تعين السابق فيجب التوقف إلى تعينه (ولو سبق معين ثم اشتبه) لنسيانه (وجب التوقف حتى يتبين) لتحقق صحة العقد فلا يرتفع إلا بيقين فيمتنعان عنها ولا تنكح غيرهما وإن طال عليها إلا مركز وجبة المفقود حتى يطلقها او يموت او يطلق واحد ويموت الآخر نعم بحث الزركشى كالبلقيني انها عند الياس من التبين أى ويظهر اعتبار العرف فيه فطلب الفسخ من الحاكم وبجيبها إليه للضرورة وكالفسخ بالعيب وأولى ولا يطالب واحد منهما بهر وصحح الامام ان النفقة حال التوقف كذلك لتعذر الاستمتاع وقطع

ابن كعب والدارمى وصححه الخوارزمى واقتضى كلام الرافعى ترجيحه وهو الوجه انها عليهما نصفين بحسب حالهما لحبسها إيجاب لهما ثم يرجع المسبوق على السابق وقيل عليهما هي عليه ويتجه انه لا بد في الرجوع من اذن الحاكم وجد وإلا فالأشهاد على نية الرجوع كافى هرب الجمال ونحوه فان قلت يفرق بان هنا إيجاب الشرع فليغن عن ذلك قلت وفي بعض تلك النظائر إيجابه ايضا ولم يغن عنه

ويوجه بأنه إيجاب متعلق بأمر مشتبه بان خلافة فلم يكتف به وحده ولومات أحدهما وقف ارث زوجة أو هي فارت زوج (تنبيه) ظاهر
عبارة المتن ركذ أصل الروضة هنا استمرار الوقف وهو مشكل ازيد تضررها به فلذا بحث (٢٧١) ذلك ما ذكره كونهما لم يستحضرا

قول أصل الروضة في موانع
النكاح وان طلبت الفسخ
لاشتباه فسخ كافى انكاح
الولين اه فهو صريح كما
تري في أن لها طلب الفسخ
هنا للضرورة اي لتضررها
بسبب التوقف وفي أنه
لا فرق في اجابتها لذلك
بين اليأس وعدمه ولا بين
بين ان تلزمها نفقتها مدة
التوقف وان لا والحق
ان ما هنا والبحث المفرع
عليه أقوى مدركا اذ
اجابتها بمجرد الاشتباه مع
إيجاب نفقتها بعيد جدا
فتأمل (فان ادعى كل زوج)
عليها (علمها بسبقه) أي
بسبق نكاحه على التعيين
والا لم تسمع الدعوى
(سمعت دعواهما) كدعوى
أحدهما ان انفرد (بناء على
الجدد) الاصح كما مر (وهو
قبول اقرارها بالنكاح)
لان لها حينئذ فائدة وتسمع
أيضا على وليها ان كان مجبرا
لقبول اقراره به أيضا
لادعوى أحدهما او كل
منهما على الآخر انه
السابق ولولا التحليف لان
الزوجة من حيث هي
زوجة ولو امة لا تدخل
تحت اليد وتسمع دعوى
النكاح في غير هذه الصورة
على المجبر في الصغيرة فان
اقر فذاك وان أنكر
حلف فان نكل حلف الزوج

إيجاب الشرع عن ذلك أي اذن الحاكم (قوله ويوجه) أي عدم الاغناء بأنه أي إيجاب الشرع هنا (قوله)
فلم يكتف الخ لم يظهر لي وجه التفريع (قوله وقف ارث زوجة) أي ان لم يكن له غيرها او الاخصتها من الربع
او الثمن اه معنى (قوله فارت زوج) الى تبين الحال او الاصطلاح اه معنى (قوله بحث ذلك) أي
الزركشي والبقيني وكذا ضمير قوله الاتي وكانها الخ وقوله ما ذكر أي انها عند اليأس من التبيين الخ
(قوله قولها) أي الشيخين في أصل الروضة الخ اعتمده المغني ومال اليه السيد عمر عبارة قوله فسخ كافى
انكاح الولين قديقال هذا أوجه للتضرر في الجملة اه (قوله انتهى) أي قولها وكذا ضمير فهو صريح
(قوله ان ما هنا) أي قول الشيخين في هذا المقام وجب التوقف حتى يتبين (قوله والبحث) عطف على ما هنا
أي بحث البقيني والزركشي وقوله عليه أي على ما هنا وقوله أقوى خبر ان (قول المتن فان ادعى كل زوج
عليها الخ) قال الشهاب سمع عن شيخه البرلسي هذا متعلق بجميع الصور السابقة والمغني ان جميع ما تقدم
اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل انه السابق وانها تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل
ويعرف أن المغني هذا بمراجعة الرافعي الكبير اه رشيدى أقول ويصرح بذلك المغني دخول المغني على
المتن بما نصح وما تقدم كله عند اعتراف الزوجين بالاشكال فان ادعى الخ (قوله أي بسبق نكاحه) الى قوله
ولا تسمع دعواه في المغني الى المتن في النهاية (قوله على التعيين) أي وكل منهما كف او عند اسقاط الكفافة
كما مر اه معنى (قوله على التعيين) هذا من جملة التفسير للبتن لا تقبيله من الخارج وبه يندفع استشكل
الرشيدى بما نصح قوله على التعيين انظر كيف يتأتى هذا التقييد مع اضافة سبق الى ضمير المدعى المفيد ان
الصورة أن يقول كل في دعواه أنها تعلم أني السابق وأي تعيين بعده هذا اه (قوله والا) أي بان ادعى كل
عليها بسبق أحدهما سمع ومغني ورشيدى (قوله لم تسمع الدعوى) للجهل بالمدعى مغني واسنى (قوله كما مر)
أي في أوائل فصل اركان النكاح (قوله لان الخ) عبارة للمغني لثلاث معتل حقاها فان لم يقبل اقرارها لم
تسمع اذ لا فائدة فيه (قوله لها) أي الدعوى اه عش وكان الاولى له أي لسماع الدعوى (قوله لادعوى
أحدهما) أي الزوجين اه عش (قوله لا تدخل تحت اليد) أي فليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر
اه معنى (قوله غير هذه الصورة) يعني غير صورة ما اذا زوجها وليان المشتعلة على الصور الخمسة المتقدمة
بان ادعى شخص على الولي انه تزوجه اياها اه رشيدى (قوله والكبيرة) أي البكر اذ الكلام في الولي المجبر
وبقيده كلامه السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها لكن قضية تقييده فيما يأتي انفا الثيب بالصغيرة
الاطلاق هنا ويأتى عن المغني ما يفيد انفا (قوله بعد تحليفه) أي الولي (قوله تحليفها الخ) أي الكبيرة
البكر بقرينة المقام وقيد المغني بالثيب عبارته ثم ان حلف أي المجبر فلم يدعى تحليف الثيب ايضا بعد
الدعوى عليها فان نكلت حلف المدعى المين المردودة وثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدر فيه حلف
الولي اه وهذا مع كونه خلاف موضوع الكلام مخالف لكلامهم السابق في فصل لا تزوج امرأة نفسها
فليراجع (قوله صغيرة) قضية اطلاقهم في فصل لا تزوج امرأة نفسها وتعليامهم الاتي انفا انه ليس بقيد
(قوله من تعليله) وهو قوله لانه لان الخ (قوله له) أي لقول البغوى المار (قوله فان اقرت لها) الى قوله
وهو محتمل في النهاية والمغني الا ان صريح الاول وظاهر الثاني ان حلف الولي على البت (قوله فان اقرت لها
الخ) وظاهر أن المراد أنها أقرت لها بعبارة واحدة والا فالزوج من أقرت له أو لا كما هو واضح اه رشيدى

بلا رجوع فلا رجوع هذا حاصل مراد الشيخ (قوله في المتن فان ادعى كل زوج عليها الخ) هذا متعلق بجميع
الصور السابقة والمغني ان جميع ما تقدم اذا اعترف الزوجان بان الحال كما ذكر فان تنازعا وزعم كل انه
السابق وانها تعلم ذلك ففيه هذا التفصيل يعرف ان المغني هذا بمراجعة الرافعي الكبير بر (قوله والا) أي
بان ادعى كل عليها بسبق أحدهما (قوله لم تسمع الدعوى) قال في شرح الروض للجهل بالمدعى (قوله

وأخذها والكبيرة لكن للزوج بعد تحليفه تحليفها ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ولي ثيب صغيرة وإن قال نكحتها بكر لانه الآن لا يملك
انشاء فلا يقبل اقراره به عليها قاله البغوى ويؤخذ من تعليله صحة حمل الغزى له على ما ذالم يكن له بينة بما ادعاه (فان) أقرت لها

فكعدمه او (انكرت حلفت) هي او انكروا ليها
 المجبر حلف وان كانت رشيدة
 على نفي العلم بالسبق لتوجه
 اليمين عليهما بسبب فعل
 غيرهما لكل واحد منهما
 يميننا انفراد او اجتماعا
 وان رضيا بيمين واحدة
 وسكوت الشيخين هنا على
 ما يخالف ذلك للعلم بضعفه
 مما قرراه في الدعاوى
 وغيرها وإذا حلفت لهما
 بقى التداعي والتحاليف
 بينهما والممتنع انما هو
 ابتداء التداعي والتحاليف
 بينهما من غير ربط الدعوى
 بها فمن حلف بالنكاح له
 كذا نقلاه عن الامام
 والغزالي واقراه واعترضا
 بان المنصوص وعليه
 الا كثرون انهما لا يتحالفان
 مطلقا قال جمع فيبقى
 الاشكال وقال ابن الرفعة بل
 يبطل النكاحان بخلفها
 قال الاذرعى وهو المذهب
 وعن النص انه لو امتنع
 حلفها نحو خرس اى مع
 عدم اشارة مفهومة او عنه
 اوصبا فسخا ايضا وهو
 محتمل الا فى صوابها لانه
 ان كان للمجبر تقدم والى
 فانتظار بلوغها سهل لا
 يسوغ بمثله الفسخ (وان
 اقرت لاحدهما)

اى وسيأتى فى المتن انفا (قوله فكعدمه) فيقال لها امان تقرى اى تحلفى اه نهاية قال ع ش قوله اما
 ان تقرى اى اقرار ايدته بان يكون لواحد منهما فقط اه (قول المتن حلفت) بضم اوله بخطه ولو حلفها
 الحاضر فللاذنب تخليفها فى اوجه الوجهين نهاية ومعنى وقد يفيد ايضا قول الشارح الا فى انفراد الخ
 (قوله على نفي العلم الخ) متعلق بكل من حلفت وحلف كعدمه سلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف
 على البت كما افاده كلام شرح الروض اى والنهاية وهو ظاهر اه مم وقال السيد عمر قد يقال صنيع
 الشارح اولى بما فى النهاية وفى شرح الروض فليتأمل اه ولعل وجهه ان الاصل فى اليمين ان تكون موافقة
 للجواب (قوله بالسبق) اى على التعمين (قوله بسبب فعل غيرهما) هذا واضح فى الزوجة واما الولي فلا
 يتأتى فيه إلا اذا كان وكل بتزويجها اه سلطان (قوله لكل واحد منهما) اى وجوبا ع ش ومعنى
 (قوله وسكوت الشيخين الخ) يعنى عدم تعرضهما لما يخالف ذلك بان يقول لكل منهما يميننا مستقلة على
 الاصح عبارة المغنى تذييه قضية كلامه الا كنفاء بيمين واحدة وهو احد وجهين قال به الفقهاء والوجه
 الثانى لكل منهما يمين وان رضيا بيمين واحدة وبه قال البغوى وهو الاوجه كما رجحه السيكي اه (قوله انهما
 لا يتحالفان الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله مطلقا) اى لا ابتداء ولا بعد حلف الزوجة (قوله فيبقى
 الاشكال) اى الاشتباه فى النكاحين بخلفها على نفي العلم به (قوله بل يبطل النكاحان الخ) لعله اذا لم يكن
 هناك ولي مجبر والافهام بخليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجع اه سم ثم
 جزم به فى قوله اخرى (قوله بخلفها) وان ردت عليهما اليمين لخلفا او نكلا ببق الاشكال وقياس قول ابن الرفعة
 انهما لو حلفا او نكلا بطل نكاحهما كالأول اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني واقتضاه كلام غيره فان حلف
 احدهما اليمين المردودة ثبت نكاحهما ويحلفان على البت معنى واسنى (قوله وهو المذهب) وصرح به
 الجرجاني واقتضاه كلام غيره وجرى عليه الشيخ فى شرحه على البهجة نهاية (قوله او عته) اى خبل (قوله
 اوصبا) انظره مع ان الصورة انه زوجها وليان باذنها اه رشيدى وقد يجاب بانه نظرا لما سبق فى الشارح
 والنهاية من قولهما وتسمع دعوى النكاح فى غير هذه الصورة الخ ((قوله فسخا) عبارة النهاية والمغنى
 يفسخ النكاح اه وقال ع ش قوله يفسخ الخ لعل المراد يفسخ الحاكم وعبارة حج فسخا ايضا اه
 وهى تفيد انه لا يفسخ بنفسه بل لابد من فسخ الزوجين فليراجع اه اقول وبجعل قول الشارح فسخا
 مبذلا للدفع لى بطل النكاحان ترتفع المخالفة المعنوية بين تعبيرى الشارح والنهاية فيكون المراد بهما

فى المتن حلفت) ضبطه المصنف بخطه بضم اوله شرح مر (قوله حلفت) على البت شرح مر (قوله على
 نفي العلم) متعلق بكل من حلفت وحلف وسيأتى فيما اذا لم يتعرضوا للسبق ولا للعلم به ان كلاما من الزوجة والولى
 يحلف على البت وحمل فى شرح الروض كلام الروض فى الولي على ما باتى فلذا قيد حلفه بانه على البت حيث قال
 مع المتن ولهم الاول ولهم الدعوى بما مر على الولي المجبر ويحلف على البت ولو كانت موليته كبيرة الخ اه
 (قوله على نفي العلم) هذا مسلم فى حلفها الا فى حلف الولي بل انما يحلف على البت كما افاده كلام شرح الروض
 وهو ظاهر (قوله وإذا حلفت لهما بقى التداعي الخ) قال فى الروض وكذا لو ردت اى اليمين عليهما خلفا
 او نكلا ببق الاشكال قال فى شرحه وقياس ما مر عن ابن الرفعة اى قياس بطلان النكاحين بناء على انهما
 لا يتحالفان إذا حلفت ان يقال فان حلفا او نكلا بطل نكاحهما كالأول اعترفا بالاشكال وبه صرح الجرجاني
 واقتضاه كلام غيره وجرت عليه فى شرح البهجة اه ثم قال فى الروض عقب ما ذكره والاى بان حلف
 احدهما اليمين المردودة فيقضى للحالف ويحلفان على البت انتهى (قوله بقى التداعي والتحاليف بينهما
 والممتنع انما هو ابتداء التداعي والتحاليف بينهما من غير ربط الدعوى بها) شرح الروض (قوله بان
 المنصوص الخ) اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى (قوله بل يبطل النكاحان) لعله اذا لم يكن هناك ولي مجبر والا
 فلمما تخليفه ويرتب عليه حكمه لان اقراره مقبول ولو بعد حلفها فراجع اه (قوله وهو المذهب)
 وصرح به الجرجاني واقتضاه كلام غيره شرح مر (قوله فسخا ايضا) عبارة مر وينفسخ النكاح

على التعيين بالسبق وهي
 من يصح اقرارها (ثبت
 نكاحه) باقرارها (وسماع
 دعوى الآخر وتحميلها)
 مصدر مضاف المفعول
 (له) اى لاجله انها لا تعلم
 سبق نكاحه (بني) اى
 السماع وافرده لان
 التحليف تابع له (على
 القولين) السابقين في
 الاقرار (فيم قال هذا الزيد
 بل لعمر وهل يغرم لعمر)
 بدله (ان قلنا نعم) وهو
 الاظهر (فنعلم) تسمع
 الدعوى وله تحليفها رجاء
 ان تقر او تنكل فيحلف
 ويغرمها مهر مثلها لانها
 حالت بينه وبين بضعها
 باقرارها الاول الدال على
 عدم صدقها فيه اقرارها
 الثاني وامتناعها من اليمين
 وما افهمه ما تقر ان
 اقرارها له لا يفيد زوجية
 محله ما لم يمت الاول والا
 صارت زوجة للثاني ويظهر
 ان طلاقه البائن كونه
 ويحتمل الفرق وخرج
 بقوله عليها بسبقه ما لو لم
 يتعرض للسبق ولا لعلمها
 به بان ادعى كل زوجيتها
 وفصل فتحلف بتالكل
 انها ليست زوجته فان
 كانت الدعوى على المجرر
 حلف بتا ايضا وان حلفت
 فان نكلت

بطلان النكاحين بنفسهما كما هو ظاهر قول الشارح ايضا عبارة الرشيدى قوله يفسخ النكاح اى في
 جميع الصور ولا ينافيه انه في الصور الثلاث محكوم ببطلانه لانه اذا لم يحصل من الزوجين تداع كما علم بامام
 عن الشيخ عميرة فليراجع اه اقول بحمل الانفساخ على ظاهره اى الانفساخ بنفسه يندفع المناقاة من
 اصلها (قوله على التعيين) اى قوله ويظهر في النهاية لا قوله اى السماع الى المتن وقوله الدال الى وما افهمه
 (قوله عن يصح اقرارها) اى بان كانت بالغة عاقلة ولو سفيهة وفاقة وسكرانة بكر او ثيبا كما مر له بعد قول
 المصنف ويقبل اقرار البالغة الخ اه ع (قول المتن ثبت نكاحه الخ) وقولها لاحدهما لم يسبق نكاحك
 اقرار منها الاخران اعترفت قبله بسبق احدهما والا فيجوز ان يقع معا فلا تكون مقرة بسبق الآخر اه
 مغنى (قول المتن وتحليفها) الاولى ان يقر بالنصب مفعولا معه حتى لا يعترض على المصنف باقراره يفتأمل
 اه سيد عمر ويرد عليه ان جمهور النجاة اشترطوا كون عامل المفعول معه فعلا او معنى فعل (قوله لان
 التحليف الخ) او على التاويل بالمذكور اه سم (قول المتن فيمن الخ) اى في مسألة اه مغنى (قوله وهو
 الاظهر) الى قوله لانها احالت في المغنى (قوله فيحلف الخ) اما اذا لم يحلف يمين الرد فلا غرم عليها نهاية
 ومغنى (قوله ويغرمها الخ) اى في الحالين اه سم زاد المغنى وان لم تحصل له الزوجية اه (قوله لانها
 حالت الخ) قضية هذا التعليل مع معلوله انها لا تطالبه بالمهر وقديوجه بانه لا سبيل الى الزام مهرين نعم الا قرب
 انها لا تطالبه بالمهر بعد انقضاء النكاح الاول بالموت او الطلاق فليراجع (قوله ما تقرر) اى قوله
 ويغرمها مهر المثل (قوله ان اقرارها له الخ) اى حقيقة او حكما بان نكلت وردت اليمين على الثاني اه ع (ش
 والاصارت زوجة للثاني) وتعتدل الاول عدة وفاة ان لم يظاهرها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثه
 اقراء عدة الوطء ما لم تكن حاملا والقياس انها ترجع على الثاني بما غرمت له لانها انما غرمت له للحيولة اه
 نهاية وشرح الروض قال ع ش قوله والقياس الخ والقياس ايضا انها لا ترث من الاول لدعواها عدم زوجية
 ومن ثم سلمت للثاني بلا عقد عملا باقرارها له (قوله وخرج) الى قوله كزوجتها في المغنى (قوله ما لم
 يتعرض للسبق الخ) فيه امور يحتاج لتحريرها الاول ما الحكم فيما لو ادعى معا الثاني ما الحكم فيما لو
 اقرت لاحدهما ثم للآخر والظاهر ان الكلام فيه كافي الصورة السابقة في دعوى العلم بالسبق الثالث
 فيما اذا ثبت النكاح للمدعى الاول يمينه هل تسمع دعوى الثاني مطلقا او حتى ينقض النكاح الاول بموت
 او نحوه وعلى كل فحكمه لم ار في جميع ذلك شيئا فليراجع اه سيد عمر اقول والظاهر ان الكلام في
 الاول كالثاني كافي الصورة السابقة وقدم هناك عن المغنى وشرح الروض حكم نكولها وبمينهما ويمين
 احدهما ونكولهما راجعه وان دعوى الثاني تسمع مطلقا لان اليمين المردودة كالاقرار وان الحكم ايضا ك
 في الصورة السابقة والحاصل اخذ من كلام المغنى ان الفرق بين الصورتين انما هو في كون الحلف على نفى
 العلم في الاول وعلى البت في الثانية (قوله وفصل) اى القدر المحتاج اليه اه مغنى (قوله فتحلف بتا الخ)

(قوله وافرده لان الخ) او على التاويل المذكور (قوله ويغرمها الخ) اى في الحالين (قوله ما لم يمت الاول)
 وتعتمد من الاول عدة وفاة ان لم يظاهرها والا اعتدت باكثر الامرين منها ومن ثلثة اقراء عدة الوطء ما لم تكن
 حاملا شرح روض (قوله والاصارت الخ) قال في شرح الروض والقياس انها ترجع على الثاني بما غرمت
 له لانها انما غرمت له للحيولة اه (فان كانت الدعوى على المجرر) عبارة شرح الارشاد والزوجين الدعوى
 بما مر على المجرر ويحلف على البت وان كانت موليته كبيرة لصحة اقراره ثم ان حلف فله تحليفها ايضا فان
 نكلت حلف المدعى يمين الرد و ثبت نكاحه وكذا ان اقرت له ولا يقدح فيه حلف الولى انتهى وقياس ذلك
 انها ما لو بدأ بالدعوى على الزوجة وحلفت فلمما تحليف الولى ايضا فان نكلت حلف المدعى يمين الرد و ثبت
 نكاحه فان قلت لكان قول الشارح كغيره واذا اطلقت لهما الخ يخالف ذلك بناء على المعتمد منه وهو
 ما عليه الا كثرون انهما لا يتخالفان مطلقا و ما قاله ابن الرفعة عليه انه يبطل النكاحان بخلفهما الا ان يخص
 هذا بما اذا لم يكن ثم ولى مجبر قلت لا تسلم المخالفة اما اولا فلان هذا مفروض فيما اذا لم يتعرض للسبق ولا

حلف المدعى منهم اولا وثبت نكاحه كالموافق له وإن حلف الولي (ولو تولى جد طر في عقد في تزويج بنت ابنة) البكر او المجنونة كذا اشترطه المصنف وبه يعلم اشتراط اجباره وبه صرح العراقيون واعتمده ابن الرفعة فيمنع ذلك في بنت الابن الشيب البالغة العاقلة (باب ابنه الآخر) المحجور له والاب فيهما ميت او ساقط الولاية (صح في الاصح) لوقرة ولايته وشفته دون سائر الاولاد وكالبيع فيجب عليه الاتيان بالايجاب والقبول كزوجتها وقبلت نكاحه (٢٧٤) بالواو فلا يجوز حذفها كما قاله صاحب الاستقصاء وابن معن واقتضاه كلام غيرها خلافا

لمن نازع فيه اذا اجل المتناسب
الغرض من متكلم واحد
لا بد لها من عاطف جامع
يدل على كمال اتصالها والا
لسكان الكلام معها مقلتا
غير ملتزم ولا يتولاها غير
الجد حتى وكيله بخلاف
وكيلها او وكيله وهو حتى
الحاكم في تزويج مجنونة
بمجنون وبحث البلقيني في
عم يريدان بزواج بنت اخيه
بابه الصغير ان الحاكم
يزوجها منه لولده لان
ارادته القبول لولده صيرته
كولي يريد ان يتزوج
موليته فيزوجه الحاكم
(ولا يزواج ابن العم) مثلا
اذ مثله في ذلك المعتقد
وعصبته (نفسه) من موليته
التي لا ولي لها اقرب منه
لانها في امر نفسه ولانه
ليس كالجدة (بل يزوجه
ابن عم في درجته) لا اشتراكه
معه في الولاية لا بعد منه
لحجبه به (فان فقد) من في
درجته (فقاض) لبادها
يزوجه منه بالولاية العامة
كفقد وليها وفي قولها
زوجني من نفسك يجوز
للقاضي ان يزوجه له بهذا
الاذن اذ معناه فوض امرى
الى من يزوجه اياي

لعلها به وقول الشارح المذكور مفروض فيما اذا تعرض لذلك فهم امام مسئلتان واما ثانيا فلانه يمكن تخصيص القول المذكور بما اذا لم يكن ثم ولي مجبر فليتأمل (قوله وان حلف الولي) اي فلا يقدح حلفه (قوله وبه يعلم اشتراط اجباره) اي في تولى الطرفين (قوله البالغة العاقلة) هلا سقط قوله البالغة اذ لا اجبار في الشيب الصغيرة العاقلة ايضا (قوله بالواو) قال في السكندر والوجه انه ليس بشرط (قوله بالواو) وقضية اطلاقه اي المتن عدم تعين الواو فقد منع بان غايته اثبات الاولوية لا توقف الصحة عليها (قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد النزاع مر (قوله مقلتا الخ) بمنوع (قوله وبحث البلقيني في عم الخ) وللعلم تزويج ابنة اخيه بابنه البالغ لانه لم يتول الطرفين وان زوجها احد هما بابنه الطفل لم يصح بل يقبل له والحاكم يزوجه منه شرح مر

بخلاف زوجني فقط او بمن شئت لان المفهوم منه تزويجها باجنبي (فلو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها) غيره (فصل)
لنفسه او لمحجوره (زوجه من) هي في عمله سواء من (اوقه من الولاية) ومن هو مثله (او خليفته) لان حكمه نافذ عليه وإن اراد الامام الاعظم زوجه خليفته (وكما لا يجوز لواحد تولى الطرفين) غير الجد كما مر (لا يجوز ان كل وكلا في احدهما) ويتولى هو الآخر (او وكيلين فيهما) اي واحد في الايجاب وواحد في القبول (في الاصح) لان فعل وكيله كفعله بخلاف القاضي وخليفته فان تصرفهما بالولاية العامة

(فصل في الكفاءة) وهي معتبرة في النكاح لاصحته مطلقا بل حيث لا رضاهن المرأة وحدها فيجب ولا عنه ومع وليها الاقرب فقط فيما عداهما (زوجها الولي) المنفرد كأب أو أخ مسلما أو ذميا في ذمية كما يأتي في نكاح المشترك من جملة ضابط ذكره اخذنا من اطراف كلامهم فراجعهم فانه مهم (غير كفؤ برضاها أو) زوجها (بعض الاولياء) ولو (المستون) في درجة واحدة كاخوة غير كفؤ (برضاها) ولو سفيهة وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوصف كونه غير كفؤ (ورضا الباقيين) صريحاً (٢٧٥) (صح) التزويج مع الكراهة وإن نظر

فيها وقال ابن عبد السلام بكره كراهة شديدة من فاسق إلا لريبة وذلك لان الكفاءة حقها وحقهم وقد رضوا به باسقاطها ولا نه عليه السلام امر فاطمة بنت قيس وهي قرشية بنكاح اسامة حبه وهو مولى وزوج ابو حذيفة سالما مولاه بنت اخيه الوليد بن عتبة متفق عليهم والجمهور ان مولى قريش ليسوا اكفاء لهم وزوج عليه السلام بناته من غير اكفاء وان جاز ان يكون لاجل ضرورة بقاء نسلهم كزوج ادم بناته من بنيه لذلك تنزى لثغائر الحليين منزهة لثغائر النسبين وخرج بقوله المستون الا بعد فانه وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا خلافا لما زعمه لاحق له فيها كما قال (ولو زوجها الاقرب) غير كفؤ (برضاها) فليس للابعد اعتراض إذ لاحق له لأن في الولاية ولا نظر إلى قصره بل هو القار لنسبه لان القرابة يكسر انتشارها فيشق اعتبار رضا الكل ولا ضابط

(فصل في الكفاءة) (قوله في الكفاءة) إلى قوله والذي يتجه في النهاية إلا قوله من جملة ضابط إلى الماتن وقوله وإن نظر فيها وقوله كزوج آدم إلى وخرج (قوله لاصحته مطلقا) الاوضح لاصحته لا مطلقا (قوله ولا عنه) الاولى إسقاط لا (قوله فيما عداهما) أي الجب والعنة اه عش (قول المتن زوجها الخ) على تقدير اداة الشرط أي زوجها (قوله مسلما الخ) أي سواء كان الولي مسلما الخ (قوله أو ذميا في ذمية) أي إذا ترافعوا اليه عند العقد ولا فليس لنا التعرض لهم على ما يأتي في نكاح الكفار اه عش (قوله في درجة واحدة) أي ورتبة واحدة وقوله كاخوة أي أشقاء أو لأب عند تقديم اه رشیدی (قوله غير كفؤ) مفعول أو زوجها (قوله ولو سفيهة) ولو محجورة لان الحجر إنما هو في المال فلا يظهر لسفها اثر هنا واستثنى شارح التعجيز كفاءة الاسلام فلا تسقط بالرضا قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا اه معنى (قوله وإن سكنت) غاية أخرى اه رشیدی (قوله معينا) حال من ضمير فيه الراجع إلى غير كفؤ او بمنزلة بشخصه او باسمه ونسبه كابن فلان مثلاً لانها متمكنة من السؤال عنه كذا في عش (قوله أو بوصف الخ) أي أو بمنزلة هذا العنوان بان يقال مثلاً لرجل غير كفؤ لك (قول المتن ورضا الباقيين صح) أي وإن لم تعرف الكفاءة لاهي ولا وليها لانهم مقصرون بترك البحث عن ذلك اه عش (قوله مع الكراهة) إلى قوله ولا يرد في المعنى (قوله وإن نظر الخ) عبارة المعنى ويكره التزويج من غير كفؤ برضاها كما قاله المتن وإن نظر فيه الاذرعى ومن فاسق برضاها كما قاله الشيخ عز الدين إلا ان تكون تخاف من فاحشة أو ريبة اه وظاهره رجوع الاستثناء لكل من المعطوف والمعطوف عليه (قوله إلا لريبة) أي تنشأ من عدم تزويجها له كأن خيف زناه بها ولم ينكحها أو تسلط فاجر عليها عش ورشیدی (قوله وذلك) راجع إلى ما في الماتن اه عش (قوله والجمهور الخ) جواب سؤال عبارة المعنى فان قيل مولى قريش اكفاء لهم اجيب بان الجمهور على المنع اه وزوج عليه السلام الخ عطف على قوله امر فاطمة الخ (قوله وتقديم غيره لا يسلب الخ) جملة معترضة اه عش ويجوز عطفه على اسم كان وخبره (قوله لاحق له فيها) أي في الكفاءة (قوله إذ لاحق له الان في الولاية) أي في التصرف بها وتزويجها وإلا لنافى قوله السابق فانه وإن كان وليا الخ اه رشیدی عبارة سم قد ينافى قوله السابق وإن كان وليا الخ إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية او نحو ذلك فليتأمل اه أي فكان الاولى في التزويج كما عبر في المعنى والمحلى وشرهى الروض والمنهج (قوله لدونه) أي الكل اه سم عبارة الرشیدی أي دون رضا الكل اه قال عش أي الاقرب اه وهو بعيد (قوله ولا يرد عليه) أي على مفهوم المتن وبذلك يندفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله ولا يرد عليه ما المورده عليه اه سم (قوله أي غير الكفاءة) إلى قوله والذي يتجه في المعنى إلا قوله ويجاب بوضوح الفرق (قوله او عنه) الوالوانب من أو اه سيد عمر (قوله ولم ير ضوا به الخ) سيد كرمته ثم يرد (قوله ثم بان) أي بجمع او فسخ او غير ذلك سم

(فصل في الكفاءة) (قوله وقال ابن عبد السلام بكره الخ) عبارة الزركشى عنه إلا ان يخاف من فاحشة أو ريبة اه (قوله تنزى) قضيته امتناع تزويج بعض افراد الخل الواحد لبعض (قوله إذ لاحق له الآن في الولاية) قد ينافى قوله السابق وإن كان وليا وتقديم غيره عليه لا يسلب كونه وليا إلا ان يرد لاحق له في مقتضى الولاية أو ثمة الولاية او نحو ذلك فليتأمل (قوله ولا ضابط لدونه) أي الكل (قوله ثم بان) أي بجمع او فسخ او غير ذلك (قوله برضاها فقط) أي دون رضاها فظاهرة وإن صرحوا بالرجوع

لدونه فيتعيد الأمر بالاقرب ولا يرد عليه ما لو كان الاقرب نحو صغير أو مجنون فان المعبر حينئذ رضا الابعد لانه الولي والا قرب كالعدم (ولو زوجها احدهم) أي المستون (به) أي غير الكفؤ لغير جب او عنه (برضاها دون رضاها) أي الباقيين ولم ير ضوا به أول مرة (لم يصح) وإن جهل العاقد عدم كفاءته لأن الحق لجميعهم (وفي قول يصح ولهم الفسخ) لان النقص يقتضى الخيار فقط كميبي المبيع ويجاب بوضوح الفرق اما المحبوب والعين فيكفي رضاها وحدها به لان الحق فيه لها فقط. واما إذا رضوا به أولا ثم بان ثم زوجها احدهم به برضاها فقط

فيصح على مقتضى كلام الروضة وجزم به بعض مختصريها والذي يشبهه وفاقا لصاحب الشكاف وجزم به صاحب الانوار مقابلة لان هذه عصمة جديدة وما يصرح به ما ياتي قريباً ان السيد (٢٧٦) لا يحتاج لاذنه في الرجعة بخلاف إعادة البائن (ويجوز القولان في تزويج الاب) وإن علا

ونهاية ومعنى (قوله فيصح) اعتمده لانهاية والمغنى وفيه اعتمده مر وأقنى به الشهاب الرملي اه (قوله على مقتضى كلام الروضة الخ) عبارة المغنى كما هو قضية كلام الروضة وجزم به ابن المقرئ اه زاد النهاية والمغنى به والدرجته الله تعالى اه (قوله وما يصرح به ما ياتي الخ) دعوى ان ما ياتي قريباً يصرح بذلك ليست في محلها بل بمنوعة منعوا وضحا الظهور والفرق لان الاحتياج الى إذن السيد في اصل العقد والكلام فيما نحن فيه في امر تابع خارج عن العقد وايضا فتلحق السيد برفيقه فوق تعاق الولي بموليه اه سم بحذف (قوله في الرجعة) أى رجعة عبده (قوله وإن علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشيدى عبارة سم قوله بالنكاح هل ازاد او بعد الكفء فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكفء وإن كان الولي الاب اه اقول وقد يجاب بجعل النكاح متعلقاً بالمجبرة رجعة لا بد من الكفء المتعلق برضاها ارجعاً لكل من المجبرة وغيرها (قوله وغيرها) أى غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان اذنت الخ) تصوير لعدم رضا غير المجبرة بعدم الكفء (قوله من غير تعيين) سيأتي تحت زفه في قوله وسيأتي الخ (قوله او من الاولياء) أو لمنع الخلو (قوله حتى ظنت كفاءه) أى وهو معين كما يعلم من التفسير الآتى اه رشيدى أى ومن أول كلامه (قوله إلا إن كان معيياً الخ) أى بخلاف ما لو بان فاسقاً أو ذى النسب أو الحرقة مثلاً فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير إذن فان النكاح باطل اه ع (قوله وهذا) أى المستثنى المذكور يحمل قول البغوى الخ أى فإذنه بغير الكفء خصوصاً للمعيب والرفيق (قوله صغرها) أى المجبرة (قوله) لانه يدعى الخ تعليل للمغنى وقوله لان الاصل الخ تعليل للثني (قوله استصحب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات الزوج وأدعى وارثه صغرها حتى لا تترث صدق اه ع (قوله ويصرح بذلك قول الشارح الآتى قال القاضي الخ) (قوله وكذا تصدق الزوجة الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طائفة بعد الكمال اه سم عبارة ع (قوله) وكذا تصدق الزوجة الخ قياساً على ما سيأتي في السفينة ونحوها ان محل ما ذكر اذا لم يمكنه بعد بلوغها مختارة اه وهل يقيد هذا بكونها عالمة بالمسئلة لانها ما تخفى على العوام والا قرب نعم إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المجرى الخ) أى وبالاولى في غير المجرى (قوله لو زوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعى في الاملاء لو زوج اخته مات الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضاها وانها لا تترث فقالت زوجنى برضاى فالقول قولها وتترث شرح الروض اه سم (قوله وانكر) كذا في بعض

(بكر اصغيرة أو) تزويج الاب او غيره (بالغة غير كفؤ بغير رضاها) أى البالغة المجبرة بالنكاح وغيرها بعدم الكفؤ بان اذنت لوليها في تزويجها من غير تعيين زوج (فى) (الظاهر) (التزويج) (باطل) لانه على خلاف الغبطة (وفى الاخرى يصح وللبالغة الخيار) حالاً (وللصغيرة) الخيار (إذا بلغت) لماسر ان النقص إنما يقتضى الخيار وقيل لا بخيار وسيأتي في باب الخيار ما يعلم منه انه حيث كان هناك إذن في معين منها او من الاولياء كفى ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفؤ ثم قد يثبت الخيار وقد لا والحاصل انه متى ظنت كفاءه فلا خيار الا ان بان معيياً او رقيقاً وهذا يحمل قول البغوى لو اطلقت الاذن لوليها أى في معين فبان الزوج غير كفؤ تخبرت ولو زوجها المجرى بغير الكفؤ ثم ادعى صغرها الممكن صدق بيمينته وبان بطلان النكاح وإنما لم يكن القول قول الزوج لانه يدعى الصحة لان الاصل استحباب الصغر حتى ثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء الموانع ولا تؤثر مباشرة الولي للعقد الفاسد في تصديقه لان

عن الرضا به فانظر لورضوا ابتداء ثم رجعوا قبل العقد عن الرضا به فان أثر رجوعهم اشكل ما هنا إلا ان يفرق بان الرضا به المتصل بالعقد أقوى (قوله فيصح الخ) اعتمده مر واقضى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله بعض مختصريها) أى صاحب الروض (قوله وما يصرح به ما ياتي قريباً) دعوى ان ما ياتي قريباً يصرح بذلك ليست في محلها وهى بمنوعة منعوا وضحا الظهور والفرق لان الاحتياج الى إذن السيد في اصل العقد والكلام فيما نحن فيه في امر تابع خارج عن العقد وايضا فتلحق السيد برفيقه فوق تعاق الولي بموليه اه سم بحذف (قوله في الرجعة) أى رجعة عبده (قوله وإن علا) الى قوله قال القاضي في النهاية (قوله بالنكاح) متعلق برضاها اه رشيدى عبارة سم قوله بالنكاح هل ازاد او بعد الكفء فان البالغة المجبرة لا بد من رضاها بغير الكفء وإن كان الولي الاب اه اقول وقد يجاب بجعل النكاح متعلقاً بالمجبرة رجعة لا بد من الكفء المتعلق برضاها ارجعاً لكل من المجبرة وغيرها (قوله وغيرها) أى غير المجبرة عطف على المجبرة (قوله بان اذنت الخ) تصوير لعدم رضا غير المجبرة بعدم الكفء (قوله من غير تعيين) سيأتي تحت زفه في قوله وسيأتي الخ (قوله او من الاولياء) أو لمنع الخلو (قوله حتى ظنت كفاءه) أى وهو معين كما يعلم من التفسير الآتى اه رشيدى أى ومن أول كلامه (قوله إلا إن كان معيياً الخ) أى بخلاف ما لو بان فاسقاً أو ذى النسب أو الحرقة مثلاً فلا خيار لها حيث اذنت فيه بخلاف ما لو زوجت من ذلك بغير إذن فان النكاح باطل اه ع (قوله وهذا) أى المستثنى المذكور يحمل قول البغوى الخ أى فإذنه بغير الكفء خصوصاً للمعيب والرفيق (قوله صغرها) أى المجبرة (قوله) لانه يدعى الخ تعليل للمغنى وقوله لان الاصل الخ تعليل للثني (قوله استصحب الصغر) مقتضى هذه العلة انه لو مات الزوج وأدعى وارثه صغرها حتى لا تترث صدق اه ع (قوله ويصرح بذلك قول الشارح الآتى قال القاضي الخ) (قوله وكذا تصدق الزوجة الخ) هل شرط تصديقها عدم تمكينها طائفة بعد الكمال اه سم عبارة ع (قوله) وكذا تصدق الزوجة الخ قياساً على ما سيأتي في السفينة ونحوها ان محل ما ذكر اذا لم يمكنه بعد بلوغها مختارة اه وهل يقيد هذا بكونها عالمة بالمسئلة لانها ما تخفى على العوام والا قرب نعم إلا ان يوجد نقل بخلافه فليراجع (قوله حال عقد المجرى الخ) أى وبالاولى في غير المجرى (قوله لو زوج الحاكم الخ) قال في الروضة قال الشافعى في الاملاء لو زوج اخته مات الزوج فادعى وارثه ان الاخ زوجها بغير رضاها وانها لا تترث فقالت زوجنى برضاى فالقول قولها وتترث شرح روض (قوله

الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذا تصدق الزوجة إذا بلغت ثم ادعت صغرها حال عقد المجرى النسخ عليها بغير الكفؤ قال القاضي لو زوج الحاكم امرأة ظاناً بلوغها ثم مات الزوج فادعى وارثه صغرها عند العقد حتى لا تترث وانكرت صدق

بيمينه كالو ادعى في البائع صغره عند العقد أو أمكن (ولو طلبت من لا ولي لها) غير القاضى لعدم غيره أو لفقد شرطه (أن يزوجه السلطان) الشامل حيث أطلق للقاضى ونائبه ولو في معين كأمير (بغير كفو ففعل لم يصح) التزويج من غير (٢٧٧) محبوب وعين (في الاصح) لما فيه من تركه

الاحتياط بمن هو كالنائب عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولهم حظ في الكفاءة وقال كثيرون أو الا كثرون يصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزييف الاول وليس كما قالوا وخبر فاطمة بنت قيس السابق لا ينافيه إذ ليس فيه أنه صلى الله عليه وسلم زوجها اسامة بل اشار عليها أو امرها به ولا يدري من زوجها فيجوز أن يكون زوجها ولي خاص برضاها وخص جمع ذلك بما إذا لم يكن تزويجه لنحو غيبة الولي أو عضله أو إحصاءه والام لم يصح قطعا لبقاء حقه وولايته وعلى الاول لو طلبت ولم يجبها القاضى فهل لها تحكيم عدل ويزوجه حينئذ منه للضرورة أو يمتنع عليه كالقاضى محل نظر ولعل الاول اقرب أن لم يكن في البلد كما يرى ذلك أثلا يؤدي ذلك الى فسادها ولأنه ليس كالنائب باعتباره السابقين ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا أنها لو لم تجد كفوا وخافت العنت لزم القاضى اجابتها قولاً واحداً للضرورة كما أبيحت

النسخ ولعل الضمير على هذه للحاكم وفيه ما لا يخفى وفي أكثرها وأنكرت أي المرأة وهي الظاهرة أو الصحيحة (قوله كالو ادعى البائع الخ) في التفسير به نظر فإن الثاني يدعى لنفسه حالة هو أعلم بها من غيره والاول يدعى على غيره حالة هو أعلم بها منه فتأمل ثم رأيت فرع الاملاء وهو مناقض لما قاله القاضى ومؤيداً لمخبرته فتأمل مراقباً للانصاف بجائزاً للاعتساف اه سيد عمر أقول وقد مر عن عيش اخذاً من تعليمهم بالاستصحاب ما يوافق قول القاضى (قوله غير القاضى) الى قوله وعلى الاول في المغنى الى قوله ثم رأيت في النهاية (قوله أو لفقد شرطه) أي الغير اه رشيدى (قوله حيث أطلق) أي السلطان اه عيش (قوله ولو في معين) غايبة في النائب أي وإن كان النائب نائبه في شيء معين أي شامل للانكحة اه رشيدى وعبرة الكردى أي ولو كان النائب نائباً في نكاح معين اه (قوله كأمير) أي في شرح ولو فقد المعتق زوج السلطان اه كردى (قوله ولهم حظ) أي للمسلمين اه عيش (قوله وقال كثيرون الخ) هذا مقابل الاصح (قوله وتزييف الاول) أي ما صححه المصنف من عدم الصحة (قوله وليس) أي الحكم كما قالوا أي الكثيرون أو الا كثرون (قوله وخبر فاطمة الخ) جواب سؤال (قوله السابق) أي آنفاً في شرح ورضا الباقيين صح (قوله لا ينافيه) أي ما صححه المصنف قال سم قد يقال بل ينافيه لانه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها اه (قوله أو امرها) اقتصر النهاية والمغنى على ما قبله (قوله برضاها) أي النبي صلى الله عليه وسلم وهي اه عيش ولعل الاول تانيث الضمير كافي لبعض النسخ وفي المغنى (قوله وخص جمع ذلك الخ) أي الثاني اه عيش (قوله لنحو غيبة الخ) اسقط المغنى لفظة النحو (قوله والام يصح قطعاً) جزم به المغنى بغير عرف للجمع (قوله لبقاء حقه الخ) شامل لصورة العضل فليتأمل سم أقول وجه ظاهر لان عضله يمنع التزويج من غير الكف لا يخل بولايته والعضل المخل بالمنع من التزويج بالكف اه سيد عمر (قوله وعلى الاول) أي الاصح (قوله لو طلبت الخ) مفهومه أنها لو لم تطلب وحكمت ابتداء لم يصح ولعله غير مراد بل يكفي علمها بامتناعه اه عيش (قوله منه) أي من غير كف (قوله عليه) أي المحكم (قوله ولعل الاول اقرب) عبارة النهاية والوجه الاول اه (قوله يرى ذلك) أي تزويجها من غير كف (قوله ولأنه) أي المحكم (قوله باعتباريه السابقين) وهما النيابة عن الولي الخاص بل وعن المسلمين اه عيش (قوله ثم رأيت جمعا متأخرين بحثوا الخ) أي في جميع الصور الشاملة لغيبة الولي وعضله وإحصاءه عبارة فتح المعين اما القاضى فلا يصح له تزويجها غير كف مو أن رضيت به على المعتمدان كان لها ولي غائب أو مفقود لانه كالنائب عنه فلا يترك الحظ له وبحث جمع متأخرون أنها لو لم تجد كفوا وخافت الفتنة لزم القاضى اجابتها للضرورة قال شيخنا وهو متجه مدركا ما من ليس لها ولي أصلاً فتزويجها القاضى لغير كف بطلبها التزويج منه صحيح على المختار خلافاً للشيخين اه وعبرة بالبجور على المنهج قوله لا أن زوجها له حاكم فلا يصح الخ الا حيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من الا كفاءة والاجاز أن يزوجه حينئذ في جميع الصور التي يزوجه فيها حيث خافت العنت ولم يوجد حاكم يرى تزويجها من غير كف ولم تجد عدلاً يحكمه في تزويجها من غير الكف والافدا على الحاكم المذكور حلي اه (قوله والذي يتجه الخ) أي فيمن لا ولي لها غير القاضى الخ (قوله انه ان كان الخ) بيان للوصول (قوله فان فقد) أي الحاكم الذي يرى ذلك لعل المراد بالفقد اخذاً من نظائره ما يشمل تعذر الوصول اليه وامتناعه من التزويج الا برشوة (قوله أي الصفات) الى قوله وهل تعتبر سنة في النهاية (قوله المعتبرة فيها) أي الزوجة رشيدى وعيش (قوله ليعتبر مثلها) أي الصفات كالو ادعى البائع الخ) فيه كلام سبق في باب التحالف (قوله لا ينافيه) قد يقال بل ينافيه لانه واقعة حال قولية والاحتمال يعممها (قوله وخص جمع الخ) كذا شرح مر (قوله لبقاء حقه) شامل لصورة العضل فليتأمل (قوله ولعل الاول اقرب الخ) كذا شرح مر

الامة لخائف العنت اه وهو متجه مدركا والذي يتجه نقلاً ما ذكرته انه ان كان في البلد كما يرى تزويجها من غير الكفو تعين فان فقدت وجدت عدلاً يحكمه ويزوجه تعين فان فقدت تعين ما يحكمه هؤلاء (وخصال الكفاءة) أي الصفات المعتبرة فيها ليعتبر مثلاً في الزوج

خمس والعبرة فيها بحالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا يؤثر إلا أن مضت سنة كذا أطلقه غير واحد وهو ظاهر أن تابس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها البتة وإلا فلا بد من مضي زمن يقطع نسبتها عنه بحيث صار لا يبر بها وهل تعتبر السنة في الفاء إذا تاب كالحرفة القياس نعم ويفرق بينه وبين ما مر في الولي (٢٧٨) بأن المدار ثم على عدم الفسق وهنا على عدم التعير به وهو لا يفتي إلا بمضي سنة نظير

ما يأتي في الشهادات فإن قلت لم لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكورة قلت لأن عرف الشرع اطرده فيه بزوال وصمته بعد السنة لا في الحرفة فعملنا فيها بالعرف العام على القاعدة فيما ليس للشرع فيه عرف ثم رأيت ابن العماد والزر كشي بثمان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة وينبغي حمله على ما إذا لم تمض سنة من توبته وظاهر كلام بعضهم اعتمادا لاطلاقهما لكن بالنسبة للزنا فإنه ايده بالقياس على عدم عود العفة والحصانة بالتوبة وعلى ردق مبيع ثبت زناه وان تاب منه لأن اثر الزنا لا يزول بالتوبة ففضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا لأنه الذي لا نزول وصمة عاره مطلقا وهو محتمل ثم رأيت ابن العماد صرح به في موضع آخر بأن الزاني المحسن وان تاب وحسنت توبته لا يعود كفوا كما لا تعود عفته وبما تقرر من أن العبرة فيها بحالة العقد رد ما في تفقيه الرمي عن بعضهم أن طرو الحرفة

في الزوج برده عليه أن مقتضى ذلك أن عيوب النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها إلا إذا كانت الزوجة سليمة وليس كذلك ويجوز أن يراد بقوله المعبرة فيها المودة في الزوجة وبقوله ليعتبر ليشترط وفيه ما لا يخفى اه حلي عبارة الرشيدى قوله ليعتبر مثلها الخ انظره مع ما سياتى من التخيير بنحو البرص وإن كان ما بها أقبح اه (قوله خمس) خبر قول المتن وخصال الكفاءة (قوله والعبرة فيها) أى الكفاءة أو خصالها عبارة عرش أى الصفات اه (قوله اطرده فيه) أى الفسق (قوله على القاعدة) متعلق بقوله عملنا وقوله فيما ليس الخ نعت له (قوله فعملنا فيها) أى الحرفة على خلاف الغالب من حالة الجار والمجورور بعد المعرفة (قوله بحثنا أن الفاسق الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر اه سم عبارة الرشيدى أى وإن كان الفسق بغير الزنا كما افتى به والد الشارح خلافا لابن حجج وإن تبعه الزبادى اه وعبارة عرش ويمكن حمل قول حجج وينبغي حمله الخ على غير الزنا فيكون مقيدا لاطلاق الشارح وعليه فالزاني لا يكون كفوا للعفيفة وإن تاب وإن كان بكر أو على هذا القول ابن العماد الزاني المحسن الخ في مفهومه تفصيل وهو أن غير الزاني إذا تاب ومضت مدة الاستبراء كافا للعفيفة وان غير المحسن لا يكافى العفيفة وإن تاب كالمحسن (فرع) وقع في الدرس السؤال عما لو جاءت امرأة بجهولة النسب إلى الحاكم وطلبت منه أن يزوجه من ذى الحرفة الدينية ونحوها فهل يجيبها أم لا والجواب عنه أن الظاهر الثاني للاحتياط لا من النكاح فلعلم أن نسب إلى ذى حرفة شريفة وبفرض ذلك لا يزوجه من ذى الحرفة الدينية باطل والنكاح بمحاطة له اه (قوله فانه ايده الخ) تعليل لقوله لكن بالنسبة الخ (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا فى أنه يرد به وان تاب أن الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتامل اه سم (قوله ففضية قياسه تخصيص ذلك الخ) بل قضية قياسه على المبيع أن لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أى في المبيع أنه عيب وان تاب منه اه سم (قوله مطلقا) أى تاب أم لا (قوله وهو الخ) أى التخصيص بالزنا (قوله بان الزاني المحسن) ومثله البكر وينبغي أن مثله الزاني اللائط اه عرش زاد بعض المتأخرين وآتى البهائم والممكن من نفسه اه وهو ظاهر (قوله لا يعود كفوا) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله وبما تقرر) إلى المتن في النهاية (قوله قال) أى الرمي وكذا خبر رزم (قوله بل هو) أى ما قاله بعض المتأخرين وقوله وذلك أى ما في التفقيه عن بعضهم (قوله وليس طر وذلك) أى الحرفة الدينية والاولى الاخصر وليس هي (قوله ما قررت الخ) أى من أن العبرة في الكفاءة بحالة العقد (قوله يتخير) كذا في نسخ الشرح بالياء وهو في النهاية بالتاء (قوله به) أى طر والرق اه عرش (قوله احدها) أن النسب لماسياتى اولها (قوله وكذا آياته) هل حتى

(قوله وهو ظاهر أن الخ) كذا شرح مر (قوله بثمان الفاسق اذا تاب لا يكافى العفيفة) افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وإن كان الفسق بغير نحو الزنا مر (قوله وعلى ردق مبيع الخ) قياس ذلك أن ما الحقوه بالزنا فى أنه يرد به وان تاب أن الفاسق به لا يكافى وان تاب منه فليتامل (قوله قضية قياسه تخصيص ذلك بالزنا) بل قضية قياسه على المبيع أنه لا يتقيد بالزنا بل يجري في غيره مما تقدم أنه عيب وان تاب منه (قوله لا يعود كفوا) وافتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى وبأن المحجور عليه بسفه لا يكافى الرشيدة شرح مر وسياتى بعد في كلام الشارح (قوله وكذا آياته) أى حتى من الجب والعنة

الدينية ثبت لها الخيار قال وخالفه بعض المتأخرين ولا وجه له وليس كما زعمه بل هو الوجه وذلك هو الذى لا وجه له كما هو واضح لأن من الخيار في رفع النكاح بعد صحته لا يوجد إلا بالأسباب الخمسة الآتية في بابها ونحو العتق تحت رقيق وليس طر وذلك واحد من هذه ولا في معناه وأما قول الأسنوى ينبغي الخيار إذا تجدد الفسق فردده الاذرعى وابن العماد وغيرهما بأنه لا وجه له وهو كما قالوا اخلافا للزر كشي ووجه رده ما قررت من كلامهم نعم طر والرق يبطل النكاح وقرل الأسنوى يتخير به مردود بانه وهم احدها (سلامة) للزوج وكذا آياته

على احد وجهين الاوجه مقابله وزعم الاطباء الاعداء في الولد لا يعول عليه (من العيوب المثبتة للخيار) فن به جنون او جذام او برص لا يكافي ولو من هذا ذلك وان اتحد النوع وكان ماها اقبح لان الانسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه او جب او عنة لا يكافي ولو رتقاء او قرنا ومرضان الولي لاحق له في هذا بخلاف الثلاثة الاول اما العيوب التي لا تثبت الخيار فلا تؤثر كعمى وقطع اطراف وتشوه صورة خلا فالجمع متقدمين بل قال القاضي بؤثر كل ما يفسد سورة التوقان والرويانى ليس الشيخ كفوا للشابة واختير وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف زعم قوم رعاية البلد فلا يكافي بجبل بلديا فلا يراعى لانه ليس بشىء كافي الروضة (و) ثانيها (حرية فالريق) اى من به رق وان قل (ليس كفوا لحرية) ولو عتيقة ولا مبعوضة لانها مع تعيرها به تضرر بانفاقه نفقة المعسرين (والعتيق (٢٧٩) ليس كفوا لحرية اصلية) لنقصه عنها

وعروض نحو امرة او ملك له لا ينفي عنه وصمة الرق فاندفع ما اطال به السبكي هنا من المنازعة في ذلك وان تبعه البلقيني واطال ايضا وكذا لا يكافي من عتق بنفسه من عتق ابوها ولا من مس الرق أحد آبائه أو أبالة أقرب من لم يمس أحد آبائها او ش لها أبا ابعد ولا اثر لمسه اللام (و) ثالثها (نسب) والعبرة فيه بالآباء كالاسلام فلا يكافي من اسلم بنفسه اوله ابوان في الاسلام من اسلمت بانيها أو من لها ثلاثة آباء فيه وما لازم عليه من ان الصحابي ليس كفوا بنت تابعي صحيح لازل فيه لما باتى ان بعض الخصال لا يقابل ببعض فاندفع ما الاذرعى هنا واعتبر النسب في الآباء لان العرب تتخبر به فيهم دون الامهات فن انتسب لمن تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك وحينئذ (فالجمعي) ابا وان كانت أمة عربية (ليس كفوا عربية)

من الحب والعنة اه سم (قوله على احد وجهين) وهو الاقرب فلا يكون ابن الابرص كفوا لمن ابوها سليم لانها تعير به نهاية ومعنى قال الرشيدى قد يتوقف في هذه الاقربية خصوصاً في نحو العنة لاسمها اذا كان حصولها في الاب لطعنه في السن اه ومرانفا عن سم مثله وقال السيد عمر بعد ذكر كلام النهاية مانصه اقول وعليه فهل هو على إطلاقه كما هو مقتضى اطلاق الحكم ومحل حيث كان الولد يعير به بخلاف ما اذا علا جدا بحيث لا يعير به اخذا من العلة محل تامل ولعل الثاني اقرب اه (قوله الاوجه مقابلة) خلافا للنهاية والمعنى كما مر آنفا (وقوله وزعم الاطباء الخ) قد يقال يكفى في توجيهه ذلك ان الولد يعير بآبائه حينئذ لتضرر الزوجة اه سم (قول المتن الخيار) اى في النكاح وستانى في بابه اه معنى (قوله فن به جنون) الى قوله بل قال القاضي في المعنى وإلى المتن في النهاية الا قوله ومرالى اما العيوب (قوله وان اتحد النوع) كذا في النهاية وفي اصل الشارح وان اختلف الجنس فليحرراه سيد عمر ويوافق ما في اصل الشارح قول المعنى اختلف العيبان كرتقاء ومجبوب او اتفقا كابرص وبرصاه اه (قوله اوجب) عطف على جنون (قوله ومر) اى في اول الفصل (قوله في هذا) أى المذكور من الحب والعنة (قوله بلديا) الاولي بلدية (قوله اى من به رق) الى قوله ويفرق في النهاية الا قوله وقد ذكرتها الى المتن (قوله من به رق الخ) اى ولو مكاتباه معنى (قوله ولا مبعوضة) وهل المبعوض كفوا قال في البحر ان استويا وزادت حرية كان كفوا لها والا فلا اه معنى وفي عمن عن بعض الهوامش وعن حواشى شرح الروض للملى مثله (قول المتن ليس الخ) وكفوا لعتيقة اه معنى (قوله وعروض نحو امرة الخ) اى عروض كونه اميرا او ملكا اه كرى (قوله فاندفع ما اطال الخ) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى اه سم وكذا اقر المعنى ما قاله السبكي والبلقيني من ان طر والامرة او الملك للعتيق ويجعله كفوا لحرية الاصل (قوله وكذا لا يكافي) الى قوله فان من خصائصه في المعنى (قوله لها ابا ابعد) الاولى ابا ابعدها (قوله من اسلمت بانيها الخ) نشر على ترتيب اللف (وما لازم عليه) اى على قوله كالاسلام فلا يكافي الخ (قوله من ان الصحابي) اى الذى اسلم بنفسه قول المتن ولا غيرها شئ الخ كبنى عبد شمس ونوفل وان كانا اخوين لها شمس اه معنى (قوله اولاد فاطمة) عبارة المعنى اولاد الحسن والحسين اه (قوله منهم) اى من بنى هاشم (قوله ان اولاد بناته) اى اصلبه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه رد) اى بقوله ان من خصائصه الخ (قوله انهم) اى غير اولاد فاطمة من بقية بنى هاشم وقوله لهم اى لا اولاد فاطمة (قوله بين هذا) اى استثناء بنى هاشم ومطالب بالنسبة للكفاءة (قوله فيهم)

(قوله على احد وجهين) هو الاوجه خلافا لما في الروض عن الاسنوى نقله عن الهروى مر (قوله وزعم الاطباء الخ) فقد يقال يكفى في توجيهه ذلك ان الولد يعير بآبائه حينئذ فتضرر الزوجة (قوله ولا مبعوضة) شامل لتبعض الزوج مع اتفاق التبعض فليراجع (قوله فاندفع) هذا الاندفاع مبنى على مجرد الدعوى (قوله بان المدار ثم الخ) لو قيل لم كان المدار هناك وهنا على ما قاله احتجيج للجواب (قوله)

وان كانت أمها عجمية لان الله تعالى اصطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم بفضائل جمة كما بحث به الاحاديث وقد ذكرتها وغيرها في كتابي مبلغ الارب في فضائل العرب (ولا غير قرشى) من العرب (قرشية) اى كفوا قرشية لان الله تعالى اصطفى قريشاً من كنانة المصطفين من العرب كما ياتى (ولا غير هاشمى ومطاي) كفوا (لها) لخبر مسلم ان الله اصطفى من العرب كنانة واصطفى من كنانة قريشاً واصطفى من قريش بنى هاشم وصح خبر نحن وبنو المطالب شىء واحد فهم امثلكم نعم اولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بنى هاشم لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان اولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كما صرحوا به وبه يرد على من قال انهم اكفاء لهم كما اطلقه الاصحاب ويفرق بين هذا واستواء قريش كلهم بالنسبة للامامة العظمى بان المدار ثم على طيب المعدن وهو عام فيهم وهنا على الشرف المتقضى للحقوق عارما

بنكاح الغير ولا شك ان بنى هاشم والمطالب اشرف من بقية قريش بذلك الاعتبار وغير قريش من العرب اكفاء وكانهم انما يقدموا كنانة مع ما مرفيهم لان العرب لا يعدون (٢٨٠) لهم فخرا متميزا على غيرهم بحيث يتعبرون لو نكح غيرهم نساءهم وبهذا يفرق بين ما هنا

أى قريش كلهم (قوله بنكاح الخ) أى بسببه (قوله وغير قريش اكفاء) خلافا للمغنى عبارته والامر الثاني أى اقتضاء كلام المصنف ان غير قريش من العرب اكفاء بعض ونقله الرافعى عن جماعة وقال في زيادة الروضة انه مقتضى كلام الاكثرين قال الرافعى ومقتضى اعتبار النسب في العجم اعتباره في غير قريش من العرب وقال الماوردى في الحارى واختلاف اصحابنا في غير قريش فالبصريون يقولون بانهم اكفاء والبغداديون يقولون بالتفاضل فيفضل مضر على ربيعة وعدنان على قحطان اعتبارا بالقرب منه ^{صلوات الله} وهذا كما قال شيخنا هو الاوجه اذ أقل مراتب غير قريش من العرب أن يكونوا كافي المراتب كالعجم قال الفارقى والمراد بالعربى من ينسب إلى بعض القبائل واما اهل الحضرة فن ضبط نسبة منهم فكان العرب والإفك العجم اه (قوله وانما يقدموا كنانة) أى على غيرهم من العرب (قوله مع ما مرفي) أى في خبر مسلم (قوله وقد يتصور) إلى قوله لان وصحة الرق في المغنى وإلى قول المتن وعفة في النهاية (قوله وقد يتصور الخ) هو في معنى الاستدراك اه عش (قوله حتى لا ينافيه الخ) حتى هنا تعليلية والضمير راجع لقولهم لان وصمة الرق الثابت من غير شك الخ اه عش وقال الرشيدى قوله حتى لا ينافيه الخ علة لقوله مع كون الخ الذى حصل به الفرق بين هذه المسئلة والى بعدها فالضمير فى بنافيه يرجع لاصل الحكم فى هذا الذى هو جواز تزويج السيد امته الخ فكانه قال انما اتينا بهذه المعية حتى لا ينافى ما جزم به فى هذه المسئلة ما قالاه فى المسئلة الاخرى وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه (قوله فى تزويج امه الخ) خبر مقدم للخلاف فهو من جملة مقول القول وقوله الظاهر وصف لقولها وهذا اصوب مما فى حاشية الشيخ اه رشيدى يعنى من قول عش ان قوله الظاهر صفة للخلاف اه اقول وكل هذا على ما فى نسخ النهاية وفى اكثر نسخ التحفة من الظاهر بال واما على ما فى بعض نسخها المصححة على اصل الشارح وكتبه فوجه صحيح من ظاهر بدون ال وكتب فى هامشه قوله ظاهر كذا فى اصل الشارح وفى النسخ الظاهر اه فقوله فى تزويج الخ ظرف لقولها وقوله ظاهر الخ خبر قوله الخلاف الخ والجملة مقول القول (قوله لان محله) أى محل قولها فى تزويج امه عربية بحر عجمى الخ أى وما مر من التصريح فيما اذا زوجها سيدها (قوله غير سيدها الخ) عبارة النهاية الحاكم اه (قوله فالفرس افضل الخ) لما روى انه عليه الصلاة والسلام قال لو كان الدين معلقا بالثريا لثناؤه لرجال من فارس اه معنى (قوله من النبط) بفتح حين اه قاموس وقال عش النبط طائفة من نزلهم شاطئ الفرات اه عش (قوله وبنو اسرائيل افضل الخ) لسلفهم وكثرة الانبياء فيهم اه معنى (قوله من النبط) بكسر القاف اه عش (قوله بخلاف الرؤساء بامرة جائزة) بان كانت اهلها عش ورشيدى وكتب عليه السيد عمر ايضا مانصه بتردد النظر فيما لو كان الامرة جائزة لكن بعد التولية ظلم وتجاوز الحدود فهل يلحق بمن ولى ابتداء ولا ية باطله كجباية المكوس او لا نظر الاصل محل تأمل اه اقول ومقتضى ما مر عن عش والرشيدى الثاني (قوله غير ما ذكره) أى الائمة (قوله بذلك) أى بقول التهمة (قوله عنهم) أى عن الائمة (قوله بعرف) كذا فى اصله رحمه الله بالباء اه سيد عمر (قوله لا نسخ فيه) محل تأمل اه سيد عمر ويحاج بان سراد الشارح بالنسخ معناه اللغوى أى التغيير (قوله عن الفسق) إلى المتن فى النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله إلا انه اغتمد نزاع الزركشى فى الفاسق (قوله عن الفسق فيه الخ) قضية هذا السياق ان ابن الفاسق مثلا وإن كان غنيا لا يكافى العفيفة وإن كانت بنت فاسق وفى شرح الروض ما قد يخالفه فليراجع اه رشيدى اقول فى كون ذلك قضية سياق الشارح وقفة ظاهرة (قوله ولو ذميا الخ) أى اذا توافقوا لينا عند العقد اه عش (قوله او مبتدع) عطف على فاسق قال عش أى مبتدع لان سكفره ببدعته كما هو

وغير قريش من العرب) أى حتى كنانة (قوله^(١) نعم قول الشيخين الخ) اجاب فى شرح الروض بحمل هذا

والتقدم فى الديوان كما مر فى قسم آتى لان الممدار ثم على مطلق الشرف لا بهذا القيد ومن ثم قدم الكنانى فى الامامة على غيره بخلافه هنا وقد يتصور تزويج هاشمية برقيق ودنى من نسب بان يتزوج هاشمى امه بشرطه فتلد بنتا فى ملك لملك امها فيتزوجها من رقيق ودنى نسب لان وصمة الرق الثابت من غير شك الغت اعتبار كل كمال معه كون الحق فى الكفاءة فى النسب لسيدها لاله على ما جزم به شيخنا حتى لا ينافيه قولها فى تزويج امه عربية بحر عجمى الخلاف فى مقابلة بعض الخصمال ببعض الظاهر فى امتناع نكاحها وصوبه الاسرى لان محله فيما اذا زوجها غير سيدها كولى او ما ذنه (والاصح اعتبار النسب فى العجم كالعرب) قياسا عليهم فالفرس افضل من النبط وبنو اسرائيل افضل من النبط ولا عبرة بالانتساب للظلمة بخلاف الرؤساء بامرة جائزة ونحوها لان اقل مراتبها ان تكون كالحرف وقول التهمة وللعجم فى النسب عرف فيعتبر يحمل على غير ما ذكره مما مر كتحديد بنى اسرائيل وكذا ما فى ذلك من اعتبار عرفهم فى الحرف ايضا يتعين محله على غير ما يأتى عنهم من انه رفيع او دنى والا

ظاهر لم يعتبر بعرف لهم ولا لغيرهم خالف ما ذكره الائمة لانهم اعلم بالعرف وهو بعد ان عرفوه وقرروه لا نسخ فيه (و) رابعها (عفة) عن الفسق فيه وفى آياته (فليس فاسق) ولو ذميا فاسقا فى دينه أى على ما مر فيه او مبتدع (١) هذه القولة ليست فى نسخ الشرح التى بايدنا اه من هاشم

ولا ابن احمدهما وان سفل (كفو عفيفة) اوسنية ولا محجور عليه بسفه كفور شديدة كاجزم به بعضهم وذلك لقوله تعالى افن كان مؤمنا
 كمن كان فاسقا لا يستون وغير الفاسق ولو مستورا كفو لها وغير مشهور بالصلاح كفو المشهورة به وفاسق كفو لفاسقة مطلقا الا ان زاد
 فسقه او اختلف نوع فسقه كما يجتبه الاسوي لكن نازعه الزركشي قال كما انهم لم (٢٨١) يفصلوا بعد الاشتراك في دناءة الحرفة او

النسب ورد بظهور الفرق
 ويجرى ذلك في مبتدع
 ومبتدعة (و) خامسها
 (حرفة) فيه او في احد من
 آباءه وهي ما يتحرف به
 لطلب الرزق من الصنائع
 وغيرها وقد يؤخذ منه ان
 من باشر صنعة دينية لاعلى
 جهة الحرفة بل لنفع المسلمين
 من غير مقابل لا يؤثر ذلك
 فيه وهو محتمل ويؤيد ما ياتي
 ان من باشر نحو ذلك اقتداء
 بالسلف لا يتخرم به مومنه
 (فصاحب حرفة دينية)
 بالهز والمذ وهي مادات
 ملاسته على انحطاط المرومة
 وسقوط النفس قال المتولي
 وليس منها نجارة بالنون
 وخبازة وقال الروياني يراعى
 فيها عادة البلد فان الزراعة
 قد تفضل التجارة في بلد وفي
 بلد آخر بالعكس وظاهر
 كلام غيره ان الاعتبار في
 ذلك بالعرف العام والذي
 يتجه ان ما نصوا عليه لا يعتبر
 فيه عرف كما رومالم ينصوا
 عليه يعتبر فيه عرف البلد
 وهل المراد ببلد العقد او بلد
 الزوجة كل محتمل والثاني
 أقرب لان المدار على عارها
 وعدمه وذلك انما يعرف

ظاهر كالشيعة والرافضة او قول هذا باعتبار زمنه والاعقل من سلم منهم في زمننا من نذف سيد تناعاشة
 وتكفير والدها الصديق الا كبر رضى الله تعالى عنهما (قوله وان سفل) هل هو كذلك وان سفل جدا
 بحيث يجهل انتسابه اليه او لانه لا تعبير حينئذ اه سيد عمرو ياتي منه ان الاقرب الثاني (قوله لقوله تعالى
 افن كان مؤمنا الخ) كذا استدلو بهذه الآية وفيه نظر لانها في حق الكافر والمؤمن اه معنى (قوله
 كف لها) اى للعفيفة (قوله مطلقا) اى سواء كان فسقه ما بزنا او شرب خمر او غيرهما عش ورشيدى
 (قوله الا ان زاد الخ) خلافا للمغنى عبارته وثانيها ان الفاسق كف للفاسقة مطلقا وهو كذلك وان قال في
 المهمات الذي يتجه عند زيادة الفسق او اختلاف نوعه عدم الكفاءة كما في العيوب اه (قوله ويجرى ذلك)
 اى قوله الا ان زاد فسقه الخ اه عش (قوله وخامسها) الى قوله وقضيته في النهاية الا قوله وخبازة فانها
 ابدلته بتجارة بالناء وقوله والذي يتجه الى وهل (قوله ما يتحرف به) يعنى عمل ملازم عليه عادة (وقد يؤخذ
 منه) اى من التعريف المذكور (قوله لا يؤثر ذلك الخ) معتمداه عش (قوله ان من باشر نحو ذلك) اى
 وان كان بعوض اه عش (قوله وسقوط النفس) عطف تفسير اه عش (قوله مادات ملاسته الخ)
 اى كلابسة القاذورات اه معنى (قوله منها) اى من الحرفة الدينية (قوله وقال الروياني الخ) معتمداه
 عش عبارة للمغنى وذكر في الحلية انه تراعى العادة في الحرف والصنائع فان الزراعة الخ وذكروا في البحر نحوه
 ايضا وجزم به الماوردي وينبغى كما قال الاذرى الاخذ به اه (قوله لا يعتبر فيه عرف) اى لا عرف البلد
 ولا العرف العام (قوله كما ر) اى انفا قيل قول الماتن وعفا (قوله والثاني) جزم به النهاية وقال عش اى
 فلو اوجب الولي في بلده وليته في بلد اخرى فالعبرة ببلد الزوجة لا ببلد العقد اه (قوله اى التي بها الخ) قضيته
 اعتبار بلد العقد وان كان يجيشها لعارض كزيارة وفي نيتها العود الى وطنها وينبغى خلافه اه عش
 عبارة السيد عمر قوله اى التي هي بها حالة العقد ان كان المراد التي هي بها على وجه الوطن فواضح وان كان
 المراد ولو غربية بها على عزم العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله سم فتاخص من كلام الفاضل المحشى ان
 الاول ترك هذا التفسير الموهوم اه (قوله هو وابنه) الى قول الماتن وراعى المغنى (قوله وان سفل) هل هو على
 اطلاقه او محله لم تنقطع نسبه اليه بحيث لا يعتبر به عرفا فيه نظير ما ذكر اه سيد عراى والا قرب
 الثاني كى اتي منه (قوله لقوله تعالى والله الخ) وجهة الاستدلال به ما يفهمه من ان اسباب الرزق مختلفة فبعضها
 اشرف من بعض اه عش (قوله بضدهما) اى بذل ومشقة اه معنى (قول الماتن فكنا س وحجام
 وحارس الخ) ونحوهم كحائك والظاهر ان هؤلاء كفاء بعض لبعض اه معنى (قوله لا ينافى عدده الخ) قد
 يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى حرفة م ورشيدى (قوله عددها) اى من الحرف الدينية اه عش (قوله
 لان ما هنا الخ) واجاب المغنى بانه لا يلزم من ذلك كونها صفة مدح لغيرهم الا ترى ان فقد الكتابة في حقه عليه
 الصلاة والسلام معجزة فيكون صفة مدح في حقه وفي غيره ايس كذلك اه (قوله وغاب الخ) عطف

على ما اذا تزوجها غير سيدها باذن أو ولاية على مالها (قوله كما جزم به بعضهم) وافتنى به شيخنا
 الشهاب الرملى (قوله كما يجتبه الاسوى) اعتمده مر (قوله وقد يؤخذ الخ) كذا شرح مر
 (قوله وليس منها نجارة بالنون) وتجارة بالناء شرح مر (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده مر (قوله
 اى التي بها حالة العقد) ان كان المراد بها على وجه الوطن فواضح وان كان المراد ولو لبث بها على عزم
 العود لبلدها فشكل مخالف لما قبله (قوله لا ينافى عددها ما ورد الخ) قد يقال الكلام فيمن اتخذ الرعى

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - سابع)
 تفاضلا بين كثير من الحرف ولعله باعتبار عرف بلده (ليس) هو او ابنته وابنته وان سفل (كفو ارفع منه) لقوله تعالى والله فضل
 بعضهم على بعض في الرزق اى سببه بعضهم بصله بغزو وسهولة وبعضهم بضدهما (فكنا س وحجام وحارس) ويطارود باغ (وراع)
 لا ينافى في ما ورد ما من نبي الارعى الغنم لان ما هنا باعتبار ما يعرفه الناس وغاب على الرعاء بعد تلك الازمنة من التساهل في الدين وقلة المرومة

وقضيته انه لا فرق بين من يرى مال نفسه ومن يرى مال غيره باجرة أو تبرع أو لو قيل في الاول والمتبرع ان فعل ذلك يستعزل به عن الناس ويتاسى بالسلف لم يؤثر كما تقتضيه الاخبار الدالة على شرف من هو كذلك لم يبعد (وقيم حمام) هو اباؤه (ليس كفو بنت خياط) ويظهر ان كل ذي حرفة فيها مباشرة نجاسة كالجزارة (٢٨٢) على الاصح ليس كفو الذي حرفة لا مباشرة فيها لها وان بقية الحرف التي لم يذكر وافيها

متساوية الا ان اطردي
العرف التفاوت كما مر ثم
رايت ما يؤيد ما ذكرته او لا
وهو ان القصاب ليس كفو
لبنات السماك خلافا
للقمولى (ولا خياط) كفو
(بنت تاجر) وهو من يجلب
البضائع من غير تقييد بجنس
منها للبيع ويظهر ان
تعريفهم بالجلب للغالب كما
يدل عليه تعريفهم للتجارة
بانها تقليب المال لغرض
الربح وإن من له حرفة تان
دنيته ورفيعة اعتبر ما اشتهر
به ولا غلبت الدنيته بل لو
قيل بتغليبها مطلقا لانه
لا يخلو عن تغييره بهام يبعد
(او يزال) وهو بائع الستر
(ولاهما) اى كل منهما
كفو (بنت عالم او قاض)
لاقتضاء العرف ذلك وظاهر
كلامهم ان المراد بينت
العالم والقاضى من في آباءها
المنسوبة اليهم احدهما
وان علا لانها مع ذلك تفخر
به وكلامه استواء التاجر
والبزاز والعالم والقاضى
وهو محتمل وفي الروضة ان
الجاهل بكافى العالم وهو
مشكل فانه يرى اعتبار
العلم في آباءها فكيف لا
يتمبره فيها الا ان يجاب
بان العرف يعبر بنت العالم
بالجاهل ولا يعبر العالم

على الصلة وقوله من التساهل الخ بيان للوصول (قوله وقضيته) اى قوله لان ما هنا الخ (قوله وقضيته) الى
المتن ليس في الاصل الذى عليه خطه فليحذر راه سيد عمر (قوله هو اباؤه) الانسب لما قدمه ان يذكره
بعد ليس ويبدل ابوه بابنه (قوله والمتبرع) مقتضى بحثه السابق في شرح وحرقة ان لا يقيد المتبرع بما ذكر
فلا تغفل اه سيد عمر (قوله في الاول) اى من يرى مال نفسه (قوله ويظهر) الى قوله وكلامه استواء الخ
في النهاية (قوله ويظهر ان الخ) ان كان على اطلاقه فهو مقيد لقوله السابق والذى يتجه الخ اه سيد عمر
(قوله متساوية) خبر ان (قوله في العرف) اى عرف البلد لا العرف العام حتى لا يتنافيه ما مر له آنفا اه سيد
عمر (قوله ثم رايت الخ) عبارة النهاية ويؤيد ذلك قول بعضهم ان القصاب الخ اه (قوله او لا) اى قوله ان
كل ذي حرفة الخ (قوله وهو الخ) اى ما يؤيد الخ (قوله ان القصاب) اى الجزار اه ع ش (قوله كما يدل
عليه تعريفهم الخ) ويدل تعريفهم ايضا على ان قولهم من غير تقييد بجنس جرى على الغالب ايضا فانظر هل
هو كذلك رشيدى وسيد عمر (قوله اعتبر ما اشتهر به الخ) معتمد اه ع ش (قوله لم يبعد) اقول بل يتعين
مالم يندرتعا طيه لما جردا بحيث لا ينسب اليها ولا يعبر بها اه سيد عمر (قوله اى كل منهما) اى التاجر
والبزاز (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله وكلامه في المغنى (قوله ان المراد بينت العالم الخ) يتردد النظر فيمن
في آباءه عالم مثلاً ومن في آباءها عالمان أو أكثر هل يكافئها أو لا اه سيد عمر ولعل الثانى أقرب اخذا بما
مر في شرح ونسب (قوله من في آباءهم الخ) فلو كان العالم في آباءها أقرب من العالم في آباءه فقياس
ما مر في التفاوت بين المنسوبين الى من اسلم الى العتيق انه لا يكافئها ويحتمل الفرق فيكون كفاها كما ان
المشتركين في الصلاح المختلفين في مراتبها اكفأوا الاقرب الاول اه ع ش (قوله وان علا) هل هو على
اطلاقه او محله مالم يبعد جدا او بعده وله شهرة كالشافعى وابى حنيفة رضى الله تعالى عنهم بحيث لا يفتخر به
عرا فاحل تأمل ولعل الثانى أقرب اه سيد عمر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله والعالم
الخ) اى واستواء العالم الخ (قوله وهو محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى
الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل اه سم (قوله وفي الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى والجاهل لا يكون
كفو للعالمه كافي الانوار وان وهم كلام الروضة خلافا لانه العلم اذا اعتبر في آباءها فلا يعتبر فيها بالاولى اذ
اقل مراتب العلم ان يكون كالحرفة وصاحب الدنيته لا يكافى صاحب الشريفة اه (قوله وبحث الاذرى)
الى قوله انتهى عقبه النهاية بما نصه والا قرب ان العلم مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحيثية
اه وقال الرشيدى قوله فيعتبر الخ اى فلو كانت عالمة فاسقة لا يكافئها فاسق غير عالم خلافا لما اقتضاه كلام
الاذرى اه عبارة سم قوله وبحث الاذرى الخ فيه نظر بل المتجه ان ابوها عالم فاسق لا يكافئها من
ابوه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابوه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض
الصفات وسيأتى ان بعضها لا يقابل ببعض فليتامل اه سم (قوله ثم رايت) اى الاذرى وقوله فقال
الخ تفصيل لقوله صرح بذلك (قوله ففى النظر اليه نظر) بل ينبغي ان لا يتوقف في مثل ذلك اه معنى (قوله

حرفة (قوله لو قيل الخ) كذا شرح مر (قوله وكلامه) هو بالجر عطف على كلامهم (قوله وهو
محتمل) ويحتمل تقديم القاضى لانه عالم وزيادة لان الكلام في القاضى الاهل ولعل هذا الوجه فليتامل
(قوله وفي الروضة الخ) الاوجه ان الجاهل لا يكافى العالم ولا يتنافى تضعيف الروضة لما نقله عن الروبانى
لان التضعيف للجموع مر (قوله وبحث الاذرى) فيه نظر بل المتجه ان ابوها عالم فاسق لا يكافئها من
ابوه فاسق غير عالم لان العلم في نفسه حرفة شريفة وقد انتفت ولا من ابوه عدل غير عالم اذ غاية الامر تعارض

بالجاهل وبحث الاذرى ان العلم مع الفسق لا اثر له اذ لا فخر به حينئذ في العرف فضلا عن الشرع ومثله في ذلك
القضاء بل اولى ثم رايت صرح بذلك فقال ان كان القاضى اهلا فعالم وزيادة او غير اهل كما هو الغالب في قضاء زمنا تجد الواحد منهم
كقرب العهد بالاسلام في النظر اليه نظرو يحيى فيه ما سبق في الظلمة المستولين على الرقاب بل هو اولى منهم بعدم الاعتبار لان النسبة اليه عار

بخلاف الملوك ونحوهم اه وبحث أيضا ونقله غيره عن فتاوى البغوى أن فسق أمه وحرقتها الدينية تؤثر هنا أيضا لأن المدار هنا على العرف وهو قاض بذلك وله اتجاه لكن كلامهم صريح في رده (تمنييه) الذي يظهر أن مرادهم بالعالم هنا من يسمى عالما في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا مما مر في الوصية وحينئذ فقضيته أن طالب العلم وأن برع فيه قبل أن يسمى عالما يكفى بنته الجاهل وفيه وقفة ظاهرة ككافاته لبنت عالم بالاصلين والعلوم العربية ولا يبعد أن من نسب أبو هالعلم بفتخر به (٣٨٣) عر قالا يكافتهما من ليس كذلك ويفرق بين

ما هنا والوصية بأن المدار ثم على التسمية دون ما به افتخار وهنا بالعكس فالعرف هنا غيره ثم فتأمله وإذا بحث بعض المتأخرين في حافظ القرآن عن ظهر قلب مع عدم معرفة معناه أن من لا يحفظه كذلك لا يكفى بنته فاولى في مسئلتنا لكن خافه كثيرون من معاصريه فقالوا انه كفو لهاى لا نالا نعتبر جميع الفضائل التي نصوا عليه وانما نعتبر ما يطرد به الافتخار عرفا بحيث يعد ضده عارا بالنسبة اليه وليس مجرد حفظ القرآن كذلك الا في بعض النواحي (والاصح ان اليسار) عرفا (لا يعتبر) في بدو ولا حضر ولا عرب ولا عجم لان المال ظل زائل وحال حائل وطود مائل ويفتخر به اهل المروآت والبائس وبجانب عن الخبر الصحيح الحسب المال وامام معاوية فصملوك بان الاول على طبق الخبر الاخر تسكح المرأة لحسبها وما لها الحديث اى ان الغالب في الاغراض ذلك ووكل صلى الله عليه وسلم بيان ذم المال الى ما عرف

بخلاف الملوك الخ) أى المستولين على الرقاب (قوله وبحث أيضا) الى قوله لكن كلامهم في النهاية وعبارته والاوجه كما بحثه ايضا الخ (قوله تؤثر فيها الخ) والاوجه عدم النظر الى الام اه معنى (قوله لكن كلامهم الخ) عبارة النهاية وإن كان ظاهر كلامهم خلافه اه (قوله صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر اه سم (قوله الذى يظهر الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالتحولا لانه لا ينقص عن الحرفة فن ابوها نحوى او اصولي مثلا لا يكافتهما من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا ينضبط وأن العالم بالثلاثة أو بعضها مع معرفة بقية العلوم وبعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة او بعضها وخلا عن بقية العلوم وقوله ككافاته اى الجاهل اه سم (قوله بالاصلين) اى اصول الدين واصول الفقه وقوله والعلوم العربية اى كالتحولا والصرف والمعاني والبيان والبديع وغيرهما من العلوم الاثني عشر (قوله واذا بحث الخ) افى بذلك شيخنا الشهاب الرملى واقره ولده في الشارح رحمهما الله تعالى لكن في بعض البلاد يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكفى الثاني بنت الاول وقد يتجه خلاف ذلك وأنه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غير ه نعم قد يقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها اه سم والظاهر ان محل اعتبار شيخ البلاد حيث لا يفسق كجباية المكس اه سيد عمر (قوله لا يكفى بنته) ومثل ذلك من يحفظ نصفه بالقرآآت السبع لا يكفى ابنة من يحفظه كله واحدة او يحفظه بقرامة ملفقة وكما يعتبر حفظ القرآن في حق الاب كذلك يعتبر في بقية اصوله كما تقدم في العالم والقاضى اه عرش (قول المتن والاصح ان اليسار الخ) وعليه لوزوجها وليها بالاجبار به سر بحال صداقها عليه لم يصح النكاح كما مرو ليس مبنيا على اعتبار اليسار كما قاله الزركشى لانه بحسب ما حققناه فهو كالزوجها من غير كفو ولا يعتبر الجاهل والبلد قال في الروضة وليس البخل والكرم والطول والقصر معتبر اقال الاذرى وفيما اذا فرط القصر في الرجل نظر وينبغي ان لا يجوز الملب تزويج ابنته عن هو كذلك فانه مما تنعير به المرأة نهاية ومعنى قال عرش قوله وليس البخل الخ معتمد وقوله مما تنعير به المرأة اى ومع ذلك لو وقع صح لانه ليس من خصال الكفاءة اه (قوله عرفا) الى المتن في النهاية الا قوله فان قلت الى والثاني (قوله وحال حائل) اى نازل متغير وزائل قال عرش هذه المعاطيف مفاهيم مختلفة لكن المراد منها واحد اه (قوله وطود) اى جبل اه عرش (قوله فصملوك) كمصفور الفقيه اه قاموس (قوله بان الاول) اى خبر الحسب المال (قوله من الدنيا) اى الزائدة على قدر الحاجة اه عرش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله ولا يفتخر به الخ (قوله لانه) اى ذم الدنيا (قوله وتواصى عليه) عبارة النهاية به اه (قوله وسيلة للخير الخ) نشر مشوش الصفات وسيأتى أن بعضها لا يقابل بعض فليتامل (قوله لكن كلامهم صريح في رده) في دعوى الصراحة نظر (قوله الذى يظهر ان مرادهم بالعالم هنا الخ) (فرع) المتجه اعتبار غير العلوم الثلاثة كالتحولا لانه لا ينقص عن الحرفة فن ابوها نحوى او اصولي مثلا لا يكافئهما من ليس كذلك وان العلوم الثلاثة متساوية وانه حيث عد كل منهما عالما بواحد من تلك العلوم لا أثر لتفاوتهما فيها اذ التساوى لا ينضبط وان العالم بالثلاثة او بعضها لا يكافئه من شاركه في العلوم الثلاثة او بعضها مع معرفة بقية العلوم او بعضها وخلا عن بقية العلوم مر (قوله ككافاته) اى الجاهل (قوله واذا بحث بعض المتأخرين الخ) افى بذلك

من الكتاب والسنة في ذمه لا سيما قوله تعالى ولولا أن يكون الناس أمّة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن ليوهم سقفا من فضة الى قوله وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحمى عبده المؤمن من الدنيا كما يحمى أحدكم مريضه من الطعام والشراب لوسويت الدنيا عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرا منها شربة ماء ومن ثم قال الامّة لا يكفى في الخطبة الاقتصار على ذم الدنيا لانه مما تواصى عليه منكر والمعاد ايضا فان قلت التحقيق ان المال من حيث هو لا يذم ولا يمدح وإنما ذمه ومدحه من حيث كونه وسيلة للخير ووسيلة للشهر

ومن ثم كثرت أحاديث بذمه وأحاديث بمذحه ومحملها ما تقرر وهذا يناقض ما ذكرت قلت لا ينافيه لأن القصد أنه لا يمدح من حيث ذاته فلا افتخار به شرعا وهو مقدم على الافتخار به عرفا والثاني تصح بما يعذر فامتنعوا وان لم يكن منفرعا كما مر أول الباب في مبحث الخطبة فاندفع بهذا ما للاذرعى وغيره هنا (و) الأصح (أن بعض (٢٨٤) الخصال لا يقابل ببعض) فلا يكفى معيب أنسيب سليمة دنيئة ولا يعمى عفيف عربية

فاسقة ولا فاسق حر عفيفة عتيقة ولا قن عفيف عالم حرة فاسقة دنيئة بل يكفى صفة النقص في المنع من الكفاءة إذا الفضيلة لا تجبرها ولا تمنع التعبير بها (وليس له تزويج ابنه الصغيرة) لانه ما من العنت قال الزركشى قد يمنع هذا في المراهق لان شهوته اذذاك اعظم فان قيل فعله ليس زنا قيل وفعل المجنون كذلك مع انهم جوزوا له نكاح الامة عند خوف العنت فهلا كان المراهق كذلك اهـ ولك رده بان وطء المجنون يشبه وطء العاقل انزالا ونسبا وغرهما بخلاف وطء المراهق فلا جامع بينهما وادعاء ان شهوته اذذاك اعظم ممنوع لانها شهوة كاذبة اذ لم تنشأ عن داع قوى وهو انعقاد المني (وكذا معيبة) بعيب يثبت الخيار فلا يصح النكاح (على المذهب) لانه على خلاف القبطة وكذا عما وعجوز ومقطوعة طرف كافي الام واعتمده البلقيني والاذرعى ونقله عن خلافت من الائمة وانما صح تزويج المجبرة من نحو اعنى كما مر لانه كفؤ وليس المدار في نكاحها الا عليه اذا لم يحظ ثم العاروهنا

(قوله ومن ثم) أى من أجل أن التحقيق ما ذكر (قوله ما تقرر) أى من الحديثين (قوله ما ذكرت) أى من ذم المال قال الزركشى اراد به قوله ولا يفتخر به الخ اهـ (قوله وهو مقدم الخ) قد يمنع بما قدمه من قاعدة ما ليس للشرع فيه عرف يحكم فيه بالعرف العام (قوله والثاني تصح الخ) عطف على قوله الاول اهـ سم (قوله فاندفع بهذا الخ) فيه نظر (قول المتن ابنه الصغيرة الخ) بخلاف المجنون يجوز تزويجه بها بشرطه نهاية ومعنى (قوله لان شهوته) أى الصغير وقوله اذذاك أى حين كونه مرافعا (قوله فعله) أى المراهق (قوله جوزوا) أى للاب له أى لابنه المجنون متعلق بقوله نكاح الامة (قوله رده) أى قول الزركشى أو قياس المراهق على المجنون (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذلم ينشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشا الشهوة بل الامر بالعكس كذا افاده المحشى ولا يخفى ما فى كل من بحثه من الوهن مع ما فى الاول من منع السند فليتأمل اهـ سيد عمر (قوله بعيب) الى الفصل في النهاية والمغنى (قوله يثبت الخيار الخ) أى كالبرص كما فى المغنى والمجنون كما فى الرشيدى (قول المتن على المذهب) وقطع بعضهم بالبطلان في تزويجه الرتقاء والقرناء لانه بذل مال في بضع لا ينتفع به نهاية ومعنى (قوله وكذا عما الخ) عبارة النهاية والمغنى وان زوج المجنون او الصغيرة عجوزا او عما او قطعاء او الصغيرة بهرم او اعماى او اقطع فوجهان أحصهما كما قاله البلقيني وغيره وعدم الصحة في صورة المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام وقضية كلام الجمهور في الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صور الصغيرة وهذا هو الظاهر لكن يظهر حرمة ذلك عليه اهـ بحذف قال سم بعد ذكر ماوافق ذلك عن الروض مع شرحه مانصه ثم قال فى الروض والخصى والخنى غير المشكل كالا عمنى اهـ

(فصل فى تزويج المحجور عليه) (قوله فى تزويج المحجور عليه) أى وما يتعلق به كزوم مهر المثلى اذا نكح بلا إذن ووطى غير رشيدة اهـ ع ش (قوله المحجور عليه) أى مجنون او صغيرا او فلسا وسفه او ورق

شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله لكن فى الارياض يفضلون شيخ البلد الفلاح على حافظ القرآن فهل يعتبر ذلك حتى لا يكفى. الثانى بنت الاول وقديته خلاف ذلك وانه يكافئها لان حفظ القرآن فضيلة شريفة شرعا وعرف الشرع مقدم على غيره نعم قديقال مشيخة البلد كالحرفة وبعض الخصال لا يقابل بعضها (قوله والثاني) عطف على قوله الاول (قوله كاذبة) قد يمنع كذبها وقوله اذلم تنشأ الخ فيه بحث لان انعقاد المني ليس منشا الشهوة بل الامر بالعكس (قوله وكذا عما الخ) وقال فى الروض وان زوج المجنون او الصغيرة لعجوز او عما او قطعاء للاطراف وبعضها الصغيرة بهرم او اعماى او اقطع فوجهان قال فى شرحه صحح منهما البلقيني وغيره عدم الصحة في صور المجنون والصغير ونقلوه عن نص الام لانه لما يزوجهما بالمصلحة ولا مصلحة في ذلك بل فيه ضرر عليهما وقضية كلام الجمهور فى الكلام على الكفاءة تصح الصحة في صورة الصغيرة وهذا هو الوجه لكن يظهر حرمة ذلك عليه أخذنا مما مر فى شروط الاجبار شرح مر لان وليها لما يزوجها بالايجاب من الكفو وكل من هؤلاء كفؤ فالماخذ فى هذه وما قبلها مختلف ثم قال فى الروض والخصى والخنى غير المشكل كالا عمنى اهـ (قوله يثبت له الخيار كما صرحا به) فيزداد ثبوت الخيار له بنحو الحرفة على ما باتى فى الخيار مر

(فصل فى تزويج المحجور عليه) (قوله فى المتن لا يزوج مجنون صغير) قال فى الروض ولا يزوج مغنى عليه تنتظر إفاقته قال فى شرحه عبارة الاصل اما المقلوب على عقله بمرض فنتنظر إفاقته فان لم تنو قع إفاقته

المصلحة ولان تزويجها يفيد ما تزويجه يغرمه فاحتيط له أكثر (ويجوز) تزويجه (من لا تكافئه ببعض الخصال فى الأصح) اهـ لان الرجل لا يتعير باستفراش من لا تكافئه على أنه إذا بلغ يثبت له الخيار كما صرحا به (فصل) فى تزويج المحجور عليه (لا يزوج مجنون صغير) أى لا يجوز ولا يصح تزويجه إذ لا حاجة به اليه حالا وبعد البلوغ لا يدري حاله بخلاف صغير عاقل فان الظاهر حاجته اليه بعده

ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه للخدمة وإنما يتجه في مراهق لانه (٢٨٥) في النظر كالبالغ كما مر ثم راي الزركشي ذكر

أعم منه لقال قضية قولهم لا مجال للحاجة تعهده وخدمته فان للاجنبيات ان يقمن بها ان هذا في صغير لم يطلع على عورات النساء أما غيره فيلحق بالبائع في جواز تزويجه لحاجة الخدمة اه (وكذا) لا يزوج مجنون (كبير) أى بالغ لانه يغرم المهر والنفقة (الا الحاجة) لشيء مما مر في مبحث وجوب تزويجه ليزوجه ان اطبق جنونه كما مر ثم مع ما خرج به الاب فالجد فالسلطان وكولاية ماله اذا علم ان تزويجه للحاجة (فواحدة) يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها وفرض احتياج اكثر منها نادر فلم ينظروا اليه لكن ياتي في المخيل انهم نظروا لحاجته مع ندرتها وبه يتأيد بحث ان الواحدة لولم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر حاجته وكالمجنون مخبل وهو من بعقله خلل وباعضائه استرخا ولا يحتاج للزكاح غالبا ومغلوب على عقله بنحو مرض لم يتوقع افاقته منه (وله) اي الاب فالجد (تزوج صغير عاقل) غير مسوح (اكثر من واحدة) ولو أربعا ان رآه مصلحة لان له من سعة النظر والشفقة

اه حلي (قوله جواز تزويجه) أى المجنون للخدمة وإنما يتجه الخ منع تزويجه للخدمة مطلقا مر اه سم وهو أى المنع مطلقا ظاهر صنيع المغنى (قوله ثامر) أى فى اول الباب (قوله ثم راي الزركشي الخ) عبارة النهاية وقول الزركشي ان قضية الخ منع اه (قوله اعم منه) أى من المراهق (قوله تعهده الخ) أى المجنون من اضافة المصدر إلى مفعوله (قوله فان للاجنبيات ان يقمن الخ) ولولم توجد اجنبية تقوم بذلك فهل يزوج للضرورة او لا لندرة فقد هن فيلحق ذلك بالاعم الاغلب فيه نظر وقضية اطلاقهم الثانى اه عش (قوله ان هذا) أى قولهم لا يزوج مجنون صغير (قوله اما غيره) أى من يظهر على ذلك اه عش (قوله اما غيره فيلحق بالبائع الخ) هذانوع شرح مر اه سم (قوله أى بالغ) إلى قوله لسن ياتى فى النهاية (قوله لشيء) إلى قوله او باعضائه فى المغنى (قوله لشيء مما مر) عبارة النهاية والمغنى لا الحاجة للزكاح حاصلة حالا كان تظهر رغبته فى النساء بدورانه حو لهن وتعلقه بهن او مالا كتوقع شفائه باستفراغ مائه بشهادة عدلين من الاطباء بذلك او بان يحتاج إلى من يخدمه ويتعده ولا يجد فى محارمه من يحصل به ذلك وتكون وثنة الزكاح اخف من ثمن امة وتقدم انه يلزم المجهز تزويج مجنون ظهرت حاجته من مزيد ايضاح اه قال عش قوله بشهادة عدلين أى او واحد كقدمه اه وتقدم ما فيه (قوله مع ما خرج به) عبارة النهاية والمغنى اموالو كان متقطع الجنون فلا يزوج حتى ياذن بعد افاقته ولا يذ ان يقع العقد حال الافاقة فلورجن قبله بطل الاذن اه (قوله الاب الخ) فاعل فيزوجه (قوله فالسلطان) وظاهر كلامهما ان الوصى لا يزوجه وهو الراجح نهاية ومعنى ويأتى فى الشارح الجزم بذلك (قوله فالسلطان) اقول لاشبهة ان المراد به ما يشمل الامام ونوابه والقاضى وخلفاءه وانما يتردد النظر فى قيم اقامه القاضى عليه للنظر والتصرف فى اموره هل يزوجه نظر السكونه نائب عن القاضى او لا يزوجه لانه يشبه الوصى فى ان تصرفه خاص وظاهر ان محل التردد حيث لم يعين له القاضى تزويجه بالخصوص ولا ياتي فيه ما يحتمل الشارح رحمه الله تعالى فيما مر ان النائب الخاص كالعام فليتامل ذلك وليحرراه سيد عمر (قول المتن فواحدة بالنصب) أى يزوجه الاب الخ ويجوز الرفع أى فواحدة يزوجه اه معنى (قول المتن فواحدة) أى ولوامه بشرطه برلسى اه سم (قوله لاندفاع الحاجة بها) قد يقال ان كان الحاجة للزكاح لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه مر ويوجه بان من شان الواحدة ان تكفى حاجة للزكاح وليس من شانها ان تكفى للخدمة اه سم (قوله بحث ان الواحدة الخ) اعتمده المغنى لا النهاية عبارتها وقول الاستوى انه قد تقدم ان الشخص قد لا تعفه الواحدة فستحب له الزيادة إلى ان ينتهى إلى مقدار يحصل به الاعفاف ويتجه مثله فى المجنون وقد اشار اليه الراغبى فى الكلام على السفية مردود بوضوح الفرق فقد قال الاذرعى رايته فى وصايا الام انه لا يجمع له بين امراتين ولا جارتين للوطء وان اتسع ماله لان ان تسقم ايتهما كانت عنده حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينسكح او يتسرى إذا كان ماله محتملا لذلك اه والظاهر انه الوجزمت او برصت او جنت جنونا يخاف منه عليه كان الحكم كذلك أى يجوز جمعه بين اثنتين واما الامة إذا لم تسكن ام ولد فتباع وقد لا تكفى الواحدة ايضا للخدمة فيزاد بحسب الحاجة اه قال عش قوله بحسب الحاجة أى وله التمتع بما زاد ايضا اه (قوله لولم تعفه الخ) أى المجنون (قوله أى الاب) إلى قوله ويؤخذ فى المغنى وإلى قوله بان ولاية الاجبار فى النهاية (قوله أى الاب فالجد) لا وصى ولا قاض اه معنى (قوله غير مسوح) اما الصغير

فكالمجنون اه (قوله ونقل ابن الرفعة عن ابن داود وأقره جواز تزويجه) أى المجنون للخدمة (قوله وانما يتجه الخ) منع تزويجه للخدمة مطلقا مر (قوله فيلحق بالبائع الخ) هذانوع شرح مر (قوله كما مر ثم الخ) عبارة ثم اما اذا انقطع جنونه ماى المجنون والمجنونة فلا يزوجان حتى يفيقا واذنا وتستمر افاقتهما إلى تمام العقد كذا اطلقوه الخ اه (قوله فالسلطان) دون الوصى مر (قوله فواحدة) ولوامه بشرطه مر (قوله يجب الاقتصار عليها لاندفاع الحاجة بها الخ) قد يقال ان كانت الحاجة للزكاح لم يزد على واحدة او للخدمة زيد بقدر الحاجة اه ويوجه بان من شان الواحدة ان تكفى حاجة للزكاح وليس من شانها ان تكفى للخدمة

ما يحمله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح ويؤخذ من نظرهم للشفقة ان من بينه وبين ابنه عداوة ظاهرة

لا يفعل ذلك وهو نظير ما مر في المجبرة إلا أن يفرق بان ولاية الأجير أقوى لثبوتها مع الرشد مع إيقاعه لها بسببها فيما لا يمكنها الخلاص منه في الأثناء لأن العصمة ليست يدها فاحتيط لذلك باشتراط عدم ظهور عداوة بينهما وإن كان اشتراط الكفاءة قد يغني عنه بخلافه هنا وفي ولاية المال (ويزوج) جوازاً (المجنونة) أن تطبق جنونها نظير ما مر (أب ووجد) أن فقد الأب أو انتفت ولايته (أن ظهرت مصلحة) كزيادة مهر أو قضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يكتفى (٢٨٦) أصل المصلحة والظاهر خلافه أخذاً بما مر في التصرف في مال اليتيم إلا أن يفرق بنحو ما

تقرر (ولا يشترط الحاجة) إلا في الوجوب كما مر بخلاف المجنون لأن تزويجه يغيره (وسواء) في جواز تزويج الأب فالجد المجنون لثبوت المصلحة (صغيرة وكبيرة ثيب وبكر) بلغت مجنونة أو عاقلة ثم جنت لأنه لا يرجح لها حالة تستأذن فيها الأب والجد لها ولاية إجبار في الجملة (فإن لم يكن) للصغيرة المجنونة (أب ووجد) لم تزوج في صغرها ولو لغبطة أذلا إجبار لغيرهما ولا حاجة في الحال (فإن بلغت زوجها) ولو ثيباً (السلطان) الشامل لمن مر (في الأصح) كإبلي مالها ويسن له مراجعة أقاربها ولو نحو خال وأقارب المجنون فيما مر تطبيقاً لقولهم (للحاجة) المار تفصيلها (للمصلحة) كنفقة ويؤخذ من جعل هذا مثلاً للمصلحة أن الفرض فيمن لها منفق أو مال يغنيها عن الزوج وإلا كان الانفاق حاجة أي حاجة (في الأصح) وسيأتي أن الزوج ولو معسراً يلزمه إخراج نحو المريضة مطلقاً وغيرها أن خدمت في بيت أبيها ويتردد النظر

الممسوح في تزويجه الخلاف في الصغير المجنون قاله الجويني نهاية ومغني قال عرش قوله غير ممسوح ظاهره ولو لم يجز بالأخصا اه وانظر ما للفرق بين المسحوب وبين المجبوب والخصى (قوله) لا يفعل ذلك وهو (أخ) معتمد اه عرش (قوله) إلا أن يفرق بان (أخ) عبارة عرش بإمكان تخلص الصغير من ضرر الزوجة إذا لم تلق به بعد كالأه (قوله) المرأة (قوله) أقوى لثبوتها (أخ) قد يقال إذا أثرت العداوة الظاهرة في الأقوى فلا تؤثر في الأضعف بالأولى وقد يجاب بأن عدم العداوة الظاهرة شرط لتحقيق ولاية الإجبار لأن العداوة مانع وبينهما فرق دقيق هو بالنأمل تحقيق فليتام وليحرر اه سيد عمر (قوله) مع إيقاعه) أي الولي المجبر لها أي المرأة بسببها أي الولاية (قوله) في الأثناء) أي أثناء النكاح ودوامه (قوله) قد يغني (أخ) قد يقال إن كانت مهملة كما هو الظاهر فليس فيه كبير جدوى أو كلفة فلا وجه لاشتراط ما ذكر اه سيد عمر أي عدم العداوة الظاهرة (قوله) بخلاف الولاية هنا وفي المال أي قلها ضعيفة لعدم ثبوتها مع الرشد (قوله) جوازاً) إلى قول المتن في الأصح في النهاية إلا قوله إلا أن يفرق بنحو ما تقرر (قوله) وقضية تقييده (أخ) قد يكون المراد بالظاهر الرأب لا اطلاع فلا يقتضي ما ذكر اه سم (قوله) بنحو ما تقرر) أي انفار (قوله) إلا في الوجوب) إلى قول المتن للمصلحة في المغني إلا قوله وأقارب المجنون فيما مر (قوله) بلغت مجنونة (أخ) ظاهر إطلاقهم ولو كان جنونها بسبق دواء مجنن اه سيد عمر (قوله) لأنه لا يرجح لها حالة (أخ) أي فلوزوجها في هذه الحالة ثم أقامت لم يضر ذلك في صحة النكاح ولا خيار لها كإبائى اه عرش (قوله) ولا حاجة في الحال) هذا ظاهر في حاجة الوطء لكن تقدم في مبحث وجوب تزويج المجنونة الكبيرة ويأتي انفار أيضاً أن من الحاجة فيها الاحتياج للنهر والنفقة فلا جاز بل لزم السلطان تزويج المجنونة الصغيرة لذلك كذا قدمنا عن البغوى والرشيدي في مبحث الوجوب بعبارة الحلبي هنا قوله ولا حاجة في الحال أي للمجنونة في صغرها إلى النكاح لعدم احتياجها للوطء وإن احتاجت للنفقة ولا منفق أو احتاجت للخدمة ولا خادم هذا ظاهر كلامهم اه (قوله) لمن مر) أي من القاضي ونوابه اه عرش (قوله) تطبيقاً لقولهم) ولأنهم اعرف بمصلحتها ولهذا قال المتن براجع الجميع حتى الأخ والعم للام والخال نهاية ومغني (قوله) المار تفصيلها) عبارة المغني للنكاح بظهور علامة شهونها أو توقع شفاؤها بقول عدلين من الأطباء اه (قوله) مطلقاً) أي خدمت في بيت أبيها ولا (قوله) وغيرها) أي غير المريضة (قوله) وإن كانت) الأخصر والأوضح حذف أن (قوله) وإذا زوجت) أي سواء زوجها الولي المجبر والسلطان (قوله) تنخير) أي في نسخ النكاح وفاقاً للنهية والمغني (قوله) لبلوغه (أخ) وقوله أو طروا (أخ) اعتمد هذا التعميم النهائية والمغني (قوله) جنسه) أي جنس الحجر الذي أضيف إليه الدوام (قوله) أو طروا (أخ) عطف على بلوغه (قوله) كيلا يغني) أي التنبيه في النهاية (قوله) في المتن زوج المجنونة أب ووجد) أي وإن طرأ جنونها بعد البلوغ كما يأتي وقال في الروضة فرع في المجنونة أو وجه الصحيح أن الأب والجد عند عدمه يزوجهن سواء كانت صغيرة أو كبيرة بكر أم ثيباً إلى أن قال وسواء التي بلغت مجنونة أو من بلغت عاقلة ثم جنت بناء على أن من بلغ عاقلاً ثم جن فولاية ماله لا يبه وهو الأصح وإن قلنا أنها السلطان فكذلك التزويج (وقضية تقييده كغيره بالظهور أنه لا يكتفى) قد يكون المراد بالظهور الإطلاع فلا يقتضي ما ذكر (قوله) والظاهر خلافه) اعتمد مر أيضاً (قوله) حيث) ينبغي رجوعه لا قرار

في المجنونة هل هي كالمریضة أو لا وحيث نزلوا احتيج لأخدام المجنونة ولم تندفع حاجتها إلا بالزواج إنجه أن السلطان تزويجها إلا لحاجة الخدمة أن جعلناها كالمریضة أو أن كانت تخدم لوجوب خدمتها على الزوج كما زوج المجنون لحاجة الخدمة فيما مر بل هذا أولى لوجوب الخدمة هنا لأنهم وإذا زوجت ثم أفاقت لم تنخير وقضية كلامه أن الوصى لا يزوجه وهو المعتمد لقصور ولايته وبه فارق السلطان (ومن حجر عليه بسفه) لبلوغه سفهاً والحجر في هذا بمعنى دوامه وإن اختلف جنسه فإنه لا يحتاج لإنشائه أو طرواً بتذير عليه بعد رده ولا بد في هذا من إنشاء حجر والأصح تصرفه ومنه نكاحه وإن قلنا بأنه لا يزوجه موليته لأن ولاية الغير يحتاط لها ما لا يحتاط لتصرف النفس (لا يستقل بنكاح) كي لا يغني

الا قوله فالجد الى ويشترط (قوله ولا يصح اقرار وليه الخ) قضية اطلاقه وتقييد ما باقى ان الحكم هنا كذلك وان قبل له الولي باذنه فليحرر اه سيد عمر فجعل الحيشية الاتية قيد الاقرار السفية فقط وقال سم وافرده الرشيدى بذخى رجوعها لاقرار الولي ايضا اه وفيه وقفة ظاهرة الا ان براد بر رجوعها رجوع نظيرها وتردد عش فقال مانصه قوله ولا يصح اقرار وليه الخ ظاهره وان سبق من السفية اذن الولي في تزويجه قياس ما ذكره في السفية ان محل عدم القبول عند عدم اذن السفية لوليها ان اريد بضمير فيه من قوله حيث لم ياذن له فيه النكاح وان كان المراد به الاقرار كاهر الظاهر انجهما ذكره اه وعقبه الرشيدى بقوله وما في حاشية الشيخ من جواز رجوع ضمير فيه للاقرار ففيه وقفة من حيث الحكم اه فانفق سم وعش ورشيدى على تقييد مسألة اقرار الولي ايضا اخلافا للسيد عمر (قوله فيه) اى في النكاح وقال عش اى في الاقرار اه وقدمر ما فيه (قوله) وانما يصح اقرار المرأة اى السفية كاهم اه سيد عمر (قوله النكاح باذنه) هل يشترط اذن الولي له بالاذن اخذ من قوله لصحة الخ اولا وبفرق بانه يحتاط في العقد الذي هو المقصود بالذات لا يحتاط في تابعه الا اذن ومن ثم اجزافه السكوت في بعض الصور ولم يحج النطق في ذلك في بعض الصور كالكناية محل تامل اه سيد عمر (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه اى السفية للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع اه سم عبارة الحلبي قوله باذنه اى اذن السفية لكن بعد اذن الولي في النكاح اه وهى صريحة في الاشرائط والتوقف لكن ظاهر صنيع المغنى وشرحى الروض والمنهج عدم الاشرائط وسيأتى عن سم عند قول الشارح لما مر من صحة عبارته الخ انه الظاهر اه (قوله في الاول) اى من بلغ سفيا اه سم (قوله الاب فالجد) اى ان كان له اب اوجد والا فتزويجه الى القاضى او نائبه كذا في الانوار اه كرى عبارة شرح المنهج المراد بالولي هنا الاب وان علائم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه (قوله فرصى اذن له الخ) وفاقا لظاهر المغنى (قوله وفي الثانى) اى من طرأ تبذيره اه سم (قوله ويشترط) الى قوله من التسرى والتزويج في المغنى (قوله بنحو ما مر الخ) ومنه ان يتوقع شفاؤه من مرض ينشأ عنه حدة توجب عدم حسن التصرف او غير ذلك كحرارة تنشأ من عدم استفراغ المثني وان لم ينشأ عنها عدم حسن التصرف اه عش (قوله ثلاث زوجات الخ) يقتضى انه لا يزوج بعد تطليق امرأتين ويزوج بعد تطليقتين وعليه فما الفرق فيلحرر اه سيد عمر ولعل

الولي ايضا (قوله بعد اذن الولي له) قضيته توقف قبول الولي واذنه للولي على اذن الولي فليتأمل فيه وليراجع (قوله ووليّه في الاول) اى من بلغ سفيا (قوله الاب فالجد فرصى اذن الخ) عبارة شرح المنهج والمراد بوليّه هنا الاب وان علائم السلطان ان بلغ سفيا والا فالسلطان فقط اه وفيه تصريح بان السلطان يزوج في الاول بعد الاب وان علا (قوله فرصى اذن له في التزويج) لو كان الوصى انثى لم يات قوله او يقبل له الولي كاهم وظاهر واعلم انه ليس في الكلام ايضا من زوج الشيب البالغة التي طرأ سفها بعد البلوغ رشيدة وحجر عليها وقضية كلامهم انه الاب فالجد الخ وان ولاية القريب وتقدمه على السلطان لا فرق فيما بين الرشيدة ومن حجر عليها امد بلوغها رشيدة (قوله وفي الثانى) اى من طرأ تبذيره القاضى او نائبه عبارة الناشرى اما اذا طرأ اى السفه واعيد الحجر عليه فامر تزويجه ممنوط بالسلطان كذا في باب الحجر وفيه على قولنا وليه الحاكم احتمال وهذا الحكم مطرد بعينه في السفية بزوجه الحاكم مع وجود ابها وان كانت بكر اتمى وقوله وان كانت بكر اتمى تقدم رده في شرح قوله وللأب تزويج البكر وقياس البكر الشيب فليحرر (قوله فان كان مطلقا الى قوله سرى امة) قيل ومن هذه المسئلة يعلم اتفاق سائر الاصحاب اى حتى ابن سريج لانه من يوافق على هذه المسئلة على بطلان الدور في المسئلة السريجية كما اوضح ذلك الناشرى في نكته اتم ايضا ح انتهى وافول غاية ما يلزم اتفاق الاصحاب على صحة التسرى وموافقة ابن سريج على صحته لا تقتضى موافقته على وجوبه ايضا بل يجوز عنده ارتكاب طريق التعليق المانع من وقوع الطلاق وعدم تصريجه هنا بذلك لا يقتضى عدم صحته عنده على ذلك ولعمري ان هذا في غاية الظهور

ماله في مؤنه ولا يصح اقرار
وليّه عليه به ولا اقراره هو
حيث لم ياذن له فيه وليّه
وانما يصح اقرار المرأة لانه
يفيدها ونكاحه يغرمه
(بل يتكح باذن وليّه او
يقبل له الولي) النكاح باذنه
لصحة عبارته فيه بعد اذن
الولي ووليّه في الاول
الاب فالجد فرصى اذن له
في التزويج على ما في العزيز
لكنه ضعيف وان اطال
السبكي وغيره في اعتياده
وفي الثانى القاضى او نائبه
ويشترط حاجته للنكاح
بنحو ما مر في المجنون ولا
يكتفى فيها بقوله بل لا بد من
ثبوتها في الخدمة وظهور
قرائن عليها في الشهوة ولا
يزوج الا واحدة فان كان
مطلقا بان طلق بعد الحجر
اوبله كما هو ظاهر ثلاث
زوجات او اثنتين

وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة (٢٨٨) على الوجه. يرى امة فان تضجر منها ابدلت ولا يزداد له على حليلة وان اتسع ماله لص عليه

نعم ياتي هنا ما مر في المجنون
والذي يتجه انه يتعين الاصلاح
من التبرى او الزوج
ما لم ير الزوج بخصومه
لان التحصين به اقوى منه
بالتبرى (تنبيه) ظاهر
كلامهم هنا ان المطلق
يسرى وان تكرر طلاقه
لعذر لكنهم ذكر وافي
الاعفاف ان الاب اذا طلق
لعذر ابدل زوجة اخرى
وظاهره انه لا فرق بين تكرار
ذلك وعدمه فيمكن ان يقال
بنظيره هنا ويمكن الفرق
بان الاب قوى العقل فيدرك
العذر على حقيقته غالبا
وهذا ضعيفه فلا يبعد ان
يتخيل ما ليس بعذر عذرا
نعم ان فرض ظهور العذر
بقرائن قطعية عليه اتجه
تساوى البابين وظاهر
كلامهم ثم انه اذا طلق لغير
عذر ولو مرة لا يبدل بل
يسرى فيحتمل بجيئه هنا
ويحتمل الفرق بان المأثون
ثم على الغير فضيق على الاب
اكثر منه على السفية لان
المأثون من ماله (فان اذن له)
الولى (وعين امرأة) تليق
به دون المهر (لم ينكح
غيرها) فان فعل لم يصح ولو
بدون مهر المعينة بخلاف
مالوعين مهر افنكح بازيد
منه او انقص لانه تابع
(وينكحها) اى المعينة
(بمهر المثل) لانه المراد الشرعى
(او اقل منه) لان فيه رقعا
به (فان زاد عليه فالشهور

الفرق ظهور نسبة القصور اليه في الاولى دون الثانية (قوله وكذا ثلاث مرات) اى متفرقة على ما يفيد قوله
مرات اه عش (قوله ابدلت) اى حيث امكن فان تعذر ذلك مال المعدم من يرغب فيها لا مرقام بها او
لصيرورتها مستولدة فقياس ما مر فيمن سقمت ان يضم معها غيرهما من امرأة او امة اه عش (قوله نعم
الخ) استدراك على قوله ولا يزداد الخ (باقى هنا الخ) عبارة المغنى فان لم تعفه واحدة زيد ما يحصل به الاعفاف
كما مر في المجنون اه (قوله ما في المجنون) اى من ان الواحدة لو لم تعفه او تكفه للخدمة زيد عليها بقدر
 حاجته (قوله والذي يتجه الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه لا يسرى ابتداء وينبغى كاقال في المهمات
جواز الامرين كافي الاعفاف ويتعين ما فيه المصلحة اه (قوله لان التحصين به الخ) اى العفة به عن
الاجنبيات ولكن ينظر ما وجهه فان السرية ربما كانت اجمل من الحرية وذلك اقوى فى تحصيل العفة عن
الاجنبيات وقد يقال المراد بكون التحصين به اقوى انه تحصل به صفة كمال بالنسبة لغيره كنبوت الاحصان
المميز له عن التبرى اه عش (قوله وان تكرر الخ) الاولى وان كان تكرر الخ (قوله بين تكرار ذلك)
اى الطلاق لعذر (قوله هنا) اى في السفية (قوله ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية
اه سم وقد يقال في قول الشارح غالبا اشارة الى جملة بالاعم الاغلب (قوله فلا يبعد) وفي اصله بخطه
بعد ما هنا اقدم اه سيد عمر (قوله ثم) اى في الاب (قوله له الولي) الى قوله ووقع هنا في النهاية (قول الماتن
وعين امرأة) اى بشخصها او نوعها كنزوجة فلانة او من بنى فلان اه مغنى (قوله تليق به) انظر هل هو قيد
وقضية ما استدكره عن عش عند قول الماتن من تليق به انه قيد فلو عين غير لانة فنكحها لم يصح فليراجع
(قوله دون المهر) اى قدره وان عين عيننا يجعله منها اخذا بما ياتي في شرح قول المصنف من المسمى (قول
الماتن لم ينكح غيرها) قال ابن ابي الدم وما تقرر من تعيين المرأة محمول على ما اذا لحقه معارم بسبب الخ لانة فلو
عدل الى غيرها وكانت خير من المعينة نسبوا جمالا ودينارا دونها مهر او نفقة فينبغى الصحة قطعاً كمالوعين مهر
فنكح بدونه انتهى وهذا ظاهر نهاية ومغنى قال عش قوله ودونها مهر او نفقة قضيتها انها لوساوت المعينة
في ذلك او كانت خير منها نسبوا جمالا ومثلها نفقة ومهر المصباح نكحها وهو قريب في الاول لانه لم يظهر فيه
للخالف وجه دون الثاني لانه يكتفى بمسوخ العدول مزيد من وجهه وباتى مثله فيها لوساوتها في صفة او
صفة من ذلك وزادت المعدول اليها على المعدول عنها بصفة وقوله وهذا ظاهر معتد اه (قوله فان فعل)
الى قوله كشرىك في المغنى الا قوله اى من نقد البلد الى و فرق (قوله لم يصح) اى ما لم تكن خير من المعينة
على ما مر اه عش (قوله الذى نكح بعينه) بقى ما لو لم يعين له شيئا بالكلية كان قال له انكح فلانة او من بنى
فلان ولم يتعرض للصداق بالكلية والذي يظهر فيها انه يصح بمهر المثل اخذا بما ياتي في قول المصنف ولو اطلق
الاذن الخ وما قول المحشى بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح في ذمته بازيد من ذلك القدر
من ذلك الجنس ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى اه ليس في محله فان
قوله بقى الخ عين المسئلة الاتية في قول المصنف ولو قال انكح بالف ولم يعين الخ وقوله قياس الخ هو عين قول
الشارح فيما سياتى في تلك او ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ انتهى فليتامل اه سيد عمر
اقول وقوله بقى ما لو لم يعين الخ ليس في محله لانه داخل في قول المصنف هنا وقوله فان قوله في الخ عين المسئلة الخ
فيه انه كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المطلق وقوله وقوله قياس الخ هو عين قول الشارح الخ فيه انه
كيف يكون المقيد بتعيين المرأة عين المقيد بتعيين المهر فقط (قوله المأثون له) فاعل نكح وقوله في النكاح
متعلق بالمأثون وكذا قوله منه متعلق به وضميره يرجع الى الولي قاله الكردى ويظهر ان منه متعلق بالنكاح

وعجيب من الناشرى ومن وافقه على ما قال (قوله على الوجه) كذا عش م (قوله والذي يتجه الخ)
كذا شرح م (قوله ويمكن الفرق بان الاب قوى العقل الخ) انظر الاب السفية (قوله الذى نكح
بعينه) بقى ما لو لم ينكح بعينه بان عين له قدر من جنس فنكح في ذمته بازيد من ذلك القدر من ذلك الجنس
ولعل قياس ما ذكره المصنف صحة النكاح بمهر المثل من الجنس المسمى (قوله المأثون له في النكاح منه) اى

سفيهه وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى جميعه لانها لم ترض إلا بجميعه وترجع بمهر المثل أى من نقد البلد في ذمته واعتمده البلقيني وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له بالازيد الآتي قريبا و فرق الغزى بما حاصله ان تصرف الولي وقع للغير مع كونه مخالفا للشرع والمصلحة بطل المسمى من اصله والسفيه هنا تصرف لنفسه وهو يملك ان يعقد بمهر المثل فاذا زاد بطل في الزائد (٢٨٩) كشرى بك باع مشتركا بغير إذن شريكه

ويأتي في الصداق أنه لو نكح لطفله يفوق مهر المثل أو أنكح موليته القاصرة أو التي لم تاذن بدونه ففسد المسمى وصح النكاح بمهر المثل أى في الذمة من نقد البلد فيوافق ما هنا في ولى السفيه ووقع هنا في شرح الروض صحته بقدره من المسمى في هذه الثلاثة وفيه نظروا صحت لما تقرر في ولى السفيه الآتي في ولى الصغير مع أن ذلك لا ياتى في الأخيرتين لان الفرض فيهما أنه بدون مهر المثل إلا ان اريد من جنس المسمى (ولو قال له أنكح بالف ولم يعين امرأة نكح بالاقل من الف ومهر مثلها) لا امتناع الزيادة على إذن الولي وعلى مهر المنكوحة فاذا نكح امرأة بالف وهو مساو لمهر مثلها أو ناقص عنه صح به أو ازيد منه صح بمهر المثل منه خلافا لابن الصباغ ولغا الزائد وإن كانت الزوجة سفيهة كما يصرح به كلامهم وإن خالفه الأذرع وغيره ويوجه بأنه ممنوع من الزائد فرجع المرد الشرعى وإن لم ترض به المرأة لا من اصل التسمية فوجب قدر مهر المثل من المسمى فهما

وصح بمهر جمع إلى الموصول كما يشير إليه قول المغنى من المسمى المعين مما عينه بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه وقول سم قوله الماذون له في النكاح منه أى بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل اه (قوله و اراد) أى ابن الصباغ (قوله و فرق الغزى الخ) معتمداه عرش (قوله والسفيه هنا الخ) عطف على قوله تصرف الولي الخ (قوله بطل في الزائد) أى وصح في غيره فيصح التسمية واعتبار المسمى بالنسبة إليه اه سم (قوله القاصرة) أى بصبا أو جنون (قوله بدونه) تنازع فيه تاذن وأنكح اه سيد عمر (قوله فيوافق) أى ما ياتى في الصداق (قوله و وقع هنا الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رد دينه وبين غيره اه سم (قوله و وقع هنا) أى في مبحث نكاح السفيه (قوله في هذه الثلاثة) اراد بها الطفل والقاصرة والتي لم تاذن وقوله لما تقرر الخ يرجع الى قوله بما حاصله ان تصرف الولي الخ اه كردى (قوله في ولى السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور اه سم عبارة عرش قوله في ولى السفيه أى حيث نكح له بفوق مهر المثل اما بدون مهر المثل فصحيح لانه زاد خيرا اه عرش (قوله الاينى) نعمت لما تقرر سم وسيد عمر (قوله في ولى الصغير) لا يظهر وجه التقييده فان ما ذكر ياتى في الولي في المسائل الثلاث فليتامل اه سيد عمر وقدم وجه التقييد بان المراد بتصرف الولي فيما تقرر تصرفه في مال مولى الموجود كما صرح به المغنى (قوله مع ان ذلك) أى الصحة بقدر مهر المثل من المسمى (قوله لان الفرض فيهما الخ) أى الصحة بقدر مهر المثل انما تتصور فيها اذا كان المسمى اكثر من مهر المثل والفرض أنه دون اه سم (قوله إلا ان اريد) بقوله من المسمى اه سم (قوله لا امتناع الزيادة) الى قوله وقول الزركشى في النهاية الاقوله وان كانت الزوجة الى أو نكحها وكذا في المغنى إلا قوله خلافا لابن الصباغ (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغى البطلان هنا لا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي اه سم عبارة المغنى صح النكاح بالمسمى قال الأذرعى وهو ظاهر في رشيده رخصت بالمسمى دون غيرها اه (صح بمهر المثل منه) هل هو على ظاهره وعليه فالفرق بين هذا وما مر أو المراد به صح بقدره من المسمى فقيه تجوز فليحرم سيد عمر اقول قول الشارح منه خلافا لخ قوله فوجب قدر مهر المثل من المسمى صريحان في الثانى ولا وقع للتوقف (قوله لا من اصل الخ) عطف على من الزائد اه سم (قوله حكما) وهو لغوية الزائد وصحة التسمية بالنسبة الى قدر مهر المثل من المسمى (قوله والا) أى بان زاد الالف مهر مثلها أو ساواه (قوله صح بمهر المثل) فيه نظير ما مر من تردد السيد عمر

بان قال له أمهر من هذا فامهر منه زائد على مهر المثل (قوله فاذا زاد بطل في الزائد) قد يقال ليس الكلام في الزائد لسقوطه في المسئلتين بل في السكون من المسمى أو من نقد البلد ويوجب بان المراد انه يبطل في الزائد ويصح في غيره وقضية صحته في غيره صحة التسمية واعتبار المسمى بالنسبة له (قوله و وقع هنا في شرح الروض الخ) انما ذكر هذا في شرح الروض على الاحتمال لانه رد دينه وبين غيره فراجع (قوله ولى السفيه) أى لافى نفس السفيه على المشهور (قوله الاينى) نعمت لما (قوله لان الفرض فيهما الخ) وإذا كان الفرض ذلك لم يتصور صحته بقدر مهر المثل من المسمى لان الصحة بذلك تستلزم كون المسمى اكثر من مهر المثل والفرض انه دونه نعم إن اريد بقوله من المسمى من جنسه تتصور صحته بقدر مهر المثل من جنس المسمى وإن كان الفرض ما ذكر (قوله إلا ان اريد من جنس المسمى) لو عين المسمى الذى هو دون مهر المثل في الأخيرتين كبهذا فهل يتعين دفع المسمى ويكمل (قوله صح به) ظاهره وان كانت سفيهة وفيه نظر في النقص عن مهر مثلها بل ينبغى البطلان هنا لا يمكن نقصها عنه ولا الزيادة على معين الولي (قوله لا من) عطف على من الزائد

(٣٧) - شروانى وابن قاسم - (سابع)
حيثان مختلفتان أعطوا كلا منهما أو نكحها بأكثر من الالف بطل النكاح إن نقص الالف عن مهر مثلها لتعذر صحته بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه والاصح بمهر المثل لانه اقل من الماذون فيه أو مساو له أو باقل من الف والالف مهر مثلها أو اقل صح بالمسمى لانه اقل من مهر المثل

او اكثر صح بمهر المثل ان نكح باكثر منه والاف بالمسمى اما اذا عين له قدر او امرأة كان نكح فلانة بالف فان كان الالف مهر مثلها او اقل فنكحها به او باقل منه صح بالمسمى لانه لم يخالف الاذن بما يضره او باكثر منه لغا الزائد في الاولى لزيادة على مهر المثل وانعقد به ولو افقته الماذون فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر به بالمسمى وبمهر المثل لان كلا منهما ازيد من الماذون فيه نظير ما مر او اكثر منه فالاذن باطل من اصله وقول الزركشي كالاذرعى القياس صحته بمهر المثل كما لو قبل له الولي بزيادة عليه يرد بان قبول الولي وقع مشتملا على امرين مختلفي الحكم لا ارتباط لاحدهما بالآخر فاعطينا كلا حكمه (٢٩٠) وهو صحة النكاح اذ لا مانع له وبطلان المسمى لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل واما

قبول السفية فقارنه مانع من صحته وهو انتفاء الاذن المجوز له من اصله ولا يقال بصحته في قدر مهر المثل لما مر آنفا في رد كلام ابن الصباغ ولما ياتي في بما شئت (ولو اطلق الاذن) بان قال انكح ولم يعين امرأة ولا قدرا (فالاصح صحته) لان له مرد كما قال (وينكح بمهر المثل) لانه الماذون فيه شرعا وباقل منه فان زاد لغا الزائد (من تليق به) من حيث المصرف المالى فلو نكح من يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الغزالي لانتفاء المصلحة فيه خلافا للاسنوي ويظهر انه لو لم يستغرقه وكان الفاضل تافها بالنسبة اليه عرفا كان كالمستغرق ولو زوج الولي المجنون بهذه لم يصح على الاوجه واعتبار الحاجة في كالفية وهي تندفع بدون هذه بخلاف تزويجه للصغير العاقل فانه منوط بالمصلحة في ظن الولي وقد ظهر له في نكاحها ومن ثم جاز له ان يزوجه بربع كما مر

وجوابه (قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها اسم (قوله صح بمهر المثل) ياتي فيه نظير ما مر فتذكر اه سيد عمر وقد مر جوابه (قوله اما اذا عين الخ) عبارة للمغني تنبيه قد ذكر المصنف للسئلة ثلاث حالات وهي ما اذا عين امرأة فقط او مهر فقط او اطلق واهل رابع وهو ما اذا عين المرافة وقد مر المهر بان قال انكح فلانة بالف الخ (قوله في الاولى) اي فيما اذا كان الالف مهر مثلها وقوله في الثانية اي فيما اذا كان اقل منه (قوله او اكثر منه) عطف على قوله مهر مثلها (قوله فالاذن باطل الخ) اي فلا يصح النكاح اه مغني (قوله وهو) اي حكم كل (قوله واما قبول السفية الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا سم وقد يقال ان كانت الزيادة المذكورة كبيرة وفعلها علما بها او بامتناعها فهو مسلوب الولاية حينئذ وليس الكلام فيه والافلا مانع اذ صحة قبول الولي للسفية لا تتوقف الا على اذنه وقد وجد منه اذن صحيح واما كون النكاح بمهر المثل فحكم آخر لا تتوقف عليه صحة النكاح بخلاف نكاح السفية فيما ذكر فانه موقوف على اذن الولي ولم يوجد اذن صحيح لربطه به بفاسد نعم قد يقال بوجوه ما تقرر انه لو قال انكح واجعل الصداق الفا ولم يجعل الاجلة الثانية قيدا لاولي صح بمهر المثل فليحذر اه سيد عمر اقول قضية قول الشارح وهو انتفاء الاذن الخ عدم الصحة مطلقا فليراجع (قوله لما مر آنفا الخ) وقوله ولما ياتي الخ يتامل فيهما اه سم (قوله بان قال) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغني الا قوله خلافا للاسنوي الى ولو زوج الولي (قول المتن من تليق به) مفهوما انه لو نكح من لا تليق به لم يصح نكاحها وان لم يستغرق مهر مثلها ماله ولا قرب من الاستغراق وهو واضح اه ع (قوله فلو نكح من يستغرق الخ) ينبغي ان يحل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر اللائقة عرفا ما لو كان بقدر مهر اللائقة ودونه فلا مانع من تزوجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لان تزوجه به ضروري في تحصيل النكاح اذ الغالب ان ماذون ذلك لا يوافق عليه اه ع (قوله مهر مثلها الخ) هلا قال ما وجب بعقدها ماله ليشمل ما اذا تزوجها بدون مهر مثلها وكان ما تزوجه بها يستغرق ماله اه رشيدى ومر عن ع (قوله بان قال) اي من يستغرق مهر مثلها مال المجنون حقيقة او حكما (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع حاجته الا هذه لان يقال انه نادرا سم (قوله لم يصح مقول قوله في شرح الروض (قوله بل يتقيد بالمصلحة) اي بل يرتبط بالمصلحة ولا مصلحة هنا في قول الكلام الى ان عدم الصحة لا تنفاه المصلحة فلا منافاة بينه وبين ما في شرح المنهج اه كرى وياتي عن الحلبي ما يرد (قوله فانه) اي السفية (قوله اه) اي ما في شرح الروض وهذا يفيده ان المدا في ذلك على المصلحة وعدمها لانها في ذلك منتفية فيها دائما ابدا كما يفيد كلامه هنا اي في شرح المنهج فليتامل اه الحلبي (قوله وذلك) اي عدم المنافاة (قوله في هذه الصورة) اي فيما لو نكح السفية من يستغرق مهر مثلها ماله (قوله لهذا الامر النادر) اي انه قد يكون كسوا الخ (قوله النظر لقرائن حاله الخ) خبر لكن (قوله تفريق الصفقة) اي من

(قوله او اكثر) عطف على مهر مثلها (قوله لوجود مانعه وهو الزيادة الخ) قد يقال وقبول الولي لموليه ايضا قارنه مانع وهو الزيادة الغير الماذون فيها شرعا (قوله لما مر آنفا الخ) يتامل (قوله ولما ياتي الخ) يتامل ايضا (قوله لم يصح على الاوجه الخ) كذا شرح مر (قوله وهي تندفع بدون هذه) قد لا يدفع

(تنبيه) قولي لانتفاء المصلحة فيه تبعت فيه شرح المنهج ولا ينافيه قوله في شرح الروض تبع الروضة عن الامام والغزالي لم يصح بل يتقيد صحة بالمصلحة قال الزركشي ولا شك ان الاستغراق لا ينافي المصلحة فانه قد يكون كسوا او المهر مؤجلا هو ذلك لان انتفاء المصلحة في هذه الصورة هو الغالب فلا نظر لهذا الامر النادر على ان النظر للكسب في المستقبل بعد خروج ما في يده بعيد وكذا للتأجيل لانه بصدد الحلول والاحتياج فساغ في المصلحة من اصلها السكن الذي يتجه النظر لقرائن حاله الغالبة فان شهدت باضطراره لنكاحها بخصوصها مع عدم تأثره بفقد ما بيده صح النكاح والافلا ولو قال له انكح من شئت بما شئت لم يصح لانه رفع للحجز بالكلية فبطل الاذن من اصله ومن ثم لم يثبت فيه تفريق الصفقة

وليس لسفيهه إذن له في نكاح توكيل فيه لأن حجره لم يرفع إلا عن مباشرته (فإن قبل له ولية اشترط اذنه في الأصح) لما مر من صحة عبارته هنا (ويقبل له) (بمهر المثل فاقبل) كالشرأله (فإن زاد صحت النكاح بمهر المثل) ولغت الزيادة (٢٩١) لأنه ليس أهلا للتبرع وبطل المسمى

من أصله كما مر آنفا بما فيه (وفي قول يبطل) النكاح كما لو اشترى له بأكثر من ثمن المثل ويجاب بأنه يلزم من بطلان الثمن بطلان البيع إذ لا مرد له بخلاف النكاح (ولو نكح السفية) السابق وهو المحجور عليه (بلا إذن) من وليه الشامل للها كما عند فقد الأصل أو امتناعه وإن تعذرت مراجعة السلطان (فباطل) نكاحه لالغاء عبارته فيفرق بينهما قال ابن الرفعة هذا إذا لم ينته إلى خوف العنت وإلا فالأصح صحة نكاحه كأمراة لاولى لها بل اولى (فان وطئ) منسكوحته الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حد قطعا للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ظاهرا ولو بعد فك الحجر وإن لم تعلم سفهه لأنها مقصورة بترك البحث مع كونها سلطنته على وضعها بخلافه باطنا بعد فك الحجر عنه كما نص عليه

في الام واعتمده بخلاف صغيرة ومجنونة ومكرهة ومزوجة بالاجبار ونائمة فيجب مهر المثل إذ لا يصح تسليطين ومن ثم لو كملت بعد العقد وعلمت سفهه ومكنته

صحة النكاح وبطلان المسمى (قوله لما مر) إلى قوله قال ابن الرفعة في النهاية (قوله لما مر من صحة عبارته الخ) قضيته صحة عبارته بدون إذن الولي فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا اه سم (قوله ويقبل له الخ) عبارة المغنى وإنما يقبل له الولي نكاح امرأة تليق به بمهر المثل الخ (قوله لأنه الخ) أي الولي بالنسبة للمال مولى (قوله كما مر آنفا) أي في شرح بمهر المثل من المسمى (قوله وهو المحجور عليه) أي حسا أو حكا على ما مر اه رشيدى (قوله من وليه الشامل) إلى قوله وقول الأذرى في المغنى إلا قوله ومزوجة بالاجبار وقوله ولها الفسخ إلى المتن (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحالكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح به اه سم (قوله أو امتناعه) أي لغير مصلحة اه مغنى (قوله وإن تعذرت الخ) راجع إلى قوله الشامل للها كما الخ (قوله فيفرق بينهما) أي بين السفية ومنسكوحته بلا إذن (قوله قال ابن الرفعة هذا الخ) عبارة المغنى ومحلها كما قال ابن الرفعة إذ لم ينته الخ (قوله وإلا فالأصح الخ) لكن اتى الود بخلافه اه نهاية قال عرش قوله لكن أفتى الود الدخ معتمد ووجه ندرة ما ذكره ابن الرفعة أي من تعذر رجوع الولي والحالكم وبقي ما لو لم يكن ثم ولي ولا حالكم هل يتزوج أم لا فيه نظر والأقرب الأول صيانة له عن الوقوع في الزنا اه وفي سم بعد ذكره عن الكنز مثل ما في الشارح مانصه لكن اتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حينئذ كسئلة المرأة المذكورة اه واقره الرشيدى (قوله كأمراة الخ) أي فأنها تحكم اه رشيدى (قوله لاولى لها) عبارة المغنى في المفازة لا تجدوليا اه (قوله منسكوحته) إلى قول المتن وبأذنه في النهاية إلا قوله بخلافه باطنا إلى بخلاف صغيرة وقوله ومزوجة بالاجبار (قوله أي حد قطعا الخ) قضية اطلاقه ولو مع العلم بالفساد ويوجه بان بعض الأئمة كالامام مالك يقول (بصحة نكاح السفية ويثبت لوليها الخيار وهذا موجب لاسقاط الحد على ان في كلام بعضهم ما يقتضى جريان الخلاف عندنا في صحة نكاحه اه عرش (قوله ظاهرا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا مر اه سم (قوله بخلافه باطنا الخ) وفاقا للمغنى كما مر وخلافا للنهية عبارته سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزومه في ذمته باطنا ضعيف اه (قوله بخلاف صغيرة الخ) محترز الرشيدة المختارة (قوله ومزوجة الخ) خلافا للنهية والمغنى عبارتهما وقول الاسنوى ينبغي أن يكون المزوجة بالاجبار كالسفيه فانه لا تقصير حينئذ من قبلها فانها لم تاذن والتمكين واجب عليها مردودا لا يجب عليها التمكين حينئذ اه وزاد سم لكن لوجهل فساد النكاح واعتقدت وجوب التمكين فقيه نظر اه اقول ويمكن الجمع بحمل كلام الشارح على هذا وكلام النهاية والمغنى على العلم بالفساد فليراجع ثم رايت قال عرش مانصه قوله ألا يجب التمكين حينئذ أي حين العلم بفساد النكاح وعليه فلو ظنت صحته فالوجه ما قاله الاسنوى اه (قوله ومكنته مطاوعة) أي ولم يسبق لها تمكين قبل والافقد استقر لها المهر بالوطء السابق ولا شيء لها في الثاني لاتحاد الشبهة على ما يأتى اه عرش (قوله واعترض) أي افتاء المصنف اه كردى

حاجته الا هذه الآن يقال أنه نادر (قوله لما مر من صحة عبارته هنا) قضيته صحته عبارته بدون إذن الولي فانظر مع ما سبق في شرح بل ينكح باذن وليه الخ لكن الظاهر ان التعويل على ما هنا (قوله عند فقد الأصل أو امتناعه الخ) يفيد ان الحالكم يزوجه عند فقد الأصل أو امتناعه وقد تقدم في الحاشية عن شرح المنهج ما يصرح بذلك (قوله وإلا فالأصح صحة نكاحه) عبارة كنز الاستاذ البكرى قال ابن الرفعة وأصح الوجهين صحة نكاحه وهو اولى من المرأة في المفازة لا تجدوليا اه لكن اتى شيخنا الرملى بخلافه وينبغي ان الكلام كله مع عدم التحكيم أمامه فينبغي أن يجوز وهو حينئذ كسئلة المرأة المذكورة (قوله بخلافه باطنا) المعتمد عدم الوجوب باطنا ايضا مر (قوله ومزوجة بالاجبار) كذا قاله الاسنوى وهو مردود لانه

مطاوعة لم يجب لها شيء كما هو ظاهر وكذا سفيهة حالة الوطء فيجب لها مهر المثل أيضا كما أفتى به المصنف وإن غلبت الفساد وطاوعته واعترض بالاعتداد باذن السفية في الاتلاف البدني ولهذا لو قال سفيهه يدى فقطعه هدر ويرد بأن البضع

مقوم بالمال شرعا ابتداء فلم يكن لأذنها (٢٩٢) منع سفها داخل فيه بخلاف نحو اليد (وقيل يلزمه مهر المثل) لئلا يخلو الوطء عن مقابل

(قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أى بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء سم أى والمال إنما يجب بالعفو عليه ع (قوله) لما بعده أى لبيان المأون (قول المأون ومؤون النكاح الخ) أى المتجدد على الحجر من مهر ونفقة وغيرهما أما النكاح السابق على الحجر فتؤنه فيما معه إلى قسمة ماله أو استغنائه بكسبه اه نهاية زاد المغنى ولو اشترى أمة في ذمته بعد الحجر واستولدها فهي كالزوجة الحادثة بعد الحجر كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله) مع اختياره لاحداثها عبارة النهاية مع احداثها باختياره اه وهى أحسن (قوله) بخلاف الولد المتجدد) أى فان حدوثه قهرى إذ لا يلزم من الوطء الاحبال ومؤنه في ماله حتى يقسم اه ع (قوله) بشرطه) وهو بالنسبة للمهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضى ثلاثة أيام بلا اتفاق ففسخ صديحة الرابع على ما يأتى اه ع (قوله) ولو انثى) أى او كافرا نهيته ومغنى أى ولو كان سيده انثى او كافرا (قوله) وقول الاذرعى يستثنى الخ) أقره المغنى (قوله) فرفعها لحاكم الخ) قديقال ان وجود من الحاكم المرفوع اليه حكم بالامر بالنكاح او بصحة النكاح بعد وقوعه فلا يستثناء واضح على مذهبه ايضا ولا يخرج على ان تصرف الحاكم هل هو حكم أو لا ان قلنا حكم فكذلك ولا فلا وجه للاستثناء فتأمل سيد عمر وقوله حكم بالامر بالنكاح انظر المراد به فلواراد به الاذن بالنكاح فهو موجود في كلام الاذرعى وقوله ولا يخرج على الخ فقدم أن الراجع أنه حكم فيما رفع اليه ورفع هنا موجود في كلام الاذرعى فلا يستثناء واضح عبارة سم قوله لم يصح الاستثناء في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته اه (قوله) على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى ان العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع اه سم أى مبحث تزويج العتيقة شرعا وحاشية (قوله) يتعذر تزويجه) أى لعدم تصور إذن سيده اه سم (قوله) إذا بطل الخ) راجع الى المأون (قوله) تعلق مهر المثل بذمته) أى ان وطئ اه ارشيدى (قوله) وإلا) أى بان كانت صغيرة او مجنونة أو مكرهة أو مزوجة بالا جبار أو سفية حال الوطء (قوله) تعلق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي إذ لا حقه في المهر سم وع (قوله) نظير ما مر في السفية) أى في قول الشارح بخلاف صغيرة ومجنونة الخ وقوله في السفية أى في وطئه نحو الصغيرة إذا نكحها بلا إذن وليه وبه ينحل توقف سم بما نصه انظر في أى محل مر وكيف يتصور التعلق برقبة الحر اه واما قوله فكيف يتصور الخ فجوابه أن مراد الشارح من نظير ما مر في السفية التشبيه في أصل ثبوت المهر وعدم سقوطه بقطع النظر عن تعلقه بالذمة أو الرقبة ثم رايت قال الرشيدى قوله نظير ما مر في السفية أى من حيث مطلق الوجوب وبه يندفع ما في حواشى التحفة اه والله الحمد (قوله) وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر اه سم (قوله) غير مأذونة الخ) أى بأن نسكت بغير إذن السيد ووطئت ايضا كالم يكن العبد مأذونا اه كرى (قوله) وقال الخ) عبارة النهاية لا يلزمها تمسكته مع فساد النكاح لكن لوجهات فساد النكاح واعتقدت وجوب التمسكين ففيه نظر (قوله) مقوم بالمال شرعا ابتداء أى بخلاف نحو قطع اليد فان واجبه القود ابتداء (قوله) فلم يكن لأذنها مع سفها داخل) إذ لا اعتبار بأذن السفية في الأموال (قوله) في المأون ومؤون النكاح في كسبه) أى ليستثنى هذا من قولهم ان الحجر يتعدى الى ما حدث له (قوله) ولو انثى) أى ولو كان سيده انثى (قوله) لم يصح الاستثناء) في عدم صحته نظر فان عبارة المصنف شاملة لهذه الحالة وهذا كاف في صحته (قوله) على جهة) قضيته خروج الموقوف على معين وتقدم في الحاشية في قول المصنف فان فقد المعتقد وعصبته زوج السلطان عن فتوى شيخنا الشهاب ان العبد الموقوف يتمتع بزواجه مطلقا فراجع اه (قوله) يتعذر تزويجه) أى لعدم تصور إذن سيده (قوله) والا تعلق برقبته) أى لوجوبه بغير رضا مستحقة المعتبر رضاه ولا عبرة برضا الولي إذ لا حقه في المهر (قوله) نظير ما مر في السفية) أنظر في أى محل مر وكيف يتصور التعلق برقبة الحر (قوله) وجزم الأنوار الخ) اعتمده مر

(وقيل) يلزمه (أقل متمول) حذرا من الخلو المذكور (ومن حجر عليه بفلس صح نكاحه) كإقدامه في الفلس وأعادها هنا ووطئة لما بعده وذلك لصحة عبارته وله ذمة (ومؤون النكاح في كسبه لا فيما معه) لتعاق حق الغرماء به مع اختياره لاحداثها بخلاف الولد المتجدد فان لم يكن له كسب ففي ذمته ولها الفسخ باعساره بشرطه وببحث تخييرها ان جهلت فلسه طعيف (ونكاح عبد) ولو مدبرا ومبعضا ومكاتبيا ومعلقا عتقه بصفة (بلاذن سيده) ولو انثى (باطل) للحجر عليه وللغير الصحيح أي بما ملوك تزوج بغير إذن سيده فهو عاهر وقول الاذرعى يستثنى من ذلك ما لو منع سيده فرفعه الحاكم يرى اجباره فامره فامتنع فأذن له الحاكم أو وزوجه فانه يصح جزما كالوعضل والوالى فيه نظر لانه ان اراد صحته على مذهب ذلك الحاكم لم يصح الاستثناء او على مذهبه فلا وجه اه وانهم ما تقرر ان الموقوف كله او بعضه على جهة يتعذر تزويجه واذا بطل لعدم الاذن تعلق مهر المثل بذمته فقط ويتجه ان محله في غير نحو الصغير والا تعلق برقبته نظير ما مر في السفية ثم رأيت الاذرعى بحثه

وجزم الأنوار كالامام في وطئه أمة غير مأذونة ايضا بتعلقه برقبته وقال الزركشى وغيره بل بذمته (ونكاحه) (بأذنه) وإن

وإن قال اه (قوله اى السيد الرشيد) إلى الكتاب في النهاية الا قوله واقتضى كلامه الى وانما أجبر الاب وقوله التي تحمل من قن وحر كتابي وقوله بناء على حلمي الى كما يزوج وقوله وان لم يكن له الى اما الكافر وكذا في المغنى قوله ويؤخذ منه الى وعمل ما ذكر وقوله وكذا ولي السفية كما هو ظاهر وقوله وانما أجبر الاب الى الماتن وقوله ولا يجبر الولي الى الكتاب (قوله غير المحرم) مفهومه عدم صحته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الا بعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله ولو اتى الخ) اى او كافرا اه معنى ويحتمل ان الضمير للعبد (قوله لمفهوم الخبر) اى المارآ نفا (قوله يبلىه) اى السيد (قوله من الخروج اليها) اى الزوجة اذا كانت بغير بلده اه رشيدى وقال ع ش الضمير راجع الى قوله يبلىه وغيرها اه (قوله والا بطل) اى وان عدل بطل النكاح قال ع ش ظاهره ولو كانت المعدول اليها خيرا من المعينة نسبا وجمالا ودينا وغليه فيمكن ان يفرق بينه وبين ما تقدم في السفية عن ابن ابي الدم من الصحة بان حجر الرق اقوى من حجر السفه اه ع ش (قوله نعم الخ) استدراك على قول المصنف ولا يعدل الخ اه رشيدى (قوله لو قدر الخ) وان نقص عما عينه له سيده او عن مهر المثل عند الاطلاق جاز ولو نكح بالمسمى من مهر هادونه صح به اه معنى (قوله فزاد الخ) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية كما صرح به الروض وشرحو الفرق لانه واضح اه سم (قوله صححت الزيادة ولزمت الخ) الاولى صح ولزمت الزيادة ذمته (قوله ولزمت ذمته) هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة تعلق المهر برقبته اه حلي (قوله ويؤخذ منه) اى من التمايل (قوله في العبد الرشيد) فلو كان غير رشيد هل صح النكاح ولغت الزيادة مطلقا وفيه التفصيل المار في السفية والثاني اقرب فليراجع (قوله وعمل ما ذكر الخ) اى محل صحة النكاح فيما لو قدر لها مهر افزاد (قوله والا بطل النكاح) اى كما في السفية اه معنى (قوله ولو نكح فاسدا) اى بان اطلق السيد الاذن له في النكاح فنكح نكاحا فاسدا لفساد شرط من شروطه اه ع ش (قوله نكح صحيحا) اى جاز له ان ينكح ثانيا نكاحا صحيحا اه ع ش (قوله ورجوعه) اى السيد كرجوع الموكل اى يعتمد به اه ع ش (قوله وكذا ولي السفية) اى رجوعه كرجوع الموكل اه رشيدى (قول الماتن والاظهر انه ليس للسيد اجبار عبده) والثاني له اجباره كالامة اه نهاية قال ع ش وعلى هذا الثاني لو طاق السيد مثلا زوجه ثلثا ثم تزوجها وليها باذنها بعد انقضاء عدتها لهذا العبد باجبار سيده صح النكاح ثم اذا ملكها اياه سيده بعد وطئه لها انفسخ النكاح فلا يحتاج الى تطليق من العبد وتحل المرأة بذلك لزوجها الاول بعد انقضاء عدتها من العبد قال بعض اهل العصر والعمل بهذا القول حيث امكن اولى بما يفعل الان في التحليل بالصبي قال اسلامه ما ذكر من الاحتياج الى المصلحة في تزويج الصغير فانه حيث كان المزوج السيد لا يتوقف صحة النكاح على مصلحة اه وفيه بعد تسليمه انه عمل بمقابل الاظهر وقد صرح الشارح كبحج في شرح الخطبة بانه لا يجوز العمل به ولو لنفسه وانه يحتاج مع ذلك الى عدل القولي المرأة والشهود واني بذلك ليكون العقد صحيحا عند الشافعية تأمل ولا تغتر بما قيل اه اقول ويفيد جواز التقليد والعمل لنفسه بمقابل الاظهر في العبد الصغير قول الشارح واقتضى كلامهما في مواضع ترجيح مقابله في الصغير الخ وقول المغنى والثاني له اجباره كالامة وقيل يجبر الصغير قطعا وهو موافق لظاهر النص ولما عليه اكثر العراقيين ولاقتضاء كلام الرافعي في بابي التحليل والرضاع انه المذهب ولما سياتى للمصنف في كتاب الرضاع

(قوله غير المحرم) مفهومه عدم صحته باذن السيد المحرم وان لم ينكح الا بعد تحله لفساد الاذن حال الاحرام وهذا ما قاله ابن القطان وهو الصحيح كما افاده شيخنا الشهاب الرملي وان خالف غيره وتبعه في العباب ويمكن ان يفارق توكيل الولي المحرم غيره حيث لم يقيد بحال الاحرام بصحة عبارة الوكيل في نفسه بغير اذن احد في النكاح بخلاف العبد الا ان قضية ذلك عدم صحة توكل العبد المحرم في قبول النكاح له حيث لم يقيد بما ذكر وفيه نظر فليراجع (قوله فزاد) ظاهره الصحة هنا وان كان مهر مثلها فوق المقدر وان بطل في نظير ذلك من السفية لكن الفرق لانه واضح قال في الروض ولو نكح بالمسمى اى

اى السيد الرشيد غير المحرم
نطقا ولو اتى بكرا (صحيح)
لمفهوم الخبر (وله اطلاق
الاذن) فينكح حرة او امة
يبلىه وغيره انعم للسيد منه
من الخروج اليها خلافا
لمن وهم فيه (وله تقييده
بامارة) معينة (او قبيلة او
بلد ولا يعدل عما اذى فيه)
والا بطل او ان كان مهر
المعدول اليها اقل من مهر
المعينة نعم لو قدر له مهر
فزاد او زاد على مهر المثل
عند الاطلاق صححت الزيادة
ولزمت ذمته فيتبع بها
اذا عتق لان له ذمة صحيحة
بخلاف ما مر في السفية
ويؤخذ منه ان الكلام في
العبد الرشيد وعمل ما ذكر
في صورة التقدير ان لم ينه
عن الزيادة والا بطل
النكاح لانه غير مأذون
فيه حينئذ ولا يحتاج الى
اذن في الرجعة بخلاف اعادة
البائن ولو نكح فاسدا نكح
صحيحا بلا انشاء اذن لان
للفاسد لم يتناوله الاذن
الاول ورجوعه عن
الاذن كرجوع الموكل
وكذا ولي السفية كما هو
ظاهر (والاظهر انه ليس
للسيد اجبار عبده على
النكاح) صغيرا كان او كبيرا

بساائر أقسامه السابقة لانه يلزم ذمته مالا كالكتابة واقتضى كلامها في مواضع ترجيح مقابلة في الصغير وأطال الاسنوي فيه وانما اجبر الابن الصغير لانه قد يرى تعيين المصلحة له حينئذ الواجب عليه رعايتها (ولا عكسه) أي لا يجبر السيد على نكاح قته باقسامه السابقة أيضا اذا طلب منه في الاظهر لانه يشوش عليه (٢٩٤) مقاصد الملك وفوائده كتزويج الامة (وله اجبار امته) التي يملك جميعها ولم يتعاق بها حق

لازم على النكاح لكن
عن يكافئها في جميع مامر
والالم يصح بغير رضاها نعم
له اجبارها على رقيق وودنى
النسب اذ لا نسب لها وانما
صح بيعها لغير الكفو ولو
معيبا ولو ما تم كينه على
الاصح عند المتولى لان
الغرض الاصل من الشراء
المال ومن النكاح التمتع
(باى صفة كانت) لان
النكاح يرد على منافع
البضع وهي ملكه ولا تنفاهه
بمهرها ونفقة بمخلاف
العبد اما المبعضة والمكاتبه
فلا يجبرهما كما لا يجبرانه
ومرأته ليس للراهن تزويج
مرهونه لزم رهنها الامن
مرتحن ومثلها جانية تعلق
برقبته مال وهو معسر
والاصح وكان اختيار الفداء
وانما لم يصح البيع حينئذ
لانه مفوت للرقبة وصح
العق لتشوف الشارع اليه
وكذا لا يجوز لمفلس تزويج
امته بغير اذن الغرماء ولا
لسيد تزويج امه تجارة
عامل قراضه بغير اذنه لانه
ينقص قيمتها فيتضرر به
العامل وان لم يظهر به ربح
او تجارة قته الماذون له
المدين بغير اذنه واذن
الغرماء (فان طلبت) منه
ان يزوجه (لم يلزمه

حيث قال فيه ولو زوج ام ولده عبده الصغير الخ اه واما قول عشرين انه يحتاج الخ لجوابه ظاهر غنى عن
البيان والله اعلم (قوله بساائر الخ) يشمل المكاتب والمبعض فيقتضى ان فيهما الخلاف وقال المغنى والنهاية
انهما لا يجبران قطعا وزاد الاول والعبد المشترك هل لسيده اجبار وعليهما اجابة فيه الخلاف المذكور في
الطرفين ولو اجابه احدهما الى النكاح وامتنع الاخر امتنع عليه النكاح اه (قوله لانه) اي النكاح يلزمه
الخ ولانه اي السيد لا يملك رفع النكاح بالاطلاق فكيف يجبر على مالا يملك رفعه نهاية ومعنى (قوله ترجيح
مقابله الخ) مال اليه المغنى (قوله وانما اجبر الابن الخ) اي بان يزوجه بغير رضاه اي بقوله النكاح له اه
عش (قوله ولا عكس) بالجر او الرفع نهاية ومعنى قال الرشيدى قوله بالجر لم يظهر لي وجهه فليتأمل اه (قوله
باقسامه السابقة) الا المرتد فلا يزوج بحال ناشري اه سم (قول المتن وله اجبار امته) اي واحدا كان السيد
او متعددا فالمشتركة يجبرها مالها اه عش (قوله التي يملك جميعها الخ) سيد كرحمته بقوله اما المبعضة
الخ وقوله في جميع مامر ومنه العفة والسلامة من العيوب ومن دناءة الحرقة على ما افاده قوله نعم الخ من ان
ماعد الرق ودنائة النسب معتبرا اه عش (قوله والالم يصح) اي النكاح (قوله له اجبارها على رقيق الخ)
اي وان كان ابوها قرشيا كما مر مغنى وسم (قوله ولو ما تم كينه الخ) اي عند امن ضرر يلحقها في بدنها اه
نهاية قال عش اي ولو باعتبار غلبة ظنهما كان كان مجذوما او ابرص اه (قوله المال) اي لا التمتع اه
عش (قول المتن باى صفة كانت) تعميم في صفة الامة من بكارة وثبوت وصغر وكبر وعقل وجنون
وتدبير واستيلاداه مغنى (قوله كالا يجبرانه) كان الظاهر تانثب الفعل (قوله ومرأته) محتز قوله ولم يتعلق
بها حق لازم اه عش (قوله الا من مرتحن) اي او باذنه نهاية ومعنى وسم وسيد عمر (قوله ومثلها جانية
الخ) اي بلا اذن المستحق اه مغنى (قوله حينئذ) اي حين اذ كان موسرا الذي هو معنى قوله والا اه
رشيدى (قوله وصح العتق) اي اذا كان السيد موسرا مع انه مفوت للرقبة (قوله لا يجوز لمفلس) اي محجور
عليه بفلس اه سيد عمر (قوله تزويج امه تجارة عامل قراضه) فيه تتابع اربع اضافات (قوله بغير اذن
الغرماء) اي اما باذنهم فيصح ثم ان لم يظهر غريم آخر فذاك والا فينبغي بطلان النكاح اه عش (قوله بغير
اذنه) اي العامل (قوله وان لم يظهر الخ) غاية (قوله او تجارة قته الخ) عطف على تجارة عامل اه سم (قوله
الماذون له) اي في التجارة (قوله المدين) اي والا فيزوجها بلا اذنه (قوله بغير اذنه) اي القن (قول المتن لم
يلزمه تزويجها) اي وان خاف عليها العنت وقوله مطلقا اي صغيرة او كبيرة حلت او لا اه عش (قوله
مؤبدا) اي بنسب او رضاع او مصاهرة وكانت بالغة كما قاله ابن يونس تائفة خائفة الزنا كما قاله الاذرعى اه
مغنى (قوله ما اذا كان) اي السيد (قوله فيما يملك الخ) خبر ان وقوله ونقله الى الغير انما يكون الخ عطف على

بالمعين من مهرها دونه صح به قال في شرحه بخلاف نظيره في السفية كما مر اه (قوله باقسامه) الا المرتد
فلا يزوج بحال ناشري (قوله ودنى والنسب) كذا عبر الشيخان وقضيته انه يزوجه اذا كانت عربية من
عجمي قال الاسنوي فينا في قولها فيما مر والامة العربية بالحر العجمي على هذا الخلاف اي الخلاف في
انجبار بعض الخصال ببعض ونظر لما قاله صاحب الروض فغير بما يفيد انه لا يزوجه اذا كانت عربية من
عجمي ولو حرا وذكروا في شرحه ان الحق ما قاله قال ولا منافاة لان الحق في الكفاءة في النسب
لسيدها لاهلها وقد اسقطه هنا بتزويجها عن ذكرها ما مر محله اذا زوجها غير سيدها باذن او ولاية على
مالكها اه (قوله الا من مرتحن) اي او باذنه (قوله وانما لم يصح البيع الخ) عبارة شرح الروض
واستشكل ذلك بمنع بيعها قبل اختيار الفداء (قوله او تجارة قته) عطف على تجارة عامل (قوله في المتن

تزوجها) مطلقا لنقص قيمتها لفوات استمتاعه بمن تحل له (وقيل ان حرمت عليه) مؤبدا والحق به ما اذا كان امراة
(لزمه) اجابته تحصينا لها (واذا زوجها) اي الامة سيدها (فالاصح انه بالملك لا بالولاية) لان التصرف فيما يملك استيفاءه ونقله الى
الغير انما يكون بحكم الملك كاستيفاء المنافع ونقلها بالاجارة (فيزوج)

على الاول مبعض امته خلافا للبعوى كما رو (مسلم امته الكافرة) التي تحل من قن وحر (٢٩٥) كتابي بخلاف المرتدة اذ لا تحل بحال ونحو

الجوسية والوثنية على احد وجهين رجحه بعضهم لانه لا يملك الاستمتاع بهما والاوجه مارجحه للجلال البلقيني وشرح الجاوي بل نص عليه الشافعي رضى الله عنه انه يزوجهما بكافر قن او حر بناء على حلها له الاتي عن السبكي ترخيص خلافه كما يزوجه محرمة بنحو رضاع وان لم يكن له عليها ولاية من جهة اخرى خلافا لما وهم فيه شارح اما الكافر فلا يزوجه امته المسلمة على ما سألناه ممنوع من كل تصرف فيها الا ازالة ملكه عنها (وفاسق) امته كما يزوجه (ومكاتب) كتابة صحيحة امته لكن باذن سيده وليس للسيد الاستقلال بتزويجها كعبده (ولا يزوجه ولي عبده) موليه من (صبي) ومجنون وسفيه ذكرا وانثى لعدم المصلحة فيه بانقطاع كسبه عنه ولم ينظر والى انها ربما تظهر مع تزويجه لندرتة (وزوج) ولي النكاح والمال وهو الاب فالجد فالسلطان (امته) اجبار التي يزوجهما لمولى بتقدير كاله (في الاصح) اذا ظهرت الغبطة فيه اكتسابا للهر والنفقة نعم لا بد من اذن السفيه في نكاح امته وخرج بوليها امه صغيرة عاقلة ثيب فلا تزوجه امه صغيرة وصغيرة مجنونة

(١) قول المحشى وقول

اسمها وخبرها (قوله على الاول) اي انه بالملك (قوله التي تحل) ينافي هذا التقييد ما ياتي من قوله والاوجه مارجحه الخ وقوله كما يزوجه الخ (قوله ونحو الجوسية الخ) اسقط النهاية والمغنى لفظة نحو (قوله لانه) اي السيد (قوله بهما) اي الجوسية والوثنية (قوله والاوجه مارجحه للجلال الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله على حلها له) اي للكافراهم سم (قوله كما يزوجه) اي السيد (قوله محرمة) اي المملوكة كاخنته سم ونهاية ومعنى (قوله اما الكافر) محترزم مسلم (قوله الا ازالة ملكه الخ) اي وكتابتها نهاية ومعنى (قول الماتن ومكاتب الخ) وامة المكاتبه ينبغي ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قاله سم ثم ذكر عن الروض والعباب ما يفيد وكذا في المغنى ما يفيد (قوله كعبده) اي عبد المكاتب اي كما انه ليس له الاستقلال بتزويج عبد المكاتب بل باذنه فيه اه ع (قوله كسبه) اي العبد وقوله عنه اي المولى (قوله ولي النكاح الخ) قد يصدق على ابن عم وصبي على بنت عمه وبحاج بان المقصود ان تكون ولايته لهما من جهة واحدة اه سيد عمر وقوله من جهة الخ ولعل الاول ان يقول شرعية لاجعية (قوله لا بد من اذن السفيه) اي ذكر او انثى اخذا من سابق كلامه وفي سم بعد ذكر كلام المنهج وشرحه مانصه هذا ظاهر في اعتبار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت بكر او بعد ذكر كلام شرحي الروض والبهجة مانصه وقضية ذلك ان السفيه الثيب كذلك اه (قوله وخرج بوليها) اي النكاح والمال ع شرشيدى (قوله امة صغيرة) بالاضافة وكل من عاقلة وثيب صفة صغيرة (قوله فلا تزوجه) اي لانه لا يلى احد نكاح تلك الصغيرة (قوله وامة صغيرة الخ) عطف على قوله امة صغيرة (قوله مجنونة) اسقطه النهاية والمغنى وفي سم بعد ذكر كلام المنهج مانصه هذا

الكافرة (١) وقول الشارح اي الكتابية كافي المحرر مثال وانما حل كلامه على كلام اصله لان الشيخين حكما في الجوسية وجهين ولم يرجح شيئا وقوله لان غيرها لا يحل نكاحها اي له والافسيات حل الوثنية الوثني شرح مر (قوله والاوجه مارجحه الخ) وهو المعتمد شرح مر (قوله بناء على حلها له) اي الكافر (قوله كما يزوجه محرمة) اي المملوكة كاخنته بنحو رضاع (قوله في الماتن ومكاتب الخ) وامة المكاتبه ينبغي ان يزوجهما سيدها باذنها فليراجع قال الشارح في شرح الارشاد وبحث ان الامة المبعضة بزوجهما من زوج المبعضة باذنها اي من زوج المبعضة لو كانت حرة وهو الولي لا من يزوجهما الآن وهو مالك البعض والولي اه وتقدم ذلك في كلام الشارح في بحث الاولياء وفي العباب كالروض وزوجه امة غير المحجورة وليها باذنها مطلقا ولو بكر ولا يعتبر اذن الامة اه (قوله في الماتن ولا يزوجه ولي عبده صبي) وزوجه امته (الخ) في الروض فصل ليس للولي تزويج عبد الصبي والسفيه والمجنون ولو تزوجه امته للمصلحة اب اوجد جاز لا غيرهما الا السلطان في امة غير الصغير وزوجه اي وان علامة الثيب المجنونة لامة الثيب الصغيرة اي العاقلة وان كانت اي الامة لسفيه استؤذنها وظاهره انه اذا كانت الامة لسفيه لا تستاذن لكن قول المنهج وشرحه مانصه ولولي نكاح ومال من اب وان علا وسلطان تزويج امة موليه من ذى صفرو وجنوز وسفه ولو انثى باذن ذى السفه فلا بابي وان علا تزويجها الا ان كان صغيرا او صغيرة وليس لغيرهما ذلك مطلقا اه ظاهر في اعتبار استئذان السفيه ايضا وظاهره وان كانت بكر او قوله الا ان كان صغيرا شامل لذى المجنون منهما خلاف تقييد الشارح الصغيرة بالمجنونة وعبرة الجواهر هل لولي الطفل والسفيه والمجنون ذكورا كانوا او اناثا تزويج رقية هم عبدا كان امة فيه اوجه الى ان قال والثالث وهو الاظهر ان يزوجه الامة للمصلحة دون العبد الى ان قال وان كان اي الرقيق لسفيه فلا بد من اذنه ثم قال امة المرأة ينظر في حال سيدتها فان كانت محجورة فقد مروا وان كانت مطلقة تزوجهما ولي السيد برضا السيدة دون الامة سواء كان وليا بالنسب او غيره وسواء كانت السيدة ثيبا او بكر اه (قوله فالسلطان) ظاهره وان طرا السفه بعد بلوغه رشيدا فليراجع (قوله نعم) لا بد من اذن السفيه في نكاح امته قال في شرح الروض كما يستاذن في نكاحه وفي شرح البهجة لانه لا يلى نكاحه الا باذنها وقضية ذلك ان السفيه الثيب كذلك انتهى (قوله وخرج بوليها) اي النكاح والمال

الشارح اي الكتابية ليس في نسخ الشرح التي بايدنا وكذا قوله بعد وقوله لان غيرها لا يحل نكاحها اه من هامش

الى آخرهما وأخضر ضابط
للقرابة انه يحرم جميع من
شتمته ما عدا ولد العمومة
وولد الخوالة حينئذ يحرم
الامهات (اى نكاحهن
وكذا جميع ما ياتى اذ الاعيان
لا توصف بحمل ولا حرمة
على الاصح وقيل التقدير
وطؤهن فيحد بوطء مملوكته
المحرم على هذا اذ لا شبهة بعد
النص على تحريم الوطء
دون الاول والخلاف في
غير الام فهى يحبطوطؤها
اتفاقا اذ لا يتصور وطؤها
وهى مملوكة هذا حاصل
ما ذكره الزركشى وفيه
نظر ظاهر لان الاجتماع على
تحريم الوطء مطلقا المعلوم
ضرورة بمنزلة النص عليه
بل اقوى وقد صرحوا بنفي
الحكم مع ذلك فاقضى ضعف
ذلك التفريع كما اطلقه في
الام اذ يتصور ملك ولدها
لها كالمكاتب (وكل من
ولدتك او ولدت من ولدك)
وهى الجدة من الجهتين
وان علت (فهى امك)
حقيقة عند عدم الواسطة
ومجازا عند وجودها على
الاصح وحرمة ازواجه صلى
الله عليه وسلم لكونهن
امهات المؤمنين فى الاحترام
فهى امومة غير مانحن فيه
(والبنات) ولو احتمالا
كالمنفية باللعان ومن ثم لو
أكذب نفسه لحقته ومع
النفي لا يثبت لها من احكام

اختلاف الجنس فقوله غير ذلك أى غير اختلاف الجنس وقوله وهو أى غير ذلك (قوله مع آية الاحزاب وبنات عمك الخ) وذكر ما مع انه ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على سببية القرابة لان فى بيان حل من فيه تحريرا للقرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها اسم (قوله للقرابة) اى المقتضية للتحريم (قوله وحينئذ) اى حين ضبط القرابة المانعة لما ذكر (قوله اى نكاحهن) الى قوله على الاصح فى النهاية (قوله جميع ما ياتى) اى والاية السابقة انفا وكان الاولى ان يصرح به هنا ليظهر قوله الاتى وقيل الخ وما فى الكردى من أن قوله اى نكاحهن الخ راجع الى الاية لا الى المتن ياتى عنه السياق (قوله على هذا) اى تقدر الوطء فى الاية اه كردى (قوله دون الاول) اى تقدير النكاح (قوله اذ لا يتصور وطؤها الخ) اى لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها اه اى وسياتى منعه (قوله هذا) اى قوله اى نكاحهن الى هنا (قوله على تحريم الوطء) اى وطء مملوكته المحرم وقوله مطلقا اى ما كانت او لا (قوله بمنزلة النص عليه) اى نص الشارع على تحريم الوطء (قوله بنفى الحد) اى بوطء المملوكة المحرم اه سم (قوله فاقضى) اى تصريحهم المذكور ضعف ذلك التفريع أى قوله فيحد بوطء الخ (قوله كما اطلقه فى الام) اى كضعف ما اطلقه فى الام من عدم التصور اه سم وعبارة السيد عمر اى كضعف ما اطلقه فى مسألة الام انه يحبطوطؤها اتفاقا والمقصود تشبيه التفريع بالاطلاق فى مطلق الضعف لا نظيره فى انه من مقتضى ما تقدم اه (قوله ملك ولدها الخ) اى استمرار ملكها اه سم (قوله وهى الجدة) الى قوله او مع النفي فى النهاية والمغنى (قوله وحرمة ازواجه الخ) دفع به ما يقال فى تعريف الام بما ذكر قاصر فانه لا يشمل زوجاته صلى الله عليه وسلم مع انهن حرم من على غيره صلى الله عليه وسلم وسمين امهات المؤمنين اه ع ش (قوله غير مانحن فيه) اى من امومة النسب (قوله ومن ثم) اى من اجل بقاء احتمال بنية المنفية باللعان (قوله لو اكدب) اى النافى (قوله على الاوجه) خالفه النهاية والمغنى وسم فاعتمدوا ما حاصله انه يثبت لها جميع احكام النسب سوى

ان اريد منع التفضيل مع الاطلاع على ما ورد فى القرآن الكريم من النصريح بالتفضيل كقوله تعالى ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض وعدم تاويله فلا ينبغي الاقتصار على التعزير بل ينبغي الحكم بالكفر لان ذلك رد للقرآن من غير عذر وإن اريد منع التفضيل مع الجمل بما ورد فى القرآن او مع اعتقاد تاويله على وجه يعذر فيه فلا ينبغي التعزير لعذره فليتأمل (قوله مع آية الاحزاب) قد يقال اية الاحزاب وبنات عمك الخ ليس فيها تحريم حتى تكون دليلا على ان القرابة من اسبابه ويجب بان فى بيان حل ما فيها تحريم للقرابة المقتضية للتحريم وان ما فيها ليس منها (قوله اذ لا يتصور وطؤها وهى مملوكة) اى لانها تعتق بملكها فلا يتصور بقاء ملكها (قوله بنفى الحد) اى بوطء المملوكة المحرم (قوله كما اطلقه فى الام) اى كضعف ما اطلقه فى الام من عدم التصور (قوله اذ يتصور ملك ولدها الخ) اى استمرار ملكها (قوله ولو احتمالا كالمنفية باللعان) ولولم يدخل بامها وفى القصاص بقتلها والحد بقذفه لها والقطع بسرقة مالها وقبول شهادة لها وجهان انتهى قال فى شرحه نقلهما الاصل عن التهمة اشبههما قال الاذرى واقتضاه كلام التهمة نعم ووقع فى نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى تصحيح مقابلة الخ والمعتمد كما افاده شيخنا الشهاب الرملى هو مقابلة الذى اقتضى تصحيحه كلام الروضة ثم قال فى شرح الروض قال البلقينى وقد ياتى الوجهان فى انتقاض الوضوء بمسها وجواز النظر اليها والخلو بها ولا اذلا يلزم من ثبوت الحرمة المحرمة كفى الملاعة وام الموطوءة بشبهة وبذهاوالا قرب عندى عدم ثبوت المحرمة انتهى هذا كلام شرح الروض والاوجه عدم الانتقاض بالمس اذ لا تنقض بالشك مر (قوله سوى تحريم نكاحها) قد يقال من احكام النسب وان كان من احكام الرضاع والمصاهرة أيضا عدم نقض الطهارة باللمس ولا يتجه الا ثبوته اذ لا تنقض مع الشك لان اريد الاحكام الخاصة به ومن احكامه عدم القصاص بالقتل والحد بالقذف والقطع بالسرق ونحو ذلك على احد الوجين بل هو المعتمد على ما علم مما تقرر لان اريد الاحكام المتفق عليها وفيه نظر او يكون اعتقاده ترجيح الوجه الاخر فليتأمل

أراد ذلك إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه فلا يحتاج لنفي (وكل من ولدتها أو ولدت من (٣٩٩) ولدها) وإن سفل (لهي بنتك) حقيقة ومجازا

نظير مامر (قلت والمخلوقة من) ماء (زناه تحل له) لأنها اجنبية عنه إذ لا يثبت لها وارث ولا غيره من أحكام النسب وقبل تحريم إن أخبره نبي كعيسى وقت نزوله بانها من مائه ويرد بان الشارع قطع نسبتها عنه كاتقرر فلا نظر لكونها من ماء سفاحه نعم يكره له نكاحها للخلاف فيها (ويحرم على المرأة) وعلى سائر محارمها (ولدها من زنا والله أعلم) لإجماع لأنه بعضها وانفصل منها انسانا ولا كذلك المتي ومن ثم اجمعوا هنا على إرثه وبه اتضح فرق البلقيني بأنه علم تصرف الشارح في نسبة الولد للواطىء فلم يثبتها إلا بنكاح أو شبهة لا للدوطة بل الحققة بها في الكل (والاخوات) من جهة ابويك أو أحدهما نعم لو زوجه الحاكم مجهولة ثم استلحقها أبوه بشرطه ولم يصدقه هو ثبتت اخواتها له وبقي نكاحه نص عليه وبه تندفع مخالفة جمع فيه وعن جرى على الاول العبادى وكذا القاضى مرة قالوا وليس لنا من يشكح أخته في الاسلام غير هذا ولو ابانها لم تحل له وكذلك استلحق زوج بنته المجهول

جواز النظر والحلوة فيحرمان احتياطا (قوله أراد ذلك) أى عدم علم الدخول لا علم عدم الدخول (قوله) إذ لو علم عدم دخوله لم تلحقه الخ قد تمتع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المنفى ما يشمله اه سم (قوله وإن سفل) الى قوله بعد كماله في النهاية والمغنى الا قوله وبه اتضح الى المتن وقوله المجنون أو الصغير (قوله ولا غيره الخ) فلو وطى مسلم كافرة بالزنا فليحق الولد الكافرة في الدين كما عتمده الشارح تبعا لوالده اه عش (قوله وقيل تحرم الخ) ولو ارضعت المرأة بلبن الزانى صغيرة فمكنتها مغنى وشرح الروض (قوله كما تقرر) أى أنفا بقوله لا يثبت الخ (قوله نعم بكرة له الخ) أى مطلقا وان اوم صنيعة تقيدها بما إذا أخبره نبي الخ اه سيد عمر (قوله ولا كذلك المني) أى مني الرجل يعنى لم ينفصل منه انسانا اه عش (قوله وعلى إرثه) أى من امه اه عش (قوله بشرطه) وهو الامكان وتصديقها ان كبرت اه عش (قوله ولم يصدقه الخ) عبارة للمغنى والنهاية فان صدقه الولد والزوج ثبت النسب وانفسخ النكاح ثم ان كان ذلك قبل الدخول فلا شىء لها او بعده فلها مهر المثل وان كذبها ولا بينة للاب ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح وان اقام الاب بينة ثبت النسب وانفسخ النكاح وحكم المهر كما تقدم وان لم يكن بينة وصدقته الزوجة فقط لم ينفسخ النكاح لحق الزوج لكن لو ابانها لم يحز له بعد ذلك تجديد نكاحها لان اذنها شرط وقد اعترفت بالتحريم واما المهر فيلزم الزوج لانه يدعى ثبوته عليه لكنهما تنكره فان كان قبل الدخول فنصف المسمى او بعده فكله وحكما في قبضه كمن اقر لشخص بشىء وهو ينكره وتقدم حكما في باب الاقرار ولو وقع الاستلحاق قبل التزوج لم يحز للابن نكاحها اه قال عش قوله وتقدم حكمه الخ وهو انه يبقى في يد من هو بيده حتى يرجع المنكر ويعترف اه (قوله وعن جرى على الاول) أى بقاء النكاح (قوله ولو ابانها لم تحل الخ) مفهوما انه لو طلقها رجعا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية في حكم الزوجة ويحتمل الحرمة اذ ليست زوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التى هى سبب الحل مع ثبوت الاخوة اه سم والا قرب الاول (قوله وكذلك استلحق الخ) عبارة للنهاية والمغنى وقيس بهذه الصورة ما لو تزوجت بمجهول النسب فاستلحقه أبوها ثبت نسبها ولا ينفسخ النكاح ان لم يصدقه الزوج اه (قوله المجنون) أى بان طرا جنونه بعد العقد الصغير أى بان كان العقد عندهن يقول به اه عش (قوله أو الصغير) قد يشكك لانه لا يزوج الصغير إلا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول واما المجنون فلا إشكال فيه اذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه وتزوج الحاكم إياه اه سم وقد يدفع الاشكال بان يزوجه حاكم كبراه كما مر عن عش (قوله وإن سفلن) الى الفرع في النهاية الا قوله وهى من هذه الحبثية الى المتن وكذلك في المغنى الا قوله وعلم بما مر الى المتن (قوله وإن سفلن) عبارة للتنبيه أى والمغنى وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وان سفلن

(قوله أراد ذلك) أى فليس مراده عدم الدخول بها بل عدم علم ذلك (قوله) إذ لو علم عدم دخوله بها لم تلحقه (قوله) قد تمتع هذه الملازمة لا مكان استدخال الماء عند عدم الدخول إلا أن يريد بالدخول المنفى ما يشمله او يريد بالدخول وما في حكمه (قوله في المتن من زناه) على حذف مضاف أى من ماء زناه (قوله وقيل تحرم الخ) إذ لم تحرم عليه فغيره من جهته أولى ولو ارضعت المرأة بلبن الزانى صغيرة لمكنته (قوله وعلى سائر محارمها) أى حتى الزانى منهم بها كان زنى باخته فانت بينت فتحرم عليه من حيث انها بنت اخته كما هو ظاهر (قوله) ولو ابانها لم تحل له (مفهوما) انه لو طلقها رجعا لم تحرم وهو محتمل لان الرجعية في حكم الزوجة ويحتمل الحرمة اذ ليست الزوجة حقيقة وقد حرمت بالطلاق فلا تحل الرجعة التى هى سبب الحل مع ثبوت الاخوة وقد يتخرج ذلك على ان الرجعية ابتداء واستدامة وهى ما يختلف فيه الترجيح بحسب المدرك (قوله أو الصغير) قد يستشكل لانه لا يزوج الصغير إلا الاب والجد ولا اب ولا جد لان الفرض انه مجهول واما المجنون فلا إشكال فيه اذ يمكن طرو جنونه بعد تزوجه ويكره تزويج الحاكم إياه (قوله في المتن وبنات الاخوة والاخوات) عبارة للتنبيه وبنات الاخوات وبنات اولاد الاخوات وإن سفلن وبنات الاخوة وبنات اولاد الاخوة وإن سفلن اه (قوله وإن سفلن) وعبرة الروض وإن بعدن

المجنون أو الصغير ولم يصدقه هو بعد كماله على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد فرأى جمعه (وبنات الاخوة والاخوات) وان سفلن والعلماء والحالات

وكل من هي أخت ذكر ولدك) وإن علامن جهة الأب أو الأم سواء اخته لا بويه أو أحدهما (فعمتك أو أخت أنثى ولدك) وإن علت من جهة الأب أو الأم سواء اخته لا بويه (٣٠٠) أو أحدهما (فخالتك) وعلم بمأمران الاخصر من هذا كله ان يقال يحرم كل قريب

إلا ما دخل في ولد العمومة أو الخؤولة (ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضا) أى كما حرم من بالنسب للنص على الأمهات والأخوات في الآية وللخبر المتفق عليه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية ما يحرم من الولادة (وكل من أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت (من ولدك) ولو بواسطة (أو ولدت مرضعتك أو ولدت أو أرضعت (ذا) أى صاحب (لبنها) شرعا تحليل المرضعة الذى اللبن له وان ولدته بواسطة (فأم رضاع وقس) بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرضة بلبنك أو بلبن فرعك ولورضاها وبنتها كذلك وان سفلت بنت رضاع والمرضة بلبن أهلك ولورضاها ومولودة أحدهما رضاعا أخت رضاع وبنت المرضعة أو الفحل نسباً ورضاعاً وإن سفلت ومرضعة بلبن أخيك أو أختك وبنتها نسباً ورضاعاً وإن سفلت وبنت ولد أرضته أمك أو أرضعت بلبن أهلك نسباً ورضاعاً وإن سفلت بنت أخ

وبنات الأخوة وبنات أولاد الأخوة وإن سفلن انتهت اسم (قوله وإن علاخ) عبارة المغنى بلا واسطة فعمتك حقيقة أو بواسطة كعمة أهلك فعمتك مجازاً وقد تكون العممة من جهة الأم كاخت أبى الأم (قوله وإن علت) عبارة المغنى بلا واسطة فخالتك حقيقة أو بواسطة كخاله أمك فخالتك مجازاً وقد تكون الخالة من جهة الأب كاخت أم الأب أو عمه وأخت أم الأب خالة أم (قوله وعلم بمأمر) هذا عين ما مر اه ع ش (قوله أن الاخصر الخ) لكن يفوته حينئذ بيان جهة القرابة أه رشيدى (قوله في ولد العمومة) أى الشاملة للأعمام والعمات وقوله والخؤولة أى الشاملة للأخوال والخالات أه سم (قول المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع الخ) سياتى في الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وان حرمتى المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع أه سم (قوله ولو بواسطة) تعميم لقوله أو أرضعت من أرضعتك الخ (قوله أو ولدت مرضعتك) أى بواسطة أو غيرها أه معنى (قوله الذى اللبن له) احترز به عما لو كان اللبن لغيره كان تزوج امرأة ترضع فان الزوج المذكور ليس صاحب اللبن أه ع ش (قوله وان ولدته) أو أرضعته بواسطة كما هو ظاهر فكان ينبغي زيادة هذا اليلانم ما سبق أه سيد عمر أقول والاخصر الأشمل ليعم الصور الثلاث أن يقول ولو بواسطة (قوله فالمرضة بلبنك الخ) أى سواء كانت المرضعة زوجة أو أمة أو موطوءة بشبهة أه ع ش (قوله وبنتها) أى بنت المرضة بلبنك الخ (قوله كذلك) أى ولورضاها أه سيد عمر (قوله ولورضاها) متعلق بكل من أهلك أو أمك أه سم (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أما نسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم أه سم (قوله نسباً ورضاعاً) يحتمل أن يكون تعميماً لبنت وولد المرضعة أو له ولهما وهو الانسب وقوله وأختك وبنتها نسباً ورضاعاً فيه نظير ما مر فتذكر وبالتأمل في كلامه يتبين لك تداخل بعض الأقسام أه سيد عمر وعبارة سم قوله نسباً أو رضاعاً ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك وأختك وبنتها أى المرضة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما أه أقول وقوله نسباً ورضاعاً عقب قوله وبنت وولد أرضعتك أمك أو أرضعت بلبن أهلك متعلق بكل من البنت والأم والأب (قوله بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثانى وما فوقه لا أصله الأول إذ المرضة بلبنه أخت كما تقدم لأعمة ولا خالة سم على حج أه ع ش (قوله عمه رضاعاً) أى فى الأصل الذكور وقوله وأخاله أى فى الأصل الإناث أه سم (قوله لأنها بنت الخ) أى لك (قول المتن ولا أم مرضعة) وأما المرضعة نفسها فلا إشكال فى عدم تحريرها برلسى أه سم عبارة الرشيدى إنما لم يذكر من أرضعت ولدك

(قوله وكل من هي أخت ذكر ولدك) وإن علامن جهة الأب أو الأم الخ) قال فى الروض فاخت أبى الأم عمه وأخت أم الأب خالة أم (قوله في ولد العمومة) أى الشاملة للأعمام والعمات (قوله والخؤولة) أى الشاملة للأخوال والخالات (قوله في المتن ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع أيضاً) وسياتى فى الرضاع أن حرمة الرضيع تنتشر منه إلى فروعه من الرضاع والنسب لا إلى أصوله وحواشيه وإن حرمتى المرضعة والفحل ينتشران إلى الجميع (قوله ولورضاها) متعلق بكل من أهلك أو أمك (قوله ومولودة أحدهما رضاعاً) أما نسباً فليس الكلام فيه وقد تقدم (قوله نسباً ورضاعاً) ينبغي تعلقه بكل من بنت وولد وقوله بعده نسباً ورضاعاً ينبغي تعلقه بقوله أخيك وأختك وبنتها أى المرضة وقوله بعده أيضاً نسباً ورضاعاً متعلق بكل من أخت الفحل أو المرضعة وأخت أصلهما وأصلهما (قوله ومرضعة بلبن أصل) لعل المراد أصل الفحل أو المرضعة أو أصل الشخص الثانى وما فوقه لا أصله الأول إذ المرضة بلبنه أخت كما تقدم لأعمة ولا خالة (قوله عمه رضاعاً) فى الأصل الذكور (قوله وأخاله) فى الأصل الإناث (قوله فى المتن ولا أم مرضعة ولدك) وأما المرضعة نفسها

أو أخت رضاع وأخت فحل أو مرضعة وأخت أصلهما نسباً أو رضاعاً ومرضعة بلبن أصل نسباً أو رضاعاً وعمه رضاع وأخاله لأنه (ولا تحرم عليك من أرضعت أخاك) أو أختك وإنما حرمت أم أخيك نسباً لأنها أمك أو موطوءة أهلك (و) لا من أرضعت (نافلتك) أى ولد ولدك لأنها كالتى قبلها أجنبية عنك وحرمت أمه نسباً لأنها بنت أو موطوءة ابن (ولأم مرضعة ولدك) لذلك

وهي نسباً موطوءة لك (وبنتها) أي المرضعة لذلك وهي نسباً بنت أو ربيبة لعدم أن هذه الأربعة لا تستثنى من قاعدة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لما علمت أن سبب انتفاء التحريم عنهم رضاعاً انتفاء جهة المحرمية نسبياً فلذلك لم يستثنها كالحققة فاستثناؤها في كلام غيرهم صوري وزيد عليهم الأم العموم الأم العمة وأم الخال وأم الخالة وأخ الابن فهو لا ما يضاهي محرم نسباً (٣٠١) لارضاعاً لما تقررو صورته الأخيرة امرأة

لها ابن ارتضع من اجنبية ذات ابن فلها نكاح أخي ابنها رضاعاً وإن حرم نسباً لسكونه ابنها أو ابن زوجها وهي من هذه الحثية غير أم الأخ المذكورة في المتن و (لا) يحرم عليك أيضاً (أخت أخيك) الذي من النسب أو الرضاع (بنسب ولا رضاع) متعلق بأخت بدليل قوله (وهي) نسباً (أخت أخيك لا يملكها) بأن كان لام أخيك لا يملك بنت من غير أميك (وعكسه) أي أخت أخيك لا يملكها بأن كان لابي أخيك لا يملك بنت من غير أمك ورضاعاً أخت أخيك لا يملكها ورضاعاً بان ارتضعتها اجنبية عنك (فرع) ادعت أمه أنها أخته رضاعاً فإن كان قبل أن يملكها حرمت عليه وكذا بعده وقبل التمكين بل وبعد تمكين مع نحو صغر كما هو ظاهر بخلافه بعد تمكين معتبر إلا أن ادعت غلطاً أو نسباً ناخذاً بما في الروضة قبيل الصداق أن الزوجة لو ادعت ذلك قبل قولها بالنسبة لتحليفه على نفية أي فإن نكل حلفت وانفسخ النكاح وبخلاف ما لو ادعت أنها

لأنه بصدد بيان من يحرم من النسب ويحل من الرضاع وأما من ارضعت ولدك فهي تحل من النسب والرضاع معاً كما لا يخفى اهـ (قوله وهي الخ) أي أم أم ولدك (قوله أي المرضعة) أي مرضعة ولدك (قوله وهي) أي بنت أم ولدك (قوله لما علمت الخ) عبارة المعنى عن الروضة لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ وإنما حرمت لكونها أما وأحلية أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقيين أهو عبارة الرشيد أي قام أخيك مثلاً لم تحرم عليك من حيث أنها أم أخيك بل من حيث أنها أمك أو موطوءة أميك كما تقدم وذاك متفق عن ارضعت أخاك مثلاً اهـ (قوله كالحققة) راجع للنفي (قوله وزيد عليها) أي الأربعة المذكورة في المتن (قوله أم العم) أي من الرضاع أه عش (قوله لما تقررو) أي من انتفاء جهة المحرمية نسباً فبين (قوله من اجنبية ذات ابن) فذلك لأن أخوين المرأة المذكورة (قوله فلها) أي المرأة المذكورة وقوله غير أم الأخ الخ إن أراد ما في قوله من ارضعت أخاك فقد يقال ما هنا ما بين له من سائر الحثيات أذا كان في مرضعة أخ النسب وما هنا ما في أم الأخ من الرضاع النسبية فليتامل أه سم أي فلا حاجة للتنبيه إلى الغيرية (قوله متعلق بأخت) أي من حيث المعنى أه عش (قوله بدليل قوله الخ) قد يقال هذا دليل متعلق بأخيك أيضاً أه سم (قوله لا يملكها) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب وإلا فالشقيق كذلك كما هو ظاهر سم (قوله وكذا بعده وقبل التمكين) هو أحد وجهين اعتمدهم الروض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكين وهو الوجه كما في شيخنا الشهاب الرملي أه سم (قوله إلا أن ادعت غلطاً الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما في شيخنا الشهاب الرملي أن ما قبل التمكين كما بعده وذلك لأن التمكين غلطاً أو نسباً لا يزد على عدمه راساً فليتامل نعم أن أريد بهذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب أه سم أي فيكون الاستثناء حينئذ صورياً (قوله اخذاً بما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوجة لمجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالزوجة في ذلك أه سم (قوله لو ادعت ذلك) أي الغلط أو النسب (قوله لتحليفه) أي الزوج (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله فهذا) أي الوطوء (قوله فلا يثبت) أي التحريم هم ما وقوله بخلاف الرضاع أي يثبت بقوله فكذلك التحريم به (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالانقضاء مع الإطلاق وإمكان التقييد شيء فليتامل أه سم وقد يجاب بما صرح النووي في شرح المذهب أن ما يفهم من إطلاقهم يضاف إليهم بالتصريح (قوله بالرضاع) أي بدعوى الرضاع في تفصيله أي تفصيل الرضاع ودعواه يكونها قبل التمكين المعبر أو بعده (قوله عليك بالمصاهرة) إلى قوله ولا نظر مع

فلا إشكال في عدم تحريمها بر (قوله فلها) أي المرأة (قوله غير أم الأخ المذكورة في المتن) إن أراد ما في قوله من ارضعت أخاك فقد يقال ما هنا ما بين له من سائر الحثيات أذا كان في مرضعة أخى النسب وما هنا ما في أم الأخ من الرضاع النسبية فليتامل (قوله بدليل) قد يقال هذا دليل متعلق بأخيك أيضاً (قوله لا يملكها) كان وجه هذا التقدير أن يكون على طريق ما ذكر في النسب وإلا فالشقيق كذلك كما هو ظاهر (قوله وكذا بعده وقبل التمكين) أحد وجهين اعتمدهم الروض في باب الرضاع والثاني أنها لا تحرم كما بعد التمكين وهو الوجه كما في شيخنا الشهاب الرملي أه سم (قوله إلا أن ادعت الخ) هذا الاستثناء لا يظهر على ما في شيخنا الشهاب الرملي أن ما قبل التمكين كما بعده وذلك لأن التمكين غلطاً أو نسباً لا يزد على عدمه راساً فليتامل نعم أن أريد بهذا الاستثناء مجرد أن لها تحليفه فهو قريب (قوله اخذاً بما في الروضة الخ) قد يقال كيف تؤخذ الحرمة بدعواها ما ذكر من قبول قول الزوجة بمجرد تحليفه فينبغي أن المراد أنها كالزوجة في ذلك (قوله يندفع الحاق بعضهم الخ) في الجزم بالانقضاء مع الإطلاق وإمكان التقييد شيء

أخته نسباً و فرق بان النسب لا يثبت بقول النساء بخلاف الرضاع فكذلك التحريم به يؤيده إطلاق الروضة وغيرها أن أمته لو منعته وقالت وطئني نحو أميك قبل قوله بيمينته لأن الأصل عدم وطئه أه فهذا مثل النسب بجامع أن كلاً لا يثبت بقول النساء فلا يثبت بقولها بخلاف الرضاع وهذا المذكور عن الروضة وغيرها الشامل لما إذا مكنته أو لا يندفع الحاق بعضهم دعوى وطئه نحو الأب بالرضاع في تفصيله المذكور

(ويحرم) عليك بالمصاهرة (زوجة من ولدت) وإن سفل من نسب اورضاع (او ولدك) وإن علا (من نسب اورضاع) لقوله تعالى وحلائل
ابنائكم الذين من اصلابكم ومنوط بخبر يحرم من الرضاع السابق يعين حمل من اصلا بكم على انه لاخراج زوجة المتبني دون ابن الرضاع لقوله
تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من (٣٠٢) النساء (و) يحرم عليك (امهات زوجتك منهما) اى النسب اورضاع ولو لطفلة طلقها

وان علون وان تدخل
بها لا طلاق قوله تعالى
وامهات نسائكم وحكمته
ابتلاء الزوج بمكاتها والخلو
بها لترتيب امر الزوجة
فحرمت كسابقتها بنفس
العقد ليتمكن من ذلك ولا
كذلك البنت نعم يشترط
حيث لا وطء صحة العقد
لان الفاسد لا حرمة له عالم
ينشأ عنه وطء واستدخال
لانه حينئذ وطء شبهة
واستدخال وهو محرم كما
يأتى (وكذا بناتها) اى
زوجتك ولو بواسطة سواء
بنات ابنا وبنات بنتها وان
سفلن (ان دخلت بها) بان
وطئها في حياتها ولو في
الدبر وان كان العقد فاسدا
وكذا ان استدخلت مأك
المحترم في حال نزوله وادخاله
اذا هو كالوطء في اكثر
احكامه في هذا الباب وغيره
لقوله تعالى وربائبكم اللاتي
في حجوركم من نسائكم
اللاتي دخلن بهن الآية ولم
يعد دخلن لامهات نسائكم
ايضا وإن اقتضته قاعدة
الشافعى من رجوع الوصف
ونحوه لسائر ما تقدمه لان
محله ان اتحد العامل وهو
هنا يختلف اذ عامل نسائكم
الاولى الاضافة والثانية

ذلك في المغنى والى التنبيه في النهاية لا قوله وادخاله (قول الماتن وتحرم زوجة من ولدت الخ) عبارة الروض
فيحرم بمجرد العقد الصحيح امهات زوجتك وزوجات اصولك وفروعك انتهت اه سم (قول الماتن زوجة
من ولدت) اى وإن لم يدخل ولدك بها انتهى مغنى (قوله وإن سفل) اى ذكر اكان او انثى بواسطة او غير هاهو
شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة اذ الولد يشمل الذكر والانثى فتنبه له
فانه دقيق جدعش (قوله وإن علا) بواسطة او غير هاهو ابا وجد من قبل الاب او اللام وان لم يدخل والذك
بها اه مغنى (قوله لقوله تعالى الخ) عبارة المغنى اما النسب فالآية واما الرضاع فللحديث المتقدم فان قيل
انما قال تعالى وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم فكيف حرمت حليلة الابن من الرضاة اجيب بان
المفهوم إنما يكون حجة اذ لم يعارضه منطوق وقد عارضه هنا قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب فان قيل ما فائدة التقييد في الآية حينئذ اجيب بان فائدة ذلك اخراج حليلة المتبني اه (قوله
ومنوط الخ) جواب اعتراض وارد على الاستدلال بالآية (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لان الخبر عام
ومفهوم من اصلابكم خاص والقاعدة الاصولية تقديم الخاص ولو مفهوما اه سم (قوله لاخراج زوجة
المتبني) فلا يحرم على المرء زوجة من تنبأه لانه ليس بابن له اه مغنى (قوله اورضاع) كذا في اصله رحمه الله
تعالى والمناسب ببادى الراى انما هو الواو فليتامل اه سيد عمر اقول قضية وجوب مطابقة الضمير لمرجه
لفظة او كما هو ظاهر (قوله وحكمته) اى حكمة عدم اعتبار الدخول في تحريم اصل البنت دون تحريمها اه
مغنى (قوله كسابقتها) هما زوجة من ولدت وزوجة من ولدك (قوله من ذلك) اى الترتيب (قوله نعم
يشترط الخ) عبارة المغنى والحاصل ان من حرم بالوطء لا يعتبر فيه صحة العقد كالزبية ومن حرم بالعقد وهى
الثلاث الاول فلا بد فيه من صحة العقد نعم لو وطئ في العقد الفاسد في الثلاث الاولى حرم بالوطء فيه لا بالعقد
(قوله وطء او استدخال) ظاهره وإن كان كل منهما في الدبر وهو ظاهر لوجود معنى الوطء والاستدخال
وقد قالوا الدبر كالقبل في احكامه الا ما استثنى ولم يذكر وأهذ في المستثنيات فينسب اليهم منوطا لما صرح به
النوى في شرح المهذب ان ما يفهم من اطلاقهم يضاف اليهم بالتصريح اه ع شر (قوله لانه) اى الوطء
او الاستدخال وكذا الضمير في قوله وهو محرم (قوله حينئذ) اى حين اذ نشأ عن العقد الفاسد (قوله
كما يأتى) اى في المتن عن قريب (قوله وان سفلن) يغنى عنه قوله المارولو بواسطة (قوله وادخاله)
خلافاً للنهاية والوده (قوله لقوله تعالى الخ) تعليل للمتن (قوله ولم يعد الخ) بينا المفعول وقوله دخاتم
نائب فاعله عبارة المغنى اعيد الوصف الى الجملة الثانية ولم يعد الى الجملة الاولى وهى وامهات نسائكم
مع ان الصفات عقب الجمل تعود الى الجميع الخ (قوله وإن اقتضته) اى العود اليه ايضا (قوله لان محله) اى
العود لجمع ما تقدم (قوله مع ذلك) اى اختلاف العامل (قوله خلافا للزركشى الخ) مال المغنى اليه اى
ما قاله الزركشى (قوله لان الخ) تعليل لعدم النظر (قوله استقلال كل) اى من المعمولين (قوله على
ذلك) اى العود للجمع (قوله يلزم عليه ان العقد الخ) ليتامل وجه اللزوم اه سيد عمر عبارة سم قوله
فليتامل (قوله في الماتن وتحرم زوجة من ولدت او ولدك الخ) عبارة الروض فيحرم بمجرد العقد الصحيح
امهات زوجتك وزوجات اصولك وفروعك انتهى (قوله يعين حمل الخ) فيه بحث لان الخبر عام
ومفهوم من اصلابكم خاص والقاعدة الاصولية تقديم الخاص ولو مفهوما ومن هنا يشكل قوله في شرح
الروض وقدم اى الخبر على مفهوم الآية لتقدم المنطوق على المفهوم حيث لا مانع انتهى (قوله يلزم
عليه الخ) هذا ممنوع إنما اللازم ان المحرم العقد مع الموت لا يقال هو خلاف النص لانه قول هو ما حق

حرف الجرو ولا نظر مع ذلك لاتحاد عملهما خلافا للزركشى لان اختلاف العامل يدل على استقلال
كل بحكم وبجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كما هو واضح وذكر الحجور للغالب فلا مفهوم له (تنبيه) لم ينزلوا الموت هنا
منزلة الوطء بخلافه في الارث وتقرير المهر وبوجه بان التنزيل هنا يلزم عليه ان العقد محرم وهو خلاف النص ولا كذلك

ثم للنص فيه على ان الموت موجب للارث والتقرير وسره من جهة المعنى ان المطلوب من البنت لو حلت الوطء وتواضعه فلم يحرمه الا ما هو من جنسه في الام لا مكانه وعدلوا عن ذلك في الامهات لما مر والمقصود فيهما المال ولا جنس له فاذا لم يفرق عليه على مقرر لموجبه الذي هو العقد وهو الموت والوطء المؤكد لذلك الموجب (ومن وطئ امراة) حية وهو واضح (بملك) ولو (٣٠٣) في الدبر وان كانت محرمة عليه ابدا كما يأتي

عن اصل الروضة (حرم عليه امهاتها وبناتها وحرمات على ابائهن وابنائهن) اجماعا وتثبت هنا المحرمية ايضا (وكذا) الحية (الموطوءة) ولو في الدبر (بشبهة) اجماعا ايضا لكن لا يثبت بها محرمية لعدم الاحتياج اليها ثم المعتبر هنا اي في تحريم المصاهرة وفي حقوق النسب وجوب العدة ان تكون شبهة (في حقها) كان وطئها بفساد نكاح وكظنها حليلته وكونها مشتركة او امة فرعه وكوطئها بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه وان علمت (قيل او) توجد شبهة (في حقها) كان ظنته حليلها او كان بها نحو قوم وان علم فعلى هذا باهما قامت الشبهة اذ ترمع المعتبر في المهر شبهتها فقط ومنها ان توطئ نكاح بلاولي وان اعتقدت التحريم فليست مستثناة خلافا للبلقيني لما مر ان معتقد تحريمه لا يحد للشبهة ولا اثر لوطء خنى لاحتمال زيادة ما اولى به او فيه (تنبيه) مر ان الاستدخال كالوطء بشرط احترامه حالة الانزال ثم حالة الاستدخال بان يكون لها شبهة فيه وحينئذ فيشكل بتاثير ووطء شبهته وحده لا

يلزم عليه الخ هذا بمنوع وانما اللازم ان المحرم المتقدم الموت لا يقال هو خلاف النص لانه قول هو ملحق بالمنصوص ولو امتنع مثل ذلك انسد باب القياس اه (قوله) ثم اي في الارث وتقرير المهر (قوله) فلم يحرمه اي المطلوب من البنت وفي سم مانصه قوله فلم يحرمه الخ لم كان كذلك اه (قوله) عن ذلك اي السر المذكور (قوله) لما مر اي انفاي قوله وحكمته ابتلاء الزوج الخ (قوله) والمقصود الخ عطف على المطلوب (قوله) فيهما اي الارث وتقرير المهر (قوله) فاذا لم يفرق الخ لم كان كذلك اه سم (قوله) وهو اي المقرر (قوله) حية الي التنبيه في النهاية الا قوله وكونها مشتركة الي وان علمت وكذا في المعنى الا قوله ومنها ان توطئ ولا اثر (قوله) حية اما الملية فلا تثبت حرمة المصاهرة بوطئها كما جزم به الرافعي في الرضاع اه معنى (قوله) وهو واضح) سيذكر محترزه (قوله) وان كانت محرمة الخ اي بنسب او رضاع كخالته من نسب او رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي على ابيه اه سم (قوله) اجماعا) ولان الوطء بملك البين نازل منزلة عقد النكاح محلي ومعنى (قوله) لكن لا يثبت الخ) عبارة المعنى تنبيه قد يشعر تشبيهه ووطء الشبهة بالوطء بملك البين ان ووطء الشبهة يوجب التحريم والمحرمية وليس مراد ابل التحريم فقط فلا يحل الواطئ بشبهة النظر الى ام الموطوءة وبنتها ولا الخلوة والمسافرة بهما ولا مسهما كما موطوءة بل اولى فلو تزوجها بعد ذلك البنت المحرمية ايضا اه (قوله) بها اي بوطء الشبهة وتانيث الضمير باعتبار المضاف اليه (قوله) لعدم الاحتياج الخ) عبارة عميرة والفرق احتياج الاصول الى المخالطة في الاول دون الثاني اه (قوله) وفي حقوق النسب الخ) عطف على قوله هنا (قوله) ان تكون) تامة وشبهة فاعله (قوله) بفساد نكاح) اي او شراء اه معنى (قوله) حليلته اي زوجته او امته (قوله) وان علمت) غاية للبنت اي علمت الموطوءة ان الواطئ اجنبي منها (قوله) حليلها اي زوجها او سيدها (قوله) وان علم) غاية للمتن (قوله) فعلى هذا اي الوجه الثاني المرجوح (قوله) ومنها اي من شبهتها (قوله) بلاولي) وكذا بلاولي وشهود اه عش (قوله) للشبهة اي شبهة اختلاف العلماء (قوله) ولا اثر لوطء خنى اي لا يترتب على وطئ محرمة الموطوءة على اصوله اه عش (قوله) اولى) ببناء المفعول (قوله) اولى) اسقطه المعنى وهو اللائق لان ما هنا محترزه قوله وهو واضح وايضا يلزم على ذكره ان يكون قوله لوطء خنى من اضافة المصدر الى فاعله ومعفوله معا (قوله) مر اي قيل قول المصنف وكذا بناتها (ان الاستدخال) الى قوله ولقوة ذلك في المعنى الا قوله وحينئذ فيشكل الى لا يثبت بالاستدخال (قوله) كالوطء) خبر ان (قوله) بشرط احترامه اي المعنى (قوله) بان يكون الخ) راجع لحالة الاستدخال فقط (وحيثئذ) اي حين اذا اعتبر في تاثير الاستدخال احترام المولى حالة الاستدخال كحالة الانزال (قوله) فيشكل اي عدم تاثير الاستدخال مع الاحترام في حالة الانزال فقط (لكونها) اي شبهته (قوله) وثم) اي في الاستدخال (قوله) فان الخ) اي في عدم الحرمة (قوله) ويؤيد ذلك اي الجواب بقوة الوطء (قوله) بالاستدخال بشرطه) عبارة المعنى والاسنى بالاستدخال ما زوج او سيد او اجنبي بشبهة اه (وكذا الرجعة الخ) عبارة في باب الرجعة ولا تحصل بفعل كوطء وان قصد به الرجعة وتختص الرجعة بوطء ولو في الدبر ومثلها مستدخلة ما نه المحترم على المعتمد اه (قوله) بخلاف نحو الاحصان الخ) عبارة المعنى والاسنى دون الاحصان والتحليل وتقرير المهر وجوبه للمفوضة والغسل والمهر في صورة الشبهة اه (قوله) وغير المحترم) محترزه قوله بشرط احترامه في حالة الانزال عبارة المعنى والاسنى ولا يثبت ذلك اي النسب والمصاهرة

بالمقصود ولو امتنع مثل ذلك انسد باب القياس (قوله) فلم يحرمه الا ما هو من جنسه) لم كان كذلك (قوله) فاذا لم يفرق الخ) لم كان كذلك (قوله) وان كانت محرمة عليه ابدا) اي بنسب او رضاع كخالته من

ان يحجب بقوة الوطء او بانها في حالة الوطء تعارض شبهته وتعمدها فغلبت شبهته لانها اقوى لكونها اخرجت ماء عن السفاح حال وصوله للرحم وثم لا تعارض حال الادخال فائرها بحرمته ويؤيد ذلك قولهم لا يثبت بالاستدخال بشرطه الا بالنسب والمصاهرة والعدة وكذا الرجعة على المعتمد بخلاف نحو الاخصان والتحليل وغير المحترم كما زنا الزوج

لا يثبت به شيء. وقال البغوي يثبت قياسا على من وطئ زوجته يظن انه يزني بها. ودوه بان هذا الوطء ليس بزنا في نفس الامر بخلافه في مسئلتنا. ولقوة ذلك الاشكال اعتمد بعضهم ما ليس (٣٠٤) بمعتمد وهو انه لا يشترط الاحترام الا في حالة الانزال واستدل بقول غيره لو انزل في

زوجته لمسا حقت بنته فحبلت منه لحقه الولد وكذا لو مسح ذكره بحجر بعد انزاله فيها فاستنجت به اجنبية فحبلت منه اهـ (تنبيه اخر) اطلق جمع مقدمون حرمة وطء الشبهة وغيرهم حله وكلاهما عجيب لانه ان اريد شبهة المحل كالمشركة فهو حرام اجماعا او شبهة الطريق كان قال بحله يجتهد يقلد فان قاده وصف بالحل والافبا لحرمة اتفاقا فيهما بل اجماعا ايضا او شبهة الفاعل كان ظنهما حليلته فهذا غافل وهو غير مكلف اتفاقا ومن ثم حكى الاجماع على عدم اثمه واذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله بالحل والحرمة وهذا محمل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة (لا انا زني بها) فلا يثبت لها ولا لاحد من اصولها وفروعها حرمة مصاهرة بالزنا الحقيقي بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه لان الله تعالى امتن على عباده بالنسب والصهر ولانه لا حرمة له (وليست مباشرة) بسبب مباح كفاحضة (بشهوة كوطء في الاظهر) لانها لا توجب عدة فكذا لا توجب حرمة قال الزركشي ويرد عليه لمس الاب امة ابنته فانها

والعدة والرجعة ولا غيره باستدخال ما زنا الزوج او السيد وعند البغوي يثبت جميع ذلك كالوطئ وطئ زوجته يظن الخ (قوله لا يثبت به) اي باستدخال غير المحترم (قوله في مسئلتنا) اي في زنا الزوج (قوله وقوة ذلك الاشكال) اي المار في قوله فيشكل الخ اهـ سم (قوله اعتمد بعضهم الخ) وفاقا للنهاية ووالده كما مر عبارة سم قوله وهو انه لا يشترط الخ من اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرملي بل لعلة الماراد من قوله بعضهم اهـ (قوله وكذا) اي في حقوق الولد (قوله وغيرهم) اي واطلق غير ذلك الجمع (قوله فهو حرام اجماعا) اي من المانع من ارادة المطلقة من الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله فيما) خبر مبتدأ محذوف اي هو اي قوله اتفاقا معتبر فيما قبل الا وما بعده (قوله وهو غير مكلف اتفاقا) اي وان جاز عند بعض كافي جمع الجوامع ولا منافاة بين الاتفاق على عدم الوقوع وقول بعض بالجر ان كان عليه سم (قوله انتفى وصف الخ) استشكله سم (قوله فلا يثبت) الى قوله وعليه فلا يخالفه في المغنى الا قوله او مكره وقوله مطلقا الى وحكمه ذلك والى قوله ومر في النهاية الا قوله او مكره (قوله بخلافه من نحو مجنون الخ) عبارة النهاية والمغنى بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بغي لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته اهـ (قوله او مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المسكراه والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطى حكمه اهـ وقضيته ثبوت النسب من المسكراه والذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي خلافه سم على حجج اهـ ع ش (قوله امتن بالنسب والصهر) اي فلا يثبت الصهر بالزنا كالنسب اهـ مغنى (قوله ولانه الخ) اي ما الزنا (قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك قاله سم وقد يقال ان ماسياتي من استثناء الزركشي والتنظير فيه بما ياتي بفيدان المراد بالسبب المباح ظن الاباحة فليحرم اهـ رشدي (قول المتن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليهما اهـ كنز سم (قوله ويرد عليه) اي امتن (قوله لمس الاب الخ) اي بشهوة اهـ ع ش (قوله انه لا يحرم الخ) اي لا يحرم الامة على الابن الا وطء الاب (قول المتن ولو اختلطت محرم الخ) ومثله عكسه وهو مالو اختلط محرمها برجال قرية فيأتي فيه ما ذكر ثم رايته في حاشية شيخنا الزيادي وكأنه تركه لتلازمهما اهـ ع ش (قوله وضبط المتن الخ) جرى على هذا الضبط المغنى (قوله وتشديد الراء) اي وفتحها (قوله ليشمل ذلك) اي المحرمة بسبب اخر الخ فكان الانسب التانيث (قوله مطلقا) اي باجتهاد

نسب او رضاع فتحرم بنتها عليه وتحرم هي على ابيه (قوله وقوة ذلك الاشكال) اي المار في قوله فيشكل الخ (قوله اعتمد بعضهم ما ليس بمعتمد) وهو انه الخ من اعتمده هذا شيخنا الشهاب الرملي بل لعلة المراد من قوله بعضهم (قوله فهو حرام اجماعا) اي من المانع من ارادة المطلقة من الحرمة هذا الحرام اجماعا حتى يتعجب منهم (قوله اتفاقا) لا يقال هذا ممنوع بل فيه خلاف اشار اليه في جمع الجوامع بقوله والصواب امتناع تكليف الغافل كما بينه شارحه لا نناقول كلام جمع الجوامع انما يفيدان لنا قولنا بالجواز ولا يلزم منه لوقوع وهو لا ينافي الجواز (قوله انتفى وصف فعله بالحل والحرمة) لقائل ان يقول الحل المنتفى الوصف به معناه الاذن والحرمة المنتفى الوصف بها معناها المنع ويجوز ان يريد من اطلق الحرمة بها عدم الاذن ولا يلزم منه الاثم ومن اطلق الحل به عدم المنع لا الاذن فليتأمل (قوله بخلافه من نحو مجنون او مكره عليه) عبارة شرح الارشاد نعم وطء المسكراه والمجنون من اقسام وطء الشبهة فيعطى حكمه انتفى وقضيته ثبوت النسب من المسكراه والذي اعتمده شيخنا الشهاب الرملي خلافه وعبارة شرح م ر بخلافه من مجنون فان الصادر منه صورة زنا فثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طء بغي لم يحرم على الفاعل ام الغلام وبنته انتفى (قوله بسبب مباح) اي كالزوجة والملك (قوله في المتن في الاظهر) ولا اثر للبشارة بلا شهوة عليها كنز (قوله وفيه نظر الخ) كذا شرح م ر

تحرم لئلا من الشبهة في ملكة بخلاف لمس الزوجة ذكره الامام اهـ وفيه نظر بل الذي دل عليه كلامهم انه لا يحرم وغيره الاوطؤه (ولو اختلطت محرم) بنسب او رضاع او مصاهرة او محرمة بسبب اخر كل ما او توثن ومنهم من تكافى وضبط المتن بالضم وتشديد الراء ليه شمل ذلك (بنسوة قرية كبيرة) بان كن غير محصورات (نكح) ان شاء (منهن) وان قدر بسهولة على متيقنة الحل مطلقا خلافا للسبكي رخصة له

من الله تعالى وحكمة ذلك انه لو لم يبح له ذلك ربما انسده عليه باب النكاح فانه وان سافر لولد لا يامن مسافرتها اليها وينكح الى ان يبقى محصورا على مارجحه الروياني وعليه فلا يخالفه ترجيحهم في الاواني انه ياخذ الى بقاء واحدة لان (٣٠٥) النكاح يحتاط له اكثر من غيره واما الفرق

بان ذاك يكفي فيه الظن فيباح المظنون مع القدرة على المتيقن بخلافه هنا فغير صحيح لما تقرر من حل المشكوك فيها مع وجود اللواتي تحل يقينا وباتى حل مخبرته بالتحليل واقتضاء عدتها وان ظن كذبها ومر في مبحث الصيغة ما له تعلق بذلك على ان زوال يقين اختلاف المحرم بالنكاح ممنه يضعف التقييد بالمحصورات ويقوى القياس على الاواني وعدم النظر للاحتياط المذكور نعم ان اريد بالظن المثبت ثم والمنفى هنا الناشئ عن الاجتهاد قربت صحة ذلك الفرق (لا بمحصورات) الا ينكح ممنه فان فعل بطل احتياط الابضاع مع عدم المشقة في اجتنابها بخلاف الاول ولا مدخل الاجتهاد هنا نعم لو تيقن صفة بمحرمة كسواد نكح غير ذات السوداء مطلقا كما هو واضح واجتنابها ان انحصرن ثم ماعسر عده بمجرد النظر كالاغنياء غير محصور وماسهل كالعشرين بل المائة كما صرحوا به في باب الامان ذكره في الانوار هنا محصور وبينهما اوساط تلحق باحدهما بالظن وما يشك فيه يستغنى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه

وغيره اه مغنى وكان حقه ان يكتب عقب المتن كما فعله المغنى او عقب قوله خلافا للسبكي ليظهر رجوع الخلاف الى الغاية (قوله) ربما انسده (عبارة المغنى لتضرر بالسفر وربما انحسم عليه باب النكاح فانه الخ) (قوله) على مارجحه الروياني (عبارة النهاية كما رجحه الخ) وعبارة المغنى وهذا اى مارجحه الروياني هو الاوجه اه (قوله) واما الفرق (الخ) بهذا فرق شيخ الاسلام اه سم عبارة النهاية وما فرق به من ان ذاك الخ مردود بما تقرر الخ (قوله) فيباح الخ (عبارة المغنى بدليل صحة الطهر والصلاة بمظنون الطهارة وحل تناوله مع القدرة على متيقنها اى في محصور وغيره بخلاف النكاح اه (قوله) فغير صحيح (قوله) اى خلافا للسبكي ويجوز ان من فرق بذلك بنى كلامه على مقالة السبكي اه ع ش (قوله) وباتى حل الخ (قوله) تقوية لرد الفرق المار اه ع ش (قوله) وان ظن كذبها (عبارته فيما باتى ولم يقع صدقها في قلبه اه ولا يلزم منه ظن كذبها لجواز ان يكون الحاصل مجرد الشك اه ع ش وباتى في الشارح والنهاية في مبحث التحليل كل من التعبيرين (قوله) بالنكاح) متعلق بزوال الخ (قوله) يضعف التقييد (قوله) اى بقولنا الى ان يبقى محصور اه سم (قوله) ويقوى القياس الخ (قوله) اى فيجوز ان ينكح الى ان تبقى واحدة (قوله) وعدم النظر الخ (قوله) عطف على القياس (قوله) ثم) اى في الاواني وقوله هنا اى في النكاح وقوله الناشئ اى الظن الناشئ نائب فاعل اريد (قوله) المتن لا بمحصورات) هذا التفصيل باتى فيما لو اراد الوطء بملك اليمين ايضا اه مغنى (قوله) فلا ينكح الى المتن في النهاية الا قوله وباتى ولو اختلطت وكذا في المغنى الا قوله نعم الى ثم ماعسر وقوله ومر الى وباتى وقوله بل المائة الى محصور (قوله) فان فعل بطل (قوله) اى ومع ذلك لا يبعد للشبهة اه ع ش اى اذا وطئ (قوله) بخلاف الاول) اى غير المحصورات (قوله) نعم (قوله) انظر ما موقع هذا الاستدراك مع قول المتن ولو اختلطت الخ (قوله) مطلقا) اى انحصرن اولا سم وع ش (قوله) واجتنبها) اى ذات السوداء سم وع ش (قوله) ان انحصرن) مفهومه انه لا يجتنب ذات السوداء الغير المحصورات وهو صحيح اه سم اى الى ان تبقى منها محصورات (قوله) ثم ماعسر) عبارة المغنى قال الامام المحصور ماسهل على الاحاد عده دون الوالاة وقال الغزالي غير المحصور كل عدلوا اجتمع في صعيد واحد لعسر على الناظر عده بمجرد النظر اه (قوله) كما صرحوا به) اى بالتمثيل بالمائة وكذا ضمير وذ كره (قوله) وبينهما) بين الالف والعشرين كما هو صريح المغنى عن الغزالي او والمائة كما هو صريح صنيع الشارح وصرح بعبارة النهاية حيث اسقطت العشرين (قوله) قاله الغزالي) اى قوله ماعسر الى هنا الا قوله بل المائة الى قوله محصور (قوله) لان من الشروط الخ) تعليل للاذرعى وعلل المغنى المتن بذلك ثم ان رد الاعتراض الاق عليه (قوله) واعتراض) اى قوله ان من الشروط العلم الخ اه سم (قوله) وسمافيه) وهو ان هذا يرجع للشك في ولاية العاقل في كل من امة موروثة موزجة المفقود وما هنا يرجع

(قوله) على مارجحه الروياني الخ) كذا شرح مر (قوله) واما الفرق الخ) هو فرق شيخ الاسلام (قوله) يضعف التقييد) اى قولنا الى ان يبقى محصور (قوله) مطلقا) اى انحصرن اولا بدليل مقاباته بقوله ان انحصرن وقوله ان انحصرن مفهومه انه لا يجتنبها ان لم ينحصرو وهو مسلم ان كان الغرض تعدد السوداء مع عدم الانحصار لذات السوداء والافلا فتأمل (قوله) واجتنبها) اى ذات السوداء وقوله ان انحصرن ان اراد انحصار الجملة من ذات السوداء وغيره فمفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وليس بصحيح ان اتحدت ذات السوداء او تعددت مع الانحصار لان الاختلاط في الحقيقة انما هو في ذات السوداء وان اراد انحصار ذات السوداء فالقانون صحيح فليتأمل (قوله) ان انحصرن) مفهومه عدم الاجتناب ان لم ينحصرن وهو صحيح ان تعددت السوداء وينبغي ان يبقى سوداء بقى ما لو اختلطت غير محصور من المحارم بغير محصور وتساويا وتفاوتا كالف بالالف والافين ولا اشكال في الحرمة على طريق السبكي والاذرعى في نحو هذا المثال (قوله) قاله الغزالي الخ) كذا شرح مر (قوله) واعتراض) اى ان من الشروط العلم بحلها

(٣٩ - شرواني وابن قاسم - سابع) الاذرعى التحريم عند الشك لان من الشروط العلم بحلها واعتراض بقولهم لو زوج

امة موروثة اناحياتهما فبان ميتا وتزوجت زوجة المفقود فبان ميتا صحيح ومر ما فيه في فصل الصيغة ومبحث الاذرعى كالسبكي في عشرين مثلا

للشك في ذات المرأة هل تحل أو لا وحاصل ما مر أن العبرة في المعة ودعليه بتيقن الحل فلا يكتفى بوجوده في نفس الامر وفي غيره بالنسبة لصحة العقد مطابقة لما في نفس الامر وبالنسبة لجواز الاقدام بظن استيفاء الشروط اعمش وعبرة المغنى وقد يجاب عن الصورة الاولى بان الشك في المزوج هل هو مالك أو لا وهو لا يضر اذا تبين انه مالك كالمزوج اخ حنثي اخته وتبينت ذكوره عن الثاني بان بعض الائمة يرى ذلك فاذا تبين انه كان في نفس الامر كذلك صح اه (قوله صار ما يخص كلا الخ) يؤخذ منه اننا نحرم الاقدام عليه ونحكم بالبطالان ظاهر افا تبين بعد ذلك انه غير محصور تبيينا للصحة والاستمرار بالحكم بالاطلاق اه سيد عمر ولعل موقفه قول الشارح احتياط للابضاع وكنا بته هنا من تحريف الناسخين والا فلا يظهر وجه الاخذ ولا المراد بالتبين (قوله حرمة النكاح) مفعول بحث (قوله وهو) اى الحكم (قوله لم يجوز طه الخ) يؤخذ منه انه لو اراد العقد على واحدة ممن لم يمتنع وهو ظاهر اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى محصورات ام لا اه ع ش (قوله لان الوطء) عبارة المغنى ولو باجتهاد اذ لا مدخل الاجتهاد في ذلك ولان الوطء الخ (قول الماتن ولو طرا مؤبد الخ) ولو عقد اب على امرأته وابنه على بنتها وزفت كل لغير زوجها ووطئها غاطا انفسخ النكاح وان لم يوطئها موطئا موطئا وعلى السابق منهما بالوطء لزوجته نصف المسمى وفيما يلزم الثاني منها وجوه او جهها كما افاده الشيخ يجب لصغيرة لا تعقل ومكرهه ونائمة لان الانفساخ حينئذ غير منسوب اليها ويرجع الى الثاني على السابق بنصف مهر المثل لا بهر المثل ولا بما غرم ولا يجب لدائقة طاعة في الوطء ولو غطا وان وطئها ماعلى كل لزوجته نصف المسمى ويرجع كل على الاخر في احد وجهين يظهر كما افاده الودرحه الله تعالى ترجيحه بنصف ما كان يرجع به لو انفرد ويهدر نصفه ولو اشكل الحال ولم يعلم سبق ولا معية وجب للوطء مهر المثل وانفسخ النكاح وان لا رجوع لاحدهما على الاخر ولزوجته كل نصف المسمى ولو تنكح امرأة وبنتها جاهلا لم تباقا لثاني باطل فان وطئ الثانية فقط عالما بالتحريم نكاح الاولى بحاله او جاهلا به بطل نكاح الاولى ولو لمه للاولى نصف المسمى وتحرم عليه ابداء الوطء ومهر المثل وحرمت عليه ابداء ان كانت هي الام وان كانت البنت لم تحرم ابداء الا ان كان قد وطئ الام اه نهاية في المغنى انه لا زيادة تفصل (قوله بفتح الباء) الى قوله كما يصرح به في النهاية (قوله وبكسر ها) اى فيكون صفة المحذوف تقديره سبب مؤبد للتحريم اه ع ش (قول الماتن طاعه) اى منع دوايه اه (قوله بالياء) الى قوله كما يصرح به في المغنى (قوله او النون) يستثنى كما قال بهضم الحنثي فلا يقطع بوطئه زوجة ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذى وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك ويتصور وجودان الحنثي في الباب عبارة مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخير بذلك ثم جامع وات موطوءته بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا تحكم بذكوره لان الحس لا يكذب به انتهت سم على حج اه ع ش و اشار المغنى في حل الماتن بقوله كوطء الواضح زوجة ابنة الى الاستثناء المذكور (قوله كما ضبطهما) اى ضبطهما ففيه حذف وايصال (قوله بخطه) حيث كتب كلمة معادلى ابيه اه مغنى (قوله

من عماره اختطان بغير محصور لكنه لو قسم عليهن صار ما يخص كلا منهن محصورا حرمة النكاح منهن نظرا لهذا التوزيع وخالفهما ابن العماد نظرا للجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاب وهو كما قال خلافا لزعيم ان كلامه لا وجه له ولو اختلطت زوجته باجنبيات لم يجوز طء واحدة منهن مطلقا لان الوطء انما يباح بالمقدودون الاجتهاد (ولو طرا مؤبد تحريم) بفتح الباء فهو من اضافة الصفة للوصف وبكسر ها على نكاح قطع كوطء زوجة ابيه (بالياء او النون كما ضبطهما بخطه) (بشبهة)

(قوله او النون) يستثنى كما قال بهضم الحنثي فلا يقطع بوطئه زوجة ابنة نكاح ابنة لاحتمال زيادة الذكر الذى وطئ به فلا يقطع النكاح بالشك وقد يشك كل تصور ابن الحنثي لانه ان اتضحت ذكوره تعين ان وطء ابنة طاع النكاح كغيره وان لم يضح فاشك لا يحسب نكاحه حتى يتصور له ولد ولهذا قالوا مادام شكلا استحالة كونه ابا او جدا او اما او زوجا او زوجة انتهى ويجوز ان يهـ وره مسئلة ذكرها في العباب في باب الحدث وعبارته مع شرحه للشارح وان مال الى الرجال فاخير بذلك ثم جامع وات موطوءته بولد قال ابن يونس نقلا عن جده وقال انه في غاية الحسن والدقة لحقه نسب احتياطا ولا يحكم بذكوره لان الحس يكذب به انتهى بقى انه لم يخص هذا الاستثناء بزوجة الابن وهلا ذكره في زوجة الاب ايضا ثم انظر ما المانع من ان يصور ايضا بما اذا استدخلت امرأة ذكره وهو نائم اظنها انه زوجها وات منه بولد (قوله

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته بشبهة فينفخ النكاح الحاقا للدوام بالابتداء لانه مغي وجب تحرما وابدافاذا طرأ قطع كالرضاع وهذا
يتضح انه لا فرق بين كون الموطوءة محرما لوطي وغيره الموطوءة بنت اخيه او خالته التي تحت ولده بشبهة حرمت علي ولده ابدافا كما يصرح به قول
اصل الروضة لوطي امته المحرمة عليه بنسب او رضاع فان قلنا لا يجب الحداي وهو الاصح ثبتت المصاهرة فقول غير واحد لا تحرم كقوله ابن
الحداد ومن تبعه ضعيف وزعم ان المتن يفيد ليس في محله بل يصدق بالمحرم وغيره لان (٣٠٧) المصاهرة التي اثبتها الشيخان مؤيد بتحريم

طرا بوطء الاب لمحرمة علي
نكاحها فقطعه وحرمها
ابدا علي ابنه لانها موطوءة
ايه ولقد بالغ بعضهم في
رد كلام ابن الحداد فقال
هو خيال باطل ومن تبعه
غفل عما تقرر عن الشيخين
وخرج بنكاح طرؤه علي
ملك من كوطء اب جارية
ابنه فانها وان حرمت به علي
الاب ابدافا لا يقطع به ما ك
حيث لا احبال ولا شيء عليه
بمجرد تحررها لبقاء المالة
ومجرد الحل هنا غير متقوم
(ويحرم جمع المرأة واختها
او عمتها او خالتها من رضاع
ونسب) ولو بواسطه لا بون
او اب او ام ابتداء ودواما
للالة في الاختين والخبر
الصحيح في الباقي وحكمة
ذلك كافي انه يؤدي الي
قطعية الرحم وان رضيت
بذلك فان الطبع يتغير
وضبطوا من يحرم جمعها
بكل امرأتين بينهما قرابة
او رضاع يحرم تناكحهما
لو قدرت احداهما ذكرا
فخرج بالقرابة والرضاع
المصاهرة فيحل الجمع بين
امرأة وام او بنت زوجها
او زوجة ولدها ذلا لرحم

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته الخ) اي تحرمان الاولى اي ام زوجته مطلقا الثانية اي بنت زوجته
ان دخل بالام سم وعش (قوله الحاقا الخ) تعليل لما في المتن والشرح معا (قوله وهذا) اي التعليل
(قوله بين كون الموطوءة الخ) اي قبل العقد عليها اه مغي (قوله وغيرها) عطف علي محرما الخ (قوله فلو)
وطي به بنت اخيه الخ) نشر مرتب (قوله او خالته) عطف علي اخيه اه سم (قوله كما يصرح به) اي بعدم
الفرق وقوله لوطي الخ مقول القول (قوله فقول غير واحد الخ) عبارة النهاية والمغني خلافا لمن قيد بالشق
الثاني اه اي بكونها غير محرم (قوله فقول غير واحد لا تحرم) اي تقييدهم الموطوءة بلا تحريم اي بغير
المحرم (قوله كما قاله الخ) لعلمه من جملة المقول والا كان الا واضح الاخصر فقول غير واحد كان الحداد ومن تبعه
لا تحرم ضعيف (قوله يفيد) اي التقييد بغير المحرم (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت
المصاهرة وقوله مؤيد الخ خبر ان اه سم (قوله لمحرمة) اي الاب متعلق بوطء الاب وقوله علي نكاحها اي
المحرم متعلق بقوله طرا (قوله ومن تبعه غفل الخ) مبتدأ وخبر (قوله عما تقرر الخ) اي بقولها آتفا لو
وطي امته المحرمة الخ (قوله وخرج) الي قوله والوجه في المغني والي قول المتن ومن حرم جمعها في النهاية (قول
بنكاح) اي بطرؤه علي نكاح (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم اه سم اي ان اعمدوا عبارة عش اي
لا شيء للابن علي الاب في مقابلة التحريم اما المهر فيلزمه في مقابلة الوطء اه (قول المتن ويحرم جمع المرأة
الخ) صرح القرطبي بانه يجوز نكاح سائر المحارم في الجنة الا الام والبنت اه عش (قوله ولو بواسطه)
راجع للعمدة والخالفه وقوله لا بون الخ راجع للاخت ايضا وقوله ابتداء ودواما راجع للجمع (قوله كافي)
اي في خبر النهي عن ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انكم اذا فعلن ذلك قطعتم ارحامهم اه مغي (قوله
يحرم تناكحهما الخ) يخرج المرأة وبنت خال او بنت عمه لها اه سم (قوله والملك) عطف علي المصاهرة
(قوله ثم يتزوج سيدتها) اي او يتزوج السيدة ولا يتم بغيرها مرض من غير حصول العفة بها اه عش
(قوله او يكون الخ) عطف علي قوله يتزوجها الخ (قوله وان حرمت كل) اي كل من المرأة وامتها علي
الاخرى (قوله ورديته) اي بنت زوجته من رجل اخر اه عش (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ)
ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع اه سم (قوله في نكاح اثنتين) اي في نكاح الوليتين من اثنتين اه مغي (قوله
فان وقعا الخ) تفصيل لقوله ياتي هنا ما مر الخ (قول المتن او مرتبا فالثاني) (فرع) وقع مرتبا لان الاول
بلاولي او بلاشهر ولكن حكم بصحته حاكم براه حكماء فارقا للعقد الثاني فيبغى ان العقد الصحيح هو العقد الاول
لسبق وجوده بالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان احدهما

وكوطء الزوج ام او بنت زوجته بشبهة) اي فتحرمان في الاولى مطلقا وفي الثانية لن دخل بالام (قوله
او خالته) عطف علي اخيه (قوله التي اثبتها الشيخان) اي بقولها آتفا ثبتت المصاهرة (قوله مؤيد)
خبر ان (قوله ولا شيء عليه) اي غير الاثم (قوله يحرم نكاحهما لو قدرت احداهما ذكرا) يخرج المرأة وبنت
خالتها وبنت عمتها (قوله اذ لا تحرم المناكحة بينهما الخ) ولانه لا قرابة بينهما ولا رضاع (قوله في المتن
او مرتبا فالثاني) فرع وقعا مرتبا لان الاول بلاولي او بلاشهر ولكن حكم بصحته حاكم براه حكماء فارقا
للعقد الثاني فيبغى ان الصحيح هو العقد الاول لسبق وجوده بالحكم ثبت صحته من حين وجوده لا من

هنا تخشى قطعه والملك فيحل الجمع بين امرأة وامتها بان يتزوجها بشرطها الاق ثم يتزوج سيدتها او يكون قنا وان حرمت كل بتقدير
ذكورة الاخرى اذ العبد لا يتكح سيدته والسيد لا يتكح امته ويحل الجمع ايضا بين بنت الرجل وريشته وبين المرأة وريشته زوجا من امرأة
اخرى وبين اخت الرجل من امه اخته من ابيه اذ لا تحرم المناكحة بينهما بتقدير ذكورة احداهما (فان جمع) بين نحو اخنتين (بعقد) واحد
(بطل) النكاح ان اذ لا مرجح (او) بمقدين ياتي هنا ما مر في نكاح بقين فان وقعا ما او عرف سبق ولم يتهين سابقة ولم يرج معرفتها او جهل
السبق والمعية بطلا او وقعا (مرتبا) وعرفت السابقة ولم تنس (فالثاني) هو الباطل ان صح الاول لان الجمع حصل به فان نسيت

ورجيت معرفتها وجب
التوقف حتى يتبين والاوجه
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم
وانه لو اراد العقد على
احدهما امتنع حتى يطلق
الاخرى باثنا لاحتمال انها
الزوجة فتحل الاخرى بغيرنا
من غير مشقة عليه في ذلك
بوجه أما اذا فسد الاول
فالثاني هو الصحيح سواء
أعلم بذلك أم لا خلافا
للمأوردى ومن ثم تعقبه
الرويانى بقوله وعندى ينعقد
نكاح الثانية بكل حال غايته
انه هزل بهذا العقد وهزل
النكاح جدد للحديث
(نفيه) باقى ما ذكر فى
جمع أكثر من أربع وفيما
إذا نكح عشرة فى أربعة
عقد أو ربعا وثلاثين
وواحدة وجعل السابق
فوطى. بعضهم ومات
فيؤخذ من التركة مسمى
أربع لان فى نكاحه أربعة
يقين يجب مهرهن وان لم
يدخل بهن ومهر مثل من
دخل بهن لاحتمال انهن من
الزائدات على تلك الأربع
وما أخذ للدخول بهن

بصحته والاخر بفساده فينبغى تقديم الحكم بصحته مراه سم على حج اه عش (قوله) ورجيت
معرفتها (مفهومه) انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج وقد راجعت مامر
فى نكاح اثنين فوجدته كذلك وهو ان محل البطلان إذا لم يرج معرفة السابق والاوجب التوقف اه
عش (قوله) والاوجه انه لا يحتاج لفسخ الحاكم وانه الخ) فى القوت ما حاصله ان هذا الوجه فى صورتي
معرفة السابق دون دين السابقة وجعل السابق والمعية ينفى بخلاف ما يوهمه صديق الشارح من ان فى صورة
التوقف اه سم عبارة عش هذا الوجه انما يحتاج اليه فيما إذا لم يعلم دين السابقة بان علم السابق ولم
تتبع السابقة اما اذا علمت السابقة ثم نسيت فلا معنى لانفقار التوقف الواجب على الفسخ فليراجع سم على
حج نعم لما طلب الفسخ من القاضى وينفذ الضرورة ويؤثر به التوقف اه وفى قوله نعم لها الخ نظر (قوله)
وانه لو اراد العقد الخ) فى حيز الاوجه والمتبادر رجوعه الى الاوجه لما اذا نسيت السابقة ورجيت معرفتها
وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقا فى غاية البعد ثم جريان هذا الحكم فيما إذا لم
سبق ولم يتعين متجه جدا اه سم يعنى كما مر عن القوت (قوله) باثنا) ينبغى اورجعيها وتنقضى العدة اه
سم (قوله) بذلك) أى فساد الاول (قوله) خلافا للمأوردى) أى فى قوله ام لا اه عش (قوله) ما ذكر) أى
من قول المتن فان جمع الخ مع ما زاده الشارح (قوله) وفيما إذا نكح الخ) ظاهره انه عطف على فى جمع الخ
ويحتمل انه متعلق بقوله فيؤخذ الخ والفاء فيه شيىء فاما الجزاء لانهم قد ينزلون العرف المقدم منزلة الشرط
ومتعلقه ماؤخر منزلة الجزاء كما قرر سيويو به فى زيد حين لقيته فاكراه (قوله) فوطى. بعضهم) أى ولو أكثر
من أربع اه عش (قوله) مسمى أربع) قد يقال إذا كانت مسميات من مختلفات ففى معنى براعى وفى الروضة
مخالفة لما هنا من وجوه تعرف بمراجعة المهرشيدى (قوله) لان فى نكاحه اربعاً يعين) عبارة عن النهاية لا احتمال
ان فى نكاحه اربعاً اه قال الرشيدى هذا صواب من قول النخبة لان فى نكاحه اربعاً يعين إذا لا يكون فى
نكاحه اربع يبين الا ان سبق نكاحه الاربع او نكاح الثلاث ثم الواحدة او عكسه او نحو ذلك بخلافه. إذا
سبق نكاح اثنين مثلاً فانه لا يصح بعده الا نكاح الواحدة على أى تقدير إذا ضرورة ان يقع الا اربعة عقود
ومتى وقع نكاح من تحل ومن لا تحل فى عقد واحد بطل الجميع كما هو معلوم اه (قوله) اربعاً يعين فى حصول
اليقين فيما ذكر نظر فليتامل ثم رايت الفاضل المحشى به على ذلك اه سيد عمر عبارة سم انظر اى يقين مع
احتمال تقدم الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع
او عقد الثلاث ثم الثنتين الخ فليتامل اه (قوله) يجب الخ) نعمت اربعاً (قوله) ومهر مثل الخ) عطف على
مسمى أربع (قوله) لاحتمال انهن من الزائدات الخ) يؤخذ منه ان صورة المسئلة ان الموطآت زائدات على

حين الحكم فقط ولو وقع حكمان متقارنان أحدهما بصحته والاخر بفساده فينبغى تقديم الحكم بصحته مراه
(قوله) ورجيت معرفتها) مفهومه انه لو لم ترج معرفتها لا يتوقف بل يبطلان فليراجع سم على حج (قوله) والاوجه
انه لا يحتاج لفسخ الحاكم) عبارة القوت هذا إذا علمناه أى الثانى اما لو لم تعلم عينه أصلاً فيبطلان وان علمناه
ثم اشتبه توقفنا كما فى نكاح الوليين من اثنين ذكره المأوردى ونقلوا ابن الرفعة تفقهها قال فى الام لو تزوجهما
لا يدري ايتهما أولى افسدنا نكاحهما وما فى الام ظاهر فى التصوير بما إذا علم السابق ولم يتبعين السابق قال
المأوردى وهل يفتقر بطلانه الى فسخ الحاكم ام لا على وجهين وقد يؤخذ من هذا النص ان له استئناف
العقد على ايتهما شاء وينبغى ان لا يعقد على واحدة منهما حتى يتلفظ بطلاق الاخرى لا احتمال سبق عقدها
فتكون زوجة باطنا وعبارة التكملة قال المأوردى وفى افتقار البطلان الى فسخ الحاكم وجهان
انتهى (قوله) وان لو اراد العقد على احدا هما الخ) فى حيز الاوجه والمتبادر من العبارة رجوعه لما اذا
نسيت السابقة ورجيت معرفتها وحينئذ فقابل الاوجه ان يجوز العقد على احدهما مطلقا فى غاية
البعد ثم جريان هذا الحكم فيما اذا علم سبق ولم يتعين متجه جدا (قوله) باثنا) ينبغى اورجعيها وتنقضى
العدة (قوله) اربعاً يعين) انظر اى يقين مع احتمال تقدم عقد الواحدة ثم الثنتين ثم الثلاث ثم الاربع

يدفع لمن وللاربع يوقف
بينهن وبين الورثة الى
البيان او الصلح ولذلك
تفريع طويل في الروضة
وغيرها فراجعهم (ومن حرم
جمعهما بنكاح) كاختين
(حرم) جمعهما (في الوطء
بملك) لانه اذا حرم العقد
فالوطء اولى لانه اقوى ولان
التقاطع فيه اكثر (لا
ملكهما) اجماعا لان الملك
قد يقصد به غير الوطء ولهذا
جاز له ملك نحو اخته (فان
وطء) في فرج واضح او
دبر ولو مكرها او جاهلا
(واحدة) غير محرمة عليه
بنحور رضاع وان ظنها تحل له
وظاهر كلامه الاستدخال
هنا ليس كالوطء وهو متجه

(حرمت الاخرى حتى يحرم
الاولى) لثلاث يحصل الجمع
المنهي عنه ولا يؤثر وطؤها
وان حبلت على الاوجه
تحريم الاولى اذا الحرام لا
يحرم الحلال ثم التحريم
يحصل بمزيل الملك (كبيع)
وفي نسخ بيع وهي اوضح
ولو لبعضها ان لازم ان شرط
الخيار فيه للبشرى وهبة
ولو لبعضها مع قبضها باذنه
(او) بمزيل الحل نحو
(نكاح او كتابة) صحيحة
لا ارتفاع الحل فان عا دحل

الاربع فيخرج بذلك ما اذا وطئ منهن سبعا او اكثر اذ يلزم عليه الجمع بين مهر المثل والمسمى لبعضهن وانظر
ما حكم ما اذا وطئ فوق الزائدات على الاربع رشيدى (قوله يدفع لمن) الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من
مهر مثلن والمسمى ويوقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن الا المسمى او الزائدات فليس لمن
الامهر المثل فالمحقق الاقل والزائد مشكوك ثم راي في الروض ما يفيد ذلك اه سم وكذا في عش
عن بعض نسخ النهاية ما يفيد ذلك (قوله وللاربع يوقف الخ) عطف على قوله للدخول بهن يدفع الخ (قوله
يوقف بينهن الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بهن ينبغي ان تعطى
قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره هالكن ان لم يكن اكثر من المسمى اه سم (قوله
كاختين) الى قوله وان ظنها تحل في المغنى الا قوله ولان التقاطع فيه اكثر الى قوله نعم باقى في النهاية الا قوله وفي
نسخ بيع وهي اوضح وقوله وتقارن الملك والنكاح وقوله وكان حكمه الى قال ابن عبد السلام (قول المتن
بملك) او ملك ونكاح وان لم يعلم من كلامه اه معنى اقول ويفيده قول المصنف الاتي ولو ملكها ثم نكح
الخ مع قول الشارح هناك وتقارن الملك والنكاح اه (قول المتن فان وطئ) الى قول الشارح غير محرمة
لا يخفى ما في زجه ولو اخر قوله في فرج واضح او دبر وقال عقب قوله تحل له في دبرها مطلقا وفرجها ان كانت
واضحة لظاهر عبارة المغنى فان وطئ طائعا او مكرها او واحدة منهما ولو في الدبر او مكرها او جاهلة حرمت
لاخرى ثم قال ولو ملك شخص امه وخنتي فوطئه جاز له عقبه وطء الامه اه وهي ظاهرة (قوله في فرج واضح)
بالتوصيف وتقدم آفعا في المغنى تحت روض واضح (قوله غير محرمة عليه) فلو كانت مجوسية او نحوها كمحرم
فوطئها جاز له وطء الاخرى مغنى وروض (قوله ولا يؤثر) الى قول المتن واذا طلق في المغنى الا قوله وفي نسخ
بيع وهي اوضح (قوله ولا يؤثر وطؤها) اى الثانية بان تعدى ووطئها ظاهرة وان ظنها الاولى وهو
ظاهر وقد يشمله قول الشارح قبل وان ظنها تحل له عش (قوله تحريم الاولى) اى بل هي باقية على حلها
ويلزمه بقاء الثانية على تحريمها اه عش عبارة المغنى فان وطئ الثانية قبل تحريم الاولى اثم ولم تحرم
الاولى لكن يستحب ان لا يطأ الاولى حتى تستبرى الثانية لئلا يجتمع المافى رحم اختين اه (قول المتن
كبيع) اى وعق لكها او بعضها اه معنى (قوله وهبة) اى ولو لفروعه ولا يضر ثمسكنه من الرجوع في

او عقد الشنتين ثم الواحدة ثم الثلاث ثم الاربع او عقد الثلاث ثم الشنتين الخ فليتام (قوله يدفع لمن)
الوجه ان الذى يدفع لمن الاقل من مهر مثلن والمسمى ويوقف الزائد لاحتمال انهن الزوجات فليس لمن
الا المسمى والزائدات فليس لمن الامهر المثل فالمحقق الاقل والزائد مشكوك ثم راي في الروض ما يفيد ذلك
(قوله يوقف الخ) لاحتمال انهن زوجات فهو لمن او زائدات فهو للورثة نعم المدخول بها منهن ينبغي
ان تعطى قدر مهر المثل بلا وقف لاستحقاقها اياه بكل حال واستقراره هالكن ان لم يكن اكثر من المسمى (قوله
حرم جمعها في الوطء بملك) لانه اذا حرم العقد فالوطء اولى لانه اقوى ولان التقاطع فيه اكثر) فداق هذا
الكلام حرمة وطئها جميعا وجواز وطء احدها فقط وقد يجاب بالمنع فان في وطئها من تعلق الاطماع
بالواطء ما ليس في الاقتصار على وطء احدها الا ابتداءه تقاطع وقد يستشكل ذلك بان التقاطع بسبب
تخصيص احدهما بالوطء اكثر منه بسبب وطئها فليتام (قوله غير محرمة عليه بنحور رضاع) استشكل
شيخنا الشهاب البرلى في هامش شرح المنهج بما تقدم في وطء الاب بشبهة زوجة ابنته انه اقوى من وطء
السيد الامه لان اثر الاول التحريم المؤبد واثر الثاني حرمة مؤقتة لا ترى ان الرقيقة الموطوءة للولد اذا وطئها
ابوه حرمت على الولد وايضا فزوجة الولد محرمة على الاب ابدًا ومع ذلك لو وطئها الاب بشبهة انقطع نكاح
الولد ففرض كونها في هذه الصورة محرمة للاب كبنت اخيه مثلا لا اثر له لان غايته تحريمها المؤبد على الاب
وذلك حاصل بزوجية الولد وان لم تكن بنت اخى والده فالوجه ما قاله شيخنا انتهى وعبارة الروض فرع
لو ملك اختين احدهما مجوسية واختم من رضاع فوطئها لم تحرم الاخرى انتهى (قوله بنحور رضاع) اى
او تمسجس (قوله وهو متجه) كذا م (قوله ولا يؤثر وطؤها) اى الاخرى (قوله اذا الحرام لا يحرم الحلال

الأولى بنحو فسخ وطلاق قبل وطء الثانية تخير في وطء أيتهما شاء بعد استبرام للعائنة أن أرادها أو بعد وطئها لم يطل العائنة حتى يحرم الأخرى
وعلم بما مر أنه لو ملك أمة وبنيتها حرمت أحدهما وبدا بوطء الأخرى (لا حيض وإحرام) ونحو ردقة عدة لأنها أسباب عارضة قرية الزوال
(وكذا زهرن) مقبوض (في الأصح) لبقاء الحل لو أذن له المرتين (ولو ملكها) أي امرأة وطنها أم لا (ثم نكح أختها) أو عمتها أو خالتها الحرة أو
الأمة بشرطه (أو عكس) أي نكح امرأة (٣١٠) ثم ملك نحو أختها أو تقارن الملك والنكاح (حلت المشكوكه دونها) لأن فراش النكاح أقوى

للحقوق الولد فيه بالامكان ولا يجامعه الحل للغير بخلاف
فراش الملك فيهما (وللعبد)
ولو مبعضا (امراتان)
لإجماع الصحابة عليه ولأنه
على النصف من الحر (وللحر
أربع فقط) للخبر الصحيح
أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن أسلم على
أكثر من أربع أمسك أربعة
وفارق سائرهن وكان حكمة
هذا العدد موافقة لاختلاف
البدن الأربعة المترتبة عنها
أنواع الشهوة المستوفاة
غالبها بن قال ابن عبد السلام
كانت شريعة موسى تحل
النساء من غير حصر لمصلحة
الرجال وشريعة عيسى
صلى الله عليه وسلم تمنع غير الواحدة
لمصلحة النساء فراعته شريعة
نبينا صلى الله عليه وسلم مصلحة
النوعين وقد تعين الواحدة
كما مر في نكاح السفينة
والمجنون (فان نكح) الحر
(خمسا) أو أكثر (معا)
بطلن أي نكاحهن إذ لا
مرجح ومن ثم لو كان فيهن
من يحرم جمعه بطل فيه
فقط وصح في الباقيات
إن كن أربعة فأقل

هيتها أم عش (قوله بنحو فسخ الخ) عبارة المغني برد المبيعة وطلاق المشكوكه وعجز المسكوبة أم (قوله
أن أرادها) أي الثانية أي وطنها (قوله أو بعد وطئها) أي الثانية عطف على قوله قبل وطء الخ (قوله وعلم
الخ) أي فلا يرد ذلك على المتن (قوله تمام) أي عن قريب بقول المتن ومن وطئ امرأة بملك حرم عليه أمهاتها
وبنائنها (قوله لو ملك أمة أو بنيتها) أي مع أنها محرم جمعها بنكاح أم سم (قول المتن حلت المشكوكه الخ)
أي مادام النكاح باقيا فان طلق المشكوكه حلت الأخرى أم عش (قول المتن دونها) أي المملوكة
ولو كانت موطوءة وقوله امرأتان أي فقط أم معنى (قوله بن) أي النسوة (قوله تحل) عبارة النهاية
تحل أم (قول المتن معا) أي بعد تدهور منسوب على الحال أم معنى (قوله من يحرم جمعه) كاختين مثلا
وقوله إن كن أربعة فان كن سبعة مثلا بطل الجميع أم معنى عبارة الكردى قوله من يحرم جمعه أي جمع
الزوج بينهما فان كان في خمس اختان اختعتا بالطلاق دون غيرها وإنما بطلت فيهما معا لأنه لا يمكن الجمع
بينهما ولا أولوية لأحدهما على الأخرى وإن كانتا في سبع بطل الجميع أم (قوله ونحو مجوسية الخ)
عطف على من يحرم الخ (قوله لئذ) أي وصح في الباقيات إن كن أربعة أم كردى (قوله يبطل) أي
النكاح (قوله من بقية الأقسام) أي المشار إليها بما مر بقوله فان نسيت ورجيت معرفتها وجب التوقف
وقوله وكلام الماوردى ومقابله أي من أنه إذا فسد الأول فالثاني هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا
للماوردى أم عش (قوله وكلام الماوردى ومقابله) بالجر عطف على بقية الأقسام (قوله نظير ذلك)
أي فان نكح خمسا إلى هاتمتا وشرحا (قوله ونحوها) أي كالعمة والخالة أم سم (قوله بعد وطء الخ)
راجع للأخيرين فقط عبارة المغني والأسنى لارجعية لاهاني حكم الزوجة فلا تحل له حتى تنقضي عدتها
وفي معناها المنخلفة عن الإسلام والمرتدة بعد الدخول بهما ما بقيت العدة ولو ادعى أنها أخبرته بانقضاء
عدتها وانكرت زامان انقضاه فله نكاح أختها وأربع سواها لزعمه انقضاه أو لا يقبل قوله في إسقاط
نفقتها ولو وطئها أحد ما ذكر أو طافها لم يقع لذلك أم (قوله قبل وطء أو بعده) أو قعدن معام لا معلقا كان
ذلك أم لا أم معنى (قوله كان عاقت) أي الثانية (قوله زوجه غيره) أي قوله نعم في المغني إلا قوله قبل إلى
المتن وقوله ولو غررا (قوله ولو كان) أي المحلل (قوله حرا) أي لأن الصبي الرقيق لا يتأتى نكاحه إلا
بالإجازة أو قدمر أنه تمتع أم معنى (قوله ما فلا) أي لأن الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم سم ورشيدى
(قوله بالغنا) أي لأن غيره لا يصح تزويجه كما مر أم رشيدى (قوله أو كان مجنونا) عطف على كان صبيبا

هل يشكل عليه ما تقرر في قوله ولو طر أمؤبد تحريم على نكاح قطعه (قوله أو بعد) عطف على قبل
(قوله لو ملك أمة أو بنيتها) أي مع أنها محرم جمعها بنكاح (قوله ونحوها) أي كالعمة والخالة
(قوله ومرتدة بعد وطء قبل انقضائه) أي حتى تحرم الأمة حينئذ وإن حل نكاحها قال في شرح
الروض فان ادعى أنها أخبرته بانقضائها وهي منكورة لذلك وامكن انقضائها فله نكاح أختها وأربع
سواها لزعمه انقضاه لكن لا تسقط نفقتها إذ لا يقبل قوله في إسقاط حقها ولو وطئها حد لزعمه
انقضاه عدتها أو طافها لم يقع طلاقه لذلك ولا حكم بالوقوع تغاير ظاهريه واخذله باعترافه الذي اتضه
التطبيق أم (قوله عاقت) أي لأن الصبي المجنون لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله بالغنا) أي لأن غيره

أو نحو مجوسية أو ملاحنة أو أمة بطل فيها فقط لذلك (أو مرتبة بالخامسة) هي التي يبطل فيها أو ياتي هنا ما مر في جمع نحو الاختين من (قوله
بعضها أو كلها أو لا شيء) أي في كل واحد من الثلاثة (أو تحل الاخت) ونحوها (والخامسة) للحر والثالثة لغيره (في
عدة بائن) لأنها أجنبية عنه (الحر) لأن العبد (لو مبدع) (ط متين) وكل من أعتد الثانية ولا كان عاقت بعده ثبت له الثالثة (لم تحل له) ملك المطلقة (حتى
تنكح) زوجه غيره ولو كان صبيبا أو عاقلا أو عبدا بغير عاقل أو مجنونا بالزنا أو خصيا أو ذميا في ذمية لكن إن وطئ في نكاح لو ترافعا والينا

اقر نام عليه وكالذي نحو المجوسى كافي الروضة لكن نوزع فيه بان الكتابي لا يحل له نحو مجوسية وقضية ان نحو المجوسى لا تحل له كناية وقد
يجاب بان كلام الروضة صريح في حل ذلك ففقاله لا ترد عليه (وتغيب) قيل ينبغي فتح اوله ليشمل ما لو نزلت عليه اى او اتنى قصد هما واحترز
بذلك عمالو ضم وبني للفاعل فانه ان كان فوقية او هم اشتراط فعلها وتحتية او هم اشتراط فعله (بقبلها حشفته) ولو مع نوم ولو منهما مع زوال
بكارتم او لو غوراء على المعتمد وان لف على الحشفة خرقه كتيقة ولم ينزل او قارنها نحو حيض او صوم او عدة شبهة عرضت بعد نكاحها نعم باتى في
مبحث العنة ان بكارة غير الغوراء لو لم تنزل لركة الذكر كان وطأ كمالا وان هذا صريح (٣١) في اجزائه في التحليل وملاهل عن ابن المسيب

من الاكتفاء بالعقد بتقدير
صحته عنه مخالف للاجماع
فلا يجوز تقليده ولا الحكم
به وينقض قضاء القاضي
به وما احسن قول جمع من
اكابر الحنفية ان هذا قول
رأس المعتزلة بشر المريسى
وانه مخالف للاجماع وان
من اتى به فعليه لعنة الله
والملائكة والناس اجمعين
ولبعض الحنفية ما يخالف
بعض ذلك وهو زلة منه
كنسبته للشافعى ذلك فلا
يفتر به (او قدرها) من
فاندها الذى يراى تغيبه
فالعبارة بقدر حشفته التى
كانت دون حشفة غيره كما
مر اول الغسل المعلوم منه
ان ما اوجب دخوله الغسل
اجزأها وما لا فلا ويطلقها
وتنقضى هدها لقوله تعالى
حتى تنكح زوجا غيره اى
ويطؤها للخبر المتفق عليه
حتى تذوق عسلته ويذوق
عسلتك وهى عند الشافعى
وجهور الفقهاء الجماع
لخبر احمد والنسائى انه صلى
الله عليه وسلم فسرهما به سمي
بذلك تشبيها بالعسل بجماع
اللذة اى باعتبار المظنة

(قوله اقر نام عليه) اى بان لا يكون مفسد مقارن للترافع اه عش (قوله وكالذى الخ) عبارة المغنى
وتحل كناية لمسلم بوط مجوسى ووثى في نكاح نقرم عليه عند تراهم اليها اه (قوله قيل ينبغي فتح اوله)
جزم به النهاية (قوله بذلك) اى بقوله ينبغي فتح اوله (قوله عمالو ضم الخ) اى اول تغيب في المتن (قوله فانه ان
كان) اى اى اى المضموم (قوله ولو منهما) اى ولو كان النوم منهما (قوله او قارنها الخ) عبارة المغنى ويكنى وطء
محرم بذلك وخصى ولو كان صائما او كانت حائضا او صائما او مظهرا منها او معتدة من شبهة وقعت في نكاح
المحلل او محرمة بذلك لانه وطء زوج في نكاح صحيح اه (قوله بعد نكاحها) اى المحلل (قوله وما نقل
عن ابن المسيب الخ) راجع الى قول المتن وتغيب بقبلها الخ (قوله بتقدير صحته) اى النقل عنه اى عن
ابن المسيب (قوله ان هذا) اى الاكتفاء بالعقد (قوله كنسبته) اى بعض الحنفية وقوله ذلك اى
ما يخالف بعض شروط التحليل المقررة هنا (قوله من فاندتها) الى قوله اى باعتبار المظنة في المغنى الا قوله
كامر الى ويطلقها الى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية الا ذلك القول (قول المتن او قدرها) اى وتعرف بذلك
وعليه فلو عقد لها على آخر ثم طلقها ولم تعترف باصا به ولا عدمها واذنت في تزويجها من الاول ثم ادعت
عدم اصابه الثانى فالظاهر تصديقها سواء كان قبل عقد زوجها الاول او بعده اه ع ش بخذف (قوله
تغيبه) اى الفاقدة (قوله المعلوم منه) اى عامر (قوله يطلقها الخ) عطف على قول المتن تنكح عبارة المغنى
ومعلوم انه لا بد ان يطلقها وتنقضى عدتها كما صرح به المحرر واسقطه المصنف لوضوحه اه (قوله لقوله
تعالى الخ) تدليل لما في المتن من الحرمة الى ان تتحلل (قوله اى ويطاها) عطف على تنكح فى الآية
(قوله وهى الخ) عبارة المغنى والمراد بها عند اللغويين اللذة الحاصلة بالوطء وعند الشافعى الخ (قوله فسرهما
به) اى وبهذا اتضح وجه الاكتفاء بدخول الحشفة مع نومه اه ع ش (قوله سمي بذلك) اى سمي
الجماع بلفظ عسيلة (قوله تشبيها) اى الجماع (قوله لا ناطة الاحكام) عبارة النهاية لا ناطة اكثر الاحكام
اه (قوله رقيس بالحر الخ) عطف على قوله لقوله تعالى الخ اى قيس بالحر الذى نزلت الآية فى حقه اه
كردى (قوله غيره) اى العبد والمبعض بجماع استيفاء ما يملكه من الطلاق اه مغنى (قوله وشرع الخ)
عبارة المغنى وشرح الروض وانما حرمت عليه بذلك الى ان تحلل تنفير (قوله وبقدرها اقل منه كبعض
حشفة السليم الخ) عبارة شرح المنهج وبالحشفة مادونها وادخال المنى اه (قوله وكادخال المنى) والاولى
اسقاط الكاف (قوله بالفعل) الى قوله وانما لحق بالوطء فى المغنى الا قوله وليس لنا الى المتن (قوله وان قل
الخ) عبارة المغنى وان ضعف الانتشار واستعان باصبعه او اصبعها اه (قوله بانه الصحيح) اى اشتراط
الانتشار بالفعل لا بالقوة اه مغنى (قول المتن وصحة النكاح) يعلم منه ان الصبي لا يحصل التحليل به الا ان
كان المزوج له ابا او جدا وكان عدلا وفي تزويجه مصلحة للصبي وكان المزوج للراة وليها العدل بحضرة
عدلين فنى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع فى زمتان تعاطى

لا يصح تزويجه كما تقدم (قوله وكالذى نحو المجوسى كافي الروضة الخ) وقضية ان نحو المجوسى لا تحل له
كناية اى فلا يتأتى ان نحو المجوسى كالذى (قوله وقد يجاب الخ) كذا مر (قوله بالفعل) كذا مر

واكتفى بالحشفة لانا طء الا كما به انصافى الفاعل رقيسا فى غيره لاه الا لفة الحساسة وليس الا لتذاذ الابهاء وقيس بالحر غيره وشرع تنفير
عن الزنا خرج تنكح رطء السيد بالمالك بل لو اشترها المطلق لم تحل له وبه باطء الدبر وبقدرها اقل منه كبعض حشفة السليم وكادخال
المنى (بشرط الانتشار) بالفعل وان قل ارا عين بنجر اصبع وقول السبكي لم يشترطه بالفعل احد ابل الشرط سلامته من نحو
عنة وشلل ردوه بانه الصحيح مذهبا ودليلا وليس لنا وطء يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا (وصحة النكاح) فلا يؤثر فاسد
وان وقع وطء فيه لان النكاح فى الآية لا يتناول من ثم لو حلف لا ينكح لم يحنث به وانما لحق بالوطء

فيه النسب ووجبت العدة لان المدار فيهما على مجرد الشبهة وان لم يوجد نكاح اصلا وعدم اختلاله فلا يكفي وطه مع ردة احدهما وفي عدة طلاق رجعي بان استدخلت مائه وان راجع او اسلم المرتد (وكونه ممن يمكن جماعه) اى يتشوف اليه منه عادة لما ياتي في غير المراهق (لا طفلا) وان انتشر ذكره كما يصرح به الماتن وغيره لانه لا اهلية فيه لذوق عسيلة ومثله البندنيجي بان سبع سنين وقد يؤخذ منه ما ذكرته في شرح الارشاد ان من اشتبهى طبعها حلل كما ينقض (٣١٢) الوضوء بلبسه ومن لا فلا واماما اقتضاء كلام غير البندنيجي من ان المراد به غير المراهق

وهو من لم يقارب البلوغ فبعيد من عبارة الماتن وغيره فان قلت لم يضبط بالتمييز فقط قلت لان التمييز غير منظور اليه هنا لان المجنون يحل مع عدم تمييزه فانيط بمن من شأنه ان يتاهل للوط. وهو من مر وانما تحللت طفلة لا يمكن جماعها بجماع من يمكن جماعه لان التنفير المشروع لاجله التحليل يحصل به دون عكسه كما هو واضح فاندفع قياسه عليه (على المذهب فيهن) اى الانتشار وما بعده (ولو نكح) مر يد التحليل (بشرط) وليا موافقة هو او عكسه في صلب العقد (انه اذا وطى طلق او) انه اذا وطى (بانت) منه (او) انه اذا وطى (فلا نكاح) بينهما وانحو ذلك (بطل) النكاح لمناظرة الشرط فيهن لمقتضى العقد وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له وعليه يحمل ايضا ما وقع في الانوار انه يحرم على المحلل استدعاء التحليل (وفي التطليق قول) انه لا يضر شرطه كالم نكحها بشرط ان لا يتزوج عليها ويحجب بان هذا شرط

ذلك والا كنفاء به غير صحيح اه عش (قوله فيه) اى النكاح الفاسد (قوله فهما) اى النسب والعدة (قوله وعدم اختلاله) اى وبشرط عدم اختلال النكاح (قوله فلا يكفي) اى الماتن في المغنى (قوله بان استدخلت مائه) اى ماء الثاني وهو تصوير لكون الزوج الثاني طلق رجعا قبل الوطء ثم وطى بعده وارتد ثم وطى بعده مع ان الطلاق قبل الدخول يكون باثنا وان الردة قبله تنجز الفرقة اه عش باذن زيادة (قوله وان راجع) اى المطلق (قوله عادة) اى من ذوات الطباع السليمة اه عش (قوله ومثله) اى الطفل الذى لا يتأتى منه الجماع (قوله منه) اى من تمثيل البندنيجي (قوله ان من اشتبهى) لعله ببناء الفاعل لكنه اشكل في بعض النسخ المعول عليه ببناء المفعول (قوله واماما اقتضاء الخ) اعتمده النهاية ورجع عش كلام الشارح لما ياتي (قوله من ان المراد به) اى بالطفل (قوله وهو) اى غير المراهق (قوله فبعيد الخ) خلافا للنهاية كما مر آنفا (قوله فان قلت) الى التنبيه في النهاية الا قوله وقد غلط الى ولو كذبها (قوله وهو) اى من شأنه الخ من رأى من تشتهى طبعها خلافا للنهاية عبارة وهو المراهق دون غيره اه قال عش قوله دون غيره اى ولو اشتبهى فيما يظهر من عبارته ولعله غير مراد لما تقدم عن حجج اه (قوله وانما تحللت طفلة) اى مطلقة ثلاثا (قوله بجماع من يمكن جماعه) اى بان كان ذكره صغيرا اه عش (قوله دون عكسه) عبارة المغنى وشرح الروض بخلاف غيبوبة حشفة الطفل اه (قوله في صلب العقد) فان توطا العاقدان على شىء من ذلك قبل العقد ثم عقدا بذلك القصد بلا شرط كره خروجا من خلاف من ابطله اه مغنى وفيه قول الشارح الاقوان توطا عليه (قوله او نحو ذلك) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو تزوجها على ان يحملها للاول صح كما جزم به الماوردى لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد فان نكحها بشرط ان لا يبطاها ولا يبطاها الا هارا او الامرة مثلا بطل النكاح اى لم يصح ان كان الشرط من جهتها لمناقاته مقصود العقد فان وقع الشرط منه لم يضر لان الوطء حق له فله تركه والتمكين حق عليها فليس لها تركه لو تزوجها على ان لا تحمل له لم يصح لاختلاله مقصود العقد وللتناقض او على انه لا يملك البضع واراد الاستمتاع فكشروط ان لا يبطاها وان اراد ملك العين لم يضر لانه تصريح بمقتضى العقد اه (قوله وعلى ذلك) اى شرط ما ذكر في صلب العقد (قوله انه يحرم على المحلل الخ) الذى في الانوار على المحلل له بزيادة بعد المحلل الذى هو مفتوح اللام اه رشيدى (قوله بان هذا) اى اشتراط ان لا يتزوج (قوله ففسد) اى الشرط (قوله وخارج) الى قوله مالم ينضم في المغنى (قوله وان توطا) اى العاقدان (قوله من ادعت التحليل) بان قالت نكحتني زوج روطني وفارقني وانقضت عدته اه كرى (قوله ولم يقع في قلبه صدقها) بل وطن كذبها كما ياتي ومر (قوله وان كذبها) غاية اه عش (قوله في النكاح الخ) متعلق بكذبها (قوله وان صدقناه) اى الزوج الثاني يمينه اه مغنى (قوله في نفيه) اى النكاح او الوطء وقوله حتى لا يلزمه اى الزوج مهر او نصفه

(قوله في الماتن) لو نكح بشرط انه اذا وطى طلق الخ) قال في الانوار ولو نكح على انه اذا وطى طلقها بطل النكاح ولو تزوج بلا شرط وفي عزمه انه اذا وطى طلقها كره وصح العقد وحلت بوطئها ولو نكحها على ان لا يبطاها مرة فان شرطه الزوجة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا انتهى قال الزركشي ولو تزوجها على ان يحملها للاول وفي الاستدكار للدرامى فيه وجهان وجزم الماوردى بالصحة لانه لم يشترط الفرقة بل شرط مقتضى العقد شرح روض (قوله كما في الروضة الخ) اعتمده مر

شىء خلدج عن النكاح لا يتأتى ذاته الموضوع هو الفسد دون العقد بخلاف شرط الطلاق وخارج بشرط ذلك اضماره نشر فلا يؤثر وان توطا عليه قبل العقد كونه مكروه لان كل ما لوصرح به باطل بكره اضماره كما نص عليه ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمه امكانه ولم يقع في قلبه صدقها وان كذبها زوج عيخته في النكاح او الوطء وان صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر او نصفه مالم ينضم لتكذيبه في اصل النكاح تكذيب الولي والشهود كما في الروضة خلافا للزركشي والبلقيني وان نقله

عن الزاين وغيره نعم في التهذيب لو كذبها الزوج والشهود حلت ولا يرد ذلك على (٣١٣) الروضة لانه انما منع عند تكذيب

الثلاثة دون اثنين منهم
ومر انه يقبل إقرارها
بالنكاح لمن صدقها وإن
كذبها الولي والشهود ولو
انكر الطلاق صدق ما لم يعلم
الاول كذبه وإنما قبل
قولها في التحليل مع ظن
الزوج كذبها لما مر ان
العبرة في العقود بقول
اربابها وانه لا عبرة بالظن
إذا لم يكن له مستند شرعي
وقد غلط المصنف كالامام
المخالف في هذا ولكن
انتصر له الأذرعى وإطال
ولو كذبها ثم رجع قبل
كما افق به القفال ومر انها
مضى اقرت للحاكم بزوج
معين لم يقبلها في فراقه إلا
بينة وفي الجواهر لو اخبرته
بالتحليل ثم رجعت فان كان
قبل الدخول يعنى قبل العقد
لم تحل او بعده لم يرتفع ولو
اعترف الثاني بالاصابة
وانكرتها لم تحل ايضا وفي
الحاوى لو غاب بزوجته ثم
رجع وزعم موتها حل لاختها

نكاحه بخلاف ما لو غابت
زوجته واختها فرجعت
وزعمت موتها لم تحل له اه
وكان الفرق انه عاقد فصدق
بخلاف الاخت (تنبيه)
ظاهر ما تقرر ان المطلقة قبل
قولها بلا يمين وهو ظاهر
وقول شيخنا يمينها يحمل
على ما لو تزوجته فرقا للقاض
فادعت التحليل الممكن
فتحلف هي حينئذ ويمكنه

نشر مرتب (قوله عن الزاين) اسمه ابو الفرج اه ع (قوله حلت) اى للزوج الاول (قوله ذلك) اى ما فى
التهذيب (قوله على الروضة) اى على ما مر منها آنفا (قوله لانه) اى صاحب الروضة انما منع اى حلها
للزوج الاول عند تكذيب الثلاثة اى الزوج والولى والشهود (قوله ومر) اى فى فصل لا تزوج المرأة نفسها
وهذا تاكيد لما قبله اه كرى (قوله ولو انكر الخ) عطف على قوله من ادعت التحليل اى يكره تزوج
من انكر الزوج الثانى طلاقها قاله السكردى وفى هذا العطف ما لا يخفى ويظهر انه عطف على ويكره تزوج
الخ (قوله ما لم يعلم الاول) اى الزوج الاول (قوله مع ظن الزوج الخ) اى الاول عبارة الروض مع شرحه اى
والمغنى وللأول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان
قال بعده تبينت صدقها قل تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين ظن كذبها من
غير تكذيبها وبين تكذيبها باللفظ وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثانى الا ان رجع وقال تبينت صدقها
اه (قوله لما مر اى فى فصل لا ولاية لرقيق (قوله فى هذا) اى ان العبرة الخ (قوله انتصر له) اى للمخالف
(قوله ولو كذبها الخ) تقدم انقاعن الاسنى والمغنى ما يوافق (قوله ومر) اى فى فصل لا ولاية لرقيق
عبارة هناك ومحل ذلك اى تصديقها فى خلوها من الموانع ما لم يعرف تزوجها بمعين والاشترط فى
صحته تزويج الحاكم لها دون الولي الخاص اثباتها لفراقه اه (قوله وفى الجواهر الخ) قال فى شرح
الروض ولو قالت لم انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقتى واعتدت وامكن
ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى إلا واحدة او اثنتين فله
التزوج بها بغير تحليل قاله فى الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حقها لغيرها اه وقد يقال ابطلت حق الله
تعالى وهو التحليل وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها فى قوله السابق ويكره تزوج
من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقدم انكار النكاح هنا اه سم وقوله وقد يقال الخ بتدفع بظن صدقها
كما هو المفروض (قوله لو اخبرته) اى المطلقة ثلاثا تزوجها الاول (قوله ولو اعترف الثانى الخ) اى
بخلاف عكسه كما تقدم اه سم (قوله وانكرتها) اى من اصلها بان لم يسبق منها اعتراف بالتحليل اه ع (قوله
(قوله وزعم) اى ادعى الزوج (قوله وزعمت) اى الاخت موتها اى الزوجة (قوله انه) اى الزوج
(قوله ما تقرر) اى قوله ويكره تزوج من ادعت التحليل الخ وقوله وإنما قبل قولها فى التحليل الخ
(قوله وقول شيخنا الخ) اى والمغنى (قوله ويمكنه) من التمكين والضمير المستتر للقاضى والبارز للزوج
(قوله وكذا انقضاء العدة الخ) عبارة المغنى ويقبل قولها ايضا يمينها عند الامكان فى انقضاء عدتها
وللأول تزوجها وان ظن كذبها لكن يكره اه

(قوله ولو انكر الطلاق صدق الخ) فعلم ان الموعول على الزوج الثانى فى انكار الطلاق دون انكار الوطء
مر (قوله وإنما قبل قولها فى التحليل مع ظن الزوج كذبها) قال فى الروض ر شرعه وله اى للاول تزوجها
وان ظن كذبها لكن يكره فان كذبها بان قال هي كاذبة منعناه من تزوجها الا ان قال بعده تبينت صدقها
فله تزوجها لانه ربما انكشف له خلاف ما ظنه اه فعلم الفرق بين خلف كذبها من غير تكذيبها باللفظ
وان الاول لا يمنع تزوجها بخلاف الثانى بمنع الا ان رجع وقال تبينت صدقها (قوله ولو اعترف الثانى
بالاصابة الخ) اى بخلاف عكسه كما تقدم (قوله فرجعت) اى اختها (قوله ان المطلقة قبل قولها بلا يمين
الخ) قال فى شرح الروض ولو قالت انكح ثم رجعت وقالت كذبت بل نكحت زوجا وطنى وطلقتى
واعتدت وامكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقنى ثلاثا ثم قالت كذبت ما طلقنى الا
واحدة او اثنتين فله الزوج بها بغير تحليل قاله فى الانوار ووجه انها لم تبطل برجوعها حقها لغيرها وقد
يقال ابطلت حق الله تعالى وهو التحليل اه وانظر قوله وصدقها الزوج مع عدم اعتبار تصديقها فى قوله
السابق ويكره تزويج من ادعت التحليل الخ الا ان يفرق بتقدم انكار النكاح هنا

(فصل) في نكاح من فيها (٣١٤) روق وتوابعه (لا ينكح من يملكها) ولو مستولدة ومكاتبه (أو يملك بعضها) لتناقض

احكام الملك والنكاح إذ الملك لا يقتضى نحو قسم وطلاق وملك زوجة لنفسها لكنه أقوى لانه يملك به الرقبة والمنفعة فثبت وسقط النكاح الا ضعف إذ لا يقتضى ملك احدهما بل ان ينتفع بشيء خاص نعم فراش النكاح أقوى كما مر على ان الترجيح هناك بين عينين وهنا بين وصفي عين فانضح الفرق وملكوكه مكانه كملكوكه لانه عبد مابق عليه درهم وكذا ملكوكه فرعه الموسر لانه يلزمه إعافاه بخلاف المعسر ويجوز للمرأة تزوج عبد فرعا لانه لا يلزمه إعافاها كما ياتي (ولو ملك) هو او مكانه لافرعه لان تعلق السيد بملك مكانه أقوى منه بملك فرعه (زوجته او بعضها) ملكا تاما (بطل نكاحه) لما تقرر انه اضعف وإن لم تنفسخ إجارة عين بشرائها لانه لا منافضة بين ملك العين والمنفعة اما لو لم يتم كان اشتراها بشرط الخيار له ثم فسخ فانه يستمر نكاحه كما نقله الماردي عن ظاهر النص والروائي عن ظاهر المذهب واقره في المجموع واعتمده وان قال الامام والغزالي المشهور وخلافه لكن مازعماه المعنى إذ لا نسلم ضعف الملك كيف وهو ياخذ فوائد

(فصل) في نكاح من فيها روق (قوله في نكاح) الى قوله الموسر في النهاية الى قوله وملك زوجة لنفسها (قوله وتوابعه) اي كطرو اليساراه ع ش (قول المتن لا ينكح الخ) اي الرجل ولو بمعضا اه ع ش (قوله ولو مستولدة) اي فيحرم عليه لتعاطيه عقدا فاسدا لان وطاها جائز له من غير عقد اه ع ش (قوله ولو مستولدة) الى قوله بل ان ينفع في المعنى (قوله إذ الملك لا يقتضى الخ) اي بخلاف الزوجية (قوله وملك زوجة لنفسها) عطف على قسم ولا يخفى ما فيه من الركة (قوله لانه) اي الشخص يملك به اي يملك اليمين (قوله إذ لا يقتضى الخ) لتعليل لضعفية النكاح وقوله ملك احدهما الى الرقبة والمنفعة (قوله بشيء خاص) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالضعع وغيره (قوله كما مر) اي انفا في شرح حالت الملك وكه دونها (قوله على ان الترجيح الخ) يتأمل العلوة اه سم (قوله بين عينين) وهما الزوج والامه والمراد بين امرين متعلقين بعينين وقوله بين وصفي عين اي الامه ووصفاها الملك والنكاح رشيدى رسم (قوله وملكوكه مكاتبه) الى قوله ويجزى للرد في المعنى (قوله وملكوكه مكانه الخ) وكذا الامه الموقوفة عليه او الموصى له بمنافعها كملكوكه نهاية ومعنى قال ع ش قوله او الموصى له الخ قال حج بما ذكر في الموصى له بمنفعاتها بعين حمله على مالواوصى له بخدمتها او منفعتها على النأي لان هذه هي التي يتجه عدم صحة زواجه بها الخ ويمكن حمل كلام الشارح عليه بان يقال اي بمنافعها كلها لان الاضافة للمعرفة تفيد العموم اه (قوله وملكوكه فرعه الموسر) واطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب وقيد مر بالموسر ثم ضرب عليه سم على حج وفي كلام الروائي الجزم بما في الاصل اه ع ش (قوله لا يلزمه) اي الفرع اعفاها اي الام (قوله هو او مكانه) الى قوله كما نقله الماردي في النهاية (قوله لافره) اي فيفرق في ملك الفرع بين الابتداء والدوام بخلاف المكاتب اه سم (قوله ملكا تاما) الى قوله كما نقله الماردي في المعنى (قول المتن بطل نكاحه) اي انفسخ اه معنى (قوله لما تقرر الخ) ولو وقعت عليه زوجته او وصى له بمنفعتها فهل ينفسخ نكاحها كالمالك مكانه زوجته او لافيه نظر والا قرب الاول لانها كالمملكوكه خصه صا والوقف لا يتم إلا بقبول له والوصية لا تملك إلا به اه ع ش (قوله بشرائها) اي العين (بشرط الخيار له) اي اما إذا كان الخيار للبائع او لها الاملا له اصلا اه رشيدى (قوله يافره) اي الروائي (قوله ضعف الملك) اي ملك المشتري في زمن الخيار له (قوله كما مر) اي في البيع اه كردى (قوله حتى يمنع الانفساخ) اي يمنع الضعف انفساخ النكاح (قوله وقد يجاب) قال سم لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب ثم اطل في رده (قوله هنا) اي فيما

(فصل في نكاح من فيها روق وتوابعه) (قوله على ان الترجيح الخ) تتأمل العلوة (قوله بين عينين) يتأمل (قوله بين عينين) اي وهما الزوج والزوجة (قوله بين وصفي عين) يتأمل (قوله بين وصفي عين) اي وهى الامه ووصفاها الملك والنكاح (قوله كملكوكه) ظاهره انها غير مملوكه له مع ان المكاتب مملوك له فليحذر (قوله وكذا ملكوكه فرعه الموسر) وكذا الموقوفة عليه او الموصى له بمنفعتها شرح م ر واطلق الفرع في شرح الروض وفي العباب ويحرم على الحر ابتداء نكاح امه فرعه انفساخ وقوله الذئب خرج به الفرع من الرضاع فيحل نكاح امه بشرطه وان سفل ولم يلزمه إعافاه وقيد مر بالموسر ثم ضرب عليه (قوله لافره) اي فيفرق في ملك الفرع بين الابتداء والدوام بخلاف المكاتب (قوله بشرائها) اي العين (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى على المتأمل ما في هذا الجواب فان قوله الملك هنا طاريء على ثابت محقق ان اراد بالثابت المحقق ملك البائع فان اراد انه حان طريانه كان ملك البائع ثابتا محققا فغير صحيح إذ لا يتصور ثبوت الملك للبائع حان ثبوته لمشتري وان اراد انه كان ثابتا محققا قبل الطريان ثم زال بذلك الطريان كما مر الموافق الواقع لم يثبت عندنا بمجرد ذلك روقه حتى يقوى على رفع ذلك الثابت يرد عليه ان روقه قطا قبل ذلك التام وانما الموقوف على ذلك التام استمراره ويعنى عن هذا التمسك الاستدلال على ضعفه بالتمكن من ازالته بالخيار فليتأمل وان اراد بالمحقق الثابت النكاح فلم نسلم الا بديه التي ادعاهم ولو سلم فلا نسلم عدم تمام الدب بدليل حل الوطو وملك الفوائد والموقوف على انقطاع الخيار إنما

المبيع ويباح له وطؤه من حيث الملك كما مر فاي ضعف فيه حتى يمنع الانفساخ وقد يجاب بان الملك هنا طاريء اذا

على ثابت محقق فلا بد من
تمام سببه حتى يقوى على
رفع ذلك الثابت وبالا نفساخ
في زمن الخيار زال السبب
فضعف المسبب عن ازالة
ذلك وبهذا فارق حل الوط.
ملك الفوائد اذ كنفاء بوجود
السبب والمسبب عند
وجودهما لا غير وكذا في
عكسه الذي تضمنه قوله
(ولا تنكح) المرأة (من)
تملكه او بعضه ملكا تاما
اتضاد احكامهما هنا ايضا
لانهما طالبه بالسفر للشرق
لانه عبيدها وهو يطالبها به
للغرب لانها زوجته وعند
تعذر الجمع بسقط الاضغف
كما مر وخرج بمن تملكه
عبيدا يها او ابنتها فيحمل لها
نكاحه على المعتمد خلافا
لاني زرع وليس كنز وج
لاب امة ابنة اشبهة الاعفاف
هنا لا ثم ويجرد استحقاق
النفقة في مال الاب والابن
لانظر اليه ومن ثم نكح الولد
امة ابيه (ولا الحر) كله
(امة غيره) ويلحق بها فيما
يظهر حرية ولد هارقيق بان
اوصى لرجل يحمل امة
دائما فاعتقها الوارث كما مر
اخر الوصية بالمنافع بما فيه
(الابشروط) اربعة بل
اكثر احدها (ان لا تكون
تحت حرية) او امة (تصلح
للاستمتاع) ولو كتابية للنهي
عن نكاح الامة على الحرية
وهو مرسل لكنه اعتضد

اذا اشتراها بشرط الخيار له (قوله على ثابت الخ) يعني النكاح (قوله من تمام سببه) اي بانقطاع الخيار
(قوله وبالا نفساخ) اي انفساخ عقد البيع (قوله زال السبب) اي الشراء (قوله فضعف المسبب) اي ملك
المشتري عن ازالة ذلك اي النكاح الثابت (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المفارقة والا كنفاء
المذكورين اه سم (قوله ا كنفاء الخ) علة لكل من الحل والملك (قوله وكذا) الى قوله وخرج في المغنى
والى قوله كذا قاله شارح في النهاية الا قوله وقال اخرون الى المتن وقوله بكسر الجيم على الافصح (وكذا
في عكسه) راجع الى قوله اما لو لم يتم الخ كما هو صريح صنيع المغنى حيث اخر مفهوم التقييد السابق وقال
عقب ذكرها هنا ومثله ما لو ابتاعته كذلك اه (قول المتن ولا تنكح من تملك الخ) اي او الموقوف عليها
او الموصى لها بنفقة على الدوام اه شيخنا (قوله ملكا تاما) مفهومه على قياس مفهوم التقييد به السابق
انها تنكح من تملكه ملكا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون
نكاحا صحيحا فليراجع سم على حج وقضية كلام المصنف الفساد وعليه فيفرق بين طر والمالك على
النكاح فيشترط تمامه فلا يفسخ النكاح بشرط الخيار للشترى لكونه دواما وبين طر والنكاح
على الملك فيحتاج له فيبطل النكاح وجود الملك في الجملة وان كان مزولا اه ع ش (قوله او ابنتها) هذا قد
تقدم اه سم اي قيل قول المتن ولو ملك (قوله ومن ثم نكح الخ) اي مع وجوب نفقته على ابيه اه سم (قوله
كاه) الى قوله ويرد في المغنى (قوله حرية ولد هارقيق) انظر هل يصح تزويج هذه الحرية من الموصى له باولادها
لانهم يعتقدون عليه او لا لانهم يعتقدون ارقاه ثم يعتقدون في هذا النكاح ارقاق اولاده وان لم يستمر المتجه
الثاني اه سم وهذا مخالف للمنفى المغنى عبارته بعد ذكر ما في الشارح نعم الممسوح له ان يتزوج به ابنة
على ذلك شيخنا وكذا من اوصى له باولادها فانهم يعتقدون عليه اه (قوله بان اوصى لرجل يحمل امة دائما)
اي بخلاف ما لو اوصى ببعض اولادها فيصح تزويجها من الحر اذا عتقت وولدت ما اوصى به فلواوصى
باول ولد تلده صح تزويجها من الحر بعد ولادة الاول لا قبله اه ع ش (قوله فاعتقها الوارث) مفهومه انه
لو اعتقها الموصى كان رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع اه ع ش (قول المتن الا بشروط) (فرع)
لو علق سيد الامة عتقها تزويجها من زيد فهل يصح تزويجها من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد او
تعقبه فلا ترق اولادها لا بعد الصحة م رسم على حج ل ينبغي انه لو عاق عتقها على صفة توجب قبل امكان
اجتماعها عاادة صح تزويجها بالعدم امكان ارقاق الولد الحاصل منه اه ع ش (قوله او امة) اي بالملك او
النكاح اه شيخنا (قول المتن تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعنت اه سم (قوله

هو استمرار السبب لاصله وكان النكاح ثابت محقق كذلك حل الوط واخذ الفوائد من حيث الملك
فلينال (قوله وبهذا فارق الخ) ما وجه اقتضائه هذه المفارقة والا كنفاء المذكورين (قوله والمسبب)
ما هو (قوله في المتن من تملكه او بعضه) اي وملك مساكنها كملكها (قوله ملكا تاما) مفهومه على
قياس مفهوم التقييد به السابق انها تنكح من يملكها مالا غير تام كان اشتريه بشرط الخيار لها وحدها
ونكحته ثم فسخت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع (قوله او ابنتها) وهذا تقدم (ومن ثم نكح الولد)
اي مع وجوب نفقة امة ابيه (قوله كاه) قال في شرح الروض بخلاف المبعوض وكل من فيه رق يجوز له
نكاح الامة والمبعض بلا شرط بما ياتي انتهى وظاهره جواز الامة للمبعض مع تيسر المبعضة وبوده قول
الشارح الاتي اخر الفصل امام من فيه رق فيجوز جميعا بل هذا يصح به فتأمل (قوله حرية ولد هارقيق)
انظر هل يصح تزويج هذه الحرية من الموصى له باولادها لانهم يعتقدون او لا لانهم يعتقدون ارقاه ثم يعتقدون
ففي هذا النكاح ارقاق اولاده وان لم يستمر المتجه الثاني (قوله فاعتقها) مفهومه انه لو اعتقها المولى كان
رجوعا عن الوصية بالحل فليراجع (فرع) لو علق سيد الامة عتقها بتزويجها من زيد فهل يصح تزويجها
من زيد من غير شرط لان الحرية تقارن العقد او تعقبه فلا ترق اولادها لا بعد الصحة م رسم (قوله في المتن
تصلح للاستمتاع) ينبغي ان المراد الاستمتاع الدافع للعنت وسياتي قبيل الصداق قول الشارح اذا الحر لا يتزوج

ولامنه العنت المشترط بنص الآية ومن ثم قيل لا حاجة لهذا الشرط مع قوله أن يخاف زنا ويرد باناجد كثير من تحتها صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتيج للتصريح بهما ولم يغن أحدهما عن الآخر فالأحسن التعليل بان وجودها أبلغ من استطاعة طولها المانع بنص الآية والتقييد فيها بالمحصنات أى الحرائر المأونات للغالب أن المسلم انما يرغب في حرة مسلمة وخرج بالحر كالعبد والمبعض فله نكاح الامة لان اوراق ولد غير عيب (قبل ولا غير صالحة) للاستمتاع (٣١٦) لنحو عيب خيار أو هرم لعدم النهى السابق ولانه يمكنه الاستغناء بوط ما دون الفرج

وتضعيفه هذا كالجور من زيادته عند جمع وقال اخرون ان اصله يشير لذلك واخرون ان الذى فيه خلافة والحق ان عبارته محتملة (و) ثانيها (ان يعجز) بكسر الجيم على الالصح (عن حرة) ولو كتابية بان لم يفضل عمامه او مع فرعه الذى يلزمه اعفاه مما لا يباع في الفطره فيما يظهر ما يفي بمهر مثلها وقد طلبته ولم ترض الا بزيادة عليه وان قلت وقد ر عليها نعم لو وجد حرة وامة لم ير ضرر سيدها الا باكثر من مهر مثل تلك الحرة ولم ترض هذه الحرة الا بما طلبه السيد لم تحمل له الامة اخذا من النص لقد رته على ان ينكح بصدقاها حرة وان كان اكثر من مهر الحرة كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر فانه مع منافاته لكلامهم يعد مغبونا بالزيادة على مهر مثل الحرة ولا يعد مغبونا في الامة اذا المعتبر في مهر مثلها خمسة السيد وشرفه وقد يقتضى شرف السيد ان يكون مهر امته بقدر مهر حرائر اخر فالوجه انه لا اعتبار بذلك

المشترط أى العنت أى خوفه (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل حصول الامن بوجودها (قوله قيل الخ) وافقه المغنى (قوله كثيرا) مفعول مطلق مجازى لنجد (قوله فالأحسن التعليل الخ) أى بدل قولهم ولا منه العنت الخ اه رشيدى (قوله المانع) أى استطاعة الطول والتذكير لان المصدر المؤنث يذكرو يؤنث (قوله والتقييد فيها) أى الآية وهذا جواب عما يراد على قوله وامة وقوله ولو كتابية (قوله وخرج) الى قوله لان اوراق الخ فى المغنى (قوله فله) أى لكل من العبد والمبعض نكاح الامة أى بلا شرط اه شرح الروض وظاهره جواز الامة للمبعض مع تيسر المبعضة ويصرح به قوله الشارح لآنى آخر الفصل امامن فيه رق فيجوز جمعها اه سم (قوله السابق) أى انفا (قوله ولا يمكنه الخ) يتامل اه سم عبارة عرش قوله مادون فرجه أى كابطها اه (قوله وقال اخرون) أى ليس من زيادته اه رشيدى (قوله ولو كتابية) الى قوله كذا قاله شارح فى المغنى (قوله بان لم يفضل الخ) عبارة المغنى لفقدها او فقد صداقها ولم ترض الا بزيادة على مهر مثلها او لم ترض بنكاحه لقصور نسبه او نحوه اه (قوله بما لا يباع الخ) بيان لما فى عما اه سيد عمر (قوله أو لم ترض الخ) عطف على قوله لم يفضل الخ (قوله الا باكثر من مهر مثل الحرة) أى هو مهر مثل الامة اه عرش (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن فى كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه اه سم (قوله وقد يقتضى شرف السيد الخ) وحيث يجب تقييد الحكم بما اذا كان شريفا والا فلا وجه له اذا كان دينيا بالفعل اه رشيدى (قوله حرائر اخر) الاولى اسقاط اخر (قوله بذلك) أى بقدرته على ان ينكح الخ (قوله للاستمتاع) الى التنيه الاول فى النهاية الا قوله ثم رايت الى قوله ولا يحل وقوله فيهما (قوله باعتبار الخ) أى الصلاحية باعتبار الخ (قوله يرجع الثانى) أى اعتبار العرف معتمد اه عرش (قوله وبه) أى بالتشبه المار (قوله ولو توقعا) أى اجتماعه ولو الخ (قوله ان المتحيرة) أى التى تحتها (قوله تمنع الامة الخ) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذا لم يامن فلا تمنعها اه نهاية واقره سم (قوله ثم رايت بعضهم بحته الخ) يحمل على ما اذا امن زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذا لم يامن فيلشمان اه سم (قوله النظر فيها) أى فى المتحيرة التى تحتها وكذا ضمير فلا تمنع (قوله ولا يحل نكاحها الخ) أى الامة المتحيرة اه سم عبارة النهاية ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة

القنة الطفلة مطلقا انتهى (قوله ويرد الخ) قد يقال انما يردها الوكيل لا حاجة لقوله وان يخاف زنا مع هذا وليس كذلك وانما قيل العكس وبجواب المنع بل يرد مع العكس ايضا لانه اذا جامع مع خوف الزنا وجود الصالحة مع اشتراط عدم وجودها فيحتاج الى ذكر هذا الاشتراط (قوله ولا يمكنه الخ) يتامل (قوله كذا قاله شارح وفيه نظر ظاهر الخ) ليس فيما حكاه عن ذلك الشارح ما يدل على ان ما طلبه السيد مهر مثل امته فان لم يكن فى كلامه ما يمنع حمله على ان ما طلبه السيد ازيد من مهر مثل امته اندفع عنه ما اورده عليه (قوله وبه يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاؤها) وهو كذلك فيما يظهر ان امن العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما اذا لم يامن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت امة نظرا للحاجة الراحنة وعملا بالاحتياط وبه يفرق الخ شرح م (قوله ثم رايت بعضهم بحته) يحمل على ما اذا امن العنت زمن التوقع والبحث الاخر على ما اذا لم يامن فليتامل (قوله فلا تمنع) أى المتحيرة (قوله ولا يحل نكاحها) أى الامة

(تصلح) للاستمتاع وهل المراد بصلاحيها هنا وفيما مر باعتبار طبعه أو باعتبار العرف كل محتتمل والنظر فيه مجال وتمثيلهم نظرا للصالحات بمن تحت وطولها عيب خيار ولا هرة ولا زانية ولا غائبة ولا معدة يرجع الثانى وبه ان اريد باحتمال الوطء ولو توقعها يعلم ان المتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاؤها ثم رأيت بعضهم بحته وبحث منع نكاح امة متحيرة قال المنع وطنها شرعا فلا تندفع بها حاجته وفى التتام هذين الباحثين نظر ظاهر فالوجه النظر فيها للحالة الراحنة فلا تمنع الامة ولا يحل نكاحها لما تقرر

ولانه الاحتياط فيهما وبه يفرق بين هذا وعدم نظارهما في خيار النكاح وايضا فالفسح يحاط له ومن ثم لم يلحقوا باسبابه الخمسة الاتية
غيرها مع وجود المعنى فيه وزيادة (قيل او لا تصلح) نظير ما مر ولعدم حصول الصالحة (٣١٧) هنا لاثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا

واطلاق الخلاف ثم ولم يرجع
منه شيئا (تنبيه) ما تقرر
من اطلاق المعتبرة هو ما وقع
في كلام شارح لكن في
مفهومه تفصيل هو ان
الرجعية والمتخلفة عن
الاسلام والمرددة بعد الوطء
كالزوجة كما مر آنفا فلا
تحل له الامة قبل انقضاء
العدة وان وجدت فيه
شروطها والبائن تحل له في
عدتها الامة كاختها واربع
سواها ومثلها الموطوءة
بشبهة ومن ثم قال شيخنا هنا
ولا معتدة عن غيره اى
بخلاف المعتبرة منه فان فيها
التفصيل السابق (فلو قدر
على) حرة (غائبة) حلت له
أمانة لحقه مشقة ظاهرة
وهي ما ينسب متحملها في
طلب زوجة الى مجاوزة
الحد (في قصدها او خاف
زنا) بالاعتبار الا في (مدته)
أى مدة قصدها والام تحل له
ولزمه السفر لها ان امكن
انتقالها معه لبلده والا
فكالدوم كما يحسنه الزركشى
لان في تكليفه التغريب
اعظم مشقة ولا يلزمه قبول
هبة مهر وامة للننة
(تنبيه) اطلقوا ان
غيبه الزوجة او المال يبيح
نكاح الامة والاول مشكل
بما تقرر ليمن قدر على من
يتزوجها بالسفر اليها فينبغي

نظر للحالة الراهنة (قوله) ولانه الاحتياط فيهما قد يمنع في الاول بل الاحتياط يمنع المتخيرة الامة كذا
قاله المحشى ولك ان تقول المراد بالاحتياط امنه من الوقوع في الزنا فيهما اذ لئلا يمتلأ به سيد عمر اقول و قول
سم فيما اذا امن زمن التوقع من العنت كما مر فلا يلاقيه رده (قوله) وبه اى بقوله ولانه الاحتياط فيهما
(قوله) وعدم نظارهما (الخ) اى حيث لم يخبروا الزوج بالتحير لتعطل الوطء في الحال وان توقع اه سم (قوله)
لها اى للحالة الراهنة اه سم (قوله) غيرهما اى الخمسة مفعول لم يلحقوا (قوله) وزيادة (مفعول معه) (قوله)
الصالحة) قد يقال الاولى المتكوفة فانما لم رأيت المحشى اشارة وبعبارة لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل
اه سيد عمر (قوله) هنا اى في الشرط الثاني وقوله لانه اى في الشرط الاول (قوله) في هذه اى في مسئلة العجز
عن الحرة (قوله) على ما هنا اى فرجح الاول اه سم (قوله) ولم يرجع منه شيئا اى وبع ذلك المعتمد ما في
الكتاب اه ع ش (قوله) ما تقرر (الخ) اى في التمثيل المار (قوله) كما مر آنفا اى قبيل قول المتن واذا
طاق الحر ثلاثا (قوله) والبائن عطف على الرجعية (قوله) والبائن تحل له (الخ) قد يقال الكلام في الحرة
المعجوز عنها لاني التي تحتها حينئذ فالمعتدة البائن منه ولو طهشمة منه فلا زلة فليس عاجزا عن حرة تصلح
وحينئذ فحترز قول شيخ الاسلام ولا معتدة عن غيره ليس ما افاده من التفصيل بل افادة ان المعتدة منه اما
ليذونه او وطء بشبهة وهي صالحة للرجعي او نحو وهي في حكم الزوجة فتأمل اه سيد عمر ولك ان تمنع
كون الكلام في الحرة المعجوز عنها بل الكلام فيما يشملها والتي تحتها بقرينه قوله السابق وهل المراد هنا
وفيما مر (الخ) (قوله) هنا اى في الشرط الثاني وهو العجز عن حرة تصاح للاستمتاع (قول) المتن على حرة غائبة
اى غير متزوج بها ويريد تزويجها اه ع ش (قوله) وهي الى التنبيه في المعنى والى قول المتن ولو وجد في
النهاية (قوله) الا في اى في شرح وان يخاف زنا (قوله) والا اى بان انتفى كل من الامرين المذكورين
(قوله) والا اى وان لم يمكن الاتصال (قوله) فكالدوم اى ففى كالدوم (قوله) التغريب) الانسب
التغريب اه سيد عمر اى كما عبر به المعنى (قوله) وامة) لعل الاولى او كما في النهاية (قوله) اطلقوا (الخ) اى
فيما وقع في كلامهم من ذلك وان لم يتقدم في كلام المصنف اه ع ش (قوله) والاول هو قوله ان غيبه الزوجة
يبيح (الخ) اه ع ش مشكل (الخ) عبارة النهاية ولا يشكل الاول (الخ) (قوله) فينبغي ان يتأتى (الخ) تاتي التفصيل
في الاول متجه جدا فلا ينبغي العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات سم
على حج وهو وجبه اه ع ش فيما اى في الزوجة الغائبة تفصيلها اى الحرة الغائبة التي يريد تزويجها
السابقة في المتن (قوله) والثاني هو قوله ان غيبه المال يبيح (الخ) اه ع ش (قوله) مشكل) عبارة النهاية ولا
الثاني (الخ) (قوله) بان الطمع (الخ) ثم قوله وبان ما هنا (الخ) نشر على ترتيب الف فالاول راجع للاشكال بذلك
التفصيل والثاني راجع للاشكال بما مر في قسم الصدقات (قوله) العنت اى خوف العنت اه كردى
(قوله) لان المحجور عليه متمم) قد يقال اتهامه لا يصلح علة لا متناع نكاح الامة عليه وانما يصلح لا متناع صرف

المتخيرة (قوله) ولانه الاحتياط فيهما قد يمنع في الاول بل الاحتياط يمنع المتخيرة الامة (قوله) وبه يفرق بين
هذا وعدم (الخ) اى حيث لم يخبر الزوج بالتحير لتعطل الوطء في الحال وان توقع (قوله) وعدم نظارهما اى
للحالة الراهنة (قوله) الصالحة) لعل الاولى المرأة او الحرة فتأمل (قوله) ثم جرى في الروضة في هذه على ما هنا
اى فرجح الاول (قوله) اطلقوا (الخ) كذا مر (قوله) والاول مشكل (الخ) قد يشكل ايضا اطلاقهم ان القدرة
على المعتدة لا تمنع الامة (قوله) فينبغي ان يتأتى فيها تفصيلها) تاتي ذلك التفصيل في الاول متجه جدا فلا ينبغي
العدول عنه وكذا في الثاني وان اتجه الفرق بينه وبين ما في قسم الصدقات (قوله) وقد يفرق (الخ) كذا مر
(قوله) لان المحجور عليه متمم (الخ) قد يقال اتهامه لا يصلح علة لا متناع نكاح الامة عليه وانما يصلح لا متناع

ان يتأتى فيها تفصيلها والثاني مشكل بذلك التفصيل ايضا وما مر في قسم الصدقات من الفرق بين المرحلتين ودونها وقد يفرق بان الطمع
في حصول حرة لم يالها بخفف العنت وبان ما هنا يحاط له أكثر خشية من الزنا (فرع) في الوسط للفلس نكاح الامة وحمله ابن الرفعة على
غير المحجور عليه قال لان المحجور عليه متمم فدهواه خوف الزنا لاجل الغرماء او يؤخذ منه ان هذا بالنسبة للظاهر

وانها تحل له باطنا العجز وهو ظاهر (ولو وجد حرة) رضى (بؤجل) ولم يجد المهر وهو يتوقع القدرة عاياه عند المحل ولو من جهة ظاهرة كما اقتضاه اطلاقهم (او بدون مهر مثل) وهو يجمده (فالاصح حل امة في الاولى) لانه قد لا يجد وفاء فتصير ذمته مشغولة وانما وجب شراء ماء بنظير ذلك كما مر في التيمم لان الغالب في الماء (٣١٨) انه تافه بقدر على ثمنه من غير كبير مشقة بخلاف المهر وايضا فهو يحتاج مع ذلك

مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بمهر في ذمته سم على حج اه عش (قوله) وانها تحل له باطنا ظاهر ويصرف مهر هامن المال كالنفقة فليراجع فانه قد ترد ذمته مر اه سم (قوله) ولم يجد المهر الى قوله ورجحه بعض المحققين في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولا نظر الى الماتن وقوله لا على الندور (قوله عند المحل) بكسر الحاء اى الحلول (قوله) وهو يجمده اى الدوز (قول الماتن حل امة) اى واحدة اه مغنى (قوله) لانه قد لا يجد الخ) عبارة المغنى لان ذمته تصير مشغولة في الحال وقد لا يصدق رجاءه عند توجه الطلب عليه اه وهى احسن (قوله بنظير ذلك) اى المؤجل اه عش عبارة المغنى بمؤجل باجل يمتد الى وصوله لبد ماله اه (قوله) فهو يحتاج الخ) اى بخلاف ثمن الماء (قوله بين ذلك) الاولى اسقاط بين (قوله) بما قدمته آنفا) اى في شرح وان يعجز عن حرة اه كردى (قوله) ومنه) اى بما يبقى في الفطرة (قوله) فيها) اى الامة التى لا تحل الخ وقال عش اى الفطرة اه (قوله) ومهر حرة) اى او ثمن امة يتسرى بها كى باقى (قوله) انه يلزمه) اى البيع اه عش (قوله) انه يلزمه) عبارة المغنى لم ينكح الامة اه وهى احسن (قوله) مما مر) اى في الفطرة (قوله) لا اعتياد المساحة الخ) ولو كان مارضيت به تافها جدا فهل الحكم كذلك اخذا باطلاقهم او لا اخذا من تعاميل مسئلة لدون باعتبار المساحة ومسئلة اسقاط الكل بالمنة التى لا تحتل محل تامل ولعل الثانى وجه اه سيد عمر (قوله) بخلاف المساحة به) اى المهر (قوله) مع لزومه) علة ثانية لحل الامة والضمير للمهر المثل اه عش (قوله) لا على الندور) تامله مع قوله الا فى واعتدلا يتبين لك ما فيه من التدافع فتامله اه سيد عمر يعنى فبكان حقه ان يقدم قوله الا فى قوله بخلاف الخ (قوله) لا على (الندور) خلافا للمغنى عبارته وان لم يغلب على ظنه وقوع الزنا توقعه على ندور اه لكن النهاية وافق الشارح وكذا شيخنا عبارته اى بان يتوقعه لا على ندور بان يغلب على ظنه الوقوع فيه او يحتمل الوقوع فيه وعدمه على السواء بان تغلب شهوته واضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على ندور بان تضعف شهوته او قويت شهوته وقويت تقواه وايضا لا تحل له الامة اه (قوله) واصله) اى العنت وكذا ضمير به (قوله) بالحد او العذاب) اوفيه للتنوع والمراد بالحد في الدنيا اى ان حد والعذاب في الآخرة ان لم يجد اه سيد عمر عبارة عش عبر باو بناء على الحد ودجوار في المسلمين وهو الراجع من حد في الدنيا لا يعذب في الآخرة اه (قوله) عموم) اى الزنا بان يخاف الزنا مع كل من يجمده اه كردى (قوله) تهيج) من باب التفعيل (قوله) منه) اى من المحبوب متعاقبا استحالة الخ اه رشيدى (قوله) قال جمع الخ) جزم به في الروض اه سم واعتمده النهاية والمغنى (قوله) لا تحل له الامة) اى مطلقا نهاية ومغنى (قوله) نظر الاول) اى لاستحالة الزنا من المحبوب

صرف مهر هامن اعيان امواله ونكاحها لا يتوقف على ذلك بل هو ممكن بمهر في ذمته (قوله) اعجزه وهو ظاهر) يتامل هذا الكلام فانه ان كان سبب العجز تعلق - ق الغرماء بالمال وانه ممنوع لذلك من التصرف في اعيان ماله فهو كما يقتضى عجزه عن مهر الحرة يقتضى عجزه عن مهر الامة وان كان اقل وكذا يقال ان كان سببه عدم وجود مال له مع ان مثل هذا لا يجوز عليه وان كان المال موجودا ولا يمنعه صرفه فلا كاح لكنه ممنوع من الصرف للحرة دون الامة فهذا لا وجه له وان كان المراد انه اذا وفى ماله بمهر امة ولم يف بمهر حرة جازت الامة فهذا يمكن ان جاز له التصرف في اعيان ماله للنكاح فليراجع ثم رأت ممر جوز له نكاح الامة باطنا وصرف مهر هامن المال كالنفقة اه فليحذر فانه انما قال ذلك على التردد (قوله) والمرعى عندنا الخ) كذا مر (قوله) قال جمع متقدمون) اعتمده مر وجزم به في الروض

كلها اخر كنفقة وكسوة والقرض انه معسر فلم يجمع عليه بين ذلك كله ولا يكلف بيع ما يبقى في الفطرة كما علم مما قدمته آنفا ومنه ما صرحوا به هنا من مسكنه وخادمه الذى يحتاج اليه ولو امة لا تحل او لا تصلح وما اقتضته عبارة الروضة فيها محمول على من لا يحتاجها لخدمة نعم يتجه في نحو خادم او مسكن نفيس قدر على بيعه وتحصيل خادم ومسكن لا تق ومهر حرة اه يلزمه اخذها ممر ثم (دون الثانية) لا اعتياد المساحة في المهور فلا منة بخلاف المساحة به كله لانه لم يعتد مع لزومه له بالوطء ولا نظر كما اقتضاه كلامهم الى انها قد تندر له باسقاطان وطىء للمنة التى لا تحتل حيثئذ (و) نالها (ان يخاف) ولو خصيا (زنا) بان يتوقعه لا على الندور وبان تغلب شهوته تقواه بخلاف من غلبت تقواه او مروته المانعة منه او اعتدلا ذلك لقوله تعالى ذلك ان خشى العنت منكم اى الزنا واصله المشقة الشديدة سمي به الزنا لانه سببها بالحد او العذاب والمرعى عندنا كافى

البحر عمومه فلو خافه من امة بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له اذا وجد العول قال شارح بل وان فقدوه وهو ظاهر ومن ثم قال اه شيخنا والوجه ترك التقييد بوجود الطول لانه يقتضى جواز نكاحها عند فقد الطول فيفوت اعتبار عموم العنت مع ان وجود الطول كافى في المنع من نكاحها ولا اعتبار به شقة لانه داء تهيج البطالة واطالة الفكر وكمن ابتلى به وزال عنه ولا استحالة زنا المحبوب دون مقدماته منه قال جمع متقدمون لا تحل له الامة نظرا للاول

ورجحه بعض المتقدمين وأخرون تحل له نظر الثاني ويجرى ذلك في العنين نظر إلى بدو وقوع الزنا منه لعدم غلبة شهوته فاطلاق القاضي أنها لا تحل له مبنى على الأول وبحث ابن عبد السلام حلها للمسوح لتعذر لحوق الولد به وكأنه ينظر إلى أن خوف الزنا والمقدمات إنما ينظر إليه عندما كان لحوق الولد به وفيه ما فيه وما المانع أن ينظر إلى أن نكاحها ناقص مطلقا فيشترط (٣١٩) الاضطرار إليه بخوف الزنا ومقدماته

وان لم يباحقه الولد واطاق
القاضي أن المجنون بالنون
لا يزوج أمة واعتضه شارح
بان الأوجه أنه إذا عسر
وخيف عليه العنت زوجها
وليس لمن توفرت فيه شروط
نكاح الأمة نكاح أمة
صغيرة لا توطأ ورتقاء
وقرأه لأنه لا يأم به العنت
ويؤخذ منه أن غيره مؤلا
من لا يصلح كذلك (فلو)
كان معه مال لا يقدر به على
حره (امكنه تسر) بشره
صالحة للاستمتاع به بأن قدر
عليها بمن مثلها فاضلا عما
مر (فلا خوف) من الزنا
حينئذ فلا تحل له الأمانة (في
الأصح) لأنه العنت به فلا
حاجة لارفاق ولده فان كانت
بذلك فكذا تلك قطعا (و)

رابعها (اسلامها) ويجوز
جره فلا يحل لمسلم نكاح
أمة كناية لقوله تعالى من
فتياتكم المؤمنات ولا جناح
نقصى الكفر والرق بل أمة
مسلمة وإن كانت لكافر
(وتحل الحر وعبد كتابين
أمة كناية على الصحيح)
لتكافئهما في الدين وكذا
المجوسى مجوسية ووثني
وثنية كذا قيل وإنما يشي

أه رشيدى (قوله) ورجحه بعض المحققين عبارة المغنى وهو كذلك خلافا لروايات من تبعه أه زاد النهاية
ومثله في ذلك العنين وقول ابن عبد السلام ينبغي جواز له للمسوح مطلقا لا انتفاء محذور رق الولد خطأ
فاحش أه (قوله) نظر الثاني (أى) تاتى المقدمات منه أه رشيدى (قوله) ويجرى ذلك (أى) الخلاف
المذكور (قوله) وبحث ابن عبد السلام (أى) أقره المغنى (قوله) وما المانع (أى) على هذا يمنع نكاح الأمة وإن
أخبر الصادق بأنها لا تلدا وبأنه لا يدمر وقوله أن ينظر إلى أن نكاحها (أى) لا ينظر إلى أنه مظنة ارفاق الولد
أه سم (قوله) مطلقا (أى) أمكن لحوق الولد به أم لا (قوله) بخوف الزنا (أى) على ما قاله جمع المتقدمين من الرجوع
أو مقدماته (أى) على ما قاله جمع آخرون المرجوح (قوله) بان الأوجه (أى) معتمداه عس (قوله) أن غيره مؤلا
(أى) كالتحيرة أه عس (قوله) فلو كان معه (أى) قوله كذا قيل وما ذكر (أى) في النهاية والمغنى (أى) قوله كذا
قيل وإنما يشي إلى ويشترط وقوله وسياتى إلى الماتن وقوله ويحل لمسلم إلى الماتن (قوله) صالحة للاستمتاع (أى)
باعتبار العرف بالنظر لغالب الناس أه عس (قوله) به (أى) المال والباهة المتلقى بالشراء (قوله) عامر (أى)
عما يبقى في الفطرة المار في شرح في الأولى أه كرى (قوله) فلا تحل له (أى) أشار بتقديره إلى أن الخلاف في
ذلك لا في الخوف للقطع بانتفائه فكان الأولى للبصن أن يصرح به أه مغنى (قوله) ويجوز جره (أى) لأن قوله
أن لا يكون (أى) عقب قوله لا بشرط ويجوز أن يكون في محل جر على أنه بدل ففصل من يحمل كما يجوز أن يكون
خبر مبتدأ محذوف فالجر هنا على الأول والرفع على الثاني لأنه معطوف عليه وإنما يذكر ذلك في الشروط
المتقدمة لأنه ليس فيها ما يظن فيه الإعراب رشيدى وسيد عمر وسم (قوله) لتكافئهما (أى) الزوجين (قوله)
وكذا المجوسى المجوسية (أى) عبارة النهاية والمغنى ونكاح الحر المجوسى أو الوثنى الأمانة المجوسية أو الوثنية
كنكاح الكتانية أه (قوله) ويشترط (أى) في نكاح الحر الكتانى وكذا الحر المجوسى والوثنى
لأمة إذا طلبوا من قاضينا ذلك خوف العنت (أى) فلا فإن نكاح الكفار محكوم بصحته لقوله لصحة (أى) علة
لقوله لا مطاقا وقوله وخوف العنت (أى) فاعل يشترط وقوله لأنهم (أى) علة أى الاشتراط (قوله) جعلوه (أى)
الكتاب (قوله) (أى) نكاح أمة كافرة (أى) فانها لا تحل لمسلم وتحل للكتانى أم عس (أى) وكذا تحل للمجوسى
والوثنى (أى) قاله السبكي (أى) واعتمده النهاية والمغنى (قوله) فراجع (أى) وقد راجعت ما ياتى فوجدته وافقا لما

(قوله) ويجرى ذلك (أى) كذا مر (قوله) فاطلاق القاضي (أى) الوجه التفصيل في العنين كغيره فان وجد فيه
شروط نكاح الأمة حلت له والأحرمت عليه مر (قوله) وبحث ابن عبد السلام حلها للمسوح (أى) المعتمد
حرمتها عليه واعتراض ما قاله ابن عبد السلام في المسوح أنه خطأ فاحش يخالف لنص القرآن وقد يستنبط
من النص معنى يخصه وبأن الصبي لا ينكح الأمانة مع أنه لا يولد له بامتناع نكاح الأمانة الصغيرة مع أنها لا تلد
مر (قوله) وما المانع أن ينظر (أى) أو ينظر إلى أنه مظنة ارفاق الولد (قوله) وما المانع (أى) على هذا يمنع نكاح
الأمانة وأن أخبر الصادق بأنها لا تلدا وبأنه لا يدمر (قوله) ويجوز جره (أى) لا بد له مع المعطوف عليه من
شروط (قوله) كذا قيل (أى) في شرح الروض قال في الروضة ونكاح الحر المجوسى أو الوثنى الأمانة كالكتانى الأمانة
الكتانية انتهى وهذا يخالف بحث السبكي (أى) أول الفصل فتأمل ما يخالف قول شارح بعده ووطئها
بملك اليمين (قوله) قاله السبكي وغيره (أى) قال شيخنا الشهاب البرلى ومن خطه بها مش المحلى نقلت ما نصه
هذا قد يشكك عليه ما سياتى من أن أمن الزنا واليسار إذا قارنا عقدا للكافر ثم أسلم لا يقدح إلا أن كان مقارنا
بعد ذلك لا اجتماع الإسلام فإن يقدح هذا الشرط غير معتبر في حق الكافر والألا تر عنده قارنة العقد
مع أحد الإسلاميين كغيره من المفاسد كالعدة ونحوها انتهى (قوله) قاله السبكي وغيره (أى) قبل الأوجه ما قاله

على خلاف ما ياتى عن السبكي أول الفصل (أى) ويشترط عند ترافعهم إلينا لا مطلقا الصحة أن كتحتم خوف العنت وفقد طول الحرية لأنهم
جعلوه كالمسلم (أى) نكاح أمة كافرة قاله السبكي وغيره وخالفهم البلقينى فقال إنما تعتبر الشروط في مؤمن حر كما دل عليه القرآن
وسياتى قبيل فصل أسلم وتحتا أكثر من أربع ضابط يعلم منه الرجح منهما فراجع (أى) لا بعد مسلم في المشهور) لأن مدرك المنع فيها كفرها

فاستوى فيها المسلم الحر والفقير كالمرة تدفع بحل لمسلم وطه كتابية بالملك لانحو بجوسية كما ياتي وخاء منها ان لا تكون موقوفة عليه ولا موصى له بخدمتها ولا مملوكة لمالكه او ولده على ما مر كذا (٣٢٠) قيل وماذا كرفي الثانية يتعين حملها على مالها وصلى له بخدمتها او نفعها على التأييد لان

هذه هي التي يتجه عدم صحة تزوجها بالجرى بان قول بانه يملكها بخلاف غيرها فان غايتها انها كمستاجرة له قالوجه حل تزوجها اذا رضى الوارث لانها ملكة ولا شبهة للموصى له في ملك رقبته (ومن بعضها رقيق كرقبة) فلا يملكها الحر الا بالشروط السابقة لان ارقاق بعض الولد محذور ايضا ومن ثم لو قدر على مبعضة وامه لم تحل له الامة كما رجحه الزكشي وغيره وكان شارحا اخذ منه بحسب انه لو قدر على امة لاصلها مائة لغيره تعينت الاولى لان عقاد اولادها احرار اوفيه نظر واضح لان بقاء ملك اصله اى علوقها غير متيقن ودلالة الاستصحاب هنا ضعيفة (ولو نكح حرة بشرطه ثم ايسر او نكح حرة لم تنفسخ الامة) اى نكاحها لانه يغتفر في الدوام لقوته بوقوع العقد صحيحا ما لا يغتفر في الابتداء ومن ثم لم يثاثر ايضا بطرو احرام وعدة واردة نعم طر رقى على كتابية زوجة حر مسلم يقطع نكاحها لان الرق اقوى تاثيرا من غيره (ولو جمع من اى حر) لا تحل له امة (امتين بطلنا قطعا) (حرة وامه بعقد) وقدم الحرة كزوجتك بنتي

قاله السبكي (قوله فيها) اى في الامة الكتابية (قوله في الثانية) اى في الامة الموصى له بخدمتها (قوله فلا يملكها الحر) الى قوله وكان شارحا في النهاية والمغنى (قوله لو قدر على مبعضة الخ) وينبغي انه لو وجد مبعضتين حرة احدهما اكثر من حرية الاخرى وحسب تقديم من كثرت حريتها اه ع ش (قوله كما رجحه الزكشي الخ) بناء على ان ولد المبعضة ينعقد بمعضاوه والراجح انها في زاد المغنى والاسنى اما اذا قلنا ينعقد حر اكما رجحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا اه (قوله لان عقاد اولادها احرار) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايت في شرح الارشاد عبر به اه سم (قوله ودلالة الاستصحاب الخ) جواب سؤال انشا عما قبله وقوله ضعيفة قد يقال ضعفتها بالنسبة الى افادة بقاء الملك لا ينافي كونها مرجحة لامة الاصل الكافي في تعيينها فليراجع (قوله اى نكاحها) الى قوله كما بينت في النهاية (قوله ومن ثم) اى من اجل انه يغتفر في الدوام الخ وقوله لم يثاثر اى النكاح اه ع ش (قوله يقطع نكاحها) شامل لما لو كان زوجها ممن تحل له الامة لانها صارت امة كتابية وهو مسلم اه ع ش (قوله اى حر) وقول المتن بعقد سيأتي في الشارح محترضا (قوله امتين بطلنا الخ) كذا في المغنى (قوله وقدم الحرة) اما لو لم يقدم الحرة فانه على الخلاف نهاية وسم قال ع ش والراجح منه الصحة في الحرة دون الامة اى فالتقييد بتقديم الحرة لان الاظهر انما ياتي فيه (قوله ويكون وكلا الخ) عطف على زوجتك بنتي الخ عبارة الروض مع شرحه ويتصور الجمع بان زوج بنته وامته او بوجه اى الزوج لهما الوليان او بكل احد الوليين الآخر فيقول المزوج زوجتك هذه وهذه بكذا ويقبل نكاحهما اه (قوله في واحد) وقوله في الاخر كان الاولى تانيتهما (قوله قطعا لان الخ) الى الفرع في المغنى (قوله وفارق نكاح الاختين) اى حيث بطل نكاحهما معا (قوله وهنا الحرة اقوى الخ) ويؤخذ من الفرق المذكور انه لو جمع من لا تحل له الامة في عقدتين اختين احدهما حرة والاخرى امة انه يصح في الحرة دون الامة وهو كما قاله بعض شراح الكتاب ظاهر ولو جمع بين مسلمة وجوسية او نحوها صح في المسلمة بمهر المثل وكذا لو جمع بين اجنبية ومحرم او خلية ومعتدة او موزوجة اه مغنى وقوله ولو جمع بين مسلمة الخ كذا في الروض وشرحه (قوله او جمعهما الخ) عطف على جمع من لا تحل الخ (قوله بطلت الامة) ظاهره وان لم تكن الحرة صالحة للتمتع وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحها هنا حيث كانت الحرة غير صالحة ويؤيده ما ياتي للشارح في نكاح المشرك من انه لو اسلم على حرة غير صالحة وامه لم تندفع الامة لان الحرة الغير الصالحة كاعدم فليراجع اه ع ش (قوله والراجح عدم بطلانها) وان كانت غير صالحة للتمتع اه سلطان (قوله فالتقييد بمن لا تحل له الخ) وايضا من تحل له ان كان غير حر صح نكاحها والا فالحرة والمفهوم ان كان فيه تفصيل لا يرد مغنى ونهاية (قوله

السبكي (قوله كما رجحه الزكشي وغيره) اى من تردد الامام لان تخفيف الرق مطلوب والشرع متشوف للحرية قال وما قاله الامام بناء على القول بان ولد المبعضة ينعقد بمعضاوه والراجح شرح مرقان قلنا ينعقد حر اكما رجحه الرافعي في بعض المواضع امتنع نكاح الامة قطعا كذا في شرح الروض وقد يقال قياس انعقاد حرامساواة المبعضة للحررة فيصح نكاحها وان قدر على الحرة فليراجع (قوله لان عقاد اولادها احرار) فيه نظر بل غاية الامر انهم يعتقون على الاصل ثم رايت في شرح الارشاد عبر به اه ع ش (قوله وقدم الحرة) لم يتعرض لمحرزها ويحتمل انه كما في تفريق الصفقة في البيع فيجوز فيه ما قيل ثم (قوله وقدم الحرة) تقدم في البيع في تفريق الصفقة اختلاف في انه هل شرطها تقديم الجائز او لا فرق فهل اشتراط تقديم الحرة بناء على الاشتراط ويفرق بين البابين فيه نظر (قوله فالتقييد الخ) قد يقال التقييد للاحتراز عن العبد اذا جمع بينهما

وامتى بكذا او يكون وكلا فيهما او وليا في واحد وكلا في الاخر فقبليهما (بطلت الامة) قطعا لان شرط نكاحها فقد اما القدرة على الحرة (لا الحرة في الاظهر) تفريقا للصفقة وفارق نكاح الاختين لعدم المرجح فيه وهنا الحرة اقوى او جمع ما من تحل له كان وجد حرة بمؤجل او بلا مهر بطلت الامة قطعا ايضا وفي الحرة طريقان والراجح عدم بطلانها فالتقييد بمن لا تحل له لان الاظهر انما ياتي فيه

امامان فيه رق الخ) اي ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للمبعض وان قدر على مبعضة مر اه سم عبارة المغني ومن بعضه رقيق كالرقيق فينكح الامة مع القدرة على الحرية اه (قوله فقبل البنت ثم الامة) او قبل البنت فقط اه مغني (قوله وفي هذه) اي في صورة الجميع بعقدين اه ع ش (قوله فجمع في القبول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يخلو في القطع عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذا حاجت له لان جمع القبول ينافي ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامتي بكذا فقال قبالت بكذا وامتك بكذا بان وزع المسمى عليها او ترك ذكر بكذا صح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر اه سم اقول ظاهر قول الشارح كالنهاية فكذا ذلك وقول المغني بدله فكنته صليهما في الاصح اه تصور تقديم الامة وجريان التعليل المذكور في كل من صورتى تفصيل احدهما في العقد واجمال الآخر لكن قضية قول ع ش قوله فكذا ذلك اي يصح نكاح الحرية دون الامة اه عدم جريان التعليل المذكور فيهما معا ولعله هو الظاهر (قوله في ان الولد رقيق الخ) (تمت) ولد الامة المنكوحه رقيقا لانهما اتبعها لها وان كان زوجها الحر عربا وكذا لو كان من شبهة لا تقتضى حرية الولد او من زنا ولو تزوج بام ولد الغير فولد منها كالا م ولو ظن ان ولدا لامة ولدته يكون حرا فيكون حرا كافي الانوار وتلزمه القيمة للسيد مغني ونهاية قال ع ش قوله عريابا بل او كان هاشميا او مطلبيا كما تقدم وقوله كالا م اي فينعتقد رقيقا ويمتق بوث السيد ولا ينكح ان كان بنتا الا بشرط الامة وقوله ولو ظن الخ او نما يقبل ذلك منه اذا كان ممن يخفى على مثله ذلك اه (قوله مالم بشرط الخ) فان شرط كان حرا للتعلق وقوله في احدهما اي الصحيح والفاقد وقوله بصيغة تعليق اي بان قال ان انت منك بولد فهو حر وقوله لا مطلقا اي للزوجها وشرط في صلب العقد ان يكون اولادها احرار لانها الشرط وانعقدوا الرنا ومن ثم لم تنكح الا حيث وجدت فيه شروط الامة اه ع ش وقوله ومن ثم الخ قد يفهم صحة نكاحها مع الشرط بصيغة التعليل للحر مطلقا وقال للبعض الاتي في الشارح مع رده (قوله فالخشية) اي خشية رق الولد (قوله مطلقا) اي وجد التدبير والحكم بصحته او لا (فصل في حل نكاح الكافرة) (قوله في حل نكاح الكافرة) الى قول المتن والكتابية يهودية في النهاية والمغني الا انهما عطفان مجوسية على من لا كتاب لها وحذا قوله اي ولم يخش فتنتها بوجهه وقوله اي

فيحلان له جميعا مر اه (قوله اما من فيه رق) ولو مبعضا كما صرح به في شرح الروض وهذا صريح في جواز الرقيقة للبعض وان قدر على مبعضة مر (قوله كزوجتك بنتي الخ) عبارة الروض وان قال زوجتك بنتي هذه بكذا وزوجتك امتي هذه بكذا فحصل في القبول صح نكاح البنت قطعا وكذلك حصل التفصيل في احد الطرفين اه (قوله فجمع في القبول) قضيته انه يصح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل والظاهر انه لا يتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا حتى يقال انه حينئذ يصح نكاحها اذا حاجت له لان جمع القبول ينافي ذلك وقوله او عكس قضيته انه لو قال زوجتك هاتين او بنتي وامتي بكذا صح في الحرية قطعا ولا يخلو عن تامل ويتصور هنا تقديم الامة ايجابا وقبولا وهل ياتي في ذلك حينئذ التعليل المذكور بقوله لانه لم يقبل الحرية الا بعد صحة نكاح الامة او لا لان صحة نكاح الامة تنوقف على تمام القبول اذ لا يصح قبول احدهما دون الاخرى على ما تقدم نظيره في البيع فيما اذا اوجب بالف فقبل نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة او يفرق بينهما فيه نظر فليحرر (قوله قلت ممنوع الخ) اقول احسن من هذا كله واقرب ان يقال الاولاد وإن شرط عتقهم بصيغة تعليق ينعقدون ارقاء وهذا محذور فتأمل اه (فصل في حل نكاح الكافرة وتابعه)

و ثوابه (بحرم) على مسلم وكذا كتابي على الأوجه من وجهين في الكفاية ويؤيده بالاولى بحث السبكي ان مثله وثني ومجوسى ونحوهما بناء على انهم مخاطبون بفروع الشريعة (٣٢٢) (نكاح من لا كتاب لها كوثنية) اى عابدة وثن اى صنم وقيل الوثن غير

المصور والصنم المصور (ومجوسية) وعابدة نحو شمس وقر وصوره ووطوها بملك اليمين لقوله تعالى ولا تشككوا بالمشركات حتى يؤمن خرجت الكتابة لما ياتي فيبقى من عداها على عمومها وما اقتضاه ظاهر المتن من عطف مجوسية على وثنية لاعلى من ان المجوسية لا كتاب لها محله بالنظر إلى الآن ولا فقد كان لهم كتاب منسوب إلى زرادشت فلما بدلوه رفع على الاصح وحرمت مع ذلك احتياطاً لعدم تيقن أصله (وتحل كتابية) لمسلم وكتابي وكذا غيرهما على ما مر عن الروضة بما فيه في مبحث التحليل وذلك لقوله تعالى والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اى حل لكم نعم الاصح حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم نكاحاً لا تسرياً وتمسكوا بانه صلى الله عليه وسلم كان بطاً صفيّة وريحانة قبل اسلامها قال الزركشى وكلام اهل السير يخالف ذلك (لكن يكره) للمسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر كناية (حرية) ولو تسرياً لئلا يرق ولدها إذا سبيت حاملها فانه لا تصدق إن

تصلي وقوله لا تصلي الخ وحذف المغنى قوله منسوب إلى زرادشت وقوله وكتابي إلى لقوله تعالى والمحصنات وقوله حيث لم يخش إلى المتن (قوله و ثوابه) كحكم تهود النصراني وعكسه وجوب الغسل على الكافرة اه ع (قوله ويؤيده) اى قوله وكذا كتابي الخ (قوله ان مثله) اى مثل المسلم وثني ومجوسى الخ اى فيحرم على كل نكاح الوثنية والمجوسية ونحوهما كعابدة الشمس والقمر (قوله مخاطبون بفروع الشريعة) معتمد اه ع (قول المتن ومجوسية) وهى عابدة النار (قوله ووطوها بملك اليمين) معطوف على قول المتن نكاح الخ اه سم عبارة المغنى وحكم الوطء بملك اليمين فيمن ذكر حكم النكاح قال الزركشى هو مذهبينا وفي النفس منه شيء تعرف بتأمل الآثار والاخبار الواردة في وطء السبايا والجواب عنها عسر فيما يظهر اه (قوله لقوله تعالى الخ) دليل لما في المتن فقط (قوله لما ياتي) اى انفا من قوله تعالى والمحصنات الخ (قوله وما اقتضاه ظاهر المتن) عبارة النهاية والمغنى وقول المصنف ومجوسية عطف على من لا كتاب لها لا على وثنية فانه يقتضى ان لا كتاب لها اصلاً مع انه خلاف المشهور اه (قوله إلى زرادشت) وفي ع ع ابن ابريس وفي السيد عمر عن الانكا كى قال السلطان عماد الدين في تاريخه وزرادشت بزاي مفتوحة منقوطة فراء مهملة بعدها الف فبدال مضمومة مهملة فشين سا كنة منقوطة فتاء مشناة فوق وهو صاحب كتاب المجوس اه (قوله وحرمت) اى المجوسية (قوله لعدم تيقن اصله) اى اصل كتاب المجوسية اى وجود كتاب لهم في الاصل (قوله وكذا غيرهما) اى من نحو وثني ومجوسى اه ع (قوله بما فيه) اى من النزاع وجوابه (قوله وكلام اهل السير الخ) معتمد اه ع (قوله يخالف ذلك) اى فلم يطأها الا بعد الاسلام اه ع (قوله حيث لم يخش العنت) اى وان لم يجدهم مسلمة اه ع (قول المتن حرية) اى ليست بدار الاسلام اه مغنى اى واما إذا كانت في دار الاسلام فحكمها حكم الذمية كما في سم (قوله لئلا يرق) ولما في الميل إليها من خوف الفتنة اه مغنى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع مانوهم من اشكال ذلك بان المقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقاها اه سم (قوله كرهت مسلمة) اى نكاحاً وتسرياً اه مغنى (قوله او ولد) اى او تفتن ولده اه ع (قوله وببحث الزركشى) اعتمد المغنى وكذا النهاية عبارته والوجه كما بحثه الزركشى اه (قوله نذب نكاحها) اى الذمية ويظهر ان الحرية مثلها اه ع (قوله

(قوله وكذا كتابي الخ) وقول الشيخ اى شيخ الاسلام ان ظاهر كلامهم عدم منعهم من ذلك ان قلنا بانهم لا يمنعون فهل كذلك الوطء بملك اليمين وينبغي نعم فراجعوه وان لو وقع حكم عليه بالصحة وهو ظاهر بناء على الاصح من صحة انكحتهم فقد قالوا لو كان تحتها مجوسية او وثنية وتخلفت عن الاسلام قبل الدخول تنجزت الفرقة او بعده فلا الا ان تصر على ذلك إلى انقضاء العدة قال شيخنا الشهاب الرملى انه غير ملاق لكلام السبكي إذ هو في التحريم وهذا في عدم منعهم (قوله ووطوها بملك اليمين) هو معطوف على قول المتن نكاح الخ وهذا كبحث السبكي المذكور يخالفه بالنسبة للمجوسى والوثني ما مر قبيل الفصل عن شرح الروض عن الروضة (قوله ولعدم تيقن اصله) على هذا يصح حمل قوله من لا كتاب لها معلوم فتدخل المجوسية انتهى (قوله وكذا غيرهما) اى كجوسى (قوله فانها لا تصدق الخ) به يدفع مانوهم من اشكال ذلك بان المقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز ارقاها (قوله ولان في الإقامة بدار الحرب الخ) صريح في تصوير المسئلة باقامتها بدار الحرب فهل ذلك لانه من لازم كونها حرية حتى إذا انتقلت مع الزوج الى دار الاسلام خرجت عن وصف الحرية وصار لها ان يسبى وعلى هذا فهل إذا تزجها على قصد نقلها الى دار الاسلام ووثق منها وافقتها على ذلك تنفي الكراهة عن هذا التزويج اولى ذلك من لازم كونها حرية بل ثبت لها هذا الوصف وان انتقلت الى دار الاسلام إلى ان

حلمها من مسلم ولان في الإقامة بدار الحرب تكثير سوادهم وهن ثم كرهت مسامة مقيمة ثم (وكذا ذمية على الصحيح) لئلا تفتنه بفرط ميله اليها او ولده وان كان الغالب ميل النساء إلى دين ازواجهن ولا يشارهم على الاباء والامهات نعم الكراهة فيها اخف منها في الحرية وببحث الزركشى نذب نكاحها إذا رضى به إسلامها اى ولم يشئته بها وجه كاه واضح

كما وقع لعثمان رضي الله عنه انه نكح نصرانية كلبية فاسلمت وحسن اسلامها وهو غير ان محل الكراهة ان وجد مسلمة اى تصلى ولا اقبى
اولى من مسلمة لا تصلى على ماسر اول النكاح (والكتابية يهودية او نصرانية) لقوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا
(لا تمسك بالزبور وغيره) كصحف شيت وادريس وابراهيم صلى الله وسلم على نبينا وعليهم فلاتحل وان اقروا بالجزية سواء اثبت تمسكها
بذلك بقولها لم بالتواتر ام بشهادة عدلين اسلموا على المعتمد لانه اوحى اليهم معانيها الا الفاظها ولو لكونها حكما ومواعظ لا احكاما وشرائع
وفرق القفال بين الكتابية وغيرها بان فيها نقص الكفر في الحال وثيرها فيه مع ذلك (٣٢٣) نقص فساد الدين في الاصل (فان لم تكن

الكتابية) أى لم يتحقق كونها
(اسرائيلية) اى من نسل
اسرائيل وهو يعقوب صلى
الله على نبينا وعليه وسلم
ومعنى اسرا عبد و ايل الله
ان عرف انها غير اسرائيلية
اوشك اهي اسرائيلية او
غيرها (فلا ظهر حلها)
للمسلم والكتابي (ان علم)
بالتواتر او بشهادة عدلين
اسلموا لا بقول المتعاقدين
على المعتمد وانما قبل ذلك
بالنسبة للجزية تغليبا لحقن
الدماء وبما تقرر في العدلين
يعلم ان المراد العلم او الظن
القوى اذ اخبارهما انما
يفيده لكونه ظن اقامه
الشارع مقام اليقين ولم
يكف واحدا احتياطا للنكاح
نعم قياس قولهم لو اخبر
زوجة المفقود عدل بوته
حل لها التزوج اى باطنا
الحل باطنا هنا باخبار
العدل فها مشرطان بالنسبة
للظاهر فقط وحينئذ لا بد
من شهادتهما عند القاضي
كما هو ظاهر وكان من عبر
مرة بشهادتهما ومرة
باخبارهما لحظ ذلك
فالاول بالنسبة للظاهر

كما وقع الخ) تايد للبحث (قوله وهو الخ) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره اه سم (قوله ان محل
الكراهة) اى كراهة الذمية اه نهاية قال ع ش قوله ومحل كراهة الذمية الخ قضيته ان الحربيه باقية على
الكراهة وان لم يجد مسلمة ايضا اه (قوله ولا اقبى اولى الخ) وقيل ناركة الصلاة اولى وهذا هو المعتمد
اه ع ش (قوله كصحف شيت) الى المتن في المغنى لا قوله سواء اثبت الى لانه اوحى والى قوله وبما تقرر في
النهاية (قوله سواء اثبت تمسكها بذلك) اى بالزبور وغيره لا حاجة الى هذا التعميم هنا اه رشيدى (قوله
لانه اوحى اليهم معانيها الخ) اى فشر فها دون شرف ما اوحى بالفاظها ومعانيها اه ع ش (قوله نقص فساد
الدين الخ) لا يخفى ما في هذا الاطلاق لا يلزم من نفي الكتاب فساد الدين اه سيد عمر عبارة لرشيدى قال
الشهاب سم يتأمل قوله نقص فساد الدين الخ اه اقول لعل وجه التامل انه كيف يقال بفساد الدين في
الاصل فيمن تمسك بالزبور ونحوه فان كان هذا مراده بالتامل فالجواب عنه ان الزبور ونحوه لا يصح
التمسك به لما مر انه حكم ومواعظ لا احكام وشرائع اه (قوله ومعنى اسرا الخ) اى بالعبودية اه مغنى وع ش
(قوله بان عرف الخ) اى بما باتى انفا (قوله انها غير اسرائيلية) اى بل من الروم ونحوه اه مغنى (قوله للمسلم
والكتابي) اى والمجوسى والوثنى ونحوهما اخذ امام اه ع ش (قوله بالتواتر) اى ولو من كفار اه سم
(قوله لا بقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح بعلمهما بذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما باتى اه
سم (قوله وانما قبل ذلك) اى دعوى الكفار ان اول ابائهم دخل قبل النسخ اه ع ش عبارة المغنى واعتمد
الفرق اى بين النكاح وباب الجزية الاذرى ثم قال وحينئذ فنكاح الذميات في وقتنا يمنع الا ان يسلم منهم
اثنان ويشهدان بصحة ما يوافق دعواهم اه (قوله ان المراد) اى بقول المتن علم (قوله الحل الخ) خبر قياس
الخ (قوله فها الخ) اى العدلان (قوله اى دين موسى) الى قوله واقتضاه كلام الشيخين في النهاية وكذا
في المغنى الا قوله فالحل لفضيلة الدين الى المتن وقوله لقوله تعالى الى اما الاسرائيلية (قوله يقينا) متعلق
باجتنبوا فقط سم وع ش اه ولعل المراد باليقين هنا ما يشمل الظن الحاصل بشهادة عدلين نظير ما مر انفا
فليراجع (قوله لتمسكهم الخ) تعليل لما في المتن (قوله فالحل) اى حل النكاح (قوله لفضيلة الدين الخ) اى في
غير الاسرائيلية التى الكلام فيها اما الاسرائيلية فسيأتى ان النظر فيها بالنسبة اه رشيدى (قوله ومن ثم)
اى من اجل فضيلة الدين وحده (قوله في كتابه الخ) متعلق اسمى (قوله مع انهم) اى هرقل واصحابه (قوله
اذا كان ذلك) اى الدخول (قوله بتحريفه) اى وعدم اجتناب المحرف يقينا (قوله ويقبل الخ) عطف على

يثبت لها امان بطريقه او كيف الحال فليراجع وليحرر ذلك وقد يقال هي بانتقالها الى دار الاسلام
وحصول امان لها لا تزيد على الذمية المقيمة بدار الاسلام مع كراهة نكاحها كما تقرر فهذا التردد
كاه لا طائل تحته فليتامل (قوله وهو وغيره) عطف على الزركشى اى وبحث هو وغيره (قوله
نقص فساد الدين في الاصل) يتأمل (قوله لا بقول المتعاقدين) اى بالنسبة للظاهر فيحل النكاح
بعلمهما ذلك باطنا فيما يظهر ويؤيده ما باتى (قوله يقينا) متعلق باجتنبوا فقط على ما يدل عليه
الاقتصار في بيان المفهوم على قوله الاتى ولم يجتنبوا ولو احتمالا (قوله ويقبل ذلك) عطف على علم

والثاني بالنسبة للباطن (دخول قوما) اى اول آياتها (في ذلك الدين) اى دين موسى أو عيسى صلى الله على نبينا وعليهما وسلم (قبل
نسخه وتحريفه) او قبل نسخه وبعد تحريفه واجتنبوا المحرف يقينا لتمسكهم به حين كان حقا فالحل لفضيلة الدين وحدها ومن ثم
سمى صلى الله عليه وسلم هرقل واصحابه اهل الكتاب في كتابه اليهم مع انهم ليسوا اسرائيليين (وقيل بكفى) دخولهم بعد تحريفه وان لم
يجتنبوا المحرف اذا كان ذلك (قبل نسخه) لان الصحابة رضي الله عنهم تزوجوا منهم ولم يحشوا او الاصح المنع لبطلان فضيلة الدين بتحريفه
وخرج بعلم ما لوشك هل دخلا قبل التحريف او بعده او قبل النسخ او بعده فلاتحل منا نكحتهم ولا ذبا نكحتهم اخذ بالاحوط ويقبل ذلك

الذي ذكره و ذكرناه ما لو دخلوا بعد التحريف ولم يحتجبوا ولو احتملوا أو بعد النسخ كمن ثودا وتصر بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم وأتوا بعد بعثة عيسى بناء على الأصح أنها ناسخة الشريعة موسى صلى الله عليه وسلم وقيل أنها مخصصة لقوله تعالى ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم ولا دلالة فيه وإن انتصر له السبكي لاحتماله النسخ أيضا إلا يشترط في نسخ شريعة ما قبلها رفعها لجميع أحكامها وقول السبكي ينبغي الحل فيمن علم دخول أول أصولهم وشك هل هو قبل نسخ أو تحريف أو بعدهما قال ولا فإمن كتابي اليوم لا يعلم أنه اسراييلي إلا ويحتمل فيه ذلك فيؤدى الى أن لا نحل ذبايح أحد منهم اليوم (٣٢٤) ولأما كحتم بل ولا في زمن الصحابة كفي قريظة والتضير وقينقاع وطلب مني بالشام

منهم من الذبايح قايت لان يدهم على ذبيحتهم دليل شرعى ومنهم قولى محتسب بفتوى بعضهم ولا باس بالمنع وأما الفتوى به فحل واشتياه على من افق به اه ملخصا ضعيف على ان فيه مناقشات ليس هذا محل بسطه اما الاسرائيلية يقينا بالتواتر او بقول عدلين لا المتعاقدين كما مر بما فيه فتحل مطلقا لشرف نسبها ما لم يتيقن دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة تنسخه لسقوط فضيلته بنسخه وهى بعثة عيسى او نبينا ﷺ لا بعثة من بين موسى وعيسى لانهم كلهم ارسلوا بالنورا وزبور داود وقد مر انه حكم ومواعظ ولا يؤثرنا تمسكهم بالمحرف قبل النسخ لما ذكر واقضاء كلام الشيوخ ان الاسرائيلية ولو يهودية لانحرم إلا ان كان تهودا ولأصولها بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم مبنى على ما مر ان بعثة عيسى غير ناسخة وقد يجاب بمنع البناء بوجه بان شرفهم اقتضى ان لا

قوله يعلم اه سم (قوله الذى ذكره) أى المصنف فى قوله قبل نسخه الخ وقوله و ذكرناه أى فى قوله أو قبل نسخه و بعد تحريفه الخ وقوله ما لو دخلوا بعد التحريف الخ أى فلا تحل منا كحتم الخ اه ع ش (قوله او بعد النسخ الخ) عطف على بعد التحريف (قوله وقيل انها مخصصة) يعنى ناسخة للبعض لا للجميع الذى هو مراد الاصح كالا يخفى لاستحالة إرادة التخصيص حقيقة هنا الذى هو قصر العام على بعض افراده اه رشيدى (قوله ولا دلالة فيه) أى فى قوله تعالى ولا حل لكم الخ اه ع ش (قوله لاحتماله النسخ) أى للجميع (قوله ويحتمل فيه ذلك) أى الشك المذكور أو كون الدخول بعد النسخ والتحريف الأول أن يقول وفيه ذلك التردد (قوله وطلب الخ) ببناء المفعول وقوله منهم نائب فاعله (قوله دليل شرعى) أى على حل ذبايحهم (قوله ضعيف) خبر وقول السبكي (قوله ومنهم الخ) صيغة المضى يقينا اراد به ما يشمل الظن القوى بقرينة قوله او يقول عدلين نظير ما مر فى قول المصنف علم (قوله مطلقا) يعنى قوله ما لم يتيقن الخ (قوله ما لم يتيقن دخول الخ) بان علم دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى مغنى وشرح المنهج (قوله وزبور داود قدم الخ) استئناف يأتى (قوله ولا يؤثر هنا) أى فى الاسرائيلية يقينا اه ع ش (قوله لما ذكر) أى من شرف نسبها (قوله بان شرفهم) وقوله ان لا يحرموا الأولى فيهما الأفراد والتانيث (قوله فلا شبهة) لعله تفسير لقوله قطعا (قوله يعلم بما يأتى) الى قوله واستعمال دواء فى النهاية (قوله مما يأتى) أى انفا فى المتن (قوله أول المنتقلين الخ) أى فاعتبار الأول لان الغالب تبعية ابتائهم ولا احتراز عن دخول ما عدا الأول مثلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل أن شرط الحل دخول الأول بشرطه يقينا مطلقا أو احتمالا فى الاسرائيلية وتبعية من بينها أى المنكوحة وبينه أى الأب المذكور له أى لهذا الأب وجهل الحال فيه ولو فى غير الاسرائيلية فالحاصل ان الشرط عدم علم التبعية فليتامل سم على حج اه رشيدى (قوله لانها) أى الكتابية حيثئذ أى حين إذ دخل واحد عن آبائها بعد النسخ والتحريف (قوله بين من محل الخ) الظاهر تذكير الفعل (قوله وظاهره) لعل مرجع الضمير قوله ان يكنى فى تحريمها الخ وقوله لانها حيثئذ الخ عبارة النهاية وظاهره الخ بلا ضمير (قوله هنا) أى فى تحريم كتابية دخل واحد من آبائها الخ (قوله ثم) أى فى المتولدة بين من محل ومن تحرم (قوله وغيرها) الى قوله فان ابت فى المغنى (قوله لا شرا كهما) أى الكتابية والمسلمة المنكوحة حيثئذ (قوله كحليلة مسلمة الخ) عبارة المغنى ونجبر الزوجة المسلمة مسلمة كانت او كتابية وكذا الآية الى الحليل اجبارها على

(قوله أما الاسرائيلية يقينا) هذه مشكل مع قوله وأقول عدلين إلا ان أراد اليقين ولو حكما أو أراد به ما يشمل الظن القوى نظير ما قاله فى قول المصنف السابق علم (قوله بعد بعثة تنسخه) قال فى شرح المنهج بان علم دخوله فيه قبلها او شك وإن علم دخوله فيه بعد تحريفه او بعد بعثة لا تنسخه كبعثة من بين موسى وعيسى اه (قوله أول المنتقلين الخ) أى فاعتبار الأول لان الغالب تبعية اثباته ولا احتراز عن دخول ما عدا الأول مثلا قبل النسخ والتحريف فلا اعتبار به فيكون الحاصل ان شرط الحل دخول الأول بشرطه يقينا مطلقا أو احتمالا فى الاسرائيلية وتبعية من بينها أى المنكوحة وبينه أى الأب المذكور له او جهل الحال

يحرموا إلا بعد بعثة ناسخة قطعاً القوتها فلا شبهة بخلاف المحتملة وإن كان الأصح أنها ناسخة (تنبيه) يعلم مما يأتى من حرمة المتولدة غسل بين من محل ومن لا محل أن المراد بقولهم هنا فى الاسرائيلية وغيرها أول آبائها أول المنتقلين منهم وأنه يكنى فى تحريمها دخول واحد من آبائها بعد النسخ أو التحريف على ما مر وإن لم ينتقل أحد منهم غيره لانها حيثئذ صارت متولدة بين من محل ومن تحرم وظاهره أنه يكنى هنا بعض آبائها من جهة الام نظير ما يأتى ثم (والكتابية المنكوحة) الاسرائيلية وغيرها (كمسلمة) منكوحة (فى نفقة) وكسوة ومسكن (وقسم وطلاق) وغيرها ما عدا نكاح التوارث والحديثها لا شرا كهما فى الزوجية المقضية لذلك (ونجبر) كحليلة مسلمة أى لإجبارها (على غسل - يضرون فاس)

غسل الخ ويستبيح هذا الغسل الوطء وإن لم تنوهِ للضرورة اهـ (قوله عقب الانقطاع) متعلق بتجبر أو غسل في المتن (قوله وقضيته) أي التعليل (قوله نيتها) أي المكتاتية وقوله إذا اغتسلت اختياراً متعلق بشترط وسيدكر محترزه بقوله ولا يشترط في مكرهه الخ وقوله استباحة التمتع مفعول نيتها وقوله كغسل المجنونة الخ أي كاي شترط نية مباشر غسل المجنونة الخ (قوله والممتنعة) أي مسلمة كانت أو كافرة سم وكردى (قوله وخالف الخ) عبارة النهاية وإن خالف الخ (قوله نية الأولى) أي المكتاتية اهـ ع ش (قوله ولا يشترط) أي نية المجبر أو المجبرة استباحة التمتع فكان الأولى التانيث وقوله في مكرهه الخ أي في مغسلة بالاجبار لا بالاختيار (قوله مع عدم مباشرته) أي المجبر على الفعل أي الغسل (قوله أي غسلها) عبارة للمغنى أي تجبر المكتاتية على غسلها من الجنابة اهـ (قوله ولو فوراً) هو غاية في الاجبار والوجه الثاني أنه لا يجبرها إلا إذا طال زمن الجنابة اهـ رشيدى (قوله وشرب ما يسكر) إلى المتن في المغنى (قوله وإن اعتقدت الخ) عبارة للمغنى ومحل الخلاف في اجبار المكتاتية على ترك أكل لحم الخنزير إذا كانت تعتقد حله كالنصرانية فإن كانت تعتقد تحريمه كاليهودية منعها منه قطعاً (قوله ونحو بصل الخ) واكل ما يخاف منه حدوث المرض اهـ مغنى (قوله ولو بنحو ابط وظفر الخ) عبارة للمغنى وله اجبارها أي الزوجة مطلقاً ايضاً على التنظيف بالاستحداً وقلم الاظفار وازالة شعر الابط والاوساخ اذا تمحش شيء من ذلك وكذا ان لم يتفاحش اهـ (قوله وببحث استثناء الخ) معتداً خبره قوله لآتي فيه نظر (قوله استثناء مسح الخ) يعني استثناء ما اذا كان الحليل بمسوحاً مطلقاً أو كانت الحليلة زقماً الخ (قوله والوجه ما اطلناه) سئل العلامة حج عما اذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لتشمعه وكثرة اوساخه هل تكون ناشزة أم لا فاجاب بانها لا تكون ناشزة بذلك إذ كل تجبر المرأة على إزالة تجبره عليها الأخذ بما في البيان ان كل ما يتاذى به الإنسان تجب على الزوج إزالته اهـ أي حيث تاذت بذلك تاذيها لا يحتمل عادة ويؤخذ من ذلك جواب السؤال عن رجل ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان أخبر طبيباً انه يمدى أو تاذت به تاذيها لا يحتمل عادة لملازمته مع ذلك على عدم تنظيف ما بيده فلا تصير ناشزة بامتناعه وان لم يجبر بذلك ولازم على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما يتاذى به عادة وجب عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد نفرتها ومثل ذلك في هذا التفصيل القروح والسيالة ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعمل بقولها في ذلك بل بشهادة من يعرف حاله لكثرة عشره اهـ ع ش (قوله فيشوش عليه التمتع) أي ولو كان التمتع بعد انقضاء العدة وزوال الاحرام اهـ ع ش وبه يندفع اعتراض سم بما نصه قوله ولو بالنظر نية جواز نظر المعتدة عن شبهة وهو خلاف ما صرح به في باب العدة من انه يحرم نظرها ولو بلا شهوة اهـ (قول المتن وتجبر هي الخ) ويحرم عليه الاستمتاع بعضو متنجس اذا تولد منه تنجيس كما يحتمل الاذرعى وفي قدر ما يجبرها على الغسل من نحو اكل خنزير وجهان أو جهها مسجماً كولو غوغو كالزوج فيما ذكر السيد كما فهم بالأولى وليس له اجبار امته المحرسية أو الوثنية على الاسلام لان الرق اقادها الا مان من القتل اهـ نهاية زاد المغنى ولها منع المكتاتية من شرب ما يسكر وكذا من غيره ومن البيع والسكناس كما يمنع المسلمة من شرب النبيذ اذا كانت تعتقد ابا حته من القدر الذي يسكر وكذا من غيره ومن المساجد والجماعات اهـ (قوله ولو بمنعوه) أي وإن لم يظهر للنجاسة اثر من لون أو غيره اهـ ع ش (قوله يظهر ريحها الخ) اخرج ما لم يظهر فيه

عقب الانقطاع لتوقف حل الوطء عليه وقضيته ان الخفى لا يجبرها لكن الوجه ان له ذلك لان ذلك عنده احتياط فغايتها انه كالجنابة فان ابت غسلها وتشترط نيتها اذا اغتسلت اختياراً كمغسل المجنونة على المتمد والممتنعة استباحة التمتع وخالف في المجموع وفي موضع فجزم بعدم اشتراط نية الأولى للضرورة ولا يشترط في مكرهه على غسلها للضرورة مع عدم مباشرته للفعل (وكذا جنابة) أي غسلها ولو فوراً وإن كانت غير مكلفة (وترك اكل خنزير) وشرب ما يسكر وإن اعتقدت حله ونحو بصل نى، وإزالة وشخ وشعر ولو بنحو ابط وظفر ككل منفر عن كمال التمتع (في الاظهر) لما في مخالفة كل مما ذكر من الاستقذار وببحث استثناء مسح ورققاء، ومحبيرة ومن بعده شبهة أو احرام فلا يجبرها على نحو الغسل إذ لا تمتع فيه نظراً والوجه ما اطلناه لان دوام نجس الجنابة يورث قدراً في البدن فيشوش عليه التمتع ولو بالنظر (وتجبر هي ومسلمة على غسل ما نجس من اعضائها) وشيء من بدنها ولو بمنعوه عنه فيها يظهر لتوقف كمال التمتع على ذلك وغسل نجاسة ملبوس ظهر ريحها ولو نهاه على عدم

ليس نجس او ذى ربح كره وخروج ولو لمسجد او كنيسة واستعمال دوام يمنع الحبل والقاموا فساد نطفة استقرت في الرحم لحرمة ولو قبل تخلقها على الوجه كما مروى على فعل ما اعتاده منها حال التمتع بما يدعو اليه ويرغب فيه اخذ من جعلهم اعراضها وعبوسها بعد لطفها وطلاقة وجهها اماره نشوز به يعلم ان اطلاق بعضهم وجوب ذلك من غير نظر لا اعتبارا بعدمه غير صحيح وظاهر ان الكلام في غير مكره ككلام حال جماع فقد سئل الشافعى رضى الله عنه عن ذلك فقال لا خير فيه حينئذ يؤيد ما ذكرته ولا نقل بعضهم عن الجمهور ان عليها رافع فخذوها والتحرك له واختار بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء دون التحرك وبعضهم وجوب به ايضا لكن ان طلبه وبعضهم وجوب به لمريض وهم فقط وهو اوجه ولو توقف على استعمالها عليه لحرمة مرض (٣٣٦) اضطره للاستلقاء لم يبعد وجوبه ايضا (وتحرم متولدة من وثني) او مجوسى وان علا

(وكتاية) جز ما لان الانساب

الى الاب وهو لا تحل منا كحته

(وكذا عكسه) فتحرم

متولدة من كتابى ونحو وثنية

(فى الاظهر) تغليباً للتحريم

الا ان بلغت واختارت دين

الكتابى منهما كما حكاها

عن النص واقراء لا استقلالها

حينئذ وهو المعتمد وان

جزم الرافعى فى موضع آخر

بتحريمها واعتمده الاسنوى

وجه تخصيص الخلاف

بالثانية ان تبعية الاب

اقوى فحرمت الاولي قطعا

درن الثانية على قول ومر

اول النجاسة ما يعلم منه حكم

المتولدة بين آدمى وغيره

(وان خالفت السامرة

اليهود) وهم طائفة منهم

اصلهم السامرى عابد

العجل (والصابئون) من

صبا اذ ارجع (النصارى)

وهم طائفة منهم (فى اصل

دينهم) ولو احتملا كان نفوا

الصانع او عبدوا كوكبا

قال الرافعى فى الصابئة او

عبدوا الكواكب السبعة

وعليه فهو لا ينافى ما يأتى فى

الصابئة الاقدمين لاحتمال

ذلك ولا يبعد جبرها حينئذ ايضا اذا خشى عند التمتع التلوث من رطب قد يتفق اه سم (قوله ليس نجس) عبارة المغنى لبس جلد الميتة قبل دباغها (قوله استقرت فى الرحم) عبر فى باب العدة باستقرار النطفة فى الرحم واخذها فى مبادئ التخلق اه سم (قوله كما مر) اى فى اوائل باب النكاح (قوله وبه يعلم) اى بقوله اخذ من جعلهم الخ (قوله ما ذكرته او لا) اى قوله وعلى فعل ما اعتاده (قوله وبعضهم وجوبه) اى التحرك او يحتمل اى الرفع (قوله لمريض وهم) قد يقال ان توقف عليه الوطء فظاهر والا فحل تامل وحينئذ فالضابط ان كل ما يتوقف عليه الوطء من رفع فخذ وتحرك واستعلاء يجب وما لا فلا ويحتمل وجوب ما يتوقف عليه كمال التمتع وان لم يتوقف عليه اصله يؤيده ما مر فتدبر ولو قيل ما يتوقف عليه اصل التمتع يجب مطلقا وما يتوقف عليه كماله كتحريك يجب ان طلبه والا فلا لم يبعدها سيد عمر (قوله الا ان بلغت الخ) راجع لما قبل وكذا ايضا (قوله وهو المعتمد) وقال المغنى وخلافه لنهاية (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر اه سم (قوله ومرارا) النجاسة ما يعلم منه حكم المتولدة الخ قال هناك ما حاصله ان المتولد بين آدمى او آدمية ومغاض لا يحل منا كحته ولو لم يكن هو مثله وان استويا فى الدين وان له ولو طى آدمى بهيمة فولدها لآدمى مملوك لما لكها ولا يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى اه سم اختصارا (قوله وهم طائفة) الى قول المتن ولو تهود فى النهاية الا قوله قال الرافعى الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى (قوله ولو احتملا) فلا بد من العلم بموافقتهم فى اصله اه سم ولعل المراد بالعلم هنا نظير ما مر فى الصابئة فى الغير الاسرائيلية ما يشمل الظن القوى (قوله لاحتمال موافقة هؤلاء) اى الصابئة من النصارى لا ولئك اى للصابئة الاقدمين فى عبادة الكواكب السبعة (قوله ما لم تكفرهم اليهود والنصارى) اى على التوزيع اه رشيدى (قوله كبتدعة الخ) تعليل للبتن (قوله مطلقا) لعله اراد به وان كان ما ذكر من عبادتهم الكواكب السبعة واضافتهم الآثار اليها احتمالا (قوله لما استغنى الفقهاء فيهم) اى وفيمن وافقهم من صابئة النصارى منهم اه غش (قوله فتركهم) اى قائله قديم اه مغنى (قوله اى تنصر) الى الباب فى النهاية الا قوله ومصلحة الى المتن وقوله وان اقتضى الى المتن (قوله كما يصرح به) اى بقوله او دارنا (قوله

قد يتفق (قوله استقرت فى الرحم) عبر فى باب العدة باستقرار النطفة فى الرحم واخذها فى مبادئ التخلق (قوله واعتمده الاسنوى) وهو الوجه شرح مر (قوله ومرارا) النجاسة ما يعلم منه الخ قال هناك فى آدمى متولد بين آدمى او آدمية ومغاض لميل الاسنوى الى عدم حل منا كحته وجزم به غيره لان فى احدا صلبه ما لا يحل رجلا كان او امراة وان هو مثله ان استويا فى الدين ثم قال ولو طى آدمى بهيمة فولدها لآدمى مملوك لما لكها اه وذكر ايضا ما نصه قال بعضهم ويبعد ان يلحق نسبه بنسب الواطى حتى يرثه انتهى والوجه عدم اللحق لان شرط حل الوطء واقترانه بشبهة الواطى وهما منتفیان هنا واطال فى ذلك بما ينبغي مراجعته واستحضاره انتهى (قوله ولو احتملا) فلا بد من العلم بموافقتهم فى اصله

موافقة هؤلاء ولئك (حر من) كالمتردين لخروجهم عن ملتهم الى نحو راي القدماء الآتى (والا) بخالفوهم فى ذلك والا بان وافقوهم فيه يقينا وانما خالفوهم فى الفروع (فلا) بحر من ان وجدت فيهم الشروط السابقة ما لم تكفرهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتنا وقد تطلق الصابئة ايضا على قوم اقدم من النصارى كانوا فى زمن ابراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم منسوبين لصابى عم نوح صلى الله عليه وسلم يعبدون الكواكب السبعة ويضيفون الآثار اليها ويزعمون ان الفلك حى ناطق وليسوا بما نحن فيه اذ لا تحل منا كحتهم ولا ذبايحهم مطلقا ولا يقرون بجزية ومن ثم افتى الاصطخرى والحاملى القاهر بقتلهم لما استغنى الفقهاء فيهم فبدلوا له ما لا كثير اتركهم (ولو تهود نصرانى او عكسه) اى تنصر يهودى فى دار الحرب او دارنا كما يصرح به كلامهم ومصلحة قبول الجزية بعد الا تتقال بدار الحرب الذى زعمه الزركشى

لا نظر اليها والا لا قرا اذا طلبها وان انتقل بدارنا (لم يقر في الاظهر) لانه اقر بطلان ما انتقل عنه وكان مقر ابطلان ما انتقل اليه فلم يقر كسمل ارتد وقضيته ان من انتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس مرادنا كما هو ظاهر لاننا نعتبر اعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطن والتعليل المذكور انما هو للغالب فلا مفهوم له (فان كانت) المنتقلة (امراة لم تحل لمسلم) (٣٢٧) لانها لا تقر كالمتردة (وان كانت) المنتقلة

(منكوحته) اى المسلم ومثله كافر لا يرى حل المنتقلة (فكردة مسلمة) فتتجزز الفرقة قبل الوطء وكذا بعده ان لم تسلم قبل انقضاء العدة (ولا يقبل منه الا الاسلام) ان لم يكن له امان فنقتله ان ظفرنا به والا بلغ مامنه وفاء بامانه (وفي قول) لا يقبل منه الا الاسلام (او دينه الاول) لانه كان مقرا عليه وليس المراد انه يطلب منه احدهما اذا طالب الكفر كفر بل انه يطلب بالاسلام عينا فان ابي ورجع لدينه الاول لم يتعرض له وقبلي المراد ذلك ولا طلب فيه للكفر لانه اخبار عن الحكم الشرعى كما يطلب بالاسلام او الجزية (ولو توثن) كتابي (لم يقر) لما مر (وفيما يقبل) منه (القولان) المذكور ان اظهرهما تعين الاسلام فان ابي فكما مر (ولو تهود وثني او تنصر لم يقر) لذلك (ويتعين الاسلام كسمل ارتد) ولم يجرهنا القولان لان المنتقل عنه ادون فان ابي فكما مر ايضا على الوجه وان اقتضى كلامهم قتله مطلقا تغليبا لحقن الدم ووفاء بالامان ان كان له

والا لا قرا (الخ) ويظهر بتامل كلام الزركشى الاقنى عن النهاية انه لا يقوم عليه اى الزركشى فانه يقول باقراره فيما ذكر (قوله اذا طلبها) اى الجزية وقبولها منه (قوله وقضيته) اى التعليل اى ما تضمنه من قوله وكان مقرا (الخ) قول المتن فان كانت) الاولى اسقاط تاء الثانية (قوله المنتقلة) اى من النصرانية الى اليهودية او بالعكس (قوله فتتجزز الفرقة) الى قوله وقيل المراد فى المغنى (قوله قبل الوطء) اى ووصول منى محترم فى فرجها مغنى وشرح المنهج (قول المتن منه) اى من انتقل من دين النصرانية الى دين اليهودية او بالعكس (قوله فنقتله ان ظفرنا به) اى يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز لمن عليه اه شيخنا الزبائى وهذا فى الذكر وقياسه فى المرأة انها لا تقتل ولكن ترقى بجر دال استيلاء عليها كسائر الحريات ولا ينافيه قوله قبل لانها لا تقر كالمتردة لجواز ان يريدناها لا تقر بالجزية قاله عس ولا يخفى ما فيه اذ كلامهم كالصريح فى تعين القتل بل كلام الاذرى الاقنى انما صريح فيه وايضا قوله لجواز ان يريدناها ظاهر المنع ولذلك عقب الحلى ما مر عن الزبائى بما نصه وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضربنا عليه الرق او مننا عليه اه وقال سمل قوله والا بلغ مامنه قال فى شرح الروض ثم هو حربى وان ظفرنا به قتلناه اه واقتضاه على القتل يفهم انه لا يكفى ارقاقه ويوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قفناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع اه (قول المتن وفى قول الخ) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال اما لو تهود نصرانى بدار الحرب ثم جاء وقيل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم اه نهاية ومرانفاى الشارح ما يوافقهم واعتمد المغنى ما قاله الزركشى (قوله كما يطلب بالاسلام الخ) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طلب الرجوع لدينه الاول اه سم (قوله كتابي) الى التتمة فى المغنى الا قوله نعم يعزى (قوله كتابي) اى او بجوسى اه معنى (قوله لما مر) اى فى شرح لم يقر فى الاظهر (قوله اظهرهما تعين الاسلام) فان كان امرأة تحت مسلم فكردة مسلمة فلما ياتي اه معنى (قوله فكما مر) اى انفاى قوله ان لم يكن له امان الخ (قوله على الوجه) فى الاصل على الاول فليحذر اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان له امان او لا (قوله تغليبا الخ) راجع لما قبل الغاية (قوله وزعم الزركشى كالاذرى انه الخ) عبارة لاذعى عقب قول المصنف كسمل ارتد نصها هذا الكلام يقتضى انه ان لم يسلم قتلناه كالمتردة الوجه ان يكون حاله كما قبل الانتقال حتى لو كان له امان لم يتغير حكمه بذلك وان كان حربيا لا امان له قتل الا ان يسلم وهذا واضح انتهت اه رشيدى (قوله وان وقع منه) اى من الوثنى ذلك اى الانتقال الى اليهودية او النصرانية (قوله بعيد من كلام الخ) اقول ويحمل قولهما لم يتغير حكمه الخ على

(قوله لا يرى حل المنتقلة) قال فى شرح الروض فان رأى نكاحها اقر رناها انتهى (قوله والا) اى بان كان له امان بلغ مامنه وفاء بامانه قال فى شرح الروض ثم هو حربى ان ظفرنا به قتلناه انتهى واقتضاه على القتل يفهم انه لا يكفى ارقاقه ويوجه بان ترك قتله يتضمن قبول غير الاسلام منه واقراره عليه مع انه لا يقبل منه ذلك وعلى هذا فلور قفناه فهل نقول لا يثبت الرق او نقول يثبت لكن لا بد معه من قتله ان لم يسلم فيه نظر فليراجع (قوله كما يطلب بالاسلام او الجزية) ويفرق على الاول بان طلب الجزية ليس طاب نفس الكفر بخلاف طاب الرجوع لدينه الاول (قوله كما يطلب بالاسلام او الجزية) وقول الزركشى ويظهر ان عدم قبول غير الاسلام فيما بعد عقد الجزية اى قبل الانتقال اما لو تهود نصرانى بدار الحرب ثم جاءنا وقبل الجزية فانه يقر لمصلحة قبولها بخلاف لكلامهم شرح مر

والفرق بينه وبين مسلم ارتد ظاهر وزعم الزركشى كالاذرى انه يبق على حكمه وان وقع منه ذلك بعيد من كلامهم والمعنى كما هو ظاهر (ولا تحل متردة لاحد) مسلم لا هدارها وكافر لعلاقة الاسلام ومترد لا هداره ايضا (ولو ارتد زوجان) معا (او احدهما قبل دخول) اى وطء او وصول منى محترم لفرجها (تتجزز الفرقة) لان النكاح لم يتأكد لفقد غاية (او) ارتدا او احدهما

(بعده وقت) الفرقة كطلاق وظهار (٣٢٨) وإيلا (فان جمعهما الاسلام في العدة دام النكاح) بينهما لما كده ونفذ ما ذكر (والا

فالفرقة) بينهما حاصل (من) حين (الردة) منهما او من احدهما ولا ينفذ ما ذكر (ويحرم الوطء في) مدة (التوقف) لتزول ملك النكاح اشرافه على الزوال (ولاحد) فيه لشبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت له عدة نعم يعزف ليس له في زمن التوقف نكاح نحو اختها (تنمة) من قال لزوجته يا كافرة مريدا حقيقة الكفر جرى فيها ما تقرر في الردة او الشتم فلا وكذا ان لم يرد شيئا لاصل بقاء العصمة وجريان ذلك للشتم كثيرا مراد به كفر نعمة الزوج

(باب نكاح المشرک) هو هنا الكافر على ملة اى كان وقد يطلق على مقابل الكتابي كافي اول سورة لم يكن وقد يستعمل معه كالفقير مع المسكين لو (اسلم) كتابي او غيره كجوسي او وثي (وتحت كتابية) حرة يحل له نكاحها ابتداء او امة وعقت في العدة او اسلمت فيها وهو ممن يحل له نكاح الامة كما يعلم بماياتي (دام نكاحه) اجماعا (او) اسلم وتحت كتابية لا تحل او (وثنية او مجوسية) مثلا (فتخلف) عنه بان لم تسلم معه (قبل دخول) او استدخال ما محترم (تنجزت

بقاء امانه وعدم جواز قتله حالا بل يبلغ ما منه ثم بعد ذلك هو حربي ان ظفر نابه قتلناه يرتفع الخلاف فتأمل بالا نصاب (قول المتن بعده) اى الدخول او ما في معناه اه معنى (قوله كطلاق وظهار وإيلا) اى ارقعت في الردة فاهما موقوفة اه سيد عمر (قول المتن فان جمعهما الاسلام) اى بان اتفق عدم قتلها حتى اسلمنا وليس المراد كما هو ظاهر انه يؤخر قتلها لينظر هل تعردان الى الاسلام قبل انقضاء العدة ولا اه عرش (قوله ونفذ ما ذكر) اى نحو الطلاق اه سيد عمر (قوله وجبت له عدة) وهما عدتان من شخص واحد كما لو طلق زوجته ووطئها في العدة ولها مهر مثل فان جمعهما الاسلام في العدة فالنص هنا السقوط وفي الرجعية اذا وطئها ثم راجعها لم يسقط اه معنى (قوله نكاح نحو اختها) عبارة المغنى ان ينكح اختها ولا اربعاء واهوا ولا ان ينكح امة لاحتمال اسلامها اه (قوله جرى فيها ما تقرر الخ) وفي الروضة والشرح انه لو كان تحت مسلبة وكافرة غير مدخول بها فقال للسلبة ارتددت وللذمية اسلمت فانكرت ارتفع نكاحهما بزعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة زعمه فان كان بعد الدخول اى بهما وقف النكاح الى انقضاء العدة اية اقول الامر بالتوقف في الذمية واضح لانها مستمرة لانكارها ما ادعاه وذلك يقتضى دوام ردتها باعتقاده واما في المسلبة فجعل تأمل لانها بانكار الردة واعترافها بالاسلام - زال حكم الردة حتى زعمه وانما اثر فيها قبل الدخول مطبقا لان طر بان الردة يبطل النكاح وان لم يستمر وقى بحجاب بانه لا بد من التلفظ بالشهادتين فلا يكفي انكار الردة والاعتراف بالاسلام والفرض انهما لم تات بهما اه سيد عمر (قوله وكذا ان لم يرد شيئا) فيه منافاة لما نقله الشيخان في الردة عن المتولي واقراء فانه يقتضى التكفير في صورة الاطلاق فان تم ما هنا كان مقيدا لما هناك وعليه فهل يلحق بها من في معناها من نحو مولى وقت يتأمل اه سيد عمر (قوله مراد به كفر نعمة الزوج) اى او نحوه

(باب نكاح المشرک)

(هو هنا) الى قول المتن واسلمت في المغنى الا قوله اامة الى المتن والى قوله نعم لو اسلمت في النهاية الا قوله فان قلت الى المتن (قوله على اى ملة كان) اى كتابيا كان او لا اه معنى (قوله وقد يستعمل معه الخ) عبارة المغنى ولذا قال البلقي ان المشرک والسكتاني كما يقول اصحابنا في الفقير والمسكين ان جمع بينهما في اللفظ اختلاف مدلولهما وان اقتصر على احدهما تناول الاخر اه وهى لسلمتها عما يوهمه تعبير الشارح والنهاية من ان ذلك استعمال ثالث احسن (قوله كالفقير مع المسكين) لعل المراد انه حيث اطلق المشرک شمل السكتاني كافي الترجمة اما شمول السكتاني عند اطلاقه لفقير السكتاني فلا يخفى بعده اه رشيدى (قوله يحل له الخ) اى لوجود شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله اامة) اى كتابية كما يفيد العطف على حرة اه سم (قوله مما ياتي) اى في الفصل الاتي (قوله كتابية لا تحل) اى لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق اه سم (قوله واستدخال الخ) عبر المغنى بالواو بدل او (قوله لما مر في الردة) اى من قوله لان النكاح لم يتا كذا الخ (قوله لانقضائها) اللام بمعنى الى (قوله وان قارنه) اى الانقضاء اه عرش واستشكل

(قوله ونفذ ما ذكر) اى من الطلاق وغيره (جرى فيها ما تقرر في الردة) وفي الروضة والشرح قبيل الصداق عن فتاوى البغرى انه لو كان تحت مسلبة وكافرة غير مدخول بها فقال للسلبة ارتددت ولذمية اسلمت فانكرت ارتفع نكاحهما بزعمه لان الذمية صارت بانكارها مرتدة زعمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة شرح مر

(باب نكاح المشرک)

(قوله يحل له) اى وجود شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله اامة) السياق قيدها بالكتابية اعطاه على حرة (قوله اامة رعتت في العدة) واسلمت لهما الخ هذا يخالف ما فاده كلام الروض وشرحه الاتي (قوله لا تحل) اى لفقد شرط حلها السابق في الفصل السابق (قوله وان قارنه اسلامها) اعلم

الفرقة) بينهما لما مر في الردة (او) تخلف (بعده) اى الدخول او نحوه (واسلمت في العدة دام نكاحه) اجماعا الا ما شذبه
الخنخي (والا) تسلم فيها بل اصررت لانقضائها وان قارنه اسلامها كما اقتضاه كلامهم تغليبها للانع (فالفرقة) بينهما حاصل

(من) حين (إسلامه) (ولو أسلمت) (زوجة كافر صر) (وأكفره كتابيا كان أو غيره) (فكمكسه) المذكور فان قبل نحو وطء تنجزت الفرة أو بعده واسلم في العدة دام نكاحه وإلا فالفرقة من حين إسلامها فان قلت علم ما تقرران هذا نظير لما قبله لا عكس له قلت ممنوع باطلا فله بل هو عكس في التصور لأن ذاك أسلم وتخلفت وهذه أسلمت وتخلف وفي الحكم من حيث أن الفرقة ثم نشأت عن تخلفها وهنا نشأت عن تخلفها وهي فيهما فرقة فستخ لا طلاق لأنها بغير اختيارهما (ولو أسلمها معا) قبل وطء أو بعده (دام النكاح) بينهما إجماعا على أي كفر كانا ولتساويهما في الإسلام المناسب للتقرير فارق هذا ما لو ارتداهما (والمعية) في (٣٢٩) الإسلام إنما تعتبر (باخر اللفظ) المحصل له لأن المدار في حصوله عليه

دون أوله ووسطه وظاهر أن هذا يجري في غير هذا المحل فلو شرع في كلمة الشهادة فوات مورثه بعد أولها وقبل آخرها لم يرثه وكان قياس ما مر في الصلاة من أنه يتبين بالرادخوله فيها من حين النطق بالهمزة أن يقال بالتبين هنا إلا أن يفرق بأن التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التبين ضروريا ثم وأما هنا فكلمة الشهادة خارجة عن ماهية الإسلام فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح لأن المحصل هو تمامها لا ما قبله من اجزائها والإسلام بالنية كاستقلالها فما ذكر نعم لو أسلمت بالغة عاقلة مع أي الطفل أو المجنون قبل نحو الوطء دام النكاح كما اقتضاه كلامهما بناء على ما صححه أن العلة الشرعية تقارن معلولها فترتب إسلامه على الإسلام أي لا يقتضي تقدما وتأخرا بالزمان وقال جمع منهم البغوي تتمتع الفرقة ببناء

سم والسيد عمر تصور المقارنة راجعها (قوله من حين إسلامه) فليزوج حالاً نحو أختها اه عش (قوله زوجة كافر) أي مطاقتا كناية كانت أو غيرها اه عش (قوله نحو وطء) أي من استدخل المني المحرم (قوله من حين إسلامها) أي فتزوج حالاً (قوله فان قلت الخ) فيه ما لا يخفى على ذي فطرة سليمة إذا لمفهوم من كلام المصنف أن ما ذكر نظير لما قبله في الحكم وعكس في التصور ثم رأيت في كلام المحمدي ما يوافق اه سيد عمر بخذف (قوله فرقة فسخ) أي فلا ينقص عدد الطلاق اه عش (قوله ولتساويهما) متعلق بقوله فارق الخ (قوله ما لو ارتداهما) أي حيث فصل فيه بأنه ان كان قبل الدخول تنجزت الفرقة أو بعده وقفت الخ (قوله المحصل له الخ) عبارة المغنى الذي يصير به مسلمة بان يقرن آخر كلمة من إسلامه باخر كلمة من إسلامها سواء أوقع أول حرف من لفظهما معا ام لا وإسلام أبوي الصغيرين والمجنوزين أو أحدهما كإسلام الزوجين أو أحدهما اه (قوله فوات مورثه) أي المسلم أمام مورثه الكافر فيرثه لأنه مات قبل إسلامه اه عش (قوله عن ماهية الإسلام) وهي التصديق بالقلب اه عش (قوله لا ما قبله الخ) أي قبل النام (قوله فترتب إسلامه) أي الزوج الطفل أو المجنون (قوله وقال جمع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله فهو) أي إسلام الزوج (قوله بأنه ان كان الخ) غرض البلقيني بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البغوي ولو سلم فقوله لم يحتاج لهذا التوجيه بدفع بأن عدم الاحتياج لا يقتضي الرد اه سم (قوله لان الشارع نزل الخ) حاصله أن تأخر الحكم بالإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضي تأخر المحكوم به أيضا بل إذا صار الأصل مسلما حكم بالإسلام الفرع مع إسلامه زمانا اه سم (قوله زعمه) أي البلقيني (قوله لان المدار فيه على التقدم الخ) يتأمل معنى هذا الكلام وقوله لكونه محسوسا ليس كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتأخر به ليس محسوسا اه سم ويمكن أن يقال إن ضميرى فيه وكونه للمحكم (قوله لكونه الخ) علة لكون المدار فيه على التقدم الخ

أن إسلامها قد يقارن آخر جزء من العدة بحيث لا يتأخر آخره عظم الإسلام عن آخر جزء منها وقد يعقب آخر جزء منها بلا فاصل فان أراد المعنى الأول فليس بظاهر أو الثاني فهو ظاهر لكن ليس فيه تعارض مقتض ومافع حتى يغلب المانع فليتأمل (قوله لا عكس له) فيه أدنى شيء لأن المصنف لم يجعل هذا عكسا لما قبله بل شبه العكس وإن لزم منه ما قاله (قوله ولتساويهما) عطف على إجماعا (قوله لان المحصل هو تمامها الخ) ان أراد أن تمامها وحده محصل ولا مدخل لما قبله فهو ممنوع منها ظاهرا وإلا لزم حصول الإسلام إذ اتى بآخرها دون أولها وإن أراد التوقف على التمام مع مدخلية ما قبله فهذا لا يدل على عدم الصحة فليتأمل هذا ويمكن أن يفرق بأن الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير وفي الإسلام بالا عتراف معنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف إلا بالتام إذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معناها فتأمل (قوله وقال جمع الخ) اعتمده مر (قوله لم يحتاج لهذا التوجيه) عدم الاحتياج لا يقتضي رده وغرض البلقيني بما ذكره توجيه التقدم الذي علل به البغوي والحاصل أن تأخر الحكم بالإسلام الفرع عن الإسلام الأصل لا يقتضي تأخر المحكوم به أيضا بل إذا صار الأصل مسلما حكم بالإسلام الفرع مع إسلامه زمانا (قوله لكونه محسوسا) ليس

(٤٢) — شرواني وابن قاسم — سابع) على تقدمها واختاره السبكي ووجهه البلقيني ومن تبعه بعدم مقارنة إسلامه لإسلامها لأن إسلامه إنما يقع عقب إسلام أبيه فهو عقب إسلامه لأن الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم بالولد بالإسلام حتى يصير الأب مسلما ولك رده بأنه ان كان بنى كلامه على ما بناء عليه البغوي وغيره من تقدم العلة بالزمان لم يحتاج لهذا التوجيه وإن بناء على الاصحاح أن العلة تقارن معلولها لم يصح هذا التوجيه لأن الشارع نزل نطق المتبوع بالإسلام منزلة لنطق التابع به فكان نطقهما وقع في زمان واحد حينئذ اندفع زعمه أن إسلامه لم يقارن إسلامها وقوله لان الحكم للتابع إلى آخره لا يفيد هنا لأن المدار فيه على التقدم والتأخر بالزمان لكونه محسوسا

لا بالرتبة لانه امر عقلي لا يناسب هنا فتأمل له قال البغوي ويبطل أيضا ان أسلمت عقب إسلام الأب لان إسلامها قولي وإسلامه حكمي وهو أسرع فيكون إسلامه متقدما على إسلامها ويأتي ذلك في إسلام أبيهما معه (قائدة) ورد انه صلى الله عليه وسلم زوج بنته زينب رضي الله عنها لابي العاص ابن الربيع رضي الله عنه قبل البعثة ولا إشكال فيه لانه حينئذ لا يحكم عليه بالإسلام ولا كفر والعقد لا يوصف بحل ولا حرمة ثم بعد البعثة كان كافرا ولم تبين منه بانقضائه لان (٣٣٠) تحريم نكاح الكافر بالمسلمة إنما نزل بعد الهجرة بل استمرت معزولة عنه الى الهجرة

صلى الله عليه وسلم

فهاجرت معه واستمرت كذلك حتى نزلت آية تحريم المسلمات على المشركين بعد صلح الحديبية سنة ست حينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها فلم يلبث حتى جاء واطهر إسلامه فردها صلى الله عليه وسلم له بنكاحها الاول لانه ليس بين إسلامه وتوقف نكاحها على انقضاء العدة الا اليسير وبما تقر في هذه القضية يعلم ان جميع ما فيها موافق لمذهبنا لا يرد عليه منها شيء خلافا لمن زعم فيها اشياء لم تثبت ثم اوردها علينا (وحيث ادمننا النكاح لا تضره مقارنة العقد) اي عقد النكاح الواقع في الكفر (المفسد) من مفسدات النكاح (هو زائل عند الاسلام) لان الشروط لما الغي اعتبارها حال نكاح الكافر رخصة لكون جمع من الصحابة أسلموا أو أفروا النبي صلى الله عليه وسلم بل وأمر من أسلم على اختين ان يختار احداهما وعلى عشر ان يختار

(قوله لا بالرتبة) عطف على الزمان (قوله لا يناسب هنا) أي الإسلام في المحكوم به وقوله لانه الخ أي التقدم والتاخر بالرتبة (قوله ويبطل) الى الفائدة في النهاية وكذا في المغني الا قوله ويأتي ذلك الخ (قوله ويبطل) أي النكاح (قوله ان أسلمت الخ) أي البالغة العاقلة قبل نحو الوطء (قوله في إسلام أبيها) أي إسلام أبي الزوجة الطفل أو المجنونة قبل نحو الوطء وقوله معه أي الزوج البالغ العاقل أي أو عقب إسلامه (قوله حينئذ) أي قبل البعثة (قوله والعقد) أي وان العقد حينئذ (قوله فهاجرت معه) اقول القصة الشهيرة في كتب السير في أسر أبي العاص قبل إسلامه مصرحة بتاخر هجرتها عن هجرته صلى الله عليه وسلم فلم يراجع ثم رايت قال المحشي لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه صلى الله عليه وسلم هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير اه سيد عمر (قوله أي عقد النكاح) الى قوله ويظهر في النهاية وكذا في المغني الا قوله لكون جمع الى وجب (قوله أي عقد النكاح الخ) اي واعتقدوا صحته اه مغني (قوله لكون جمع الخ) دليل للالغاء (قوله وجب الخ) جواب لما (قوله اعتبارها الخ) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل في امثلة المصنف يظهر إشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط اه سم (قوله فلا تقرير) بل يرتفع النكاح نهاية ومعنى (قول المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي يحتاج اليه لئلا يرد مالو زال المفسد المقارن للعقد قبل الإسلام وليكن طر اقبل الإسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه اه كما لمطلقة ثلاثا لظهور ان قوله وكانت الخ ليس مجرد التأكيد والايضاح للاحتراز ايضا اه سم بحذف (قوله أي يحل له ابتداء نكاحها الخ) ويكتفي بالحل في بعض المذاهب كما ذكره الجرجاني نهاية ومعنى (قوله ما قبله) أي من قوله لمفسد هو زائل الخ (قوله المقارن) الى قوله وبهذا يفرق في المغني الا قوله فالضابط الى المتن والى قول المتن ونكاح الكفار في

كذلك بل كل من الزمان والتقدم والتاخر به ليس محسوسا (قوله لا يناسب هنا) لم ذلك (قوله ويبطل ايضا) كذا مر (قوله فهاجرت معه صلى الله عليه وسلم) لعل المراد المعية المطلقة بمعنى انها هاجرت كما انه هاجر والا فهي لم تكن معه حين هجرته كما يعلم من السير (قوله في المتن لمفسد هو زائل عند الاسلام) كان المراد بالمفسد هنا وفي قوله وكانت بحيث تحل له الان اي لعدم مفسد حينئذ ما عدا ووصاف الكفر لقوله في اول الباب فيما اذا كانت وثنية او مجوسية او بعدة واسلمت في العدة دام نكاحه مع ان وصف المجوسية والوثنية مانع من النكاح ومفسد له وقد بقي الى اسلام الزوج ويفارق بقاء نحو العدة والمحرمية واللعان والطلاق ثلاثا بان هذه الامور مانعة مطلقا وجنس الكفر غير مانع في الجملة (قوله وجب اعتبارها حال) انظر كيف يتحقق اعتبارها في ذلك الحال وكيف يصدق تحقق الشروط حينئذ فليتأمل في امثلة المصنف يظهر اشكال هذا الكلام الا ان يريد بالشروط انتفاء الموانع فقط وفيه تأمل فليتأمل (قوله في المتن وكانت بحيث تحل له الان) قال شيخنا الشهاب البرلسي قلت قول المنهاج المذكور يحتاج اليه لئلا يرد مالو زال المفسد المقارن للعقد قبل الإسلام وليكن طر اقبل الإسلام مؤبد بتحريم من رضاع ونحوه فهذا خارج بقوله وكانت بحيث تحل له الان نعم يرد عليه مالو زال قبل المفسد الاسلام وطرا مانع من الحل لا يقتضي تايد التحريم كددة عن وطء شبهة مثلا عرضت بعد زوال المفسد الذي قارن العقد وحصل الاسلام فيها فان النكاح يدوم فيما يظهر مع صدق انها لا تحل له الان اه واقول ويمكن ان يجاب بان قوله وكذا لو قارن الاسلام عدة

أربع او وجب اعتبارها حال التزام احكامنا بالاسلام لئلا يخلو العقد عن شرط في الحالين معانهم ان اعتقدوا الفساد المفسد النهاية الزائل فلا تقر به ويظهر فيه الاختلاف بين قوم الزوج والزوجة اعتبارا لاول اخذنا مأمرا واول باب موانع النكاح (وكانت بحيث تحل له الان) أي يحل له ابتداء نكاحها وقت الاسلام قيل لا حاجة لهذا لانه احتراز به عن مسألة الحرية والامة الآتية وهي معلومة بما قبله لان المفسد فيها وهو عدم الحاجة لنكاح الامة لم يزل عند الاسلام واجيب بانه ذكر تأكيدوا ايضا اح (وان في المفسد) المقارن لمفسد الكفر

إلى وقت إسلام أحدهما بحيث كانت محرمة عليه وقته كنكاح محرم وملاعنة وطلقة ثلاثا قبل تحليل (الانسكاح) بينهما لا متنازع ابتداء حينئذ إذا تقرر ذلك (فيقر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه لحل نكاحها الآن فالضابط أن تكون الآن بحيث يحل ابتداء نكاحها مع تقدم ما تسمى به زوجة عندهم (و) يقر على نكاح وقع (في عدة) للغير سواء عدة الشبهة (٣٣١) وغيرها (هي منقضية عند الإسلام)

بمخلافها إذا بقيت لما تقرر (و) يقر على غصب حربى أو ذى حرية أن اعتقدوه نكاحا وعلى نكاح (مؤقت) أن اعتقدوه مؤبدا (إلغاء) لذكر الوقت بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتا فانهم لا يقرون عليه وإن أسلموا قبل تمام المدة لأن بعدها لا نكاح في اعتقادهم وقبلها يعتقدونه مؤقتا ومثله لا يحل ابتداؤه وبهذا يفرق بين هذا والتفصيل في شرط الخيار وفي النكاح في العدة بين بقاء المدة والعدة فلا يقرون وانقضائهما فيقرون وحاصله أن بعدها هنا لا نكاح في اعتقادهم بخلافه في ذينك وقبلها الحكم واحد في الكل (وكذا) يقر (لو قارن الإسلام) من أحدهما أو منهما (عدة شبهة) كان أسلم فوطئت بشبهة ثم أسلمت أو عكسها أو وطئت بشبهة ثم أسلمت في عدتها (على المذهب) وإن امتنع ابتداء نكاح المعتدة لأن طرودة الشبهة لا يقطع نكاح المسلم فهذا أولى

النهاية لإفوله وله احتمال أنه إلى المتن وقوله ولا نكاح بشرط الخيار إلى فان قلت (قوله وقت إسلام أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام الآخر اه سم (قوله وقته) أى وقت إسلام أحدهما (قول المتن فلا نكاح) أفهم كلامه أن المفسد الطارىء بعد العقد لا يضر وهو كذلك إلا في رضاع أو جماع رافعين للنكاح اه معنى أى وطلاق ثلاث كما مر عن سم وفي الشارح ويأتى في المتن وطرو يسار أو اعفاف في اللامة كما يأتى في الشارح (قوله إذا تقرر ذلك فيقر الخ) عبارة المغنى ثم فرع المصنف على المفسد الزائل عند الإسلام بقوله فيقر الخ (قوله أو مع إكراه) عبارة المغنى وبلا إذن نيب أو بكر والولى غير أب وجداه (قوله وغيرها) أى كعدة النكاح اه سم (قوله لما تقرر) أى في قوله لا متنازع ابتداء حينئذ اه عش (قوله على غصب حربى الخ) فان غصب ذى ذمية فاتخذها زوجة فانه لا يقروا وإن اعتقدوه نكاحا لان على الامام دفع بعضهم عن بعض وهذا عقيد كما قاله ابن أبي هريرة بما إذا لم يتوطن الذمى في دار الحرب ولا فهو والحربى إذ لا يجب الدفع عنه حينئذ اه نهاية زاد المغنى وبؤخذ من التعليل انه لو غصب الحربى ذمية واعتقدوه نكاحا لا يقر وبه صرح البلقينى وكالغصب فيما ذكر المطاوعة كما صرح به في التنبيه اه قال عش بقى المعاهد والمؤمن والظاهر انهما كالحربى لان الحرابة فيهما متصلة وامانها معرض للزوال فكان لا امان لهما اه (قوله ان اعتقدوه نكاحا) إقامة للفعل مقام القول اه معنى (قوله لان بعدها الخ) أى المدة عبارة النهاية لانه لا نكاح بعدها اه (قوله ومثله) أى المؤقت اعتقادا (قوله وبهذا) أى قوله لان بعدها لا نكاح الخ اه عش (قوله والتفصيل الخ) أى وبين التفصيل الخ (قوله بين بقاء المدة الخ) متعلق بالتفصيل (قوله وحاصله) أى الفرق (قوله ان بعدها) أى المدة وقوله في ذينك أى شرط الخيار والنكاح في العدة اه عش (قوله وقبلها) أى المدة (قوله الحكم واحد الخ) وهو عدم التقرير (قول المتن عدة شبهة) أى بعد العقد اه معنى (قوله فهذا أولى) أى لانه يحتمل في انسكحة الكفار ما لا يحتمل في انسكحة المسلمين معنى ونهاية (قوله دون نظائره) أى كطرو والمحرمية بنحور رضاع مطلقا وطرو يسار أو الاعفاف في الامة (قوله نعم) الى قوله احتمال في المغنى (قوله عليه) أى الزوج وقوله لسكونه أى الواطى (قوله ويرده) أى الاحتمال المذكور (قوله ما يأتى) أى أنفاى المتن (قوله وحيث لم يقرن الخ) لعله محترز مقارنة العقد لمفسد السابق في المتن وتقييد لقوله السابق هناك نعم ان اعتقدوا الخ (قول المتن لا نكاح محرم) عطف على نكاح بلاولى (قوله إلا بقيدة الاتى)

شبهة على المذهب لا نكاح محرم قرينة قوية على أن قوله وكانت بحيث تحل له الآن إنما احتزبه عن مؤبد التحريم ونحوه كالمطلقة ثلاثا فقط فظهر اندفاع هذا الاعتراض وأن قوله وكانت الخ ليس لمجرد التأكيد والايضاح بل للاحتراز ايضا فليتأمل اه (قوله الى وقت إسلام أحدهما) أى وإن زال قبل إسلام الآخر (قوله وغيرها) أى كعدة النكاح (قوله وكذا لو قارن الإسلام عدة شبهة الخ) في الروض وان أسلم وتحت كتابية فان أسلمت وعققت في العدة قررت والا انفسخ نكاحا اه وقوله والا قال في شرحه بان لم تكن كتابية كان كانت وثنية او كانت كتابية ولم تسلم ولم تعتق أو أسلمت وعققت بعد العدة اه ولا يحى تصریح هذا الكلام بانها اذا كانت غير كتابية وان أسلمت وعققت في العدة انفسخ نكاحها وهو في غاية الاشكال وبانها اذا كانت كتابية وعققت ولم تسلم أو أسلمت ولم تعتق لكنه من يحل له نكاح الامة انفسخ نكاحها وهو في غاية الاشكال ايضا وتقدم في كلام الشارح اول الباب التصريح بخلافه (قوله)

فنعم غلب عليه حكم الاستدامة هنادون نظائره نعم ان حرهها وطء ذى الشبهة عليه لسكونه أباه أو ابنته فلا تقرير كما مال اليه الا ذرعى وله احتمال أنه يناط بمعتقدهم فان لم يعتقدوا فيه شيئا فلا تقرير ويرده ما يأتى أن نكاح المحرم لا ينظر لاعتقادهم فيه وحيث لم يقرن بمفسد لا يؤثر اعتقادهم لفساده لانه لا رخصة في رعاية اعتقادهم حينئذ (لا نكاح محرم) كبنته وزوجة أبيه فانه لا يقرعها لإجماعا نعم لا تعرض لهم فيه إلا بقيدة الآتى ولا نكاح زوجة آخر كذا أطلقوه ويظهر أن محله حيث لم يقصد الاستيلاء عليها وهى حرية

والامسكها وانفسخ نكاح الاول كما يعلم بما يأتي ولا نكاح بشرط الخيار ولو لاحدهما قبل انقضاء المدة إلا ان اعتقدوا إلغاء الشرط وأنه لا أثر له فيما يظهر أخذاً مما مر في المؤقت فان (٣٣٣) قلت ما الفرق بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت ونحو نكاح بلاولي وشهود اعتقدوا صحته قلت لان اثر التأقيت

وهو الارتفاع ع ش (قوله وإلا امسكها الخ) هذا استثناء صوري وإلا فعند قصد الاستيلاء عليها ليس بزواج اه ع ش زادهم واقل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعرض بزوجة اخرى اه ولا يخفى بعده (قوله بما يأتي) أي في السير في فصل نساء الكفار الخ (قوله بين مؤقت الخ) أي حيث لا يقرون عليه اه سم (قوله ونحو نكاح بلاولي الخ) أي حيث نظروا لاعتقادهم واقرؤا النكاح اه رشيدى (قوله لأن أثر التأقيت الخ) الاو فوق لما قبله الفرق ان أثر الخ (قوله أو أسلمت) الى قوله ولا يفرقوا في المغنى (قوله نظير مامر) أي انما في شرح على المذهب (قوله اما لو اسلم الخ) محترز ثم اسلمت في المتن (قوله فيقر جزماً) ولو قارن إحرامه لإسلامه أهله ليقرب جزماً وعلى الخلاف قال السيكي لم أر فيه خلافاً ولا اقرب الثاني مغنى ونهاية أي على الخلاف الراجح منه التقرير ع ش (قوله صالحة للتمتع) اما إذا لم تكن الحرة صالحة فكالعدم نهاية ومغنى وسيد كرهه الشارح في شرح أو حرة وإمام الخ (قوله أو أسلمت الحرة الخ) عبارة المغنى ولو أسلمت الحرة فقط مع الزوج تعيّن أيضاً وان دعت الامة اه (قوله كما يأتي) أي في الفصل الاتي (قوله منع وقوعه الخ) الجملة صفة تقسيم (قوله بين تقديم نكاحها) أي الامة اه ع ش (قوله لما مر آتفا في الاختين) لعل المراد في الفرق بين نكاح حرة وأمة بعد نكاح الاختين بعد عبارة ته هناك وفارق أي نكاح حرة وأمة بعد نكاح الاختين بعدم المرح فيه وهنا الحرة أقوى اه وهذا الفرق يجري هنا ثم رأيت قال ع ش قوله لما مر الخ أي من انه لا مزلة لاحداهما على الاخرى اه لان العبرة هنا بوقت الاسلام لا النكاح (قوله قارن اسلامهما) أي الرجل والامة معا لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو اسلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت أي زوجته الامة في العدة استمر نكاحها وكذا لو أسلمت وهو موسر ثم اسلم وهو معسر اه سم (قوله إذا سبق الخ) تعليل لانهصار وقت الجواز في وقت الاجتماع (قوله وإنما غلبوا الخ) عبارة شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبيهاً بحال ابتداء نكاح الامة واعتبر الطارىء هنا دون مامر من عدة الشبهة والاحرام لان المفسد الخ (قوله هنا) أي في اليسار والاعفاف الطارىء (قوله شائبة الابتداء) كان المراد اعتبار انه يحل ابتداء نكاحها الآن اه سم وما مر آتفا عن شرح الروض صريح في هذا المراد (قوله فاشبه) أي اليسار أو الاعفاف الطارىء المحرمة أي الطارئة بنحو رضاع (قوله الاصيلين) الى المتن في النهاية (قوله الاصيلين) خرج به المرتدون اه سم (قوله الذي الخ) نعت للمضاف وسيد كره محترزه (قوله بناء على ما نقله عن الامام) ضعيف

والامسكها وانفسخ نكاح الاول) قد يقال ليس في هذا إقرار على نكاح زوجة لآخر حتى يحتاج الى استثنائه مما قبله ولعل المقصود استثناء هذا مما فهم مما قبله انه ليس له التعريض لزوجة اخرى (قوله بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التأقيت) أي حيث لا يقرون عليه (قوله في المتن وان دعت الامة) قال في القوت اطلاق الائمة اندفاع الامة وامه اسلموا معا أو تقدمت الامة واجتمعوا على الاسلام في العدة ويشبه ان عمله ما إذا كانت الحرة صالحة للاستمتاع الخ اه قوله او تقدمت الامة كذا في النسخة التي رأيتها وهو موافق لما يأتي في شرح قوله او حرة وإمام الخ ومخالف لتقييد الشارح لإسلامهم بالمعية بالنسبة لغير الحرة اه (قوله قارن اسلامهما) أي الرجل والامة لعل المعنى قارن اجتماع اسلامهما بدليل قوله لان وقت اجتماعهما فيه الخ ولهذا قال في الروض ولو اسلم موسر ثم اعسر ثم اسلمت أي زوجته الامة في العدة استمر نكاحها وكذا لو اسلمت وهو موسر ثم اسلم وهو معسر اه (قوله حرمت عليه لا اسلامهما) قال في شرح الروض فكان اجتماعهما في الاسلام شبيهاً بحال ابتداء نكاح الامة اه (قوله وإنما غلبوا هنا شائبة الابتداء) كان المراد اعتبار انه يحل ابتداء نكاحها الآن (قوله الاصيلين) خرج المرتدون (قوله من القطع بان من نكح محرمة

من زوال العصمة عند انتهاء الوقت باق فلم ينظر لاعتقادهم (ولو اسلم ثم احرم) بنسك (ثم اسلمت) في العدة (وهو محرم) او اسلمت ثم احرمت ثم اسلم في العدة وهي محرمة (اقر) النكاح بينهما (على المذهب لان طروا الاحرام لا يؤثر في نكاح المسلم فهذا اولي نظير مامر اما لو اسلما معا ثم احرم احدهما فقرر جزماً (ولو نكح حرة) صالحة للتمتع (وأمة) معا او مرتباً (واسلموا) أي الثلاثة معا ولو قبل وطء او اسلمت الحرة قبله او بعده في العدة كما يأتي في ضمن تقسيم منع وقوعه في التكرار (تعينت الحرة وان دعت الامة على المذهب) لا ممتنع نكاحها مع وجود حرة صالحة تحته وإنما لم يفرقوا بين تقديم نكاحها وتأخره لما مر آتفا في الاختين وكذا تندفع الامة بيسار او إعفاف طارىء قارن اسلامهما معا وإن فقد ابتداء وإلا فلا وإن وجد ابتداء لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت جواز نكاح الامة إذ لو سبق إسلامه حرمت عليه الامة لكفرها او إسلامها حرمت عليه لا اسلامهما وإنما غلبوا هنا

شائبة الابتداء لان المفسد خوف إرقاق الولد وهو دائم فأشبهه المحرمة بخلاف العدة والاحرام ولو لها عن قرب (ونكاح الكفار) الاصيلين الذي لم يستوف شروطنا لكن إن كان بما يقرون عليه لو اسلموا ابتداء على ما نقله عن الامام من القطع بان من نكح محرمة

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى لأن النكاح لم ينقد ورجعه الاذرعى وأيده بالنصر وغيره ونقله عن جماعة لكنهما انفلا عن القفال انها كغيرها وكلاهما مائيل اليه فيحكم بصحة نكاحها واستثناهما عما يقررون عليه لامن الحكم بصحة انكحتهما (صحيح) اى محكوم بصحته إذا الصحة تستدعي تحقق الشر وط بخلاف الحكم (٣٣٣) بهار خصة وتحقيفا (على الصحيح) لما مر من

التخيير بين إحدى الاختيين والامر بامساك اربع من عشرة مع عدم البحث عن وجود شرائطه او الاماما استوفى شروطها فهو صحيح جزما (وقيل فاسد) لعدم مراعاتهم للشروط وقرارهم عليه رخصة للترغيب في الاسلام (وقيل) لا يحكم بصحته ولا بفساده بل يتوقف على الاسلام ثم (إن اسلم وقرر) عليه (تبيننا صحته ولا فلا) إذ لا يمكن إطلاق صحته مع اختلال شروطه ولا بفساده مع انه يقر عليه (فعلى الصحيح) وهو الحكم بصحة انكحتهما (لوطاق) كتابية (ثلاثا) في الكفر ثم اسلم هو او غيرها (ثم اسلم) ولم تتحلل في الكفر وما ذكرته في الصورة الاولى ظاهر وإن اوهما أطبا نهما على التعبير هنا بم اسلما خلافا لكن قولهم السابق وتحت كتابية حرة يحل لنكاحها ابتداء يفهم هذا (لم تحل) له (إلا محلل) بشرطه السابقة وإن لم يعتقد وقوع الطلاق إذ لا اثر لاعتقادهم مع الحكم بالصحة وعلى الآخرين لا يقع على كلام

اه عش (قوله لان النكاح) أى نكاح المحرم (قوله لكنهما انفلا عن القفال الخ) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قوله انها) اى المحرم وكذا الضمائر الثلاثة الاتية وقوله كغيرها اى فى استحقاق نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى (قوله اى محكوم) إلى قوله ثم رايت بعضهم فى النهاية وكذا فى المغنى لإفوله ثم اسلم هو او غيرها وقوله وما ذكرته إلى المتن وقوله اى الرشيدة إلى المتن (قوله اى محكوم بصحته) لعل المراد ان يعطى حكم الصحيح وإلا فجردانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل اه سم (قوله إذا الصحة الخ) تعليل للنفسير وقوله رخصة الخ تعليل للمتن (قول المتن على الصحيح) فلا يجب البحث عن شرائط انكحتهما ولو ترافعوا اليه لم ينطه قطعا ولو اسلموا وقرروا اه معنى (قوله اماما استوفى الخ) كان الاولى تأخيرهم عن القوانين الاتيين اهرشيدى عبارة عش هذا محترز قوله الذى لم يستوف شروطنا الخ ومثاله مالوز وجها قاضى المسلمين بحضرة مسلمين عدلين اه (قوله فهو صحيح) اى حقيقة لا بمعنى محكوم بصحته على ما مر انفا عن عش (قوله او غيرها) بالنصب اى او اطلق غير الكتابية اه سم (قوله ولم تتحلل فى الكفر) املو تحللت فى الكفر كفى فى الحل نهاية ومعنى قال عش قوله كفى فى الحل اى ان وجدت شروطه عندنا ويحتمل الاكتفاء باعتقادهم وهو ظاهر قوله كفى فى الحل اه ولعل الاكتفاء هو الظاهر (قوله فى الصورة الاولى) وهى قوله لو طلق كتابية ثلاثا فى الكفر ثم اسلم هو (قوله ظاهر) لكن ينبغى ان يكون قوله فيها ثم اسلم هو شاملا لما اذا اسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر اه سم (قوله خلافا) اى حل الكتابية المطلقة ثلاثا فى الكفر الزوج بعد اسلامه بلا محلل (قوله يفهم هذا) اى خلاف ما ذكرته اى حيث اطلقوا هناك دوام النكاح باسلامه فيشمل ما لو طاق ثلاثا ولم تتحلل (قوله بالصحة) اى صحة النكاح ويحتمل صحة الطلاق (قوله وعلى الآخرين) اى قوله الفساد والوانف (قوله لا يقع) اى الطلاق (قوله ولو نكحها الخ) عبارة للمعنى ولو طلقها فى الشرك ثلاثا ثم نكحها فى الشرك الخ (قوله او بعد اسلام الخ) عبارة للنهية والمعنى وان اسلموا معا او سبق اسلامه او اسلامها بعد الدخول اى وقبل انقضائه عدة ثم طاق ثلاثا لانا لم ينكح الخ (قوله مختارة لاختين) اى للنكاح اه عش (قوله او الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل وان دعت الامة انتهت اه سم (قول المتن فان قبضته) اى ولو باجبار قاضيه كما بحثه الزركشى نهاية ومعنى (قوله اى الرشيدة) اى المختارة اه سم وينبغى

لا يترتب عليه ما يترتب على نكاح غير هام الخ) قال فى شرح الروض وهذا هو الموافق لنص الشافعى من أن ما زاد على اربع لا مهر لمن اذا اندفع نكاحهن باختيار اربع قبل الدخول ولما سياتى واخر الباب من أن المجوسى إذا مات وتحت محرم لم نورثها اه النص المذكور مرجوح والمعتمد استحقاق من زاد على اربع المهر شرح مر (قوله لكنهما انفلا عن القفال انها كغيرها) هو المعتمد شرح مر (قوله اى محكوم بصحته) لعل المراد انه يعطى حكم الصحيح وإلا فجردانه محكوم بصحته لا يخلص فتأمل (قوله او غيرها) بالنصب أى أو أطلق غيرها أى الكتابية (قوله وما ذكرته فى الصورة الاولى ظاهر) لكن ينبغى ان يكون قوله فيها ثم اسلم هو شاملا لما اذا اسلمت قبله لان الحكم لا يختلف كما هو ظاهر (قوله او حرة وامة) قال فى الروض ولو اختين (قوله او بعد اسلام) عبارة الروض وشرحه وإن اسلموا ثم طلقن ثلاثا لانا واسلمت انما طلقهما ثلاثا لانا ثم اسلم فى العدة او عكسه بان اسلم ثم طلقهما ثلاثا لانا ثم اسلمت انما طلقن ثلاثا لانا واسلمت انما طلقهما الامة ولا يحتاج فيها إلى محل اه (قوله او الحرة) عبارة الروض تعيينت الحرة للتحليل وان دعت الامة اه (قوله اى الرشيدة) اى المختارة (قوله او قبضه ولى غيرها) ولو باجبار من قاضيه كما بحثه

فى انيها لابن الرفعة وفيهما للاذرعى فانه قال الظاهر انه يقع فى كل عقد يقر عليه فى الاسلام وذلك موجود فى كلام الاصحاب ولو نكحها فى الشرك من غير محلل ثم اسلم لم يقر ولو طلق اختين او حرة وامة ثلاثا لانا قبل اسلام الكل لم ينكح واحدة الا بمحلل او بعد اسلام لم ينكح مختارة لاختين او الحرة الا بمحلل (و) اعلم انه كما ثبتت الصحة للنكاح ثبت المسمى على غير قول الفساد خيئذ (من قررت فلها المسمى الصحيح) اما على قول الفساد فلا وجه ان لها مهر المثل (واما المسمى) (الفاصد كخمر) معينة او فى الذمة (فان قبضته) اى الرشيدة او قبضه ولى غيرها

والأرجح لا اعتقادهم على الأوجه (قبل الإسلام ثلاثي لها) لا انفصال الأمر بينهما قبل أن يجري عليهم حكمنا نعم إن أصدقها حر أم لملا ستره
فلها مهر المثل وإن قبضته قبل الإسلام لا نالنا نقرهم في كفرهم عليه بخلاف نحو الخمر والخنزير لأن الفساد في الخمر لحق الله تعالى وهذا لحق المذموم ولا يجوز
العفو عنه والمسلم سائر ما يختص به كام (٣٣٤) ولده نص عليه ويظهر أن الحر الذي يدارنا وما يختص به كذلك لأنه يلزمنا لدفع عنهم

مهر رأت بعضهم يحته أيضا
لكنه لم يقيد بما قيدت به
ولا بد منه كما يعلم بما ياتي
(والا) تقبضه قبل الإسلام
(فلها مهر مثل) لانها لم
ترض الا بمهر ويتعذر الان
مطالبة بها بالخمر فيتعين البدل
الشرعي وهو مهر المثل (وان
قبضت بعضه) في الكفر
(فلما قسط ما بقي من مهر
مثل) لتعذر قبض البعض
الآخر بالاسلام نعم لو كانت
حرية ومنعها من ذلك أو
المسمى الصحيح قاصدا تملكه
نقط كالو نكحو اتفويضا
واعتقادهم ان لا مهر
للفوضة بحال ثم اسلبوا بعد
وطء او قبله فلا مهر لأنه
استحق وطءا بلا مهر كما قاله
هنا وذكر في الصداق خلافه
لكنه في الذميين لا التزامهم
احكاما فاعتبر ان ما هنا في
حريين والاعتبار في تقسيط
ذلك في صورة مثلي كخمر
تعددت ظروفها واختلف
قدرها أم لا بالكيل وفي
صورة متقوم كخمرين
زادت احدهما بوصف
يقضي زيادة قيمتها
وكخمرين واجتماعهما
كخمر وكليين وثلاثة خنازير
وقبضت احدا اجناس او
بعضه بالقيمة عند من يراها
(ومن اندفعت باسلام)

تقييده بما سار آتفا (قوله وإلا) أي بأن قبضته غير الرشيدة بنفسها اه سم (قوله رجع) ببناء المفعول (قوله
لا اعتقادهم) أي في قبض غير الرشيدة والولي هل يصح هذا أم لا فان اعتقدوه صحيحا حكم صحته وإلا فلا اه
كودي (قوله سائر ما يختص به) أي بالمسلم (قوله كام ولده) وكذا فقهه وسائر مملوكاته فالمراد بقوله سائر
ما يختص به ما تشتمل المملوك له اه رشدي (قوله ويظهر الخ) ولو باع الكافر أي لمثله الخمر يضمن هل يملكه
ويجب على المسلم قبوله من دينه لو كان ولا جرى الففال في فتاويه على الاول وصحح الراجح في الجزية الثاني
وهو المعتبر بل لا يجوز له قبوله نهاية ومعنى (قوله عنهم) أي الذميين الذين يدارنا (قوله بما قيدت به) وهو
قوله الذي يدارنا (قوله بما ياتي) أي في السير (قوله وإلا) تقبضه الخ بأن لم تقبضه أصلا أو قبضته بعد الإسلام
سواء كان بعد اسلامها أو اسلام احدهما كما نص عليه في الام نهاية ومعنى (قوله لو كانت حرية الخ) أي
والزوج مسلم أو حر بي كما هو ظاهر وهو ظاهر إن كان مهر المثل أو المسمى معينة المألو كان في الذمة فهل ياتي
ذلك فيه أيضا بأن يقصد عدم دفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عننا في الظاهر انه ياتي فيه أيضا شيئا اه
يجري رقر له مهر المثل أو المسمى الا صوب المسمى الصحيح أو الفاسد المذموم المثل لا يكون إلا في الذمة وقوله
والظاهر انه الخ هو ظاهر قول الشارح ومنعها من ذلك إذ المتبادر ان الإشارة للمسمى الفاسد معينة
أو في الذمة (قوله كالو نكحو اتفويضا) إلى قوله فان قلت في المغنى لا قوله ويرد على انه ياتي وقوله ختم إلى
فقرهم وإلى قوله على ان التحقيق في النهاية (قوله وما هنا في حريين) زاد النهاية والمغنى وفيما إذا اعتقد ان
لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما اه (قوله في صورة مثلي الخ) أي لو فرض ما لا (قوله أم لا) راجع
إلى كل من قوله تعددت الخ وقوله واختلف الخ اه رشدي (قوله واجتماعهما) بالجر اه رشدي أي
عظفا على متقوم أي وفي صورة اجتماع المثلي والمتقوم عبارة المغنى ولو اصدقا جنسين فاكثر كزكريا وخمر وكليين
الخ (قوله بالقيمة الخ) نعم لو تعدد الجنس وكان مثليا كزكريا وخمر وقبضت بعض كل منهما على السواء
فينبغي كما قال الشيخ اعتبار الكيل نهاية ومعنى (قوله ودخل بالام) أي فقط اه مغنى (قوله لها) أي للام
مهر المثل أي لا المسمى اه مغنى (قوله وإنما الذي الخ) قد يحدشه انه لو لم يقع الاسلام لم تعرض له فليتأمل
اه سم عبارة عرش قد يشكل هذا بما مر من أن المحرمة إنما تؤثر في عدم التقرير لا في استحقاق المهر اه
(قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد اه سم (قوله ان محل وجوب مهر المثل) أي للام

الزركشي شرح مر (قوله وإلا) أي بأن قبضه غير الرشيدة بنفسها رجع لا اعتقادهم على الأوجه عبارة
القوت بقى هنا شيء لم ارفيه نصا وهو انه لو كان قبضها الخمر والخنزير ونحوه في حال صغرهما او جنونها او
سفهها او قبضته مكرهة هل يكون ذلك كالدعم حتى يقضى لها بمهر المثل على المذهب بعد الاسلام او عند
الترافع اليها او يكون كقبض الكبيرة الرشيدة او يقال اذا اعتبروه فلا مهر وإلا وجب هذا موضع نامل
اه قال الزركشي قضية كلامهم هنا ان الكافر يملك ممن الخمر الذي باعه ولهذا لم يوجب عليه الرد لآل حال
الكفر ولا بعد الاسلام وحينة فاذا كان لمسلم عليه دين ودفع له ممن ذلك وجب عليه قبوله وبه أجاب الفقهاء
في فتاويه لكن الراجح في باب الجزية قال اصح القولين لا يجبر على القبول بل لا يجوز ولا يحتاج إلى الجمع بين
الكلامين اه وقوله قضية كلامهم الخ يمنع ان قضية كلامهم ذلك فلا اشكال (قوله ويظهر ان الحر الذي
الخ) كذا شرح مر (قوله وذكر في الصداق خلافه) لكن في الذميين الخ وما هنا في الحريين وفيما إذا
اعتقدا ان لا مهر بحال بخلافه ثم أي في الصداق فيهما شرح مر (قوله وإنما الذي الخ) كذا شرح مر
وقد يحدشه انه لو لم يقع الاسلام لم تعرض له فليتأمل (قوله ياتي قريبا) أي في الفصل الاتي فلا يراد

منها أو منه (بعد دخول) أو استدخال من يحترم بان اسلم احدهما ولم يسلم الآخر في العدة (فلها المسمى الصحيح ان صحح نكاحهم) في
لا استقراره بالدخول واورد عليه انه لو نكح اما بنتها ودخل بالام ثم اسلم وجب لها مهر المثل مع انها انما اندفعت باسلام بعد دخول ويرد
بمنع هذا الحصر وانما الذي دفعه في الحقيقة صيرورتها حر ماله بالعقد على بنتها على انه ياتي قريبا ان محل وجوب مهر المثل ان فسد المسمى

(والا) يصحح او كان قد سمي فاسدا ولم تقبضه في الكفر (فهر مثل) لها في مقابلة الوطء فان بضت به في الكفر انكمار آقا (او) اندفعت
باسلام (قبله) أي الدخول (وصحح) النكاح لاستيفائه شرائطه او على الاصح انه محكوم بصحته (فان كان الاندفاع باسلاهما فلا شيء لها) لان
الفرقة من جهتها واذ لم يجب لها شيء مع صحته فالو مع فسادها اذا فرض ان لا وطء (٣٣٥) فقولوه وصحح غير قيد هنا بل فيما بعده كما يعلم

عما يأتي وبهذا يندفع
الاعتراض عليه (او
باسلامه) وصحح النكاح
(فنصف مسمى ان كان
المسمى صحيحا والا) يصح
كخمر (فنصف مبرم مثل)
ككل تسمية فاسدة فان لم
يسم شيء مفتعة أما اذا لم
يصحح النكاح فلا شيء لها
لان الموجب في النكاح
الفاسد انما هو الوطء او
نحوه ولم يوجد ولو ترفع
اليها في نكاح أو غيره
(ذى) أو معاهد (ومسلم
وجب) عليها (الحكم)
بينهما جزما (أو ذميان)
كهوديين أو نصرانيين أو
ذمي ومعاهد (وجب)
الحكم بينهما (في الاظهر)
قال تعالى وأن احكم بينهم
بما أنزل الله وهي ناسخة كما
ضح عن ابن عباس رضى
الله عنهما لقوله أو عرض
عنهم أما بين مهودي
ونصراني حل التغيير فلا
نسخ وهو أولى وحيث
وجب الحكم بينهما لم
يشترط رضا الخصمين بل
فيجب جزما وقيل على
الخلاف لا معاهدان لانالم
نلتزم دفع بعضهم عن بعض
وعليهما رضا أحدهما
وحيث يجب الاعداء

في المسئلة المذكورة وقوله قد سمي أي الزوج لها اه معنى (قوله وعلى الاصح) الموافق لما مر على الصحيح
(قوله هنا) أي في الاندفاع باسلاهما وقوله فيما بعده أي في الاندفاع باسلامه (قوله الماتن أو باسلامه الخ)
وظاهر كلامه أن المحرم في ذلك كغيرها وكلام الروضة يميل اليه ونقله عن القفال وهو المعتمد كما رجحه ابن
المقرئ فيمن أسام وتحت أم وبنتها ولم يدخل واحدة منهما رجحه البلقيني معنى ونهاية وتقدم في الشرح
ما يوافقه (قوله فان لم يسم شيء الخ) أي ونكحها تفويضا واعتقدوا ان لا مهر كما سبق والاوجب نصف مهر
المثل ان كان الاندفاع قبل الوطء والا فلكه لان عدم التسمية من غير المفوضة يوجب مهر المثل اه ع ش
(قوله الماتن رجب في الاظهر) افهم كلامه أنه لو ثبت على أحدهما شيء استوفينا به صرح البغوى نهاية
ومعنى (قوله وعليهما) أي المعاهدين أي اذا لم يترافعا مع مسلم أو ذمي بقرينة ما مر اه رشيدى (قوله)
وعليهما حل التخيير الخ) عبارة المغنى ومنهم من حمل الآية الاولى على الذميين والثانية على المعاهدين وهذا
أولى من النسخ ولهذا قيد المصنف بالذميين اه (قوله وهو) أي الحل أولى أي من النسخ (قوله لا معاهدان)
وفهم بما تقرر عدم لزوم الحكم لنا بين حريين أو حرى ومعاهد والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت
الذمة لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم نهاية ومعنى (قوله)
وحيث يجب الاعداء والحضور) عبارة المغنى واذا او جينا الحكم وجب الاعداء والحضور والا فلا يجبان
اه (قوله يجب الاعداء) أي الطلب اه ع ش عبارة الكردي أي اعانة الطالب منهما احضار خصمه وان
لم يرض أي خصمه اه (قوله والحضور وطلبه رضا) يعنى لا يجب في الرضا الصراحة بل حضور احدهما
وطلب حضور الآخر كان رضامنه اه كردى (قوله رضا) أي بالحكم اه ع ش (قول الماتن لو اسلموا الخ)
قيد لقوله ما تقررهم (قوله مع تقدم كثير من صورته) قد منع ان الذى مر من صور هذا الضابط لان تلك الصور
ليمن اسلم منهم وهذا الضابط فيما اذا ترافعا اليها في حال الكفر واستغنى الصنف عن إعادة تلك الصور هنا
بهذا الضابط الذى حاصله ان حكمهم اذا ترافعا اليها حكمهم اذا اسلموا فيها يقرون عليه ومالا اه
رشيدى (قوله بخلاف ما لو علمناه الخ) حال من مقدرو الاصل فقرهم لو ترافعا اليها على نحو نكاح الخ (قوله)
اعرضا عنه) ولا نفرق بينهم اه معنى (قوله الا ان رضى بحكمنا الخ) فان قيل قد مر في نكاح المحرم انا
نفرق بينهما وان لم يرضوا بحكمنا فملا كان في الاختين كذلك اجيب بان المحرم اشد حرمة لان منع نكاحها
لذاتها وانما منع في الاختين للميثة الاجتماعية معنى وسم (قوله ويجيبهم حاكنا في تزويج كتابية لاولى لها)

(قوله وجب مهر المثل) أي اللام (قوله لا معاهدان الخ) والظاهر كما قاله الاذرى انه لو عقدت الذمة
لاهل بلدة في دار الحرب فهم كالمعاهدين اذ لا يلزمنا الدفع عنهم فكذا الحكم بينهم شرح م ر (قوله ولو
جاءنا الخ) كذا شرح م ر (قوله اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا) هلا جعل طلبه فرض النفقة رضاعلى
قياس قوله السابق وطلبه رضا الا ان يقال انما طلب فرض النفقة لا ما يتعلق بنفس النكاح (قوله)
اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا) كذا في الروض فلم يكتف بالرضا الذى تضمنه الترافع لطلب النفقة وعبارته
مع شره ولو ترافعا أي الكفار اليها في النفقة كان جاءنا كافر وتحت اختان وطلبوا فرض النفقة
اعرضا عنهم مالم يرضوا بحكمنا ولا نفرق بينهم فان رضوا به فرنا بينهم بان نأمره باختيار احدهما اه
لكنه قال قبل ذلك ما نصه مع شره وان نكح المجوسى محرما لم يترافعا اليها لم تعرض عليهما فان ادترضا
اليها في النفقة فرقنا بينهما أي ابطالنا نكاحهما ولا نفقة لانهما بالترافع اظهر اما يخالف الاسلام فاشبهه مالو

والحضور وطلبه رضا (ونقرهم) أي الكفار فترافعا اليها (على ما نقرهم) عليه لو اسلموا او نبطل ما لا نقرهم عليه لو اسلموا واختم بهذا
مع تقدم كثير من صورته لانه ضابط صحيح يجمعها وغيره فانقرهم على نحو نكاح خلا عن ولي وشهود لا على نحو نكاح محرم بخلاف ما لو علمناه
فيهم ولم يترافعا اليها فيه فلا تعرض لهم ولو جاءنا من تحت اختان لطلب فرض النفقة مثلا اعرضا عنه الا ان رضى بحكمنا فنأمره باختيار
احدهما ويجيبهم حاكنا في تزويج كتابية لاولى لها بشهودنا ومن ثبت عليه منهم زنا او سرقة

حدوا إن لم يرض أو شرب خمر لم يحدوا ورضى لا اعتقادهم حلهما فان قلت يشكل عليه حد الخنفي بشرب مالا يسكر قلت يفرق بان من عقيدة الخنفي ان العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لقواعد الادلة الشاهدة بضعف رايه فيه ولا كذلك هم فان قلت لم تفرقت الخمر نحو الزنا قلت لانها اسهل لانها احدثت وان اسكرت في ابتداء ملتنا وتلك لم تحل في ملة قط فن ثم استثنيت اعنى الخمر من قولهم يلزمه الحكم بينهم باحكام الاسلام لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله واحضار التوراة لرجم الزانيين انما هو لشكذيب ابن صوريا اللعين في قوله ليس فيها رجم لالرعاية اعتقادهم ولوتحاكموا الينا بعد القبض في بيع فاسد (٣٣٦) او قبله وقد حكم حاكمهم بامضاءه لم تعرض له ولا نقضناه كذا اطلقوه وهو مشكل بما

مرفى نحو النكاح المؤقت او بشرط نحو خيار من النظر لا اعتقادهم وان لم يحكم به حاكمهم فالوجه ان المراد بحكم حاكمهم هنا اعتقادهم اى فان اعتقدوه صحيحا لم تعرض له والا نقضناه وحينئذ فالخاصل كما يعلم من هذا مع ما مر في قولى فان قلت ما الفرق الى آخره انهم متى نكحوا نكاحا وعقدوا عقدا اختلا عندنا لم تعرض لهم فيه ثم ان ترفعوا اليها فيه اوفى شىء من آثاره وعلينا اشتماله على المفسد وليس لنا البحث عنه فيما يظهر لان الاصل في انكحتهم الصحة كانكحتنا نظرنا فان كان سبب الفساد منقضا اثره عند الترافع كالخلو عن الولي والشهود وكمقارنته العدة انقضت وغير ذلك من كل مفسد انقضى وكانت بحيث تحل له الآن اقررناهم وان كانت بحيث لا تحل له عندنا فان قوى المانع كنكاح امة بلا

اى فيزوجها الحاكم بالولاية العامة اه رشيدى (قوله حد) اى بما يترتب على الزنا والسرقعة من الجلد والتغريب او الرجم ومن القطع وغرم المال اه ع ش (قوله بشرب مالا يسكر) اى قدر لا يسكر من النبيذ (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وايضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة اه سم (قوله بضعف رايه الخ) اى الخنفي اى امامه (قوله اعنى الخمر) تفسير لنا نائب فاعل استثنيت (قوله يلزمه) اى حاكمنا (قوله واحضاره) اى النبي صلى الله عليه وسلم اه ع ش (قوله وقد حكم الخ) قيد للمعطوف فقط اخذنا بما يأتى في الحاصل (قوله ما الفرق الخ) لعله رواية بالمعنى فانه لم يعتبر بمال الفرق اه سم عبارة النهاية مع ما مر من الفرق بين الخمر وغيره انهم الخ (قوله او عقدوا عقدا مختلا) ومنه العقد بلا صيغة او بلا رواية فاذا ترفعوا اليها فانه اقررناهم لا نقضاء المفسد عند الترافع كنكاح بلاولى ولا شهوداه ع ش (قوله وليس لنا البحث عنه) اى عن اشتمال انكحتهم على مفسد اى ليس لنا ذلك بعد الترافع والمراد ان لا نبحث عن اشتمالها على مفسد ثم ننظر في ذلك المفسد هل هو باق فنقض العقد او زائل فنقيه فامر من انا نقض عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث بمنع علينا ونحكم بالصحة مطلقا هكذا ظهر فليتأمل اه رشيدى (قوله لان الاصل) الموافق لما مر في التحالف في البيع لان الظاهر اه رشيدى (قوله في انكحتهم الخ) الانسب في عقودهم الخ وكعقودنا الخ اه سيد عمر (قوله بحيث تحل له الخ) اى عندنا وقوله بحيث لا تحل الخ اى الآن ففى كلامه احتياك (قوله ومنه) اى المانع القوى (قوله ومشروط فيه نحو خيار الخ) اى قبل انقضاء المدة اخذنا من كلامه السابق في شرح ان اعتقدوه مؤبدا (قوله مطلقا) اى ترفعوا اليها ام لا اه ع ش (قوله على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الخ) فيه ما سلف لك في كتاب الصلاة فلا تغفل اه سيد عمر (قوله ما قررته) اى بقوله وان ضعف كمؤقت الخ اه كردى ولعل الاولى اى بقوله ثم ان ترفعوا الى قوله فان قلت (قوله وما هنا) اى ما قررته هنا (قوله لان ذاك) اشارة الى قوله حمل الخ اه كردى (قوله لم نعلم الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم اه سم (قوله وكان الفرق) اى بين نحو عقد نكاح مؤقت وبين صيغ الطلاق (قوله على عقود مختلة) اى في صور ضعف المانع وقوله وما هنا محض اثر يعنى ان الطلاق اثر عقد النكاح اه كردى (قوله وما هنا) الاولى هناك

اظهر الذمى الخمر انتهى فلم يعتبر هنا الرضا بين الترافعين كافي مسألة الاختين وقد يفرق بان امر نكاح المحرم اغلظ من جمع الاختين فليتأمل (قوله يفرق بان من عقيدة الخنفي الخ) وايضا الخنفي يعتقد حرمة جنس المسكر في الجملة (قوله ما الفرق الخ) كانه رواية بالمعنى فانه لم يعتبر بمال الفرق (قوله انما هو بالنظر لعقابهم الخ) يرد عليه ما قدمه اول فصل يحرم نكاح من لا كتاب لها وايدى يبحث السبكي فانه من احكام الدنيا وقد بناء على انهم مكافون بفروع الشريعة فراجعوه وتامله يظهر لك ذلك اللهم الا ان يريدتم بالحرمة مجرد الاثم لا العقاب فى الآخرة لكونه من ابعد البعيد من سياقه خصوصا وهو غير مراد قطعافى المسلم الذى الحق به الكافر فى ذلك فتامله (قوله لم نعلم اشتماله الخ) قد يعلم فهل يعتبر حينئذ اعتقادهم

شروطها ومطلقة ثلاثا قبل التحليل لم ننظر لا اعتقادهم وفرقا بينهم احتياط لارق الولد وللبيع ومنه فيما يظهر عدم الكفاءة بزيادة دفعا للامار وان ضعف كمؤقت اعتقدوه مؤبدا ومشروط فيه نحو خيار ونكاح مغسوبة نظرنا لا اعتقادهم فيه فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم نؤخذهم بها مطلقا قلت ذاك انما هو بالنظر لعقابهم عليها فى الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا على ان التحقيق عندى انهم ليسوا مكلفين الا بالفروع المجمع عليها دون الاختلاف فيها الا لعقاب فيه الا على معتقد التحريم او المقلد له ولا ينافى ما قررته حملى في شرح الارشاد قول الماوردى العبرة فى صيغ طلاقهم بما عندهم على ان محله ما اذا لم يترفعوا اليها والى احوالنا باعتقادنا لان ذاك فى آثاره قد لم نعلم اشتماله على مفسد وما هنا فى آثاره قد علم اشتماله عليه وكان الفرق انا قد نقررهم على عقود مختلة ترغيبا فى الاسلام

بزيادة الكاف كما مر انفا في نسخة السكردى من الشارح **قوله وما هنا محض اثر لا ترغيب الخ** قديم منع ان
الاثر لا ترغيب فيها اه سم

(فصل في احكام زوجات الكفار) **(قوله اذا اسلم الخ)** قيد بذلك لانه لم يذكر جميع احكام
الزوجات هنا اه ع **(قوله كافر حر)** الى قول الماتن والطلاق اختيار في النهاية الا قوله لما مر اول الباب
وقوله وفيه بسط الى المتن **(قوله حر)** شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية ذلك ان له اختيار اربع بل
انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقد يؤيده ان
من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم على حج اه ع **(قوله الحرائر)** اى
وسياتى حكم الاماء **(قوله قبله)** اى الزوج **(قوله وان لم يسلمن)** لو قال ولم يسلمن كفى فان حكم ما لو اسلمن علم من
قوله واسلمن معه وعليه فالوواللحال اه ع **(قول الماتن)** يلزمه اختيار اربع كالصريح في انه لا يجزى
اختار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لمن
زعم على شيخنا الرملى خلافه مر اه سم على حج اه ع **(قوله الحلى)** قوله يلزمه اختيار مباحة وان
لم يطلب منه ونسب لانه مختار مادون مباحة اى يائمه بذلك اه وعبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم
نصها ثم الذى يظهر في توجيه لزوم اختيار اربع الذى اقتضاه ظاهر المتن هو ان ما زاد على الاربع يدفع
بالاسلام وتبقى الاربع في العصمة مبهمة ولا يزيل الابهام الا الاختيار لاربع اذ به تتعين باقية العصمة من
زائلتها واختيار مادونها ليس طلاقا لمن تبقى من تنمة الاربع نعم يظهر انه لو طلق بعد اختيار معينة ما عداها
زال المحذور اه وقوله نعم يظهر انه الخ يرده ما يأتى من قول الشارح مع الماتن والطلاق اختيار للطلقة اذ لا
يخاطب به الا الزوجة فان طلق اربعا تعين كل للنكاح واندفع الباقي شرعا اه ووجه الردان طلاق ما عدا
المعينة اختيار لمن جميعا فالمحذور هو الابهام باقى على حاله **(قوله لزوم ماحتما)** لتأكيد الرد على الزاعم
الان **(قوله لمن زعم الخ)** وافقه المغنى عبارته تنبيهه بتعبير المصنف بلزوم اختيار اربع يوم ايجاب
العدد وليس مراد ابل المراد ان اصل الاختيار واجب واما امساك اربع فحائز لانه يلزمه ذلك كما قاله
جمع من شراح الكتاب منهم ابن شبة وابن قاسم والدمياطى لكن ظاهر الحديث اللزوم والقائل بعدم
للزوم يحمل الامر في الحديث على الاباحة كاسياني عن السبكي والاذعى اه بحذف **(قوله ذلك)** اى اختيار
الاربع **(قوله ان تاهل الخ)** قيد للماتن اه رشيدى عبارة السكردى قيد للزوم واحتراز عن لا يتاهل فانه
لا يلزمه بل لا يصح منه حتى يصير مكافا كياتى اه **(قوله ولو مع احرام الخ)** غايته للدين **(قوله بان يختار الخ)**
نصوير للمغنى **(قوله كياتى)** اى قبيل قول المصنف والطلاق اختيار **(قوله لحرمة الزائد الخ)** تعليل
للبين **(قوله لا امساك)** عطف على اختيار اربع سم ورشيدى **(قوله تقدم)** الى قوله لا اجتماع
سلامه في المغنى الا قوله ولو اسلم معه الى امان من لم يتاهل **(قوله ولو لميتات)** ولا نظر لانه لا يرث فيرثن اى
الميتات المختارات غير الكنائيات اه مغنى **(قوله تقدم)** الخ تعميم للدين اى سواء تقدم نكاحه او تاخر
الخ **(قوله للخبر الخ)** تعليل له وللتعميم الذى في الشرح **(قوله فدل)** اى عدم التفصيل **(قوله كما هو شأن)**
الوقائع الخ اى والقاعدة ان ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال وهذه معارضة
لقاعدة اخرى وهى وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كسها ثوب الاجمال وسقطها الاستدلال

(قوله وما هنا محض اثر لا ترغيب فيه) قد يمنع ان الاثر لا ترغيب فيها

(فصل في احكام زوجات الكفار اذا اسلم) **(قوله حر)** شامل للمحجور بسفه عند الاسلام فقضية
ذلك ان له اختيار اربع بل انه يلزمه ذلك ومؤنة الجميع الى الاختيار وقد وجه بانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
في الابتداء وقد يؤيده ان من تحته اربع لو حجر عليه بسفه لم يؤثر في نكاحه سم **(قوله في الماتن)** يلزمه اختيار
اربع كالصريح في انه لا يجوز له اختيار واحدة لان نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في اربعة
فليس له الاقتصار على واحدة خلافا لمن زعم على شيخنا الرملى خلافه مر **(قوله لا امساك)** عطف على

وما هنا محض اثر لا ترغيب
فيه فحكمنا فيه باعتقادنا
(فصل في احكام زوجات الكفار اذا اسلم)
وهن زائدات على التعدد
الشريعى اذا (اسلم) كافر حر
(وتحتة اكثر من اربع)
من الزوجات الحرائر
(واسلمن معه) ولو قبل وطه
(او) اسلمن قبله ثم اسلم هو
او عكسه بعد نحو وطه وهن
(في العدة او كن كنائيات)
يحل للمسلم نكاحهن وان لم
يسلمن (لزومه) لزوما حتما
خلافا لمن زعم ان معنى لزومه
ان له ذلك ان تاهل للاختيار
لكونه مكافا او سكرانا
مختارا غير مرتد ولو مع
احرام وعدة شبهة (اختيار
اربع) ولو ضم ابان يختار
الفسخ فيما زاد عليهن كياتى
لحرمة الزائد عليهن
لا امساك من فله بعد اختيارهن
فراقهن (منهن) ولو لميتات
فيرثن تقدم او تاخرن
استوفى نكاحهن الشروط ام
لم يستوفها كان عقد عليهن
مع الخبر الصحيح السابق انه
صلى الله عليه وسلم امر من
اسلم وتحتة عشر نسوة ان
يختار اربعا ولم يفصل له
فدل على العموم كما هو
شأن الوقائع القولية

وحمله على الأوائل ترده رواية الشافعي والبيهقي فيمن ثبته خمس اختار أو لاهن للفرق على تجديد العقد مخالف للظاهر من غير دليل وإسلام من فيه رق على أكثر من ثنتين كإسلام الحر على أكثر من أربع هنا وفي جميع ما يأتي وقد يتصور اختياره لأربع بأن يعتق قبل إسلامه سواء قبل إسلامه أو بعده أو معه أو بعد إسلامه (٣٣٨) وقبل إسلامه لأن العبرة بوقت الاختيار وهو عنده حرو من ثم امتنع عليه أمساك الأمانة

ولو أسلم معه أو في العدة ثنتين ثم عتق ثم أسلمت الباقيات فيها لم يخر الأثنتين ولو من المتأخرات لاستيفائه عدد العبيد قبل عتقه أما من لم يتاهل كغير مكلف أسلم تبعاً فوقف اختياره لكامله ونفقتين في ماله وإن كن الفأ لأنهن محبوسات لحقه (ويندفع) باختياره الأربع نكاح (من زاد) منهن على الأربع المختارة لكن من حين الإسلام أن أسلموا معاً وإلا فن الإسلام السابق من الزوج والمندفعة فتحسب العدة من حينئذ لأنه السبب في الفرقة لا من حين الاختيار وفرقتين فرقة فسخ لا فرقة طلاق ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معاً أو مرتباً ثم إن ترتب النكاحان لم يمس الأول وكذا لو أسلموا دونها أو الأول وحده وهي كتابية فإن مات ثم أسلمت مع الثاني أقرت معه إن اعتقدوا صحته وإن وقعا معاً لم تقر مع واحد منهما مطلقاً (وإن أسلم) منهن (معه قبل دخول أو) أسلم منهن بعده أو قبله بعد الدخول

وخصت الأولى بالأقوال والثانية بالأفعال حلي ومثال الثانية كس عائشة لرجل النبي ﷺ وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدل به أبو حنيفة على عدم النقص بمس الأجنبية فإنه يحتمل أن يكون مسها بمأثله فلا يستدل به به بغيره (قوله وحمله) أي ذلك الخبر مبتدأ خبره قوله ترده الخ (قوله اختار الخ) مفعول رواية الخ (قوله وعلى تجديد العقد) عطف على الأوائل اه سم (قوله مخالف للظاهر) أي فإن الأمساك صريح في الاستمرار اه معنى (قوله وقد يتصور اختياره) أي من فيه رق اه ع ش (قوله بأن يعتق الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الإسلام اه سم عبارة ع ش قضيته أنه لو تأخر عتقه عن إسلامه وإسلامهن تعين اختياره ثنتين وهو مستفاد بالأولى من قوله ولو أسلم معه أو في العدة الخ اه (قوله سواء قبل الخ) أي سواء كان عتقه قبل الخ (قوله أو بعد إسلامه الخ) ينبغي أو معه (لأن العبرة بوقت الاختيار) أي الوقت الذي يدخل به الاختيار وهو وقت اجتماع الإسلام لجميع اه رشیدی زاد ع ش فعتقه بعد إتمامه حصل بعد تعين اختيار الثنتين اه (قوله ثم عتق ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معاً اه سم (قوله لاستيفائه الخ) يؤخذ منه أنه لو أسلم معه أو في العدة واحدة ثم عتق ثم أسلمت الباقيات كان له اختيار أربع اه ع ش (قوله) أما من لم يتاهل كصبي ومجنون عقد له وله النكاح على أكثر من أربع اه معنى (قوله من حينئذ) أي من حين الإسلام (قوله لانه) أي الإسلام (قوله لا من حين الاختيار) عطف على قوله من حين الإسلام (قوله إن أسلموا) أي الزوجات والأزواج (قوله وكذا) أي الأول (قوله أو الأول الخ) أي أو أسلم سابق النكاح دون الزوجات متأخر النكاح (قوله وهي كتابية) قيد في المستثنين قبله اه سيد عمر (قوله فإن مات) أي الأول (قوله صحته) أي التزويج بزوجة اه معنى (قوله وإن وقعا معاً) أي النكاحان بقي مآلوعلم السابق ونسئ أو لم يعلم سبق ولا معية أو علم السابق ولم يعلم عين السابق وينبغي أن يحكم بالوقف فيما لو علم السابق ونسئ ورجى بيانه وبالطلاق في الباقي اه ع ش (قوله مطلقاً) أي وإن اعتقدوا جواز اه معنى (قوله) أو قبله) ينبغي أو معه اه سم أي كافي في النهاية والمغنى (قول المتن أربع فقط) أي أو أقل اه معنى (قول المتن تعين) أي من أسلم منهن وهي أربع للزوجية (قوله في الأولى) أي في الإسلام قبل الدخول وقوله في الثانية أي في الإسلام بعد الدخول اه معنى (قوله ما تقر رفقها) أي الثانية بقوله بأن اجتماع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها الخ (قوله لو كان تحتها ثمان الخ) عبارة المغنى لو أسلم أربع ثم أسلم الزوج قبل انقضاء عدتهن ثم أسلم الباقيات قبل انقضاء عدتهن من وقت إسلام الزوج اختار أربعاً من الأوليات أو الأخيرات كيف شاء فإن ماتت الأوليات أو بعضهن جاز له اختيار الميقات وبرت منهن اه (قوله لم يخرهن) أي لم ينفق أنه اختارهن بعد إسلامهن (قوله واسلم الخ) أي والحال اه ع ش ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله أسلم أربع (قوله لم تعين الأول) أي من أسلم أو لا منهن للزوجية (قوله وأنه لو أسلم أربع) أي بعد الدخول اه معنى (قوله ثم أسلم ثم الباقيات الخ) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معاً اه سم عبارة المغنى ثم أسلم الزوج وأسلمت الباقيات الخ (قوله تعينت الأخيرات) راجع وجهه في الثانية فإنه يجوز اختيار

اختيار وقوله وعلى تجديد عطف على قوله على الأوائل (قوله بأن يعتق قبل إسلامه سواء الخ) حاصل هذا قبل اجتماع الإسلام (قوله أو قبله) ينبغي أو معه (قوله ثم أسلمت الباقيات) لم ترك عكس هذا وما لو أسلم والباقيات معاً (قوله تعينت الأخيرات) راجع وجهه في الثانية فإنه يجوز اختيار الميقات كما تقدم إلا أن يكون موتهن قبل إسلامه بمنزلة انقضاء عدتهن قبله ويخصر بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق ولو (في العدة أربع فقط) بأن اجتماع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها وليس تحته كتابية (تعين) وإن دفع نكاح من بقي لتعذر الميقات لمساكن وتخلفن عنه في الأولى وعن العدة في الثانية وافهم ما تقر رفقها أنه لو كان تحته ثمان مثلاً فأسلم أربع لم يخرهن وأسلم الزائدات أو بعضهن في العدة أو كانت الزائدات كتابيات لم تعين الأول وأنه لو أسلم أربع ثم انقضت عدتهن أو من ثم أسلم ثم الباقيات في عدتهن تعينت الأخيرات لا اجتماع إسلامهن (١) قول المحشى قوله أو قبله الخ الذي في الشرح قبل إسلامهن أو بعده أو معه اه من هامش

مع إسلامه قبل انقضاء عدته ولو اسلم اربع ثم هو قبل انقضاء عدته وتخلفت الباقيات حتى انقضت عدته من حين إسلامه او من مشركات تعينت الاوليات لما ذكر فان لم يتخلفن بل اسلمن قبل انقضاء عدته من حين إسلامه اختار اربعا كيف شاء لاجتماع إسلامه وإسلام الكل قبل انقضاء عدته (ولو اسلم وتحتهم وبنتها كتابتان او) غير كتابيتين ولكن (اسلمتا ٣٣٩) فان دخل بهما) او شك في عين المدخول

بها (حرمتا ابدا) وإن قلنا بفساد انكحتهم لان وطء كل بشبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى إن صح والا فهر مثل (والا) دخل (بواحدة) منهما او شك هل دخل بواحدة منهما او لا (تعينت البنت) واندفعت الام لحرمتها ابدا بالعقد على البنت بناء على صحة انكحتهم (وفي قول يشخير) بناء على فسادها (أو) دخل (بالبنت) فقط (تعينت) البنت ايضا لحرمة الام ابدا بالعقد على البنت او بوطئها (أو) دخل (بالام حرمتا ابدا) الام بالعقد على البنت بناء على صحة انكحتهم وهي بوطء الام ولها مهر المثل بالوطء كذا قالوا واعترض بان قياس صحة انكحتهم وجوب المسمى وأجيب بحمله على ما إذا فسد المسمى (وفي قول بقي الام) بناء على فساد انكحتهم ومن اندفعت منهما بلا وطء لامهر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الفقهاء ان صححنا انكحتهم (أو) اسلم حر (وتحتامة) فقط (واسلمت معه) قبل دخول او بعده (أو) اسلمت بعده او قبله (في العدة اقر) النكاح (ان

الميتات كما تقدم الا أن يكون موته قبل إسلامه بمنزلة انقضاء عدته قبله ويخص بذلك ما تقدم فيكون قوله السابق ولو ميتات مفروضا فيها إذا من بعد إسلامه فليراجع سم على حج اه ع ش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم نصها والعبارة المذكورة هي عبارة اصل الروضة ويظهر بالتأمل في صنيعهم انه إنما ينظر إلى الميتة إذا اجتمع إسلامه وإسلامها ولا اجتماع في الصورة المذكورة اه اقول ما مر انفا عن المغني كالصريح في ذلك (قوله ثم هو الخ) انظر عكسه اه سم اقول حكمه كحكم الاصل اخذا من التعليل وقوله الاتي فان لم يتخلف الح يجرى في العكس ايضا (قوله لما ذكر) اي لاجتماع إسلامهن الخ اه ع ش (قوله فان لم يتخلفن) مكرر مع قوله فاسلم اربع فانه مندرج فيه (قول المتن وتحتهم وبنتها) نكحهما معا ولا اه مغني (قوله او غير كتابيتين) الى قول المتن عند اجتماع اسلامه في المغني (قوله لان وطء كل بشبهة يحرم) اي لبنكاح اولى ولينقح تحريم احدهما في صورة الشك قال الماوردي لان الاسلام كابتداء النكاح ولا بد عند ابتدائه من تيقن حل المنكوحه اه مغني (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في صورة الشك للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل وبوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض أي والمغني في صورة الشك على بطلان نكاحها اه سم (واندفعت الام) واستحقت نصف المسمى ان كان صحيحا والاف نصف مهر المثل لا ندفاع نكاحها بالاسلام قبل الدخول وهذا ما رجحه ابن المقرئ وبه صرح البلقيني وغيره وقيل لاشئ لها بناء على فساد انكحتهم اه مغني (قوله لحرمة الام ابدا الخ) ولها نصف مهر المثل كما صرح به في اصل الروضة ومحلها كما علم مما مر ان كان المسمى فاسدا وإلا فلها نصف المسمى اه مغني (قوله بالعقد على البنت) اي بناء على صحة انكحتهم او بوطئها اي بناء على فسادها (قوله او دخل بالام) اي فقط اه مغني (قوله وهي) اي البنت (قوله ولها) اي الام (قوله على ما إذا فسد الخ) عبارة المغني والنهاية على ما اذا نكح الام والبنت بمهر واحد فانه يجب للام مهر المثل كالونكح نسوة بمهر واحد اه (قوله ولها نصفه عند الفقهاء) تقدم عن المغني انفا وعنه وعن النهاية في مبحث نكاح الكفار اعتماده ومال الشارح هناك ايضا الى ترجيحه (قوله ان صححنا انكحتهم) يعني بناء على صحة انكحتهم فكلام الفقهاء مبني على صحتها كان كلام ابن الحداد مبني على فسادها خلافا لما يوهمه صنيعه اه رشيدى (قوله بعده الخ) اي بعد إسلام الزوج وقوله حينئذ اي حين اجتماع الاسلامين (قوله في الحالة الاولى) وهي ما لو حلت له الامة عند اجتماع اسلامهما (قوله او عكسه) اي او تخلف هو عن إسلامها (قول المتن قبل دخول الخ) او بعد دخول ولم يجمعهما الاسلام في العدة ولم تحل له عند اجتماع الاسلامين اه مغني (قوله لما مر اول الباب) اي من أن النكاح قبل الدخول لم يتأكد

ميتات مفروضا فيها إذا من بعد إسلامه فليراجع (قوله ثم هو) انظر عكسه (قوله في المتن حرمتا ابدا) انظره في الشك مع احتمال ان المدخولة البنت فلا تحرم إلا ان يراد هنا ان الحرمة ظاهرة حتى لو تبين ان المدخولة البنت حلت (قوله ولكل المسمى الخ) قد يشكل في صورة الشرح وهي ما لو شك في عين المدخول بها للعلم بان احدهما انما تستحق النصف فالقياس ان لكل نصف المسمى او مهر المثل وبوقف نصف احدهما إلى تبين المدخول بها او الصلح ولم يزد في شرح الروض في صورة الشك على بطلان نكاحها (قوله بوطء البنت^(١)) وكذا بمجرد العقد الصحيح على البنت (قوله وهي) اي البنت وقوله ولها اي الام (قوله لامهر لها عند ابن الحداد ولها نصفه عند الفقهاء) تقدم في شرح ونكاح الكفار صحيح ما يتعلق بذلك

حلت له الامة) عند اجتماع إسلامه وإسلامها لاعتساره مع خوفه العنت حينئذ لانه يقر على ابتداء نكاحها حينئذ بخلاف ما إذا لم تحل له الان ولو طلقتها في الحالة الاولى ثم ايسر حلت له رجعتها لان الرجعية زوجة (وان تخلفت) عن إسلامه او عكسه (قبل دخول تنجز الفقرة) لما مر اول الباب (١) قول المحشي (قوله بوطء البنت الخ) الذي في الشرح لحرمة الام ابدا بالعقد على البنت او بوطئها اه من هامش

والكتابية هنا كغيرها لما مر من حرمة الامة الكافرة على المسلم مطلقا (او) اسلم وتحت (امام واسلمن معه) ولو قبل وطه (او) اسلمن قبله او بعده (في العدة اختار امة) واحدة ممنهن (ان حملت له) لوجود شرط نكاحها فيه (عند) اجتماع (اسلامه واسلامهن) قيد في اختيار امة من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في امة معينة ممنهن كما ياتي وذلك لحل ابتداء نكاحها حينئذ وينسخ نكاح البواقي هذا ان كان حرا كله ولا اختار ثنتين (ولا) (٣٤٠) بان لم تحل له الامة عند اجتماع اسلامه واسلامهن (لاندفعن) كاهن من حين الاسلام لحرمة

ابتداء نكاح واحدة ممنهن حينئذ ولو اختص الحل بوجوده في بعضهن تعين فلو اسلم ذو ثلاث امام فاسلمت واحدة وهي تحل له ثم الاخرى بان وهما لا يحلان تعينت الاولى او الاولى والثالثة وهما يحلان دون الثانية اختيار واحدة منهما ولو اسلم على اربع امام فاسلم معه ثنتان وتختلف ثنتان فاعتقت واحدة من المتقدمتين ثم اسلمت المتخلفتان على الرق اندفع نكاحهما لان تحت زوجهما حرة عند اسلامه واسلامهما لان نكاح الفقة المتقدمة لان عتق صاحبها كان بعد اجتماع اسلامهما واسلام الزوج فلم يؤثر في حقها واختار واحدة منهما هذا ما ذكره واعترض بان الاصح ما ذكره آخرون حتى المصنف في تقييده انه يتخير بين الجميع لان العتقة في حالة الاجتماع في الاسلام كانت امة لكن ابطال السبكي في رده والانتصار للاول وفيه بطل مهم في شرح الارشاد الكبير فراجع (او) اسلم حر وتحت (حر) تصلح للتمتع (وامام

(قوله والكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم اه سم (قوله على المسلم مطلقا) اي وجدت شروط نكاح الامة اولا اه ع ش (قوله قيد) اي قول المتن واسلامهن قيد الخ اه سم (قوله كما ياتي) لعل في قوله ولو اختص الحل بوجوده الخ (قوله وذلك) الى قول المتن والاختيار في المغنى الا قوله واحدة الى الاولى والثالثة وقوله وفيه بسط الى المتن وقوله وان ماتت او ارتدت (قوله وذلك) راجع الى ما في المتن (قوله هذا ان كان حرا) اي كما علم من قوله السابق اسلم حر اه ع ش (قوله والا) اي بان كان فيه رق (قوله لحرمة ابتداء نكاح واحدة الخ) اي فلا يجوز اختيارها كذوات المحارم اه مغنى (قوله حينئذ) اي حين اجتماع الاسلامين الذي هو وقت الاختيار بوجوده في بعضهن الاخصر ببعضهن (قوله تعين) اي ذلك البعض بالزوجية اه سم (قوله وهي تحل له) اي لوجود شرط نكاحها فيه عند اجتماع اسلامهما باعتبار المغنى وهو معسر خائف العنت اه (قوله وهما لا يحلان) اي بان كان موسرا عند اسلامهما وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى والواو حالية (قوله او الاولى الخ) عطف على قوله واحدة عبارة المغنى فعلى هذا لو اسلم على ثلاث امام فاسلمت واحدة وهو معسر خائف العنت ثم الثانية في عدتها وهو وسر ثم الثالثة كذلك وهو معسر خائف العنت اندفعت الوسطى ويخير في الاخيرتين اه (دون الثانية) اي لم تحل له حين اسلامهما (قوله منهما) اي الاولى والثالثة (قوله اندفع نكاحها) معتمداه ع ش (قوله عند اسلامهما واسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين اه سم (قوله لان عتق صاحبها الخ) قضيته انه لو قارن عتقها باسلامها اندفعت الفقة المتقدمة ايضا (قوله هذا) اي اندفاع نكاح المتخلفتين دون نكاح الفقة المتقدمة ما ذكره اي تبعا للغزالي وهو الظاهر وجرى عليه ابن المقرئ في روضه اه مغنى (قوله وفيه) اي في المقام اوفى الانتصار الاول (قوله او اسلم حر) اما غير الحرف له اختيار ثنتين فقط اه مغنى (قوله تصلح للتمتع) اي ويقر على نكاحها اه مغنى (قوله او اسلمن قبله الخ) اي قبل اسلامه وكن مدخرا لهن اه مغنى (قوله وان ماتت) ولو ماتت قبل اسلامه واسلام الامام قبل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه اه سم اقول وهو اي السقوط قضية تعليلاتهم ويؤيده ايضا الضابط الاتي آنفا (قوله اختار واحدة الخ) عبارة المغنى فله اختيار واحدة ممنهن اه (قوله وهي غير كتابية) اي يحل ابتداء نكاحها نهاية ومغنى اي اما ان كانت كتابية كذلك تعينت واندفعت الامام اه ع ش (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره اه سم (قوله فهو) اي استلامهم مع اصرار الحرة على الكفر (قوله لوقوعه) اي

(قوله الكتابية هنا) اي في مسألة الامة كغيرها الخ أي بخلاف الزوجة الحرة الكتابية فانها اذا تخلفت قبل دخول لا تنجز الفقة لحل الحرة الكتابية للمسلم (قوله مطلقا) اي ولو كتابية (قوله قيد) اي قول المتن واسلامهن قيد الخ (قوله تعين) اي بعضهن (قوله عند اسلامهما واسلامهما) اي عند اجتماع الاسلامين (قوله وان ماتت) لو ماتت قبل اسلامه واسلام الامام قبل يسقط اعتبارها ويختار امة اخذا بما تقدم راجعه (قوله حينئذ) هل معناه عند انقضاء العدة لان الاختيار قبله لا يصح كما ذكره (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار وبدل عليه تعبير الزركشي بقوله اما اذا تاخر عتقهن عن الاسلامين بان اسلم ثم اسلمن ثم عتقن استمر حكم الامام عليهن فتعين الحرة ان

واسلمن اي الحرة والامام (معه) ولو قبل وطه واسلمن قبله او بعده (في العدة تعينت) الحرة وان ماتت او ارتدت سواء الاختيار اسلم الامام قبلها ام بعدها ام بين اسلام الزوج واسلامها (واندفعن) اي الامام لانها تمنع من ابتداء فكهذا وامام من ثم لم تصلح لاختار واحدة ممنهن كما يحتمل الاذرعى وهو ظاهر (وان اصررت) الحرة على الكفر وهي غير كتابية (فانقضت عدتها) وهي مصرة (اختار امة) ان حملت له حينئذ لتبين اندفاع الحرة من حين اسلامه فهو كالموت تحضت الامام او لمواختيار امة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه

في غير وقته فيجده بعد انقضاء عدتها (ولو أسلمت) الحرة (وعتقن) أي الاماء (ثم أسلمن في العدة فسكر اثر) أصليات الكاهن قبل انقضاء عدتهن (فيختار) الحر منهن (اربعا) وكذا لو أسلمن ثم عتقن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلمن ثم أسلم وضابطه أن يعتقن قبل اجتماع اسلامه واسلامهن فان تأخر عتقهن عن الاسلامين تعينت الحرة ان كانت وصليحت والا اختار أمة تحل والحق (٣٤١) مقارنة العتق لاسلامهن بتقدمه عليه

(والاختيار) أي ألفاظه الدالة عليه (اخترتك) أو اخترت نكاحك أو تقريره أو حبسك أو عقدك أو قررتك (أو قررت نكاحك أو أمسكتك) أو أمسكت نكاحك (أو ثبتك) أو ثبت نكاحك أو حبسك على النكاح وكلها صرائح إلا ما حذف منه لفظ النكاح ومثله مرادفه كالزواج فكناية بناء على جواز الاختيار بها نظرا إلى أنه ادامة ومجرد اختيار الفسخ للزائدات على الأربع يعين الأربع للنكاح كما لو قال لمن أريدكن وإن لم يقل للزائدات لا أريدكن لكن يظهر اخذا بما تقرر ان أريدكن للنكاح صريح ومع حذفه كناية ونحو فسخت أو ازلت أو رفعت أو صرفت نكاحك صريح فسخ ونحو فسختك أو صرفتك كناية (والطلاق) بصريح أو كناية ولو معلقا كان نوى بالفسخ طلاقا (اختيار) المطلقة إذ لا يخاطب به إلا الزوجة فان طلق اربعا تعين للنكاح واندفع الباقي شرعا ولا ينافي ما تقرر في الفسخ قاعدة ان ما كان صريحا في بابه لانها

الاختيار وكذا ضمير فيجده (قوله ولو أسلمت الحرة) أي معه أو في العدة نهاية ومغنى (قوله أي الاماء) أي قبل اجتماع اسلامه واسلامهن نهاية ومغنى (قوله منهن اربعا) أي ولو دون الحرة اه مغنى (قوله أو عتقن ثم أسلمن الخ) أو عتقن ثم أسلم ثم أسلمن (فرع) لو أسلم من اماء معه أو في العدة واحدة ثم عتقت ثم عتق الباقيات ثم أسلمن اختار اربعا منهن لتقدم عتقهن على اسلامهن اه مغنى (قوله فان تأخر عتقهن الخ) بان أسلم ثم أسلمن أو عكسه ثم عتقن اه مغنى (قوله تعينت الحرة الخ) ظاهره ثبوت هذا الحكم وان حصل العتق قبل الاختيار ويدل عليه تعبير الزكريا بقوله أما اذا تأخر عتقهن عن الاسلامين بان أسلم ثم أسلمن ثم عتقن استمر حكم الاماء عليهن فتعين الحرة ان كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه سم (قوله ان كانت) أي وجدت اه ع ش وعبرة سم أي تحته وان ماتت اخذا ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قول المتن والاختيار اخترتك الخ) وليس الشهادة شرط فيه بخلاف ابتداء النكاح اه ع ش (قوله أي ألفاظه) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية والمغنى الا قوله ومثله مرادفه كالزواج (قوله وكلها صرائح) أي فلا تحتاج لنية اه ع ش (قوله ومثله الخ) أي مثل النكاح مرادف النكاح وقوله فكناية أي فاحذف منه ذلك فكناية اه كردي (قوله كالزواج) أي والعقد (قوله بناء على جواز الاختيار الخ) واعتمده أي الجواز للمغنى والنهاية (قوله بها) أي الكناية (قوله نظرا إلى أنه) أي الاختيار ادامة أي لا ابتداء نكاح (قوله ومجرد اختيار الفسخ الخ) أي بدون ان يقول للاربع اخترتكن (قوله كما لو قال الخ) أي قياسا عليه (قوله بما تقرر) أي في قوله وكلها صرائح الا الخ (قوله ومع حذفه) أي النكاح ومرادفه (قوله ونحو فسختك أو صرفتك كناية) وعلم بما تقرر صحة الاختيار بالكناية وان منعه الماوردي والرويانى وقال انه كابتداء النكاح نهاية ومغنى (قول المتن والطلاق اختيار) اطلاقهم المذكور على تامل من حيث المدرك اذا الجاهل القريب العهد بالاسلام كيف يؤخذ بذلك اه سيد عمر (قوله ولو معلقا) أي ولو كان الطلاق بقسميه معلقا وقوله كان نوى الخ مثال الكناية (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق اه سم أي مع كونه صريحا في الفسخ عبارة ع ش أي من صراحته مع النكاح وجعله كناية بدونه ووقوع الطلاق بنية المشار إليه بقوله كان نوى الخ اه (قوله ما كان صريحا في بابه) أي ووجدت نفذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله وسر استثناء هذا) أي ما تقرر في الفسخ وقوله منها أي القاعدة المذكورة (قوله ويوجه) أي ذلك السر بان قضية القاعدة الخ فيه تامل (قوله كهو) أي كالفسخ المطلق فلا يعتد بنية الطلاق (قوله فلا يجوز تعليقه) أي تعليق الفسخ المراد به الطلاق كما لا يجوز تعليق الفسخ المطلق (قوله له فيه) أي لمن أسلم في التعليق (قوله مساعته) أي من أسلم (قوله مساعته الخ) مفعول فاقترضت (قوله بنية) أي الطلاق (قوله لنقصه) تعليل للكون المذكور وقوله فلا مساعته مفرع على النظر إلى ذلك الكون وقوله لان المساعته الخ تعليل لنفي ذلك النظر (قوله قبل الخ) راجع إلى المتن (قوله ان اراد) أي المصنف بالطلاق في قوله والطلاق اختيار (قوله بمعناه) أي بلفظ آخر بمعنى الطلاق (قوله وان اراد

كانت والا اختار أمة فقط بشرطه اه (قوله ان كانت) أي تحته وان ماتت اخذا ما تقدم فليس المراد ان كانت حية ليخرج الميتة فراجع اه (قوله والحق مقارنة العتق لاسلامهن) عبارة شرح الروض ويؤخذ من هذا أي تعليل الضابط المذكور بان اجتماع الاسلامين حالة امكان الاختيار ان العتق مع الاجتماع كهو قبله اه (قوله ما تقرر في الفسخ) أي من كونه كناية في الطلاق (قوله ما كان صريحا في بابه)

أغلبية وسر استثناء هذا منها التوسعة على من رغب في الاسلام ويوجه بأن قضية القاعدة أن نية الطلاق بالفسخ كهو فلا يجوز تعليقه مع أنه قد يكون له فيه رغبة دون التنجيز فاقترضت مساعته بأمور أخرى مساعته بالاعتداد بنيته حتى يجوز له التعليق فلا نظر إلى كون الطلاق أضرم من الفسخ لنقصه العدد دونه فلا مساعته لان المساعته من جهة لا تقضيها من كل جهة قيل إن أراد لفظ الطلاق اقضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك إذ فسخت نكاحك بنية الطلاق اختيار للنكاح وإن أراد

الاعم ورد عليه ان الفراق من صرائح الطلاق وهو هنا فسخه ويجاب باختيار الثاني ولا يرد الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ اولى منه بالطلاق لانه المتبادر منه فمن ثم قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق (لا الظهار والايلاء) فليس احدهما اختيارا (في الاصح) لان كلام من الظهار لتحريمه والايلاء لتحريمه ايضا لكونه حافيا على الامتناع من الوطء بالاجنية البقية منه بالمنكوحه فان اختار المولى او المظاهر منها للنكاح حسب مدة الايلاء والظهار من وقت (٣٤٢) الاختيار لانه اقبله كانت مترددة بين الزوجية وضدها فيصير في الظهار عائدا ان لم يفارقها

حالا وليس الوطء اختيارا لان الاختيار ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما لا يحصل به (ولا يصح تعليق اختيار ولا فسخ) كان دخلت فقد اخترت نكاحك او فسخته لما تقرر انه ابتداء او استدامة للنكاح وكل منهما يمتنع تعليقه ولان مناط الاختيار الشهوة فلم يقبل تعليقا لانها قد توجد وقد لا نعم يصح تعليق الاختيار للنكاح ضمنا كان دخلت فانت طالق او من دخلت فهي طالق لانه يغتفر في ضمن ما لا يغتفر في المستقل وتصح نية الطلاق بلفظ الفسخ وحينئذ يصح تعليقه لكونه طلاقا كامرا (ولو حصر الاختيار في خمس او عشر مثلا جاز لانه خفف الابهام وحينئذ اندفع من زاد على تلك المحصورات (وعليه التعيين) هنا بل مطلقا لاربع في الحر وثلثين في غيره لما مر اول الفصل المغني عما هنا ولا توهم ان ذاك لا ياتي هنا (ونفقتهم) اي الخمس وكذا كل من اسلم عليهن

(الاعم) اي مطلق اللفظ الدال على الطلاق (قوله وهو) اي الفراق هنا اي في باب الاختيار فسخ اي لا اختيار (قوله باختيار الثاني) اي الاعم (قوله لانه لفظ مشترك) اي بين الطلاق والفسخ وحققة في كل منهما ويتعين في كل منهما بالقرينة اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض عن الزركشي مانصه وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتعين فيه بلا قرينة اه وقد يجاب بان تبادره في الفسخ بحسب المقام كما اشار اليه الشارح بقوله هنا والحاصل ان المقام قرينة لارادة الاختيار (قوله انه) اي لفظ الفراق صريح فيه اي الفسخ (قوله فليس احدهما) الى التنبيه الثاني في النهاية الا قوله بقر كل منهن الى المتن وكذا في المغني الا قوله وذكر العشر الى المتن (قوله لتحريمه) في الموضوعين متعلق بقوله لا في اليق الذي هو خبر ان قوله والايلاء عطف على الظهار وقوله لكونه الخ علة لتحريم الايلاء وقوله بالاجنية حال من الضمير المستتر في اليق الراجع لكل من الظهار والايلاء وقوله بالمنكوحه حال من ضمير منه الراجع لكل منهما ايضا (قوله المولى والمظاهر) بصيغة المفعول وقوله منها تنازع فيه الوصفان وضمير راجع الى ال فيهما (قوله والظهار) معطوف على مدة الايلاء رشدي (قوله وليس الوطء اختيارا) وللموطوءة المسمى الصحيح او مهر المثل ان لم يكن صحيحا ان اختار غيرها اه معنى (قوله ابتداء) اي على المرجوح او استدامة الخ اي على الراجع (قوله وكل منهما لا يحصل به) اي كالجعة اه معنى (قوله لما تقرر الخ) وقوله ولان مناط الخ كل منهما علة للمعطوف عليه فقط عبارة المغني وشرح المنهج لانهما تعين ولا تعين مع التعليق اه هي لشموله للمعطوف ايضا احسن (قوله فلم يقبل) اي الاختيار وقوله لانها الخ اي الشهوة (قوله ونصح نية الطلاق) عطف على قوله يصح الخ (قوله كامر) اي في شرح و الطلاق اختيار (قول المتن ولو حصر الاختيار الخ) لو اسلم على عشر مثلا واختار منهن ستا فيمن اختار فظاهر انه لا بد من اختيار اربع من الست ولا يقال لا حاجة للاختيار لاندفاع الاختين لجواز اختيار واحدة منهما مع ثلاث غيرها مراه سم على حج اه ع ش (قول المتن وعليه التعيين) اي فوراه بجير مى عن الحلبي (قوله لما مر في اول الفصل) اي في قول المصنف لومه اختيار اربع المغني عما هنا اي من قوله وعليه التعيين (قوله لا ياتي هنا) اي فيما لو حصر الاختيار في نحو خمس (قوله الى ان ياتي به) اي بالا اختيار في الصورة المارة اول الفصل او التعيين هنا (قوله انظره) اي وجوبا وقوله ثلاثة ايام اي كوامل اه ع ش (قوله مدة التروي) اي التفكير ان لم يفد فيه الحبس عزره الخ وهكذا كل من اقر بحق وقدر على ادائه وامتنع واصرو لم ينجع فيه الحبس وراى الحاكم ان يضم الى الحبس التعزير بالضرب وغيره فله ذلك اه معنى (قوله وهذا الى ان يختار) ولو اختار اربعا منهن ثم قال رجعت عما اخترت لم يقبل رجوعه نص عليه الشافعي رضى الله تعالى عنه اه معنى (قوله الى ان يختار) اي ولو طال الزمان جدا اه ع ش (قوله ويخلى نحو مجنون الخ) قد تقدم ما يشمل هذا وغيره اه رشدي (قوله الى افاقته) وان طال جنونه اه ع ش (قوله والمعتمدانه) اي امسك بمعنى الخ اي حال كونه اي والفسخ صريح في بابه (قوله ولا يرد الفراق الخ) في شرح الروض قال الزركشي وقضية هذا ان لفظ الفراق صريح في الفسخ كما انه صريح في الطلاق فيكون حقيقة فيهما ويتعين في كل منهما بالقرينة انتهى وفيه اشعار بعدم تبادره في الفسخ والالتعين فيه بلا قرينة (قوله في المتن ولو حصر الاختيار في خمس الخ)

اذا لم يختار منهن شيئا واراد بالنفقة ما يعمر سائر المؤن (حتى يختار) الحر منهن اربعا وغيره ثنتين بمعنى لانهن محبوسات بحكم النكاح (فان ترك الاختيار) او التعيين (حبس) بامر الحاكم الى ان ياتي به لا متناعه من واجب لا يقوم غيره مقامه فيه فان استنظر انظره ثلاثة ايام لانها مدة التروي شرعا فان لم يفد فيه الحبس عزره بما يراه من ضرب وغيره فاذا برى من الم الاول كرهه وهكذا الى ان يختار ويخلى نحو مجنون حتى يفارق ولا ينوب الحاكم عن الامتناع هنا لانه خيار شهوة وبه فارق تطليقه على المولى الآتي وبحسب السبكي توقف حبسه على طاب ولو من بعضهن لانه حقن كالدن وهو مبني على رايه ان امسك اربعا في الخبر للإباحة

والمعتمداً به بمعنى اختياره من النكاح الوجوب وان وافقه الاذرعى وهو وجوب الحق الله تعالى لما يلزم على حل تركه من امساك اكثر من اربع في الاسلام وهو ممتنع فمن ثم اتجه وجوبه وعدم توقفه على طلب كما اطلقوه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريح قولها عن الامام اذا حبس لا يعز على الفور فلعنه يترى ان الحبس ليس تعزيراً وان لا يجوز تعزيره ابتداء بنحو ضرب والقضية الاولى غير مرادة والثانية متجهة ووجهها ان المقام مقام ترو فلم يبادر بما يشوش الفكر ويعطله عن الاختيار بل بما (٣٤٣) يصفيه ويحمله عليه وهو الحبس (فان مات

قبله) أى الاختيار (اعتدت

حامل به) أى بوضع الحمل

وان كانت ذات اقراء

(وذات أشهر وغير مدخول

بها) وإن كانت ذات اقراء

(اربعة أشهر وعشر)

احتياطاً لاحتمال الزوجية في

كل منهن وذكر العشر تغليبا

لليالى كما في الآية وجرياً

على قاعدتهم ومن ثم قال

الزوجش رى لوقيل وعشرة

كان خارجاً عن كلام العرب

(وذات اقراء بالاكثر من)

الباقى وقت الموت من

(الاقراء) المحسوب ابتداءً

من حين اسلامها ان اسلمها

معا ولا فمن اسلام السابق

(وأربعة) من الاشهر

(وعشر) من الموت لان

كلا يحتمل كونها زوجة

فتلزمها عدة الوفاة ومفارقة

في الحياة فعليها الاقراء

فوجب الاحتياج لتحل

ببقيتين (وبوقف) فيما اذا

مات قبل الاختيار (نصيب

زوجات) أسلمن كلهن من

ربع أو ثمن يعمل أو دونه

للعلم بان فيهن أربع زوجات

لكن جهلنا أعيانهن (حتى)

بمعنى الخ فقوله للوجوب خبران يعنى أنه للوجوب بهذا المعنى اه كردى (قوله اختياره من) لعل الا صوب
أختره من فليراجع اصل الشارح (قوله وان وافقه الاذرعى) وفي كلام شيخنا الزيادى وسم نقلنا عن
البرلسى ان الاذرعى تعقب السبكى في ذلك ولم يوافقه فراجعناه فلعل الاذرعى اختلف كلامه اه
عش وعبارة المعنى بعد ذكر كلام السبكى قال الاذرعى وقوله اى السبكى امساك اربعا لا باحة لا يتنازع فيه
احد وان اوم كلام الكتاب وغيره الوجوب وقوله ان السكوت مع الكف عنهن لا محذور فيه إلا اذا طلن
ازالة الحبس فيجب كسائر الديون ولا لم يجب موضع توقف لان السكوت مع الكف يلزم منه امساك اكثر
من اربع في الاسلام وذلك محذور اه وهو كلام حسن اه وبه علم ان الاذرعى وافق السبكى في دعوى
كون الامر في الحديث الاباحة وخالفه في دعوى توقف الحبس على الطلب (قوله على حل تركه) اى
الاختيار الاولى حذف حل (قوله من امساك الخ) بيان لما يلزم الخ (قوله اذا حبس الخ) مقول القول وقوله
ان الحبس الخ خبر ظاهر كلامهم (قوله والقضية الاولى غير مرادة) وحيث قد فاعلنى لا يعز بغير الحبس اه
سم (قوله اى الاختيار) اى والتعيين (قوله اى بوضع الحمل) هو مفهوم من حامل اه سم (قول الماتن
وذات أشهر) اى لكونها صغيرة او ايسة اه عش (قوله وذكر العشر تغليبا لليالى الخ) وكأنها إنما
غلبت لانه لو قال وعشرة لثوهم العشرة من الاشهر اه رشيدى (قوله وجرياً على قاعدتهم) وهى ان العشر
بلاثاء للوثى واليالى مؤنثة اه كردى (قوله لوقيل الخ) اى لو قال الله تعالى في القرآن اه عش
(قوله كان خارجاً عن كلام العرب) قال سم عن البيضاوى مامعناه ان العرب لم يقع في كلامهم في مثل
ذلك مراعاة الايام اصلاً ووجهه بان الليالى غرر الاعوام والشهور اه رشيدى عبارة عش اى لانهم
يغلبون الليالى على الايام ومن ثم يؤرخون بها فيقولون لعشر ليالى مضين من شهر كذا او بقين منه ولعل
الحكمة في ذلك ان الليالى سابقة على الايام اه (قوله فعليها الاقراء) اى الاعتداد بالاقراء اه عش (قوله
فوجب الاحتياط الخ) فاذا مضت الاقراء الثلاثة قبل تمام اربعة اشهر وعشرا اكتملتا وابتدأوا من الموت
وان مضت الاربعة والعشر قبل تمام الاقراء اتمت الاقراء وابتدأوا من حين اسلامها ان اسلمها معا ولا فمن
حين اسلام السابق اه معنى (قوله بقر كل منهن الخ) سياتى تضعيفه فكان الانسب السكوت عنه هنا ثم
رايت في نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح انه مضروب عليه (قوله لا من غير التركة) عبارة المعنى
في قسم الموقوف على ما يقع عليه الاتفاق بينهن من تفاضل وتساولان الحق لهن نعم الخ (قوله ثمانية) الاولى
ثمانيا لان المعدود مؤنث اه عش (قوله ولا ينقطع به تمام حقن) بناء على انه لا يشترط في الدفع اليهن
ان لا يرثن عن الباقي وهو ما صححه الشيخان لاننا يتقنان فيهن من يستحق المدفوع فكيف يكلفن بدفع
الحق اليهن اسقاط حق اخر إن كان اه (قوله اما اذا اسلم الخ) محترز قوله اسلمن كلهن (قوله فلا شئ

لو أسلم على عشر مثلاً واختار منهن ستا فيهن اختان فالظاهر انه لا بد من اختيار أربع من الست ولا
يقال لا حاجة للاختيار لان دفاع الاختين لجواز اختياره واحدة منهما مع ثلاث من غير همام (قوله
والقضية الاولى غير مرادة) وحيث قد فاعلنى لا يعز بغير الحبس (قوله اى بوضع الحمل الخ) هو مفهوم
من حامل (قوله وذكر العشر تغليبا لليالى كما في الآية الخ) قال البيضاوى في تفسير الآية مانصه

تقر كل منهن لصاحبها انها هى الزوجة ثم تسألها ترك شئ من حقها فتسمح (ويصطلحون) على ذلك بتساو أو تفاضل لا من غير
التركة نعم إن كان فيهن محجور عليها لم يجز لوليها ان يصالح على اقل من حصتها من عددن كالثمن إذا كن ثمانية لانا وان لم يتيقن انه حقها
لكنها صاحبة بدعى ثمن الموقوف ولو طلب بعضهن شيئاً قبل الصلح اعطى اليقين وان لم يبرأ من الباقي فلو كن ثمانية فطلب اربع لم يعطين
شيئاً او خمس اعطين ربع الموقوف ليقن ان فيهن زوجة او ست فالنصف وهكذا ولهن فسمة ما اخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام
حقن اما اذا اسلم بعض الباقيات يصلحن للنكاح كتمان كتابيات اسلم منهن اربع او اربع كتابيات واربع وثنيات واسلم الوثنيات فلا شئ

للسلمات لا احتمال أن الكتابيات من الزوجات (نبيه) ظاهر كلام الصيمري توقف صحة هذا الصلح على الاقرار فانه قال وطريق الصلح يقع على الاقرار ان تقول كل منهن لصاحبها انها هي الزوجة ثم تسألها ترك شيء من حقها ومقتضى كلام شيخنا وغيره هنا اعتاده وليس كذلك اما اولاه فهو مشكل لان فيه إلحاق ضرر عظيم بالمقرة لانه قد تورط بصدور الاقرار ثم تاتي المقررة لها ان تترك لها شيئاً فيلزم ضياعها واما ثانياً فقد ذكرنا انها صحة صلح الولي مع انه يتعذر إقراره على موليه وهذا صريح في ان هذا الصلح لا يتوقف على الاقرار فالوجه ان كلام الصيمري مقالة ضعيفة على أنه يمكن تأويله بان مراده بقوله وطريق الصلح إلى آخره تصوير وقوع الصلح هنا على الاقرار لأن الاقرار شرط لصحة هذا الصلح واما ثالثاً فالمرحوم هنا منبهم انبها ما لا يرجي ان يكشفه بوجه فكيف تحمل كل منهن على الاقرار بما يعلم كل احد بطلانه فأتضح ان الوجه انه لا يشترط هنا إقراره انه يصح الصلح (٣٤٤) بدونه لتعذره كما علمت ثم رايت الشيخين صرحا بما ذكرته في نظير مسئلتنا وهو

ما لو طلق احدى امرأتيه ومات قبل البيان وتوقف لها نصيب زوجة فاصطلحتا وكذا لو ادعى اودعة في بدرجل فقال لا اعلم لا يكما هي ثم اصطلحا فيها على شيء وكذا لو تداعيا دارا في يدهما واما كل بيعة ثم اصطلحا اه ولم يصرح باستثناء هذه الثلاث من اشتراط الاقرار لكن كلامهما كالصريح في الاستثناء وبه صرح غيرهما ونقل الرافعي في الاولى عن اصحاب ان ما فيها ليس صلحا على إنكار اعترضه الزركشي بتصريح القفال فيها بجواز الصلح وبكونه على إنكار لان كل واحدة تقول الموقوف لي وحدي قال وكذا في المسئلتين الاخيرتين وفي مسئلة ما لو اسلم على ثمان اه ولك ان تقول الانكار هنا ضمنى لكن عارضه ما هو أقوى منه وهو كون الموقوف

للسلمات الخ) عبارة المغني فلا يوقف الزوجات شيء بل تقسم كل التركة بين باقى الورثة لان استحقاق الزوجات الارث غير معلوم لاحتمال انهن الكتابيات وكذا لو كان تحتها مسلمة وكتابية وقال احدا كما طلق ومات ولم يبين اه (قوله لاحتمال ان الكتابيات من الزوجات) اى وشرط الارث تحقق موجه اه ع (قوله اعتماد) اى التوقف (قوله ضياعا) اى حق المقررة على حذف المضاف (قوله وهذا) اى ما ذكرناه من صحة صلح الولي (قوله تأويله) اى كلام الصيمري (قوله فكيف يحمل كلامهن) كذا فيماراينا من نسخ القلم ولعله من تحريف الناسخ والاصل تحمل كلامهن كما في بعض نسخ الطبع او يحمل كل منهن كما يؤيده ما قدمنا من قول المغني فكيف يكلف الخ (قوله بطلانه) اى الاقرار او المقر به (قوله ان الوجه انه لا يشترط هنا الخ) او فاقا للمغني كما مر (قوله بما ذكرته) اى من عدم اشتراط الاقرار وقوله وهو نظير مسئلتنا واما صرح به الشيخان (قوله انتهى) اى قول الشيخين (قوله وبه) اى استثناء هذه الثلاث (قوله ونقل الرافعي الخ) مبتدأ خبره قوله اعترضه الزركشي الخ (قوله في الاولى) اى في مسئلة التطلاق (قوله الموقوف) اى النصيب الموقوف لزوجته (قوله قال) اى الزركشي (قوله في المسئلتين الخ) اى من الثلاث المتقدمة آنفا (قوله انتهى) اى كلام الزركشي (قوله ولك ان تقول الخ) اى في توجيه استثناء هذه المسائل من اشتراط الاقرار (قوله وهو الخ) اى ما يقرب الخ (قوله وهذا الخ) من تنمة توجيههم (قوله قال الخصوم) كالحنفي (قوله وينكر) اى كل فقوله صاحبه بالنصب على المفعولية (قوله فاذا صالح) اى كل صاحبه ويحتمل انه من اسناد الفعل الى ضمير المصدر اى وقع الصلح

(فصل) في مؤنة المسلمة أو المرتدة (قوله في مؤنة المسلمة) الى الباب في النهاية والمغني (قوله في مؤنة المسلمة الخ) اى في حكم مؤنة الزوجة اذا اسلمت او ارتدت مع زوجها او تخلف احدهما عن الآخر اه مغني (قوله او المرتدة) كذا اصله والواو انصب اه سيد عمر (قول المتن استمرت النفقة) اى وبقية المؤن نهاية ومعنى (قوله في اصله) اى في المحرر (قوله وحذفه) اى قيد وليست كتابية (قوله فلان نفقة لها) اى ولا شيء من بقية المؤن اما الكتابية فلها النفقة قطعا اذا كان يحل لها ابتداء نكاحها والا فبى كغيرها من الكافرات اه مغني (قول المتن فيها) اى العدة (قوله وبحث الزركشي) ههنا وفيما ياتي بصيغة الماضي وتأنيث العشر باعتبار الليالي لانها غرر الشهور والاعوام ولذلك لا يستعملون التذكير في مثله قط ذهابا الى الايام حتى انهم يقولون صمت عشرا ويشهد له قوله إن ليشتم الا عشر انهم ان ليشتم الا يوماه ولا منافاة بين قوله وتأنيث العشر وقول الشارح وذكر العشر

تحت يد كاهن بالدوية من غير مرجح لاحداهن فساغ لهن الصالح وإن لم يوجد صريح الاقرار لتعذره كما مر ثم رأيتهم وجهوا الصلح في (قوله هذه المسائل بما يقرب عما وجهته به وهو ان من قبض شيئا يقول هو ملكي ومقبضه يقول هو هبة مني اليك وهذا في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا في اصله وهو لا يؤثر كافي عليك الف ثمانية قال بل قرض او رايت القاضي وجهه بعين ما ذكرته حيث قال قال الخصوم صاحبكم اى الشافعي رضى الله عنه جواز الصلح على الانكار في مسائل وعددها ما سبق قلنا ليس ما في هذه المسائل صلحا على إنكار لان كل واحد يدعى جميع الحق لنفسه وينكر صاحبه واليد لها ثابتة فاذا صالح في زعم كل واحد ان ترك بعض الحق لصاحبه وتبرع به عليه (فصل) في مؤنة المسلمة أو المرتدة لو (اسلمها) قبل دخول اربوده (استمرت النفقة لبقاء النكاح) ولو اسلم واصرت حتى انقضت العدة) وليست كتابية كافي اصله وحذفه للعلم به من كلامه قبل (فلا نفقة لها الا ساءتها بخلافها عن الاسلام الواجب فوراً من غير رخصة فلم يكن من جهة منع بوجه (وإن اسلمت فيها لم تستحق) نفقة (لبدء النكاح في الجود) لاساءتها بالخلاف ايضا وان بان باسلامها انها زوجة وبحت الزركشي وغيره ان تحلفها لو كان لصفر او

جنون او اغماء ثم اسلمت عقب زوال المانع استحققت كإرشاد الية تعليلهم وفيه نظر لان النخلف ينزل منزلة النشوز كما صرحوا به والنشوز مسقط للنفقة ولو من نحو صغيرة ولو اختلفا فيمن سبق اسلامه منهما صدقت لانه يدعى مسقطا (٣٤٥) للنفقة التي كانت واجبة والاصل

عده (ولو اسلمت او لا فاسلم في العدة او اصر) الى انقضائها (فلها نفقة العدة على لصحيح) لا حسانها واساءته بالنخلف وفارق جهجا بان الاسلام واجب فوري اصاله فهو كصوم رمضان وانما سقط المهر اذا سبق اسلامها قبل الوطء لانه عوض البضع فسقط بتفويت معوضه ولو بعدد ككل البائع المبيع مضطرا قبل القبض والنفقة للتمكين وهو المفوت له وبحث الزركشي انه لو تخلف للنحو

(قوله وفيه نظر الخ) عبارة المغنى ورد هذا البحث وان كان التعليل يرشد الية بانها تسقط بعدم التمكن وان لم يكن نشوز ولا تقصير من الزوجة كما تسقط بحبسها ظلما اه (قوله ولو اختلفا فيمن سبق الخ) فقال الزوج اسلمت او لا فلا نفقة لك وقالت بل اسلمت او لا في النفقة اه معنى (قول المتن فاسلم في العدة) فلها نفقة مدة تخلفه نهاية ومعنى (قوله اذا سبق اسلامها الخ) اي مع احسانها واساءته بالنخلف (قوله قبل القبض) اي قبض الثمن (قوله والنفقة الخ) عطف على اسم ان وقوله للتمكين على خبرها عبارة المغنى وفرق المتولى بين هذه وبين ما اذا سبقت الى الاسلام قبل الدخول حيث يسقط مهرها مع احسانها بان المهر عوض العقد فسقط بتفويت العاقبة وغير ذلك معوضه الخ والنفقة للتمكين وانما تسقط للتعدي ولا تعدى هنا اه (قوله وهو) اي الزوج المفوت له اي للتمكين عبارة النهاية والمغنى وانما تسقط للتعدي ولا تعدى هنا اه (قوله باقى فيه الخ) هو من كلام الزركشي (قوله نظير مامر) وهو بحث الزركشي ايضا اه كردى (قوله نظير مامر) اراد به ضد مامر اي عدم الاستحقاق اه رشيدى (قوله لان عذر الزوج لا يسقط الخ) معتمد اه عش (قوله ومن اسلامها) اي من حين اسلام المرتدة متعلق بقوله الا ان تستحق الخ (قوله الابمايات في النفقات) اي فلا بد من رفعها للقاضى واعلامها له بانها رجعت للطاعة فيرسل القاضى الى الزوج فان مضت بعد الارسال والعلم مدة امكان الرجوع ولم يرجع استقرت عليه لان المانع الان من جانبه اه عش

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في النكاح) الى قول المتن ثبت في النهاية الا قوله وان قل على الوجة وقوله سواء ادى الى وكما يخبر وقوله او علمته الى شبهه بعنا وكذا في المغنى الا قوله كذا قيل الى قال المتولى والا قوله اي حشفة ذكره الى فان بقى (قول المتن جنونا) والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء نهاية ومعنى اي فيثبت به الخيار عش عبارة سم ينبغي ان منه او في معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسجورا كذلك اي كالجنون ويحتمل ان يلحق بالاغماء اه ولعل الاقرب هو الاحتمال الاول (قوله ولو متقطعا) او كان قابلا للعلاج نهاية ومعنى (قوله وان قل على الوجة) خالفه النهاية والمغنى فقلا ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولى الخفيف الذى يطرأ في بعض الازمان اه قال عش والظاهر ان المراد بذلك البعض ما يحتمل عادة كيوم في سنة اه (قوله لانه يفضى) اي الجنون للجناية اي على الزوج (قوله ومثله الخبل) اي في ثبوت الخيار وقوله كذا قيل اي ان الخبل مثل الجنون وذلك بقتضى مغايرتهما عش ورشيدى (قوله قال المتولى الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه واما الاغماء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومحلها كما قال الزكشى فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما المايوس من زواله فكالجنون كما ذكره المتولى وكذا ان بقى الاغماء بعد المرض فيثبت به الخيار اه (قوله والاغماء الخ) هو

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد وغير ذلك)

(قوله في المتن جنونا) ينبغي ان منه او في معناه الصرع ويحتمل ان كون احدهما مسجورا كذلك ويحتمل ان يلحق بالاغماء (قوله جنونا) منه الصرع كما قاله بعضهم فرأى (قوله قال المتولى والاغماء) عبارة الروض وشرحه لا الاغماء بالمرض فلا يثبت به الخيار كسائر الامراض قال الزكشى ومحلها فيما تحصل منه الافاقة كما هو الغالب اما الدائم المايوس من زواله فكالجنون ذكره المتولى لا بعده اي لان بقى الاغماء بعد زوال المرض فيثبت به الخيار كالجنون اه وقد يفهم من مقابلة قوله اما الدائم الخ لما قبله ان المراد بالدائم ما لا تحصل منه الافاقة اي بالكلية سواء كان متقطعا ام لا كما في الجنون فليتأمل (قوله والاغماء) هو عطف على الخبل

(٤٤) - شروانى وابن قاسم - سابع) بالآخر جنونا ولو متقطعا وان قل على الوجة وان لم يستحكم لانه يفضى للجناية وهو مرض يزول الشومور من القلب مع بقا قوة الاعضاء وحر كنهها ومثله الخبل بالنحر بك كذا قيل والذي في القاموس انه الجنون وامل الاول لحن الجنون فيهما الاستغراق بخلاف الخبل فالمتولى والاغماء المايوس من زواله (او جنونا او برضا) وان قل ان

استحكم بقول خيرين وعلامة الاول اسوداد العضو والثاني عدم احمراره وإن بولغ في قبضه (او وجدها رتقاء) اى منسداحل جماعها بلحم
ومثله ضيق المنفذ بحيث يفضيها كل (٣٤٦) واطى. كذا اطلقوه ولعل المراد بحيث يتعذر دخول ذكر من بدنه كبدها نحافة وضدها

فرجها سواء ادى لافضاها
ام لا ثم رايته الباقيني
اشار لذلك بقوله في تدريبه
وضيق المنفذ لنحافتها بحيث
لا يسع آلة نحيف مثلها
وبفضيها اى شخص فرض
اه فقوله بحيث صريح
فما ذكرته وما ذكره بعده
الواقع في كلامهم مجرّد
تصريح قال الاسنوى وكما
يخير بذلك فكذلك تنخير
هى بكبر التبعي يفضى
كل موطوءة (او قرناء) اى
منسد ذلك منها بعظم (او
وجدته) وهو بالغ عاقل
(عنيانا) اى به داء يمنع
انتشار ذكره عن قبلها وان
قدر على غيرها وعلته قبل
النكاح من عن اعراض او
شبه بمنان الدابة لئله (او
محبوبا) اى مقطوع ذكره
او الادون قدر الحشفة اى
حشفة ذكره اخذا بما مر
في التحليل وغيره فان بقي
قدرها وعجز عن الوطء به
ضربت له المدة الاتية
كالعنين (ثبت) للكاره منهما
الجاهل بالعيب او العالم به
اذا انتقل لا خش منه منظرا
كان كان باليد فانتقل للوجه
لاليد الاخرى وانما نزاع
الرهن بزيادة فسق الموضوع
تحت يده وان كانت من
جنس الاول كان كان بزي
في الشهر مرة فصار بزي فيه
مرتين كما اقتضاء اطلاقهم

عطف على الخيل اه سم (قوله المايوس من زواله) اى بان قال اهل الخبرة لا يزول اصلا وقضيته انه لو قال
الاطباء يزول بعد مدة لم يثبت الخيار وان طالت المدة ولو قيل بشوته حينئذ لم يبعد اه عش (قول المتن
وجذاما) وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر ويتصور في كل عضو غير انه يكون في الوجه
اغلب او برصا وهو بياض شديد يبع الجلد ويذهب دموية نهائية ومغنى (قوله وان قل الخ) راجع لكل
من الجذام والبرص (قوله ان استحكم الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ذلك بعد استحكامها ما اما او آفة ما فلا
خيار به كما صرح به الجويني قال والاستحكام في الجذام يكون بالنقطع وتردد الامام فيه وجواز الاكتفاء
باسوداده وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة اه قال عش قوله وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة معتمد
وعبارة شيخنا الزبائدي والمعتمد انه لا يشترط استحكامهما بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه جذاما او برصا لم
انتهت ولعل هذا مراد الامام بقوله بالاكتفاء باسوداده وحكم اهل المعرفة الخ فلا تخالف اه وقال السيد عمر
بعد ذكر ما مر عن الزبائدي ما نصه فقد اختلف النقل عنه اى صاحب النهاية والاول هو الموافق لمنقول
الشيخين عن الجويني واهوه الثاني منقول عن ابن ابي الدم وغيره وهو وجه من حيث المغنى لسكون النفس
تعاونه وتفر منه مطلقا ولان ما يخاف منه من الاعداء لا يتقيد بالاستحكام اه وقوله عن ابن ابي الدم الخ اى
واختاره الامام كامر (قوله الثاني الخ) اى علامة البرص ان يعصر المكان فلا يحمر اه كردى (قول
المتن رتقاء) وليس للزوج اجبارها على شق الموضوع فان شقته وامكن الوطء فلا خيار ولا تمكن الامنة من
الشق قطعاً الا باذن السيد مغنى ونهاية قال عش قوله ولا تجبر على شق الموضوع اى حيث كانت بالغه ولو
سفينة اما الصغيرة فينبغى ان لوليها ذلك حيث راي فيه المصلحة ولا خطر اخذاً بما ياتى في قطع السلعة اه
(قوله ومثله) اى مثل الرتقاء في ثبوت الخيار به (قوله فقوله بحيث) اى الخ (قوله صريح الخ) اى صراحة
مع قوله ويفضيها الخ الظاهر في التقييد اه سم (قوله وما ذكره الخ) اى قوله ويفضيها الخ (قوله او علمته)
عطف على قدر اه سم عبارة المغنى قضية قوله وجد انه لو علم احدهما بعيب صاحبه قبل العقد لا خيار له
وليس على اطلاقه بل لو علمت بعته قبل العقد فلها الخيار بعده على المذهب لان العنة قد تحصل في حق امراة
دون اخرى وفي نكاح دون نكاح ويثبت الخيار للزوجة بالعنة وان كان قادرا على جماع غيرها اه (قوله
من عن) اى لفظ العنين ما خوذ من عن الخ وقوله او شبه عطف على من عن عبارة النهاية والمغنى سمي بذلك
للين ذكره وانعطفاه ما خوذ من عنان الدابة اه (قوله او الادون قدر الحشفة) عبارة المغنى وهو مقطوع
جميع الذكرا ولم يبق منه قدر الحشفة اه (قوله اى حشفة ذكره) اى كبرت او صغرت حتى لو كان الباقي
من ذكره قدر حشفة معتدلة او اكثر لكن دون حشفته او صغرت حشفته جدا وكان الباقي قدرها دون
المعتدلة فلا خيار اه عش (قوله فان بقي قدرها الخ) عبارة المغنى اما اذا بقي منه ما يوجب قدرها فلا خيار لها
اه (قول المتن ثبت) جراب اذا المقدرة في كلام المتن اه مغنى (قوله الجاهل بالعيب) اى مطلقا ويصدق
منكر العلم به بيمينه اه فتح الجواد (قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله كان) اى من وضع الرهن
تحت يده (قوله كما اقتضاء) اى التعميم المذكر بالغاية (قوله ان يزيد) اى الفسق (قوله وذلك) الاولى
اسقاطه غاية ما يتكلف فيه انه بدل من قوله وانما نزاع الرهن الخ (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى
ان الزيادة هنا من الجنس كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها
فان كان كذلك فهو مشكل اى فيحتاج الى الفرق والافاوجه استشكل احد الموضوعين بالاخر اه سم

(قوله صريح الخ) اى صراحة مع قوله ويفضيها الخ الظاهر في التقييد (قوله او علمته) عطف على قدر
(قوله وان كانت) اى الزيادة (قوله ولا كذلك هنا) هذا الفرق يقتضى ان الزيادة هنا من الجنس
كان علم احدهما عيبا بوجه الاخر مثل ان علم بعد النكاح زيادته فيه لا خيار بها فان كان كذلك فهو

خلاف لمن زعم انه لا بد ان يزيد من جنس اخر وذلك لان الزيادة ثم قد تؤدي الى ذهاب عين الرهن بالكلية فاحتيط له
بنزعه منه عندها ولا كذلك هنا وقضية قولهم للكاره لو لاوصفه

بما يعين ان المراد به السليم ان ذا العيب لو اراد ان يتخير في الفسخ كراهة لاساءته الاخر بتحملة ضرر معاشرته وان رضى اجيب وهو بعيد
والذي دل عليه كلامهم انه لا يتخير الا السليم ووجه ظاهر ولا نظر بعد رضا السليم (٣٤٧) بالمعيب الى ما ذكر (الخيار في فسخ النكاح)

ان بقي العيب الى الفسخ
ولم يمت الاخر كما ذهب اليه
اكثر العلماء وصح عن عمر
رضي الله عنه في الثلاثة الاول
المشتركة بينهما والقرن
ومثله لا يفعل الا عن
توقيف ولا جماع الصحابة
رضي الله عنهم عليه في
الخاصين به وقياسا اولويا
في الكل على ثبوت خيار البيع
بدون هذه اذ الفاتت ثم
مالية يسيرة وهذا المقصود
الا عظم وهو الجماع والتمتع
لا سيما والجماع والبرص
يعديان المعاشر والولد
او نسله كثيرا كما جزم به
في الام في موضع وحكا
عن الاطباء والمجربين في
موضع آخر قال البيهقي
 وغيره ولا ينال به خبر لا
عدوى لانه نفي لاعتقاد
الجاهلية نسبة الفعل لغير
الله تعالى فوقعه بفعله
تعالى ومن ثم صح خبره
من المجزوم فرارك من
الاسد واكل صلى الله عليه
وسلم معه تارة وتارة لم
يصافحه بيانا لسعة الامر
على الامنة من الفرار والتوكل
وخرج بهذه الخمسة غيرها
كالعذوب بكسر اوله
المحمل وسكون ثانيه المعجم
وقبح التحية وضمها ويقال
عذوب كعتور وهو فيهما
من يحدث عند الجماع

أقول وبذلك المقتضى يصرح كلام صاحب المغني في هامشه (قوله بما يعين الخ) يعني قوله الجاهل بالعيب
الخ لكن في دعوى التعيين نظر فليتأمل (قوله ان المراد به الخ) مفعول يعين والضمير للكره (قوله ان ذا
العيب الخ) اي صاحب العيب خبر وقضية الخ (قوله كراهة لاساءته) اي ذى العيب من الاضافة الى الفاعل
واللام للتقوية وقوله الاخر السليم مفعوله وقوله بتحملة اي الاخر والباء متعلقة بالاساءة يعني
لكراهته اي ذى العيب تسببه في مشقة تحمل السليم ضرر معاشرته اي ذى العيب معه وقوله وان رضى غاية
بقوله ان يتخير الخ والضمير للسليم (قوله اجيب) جواب لو (قوله الى ما ذكر) اي الى اساءة الاخر الخ (قوله
ان بقي العيب) الى المتن في المغني الا قوله والقرن وقوله واكل الى وخرج وقوله وسكونهما الى ونقلهما (قوله
ولم يمت الاخر) اي المعيب (قوله كاذب) الى المتن في النهاية الا قوله والقرن (قوله اليه) اي ثبوت الخيار
لذلك العيوب (قوله وصح) اي ثبوت الخيار عطف على قوله ذهب الخ (قوله في الثلاثة الاول الخ) اي الجنون
والجذام والبرص (قوله بينهما) اي الزوجين (قوله ومثله) اي ثبوت الخيار بالعيوب المتقدمة وتجوز
الفسخ بها (قوله عن توقيف) اي ورود في الشرع (قوله ولا جماع الخ) وقوله وقياسا الخ عطف على قوله كما
ذهب الخ (قوله عليه) اي ثبوت الخيار وقوله في الخاصين به اي الزوج وهما الجلب والعنة اه ع ش (قوله بدون
هذه) اي يعيوب دون هذه اه ع ش (قوله وان نسله) اي الولد (قوله كما جزم به) اي باعدا ميها وكذا ضمير
وحكا (قوله قال البيهقي وغيره الخ) عبارة للمغني فان قيل كيف قال الشافعي انه يعدى وقد صح في الحديث
لا عدوى اجيب بان مراده انه يعدى بفعل الله لا بنفسه والحديث ورد للمعتقده اهل الجاهلية من نسبة
الفعل لغير الله وان مخالطة الصحيح لمن به شيء من هذه الادواء سبب لحدوث ذلك الداء اه (قوله ولا ينال به)
اي ما جزم به في الام من الاعداء (قوله ومن ثم) اي من اجل وقوع الاعداء (قوله واكل) يظهر انه جملة فعلية
استئنافية (قوله وخرج بهذه الخمسة الخ) بالنظر لكل من الزوجة على حدته اذ كل واحدة منهما يتخير
بخمسة اه رشيدى عبارة للمغني تنبيهه قد علم بما مر ان جملة العيوب سبعة وانه يمكن في كل من الزوجين خمسة
واقصار المصنف على ما ذكر من العيوب يقتضى انه لا خيار فيما عداها قال في الروضة وهو الصحيح الذي قطع
ه الجمهور فلا خيار بالبخر والضان والاستحاضة والقروح والسيالة والعمى والزمانة والبله والخصام والافاض
ولا يكونه يتغوط عند الجماع وقوله فلا خيار الخ ذكره النهاية وزادت عقب الاستحاضة مانصه وان لم تحفظ
له عادة وحكم اهل الخبرة باستحكامها خلافا لار كشي اه وقال ع ش قوله والقروح والسيالة ومنها
المرض المسمى بالمبارك والمرض المسمى بالعقدة والحكة فلا خيار بذلك اه (قوله كعتور) بالمشاة
الفوقية كدرهم وادوقوله وهو فيها اي الزوجين وقوله وفيه اي الرجل اه ع ش (قوله فلا خيار به)
اي بغير الخمسة مطلقا اي ليس من زواله ام لا (قوله على ان المرض الهايوس) اي القائم بالزوج ومنه مالو
حصل له كبر في الانثيين بحيث تغطى الذكر بهما وصار البول يخرج من بين الانثيين ولا يمكن الجماع بشيء
منه فيثبت ازواجه الخبار ان لم يسبق له وطء وايس من زوال كبرهما بقول طبييين بل ينبغي الاكتفاء
واحد عدل ولو اصابها مرض يمنع من الجماع وايس من زواله فهل يثبت له الخيار الحاقا له بالرتق او لا فيه نظر
والظاهر عدم الخيار بل قد يفهمه قوله في الاستحاضة وان حكم اهل الخبرة باستحكامها اه ع ش وقوله بل
قد يفهمه الخ ظاهر المنع (قوله في معنى العنة) وحيث ينفصل فيه بين كونه قبل وطء او بعده اه حاي قال
سم وفي معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع

مشكل والا فوجه استشكل احد الموضوعين بالآخر (قوله لاساءته الاخر) اي السليم (قوله
انه لا يتخير الا السليم) اي اذا كان احدهما سالما والا فالخيار ثابت اذا كانا معييين ايضا كما سيعلم
(قوله بدون هذه) اي العيوب (قوله في معنى العنة) في معناها ايضا الشلل الذي لا يمكن معه الجماع

وفيه من ينزل قبل الابلاج فلا خيار به مطلقا على المعتمد وسكونهما في موضع على ان المرض الهايوس من زواله ولا يمكن معه
الجماع في معنى العنة لانما هو ليكون ذلك من طرق العنة فليس قسما خارجا عنها ونقلهما عن الماوردي ان المستأجرة العيين

كذلك ضعيف لكن لا نفقه لها وسياتي الفسخ بالرق والاعسار ولا يشكل ثبوت الخيار بما ذكر مع ما مر انه شرط للكفاءة وان شرط الفسخ
الجله به لان الفرض انها اذنت في (٣٤٨) النكاح من معين او من غير كفؤ فزوجها الولي منه بناء على انه سليم فاذا هو معيب فيصح

اه اقول في معناها ايضا كما تقدم كبر آله بشرطه وفي معنى الرقي كما تقدم ايضا ضيق فرجها بشرطه فيثبت
بهما الخيار (قوله كذلك) اي يثبت بهما الخيار اه ع ش (قوله ضعيف الخ) عبارة المغنى ولو وجدها
مستاجرة العين نقل الشيخان عن المترى انه ليس له منعها عن العمل ولا نفقة عليه و ظاهره انه لا خيار له وهو
المعتمد ونقل عن الماوردي ان له الخيار ان جهل اه (قوله ولا يشكل الخ) عبارة النهاية واستشكل
تصور فسخ المرأة بالعيب بانها ان علمت به فلا خيار والا فالتنقي منه شرط للكفاءة ولا صحة مع انتفاءها والخيار
فرع الصحة غفلة عن قسم اخر وهو انها لو اذنت له في التزويج من معين الخ (قوله بما ذكر) اي العيوب
الخمس وقوله انه اي السلامة من العيوب المثبتة للخيار اه ك ر د ي (قوله وان شرط الخ) عطف على قوله انه
الخ وقوله به اي بما ذكر وقوله لان الفرض الخ علة لفي الاشكال (قوله وتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان
الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفاءة بالعيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك
تتخير اه سم ويمكن ان يجاب عنه بان الغالب السلامة من هذا العيب فحمل الاذن في التزويج من غير
الكفاءة على ما اذا كان الخلل المفوت للكفاءة بدناءة النسب ونحوها حملا على الغالب اه ع ش وهذا
الجواب ما خوذ ما ياتي في شرح قلت ولو بان معيها او عدا فلها الخيار والله اعلم (قوله وكذا هو الخ) لعله
في نظير الاولى بان ظنها سليمة فبانت معيبة كما ياتي هناك (قول المتن وقيل ان وجد الخ) عبارة المغنى والنهاية
ولا فرق في ثبوت الخيار بما ذكر بين ان يجدها الزوجين بالاخر مثل ما به من العيب ام لا وقيل الخ (قوله
والكلام) الى قوله ولو كان مجبوا في النهاية والمغنى (قوله والكلام الخ) اي ثبوت الخيار ولعل المراد انه
لا يثبت لاحدهما بنفسه والا فلما منع من ثبوت الخيار لولي المرأة بجنون الزوج كما لو لم تكن مجنونة كما ياتي
في شرح قوله وتخير بمقارن جنون النخ من قوله وان كانت مثل الزوج اه ع ش (قوله ولو كان مجبوا
النخ) ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو برص او لاصدق المنكر وعلى المدعى البيينة مغنى وروض
مع شرحه (قوله مجبوا) اي او عني كما يعلم مما ياتي في شرح وتثبت العنة (قوله وهي رتقاء) اي ابتداء فلا
يتكرر معه قوله الاتي ولو حدث به جيب فرضيت اه ع ش (قوله انه لا يثبت النخ) والا قرب ثبوته
نهاية اي لكل منهما ع ش (قوله ثبوته) جزم في الروض بثبوته سم وعبارة مر والا قرب ثبوته
وذكر المغنى الطريقتين من غير ترجيح اه سيد عمر (قوله اي احد الزوجين) تفسير للضمير المستتر
وقوله الاخر تفسير للبارز (قوله بعلامة) الى قوله واما تصويره في النهاية لا لقوله اي وطء الى لانها عرفت
وقوله ولما كان الياس الى المتن وقوله ونقص العدد مطلقا وقوله فتلزمه اجابته وكذا في المغنى الا قوله وتصور
الخ (قوله بعلامة النخ) عبارة النهاية والمغنى بان زال اشكاله قبل عقد النكاح بدكورة او انوثه سواء اوضح
بعلامة قطعية او ظنية ام باخباره اه (قوله لانه الخ) عبارة النهاية والمغنى لان ما به من ثقبه او سلعة زائدة
لا يفوت النخ (قوله كاستاجر الخ) اي قياسا عليه اه ش (قوله بالمعنى السابق الخ) يفيد انه لا بد من ازالة
بكارة البكر وقضية ذلك مع قوله كتقرير المهر توقف تقريره على ازالته وهو خلاف ما سياتي له في الصداق
سم وقوله في الصداق اي وفي شرح فان قال وطئت حلف (قوله كتقرير المهر الخ) ظاهر صنيعة انه مثال

ان لم يكن منها حقيقة وكذا الهرم الذي لا يمكن معه الجماع (قوله او من غير كفؤ الخ) كذا شرح مر (قوله
وتتخير هي) هذا مشكل في الثانية لان الفرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفاءة باعتبار
العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك يتخير وليس هذا كما لو اذنت ليعمن ظنته كفؤا فبان معيها
فانها تتخير لظهور الفرق بين الاذن ليعمن ظنته كفؤا فبان معيها لانه لا يتضمن الرضا بالعيب وبين اذنتها في غير
الكفاءة لنضمنه الرضا بالعيب وقد اوردته على مر فوافق على الاشكال (قوله وهو او وجهه من اعتماد
غيرهما ثبوته) جزم في الروض بثبوت الخيار (قوله اي وطء بالمعنى السابق الخ) يفيد انه لا بد من ازالة

النكاح وتخير هي وكذا
هو كما ياتي (قيل ان وجد)
احدهما (به) اي الاخر
(مثل عيبه) قدرا ومحلا
وخشا (فلا) خيار لتساويهما
حينئذ والاصح انه يتخير
وان كان ما به الخش لان
الانسان يعاف من غيره
مالا يعاف من نفسه والكلام
في غير المجنونين المطبق
جنونها لتعذر الفسخ
حينئذ ولو كان مجبوا بالباء
وهي رتقاء فطريقان لم
يرجحا منهما شيئا والذي
اعتمده الاذرعى والزر كشي
انه لا خيار وهو او وجهه من
اعتماد غيرهما ثبوته (ولو
وجده) اي احد الزوجين
الاخر (خشي واضحا) بعلامة
ظنية كالليل او قطعية
كالولادة (فلا خيار) له (في
الظاهر) لانه لا يفوت
مقصود النكاح اما المشكل
فلا يصح نكاحه كما مر (ولو
حدث) بعد العقد (به) اي
الزوج (عيب) بما مر قبل
الدخول او بعده ولو بفعالها
كان جبت ذكره (تخيرت)
بين فسخ النكاح وادامته
لتضررها به كالمقارن وإنما
لم يتخير المشتري بتعييده

المبيع لانه به يصير قابضا لحقه ولا كذلك هي كاستاجر هدم الدار المؤجرة (إلا عنة) حدثت به (بعد دخول) اي وطء لحقها
بالمعنى السابق في التحليل فانها لا تتخير لانها عرفت قدرته على الوطء ووصلت لحقها منه كتقرير المهر ووجود الاحصان مع رجاها

وبه فارت الجب لا يقال الوطء لا يجب على الزوج فكيف فسخت بتعذره لا نأقول إنما يجب اكتفاء بداعية الطبع المألوفة اليه فترجاه حيثئذ ولا يعظم ضررها وهذا منتصف عند تعذره بحجب أو عنه ولما كان اليأس فيهما دائما (٣٤٩) دفع الشارع ذلك عنها بتمكينها من الفسخ

بخلاف الإيلاء فإنه ليس فيه إلا إياس مدة لا تبصر عنها غالباً فان ذلك الحرمة فقط ثم التطبيق عليه بشرطه ومن ثم حرم عليه سفر النقلة وترك زوجته في عصمته لأن فيه إياساً لها منه (أو) حدث (بها) عيب مما مر قبل دخول أو بعده (تخير في الجديد) كما لو حدث فيه ولا نظر إلى أنه يمكنه الطلاق لأن الفسخ يدفع عنه التشطير قبل الوطء ونقص العدد مطلقاً (ولا خيار لولي بحادث) بالزوج بعد عقد النكاح لأن حقه في الكفاة في الابتداء دون الدوام لا تنفأ العار فيه ولهذا لو عتقت تحت قن ورضيت به لم يتخير (وكذا) لا خياره (بمقارن جب وعنة) للنكاح إذ لا عار والضرر عليها فقط فيلزمه إجابتها إلى ذيهما وإلا كان عاصلاً وتصور معرفة العنة بالمقارنة مع كونها لا تثبت إلا بعد العقد بان يخبرها بمصوم مطلقاً أو عن هذه بخصوصها أو تصويره بما اذا تزوجها ثم عرف الولي عنته ثم طلقها واراد تجديد نكاحها فعترض بقولهم يجوز أن يعن في نكاح دون آخر وإن اتحدت المرأة (ويتخير) الولي لا السيد كما في البسيط

لحقها منه فالكاف للتمثيل وقضية صنيع المغنى أنها للتنظير عبارة لحصول مقصود النكاح من تقرير المهر وثبوت الحصانة وقد عرفت قدرته على الوطء وصلت إلى حقها منه اه (قوله وبه) أي برجاء والها (قوله) عيب مما مر شامل للرتق والقرن نهاية ومغنى زاد سم ويفرق بين خياره حيثئذ إذا حدثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت إليه وحقه في الوطء كل وقت اه وفي النهاية أيضاً ما نصه ولو حدث به جب فرضيت ثم حدث بهارتق أو قرن فالأوجه ثبوت الخيار له اه (قوله فان ذلك) فعل ففاعل والاشارة إلى الإيلاء وقوله الحرمة مفعول أثر وقوله ثم التطبيق معطوف عليه وقوله بشرطه أي التطبيق من عدم النفي إلى الوطء (قوله ومن ثم) أي من أجل تأثير الإيلاء بالحرمة حرم عليه أي الزوج مطلقاً (قوله التشطير قبل الوطء) أي وسقوط الكل بعده (قوله ونقص الخ) عطف على التشطير (قوله مطلقاً) أي قبل الوطء وبعده (قوله والضرر عليها) أي لحث رضيت لا التفات إلى طلب الولي الفسخ اه عش (قوله لم يتخير) أي الولي وإن كان له المنع ابتداء من نكاح الرقيق نهاية ومغنى (قول الماتن بمقارن جب) أي بان زوجها به وهو محبوب أو عين اه عش (قوله فيلزمه) أي الولي (قوله) إلى ذيهما) أي صاحب الجب والعنة (قوله وإلا) أي بان لم يجبها إلى ذيهما (قوله وتتصور الخ) ويمكن أن تتصور أيضاً باقراره اه سم (قوله مطلقاً) أي عن هذه الزوجة وغيرها اه عش (قوله وأما تصويره بما اذا تزوجها الخ) أقر هذا التصوير المغنى والنهاية واجاب عن الاعتراض الآتي بان الأصل الاستمرار (قوله ويتخير الولي) أي ولو كانت المرأة بالغه رشيدة اه عش (قوله لا السيد الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة البجيرمي قوله الولي أي الخاص ولو من غير النسب كالسيد على المعتدراً أما العام فلا يثبت له اخذاً من التعليل شورى اه (قوله وإن رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي اثباتاً ونقياً بولي الزوجة فقد يقتضى هذا أن ولي الزوج الصغير أو المجنون لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه أنه لا يتصور تزويجه بمعينة لأنه لا يصح تزويجه بها كما تقدم فلوزوج بسليمة فعرض لها العيب يتخير إذا كل ولا يتخير وليه اه سم وفي البجيرمي عن شيخه العشماوى مثله (قوله لذلك) عبارة المغنى للعاروف العدوى وإذا فسخ من ثبت له الخيار بعيب ظنه ثم تبين أنه ليس بعيب بطل الفسخ اه (قوله) مما مر) أي في شرح وقيل أن وجد به مثل عيبه (قوله المقتضى للفسخ) إلى الماتن الا قوله أي مخاطبة إلى الماتن وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقيل إلى الماتن وقوله وهذا أولى إلى الماتن (قوله بعيب) متعاق بالفسخ وقوله بعد تحققه متعلق بالخيار وقوله وهو أي تحقق العيب (قوله بمعنى السنة الخ) قضيته أنها لو علمت بعنته وأخرت الرفع إلى القاضي لا يسقط خيارها ور بما يقتضى كلامه الآتي في شرح فإذا تمت السنة رفعت الخ

بكارة البكر وقضية مع قوله كتقرير المهر توقف وتقريره على إزالته وهو خلاف ما سياتى له في الصداق (قوله) أو حدث بها عيب شامل للرتق والقرن ويفرق بين خياره حيثئذ إذا حدثا بعد الدخول وعدم خيارها بحدوث العنة بعد الدخول كما تقدم بان حقها في الوطء مرة وقد وصلت إليه وحقه في الوطء كل وقت فليتامل (قوله ونقص) عطف على التشطير (قوله وتتصور) يمكن أن تتصور أيضاً باقراره (قوله فعترض بقولهم الخ) قد يقال القول المذكور لا ينافى المعرفة بمعنى الظن أو الاعتقاد الجازم لأن القرائن تؤدي إلى ذلك كما لا يخفى (قوله) لكن نازع فيه الزركشى تبعه في النزاع مر (قوله وإن رضيت) يقتضى كقوله السابق بحادث بالزوج تصوير خيار الولي نقياً وإثباتاً بولي الزوجة فقد يقتضى هذا أن ولي الزوج الصغير لا خيار له بعيب الزوجة المقارن ووجهه أنه لا يتصور تزويجه بمعينة لأنه لا يصح تزويجه كما تقدم والظاهر أن المجنون كذلك فلا يصح تزويجه بالمعينة فلوزوج بسليمة فعرض لها العيب تخير إذا أفاق ولا يتخير وليه قال في الروض لا يمكن الفسخ في مجنونين إلا بتقطع قال في شرحه فيمكنها الفسخ في زمن الإفاقة اه (قوله وهو) أي

لكن نازع فيه الزركشى (بمقارن جنون) وإن رضيت لأنه يعبر به (وكذا جذام وبرص) فيتخير بأحدهما إذا قارن (في الأصح) لذلك وإن كانت مثل الزوج في العيب أو أزيد كما علم مما مر (والخيار) المقتضى للفسخ بعيب مما مر بعد تحققه وهو في العنة بمعنى السنة

الآنية وفي غير ما بثبوت عند الحاكم (على الفور) كافي البيع بجامع أنه خيار عيب فيبادر بالرفع للحاكم على الوجه السابق ثم وفي الشفعة ثم بالفسخ بعد ثبوت سببه عند هو إلا سقط خياره (٣٥٠) وتقبل دعواه الجبل بأصل ثبوت الخيار أو بفوريته أن أمكن بأن لا يكون مخالطاً

للعلماء أي مخالطة تستدعي عرفاً معرفة ذلك فيما يظهر ويظهر أيضاً أن المراد بالعلماء عارف بهذه المسئلة وكذا يقال في نظائر ذلك (والفسخ) بعيبه أو عيبها المقارن أو الحادث (قبل دخول يسقط المهر) والمنفعة لتمامان كانت هي الفاسخة فواضح وإلا فهو بسببها فكانها الفاسخة ولأنه بذل العوض السليم في مقابلة منافعها وقد تعذرت بالعيب وبه فارق عدم جعل العيب فيه بمنزلة فسخه بغير عيبها ولأن قضية الفسخ تراد العوضين فكما رد بعضها كاملاً ترد مهره كذلك (و) الفسخ (بعده) أي الدخول أو معه (الأصح أنه يجب به) (مهر مثل أن فسح) بالبناء للمفعول لا الفاعل لا بهامه (ب) عيب به أو بها (مقارن) للعقد لأنه لما بذل المسمى ليستمتع بسليمه ولم توجد فكان لا تسمية وقيل أن فسخت بعيبه وجب المسمى قيل وهو الذي لا يتجه غيره لأنه بذل المسمى في التمتع بسليمه وقد استوفاه فلم يعدل عنه لمهر المثل أه وقد يجاب بأن العقد كما اقتضى تمتعه بسليمه اقتضى العكس

خلافه أه عش أقول ويصرح بخلافه قول الشارح كالنهاية فيبادر بالرفع للحاكم الخ الشامل للرفع في العنة وأصرح منه قول المغني والمعنى بكونه أي الخيار على الفور أن المطالبة والرفع إلى الحاكم يكون على الفور ولا ينافي ذلك ضرب المدة في العنة فإنها حينئذ تتمحقق وإنما يؤمر بالمبادرة إلى الفسخ بعد تحقق العيب أه (قوله الآنية) نعت للمضاف فكان المناسب التذكير (قوله فيبادر بالرفع الخ) إشارته إلى أن المراد بقوله والخيار على الفور أن المطالبة بالفسخ والرفع إلى الحاكم على الفور كما قال بعضهم أه كردى (قوله ثم) أي في البيع (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه الخ) فضيحه امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع أه سم (أقول) وصرح به أي الامتناع المغني (قوله عنده) أي الحاكم (قوله وإلا) أي بأن آخر الرفع أو الفسخ (قوله وتقبل دعواه الخ) أي وأن طال الزمن جداً أه عش (قوله أن أمكن الخ) ذكره المغني في المعطوف عليه فقط وقال في المعطوف مانصه ولو ادعى جهل الفور فقياس ما تقدم في الرد بالعيب أنه يقبل لحفائه على كثير من الناس أه (قوله عارف الخ) أي من يعرف بهذا الحكم وإن جهل غيره أه نهاية (قول المتن والفسخ الخ) والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثمانية إما أن يكون الفسخ بعيبه أو عيبها ويزاد صورتان وهما الفسخ مع الوطء بمحادث معه بعيبه أو بعيبها أه بيجري مئ أقول ويزاد أربع صور أخرى وهي الفسخ مع الوطء بمقارن أو حادث بين العقد والوطء بعيبه أو عيبها إشارتها إلى الشارح بقوله معه في الموضعين الأولين (قوله والمتعة) الأولى كافي المغني ولا متعة لها أيضاً لأن التعبير بالاستقاط يقتضى سبق الوجوب مع أنه ليس كذلك (قوله فهو) أي الفسخ (قوله السليم) كان الأولى أن يؤخر ويجعل صفة للذافع (قوله وبه) أي بالتعليل الثاني أه عش (قوله فكارد) أي الزوج وقوله ترد أي الزوجة وقوله كذلك كذلك أي كاملاً (قوله أي الدخول) أي بأن لم يعلم بالعيب إلا بعد الدخول أه على زاد المغني أو معه أه (قوله أو معه) انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحاكم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من البعد تامل شو برى والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد حاكم ولا يحكم فأنه في هذه الحالة لا يفتر الفسخ للرفع إلى القاضي أه بيجري مئ (قوله لا يهامه) أن حمل وجوب المهر إذا كان هو الفاسخ رشيدى وعش (قوله لأنه إنما بذل الخ) هذا مختص بما إذا كان الزوج هو الفاسخ ويقتضى أنه لو كان العيب به يجب المسمى وهو القليل الآتي وأما جواب حج الآتي عنه فلا يشفي عند التامل فليراجع أه رشيدى (قوله اقتضى العكس الخ) قد يقال المهر إنما هو عوض تمتعه دون العكس أه سم (قوله وهو) أي ماوافق الخ مبتدأ وقوله وإيضاح خبره وقوله الآتي أي أنفاً (قوله أو أن فسح معه الخ) أي الدخول (قوله بمحادث معه) أي الوطء أه مغني (قول المتن جهله الواطئ) أن كان العيب بالموطوء وجهلته هي أن كان بالواطئ أه مغني (قوله لماذا ذكر) أي من أنه إنما بذل المسمى الخ (قوله ثم وطئ) أي مختاراً أمالوا كره على الوطء فالقياس أنه لا يسقط خياره وأنه يجب مهر المثل ويرجع به على المكروه أه عش (قوله لرضاه به) شامل لما لو عذر بالتأخير فيبطل خياره فيما يظهر أه نهاية قال عش قوله شامل لما لو عذر بالتأخير أي ثم وطئ وهو ظاهر فيما إذا كان العذر تخويل أو غيبة الحاكم أمالو كان العذر جهله ثبوت الخيار فينبغي أن لا يسقط لأن وطئه والحالة ما ذكر لا يدل على رضاه بالعيب وعبرة حج لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره والظاهر خلافه ثم رأيت ما قدمته في مشتر الخ أه وقوله هنا في زوج علم العيب وجهل أي التحقق (قوله فيبادر بالرفع الخ) كذا شرح مر (قوله ثم بالفسخ) عطف على بالرفع (قوله بعد ثبوت سببه) فضيحه امتناع الفسخ قبل الثبوت فراجع نظيره من البيع (قوله اقتضى العكس) قد يقال المهر إنما

أيضا فاذا وجد عيبه كان على خلاف قضية العقد فوجب مهر المثل ثم رأيت ماوافق ما ذكرته ويرد غيره وهو أن وأيضا قضية الفسخ إلى آخره الآتي (أو) أن فسح معه أو بعده (بمحادث بين العقد والوطء) أو فسح معه أو بعده بمحادث معه (جهله الواطئ) لماذا كراما إذا علمه ثم وطئ فلا خيار لرضاه به وهذا أولى من التعليل بزوال الفورية لاقتضائه أنه لو عذر بالتأخير لا يبطل خياره بوطئه

والظاهر خلافه ثم رابت ما قدمته في مشتر علم العيب وجعل ان له الرد فاستعمله هل يسقط رده لان استعماله رضامنه به او لانه انما استعماله لظنه ياسبه من الرد لياتي نظير ذلك هنا (و) الاصح انه يجب (المسمى ان) فسخ بعدوطة وقد (حدث) العيب (بعدوطة) لانه لما استمتع بسليمة استقر ولم يغير واتماخن الوطء هنا بالمسمى او مهر المثل بخلافه في امة اشترأها ثم وطئها ثم (٣٥١) علم عيبها لانه هنا مقابل بالمهر و ثم

غير مقابل بالثمن لانه في مقابلة الرقة لا غير واستشكل هذا التفصيل بان الفسخ ان رفع العقد من أصله فليجب مهر المثل مطلقا أو من حينه فالمسمى مطلقا وأجاب عنه السبكي بانه هنا وفي الاجارة انما يرفع منه حين وجوده بسبب الفسخ لا من أصل العقد ولا من حين الفسخ لان المعقود عليه فيهما المنافع وهي لا تقبض الا بالا استيفاء وحينئذ تعين ذلك التفصيل بخلافه في الفسخ بنحو ردة أو رضاع أو اعسار فانه من حين الفسخ قطعاً اه وهو مشكل في الاعسار فانه ليس فاتحاً بذاته بخلاف اللذين قبله فكان القياس الحاقه بالعيب لانهما وقال غيره لا يتأتى هذا التردد هنا لان سبب وجوب مهر المثل انه لما تمتع بمعية على خلاف ما ظنه من السلامة صار العقد كانه جرى بلا تسمية وأيضا فقضية الفسخ رجوع كل الى عين حقه ان وجد والا قبله فتعين رجوعه لعين حقه وهو المسمى ورجوعها لبدل حقه وهو مهر المثل لفوات حقه بالدخول (ولو انفسخ)

أن له الرد به ثم وطئ (قوله والظاهر خلافه) وفاقا للنهاية كما مر آنفا (قوله ما قدمته) حاصله ان الشق الثاني ظاهر مدركا وقال السيد عمر اقول هو الظاهر مدركا ونقل اه (قوله لانه) اي الواطئ وقوله هنا اي في النكاح وقوله ثم اي في الشراء وقوله لانه اي الثمن في مقابلة الرقة الخ لأن العقد على الرقة والوطء منفعة ملكة فلم يقابل به عوض اه معنى (قوله هذا التفصيل) اي بين كون الفسخ بعيب حادث بعد الوطء وكونه بجادث قبله اه ع ش (قوله مطلقا) اي سواء كان بجادث قبل الوطء او بعده (قوله بانه) اي الفسخ وقوله هنا اي في النكاح (قوله انما يرفع الخ) لسكونه في تاويل انما رفعه الخ ولو قال بخلاف الفسخ بنحو ردة الخ لكان اخصر وسامتا من التكلف عبارة المغنى واما الفسخ في النكاح بالردة الرضاع والاعسار فن حينه قطعاً وكذا الخلع اه (قوله بخلافه) اي الرفع حال منه (قوله بخلاف اللذين الخ) اي الردة الرضاع وقوله قبله اي الاعسار اه ع ش (قوله الحاقه بالعيب) اي في الرفع من حين السبب (قوله لانهما) لك ان تقول بل القياس الحاقه بهما بجامع ان كلا من الثلاثة ملحوظ الفسخ فيه حصوله في الحال من غير نظر الى كونه مقارنا او غير مقارن ولا يصح الحاقه بالعيب للغارق الذي اشرت اليه واما كون الفسخ يقع بنفسه او بفاعل فذاك امر اخر لا يصح ان يكون ملحوظا في ذلك فتأمل اه رشيدى (قوله وقال غيره) اي غير السبكي في جواب استشكل التفصيل وفي المغنى ما حاصله ان فرق السبكي دقيق ولفرق غيره اولى (قوله هذا التردد) اي في ان رفع العقد من اصله او من حين الفسخ (قوله انه لما تمتع بمعية) هو قاصر على اما اذا كان العيب بها اه رشيدى لهذا اتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام (قوله وايضا فقضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى اه سم عبارة الرشيدى هذا يقتضى وجوب مهر المثل حتى في العيب الحادث بعد الوطء فتأمل اه (قوله او قبله) اي الوطء عطف على بعدوطة (قوله فان وطئها الخ) تفريع على قوله او قبله اه سم (قوله في ردتها) اي وقد عادت الى الاسلام اية أى فان ماتت على ردتها فلا شيء لها لا هادراها بالردة بخلاف ما لو عادت الى الاسلام فانه يتبين عصمة اجزائها ع ش (قوله في الثانية) هي قوله او منه تشطر اه سم ينبغى ان الثانية قوله او ردتها فتأمل اه سيد عمر (قوله الزوج) الى قول المتن فان نكل في النهاية الا قوله هذا اما اطلقه شارح الى المتن وقوله ولو امتثل الى التنبيه وقوله وسياق الى ولو اختلفت (قوله بعد الفسخ) ولو اجاز الزوج فعليه المسمى ولا يرجع به على الفارجزما اه معنى (قوله سواء المسمى) اي على مقابل الاصح السابق وقوله ومهر المثل اي على الاصح السابق اه ع ش زاد سم ولا ينبغى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدوطة إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى يصدق قوله على من غره اه (قول المتن على من غره) اي بالعيب المقارن اما العيب الحادث

هو عوض تمتعه دون العكس (قوله انما يرفع منه من حين وجوده بسبب الفسخ) انظر هذا في قوله ان فسخ بمقارن للعقد إذ قضيته رفع العقد في هذه الصور من اصله (قوله لان المعقود عليه فيهما المنافع الخ) قد ينظر في الاحتجاج بذلك بان كون المعقود عليه المنافع وهي لا تقبض الا بالاستيفاء لا يقتضى عدم استيفاء المنافع بعد وجود السبب بل قد وجد الاستيفاء بعده كان يستمتع بها هنا وتستعمل العين في الاجارة بعده اللهم الا ان يقال ان استيفاءه ناقص لمصاحبة الخلل فهو كعدم (قوله وايضا فقضية الفسخ الخ) هذا يشمل الصورة الاخيرة مع ان الواجب فيها المسمى (قوله فان وطئها) تفريع على او قبله (قوله في الثانية) هي قوله او منه تشطر المسمى (قوله سواء المسمى) لعله بناء على مقابل الاصح في قوله السابق الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن الخ ولا ينبغى ان يريد المسمى في قوله والمسمى ان حدث بعدوطة إذ لا تقرير في هذه الحالة حتى

النكاح (بردة بعدوطة) بان لم يجمعهما الاسلام في العدة (فالمسمى) لان الوطء قبلها قرره وهي لا تستند لسبب سابق او قبله فان كانت منها فلا شيء لها او منه تشطر المسمى فان وطئها جاهلة في ردتها او ردتها فلها مهر المثل مع شطر المسمى في الثانية (تنبيه) مر ما يعلم منه ان استدخال الماء المحترم ليس كالوطء هنا (ولا يرجع) الزوج بعد الفسخ (بالمهر) الذي غره سواء المسمى ومهر المثل (على من غره) من الولي او الزوجة

قال المتولي بان سكت عن غيبها لاظهار حاله معرفة الخاطب به وقال الزا بان تعقد بنفسها وبحكم به حاكم بره (في الجديد) لاستيفائه منفعة البضع وبه فارق الرجوع بقيمة الولد الآتي (ويشترط في) الفسخ لاجل (العنة رفع إلى الحاكم) جزما لتوقف ثبوتها على مزيد نظر واجتهاد ويفني عنه المحكم بشرطه ولومع وجود (٣٥٢) القاضي كاشمله كلامهم (وكذا سائر العيوب) اي باقيا يشترط في الفسخ بكل منها ذلك

بعد العقد اذا فسخ به فلا يرجع بالمهر جزما لا انتفاء التديس اه مغنى ونهاية (قوله قال المتولي الخ) عبارة المغنى وصور في التهمة الغير منها بان تسكت عن عيها وتظهر للولي معرفة الخاطب به وقال ابو الفرج الزا الخ وكل صحيح (قوله بان سكت) اي الولي تصوير لتغير الزوج سم ورشيدى (قوله لاظهارها) مفعول له حصولي لسكت وقوله له اي الولي به اي العيب (قوله وبه) اي بالتعليل اه رشيدى (قوله الآتي) اي في المتن انفا (قوله بشرطه) اي من اهلية القضاء المطلق ان وجد قاض اهل والا جاز تحكيم غير اهل وان وجد قاض ضرورة كما يأتي في باب القضاء (قوله ولومع وجود القاضي) عبارة انهاء بشرطه حيث نفذ حكمه اه قال ع ش قوله بشرطه اي بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض ولو قاض ضرورة اه وهذا على مختار النهاية واما على ما يأتي في الشارح بان يكون مجتهدا او لا يوجد قاض مجتهد (قوله كاشمله) اي قوله ولومع وجود الخ (قوله ذلك) اي الرفع إلى الحاكم (قوله لانه الخ) اي الفسخ بسائر العيوب (قوله فلو ترا ضيا) إلى قوله نعم في المغنى (قوله انه لم يجد حاكما) منه ما لو توقف فسخ الحاكما على دراهم وينبغي ان يكون لها وقع بالنسبة لحال المرأة اه ع ش (قوله وهي غير رتقاء) إلى قوله فلا نظر في المغنى إلا قوله هنما اطلقه شارح إلى المتن (قوله مامر) اي في شرح وقيل ان وجد به مثل عيها لكن قدمنا هناك عن النهاية والروض انه ثبت الخيار حينئذ خلا للشارح (قوله والا لزم بطلان نكاحها ان ادعت الخ) لعل فيه تقدما وناخيرا اه رشيدى اي تقديم قوله وإلا الخ على قوله ان ادعت الخ (قوله ان ادعت عنة مقارئة الخ) وإلا فتسمع لا انتفاء ما ذكر اه مغنى (قوله لان شرطه) اي نكاح الامة وقوله وهو اي خوف العنت (قوله على رأى سر) اي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته اه سم عبارة السيد عمر وهذا رأى هو المعتمد كما يؤخذ مما مر فلا محذور في الاطلاق إلا من حيث القطع في محل الخلاف اه (قوله ومن ثم) اي من اجل انها لا تثبت إلا باقراره عند القاضي او بينة عليه لا عليها لم تسمع الخ وقوله لعدم صحة الخ علة لعلية ذلك الحصر لعدم السماع (قوله دعوى امرأة غير مكف) بثلاث اضافات عليه اي الغير بها اي العنة (قول المتن وكذا يمينها) اي او باخبار معصوم اه ع ش (قوله قيل) إلى قوله وان اقره غير واحد في المغنى (قوله حظيرة) وهي ما يحوط للباشية كالزربية مثلا اه ع ش (قوله بانهما) أي التعيين والعنة (قوله جعلها) اي العنة وكذا ضمير فتكون الخ (قول المتن ضرب القاضي له سنة) هل ولو اخبره معصوم بانه يجز خاق توقف فيه سم والا قرب عدم ضرب السنة حينئذ قياسا على ما لو اخبره معصوم بانه خرج منه ناقض اه ع ش (قوله ولو قنا الخ) اي ولو قال مارست نفسي وانا عتيت فلا تضربوا إلى مدة اه مغنى (قوله بها) اي بضرب سنة على حذف المضاف (قوله وحكى فيه) اي في ضرب سنة (قوله فاذا مضت السنة) اي بلا اصابة (تبيينه) ابتداء المدة من وقت ضرب القاضي لا من وقت ثبوت العنة بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالاهل فان كان ابتداءها في اثناء شهر كمل من الشهر الثالث عشر ثلاثين يوما مغنى ونهاية (قول المتن بطليها) افهم ان الولي لا ينوب عنها في ذلك عاقلة كانت او مجنونة وهو كذلك مغنى ونهاية (قوله

(في الاصح) لانه مجتهد فيه كالفسخ بالا عسار فلو ترا ضيا بالفسخ بواحد منها من غير حاكم لم ينفذ كما باصله نعم يأتي في الفسخ بالا عسار انه لم يجد حاكما ولا يحكمها نفذ فسخها للضرورة فقياسه هنا كذلك (وتثبت العنة) ان سمعت دعواها بها بان يكون مكفلا وهي غير رتقاء ولا قرناء كما علم مما مر وغير امة ولا لزم بطلان نكاحها ان ادعت عنة مقارئة للعقد لان شرطه خوف العنت وهو لا يتصور من عتيت هذا ما اطلقه شارح وإنما يأتي على رأى مرفى مبحث نكاحها (باقراره) بها بين يدي الحاكم كسائر الحقوق (أو بينة على اقراره) لا عليها لتعذر اطلاع الشهود عليها ومن ثم لم تسمع دعوى امرأة غير مكف عليه بها لعدم صحة اقراره بها (وكذا) تثبت (بيمينها بعد نكوله) عن اليمين المسبوق بانكاره (في الاصح) لانها تعرفها منه بقرائن حاله فلا نظر لاحتمال انه يغيضها او يستحي منها قيل التعبير بالتعنين اولى لان العنة لغة حظيرة معدة للباشية اه

يصدق قوله على من غره (قوله قال المتولي) راجع للزوجة (قوله بان سكت) اي الولي (قوله لانه) أي الفسخ (قوله كما علم مامر) اي انه لا خيار حينئذ على احد وجهين وتقدم في الكلام على ذلك انه جزم في الروض بالخيار (قوله على رأى) اي رأى من ينظر إلى الزنادون مقدماته (قوله بانهما) اي التعنين والعنة

لا ويرد بانهما مترادفان اصطلاحا فلا أولوية على أن ابن مالك جعلها لغة مرادفة للتعنين فتكون مشتركة (وإذا ثبتت) العنة بوجه مامر (ضرب القاضي له) ولو قنا كافر الإذما بتعاقب الطبع لا يفرق فيه القن وغيره (سنة) لقضاء عمر رضى الله عنه بها وحكى فيه الاجماع وحكمته مضى الفصول الاربعة فان تعذر الاجماع ان كان لعارض حرارة زال شتاء او برودة زال صيفا او بيو سنة زال ربيعاً او رطوبة زال خريفاً فاذا مضت السنة علم ان عجزه خاق وإنما تضرب السنة (بطليها) لان الحق لها ويكفي قولها انا طالبة حتى بموجب الشرع وان جهلت تفصيله

لا يسكو نها فان ظنه لنحو دهش أو جهل نيهها إن شاء (فأذاتمت السنة) ولم يطأها (رفعتة اليه) لا متناع استعلاها بالفسخ ولا يلزمها هنا ورفى
الرفع على ما قاله الماوردي والروائي والظاهر أنه ضعيف وإن أقره غير واحد لما يأتي أنها إذا أجلته بعدها بسطة حقا لا تنفاه الفورية وما
من وجوب الفورية في العنة بعد تحققها (فإن قال وطئت) فيها أو بعدها وهي ثيب أو بكر غورا لم تصدقه (حلف) إن طلبت يمينه أنه وطئها
كما دعي لتعذر إثبات الوطء مع أن الأصل السلامة ما بكر غير غوراء شهد أربع نسوة ببقاء بكارتها فتصدق هي لأن الظاهر معها وهل يجب
تحليف الأرجح في الشرح الصغير نعم وعليه الأوجه توقفه على طلبه وكيفية حلفها أنه لم يصباها وأن بكارتها أصلية ولو لم تزل البكارة في غير الغوراء
لرفقة الذكر فهو وطء كامل وهو صريح في اجزائه في التحليل ولو امتهل أمهل يوم ما قل (٣٥٣) (تنبيه) تصديقه في الوطء مستثنى

من قاعدة أن القول
قول نافي الوطء واستثنى
منها أيضا تصديقه فيه
في الإيلاء وفيما لو عسر
بالمهر حتى يمتنع فسخها به
وتصديقه فيه فيما لو اختلفا
أن الطلاق قبله أو بعده
وأنت بولدي لحقه ولو قال
لظاهر أنت طالق للسنة
فقال وطئت في هذا الطهر
للاطلاق حالا وقالت لم تطأ
فوقع حالا صدق لاصل بقاء
العصمة ولو شرطت بكارتها
فوجدت ثيبا فقالت افترضي
وانسكرك صدقت لدفع الفسخ
وهو لدفع كمال المهر ونظيره
افتناء القاضى في إذا لم أنفق
عليك اليوم فانت طالق
وادعى الاتفاق فيصدق
لدفع الطلاق وهي لبقاء
النفقة عليه عملا بأصل بقاء
العصمة وبقاء النفقة وسياتي
أواخر الطلاق بما فيه ولو
اختلفت هي والمحلل في
الوطء صدقت حتى تحل
للاول لعسر إقامة البينة
عليه وهو حتى يتشط المهر
(فإن نكل) عن اليمين

لا يسكو نها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أى السكوت اه سم (قوله لنحو دهش) أى تحير اه
عش وادخل بالنحو الغفلة (قوله نيهها إن شاء) قضيته عدم وجوب ذلك وهو ظاهر لتقصيرها بعدم
البحث اه عش (قوله والظاهر أنه ضعيف) وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة
يكون على الفور وهو كما قاله شيخنا المعتمد معنى ونهاية (قوله لما يأتي) أى فى المتن انفا (قوله انها) أى
الزوجة إذا أجلته أى زمنا آخر بعد المدة بعدها أى السنة (قوله ولما مر) أى انفا فى المتن (قوله ان
طلبت) الى المتن فى المعنى لا مسئله الغوراء وقوله ولو اقبل الى التنبيه وقوله وسيأتى أواخر الطلاق بما فيه
(قوله شهد أربع نسوة) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن أو غير ما تنبأ به المصدق اه سم (قوله
وعليه) أى هذا الأرجح (قوله وهو صريح فى اجزائه فى التحليل) أى كما مر هناك خلافاً للنهائية عبارته وهو
صريح فى اجزائه فى التحليل على ما مر والأصح خلافه اه قال عش قوله والأصح خلافه أى ثم لا هنا
اه (قوله حتى يمتنع الخ) حتى ابتدائية فالفعل بالرفع (قوله أو بعده) أى بان ادعت الوطء قبل الطلاق
لتستوفى المهر سم ومعنى (قوله وأنت بولدي لحقه) أى ظاهر أفا القول قولها يمينها ترجيح جانبها بالولدا
معنى (قوله ولو قال الخ) من المستثناة أيضا (قوله فى الوطء) أى فى وطئها ومفارقتها وانقضاء عدتها نهاية
ومعنى (قوله صدقت) أى فى دعوى الوطء يمينها (قوله وهو الخ) أى وصدق المحلل فى انكار الوطء يمينه
(قوله حتى يتشط الخ) بالرفع (قوله عن اليمين) أى قول المتن ولورضيت فى النهاية الا قوله وهذا أولى الى المتن
وكذا فى المعنى الا قوله وبحث السبكي الى المتن وقوله واعتدلا ذرعى الى وخرج وقوله ولو كان الانزال الى
المتن (قوله إذا نكسكول الخ) أى مع اليمين المردودة عش ورشيدى (قوله أنه لا يشترط قوله الخ) بل المراد به
اعلامها بدخول وقت الفسخ اه معنى (قوله ومن ثم حذفه) أى قوله فاخترارى أقول ويفيد قول المصنف
وقيل يحتاج الخ عدم اشتراط ذلك أيضا (قوله وإنما كان هذا) أى الاحتياج الى ذلك (قوله بخلاف الاعسار
فانه بصدد الزوال) عبارة للمعنى بخلاف النفقة فان خيارها على التراخي ولهذا روضت المرأة بأعساره كان
لها الفسخ بعد ذلك اه (قول المتن ولو اعترته) كان استحيضت ولو ادعى امتناعها صدق يمينه ثم يضرب

(قوله لا يسكو نها) عطف على بطلها وقوله فان ظنه أى السكوت (قوله على ما قاله الماوردي والروائي الخ)
قال فى شرح الروض وقضية كلامهم بل صريحه أن الرفع ثانيا بعد السنة يكون على الفور وهو المعتمد خلافا
للماوردي والروائي (قوله فى المتن فان قال وطئت حاف) قال فى التنبيه وإن وجب بعض ذكره وبقي ما يمكن
الجماع به فادعى أنه يمكنه الجماع وانسكرك المرأة فالقول قوله أى وهو الأصح وقيل القول قولها وإن اختلفا فى
التقدير الباقي هل يمكن الجماع به فالقول قول المرأة اه والفرق بين المسئلتين الاتفاق فى الأولى دون الثانية
على أن الباقي بما يمكن الجماع به نفسه (قوله شهد أربع نسوة بقاء الخ) خرج ما لو لم يشهدن بذلك لفقدن
أو غير ما تنبأ به المصدق لاحتمال قوله مع أن الأصل بقاء النكاح وعدم تسلطها بالفسخ (قوله أو بعده)

(٤٥) - شروانى وابن قاسم - سابع) (حلفت) هى أنه لم يطأها إذا نكسكول كالأقرار (فان حلفت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو
بذلك (استقلت) هى (بالفسخ) لكن بعد قول القاضى ثبتت العنة أو حق الفسخ فاخترارى والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله
فاخترارى ومن ثم حذفه من الشرح الصغير وبحث السبكي أنه لا بد من حكمت لأن الثبوت غير حكم مردود لأن المدار على تحقق السبب وقد
وجد (وقيل يحتاج الى اذن القاضى) لها فى الفسخ (أو فسخه) بنفسه لأنه محل نظر واجتهاد ويرد بان النظر والاجتهاد قد وقع بما سبق
وإنما كان هذا هو الأصح فى الفسخ بالاعسار لأن العنة هنا خصلة واحدة فاذا تحققت بضرب المدة وعدم الوطء لم يبق احتياج للاجتهاد بخلاف
الاعسار فانه بصدد الزوال كل وقت فيحتاج للنظر والاجتهاد فلم تسكن من الفسخ به وهذا أولى بما فرق به شارح فتأمل (ولو اعترته أو مرضت

أو حيث في المدة) جميعها (لم تحسب) (٣٥٤) المدة إذ لا أثر لها حيث قد تستأنف سنة أخرى بخلاف ما لو وقع ذلك له فانها تحسب عليه

واعتماد الأذرع في مرضه وحسنه وسفره كرها عدم حسابها لعدم تقصيره وخرج بجميعها بعضها لفصل منها فلا يجب الاستئناف بل ينتظر ذلك الفصل الذي وقع لها ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضر انعزالها عنه فيما عداه على الأوجه ولو كان الانعزال عنه يوما مثلا معينا من فصل فهل تقضى الفصل جميعه أو نظير ذلك اليوم أو يوم منه أي يوم القياس الثاني (ولو رضيت بعدها) أي السنة (به بطل حقها) من الفسخ لرضاها بالعيب مع كونه خصلة واحدة والضرر لا يتجدد وبه فارق الأيلامو الأعمار وانهدام الدار في الإجارة وخرج ببعدها رضاها قبل مضيتها لانه إسقاط للحق قبل ثبوته (وكذا الواجبات) زمانا آخر بعد المدة (على الصحيح) لانه على الفور والتأجيل مفوت له وبه فارق أمهال الدائن بعد الحلول لأن حق طلب الدين على التراخي (ولو نكح وشرط) في العقد (فيها اسلام) أو فيه إذا ارتد تزوج كتابية (أو في أحدهما نسب أو حرية أو غيرهما) من الصفات الكاملة أو الناقصة أو التي لا ولا كبتارة أو ثبوت أو كونه قنا

القاضي مدة أخرى ويسكنها بين قوم ثقافة ويعتمد قهرهم ولا يمنع حسابان المدة حيثما إذا لا تخلو السنة عنه وسفرها كحسبها ونفاسها كحيضها كما بحثه بعض المتأخرين اه معني (قوله ذلك) أي نحو المرض له أي للزوج (قوله واعتماد الأذرع) الخ ضعيف اه عش (قوله ولا يضراخ) جواب عما يقال أن الانتظار يستلزم الاستئناف (قوله القياس الثاني) أي نظير ذلك اليوم (قوله أي السنة) إلى التنبيه في النهاية إلا مسألة شرط كونه حرافيا قنا وهي أمه وقوله واخذ إلى الماتن وقوله سواء هنا إلى الماتن وكذا في المعنى إلا قوله وبه فارق إلى الماتن وقوله الموصوف إلى مثل ماء الخ وقوله صح النكاح وحيث قد وقوله وفارق إلى الماتن (أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع اه سم (قول الماتن به) أي المقام مع الزوج نهاية ومعني (قول الماتن بطل حقها) أي كما في سائر العيوب ولو بطلها جميعا بعد ان رضيت به ويتصور باستدخالها ما موبوطتها في الدبر ثم راجعها لم يعد حق الفسخ لانه نكاح واحد بخلاف ما إذا بان وتجدد نكاحها فان طلبها لم يسقط لانه نكاح غير ذلك النكاح نهاية ومعني (قوله مع كونه خصلة واحدة) أي إذا تحققت لا تتوقع زوالها اه معني (قوله رضاها قبل مضيتها) أي في أثناء المدة أو قبل ضربها فان حقها لا يبطل ولها الفسخ بعد المدة اه معني (قوله لانه إسقاط للحق الخ) أي فلم يسقط كالغفر عن الشفعة قبل البيع اه معني (قوله بعد المدة) متعلق باجالت (قوله لانه على الفور الخ) سكنوا في هذا المحل عن عذرهما بالجهل مع انه قياس خيار عيب المبيع ثم راي ما تقدم في شرح والخيار على الفور فكانهم اكتبوا به عن التنبيه هنا عليه اه سيد عمر (قوله وبه) أي التعليل (قول الماتن وشرط) بالبناء للمفعول اه معني (قوله أو فيه الخ) عبارة المعنى قضية كلامه ان اشتراط الاسلام فيه لا يتصور وليس مراد ابل يتصور في الكتابية اه وعبارة سم هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر الخ اه وقد يقال ان قوله الا في واخذ ما تقر الخ شامل للاسلام ايضا فليراجع (قوله إذا ارتد زوج كتابية) أي بخلاف ما لو ارتد زوج مسلمة فانه لا يحتاج إلى اشتراط الاسلام إذ الكافر لا يحل له نكاح المسلمة وغير الكتابية من الكافرات لا يصح نكاح المسلم لها اه عش (قوله كبتارة الخ) مثال الكاملة (قوله أو ثبوتية) قضيته انه لو شرطت كونه بكرافيا ثبوتيا ثبت لها الخيار اه عش وقد يقيد أخذنا بما يأتي بما إذا لم تكن ثبوتية أيضا (قوله أو كونه قنا الخ) مثال الناقصة وقوله أو كون أحدهما الخ مثال لا ولا (قوله أبيض مثلا) ادخل به نحو الطول والقصر سم ومعني والكحل والدعج والسمن وغيرهما ما ذكر في السلم عش (قول الماتن فاخلف) بالبناء للمفعول اه معني (قوله وقد اذن السيد الخ) عبارة المعنى تنبيه معلوم ان محل الخلاف فيما إذا شرط حريته فبان عبدا ان يكون السيد اذن له في النكاح والالم يصح قطعا وفيما إذا شرط حريتها فبان أمه اذ انكحت باذن السيد وكان الزوج ممن يحل له نكاح الامة والالم يصح جزما وفيما إذا شرط فيها اسلام فاخلف أن يظهر كونها كتابية يحل له نكاحها والالم يصح جزما فلو عبر بقوله فالأظهر صحة النكاح ان وجدت شرائط الصحة لفهم ذلك منه اه (قوله والزوج الخ) وقوله والكافرة الخ معطوفان على قوله قد اذن السيد الخ (قوله والكافرة الخ) أي إذا بان أن الزوجة المشروطة اسلامها كافرة (قول الماتن فالأظهر صحة النكاح الخ)

أي بان ادعت الوطء قبل الطلاق لتستوفي المهر (قوله أي السنة) ظاهره ولو قبل الرفع (قوله أو فيه) هذا يفيد ان الكتابية لو شرطت اسلام الزوج فبان كتابيا تخيرت لانه لم يجعل الاسلام كالنسب الا في قوله نعم الاظهر في الروضة الخ (قوله من الصفات الخ) دخل فيها نحو الطول والقصر (قوله في الماتن فالأظهر صحة النكاح) هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحه قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ايضا فيما يظهر ما لو زوج القاصرة من غير شرط. ولكن على ظن الكفاءة فاخلف ثم راي الزركشي صرح في فصل زوجها الولي غير كفؤ بالمسئلة الأخيرة وذكر فيها ما حاولته كذا بخط شيخنا البرلسي بهاءش المحلى (قوله فالأظهر صحة النكاح) وظاهر

هذا
أو كونه قنا أو كونه أحدهما أبيض مثلا (فاخلف) المشروط وقد اذن السيد فيما إذا بان قنا والزوج ممن يحل له الامة إذا بان قنا والكافرة كتابية يحل نكاحها (فالأظهر صحة النكاح) لان خلف الشرط إذا لم يفسد البيع المتأخر

هذا بعمومه يشمل ما لو كانت المنكوحة قاصرة وشرط الولي حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة واخلف والذي يظهر فساد النكاح ومثله ايضا فيما يظر ما لو زوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فاخلف عميرة بهامش المحلى اه سم واسطان (قوله بالشرط الفاسدة) اى بكل واحد منها كعنى هذه البطيخة مثلا بشرط ان تحملها الى البيت او هذا الثوب بشرط ان تخطيه او الزرع بشرط ان تحصد به بخلاف النكاح فانه لا يتاثر بكل فاسد بل بما يتخل به قصوده الاصل منها اه حلى اى وكشرط محتملة الوطء عدمه بخلاف شرط ان يعطى لا يبيها ألفا مثلا بهامش (قوله كزوجنى من زيد الخ) وكزوجنى بذلك فلا تفرجه اختها فيبطل ايضا اه بهامش (قوله فزوجها من عمرو) مراده بذلك ان عيب النكاح مقتضى للفسخ بوضعه من غير شرط حتى لو شرط فيه عيب نكاح كجذام فظهر بهامش تخيير وإن كان الاول اشد من الثانى مر ومثل ما ذكر ما لو قال او كيلة زوجنى فلا تقبل له نكاح غير ما فانه باطل ما لو راي امرأته ثم زوج غيرها فالنكاح صحيح ولا خيار له وبه علم ان تبدل العين ليس شاملا لمثل هذا عرش (قوله اذا صح) عبارة المعنى على الصحة اه (قوله في غير العيب الخ) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه انه اذا شرط أحد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها اه سم (قوله لما مر فيه) علة لا استثناء العيب (قوله صح النكاح) ذكر هذا مع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه سم وسيد عمر عبارة الرشيدى تقدير هذا ترتيب عليه امر ان الاول انه يصير حاصل الماتن مع الشارح فالظاهر صحة النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط صح النكاح ولا يخفى ما فيه والثانى انه يفيد ان عدم ثبوت الخيار وحده نتيجة صحة النكاح فيفهم ان ثبوت الخيار مفرع على عدم صحة النكاح وليس كذلك اه (قول الماتن فلها خيار) فان رضى فلا وليا لها الخيار اذا كان الخلف في النسب لفوات الكفاءة نهاية ومعنى (قوله نعم الاظهر في الروضة الخ) وهو المعتمد وجرى عليه الانوار وجعل العفة كالنسب اى والحرقة نهاية ومعنى زاد سم وقول الشارح الاتى واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ابضا اه (قوله ان نسبه الخ) ويأتى ذلك في اشتراط نسبه كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وإنما فرض الكلام في اشتراط نسبه لمناسبة قوله فلها الخيار اه سم (قوله وكذا لو شرطت حرته الخ) خالفه النهاية والمعنى هنا واقفاء فيما يأتى من عدم ثبوت الخيار فيما اذا بان امة وهو عبد (قوله وعلى مقابله الخ)

ان شرط صحته اذا شرطت حرته فبان امة أن يحل له نكاح الامة (قوله في غير المعيب لما مر فيه) كان المراد كما وافق عليه مر بعد توقفه اه اذا شرط احد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء كان ما بان مثل ما شرط او اعلى او ادون لانها تقتضى الخيار بوضعها (قوله في غير العيب) محتمل ان يكون مثل العيب الجنون حتى لو شرط ولى المرأة عقل الزوج او ولى الرجل المجنون عقل الزوجة فاخلف ثبت الخيار للاولياء وإن استوى الزوجان في الجنون ويحتمل ان يقال في هذا بفساد العقد كما لو زوج القاصرة بشرط الكفاءة فاخلف فانه يفسد العقد فيما يظهر كما لو سكت الشرط وهذا الاحتمال الثانى هو المتعين لا يقال اذا لم يتحقق الولي الكفاءة لم يصح الاقدام على العقد لانا نقول بكنى في جواز الاقدام عليه الظن كذا بخط شيخنا البرلسى بهامش شرح المنهج وتخيير ولى المجنون وفساد نكاحه اذا بان بجنونه فيهما نظر على ان العيب يشمل الجنون لانه من العيوب السبعة فامعنى التردد في كونه مثله ثم قد يقال بدل على تخيير ولى المجنون قول المصنف السابق ويتخير بمقارن جنون الخ الا ان تقرير الشارح له اشعر بتصويره بولى الزوجة كانهت عليه هنا فليحذر (قوله صح النكاح) ذكر هذا مع تقدير اذا صح السابق المفهوم من ثم مستغنى عنه (قوله ان نسبه الخ) فرض الكلام في اشتراط نسبه ويأتى ذلك في اشتراط نسبه كما يفهم من شرح الروض وغيره وصرح به الشارح فيما يأتى وانما فرض الكلام هنا فيما ذكر لمناسبة قوله فلها الخيار (قوله ان نسبه الخ) جعل في الانوار العفة والحرقة كالنسب فيما ذكر كما قاله في شرح البهجة وقول الشارح الاتى واخذ الخ يشمل ذلك وغيره ككون احدهما ابضا (قوله وعلى مقابله) اعتمده مر (قوله يتخير

بالشرط الفاسدة فالنكاح
أولى أما خلف العين
كزوجنى من زيد فزوجها
من عمرو فيبطل جزما
(ثم) إذا صح (ان بان)
الموصوف في غير العيب
لما مر فيه مثل ما شرط أو
(خيرا عما شرط) كاسلام
وبكارة وحرية بدل
أضدادها صح النكاح
وحيث (فلا خيار) لانه
مساو أو أكل وفارق
مبيعة شرط كفرها فبان
مسئلة بأن الملحظ ثم
القيمة وقد تزيد في الكفرة
(وإن بان دونه) أى
المشروط (فلها الخيار)
للخلف نعم الاظهر في
الروضة أن نسبه إذا بان
مثل نسبه أو أفضل لم
تخير وإن كان دون
المشروط خلا فالنكاح اعتمد
مقتضى إطلاق الماتن إذ لا عار
وكذا لو شرطت حرته
فبان قنا وهى أمة على
الوجه وعلى مقابله الذى
جزم به بعضهم بتخير

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب لأن له إجبارها على نكاح عبد لا معيب وأخذ بما تقرر أنه متى بان مثل الشارط أو فوقه فلا خيار وإن كان دون المشروط (وكذالهما الخياران (٣٥٦) بانت دون ما شرط سواء هنا أيضا صفة الكمال وغيرها (في الأصح) للفرع نعم حكم النسب هنا

وهو المعتمد للتغريب نهاية ومعنى (قوله بخلاف سائر العيوب) أى فان الخيار لها ولسيد هالاهى ما مر في شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ اه ع (قوله سواء هنا أيضا) الظاهر أنه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة الخ اه سم (قوله نعم حكم النسب هنا وكونها الخ) وفاقا للنهاية والمغنى هنا دون ما سبق كما مر (قوله وكونها الخ) عطف على النسب (قوله وكونها أمة) أى ظهورها أمة على خلاف الشرط وقوله وهو الخ والحال هو الخ (قوله كونه) أى كالحكم فى اشتراط نسبه أو حرته (قوله والخيار فيهما الخ) عبارة النهاية فليس كل منهما الفسخ فوراً ولو بغير قاض اه قال ع ش أى بان يقول فسخت النكاح اه (قوله فى هذه) أى فيما إذا بانت دون ما شرط وقوله دون ما قبلها أى فيما إذا بان دون ما شرط (قوله واختلاف المرجحين الخ) أى المشار إليه بقوله على الوجه وعلى مقابله الخ وهذا عطف على قوله جريان الخ (قوله دون ما إذا بانت الخ) محل تأمل فان المرجحين مختلفون فيها أيضا بل قضية الماتن ثبوت الخيار فيها اللهم إلا أن يكون مراده المرجحين من المتأخرين اه سيد عمر (قوله وتزيد الثانية) أى صورة اختلاف المرجحين فيما لو بان قنادون ما إذا بانت أمة الخ (قوله بتضررها) أى الزوجة فيما إذا بان الزوج قنا وقوله بخلافه أى الزوج فيما إذا بانت الزوجة أمة (قوله ولم يشترط ذلك) إلى قوله وأما الثانى فى المغنى إلا قوله كما علم منه إلى فلبو افقته وإلى قول الماتن والمؤثر فى النهاية إلا ذلك القول (قول الماتن فبانت كتابية) أى فى الأولى بشرط اه معنى (قول الماتن وأمة) أى أو مبيعة نهاية ومعنى (قوله فلم يكن) أى لم يوجد وصف الكتابة (قول الماتن أو عبدا) أى وقد أذن له سيده فى النكاح نهاية ومعنى (قوله وهى حرة) أخرج الأمانة فارق ما سبق فى الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى اه سم (قوله أما الأول) وهو قوله معيبا وقوله للغالب الخ أى ثبت أخلف ثبت لها الخيار وقوله وأما الثانى هو قوله أو عبدا اه ع ش (قوله واعتمد جمع الخ) عبارة النهاية وما ذكره أى المصنف هو المعتمد وان اعتمد جمع الخ (قوله نص الام) ونقله البلقنى وقال انه الصواب المعتمد لأنها قصرت بترك البحث اه وهذا هو الظاهر كما جزم به فى الانوار كالغزالى اه معنى (قوله ورد) أى تعليل الجمع بالقياس المذكور وقوله وكالفسق عطف على قوله كالأول والخ وقوله ويرد أى تعليلهم بالقياس على الفسق (قوله لا سيما بعد التوبة) أنظره إذا كان الفسق بالزنا سم على حج وقضية الفرق بما ذكر أن الفسق لو كان بالزنا ثبت لها الخيار اه ع ش (قوله فى الفسخ) إلى قوله ولو لو وطى وزوجته فى المغنى إلا قوله على تناقض إلى الماتن وقوله وهو وكيل عن سيدها (قوله فيسقط) من الاسقاط وفاعله ضمير الفسخ بالخلف وقوله قبل الوطء الخ حال منه وهذا احسن من قول سم ما نصه قوله فيسقط المهر أى بالفسخ وقوله قبل الوطء الخ أى

سيد هالاهى بخلاف سائر العيوب) قد يفهم أنها تتخير فى سائر العيوب لا السيد قبل هذا على ما فى البسيط دون منازعة الزركشى المذكور فى شرح قول المصنف ويتخير بمقارن جنون الخ (قوله مثل الشارط أو فوقه) يدخل فيه ما لو شرط حر يته فبانت فته وهوقن فلا خيار وخرج ما لو كان حرا وفارق هذا ما تقدم فى عكسه على جزم بعضهم بقدرته هنا على الطلاق وسيد كذلك الشارح فى التنبيه الآتى ثم انظر تعميم هذا الاخذ مع قول الروض فان خرج غير ائما شرط فلا خيار أو دونه ثبت الخيار وإن كان الآخر مثله إلا فى النسب اه فانه اعنى هذا التعميم خلاف قوله وإن كان الآخر مثله فليتامل (قوله سواء هنا أيضا الخ) الظاهر أنه مستدرك مع قوله السابق من الصفات الكاملة والناقصة فتأمل (قوله واختلاف المرجحين) أى على جزم بعضهم دون الوجه عنده (قوله وهى حرة) أخرج الأمانة ويفارق ما سبق فى الشرط على جزم بعضهم بان الشرط أقوى (قوله فبانت أمة) أى وان كان هو حرا (قوله بخلاف الفسق الخ) انظره إذا كان الفسق بالزنا (قوله فيسقط

وكونها أمة وهو عبد كونه والخيار فيها فورى لا يحتاج لحاكم ونازع فيه الشيخان بانه يجتهد فيه فليكن كما مر (تنبيه) وجه جريان الخلاف فى هذه دون ما قبلها واختلاف المرجحين فيها ولو بان قنا وهى أمة دون ما إذا بانت أمة وهو عبد أن الزوج يمكنه التخلص بالطلاق وتزيد الثانية بتضررها بنفقة المعسرين بخلافه (ولو ظنها مسلمة أو حرة) مثلاً ولم يشترط ذلك (فبانت كتابية أو أمة وهى تحمل له فلا خيار) له (فى الظاهر) لتقصيره بترك البحث والشرط وكما لو ظن المبيع كاتباً مثلاً فلم يكن (ولو أذنت فى تزويجها بمن ظنته كفواً بان فسقه أو دناءة نفسه أو خرفته فلا خيار لها) لتقصيرها كوليها بترك ما ذكر (قلت ولو بان معيباً أو عبداً) وهى حرة (فلما الخيار والله اعلم أما الأول وهو معلوم بما مر أول الباب كما علم منه أن مثله ما لو ظنها سليمة فبانت معيبة فلبو افقة ما ظنته من السلامة للغالب فى الناس وأما الثانى فلان نقص الرق يؤدى إلى تضررها باشغال سيدها عنها بخدمة وبانه لا ينفعها إلا نفقة

المعسرين ويتعبر ولد هار بقرأيه واعتمد جمع متأخرون نص الام والبوطى أنه لا خيار كالأول ظنها حرة فبانت أمة بالفسخ تحمل له وردبانه يمكنه التخلص بالطلاق وكالفسق ويرد بوضوح الفرق إذ الرق مع كونه الخش عاراً يدوم عاره ولو بعد العتق بخلاف الفسق لا سيما بعد التوبة (ومتى فسخ) العقد (بخلف) لشرط أو ظن (حكم المهر والرجوع به على الغار ما سبق) فى الفسخ بالعيب فيسقط

المهر قبل الوطء لأمه ولا بعده ولا يرجع به ولو غرمه على الغار وحكم مؤن (٣٥٧) الزوجة في مدة العدة أنها لا تجب هنا وثم

ككل مفسوخ نكاحها ولو حاملا على تناقض لهما في سكنها كما يأتي (والمؤثر) للفسخ بخلاف الشرط (تغير قارن العقد) بان وقع شرطا في صلبه كزوجتك هذه الحرة أو على أنها حرة أو بشرط كونها حرة وهو وكيل عن سيدها لان الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية فلا تشترط مقارنته لصلب العقد ويفرق بان الفسخ رفع للعقد بالكلية فاشترط اشتماله على موجب الفسخ ليقوى على رفعه بعد انعقاده ولا كذلك قيمة الولد فمصحح فيها واكتفى فيها بتقديم التغير على العقد مطلقا كما يقتضيه كلام الغزالي أو بشرط الاتصال به أي عرفا مع قصد الترتيب في النكاح على ما يقتضيه كلام الامام ووقع للشارح خلاف ما تقر في تغير الفسخ وهو غير صحيح كما بينه شيخنا (ولو غر بحرية أمة) في نكاحه إياها كان شرطت فيه (وصححته) أي النكاح بان قلنا ان خلاف الشرط لا يبطله مع وجود شروط نكاح الأمة فيه ولم نصححه بان قلنا ان الخلف يبطله أو

بالفسخ اه عبارة شرح المنهج والمغني فان كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه (قوله) المهر أي والمتعة اه مغني (قوله) لا معه الخ ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصوره هنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو لا لم يتصور اختلاف الشرط اه سم (قوله) هنا أي بالفسخ بالخلف وقوله وثم أي في الفسخ بالعيب (قوله) ككل مفسوخ الخ أي كالمفسوخ بالا عسار بالمهر أو النفقة والمفسوخ بطر والعق (قوله) ولو حاملا قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بعارض فكالطلاق كما يأتي ثم أي في النفقات انتهى اه سم (قوله) على تناقض لهما الخ والاصح وجوب السكنى اه نهاية مغني (قوله) في سكنها أي المفسوخ نكاحها (قول المتن والمؤثر) إلى قوله ولو انفصل في النهاية لا قوله من أصله وقوله أو تكن هي إلى المتن وقوله أو يتلفظ بالمشيئة إلى المتن وقوله ولو استند تغيرها إلى المتن (قوله) بان وقع شرط عبارة المغني بوقوعه في صلبه على سبيل الاشتراط كزوجتك هذه البكر اه وهذه المسئلة أو الحرة بخلاف ما إذا قارنه لا على سبيل الاشتراط أو سبق العقد اه (قوله) وهو وكيل سيدها) سيد كر تصوره من المالك أيضا اه ع (قوله) كذلك أي في صلب العقد (قوله) الآتية أي القيمة وكان الأولى التذكير بارجاع الضمير للرجوع (قوله) واكتفى الخ عطف تفسير لقوله سو مع الخ (قوله) بتقديم التغير الخ وكذا بتأخره عنه كان قال له بين العقد والوطء هذه حرة لأنه لم يقل له كان بسبيل من أن لا يطاها كذا وجد مر بخطه من قراءته على والده ثم وقف من جهة أنه لم يطلع على مستنده من كلامهم ع ش و سم (قوله) مطلقا أي عن قيد أي الاتصال وقصد الترتيب الآتين (قوله) أو بشرط الاتصال عطف على قوله مطلقا (قوله) ووقع للشارح الخ عبارة المغني قال شيخنا وتوهم بعضهم اتحاد التغيرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحذره وكأنه يشير بذلك إلى الجلال المحلى مع أنه شيخه لان القصد بذلك إظهار الحق اه (قول المتن ولو غر) أي حرا وعبد نهاية ومغني (قوله) كان شرطت أي الحرية فيه أي في العقد أي أو قدم عليه مطلقا أو متصلا به عرفا مع قصد الترتيب في النكاح كما مر اه ع ش (قول المتن وصححته) لا مفهوم له فكان الأولى تركه فان الحكم كما ذكر إذا بطلناه لشبهة الخلاف اه مغني وسيشير إليه الشارح بقوله ولم نصححه الخ (قوله) بان قلنا ان خاف الشرط الخ وهو القول الاظهر اه مغني (قوله) فيه أي في المغرور (قوله) أو لفقد بعضها أي الشروط قسم قوله بان قلنا الخ اه ع ش أي فكان الأولى أو بفقد الخ بالبلاء ليظهر العطف (قول المتن قبل العلم) أي أو معه كما يدل عليه إخراج الشارح البعدي فقط اه بجري ثم الظاهر اخذا من كلام الشارح الآتي عملا بظنه الخ ان المراد بالعلم ما يشمل الظن فليراجع (قوله)

المهر) أي بالفسخ (قوله) قبل الوطء لا معه الخ عبارة شرح المنهج فان كان الفسخ قبل وطء فلا مهر أو بعده أو معه فمهر مثل اه ولم يذكر وجوب المسمى لعدم تصورها هنا لان شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطء والسبب هنا لا يكون إلا مقارنا أو لا لم يتصور اختلاف الشرط (قوله) ولو حاملا قال في شرح الروض لكن محله في فسخ بمقارن اما بعارض فكالطلاق كما سيأتي ثم أي في النفقات اه (قوله) على تناقض لهما في سكنها) والاصح وجوبها شرح مر وفي الروض والمذهب كما ذكره أي الأصل في العدد ان لها السكنى اه (قوله) بتقديم التغير على العقد مطلقا وكذا بتأخره عنه على ما عاق عن شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وهو غير صحيح كما بينه شيخنا) قال في شرح المنهج بعد ان بين ان المؤثر في الفسخ لا بد من اقترانه بالعقد وأنه بسط ذلك في شرح الروض مانصه وتوهم بعضهم يعني الجلال المحلى اتحاد التغيرين فجعل المتصل بالعقد قبله كالمذكور فيه في أنه مؤثر في الفسخ فاحذره اه وكتب شيخنا البرلسي بها مشه فلت وفي قوله ان ذلك ناشئ منه عن توهم نظر بين بل هو تابع لغيره قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلا بنص الشافعي ان التغير من الامة يثبت هذه الاحكام فانتضى ان التغير لا يراعى ذكره في العقد ولا المصاحح التغير إلا من عاقد اه ما كتبه (قوله) كان شرطت أي الحرية (قوله) في المتن وصححته) قال في السكنى وهو الاظهر اه قال الزركشي

لفقد بعضها (فالولد) الحاصل (قبل العلم) بانها أمة (خر) وإن كان الزوج عبدا عملا بظنه فان الولد

يتبعه ومن ثم لو وطى عبد أمة يظن أنها زوجة الحرة كان الولد حرا ولو وطى زوجته الحرة يظن أنها زوجته الأمة فالولد حرا ولا أثر لظنه خلافا لمن توهمه ويفرق بان الحرية التابعة (٣٥٨) لحرية الام اقوى إذ لا يؤثر فيها شيء فلم يؤثر فيها الظن بخلاف الرق برقتها فانه يقبل الرفع

بالتمليق والشرط فائز فيه
الظن اما ما عاقت به بعد
عليه كان ولدته بعد اول وطى
بعده باكثر من ستة أشهر
منه فهو قن ويصدق في ظنه
بيمينه وكذا وارثه فيحلف
انه لا يعلم ان مورثه علم رقها
(وعلى المغرور) في ذمته
ولو قنا (قيمته) يوم ولادته
لانه اول اوقات امكان
تقويمه (لسيدها) وان كان
السيد جد الولد لاييه او امه
لتفويته رقه من اصله
التابع لرقها بظنه حررتها
مالم يكن الزوج قنا لسيدها
اذ السيد لا يثبت له على قنه
مال او تسكن هي القارة
وهي مكانة وقلنا قيمة
الولد لها اذ لو غرم لراجع
عليها وخرج بقولي من
أصله مالمو وطى امة اييه
يظن انها زوجته القنة فلا
قيمة لانه هتالم يفوت الرق
لان عقاده قنا وعتمه عليه
عقب ذلك قهرى لا دخل
للولد فيه (ويرجع بها)
الزوج اذا غرمها لا قبله
كالضامن (على الغار) غير
السيد لانه الموقوع له في غرامتها
مع كونه لم يدخل في العقد
على ان يضمن الولد بخلاف
المهر (والتغريب بالحرية
لا يتصور من سيدها)

يتبعه) أى الظن سم على حج أى مالم يعارضه أقوى منه كما يأتى فيما لو وطى زوجته الحرة الخ حيث انعقد حرا
لان حررتها في نفس الامر اقوى من ظنه اه ع ش (قوله عبادة) اى او حرامة غيره اه معنى (قوله ولو
وطى زوجته) كلام مستأنف (قوله برقا) اى الام (قوله والشرط) يتأمل اه سم اقول بحمل كلام
الشارح على مجموع التعليل والشرط يندفع التامل عبارته في بحث نكاح الأمة فرع نكاح الأمة الفاسد
كالصحيح في ان الولد رقيق مالم يشترط في احدهما عتقه بصيغة تعليل لا مطلقا اه (قوله بعده) اى بعده عليه
صفة وطى (قوله باكثر من ستة أشهر منه) أى من أول وطى الخ عبارة النهاية لستة أشهر ولا بد كما قاله الزركشى
من اعتبار قدر زائد للوطى هو الوضع اه (قوله ويصدق) اى المغرور وقوله في ظنه اى الحرية (قوله
فيحلف) اى الوارث (قوله ولو قنا) اى على الاصح يتبعها اذا عتق اه معنى (قوله وان كان السيد جدا) الخ
رد على البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز مالمو كان السيد ابا للزوج وليس كذلك فان
الاصح لزوم القيمة ايضا لان الغرور اوجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى يعتق عليه فاشبهه سائر صور
الغرور اه سم (قوله من أصله) أى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق اه سم (قوله بظنه الخ)
متعلق بالتفويت (قوله مالم يكن الخ) راجع للمتن (قوله وقلنا قيمة الولد لها) وسيأتى قريبا ان الاصح
خلافه اه سم (قوله وعتمه عليه) اى على الاب عقب ذلك اى الانعقاد (قوله للولد) اى الواطى
(قول المتن ويرجع بها) اى قيمة الولد وسكوته عن المهر يفهم انه لا يرجع به المغرور على من غره وهو
كذلك لانه استوفى ما يقابل والمهر الواجب على العبد المغرور بوطى ان كان مهر مثل تعلق بذمته او المسمى
فبكسبه اه معنى وقوله والمهر الواجب الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ان كان مهر مثل اى بان نكح بلا
إذن من سيده وقوله او المسمى اى بان نكح باذنه وسمى تسمية صحيحة وقضيته انه لو فسد المسمى او
نكحها مفوضة ثم وطى تعلق مهر المثل بذمته وكذا لو اذن له سيده في نكاح فاسد ثم رايته في كلام الجوزجى
ما ان ذلك يتعلق بكسبه في المسائل الثلاث كما يسمى الصحيح اه (قوله الزوج) الى قول المتن ولو انفصل في
المعنى لا قوله مؤاخذه الى المتن وقوله او مريضا الى قوله او يريد وقوله ولو استند الى المتن (قوله غير السيد)
قال في القوت وقد علت مما سبق انه ان كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه
سم اى فيستغنى عن هذا قوله السابق مالم يكن الزوج الخ (قوله لانه) اى الغار (قوله مع كونه) اى المغرور
(قوله ومن ثم) اى من اجل ان العتق للمؤاخذه بالا قرا (قوله اذالم يقصد إنشاء العتق) بان قصد الاخبار
او اطاق (قوله ولا سبق الخ) اى انشاء العتق (قوله او وليه) اى ولى السيد اذا كان السيد محجورا عليه اه
معنى (قوله وحيث ان) اى حين اذ كان التغريب من الوكيل او الولى يكون اى التغريب خلف ظن النخ
عبارة المعنى والفوات في ذلك بخلاف الشرط تارة والظن اخرى اه (قوله فقط) اى لا شرط اذ الشرط
انما يكون في العقد والعقد لا يتصور منها اه سم (قوله وهو الخ) جملة حالية راجعة لكل من المعطوف

قوله وصححناه قيد مضر فان كان الولد حرا صححنا النكاح أو أفسدناه للتعليل السابق اه (قوله يتبعه) أى يتبع
الظن (قوله والشرط) يتأمل (قوله بعده) اى بعده عليه (قوله وان كان السيد جد الولد الخ) رد على
البارزى قال الزركشى واستثنى البارزى في التمييز مالمو كان السيد ابا للزوج وليس كذلك فان الاصح في
باب العتق من الشرحين والروضة لزوم القيمة ايضا لان الغرور اوجب انعقاده حرا ولو لم يملكه السيد حتى
يعتق عليه فاشبهه سائر صور الغرور اه (قوله من أصله) اى انه انعقد حرا لانه انعقد رقيقا ثم عتق
(قوله وقلنا قيمة الولد لها) وسيأتى قريبا ان الاصح خلافه (قوله غير السيد) (قوله في القوت وقد علت
مما سبق انه اذا كان الغار هو المستحق للقيمة فلا غرم ولا رجوع لعدم الفائدة اه (قوله فقط) اى لا شرط

غالباً المتقها بقوله زوجته هذه الحرة أو على أنها حرة مؤاخذه له باقراره ومن ثم لم نعتق باطنا اذالم يقصد إنشاء العتق ولا والمعطوف
سبق منه (بل) يتصور (من ركبته) او وليه في نكاحها رحيته يكون خاف ظن او شرط (او منها) رحيته يكون خاف ظن فقط ولا عبرة
بقول من ليس به اند ولا معقود عليه اما غير غالب فيتصور كأن تكون مرهونة او جانية وهو معسر وقد اذن له المستحق في تزويجها

او اسمها حرة او سيدها مفلسا او سفيا او مكاتبيا وزوجها باذن الغرماء او الولي او السيد او مريضا وعليه دين مستغرق او يريد بالحرية العفة عن الزنا لظهور القرينة فيه او يتلفظ بالمشيئة بحيث يسمع نفسه فقط وما وسمه كلام بعضهم ان المشيئة ينفع اضرارها في الباطن غير مراد لما يأتي في الطلاق ان اضرارها لا يفيد شيئا لانها رافعة لاصل اليمين بخلاف غيرها (فان كان) (٣٥٩) التغير (منها تعلق الغرم بذمتها) فتطالب

به غير المكاتبه بعد عتقها لا بكسبها ولا برقبته وان كان من وكيل السيد تعلق بذمته فيطالب بها حالا كالمكاتبه بناء على الاصح ان قيمة الولد لسيدها او منهما فعلى كل نصفها ولو استند تغيرير الوكيل لقولها رجع عليها بما غرمه نعم لو ذكرت حريتها للزوج ايضا رجع الزوج عليها ابتداء دونه لانها لما شافته خرج الوكيل عن البين وصورة الرجوع عليهما ان يذكر حريتها للزوج معا بان لا يستند تغيريره لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان اخبرها ان سيدها اعتقها فقياس ما تقرر انه يرجع عليها ثم ترجع عليه ما لم يشافه الزوج ايضا فيرجع عليه وحده (ولو انفصل الولد ميتا بلاجناية او بجناية غير مضمونة (فلا شيء فيه) لان حياته غير متيقنة اما اذا انفصل ميتا بجناية مضمونة ففيه لا نعتقاده حرا غرة لو ارثه فان كان الجاني

والمعطوف عليه (قوله او اسمها حرة الخ) عطف على اسم وخبر تكون (قوله او سفيا) مع قوله او الولي يراجع الحكم في ذلك اه رشيدي (قوله باذن الغرماء الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله او مريضا) عطف على قوله مفلسا اي ومات من هذا المرض (قوله او يريد الخ) عطف على قوله تكون الخ (قوله لظهور الخ) لعل اللام بمعنى مع (قوله في الطلاق) اي في فصل الطلاق سني الخ وقوله لانها الخ اي المشيئة عبارته هناك ويدين من قال انت طالق وقال اردت ان دخلت او ان شاء زيد خرج به ان شاء الله فلا يدين فيه لانه يرفع حكم اليمين جملة واحدة فينافي لفظها مطلقا والنية لا تؤثر حينئذ بخلاف بقية التعليقات فانها لا ترفع بل تخصصه بحال دون حال اه (قوله بخلاف غيرها) اي غير المشيئة من التعليقات (قوله غير المكاتبه) اي اما هي فتطالب حالا كما يأتي (قوله لا بكسبها الخ) عطف على بذمتها (قوله بناء على الاصح) راجع لقوله كالمكاتبه (قوله لسيدها) اي المكاتبه (قوله او منهما) اي الزوجة والوكيل وقوله رجع اي الوكيل اه ع ش (قوله نعم لو ذكرت الخ) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقبله اه سم عبارة المغني وان ذكرته للوكيل ثم ذكرته للزوج رجع الزوج عليها ولا رجوع على الوكيل وان ذكره الوكيل للزوج ايضا اه (قوله لانها لما شافته الخ) فلوانكرت ذكرها ذلك للزوج صدقت يمينها لانه الاصل اه ع ش (قوله بان لا يستند الخ) زائد على شرح الروض اي والمغني ثم ان كان هذا تفسير للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها اه سم اي وكان الاولى ولم يستند الخ (قوله انه الخ) اي الزوج (قوله فيرجع) اي الزوج عليه اي الوكيل وحده اي ابتداء دونها (قوله او بجناية) الى الفصل في النية والمغني الا قوله بخلاف لا في حنفية في الثاني (قوله ان يرث معه) اي الاب احترز عمال ولم يرث لما منع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه اه سم (قوله وان زادت الخ) اي العشر وقوله بهذا اي العشر (قوله او قنا) وقوله او المغرور وقوله او قنة وقوله او السيد وقوله او قنة عطف على قوله حر الخ (قوله ويضمنه) اي الجنين القن (قوله لما ذكر) اي من قوله لان الجنين الخ (قوله عليه) اي المغرور (قوله او قنة) اي المغرور (قوله ولا يجب هنا) اي فيما لو كان الجاني قن المغرور اه ع ش (قول المتن ومن عتقت) كلها او باقياها ولو بقول زوجها فشملمالو زوج امته بعبد

اذ الشرط انما يكون في العقد والعقد لا يتصور فيها (قوله نعم لو ذكرت) شامل لذكرها بعد ذكر الوكيل للزوج وقبله (قوله بان لا يستند تغيريره لتغيريرها) زائد على شرح الروض ثم ان كان هذا تفسيراً للبيعة شمل ما اذا ترتب بخلاف ما اذا كان تقييدا لها (قوله بان لا يستند تغيريره لتغيريرها) فحيث استند تغيريره لتغيريرها وشافته الزوج فالرجوع عليها ابتداء وحدها سواء ذكر الوكيل ايضا للزوج او لا (قوله انه) اي المغرور وقوله ثم يرجع عليه اي على الوكيل (قوله ان يرث معه) احترز عمال ولم يرث لما منع فيرث غيره كاخوة الجنين واعمامه (قوله او المغرور او قنة) فالسيد على عاقلته عبارة الروض وان كان بجناية المغرور فالغرة على عاقلته للورثة ويضمن كما سبق اي يضمن للسيد عشرة قيمة الام ولا حق له في الغرة اي لا يرث منها شيئا لانه قاتل اي ولا يجب من بعده من العصابات الى ان قال وان كان بجناية عبد المغرور فحق سيد الامه على المغرور ولا يثبت له شيء على عبده اي فلا يتعلق شيء من الغرة برقبته ان كان المغرور حائرا لميراث الجنين فان كان معه للجنين جدة فنصيبهم من الغرة في رقة العبد انتهى فقول الشارح او قنة فلا سيد على عاقلته فيه نظر بالنسبة لقوله فلا سيد على عاقلته بل الوجه ان الضمان على المغرور ولذا عرمرم بانه اذا كان الجاني عبداً للمغرور فلا سيد على المغرور وعشر قيمته (قوله في المتن ومن عتقت الخ) (فرع) لو انكر

حرا اجنيا لزم عاقلته غرة للمغرور الحر لانه ابوه ولا يتصور ان يرث معه الام الام الحرة وعلى المغرور عشر قيمة الام للسيد وان زادت على قيمة الغرة لان الجنين القن انما يضمن بهذا او قنا اجنيا تعلق الغرة برقبته ويضمنه المغرور لسيدها بعشر قيمتها لما ذكر او المغرور فالغرة على عاقلته لو ارث الجنين والسيد عليه العشر او قنة فالعشر على المغرور ولا يجب هنا شيء من الغرة الا ان وجدت جدة الجنين فسدسها في رقة القن او السيد فالغرة على عاقلته والعشر على المغرور او قنة فالغرة برقبته والعشر على المغرور (ومن عتقت)

قبل وطء او بعده (تحت رقيق او من فيه رق تخيرت) هي دون سيدها (في فسخ النكاح) او تحت حر فلا اجماع في الاول وخلافا في حنيفة في الثاني لان بريرة عتقت تحت مغيب وكان قنا كافي البخاري وهو لا يحتمل وزيادة علم راويه مقدم على رواية انه جرف خيرها صلى الله عليه وسلم بين المقام والفراق فاختارت نفسها متفق عليه ولتضررها به عار او نفقة وغيرهما نظير ما مر بخلاف الحر ولو عتق قبل فسخها سقط خيارها او معهل ينفذ لوال الضرر نعم لولزم من تخييرها (٣٦٠) دور كان عتقها مريض قبل وطء وهي ثلث ماله بالصدق لم تتخير لسقوط المهر بفسخها

فينقص الثلث فلا تعق فيها فلا تتخير ولا يحتاج هنا الى رفع الحاكم لما تقرر من النص والاجماع (والاظهر انه) اي هذا الخيار (على الفور) كخيار العيب فيعتبر هنا بما مر في الشفعة كما سبق آنفا نعم غير المكافة تؤخر لكمالها لتعذر من الولي والعتيقة في عدة طلاق رجعي لها انتظار بينوتها لتستريح من تعب الفسخ (فان قالت) بعد ان اخرجت الفسخ وان ارادته (جهلت العتق صدقت بيمينها ان امكن) جهلها به عادة بان لم يكذبها ظاهر الحال (بان كان المعتق غائبا) عن محلها وقت العتق لعذرها بخلاف ما اذا كذبها ظاهر الحال كان كانت معه في بيته ولا قرينة على خوفه ضرر امن اظهار عتقها كما هو ظاهر فانها لا تصدق بل الزوج يمينه ويبطل خيارها (وكذا ان قالت جهلت الخيار به) فتصدق بيمينها (في الاظهر) لانه مما يخفى على غالب الناس ولا يعرفه الا خواص وبه فارق عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب ولو علم

السيد العتق وصدق الزوج صدق السيد وهل تفسخ قال صاحب الكافي قال شيخنا سمعت شيخنا ابا علي مثل عن ذلك فقال يحتمل وجهين والاصح ثبوت الخيار لانها حرة في زعمها والحق لا يعدو هما قال صاحب الكافي فعلى هذا لو فسخت قبل الدخول لم يسقط الصداق لانه حق السيد ولو عتق العبد وايسر فليس له نكاحها لان اولادها ارقاء بر (قوله لتستريح من تعب الفسخ) اي بظهور رغبته عنه (قوله فتصدق بيمينها) لم يقل ان امكن جهلها كما في الفور (قوله عدم قبول دعوى الجهل بالرد بالعيب) اذا لم يكن المدعى قريب عهد بالاسلام ولم يشأ ببادية بعيدة شرح روض (قوله تصدق ايضا) وان لم تكن قريبة عهد بالاسلام (قوله في المتن وبعده بعثت بعده الخ) سكت عمالها قال فسخت مع الوطء ويتجه مهر المثل (قوله وبعده بعثت بعده الخ) وظاهر انه لا يتصور فسخها مع الوطء بعثت بعده وفي تصور فسخها مع الوطء بعثت معه نظر لها (قوله وما وجب منهما للسيد) قال في الروض الا اذا كانت مفوضة ووطئها اي الزوج او فرض لها بعد العتق اي فالمهر لها انتهى

صدقها كجمية صدقت جزما او كذنها ككفية لم تصدق جزما وتصدق ايضا في دعوى الجهل بالفورية ان امكن جهلها بها كافي الرد بالعيب (فان فسخت قبل وطء فلا مهر) ولا متعة وان كان الحق للسيد لان الفسخ من جهتها (و) ان فسخت (بعده) اي الوطء (بعثت بعده وجب المسمى) لاستقراره به (او) فسخت بعد الوطء بعثت (قبله) او معه والفرص انها انما مكنته لجهلها به (فهر مثل) لاستناد الفسخ للعتق السابق للوطء او المقارن له انصار كوطء في نكاح فاسد (وقيل المسمى) لاستقراره بالوطء وما وجب منهما للسيد

ويجاب عما اعترضه به ابن الرقعة بان استناد الفسخ لوقت العتق وان اوجب وقوع الوطء وهي حرة لا ينافي ذلك لان العقد هو الموجب الاصل وقد وقع في ملكه (ولو عتق بعضها او كوتبت او عتق عبد تحتها أمه فلا خيار) لبقاء (٣٦١) احكام الرق في الاولين ولانه لا يعبر

بها في الثالث مع انه يمكنه الخلاص بالطلاق بخلافها (فصل في الاعفاف) (يلزم الولد) الحر المومر بما ياتي في النفقات كما هو ظاهر الاقرب ثم الوارث وإن سفل ولو انثى وغير مكلف وكافرا اتحد أو تعدد فان استوى اثنان فاكثرا قربا وارثا وزع عليهم بحسب الارث علي مارجحه في الانوار او بالسوية على الواجهة (اعفاف الاب) الحر المعصوم ولو كافرا (والاجداد) ولو من جهة الام (على المشهور) لثلاث يقع في الزنا المتنافي للمصاحبة بالمعروف ولانه من وجوه حاجاته المهمة كالنفقة وبه فارق الام لان الحق لها لاعليها والزامة بالانفاق على زوجها معها عسر جدا على النفوس فلم يكلف به ولو قدر على إعفاف احد اصوله قدم عصبته وان بعد كافي ابي ابيه على ابي أمه فان استويا عصبته او عدمها قدم الاقرب كاب على جد واني أم على ابيه فان استويا قربا فقط بان كانا في جهة الام كافي ابي ام واني أم أم اقرع بينهما لتعذر التوزيع واعفاه يحصل في الرشيد (بان يعطيه) بعد النكاح ولا يلزمه قبله (مهر)

ا كان المسمى ام مهر المثل فسخت ام اختارت المقام معه وجرى في العقد تسمية صحيحة او فاسدة لانه وجب بالعقد فان كانت مفوضة بان زوجها سيدها كذلك نظرت فان وطئها الزوج او فرض لها بعد العتق فيهما فالهر لان مهر المفوضة يجب بالدخول او بالفرض لا بالعقد وان وطئها او فرض لها قبل العتق فهو للسيد لانه ملكه بالوطء او الفرض قبل عتقها وموت احدهما كالوطء والفرض اه (قوله عما اعترضه) الاولى حذف الضمير (قوله بان الخ) متعلق بيجاب الخ (قوله وان اوجب الخ) غاية وفاعله ضمير الاستناد وقوله وهي حرة حال من وقوع الوطء (قوله لا ينافي الخ) خبر ان (قوله ذلك) اي كون ما وجب بهما للسيد (قوله وقد وقع) اي العقد الموجب في ملكه اي السيد (قول المتن ولو عتق الخ) اي او عاق عتقها بصفة او دبرت اه معنى (قوله بخلافها) اي الزوجة في العكس المار وللزوج وطء العتيقة مالم تفسخ وكذا زوج الصغيرة والمجنونة العتيقتين مالم يفسخا بعد البلوغ والافاقه كما في زيادة الروضة اه معنى

(فصل في الاعفاف) (قوله في الاعفاف) الى قوله بل لو نكحها معسرى النهاية الا قوله او بالسوية على الواجهة الى قوله وهو متجه في المعنى لا ذلك القول وقوله بما ياتي الى الاقرب (قوله في الاعفاف) اي وما يتبعه كحرمة وطء الاب امة ولده اه ع ش (قوله الحر) ولو بمعضا نهاية (قوله بما ياتي في النفقات) اي بان يفضل المهر او الثمن عن كفاية نفسه وعياله بومولية عتاني وحلي اه بجري م عبارة ع ش اي بحيث لا يصير مسكينا بما يكلف به اه (قوله الاقرب) كابن البنت مع ابن ابن الابن اه ع ش (قوله ثم الوارث) كابن ابن مع ابن بنت (قوله وان سفل) اي الولد (قوله ولو انثى) اي أو خنتى نهاية ومعنى (قوله اتحدوا تعدد) اي الولد ووجه شموله للتعدد انه جنس يطاق على الواحد والكثير اه ع ش (قوله على مارجحه في الانوار) وهو المعتمد نهاية ومعنى (قول المتن إعفاف الاب) اي المعسر نهاية ومعنى (قوله الحر) اي الكامل الحرية نهاية (قول المتن والاحداد) اي حيث اتصفوا بما ذكر نهاية ومعنى (قوله لثلاث يقع في الزنا) اي الاصل بترك الاعفاف عبارة المعنى لثلاثهم للزنا اه (قوله المتنافي الخ) وصف للزنا او للوقوع المقدر الناشئ كل منهما عن ترك الاعفاف اه سيد عمر (قوله للمصاحبة الخ) اي المامور بها معنى وسم (قوله وبه) اي بقوله ولانه الخ (قوله فارق الام) عبارة للنهاية والمعنى وخرج بما ذكر المعسر وغير الاصل والاصل الا انثى لان الحق الخ والرفيق وغير المعصوم اه قال ع ش قوله والاصل الا انثى ظاهره وان خاف عليها الزنا اه (قوله لان الحق) اي في تزويج الام (قوله على إعفاف احدا صوله) اي فقط فلو قدر على اعفاف الجميع لزمه سم ونهاية ومعنى (قوله فقط) اي لا عصبته اه رشيدى عبارة سم مراده استويا قربا ولا عصبته لها ولا لاحدهما اه (قوله اقرع بينهما) اي ولو بلا حاكم نهاية ومعنى (قوله اقرع بينهما) اي وجوب بالاقلاع غير من خرجت له القرعة او هجم واعف احدهما بلا قرعة ثم وصح العقد اه ع ش (قوله في الرشيد) اي في الفرع الرشيد وسيد ذكر محترزه بقوله اما غير الرشيد الخ (قوله مهر مثل حرة) انظر لو كان امانا نكح باكثر او باقل ويعلم حكم الزيادة مما بعده اه رشيدى اقول وقياس اتفاق الاصل انه لا يلزم الفرع في صورة الاقل الا المسمى (قوله ذكره البلقيني) اعتمده النهاية والمعنى والضمير راجع الى قوله ولو كان بعد الى هنا كما هو صريح صنيع المعنى وان كان قضية قول الشارح وهو متجه الخ رجوعه لقوله بل لو نكحها معسرا الخ

(فصل في الاعفاف) (قوله على مارجحه في الانوار) وهو المعتمد شرح مر (قوله المتنافي للمصاحبة بالمعروف) اي المامور بها (قوله ولو قدر على اعفاف احد اصوله قدم عصبته) او قدر على اعفاف الجميع لزمه (قوله فقط) كان المراد لا عصبته لكن قد يرد ان ابا ابى الاب وابا ام الام مستويا قربا فقط اي لا عصبته مع تقدم الاول كما يفيد قوله قدم عصبته ويوجب بان مراده استويا قربا ولا عصبته لها ولا لاحدهما وان قصرت عبارته عن ذلك ويدل على ارادة ذلك قوله بان كانا الخ فليتامل (قوله بعد النكاح)

(٤٦) - شرواني وابن قاسم - (سابع) مثل (حرة) تليق به ولو كتابية ولو كان بعد ان نكحها موسرا ثم اعسر قبل وطئها وامتنعت من الزنا لم يحبس له بل لو نكحها معسرا ولم يطأ بل بالاعفاف ثم طأ به لزمه لا سيما ان جهات الاعسار واداء الفسخ ذكره البلقيني وهو

متجه فيما إذا ارادت الفسخ و ظاهر قولنا مهر مثل حرة انه يلزمه ذلك وان امكنه إذا فسخت ان يحصل له زوجة مثلها بدون ذلك وهو احد جهين في الحاوى ثانيهما انه لا يلزمه (٣٦٢) مهر اقل حرة تكافئه حتى ذلك في هذه الصورة الزركشى في شرحه ويوجه الاول بان نفسه

تعلقت بها اخذا بما ياتى في
مسئلة النعيم إذا فارق قبل
الوطء فلم يكف ما يقتضى
فسخها إذا لم يزد على مهر
مثلها لمشقة عليه مشقة
لا تحتل غالباً بقول بعضهم
ينبغى تقييده بما اذا لم يشق
مهرها بحيث يمكن الابن
تحصيل اخرى او امة باقل
منه انما ياتى على الوجه
الثانى وقد علم ان الاول هو
الوجه ثم رابت شيخنا
صرح بذلك فقال و ظاهر انه
انما يلزمه جميع ذلك اذا كان
قدر مهر مثل من تليق به
(او يقول) له (انكح واعطيك
المهر) اى مهر مثل المنكوحة
اللائقة به فلوزاد في ذمة
الاب (او ينكح له باذنه
ويمهر او يملكه امة) تحل له
(او ثمنها) بعد الشراء
لحصول الغرض بواحد من
ذلك ولا يكتفى بصغيرة ومن بها
مثبت خيار وشوها ولو شابة
كعمياء وجذماء وتزوجه
او ملكه لواحدة من هؤلاء
لا يمنع وجوب اعفائه
وخرج يملكه انكاح امة
له ولغيره فلا يجوز لانه غنى
بمال فرعه ومن ثم لم يقدر
الاعل مهر امة لزمه على الوجه
بذله ويتزوجها الاب للضرورة
اما غير الرشيد فعلى وليه
اقل هذه الخمسة الا ان يرفع

(قوله انه يلزمه ذلك) اى فى مسئلة البلقينى (قوله وان امكنه) اى الفرع (قوله و ظاهر قولنا الخ) اى
بالنسبة لمسئلة البلقينى اه سم (قوله فى هذه الصورة) اى التى ذكرها البلقينى بقوله لو نكحها معسرا الخ
(قوله ويوجه الاول) اى من الوجهين (قوله فلم يكلف) اى الاصل ما يقتضى الخ يعنى منعه من مطالبة
فرعه بمهر منكوحته (قوله تقييده) اى ما ذكره البلقينى (قوله بحيث يمكن) قيد للنقل المنفى (قوله ثم
رابت شيخنا صرح بذلك) اى فى مسئلة البلقينى اه سم (قوله فقال و ظاهر الخ) اعتمده للمغنى (قوله اى
مهر مثل المنكوحة) الى قوله و قد يجاب فى المغنى الا قوله كعمياء وجذماء الى قوله ولو كان بعصمته فى النهاية
قوله فلوزاد الخ) اى لو نكح الاصل بازيد من مهر المثل كان الزائد فى ذمة الاب (قول المتن او يملكه امة
الخ) ولو ايسر الاصل بعد ان ملكه فرعه الجارية او ثمنها او المهر لم يسترد الفرع ذلك لانه ملكه ذلك وقت
الحاجة اليه كنفقة دفعها اليه ولم ياكلها حتى ايسرها معنى (قوله بعد الشراء) اى شراء الاصل (قوله
لحصول الغرض الخ) ولو كانت الواحدة لا تكفيه لشدة شبقة و افراط شهوته فمل يلزم الولد اعفائه باثنتين
اولا قوة كلامهم تفيد المنع وفيه احتمال مستبعد اه نهاية قال ع ش قوله لشدة شبقة الخ اى فان كان عدم
الكفاية لا احتياجه للخدمة فقياس ما مر فى المجنون وجوب الزيادة وقوله تفيد المنع معتمداه (قوله بواحد
من ذلك) عبارة المغنى بكل من هذه الطرق اه اى الخمسة (قوله ولا يكتفى بصغيرة ومن بها الخ) اعلم ان لم يردها
الاب اه رشيدى (قوله مثبت خيار) اى من عيوب النكاح (قوله كعمياء الخ) ظاهر صنيعة انه مثال
الشوها وفيه تامل عبارة النهاية ولا يكتفى شوهاه وصغيرة ومن بها عيب يثبت الخيار ولو شابة وجذماء وكذا
لو لم يثبت كعمياء اه وهى ظاهرة (قوله وجذماء) اى مقطوعة اليد فان من بها المرض الخصوص يقال لها
مجنومة لا جذماء كما فى الصحاح فلا يرد ان الجذماء داخلة ليمن بها مثبت خيار اه ع ش (قوله لا يمنع) ولو
كان من ملكها من هؤلاء يمكن بيعها بما يساوى مهر مثل من تليق به فينبغى ان لا يجب اعفائه اه سم (قوله
فلا يجوز الخ) اى فلو خالف وفعل لم ينعقد النكاح اه ع ش (قوله ويتزوجها الاب الخ) اى بشرطه كما
هو ظاهر اه سم اقول وهو الظاهر المتعين وما فى الرشيدى من ان قوله للضرورة مع ما ياتى فى شرح محتاج
الى نكاح من قوله وان لم يخف عتنا صريح فى عدم اشتراط توفر شروط تزوج الامة فيكون مستثنى مما ركا
هو ظاهر فليحرم اه فظاهر المنع فان كلام الشارح هنا مع ما ياتى انما يفيد وجوب الاعفاف بتزويج الامة
على الفرع لو ايسر بمهره فقط وما شرط جواز تزوج الاصل بالامة فمكوت عنه اتكالا على علمه من باب (قوله
اقل هذه الخمسة) لا يخفى انها ترجع الى مهر حرة او ثمن امة على ان الصورتين الاولى ليس بينهما فرق معنوى
فتامل رشيدى وع ش عبارة المغنى اقل ما تندفع به الحاجة اه (قوله غيره) اى الاقل (قوله فى ذلك) اى
بين الخمسة المذكورة اه معنى (قوله وحله) اى تفسير الضمير (قوله لان العطف فيهما بار) وبين ابن
هشام ان اوالى بفرد بعد العطف بها هى التى للترديد دون التنويع اه سم اى وما هنا للتنويع (قوله
على انه) اى ذلك الحل (قوله وجوب اتفاقهما) اى الزوج والامة (قوله لواجتماعا) كان الظاهر التانيث
(قوله اذ قد يقدر) اى الاصل عليها اى مؤنته فقط اى دون المهر والثلث (قوله ربما يتوهم) اى لو اورد

حرر الفرق بين هذا حينئذ وقوله الآتى او يقول انكح الخ ومجرد الفرق بالقول قليل الجدوى (قوله
و ظاهر قولنا الخ) اى بالنسبة لمسئلة البلقينى (قوله ثم رابت شيخنا صرح بذلك) اى فى مسئلة البلقينى
(قوله وتزوجه او ملكه لواحدة من هؤلاء لا يمنع وجوب اعفائه) لو كانت من ملكها من هؤلاء يمكن
بيعها بما يساوى مهر مثل من تليق به فينبغى ان لا يجب اعفائه (قوله ويتزوجها الاب) اى بشرطه كما
هو ظاهر (قوله لان العطف فيهما بار) بين ابن هشام ان اوالى بفرد بعد العطف بها هى التى للترديد

لحاكم يرى وغيره والخيرة فى ذلك للفرع مالم يتفقا على مهر كياتى (ثم) اذا تزوجه او ملكه (عليه مؤنتهما) اى الاب وحليته
لانها من تنمة الاعفاف وحله بالزوجة والامة بعيد لان العطف فيهما باو على انه يورث وجوب اتفاقهما ولو اجتماعا ونسخ مؤنتها كافى اصله
واستحسن لان مؤنة الاصل معلومة من بابها ولانه لا يلزم من اعفائه مؤنته اذ قد يقدر عليها فقط وقد يجاب بانها ربما يتوهم انه اذا اعفاه

لا يلزمه مؤنته وان ما ياتي في النفقات إذا لم يعفه وبان الغالب ان من احتاج للاعفاف يحتاج للانفاق ولا يلزم الفرع ادم لزوجة اصله ولا نفقة خادمها لانها لا تخير بالعجز عنهما ولو كان بحصته اخرى كشواء انفق على التي تعفه (٣٦٣) فقط على الاوجه (وليس للاب تعيين

النكاح دون التسرى) ولا
عكسه (ولا تعيين (رفيعة)
لمهر ومؤنة او لثمن بجمال
او شرف او يسار لنكاح
او شرا ملاقيه من الاجحاف
بالفرع (ولو اتفقا على
مهر) او ثمن (فتعينها
للأب) إذ لا ضرر فيه على
الفرع وهو اعلم بفرضه
(وبجب التجديد إذا ماتت)
الزوجة والامة بغير فعله
كما هو واضح (او انفسخ)
نكاحه (بردة) منها لانه
على الاوجه كالطلاق بلا
عذر او بنحو رضاع (او
فسخه بعيب) بها او عكسه
لبقاء الحاجة للاعفاف مع
عدم التقصير (وكذا ان
طلق) ولو بلا مال او اعتق
الامة ولو غير مستولدة على
ما فيه لا مكان بيعها (بعذر)
كنشوز او ربيبة (في
الاصح) بخلافه لغير عذر
لانه المفوت على نفسه
وظاهره انه لا يقبل منه
العزم على عدم عوده لما
صدر منه وان ظن صدقه ولو
قيل فيما إذا غلب على الظن
صدقه وحقت ضرورته
بحيث خشي عليه نحو زنا
او مرض مهلك انه يجدد له
اخرى لم يبعد ولا يجب
التجديد في عدة الرجعية
ويسرى المطلق ومصر
ضابطه في مبحث نكاح
السفيه ويسال القاضي

الضمير (قوله وان ما ياتي) عطف على انه إذا صح (قوله ولا يلزم الفرع ادم الخ) وفاقا للنهية وخلافا للمغنى
(قوله بالعجز عنهما) اي الادم والخادم (قوله انفق على التي تعفه فقط) لئلا تفسخ بتم ما يخص صها عن المدام
مغنى (قوله على الاوجه) وفاقا للمغنى وخلافا للنهية بعبارة لم يلزمه سوى نفقة واحدة بوزعها الاب عليهما
ولا تعين للجديدة اه (قوله ولا عكسه) الى قول المتن (انما يجب في النهاية الا قوله ولو قيل الى ولا يجب
التجديد وكذا في المغنى الا قوله والاوجه الى المتن (قوله لمهر الخ) اي من جهة المهر (قوله ومؤنة) انظره مع
ان المؤنة مقدرة لا سيما وقد مر انه لا يجب لها ادم اه رشيدى (قوله بجمال) كقوله لمهر متعلق بقول المتن
رفيعة وقوله لنكاح الخ متعلق بتعيين (قول المتن ولو اتفقا الخ) اي ولم تكن معينة الاب ارفع مؤنة بقرينة
ما قبله اه رشيدى عبارة السيد عمر وقد توقف فيه فقد يعين الاب رفيعة تعظم مؤنتها او امة تهمة لا يشبعها
القليل اه (قول المتن فتعينها الخ) اي الزوجة والامة (قوله بغير فعله) وليس منه الحبل حتى لو
احبلها فماتت بالولادة يجب التجديد اه عرش عبارة الرشيدى او بفعله المعذور فيه كدفعها لصيال
اخذ ما ياتي اه (قوله لانه الخ) وكرده ردهما كالا يخفى نهاية ومغنى (قوله او بنحو رضاع) عطف
على بردة اه سم (قوله على ما فيه الخ) عبارة المغنى فان قلت كيف يمتنع للعذر فانه يمكن بيعها واستبدالها
بغيرها اجيب بان ذلك متصور بام الولد ما غيرها فانه لا يعذر في اعتاقها وان كان ظاهر كلامهم الاطلاق
اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد مانصه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا لانه يمكن
اجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون الفرض عدم تاتي ذلك اه
وعبارة النهاية والعذر في الامة ان تكون مستولدة او غيرها ولم يجد من يرغب في شرائها وخاف ربيبة
منها او اشتد شقاقها اه ولعلها هي الظاهرة واليه يميل كلام الشارح (قوله بخلافه) اي الطلاق او
الاعتاق (قوله ولو قيل فيما إذا غلب الخ) وهو قريب بل لو قيل بوجوب ذلك وان لم يظن صدقه لم يبعد حيث
خيف هلاكه او وقوعه في الزنا اه عرش (قوله لغير عذر) فلو ماتت المطلقة بغير عذر فيمنع وجوب التجديد
كالومات قبل الطلاق مر اه سم اقول ويتردد النظر فيما لو طلق بغير عذر ثم حدث بعد الطلاق عذرا او
عيب يجوز للفسخ لم يجب قياسا على ما بحث في مسئلة الموت او لا فليتأمل اه سيد عمر ولعل الاقرب
الثاني لظهور الفرق (قوله لما صدر الخ) اي من الطلاق والاعتاق بغير عذر (قوله ويسرى) ببناء المفعول
او الفاعل (قوله المطلق) لعل المراد به الذي عرف ذلك منه قبل الاعسار فلا بد ان يرد انه إذا طلق بغير عذر لا يجب
التجديد او انه طلقها رجعيًا ثم رجع وفعل ذلك ثلاث مرات ثم ماتت ثم رايته في سم على منهج اه عرش
(قوله ومصر ضابطه) وهو ان يطلق ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة وعبارته ثم فان كان مطلقا بان طاق
ثلاث زوجات او ثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة اه عرش (قوله ويسال الخ) ببناء المفعول او
الفاعل عطف على يسرى المطلق (قوله من غير قاض) معتمداه عرش (قوله وثمن امة) الى قوله ويظهر
ان القول في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكن في زمن الى ويفرق (قوله لكن في زمن الخ) معتمداه عرش
عبارة السيد عمر ظاهر كلامهم انه لو لم يكتسب المهر في زمن قصير وجب على الولد اعفافه ولو قيل يجب عليه
السكرسب في الزمن المذكور ويجب على الولد التتميم لم يكن بعيدا اه وعبارة الخطيب في هامش المغنى نعم

دون التنويع (قوله لانه) وكرده ردهما كالا يخفى شرح مر (قوله او نحو) عطف على بردة (قوله
على ما فيه الخ) في شرحه للارشاد ويبحث ان محل وجوبه اي التجديد حيث كانت المعتقدة لا يمكن بيعها
كالمستولدة بخلاف التي يمكن بيعها واستبدال غيرها بغيرها اه ولقائل ان يمنع العذر في المستولدة ايضا
لا يمكن اجارها واخذ غيرها من اجرتها والعق يفوت ذلك اللهم الا ان يكون عدم تاتي ذلك (قوله بخلافه
لغير عذر) فلو ماتت فيمنع وجوب التجديد كالمومات قبل الطلاق مر (قوله وثمن امة) اي تعفه كما هو

الحجر عليه حتى لا ينفذه اعتاقها والاوجه انه ينفك عنه بمجرد قدرته على اعفاف نفسه من غير قاض (وانما يجب اعفاف فاقدمهر) وثمن
امة لا واجدا واحدا ولو قدرته على كسب يحصله لكن في زمن قصير فابحث لا يحصل له من التهرب فيه مشقة لا تختمل غالبًا فيما يظهر

ويفرق بين هذا وجوب إنفاقه وإن قدر على كسب بان المشقة ثم أكثر لدوامها ولائها أكد إذ لا خلاف فيها بخلافه (بححتاج الى نكاح) أي وطء لشدة توقانه بحيث يشق الصبر عليه وإن لم يخف عنتاً أو الى عقده لخدمة لنحو مرض إن تعين طريقاً لذلك لكنه لا يسمى إعفاً (و يصدق إذا ظهرت الحاجة) أي أظهرها ولو بمجرد (٣٦٤) قوله وإن لم تحفها قرأتين إذ لا تعلم إلا من جهة (بلا يمين) إذ لا يليق بحرمته تحليفه على

ذلك ويأثم بطلبه مع عدمها ولو كذبه ظاهر حاله كذى فالج فلا ذرعى فيه ترددوا والأوجه تصديقه بيمينته أن احتمل صدقه ولو على نذور (ويحرم عليه وطء أمة ولده) الذكروا لآثي وأن سفل إجماعاً (والمذهب) فيما إذا وطئها غلاماً بتحريرها (وجوب) تعزير عليه لحق الله تعالى أن رآه الإمام وارش بكاره (مهر) للولد في ذمة الحر ورقبة غيره نعم المكاتب كالحر لأنه يملك وإن طأعته للشبهة الآتية ومحلّه أن لم يحبلها أو أحبلها لكن تأخر أنزاله عن تغيب حشفته كما هو الغالب فإن أحبلها وتقدم أنزاله على تغيب الحشفة أو قارنه فلا مهر ولا ارش لأن وطأه وقع بعد أو مع انتقالها إليه لما يأتي أنه يملكها قبيل الاحبال ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب يمينته إذ لا يعلم إلا منه فإن شك فهو محل نظر لأن الأصل العام براءة الذمة والخاص الزامها إذا اتلف مال الغير الأصل فيه إيجابه للضمان ويقع لهم أنهم

إن خاف الوقوع الزامه كسبه ينبغي أن يجب إعفاؤه وهو واضح اه (قوله بين هذا) أي عدم وجوب الاعفاف مع القدرة على الكسب وقوله ثم أي في الاتفاق وقوله لدوامها الخ أي النفقة (قوله بخلافه) أي الاعفاف (قوله أي وطء) إنما حمل النكاح على الوطء لقول المصنف المار بإعفاف اه رشدي (قوله أو الى عقده) عطف على قول المتن إلى نكاح (قوله لخدمة الخ) وظاهر أنها تكفي هنا وإن كانت شوهاً فليراجع اه رشدي (قوله لكنه) أي العقد للخدمة اه عش (قوله وإن لم تحفها) أي تقوها اه عش (قوله ويأثم) أي الأصل وقوله مع عدمها أي الحاجة (قول المتن ويحرم عليه) أي الأب وإن علا اه مغنى (قوله فيما إذا وطئها غلاماً الخ) قيد لوجوب التعزير فقط كما هو صريح صنيع النهاية (قوله لحق الله تعالى) أي لأحق الولد كما ذكره الرافعي اه مغنى قال عش بعد ذكره عن الزيادة مثله والأقرب أن كون التعزير ليس لحق الولد خاص بما هنا وأنه يعزّر لآبائه أن وجد منه في حقه ما يقتضيه في موضع آخر اه (قوله وارش بكاره) أي أن كانت بكرًا واقتضاه اه شرح روض (قول المتن مهر) أي مهر نيب اه سم (قوله للولد أي وإن كان الأب كافراً أو مؤمناً شرح روض اه سم (قوله في ذمة الحر) هل ولو مبعضاً لأنه يملك أو يقال نصف المهر في رقبة ونصفه يتعلق بذمته فيه نظر والظاهر الثاني ويؤيده ما سياتي في قيمة الولد اه عش (قوله نعم المكاتب كالحر) أي فيكونان في ذمته اه عش (قوله وإن طأعته) غاية للدين وكذا قوله للشبهة تعليل له (قوله ومحلّه) أي وجوب المهر والارش (قوله ويظهر أن القول في التقدم الخ) واستظهر في شرحه الصغير للارشاد تصديق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم يدعى مسقط الأصل عدمه اه سم (قوله يرجحون هذا) أي الثاني (قول المتن لاحد) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعه أخته بل ويثبت النسب م اه سم (قوله على ما اقتضاه) أي عدم الحد في المستولدة كلام الشرح الصغير الخ وهو المعتمد نهاية ومعنى واسنى (قوله وجوبه) أي الحد (قوله نعم لو وطئ الأم الخ) خلافاً للنهاية عبارة وشمل ذلك أي

ظاهر (قوله والأوجه) كذا م (قوله لحق الله تعالى) أي لأحق الولد كما في الروضة قال في شرح الارشاد الصغير وإنما هو جواب عن سؤال وهو لم عزز لحق ولده فيما إذا قذفه ولم يعزّر إذا وطئ أمته لحقه بل لحق الله تعالى وإنما عزز لحق ولده في قذفه لأنه لا شبهة له في عرض ولده بخلاف ماله كذا قيل وفيه نظر لأن الشبهة لا ترفع التعزير فلا مدخل لحافيه فالوجه الفرق بأن الأيداء في العرض أعظم منه في المال كما يصرح به كلامهم في الكليات الخمس اه وقد نقل في شرح الروض جوابين أحدهما مضمون القيل المذكور والآخر حاصله منع أن مراد الأصحاب في التعزير للقذف أن التعزير لحق الولد لجواز أن ير يدوا أنه لحق الله تعالى (قوله في المتن مهر) هو مهر نيب قال في شرح الروض ويجب وإن كان الأب كافراً أو مؤمناً (قوله ورقبة غيره) أي وإن لم يكمل كما بينه شرح الروض (قوله فإن أحبلها الخ) عبارة الروض إلا أن أنزل قبل استكمال الحشفة أو معه أي فلا يجب المهر اه (قوله ويظهر أن القول في التقدم وعدمه قول الأب يمينته الخ) في شرحه الصغير للارشاد ولو اختلفا في تقدمه وتأخره فالذي يظهر تصديق مدعى التأخر لأن مدعى التقدم يدعى مسقطاً لما اقتضاه إيلاج الحشفة المتيقن الموجب للهر والأصل عدمه مع قوة جانبه وبواقفته للغالب ومع ذلك لا نظر لأصل براءة الذمة اه (قوله في المتن لاحد) ظاهره وإن كانت بنت الأصل بأن ملك فرعه أخته بل ويثبت النسب م (قوله على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير الخ) وكذا كلام الروضة في مواضع وجزم به ابن المقرئ شرح م (قوله نعم لو وطئ الأم في دبرها حد الخ) خالفه في ذلك شيخنا فقال ومثل ذلك

قوله

يرجحون هذا لخصوصه فهو أقوى ومع ذلك الأقرب الأول لأن الأب امتاز عن غيره بما يوجب خروجه

عن هذا الخاص (لاحد) لأن له مال ولده شبهة الاعفاف المجانس لما فعله ومن ثم لم يفتقر الحال بين القن وغيره ولا بين مستولدة الابن وغيرها على ما اقتضاه كلام الشرح الصغير واعتمده جمع لكن الذي في الروضة وأصلها عن الرويات عن الأصحاب وجوبه في المستولدة قطعاً إذ لا شبهة فيها برجه لعدم تصور ملكه لها بحال نعم لو وطئ الأم في دبرها حد كما يأتي في الزنا ويؤخذ من قولهم أعدم الخ أن محرم الأب المملوك للولد

قوله لاحد مالوطنها في دبرها فلا حد كمالوطى السيدامته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او
 تمجس في دبرها اه (قوله ليست كالمستولده) اى فلاحد فيها (قوله الاب) اى وان علا (قوله للشبهة)
 الى قوله لتعذر ملك الخ في المغنى الا قوله ولو لم ملك الى اما القن والى قوله ثم رايت في النهاية الا قوله وخالفه الى
 المتن وقوله وولده الى اما القن وقوله لتعذر الى واستثنى (قوله وان كان قنا الخ) ويلغزه فيقال لنا حريين
 رقيقين اه ع ش (قوله وان كان) اى الاب قنا اى او مبعضا اه معنى عبارة سم وبالاولى اذا كان
 مبعضا وبه جزم في الروض اه اقول وبفيده ايضا قول الشارح كالتايه والمبعض بقدر الخ (قوله كولد
 المغرور) اى اذا كان المغرور رقيقا اه رشيدى (قوله فيطالب الخ) اى الاب القن ولا ينافى هذا
 ماسياقي من ان الاب لا يغرر بقيمة الولد لانه في الحر لانه يلزم قيمة الام كاسياقي اهرشيدى (قوله والمبعض
 الخ) عطف على المكاتب (قوله وخالفه) اى القفال القاضى الخ عبارة المغنى وان قال القاضى في تعلية الصحيح
 من المذهب ان ولدا لمبعض رقيق وقال البلقينى انه الراجح اه (قول المتن فان كانت) اى امة الابن مستولدة الخ
 وان كانت مكاتبه للابن فوجه الوجهين انه ينفذ استيلا د الاب لان الكتابة تقبل الفسخ اه معنى (قول المتن لم
 نصر مستولدة للاب) اى ولو كان الاب مسلما والفرع ذميا ومستولدة ذمية اه نهاية سم (للاب الحر) اى
 كله ولا فرق بين ان تكون موطوءة للابن او مديرة او مطلقا عتقا بصفة او موصى بمنفعتها ولا بين ان يكون
 الولد محجورا عليه بسفه او صغرا وجنون او موافقا للاب في دينه ولا واذا اولد امة وولده المازوجة نفذ ايلاده
 كايلا د السيد لها وحرمت على الزوج مدة الحمل اه معنى عبارة سم قول المتن فالظاهر انها تصير ظاهرها وان
 كانت موطوءة للابن مع انها حيتذ محرمة على الاب فتصير مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت
 في ملكه مر اه (قوله وبه) اى يكون الشبهة هنا قوية وقوله فارق اى ما هنا اى امة الولد الموطوءة للاب
 (قوله امة اجنبى وطئت بشبهة) اى فانها لا تصير مستولدة لواطى مولودها وسرا او غير مستولدة لملكها اه ع ش
 (قوله او قن) عطف على قوله حر (نفذ فيه) اى في نصيب ولده وقوله مطلقا اى موسرا او معسرا اه ع ش
 (قوله ان ايسر) اى الاب فان كان معسرا لم ينفذ في نصيب الشريك ويرق من الولد نصيب الشريك وينفذ
 الا يلا دى نصيب الابن ذكر ذلك في الروض وغيره انتهى سم على منهج اه ع ش (وولده) اى ولدا الاب
 الموسر من امة المشتركة (قوله فعليه) اى الاب قيمته اى الولد لهما اى الابن وشريكه هذا ظاهر ولكنه
 مشكل بخلاف لما ياتي في المتن الا ان يرجع ضمير قيمته للامة المشتركة بتاويل القن ثم رايت في شرح الروض
 ما نصه فرع لو استولد موسر جارية ففرعه المشتركة يعنى جارية مشتركة بين فرعه واجنبى نفذ الاستيلا دى
 الكل وولدها منه حر وعليه المهر والقيمة للفرع وشريكه واستولداه معسرا لم ينفذ الا يلا دى نصيب الشريك
 بل يرق بعض الولد وهو نصيب الشريك تبعا لامة اه ونحوها في فتح الجواد وهى ظاهرة (قوله اما القن

اى قوله لاحد مالوطنها في دبرها فلا حد كمالوطى السيدامته المحرمة عليه بنسب اورضاع او مصاهرة او
 تمجس في دبرها مر ش (قوله وان كان قنا) وبالاولى اذا كان مبعضا وبه جزم في الروض (قوله وخالفه
 القاضى) اى فقال انه رقيق على الصحيح من المذهب (قوله في المتن لم نصر مستولدة للاب) لانها لا تقبل
 النقل فلو كان الاصل مسلما والفرع ذميا ومستولدة ذمية فهل يثبت الاستيلا د الاصل لانها قابلة للنقل كما
 لو نقضت العهد وسببت اولادها لان على حالة تقتضى منع النقل تردد والوجه القطع بالثاني شرح مر
 (قوله في المتن فالظاهر انها تصير) ظاهرها وان كانت موطوءة للابن مع انها حيتذ محرمة على الاب فتصير
 مستولدة له ويمتنع عليه وطؤها بعد ذلك وان صارت في ملكه مر (فرع) اولد مكاتبه ولده فهل ينفذ
 استيلا د وجهان او امة وولده المازوجة نفذ كايلا د السيد وحرمت على الزوج مدة الحمل روض (قوله ولو
 معسرا) قال في شرح الارشاد الصغير وكافرا وهى والابن مسلان (قوله نفذ فيه) اى في نصيب الولد
 وقوله ان ايسر اى الاب بخلاف مالورهن امة فاستولدها ابو الخ في كتاب امهات الاولاد من تصحيح
 البلقينى ولورهن جارية ثم مات عن اب ثم استولدها الاب قال القفال لا تصير ام ولد وان لم يثبت الحق بنفسه لا

فاستولدها ابو ه فاتها تصير لانه لا يؤدي لذلك هو يردده ما مران الراهن لو احبل امته المرهونه وهو موسر صارت ام ولد له وبطل الرهن مع اداائه الى بطلان عقد عقده بنفسه ثم رايت ان القفال (٣٦٦) قائل بان ايلاد الراهن لا ينفذ مطلقا لادائه لما ذكر بخلاف ابيه في المسئلة الثانية

الخ يحترز الحر من قوله للاب (فاستولدها ابو ه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده اه سم اقول الظاهر انه يكفي يساره ولده فليبر اجمع (قوله ويرده ما مر الخ) اي فتصيره مستولدا للاب اه ع ش (مطلقا) اي سواء كان الراهن مالكا او مستعيرا (قوله في المسئلة الثانية) اي فيما لو استولد الاب مرهونه الولد (قوله وهو صريح فيما ذكرته الخ) فيه قلب وحق العبارة وما ذكرته ما صححوه في الراهن صريح في رد تفرقة القفال الخ (قوله تفرقة القفال) اي بين استيلاد الراهن وبين استيلاد ابيه في المسئلة الثانية (قوله فالوجه عدم النفوذ فيهما) اي في مسئلتى استيلاد الاب وظاهر صنيع النهاية اعتماد النفوذ فيهما كما مر (قوله لانه يلزم عليه الخ) قد يقال لا اثر لذلك لان ملك ولد بمنزلة ملكه اه سم (قوله في الاولى) اي في مسئلة الاستعارة (قوله لانه لا رهن) اي المستعير لامة ولده (قوله فلت هو اجنبي الخ) تقدم انفاعن سم منعه (قوله مع رده) متعلق بالصلة والضمير للدو صول (قوله يوم الاحبال) الى الفصل في النهاية الا قوله وقد يلزمه الى الماتن وقوله على ما اقتضاه الى لان قوة وقوله او مكاتب الى فلا ينفذ (قوله يوم الاحبال) سواء انزل قبل تغيب الحشفة ام بعده اه معنى عبارة النهاية والاسنى سواء انزل قبل ذلك ام بعده ام معه والقول في قدرها الى القيمة قول الاب لانه غارم ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولم يعلم متى علقت بالولد اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه قاله القفال وذلك ستة اشهر قبل ولادتها ولا يؤخذ في ذلك بقول القوا بل اه (قوله بشرطه السابق) اي في قوله ومحلان لم يحبلها الخ اه ع ش (قوله نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر اه سم وزاد ع ش وتصير مستولدة للواطى وان ايسر فان كان معسر لا ينفذ الاستيلاد في حصة الشريك وقياس ما قد مناعن سم عن الروض ان يكون الولد مبعضا اه (قوله ووجبا) اي قيمتها ومهرها (قوله وقد يلزمه) الى الماتن في المغنى (قوله وقد يلزمه) اي الاب (قوله لاختيه) اي لابوين او لاب (قوله وان انفصل حيا او ميتا الخ) عبارة المغنى ان انفصل حيا او اما اذا انفصل ميتا فلا يجب قيمته جز ما نعم ان انفصل بجنابة فينبغي كما قال الزركي ان يجيء فيه ماسبق في المغرور اه (قوله لا انتقال ملكه الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه اه نهاية قال ع ش قوله وجب الاستبراء الخ اي لحق الله تعالى (قوله ملكها) فيه قلب والاصل ملكها له عبارة المغنى الملك فيها اه (قوله ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنتقل اليه اه سم (قوله ويحرم عليه) الى الفصل في المغنى الا قوله وان لم يجب الى لان قوة وقوله او مكاتب الى فلا ينفذ (قوله ويحرم عليه) اشار به

انه خليفة مورث فنزل نزلته انتهى فعلم الفرق عند القفال بين استيلاد الاب في حال حياة الابن واستيلاده بعد موته في جاريته المرهونه (قوله فاستولدها ابو ه) هل المراد الموسر ولا يكفي يسار ولده (قوله بل لانه يلزم عليه تقدير الخ) قد يقال لا اثر لذلك لان ملك ولده بمنزلة ملكه (قوله والبلقينى وجهه بما يؤل لما مر عن القفال مع رده) في تصحيح البلقينى في كتاب امهات الا ولا مانعه ولو كان الراهن في اصل المسئلة اصلا للرهن فهل نقول ينفذ استيلاده في امة فرعه ام نقول لا ينفذ استيلاده اذا كان معسرا لانه اثبت بالرهن حقا لفرعه باختياره فلا يملك ابطاله نزع القفال الى الثانى حكاه عنه القاضى الحسين في فتاويه والارجح عندنا الاول مر لانه اذا احبل امة الفرع ثبت استيلاده فلان ثبت استيلاد الاصل في جارية نفس اولى لان ابطال الملك اقوى من ابطال مجرد علقه الرهن (قوله وان عليه قيمتها يوم الاحبال) قال في شرح الروض ولو تكرر وطؤه لها مدة واختلفت قيمتها فيها ولا يعلم متى علقت بالولد قال القفال اعتبر قيمتها في اخر زمن يمكن علوقها به فيه وذلك ستة اشهر قبل ولادتها لان العلوق من ذلك يقين وما قبله مشكوك فيه قال ولا يؤخذ في ذلك بقول القوا بل بخلاف نفقة الحامل المبتوتة لانها كانت واجبة انتهى (قوله نصف كل منهما) اي من القيمة والمهر (قوله لا انتقال ملكه لها الخ) ومتى حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء صرح به البغوى في فتاويه شرح مر (قوله ولا قيمة عليها) اي لانها لم تنتقل اليه

وهو صريح فيما ذكرته ان ما صححوه في الراهن يرد تفرقة القفال وتوجيه المذكورين فالوجه عدم النفوذ فيهما لما ذكره القفال بل لانه يلزم عليه تقدير انتقال الملك في المرهون لغير المرتن بنحو بيع او هبة ولو ضمنيا فانه ممنوع كما ذكره في الرهن فان قلت التقدير في الاولى ليس لاجنبي لانه للراهن قلت بل هو اجنبي بالنظر الى عدم ملكه للرهن فلم يكن كالملك المستولد لانه لا تقدير فيه ثم رايت القاضى وافق القفال في الاولى على الجزم بانها لا تصير والبلقينى وجهه بما يؤل لما مر عن القفال مع رده (وان عليه قيمتها) يوم الاحبال ما لم يستول عليها قبل الوطو والافاقصى القيم من الاستيلاء الى الاحبال (مع مهر) بشرطه السابق كما يلزم احد شرى يكتن استولد المشتركة نصف كل منهما ووجبا لاختلاف سببهما فالمهر للإيلاج والقيمة للاستيلاد وقد يلزمه مهر ان كان زوج امته لاختيه فوطئها الاب فعليه مهر للزوج لانه حرم عليه ابد بوطنه ومهر للاب لا ستيقانه منفعة بضعه المملوك له فالجهة مختلفة (لا قيمة ولد) فلا يلزمه وان

انفصل حيا او ميتا بجنابة مضمونة (في الاصح) لا انتقال ملكه لها قبيل العلوق حتى يسقط ماؤه في ملكه صيانة لحرمة الى ومن ثم لو استولد مستولدة لانه لا يتصور ملكه لامة ولا قيمة عليه لها حتى تندرج قيمته فيها (و) يحرم (عليه) اي الاصل

من النسب الحر (نكاحها) أي أمة ولده وأن لم يجب اعفاه على ما اقتضاه إطلاقهم لكن مرفى مبحث نكاح الأمة أن محله في المؤسر كما فهمته
عَلَيْهِمْ وَجَرَى عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَغَيْرُهُ لِأَن قُوَّةَ شَبَهَتِهِ فِي مَالِهِ اسْتَحْقَاقُهُ الْإِعْفَافَ عَلَيْهِ (٣٦٧) صيرته كالشريك ومن ثم لم تحرم على أصل فن

كامة أصل على فرعه وأمة
فرع رضاع على أصله قطعاً
(فلو ملك زوجة والده الذي
لا تحل له الأمة) حال ملك
الولد وكان نكحها قبل ذلك
بشرطه (لم يفسخ النكاح
في الأصل) لأنه يقتضيه رد ما
لقوته ما لا يغتفر ابتداء
ومن ثم لم يرتفع نكاح الأمة
بطر و يسار وتزوج حرة أما
إذا حلت له حيث لا يكون
قنا والولد معسر لا يلزمه
اعفاه أو مكاتباً وأذن له
سيده في تزويجهما من أبيه
فلا يفسخ بطر و ملك الولد
قطعاً فقول الأسنوي ومن
تبعه هذا التقييد لا فائدة له
مردود بذلك (وليس له
نكاح أمة مكاتبه) لأن
شبهته في ماله أقوى من شبهة
الولد ومن ثم قال (فإن ملك
مكاتب زوجة سيده انفسخ
النكاح في الأصل) وفارق
الابن بأن تعلق السيد بمال
المكاتب أشد من تعلق
الأصل بمال الفرع ومن ثم
جرى لنا قول أنه ملك
السيد وإنما لم يعتق بعض
سيد ما ملكه مكاتبه لأنه قد
يجتمع ملك البعض وعدم
العقود المكاتب نفسه لو
ملك أباه لم يعتق عليه والملك
والنكاح لا يجتمعان أبداً
(فصل) (السيد بأذنه
في نكاح عبده لا يضمن)
بذلك إلا أن كان له عليه

إلى أن قوله ونكاحها معطوف على قوله وطى أمة ولده أم عميرة (قوله من النسب) احتريزه عن الأصل من
الرضاع كما يأتي (قوله الحر) نعت الأصل عبارة المغنى على الأب الحر الكل أما غير الحر الكل فله نكاحها إذا
ليس عليه اعفاه أم (قوله) وإن لم يجب اعفاه (أي على ذلك الولدان كان هناك من هو مقدم عليه في
وجوب الاعفاف أم رشيدى (قوله أن محله) أي منع نكاح أمة فرعه وقوله في المؤسر أي في الفرع
المؤسر لأنه يلزمه اعفاه لكن قد مناهنا هناك تصريح صاحب العباب بأنه لا فرق أم سم أقول ويفيد الفرق
موافقة النهاية والمغنى للشارح في قوله لا تاتي انفاء والولد معسراً الخ (قوله لأن قوة شبهته الخ) تعليل للبتن
(قوله شبهته الخ) وقوله استحقاقه الخ قد ضرب الشارح عليهم ما في محتمل أن استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنه
مفعول شبهة على ضرب من التاويل لأن شبهة اسم عين أم سم وقوله لأن شبهة اسم عين فيه نظر عبارة
القاموس والشبهة بالضم الالتباس والمثل أم عبارة ع ش قوله استحقاقه مفعول شبهة سم على حجج
أم (قوله لم يحرم) أي نكاح أمة الفرع أم ع ش (قوله على أصل فن) أي كلاً أو بعضاً (قول المتن
الأمة) أي أمة ابنه أم رشيدى (قوله حال ملك الولد) كان يسر بنفسه أو يسر قوله أم معنى (قول
المتن لم يفسخ النكاح) ولو أحبل الأب الأمة بعد ملك ولده لها لم يصير أم ولد كما مر أو لا يصير لأن مستند
الوطء النكاح المعتمد الثاني معنى وروض مع شرحه (قوله قنا) أي أو ببعضها أم نهاية (قوله أو الولد
معسراً) هذا مبنى على ما مر انقاع الزكشي وغيره كما هو ظاهر أم سم (قوله بذلك) أي بقوله أما إذا
حلت له الخ (قول المتن وليس له) أي يحرم على السيد قطعاً أم معنى (قوله لأن شبهته) أي السيد وقوله في
ماله أي المكاتب وقوله من شبهة الولد في مال ولده أم ع ش (قول المتن انفسخ النكاح الخ) قال في
الروض ثم ينفذ استيلاده وقال شارحه إذا ولد أمة مكاتبته انتهى أم سم (قوله وفارق الخ) أي المكاتب قد
يغنى عنه قوله السابق انفاء ومن ثم الخ (قوله أنه) أي ما في يد المكاتب (قوله بعض سيد الخ) أي أصل سيده أو
فرعه أم ع ش (قوله نفسه) لعله مقدم عن مؤخره والأصل إذا المكاتب لو ملك أباً نفسه الخ
(فصل) (السيد بأذنه في نكاح عبده لا يضمن) (قوله بذلك إلا أن) أي قول المتن فإن كان في النهاية إلا قوله
نعم إلى المتن (قوله كادل عليه) أي إرادة هذا المقدر (قوله الذي الخ) نعت للسباق (قوله) واحتمال أنه الخ
أي كلام المصنف (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة المغنى تنبيه قال السبكي ولو قال المصنف لا يضمن بأذنه
في نكاح عبده لكان أحسن ليتسلط النفي على الضمان بالأذن فهو نفى لكون الأذن سبباً للضمان وهو

(قوله) وإن لم يجب اعفاه الخ) كذا شرح مر (قوله أن محله) أي منع نكاح أمة فرعه (قوله في المؤسر) أي
في الفرع المؤسر لأنه يلزمه اعفاه لكن تقدم في الحاشية على البحث المذكور تصريح صاحب العباب بأنه
لا فرق (قوله شبهته وقوله استحقاقه) ضرب عليهم ما في محتمل أن استحقاقه عطف بيان ويحتمل أنه مفعول شبهة
على ضرب من التاويل لأن شبهة اسم عين (قوله في المتن لم يفسخ النكاح في الأصل) قال في الروض ولو
استولدها لم ينفذ قال في شرحه لأنه رضى برق ولده حين نكحها ولأن النكاح حاصل محقق فيكون وإطناً
بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما إذا لم يكن نكاح انتهى فظهر الفرق بين هذا وما تقدم أنه لو وطى وإن
كان رقياً كما جارية ولده بغير نكاح كان الولد حر الأشبهة (قوله فلا يفسخ بطر و ملك الولد) قد يشكل
ذكر الطر و مع قوله أو مكاتباً وأذن له سيده في تزويجهما من أبيه لأنه صريح في تصوير المسئلة بعدم طر و الملك
وأنه حاصل عند ابتداء النكاح ويمكن أن يجاب بأن المقصود بقوله أو مكاتباً الخ تصوير حالة الحل و يترتب
عليها تصوير طر و الملك بأن يشترطها المكاتب بعد تزوج الأب (قوله في المتن انفسخ النكاح في الأصل) قال
في الروض ثم ينفذ استيلاده قال في شرحه إذا ولد أمة مكاتبته كسباق أيضاً في السكتا به انتهى
(فصل) (قوله فلا اعتراض الخ) عبارة الزكشي في الاعتراض مانعه تغيير المصنف يعطى أن الأذن

السياق الذي هو نفى كون الأذن سبباً للضمان واحتمال أنه لا فائدة كون الأذن سبباً لنفي الضمان بعيد من السياق والمغنى لأن نفى الضمان
هو الأصل فلا يحتاج لبيان سببه آخر فلا اعتراض على المتن نعم الأحسن لا يضمن بأذنه في نكاح عبده

ليكون نصافي الاول فان قلت باذنه قيد المقابل الجديد لا فرق بين تقدمه وتاخره فانت بمنوع بل على الجديد لا فرق بين الاذن وغدومه وعلى القديم لا بد منه حتى العبارة لولا ما قرره السيد (٣٦٨) لا يضمن ذلك على الجديد وفي القديم يضمنه ان اذن (مهر او نفقة) اى ونة بل غالب

الفقهاء يطلقونها عليها (فى الجديد) لانه لم يلتزم بها تصريحاً ولا تعريضاً بل لو ضمن ذلك عند اذنه لم يضمنه لتقدم ضمانه على وجوبه بخلافه بعد العقد فانه يصح في المهر ان عليه لا النفقة إلا فيما وجب منها قبل الضمان وعليه (وهما فى كسبه) كذمته لانه بالاذن رضى بصرف كسبه فيهما ولا يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن فى النكاح بل الحادث (بعد النكاح) ووجوب الدفع وهو فى مهر مفوضة بفرض صحيح او وطء ومهر غيرهما الحال بالعقد والمؤجل بالحلول وفى النفقة بالتمكين وانا اعتبر فى اذنه له فى الضمان كسبه بعد الاذن وإن تأخر الضمان عنه لثبوت المضمون حالة الاذن ثم لا هنا كما مر (المعتاد) كالحرفة (والنادر) كقطعة ووصية وكيفية تعلقها بالكسب انه ينظر فى كسبه كل يوم فيؤدى منه النفقة لان الحاجة اليها انا جزء ثم ان فضل شئ مصرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر منه شئ وللنفقة أو الجلول فى المستقبل لعدم وجوبها وقول الغزالي يصرف المهر ولائمه للنفقة

المقصود وعبارة محتملة لهذا محتملة أيضاً لكون الاذن سبباً لنفي الضمان كقوله تعالى بما أنعمت على فلان اكون ظمير المجرمين وليس بمقصود اه فقول الشارح نعم الخ تسلم لا اعتراض السبكي المذكور وقوله فلا اعتراض الخ دفع لا اعتراض كلام المصنف بانه باطل او نحو ذلك فلا يتجه قول المحشى بعد ذكره عن الزركشى نحو ما مر عن السبكي مانصه وظاهر ان هذا لا اعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان اراده نفي الا اعتراض به نظر اه سيد عمر باختصار (قوله ليكون نصافي الاصل) فى النصية نظر اه سم اى لا احتمال تعلق الجار بالنفي ولو بعيداً (قوله فان قلت باذنه) اى الذى فى المتن (قوله بين تقدمه) اى تقدم باذنه على لا يضمن (قوله بمنوع الخ) فى صلاحية ما ذكره سنداً لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى اه سم ولك ان تجيب بان محط السند قوله وعلى القديم الخ والحاصل ان قوله باذنه للاشارة إلى رد القديم القائل بسببية الاذن للضمان (قوله لا بد منه) اى من اذنه (قوله لولا ما قرره) اى من دلالة السياق على ارادة ما قرره (قوله يطلقونها) اى النفقة عليها اى المؤنة (قوله لانه لم يلتزم بها) الى قوله وقول الغزالي فى المغنى لا قوله لا النفقة الى المتن (قوله بل لو ضمن ذلك) اى ذكر ما يدل على الضمان كان قال تزوج وعلى المهر والنفقة وقوله لم يضمنه اى لم يلتزمه اه ع ش (قوله لتقدم ضمانه الخ) اى ما ذكر من المهر والنفقة (قوله بخلافه) اى ضمان السيد (قوله ان عليه) اى قدر المهر وقوله منها اى النفقة وقوله عليه اى قدر ما وجب الخ (قول المتن وهما فى كسبه) ولو آجر نفقه فيهما اى المهر والنفقة جاز اه روض وظاهره انه يستقل بالانجار اه سم (قوله لانه بالاذن الخ) (فرع) لزوج عبده بامته اتفق عليهما بحكم الملك فان اتى العبد منها بالولاد فان اعتقها السيد او لادها فنفقة فى كسب العبد ونفقة اولادها عليها فان اعسرت فى بيت المال وإن اعتق العبد دونها فنفقتهما على العبد كحز تزوج امة ونفقة الاولاد على السيد لانهم ملكه اه مغنى (قوله رضى بصرف كسبه الخ) لاطلاقه محل تأمل بالنسبة لعامى لم يطرد عرف اهل محله بذلك بل قد يطرد العرف فى بعض النواحي بخلاف ذلك اه سيد عمر وقد يجاب بان التعليل المذكور نظراً للغالب كما يفيد قول ع ش قوله وهما فى كسبه هل ولو خصه باحدهما أو تفاه عنهما تأمل كذا فى هامش والاقرب نعم لان الاذن فى النكاح اذن فيما يترتب عليه كالأذن له فى الضمان ونهاه عن الاداء فانه غرم يرجع بما غرمه على الاصل اه (قوله ولا يعتبر) اى فى غير الماذون له بالتجارة واما الماذون له فى التجارة فسياق انه يعتبر كسبه الحادث بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله ووجوب الدفع الخ) عطف على النكاح (قوله وهو) اى وجوب الدفع اه ع ش (قوله مهر غيرها) عطف على مهر مفوضة (قوله الحال بالعقد الخ) اى اذا كانت مطيقة للوطء فلو كانت صغيرة لا تطيقه كان زوج امته الصغيرة برقيق فلا يجب إلا بعد الاطاقة كما ياتى فى الصداق اه ع ش (قوله وفى النفقة الخ) عطف على فى مهر مفوضة (قوله فى الضمان) متعلق بالاذن وقوله كسبه نائب فاعل اعتبر وقوله عنه اى الكسب وقوله لثبوت المضمون الخ متعلق بقوله وانما اعتبر الخ (قوله انه ينظر فى كسبه الخ) اى وجوبها باخذها من قوله لان الحاجة الخ اه ع ش (قوله اليها) اى النفقة (قوله فى المستقبل) راجع لكل من المعطوفين (قوله وقول الغزالي الخ) مبتدأ خبره قوله جملة الخ (قوله فى المقاليتين) هما قوله وكيفية تعلقهما الخ وقول الغزالي الخ اه ع ش (قوله وهو القياس) معتمد اه

سبب لنفي الضمان وليس بمقصود انما المقصود نفي كون الاذن سبباً للضمان فلو سلط النفي على الضمان بالاذن فقال لا يضمن باذنه لكان احسن اه وظاهر ان هذا لا اعتراض لا يندفع بما قرره الشارح فان اراد نفي الاعتراض فقيه نظر فليتأمل اه (قوله ليكون نصافي الاول) فى النصية نظر (قوله بمنوع الخ) فى صلاحية ما ذكره سنداً لهذا المنع للسندية بحث لا يخفى (قوله وهما فى كسبه) قال فى الروض ولو اجر نفسه فيهما اى المهر والنفقة جاز اى بناء على جواز بيع المستاجر اه فظاهره انه يستقل بالانجار (قوله لانه)

حملة ابن الرفعة على ما اذا امتنعت من تسليم نفسها حتى تقبض المهر كله ونازع الاذرى فى المقاليتين ثم بحث أنه لا يتعين كل ع ش من هذين لانهما دين فى كسبه فيصرفه عما شاء من المهر او النفقة وهو القياس (فان كان ما ذونا له فى التجارة) يجبان

عش (قول المتن فيما بيده من ربح وكذا الخ) الظاهر أن الكلام إذا تعلق بالربح ورأس المال إلى الوجوب فللسيد إتلافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مرفوع على الظاهر المذكور اه سم (قوله) ولو قبل الاذن إلى قول المتن ولو نكح فاسد في النهاية لا قوله ويمكن إلى ولم يتعلق وقوله خلافا لما قد يتوهم إلى وخرج وكذا في المغنى لا قوله ان تكفل إلى لم يتعلق به حق لا قوله ان تكفل إلى المتن (قوله) لانه) أي دين المهر والنفقة (قوله) وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور مما روى في قوله ولا يعتبر كسبه الخ اه عش (قوله) ويجبان في كسبه هنا الخ) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة نحو شرح الروض يقتضي الثاني اه سم والذي يتجه الأول كما هو ظاهر من الفرق الذي أفاده الشارح كغيره ثم رأيت نقلا عن حاشية المحلى لعدم ما نصه الظاهر ان مثل ذلك اكسبه بغير التجارة التي بعد الاذن ولو قبل النكاح اه سيد عمر عبارة عش ومثله أي ما بيده من ربح ما كسبه بغير التجارة قبل النكاح على ما في شرح الروض لكن قضية ما فرق به الشارح هنا بين مال التجارة والكسب خلافه إلا أن يقال لما جعل له السيد نوع استقلال بالتصرف صار له شبهة في كل ما بيده اه وعبارة البجيرمي بعد كلام طويل يستفاد من مجموع صنيعة أي شرح مرفوع وصنيع عش عليه ان قياس الكسب على الربح الذي في شرح الروض إنما هو في ان كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع كالتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا ينافي ان بينهما فرقا من حيث ان الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن او بعده وان الكسب لا بد ان يكون بعد الاذن ولو قبل النكاح (قوله) أحدهما) أي الكسب ومال التجارة به أي اذ كرم المهر والنفقة (قول المتن) وإن لم يكن مكتسبا) اما لعدم قدرته او لكونه محترفا محروما اه مغنى اه (قوله) او زاد الخ) أي الرقيق في المهر الذي قدره له السيد اه رشيد عبارة سم أي كان اذن له السيد ان يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر اه (قول المتن) في ذمته) أي فقط يطالب بهما بعد عتقه ان رضيت بالمقام معه لانه دين لازم لرضا مستحقة فيتعلق بذمته كبذل القرض فلا يتعلق برقبته إذ لا جناية منه، لا بذمة سيده لما مر اول الفصل اه مغنى (قوله) يطالب به) أي بما ذكر من المهر والنفقة وما زاده العبد على ما قدره السيد (قول المتن) وله المسافرة به) قال الناشري ونجوز السفر به اذا كان المهر مؤجلا ظاهر اما لو كان حالا والعبد قادر فبيته منعه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقة مع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي اه سم (قوله) ان تكفل الخ) سيأتي انه لا يثبت بتركه (قوله) ان تكفل الخ) وقول المصنف الاتي ان تكفل الخ وقوله لزوم الاقل الخ لعل هذا في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكتسبا اما هو فكل من المسافرة به واستخدامه لا يفوت شيئا فكيف يشترط التكفل ويلزم الاقل

أي السيد (قوله) في المتن فيما بيده من ربح وكذا رأس مال) الظاهر أن الكلام إذا تعلق بالربح ورأس المال إلى الوجوب فللسيد إتلافهما قبله فليراجع ثم بحث مع مرفوع على الظاهر المذكور (قوله) ويجبان في كسبه هنا ايضا) هل محله في الكسب الحاصل بعد النكاح ووجوب الدفع أولا فارق بينه وبين الحاصل قبل ذلك بخلاف ما تقدم في غير المأذون فيه نظر وإطلاق عبارة شرح الروض يقتضي الثاني (قوله) او زاد على ما قدر له) أي كان اذن للسيد ان يتزوج بعشرة فتزوج باحد عشر (قوله) في المتن) في ذمته) ظاهر أن هذا فيما زاده الشارح بالنسبة لازيادة (قوله) في المتن) وله المسافرة به) قال الناشري ونجوز السفر به اذا كان المهر مؤجلا ظاهر اما لو كان حالا والعبد قادر فبيته منعه من السفر حتى يسلمه اه قال في الروض وشرحه وعلى السيد ان لم يتحملهما الاقل كما سبق أي الاقل من اجرة مثل مدة السفر ونفقة مع المهر اه ولعل المراد بمدة السفر ما عدا وقت التمتع اذ لا بد له كما سيأتي (قوله) ان تكفل المهر) هل يقيد بالحال ولا كفي تكفل النفقة على قياس قول الشارح الاتي كذا قيل ويرد الخ (قوله) ان تكفل المهر والنفقة) وقول المصنف الاتي ان تكفل المهر والنفقة وقوله لزمه الاقل الخ) لعل هذا كله في غير القسم الاخير وهو من

(فيما بيده من ربح) ولو قبل الاذن في النكاح وكذا رأس مال في الاصح) لانه لزمه بعقد اذن فيه امكن كدين التجارة وبه فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويفرق أيضا بان القن لا تعلق له ولا شبهة فيما حصل بكسبه وإن وفره السيد تحت يده بخلاف مال التجارة لانه مفوض لرأيه فله فيه نوع استقلال ويجبان في كسبه هنا أيضا فاذا لم يف أحدهما بكم من الآخر (ولأن لم يكن مكتسبا ولا مأذونا له) أو زاد على ما قدر له (في ذمته) يطالب به إذا عتق لوجوبه برضا مستحقة (وفى قول على السيد) لأن الاذن لمن هذا حاله التزام المؤن (وله المسافرة به) ان تكفل المهر والنفقة ويمكن رجوع ان تكفل الاتي

ومفهومه لهذه أيضا ولم يتعلق به حق الغير كرهن ولا اشتراط رضاه (ويفوت الاستمتاع) عليه للملكة الرقبة فقدم حقه نعم للعبد استصحاب زوجته معه والكرام من كسبه فان لم يطلبها للسفر معه فنفقتها باقية بحالها (وإذا لم يسافر) به أو سافر به معها (لزومه تخليته ليلا) أى بعضه الآتى فى الامة ووقت فراغ شغله بعد النزول فى (٣٧٠) السفر فيما يظهر خلافا لما يوهمه كلام الماوردى ثم رأيت الزركشى صرح بنحو

ذلك (للاستمتاع) لانه وقت الاستراحة ومن ثم لو كان عمله ليلا انعكس الحكم وقيد جمع ذلك بما اذا لم تكن بمنزل سيده لتمكنه منها كل وقت قال الاذرى ومحل ان كان يدخل عليها كل وقت والا كأن كان يستخدمه جميع النهار فى نحو زرعه فلا فرق (ويستخدمه نهارا ان تكفل المهر والنفقة) أى تحملاهما وهو موسر او اذا وهما ولو معسرا (والا فيخليه لسكرهما) لاحتالته حقوق النكاح على كسبه (وان استخدمه) نهارا (بلا تكفل) او حبسه بلا استخدام (لزومه الاقل من اجرة مثل) له مدة الاستخدام او الحبس أى من ابتدائه الى وقت المطالبة (وكل المهر) ولو مؤجلا كذا قيل ويرده مامر أن السكسب لا يصرف الا للحال ولا يدخر منه شيء لحلول المؤجل (والنفقة) أى المؤنة مدة أحد ذينك ايضا فان لم يكن مهر او كان وهو مؤجل فيما يظهر لما قرره فالأقل

المذكور ان بل لعله ايضا فى غير المأذون الذى معه من مال التجارة وربحه ما يفي بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل اه سم اقول وما ذكره اخر محل تأمل لاحتمال تلف ما بيده ولو باتلاف السيد كما مر وما ذكره اولارده المغنى فى شرح وفى قول يلزمه المهر والنفقة بما نصه قال بعضهم جميع ما سبق فى عبد كسوب اما العاجز عن السكسب جملة فالظاهر ان للسيد السفر به واستخدامه حضر من غير التزام شيء اه وهذا بحث مردود لان استخدامهما يقابل باجرة فهو داخل فى قول الاصحاب يلزمه الاقل من اجرة مثله الى آخره اه وهو الظاهر (قوله ومفهوه) أى ورجوع مفهوه ان تكفل الخ (قوله ايضا) أى كرجوعه لمسئلة الاستخدام (قوله ولم يتعلق الخ) عطف على قوله تكفل المهر وقوله به أى العبد رضاه أى الغير اه سم (قوله كرهن) أى او استجارا وكتابة او جنابة اه حلى (قول المتن ويفرت) بالنصب من التفويت (قوله للعبد استصحاب زوجته الخ) فان امتنعت من السفر معه ولو بمنع السيدها اذا كانت رقيقة سقطت نفقتها غنى وروض مع شره (قوله والكرام) أى لها من كسبه الظاهر أن مثله سائر مؤن السفر الزائد على مؤن الحضر اه سيد عمر (قوله فى الامة) أى المزوجة اه سم (قوله ووقت الخ) عطف على ليلا (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله وقت الخ (قوله انعكس الحكم) أى فتلزمه تخليته نهارا للاستمتاع وقوله وقيد جمع ذلك أى قول المصنف لزومه تخليته ليلا اه عش (قوله ومحل) أى التقييد بما ذكر وقال سم أى محل السكون بمنزل سيده اه (قوله كل وقت) ليتأمل المراد به فان ظاهره مشكل اذا لم يتكفل سيده بالملكية فكان المراد العموم العرفى لا الحقيقى اه سيد عمر (قوله ولا فرق) أى بين كونها بمنزل السيد أولا اه عش (قوله أو تحملاهما وهو موسر الخ) فيه امران الاول انه يلزمه موافقته فى الصورتين أعنى اذا كان موسرا او أدى والا فلا والثانى انه اذا تكفل بشئ لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزومه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر اه سم (قوله أى من ابتدائه الخ) مجرد تصوير والمراد الاقل من اجرة مدة الاستخدام او الحبس وكل المهر الخ اه عش (قوله الى وقت المطالبة) أى الصورة ان الاستخدام او الحبس باق بقرينة ما قبله اه رشيدى (قوله احد ذينك) أى الاستخدام والحبس اه سم (قوله ايضا) أى كاجرة المثل (قوله فان لم يكن مهر) أى كان ابراته او كانت مفوضة ولم يوجد فرض ولا وطء (قوله وذلك) أى لزوم الاقل (قوله مطلقا) أى اقل كانت او اكثر اه عش (قوله من ذلك) أى من قول المتن وان استخدمه الخ (قوله لانه لا ضرر الخ) أى لازوم السيد اقل الامرين من الاجرة والنفقة والمهر اه عش (قوله لزومه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه

ليس مأذونا ولا مكسبا اما هو فكل من المسافرة به ومن استخدامهما لا يفوت شيئا فكيف يشترط التكفل ولزوم الاقل المذكور ان بل لعله ايضا فى غير المأذون الذى معه من مال التجارة وربحه ما يوفى بالمهر والنفقة لانهما يتعلقان بذلك وفيه وفاءهما فلا حاجة الى اشتراط التكفل ولا الى لزوم الاقل المذكورين فليتأمل (قوله رضاه) أى الغير (قوله فى الامة) أى المزوجة (قوله وقيد جمع ذلك) أى اللزوم (قوله ومحل) أى محل الكون بمنزل سيده (قوله أى تحملاهما وهو موسر الخ) فيه امران الاول انه يلزمه موافقته فى الصورتين أعنى اذا كان موسرا أو أدى والا فلا والثانى اذا تكفل بشئ لزم منهما بصيغة ضمان معتبرة لزومه وامتنع الرجوع عنه كما هو ظاهر مر (قوله احد ذينك) أى الاستخدام والحبس (قوله ويؤخذ الخ) كذا شرح مر (قوله لزومه) ظاهره ان اللزوم لا يتوقف على علمه بقدرهما

بقدرهما

من الاجرة والنفقة كما هو ظاهر وذلك لان اجرته إن زادت فالزيادة للسيد وإن نقصت لم يلزمه

الاتمام وبه فارق ما لو استخدمه أجنبي فانه يلزمه اجرة المثل مطلقا ويؤخذ من ذلك أن استخدامهما بلا تكفل وحبسه بلا استخدام ولا تكفل لا إثم عليه فيه لانه لا ضرر على الزوجة منه بوجه خلافا لما قد يتوهم من قوله ان تكفل الخ والحاصل كما علم بما قررت به المتن أنه فى صورتى السفر والاستخدام ان تكفل بالمهر والنفقة لزومه وان لم يتكفل أو تكفل بالساق لم يلزمه إلا الاقل وان الخبرة

في ذلك اليه وخرج بنهارا مالواستخدامه ليلا او نهارا فلا يلزمه في مقابلة الليل شي ويتعين فرضه فيمن عمله نهارا او الا كالاتي فالليل في حقه كالنهار كما مرو في استخدام ليل لا يعطل عليه شغل نهارا او الا فيلزمه هنا الاقل ايضا فيما (٣٧١) يظهر (وقيل يلزمه المهر والنفقة)

مطلقا لانه ربما كسب في ذلك اليوم ما يفي بالجميع ويرد بان الاصل خلاف ذلك وعلى الوجهين المراد نفقة مدة نحو الاستخدام كما مر وقيل مدة النكاح (ولو نكح فاسدا) لعدم الاذن او لفقد شرط كدخالة الماذون (ووطي فهر مثل) يجب (في ذمته) لحصوله برضا مستحقة نعم لو اذن له السيد في الفاسد بخصوصه تعاق بكسبه ومال تجارته بخلاف مالو أطلق لانصراله للصحيح فقط (وفي قول في رقبته) لانه اتلاف ومحل الخلاف في حرة بالغة عاقلة رشيدة مستينة سلمت نفسها باختيارها أو أمة سلمها سيدها فان فقد شرط من ذلك تعلق برقبته لانه جناية محضة (ولذا زوج) السيد (أتمته) غير المسكوبة كتابة صحيحة سواء محرمة وغيرها (استخدمها) بنفسه أو نائبه اما هو فلا نه يحل له انظر ما عدا ما بين السرة والركبة واما نائبه الاجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام نظر ولا خلو (نهارا) أو أجزاها إن شاء لبقامها مكوه ولم يقل للزوج الامتنعة الاستمتاع فقط (وسلمها للزوج ليلا)

بقدرهما اه سم (قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه اه سم (قوله فرضه) اي قوله لو استخدمه ليلا الخ (قوله كالاتي) والاتون وزان رسول قال الازهرى هو للحام والجساسة وجمعه العرب على اتاتين بتمامين واتن بالمسكان اتونان من باب بعد اقام اه ع ش (قوله فالليل في حقه كالنهار) اي فلا يطالب بخدمة النهار ويلزمه اقل الامرين من اجرة خدمة الليل الخ ع ش ورشيدى (قوله كما مر) اي من مطابق كون الليل في حقه كالنهار وان كان مامر في تخليته للاستمتاع رهنا في لزوم الاقل المذكور اه رشيدى (قوله وفي استخدام ليل الخ) المراد انه ان كان عمله ليلا يعطل شغل نهارا يلزمه الاقل المذكور وان كان عمله المعتاد نهارا هكذا ظهر فليراجع اه رشيدى (قوله مطلقا) اي سواء كانا قدر الاجرة او زاد عليها (قوله بالجميع) اي جميع المأون السابقة واللاحقة اه ع ش (قوله لعدم الاذن) الى قوله ويعتبر في قيامه في النهاية والمغنى (قوله لعدم الاذن الخ) (فروع) لو انكر السيد الاذن للعبد في النكاح وادعت الزوجة على السيد ان كسب العبد مستحق لى بهرى ونفقة سمعت ددواها والعبدان يدعى على سيده كما قال ابن الرفعة انه يلزمه تخليته ليكسب المهر والنفقة ولو اشترى العبد زوجته لسيده او اجنبي ولو باذنه لم يفسخ النكاح ولو اشترى المبدض زوجته بخالص ملكه او المشترك بينهما وبين سيده ولو باذن سيده انفسخ نكاحه لانه ملكه في الاولى وجزمته في غيرها وامتنع عليه الوط حينئذ ولو باذن سيده لانه لا يجوز ووطه بملك اليمين اه مغنى (قوله نعم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه نعم ان اذن له السيد في نكاح فاسدا وفسد المهر دون النكاح تعلق بكسبه ومال تجارته لوجود اذن سيده قال ابن الرفعة نعم ان عين له المهر فينبغي ان يكون المتعاق بالكسب اقل الامرين من مهر المثل والمعين اه (قوله لو اذن له السيد الخ) يتردد النظر في ولي المحجور ولو اذن له هل يكون كاذن السيد في متعلق المهر بذمته او كلا اذن لانه لا حق له في المهر بخلاف السيد محل نظر ولعل الاقرب الثاني اه سيد عمر وقوله لو اذن له اي للعبد وقوله بذمته لعله من تحريف الناسخ واصله بكسبه (قوله فان فقد شرط من ذلك) بان كانت حرة طفلة او مجنونة او وطئت مكرهة او نائمة او كانت امة لم يسلمها سيدها اه مغنى (قوله غير المسكوبة) اي والمبعضة اماهما فاستبان (قول المتن استخدمها نهارا الخ) وهذا عكس الامة المستأجرة للخدمة فانه يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت الفراغ من الخدمة عادة والمستأجرة الأراضع يلزم تسليمها ليلا ونهارا اه مغنى (قوله انظر ما عدا ما بين السرة الخ) والخلوة بها اه نهاية اي خلافا للشارح والمغنى والاسنى (قوله وهو الخ) اي السيد اه مغنى (قوله على الثلث) يعنى ما بعد الثلث الاول اه مغنى (قوله في قيامه) اي السيد (قوله حرفته) اي الزوج (قوله لم يلزم السيد الخ) ولو كانت محرقة وقال الزوج تحترف للسيد عندى اي وسلموها ليلا ونهارا لم يلزمه اجابته لانه قد يبدوله الاعراض عن الخلوة واستخدامها مغنى ونهاية وفي سم عن السكز مثله (قوله الا ان كانت حرة السيد الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى لكن

(قوله في ذلك) لعل المراد في التكفل وعدمه (قوله وفي استخدام الخ) كذا نرحم مر (قوله نعم لو اذن له السيد في الفاسد الخ) عبارة الروض فان اذن له في الفاسد او فسد المهر فقط اي دون النكاح تعلق اي المهر بكسبه قال في شرحه ومال تجارته ثم قال ابن الرفعة ان عين المهر فينبغي ان يكون المتعلق بالكسب اقل الامرين من مهر المثل والمعين انتهى وهل يستفاد منه ان الاذن في الفاسد يستفيد به الصحيح ايضا (قوله في المتن ولذا زوج أتمته استخدمها نهارا الخ) قال في الروض من زيادته هنا بعكس المستأجرة للخدمة اي فانما يلزم سيدها تسليمها للمستأجر نهارا او ليلا الى وقت النوم دون ما بعده ليستوفي منفعتها الاخرى (قوله غير المسكوبة) اما هي فستأق (قوله انظر ما عدا الخ) والخلوة بها شرح مر (قوله الا ان كانت حرة السيد التي يريدها منها ليلا ايضا الخ) دخل في المستثنى منه مالو كانت حرة السيد المذكورة نهارا فلا يلزمه التسليم نهارا وبه صرح الناشرى

أز وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل فالنص على الثلث تقرب باعتبار عادة بعض البلاد ويعتبر في قيامه من آخر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر فان كانت حرفته ليلا لم يلزم السيد تسليمها نهارا إلا ان كانت حرة السيد التي يريدها منها ليلا أيضا كما بحثه الاذري

نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب حينئذ الزوج وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه سم عبارة السيد البصري فلو قال السيد اسلمها ليلا على عادة الناس الغالبة وطلب زوجها ذلك نهار الراحة فيه فالظاهر كما قاله الجلال البلقيني اجابة الزوج كما لو اراد السيد ان يبدل عماد السكون الغالب وهو الليل بالنهار فانه لا يمكن من ذلك والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير ما اذلا وجهه لحبسها حينئذاه نهاية ونقل المحشى كلام الجلال المذكور ثم قال وهو قياس عكسه الذي قال فيه الشارح ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل اه اقول يمكن الفرق بموافقة مطلوب الزوج فيما ذكره الشارح للعادة والعرف الغالب بخلافه في مسألة الجلال فليتأمل اه وكذا في عرش عن الربادي ما يوافق ما قاله الشارح (قوله وببحث الخ) اي الاذرعى (قوله اجبر الخ) رفا للنهاية والمغنى (قوله الا فيه) اي الليل (قوله اول) اي لا يجبر (قوله وانه الخ) عطف على الاول (قوله اما المكتوبة) الى المتن في النهاية والمغنى الاول واما يتجه الى والمبعض (قوله فان لم يكن مهايأة ففئة) قضيته انه يستخدمها ولو ليلا ونهارا ولا يلزم لها شيء في مقابلة جزئها الحر ولعل وجه انها المالم تطلب المهايأة مع امكانها اسقطت حقها المتعاق بجزئها الحر (فرع) حبس الزوج الامة عن السيد ليلا ونهارا هل تلزمه النفقة واجرة مثلها فليتأمل سم على منهج اقول القياس لزومهما لانهما لسببين مختلفين وهما التسليم والفوات على السيد ونقل بالدرس عن بعضهم ما يوافقه اه عرش (قول المتن ولا نفقة على الزوج الخ) مقتضاه ان المسقط للنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك واما المسقط لها حبسها عن زوجها لانه لو سلمها اليه ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت كذلك ليلا ونهارا لم تسقط نفقتها اهنا شري وفيه تنبيه لا باس به اسم (قوله اما المهر) الى المتن في المغنى (قوله بذلك) اي بتسليمها ليلا فقط اه مغنى عبارة سم قوله بذلك شامل للتسليم نهارا فقط فليراجع اه (قوله لان سببه الوطء الخ) عبارة المغنى لان التسليم الذي يتمكن معه من الوطء قد حصل اه (قوله اما لو سلمت له ليلا ونهارا الخ) اي ولو عملت ليلا ونهارا للسيد كما مر عن الناشري (قوله فيلزمه النفقة) اي قطعا اه نهاية (قوله او جواره) الى قوله وكان تخصيص ذلك في النهاية وتلزم الولد نفقتها (قول المتن لم يلزمه في الاصح) نعم لو كان زوجها ولديها وكان لا يبي ولا ية اسكانه لسفه او مرودة

حيث قال قال الاذرعى ويتجه انه لو كاتب حرفة الزوج والسيد ليلا جواز ذلك اي التسليم نهارا للسيد جزما لان نهار الزوج وقت سكنته ولهذا جعلوه عماد القسم في حقه ولو كان الزوج وحده كذلك اي حرفته ليلا ورضى السيد بتسليمها نهارا فذلك والا فليس له طلبها نهارا او تعطيل خدمتها عن السيد انتهى لكن نقل عن الجلال البلقيني انه رجح ان المجاب الزوج فيما لو كانت حرفته ليلا فطلب السيد التسليم ليلا وطالب هو التسليم نهارا وهو قياس عكسه الذي قال فيه ان اجبار السيد هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله وانه لو لم يمكن استخدامهما في شيء الخ) والاوجه من تردد للاذرعى وجوب تسليم الامة ليلا ونهارا حيث كانت لا كسب لها ولا خدمة فيها الزمانة او جنون او خبل او غير ما اذلا وجهه لحبسها عند السيد بلا فائدة شرح مر (قوله والا فلا سيد منعها من النهار) ولو كانت محترفة فقال الزوج تحترف للسيد في بقي وسلموها ليلا ونهارا فليس له ذلك كثر (قوله في المتن ولا نفقة على الزوج حينئذ) قال الناشري قوله ولا نفقة الخ مقتضى كلام المصنف ان المسقط للنفقة الامة هو استخدامهما نهارا وليس كذلك واما المسقط للنفقة استخدامها عن زوجها لا استخدامهما لانه لو سلمها الى زوجها ليلا ونهارا وقال لها اعلمي كذا وكذا وقت اشتغال زوجك عن الاستمتاع فعملت ذلك ليلا ونهارا مع اشتغال الزوج عنهما لم تسقط نفقتها انتهى وفيه تنبيه لا باس به (قوله كالمسلمت الحرة نفسها ليلا الخ) عبارة الروض ويشترط التسليم ليلا لوجوب المهر وليلا ونهارا لوجوب النفقة ولو للحرة انتهى (قوله بذلك) شامل للتسليم نهارا فقط فايراجع (قول في المتن ولو اخل في داره بيتا الخ) اي واذا

وبحث ايضا انه لو سلمها له نهارا فامتنع اجبر ان كانت حرفته ليلا ولو كانت حرفته ليلا والسيد لا يستخدمها الا فيه وحرفة الزوج نهارا قبل يجبر السيد على تسليمها له ليلا وان ضاع حقه او لا وان ضاع حق الزوج كل محتمل وظاهر كلامهم الاول وانه لو لم يمكن استخدامهما في شيء وطالب الزوج تسليمها ليلا ونهارا اجبر السيد على ذلك وله وجه اما المكتوبة كتابته صحيحة فتسلم ليلا ونهارا على ما قاله الماوردي واما يتجه ان لم يفوت ذلك عليها تحصيل النجزم والا فلا سيد منعها من النهار والمبعض في نوبتها كحرة وفي نوبة السيد كفتنة فان لم تكن مهايأة فكفتنة على الاوجه (ولا نفقة على الزوج حينئذ) اي حين اذ سلمت له تسليمها ناقصا كالليل فقط (في الاصح) لعدم التمكين التام كالمسلمت الحرة نفسها ليلا واشتغلت عن الزوج نهارا اما المهر فيلزمه تسليمه بذلك لان سببه الوطء وقد وجدوا ما لو سلمت له ليلا ونهارا فتلزمه النفقة لتمام التمكين حينئذ (ولو اخل) السيد (في داره) او جواره على الاوجه (بيتا) وقال للزوج تخلوها فيه

للملزمة ذلك (في الاصح)
 لان الحياء والمروءة يمنعا
 ومع ذلك لا نفقة عليه وكان
 تخصيص ذلك لاجل
 الخلاف والافظاها كلامهم
 انه لو عين له بيتا له ولو بعيدا
 عنه لا تلزمه اجابته لما فيه
 من المنة (وللسيد السفر
 بها) ان لم يخل بها ولم يتعلق
 بها نحو رهن او اجارة
 تقديم الحق الاقوى على
 حق الزوج ومن ثم امتنع
 عليه السفر بها الا باذن
 السيد فان تعلق بها ذلك
 اشترط اذن من له الحق
 (والزوج) تركها
 و (صحبتها) ليستمتع بها
 وقت فراغها ولا نفقة عليه
 لعدم التمكن التام وايهام
 كلام شارح وجوبها بحمل
 على ما اذا سلمت له تسليما
 تاما واختار السفر مع
 سيدها وله استرداد مهر
 سله قبل وطء لا تبرعا على
 الاوجه (والمذهب ان
 السيد لو قتلها او قتلت
 نفسها قبل دخول سقط
 مهرها) الواجب له لتفويته
 محله قبل تسليمه والحق به
 تفويتها له وتفويته بغير
 نكاح كذلك كارضاع السيدة
 لامتها المزوجة بولدها الى
 القن اذا حر لا يتزوج القنة
 الطفلة مطلقا وكقتل سيد
 زوج امته

وخيف عليه من انفرده فيشبهه ان للسيد ذلك (قوله لم يلزمه ذلك) اي اجابة السيد اه معنى لا تنفاه المعنى
 المعلن به في حق ولده مع ضميمته عدم الاستقلال شرح مر اه سم قال ع ش قوله لو كان زوجها الخ قد
 يخرج الوصى والقيم وعبرة شيخنا الزبدي ولو كان الزوج تحت ولا يقيدها الخ وهي شاملة لها فليراجع
 اه (قوله ومع ذلك الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو فعل ذلك لم تلزمه نفقة بلا خلاف اه قال ع ش قوله ولو
 فعل ذلك اي الاختلا بها في بيت السيد او غيره فلا نفقة عليه اي حيث استخدمها السيد والا وجبت عليه
 لتسليمها له ليليلها ونهارا اه (قوله ومع ذلك لا نفقة الخ) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله
 الاتي او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزيمه مر وقال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص
 كان التسليم ناقصا اه سم (قوله وكان تخصيص ذلك) اي البيت في داره (قوله لاجل الخلاف) اي
 الصريح (قوله ان لم يخل بها) الى قول المتن والمذهب في المغنى الا قوله وايهام الى وله استرداد وكذا في النهاية الا
 قوله وان لم يخل فقال بدله وان تضمن الخلوة بها اه سم (قوله ان لم يخل بها) والمعتمد خلوتها بها لانها معه
 كالحريم كما تقر في النكاح مر اه سم (قوله ولم يتعلق بها الخ) عبارة المغنى والنهاية نعم ان كانت الامة
 مكترأة او سره رنة او مكانة كتابة صحبة لم يحز لسيدها ان يسافر بها الا برضا المكترى والمترن والمكاتب
 والجانبة المتعلقة برقبته مال كالمهرنة كما قاله الاذرعى الان يلزم السيد الفداء اه (قوله امتنع عليه)
 اي الزوج (قوله الا باذن السيد) اي فلو خالف وسافر بها بغير اذن ضمن ضمان المغصوب اه ع ش
 (قول المتن وللزوج صحبتها) وليس للسيد منعه من السفر صحبتها ولا الزامه به اه معنى (قوله ولا نفقة عليه)
 اي اذا صحبها ما لم تسلم له في السفر على العادة اه ع ش (قوله وله استرداد الخ) عبارة المغنى فان لم يصحبها لم يلزمه
 نفقةتها جزما اما المهر فان كان بعد الدخول استقر وعليه تسليمه والام يلزمه وله استرداده ان كان قد سلمه
 ومحل ذلك كما قال بعض المتأخرين اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كمنظاره اه وفي
 سم بعد ذكر مثل ذلك عن الروض وشرحه ما نصه قال في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليلا
 فلا يجوز له الاسترداد اه اي فلا استرداد انما هو في مسئلة السفر بها اه سم (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه
 ظانا وجوب التسليم عليه نهاية واسنى (قول المتن ان السيد لو قتلها الخ) اي امته ولو خطا او زوجها الولده
 ثم وطئها قبل الدخول كما قاله البغوى اه معنى عبارة النهاية وتفويتها كنفوتيه سواء كان عمدا ام خطا
 ام شبه عمدا حتى في وقوعها في برحفرها عدوانا اه قال ع ش قوله سواء كان الخ علم منه انه لا فرق في القتل
 بين كونه بمباشرة او سبب او شرط اه (قوله والحق به) اي بقتل السيد امته المزوجة (قوله كذلك) خبر
 وتفويته الخ والمشار اليه التفويت بالقتل (قوله كارضاع السيدة الخ) مثال تفويت السيد بغير القتل (قوله
 مطلقا) اي خاف العنت او لا اه سم (قوله وكقتل سيد الخ) عطف على كارضاع السيدة الخ (قوله وكقتل
 سيد الخ) وفي الانوار لو قتل السيد زوج الامة وقتلته الامة سقط مهرها ولو قتلت الحرة زوجها قبل الدخول
 اجاب لذلك (قوله في المتن لم يلزمه الخ) نعم لو كان زوجها ولد سيدها وكان لا يبه ولا ية اسكانه لسفه او مروءة
 اي كونه امرد وخيف عليه من انفرده فيشبهه ان للسيد ذلك لا تنفاه المعنى المعلن به في حق ولده مع ضميمته
 عدم الاستقلال شرح مر (قوله ومع ذلك لا نفقة عليه) شامل لما زاده بقوله او جواره ومثله ما ذكره بقوله
 الاتي او بعيدا عنه فلا نفقة في جميع ذلك والتزيمه مر قال لانه اذا لم يسلمها له الا في هذا المكان المخصوص
 كان التسليم ناقصا (قوله ان لم يخل بها) المعتمد حل خلوتها بها لانها معه كالحريم كما تقر في النكاح مر
 (قوله امتنع عليه) اي الزوج (قوله وله استرداد مهر سله الخ) عبارة الروض وشرحه فان سافر معها الزوج
 فذلك والا فله استرداد مهر من اي امه لم يدخل بها ان كان قد سلمه للسيد بخلاف مهر من دخل بها لا يستقراره
 بالدخول قال بعضهم ومحل ذلك اذا سلمه ظانا وجوب التسليم عليه فان تبرع به لم يسترد كافي نظائره اه قال
 في شرح الارشاد اما اذا استخدمها نهارا وسلمها ليلا فلا يجوز له الاسترداد اي فلا استرداد انما هو في مسئلة
 السفر بها (قوله لا تبرعا) اي بان سلمه ظانا وجوب التسليم عليه شرح الروض (قوله مطلقا) اي خاف العنت

أي أو قتل الامة لزوجها كما هو ظاهر (وأن الحرية لو قتلت نفسها أو قتل الامة اجنبي) كالزوج (أو ماتت فلا) يسقط المهر قبل الدخول لان
الحرية كالمسئلة للزوج بنفس العقد ومن (٣٧٤) ثم جازله السفريها ومنعها منه ولان الفرقه في الاخيرتين لم تحصل من جهة الزوج ولا

من مستحق المهر وخرج
بقتل الحرية نفسها قتل
الزوج او غيره لها ولم يكن
مالا كاللهر فلا يسقط قطعا
(كألو هلكتا بعد دخول)
فانه لا يسقط قطعا لاستقراره
بالدخول (ولو باع مزوجة)
تزوجا صحيحا وهي غير
مفوضة او اعتقها قبل
دخول أو بعده (فالمهر)
أي المسمى إن صح والا فمهر
المثل (للبائع) او المعتق
لوجوبه بالعقد الواقع في
ملكه نعم لا يحبسها
لخروجها عن ملكه ولا
المشتري ولا تحبس العتيقة
نفسها لان كلا منهما غير
مستحق للهر اما المزوجة
تزوجا فاسدا والمفوضة
فليس الاعتبار فيهما بالعقد
لانه غير موجب لشيء بل
بالوطء فهما والفرض او
الموت في المفوضة فن وقع
احدهما في ملكه فهو
المستحق للمهر (فان
طلقت بعد البيع) او العتق
(وقبل دخول فأنصفه
له) للمامر (ولو زوج امته
بعده) لغة صحيحة لتيم
خلاف الممنوع فيه وإلا
فصح عبده ومحل في غير
مكانه (لم يجب مهر) لان
السيد لا يثبت له على عبده
دين باتلاف ولا غيره

ففي بعض شروح المختصر أنه لا مهر لها واعتمده الشهاب الرملي نهاية ومعنى (قوله أي وقول الامة) عطف على
قتل سيد الخ (قوله كما هو الخ) أي قوله أي وقول الامة الخ (قول المتن أو ماتت) أي الحرية أو الامة (قوله
قبل الدخول) الأولى تقدمه على فلا يكفي المعنى (قوله في الاخيرتين) هما قتل الاجنبي الامة وموت الزوجة
(قوله وخرج) إلى الكتاب في المعنى لا قوله ولم يكن مالا كاللهر وقوله او اعتقها وقوله او المعتق وقوله
او العتق وقوله نعم لا يحبسها إلى اما المزوجة وقوله نعم آسن إلى فلوزوجه (قوله لها) أي الحرية (قوله ولم يكن)
أي غير الزوج مالا كاللهر احتراز عن نحو ما إذا اعتق أمته المزوجة بعد الدخول ثم قتلها (قول المتن هلكتا)
أي الحرية والامة أه معنى (قول المتن فالمهر الخ) أي بعد الوطء أه معنى (قوله قبل دخول الخ)
راجع لكل من المتن والشرح (قوله أي المسمى) إلى قول المتن فان طلقت في النهاية لا قوله ولا تحبس
إلى قوله اما المزوجة (قوله لا يحبسها) أي السيد المبيعة لتسلم المهر (قوله ولا المشتري) عطف على
الضمير المستتر في لا يحبسها (قوله لان كلا منهما) أي المشتري والعتيقة (قوله اما المزوجة الخ)
عبارة النهاية مستثنيان عن المتن نصها الا ما وجب للمفوضة بعد البيع بفرض او وطء او موت او بوطء
في نكاح فاسد فالمشتري كمتعة امه مفوضة طلقت بعد البيع وقبل الدخول والفرض وان عتقت أمته
المزوجة فلها بما ذكرها المشتري ولعتقها مال البائع أه وعبارة المعنى اما اذا وجب في ملك المشتري فهو
له بان كان النكاح تفويضا او فاسدا ووقع الوطء فيهما او الفرض او الموت في الاول بعد البيع
والمتعة الواجبة بالفراق للمشتري لوجوبها في ملكه أه (قوله احدهما) أي الوطء والفرض (قول
المتن فان طلقت الخ) أي غير المفوضة فنصفه له أي للبائع أه معنى (قوله لها مر) أي لوجوبه بالعقد
الواقع في ملكه (قوله لغة صحيحة) أي قول المصنف زوج امته بعده بالياء لغة الخ وقوله والافصح عبده
أي بدل الباء (قوله في غير مكانه) أي والمبعوض أه معنى (قوله فلوزوجه) أي السيد عبده بها أي بامته
(قوله على الاول) أي ما في المتن من عدم الوجوب اصلا عبارة المعنى وهل وجب المهر ثم سقط او لم يجب
اصلا ظاهر كلام المصنف وجرى عليه في المطلب وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا زوجهما الخ فان قلنا بعدم
الوجوب فلا شيء للسيد عليه وان قلنا بالوجوب وجب للسيد عليه مهر المثل لانه وجب بالوطء وهو حر ولو
زوج أمته بعبد غير ثم اشتراه قبل ان يقبض مهرها منه قال الماوردي فان كان يدا العبد من كسبه بعد النكاح
شيء فهو للمشتري باخذه من المهر وليس للبائع فيه حق وان لم يكن فلا يطالب به بشيء لانه صار عبده أه (قوله
اما مكانه) إلى الباب في النهاية (قوله لانه معه الخ) ولو قال لامة اعتقتك على ان تنكحيني او نحوه
فقبلت أي بان قالت قبلت فور او قالت اعتقني على ان انكحك او نحوه فاعتقها فور اعتقت أي في صورتين
واستحق عليها قيمتها وقت الاعتنى نعم لو كانت أمته مجنونة او صغيرة فاعتقها على ان يكون عتقها صداقا قال
الدارمي عتقت وصارت اجنبية وتزوجها كسائر الاجانب ولا قيمة له والوفاء بالنكاح منهما أي السيد والامة
غير لازم أي في صورتين ولو مستولدة فان تزوجهما معتقها او صدقها العتق فسد الصداق لانه اعتقت والقيمة
صح وبرئت منها ان علها وكذا لو تزوجهما بقيمة عبد له اتلفته ولو قالت له امرأة اعتق عبدك

أولا (قوله كما هو ظاهر) ظاهره انه غير مقول مع أنه مجزوم به في الانوار (فرع) أفنى شيخنا الشهاب
الرملي تبع الما في الانوار بان الزوجة الحرة لو تلت زوجهما فلا مهر لها (فرع آخر) اشترك السيد واجنبي
في قتلها فيحتمل سقوط المهر تغليب الجانب السيد وقد يؤيده ان المسانيع يقدم على المقتضى ويحتمل وجوب
النصف وقد يدعى ان المانع هنا مانع عن النصف لا عن الكل فليتأمل (قوله نعم لا يحبسها الخ) وجهان ملكه
ولا المشتري ولا تحبس العتيقة الخ قال في الروض وان وجب أي المهر للمشتري فله الحبس وكذا
المعتقة لكن معتقة اوصى لها صداقا لا تحبس نفسها لاجله أه

فلا يطالب به بعد عتقه وقيل وجب ثم سقط انه آسن تسمية على ما في الروضة راعرض ان الاكثرين على عدم نكحها فلوزوجهها على
تفويضها ثم وطئها بعد العتق لم يجب له عليه شيء على الاول اما كتابه كتابا صحيحا فيجب له عليه لانه معه كاجنبي واما المبعوض فيلزمه بقدر حرريته

على أن أنكحك أو قال له رجل أعتق عبدك عني على أن أنكحك ابني ففعل عتق العبد ولم يلزمه الوفاء بالنكاح
 أي في الضرورتين ووجبت قيمة العبد وإن قال لامته اعتقتك على أن تنكحني زيدا فقبلت ووجبت القيمة
 عليها وإن قالت لعبدها اعتقتك على أن تنزوجني عتق مجانا ولم يقبل اه نهاية (قوله كأيحه الاذرعى)
 (خاتمة) قد تخلو النكاح على المهر ايضا في صور منها السفية اذا نكح فاسدا ووطى ومنها اذا ووطى العبد سيدته
 أو أمة سيده بشبهة ومنها ما اذا ووطى المهر من الأمة المهرونة باذن الراهن مع الحمل بالتحريم ووطاه وقيامه
 باقى في عامل القراض والمستاجر ونحوهما ومنها ما اذا ووطى حر بية بشبهة ومنها ما اذا ووطى مرتدة بشبهة
 وماتت على الردة ومنها ما اذا ووطى السيد أمة غير المكاتبة ومنها اذا ووطى مميته بشبهة ومنها ما لو اعتق المريض
 أمة هي ثلث ماله ثم نكحها بمسمى فينعقد النكاح ولا مهران لم يوجد دخول لأن وجوده يثبت على الميت دينها
 يرق به بعضها لعدم خروجها من الثلث فيبطل النكاح والمهر وانثابته يؤدي إلى إسقاطه فيسقط اه معنى

(كتاب الصداق)

(قوله هو) الى قول المتن يسن في النهاية (قوله هو بفتح الصاد) أى شرعا كما يؤخذ من قوله وهذا على الخ اه
 ع ش (قوله بفتح) أى للصاد فتثليث أى للدال وقوله وبضم الخ أى للصاد وقوله وجمعه أى صدقة على جميع
 لغاته الماروقوله صدقات أى فان جمع السلامة تابع لمفرده اه ع ش (قوله ماوجب الخ) خبر هو المار
 (قوله به) أى الفرض (قوله العقد هو الخ) الجملة خبران (قوله فيه) أى الوجوب أو الفرض اه رشيدى
 (قوله أو وطه الخ) عطف على عقد الخ اه ع ش (قوله كرضاع) أى ورجوع شهود نهاية ومعنى
 (قوله وهذا) أى اطلاق الصداق شرعا على ماوجب بعقد نكاح أو وطه أو تفويت الخ (قوله اذهو مشتق)
 أى لأن المعنى اللغوى للمشتق من الصديق لا يناسب إلا ما بذل في النكاح فقط اه رشيدى (قوله لا شعاره
 الخ) أى سمي ماوجب بعقد النكاح الخ بالصداق لا شعاره الخ (قوله ويرادفه) أى الصداق اه ع ش (قوله
 ويرادفه المهر الخ) وقيل الصداق ماوجب بتسمية في العقد والمهر ماوجب بغير ذلك اه معنى (قوله ولو في
 تزويج أمة بعبده) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية (قوله على مامر) أى أنفا قبل الباب (قول المتن تسميته في
 العقد) أى وإن لا يدخل بها حتى يدفع إليها شيئا من الصداق خروجها من خلاف من أوجبته معنى وأسنى (قوله
 للاتباع) الى المتن في النهاية إلا قوله عند التسمية وقوله فان المصدق الى وإن يكون (قوله عن عشرة دراهم)
 وهى تساوى الآن نحو خمسين نصف فضة اه ع ش (قوله عند التسمية) أى اذا ذكر المهر في العقد والا
 فسيأتى حكاية الاجماع على جواز اخلاء العقد منه اه رشيدى (قوله وإن لا يزيد الخ) هلا قيل وإن
 ينقص لأنه أوفى برعاية الادب وليس هنا مريعارضة اه سيد عمر وقد يجاب بان امتثال الامر ولو ضمنيا

(كتاب الصداق)

(قوله وجمعه قلة اصدقة وكثرة صدق) أى كفى قذال وقذل ويؤخذ الجمعان المذكوران من قول الالفية
 فى اسم مذكر رباعى بمد * ثالث افعلة عنهم اطرد وقولها
 وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلا لا فقد
 الخ (قوله بفتح) أى للصاد فتثليث أى للدال (قوله أو وطه) عطف على بعقد (فرع) فى فتاوى
 السيوطى فى باب الصداق ما نصه مسألة رجل تزوج بكرا بالغة فنذرت أن لا تطالبه بنفسها ولا بوكيلها ببقية
 حال صداقها عليه ما دامت فى عصمته وذلك بحضور والدها واعترافه بجواز الاشهاد عليها وحكمه ووجب
 ذلك كما شافعى فهل هذا نذر تبرر أو لا وهل لها أن ترجع عن هذا النذر وتطالبه قبل الطلاق وهل اعتراف
 والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها الجواب انما يصح النذر المالى من جائز التصرف فان كانت
 الزوجة البالغة رشيدة صح منها هذا النذر وكان نذر تبرر وليس لها الرجوع عنه ولا المطالبة ولو لم يحكم به
 كما لم وان لم تكن رشيدة لم يصح ذلك منها ولا من الولي لأنه لا يجوز له العفو عن الصداق على الجديد وما قوله
 وهل اعتراف والدها بجواز الاشهاد عليها قرينة على رشدها فالذى يظهر خلافاً وأنه لا بد من ثبوت رشدها

كأيحه الاذرعى

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز
 كسرهما وجمعه قلة اصدقة
 وكثرة صدق ويقال صدقة
 بفتح فتثليث وبضم او فتح
 فسكون وبضمهما وجمعه
 صدقات ماوجب بعقد
 نكاح ويأتى ان الفرض
 فى التفريض وإن كان
 الوجوب به مبتدأ العقد
 هو الاصل فيه أو وطه أو
 تفويت بضع قهرا كرضاع
 وهذا على خلاف الغالب
 أن المعنى الشرعى أخص
 من اللغوى إذ هو مشتق
 من الصديق لا شعاره بصدق
 رغبة بأذله فى النكاح الذى
 هو الاصل فى إيجابه ويرادفه
 المهر على الاصح والأصل
 فيه الكتاب والسنة
 والاجماع (يسن) ولو فى
 تزويج أمة بعبده على مامر
 (تسميته فى العقد) للاتباع
 وإن لا ينقص عن عشرة
 دراهم خالصة لأن اباحنيقة
 رضى الله عنه لا يجوز عند
 التسمية أقل منها وترك
 المغالاة فيه وإن لا يزيد على
 خمسمائة درهم فضة خالصة

أصدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه ما غدا أم حبيبة فان المصدق لها عنه صلى الله عليه وسلم هو النجاشي أصحمة رضى الله عنه إكراما له صلى الله عليه وسلم عليه وسلم اربعائة مثقال ذهبا وان يكون (٣٧٦) من الفضة للتابع وصح عن عمر رضى الله عنه في خطبته لا تغالوا بصدق النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا او

خير من الادب (قوله أصدقة بناته الخ) أى هى أى الخمسائة الخ أصدقة الخ ويجوز إبداله عن خمسمائة الخ (قوله وأزواجه الخ) عطف على بناته (قوله اربعائة الخ) لعلمه مفعول المصدق عبارة لاسنى والمغنى واما اصدقا ام حبيبة اربعائة دينار فكان من النجاشي إكراما له صلى الله عليه وسلم اه (قوله لا تغالوا بصدق النساء) أى بان تشددوا على الأزواج بطلب الزيادة على مهر وامثالهن اه ع ش (قوله فانها) أى المغالاة قال ع ش أى هذه الخصلة اه (قوله قول المتن منه) الاولى يقال إن إخلاؤه منها أى التسمية هذا إن رجعنا الضمير للشكاح أما إذا رجعنا للعقد وهو ظاهر عبارة المصنف فلا اعتراض اه مغنى (قوله إجماعا) إلى قوله بل وتسمية اقل الخ في النهاية والمغنى إلى قوله او ليا وقوله معنى إلى قوله بان وجدت (قوله نعم ان كان محجورا الخ) عبارة للمغنى وقد تجب التسمية اعمار في صور الاولى إذا كانت الزوجة غير جائزة التصرف او مملوكة لغير جائزة التصرف الثانية إذا كانت جائزة التصرف واذا نزلت لوليها ان زوجها لم تفوض فزوجها هو او وكيله الثالثة إذا كان الزوج غير جائز التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على اقل من مهر مثل الزوجة وفيما عداها على أكثر منه فتمتعين تسمية بما وقع الاتفاق عليه ولا يجوز إخلاؤه منه اه (قوله ان كان) أى الزوج (قوله رجبت تسميته) أى فلو خالف ولم يسم اثم وصح العقد بمهر المثل ع ش وسم (قوله أو كانت) أى الزوجة (قوله او ليا) لا يخفى ما في عطفه على محجورة المستندة الى ضمير الزوجة (قوله فاذا) أى الرشيدة لوليها في تزويجها والولى لو وكيله في تزويج موليته (قوله رجبت تسمية) أى فللمولى يسم اثم وصح كالتى قبلها اه ع ش (قوله معنى ثمنا الخ) لا ضرورة للتأويل اه سم (قوله بل وتسميته اقل الخ) فيه نظر اذ يتصور ملك المتعدد ما لا ينقسم اه سم (قوله وزاد) أى الزركشى (قوله يشير اليه) أى الى انه لا بد فيهما الخ (قوله حيث اشترط) أى الخصال (قوله في هاتين الصورتين) وهما المبعضة والمشاركة (قوله وتوجيه إطلاقه) أى الخصال (قوله برداخ) خبر قوله وتوجيه الخ (قوله بان هذا) أى احتمال التشطير (قوله استبعده) أى الاطلاق (قوله وأن وجهه) أى البعد (قوله وتسمية جوهرية) أى الماتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ولو عقد إلى نعم بتمتع وقوله نعم بردى الماتن (قوله وتسمية جوهرية) عطف على قوله تسمية غير متمول (قوله ردين الخ) عطف على جوهرية (قوله على غيرها) مفهومة انه يجوز جعل الدين الذى للزوج عليها صداقا لها اه ع ش وقد مر عن النهاية قبيل الباب ما يصرح بهذا المفهوم (قوله على ما مر في الماتن) أى في البيع من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه اه كردى (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد فلا معنى لفقده الاتلفه والمعين اذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتى في قوله ولو تلف في يده الخ وان كان في الذمة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور إلا للبعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليتأمل على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون إلا له مثل إلا ان يتكلف التصوير كونه متقوما سم اقول بوجه كلام الشارح

كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله كان أولى به رسول الله صلى الله عليه وسلم (ويجوز إخلاؤه منه) أى من تسميته إجماعا لسكنه يكره نعم ان كان محجورا ورضيت رشيدة بدون مهر مثل وجبت تسميته أو كانت محجورة او مملوكة لمحجور او رشيدة او ليا فاذا نال اطلاقا ورضى الزوج بأكثر من مهر المثل وجبت تسميته (وما صح مبيعا) يعنى ثمنا اذ هو المشبه به الصداق بان وجدت فيه شروطه السابقة (صح صداقا) فتلغو تسمية غير متمول وما لا يقابل بتمول كنواة وترك شفعة وحد قذف بل وتسمية اقل متمول في مبعضة ومشاركة إذا لا بد فيهما من تسمية ما يمكن قسمته بين المستحقين بان يحصل لكل اقل متمول ذكره البلقينى وتبعه الزركشى وزاد ان كلام الخصال يشير اليه حيث اشترط في الصداق ان يكون له نصف صحيح أى متمول أى في هاتين الصورتين لا مطلقا وتوجيه إطلاقه بأنه يحتمل تشطيره بفراق قبل وطء فاشترط

وهو كونهما مصلحة لدينها وما لها بطريقه الشرعى واقول سيأتى في باب النذر أنه يصح نذر السفيه المال في ذمته والمتجه ثبوت صلاح دينها بقولها في نحو صلاتها لان الشارع ائتمنها عليها (قوله وجبت تسميته الخ) وظاهر ان أثر الوجوب بالخالف لا البطان كما يعلم مما يأتى في مسائل الخالف (قوله في الماتن وما صح مبيعا صح صداقا) واستثناء ثوب لا يملك غيره لتعلق حق الله به من وجوب ستر العورة اقول غير صحيح لانه ان تعين للاستبراء به امتنع بيعه وصدقه والاصح شرح مر (قوله يعنى الخ) لا ضرورة للتأويل (قوله بل وتسمية اقل متمول الخ) فيه نظر اذ يتصور ملك المتعدد فيما لا ينقسم (قوله وتسمية جوهرية الخ) عطف على تسمية غير متمول (قوله فان فقد وله مثل الخ) ينبغى ان يبين معنى هذا الكلام فانه ان كان الصداق معينا في العقد

إمكان تصنيفه لذلك يرد بان هذا امر غير متيقن فلا تحسن مراعاته ومن ثم استبعده الزركشى وان وجهه بما فيه خفاء وتسمية جوهرية بأن في الذمة لما مر من امتناع السلم فيها بخلاف المعينة لصحة بيعها ودين على غيرها بناء على ما مر في الماتن فعلى مقابله الاصح يجوز بشرطه السابقة ولو عقد بنقد ثم تغيرت المعاملة وجب هنا وفي البيع وغيره كما مر ما وقع العقد به زاد سعره ونقص واعز وجوده فان فقد وله مثل وجب

والا فقيمتها ببلد العقد وقت المطالبة نعم يتمتع جعل رقة العبد صداقا لزوجته الحرة بل يبطل النكاح لما بينهما من التضاد كما مر واحد ابوى الصغيرة صداقا لها وجعل الاب ام ابنته صداقا لابنته ولا ترد هذه الاربعة عليه لانه يصح اصدقاها في الجملة والمنع هنا عارض هو انه يلزم من ثبوت الصداق رفعه نعم يرد على عكسه صحة اصدقاها ما لم يمتدحها او قنما من فو دمع عدم صحة بيعه (وإذا اصدق عينا فملقت في يده ضمنها ضمان عقد) لانها مملوكة بعقد معاوضة كالبيع يبدأ بانه فيضمنها بمهر المثل كما ياتي اذ ضمان العقد هو وجوب المقابل الذي وقع العقد عليه (وفي قول ضمان يد) كالمستام لبقاء النكاح فيضمن المثل بمثله والمتقوم بقيمته ومن ثم لو تعذرا كقن او ثوب غير موصوف وجب مهر المثل قطعا (فعلى الاول ليس لها بيعه) اى المعين ولا التصرف فيه (قبل قبضه) ويجوز التقابل فيه ولها الاعتياض عما في الذمة كالثمن

بان النقد اما خالص او مشروب رائج ومعلوم قدر غشه كما تقدم في خامس شروط البيع فله مثل فاذا فقد قالوا يجب مثله واما مشروب بنحو نحاس ليس كذلك فهو متقوم فيما يظهر فيكون الواجب قيمته لكن قد يقال إذا فقد فاقى يقوم، يجب بامكانه بفرض وجوده او يكون مراده فقده في المسافة التي يجب تحصيله منها شرعا كدون مسافة القصر نظائر نحو السلم والغصب اه سيد عمر واجاب ع ش ايضا بما نصه اقول ويمكن الجواب باختيار الشق الثاني ويراد مثله من جنسه وتجب معه قيمة الصنعة مثلا إذا كان المسمى فلو ساء وفقدت يجب مثلها نحاسا وقيمة صنعتها وباختيار الاول امكن بناء على ان الصداق المعين مضمون ضمان يد اه (قوله ولا فقيمتها) افي بذلك شيخنا الشهاب الرملى اه سم (قوله لزوجته الحرة) صورة اولى وقوله واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الاب ام ابنته الخ صورة رابعة اه سم (قوله لما بينهما) اى الملك والنكاح (قوله كما مر) اى قبيل فصل السيد اذ نه في نكاح الخ (قوله وجعل الاب الخ) صورته بان يتزوج امه وبشر وطها وتلد منه ولدان ثم يملكها ولدها فيعتق الولد عليه ثم يرد بزوجه وجعل امه صداقاله اه ع ش عبارة الرشيدى كان ولده منه وهى في غير ملكه بنكاح ثم ملكها اذ لو صح للملكها ان ينفذ فتعتق عليه فيمتنع انتقاها للمرأة اه (قوله عليه) اى قول المتن وما صح مبيع الخ فانه يصح بيع هذه المذكورات ولا يصح جعلها صداقا بل يبطل النكاح في الصور الاولى وفي الباقي يصح بمهر المثل اه معنى (قوله نعم يرد الخ) فدي دفع بان المفهوم فيه تفصيل اه سم (قول المتن ضمنها) اى وان عرضها عليها وامتنعت من قبضها نهاية ومعنى (قوله لانها مملوكة) الى قوله ويجب في النهاية لا قوله واعتراضا الى المتن وكذا في المعنى لا قوله نعم الى المتن وقوله فلو كانت قيمته الى وان اتلفته وقوله يلزم الزوج الى المتن وقوله والزواج الى المتن (قوله وجوب المقابل الخ) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان يراد المقابل او بدله اه سم (قوله لبقاء النكاح) اى لعدم انفساخها بالموت اه معنى (قوله لو تعذرا) كان المعنى ان القن والثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة وصف او لا فلا يتصور تلفه قبل القبض او كان معينا مجبولا كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف سم على حجج اه ع ش (قوله ولا التصرف الخ) عبارة المعنى ولا غير البيع من سائر التصرفات الممتنعة ثم اه (قوله ويجوز التقابل فيه)

فلا معنى لفقده الا تلفه والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتى في قوله فلو تلف في يده وجب مهر مثل وان كان في الذمة لم يتصور فقده الا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور الا للمعين وإذا انقطع نوعه لم يتصور له مثل فليست على ان النقد بمعناه الظاهر المتبادر وهو الذهب والفضة لا يكون الا له مثل الا ان يتكلف لتصوير كونه متقوما (قوله والا فقيمتها الخ) افي بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله لزوجته الحرة) صورة اولى وقوله واحد ابوى الصغيرة صور ثان وقوله وجعل الاب ام ابنته الخ صورة رابعة (قوله نعم يرد الخ) فدي دفع بان المفهوم فيه تفصيل (قوله في المتن واذا اصدق عينا الخ) قال السبكي فرض الكلام في العين وكذا في المحرر والشرح لان كبر ظهور اثره فيها وان كان الخلاف في كون الصداق مضمونا ضمان عقد او يد لا يختص بالعين كما سيظهر لك ثم قال واذا كان الصداق دينافان قلنا بضمان اليد جاز الاعتياض عنه وان قلنا بضمان العقد فوجهان كالثمن اصحهما الجواز ولا يجعل كالا اعتياض عن المسلم فيه ذكره الامام وغيره وفي التهمة لو اصدق تعليم قرآن او تعليم صنعة واراد الاعتياض عن ذلك لم يجز على قول ضمان العقد كالمسلم فيه وبها تين المسئلتين بتدين لك ان الخلاف في ضمان العقد او ضمان اليد لا يختص بالعين كما قد مرنا انتهى فعمل انه ليس معنى عدم اختصاصه بالعين وجريانه في غيرها انه يتوقف على تلف العين كما توهم بل تلأ الدين لا يتصور كما هو واضح ولعل وجه امتناع الاعتياض في مسئلة التهمة عدم انضباط التعليم واختلافه باختلاف المتعلم قبوله وعدمه وتفاوت مراتب القبول لكن يتوجه مع ذلك الاعتراض الذى نقله الشارح (قوله المقابل الذى) انظره مع ان مقابل تلك العين هو البضع الا ان يراد المقابل او بدله (قوله ومن ثم لو تعذرا كقن او ثوب الخ) عبارة الزركشى محل الخلاف حيث امكن

نعم تعليم الصنعة لا يعتاض عنه كالمسلم فيه كذا انفلا عن المتولى وسكتا عليه واعترضا بان الاوجه خلافه كالمثل (فلو تلف) على الاول كما أفاده التفريع (في يده) بأفاده قدر ملكه قبيل التلف نظير ما مر في المبيع قبل قبضه فيلزمه مؤنة نقله وتجهيزه و (وجب مهر مثل) وان طالبت به بالتسليم فامتنع لبقاء النكاح والبضع (٣٧٨) كالتالف فيرجع لبدله وهو مهر المثل كالورد المبيع والتمن تالف يجب بدله (ولو تلفته)

الزوجة وهي رشيدة لغير نحو صيال (فقابضة) لحقها عليهما ويبرأ الزوج منه نظير ما مر في المبيع (وان أتلغه أجنبي) أهل للضمان (تخيرت على المذهب) بين فسخ الصداق وإبقائه كمنظيره ثم (فان فسخ الصداق أخذت من الزوج مهر مثل) على الاول وهو يرجع على المتلف (والا) تفسخه (غرمت المتلف) مثله في المثلى وقيمه في المتقوم ولا مطالبة لها على الزوج (وان أتلغه الزوج فكتلغه) بأفاده بناء على الاصح أن اتلاف البائع كذلك فينفسخ الصداق وترجع هي عليه بمهر المثل (وقيل كاجنبي) فتخير (ولو أصدق عيدين) مثلاً (فتلف احدهما) بأفاده او اتلاف الزوج (قبل قبضه انفسخ) عقد الصداق (فيه لا في الباقي على المذهب) تفريقاً للصفة في الدوام (ولها الخيار) فيه لتلف بعض المعقود عليه (فان فسخت مهر مثل) على الاول (والا) تفسخه (فلهما) حصة أي قسط قيمة

أي ويجب مهر المثل اه عش (قوله تعليم الصنعة) أي المجموع صدقاً لها وقوله لا يعتاض عنه أي فلا بد من التعليم اه عش (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد اه نهاية فلو تنازعا في التسليم فقصية قوله الاتي فلو أصدقا تعليم نحو قران وطالب كل التسليم الخ ان يقال بمثله هنا اه عش (قوله فيلزمه مؤنة نقله) أي حيث كان غير آدمي محترم وتجهيزه أي حيث كان آدمياً محترماً اه عش (قوله وان طالبت به الخ) عبارة المغنى تنبيه لوطالبت بالتسليم فامتنع لم ينتقل الي ضمان اليد كما صححاه وقيل ينتقل اه (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته له ويلزمه لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل سم وسيد عمر وعش (قوله عليهما) أي القولين (قوله منه) أي الصداق (قوله أهل للضمان) اما اذا لم يضمن الاجنبي بالاتلاف كحري او مستحق قصاص على الرقيق الذي جعل صداقاً او نحو ذلك كاتلاف الامام له لحرابة فكالاتلاف السماوية اه مغنى (قول المتن غرمت المتلف) بكسر اللام نهاية ومغنى (قول المتن انفسخ فيه) أي على القول الاول اه مغنى (قوله على الاول) ذكره المغنى عقب قول المصنف انفسخ فيه وذكره المحلى عقب قول المصنف لخصه التالف منه عبارة هذا كله على القول الاول وعلى الثاني لا يفسخ الصداق ولها الخيار فان فسخت رجعت الى قيمة العبدان وان اجازت في الباقي رجعت الى قيمة التالف اه (قوله أي قسط قيمة التالف) اعتبار القيمة في نحو العبدان واضح واما المثلى كقفيزي برتلف احدهما فالقياس التوزيع باعتبار المقدار لا القيمة اه عش (قوله فلو كانت قيمته الخ) ويرجع في القيمة لارباب الخبرة فان لم يتفق ذلك اما لفقدهم أو لعدم رؤية أرباب الخبرة له صدق الغارم اه عش (قوله وان أتلغته) أي الزوجة (قوله او اجنبي تخيرت الخ) فان فسخت طالبت الزوج بمهر المثل وان اجازت طالبت الاجنبي بالبدل اه مغنى (قول المتن ولو تعيب) أي الصداق المعين في يد الزوج اه مغنى (قول المتن قبل قبضه) أي بعد العقد وقبله شرح روض اه سم وقوله او قبله فيه نظر ظاهر (قوله بغير فعلها) أي بأفاده او فعل اجنبي او الزوج سم ومغنى قال سيد عمر ينبغي ان يقيد فعلها اخذاً بما مر بكونها رشيدة اه أي بغير صيال (قوله كعمى القن) أي ونسيانه الحرفة محلى وكقطع يده مغنى (قوله والزوائد) أي المنفصلة اه عش عبارة المغنى ولو زاد الصداق زيادة متصلة او منفصلة فهي ملك للزوجة اه

تقديم الصداق فان لم يكن فهو مضمون ضمان عقد قطعاً كراه في أوائل باب الصداق الفاسد في فرع لو أصدقا عبداً أو ثوباً غير موصوف قال فالتسمية فاسدة ويجب مهر المثل قطعاً وان وصفهما وجب المسمى اه فليس ذلك مصوراً بالتلف بل بمعين مجرول أي غير مشاهد والام تفسد التسمية كما هو ظاهر لكن اذا لم يكن مصوراً بالتلف فكيف يقيد به محل الخلاف المفروض في التالف (قوله ومن ثم لو تعدر الخ) بان المغنى ان القرن والثوب عين في العقد بالمشاهدة ثم تلف قبل ضبط صفته بحيث يمكن تقويمه والا فلو كان في الذمة ووصف أو لا فلا يتصور تلفه قل القبض أو كان معيناً مجرولاً كان الواجب مهر المثل بالعقد وان لم يتلف (قوله وسكتا عليه) وهو المعتمد شرح مر (قوله وهي رشيدة) لم يذكر حكم محترزه وهو السفينة ولعله أنها تضمنته ببدله له ويلزمه لها مهر المثل ولا تكون قابضة بالاتلاف لانه لا يصح قبضها وقوله لغير نحو صيال احترزه عن اتلافه لصياله فلا ضمان ويلزم الزوج مهر المثل (قوله في المتن ولو تعيب قبل قبضه) قال في شرح الروض بعد العقد وقبله اه (قوله بغير فعلها) أي بأفاده او فعل اجنبي او الزوج (فرع) في فتاوى

(التالف منه) أي مهر المثل فلو كانت قيمته ثلث قيمة مجموع قيمتيهما فلها الثلث مهر المثل وإن أتلغته فقابضة (قول

لقسطه من الصداق أو اجنبي تخيرت كما مر (ولو تعيب قبل قبضه) بغير فعلها كعمى القن (تخيرت على المذهب فان فسخت) عقد الصداق (فمهر مثل) يلزم الزوج لها على الاول وهو يرجع على الاجنبي المعيب بموجب جنائبه (وللا) تفسخ (فلا شيء لها) غير المعيب كمشتر رضى بالمعيب نعم ان كان المعيب اجنياً فلها عليه الارش والزوائد في يد الزوج أمانة فلا يضمنها إلا ان امتنع من التسليم

(والمنافع القائمة في يد الزوج لا يضمنها وان طلبت التسليم فامتنع على ضمان العقد) كالواتفق (٣٧٩) ذلك من البائع ونزاع فيه جمع

كقوله (وكذا) لا يضمن
المنافع (التي استوفها
ركوب ونحوه على المذهب)
بناء على الاصح ان جنايته
كالآفة ويجاب بان ملكها
ضعيف لنظره للانفساخ
بالتلف فلم يقو على ايجاب
شيء على من هو في قوة المالك
لترقب عوده اليه فمرا
عليهما (ولها) اي المالكه
لامرها التي لم يدخل بها
(حبس نفسها) للفرض
والقبض ان كانت مفوضة
كاسيد كره والافلم الحبس
(لنقبض المهر) الذي ملكته
بالنكاح (المعين) الدين
(الحال) سواء اكان بعضه
ام كله اجماعا دفعا لضرر
نوات بضعها بالتسليم وخرج
بملكته بالنكاح مالو زوج
ام ولده فعتقت بموته او
اعتقها او بائنها وصحنتها
في بعض الصور الاتية لانه
ملك للوارث او المعتق او
البائع لاهلها مالو زوج امة
ثم اعتقها واوصى لها
بمهرها لانها ملكته لاعن
جهة النكاح ويحبس الامة
سيدها المالك للمهر او
وليها والمجورة وليها مال
ير المصلحة في التسليم ونظر
فيه الزركشي بان قياس
البيع خلافه ويرد بانه لا
مصلحة تظهر ثم غالبا بخلافه

(قول المتن والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا يضمن الثانية وان استوفها
او تلفت بعد طلبها وامتناعه بخلاف الاول بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع اه سم
(قول المتن وان طلبت الخ) غاية اه ع ش (قوله ونزاع فيه جمع) عبارة النهاية والمغني فقول الزركشي
والصواب عند الامتناع من التسليم التضمن ممنوع اه (قوله فيه) اي في قول المتن وان طلبت التسليم الخ
اخذا مما مر عن النهاية والمغني انفا لسن قضية جواب الشارح الا في انهم قالوا بالضمان مطلقا (قوله
ويجاب) اي عن نزاع الجمع المذكور اه سم (قوله بان ملكها الخ) قضية هذا الجواب عدم ضمان
الزوائد مطلقا ايضا وقد مر خلافه فيحتاج الى الفرق المار عن شرح الروض (قوله عليهما) اي الزوجين
عبارة النهاية والمغني والمحلي واما على ضمان اليد فيضمنهما من وقت الامتناع باجرة المثل فحيث لا امتناع
لا ضمان على القولين اه (قول المتن ولها حبس نفسها) قال في الروض ويجب نفقتها بقولها اذا سلم اي المهر
مكن انتهي اه سم (قوله اي المالكه) الى قوله وقيل نائهما في المغني الا قوله ونظر فيه الى نعم وقوله
الذي يتجه الى المتن والى قول المتن ولو بادرت في النهاية الا قول الزركشي الى الاذرعى (قول المتن المعين
والحال) اي بالعقد اه مغني (قوله اكان) اي المعين او الحال (قوله اجماعا) قال صلى الله عليه وسلم
اول ما يسال المأمن عن دينه نكاحه وقال من ظلم زوجته في صداقها التي الله تعالى يوم القيامة وهو
زان اه مغني (قوله وخرج بملكته بالنكاح) اي بمجموع ذلك اذ هو مشتمل على قيدي فقوله مالو زوج ام
ولده الخ محترز قوله ملكته وقوله ومالو زوج امة ثم اعتقها الخ محترز قوله بالنكاح اه رشيدى (قوله
فعتقت بموته او اعتقها او باعها) اي بعد استحقاقه لصداقها اه مغني (قوله لانه ملك الخ) اي فليس لها
الحبس لان الصداق ملك للوارث الخ وكذا لا حبس له اذ لا ملك له فيها اه مغني (قوله ومالو زوج الخ) عطف
على مالو زوج ام ولده الخ (قوله ثم اعتقها) اي بعد استحقاقه لصداقها (قوله ويحبس الامة الخ) محترز
قوله اي المالكه لامرهما اه رشيدى (قوله المالك للمهر) احتراز عن نحو المشتري للزوجة تزويجا
صحيا وهي غير مفوضة فليس له الحبس كما مر قبيل الباب (والمجورة وليها) عطف على قوله الامة سيدها
(فرع) فهم من الروضة ان لولي الصغير ان يزوجهما يؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد
والارتهاق قياسا ببيع مالها يؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهاق لم يجز الا ان لم يرغب الزوج
فيها الا بدونها سم على حج اه ع ش (قوله ونظر فيه) اي فيما يفهمه قوله مالم ير المصلحة الخ (قوله
الجلال السيوطي في هذا الباب مانصه مسئلة اصدقها صداقا مسمى على انها بكر ثم وطئها وادعت انه ازال
بكرتها بوطنه واعترف هو انه وطئها فوجدتها ثيبا هل تستحق المسمى لحصول الوطء او مهر مثل ثيب لا نهلم
يستمتع الا بشيب وهل هذه هي المستثناة من قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها اذا تزوجها بشرط
البكارة وادعت انه ازال بكرتها فالقول قولها لدفع الفسخ وقوله لدفع كمال المهر ام لا لان الواقعة المذكورة
فيها اعتراف بالوطء والمستثناة من كلامهم ليس فيها ذلك الجواب عبارة الروضة ولو قالت كنت بكر افقتضى
فا ذكر فالقول قولها بيمينها لدفع الفسخ وقوله بيمينه لدفع كمال المهر وقوله فا نكر صادق بصورتين ان ينكر
الوطء بالكلية وان ينكر الافتضاخ الذي هو ازالة البكارة فقط مع اعترافه بوقوع الوطء فعلى هذا تستوى
الصورتان في الحكم وهو تصديقه فيما يتعاق بالمر فقط ويحتمل ان يكون الوطء قرينة لتصديقه فيكون
القول قولها السكن الاول والاشبه الجارى على القواعد واما قولهم القول قول نافي الوطء الا في مسائل منها الخ
فهذه عبارة اصحاب الاشباه والنظائر وانما اقتصر واعلى الصورة التي فيها نافي الوطء لانها المقصودة بالاستثناء
الذي هو موضوع كتبهم انتهى وقد عبر الشارح بنحو عبارة الروضة في باب الخيار المتقدم (قوله في المتن
والمنافع الخ) فرق في شرح الروض بين الزوائد والمنافع حيث لا تضمن الثانية وان استوفها او تلفت بعد
طلبها وامتناعه بخلاف الاول بان الزيادة لم يتناولها عقد الصداق ابتداء بخلاف المنافع (قوله ويجاب) اي
عن نزاع الجمع المذكور (قوله لها حبس نفسها الخ) في حاشية شرح المنهيج للششيخ عمير لم يحجروا ههنا القول

والاذرعى الخ) عطف على الزركشى عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيما لو خشى فوات البضع لنحو فلس مردود بانه لا مصلحة حينئذ نعم ويتجه بحقه ان لولى السفية الخ (قوله بانه لا مصلحة الخ) اى فى التسليم ولا حاجة الى بحثه اه ع ش (قوله نعم بحقه) اى الاذرعى (قوله ان لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة ثم تعرض للسفية اه سم اى فهو خارج عنه فلا تكرار (قوله منعها من تسليم نفسها) وإن كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض اه سم (قوله متجه) خبر قوله بحقه الخ (قوله وتردد) اى الاذرعى (قوله الذى يتجه الخ) وقال للنهاية وخلافا للمغنى (قوله منعها) اى من تسليم نفسها (قول الماتن قبل التسليم) اى لنفسها للزوج (قوله فلا يرتفع) اى الوجوب بالحلول وهذا ما حكاه الراعى فى الشرح الكبير عن اكثر الاثمة وهو المعتمد مغنى ونهاية (قول الماتن) لو قال كل لا اسلم الخ) اى قال الزوج لا اسلم المهر حتى تسلمى نفسك وقالت هى لا اسلمها حتى تسلم الى المهر اه مغنى (قول الماتن حتى تسلم الخ) ولو اصدقها تعليم نحو قرآن وطلب كل التسليم فالذى اقيمت به ولم ارفيه شيئا انهما ان اتفقا على شىء فذاك والافسخ الصداق ووجب مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسها اه نهاية قال ع ش وقد يقال تجبر هى لان رضاها بالتعليم الذى لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد يجاب بان انتهاء الاجل معلوم فتمكن المطالبة بعده وزمن التعليم لا غاية له فهى اذا مكنته قديتسا هل فى التعليم وربما فات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزياى الجزم بما قلناه اه ع ش اى بانها تجبر (قول الماتن) فى قول يجبر الخ) محل هذا اذا كانت متبينة للاستمتاع كافى الروضة واصلها لا كمرضة ومحرمه قال الاذرعى ولا يختص هذا بهذا القول بل هو معتبر على كل قول حتى لو بذلت نفسها وبها مانع من إحرام أو غيره لم يجبر صرح به العراقى شارح المذهب اه مغنى (قوله لفوات البضع عليها هنا) يغنى عنه قوله ومن ثم (قوله ثم) اى فى البيع (فرع) طلب الزوج من لولى تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالصديق الزوج يميته لان الاصل الحياة فلا يلزمه دفع المهر حتى يثبت موتها بالبينة ولا يلزمه مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبينة موتها لان مؤنة التجهيز انما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب الا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق وأما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر اه سم على حجج اه ع ش (قول الماتن

هنا والاذرعى اذا خشى فوات البضع لنحو فلس ويرد بانه لا مصلحة حينئذ تظهر نعم بحقه أن لولى السفية منعها من تسليم نفسها حيث لا مصلحة متجه وتردد فى مكاتبة كتابة صحيحة والذى يتجه أن لسيدها منعها كسائر تبرعاتها (لا المؤجل) لرضاها بذمته (ولو حل) الاجل (قبل التسليم فلا حبس) لها (فى الأصح) لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها بذمته فلا يرتفع بالحلول ونأزع فيه الاسنوى بما رده الاذرعى وغيره (ولو قال كل لا أسلم حتى تسلم فى قول يجبر هو) لا مكان استرداد الصداق دون البضع ومن ثم لم يأت القول هنا باجبارها وحدها لفوات البضع عليها هنا دون المبيع ثم (وفى قول لا اجبار فن سلم اجبر صاحبه) لان كلا وجب له حق وعليه حق فلم يجبر بايقاء ما عليه دون ماله

باجبار البائع اذا كان الثمن حالاً لان البضع يتلف بالتسليم اه (فرع) فهم من الروضة أن لولى الصغيرة أن يزوجه بمؤجل وهو كذلك عند المصلحة وهل يجب الاشهاد والارتهان قياس بيع مالها بمؤجل الوجوب فان لم يثبت الاشهاد والارتهان لم يجز الا ان لا يرغب الزوج فيها الا بدونها (فرع) لو مكنته ثم جنت فوطئها وهى مجنونة فهل لها بعد الاقامة الامتناع فيه قولان اقربهما ان لها الامتناع لان مجرد التمكن لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع الا فى حالة لم يعتبر وهما ر قال فى العباب تبعاً لفتاوى القاضى فرع لو زوج غريب بنته ببلد ولم يستوف مهرها فله السفير الى وطنه حتى يستوفى اه قال فى حاشية شرح المنهج وهو فى فتاوى القاضى حسين ثم قال قال فى الخادم ر قباسه ان المرأة البالغة الغريبة اذا زوجها الحاكم ولم يقبضها الزوج الصداق ان لها ان تسافر الى بلد هامع محرم وفى صورتين اذا وفى الرجل الصداق فيمنعها ان يكون اجرة النقل والرجوع على المرأة الى مكان العقد لانها سافرت بغير اذن الزوج لغرضها ولا نفقة فى مدة الغيبة ولو تزوج امرأة فزفت الى الزوج فى منزلها فدخل عليها باذنها فلا اجرة لمدة مكه وان كانت سفية او بالغة فسكتت ودخل عليها باذن أهلها وهى ساكتة فعليه الاجرة لمدة اقامته معها الا انه لا ينسب الى ساكت قول ولان عدم المنع أعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او ابى المرأة وهى ساكتة على جارى العادة تلزمه الاجرة اه كلام الخادم قال فى الروض وفى العباب واذا قالت سلم المهر لا سلم نفسى فلها النفقة من حينئذ اه وتجب نفقتها بقولها اذا سلم أى المهر مكنت اه (قوله أن لولى السفية) هل هذا خارج عن قوله السابق والمحجورة وليها ثم رايت الاذرعى فرض السابق فى الصبية والمجنونة فقط ثم تعرض للسفية (قوله ان لولى السفية منعها) وان كانت سلمت نفسها ووطئت شرح روض (قوله ان لسيدها منعها) ولا ينافى ذلك ان المهر بدل بضعها ولا حقه فيه

(والأظهر أنهما يجبران فيؤمر بوضعه عند عدل وتؤمر) هي (بالتسكين فاذا سلمت) وإن لم يطاها من غير امتناع منها (اعطاها العدل) فإن امتنع استرد منها لأن ذلك هو العدل بينهما وليس العدل نائبها والا كان هو المجرر وحده ولا نائبه (٣٨١) ولا كانت هي المجبرة وحدها

بل نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما وقيل نائبهما لقولهم لو أخذ الحاكم الدين من الممتنع ملكه الغريم وتبرأ ذمة المأخوذ منه وورد بأن هذه لا شاهد فيها لاستقرار الملك فيها بقبض الحاكم ولا كذلك هنا إذ لو امتنعت من التسكين بعد قبض العدل أو الحاكم استرد الزوج وقيل نائبها واختاره البلقيني كابن الرفعة لكنه ممنوع من التسليم إليها وهي ممنوعة من التصرف فيه قبل التسكين ووجهه البلقيني بتصريح أبي الطيب بأنه لو تلف في يده كان من ضمانها وفيه نظر والذي يتجه خلافه وأنه من ضمانه نظير ما مر في عدل الرهن وليس هذا كالممتنع المذكور كما هو ظاهر مما مر (ولو بادر فمكنت طالبت) على كل قول لبذلها ما في وسعها (فإن لم يطأها) امتنعت حتى يسلمها المهر لأن القبض هنا إنما هو بالوطء (ولأن وطئها مختارة فلا) تمتنع لسقوط حقها بوطئها باختيارها ومن ثم لو

والأظهر أنهما يجبران (الخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع ويفرق بأن البضع لا يمكن استرداده بخلاف المبيع اه سم (قوله) وإن لم يطاها (الخ) أي وإن ترك الوطء تركا غير ناشئ من امتناع (الخ) اه ع ش (قوله) فإن امتنعت (الخ) عبارة المعنى فلو لم يطأ بعد أن تسلمت المهر فامتنعت فالوجه استرداده اه (قوله) لأن ذلك (الخ) أي الاسترداد قاله ع ش وقال الرشيدى أنه تعليل للأظهر اه ويصرح به صنيع المعنى (قوله) هو العدل (الخ) أي الانصاف في فصل الخصومة (قوله) بأن هذه (الخ) أي مسألة أخذ الحاكم الدين من الممتنع (قوله) إذ لو امتنعت (الخ) في منافاته أنه نائبهما نظر اه سم (قوله) لكنه (الخ) أي العدل (قوله) في يده (الخ) أي العدل (قوله) خلافه (الخ) أي خلاف ما صرح به أبو الطيب وقوله أنه أي التالف في يد العدل من ضمانه أي الزوج تفسير لقوله خلافه (قوله) وليس هذا كالممتنع (الخ) أراد به أن يفرق بين الزوج وبين الممتنع المذكور في قوله المتقدم وقيل نائبهما لقولهم (الخ) اه رشيدى (قوله) مما مر (الخ) أي في قوله ويرد بأن هذه (الخ) (قول المتن) ولو بادر فمكنت طالبت (الخ) ولها حينئذ أن تستقل بقبض الصداق المعين بغير إذن الزوج كنظيره في البيع معنى وروض (قوله) على كل قول (الخ) إلى قوله قيل أهمل في المعنى وكذا في النهاية لا قوله ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها (قول المتن) امتنعت (الخ) أي جازها الامتناع من تسكينه اه معنى (قوله) هنا (الخ) أي في النكاح (قوله) بالوطء (الخ) أي لا بمجرد التسليم (قوله) وإن وطئها (الخ) أي ولو في الدبر مختارة أي ومكلفة اه معنى (قوله) فلا تمتنع (الخ) أي فلا يجوز لها الامتناع من تسكينه (قوله) حقها (الخ) أي حق حبس نفسها (قوله) أو كانت غير مكلفة (الخ) شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أقرب الاحتمالين لأن مجرد التسكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لا تعتبر مر اه سم (قوله) ولم يكن الولي سلمها (الخ) وفاقا للبعثي وخلافا للنهاية (قوله) لمصلحتها (الخ) بخلاف ما لو سلمها لغير مصلحة بل المحجور عليها بالسفه لو سلمت نفسها ورأى الولي خلافه فينبغي كما قال شيخنا أن يكون له الرجوع وأن وطئت اه معنى وتقدم عن سم مثله (قوله) ويؤخذ منه (الخ) أي من قوله ومن ثم لو أكرهها (الخ) (قوله) وببحث الأذرعى أن تسكين (الخ) جزم به المعنى (قوله) نحو الرقاء) كالقرناء والنحيفة الخائفة من الإفشاء (قوله) قبله (الخ) أي الاستمتاع منها مختارة (قوله) ولو بلا عذر (قوله) قد يقال للاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعد فمكنت طالبت (قوله) لا يلغى للمصنف إسقاط لالفهم عدم العذر فيه بالاولى سم على

(قوله) في المتن والأظهر أنهما يجبران (الخ) ظاهره بل صريحه وإن كان المهر في الذمة مع أنه في نظيره من البيع إنما يجبر البائع إذا كان الثمن في الذمة واجبر هنا مطلقا وقوله فيؤمر بوضعه عند عدل (الخ) هذا لا يتصوره فما إذا كان المهر نحو تعليم فهل يعرض عنهما إلى أن يتفقا على شيء أو كيف الحال (قوله) فيؤمر بوضعه (الخ) لو كان الصداق تعليم قرآن وطلب كل التسليم فإن اتفقا على شيء ولا فسخ الصداق ووجب مهر مثل شرح مر (قوله) إذ لو امتنعت (الخ) في منافاته أنه نائبهما نظر (قوله) والذي يتجه (الخ) كذا شرح مر (قوله) في المتن ولو بادر فمكنت طالبت (الخ) قال في الروض والتسليم أي بتسليم نفسها له لحاقبض الصداق المعين بغير إذن انتهى (قوله) أو كانت غير مكلفة حال الوطء (شامل لما لو مكنته ثم جنت فوطئها وهي مجنونة فلها بعد الإفاقة الامتناع وهو أحد احتمالين وهو الأقرب لأن مجرد التسكين لا عبرة به والعبرة بالوطء ولم يقع إلا في حال لم يعتبر فيها مر (ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها) كان لها الامتناع (وما في الكفاية من أنه لو سلم الولي المجنونة أو الصغيرة لمصلحة لا رجوع لها وإن كملت كالو ترك الولي الشفعة ليس للمحجور عليه بعد كماله الأخذ بهما مردود والفرق بينه وبين الشفعة لا شئ إذ هذا تفويت حاصل وما فيها تفويت معدوم وقد تبين أن التسليم وقع على خلاف المصلحة شرح مر (قوله) ولو بلا عذر (قوله) قد يقال للاتق بالمبالغة إنما هو عكس ذلك بأن يقول ولو بعد فمكنت طالبت (قوله) لا يلغى للمصنف إسقاط لالفهم عدم العذر فيه بالاولى سم على

أكرهها أو كانت غير مكلفة حال الوطء ثم كملت بعده ولم يكن الولي سلمها لمصلحتها كان لها الامتناع ويؤخذ منه أنها لو لم تسكنه إلا لظن إسلامه ما قبضته فخرج معيها من غير تقصير منها في قبضه كان لها الامتناع وببحث الأذرعى أن تسكين نحو الرقاء من الاستمتاع تسكين السليمة من الوطء فالها الامتناع قبله لا بعده (ولو بادر فمكنت) وجوبا إذا طلب لأنه فعل ماعليه (فإن منعه) ولو (بلا عذر

استردان قلنا انه يجبر) والأصح لا فيكون (٣٨٣) متبرعا بالتسليم فلا يسترد قبل أهمل محل التسليم وهو منزل الزوج ويرد بان هذا معلوم

من كلامه في النفقات على ان قوله وهو الى آخره للاغلب إذ لو رضى بمحاجها او محل نحو ايها كان كذلك والكلام هنا فيمن عقد عليها وهي ببلد العقد كالزوج ففونة وصولها للمنزل الذي يريده الزوج من تلك البلد عليها (ولو استمهلت) هي او وليها (لتنظيف ونحوه) كإزالة وسخ (امهلت) وجوبها وان قبضت المهر للخبر المتفق عليه لا تطرقوا النساء ليلا حتى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة قال المتنولى فاذا منع الزوج الغائب ان يطرقها مغافصة فمنها اولى وفيه نظر لان الغائب يندب له ذلك من غير طلبها فلا يقاس به هذا وكان وجه الفرق بين ندب ذلك مطلقا وجوبه هنا اذا طلبت ان النفس تنفر من مفاجئها ما يكرهه اول الامر ما لا تنفر منه بعد معرفته (ما) اي زمنا (يراد

قاض) من نحو يوم او يومين (ولا يجاوز ثلاثة ايام) لان غرض نحو التنظيف ينتهي غالبا (لا) لجهاز وسمن وكذا تزبن كما هو ظاهر ولا (ليقطع حيض) ونفاس لا مكان التمتع بها في الجملة مع طول زمنها ومن ثم لم يبق منه الا دون

حجج اه عش (قول المتن استردان قلنا انه يجبر) أى على التسليم أولا لانه لم يتبرع اه معنى (قوله لا) أى لا يجبر على التسليم أولا (قوله فيكون متبرعا الخ) يؤخذ منه انه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد اه سم وقد مر ما يؤيده قبيل الباب في شرح وللزوج صحبته (قوله بان هذا) أى محل التسليم (قوله فيمن الخ) أى زوجة وقوله عقد ببناء المقعول (قوله كالزوج) وقوله وهى ضيب الشارح عليهما اه سم (قوله من تلك البلد) وسياى ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) لتزوج امرأة فرقت الى الزوج فى منزلها فدخل عليها باذنها فلا أجر لمدة سكنته وان كانت سفينة أو بالغة فسكنته ودخل عليها باذن اهلها وهى ساكنة فعليه الاجرة لمدة إقامته معها لانه لا ينسب الى ساكنة قول ولان عدم المنع اعم من الاذن وكذلك لو استعمل الزوج او انى المرأة وهى ساكنة على جرى العادة نلزمه الاجرة اه كلام الخادم اه سم وبقى مالو كان المنزل لاهل الزوجة واذنراله فى الدخول ولم يتعرضوا لاجرة ولا لعدمها وقياس ما ذكر فى الزوجة عدم وجوب الاجرة للعله المذكورة اه عش (قوله هى او وليها) الى قوله للخبر فى المغنى والى قوله وفيه نظر فى النهاية (قوله كإزالة وسخ) وشعر عانة وشعر إبط اه معنى (قوله وتستحد المغيبة) وهى بضم الميم وكسر المعجمة وبالفتحية المخففة التى غاب عنها زوجه او فعلها اغابر رشيدى وعش (قوله مغافصة) أى مفاجاة (قوله ندب ذلك) أى عدم التطرق ليلا مغافصة مطلقا أى طلبت ام لا (قوله اول الامر) متعلق بالمفاجاة وقوله بعد معرفته أى ما تذكره متعلق بضمير منه الرجوع للمفاجاة (قوله ونفاس) الى المتن فى المغنى لا لقوله بل عليها (قوله ونفاس) أى وصوم وإحرام اه نهاية (قوله ولم يبق منه) أى من زمنهما (قوله امهلت الخ) خلافا لنهاية (قوله على ما فى التتمة) عبارة المغنى كما قاله فى التتمة اه (قوله على ما فى التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما فى التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام انه ليس له الامتناع من تسلّم الخائض وانه اذا سلبت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما فى ذمته لكن يتجه انها اذا سلبت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كالمهر الحائض بغير نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل أولى وليس لها اعنى الخائض بهذا التسليم قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بغير المعين لنقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا والامتناع شرعا كالممتنع حسا مر اه سم (قوله ولو خشيت) أى الزوجة الخائض او النفساء يطؤها أى قبل النقاء (قوله وعليها الامتناع) أى من الوطء وقوله بل عليها الامتناع أى من التسليم (قوله لا تحتمل) الى قوله نعم لو طاب فى النهاية والمغنى (قوله لا اقربها) أى لا اطؤها (قوله لا يطيقان الوطء) ومن افضى امرأة بوطء ما امتنع عليه العود حتى تبرأ فان ادعى الزوج البرء وانكرت او قال ولّى الصغيرة لا تحتمل الوطء وانكر الزوج عرضت على اربع نسوة ثقة فيهما اورجلين محرمين للصغيرة او مسوحين ولو ادعت النعيفة بقاء المهر الا اندمال وانكر الزوج صدقت بيمينها لانه لا يعرف إلا منها اه معنى وفى سم عن الروض وشرحه

للمصنف اسقاط. لا لفهم عدم العذر فيه بالاولى فليتأمل (قوله فيكون متبرعا) يؤخذ منه أنه لو ظن وجوب التسليم كان له الاسترداد وفى هامش شرح المنهج هنا فوائد مهمة تتعلق بالتسليم (قوله كالزوج وقوله قبله وهى) ضيب عليهما (قوله من تلك البلد) وسياى ما اذا كانت بغير بلد العقد (فرع) طلب الزوج من الولي تسليم الزوجة فادعى انها ماتت فالمصدق الزوج بيمينه لان الاصل الحياة فلا يازمه دفع المهر حتى يثبت موتها بالبينة ولا يلزم مؤنة تجهيزها وان ثبت بالبينة موتها لان مؤنة التجهيز إنما تجب حيث تجب النفقة والنفقة لا تجب إلا بالتسليم ولم يحصل لان الفرض انه لم يثبت تسليم سابق واما الارث فهو تابع لثبوت الموت وان لم يحصل تسليم مر (قوله على ما فى التتمة) قضية كلام الشيخين خلاف ما فى التتمة (فرع) قد تدل قوة الكلام على انه ليس له الامتناع من تسليم الخائض وانها اذا سلبت نفسها جاز لها قبض المهر المعين بغير إذنه والمطالبة بما فى ذمته لكن يتجه انها اذا سلبت نفسها فان عصى ووطى واستقر المهر وإلا فلها حبس نفسها كالمهر الحائض بغير نفسها فان لها حبس نفسها قبل وطئها بل أولى وليس لها اعنى الخائض بهذا التسليم قبض

ثلاث أمهلتها على ما فى التتمة ولو خشيت انه يطؤها سلمت نفسها وعليها الامتناع فان علمت ان امتناعها لا يفيد وقضت القرائن مثله بالقطع بانه يطؤها لم يبعد ان لها بل عليها الامتناع حينئذ (ولا تسلم صغيرة) لا تحتمل الجماع ولو لثقة قال لا اقربها (ولا مريضة) وهى يلة بهزال عارض

لا يطيقان الوطء اى يكره لاولى والاخير تين ذلك (حتى يزول مانع وطء) اذ المدا ر هنا (٣٨٣) وعلى العرف لم يتعارف تسليم هؤلاء مع

مثله الا قوله لو اذعت النخيفة الخ (قوله لا يطيقان) الظاهر الثانيث ومحل عدم وجوب التسليم اذالم يطلبها الزوج بدليل قوله الا تى نعم لو طلب نفقة الخ اعرش (قوله والاخير تين) وهما المريضة والهزيلة ذلك اى التسليم (قول المتن حتى يزول مانع وطء) اى ولا نفقة لها لعدم التمكين وينبغي ان مثلها من استتممت لنحو التنظيف وكل من عذرت فى عدم التمكين اعرش (قوله مادامت لم تحتله) لصغروا مرض او هزال او نحو ذلك اهمغنى (قوله ويرجع فيه) اى فى تحمل الوطء (قوله او نحو اربع نسوة) ادخل بالنحو الرجلين المحرمين والمسوحين فى الصغيرة كما مر عن المغنى والروض وشرحه (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اطؤها مغنى وسم (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده انها يوقوله والزركشى اعتمده المغنى (قوله لم يجب) اى التسليم (قوله وتسلم له نخيفة الخ) ويجب عليه نفقتها اه مغنى وفى ستم عن الروض مثله (قوله لامنه) اى الوطء (قوله ان خشيت افضاءها) اى او مالا يحتمل عادة من المشقة سم ورشيدى وعش (قوله الامتناع من تسلم صغيرة) واذاتسليمها لم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا فى استرداده وجهان او جهما عدم الاسترداد مغنى وروض مع شرحه وتقدم عن سم تقييد عدم الاسترداد بما اذالم بطن وجوب التسليم (قوله وله الامتناع) اى للزوج (قوله لا مريضة) اى ولا نخيفة اى بلامرض ويجب عليه نفقة تهما اه مغنى (قوله بمحله) خبر العبرة الخ والضمير للعقد (قوله لو خرج) اى الزوج من بغداد بعد العقد اليه اى الموصل (قوله ان كان الزوج) اى حين العقد به اى بمحل العقد (قوله لا العقد) عطف على الزوج اه سم اى لا بمحل العقد (قوله بالاثمان اليه) اى محل العقد (قوله ولو فصل) اى بين العلم والجهل ببلد الزوج (قوله وقياس ما مر) اى فى البيع (قوله ان بلد العقد) اى او الزوج (قول المتن ويستقر المهر الخ) سواء اوجب بشكاح ام فرض كافي المفوضة اه نهاية زاد المغنى والقول قول الزوج فى الوطء بيمينه اه عبارة عش ويصدق الزوج فى نفقه الوطء اه (قوله وانما يحصل الخ) اى الوطء (قوله وانما يحصل)

المهر المعين بغير اذنه والمطالبة بغير المعين وذلك لانقص هذا التسليم لامتناع الوطء شرعا كالممتنع حسا ويفارق الرقما والفرنا حيث اعتد بتسليمهما انفسهما حتى اذا استمتع بهما بغير الوطء كان كاستمتاعه بالوطء فلما لامتناع قبله لا بعده كما تقدم عن الاذرعى بان زوال الحيض منتظر بخلاف الرق والقرن مر (قوله لا يطيقان الوطء) قال فى الروض وشرحه ومن افضى امراته بالوطء لم تعد اليه حتى تبرا البرء الذى لو عاد لم يحدشها ولو اذعت عدم البرء كان قالت لم يندمل الجرح فانكر هو او قال الى الصغيرة لا تحتمل الوطء فانكر الزوج عرضت على اربع نسوة ثقات فيهما اورجلين محرمين للصغيرة وكالمحرمين للمسوحان انتهى وقد يستشكل التخيير فى الصغيرة بين النسوة والرجلين المحرمين بان قياس المداواة متاع المحرمين مع وجود النسوة الا ان يفرق بان المداواة تحتاج من تكر والنظر وغيره مالا يحتاج اليه هنا فكان ما هنا اخف ثم قد يشكل التقييد بالمحرمين بان نظر الا جانب جائز لنحو حاجة الشهادة على الزنا والولد وظاهر عدم التوقف على فقد الغير (قوله نعم لو طلب نفقة الخ) لو طالب من افضاها قبل الاندمال فهل يجرى فيها هذا الخلاف ويحتمل ان لا يجب (قوله تسليم مريضة) اى وقال لا اقربها (قوله رجح ابن المقرئ الوجوب) اعتمده مر (قوله وتسلم له نخيفة لا بمرض عارض الخ) قال فى الروض ويجب نفقة النخيفة بالتسليم انتهى قال فى شرحه والتصر بجم هذا من زيادته والذى فى الاصل لو كانت نخيفة بالجلبة فليس لها الامتناع لهذا العذر لانه غير متوقع الزوال كالرقماء انتهى (قوله ان خشيت افضاءها) ينبغي او مالا يحتمل من المشقة (قوله وله الامتناع من تسليم صغيرة الخ) قال فى الروض وشرحه فلو سلمت له صغيرة لا تو طالم يلزمه تسليم المهر كالنفقة وان سلمه عالما بحالها او جاهلا فى استرداده وجهان كالوجهين فيما لو امتنعت بلا عذر وقد بادر الزوج الى تسليمه ذكره الاصل وقضيته ترجيح عدم استرداده انتهى (قوله لا العقد) عطف على الزوج (قوله فى المتن بوطء) اى وان لم يحصل به التحليل كما افق به شيخنا الشهاب الرملى ويؤيده الاكتفاء بالوطء فى الدبر مر

العقد بين علمها ببلد الزوج وعدمه ولو فصل لانها فى حالة العلم موطنة نفسها على الذهاب اليه بخلاف ما مع عدمه لم يبعد وقياس ما مر ان بلد العقد لو لم يصلح للتسليم اعتبر اقرب محل صالح اليه (ويستقر المهر بوطء) وانما يحصل بتغيب الخشفة او قدرها من فاقد

وان لم تنزل البكارة كما اقتضاه اطلاقهم وفارق ما مر في التحليل من عدم الفرق بين الغوراء وغيرها بان القصد به التنفير عن ايقاع الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان اشد في التنفير (وان حرم ك) وطء مدبر او نحو (حائض) كادلت عليه النصوص القرآنية لا باستمتاع وادخال ما وازالة بكارة بغير ذكر والمراد باستقراره الا من من سقوط كذا او بعضه بنحو طلاق او فسخ (وبموت احدهما) في نكاح صحيح لا فاسد قبل وطء لاجماع الصحابة ولبقاء آثار النكاح بعده من التوارث (٣٨٤) وغيره وقد لا يستقر بالموت كما مر فيما لو قتلت امه نفسها او قتلتها سيدها او قديسة قط بعد

استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها للصدوق لان السيد لا يثبت له على قننه مال كذا زعمه شارح وهو وجه والاصح انه لا يسقط فان قبضته فازت به والا رجعت عليه به بعد عتقه ولا نظر لكونها ملكته لان الممتنع ابتداء ايجاب للسيد على قننه لا دامه لانه اقوى وقد لا يجب بالكلية كان اعتق مريض امه لا يملك غيرها وتزوجها واجاز الورثة عتقها فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور اذ لو وجب رق بعضها فبطل نكاحها فبطل المهر (لا بخلو في الجديد) لمفهوم قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن الآية والمس الجماع وماروى ان الخلفاء الراشدين قضوا به بالخلو م نقطع ولا يستقر بها في نكاح فاسد اجماعا

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (نكحها) بما لا يملكه كان نكحها (نكحها) بغير او حر او مغيصوب) صرح بوصفه بما ذكر او اشار اليه فقط وقد

الى الفصل في النهاية والمغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله) وان لم تنزل البكارة (الخ) غاية للمتن والشرح (قوله) وان لم تنزل البكارة) اي ولم ينتشر الذكر اه ع ش (قوله) من عدم الفرق (الخ) اي في اشتراط زوال البكارة (قوله) اليه اي الوطء هذا اي زوال البكارة (قوله) لا بالاستمتاع) اي في غير نحو الرققاء كما مر (قوله) وازالة بكارة بلا آلة اي فان طلقتها بعد وجب لها الاطشردون ارش البكارة فان فسخ النكاح ولم يجب لها مهر وجب ارش البكارة كذا يفهم من سم على منهج اه ع ش (قوله) والمراد (الخ) عبارة المغنى فان قيل لا بد في الاستقرار مع الوطء من قبض العين لان المشهور ان الصدوق قبل القبض مضمون ضمان عقد اجيب بان المراد (الخ) وشمل المهر المسمى ومهر المثل لكن يشترط في تقرير المسمى بالوطء ان لا يحصل انفساخ النكاح بسبب سابق على الوطء فلو فسخ بعيب سابق على الوطء سقط المسمى ووجب مهر المثل اه (قوله) بنحو طلاق (الخ) نشر غير مرتب (قوله) فيما لو قتلت امه نفسها (الخ) اي او قتلت الامه او الحرة زوجها قبل الدخول اه مغنى (قوله) لا دامه اي الايجاب (قوله) رقب بعضها) اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها اه سم (قوله) لمفهوم قوله تعالى (الخ) لم يظهر وجه زيادة مفهوم اذ الظاهر ان دلالة الآية بمنطوقها ولذا حذف المغنى وشرح المنهج لفظ مفهوم (قوله) ولا يستقر بها) اي الخلو اه ع ش

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله) في بيان) الى قوله وايضا التسمية في النهاية (قوله) بما ذكر) اي او بغيره كعصير او رقيق او مملوك له اه ع ش زاد المغنى اما اذا اشار اليه مع الوصف كاصدقتك هذا الحرة وجب مهر المثل قطعا كما قاله الاكبرون اه (قوله) او اشار اليه فقط) كاصدقتك هذا (قوله) فقدم حكمها) عبارة المغنى فكما اعتقدوا صحة اصدافه يجري عليه حكم الصحيح كما مر اه (قول المتن قيمته) اي قيمة ما ذكر اه مغنى (قوله) اي بدله) اي من مثل او قيمة اه سم زاد المغنى فلو عبر بالبدل لكان اولي اه (قوله) والمغصوب مملوكا) قد يقال ما الداعي الى ذلك مع ان له قيمة في نفسه اه رشدي زاد السيد عمر ولم يتعرض الشارح الى المحلى لتقدير المغصوب مملوكا ثم رايت في العزيزي قال ولا محتاج هنا الى في المغصوب الى تقدير تبديل الصفة والخلة انتهى اه (قوله) او قيمته (الخ) عطف على بدله (الخ) اه سم (قوله) لها) اي الخمر اه رشدي وهذا التفسير انما يناسب النهاية وبعض نسخ اشرح من عدم قيمته واما على ثبوته كافي اكثر نسخ الشارح فالظاهر ان مرجع الضمير الخمر والحرة والمغصوب (قوله) مر (الخ) اي في تفريق الصفة في البيع (قوله) وذلك) اي وجوب البدل لان ذكره اي ما لا يملكه (قوله) ما لا قيمة له) لا نسب ما لا يملكه (قوله) نحو دم) اي بما لا يقصد كالخمرات اه مغنى (قوله) فكذلك) اي وجب مهر المثل اه كرى (قوله) وكان الفرق بينهما وبين الخلع) اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيا اه سم (قوله) ان العقد) اي كالنكاح وقوله من الحل اي كالحل (قوله) فقوى هنا) اي النكاح عند تسمية نحو دم (قوله) التسمية هنا) اي في النكاح (قوله) به) اي بمهر المثل (قوله) وثم) اي

(قوله) رقب بعضها) اي لان وجوبه يثبت ديننا يرق به بعضها

(فصل) في بيان احكام المسمى الصحيح والفساد (قوله) اي بدله) اي من مثل او قيمة (قوله) او قيمته) عطف على بدله (قوله) وكان الفرق بينهما وبين الخلع) اي حيث لم يحصل مع تسميته بل وقع الطلاق رجعيا

عليه او جهله (وجب مهر مثل) لفساد التسمية وبقاء النكاح هذا في انكحتنا اما انكحة الكفار فقد مر حكمها (وفي قول قيمته) اي بدله بتقدير الحر قننا والمغصوب مملوكا والخمر خلا او عصير او قيمته عند من يرى لها قيمة على تناقض في ذلك مر ما فيه وذلك لان ذكره يقتضى قصده دون قيمة البضع ورواياته لا عبرة بقصد ما لا قيمة له وذلك التقدير لا ضرورة اليه مع سهولة الرجوع للبدل الشرعي للبضع وهو مهر المثل ولو سمي نحو دم فكذلك وكان الفرق بينهما وبين الخلع ان العقد اقوى من الحل فقوى هنا على ايجاب مهر المثل وايضا التسمية هنا غير شرط لا يوجب مهر المثل لان اعتقاده عند السكوت عن مهر وثم التسمية شرط لا يوجب المسمى او مهر المثل وغاية ذكر الدم انه كالسكوت عنه

فيهما وهو موجب هنا لاثم وزعم أن تسمية الدم يتضمن التفويض يرد بان التفويض منها لا بد فيه من التصريح بانتفاء التسمية في العقد وليس ذكر الدم متضمنا لذلك (او بملوك ومغصوب بطل فيه وصح في المملوك في الاظهر) تفريقا للصفقة وبه يعلم انه لا بد من شروطها السابقة ثم وإلا كان قدم الباطل بطلت التسمية ووجب مهر المثل (ويتخير) ان جهلت لان (٣٨٥) المسمى كله لم يسلم لها (فان فسخت فمهر مثل)

يجب لها (وفي قول قيمتهما) أي بدلهما (وان أجازت فلها مع المملوك حصة المغصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما) عملا بالتوزيع فلو ساوى كل مائة فلها نصف مهر المثل بدلا عن المغصوب (وفي قول تنقعه به) أي المملوك ولا شيء لهما معه (ولو قال زوجتك بنتي وبعثك ثوبها بهذا العبد) وهو ولي مالها أيضا أو وكيل عنها فيه (صح النكاح) لانه لا يفسد بفساد المسمى (وكذا المهر والبيع في الاظهر) كما قدمه في تفريق الصفقة واعاده هنا على وجهه أبين فلا تكرار وخرج بثوبها ثوب فان المهر يفسد كييع عبدى اثنين بثمان واحد (ويوزع العبد على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فلو ساوى كل ألفا كان نصف العبد ثمانا ونصفه صداقا فيرجع اليه بطلاق قبل وطء ربه ويفسخ نصفه هذا ان كان ما خص مهر المثل يساويه فان نقص عنه وجب مهر المثل قطعا (ولو نكح) بالف بعضها مؤجل لمجهول فسد ووجب

في الخلع (قوله فيهما) أي النكاح والخلع (قوله منها) أي الزوجة (قوله لذلك) أي للتصريح بانتفاء التسمية (قول المتن ومغصوب) وكالمغصوب كل ما ليس بملوك للزوج كان نكح بملوك وخمر أو حر أو مغصوب لكن مرفى البيع ان شرط التوزيع ان يكون معلوما ولا يطل قط ما وان يكون مقصودا والا فينقصد البيع بالمملوك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فيجب في الاول مهر المثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني اه ع ش وقوله فيأتي مثل الخ اقول قول الشرح كالنهاية ولو سمي نحو دم الخ كالصريح في خلاف ذلك فليراجع ثم رايت قال الحلبي بعد ذكر ما يوافق كلام ع ش مانصه وقد يتمسك باطلا فهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بان النكاح اوسع في الجملة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل ولا يفسد بفساده حرره انتهى (قوله تفريقا للصفقة) إلى قول المتن ولو نكح في المعنى وإلى قول المتن ولو شرط في النهاية الا قوله وزعم الصحة إلى المتن (قوله من شروطها) الاولى التذكير (قول المتن حصة المغصوب) ولو كان بدل المغصوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر اه سم (قوله وهو ولي مالها الخ) خرج به مالو انتفايا القياس فيها صحة النكاح بمهر المثل اه ع ش (قوله فيه) أي في بيع مالها (قوله كما قدمه في تفريق الصفقة) عبارة المعنى فان قيل ان هذه المسئلة مرت في اخر باب المناهى فهى مكررة اجيب بانها ذكرت هنا بزيادة على ما تقدم وهى افادة تصوير جمع الصفقة بيعا ونكاحا اه (قوله فان المهر) أي والبيع انتهى سم (قول المتن ويوزع العبد) أي قيمته انتهى معنى (قوله هذا) أي قول المصنف وكذا المهر الخ وقوله فلو ساوى كل أي من الثوب ومهر المثل اه معنى (قوله يساويه) أي مهر المثل لو قال لا ينقص عنه لكان انساب اه سيد عمر (قوله فان نقص عنه الخ) أي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن أي الرشيدة في العبد بعينه والافلا اثر للنقص فيهما كما هو ظاهر سم وسيد عمر وع ش (قوله وجب الخ) لفساد التسمية حيث بذل بالنسبة للمهر اه سم (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل محل بموت او فراق فيجب مهر المثل مر اه سم (قوله فسد) أي المسمى وقوله وجب مهر المثل أي ولا رجوع للزوج على الاب بما دفعه لانه تبرع منه اه ع ش وينبغي ان محله اخذ من التعليل إذا لم يعتقد الزوج وجوب الدفع الى الاب (قوله بالتحية) يأتي محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق او غيره سم وع ش (قوله والحقت هذه) أي لفظة الاعطاء بما قبلها أي لفظة ان لا يبيها عبارة النهاية والحق لفظ الاعطاء بلفظ الاستحقاق اه أي الذي افاده قوله ان لا يبيها الخ ع ش (قوله ايضا) أي كالام (قوله وزعم الصحة فيه) أي لفظ الاعطاء (قوله

(قوله في المتن وان اجازت فلها مع المملوك الخ) ولو كان بدل المغصوب خمر امثلا واجازت فلها مع المملوك حصة الخمر من مهر مثل باعتبار قيمتها بتقدير ما خلا او عصيرا او عند من يرى لها قيمة على ما تقدم كما هو ظاهر (قوله فان المهر) أي والبيع (قوله يساويه) أي يساوى مهر المثل (قوله وجب) أي لفساد التسمية حيث بذل بالنسبة للمهر (قوله وجب المثل قطعا) أي كما انه اذا نقص ما يخص الثمن عن ثمن المثل بطل البيع والكلام ما لم تاذن في العبد بعينه والافلا اثر للنقص فيهما كما هو ظاهر (قوله بعضها مؤجل لمجهول) ومن ذلك النكاح بالف نصفها حال ونصفها مؤجل محل بموت او فراق فيجب مهر المثل مر (قوله بالتحية) يأتي محترزة (قوله كذلك) أي من الصداق او غيره

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - سابع)

التوزيع مع الجهل بالاجل او (بالف) مثلا (على) او بشرط (ان لا يبيها) او غيره خلافا لمن وهم فيه الفا من الصداق او غيره (او) على او بشرط (ان يعطيه) او غيره بالتحية (الفا) كذلك والحقت هذه بما قبلها لان الاعطاء يقتضى الاستحقاق والتملك ايضا ومن ثم صح بعثك هذا على ان تعطيني عشرة وتكون هي الثمن وزعم الصحة فيه لاحتمال ان يريد ان يعطيه الفا من الصداق

لها غير صحيح لان الكلام فيما يتبادر من شرط الاعطاء هو ما ذكرناه فلا نظر لارادة خلافه بل ان فرض ارادتهما لم يصح الصداق أيضا لانه شرط على الزوج التسليم لغير المستحق وظاهر انه مفسد (فالذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل) فيهما لان الالف إن لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد والا فقد جعل (٣٨٦) بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغير الزوجة ففسد كما في البيع ومنه

يؤخذ أنه لو نكحها بالالف على أن يعطيها ألفا صح بالالفين وهو محتمل أما بالفوقية فهو وعد منها لا يباهو ولا يفسد الصداق كذا قاله غير واحد وفيه نظر بل هو في نحو أنكحتكها بشرط أن تعطيني هي كذا شرط فاسد لانه شرط عقد في عقد أيضا وأي فرق بين اعطائها الاب ما لا يجب عليها وعدم نفقتها الواجبة لها (ولو شرط) في صلب العقد اذ لا عبرة بما يقع قبله أو بعده ولو في مجلسه بخلاف البيع في الاخيرة لانه لما دخله الخيار كان منه بمثابة صلب عقده بجامع عدم اللزم ولا كذلك هنا (خيار في النكاح بطل النكاح) لمناقاته لوضع النكاح من الدوام والزوج (أو) شرط خيارا (في المهر) فالأظهر صحة النكاح لانه لا استقلاله لا يؤثر فيه فساد غيره (لا المهر) لان الصداق لم يتمحض للعوضيه بل فيه شائبة النحلة فلم يلق به

(لها) متعلق بقوله ان يعطيه أي لاجل الزوجة لا لاجل أبيها (قوله غير صحيح) خبر وزعم الصحة الخ قال الكردي وحاصل زعم الصحة أنه يجوز ان يكون المشروط هو الاعطاء حال كونه مضموما على الالف الاول فيشعر بان الصداق الثمان والزوج نائب عنها في دفع احد الالفين الى الاب والاب نائب عنها في القبض اه ولا يخفى ما فيه من التكلف (قوله ما ذكرناه) اراد به قوله ان الاعطاء يقتضي الاستحقاق والتملك كالام اه كردي (قوله لارادة خلافه) وهو الاعطاء للاب لاجل بنتها (قوله ارادتهما) أي العاقدين له أي خلاف ما ذكره (قوله لانه شرط على الزوج) يؤخذ منه أن محل ما ذكرنا لم تكن الزوجة محجورة للاب والا فقد وجد شرط التسليم لمستحقه اه سيد عمر (قوله فيهما) أي في صورتين المتن (قوله والا) أي بان كانت من المهر (قوله في مقابلة الخ) متعلق بالتزيم وقوله لغير الزوجة متعلق بجعل الخ (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله صح بالالفين) معتمد اه ع ش (قوله فهو وعد منها الخ) لعله بالنظر لموافقتها اياه والا فهي لا يتصور منها وعد في صلب العقد الذي الكلام فيه اه ع ش (قوله كذا قاله غير واحد) منهم صاحب المغني وقوله لانه شرط عقد الخ قديو جه كلامهم بأنه في الصورة السابقة وجد العقد المشروط بوجوده لايجاب من الاب والقبول من الزوج بخلاف ما هنا فانه لم يوجد الا احد الطرفين وهو الايجاب فقط فليتام شمول قوله وإي فرق الخ قديقال الفرق ان النفقة من مقتضى العقد بخلاف عدم اعطاء ابها فانه ليس من مقتضاه اه سيد عمر (قوله وفيه نظر الخ) ليس فيه ما يقتضي اعتماد مقتضى النظر فان مجرد التوقف في الحكم لا يبطله وانما يقتضي مخالفة الاول لو ذكر ان الثاني هو الوجه او نحوه ومع ذلك مقتضى النظر هو المعتمد اه ع ش (قوله بل هو) أي الوعد أو شرط الاعطاء (قوله وعدم نفقتها الخ) أي الاتي آنفا في المتن (قوله الواجبة لها) أي على الزوج (قول المتن ولو شرط خيارا في النكاح الخ) شمل ذلك ما لو شرطه على تقدير عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافا للزكريا اه نهاية عبارة المغني وهو أي ما قاله الزكريا من الصحة اذا شرط ذلك على تقدير عيب مثبت للخيار مخالف لاطلاق كلام الاصحاب اه قال ع ش قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الالبلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه م ر سم على حج والاقرب ما قاله سم وهو الحق الذي لا يحصى عنه بل ما خوذ من عموم قول المصنف وسائر الشروط الخ اه (قوله في الاخيرة) أي بعد العقد في مجلسه (قوله لمناقاته) إلى قوله لكنه في الاول في المغني وإلى التنبيه في النهاية (قول المتن أو في المهر) أي كان قال زوجتكما بكذا على ان لك اولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت ابقيت العقد به والافسخ الصداق ورجع لمهر المثل مثلا اه ع ش (قوله بل فيه شائبة النحلة) لانها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة الاستمتاع والمهر نحلة وهبة شوبرى ومغني (قوله فيجب مهر المثل) تفريع على المتن (قوله في الاول) أي في قوله ان وافق مقتضى النكاح وقوله لمقتضى العقد أي صحة العمل بمقتضاه اه ع ش (قول المتن وان خالف) يحتمل ان معناه ان كان بخلاف ما ذكرنا نقيضه فيصير معناه ان لم يكن موافقا لمقتضى الحال الخ وحينئذ سقط الاشكال الاتي في التنبيه اه سيد عمر ولا

(قوله في مقابلة) متعلق بجعل (قوله أو شرط خيارا في المهر) قال في شرح الارشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد وقياسه انه لا يضر شرط طلاق على تقدير الالبلاء أو تحريم على تقدير وطء الشبهة اه ولا يحصى عن ذلك للتأمل وان خالفه م ر

الخيار لانه انما يكون في المعاوضة المحضة فيجب مهر المثل (وسائر الشروط) أي باقيا (ان وافق مقتضى النكاح) كشرط يخفى القسم والنفقة (أو لم يتعلق به غرض) كان لا تأكل الا كذا (لغا) الشرط أي لم يؤثر في صحة النكاح والمهر لكنه في الاول مؤكدا لمقتضى العقد فليس المراد بالالغاء فيه بطلانه بخلاف الثاني وما أوهمه كلام شارح من استوائهما في البطلان وكلام آخر من استوائهما في عدمه غير صحيح (وصح النكاح والمهر) كالبيع (وان خالف) مقتضاه (ولم يخل بمقصوده الاصل) هو الاستمتاع

يخفى بعد ذلك الاحتمال بل مقابله قول المتن وان خالف لقوله ان وافق مقتضى النكاح كالصريح فيما سلكه الشارح كالتأني والمغنى والحلى من تقدير مقتضاه (قوله سواء أ كان) أى الشرط المخالف الخلل (قول المتن اولاً نفقة لها) أى على الزوج اه ع ش عبارة عميرة قوله اولاً نفقة لها مثله فيما يظهر ما لو قال لافقة لها على بل على فلان اه أى وفاقاً للشارح وخلافاً للتأني والمغنى كما يأتى (قوله فلان لا يفسد الخ) بفتح اللام المؤكدة اه ع ش (قوله مقتضياً) كذا بالنصب فيما اطلعناه من الفسخ وفى هامش نسخة قديمة مصححة على اصل الشارح بلا عزو وقوله مقتضياً كذا بالنصب فى اصل الشارح رحمه الله تعالى اه ولعله من تحريف الناسخ ولذا كتبه ع ش فيما نقل هذا التنبيه عن الشارح بالرفع (قوله مقتضى لحلها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل الزوج عليها وفيه نظر اه سم وقد يجاب بان المراد بالحل عدم الامتناع فيكون معنى المتن كشرط الامتناع من الزوج عليها ولا محذور فيه (قوله بمعنى ان الشارع جعله الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها فمالتهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصارت نكاح غيرها من اثار نكاحها وتابعها له في الثبوت فليتامل فيه سم على حج اه ع ش (قوله لانه مخالف) الى التنبيه في النهاية الا قوله أى حتى الى ولا موافقتها وكذا في المغنى الا قوله ولا تكرر الى اما اذا الخ فانه قال بالتكرار (قوله ليس في كتاب الله) أى بان لم يوافق قواعد الشرع بخلاف ما وافقها وان ثبت بغير القرآن اه ع ش (قوله اذ لم يرض شرط الخ) عبارة المغنى لان الشرط ان كان لها فلم ترض بالمسمى وحده وان كان عليها فلم يرض الزوج ببذل المسمى الا عند سلامة ما شرطه وليس له قيمته فوجب الرجوع الى مهر المثل اه (قوله الا عند سلامة شرطه) أى ولم يسلم نهاية (قوله كشرط ولى الزوجة الخ) ظاهره ولو كان الزوج غير متبني للوطء لصغروا نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير متبني للوطء لانه موافق لمقتضى النكاح اه ع ش وقوله مادام الزوج الخ أى ان اراد مادام الخ (قوله وهى محتملة له) سيد كر محترزه (قوله او ان لا يستمتع الخ) أى ولو بغير الوطء فهو من عطف العام على الخاص (قول المتن او يطلقها) أى بخلاف شرط ان لا يطلقها ولا يخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المخل سم على حج والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل اه ع ش (قوله معين الخ) الاولى عين

(قوله فى المتن اولاً نفقة لها) ان قيل بم يفارق ذلك مسألة الارث الاتية على قول الحناتى قلت الارث الزم للنكاح بدليل ثبوت بمجرد العقد الصحيح بخلاف النفقة وقد يعارض بان النفقة تجب مع رقها وكفها دون الارث اه (قوله مقتضى لحلها) قضيته ان المراد بالتزوج عليها حل ذلك فيكون مراد المتن كشرط ان لا يحل الزوج عليها وفيه نظر (قوله مقتضى لحلها) لا يقال حلها قبل النكاح مطلقاً فكيف يكون مقتضى النكاح بمعنى ثبوته وتبعيته له في الثبوت لان الزوج مظنة الحجر على الزوج ولهذا كان تزوج الواحدة مانعاً في شريعة عيسى عليه الصلاة والسلام من تزوج ما زاد عليها فاما اثبت الشارع ما زاد على الواحدة بعد نكاحها كان الحل وعدم المنع مما زاد عليها من توابع نكاحها والاحكام الثابتة بعده وثبوت ذلك قبل النكاح لا ينافى ما ذكره الا ترى ان السواك يطلب فى الوضوء لاجله مع انه مطلوب قبل الوضوء وفى كل حال فطلبه فى كل حال لا ينافى انه مطلوب لخصوص الوضوء فكذا ثبت حل ما زاد على الواحدة قبل نكاحها لا ينافى ثبوته تبعاً لنكاحها الذى هو مظنة الحجر (قوله بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه) قد يمنع بان العلامة عدم تزوج الاربع الصادق بعدم الزوج راساً لا خصراً من تزوج الدون (قوله بمعنى ان الشارع الخ) قد يوضح بان نكاح الواحدة مثلاً ما كانت مظنة الحجر ومنع غيرها اثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفعاً لنههم عموم تلك المظنة لمنع غيرها فصارت نكاح غيرها من اثار نكاحها وتابعها له في الثبوت فليتامل فيه (قوله فى المتن او يطلقها) أى بخلاف شرط ان لا يطلقها ولا يخالفها فلا يؤثر كما هو ظاهر لكن يبقى الكلام فى انه من الموافق لمقتضى العقد او من المخالف الغير المخل والظاهر الثانى فيفسد الشرط ويجب مهر المثل

سواء أ كان لها (كشرط ان لا يتزوج عليها او) عليها كشرط ان (لا نفقة لها صحح النكاح) لانه اذا لم يفسد بفساد العوض فلان لا يفسد بفساد الشرط المذكور اولى (تنبيه) قد يستشكل كون الزوج عليها من مقتضى النكاح بان المتبادر انه لا يقتضى منعه ولا عدمه ويجاب بمنع ذلك وادعاء ان نكاح ما دون الاربعة مقتضى لحلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه (وفقد الشرط) لانه مخالف للشرع وصح خبر كل شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل (والمهر) اذ لم يرض شرط ذلك بالمسمى الا عند سلامة شرطه فيجب مهر المثل (وان اخل) الشرط بمقصود النكاح الاصلى (كم شرط ولى الزوجة على الزوج) (ان لا يطأها) مطلقاً أو فى نحو نهار وهى محتملة له او ان لا يستمتع بها (او) شرط الولى او الزوج ان (يطلقها) بعد من معين او لا (بطل النكاح الا لخلال المذكور

ولا تكرار في الأخيرة مع ما سرفى التحليل (٣٨٨) كما يعلم بتأمل ما خلافا لمن زعمه اما إذا كان الشرط لعدم الوطء هو الزوج فلا بطلان

(قوله ولا تكرار في الأخيرة) اى مسألة شرط الطلاق مع ما مر الخ اى لان ما ذكره هنا وقع على سبيل التمثيل لما يخل بمقتضى النكاح ومثله لا يعد تكرارا لانه ليس مقصودا بالذات اه ع ش وايضا ان ما هنا يفيد العموم لغير المحلل بخلاف ما مر وقال عميرة لان السابق شرط طلاق بعد الوطء وما هنا اعم من ذلك اه (قوله كفى الروضة) وهو المتمدن نهاية ومعنى (قوله مرافقة) اى الزوج لولى الزوج (قوله فى الاول) اى فيما إذا كان شرط عدم الوطء من ولى الزوج (قوله حتى يصح) اى النكاح (قوله حتى يعارض) اى شرطه التنزيل وكذا ضمير ويمنع الخ وقوله وشرطها اى شرط ولىها كما مر (قوله فاندفع) اى بقوله اى حتى الخ (قوله شرطه) اى الزوج عدم الوطء (قوله فلا يتخيل الخ) تفريع على نفي الاقتضاء وقوله حتى يحتاج الخ تفريع على النجيز (قوله ولا موافقتها) اى ولم تنزل موافقة ولىها للزوج كما مر وانما اضاف الموافقة لها نظر الموافقة للولى والا فلا يتصور منها موافقة الزوج فى صاب العقد الذى الكلام فيه كما مر عن الرشيدى (قوله فى الثانى) اى فيما إذا كان شرط عدم الوطء من الزوج (قوله حتى يبطل) اى النكاح (قوله تغليب الخ) علة لقوله ولم تنزل موافقة الخ ولا موافقتها الخ (قوله فانيط الحكم) اى البطلان فى الاول والصحة فى الثانى به اى بالمبتدى (قوله على شرطه) اى المبتدى (قوله دفعا الخ) علة لقوله فانيط الحكم الخ (قوله ان ايس الخ) لعل المراد بحسب ظاهر الحال والا فالقرناء يمكن زوال مانعها اه ع ش (قوله اولى زمن الخ) عطف على مطلقا (قوله اوشفاء المتحيرة) قال الاذرى ولو كانت متحيرة وحرمانا وطاها وشرطت تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفائها واحتمل خلافة اى القول بالصحة لان الظاهر ان العلة المزمنة اذا طال دامت انتهى وهذا اوجه نهاية ومعنى وفى سم عن شرح الارشاد للشارح ما يوافقه قال ع ش والرشيدى قوله وهذا اوجه محله حيث اطلق بخلاف ما لو شرط ان لا يطاوان زال المانع فقياس ما يأتى فى الشارح من البطلان فى شرح عدم ارث الكتانية وان زال المانع بطلانه هنا اه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمده النهاية والمعنى خلافا للشارح كما يأتى (قوله ان من هذا القسم) اى من الشرط المحل بمقصود النكاح الاصلى المبطل للنكاح (قوله ما لو شرط ان لا ترثه) محل ما تقرر فى شرط نفي الارث كما بحثه فى الخادم فى غير الكتانية والامة فلو تزوج كتانية وامة على ان لا يرثها فان اراد ما دام المانع قائما صح النكاح لانه تصريح بمقتضى العقد وان اراده مطلقا فباطل لمخالفته بمقتضى العقد وان اطلق فالوجه الصحة لان الاصل دوام المانع اه نهاية (قوله او ان لا يرثها الخ) او انهما لا يتوارثان اه معنى (قوله قال جمع الخ) ليس من مقول الشيخين (قوله وهذا) اى القول بصحة النكاح وبطلان الشرط (قوله وهو) اى مقصود العقد (قوله واقول انما سكتنا الخ) لا يخفى بعده عن صنيع الشيخين (قوله عليه) اى على ما نقله عن الحناتى (قوله وما يتعلق من فرق الخ) قد فرق بان شرط عدم النفقة اهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبى وامانحو الولدى الا عفاف فهو بمنزلة الوالداه سم (قوله بخلاف الوطء) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض الا ان يدعى ان مانع الارث

(قوله مع ما سرفى التحليل) الذى مر ثم انه اذا نكح او انه اذا وطى اطلق بطل (قوله اوشفاء المتحيرة) فى شرحه للارشاد وما تقرر يعلم ان ولى المتحيرة لو شرط انه لا يطاها فاراد مطلقا بطل العقد او الى ان يزول التحير فلا وهذا اوجه مما وقع للشارح ويظهر ان الاطلاق هنا كالمو اراد الى زوال التحير لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجه اه وعن الاذرى لو كانت متحيرة وحرمانا وطاها وشرطت تركه احتمال القول بفساد النكاح لتوقع شفائها واحتمل خلافة لان الظاهر ان العلة المزمنة اذا طال دامت اه قال مرفى فى شرحه وهذا اوجه (قوله نقل الشيخان الخ) اعتمده م (قوله وما يتعلق من فرق بين ذلك خيال لا اثر له) قد فرق بان شرط عدم النفقة اهون من شرطها على الاجنبى فانه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد وجوبها على الاجنبى وامانحو الولدى الا عفاف فهو بمنزلة الوالد على انها انما لم تدم الوالدان وجب على الوالد اذا وطاها عنه (قوله بخلاف الوطء فانه لازم) قد يقال كل لازم للذات لا لعارض الا ان يدعى ان مانع الارث اقوى

كفى الروضة وغيره لانه حقه فله تركه ولم تنزل موافقة فى الاول منزلة شرطه حتى يصح اى حتى يعارض شرطها ويمنع تأثيره فاندفع ما يقال شرطه لا يقتضى صحة ولا فسادا فلا يتخيل هذا التنزيل حتى يحتاج لدفعه ولا موافقتها فى الثانى منزلة شرطها حتى يبطل تغليبها لجانب المبتدى لقوة الابتداء فانيط الحكم به دون المساعد له على شرطه دفعا للعارض وأما اذا لم تحتمله فشرطت عدمه مطلقا ان ايس من احتمالها له كرقاء لا متحيرة لاحتمال الشفاء او الى زمن احتمال اوشفاء المتحيرة فلا يضر لانه تصريح بمقتضى الشرع (تنبيه) نقل الشيخان على الحناتى ان من هذا القسم ما لو شرط ان لا ترثه او ان لا يرثها او ان ينفق عليها غيره ثم قالوا فى قول يصح ويبطل الشرط قال جمع متأخرون وهذا هو الاصح لان الشرط المذكور لا يخل بمقصود العقد اى وهو الاستمتاع واقول انما سكتنا عليه لان ضعفه معلوم من قولها كالاصحاب بالصحة فى شرط ان لا نفقة لها اذ كيف يتعقل فرق بين شرط عدم النفقة من اصلها وشرط كونها على الغير وما يتعلق من فرق بين ذلك خيال لا اثر له فان قلت اعظم غاية للنكاح

الارث فنفية مساو لنفي نحو الوطء قلت ممنوع اذا يلزم من النكاح الارث اذ قد يمنعه نحو ورق او كفر بخلاف الوطء فانه لازم اقوى

لذات النكاح وان منع منه نحو تحير على أنه لو نظر لذلك كان نفي النفقة كذلك ويفرق بين نحو النفقة والوطء بأن المقصود من شرع النكاح التناسل المتوقف على الوطء دون نحو النفقة فكان قصده أصلياً وقصده غير تابعاً (ولو نكح نسوة بمهر) واحد كان زوجهن جدهن أو عمهن أو معقتهن أو وكيل أوليائهن (فلا يظهر فساد المهر) للجهل بما يخص كلامهن حالاً مع اختلاف المستحق ومن ثم لو زوج أمته بقن صح بالمسمى (ولكل مهر مثل ولو نكح) ولي أب أو جد (لطفل) أو مجنون أو سفيه (بقوق (٣٨٩) مهر مثل) بما لا يتغابن بمثله من مال الولي

ومهر مثلها يليق به على ما مر في مبحث نكاح السفيه وغيره (أو انكح بنتاً) له بموحدة فنون ففوقية كما بخطه (لا) بمعنى غير لعدم وجود شرط العطف بها كما مر في قوله لا ظهور ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف (رشيدة) كمجنونة وبكر صغيرة أو سفيه بدون مهر المثل (أو) انكح بنتاً له (رشيدة) بكراً بلا اذن) منها له في النقص عن مهر المثل (بدونه) أي مهر المثل بما لا يتغابن به (فسد المسمى) لانتفاء الحظ المشترط في تصرف الولي بالزيادة في الأولى والنقص فيما بعدها أما من مال الولي فيصح كما رجحه المتأخرون لأن في إفساده إضراراً بالأبن بالزامة بكمال المهر في ماله وظهور هذه المصلحة لم ينظروا لتضمنه دخوله في ملك المولى قيل هذا التركيب غير مستقيم لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة

أقوى اه سم (قوله لذلك) أي لكون الارث أعظم غاية للنكاح (قوله كان نفي النفقة) أي من أصلها وقوله كذلك أي كتنفي نحو الوطء وليس كذلك نفي نحو النفقة أي كالتوارث (قوله واحد) إلى قوله وقول السعد في النهاية لا قوله واخذ ذلك إلى ويلزمه وكذلك في المعنى لا قوله بما لا يتغابن بمثله (قوله اب) بدل من ولي (قوله من مال الولي) سيد كر محترزه (قوله ومهر مثلها يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به كشريفة يستغرق مهر مثلها ما له فيبطل النكاح كما هو ظاهر سم ومعنى (قوله بموحدة الخ) كأنه احترزه عن ثيبا بقاء فباء مشددة فباء (قوله بمعنى غير) أي اسم بمعنى الخ (قوله لعدم وجود شرط العطف) وهو أن لا يصدق أحد معطوف فيها على الآخرة اه عش (قول المتن ورشيدة) أي بكر انهاء ومعنى (قوله المشترط في تصرف الخ) نعت الحظ وقوله بالزيادة متعلق بالانتفاء (قوله أما من مال الولي الخ) أي جميع المهر وأما لو كان الذي من ماله هو القدر الزائدة فقط فلا يأتي فيه التعليل حاجي بل مقتضى التعليل أنه لو انفرد الولي بما زاد من ماله أنه يبطل الانتفاء ذلك فليحذر شوي والأقرب الصحة ع ش اه بجري (قوله فيصح) عبارة المعنى فانه يصح بالمسمى عينا كان أو ديناً لأن المجموع صدقاً لم يكن ملكاً للأبن حتى يفوت عليه والتبرع به إنما حصل في ضمن تبرع الأب فلو الغنى فأت على الابن ولزمه مهر في ماله اه (قوله قبل هذا التركيب الخ) عبارة النهاية وما اعترض به التركيب من كونه غير مستقيم لأن لا إذا دخلت الخ مردود لأن شرط لا الواجب تكرارها أن لا تكون بمعنى غير كما اقتضاه جعلهم التي يجب تكرارها غير التي بمعنى غير حيث قالوا شرطها أي التي يجب تكرارها أن يليها جملة اسمية صدرها معرفة الخ فافهم هذا أن لا التي احتج بها المعترض في الآية ليست مما يجب تكريره لأنها بمعنى غير فيها وفي كلام المصنف بما ذكره اعتراضاً وتعليلاً غير صحيح اه (قوله واخذ) أي المعترض بعدم استقامة التركيب ذلك أي قوله لا لأن لا إذا الخ (قوله كريد لا شاعر) مثال الخبر وقوله وجاز زيد الخ مثال الحال وقوله لا فارض الخ أمثلة الصفة (قوله اه) أي قول المعنى (قوله ويلزمه) أي المعترض اجراء ذلك أي الاعتراض المذكور وقوله مع أنه أي المعترض وغيره أي من الشراح وغيرهم (قوله وجعلوا) (الافيه بمعنى غير) أي مع أنه لا تكرير فيه مراده أن الاصح لا بمعنى غير عدم وجوب التكرير كما سيصرح به ولذا جعل هذا المثال أصلاً مقيساً عليه لما في المتن ودفع عنه الأسئلة الآتية أحدها إيراد قول السعد يحتمل أنها حرف والثاني إيراد لافي الآية آية فأنها مكررة والثالث منافاة ذلك لما مر عن المعنى بقوله في الأول احتمال بعيد وفي الثاني محمول الخ وفي الثالث محمل الخ اه كردى وقوله والثاني إيراد لافي الآية الخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح من سقوط الالف قبل لافي قوله وجعلهم إلا في الآية الخ كما يأتي (قوله في لاهذه) أي التي بمعنى غير (قوله عليهم) أي الذين جعلوا لاهذه بمعنى غير صفة الخ (قوله لانه احتمال الخ) يرده ما يأتي عن معرب لكافية (قوله وجعلهم لا الخ) أي المفسرين ولا يظهر لذكروها فائدة اللهم إلا أن يقال مع ما فيه أنه دفع بذلك احتمال كون لاهذه حرفاً بمعنى غير قياساً على لافي قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله الخ (قوله في الآية الآتية) أراد بها الأول وقوله تفسير معنى لا اعراب يعني لا يلزم من كونها بذلك المعنى وجوب تكريره لأنها تنجيء بذلك المعنى وإن لم تكن مكررة اه كردى وهذا كله مبني على ما مر من سقوط الالف قبل لافي بعض نسخ الشارح ولا ياتي على ما في بعض نسخ المعول عليها المقابلة على أصل الشارح من ثبوت الالف المذكورة

(قوله يليق به) أي بخلاف ما لا يليق به فيبطل النكاح كما هو ظاهر

لسابق وجب تكرارها نحو لا فارض ولا بكر لا شرقية ولا غريبة اه وأخذ ذلك من قول المعنى وكذا يجب تكرير لا إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال كريد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحك ولا باكي لا فارض ولا بكر لا بارد ولا كريم لا مقطوعة ولا ممنوعة لا شرقية ولا غريبة اه ملخصاً يلزمه اجراء ذلك في ظاهر لا ظهور مع أنه وغيره اقروه وجعلوا لافيه بمعنى غير صفة لما قبلها ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف وقول السعد في لاهذه يحتمل أنها حرف إلى آخره لا يرد عليهم لانه احتمال بعيد جداً وجعلهم لافي الآية الآتية

بمعنى غير معمول على انه تفسير معنى الاعراب ولا ينافي ذلك ما ذكره عن المعنى لان عمله كما هو واضح ودلت عليه مناهم فيما اذا اريد الاخبار او الوصف او الحال بنى متقابلين فيجب (٣٩٠) تكرير لا حينئذ لان عدمه يوم ان القصد نفي المجموع لاكل منها على حدته كما صرح

وعليه يتعين ارادة لو كان فيها آلهة الخ (قوله) معمول على انه تفسير معنى الاعراب اي عند الجمهور كما ياتي (قوله) ولا ينافي ذلك اي اقرارهم قول المصنف طاهر لا ظهور وجهه لم ينافيه بمعنى غير صفة لما قبلها (قوله) ما ذكر الخ اي من وجوب التكرير (قوله) مناهم جمع مثال (قوله) بنى متقابلين اي على كل حال (قوله) لان عدمه اي عدم التكرير (قوله) كما صرح اي بان لا بمعنى غير صفة لما قبلها الخ السعد في لادلول اي في تفسيره انها اسم بمعنى غير اي فقال السعد ان لاف لادلول اسم بمعنى غير ويحتمل ان هذا اي قوله انها اسم الخ بدل من ضمير باقة قوله الاتي ثم قال الخ طواف على قال المقدّر على الاحتمال الاول وعلى قوله صرح به السعد على الثاني (قوله) ويحتمل الخ عطف على قوله انها اسم الخ (قوله) ان تكون حرفا اي بمعنى غير (قوله) كما تجعل الخ راجع لقوله ويحتمل الخ (قوله) مع انه لا قائل باسميتها) فيه نظر عبارة معرب الكافية لزني زاده والا بمعنى غير مبنى على السكون لا محل له لكونه حرفا عند الجمهور وكلا اذا كان بمعنى غير لان مناط الاسمية والفعلية والحرفية المعنى الموضوع له لا المعنى المجازي كما في حاشية انوار التنزيل للعولي مصام الدين خلافا لبعضهم فانه يقول انه اسم اجري اعرابه فيها بعده كقيل في لاف نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه اسم بمعنى غير وجعل اعرابه فيما بعده بطريق العارية على ما صرح به الخاوي واختاره في الامتياز واما ما ذكره التفتازي في حاشية الكشف عند الكلام على قوله تعالى لا فارض ولا بكر من انه لا قائل باسمية الا اذا كان بمعنى غير فقد صرحوا بجلاله كفي حاشية انوار التنزيل للعولي اشهاب وفي شرح معنى اللبيب للدمام بنى لوزب ذاهب الى القول باسمية الا اذا كان بمعنى غير لم يبعدها في القول بحرفية الا فجموع الا الله صفة آلهة كما في التمهيل وعلى القول باسمية الالهة فالاسم بمعنى غير مبنى على السكون من فروع علا صفة آلهة اه (قوله) ثم قال اي السعد (قوله) لا الثانية مزيدة الخ اذ يكفي وتسقى الحرف اه تمجيد (قوله) والتاكيد لا ينافي الزيادة اذ معنى كون الحروف زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يتخلل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فائدة في كلام العرب اما معنوية كتاكيد المعنى كما في الاستغراقية والباء في خبر ليس واما لفظية كتزيين اللفظ وكون اللفظ متهينا لاستقامة وزن الشعر ولحسن السجع وغير ذلك حامى ورضى (قوله) الثانية حرف الخ مقول قال (قوله) على انه اي للثانية والتذكير باعتبار اللفظ (قوله) يفيد التصريح الخ اي فليست مزيدة مجرد التاكيد لا تفيد معنى ما بل مزيدة مفيدة للتصريح الخ (قوله) للنفي اي لعموم (قوله) بقوله ما ملخصه الاخصر بما ملخصه (قوله) زعمه اي الزمخشري (قوله) فيجب تكرير الخ اي وجوبه ينافي الزيادة (قوله) تكرير نافية الخ اي تكرير لا التي تنفي لفظ ذلول لاجل الشيء الذي دخلت عليه وهو تسقى اه كرى (قوله) وتقديره كذا بالذال فيها اطلعنا من النسخ ولعله من تحريف الناسخ واصله بالراء ثم هو بالنصب عطف على قوله لادلول والضمير للزمخشري اي ولان تقدير الزمخشري المار من ان لا الثانية في قوله تعالى لادلول تثير الارض ولا تسقى الحرف مزيدة للتاكيد (قوله) ان التقدير اي تقدير الآية (قوله) وهو اي ذلك التقدير ممتنع لعله لعدم التقابل بين المنفيين وقضية كلام البيضاوي جوازه عبارة ته والفعلا صفتا ذلول فكانه قيل لادلول مثيرة وساقية اه قال عبد الحكيم قوله صفتا ذلول الخ اشارة الى ان تثير منفى لكونه صفة للمنفى فيصح في العطف لا المزيدة لتاكيد النفي اه وقال التمجيد قوله كانه قيل لادلول مثيرة وساقية والافوق ان يقول ولا ساقية اه (قوله) كجاءني رجل الخ اي كما متاعه ولعله لعدم وجود شرط العطف بلا من ان لا يصدق احد معطوفيهما على الآخر (قوله) الزمخشري مفعول الزم المسند الى ضمير اي حيان (قوله) لا يلزمه من اللزوم (قوله) لاجل الخ متعلق بالزيادة وقوله لثلاث الخ متعلق بتاكيد الخ وقوله لا تثنائي الخ خبر اذ الزيادة الخ (قوله) ولانه اي التقدير المذكور (قوله) غيرهما في نحو الخ اي هما هنا واجبان بخلافهما في نحو الخ (قوله) في نحو ما جاء الخ اي فيما اذا سبق لا كلام منفى تام (قوله) البتة اي من كل وجه بحيث

به السعد في لادلول انها اسم بمعنى غير لكن لكونها بصورة الحرف ظهر اعرابها فيها بعدها ويحتمل ان تكون حرفا كما تجعل الا بمعنى غير كما في مثل لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا مع انه لا قائل باسميتها اي الاسم قال في قول الكشف لا الثانية مزيدة لتاكيد الاولى الثانية حرف زيدت لتاكيد النفي والتاكيد لا ينافي الزيادة على انه يفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها ربما يحمل اللفظ على نفي الاجتماع ولهذا تسمى لا المذكرة للنفي اه ولم ينظر السعد الى اعتراض اي حيان الزمخشري بقوله ما ملخصه زعمه التاكيد مع الزيادة ليس بشيء لان لا ذلول صفة منفية بلا فيجب تكريرنا فيه لما دخلت عليه وتقديره يؤول الى ان التقدير لادلول مثيرة ولا ساقية وهو ممتنع كجاءني رجل لا كريم اه لان الحق ان ما لزم به الزمخشري لا يلزمه اذ الزيادة لاجل تاكيد النفي لثلاث يتوهم ما مر لا تثنائي وجوب التكرير ولا توجب ان تقدير الآية ما ذكره ولا انه مثلاً جاء رجل لا كريم فتامله لظاهر لك ايضا ان الزيادة والتاكيد هنا

غيرهما في نحو ما منعك ان لا تسجد ومن ثم قال ابن جني ان لاهنا مؤكدة قائمة مقام اعادة الجملة مرة اخرى وفي المعنى في يجوز نحو ما جاءني زيد ولا عمر ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة اذ مع حذفها يحتمل نفي مجيء كل منهما على كل حال ونفي اجتماعهما في وقت

الحجى فاذا جى بها صار له فى المعنى الاول بخلاف وما يستوى الاحياء ولا الاوقات فانهم مجردا تاركين له وهو موافق لما مر عن السعد ومؤيد لما رددت به ما مر عن أبي حيان واعلم أن لا فى كل ما ذكر به معنى غير فوافقه لبعضهم ان لا (٣٩١) التى بمعنى غير قسمة لما يجب تكريرها

غير مراد وقد صرحوا بان لا العاطفة والجوابية لم يقعا فى القرآن ويجب تكرير لا ايضا إذا وليها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها او فعل ماض ولو تقدير (والاظهر صحة النكاح بمهر المثل) لان فساد الصداق لا يفسده كما مر وفارق عدم صحته من غير كفاء بان إيجاب مهر المثل هنا تدارك لما فات من المسمى وذلك لا يمكن تداركه (ولو توافقوا) أى الزوج والولى والزوجة الرشيدة فالجبع باعتبارها او باعتبار من ينضم للفريقين غالبا (على مهر سرا وعلنوا بزيادة فالمذهب وجوب ما عقده) اولان تكرر عقد قل أو كثر اتحدت شهود السر والعلن ام لا لان المهر انما يجب بالعقد فلم ينظر لغيره ويؤخذ من ان العقود اذا تكررت اعتبر الاول مع ما ياتى اوائل الطلاق ان قول الزوج لولى زوجته زوجنى كناية بخلاف زوجها فانه صريح أن مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان مثالا لا يكون اعترافا بانقضاء العصمة الاول بل ولا كناية فيه وهو ظاهر ولا ينافيه ما ياتى قيل الولية لو قال كان الثانى

يجوز حذفه (قوله وهو) أى ما فى المعنى (قوله لما مر الخ) أى من قوله على انه يفيد التصريح الخ (قوله لما رددت به الخ) أى من قوله إذا الزيادة لاجل الخ (قوله لبعضهم وافقه النهاية كما مر) (قوله فى كل ما ذكر) أى من الامثلة او المواضع الثلاثة المارة عن المعنى (قوله قسمة لما يجب الخ) أى فليست فيه بمعنى غير (قوله غير مراد) أى غير موافق لما تقرر فى محله عبارة الشيخ الرضى يجب فى الاختيار تكرير لا المبهمة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا فى موضعين أحدهما ان تكون داخلة على الفعل تقدير او ذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أى لا لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا وعلى اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك أو على نوك نحو لا نوك ان تفعل كذا أى لا ينبغي لك ان تفعله وإن لم تتكرر لافى هذه المواضع لانها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط أحدها ان تدخل على لفظ شئ نحو هو ابن لاشئ ونحو كنت بلا شئ ونحو انك ولا شئ وسواه ونحو انت لاشئ وثانيهما ان ينجر ما بعد لا بياء الجر قبلها نحو كنت بلا مال وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وإن كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لم تكررها ايضا نحو قوله تعالى إلى ظل ذى ثلاث شعب لا ظليل ولا يغنى من اللهب وقولك زيد لا راكب ولا ماش وجاء فى زيد لا راكبا ولا ماشيا هو وقوله وإن كان لا بمعنى مجرد الخ صريح فى خلاف ما ادعاه ذلك البعض (قوله وقد صرحوا الخ) تأييد لما قبله (قوله لم يقعا) الاولى التانيث (قوله ايضا أى كافى) أى كفى المواضع المتقدمة عن المعنى بشرط نفي المقابيل (قوله صدرها معرفة) نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو وقوله او نكرة كذا رجل فى الدار ولا امرأة (قوله ولم تعمل) أى لا فيها أى النكرة (قوله او فعل الخ) عطف على جملة الخ (قوله ولو تقدير الخ) بخلافه ما مر عن الرضى فى نحو لا مرحبا (قوله لان فساد الصداق) إلى قوله وبحث الزر كشى فى النهاية إلا قوله ويؤخذ إلى المتن (قوله تدارك) بصيغة المصدر خبر ان (قوله وذلك) أى من غير كفاء اه ع ش (قوله فالجبع باعتبارها) أى الزوجة الرشيدة وان كان موافقة الاولى حينئذ لا مدخل لها اه نهاية (قوله او باعتبار من ينضم الخ) أى من نحو الشهود (قوله للفريقين) أى الزوجين أو الوليين أو المختلفين وفى ترجمة القاه وس يقال جاء فريق من الناس وهو أكثر من الفرقة وقال الشارح فريق اسم جنس يطلق على الواحد والكثير اه (قول المتن على مهر سرا) أى عقده واعليه او لا اخذ انما بعده (قوله اول الخ) عبارة شرح المنهج اعتبارا بالعقد فلو عقد سرا بالف ثم أعيد جهرا بالفين تجمل لازم الف او اتفقوا على الف سرا ثم عقدوا جهرا بالفين لزم الفان اه (قوله كناية) وقوله صريح أى فى انقضاء العصمة الاولى (قوله ان مجرد الخ) نائب فاعل ويؤخذ الخ (قوله لا يكون اعترافا الخ) العقد الثانى فى الصورى قد بيد الزوج فيه بقوله زوجنى اه سم (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجنى اه سم اقول ولان فيه قصد التجديد (قوله ولا ينافيه) أى الماخوذ المذكور (قوله لو قال) أى الزوج (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) وقد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره وما هنا فاعلم الحال فيه اه سم (قوله لتجمل او احتياط) بان عقد سرا بالف ثم أعيد العقد علانية بالفين تجمل أو أعيد احتياطا اه كرى (قول المتن ولو قالت) أى الرشيدة لوليها أى غير المجرى لانه الذى يحتاج الى اذنها معنى ونهاية (قول المتن زوجنى بالف الخ) وفى فتاوى الفقهاء لو قالت لوليها زوجنى من فلان ان ردد على ثابى مثلا كان له تزويجها منه ان رد ثابى عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجنى من فلان ان كان يتزوجنى (قوله بخلاف زوجها فانه صريح ان مجرد موافقة الزوج على صورة عقد ثان الخ) العقد الثانى صورى قد بيد الزوج فيه بقوله زوجنى (قوله بل ولا كناية) كان ذلك لانه ليس فيه زوجنى وعليه ففيه انه يكون فيه زوجنى فليتامل (قوله لان ذلك فى عقدين الخ) قد يقال ما ياتى فيما جهل كون الثانى تجديدا او غيره

تجديد لفظ لا عقد لم يقبل لان ذلك فى عقدين ليس فى ثانيهما طلب تجديد وافق عليه الزوج فكان الاصل اقتضاء كل المهر وحكمنا بوقوع طلاقه لاستلزام الثانى لها ظاهر او ما هنا فى مجرد تجديد طلب من الزوج لتحمل او احتياط فتامله (ولو قالت لوليها زوجنى بالف

فتقص عنه بطل النكاح) كالمال قال له زوجي من زيد فزوج من عمرو (فلو اطالقت) له الاذن باذلم تعرض فيه مهر (فتقص عن مهر مثل بطل) لان الاذن المطابق يحول على مهر المثل فكانها قيدت به وفي قول يصح بمهر المثل وكذا الزوجها بلامهر (قالت الاظهر صحة النكاح في الصورتين) صورة التقييد وصورة الاطلاق (بمهر المثل والله اعلم) كما في سائر الاسباب المفسدة للصدق ولان البضع له مرد شرعي يرد اليه وبه فارق تزويجه من عمرو فيما ذكره وبحت (٣٩٢) الزركشي كالبلقني أنها لو كانت سفينة فسمى دون ما ذونها لكانت زائدة على مهر مثلها انعقد

بالمسمى لتلايضع الزائد عليها وطرده في الرشيدة وهو متجه في السفينة لاما نظر اليه بل لانه لا مدخل لاذنها في الاموال فكانها لم تاذن في شيء فكما انعقد هنا بالمسمى الزائد فكذلك في مسئلتنا لافي الرشيدة لان اذنها معتبر في المال ايضا فاقتضت مخالفته ولو بما فيه مصلحة لها فساد المسمى ووجوب مهر المثل وخرج بنقص عنه مال الزاد عليه فينقذ بالزائد كما في نظيره من وكيل البيع الماذون له فيه بقدر فزاد عليه فالافتاء بانه يجب مهر المثل وبانه يجب ماسمته ويلغو الزائد لانه ناقص تقصد الحجابة كلاهما فيه نظر نعم ينبغي ان ياتي هنا ما قالوه في وكيل عين له قدر مع تعيين المشتري او النهي عن الزيادة فتمتنع الزيادة عليه فيها فكذا هنا اذا عينت الزوج والقدر او نهت عن الزيادة تمتنع الزيادة وحينئذ فيحتمل وجوب مهر المثل لفساد بعض المسمى ويحتمل وجوب ماسمته فقط لا لغناء تسمية الزائد من اصله والاول اقرب وهذا

على الف درهم فان تزوجها عليها صح وإلا فلا ووجه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر نهاية اه سم (قول المتن فتقص عن مهر مثل بطل) افهم البطلان بطريق الاولى فيما اذا زوجها بلامهر او مطلقا بان سكت عن المهر سواء زوجها بنفسه ام بوكيله اه مغني (قوله كالمال قال الخ) الكاف للقياس (قوله فيما ذكر) اي في قوله كالمال قال الخ اه ع ش (قوله وبحت الزركشي كالبلقني الخ) ما بحثاه مردود بل الواجب مهر المثل نهاية ومغني واقرهما سم (قوله فسمى) اي الولي (قوله لكانت) اي المسمى (قوله وهو متجه الخ) خلافا للنهاية والمعنى كما مر آتفا (قوله فكما انعقد هنا) اي فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اي اذا اذنت اه سم (قوله ينقص عنه) اي في صورتى التقييد والاطلاق (قوله بانه يجب مهر المثل) اي لفساد بعض المسمى (قوله او النهي الخ) - طلف على تعيين الخ (قوله فيهما) اي صورتى تعيين المشتري والنهي عن الزيادة (قوله الزوج والقدر) الاولى قاب المعطف (قوله حينئذ) اي حين اذ زاد في الصورتين (قوله فيحتمل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر بنفس النكاح فليتأمل اه سم (قوله اذا الغاء الزائد الخ) قد يفرق بين الالغاءين بانه هنا ينفع المولى وفي مسئلتنا بضره اه سم (قوله هنا) اي فيما لو نكح اوليه الخ (قوله وبهذا يرد الخ) اي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك اه سم (قوله البطلان) اي بطلان النكاح (قوله وكما ان الخ) تصوير للاشكال (قوله بشرط كونه) اي النكاح (قوله بل هي) اي في مسئلة الاجبار (قوله

وما هنا فيما علم الحال فيه (قوله في المتن بطل النكاح) وكذا قوله الآتى بطل البطلان فيهما ووافق لما ياتي في الخلع في نظيره من مخالفة وكيل الزوج على ما مشى عليه المتن ثم وعبارته هناك فلما قال لو كيله خالعا بما تم له ينقص عنها وان اطلق لم ينقص عن مهر مثل فان نقص عنها لم تطلق وفي قول يقع بمهر المثل اه وقوله وفي قول يقع بمهر المثل قال الشارح هنا لا وهو المعتمد في حالة الاطلاق كما صححه في الروضة اه وقد يشكل البطلان في الصورة الاولى على الصحة هنا بمهر المثل على تصحيح المصنف الا في وقد يفرق بان ثبوت المال بالنكاح اقوى والزم من ثبوته بالطلاق بدليل انه لو لم يذكر في عقد النكاح وجوب مهر المثل ولو لم يذكر في التطليق لم يجب شيء فجاز ان لا يتاثر النكاح بالمخالفة بخلاف الطلاق وإن كان البضع مردا شرعيا على انه قد يفرق بين تزويج الولي ومخالفة الوكيل لان تصرف الولي بالنكاح اقوى من تصرف الوكيل بالخلع بدليل ان الولي قد يزوج بلا اذن ولا يتصور ان يخالع احد عن احد بلا اذن لكن قد يقتضى هذا الفرق ان المزوج هنا لو كان وكلا لم يصح النكاح في الصورة الاولى فليراجع (قوله وبحت الزركشي كالبلقني الخ) ما بحثاه مردود بل الواجب مهر المثل شرح مروفي فتاوى الفقهاء لو قالت لوليه زوجي من فلان لكانت زائدة على ثباتي كان له تزويجها منه إن رد ثيابها عليها والا فلا وكذا لو قالت زوجي من فلان ان كان يتزوجني على الف درهم فان تزوجها عليها صح والا فلا ووجه ان اذنها مشروط بذلك فليس مفرعا على ما في المحرر شرح مر (قوله فكما انعقد هنا) اي فيما اذا لم تاذن وقوله في مسئلتنا اي اذا اذنت (قوله فيحتمل وجوب مهر المثل الخ) لم يذكر احتمال فساد النكاح الذى هو نظيره ما في البيع فانه يبطل في الصورة المذكورة كانه للفرق بان البيع يتاثر بالمخالفة مالا يتاثر بنفس النكاح فليتأمل (قوله اذا الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد في مسئلتنا) يفرق بين الالغاءين بنفع المولى وفي مسئلتنا بضره (قوله وبهذا يرد الخ) اي لا مكان حمل الافتاء الاول على ذلك

الالغاء هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر فيما لو نكح لموليه بغير مهر المثل اذا الغاء الزائد على مهر المثل هنا كالغاء الزائد بان في مسئلتنا وبهذا يرد على من اقال في الافتاء الاول انه ليس بشيء كالثاني ثم رايت بعضهم بحث ما ذكرته فيما اذا عين الزوج والقدر (تنبيه) قد يشكل على تصحيح المحرر البطلان هنا عند الاطلاق قوله او انكح بنتا الى اخره فتأمل وكما ان اذنها المطلق هنا لا ينصرف الى المهر المثل فكذلك اذن الشارع له في اجبارها انما هو بشرط كونه بمهر المثل بل هذه أولى بالبطلان لان مخالفة اذن الشارع الحش ولك ان تفرق

بان ولاية المجر أقوى من ولاية غيره فأثرت المخافة في هذه دون تلك (نصل) في التفويض وهو لغة رد الاموال لغيره وشرعا ما تفويضه بضع وهو اخلاء النكاح عن المهر وما تفويضه مركز وجني بما شئت أو شاء فلا زوالا ما لنا الاول وتسمى فوضة بالكسر وهو واضح وبالفتح وهو أنصح لان الولي فوض امرها الى الزوج أى جعله دخلا في إيجابه بفرضه الاق (٣٩٣) وكان قياسه الى الحاكم لكن لما كان

كاتبه لم يحتج لذكره إذا (قالت) حرة (رشيدة) بكر أو ثيب أو سفية مهيمة كما علم من كلامه في الحجر ولا يدخل في الرشيدة الصبية خلافا لمن زعمه وقوله في الصيام أو صيانا رشدا مجاز عن اختبار صدقهم كما علم مما قدمته فيه لوليها (زوجني بلامهر) أو على أن لامهر لي (فزوجوني المهر أو سكت) عنه أو زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد أو بمهره أو جل أو قال زوجتكها وعليك لها مائة ويوجه بأن ذكر المهر ليس شرطا لصحة النكاح فلم يكن في قوله وعليك الزام بل طلب وعدمه لا يلزم وبه فارق نظيره في البيع فان المائة تكون ثمنا لتوقف الانقضاء عليه فكان الزام محضا (فهو تفويض صحيح) كما علم من حده وسيقى حكمه وخرج بقوله بلامهر قولها زوجني فقط فليس تفويضا على المعتمد لان اذنها محمول على مقتضى الشرع والعرف من المصلحة لاستحيائها من ذكر المهر غالبا وبه فارق ما ياتي في السيد وبني إلى اخره مالمو

بان ولاية المجر (أى بان تكون مجبورة أو بكرا (قوله في هذه) أى مسألة الاطلاق دون تلك أى مسألة الاجبار

(نصل) في التفويض (قوله في التفويض) الى قول المتن وإذا جرى في النهاية لا قوله ولا يدخل الى لوليها وقوله أو قل الى المتن وقوله وفاسد الى المتن وكذا في المغنى لا قوله أى جعل الى المتن وقوله وفيه نظر الى المتن (قوله في التفويض) أى وما يتبع ذلك من تقرير المهر بالموت ومن حبسها نفسها أم عرش (قوله اخلاء النكاح الخ) أى على الوجه الخاص الاق في المتن ولعل اللام في المهر للبعد الشرعى أى مهر المثل الحال من نقد البلد يدخل ماسياق بقوله أو زوج بدون مهر المثل الخ أو ان اخلاءه عن المهر هو صورته الاصلية فتأمل أم رشيدة (قوله) وأما تفويض مهر الخ (وحيث يجوز النكاح بمهر المثل وما دونه ولا يجوز اخلاؤه عن المهر فان اخلاءه هو بغير مهر المثل أم عرش (قوله) وهو واضح) أى لتفويضها امرها الى الزوج أو الولي أم مغنى (قوله) وهو أنصح لعل الانصحية باعتبار كثرة استماله في كلام الفقهاء ولا فتل ذلك لا يظهر فيه معنى الانصح فان اللغتين لم تتوارد الى معنى واحد أم عرش (قوله) وكان قياسه (أى وجه التسمية (قوله) والى الحاكم) الاولى أو بدل الواو (قوله كنيته) أى الزوج أم عرش (قوله حرة رشيدة) سياتى محترزه وقوله بكر أو ثيب تعميم (قوله أو سفية) عطف على رشيدة أم سم (قوله أو سفية) اشار الى ان هذه ملحقة بالرشيدة وليست منها والافالرشيدة كما تقدم من بلغت صالحة لدينها والمالها وقوله مهلة أى بان بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يجرها أم عرش (قوله لوليها) متعلق بقالت رشيدة (قوله) أو زوج بدون مهر المثل الخ ولو نكحها على أن لا مهر لها ولا نفقة أو على أن لا مهر لها وتطلى زوجها أو قد أذنت بذلك ففوضة فلا يلزم شيء بالعقد أم مغنى ونهاية قال الرشيدة قوله ولو نكحها بعنى الرشيدة ومنه وفي معناها أم عبارة عن أى الحرة أو المكاتبه ومثلها سيد الامة لكن لا يتوقف على اذن من الامة أم (قوله) أو وجل أى ان لم تكن من قوم اعتادوا التاجيل ولا فيته قد بما سى اخذ ما ياتي أم عرش وقوله التاجيل قياسه انه لو اعتادوا النكاح بغير نقد البلد كالثياب انعقد بالمسمى وقوله بما ياتي أى في النصل الاق (قوله) ويوجه بان الخ لا يخفى ضمه هذا التوجيه فانها أى صبية وعليك الخ في حد ذاتها ما ان تكون ملزمة أو لا وعلى كل لا يختلف الحكم لا مخرج أم سيد عمر (قوله في قوله وعليك) أى الى اخره (قوله فكان) أى قول البائع وعليك الخ (قوله من حده) أى باخلاء النكاح من المهر (قوله وسياتى الخ) أى في قول المصنف وإذا جرى تفويض الخ أم عرش (قوله وبه) أى بقوله لا استحياها الخ (قوله وينفى الخ) عطف على بقوله (قوله) وإن جرى وطء من تمة قولها أم عرش (قوله نقل عنه ما يصرح الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى

(قوله) بان ولاية المجر أقوى من ولاية غيره (انظر من أين ثبت أن ما هنا يختص بغير المجر وقد يقال الولاية على المجبور والبكر أقوى من الولاية على غيرهما فليتأمل

(فصل في التفويض) (قوله في التفويض) لان الولي فوض امرها الى الزوج كذا في شرح الروض لان هذا المعنى كما يصحح الفاعلية يصحح المفعولية كما إذا قلت ضربت هند نفسها فان ذلك يصحح كلاما من الفاعلية والمفعولية فليتأمل (قوله أو سفية) عطف على رشيدة (قوله أو قال) انظر لوقال هذا حيث لا تفويض كان أذنت له في تزويجها بمهر أو سكتت عن ذكر المهر وقد يدل التوجيه المذكور على عدم وجوب المائة بل يجب مهر مثل كما لو سكتت عن التسمية رأسا فليراجع

(٥٠ - شروانى وابن قاسم - سابع) أنكحها بمهر المثل حالما من نقد البلد فانه يصح بالمسمى ولو قالت زوجني بلا مهر حالا ولا مالا وان وقع وطء فهو تفويض صحيح كما انتصر له الزركشى وفاسد على ما رجحه الاذرعى على أن شارحا نقل عنه ما يصرح بانه رجح الاول فلعل كلامه يختلف (وكذا لو قال سيدأمة زوجتكها بلامهر) اذ هو المستحق كالرشيدة

وكذا لو سكت على المنصوص المعتمد وظاهر أنه لو أذن لآخر في تزويج أمته وسكت عن المهر فزوجها الوكيل وسكت عنه لم يكن تفويضاً لأن الوكيل يلزمه الحظ لموكله فيسقط به المثل نظير ما مر في ولى اذنت له وسكت والمكاتبة كتاباً صحيحة مع سيدها كحرة كما بحثه الأذرع وفيه نظر لما يأتي أن التفويض تبرع وهي لا تستقل به إلا بأذن السيد إلا أن يجب أن تعاطيه لذلك متضمن للأذن لها فيه وخرج بقوله زوجها بلام لا مهر وما الحق به مال وزوجه بدونه أو بمؤجل (٣٩٤) أو من غير نقد البلد فيعقد بدونه ولا تفويض (ولا يصح تفويض غير رشيدة) كغير مكلفة

وسفينة محجور عليها لأنها ليست من أهل التبرع أما اذنها في النكاح المشتمل على التفويض فصحيح (وإذا جرى تفويض صحيح فلا ظهر أنه لا يجب شيء بنفس العقد) ولا تشطر بطلاق قبل وطء وقد دل القرآن على أنها لا تستحق إلا المتعة نعم أن سمي مهر المثل حالاً من نقد البلد انعقده ولا يرد هذا على المتن فإنه فرض كلامه ولا فيما اذنتي المهر أو سكت ومثله كما مر ما إذا ذكر دون مهر المثل أو غير نقد البلد أو مؤجلاً واعترض قوله شيء بأنه واجب شيئاً هو أحد أمرين المهر أو ما يتراضيان به وذلك يتعين بتراضيهما أو بالوطء أو بالموت ويرد بما يأتي من إشكال الإمام وأنه لو طلق قبل فرض ووطء لم يجب شطر فعلم أنه لم يجب بنفس العقد شيء من المال أصلاً وأما لزوم المال بطاريء فرض أو وطء أو موت فوجوب مبتداً وإن كان العقد هو الأصل فيه (فإن وطئ) المفوضة ولو باختيارها (مهر مثل) لأن البضع حق لله تعالى إذ

(قوله وكذا لو سكت) أي السيد (قوله فزوجها الوكيل وسكت الآخر) أي أو قال زوجها بلام مهر أه عش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهائية ولا ينافيه ما يأتي الخ لأن تعاطيه الخ (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التوفيق وقد وقع التفويض أولاً خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال أن التعاطي المتأخر لإجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن أم سم (قوله بقوله) أي السيد أه سم (قوله وما الحق به) وهو قوله وكذا لو سكت (قوله كغير مكلفة الخ) مثال لغير الرشيدة أه عش (قوله أما اذنها الخ) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن أم سم عبارة المغني نعم يستفاد به الولي من السفينة الأذن في تزويجها أه وعبرة الرشيدة يعني أنها لو اذنت في النكاح وفوضت يصح الأذن بالنسبة إلى النكاح لا إلى التفويض أه (قول المتن تفويض صحيح) وتقدم تعريفه أما التفويض الفاسد ففيه مهر مثل بنفس العقد أه معنى (قوله وإلا تشطر) إلى قوله ولا يرد في المغني وإلى الفصل في النهاية إلا قوله ولا يرد إلى واعترض وقوله أي صفاتها إلى المتن وقوله وعليه فلو مات إلى المتن وقوله أي الزوجين إلى المتن وقوله فهل يعتبر إلى ولا ينافي وقوله فقياسه إلى المتن وقوله خلافاً وهم (قوله قبل وطء) أي وفرض (قوله نعم إن سمي الخ) هذا عين ما سبق في قوله وبني الخ ما لو أنكحها الخ وله إنا إعادة توطئة لقوله ولا يرد الخ (قوله ومثله) أي مثل اذنتي المهر أه سم (قوله كما مر) أي في شرح فزوج ونفي المهر الخ (قوله واعترض الخ) عبارة المغني تنبيه لوعبر بهم بدل شيء كان أولى إذ العقد أوجب شيئاً وهو ملكها المطالبة بأن يفرض لها كما سياتي أه (قوله وذلك) أي أحد الأمرين (قوله بتراضيهما) أي أو بفرض الحاكم (قوله من إشكال الإمام) يعني جواب إشكال الإمام فهو على حذف مضاف وإن أنظر جواب سقط من الكتابة أه رشيدة عبارة عش أي من الجواب عن إشكال الإمام وحاصله أن العقد لم يجب به شيء وإنما هو سبب للوجوب أه أي سبب بعيد له (قوله وأنه لو أطلق الخ) عطف على ما يأتي (قوله فوجوب مبتداً) أقول بل لو سلم أنه غير مبتداً لم يرد لأن المنقضي الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره أه سم (قوله هو الأصل فيه) أي لانه الجزء السابق من علة الوجوب المركبة منه ومن الأدلة الثلاثة المذكورة (قوله المفوضة) إلى قول المتن ويعتبر في المغني (قوله لا الذي من) لا التزام الذي أحكام الإسلام بخلاف الحرني أه معنى (قوله مطلقاً) أي لا قبل الدخول ولا بعده (قوله أو باعها) أي أو باعها معامغني وعش (قوله أي صفاتها الخ) كان الأولى تقديره بعد البناء بأن يقول ويعتبر مهر المثل بصفاتها المراعاة فيه حال العقد أه عش (قوله للوجوب) أي بالوطء أه معنى أي وأنحوه من الفرض والموت (قوله وصححه في أصل الروضة)

(قوله على المنصوص المعتمد) جزم به الروض (قوله إلا أن يجب الخ) كذا شرح مر (قوله بأن تعاطيه الخ) فيه بحث لأن تعاطيه متأخر عن التفويض فقد وقع التفويض أولاً خالياً عن الأذن وما يتضمنه نعم قد يقال التعاطي المتأخر لإجازة للأذن ويبقى الكلام في أن الإجازة هل تقوم مقام الأذن (قوله بقوله) أي قول السيد (قوله أما اذنها) أي السفينة وقوله المشتمل أي الأذن (قوله ومثله) أي مثل ما اذنتي المهر (قوله فوجوب مبتداً) أقول بل لو سلم أنه غير مبتداً لم يرد لأن المنقضي الوجوب بنفس العقد وذلك لا ينافي الوجوب به مع غيره ثم قد يقال يشكل على ابتداء الوجوب اعتبار حال العقد أو أكثر الأحوال وكون العقد سبباً للوجوب كما يأتي ذلك فليتأمل (قوله وصححه في أصل الروضة) اعتمده مر

لا يباح بالاباحة ومرت في نكاح المشترك أن الحريين لا الذين لو اعتقدوا أن لا مهر لمفوضة مطلقاً علمنا به وإن أسلمنا ونقله قبل الوطء لسبق استحقاقه وطاً بلام مهر وكذا الزوج أمته عبده ثم اعتقههما أو أحدهما أو باعها لآخر ثم دخل بها الزوج فلا مهر لها ولا للبايع (ويعتبر) مهر المثل أي صفاتها المراعاة فيه كما يأتي (بحال العقد في الأصح) الذي عليه الأكثرون لأنه السبب للوجوب كما يأتي وقيل يجب أكثر مهر من العقد إلى الوطء وصححه في أصل الروضة لأن البضع لما دخل في ضمانه وأقترن به لتلاف وجب الأقصى كالمقبوض بالبيع الفاسد

وعليه فلم مات قبل الوطء اعتبر يوم العقد على الاوجه لانه الاصل (وطء قبل الوطء طالبة الزوج بان يفرض) لها (مهر) لماها لتكون على بصيرة من تسليم نفسها واستشكها الامام بانان قلنا يجب مهر مثل بالعقد فامضى (٣٩٥) المفوضة وان قلنا لم يجب به شيء فكيف تطالب

مالا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضعه على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا اه ويجاب بان معنى المفوضة على الاول انه يجوز للولي اخلاء العقد عن التسمية وكفى بدفع الاثم عنه فائدة ومعنى ولا تطالب بذلك على الثاني لانه جرى سبب وجوبه فالتعدي سبب للوجوب بنحو الفرض لانه وجوب للمهر وفرق واضح بينهما (و) لها (حبس نفسها ليفرض) المهر (وكذا التسليم المفروض في الاصح) كما قلنا ذلك في المسمى في العقد اذ ما فرض بعده بمنزلة ما سمي فيه ولو خافت الفوت بالتسليم جاز لها ذلك قطعا (ويشترط رضاها بما يفرضه الزوج) ولا انفكاك لم يفرض لان الحق لها نعم ان فرض لها مهر مثلها باعتبارها حالا من نقد بلدها لم يشترط رضاها كما نقله ابن داود عن الاصحاب واطال الاذرع في الانتصار له لانها اذا رفعت لقاض لم يفرض غير ذلك فامتناعها عبث وتعنّت (لاعليهما) اي الزوجين وفي نسخ عليهما والاول منقول عن خطه (بقدر مهر مثل في الاظهر) لان ما يتفقان

ونقله الرافعي عن المعتبرين وجرى عليه ابن المقرئ وهو المتمدنهاية ومعنى (قوله) وعليه) أي ما قيل من وجوب الاكثر (قوله) اعتبر يوم العقد (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اي من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتي شرح مره سم (قوله) على الاوجه) اي كما في شرح الروض اه سم (قوله) لتكون على بصيرة) الى قول المتن نقد البلد في المغني (قول المتن طالبة الزوج) اي ان كان اهلا ولا فانها طالبة الولي فيقوم مقام الزوج فيما يفرضه كما سياتي الاشارة اليها ع ش (قوله) واستشكها) اي ملكها المطالبة (قوله) وان قلنا لم يجب به شيء (الخ) قد يقال العقد موجب للفرض والفرض واجب للمهر فلا ينافي قولهم لا يجب بالعقد شيء لان مرادهم بالشئ المال فليتامه اه سيد عمر وقد يقال ان وجوب المهر موجب لشيء موجب لذلك الشيء فالتعدي وجوبه وجوده اللهم الا ان يراد بقولهم المذكور عدم الوجوب بالذات (قوله) مالا يجب) الانسب المسمى به المسمى به سيد عمر (قوله) ما وضعه على الاشكال) يعني ما يجب به عن الاشكال هذا لو كان وضعه بصيغة الماضي واما اذا كان بصيغة المصدر فالعني ان يجب عما بناؤه على الاشكال وهذا هو الاقرب (قول) ويجاب) عبارة المغني واجيب بان الصحيح انها ملكت ان تطالب بمهر المثل اه (قوله) وكفى بدفع الاثم (الخ) قضيته انه لو ترك التسمية عند عدم التفويض اثم وهو مخالف لما مر من استحباب التسمية لافيا استثنى وليس هذا منه اه ع ش عبارة السيد عمر وفيه نظر لما تقدم من انه يجوز اخلاء العقد بالاجماع ويمكن حمله على ما اذا اتفق الولي والزوج على اكثر من مهر المثل اذ لو لم تفوض لما جاز اخلاؤه كذا نقله عن العلامة النور الزبدي بعض تلامذته اه (قول) فالتعدي (الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه سم عبارة السيد عمر لا يخفى ما في هذا الجواب فان العقد امان يكون علة تامة للوجوب وهذا خلاف ما تقرروا ناقصة والجزء المتمم الفرض فيلزم ما ذكر من طلب ما لم يجب اه (قوله) لما مر) اي لتكون على بصيرة (الخ) (قول المتن لتسليم المفروض) اي الحال واما المؤجل فليس لها حبس نفسها كالمسمى في العقد مغني وسيد عمر (قوله) نعم ان فرض) اي الزوج اه ع ش (قوله) باعتبارها) قيد في كونه مهر مثلها اه رشدي (قوله) حالا من نقد بلدها) أي وبذله لها اه مغني (قوله) لاعليهما اي الزوجين) اي حيث تراضيا على مهر اه مغني (قول المتن في الاظهر) محل الخلاف فيما قبل الدخول اما بعده فلا يصح تقديره الا بعد علمهما بقدره ولا واحدا لانه قيمة مستهلك قاله الماوردي نهاية ومعنى وقد يقال الدخول يوجب مهر المثل فامعنى توقف تقديره على علمهما لانه لا تقدير ولا فرض منهما اه سيد عمر عبارة ع ش قوله محل الخلاف (الخ) هذا التقييد لا حاجة اليه لان الكلام فيما يفرضانه بتراضيهما وما ذكره ليس منه فان الوطء بمجرد يوجب مهر المثل اه (قوله) عنه) أي مهر المثل (قول المتن وفوق مهر المثل) قد يفهم انه لا يجوز النقص عن مهر المثل وليس مراد ابل يجوز بخلاف كما قاله الامام اه مغني ونهاية (قول المتن وقيل لان كان (الخ) فان كان من غير جنسه كعرض تزيد قيمته على مهر المثل فيجوز قطعا لان القيمة ترتفع وتنخفض فلا تتحقق الزيادة اه مغني (قوله) لانه بدل (الخ) عبارة المغني بناء على انه (قوله) بدعى صحيحة) اي كان قالت نكحتني بولي وشاهدي عدل ورضاي بلا مهر واطلب المهر اه

(قوله) يوم العقد) وقيل الاكثر ايضا وقيل يوم الموت (قوله) على الاوجه (الخ) الاوجه اعتبار الاكثر ايضا اي من يوم العقد الى الموت كما هو ظاهر لان البضع دخل في ضمانه ايضا واقرن به المقرر وهو الموت كما سياتي شرح مر (قوله) على الاوجه) اي كما في شرح الروض (قوله) فالتعدي (الخ) قد يقال هذا لا يخرج عن كون الطالب قبل الوجوب والطالب قبل الوجوب وان وجد سببه البعيد مشكل فتأمل اه (قوله)

عليه ليس بدلا عنه بل الواجب أحدهما (ويجوز فرض مؤجل في الاصح) بالتراضي كما يجوز تأجيل المسمى ابتداء (و) يجوز فرض (فوق مهر المثل) ولو من جنسه لما مر انه غير بدو (وقيل لان كان من جنسه) لانه يدل عنه فلا يزداد عليه (ولو امتنع) الزوج (من الفرض أو تنازعا فيه) أي قدر المفروض ورفع الامر للقاضي بدعى صحيحة (فرض القاضى) وان لم يرضيا بفرضه لانه حكم منه لان منصبه فصل الخصومات

(نقد البلد) أي البلد الفرض فيما يظهر وعليه فهل يعتبر يوم النقد أو الفرض كل محتمل لكن قياس ما مر من اعتبار مهر المثل هنا يوم العقد اعتبار نقد البلد الفرض يوم العقد بل لو اعتبر محل العقد يومه لم يعد ولا ينافي قولنا بلد الفرض من غير بلد الماراة لاستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالعبر ببلد الفرض لتدخل (٣٩٦) هذه الصورة أولى وإذا اعتبر بلد الفرض أو بلدها فقد ذكر وفي اعتبار قدره أنه لا يعتبر

بلدها إلا أن كان بهانساء قراياتها أو بعضهن والا اعتبر بلدهن أن جمعن بلد والا اعتبر أقربهن لبلدها فان تعذرت معرفتهن اعتبرت اجنبيات بلدها كما يأتي فقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا كما جزم به بعضهم بل هذا لازم لذلك والالتعذرت معرفة قدره من أصله إلا فائدة لمعرفة عشرة مثلا من غير أن تعرف من أي نقدهي (حالا) وأن رضيت بغيرهما أو اعتيد ذلك لما مر أن في البضع حقا لله تعالى بل لو اعتاد نساؤها التأجيل لم يؤجل على المعتمد بل يفرض مهر مثلها حالا وينقص منه ما يقابل الاجل (قلت ويفرض مهر مثل) حالة العقد بلا زيادة ولا نقص لانه قيمة البضع نعم يغتفر يسير يقع في محل الاجتهاد بأن يتغابن به نظير ما مر في الوكيل وقضية كلام الشيخين منع الزيادة والنقص وإن رضيا وهو متجه نظير ما مر وأن اختار الأذرعى خلافا لكان قال الغزى قد يقال إذا تراضيا خرجت الحكومة عن نظر

عش (قول المتن نقد البلد) أي منه (قوله فيما يظهر) كذا مر وقوله وعليه فهل يعتبر الخ يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا اه سم (قوله هنا) أي في المفوضة (قوله ولا ينافي الخ) فيه تأمل إذ المتبادر من بلد المرأة محل توطئها لا محل حضورها أو حضور وكيلها الأعم منه (قوله في اعتبار قدره) أي المهر (قوله أنه لا يعتبر بلدها) أي ولا بلد الفرض اه عش (قوله نساء قراياتها) أي وإن بعدن جدا من محل الفرض اه عش (قوله أو بعضهن) أي ولو كانت ابعد وكان الأقرب غائبا بغير بلدها كما هو ظاهر هذه العبارة اه عش وسياق في الفصل الآتي عن سم عن مر ما يخالفه (قوله فقياسه الخ) خالفه النهاية فقال والحاصل أن العبرة في الصفة أي صفة المهر ببلدها أو بلد وكيلها فلا يكون إلا من نقد تلك البلد وفي قدره ببلد نساء قراياتها إلى آخر ما مر اه (قوله فقياسه الخ) أو رد عليه أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد البلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبار لصفته وأقول إنما رد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد البلد الفرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بهانساء قراياتها أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن أن جمعن بلد إلى آخر ما مر فتامله اه سم ولا يخفى أن المراد المذكور يخالف لما مر عن النهاية (قوله بل هذا لازم لذلك ولا التعذرت الخ) قد يمنع كل من اللزوم والتعذر الذي ادعاه لظهور إمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر اه سم (قول المتن حالا) ولها إذا فرضه حالا تاخير قبضه لأن الحق لها اه معنى (قوله وإن رضيت) إلى قوله نظير ما مر في المغنى (قوله بل لو اعتاد الخ) قياس ذلك فيما لو اعتدن فرض العروض أن يفرض نقدا أي وإن راجت العروض وينقص لذلك بقدر ما يليق بالعرض نهاية ومعنى (قوله يسير) أي من الزيادة أو النقصان (قوله وهو متجه) لأن منصبه يقتضي ذلك ثم إن شاء أبعده ذلك فعلا ما شاء اه معنى (قوله نظير ما مر) أي من أن القاضي لا يفرض غير نقد البلد الحال وأن رضيت بغيرهما اه عش (قوله ويرد الخ) أي ما قاله الغزى (قوله رضاها) أن أريد بعده أي الحكم فظاهر أو قبله فقد يقال لا اثر لحكمه بعد تراضيهما بشيء لاستقرار الأمر عليه به اه سم (قوله وبدونه الخ) أي وأن حكمه البات بالدون أو الأكثر لا يجوز رضاها به أي الدون أو الأكثر (قوله حتى لا يزيد الخ) أي بالاتفاوت اليسير اه معنى (قوله أن يكون هذا) أي العلم (قوله أنه شرط لهما) أي لجواز التصرف ونفوذ اه عش (قول المتن

فيما يظهر) كذا مر (قوله وعليه فهل يعتبر الخ) يحتمل أن يأتي هنا قول الأكثر أيضا (قوله فقياسه أن ذلك يعتبر في صفته أيضا) أو رد أن اعتبار ذلك في صفته ينافي ما تقدم من اعتبار نقد البلد الفرض أو بلدها لأن اعتباراه اعتبار لصفته (أقول) إنما رد هذا لو كان المراد أن ذلك يعتبر في صفته مع اعتبار نقد البلد الفرض أو بلدها وهو ممنوع بل المراد بهذا الكلام تخصيص ما تقدم أي قياس ما ذكره في اعتبار قدره أن يكون محل اعتبار نقد بلد الفرض أو بلدها إذا كان بهانساء قراياتها أو بعضهن والا اعتبر نقد بلدهن أن جمعن بلد الخ فتأمل (قوله بل هذا لازم لذلك ولا التعذرت الخ) قد يمنع كل من اللزوم والتعذر الذي ادعاه لظهور إمكان معرفة قدر ما يرغب به فيها في هذه البلدة من النقد الموصوف بصفة نقد البلدة الأخرى فتأمل فانه ظاهر (قوله رضاها) أن أريد بعده فظاهر أو قبله فقد يقال لا اثر لحكمه بعد تراضيهما بشيء لاستقرار الأمر عليه به والله اعلم

ولا

القاضي والكلام فيما إذا فصلت الحكومة بحكم بات اه

ويرد بأن مرادهم أن حكمه البات بمهر المثل لا يمنعه رضاها بخلافه وبدونه أو أكثر منه لا يجوز رضاها به (ويشترط عليه به) أي بقدر مهر المثل (والله أعلم) حتى لا يزيد عليه ولا ينقص منه لانه متصرف لغيره فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطا لجواز تصرفه لا لنفوذ له لو صادفه في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لهما لأن قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وأن صادف الحق

(ولا يصح فرض اجنبي) ولو (من ماله) بغير إذن الزوج سواء العين والدين (في الاصح) ولما جاز اذا ودين غيره من غير إذنه لانه لم يسبق لهم عقد مانع منه وهنا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرف فيه فلم يلق بغير العاقد وماذونه (٣٩٧) (والفرض الصحيح) منهما ومن

القاضي (كسمى فيتشطر بطلاق قبل وطء) كالسمى في العقد اما الفاسد كخمر فلعو فلا يجب شيء حتى يتشطر ولما اقضى الفاسد في ابتداء العقد مهر المثل لانه اقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا دوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد (ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) لمفهوم قوله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة ولها المتعة كما يأتي (وان مات احدهما قبلهما) اي الفرض والوطء (لم يجب مهر مثل في الاظهر) كالفرقة بالطلاق (قلت الاظهر وجوبه والله اعلم) للخبر الصحيح خلافا لمن وهم فيه بقضائه ^{صلوات الله عليه} بذلك لبروع رضى الله عنها (فصل في بيان مهر المثل) (مهر المثل ما يرغب به عادة في مثلها) نسباً وصفة (وركنه الاعظم في النسبية) (نسب) ولو في العجم على الاوجه لان التفاخر إنما يقع به غالباً فتختلف الرغبات به مطلقاً (فيراعى) من أقاربها حتى تقاس هي عليها (أقرب من تنسب) من نساء العصبية (إلى من تنسب) هذه التي تطلب معرفة مهرها (إليه) كاخت وعمه

ولا يصح فرض اجنبي الخ) نعم ينبغي أنه لو كان الاجنبي سيد الزوج أن يصح الفرض من ماله وكذا لو كان فرعاً له يلزمه اعفافه وقد اذن له في النكاح ليؤدي عنه وأولى يفرض من مال محجوره اه نهاية قال ع ش قوله من مال محجوره مفهومه انه لا يصح فرضه من مال نفسه وليس مراداً فيما يظهر اه (قوله فلم يلق الخ) ولا يصح ابراء المفوضة عن مهرها ولا إسقاط فرضها قبل الفرض والوطء فيهما لانه في الاول ابراء عمالم يجب وفي الثاني كإسقاط زوجة المولى حقها من مطالبة زوجها ولا يصح ابراءه عن المتعة قبل الطلاق لعدم وجوبها ولا بعده لانه ابراء عن مجهول ولو فسد المسمى وأبرأت عن مهر المثل وهي تعرفه صح ولا فلا ولو علمت انه اي مهر المثل لا يزيد على الفين وتيقنت انه لا ينقص عن الف فابرائته عن الفين نفذ اه نهاية زاد المغني وهذه حيلة في الابراء عن المجهول وهي ان يرى من له عليه دين لا يعلم قدره من قدر يعلم انه اكثر ماله عليه اه قال ع ش قوله وهي تعرفه صح الخ من هذا يعلم ان غالب الابراء الواقع من النساء في زماننا غير صحيح لانهم يجعلون مؤخر الصداق محل يموت او فراق وهذا مفسد للمسمى وموجب لمهر المثل فاذا وقع الابراء مما تستحقه عليه من مؤخر صداقها وهو كذلك لم يصح بالطريق في صحة الابراء الذي يقع في مقابلته الطلاق تعيين قدر ما تستحقه عليه ثم يجعل الطلاق في مقابلة ذلك القدر وقوله وتيقنت الخ قضيته انه لو انتفى تيقنها ذلك لم يصح الابراء وقياس ما مر في الضمان خلافاً بل مر انه لو أبراه من معين معتقداً أنه لا يستحقه فبان أنه يستحقه برى فليتامر ولعل ما هنا مجرد تصوير اه (قوله وماذونه) اي كوكيله اه ع ش (قوله منهما) إلى الفصل في المغني لا قوله خلافاً لمن وهم فيه (قوله كباقي) اي في اخر الباب (قوله بقضائه الخ) متعلق او نعت للخبر عبارة المغني لان بروع بنت واشق نكحت بلامهر فمات زوجها قبل ان يفرض لها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها بالميراث رواه ابو داود وغيره وقال الترمذي حسن صحيح اه (قوله لبروع) بكسر الباء عند المحدثين وبفتحها عند اهل اللغة لانه لم يسمع من كلامهم فعول فعول بالكسر الا خروج وعود اسمان لتبت وماء شيخنا الزبدي اه ع ش

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله في بيان مهر المثل) إلى قوله قيل في النهاية وإلى قوله أنتهى في المغني الا قوله لقضائه إلى اما مجهولة النسب وقوله ان فقدت إلى المتن وقوله قيل (قوله مهر المثل) اي وما يتبعه من تعدد المهر واتحاده اه ع ش (قوله نسباً وصفة) اي مجموعهما والافساق انه اذا فقد النسب يرجع إلى الصفة فقط في الارحام ثم الاجنبيات اه رشيدى (قول المتن وركنه) اي مهر المثل اه مغني (قوله مطلقاً) اي في العرب والعجم (قول المتن في راعى) اي في تلك المرأة المطوب معرفة مهر مثلها اه مغني (قوله حتى تقاس هي عليها) كان الاولى ان يقدره بعد قول المتن اليه (قوله من نساء العصبية) بيان لمن وقول المتن اليه ضميره يرجع الى من الثانية (قوله وجدة) أى ولو أم أب اه ع ش (قوله لقضائه الخ) يعنى لقضائه لبروع بمهر نسائها اه رشيدى (قوله في الخبر الخ) قد يقال لادلالة في الخبر لتعيين العصبية لاحتمال نساء بروع فيه للعصبية خاصة وللأعم منهن وذوات الارحام اللهم الا ان يقال أن إضافة النساء اليها تقتضى زيادة التخصيص وتلك الزيادة ليست الا للعصبية اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب) اي بان لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام سم على حج ربي ما لم يعرف لها اب ولا ام ولا غيرهما كاللقطة وحكمه يعلم من قوله الاتي فان تعدد ارحامها فنساء بلدها اه ع ش (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء

(فصل في بيان مهر المثل) (قوله اما مجهولة النسب) اي بأن لا يعرف أبوها وانظر هل يمكن مع جهل أبيها معرفة ان فلانة اختها وعمتها وقد يدعى امكان ذلك وحينئذ تقدم نحو اختها على نساء الارحام (قوله اما مجهولة النسب الخ) يتحصل من هذا وما قبله ان من جهل أبوها لا تعتبر نساء عصباتها كاختها وتعتبر ارحامها

لام وجدة وخالة لقضائه صلى الله عليه وسلم بمهر نساء بروع في الخبر السابق اما مجهولة النسب فركنه الاعظم فيها نساء الارحام كما يعلم بما يأتي (وأقرهن أخت لا بوين) لادلائها بجنتين (ثم) ان فقدت او جهل مهرها او كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل أخت (لاب

ثم بنات أخ) فابنه وان سفل (ثم عمات) لا بناتهن ولم يرادهن عليه وهم (كذلك) أي لا بون ثم لاب ثم بنات عم ثم بنات ابنه وان سفل كذلك قيل قضية كلامه كالرافعي إن بعد بنات الاخ تنتقل للعمات حتى لو وجدت بنت بنت أخ وعمه قدمت العمه وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الاخوة على جهة العمومة ربه صرح (٣٩٨) الماوردي اه وهو عجيب وإن جرى عليه الزركشي وغيره إذ ما ذكر في بنت بنت الاخ وهم

عصبانها كاختها وتعتبر أرحامها كام أبها فان كان رجه ذلك عدم معرفة عصبانها فهو مذهب كل اذ كيف يكون جهل الام مانعاً من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وإن كان رجه شيئاً آخر فها هو فليحرر اه سم قد يقال هو عدم معرفة نسب عصبانها إذ النسب هو الركن الاعظم هنا فتأمل اه سيد عمر (قول المتن ثم بنات اخ) أي لا بون ثم لاب اه معنى (قوله فابنه) أي فبنات ابن اخ (قوله وان سفل) أي ابن الاخ (قول المتن ثم عمات) هل ولو بواحدة فتنضم تحت الجد وان بعد على بنت العم وكذا يقال في بنات العم مع بنات ابن العم فيه نظر وقياس ما في الارث ذلك فتقدم العمه وان بعدت ربنت الام وان بعد اعش (قوله ولم يرادهن) أي بنات العمات عليه أي المتن (قوله وهم) أي لانهن لا ينتسبن إلا لأبائهن واسن من عصبان هذه رشیدی وسم وعش (قوله كذلك) أي لا بون ثم لاب (قوله ثم تنتقل) أي نساء العصبه (قوله وليس كذلك بل المراد اخ) اعتمده المغني (قوله وهو) أي ما الكلام فيه (قوله فابنه) فاعل المصرح (قوله عليه) أي المتن (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه اه سم (قوله وقد يجاب) أي عن هذا الوارد اه سم (قوله فيشمل) أي قوله ثم بنات أخ (قوله إلى فرع الاخ اخ) الاخصر الاوضح إلى الاخ من جهة الابوة (قوله الذكر) عطف للضماف (قوله من جهة ابها) متعلق بالصلة والضمير للوصول (قوله بان لم يوجدن) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بان لم يوجدن) أي من الأصل اه معنى (قوله ايضاً) أي كالأحياء (قوله استشكل) أي قول المتن أول من ينكح (قوله مع الضبط) أي لمهر المثل (قوله بانه) متعلق بالضبط (قوله الصريح اخ) نعت لما يرغب الخ لكن في صراحته تأمل (قوله لو نكحت) أي مثلها (قوله فاستوت المنكوحه) أي من نساء العصبه (قوله عن ذلك) أي غير المنكوحه أو ما بالقوة (قوله أي قرابات الام) إلى التنبيه في النهاية إلى لا قوله نعم إلى ثم اقرب (قوله فهن) أي الارحام (قوله من حيث شموله) أي لفظ الارحام هنا (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي للاب فقط كما يعلم من قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام وحينئذ فهن كبنات العمات ونحوها من الاجنبيات كما يأتي في التنبيه الاتي سم ورشیدی (قول المتن كجدات) أي من قبل الام اما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من العصبان لعدم دخولها في تعريف واحد منهما كما يعلم من عبارة عش اه بجمي (قوله لانهن أولى) إلى التنبيه في المغني لا قوله ولو قيل إلى وتعتبر الحاضرات وقوله ويعتبر إلى وتعتبر عرية (قوله واعترض بانها كيف) عبارة النهاية وليس كذلك اذ كيف الخ وعبارة المغني وليس مراداً فقد قال الماوردي الخ (قوله تقدم الام) أي بعد نساء العصبان لان الكلام في ذوى الارحام اه عش (قوله للام) أي فقط (قوله فجدات) أي للام اه عش (قوله فان اجتمع ام اب) أي الام لان الكلام في قرابات ام ام اب المنكوحه فلم تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره ثم قضية قولهم أن نساء العصبان المنسوبات إلى من تنسب هي اليه انها ليست من نساء العصبان أيضاً فانها قد تكون من غير قبيلتها أو اهل بلد هاتفتكون من الاجنبيات كبنات العمات فليراجع اه عش

كيف وهذه خارجه عما الكلام فيه وهو نساء العصبان المصرح بهن قوله واقربهن إلى آخره ولو أوردوا عليه أن قضيته أن بنت ابن الاخ لا تقدم على العمه وليس كذلك لكان هو الصواب وقد يجاب بانه اراد بالاخ جهة الاخوة فيشمل كل من نسبت إلى فرع الاخ الذكر من جهة ابها (فان فقد نساء العصبه) بان لم يوجدن والا فليمتد بعترن أيضاً (أول من ينكح) استشكل مع الضبط بانه ما يرغب به في مثلها الصريح في أن العبرة بفرض الرغبة فيها لو نكحت الان فاستوت المنكوحه وغيرها ويرد بان المنكوحه استقرت لها رغبة فاعتبرت مع ما فيها بما يقتضي زيادة أو نقصا وغيرها لاحظ ما به الرغبة فيها مختلف اذا ما بالقوة يقع الاختلاف فيه كثيراً فاعرض عن ذلك وانتقلوا لما لا اختلاف فيه من اعتبار المنكوحات من نساء الارحام فالاجنبيات (أو جهل مهرهن فارحام) أي قرابات الام من جهة الاب أو الام فهن هنا اعم من ارحام الفرائض من حيث

كام أبها فان كان وجه ذلك عدم معرفة عصبانها فهو مشكل اذ كيف جهل الاب يكون مانعاً من معرفة اختها التي هي بنته دون امه وان كان وجهه شيئاً آخر فها هو فليحرر (قوله وهم) أي اذ لن من نساء العصبان (قوله لكان هو الصواب) يصرح به قوله فان فقد نساء العصبه (وقد يجاب) أي عن هذا (قوله والاخوات) أي وبنات الاخوات أي لغير الام بدليل قوله الاتي ثم بنات الاخوات أي للام اه فليظر مرتبتهن اعني بنات الاخوات لغير الام حينئذ فانه اخرجهن عن الارحام ومعلوم خروجهن عن نساء العصبان

شموله للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والاخوات ونحوهما (كجدات وخالات) لانهن (قوله أولى بالاعتبار من الاجانب تقدم القرني فالقربي من جهات أو جهة وقضية كلامهما عدم اعتبار الام واعترض بانها كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ومن ثم قال الماوردي والروايان تقدم الام فالاخت للام فالجدات فان اجتمع أم أب وأم أم فوجه

والذي يتجه استواؤهما

الحالة ثم بنات الاخوات اي
الام ثم بنات الاخوال ولولم
يكن في نساء عصباتها من
بصفقتها فن كالعدم كما صرح
به جمع واعتمده الا ذرعي
ولو قيل يعتبر النسب ثم
ينقص أو يزداد لفقد الصفات
ما يليق بها نظير ما يأتي لكان
اقرب وكون ذاك فيه
مشاركة في بعض الصفات
بخلاف هذا لا تأثير له إذ
ملحظ التفاوت موجود في
الكل وتعتبر الحاضرات
منهن فان غبن كلهن اعتبرن
دون اجنيات بلدها كما
جزما به وان اعترض فان
تعذر ارحامها فبنات بلدها
ثم اقرب بلد اليها نعم يقدم
منهن من ساكنها في بلدها
قبل انتقالها للآخرى ويعتبر
في المنفرقات اقربهن
بلدها ثم اقرب النساء بها
شبهوا وتعتبر عربية بعربية
مثلها وامة وعتيقة بمثلها مع
اعتبار شرف السيد وخسته
وقروية وبلدية وبدوية
بمثلها (تنبيه) علم من
ضبط نساء العصبية ونساء
الارحام بما ذكر ان من عدا
هذين من الاقارب كبت
الاخت من الاب في حكم
الاجنيات وكان وجهه ان
العادة في المهر لم تعد إلا
باعتبار الاولين دون
الاخيرة (ويعتبر) مع ذلك
(سن وعقل ويسار) وضدها
(وبكارة وثوبوق) كل
(ما يختلف به غرض)

(قوله والذي يتجه استواؤهما) أي فتلحق بواحدة منها زاد مهرها على الاخرى أو نقص ولا التفات إلى ضرر
الزوج عند الزيادة وضررها عند النقص اه ع ش (قوله والذي يتجه الخ) كذا في شرح م و قال الاستاذ
ابو الحسن البكري في كنزه هو الاقرب تقديم ام الام انتهى اه سم (قوله اي الام) اي بالمعنى الشامل للشقيقة
فلم يخرج به إلا بنات الاخوات الاب كما سيئنه عليه اه رشدي (قوله فهن كالعدم) قال ابن القاسم اي
الغزى فينتقل إلى من بعدهن نهاية ومعنى (قوله ولو قيل الخ) كذا في شرح م اه سم (قوله ولو قيل
الخ) أي بدل قولهم فهن كالعدم اه كردى (قوله نظير ما يأتي) أي في شرح ولو خفض للعشيرة فقط الخ
(قوله وكون ذاك) اي ما يأتي اه كردى (قوله وتعتبر الحاضرات منهن) اي من نساء عصباتها شرح
روض وهل يقدمن وان كن ابعد كبنات اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م اه سم
عبارة الرشدي لعل المراد بالحاضرات من بلده بلدها ولا فقد من الميقات يعتبرن فضلا عن الغائبات اه
وعبارة ع ش ظاهره وان قربت المسافة اي للغائبات اه (قوله فان غبن الخ) اي نساء عصباتها سم
ومعنى و لعل الافيدار جاع ضميرى منهن وغبن إلى نساء قراباتها الشاملة للعصبات ثم الارحام (قوله دون
اجنيات) هل المراد بها ما يشمل الارحام كما يفيد قول المتن فان فقد نساء العصبية الخ مع قول الشارح
كالنهاية والمغنى بان لم يوجدن الخ حيث لم يزيدوا ولم يحضرن ثم رابت في سم مانصه قوله دون
اجنيات كذا قيد بالاجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن اي الغائبات من العصبات على نساء
بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في الروض التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرر اه (قوله
فان تعذر ارحامها) بان فقدن أي من الاصل أو لم يسكنن أصلا أو جهل مهرهن اه معنى (قوله ثم
اقرب بلد اليها) يؤخذ منه حكم حادثة يعم الابطال بها في بعض نواحي مكة المشرقة من اعتياد المهر الفاسد في
جميع محل المنسوحة اما لتأجيله كلا أو بعضها باجل مجهول كوت وطلاق أو لجهالة في نفسه كذا كر شىء
من الابل والرقيق والملبوس والمفروش مع عدم ضبطه بما يميز به من صفات المسلم فيه اه سيد عمر (قوله نعم
يقدم الخ) عبارة الروض لكن نسائها اي نساء عصباتها وان غبن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها
منهن في البلد اي بلدها قبل انتقالها للآخرى قدم عليهن اي إذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ
استدراك على قوله وان غبن الخ وحاصله ان نساء عصباتها الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك في بلدها
يقدم على من لم يساكنها أصلا اه سم اقول وظاهر صنيع الشارح انه راجع لمطلق الغائبات الشاملة
للعصبات ثم الارحام ثم الاجنيات (قوله منهن) أي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ اي على من لم يساكنها
منهن اه سم (قوله في المنفرقات) اي من نساء عصباتها او من قراباتها الشاملة لها وللارحام نظير ما مر عن
سم انفا (قوله ثم اقرب النساء الخ) عطف على قوله ثم اقرب بلد اليها (قوله باعتبار الاولين) وهما نساء
العصبية ونساء الارحام دون الاخيرة وهى دون هذين من الاقارب (قوله مع ذلك) إلى قوله ويظهر في المغنى
إلا قوله هي مثال إلى قوله من نسائها وقوله سرام إلى بل ذكر وإلى قوله وقد يجاب في النهاية (قوله وضدها)

ثم رأيت التنبيه الآتى (قوله والذي يتجه الخ) كذا شرح م (قوله والذي يتجه استواؤهما) في الكنز
الاستاذ ابى الحسن البكري والاقرب تقديم ام الام اه (قوله ولو قيل الخ) كذا شرح م (قوله وتعتبر
الحاضرات منهن) اي من نساء عصباتها شرح روض وهل يقدمن اي نساء عصباتها وان كن ابعد كبنات
اخ على الغائبات وان كن اقرب كاخوات يتجه لا م (قوله فان غبن كلهن اعتبرن الخ) عبارة الروض
لكن نسائها اي نساء عصباتها وان غبن يقدمن على نساء بلدها نعم من ساكنها منهن في البلد اي بلدها قبل
انتقالها للآخرى قدم عليهن أي إذا لم يساكنها في بلدها اه وكان قوله نعم الخ استدراك على ما قبله حاصله
ان نساءها الغائبات لو كان بعضهم ساكنها قبل ذلك في بلدها قدم فليراجع (قوله دون اجنيات) كذا
قيد بالاجنيات في الروضة وقضيته انهن لا يقدمن على نساء بلدها من ذوى الارحام لكن اسقط في لروض
التقيد بالاجنيات وزاده في شرحه فليحرر (قوله منهن) اي من قراباتها من ساكنها في بلدها الخ اي على

كجمل وعنفه وفصاحته وعلم فن شار كنه في شيء منها اعتبر ولم ينالم بغير نحو المال والجمال في الكفاءة لأن مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما تختلف به الرغبات (فان اختصت) عنهن (بفضل) بشي من مما ذكر (أو نقص) بشي من ضده (زيد) عليه (أو نقص) عنه (لا تبق بالخال) بحسب ما يراه قاض باجتهاده (ولو ساحت واحدة) هي مثال للقلة والندرة لا قيد من نساءها (لم يجب موافقتها) اعتبارا بغالبهن نعم ان كانت مساحتها انقص دخل في النسب وقوة الرغبة فيه اعتبر (ولو خفضن) كلهن او غالبهن (للعشيرة) اي الاقارب (فقط اعتبر) في حقهم دون غيرهم سواء مهر الشبهة وغيرها خلافا للامام بل ذكر الماوردي انهن لو خفضن لادنائهن لغير العشيرة فقط اعتبر ايضا وكذا لو خفضن لذوي صفة كشباب او علم وعلى هذا يحمل قول جمع يعتبر المهر (٤٠٠) بحال الزوج ايضا من نحو علم فقد يخفف عنه دون غيره ومراهن لو اعتدن التاجيل

فرض الحاكم حالا ونقص لانقا بالاجل فاذا اعتدن التاجيل في كله أو بعضه نقص للتعجيل ما يليق بالاجل ويظهر انه إذا اعتد التاجيل باجل معين مطرد جاز للولي ولو ساحت العقد به وذلك النقص الذي الذي ذكره محله في فرض الحاكم لانه حكم بخلاف مجرد العقد به ثم رأيت السبكي ذكر ذلك تفقها والعمراني سبقه اليه حيث قال بخلاف المسمى ابتداء كان زوج صغيرة وكانت عادة نساءها ان ينكحن بمؤجل وبغير نقد البلد فانه يجوز له الجرى على عادتته وقد يجاب بان الاحتياط للولية اقتضى تعين الحال لكن مع نقص ما يليق بالاجل الذي اعتد به ويؤيده ما مر أن الولي لا يبيع به وان اعتد الا لمصلحة وعلى اعتماد البحث

الان نسب وضدهما لأن السن لم يقيد بصغر أو كبر حتى يكون له ضدها سيد عمر (قوله) ولم ينالم يعتبر نحو المال (الخ) قضيته اعتبار المال هنا كالجمل (قول المتن فان اختصت) اي انفردت واحدة منهن اه معنى (قوله) عليه) عبارة المغنى في مهرها في صورة الفضل اه (قول المتن زيد او نقص الخ) هذا كما قال بعض المتأخرين اذا لم يحصل الاتفاق وحصل تنازع اه معنى (قوله من نساءها) نعت لو احدى (قول المتن لم يجب الخ) اي على الباقيات اه معنى (قوله اعتبر) اي المساحة كما في الروضة واصلها قال ابن شعبة وهذا قد يعلم من الذي قبله اه معنى (قوله بل ذكر الخ) انظر ما وجه الاضراب (قوله لادنائهن) اي خستهن اه عش عبارة المغنى ويكون ذلك في القبيلة الدينية اه (قوله و مر) اي قبل الفصل في شرح حالا (قوله فاذا اعتدن التاجيل الخ) من تفرع الشيء على نفسه (قوله ويظهر الخ) عبارة النهاية والوجه كما نفقه السبكي وسبقه اليه العمراني انه إذا اعتد التاجيل الخ بخلاف المسمى ابتداء الخ (قوله ما مر) اي في باب الحجر اه كردى (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) اعتمده مر اه سم (قوله هنا) اي في النكاح (قوله من يسار المشتري الخ) بيان لقوله ما في الولي الخ (قوله ايضا) اي كاشتراط اليسار (قوله يعتدته) اي التاجيل (قوله فان اختلفن) اي عادتتهن اه سم (قوله فيه) اي الاصل (قول المتن نكاح فاسد) اي او شراء فاسد اه معنى (قوله لاستيفائه) الى قول المتن ولو كرر في المغنى الا قوله ولو في نحو مجنونة الى ثم ان اتحدت وقوله وجزم به الى المتن وإلى قوله ولا يخلو من نظري في النهاية (قوله لفساده) اي ولا حرمة للفاسد وقوله ذلك اي الوطء فيما ذكر اه معنى (قول المتن فان تكرر الخ) المراد بالتكرار كما قاله الدميري ان يحصل بكل وطاة قضاء الوطر مع تعدد الازمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا اخر افه وواقع واحد بخلاف اما إذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطآت وإن لم يقض وطره اه معنى زاد النهاية والحاصل انه متى نزع قاصدا للترك او بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد الوطآت فلا اه (قوله لسكونها سلطته) اي كالعاقلة وقوله ولا اي كالمجنونة اه عش (قوله ولا) هو باسكان الواو فاعاطفة ولا نافية اه رشيدى (قوله في كل تلك الوطآت) بفتح الطاء لأن فعلة الاسم يجمع على فعلات كجفنة وجفئات اه عش (قوله لا تلك الوطاة) اي الواقعة في تلك الحالة العليا (قوله ذلك العالي) اي المهر العالي (قول المتن بشبهة واحدة) اي كان ظن الموطوء زوجته او امته اه معنى (قوله فمر واحد) اي في اعلى الاحوال سم ومعنى (قوله ايضا) اي كالنكاح الفاسد (قوله

من لم يساكنها منهن (قوله ويظهر الخ) كذا مر (قوله ثم رأيت السبكي الخ) مر (قوله وعلى اعتماد البحث الخ) كذا مر (قوله فان اختلفن) اي عادتتهن (قوله في المتن فان تكرر فمر في اعلى الاحوال) والمراد بالتكرير كما قاله الدميري ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الازمنة فلو كان ينزع ويعود والافعال متواصلة ولم يقض الوطر الا اخر افه وواقع واحد بخلاف اما إذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطآت وإن لم يقض وطره والحاصل انه متى نزع قاصدا للترك او بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد الوطآت فلا يشرع مر ويدخل

فالذي يظهر أنه يشترط هنا ما في الولي إذا باع بمؤجل للمصلحة من يسار المشتري وعدالته وغيرهما وأنه يشترط أيضا فيمن وخصه يعتدنه ان يعتدن اجلا معينا مطردا فان اختلفن فيه احتمل الغاؤه واحتمل اتباع اقلهن فيه (وفي وطء نكاح فاسد) يجب (مهر المثل) لاستيفائه منفعة البضع ويعتبر مهرها (يوم الوطء) اي وقته لانه وقت الاتلاف لا العقد لفساده (فان تكرر) ذلك (فهر) واحد ولو في نحو مجنونة لانه الشبهة في الكل فلا نظر لسكونها سلطته او لاختلافها لما بحثه الا ذرعى ثم ان اتحدت صفاتها في كل تلك الوطآت فواضح وإلا كان كانت في بعض الوطآت مثلا سليمة سميته وفي بعضها بضد ذلك اعتبر مهرها (في اعلى الاحوال) إذ لو لم توجد لا تلك الوطاة وجب ذلك العالي فان لم تقض البقية زيادة لم تقض نقصا (قلت ولو تكرر وطء بشبهة واحدة فمر) واحد لشمول الشبهة هنا للكل ايضا

وخصه العراقيون بما إذا لم يطأ بعد أداء المهر ولا لوجب لما بعد أدائه من آخر واستحسنه الأذرعى وجزم به غيره ويشهد له ما مر في الحج أن محل تداخل الكفارة ما لم يتخلل تكفير ولا وجبت أخرى لما بعد وهكذا لا يجب مهر لحرية أو مرتدة مات مرتدة أو أمة سيده التي وطئها بشبهة (فان تعدد جنسها) كان وطئها بنكاح فاسد ثم يظنها أمته أو اتحد وتعددت هي كان وطئها بظنها زوجته ثم انكشف الحال ثم وطئها بذلك الظن (تعدد المهر) لان تعددها كتعدد النكاح (ولو كرو وطء منغصوبة) غير زانية كغائمة أو مكرهة أو مطاوعة لشبهة اختصتها بها (أو مكرهة على زنا) وإن لم تكن منغصوبة إلا لا يزعم من الوطء ولو مع الاكراه الغصب فزعم شارح (١٠٤) اختصاص الاول بالمكرهة وأنه لا وجه لعطف هذه عليها غلط

فاحش (تكرار المهر) لان سببه الاتلاف وقد تعدد بتعدد الوطئات (ولو تكرار وطء الاب) جارية ابنه ولم تحمل (والشريك) الامة المشتركة (وسيد) بالتزويج ويجوز تركه (مكاتبه) له أو لكتابه (فهر) واحد فين وان طال الزمان بين كل وطئين كما شمله كلامهم لاتحاد الشبهة في جميعهم (وقيل مهور) لتعدد الاتلاف في ملك الغير مع العلم بالحال (وقيل) ان اتحاد المجلس فهر والا فهور والله اعلم (لانقطاع كل مجلس عن الآخر ومحل ما ذكر في المكاتبه ان لم تحمل فان حملت خيرت بين بقاء الكتابة وفسخها لتصير ام ولد فان اختارت الاول وجب مهر فاذا وطئها ثانيا خيرت كذلك فان اختارت الاول فهو آخر وهكذا ذكره جمع عن النص واعتمده ولا يخلو عن نظر لانها باختيارها الاول كل مرة تصير

وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا سم ومغنى (قوله العراقيون الخ) عبارة المغنى وخص الماوردي الاتحاد بما الخ (قوله) ولا لوجب لما بعد أدائه الخ) معتمده ع ش (قوله) ثم يظنها الخ) عبارة المغنى ثم فرق بينهما ثم وطئها يظنها أمته اه (قوله) أو اتحد) أى جنس الشبهة وقوله وتعددت هي أى الشبهة فلو عبر بتعدد الشبهة دون الجسم ليشمل هذه الصورة كان أولى اه مغنى (قوله) فزعم شارح الخ) وافقه المغنى وقد رد على فرض تسليم ما قاله الشارح انه من عطف الخاص وهو من خصائص الوأو (قول المتن تكرار المهر) ولو تكرار وطء المنغصوبة مع الجبل لم يتكرر المهر فمن وطئ مرة عا لم مرة جاهلا ففهر ان اه مغنى (قوله) ففهر واحد الخ) أى بالشرط السابق عن العراقيين اه مغنى (قوله) بين بقاء الكتابة الخ) عبارة الشهاب الرمل في حواشى شرح الروض محل في المكاتبه اذا لم تحمل فتخير بين المهر والتعجيل وتصير ام ولد فتختار المهر فاذا كان كذلك فوطئها مرة أخرى خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه الشافعى اه رشيدى (قوله) فان اختارت الاول الخ) وإن اختارت الثانية كانت ام ولد ولا مهر لها اه سم (قوله) ففهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الاول اه سم (قوله) وهكذا الخ) أى في تكرار المهر بتكرار الوطء في الحامل مطلقا إذا اختارت الكتابة وتكرر التخير أيضا بتكرار الوطء اما غير الحامل إذا اختارت الكتابة فهى كغيرها من الاجنبيات مر اقول لم يظهر لتغييره باختيار الكتابة في غير الحامل وجه لان الحامل لعقبا سببان الكتابة وأمة الولد اما غير الحامل فليس لعقبا إلا سبب واحد وهو الكتابة فلا وجه للتخير فيها اللهم إلا ان يقال مراده باختار الكتابة اختار بقاءها وعدم التعجيل لكن ليس بما الكلام فيه اه ع ش (قوله) واعتمده) وكذا اعتمده النهاية والمغنى (قوله الاول) مفعول باختيارها اه سم (قوله) ولو فرض الخ) غاية وقوله اعتماده أى التعدد (قوله) كما مر) أى فى باب محرمات النكاح اه كردى (قوله) فى التعدد) أى تعدد المهر (قوله) والاخير) أى الفرق

(فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله فى تشطير المهر الخ) أى وما يذكر معهما كقوله فلوزاد الخ اه ع ش (قوله) من كلامه السابق) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل اه سم (قوله) ولو بعد الخ) أى ولو كان الفرق بعد الخ (قوله) كما مر) أى قبيل فصل نكحها بخمر (قول المتن منها) متعلق بالفرقة أى الفرقة الحاصلة من جهة الزوج قبل الدخول بها اه مغنى (قوله) كفسخها) إلى قوله أو منهما كان ارتدادا في النهاية والمغنى لا قوله لا تبعاً إلى أو إرضاعها (قوله) أو بعقها) أى تحت رقيق اه مغنى (قوله) لا تبعاً) أى لا حدابوها (قوله) بانه لا فرق) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) تبعاً لابن الحداد) لعل الأسبك

تحت قوله ما إذا لم ينزع وإن قضى الوطء (قوله) وخصه الخ) ينبغي جريانه فيما تقدم أيضا (قوله) فان اختارت الاول الخ) وان اختارت الثانية كانت ام ولد ولا مهر لها (قوله) ففهر آخر) ظاهره ولو قبل أداء الاول (قوله الاول) مفعول اختيارها

(فصل فى تشطير المهر وسقوطه) (قوله) كما علم من كلامه السابق) أى أنه لو مات أحدهما قبل فرض ووطء وجب مهر المثل (قوله) واما جزم شيخنا بانه لا فرق الخ) عبارة شرح المنهج وكاسلامها ولو بقبيعية احد

(٥١) - شروانى وابن قاسم - سابع) الشبهة واحدة وهى الملك فلم يظهر للتعدد وجه كما هو واضح على أن الحمل لا خصوصية له في ذلك ولو فرض اعتماده ومن ثم حذفه شارح (تنبيه) العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنها كما مر وحينئذ فهل العبرة في التعدد بظنها أو بظنه أو يفرق بين أن تكون الشبهة منهما فيعتبر ظنه لأنه أقوى أو منها فقط فيعتبر ظنها كل محتمل والاخير أو وجه (فصل) فى تشطير المهر وسقوطه (الفرقة) فى الحياة كما علم من كلامه السابق (قبل وطء) فى قبل أو ذبر ولو بعد استدخال منى كما مر (منها) كفسخها بعيه أو باعساره أو بعقها وكردتها أو اسلامها لا تبعاً كما قاله القفال واما جزم شيخنا بانه لا فرق تبعاً لابن الحداد

فهو لا يلائم ما قالوه فيما لو أَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا أو أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بِجَمَاعٍ أَنَّ إِسْلَامَ الْإِمَامِ كَارِضَاعِهَا سَوَاءٌ فَكَيْفَ يُنْظَرُ وَالْإِرْضَاعُ هَاكَذَا لَا يُنْظَرُ
لِإِسْلَامِهَا وَلَا مَاحِكَاةُ الْغَزَالِي عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيهَا لَوْ طِيرَتِ الرِّيحُ نَقْطَةً لَبِنٌ مِنَ الْحَالَةِ إِلَى فِيهَا فَاتْلَعَتْهَا بِلٌ مُسْتَلَّةُ الرِّضَاعِ لِلثَّانِيَةِ أَوَّلِي
إِذْ مِنْهَا فَعَلٌ وَهُوَ الْمَصُّ وَالْإِزْدِرَادُ وَلَمْ يُنْظَرُوا (٤٠٢) إِلَيْهِ وَالْمُسْلِمَةُ تَبْعًا لَا فَعَلٌ مِنْهَا الْبَتَّةُ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ فِي رَدِّهِمَا مَعَ أَعْلَى التَّشْطِيرِ تَغْلِيظًا

تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ بَأَنَّهُ (قَوْلُهُ مَا قَالُوهُ الْخ) أَيِ الْآتِي فِي الْمَتْنِ آتِفًا (قَوْلُهُ كَارِضَاعُهَا) خَبَرٌ أَنَّ قَوْلَهُ سَوَاءٌ خَبَرٌ
مُحْذَوْفٌ أَيِ هُمَا أَيْ إِسْلَامُهَا وَإِرْضَاعُهَا مَتَسَاوِيَانِ وَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالَةِ (قَوْلُهُ وَلَا مَاحِكَاةُ الْخ) عَطْفٌ عَلَى
مَا قَالُوهُ (قَوْلُهُ مِنَ التَّشْطِيرِ فِيهَا لَوْ طِيرَتِ الْخ) لَعَلَّهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَلَا فَلَا يَظْهَرُ تَصْوِيرُهُ إِذْ الْمَتَابِدَارُ مِنْهُ حَصُولُ
الْفَرْقَةِ وَالتَّشْطِيرُ بِوَصُولِ نَقْطَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ بَنِ الزَّوْجَةِ الْكَبِيرَةِ إِلَى فَمِ نَفْسِهَا وَهُوَ خِلَافُ الْمَذْهَبِ فَلْيُحَرَّرْ
(قَوْلُهُ الثَّانِيَةِ) أَيْ إِرْضَاعُهَا (قَوْلُهُ أَوَّلِي) أَيْ بِالسَّقُوطِ مِنْ مُسْتَلَّةٍ إِسْلَامُهَا تَبْعًا (قَوْلُهُ إِذْ مِنْهَا) أَيْ الْمُرْتَضِعَةُ
(قَوْلُهُ وَلَمْ يُنْظَرُوا إِلَيْهِ) أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ لَمْ يُنْظَرُوا إِلَى حَصُولِ فَعَلٍ مِنْهَا (قَوْلُهُ وَالْمُسْلِمَةُ تَبْعًا لَا فَعَلٌ الْخ) عَطْفٌ
عَلَى قَوْلِهِ مِنْهَا فَعَلٌ (قَوْلُهُ وَقَدْ جَرَى الشَّيْخُ الْخ) تَأْيِيدٌ لِقَوْلِهِ لَا تَبْعًا وَتَضْعِيفٌ لِحُجْمِ الشَّيْخِ بِعَدَمِ الْفَرْقِ (قَوْلُهُ
لِسَبِيهِ) أَيْ السَّبِيَّةُ بِحَذْفِ يَاءِ النِّسْبَةِ (قَوْلُهُ هُنَا) أَيْ فِي إِسْلَامِهَا تَبْعًا وَقَوْلُهُ ذَلِكَ أَيْ التَّشْطِيرُ تَغْلِيظًا لِسَبِيهِ
(قَوْلُهُ إِذْ الْفَرْقَةُ الْخ) هَذَا مَوْجُودٌ فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا لَا بِإِسْمِ أَيْ فَلَا يُؤَيِّدُ مَا ادَّعَاهُ (قَوْلُهُ وَلَا يَرُدُّ) أَيْ
مَا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْفَرْقِ هُنَا (قَوْلُهُ أَوْ إِرْضَاعُهَا) عَطْفٌ عَلَى رَدِّهَا (قَوْلُهُ مَثَلًا) عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ وَذَكَرَ
الْإِمَامُ مِثَالَ لَا فَيَدْفَعُ أَرْضَعَتْ أَبْنَتَهُ زَوْجَةً لَهَا صَغِيرَةً أَوْ أَرْضَعَتْ بَنَتَ زَوْجَةٍ وَجَاصِعَةً لَهَا كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ
أَهْ (قَوْلُهُ وَلَوْ الْحَادِثُ) أَيْ الْعَيْبُ الْحَادِثُ بَعْدَ الْعَقْدِ (قَوْلُهُ أَوْ مِنْهَا) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا عَطْفٌ عَلَى
قَوْلِ الْمَتْنِ مِنْهَا (قَوْلُهُ كَانَ ارْتِدَامُهَا) مَشَى فِي فَتْحِ الْجَوَادِعِ عَلَى اعْتِمَادِ رَدِّهِمَا مَعَ كَرِّهِ أَيْ فَيَتَشَطَّرُ أَهْ
سَيِّدُ عَمْرٍ (قَوْلُهُ عَلَى الْأَوْجَةِ) خِلَافًا لِلْبَغْيِ وَالنَّهْيِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ (قَوْلُهُ وَذَلِكَ) أَيْ سَقُوطُ الْمَهْرِ بِارْتِدَادِهَا
مَعَ (قَوْلُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَتْنُ) أَيْ كَمَا فِي مِثَالِهِ الْمَذْكُورِ أَهْ (قَوْلُهُ وَهُوَ) أَيْ سَبِيهَا وَكَذَا ضَمِيرُ فَعْلٍ (قَوْلُهُ
لَا الْبَائِغُ) أَيْ كَارِ تَدَاوُلِهَا لِلْوَجُوبِ أَيْ وَجُوبِ نِصْفِ الْمَهْرِ مُقَدِّمٌ عَلَى الْمَقْتَضَى أَيْ كَارِ تَدَاوُلِهِ (قَوْلُهُ
وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ) اعْتَمَدَهُ مَرَّ أَيْ وَالْمَغْنَى أَهْ سَمِ (قَوْلُهُ يَبْنِيهِ) أَيْ بَيْنَ ارْتِدَادِهَا مَعَ الْمَسْقُوطِ
لِلْمَهْرِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَبَيْنَ الْخُلْعِ أَيْ الْمَشْطَرِ لَهَا كَمَا يَأْتِي (قَوْلُهُ أَوْ مِنْ سَيِّدِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أِذْنٌ فِي الْمَغْنَى إِلَّا
قَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى وَإِنْ فَوْضَهُ (قَوْلُهُ لِبَعْضِهِ) أَيْ أَصْلُهُ أَوْ فَرْعُهُ (قَوْلُهُ أَوْ أَرْضَعَتْ الْخ) عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ أَوْ أَرْضَعَتْ
الْهَالِكَةُ امْتِنَا الْمَرْجُوعِينَ بِرَقِيقٍ أَوْ عِبَارَةً لِلْسَيِّدِ عَمْرٍ قَدْ يَشْكُلُ تَصْوِيرُهُ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ مَصُورٌ بِمَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ
أَيضًا قَانَا أَهْ (قَوْلُهُ مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجُ الْإِمَامَةِ أَهْ سَمِ (قَوْلُهُ الْمَسْمُوعُ ابْتِدَاءً) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي فُسْخٍ أَحَدُهُمَا فِي
النَّهْيَةِ (قَوْلُهُ لَانْ فُسْخُهَا الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْبَتِّ (قَوْلُهُ فَاسْقَطْ) أَيْ إِتْلَافُهَا لِلْعَوَضِ عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ فَسْقَطْ أَهْ (قَوْلُهُ
وَفُسْخُهَا الْخ) عَطْفٌ عَلَى فُسْخِهَا وَقَوْلُهُ النَّاشِءُ عَنْهَا أَيْ بَعِيْبُهَا أَهْ مَغْنَى (قَوْلُهُ أَبَاهَا) أَيْ الزَّوْجَةُ أَهْ عَشْ
عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ أَحَدُ أَبَوَيْهَا أَهْ (قَوْلُهُ فِيهِ) أَيْ الْإِسْلَامُ (قَوْلُهُ كَاسْتِقْلَالِهَا) أَيْ عَلَى الْمَرْجُوحِ عِنْدَ الشَّارِحِ
وَالرَّاجِحُ عِنْدَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهْيَةُ وَالْمَغْنَى (قَوْلُهُ يَلْزِمُهَا الْمَهْرُ) أَيْ لِلزَّوْجِ أَهْ رَشِيدِي (قَوْلُهُ لَتَعْنِيهَا) عِلَّةٌ
لِلزَّمِهَا أَهْ سَمِ عِبَارَةٌ عَشْ أَيْ بَانَ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيَّرَهَا أَهْ (قَوْلُهُ لَانْ لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ الْخ أَهْ سَمِ (قَوْلُهُ
لَانْ لَهَا جَرَةُ الْخ) عِبَارَةٌ مُغْنِيَةٌ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْغَرَمُ لَفَرَّغَ عَنْ الْإِسْلَامِ بِخِلَافِ الْمَرْضِعَةِ وَابْنُ الْمَرْضِعَةِ

أَبَوَيْهَا وَكُتِبَ بِهَا مِثْلُ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الْبَرْلِيِّ مَا نَصَّهُ هَذَا بِمَا يَجُوزُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ
فَأَنَّهُ لَا صُنْعَ مِنْهَا فِي الصُّورَتَيْنِ بَلْ فِي الثَّانِيَةِ امْتِنَا وَابْتِلَاعُ أَهْ (قَوْلُهُ لَا يَلْزِمُ مَا قَالُوهُ فِيهَا لَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهَا)
أَيْ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَتْنِ (قَوْلُهُ إِذَا الْفَرْقَةُ الْخ) هَذَا مَوْجُودٌ أَيْضًا فِي إِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا (قَوْلُهُ أَوْ إِرْضَاعُهَا) عَطْفٌ
عَلَى فُسْخِهَا بِعِيْبِهِ (قَوْلُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَتْنُ) أَيْ كَمَا فِي مِثْلِهِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ الْخ) اعْتَمَدَهُ
مَرَّ (قَوْلُهُ مَعَ زَوْجِهَا) أَيْ زَوْجُ الْإِمَامَةِ (قَوْلُهُ لَتَعْنِيهَا) عِلَّةٌ لِلزَّمِهَا (قَوْلُهُ لَانْ لَهَا الْخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ

لِسَبِيهِ قِيَاسُهُ هُنَا ذَلِكَ إِذْ
الْفَرْقَةُ نَشَاتٌ مِنْ إِسْلَامِهَا
وَتَخْلَفُهُ فَلْيُغْلِبْ سَبِيهِ أَيْضًا
وَيَأْتِي فِي الْمَتْنِ أَنَّ إِسْلَامَهَا
تَبْعًا كَإِسْلَامِهَا اسْتِقْلَالًا
فَلَا مَتْعَةً وَلَا يَرُدُّ لَانِ التَّشْطِيرُ
أَقْوَى لِقَوْلِهِمْ أَنَّ وَجُوبَهُ
أَكْدَ فَلَمْ يُوَثِّرْ فِيهِ الْإِمَانُ
قَوًى بِخِلَافِ الْمَتْنِ أَوْ
إِرْضَاعِهَا لَوْ زَوْجَةُ أُخْرَى
لَهَا أَوْ مَلَكَهَا أَوْ أَرْضَعَتْهَا
كَانَ دَابَّتْ وَارْتَضَعَتْ مِنْ
أُمِّهَا مَثَلًا (أَوْ بِسَبِيهَا كَفُسْخِهَا
بَعِيْبُهَا) وَلَوْ الْحَادِثُ أَوْ مِنْهَا
كَانَ ارْتِدَامُهَا عَلَى الْأَوْجَةِ
مِنْ تَنَاقُضٍ لِلتَّأَخُّرِ فِي
فَهْمِ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَفِي
الْأَجْمَعِ حَتَّى نَاقُضَ جَمْعَ
مِنْهُمْ نَفُوسَهُمْ فِي كِتَابِهِمْ
وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْظَرُوا إِلَى
مِنْ الزَّوْجِ الْإِبْنِ انْتَبَى
سَبِيهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَتْنُ
وغيره وهو هنا لم ينفذ
فغلب لان البائع للوجوب
مقدم على المقتضى له
وتصريح الروياني بالتشطير
ضعيف ويفرق بينه وبين
الخلع بانه لا سبب لهافيه
ولما غايته ان بذلها حامل
عليه والفرق ظاهر بين
السبب والحامل عليه عرفا
او من سيدها كان وطىء

أُمُّهُ الْمَرْجُوعَةُ لِبَعْضِهِ أَوْ أَرْضَعَتْ أُمُّهَا مَعَ زَوْجِهَا (تَسْقُطُ الْمَهْرُ)

المسمى ابتداء والمفروض بعد وهو المثل لان فسخها لان الفاسق عوده قبل التسليم فاسقط عوده كاتلاف البائع المبيع قبل القبض
وفسخه الثاني عنها كفسخها ولما يلزم أباها المسلم مهر لها مع أنه فوت بدل بهضها بناء على أن تبعيتها فيه كاستقلالها بخلاف المرصعة
لزمها المهر ولما لزمها الارضاع عليها لان لها اجرة تجبر ما تغرمه والمسلم لا ينفى له فلو غرم لفرغ عن الاسلام ولا جحفت به وجعل عيها كفسخها

ولم يجعل عيبه كفر اقله بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم يتم بخلافها وإنما مكنت (٤٠٣) من الفسخ مع ان ما قبضته سليم الدفع

ضررها فاذا اختارت دفعه

فلترد بدله (ومالا) يكون

منها ولا سببها (كطلاق)

ولو خلعا او رجعا بان

استدخلت ماءه ويفرق

بين هذا ولا إسقاط الخلع اثم

الطلاق البدعي بان المدار

ثم على ما يحقق الرضا منها

بلحوق الضرر وقد وجد

ولا كذلك هنا وان فوضه

اليها فطلعت نفسها وارعلقه

بفعلها ففعلت (واسلامه)

ولو تبعها (ورده

ولعانه ولإرضاع امه) لها

وهي صغيرة (او) إرضاع

(امها) له وهو صغير وملكه

لها (يشطره) اي بنصفه

للص عليه في الطلاق بقوله

تعالى فنصف ما فرضتم

وقياسا عليه في الباقي ومرو

انه لو زوج امته بعبد فلا

مهر فلو عتقا ثم طلق قبل

وطء فلا شطر ومثله ماله

اذن لعبده في ان يتزوج

امه غيره برقبته ففعل ثم

طلق قبل الوطء فيرجع

الكل للمالك الامة اما

النصف المستقر فواضح

واما النصف الراجع

بالطلاق فهو لما يرجع

للزوج ان تاهل ولا فلن

قام مقامه وهو هنا مالكة

عند الطلاق لا العقد لانه

صار الآن أجنبياً عنه بكل

تقدير ولو اعتقه مالكة او

باعه ثم انفسخ او طلق قبل

وطء رجوع هو او سيده

على المعق أو البائع بقيته

أو نصفها لانه ومشتريه

قد تأخذ أجرة رضاءها فتجبر ما تغرمه بخلاف المسلم اه وهي أحسن (قوله) ولم يجعل عيبه كفر اقله أى بل
جعل كفسخها اه ع ش (قوله) كفر اقله عبارة المغنى كفسخه اه (قوله) قبضته قد لا تكون قبضته
وعبر في شرح الروض اي والمغنى بدل القبض بالملك اه سم (قوله) دفعه اي دفع الضرر بالفسخ اه
سم (قوله) بدله اي بدل البضع (قوله) ولا سببها (قوله) الا وفق لسابق كلامه زيادة ولا منهما ولا من سيدها (قوله)
بان استدخلت الخ اي ولو في الدبر وهو تصوير للرجمي قبل الوطء بمجرد الطلاق ولا يتوقف على
انقضاء العدة واذا راجعها لا يجب لها شيء من زيادة على ما وجب لها ولا اه ع ش (قوله) بين هذا اي كون
الفرقة بالخلع لا منها ولا بسببها اه ع ش (قوله) بلحوق الضرر (قوله) بان الرضا (قوله) وان فوضه الخ غاية
لقول المتن كطلاق ولو عطفه على خلعا فقال او فوضه الخ كان اوضح اه ع ش عبارة المغنى كطلاق وخلع
ولو باختيارها كان فرض الطلاق اليها الخ (قوله) المتن وردته اي ولو معها على ما تقدم عن الروياني اي
واعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغنى خلا للشارح اه سم (قوله) وقياسا عليه الخ اي بجامع ان كلا
فرقة لا منها ولا بسببها اه ع ش (قوله) ومرو الخ اي قبيل باب الصداق (قوله) فلو عتقا او احدهما اه
مغنى (قوله) فلا شطر) لاذلا مهر اه مغنى (قوله) ومثله ماله اذن الخ اي في عدم التشطير فقط والافو ضد
ما قبله اه سيد عمر عبارة الرشيدى لا يخفى ان استثناء هذه صورة لان التشطير واقع فيها كما سيصرح به
ولما استثناء ما نظر الى ان جميع المهر يصير للمالك واحد اه (قوله) مالكة عند الطلاق (وهو سيد الامة
سيد عمر وع ش (قوله) لانه) اي مالكة عند العقد اه ع ش (قوله) ولو اعتقه مالكة (وهو سيد الامة ع ش
ورشيدى وسيد عمر (قوله) رجوع هو) اي العبد المعتوق في صورة البيع او سيده اي في صورة البيع (قوله)
بقيته) راجع لقوله انفسخ وقوله او نصفها راجع لقوله او طلق (فرع) يتجه انه لو سحر احدهما
حيوانا لم يؤثر الفرق لان المسحور وان كان له حقيقة ويؤثر لكنه لا يقرب الخواص ولا يخرج المسحور عن
حقيقته وخواصها اه سم (قوله) ومشتريه) الو او بمعنى او اه ع ش (قوله) كلامهم في شرح الارشاد
الخ) عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج بفراق منه في حياة مانعه وبقوله اي ونبه بقوله في حياة
على ان الفرق في الموت لا تشطير فيها لانه مقرر لجميعه كما مرو وكالموت عدة ومهر وارثا مسخ احدهما حجير افان
مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعددة وارثا على الوجه ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق
منها او بسببها قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والا
فقياس ما مرو انه كالموت ايضا بان المسخ لا يكون عادة الا بعده من يدعتو وتجبر فكان السبب منها اه سم
يخذف وعبارة المغنى وخرج بقيد الحياة الفرق بالموت لما مرو ان الموت مقرر للمهر ومن صور الموت لو
مسخ احدهما حجير افان مسخ احدهما حيوانا فان كان الزوج وكان قبل الدخول ففي التدريب انه تحصل

(قوله) قبضته) قد لا تكون قبضته وعبر في شرح الروض بدل القبض بالملك (قوله) دفعه) أى الضرر (قوله)
في المتن وردته الخ) اي ولو معها على ما تقدم عن الروياني (قوله) بقيته) راجع لقوله انفسخ او نصفها
راجع لقوله او طلق (فرع) يتجه انه لو سحر احدهما حيوانا لم يؤثر الفرق لان السحر وان كان له
حقيقة ويؤثر لكنه لا يقرب الخواص ولا يخرج المسحور عن حقيقته وخواصها (قوله) وفي مسخ احدهما
حجير او حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع اه) عبارة في الكلام على رجوع الشطر للزوج
بفراق منه في حياة مانعه وبقوله اي ونبه بقوله في حياة على ان الفرق بالموت لا تشطير فيها لانه مقرر لجميعه كما
مرو وكالموت عدة ومهر وارثا مسخ احدهما حجير افان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهر الاعددة وارثا على
الوجه نظر الحياة فهو ان ابد النظر لموته قو لم اطردت العادة الالهية بعدم عود المسوخ بل قال كثيرون انه
لا يعيش بعد ثلاثة ايام ولا ينافيه النص على ان الفردة مسوخة لا مكان حملها على ان المسوخين نفسهم ولدوا
قبل الايام الثلاثة فماتوا وبقيت ذريتهم انتهى ثم في الكلام على رجوع الكل للزوج بفراق منها وبسببها
قال بعد امثلة ذكرها مانعه وكذا مسخها حيوانا على ما في التدريب ويوجه على بعده والافقياس ما مرو انه

حيث لا المستحق عند الفراق وفي مسخ احدهما حجير او حيوانا كلام مهم في شرح الارشاد الصغير فراجع اه (ثم قيل معنى

الفرقة ولا يسقط شيء من المهر إذ لا يتصور عوده للزوج لا تنفأ أهلية تملكه ولا الورثة لأنه حتى فيبقى للزوجة قال ويحتمل تنزيل مسخه حيوانا بمنزلة الموت اهـ والاول اوجه ولكن قوله فيبقى للزوجة الاوجه ان يوضع تحت يد الحالك حتى يموت الزوج فيعطى لوارثه او يرده الله تعالى كما كان في حلي له قال وإن مسخت الزوجة حيوانا حصلت الفرقة من جهتها وعاد كل المهر للزوج اهـ وهذا ظاهر اهـ وكذا في النهاية لا قوله قال ويحتمل إلى قوله قال وإن مسخت (قوله في النصف) إلى قوله واذا فرغنا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ودعوى الحصر إلى نعم (قوله أي النصف إليه) أي نصف الصداق المعين إلى الزوج واما اذا كان الصداق ديننا فعلى الصحيح يسقط نصفه بالطلاق ولو أدى الدين والمؤدى باق تعين حقه في نصفه اهـ مغنى (قوله او اداه عنه) أي عن الزوج وهو صغير او مجنون او سفیه اهـ مغنى (قوله والا عا د الخ) دخل فيه ما لو اداه مولده البالغ عنه فيرجع للولد والفرق بين هذا وبين ما اداه عن مولده ان الولي اذا أدى عن مولده يقدر دخوله في ملك المولى فيعود إليه والولد البالغ لا ولاية له على أبيه فاذا أدى عنه يكون تبرعا مسقطا للدين كفعل الاجنبي فاذا رجع كان للمؤدى هذا في النكاح واما في البيع فيعود الثمن إلى المشتري مطلقا كما قاله الشارح في خيار العيب اهـ ع ش (قوله يعني الفراق) عبارة المغنى وغير الطلاق من الصور السابقة كالطلاق اهـ (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذ لا يملك قهر اغير الارث اهـ سم (قوله يملك الخ) أي سلب قتيله (قوله ينظر إليه) أي لم يكن له غرض في اخذه الا النظر في صورته ثم يرسله ولم يقصد باخذه صيده اهـ رشيدى (قوله نعم الخ) استثناء عن قول المتن والصحيح عوده الخ (قوله لو سلمه العبد الخ) او اداه السيد من ماله اهـ مغنى (قوله عاد النصف) راجع لقوله او طلق وقوله او الكحل راجع لقوله فسخ (قوله عند الفراق) أي لان الفسخ يرفع العقد من حينه فيرجع المهر للزوج ان كان اهلا للملك ولسيدة حين الفراق ان لم يكن اهلا لان البائع صار اجنيا اهـ ع ش (قوله منها) أي او بسببها (قوله كل الزيادة) إلى قوله أي لان يدها في المغنى وإلى المتن في النهاية الا قوله ثم رايت إلى او في يده (قوله كل الزيادة) راجع لقوله او كان الفراق منها وقوله او نصفها راجع لقوله واذا فرغنا على الصحيح اهـ سم عبارة ع ش قوله كل الزيادة أي في الفسخ وقوله او نصفها أي في الطلاق وقوله مملكة أي ان انفسخ النكاح وقوله او من مشترك أي ان طلق اهـ (قوله او نقص الخ) عطف على زاد (قوله في يدها) أي بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقاة سماوية اهـ

كالموت أيضا بان الفسخ لا يكون عادة الا بعد من يدعوت وتجبر فكان السبب منها (تنبيه) بين أبو زرعة في فتاويه ان المسخ إلى الحيوانية لا يثبت بالبيئة للخلاف في وقوع المسخ بمعنى قلب الحقيقة في هذه الامة وبفرضه فهو نادر لم يسمع مثله على انه محتمل ان يكون سحرا وتموها وذلك يستحيل قلب الحقيقة به غايته انه اذا كان آدميا صار على شكل آخر ظاهرا أو في نفس الامر قال فلا يسمع القاضي دعوى ذلك ولا يترتب عليها مقتضاها من فسخ نكاح ولا غيره اهـ وما قاله محتمل فيما فرضه من المسخ إلى الحيوانية اما المسخ إلى الحجرية فيحتمل ان يأتي فيه ذلك لانه ابعد من الاول ويحتمل قبول شهادة البيئة لانه لا اشتباه فيه وهذا لقرب محل ما قاله في الاول على ما فيه حيث لم يخبر عدد التواتر بانهم شاهدوا فلا نال المعروف لهم انقلب خلقه إلى الحيوانية الناهقة مثلا وان استمر على ذلك بصفة لا يقع مثلها في السحر فحينئذ يقبلون ويرتب على ذلك حكمة الذي قدمناه ويقاس به ما في معناه اهـ فليتأمل فيه فان ما نقله عن أبي زرعة من عدم سماع الدعوى وعدم الثبوت بالبيئة يتنافى ما قرره من حصول الفرقة بالمسوخ ووجوب المهر والعدة فان ذلك فرع سماع الدعوى والثبوت فليحذر (قوله كمارجهاه الخ) كذا اشرح م ر (قوله ودعوى الحصر) أي في قول الشارح قبل اذ لا يملك قهر اغير الارث (قوله لا الا صداق) هـ لارجع للتقيد عند الاصدان كما ودى لان الكسب ومال التجارة ملكة فهو بمنزلة المؤدى إلا أن يفرق بتعلق المهر ابتداء بالكسب ومال التجارة (قوله كل الزيادة الخ) راجع لقوله قبل واذا فرغنا على الصحيح وقوله او نصفها راجع لقوله او كان الفراق منها (قوله او نقص بعد الفراق في يدها) بان كان بعد قبضه وظاهره ولو باقاة سماوية

التشطير أن له خيار الرجوع في النصف ان شاء تملكه وان شاء تركه اذ لا يملك قهرا غير الارث (والصحيح عوده) أي النصف إليه ان كان هو المؤدى عن نفسه أو اداه عنه وليه وهو أب أو جد والاعاد للمؤدى كمارجهاه وان أطال الأذرعى في خلافه (بنفس الطلاق) يعني الفراق وان لم يختره للاية ودعوى الحصر ممنوعة الا ترى أن السالب يملك قهرا وكذا من اخذ صيدا ينظر إليه نعم لو سلمه العبد من كسبه أو مال تجارته ثم فسخ أو طلق قبل وطء عاد النصف أو الكحل للسيد عند الفراق لا الاصدان ووقع لشارح عكس ذلك وهو سبق قلم فان عتق ولو مع الفراق عاد له واذا فرغنا على الصحيح أو كان الفراق منها (قلو زاد) الصداق (بعده) أي الفراق (فله) كل الزيادة المتصلة والمنفصلة أو نصفها لحدوثها من ملكة أو من مشترك بينهما أو نقص بعد الفراق في يدها

ضمنت الارش كله أو نصفه ان تعددت بان طالبها فامتغت وكذا ان لم تعد أي لان يدها (٤٠٥) عليه يد ضمان وملكه له بنفس الفراق

مستقرو به يفرق بين هذا
وامر فمالو تعب الصداق
يده قبل قبضها لان ملكها
الآن لم يستقر فلم يقو على
ان يجاب ارش لها كما لم بما
مر ثم رأيتهم علموه بانه
مقبوض عن معاوضة
كالمبيع في يد المشتري بعد
الاقالة وهو صريح فيما
ذكرته او في يده فكذلك
ان جنى عليه اجني اوهي
(وان طلق) مثلاً (والمهر)
الذي قبضته (تالف) ولو
حكماً (٤) له (نصف بدله
من مثل) في مثل (او قيمة)
في متقوم كما لورد المبيع
فوجد ثمنه تالفاً (فان تعيب
في يدها) قبل نحو الطلاق
(فان قنع) الزوج (به)
اي بنصفه معيياً اخذه
بلا ارش (ولاً) يقنع به
(فنصف قيمته سليماً) في
المتقوم ونصف مثله سليماً
في المثل والتعبير بنصف
للقيمة وبقية النصف
وهي اقل وقع في كلام
الشافعي والجمهور فاما ان
يكون تناقضا وهو ما
فهمه كثيرون واما ان
يكون مؤداها عندهم
واحد او عليه يحتمل تاويل
الاولى التوافق الثانية بان
المراد كل من التصفين على
حدته ويحتمل عكسه بان
يزاد قيمة النصف منضمها
لنصف الآخر والاوجه
من ذلك كله ما في المتن

سم أي كما يفيد قول الشارح بعدو كذا ان لم تعد (قوله) ضمنن الارش) فان ادعت حدوث النقص قبل
الطلاق صدقت بيمينها اه (قوله) كله اي كان الفراق منها او بسببها وقوله او نصفه اي ان لم يكن منها
ولا بسببها اه ع (قوله) وبه اي بقوله وملكه له الخ (قوله) وامر اي في اول باب الصداق (قوله)
علموه اي ضمانها الارش (قوله) او في يده اي بان كان قبل قبضه اه سم وهو عطف على قوله في يدها (قوله)
فكذلك الخ) لا يخفى ما في هذا الصنيع اذ مقتضاه ضمانها في صورة الاجني وليس كذلك قطعاً ثم رابت
الحشى لمح ماشرت إليه اه سيد عمر عبارة سم قوله او في يده فكذلك ظاهره ان المعنى ضمنن الارش
أو نصفه ولا معنى له في جناية الاجني لانها وقعت في يده وبعد ملكه فلا مدخل لها فيه ولا تعلق لها بوجه
فعل معناه وان لم تساعد عبارته ان له الارش أو نصفه اه وعبارة عرش اي يجب للزوج كل الارش أو نصفه
اه (قول المتن وان طاق) عبارة المعنى وان فارق لا بسببها كان طلق اه (قوله) مثلاً إلى قوله فيرجع في
الاصل في المعنى لا قوله والاوجه من ذلك كله ما في المتن وقوله اذ فارق ولو بسببها وإلى قوله ولها فيما اذاني
النهاية إلا انه اقتصر على التأويل الثاني لكلام الشافعي والجمهور وحذف قول الشارح والاوجه من ذلك
كله ما في المتن (قول المتن تالف) فان كان المهر باقياً بحاله فليس لها ابداله وان اداه عما في ذمته إلا برضاه اه
معنى (قوله) ولو حكماً كان اعتقه اه ع (قول المتن فان تعيب) اي بأفة اخذاً ما يأتي في وان تعيب
قبل قبضها اه سم (قوله) ووهي اي قيمة النصف اقله اي من نصف القيمة لان التشقيص ينقصها اه
نهاية (قوله) وقع الخ) خبر والتعبير الخ (قوله) ان يكون اي التعبير بهما (قوله) بان المراد اي بنصف
القيمة (قوله) كل من التصفين الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج بان يراد بنصف القيمة نصف قيمة كل من
التصفين منفرداً لا منضمماً إلى الآخر فيرجع بقيمة النصف او بان يراد بقيمة النصف قيمته منضمماً لا منفرداً
فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة اه (قوله) والاوجه من ذلك كله) لا يخفى ما فيه اذ العبارة
الاولى عين ما في المتن (قوله) انه الخ) بيان لما في المتن (قوله) في تخييرها الآتي الخ) اي في الزيادة المتصلة اه
بجبري (قول المتن فان عاب) بان صار ذا عيب اه معنى عبارة عرش اي قام به العيب قبل القبض وظاهر ان
محله حيث لم تنفسخ اه (قول المتن فان عاب بجناية الخ) ينبغي ان يرجع ايضا لقوله السابق فان تعيب في
يدها الخ وعبارة الارشاد وشرحه للشارح وفي طرو والنقص عليه بان جنى عليه اجني او الزوج واخذت
منه الارش او لم تأخذه يرجع إلى المؤدى بتفصيله السابق ما من من النصف او الكل حال كونه بارش جناية
اي مع نصف الارش في صورة التشطرو مع كله في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش بما يغرم اي
يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجني في يد الزوج او في يدها او الزوج وهو يدها اما النقص الطاريء
بدون جناية كالآفة السماوية كالعمى والعمور أو بجناية لا غرم لارشها كان جنت هي عليه فيتخير الزوج
بين الرضا بنصفه او كله ناقصاً من غير ارش وبين نصف او كل قيمته او مثله سليماً وفيما اذ اجني عليه هو وهو
يده واجازت له نصفه ناقصاً ولا خيار له ولا ارش انتهت وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها اذ اجني هو

(قوله) او في يده) بان كان قبل قبضه وانظر ما وجه ضمانها في صورة الاجني وقد عبر شيخ الاسلام في
الشق الاول بقوله فله كل الارش أو نصفه فقوله هنا كذلك لا اشكال فيه لا يقال وجهه ان النقص حصل
في ملكها واستحققت ارشها فاذا رضى بالصادق مع ذلك لزمها القيام للزوج بالارش أو نصفه كما يفهم ذلك
مما يأتي في قوله فان غاب الخ لا بالقول الفرض ان النقص بعد الفراق في يده فهو في ملكه لاني ملكها
(قوله) او في يده فكذلك) ظاهره ان المعنى ضمنن الارش أو نصفه ولا معنى له في جناية الاجني لانها وقعت
في يده وبعد ملكه فلا دخل لها فيها ولا تعلق لها بوجه فعل معناه وان لم تساعد عبارته ان الارش أو نصفه
(قوله) في المتن فان تعيب) اي بأفة اخذاً ما يأتي في وان تعيب قبل قبضها (قوله) في المتن فان عاب بجناية
الخ) ينبغي ان يرجع ايضا لقوله السابق فان تعيب في يدها الخ وعبارة الارشاد وشرحه للشارح ما نصه وفي

وصوبه في الروضة انه يرجع بنصف القيمة الذي هو أكثر من قيمة النصف رعاية له كإروعيته في تخييرها الآتي مع كونه من ضمانها
(وان تعيب قبل قبضها) له بأفة ورضيت به (فله نصفه ناقصاً بلا خيار) ولا ارش لانه حالة نقصه من ضمانه (فان عاب بجناية

عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيل الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت هي عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ اه سم (قول لم تن وأخذت ارشها) أي استحققت أخذها اه سم (قوله عن يضمن الخ) شامل للزوجة اه حلبي (قوله ولو ردت له) أي للزوج (قوله فالأصح أن له نصف الارش) ولو تلف البعض في يدها كاحد الثوبين أخذ نصف الموجود ونصف بدل المفقود اه معني (قوله إذا فارق الخ) أي سواء فارق بسبب مقارن ام لا اه ع ش (قوله قبل الفراق) أي حدث قبله أي وبعده الا صداق معني ورشيدى ويده يده ايضا التعليل الاتي (قوله في الاصل) أي إن كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفه أي أن كان بطلاق وقوله أو بدله أي كلا أو نصفه ان كان نالفا اه ع ش (قوله نعم) إلى قوله وانما نظروا في المعنى الا قوله وان لم يميز ولد الامة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله فيرجع في الاصل الخ (قوله في ولد الامة) أي الحادث بعد الا صداق وقبل الفراق وقوله الذي لم يميز فان كان يميز أخذ نصفها وان نقصت قيمتها بالولد في يدها فله الخيار أو في يده أخذ نصفها ناقصا اه معني (قوله تتعين الخ) فليس له الرجوع بالام أو نصفها وان رضيت الزوجة اه معني (قوله قيمة الام) أي أن كان الفراق بفسخ وقوله أو نصفها أي القيمة ان كان بنحو طلاق وقوله وان قال الخ غاية اه ع ش (قوله فان رضيت الخ) انما توقف أي رد المهر على رضاها لانه حصل فيه زيادة في ملكها اه رشيدى عبارة سم فعلم ان لها الخيار لزيادته أي المهر بالولادة اه (قوله في نصفها الخ) الا وفق لما قبله في ذاتهما أو نصفهما أو الافة نصف أو كل قيمته يوم الانفصال مع نصف أو كل قيمتها (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم اه سم (قوله مع نصف قيمتها) أي وقت الفارقة اه ع ش عبارة المعنى مع قيمة نصفها اه (قوله ان لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها لجواز التفريق حينئذ قاله سم ولعل صوابه والاخذ نصفها لجواز الخ (قوله هذا) أي كون الخيار لها الذي افاده قوله فان رضيت الخ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولدها ان لم يميز لان نصف قيمته وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وان رضيت لئلا يلزم التفريق في صورتين اه سم ذكر المعنى كما مر هذه المسئلة أي النقص بالولد في اذ كان الولد يميز (قوله ناقصا) ظاهره وان كان

طرو النقص عليه بان جنى عليه اجنبى أو الزوج وأخذت منه الارش او لم تأخذه يرجع الى المؤدى بتفصيله السابق ما مر من النصف أو الكل في حال كونه بارش جناية أي مع نصف الارش في صورة التشطرو مع كله في صورة عدمه بشرط ان يكون ذلك الارش بما يغرم أي يضمن لها وان ساحت به بان جنى عليه اجنبى في يد الزوج أو في يدها أو الزوج وهو يدها لان الارش بدل الفاتت اما النقص الطارىء بدون جناية كالآفة السماوية كالعمى والعور أو بجناية لا غرم لارشها كان جنت هي عليه فيتخير الزوج بين الرضا بنصفه أو كله ناقصا من غير ارش وبين نصف أو كل قيمته أو مثله سلبا وفيما إذا جنى عليه هو وهو يده و اجازت له نصفه ناقصا ولا خيار له ولا ارش لانه نقص وهو من ضمانه اه وهو ظاهر في استحقاقه اخذ الارش منها إذا جنى هو عليه يدها وإن لم تأخذ منه شيئا وتمثيله الجناية التي لا غرم لارشها بقوله كان جنت عليه شامل لما إذا جنت وهو بيد الزوج أو يدها وبوجه بانها لم تستحق لهذه الجناية ارشا ودال على فرض الكلام في التعيب قبل الفراق وكذا يدل على ذلك قوله وفيما إذا الخ مع ان الارش اذ ذكر مسئلة النقص بعد الفراق بعد ذلك فقال وبارش نقص بعد فراق اه (قوله في المتن وأخذت ارشها) أي واستحققت اخذه (قوله فان رضيت رجع الخ) فعلم ان لها الخيار لزيادته بالولد (قوله يوم الانفصال) أي لانه اول وقت امكان التقويم (قوله) وإن لم يميز ولد الامة) أي والاخذ مع نصفها لجواز التفريق حينئذ (قوله فان شاء أخذ نصفها ناقصا الخ) الظاهر أن المراد هنا أنه حيث أخذ نصفها أخذ أيضا نصف ولد الامة إن لم يميز لان نصف قيمته لئلا يلزم التفريق وحيث أخذ نصف قيمتها أخذ نصف قيمة الولد لان نصفه وإن رضيت لئلا يلزم التفريق (قوله ناقصا) ظاهره

وأخذت ارشها) يعني وكان الجاني بمن يضمن الارش وإن لم تأخذه بل وإن ابراته عنه ولو ردت له سليما (فالأصح أن له نصف الارش) مع نصف العين لانه بدل الفاتت وبه فارق الزيادة المنفصلة (ولها) إذا فارق ولو بسببها (زيادة) قبل الفراق (منفصلة) كتمرة وولد وأجرة ولو في يده فيرجع في الاصل أو نصفه أو بدله دونها لحدوثها في ملكها والفراق انما يقطع ملكها من حين وجوده لا قبله كرجوع الواهب نعم في ولد الامة الذي لم يميز تتعين قيمة الام أو نصفها حذر من التفريق المحرم وان قال أخذ نصفها بشرط أن لا أفرق بينهما على الوجه ولو كان الولد حملا عند الا صداق فان رضيت رجع في نصفها والا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها ان لم يميز ولد الامة هذا ان لم تنقص بالولد في يدها والا تخير فان شاء أخذ نصفها ناقصا أو رجع بنصف قيمتها حينئذ فان كان النقص في يده

النقص بالولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله رجع في نصفها) أى ولا خيار له اه سم (قوله هنا) أى فيما إذا كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت امه بالولادة (قوله لسببه) وهو الحمل اه سم (قوله وبه يفرق) أى بقوله ان الولد ملكهما معا الخين هذا أى ما لو كان الولد حلالا عند الاصداق ونقصت بالولادة وما لو حدث الولد بعد الاصداق في يده الخ أى ونقصت بالولادة وقضية كلام المغنى المار انه لا فرق بينهما (قوله انه) أى النقص من ضمانه أى ولها الخيار وظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق اه سم (قوله ان السبب) أى الحمل اه سم (قوله فيما إذا فارقها) إلى قول المتن ومتى رجع في النهاية (قوله فيما إذا فارقها) أى لا بسبب مقارن كذا في النهاية وشرح المنهج وقال الرشيدى قوله لا بسبب مقارن لم أره لغيره بالنسبة لما إذا كان الراجع النصف وإنما ذكره وهذا التفصيل فيما إذا كان الراجع الكل اه وقال سم بعد كلام ذكره عن هامش شرح المنهج لشيخه البرلسى ما نصه فلم ان خيارها في متصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن ثم قال قوله لا بسبب مقارن اه احتراز بالمقارن عن المفارق فله كل المهر فهر ا ب زيادته المتصلة ثم قال عن شرح الارشاد وبحت شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن اه بخذف ا قول ان ما ذكره عن شيخه البرلسى سيفيده قول الشارح هذا كله الخ وما ذكره عن شرح الارشاد عن شرح الروض ذكره ع ش عنه واقره ايضا وان قوله لا بسبب مقارن ليس بموجود فيما اطلعنا من نسخ الشرح نعم ذلك موجود في النهاية كما مر (قوله وليس منها ارتفاع السوق) ولا من النقص انخفاض اه ع ش (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسى بهامشه ما نصه إنما زاد هذا لقوله فنصف قيمة ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها المكان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كردها وكذا قوله بعد أو فارق لا بسببها إنما احوجه إليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الآتي في كلامه ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضيا بنصف العين أو كلها أو لا فنصف

وان كان النقص بالولادة في يدها بعد الفرق (قوله رجع في نصفها) أى فلا خيار (قوله فلم ينظر ولسببه) أى وهو الحمل (قوله انه) أى النقص من ضمانه أى ولها الخيار لا من ضمانها وله الخيار وهما وجهان بلا ترجيح حتى في الروض (قوله انه من ضمانه) ظاهره وان كانت الولادة في يدها بعد الفرق (قوله ان السبب) أى الحمل (قوله فيما إذا فارقها) أى لا بسبب مقارن كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا البرلسى بهامشه ما نصه هذا ما قاله الرافعى في الشرح وحكم الزوائد المتصلة والمفصلة فيما سوى الطلاق من الاسباب المشطرة حكمها في الطلاق وما يوجب عود الجميع ان كان عارضا كالرضاع وردة الزوجة فكذلك وان كان مقارنا كفسخه بيعها وعكسه عادي زيادته يعنى المتصلة ولا حاجة الى رضاها كفسخ البيع بالعيب اه فلم ان خيارها في المتصلة ثابت عند وجوب الشطر وكذا عند وجوب الكل لا بسبب مقارن قوله لا بسبب مقارن احتراز عن المفارقة بالمقارن فله كل المهر فهر ا ب زيادته المتصلة وعبرة الارشاد وشرحه للشارح وإذا عاد إليه كل الصداق نظر فان كان بسبب قارن العقد كيب احدهما فبمتصل من الزيادة أى معه كسمن وصنعة يرجع المهر الى الزوج وان لم ترض هى كفسخ البيع بالعيب وبحت شيخنا ان العيب الحادث قبل الزيادة كالمقارن فتسلط الزوج على الفسخ قبلها الى ان قال والتفصيل بين المقارن وغيره من زيادته اخذا من الروضة واصلاها ما قررت به كلامه هو ما فهمنا و قول البلقينى ان العيب الحادث كالمقارن لانها اشتركا في ان العقد قارنه سبب الفسخ وهو اما وجود العيب او شرط استمرار السلامة ضعيف ولا يجرى هذا التفصيل في التشطير بل يسلم الزائد لها مطلقا اه وقد يستشكل قوله ولا يجرى هذا التفصيل الخ بأنه يقتضى تصور وجوب الشطر مع الفسخ بالمقارن مع انه إنما يوجب الكل إلا أن يقال أراد انه لا يجرى لعدم تصويره إلا ان هذا قد يناهيه قوله مطلقا إلا ان يجعل في سائر صور وجوب الشطر فليتامل واستشكل ايضا تقييده المتن هنا بنى المقارن مع انه مفروض في التشطير بدليل قوله فنصف قيمة وقول الشارح لا بسببها والتشطير لا تفصيل فيه كما قرره فليتامل (قوله لا بسببها) كذا في شرح المنهج وكتب شيخنا الشهاب البرلسى بهامشه ما نصه

رجع في نصفها وإنما
نظروا هنا لمن النقص
بالولادة في يده لان الولد
ملكهما معا فلم ينظروا
لسببه إذ لا مرجع وبه
يفرق بين هذا وما لو حدث
الولد بعد الاصداق في
يده ثم ولدت في يدها فان
الذى اقتضاه كلام الرافعى
انه من ضمانه نظرا إلى ان
السبب وجد في يده وان
كان الولد لها (و) لها فيما
إذا فارقها بعد زيادة متصلة
(خيار في متصلة) كسمن
وحرقة وليس منها ارتفاع
سوق (فان شئت) فيها وكان
الفراق لا بسببها (ف) له
ولو معسرة (نصف قيمة)
للمهر باق يقوم (بلا

زيادة) ومنع المتصلة للرجوع من خصائص هذا المحل لان العود هنا ابتداء تملك لا فسخ ومن ثم لو امر العبد من كسبه او مال تجارته ثم عتق عاد اليه كما رآنا ولو كان فسخا لعاد الى السكة او لا وهو السيد (وان سمحت) بالزيادة وهي رشيدة (لزمه القبول) لانها لكونها تابعة لا تظهر فيها المنفعة فليس له طلب القيمة هذا كله ان لم يعد اليه الصداق ولا فان كان بسبب مقارن للعقد كعيب أحد همارجع اليه بزيادته المتصلة وان لم ترض هي كفسخ البيع بالعيب ولان كان بسبب عارض كدتها تخيرت بين ان تسلمه زائدا وان تسلم قيمته غير زائد (وان) فارق لا بسببها وقد (زاد) من وجهه (ونقص) من وجهه (ككبر عبد) كبرايمنع دخوله على الحريم وقوله لا لرياضة والتعليم ويقوى به على الاسفار والصنائع فالاول نقص والثاني زيادة فخرج مصير ابن سنة ابن نحو خمس فزيادة محضة ومصير شاب شيخا فنقص محض (وطول نخلة) بحيث قل به ثمرها وكثر به حطبها (وتعلم صنعة مع) حدوث نحو (برص فان انقفا) على انه يرجع (بنصف العين) فظاهر لان الحق لا يعدو هما (والا فنصف قيمة العين) مجردة عن زيادة ونقص لانه (٤٠٨) الا عدل ولا يجبر هو على اخذ نصف العين للنقص ولا هي على اعطائه للزيادة (وزراعة

الارض نقص) محض لانها تذهب قوتها غالبا (وحرثها زيادة) فان اتفقا على نصفها محروثة ومزروعة وترك الزرع للحصاد فواضح والا رجع بنصف قيمتها مجردة عن حرث وزرع هذا ان اتخذت للزراعة كما باصله وكان في وقته والا فهو نقص محض فاستغنى عنه بقرينة السياق اذ هو في ارض للزراعة (وحل امة وبهيمة) وجد بعد العقد ولم ينفصل عند الفراق (زيادة) لتوقع الولد (ونقص) لان فيه النصف حالا وخوف الموت مالا (وقيل البهيمة) حملها (زيادة) محضة لانها لا تهلك به غالبا بخلاف الامة وردوه هنا وان وافقه كلامهما في خيار البيع انه عيب في الامة فقط بانه فيها يفسد

القيمة أو كلها كان أحسن فتأمل انتهى اهـ سم (قوله ومنع المتصلة) الى قوله هذا كله في المغنى (قوله) ولو كان فسخا لعاد الى السكة (قوله ولا) اي وان عاد اليه الكل بان كان الفراق منها او بسببها اهـ رشيدى (قوله وان كان بسبب عارض) اي وقد حدث بعد الزيادة اهـ ع ش وهو مبنى على البحث المار عن شرح الروض (قوله بجيث) الى قوله كما ساقى في المغنى (قوله قل به ثمرها) فان لم يقل فطو لها زيادة محضة اهـ مغنى (قوله وترك الزرع الخ) قال الامام وعليه ابقاؤه بلا اجرة لانها زرعت ملكها الخالص اهـ مغنى (قوله هذا) اي كون الحرث زيادة (قوله وكان الخ) اي الحرث (قوله) ولا) اي بان كانت معدة للبناء مثلا او كان الحرث في غير وقته (قوله فهو) اي الحرث اهـ سم (قوله عنه) اي عن التقيد بكون الارض متخذة للزراعة (قوله بقرينة السياق الخ) اي بقرينة تقدم الزرع فاشعر بان الكلام في ارض معدة للزراعة اهـ مغنى (قوله لانها لا تهلك الخ) عبارة المغنى لا انتفاء خطر الولادة فيها غالبا اهـ (قوله بانه الخ) اي الحل والبلاء متعلق برده ولا يخفى انه لا نأتم فيما اذا كانت ما كولة (قوله فيها) اي البهيمة (قوله جبر اللجانين) اي جانبي المرأة والرجل في خوف الموت اهـ كردى (قوله انه فيهما) اي الامة والبهيمة ويحتمل ان الضمير راجع للبيع والفراق وهو الظاهر اهـ ع ش (قول المتن واطلاع نخل) اي بعد الاصداء اهـ مغنى (قوله لم يؤثر) الى قوله ويرد في المغنى (قوله كبديو الطلع) خبر وظهور النور الخ (قوله ولم يدخل وقت جذاه) ولو دخل وقت جذاه لم يها قطعه لياخذ نصف الشجرة اهـ مغنى (قول المتن قطفه) اي قطعه اهـ نهاية (قوله وان اعتيد الخ) غاية (قوله اكثر) مفعول مطلق لقوله نظرهم وقوله جبر امفعول له اقوله اكثر وقوله الفى الخ خبر ان (قول المتن قطف) ببناء المفعول (قوله وانا اقطفه) من باب ضرب مختار اهـ ع ش (قوله لا نقص) اي ككسر غصن (قوله منه) اي القطف (قوله ولا من الخ)

قوله وكان الفراق لا بسببها انما زاد هذا القول فنصف قيمة ولو اسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كدتها احتراز عن المقارن لان الزوج يرجع حينئذ بكل المهر بالزيادة المتصلة قهر او كذا قوله بعد او فارق لا بسببها انما اوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة الاثنين في كلامه ولو قال بدله او فارق لا بسبب مقارن او اسقطه وقال او بعد زيادة ونقص الخ ثم قال فان رضينا بنصف العين او كلها او الا فنصف القيمة او كلها كان احسن فتأمل انتهى (قوله ولو كان فسخا لعاد الى السكة الخ) قد يقال فلم عاد للتؤدى كما تقدم (قوله والا فهو) اي الحرث (قوله بانه فيها) اي البهيمة

اللحم ومن ثم لم تجز التضحية بحامل كما ساقى وما هنا لا يقاس بالبيع كما هو ظاهر اذ المدار ثم على ما نخل عطف بالمعاوضة وهنا على ما فيه جبر للجنانين على ان كلامهما قبيح الا قاله يقتضى انه فيما ان حصل به نقص فعيب ولا فلا (واطلاع نخل) لم يؤبر عند الفراق (زيادة متصلة) فيمنع الزوج من الرجوع القهرى لحدوثها بملكها ولو رضيت باخذها مع النخل اجبر على قبوله وظهور النور في غير النخل بدون نحو تساقطه كبديو الطلع من غير تاخير (وان طلق) مثلا (وعليه ثم مؤبر) بان تشقق طلمعه أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الاصداء ولم يدخل وقت جذاه (لم يلزمها قطفه) ليرجع هو لنصف نحو النخل لانه حدث في ملكها بل لها ابقاؤه الى جذاه وان اعتيد قطفه اخضر لكن نظره في الاذرعى ويرد بان نظرهم لجانبها اكثر جبر الماحصل لها من كسر الفراق الفى النظر الى هذا الاعتبار او اوجب الفرق بينهما وبين ما مر في البيع (فان قطف) او قالت ارجع وانا اقطفه (تعين نصف) نحو (النخل) حيث لا نقص في الشجر حدث منه ولا زمن لا نطف يتأبل باجرة اذ لا ضرر عليه حينئذ بوجهه (ولو رضى بنصف) نحو (النخل وتبقى الثمر الى جذاه)

وقبض النصف شائعاً بحيث برئت من ضمانه (اجبرت) على ذلك (في الاصح) إذ لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل في يدهما) كسائر الاموال المشتركة ومن ثم كان في السقي كشر يكتفي في الشجر ان فرداً أحدهما بالثمر أما إذا لم يقبضه كذلك كان قال ارضى بنصف النخل وأوخر الرجوع إلى بعد الجذاذ أو أرجع في نصفه حالاً ولا أقبضه إلا بعد الجذاذ أو وأغيرها نصفي فلا يجاب لذلك (٢٠٩) قطعاً وان قال لها برأتك من ضمانه

لا ضررها لانها لا تبرأ بذلك فان قال اقبضه ثم اودعها لياوم رضى بذلك اجبرت إذ لا ضرورة عليها حينئذ وإلا فلا وعلى هذا يحمل إطلاق من اطلق ان قوله اودعها كقوله اغيرها (ولورضى به) اى الرجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للجذاذ (فله الامتناع) منه (والقيمة) اى طلبها لان حقه ناجز في العين او القيمة فلا يؤخر إلا برضاها ولو وهبته نصف الثمر لم يجبر على القبول لزيادة المنة هنا بخلافه فيما مر في الطلع فان قيل اشتركا فيهما وقيل يجبر وأطالوا في الانتصار له (ومتى ثبت خيار له) لنقص (اولها) لزيادة اولها لاجتماعهما (لم يملك هو) نصفه (حتى يختار ذو الاختيار) من أحدهما أو منهما وإلا لبطلت فائدة التخيير وهو على التراخي لانه ليس خيار عيب مالم يطلب فتكاف هي اختيار احدهما فوراً ولا يعين في طلبه عينا ولا قيمة لان التعيين ينافي تفويض الامر اليها بل يطالبها بحقه عندها فان امتنعت لم تحبس بل تنزع منها وتمنع من التصرف فيها فان اصررت على الامتناع باع

عطف على قوله لا نقص الخ عبارة المغنى ولم يمتد من قطعه اه (قوله وقبض النصف) إلى قوله فان قال في المغنى إلا قوله ومن ثم إلى اما إذا وقوله او وأغيرها نصفي (قوله او وأغيرها) عطف على قوله لا اقبضه (قوله لا تبرأ بذلك) لان الابرأ من ضمان العين مع بقاء باطل اه معنى (قوله اجبرت) مع قوله ورضيت لا يخلو عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان سم على حجج وذلك لانه حيث وقع الرضا منها وقد طلب جعله وديعة لم يكن لقوله اجبرت معنى لان الاجبار الزام الممتنع من الفعل على قبوله اه ع ش عبارة السيد عمر قوله اجبرت الخ اى يتصور الاجبار مع الرضا فليتامل ثم رايت الفاضل المحشى قال ان الجمع بينهما لا يخلو عن حرازة اه (قوله والا) اى ان لم ترض بذلك (قوله وعلى هذا) اى قوله وإلا فلا اه سم عبارة الرشيدى اى على ما إذا لم ترض اه وهى أحسن (قوله اى الرجوع) إلى قوله إذ لا فائدة في المغنى إلا قوله فان قبل إلى المتن (قوله اى الرجوع) اى رجوع الزوج (قوله لان حقه) عبارة المغنى لان حقه ثبت معجلاً فلا يؤخر إلا برضاها والتاخير بالتراضى جائز لان الحق لها ولا يلزم فلو بدا لاحدهما الرجوع عمارضى به جاز لان ذلك وعدم لا يلزم (فرع) لو اصدقها نخلة مع ثمرتها ثم طلقها قبل الدخول ولم يرد الصداق رجع في نصف الجميع وان قطعت الثمرة لان الجميع صداق ويرجع ايضا في نصف الكل من اصدق نخلة مطلعة وطلق وهى مطلعة فان ابرت ثم طلق رجع في نصف الشجرة وكذا في نصف الثمرة ان رضى لانها قد زادت والا لاخذ نصف الشجرة مع نصف قيمة الطلع اه (قوله فيهما) اى الشجر والثمر (قوله وقيل يجبر) اى على قبول الهبة اه معنى (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله يجعل اوفيه مانعة خلو لا مانعة جمع اه سم (قوله لاجتماعهما) اى النقص والزيادة (قوله او منهما) عبارة المغنى وان كان لها اعتبر توافقهما اه (قوله والا) اى وان لم يتوقف ملكه على الاختيار (قوله وهو) اى الاختيار اه ع ش (قوله مالم يطلب) اى الزوج حقه فتكاف الخ اى الزوجة حين طلب الزوج (قوله اختيار احدهما) اى من العين والقيمة (قوله فان امتنعت) اى من الاختيار (قوله بل تنزع) اى العين وكذا ضمير فيها ومنها الآتين (قوله فان اصررت على الامتناع باع الفاضل الخ) قد يقال هذا الاطلاق صادق بما إذا كان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف كما هو الغالب فيؤدى إلى الخروج عن عهدة الواجب اعنى نصف القيمة إلى بيع أكثر من النصف وهو خلاف المصلحة ولو قيل عمل القاضى بما تقتضيه المصلحة ففي هذه الصورة يتعين عليه دفع نصف العين وفي عكسه كان وجداً غلب في الثلث مثلاً بما يساوى نصف القيمة يتعين البيع لكان منتجها اه سيد عمر (قوله يبعه) اى قدر الواجب (قوله مازاد) اى على قدر الواجب اه كرى (قوله قيل الخ) قال ذلك في شرح الروض اه سم (قوله في الصورة الاخيرة) وهى قوله ياخذ نصف العين اه سم (قوله وفيه نظر) وافقه المغنى عبارته ومتى استحق الرجوع في العين استقل به اه (قوله ويجاب الخ) وفي شرح الارشاد ويجاب بان التساوى امره مظلون فتوقف الامر على القضاء به انتهى اه سم (قوله لما مر) اى في شرح لم يلزمها قطعه من قوله جبراً لما حصل الخ اه كرى

(قوله اجبرت مع قوله ورضيت) لا يخلو عن حرازة ثم هلا جرى هذا التفصيل في مسألة الاعارة ويجاب بان فيها خطر الضمان (قوله وعلى هذا) اى قوله وإلا فلا (قوله اولها) قد يدخل فيما قبله يجعل اوفيه مانعة خلو لا مانعة جمع (قوله قيل) قال ذلك في شرح الروض (قوله في الصورة الاخيرة) اى وهى قوله ياخذ نصف العين الخ (قوله ويجاب) في شرح الاشاد ويجاب بان التساوى امر مظلون فتوقف الامر على القضاء به اه

(٥٢ - شروانى وابن قاسم - سابع) القاضى منها بقدر الواجب من القيمة فان تعذر بيعه باع الكل وأعطيت مازاد ومع مساواة ثمن نصف الدين لنصف القيمة ياخذ نصف الدين إذ لا فائدة في البيع ظاهراً اى لان الشئ لا راغب فيه غالباً قيل ظاهر كلامهما انه لا يملكه اى في الصورة الاخيرة بالاعطاء حتى يقضى له الفاضل به وفيه نظر اه ويجاب بان رعاية جانبها لما مر

لا متاعها ومن ثم جرى
الحاوى وفروعه على ذلك
(ومتى رجع بقيمة)
للتقوم لنحو زيادة أو
نقص أو زوال ملك (اعتبر
الأقل من يومى الاصداق
والقبض) لأنها ان كانت
يوم الاصداق أقل فزاد
حدث ملكها فلم تضمنه له
أو يوم القبض أقل فانقص
قبله من ضمانه فلم تضمنه له
ايضا وإطالة الاسنوى في
اعتراض هذا بنصوص
مصرحة باعتبار يوم القبض
مردودة بأنها مفروضة في
زيادة ونقص حصلا بعد
القبض فيعتبر هنا يوم
القبض نظير ما مر في الزكاة
المعجلة والاول فيما إذا حدا
بعد العقد وقبل القبض
نظير ما مر في مبيع زاد
ونقص قبل القبض ومن
ثم كان الرجح هنا ما مر ثم
من اعتبار الأقل فيما بين
اليومين ايضا ولو تلف في
يدها بعد الفراق وجبت
قيمة يوم التلف لتلفه على
ملكه تحت يد ضامنه له (ولو
أصدة) لها (تعليم) ما فيه
كلفة عرفان (قرآن) ولو
دون ثلاث آيات على
الأوجه أو نحو شعر فيه
كلفة ومنفعة تقصد شرعا
لا شتماله على علم أو مواظ
مثلا عينا أو ذمة ولو لنحو
عبدها أو ولدها الذى
يلزمها انفاقه صح ولو كان

(قوله ترجح) أى الرعاية وكذا ضمير وتلقى الخ (قوله ذلك) أى عدم ملكه الا بالقضاء اه كردى (قوله على ذلك) أى توقف ملكه على القضاء اه ع ش (قوله للتقوم) إلى قوله فعلم انه في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله وإطالة الاسنوى إلى الرجح هنا (قوله أو نقص) لمنع الخلو فقط (قوله لا نها) أى القيمة (قوله في اعتراض هذا) أى ما في المتن من اعتبار الأقل (قوله بانها) أى تلك النصوص (قوله فيعتبر هنا) أى فيما إذا حصل بعد القبض (قوله والاول) أى ما في المتن (قوله كان الرجح هنا الخ) وهو المعتمد كما يؤخذ من التعليل ومن تعبير النسيه وغيره بالأقل من يوم العقد إلى يوم القبض خلا لما يفهمه كلام المتن من عدم اعتبار ما بينهما ((فروع)) لو اصدقها حليا فكسرتة وانكسرت واعدته كما كان ثم فارق قبل الدخول لم يرجع فيه إلا برضاها لزيادته بالصنعة عندها وكذا لو اصدقها نحو جارية هزلت ثم سمئت عندها كعبد نسي صنعة ثم تعلبها عندها بخلاف ما لو اصدقها عبدا فعلمى عندها ثم ابصر فانه يرجع بغير رضاها كالمو تعيب بغير ذلك في يدها ثم زال العيب ثم فارقها فالزم ترض الزوجة برجوع الزوج في الحلى المعادرجع بنصف وزنه تبرأ ونصف قيمة صنعة وهى أجرة مثلها من نقد البلد وان كان من جنسه كفى الغصب فيما لو ألتف حليا وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد ولو اصدقها اناء ذهب أو فضة فكسرتة واعدته أو لم تعد لم يرجع مع نصفه بالأجرة إلا إذا أجرة لصنعة ولو نسيت المغصوبة الغناء عند الغاصب لم يضمنه لأنه محرم وان صح شرأؤها بزيادة الغناء على قيمتها بلا غناء وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة مغنى ونهاية قال ع ش قوله ثم تعلبها الخ افهم انه لو تذكرها بنفسه عندها رجع فيه بغير رضاها وقوله إلا إذا أجرة لصنعة أى لانها محرمة ويؤخذ منه انه لو ابيع لها فعلة كان اتخذه لتشرب منه لازالة مرض قام به الزمة أجرة الصنعة كالحلى المباح اه (قوله ولو تلف الخ) عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو تلف الخ (قوله تعليم ما فيه كلفة الخ) أى بحيث تقابل بأجرة وان قلت ع ش أى لا كتم نظر مغنى (قوله أو نحو شعر) أو حديث أو خط أو نحوه مما يصح الاستئجار على تعليمه اه مغنى (قوله لا شتماله الخ) بيان لما يقصد شرعا اه ع ش (قوله عينا أو ذمة) لعله تمييز من نسبة تعليم قرآن (قوله أو لنحو عبدها) ظاهره ولو لم يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لأنه مال لها تزد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه اه سم بخذف (قوله الذى يلزمها انفاقه) عبارة المغنى ولو اصدقها تعليم عبدها أو ولدها أو ختانه صح ان وجب عليها وإلا فلا اه وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروضة ما نصه قضيته انه لو لم يجب ختان العبد أى أو تعليمه لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لأنه وان لم يجب يزد في قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم انفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر اه وقوله ولا يخفى الخ فى السيد عمر مثله (قوله والذى يلزمها انفاقه) أى بخلاف غيره اما لكونه غنيا بمال أو كون نفقته على ابيه أو كونه كبير اقادرا على الكسب اه ع ش (قوله ولو كان الخ) غاية فى الصحة اه ع ش (قوله لكن ان رضى اسلامها) وإلا فلا كتعليم التوراة أو الانجيل لها أو لمسلمة فانه لا يصلح ولو اصدق الكتائية تعليم الشهادتين أو هى أو غيرها اداء شهادة لم يصح فان كان فى تعليمها كلفة أو محل القاضى المؤدى

(قوله ترجح ذلك وتلقى) أى الرعاية (قوله ولو لنحو عبدها) ظاهره ولو لمالما لا يجب عليها تعليمه اياه وهو ظاهر لان عبدها مال لها تزد قيمته بالتعليم فهو نفع يعود اليها خلا لما توهمه عبارة شرح الروض من تقييده بما إذا وجب تعليمه فان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهى الرابعة اصدقها تعليم ولداه لم يصح الصداق كما لو شرط الصداق ولدها وان اصدقها تعليم غلاما قال البغوى لا يصح كالولد وقال المتولى يصح وهذا اصح ولو وجب عليها تعليم الولد أو ختان العبد فشرطه صداق اجازاه وقضيته انه لو لم يجب ختان العبد لم يجز شرطه صداقا وفيه وقفة لأنه وان لم يجب يزد في قيمته فهو نفع مالى راجع اليها فليتأمل ولا يخفى التفاوت بين اعتبار الروضة في تعليم الولد وجوبه واعتبار الشارح لزوم اتفاقه فان مجرد لزوم الاتفاق لا يقتضى وجوب تعليم ما أريد

ان رجى اسلامها (و) متى (طلق) مثلا (قبله) اى تعليمها هي دون نحو عبدا ولم تصرزوجة او محر ماله بحدوث رضاع او بان ينكح بنتها ولا كانت صغيرة لا تشتهى وكان التعليم بنفسه (فالاصح تعذر تعليمه) وإن وجب كالفاصلة قبل (٤١١) الدخول وبعده لانها صارت أجنبية فلم

تؤمن المفسدة لما وقع بينهما من مقرب الالفه وامتداد طمع كل الى الآخر وبه فارق ما مر من جواز النظر للتعليم فعمل انه لا نظر هنا لما علل به الاسنوى التعذر من استحالة القيام بتعليم نصف مشاع واستحقاق نصف معين تحكم مع كثرة الاختلاف بطول الايات وقصرها وصعوبتها وسهولتها حتى في الصورة الواحدة وذلك لما تقرر من التعذر بعد الوطء مع استحقاقها لتعليم الكل وانه لو امكنه ان يعلمها ما استحقته في مجلس واحد من وراء حجاب بحضرة مانع خلوة ودرضى بالحضور كحرم او زوج او امرأة اخرى وهما ثقتان يحتملها فلا تعذر (تنبيه) اذالم يتعذر كان كان لنحوقتها وتشطرها العبرة في النصف الذى يعلمه هل هو باعتبار الايات او الحروف وهل اذا اختلغا في تعيينه المجاب هو اوهى لم ار فى ذلك شيئا ويظهر اعتبار النصف المتقارب عرفا بالآيات او الحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبروا نية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه نعم الذى يتجه

عنده الشهادة بعيدا يحتاج فيه الى ركوب فالظاهر الصحة كما قاله الاذرعى اه معنى (قوله) ولم تصر الخ (قوله) الاقوى وكان التعليم الخ معطوفاً على طلق (قوله) ولم تصرزوجة اى بنكاح جديد اه نهاية (قوله) قبل الدخول الخ (قوله) الاولى تقديمه على فالاصح الخ ليعلم بطلان كلفه المغنى (قوله) وبه فارق الخ اى بقوله لما وقع بينهما الخ (قوله) فلم الخ اى من التعليل المذكور (قوله) التعذر (قوله) من استحالة القيام الخ (قوله) الاسنوى ان يؤخر قوله استحالة بان يقول من ان القيام بتعليم الخ مستحيل واستحقاق الخ او يقدم قوله تحكم بان يقول وتحكم استحقاق نصف الخ (قوله) واستحقاق نصف الخ اى استحقاق تعليمه الخ (قوله) وذلك اى عدم النظر لما علل به الاسنوى (قوله) لما تقرر اى فى قوله قبل الدخول وبعده (قوله) مع استحقاقها الخ اى وعدم جريان تعليله باستحالة القيام الخ فيه (قوله) وانه الخ (قوله) عطف على قوله انه لا نظر الخ (قوله) لو امكنه ان يعلمها الى التنبيه فى النهاية والمغنى (قوله) فى مجلس واحد اى او مجالس مر اه سم على منهج اه عش (قوله) اذالم يتعذر الخ) عبارة النهاية ومتى لم يتعذر لكونه لنحوقتها مطلقا او لها فى الذمة فان اتفقا على شيء فذاك ولا تعين المصير الى نصف مهر المثل كما اقي به الوالد اخذ من تعليل الاسنوى اه واعتمده ع وش والرشيدي (قوله) هل هو اى النصف (قوله) ويظهر اعتبار النصف الخ) هذا مردود وقياسه على اجابة المدين فاسد لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين الدافع من جنس الحق على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا على شيء وجوب مهر المثل سم ونهاية (قوله) وان الخيرة الخ) عطف على قوله اعتبار النصف الخ (قوله) ثم رايتم بعضهم الخ) يعنى الشهاب الرملى (قوله) ان النصف الخ) اى تعليمه (قوله) واجابة احدهما اى الزوجين (قوله) فيجب نصف مهر المثل) القلب الى هذا اميل لنقله عن النص كما يأتى ولفساد القياس الذى أشار اليه الشارح فان الدين لا تفاوت فيه بالكلية بخلاف الحروف فانها متغايرة بالحقيقة متفاوتة فى السهولة ثم رايتم فى النهاية ما نصه ومتى لم يتعذر ككونه لنحوقتها الخ اه سيد عمر (قوله) وهو اى ما قاله البعض (قوله) ولما يلزم) الى التحكم (قوله)

جعل تعليمه صداقا كما هو ظاهر (قوله) فى المتن وطلق قبله فالاصح تعذر تعليمه) قال فى الروضة الحادية عشرة نكحها على خياطة ثوب معلوم جازوله ان يامر غيره بالخياطة ان التزم فى الذمة وإن نكح على ان يخطه بنفسه فعجز بان سقطت يده او مات فقضا عليه قولان اظهرهما مهر المثل والثاني اجرة الخياطة ولو تلف ذلك الثوب فوجها نصحها تلف الصداق فيعود القولان فى مهر المثل والاجرة والثاني تاقى ثوب مثله ليخطه وهذا الثاني هو الموافق لما تقرر فى الاجارة من جواز ابداله المستوفى به فليراجع وإن طلقها بعد الخياطة قبل الدخول فله عليها نصف اجرة المثل وان طلقها قبل الخياطة فان دخل بها فعليه الخياطة والا حاط نصفه فان تعذر الضبط عاد القولان فى انه يجب مهر المثل ام الاجرة اه (قوله) وهل اذا اختلغا فى تعيينه المجاب هو اوهى الذى افتى به شيخنا الشهاب الرملى أنهم ما ان اتفقا على شيء والاوجب نصف مهر المثل (قوله) كما اعتبروا نية المدين الخ) الفرق بينهما ظاهر لان الحق هناك مضبوط لا تفاوت فيه ولا ايهام وما احضره المدين مدافع على صفته من غير تفاوت ولا كذلك ما هنا فالوجه حيث لم يتفقا وجوب مهر المثل ثم رايتم عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى انه متى لم يتعذر ككونه لنحوقتها وتشطرها تعذر بان كان لها واختلغا فان اتفقا على شيء والا تعين المصير الى نصف مهر المثل اخذ من تعليل الاسنوى المتقدم شرح مر (قوله) كما اعتبروا نية المدين الدافع) اقول لعل هذا القياس مما يتعجب منه لان المدين فى المقيس عليه احضر ما لا تفاوت بينه وبين الحق بوجه مما اتفقا على انه من جنس الحق وعلى صفته ولا نزاع بينهما فى ذلك رانما النزاع فى اخذه عن اى الدينين او الديون وكانت الخيرة للدين بخلاف ما نحن فيه فان الحق غير مضبوط ولا متفق عليه فليتامل (قوله) فيجب نصف مهر المثل)

انه لا يجاب لنصف ملفق من سور أو آيات لا على ترتيب المصحف لانه لا يفهم من اطلاق النصف ثم رايتم بعضهم قال ان النصف الحقيقي يتعذر واجابة أحدهما تحكم فيجب نصف مهر المثل اه وهو مبنى على ما مر عن الاسنوى وقد علمت رده وانما يلزم حيث لا مرجع

وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل في مسئلة التشطير بكل
 ما ذكره الاسنوي او ما ذكره هو فليتامل اه سم (قوله وقد علمت مرجح الخ) كانه يريد قياسه على اعتبار
 نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد قياسه من اصله ما فيه اه سم (قوله ما ذكرته) اي
 في قوله ويظهر اعتبار النصف الخ وان الخيرة الخ (قوله في الزيادة) اي المتصلة (قوله لذلك) اي لرعاية
 جانبها (قوله اوجه في المعنى) قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا اه سم (قوله فيما اذا تعذر)
 الى التنبيه في النهاية لا قوله اوقبله وصححناه وقوله وان المعتمد الثاني وكذا في المعنى لا قوله ولو قبل الطلاق
 الى المتن وقوله لا بدل نصفه كما مر وقوله فهو كالواهب الى المتن وقوله وكانه اشار الى المتن (قوله فيما اذا
 تعذر الخ) اي في صورة المتن واشار به الى ان قوله ويجب الخ مترتب على قوله فالاصح تعذر تعليمه خلافا
 لما وقع في حاشية الشيخ اه رشيدى (قوله ولا) اي بان فارقها قبل الوطء (قوله ان لم يجب شطر) اي
 بان كان الفراق منها اوبسبها (قوله ولا) اي ان وجب الشطر بان فارقها بسببها (قوله اما لو اصدقها
 الخ) محترز قوله السابق وكان التعليم بنفسه اه ع ش (قوله بل يستاجر الخ) (تنبيه) لو اصدقها
 تعليم سورة من القرآن او جزءا منه اشترط تعيين المصدق وعلم الزوج والولى بالمشروط تعليمه فان لم
 يعلمها او احدهما وكلا او احدهما من يعلمه ولا يكفي التقدير بالاشارة الى المكتوب في اوراق المصحف
 ولا يشترط تعيين الحرف اي الوجه الذى يعلمه لها كقراءة نافع فيعلمها ما شاء كما في الاجارة ونقل عن
 البصريين انه يعلمها ما غلب على قراءة اهل البلد وهو كما قاله الاذرعى حسن فان لم يكن فيها اغلب عليها ما شاء
 فان عين الزوج والولى حرفا تعين فان خالف وعلمها حرفا غير ه فتطوع به فيلزمه تعليم الحرف المعين عملا
 بالشرط ولو اصدقها تعليم قرآن او غيره شهر اصح لا تعليم سورة في شهر كفاي الاجارة فهم ما غنى ونهاية قال
 ع ش قوله وهو كما قال الاذرعى الخ معتمد وقوله فيلزمه تعليم الحرف الخ اي من الكلمة التى لم يشملها ما علمته فلو
 شرط تعليمها قراءة نافع مثلا فعلمها قراءة غيره وجب تعليم الكلمات التى يخالف فيها ناعما وقوله شهر الخ
 ويعلمها من الشهر في الاوقات التى جرت العادة بالتعليم فيها كالنهار فلو طلبت خلاف المعتاد لا يلزمه الاجابة
 وان ترا ضيا بشىء عمل به اه (قوله او تعلق الخ) كقوله او علق عطف على زال الخ (قوله حق لازم) اما لو
 كان الحق غير لازم كوصية لم يمنع الرجوع نهاية ومعنى وروض (قوله كرهن) والبيع بشرط الخيار ان
 كان للبشترى وحده رجوع الزوج الى نصف البدل لا تتقال الملك بذلك ولا فله نصف المعين روض ومعنى
 (قوله ولا رضى بالرجوع الخ) افهم ان له الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن
 المرتهن وحينئذ يبقى الرهن في النصف كما في الروض وشرحه اه سم (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

كذا مر (قوله وقد علمت رده) في كون ما ذكره فيما تقدم ردا لما قاله الاسنوي نظر لجواز التعليل
 في مسئلة التشطير بكل ما ذكره الاسنوي وما ذكره هو فليتامل (قوله وانما يلزم) اي التحكم (قوله
 وقد علمت مرجح الزوج) كانه يريد قياسه على اعتبار نية المدين الدافع وقد علمت بما مر من الفرق وفساد
 قياسه من اصله ما فيه (قوله ما ذكرته) اوجه في المعنى قد علمت بما بيناه ما يسقط بل يمنع وجاهته راسا فاعجب
 بعد ذلك من معارضته النص بهذا الكلام مع سقوطه (قوله ولا رضى بالرجوع مع تعلقه به) افهم ان له
 الرجوع مع التعلق لكن لا بد في الرجوع في صورة الرهن من اذن المرتهن وحينئذ يبقى الرهن في النصف قال
 في الروض وشرحه فان صبر في صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المرتهن
 في صورته انما اصبر الى انقضاء مدة الاجارة وانفكاك الرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من
 فصل الضمان حتى يقبل هو المستاجر والمرهون والزوج ويسلمها اي العين المصدقة للمستحق لها لتبرا
 اى الزوجة من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ ويبقى الرهن في صورته في نصفها وما فسرت به ضمير يسلمها
 هو ما في الاصل ويجوز عوده على الزوجة اى ويسلمها الصداق او تعطيه معطوف على قبض اى فلها
 الامتناع لقبض الزوج ما ذكر الخ اول تعطيه نصف القيمة اه (قوله موسرة) راجع لعققت ودبرت

لهذا منزلة اللازم لتعذر رجوعها فيه بالقول ولا نه ثبت له مع قدرتها على الوفاء حق الحرية والرجوع يفوته بالسكينة وعدمه لا يفوت حق الزوج فوجب ابقاء حق الحرية لا تنفاد الضرر وبهذا فارق نظائره (فنصف بدله) أى قيمة المتقوم ومثل المثل كالمثل تلف وليس له نقض تشرفها بخلاف الشفيع لوجود حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعد ولو صبر لزواله وامتنع من تسلبه فبادرت بدفع البدل اليه لزمه القبول لدفع خطر ضمانها له (فان كان زال وعاد) اوزال الحق اللازم ولو بعد (١٣٤) الطلاق قبل اخذ البدل (تعلق) الزوج

(بالعين فى الاصح) لانه لا بدله من بدل فعين ماله اولى وبه فارق نظائره كما مر فى الفلوس (ولو وهبته) واقتضته (له) بعد ان قبضته او قبله وصحناه (ثم طلق) مثلاً قبل وطء (فلا يظهر ان له نصف بدله) من مثل او قيمة لا بدل نصفه كما مر وذلك لعوده اليه بملك جديد فهو كما لو وهب ما اشتراه من بائعه ثم افلس بالثمن فان البائع يضارب به وكون الموهوب ثم غير الثمن المستحق وهنا عين المستحق لا اثر له لان علة المقابل وهى كونها عجلت له ما يستحقه تتأق فيسأله من مسئلة المفلس فكانت حجة عليه (وعلى هذا) الاظهر (لو وهبته النصف) ثم أقبضته له (فله نصف الباقي) وهو الربع (وربع بدله كله) لان الهبة وردت على مطلق النصف فتشيع فيها اخرجته وما ابقته (وفى قول النصف الباقي) لانه استحق النصف بالطلاق وقد وجده فانحصر حقه فيه ومن ثم سعى هذا قول

اهم عبارة النهاية والمغنى ولو دبرته او علقت عتقه بصفة رجع ان كانت معسرة ويبقى النصف الآخر مدبراً او معلقاً عتقه لان كانت موسرة لانه قد ثبت له مع قدرتها الخ (قوله لهذا) أى ما ذكر من التعليق والتدبير وكذا ضمير فيه (قوله وعدمه) أى عدم الرجوع (قوله وبهذا فارق نظائره) عبارة النهاية والمغنى وانما لم يمنع التدبير فسخ البائع ولا رجوع الاصل فى هبته لفرعه ومنع هنا لان الثمن عوض محض ومنع الرجوع فى الواهب يفوت الحق بالسكينة بخلاف الصداق فيهما اه (قوله وليس له) أى للزوج (قوله) لوجود حقه الخ يؤخذ منه انه لو كان تصرفها بعد الفسخ لا ينفذ وهو واضح وانما يتردد النظر فيما تقارن الفسخ والتصرف هل ينفذ نظراً الى ان ملكها باق الى تمام الفسخ فوقعت صيغة التصرف وهو باق بملكها والا قرب نعم اه سيد عمر (قوله ولو صبر الخ) عبارة المغنى فان صبر فى صورة الاجارة والرهن والتزويج بان قال مع اختياره رجوعه باذن المهرتين فى صورة اننا صبر الى القضاء مدة الاجارة وانفكك والرهن وزوال الزوجية فلها الامتناع لما عليها من خطر الضمان حتى يقبض هو المستاجر والمرهون والمزوج ويسلم العين المصدقة للمستحق لانه لثبوت الزوجية من الضمان فليس لها الامتناع حينئذ لانتهاء العلة اه زاد الروض مع شرحه ويبقى الرهن فى صورته فى نصفها او تعطيه معطوف على قبض أى فلها الامتناع ليقبض الزوج ما ذكر الخ او لتعطيه نصف القيمة اه (قوله لزواله) أى الحق او تعلقه (قوله وامتنع من تسلبه) أى الآن اه عش (قوله اوزوال الحق الخ) عطف على كان (قوله ولو بعد الطلاق) غاية أى ولو كان العود او الزوال بعد الطلاق وقوله قبل اخذ البدل متعلق بقوله عاد اوزال الخ (قوله لا بدله) أى للزوج (قوله وبه فارق نظائره الخ) لعل المراد بالنظائر هنا ما فى الفلوس والهبة للولد فانه لو خرج عن ملكها وعاد لا يتعلق به حق الواهب والبائع على الرجوع فيهما اه عش (قوله واقتضته) عبارة المغنى بلفظ الهبة بعد قبضها له والمهر عين وخرج بما ذكر ما لو لم تهبه بلفظ الهبة بل باعته له بخا بة فانه يرجع بنصفه قطعاً وان كانت المخا بة فى معنى الهبة ولو وهبته قبل قبضه فان الهبة باطلة على المذهب وان كان فى كلام الشارح ما يؤم خلافه وسيأتى هبة الدين اه وكذا فى النهاية الا قوله بل باعته الى قوله وماله وهبته قال عش قوله ماله لم تهبه بلفظ الهبة أى كان قالت له امرتك او ارقبتك فان كلا منهما هبة بغير لفظ الهبة اه عبارة الروض مع شرحه وان كان الصداق عيناً اشترط فى التبرع به التملك بالايجاب والقبول والافاض ويجزى لفظ العفو لظاهر القرآن كما يكفى لفظ الهبة والتملك للفظ الا براء ونحوه كالاسقاط اه (قوله كما مر) أى فى شرح والانفص قيمته سليماً (قوله لعوده الخ) عبارة المغنى لانه ملك المهر قبل الطلاق من غير جهة الطلاق اه (قوله فهو) أى هبة الزوجية الصداق للزوج (قوله فيسأله) الضمير المستتر هنا والمجروح فى قوله الآتى حجة عليه للمقابل (قوله وهو الربع) أى ربع الصداق (قوله فتشيع الخ) الاولى التذكير كافى فى النهاية والمغنى عبارة الثانية فى تشيع الرجوع فيها اخرجته وما ابقته وهذا يسمى قول الاشاعة وكان الاولى ان يقول بدل ربع كله اه (قوله لما مر) أى فى شرح والا فنصف قيمته سليماً (قوله وان المعتمد) أى بقطع النظر عن رد الاولى الى الثانية وقوله الثانية أى نصف بدل كله (قوله فى مدخول بين) أى لانه لا يضاف الا الى متعدد (قوله قاعدة الحصر والاشاعة) يعنى حصر الحكم فى بعض الكل تارة واشاعته فى الكل اخرى وقوله من وجه ذلك أى اقام دليلاً على ذلك الترجيح اه كرى (قوله ولم ارا الخ) المسئلة مبسوطة فى قواعد

الحصر (وفى قول يتخير بين بدل نصف كله) أى نصف بدل كله كما باصله وكأنه اشار لما مر انه يمكن رد كل من العبارتين الى الاخرى وان المعتمد الثانى (او) بمعنى الواو اذ هى لا يعطف بها فى مدخوله بين (نصف الباقي وربع بدل كله) لئلا يلحقه ضرر التشطير اذ هو عيب (فتنبه) ما صححوه هنا من الاشاعة هو من جزئيات قاعدة الحصر والاشاعة وهى قاعدة مهمة تحتاج لمزيد تأمل لدقة مداركهم التى حملتهم على ترجيح الحصر تارة والاشاعة اخرى ولم ار من وجه ذلك مع مس الحاجة اليه

ويوضح بذلك مثال لكل من جزئياتها مع توجيهه بما يتضح به نظائره فاقول هي اربعة اقسام ما نزلوه على الاشاعة قطعاً كان يكون له في ذمته عشرة وزناً فيعطيه له عداً فتزيدو احدافيشيع في الكل ويضمنه لانه قبضه لنفسه جزم به الرافي وأخذ منه ان من طلب اقراض ألف وخمسة فوزن له ألف وثمانمائة غلطاً ثم ادعى المقرض (٤١٤) تلف الثلثمائة بلا تقصير لكون يده امانة لزومه منها مائتان وخمسون لان جملة الزائد

أشيع في الباقي فصار المضمون من كل مائة خمسة اسداسها وسدسها امانة فالأمانة من الزائد خمسون لا غير وبوجه القطع بالاشاعة هنا بان اليد المستوية على الزائد المنهيم لا يمكن تخصيصها ببعضه لعدم المرجح إذ لا مقتضى للضمان أو الأمانة قبلها حتى يحال الأمر عليه أو على الأصح كما هنا وبوجه بان التشطير وقع بعد ألحبة فرفع بعضها فلزمت الاشاعة لعدم المرجح وكيع صاع من صبرة تعلم صيغاتها فينزل على الاشاعة كما مر لان البعضية المنبثة في الصبرة التي افادتها من ظاهرة في ذلك وقيل على الحصر حتى لو صيت عليها صبرة اخرى ثم تلف الكل الاصااتعين وكما إذا أفر بعض الورثة بدين فيشيع حتى لا يلزمه إلا قدر حصته عملاً بقضية كون الأفرار اخباراً عما لزم الميت فلم يلزمه منه إلا بقدر ارثه وما نزلوه على الحصر قطعاً كاعطوه عبداً من رقيق فمات وما تواركهم الاواحدة تعينت الوصية فيه أي رعاية لغرض الموصى من بقاء وصيته بحالها

الزركشي فراجعها اه سيد عمر (قوله ويتضح) أي وجه ذلك التجميع (قوله بذكر مثال لكل من جزئياتها الخ) أي بذكر مثال لكل قسم من اقسامها الاربعة الاتية مع دليله ليتضح به نظائره من ذلك القسم اه كردى (قوله هي اربعة اقسام الخ) أي القاعدة اربعة اقسام الاول ما نزلوه على الاشاعة قطعاً اه كردى (قوله له) أي لزيدو قوله في ذمته أي عمر وعشرة من الدراهم (قوله فيعطيه) أي العشرة التي في ذمته وقوله عدا أي مع الموافقة وزناً (قوله فتزيد) كذا فيما بأيدينا من النسخ بالمشاة الفوقية ولعله من تحريف الناسخ وانه في الاصل بالمشاة التحتية وعلى كل فالزيادة على سبيل الغلط (قوله فيشيع) أي الواحد الزائد وقوله في الكل أي في كل من احد عشر (قوله ويضمنه) أي الواحد الشائع في الكل فيصير المضمون من كل واحد من العشرة جزءاً من أحد عشر أجزائه (قوله لانه) متعلق بقوله يضمنه والضمير للواحد الشائع (قوله وأخذ) ببناء المفعول (قوله منه) أي المثال المذكور الذي جزم به الرافي (قوله لكون يده الخ) تعليل للتقييد بعدم التقصير (قوله لزومه الخ) خبر ان (قوله في الباقي) لعل الاولى المناسب لسابقه لما خوذ منه ان يقول في الكل (قوله وسدسها امانة) عطف على اسم صار وخبره (قوله من الزائد) أي الثلثمائة (قوله هنا) أي في مسألة الشارح (قوله تخصيصها) أي اليد (قوله ببعضه) أي في بعض ما قبضه الدائن أو المقرض (قوله إذ لا مقتضى للضمان) أي في المثال الاول أو الأمانة أي في المثال الثاني (قوله قبلها) أي اليد (قوله وعلى الأصح) عطف على قوله قطعاً أي والقسم الثاني ما نزلوه على الاشاعة (قوله كما هنا) أي في مسألة المتن (قوله وبوجه) أي نصحيح الاشاعة في مسألة المتن (قوله وكيع صاع الخ) كقوله لآتي وكذا إذا أقر الخ عطف على قوله كما هنا (قوله كإمر) أي في البيع (قوله التي الخ) صفة البعضية وقوله من فاعل افادتها وقوله ظاهرة خبر ان وقوله في ذلك أي الاشاعة (قوله وقيل على الحصر) أي ينزل الصاع على الحصر (قوله فيشيع) أي الدين في جميع التركة (قوله منه) أي الدين المقر به (قوله لا بقدر ارثه) أي بنسبة ارثه إلى مجموع التركة (قوله وما نزلوه الخ) عطف على قوله ما نزلوه على الاشاعة (قوله فمات) أي الموصى وقوله وما توارك أي العبيد (قوله كإعواه) أي غرض الموصى (قوله منه) أي ماعينه (قوله وفي حثتها) عطف على في تعين الخ (قوله وعلى الأصح) عطف على قطعاً من قوله على الحصر قطعاً ولو عبر بأوبدل الواو لكان أولى وأوفق لسابقه (قوله فقال) أي شريكه أي للفقير (قوله واطلق) أي لم يقصد شيئاً من نصيبه ونصيب شريكه (قوله على ملكه) أي الوكيل (قول المتن ولو كان) أي المهردين أي لها على زوجها نهاية ومغنى (قوله ولو بهية) إلى الفصل في النهاية وكذا في المغنى لإاقوله كالأول شهد إلى المتن وقوله ان تعفو إلى يعفو وفيهما ما نصه ولو خالها قبل الدخول على غير الصداق استحقه أي الغير وله نصف الصداق أي مع العوض الخالغ عليه وان خالها على جميع الصداق صح في نصيبها أي في النصف دون نصيبه ويثبت له الخيار أي بين الفسخ في النصف الذي عاد اليه والاجازة ان جهل التشطير فاذا فسخ عوض الخلع رجع عليها بمهر المثل أي ويبقى المهر مشترك بينهما والان نصف الصداق وان خالها على النصف الباقي لها بعد الفقرة صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وان أطلق النصف بان لم يقيد بالباقي ولا بغيره وقع العوض مشترك بينهما فلها عليه ربع المسمى وله عليها ثلاثة ارباعه بحكم التشطير وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالها على ان لا تبعة لها عليه في المهر صح وجعلناه على ما يبقى لها منه وهو النصف اه بزيادة التفاسير من عش (قوله منه)

(قوله فقال) أي الفن

حيث لم يعارضها شيء كإعواه في تعين ماعينه لقضاء دينه منه وفي حثتها إذا ترددت بين مفسد ومصحح كاطبل يحمل على المباح أي وعلى الأصح كالوكل شريكه في فن في عتق نصيبه فقال له أعتقت نصفك وأطلق فيحمل على ملكه فقط لأنه الأقوى فاحتاج لصارف ولم يوجد ومن ثم لو ملك نصف عبداً وقال بعتك نصف هذا اختص بملكه وكذا لو أقر بنصف عبد مشترك ينحصر في حصته كإمر قبيل فصل النسب (ولو كان ديناً قابلاً) ولو بهية منه ثم فارق قبل وطء (لم يرجع عليها) بشيء (على المذهب) لأنه لم يغرم شيئاً كالو شهدا بدين وحكم به ثم أبرأ منه

المحكوم له ثم رجعا لم يغرم للمحكوم عليه شيئا (وليس لولى عفو عن صداق على الجديد) كسائر ديونها وحقوقها والذي بيده عقدة النكاح في الاية الزوج لانه الذى يتمكن من رفعها بالفرقة اى إلا ان تعفو هي فيسلم الكل له او (١٥ ٤) يعفو هو فيسلم الكل لها لالولى إذ لم يبق

يده بعد العقد عقدة

(فصل فى المتعة) وهي

بضم الميم وكسرهما لغة اسم للتمتع كالممتاع وهو ما يتمتع به من الخواص وأن يتزوج امرأة يتمتع بها زمنا ثم يتركها وأن يضم لحجه عمرة وشرعا مال يدفعه اى يجب دفعه لمن فارقتها او سيدها بشروط كما قال يجب على مسلم وحر وصدما (لمطلقة) ولو ذمية أو أمة (قبل وطء متعة إن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن فوضت ولم يفرض لها شيء صحيح لقوله تعالى ومتعوهن ولا ينفاه حقا على المحسنين لان فاعل الواجب محسن ايضا وخرج بمطلقة المتوفى عنها زوجها لان سبب وجوبها إباحاش الزوج لها وهو متنفذ هنا وكذا الومات هي اوماتا إذ لا إباحاش ويلم الخ من وجب لها شطر بتسميته او بفرض فى التفويض لانه يجبر الإباحاش نعم لو زوج أمته بعبده لم يجب شطر ولا متعة (وكذا) يجب (لموطوءة) طلقت طلاقا بائنا مطلقا او رجعا وانقضت عدتها على الاوجه لان الرجعية زوجة فى أكثر الاحكام والمتعة للإباحاش ولا يتحقق إلا بانقضاء عدتها من غير

أى الدين والجار متعلق بآرائه (قوله لزوج) خبر والذى الخ (قوله أو يعفو) عبارة المغنى أو يعفو عن حقه ليسلم لها كل المهر

(فصل فى المتعة) (قوله فى المتعة) إلى قول وانقضت عدتها فى النهاية (قوله وكسرهما) عبارة المغنى وحكى كسرهما اه (قوله اسم للتمتع الخ) عبارة المغنى مشقة من المتاع وهو ما يستمتع به والمراد بها هنا مال الخ (قوله للتمتع) فى أصله بخطه للتمتع بالياء سيد عمر (قوله وهو الخ) اى ويطلق ايضا المتاع على ما يتمتع به الخ اه (قوله وأن يتزوج الخ) يقتضى أن هذا المعنى لغوى فحسب وقد يتوقف فيه فانها مستعملة شرعا فى المعنى المذكور ولا ينافى ذلك كونها باطلة كما هو ظاهر لدى الماهر اه سيد عمر (قوله وأن يضم الخ) فى معرفة هذا المعنى والوضع لى فى اللغة نظر الا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه سم على حج اه ع (قوله وشرعا) إلى قول المتن وكذا فى المغنى (قوله وشرعا) عطف على لغة (قوله او سيدها) عطف على من (قوله بشروط) متعلق بقوله يجب دفعه الخ (قوله كما قال) عبارة المغنى تاتى اه (قوله يجب على الخ) مقول قال ومتعلق لمطلقة (قول المتن لمطلقة) كان الاولى ان يزيد ونحوها ليشمل الملاعبة اه معنى (قوله ولا ينفاه) اى الوجوب حقا الخ اى قوله تعالى حقا الخ فاعل ينفى (قوله ايضا) اى كفاعل المستحب (قوله او ماتا) لعل المراد معا إذ لو كان مر تبادل فى قوله المتوفى عنها زوجها او فى قوله وكذا الومات هي سم وسيد عمر (قوله بتسمية او بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويضها مع السكوت عن ذكر المهر ينعقد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه اه سم (قول المتن وكذا الموطوءة) سواء افوض طلاقها اليها فطلقت ام علقه بفعلها ففعلت (فائدة) فى فتاوى المصنف ان وجوب المتعة ما يفعل الناس عن العلم بها فينبغى تعريفهن واشاعة حكمها ليعرفن ذلك اه معنى (قوله مطلقا) اى انقضت عدتها اولا (قوله وانقضت عدتها) خلافا للنهية عبارة وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرار بتكرره كما أفتى به الوالدرحه الله تعالى اه قال ع ش قوله وتكرر بتكرره اى وان لم تقبض متعة الطلاق الاول اه (قوله على الاوجه) مقابلة الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فومات فيها بلامر ارجعة فينبغى اخذا من الاجماع الاق استرداد ما اخذته اه سم (قوله ان الاوجه ايضا الخ) مقابلة التكرار بتكرار الطلاق والمراجعة اه سم اى كما مر عن النهاية والوالده (قوله لان الإباحاش لم يتكرر) هذا ممنوع بل مكابرة اه سم (قوله وخصوص الخ) قد يتوقف فى صلاحية هذا للتخصيص فتأمل وبفرضه فذكر بعض افراد العام لا يخصه اه سيد عمر وفيه نظر ظاهر اذ ليس مراد الشارح ان الثانى يخص الاول بل ان الاول دليل عام للموطوءة وغيرها والثانى دليل خاص للموطوءة كما يصرح به

(فصل فى المتعة) (قوله وهو ما يتمتع به) يتأمل (قوله وأن يضم لحجه عمرة) فى معرفة هذا المعنى والوضع له فى اللغة نظر إلا ان يقال النسك كان معلوما لاهل اللغة فلا مانع ان يضعوا له ولما يتعلق به فليتامل فان فيه ما فيه (قوله او سيدها) عطف على من (قوله او ماتا) لعل المراد معا إذ لو كان مر تبادل فى قوله المتوفى عنها زوجها او فى قوله وكذا الومات هي (قوله بتسمية او بفرض) قد يقال وجوب الشطر لا ينحصر فيهما فان تزوج غير المفوضة تفويضها مع السكوت عن ذكر المهر ينعقد بمهر المثل وقضية ذلك تشطره بالفراق قبل الدخول بشرطه (وانقضت عدتها) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بوجوب المتعة للمطلقة رجعا وان راجعها قبل انقضاء عدتها وتكرارها بتكرار الطلاق اه (قوله على الاوجه) مقابلة الوجوب وان لم تنقض بأن راجع فومات فيها بلامر ارجعة فينبغى اخذا من الاجماع الاق استرداد ما اخذته (قوله ان الاوجه ايضا الخ) يقابله التكرار بتكرار الطلاق والمراجعة (قوله لان الإباحاش لم يتكرر) هذا ممنوع

رجعة أى وهو حى فومات فيها فلا لما نقل من الاجماع على منع الجمع بين المتعة والارث وهذا يعلم أن الاوجه ايضا أن المتعة لا تتكرر بتكرار الطلاق فى العدة لان الإباحاش لم يتكرر (فى الاظهر) لعموم قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف وخصوص فتعالين أمتعن

وهن مدخول بهن ولا نظر للهر لأنه في مقابلة (٤١٦) استيفاء بضعها فلم يصلح للجبر بخلاف الشرط (وفرقة) قبل وطء أو بعده (لابسبها

كطلاق) في إيجاب المتعة سواء أكانت من الزوج كاسلامه وورده ولعانه أم من اجنبي كوطء بعضه زوجته بشبهة وارضاع نحو أمه لها وصورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تفويض وكلاهما مستحيل في الطفلة ان يزوج أمته الطفلة لعبد تفويضا أو كافر بنته الصغيرة لكافر تفويضا وعندهم ان لا مهر لمفوضة ثم ترضعها نحو أمه فيتزويجها فيقضى بمتعة أو ان يتزوج طفل بكبير فترضعه أمها أما ما بسببها كاسلامها ولو تبعوا وفسخه بغيرها وعكسه أو بسببها كان ارتداما وكذا الوسياما والزوج صغير أو مجنون فلا متعة على الاوجه كما لا شطر بالاولى اذ وجوبه كذا كما مر وايضا فالفرق هنا بسببها لانها يملكها معا بالسبب بخلاف الكبير العاقل فانه بسببها فقط لانها تملك بالحياة بخلافه فينسب الفرق اليها فقط ولو ملكها فلا متعة أيضا مع انها فرقة لابسبها وقرق الرافي بين المهر والمتعة بان موجب المهر من العقد جرى بملك البائع فملكه دون الزوج المشتري والمتعة انما تجب بالفرقة وهي حاصلة بملك الزوج فكيف تجب هي

وهن مدخول بهن (قوله وهن مدخول الخ) أزواجه صلى الله عليه وسلم المخاطبة بهذه الآية (قوله قبل وطء) إلى قول المتن ويستحب في النهاية إلا قوله كالأشطر إلى ولو ملكها (قوله في إيجاب المتعة) إلى قوله وكذا الوبا عا في المغنى إلا مسألة تزوج الطفل ومسئلة السبكي (قوله وكلاهما مستحيل) أما الوطاء فواضح وأما التفويض فانها الزوجت بالتفويض وجب مهر المثل اه مغنى (قوله ان يزوج الخ) خبر وصورة الخ (قوله لعبد) انما قيد به لان الحر لا ينكح امرأة صغيرة كما مر (قوله ان لا مهر لمفوضة) أي بهذا التفويض اه سم (قوله فيتزويجها) الاولى التثنية كافي المغنى (قوله فنقض بمتعة) أي بصحة النكاح ولزوم المتعة اه مغنى (قوله أو ان يتزوج الخ) في هذا العطف شيء اه سم عبارة السيد عمر اما ان يكون معطوفا على وطء بعضه وحينئذ فلا نسب الوأو أو على ان يزوج أمته كما هو المتبادر من الصنيع وحينئذ فلا يصلح تصويرا لارضاع نحو أمه لان نعم لو قال أو لا ونحو ارضاع أمه لم ير دثي اه وعبارة الرشيدى قوله أو ان يتزوج الخ لا يصح تصوير القول أو ارضاع نحو أمه لها فحين الا صواب ان يقول بدله وارضاع نحو أمه له ليكون معطوفا على اصل الحكم اه (قوله وعكسه) أي فسخا بغيره (قوله كان ارتداما) لعلة سقط بعده لفظ ولا متعة أو نحوه من الكتبة اه رشيدى ويأتى عن سم جواب آخر (قوله على الاوجه) كذا في النهاية (قوله كما لا شطر الخ) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات اه سم أي وعن النهاية والمغنى (قوله بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه بالخ وإلا اشكل اه سم (قوله كما مر) أي في اول فصل تشطير المهر (قوله وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الاوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدها مشارا اليه بهنا اه سم أقول ويلزم على ذلك جعل رجوع قوله على الاوجه لما قبل كذا أيضا وليس كذلك (قوله بين المهر) أي حيث لم يسقط بملك الزوج الزوجة (قوله من العقد) بيان لموجب المهر (قوله فملكه) أي البائع المهر (قوله والمتعة انما تجب الخ) عطف على اسم ان وخبرها (قوله فكيف تجب هي الخ) أي فان المتعة لو وجبت هنا كان لملك الزوجة وهو الزوج فلو وجبت لوجبته على نفسه اه سم (قوله ولذا لو باعها الخ) أي لهذا الفرق اه عش (قوله كان المهر) أي نصفه (قوله كما مر) أي قبيل باب الصداق (قول المتن ان لا ينقص الخ) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ اه سم (قوله أو مساويها) إلى قوله كذا اجمعوا في النهاية والمغنى إلا قوله يعنى ان تكون ثلاثين (قوله أو مساويها) أي ما قيمته ثلاثون درهماه مغنى (قوله يعنى ان تكون الخ) قد يقال قياس قول الجمع الآتى عدم الاحتياج لذلك اه سم (قوله ويسن ان لا تبلغ الخ) كما قاله ابن المقرئ وان بلغته أو جاوزته جاز لا طلاق الآية قال البلقينى وغيره ولا تزيد على وجوبها على المهر ولم يذكره اه ومحل ذلك ما إذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام اصحاب نظائر منها ان الحاكم لا يبلغ بحكمة عضو مقدرة ومنها ان لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك اما إذا اتفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل إلى مهر المثل إذا فرضها القاضى وهو ظاهر نهاية ومغنى قال عش قوله وهو ظاهر وعليه فهل يكفي نقص اقل متمول أو لا بد من نقص قدر بل مكبرة (قوله ان لا مهر لمفوضة) أي بهذا التفويض (قوله أو ان يتزوج) في هذا العطف شيء (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله كما لا شطر) انتفاء الشرط في ردهما على خلاف ما تقدم عن الروايات (قوله بالاولى) ان تعلق بالمقيس ظهر قوله اذ وجوبه بالخ وإلا اشكل (قوله وايضا) هذا يقتضى تخصيص قوله فلا متعة على الاوجه الخ بما بعد كذا ويلزم خلوه ما قبله عن الجواب وقد يجعل قوله المذكور جوابا لما قبل كذا أيضا ويجعل وأيضا الخ خاصا بما بعدها مشارا اليه بهنا (قوله وقرق الرافي بين المهر والمتعة) أي حيث لم يسقط المهر عنده ملك الزوج الزوجة (قوله فكيف تجب هي) أي المتعة له على نفسه (قوله في المتن ان لا تنقص) صادق بالزيادة على الثلاثين فلذا قال يعنى الخ (قوله يعنى ان تكون ثلاثين) قد يقال قياس قول

كذا يجوز ايضهما وقد يتعارضان بان يكون الثلاثون اضما في المهر فالذي يتجه رعاية الاول من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا ادنى المستحب واعلاه خادم واسطه قرب ركانهم ارادوا بالاول ان يساوى نحو نصف الثلاثين والثلاثين ونحو ضعفها كخمسه واربعين وقال بعضهم اعلاه خادم واقلة مقنعة واسطه ثلاثون وفي ذلك كله نظر بسائر اعتباراته لاذلا دليل على هذا التحديد والواجب فيها ما يتراضيان عليه واول مجزى وفيه متمول ثم ان تراضيا على شيء فذاك اي والمستحب (٤١٧) حينئذ ما مر في الثلاثين ونصف مهر المثل

(فان تنازع القاضى
بنظره) اي اجتهاده وان
زاد على مهر المثل على
لا وجه الذي اقتضاه اطلاقهم
فان قلت مهر المثل مناطه
اللاق بمثلها للوطه وهو
اكثر من اللاق بها للفراق
ومن ثم قال البلقيني وتبعه
الزركشى لما لم يذكر
منع زيادتها عليه لظهوره
قلت ممنوع لانه ان اراد مهر
المثل حالة العقد فواضح
لان صفات الكمال فيها يوم
العقد وحالة الفراق وهو
الظاهر فكذلك لان المعبر
في مهر المثل حالها فقط وفي
المنه حالها ولا بدع ان
يزيد ما اعتبر بحالها على
ما اعتبر بحالها فالوجه ما
اطلقوه وانهم انما سكتوا
عما قيد به لعدم صحته فتأمل
وبه يعلم الفرق بين جواز
بلوغها قدر المهر ومنع بلوغ
الحكومة دية متبوع محلها
وهو انها تابعة محضة يلزم
نقصها عن متبوعها بخلاف
المنعة والمهر لما تقرر ان
موجبها آكد وان كلا قد
ينفرد عن الآخر ولا
كذلك الحكومة فيهما
(معتبر احالهما) اي ما يليق

له رفع عرفا فيه نظر وظاهر اطلاقه الاول اه (قوله يجوز ايضهما) اي بين ما في المتن وما في الشارح من سن
ان لا يبلغ الخ وكذلك ضمير يتعارضان (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده عن (قوله رعاية الاول الخ) اي
نوبا (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد يتيقن النقص عنه اه سم (قوله وهذا) اي الثلاثون (قوله
بالاول) اي الخادم وقوله والثاني اي الزوج (قوله راقل مجزى) مبتدا خبره متمول وضمير فيه لما الخ
(قوله حينئذ) اي حين التراضي (قوله ما مر في الثلاثين الخ) اي الاول منهما (قوله وان زاد على مهر
المثل) مرانفا عن النهاية والمغنى خلافه (قوله على الاوجه) كذا في شرح الروض اه سم (قوله
مهر المثل) مبتدا وقوله مناطه مبتدا ثان وقوله اللاق خبر الثاني اه سم (قوله وهو) اي اللاق
بمثلها للوطه (قوله بها) اي بمثلها (قوله منع زيادتها) اي المنعة عليه اي المهر (قوله قلت ممنوع) حاصل
السؤال انه لا يتصور ان تزيد المنعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلقيني وحاصل الجواب تصور زيادتها
عليه سواء اريد به مهر حال العقد ومهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس مراد البلقيني بل مراده انه وان
تصور زيادتها لكان يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر يجب نقصها عنه اه سم
(قوله فالوجه ما اطلقوه) اي ما اقتضاه اطلاقهم من جواز زيادتها على مهر المثل اه كردى (قوله عما
قيد الخ) اي من منع زيادة المنعة على مهر المثل اه كردى (قوله وبه يعلم الخ) اي بقوله قلت الخ (قوله دية
متبوع محلها) اي الحكومة (قوله وهو) اي الفرق انها اي الحكومة (قوله بخلاف المنعة والمهر الخ)
اي لما يست تابعة محضة (قوله لما تقرر الخ) اي في شرح لا بسببها كطلاق اه كردى (قوله ان موجبها)
اي المهر (قوله وان كلا) اي من المنعة والمهر (قوله فيهما) اي آ كدية الموجب والانفراد (قول المتن
معتبر احالهما) اي وقت الفراق سم وعش (قوله فيه اشارة) يتأمل اه سم (قول المتن وقيل اقل مال)

الجمع الا في عدم الاحتياج لذلك (قوله من نصف المهر الخ) لعل المراد مع تيقن النقص عنه (قوله وان
زاد على مهر المثل على الاوجه) وقد يتجه التفصيل بين تقدير القاضى وتمتع الزيادة وتراضيهما فتجوز بل
مقتضى النظائر ان لا تصل الى مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله على الاوجه) كذا
في شرح الروض (قوله فان قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله مهر المثل الخ) مهر مبتدا او مناطه مبتدا ثان
واللاق خبر الثاني (قوله منع زيادتها عليه) يحمله اذا فرضه الحاكم ويشهد له من كلام الاصحاب (١)
نظائر هذه النظائر لا تشهد لمنع الزيادة وتشهد للنقصان ايضا لان اراد الاستشهاد لمنع الزيادة مع ابداء فرق
يجوز المساواة ثم رايت قوله بل مقتضى النظائر الخ منها ان الحاكم لا يبلغ بحكومة عضو مقدر ومنها ان
لا يبلغ بالتعزير الحد وغير ذلك اما اذا انفق عليها الزوجان فلا يشترط ذلك بل مقتضى النظائر ان لا تصل الى
مهر المثل اذا فرضها القاضى وهو ظاهر شرح مر (قوله قلت الخ) انظر ما حاصله (قوله قلت ممنوع الخ)
يسبق من هذه العبارة ان حاصل السؤال انه لا يتصور ان تزيد المنعة على مهر المثل وان هذا يحمل ما قاله البلقيني
وان حاصل الجواب تصور زيادتها عليه سواء اريد به مهر حال العقد ومهر حال الفراق وقد يقال هذا ليس
مراد البلقيني بل مراده انه وان تصور زيادتها لكان يجب ان لا تزيد كما ان الحكومة اذا بلغت ارش عضو مقدر
يجب نقصها عنه (قوله في المتن معتبر احالهما) هل يعتبر حالها وقت الطلاق او وقت الفرض فيه نظر
ويتجه الاول لانه وقت الوجوب (قوله فيه اشارة) يتأمل (قوله في المتن وقيل اقل مال) هل معناه انه يتمتع

(٥٣) — شروانى وابن قاسم — (سابع)
زيادتها على شطر المهر (وقيل حاله) الظاهر على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وكالنفقة ويرد بان قوله تعالى بعدد المطلقات متاع بالمعروف
فيه اشارة الى اعتبار حالهن ايضا (وقيل حالها) لانها كالبذل عن المهر وهو معتبر بها وحدها (وقيل) المعتبر (اقل مال)
(١) قول المحشى ويشهد له من كلام الاصحاب نظائر وقوله ثم رايت قوله بل مقتضى النظائر الخ ليس في نسخ الشرح التي بايدنا اه

يجوز جعله صداقا ورد بان المهر بالتراضي (فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه إذا (اختلغا) أي الزوجان (في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعيه الزوج أقل (أو) (في صفته) من نحو جنس كدنانير وحلول وقدر اجل وصحة وضدها ولا يثبت لأحدهما أو تعارضت بينهما (تحالفا) كما مر في البيع في كيفية البين (٤١٨) نعم يبدأ بها الزوج لقوة جانية ببقاء البضع له وخرج بمسمى ماله ووجب مهر مثل

لنحو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل فاختلغا فيه فيصدق بيمينه لانه غارم ويكون ما يدعيه أقل أمالو كان أكثر فأنخذ ما ادعته ويبقى الزائد في يده كمن أقر لشخص بشئ فكذبه (ويتعالف وارثاها ووارث واحد) منهما (والآخر) إذا اختلفا في شئ بما ذكر لقيامه مقام مورثه لكن الوارث انما يخلف في النفي على نفي العلم كلا علم ان مورثي نكح بالف انما نكح بخمسائة ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول لاحتمال جريان عقدين على أحدهما دون الآخر بخلاف المورث فانه يخلف على البت مطلقا نعم مقتضى كلام جمع المتقدمين أن نحو الصغيرة حالة العقد تخلف على نفي العلم بتزويج وليها بالقدر المدعى به الزوج واستظهر لانها تخلف على نفي فعل غيرها وهو الولي ولم تشهد الحال ولم تستأذن واجراه الاذرعى في بحيرة بالغة عافلة لم تحضر وكل ذلك وجيه معنى لا نقلا (ثم) بعد التعالف (يفسخ المهر) المسمى أي يفسخ كلاهما أو أحدهما

هل معناه انه يتمتع عليه الزيادة عليه اه سم (قوله يجوز جعله الخ) عبارة المغنى كما يجوز جعله صداقا وفرق بان المهر بالتراضي اه وهى سالمة عما يأتى عن عرش (قوله ورد بان المهر الخ) مجرد كونه بالتراضي لا يصلح للرد على هذا الوجه فانه لم يقل أقل مال يجب في الصداق بل قال يجوز جعله صداقا ومعلوم ان الجعل انما هو بتراضيهما اه عرش

(فصل في الاختلاف في المهر والتعالف) (قوله في الاختلاف) إلى قوله نعم مقتضى في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالاول (قوله في الاختلاف في المهر الخ) عبارة المغنى في التعالف عند التنازع في المهر المسمى اه وهى اولى لنفاذ معنى (قوله فيما سمي منه) أي ولو حكما يشمل مالوا نكح الزوج التسمية من اصلها اه عرش (قوله إذا اختلفا الخ) أي قبل وطء أو بعده مع بقاء الزوجية أو زوالها اه مغنى (قوله أقل) أي أو من غير نقد البلد أو في الذمة ترى تدعى ان هذا المهرين اخذا بماسياتي اه سيد عمر (قوله من نحر جنس كدنانير) كان قالت بالف دينار فقال بل بالف درهم وقالت بالف صحيحة فقال بل مكسرة أو بحال فقال بل بوجل أو بوجل إلى سنة فقال بل إلى سنتين اه مغنى (قوله وحلول الخ) عطف على دنانير (قوله وضدها) قد يعنى عنه الاختلاف (قوله نعم يبدأ بها الزوج) أي مع انه نظير المشتري هناك اه سم (قوله لقوة جانية) أي بعد التعالف اه مغنى (قوله ولم يعرف لها الخ) هل يصور بما إذا تحير القاضي في اجتهاده في قدر مهر مثلها أو فيما إذا تنازعت هي والزوج في نسبها فقالت هاشمية فقال بل قرشية أو بماذا ينبغي ان يراجع اه سيد عمر وقوله أو فيما لعل صوابه أو بما بالباء عطف على قوله بما إذا تحير الخ (قوله لانه غارم) أي والاصل برامة ذمته عما زاد اه مغنى (قوله ويكون الخ) عطف على سمي الخ (قوله كلا علم الخ) هذا قول وارث الزوج وأما وارث الزوجة فيقول والله لا أعلم انه نكح مورثي بخمسائة وانما نكحها بالف اه مغنى (قوله ولا يلزم من القطع بالثاني) وهو جانب الانبات المقابل للنفي اه عرش (قوله مطلقا) أي في الانبات والنفي اه عرش (قوله واستظهر) ببناء المفعول (قوله ثم بعد التعالف) إلى قوله ويفرق في النهاية والمغنى الا قوله او من غير نقد البلد إلى ولو ادعى وقوله او معين (قوله ايضا) أي كما ينفذ ظاهرا (قوله من المحقق فقط) احترازه عن الكاذب (قوله لمصيره الخ) تعليل للمتن اه رشيدى (قوله بالتعالف) أي بنفس التعالف وقوله فوجب قيمته أي وهى مهر المثل اه عرش (قول المتن ولو ادعت تسمية) أي أكثر من مهر المثل كما يعلم من قوله الاق ومحلله ان كان الخ اه رشيدى (قوله من اصلها) بان قال لم تقع تسميته اه مغنى (قوله ولم يدع تفويضا) ولم يكن ترك التسمية يفسد النكاح والا كما في الصور السابقة أول الباب فلا تخالف اه مغنى (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر تسمية الخ اه سم (قول المتن تخالف في الاصح) أي فان اصر الزوج على الانكار لم ترد عليه البعدين ولا يقتضى لها بشئ بل يؤمر الزوج بالخلف أو البيان اه عرش (قوله الاختلاف في قدر المهر) لانه يقول الواجب مهر المثل وهى تدعى زيادة عليه نهاية ومغنى (قوله ومحلله ان كان الخ) أي والا فلا اختلاف في الحقيقة فلا تخالف (قوله ولو انقص الخ) غاية (قوله وانكرت) أي الزوجة التسمية من اصلها اه مغنى (قوله

عليه الزيادة عليه) (فصل في الاختلاف في المهر والتعالف فيما سمي منه) (قوله نعم يبدأ بها الزوج) أي مع انه نظير المشتري هناك (قوله ولم يدع تفويضا) فان ادعاه فسيأتى في قوله او والآخر تسمية الخ

أو الحاكم وينفذ باطنا أيضا من الحق فقط لمصيره بالتعالف مجهولا ولا يفسخ بالتعالف كالبيع (ويجب مهر مثل) وان زاد على ما ادعته لان التعالف يوجب رد البضع وهو متعذر فوجب قيمته (ولو ادعت تسمية) لقدر (فانكرها) من اصلها لم يدع تفويضا (تخالفا في الاصح) لان حاصله الاختلاف في قدر المهر ومحلله ان كان مدعاها أكثر من مهر المثل أو من غير نقد البلد ار معينا ولو انقص من مهر المثل لتعاق الفرض بالعين ولو ادعى تسمية وانكرت ومدعاه دون مهر المثل أو من غير نقد البلد

ويفرق بين جريان
الختلاف هنا لا في
الاختلاف في قدر المسمى
بأنهما ثم لما اتفقا على
أصل التسمية واختلفا في
قدرها كان كل مدعى
ومدعى عليه حقيقة لخاص
التحالف وهنا لما اختلفا
في أصل التسمية أمكن
أن يقال الأصل عدمها
فقوى جانب منكرها
فليصدق بيمينه ويجب مهر
المثل فلا معنى للتحالف
(ولو ادعت نكاحا ومهر
مثل) لعدم جريان تسمية
صحيحة (فأقر بالنكاح
وأنكر المهر) بأن قال
نكحتها ولا مهر لها على
أى لكونه نفي في العقد (و
سكت) عنه بأن قال نكحتها
ولم يزد على ذلك ولم يدع تفويضا
ولا إخلاء النكاح عن ذكر
المهر (فالأصح تكليفه
البيان) لمهر لأن النكاح
يقضيه (فإن ذكر قدره
وزادت) عليه (تحالفا) لأنه
اختلاف في قدر المهر وقول
غير واحد في قدر المثل
يحتاج لتأمل لأنها تدعى
وجوب مهر المثل ابتداء
وهو ينكر ذلك ويدعى
تسمية قدره فأن أريد
أن هذا قد ينشأ عنه
الاختلاف في قدر مهر
المثل بأن يدعى أن المسمى
قدر مهر مثلها فتدعى عدم
التسمية وأن مهر مثلها

أومعين) بالرفع (قوله هنا) أى في الاختلاف في ذكر التسمية بصورتيه (قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق
في قول المتن اختلفا الخ (قوله أمكن أن يقال الخ) أى كما قال به مقابل الأصح (قوله ويجب) بالجزم عطفا على
يصدق (قوله فلا معنى للتحالف) أى على أحد الوجهين أه سم (قوله لعدم جريان) إلى قول المتن فإن
ذكر في المعنى لإقوله ولا إخلاء النكاح عن ذكر المهر وإلى قول المتن ولو اختلف في النهاية (قوله أى لكونه)
أى المهر (قوله نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في العقد
وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب زعمه
زعمنا فاسدا أه سم (قوله أى ولم يدع الخ) ظاهره أنه عطف على سكت كما هو صريح المعنى (قوله ولم يدع
تفويضا) لا ينافيه قوله قبله أى لكونه نفي الخ لأن نفيه في العقد عدم من التفويض لصدقه مع عدم إذن
الرشيده في نفيه على أن هذا أى قوله أى لكونه الخ بيان لمستنده بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك
أنصرجه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن صرححت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو
ما ذكره بقوله الآتي ولو ادعى أحدهما تفويضا الخ وإن صرححت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله
الآتي أو الآخر تسمية الخ ويبقى ما لو لم تصرح بشيء منهما بل اقتضت على دعوى مهر المثل أه سم
أقول ولا يبعد حينئذ تكليفها البيان فأيراجع (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغى في دعواه الإخلاص وجوب
مهر المثل لأنه مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها أه سم (قوله يقتضيه) أى المهر (قوله وقول غير
واحد) منهم شيخ الإسلام أى والمعنى أه ع ش (قوله في قدر مهر المثل) أى بدل قولنا في قدر المهر أه سم
(قوله يحتاج الخ) خبر وقول الخ (قوله ويدعى) أى بعد تكليفه بالبيان (قوله أن هذا) أى الاختلاف أه
ع ش (قوله بأن يدعى الخ) أو بأن يذكر في البيان مهر مثل انقضى بما ذكرته (قوله وعلى كل) أى من
كون ما في المتن اختلافا في قدر المهر أو في قدر مهر المثل (قوله فهذه) أى مسئلة المتن (قوله غير مأمور) أى في

(قوله لا في الاختلاف الخ) أى السابق أول الفصل (قوله فلا معنى للتحالف) أى على أحد الوجهين (قوله في
المتن فأقر بالنكاح وأنكر المهر الخ) وقول الشارح هنا يعنى الجلال المحلى بأن نفي في العقد أو لم يذكر فيه
صادق بنى التسمية راسا أو بتسمية فاسدة لأن السالبة الكلية تصدق بنى الموضوع وقوله بأن نفي في العقد
راجع لقول المصنف فإنكر المهر وقوله أو لم يذكر فيه راجع لقوله أو سكت عنه فهو لف ونشر مرتب فلا
تكرار فيه مع قوله سابقا بأن لم تجز تسمية صحيحة إذ ذاك بيان لمهر المثل وهنا بيان للأنكار أو السكوت شرح
مهر (قوله أى لكونه نفي في العقد) فيه أن هذا لا يوجب أن المهر ليس عليه بل يوجب أنه عليه لأنه إذا نفي في
العقد وجب مهر المثل فكيف يجعل علة لقوله ولا مهر لها عليه فكان هذا بيان لمستند إنكاره في الواقع بحسب
زعمه زعمنا فاسدا (قوله ولم يدع تفويضا) يحزر محترزه (قوله ولم يدع تفويضا) لا ينافيه قوله قبله أى لكونه نفي
في العقد لأن نفيه في العقد عدم من التفويض لصدقه مع عدم إذن الرشيده في نفيه على أن هذا بيان لمستنده
بحسب زعمه في الواقع ولا يلزم من ذلك أنصرجه بدعواه ويخرج به ما لو ادعى تفويضا فينبغي أن يقال إن
صرحت بأن مهر المثل لعدم التسمية فهو ما ذكره في قوله ولو ادعى أحدهما تفويضا والآخرة لم يذكر مهر
أو صرححت بأنه سمي مهر المثل فهو ما ذكره بقوله أو الآخر تسمية ويبقى ما لو لم تصرح بشيء منهما بل
اقتضت على دعوى مهر المثل (قوله ولا إخلاء النكاح) ينبغى في دعواه الإخلاص وجوب مهر المثل لأنه
مقتضى الإخلاص فدعواه موافقة لدعواها (قوله وقول غير واحد في قدر مهر المثل) أى بدليل قولنا في قدر
المهر (قوله ويدعى تسمية قدره) فإن قلت من أين لزوم أنه يدعى ذلك بل الكلام صادق وجوب كذا
لا بطريق التسمية قلت له لأنه لو كان مدعاه وجوب القدر الذى ذكره لا بطريق التسمية لكان موافقا لها
على وجوب مهر المثل بالعقد لعدم تسمية صحيحة و مرجع النزاع إلى قدر مهر المثل بعد الاتفاق على وجوبه
وقد تقدم أنه لا تحالف حينئذ وأن القول بقوله لأنه غارم فتعين تصوير المسئلة بما إذا ادعى تسمية قدره دون
ما ذكرته فليتامل (قوله غير مأمور) أى في قوله في أول الفصل وخرج بمسمى ما لو وجب مهر مثل الخ (قوله

أكثر صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير مأمور أن القول بقوله في قدر مهر المثل لأنها ثم اتفقا على أنه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية

بخلافه هنا (فان أصر منكرا) للمهر (٤٢٠) أو ساكنا (حلفت) بمن الرد أنها تستحق عليه مهر مثلها (وقضى لها) به عليه ولا يقبل قولها

ابتداء لان النكاح قد يعقد باقل متمول وفارقت ما قبلها بانهما ثم اختلفا في القدر ابتداء لان انكاره التسمية ثم يقتضى لزوم مهر المثل ومدعاها أزيد وهنا أنكر المهر اصلا ولا سبيل اليه مع الاعتراف بالنكاح فكلف البيان وخرج بقوله ومهر مثل مالو ادعت نكاحا بسمى قدر المهر او لا فقال لا ادري أو سكت فانه لا يكلف بيانا على المعتمد لان المدعى به هنا معلوم بل يحلف على نفي ما ادعته فان نكل حلفت وقضى لها وظاهر ان الوارث في هذه المسائل كالورث ولو ادعى احدهما تفويض والاخر انه لم يذكر مهر صدق الثاني كما يحثاه او والاخر تسمية فالاصل عدمهما فيحلف كل على نفي مدعى الاخر كما لو اختلفا في عقدين فاذا حلفت وجب لها مهر المثل نعم دعواها التفويض قبل الوطء لا تسمع إلا بالنسبة لطالب الفرض لا غير (ولو اختلف في قدره) اى المسمى (زوج وولى صغيرة او مجنونة) ومثله الوكيل وقد ادعى زيادة على مهر المثل والزوج مهر المثل او زوجة وولى صغير أو مجنون وقد انكرت نقص الولى عن مهر مثل او ولياها (تحالفا فى الاصح) لان الولى لمباشرته لا عقد قائم

قوله فى أول الفصل وخرج بسمى مالو وجب مهر المثل الخ اه سم (قوله ان القول الخ) بيان لما مر (قوله على انه) اى مهر المثل (قوله بمن الرد) لما سمي هذه اليمين بمن الرد تنزيلا لاصراره على الانكار منزلة نكوله عن اليمين وسيأتى أن يكون المدعى عليه عن جواب الدعوى لا لنحو دهشة منزل منزلة النكاح اه بجيرى (قوله ابتداء) اى قبل تكليفه بالبيان (قوله وفارقت) اى مسئلة المتن رهى قوله ولو ادعت نكاحا الخ (قوله ما قبلها) هو قول المصنف ولو ادعت تسمية الخ سم وعش (قوله مدعاها الخ) جملة حالية (قوله فكلف بالبيان) فان ذكر قدرا انقص بما ذكرته تحالفا وإن اصر على الانكار حلفت وقضى لها اه مغنى (قوله أو سكت) بقى مالو أنكر المهر فينبغى أن يكلف البيان أيضا وأنكر التسمية فتقدم فى ولو ادعت الخ اه سم (قوله على المعتمد) كذا فى النهاية (قوله بل يحلف الخ) لعله ويجب مهر المثل سم وعش (قوله وظاهر أن الوارث الخ) ومثل ذلك مالومات الزوجة وادعت ورثتها على الزوج انه لم يكسها مودة كذا اولم يدفع لها المهر فنصدق الورثة فى دعواهم ذلك ان لم تقم بينة به اه عش (قوله ولو ادعى أحدهما) الى قوله نعم دعواها فى المغنى (قوله صدق الثاني) أى فيجب مهر المثل سم ومغنى (قوله او والاخر تسمية) ظاهره وإن كانت قدر مهر المثل اه سم (قوله نعم دعواها التفويض الخ) كذا فى شرح الروض واعترض بأنه مسلم لولم تعارض دعواها التفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه سماع دعواها ليجب لها مهر المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية وذلك موجب لمهر المثل مر اه سم (قوله اى المسمى) الى قوله قبل الوجه فى المغنى إلا قوله ومن ثم الى فان نكل الى الفرع فى النهاية إلا قوله تنبيه الى المتن (قوله ومثله) أى الولى الوكيل أى فى عقد النكاح عبارة المغنى بعد ذكر نحو قول الشارح وقد ادعى زيادة الى قوله قبل الخ نصها واما الوكيل فى عقد النكاح فكأنه لم يماذكر اه (قوله وقد ادعى) اى الولى (قوله والزوج مهر المثل) سيد كرم بخرزه بقوله اما إذا اعترف الخ بقوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله أو زوجة الخ) كقوله الآتى وأولياهما عطف على زوج الخ (قوله او ولياها) اى الزوجة والصغير أو المجنون وقد ادعى ولى الزوجة زيادة عليه اه سم (قوله او ولياها) أى بأن كان الصداق من مال ولى الزوج عش ورشيدى (قول المتن تحالفا الخ) وفائدة التحالف أنه ربما ينكل الزوج فيحلف الولى فيثبت مدعاها ولك ان تقول كما قال شيخنا ان هذه الفائدة تحصل بتحليف الزوج من غير تحالف اه مغنى (قوله فلو كمل) أى المولى اه سم (قوله حلف) أى على البت اه عش (قوله بخلافه هنا) يتأمل (قوله وفارقت ما قبلها) أى قوله ولو ادعت تسمية وأنكرها تحالفا فى الاصح (قوله أو سكت) بقى مالو أنكر المهر فينبغى أن يكلف البيان أيضا او التسمية فتقدم فى ولو ادعت الخ (قوله على المعتمد) اعتمده مر فى الروض أنه يكلف واعترضه شارحه (قوله بل يحلف) لعله ويجب مهر المثل (قوله صدق الثاني) اى فيجب مهر المثل (قوله او والاخر تسمية) ظاهره وإن كانت قدر مهر المثل (قوله نعم دعواها التفويض الخ) عبارة شرح الروض نعم إن كانت هى مدعية التفويض وكانت دعواها قبل الدخول فظاهر ان دعواها لا تسمع لانها لا تدعى على الزوج شيئا فى الحال غاية ان تطالب بالفرض اه واعترض بأن هذا مسلم لولم تعارض دعواها لا التفويض دعوى الزوج عدم التفويض وعدم التسمية المقضية تلك الدعوى لوجوب المهر اما حيث عارضها ما ذكر فالوجه عدم سماع دعواها ليجب لها مهر المثل بعد حلف كل منهما على نفي مدعى الآخر إذ بعد حلفهما يصير العقد خاليا عن التفويض والتسمية وذلك موجب لمهر المثل م (قوله او ولياها) اى الزوجة والصغير أو المجنون (قوله وقد ادعت الاولى) اى الزوجة وولياها فى الثانية أو ولياها زيادة عليه قد يقال لفائدة لدعوى الزيادة لان ولى الصغير أو المجنون لا تصح منه الزيادة (قوله فلو كمل) اى المولى (قوله حلف) لم يبين انه يحلف على البت او على نفي العلم

مقام المولى كوكيل المشتري مع البائع أو عكسه فلو كمل قبل حلف (١) قول المحشى قوله وقد ادعت الخ ليس فى نسخ الشرح التى بأيدينا اما

وليه حلف دون الولي اما اذا اعترف الزوج بزيادة على مهر المثل التحالف بل يؤخذ بقوله بلا بين الا يؤدي الانفساخ الموجب لمثل المهر فتضييع الزيادة عليه وكذا لو ادعى الزوج دون مهر المثل فيجب مهر المثل بالتحالف كذا قالوا وقال البلقيني التحق في في الاولى حلف الزوج رجاء ان ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاها الاكثر من مدعى الزوج اه وهو متجه المعنى ومن ثم تبعه الزركشي وغيره وباتى ذلك في الثانية ايضا فيحلف فان نكل حلف الولي وثبت مدعاها وخرج بالصغيرة والمجنونة البالغة العاقلة فهي التي تحلف ولا ينافي حلف الولي هنا ولو لم يفي الدعاوى لا يحلف وان باشر السبب لان ذلك في حلفه على استحقاق مواليه وهذا لا يجوز النيابة فيه وما هنا في حلفه على ان عقده وقع هكذا فهو حلف على فعل نفسه والمهر ثابت ضمنا قيل الوجه المفصل ثم بين ان يباشر السبب وان لا يرد (٤٢١) هذا الجمع اه ويرد بمنعه لانه مع مباشرته

للسبب ان حلف على استحقاق المولى لم يعد والا افاد (تنبيه) قولنا او ولياها هو ما صرحوا به وهو لا ينافي الا اذا كان الاصدقا من مال ولي الزوج وهو الاب والجد لانه حينئذ يجوز الزيادة فيه على مهر المثل اما من مال الزوج فولي المثل ووليها لا يجوز له النقص عنه فلا يتصور اختلافهما في القدر وحينئذ فلا يتصور التحالف وانما لم يتعرضوا لهذا مع وضوحه لعلمه من كلامهم في غير هذا المحل (ولو قالت نكحتني يوم كذا بالف ويوم كذا بالف) طالبت به بالالفين فان ثبت العقدان باقراره او بينة او يمينها بعد نكوله (لزمه الفان) وان لم تعرض لتخلل فرقة ولا لوطه لان العقد الثاني لا يكون الا بعد ارتفاع الاول ولان المسمى يجب بالعقد فاستصحب بقاؤه ولم ينظر لاصل عدم الدخول

اما اذا اعترف الزوج بزيادة الخ) اي وادعى الولي مهر المثل او اكثر عبارة المغنى ولو ادعى الولي مهر المثل او اكثر وذكر الزوج اكثر من ذلك لم يتحالف الخ (قوله فلا تحالف) نفى التحالف مشكلا ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل اه سمى اي لانه بما ينكل الزوج فيحلف الولي فيثبت ما ادعاه وقد يقال انما ينظر ولا احتمال حلفه دون نكوله لان درء المفاصد اقدم من جلب المصالح (قوله بل يؤخذ) اي الزوج (قوله لئلا يؤدي) اي التحالف (قوله فيجب مهر المثل) اي وان نقص الولي تحالف وانما لم يتحالف كما لو ادعى الزوج مهر المثل ابتداء لانه يدعى تسمية فاسدة فلا عبرة بدعواه اه مغنى (قوله وقال البلقيني) عبارة المغنى ولكن لا بد من تحليفه على نفي الزيادة كما قاله البلقيني رجاء ان ينكل الخ (قوله في الاولى) وهي قوله اما اذا اعترف الزوج الخ والثانية هي قوله وكذا لو ادعى الزوج الخ (قوله فيحلف الولي) ولو نكل الولي انتظر بلوغ الصبية كارجحه الامام وغيره فلم يلزمها تحلف ومثل الصبية فما ذكر المجنونة اه مغنى (قوله وهو متجه المعنى) عبارة النهاية وهو ظاهر اه (قوله وباتى ذلك في الثانية) اي اذا ادعى الولي زيادة على مهر المثل (قوله البالغة العاقلة) ظاهره كشرح المنهج عدم اعتبار الرشد فتحلف السفهية ولعله غير مراد فيحلف الولي اه ع شر (قوله وهذا) اي الحلف على استحقاق الغير (قوله المفصل) بكسر الصاد وشدها نعت للوجه وقوله ثم اي في الدعاوى (قوله بردها الجمع) خبر الوجه الخ (والا) اي بان حلف على ان عقده وقع هكذا (قوله يمينها) الى قوله من صحة العقود في المغنى الا قوله ولم ينظر الى المأمن (قوله وان لم تعرض لتخلل فرقة) فاذا تعرضت هل تحتاج الى بينة ولا الظاهر الاول اه يجيرى (قوله ولان المسمى الخ) انما اعاد اللام ليفيد انه علة للغاية الثانية كما كان ماقبله علة للاولى (قوله عن دعواه) اي عدم الدخول (قوله الظاهر) صفة السكوت (قوله في وجوده) اي الدخول (قوله فاصل البقاء) اي لما اوجبه العقدان من المهرين السكاملين اه غش (قوله لان الاول) اي ما اوجبه العقدان من المسميين (قوله والثاني) اي عدم الدخول (قوله وحلفه) الاولى بحلفه (قوله دعواه عدمه) اي الوطء (قوله ان ادعى الفراق منه) اي الثاني والا فبمجرد دعوى عدم الوطء لا يسقط الشطر في الثاني وانما يسقط في الاول اه مغنى (قوله على نفي ما ادعاه) اي من ان الثاني تجديد لفظ الخ (قوله خطب امرأته الخ) قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو خطب رجل لابنته وتوافقا على العقد وقبل ان يعقدا هدى اليه شيئا ثم مات أى الاب فيكون المبعوث مشتركا بين ورثة المهدى لانه انما هدى لاجل العقد ولم يعقد في حياته انتهى انوار اه سيد عمر (قوله ثم ارسل او دفع) هل المخطوبة مثل الخاطب هنا وفي مسألة الطلاق الاتية ام لا وقضية تعليل الرجوع الاتي انها مثله هنا واما كونها من له فباياتي افيه توقف فليراجع اذ قد يفرق بان الشارع لما جعل الامر والعصمة بعد العقد يده فيعدها بالاعطاء العقد دون المعاشرة فانها بعده بيده بخلافهما فتعدها بالمعاشرة مع العقد لان المعاشرة المقصودة بالعقد يده (قوله اليها)

(قوله فلا تحالف) نفى التحالف مشكلا ان كان مدعى الولي اكثر من مهر المثل

عملا بقريته سكوته عن دعواه الظاهر في وجوده وايضا فاصل البقاء اقوى من اصل عدم الدخول لان الاول علم وجوده ثم شك في ارتفاعه والاصل عدمه والثاني لم يعلم له مستندا لا مجرد الاحتمال فلم يعول مع ذلك عليه وهذا يحجب عما استشكله البلقيني واطال فيه (فان قال لم اطأ فيهما أو في أحدهما صدق يمينه) لانه الاصل (وسقط الشطر) في النكاحين أو أحدهما لانه فائدة تصديقه وحلفه (و) انما تقبل دعواه عدمه في الثاني (ان) ادعى الفراق منه فان (قال كان الثاني تحديد لفظ لا عتمد لم يقبل) لانه خلاف الظاهر من صحة العقود المتشوف اليها الشارع نظير ما مر في تصديق مدعى الصحة واحتمال كون الطلاق رجعيا وان الزوج استعمل لفظ العقد مع الولي في الرجعة نادر جدا فلم يلتفتوا اليه فان دفعه بالبلقيني هنا وله تحليفها على نفي ما ادعاه لا مكانه (فرع) خطب امرأة ثم ارسل او دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل

العقداى ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها او منه رجوع بما وصلها منه كما افاده كلام البغوى واعتمده الا ذرعى ونقله الزركشى وغيره عن
الرافعى اى اقتضاه يقرب من الصريح وعبرة قواعده خطب امرأة فاجابته لحمل اليهم هدية ثم لم ينكحها رجع بما ساقه اليها لانه ساقه بناء على
انكاحه ولم يحصل ذكره الرافعى فى الصداق وعجيب بمن ينقل ذلك عن فتاوى ابن رزين اى وقد بان ان لا عجب لان ابن رزين ذكره صريحا
والرافعى اقتضاء كما تقرر ثم قال ولا (٤٢٢) فرق بين كون المهدى من جنس الصداق او من غير جنسه انتهت ملخصة وبوافقه قول الروضة

لودفع لزوجه ما لا وزعم
انه صداق فقالت بل هدية
فان اختلفا فى كيفية لفظه
أو قصده صدق بيمينه اه
وذلك لان فى كل من
الصورتين قرينة ظاهرة
على صدقه اما الاولى فلان
قرينة سبق الخطبة تغلب على
الظن انه انما بعث او دفع
اليها لنتم تلك الخطبة ولم
تم وهذا يفرق بين هذه
وقول الروضة ايضا لوبعث
لغير دائنه شيئا وزعم انه
بعوض وقال المدفوع اليه بل
هدية صدق المدفوع اليه اه
اى لانه لا قرينة هنا تصدق
الدافع بل المدفوع اليه لان
الغالب فى الدفع والارسال
لغير الدائن من غير ذكر
عوض انه تبرع واما الثانية
فقرينة وجود الدين مع
غلبة قصد راء الذمة تؤكد
صدق الدافع ولا ينافى
ذلك قول الروضة لوانتختلف
المضطر والمالك فقال
اطعمتك بعوض فقال بل
مجانا صدق المالك اه وذلك
حملا للناس على هذه المكرومة
العظيمة ولان الضرورات
يغتفر فيها ما لا يغتفر فى
غيرها هذا ما يتجه فى الجمع

او الى اهله (قوله ثم وقع الاعراض) الظاهر بما مر آتفا وما يأتى ان الموت كالا عراض فيرجع الوارث (قوله
ثم لم ينكحها) شامل للمالم ينكحها الاعراض منهما او من احدهما او موت لهما او لاحدهما فيرجع الوارث
كذا فى بعض الهوامش المعتمدة وهو ظاهر (قوله اى وقد بان) الى قوله ثم قال من كلام الشارح ردا لقول
الزركشى وعجيب الخ وللإشارة الى هذا زاد لفظه اى والا فلا موقع لها هنا (قوله ثم قال) اى الزركشى فى
قواعده (قوله انتهت) اى عبارة الزركشى (قوله وبوافقه الخ) اى ما مر عن البغوى (قوله لودفع لزوجه
الخ) وتسمع دعوى دفع صداق لولى محجورة لا الى ولى رشيدة ولو بكر الا اذا ادعى انهما انطقتا نهاية ومغنى
(قوله صدق بيمينه) كذا فى النهاية والمغنى وزاد الاول وان لم يكن المدفوع من جنس الصداق اه عبارة
السيد عمر سواء كان من جنس الصداق او غيره فاذا حلف فان كان من جنس الصداق وقع عنه والا فان رضيا
ببيعه بالصداق فذاك والا استرده وادى الصداق فان كان تالفا فله البدل وقد يتقاصن ولو لم يكن من جنس
الصداق فادعى المصلحة عليه صدقت بيمينها اه انوار اه سيد عمر (قوله من الصورتين) اى صورة
الخطوبة بصورة الزوجة اه سم (قوله صدق المدفوع اليه) كذا فى النهاية والمغنى (قوله واما الثانية)
عطف على واما الاولى والمراد بالدين هنا الصداق اه كردى (قوله ولا ينافى ذلك) اى قول الروضة لوبعث
الخ (قوله وذلك) اى عدم المناقاة (قوله وقال جعلته) اى ثم اختلفا بعد الدفع وقال الخ اه كردى (قوله
ولو طلق) اى مثلا فى مسئلتنا اى مسئلة الخطوبة بعد العقد اى ولو قبل الوطء (قوله لم يرجع) ولا يخفى
الورع (قوله لانه انما اعطى الخ) (فروع) ولو اختلفا فى عين المنكوحة صدق كل منهما فيما نفاه بيمينه
اى ولا نكاح ولو قال لمرأتين تزوجتكما بالف فقالت احدهما بل انا فقط بالف تحالفا واما الاخرى
فالقول قولها فى نفي النكاح ولو اصدقها جارية ثم وطئها عالما بالحال قبل الدخول لم يحمد تشبيه اختلاف العلماء
فى انها هل تملك قبل الدخول جميع الصداق او نصفه فقط او بعده حد ولا يقبل دعوى جهل ملك الجارية
بالدخول الا من قريب عهد بالاسلام او بمن نشأ ببادية بعيدة من العلماء مغنى ونهاية
ه (فصل فى وليمة العرس) ه (قوله فى وليمة العرس) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله وليمة العرس) بضم
العين مع ضم الراء واسكانها نهاية ومغنى (قوله من الولم) عبارة المغنى واشتقاقها كما قال الازهرى من الولم
وهو الاجتماع لان الزوجين يجتمعان اه (قوله وهو الاجتماع) اى لغة وقوله وهى اى شرعا اه عش
(قوله واوغیره) يشمل المعمول للحرز وبه صرح ابن المقرئ اه عش وكذا صرح به المغنى وسيأتى ايضا
فى قول الشارح ثم رايت شيخنا الخ (قول المتن وليمة العرس سنة) فى فتاوى الحافظ السيوطى فى باب الوليمة
انه وقع السؤال عن عمل المولود النبوى فى شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود او مذموم
وهل يثاب فاعله ولا قال والجواب ان اصل عمل المولود الذى هو اجتماع الناس وقراءة ما تيسر من القرآن
ورواية الاخبار الواردة فى مبدأ امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع فى مولده من الآيات ثم يمد لهم سماء
ياكلونه وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يثاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم
قدر النبي ﷺ واطهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل

(قوله لان فى كل من الصورتين) اى صورة الخطوبة وصورة الزوجة
(فصل فى وليمة العرس) (قوله قيل لا حاجة اليه الخ) يجاب بان فيه افادة انها تطلق على غير وليمة العرس

بين هذه المسائل فتامله ولا تغتر بمن اشار للجمع بالفرق بين الدفع والارسال لانه لا وجه له كاه وواضح ولودفع ذلك
لخطوطه وقال جوازته من الصداق الذى سيجب بالعقد او من الكسوة التى ستجب بالعقد والتمكين وقالت بل هدية فالذى يتجه تصديقها اذ
لا قرينة هنا على صدقة فى قصد، ولو طلق فى مسئلتنا بعد العقد لم يرجع بشئ كما رجحه الا ذرعى خلافا للبغوى لانه انما اعطى لاجل العقد وقد
وج، (فصل) فى وليمة العرس بن الولم وهو الاجتماع وهى اعنى الوليمة تمام لكل دعوة او طعام تتخذ لحادث سرور او غيره (وليمة العرس)

قبل لا حاجة اليه لانها حيث اطلقت اختصت به ولا تقع على غيره الا مقيدة اه ويرد بانه (٤٣٣) غفلة عن تقييدها كذلك في الحديث

الانى على ان هذا قول
لبعض اهل اللغة وقال
اخرى تشمل الكل لكن
الاشهر اطلاقها اذا اريد
بها وليمة العرس وتقييدها
اذا اريد بها غيره وعليه فلم
يكتف كالحديث باطلاقها
نظرا لشمولها للكل فيحصل
اليهام واطاقت في الحديث
الانى ايضا نظر الاشهر
المذكور فكل من الاطلاق
والتقييد سائق خلافا لمن
وهم فيه فان قلت شمولها
للوليمة الذى دل عليه ما
ذكر عن اخرين ينافى
قول الروضة عن الشافعى
والاصحاب تقع في كل دعوة
تتخذ لسرور حادث قلت
لا منافاة لان هذا اطلاق
فقهى من بعض اطلاقاتها
والكلام انما هو في الاطلاق
اللفظى عند اولئك
اللفظيين وهو يشمل الكل
وعبارة القاموس والوليمة
طعام العرس او كل طعام
صنع لدعوة وغيره ثم
رايت شيخنا اعتماد في شرح
الروض مخالفا لشرح
البيهجة ان الوضيمة من
الولايم وان التعبير بالسرور
للعالم (سنة) بعد عقد
النكاح الصحيح للزوج
الرشد ولولي غير ابيه او
جده من مال نفسه كما ياتى
فلو عملها غيرهما كاتى
الزوجة او هى عنه فالذى
يتجه ان الزوج ان اذن
تادت السنة عنه فتجب

ذلك الملك المظفر صاحب اربل وانه كان يحضر عنده في المولد النبوى اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ
بالخطاب بن دحية صنف له مجلد في المولد النبوى سماه التنوير في مولد البشير النذير ثم ذكر انه سئل شيخ
الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حنبل عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل عمل المولد بدعوة لم ينقل عن
احد من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولا كتبها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فمن تحرى في
عملها المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا فلاح له وقد ظهر لي تحريجها على اصل ثابت وهو ما ثبت
في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فسالهم فقالوا
هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى موسى فنحن نصومه شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل الشكر لله على ما
من به في يوم معين من اسداء نعمة او دفع نقمة ويعاد ذلك في نظير ذلك اليوم من كل سنة والشكر لله يحصل
بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة وادى نعمة اعظم من النعمة ببروز هذا النبي الرحمة
في ذلك اليوم وعلى هذا فينبغي ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى في يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ
ذلك لا يزال يعمل المولد في اى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة وفيه ما فيه هذا ما يتعلق
باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغي ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو ما تقدم ذكره من التلاوة
والاطعام والصدقة وانشاد شئ من المديح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى فعل الخير والعمل للاخرة
واما ما يتبع ذلك من السماع واللغو وغير ذلك فينبغي ان يقال ما كان من ذلك مباحا بحيث يتعين للسرور
بذلك اليوم لا باس بالخافة بهو مهمما كان حراما او مكروها لم يمنع وكذا ما كان خلاف الاول اثم ذكر ان
الحافظ ابن ناصر الدين قال في كتابه المسمى بورد الصادى في مولد الهادى قد صح ان اهل البلب يخفف عنه
عذاب النار في مثل يوم الاثنين لا عتاقه ثوبية سرورا بميلاد النبي صلى الله عليه وسلم ثم انشد

اذا كان هذا كافرا جاء ذمه * وتبت يداه في الجحيم مخلدا

انى انه في يوم الاثنين دائما * يخفف عنه للسرور باحدا

فما الظن بالعبد الذى كان عمره * باحمد سرورا ومات موحدا

انتهى اه وقد اطال في ايضاح الاحتجاج ليكون المولد محمودا مثابا عليه بشرطه مع ايضاح الرد على من
خالف في ذلك بما ينبغى استفادته وجعل ذلك كله مؤلفا سماه حسن المقصد في عمل المولد فراه الله تعالى ما هو
اهله وكر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينافى كون عمل المولد بدعة كونه
محمودا مثابا عليه اه سم (قوله لا حاجة اليه) اى العرس (قوله ويرد الخ) وقد يقال مراد القائل الاطلاق
في كلام الفقهاء اه سم (قوله في الحديث الانى) اى ثانيا (قوله على ان هذا) اى الاختصاص اه
كردى (قوله وتقييدها الخ) فيقال وليمة ختان او غيره (قوله وعليه) اى الاشهر اه كرى (قوله فيحصل
اليهام) اى اليهام مع انصرافها عند الاطلاق لوليمة العرس كما هو الفرض سم ولك ان تقول اليهام باق
مع هذا الفرض لانه عبارة ان يقع في الوهم شيئا ولو على سبيل المرجوحية اه سيد عمر (قوله في الحديث
الانى) اى اولا (قوله لان هذا) اى ما في الروضة (قوله من بعض الخ) لعل الاولى من جملة اطلاقاتها (قوله
وهو) اى الاطلاق اللفظى (قوله اعتماد في شرح الروض) واعتمده المغنى ايضا (قوله ان الوضيمة الخ) اى
شرعا (قوله الزوج) خرجت الزوجة اه سم (قوله غيرهما) اى الزوج ووليه (قوله كاتى الزوجة
الخ) الاولى كالزوجة ورايتها (قوله عنه) اى الزوج والباء متعلق بعملها (قوله ولو امر انا الخ) غائبة السيد
(مؤكدة) نعت لقول المتن سنة ثم هذا الى المن في النهاية والمغنى الا قوله فلا تجب الاجابة الى والافضل

ولو مقيدة وقد يقال مراد هذا القائل الاطلاق في كلام الفقهاء (قوله بانه غفلة عن تقييدها كذلك في
الحديث الانى) قد يقال هذا لا يوجب الغفلة (قوله فيحصل اليهام) اى اليهام مع انصرافها عند الاطلاق
لوليمة العرس كما هو الفرض (قوله الزوج) خرجت الزوجة وقوله امر انا غاية للسيد

الاجابة اليها وان لم ياذن فلا خلافا لمن اطلق حصوها ويظهر نيتها لسيد عبد ولو امر انا اذن له في نكاح فنكح مؤكدة

(قوله من سائر الولايم) وقد نظم بعضهم اسماء الولايم فقال
 وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكبرة ذى بنا
 وضيمة موت ثم اعذار خاتن * نقيبة سفر والمادب للثنا
 اه ابن المقرئ وقوله نقيبة، فرأى للقادم من سفره وقوله والمادب أى يقال لها مادبة يسكون الهمة
 وضم الدال اذا لم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اه زى زاد المخنى على نحوه
 والشندخى الاملاك فقد كملت * تسعا وقل الذى يدر به فاعتمدى
 واهمل الناظم عاشر او هو الخناق او هو ما يصنع لحفظ اقران وختم كتاب (قوله المشهورة) قال الا ذرى
 رحمه الله تعالى ان محل ندب وليمة الختان في حق الذكور دون الاناث لا ينبغي ويستحب من اظهار ذلك
 الا وجه استحبابه فيما بين خاصة واطلاقها نذرا للقدم من السفر وظاهر ان عملا في السفر الطويل قضاء
 العرف به امام من غاب يوما او اياما يسير الى بعض النواحي القريبة تكالفا لضرر نهاية وغنى اه (ويدخل وقتها
 بالعقد) قضيتها ان ما يقع من الدعوة قبل العقد ففعل الوايلة بعده لا تجب فيه الاجابة لكون الدعوة قبل دخول
 وقتها واظهار الوجوب لان الدعوة وان تقدمت فبى لفعل ما تمحصل به السنة وعليه فالارادة قوله الاق ونجب
 الاجابة الخ ان الاجابة تجب لما حيث كانت تفعل بعد اداء دعاء (قوله ولا بطول الزمن الخ) ظاهر انه اداء

اكثر من سائر الولايم العشر
 المشهورة لثبوتها عنه صلى
 الله عليه وسلم قولا وفعل
 ويدخل وقتها بالعقد كما
 تقرر فلا تجب الاجابة لما
 تقدمه وان اتصل بها خلافا
 لمن بحث وجوبها حينئذ
 زاعم انها تسمى وليمة عرس
 ولم يبال بخالفته لصريح
 كلام غيره والافضل فعلمها
 عقب الدخول للتابع ولا
 تفوت بطلاق ولا موت ولا
 بطول الزمن فيما يظهر
 كالعقيقة وتجب الاجابة
 اليها وان فعلت في الوقت
 المفضل كما هو ظاهر (وفى
 قول او وجه)

(قوله ولا بطول الزمن فيما يظهر) ظاهره انه اداء ما وفى اخر الباب من الديري ما نصه (تنبيه) لم يتعرض
 الفقهاء لوقت وليمة العرس والصواب انها بعد الدخول قال الشيخ وهي جائزة قبله وبعده ووقتها وسع من حين
 الدخول كما صرح به البغوى واظهار انها بعدة لوقف للبكر سبعه او لثيب ثلاثا وبعد ذلك تكون تضام انتهى
 وقوله والظاهر الخ ليس من كلام السبكي كما يعلم من راجعته (فائدة) فى فتاوى الحافظ السيوطى فى باب لولاية
 سئل عن عمل المولد النبوى فى شهر ربيع الاول ما حكمه من حيث الشرع وهل هو محمود او مذموم وهل يشاب
 فاعله ولا قال والجواب عندى ان اصل عمل المولد الذى واجتماع الناس وقراءة ما تيسر من اقران ورواية
 الاخبار الواردة فى مبدا امر النبي صلى الله عليه وسلم وما وقع فى ولده من الايات ثم يمد لهم سماطيا كونه
 وينصرفون من غير زيادة على ذلك من البدع الحسنة التى يشاب عليها صاحبها لما فيه من تعظيم قدر النبي صلى
 الله عليه وسلم واظهار الفرح والاستبشار بمولده الشريف ثم ذكر ان اول من احدث فعل ذلك الملك المظفر
 صاحب اربل وانه كان يحضر عنده فى المولد اعيان العلماء والصوفية وان الحافظ ابا الخطاب بن دحية صنف
 له مجلدا فى المولد النبوى سماه التنوير فى مولد البشير النذير ثم حكى ان الشيخ تاج الدين عمر بن علي اللخمي
 السكندرى المشهور بالفا كنهانى من متأخري المالكية ادعى ان عمل المولد بدعة مذمومة والى ذلك
 كتابا باسماء الموردين فى الكلام على عمل المولد ثم سرده برقمته ثم نقده احسن نقده ووردها بلغ رد الله دره من حافظ
 امام ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابو الفضل احمد بن حجر عن عمل المولد فاجاب بما نصه اصل
 عمل المولد بدعة لم ينقل عن احده من السلف الصالح من القرون الثلاثة ولكنها قد اشتملت على محاسن
 وضدها فمن تحرى فى عملها المحامى وتجنب ضدها كان بدعة حسنة ومن لا الاقال وقد ظهر لى تخريجها على اصل
 ثابت وهو ما ثبت فى الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء
 فسألهم فقالوا هذا يوم اغرق الله فيه فرعون ونجى فيه موسى فنحن نصومه شكر الله تعالى فيستفاد منه فعل
 الشكر لله على ما من به فى يوم معين من اسداء نعمة ودفع نقمة ويعاد ذلك فى نظير ذلك اليوم من كل سنة
 والشكر لله يحصل بانواع العبادة كالسجود والصيام والصدقة والتلاوة واى نعمة اعظم من النعمة بروز
 هذا النبي الذى هو نبى الرحمة فى ذلك اليوم وعلى هذا فينبغى ان يتحرى اليوم بعينه حتى يطابق قصة موسى فى
 يوم عاشوراء ومن لم يلاحظ ذلك لا يبالى بعمل المولد فى اى يوم من الشهر بل توسع قوم فنقلوه الى يوم من السنة
 وفيه ما فيه هذا ما يتبع باصل عمله واما ما يعمل فيه فينبغى ان يقتصر فيه على ما يفهم الشكر لله تعالى من نحو
 ما تقدم ذكره من التلاوة والا طعام والصدقة وانشاد شىء من المدائح النبوية والزهدية المحركة للقلوب الى

وصوب جمع انه قول وهو القياس لان مع مثبتة زيادة علم (واجبة) عيناً للخبر المتفق عليه ولم ولو بشاة وحلوه على النذب لخبر هل علي خيرها لي الزكاة قال لا الا ان اطوع وخبر ليس في المال حق سوى الزكاة وهما صحيحان ولا نها (٤٣٥) لوجب لوجب الشاة ولا قائل به

وقولها أقل الولية للمتمكن
شاة اي للخبر مرادها
أقل الكمال فيحصل اصل
السنة بأي شيء أطعمه ولو
موسر الخبر الصحيح عن
أنس ما ولم رسول الله صلى
الله عليه وسلم على شيء من
نسائه ما ولم على زينب ولم
بشاة وصرح الجرجاني
بندب عدم كسر عظامها
كالعقيقة وقد بوجه بنظر
مقلوه ثم من ان فيه تفاؤلا
بسلامة أخلاق الزوجة
وأعضائها كالولد ويؤخذ
منه انه يسر هنا في المذبح
مايسن في العقيقة وبحث
الاذري انها لو اتحدت
وتعددت الزوجات وقصدها
عنهم كفت وفيه نظر
والذي يتجه انها كالعقيقة
فتعدد بتعدد من مطلقا
فان قلت هل يمكن الفرق
بان العقيقة فداء عن
النفس فتعددت بعددها
بخلاف الوليمة قلت يمكن ان
لم يكن في الوليمة نحو ذلك
وهو بعيد والظاهر ان
سرها رجاء صلاح الزوجة
ببركتها فكانت كالفداء
عنها فلتنعدد بعددها ويؤيد
التسوية ما تقرر عن
الجرجاني ويؤخذ من ذلك
انه يندب لها المذبح ولم الزوج

أبدأ وفي الدميري والظاهر أنها تنتمي بدة الزفاف للبكر سبعاً وللثيب ثلاثاً وبعد ذلك تكون قضاء ما سم
وسيد عمر (قوله وصوب) الى قوله وفيه نظر في النهاية (قول) وهما صحيحان (قديقال هما عامان وما هنا خاص
فيقدم عليهما سم (قوله ولا نها الخ) عطف على الخبر هل علي الخ (قوله ولا نها لوجب الخ) هذا انما
يتأق مع قطع النظر بما فسره الحديث من ان المراد به اقل الكمال اه رشيدى (قول) وقولها اقل الولية
الخ) عبارة النهاية والمغنى وانما للمتمكن شاة ولا غير ما قدر عليه قال الشائى والمراد اقل الكمال شاة لقول
التمتية هو أى شيء ولو لم من الطعام جازوه ويشمل المأكول والمشروب الذى يعمل في حال التقدم من سكر
وغيره (قوله ويؤخذ منه) أى مما صرح به الجرجاني (قول) وبحث الاذري الخ) اعتمدته النهاية (قول)
انها لو اتحدت الخ) خرج به ما لو تعددت أسبابها الا بد من تعدد عرش (قول) ونصدها عن الخ) ومن لم
يقصد ذلك أى بان اطاق استحباب التعدد كما ذكر بعض المتأخرين اه (قول) وفيه نظر الخ) هذا
مردود لظهور الفرق بانها جماعات فدام لا يفسر بخلافه هنا نهاية (قول) والذي يتجه الخ) وقال المذنب
عبارة لو تكبح أربعاً هل استحباب لكل واحدة أو بكفى واحدة من الجميع ويفصل بين العقد الواحد والعقد
قال الزركشى فيه نظر انتهى والاوجه الاول كقوله خير اه (قول) انها كالعقيقة (قوله) قد يفرق بان اقل
ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا وهذا ما قدح في قوله لآتى
ويؤيد التسوية الخ) تمامه اه سم (قوله طالعاً) أى قصدها عن اول (قول) وهو بعيد (قوله) ضمير راجع لقوله
لم يكن الخ اه سم (قوله ان سرها) أى حكمة لولية (قوله) من ذلك (قوله) أى من التوبة أو ما تقرر من الجرجاني

فعل الخير والعمل للآخرة وأما ما يتبع ذلك من السماع والرواية وغير ذلك فينبغى أن يقال ما كان ذلك
مباحاً بحيث يتعين للسرور بذلك اليوم لا بأس بالخاتمة به ومما كان حرماً أو مكرهاً فينبغى منع وكذا ما كان
خلاف الأولى اه ثم ذكر ان الحافظ بن ناصر الدين في كتابه المسمى بورد الصادى في ولد الهادى
قد صرح ان أبا الهب يخفف عنه عذاب النار في مثل يوم الاثنين لاثنين وثلاثة ورواها ببلاد النجاشى صلى الله عليه
وسلم ثم انشد:

إذا كان هذا كافراً جاء دمه * وتبت يده في الجحيم غلداً
أتى انه في يوم الاثنين دائماً * يخفف عنه السرور لاحداً
فما الظن بالعبد الذى كان عمره * باحد سرور او مات موحداً

انتهى وقد أطال في ايضاح الاحتجاج لكون المولد محموداً مثلاً باعياه بشرطه مع ايضاح الرد على من خاف
في ذلك بما ينبغي استفادته وجعل ذلك كله مؤلفاً بما قدس من المقصد في عمل المولد اجزاه الله تعالى ما هو اهله
وكرر في ذلك المؤلف بيان انقسام البدعة الى الاحكام كلها حتى لا ينفى كون عمل المولد بدعة كونه محموداً
مثلاً باعياه (قوله) وهما صحيحان (قديقال هما عامان وما هنا خاص فيقدم عليهما انتهى (قول) ولا نها لوجب
لوجب الشاة) فان قلت كيف تصح هذه الملازمة مع ان قوله في الحديث ولو بشاة صريح في ان المطلوب اعم
من الشاة قلت لان المبالغة بالشاة تقتضى انها اقل ما يجزى لوجبته لكان اقل ما يجزى ولو لوجبته لكان
أقل الواجب شاة وهو المراد من هذه العبارة مع انه لا قائل بوجوبها فلينأمل فانه قد ينفع الاقتضاء المذكور
الآثرى انه قال في الحديث التمس ولو خاتماً من حديد مع اجزاء ما دونه في الصداق الا ان يقال الاقتضاء المذكور
ظاهر المبالغة فيعمل به الامام ع ولم يوجد هنا وجد هنا فليتأمل (قوله) فيحصل اصل السنة الخ) فظاهر
ان الامر كذلك في سائر الولائم الا العقيقة فان اقل ما يجزى فيها شاة كما هو معلوم من بابها (قوله) بأي شيء
أطعمه) أى ولو مشروباً كاللبن وماء السكر وهل تحصل بالماء الخالص فيه نظر (قوله) والذي يتجه انها
كالعقيقة قد يفرق بان اقل ما يجزى عن العقيقة شاة ولا يجزى ما دونها ولا غير الحيوان ولا كذلك هنا
وهذا مما قدح في قوله لآتى ويؤيد التسوية الخ) تمامه (قوله) وهو بعيد (قوله) ضمير راجع لقوله لم يكن

(٥٤ - شروانى وابن قاسم - سابع) ان تولم هي رجاء صلاح الزوج لها كما يندب لمولود ترك وليه العقيقة ان يعق عن نفسه
بعد بلوغه وهو محتمل الا ان يفرق بان الولد هو المقصود بالعقيقة فلم تفت ببلوغه بل تأكدت والزوجة ليست هي المقصودة بالولية

وسكتوا عن نديها للتسري وظاهر ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم من التردد بعد وليمة صفة في أنها زوجة أو سرية أنهم كانوا يابغونها للسرية وإلا لجزموا بأنها زوجة وعليه فلا فرق (٤٣٦) فيها بين ذات الخطر وغيرها لأن القصد بها ما مر وهو لا يتقيد بذات الخطر ونقل ابن

الصلاح أن الأفضل فعلها ليلا لأنها في مقابلة نعمة ليلية ولقوله تعالى فإذا طعمتم فانتشروا وكان ذلك ليلا أه وهو متجه أن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلا (والاجابة اليها) بناء على أنها سنة (فرض عين) لخبر مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى اليها الأغنياء وترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة أي بفتح الدال و قول قطرب بضمها غلطوه فيه كذا قاله جمع وينافيه قول القاموس وتضم الا ان يجاب بان سبب التغليب أن قطربا يوجب الضم فقد عصى الله ورسوله والمراد وليمة العرس لأنها المعهودة عندهم وللخبر الصحيح إذا دعى أحدكم إلى وليمة عرس فليجب ولا تجب اجابة لغير وليمة عرس ومنه وليمة التسري كما هو ظاهر وقيل تجب واختاره السبكي لاخبار فيه (وقيل) فرض (كفاية) ويصح الرفع لأن القصد اظهار الحلال عن السفاح وهو حاصل بحضور البعض ويرد فرض تسليم ما علل به بأنه يؤدي إلى التواكل (وقيل سنة) لأنه تمليك مال فلم تجب ويرد بان الاكل سنة لا واجب اما على انها واجبة فتجب الاجابة اليها قطعا أي بالشروط

(قوله وسكتوا) إلى قوله وعليه فلا فرق في المعنى وإلى قول المتن وإنما يجب في النهاية (قوله للتسري) سيما في أنه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك أو تأخر عنه وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستبراء كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حيض سم وعش (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم أي أياها فتأمل أه سم (قوله فيها) أي السرية (قوله بين ذات الخطر) أي الشرف (قوله ما مر) أي في قوله والظاهر أن سرها الخ أه رشدي (قوله أن الأفضل الخ) جرى عليه فتح المعين (قوله وكان ذلك) أي سبب نزوله (قوله أن ثبت الخ) أي ولم يثبت ذلك فلا يتم الاستدلال على سننها ليلا بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم فعلها كذلك أه عش (قول المتن - الاجابة اليها) أي وليمة العرس فيخرج وليمة التسري فلا يجب الاجابة اليها مر أه سم ويفيده قول الشارح الآتي ومنه وليمة التسري الخ (قوله اليها) أي الوليمة (قوله بناء على أنها) إلى قول المتن وقيل في المعنى الأقوله ومنه إلى وقيل (قوله لم يجب الدعوة) بفتح الدال أه نهاية (قوله وللخبر الخ) عطف على أنها الخ (قوله ومنه) أي من الغير أه رشدي (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس أه سم (قوله لاخبار فيه) ففي مسلم من دعى إلى عرس أو نحوه فليجب وفي أبي داود إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره وقضيتها وجوب الاجابة في سائر الولا ثم أه معنى (قوله بأنه يؤدي إلى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في أداء الشهادة وهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذلك (قوله لانه تمليك) كذا في أصله رحمه الله والانصب تملك بلاياء أه سيد عمر (قوله اما على أنها الخ) محترز قوله بناء على أنها سنة (قوله فتجب الاجابة الخ) وجوب عين أو كفاية على الوجهين أه محلي (قوله على الصحيح) إلى المتن في النهاية الأقوله أي الا إلى اوقال وقوله كظهورها إلى وان يكون مسلما (قوله على الصحيح) يعني وجوب الاجابة علينا كما علم مما مر أي وكفاية على مقابله أه رشدي (قوله على مقابله) فيه أنه شامل لفرض الكفاية وعبارة المحلي والمعنى وإنما تجب الاجابة أو تسن كما تقدم أه سالمة عن الاشكال (قوله أو عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى أن شروط وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى أنما تسن عند فقد بعض تلك الشرط بتلك الشروط وذلك فاسد سم حج أه عش (قوله أو عند فقد الخ) عطف على قوله على مقابله (قوله أن يخصه) إلى المتن في المعنى ما يوافقه (قوله أن يخصه الخ) الظاهر ولو بنحوه وليحضر كل منكم بجماعة (قوله ولو بكتابة الخ) وقوله مع ثقة

الخ (قوله للتسري) سيما في أنه يعتبر في التسري الانزال والحجب وينبغي أن لا يعتبر ذلك هنا بل المعتبر في طلب الوليمة مجرد الاعداد للوطء ولا يبعد دخول وقت وليمة التسري بقصد الاعداد المذكور قارن عقد التملك أو تأخر عنه وأنه لا يتوقف دخوله على حصول الاستمرار كان وليمة الزواج تدخل بالعقد وان امتنع الوطء لنحو حيض (قوله والالجزموا الخ) قد يقال يكفي في التردد وعدم الجزم احتمال مطلوبيتها عندهم فلا يدل على الفهم أي أياها فتأمل (قوله في المتن والاجابة اليها) أي وليمة العرس أقول هذا بعينه ذكره الشارح بعد فتخرج وليمة التسري فلا تجب الاجابة اليها مر (قوله وللخبر الصحيح) قد يقال هذا من قبل ذكر بعض أفراد العام بحكمه وهو لا يخصص الا ان يقال التخصيص بمفهوم إذا الخ وبمفهوم التقيد بعرس (قوله وقيل تجب) أي لغير وليمة عرس (قوله بأنه يؤدي إلى التواكل) قد يقال يكفي في دفع ذلك التعيين على من طلب منه الحضور قبل غيره كما قالوا في أداء الشهادة فهذا لا ينافي فرضية الكفاية فتأمل فهذا الرد ليس بذلك (قوله فتجب الاجابة اليها) لم يبين أن هذا الوجوب عين أو كفاية (قوله أو عند فقد بعض شروط الوجوب) لا يخفى أن شروط الوجوب أي وجوب الاجابة هي المذكورة بقوله بشرط الخ فيصير المعنى أنما

الاثنية كما اقتضته عبارة الروضة (وانما تجب) الاجابة على الصحيح (أو تسن) على مقابله أو عند فقد بعض شروط الوجوب أي بفتح الدال (بشرطان) بخمسة بدعة ولو كانا بدعة أو رسالة مع ثمة أو يميز لم يحجب عليه الكذب جازمة

لأن فتح باب به وقال ليحضر من شاء أى إلا ان دعاه بخصره مع ذلك فيما يظهر لا سيما إن كان قوله ذلك لعذر كان قصده استيعاب نحو الفقراء ثم وافهم قولهم وقال إن مجرد فتح الباب لا اثر له او قال له احضر إن شئت إلا ان تظهر القرينة على انه إنما قاله تادبا وتعطافا مع ظهور رغبته في حضوره كظهورها في ان شئت أن تجملنى فان فيه طلب الحضور والاحتياج اليه للتجمل به ومن ثم جزم شارح بلزوم الاجابة فيه وأما اعتراض غيره له بانه كالمو قال له إن شئت أن تحضر فاحضر فبعيد لان ظاهر هذه لا يشعر بالاستغناء (٤٣٧) عن حضوره ومن ثم اتجه انه لو ظهرت

قرينة التادب فيها كانت كالاولى وقد يفهم هذا الشرط قوله الاقنى وان يدعوه كما اخذه منه غير واحد وان يكون مسلما فلا تجب اجابة ذمى بل تسن إن رضى إسلامه او كان نحو قريب او جار وسياتي في الجزية حرمة الميل اليه بالقلب ولا يلزم ذميا لاجابة مسلم وان لا يكون في مال الداعى شبهة أى قوية بان يعلم ان في ماله حراما ولا يعلم عينه وإن لم يكن أكثر ماله حراما فلما يظهر خلافا لما يقتضيه كلام بعضهم من التقييد بذلك لكن يؤيده انه لا تذكره معاملته والا تكل منه إلا حينئذ ويجاب بانه يحتاط للوجوب ما لا يحتاط للكرهية وقيدت بقوية لانه لا يوجد الا ان مال ينفك عن شبهة وان لا تدعوه امرأة اجنبية إلا إن كان ثم نحو محرم له اثني تحتشهما اولها واذن زوج المزوجة وسن لها الولية ولا لم تجب الاجابة وإن لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة والريبة ومن

أى الدعوة (قوله لا إن فتح الخ) عطف على أن يخصه الخ (قوله وقال الخ) عطف على فتح باب (قوله وقال ان الخ) وهو مقول قولهم وقوله ان مجرد الخ مفعول افهم (قوله او قال الخ) عطف على قوله وقال ليحضر الخ (قوله كظهورها) عبارة النهاية ويحمل عليه قول بعض الشراح لو قال ان شئت أن تجملنى لزمته الاجابة اه وحاصله ان في صورتين يشترط ظهور قرينة ولا يكتفى عنها في الثانية بمجرد الصيغة وهذا مخالف لما قرره الشارح اه سيد عمر (قوله فان فيه طلب الحضور) فيه انه قد يكون ذكر التجمل للتجمل معه في الخطاب اه سم أى فلا يكتفى بل لا بد من ظهور قرينة على انه إنما قاله تادبا الخ (قوله بلزوم الاجابة فيه) أى في احضران شئت أن تجملنى (قوله بانه) أى احضران شئت أن تجملنى (قوله لان ظاهر هذه) أى صيغة ان شئت أن تحضر فاحضر (قوله كالاولى) أى احضران شئت وقال السكردى وهى ان شئت أن تجملنى اه (قوله هذا الشرط) أى ان يخصه بدعوة كرى (قوله وان يكون الخ) أى الداعى وهو عطف على قوله ان يخصه الخ (قوله ولا يلزم ذميا الخ) أى مطلقا سواء كان بينهما وبين الداعى قرابة او صداقة ام لا اه ع ش (قوله اجابة مسلم) مفهومه وجوب اجابة ذمى اه سم (قوله بان يعلم الخ) كذا في النهاية وقال المعنى ولا تجب اذا كان في ماله شبهة ولهذا قال الزركشى لا تجب الاجابة في زماننا اه واسكن لا بد من ان يغلب على الظن ان في مال الداعى شبهة اه (قوله بذلك) أى يكون أكثر ماله حراما (قوله يؤيده) أى التقيد بذلك (قوله الا حينئذ) أى حين اذ كان أكثر ماله حراما (قوله بان يحتاط للوجوب) أى لسقوط الوجوب (قوله واذن زوج الخ) أى في الولية بقرينة ما بعده اه رشيدى (قوله وسن لها الخ) بتامل صورة سنهالها فان الكلام في شروط الوجوب وهو خاص بولمة العرس ولا يدفع هذا التوقف ما ياتي في كلام الشارح لانه إنما صور به مجرد كون الوليمة من المرافقة لا يقتضى السن الا ان يقال ما يمكن تصويره في حقها بغير وليمة العرس بناء على وجوب الاجابة لسائر الولائم وانها فملتأ عن الزوج لا عساره او امتناعه من الفعل على ما ياتي اه ع ش اقول ما هنا يفيد اعتمادا لاخذ السابق في قوله ولو يؤخذ من ذلك انه يتدب لها اذ لم يلزم الزوج ان تولمى الخ ((قوله والا) نفى لما بعد الا في قوله الا ان كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع واذ لم ياذن الزوج وهو محل النظر اه سم (قوله كذلك) أى كدعوتها لرجل واحد في التفصيل المذكور (قوله اتحاد الرجل) أى انفراده (قوله بان لا يكون) أى لا يوجد (قوله ثم غيره) تنازع فيه قوله لا يكون وقوله لا يعرف (قوله في هذا الشرط) يعنى المذكور في كلام المصنف او لا اه رشيدى وقوله ما يعلم منه الخ وهو قوله كقلة ما عنده الخ (قوله قد يتحد) أى المدعو وقوله عنده أى الداعى (قوله ومن صور وليمة المرأة الخ) قضية هذا التصوير ان الوليمة سنة في حق المرأة حينئذ وليس كذلك اه ع ش اقول وكذلك ما ذكر قضية قول الشارح المار فالذى يتجه ان

تسن عند فقد بعض تلك الشروط بتلك الشروط. وذلك فاسد (قوله فان فيه طلب الحضور الخ) فيه انه قد يكون ذكر التجمل معه للتجمل في الخطاب (قوله لا يلزم ذميا لاجابة مسلم) مفهومه وجوب اجابة ذمى (قوله والا) نفى لما بعد الا في قوله الا انه كان ثم محرم الى هنا وحينئذ يشكل الوجوب في قوله ومن ثم الى قوله وجبت الاجابة لانه يقتضى الوجوب اذ لم تسن لها الوليمة وهو ممنوع وان لم ياذن الزوج وهو محل نظر

ثم لو كان كسفيان وهى كرابعة وجبت الاجابة ويظهر ان دعوتها أكثر من رجل كذلك ما لم يحصل جمع تحيل العادة معهم ادنى فتنة اوزية كما يعلم بما ياتي آخر العدد ويصير اتحاد الرجل مع اشراط عزم الدعوة بان لا يكون اولا يعرف ثم غيره بل ياتي في هذا الشرط ما يعلم منه انه قد يتحد ما عنده ومن صور ولمة المرأة ان تولم عن الرجل باذنه كذا قيل وفيه نظر فان الذى يظهر حينئذ ان العبرة بدعوته لا بدعوتها لان الوليمة صارت له باذنه لما المتضمنى لتقدير دخول ذلك في ملكه نظير إخراج الفطرة عن الغير باذنه

وحينئذ فيتعين أن يزداد في الذم ويرأه أذن لها في الدعوة أيضا وأن لا يعذر به خص في الجماعة بما ذكر كافي البيان وغيره وأن توفى الأذرع في إطلاقه وأن لا يكون الداعي فاسقا أو (٤٣٨) شريرا طالبا للباهة والفخر كافي الأحياء به يعلم اتجاه قول الأذرع على كل من جاز هجره لا تجب

إجابته وإن لا يدعى قبل
وتجب الإجابة إذ الذي يظهر
أن الدعوة التي لا تجب إجابتها
كالعدم بل يجيب الأسبق
فإن جاء معها إجاب الأقرب
رحمافدار فإن استويا أفرع
وظاهر قولهم إجاب الأقرب
وقولهم أفرع وجوب ذلك
عليه وفيه ما فيه ولو قيل أنه
مندوب للتعارض المستقط
لوجوب لم يعد وأن يكون
الداعي مطلقا التصرف فلا
يجيب غيره وإن أذن له ولديه
لعضيانه بذلك نعم إن أذن
لغيره في أن يولم كان كالحرف
لكن إن أذن له في الدعوة
أيضا فيها يظهر نظير ما مر
انفلوا واتخذها الولي من
مال نفسه وهو أب وأجد
وجب الحضور كما بحثه
الأذرع وإن يكون المدعو
حر أو لوسفيها أو عبدا باذن
سيده أو مكانا لم يضر
حضوره بكسبه أو أذن سيده
أو مبعضا في نوبته وغير
قاض أي في محل ولايته
لكن يسن له المالم يخص بها
بعض الناس الأمن كان
يخصهم قبل الولاية فلا
باس باستمراره على ذلك
قال الماوردي والروائي
والأولى في زماننا أن
لا يجيب أحدا الخبيث
النيات والحق به الأذرع
كل ذي ولاية عامة في محل
ولايته وبحث استثناء

الزوج إن أذن الخ فليراجع (قوله فيتعين أن يزداد) فلا جعل لإذنه في الإيلاء عنه متضمنا لإذنه في الدعوة
خصوصا مع صلاحية القرينة لذلك وكذا يقال في مسألة العبد الاتية اه سم (قوله أو شريرا) عطفه على
الفاسق يقتضي أن مجرد كونه شريرا لا يوجب الفسق وهو ظاهر لأنه قد يراد بالشرير كثير الخصومات
وذلك لا يسن لمحرمان خلا عن الكسيرة اه ع ش (قوله طالبا للباهة) قد لا يحتاج إليه سم وعبرة
الأحياء على ما نقله الزركشي في الخادم وصاحب المغنى أو متكلفا طالبا الخ فكأنه سقط من أصل الشارح
لفظ متكلفا فليتأمل على أن الانسب العطف بأوفاهامسئلة مغيرة لما قبلها وحذف أو يوم أنها قيد فيما
قبلها ولا معنى له كما أشار إليه المحشى اه سيد عر أقول ويعلم به راجعة الأحياء أن ما نقله الزركشي والمغنى
عن الأحياء نقل بالمعنى فقط نعم هذه المسئلة في مختصره صاحبه أو عبارته ومنتهى من الإجابة إن كان
الطعام أو الموضع أو الفراض فيه شبهة أو كان الداعي فاسقا أو ظالما أو مبتدعا أو طالبا بذلك المباهة اه
(قوله وتجب الخ) عطف على يدعى الخ (قوله إجاب الأقرب الخ) هذا الترتيب جار في المندوب أيضا اه
ع ش (قوله وجوب ذلك عليه) معتمد اه ع ش (قوله وجوب ذلك) أي ما ذكره من إجابة الأقرب ثم
الأقرا ع وكذا ضمير أنه مندوب (قوله وفيه ما فيه الخ) عبارة النهاية وقد ينظر فيه إذ لو قيل الخ (قوله وفيه
ما فيه) بل هو متجه اه سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله فلا يجيب غيره) أي فلا يجوز له الإجابة اه
ع ش (قوله وهو أب وأجد) خرج الام الوصية فلينظر اه سم عبارة ع ش قوله وهو أب الخ يفيد
أن الام لو كانت وصية أو ولت من مالها لا يجيب الحضور وهو كذلك لأن الأب والجدي يمكن كل منهما من
إدخال ماله في ملك المولى عليه بخلاف الامم يؤخذ ما تقدم في تصور ولية المرأة أن غير الأب والجدي إذ فعل
الولية باذن من طلبت منه وجبت الإجابة على ما دعى له اه أي كما صرح به الشارح في أوائل الفصل (قوله
ولو سفيها) ظاهره ولو لم يغير إذن وليه وينبغي تقييده بما إذا لم يفت عليه ما يقصد من عمله اه ع ش (قوله أو
مبعضا الخ) أي أو أذن سيده اه سم (قوله وغير قاض) عطف على حرا (قوله لكن يسن) الأولى الثاني
(قوله المالم يخص) أي القاضى وقوله بها أي بالإجابة اه سم (قوله باستمراره على ذلك) أي على التخصيص
(قوله أن لا يجيب) أي القاضى اه ع ش (قوله كل ذلك ولاية الخ) ومنه مشايخ البلدان والأسواق اه
ع ش (قوله وبحث الخ) عبارة النهاية والأوجه استثناء الخ (قوله إبعاضه) أي القاضى (قوله لأن حكمه الخ)
هذا التعليل لا يجري في قوله ونحوهم (قوله وأن لا يخص الأغنياء مثلا) قضية قوله مثلا أنه يضر تخصيص
الفقر أم يوجه بأنه لو كان جيرا أو أهلا حرفة مثلا كانهم فقراء فخص بعضهم لا يجوز عجز عن تعميمهم أو
كان بعضهم فقراء أو بعضهم أغنياء فخص الفقراء لا لما ذكر فالوجه عدم الوجوب حينئذ لأن هذا التخصيص
موغر للصدور كما بحثي ولو كانوا أكلهم أغنياء فخص بعضهم لا لما ذكر فالوجه عدم الوجوب أيضا ولعله
لا يشملهم قولهم أن لا يخص الأغنياء بناء على أن المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خص فقراء
جيرانه أو أهلا حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فاشتر الفقراء لأنهم أحوج اتجاه الوجوب فظاهر أنه
لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص القراء اه سم وقوله فظاهر أنه لا ينبغي إطلاق أنه الخ خلافا لصريح
المغنى وظاهر صنيع النهاية (قول الماتن الأغنياء) يظهر أن المراد به هنا من يتجمل به عادة وإن لم يكن غنيا اه
ع ش (قوله بالدعوة) إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله أو غيره وكذا في المغنى لإلا قوله وهذا الذي إلى التنبيه (قوله

(قوله فيتعين أن يزداد في الذم) فلا جعل لإذنه في الإيلاء عنه متضمنا لإذنه في الدعوة خصوصاً مع
صلاحية القرينة لذلك وكذا قد يقال في مسألة العبد الاتية (قوله طالبا للباهة الخ) قد لا يحتاج إليه وقوله
وفيها ما فيه متجه (قوله وهو أب وأجد) أخرج الام الوصية فلينظر (قوله أو مبعضا في نوبته) أي أو أذن
سيده (قوله المالم يخص) أي القاضى بها أي بالإجابة (قوله وأن لا يخص الأغنياء مثلا) قضية قوله مثلا أنه قد

إبعاضه ونحوهم أي يلزمه إجابته لأن حكمه لا ينفذ لهم وأن لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب كقصة
القارئ فها هو ظاهر وإن (لا يخص الأغنياء) مثلا بالدعوة أي أن لا يظهر منه قصد التخصيص بهم عرفا فيها يظهر لأجل غناهم وغيره لغير عذر

كقلة ما عنده فان ظهر منه ذلك كذلك لم تجب عليهم فضلا عن غيرهم أما إذا خصهم لاغنياءهم مثلا بل لجراؤهم اجتماع حرفة أو قلة ما عندهم فيلزمهم كغيرهم الاجابة وهذا الذي ذكرته هو مراد المحرر بقوله منها أن يدعو جميع عشرينه وحيرانه أغنياءهم وفقراءهم دون أن يخص الأغنياء وإذا كان مراده ما ذكر لم يدعيه قول الأذرعى في اشتراط التعميم مع نفيه نظر قال والظاهر أن المراد بالجيران هنا أهل محله ومسجده دون أربعين دار من كل جانب (تنبيه) استشكل الزركشى هذا الشرط فقال ما حاصله أن جملة تدعى اليها في الخبر السابق حاله مقيدة لكون طعامها شر الطعام فلودعا ما لم يكن شر الطعام لكن سياق الحديث يقتضى أنه مع ذلك التخصيص لا يسقط الطلب فاذكروه في أن لا يخص مشكل اه وقد يجاب بأن جملة تدعى بيان لكون الغالب في طعام (٢٩) أولية ذلك وأما وجوب الاجابة فمعلوم من

القواعد أن سببه التواصل والتحاب بين الناس وهذا لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور ومن شأن التخصيص ذلك فابطل سبب الوجوب الذي ذكر فالخامس ان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس في طعامها وهو الرياء وما جبلوا عليه في إجابتها وهو التواصل والتحاب فتأمل (وان يدعو) بخصوصه كما مر (في اليوم الاول فان اولم ثلاثة) من الايام (لم يجب في) اليوم (الثاني) بل تستحب وهو دون سنتها في الاول في غير العرس وقبل يجب واعتمده الأذرعى ان لم يدعى في اليوم الاول أو دعى وامتنع لعذر ودعى في الثاني (وتكره في) اليوم (الثالث) للخبر الصحيح المتصل الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني مغروف وفي الثالث رياء وسمة وظاهر ان تعدد

كقلة ما عنده) أنظر ما صوره كونه يخصهم من حيث كونهم أغنياء لنحو هذا العذر اه رشيدى (قوله ذلك) أى قصد التخصيص وقوله كذلك أى لاجل غناهم الخ فكان الاولى لذلك باللام (قوله عليهم) أى الاغنياء (قوله أو قلة ما عنده) أى وافق أن الذين دعاهم هم الاغنياء من غير أن يقصد تخصيصهم بالدعوة ابتداء اه ع ش اقول وبذلك يدفع قول السيد عمر مانصه فديقال ما وجه تخصيص الاغنياء حينئذ اه (قوله منها) أى من الشروط (قوله في اشتراط الخ) خبر مقدم لقوله نظر والجملة مقول القول (قوله قال) أى الأذرعى (قوله بيان الخ) أى استئناف بيان سبب السرية (قوله ذلك) أى تخصيص الاغنياء (قوله بخصوصه) إلى قوله قال في الاحياء فى المغنى لا قوله وهو دون الى وقيل الى قول المتن لأن لا يكون فى النهاية (قول المتن ثلاثة) أى او أكثر معنى (قول المتن لم يجب فى الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهوى طعاما ويدعو الناس ثانيا فلا يجب الاجابة ثانيا اه ع ش اقول وهذا يخالف ما سبكه الشارح فى التنبيه (قوله بل يستحب) أى قبول الدعوة (قوله ان لم يدعى) لعل المراد لا لنحو فقر فالمرجع (قول المتن فى الثالث) أى وفيما بعده معنى (قوله وفى الثالث) أى فيما بعده اه معنى (قوله أنه لو كان) أى تعدد الايام والافاق اه كردى (قوله كضيق منزل) أى او كثرة المدعوين معنى او قصد جمع المتناسبين فى وقت كالعلماء والتجار ونحوهم ع ش (قوله مطلقا) أى فى الثاني وما بعده عبارة الكردى أى فى الايام والافاق كلها اه (قوله بضم اوله) عبارة المغنى أى يدعو اه (قوله لخوف منه) أى لو لم يحضره اه معنى (قوله أن يقصد) أى المدعو (قوله لحسد ذاك) أى من يتأذى المدعو به لهذا أى المدعو اه سم (قوله كالراذل) لم ار من بين المراد بالراذل ويحتمل ان المراد به من قام به مذهبهم شرعا وإن لم يصل الى رتبة الفسق ولم يكن من أرباب الحرف الدينية وقد يستأنس له بقول القاموس الرذل الدون الحسيس مع قولهم فى الطلاق الحسيس من باع دينه بدنياه اه سيد عمر (قوله اما قول الماوردى) الى المتن

يضر تخصيص الفقراء ووجه بأنه لو كان جيرانه وأهل حرفته مثلا كلهم فقراء أو بعضهم أغنياء فخصص الفقراء لا لماذا ذكر فالوجه عدم الوجوب حينئذ لان هذا التخصيص موغر للصدور وكلا لا يخفى ولو كانوا كلهم أغنياء فخصص بعضهم لا لماذا ذكر فالوجه عدم الوجوب أيضا ولعله لا يشملهم قوليهم أن لا يخص الاغنياء بناء على ان المتبادر منه تخصيصهم بالنسبة للفقراء نعم لو خصص فقراء جيرانه وأهل حرفته أو بعضهم لعدم كفاية ما يقدر عليه فآثر الفقراء لا هم أوج انجاء الوجوب فظهر أنه لا ينبغي إطلاق أنه لا يضر تخصيص الفقراء فليتأمل (قوله وهذا لما يحصل حيث لم يظهر منه قصد موغر للصدور الخ) فديقال القصد الموغر إنما يمنع الحصول بالنسبة لغير المدعوين ولا يمنع بالنسبة للمدعوين فكيف ابطال سبب الوجوب عليهم فتأمل (قوله والحسد ذاك لهذا) اسم الإشارة الاول عائدا على من فى المتن والثانى عائدا على المدعو فى الشرح (قوله

الافاق كتعد اليوم وأنه لو كان لعذر كضيق منزل وجبت الاجابة مطلقا (وأن لا يحضره) بضم أوله (لخوف) منه (أو طمع فى جاهه) أوله ما ونه على باطل بل للتقرب والتودد المطلوب أو لنحو علمه أو صلاحه وورعه أو لا بقصد شىء كما هو ظاهر قال فى الاحياء وينبغى أى يسن كما هو ظاهر أن يقصد بالاجابة الافتداء بالسنة حتى يثاب وزيارة أخيه وإكرامه حتى يكون من المتحابين المتزاورين فى الله تعالى أو صيانة نفسه عن أن يظن به كبرا أو احتقار لمسلم (وأن لا يكون ثم) أى بالمحل الذى يحضر فيه (من يتأذى) المدعو (به) لعداوة ظاهرة بينهما أو لحسد ذاك لهذا دون عكسه فإما يظهر نعم إن كان حضوره يحرك حسدا عنده لمن يراه ثم ولا يقدر على دفعه فظاهر أنه لا يلزمه الحضور نظير ما أتى فى أن لا يكون ثم منكر (أولا يليق به مجالسته) كالراذل للضرر وأما قول الماوردى والرويانى لو كان هناك عدوله

أودعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوجوب فمحمول كما قاله الأذرعى على ما إذا كان لا يتأذى به وفيه نظر مع ما مر من اشتراط ظهور العداء أو قالوجه حمله على ما إذا كانت العداء منه نظير ما ذكرته في الحسد وليس كثرة الزحمة عذر الإن وجدة أي لم يدخله ومجلسه وامن على نحو عرضه كما علم مما مر عن البيان والاعذر (و) ان (لا) يكون (٤٣٠) بمحل حضوره (منكر) أي محرم ولو صغيرة كانية نقديا بشر الا كل منها من غير

الحيلة السابقة بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها او كنظر رجل لا مراة او عكسه وبه يعلم ان اشراف النساء على الرجال عذروا كآلة تطرب محرمة كذى وتر او شعر وكالضرب على الصيني كما يأتي وكزمر ولو بشبابه وكطبل كوبة وكداعية لبدعة وكن يضحك لفحش او كذب اما محرم ونحوه مما مر بغير محل حضوره كبيت آخر من الدار فلا يمنع الوجوب كما صرح به بعضهم وبواقفه قول الحاوى اذالم تشاهد الملاهى لم يضرسماها كالتي بجواره ونقله الاذرعى عن قضية كلام كثيرين منهم الشيخان ثم نقل عن قضية كلام آخرين انه لا فرق بين محل الحضور وسائر بيوت الدار واعتمده فقال المختار انه لا تجب الاجابة بل لا تجوز لما في الحضور من سوء الظن بالمدعو وبه فارق الجار وفرق السبكي أيضا بان في مفارقة داره ضررا عليه ولا فعل منه بخلاف هذا فانه تعمد الحضور

في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وليس (قوله) أودعاه عدوه (الخ) وفاقا للنهية والمغنى عبارتهما ولا أثر لعداوة بينه وبين الداعى اه قال ع ش لان الحضور قد يكون سببا لزال العداء اه (قوله) فمحمول (الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (الخ) انظر كيف يصح هذا مع قوله أودعاه عدوه فتأمله سم لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء فيه للحاضرا ه سيدعمر وقوله في الاول اي قوله لو كان هناك عدوله (قوله) كما علم مما مر (الخ) اي في قوله وان لا يعذر به رخص جماعة الخ وانظر ما وجه علم ما ذكر مما مر عن البيان ثم ظاهر كلامه ان الخوف على العرض ليس عذرا براسه ولا يخفى ما فيه على انه أولى من مجالسة من لا يليق بمجالسته بل يظهر أن العلة في كون المجالسة المذكورة من ألعذار انحرام العرض لان الضرر في ذلك ليس راجعا إلا للعرض اه رشيدى اي محرم الى قول المتن ومن المنكر في النهاية إلا قوله وكالضرب الى وكزمر (قوله) كانية (الخ) وكخمر اه مغنى (قوله) بخلاف مجرد حضورها (الخ) اي وجودها بمحل حضوره بلا مباشرة الاكل منها (قوله) بناء على ما يأتي (الخ) سيأتى ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الاذرعى له واطنا به في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الانية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الانية اه سم حاصله منع البناء وبيان الفرق (قوله) وبه يعلم اي بقوله كعكسه (قوله) ان اشراف النساء على الرجال (الخ) اي ولو امكنه التحرز عن رؤيتهن له كتغطية راسه ووجهه بحيث لا يرى شىء من بدنه لما فيه من المشقة اه ع ش (قوله) يضحك (الخ) من باب الافعال (قوله) لفحش (الخ) اللام بمعنى الباء كما عبر به النهاية والمغنى (قوله) مما مر اي ممن يتأذى به المدعو او لا يليق به بمجالسته ومن عدم السعة وعدم الا من على عرضه (قوله) وبه فارق الجار هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد المنع اه سم واقره الرشيدى (قوله) فانه تعمد الحضور (الخ) قضية انه لو حضر على ظن انه لا معصية بالمكان ثم تبين خلافه كان حاضرا مع المجتمعين في محل الدعوة ثم سمع الآلات في غير المحل الذي هو فيه او حضر اصحاب الآلات بعد حضوره لمحل الدعوة عدم وجوب الخروج عليه والظاهر خلافه اخذ ان قوله من سوء الظن بالمدعو اه ع ش (قوله) وما قالاه (الخ) اي الاذرعى والسبكي من ان لا فرق بين كون آلات الله في محل الحضور وكونها في غيره من بيوت دار الدعوة ع ش ورشيدى (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك اه سم (قوله) إذا كان ثم عذر (الخ) كان يخاف على نفسه ضررا يلحقه إن لم يحضر اه ع ش (قوله) وجوبا الى قوله وبه فارق دالى ولولم يعلم (قوله) ليحصل (الخ) اي من التحصيل (قوله) غيره (الخ) نعم لمن احوال منه اه ع ش (قوله) للاجابة (الخ) عبارة النهاية للازالة اه وعبارة

أودعاه عدوه) وافقهما مر في هذا (قوله) على ما إذا كانت العداء منه (الخ) انظر كيف يصح هذا لم يظهر وجه الامر بالنظر في كيفية صحته على الثاني فقط لثاني مثله في الاول فانه نسب العداء للحاضر في قوله او دعاه فتأمل (قوله) بخلاف مجرد حضورها بناء على ما يأتي في صور غير متممة انه لا يحرم دخول محلها (الخ) كذا شرح مروسياتي ان قضية المتن والخبر حرمة دخول محلها واعتماد الاذرعى له واطنا به في تأييده فقضية ذلك حرمة الدخول مع مجرد حضور الانية المذكورة إلا ان يفرق بان الصور في نفسها محرمة بخلاف الآنية (قوله) وبه فارق الجار (الخ) هذا الكلام قديفيد وجوب الاجابة لدار بجوارها منكر نعم فرق السبكي قديفيد المنع (قوله) بتسلم (الخ) كذا شرح مروسياتي (قوله) يتعين حمله (الخ) والمتجه مع هذا الحمل سقوط الوجوب لمشقة الحضور مع ذلك (قوله) للاجابة فقط (الخ) يتأمل اقول كتب قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفرق

لمحل المعصية بلا ضرورة وما قالاه هو الوجه الذي لا يسوغ غيره وبتسلم ان قضية كلام الاولين الحل يتعين حمله على ما إذا كان ثم المحرر عذر يمنع من كونه مقرر اعلى المعصية من غير ضرورة (فان كان) المنكر (يزول بحضوره) لنحو علم اوجه (فليحضر) وجوب اعلى المنقول المعتمد ليحصل فرضي الاجابة وإزالة المنكر ووجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه لانه ليس للاجابة فقط كما تقرروا ولم يعلم به الا بعد حضوره ناهم

فان عجز خرج فان عجز لنحو خوف قد عذر ها ولا يجلس معهم ان امكن ويفرق بين (٤٣١) وجوب الاجابة وازالة المنكر بشرطه الا ان

في السير وعدم وجوب
ازالة الرصدى في الحج وان
قدر عليها بان من شان
الحجيج ان لا يجتمع كلتهم
وما نعيمهم ان تشتد شوكتهم
مع ان الاصل في الوجوب
ثم التراخي وهنا الفور
فاحتيط للوجوب هنا
اكثر (ومن المنكر فراش
حرير) في دعوة اتخذت
للرجال وظاهر كلامهم
هنا ان العبرة في الذي ينكر
باعتقاد المدعو وبه عبر
جمع من الشراح وغيرهم
ولا ينافيه ما يأتي في السير
ان العبرة في الذي ينكر
باعتقاد الفاعل تحريره
لان ما هنا في وجوب
الحضور ووجوبه مع
وجود محرم في اعتقاده فيه
مشقة عليه فسقط وجوب
الحضور لذلك واما الانكار
ففيه اضرار بالفاعل ولا
يجوز اضراره الا ان اعتقد
تحريره بخلاف ما اذا اعتقده
المنكر فقط لان اجدالا
يعامل بقضية اعتقاده غيره
فنام له واذ سقط الوجوب
واراد الحضور اعتبر حينئذ
اعتقاد الفاعل فان
ارتكب احد محرم في
اعتقاده لزم هذا المتبرع
بالحضور الانكار فان عجز
لزمه الخروج ان امكنه
عملا بكلامهم في السير

المجرد لجواشي سم كتب سم قوله يتأمل بين سطرين تحت للاجابة وفوق ولا يجلس معهم لكن رجوعه الى
هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بترجيحه بان يقال كيف يقول ولا يجلس الخ مع ان الكلام
مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم ايضا لكن رد هذا التوجيه قوله
ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة وكأنه اشار به الى ان حق العبارة لازالة اه ورجعه
السيد عمر الى الثاني عبارة قوله ولا يجلس معهم قال الفاضل المحشي يتأمل اه اقول يحتمل ان يكون مراده ان
الكلام مفروض في العجز عن الخروج فكيف يتصور عدم جلوسه معهم ويحجب بتصوره بانساع المكان
بحيث يكونون في بعضه فينفرد عنهم في البعض الاخر ويحتمل ان يكون مراده انه حيث جمعه معهم مجلس
واحد فهو حاضري مجلس المنكر فلا فائدة في انفرادهم ويحجب بمنع ذلك فان في جلوسه معهم تكثيرا لسوادهم
وخشية محادثتهم ومباستطهم المؤذنة بتقريرهم على ما هم عليه اه (قوله فان عجز خرج الخ) عبارة المغني فان لم
ينتهوا وجب الخروج الا ان خاف منه كان في ليل وخاف فيقعد كارها بقلبه ولا يستمع لما يحرم استماعه
وان اشتغل بالحديث او الاكل جاز له ذلك اه (قوله وما نعيمهم) اي من شان ما نعيمهم اه (قوله في دعوة)
الى قول المتن علي سقف في النهاية لا قوله وكان سببه الى المتن (قوله اتخذت للرجال) اي بخلاف دعوة النساء
خاصة فليس ينكر لما ر في باب ان الاصح 'جواز افتراشهن للحرير اه' (قوله فسقط وجوب الحضور
الخ) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتأمل
اه سم (قوله واذ سقط الوجوب الخ) الوجه ان المعتبر في سقوطه اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار
اعتقاد الفاعل اه سم (قوله ثم رايت غير واحد قالوا الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر
مختلفا فيه كشرب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور على معتقد تحريره محمول على ما اذا كان المتعاطي له
يعتقد تحريره ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل انه اذا كان الفاعل
يعتقد حرمة حرمة حرمة الحضور الا لا زاله واما يعتقد حله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب اه
سم وقوله محمول على الخ خلا للمغني حيث حمله على اطلاقه ثم قال بعد كلام ومن ذلك يؤخذ ما افق به ابن
الرفعة من ان الفرجة على الزينة حرام اى لما فيها من المنكرات اه قال السيد عمر عبارة الروضة تلائم ما في
التحفة وعبارة شرح الررض تشعر بالتأويل المذكور في النهاية اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله
وظاهر كلامهم هنا ان العبرة في الذي ينكر باعتقاد المدعو والفاعل اه (قوله صريح فيما ذكرته) وهو قوله
(قوله ولا ينافيه) اى قوله وسواء الخ عبارة المغني فان قيل هذا اى قول المصنف ومن المنكر الخ يخالف
قولهم في كتاب السير لا ينكر الا لجمع على تحريره اجيب بان الخلاف انما راعى اذالم يخالف سنة صحيحة
والسنة قد سححت بالنهي عن الافتراش للحرير فلا عبرة بخلاف يصادم النص ولهذا أحد الشافعي رضى الله

ولا يجلس معهم لكن رجوعها الى هذا الثاني بعيد من وضعه وان قرب معنى بتوجيه بان يقال كيف يقول ولا
يجلس معهم مع ان الكلام مفروض في العجز عن الخروج لنحو خوف ونحو الخوف يبيع الجلوس معهم ايضا
لكن رد هذا التوجيه قوله ان امكن فافهم فالحق ان يتأمل واقع على قوله للاجابة فقط كأنه اشار بقوله
يتأمل الى ان حق العبارة لازالة فقط يرشد لا اليه قوله قبل وجود من يزيله غيره لا يمنع الوجوب عليه
فليتأمل (قوله فسقط وجوب الحضور لذلك) جعل سقوط الوجوب منوطا باعتقاد المدعو والوجه انه
منوط باعتقاد المدعو والفاعل او هما فتأمل اه (قوله واذ سقط الوجوب) الوجه ان المعتبر في سقوطه
اعتقاد المدعو والفاعل وفي الانكار اعتقاد الفاعل (قوله وسواء فيما ذكرته النبيذ وغيره خلا لما ن فرق
الخ) وقول الشارح يعني المحلى هنا لو كان المنكر مختلفا فيه كشرب النبيذ والجلوس على الحرير حرم الحضور
على معتقد تحريره محمول على ما اذا كان المتعاطي له يعتقد تحريره ايضا شرح مر اى اما اذا كان يعتقد حله
فيجوز الحضور ولا يجب فالحاصل انه ان كان الفاعل يعتقد حرمة حرمة الحضور الا لا زاله

حينئذ ثم رايت غير واحد قالوا المنقول انه لا يحرم الحضور الا ان اعتقد الفاعل التحريم وهو صريح فيما ذكرته وسواء فيما
ذكرته النبيذ وغيره خلا لما ن فرق ولا ينافيه قول الشافعي رضى الله عنه عنه في شارب الخفى احده واقبل شهادته لان المعتمد في تعليمه

ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده دون اعتقاد المرفوع اليه وكفرش الحرير ستر الجدر به بل اولى لان هذا يحرم حتى على النساء وفرش جلود السباع وعليها الوبر لانه شان (٤٣٢) المتكبرين قيل الاولى التعبير بفرض الحرير لانه المحرم دون الفراش لانه قد يكون مطويا

اهو هو غير صحيح لان فرش الحرير لا يحرم مطلقا بل لمن علم منه انه يجلس عليه جلوسا محرما على ان كلامه في منكر حاضر بمحل الدعوة والفرش لا يوصف بذلك فتعين التعبير بالفراش واحتمال طيه برده قرينة السياق انه يجلس عليه (وصورة حيوان) مشتملة على ما لا يمكن بقاءه بدونه دون غيره وان لم يكن لها نظير كفرس باجنحة هذا ان كانت بمحل حضوره لا نحو باب وحرر كما قاله قدر على ازالته اياها لا ولو لم يزل مع القدرة معلوم فلا يرد هنا الا ترى ان من بطريقه محرم تلزمه الاجابة ثم ان قدر على ازالته لزمته والا فلا فكذا هنا والحاصل ان المحرم من الصور ان كان بمحل الحضور لم تجب الاجابة وحرر الحضور او بنحو عمره وجبت اذ لا يكره الدخول الى محل هي بمره وكان سببه ان في تعليقه قائم نوع امتنان فلم تكن كالتى بمحل الحضور وكانت (على سقف او جدار او سادة) منصوبة لما يذكره في الخدعة اذ هما متراد فان (او ستر) علق لونية او منفعة ويفرق بين هذا وحل التضييب للحاجة بان الحاجة تزيل مفسدة

تعالى عنه شارب النبيذ المختلف فيه اه (قوله ان الحاكم الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالف يتوضا بالمستعمل او يترك الطمأنينة مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل اه سم اى فينبغي تقييده بما مر انفاعن المغنى (قوله وكفرش الحرير) الى قوله وعليها الوبر في المغنى (قوله وفرش جلود السباع) عبارة النهاية وفرش جلود ثور بقر وبرها كما قاله الحليمي وغيره والحق به في العباب جلد فهد في حرمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعمى اه وكذا في المغنى الا قوله والحق الى وكذا وقوله وكلب الخ قال الرشيدى قوله والحق به الخ صريح هذا الصنيع انه لا يحرم من جلود السباع الا جلد النمر وجلد الفهد ولعل وجهه انها هما اللذان يوجد فيهما العلة وهى ان استعمال ذلك شان المتكبرين اه (قوله لان فرش الحرير لا يحرم الخ) اى خلافا لقول المعترض لانه المحرم اه رشيدى (قوله والفرش لا يوصف الخ) يتأمل اه سم (قوله فتعين التعبير الخ) قد يقال كيف يتعين مع ان كلام من الفرش والفراش بمجرد لا يحرم وانه كما صح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما اه سم (قوله مشتملة) الى قوله وكان سببه في المغنى الا قوله قدر الى والحاصل (قوله دون غيره) الضمير راجع لما اه سم زاد الرشيدى وفي العبارة مساححة لا تخفى اه ويمكن رفع المساححة راجع الضمير لحيوان (قوله هذا) اى سقوط وجوب الاجابة بوجود صورة حيوان (قوله قدر الخ) راجع لقوله لا نحو باب الخ (قوله محرم) اى غير الصورة المذكورة (قوله من الصور) استقطبه النهاية وقال الرشيدى قوله والحاصل ان المحرم اى المجموع على تحريره بقرينة ما مر انفا اه (قوله وحرر الحضور) اى اذا لم يقدر على ازالته كما علم مما مر اه رشيدى (قوله وكانت) عطف على كانت بمحل الخ (قوله منصوبة) الى قوله ويفرق في النهاية والمغنى (قوله لما يذكره) كذا في نسخ الشارح التى بايدىنا بالياء وهو في النهاية بالنون وكذا بالنون في نسخة السكردى من الشارح عبارته قوله لما يذكره اى للدليل الذى نذكره فيها وهو الطرح على الارض اه (قول المتن او ستر) بكسر الميم لخطه اه مغنى (قوله بين هذا) اى تحريم تعليق الستر المصور لمنفعة (قوله لزوال الخلاء) فيه نظر اه سم (قوله به) اى محل الصورة (قوله ولو بالقوة) الى قوله وذلك لما في النهاية (قوله ولو بالقوة) وقال للنهية وخلافا للمغنى عبارته والوجه ما يقتضيه قول المصنف وثوب مليوس من انه انما يكون منكرا في حال كونه ملبوسا خلافا للاذرعى اه (قوله الموضوع الخ) اى والمعلق (قوله او يعتد دخله جاز لمعتقد الحرمة الحضور ولا يجب (قوله ان الحاكم يجب عليه رعاية اعتقاده الخ) قد يقتضى اطلاق ذلك انه لو رفع اليه مخالف يتوضا بالمستعمل او يترك الطمأنينة مثلا اعترض عليه في ذلك ومنعه منه والظاهر انه غير مراد وانه لا صائر اليه فليتأمل (قوله جلود السباع الخ) والحق به في العباب جلد فهد في حرمة استعماله وكذا مغصوب ومسروق وكلب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل اعمى شرح مر (قوله وفرش لا يوصف الخ) يتأمل (قوله فتعين التعبير بالفراش الخ) قد يقال كيف يتعين مع استواء كل من الفرش والفراش في ان كلا بمجرد لا يحرم وفيه كما صح الاعتماد على القرينة في الفراش الدافعة لاحتمال طيه يصح الاعتماد عليها في الفرش في دفع عدم الجلوس عليه جلوسا محرما (قوله دون غيره) الضمير راجع لما (قوله هذا ان كانت بمحل حضوره الخ) عبارة الروض فلو كان منكرا كفرش الحرير وصور الحيوان المرفوعة حرر الحضور الخ قال في شرحه واما مجرد الدخول فكلام الاصل يقتضى عدم تحريره الخ اه (قوله لزمه) كذا في الروض (قوله لزوال الخلاء) فيه نظر

النقد ثم لزوال الخلاء لا هنا لان تعظيم الصورة بارتفاع محلها باق مع الانفعال به (او ثوب مليوس) ولو بالقوة فيدخل من الموضوع بالارض كما قاله الاذرعى وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة انه عليها السلام قدم من سفر وقد سترت على صفة لها ستر فيه الخيل ذوات الاجنحة فامر بنزعها وفي رواية قطعنا منه وسادة او وسادتين وكان عليها السلام يرتفق بهما وهو صريح فيما قالوه هنا

من التفصيل واحتمال كون القطع في موضع الصورة فزالت وجعلت وسادة بعيد لان ظاهر اللفظ ان الصورة عامة لجميع الشئ وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليه انها اشترت له صلى الله عليه وسلم ما يقعد عليه ويتوسد به وفيه صور فامتنع من الدخول عليها حتى تابت واعتذرت ثم ذكر الوعيد الشديد المصدرين وان البيت الذي فيه صورة اى وان لم تحرم لان (٤٣٣) غايتهما انها كجنب او انا بول مادام فيه

لا تدخله الملائكة وقضية الماتن والخبر حرمة دخول محل هذه الصورة المعظمة وهو ما اعتمده الاذرعى لنقل البيان له عن عامة الاصحاب والذخائر عن الاكثرين والشامل عن اصحابنا رداً بذلك قول الشرح الصغير الاكثرين علي الكراهة وقول الاسنوى انه الصواب ويلحق بها في ذلك محل كل معصية (فرع) لا يؤثر محل النقد الذي عليه صورة كاملة لانه للحاجة ولانها بمنتهى بالمعاملة بها ولان السلف كانوا يتعاملون بها من غير تكبر ومن لازم ذلك عادة حملهم لها وما الدرام الاسلامية فلم نحدث الا في زمن عبد الملك وكان مكتوباً عليها اسم الله واسم رسوله صلى الله عليه وسلم (ويحوز) حضور محل فيه (ما) اى صورة (على ارض وبساط) يداس (ومخدة) ينام او يتكا عليها وما على طبق وخوان وقصة وكذا ابريق على الاوجه لان ما يوطا او يطرح مهان مبتذل وقد يؤخذ منه ان مارفع من ذلك لازمة محرم وهو

من التفصيل) اى الفرق بين الوسادة المنصوبة وغير المنصوبة (قوله ما في الخبر المتفق عليه) اى يبين المراد من قوله انها اشترت الى فامتنع (قوله ثم ذكر الخ) عطف على امتنع الخ (قوله وان البيت الخ) اى وذكر ان البيت الخ اه كرى (قوله اى وان لم تحرم الخ) خلافاً للشهاب الرملى اه ع ش اقول ويؤيد ما قاله الشهاب الرملى من عدم منع الصورة الممتنة دخول ملائكة الرحمة محلها ارتفاقه صلى الله عليه وسلم بالوسادتين المذكورتين (قوله لا تدخله الملائكة) خبر ان البيت الخ (قوله والخبر) اى خبر مسلم ويحتمل ان ال للجنس فيشمل الخبر الثانى ايضا (قوله قول الشرح الصغير الخ) اعتمده النهاية والمعنى عبارة الاول اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاسنوى اه وعبارة الثانى قضية كلام المصنف تحريم دخول البيت الذى فيه هذه الصورة وكلام اصل الروضة يقتضى ترجيح عدم تحريمه وبالتحريم قال الشيخ ابو محمد وبالكراهة قال صاحب التقریب والصيد لاني ورجحه الامام والفز الى في الوسيط وفي الشرح الصغير عن الاكثرين انهم مالوا الى الكراهة ووصوه بالاسنوى وهذا هو الراجح كما جزم به صاحب الانوار ولكن حكى في البيان عن عامة الاصحاب التحريم وبذلك علم ان مسألة الدخول غير مسألة الحضور خلافاً لما فهمه الاسنوى اه (قوله وقول الاسنوى الخ) عطف على قول الشرح الخ (قوله ويلحق بها) اى محل الصورة المعظمة (قوله في ذلك) اى حرمة الدخول (قوله لا يؤثر) الى قوله وكذا ابريق في النهاية ولفظه ان الدنانير الرومية التي عليها الصور من القسم الذي لا ينسركل امتنانها بالاتفاق والمعاملة وكان السلف الخ (قوله النقد الذي الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله اه سم زاد ع ش وخالفه حج في الزواجر والاقرب ما في الزواجر لان العذر بالا احتياج اليه وعدم ارادة تعظيها لا يزيد على ملازمة الحيض للحائض وقد ورد النص بان الملائكة لا تدخل بيتا فيه حائض اه وقوله في اى والتحفة كما مر (قوله يتعاملون بها) اى بالنقد التي عليها صورة كاملة (قوله اى صورة) الى قوله وكذا ابريق في المعنى (قوله وخوان) بالكسر والضم لغة كافي المختار اه ع ش (قوله وكذا ابريق الخ) خلافاً للنهاية (قوله منه) اى التعليل (قوله من ذلك) اى الطبق وما معه (قول الماتن ومقطوع الراس) اى مثلاً كما علم ما مر في الشرح اه رشيدى عبارة سم كقطع الراس هنا فقد كل مو الاحياء بدونه كاسياتى في الشرح وقضية ذلك ان نقد النصف الاسفل كفقده الراس لانه لا حياة للحيوان بدونه اه سم (قوله وكل ما لا روح) الى قوله وخرج في النهاية الى قوله وكفقده الراس في المعنى الا قوله بل هو كبيرة (قوله في ذلك) اى تصوير الاشجار وما لا روح له (قوله ما مر) مبتدأ خبره قوله انما هو الخ (قوله انما هو في الاستدامة) اى وما هنا في الفعل اه نهاية (قوله كما مر) اى كفرس باجنحة اه ع ش (قوله لما فيه الخ) تعليل للذن (قوله

(قوله وقضية الماتن والخبر حرمة دخول) اما مجرد الدخول محل فيه ذلك فلا يحرم كما اقتضاه كلام الروضة وهو المعتمد وبذلك علم ان مسألة الحضور غير مسألة الدخول خلافاً لما فهمه الاسنوى شرح مر (قوله لا يؤثر محل النقد الذي الخ) وافق شيخنا الشهاب الرملى بان النقد المذكور لا يمنع دخول الملائكة محله (قوله وكذا ابريق على الاوجه) خالفه في شرحه فقال لا على نحو ابريق كما بحثه الاسنوى لارتفاعه اه (قوله من ذلك) يشمل المخدعة لكن التردد فيها هنا الذي افاده قوله وهو محتمل الخ لا يوافق جزمها بالحرمة بقوله السابق وسادة منصوبة الخ (في الماتن ومقطوع الراس كقطع الراس هنا فقد كل ما لا حياة بدونه كاسياتى في قول الشارح وكفقده الراس الخ وقضية ذلك ان نقد النصف الاسفل كفقده الراس لانه لا حياة للحيوان

(٥٥ - شروانى وابن قاسم - سابع) محتمل الا ان يقال انه موضوع لما يمتن به فلا نظر لما يعرض له ويؤيده اعتبارهم التعبير في السردون اللبس في الثوب نظر لما اعدله كل منهما (ومقطوع الراس) لزوال ما به الحياة فصار كافي قوله (وصور شجر) وكل ما لا روح له كالقمرين لان ابن عباس رضى الله عنهما اذن لمصور في ذلك (ويحرم) ولوعلى نحو ارض وما مر من الفرق انما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وان لم يكن له نظير كما مر بل هو كبيرة لما فيه من الوعيد الشديد كاللبن

وان المصورين الحمد الناس عذابا يوم القيامة نعم يجوز تصوير راعب النبات لان عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب بها عنده صلى الله عليه وسلم رواه مسلم وحكمته تدرينهم امر التربة وخرج يحويون تصوير ما لا راس له فيحل خلافا لما شذبه المتولي وكفقد الراس فقد ما لا حياة بدونه نعم يظهر انه لا يضر فقد الاعضاء الباطنة (٤٣٤) كالكبد وغيره لان الملاحظ المحاكاة وهي حاصلة بدون ذلك ولا شيء لمصور و قول الماوردي

له اجرة المثل ضعيف بل شاذ كما لا ارش على كاسره ولا تسقط اجابة بصوم الخبر مسلم به وفيه امر الصائم بالصلاة اي الدعاء للزواجة الاخرى فان كان صائما دعا لهم بالبركة انى لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسما بالماثور سنة للفطر ايضا فذكر الصائم هنا لعله لكونه منه أكد جبراهم لما فاتهم من بركة اكله ويحتمل ان المراد هنا الدعاء للاكلين جبراهم لما فاتهم من بركة صومه وفيه ايضا امر المفطر بالاكل فقيل هو للوجوب في وليمة العرس وقيل سائر الولائم ويحصل بلقمة وصححه في شرح مسلم في موضع والاصح انه مندوب ولا يكره لمن دعى وهو صائم ان يقول انى صائمى ان امن الرباء كما هو ظاهر فان شق على الداعى صوم نفل ولو وكدا فالفطر افضل لا مكان تدارك الصوم لندب قضائه والخبر فيه لكن قال البيهقي استاده مظلم وفي الاحياء يندب ان ينوى بفطره ادخال السرور عليه

وان المصورين الخ عطف على اللعق (قوله فيحل الخ) خالفه النهاية وقال المتولي (قوله وكفقد الراس) خبر مقدم لقوله فقد ما الخ (قوله نعم يظهر الخ) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة اه سم واقره الرشيدى وفي سم ايضا عن فتاوى الجلال السيوطى في جواب سؤال مانصه اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الخمسة ولا شك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكره لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اى او كان فيه خلاف قوى كما صرحوا به ولم يرد في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباحة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه فحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير درس مكروه لحديث ورد في ذلك انتهى (قوله ولا شيء) اى اجرة الى قوله اى لاهل المنزل في النهاية الا قوله وقول الماوردي الى ولا ارش (قول المتن ولا تسقط اجابة الخ) واستثنى منه البلقينى ما لودعاه في نهار رمضان والمدعون كلهم، كلفون صائمون فلا تجب الاجابة اذ لا فائدة فيها الا مجرد نظر الطعام والجلوس من اول النهار الى آخره مشق فان اراد هذا فليدعهم عند الغروب اه نهاية (قوله به) اى بعدم السقوط وقوله وفيه اى خبر مسلم (قوله للرواية الخ) راجع للتفسير وقوله فان كان صائما الخ بدل من الرواية الاخرى (قوله هنا) اى في طب الدعاء في خبر مسلم (قوله جبراهم) مفعول له لقوله دعا لهم بالبركة الخ اوقوله لكونه أكد وقوله لما فاتهم الخ متعلق بجبراهم (قوله وفيه ايضا) اى في خبر مسلم (قوله ويحصل) اى الاكل بلقمة عبارة المغنى والله على الوجوب والتدب لقمة اه فلواخره عن الاصح الا ترى كان اولى (قوله والاصح) الى قول المتن وياكل في النهاية وكذا في المغنى الا قوله لكن قال الى اما اذا (قوله انه مندوب) اى ولو في وليمة العرس اه نهاية (قول المتن فالفطر افضل) اى من اتمام الصوم ولو اخر التمار اه مغنى (قوله اسناده مظلم) علامة عدم القبول وهذا في التجريح دون قولهم فيه كذاب اه ع ش (قوله ولو موسعا) كنذر مطلق اه مغنى (قوله مطلقا) اى دعى او لاشق الصوم على الداعى او لا (قوله جواز) الى قول المتن ولا يتصرف في النهاية الا قوله ويظهر الى قال ابن عبد السلام (قوله نعم ان انتظر) الى المتن في المغنى الا قوله ويظهر الى قوله قال ابن عبد السلام وقوله بل قبل او سمسمتين (قوله الابلغظ) اى ولم تدل القرينة على انه قاله حياء او نحوه اه ع ش (قوله الابلغظ) ينبغي او علم رضا صاحبه كما هو ظاهر اه سيد عمر (قوله وافهمت من) اى من قوله لما قدم الخ (قوله ونظر فيه الخ) عبارة المغنى قال ابن الشبهة وفيه نظر اذا كان قليلا يقتضى العرف اكل جميعه اه وهذا ظاهر

ويحتمل خلافا فليتأمل (قوله خلافا لما شذبه المتولي) وافق المتولي مر (قوله نعم يظهر) ويظهر ان خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته وان كان بحيث لا يبقى معه الحياة في الحيوان لان ذلك لا يخرج عن المحاكاة (فرع) في فتاوى الجلال السيوطى مانصه مسألة تقبيل الخبز هل هو بدعة واذا كان بدعة فهل هو حرام وقد قال ابن النجاس في تنبيه الغافلين ومنها اى من البدع تقبيل الخبز هو بدعة لا يجوز وقد افق جماعة انه يجوز دوسه ولا يجوز بوسه لكن دوسه خلاف الاولى وربما كرهه بعضهم واماد دوسه فهو بدعة وارتكاب البدع لا يجوز وانظر الى قول عمر رضي الله عنه في الحجر الاسود انى لا تضرو ولا تنفع ولولا انى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل ما قبلتك هذا وهو الحجر الاسود الذى هو من باقوت الجنة وهو عين الله في الارض يصافح به خلقه كما ورد في الحديث فكيف يجوز تقبيل الخبز لكن يستحب اكرامه ورفع من تحت الاقدام من

اما اذا لم يشق عليه فالادسك افضل واما الفرض ولو موسعا فيحرم الخروج منه مطلقا (وياكل الضيف) جوازا اذا والمراد به هنا كل من - ضر طعام غيره وحقيقته الغريب ومن ثم تاكدت ضيافته واكرامه من غير تكلف خروجه من خلاف من اوجبها (بما قدم له بلا نطق) دعاه ولم بدعه اكنفا بالقرينة نعم ان انتظر غيره لم يجوز قبل - ضوره لا بالفظ وافهمت من حرمة اكل جميع ما قدم له وبه صرح ابن الصباغ ونظيره اذ اقل واتقضى العرف اكل جميعه والذي يتجه الظاهر في ذلك للقرينة القوية فان دلت على اكل الجميع

حل وإلا امتنع وصرح الشيخان بکراهة الاكل فوق الشیخ وآخرون بجرمته وجمعه بحمل الاول على مال نفسه الذي لا يضره والثاني على خلافه ويضمنه لصاحبه مالم يعلم رضاه به كما هو ظاهر فاطلاق جمع عدم ضمانه يتعين (٤٣٥) حمله على علم رضا المالك لانه وحيث كمال

نفسه ويظهر جريان هذا التفصيل في الاكل حيث قيل بجرمته قال ابن عبد السلام ولو كان ياكل قدر عشرة المضيف جاهل به لم يجز له ان ياكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا انتفاء الاذن

اللفظي والعرفي فيما وراءه وكذا لا يجوز له اكل اقم كبار مسرعا في مضغها وابتلاعها اذا قل الطعام لانه ياكل اكثره ويحرم غيره ولا لرذيل اكل من نفيس بين يدي كبير خص به اذا دلالة على الاذن له فيه بل العرف زاجر له عنه اه وبه يعلم انه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بنحو لقمة فلا تجوز الزيادة عليها والنصفة مع الرفقة فلا

باخذ الا ما يخصه او يرضون به لاجل احياء وكذا يقال في قران نحو تمرتين بل قيل او سمسمتين (ولا يتصرف به) اي ما قدم له (الا باكل) لنفسه لانه المأذون له فيه دون ما عداه كاطعام سائل او هرة وكتصرفه فيه بنقل له الى محله او بنحو بيع او هبة نعم له وان لم يملكه خلافا للزكشي لان المدار

اذا علم رضا المالك بذلك اه (قوله حل) اي ولو كان كثيرا (قوله وصرح الشيخان الخ) عبارة المغنى وصرح الماوردي بتحريم الزيادة على الشيع اي اذا لم يعلم رضا المالك وانه لو زاد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وفي سم والسيد عمر بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض مانصه وعبارة الكنز ولا يضمن وان حرمت الزيادة انتهت (قوله فوق الشيع) وحد الشيع ان لا يعدجا ما اه مغنى (قوله فوق الشيع) اي المتعارف لا المطلوب شرعا وهو اكل نحو ثلث البطن اه عبارة السيد عمر يظهر ضبطه بان يصير لا يشتمى ذلك المأكول اه فتح اه سيد عمر (قوله بحمل الاول) اي القول بالكراهة وقوله والثاني اي القول بالحرم اه ع ش (قوله على خلافه) اي بان كان مال غيره او ضره اه سم (قوله ويضمنه) اي ضمان المغصوب اه ع ش (قوله مالم يعلم رضاه) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا لان ضره خلافا لما قدبة قضيه صنيعه اه سم (اقول) كان قول الشارح ويظهر جريان الخ ليس في نسخة المحشى ولا لما احتاج الى هذه القولة اه سيد عمر (قوله على علم رضا المالك) ظاهر ان محله اذا صادقه على الرضائن يتردد النظر فيما لو اكل الزائد غير طان الرضائن تبين من مال المالك انه راض فقتضى صنيع الشارح ان يضمنه ويحتمل عدم الضمان لان العبرة في الضمان وعدمه على وجود حقيقة الرضا وعدمها واما الائتم وعدمه فيناط بالعلم وعدمه ولعل هذا أقرب فيما يظهر اه سيد عمر (قوله لانه ياكل) عبارة المغنى حتى ياكل الخ (قوله فلا تجوز الزيادة عليها) اي على القرائن والعرف ومقتضاها (قوله والنصفة) عطف على القرائن (قوله مع الرفقة) يضم الرأ وكسرهما اه مختار اه ع ش (قوله الا ما يخصه الخ) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم ولا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضائهم سم اقول هو كذلك بلا شك اذ مجرد التقديم لهم لا يكون مملكا حتى يتساووا فيه اه سيد عمر (قوله اي ما قدم) الى قوله وافهم المتن في النهاية وكذا في المغنى الا قوله وكتصرفه فيه بنقل له الى محله (قوله كاطعام سائل او هرة) اي الا ان علم رضا مال المالك به روض ومغنى (قوله مالم يفوت) اي المالك اه رشيدى (قوله فيحرم الخ) واضح ان محله عند عدم العلم بالرضا من المالك اه سيد عمر (قوله دون عكسه) زاد النهاية مالم تقم قرينة على خلاف ذلك كما هو ظاهر اه قال ع ش قوله على خلاف ذلك اي فيهما اه (قوله ضغينة) اي كسر خاطر (قوله ونقل جمع عنه) اعتمده النهاية والمغنى فقالا واللفظ الاول وافهم كلامه عدم ملكه قبل الاذرعى لانه الرجوع فيه مالم

تقبيل وقد ذكر في اكرام الخبز احاديث لا اعلم فيها شيئا صحيحا ولا حسنا هذا مانصه بحروقه فمل ماقاله هو الصحيح المعتمد لا الجواب اما كون تقبيل الخبز بدعة فصحيح ولكن البدعة لا تنحصر في الحرام بل تنقسم الى الاحكام الحسنة والاشك انه لا يمكن الحكم على هذا بالتحريم لانه لا دليل على تحريمه ولا بالكراهة لان المكروه ما ورد عنه نهى خاص اي او كان فيه خلاف قوى كما صرحوا به ولم ير في ذلك نهى والذي يظهر ان هذا من البدع المباهة فان قصد بذلك اكرامه لاجل الاحاديث الواردة في اكرامه لحسن ودوسه مكروه كراهة شديدة بل مجرد القائه في الارض من غير دوس مكروه لحديث ورد في ذلك اه (قوله وصرح الشيخان بکراهة الاكل فوق الشيع الخ) في شرح الروض وصرح الماوردي وغيره بتحريم الزيادة على الشيع وانه لو زاد لم يضمن قال الاذرعى وفيه وقفة اه وعبارة الكنز لا يضمن وان حرمت اي الزيادة اه (قوله والثاني على خلافه) اي بان كان مال غيره او ضره (قوله مالم يعلم رضاه به) الوجه حينئذ عدم الحرمة الا لان ضره خلافا لما قدبة قضيه صنيعه (الا ما يخصه او يرضون به) لعل هذا اذا وكل المالك الامر اليهم ولا فالوجه جواز ما رضى به باذن او قرينة ولو فوق ما يخصه من غير رضائهم (قوله والمعتمد انه يملكه بالاذرعى الخ) هل يختص هذا المعتمد بالحر لان الرقيق لا يملك (قوله وقول الشرح الصغير الخ) افنى شيخنا الشهاب الرملى بما في الشرح

هنا على القرينة لا غير تلقيم من معه مالم يفوت بينهم فيحرم على ذى النفس تلقيم ذى الخسيس دون عكسه كما هو ظاهر والمفاوتة بينهم مكروهة اي ان خشى منها ضغينة كما هو واضح وافهم المتن انه لا يملكه وانما هو اتلاف باذن والمعتمد انه يملكه بالاذرعى يتبين به بملكه له قبيله فله الرجوع قبله وقول الشرح الصغير يملكه بالوضع بين يديه شاذ بل قيل غلط ونقل جمع عنه انه يملكه بوضعه في فم دبهانه سم

والمراد بالملك على القول به ملكه لعينه لكن ملكا مقيدا لا متناحا نحو بيعه عليه وقول جمع يجوز رده ابن الصباغ بانه لا يبيح على اصلنا نعم
ضيف الذي المشروط عليه الضيافة (٤٣٦) بملك ما قدم له اتفاقا قاله الارتحال به (وله) اى الضيف مثلا (اخذما) يشمل الطعام والنقد

وغيرهما وتخصيصه بالطعام رده في شرح مسلم فتفطن له ولا تغتر بمن وهم فيه (يعلم) أو يظن أى بقرينة قوية بحيث لا يتخلف الرضا عنها عادة كما هو ظاهر (رضاه به) لأن المدار على طيب نفس المالك فاذا قصت القرينة القوية به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الاحوال ومقادير الاموال واذا جوزنا له الاخذ فالذى يظهر انه ان ظن الاخذ بالبدل كان قرضا ضمينا أو بلا بدل توقف المالك على ماظنه لا يقال قياس ما صرف في توقف المالك على الازدراء انه هنا يتوقف على التصرف فيه فلا يملك بمجرد قبضه له لانا نقول الفرق بينهما واضح لان قرينة التقديم للاكل ثم قصرت المالك على حقيقته ولا يتم إلا بالازدراء وهنا المدار على ظن الرضا فانيط بحسب ذلك الظن فان ظن رضاه بانه يملك بالاخذ أو بالتصرف أو بغيرهما عمل بمقتضى ذلك وعلم مما تقرر انه يحرم التطفل وهو الدخول الى محل

يبتلعه لكن المرجح في الشرح الصغير انه يملك بوضعه في فمه وصرح بترجيحه القاضي والاسنوى والفتي به الوالدرحه الله تعالى اه وقال ع وش وقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه اى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل سم على حج اه (قوله والمراد) الى المتن في النهاية الا قوله وقول جمع الى نعم (قوله ملكه لعينه) كانه احتراز عن ملك الانتفاع دون ملك العين اه سيد عمر اى كما جرى عليه المعنى عبارته فالمراد انه يملك ان ينتفع بنفسه كالعارية لانه ملك العين اه وفي شرح الروض بعد ذكر مثلها عن الاذرعى مانصه والوجه خلافه والا فكيف يفارق مقابله وهو قول القفال انه لا يملك وإنما هو اتلاف باذن المالك اه (قوله ملكا مقيدا) اى فكيف لا يتصرف فيه بغير الاكل اه شرح الروض (قوله يجوز) اى نحو البيع (قوله نعم) الى المتن في المعنى (قوله اى الضيف) الى التنبيه في النهاية الا قوله وإذ اجوزنا الى وعلم وقوله ونازع الاذرعى الى المتن (قوله او يظن) الى قوله وإذ اجوزنا في المعنى (قوله باختلاف الاحوال الخ) وبحال المضيف بالدعوة فان شك في وقوعه في محل المساحة فالصحيح في اصل الروضة التحريم اه معنى (قوله ان ظن الاخذ) اى الرضا بالاخذ (قوله ان ظن الاخذ بالبدل الخ) ينبغي ان يكون محله اذا ظن بالمثل حقيقة او صورة اما اذا ظن الاخذ بالقيمة فينبغي ان يكون بيعا وإذا كان الانتفاع بعين ينبغي ان يكون اجارة ثم الاولى ان يقال كان قرضا حكما وعلى هذا القياس لا ضميا وينبغي انه لو ظن رضا المالك بدون قيمة او اجرة المثل ولم يرض المالك بذلك ان المدار على رضا المالك اخذا بما صرف فلا تغفل اه سيد عمر (قوله على ماظنه) اى الاتي تفصيله في قوله فان ظن رضا الخ (قوله في توقف المالك الخ) لعل في معنى من البيانية (قوله على حقيقته) اى الاكل وكذا ضمير لا يتم (قوله وهنا) الاولى تاخيرها عن المدار (قوله فانيط) اى الملك (قوله او بغيرهما) اى كالاقتناع بالعين (قوله عما تقرر) اى في قوله لان المدار الخ (قوله انه يحرم) الى قوله بل يفسق في المعنى (قوله يحرم التطفل الخ) وقيد ذلك الامام بالدعوة الخاصة اما العامة كان فتح الباب ليدخل من شاء فلا تطفل والطفيل ماخوذ من التطفل وهو منسوب الى طفيل رجل من اهل الكوفة كان باقى الولايم بلادعوة فكان يقال له طفيل الاعراس اه معنى (قوله وهو الدخول لمحل غيره) وكثرة الدخول لا كل طعام الغير دخوله ملك غيره بلاذن مطلقا وانما اقتصر على ما ذكر لانه مسمى التطفل ثم المراد بمحل ما يختص به بملك او غيره وينبغي ان مثل ذلك ما لو وضعه في محل كمسجد فحرم على غير من دعاه ذلك اه ع ش (قوله بل يفسق بهذا) اى يتناول طعام الغير بالتطفل (قوله ان تكرر الخ) قضية ان المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم اه سم (قوله انه يدخل سارقا) وعليه فلو دخل واخذ ما يساوى ربع دينار قطع سواء دخل بقصد السرقة او لا لانه لم يؤذن له في الدخول بخلاف نحو داخل الحمام فانه ماذون له في الدخول للفعل فان صرفه بقصد السرقة قطع لعدم الاذن له في الدخول على ذلك الوجه اه ع ش (قوله مغيرا) اى منتهيا اه ع ش (قوله مساواة المسروق الخ) مقتضى هذا انه لو اكل ما يساوى ربع دينار في مرة فسق وظاهر كلامهم خلافه فليحرم اه سيد عمر (قوله ومنه) اى من التطفل اه

الصغير أنه يملك بوضعه في فمه شرح مر وقياس ملكه بوضعه فيه انه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وارثه اى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل (قوله ان تكرر) قضية ان المرة صغيرة وقضية ذلك توقف الفسق على عدم غلبة الطاعات فليحرم

الغير لتناول طعامه بغير اذنه ولا علم رضاه او ظنه بقرينة معتبرة بل يفسق بهذا ان تكرر منه لاحديث المشهور انه يدخل سارقا ويخرج مغيرا وانما لم يفسق بول مرة للشبهة ولان شرط كون السرقة فسقا مساواة المسروق لربع دينار كالمغصوب على ما فيها ومنه ان يدعى ولو صوفيا مساويا كالمدرس فيستصحب جماعة من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك واما اطلاق بعضهم

أن دعوتيه تتضمن دعوة جماعته فليس في محله بل الصواب ما ذكرته فيه من التفصيل (ويحل) لكن الأولى الترك (نترسك) وهو رمية مفرقا (وغيره) كلوزو دنانيرو ودرام ونازع الأذرع في حل نثرها بان فيه اضعافا يذام بما يؤدى للقتل (في الاملاك) أى عقد النكاح وكذا سائر الولائم كالتحان (تنبيه) قولهم الأولى الترك يحتمل انه خاص بخصوص النشارة لا ينافي قول المتولى وجزم غير واحد الأولى تقديم حلو لحاضرى عقد النكاح ويحتمل العموم وإن ما ذكره المتولى مقاله ثم رايت الام والخمصر (٤٣٧) صرحا بان الوليمة تشمل الدغوى على

الاملاك وهو يقتضى ندب احضار طعام لخصوص الحلو وان هذا غير وليمة العرس أى لحصوله ولو قبيل العقد وتلك لا يدخل وقتها الا بتمام العقد كما مر (ولا يكره في الاصح) لخبر انه صلى الله عليه وسلم حضر املا كافيه اطباق اللوز والسكر فامسكوا فقال الا تنهون فقالوا نهيتنا عن النهي فقال انما نهيتكم عن نهيبة العساكر اما العرس ان فلاخذوا على اسم الله فجاذبنا وجاذبناه قال البهقي اسناد منقطع وابن الجوزى موضوع ولذلك انتصر جمع للكرهه واطالوا للنهي الصحيح عن النهي لكن بين الحفاظ الهيتمى في مجموعه ان الطبراني رواه في الكبير بسند رجاله ثقات الا اثنين فانه لم يجد من ترجمهما وحينئذ فلا وضع فيه ولا انقطاع وفي رواية الكبير سلال الفاكمة والسكر فائتر عليهم وان ذلك بعد ان خطب صلى الله عليه وسلم وانكح الانصارى وامر بالتدفيف

رشيدى (قوله ان دعوتيه) أى نحو العالم (قوله لكن الأولى الترك) يشكّل بالخبر اسم (قوله وهو رمية) الى التنبيه في المعنى (قول المتن في الاملاك) بكسر الهمزة هـ ش (قوله تقديم حلو الخ) أى بلا نثار (قوله لخصوص الحلو) قد يقال لا يبعد ان يكون الحلو أولى كما تقدم قياسا على العقيقة وعليه يحمل كلام المتولى هـ سيد عمر كما تقدم أى فى اوائل الفصل بقول الشارح ويؤخذ منه انه بسن هنا فى المذبح ما بسن فى العقيقة (قوله وان هذا الخ) عطف على ندب احضار الخ والاشارة للدغوى على الاملاك (قوله لخبر الخ) الى قوله وفى رواية الخ فى النهاية (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم) انظر ما وجه الدلالة مع انه لا نثر فيه هـ رشيدى اقول ورواية الكبير الا فى تفسير هذه الرواية فيتم الاستدلال به الا انه بقى ما مر عن سم بمائنه قد يقال كما ان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك هـ (قوله فجاذبنا) أى النبى صلى الله عليه وسلم وكذا ضمير النصب فى جاذبناه (قوله وابن الجوزى موضوع) فيه ان ابن الجوزى لم يقل فيه موضوع انما قال لا يصح ولا يلزم منه بوضع قال الزركشى بين قولنا موضوع وقولنا لا يصح بون كبير فان الاول اثبات للكذب والاختلاق والثانى اخبار عن عدم الثبوت ولا يلزم منه اثبات العدم وهذا يجىء فى كل حديث قال فيه ان الجوزى لا يصح او نحوه انتهى ع ش (قوله فانه لم يجد) أى الحفاظ الهيتمى (قوله ترجمهما) أى فسرهما (قوله وفى رواية الكبير سلال الفاكمة الخ) أى بدل اطباق اللوز والسكر والصلال بكسر السين جمع سلة وهى ما يوضع فيه الخبز وغيره من نحو الطبق يقال وضعه فى السل والسلة أى الجونة (قوله فائتر) أى صلى الله عليه وسلم (قوله وان ذلك) أى الا نثاروه وهو قوله الا فى وانه قال الخ معطوفان على سلال الفاكمة الخ (قوله نعم ان علم) الى قوله لان ذاك فى النهاية والمعنى (قوله لا يؤثر به) أى لا يخص به بعضهم دون بعض هـ رشيدى (قوله منه) أى من الهوام (قوله بالاخذ) الأولى ليشمل الصورة الاخيرة حذفه كفاى المعنى وشرح المنهج (قوله والا) أى بان لم يسقط واسقط بعد قصد اخذه هذا مقتضى صنيعه فليراجع (قوله بقى) أى اختصاصه (قوله فيحرم على غيره الخ) عبارة فى النهاية والمعنى فلو اخذه غيره ففى ملكه أى الغير وجهان جاربان فمالو ع ش طائر فى ملكه فاخذ فرخه غيره وفيما اذا دخل السمك مع الماء فى حوضه وفيما اذا وقع الثلج فى ملكه فاخذه غيره وفيما اذا احيا ما تحجر غيره لكن الاصح فى الصور كلها الملك أى الاخذ الثانى كالا حياء ما عدا صورة النثار لقوة الاستيلاء فيها هـ (قوله ولا يملكه) أى الغير (قوله ولم ياذن له) مقتضاه انه اذا اذن المالك لملكه فيحرم روعه عليه فينبغى ان العلم بالرضامن المالك كالاذن وواضح ان اذن من وقع فى حجره وعليه برضاه مبيح للاخذ وتملكه هـ سيد عمر

(قوله لكن الأولى الترك) يشكّل بالخبر (قوله لخبر انه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يقال كما ان الخبر يقتضى عدم الكراهة يقتضى ان لا يكون الأولى الترك الا ان يجاب بان الخبر ليس فيه خصوص النثر (قوله وقيل) اخذه مكرهه (قد تشكّل الكراهة بما فى الخبر فجاذبنا وجاذبناه ان صح الاحتجاج به الا ان يحمل ما فيه على ما ذكره بقوله نعم الخ (قوله او بسط) ثوبه الخ) عبارة شرح الارشاد او بسط ذيله له قال فى شرحه الصغير بخرج ووقعه فيه اتفاقا فانه لا يملكه بل يكون أولى به فيحرم على غيره اخذه الا ان ظن رضاه واسقطه من ثوبه وان لم ينفضه واذا حرم لملك اخذ كاخذ فرخ طير ع ش بملك الغير وسمك دخل مع الماء حوضه واناج وقع

على رأسه وانه قال ولم انهم عن نهيبة الولائم الا فانه يجرى او يحل التقاطه (للعلم برضا المالك) وتركه أولى وقيل اخذه مكرهه واطالوا فى الانتصار له لانه دماء نعم ان علم ان النثار لا يؤثر به ولم يقدح اخذه فى مروءته لم يكن تركه أولى ويكره اخذه من الهوام بازار او غيره فان اخذه منه او التقطه او بسطه ثوبه لاجله فوقع فيه ملكه بالاخذ ولو صيبا وان اخذه من ملكه سيده فان وقع بحجره من غير ان يبسطه له سقط منه قبل قصد اخذه بعذر او غيره زال اختصاصه به والابى ولا يملكه لانه لم يوجد منه عند وقوعه بحجره قصد تملك ولا فعل لكتنه أولى به فيحرم على غيره اخذه منه ولا يملكه بخلاف ما مر فى التحجر له لان ذلك غير مملوك بخلاف هذا فانه باق بملك النثار ولم ياذن له فى اخذ من هو أولى به

(قوله وبهذا) أي بالفرق المذكور بين التبحر والنشأ (قوله فتوح الح) نشر مرتب وقوله فيها الخ أي الأرض أو الحفرة تنازع فيه الفعلان (قوله والجم اسمك) أي دخولها (قوله بالتبحر) متعلق بالحاقهم اه سم (قوله لا بالنشأ) عطف على قوله بالتبحر (قوله كما افاده كلامها الخ) (خاتمة) في اداب الاكل تسن التسمية قبل الاكل والشرب ولو من جنب وحائض ولو سمي مع لقمة فهو حسن واقلها بسم الله واكلمها بسم الله الرحمن الرحيم وهي سنة كفاية للجماعة ومع ذلك تسن لكل منهم فان تركها اوله اتي بها في اثنائه وان تركها في اثنائه اتي بها في آخره ويسن الحمد بعد الفراغ من ذلك ويجهر بهما ليقتهدي به فهما ويسن غسل اليد قبله وبعده لكن المالك يبتدىء به فيما قبله ويتأخر به فيما بعده ويسن ان يأكل بثلاث اصابع للاتباع وتسن الجماعة والحديث الغير المحرم كحكاية الصالحين على الطعام وتقليل الكلام اولى ويسن اقلق الاناء والاصابع وكل ساقط لم يتنجس او تنجس ولم يتعذر تطهيره وطهره ويسن مؤاكلة عبيده وصغارهم وزوجاته وان لا يخص نفسه بطعام الا لعذر كدوام بل يؤثرهم على نفسه ولا يقوم المالك عن الطعام وغيره يأكل مادام بطن به حاجة الى الاكل ومثله من يقتدى به وان يرحب بضيفه ويكرمه ويحمد الله على حصوله ضيفا عنده ويكره الاكل متكئا وضعا جاعا ويكره الاكل على ما يلي غيره ومن الاعلى والوسط ويستثنى من ذلك نحو الفاكة مما يتنقل به فيأخذ من اي جانب ويكره تقريب فمه من الطعام بحيث يقع من فمه اليه شيء ومذمه لا قوله لاشتبهه او ما اعتدت اكله ويكره نفخ بده في القصعة والشرب من فم القربة والاكل بالشمال والتنفس والنفخ في الاناء والبراق والمخاط حال اكلهم وقرن تمرتين ونحوهما كعنتين بغير اذن الشركاء ويسن للضيف وان لم يأكل ان يدعو للمضيف ان يقول اكل طعامكم الابرار واأفطر عندكم الصائمون وصلت عليكم الملائكة ويسن قراءة سورة الاخلاص وقريش ويندب ان يشرب بثلاث انفاس بالتسمية في اولها والحمد في اواخرها ويقول في اخر الاول الحمد لله ويزيد في الثاني رب العالمين وفي الثالث الرحمن الرحيم وان ينظر في الكوز قبل الشرب ولا يتجشئ فيه بل ينحيه عن فمه بالحمد ويرده بالتسمية قائما خلافاً الاولى ومن اداب الاكل ان يلتقط فئات الطعام وان يقول المالك لضيفه وغيره كز وجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكره عليه ما لم يتحقق انه اكتفى منه ولا يزيد على ثلاث مرات وان يتخلل ولا يتلع ما يخرج من أسنانه بالخلال بل برمييه ويتضمنض بخلاف ما يجمعه بلسانه من بينها فانه يبلعه وان يأكل قبل اكله اللحم لقمة او لقمتين او ثلاثاً من الخبز حتى يسد الخلل وان لا يشم الطعام ولا يأكله حاراً حتى يردو من اداب الضيف ان لا يخرج الا باذن صاحب المنزل وان لا يجلس في مقابلة حجرة النساء وسترتهن وان لا يكثر النظر الى الموضع الذي يخرج منه الطعام ومن اداب المضيف ان يشيع الضيف عند دخوله الى باب الدار وينبغي الاكل ان يقدم الفاكة ثم اللحم ثم الحلاوة وانما قدمت الفاكة لانها اسرع استعالة فينبغي ان تقع اسفل المعدة ويندب ان يكون على المائدة نقل وسياتى ان شاء الله تعالى زيادة على ذلك في باب الاطعمة اه مغنى وكذا في الاحياء زبادات كثيرة على ذلك

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله بفتح) الى قوله قيل في النهاية (قوله ومن لازم بيانها بيان الخ) ممنوع اه سم عبارة الرشيدى فيه نظر لا يخفى ولو اجاب بان القسم والنشوز من جملة احكام عشرة النساء واكثر الكلام الاتى فيهما فلذلك خصهما بالذكر لكان واضحا على ان المشهور انه اذا ترجم لشيء موزاد عليه لا يضر اه قوله على ان من المشهور الخ باتى عن سم ما يدفع هذا الجواب (قوله الاعتراض عليه بانه الخ) جرى عليه المغنى (قوله

في ملكه وانما ملك المحي ما تحجره الغير لان المتحجر غير مالك فليس الاحياء تصرف في ملك الغير بخلاف هذه الصور اه فلي نظر هذا مع ما ذكره هنا (قوله بالتبحر) متعلق بالحاقهم

(كتاب القسم والنشوز)

(قوله ومن لازم بيانها بيان الخ) عليه منع لو تنزل عنه لم يندفع الاعتراض بالانبياء المذكور (قوله

وبهذا يتضح الحاقهم سقى أرض أو حفر حفرة لا بقصد الاصطياد فتوح لا او وقع فيها صيد والجم اسمك لبركة كبيرة واخذ صيد من داره التي لم يغاق بابها عليه بالتبحر في انه وان كان احق به لكن يملكه اخذه وان اثم بدخوله ملكه لا بالنشأ واما ما اوهمه كلامها هنا من الفرق بين هذه الصورة والتبحر فهو مبنى على ضعف كما افاده كلامها في باب الصيد

(كتاب القسم)

بفتح فسكون واما بكسر فسكون فالنصيب وبفتحهما فاليمين (والنشوز) من نشأ ارتفع فهو ارتفاع عن اداء الحق ومن لازم بيان بقية احكام عشرة النساء فاندفع الاعتراض عليه

بأنه كان ينبغي أن يزيد في الترجمة وعشرة النساء لأنه مقصود الباب (يختص القسم) أي وجوبه (بزوجات) حقيقة فلا يتجاوزهن للرجعية ولا للإمام ولو مستولدات كما يشعر به قوله تعالى فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم أي فانه لا يجب فيهن العدل الذي هو فائدة القسم لكن يندب أن لا يعطلن وأن يسوى بينهما قيل كان ينبغي ويختص الزوجات بالقسم لأن الباء إنما تدخل على المقصور أه وخصره ليس في محله وتحذف ذلك أن الأصل في لفظ الخصوص وما يشق منه أن تدخل الباء في حيزه (٤٣٩) على المقصور عليه وهو ماله الخاصة

وهو الزوجات هنا فمن ثم ملك ذلك المصنف لسلامته

من التضمن والتجوز

اليتين وقد يضمن معنى التميز أو يجعل مجازا

مشهورا عنه لتدخل الباء حيثنذ على المقصور الذي

هو الخاصة قيل وهذا أعرب وأبين وأغلب وكان

المعترض اغتر بها لكنه لم يف بالتعبير عنه (ومن)

له زوجات لا يلزمه أن يبيت عندهن كما يأتي نعم أن (بات)

في الحضر أي صار ليلا أو نهارا فالتعبير ببات لأن

شأن القسم الليل لا لاخراج مكثه نهارا عند أحدهن

فإن الوجه أنه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند

الباقيات (عند بعض نسوته) بقرعة أو دونها

وإن أئتم فليس مقتضى عبارته جواز المبيت عند

بعضهن ابتداء من غير قرعة ولا بمعنى بات أراد خلافاً لمن

وهم فيه لأنه إنما جعل وجود المبيت بالفعل عند

واحدة شرطاً لازماً للمبيت عند البقية وهذا لا يقتضي

شيئاً عما ذكر كما هو واضح وبه يتضح أيضاً اندفاع ما

قيل عبارته توهم أنه إنما يجب إذا بات وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك (لزومه) فوراً فيما يظهر هنا ولا سيما إذا كان عصى بان لم

يقرع لأنه حق لازم وهو معرض للسقوط بالموت فلزمه الخروج منه ما أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يعص به أف بيت (عندهن

بقي) ممن تسوية بينهما للخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الاصطخري أنه كان تبرعاً منه لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من قضاء ممن إلا به خلاف

المشهور لكن اختاره السبكي وخارج في الحضر ما لو سافر وجده ونسكح جديدة في الطريق وبات عندها فلا يلزمه قضاء للبيخلفات

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه أه سم (قول المتن بزوجات) أي بشتين ممن فكثر ولو كن غير حرائر أه معنى (قوله حقيقة) إلى قوله قيل في المغنى (قوله أن لا يعطلن) أي الإمام أه عش عبارة السيد عمر هذا الإطلاق صادق بمن لم تعد للوطء من الإمام ووجهه واضح ثم رايته منقولا أه (قوله قيل كان الخ) عبارة المغنى والنهية إدخال الباء على المقصور عليه خلاف الكثير من دخولها على المقصور فلا حاجة حيثنذ لدعوى بعضهم القلب في كلام المتن أه (قوله أن الأصل) أي الحقيقة (قوله له زوجات) إلى قوله ولا معنى بات في المغنى إلا قوله في الحضر (قوله أي صار) أي حصل أه عش (قوله وأن أئتم) راجع لقوله أو دونها فقط أه سم (قوله من غير قرعة) أي ولا تراض (قوله ولا معنى بات) عطف على قوله ليس مقتضى الخ (قوله وبه الخ) أي بقوله لأنه إلى قوله على ما يحثه القمولى في النهاية (قوله ما قيل الخ) القائل هو الأذرعى وعبارة كلامه أي المصنف يوم أنه إنما يجب القسم إذا بات عند أه وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك فلا يجوز له تخصيص واحدة بالبداءة بها إلا بالقرعة على الأصح كما سيأتي أه فإرادته بالقسم هنا كما ترى ضرب القرعة وحيثنذ فالشرح كالعلامة ابن حجر لم يتوارد معه في الرد عليه على محل واحد نعم تقع المناقشة مع الأذرعى في أن القرعة هل تسمى قسمًا فإتمام أه رشيدى ووافق المغنى للأذرعى (قوله عند إرادته) أذجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها أه سم وقدم جوابه عن الرشيدى أنفاً (قول المتن لزومه) أي ولو غنياً ومحبواً ومريضاً أه معنى (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور أه سم عبارة عش أي فلو تركه كان كبيرة أخذها من الخبر الاتي أه وفيه أن الخبر الاتي لا يفيد وجوب الفورية (قوله وفيما مر) أنظر ما المراد بما مر أه رشيدى (قوله لم يعص به) أي لا مكان التدارك فيهما بعد الموت سم وسيد عمر (قوله أن يبيت الخ) متعلق للظرف وفاعل للزومه (قوله وقد كان) إلى قوله لكن اختاره في المغنى (قوله امرأتان) أي مثلاً أه عش (قوله وشقه مائل الخ) هو نحوه مما أورد في كلام الشارع صلى الله عليه وسلم يحمل على حقيقة حيث لا صارف أه عش (قوله خلاف المشهور) أي فالعتمد أنه كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم أه عش (قوله اختاره السبكي) ضعيف أه عش (قوله ونسكح جديدة الخ) هذا مجرد تصيير أو لا فلا يستصحب بعض نسائه في السفر بقرعة لم يقض للباقيات كما يأتي أه سم (قوله للبيخلفات) خرج به ما لو كان معه واحدة من زوجاته فيقسم بينهما وبين الجديدة

بأنه كان ينبغي الخ) أن كان حاصل الاعتراض أن مقصود الباب ينبغي التصريح به في الترجمة لم يندفع بما ذكره على تقدير تمامه أه سم (قوله فإن الوجه أنه يلزمه أن يمكث مثل ذلك الزمن عند الباقيات) الظاهر أن مغايرة هذا لقول المصنف الاتي ولا يجب تسوية في الإقامة نهاراً على ما يأتي في شرحه أن ذاك فيما إذا رتب القسم على يوم وليلة مثلاً وكان الأصل الليل والنهار تبعاً فلا يجب التسوية في الإقامة نهاراً وهذا فيما إذا لم يربط القسم كذلك بل ابتداء بالإقامة عند واحدة نهاراً فيلزمه أن يمكث عند الباقيات مثل القدر الذي مكث فيه عندهما (قوله وإن أئتم) راجع لدونها فقط (قوله عند إرادته) أذجرد الإرادة لا يلزم شيئاً لجواز الاعتراض عنها (قوله فوراً) أي ولو بدون طلب كما يصرح به الفرق المذكور (قوله لم يعص به) أي لا مكان تداركهما بعد الموت (قوله

قيل عبارته توهم أنه إنما يجب إذا بات وليس كذلك بل يجب عند إرادته ذلك (لزومه) فوراً فيما يظهر هنا ولا سيما إذا كان عصى بان لم يقرع لأنه حق لازم وهو معرض للسقوط بالموت فلزمه الخروج منه ما أمكنه وبهذا يفرق بينه وبين الحج ودين لم يعص به أف بيت (عندهن بقي) ممن تسوية بينهما للخبر الصحيح إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أو ساقط وقد كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم وقول الاصطخري أنه كان تبرعاً منه لعدم وجوبه عليه لقوله تعالى ترجى من قضاء ممن إلا به خلاف المشهور لكن اختاره السبكي وخارج في الحضر ما لو سافر وجده ونسكح جديدة في الطريق وبات عندها فلا يلزمه قضاء للبيخلفات

والأولى أن يسوى بينهما في سائر الاستماعات (٤٤٠) ولا يجب اتعلقها بالميل القهري وكذا في التبرعات المالية فيما يظهر خروجهما من

خلاف من أوجب التسوية فيها أيضا (وإلا عرض عنهن أو عن الواحدة) ابتداء أو عند استكمال النوبة بالنسبة لمن (لم ياتهن) لأن المبيت حقه ولأن في دعاية الطبع ما يغني عن إيجابه (و) لكن (يستحب أن لا يعطلن) أي من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر من الجماع والمبيت تخصينا لمن كثر لا يؤدي إلى فسادهن أو أضرارهن سيما إن كانت عنده سرية جميلة أثرها عليها أو عليهن ومن ثم اختار جمع قول المتولى يكرهه الأعراس عنهن وقوى الوجه المحرم لذلك وقد لا يجوز الأعراس لعراض كان ظلهما ثم بان منه المظلوم لمن فيلزمه أن يقضى على ما يحسنه القمولى وسبقه إليه غيره لكن المعتمد خلافه إذ لا يتصور القضاء إلا من نوب المظلوم لمن فلا قضاء إلا أن أعادهن ولا يجب الإعادة لأجل ذلك على الوجه لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب نظير ما مر في إخراج المنع بالحج ليصوم فيه قيل قول أصله لم يكن لمن الطلب أحسن إذ لا يلزم من نفي الاثم نفي الطلب ألا ترى أن المدين قبل الطلب لا ياتهم بترك الدفع وإذا طرأ بآثم اه ويرد بان الحق انهما

مادام في السفر اه ع ش (قوله والأولى) إلى قوله سبب في المغنى (قوله ولا يجب الخ) عبارة المغنى ولا يجب التسوية بينهما في الجماع فإنه يتعلق بالنشاط والشهوة وهي لا تنافي في كل وقت ولا في سائر الاستماعات ولا يؤخذ بميل القلب إلى بعضهن لأنه ^{وحيث كان يقسم} كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك رواه أبو داود وغيره وصحح الحاكم أسنده اه (قوله لتعلقها بالميل الخ) ولقائل أن يقول إن كان المراد أن ذلك ليس مقدورا له فهذا إن منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وإن سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل اه سم أقول ويجب باختیار الثاني ومنعه للوجوب لمشقته على النفس جدا والمشقة تجلب التيسير وفي التدب جمع بين مصلحتهما وأهل قوله فليتأمل إشارة إليه اه سيد عمر (قوله وكذا في التبرعات) أي لا يجب التسوية فيها بل تسن اه ع ش (قوله أو عند استكمال النوبة الخ) عبارة المغنى أو بعد استكمال نوبة أو أكثر اه (قوله من الجماع الخ) متعلق بيعطلن اه سم (قوله الوجه الخ) نائب فاعل قوى وقوله لذلك أي الأعراس (قوله على ما يحسنه القمولى الخ) عبارة النهاية على الراجح بطريقه الشرعي اه قال الرشيدى أي بان بعيد المظلوم لمن حتى يقضى من نوبه إذ لا يتصور القضاء إلا بذلك وليس في هذا إيجاب سبب الوجوب وهو لا يجب خلافا لما في التحفة لما بينه الشهاب سم في حواشيهما من أن هذا من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوب الإعادة وجوب التحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب اه (قوله لا جل ذلك) أي القضاء والجاء متعلق بالإعادة أو بتجيب الإعادة (قوله نظير ما مر الخ) أي من أنه لا يلزمه تقديم الإحرام حتى يلزمه صوم الثلاثة أيام في الحج (قوله قيل الخ) وافقه المغنى (قوله احسن) أي من قول المصنف لا ياتهم (قوله إذ يلزم) لجواز أن يكون نفي الاثم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا ياتهم قبل الطلب لذلك فجرد نفي الاثم في الجملة لا ينفي ثبوت الطلب كافي مسئلة الدين فأتضح بذلك أن الرد الآتي لا يدفع السؤال اه سم (قوله ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعارض وهي الأحسنية فهذا ليس رد الالبراد بل غاية تصحيح (قوله فاما

لتعلقها الخ) وعبارة شرح الروض لأن ذلك يتعلق بالنشاط والشهوة وهو لا يملكه ولقائل أن يقول إذا كان المراد أن ذلك ليس مقدورا له فهذا إن منع الوجوب منع الاستحباب أيضا لأن الظاهر أن غير المقدور بمنع طلبه مطلقا بناء على منع التكليف بغير المقدور وإن سلم أنه مقدور لم يصلح لمنع الوجوب فليتأمل (قوله من الجماع) متعلق بيعطلن (قوله لأن تحصيل سبب الوجوب لا يجب) لباحث أن يمنع أن الإعادة من باب تحصيل سبب الوجوب لثبوت الوجوب قبل الإعادة بدليل أنه بمجرد الإعادة يجب القضاء وإن لم يثبت عندهن كما هو ظاهر ولو لم يكن الوجوب ثابتا قبل الإعادة لتوقف بعدها على المبيت عندهن إذ لا يجب القسم لبعض النسوة إلا أن بات عند البعض الآخر بل الإعادة من باب تحصيل محل أداء الحق الواجب فوجوبها وجوب التحصيل ما يؤدي منه ما وجب لا وجوب لسبب الوجوب ونظير ذلك الدين الذي عصى به فإنه يجب ألا كتساب دأته ولا يقال أن ألا كتساب سبب الوجوب فلا يجب لسبق الوجوب على ألا كتساب بل وجوب ألا كتساب من باب وجوب تحصيل ما يؤدي به الدين المتقدم وجوبه فليتأمل فإنه ظاهر فالوجه وجوب الإعادة لأنها سبب في الخروج عن الحق الواجب كسائر الحقوق الواجبة فإنه يجب الخروج منها ولو بتحصيلا ما يتوقف عليه الخروج فتمامه باطش وانصاف وليس هذا نظير مسئلة المتمتع المذكورة لأن الوجوب هناك لم يوجد إلا بعد الإحرام بالحج بدليل أنه لو ترك الإحرام بالحج في ذلك العام لم يخاطب بصوم ولا غيره مطلقا فتدبر ولا تغفل (ويرد الخ) هذا بتقدير تمامه لا يرد مدعى المعارض وهي الأحسنية فهذا ليس رد الالبراد بل غاية تصحيح العبارة (ويرد الخ) لقائل أن يقول هذا الرد لا يدفع السؤال إذ لا يلزم من نفي الاثم نفي الطلب لجواز أن يكون نفي الاثم بناء على أن الوجوب موسع قبل الطلب فلا ياتهم قبل الطلب لذلك فجرد نفي الاثم في الجملة لا ينفي ثبوت

متساويان إذا أصل الجارى على السنة جملة الشرع أن ما وجب يطالب به على سبيل الإلزام به وما لا فلا فلهما متلازمان

متلازمان اثباتا ونفيا ومسئلة الدين من ذلك لانه واجب يطالب به غاية الامرانه واجب موسع قبل الطلب وضيق بعده فان قلت لنا واجبات لا يطالب بها الا عند تضيق وقتها كالصلاة والحج قلت المراد ان الواجب صالح للطلب به وتوقفه على شرط في البعض لمدر ك يتخذه لا يؤثر في التلازم الذي ذكرته ويستحب ان لا يخلى الزوجة عن ليلة من كل اربع اعتبارا بمن له (٤٤٦) اربع زوجات قال في الجواهر وان

يناما في فراش واحد حيث لا عذر في الانفرا دسما ان حرصت على ذلك (وتستحق القسم مريضة) مالم يسافر بهن وتتخلف لاجل المرض فلا قسم لها وان استحققت النفقة نقله البلقيني عن المارودي وأقره واعتمده غيره (ورقاء) وقرنا ومجنونة لا يخاف منها ومراقة (وحائض ونفساء) ومحرمة ومولى او ظاهر منها وكل ذات عذر شرعى او طبعى لان المقصود الانس لا الوطء وكما تستحق كل منهن النفقة (لناشئة) اى خارجة عن طاعته بان تخرج بغير اذنه او تمنعه من التمتع بها او تغلق الباب في وجهه ولو مجنونة او تدعى الطلاق كذبا ومعتدة عن وطء شبهة وصغيرة لا تطبق الوطء ومجوسية ومغصوبة ومحبوسة وامه لم يكمل تسليمها ومسافرة باذنه وحدها لحاجتها كما لا نفقة لهن ولحرمة الخلوة بالمعتدة والمجوسية كذا وقع لشارح وذكر المجوسية وهم لحرمة نكاحها حتى على مثلها على ما مر قال الرويانى ولو ظهر له زناها حل له منع قسمها وحقوقها لتفتدى منه

متلازمان) اى الطالب والاسم (قوله ويستحب ان لا يخلى) الى قوله ومسافرة باذنه في المغنى الا قوله ومجوسية وإلى قوله ومنه ان لا يشارك في النهاية الا قوله ومجوسية وقوله ولحرمة الخلوة الى قال الرويانى (قوله ان لا يخلى الزوجة الخ) اى من الميت (قول المتن مريضة) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب في تسلمها عليه هذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مر اه سم وبقي مالمو كان الزوج هو المجذوم ولم يتيسر لها فسخ بسبب الجذام فهل يكتفى في دفع النشوز منها بانفرا دها عنه في جانب من البيت فلا تكون ناشئة بذلك ولا بعدم تمكينه من الجماع والتمتع بها اولافيه نظروا الظاهر الاول اه ع ش (قوله لا يخاف منها) اما المجنونة التي يخاف منها ولم يظهر منها نشوز وهى مسئلة له فلا يجب لها قسم كما بحثه الزركشى وان استحققت النفقة مغنى وسم (قوله او تمنعه الخ) اى بلا عذر لها كمرض والا فهى على حقه كما قاله المارودي اه مغنى (قوله من التمتع بها) اى ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منه فان عذرت كان كان به سنان مثلا مستحكما وتاذت به تاذيا لا يحتمل عادة لم تعد ناشئة وتصدق في ذلك ان لم تدل قرينة قوية على كذبها اه ع ش (قوله او تغلق الباب الخ) خرج بذلك ضربها له وشتمها فلا يعد نشوزا اه ع ش (قوله ومعتدة) عطف على قول المتن ناشئة سم ورشيدى (قوله ومحبوسة) ظاهره ولو ظلمها او حبسها الزوج لحقه عليها اه ع ش (قوله ومسافرة باذنه الخ) لم يقل ولو باذن المعلومه منه مسئلة عدم الاذن بالفحوى ثلثا يتكرر مع قوله الماربان تخرج بغير اذنه اه رشيدى (قوله ولحرمة الخلوة الخ) عطف على قوله كما لا نفقة الخ (قوله ولعل الاصح القول الثانى) عبارة النهاية والوجه ترجيح مقابله اه وهو وجوب القسم ودفع النفقة وغير ذلك غ ش (قوله لا قبلها) اى فلا يحل له ذلك قطعا لرضاه به وقت العقد اه ع ش وقضية التعليل اختصاص القطع بما اذا علمه وقت العلم والا فيجرى فيه الخلاف ايضا فليراجع (قوله والمستحق عليه القسم) الى قوله ومنه ان لا يشارك في المغنى الا قوله كذا عبر الى وسفيا وقوله لم يؤمن ضرره او (قوله بل بحث ان) عبارة النهاية والاقرب ان (قوله ان غيره) اى غير المميز اه ع ش (قوله وسفيا) عطف على مراهاقوا الواو بمعنى او (قوله فان لم يؤمن ضرره الخ)

الطلب كما في مسئلة الدين فليتامل (قوله في المتن وتستحق القسم مريضة) يدخل في المرض نحو الجذام فتستحق الجذماء القسم ولا ينافيه الامر بالفرار من الاجذم لان هذا تسبب في تسلمها عليه بهذا الحق مع امكان التخلص بالطلاق والاكتفاء منه بان يبيت بجانب من البيت من غير ملاصقة واتحاد فراش مر (لا يخاف منها) خرج من يخاف منها وان وجبت نفقتها كما بحثه الزركشى حيث قال نعم يستثنى صورتان لا قسم فيهما مع استحقاق النفقة احدهما المجنونة التي يخاف منها لا يجب ان يقسم لها مع ان نفقتها واجبة فلما يظهر اذا لم يظهر نشوز ولا امتناع الثانية وذكر مسئلة المريضة السابقة عن المارودي (قوله ومعتدة) عطف على ناشئة (قوله وذكر المجوسية وهم لحرمة نكاحها حتى الخ) يحتمل ان هذا الشارح اراد ما لو اسلم على مجوسية بعد الدخول وتخلفت فلا قسم لها في العدة لحرمة الخلوة بها الا ان يقال هى في معنى الرجعية المتقدم انه لا قسم لها فلا حاجة لذكرها وفيه نظر لانه بعد التسليم لا يمنع من التصريح بحكمها ولا وجب ان ذكرها وهم فليتامل (قوله ولعل الاصح القول الثانى) كذا مر (قوله لزم وليه الخ) الزوم هو الاقرب شرح مر (قوله اما المجنون فان لم يؤمن ضرره او آذاه الوطء) كلام الشارح كالصریح في ان من لم يؤمن ضرره

(٥٦) - شروانى وابن قاسم - (سابع)

نص عليه في الام وهو اصح القولين اه وهو بعيد ولعل الاصح القول الثانى ويأتى اول الخلع ما يصرح به وينبغي ان يكون محل الخلاف اذا ظهر زناها في عصمته لا قبلها والمستحق عليه القسم زوج سكران او عاقل ولو مراهما نعم اثم جوره على وليه إن علم به او قصر كما هو ظاهر كذا عبر به كثير وليس بقيد بل المميز الممكن وطؤه كذلك بل بحث ان غيره لو نام عند مضهن وطلب الباقيات يياته عندهن لزم وليه اجابتهن لذلك وسفيا ولأنه عليه لانه مكلف اما المجنون فان لم يؤمن ضرره

او اذا هو الوطء فلا قسم وان امن وعليه بقية دور وطلبته لزم الولي الطواف به عليهن كالموتعة او مال اليه هذا كله ان اطبق جنونه او لم ينضبط وقت افاقته ولا راعى هو اوقات الافاقة ووليه اوقات الجنون بشرطه ليكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه وفيما لم ينضبط لو قسم لواحدة زمن الجنون وافاق في نوبة اخرى قضى الاولى ما جرى في زمن الجنون لنقصه وعلى محبوس وحده وقد يمكن من النساء القسم ومن امتنعت منهن سقط حقها ان صالح محله (٤٤٢) لسكنى مثلها ومنه ان لا يشارك غيره في مرفق من المرافق الآتية هذا هو الذي يتجه

من خلاف في ذلك (فان لم ينفر دم مسكن) واراد القسم (دار عليهن) في يوتن توفية لحقهن (وان انفرد) بمسكن (فالأفضل المضى اليهن) صونا لهن (وله دعاؤهن) لمسكنه وعليهن الاجابة لان ذلك حقه فمن امتنعت اى وقد لاق مسكنه بها فيما يظهر فهي ناشزة الا ذات خفر لم تعتد البروز فيذهب لها على ما قاله الماوردي واستحسنه الاذرى وغيره لكن استغربه الرويانى والآنحو معدورة بنحو مرض فيذهب او يرسل لها مركبا ان اطاعت مع ما يقبها من نحو مطر (والاصح تحريرها به الى بعضهن ودعاء بعض) الى مسكنه لما فيه من الاحباش (الا بالقرعة او لغرض) ظاهر عرفا له اولها فيما يظهر (كقرب مسكن من مضى اليها وخوف عليها) لنحو شباب سواء كان الخوف منه ام منها فان اختلفا رجع لغيرهما فيما يظهر دون غيرها فلا يحرم اذلا يحاش حينئذ فمن امتنعت بلا عذر لكونها ذات خفر

كالصريح في ان من لم يؤمن ضرره لا يلزم الولي الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح الروض اى والمغنى كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وليراجع اه سم (قوله او اذا هو الوطء) اى يقول اهل الخبرة اه معنى (قوله فلا قسم) عبارة المغنى فان ضرره الجماع بقول اهل الخبرة وجب على وليه منعه منه اه (قوله وان امن) ظاهر المغنى انه ليس بقيد كامر (قوله وطالبته) مقتضى ما تقدم في قوله فور اعدم التوقف على الطلب الا ان يقال ذلك في العاقل سيد عمر وعش (قوله والاراعى الخ) كذا نقله في المغنى عن المتولى واستحسنه بعد نقله عن البغوى وغيره انه بنفسه يقسم ايام الافاقة وتلغوا يام الجنون اه سيد عمر (قوله بشرطه) اى السابق بقوله وان امن وعليه بقية دور وطلبته (قوله وعلى محبوس الخ) ولو حبسته احدى زوجتيه على حقها فليس للآخرى ان تبيت معه كما افق به ابن الصباغ اه معنى (قوله ومنه) اى ما يعتبر في صلاحية المحل (قوله هذا الخ) اى قوله وعلى محبوس وحده الخ (قول المتن فان لم ينفر دم بمسكن) بان لم يكن له مسكن بالكلية او كان مشتركا بينه وبين غيره من قريب او غيره اه سيد عمر (قوله لمسكنه) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله وعليهن الاجابة) والوجه ان مؤنة الاجابة عليه في المريضة وغيرها والحاصل ان ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه اه سم بخلاف (قوله ذات خفر) اى شرف امعش (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية والمغنى كما قاله اه (قوله لكن استغربه) عبارة النهاية والمغنى وان استغربه اه (قوله نحو معدورة بنحو مرض) كان ينبغي اسقاط احد النحويين اه سيد عمر (قوله او يرسل لها مركبا الخ) وعليه مؤنته سم اى ذهابا وايابا اه عش (قوله بالقرعة) اى بالتراضى اه معنى (قوله له الخ) متعلق بغرض اه سم (قوله فاق اختلفا) اى الزوج والزوجة في الخوف عليها كان ادعى الزوج عدمه والزوجة وجوده (قوله لغيرهما) نائب فاعل رجع (قوله دون غيرها) متعلق بقول المتن عليها اى تتعلقا معنويا فهو حال من الهاء في عليها والمغنى حال كون من مضى اليها منفردة بالخوف عليها او قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى اه سم عبارة الكردى قوله دون غيرها الضمير يرجع الى من مضى اليها يعنى ان غيرها ليست متصفة بواحد من هذين الوصفين بان كانت بعيدة المسكن وعجوزة اه (قوله لكونها الخ) علة لعذرها سم (قوله قال الاذرى) الى قول المتن وله ان يرتب في النهاية (قول المتن) يحرم ان يقيم الخ) التعبير بالاقامة يقتضى الدوام وبحث الزركشى ان الحكم كذلك لو مكث اياما لا على نية الاقامة وهو ظاهر اه معنى (قوله لما مر) اى من ان فيه ايجابا

لا يلزم الولي الطواف به وان كان عليه بقية دور وطلبته وكلام شرح الروض كالصريح في اللزوم حينئذ فليتأمل وليراجع (قوله والاراعى الخ) هذا ما قاله المتولى واستحسنه الشيخان لكن جزم في الروض بخلافه فقال وان تقطع الجنون وانضبط فايا ما كالغيبه قال في شرحه فتطرح ويقسم في ايام افاقته فلمع انه لو اقام في الجنون عند واحدة فلا قضاء به به صرح الاضل نقلا عن البغوى وغيره انتهى (قوله وعليهن الاجابة) لان ذلك حقه (قد يقتضى اطلاق ذلك) ان مؤنة الاجابة عليهن كان احتيج للركوب وليس بعيدا لانهما مؤنة حق وجب عليهن اداؤه وقد يدل عليه اطلافة هنا مع قوله في المعذورة او يرسل لها مركبا لكن قياس انها مؤنة حق وجب اداؤه ان يكون على المريضة اذا اطاعت المحي وهذا ولكن الوجه انها عليه في المريضة وغيرها اخذنا ذكره فيما تزوج رجل بتعز امرأة بزبيد ان عليها تسليم نفسها بتعز اعتبارا بمحل العقد وكذا

على مامر او مرض وشق عليها الركوب مشقة لا تحتمل عادة فلما يظهر فناشر قال الاذرى لو كان الغرض ذهابه (قوله) للبعيدة للخوف عليها ودعاء القرية للامن عليها اعتبر عكس ما في المتن والضابط ان لا يظهر منه ميل بالتفضيل والتخصيص اه وقول المتن او خرف عليها عطا على قرب صريح فيما ذكره فهو ما في المتن لاعكسه (ويجزم ان يقيم بمسكن واحدة) سواء ملكها ومالكه وغيرها وان لم تكن هي فيه حال دعائهن فيما يظهر (ويدعوهن) اى الباقيات (اليه) بغير رضاهن لما مر فان اجيب

فلها المنع وحيث يصح عود قوله إلا برضاها لهذه أيضا بان يجعلن قسما وهي قسما آخر (وان يجمع ضربتين) أو حرة وسرية (في مسكن) متحد المرافق أو بعضها كخيمة في حضرة ليلية أو دونها ما بينهما من التباغض (إلا برضاها) لأن الحق لهما ولهما الرجوع والابرضاء الحرة خلافا لشارح اعتبر رضا السرية أيضا وللحرة الرجوع هنا أيضا ما خيمة السفر فله (٤٤٣) جمعهما فيها العسرافراد كل بخيمة مع عدم دوام

الاقامة ومنه يؤخذ أنه

لا يجمعهما بمحل واحد

من سفينة إلا ان تعذر

افراد كل بمحل لصغرهما مثلا

وأما إذا تعدد المسكن

وانفرد كل بجمع مرافقه

نحو مطبخ وحش وسطح

ودرجته وبئر ماء ولاق

فلا امتناع لهما حينئذ وان

كانا من دار واحدة كعلو

وسفل وإن اتحدا غلقا

ودهليزا فيما يظهر لان

المراد ان لا يشتركا فيما قد

يؤدي للتخاصم ونحو

الدليل الخارج عن

المسكنين لا يؤدي اتحاده

اليه كاتحاد الممر من اول

باب إلى باب كل منهما

ويظهر أن اتحاد الرحا في

بلد اعتيد فيه افراد كل

مسكن برحا كاتحاد بعض

المرافق لان الاشتراك فيها

يؤدي للتخاصم كما هو ظاهر

ويكره وطء واحدة مع علم

لاخرى به ولا تلزم الاجابة

لان الحياء والمروءة

بأبواب ذلك ومن ثم صوب

الاذرعى التحريم (وله ان

يرتب القسم على ليلة

وأولها هنا يختلف باختلاف

ذوى الحرف فيعتبر في

(قوله فلها) أى لصاحبة المسكن (قوله لهذه) أى لمسئلة الاقامة بمسكن واحد وقوله أيضا أى كمسئلة جمع الضرتين في مسكن وقوله بان يجعلن الخ تصحيح لمراجع الضمير حينئذ بالنسبة للباقيات وصاحبة المسكن (قوله متحد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله واما إذا تعدد المسكن الخ خلافه اه سم (قوله لان الحق) الى قوله وان اتحد غلقا في المغنى (قوله والابرضاء الحرة) أى فقط لان السرية لا يشترط رضاها لان له جمع اما به بمسكن وهي امة اه معنى (قوله هنا) أى فيها اذا كان معها سرية ايضا أى كما اذا كان معها سرية (قوله لعسرافراد كل) أى شأن السفر ذلك حتى لو فرض عدم المشقة لا يكافئ التعدد ايضا اه عش (قوله ومنه) أى من التعليل (قوله الا ان تعذر الخ) لعل المراد بالتعذر التمسر فليراجع (قوله وسطح) الظاهر ان المراد انه ينبغي ان يكون لهما سطح واحد لانه لا بد ان يكون لكل منهما أى المسكنين سطح بدليل قوله الآتى كعلو وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح اه سم واقره الرشيدى (قوله كعلو وسفل) والخيرة في ذلك للزوج حيث كانا لاثنين بهما اه عش (قوله من اول باب) أى للمحل اه عش (قوله ويكره الخ) ظاهره كراهة التنزيه وبه صرح المصنف في تعليقه على التنبيه اه معنى وظاهر التعليل الآتى ان هذا الحكم لا يختص بالزوجات بل يجرى في زوجة وسرية وفي سريان فليراجع (قوله مع علم الاخرى الخ) بل يحرم ان قصد إيداء الاخرى اولزم منه رؤية محرمة للعورة اه سم عبارة الرشيدى قوله مع علم الاخرى عبارة غيره بحضرة الاخرى اه ومن الغير المغنى (ولا تلزمها الاجابة) ولا نصير ناشزة بالامتناع اه معنى (قوله ومن ثم صوب الاذرعى الخ) ويمكن الجمع بينهما بان يكون محل التحريم اذا كانت احداهما ترى عورة الاخرى اه معنى زاد النهاية أو قصد به الايداء والاول على خلافه اه (قوله واو لها) الى قوله ثم رايت الزركشى في النهاية الاقوله ومنه إلى من عماده وقوله أى متبرع (قوله هنا) أى في القسم (قوله وأخرها الفجر) قضيته ان الاخر لا يختلف باختلاف الحرف وقديتوقف فانه كما يختلف احوال اهل الحرف في اوله كذلك تختلف في آخره اه عش (قوله للباس جسي) بسين مفتوحة فراءسا كنهه فجميع مكسورة فياء النسبة كذا ضبط بالقلم في بعض النسخ المقابلة على اصل الشارح وعبارة النهاية للسرخسى بالخاء وحذف ما (قوله لكن الاولى الخ) كذا في المغنى (قوله عينه) أى تقديم الليل (قوله لانه الذى الخ) متعلق

نفقتها ومؤنة الطريق من تعز الى عدن أى ومن زبيد الى عدن عليها وحاصله ان ما يتوقف عليه ابتداء التسليم عليها وما يتوقف عليه الانتقال بعد التسليم عليه (قوله له) متعلق بفرض وقوله دون غيرهما متعلق بالمتن عليها أى تعلقا معنويا فم حال من الهاء في عليها والمغنى حال كون من مضى اليها منفردة بالخوف عليها أو قرب مسكنها عن الزوجة الاخرى وقوله لكونها علة لعذر (قوله وحيث يصح عود قوله الابرضاء لهذه) ومرجع الضمير حينئذ بالنسبة لهذه الواحدة والباقي كما بينه بقوله بان يجعلن الخ (قوله متحد المرافق) قضيته جواز الجمع في مسكن متعدد المرافق لكن قضية قوله واما اذا تعدد المسكن الخ خلافه (قوله في المتن الابرضاء) ولا اعتبار برضا الولي والسيد لان الحق لها دون الولي والسيد ولا برضا المولى القاصرة كالجنونة بل يجب على الولي فيما يظهر ان يطلب لها مسكنا منفردا مر (قوله والابرضاء الحرة) اعتمده مر (قوله فله جمعها الخ) أى كما يحبه الزركشى (قوله وسطح) الظاهر ان المراد انه لا ينبغي ان يكون لهما سطح واحد لانه لا بد ان يكون لكل منهما سطح بدليل قوله الآتى كعلو وسفل لان الظاهر في مثله اختصاص العلو بالسطح (قوله ويكره وطء واحدة مع علم الاخرى) بل يحرم ان قصد ايداء الاخرى اولزمه منه رؤية محرمة

حق أهل كل حرقة عاداتهم الغالبة وآخرها الفجر خلافا للباس جسي حيث حدها بغروب الشمس وطلوعها (ويوم قبلها أو بعدها) لحصول المقصود بكل لكن الاولى تقديم الليل خروجا من خلاف من عينه لانه الذى عليه التواريخ الشرعية (والاصل) لمن عمله بالنهار (الليل) لان الله جعله سكونا (والنهار تبع) قول المحشي ومؤنة الطريق هكذا في النسخ ولتنجر

لانه وقت التردد (فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس) واتونى بفتح اوله وضم الفوقية مع تشديدها وقد تخفف وهو وقاد الحام او غيره نسبة
للاتون وهو اخذ ود الحجاز والجصاص (٤٤٤) ذكره في القاموس (فمعكسه) بعكس ما ذكر فان كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا لم

يجز نهاره عن ليله ولا
عكسه اى والاصل في حقه
وقت السكون لتفاوت
الغرض ولو كان يعمل
بعض الليل وبعض النهار
فالظاهر ان محل السكون
هو الاصل والعمل هو
التبع وانه لا يجزى
احدهما عن الآخر
ويتردد النظر فيمن عمله في
بيته كالكتابة والخطابة
وظاهر تمثيلهم بالحارس
والاتونى انه لا عبرة بهذا
العمل فيكون الليل في
حقه هو الاصل لان القصد
الانس وهو حاصل هذا
كله في الحاضر اما المسافرين
فعماده وقت نزوله مالم
تكن خلوته في سيره فهو
العماد كما بحثه الاذرى
وعماده في المجنون وقت
افاقته اى وقت كان واياهم
الجنون كالغيبية كذا جزم
به شارح وهو انما يتاقى
على كلام البغوى والذي
ضعفاه فعلى ما مر من
النظر لا يام الافاقه وحدها
والجنون وحدها الاصل
في حقه كغيره نعم مرفى غير
المنضبط ان الافاقه لو
حصلت في نوبة واحدة
فضى الاخرى قدرها عليه
قد يقال ان العماد هنا
وقت الافاقه وقضية ما في

بغينه عبارة المغنى وجرى عليه التوارىخ الشرعية فان اول الاشهر الليالى اه (قوله وقت التردد) اى في
طلب المعاش (قوله او غيره) هذا تفسير الاتونى في اصل اللغة والافالم اراد به هنا وقاد الحام خاصة او نحوه
من عمله ليلا اه رشيدى (قوله اخذ ود الخ) اى حفيرة اه عش (قوله بعكس الخ) كذا كتب بالباء في
اكثر نسخ الشرح وفي النهاية وكتب عليه الرشيدى ما نصه هو باللام اوله خلا فالمايو جدى في النسخ فهو علة
اى فعلة العكس عكس العلة المذكورة في المعكوس اه عبارة المغنى فيكون النهار في حقه اصلا والليل تبع
له لسكونه بالنهار ومعاشه في الليل اه (قوله لم يجز نهاره الخ) عبارة المغنى لم يجز ان يقسم لواحدة ليلة تابعة
ونهارا متبوعا ولاخرى عكسه اه (قوله اى والاصل في حقه الخ) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة
وسكون نهار لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ اه سم (قوله
فالظاهر ان محل السكون الخ) معتمداه عش (قوله والعمل) بالجر عطف على السكون (قوله وانه لا يجزى
احدهما الخ) مرجع الضمير الاصل والتبع في قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان
وانما المحتاج للبيان قدر الثوبة هل هو يوم وليلة لسكل على وجه ان الاصل محل السكون من بعض الليل
والنهار والتابع محل العمل من بعضهما فليتامل اه سم (قوله فيمن عمله الخ) اى ليلا (قوله فيكون الليل
في حقه الخ) اى وان كان عمله فيه اه سم (قوله وهو حاصل) فيه وقفة ما اذا انتفى الناس والتحدث لا لانتهائه
الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانتهائه بنحو
مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن استغرق نوم الليل في فراشه وحده في جانب من
البيت اه سم (قوله اما المسافرين) الى قوله وعماده في المغنى (قوله وقت نزوله) من ليل او نهار اه مغنى عبارة سم
لونزل تارة ليلا وتارة نهارا فله جعل نوبة لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويعتبر ذلك للسفر او لا كما في غيره
سم اقول والظاهر الاول عبارة الجبجبرى قوله وقت نزوله وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم وللآخرى
ربع يوم مثلا سم وعش اه (قوله فهو العماد الخ) عبارة المغنى ولولم يحصل الخلوة الاحالة السير كان كان
بمحفة وحالة النزول يكون مع الجماعة في نحو خيمة كان عماد قسمه حالة سيره دون حالة نزوله حتى يلزمه التسوية
في ذلك اه (قوله واياهم الجنون كالغيبية) اى فقلغو ايام الجنون كايام الغيبة (قوله شارح) هو الزركشى
ونقله عن النص اه سم (قوله فعلى ما مر) اى في شرح لا ناشرة (قوله والجنون) بالجر عطف على الافاقه
(قوله هنا) اى في المجنون الغير المنضبط وقت افاقته (قوله وانما ذلك) اى عدم الخروج ليالى الزفاف اى

للعورة مر (قوله اى والاصل في حقه وقت السكون) اى ولا يكتفى جعل سكون ليل لواحدة وسكون نهار
لاخرى وذلك لتفاوت الغرض بالسكونين كما فهم من قوله لم يجز نهاره الخ وعبارة القوت ولو كان يعمل تارة ليلا
وتارة نهارا فليس له ان يقيم لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا ولاخرى بالعكس على الاصح لتفاوت الغرض
انتهى (قوله وانه لا يجزى احدهما عن الآخر) المفهوم منه ان مرجع ضمير التثنية في قوله احدهما
الاصل والتبع في قوله ان محل السكون هو الاصل الخ وهذا ظاهر غنى عن البيان وانما المحتاج للبيان قدر
الثوبة هل هو يوم وليلة لسكل على وجه الاصل محل السكون من بعض الليل والنهار والتابع محل العمل
من بعضهما فليتامل (قوله فيكون الليل في حقه هو الاصل) اى وان كان عمله فيه (قوله وهو حاصل)
فيه وقفة فيما اذا انتفى الناس والتحدث لانتهائه الكلى بدوام الاشتغال بعمل طول الليل او غالبه ومثل ذلك
عالم قطع الليل او غالبه باشتغاله لانتهائه بنحو مطالعة وتاليف وقد يجاب عن ذلك كله بانه لا ينقص عن
استغرق نوم الليل في فراشه وحده في جانب من البيت (قوله فعماده وقت نزوله) لونزل تارة ليلا وتارة نهارا
فله جعل نوبة ليل لواحدة ونوبة نهار لاخرى ويعتبر ذلك للسفر او لا كما في غيره (قوله كذا جزم به شارح)
هو الزركشى ونقله عن النص (قوله الذى ضعفاه) فيه بحث لانهما انما قالاه في ما مر الذى نقلاه عن المتنولى

الشامل عن الاصحاب ان من عماد الليل لا يجوز له الخروج فيه بغير رضاها لجماعة وجنازة
واجابة دعوة وهو ضعيف وانما ذلك ليالى الزفاف فقط لانه يحرم عليه الخروج فيها المندوب تقديمه لواجب حقه
فيها

هكذا قال له لكن أطلال الأذرعى وغيره فردده وأن المعتمد أنه لا حرمة أى وعليه ففى عذرى (٤٤٥) ترك الجماعة كما مر وتجب التسوية بينهم

في الخروج لنحو جماعة فان
خص به ليلة واحدة ممن
حرم (وليس للاول) وهو
من عماده الليل ويقاس
به في جميع ما يأتي ومنه أن
الدخول في العماد شرطه
الضرورة وفي غيره تكفي
الحاجة من عماده النهار أو
وقت النزول والسكون أو
الاقافة (دخول في نوبة على
أخرى ليلا) ولو لحاجة (إلا
لضرورة كمرضاها الخوف)
ولو ظنا وإن طالت مدته
وإن نظريه الأذرعى أو
احتمالا ليعرف الحال
وما يدفع تنظيره قول
التنذيب وغيره لو مرضت
أو ولدت ولا متعهدها قال
الرافعي أولها متعهده
كحرم أى متبرع إذ لا
يلزمه أسكانه فله أن يديم
البيتوته عندها ويقضى
وقياسه أن مسكن أحدها
لو اختص بخوف ولم تامن
على نفسها إلا به جازله
البيتوته عندها مادام
الخوف موجودا ويقضى
نعم أن سهل نقلها للمنزل
لا خوف فيه لم يبعد تعينه
عليه ثم رأيت الزركشى
نقل عن الشافعي واستظهره
أن الخوف عليها من حريق
أو نهب أو نحوه أى كفاجر
كالمرض (وحينئذ) أى
حين إذ دخل لضرورة كما
هو صريح السياق لقول
شارح يحتمل إرادة هذا
وضده والامرئ بعيد بل

فيها (قوله كذا قاله) اعتمده المعنى عبارته تنبيه لا يتخلف بسبب الزفاف عن الخروج للجماعات وسائر
أعمال البر كعبادة المرضى وتشييع الجنائز مدة الزفاف إلا ليلا فيتخلف وجوبه باتقديمالا واجب وهذا ما جرى
عليه الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين وأما ليلى القسم فتجب التسوية بينهم في الخروج لذلك
وعدمه فاما أن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا فان خص ليلة بعضهم بالخروج اثم اه (قوله وعليه)
أى ما اعتمده الأذرعى وغيره (قوله ففى) أى ليلى الزفاف (قوله به) أى بالخروج لنحو جماعة (قوله
حرم) هل يجب قضاء القدر الذى فوته في الخروج لذلك للباقيات الوجه القضاء إن طال اه سم (قوله
ومنه) أى بما يأتي (قوله من عماده الخ) نائب فاعل يقاس (قوله ولو لحاجة) كعبادة معنى وأسنى (قول
المتن كمرضاها الخوف) وشدة الطاق وخوف النهب والحريق اه معنى (قوله مدته) أى الدخول اه
عش (قوله وإن نظريه) لعل مرجع الضمير قوله وإن طالت مدته (قوله ليعرف الحال) أى ليعرف
هل هو مخوف أو غير مخوف اه رشيدى (قوله وما يدفع تنظيره الخ) لعل وجه الدفع إطلاق التهذيب
وغيره قولها لو مرضت الخ الشامل للطويل والقصير (قوله إذ لا يلزمه الخ) تعليل لقوله الآتى فله أن يديم الخ
اه عش أقول الظاهر أنه علة لقوله أى متبرع وإن الضميرين للبتعهد المحرم (قوله فله أن يديم البيتوته الخ)
لو أنزل عنها الحال ماذكر في جانب من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عروض ضرورتها
بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء لذلك الزمن الذى يأتى بها كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن
واحد بخلاف ما لو كان في مسكن آخر م ر و لعل الوجه فيها لو مرض عند إحداها مرضا منعه من
الخروج لنوبة غيرها فانزلت بحيث لا يأتى عنده إلا لازمة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط القضاء
ولو جمعها مسكن واحد اه سم (قوله وقياسه) أى ما فى التهذيب وغيره (قوله على نفسها) أى أو مالها
وإن قل فيما يظهر اه عش (قوله لم يبعد تعينه الخ) معتمد اه عش (قوله أى حين) إلى قوله
كذا جزم في النهاية إلا قوله بل سهو وقوله لكنه يدل إلى ويظهر (قوله وضده) وهو إرادة الدخول
بلا ضرورة (قوله والامرئ) أى الدخول لضرورة وضده (قوله بعيد بل سهو) رده سم راجعه
(قوله وتقدير القاضى) أى حسين اه معنى (قوله وغيره) أى تقدير غير القاضى (قوله لكنه)
أى كل من التقديرين (قوله على تنفيس) أى سعة وفسخه (قوله ويظهر) عبارة النهاية

وهذا حسن وهذا لا يقتضى تضعيف ما قاله البغوى الذى جزم به في الروض (قوله حرم) هل يجب
قضاء القدر الذى فوته في الخروج لتلك للباقيات الوجه القضاء إن طال (قوله ولو لحاجة) قال في شرح
الروض كعبادة (قوله فله أن يديم البيتوته عندها ويقضى) لو أنزل عنها والحال ماذكر في جانب
من الدار أو البيت بحيث لا يأتى عندها إلا عند عروض صيرورتها بقدر إزالتها فيحتمل أن لا قضاء
أذلك الزمن الذى يأتى به كذلك لكن الوجه القضاء حيث جمعها مسكن واحد بخلاف ما لو كان في مسكن
آخر م ر و لو مرض عند إحداها مرضا منعه من الخروج لنوبة غيرها فانزلت عنه بحيث لا يأتى عنده إلا
لازمة ضرورة تعرض له بقدر إزالتها فقط فيحتمل أن لا يحسب عليه ذلك حتى لا يقضى ويحتمل القضاء لأنها
تميزت بميئته عندها وتأسيسها به ولعل الوجه حيث جمعها مسكن واحد (قوله فقول شارح) هو الزركشى
(قوله بعيد بل سهو) أقول في الحكم بسهوه بل يبعده بحث ظاهر وذلك لأن قول المصنف وليس للاول
دخول الخ منطوقه منع الدخول لغیر ضرورة ومفهومه جواز ضرورة كما هو ظاهر مما قرره الأصوليون
نحو لا عالم إلا زيدو حينئذ فعلى هذا تقدير رجوع قوله وحينئذ للدخول لغیر ضرورة فقط أو لما يكون راجعا
للمنطوق ماقبله والمنطوقه ومفهومه جميعا ورجوع الكلام المتعلق بما قبله للمنطوقه أو لما لم يكن أقرب
من رجوعه لمفهومه فقط لم يكن أبعد منه بل الرجوع للمنطوق هو المتبادر والظاهر لأنه الأصل لا سيما عند
من يشكر المفهوم فكيف مع ذلك يسوغ دعوى السهو أو البعدو دعوى صراحة السياق بمنوعة فليتأمل

سهو (إن طال مكثه) عرفوا تقدير القاضى لطوله بثلاث الليل وغيره بساعة طويلة عرفا ضعيف لكنه يدل على تنفيس في زمن الطول ويظهر

ضبط العرف في ذلك بفوق ما من شأنه أن يحتاج إليه عند الدخول لتفقد الأحوال عادة لهذا القدر لا يقضيه مطلقا وما زاد عليه يقضيه مطلقا وإن فرض أن الضرورة امتدت فوق ذلك وتعليقهم بالمساحة وعدمها ظاهر في ذلك (قضى) من نوبتها مثله لأنه مع الطول لا يسمح به وحق آدمي لا يسقط بالعدو (ولا) بطل مكثه عرفا (٤٤٦) (فلا) يقضى لأنه يتساح به وقول الزركشي ويأثم سبق فلم يذ الفرض أنه دخل لضرورة

وانما الاثم ان تعدى بالدخول وان قل مكثه ومع ذلك لا يقضى الا ان طال مكثه خلافا لما يوهمه قوله وحينئذ اذ قضيته ان شرط القضاء عند الطول كون الدخول لضرورة وانه لغيرها يقضى مطلقا لتعديده وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليلا ولو لغير بيت الضرة وان اكره لكانه هنا يقضيه عند فراغ النوبة لا من نوبة احدها وعند فراغ زمن القضاء يلزمه الخروج ان امن لنحو مسجد وقد يجب القضاء عند القصر بان بعد منزلها بحيث طال الزمن من الذهاب والعود فيجب القضاء من نوبتها وان قصر المكث عندها كذا جزم به شارح وهو محتمل لكن ظاهر تخصيصهم القضاء بزمن المكث خلافا له ويوجه بان زمن العود والذهاب لا يظهر فيه قصد تخصيص مؤثر عرفا نعم قياس ما مر في صورة القضاء بعد فراغ النوب ان زمنهما لو طال قضاء بعد فراغ النوب وله قضاء الفاتت في اى جزء من الليل ومثله أولى وقيل

والاوجه اه (قوله في ذلك) اى في طول المكث (قوله فهذا القدر) اى ما من شأنه الخ اه سم (قوله مطلقا) فيه نظر اذا طال اه سم اى على مدة الضرورة (قوله عليه) اى في هذا القدر (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد او لا فاذا طال فوق هذا القدر في الاصل ففي التابع بالاولى كما لا يخفى اه سم (قوله وإن فرض الخ) غاية (قوله فوق ذلك) اى ما من شأنه الخ (قوله بالمساحة) اى في قول المتن ولا فلا وعدمها اى فيما قبله ظاهر في ذلك اى الضبط المذكور (قوله مثله) مفعول قضى (قوله ومع ذلك) اى مع انحصار الاثم فيما ذكر (قوله قوله) اى المصنف (قوله ولو لغير بيت الضرة) لعل الاولى إسقاط لفظه ولو (قوله لكانه هنا) اى في طول زمن الخروج ليلا اه سم اى الى غير بيت الضرة (قوله ان امن) اى فان لم يامن كمل الليلة عندها والاولى له عدم التمتع وعليه فينبغي قضاء بقية الليلة ايضا حيث لم ينزل عنها في مسكن اخر من البيت اه ع ش (قوله وهو محتمل) بل الوجه ومن ثم اقره في النهاية واما تعبيرهم بالمكث فللغالب اه سيد عمر واستقرب ع ش القضاء بعد فراغ النوب الاتى في الشارح ولعله هو الوجه (قوله ويوجه) اى خلافه (قوله في صورة القضاء الخ) لعل حق العبارة في صورة طول زمن الخروج ليلا الى غير بيت الضرة من القضاء الخ (قوله ان ز منهما) اى الذهاب والاياب (قوله وله قضاء الفاتت) الى قوله ومثله في النهاية والى المتن في المغنى ثم قال ويعصى بطلاق من لم يستوف حقه بعد حضور وقته لتفويت حقه بعد ثبوته وهذا سبب آخر لكون الطلاق بدعيا كما صرح به في اصل الروضة قال ابن الرفعة ويتجه ان يكون العصيان فيما اذا طلقها بغير سؤا لها ولا فلا اه (قوله ومثله) اى مثل ذلك الجزاء الفاتت (قوله الحاجة) الى قول المتن وينبغي في النهاية والمغنى (قوله من غير مسيس) اى الجماع كما يأتى اه ع ش (قوله اى يجب الخ) اعتمد النهاية والمغنى والاولوية الاتية (قوله ان ذلك) اى عدم طول المكث (قوله الا ان يجاب الخ) اعتمدهم اى

فقد ظهر أن إرادة الضد أقرب لفظا وأن إرادتهما لم تكن كذلك لم تكن أبعد مما ذكره هو وأما بالنظر البدعي فالجمل عليهما أولى لافادة ذلك حكمهما جميعا لأن الحكم فيهما واحد كما صرح به تقريره فالوجه ان اعراضه هذا هو الحقيقي بكونه بعيدا بل سهوا فليتامل (قوله فهذا القدر) اى ما من شأنه الخ (قوله مطلقا) فيه نظر اذا طال (قوله مطلقا) ظاهره سواء وصله بما زاد او لا فاذا طال فوق هذا القدر قضى ما زاد عليه دونه ولا لم يقض هذا القدر في الاصل ففي التابع بالاولى كما لا يخفى (قوله اذا فرض الخ) قديم مع ان الفرض ذلك عند الزركشي لأنه يجوز في قول المصنف وحينئذ ما تقدم فيصح الحكم بالاثم نظر البعض تلك الاعتبارات وكأنه قال بشرطه ومع احتمال يحمل صحيح لا يتأتى الحكم بسبق القلم فليتامل (قوله لكانه هنا) اى في طول زمن الخروج ليلا الخ في الروض وان خرج واخرج مضطرا في ليلة لاحدها من قضى من الليلة الثانية بقدره وذلك الوقت أولى ثم خرج وينفرد الا ان يخاف عسسا فيقف والاولى ان لا يستمتع اه واعلم ان هذا ما يصرح بطلان ما توهمه جمع من المتفهمة من ان الزوج لو عطل ليلة احدى زوجتيه مثلا بعد ان وفي الاخرى ليمنها بان بات عند الاخرى ليمنها ثم بات ما بعد ما بنحو مسجد سقط حق الاولى من هذه الليلة ولم يجب قضاءها لها فله ان يبيت الثالثة عند الاخرى والصواب الذى يصرح به هذا الكلام وغيره امتناع بيانه عند الاخرى قبل ان يوفى الاولى ليمنها (قوله ان ز منهما) اى الذهاب والاياب (قوله ان ذلك اولى) اعتمدهم (قوله لا واجب الخ) مشى في شرح الارشاد على ما يقتضى الوجوب وعبارة شرحه الصغير نعم ان زاد الطول على الحاجة عصى ولزمه القضاء لما زاد اى ان طال كما هو ظاهر لان المتعدى لا يلزمه الا اذا طال اه (قوله الا ان يجاب

واجب (وله الدخول نهارا) الحاجة لأنه يتساح فيه ما لا يتساح في الليل فيدخل (لوضع) أو أخذ (متاع ونحوه) والمغنى كتسليم نفقة وتعرف خبر للخبر الصحيح عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يطوف عليهما جميعا فيدنو من كل امرأته غير مسيس حتى يبالغ الى التي هي نوبتها لبيت عندها (وينبغي) اى يجب كما عليه جمهور العراقيين (أن لا يطول مكثه) على قدر الحاجة وما اقتضاه كلامهما أن ذلك أولى لا واجب بعيد لان الزائد على الحاجة كابتداء دخول لغيرها وهو حرام كما صرح به إلا أن يجاب بأنه وقع هنا تابعا ويعتفر فيه ما لا يعتفر في غيره

(والصحيح انه لا يقضى اذا دخل الحاجة) وان طال على ما اقتضاه اطلاقهما وصرح به الماوردي لكن ضريح اخرون بالقضاء عند الطول ونقله ابن الرفعة عن نص الامم وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة والثاني على ما اذا طال فوقها (و) الصحيح (ان له ماسوى وطه من استمتاع) للخبر اذا المسيس فيه الجماع وبحر حرمة ان اقضى اليه افضاء اقويا كافي (٤٤٧) قبله الصائم ويفرق بان ذات الجماع محرمة

اجماعهم لا نهالنا نه اذا وقع
وقع جائزا وانما الحرمة لمعنى
خارج وهو حق الغير كما
صرح به الامام على ان في
حله من اصله خلافا فاحتيط
ثم لذلك ولكونه مفسدا
للعادة مالم يحتط هنا (و)
الصحيح (انه يقضى) زمن
اقامته ان طال (ان دخل
بلا سبب) لتعديبه (ولا يجب
تسوية في الاقامة) في غير
الاصل كان كان (نهارا)
اي في قدرها لانه وقت
التردد وهو يقل ويكثر
وكذا في اصلها على ما اقتضاه
الاطلاق لكن الذي بحثه
الامام أخذ من كلامهم
امتناعه ان كان قصدا
وجرى عليه الاذرعى فقال
لا شك ان تخصيص احدا من
بالاقامة عندها نهارا على
الدوام والانتشار في نوبة

والمعنى اه سم (قوله وجمع الخ) وفاقا للنهابة والمعنى (قوله بحمل الاول على ما اذا طال الخ) صريح الماتن
السابق في الدخول في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال
الظهور الفرق بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل
قضى مطلقا وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى اه سم (قوله والثاني
على ما اذا طال الخ) هل يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه
فالزيادة عليه لا تغير حكمه فيه والقلب الى الثاني اميل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول
لان المكث للمتعدي به لا يقضى الا عند الطول فيه نظر اه سم ولعل الاقرب الاول (قوله للخبر) اي المار
انفا (قوله فيه) اي الخبر (قوله وبحر) الى قوله حتى لو خرج في النهاية (قوله حرمة) اي ماسوى وطه
الخ وقوله اليه اي الوطه (قوله لانه) اي فليس مجعما عليه بل وفيه وجه بالحل اه معنى وسيقده قول
الشارح على ان الخ (قوله لانه اذا وقع الخ) اي الجماع في نوبة الغير وكذا ضمير قوله في حله الخ (قوله وانما
الحرمة الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لذات الجماع اه سم (قوله زمن اقامته) الى قوله وكذا في
المعنى (قوله زمن اقامته) اي لانه يقضى الاستمتاع كما يقتضيه كلامه اه معنى (قوله كان كان الخ) اي
الاقامة فكان الاولى النائيث ويحتمل ان الضمير لغير الاصل (قوله وهو الخ) اي التردد (قوله وكذا
في اصلها) اي الاقامة عطف على قدرها (قوله امتناعه) يتأمل مرجع الضمير اه رشيدى اقول
مرجعه تفضيل بعض النساء بالاقامة عندها نهار المعلوم من المقام (قوله ونهارا) الى قوله فعمل سهو في المعنى الا
قوله لانه الان الى الماتن الى قوله ورد بان الاول في النهاية (قوله كاسر) اي قبيل قول المصنف وليس للاول
الخ (قوله ليلة ليلة) اي لمقيم عمله نهارا اه معنى (قوله في نحو الحارس) راجع للمعطوف فقط (قوله
على الاوجه في النهار) اي وتطاع في الليل (قوله وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم الخ) او هو من
خصائصه صلى الله عليه وسلم اه عش عبارة السيد عمر وله حمل اخر بان يخص اطلاقهم منع التبعض
بما اذا استمر اما اذا اتفق منه نادر افيذغى ان لا يمنع وقوام ظاهر ما ورد منع التبعض اه (قوله ولقرب
الخ) الاولى وليقرب الخ كافي المعنى (قوله وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة

غيرها يورث حقدا وعداوة
واظهار تخصيص وميل اما
الاصل فتجب التسوية في
ندر الاقامة فيه حتى لو خرج في
ليلة احدا من فقط ولو
للجماعة حرم كاسر (واقل
نوب القسم ليلة) ليلة ونهار
نهار في نحو الحارس كما هو
ظاهر فلا يجوز تبعضهما
على الاوجه في النهار لانه
ينغص العيش ومن ثم جاز

الخ اعتمده مر (قوله وجمع بحمل الاول على ما اذا طال بقدر الحاجة) صريح الماتن السابق في الدخول
في الاصل لضرورة القضاء في نظير هذه الحالة اعني ما اذا طال بقدر الضرورة ولا اشكال الظهور الفرق
بين الاصل والتابع وعلى هذا يتحصل انه ان لم يطل فلا قضاء مطلقا وان طال فان كان في الاصل قضى مطلقا
وان كان في التابع فان كان بقدر الحاجة فلا قضاء وان كان فوقها قضى وهل يقضى الجميع او ما زاد على
مقدار الحاجة فقط فيه نظر كما يتبين في القولة التي تلي هذه وقول الشارح السابق في الاصل فهذا القدر
لا يقضيه مطلقا بتقدير تسليمه يجرى في التابع بالاولى فليتأمل (قوله والثاني على ما اذا طال فوقها) هل
يقضى الجميع او ما زاد على مقدار الحاجة فقط لانه لو اقتصر على مقدارها لم يقضه فالزيادة عليه لا تغير حكمه
فيه نظر والقلب الى الثاني اميل وعليه فهل يقضى الزائد مطلقا او بشرط الطول لان المكث للمتعدي به
لا يقضى الا عند الطول فيه نظر (قوله ويفرق بان الخ) في تأثير هذا الفرق نظرا لتأمل (قوله وانما الحرمة
الخ) قد يقال الحرمة ثم لا فساد للعبادة لذات الجماع (قوله وكذا في اصلها) عطف على قدرها (قوله
وان تفرق في البلاد) يؤخذ منه ما كثر السؤال فيه ان من له زوجة بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه ان

برضاها وعليه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نساء في ليلة واحدة (وهو أفضل) من الزيادة عليها للتابع ولقرب عهده بين
(ونحو ثلاثا) ثلاثا وليلتين ليلتين وان كره ذلك لقربها (ولا زيادة) على الثلاث فتحرم بغير رضاها (على المذهب) وان تفرق في البلاد
لما فيها من الايحاء والاضرار وقيل تكبره ونص عليه في الامم وجرى عليه الدرامى والرويانى وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدر بمن
اصلا وانما هو الى الزوج (والصحيح) فيما اذا لم يرضى في الابتداء واجدة بلا فرقة (وجوب فرقة) يبين (للا ابتداء) في القيم بمواحدة منهم

تحرز عن الترجيع من غير مرجح فيبدأ بمن خرجت قرعتها ثم يقرع للباقيات وهكذا فإذا تمت الزوبة راعى الترتيب من غير قرعة نعم لو بدأ
بواحدة ظلما قرع للباقيات لان الاول (٤٨) لغو فاذا تم العدد اقرع للابتداء كما شمله المتن لما مر ان الاول لغو (وقيل بتخير) فيبدأ بمن

شاء بلا قرعة لانه الان لا يلزمه قسم ولو اراد الابتداء بما ليس قسما كدون ليلة فهل تجب قرعة فيه تردد والذي يتجه وجوبها ومن أن طوافه صلى الله عليه وسلم في ليلة محمول على أنه برضاها (ولا يفضل في قدر نوبة) ولو مسالة على كتابية فيحرم عليه ذلك لانه خلاف

العدل المشروع له القسم (لكن لحره مثلاًمة) تجب نفقتها أي من فيهارق بسائر انواعها ولو مبعضة أي لها ليلتان والامة ليلة لا غير لما قدمه من امتناع الزيادة على ثلاث والنقص عن ليلة بل لو جعل للحره ثلاثا وللامة ليلة ونصف لم يجز فلم سهو من اورد عليه ان كلامه يوم جواز ليلتين للامة واربع للحره وذلك لخبر فيه مرسل اعتضد بقول على كرم الله وجهه بل لا يعرف له مخالف وانما سوى بينهما في حق الزفاف لانه لو والحياء وهما فيه سواء ويتصور كونها جديدة في الحر بان تكون تحت حره لا تصلح للاستمتاع فتكبح امة ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرائر فلو لم تعلم هي بالعتق الا بعد ادوار لم تستحق الامن حين العلم قاله الماوردي

بمكة وأخرى بمصر مثلاً امتنع عليه أن يبيت عند احدها من أزبد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم مما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا سم على حج اءعش (قوله من غير قرعة) أي فلو اعاد القرعة جاز له ذلك على ما يشعر به قول المحلى أي والمغنى ولا يحتاج الى اعادة القرعة روجه بانه بعد تمام الدور استوت الزوجات في عدم ثبوت حق لمن على الزوج فاشبه ما لو اراد المبيت عند واحدة ممنهن من غير سبق قسم وبيعض الهواش وجوب رعاية الترتيب وامتناع القرعة فاحذر اءعش أقول القلب الى ما في بعض الهواش أميل وما ذكره من التوجيه قد يمنع لليراجع (قوله لان الاول لغو) انظر ما الداعي اليه مع انه لا بد من الاقتراع لما بعد الاول وان لم يكن الابتداء بالغواهرشيدى (قوله اقرع للابتداء) أي للابتداء بكل واحدة قبل التي بعدها فهو مساو لقول الروض ثم اعدا للجميع اءعش رشيدى وبه التحمل تردد السيد عمر (قول المتن ولا يفضل) أي بعض نسائه اءعش مغنى (قوله تجب نفقتها) بان تكون مسلة للزوج ليلا ونهارا وحق القسم لها لسيدها فهي التي تملك اسقاطها اءعش مغنى (قوله وذلك الخ) تعليل لقول المتن لكن لحره الخ اءعش رشيدى (قوله مرسل) صفة خبر (قوله بل لا يعرف له مخالف) فكان اجماعا اءعش مغنى (قوله بينهما) أي الحره والامة (قوله ويتصور الخ) عبارة المغنى ويتصور اجتماع الامة مع الحره في صور منها ان يسبق نكاح الامة بشروطه على نكاح الحره ومنها ان يكون تحت حره لا تصلح للاستمتاع ومنها ان يكون الزوج رقيقا او مبعضا وقول الشيخين ولا يتصور كون الامة جديدة الا في حق العبد جري على الغالب اءعش (قوله ومن عتقت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فلو عتقت الامة في الليلة الاولى من ليلتي الحره وكانت البداءة بالحره فالثانية من ليلتها للعتيقة ثم يسوى بينهما ان اراد الاقتصار لها على ليلة والافله توفية الحره ليلتين وثلاثا واقامة مثل ذلك عند العتيقة وان عتقت في الثانية منهما فله اتمامها ويبيت مع العتيقة ليلتين ان خرج حين العتق الى مسجد او بيت صديق او نحو ذلك او الى العتيقة لم يبقه ما مضى من تلك الليلة وان عتقت في ليلتها قبل تمامها زادها ليلة لالتحاقها بالحره قبل الوفاء او بعد تمامها اقتصر عليها ثم يسوى بينهما ولا اثر لعتقها في يومها لانه تابع وان كانت البداءة بالامة وعتقت في ليلتها فلكل حره فليتمها ثم يسوى بينهما او عتقت بعد تمامها وفي الحره ليلتين ثم يسوى بينهما اءعش وقولها وان كانت البداءة الخ في النهاية مثله (قوله لم تستحق الخ) أي الالتحاق بالحرائر لو قال لم تلحق كان أولى (قوله هنا) أي في مسئلة العتق (قوله والا فالوجه الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وجوبه) أي قضاء ما مضى من الادوار (قوله وان سافر بها الخ) أي بعد ان يبيت عند الحره ليلتين (قوله فيقضيه الخ) أي لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت اءعش

يبيت عند احدها من أزبد من ثلاث فاذا بات عند احدها من ثلاثا امتنع عليه ان يبيت عندها الا بعد ان يرجع الى الاخرى ويبيت عندها ثلاثا وهذا الحكم مما عمت به البلوى بمخالفته ومعلوم ان الكلام عند عدم الرضا (قوله ومن عتقت قبل تمام نوبتها التحقت بالحرائر) عبارة الروض فان عتقت في الاولى من ليلتي الحره والبداءة بالحره فالثانية للعتيقة او الثانية منهما فان اتمها بات مع العتيقة ليلتين لان خرج حينئذ الى حين العتق الى مسجد او الى العتيقة وان عتقت في ليلتها فلكل حره او بعد تمامها وفي الحره ليلتين انتهى (قوله وان سافر بها سيدها) أي لان الفوات حصل بغير اختيارها فعذرت (قوله فيقضيه اياها الخ) نقله الروض عن المتولى (قوله وتخلص بكر جديدة عند زفاف الخ) (فرغ) زفت جديدة وله زوجتان قد وفاهما حقهما وفي الجديدة أي حقها واستأنف أي بعد ذلك القسم بين الجميع بالقرعة وأن بقيت ليلة لاحدهما بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لانها تستحق ثلث القسم ويخرج

واعترضه ابن الرفعة بان القياس خلافه ورد بان الاول هو قياس الاصح فيما لو رجعت الواهبة (قوله) في نوبتها ولم يعلم الزوج انه لا قضاء ويؤخذ منه ان الكلام عند جهل الزوج هنا ايضا وإلا فالوجه وجوبه لتعديه حينئذ ولو بات عند الحره ليلتين استقر للامة ليلة في مقابلتهما وان سافر بها سيدها فيةضيها اياها اذا عادت كما يأتي (وتخص بكر)

وجوبا بالمعنى السابق في اذنها في النكاح (جديدة عند زفاف) وفي عصمته غيرها يريد المبيت عندها كما انهمه في له جديدة (سبع) ولاء
(بلا قضاء) ر قوله عند ظرف لبكر وجديدة فيما يظهر فخرج بكر عند العقد ثيب عند الدخول (٤٤٩) فلها ثلاث فقط وبكر جديدة

عند العقد غير جديدة عند
الدخول بان استدخلت
ماءه فطلقها رجعيانم دخل
فلا حق لها فيما يظهر اخذا
من اطلاقهم الا في انه لا حق
للرجعية ثم رأيت الزركشي
قال المراد بالجديدة من أنشأ
عليها عقدا حتى لو في للجديدة
ثم طلقها ثم راجعها لم يعد
حق الزفاف لانها باقية على
النكاح كذا جز ما به وقال
في التتمة لا خلاف فيه اه
وهو صريح فيما ذكرته
آخر الا انه يبين ان المراد
بلاحق لها اي يترتب على
الرجعة وانها استحققت
السبع قبل طلاقها فاذا لم
يولها قضاءها لها (وثيب)
بذلك المعنى ايضا عند
زفاف كذلك (ثلاث) ولاء
بلا قضاء ولو امة فيهما للخبر
الصحيح سبع للبكر وثلاث
لثيب وفي رواية للبخاري
تقييد ذلك بما اذا كان في
نكاحه غيرها وحكمة ذلك
ارتفاع الحشمة بما ذكر
وزيد للبكر لان حياها
اكثر والثلاث اقل الجمع
والسبع ايام لذيها ولو نكح
جديدين وأراد المبيت
عندها وجب لها حق الزفاف
فان زفتما رتباً بالاولى
والا وهو مكروه اقرع
ولا حق للرجعية كما تقرر

قوله وجوبا (الى قول المتن بلا قضاء في النهاية (قوله بالمعنى الخ) متعلق بيكر اه سم وهو من لم نزل
بكرتها بوط في قبلها اه ع ش (قول المتن عند زفاف غيرها) رهو حمل العروس لزوجها اه معنى (قوله
وفي عصمته الخ) اي فلم يكن عنده غيرها او كانت ولم يبت عندها لم يثبت للجديدة حق الزفاف ولا ينافي هذا
قول الروضة لو نكح جديدين لم يكن في نكاحه غيرهما وجب لها حق الزفاف لانه محمول على من اراد القسم
وان قال المصنف في شرح مسلم الاقوى المختار وجوبه مطلقا معنى وروض مع شرحه (قوله يريد المبيت)
عبرة المغنى والروض يبيت اه (قوله عندها) اي الغير (قوله كما انهمه قوله جديدة) اي المهم ان الكلام
فيمن في عصمته غير الجديدة لا بقيد كونه يريد المبيت عندها اه رشيدى (قوله ولاء) سيد كرم حترزه
(قوله وبكر جديدة الخ) عبارة المغنى وخرج بجديدة الخ من طلقها رجعيان بعد توفية - حق الزفاف فانه
اذا راجعها لا زفاف لها اه (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ
لشرح الروض لبقائها على النكاح الاول وقد وفاها حقها اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذ اه
سم (قوله فيما ذكرته آخر) وهو قوله وبكر جديدة عند العقد الخ (قوله فاذا لم يوفها) اي السبع قبل
الطلاق بخلاف ما لو وفاها ثم راجعها فلا زفاف لها اه ع ش (قوله بذلك المعنى) الى قوله ويوجه
بانها في المغنى لا قوله نعم الى فان قام ولى قول المتن ومن سافرت في النهاية لا قوله فوه ومكروه وقوله كما تقرر
(قوله بذلك المعنى) فدخل فيها من كانت ثوبتها بوط حلال او حرام او وطء شبهة وخرج من حصلت
ثوبتها بمرض او وثبة او نحو ذلك معنى واسنى (قوله كذلك) اي وفي عصمته اغيرها الخ (قوله ليهما) اي
البكر والثيب (قوله والثلاث اقل الجمع الخ) عبارة المغنى والاسنى والحكمة في الثلاث والسبع ان الثلاث
مغتفر في الشرع والسبع عددا بام الدنيا وما زاد عليها تكرار اه (قوله ولو نكح جديدين الخ) ولو زفتم
جديدة وله زوجتان وفاهما حقهما وفي الجديدة حقها واستأنف بعد ذلك القسم بين الجمع بالقرعة
وان بقيت ليلة لاحداهما بدا بالجديدة ثم وفي القديمة ليلتها ثم يبيت عند الجديدة نصف ليلة لانها تستحق
ثلث القسم لان الليلة التي باتها عند القديمة كلها بين القديمة فيخصر كل واحدة من القديمة نصف
ليلة فيكون للجديدة ما ذكر ويخرج الى مسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بين الثلاث
بالسوية اه روض زاد المغنى ولو كان يقسم لياتين فتزوج جديدة في اثناء ليلة احداهما فمل يقطع الليلة
كلها ويقسم للجديدة او يكمل الليلة لرجحان في حلية الشائى اوجهها الاول اه قوله وهو مكروه) اي
زفانها معا (قوله كما تقرر) اي في شرح بلا قضاء (قوله بل يجب لها) اي الجديدة (قوله مالبقيات)
انظر ما وجه ذكر ما مع ما لا تية في قوله ما بان اه رشيدى عبارة المغنى وقضى المفرق للاخريات اه (قوله

للمسجد او نحوه بقية الليلة ثم يستأنف القسم بعد الثلاث بالسوية وروض (قوله بالمعنى السابق) متعلق
بيكر (قوله اخذا من اطلاقهم الخ) قد يمنع هذا الاخذ تعليمهم بقولهم واللفظ لشرح الروض لبقائها على
النكاح الاول وقد وفاها حقها اه بل هذا التعليل صريح في رد هذا الاخذ (قوله اي قضاء السبع لمن)
ظاهرة لكل منهن بان يبيت عند كل واحدة منهن ليلة مثلا الى ان يوفي كل واحدة منهن سبعا لانه لو وزع
السبع عليهن وبات عند كل واحدة منهن ما خصها بالتوزيع فقط لزم ان تلك اي الجديدة امتازت على كل
بازيد بما حصل لها فلم يحصل التساوى وليس الغرض من قضاء السبع الحصول التساوى بينهما ويؤيد
ذلك قولهم واللفظ للروض الطرف الرابع في الظلم والقضاء فمن تحت ثلاث فطاف على امراتين عشرين
ليلة فليقض المظومة عشرا متواليه اه وقضية ذلك انه يبيت في مستأنتا عند كل واحدة سبعة متواليه لا
ان يفرق بانه انما ولى عشر المظومة لانفرادها بالاستحقاق وقد زيد الفرق قول الروض عقب ما سبق الى ان
تزوج جديدة او قدمت غائبة فيبدأ بحق الزفاف فاذا اراد قضاء المظومة قسم بينها وبين الجديدة القادمة

(٥٧ - شروانى وابن قاسم - سابع) بخلاف بائن اعادها واستفرشة اعتقها ثم تزوجها ما لم يوال فلا تحسب بل يجب لها سبع
او ثلاث متواليه ثم يقضى مالبقيات من ثوبتها ما بان اه عندها مفرقا (ويسن تخييرها) اي الثيب (بين ثلاث بلا قضاء) للاخريات (وسبع بقضاء)

على الوجه تغليباً للمانع
 (لا) يقضى لها (في الجديد)
 لأنها المفوتة لحقه واذنه إنما
 يرفع الاثم فقط وخرج
 بوجهها ما لو سافرت معه
 باذنه أو بلا اذن ولا ينهي
 ولو لغرضها فانها تستحقه
 (ومن سافر لنفقة حرم)
 عليه (ان يستصحب بعضهم)
 فقط ولو بقرعة كما لا يجوز
 للقيم ان يخصص بعضهم
 بقرعة فيقضى للتخلفات
 ولمن ارسلهم مع وكيله نعم
 لا يجوز له استصحاب بعضهم
 وارسال بعضهم مع وكيله
 الا بقرعة ويحرم عليه ايضاً
 ترك الكل كما في البسيط
 عن الاصحاب لانه لا يقطع
 اطماعهم من الوقاع
 كالايلاء وظاهر ان محله
 حيث لم يرضين (وفي سائر
 الاسفار) لانه لا يقطع
 وكذا القصيرة في الاصح
 يستصحب (غير المغرب الزنا
 كما سيأتي (بعض) واحدة
 أو أكثر (بقرعة) وان
 كانت غير صاحبة النوبة
 للاتباع متفق عليه فان
 استصحب واحدة بلا قرعة
 اثم وقضى للباقيات من
 نوبتها اذا عادت وان لم يبت
 عندها الا ان رضين فلا اثم
 ولا قضاء ولهن الرجوع
 قبل سفرها

نفسها وهو كما قال غيره اذ لم يكن خروجها بسؤال الزوج لها فيه والا فيلحق بخروجها لحاجته باذنه
 او سافرت وحدها باذنه لحاجتهما معاً فيسقط حقها كما قاله الزركشي وغيره بالنسبة للنفقة ومثلها القسم
 وامتناعها من السفر مع الزوج نشوز ما لم تكن معذورة بمرض ونحوه اه قال ع شر قوله من السفر مع
 الزوج اى ولو كان سفره معصية وقوله ونحوه اى كشدة حر او برد في الطريق لا تطبيق السفر معه وليس منه
 بجرده مفارقة اهله وعشيرتها اه (قوله تغليباً للمانع) وهو كون السفر اغرضها (قوله ولا ينهي) اخرج
 مالونها ما لم تمتثل فيسقط حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر اه سم زاد النهاية وينبغي ان
 محله حيث لم يستمتع بها في ذلك السفر فان استمتع بها فيه اتجه وجوب ذلك اه قال ع شر هذا ظاهر فيما
 بعد الاستمتاع لان استمتاعه بها رضاً بصاحبها له واما الوجوب فيما قبله ففيه نظر والظاهر خلافه اه (قوله
 فانها تستحقه) لكننا نعصى اه معنى اى في الثانية (قول الماتن ومن سافر لنفقة) اى ولو سافراً قصيراً
 اه معنى (قوله فيقضى الخ) اى ولو كان السفر ببعضهم بقرعة اه معنى (قوله ولمن ارسلهم مع وكيله)
 اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعه عند التامل وصرح به في الروض اى والمغنى اه سم عبارة ع شر ظاهره
 ولو بقرعة وان جاز ذلك وفائدة القرعة اسقاط الاثم لا القضاء اه (قوله مع وكيله) المراد بالوكيل هنا
 المحرم فان كان اجنبياً امتنع السفر معه والوجه الاكتفاء بالنسوة والثقات اه نهاية قال ع شر قوله
 امتنع الخ اى عليهن وامتنع على الزوج الاذن في ذلك اه (قوله الا بقرعة) وينبغي اخذاً بما يأتى آنفاً
 او تراش (قوله ويحرم عليه الخ) فيجب ان يتقلمن جميعاً بنفسه او بوكيله او يظلمن مغنى واسنى (قوله
 لا يقطع اطماعهم الخ) اى بخلاف ما لو امتنع عن الدخول اليهن وهو حاضر لانه لا يقطع رجلؤهن مغنى
 واسنى (قوله وظاهر الخ) ينبغي جربانه في مسئلة الماتن في قول الشارح نعم لا يجوز بل قد يدعى رجوعه
 اليهما ايضاً والله اعلم (قوله وظاهر ان محله الخ) خلافاً لاطلاق المغنى والاسنى المار آنفاً (قول الماتن وفي
 سائر الاسفار الخ) لاختفاء في انه مع الشرح كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان او قصيراً ومع
 عدمها يجب القضاء كذلك وكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك ان يكون قوله الاقوى ويشترط
 في السفر هنا الخ احترازاً عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير ايضاً اه سم ويأتى عن ع شر ما يوافقه
 (قوله لانه لا يقطع) الى قوله وهو بعيد في المغنى والى قوله على ما يأتى في النهاية الا قوله ثم رايت الى قال البلغيني
 (قول الماتن الطويلة) اى المبيحة للقصير وقوله وكذا القصيرة اى المباحة اه معنى (قوله غير المغرب الخ)
 فاعل يستصحب عبارة المغنى ويستثنى من اطلاقه ما اذ ان في وغر به الا امام فانه يمنع من استصحاب زوجة معه اه
 (قول الماتن بقرعة) اى عند تنازعهن اه معنى (قوله وان كانت الخ) واذا خرجت القرعة لواحدة

انقسم بنشوز بعض اليوم اه (قوله على الوجه) وعلى مقابله يقضى لها وهل من غرضه ما لو امرها
 بالسفر لحاجة اجنبى لان امرها ياها بذلك يقتضى رغبته فيه وان عادت المصاحبة للاجنبي فيه نظرو الوجه انه
 منه فعله لو سافرت لذلك لغرضها ايضاً قاضى لها فليتأمل (قوله ولا ينهي) اخرج مالونها ما لم تمتثل فيسقط
 حقها وان قدر على منعها فلم يفعل كما هو ظاهر (قوله في الماتن ومن سافر الخ) في الزوج وشرحه فلو غيرنية
 النقلة بنية السفر لغيرها فليست سقط عنه القضاء والا اثم بذلك او يستمر حكمهما الى ان يرجع الى الباقيات
 وجهان ينبغي ان يعتزل من هي معه مر يتأمل مع قول الشرح الاقوى وان لم يبت عندها قال الزركشي
 نص الامام يقتضى الجزم بالثاني اه (قوله ولمن ارسلهم مع وكيله) اى ولو اقرع كما يشعر به صنيعه عند
 التامل وصرح به في الروض حيث عبر بقوله ولا يتقلم بعضهم بنفسه وبعضهم بوكيله الا بالقرعة قال في
 شرحه فيحرم ذلك بدونها يقتضى لمن مع الوكيل ولو اقرع اه (قوله في الماتن وفي سائر الاسفار الطويلة
 وكذا القصيرة في الاصح الى اخر الماتن والشرح) لاختفاء في انه كالصريح في انه مع القرعة لا قضاء طويلاً كان
 او قصيراً ومع عدمها يجب القضاء كذلك وهكذا عبارة الروض وشرحه وغيرهما وقضية ذلك ان يكون قوله
 الاقوى ويشترط في السفر هنا كونه مرخصاً احترازاً عن سفر المعصية ونحوه لا عن القصير ايضاً (قوله

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر وهو بعيد جداً ثم رايت الزركشي لما نقل عن الماوردي والروائي وغيرهما ان الرضا يكتفى عن القرعة قال قال الماوردي فلورجعن كان (٤٥٢) لهن اذا لم يشرع في الخروج فان شرع وسار حتى جازله القصر لم يكن لهن ذلك واستقر

حكم التراضي بسفرها وهو صريح في رد ما ذكر عنه او لا وفي موافقة ما ذكرته قال البليقني ولو خرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نوبتها بل اذا رجع وفاها ايها ويشترط في السفر هنا كونه مرخصاً لنص الشافعي ان هذا من رخصه ففي نحو سفر معصية متى سافر ببعضهن اثم مطلقاً وقضى للباقيات ويلزم من عينتها القرعة لا الاجابة ولو محجورة وفي بحر غلبت فيه السلامة على ما ياتي اثناء النفقات وان كان فاسقاً قليل الغيرة على ما اقتضاه اطلاقهم لكن فيه ما فيه (تنبيه) لا يقرع هنا الا بين الصالحات للسفر بخلاف مستحق القود يدخل فيها العاجز على ما ياتي لانه يمكنه الاستنابة ولا يقضى (للمقيمات مدة) ذهاب (سفره) لانه لم ينقل ولان المسافرة قد لحقها من المشقة ما يزيد على ترهبها بصحبته (فان وصل المقصد) بكسر الصاد او غيره (وصار مقيماً) بنية اقامة اربعة ايام صحاح (قضى مدة الاقامة) ان لم يعترها فيها لا متناع الترخيص حينئذ فان اقام بلا نية قضى الزائد على مدة

فليس له الخروج بغيرها لتركها وقوله واحدة اي او اكثر اه مغني (قوله) قال الماوردي قبل بلوغ مسافة القصر قد يراد بها اولها فلا ينافي الا في منه سم والاوّل ان يقال مراده بمسافة القصر المسافة التي اذا وصل اليها جازله القصر لا المعنى المشهور فيطبق العبارة الثانية اه سيد عمر وقوله والاوّل الخ هو عين ما قاله سم (قوله) وفي موافقة ما ذكرته) وهو قوله ولهن الرجوع قبل سفرها وفي دعوى الموافقة تأمل (قوله) قال البليقني الى قوله ويشترط في المغني (قوله) في السفر هنا اي المسقط للقضاء للباقيات اه ع ش (قوله) كونه مرخصاً لعله احترازه عن سفر المعصية دون القصير لما مر من استصحابها فيه بالقرعة اه ع ش وم ر و ياتي عن سم ما يوافقه (قوله) ان هذا اي سقوط القضاء بالاستصحاب في السفر (قوله) ففي نحو سفر معصية الخ يدخل في النحو سفر الزهة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد معصية كان سافر في طلب غريم أو آبق يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط م ر اه سم (قوله) اثم الخ اي ومع ذلك يجب عليها السفر معه اذا خرجت لها القرعة او كانت منفردة اه ع ش (قوله) مطلقاً اي بقرعة وبدونها (قوله) وقضى للباقيات) ينبغي الا برضاها والجهة منهكة اه سم (قوله) له اي للسفر (قوله) وفي بخراخ عطف على محجورة (قوله) وان كان فاسقاً الخ تقدم عن ع ش اعتماد هذه الغاية (قوله) الا بين الصالحات الخ) كانه لاخراج المريض اه سيد عمر (قوله) بخلاف مستحق القود الخ) اي ان كان جماعة يستحقون قوداً فيقرع بين جميعهم سواء الصالح لاخذ القود والعاجز عنه اه ك ر د ي (قوله) يدخل فيها) اي في مستحق القود (قوله) لانه) اي العاجز عن استيفاء القصاص (قوله) للمقيمات) الى قول المتن لا الرجوع في المغني الا قوله لانه لم ينقل وقوله كما يشمل المتن ايضا الى قوله كما يثبت في النهاية الا قوله لانه لم ينقل وقوله فان اقام الى قوله فقيماً اذا قوله لم ار الى قوله ولو اقام (قوله) او غيره) بالنصب عطف على المقصد (قوله) بنية اقامة الخ) الظاهر انه انما قيد به لاجل قول المتن قضى مدة الاقامة لانه اذا صار مقيماً بلا نية لا يقضى الا ما زاد على مدة الترخيص وحينئذ فالمراد بالاقامة بالمعنى اللغوي اه رشيدى عبارة المغني بان نوى اقامة مؤثرة اول سفره او عند وصوله مقصده او قبل وصوله اه (قوله) لا متناع الترخيص الخ) تعليل للمتن (قوله) فقيماً اذا كان الخ) عبارة المغني فلواقام الحاجة يتوقعا كل وقت فلا يقتضى الا الخ (قوله) ولو كتب للباقيات الخ) اي والصورة انه مسافر لحاجة كما صرح به في الروض اه رشيدى (قوله) قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ماسبق اذ قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم انه لعذر به او دلالتهم على تلافى امرهن بسقط عنه القضاء ولذا جرى وجه هنا بعدم القضاء ثم رايت في شرح الارشاد للشارح كلاماً في هذه المسئلة يوافق ما قلناه اه سم (قوله) وقضيته) اي التعليل اه رشيدى (قوله)

وقال الماوردي بل قبل بلوغ مسافة القصر قد يراد بها اولها فلا ينافي الا في عنه (قوله) ففي نحو سفر معصية الخ) يدخل في النحو سفر الزهة اذا كانت هي الحاملة على السفر لانه حينئذ لا يترخص بخلاف ما لو لم يقصد مقصداً معيناً كان سافر في طلب غريم أو آبق يرجع متى وجده ولا يعلم موضعه لانه انما امتنع عليه نحو القصر لعدم علمه بطول سفره والطول هنا غير مشروط م ر اه سم (قوله) مطلقاً) ينبغي الا برضاها والجهة منهكة (قضى من حين الكتابة) كان وجه ذكر هذا مع كونه من افراد ماسبق ان قضاء مدة الاقامة شامل لما اذا كتب اليهن يستحضرهن بيان ان الكتابة لا تغني عن القضاء لثلاثتهم انه لعذر به او دلالتهم على تلافى امرهن بسقط عنه القضاء ولذا جرى وجه هنا بعدم القضاء ثم رايت للشارح كلاماً في هذه المسئلة في شرح الارشاد

اقامة المسافرين كما يشمله المتن ايضا فقيماً اذا كان يتوقع الحاجة لا يقضى الا ما زاد على ثمانية عشر يوماً والحاصل ان كل زمن لم حل له الترخيص فيه لا يقضيه ولا قضاء ولو كتب للباقيات يستحضرهن عند قصد الاقامة يلد قضى من حين الكتابة (لا الرجوع في الاصح) لانه من بقية سفره الماذون له فيه فلا نظير لتخلل اقامة قاطعة للسفر وقضيته انه لو اقام اثناء السفر اقامة طويلة ثم سافر للمقصد

لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة لعين ما ذكر وفي الرجوع وهو أحد احتمالين للشيخين لم ار من رجح منهما شيئا ولو أقام بمقصده مدة ثم انشأ سفر امته أمامه فان كان نوى ذلك أولا فلا قضاء والا فان كان سفره بعد انقطاع ترخصه (٤٥٣) قضى والا فلا كما بينته في شرح الارشاد وفيه

ما يؤيد ما رجحته آنفا (ومن
وهبت حقها) من القسم
لغيرها (لم يلزم الزوج
الرضا) لان الاستمتاع حقه
فبييت عندها في لياتها (فان
رضى) بالهبة (وهبت
لمعينة) منهن (بات عندها)
وان لم ترض هي بذلك
(ليلتيمها) للاتباع لما
وهبت سودة نوبتها العائشة
رضى الله عنهما رواه
الشيخان ولا يوالهما ان
كانتا متفرقتين لما فيه من
تاخير حق من بينهما ومن
ثم لو تقدمت ليلة الواهبة
وارادتاخيرها جازله وكذا
لو تأخرت فاخر نوبة الموهوب
لها برضاها كما افهمه
التعليل ايضا (وقيل في
المفصلين (يوالهما) ان
شاء (أو) وهبت (لهن)
واسقطت حقها (سوى)
بين الباقيات وجوبا لانها
صارت كالمعدومة (أو)
وهبت (له) (فله التخصيص)
بواحدة منهن لان الحق صار
له فيضه حيث شاء مراعي
مامر في الموالة (وقيل
يسوى) فيجعل الواهبة
كالمعدومة هنا ايضا لان
التخصيص يورث الاحتياط
وعلم مما تقرر ان هذه الهبة
ليست على قواعد الهبات
ومن ثم لم يشترط رضا
الموهوب لها وراز الواهبة
الرجوع متى شاءت فيخرج

لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده النهاية (قوله وهو) اى عدم القضاء (قوله ولا) لعل المراد قبل وصول
المقصود ويحتمل اول السفر (قوله وفيه) اى في قوله ولو أقام بمقصده الخ (قوله ما يؤيد) وهو قوله فان نوى
ذلك أولا فلا قضاء ما رجحته الخ وهو القضية المارة (قوله من القسم) الى قوله ولا رجوع في النهاية وكذا في
المغنى الا ما سانه عليه (قوله فيبييت) عبارة المغنى فله ان يبيت اه (قول المتن المعنية) خرج لمهمة كاحداهن
ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لهن فليسوى او كما لو وهبت لهن فله التخصيص فيه نظر اه سم اقول
والقلب الى الاول اميل كما اشار اليه بتقديمه (قول المتن بات عندها لياتها) محله ما دامت الواهبة تستحق القسم
فان خرجت عن ذلك لم يبيت عند الموهوب به الا لياتها مغنى وسالطان وفي سم بعد ذكره مثل ذلك عن شرح
الروض ما حاصله استظهار انه لو نشزت الواهبة ثم رجعت للطاعة يعود حكم الهبة اه (قوله للاتباع لما
وهبت الخ) اى لا يتابع فعله صلى الله عليه وسلم حين وهبت الخ اه ع ش (قوله ولا يوالهما الخ) هو مراد
المتن بقوله ليلتهما اى على حكمهما من التفريق ان كانتا متفرقتين بدليل القيل الا انى اه رشيدى (قوله
جاز) انظر لو اخر ثم رجعت الواهبة فهل تستحق لياتها بصفتها ينبغي نعم مر اه سم (قوله او وهبت له
الخ) ولو وهبت له ولو لبعض الزوجات اى المعين اوله وللجميع قسم على الرؤوس كماله وهبت شخص عينا
لجماعة اه نهاية زاد المغنى والتقدم بالقرعة اه قال الرشيدى قوله قسم على الرؤوس اى بان يجعل
نفسه برأس ثم يخص بنوبته من شاء منهن هكذا فليراجع اه عبارة البجيرى ولو وهبت نوبتها له
ولهن فيذبحى التوزيع على عدد الرؤوس ويكون هو كواحدة منهن زيادى وسالطان فلو كن اربعا كان
له الربع فاذا جاء ليلة الواهبة كان له ان يبيت عند كل واحدة ربعا بالقرعة فاذا بقى ربعه كان له ان يخص
به من شاء منهن وان صبر حتى كملت له ليلة كان له ان يخص بثلث الليلة من شاء منهن حلى اه (قول المتن
فله التخصيص) قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور
في الابتداء كذلك بان يجعل ليلة بين ليا ليين دائرة بينهما صرح به الاصل انتهى اه سم (قوله مراعي
مامر الخ) اى في قوله ولا يوالهما ان كانتا الخ (قوله مما تقرر) اى من قول المتن لم يلزم الزوج الرضا وقول
الشارح وان لم ترض هي بذلك (قوله لم يشترط رضا الموهوب لها) اى بل يكفي رضا الزوج نهاية ومغنى
(قوله وراز الخ) ظاهره انه عطف على قوله لم يشترط الخ لكن ذكره النهاية والمغنى على وجه الاستئناف
(قوله والا) اى وان لم يخرج حالا ولو لعذر (قوله ولو اخذت الخ) كلام مستأنف عبارة المغنى تنبيهه
لا يجوز للواهبة ان تأخذ على المساحة بحقها عوضا لامن الزوج ولا من الضرر ان كان اخذت لزما رده

يوافق ما قلناه (قوله لم يقض مدة السفر الخ) اعتمده مر (قوله في المتن) وهبت لمعينة) خرجت المهمة
كاحداهن ولم يبين حكمه فهل هو كما لو وهبت لهن فليسوى او كما لو وهبت لهن فله التخصيص فيه نظر (قوله في
المتن بات عندها لياتها) قال في الروض ما دامت الواهبة في نكاحها قال في شرحه ولو قال ما دامت تستحق
القسم كان اولى اه فخرج ما اذا نشزت الواهبة لكن لو رجعت للطاعة فهل يعود حكم الهبة لان استحقاق
الموهوب لها انما سقط لما منع وقد زال ولا يعود ولا بد من هبة جديدة فيه نظرو يظهر الاول بخلاف صريح
رجوع الواهبة بنقطع به حق الموهوب لها ويحتاج الى هبة جديدة م ر (قوله جاز) انظر لو اخر ثم رجعت
الواهبة فهل تستحق لياتها بصفتها ينبغي نعم (قوله وكذا لو تأخرت فاخر نوبة الموهوب لها برضاها الخ) وفي
هامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسى مانصه في شرح الجوجرى لو رضى من بين الليلتين
بتقديم الليلة الموهوبة وتأخير حقه جاز انتهى اقول وهو مشكل لانه يلزم عليه نفويت حق رجوع الواهبة
لو ارادت فقد جءوا ذلك من علل منع الوصل اه ما كتبه شيخنا (قوله في المتن) فله التخصيص بواحدة
منهن (قال في شرح الروض ولو في كل دور واحدة ثم قال واذا جاز ذلك فقياسه ان يجوز وضع الدور في الابتداء

لها اذا رجعت أثناء ليلتهما والا قضى من حين الرجوع ولو اخذت على حقها عوضا لم يرد له لانه ليس عينا ولا منفعة فلا يقابل بما لا يمكن بقضى
لها لانها لم تسقط حقها مجانا

و مر أن ما فات قبل علم الزوج رجوعها لا يقضى و واضح أنه لا تصح هبة رجعية قبل رجعتها و استنبط السبكي مما هنا و من خلع الاجنبى جواز النزول عن الوظائف بعوض (٤٥٤) و دونه و الذى استقر رايه عليه حل بذل العوض مطلقا و اخذه إن كان النازل اهلا لها و هو

حيث لا سقاط حق النازل فهو مجرد افتداء و به فارق منع بيع حق التحجر و شبهه كما هنا لا تتعلق حق المنزل له بها أو بشرط حصولها له بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية و لو غير المنزل له ولا رجوع على النازل حيث لا يجرى كالمروفا اذا نزل مجانا و لم يسقط محقه إلا للمنزل له فقط له الرجوع قبل ان تقرر كهيبة لم تقبض و حيث لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حيث لا يجوز له عزله

(فصل في بعض احكام النشوز و سوابقه و لواحقه اذا اظهر امارات نشوزها) كخشونة جواب بعدلين و تعيس بعد طلاقه و اعراض بعد إقبال (وعظها) ندبا اى حذرهما عقاب الدنيا بالضرب و سقوط المؤن و القسم و الاخرة بالنار قال تعالى و اللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن و يذبن ان يذكرن لها خبر الصبيحين اذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح (بلا هجر) و لا ضرب لاحتمال ان لا يكون

و استحققت القضاء لان العوض لم يسلم لها و إنما لم يحجز أخذ العوض عن هذا الحق لانه ليس بعين ولا منفعة لان مقامه عندها ليس بمنفعة ملكتها عليه اه (قوله و مر) اى قبيل قول المتن و تختص بكر الخ (قوله حل بذل العوض مطلقا) اى سواء كان النازل اهلا ام لا اه كرى زادع ش على ما هو الظاهر من قوله و اخذه إن كان النازل اهلا و الاقرب ان المراد باطلاق عدم اشتراط حصولها له او عدمه و يكون قوله الاقرب او بشرط حصولها الخ عطف عليه و حيث لا يقوله بعد بل يلزم الخ لمجرد الانتقال فهو بمعنى الوار اه ع ش و يظهر أن قول الشارح أو بشرطه عطف على مقدر و الاصل بها مطلقا أو بشرط الخ فقوله بل يلزم الخ باق على معناه و انتقال من قوله لا تتعلق حق المنزل له بها الخ و قوله السابق مطلقا باق على ظاهره كما جرى السكرى عبارة المغنى و الذى استقر عليه رايه ان بذل العوض فيه جائز و اخذه حلال لا سقاط الحق لا تتعلق حق المنزل له بها بل يبقى الامر فى ذلك الى ناظر الوظيفة يفعل ما تقتضيه المصلحة شرعا اه (قوله فهو) اى العوض اه ع ش (قوله مجرد افتداء) اى ليس فى مقابلة انتقال شىء من النازل للبذل له بخلاف اشتراء نحو حق التحجر فان العوض فيه فى مقابلة حصول نحو حق التحجر من بائعه لمشتريه و به يظهر اندفاع قول السيد عمر ما نصه قوله و به فارق الخ يتامل مارجة الفارق الماخوذ من كلامه نعم يمكن ان يفرق بتا كد حق الوظيفة بالنسبة لحق التحجر و لهذا و لاها اخرج اهلية صاحبها لم يصح بخلاف التحجر المار فى إحياء المرات فانه ملكه الاخر و ان اثم اه (قوله كما هنا) اى فى مسئلة القسم اه رشيدى (قوله ولا رجوع على النازل) هذا هو الظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول اما لو بذله على النزول و الحصول له فينبغى الرجوع مر اه سم اقول بقى ما لو افهم النازل المنزل له زيادة معلوم الوظيفة على القدر الذى استقرت العادة بصرفه و تبين بعد ذلك للنزول له خلافة فهل للنزول له الرجوع بمابذله فيه نظر و الظاهر عدم الرجوع لان المنزل له مقصر بعدم البحث اه ع ش (قوله حيث لا) اى حين تولية غير المنزل له (قوله كما مر) اى فى الحوالة و الوقف اه كرى (قوله له الرجوع الخ) فيه نظرو و يتجه خلافه و سقوط حقه بمجرد النزول مطلقا مر اه سم على حج اه ع ش

(فصل فى بعض احكام النشوز) (قوله فى بعض احكام النشوز) الى الكتاب فى النهاية الاقواله و يجوز كسرهما و قوله قيل و قوله هو متجه الى المتن و قوله و نازع الى المتن و قوله بان نخشى منه مبيح تبين و قوله و الفرق الى التنبيه و قوله فان لم يمتنع الى المتن (قوله و سوابقه) اى ظهور الامارات و قوله و لواحقه اى كبعث الحكمين اه ع ش (قوله كخشونة جواب) الى قوله و لا لتخفيفه فى المغنى الا قوله و يجوز كسرهما و قوله قيل و قوله هو متجه الى المتن و قوله و لم نأخذ الى المتن و قوله و هو كما الى و لا على وجه (قوله خبر الصحيحين) و فى الترمذى عن ام سلمة قال رسول الله ﷺ اياها امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة اه معنى (قوله لاحتمال ان لا يكون) اى ما ظهر منها (قوله و حسن ان يستميلها الخ) و فى الصحيحين المرأة ضلع اعوج إن اقتنها كسرتها و إن تركتها استتمت بها على عوج فيها اه معنى (قوله بشىء) اى باعطاء شىء (قوله لانه) اى الاضطجاع معها (قوله كما مر) اى فى شرح و لو اعرض عنهم الخ اه كرى (قوله كمنع تمتع الخ) و لو غير الجماع لا منعها له منه تدلا ولا الشتم له و لا الايذاء له

كذلك بان يجعل ليلة بين ليالين دائرة بينهما صرح به الاصل اه (قوله و مر) اى فى الشرح قبيل قول المصنف و تختص بكر جديدة الخ (قوله ولا رجوع على النازل) هذا ظاهر اذا كان بذل العوض على مجرد النزول اما لو بذله على النزول و الحصول له فينبغى الرجوع مر (قوله له الرجوع) فيه نظرو و يتجه خلافه و سقوط حقه بمجرد النزول مطلقا مر

(فصل فى بعض احكام النشوز و سوابقه و لواحقه) (قوله بخلاف هجرها فى المضجع الخ) انظره مع

نشوزا فلعلها تعتذر او تتوب و حسن ان يستميلها بشىء و المراد نفي هجر يفوتها حقها من نحو قسم باللسان لحرمته حيث لا يجوز له هجرها فى المضجع فانه يجوز لانه حقه كما مر (فان تحقق نشوز) كمنع تمتع و خروج

لغير عذر (ولم يتكرروا وعظ وهجر) ندبا (في المضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرها أى الوطء أو الفراش لظاهر الآية لا في الكلام لحرمة
لكل أحد فمما زاد على ثلاثة أيام إلا أن قصد به ردها عن المعصية وإصلاح دينها لاحظ نفسه ولا الأمرين فيما يظهر لجواز الهجر بل ندبه لعذر
شرعى ككون المهجور نحو فاسق أو مبتدع أو كصلاح دينه أو دين المهاجر ومن ثم هجر (٤٥٥) رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين
خلفوا ونهى الصحابة عن

باللسان وغيره بل تأثم به وتستحق التأديب عليه ويتولى تأديبها بنفسه على ذلك ولا يرفعها إلى قاض بخلاف
ما لو شتمت أجنبيا أه معنى (قوله لغير عذر) عبارة المغنى والخروج من المنزل بغير إذن الزوج لا إلى
القاضى لطلب الحق منه ولا إلى اكتسابها النفقة إذا عسر بها الزوج ولا إلى استفتاء إذا لم يكن زوجها
فقيها ولم يستفت لها أه (قوله أى الوطء أو الفراش) أى وإن أدى إلى تفويت حقها من القسم لما هو
معلوم أن النشوز يسقط حقها من ذلك وبهذا فارق ما مر في المرتبة الأولى وإنما عبر المصنف بالهجر في
المضجع إثار اللفظ الآية كما هو عادته والشارح إنما فسر المراد بالمضجع أه رشيدى (قوله لظاهر
الآية) تعليل البتن (قوله لا في الكلام) عطف على في المضجع (قوله إلا أن قصد به الخ) مستثنى من قوله
لا في الكلام (قوله لجواز الهجر الخ) متعلق بقوله إلا أن قصد به ردها الخ وقوله وكصلاح دينه أى وكان يكون
في الهجر صلاح لدين المهجور أه كرى (قوله ككون المهجور نحو فاسق الخ) أى وإن كان هجره
لا يفيد تركه الفسق أو البدعة نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة الفسق فينبغى امتناعه أه عش (قوله
الثلاثة الذين خلفوا) وهم كعب بن مالك وصاحبه امرأته بن الربيع وهلال بن أمية أه أسنى (قوله من
مهاجرة السلف) أى ترك بعضهم الكلام لبعض أه عش (قوله بشرط أن يعلم) أى يظن كما عبر به
المغنى والأسنى (قوله وهو متجه) اعتمده النهاية والمغنى والأسنى (قوله كما هو ظاهر القرآن) فتقدير الآية
واللاتي تخافون نشوزهن فمظروهن فإن نشزن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف هنا بمعنى
العلم والأول ما بقاءه على ظاهره وقال والمرادوا هجروهن أن نشزن واضربوهن أن اصررن على النشوز أه
معنى (قوله في المرتبة الأولى) وهى ما لو ظهرت أمارات النشوز (قوله أن علم ذلك) أى ظن إفادة الضرب
(قوله والأولى العفو) وهذا بخلاف الأولى الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه للتأديب مصلحة له وضرب
الزوج زوجته مصلحة لنفسه معنى وأسنى (قوله وأن لم تنزجرا الخ) استئناف وقوله به أى المبرح (قوله
ويؤيد الخ) عبارة النهاية ولا ينافى قول الرويانى الخ ما يأتى الخ لأنه لما كان الخ على أن الوجه جوازه بسوط
وعصاهنا أيضا أه (قوله والأولى العفو) جملة حالية (قوله ولا على وجه) أى وإن لم يؤذعش وهو معطوف
على قوله ضرب مدم رشيدى (قوله وقد يستغنى عنه) أى عن قوله ولا لنحو نحيقة الخ (قوله وإنما ضرب)
أى ضرب القاضى أه عش عبارة الرشيدى بالبناء للفعل كما هو واضح أى إنما جاز الضرب أى من
الحاكم للحداخ أه (قوله مطلقا) أى أفادام لا أه خش (قوله ولم يجب الرفع هنا للحاكم الخ) وينبغى
كما قال الزركشى تخصيص ذلك بما إذا لم يكن بينهما عداوة أو لا يفتعن الرفع إلى القاضى معنى ونهاية (قوله
صدق) أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه

قول المتن الآتى في المضجع وما بعده في الشرح إلا أن يحمل الآتى على ما يفوت حقها من القسم (قوله وإنما
ضرب للحدو المزبر مطلقا ولو ته) تبعه فيه مرنم ضرب عليه وقال هذا لا يصح لأن الزوج لا يحدو ولا يعزر
لحق الله أه فليتامل هل لكلام الشارح يحمل آخر كان يحمل هذا على غير الزوج كالحاكم (قوله صدق)
أى بالنسبة لعدم مؤاخذته بالنسبة لسقوط نفقتها وكسوتها وسقوط حق القسم فلا تسقط هذه الأمور بل
هى المصدقة لها (قوله صدق) ويفرق بينه وبين ما لورمى عين انسان وأدعى أنه نظر إلى حرمة فى داره من
نحو كوة وإنكر ذلك الإنسان النظر إليها مطلقا فانه المصدق كما هو ظاهر وهذا غير ما يأتى فى الصيال فمما
لو اتفقا على الاطلاع واختلفا فى تعمد النظر كما هو ظاهر بشدة احتياج الزوج إلى تأديب الزوجة لأن من

إلا أن يفرق بانه لما كان الحق هنا لنفسه والأولى العفو خفف فيه مالم يخفف فى غيره ولا على وجه أو مهلك ولا لنحو نحيقة لا تطبيقه وقد
يستغنى عنه بالمبرح ولأن يبلغ ضرب حرمة أربعين وغيرها عشرين أما إذا علم أنه لا يفيد فيجرم لأنه عقوبة بلا فائدة وإنما ضرب للحد
والتعزير مطلقا ولو لله لعموم المصلحة ثم ولم يجب الرفع هنا للحاكم لأنه مشق ولأن القصد ردها للطاعة كأفاده قوله تعالى فان أطعتمكم
فلا تبغوا عليهم سيلا ولو ادعى أن سبب الضرب النشوز وإنكر صدق كما يحتمل في المطالب لأن الشرع جعل له وإياها ويجه أنه إنما يحد غيره به

كلامهم ويحمل على ذلك
ايضا ما جاء من مهاجرة
السلف (ولا يضرب فى
الظاهر) لعدم تأكيد
الجنابة بالتكرار (قلت
الظاهر يضرب) إن شاء
بشرط أن يعلم إفادة
الضرب قليل وأن لا تظهر
هداوتها ولا إلتعير رفعها
للقاضى وهو متجه مدركا
لانتقال (والله أعلم) كما هو
ظاهر القرآن ولم نأخذ به
فى المرتبة الأولى لوضوح
الفرق بين الحالتين ونازع
فيه جمع متأخرون واختاروا
الأول (فان تكرر ضرب)
أن علم ذلك ايضا مع الوعظ
والهجر والأولى العفو ولا
يجوز ضرب مدم أو مبرح
وهو كما هو ظاهر ما يعظم
المه بان يخشى منه مبيح تيمم
وإن لم تنزجر إلا به فيجرم
المبرح وغيره كما يأتى ويؤيد
تفسيرى للمبرح بما ذكر
قول الرويانى عن اصحاب
يضربها بمبدال ملفوف
أو بيده لا بسوط ولا بعصا
أه قد ينافيه ما يأتى فى
سوط الحدود والتعازير

والفرق بينه وبين الولي واضح وان محله فيمن لم تعلم جرمته واستهتاره والالم يصدق (تنبيه) قوله فان تكررت تصريح بمفهوم قوله اول اولم يتكرر بعد ذلك كرافيه من الراجح ومقابلة (٥٦) فاقيل لو قدمه على الزيادة وقيد الضرب فيها بعدم التكرار كان اقعد ممنوع بل

الامور بل هي المصدقة بالنسبة لها سم ونهاية (قوله وبين الولي) اي حيث يصدق بلايين (قوله واضح) لعل وجهه ما قدمنا عن المغنى وشرح الروض انفا (قوله واستهتاره) اي كثرة باطله (قوله والالم يصدق) اي الابينة فان لم يقمها صدقت في انه تعدى بضرها فيعزره القاضي اه ع ش (قوله قوله فان تكررت) الخ (قوله بعد ذلك) اي متعلق بتصريح وقوله ما فيه اي في قوله ولم يتكرر (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائله الجلال المحلى ووافقه المغنى ووجهه سم راداعلى الشارح راجعه (قوله فيها) اي الزيادة (قوله لان التصريح بالمفهوم انما الخ) لا يخفى ما في هذا الاستدلال اذ دعوى الحصر ممنوعة اه سم (قوله اذا طلبته) الى قوله وايد الخ في المغنى الا قوله ويؤيده الى المتن وقوله وجوب الى المتن (قوله فان لم يتاهل للحجر عليه) عبارة المغنى فان لم يكن الزوج مكلفا او كان محجورا عليه اه (قوله وله) اي للزوج (قوله في ضررها للنشوز الخ) (فائدة) ليس لنا موضع بضر المستحق من منعه حقه غير هذا والريق الذي يمتنع من حق سيده اه معنى (قوله تاديبه الحق) وللزوج منع زوجته من عيادة ابويها ومن شهود جنازتهما وجنازة ولدها والاولى خلافه مغنى واسنى (قوله كشمته) صريح في ان الشتم ليس نشرزا اه سم (قول المتن فان اساء خلقه واذا الخ) ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره صحبتها الكبر او مرض او نحوه ويعرض عنها فلا شيء عليه ويسن لها استعطافه بما يحب كان تضره بترك بعض حقها كاتركت سودة نوبتها العائشة فكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها يومها ويوم سودة كما انه يسئله اذا كرهن صحبتها لما ذكر ان يستعطفها بما يحب من زيادة النفقة ونحوها نهاية ومعنى (قول المتن فان عاذره) واسكنه بحجب نفقة يمنع الزوج من التعدى عليها وهل بحال بين الزوجين قال الغزالي بحال بينهما حتى يعود الى العدل ولا يعتد بقوله في العدل وانما يعتمد قولها وشهود القرائن اه وفصل الامام فقال ان ظن الحاكم تعديه ولم يثبت عنده لم يحل بينهما وان تحققه او ثبت عنده واخاف ان يضرها بامر حاكم لكونه جسورا حال بينهما حتى يظن انه عدل اذ لم يحل بينهما واقتصر على التعزير لربما بلغ منها مبلغا لا يستدرك اه وهو ظاهر فمن لم يذكر الحيلولة اراد الحال الاول من ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحها اراد الحال الثاني والظاهر كما قال شيخنا ان الحيلولة بعد التعزير والاسكان اه معنى (قوله ان لم يظن فراقه الخ) كان مراده هذا التقييد انه اذا ظن ان مراده فراقها وان الحال لا يلتزم بينهما يسعى في فراقها بغير تعرف فليراجع امر شدي (قوله اي ولو عدل رواية) اي كعب واما راقه وقوله فيما يظه معتمداه ع ش (قوله ما ياتي) اي انفا (قوله اسكنهما الخ) اي وان ترتب على ذلك زيادة المؤنة لان مصلحة السكنى تعود اليه اه ع ش (قوله لعسر اقامة البينة الخ) عبارة المغنى والاسنى واكتفى هنا بثقة واحدة تنزيل لذلك منزلة الرواية لما في اقامة البينة عليه من السر اه (قول المتن ومنع

الافعد ما فعله لان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق فتامله (فلو منعها حقا كقسم ونفقة الزومة القاضي توفيقته) اذا طلبته فان لم يتاهل للحجر عليه الزم عليه بذلك وله بالشروط السابقة في ضررها للنشوز كما هو ظاهر تاديبها الحق كشمته لمشقة الرفع للحاكم (فان اساء خلقه واذاها) بنحو ضرب (بلاسببها) من غير تعزير والقياس جوازه اذا طلبته لكن اجاب السبكي ومن تبعه بان اساءة الخلق بين الزوجين تغلب والتعزير عايتها يورث وحشة فاقصر على نهيه رجاء ان يلتزم الحال بينهما ويؤيده الوطء في الدبر اول مرة (فان عاد) اليه (عزره) بطلبها بما يراه (فان قال كل) من الزوجين (ان صاحبه متمد) عليه (تعرف) وجوبا فلما يظهر ان لم يظن فراقها ولم يندفع ما ظنه بينهما من الشر الا بالتعرف (القاضي الحال) بينهما (بثقة) اي ولو عدل رواية فيما يظهر ثم رايت ما ياتي عن الزركشي وهو ظاهر فيه (مخبرهما) بفتح اوله وضم ثالثة

شأنها الجرامة عليه ومخالفته ولو لم يقبل قوله لاشد ضرره وتعلل غرضه (قوله فاقيل لو قدمه الخ) قائله المحقق الجلال المحلى وكان رجه الاقعية التي ارادها ضعف الفائدة في الاخبار بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بان الاظهر جواز الضرب عند عدم التكرار وعدم الحاجة اليه للعلم به منه بخلاف ما لو قدمه على الزيادة لان الاخبار حينئذ بجواز الضرب عند التكرار عقب الاخبار بعدم جوازه عند عدم التكرار محتاج اليه ومفيد فائدة اي فائدة ثم يحى التصحيح رد الاحد شق ذلك التفصيل فيكون في غاية حسن المقابلة والالتزام وهذا الترجيح في غاية الحسن والدقة فمنع الاقعية مع ذلك ليس في محله والاستدلال بان التصريح بالمفهوم انما يكون بعد استيفاء ما في المنطوق لا يخفى ما فيه اذ دعوى الحصر المذكور ممنوعة مع ما في ذلك من ضعف الفائدة وفرات حسن المقابلة كما يدرك بالتأمل فيما اثرنا اليه فليتأمل المتأمل والله در ذلك المحقق (قوله كشمته) صريح في ان الشتم ليس نشرزا (قوله في المتن بثقة) اي بنهى ثقة او بسماع خبر ثقة

(الظالم)

بجوارته لما فان لم يكن لها جوارته اسكنهما بحجب ثقة وامره بتعرف حالها وانها اليه

لعسر اقامة البينة على ذلك وكلام المصنف كالرافعي صريح في اعتبار العدالة دون العدد وبه صرح في التهذيب وقال الزركشي الظاهر اعتماده من تسكن النفس لخبره لانه من باب الخبر لا الشهادة وايدعه غيره بانهم لم يشترطوا صيغة شهادة ولا نحو حضور خصم (ومنع

الظالم) من ظلمه بنبيه له ول مرة بغير تعزير أو ثانيا للتعزير وبتعزيرها مطلقا وكان الفرق أن له شبهة من حيث أن الشارع جعله وليا عليها في التاديب فاحتيط له بخلافها فإن لم يمنع حال بينهما إلى أن يرجع بل يظهر أنه لو علم من جرائته وتهوره أنه لو اختلى بها أفرط في إضرارها حال وجوبها بينه وبينها ابتداء لأن الاسكان يجنب الثقة لا يفيد حينئذ ثم رايت الامام قال ان ظن تعديه لم يحل وإن تحققت أو ثبت عنده وخاف ان يضرها بامر حاكم حال بينهما ثلاثا يبالغ منها ما لا يستدرك قال غيره فمن لم يذكر الحيلولة أراد الاول ومن ذكرها كالغزالي والحاوي الصغير والمصنف في تنقيحه أراد الثاني وهو صريح فيما ذكرته وشيخنا قال والظاهر أن الحيلولة بعد (٥٧) التعزير والاسكان اه وإنا نتبعه

ان لم يعلم من الاسكان تولد مامر (فان اشتد الشقاق) اي الخلاف (بعث القاضي) وجوبا والمنازعة فيه مردودة بان هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمتاكدة على القاضي (حكما) ويسن كونه (من أهله وحكما) ويسن كونه (من أهلها) للآية فلا يكفي حكم واحد بل لابد من حكمين ينظران في أمرهما بعد اختلاف حكم كل به ومعرفة ما عنده (وهما وكيلان لهما) لانهما رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما إذا البضع حقه والمال حقها (وفي قول) حاكم (مولى من الحاكم) لتسميتهما في الآيات حكمين وقد يولى على الرشيد كالمفلس ويجاب بان التولية على مال المفلس لأذاته وما هنا ليس كذلك

الظالم) أي وإذا تبين له حالها منع الظالم منهما من عوده لظلمه اه معنى (قوله له) أي للزوج وقوله وبتعزيرها أي الزوجة عطف على بنبيه له (قوله مطلقا) أي ولو في أول مرة اه عش (قوله فان لم يمنع) إلى قوله وإنا نتبعه في المغنى لإقوله قال غيره وقوله وهو صريح فيما ذكرته لكنه ذكره في شرح فان عاد عزره كما قلناه عنه هناك ثم قال هنا وطريقه أي المنع في الزوج مأسلف وفي الزوجة بالزجر والتاديب كغيرها اه (قوله حال بينهما) أي حتى يظن أنه عدل اه معنى (قوله أراد الاول) أي مجرد ظن تعدى الزوج وقوله أراد الثاني أي مالم تحققه القاضي أو ثبت عنده وخاف أن يضر به ضربا مبرحا (قوله وهو الخ) أي كلام الامام وقوله فيما ذكرته وهو قوله بل يظهر الخ (قوله وشيخنا قال الخ) اعتمده المغنى والنهاية (قوله والاسكان) أي يحوار العدل اه عش (قوله وإنا نتبعه ما قاله الشيخان لم يعلم الخ) أي وإلا حال بينهما ابتداء وجوبا (قوله تولد مامر) أي إفراط في إضرارها ان ظن أي الحاكم (قوله الخلاف) زاد المغنى والعداوة بينهما بان دام بينهما التساب والتضارب اه (قوله وجوبا) إلى قوله ولا يجوز لو كيل في المغنى (قوله لانهما رشيدان الخ) ولان الطلاق لا يدخل تحت الولاية إلا في المولى وهو خارج عن القياس اه معنى (قوله ويجاب الخ) يتأمل اه سم (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما اه سم (قوله فيوكل هو) أي إن شاء وقوله وتوكل هي أي إن شئت نهاية ومعنى (قوله أو تفريق) أي بطلقة فقط اه شرح الروض (قوله فان اختلف الخ) وإن غنى على أحد الزوجين أو جن ولو بعد استعلام الحكمين رايه لم ينفذ امرهما لان الوكيل ينزل بالاغما والجنون وإن اغنى على أحدهما أو جن قبل البعث لم يجز بعث الحكمين وإن غاب أحدهما بعد بعث الحكمين نفذ أمرهما كافيا سائر الوكلاء معنى وشرح الروض وقولها وإن اغنى على أخذهم الخ في النهاية مثله (قوله اثنين) أي غيرهما اه معنى عبارة النهاية أمينين غيرهما اه (قوله ولا يجوز لو كيل الخ) ولو قال لو كيله خذ مالي أي الذي تحت يدها منها ثم طلقها أو طلقها على أن تأخذ مالي منها اشترط تقديم أخذ المال على الطلاق وكذلك قال خذ مالي منها وطلقها كما نقله في الروضة عن تصحيح البغوي واقره وكالتوكيل من جانب الزوج فيما ذكر التوكيل من جانب الزوجة كان قالت خذ مالي منه ثم اختلفت في نهاية ومعنى وأسنى (قوله لان وكيله الخ) الاولى لانه وإن أفاد موكله مالا الخ

(قوله بالضم) إلى قوله ثم رايت في النهاية لإقوله ويزيد إلى وإذا فعل (قوله لان كلا لباس للآخر) فكانه

أو الباء بمعنى من كافى قوله تعالى يشرب بها عباد الله عند ابن مالك ومن واقفه (قوله وبتعزيرها مطلقا الخ) كذا مز (قوله في المتن فان اشتد الشقاق) عبارة الروض وخش وجب ان يبعث حكاما وحكاما برضاها ليصلحا أو يفرق بطلقة ان عسر الاصلاح اه وقوله بطلقة قال في شرحه فقط (قوله ويجاب الخ) يتأمل فيه (قوله وما هنا ليس كذلك) فيه ان التولية هنا في حقهما لا ذاتهما (قوله لان وكيله) أي الزوج (كتاب الخلع)

فعلى الاول يشترط رضاها) بيعتهما (فيوكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض خلع وتوكل) هي (حكمها ببذل عوض

(٥٨ - شرواني وابن قاسم - سابع) وقبول طلاق به) ثم يعلان الاصلح من صلح أو تفريق فان اختلف رأيهما بعث القاضي اثنين ليتفقا على شيء ولتعلق وكالتهم بنظر القاضي اشترط فيهما ما في أميته من حرية وعدالة واهتمام بالمقصد ويسن ذكر رتبتهما فان عجزا عن توافقهما أدب القاضي الظالم واستوفى حق المظلوم ولا يجوز لو كيل في طلاق أن يخالف لان وكيله وإن أفاده مالا فوت عليه الرجعة ولا لو كيل في خلع أن يطلق مجانا (كتاب الخلع) بالضم من الخلع بالفتح وهو النزاع لان كلا لباس للآخر كما في الآية وأصله قبل الاجماع قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت فان طبن لكم الآية وخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال لثابت بن قيس وقد سأله زوجته ان يطلقها على حديقتهما التي اصدقها إياها خذ الحديقة وطلقها تطليقة وهو اول خلع في الاسلام وأصله مكروه

وقد يستحب كإطلاق ويذهب هذا بند به لمن حلف بالثلاث على شيء لا بد له من فعله وفيه نظر لكثرة القائلين بعود الصفة فالوجه أنه مباح لذلك لا مندوب على أن في التخصيص به تفصيلا (٤٥٨) يأتي في الطلاق فتفتن له وإذا فعل الخلع في الصورة فليشهد عليه فإنه إذا أعادها لا يقبل

بمفارقة الآخر نزع لباسه اه معني (قوله وقد يستحب) أي كان كانت تسمى عشرتها معه على ما يأتي وقضية اقتضاه على الاستحباب أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا اه ع ش أقول هذا بخلاف لقول الشارح الاتي فالوجه أنه مباح الخ (قوله ويذهب هذا الخ) عبارة النهاية فلوحلف بالثلاث على ما لا بد من فعله كان في التخصيص به الخ (قوله على شيء) أي على ترك شيء سم على حج ومثله فعل ما لا بد من تركه على ما يأتي للشارح اه ع ش (قوله لكثرة القائلين الخ) أي فلهما جرى الخلاف في أصل التخصيص به اتني وجه الاستحباب فتمام اه رشدي (قوله بعود الصفة) أي المعلق عليها الطلاق في النكاح الاول في النكاح المجدد بعد الخلع يعني بعود النكاح المجدد بذلك التعليل (قوله تفصيلا يأتي في الطلاق) أي في فصل خطاب الاجنية والتفصيل أنه إذا كانت الصيغة لا فعل أو ان لم يفعل تخص وان كانت لا فعل فلا اه ك ردي (قوله في هذه الصورة) وهي قوله حلف بالثلاث الخ اه سم عبارة الرشدي يعني في مطلق ما يتخلص بالخلع اه (قوله فليشهد الخ) أي ندبا اه ع ش (قوله إذا أعادها) أي بنكاح جديد وقوله فيه أي الخلع (قوله مامر) أي في النكاح في بحث الشاهدين عند قول المصنف أو باتفاق الزوجين اه ك ردي (قوله لرفع) عبارة النهاية رفع التحليل اه بخذف اللام والضمير مع الاضافة (قوله للوقوع) أي وقوع الطلاق الثلاث وفي سم مانصه قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي أي البينة ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا يتأني مدعاؤه وسبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فإنه يتأني مدعاؤه وهو فساد النكاح اه (قوله بعدم قبول الخ) أي هنا (قوله ووقع رجعيًا) ضعيف اه ع ش (قوله) كأنه جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس باكر اه لانه اذا منعها حقها لم يكره اه على الخلع بخصوصه شرح مر أقول ولان شرط الاكراه عجز المسكرة عن الدفع وهذا منتف اذا يمكنها الدفع بالحكم الا ان يفرض ذلك عند عجزها عن دفعه بالحكم اه سم (قوله ووقع بائنا) أي لعدم الاكراه اه ع ش (قوله وبائنا) الى قوله وما زعم في النهاية ما يوافق (قوله وبائنا بفعله) أي بمنعها نحو نفقة في الحالين أي حال منعها بقصد الخلع وحال منعها لا بقصد اه ك ردي (قوله وكان الفرق) أي بين بطلان الخلع في الاولى دون الثانية سم ورشدي (قوله وقضية قولهم الخ) يتأمل موقعه سم وقد يقال موقعه تعقيب ماسبق والميل الى الاطلاق اه سيد عمر (قوله اضمار المبط) ان اراد ان قصده ان تختلع مبطل لكنه اضمرة فلم يؤثر قضيته انه لو صرح به ابطال مع ان الوجه انه ليس كذلك فلما تأمل اه سم (قوله الاخذ الخ) خبر وقضية الخ اه ك ردي (قوله في الحالين) أي المنع بقصد الخلع والمنع بدونه (قوله مقصود) الى قوله وزعم في النهاية (قوله راجع) وصف ثان لعوض اه رشدي (قوله ولو كان الخ) غاية

قوله فيه وان صدقته على ما جزم به بعضهم ويؤيده مامر ان اتفاقهما على مفسد للعقد بعد الثلاث لا يفيد لرفعه التحليل فان قلت فلم قلت البينة هنا كما هو مقتضى امره بالأشهاد لائم قلت يمكن توجيهه بانها هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع بخلافها ثم كانت التهمة فيها اقوى ثم رایت شيخنا اتي بعدم قبول بينته وهو القياس ولا نظر لتفاوت التهمة ولو منعها نحو نفقة لتختلع منه بمال ففعلت بطل الخلع ووقع رجعيًا كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد اولا بقصد ذلك ووقع بائنا وعليه يحمل ما نقله عنه انه يصح وبائنا بفعله في الحالين وان تحقق زناها وكان الفرق انه لما اقترن المنع بقصد الخلع وكان يعسر تخليص مثل ذلك منه بالحكم لم يشقته وتكرره نزل منزلة الاكراه بالنسبة لالتزام المال بخلاف ما اذا لم يقصد ذلك فإنه ينتجع فيه القاضي وغيره غالبا فلم يلحقوه بالاكراه ذلك هذا غاية ما يوجه به ذلك وقضيته قولهم انه لا يؤثر ضممار المبط الاخذ

(قوله على شيء) أي على ترك شيء (قوله وإذا فعل الخلع في هذه الصورة) أي وهي قوله حلف بالثلاث الخ (قوله فليشهد الخ) كذا شرح مر (قوله لا ترفع العقد الخ) قد يقال الموجب للوقوع بقاء العصمة الاولى وهي ترفعها ويمكن أن يفرق بان ماصدر منه هنا هو الفعل المحنت لا يتأني مدعاؤه وسبق الخلع بخلاف ماصدر منه ثم وهو ايقاع الثلاث فإنه يتأني مدعاؤه وهو فساد النكاح (قوله كأنه جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد) لكنه رأي مرجوح والمعتمد أنه ليس باكر اه ع ش (قوله راجع) وصف ثان لعوض اه رشدي (قوله ولو كان الخ) غاية

اباطلاق صحته ووقوعه بائنا في الحالين كما اقتضاه ما نقله عن الشيخ وما زعم انه كراه فيهما فبعد لان شرطه ان لا يمكن التخصيص منه بالحكم وهما يمكن ذلك على ما تقرر (هو فقه بعض) مقصود كية وقودها عليه راجع الزوج اوسيده ولو كان العوض تقديرا كان خالها على ما في كفها عالين بانه لا شيء فيه

(قوله)

فانه يجب مهر المثل وكذا على البراءة من صداقها او بقيته ولا شيء لها عليه وبؤخذ من اكتفائهم في العوض بالتقدير صحة ما أفتى به البلقيني ومن تبعه فيمن قال لزوجه قبل الدخول ان ابرأتني من مهر ك فانت طالق فابرأتها فانه يصح الابرأ ويقع الطلاق لانها مال الكمل للمهر حال الابرأ واذا صح لم يرتفع وقال آخرون لا طلاق لان من لازم مخرج النصف اليه فلم يبرأ من الجميع فلم يوجد المعلق به من الابرأ من كله ولان المعلق بصفة يقع مقارناتها كما ذكره في تعاليق الطلاق وأيده بعضهم بأنه يصح خلعا (٤٥٩) المنجز به لكنه يرجع عليها بنصف مهر

المثل لفساد نصف عوضه
برجوعه به للزوج ويجاب
بمنع الملازمة لما مر انما لو
أرأته ثم طلقها لم يرجع
عليها بشيء وبأن معنى
قولهم في تعاليق الطلاق
الشرط علة وضعية والطلاق
معلولها فيتقارنان في الوجود
كالعلة الحقيقية مع معلولها
انه اذا وجد الشرط قارنه
المشروط فهنا اذا وجد
الابرأ قارنه الطلاق فيقتضي
لفظه والتشطير انما وجد
عقب الطلاق لانه حكم رتبة
الشارع عليه وعقبه لم يبق
مهر حتى يتشطر على ان
جمعا على تقدمها بالزمان على
معلولها واختاره السبكي
وغيره بل على الاول بينهما

تقدم وتأخر من حيث الرتبة
ويفرق بين ما هنا والخلع
المنجز بان البراءة وجدت في
ضمنه وفي مسائلنا وجدت
متقدمة على وقت التشطير
فلم يرجع منه شيء له اما فرقة
بلا عوض او بعوض غير
مقصود كدم او بمقصود
راجع لغير من مر كان علق
طلاقا على ابرأتها زيدا عما
لها عليه فانه لا يكون خلعا
بل يقع رجعي او زعم ان
وقوعه في الدم رجعي يمنع

(قوله فانه يجب مهر المثل) اذ قوله في كفها صلة لما وصفت له غايته انه وصفه بصفة كاذبة فتلغو فيصير كأنه خالها على شيء مجهول اه نهاية (قوله ويقع الطلاق) اي ولا رجوع له عليها بشيء ما بشرط الصداق لانها لم تأخذ منه عوضا كما ياتي في قوله لم يرجع عليها بشيء ع شورشيدى (قوله واذا صح الخ) اي الابرأ اه سم (قوله لان من لازمه) اي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا به الاق سم (قوله من الابرأ الخ) بيان للمعلق به (قوله وأيده) اي قول الآخرين بعدم وقوع الطلاق اه كردى (قوله المنجز) نعمت الخلع (قوله به) اي صداقها قبل الدخول اه ع ش (قوله ويجاب الخ) اي عن قول الآخرين برد دليله اه كردى (قوله بمنع الملازمة) اي المتقدمة في قوله لان من لازمه الخ (قوله لما مر) اي في كتاب الصداق في آخر فصل التشطير اه كردى (قوله انها لو ابرأتها الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة اه سم (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه اه سم (قوله وبأن معنى الخ) جواب عن قوله السابق ولان المعلق بصفة الخ اه رشيدى (قوله انه اذا وجد الخ) خبر ان معنى الخ (قوله انما وجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علمه اه سم (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علمته فيتقارنان اه سم (قوله وعقبه) اي الطلاق (قوله على تقدمها) اي العلة (قوله بل على الاول) هو قوله اذا وجد الشرط اه ع ش (قوله ويفرق الخ) جواب عن قوله السابق وأيده بعضهم بأنه يصح الخ وردلنا بيد الخ (قوله بان البراءة الخ) قد يراد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل اه سم وأقره الرشيدى (قوله اما فرقة) الى قوله وزعم في النهاية (قوله لغير من مر) اي غير الزوج وسيد (قوله على ابرأتها زيدا) خرج به ما لو علق طلاقها على ابرأتها من صداقها او غيره فانه يقع بائنا ومنه ما يقع كثير من التعليق على الزوج بانه ان تزوج عليها او غاب عنها وانحو ذلك وأبرأتها من ربع دينار مثلا من صداقها او غيره مما تستحقه عليه تكون طاقا منه فحيث ثبت وجود المعلق عليه وابرأتها براءة صحيحة طلقت بائنا كما سيأتي في شرح ولو خالع بمجهول اه ع ش (قوله لمقصود) اي للتقييد به (قوله فهل يقع بائنا) كلامه هذا كالصرح في ان العوض هو ابرأ الزوج وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأ اه سم (قوله بعضه) اي بعض المبرأ عنه (قوله والاول اقرب) اعتمده مر اه سم (قوله لان رجوعه) اي البعض الآخر (قوله انما يتجه

انه لو صرح به باطل مع ان الوجه انه ليس كذلك فليتأمل (قوله صحة ما أفتى به البلقيني الخ) كذا شرح مر (قوله واذا صح) اي الابرأ (قوله لان من لازمه) أي في هذه الصورة فلا يفيد جوابا به الاق (قوله لما مر الخ) هذا لا يفيد لانها لم تأخذ شيئا وهما ملكت نفسها في نظير البراءة فهي في معنى المتعوضة عن المهر ومن هنا يمكن الاستدلال على الملازمة (قوله لم يرجع عليها بشيء) اي فليس من لازم الطلاق الرجوع اليه (قوله انما يوجد عقب الطلاق) قد يقال الطلاق علة التشطير والمعلول يقارن علمه (قوله لانه حكم رتبة الخ) فهو علمته فيتقارنان (قوله بان البراءة الخ) قد يراد عليه ان البراءة وان كانت في ضمنه لكن الطلاق يقارنها والتشطير انما يوجد عقبه كما قال وعقبه لم يبق مهر حتى يتشطر فتأمل (قوله فهل يقع بائنا) كلامه على هذا كالصرح في ان العوض هو ابرأ الزوج وانه لا يقال يجب مهر المثل ولا مانع من ذلك بل قضيته صحة الابرأ (قوله والاول اقرب

كونه بعوض فلا يحتاج لمقصود بربان العوض في هذا الباب يشمل المقصود وغيره فوجب التقييد بالمقصود وكان وقوعه رجعي ما نال كونه مقصودا لا كونه عوضا ولو خالعا على ابرأتها وابرأ زيدا فان ابرأه براءة صحيحة فهل يقع بائنا نظر الرجوع بعضه للزوج أو رجعيًا نظر الرجوع البعض الآخر الاجنبى كل محتمل والاول اقرب لان رجوعه لغير الزوج يحتمل انه مانع للبينونة او غير مقتض لها فعلى الثانى البينونة واضحة وكذا على الاول اذ كونه مانعا لها انما يتجه ان انفرد لا ان انضم اليه مقتضى لها (بلفظ طلاق)

أى بلفظ محصل له صريح أو كناية ومن ذلك لفظ المفاداة الآتى ولكون لفظ الخلع الأصل فى الباب عطفه على ما قبله من باب عطف الاختصاص على الأعم فقال (أو خلع) فالمراد بالخلع فى الترجمة معناه كما أفاده حده له بما مر وأركان زوج وملزم وبضع وعوض وصيغة (شرطه) أى الذى لا بد منه لصحته فلا ينافى كونه ركناً (زوج) (٤٦٠) أى صدوره من زوج وشرط الزوج أن يكون بحيث (يصح طلاقه) لأنه طلاق فلا

يصح من لا يصح طلاقه من يأتى فى بابه (فلو خالع عبداً وعجور عليه بسفه) زوجته معها أو مع غيرها (صح) ولو باقل شيء وبلا اذن لأن لكل منهما أن يطلق محانا فبعوض أولى (ووجب) على المختلع دفع العوض (العين أو الدين) (الى مولاة) أى العبد لأنه ملكه قهراً ككسبه نعم المأذون له يسلم له وكذا المكاتب لاستقلاله وكذا مبعوض خالع فى نوبته بناء على دخول الكسب النادر فى المهايأة فان لم تكن مهايأة فما يخص حرته (وولى) أى السفية كسائر أمواله فان دفعه له فان كان بغير اذنه فى العين ياخذها الولي أن علم فان قصر حتى تلفت ضمنها على أحد وجهين رجح ويوجه بان الخلع لما وقع بها دخلت فى ملك السفية قهراً نظير ما تقرر فى السيد فحينئذ تركها بيده بعد عمله تقصير أى تقصير فضمنها فان لم يعلم بها وتلفت فى يد السفية رجح على المختلع بمهر المثل لا البدل أى لأنه ضامنه ضمان عقد لا بدوى الدين يرجع الولي على المختلع

(الخ) قد يقال انه مخالف لقاعدة تقديم المانع عند اجتماعه مع المقتضى (قوله أى بلفظ محصل) الى قوله وان كان باذنه فى المهايأة الا قوله ويوجد الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اكابر (قوله محصل له) أى للطلاق بمعنى حل العصمة سواء كانت الفرقة بلفظ الطلاق أو غيره اه ع ش (قوله ومن ذلك) أى للفظ المحصل للطلاق (قوله من باب عطف الاختصاص على الأعم) برده عليه ان عطف الاختصاص شرطه الواو سم ورشيدى (قوله أى الذى لا بد منه الخ) ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المقصود من الجملة وصف الخبر لا عينه فيكون الخبر موطئاً للمقصود الذى هو قوله يصح طلاقه على حد قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون والوصف المذكور شرط بلا شك ويدل على هذا صنيعة فى القابل الآتى حيث قال وشرط قابله ولم يقل وشرطه قابل فدل على أن المقصود انما هو شرط الركن لا ذاته اه رشيدى (قوله فلا ينافى) أى قوله وشرطه كونه أى الزوج (قوله أى صدوره من زوج الخ) هذا انما يناسب ما ذكرناه آنفاً لا ما أول به الشارح المتن فتأمل اه رشيدى (قوله لأنه طلاق) أى قسم منه (قوله من يأتى) أى من صبي ومجنون ومكره اه مغنى (قوله معها) أى مع زوجته ولو بوكلها وقوله او مع غيرها أى مع الاجنبى اه ع ش (قوله ولو باقل شيء) أى قوله نعم فى المغنى الا قوله ويوجه الى فان لم يعلم وقوله ظاهر اكابر (قوله لأنه) أى العوض ملكه أى مولى العبد (قوله المأذون له) أى فى الخلع اه ع ش ولعل المراد فى التجارة قلير اجمع (قوله وكذا المكاتب) أى كناية صحيحة اخذ من العلة اه ع ش (قوله بناء على دخول الكسب الخ) أى وهو المعتمده اه ع ش (قوله فما يخص الخ) أى ليس له ما يخص الخ ولو خالع فى نوبة السيد فكل العوض للسيد اه ع ش أى ليس له دون المبعوض (قوله فان دفعه) أى المتلزم اه ع ش (قوله فان دفعه له) أى دفع العوض لكل من العبد والسيد وقوله بغير اذنه أى اذن كل من العبد والولى اه كرى (قوله فان كان) أى الدفع للسفيه بغير اذنه أى الولي (قوله ضمنها) أى الولي (قوله رجح) أى الولي (قوله وفى الدين) عطف على فى العين (قوله يرجع الولي على المختلع الخ) نعم ان بادر الولي فاخذه منه برئت كإفى الشامل والبحر اه مغنى زاد الاسنى ولعل وجهه ان المال وان كان باقياً على ملكها لفساد القبض فهى بدفعه اليه أذنت فى قبضه عما عليها فاذا قبضه الولي من السفية اعتد به اه (قوله لم يطالبه به الخ) عبارة المغنى فلا ضمان فى الحال ولا بعد رشده وهل تبرا فيما بينه وبين الله تعالى وجهان فى الحاوى اه (قوله وكذا فى العبد) راجع لقوله فى العين ياخذها الولي الى هنا كما هو صريح شرح الروض (قوله لكن له مطالبته الخ) وظاهر انه الواسل العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمنها لان الانسان لا يضمن لنفسه اه اسنى واقره هم (قوله لكن له) أى للمختلع (قوله او قبض او قباض) أى ودلت قرينة على انه أراد التملك ليوافق ما سأتى من انه اذا علم باحدهما وقع بالاخذ باليد ولا يملك اه رشيدى (قوله جازله) لوقال للمختلع لكان أولى ليشمل الاجنبى اه سيد عمر (قوله ان تدفع اليه) وعلى وليه المبادرة الى اخذه منه اهناية زاد الاسنى فان لم ياخذ منه حتى تلف فلا غرم فيه على الزوجة اه وقال ع ش قوله وعلى الولي المبادرة الخ أى فان قصر ضمن على قياس ما مر فى العين اه (قوله لانها مضطرة الخ) أى لعدم امكان تخليصها بدون الدفع له وليس المراد بالاضرار ان يكون ثم ضروره تدعوها اليه اه ع ش (قوله ثم يملكه بعد) أى بعد الدفع (قوله وان كان باذنه) الى المتن ساقط من بعض النسخ وراجعت نسخة تليد الشارح

اعتمده مر (قوله من باب عطف الاختصاص) برده عليه ان عطف الاختصاص شرطه الواو

بالمسمى لبقائه فى ذمته لعدم القبض الصحيح ويسترد المختلع من السفية ما سلبه له فان تلف فى يده لم يطالب به ظاهر اكابر فى شيخنا الحجة وكذا فى العبد لكن له مطالبته اذا عتق نعم لو قيد احدى الطلاق بالدفع أى ونحو اعطاء او قبض او قباض كما هو ظاهر اه جازلها ان تدفع اليه ولا ضمان عليها لانها مضطرة للدفع اليه ليقع الطلاق على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة بتسليمه له وانما هو ملكها ثم يملكه بعدوان كان باذنه صح فى القرن فى العين والدين

وفي السفية في العين وحيتنم لم يبادر الولي الى اخذها منه فتلقت في يده ضمنها لانه المقتصر بالاذن له فقبضها واما الدين ففي الاعتداد بقبضه له وجهان عن الداركي ورجح الحنطاي الاعتداد به كذا قاله الشيخان وظاهره انهما مع الحنطاي فيما رجحه من الاعتداد وهو ما اقتضاه النص بل ظاهر عبارة البحر وغيره ان الداركي رجحه ايضا حيث قال كالموامر ما بالدفع الى اجنبي (٤٦١) اي رشيدوه وظاهر المذهب وعليه

فاطلاق المقتن الا في انه لا يجوز للزوج توكيل سفية في قبض العوض محله حيث لم ياذن له وليه في القبض والا جاز لانه اذا صح قبضه دين نفسه بالاذن فدين غيره كذلك بجماع ان ما في الذمة لا يبرامنه الا بقبض صحيح وقد جعلوه هنا صحيحا باذن وليه فليصح باذنه ايضا عن الغير ويؤيد ذلك القاعدة السابقة في الوكيل ان الاصل فيه ان ما صح مباشرة له بنفسه صح وتوكله فيه عن الغير وهذا يعلم ان تقييد جمع متأخرين منهم السبكي صحة قبضه بما اذا كان العوض معين او علق الطلاق بنحو دفعه اليه بعيد من كلامهم وان هذا التقييد انما يحتاج اليه فيما اذا لم ياذن له الولي كما تقرر او على الوجه الثاني وهو انه لا يعتد بقبضه ولو مع اذن الولي له فيه وجزم به الدارمي فلا يبرأ بتسليم العوض اليه مطلقا الا اذا بادر الولي فاخذه منه فيبرأ حيتنم على المنقول المعتمد ووجهه الاذرعى بان المال وان كان باقيا على ملكها لفساد

شيخنا الزمى رحمه الله تعالى فرايته الحق هذه الزيادة بنسخته بعد ان لم تكن فيها وصحح عليها اه سيد عمر (قوله وحيتنم) اي حين اذ دفع العين للسفية باذن وليه (قوله بقبضه له وجهان الخ) صنيع شرح الروض صريح في جريان الوجهين في قبض العين ايضا (قوله وظاهره) اي كلام الشيخين (قوله وهو) اي الاعتداد وكذا ضمير قوله الاتي رجحه (قوله حيث قال) اي الداركي عبارة نرح الروض وعبارة الاذرعى قال في البحر والتخليص قال الداركي فيه وجهان احدهما تبرأ كالموامر ما بالدفع الى اجنبي وهو ظاهر المذهب والثاني لا تبرأ لان المحجور عليه ليس من اهل القبض فلا يفيد الاذن شيئا ثم قال وظاهر سياقه ان الترجيح للدركي اه (قوله وعليه) اي رجحان الاعتداد بقبض السفية الدين باذن وليه وكذا الاشارة في قوله الاتي وبهذا يعلم (قوله توكيل سفية) حكاية بالمعنى ولفظ المقتن الاتي توكيل محجور عليه (قوله لم ياذن له) اي للسفية (قوله وقد جعلوه) اي قبض السفية هنا اي في مخالفة مع زوجته (قوله ويؤيد ذلك) اي قوله فليصح باذنه الخ وقال السكردى اي الجواز اه (قوله بنفسه) الاولى لنفسه باللام (قوله وبهذا الخ) اي برجحان الاعتداد بقبض السفية باذن وليه (قوله فيما اذا لم ياذن الخ) اي ومع الاذن يصح في الدين ايضا (قوله كما تقرر) اي بقوله نعم لو قيد احدهما الخ اه كرى (قوله او على الوجه الثاني) اي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قوله لا يعتد بقبضه) اي قبض السفية العوض عينا كان او دينيا كما هو صريح شرح الروض (قوله وجزم به) اي بالوجه الثاني (قوله فلا يبرأ) اي المختلغ تفريع على الوجه الثاني المرجوح (قوله بتسليم العوض) اي عينا او دينيا كما مر عن شرح الروض (قوله مطلقا) اي اذن له الولي في القبض او لا (قوله ويظهر ان هذه المبادر الخ) اي على الوجه الثاني مطلقا واما على الوجه الاول والراجح فينبغي اخذ من سابق كلامه ومن الروض مع شرحه مما ياتي آنفا عن السيد عمر تخصيصه بقبض الدين بلا اذن (قوله لانها ان اخذته الخ) لعل الانسب تذكير الضمان بارجاعها للولي (قوله فيرجع وليه عليها الخ) حاصل ما تقرر ان العوض اما ان يكون عينا او دينيا فان كان عينا واذن الولي في الدفع له او لم ياذن ولا يمكنه تمكن من اخذها فلم يفعل حتى تلفت برى المختلغ في الحالين وان لم ياذن الولي ولم يتمكن من اخذها منه لم يبرأ المختلغ بل يرجع الولي عليه بمهر المثل وان كان دينيا واذن الولي في دفعه او لم ياذن ولا يمكنه بادر في اخذها برى المختلغ في الحالين فان لم ياذن ولم يخذ منه حتى تلف رجع الولي على المختلغ بالمسمى اه سيد عمر وفي سب ما يوافقه (قوله ثم رايت الخ) كان الاولى ذكره قبل قوله السابق وعليه فاطلاق المقتن الخ (قوله لترجيح الاول) اي من الوجهين المحكيين عن الداركي (قوله المتن قابله) اي الخلع ولو عبر بالبازل او بالمأزم لشم الملتمس وسلم من ايراد الوكيل الاتي في الشرح انتهى سيد عمر (قوله او ملتسمه) الى قوله فان قلت في النهاية الا قوله وقر له شيخنا الى المتن وكذا في المغنى الا قوله وسياتي الى المتن وقوله والكلام في رشيدة الى المتن وقوله وقد يجاب

(قوله وفي السفية الى آخر كلامه) حاصل ما ذكره في الدفع الى السفية الاعتداد بالدفع اليه ورامة الدافع في العين ان اذن الولي او علم وفي الدين ان اذن او بادر واخذه منه وهذا حاصل ما في الروض وشرحه ثم قال في الروض فرع خلع العبد ولو مدبر بلا اذن جائز والتسليم اليه كالسفيه لكن المختلغ يطالبه بعد العتق بما ناف تحت يده اهل قال في شرحه بخلاف ما تلف في يد السفية لا يطالبه به لافي الحال ولا بعد الرشد الى ان قال وظاهر انها لو سلمت العين للعبد وعلم به السيد وتركها حتى تلفت لم يضم منها لان الانسان لا يضم لنفسه اه وهذا يدل

القبض فهي بدفعه اليه اذنت في قبضه عما عليها فاذا قبضه الولي من السفية له اعتد به ويظهر ان هذه المبادرة لا تلزم الولي لانه لا ضرر على السفية ببقائه في يده لانها ان اخذته فواضح واخرته حتى تلفت في يد السفية او اتلفه فهي المقصورة فيرجع وليه عليها بعوضه ووقع الشارح هنا انه مزج المتن بما عبره صريحا في وجوب الدفع للسفية باذن الولي وهو بعيد حتى على الوجه الاول لان فيه ورطة بقاءه في ذمة المختلغ على الوجه الثاني فكان الوجه لا وجوبه ثم رايت شيخنا انتصر ايضا لترجيح الاول (وشرط قابله) او ملتسمه من زوجة اجنبي

ليصح خلعه من اصله التكليف والاختيار والمسمى وسيأتي أن الوكيل السفية إذا أضاف المال إليها يقع بالمسمى وقد ترد على عبارته (الطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير محجور (٤٦٣) عليه لفسه اوراق لان الاختلاع التزام المال فهو المقتصد ومنه (فإن اختلعت أمة) ولو

مكتوبة على تناقض فيها والكلام في رشيدة وإلا فكالسفية الحرة فيما يأتي وقول شيخنا ولو سفية اخذنا من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشدها وسفوها وهو مقتضى كلام الام ويتعين حله على السفية المهمة وعلى صحته بالعين او الكسب في صورتيهما الآتيتين اما بالنسبة لما يلزم ذمتها في الصور الآتية فلا بد من عدم الحجر كما هو واضح (بلاذن سيد) لها رشيد (بدن او عين ماله) او مال غيره او عين اختصاص كذلك (بانت) لوقوعه بعوض نعم ان قيد بتملكها العين له لم تطلق (وللزوج في ذمتها مهر مثل) يتبعها به بعد العتق واليسار (في صورة العين) لانه المرد حينئذ ولو خالعه بمال وشرطته لوقت العتق فسد ورجع بمهر المثل بعد العتق وتعجب منه السبكي لانه شرط يوافق مقتضى العقد فكيف يفسده وقد يجاب بانه ليس مقتضاه اختيارا وانما يحمل عليه للضرورة (وفي قول قيمتها) ان تقوم والا فلتها (وله) في صورة الدين المسمى

الى الماتن (قوله) ليصح خلعه من اصله تكليف واختيار والمسمى (الخ) صريح في انه لا يشترط في صحة الخلع من اصله الرشده وسياتي في خلعه السفية خلافا فكان الاصول ابقاء الماتن على ظاهره نعم يرد على الماتن صحة الخلع بالامة فليحررها رشيدى وقد يجاب على بعد بان المراد من اصل الخلع الطلاق وبالمسمى العين المعنية في الخلع (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من اصله اسم اى وشرط. قائله ليصح اختلاعه بالمسمى اطلاق تصرفه اه عش (قوله وسياتي) اى قبيل الفصل الآتي اه كردى (قوله ان الوكيل السفية) اى عن الملتزم المطلق التصرف اه عش (قوله وقد ترد) اى مسألة الوكيل السفية إذا أضاف الخ (قوله او رق) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الامة الآتية اه سم وقد مر مثله عن الرشيدى مع جوابه آتيا (قوله ولو مكتوبة) المعتمد فيها لو خالعت المكتوبة بدین بغير اذن السيد وجب مهر المثل كما افاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكتوبة وغيرها الا في هذه الصورة مر اما بالعين فهى مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل اه سم وسياتي عن النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله وإلا) اى بان تكون الامة غير رشيدة (قوله وإلا فكالسفية الخ) قضيته انه يقع رجعيها ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فليراجع اه سم اقول ولو ينبغى وقوعه في هذه بائنا لان الملتزم للعوض في الحقيقة هو السيد اه عش (قوله) ويأتي عن المغنى وشرح الروض ما يصرح بذلك (اي الوقوع بائنا وكذا يصرح بذلك قول الشارح الآتي او على صحته بالعين او الكسب في صورتيهما الآتيتين اه (قوله على السفية المهمة) انظر ما ضبط الامة السفية المحجور عليها (قوله او على صحته بالعين الخ) وهو قضية صنيع الاسنى (قول الماتن بدن) اى في ذمتها او عين ماله اى السيد اه معنى (قوله او مال غيره) اى عين مال اجنبى اه معنى (قوله او عين اختصاص الخ) انما قيد بالعين لاجل قول المصنف الآتي وفي صورة الدين المسمى اه رشيدى (قوله كذلك اى السيد او غيره) (قوله بعوض) اى فاسدنهاية ومعنى (قوله نعم ان قيد الخ) عبارة المغنى محل ذلك اذا انجز الطلاق فان قيده بتملك تلك العين لم تعلق اه (قوله لم تعلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن اموالها السيد في الاختلاع بعين فالمنتج انها تطلق سم وعش اقول وفي المغنى وشرح الروض والشارح ما يصرح بذلك (قوله يتبعها به بعد العتق) شامل للمكتوبة وإن كانت تملك سم على حجج وسياتي في الشارح انها تخالف الامة فيما لو اختلعت بدن بلاذن الخ وقوله بعد العتق اى كله اه عش (قوله حينئذ) اى حين فساد العوض (قوله ولو خالعه بمال الخ) ان كانت الصورة ان المال دين كما هو المتبادر كان الاولى تاخيرها عن مسألة الدين الآتية اه رشيدى اى كما فعل المغنى (قوله فسد) اى الشرط او العوض (قول الماتن في صورة الدين المسمى) اى الا المكتوبة فمهر المثل كما مر عن سم وسياتي عن النهاية والمغنى (قوله التزام الرقيق) اى للدين وقوله بعد العتق اى كله اه عش (قوله وان اذن السيد لها الخ) اى ولو كانت سفية مغنى واسنى

على برامتها في دفع العين اليه بغير اذن سيده اذا علم بها قبل التلف (قوله وبالمسمى) عطف على قوله من اصله (قوله اوراق) انظره مع وجوب المسمى الدين في صورة الامة الآتية (قوله ولو مكتوبة) المعتمد فيها خالعت المكتوبة بدن بغير اذن السيد وجوب مهر المثل كما افاده كلام العراقي في شرح البهجة فلا مخالفة بين المكتوبة وغيرها الا في هذه الصورة مر اما بالعين فهى مساوية لمتحصنة الرق في وجوب مهر المثل (قوله والا فكالسفية الحرة الخ) قضيته انه يقع رجعيها ولا مال وظاهره ولو بعين مال للسيد اذن لها في الاختلاع بها فليراجع (قوله لم تطلق) هذا كما ترى مفروض عند عدم الاذن اموالها السيد في الاختلاع بعين فالمنتج انها تطلق لانها مع الاذن يمكنها تملكها بالعين وان لم تكن مالكة لها كالأذن لها سيدها في بيع العين (قوله بعد العتق) شامل للمكتوبة وإن كانت تملك (قوله وانما يحمل عليه للضرورة) هذا لا يفيد مع كونه مقتضاه في حقها دائنا (قوله في الماتن وان اذن وعين عينا الخ) قال في الروض فان قال اختلعتى بما شئت

كما يصح التزام الرقيق بطريق الضمان ويتبع به بعد العتق واليسار (وفي قول مهر مثل) قول ويفسد المسمى ورجحه اصله وجرى عليه كثيرون لانها ليست اهلا للالتزام (وان اذن) السيد لها في الاختلاع

(وعين عينا له) من ماله (أو قدر دينا) في ذمتها كالف درهم (فامتثلت تعاق) الزوج (بالمعين) في الأولى عملا باذنه نعم ان اذن لها ان تخالغ برقبته او هي تحت حرا ومكاتب لم يصح لان الملك يقارن الطلاق فيمنعه ومن ثم لو عاق طلاق (٦٣٣) زوجته المملوكة لمورثه بموته لم تطلق الا اذا قال ان مت فانت حرة

(قول المتن وعين له) اي للخلع عينا الخ فان قال لها اختلعي بما شئت فلا حجر فيها فلها ان تختلع بمهر المثل وبازيد منه ويتعلق الجميع بكسبها وبمال تجارة يبيدها اه اسنى (قول المتن أو قدر دينا الخ) قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان يخالغ على عين يبيدها ويجوز العكس اه سم عن شرح الروض وقوله ولا يجوز لها الخ ولو فعلت هل الحكم كما اذا لم ياذن السيد لها في الخلع فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار او كما اذا اطلق الاذن فتبين بمهر مثل من كسبها وما يبيدها من مال التجارة ويظهر الثاني فليراجع (قوله فيمنعه) اي ملك المنكوسة يمنع وقوع طلاقها (قوله طلاق زوجته المملوكة الخ) اي الغير المدبرة مغنى وروض ويفيد قول الشارح الا في الاذالخ (قوله بموته) اي المورث وكذا ضمير قال اه سم (قوله الا اذا قال الخ) عبارة المغنى والاسنى لان ملك الزوج لها حالة موت ابيه بمنع وقوع الطلاق لمو كانت مدبرة طلقت لعتقها بموت الاب اه (قوله ومال تجارتها الخ) عبارة المغنى وبما في يدها من مال التجارة ان كانت ماذونة اه (قوله في الثانية) مقابل لقوله في الاولى اه سم عبارة الرشيدى قوله في الثانية الا صوب حذفه اه ولعله لان قول المتن في الدين يغنى عنه (قوله ولا ماذونة) اي في التجارة اه ع ش (قوله) وخرج بامثلة مال وزادت الخ) وكذا خرج بذلك مالو قدر السيد دينا وخالعت بعين ماله فلم الحكم كما اذا امتثلت لعتاق الزوج بالمقدر في ذمتها او كما اذا اطلق السيد الاذن فيتعلق بمهر مثلها في ذمتها فان زاد المهر على المقدر فتتبع بالزائد بعد العتق واليسار ويظهر الثاني فليراجع (قوله وبذله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب اه سم (قوله بان لم يذكر) الى قوله وفيما اذا علم في النهاية الا قوله فان قلت الى والكلام وكذا في المغنى الا قوله او بالف الى المتن وقوله وان تعينت المصلحة الى والكلام (قوله المذكور) اي الحادث بعد الخلع (قوله وما يبيدها الخ) اي ان كانت ماذونة اه مغنى اي ولم يتعاق به دين كإمير (قوله فكأمر) اي فيما اذا عين عينا او قدر دينا فزادت اه سم وكان الاولى الاقتصار على تقدير الدين عبارة المغنى فان زيادة تطالبها بعد العتق اه (قوله فكأمر في الامة) اي في حالتي الاذن وعدمه اه سم اي فتبين بمهر مثل يتبعها الزوج به بعد العتق واليسار عند عدم اذن السيد في الخلع ويتعاق بكسبها وبمال التجارة يبيدها عند اطلاقه الاذن وبالمعين عند تعيينه وبالمقدر في ذمتها المتعاق بكسبها وما يبيدها من مال التجارة عند تقديره والله اعلم (قوله او بهما اعطى كل الخ) يتردد النظر بالنسبة لما يخص السيد هل الواجب بذله اخذا بما تقرآنفا فيما لو زادت على ماذونه او بنسبته من مهر المثل محل تامل ولم يبين حكم مالو اختلعت بدن هل يطالب بتجميعه ويؤخذ بما تملكه او بمقدار حريتها وتبقى حصة الرق الى العتق محل تامل ايضا اه سيد عمر اقول الاقرب من التردد الاول الشق الاول اخذا من جواب السؤال المار آنفا في الشارح ومن التردد الثاني الشق الثاني اخذا مما مر عن ع ش من ان مطالبة الامة بعد عتق السكل (قول المتن وان خالغ سفيهة) ظاهره سواء علم سفيها ام لا اه ع ش وسياتي في الشارح اعتماده (قوله اي محجورا الخ) اي حسابان بلغت مصلحة دينها ومالها ثم بذرت وحجر عليها القاضي او شرعا بان بلغت غير مصلحة لاحدهما اه ع ش (قوله بالف) عبارة المغنى بلفظ الخلع كان قال خالعتك على الف اه (قوله او بالف الخ) عطف على قول المتن على الف (قوله وليس للولى الخ) اي فاذنه لغو (قوله حمله) اي اطلاقهم (قوله)

الالا اذا قال ان مت فانت حرة (وبكسبها) الحادث بعد الخلع ومال تجارتها الذي لم يتعلق به دين (في الدين) في الثانية عملا باذنه ايضا فان لم تكن مكتسبة ولا ماذونة في ذمتها تتبع به بعد عتقها ويسارها وخرج بامثلة مال وزادت على الماذون فيه فانها تتبع بالزائد في الدين وبذله في العين بعد العتق فان قلت قياس اختلاعهما بعين بلا اذن ان الواجب هنا في العين الزائدة حصتها من مهر المثل لو وزع على قيمتها وقيمة العين الماذون لها فيها قلت القياس ظاهر الا ان يوجه اطلاقهم هنا وجوب الزائد بانه وقع تابعا للماذون فلم يتمحض فسادوه فوجب بذله (وان اطلق الاذن) بان لم يذكر فيه دينا ولا عينا (اقتضى مهر المثل) اي مثلها (من كسبها) المذكور وما يبيدها من مال التجارة كالمواظقة لعبد في النكاح فان زادت عليه فكأمر امام بعضه فان اختلعت بملكها فذهب او بملك السيد فكأمر في الامة او بهما اعطى كل حكمه المذكور (وان خالغ سفيهة) اي محجورا عليها بسفه بالف (او قال طلقتك على الف) او على هذا (فقبلت)

فلا حجر اه وفي شرحه ما يتعين مراجعته (قوله او قدر دينا في ذمتها) قال في شرح الروض قال الماوردي ولا يجوز لها عند الاذن في الخلع في الذمة ان تخالغ على عين يبيدها ويجوز العكس اه (قوله بموته) الضمير فيه وفي قال بعده للمورث وقوله في الثانية مقابل لقوله في الاولى (قوله وبذله) اي من مثل او قيمة بدليل السؤال والجواب (قوله فان زادت عليه فكأمر) اي فيهما اذا عين عينا او قدر دينا فزادت (قوله او بملك السيد فكأمر) اي في حالتي الاذن وعدمه

او بالف ان شئت فشايت فورا او قالت له طلقني بالف فطلقها (طلقت رجعيًا) ولغاذا ذكر المال وان اذن لها الولى فيه لعدم اهليتها لانزاهه وليس للولى صرف مالها في هذا ونحوه وان تعينت المصلحة فيه على ما اقتضاه اطلاقهم ويتعين حمله على ما اذا لم يخش مالها من الزوج

ولم يمكن دفعه الا بالخلع فينبغي (٤٦٤) جوازه اعنى صرف المال في الخلع اخذ ان انه يجب على الوصى دفع جائر عن مال موليه اذا لم

يندفع الا بشيء فان قلت هو لا يؤثر بينونة لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجعيما انه يؤل الى بينونة فكان جواز ذلك محصلا ولو ظنا لسلامتهما من اخذ مال لها اكثر من ذلك والكلام فيما بعد الدخول والابانت ولا مال كانه عليه المصنف وهو واضح وفيما اذا لم يقع الطلاق بنحو ابرائها من صداقها والالم يقع خلافا للسبكي وان ابراته لا يبرأ وفيما اذا علم انه لا يصح التزامها المال والالم يقع على ما شذ به الامام وان تبعه جمع لكن المنقول المعتمد انه لا فرق لتقصيره ومن ثم افاى بعضهم بانه لو حكم بالاول حاكم نقض حكمه اخذا من قول السبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وان تاهل لترجيحه وليست المرافقة كالسفيهية في ذلك على المعتمد فلا يقع عليها مطلقا لان السفيهية متاهلة للالتزام بالردحالا ولا كذلك الصبية (فان لم تقبل لم تطلق) لان الصيغة تقتضى القبول نعم ان نوى بالخلع الطلاق ولم يضمن التماس قبولها وقهر رجعيما كما يعلم مما ياتي ولو علق

ولم يمكن دفعه الخ) كان الظاهر او امكن دفعه بغير الخلع والافينبغى الخ فتأمل اه رشيدى (قوله) فينبغى جوازه) لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيما لعدم صحة المرافقة وعدم ملك الزوج وانما جاز الدفع للضرورة سم اه عش وياتي في الشارح التصريح بذلك وعبارة السيد عمر قد يقال ينبغى ان يكون محله اى الانبغاء المذكور اذا غلب على ظنه عدم الرجعة لكونه عاميا يتخيل انها بانته منه اما لو كان عارفا بالحكم وعلم من حاله انه مع اخذ المال والخلع المذكور يرجعها فينبغى ان يمتنع وان اشتبه امر الزوج فحمل تردد دول اللاحوط عدم جواز الدفع لان الاصل فيه الخطر فلا يجوز العدول عنه الا عند تحقق المبيع وان كان الغالب ما افاده الشارح فليتأمل اه (قوله) اخذ ان انه يجب الخ) يؤخذ من التفسير ان المراد الوجوب على اصل ما جاز بعد امتناعه وجب اه سيد عمر (قوله) دفع جائر الخ) اى بمال من مال المولى اه رشيدى (قوله) فان قلت هو لا يؤثر بينونة الخ) اى بل لا يكون رجعيما فقد تقع الرجعة بعده فلا يحصل دفع المال شيئا وما تقرر علم ان هذا السؤال والجواب ليس فى نسخة الفاضل الحشى والالم يستدرك بقوله لكن يتجه الخ اه سيد عمر (قوله) والكلام) اى قول المصنف وان خالغ سفيهية او قال طلة فتك على انف فقالت الخ (قوله) والابانت ولا مال) قال الزركشى والاذرعى كذا اطلقوه ويذغى تقيد بما اذا علم الزوج سفهها والا فينبغى انه لا يقع الطلاق لانه لم يطاق الا فى مقابلة مال بخلاف ما اذا علم لانه لم يطمع فى شيء اه اسنى اه سيد عمر وهو مخالف لقول الشارح الا فى لكن المنقول المعتمد الخ (قوله) وفيما اذا لم يقع الخ) كقوله الا فى وفيما اذا علم الخ عطف على قوله فيما بعد الدخول (قوله) وفيما اذا لم يقع الخ) قال المديرى صورة خلع السفيهية كان تقول خالغى بكذا او يقول طلقك على كذا ونحو ذلك اما اذا قال ان ابرأتى من كذا فانت طالق فابراته فلا طلاق ولا براءة لانه تعليق على صفة ولم توجد انتهى اه كردى (قوله) بنحو ابرائها) اى السفيهية اه عش (قوله) خلافا للسبكي) كذا فى المغنى وفى النهاية خلافا لغيره لان المعاق عليه وهو الابرأ لم يوجد كما افى به السبكي واعتمده البلقينى وغيره وعبارة المغنى وان افى السبكي وقوع الطلاق اذ لا وجه له لان الصفة المعاق عليها وهى الابرأ لم توجد فلا يقع الطلاق اه قال عش قوله وهو الابرأ اى بمعنى اسقاط الحق وان وجد لفظ الابرأ لعدم الاعتداده اه (قوله) بالاول) اى بعدم الوتوع فى صورة الجهل (قوله) وان تاهل لترجيحه) صادق بما اذا علم موليه ذلك ورضى به وهو محل تأمل والحال ان الحكمى حد ذاته لا ينتقض لعدم مخالفة النص والقياس الجلى اه سيد عمر (قوله) وليست المرافقة الخ) عبارة المغنى وللحجج اسباب خمسة ذكر المصنف منها ثلاثة الرق والسفه والمرض واسقط الصبا والجنون لان الخلع منهم الغرور لو كانت المتعلقة بغيره كما جرى عليه ان المقرى لا تنفاد املية القبول فلا عبرة بعبارة الصغيرة والجنون بخلاف السفيهية وجعل البلقينى الممييزة كالسفيهية اه (قوله) مطلقا) اى لا بانثا ولا رجعيما وان قيات اه سم (قول الماتن) فان لم تقبل الخ) هو تصريح بمفهوم ما قبله نهاية ومغنى (قوله) لان الصيغة الخ) فاشبهت الطلاق المعاق على صفة فلا بد من حصولها ولو قال الرشيدة ومحجور عليها بسفه خالغى كذا بالف فقيلت احدهما فقط لم يقع الطلاق على واحدة منهما لان الخطاب معهما يقتضى القبول منهما فان قبلنا بانته الرشيدة لصحة التزامها بهر المثل للجهل بما يلزمهما من المسمى وطلقت السفيهية رجعيما مغنى ونهاية (قوله) نعم) الى قوله وعلم فى النهاية الا قوله رجح شيخنا احتماله الثانى (قوله) مما ياتي) اى فى اوائل الفصل الا فى (قوله) لم يقع على الارجح الخ) وهو كذلك اه مغنى (قوله) من احتمالين له الخ) ولك ان تقول الاوجه ان يقال ان كان عالما بسفهها وبعدم صحة اعطائها تعين الاحتمال الثانى للقطع بعدم ارادة حقيقة الاعطاء وان كان جاهلا به تعين الاحتمال الاول لان الظاهر ارادة الحقيقة ثم ينبغى ان محل هذا التفصيل فيما اذا اطاق ولم يرد احدهما على التعيين اما اذا

(قوله) فينبغى جوازه) اعنى صرف المال في الخلع شرح مر لكن يتجه على هذا وقوع الطلاق رجعيما لعدم صحة المرافقة وعدم ملك الزوج وانما جاز الداع للضرورة فليحجر (مطلقا) اى لا بانثا ولا رجعيما وان قبلت (قوله) لم يقع على الارجح عند البلقينى الخ) اعتمده مر

لأنه يقتضى التملك ولم يوجد فرق بينه وبين ما يأتى في الأمة بأن تلك لزوماً هي المثل فهي اهل لالتزامه بخلاف السفينة ورجح شيخنا احتمالاً الثاني وهو انسخ الاعطاء عن موانه الذي هو التملك الى معنى الافاض فطلق رجعياء وعلاء بتزويل اعطائها منزلة قبولها اه وفيه نظر وان قال انه يقتضى كلام الشيخين لان الاصل في الاعطاء انه يقتضى الملك وانما رجعا عنه في الامتلاء فقرر ان لها ذمة قابلة للالتزام ببذل المعطى ولا كذلك السفينة فاجربناها على القاعدة لان اعطاءها لا يقتضى ملكا ولا بدلاله ويرفق بين قبولها واعطائها بان اعتبار قبولها ليس لوجود تعليق محض يقتضى التملك بل لما فيه ثباته تعليق على ما لا يقتضى الملك بخلاف اعطائها فان التعليق به محض ومنزل على الملك ولم يوجد فاندفع تنزيله منزلة وليس من التعليق منه قولها بذلتك او بذلت من غيرك صدق على طلاق (٤٦٥) فقال انت طالق فيقع رجعياء لان التعليق انما تضمنه كلامها لا كلامه

وحينئذ لا يبرأ وان كانت رشيدة لان هذا البذل لغو لانه لا يستعمل الا في الاعيان وبفرض صحته في الديون هو متضمن لتعليق البراء وتعليقه يبطله ثم رأيت غير واحد افتوا بما ذكرته مع تعرض بعضهم لكون ابن عجيل والحضري قالا بوقوعه بائناً بمهر المثل لكنه اشار الى ان ذلك لم يثبت عنهما وبعضهم وهو الكمال الراد شارح الارشاد للبالغة في رد هذه المقالة فقال في حاكم حكم بالبينونة ينقض حكمه اى لانه لا وجه له اذ الزوج لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه انما طلق لظنه سقوط الصداق عنه بذلك لتقصيره بعدم التعليق به ومن ثم لو قال بعد البذل انت طالق على ذلك فقبلت وقع بائناً بمهر المثل لانه لم يعلق بالبراءة حتى يقتضى فسادا عدم الوقوع بل بالبذل وهو لا يصح فوجب مهر العثل ولك ان تحمل كلام ابن

اراد احدهما على التعيين فينبغي أن لا يقطع قطعا عند ارادة التملك أن يقطع قطعا عند ارادة الافاض رجعياء اه سيد عمر (قوله لانه) اى الاعطاء اه سم (قوله ولم يوجد) اى التملك (قوله و فرق بينه) اى التعليق باعطاء السفينة (قوله ر بين ما يأتى) اى في العمل الا فى شرح لكن بشرط اعطاء فوراً (قوله لالتزامه) اى مهر المثل بدلا عن المعطى ولو قال للالتزام كان اولى (قوله فيه نظر) اى في ترجيح الشيخ (قوله يقتضى الملك) الاولى التملك (قوله عنه) اى الاصل (قوله على القاعدة) اى من عدم وقوع الطلاق اذ لم يوجد المعلق عليه (قوله ولا بدلاله) اى للمعطى (قوله بين قبولها) اى السفينة حيث وقع الطلاق فيه رجعياء (واعطائها) اى حيث لم يقع الطلاق فيه (قوله ولم يوجد) اى الملك (قوله تنزيله) اى اعطاء السفينة منزلة اى قبولها (قوله وليس من التعليق) الى قوله ولك ان تحمل في النهاية الا قوله منه وقوله او بذلت من غيرك وقوله وان كانت رشيدة وقوله لغو الى متضمن (قوله منه) اى من الزوج اه سم اى والجار متعلق بالتعليق (قوله من غيرك) اى بلا ذكر لفظة لك (قوله فيقع رجعياء) ينبغى ان يحل ان علم بفساد البراءة فان جهله وقع بائناً بمهر المثل كما في ان طلقته فانت برى من صدق امر اه سم وسيأتى عن النهاية مثله وفي الشارح خلافة (قوله لانه لا يستعمل الخ) اى لغة اخذ بما يأتى (قوله صحته) اى استعمال البذل (قوله بما ذكرته) اى بوقوع الطلاق رجعياء (قوله لكنه) اى بعضهم (قوله ان ذلك) اى القول بالوقوع بائناً الخ (قوله وبعضهم) عطف على بعضهم وقوله للبالغة عطف على لكون الخ (قوله هذه المقالة) اى المحكية عن ابن عجيل والحضري (قوله لانه لم يربط طلاقه بعوض) اى فالذى ينبغى وقوعه رجعياء سم على حج اه ع ش (قوله قبلت) اى وهى رشيدة اه سم (قوله وقع بائناً الخ) اعتمده مر اه سم (قوله وهو لا يصح) اى لانه في معنى تعليق البراء كما سراه رشيدى (قوله بذل مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان سم اقول يرد عليه بلا شك والفرق بينهما تحكم اه سيد عمر وقد يجاب بان ملحظ الشارح قوله السابق وبفرض صحته الخ مع قوله اللاحق اذ لا يستعمل الخ ومع توافقهما في النية (قوله وجعله عوضا) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقته على مثل صدق وانته اراد بما قاله معنى طلقته على ذلك اه سم (قوله ثم ان علمه) اى الصداق وقوله وجب اى مثل الصداق (قوله كما هو) اى البراء المتبادر منها اى من لفظة بذلت (قوله لما بينهما من التناهي) اى اذا البراء اسقاط والبذل تملك (قوله ارادة ذلك) اى البراء به اى بالبذل (قوله طلاقها بصحة براءتها) مبتدأ وخبر (قوله وقد تقرر الخ) اى

(قوله لانه) اى الاعطاء (قوله وليس من التعليق منه) اى من الزوج (قوله فيقع رجعياء) ينبغى أن يحل ان علم بفساد البراءة فان جهله وقع بائناً بمهر المثل كما في ان طلقته فانت برى من صدق امر (قوله قبلت) اى وهى رشيدة (قوله وقع بائناً الخ) اعتمده مر (قوله مثل الصداق) هل يرد على هذا ما تقدم ان البذل لا يستعمل الا في الاعيان (قوله رجعه عوضا) كان المراد انها ارادت بما قالته معنى طلقته على مثل صدق

(٥٩ - شروانى وابن قاسم - سابع) عجيل والحضري ان صح عنهما على ما اذا نوا ببذل مثل الصداق وجعله عوضا في هذه الحالة يقع بائناً بلا شك ثم ان علمه وجب والا فمهر المثل بخلاف ما اذا لم ينو بذلك فانه لا وجه له لوقوع بائناً حينئذ لانها ان ارادت ببذل البراء كما هو المتبادر منها اذ لا تستعمل عرفا الا في ذلك فان قلنا ان البذل لا يصح استعماله مرادها البراء لما بينهما من التناهي كما يأتى بيانه اخر الفصل الذى بعده هذا فواضح أن طلاقه لم يقع بعوض اصلا فلا وجه لاقوعه رجعياء وان قلنا انه يصح ارادة ذلك به لغلبة استعماله فيه عرفا فهو ابراء معلق وهو لا يصح لانه حينئذ بمنزلة ابراءك من صدق على طلاق فقال انت طالق وهذا ابراء باطل لانه معلق بالطلاق واذا بطل ابراء لم يبق عوض يقتضى البينونة وبسليم انه ليس تعليقا وان على معنى مع نظير طلاقها بصحة براءتها فلا عوض هنا ملزم ايضا فلا بينونة وقد تقرر ان

طعمه فيه بلا لفظ بدل عليه لا يفيد شيئا فافاضح انه لا وجه لما قاله ذاك الامامان الا ان حمل على ما ذكرته وما يدين ذلك ما يأتي عن ابن عجيل ثم انه لو علق بالبراءة فانت بلفظ البذل لم يقع لانه لا يحتمله فهذا صريح في رد ما قاله هنا من البيئونة ان لم نحمله على ما ذكره وان الوجه الذي لا يجوز غيره فيما عدا هذه الصورة انه لا يقع الا رجعيًا فتأمل ثم رايت صاحب العباب قال في فتاويه ما حاصله ان علم الزوج بمقات اي بحكمه انه لا معاوضة فيه فهو مبتدى وبطلاق فيقع (٤٦٦) رجعيًا وإن ظن أنه وجد منها التماس بعوض صحيح فيظهر فيه احتمالان أحدهما عدم

لوقوع لان جوابه يقدر فيه إعادة ذكر ذلك العوض المذكور وهو لو قال كذلك جاهلا لم تطلق إذ لا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا التماس طلاق فكأنه قال ابتداء طلقك بكذا ولم تقبل ثم قال والاحتمال الثاني وقوعه بمهر المثل كقولها ان طلقني فانت برىء من صداتي فطلق جاهلا بفساد البراءة على ما اختاره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجهله وهذا الاحتمال ضعيف لانه في هذه الصورة وجد منها التماس الطلاق فالفساد إنما هو في العوض فقط وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا أصلا اه وما وجه به ما اعتمده من وقوعه رجعيًا في حالة العلم موافق لما قدمته ان طلاقه لم يقع بعوض أصلا ومن عدم وقوعه في حالة الجهل لما ذكره يرد قولنا السابق انه لم يربط طلاقه بعوض ولا عبرة بكونه إلى آخره فان قلت ينافي افتاءه المذكور قوله في عبا به ويظهر ان

بقوله ولا عبرة بكونه الخ (قوله على ما ذكرته) وهو قوله على ما إذا نوي يا بذل من الصدق اه كرى (قوله) يعين ذلك) اي انه لا وجه لما قاله الخ (قوله ثم) اي في آخر الفصل الذي بعده هذا اه كرى (قوله انه الخ) بدل من قوله ما يأتي الخ (قوله لانه) اي البذل لا يحتمله اي البراءة (قوله على ما ذكر) اراد به قوله ما إذا نوي يا بذل مثل الصدق اه كرى (قوله وان الوجه الخ) عطف على قوله انه لا وجه الخ (قوله هذه الصورة) إشارة إلى قوله ما ذكر اه كرى (قوله قال) اي في مسألة البذل (قوله إعادة ذكر ذلك العوض) اي بذل الصدق اه كرى (قوله لو قال كذلك) اي طلقك على بذل صدقك في جواب قولها اه كرى (قوله جاهلا) أي بحكم ما قالته من أنه لا معاوضة اه كرى (قوله بل ولا التماس الخ) فيه ما سيأتي عن سم وسيد عمر (قوله ثم قال) اي صاحب العباب (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افق شيخنا الرملي بما اختاره البلقيني وغيره اه سم واعتمده النهاية عبارة والوجه وقوعه باثنا ان ظن صحته ووقوعه رجعيًا ان ظن بطلانه ويحمل كل على حالة اه (قوله في هذه الصورة) اي في قولها ان طلقني فانت برىء الخ (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس طلاقا الخ) فيه نظر سم والامر كما قال إذ قولها بذلت صداتي الخ ظاهر في التماس اه سيد عمر (قوله وما وجه الخ) اي صاحب العباب (قوله لما ذكره) اي من التعليل بقوله لان جوابه مقدر الخ (قوله انه لم يربط طلاقه بعوض الخ) اي فالذي ينبغي وقوعه رجعيًا اه سم (قوله افتاءه المذكور) وهو وقوع الطلاق رجعيًا في حالة العلم (قوله ان بذلت صداتي على طلاقك ابرائك الخ) اي فيقع باثنا كما يأتي في آخر الفصل الاتي (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي اه سم (قوله لما يأتي الخ) اي في الفرع المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي اه سم (قوله فيه) اي ابرائك على الطلاق وقوله بما فيه اي فيما يأتي الخ والباء متعلق بيأتي وقوله ميسوفا حال بما فيه (قوله يقع هنا) اي فيما لو قال انت طالق على صحة البراءة فابرات براءة صحيحة اه كرى (قوله في ذلك) اي احتمال المعية (قوله ان قلت) اي وهي رشيدة كما مر عن سم (قوله فلا وجه الخ) اي

وأنه أراد بما قاله معنى طلقك على ذلك (قوله على ما اختاره البلقيني الخ) افق شيخنا الشهاب الرملي بما اختاره البلقيني وغيره وقد يقال قياس افتاءه بذلك موافقة ابن عجيل والحضرمي إذا كان الزوج جاهلا الا ان يفرق بما فرق به صاحب العباب في فتاويه (قوله وفي مسئلتنا لم تلتمس الخ) فيه نظر (فائدة) في فتاوى السيوطي مسألة إذا قالت الزوجة ان طلقني فانت برىء من صداتي فهل يقع الطلاق رجعيًا ام يجب فيه مهر المثل كما لو كان العوض فاسدا ام لا يقع الطلاق حلالا على ان تعليق البراءة لا يصح الجواب إذا قالت ان طلقني فانت برىء من صداتي لم يحصل البراءة لان تعليقه باطل وهل يقع رجعيًا ولا شيء او باثنا ويلزمها مهر المثل وجهان جزم الرافعي والنووي بالاول في الباب الرابع من ابواب الخلع وجز ما بالثاني نقلا عن القاضي الحسين واقراه في الفروع المشورة آخر الخلع وذكر الاسنوي في المهمات ان الاول هو المشهور في المذهب واقتصر عليه الرافعي في الشرح الصغير لسكن مال في الكبير إلى الثاني بحثا وبه اجاب القفال في فتاويه والغزالي وصححه ابن الصلاح انتهى (قوله انه لم يربط طلاقه بعوض) اي فالذي ينبغي وقوعه رجعيًا (قوله قلت لا ينافيه الخ) كان مراده حمله على حالة صحيحة تأتي (قوله لما يأتي) اي في الفرغ المذكور آخر الفصل الاتي المصدر بمسئلة الاصبحي (فائدتان) الاولى في فتاوى السيوطي قالت له زوجته انت بشاهد لا برئت

بذلت صداتي على طلاقك ابرائك الخ على الطلاق قلت لا ينافيه لما يأتي فيه ثم عن الخوارزمي بما فيه ميسوفا ولو قال انت طالق وجه على صحة البراءة فان أبرأت براءة صحيحة وقع وإلا فلا ويظهر انه يقع هنا رجعيًا كما هو التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك لان الباء هنا كما احتملت المعية المردودة قول المحب الطبري يقع باثنا كذلك على تأتي بمعنى مع فساوت الباء في ذلك ولو قالت بذلت صداتي على طلاقك وتخلى لي بيتك فقال انت طالق على ذلك ولا أخلى لك البيت وقع باثنا كما قاله جمع وهو ظاهر ان قلت وإلا فلا وجه للبيئونة

وعليها قال بعضهم بمهر المثل ولا يبرأ من المهر وقال بعضهم يوزع المسمى على مهر المثل (٤٦٧) وقيمة البيت أى نظير ما مرفى الوصية

بمنفعة مجهولة لأنها بذلت
مهرها فى مقابلة الطلاق
والتخلى فوقع بما يقابله
منه وفى ان أبرأتنى من
صدائقك فقلت نذرت لك
به قال جمع لا يقع شىء أى
والنذر صحيح واستشكل
بان هبة الدين لمن عليه إبراء
ورد بقصد صيغة البراءة أى
والهبة المتضمنة لها ولا نظر
لتضمن النذر لها ايضا لانه
تضمن بعيد كما هو ظاهر
ومحله حيث لم ينو سقوط
الدين عن ذمته والابانت
بذلك وبرىء (ويصح اختلاع
المريضة مرض الموت) لان
لها صرف ما لها فى شهوراتها
بخلاف السفينة (ولا يحسب
من الثلث الا زائد على مهر
مثل) لان الزائد عليه هو
التبرع وليس على وارث
لخروجه بالخلع عن الارث
ومن ثم لو ورث بينوة عمومة
مثلا توقف الزائد على
الاجازة مطلقا اما مهر المثل
فاقل فن راس المال وفارقت
المكاتبة بان تصرف المريض
اقوى ولهذا لزمته نفقة
الموسرين وجاز له صرف
المال فى شهوراته بخلاف
المكاتبة ويصح خلع
المريض الزوج باقل شىء
لانه يصح طلاقه بجائفاولى
بشىء ولان البضع لا تعلق

وجه مرضى ولا لما مرفى الاحتمال الثانى لصاحب العباب يجرى هنا ايضا (قوله وعليها) أى بينونة اه
سم عبارة السيد عمر لا يخفى ان هذا التفريع لما يتضح مع قطع النظر عما زاده بقوله وهو ظاهر امام مع النظر
له فيظهر انها تبين بالصدوق لوجود اذنت طالق على ذلك اى الصدوق مع قبولها وقوله ولا اخلى لا تأثير له
كما هو واضح اه (قوله بما يقابله) اى الطلاق منه اى المسمى (قوله وفى ان أبرأتنى الخ) اى فيما لو قال ان
أبرأتنى فانت وقالت فى جوابه نذرت الخ والجار متعلق بقوله الا ترى قال جمع الخ (قوله ومحله) أى قول الجمع
انه لا يقع شىء (قوله اذالم ينو) اى من البراءة (قوله لان لها) اى قوله والاخفى فى النهاية والمغنى (قول
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال فى الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان
يفسخ أى المسمى وياخذ مهر المثل لان كان أى عليها دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين
ان يفسخ ويضارب مع الغرماء بمهر المثل الى اخر ما اطال به بما يوضح المقام اه سم (قوله هو التبرع) اى
المتبرع به (قوله وليس) اى هذا الزائد او التبرع على وارث اى تبرعا عليه لخروجه اى الزوج
لو ورث اى الزوج اه ع ش (قوله مطلقا) اى سواء كان الزائد على مهر المثل مقدار الثلث او اقل
او اكثر اه رشيدى (قوله وفارقت) اى المريضة اه ع ش (قوله المكاتبة) اى حيث جعلوا خلعا
تبرعا وإن كان بمهر المثل أو اقل مغنى وسم عبارة ع ش أى حيث لم يتعلق العوض بما فى يده إن كان
اختلاعا بغير اذن السيد اه (قوله الزوج) وقوله بعدد الاجنبي هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل
ع ش اه سم (قوله لا تعلق للوارث به) عبارة المغنى لا يبقى للوارث لو لم يخالعه اه (قوله ويعتبر من الثلث)
فان لم يخرج من الثلث فما الحكم اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى سواء كان مهر المثل او اقل او اكثر
سيد عمر وسم (قوله وارثه) اى الاجنبي اه سم (قوله مطلقا) اى زاد على مهر المثل ام لا (قوله قلت

وطلقنى فأتى لها به فقالت أبرأتك فقال أنت طالق ثلاثا فقال له قل ان شاء الله فقال ان شاء الله الجواب ان
كانت تعلم القدر الذى لها عليه صحت البراءة والالم تصح واما الطلاق فانه تجزؤه ولم يعلقه على البراءة فالظاهر
وقوعه صحت البراءة ام لا ولا ينفعه قوله بعد ذلك ان شاء الله اه واقول ينبغي انه لو قال اردت انت طالق ثلاثا
ان صحت البراءة ان يقبل للقرينة فلا يقع ان لم تصح وقوله ولا ينفعه الخ وجهه ان شرط التعليق ان يقصده
قبل فراغ الكلام ولم يوجد ذلك هناك الثانية فى فتاوى السيوطى ايضا مسألة رجل قال لزوجته ان أبرأتنى من
جميع ما يلزمنى لك فانت طالق فأبرأت منه ثم قال أنت طالق وبعد مضى قدر ثلاث درج قال أنت طالق ثلاثا
فهل تبين باللفظ الاول او يقع رجعا واذ اقامت بعدم بينونة لكون الابرأ لا يقبل التعليق فهل تبين بقواه
انت طالق الثانية التى قالها بعد الابرأ وهل يقع طلقان او يقع رجعتين وتلحقه الطلقة الثانية الجواب
ان كان القدر المبرأ منه معلوما صحت البراءة ووقع الطلاق باثنا ولم يلحق شىء بعد ذلك وان كان مجهولا
لم تصح ولم يقع الطلاق المعلق على البراءة ثم قوله بعد اذنت طالق يقع به طلقة رجعية ثم تكمل الثلاث بقوله
بعد أنت طالق ثلاثا و قول السائل لكون الابرأ لا يقبل التعليق ليست هذه الصورة من تعليق الابرأ بل هى
من تعليق الطلاق على الابرأ فالابرأ معلق عليه لا معلق فليفهم اه (قوله وعليها) اى بينونة (قوله فى
المتن ولا يحسب من الثلث الخ) قال فى الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خمسون فالحجاة بنصفه
فان احتمله الثلث اخذه ولا فله الخيار بين ان ياخذ النصف وما احتمله الثلث من النصف الثانى وبين ان
يفسخ وياخذ مهر المثل لان كان دين مستغرق فيتخير بين ان ياخذ نصف العبد وبين ان يفسخ ويضارب
مع الغرماء بمهر المثل الى آخر ما اطال به بما يوضح المقام (قوله وليس) أى التبرع (قوله وفارقت المكاتبة)
اى حيث لم يعتبروا مهر المثل فاقل من الثلث واعتبروا خلع المكاتبة تبرعا (الزوج وقوله بعدد الاجنبي)
هما بدل من المريض بدل مفصل من مجمل ش (قوله مطلقا) اى بمهر المثل والزائد (قوله لو كان وارثه) اى

للوارث به والاجنبي من ماله ويعتبر من الثلث مطلقا لانه تبرع محض فان قلت قضية العلة أن الزوج لو كان وارثه احتيج للاجازة مطلقا قلت
لا لان التبرع ليس عليه لان ما اخذه فى مقابلة عصمته التى فكها فان قلت فهو تبرع عليها حينئذ فلينظر لكونها وارثه للاجنبي قلت

العائد إليها قد لا تكون راضية وبفرضه (٤٦٨) فعدم اذنها لم يحض التبرع عليها والحاصل ان ما هنا كغداة الاسير في ان التبرع ليس

على الأسر بل على المأسور لكنه مع ذلك غير محض لان انتفاعه بالمال المبذول امر تابع لفكك من الأسر لا مقصود فكذا هنا فتأمله ونظروا في قولهم السابق الا زائد على مهر مثل لا هنا لان البضع مقوم على الزوجة فنظر ان قيمته والزائد عليها لا على الاجنبي فلم ينظر لذلك (و) يصح اختلاع (رجعية في الاظهر) لانها في حكم الزوجات نعم من عاشرها وانقضت عدتها لا يصح خلعه اياها كما بحثه الزركشي مع وقوع الطلاق عليها لان وقوعه بعد العدة تغليظ عليه فلا عصمة يملكها حتى ياخذ في مقابلتها ما لا كما في قوله (لا بائن) بخلع او غيره اذ لا يملك بضعها وسيعلم مما ياتي انه بعد نحو وطء في ردة او اسلام احد نحو وثنيين موقوف (ويصح عوضه قليلا وكثيرا ديننا وعينا ومنفعة) كالصداق ومن ثم اشترط فيه شروط الثمن فلو خالغ الاعمى على عين لم تثبت نعم الخلع على ان تعلمه بنفسها سورة من القرآن تمتع لما مر من تعذره بالفراق وكذا على انه بريء من سكنها الحرمة اخراجها من المسكن فلها السكنى وعليها فيها مهر المثل وتحمل الدرهم في

العائد الخ) يحتاج لتأمل اه سيد عمر (قوله فعدم اذنها الخ) - يقال حتمية التبرع لا يتوقف تحققها على اذن المتبرع عليه وبقيت عليه فما لو اذنت له ان يتخلعها بما له نعم قد يفرق اى بين العائد الى الزوج والعائد الى الزوجة بان العائد اليها منفعة لا تقبل الا لشرائك اه سيد عمر (قوله والحاصل) اى حاصل ما في المقام (قوله ان ما هنا) اى في خلع الاجنبي المريض (قوله امر تابع لفكك الخ) فيه تأمل اذ انتفاع الاسير بالمال المبذول هو نفس فكك من الاسر لا امر اخر تابع له (قوله ونظروا) بتخفيف لطاء جواب سؤال مشدود قوله ويعتبر من الثلث مطلقا وقوله في قولهم السابق اى في اختلاع المريض ولو عبر به كان اولى وقوله لا زائد الخ اعلمه مفعول قوله ونظروا لا مفعول قولهم السابق وقوله لا هنا اى في خلع الاجنبي عطف على في قولهم السابق عبارة الكردى قوله ونظروا في قولهم السابق الخ اى اعتبروا الزائد من الثلث ثم اه كردى (قوله والزائد) عطف على قيمته وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش اه سم (قوله ويصح اختلاعه) الى قول المتن ويصح في المغنى الا قوله لان وقوعه الى المتن الى قول المتن ولو خالغ في النهاية لا قوله فلو خالغ الى نعم (قوله في حكم الزوجات) اى في كثير من الاحكام نهاية ومعنى (قوله من عاشرها) اى الرجعية معاشرتها الزوجات بلا وطء ومعنى واسنى (قوله عدتها) عبارة المغنى وشرح الروض الاقراء والاشهر اه (قوله لان وقوعه) اى الطلاق (قوله انه) اى الخلع بعد نحو وطء الخ ادخل بالنحو استدخال الماء المحترم (قوله موقوف) عبارة الروض مع شرحه والخلع في الردة منها او من احدها بعد الدخول موقوف فان اسلم المرء في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا لا نقطاع الناح بالردة وكذا لو اسلم احد الزوجين او نحوهما بعد الدخول ثم خالغ وقف فان اسلم الآخر في العدة تبين صحة الخلع ولا فلا اه (قول المتن عوضه) اى الخلع اه معنى (قوله ومن ثم اشترط فيه) اى العوض شروط الثمن اى من كونه متمولا معلوما مقدورا على تسليمه اه معنى (قوله على ان تعلمه) اى الزوج نفسه (قوله من تعذره) اى التعليم (قوله وعليها فيها) اى في الخلع على التعليم والخلع على البراءة من السكنى وقوله مهر المثل اى وتبين اه ع ش (قوله وتحمل الدرهم الخ) اى فيما اذا قال خالعتك على عشرة دراهم مثلا كما هو واضح وانظر اذ لم يعتد بالمعاملة بالدرهم كافي هذه الازمان اه رشيدى وميل القلب الى انه يحمل على غالب نقد البلد مطلقا فيراجع (قوله الخالصة) وهى المقدر كل درهم منها بخمسين شعيرة وخمسين آه ع ش (قوله فلا يقع باعطاء مغشوش الخ) عبارة النهاية لا على غالب نقد البلد ولا على الناقصة او الزائدة وان غلب التعامل بها لا ان قال المعلق اردتها واعتدت ولا يجب سؤاله فان اعطته الوازنة لا من غالب نقد البلد طلقت وان اختلفت انواع فضتها وله رده عليها ويطالب ببدها وان غلبت المغشوشة واعطاها الم نطابق لها حكم الناقصة ولو كان نقد البلد خالصا فاعطته مغشوشا تبلغ نقرته المعلق عليه طلقت وملك المغشوشة بغشها الحفار ته في جنب الفضة فكان تابعا كما مر في مسئلة فعل الدابة جزم بذلك ابن المقرئ اه قال غ ش قوله ولا يجب سؤاله اى عم اراده بل يجب نقد البلد ما لم يقل اردت خلافة وتوافقته الزوجة عليه وقوله لا من غالب نقد البلد اى او من نقد البلد بالاولى لكنه لا يطالب ببدها بل يملكها وقوله ولعله الخ مفهوما انه لو لم يرددها عليها استقر ملكه عليه وقوله ويطالب ببدها اى من الدرهم الاسلامية الخالصة وقوله ولها حكم الناقصة تراهي انها لا تطالب بها ويردها عليها فهو من عطف اعملة على المعلوم اه وقال الرشيدى قوله ويطالب ببدها اى من الغالب رقر له ولها حكم الناقصة تراهي فيقبل قوله اردتها ولا نطابق الا باعطاء الخالصة من اى نوع وله ان يرد عليها الخالصة ويطلبها بالمغشوشة كما في شرح الروض اه (قوله كسب) الى قوله وقد اختلف جمع في النهاية لا فوله خلافا الى ومثل ذلك ر قوله وتظير شارح الى وظاهر وقوله وم

لاجنبي (قوله والزائد) عطف على قيمة وقوله لا على الاجنبي عطف على قوله على الزوجة ع ش (قوله وبمعلوم ومجهول) هلا باننا بمعلوم وحصة المجهول من مهر المثل اقول يجب بان شرط التوزيع ان يكون الجزء معلوما ليتأتى التوزيع عليه اذ المجهول لا يمكن فرضه ليعلم مقابله من مهر المثل فيتعذر معرفة حصته لذلك

الخلع المنجز على نقد البلد وفي المعلق على دراهم الاسلام الخالصة فلا يقع

باعطاء مغشوش على ما صححه ونوزعا فيه (ولو خالغ بمجهول) كسب من غير تعيين ولا وصف أو بمعلوم ومجهول أو بمافى كفه

ولا شيء فيه وإن علم ذلك كإمر (أو نحوه) وبأو (أو نحو) ولو لم يلموه وهما مسلمان أو غير ذلك من كل فاسد يقصدو الخلع معها (بانت بهم المثل) لانه عد على منفعة بضع فلم يفسد بفساده وعوضه ورجع إلى مقابلة كالنكاح ومن (٤٦٩) صرح بفساده راده من حيث العوض

(وفي قول يبدل الخمر) المعلومه نظير ما مر في الصداق على الضعيف ايضا هذا حيث لا تعليق او علق باعطاء مجهول يمكن مع الجهل بخلاف ان أرتأتى من صداقك ومعتك مثلا او دينك فانت طالق فإبراته جاهلة به او بما ضم إليه فلا تطلق لانه لا ينعلم ببراء صحيح ولم يوجد كما في ان برئت خلافا من فرق بينهما هنا اما الفرق باقتضاء الاولى مباشرتها للبراءة بلفظها او مرادفه دون نحو النذرو لا كذلك الثانية فواضح لا نزاع فيه ومثل ذلك ما لو ضم للبراءة إسقاطها لحضنة ولذا لانها تسقط بالاسقاط وجهله كذلك وقولهم لا يشترط علم المبرأ محلها فيما لا معاوضة فيه بوجه كما اعتمده جمع محققون منهم الزركشي وغلظ جمعا اخذوا كلام الاصحاب على إطلاقه فاخذ جمع بعدهم بهذا الاطلاق ليس في محله وإن انتصر له بعضهم واطال فيه فان علماه ولم تتعلق به زكاة وإبراته رشيدة في مجلس التواجب وسأني يانه وقع باثنا فان تعلقت به زكاة فلاطلاق لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يبرأ من كله تنظير شارح فيه وجزم

في شرح إلى ولو أبرأته وقوله ومر في الضمان ماله تعلق بذلك (قوله ولا شيء فيه) الاولى التانيث (قوله وإن علم) أي الزوج ذلك أي انه لا شيء في كفها (قوله كإمر) أي في شرح هو فرقة بعوض (قوله نحو مغبوب) يغني عنه قوله الآتي أو غير ذلك الخ (قوله وهما مسلمان) سيد كر محترزه (قوله أو غير ذلك) أي غير الخمر (قوله والخلع معها) أي اإمام مع الاجنبي فسيأتي عش وسم (قول التانيث يبدل الخمر) وهو قدرها من العصير اه معنى (قوله هذا حيث) إلى قوله اما الفرق في المعنى (قوله هذا) أي الخلاف اه عش عبارة المعنى ومحل البيونة بالمجهول اه (قوله باعطاء مجهول يمكن الخ) يتأمل المراد به ويحتمل ان يكون المراد به ما في اصل الروضة هنا وهو ما نصه وإن قال ان اعطيتي ثوبا بصفته كذا فانت طالق فاعطته ثوبا بتلك الصفة طلقت اه سيد عمر (قوله يمكن) أي الايعطاء عبارة الاذرعى محل البيونة ووقوع الطلاق في الخلع بالمجهول إذا كان بغير تعاقب أو معلقا باعطاء المجهول ونحوه مما يتبعه في ايعطاء مع الجهالة اما إذا قال مثلا ان أبرأتني من صداقك الخ اه رشيدى (قوله او دينك) صاف على صداقك (قوله جاهلة به) أي الصداق او الدين وقوله بما ضم إليه أي الى الصداق (قوله كافي ان برئت الخ) أي كالأطلاق فيه الوال ان برئت من صداقك او دينك فانت طالق فإبراته جاهلة به (قوله من فرق الخ) أي وقال بالوقوع في الاولى دون الثانية (قوله لا نزاع فيه الخ) نعم يتردد النظر في ان برئت هل يشمل براءة الاستيفاء حتى لو اعطاها الزوج او اداه عنه اجنبي طلقت او يقتصر على براءة الاسقاط لانها المتبادرة من العبارة محل تأمل ولعل الاول اقرب لان لفظ برئت حقيقة في القسمين اه سيد عمر (قوله ومثل ذلك) أي في عدم وقوع الطلاق وقوله ما لو ضم للبراءة الخ والكلام في المعلق كما هو الفرض اما لو طلقها على عدم الحضنة فقط او على ذلك مع البراءة طلقت وعابها مهر المثل ولا تسقط حضنتها كما مر فيما لو طلقها على ان لا سكنى لها اه عش (قوله وجهله) إلى قوله وتنظير شارح في المعنى الا قوله فاخذ جمع إلى فان علماه وقوله وابرأته إلى وقع (قوله وجهله كذلك) أي جهل الزوج بالمبرأته كجهل المرأة به فيمنع وقوع الطلاق اه عش وفي سم عن فتاوى السيوطى ما حاصله ان الرجوع فيما لو قال ان أبرأتني من صداقك فانت طالق فإبراته وقوع الطلاق باثنا بشرط ان يكون الابراء في المجلس وان تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وان يكونا عاين بقدره اه (قوله لا يشترط علم المبرأ) بفتح الراء أي من إبرائه غيره واما المبرئ بكسر هاء فيشترط علمه مطلقا اه معنى (قوله وغلظ) أي الزركشي (قوله بعدهم) أي الجمع المحققين (قوله فان علماه) محترز ما تقدم من ان جهل احد الزوجين يمنع الوقوع اه عش (قوله في مجلس التواجب) انظر ما قضيته اه رشيدى (قوله ملكوا بعضه) أي فلا تصح البراءة من ذلك البعض اه معنى (قوله فلم يبرأ من كله) أي فلم توجد الصفة اه معنى (قوله وليس) أي العلم في البراءة (قوله لانه) أي الربح (قوله قياسا) أي البراءة على ذلك أي القراض (قوله ومر في شرح قوله الخ) أي في البيع (قوله والحاصل) أي حاصل ما مر (قوله ان ما هناك) أي فيما مر مما لا يضر جهله (قوله اما معين) أي كنفقه واحد غالب في البلد وإن لم يعلمه العاقدان (قوله وهو) أي ما لا معاوضة الخ (قوله مسألة الكتابة) أي في مسألة إسقاط السيد من المكاتب اه سيد عمر عبارة الشارح هناك ولا ينافى ذلك ما صرحوا به في الكتابة التي بدرأهم ان السيد لو وضع عنه دينارين ثم قال اردت ما يقابلها من الدراهم صح

(قوله والخلع معها) سياق محترزه (قوله وجهله) أي الزوج (فائدة) في فتاوى السيوطى مسألة رجل قال لزوجته ان أبرأتني من صداقك فانت طالق فاذا أبرأته هل يقع عليه الطلاق باثنا او رجعا وهل يشترط ان تبرئ على الفور وهل يشترط على كل منهما بالتقدير المبرأته الجواب الرجوع في هذه الصورة وقوعه باثنا بشرط ان يكون في المجلس كما نبه عليه الزركشي في قواعدوه بشرط ان تنوى الزوجة البراءة من المعلق عليه وبشرط

جمع بوقوعه باثنا بغير المثل ليس في محله كما ياتي آخر الباب وظاهر أن العبرة بالجهل به حالا وإن أمكن العلم به بعد البراءة وليس كفارتك ولك سدس ربع عشر الربح لانه منتظر فكفى علمه بعدو البراءة ناجزة فاشترط وجود العلم عند ما قد دفع قياسا على ذلك ومر في شرح قوله وفي البلد نقد غالب تعين ماله تعلق بذلك والحاصل ان ما هناك اما معين أو فيما لا معاوضة فيه وهو مسألة الكتابة ولو أبرأته ثم ادعت الجهل

بقدره فان زوجته صغيرة صدقت بيمينها وبالجملة ودل الحال على جهلها به ككونها مجبرة لم تستأذن فكذلك والاصدق بيمينه واطلاق الزبلى تصديقه في البالغة محمول على ذلك ومرفى (٢٧٠) الضمان ماله تعاق بذلك وفي الانوار لو قال ان ابرأتني من صداقك فانت طالق وقد

اقرت به لثالث وأبرأتها ففي وقوع الطلاق خلاف مبنى على ان التعليق بابراء محض تعليق فيبرأ وتطلق رجعيًا أو خلع بعوض كالتعليق باعطاء والاصح الثاني وعلى هذا فاقيس الوجهين الوقوع كانت طالق ان أعطيتي هذا المذهب فاعطته ولا يبرأ الزوج وعليها له مهر المثل اه قوله فيبرأ فيه نظر لان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ وقد حجاب بانه يبرأ بفرض كذبها في اقرارها ويجرى ذلك فيما لو أحوالت به ثم طلقها على البراءة منه فأبرأتها ثم طالبة المحتال وأقام بحوالتهاله قبل الابراء بينة فيغرمه اياه ويرجع الزوج عليها بمهر المثل هذا والذي دل عليه كلامهم ان الابراء حيث اطلق انما ينصرف للصحيح وحينئذ فقياس ذلك انه لا يقع طلاق في صورتين لا نه لم يبق حال التعليق دين حتى يبرأ منه نعم ان اراد التعليق على لفظ البراءة وقع رجعيًا وفارق المذهب بان الاعطاء قيد به والطلاق على ما في كسها مع علمه انه لا شيء فيه بانه ذكر عوضا غايته انه فاسد فرجع لبدل البضع

وان جهلاه ويجرى ذلك في سائر الديون لان الخطأ عرض تبرع لا معاوضة فيه فاعتبرت فيه نية الدائن اه (قوله بقدره) اي الصداق (قوله لم تستأذن) يتردد النظر فيما لو استؤذنت في النكاح دون المهر واعل الاقرب تصديقه ايضا اه سيد عمر وقوله فيما لو استؤذنت النكاح الزوج ولو غير مجبرة (قوله فكذلك) اي يصدق بيمينها ولو وقع في صورتين وهل يمكن الزوج من قربانها لتصديقها بعدم الوقوع أولا مؤاخذه له بدعواه عليها بالمبرأ منه المقتضى لوقوع الطلاق فيه نظرا وقضية ما يأتي عن سم في قوله لكن ان كذبها في اقرارها الخ الثاني (فائدة) مثل شيخنا الزبلي عن قائلته امرأته ابتداء من غير سبق سؤال منه ابراك الله فقال لها انت طالق ثلاثا فاجاب بقوله الحمد لله يقع الطلاق الثلاث لانه تبرع به لم يعلقه على شيء اه غش (قوله على ذلك) اي على ما اذا لم يدل الحال على جهلها (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله لو قال الخ (قوله وقد اقرت الخ) اي قبل التعليق (قوله به) اي الصداق (قوله الوقوع) اي باثنا بدليل ما بعده اه رشيدى (قوله وقوله) اي انوار (قوله فيبرأ الخ) صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التخدير فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرض لا ياتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم وعبارة السيد عمر وعش قوله فيبرأ أي مع قطع النظر عن الاقرار بالمبرأ منه فالأقرار في المبنى عليه غير ملحوظ بالسمية كما هو واضح وحينئذ فلا اشكال في قوله فيبرأ وتطلق رجعيًا لان التفريع انما هو بالنسبة للمبنى عليه لا للمبنى خلافا لما توهمه الشارح ومن تبعه ولا حاجة الى ما تكلفه من الجواب كما هو واضح لا غبار عليه اه قوله وعلى الثاني اي ان التعليق بالبراءة خلع بعوض (قوله به) اي الصداق (قوله ويجرى ذلك) اي ما تقر في مسألة الاقرار الثالث (قوله به) اي الصداق (قوله فقياس ذلك الخ) معتمدا على عبارة سم اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرائها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن ان كذبها في اقرارها الثالث او في حوالتها فهو معترف بوقوع الابراء والطلاق باثنا فينبغي أن يؤخذ بذلك اسم (قوله لم يبق حال التعليق الخ) خرج به ما لو نجح الطلاق بالبراءة كان قال طلقك على اني برى من صداقك وهما او احدهما يجزئ فبقع الطلاق باثنا بمهر المثل حيث قلت اه عش (قوله وفارق المذهب) اي فيما لو علق باعطائها له اه عش (قوله بان الاعطاء قيد به) ولك أن تقول ان الابراء قيد بالصداق الذي لم يبق لها فيه حق فهو كتنقيص الاعطاء بالمذهب الذي ليس لها فيه ذلك قد برأ سيد عمر وقد يندفع هذا الاشكال بالرجاع قول الشارح الآتي بخلاف الابراء الخ الى هذه الصورة أيضا كما هو الظاهر فمال الفرق ان ما قيد به الاعطاء موجود بخلاف ما قيد به الابراء (قوله ومر) اي في مبحث خلع السفينة (قوله فقياسه الخ) معتمدا على عش (قوله هنا) في مسئلتى الاقرار والحوالة (قوله وان علم اقرارها او حوالتها) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتها فهو معترف بوقوع الاجراء والطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير اه سم (قوله براءة

ان يكونا عالين بقدره كما نبه عليهما الشيخ ولى الدين العراقي في فتاويه (قوله فيبرأ صحيح لان الفرض انه كذبها في اقرارها فاندفع التنظيم فيه بان الفرض انها اقرت به لثالث فكيف يبرأ شرح مر وكان هذا الفرق لا ياتي في قوله الآتي ولا يبرأ الزوج وحينئذ في الكلام تشبعت اسم وعبارة سم اعتمده مر وعدم الوقوع هو الموافق لعدم الوقوع فيما لو علق على ابرائها من صداقها وقد تعلقت به الزكاة لكن من كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتها فهو معترف بوجود الابراء ووقوع الطلاق باثنا فينبغي ان يؤخذ بذلك (قوله نعم ان اراد الخ) اعتمده مر (قوله فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتها) نعم ان كذبها في اقرارها لثالث او في حوالتها

بخلاف الابراء المعلق لا ينصرف الالموجود يصح الابراء منه وانه لو علق بابراء سفينة فأبرأتها لم يقع وان علم (ذمته) سفينة فقياسه هنا عدم الوقوع وان علم اقرارها او حوالتها وقد اختلف جمع متأخرون فيما لو اصدق ثمانين فقبضته منها اربعين ثم قال لها ان ابرأتني من مهر ك الذي تستحقينه في ذمتي وهو ثمانون فانت طالق فأبرأتها منها فقبل يبرأ وتبين لان المقصود براءة

ذمته منها وقيل لا براءة ولا طلاق لانه معلق على صفة هي البراءة من ثمانين ولم توجد البراءة إنما وقعت منها في مقابلة الطلاق ولم يوجد وقيل لا طلاق لذلك ونصح البراءة لانهم تعلقها بشرط وافق الشيخ اسمعيل الحضرمي بالاول وهو الاوجه ان علم الحال وان نوزع فيه لان قوله الذي تستحقينه بدمتي مع علمه بانه لم يبق في ذمته الا اربعون بين ان مراده بقوله هو ثمانون باعتبار اصله لا غيره ولا ينافيه خلافا لمن زعمه قو لهم لو اضاف في حلقه لفظ العقد إلى نحو خمر كلا اي علم بحث بيعها محللا للطلاق على عرف الشرع لان ما هنا كذلك لا نأخذنا البراءة على عرف الشرع وهو فرغ ذمته عما لها ولنا ما يؤهم خلاف ذلك ويفرق بينه وبين ان اعطيتي ذا الثوب وهو هوى فاعطته مرويا لم يقع بان هذا لم يقترن به ما يخرج عن ظاهره بخلاف ذلك اقترن به ذلك وهو الذي إلى آخره كما تقرر ووافق بعضهم في ان ابرأتني هي وابوها فابراه معا و مرتبا بعدم وقوعه ويوجه بان التعليق ببراء الاب كمو ببراء السفينة ولو قال ان (٤٧١) ابرأتني من مهر ك فانت طالق بعد شهر

فأرأته برىء مطلقا ثم أن
عاش إلى مضي الشهر
طلقت وإلا فلا كاسيعلم
من مبحث التعليق بالاوقات
ولو قال أنت طالق ان
أرأتني وان لم تبرئني
فالذى يتجه وقوعه حالا
وجدت براءة أولم يقصد
التعليق فيرتب عليه حكمه
ووقع لبعضهم خلاف ذلك
وليس كما زعم وفي الانوار
في أبرأتك من مهرى
بشرط أن تطلقني فطلق
وقع ولا يبرأ لكن الذى
في الكافي وأقره البلقينى
 وغيره في أبرأتك من
صداق بشرط الطلاق أو
وعليك الطلاق أو على أن
تطلقني تبين ويبرأ بخلاف
ان طلقت ضرتي فانت
برىء من صداق فطلق
الضرة وقع الطلاق ولا
براءة اه ففرق بين الشرط

ذمته) أى الزوج منها أى الزوجة وجانها (قوله لانه) أى الطلاق مع قوله الآتى وللبراءة المعطوف على اسم ان نشر مشوش (قوله لذلك) أى لانه معاق على صفة الخ (قوله بالاول) أى بالبراءة والبيونة (قوله باعتبار اصله) أى اصل الصداق (قوله لا ينافيه) أى التوجيه بقوله لان قوله الذى الخ (قوله لمن زعمه) أى التنافى (قوله نحو خمر) أى ما لا يصح بيعه شرعا (قوله للطلاق) أى كاي علم بحث بيعها محللا للطلاق على عرف الشرع أى البيع الصحيح هنا ومعلوم ان بيع الخمر لا يصح شرعا (قوله لان ما هنا الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله ما يؤهم الخ) أى قوله هو ثمانون (قوله خلاف ذلك) أى خلاف عرف الشرع (قوله ويفرق بينه) أى بين قوله ان ابرأتني من مهر ك الذى تستحقينه الخ أى حيث وقع الطلاق (قوله لم يقع) أى حيث لم يقع (قوله ان ابرأتني هي وابوها الخ) من صداقها ونحوه من ديونها كما هو واضح بخلاف ما إذا كان المراد ببراء الاب براءة من دين يتعلق به فانه يقع بشرطه اه سيد عمر (قوله مطلقا) أى عاش إلى مضي الشهر أو لا (قوله وقوعه حالا) أى رجعي (قوله ما لم يقصد التعليق) كان مراده تعليق الطلاق بالبراءة وحينئذ قوله وان لم تبرئني شرط حذف جوابه أى وان لم تبرئني فلا طلاق بخلاف المطلق على ما في الكيف فانه معلق وإن كان تعليقه بفاسد كما مر اه سيد عمر (قوله فيرتب عليه حكمه) أى الوقوع والبراءة إذا وجدت براءة صحيحة (قوله وفي الانوار) خبر مقدم لقوله وقع ولا يبرأ وقوله فى ابرأتك الخ متعلق بالخبر (قوله تبين ويبرأ الخ) خبر الذى فى الكافي الخ (قوله ففرق) أى صاحب الكافي (قوله بين الشرط والتعليق) أى الممثل له بمسئلة طلاق الضرة وقوله والشرط الا لزم أى الممثل له بالصورتين الثلاث التى قيماها (قوله لان الشرط المذكور) أى الا لزمى الشامل لما فى الانوار وما فى الكافي (قوله ايضا) لعل المعنى كالشرط والتعليق لكن فى هذا التشبيه تأمل (قوله يقع رجعي) وقوله يقع بائنا بمهر المثل وقوله يقع بائنا بالبراءة بدل من الاراء المشهورة (قوله وهو) الوقوع رجعي (قوله ونقلناه) أى الوقوع بائنا بمهر المثل (قوله وهو) أى الوقوع بائنا بالبراءة (قوله بينه) أى ان طلقتني فانت برىء الخ وقوله ما نظر به أى طلقتني بالبراءة من مهرى (قوله الاول) أى الوقوع رجعي وقوله والثانى أى الوقوع بائنا بمهر المثل (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ) يمكن الفرق اه سم (قوله والمعتمد) أى فيما لو طلقتها على ما فى كفها الخ وقوله انه لا فرق أى بين العلم والجهل فيقع بائنا بمهر المثل (قوله الذى يتجه ترجيحه) أى فى ان طلقتني فانت برىء الخ (قوله مطلقا) أى على بفساد البراءة ام لا (قوله وهو الخ) أى والحال ان الزوج (قوله لتقصيره بعدم التعليق الخ) أى بخلاف ما إذا قال انت طالق على ذلك أى فهو معترف بوقوع البراء والطلاق بائنا فينبغى ان يؤخذ بذلك ولا يبرأ لتعلق حق الغير (قوله جار على الضعيف فيما لو طلقتها الخ) يمكن الفرق

التعليق والشرط الا لزمى والذى يتجه ما فى الانوار لان الشرط المذكور متضمن للتعليق أيضا فلتأت فيه الآراء المشهورة فى ان طلقتني فانت برىء من مهرى فطلق يقع رجعي قال الاسنوى وهو المشهور فى المذهب يقع بائنا بمهر المثل ونقلناه عن القاضى واعتمده جمع محققون يقع بائنا بالبراءة كطلقتني بالبراءة من مهرى وهو ضعيف جدا والفرق بينه وبين ما نظر به واضح لان هذا معاوضة وذاك محض تعليق واعتاد الزركشى الاول مع علمه بفساد البراءة والثانى مع جهله جار على الضعيف فيما لو طلقتها على ما فى كفها ولا شئ فيه والمعتمد انه لا فرق والذى يتجه ترجيحه من حيث المدرك الاول مطلقا لان تعليق البراءة يطلها وهو لم يعلق على شئ ولا يقاوعه في مقابلة ما ظن من البراءة ولا يفيد له لتقصيره بعدم التعليق عليه لفظا بخلاف المطلق على ما فى الكف ووافق بعضهم فى ان أنت طالق على صحة البراءة بأنها إذا أبرأت براءة صحيحة فورا بانك لتضمنه التعليق والمعاوضة كان ابرأتني وقد سئل الصلاح العلائى عن أنت طالق على البراءة فافتى بانه بائن أى ان وجدت براءة صحيحة

وقال انه وان لم يره مسطورا لكن القواعد تشهد له اه وزيادة لفظ صحة لا تقتضي التغاير في الحكم فان قلت التحقيق المعتمد في طلاقك بصحة براءتك انه لا تعليق فيه فاذا صحمت وقع رجعي لان الباء وان احتملت السببية أو غابت فيها وهي متضمنة للتعلق هي مع ذلك محتملة للمعية فنظروا لهذا مع ضعفه لتأييده باصل بقاء المعصية (٢٧٣) المنافية للبينونة وكذلك على تحتمل المعية لا تيانها بمعناها نحو على حبه لذو مغفرة للناس على

ظلمهم فكان ينبغي النظر فيها لذلك حتى يقع رجعيًا قلت قد يفرق على بعد بأن تبادر المعية من الباء أظهر منه من على ويدل له ان بعض المحققين الماتزمين للحكاية جميع الاقوال لم يحكم خلافا في كون الباء بمعنى مع فان حكى فيها خلافا بل أشار إلى أنه خلاف ما عليه الجمهور والحاصل أن الاوجه وقوعه رجعيًا كما قدمته اما خلع الكفار بنحو خمر فيصح نظرا لاعتقادهم فان أسلمنا قبل قبض كله وجب مهر المثل او قسطه نظير ما مر في نكاح المشرک واما الخلع مع غيرها كاب أو أجنبي على ما ذكر اوقتها او صداقها ولم يصرح بنسابة ولا استقلال فيقع رجعيًا ومر صحته بميتة لادم فيقع رجعيًا ككل عوض لا يقصد والفرق انها تقصد لا غراض لها وقع عرفا كاطعام الجوارح ولا كذلك هو فاندفع ما قيل انه يقصد لمنافع كثيرة كما ذكره الاطباء لانها كلها نافهة عرفا فلم ينظروا لها وكذا

البراءة كما مر (قوله وقال) أي الإصلاح الثلاثي (قوله وزيادة لفظ الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله التغاير) أي بين صورتين افتاء البعض وافتاء المثلث (قوله أو غابت) أي السببية فيها أي الباء وهي أي والحال أن السببية (قوله هي) أي الباء مبتدأ وقوله مع ذلك أي احتمالها السببية الخ حال منه وقوله محتملة الخ خبره والجملة خبره (قوله لهذا) أي احتمال المعية (قوله النظر فيها) أي لفظه على ذلك أي احتمال المعية (قوله ويدل له) أي لذلك الفرق (قوله إلى أنه) أي كون على بمعنى مع (قوله والحاصل أن الاوجه الخ) أي في طلاقك على صحة براءتك اه سيد عمر (قوله كما قدمته) أي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة (قوله اما خلع الكفار) إلى قول المتن فان تنص في المغنى لا قوله وكذا الحشرات إلى ولو خالع وقوله بناء على المتن وإلى قوله ويفرق في النهاية لا قوله ويؤيده إلى او خالع (قوله قبل قبض كله) شامل كإفيد كلامه بعد لدم قبض شيء وقوله قبض البعض فقط عبارة المغنى بعد قبضه كله فلا شيء له عليها او قبل قبض شيء منه فله مهر المثل او بعد قبض بهضه فآلة سطر اه (قوله مع غيرها) أي عن الزوجة (قوله على ما ذكر اوقتها) عبارة النهاية والمغنى على هذا الخبر او المغضوب او عبدها هذا اه (قوله على ما ذكر) صورة هذا ان يصرح بوصف نحو الخرية والغصب والواقع باثنا بمهر المثل سم على حج اه عش وقوله والاى كان يقول على هذا العبدوه في الواقع منسوب (قوله فيقع رجعيًا) أي في الدم اه عش (قوله انها) أي الميتة (قوله هو) أي الدم وكذا ضمير انه يقصد (قوله وكذا) أي كالدّم في الوقوع رجعيًا (قوله كما مر) أي في شرح ولو خالع بهجول (قوله ووجب في الفاسد ما يقابله) انظر كيفية التوزيع إذا كان الفاسد نحو ميتة معلومة سم على حج اقول وكيفية ان تفرض مذكاة ويستقط عليها وعلى الصحيح اه عش (قوله في الخلع) إلى قول المتن فان تنص في المغنى وإلى قوله والحاصل في النهاية لا قوله ويؤيده إلى او خالع وقوله ويفرق إلى المتن (قوله في بابه) أي التوكيل (قوله لكنه ذكره) أي اعاده هنا (قول المتن خالها بمائة) يتردد النظر فيما لو قال له خالها بمهر المثل فهل كالتين او كالطلاق محل تامل ولعل الثاني اقرب ويؤيده جعلهم خالها بمال من صور الاطلاق لان مقدار المال مجهول فيها اه سيد عمر اقول ولعله فيما إذا لم يشتر مهر مثلها بحيث يعلمه الزوج وكيه وناس غيرهما او لا فلا يقرب الاول فليراجع (قوله من نقد كذا) ولو اطاق النقد هو ومتعدد بلاغية في البلد فهل هو كالطلاق الاتي في المتن او ياتي فيه ما مر في البيع من تعين الانفع ثم التخيير فليراجع (قول المتن لم ينقص منها) أي ولم يخالع بمؤجل ولا بغير ما عينه جنسا او صفة فلو خالع لم يقع طلاق كما ياتي اه عش (قوله وله الزيادة الخ) بقى ما لو نهى عن الزيادة فهل يبطل الخلع كالبيع او لا ويفرق فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بين ما هنا والبيع بان الخلع لا يتأثر بالشروط الفاسدة بخلاف البيع اه عش اقول بل الاقرب الاول كما في البجيرمي عن الماوردي (قوله ولو من غير جنسها) أي حيث كانت الزيادة على المائة معلومة واما إذا كانت مجهولة فالاقرب فساد العوض لضم المجهول بالمعلوم فيجب حينئذ مهر المثل ان كان من جنس ماسما الزوج من النقد ولم ينقص عنه لا نه لم يفوت مقصوده وان كان من غير جنسه او دون ماسما الزوج فينبغي عدم الوقوع لا تنفاد العوض الذي قدره اه عش (قوله انه يقتضي المال) أي وهو الرأجح اه عش (قول المتن لم ينقص عن مهر) أي نقصا فحشا كما ياتي ولو قدمه لكان أولى ليظهر قوله وفارقت الثانية الخ اه

الحشرات مع أن لها خواص كثيرة ولو خالع بمعلوم ومجهول فسد ووجب مهر المثل كما مر أو بصحيح وفاسد معلوم ع ش صح في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل (ولها التوكيل) في الخلع كما قدمه في بابه لكنه ذكره توطئة لقوله (فلو قال لو كي له خالها بمائة) من نقد كذا (لم ينقص منها) وله الزيادة عليها ولو من غير جنسها لو وقع الشقاق هنا فلا محاباة وبه فارق بع هذا من زيد بمائة كما مر (وان أطلق) كخالها بمال وكذا خالها بناء على ان ذكر الخالع وحده يقتضي المال (لم ينقص عن مهر مثل)

وله أن يزيد (فإن نقص فيهما) أي في الأولى أي نقص كان وفارقت الثانية بأن المقدر يخرج عنه بآي نقص بخلاف المحمول عليه الإطلاق ويؤيده بل يصرح به ما مر في الوكالة أنه في بعبه بمائة لا ينقص عنها ولو تأفها بخلاف بعبه لا ينقص عن ثمن المثل ما لا يتغابن بمثله أو خالع بمؤجل أو بغير الجنس أو الصفة وفي الثانية نقصا فاحشا أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد (لم تطلق) للدخالة كإلج (وفي قول يقع بمهر المثل) كالخلع بخمر وهو المعتمد في حالة الإطلاق كما صححه في أصل الروضة وتبعوه وفارقت التقدير بأن (٢٧٣) المخالفة فيه صريحة فلم يكن المأتي به مأذونا

فيه (ولو قالت لو كيلها اختلع بالف فامثل) أو نقص عنها (نقد) أو افقتة الأذن (وإن زاد) أو ذكر غير الجنس أو الصفة كغير نقد البلد (فقال اختلعتا بالفين من المأهوب كالهما) أو أطلقت فزاد على مهر المثل وأضاف إليها أيضا (بانت ويلزمها مهر المثل) ولا شيء عليه على المعتمد لأنه قضية فساد العوض بزيادته فيه مع إضافته إليها ويفرق بين هذا وما مر أن نقص وكيله عن مقدره يبلغه بأن البضع مقوم عليه ولم يسمح به إلا بمقدره بخلافها فإن تصدها

التخلص لا غير وهو حاصل بالغاء مسماة أو وجوب مهر المثل (وفي قول) يلزمها (الاكثر منه) أي مهر المثل (ومما سمته) لأن الأكثران كان المهر فهو الواجب عند فساد المسمى أو المسمى فقد رضيت به وفي الروضة وغيرها حكاية هذا القول

على غير هذا الوجه وصوبت (وإن أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) بأن قال من مالى (خلع اجنبي) وسيأتي صحته (والمال) كله (عليه) دونها

عش أي ولم يخالع بمؤجل ولا بغير نقد البلد جنسا أو صفة كما يأتي (قول) وله أن يزيد (أي من جنس المهر أو غيره اه معني (قول) أي نقص كان) خالفة للمعنى فقيد التنص في صورتين بالفاحش (قول) بأن المقدرا (الح) حاصله أن المقدار في التعيين تحديدي فيضرب أي نقص كان وفي المحمول عليه الإطلاق الذي هو مهر المثل تقريري لا يضرب فيه إلا ألفا - ش (قول) يخرج (ببناء المفعول من الآخر اج (قول) ويؤيده) أي الفرق (قول) أو خالع (الح) أي في الأولى عطف على قول المتن نقص وكان الأسبق أن يحذفه ويؤيد في نظيره الاتي لفظه فيهما كما فعل المعنى (قول) وفي الثانية) عطف على في الأولى (أو خالع) أي في الثانية (قول) أو بغير نقد البلد) أي جنسا أو صفة (قول) المتن يقع بمهر المثل) ينبغي أن يكون - إلا من نقد البلد فيه لو خالع بمؤجل من غير نقد البلد فليتامل اه سيد عمر (قول) كالخلع بخمر) عبارة المعنى لفساد المسمى عن المأذون فيه والمرد اه (قول) وهو المعتمد (الح) وفاقا للنهاية والمعنى (قول) وهو المعتمد (شامل لما زاده الشارح سم ولعل مراده بما زاده الشارح بقوله أو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد فليتامل اه سيد عمر (قول) المتن نفذ) وفي آسام الوكيل الألف بغير إذن جديد وجهان أو وجههما المتع نهاية ومعنى قال عش ظاهره أنه لا فرق بين المعين وما في الذمة لكن ينبغي أنه لو دفع المعين اعتد به وإن كان بغير إذن المرأة لأن الزوج لو استقل بقبض المعين اعتد بقبضه اه (قول) المتن فقال) أي - ين الاختلاع (قول) فزاد على مهر المثل (الح) ويظهر أخذ ما مر أنفا أن مثله ما لو خالع بغير نقد البلد (قول) المتن ويلزمها مهر المثل) سواء أزد على مقدرها أم نقص معني واسنى وشرح البهجة وسياتي أن لها الرجوع عليه بما زاد على مسماها ان غرمته (قول) على المعتمد) مقابله ما في الحاوى الصغير ان على وكيلها الزائد على مهر المثل ولذا غرمه لا يرجع به عليها سم وسيد عمر وشرح الروض (قول) لأنه) تبايل للتميز (قول) على غير هذا الوجه) راجع النهاية والمعنى (قول) المتن وان أضاف الوكيل (الح) أو أطلق ولم ينوها اه شرح الروض وهذا مترز قول الشارح الاتي وقد نواها اه سم (قول) بأن قال) إلى قوله والحاصل في المعنى (قول) اعراض عن التوكيل) لو قال التوكيل أو الوكالة لكان انسب اه سيد عمر (قول) استبداد) أي استقلال (قول) وقد نواها) أي الزوجة احتراز عما إذا نوى نفسه أو لم ينو أحدا حيث يصير خلع اجنبي ولا طالب عليها كما جزم به الإمام نهاية (قول) وقد نواها) الظاهر أن المراد بالضمير الإضافة وعليه فما الفرق بينهما وبين التصريح بالإضافة بحسب نفس الأمر محل تأمل اه سيد عمر وياتي عن سم مثله وعن شرحي الروض والمنهج ما يفيد الفرق (قول) وهذا) أي قول المتن أن عليها ماسمته (الح) عبارة المعنى فعلى كل منهما في الصورة المذكورة أي في المتن أف لكن يطالب بماسمته لأنه التزمه بعقد ثم يرجع عليها بماسمته إذا غرمه والزوج مطالب بها بما لزمها اه (قول) أن الزوج مطالب الوكيل) أي كان له مطالبه كل بما لزمه (قول) مطالب الوكيل (الح) أي في صورة الإطلاق اه رشدي (قول) والحاصل) أي حاصل

(قول) وهو المعتمد) شامل لما زاده الشارح (قول) في المتن ويلزمها مهر المثل) قال في شرح البهجة سواء زاد على مقدارها أم نقص اه (قول) على المعتمد) ومقابله في الحاوى الصغير ان على وكيلها الزائد على مهر المثل وإذا غرمه لا يرجع به عليها (قول) في المتن وان أضاف الوكيل الخلع إلى نفسه) قال في شرح الروض أو أطلق ولم ينوها كما اقتضاه كلام الإمام وغيره اه وهذا مترز قول الشارح وقد نواها (قول) وقد نواها) ولم يبين محترزه ولعله أنه حيثئذ خلع اجنبي وجميع المال عليه دونها ثم رايت في المضروب

(٦٠ - شرواني وابن قاسم - سابع)

استبداد بالخلع مع الزوج (وإن أطلق) بأن لم يصفه لنفسه ولا إليها وقد نواها فقال اختلعت فلانة بالفين (فلا يظهر أن عليها ماسمته) لأنها التزمته (وعليه الزيادة) لأنها لم ترض بها فكانه افتداها بماسمته وزيادة من عنده وهذا باعتبار استقرار الضمان وإلا فقد علم بمقدمه في الوكالة أن للزوج مطالبه الوكيل بالكل فاذا غرمه رجع عليها بقدر ماسمته

والحاصل انه فيما اذا امثل
مقدرها او نقص منه ان
صرح بالوكالة عنها والا
طوب ايضا نعم يرجع
عليها بعد غرمه مالم ينو
التبرع فان لم يمثل في المال
بان زاد على مقدرها أو
ذكر غير جنسه وقال من
مالها بوكالتها بانتهى
المثل ولا يطالب به الا ان
ضمن فبمسماها ولو ازيد
من مهر المثل وان ترتب
ضمانه على اضافة فاسدة
لان الخلع لما استقل به
الاجنبي أثر فيه الضمان
بمعنى الالتزام وان ترتب
على ذلك بخلاف ضمان نحو
الثمن ولها هنا الرجوع عليه
بما زاد على مسماها ان
غرمته لان الزيادة تولدت
من ضمانه أو قال من مالى
اولم ينوها فخلع اجنبي
فيلزمه المسمى جميعه ولا
يرجع عليها بشئ وان
نوها طوب بسمها
ولو ازيد من

مسائل وكيل الزوجة (قوله والحاصل) الى قوله وقد يشكك لم يذكره شرح مر بل اقتصر على ما كان مكان
هذا ثم ضرب عليه الشارح اسم (قوله ولا) اى بان اطلق وقد نوها (قوله طوب) اى ولا يطالب إلا اذا
ضمن نهاية ومعنى (قوله ايضا) كما تطالب (قوله مالم ينو والتبرع) اى بان نوى حين الاداء الرجوع اليها او
اطلق (قوله غير جنسه) اى اوصفته (قوله ولا يطالب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولا يطالب
وكيلها بما لم ينو الا ان ضمن كان يقول على انى ضامن فيطالب بمسمى وان زاد على مهر المثل اه وعبارة
الرشيدى قوله ولا يطالب الخ أى فيما صرح بوكالتها سواء امثل ما سمته أو زاد أو نقص اه (قوله به) أى بهر
المثل اى فى صورتى عدم الامثال بالزيادة أو ذكر غير الجنس وكذا لا يطالب بالمسمى فى صورتى الامثال
والنقص مع التصريح بالوكالة كما مر آنفا (قوله فبمسماها) اى بانتهى بمسماها فليتامل اه سيد عمر كما مر آنفا (قوله
على اضافة فاسدة) اى كان اضاف الكل اليها اه ع (قوله لان الخلع) تعليل لقوله لان ضمن فبمسماها
(قوله لان الخلع لما استقل به الخ) مقتضى صنيعة هنا انه اذا اضاف اليها فى صورة الخلع الآتية انما تبين
بمهر المثل ويلزمها وان زاد على مسماها ولا ترجع بالزائد عليه حيث لا ضمان ولا فتيين بمسماها ويجب عليها
منه بقدر مسماها فليتامل اه سيد عمر (قوله وان ترتب) اى الضمان على ذلك اى الاضافة الفاسدة (قوله
ولها هنا) اى فى مسألة الضمان عبارة الروض مع شرحه ولذا غرم فى هذه اى مسألة الاطلاق وفى مسألة
الضمان رجع اليها لكن بقدر ما سمته فقط ان سمته شيئا اه (قوله لان الزيادة تولدت) عمل نامل فيما لو
زاد مهر المثل كخمسة عشر على مسماها كعشرة ونقص عن مسماها كعشرين فان جميع الزيادة على مسماها
ليست متولدة من ضمانه بل لانها هى التفاوت بين مهر المثل ومسماها اى كخمسة اه سيد عمر (قوله أو قال
من مالى) عطف على قوله وقال من مالها (قوله اولم ينوها) اى او اطلقه ولم ينوها اه سم (قوله وان نوها)
اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها كفى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا
زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسه ان اضاف الى مالها وصرح بوكالتها لم يطالب إلا ان ضمن وان اطلق فلم
يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوب بسمها وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض فليتامل
الفرق اى بين نية الاضافة الى الزوجة وبين التصريح بها بحسب نفس الامر اه سم اقول و اشار الى الفرق شرحا

عليه ما يوافق ذلك (قوله والحاصل الى قوله وقد يشكك) لم يذكره مر بل اقتصر على ما كان مكان هذا
وضرب عليه الشارح اى وهو كما قال الغزالي ولا فرق بين ان ينوها وان لاورد بجزم امامه بانه لا ذالم ينوها
نزل الخلع عليه وصار خلع اجنبي ولا طالب عليها وقال انه بين الاشكال فيه وسياق لذلك تنمة فى نظيرة هذه
ولا يطالب وكيلها بما لم ينو الا ان ضمن كان قال على لانه ضامن فيطالب به لان الخلع يستقل به الاجنبي
فاثر الضمان فيه بمعنى الالتزام وان ترتب على اضافة فاسدة وبؤخذ من قولهم لتصريحه بالوكالة ان فائدة
قولهم بوكالتها المذكور فى المتن عدم مطالبته حينئذ لا غير لما علم بما تقرره من الوقوع فى الكل وأن التفصيل
فى اللزوم لانها هو بين الاضافة اليها واليه والاطلاق سواء اذكر الوكالة فى الكل او لا وقد يشكك على ما مر
ما تقرره الوكالة الخ (قوله ولا يطالب) هلاطوب لان الوكيل يطالب ويحجب بما ياتى من الفرق
فى شرح قوله ولا اجنبي وكيلها فتخير هى (قوله لان ضمن) كذا فى الروض (قوله لان الزيادة تولدت
من ضمانه) هكذا الى هنا كان مراده من قول الشارح والحاصل الى هنا فليراجع ويحتمل ان مراده من
قول الشارح الا ان ضمن بقرينة قوله كذا فى الروض وهذا أقرب فى شرح الروض (قوله أو قال من مالى
اولم ينوها) عبارة الروض وشرحه فان اضاف الخلع الى نفسه او اطلقه ولم ينوها فهو كالاجنبي الخ فقول
الشارح اولم ينوها معناه او اطلقه ولم ينوها (وان نوها) اى وان اطلق ولم يصف اليه ولا اليها وقد نوها
كفى الروض وشرحه ويتحصل من كلام الشارح فيما اذا زاد على مقدرها أو ذكر غير جنسها ان اضاف
الى ملكها وصرح بوكالتها لم يطالب الا ان ضمن وان اطلق فلم يصف اليه ولا اليها وقد نوها طوب بسمها
وان زاد على ما سمته وان لم يضمن وهكذا فى الروض وشرحه فليتامل الفرق ثم قال فى الروض وشرحه واذ غرم

مسماها وهي بما ستمت كملواضاف لها مسماها وله الزائد عليه فان غرم الكل رجع عليها (٤٧٥) بمسماها وفيها اذا اطلقت التوكيل

ليس عليها الا مهر المثل
فان سمي ازيد لزمه الزائد
فان غرم الكل رجع بمهر
المثل وقد يشكل على ما
تقرر من التفصيل في
مطالبة الوكيل هنا ما مر في
الوكالة من مطالبة وكيل
الشراء في الذمة مطلقا الا
ان يفرق بان اصل الشراء
يمكن وقوعه له بخلافه هنا
(ويجوز) اي يحل ويصح
(توكيله) اي الزوج في
الخلع (ذميا) وحريريا وان
كانت الزوجة مسلمة فيها لو
اسلمت وتخلف ثم اسلم فانه
يحكم بصحة الخلع (وعبدا
ومحجور عليه بسفه) وان
لم ياذن السيد والولي اذلا
عهدة تتعلق بوكيله بخلاف
وكيلها على ما مر فيه (ولا
يجوز) اي لا يصح (توكيل
محجور عليه) بسفه ومثله
العبد هنا ايضا (في قبض
العوض) العين والدين لانه
ليس اهلا له فان فعل
وقبض برىء الخالع بالدفع
له وكان الزوج هو المضيع
لماله باذنه في الدفع اليه فان
قلت ما في الذمة لا يتعين الا
بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفية باطل فكيف
برىء منه الخالع قلت
الكلام في مقامين صحة
قبضه والصواب عدم
صحته وبراءة ذمتها

في المنهج والروض في التعليل بان صرف اللفظ المطلق اليه يمكن اه (قوله وهي بما ستمت) واضح ان محله في مسماها
الزائد من الجنس اما غيره فينبغي ان تعتبر قيمته فازدادت على مسماها او ساوتها اقتصر اى في مطالبتها عليه
اى مسماها وان قصت عنه اخذه منه اى مسماها بقدرها هذا ما ظهر لى ولم ارفيه شيئا وعليه فهل للزوج
مطالبتها ايضا كما يقتضيه لاطلاقهم او يقتصر في هذه الصورة على مطالبة الوكيل ويكون محل التخيير المشرع
به كلامهم عند اتحاد الجنس لان واجبه مغاير لما التزمته محل تامل اه سيد عمر (قوله بما ستمت) اى يرجع
عليها به (قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبتها حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان
يضمن ولم يشترط ذلك فيها لواطاق ولم يضاف الخلع اليه لكنه نواها اه سم (قوله مطلقا) كان المراد
سواء ضمن او لا اه سم (قوله لا ان يفرق الخ) ويفرق ايضا بانه ثم يضع يده على ما يقابل الثمن فلا ضرر
عليه في تعريمه بخلافه هنا اه سيد عمر (قوله اى يحل) الى قوله فان قلت في النهاية والمغنى (قوله لانه) اى
الكافر (قوله وتختلف) اى وخالفه في حالة التخلف اه رشيدى (قوله بخلاف وكيلها الخ) كانه لشارة الى
التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريبا في اشرح حكم وكيلها اذا كان سفيةا وانه اذا اضاف الممال
اليها بانت ولزمها الممال ولا يطالب الوكيل اه سم (قوله على ما مر الخ) اى آثارا (قوله اى لا يصح) ينبغى ولا
يحل لانه تعاطى عقد فاسد اه سيد عمر (قوله ومثله العبد الخ) اى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح
الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفية لنفسه به كامر عن الحناطى انتهى اه سم وسياتي في الشرح
ما يوافقه (قوله برىء الخالع) وكان الزوج الخ) كذا انفلاؤه واقرا اه ايضا لكن حله السبكي وابن الرفعة على
عوض معين أو غير معين وعاق الطلاق بدفعه والام يصح القبض اذا مضى فيها أى الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح
فاذا تلف كان على الملتزم وبقي حق الزوج في ذمته نهاية ومعنى اقول ولو فصل بين كون الخلع عالما بسفه
فيبقى الحق في ذمته لتقصيره او جاهلا به فلا يبقى لاذلا لتقصيره منه وإنما التقصير من الزوج لكان له وجه وجهيه
اه سيد عمر قال عش قوله كذا انفلاؤه الخ معتمد اه (قوله وكان الزوج الخ) عطف على برىء الخالع
(قوله لان تلك العلة) وهى قوله لانه ليس ادلاله اه كرى (قوله لان تلك العلة موجودة الخ) قد يمنع
وجودها مع اذن الولي اه سم (قوله فكذا هنا) بل ما مدنا أولى بذلك لان الولي ثم متعدد بالاذن ومع ذلك
اعتد به والزوج هنا غير متعدد بتصرفه في ماله اه سيد عمر (قوله الاطلاق) اى اطلاق براءة الخالع
الشامل للمعين وغيره ولما ياذن الولي وبدونه (قوله اقتضاء كلام ابن الرفعة) كانه اختلف كلامه لاذ هذا

هذه المسئلة أى مسئلة الاطلاق وفي مسئلة الضمان رجع عليها لكن بقدر ماسمته فقط إن سمت شيئا اه
(قوله ما تقرر من التفصيل) اى حيث شرط في مطالبتها حيث اضاف الى مالها وصرح بوكالتها ان يضمن
ولم يشترط ذلك فيها اذا اطلق فلم يضاف الخلع اليه ولا اليها لكنه نواها (قوله مطلقا) كان المراد سواء ضمن
او لا (قوله بخلاف وكيلها الخ) كانه لشارة الى التفصيل السابق في مطالبة وكيلها وسياتي قريبا في الشرح
حكم وكيلها اذا كان سفيةا وانه اذا اضاف اليها بانت ولزمها الممال ولا يطالب الوكيل (قوله ومثله العبد هنا)
أى بلا اذن الولي والسيد قال في شرح الروض اما بالاذن فيصح كما يصح قبض السفية لنفسه به كامر عن
الحناطى اه (قوله وكان الزوج هو المضيع لماله) في نسخة بعده باذنه في الدفع اليه الظاهر ان ما في هذه
النسخة عوض عما بعده في الشرح الى المتن فليتامل فان قلت ما في الذمة لا يتعين الا بقبض صحيح وقد علمت ان
قبض السفية باطل فكيف برىء الخالع قلت الكلام في مقامين صحة قبضه والصواب عدم صحته وبراءة ذمتها
والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا اتبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا
قال الاطلاق هو ما اقتضاء كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفية مثلا كاذن
وليه له وليه ولو اذن له في قبض دين له فقضه اعتد به كما نقله الاصل عن ترجيح الحناطى انتهت ويجوز ايضا
توكيلها كافر او عبدا اه ما في هذه النسخة وقوله فيه لان تلك العلة موجودة قد يمنع وجودها مع اذن الولي اه

والقياس براءتها لان تلك العلة موجودة في قبضه منها باذن وليه ومع ذلك قالوا اتبرأ فكذا هنا ثم رأيت شيخنا قال الاطلاق هو ما اقتضاء
كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن الزوج للسفية (قول المحشى في نسخة بعده الخ نسخ الشارح التي بايدنا كما ترى)

مثلا كاذن وليه له وولي له لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح الحناطى انتهت ويجوز ايضا توكيلها كافرا وعبد
وفما اذا اطلق ولم ياذن السيد في الوكالة للزوج مطالبته بالمال بعد العتق ثم بعد غرمه يرجع عليها ان قصد الرجوع وكان الفرق بين هذا وامر في
توكيل الحر الصريح في عدم اشتراط قصده الرجوع وإنما الشرط عدم قصد التبرع ان المال هنا لم يتاهل مستحقة للمطالبة به ابتداء وإنما اطرا
مطالبته به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه لو وقع كان اداءه محتملا لكونه عما التزمه ولكونه تبرعا عليها ولا قرينة له بين احدهما مع
كون الاصل برائة ذمتها بما دفعه (٤٧٦) فاشترط صارف له عن التبرع وهو قصد الرجوع بخلاف الحر فان التعليق به عقب الوكالة

قرينة ظاهرة على أن أدائه
انما هو جهتها فلم يشترط
لرجوعه قصد وهذا يندفع
تنظير بعضهم في اشتراط
قصد الرجوع هنا ويعلم ما في
كلام شرح الروض هنا
فنامله ومع اذن السيد فيها
يتعلق بكسبه ومال تجارته
ويرجع السيد عليها هنا بما
غرم وان لم يقصد رجوعا
لوجود القرينة الصارفة
عن التبرع هنا ايضا الجواز
مطالبة القن عقب الخلع
لاسفيا وان اذن الولي فلو
فعل وقهر رجعا ان اطلق
أو أضافه اليه فان أضاف
المال اليها بانت ولزمها المال
وانما صح هنا لانه لا ضرر
فيه على السفية كذا ذكره
وهو صريح في انه لا يطالب
فما قيل انه يطالب ويرجع
به عليها بعد غرمه وهم
(والاصح صحة توكيله امرأة
لخلع) وفي نسخ بخلع فاللام
بمعنى الباء (زوجته او طلاقها)
لانه يجوز ان يفوض طلاق
زوجته اليها وتوكيل امرأة
تخلع عنها صحيح قطعاً ومراًنه

المقتضى يخالف منقول النهاية اه سيد عمر (قوله مثلا) أى أو العبد (قوله انتهت) أى عبارة الشيخ (قوله
ويجوز ايضا) الى قوله وكان الفرق في المغنى لا قوله وإنما صح هنا وإلى قوله وإنما صح في النهاية إلا
قوله ويرجع السيد إلى لاسفيا (قوله فيما اذا اطلق) أى العبد بان لم يصفه له ولا لها اه عرش زاد سم فان
إضافه اليها طولبت به اه (قوله بعد العتق) أى لعله فيما يظهر اه عرش (قوله إن قصد) أى عند الغرم
(قوله وكان الفرق الخ) تطويل لا طائل تحته كما يظهر بالتأمل الصادق اه سيد عمر ولم يظهر لى
وجه عدم الفائدة (قوله ومما) أى في شرح وعليه الزيادة خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد يصرح
بذلك قول المغنى (قوله مستحقة) وهو العبد اه عرش (قوله تطرا مطالبته) أى للمرأة اه عرش (قوله
لو وقع) أى العتق (قوله كان اداءه الخ) جواب لما (قوله هنا) أى فى العبد (قوله ويعلم ما في كلام شرح
الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط وقال ان الاوجه خلافه اه سم (قوله ومع اذن السيد) إلى قوله
كذا ذكره في المغنى لا قوله لوجود القرينة إلى لاسفيا (قوله فيها) أى الوكيلة (قوله ان اطلق) أى السفية
بأن لم يصفه له ولا لها ثم ظاهره انه يقع رجعا وان نواها عند الاطلاق خلاف ما مر في الوكيل الكامل وقد
يصرح بذلك قول المغنى مانصه واما المحجور عليه بسفه فلا يصح ان يكون وكيلا عنه وان اذن له الولي إلا
اذا أضاف المال اليها فبين ويلزمها اه (قوله ولزمه المال) ويرجع به عليها بعد غرمه كذا اطلقوه ويظهر انه
يجب فيه ما مر في الوكيل لانه لا يطالب إلا ان طولب اه وقولها ويرجع الخ كان في اصل الشارح ثم ضرب
عليها وابدله بقوله وإنما الخ اه سيد عمر عبارة عرش قوله ويرجع به وإنما يتم إذا رجع للعبد إذ السفية لا يغرم
وعبارة حجج وإنما صح هنا لانه لا ضرر فيه على السفية اه وقال الرشيدى قوله ما مر في الوكيل يعنى الوكيل
في الشراء مثلا لكن تقدم قريبا الفرق بينهما وبين وكيل الخلع فنامله اه (قوله وفي نسخ) إلى الفصل في النهاية
(قوله لانه يجوز) إلى الفصل في المغنى (قوله لم يصح توكيله امرأة الخ) لتضمنه الاختيار للنكاح ولا يصح
توكيلها للاختيار في النكاح فكذا اختيار الفرق مغنى وعرش (قوله في طلاق بعضهن) أى مبهما اما بعد
تعيينهن للنكاح فيصح توكيلها في طلاقهن اه عرش

• (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) • (قوله في الصيغة) إلى التنبيه في النهاية لا قوله كذا قالوه إلى الماتن (قوله وما
يتعلق بها) أى كوقوع واحدة بثالث الا ف فيما اذا قالت له طلقنى ثلاثا بالف فطلق واحدة اه عرش (قوله فدل)

(قوله وولي له لو اذن له الخ) نازع في شرح الروض هذا في حل السبكي الآتى الذى تبعه عليه في الروض فقال
تبع في هذا السبكي وغيره الاطلاق وما اقتضاه كلام ابن الرفعة وغيره وهو الاقرب الى المنقول اذ اذن
الزوج للسفية مثلا كاذن وليه له وولي له لو اذن له في قبض دين له فقبضه اعتد به كانه له الاصل عن ترجيح
الحناطى اه ثم رابت الشارح فيما سبق نازع ايضا السبكي (قوله وفيما اذا اطلق) أى بان خالع في الذمة ولم
يصفه اليها فان اضافها اليها طولبت به (قوله ويعلم ما في كلام شرح الروض) حاصله انه نازع في الاشتراط
وقال ان الاوجه خلافه • (فصل في الصيغة وما يتعلق بها) •

لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاق بعضهن
(ولو وكلا) أى الزوجان معا (رجلا) فى الخلع وقوله (تولى طرفا) اراده منهما مع الآخر او وكيله كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين)
لان الخلع يكتفى فيه اللفظ من جانب كالمو على بالا عطاء فاعطته • (فصل) فى الصيغة وما يتعلق بها (الفرقة بافظ الخلع) ان قلنا انه صريح او
كناية ونواه به (طلاق) ينقص العدد لان الله سبحانه وتعالى فى قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ذكر حكم الافتداء المرادف له الخلع بهـ
الطلقتين ثم ذكر ما يترتب على الطلقة الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على ان الثالثة هى الافتداء كذا قالوه ويرده الحديث الصحيح الآتى فى
ثالث فصل فى الطلاق انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الثالثة فقال او تسريح باحسان وحينئذ فيندفع جميع ما تقرر (وفى قول) نص عليه فى القديم والجديد

الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة اذالم يقصده بطلاقا (فسخ لا ينقص) بالتخفيف في (٧٧) (٤) الافصح (عددا) فيجوز تجديد النكاح بعد

تكرره من غير حصر واختاره
كثيرون من اصحابنا المتقدمين
والمتاخرين بل تكرر من
البلقيني الاقضاء به واستدلوا
له بالآية نفسها اذ لو كان
الاقتداء طلاقا لما قال فان
طلقها والا كان الطلاق
أربعا اما الفرقة بلفظ
الطلاق بعوض فطلاق
ينقص العدد قطعاً كما لو
قصد بلفظ الخلع الطلاق
لكن نقل الامام عن
المحققين القطع بأنه لا يصير
طلاقاً بالنية كما لو قصد
بالظهار الطلاق (تنبيه) هـ
ان قلت لم كان الفسخ لا
ينقص العدد والطلاق
ينقصه وما الفرق بينهما
من جهة المعنى قلت يفرق
بان اصل مشرعية الفسخ
ازالة الضرر لا غير وهي
تحصل بمجرد قطع دوام
العصمة فاقصروا به على
ذلك اذ لا دخل للعدد فيه
وأما الطلاق فالشارع وضع
له عدداً مخصوصاً لكونه
يقع بالاختيار لموجب
وعدمه فقوض لارادة
الموقع من استيفاء عدده
وعدمه (فعلي الاول)
(لفظ الفسخ كناية) في
الطلاق اي الفرقة بعوض
المعبر عنها بلفظ الخلع
فيحتاج لنيته لانه لم يرد
في القرآن (والمفاداة) اي
وما اشتق منها (كخلع)
على القولين السابقين وكذا
الآتيان فيه (في الاصح)

اي الاسلوب المذكور (قوله اذالم يقصده الخ) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله
السابق او كناية ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير غير تقدير
الاول وان كان بناء على انه صريح ايضا في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر رسم ويجاب باختيار
الثاني والتقييد ليعين محل الخلاف لما سيأتي انه اذا نوى به الطلاق يكون طلاقاً قطعاً اهـ سيد عمر اي
يقطع النظر عما يأتي عن الامام وقوله الاول الاول الآخر (قوله بالآية نفسها) وهي قوله تعالى فلا جناح
عليها فيما افندت به اهـ عش (قوله اذلو كان الاقتداء الخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله تعالى فان طلقها متعلق بقوله تعالى الطلاق مرتان تفسير
لقوله تعالى أو تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانا تارة وبعوض
أخرى اهـ سم (قوله اما الفرقة) الى قوله لكن نقل في المعنى (قوله اما الفرقة بلفظ الطلاق الخ) محترز
قول المصنف بلفظ الخلع (قوله فطلاق ينقص العدد الخ) معتمد اهـ عش (قوله ولو قصد بلفظ الخلع
الطلاق) اي اوافترن به لفظ الطلاق كخالعك على طلبة بالف اهـ معني (قوله بانه الخ) اي الخلع (قوله
لا يصير طلاقاً) اي بل هو فسخ اهـ عش (قوله وهي) اي ازالة الضرر (قوله به) اي بالفسخ وقوله على ذلك
اي مجرد القطع (قوله اذ لا دخل الخ) يتأمل اهـ سم وقد يقال المعنى ان الشارع لم يضع للفسخ عدداً
مخصوصاً حتى ينقص به (قوله لكونه يقع الخ) لا يخفى ما في هذا التعليل (قوله فقوض لارادة الموقع الخ)
يتأمل فيه (قول المتن فعلي الاول) ما وجه التفريع وقد يجاب بان الفاء لمجرد العطف وسكت عن حكمه على
الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به اهـ
سم وقوله الصحيح الاوفق الاصح (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع المال سم على حج
اهـ عش ويصرح بذلك صنيع المعنى عبارته فعلي الاول وهو ان الخلع طلاق لفظ الفسخ كفسخت نكاحك
بكذا فقبلت كناية فيه اذ لم يرد في القرآن ولم يستعمل عرفاً فافه فلا يكون صريحاً فلا يقع الطلاق به بلانية
(قوله الآتيان الخ) اي بقوله ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية (قوله فيه) اي الخلع (قول المتن ولفظ
الخلع صريح) ظاهره عدم الفرق بين ذكر المال معه او لا نهاية ومعني (قوله ولفظ الخلع وما اشتق منه الخ)
هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي ان نحو انت خلع او مفاداة صريح وفيه نظر فسيأتي ان انت طلاق او
الطلاق كناية الا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام على نحو الخلع لازم لي كما في الطلاق لازم لي فليتنامل بسم اهـ
رشيدى عبارة عش قوله ولفظ الخلع وما اشتق الخ صريح او كالصريح في ان لفظ الخلع صريح في الطلاق
حيث ذكر معه المال او نوى وبشكل بما ياتي في الطلاق من ان المصادر كنيات ويصرح بان ما هنا كالطلاق
قول المنهج وشرحه ومنه صريح مشتق مفاداة ومشتق خلع اهـ ويمكن حمل ما هنا على ما في الطلاق بان يجعل
قوله وما اشتق منه عطف تفسير على الخلع وكذلك كلامه في باب الطلاق ظاهر في ان لفظ الخلع صريح

(قوله اذالم يقصده بطلاقا) ان كان هذا التقييد بناء على كونه كناية المذكور بقوله السابق او كناية
ونواه في المقابلة بين القولين باعتبار هذا الشق نظر لان كلامهما على تقدير الاول وان كان بناء على
انه صريح ايضا في التقييد بعدم القصد مع صراحته نظر فليتنامل (قوله اذالم يقصد الخ) اي بناء على
ما ياتي عن الامام (قوله اذلو كان الاقتداء طلاقاً الخ) قال البيضاوي والاظهر انه طلاق لانه فرقة
باختيار الزوج فهو كالطلاق بالعوض وقوله فان طلقها متعلق بقوله الطلاق مرتان تفسير لقوله او
تسريح باحسان اعترض بينهما ذكر الخلع دلالة على ان الطلاق يقع مجانا تارة وبعوض اخرى اهـ
(قوله اذ لا دخل الخ) يتأمل (قوله في المتن فعلي الاول) ما وجه هذا التفريع وقد يجاب بان الفاء
لمجرد العطف (قوله فعلي الاول) سكت عن حكمه على الثاني ويحتمل انه ايضا كناية وانما خص الاول
لانه محل التوهم اولاً لانه الصحيح فاقصر على الاهتمام به (قوله فيحتاج لنية) ظاهره ان الفسخ كناية ولو مع
المال (قوله في المتن والشرح ولفظ الخلع وما اشتق منه) هذا وما ذكره من المفاداة يقتضي أن نحو انت

لورودها في الآية السابقة (ولفظ الخلع) وما اشتق منه (صريح) في الطلاق لانه تكرر على لسان

ثلاثة ألفاظ تأتي لا غير
واطال كثير ون في الانتصار
له نقلا ودليلا (فعلى الاول)
الاصح (لو جرى) ما اشتق
من لفظ الخلع أو المفاداة
معهما (بغير ذكر مال
وجوب مهر مثل في الاصح)
لا طراد العرف بجر يانه
بمال فرجع عند الاطلاق
لمهر المثل لانه المراد كالخلع
بمجهول وقضيته وقوع
الطلاق جز ما ولا نما الخلاف
هل يجب عوض أولا
وانتصر له جمع محققون
وقالوا انه طريقة الاكثرين
والذي في الروضة انه عند
عدم ذكر المال كناية
وجمع جمع يحمل المتن اى
من حيث الحكم لا الخلاف
كما هو ظاهر للتأمل على
ما اذناوى به التماس قبولها
قبلت فيكون حيثئذ
صريحا لما يأتي ان نية
العوض مؤثرة هنا فكذا
نية التماس قبول مادل
عليه وهو لفظ الخلع ونحوه
مع قبولها والروضة على
ما اذناوى العوض ونوى
الطلاق فيقع رجعيان وان
قبلت ونوى التماس قبولها
وكذا لو اطلق لفظ خالعتك
بنية الطلاق دون التماس
قبولها وان قبلت فعلم ان
محل صراحته بغير ذكر
مال اذا قبلت ونوى
التماس قبولها وان مجرد

حيث ذكر معه المال أو نوى ومع ذلك فهو كناية كغيره من المصادر اه أقول ويفهم ان ما هنا كالطلاق
قوله الاق لو جرى ما اشتق من لفظ الخلع أو المفاداة الخ (قوله حملة الشرع) المراد بهم الفقهاء وقوله ثلاثة
الفاظ الخ وهى الطلاق والفراق والسراح اه ع ش (قول المتن فعلى الاول) وهو صراحة الخلع اه معنى
اى والمفاداة (قوله معها) اى مع الزوجة وسيد كر محترزه (قوله لا طراد العرف) اى قوله كالمكرر في
النهاية والمعنى لا قوله وانتصر الى الذى وقوله من حيث الحكم الى على ما وقوله فعلم الى وخرج (قوله
وقضيته) اى قوله وجوب مهر المثل اه ع ش (قوله وانتصر له) اى للتمس وما يقتضيه (قوله والذى في
الروضة الخ) عطف على قوله وقضيته الخ (قوله انه عند عدم ذكر المال الخ) ينبغى وعدم نيته اه سم (قوله
وجمع جمع يحمل الخ) وهو جمع حسن اه معنى (قوله من حيث الحكم) وهو وقوع الطلاق جز ما
لا الخلاف اى فى وجوب مهر المثل اه كردى (قوله على ما اذناوى به) اى بقوله خالعتك مثلا اه ع ش
(قوله قبلت) اى ولا فلا يقع شيء كما يعلم عما ياتى وكذا يقال فيما بعده اه رشيدى (قوله لما ياتى) لعل فى
قوله وكذا لو اطلق الخ بطريق المفهوم (قوله هنا) اى فى صراحة الخلع (قوله عليه) اى العوض (قوله مع
قبولها) اى الزوجة والظرف متعلق بنية التماس الخ (قوله والروضة) عطف على المتن اه كردى (قوله
على ما اذناوى العوض اى فقال خالعتك بلا عوض اه معنى (قوله وكذا الخ) اى يقع رجعيان (قوله لو
اطلق) اى لم ينو العوض (قوله فعلم الخ) وفى سم بعد كلام مانصه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح
وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها وقبلت مر اه (قوله ان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا
جز ما) وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه لو جرى معها وصرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته أو عرى عن
ذلك ونوى الطلاق و اضم التماس جوابها وقبلت وقع باثنا فان لم يضر جوابها ونوى اى الطلاق وقع
رجعيان ولا فلا اه نهاية وقوله وفيه نظر اى فى الحمل ع ش وقوله والوجه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل
فى الاجنبى وببحث به مع مر فوافق وقوله بانته اى بالعوض المصرح به او المنوى ان توافقا سم وع ش
وقوله أو عرى عن ذلك اى ذكر المال و نيته ع ش وقوله وقبلت اى فان لم تقبل لم يقع سم ورشيدى وقوله
وقع باثنا اى ان كانت رشيدة ولا افرجعيان ويقع بمهر المثل سم وقوله ولا اى لم ينو الطلاق ع ش (قوله
فانها تطلق مجانا) هذا لا يتأتى فى اول الاقسام وهو ما اذناوى صرح بالعوض أو نواه ووقع القبول اه رشيدى
عبارة ع ش وقوله فانها تطلق الخ ينبغى ان محله حيث لم يذكر مالا ولا نواه بل نوى الطلاق فقط وان اضم

خلع أو مفاداة تصريح وفيه نظر فسيأتى أنت طلاق أو الطلاق كناية إلا ان يحمل ما اقتضاه هذا الكلام
على نحو الخلع لازم لى كفى الطلاق لازم لى فلينامل ووافق فى الروض المنهاج حيث قال ولفظ الخلع وكذا
المفاداة صريح فى الطلاق ان ذكر المال وكذا ان لم يذكره ويلزمها به اى بالخلع بلا مال من القبول منها بعد
إضمار التماس جوابها مهر المثل قال فى شرحه لا طراد العرف بجر يان الخلع بعوض فيرجع عند الاطلاق
الى مهر المثل ثم قال ومحلها اذا كان الخلع مع الزوجة فان كان مع اجنبى فلا يجب مهر بل تطلق مجانا وكذا لو خالع
معه بخمر أو مغصوب أو حر أو ميتة كاسيأتى اه (قوله والذى فى الروضة انه عند عدم ذكر المال) ينبغى
وعدم نيته (قوله وجمع جمع يحمل المتن الخ) كذا شرح مر ووافق فى الروض المنهاج حيث قال الخ
(قوله وان مجرد لفظ الخلع لا يوجب عوضا جز ما) ان نوى به طلاقا وفيه نظر لا يخفى هذا والوجه انه ان
صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته أو عرى عن ذلك ونوى الطلاق و اضم التماس جوابها وقبلت وقع باثنا
فان لم يضر التماس جوابها ونوى وقع رجعيان ولا فلا شرح مر وقوله بانته اى بالعوض المصرح به او المنوى
ان توافقا كاهو ظاهر وقوله والوجه انه الخ ينبغى جريان هذا التفصيل فى الاجنبى وببحث به مع مر
فوافق وقوله وقبلت فان لم تقبل لم يقع وقوله وقع باثنا اى ان كانت رشيدة ولا افرجعيان ويقع بمهر المثل
وان لم يذكر مالا ولا نواه فعلم انه عند ذكر المال او نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان اضم التماس جوابها

كما لو جرى (٤٧٩) معه بنحو خمر فان قلت ظاهر هذا أنه لا

يحتاج هنا إلى نية الطلاق به وحينئذ فيشكل بما مر أنه كناية لافرق في ذلك بينها وبين الاجنبي قلت يمكن الفرق لانه معها محل الطمع في المال فعدم ذكره قرينة تقرب الغاء من أصله ما لم يصرفه عن ذلك بالنية وأما معه فلا طمع فلم تقم قرينة على صرفه عن أصله من أفادته الطلاق وتفيد ذلك جعلهم له بنحو خمر مقتضيا لمهر المثل معها لामعه وظاهر أن وكيلها مثلها (ويصح) الخلع بصرائح الطلاق مطلقا كما علم مما مرو (بكنائيات الطلاق مع النية) بناء على أنه طلاق وكذا على أنه فسخ إن نوبيا (وبالجملة) قطعا لا تنفاه اللفظ المنعبد به (ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت اشتريت) أو قبلت مثلا (فكنائيات خلع) وهو الفرقة بعوض بناء على الطلاق والفسخ وليس هذا من قاعدة ما كان صريحا في بابه لان هذا لم يجد نفاذا في موضوعه فاستثناه منها غير صحيح (ولما بدأ) الزوج (بصيغة معاوضة كطلقتك أو خالعتك بكذا) وقلنا الخلع طلاق (وهو الاصح) فهو معاوضة لا خذه عوضا في

التماس قبوله وقبل اه وتقدم عن سم ما يوافقه (قوله ظاهر هذا) أي قوله فانها تطلق بجانا إنه الخ أي الخلع (قوله بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخمرية اه سم (قوله هنا) أي فيما لو جرى مع الاجنبي (قوله بما مر أنه كناية) لعله على ما في الروضة انتهى سم (قوله يمكن الفرق الخ) فيه نظر والوجه الاحتياج هنا ايضا اه سم ومر عن ع ش ما يوافقه (قوله لانها) أي الخلع معها أي الزوجة (قوله الغاء) أي الخلع من أصله وهو الطلاق (قوله بالنية) أي للطلاق (قوله واما معه) أي الاجنبي (قوله وظاهر ان) إلى قوله وقضية هذا في النهاية لإقوله وفي نسخة إلى المتن (قوله ويصح الخلع) أي الفرقة بعوض اه سم (قوله مطلقا) أي نوى أو لا قلنا هو طلاق أو لا اه ع ش (قوله بما مر) وهو قول المصنف هو الفرقة بلفظ طلاق اه كرى (قوله بناء على أنه) إلى قوله وقضية هذا في المغنى لإقوله وفي نسخة إلى المتن وقوله أو بفعل إلى أو بإشارة (قوله وكذا) على أنه فسخ ان نوبيا (عبارة الزركشى عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معافان لم ينويا أو احدهما لم يصح انتهت اه سم وصرح منها في رجوع قوله ان نوبيا إلى القولين معاقول المغنى نصه ويصح الخلع على قول الطلاق والفسخ بكنائيات الطلاق مع النية للطلاق من الزوجين معافان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه (قول المتن وبالجملة) وهي ما عدا العربية نهاية أي ولو من عرى ع ش (قول المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا فقالت الخ) أي فورا بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فورا وكذا قول الزوج بعثك طلاقا بكذا وقول الزوجة بعثك ثوبى مثلا بطلاق فان كلا منهما كناية يشترط النية فيهما كبعثك نفسك إلا ان يجيب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه روض مع شرحه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت في بعثك نفسك ايضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك اه سم (قوله على الطلاق والفسخ) أي على قول الطلاق الخ (قوله وليس هذا الخ) عبارة المغنى قال الزركشى والدميري وهو مستثنى من قاعدة ما كان صريحا في بابه وجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره اه وهذا ممنوع بل هو من جزئيات القاعدة فانه لم وجد نفاذه في موضوعه اذ موضوعه محل الخطاب انتهى فصاحب المغنى نظر الى مفهوم القاعدة وصاحب التحفة نظر الى منظوقها فتأمل اه سيد عمر (قوله لم يجد نفاذا الخ) أي لان لفظ البيع صريح في نقل الملك عن العين بشمن مخصوص وهو غير متصور هنا لان بيع الرجل لزوجته حره كانت أو امه غير صحيح اه ع ش (قوله منها) أي القاعدة (قوله غير صحيح) أي وان سلك جمع كالزركشى والدميري اه نهاية (قوله وهو الاصح) عبارة النهاية والمغنى وهو الأرجح اه

وقبلت مر (قوله كما جرى معه بنحو خمر) أي مع التصريح بوصف الخمرية (قوله ظاهر هذا) أنه لا يحتاج الخ (حاصل الفرق الذي ذكره أنه لا يحتاج إلى ذلك وفيه نظر والوجه الاحتياج) (قوله بما مر أنه كناية) لعله على ما في الروضة (قوله في المتن ويصح) ليس ضميره للفظ الخلع اذ لا معنى لقولنا يصح لفظ الخلع بكنائيات الطلاق فتعين أنه للخلع بمعنى الفرقة بعوض لكن قول الشارح كالرخصة بناء على أنه طلاق هل هو راجع للخلع بهذا المعنى أو للفظ الخلع لانه الذي ذكر فيه أنه طلاق أو فسخ تأمل فيه (قوله وكذا على أنه فسخ ان نوبيا) عبارة الزركشى عقب قول المتن مع النية أي ان جعلناه طلاقا وكذا ان جعلناه فسخا على الاصح ولا بد من نية الزوجين معافان لم ينويا أو احدهما لم يصح اه عبارة الروضة تفرع بصح الخلع بجميع كنائيات الطلاق مع النية اذا جعلناه طلاقا وان جعلناه فسخا فهل لا كنائيات فيه مدخل وجهان اصحهما نعم فان نوى الطلاق أو الفسخ كان مانوى وان نوى الخلع عادا الخلاف في أنه فسخ ام طلاق اه وفيه تصريح بان كنائيات الطلاق مع نية الخلع فيها الخلاف في أنه فسخ أو طلاق روي عنه الخلاف في صرائحه ايضا وهو مقتضى قول المنهاج الآتي آتفوا قلنا الخلع طلاق فتأمل (قوله في المتن ولو قال بعثك نفسك بكذا الخ) في الروض وبعثك نفسك أو افلتك اياها بكذا مع القبول فورا كناية قال في شرحه بخلاف ما اذا لم يذكر بكذا أو لم يكن القبول فورا اه وفيه دلالة على أنه يشترط في كونه كناية ذكر بكذا وكون القبول فورا ويحتمل ان الاشتراط انما هو للاعتداد لا لكونه كناية ثم قال في الروض متصلا بما تقدم وكذا بعثك طلاقا وبعثك

مقابلة البضع المستحق له (فيها شوب تعليق) ان تيب وقبح الطلاق على قبول المال كثر تب الطلاق المعلق بشرط عليه أما اذا قلنا فسخ فهو معاوضة

محضة كالباع (وله) وفي نسخة فله وكل له وجه (الرجوع قبل قبولها) لأن هذا شأن المعاوضات (ويشترط قبولها بلفظ) كقبلت أو اختلعت أو ضمنت أو بفعل كاعطائه الالف على ما قاله جمع متقدمون أو بأشارة خرساء مفهومة وقضية هذا انه في ان ارضعت ولدى سنة فانت طالق يكفي قبولها باللفظ أو بالفعل فان كان بالاول (٤٨٠) وقع حالا أو بالثاني فبعد رضاع السنة وعلى الاول يحمل ما في فتاوى القاضى من وقوعه

بنفس الالتزام وعلى الثاني يحمل ما في فتاوى بعضهم من اشتراط معنى السنة وفصل بعضهم فقال إن لم تلزمه اجرة رضاع ولده لفرقه فهو محض تعليق بصفة فيقع بعد السنة وإن لزمته فهو خلع فيه شائبة تعليق فيقع بعد السنة باثنا ويفرق بين هذا وإن دخلت الدار فانت طالق بالف فانه يشترط القبول لفظا ويقع عند الدخول بالف وإن وجب تسليمه حالا كما باتى بان هذه فيها شرطان متغايران فإوجبا مقتضى كل منهما وهو ما ذكر بخلاف تلك فانه ليس فيها إلا الشرط واحد لكن فيه شائبة مال فقلبنا الشرط تارة والشائبة أخرى (غير منفصل) بكلام اجنبى إن طال كما باتى آخر الفصل وكذا السكوت كما مر في البيع ومن ثم اشترط توافق الايجاب والقبول هنا ايضا (فلو اختلف ايجاب وقبول كطلقتك بالف فقبلت باليمين وعكسه أو طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الالف فلعو) كما في البيع فلا

(قوله محضة الخ) بوجه اه سم عبارة ع ش تأمل وجه ذلك فان العلة لشوب التعليق موجودة فيه فانه لو لم تنبل المرأة لم يكن فسخا اه اقول وقد يؤخذ وجه ذلك من قول المغنى عتب محضة ما نعه من الجانبين إذ لا مدخل للتعليق فيه بل هر كابتداء البيع اه (قوله وفي نسخة فله الخ) لعل وجه التفريع النظر لشوب المعاوضة والواو لنظر الشوب التعليق فكانه استدراك على ما اقتضاه شوب التعليق من منع الرجوع اه سيد عمر (قول المتن يشترط قبولها) اى الخبائة للباطنة اه معنى (قول المتن بلفظ) والكتابة مع النية تقوم مقام اللفظ اه نهاية (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ اه سم (قوله أو بفعل الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للدغنى (قوله أو بفعل الخ) لعله بفرض تسليمه رخصته مفروض فيا لو كانت الصيغة صيغة معاوضة بقرينة المقام كذا علمت على ان تعطينى كذا الخ وحيدتي تبضح لك ما في قوله وقضية هذا الخ مما سنشير اليه في الحاشية اه سيد عمر (قوله على ما قاله الخ) عبارة النهاية كما قاله جمع متقدمون لكن ظاهر كلامهم بخالفه اه قال ع ش قوله كما قاله جمع الخ معتمد وقوله لكن ظاهر كلامهم الخ ومن الظاهر قول المنهج وشرط في الصيغة ما مر في البيع اه (قوله أو بأشارة الخ) عطف على بلفظ (قوله وقضية هذا الخ) محل تأمل لان الكلام هنا في صيغة المعاوضة لإدعى التي يشترط فيها القبول لافى صيغة التعليق إذ لا يشترط فيها كما سيأتى ولا يقع بها بل سيأتى انه لا يقع في المعلق إلا بوجود الصفة فليتا مل وليراجع فان الذى يظهر ان اوجه الآراء في المسئلة قول البعض المتصل والفرق بينهما وبين إذا دخلت الخ ان قوله في تلك انت طالق بالف صيغة معاوضة فاقتضت القبول لفظا فور انظر لذلك وتوقف الوقوع على الدخول نظر الشرط ولعل هذا الفرق ان اتصفت أو ضح ما فرقه به الشارح ثم من الواضح ان افتاء البعض الذى ذكره لا ينافى الفصل في الحقيقة وإن سكت عن التفصيل وكونه يقع باثنا تارة ورجعيا أخرى اه سيد عمر (قوله فيقع بعد السنة) هل يشترط كون الرضاع في الحولين أو لا يشترط اه سيد عمر اقول الظاهر الثانى (قوله وإن وجب تسليمه حالا) قد يقال ما وجهه اه سيد عمر اقول لعل وجهه الالتزام بالقبول اللفظى (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى ان ارضعت الخ اه سم (قوله بكلام اجنبى) لى المتن فى المغنى إلا قوله كما باتى آخر الفصل ولى قوله والابرأى فى النهاية إلا قوله لكن القياس إلى المتن وقوله على تناقض (قوله وكذا السكوت) اى الطويل اه معنى (قول المتن ولو اختلف لإيجاب وقبول) اى المال كما باتى اه ع ش (قول المتن فلعو) اى فى المسائل الثلاث ويفارق ما لو قال إن اعطيتنى الف فانت طالق فاعطته الفين حيث يقع الطلاق بان القبول جواب الايجاب فاذا خالفه فى المعنى لم يكن جوابا ولا اعطاء ليس جوابا وإنما هو فعل فاذا انت بالفين فقد انت بالالف ولا اعتبار بالزيادة قاله الامام اه معنى (قوله لاجله) اى المال وكذا ضمير مقابلة (قوله مستقل به) اى بالطلاق (قوله ويفارق ما لو باع الخ) أى فانه لا يصح اه معنى (قوله زائدة الخ) اى لفظة ما (قوله أو اى وقت) لى قوله ثم رايت فى المعنى إلا قوله ولا يطل الى ولا رجوع وقوله ومثلها

ثوبى بطلاق بشرط النية فيهما اه قال فى شرحه عتب هذا كعبتك نفسك إلا أن يجب القابل بقبلت فلا يشترط نيته اه وظاهره عدم اشتراط نية القابل بقبلت فى بيعتك نفسك ايضا وانظر لم يتعرض الشارح لذلك (قوله محضة) بوجه (قوله فى المتن ويشترط قبولها بلفظ) والكتابة مع اللفظ تقوم مقام النية شرح مر (قوله أو بفعل) عطف على قول المتن بلفظ (قوله على ما قاله جمع متقدمون) لكن ظاهر كلامهم بخالفه شرح مر (قوله بان هذه) اى إن دخلت الخ وقوله بخلاف تلك اى إن ارضعت الخ (قوله

طلاق ولا مال (ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بالالف فالاصح وقوع الثلاث وجوب الالف) لانها لم يتخالفنا إلى فى المال المتعبر قبولها لاجله بل فى الطلاق فى مقابله والزوج مستقل به فوقع ما زاده عليها وبه يندفع ما قيل قد يكون لها غرض فى عدم الثلاث لرجعه بلا محل ويفارق ما لو باع عبيدين بالف فقبل احدهما بالف لان البائع لا يستقل بتملك الزائد (وإن بدا بصيغة تعليق كنى أو التى ما) زائدة لنا كيد أو اى وقت أو زمن أو حين (اعطيتنى) كذا فانت طالق (فتعليق) من جانب فيه شوب معاوضة

لكن لا نظر اليها هنا غلبا لان افضله المذكور من صرائحه فلم ينظر لما فيه من نوع معاوضة (فلا) طلاق الا بعد تحقق الصفة ولا يبطل بطرو
جنونه عقبه ولا (رجوع له) عنه قبل الاعطاء كسائر التعليقات (ولا يشترط القبول (٤٨١) لفظا) لان صيغته لا تقتضيه (ولا الاعطاء

في المجلس) بل يكفي وان
تفرقا عنه لدلالته على
استقرار كل الازمنة منه
صريحا فلم تقو قرينة
المعاوضة على إيجاب الفور
ولما وجب في قولها متى
طلقتي فلك الف وقوعه
فورا لان الغالب على
جانبيها المعاوضة بخلافه
والهم مثاله ان متى اى
ونحوها إنما يكون للتراخي
اثباتا مانفيا كمتى لم تعطني
الفاقات طاق قاله فور
فتطلق بمعنى زمن يمكن فيه
الاعطاء فلم تعطه (وان قال
ان) بالكسر (او اذا)
ومثلها كل ما لم يدل على
الزمن الآتي (اعطيتني
فكذلك) اى لا رجوع له
ولا يشترط القبول لفظا
لانها حرفا تعليق كمتى
اما المفتوحة واذا فطلاق
مع احدهما يقع بائنا حالا
وينبغي تقييده بالنحو
اخذا بما ياتي في الطلاق ثم
رايت شارحا ذكره وظاهر
كلامهم انه مع بينوتها
لامال له عليها ويوجه بان
مقتضى لفظه انها بذلت له
الفاعل الطلاق وانه قبضه
لكن القياس ان له تحليفها
انها اعطته نظير ما مر في
رسم القباله (لكن يشترط)
ان كانت حرة والحق
بها المبعضة والمكاتبه سواء

الى المتن (قوله لا نظر اليها) الاولى التذكير (قوله لان لفظه) اى التعليق (قوله لما فيه) اى التعليق او لفظه
قول المتن في المجلس) اى مجلس التواجب وهو كافي للحررو واهمله المصنف ما يرتبط به الإيجاب بالقبول اه
معنى (قوله وان تفرقا الخ) اى ولو طال الزمن جدا معش عبارة المعنى فتى وجد الاعطاء طلقت وإن
زادت على ما ذكره ولو قيد في هذه بزمن او مكان تعين اه (قوله لدلالته) اى الاظاهه معنى (قوله منه) اى
الزوج والاولى اسقاطه كما فعله الهامة والمعنى (قوله وقوعه) اى وقوع تطليقه وقوله بخلافه اى جانبه وقوله
فتطلق اى رجعيها ع ش (قوله فلم تعطه) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله كل ما) اى كل لفظ اه ع ش
(قوله كل ما لم يدل على الزمن الآتي) اذا تدل على الزمن الآتي سم وهو محل تأمل لانه محل الآتي في كلام
الشارح على المستقبل وليس بمراد له وإنما المراد الزمن الآتي بيانه في كلامه وهو الزمن العام المدلول لمتى
وإذا ليست كذلك اه سيد عمر (قوله يقع بائنا حالا) انظر هل هو في الظاهر والباطن وان لم تكن اعطته شيئا
او في الظاهر فقط مؤاخذه باقراره لا غير اه رشيدى اقول ويتعين الثانى كما يفيد قول الشارح كما المعنى لكن
القياس الخ وتقييد النهاية بظاهر افيما ياتي (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لامال له الخ) قد يستشكل
حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضى التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق
المتاخر عنه فليتامل كذا قاله الفاضل المحشى ولك ان تقول إنما يمنع إن كان منجزا غير مرتبط بالطلاق وليس
بمتعين فلعلمه في ضمن خذ هذه الالف او ملكتك هذه الالف على ان تطلقني بل قول الشارح بذلك الفا الخ
يعين هذا الحمل ويتردد النظر فيما لو اختلفا فقال ملكتني تمليككم جزا وقالت بل مرتبطا بالطلاق ولعل
الاقرب قبول قولها لانها اعرف بما صدر منها ولان الظاهر من جالها سيماني مثل مقام الشقاق ما ذكرته
لا يقال اذا حمل كلامهم على ما ذكر كان من القسم الآتي اعنى ابتداءها بالطلب لانا نقول قد يذ كر بعض
فروع قسم في بيان آخر والباعث عليه رفع الاشكال المذكور اه سيد عمر (قوله لامال له الخ) زاد النهاية
ظاهرا اه وقال الرشيدى وكذا باطنا كما هو ظاهر لانها لم تلزم له شيئا فليراجع اه وتقدم ان قول الشارح
كما المعنى لكن القياس الخ يفيد التقييد بالظاهر (قوله ويوجه بان الخ) عبارة المعنى وخرج بان المكسورة
المفتوحة فان بها يقع الطلاق في الحال بائنا لانها للتعليل قاله الماوردى قال وكذلك الحكم في اذلتها لماضى
الزمن اه (قوله لفظه) اى الزوج (قوله نظير ما مر الخ) اى في باب الرهن اه كردى (قوله ان كانت
حرة) سيد ذكر محترزه ثم هو الى قوله سواء الحاضرة في المعنى (قوله والمكاتبه) قياس ما مر في المكاتبه من انه
اذا خالها على عرض بغير اذن سيد هادينا كان او عينا بانته بمر المثل انه يردها عليها ما قبضه منها ولا يملكه
ويستقر له في ذمتها ممر المثل اه ع ش (قوله والغائبة) المناسب لها التصوير بان اعطتني زوجتى اه
سم (قوله عقب عليها) متعلق باعطاء الخ (قوله به) اى الفور (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه
مجلس عليها بالنسبة لها اه سم (قوله السابق) اى في شرح بديل الخ اه كردى (قوله بان لا يتخلل
الخ) تصوير للفور (قوله طويل الخ) راجع لكل من الكلام والسكوت وقوله بما مر اى بان يفارق
احدهما الآخر مختارا وقوله لان ذكر العوض الخ) علة لقول المصنف اسكن يشترط اعطاء على الفور وقوله
لصراحتها اى متى اه ع ش (قوله في التاخير) اى في جواز التاخير مع كون المقلب في ذلك من جهة

ومثلها كل ما لم يدل على الزمن الآتي اذا اى لفظا اذا يدل على الزمن الآتي (قوله وينبغي الخ) كذا شرح
مر (قوله وظاهر كلامهم انه مع بينوتها لامال له عليها) قد يستشكل حينئذ البيئونة لان الاعطاء يقتضى
التمليك وسبق التمليك على الطلاق قد يمنع من كونه عوضا للطلاق المتأخر عنه فليتامل (قوله والغائبة)
المناسب لها التصوير بان اعطتني زوجتى (قوله مجلس التواجب) المناسب للغائبة انه مجلس عليها بالنسبة

الحاضرة والغائبة عقب عليها (اعطاء على الفور) والمراد

(٦١ - شروانى وابن قاسم - سابق)

به في هذا الباب مجلس التواجب السابق بان لا يتخلل كلام او سكوت طويل عر فاويل ما لم يتفرقا كما مر في خيار المجلس لان ذكر العوض
قرينة تقتضى التمهيل اذا لا عوض تتمجل في المعاوضات وترك هذه القضية في نحو متى لصراحتها في التاخير كما مر بخلاف ان اذلا دلالة

لها على زمن اصلا واذا لان متى مسها من عام ومسمى اذا من مطلق لانها ليست من ادوات العموم اتفاقا فلها الاشتراك في اصل الزمن وعدمه في ان اتضح انه لو قيل متى التماك صح ان يقال متى او اذا شئت دون ان شئت لانها لا تملك دلا لها على زمن لا تصلح جوابا للاستفهام الذي في متى عن الزمان ومحل التسوية بين ان واذا في الالتيب اما التيب فاذ الفور بخلاف ان كياتي اما الامة فتى اعطت طلقت وان طال لتعذر اعطائها حالا اذ لا ملك لها ومن ثم لو كان (٤٨٣) التعليق باعطاء نحو خمر اشترط الفور لقدرتها عليه جالا وفي الاول اذا اعطته من كسبها او

غيره بان على تناقض فيه ويرده للسيد او مالسكه وله عليها مهر المثل اذا عقت والابراء فيما ذكر كالا اعطاء في ان ابراتي لا بد من ابراتها فورا براءة صحيحة عقب عليها والا لم يقع والثناء بعضهم بانه يقع في الغائبة مطلقا لانه لم يخاطبها بالعوض فغلبت الصفة بعيد مخالف لكلامهم ومن ثم قال في الخادم في فلانة طالق على الفان شامت قياس الباب اعتبار الفورية هنا لوجود المعاوضة اى فكذا الابرأ فيه معاوضة هنا وزعم انه اسقاط فلا تتحقق فيه العوض لى بشىء كما هو واضح على انه مر ان القول بانه اسقاط ضعيف فلم ان تصدقت عليك بصداق على ان تطلقنى خلع اى ان ارادت جعل البراءة التى تضمنها التصديق عوضا للطلاق لا تعليقها به كاعلم عامر في شرط طلاقه على الفور لا يقال اراد ذلك المفتى التفريع على الضعيف انه رجعى لانا

الزوج معنى التعليق بخلاف جانب الزوجة كما مر اه معنى (قوله لها) اى ان قوله واذا عطف على ان (قوله لانا) اى اذا (قوله فلها) الاشتراك اى اشتراكها او متى (قوله صح ان يقال) اى في الجواب وقوله لانا اى ان اه عش (قوله عن الزمان) الاولى تقديمه على الذى فى متى (قوله ومحل التسوية الخ) اى في الفورية (قوله اما الامة) الى قوله والابراء في المعنى الا قوله على تناقض فيه (قوله اما الامة) محترز قوله ان كانت حرة اه عش (قوله وان طال) اى الزمن (قوله ومن ثم) اى لاجل ان العلة التعذر (قوله بنحو خمر) اى باعطائه (قوله لقدرتها الخ) لان يدها ويد الحرة عليه سواء قد تشمل يدها عليه اه معنى (قوله وفي الاول) اى غير نحو الخمر اه عش (قوله ويرده) اى الزوج ما قبضه من الزوجة الامة (قوله او مالسكه) لو اقتصر عليه لكفى (قوله اذا عقت) اى كلها اخذ من كلامه في معاملة الرقيق اه عش (قوله فيما ذكر) متعلق بكاف كالا اعطاء فكان الاولى تاخير عنه (قوله ان ابراتي) المناسب لما مر في المتن كونه بكسر التاء (قوله والا) اى بان لم يوجد البراءة او فوريتها وصحتها (قوله لم يقع) اى الطلاق (قوله واقفاء بعضهم الخ) مما يبعد الاقفاء المذكور تصريحهم في البيع من غائب بانه يشترط فيه القبول فورا مع انه لا مخاطب بالعوض اه سيد عمر (قوله مطلقا) اى وجد الفورية اولا (قوله فغلبت الصفة) اى التعليق على المعاوضة (قوله اعتبار الفورية) اى للشيئة (قوله وزعم انه) اى الابرأ هنا (قوله على انه مر) اى في الضمان اه كرى (قوله فعلم الخ) اى من قوله والابرأ فيما ذكر كالا اعطاء الخ (قوله اى ان ارادت جعل الخ) سكت عن حالة الاطلاق ويظهر انها ملحق بهذه الصورة لا بقصد التعليق لان ظاهر الصيغة المعاوضة اه سيد عمر (قوله لا تعليقها) عطف على قوله جعل البراءة الخ وقوله به اى الطلاق (قوله كاعلم عامر) اى في شرح وان لم يقبل لم تطلق اه كرى (قوله طلاقه) اى تطلقه (قوله على الضعيف) اى في ان ابراتي الخ (قوله انه رجعى) بيان للضعيف (قوله وفي ان ابرأت الخ) عطف على قوله في ان ابراتي (قوله كاسر) اى شرح فرقة بعوض اه كرى (قوله التعليق الضمنى) قد يقال ان ما هنا تعليق محض (قوله الشرط) اى تعليق الطلاق بالبراءة (قوله وقع الخ) اى رجعي (قوله تعاق) اى الطلاق به اى شرط البراءة (قوله بان قضيته) اى قوله ان لم يزوج الشرط وقع حالا (قوله ولان الكلام الخ) عطف على قوله كانت طالق الخ (قوله وهذا) اى قول المعارض ولان الكلام الخ (قوله لما ذكرته) اى في جميع اشترائط فورية البراءة (قوله ولو قال ان ابراتي الخ) يسكون التاء اه سم (قوله وتعليقه الخ) اى التوكيل او هذا جواب عما يقال لما كان الابرأ في مقابلة التوكيل كان التوكيل معلقا والتوكيل المعاق باطل وحاصل الجواب ان الباطل هو

لها لى تامل (قوله اما الامة الخ) كذا شرح مر (قوله ويرده للسيد او مالسكه) ولا ينافيه ما نقله الرافعى عن البغوى انه لو قال لزوجته الامة ان اعطينى ثوبا فان طالق حيث لا تطلق باعطاء ثوب لعدم ملكها له لان الاعطاء في حقها لكونها لا تملك منوط بما يمكن تملكه انظر مع مسئلة الخمر اذا كان اعتبارا ما كان التملك في المال فلم تطلق في مسئلة ان اعطينى ثوبا اذ لا يمكن تملكه لجهالة فصار كاعطاء الحرة ثوبا مغصوبا او نحوه بخلاف ان اعطينى الفاء وهذا الثوب شرح مر (قوله وفي ان ابرأت الخ) عطف على قوله قبل فى ان ابراتي (قوله ولو قال ان ابراتي) هو يسكون التاء

نقول فحينئذ لا فور في غائبة ولا حاضرة وفي ان ابرأت فلانا من دينك او اعطينته كذا يقع رجعي كما مر فلا فورية خصوص ويكفى التعليق الضمنى في انت طالق وتمام طلاقك براءتك لا بد من ابرأتها فورا على احد وجهين يتجه ترجيح لان الكلام لا يتم إلا بآخره ثم رايت الاصبحي بحث انه ان لم ينو به الشرط وقع حالا وان نواه وصدقته تعاق به وهو ظاهر لكن اعترضه غيره بان قضيته وقوعه حالا عند الاطلاق والظاهر خلافه كانت طالق ببراءتك ولان الكلام اذا اتصل وانتظم يرتبط ببعضه ببعض اه وهذا موافق لما ذكرته ولو قال ان ابراتي فانت وكيل في طلاقها فابرا ته برى ثم الوكيل مخير فان طلق وقع رجعي لان الابرأ وقع في مقابلة التوكيل وتعليقه

إثما يفيد بطلان خصوصه كما مر ولو قات أنت طالق إلا أن أرا أنتي من كذا لم أطلق علي الأوجه إلا بالياس من البراءة بنحو إيفاء أو موت وكذا إلا أن اعطيتي كذا مثلا (وإن بدأت بطلب طلاق) كطالقتي بكذا وإن أو اذا أو متى طلقتي (٤٨٣) فلك على كذا (فاجاب) بها الزوج (فعاوضة)

من جانبها المملكتها البضع في مقابلة ما بذلته (مع شوب جمالة) لبذلها العوض له في مقابلة تحصيله لغرضها وهو الطلاق الذي يستقل به كالعامل في الجمالة (فلها الرجوع قبل جوابه)

كسائر الجمالات والمعاوضات (ويشترط فور الجوابه) في مجلس التواجب نظرا لجانب المعاوضة وإن عقلت بمقي بخلاف جانب الزوج كاسر فلو طلقها بعد زوال الفورية حمل على الابتداء فيقع رجعيها بلا عوض وفارق الجمالة بقدرته على العمل في المجلس بخلاف عامل الجمالة غالبا وبحث أنها لو صرحت بالتراخي لم يجب الفور ولا يشترط توافق نظر الشائبة الجمالة فلوقالت طلقني بالف فطاق بخمسائة وقع بها كرد عدي بالف فرده باقل (ولو طلبت) واحدة بالف فطلق نصفها مثلا بانث بنصف المسمى أو يدها مثلا بانث بهر المثل للجهل بما يقابل اليد أو (ثلاثا بالف) وهو يملكها عليها (فطلق طليقة بثله) يعني لم يقصد بها الابتداء سواء أقال بثله أم سكنت عنه ولم ينو ذلك

خصوص التوكيل وأما الطلاق فيصح لعموم الإذن اه كرى (قوله بطلان خصوصه) أى خصوص كونه وكلا حتى يفسد الجمالة المسمى أن كان فيرجع لاجرة المثل وأما عموم كونه ما ذونا له في التصرف من قبل الموكل فلا يبطله التعليق اه سيد عمر (قوله كطالقتي بكذا) الى قوله كرد عدي في المغنى الا قوله وفارق الجمالة الى وبحث وإلى قوله أو بانث طالق طلقوه نصفاً في النهاية الا قوله ثم رايت الى الماتن (قول الماتن فلها الرجوع الخ) أى بلفظ يدل عليه كر جعت عمافلتة أو أبطلته أو نفضته أو فسخته اه ع ش (قوله كما مر) أى في شرح ولا الا اعطاء في المجلس (قوله حمل على الابتداء الخ) فلوقال قصدت به جواها صدق أن عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشتركة سم على حج أقول نعم الأقرب انه كذلك لما ذكره اه ع ش (قوله وفارق الجمالة) أى حيث يستحق فيها الجعل وإن تراخي العمل ع ش وسم (قوله وبحث أنها لو صرحت) عبارة للمغنى نعم لو صرحت الخ وعبارة النهاية والأوجه عدم اشتراط الفوران صرحت بالتراخي اه (قوله لو صرحت بالتراخي) أى كان قالت أن طلقتي ولو بعد شهر مثلا اه ع ش (قوله وقع بها) على الصحيح لانه سامع ببعض ما طلعت أن يطلقها عليه اه مغنى (قوله بها) أى بخمسائة كذا في الروض اه سم (قوله فرده باقل) أى بان نقص من الف خمسائة قبل أن يردوا الا فالجمالة تلزم بتام العمل وقوله نصفها أى الزوجة بدليل ما بعده اه رشيدى (قول الماتن ولو طلعت ثلاثا الخ) (فرع) لوقالت طلقني نصف طليقة أو طاق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانث بهر المثل وكذا لوقالت طلقني بالف فطلق يدها مثلا وإن طلق نصفها نصف الالف وظاهر أن تطبيق بعضها كتطبيق يدها لا يمكن التوزيع على البعض لابهامه بخلاف نصفها وإنما طلقت هنا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طلقني نصفى لفساد صيغتها السابقة غياب اه سم (قوله طلقني نصفها الخ) لعلمه ما لم يرد به الكل اما إذا اراده به مجازا فتبين بالف وعليه فهل يقبل قوله فيه إذا دلت عليه القرينة أو لا بد من تصديقها محل تأمل فليراجع اه سيد عمر أقول أخذنا مما مر عن شرح الروض انه يقبل بيمينه (قوله أم سكنت عنه) افهم انه اذا ذكر ما يزيد على الثلث كان قال طليقتك واحدة بالف أو نوى ذلك لم يقع عليه طلاق وهو ظاهر لعدم موافقة ما اجابها لسؤالها اه ع ش (قوله ولم ينو ذلك) أى الابتداء (قوله فيما يظهر الخ) راجع الى قوله يعنى الى هنا (قوله الشراح اعترضوه) بانه الخ ومنهم المغنى (قوله أو طليقتين) الى قوله نظر المفوظ في المغنى الا قوله وفارق الى ولو اجابها (قوله)

(قوله حمل على الابتداء الخ) فلوقال قصدت به جواها صدق أن عذر قال في شرح الروض مانصه والظاهر انه لو ادعى انه جواب وكان جاهلا لقرب عهده بالسلام أو نشأته بيادية بعيدة عن العلماء صدق بيمينه اه ولم يبين حكم تصديقه هل هو عدم الوقوع لفوات الفورية المشتركة (قوله وفارق الجمالة) أى حيث جوز ناله التأخير (قوله وقع بها) أى بخمسائة كذا في الروض (قوله كرد عدي بالف فرده باقل) انظر هذا مع قوله في الجمالة ولا يشترط المطابقة فلوقال ان رددت ابقى فلك دينار فقال ارده بنصف دينار استحق الديناران القبول لا اثر له في الجمالة قال الامام واعترض بقولهم في طلقني بالف فقال بمائة طلق بها كالجعالة وقد يجاب بان الطلاق لما توقف على لفظ الزوج ادير الامر عليه (فرع) لوقالت طلقني نصف طليقة أو طلق نصفى أو يدى مثلا بالف ففعل أو ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانث بهر المثل وكذا لوقالت طلقني بالف فطلق يدها مثلا وإن طلق نصفها نصف الالف وظاهر أن تطبيق بعضها كتطبيق يدها لا يمكن التوزيع على البعض لابهامه بخلاف نصفها وإن طلقت هنا بنصف الالف بخلافه في قولها السابق طاق نصفى لفساد صيغتها

فما يظهر من كلامهم ثم رايت الشراح اعترضوه بأنه قيد مضر اذا لو اقتصر على طليقة واحدة استحق الثلث فلو حذف التقييد لأفهمه بالاولى وايشا فقيه إيهام انه إذا لم يعد ذكر المال وقع رجعيها والاصح انه بائن كما تقرر (فواحدة) تقع لا غير (بثله) أو طليقتين فطليقتان بثليه تغليباً لشوب الجمالة إذ لو قال رد عيدي الثلاثة ولك الف فرد واحداً استحق ثلث الالف

وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لانه تعليل فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة والمعاوضة التوافق ولم يوجد او امان جانبها فلا تعليل فيه بل فيه معاوضة ايضا كما سر وجعلته وهذا لا يقتضي الموافقة فغلب بخلاف التعليق فانه يقتضيها ايضا فاستويا ولو اجابها بان طاق ولم يذكر عددا ولا نواه وقعت (٤٨٤) واحدة فقط على الوجه او بان طاق طلبة ونصفها قبل يستحق ثلثي الالف او نصفها وجهان

أصحهما الثاني نظر اللفظ لا للسراية لانه الاقوى وباختياره وياتي ماله بذلك تعلق (وإذا خال ع أو طاق بعوض) ولو فاسدا (فلا رجعة) له لانها إنما بذلت المال لتلك بضعتها كما انه إذا بذل الصداق لتلك هي رفعه (فإن شرطها) كطلقتك أو خالعتك بكذا على ان لي عليك الرجعة فقبلت أو ان أبرأتني من صداقك فانت طالق طلبة رجعية فأبرأت كما أتى به جمع اخذ من فتاوى ابن الصلاح (فرجعي ولا مال له لان شرطي الرجعة المار أي أو البراءة متنافيان فيتساطان ويبقى مجرد الطلاق وهو يقتضي الرجعة ولانه لما صرح برجعية علم ان مراده مجرد التعليق بصفة البراءة لانه عوض وبحث بعضهم عدم الوقوع في مسألة البراءة لانه لا سبيل للوقوع إلا بصحة البراءة وصحتها تستلزم البيئونة وهي تنافي قوله رجعية ويرد بان هذا نظير ما ذكره من التنافي وقد صرحوا بانه لا ينافي الوقوع

وفارق عدم الوقوع في نظيره الخ) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الالف فلعواهم سم (قوله والمعاوضة) عطف على التعليق وقوله التوافق عطف على وجود الصفة (قوله ولم يوجد) أي الصفة والتوافق اهرشيدى (قوله كما سر) أي في شرح ولا الاعطاء في المجلس (قوله وهذا الخ) أي الجملة وقوله فغلب أي الجملة على المعاوضة فالجموع لا يقتضي الموافقة وقوله ايضا أي كما يقتضي المعاوضة الموافقة وقوله فاستويا أي التوافق والمعاوضة في اقتضاء الموافقة اه كرى (قوله وقعت واحدة) أي بثلث الالف اه ع ش زاد المغنى ولو لم يملك عليها الا طلبة استحق الالف لانه أفادها البيئونة الكبرى اه (قوله وباختياره) عطف على الاقوى اه سم (قوله وياتي) أي في الفصل الاتي بعد في شرح وقيل ان علمت الحال الخ (قوله ولو فاسدا) إلى قوله ولانه لما صرح في النهاية والمغنى إلا مسألة البراءة (قوله رفعه) أي البضع (قوله فأبرأت) ينبغي ان لا يعتبر هنا فورية ولا علم الزوجين بالمبرأة لانه تعليل محض لا معاوضة فيه وهذا إنما يأتى ان قلنا بما اقتضاه صنيع الشارع من عدم حصول البراءة فان قلنا بما نقله السيد السهم ودى وغيره عن ابن الصلاح من حصولها وهو الظاهر فواضح اشترط عليها ولا ينبغي ان لا يقع لان المتبادر البراءة الصحيحة إلا ان يريد التعليق على مجرد اللفظ اه سيد عمر اقول اشترط الفور على الثاني دون الاول مسلم واما العلم فشرط عليهما معا كما يفيد قوله لان المتبادر الخ (قوله فيتساطان الخ) هذا يقتضي بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما ينافي البراءة إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق عليها فالتنافي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا إذ ليس له جهة اخرى ثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فتأمل سم على حجب اه ع ش وفي السيد عمر ما يوافقوه وسكتوا عن حالة الاطلاق والظاهر فيها بطلان البراءة لان ظاهر الصيغة المعاوضة الميراجع (قوله وصحتها تستلزم الخ) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كما هنا فان شرط الرجعة يصرفها عن العوضية إلى مجرد التعليق اه سم (قوله ولو خالها بعوض) إلى قوله بخلاف ما لو وقع في المغنى وإلى قوله ويحتمل في النهاية (قوله بانتهى بهر مثل) نص عليه الشافعي مغنى ونهاية (قول المتن وارتدت) أي عقب هذا القول اه مغنى (قوله فوران لم تترأخ الردة) فلو تراخت

السابقة عاب (قوله وفارق عدم الوقوع الخ) أي كما تقدم في قول المصنف ولو قال طلقتك ثلاثا بالف فقبلت واحدة بثلث الالف فلعواهم سم (قوله وباختياره) عطف على الاقوى (قوله كطلقتك الخ) أي قبلت وقوله وان أبرأتني الخ أي فأبرأت (قوله فيتساطان) هذا يقتضي بطلان البراءة وفيه نظر لان شرط الرجعة إنما ينافي البراءة إذا جعلت عوضا لا مجرد التعليق عليها فالتنافي بين شرط الرجعة وكون البراءة عوضا فاللازم من هذا التنافي عدم كونها عوضا لا بطلانها في نفسها فالوجه صحتها وهذا بخلاف ما في المسئلة الاولى فان شرط الرجعة ينافي العوض فيسقط وإذا سقط باعتبار كونه عوضا سقط مطلقا إذ ليس له جهة اخرى ثبت باعتبارها بخلاف البراءة فانها معقولة في نفسها فتأمل فانه لا يخلو عن دقة وبه يظهر سقوط دعوى ان القياس فساد البراءة لان الطلاق ينافي شرط الرجعة فيتساطان كافي للمسئلة الاولى واما عبارة الشارع فهي قابلة للحمل على ما قلناه لولا ما دل على قوله الاتي عن بعضهم لانه لا سبيل الخ من عدم صحة البراءة وقراره له على ذلك من هذه الجهة فليتأمل (قوله تستلزم البيئونة) قد يمنع بانها إنما تستلزمها إذا جعلت عوضا لا إذا قصد مجرد التعليق كما هنا

(وفي قول بائن بمثل) لان الخلع لا يفسد بفساد العوض ولو خالها بعوض على أنه متى شاء رده وكان له الرجعة بانتهى بهر الردة مثل لانه مرضى هنا بسقوط الرجعة ومتى سقطت لا تعود (ولو قالت طلقني بكذا وارتدت) أو ارتدها أو ارتدا (فاجابه) الزوج فوران بان لم تترأخ الردة ولا الجواب كما أفادته الفاء وحينئذ نظر (إن كان) الارتداد (قبل دخول أو بعده وأصرت) هي أو هو أو هما على الردة (حتى انقضت العدة بانتهى بالردة ولا مال) ولا طلاق لا نقطاع النكاح بالردة في الحالين اما إذا اجاب قبل الردة فانها تبين حالا بالمال

بخلاف مالو وقعا فانها تبين بالردة ولا مال كما بحثه السبكي وغيره اى ان لم يقع اسلام ويوجهه بأن المانع أقوى من المقتضى فبحث شارح وجوبه
ضعيف وان جزم به شيخنا في شرح منبهه (وان أسلمت) هي أو هو أو هما (فيها) أى العدة (طلقت بالمال) المسمى لاننا نبين صحة
الخلع وتحسب العدة من حين الطلاق (ولا يضر تخلل) سكوت أو (كلام يسير) (٤٨٥) ولو اجنبتا من المطلوب جوابه

(بين لإيجاب وقبول) لأنه لا يعد اعراضا هنا نظرا
لشائبة التعليق أو الجمالة وبه فارق البيع وظاهر
كلامهم هنا أن الكثير يضر
ولو من غير المطلوب جوابه
وبه صرحوا في البيع
ويحتمل أنه لا يضر هنا إلا
من المطلوب جوابه لما
تقرر من الفرق بينهما
ثم رأت شيخنا جزم به
(فرع) نقل الاصبحي
عن العمراني أن قولها
خالعتك بالف لغو وان قبل
لان الايقاع اليه دونها ولا
ينافيه خلافا لمن ظنه قول
الخوارزمي بتقدير اعتداده لو
قالت ابرأت ذمتك من صدقي
على طلاق فطلق او قال قبلت
الابراء بان لا قبول
اللزام للطلاق بالابراء اه
لانه ليس هنا ايقاع منها حتى
في الصورة الثالثة كما فهمه
تعليله المذكور وانما لم يجعل
قوله قبلت في الاولى متضمنا
لللزام المذكور لانها
باسنادها الخلع الى نفسها
افسدت صيغتها فلم يبق
صيغة صحيحة تلزمها بخلافها
في الثالثة فان صيغتها ملزمة
فصح جعل قبوله التزاما لما
تضمنته وكان بعضهم اخذ
من كلام الخوارزمي هذا

الردة أو الجواب اختلت الصيغة اه معنى (قوله مالو وقعا) أى الجواب والردة عرش ومعنى (قوله) كما
بحثه السبكي) اعتمده النهاية لا للمعنى (قوله اى ان لم يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر الاسلام
سمو عرش وسيد عمر (قوله ويوجه) اى ما بحثه السبكي من عدم وجوب المال (قوله بان المانع أقوى الخ)
ولك ان تقول الردة ليست مانعة من ثبوت المال وانما هي مقتضية لبيئونة بلا مال فليتامل والحاصل انه
وجد مقتضيان للبيئونة معا احدهما يقتضيهما بالمال والاخر بلا مال فعمل بمطابق البيئونة الذى هو مقتضيهما
وبشروط المال الذى هو مقتضى احدهما التحقق المقتضى مع عدم المعارض وانما سقط المال في صورة
تقدم الردة على الجواب لتقدم علة البيئونة التى لا تقتضى المال وهى الردة على مقتضيه وهو الخلع لان الردة
مانعة من ثبوت المال وحينئذ فالذى يظهر ان الاوجه ما جزم به في شرح المنهج ثم رأت به في المعنى قال وهذا
اوجه يبنى ما في شرح المنهج اه سيد عمر وقد يجاب بان الردة مقتضية لعدم وجوب المال فتكون مانعة
من ثبوته (قوله ضعيف) وفاقا لنهاية وخلافا للبغنى كما مر (قوله وان جزم به شيخنا في شرح منبهه) ووافق
السبكي في شرح الروض اه سم (قوله من المطلوب الخ) متعلق بتخلل الكلام (قوله هنا) اى في الخلع
(قوله نظرا لشائبة التعليق) اى من جانب الزوج وقوله او الجمالة اى من جانب الزوجة وكل منهما
موسع فيه (قوله هنا) اى في الخلع (قوله ولو من غير المطلوب جوابه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله وبه) اى
بالتعميم المذكور (قوله من الفرق بينهما) اى الخلع والبيع (قوله ولا ينافيه) اى ما نقل عن العمراني
(قوله لانه الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله في الصورة الثالثة) هى او قال قبلت الابراء اه سم عبارة السيد
عمر بالنسبة لمسئلة العمراني وان كانت ثانية اه عبارة السكردى قوله في الصورة الثالثة اراد بها ما في
الخوارزمي او قال قبلت الابراء والثانية قوله فطلق والاولى قول العمراني ولا ينافي هذا ما ياتي في الشارح من
تسمية الثالثة هنا ثانية هناك والثانية اولى لان ما هنا باعتبار انضمام صورة العمراني الى صورتي الخوارزمي
فلذا صارت الصور ثلاثا وما هناك باعتبار صورتي الخوارزمي فقط اه (قوله تعليله الخ) اى الخوارزمي
(قوله لانه الخ) اى الزوجة (قوله في الاولى) اى في مسئلة العمراني (قوله تلزمها) من باب الافعال والضمير
المستتر للصيغة والبارز للزوجة (قوله بخلافها) اى الزوجة (قوله احدهما) اى الزوجين (قوله والا) اى
بان علماء (قوله كلام الخوارزمي) اى المار انفا وقوله الاولى اى من مسئلتيه (قوله ما اذ انوت جعل الابراء
الخ) ينبغى ان يكون الاطلاق كذلك لان المتبادر قصد العوضية بخلاف ما اذ اقصدت التعليق بان ارادت
بالصيغة المذكورة معنى ان طلقني فانت برى فانه حينئذ ينبغى ان ياتي فيه الخلاف السابق في تلك وام اقول
الشارح خلاف ما اذ انوا فحل تامل ولم يظهر وجهه بل ينبغى في الصورة التى يحكم فيها بان ما اتت به صيغة
المعاوضة لا يحتاج لانية منه ايضا كما لو قالت طلقني بالف فقال انت طالق ولم يتلفظ بالعوض ولم ينوه وكذا قوله
لان هذا في معنى تعليق الابراء المقتضى عدم صحة ما ذكر في حالة الاطلاق محل تامل ايضا لان ما ذكره متات
في نحو قولها لمكنك كذا على ان تطلقني فان التملك كالابراء في كونه لا يقبل التعليق والحاصل ان ظاهر
الصيغة المعاوضة وان تضمنت التعليق كسائر صيغ المعاوضة فلا تحتمل عليه الاعتداد اذ ته فتأمل وانصف
اه سيد عمر (قوله بان تلفظ به) اى بعلى ذلك (قوله ايضا) اى كازوجة (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار

فان شرط الرجعية يصر فها عن العوضية الى مجرد التعليق (قوله كما بحثه السبكي) اعتمدهم (قوله اى ان لم
يقع اسلام) ينبغى انه فيما بعد الدخول واللام يؤثر الاسلام وان جزم به شيخنا في شرح منبهه ووافق السبكي في
شرح الروض (قوله ولو من غير المطلوب) اعتمدهم (قوله في الصورة الثالثة) هى او قال قبلت الابراء (قوله
لان هذا في معنى تعليق الابراء الخ) قد يقتضى هذا انه بعد تلفظه بما ذكر لا بد من قبولها ولا يكفي ما جرى منها

قوله لو قالت بذلت صدقي على صحة طلاق فقال قبلت وقع باننا بمر المثل لكن ينبغى حمل قوله بمر المثل على ما اذا جعل أحدهما الصداق وإلا وقع
باننا في مقابلة البراءة منه كما اقتضاء كلام الخوارزمي وهذا الذى يتجه أن محل ما قاله الخوارزمي في الاولى ما اذ انوت جعل الابراء عوضا للطلاق فطلق
على ذلك بأن تلفظ به بخلاف ما اذ انوا اه ايضا لان هذا في معنى تعليق الابراء وتعليقه باطل فلا عوض حينئذ كما مر بيانه في الفصل الذى قبل هذا

وفي الثانية ما اذا قال قبلت بذلك ونوى به ايقاع الطلاق في مقابلة الابرأه او لا فالترام الطلاق بغير لفظ صريح فيه ولا كناية مع النية لا يوقعه ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها المذكورة ان قلنا فيما إذا كان الصداق ديناً أن البذل يصح كونه كناية في الابرأه وفيه نظر لأنه انما يستعمل في الاعيان لا غير اذ حقيقة البذل الاعطاء (٤٨٦) وحقيقة الابرأه الاسقاط والنسبة بينهما التباين فلا يصح أن يراد بأحدهما الآخر فان

قلت الابرأه تملك الاسقاط فصح استعمال البذل فيه قلت كونه تملكاً انما هو امر حكمي له لانه مدلول لفظه على أن التحقيق انه لا يطلق القول بانه تملك ولا بانه اسقاط لان لم فروعاً راعوا فيها الاول وفروعاً راعوا فيها الثاني لكن لما كانت الاولى اكثر اطلاقاً كثيراً على التملك فلحظ ذينك ليس النظر لمدلول اللفظ بل لمدرك ما يستعمل فيه واما مدلوله الاصل فهو الاسقاط لا غير فتم ما تقرر من المنافاة بينهما ولو علق بالبراءة فانت باللفظ البذل لم يكف وان نوته به لانه لا يحتمله قاله ابن عجيل وغيره ونظر فيه انه في معناه ولذا قيل انه تملك للدين ويرد بمنع انه في معناه لما تقرر ان البذل انما يستعمل في الاعيان لا غير ومن ثم لو قالت بذلت صدقي على طلاق وهو دين فطلق ولم ينوياً جعل مثله عوضاً للطلاق وقع رجعيًا كما مر بما فيه في الفصل الذي قبل هذا بخلاف ما لو قال انت طالق على صحة البراءة فلا تطلق حتى تبرئه لان البذل غير البراءة فكان كلامه تعليماً مبتدأ خلافاً لمن قال

اليه ما اذا نواه أيضاً كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه سم (قوله وفي الثانية ما اذا الخ) متجه جداً الا قوله في مقابلة الخ على ما حررناه انما سيد عمر (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسألة البذل المذكورة قبلت فلما حمل ذلك على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه سم (قوله المذكورة) اي في هذا الفصل والذي قبله اه كرى (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازاً كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه الحقيقي تامل اه سم (قوله انما هو امر حكمي) اي يحكم بانه تملك اه كرى (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع اه سم (قوله الاول) اي كونه تملكاً وقوله الثاني اي كونه اسقاطاً وقوله الاول اي الفروع المرعى فيها التملك وقوله عليه اي الابرأه (قوله فلحظ ذينك) اي الراعيين (قوله لمدرك ما يستعمل الخ) بالاضافة (قوله واما مدلوله الحقيقي فهو الخ) قديمع اه سم (قوله فتم ما تقرر من المنافاة الخ) هذا منوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاء فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول اه سم (قوله لانه لا يحتمله) ان اراد حقيقة لم يفد او لا مجازاً فمنوع اه سم (قوله بانه) اي البذل (قوله انما يستعمل الخ) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقاً فمنوع اه سم (قوله جعل مثله الخ) سيد كرى (قوله بخلاف الخ) متعلق بقوله فطلق ع ش اه سم (قوله لو قال الخ) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقى اه سم (قوله لانه الخ) تعليق لرد القول المذكور (قوله جعل مثله) اي الصداق الدين (قوله ان علم) اي الصداق قدرا وصفة (قوله والا) اي بان جهل احدهما الصداق (قوله لو جعلاه) اي العوض نفسه اي نفس الصداق الدين (قوله ولا يصح استعمال البذل الخ) قديمع مافيه (قوله فيه) اي الدين (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة اه سم

أولاً لعدم حصول البراءة به لتضمنه تعليقه وفيه نظر (قوله لان هذا الخ) ان كان المشار اليه ما اذا نواه أيضاً كما هو ظاهر اللفظ ففي كونه في معنى ما ذكر نظر بل لا تعليق فيه ولو سلم فانما فيه تعليق الطلاق على الابرأه لا تعليق الابرأه (قوله ويجرى ما ذكرته في الاولى في صورة بذلها الخ) الذي قاله في الاولى انه لا بد ان يطلق على ذلك بان تلفظ به ولا يحتمل الحمل على ذلك قوله في مسألة البذل المذكورة قبلت فلما حمل على ما قاله في الثانية فانه اقرب اليه (قوله والنسبة بينهما التباين) فيه بحث لان التباين انما هو بين هذين المعنيين أعنى الاعطاء والاسقاط وليس الكلام فيهما بل في لفظ البذل هل يصح استعماله في المعنى الثاني ولا مانع من الصحة ولو مجازاً كما في كل مجاز تباين معناه المجازي مع معناه الحقيقي تامل (قوله لانه مدلول لفظه) قديمع (قوله فهو الاسقاط) قديمع (قوله فتم ما تقرر من المنافاة بينهما) هذا منوع لجواز استعمال البذل في معنى مجازي يقتضى الاسقاط كقطع تعلق الباذل بذلك المبدول لان ذلك القطع لازم لذلك البذل فان من بذل لغيره واعطاء فقد انقطع تعلقه بذلك المبدول (قوله لانه لا يحتمله) ان اراد حقيقة لم يفد او مجازاً فمنوع لسكته يتجه توجيه عدم الكفاية بان يراعى في التعليقات الالفاظ ولا يكنى بمعانيها كما يأتى (قوله انما يستعمل) ان اراد حقيقة لم يفد او مطلقاً فمنوع (قوله بخلاف) متعلق بقوله فطلق ش (قوله ما لو قال) اي في جواب قولها بذلت صدقي على طلاقى (قوله مر حكمه) اي قبيل قول المتن ويصح اختلاص المريضة قولها

يقع بقوله أنت طالق وما بعده مجرد التأكيد لانه صرف اللفظ عن ظاهره لغير موجب والنظائر التي استشهد بها (قوله)

لا تشهد له كما هو واضح للبتامل أما اذا نواه جعل مثله عوضاً فيقع باثنا به ان علم والافهم المثل بخلاف ما لو جعلاه نفسه لان الدين مادام ديناً لا يقبل العوض ولا يصح استعمال البذل فيه كما تقرر والنذر له بالمهر في أن أبرأتني من حكمه والوجه في أن نذرت لي بكذا فانت طالق فنذرت

له به انه يقع باثنا به وكون النذر قرينة لا ينافي وقوع الطلاق في مقابلته اذ البراء قرينة ايضا (فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) لو (قال انت طالق وعليك كذا) او (انت طالق) ولي عليك كذا وظاهر ان مثل هذا عكسه كعليك كذا وانت طالق وتوهم فرق بينهما بعيد (ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعيًا قبل ام لا ولا مال) لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم (٤٨٧) اخبر ان له عليها كذا يذكر جملة خبرية

مغطوفة على جملة الطلاق غير صالحة للشرطية او العوضية فلم يلزمها لو وقعها ملغاة في نفسها وارق قولها طلقني وعلى او لك على الف فاجابها فانه يقع باثنا بالالف بان المتعلق بهامن عقد الخلع هو الالتزام بحمل لفظها عليه وهو ينفرد بالطلاق فاذا خلا لفظه عن صيغة معاوضة حل لفظه على ما ينفرد به نعم ان شاع عرفا ان ذلك للشرط كعلى صار مثله اى ان قصده به وليس مما تعارض فيه مدلولان لغوي وعرفي حتى يقدم اللغوي لان ما هنا في لفظ شاع استعماله في شيء فقبلت ارادته له وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة تقدم الاقوى وهو اللغوي فان قلت هل يمكن توجيه اطلاق المثولي ان الاشتهار هنا جعله صريحا فلا يحتاج لقصد قلت نعم لان كون الاشتهار لا باحق السكناية بالصريح انما هو في السكنايات الموقعة اما الالفاظ المألوفة فيكي في صراحتها الاشتهار لا ترى ان بعثك بعشرة دنائير وفي البلد نقد غالب يكون صريحا فيه وليس ذلك الا

(قوله اذ البراء الخ) اى ويقع الطلاق في مقابلته فكذا يقع في مقابلة النذر (فصل في الالفاظ المألوفة) (قوله في الالفاظ) الى قوله ومثله اعطى في النهاية الا قوله ويؤخذ الى وافق (قوله لانه اوقع) الى قوله فان قلت في المغنى الا قوله اى ان قصده به (قوله اوقع الطلاق بجائنا الخ) اى واخبر ان الخ ثم اوقع الخ اه سم (قوله فلم يلزمها) اى الزوج الزوج قوله لو وقعها اى الجملة المعطوفة (قوله على ما ينفرد به) اى على ايقاع الطلاق (قوله ان ذلك) اى قول الزوج المذكور (قوله كعلى) اى كقوله طلقك على كذا اه معنى (قوله صار مثله) اى فان قلت بانث به والا فلا اعش (قوله اى ان قصده به) يعلم منه ان مجرد الشيوع لا يصير صريحا في الشرط وحينئذ فالفرق بين حالة الشيوع وعدمها انه يقبل قوله اردت الخ حيث شاع وان كذبت في الارادة بخلاف ما اذا لم يشع اه غش زاد سم قيد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح به اه عبارة السيد عمر هذا التقيد لدولى العراقى في مختصر المهمات بحثه بعد ان استشكل اطلاق الشيخين ما نقله عن المثولي واقراه في هذه المسئلة بانه منافي لما قررناه في الطلاق من تقديم اللغة على العرف اه (قوله حتى يقدم للغوى) اى ولا يلزم عليها مال (قوله وذلك) اى تقديم اللغوى (ولا ارادة) هذا يقتضى تقيد تقديم اللغوى في مسألة تعارض المدلولين بما اذا لم يرد غير اه سم اى المشهور ارادته من اللفظ (قوله فان قلت الخ) عبارة النهاية ويمكن توجيه اطلاق المثولي بان الاشتهار الخ (قوله ان الاشتهار) اى اشتها قول الزوج وانت طالق وعليك كذا ونحوه في معنى الشرط (قوله الموقعة) اى للطلاق مثلا (قوله لا ترى ان بعثك الخ) فيه بحث ظاهر اذ ليس الدلالة في هذا على الالتزام بالاشتهار لظهور ان الالتزام هنا بما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا لاشتهار ليس الا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا اصل الالتزام فتأمل اه سم (قوله بما قررته اولا) اى في قوله لان ما هنا شاع الخ اعش (قوله وآخرا) اى في قوله لان كون الاشتهار الخ (قوله من ذلك) اى بما قرره اخرا (قوله وافق ابو زرعة) عبارة النهاية والاوجه كما افق به العراقى الخ (قوله وقصد تعليق الطلاق الخ) قد يقال لو اختلفا في قصد التعليق فهل يعتبر قولها اخذنا بما تبنى قريبا في المتن او قوله محل تأمل ولعل الاول اقرب اه سيد عمر اقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية وصريح ع ش الثاني عبارته قوله بانه يتعلق بها اى فان ابراته براءة صحيحة طلقت والا فلا ويقبل ذلك منه وان كذبت في قصد التعليق لاشتهار مثل ذلك

(فصل في الالفاظ المألوفة للعوض وما يتبعها) (قوله لانه اوقع الطلاق بجائنا ثم اخبرنا الخ) او اخبرنا ثم اوقع (قوله او العوضية) قد يقال حيث لم تصلح للعوضى نافي قوله الاتى فان قال اردت الخ اذ ارادة الشيء بما لا يصلح له لا اعتبار به الا ان يرد عدم الصلاحية باعتبار الوضع (قوله اى ان قصده به) قد يعكر على اعتبار القصد انه لا حاجة معه للاشتهار بدليل قول المصنف الاتى فان قال اردت الخ الا ان يقال مع الاشتهار يكفي القصد وان لم تصدقه واما ان هذا في قصد الشرط وذلك في قصد معنى بكذا فلا يصلح للفرق لاتحادهما في المعنى والحكم تأمل (قوله اى ان قصده) قيد بذلك ليندفع استشكله المشار اليه بقوله وليس مما تعارض الخ وسيصرح بذلك (قوله ولا ارادة الخ) هذا يقتضى تقيد تقديم اللغوى في مسألة تعارض المدلولين بما اذا لم يرد غير (قوله لا ترى ان بعثك بعشرة دنائير الخ) فيه بحث ظاهر اذ لا دلالة في هذا على الالتزام بالاشتهار لظهور ان الالتزام هنا بما هو باللفظ الصريح فيه وهو قوله بعشرة دنائير واثرا لاشتهار ليس الا تفسير نوع ذلك اللازم بذلك اللفظ لا اصل الالتزام فتأمل اه (اخرا قول ابن الرفعة الخ) قد يقال ما قرره ولا حاصله ان الدافع لاعتبار قيد الارادة بدليل قوله وذلك في تعارض المدلولين ولا ارادة وقدين عدم الحاجة الى هذا القيد في جواب

تأثير الاشتهار فيه فاندفع بما قررته اولا استشكل هذا بقولهم اذا تعارض مدلولان لغوي وعرفي قدم اللغوي وآخرا قول ابن الرفعة ان هذا مبنى على ان الصراحة تؤخذ من الاشتهار اى هو ضعيف ويؤخذ من ذلك انه لو قال بعثك على عليك الف واشتهر في الثمنية صح البيع به وان لم يوافق ابو زرعة فيمن قال ابرني وانت طالق وقصد تعليق الطلاق بالبراء بانه يتلحق بها أى أغلب ذلك وتبادر التعلق منه

في التعليق اه (قوله اي لغبة ذلك الخ) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافوق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي اه سم (قوله ومثله اعطيتي) كذا في اصل الشارح بخطه وصوابه اعطيتي اه سيد عمر (قوله واطلاق الزركشي) اي عن قصد التعليق المذكور اه سم (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام سم اقول يدل للمقدمة الممنوعة ما تقرر هنا في صدور ما ذكر منه او منها اه سيد عمر (قوله فياتي) اي انفا في المتن (قوله وهو الازام) الى قول المتن وان قال ان ضمنيت في النهاية الاقوله وكذا الى المتن (قوله لغة قليلة) اي جمر الضمير بالكاف لغة الخ (قوله لو قال) اي طاقنتك بكذا (والاحلف ولزمها) الاولى وحلف لزمها كافي المغنى (قوله حلف) اي بين الرداه ع ش (قوله والافوق رجعيا ولا حلف الخ) ان كان بعد رداه اليمين اليه ونكوله فواضح لكن الاولى حينئذ التعليل بالنكول وان كان نفى الحلف ابتداء كما هو ظاهر كلامه وبه تصرح عبارة شرح المنهج فواجه كون يمينه يمين رد فليتأمل ثم رايته المحشى سم قال قوله والافوق الخ وان لم يحلف وقع الخ فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر اه وقد يجاب عن الشارح بان مقصوده ولا حلف عليها وهذا في غاية الوضوح اذ لا يترجم احد توجه الحلف عليها حينئذ حتى يصرح بنفيه ولكن لا يتأتى تصحيح عبارة الالبها فتعين لصحة العبارة في الجملة وان كان مستغنى عنه اه سيد عمر ويوافق قول الرشيدى قوله والافوق ولا تصدقه ولم يحلف يمين الرد قوله ولا حلف اي منها لا قول ع ش (قوله ولا حلف) اي اليمين المردودة اه فغير داشكال سم بالتكرار (قوله وم) اي انفا في المتن (قوله قال) اي السبكي وقوله وهذا اي الوقوع رجعيا فيما اذا كذبه في الارادة اه رشيدى عبارة الكردى قوله وهذا اشارة الى قوله فيقع بائنا مؤاخذا الخ اي وقوله والافوق رجعيا (قوله فلا وقوع) اي ان كان صادقا فليراجع اه سم وهو ظاهر (قوله في مثل هذه الواو) اي في نحو قوله وعليك كذا المذكورة بعد نحو انت طالق (قوله اظهر) فيه نظرا اه سم (قوله نحو يا) الظاهر ان المراد بكونه نحويا كونه عارفا بهذه المسئلة وان لم يعرف ما عداها اه سيد عمر (قوله وقصدها) اي الحالية

السؤال الذي ذكره بما بنى عليه دفع مقاله ابن الرفعة فليتأمل (قوله اي لغبة ذلك) قد يشكل على دعوى الغلبة والتبادر المذكورين اعتبار القصد والافوق بتلك الدعوى اطلاق الزركشي (واطلاق الزركشي) اي عن قصد التعليق المذكور (قوله وشتان ما بينهما) قد يمنع ذلك بانه اذا صلح للالتزام صلح للالزام (قوله في المتن فان قال اردت الخ) قال في شرح الروض وقضية هذا ان ذلك كناية كمنظيره فيما ذكره بقوله ولو قال بعثك ولى عليك الف فكناية في البيع اه وقد يشكل كونه كناية بقوله الاتي وان سبق بانك بالذكور لان ظاهره انه مع سبق المذكور لا يحتاج للقصد المذكور ولو كان كناية احتاج الان بحباب اخذ من كلام الشارح السابق رد كلام ابن الرفعة بان الكناية في الازام تصریح صريحة فيه بالقرينة كالسبق المذكور كما في الاشتهار (قوله فكما لو قاله) اي قال طاقنتك بكذا (قوله ان صدقته) اي في تلك الارادة (قوله والافوق) اي ان لم يحلف فانظر ولا حلف اي فانظر قوله بعد ولا حلف فانه مشكل مع ما تقرر (قوله اما باطنا فلا) اي ان كان صادقا فليراجع (قوله اظهر) فيه نظر (قوله في المتن وان سبق الخ) عبارة شرح البيهجة ومحلها ايضا اذا لم يسبق طلبها بعوض والافان اهمته كطالقتي بعوض فان اجاب بمعين كطالقتك ولى عليك الف فمبتدىء فان قبلت بانته به والاف لم يقع او بمعين بانته غير المثل وان عينته فاجاب بذكره وقع به لانه لو لم يذكره وقع به كما سيأتي مع ذكره ولى فان ادعى قصدا لا ابتداء صدق يمينه فيقع رجعيا او قصدا الجواب وكذبه صدقت يمينها لنفى العوض ولا رجعة اه بحروفة فليتأمل قوله اخر افيقع رجعيا مع قوله السابق فيما اذا اهتمت واجاب بمعين انها ان قبلت بانته به والاف لم يقع مع انه مبتدىء في الصورتين مع سبق سؤاها غاية الامر ان ابتدائية هنا انما ثبتت بيمينه وفي السابق محكوم بها شرعا فلم كان رجعيا هنا وبائنا ثم ان قبلت والاف لم يقع ولم يذكر في الروض ولا في شرحه في السابق انه مبتدىء وعبر الزركشي في شرح المنهاج فانه ابتداء ايجاب صحيح كقوله على الف اه ولا يخفى توجه هذا الاشكال على كلام الشارح لانه ذكر الصورتين على وفق ما في شرح

طالقتي فيما يظهر واطلاق الزركشي الوقوع به بائنا كرد عبتى واعطيتك الفا يرد بان هذا ليس نظير الجمالة لانه فيها ملتزم وفي مسئلتنا ملزم وشتان ما بينهما اما اذا سبق طلبها بمال فياتي (فان قال اردت به ما يراد بطالقتك بكذا) وهو الازام (وصدقته) وقبلت (فكم) لغة قليلة اي فكما لو قاله (في الاصح) فيقع بائنا بالمسمى لان المعنى حينئذ وعليك كذا عوضا اما اذا لم تصدقه وقبلت فيقع بائنا مؤاخذا له باقراره ثم ان حلفت انها لا تعلم انه اراد ذلك لم يلزمه مال والاحلف ولزمها واما اذا لم تقبل فلا يقع شيء ان صدقته او كذبه وحلف يمين الرد والافوق رجعيا ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه الارادة صار كانه قال ذلك ولم يردده ومرا انه رجعي واستشكل السبكي عدم قبول ارادته مع احتمال اللفظ لها اذ الواو تحتمل الحال فيتعيد الطلاق بحالة الزامه اياها بالعوض لحيث لا الزام لاطلاق قال وهذا في الظاهر اما باطنا فلا وقوع اه ويحجب عن اشكاله بان العطف في مثل

اه عش (قوله ذلك) مفعول سبق وطلبها فاعله اه سم (قوله وقصد جوابها) أى وصدقته وان كذبت صدقت بيمينها لاني الروض ولا رجعة اه سم عن شرح البهجة ومعلوم ان الاطلاق كقصد الجواب فيجربى فيه ذلك ايضا (قوله او اطلق) يعنى لم يقصد جوابها ولا ابتداء كلام اه كرى (قوله عليك) اى الخ (قوله فع ذكرها) اى لفظة وعليك كذا (قوله فاذا اهتمته وعينه الخ) بقى مالوعينه واهم هو كطلقنى بالف فقال طلقتك بمال مثلا فيحتمل انه كعكسه بجامع المخالفة بالتعيين والابهام سم على حج أى فان قبلت بانتهى المثل وان لم تقبل فلا وقوع اه عش عبارة السيد عمر بعد ذكر كلام سم المذكور اقول الاحتمال المذكور متعين اه (قوله اما اذا قصد الابتداء الخ) محترز قوله السابق وقصد جوابها واطلق المعتبر فى كل من الصور الثلاث اعنى موافقتها في التعيين او الابهام ومخالفتهاهما كما يصرح به صنيع المغنى (قوله اما اذا قصد الابتداء الخ) عبارة المغنى محل البدونة فيما اذا سبق طلبها اذا قصد جوابها فان قال قصدت ابتداء الطلاق وقهر رجعا كما قاله الامام وأقره قال والقول قوله فى ذلك يمينته ولو سكت عن النفسير أى اطلق فالظاهر انه يجعل جوابا اه (قوله فيقع رجعا) معتمد خلافا لسم اه عش عبارة سم قوله وحلف عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولها تحليفه قال فى شرحه قال الاذرى وهذا اى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فوراً بخلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رآيت له فى كلامه على المختصر ان وقوعه رجعا انما هو فى الباطن اما فى الظاهر فيقع بانثاقا وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد انتهى (قوله وكذا الخ) راجع الى قوله اما اذا قصد الابتداء الخ (قوله واستبعده الاذرى الخ) تقدم انفا عن سم عبارة ته قوله فوراً الى قوله وببحث فى المغنى (قوله ودعوى الخ) عبارة المغنى لان على للشرط لجعل كونه عليها شرطاً فاذا ضمنته طاعت هذا هو المنصوص فى الامم وقطع به العراقيون وغيرهم ومقابلته قول الغزالي يقع الطلاق رجعا ولا مال لان الصيغة شرط والشرط فى الطلاق يلغو الخ فاذا تعبير المصنف بالمذهب ليس بظاهر لان المسئلة ليس فيها خلاف محقق لان الغزالي ليس من أصحاب الوجوه اه وعبارة السيد عمر اقول ذهب حجة الاسلام الى ان الطلاق فيما ذكر رجعى ولا مال مستدلاً بانه معلق بشرط ليس من قضاياه وكل طلاق كذلك يلغى فيه الشرط فاصل رد الشارح رحمه الله تعالى منع كلية الكبرى وان محل تلك المقدمة حيث لم يكن ثم ما يؤذن بالمعاوضة كما فى المثل التى مثلها حجة الاسلام ومنها انت طالق على ان لا تزوج عليك اه وبه يندفع قول سم هذا الرد لخصوص المثال المذكور والمدعى قاعدة كلية تشمل ما اذا كان هناك معاوضة اه (قوله عليك) تأمل هل هو من زيادة الناسخ أو بمعنى بعدك كما عبر به المحلى إذ تزوجه بعد طلاقها ليس تزوجاً عليها اه سيد عمر وقد يقال انه بمنزلة فى التاذى (قوله هنا) اى انت طالق على ان لا تزوج عليك (قوله او عكس) اى كانت طالق ان ضمننت لى الفا اه معنى (قول المتن فضمننت) اى التزمت الالف اه معنى (قوله وببحث الحاق مراداه الخ) خلافاً للنهاية ووفقاً للمغنى عبارة (تنبيه) هل بكفى مرادف

البهجة الاولى بقوله فاذا اهتمت وعينه هو الخ والثانية بقوله لينا نا محترز ما قيد به المان المفروض فيما اذا توافقا في التعيين بقوله اما اذا قصد الابتداء محترز قوله قبل وقصد جوابها واطاق (قوله ذلك) مفعول وطلبها فاعل (قوله فاذا اهتمته وعينه الخ) بقى مالوعينه واهم هو كطلقنى بالف فقال طلقتك بمال مثلاً ويحتمل انه كعكسه بجامع المخالفة بالتعيين والابهام (قوله وحلف) عبارة الروض ويقبل قوله قصدت الابتداء ولها تحليفه قال فى شرحه قال الاذرى وهذا اى قبول قوله ما قاله الامام وتبعه عليه جماعة وهو بعيد لان دعواه ذلك بعد التماسها واجابته فوراً بخلاف الظاهر وظاهر الحال انه من تصرفه ثم رآيت له فى كلامه على المختصر ان وقوعه رجعا انما هو فى الباطن اما فى الظاهر فيقع بانثاقا وما ذكره هنا هو الوجه اللائق بمنصبه ولا تغتر بمن تابعه على الاول فانهم لم يظفروا بما حققه بعد اه (قوله يرد الخ) هذا الرد لخصوص المثال المذكور

ذلك طلبها بمال وقصد جوابها أو أطلق كاهو ظاهر (بانت بالمذكور) فى كلامها ان عينته لانه لو حذف وعليك لزم فع ذكرها اولى فاذا اهتمته وعينه فهو كالا ابتداء بطلقتك على ألف فان قبلت بانتهى بالالف وإلا فلا طلاق وان اهتمه أيضاً أو اقتصر على طقتك بانتهى بمهر المثل اما اذا قصد الابتداء وحلف حيث لم تصدقه فيقع رجعا وكذا فى كل سؤال وجواب واستبعده الاذرى بانه خلاف الظاهر (وان قال أنت طالق على أن لى عليك كذا فالذهب انه كطقتك بكذا فاذا قبلت فوراً فى مجلس التواجب بنحو قبالت أو ضمننت (بانت ووجب المال) لان على للشرط فاذا قبلت طلقت ودعوى أن الشرط فى الطلاق يلغو اذا لم يكن من قضاياه كانت طالق على أن لا تزوج عليك يرد بانه لا قرينة هنا على المعاوضة بوجه (وان قال ان ضمننت لى الفاقان طالق) أو عكس (فضمننت) بلفظ الضمان لانه المعلق عليه وببحث الحاق مرادفه به وهو التزمت (فى الفور) اى مجلس التواجب (بانت

ولزمها (الالف) لوجود العقد المقتضى للالتزام إيجابا وقبولا وشرطه وخارج بلفظ الضمان غيره كقبيل أو شئت أو رضيت فلا طلاق ولا مال وكذا لو أعطته من غير لفظ ولو قالت (٤٩٠) طلقني على كذا فقال أنت طالق إن شئت كان ابتداء منه فلا يقع إلا إن شاءت ولا مال حينئذ

كما هو ظاهر (وان قال متى ضمننت) لى ألفا فأننت طالق فمضى ضمننت بلفظ الضمان ومرادفه دون غيره كما تقرروا لشارح هنا غير ذلك فاحذره (طالقت) لأن متى للتراخي ولا رجوع له كما مر (وان ضمننت دون الف لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو ضمننت الفين طالقت) بالف لوجود المعلق عليه في ضمنهما بخلاف طالقك على الف فقبلت بألفين لأن تلك صيغة معاوضة تقتضى التوافق كما مر وإذا قبض الألف الزائد فهي عنده أمانة (ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لى ألفا فقالت) فى مجلس التواجب كما اقتضته الفاء (طلقت وضمننت أو عكسه) أى ضمننت وطلقت (بأن) لأن أحدهما شرط فى الآخر يعتبر اتصاله به فهما قبول واحد فاستوى التقديم والتأخير وبه فارق ما يأتى فى الإيلاء (وان اقتصرت على أحدهما بأن ضمننت ولم تطلق أو عكسه (فلا) طلاق لعدم

الضمان كالاتزام أو لا المتبجه الأول قال شيخنا وفى كلامهم ما يدل عليه اه (قوله لوجود العقد) الى الماتن فى النهاية وكذا فى المعنى إلا قوله ولو قالت الى الماتن (قوله وشرطه) عطف على العقد والضمير للطلاق أو العقد (قوله بلفظ الضمان) ينبغى أو مرادفه لانه أقر البحث سابقا وجزمه به فيما يأتى فى متى ضمننت اه سيد عمر (قوله ولو قالت طلقنى الخ) ويقع كثيرا أنه يقول لها عند الخصام ابرئني وأنا أطلقك أو تقول هى له ابتداء ابرائك أو ابراك الله فيقول لها بعد ذلك أنت طالق والذي يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا وأنه يدين فيما لو قال أردت ان صحت براءتك اه عش (قوله إلا ان شاءت) أى فيقع رجعيا اه عش (قوله ومرادفه) خلافا للنهية وقال للمعنى كما مر انفا (قوله ووقع لشارح الخ) كانه يشير الى الشارح المحقق وابهجه ناديا فانه وقع له هنا من نصه ولا يشترط له القبول لفظا كما تقدم هناك اه فى مسألة الاعطاء فاقضى الا كنفاء بفعل الاعطاء مع ان منصوص اصل الروضة خلافه وقال ابن عبد الحق قوله ولا يشترط الخ يعنى لا يشترط مع قولها ضمننت بل يكفى ضمننت نظر التعليق فلا يكفى قبيل وحده ولا غير الضمان كالا عطاء نعم يكفى مرادفه كالاتزام اه سيد عمر (قوله لأن متى) الى قوله والحق بذلك فى المعنى إلا قوله وبه فارق الى الماتن والى قول الماتن وإذا علق باعطاء مال فى النهاية (قوله كما مر) أى فى أو اخر الفصل السابق (قول الماتن وإن ضمننت دون الف لم تطلق الخ) (تنبيه) لو نقصت أو زادت فى التعليق بالا عطاء كان الحكم كما هنا اه معنى (قوله بخلاف طالقك بالف فقبلت الخ) أى حيث لا يقع طلاق (قوله لأن تلك) أى طالقك على الف (قوله كما مر) أى فى أو اخر الفصل السابق (قوله فى مجلس التواجب الخ) لا ينبغى ان عمله فى ان ونحوها بخلاف متى فلا يعتبر فيها فورى بل متى طلقت وضمننت يذنبى وقوعه بالألف وعليه فهل يعتبر توالى اللفظين أو لا يعتبر حتى لو فصلت بينهما بنحو نوم لا يضرب محل تأمل فليراجع ثم رايت فى شرح الروض ومنتها التنبيه على عدم اعتبار الفورى اه سيد عمر اتول ظاهر قول الشارح يعتبر اتصاله بالخ اعتبار التوالى مطلقا (قوله لأن أحدهما شرط فى الآخر الخ) ليتأمل فى التعليق فان المتبادر تعين تقدم الضمان لوقوع الطلاق لانه شرط له والمشروط لا يتقدم على شرطه اه سيد عمر (قوله المعلق عليهما) أى بالمعنى الأقوى فوقع الطلاق معلق على تلفظها به وبالضمان بهذا المعنى أما بالمعنى الاصطلاحى فالمعلق عليه هو الضمان وتطليقها نفسها معلق اه رشيدى (قوله وليس المراد بالضمان هنا الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابيه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأننت طالق فضمننته اتجه وقوع الطلاق بائنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف ببراءته واداء الاصل كالوقال لها أنت طالق على الف فقبلت ثم ابراهما معا او اداها عنهما احد فليتأمل وفاقا لم راه سم وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمننت لزيد ماله على عمر وفانت طالق فضمننته فهو مجرد تعليق فان ضمننت ولو على التراخي طلقت رجعيا لعدم رجوع العوض للزوج وان لم تضمن فلا وقوع وقول سم لانه بعوض الخ أى وهو الضمان وإنما كان عوضا لصيرورة ما ضمننته دينا فى ذمتها يستحق المطالبة به اه عش عبارة السيد عمر فى المعنى ولو كان القدر المعلق على ضمانه للزوج على غيره وقالت ضمننت لك وقهر رجعيا كما بحثه بعض المتأخرين اه والقلب الى هذا اميل إذ ليس فيه غير مجرد توفقة لا عوض مغاير لدينه وان صرح به الفاضل المحشى اه اقول ولعل الوقوع بائنا الذى قاله المحشى سم وفاقا لم وأقره عش هو الظاهر (قوله وهو ان ضمننت الخ) وحقيقة العكس

والمدعى قاعدة كلية تشمل ما إذا كان هناك معاوضة (قوله بلفظ الضمان) كذا مر وقوله ومرادفه اسقطه (قوله وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابيه الخ) بقى انه لو اراد الضمان المار فى بابيه بان قال ان ضمننت الألف الذى لى على فلان فأننت طالق فضمننته اتجه وقوع الطلاق بائنا لانه بعوض راجع للزوج ولا يتغير الحكم ببراءتها من الألف ببراءته واداء الاصل كالوقال لها أنت طالق على الف فقبلت ثم ابراهما معا او اداها

وجود المعلق عليهما وليس المراد بالضمان هنا ما مر فى بابيه لأن ذلك تقدم مستقل ولا الالتزام المبتدأ لانه لا يصحح الا ان بالنذر بل الالتزام بقبول فى ضمن معاوضة فلزم لانه وقع تبعا لا مقصودا والحق بذلك عكسه وهو ان ضمننت لى ألفا فقد ما سكتك أن تطالقي نفسك

إن ضمنت لي الفا فطلق نفسك فلعل التعبير بما ذكره يبان للمعنى وإشارة إلى أنه لا فرق بين صيغة الأمر وغيرها اه ع ش (قوله واستشكل) الظاهر أن الاستشكال متواتر في الملحق والملاحق به كاهو واضح ويرشد إلى عمومته قوله بعد ذلك ونوزع الخ اه سيد عمر عبارة الكردى قوله واستشكل أي الماتن اه (قوله بما يأتي) أي في فصل تفويض البيع اه ش (قوله وقع في ضمن معاوضة) ينبغي أن يزاد تقبل التعليق إذ ليس كل معاوضة تقبل التعليق ألا ترى أن البيع معاوضة ومع ذلك لا يقبله اه سيد عمر (قوله قبل التعليق) قد يقال يعارضه عدم صحة تعليق الأبرام مع تاتي ما ذكر فيه فليتام اه سيد عمر وقوله فليتام إشارة إلى جواب المعارضة بما مر منه انفا (قوله بان معنى الأولى) أي ما في الماتن (قوله أي طلقتهما بالف الخ) كان الظاهر في الحل ملكتهما الطلاق بالف تضمينه إلى فان هذا معنى طاقى نفسك ان ضمنت وايضا فالذي يضر تعليقه انما هو التملك لا الطلاق اه رشدي (قوله والثانية) أي العكس اه (قوله ويرد بان الفرق الخ) أي فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيهما لا غتفاره بكونه وقع تابعاً في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في الملحق والملاحق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق في الملحق به بخلاف الملحق فليتام اه سم وفي السيد عمر ما يوافقه (قوله لان قبوله الخ) علة لقوله إلا في الأولى اه سم (قوله والتعليق هنا الخ) أي في خصوص هذه الصورة لما قدمه فيها اه رشدي (قول الماتن باعطاء مال) أي متحول معلوم وإلا وقع بائناً بمهر المثل اه بجير مي وعبارة ع ش فلو علق باعطاء نحو حبي بر فالأقرب أنه يقع الطلاق بذلك بائناً بمهر المثل اه (قوله أو إيتائه أو بجيته) عبارة شرح المنهج أي والمغنى وكالا عطاء الايتامو المجيء اه واقتصر في شرح الروض على الحاق الايتام وجهه أن الايتام بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه بمعنى التملك في نحو واتوهم من مال الله الذي اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه واما المجيء فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكلاً لأنه لا يدل على التملك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك واما قول الشارح أو إيتائه فان كان مصدر اتى بالقصر فهو بمعنى المجيء او مصدر اتى بالمدفوء ووافق لشرح المنهج اه سم عبارة النهاية وكالا عطاء الايتام بالمد وقول الشيخ في شرح منهجه أن مثله المجيء ينبغي حمله على وجود قرينة تشعر بالتمليك اه قال الرشدي قوله وكالا عطاء الايتام كان يقول ان آتيتي مالا بالمد واما الاتيان كان يقول ان آتيتي بمال بالقصر فظاهر أنه مثل المجيء فيما يأتي فيه اه (قوله فوضعت الخ) بخلاف ما إذا اعطته عن المعاق عليه عوضاً وكان عليه مثله فتقاصدا لعدم وجود المعاق عليه اه مغنى (قوله أو أكثر منه) إلى قول المتن ولا يشترط في النهاية إلا قوله أو جشته إلى المتن وكذا في المغنى إلا ذلك القول وقوله في غير نحو متي (قوله أو بوكيلها) عبارة المغنى ويقع باعطاء وكيلها ان أمرته بالا عطاء واعطى بحضورها ويملكه تنزيلاً بحضورها مع اعطاء وكيلها منزلة إعطائها بخلاف ما إذا اعطاه له في غيبتها لانها لم تعطه حقيقة وتنزيلاً اه (قوله قاصدة دفعه الخ) فان قالت لم أقصد الدلع عن جهة التعليق أو تعذر عليه الأخذ بحبس

عنها أحد فليتامل وفاقالم (قوله ويجاب بما تقرّر الخ) لا يقال إلا حسن أن يجاب باناسلنا أن التملك لا يقبل التعليق لكن التعليق إنما يفسد خصوص التملك ويبقى عموم الاذن لا نأقول كلامهم الاتي في التفويض كالصريح في إلفائه بالتعليق مطلقاً وإنما ذكرنا الغاء الخصوص وبقاء العموم على قول التوكيل فليتامل (قوله ويرد الخ) أي فالوجه صحة الالحاق ولا يضر التعليق فيهما لا غتفاره بكونه وقع تابعاً في ضمن المعاوضة والحاصل أن الالحاق مبنى على تسليم وجود التعليق في الملحق والملاحق به واغتفاره لما ذكره المنازعة مبنية على أنه لا تعليق في الملحق به بخلاف الملحق فليتامل (قوله لان قبوله الخ) علة لقوله إلا في الأولى (قوله أو إيتائه أو بجيته) الذي في شرح المنهج مانصه وكالا عطاء الايتام والمجيء اه واقتصر في شرح الروض على إالحاق الايتام وجهه أن الايتام بمعنى الاعطاء وورد اطلاقه بمعنى التملك في نحو واتوهم من مال الله الذي اتاكم فلا إشكال في الحكم بدخوله في ملكه واما المجيء فالحكم فيه بالدخول في ملكه مشكلاً لأنه لا يدل على التملك اللهم إلا أن يحمل على ما إذا دلت قرينة على إرادة التملك واما قول الشارح أو إيتائه فان كان مصدر اتى

واستشكل بما يأتي أن تفويض الطلاق اليها تملك لا يقبل التعليق ويجاب بما تقرّر أن هذا وقع في ضمن معاوضة قبل التعليق واغتفر لكونه وقع تبعاً لا مقصوداً بخلاف ما يأتي ونوزع في الالحاق بان معنى الأولى التنجيز أي طلقتهما بالف تضمينه لي والثانية التعليق المحض ونظيره صحة بعثك ان شئت دون ان شئت بعثك اه ويرد بان الفرق بين هاتين إنما هو لمعنى مرفى البيع لا يأتي هنا كيف والتعليق ثم مفسد مطلقاً إلا في الأولى لان قبوله متعلق بمشيتته وان لم يذكرها والتعليق هنا غير مفسد مطلقاً فاستوى تقدمه وتأخره (وإذا عاق باعطائه مال) أو إيتائه أو بجيته كان أعطيتي كذا (فوضعت) أو أكثر منه فوراً في غير نحو متي بنفسها أو بوكيلها مع حضورها مختارة قاصدة دفعه عن جهة التعليق (بين يديه) بحيث يعلم به

ويمتسكن من اخذه لعقله وعدم مانع له منه (طلقت) بفتح اللام اجمود من ضمها وإن لم يأخذه لانه اعطاء عرفا ولهذا يقال اعطيته او جمته واتيته به فلم يأخذه (والاصح دخوله في ملكه) (٤٩٢) فمما يجزى بالوضع ضرورة دخول المعوض في ملكها بالا اعطاء لان العوضين يتقاربان

في الملك (وان قال أن اقبضتني) او ادبت او سلمت او دفعت الى كذا فانت طالق (ف قيل كالاعطاء) فيما ذكر فيه (والاصح) انه (كسائر التعليق فلا يملكه) لان الاقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء يقتضيه عرفانهم ان دلت

قرينة على ان القصد بالا قباض التملك كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني او قال فيه ان اقبضتني كذا لنفسى أو لا صرفه في حوائجي كان كالاعطاء فيما يقصد به فيعطى حكمه السابق (ولا يشترط للاقباض مجلس) تفريعا على عدم الملك لانه صفة محضة (قلت ويقع رجعيان) لما تقرر ان الاقباض لا يقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) في صيغة ان قبضت منك لان اقبضتني على المنقول المعتمد (أخذه) مختارا كما هو ظاهر (بيده منها) او من وكيلها بشرطيه السابقين كما هو ظاهر ايضا فلا يكفي وضعه بين يديه لانه لا يسمى قبضا ويسمى اقباضا (ولو مكرهه) وحينئذ يقع الطلاق رجعيان هنا ايضا (والله اعلم) لوجود الصفة

أو نحو لم تطلق كما قاله السبكي نهاية ومعنى (قوله) ويمتسكن من أخذه هل يلحق تمتسك وكيله محضته باعطاء وكيلها محضرتها اه سيد عمر ولعل الاقرب الاول (قول المتن طلقت) الاقرب انه لا يشترط وقوعه الا بصار في ملزم العوض وملزمته فيما اذا كان عينا فاعتد بوضع الاعمى فبالوضع بين يديه فيقع باثنا بمهر المثل كما لو خالغ على عوض فاسداه عش (قوله لان العوضين الخ) علة لعلية قوله لضرورة دخول المعوض الخ عبارة للمغنى لان التعليق يقتضي وقوع الطلاق عند الاعطاء ولا يمكن ايقاعه مجانا مع قصد العوض وقد ملكت زوجته بعضها فيملك الآخر العوض عنه اه وهي أظهر (قوله فيما ذكر) أى في اشتراط الفورية اى في غير نحو متي وملك المقبوض اه معنى (قوله فيه) اى الاعطاء والتعليق به (قوله بالا قباض) اى المعاق عليه (قوله كان قالت له قبل ذلك التعليق طلقني) لعل وجه كون ذلك قرينة ان قوله ان اقبضتني جوابا لسؤالها ظاهر في ان المال في مقابلة الطلاق وكونه كذلك مقتضى التملك اه عش (قول المتن مجلس) اى اقباض في مجلس التواجب اه معنى (قوله تفريعا) لعل الاولى الرفع (قوله لانه) اى الاقباض لتعليل المتن وقوله صفة محضة أى لا معاوضة فيه (قوله لان اقبضتني الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وخلافا للبحلي وعمره ووسم حيث اعتمدوا ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه اخذه بيده منها ولو مكرهه ولا يكفي الوضع بين يديه ومال اليه السيد عمر واضطر بكلام النهاية فآله وافق للبحلي وآخره موافق للشارح (قوله بشرطيه الخ) انظر ما المراد بهما ثم رايت في السكرى ما نصه قوله بشرطيه اى شرطى الوكيل السابقين بقوله مختارة فاصدة دفعه الخ اه ويرد عليه ان ما ذكره شرط فيها سواء اعطت بنفسها او بوكيلها لا في وكيلها وانما يقتضى قول المصنف ولو مكرهه (قوله فلا يكفي وضعه الخ) وفاقا للمغنى وشرح المنهج وظاهر النهاية (قوله لان الخ) علة لقوله دون الاقباض (قوله لان فعل المكره لغوا الخ) رده شيخنا البرلسي فقال سياتى في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه سم بحذف (قوله او غيرها) الى قول المتن الا في المغنى والى قول الشارح هذا كله في الحرية في النهاية الا قوله على ان السكره الى المتن (قوله طلقت بالعبد الموصوف الخ) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما ياتى يقتضى انه لا فرق هنا وهو مشكل والظاهر انه يجري هنا ما ياتى سم اقول قوله والظاهر انه الخ الامر كما قال كما يرشد اليه تعليلهم الاتي بل قد يقال ما هنا اولى بذلك بما ياتى لانه اذا اعتبر ذلك فيما لا يتصور ملكه وهو المجهول فكيف فيما

بالقصر فهو بمعنى المجيء أو مصدر آتى بالمذهب وموافق لشرح المنهج (قوله لان اقبضتني) كتب شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح المنهج من جملة كلام مانصه واعلم ان في الراعى ذكر مسألة الاقباض وقال انها ليست كالاعطاء في حصول التملك بها ثم ذكر مسألة ان قبضت منك وقال انها مثل ان اقبضتني وقال عقب ذلك ويشترط للقبض الاخذ باليد اه لم يناقش الغزالي في قوله في المتن ويشترط للاقباض الاخذ باليد وهذا الصنيع كما ترى ظاهر في ان قوله ويشترط للقبض راجع للمسئلتين اما مسألة القبض فظاهر واما مسألة الاقباض فلان الاقباض يتضمن القبض فالتعليق على الاقباض تعليق على القبض هذا مراده رحمه الله تعالى والالوجب عليه مناقشة الغزالي حيث اعتبر الاخذ باليد في الاقباض وقد فهم المحلى رحمه الله تعالى ما قلناه فعول عليه في شرحه والله اعلم اه (قوله لان فعل المكره الخ) كتب شيخنا البرلسي بها مش شرح المنهج ما يدفع هذا اطلاق سياتى في الطلاق انه لو علق بفعل من يبالي به ولم يقصد حثا ولا منعنا انه يحث بالفعل مع الجهل والنسيان والا كراهه وعلل بان الفعل منسوب اليه ولو مع الا كراهه وذلك عين ما في المنهاج هنا اه (قوله طلقت) اطلاقهم الطلاق هنا واستثناء نحو المغصوب فيما ياتى يقتضى انه لا فرق وهو مشكل

وهي القبض دون الاقباض لان فعل المكره لغو شرعا ومن ثم لا حث به في نحو ان دخلت فدخلت مكرهه (ولو علق باعطاء يتصور عيب) مثلا (ووصفة بصفة سلم) او غيرها كما كونه كاتبا (فاعطته) عبدا (لا بالصفة) المشروطة (لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (او اعطته عبدا بها) اى الصفة (طلقت) بالعبد الموصوف بصفة السلم وبمهر المثل في الموصوف بغيرها الفساد العوض فيها بعدم استيفاء صفة السلم

(وإذا بان) الذي وصفه بصفة السلم (معيبا) لم يؤثر في وقوع الطلاق لوجود الصفة لكنه (٤٩٣) يتخير لأن الإطلاق يقتضي السلامة (فله)

امساكه ولا ارش له وله
(رده ومهر مثل) بدله بناء
على الاصح انه مضمون عليها
ضمان عقد لا يد (وفي قول
قيمه سليما) بناء على مقابله
وليس له طلب عبد سليم
بتلك الصفة بخلاف ما لو لم
يعلق بان خالها على عبد
موصوف وقبلته واحضرت
له عبدا بالصفة فقبضه ثم
علم عيبه فله رده واخذ بدله
سليما بتلك الصفة لأن
الطلاق وقع قبل الاعطاء
بالقبول على عبد في الذمة
بخلاف ذلك (ولو قال) ان
اعطيتني (عبدا) ولم يصفه
بصفة (طلقت بعبد) على
اي صفة كان ولو مدبرا
لوجود الاسم ولا يملكه لأن
ما هنا معاوضة وهي لا يملك
بها مجهول فوجب مهر
المثل كإياي واستشكل بان
هذا التعليق ان كان تملكا
لم يقع لأن الملك لم يوجد او
اقباضا وقع رجعا وكان في
يده امانة وقد يجاب بان
الصيغة اقتضت شيئين ملكه
وتوقف الطلاق على اعطاء
ما تملكه والثاني يمكن من
غير بدل بخلاف الاول فانه
غير ممكن لكن له بدل يقوم
مقامه فعملوا في كل بما
يمكن فيه حذرا من اهمال
اللفظ مع ظهور امكان
اعماله (الا) قرينة ظاهرة
على انه اراد بعبد العموم
لأن النكرة في الاثبات وان
كانت مطلقة لا عامة يصح

يتصور ملكه وهو المستوفى فيه شروط السلم سيد عمرو عرش (قوله واذا بان الذي الخ) اشار بهذا الى
اصلاح المتن اذ لو علم انه معيب عند الاخذ لم يكن له رده كما لا يخفى وظاهر ان ما حل به الشارح حل معنى والا
فلا يخفى ان قول المصنف معيبا معطوف على محذوف والتقدير او بها طقت ثم ان كان سليما فلا رده او معيبا
فله رده اه رشیدی (قول المتن فله رده الخ) ولو كان قيمة العبد مع العيبا أكثر من مهر المثل وكان الزوج
محجورا عليه بسفه او فلس فلا رده لانه يفوت العذر الزائد على السفه وعلى الغرماء ولو كان الزوج عبدا فالرد
للسيد اي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والا فلوليه اي السيد نهاية ومعنى (قوله على مقابله) اي مقابل
الاصح من ان ضمانها ضمان يد (قوله على عبد في الذمة) اي فاستقر العبد في الذمة وما في الذمة لا يتعين
إلا بقبض صحيح بخلاف مسألة التعليق فانما يقع الطلاق فيها مقارنا للاعطاء فكان العقد لم يقع إلا على المعين
فكان قياسه البطالان لولا ان الخلع خارج عن ذلك لكونه لا يفسد بفساد العوض لرجوع الى بدل البضع
الشرعي بناء على الاصح السابق فتأمل فانه دقيق اه سيد عمر (قوله على اي صفة كان) لكن بشرط
كونه ملكا فلا يكفي معاركا يستفاد من قوله الآتي والضابط من لا يصح بيعها له عرش وكردي (قوله
ولا يملكه) اي العبد المعطى اه عرش (قوله وهي الخ) اي المعاوضة (قوله كإياي الخ) اي في المتن آنفا (قوله
لم يقع) اي الطلاق (قوله وكان في يده الخ) عطف على وقع رجعا (قوله وقد يجاب بان الصيغة) عبارة
المغنى وفي السيد عمر مثاها عن الشهاب البرلسي نصها اجيب بان المراد الاول لكنه لما تعذر ملكه لجهله
رجع فيه الى بدله وحيث ثبت البدل ثبت الطلاق بائنا اه (قوله بعيدا) منصوب بالاعراب المحكي وكان
الاولى الرفع محذوف الالف كإي النهاية والمغنى (قوله العموم) وظهر انه لا يتأني هنا الا العموم البدلي
لا الشمولي لا يصح ان يكون المراد طلقت بكل عبداي فلا تطلق ببعض العبيد وحينئذ فقد يقال هذا
العموم يؤدي معناه لا طلاق فان كان هذا العموم صحيح الاستثناء فلا طلاق مثله فتأمل اه رشیدی وقد
يجاب بان المراد كما اشار اليه الشارح طلقت باي عبدا كان وهذا العموم شمر لي لا بدلي (قوله في حيز الشرط)
المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول جوا به لان في قوله ان
اعطيتني عبدا اذ ليس معمول الجواب به ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه انه لو سلمنا ان معمول الجواب دخل في حيز
الشرط لكن انما تكون النكرة في حيز الشرط للعموم اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ثم
قال فظاهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في حيز النفي اه اللهم الا ان يمنع هذا تمسكا
باطلاق غيره وفيه ما فيه اه سم محذوف (قول المتن مغصوبا) هل المراد به عبد لغير ما مغصوب وهو يدها
او المراد عبدا مغصوبا وهو بيد الغاصب محل تأمل فان قول الشارح كالمغصوب مادام مغصوبا يؤول الى
الثاني وقوله نعم ان قال الخ يؤول الى الاول فان الثاني ليس في يدها فلا يتصور منها اعطاء له اللهم الا ان يراد
بالاعطاء ما يشمل الاعطاء بمحض الصيغة كاعطيتك وان لم توجد حقيقة المتقدمة او يقال المراد بالمغصوب
ما يعم القسمين فليتأمل وليراجع فان هذه المباحث مع مزبدا لا شكل متزرة برط الاجمال اه سيد عمر
اقول جزم سم بان المراد الاول ولكن قول المغنى تنبيه دخل في المغصوب ما لو كان عبدا لها وهو مغصوب
فاعطته للزوج فانها لا تطلق به كما قاله الشيخ ابو حامد وان بحث الماوردي الوقوع نعم لو خرج بالدفع عن
الغصب فلا شك في وقوع الطلاق به كما قاله الاذرعى اه كالصريح في ان المراد ما يعم القسمين وهو الظاهر (قوله

والظاهر انه يجري هنا ما ياتي (قوله في المتن فله رده ومهر المثل) ولو كانت قيمة العبد مع العيبا أكثر من مهر
المثل وكان الزوج محجورا عليه بسفه او فلس فلا رده لانه يفوت القدر الزائد على السفه وعلى الغرماء ولو كان
الزوج عبدا فالرد للسيد اي المطلق التصرف كما قاله الزركشي والا فلوليه اي السيد نهاية وشرح مر (قوله في حيز الشرط)
ينبغي ان يجب ان يكون المراد بالشرط لولا ان المستثنى منه انما هو عبد في قوله بعبد وهو في حيز لولا لانه معمول
جوا به وليس في حيز ان فلا يجوز ان يكون المراد بالشرط ان في قوله ان اعطيتني عبدا اذ ليس معمول الجواب به
ولا لشرطه كما هو معلوم ثم فيه بحث لا نالو سلمنا ان معمول الجواب داخل في حيز الشرط المفيد للعموم لكن انما

ان يراد بالعموم على ان النكرة في حيز الشرط للعموم وحينئذ فلا اشكال اصلا (مغصوبا) او مكاتبا ومشتراكا

او جانيا تعلق برقبته
مال او موقوف او موهونا
مثلا والضابط من لا يصح
يعمل له (في الاصح) فلا
تطلق به لان الاعطاء
يقتضى التملك وهو
متعذر فيما ذكر كالمغصوب
مادام مغصوبا بخلاف
المجهول نعم ان قال مغصوبا
طلقت به لانه تعليق بصفة
حينئذ فيلزمها مهر المثل
لانه لم يطاق مجاناً ولو اعطته
عبدا لها مغصوبا بطلت به
لانه بالدفع خرج عن كونه
مغصوبا (وله مهر مثل)
راجع لما قبل الا لانه لم
يطلق مجاناً ولو علق باعطاء
هذا العبد المغصوب وهذا
الجور ونحوه فاعطيته بان
بهر المثل كالو عاق بخمر
هذا كله في الحرة اما الامة
اذا لم يغب لها عبدا ففيها
تناقض لها والوجه منه
وقوعه بمهر المثل كالوعين
(ولو ملك طلبة) او طلقين
(فقط فقالت طلقني ثلاثا
بالف فطلق الطلقة) او
الطلقتين (فله الالف)
وان جهلت الحال لانه
حصل غرضها من الثلاث
وهو البينونة الكبرى
(وقيل ثلثة) او ثلثا متوزعا
للالف على الثلاث (وقيل
ان علمت الحال فالف
والا فثلثة) او ثلثا

او جانيا) لعل محل كلامهم المذكور في الجاني قبل اختيار الفداء وفي المروءون بغير اذن المهرين اه سيد عمر
اقول واليه اشار الشارح بقوله الآن مادام مغصوبا (قوله يعمله) الضمير الاول وللزوجة والثاني الموصول
عبارة النهاية من لا يصح بيعه له عن نفسها اه (قوله فيما ذكر) اي فيمن لا يصح بيعه له وقوله كالمغصوب
الخ تمثيل لاقباس عبارة النهاية متعذر في المغصوب الخ (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المتن اه
سم وكتب عليه السيد عمر ايضا مانعه ان كان بعد زوال يد الغاصب عنه وانقطاع طمعه عنه فواضح الا ان
تسميته حينئذ مغصوبا لا يتخلو عن تجوز وان كان قبل ما ذكر فحل تامل لتعليمهم فيما ذكر بما متناع البيع
ومادامت يد الغاصب مستولية عليه لبيعته بمنع اللهم الا ان يفرض فيما اذا كان الزوج قادرا على انتزاعه
وبالحيلة فالمسئلة محتاجة الى التامل والمراجعة اه ومرعن المغني ما يوافق ما ترجمه (قوله طلقت به) اي
ويقع باننا بمهر المثل قاله ع ش وفيه وقفة ظاهرة اذ التعليل كالصريح في انه يقع بالعبد المذكور بل مامر
آفغان السيد عمر صريح فيه (قوله اذا لم يعين لها عبدا) اما اذا عينه كان اعطيتني هذا العبد فانت طالق
فاعطته له فطلق ويلزمها مهر المثل ولم يختلف كلامهم في هذه المسئلة فالاحتراز عنها ذلك اه سيد عمر زاد سم
والفرق شدة الجهالة في غير المعين مع عدم ملكه مراه (قول المتن ولو ملك طلقة) راجع النهاية والمغني
وسم فان فيها زيادة مسائل (قوله او طلقتين) الى قوله ولو طلقها في النهاية وكذا في المغني الا مسئلة الطلقتين

تكون النكرة للعموم في حين الشرط اذا كان في الشرط معنى النفي كما قاله في التلويح ونقله عنه مولا نا خسرو
في حواشيه عليه في بعض المواضع حيث قال في قوله في اوائل مباحث الباب الثاني بدليل وقوع الامر نكرة
قوله الامر كذا بخط المحشي فليراجع التلويح لعل العبارة الاسم في سياق الشرط الخ مانعه فيه بحث لان
النكرة لا تعم في سياق اي شرط كان بل اذا كان فيه معنى النفي مثل ان ضربت رجلا فكذا فانه في معنى
لا اضرب رجلا وقد سبق تحقيقه في بحث الفاظ العموم حتى قال الشارح يعني صاحب التلويح ثمة بعد تقرير
الكلام فظهر ان عموم النكرة في موضع الشرط ليس الا عموم النكرة في موضع النفي اه اللهم الا ان يمنع
هذا تمسكا باطلاق غيرهم وفيه ما فيه فليتأمل (قوله في المتن مغصوبا) لا يقال محله اذ لم تقدر هي او هو على
انتزاعه لانا نقول هذا غلط لان المراد العبد الذي غصبته اما عبدا مغصوبا فلا يتصور دفعه مع كونه مغصوبا
(قوله لان الاعطاء يقتضي التملك) فاعبر بما قبل التملك نظرا لصيغة الاعطاء وان لم يملكه كما تقدم فلا
منافاة بينهما اه (قوله ولو اعطته عبدا الخ) راجع لمسئلة المتن (قوله والوجه منه وقوعه بمهر المثل الخ)
ومقابلته عدم الوقوع مطلقا بخلافه في المعين مع عدم ملكه (قوله في المتن ولو ملك طلقة فقط فقالت الخ) قال
في الروض ولو قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة بالف وثنتين مجاناً لم تقع الواحدة ووقع الثنتان مجاناً وار
قال واحدة بثلاث الالف وثنتين مجاناً وقعت الاولى فقط اي دون الثنتين للبينونة او ثنتين مجاناً واحدة بثلاث
الالف ووقع الثلاث ان كانت مدخولا بها او لا فالثنتان ولو قال ثلاثا واحدة بالف ووقع الثلاث بثلثة اه وقوله
تقع الواحدة ووقع الثنتان مجاناً قال في شرحه وهذا ما قاله الامام ومن تبعه وقال في الاصل انه حسن متجه بعد اذ
استبعد ما نقله عن الاصحاب من وقوع الاولى بثلاث الالف لانها لم ترض بواحدة الا به كالجعالة ولا تقع
الاخريان للبينونة وقوله ولو قال ثلاثا واحدة بالف ووقع الثلاث بثلثة قال في شرحه وهذا ما قاله الاصحاب وفي
كلام الامام السابق فعلى قوله لا يقع الاثنتان رجعتان وكان للاتق بالمصنف ان يشي على قوله كما مشي عليه فيامر
اه واعتمد شيخنا الشهاب الرمي ما في الروض في الموضعين لظهور الفرق بينهما فانه في الاولى خالفها في العدد
والعوض وفي الثانية خالف في العوض دون العدد ثم قال في الروض وان قالت طلقني واحدة بالف فقال انت
طالق وطالق وطالق فان لم يرد شيئا او اراد بالاولى لم يقع غيرها او الثانية فالاولى رجعية في المدخول بها اي
والثانية بائنة بناء على صحة خلع الرجعية ولغت الثالثة للبينونة وخرج بالمدخول بها غير هاتين بالاولى
او الثالثة ووقع الثلاث الثالثة بالعوض والاوليان بلا عوض وان اراد به الجميع اي والاولى والثانية او
والثالثة وقعت الاولى فقط بثلاث الالف اه قال في شرحه قال في الاصل وذكر في المذهب مثل هذا التفصيل

ولو طلقها نصف الطلقة فهل له سدس الألف أخذ من قولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المسئول أو الكل لأن مقصودها من البيونة الكبرى حصل هنا أيضا كل محتمل وقولهم في التعايل في بعض المسائل نظر المأاوقه لا لما وقع يؤيد الأول وينبغي بناء ذلك على ما يأتي ان قوله نصف طلقة هل هو من باب التعبير ببعض عن الكل أو من باب السراية فعلى الأول (٤٩٥) يستحق الألف لأنه عليه اوقع الطلقة وعلى

الثاني لا لأنه لم يوقع إلا بعضها والباقي وقع سراية قهرا عليه فلا يستحق في مقابلته شيئا أما لو ملك الثلاث فيستحق بواحدة ثلثه وبواحدة ونصف نصفه كما مرو هذا مؤيد لما قلناه أنه يستحق السدس فان قلت القياس على هذا انه يستحق النصف لأنه لو لم يملك الاطلقة واوقعها يستحق الكل فيستحق نصفه بنصفها قلت نعم القياس ذلك لولا قولهم الضابط انه ان ملك العدد المسئول كله فاجابها به فله المسمى او بعضه فله قسطة وإن ملك بعض المسئول وتلفظ بالمسئول او حصل مقصودها بما اوقع فله المسمى ولا فيوزع المسمى على المسئول ذكره الشيخان فقولهما وإلا إلى آخره صريح في انه ليس له في مسئلتنا إلا السدس لأن ما اوقعه لم يحصل مقصودها وإنما حصل بما وقع وقد علمت من كلامهما أنه إذا لم يحصل مقصودها يوزع على المسئول حينئذ لم يجب له إلا السدس ولو طلبت طلقة بالف فطلق بالف أولم يذكر الألف طلقت

(قوله ولو طلقها نصف الطلقة) أي فيما لو قالت طلقني ثلاثا بالف وهو يملك طلقة فقط (قوله أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما وجد في خطه مراراً سم واعتمده النهاية والمغني أيضاً فقالا وشمل كلامه ما لو اوقع بعض طلقة فيستحق الجميع أيضاً وهو الاوجه عملاً بقولهم المارانه افادها البيونة الكبرى اه (قوله نظر المأاوقه الخ) مقول قولهم الخ (قوله يؤيد الأول) أي ان له السدس (قوله بناء ذلك) أي الخلاف في انه هل يجب السدس أو الكل (قوله اما لو ملك الثلاث) محترز قول المتن طلقة فقط (قوله فيستحق بواحدة ثلثه) عبارة سم عن العباب فان وقع الثلاث ووقع به وإن اوقع واحدة ثلثه أو اطلق وقت بثنته أو باكثر من ثلثه لم يقع وإن اوقع ثنتين فله ثلثاه او طلقة ونصفا فله نصفه فقط او نصف طلقة فله سدس اه (قوله كما مر) أي قبيل قول المتن وإذا خالغ أو طاق بعرض الخ اه كرى (قوله وهذا) أي قوله وبواحدة ونصف نصفه وكذا الإشارة في قوله على هذا (قوله لما قلناه الخ) أي فيما لو طلقها نصف الطلقة وهو يملك واحدة (قوله انه يستحق النصف) أي فيما لو طلقها نصف طلقة وهو يملك واحدة فقط (قوله يستحق الكل) أي كافي ملك الثلاث إبقاها وقوله فيستحق نصفه الخ أي كافي ملك الثلاث وإيقاع واحدة ونصف (قوله الضابط) إلى قوله ذكره الشيخان في النهاية (قوله او حصل) من التحصيل (قوله صريح الخ) قد يمنع صراحته فيما ذكره يتمسك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لأن معنى حصل مقصودها بما اوقع أن يترتب على مأاوقه مقصودها ويكون هو سبب فيه وهنا كذلك فتأمل اه سم وجرى على ذلك المعنى والمغني والنهاية كما مر آنفا (قوله بالف) إلى قول المتن ويصح في النهاية لا قوله وإن نازع فيها البلقيني وقوله وقضية ما مر إلى المتن (قوله لقد رته) إلى قوله بجعله سلم في المغني الا قوله كالجعالة إلى المتن وقوله وإن نازعها البلقيني (قوله وبه) أي هذا التاميل فارق أنت طالق الخ أي حيث لا يقع به الطلاق (قوله وحذفها الخ) عبارة المغني قال ابن شعبة

فما إذا بدأ فقال أنت طالق وطالق وطالق بالف فقبلت قبولا مطابقا لاجاب وكان المصنف حذفه لما قيل أن عبارة المذهب تفهم خلافه وليس كما قيل اه ثم قال في الروض عقب ما تقدم فان قال في جوابها أنت طاق وطالق وطالق احداً بالف تعذر ارادة مقابلة الجميع قال في شرحه وبقيت الاحوال التي ذكرها كما مر اه (قوله ولو طلقها نصف الطلقة الخ) في العباب فصل لو قالت طلقني ثلاثا بالف وهو يملكها فان اوقع الثلاث ووقع به وإن اوقع واحدة ثلثه او اطلق وقت بثنته او اطلق وقت بثنتين فله ثلثاه او طلقة ونصفا فله نصفه فقط او نصف طلقة فله سدسه او هو يملك ثنتين فان اوقع واحدة فله ثلث الألف او هو يملك واحدة فله كله وقوله او نصف طلقة فله سدسه وقوله او هو يملك ثنتين الخ هذا يؤيدان له في مسئلة شرح السدس وقوله او هو يملك واحدة الخ يؤيدان له فيها الكل فليتأمل قديقال لا تايد في هذا لان مسئلة الشارح فيها اذا كان لا يملك الا واحدة ومثلة العباب فيما اذا كان يملك الثلاث ولفق بين المثلتين وقديقال ايضا ان قوله او هو يملك واحدة فان اوقعها الخ لا تايد فيه للثاني لان قوله فان اوقعها يؤيد الاول اذ مقهورم اوقعها انه اذا لم يوقعها بان وقعت كأن اوقع نصفها انه ليس له الكل اذ فرق بين الايقاع والوقوع الميئامول ويجرحه ثم قال فرع لو قالت طلقني نصف طلقة او طاق نصف او يدي مثلاً فقل او ابتداء الزوج بذلك فقبلت بانتهام المثل أي لفساد صيغة المعامضة اه (قوله أو الكل) قال به شيخنا الشهاب الرمي كما وجد في خطه مر (قوله فيستحق بواحدة ثلثه) أي فلما اوقع واحدة باكثر من ثلثه لم يقع كما مر عن العباب (قوله صريح الخ) قد يمنع صراحته فيما ذكره ويتمسك به في لزوم كل المسمى في مسئلتنا وذلك لأن معنى حصل مقصودها بما اوقع أن يترتب على

بالألف أو (بما توقع بمائة) لقد رته على الطلاق مجاناً فيبعض وإن قل أولى وبه فارق أنت طالق بالف فقبلت بمائة (وقيل بالف) حملا على مأسأته (وقيل لا يقع شيء) للخالفه وفي أصله قالت طلقني واحدة بالف فقال أنت طالق ثلاثا أو زاد ذكر الألف وقع الثلاث واستحق الألف أي كالجعالة وحذفها للعلم من كلامه بان الطلاق اليه فلم تضر الزيادة فيه على مأسأته (ولو قالت طلقني غدا) مثلاً (بالف)

أو أن طلقني غدا فلك الف (فطلق غدا أو ٤٩٦) قبله) غير قاصدا لابتداء (بانت) وإن علم بفساد العوض كالمو خالغ بخمر لأنه حصل

مقصودها وزاد في الثانية بالتعجيل وإن نازع فيها البلقيني (بمهر المثل) لفساد العوض بجعله سلما منها له في الطلاق وهو محال فيه لعدم ثبوته في الذمة والصيغة بتصريحها بتأخير الطلاق وهو لا يقبل التأخير من جانبها لأن المذهب فيه المفاوضة وبهذا فارقت هذه قولها إن جاء الغد وطلقتني فلك الف فطلقتها في الغد لإجابة لها استحق المسمى لأنه ليس فيه تصريح منها لتأخير الطلاق أما لو قصد الابتداء وحلف أن اتهم أو طلق بعده فيقع رجعا لأنها الوسائط الناجز بعوض فقال قصدت الابتداء صدق بيمينه فهذا أولى ولا نه بتأخير مبدئى فان ذكر أمالا اثر طر قبولها (وقيل في قول بالمسمى) واعترض بأن الصواب ببذله لأن التفريع إنما هو على فساد الخلع والمسمى إنما يكون مع صحته ويرد بان بدله مهر المثل فيتحقق القولان فان قيل بدله مثله أو قيمته قلنا إنما يجب هذا فيما إذا وقع الطلاق بالمسمى ثم تلف وكان وجه وجوبه مع الفساد على خلاف القاعدة أن الفساد هنا ليس في ذات العوض ولا

وكان ذلك سقط من نسخة المصنف بالمحرر وهو ثابت في النسخ الصحيحة وحكى عن نسخة المصنف اه (قوله) أو إن طلقني غدا الخ) أو خذ هذا الف على أن تطلقني غدا كما في الروضة وأصلها اه معنى (قوله) أو قبله غير قاصدا لابتداء) سيد كر محترز هما (قوله) وإن علم بفساد العوض) أى خلافا للقاضى ومن تبعه كما بينه في شرح الروض اه سم (قوله في الثانية) أى فيما إذا طلقها قبل الغد (قوله بجعله) أى العوض وقوله منها أى الزوجة له أى الزوج وقوله وهو أى السلم محال فيه لعدم ثبوته أى الطلاق (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله فيه) أى جانبها (قوله وهذا) أى قوله والصيغة الخ (قوله قولها) إن جاء الغد الخ) لم يظهر مما ذكر وجه الفرق بين هذا وبين قولها أن طلقني غدا فلك الف ولعله أن المعلق عليه في أن طلقني غدا الخ الطلاق الموقوع في الغد بخلاف قولها إن جاء الغد الخ فان المعلق عليه فيه مجئ الغد وإن كان عطف الطلاق عليه يستلزم التعليق عليه أيضا وقوله لآنى لأنه ليس فيه الخ إشارة إلى ما ذكر اه عش (قوله فطلقتها في الغد) قال في شرح الروض ولو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا انتهى اه سم زاد السيد عمر مانصه وسكت عما لو طلقها بعد الغد وقدر خدم قولهم بالوقوع رجعا في نظير ذلك في مسألة طلقني غدا الخ أن الحكم هنا كذلك وعليه فيظهر أنه لا فرق بين متى غيرها ما لم تصرح بالتراخي فان صرحت به فينبغي أن يكون الحكم فيه كالحكم في إيقاعه في الغد وسكت أيضا عما لو قال قصدت الابتداء وظاهر أنه يصدق بيمينه أخذ ما تقر في المسئلة السابقة أيضا فليتام اه (قوله استحق المسمى) كان ينبغي أن يزيد قبله لفظ حيث كما لا يخفى اه رشيدى (قوله وحلف إن اتهم) جملة معترضة بين المتعاطفين اه سيد عمر (قوله فقال قصدت الخ) أى فاجبها فقال الخ (قوله مبتدئى) عبارة المغنى خالف قولها فكان مبتدئا اه (قوله ببذله) أى الف اه رشيدى (قوله إنما يجب هذا) أى المثل أو القيمة (قوله وجه وجوبه) أى وجوب المسمى المرجوح اه عش (قوله مع الفساد) أى فساد الخلع (قوله على خلاف القاعدة) متعلق بقوله وجوبه (قوله أن الفساد الخ) خبر كان (قول المتن) وإن قال إذا الخ) وإن قالت طلقني شهرا بالف ففعل وقع مؤبدا لأن الطلاق لا يؤقت بمهر المثل لفساد الصيغة بالنواقيت اه معنى (قول المتن) فقبلت) أى بان قالت قبلت أو التزمت وليس منه قولها مليح أو حسن اه عش (قوله فورا) وقوله ولو على التراخي كذا في المغنى (قوله فورا) راجع لقوله ما لو دخلت الخ (قوله وهو متجه) أقره سم (قوله

ما أو قعه مقصودها ويكون سببا فيه وهنا كذلك فتأمل (قوله أو قبله) خرج بعده (قوله) وإن علم بفساد العوض) أى خلافا للقاضى ومن تبعه كما بينه في شرح الروض (قوله والصيغة) عطف على العوض (قوله في الغد) خرج قبله (قوله في المتن) وإن قال إذا دخلت الدار فانت طالق الخ) عبارة الروض وإن علقه بصفة وذكر عوضا كقوله إذا جاء غدا أو دخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت فورا وكذا لو كان بسؤالها أى كقولها عاق طلاق بغدا وبدخول النار بالف فعلق طلق بالمسمى عند وجود الصفة ويستحق المسمى في الحال وكذا يستحقه في الحال لو قالت له إذا جاء الغد وطلقتني فلك الف فقال إذا جاء الغد فانت طالق اه قال في شرحه قوله في الحال من زيادته وقوله فقال الخ من تصرفه ولا يتأمله استحقاق المسمى في الحال لأن استحقاقه معلق بمجئ الغد وبالطلاق فالوجه حذف في الحال والتعبير في الجواب بقول الأصل فطلقتها في الغد لإجابة لها وعليه لو طلقها قبل الغد فظاهر وقوعه ثم إن بقيت قابلة للطلاق إلى الغد استحق فيه المسمى وإلا فلا وكذا ينبغي أن يقال أى إن بقيت الخ فيما تصرف فيه المصنف اه وقوله ولا يناسبه استحقاق المسمى في الحال أى بخلاف ما قبله لأن الاستحقاق بتعليق الطلاق وقدر وجد (قوله كما أفادته الفاء) في دعوى إفادتها إياه بحث وإن ذكرها الشارح المحقق المحلى وذلك لأن مدخول الفاء القبول والدخول المعطوف عليه بالواو وهى إنما تفيد فورية المجموع الصادق مع تقدم الدخول وطول الفصل بالنسبة للقبول إلا أن يجب أن يمنع تحقق فورية المجموع إذا

مقابله بل في زمن التابع فلم ينظر اليه (وإن قال إذا) أو أن (دخلت الدار فانت طالق بالف فقبلت) فورا كما أفادته الفاء (ودخلت) لا ولو على التراخي وقضية مامر في طلاق وضمنت أن مثل ذلك ما لو دخلت ثم قبلت فورا وهو متجه لكن ظاهر كلام شارح

انه لا بد من الترتيب بين الدخول والقبول وكأنه ظن ان تقدم الدخول يزيل فورية القبول وليس كذلك بل قد لا يزالها (طلقت على الصحيح)
لوجود المعلق عليه مع القبول طلاقا بائنا (بالمسمى) لجواز الاعتياض عن الطلاق المعلق (٤٩٧) كالمجنز ويلزمها تسليمه حالا كسائر

الاعراض المطلقة والمعوض
تأخر بالتراضي لوقوعه في
ضمن التعليق بخلاف المجنز
يجب فيه تقارن العوضين
في الملك وقوله بالمسمى
لا يقتضي ترجيح الضعيف
انه لا يجب تسليمه الا عند
وجود الصفة خلافا لمن زعمه
لانه لما ذكره كذلك لفائدة
البينة كما قررته (وفي وجه
او قول به المثل) لان
المعاوضة لا تقبل التعليق
ويرد بان هذه معاوضة غير
محضة (ويصح اختلاص
اجنبي وإن كرهت الزوجة)
لان الطلاق يستقل به الزوج
والالتزام يتأتى من الاجنبي
لان الله تعالى سمى الخلع فداء
كفداء الاسير وقد يحمله
عليه ما يعله بينهما من الشر
وهذا كالحكمة وإلا فلو
قصد بفدائها منه انه يتزوجها
صح ايضا لكنه ياتم فيما
يظهر بل لو اعلها بذلك
فسق كما دل عليه الحديث
الصحيح (وهو كاختلاصها
لفظا) أي في الفاظ الالتزام
السابقة (وحكا) في جميع

لا بد من الترتيب (الخ) أي من تقدم القبول على الدخول فكان الاولى بين القبول والدخول (قول المتن
طلقت الخ) ويستثنى من صحة تعليق الخلع بالمسمى ما لو قال إن كنت حاملا فانت طالق على ما تراهي حامل
في غالب الظن فنطلق إذا أعطته وله عليها مهر مثل حكاها الرافعي عن نص الاملاء نهاية ومعنى عبارة سم في
الروض قال للحامل إن كنت حاملا فانت طالق بدنيارة قبلت طلقت بهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى
ووجه فسادها بان الحمل مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضا انتهى اه قال ع ش
قوله وهي حامل في غالب الظن لم يبين مفهومه والذي يظهر انه ليس بقيد وقيد طلاق الروض ان المدار على
كونها حاملا في نفس الامر وان لم يظهروا ظاهر فيما اذا لم يتحقق الحمل بعلمات قوية فان تحققها فالأقرب
وقوع الطلاق بالمسمى وقوله وله عليها مهر مثل أي ويرد المائتة اه (قوله حالا) أي فلا يتوقف
وجوب تسليمه على الدخول سم على حج أقول وعليه فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداد
الالف منه ويكون تركه وان يفوز بالتمرد الحاصلة منه لدورها في ملكه فلا يرجع اه ع ش (قوله خلافا
لمن زعمه) قال شيخنا مراده الجلال المحلى اه قلت الجلال المحلى لم يدع هذا وإنما ذكره ظاهر عبارة المصنف
وظاهر ان ما قاله الشارح لا يصلح للرد عليه اه (قوله لانه الخ) أي المصنف (قوله لا تقبل التعليق) أي
فيؤثر في فساد العوض دون الطلاق لقبوله للتعليق وإذا فسد العوض وجب مهر المثل اه معنى (قول المتن
اختلاص اجنبي) أي مطلق التصرف بلفظ خلع او طلاق اه معنى (قوله لان الطلاق) الى قوله ويؤخذ
منه في النهاية والمعنى الاقوله وهذا كالحكمة الى المتن (قوله وقد يحمله) أي الاجنبي عليه أي الخلع ما يعله
بينهما من الشر أي سوء المعاشرة وعدم إقامة حدود الله تعالى فعصر المال في ذلك ليس بسفه كما قاله بعضهم
وقوله وهذا الإشارة الى الفرض الذي حمل الاجنبي على الخلع كالحكمة أي في خلع الاجنبي لاعلة لجوازه
والا لا تمتنع عند عدم ذلك الفرض اه كرى (قوله فهو من الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة
معاوضة فهو معاوضة فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة أو بصيغة تعليق فتعلق فيه
شوب معاوضة فلا رجوع له فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم ما يأتي قريبا انه
قد يعلق على العوض من جهة الاجنبي فليتأمل سم اه ع ش (قوله وقول الشارح نظرا الخ) أي بدل نظرا
لشوب المعاوضة اه ع ش (قوله وم) عبارة المعنى والنهاية سبق قلم وهي اليق بالادب على ان في بعض
نسخ المحلى نظرا للمعاوضة كما نبه عليه ابن عبد الحق في حاشيته اه سيد عمر (قوله بشوب جمالة)
فلا اجنبي ان يرجع نظرا لشوب الجمالة معنى ومحل وقد يقال قد تقرر انه من جانبه معاوضة فيها شوب
جمالة وكل منهما يقتضي جواز الرجوع قبل جواب المجيب فواجه تخصيص الجمالة بالتعليل بقولهم نظرا
الخ مع انه لو وقع التخصيص بالعكس لكان انساب لان المعاوضة جعلت ملحوظة اصلا والجمالة تبعا كما يشعر
صنيعهم فليتأمل اه سيد عمر وقد يجاب بان ذلك لمجرد المناسبة لما قبله (قوله في طلقت الخ) عبارة المعنى
فاذا قال الزوج الاجنبي طلقت الخ او قال الاجنبي للزوج طلق الخ اه وهي لظهور المعطوف عليه لقوله
قبل واقوله فاجابه احسن (قوله نحو طلقها الخ) عبارة المعنى صور احدها ما لو كان له امراتان فخلع

تراخي احدا جزائه فليتأمل (قوله في المتن طلقت بالمسمى) في الروض في باب الطلاق (فرع) قال للحامل
ان كنت حاملا فانت طالق بدنيارة قبلت طلقت بهر المثل قال في شرحه لفساد المسمى ووجه فسادها بان الحمل
مجهول لا يمكن التوصل اليه في الحال فاشبه ما إذا جعله عوضا اه (قوله حالا) أي فلا يتوقف وجوب تسليمه
على الدخول (قوله فهو من جانب الزوج) قد تقدم انه ان بدأ الزوج بصيغة معاوضة فهو معاوضة فيها شوب
تعليق وله الرجوع قبل قبولها نظرا للمعاوضة أو بصيغة تعليق فتعلق فيه شوب معاوضة فلا رجوع له
فانظر لم يذكر هذين القسمين هنا ولم اقتصر على الاول وسيعلم ما يأتي قريبا انه قد يعلق على العوض من

(٦٣) - شرواني وابن قاسم - سابق
امرأتى بالف في ذمتك وقبل وطلق امرأتك بالف في ذمتي فاجابه تبين بالمسمى ويستثنى من قوله حكما نحو طلقها

على ذا المغصوب والخراوة من زينة هذا فيقع رجعيما وفارق ما ر فيها بان البضع وقع لها فلزمها بدله بخلافه يؤخذ منه انه لو قال خالعتا على ما في كحك فقبل وهما يعلمان انه لا شيء فيها خالغ على ذلك وقع رجعيما ولا شيء له إلا ان يفرق بان لفساد العوض جاء ثم من لفظه وهو قوله ذا الخمر مثلا المقتضى انه لم يلتزم له عوضا لعدم (٩٨) حصول مقابل له وهما لا فساد في لفظه بل هو لفظ معاوضة صحيح وإنما غاية الامر

انه لا شيء في كفه في الخارج وهذا يقتضي عدم البيونة ولزوم مهر المثل له عملا بظاهر الصيغة ويؤيده ما مر انهم جعلوا هذا من العوض المقدر لا الفاسد ويأتي آخر التنبيه الاتي ما يصرح بهذا ولو خالغ عن زوجتي رجل بالف صح من غير تفصيل لاتحاد الباذل بخلاف مالهو اختلاعه ويحرم اختلاعه في الحيض بخلاف اختلاعه كما سيذكره ومن خلع الاجنبي قول أمها مثلا خالعا على مؤخر صداقها في ذمتي فيجيبها فيقع باثنا بمثل المؤخر في ذمة السائلة كما هو ظاهر لان لفظه مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم تنو نظير ما مر في البيع فلو قالت وهو كذا الزمها ماسمته زاد او نقص لان المثلية المقدرة تكون حيثئذ من حيث الجملة وبنيحو ذلك افتى ابو زرعة وافتى ايضا في والد زوجة خالغ زوجها على مؤجل صداقها وعلى درهم في ذمته فاجابه وطلقها على ذلك بانه يقع رجعيما كما هو المقرر في خلع الاب بصداق بنته والدرهم الذي في ذمته لم يوقع الزوج

الاجنبي عنهما بالف مثلا من ماله صح بالالف قطعاً وإن لم يفصل الخ الثانية لو اختلعت المريضة على ما يزيد على مهر المثل فالزيادة من الثالث والمهر من راس المال وفي الاجنبي الجميع من الثالث الثالثة لو قال الاجنبي طلقها على هذا المغصوب الخ الرابعة لو سالت الخلع بمال في الحيض فلا يحرم بخلاف الاجنبي اهـ (قوله على ذا المغصوب الخ) اي بخلاف على ذا العبد مثلاً وهو مغصوب في نفس الامر فانها تبين بمهر المثل كما يعلم بما يأتي في قوله او باستقلال خلع بمغصوب الخ اعش (قوله وفارق) اي الاجنبي (قوله ما مر) اي في اوائل الباب في قول المتن ولو خالغ بمجهول او خمر بانته بمهر المثل مع شرحه (قوله فيها) اي الزوجة (قوله بخلافه) اي الاجنبي (قوله ويؤخذ منه) اي من نحو طلقها على ذا المغصوب الخ اهـ كرى (قوله انه لو قال) اي الاجنبي وقوله خالغ الخ اي الزوج للزوجة (قوله ثم) اي في نحو طلقها على ذا المغصوب الخ (قوله وهذا لا يقتضي عدم البيونة ونحو لزوم مهر المثل له) كذا في بعض النسخ وهذا لا يناسب قوله عملا بظاهر الصيغة وفي بعضها يقتضي عدم البيونة ولزوم مهر المثل له وهذا لا يظهر صحته وفي بعضها يقتضي البيونة ولزوم مهر المثل له وهذا هو الظاهر المتعين (قوله ويؤيده) اي البيونة ونحو لزوم مهر المثل وقوله ما مر اي في اول الباب في شرحه وهو فرقة بعوض (قوله ويأتي آخر التنبيه الاتي ما يصرح الخ) يعني قوله وان كل تعليق للطلاق الخ وهو ليس تصريحاً بما ذكره لا يقال يؤخذ من قوله ثم ان صح الخ تايد ذلك لانا نقول لا يتأتى ذلك باطلاقة الا بالنسبة للزوجة لا بالنسبة للاجنبي لما تقرر انه لو قال بهذا الخراوة وقع رجعيما وبالجملة فالذي يظهر في المسئلة المذكورة الوقوع رجعيما اهـ سيد عمر (قوله ولو خالغ) اي الاجنبي الى قوله وافتى في النهاية (قوله ولو خالغ) اي الاجنبي من ماله اهـ معنى (قوله صح) اي بالالف من غير تفصيل اي لحصة كل منهما اهـ معنى (قوله لاتحاد الباذل) وهو الاجنبي (قوله بخلاف ما الخ) عبارة المفتي بخلاف الزوجتين اذا اختلعتا فانه يجب ان يفصل ما تلتزمه كل منهما اهـ (قوله بخلاف مالهو اختلعتا الخ) مقتضاه انه لا يصح عند عدم التفصيل وهو محل تأمل ولعل المراد عدم الصحة بالمسمى اهـ سيد عمر عبارة ع ش اي فانه يقع بمهر المثل على كل منهما اهـ ويفيده ايضا صنيع المفتي (قوله ويحرم اختلاعه) اي الاجنبي (قوله بمثل المؤخر) ظاهر ان محله حيث كانت عالة بالمؤخر والايضى وقوعه بمهر المثل اهـ سيد عمر وقوله كانت عالة الاولى كانا عالين اي الزوج والسائلة (قوله وان لم تنو) ببناء المفعول اي لفظه مثل (قوله ولو قالت) اي السائلة وهو الخ اي المؤخر (قوله لزمها ماسمته) اي والمؤخر باق بحاله اعش ومعلوم انه كذلك باق في الصورة الاولى (قوله من حيث الجملة) لعل الانسب من حيث الجنس او من حيث مطلق المالية فليتامل اهـ سيد عمر عبارة ع ش لعل المراد هنا بالجملة المائلة في مجرد كونه عوضاً ولا فاسمته صادق بان يكون ذهباً مثلاً وما على الزوج فضة واين المائلة في هذه اهـ (قوله والدرهم الذي الخ) جواب عما قديقال لم يقع باثنا بالدرهم الذي في ذمة الوالد (قوله من منجم صداقها) اي مؤخر صداقها (قوله لا بعض العوض) اي الدرهم (قوله وليس كخالغ الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله حتى يجب الخ) اي ويقع باثنا (قوله ايجابه) اي مقابل المجهول (قوله لها) اي للزوج وولد الزوجة (قوله وليس له الخ) الواو حاله وضمير له للوالد وبه للمعلوم المراد به مؤجل الصداق والدرهم (قوله وهو) اي افتاؤه في مسئلة الوالد وقوله في تلك اي في مسئلة الام (قوله ثم) يعني عنه ما قبله وقوله مثله الاولى حذف الضمير (قوله لكنه اشار للجواب بان الام) حاصل جهة الاجنبي فليتامل (قوله لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت الخ) حاصل هذا الكلام ان الحمل على

الطلاق عليه فقط بل عليه وعلى البراءة من منجم صداقها ولم يحصل الا بعض العوض وليس كخالغ بمعلوم ومجهول هذا حتى يجب ما يقابل المجهول من مهر المثل لانه لا يمكن ايجابه عليها لعدم سؤاها ولا على ايها لانه لم يسأل بمجهول له بل بمعلوم لها وليس له السؤال به اهـ ملخصاً وهو مع ما قدمه في تلك مشكل لانه حمل مؤخر الصداق في كلام الام ثم على تقدير مثله حتى اوقعه باثنا بمثله ولم يحمل مؤجل الصداق هنا على ذلك لكنه اشار للجواب بان الام لما قالت في ذمتي كان قرينة ظاهرة على المثلية والاب

للمثل قبل ذلك انصرف لعين الصداق للمثله ومن ثم اتفق ايضا فيمن سال الزوج بنته قبل (٤٩٩) الوطء ان يطلقها على جميع صداقها والتزم

به والداها فطلقها واحتال
من نفسه على نفسه لها
وهي محجورة به بانه خلع على
نظير صداقها في ذمة الاب
بدليل الحوالة المذكورة نعم
شرط صحة هذه الحوالة ان
يحييه الزوج به لبنته اذ لا بد
فيها من ايجاب وقبول ومع
ذلك لا تصح الا في نصف
ذلك لسقوط نصف صداقها

عليه بينوتنها منه فيبقى
للزوج على الاب نصفه لانه
سأله بنظير الجميع في ذمته
فاستحقه عليه والمستحق
على الزوج النصف لا غير
فطريقه ان يسأله الخلع
بنظير النصف الباقي
لمحجورته لبراءته حينئذ
بالحوالة عن جميع دين
الزوج اه وسيعلم بما
ياتي أن الضمان يلزمه به
مهر المثل فالالتزام المذكور
مثله وان لم توجد حوا القوما
ذكره من الاكتفاء بالقرينة
مخالف لما ياتي عن شيخه
البلقيني انه لا بد معها من
نية ذلك لكن الاول اوجه
(تنبيه) افهم قولهم

لفظا من غير استثناء منه
مع استثنائهم من الحكم
انه لو قال ان ابراني فلان
من كذاله على فانت طالق
فابراه وقع باثنا وهو الوجه
خلافا لمن زعم انه رجعي لانه
تعليق محض او لان المبري
للمم مخاطبه لم يكن له رغبة
في طلاقها وذلك لان كلا
من هذين التعليلين فاسد

هذا الكلام ان الحل على معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة بل وبقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني
الآتي اه سم وقضيته انه لو قصدوا الد الزوجة رجوع قوله في ذمته لمؤجل صداقها ودرهم جميعا يقع
الطلاق بانثا بمثل المؤجل ودرهم وظاهر انه يصدق بيمينته في قصد الرجوع للجميع ثم رايت قال السيد عمر
ما نصه قوله للمم يقل الخ قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا لقوله على مؤجل صداقها ايضا فيكون قرينة
على تقدير المثلية محشى وقد يقال بينهما فرق فانه في الاول ظاهر في افادة المثلية لا تحصار اعلقه بمؤخر صداقها
بخلاف ما نحن فيه لوجود ما يصلح لتعلقه به بل لتعلقه به هو الظاهر وان احتمل تعلقه بهما نعم ان قال الاب اردت
ذلك لا يبعد قبوله اه (قوله لعين الصداق) اي عين مؤخر الصداق (قوله والتزم به) اي حاجة للالتزام مع
ارادة المثلية سم قد يقال ذكره ليس للاحتياج اليه فيما ذكر بل للحكاية صورة السؤال اه سيد عمر
(قوله فطلقها) فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فباتي ان يحتال من نفسه بما
لها على الزوج على نفسه بما للزوج عليه اه سم (قوله واحتمل من نفسه على نفسه) اي جعل نفسه محتالا من
جهة لبنته ومحالا عليه من جهة دين الزوج فينتقل بالحوالة الدين البنت الى ذمة الوالد بدل دين الزوج ويبرا
منه اه كرى (قوله من نفسه) اي نظر الاولاية (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة
متاخرة عن الخلع اذ لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب بشي حتى تنافي الحوالة عليه فكيف
تكون قرينة وبجواب بانها مع تاخرها تدل على انها اراد المثلية والالم يرتكبا الحوالة السم او يقال لعل فرض
المسئلة وقوع ما ذكر بعد مواطاة سابقة كما هو الغالب فالقرينة ذكر الحوالة مع مواطاة السابقة اه سيد
عمر (قوله ان يحييه الزوج به) معناه ان يحيل الزوج بالصداق لاجل البنت على الوالد عن دين الزوج الذي
في ذمته ويقبل الوالد الحوالة فينتقل بذلك دين البنت الى ذمة الوالد وسقط عنه دين الزوج اه كرى (قوله
به) اي الصداق وقوله لبنته نعت لضمير به وفيه توصيف للضمير ولو قال بمالبنته لاسلم عن الاشكال (قوله
فطريقه) اي الخلع (قوله بما ياتي) وقوله لما ياتي اي قبيل الفصل الآتي (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك
ان ذلك خاع على مهر المثل لا على نظير صداقها اه سم عبارة السيد عمر قد يؤخذ من قوله فالالتزام الخ انه
مثله مع وجود الحوالة كافي صورة السؤال المفروضة فيما نحن فيه وهو محل تأمل اذا الظاهر كما يؤخذ بما ياتي
ان محل ذلك حيث يراد عين الصداق اما اذا اريد مثله وكانت ثم قرينة دالة على ذلك تعينت بينوتنها بمثل
الصداق لا بمهر المثل لان العوض صحيح ولم يذ كر في الصيغة ما يؤدى الى فساد فلو قال الشارح ان لم توجد
بدون واول كان حسنا فليتا مل اه (قوله معها) اي مع القرينة (قوله لكن الاول) اي الاكتفاء بالقرينة اه
كرى (قوله انه الخ) مفعول افهم (قوله لو قال ان ابراني الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الآتي
وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان اعطاني زيد الف فانت طالق فاعطاه فيقع بانثا بالالف اه سم (قوله لم
يخاطبه) اي الزوج (قوله وذلك) اي عدم صحة ذلك الزعم (قوله منه الخ) اي من ذلك القول وقوله انه معاق

معنى المثلية وتقديرها مشروط بالقرينة قبل وبقصد المثلية كما اقتضاه كلام البلقيني الآتي فلا محل عليها عند
عدم القرينة وهو مقتضى كلامهم ولهاذا قيد في الارشاد البيوتة بما اذا خالع الاب على صداقها وبراءة منه بما
اذا ضمنه والا وقع رجعا لكن قد يقال هلا حمل على المثلية ولو بدون قرينة كما في وصيت بنصيب ابني وبعثك
بما باع به فلان فرسه فليتا مل (قوله للمم يقل ذلك) قد يقال هلا جعل قوله في ذمته راجعا لقوله على مؤجل
صداقها ايضا فيكون قرينة على تقدير المثلية (قوله والتزم) اي حاجة للالتزام مع ارادة المثلية (قوله فطلقها)
فقد صار العوض على الوالد للزوج والصداق على الزوج لها فباتي ان يحتال من نفسه بما لها على الزوج على
نفسه بما للزوج عليه (قوله بدليل الحوالة المذكورة) قد يقال الحوالة المذكورة متاخرة عن الخلع اذ
لا يتصور قبل جواب الزوج اذ لم يجب حينئذ على الاب بشي حتى تنافي الحوالة عليه فكيف يكون قرينة وبجواب
بانها مع تاخرها تدل على انها اراد المثلية والالم يرتكبا الحوالة (قوله فالالتزام المذكور مثله) فيه نظر لان
العوض هنا نظير الصداق بقرينة الحوالة وفيما سياتي نفسه فليتا مل (قوله فالالتزام الخ) قضية ذلك ان

اما الاول فلان كل ذى ذوق يفهم منه أنه معاق للطلاق على عوض من الاجنسي وقد صرحوا بان العوض منه كهو منها

وأما الثاني فلأن قائله لم يحط بكلامهم في هذا الباب الصريح في أنه لو قال خالعت زوجتي على ألف في ذم من يد وكان غافيا فبلغه فقيل وقع بائنا به لأن قوله كسؤاله فيه فكذلك الإبراءه كسؤاله ولا يجد الخلع الصريح في ذلك أيضا وفي الروضة في مبحث نكاح الشغار ما حاصله مع بيان الراجح منه لو طلق زوجته على أن يزوجه زيد بنته وصدائق بنته بضع الماطقة ففعل وقع الطلاق قال ابن القطان بائنا وله مهر المثل على زيد كان لبنته على زوجها مهر المثل وهذا صريح في بطلان (٥٠٠) ذلك التعليل لأن زيد لم يسأل ولا خاطب وإنما المطلق ربط طلاق زوجته بتزويج زيد

زيد لم يتزوج به جعل مختارا لطلاقها ولو مهر المثل لأن المطلق لم يطلق الا في مقابل يسلم له وهو بضع التي زوجها ولم يسلم له لما تقرره يلزمه لها مهر المثل فعلم ان قبول العوض الذي ربط الطلاق به كسؤال الزوج به وان كل تعاقب للطلاق تضمن مقابلة البضع بعوض مقصود راجع لجهة الزوج يقع الطلاق به بائنات ان صح العوض فيه والا فبمهر المثل على مامر (ولو كيلها) في الاختلاع (ان يختلعه) اي لنفسه ولو بالقصد كما مر فيكون خلع اجنبي والمال عليه بخلاف ما اذا نكحها وهو ظاهر وما اذا طلق وهو ما صرح به الغزالي واعراض الاذرعى له بحزم امامه بخلافه مردود بان كلامه فيما اذا لم يتخلفها فيما سمته وكلام امامه فيما اذا خالفها فيه (ولا جنبي توكيلها) في اختلاع نفسها بماله او بمال عليه وكذا اجنبي اخر فان قال لها سلى زوجك ان يطلقك بالف او لا جنبي سل فلانا

الخ أى مفيد التعليق الطلاق (قوله لان قائله) أى التعليق الثاني (قوله كسؤاله) أى زيد له أى عن الزوج فيه أى الطلاق (قوله ولا يجد الخلع) عطف على قوله بكلامهم (قوله في ذلك) أى في أنه لو قال خالعت زوجتي الخ عبارة الكردى أى في أن قبول الاجنبي كسؤاله فيه فلا يبرأ كذلك (قوله بصدائق بنته الخ) جملة حالية مقيدة (قوله ففعل) أى زوج زيد بنته من المطلق المذكور اه سيد عمر (قوله وقع الطلاق) ظاهره بالقبول الفعل من غير احتياج الى قبول لفظ بل قوله الا في تزويجه له الخ صريح في ذلك فليبرأ جمع (قوله وهذا صريح الخ) محل تأمل اما ولا فلان عبارة الروضة مصورة بصيغة المعارضة لا بصيغة التعليق واما ثانيا فلانها محتملة لان تنزل على ان يكون لفظه انت طالق على ان يزوجه زيد بنته الخ وان تكون خطابا لزيد كطلقت زوجتي على ان تزوجه بنتك الخ فاني يكون صريحا في نفي الخطاب اه سيد عمر (قوله ان قبول العوض الخ) أى سواء حصل القبول في ضمن الابراء او التزويج او غيرهما وقوله يقع الطلاق الخ خبر ان كل الخ اه كردى (قوله في الاختلاع) الى قوله واعراض الاذرعى في المغنى وإلى قول المتن ولو اختلعه في النهاية الا قوله خلا فبعضهم وقوله ويفرق الى فالباشر (قوله ولو بالقصد) عبارة للمغنى بالنص صريح او بالنية اه (قوله كما مر) أى قبيل فصل الصيغة (قوله اذ انواها) أى اوضح بالوكالة اه مغنى (قوله وما اذا طلق) أى فيقع الخلع عنها والمال عليها ع ش لان منفعة الخلع لها مغنى وشرحا الروض والمنهج (قوله بماله) أى المعين (قوله وكذا اجنبي) أى الاجنبي توكيل اجنبي آخر سم وع ش (قوله فان قال) أى الاجنبي الموكل (قوله لها سلى الخ) راجع لما قبل وكذا وقوله ولا جنبي سل الخ راجع لما بعده (قوله له) أى للوكل (قوله على بشد الياء) (قوله فانه توكيل الخ) أى لان منفعة الخلع راجعة اليها فحمل سؤالها عند الاطلاق على التوكيل اه ع ش (قوله وإن لم تقل الخ) غاية (قوله ففعلا) يقتضى انه لا بد من طلاق اخر من البادى وكان وجهه ان قوله على ان اطلق وعدلا إيقاع فليتأمل وعليه فيتردد النظر فيما اذا طلق المخاطب وتوقف البادى عن الطلاق هل يقع طلاق او لا محل تأمل وينبغي ان لا يقع إلا اذا قصد الابتداء اه سيد عمر (قوله لان العوض الخ) علة الدقيد فقط (قوله ولذا وكها الخ) دخول في المتن (قوله بين ان تخالعه) إلى المتن في المغنى إلا قوله بقيدته الى قوله وحيث وقوله ويفرق الى قوله ولا فالباشر (قوله بالصريح او النية) راجع اكل من المعطوف والمعطوف عليه فهذه أربع فيضم الاطلاق اليها تصير الصور خمس (قوله بقيدته) أى بان لم يتخلفه فيما ساء الذى حمل عليه كلام الغزالي فيما مر ومعلوم انها اذا خالفت فهمى كالا جنبي بالاولى

ذلك خلع على مهر المثل لاعلى نظير صدقها (قوله انه لو قال الخ) مثل ذلك كما هو ظاهر ويصرح به قوله الا في وان كل تعليق للطلاق الخ ما لو قال ان اعطاني زيد الف فان طلق فاعطاه فيقع بائنا بالالف (قوله ولا يجد الخلع) عطف على بكلامهم (قوله وما اذا طلق) قال في شرح الروض لان منفعة الخلع لها وقع لها بخلاف نظيره من الوكالة في الشراء فانها لا تكون للوكل تكون للوكل فوقه في مثل ذلك للوكل اولى لانه المباشرة وهو صريح في ان شراء الوكيل إنما يقع للوكل ان نواه بخلاف ما اذا نوى نفسه او اطلق فليتيه له لئلا يبعد ان يكون الشراء بعين مال الموكل الذى اذن في الشراء به مغنيا عن نية الشراء فليتأمل قوله وكذا اجنبي اخر (قوله اشترط في لزوم الخ) كذا شرح مر (قوله في المتن فتخيرهمى) فلو اختلعت عنه بماله في الحيز فهل يحل هذا الطلاق كالأختلعت لنفسها بماله او يحرم اذ لم يوجد منها

أن يطلق زوجته بالف اشترط في لزوم الف لان يقول على بخلاف سل زوجي ان يطلقني على كذا فانه توكيل وان لم تقل على ولو قال اه طلق زوجتك على ان اطلق زوجتي ففعلا بائنا لانه خلع فاسد لان العوض فيه مقصود خلا فبعضهم فلكل على الاخر مهر مثل زوجته واذا وكلها الاجنبي في الخلع (فتخيرهمى) بين ان يتخالع عنها او عنه بالصريح او النية فان اطلقت قال الاذرعى وغيره فالظاهر وقوعه عنها قطعا اه أى نظير مامر في الوكيل بقيدته لكن لما كانت تستقل به اجماعا بخلاف الاجنبي كان جانبها اقوى فمن ثم قطعوا بوقوعه لها هنا

واختلفوا ثم كاهم وحيث
صرح باسم الموكل طوب
الموكل فقط ويفرق بينه
وبين وكيل المشتري بأن
العقد يمكن وقوعه له ثم
لا هنا كاهم وإلا فالمباشر
فاذا غرم رجوع على موكله
ان وقع الخلع عنه وإلا فلا
(ولو اختلعت رجل) بماله أو
مالها (وصرح بوكالتها
كاذبا) عليها (لم تطلق) لانه
مربوط بالتزام المال ولم
يلتزمه هو ولا هي نعم ان
اعترف الزوج بالوكالة أو
ادعاه بانته بقره ولا شيء
له (وابوها كاجني فيختلج
بماله) يعني بمعين أو غيره
صغيرة كانت أو كبيرة (فان
اختلج) الاب أو الاجني
(بمالها وصرح بوكالة)
منها كاذبا (أو ولاية) له
عليها (لم تطلق) لانه ليس
بولى في ذلك ولا وكيل فيه
والطلاق مربوط بالمال ولم
يلتزمه أحد ولا نه ليس له
صرف مالها في الخلع ومن
ثم لم يمتنع عليه بموقوف
على من يخلع لانها لم تملكه
قبل الخلع (أو) صرح
(باستقلال) كاختلعتا
لنفسى أو عن نفسى (خلع
بمغصوب لانه غاصب لمالها
فيقع باتنا وان علم الزوج
وله عليه مهر المثل ولو
لم يصرح بانه عنه ولا عنها

أمر شيدى (قوله واختلفوا ثم كاهم) إن أراد ما مر من النزاع إلى وادعاه فقد بين ثم أنه لا خلاف بينهم اللهم
إلا ان يريد باعتبار ما فهم الاذرعى سم على حججهم شرور شيدى (قوله وحيث صرح) بالبناء المدفوعول
اه سم عبارة المغنى وحيث صرح الاجنبى أو الزوجة بالوكالة طالب باله ورض الموكل والا فاطالب
المباشر ثم يرجع إذا غرم على الموكل حيث نوى الخلع أو طاق في الأولى اه منى (قوله طواب الموكل)
اى فيما إذا كان في صيغة أو كل ما يقتضى الالتزام كدوا ظاهر وكذا يقال فيما بعده اه وشيدى (قوله
وبين وكيل المشتري) اى حيث طواب أيضا اه سم (قوله وإلا) اى وإن لم يصرح باسم الموكل اه
سم (قوله فاذا غرم) اى المباشر اه سم (قوله بماله) إلى الفصل في النهاية (قوله بماله) انظر مع هذا
قوله الآتى ولم يلتزمه هو إلا ان يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم تاذن اه سم عبارة لرشيدى وهو مشكل
وهو مخالف لما فى شرح الروض وغيره والتأمل الآتى لا يوافقه على أنه لا ينافى ما انضار صنيعة في المسئلة بعده
بالنسبة للاجنبي فايراجع اه وعبارة السيد عمر قوله ولا شيء له صادق بما إذا كان بماله وتوقف فيه
لنصادهما على استحقاق الزوج له اه (قوله نعم) الى قوله قال البلقي في المنقذ (قوله أو ادعاهما) يغنى عنه
ما قبله (قوله بانته بقره) اى الزوج اه ع ش (قوله أو الاجنبى) وهو مكرر بالنسبة لما إذا خالع
وصرح بوكالتها كاذبا فقد ذكر قبل امر شيدى (قوله أو ولاية) اى الاب (قوله لانه ليس بولى في ذلك)
إذ لو لاية لا تثبت له التبرع في مالها اه منى (قوله) ولانه ليس له صرف مالها الخ تقدم في أوائل الباب
في شرح وإن خالع سفيهة الخ استثناء ما إذا خشي الولي على مالها من الزوج ولم يكن دفعه الا بالحلول راجعه
(قوله بموقوف على من يخلع) اى بان قال الوانف وقت هذا على النساء الا فى يمتنعن اه كرى (قول
المتن أو باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه عنه ولا عنها بين

شوى الرضا ولم تنكح كدريتها بين مالها من جهتها فهو كولو طلبة بالمال بسواها وهو حرام كاسياتى فيه
نظر والوجه هو الثاني وفاقد (قوله واختلفوا ثم كاهم) ان اراد ما مر من النزاع إلى وادعاه فقد بين ثم انه
لا خلاف بينهم اللهم إلا ان يريد باعتبار ما فهم الاذرعى سم على حججهم شرور شيدى (قوله وحيث صرح) بالبناء المدفوعول (قوله
ويفرق الخ) كذا شرح مر (قوله وبين وكيل المشتري) اى حيث طواب أيضا (قوله وإلا) اى وان لم
يصرح باسم الموكل (قوله بماله) انظر مع هذا قوله ولم يلتزمه هو الا ان يقال لم يلتزمه عن نفسه بل عنها ولم
تاذن (قوله في المتن أو باستقلال فخلع بمغصوب) الاطلاق هنا مع التفصيل فيما بعده وهو ما لم يصرح بانه
عنه ولا عنها بين ان لا يذكر انه من مالها فخلع بمغصوب أو يذكر كرى جنى كاهم صريح في انه هنا لا فرق بينهما في
الوقوع باتنا بمهر المثل وحيث نكح ولم ان الخالعة من غير الزوج بنحو المذهب مع التصريح بنحو وصف
الغصب توجب الوقوع رجعياعله ما لم يصرح الخخالع بالاستقلال والواقع باتنا بمهر المثل وما لم يضمنه الخخالع
والواقع كذلك ايضا كاسياتى وعبارة بالهجة وشرحه صرحه بما ذكر اى من الوقوع باتنا عند التصريح
بالاستقلال وان صرح بانه من مالها وهى مانصه اى الخالعة الجارية من ايها بنى قال انه من مالها والاظهر انه
فعل ذلك نيابة عنها ولا استقلال لارجمي كخلع السفيهة الى ان قال فان ابدى اى اظهر نيابة لم تطلق أو استقلال
بانته بمهر المثل عليه كاهم اه وعبارة الارشاد وشرحه الصريح للشارح ويجب على اب ومثله الاجنبى في جميع
احكامه خالع زوج بنته بمال حال كونه مستقلا بالخلع بان لم يملكه ولا كان له عليه ولاية بمهر المثل سواء قال
اختلعتا على هذا الالف ولم يزد أو زادت أو لم يزد ولاولى وان علم الزوج ان المال لها ولم يقل الاب
وعلى ضمانه لانه بالتصرف المذكور في مالها غاصب له فصار خلعها بمغصوب وكذا ان اضافته الى المال اليها
كقوله اختلعت بنتى على عبدى مثلهذا سواء اصرح بالاستقلال وحيث نكح لا يحتاج الى ضمانه او لم يصرح به
لكن بشرط ان يضمنه اه وقد قيد الجوزى قول الارشاد المذكور وكذا ان اضافته كعبدها بقوله ان صرح
بالاستقلال واعتبره الشارع في شرحه الكبير بانه يقتضى انه لو قال خالعها على عبدها واست بوكيل ولاولى
بانته بمهر المثل ويرده ما مر من ان الخلع بمغصوب من الاجنبى انما يقتضى الوقوع رجعيما اه وقد علمت انه

ان لا يذكر انه من ماله فخلع بمغصوب أو يذكر فرجعي كالصريح في أنه لا فرق بينهما في الوقوع بمهر المثل
 وحينئذ فقوله ان المخالعة من غير الزوجة بنحو المغصوب مع التصريح نحو الغصب وتوجب الوقوع رجعيا
 محله مالم يصرح بالمخالع بالاستقلال ولا وقوعه باثنا بمهر المثل ومالم يضمنه المخالع والواقع كذلك ايضا كما
 سيأتي وبإشارة الروضة وشرحهما مصرحة بالوقوع باثنا عند التصريح بالاستقلال وان صرح بانه من ماله
 وبإشارة الارشاد وشرحه الصغير للشارح مصرحة بالوقوع باثنا عند الضمان او التصريح بالاستقلال
 وان اضاف المال اليها كقوله اختلعهما على عبدها ويبدل على ذلك ايضا كلام الروض سم على حج اءعش (قوله
 فهو) أي الخلع وقوله كذلك أي فيقع باثنا الخ اه سم (قوله وإلا) أي كان قال طلقها على عبدها اه
 معنى (قوله كما مر) أي آنفا (قوله كالوقال) أي الاب والاجنبى اه معنى وهو راجع الى قوله وإلا
 وقع رجعيا (قوله المقصود) أي التبرع له أي الاب والاجنبى (قوله ولو اختلعه) أي ابرها اه عش
 عبارة الرشيدى يعنى الاب ومثله الاجنبى اه (قوله بصداقها) كان قال له خالعهما على مالها عليك من الصداق
 اه عش (قوله نعم ان ضمن له الاب الخ) وان كان جواب الزوج بعد ضمان الدرك ان برئت من صداقها
 فهي طالق لم تطلق لان الصفة المعاق عليها لم توجد ولو اختلعت المرأة بمال في ذمتها ولها على الزوج صداق
 لم يسقط بالخلع وقد يقع التقاض إذا اتفقا جنسا وقدر او صفة اه معنى (قوله ان ضمن له الاب او الاجنبى
 الدرك) كان قال احدهما ضمن لك براءتك من الصداق اه كرى (قوله وكذا لو اراد الخ) يعنى
 في الصورة الاولى كما هو ظاهر ولا يخفى ان التشبيه في قوله وكذا انما هو لاصل الوقوع باثنا مع قطع
 النظر عما يلزمه فيهما ولا فهو في الاولى انما يلزمه مهر المثل وفي الثانية مثل الصداق اه رشيدى (قوله وفي
 الحوالة) عطف على آنفا ومما مر آنفا قبيل التنبيه ان الوجه الاكتفاء بالقرينة من غير اشتراط نية تقدير
 المثل (قوله ما تعلق بذلك) وان قالت هي لمان طلفتى فانت برى من صداق او قد ابرأتك منه فطلقها لم
 يبرأ منه وهل يقع رجعيا او باثنا جرى ان المقرى الى الاول لان الابرا لا يعلق قال في الروضة ولا يبعد ان
 يقال طاق طمعا في شىء ورغبت هي في الطلاق بالبراءة فيكون فاسدا كالمهر فيقع باثنا بمهر المثل وهذا ما جزم
 به ابن المقرى واخر الباب وقال الزركشى تبعه اللبقينى التحقيق المعتمد انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق
 الابرا وقع الطلاق رجعيا او ظن صحته وقع باثنا بمهر المثل وقد افاق بذلك اى بقول الزركشى الشهاب الرملى
 رحمه الله تعالى انه نهاية زاد المعنى وهو جمع حسن اه قال عش قوله وقع باثنا بمهر المثل ومثله ماله كان
 العوض مجبولا كان قال له الاب ولك ما برضيك او على مادفعته لها وكان مجبولا لا ونحوه ومثله ايضا ماله طلقها
 على إسقاط حقها من الحضنة فبقى ماله خالعهما على رضا عمو له سنتين مثلا ثم مات الولد قبل مضى المدة فهل
 له الرجوع عليها باجرة مثل ما يقابل ما بقى من المدة او بالقسط من مهر المثل باعتبار ما يقابل ما بقى من
 المدة فيه نظر والا قرب الثانى لان ما بقى من المدة بمنزلة المجهول والواجب مع جهل العوض مهر المثل اه
 (فصل) في الاختلاف في الخلع (قوله او في عوضه) اى وما يتبع ذلك كالمخالع بالف ونوبا نوعا اه

وافق الجوزجى في الصغير وان كلامهم كالصريح بذلك ثم رايته في الصغير بعد ان قرر ما ذكره الارشاد من
 انه لو خالعهما بنحو مغصوب او بنحو براءت بمهر المثل قال مانصه بخلاف خلع الاجنبى بذلك إذا صرح بالمنازع
 ككونه مغصوبا مالم يضمن او يصرح بالاستقلال اخذنا بما ياتى في خلع الاب المنزل منزلة الاجنبى بعدها
 مثلا وقد صرح بذلك وقع رجعيا اه وقد استحسن شيخنا الشهاب البرلى شىء مما مش المحلى الجواب بما حاصله
 ذلك بعد ان استشكل المسئلة وما يدل على ان الاجنبى اذا صرح بالاستقلال وقع باثنا بمهر المثل قول الروض
 مانصه فان قال الاب او الاجنبى غير متعرض لاستقلال ولا نية طلقها على عبدها او على هذا المغصوب او الخ
 وقع رجعيا اه فتقيده في الاجنبى ايضا بقوله غير متعرض الخ يدل على انه اذا تعرض وقع باثنا لم يمتا مل
 (قوله فان لم يذكر الخ) يقتضى حيث خصصه بهذا القسم انه فيما اذا صرح باستقلال لا فرق في الوقوع باثنا
 (قوله فهو) اى الخلع وقوله كذلك اى فيقع باثنا الخ اه (فصل) في الاختلاف في الخلع او في عوضه

فان لم يذكر انه ماله فهو
 بمغصوب كذلك والواقع
 رجعيا إذ ليس له تصرف
 في ماله بما ذكر كما مر فاشبه
 خلع السفهية كالوقال بهذا
 المغصوب او الخمر لانه صرح
 بما منع التبرع المقصود له
 من الخلع ولو اختلعه بصداقها
 أو على ان الزوج برى منه
 او قال طلقها وانت برى
 منه أو على أنك برى منه
 وقع رجعيا ولا يبرأ من شىء
 منه نعم ان ضمن له الاب
 أو الاجنبى الدرك او قال
 على ضمان ذلك وقع باثنا
 بمهر المثل على الاب او
 الاجنبى قال البلقينى وكذا
 لو اراد بالصداق مثله وثم
 قرينة تؤيده كحوالة الزوج
 على الاب وقبول الاب لها
 بحكم انها تحت حجره فيقع
 باثنا بمثل الصداق اه ومر
 آنفا وفي الحوالة ماله تعلق
 بذلك

(فصل) في الاختلاف
 في الخلع أو في عوضه لو
 ادعت خلعاً فانكر

او قال طال الفصل بين لفظين بان سألته الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت طلقني متصلا فبنت وقال منفصلا فلى الرجعة
او نحو ذلك ولا بينة (صدق يمينه) لان الاصل عدمه مطلقا وفي الوقت الذي تدعيه فيه فان اقامت به بينة ولا تسكون إلا رجلين بان لم يطل بها
بالمال لانه ينكره ما لم يعد ويعترف به على ما قاله الماوردي لان الطلاق لزومه وهي معترفة به (٥٠٣) وفيه نظر بل الذي يتجه انه كمن اقر

لشخص بشي فانكره ثم صدقه

لا بد من اعتراف جديد من
المقر (وان قال طلقك بكذا
فقلت) لم تطلقني او طلقك
(جنانا) او طال الفصل بين
لفظي ولفظك او نحو ذلك
(بان) باقراره (ولا
عوض) عليها اذا حلفت
لان الاصل برائة ذمتها ما لم
يقم شاهد او يحلف معها
تصدقه فيثبت المال واذا
حلفت ولا بينة له وجبت
نفقتها وكسوتها من العدة
ولا يرثها قال الاذرعى
والزركشي بل الظاهر انها
ترثه (وان اختلفا) أى
المتخالفان والزواج او وكيله
وهي او وكيلها او الاجنبي
(في جنس عوض او قدره)
او نوعه او صفته او أجله او
قدر اجله او في عدد الطلاق
بان قالت طلقني ثلاثا بالف
فقال بل واحدة بالف او
سكت عن العوض (ولا
بينة) لاحدهما أو لكل
منهما بينة وتعارضتا بان
اطلقتا واحداهما (تحالفا)
كالمتبايعين في كيفية الحلف
ومن يدايه ومن ثم اشترط
ان يكون مدعا كثر فان
اقام احدهما بينة قضى له
(ووجب) بعد فسخها او
فسخ احدهما او الحاكم

عش (قوله او قال طال) الى قوله فان لم ينو يا شيئا في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن (بدون ذكره) لعله
ليترتب عليه ما ياتي من الاختلاف في كونه رجعي او بائنا وإلا فواضح ان من صور الاختلاف ما لو سألته
بعوض فطلق مع ذكره ثم قالت طلقت متصلا فقال بل منفصلا فلا يقع شيء لعدم اتيانها بشي واخر بعد
كلامه اه سيد عمر (قوله او نحو ذلك) اى كان قال قصدت الاستئناف اه عش (قوله ولا بينة) راجع
للمتن والشرح جميعا (قوله عدمه) اى الخلع وقوله مطا اى لا متصلا ولا منفصلا (قوله به) اى اصل الخلع
او اتصالة (قوله على ما قاله الماوردي) اعتمده النهاية والمعنى وبعبارة مسم سياقي والحاشية عن الروض ما
يدل على اعتماد ما قاله الماوردي اه (قوله معترفة به) اى بالمال اه رشيدى (قوله بل الذي يتجه الخ) قد
يقال الاقرار اعتضد بالبينه فاكتفى باعتراف المنكر بخلاف مسألة الاقرار فان مستند ما الاقرار وقد انفى
حكمه بتكذيبه فيه نعم يتردد النظر فيما نحن فيه فيما لو رجع بدون اقامة البينة فهل يلحق بمسألة الاقرار
نظر الماشرنا ليه من الفرق او يكتفى فيها ايضا باعتراف المنكر كناية تنضيه فرق صاحب النهاية محل تأمل اه
سيد عمر عبارته وهو اى ما قاله الماوردي الا وجهه وليس كمن اقر الخ لان ما هنا وقع في ضمن معاوضة كما مر
نظيره في الشفعة اه اى بخلاف ذلك ويعتبر في الضمى ما لا يغتفر في غيره زبادى (قوله انه) اى ما هنا او
الزوجة والتذكير بتاويل المختلج ولا يصح رجوع الضمير للزوج كما هو ظاهر (قول المتن وان قال طلقك
بكذا الخ) ولو قال سالت الطلاق بالف فانكرت السؤال او ادعت طول الفصل بين الايجاب والقبول
صدقة يمينها في نفي العوض لان الاصل برائة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعيه اه معنى (قوله لم
تطلقني) الى قوله وان اختلفا في المعنى (قوله ما لم يقم الخ) عبارة المعنى فان اقام بالعوض بينة او رجلا
وامرأتين او حلف معه او عادت واعترفت بعد يمينتها بما ادعاها لزمها العوض اه (قوله واذا حلفت ولا بينة
له الخ) صورة المسئلة ان يقر بان المال مما يتم الخلع بدون قبضه فان اقر بانه خالعه اعلى تعجيل شيء لا يتم الخلع
الا بقبضه لم يلزمه شيء الا بعد قبضه نص عليه في البويطى وهو ظاهر نهاية ومعنى (قوله وجبت نفقتها الخ)
لانها رجعية في الصورة الثانية وغير مطلقة اصلا في الاولى اه بجري (قوله وكسوتها) اى وسكنها
اه بجري (قوله زمن العدة) اى الى انقضاء العدة اه معنى (قوله قال الاذرعى الخ) اعتمده النهاية
والمعنى ايضا (قوله بل الظاهر انها ترثه) اى مطلقا فيما زاده الشارح وفيها لومات في العدة في مسألة المتن
عبارة المعنى ولا يرثها ولو لومات هو في عدتها ورثت هي منه كما قاله الاذرعى اه (قوله او الاجنبي) اى او وكيله
(قوله او سكت عن العوض) اى والصورة انها متفقان على الخلع الموجب للمال كما هو موضوع المسئلة
اه رشيدى (قوله بان اطلقتا) اى الزمن الذي اوقع فيه اذ لا مرجح حينئذ او اطلقته احداهما فكذلك
لجواز ان يحمل المطلق على المقيد بخلاف ما اذا عيناه فلهما ان انفقتا في سقطتا وهذه ااردة على الشارح
في تفسيره للتعارض اه سيد عمر عبارة المعنى فان كان لاحدهما بينة عمل بها او لكل منهما بينة
واستويتا تاريخا سقطتا فان اختلف تاريخهما قدمت السابقة اه (قوله ومن يدايه) لكن ييدا
هنا بالزوج تدبا اه عش (قوله للعوض) متعلق بالفسخ (قوله ان وقعن) الاولى اوقعها

(قوله على ما قاله الماوردي) سياقي في الحاشية عن الروض ما يدل على اعتماد ما قاله الماوردي (قوله بل الذي
يتجه الخ) وهذا لا ينافي ما كتبناه في قول المصنف في الشفعة فيه خلاف سبق في الاقرار نظيره لان المعاوضة

للمرض (مهر مثل) وان كان اكثر مما ادعاها لانه بدل البضع الذي تعذررده اليه واما البينة فواقعة بكل تقدير واثرت التحالف انما هو في
العوض خاصة والقول في عدد الطلاق الواضع قوله بيمينه ومن ثم لو قالت سالتك ثلاثا بالف فطلقت واحدة ملك ثلثه فقال بل ثلاثا فلى
الاثلاث طاعت ثلاثا فعلا باقراره وتحلف انها لا تعلم انه طلقها ثلاثا وحينئذ له ثلث الالف نعم ان اوقعن وقال ما طلقته اقبل ولم يطل فصل
استحق الالف (ولو خالف بالف ونو بانوعا) او جنسا او صفة (لزم) وان كان من غير الغالب

جعل الدنوى كالمفوظ بخلاف البيع (٥٠٤) لانه يحتمل هنا ما لا يحتمل ثم فان لم ينو يا شيئا وجب مهر مثل (وقيل) يلزم (مهر مثل)

مطلقا للجهل بالعوض
(ولو قال اردنا) بالالف التي
اطلقناها (دنانير فقالت
بل) اردنا (دراهم او فلوسا)
او قال احدهما اطلقنا
وقال الاخر عينا نوعا آخر
(تحالفا على الاول) المعتمد
كما لو اختلفا في الملفوظ ثم
يجب مهر المثل (ووجب
مهر مثل بلا تحالف في)
القول (الثاني) اما لو
اختلفت نيتاهما وتصادقا
فلا فرقة واما لو قال اردت
الدراهم وقالت اردت
الفلوس بلا تصادق وتكاذب
فتبين وله مهر المثل بلا
تحالف واما لو صدق احدهما
الاخر على ما اراده وكذبه
الاخر فيما اراده فتبين
ظاهرا ولا شيء له عليها
لانكار احدهما الفرق
نعم ان عادا المكذب وصدق
استحق الزوج المسمى على
ما مر واذا اطلقت الدراهم
في الخلع المنجز نزلت على
غالب نقد البلد او المعلق
نزلت على الدراهم الاسلامية
كما مر (تنبيه) علم بما
مر ضبط مسائل الباب بان
الطلاق اما ان يقع باثنا
بالمسمى ان صحت الصيغة
والعوض او بمهر المثل ان
فسد العوض فقط او
رجعيا ان فسدت الصيغة
وقد نجز الزوج الطلاق
اولا يقع اصلا ان يتعلق بما
لم يوجد فعلم ان من علق
طلاق زوجته بابرائها

(قوله جعل) يسكون العين اه سم (قوله فان لم ينو يا شيئا) عبارة النهاية اى وشرح المذهب والمغنى وان لم
ينو يا شيئا فغالب نقد البلد فان لم يكن بها غالب فمهر مثل اه وهذه الزيادة كانت في اصل الشارح رحمه الله
تعالى ثم ضرب عليها واقصر على ما هنا اه سيد عمر (قوله يلزم) الى قوله فعلم في النهاية الا قوله على ما مر
الى التنبيه (قوله مطلقا) اى سواء نوي يا غالب نقد البلد او غيره وقال الكردي اى في جميع الاوقات اه
(قوله للجهل الخ) اى في اللفظ ولا عبرة بالنية اه مغنى (قوله عينا) بتشديد الياء والنون اه سم (قوله
آخر) الاولى حذفه (على الاول المعتمد) وهو لزوم الدنوى كالمفوظ وقوله ثم يجب الخ اى بعد الفسخ
اه مغنى (قوله فلا فرقة) اى لعدم صحة العقد اه مغنى (قوله واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت
الفلوس) بضم المثناة الفوقية اه سم (قوله بلا تصادق وتكاذب) اى بان قال كل منهما لا اعلم ما نواه
صاحبي اه عش عبارة سم قال في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانبا الاخر ثم حال
قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها معينا حتى يحلف اه (قوله واما لو صدق احدهما الاخر الخ)
عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم اى النقرة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها
ارادت الفلوس وكذبها بان او عكسه اى بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة
وكذبته بان ظاهرا لا بنظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرق هنا اى في الثانية وانكارها هناك اى في
الاولى الا ان عاد وصدقها اى في الاولى او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه
استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا
اختلفت نيتاهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق حينئذ فليتأمل ثم نصيته ان البيونة في الاولى باطنا ايضا وفيه
نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح ظاهر اه سم (قوله استحق الزوج الخ) جزم بذلك
الروض كما مر وهو يدل على اعتداد ما تقدم عن الماوردي وبفرق بين اقرار في ضمن معاوضة وبين غيره
اه سم (قوله المسمى) مر انفا عن شمسك كاله (قوله على ما مر) اى في شرح صدق يمينه وقوله كما
مر اى في فصل ظهر امارات نشوزها قبيل قول المصنف ولو خالف به جهور (قوله تنبيه) الى قوله لم في المغنى
(قوله ان تعاق بالم يوجد) اى كان عاقا بابرائها ولم يوجد او وجد ولم يصح اه عش (قوله فعل) اى
من المسئلة الاخيرة (قوله بان تكون الخ) تفسير للبراءة الصحيحة (قوله ولم يتعاق به زكاة الخ) واضح حيث

محضة هناك لانه امر (قوله جعل) هو يسكون العين وقوله عينا نوعا هو بتشديد الباء والنون وقوله
واما لو قال اردت الدراهم وقالت اردت الفلوس الخ وهو بضم المثناة الفوقية (بلا تصادق وتكاذب) قال
في شرح الروض بان لم يتعرض احدهما لجانبا الاخر ثم حال قوله بلا تحالف بقوله لانه لا يدعى عليها
معينا حتى يحلف اه (قوله واما لو صدق احدهما الاخر على ما اراده الخ) عبارة الروض وان صدقته
في ارادة الدراهم اى النقرة في طلقك على الف او على الف درهم وادعت انها ارادت الفلوس وكذبها بان
او عكسه اى بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبته بان ظاهرا لا بنظام الصيغة
ولا شيء له لانكاره الفرق هناك اى في الثانية وانكارها هناك اى في الاولى الا ان عاد وصدقها اى في الاولى
او صدقته اى في الثانية فيستحق المسمى اه فليتأمل وجه استحقاق المسمى مع عدم اتفاقهما على شيء على
انه اذا عاد وصدقها او عادت وصدقته كان هذا من قبيل ما اذا اختلفت نيتاهما وتصادقا وقد تقدم انه لا فرق
حينئذ فليتأمل (قوله فتبين ظاهرا الخ) عبارة الروض وان صدقته في ارادة الدراهم وادعت انها ارادت
الفلوس وكذبها بان او عكسه بان صدقها في ارادة الفلوس في ذلك وادعى انه اراد النقرة وكذبته بان
مؤاخذه له باقراره بقوله شرح روض ظاهر الانتظام الصيغة ولا شيء له لانكاره الفرق هنا وانكارها
هناك اه وقضيته ان البيونة في الاولى باطنا ايضا وفيه نظر مع احتمال كذبها في دعواها فاطلاق الشارح
ظاهر اه (قوله استحق الزوج المسمى) جزم بذلك في الروض وهو يدل على اعتداد ما تقدم عن الماوردي
وبفرق بين اقرار في ضمن معاوضة ثابتة وبين غيره

من صدقها لم يقع عليه الا ان وجدت برائة صحيحة من جميعه فيقع باثنا بان تكون رشيدة وكل منهما يعلم قدره ولم يتعاق به زكاة صدر

خلافا لما أطل به الرمي انه لا فرق بين تعلها وعدمه وان نقله عن المحققين ونقله غيره عن اطباق العلماء من المتأخرين وذلك لبطان هذين
التقليين ولان البراء لا يصح من قدرها وقد علق بالبراء من جميعه فلم توجد الصفة المعاق عليها وزعم ان الظاهر انه انما يقصد براءه ما تستحقه
هي ليس في محله بل الظاهر انه يقصد براءة ذمته من جميع ما عليها لدلوعلم ان مستحق الزكاة يتعلقه به بعد الطلاق لم يوقعه وكثيرون يغفلون
النظر لهذا فيقعون في مفاصد لا تحصى وفي فتاوى أبي زرعة في ان ابرأتني من صدائك (٥٥٥) على فانت طالق فقالت له ابرأتك يشترط

عليهما وان تريد البراء
من الصدق المعاق به فينتد
يقع باننا فان قالت لم ارد
ذلك لم يقع اه والذي
يظهر ان الشرط عدم
الصارف لا قصد ما ذكره

لان الجواب منزل على
السؤال كما صرحوا به ولو
عاق بالبراء تناول البراء
عن الغير وكالة كالو حلف
لا يبيع يحنث ببيعه عن
غيره وكالة ولو طلب منها
البراء فإبرائه براءة فاسدة
فتجز الطلاق وزعم انه انما
اوقعه اظنه صحة البراءة لم
يقبل على ما فيه مما ياتي ولو
قالت جعلت ممرى على
تمام طلاقى كان كناية في
البراء كما قاله بعضهم وكانه

لم ينظر لما فيه من تعليق
البراء المبطل لان المدار في
الكناية على النية والفرض
انها لم تنو التعليق نظير
ما مر آنفا في بذلت صدائقى
على طلاقى ونظائره ولو قال
ان ابرأتني من آخر اقسط
من صدائك كان لفظه
محملا فان جعل من
الثانية بيانية اشترط ابرأوه
من القسط الاخير او
تبعيضية اشترط ابرأوه من

صدر من جاهل بتعاق الزكاة او بمقدار ما تعلقت به الزكاة او بكيفية تعاق الزكاة اما اذا صدر من عالم بجميع
ما ذكره حالا اظهر انه انما يريد بالبراء ما هو لها وهو الباقي بعدم مقدار الزكاة لعل به ما عداه للفقراء على سبيل
الشركة فكيف تملك اسقاطه ويؤيد ما تقر ما تقدم في شرح ولو خالغ بمجمول في مسئلة مالو اصدقها ثمانين
وقبضت منها ربعين ثم قال لانا ابرأتني من صدائك وهو ثمانون الخ بل يؤخذ حكم ما نحن فيه من التفرقة
بين العالم وغيره من المسئلة المذكورة بالاولى لانه نص على قدر الاصل بقوله وهو ثمانون ثم حيث اعتبر عليه
فلا بد من النظر الى علمها بناء على ما قررناه من انه لا بد في البراءة هنا من علمها ما سید عمر (قوله وذلك)
أى عدم صحة ما قاله الرمي (قوله من قدرها) أى الزكاة (قوله يغفلون للنظر) لعله من باب الافعال او على
حذف عن في الاوقيانوس يقال غفل غفلا من الباب الاول اذا تركه وسها عنه واغفله بمعنى غفل عنه اه
(قوله لهذا) أى لقوله بل الظاهر انه يقصد الخ (قوله في أن ابرأتني الخ) متعاق بقوله الا أن يشترط الخ
(قوله المعاق) أى الطلاق به أى بالبراء (قوله والذي يظهر الخ) رد للشرط الثاني من شرطى الفتاوى (قوله
ولو عاق بالبراء) أى عن الزوج أو غيره وقوله تناول البراء من الغير الخ بازكان من عاق بالبراء وكيلاد
الغير في البراء سواء الزوج أو غيره اه كرى (قوله تناول البراء من الغير الخ) ينبغي الوقوع هنا
رجعيا حيث لم يوكّل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة سم وقوله حيث لم يوكّل أى ولو كل فاصل البراءة
أما لو لم يوكّل فيها أيضا فينبغى عدم الوقوع لعدم محتمل المتبادر من البراءة المعاق عليها اه صحبة اه سيد
عمر (قوله لم يقبل الخ) هذا يشعر بأنه يقع عليه الطلاق ظاهر او انه في الباب من محمول على نفسه فان كان
صادقانه لم يقع باطنا ولم يبين الطلاق الواقع فلهو رجعى أو بائن واذا نفي كلام الشارح السابق
ما يصرح بالثاني اه عش (قوله لم يقبل) الوجه اننا لو قلنا بقوله لم يمنع ذلك وقوع الطلاق حيث لم يقصد
تعليق الطلاق بصحة البراءة اه سم اقول هذا شامل لصورة الاطلاق وقد مر ان انه ينصرف الى الصحيحة
المتبادرة (قوله على ما فيه) أى على نزاع في عدم القبول مما ياتي اى عن ابن عجيل واسمعيل الحضرمى
والاصبحى ومن تبعهم (قوله وكأنه لم ينظر لما فيه الخ) الوجه ان يقال انما ينظر الى ما ذكره لكونه ضمنيا لا
يضر فالخاصل ان ذلك كقولها ابرأتك من صدائقى على طلاقى وبذلت صدائقى على طلاقى وقد تقدم انها
صيغة معاوضة لا صيغة تعليق فتدبر وتامل قول الشارح نظير ما مر الخ مع ما مر في الصيغة المذكورة اه
سيد عمر (قوله محتملا) أى معنيين التبعيض والبيان اه كرى واعلم لاولى أى ثلاثة احتمالات ارادة
البيان أو التبعيض أو الاطلاق (قوله فان جعل) أى الزوج (قوله من الثانية بيانية) فالعنى من آخر الاقسط
التي هي صدائك اه سم (قوله او تبعيضية) عطف على بيانية فالعنى من آخر الاقسط اخير ذى يضر صدائك
اه سم (قوله فان اطاق) أى لم ينو البيان ولا التبعيض اه كرى (قوله اذا لفرق بين البيان الخ) أى
والاطلاق (قوله الدال) أى لفظ من آخر (قوله وغيره) عطف على أبو شكيل وقوله فقال اى الغير (قوله

(قوله تناول البراء من الغير وكالة) ينبغي الوقوع هنا رجعيا حيث لم يوكّل ذلك الغير في المخالعة بالبراءة (قوله
لم يقبل) بل الوجه اننا لو قلنا بقوله لا يمنع ذلك الطلاق حيث لم يقصد تعليق الطلاق بصحة البراءة مر (قوله فان
جعل من الثانية بيانية) فالعنى من آخر الاقسط التي هي صدائك (قوله بيانية) يتامل (قوله او تبعيضية)

(٦٤ - شروانى وابن قاسم - سابع)
حقيقة في القسط الاخير والضرورة تنقدر بقدرها فان اطلق فالوجه الاول والا حوط الثاني قاله بعضهم وفيه نظر ظاهر اذا لفرق بين
البيان والتبعيض هنا فعلا بقضية من آخر الدال على أن المطلوب البراء من الآخر حقيقة فليقتد الوقوع به لا غير ولو قال ابرأتني
واعطيك كذا فإبرأته فلم يعطها فاقى ابن عجيل واسمعيل الحضرمى بعدم صحة البراءة وتبعهما ابو شكيل فقال حيث حصل بينهما
مواطاة أو تواعد ولم يف بالوعد لم يصح البراء وغيره فقال ما قاله هو المعتمد لان معنى قولها ابرأتك

أى بما وعدت وأيده بعضهم أيضا فى فتاوى الاصبهى ان من علق الطلاق بما يقتضى الفور به فإبرأه لا فور اطلاقا انها طلقت لم تصح البراءة كالفى به القاضي حسين وهو كافى أخذ من نظائر ما فى الصلح اه قال بعضهم وظننا حصول الطلاق يرجح أن مرادها ابرأتك فى مقابلة طلاقى فلتفوز البراءة عند انتفاءه وهذا كله منازع فيه بانه لا نظر الى المواطاة والوعد كسائر المقود وهذا هو القياس فايكن الاوجه صحة البراءة مطلقا فى المستثنين اذ لا عبرة عند الايمان بصريحهما (٥٠٦) بنية كونها فى مقابلة الوعد او الطلاق وليس هذا باولى من مواطاة المحلل على الطلاق

ووعده به اذ قولها ابرأتك
ناوية ذلك كقول الولي
زوجتك ناويا بذلك فكالم
ينظروا التنية ثم بل عملوا
بالصريح المخالف لها فكذلك
هنا بل أولى لان النكاح محتاط
له مالا محتاط للابراء بهذا
يظهر أن الوجه فى قوله
انت طالق بعده قولها بذلك
صدائقى على صحة طلاقى
وقوعه رجعيان ظن ان
ما جرى منها التماس للطلاق
بموضع صحيح لما تقرر انه
لا عبرة مع الصريح بظن
يقتضى خلافه وهو به رد على
من زعم حالة ظن التماسها
المذكور انه لا يقع لان
جوابه بقدر فيه إعادة
ذكر العوض فكأنه قال
انت طالق على العوض
المذكور ولو قال ذلك لم
تطلق اذ لا عوض هنا صحيح
ولا فاسد اه ومر ماله
تعلق بذلك فراجعه وانما
قدر الثمن المذكور فى اللفظ
بعده فى نحو البيع لان
الجواب لا يستقل به قائله
لتوقف الصحة على اللفظين

بخلافه هنا لانه يستقل بالطلاق
وهى تستقل بالابراء فلم
يحتاج لذلك التقدير على أن

أى بما وعدت) الاولى ان يقول ابرأتك بما وعدت (قوله وايدى) أى ما قالا (قوله ايضا) أى كفى شكل وغيره
(قوله طلقت) أى بالا براء المذكور فلز عبر بالمضارع كان احسن (قوله وهو) أى الامر كافى أى القاضي
حسين (قوله حصول الطلاق) أى بالا براء المذكور (قوله عند انتفائه) أى الطلاق (قوله وهذا كله الخ) هو
من كلام الشارح لا البعض والاشارة الى قوله فافى ان عجيل الى قوله وهذا (قوله بانه لا نظر الخ) لا يخفى انه
لا يلاقى مسئلة الاصبهى وكذا قوله الاق وليس هذا الخ لا يلاقى (قوله مطلقا) أى وجد المواطاة والوعد
بالاعطاء فى المسئلة الاولى ولا ووجد ظن حصول الطلاق فى المسئلة الثانية ولا (قوله فى المستثنين) وهما
افتاء ان عجيل واسمعيلى بعدم صحة ابراء او افتاء الاصبهى بقوله لم يصح ابراء اه كردى (قوله بصريحهما)
أى البراءة (قوله مقابلة الوعد) أى فى المسئلة الاولى وقوله او الطلاق أى فى المسئلة الثانية (قوله وليس
هذا) أى ما ذكر من المواطاة والوعد المذكورين (قوله اذ قولها الخ) علة للتسوية وقوله ذلك أى مقابلة الوعد
او الطلاق (قوله ناويا بذلك) أى الطلاق الموعود (قوله بل عملوا بالصريح الخ) أى وصححو النكاح ميم اه
كردى (قوله ان الوجه الخ) تقدم ان المعتمد وقوعه باثناقال المحشى لوطا ظانا حصول البراءة بذلك فهل
تبين عنده من يقول بانها تبين اذ اطلق ظانا حصول البراءة بعده قولها ان طلقتنى فانت برى من صدائقى اه
اقول الامر كذلك وقد صرح به فى النهاية فيما سبق اه سيد عمر وقضية ذلك عدم حصول البراءة فى المستثنين
السابقين لاسيما فى المسئلة الثانية (قوله لما تقرر الخ) أى آتفا فى قوله وهذا كله منازع فيه بانه الخ
(قوله على العوض المذكور) وهو بذل الصداق (قوله انتهى) أى كلام الزاعم (قوله ومر) أى
قبيل فصل الالفاظ الملزمة اه كردى (قوله وانما قدر الثمن المذكور الخ) كان خلاصة هذا الفرق هو
ان احتمال عبارة المكلف بحسب الامكان اولى من اهمالها واعمالها فى نحو البيع متوقف على تلك الملاحظة
فتمنع بخلافه هنا فانه يمكن الاعمال بدونها بان يحمل على الطلاق المنجز او الابراء المنجز فتأمل اه سيد عمر
(قوله الثمن المذكور فى اللفظ) أى فى لفظ البادى من المتعاقدين (قوله بعده) متعلق بقدر والضمير للفظ
أى قدر فى كلام المحجب من المتعاقدين الثمن المذكور فى كلام البادى منهما (قوله فى نحو البيع) أى
فيما لو قال البائع مثلا بعتك هذا بالف فقال المشتري اشتريته وسكت عن ذكر الالف وقوله فى نحو البيع
متعلق بقدر المقيد بالظرف الاول (قوله لان الجواب) أى فى نحو البيع (قوله وذكر مقابله البراءة)
أى فى المسئلة الاولى وقوله او الطلاق فى المسئلة الثانية (قوله القاضية به) أى بصداق المقابلة (قوله كالو قال
طلقت) أى فى جواب اطلقت زوجتك وقوله ثم قال ظننت الخ أى فاخبرارى بطلقت كان مبني على الظن
المذكور وقوله وقد اقيمت بخلافه أى خلاف ذلك الظن وعدم وقوع الطلاق فزوجتى باقية فى عصمتى
(قوله والا) أى وان لم توجد القرينة القوية (قوله وباتى قريبا) أى فى مبحث صرائح الطلاق (قوله
ولا ينافيه) أى ما ياتى قريبا ما هنا أى قوله وانما تؤثر فى صرف الصحيح عن قضيته الخ لان ذاك أى ما ياتى
قريبا (قوله وليس هذا) اشار به الى قوله ولو قال ابرئنى واعطيك كذا الخ اه كردى (قوله مع قرينة)

فالمعنى من اقسام اخره هى صداقك (قوله وبهذا يظهر ان الوجه الخ) لوطا ظانا حصول البراءة
بذلك فهل تبين عنده من يقول بانها تبين اذ اطلق ظانا صحة البراءة بعده قولها ان طلقتنى فانت برى من صدائقى

ذكر الثمن ثم وقع فى صيغة صحيحة ملزمة وذكر مقابله البراءة او الطلاق لم يقع هنا كذلك فلم ينظر اليه ولا الى القرينة القاضية
به لانها لا تؤثر فى الفاسد حتى تقبله صحاحوا وانما تؤثر فى صرف الصحيح عن قضيته اذ اقويت بحيث صارت تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة
يتبادر منها صرفها لها عن موضوعها كالو قال طلقت ثم قال ظننت ان ما جرى بيننا طلاق وقد اقيمت بخلافه فانه ان وقع بينهما خصام قبل
ذلك فى طلقت أهو صريح ام لا كان ذلك قرينة ظاهرة على صدقه فلا يثبت والاحتمال ياتى قريبا ان القرينة المخالفة لوضع اللفظ لغو فلا ينافى
ما هنا لان ذاك فى قرينة لفظية وما هنا فى قرينة عالية فاندفع ما بلغضهم هذا وليس هذا كمن اقر بطلاقى او عتق مع قرينة لان الاقرار لكونه

اخبارا عن حق سابق فتؤثر
فيه القرينة مالا تؤثر في
الانشاء ولو قال انت طالق
ان اخرجت دينك إلى اخر
السنة لم تطلق إلا ان مضت
السنة ولم تطالبه إذا المراد
بالتأخير التزامه لا مجرد
قولها اخرجت خلافا لابن
الصلاح فان اراد بالتأخير
صيورته مؤجلا فاجلته
بالتذرع ولا فلا وزعم انه
بالتذرع لا يسمى تأجيلا
يمنوع ولو قال ان ابرأتني
من مهر ك وهو عشرة فابراه
منه فبان اقل عما ذكره او
اكثر فالتذي يظهر الوقوع
في الاولى لان الشرط عليهما
وقد صرحوا بان البراءة من
الاكثر يستلزمه من الاقل
فصار لشمول كلامه كانه
يعلمه دون الثانية لانه حيث
جاهل به ومع جهله به لا
وقوع لان الطلاق بالابراء
معاوضة وهي لا بد فيها من
عليهما بالمعوض واطلاق
الوقوع هنا او عدمه غلط
فاحذر ومسئلة وهو ثمانون
السابقة غير هذه فتأمل
ولو كان لها في ذمته معلوم
وبجهول فقال ان ابرأتني
من جميع ما في ذمتي فانت
طالق فابراه من المعلوم
وحده او منهما قياسا ما
عن القاضي حسين انه لا
يبرأ من المعلوم لانها إنما

اي كان اقرب ذلك عتب الاداء المتبين فساد فلابق الطلاق والعق لقرينة انه إنما تبذلك الاقرار على
ظن صحة الاداء (قوله ولم تطالبه) اي والحال لم تطالب المدين إلى مضي السنة (قوله التزامه) اي التأخير
إلى مضي السنة بان لا تطالبه اليه (قوله مؤجلا) اي بسنة (قوله وإلا فلا) اي وان لم تؤجله بالتذرع
فلابق الطلاق وان اخرته ولم يطالبه إلى مضي السنة (قوله في الاولى) اي في صورة تبين النقص وقوله
دون الثانية اي في صورة تبين الكثرة (قوله لانه) اي الزوج حيث ذاع حين تبين الكثرة جاهل به
اي بالمهر (قوله واطلاق الوقوع هنا الخ) اي الشامل لصورتى الاقل والاكثر (قوله ومسئلة وهو
ثمانون الخ) وجه الفرق بين ما هنا ومسئلة الثمانين انه لما نحن فيه وطن نفسه على ايقاع الطلاق
في مقابلة مهرها وقد حصل له وان اخطأ في ظن انه عشرة وفي تلك لم يحصل له البراءة من مهرها الذي
سمح بالطلاق في مقابلته لان بعضه مقبوض ومن ثم لو علم الحال الوقوع كما تقدم عن الشارح لان
عليه قرينة على ان مراده التعليق على الباقي وان كان لفظه مطلقا اه سيد
عمر (قوله السابقة) اي في شرح وفي قول بيدل الخمر (قوله قياس
ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله لم تصح البراءة كما في به القاضي
حسين اه كرى (قوله وقياس ما مر عن غيره) وهو قوله
فليكن الاوجه الخ اه كرى الاولى وهو قوله
وهذا كله منازع فيه بانه لا نظر إلى المواطة
والوعد كسائر العقود (قوله ويبقى
ذلك) اي ما ذكر من
القياسين

(تم الجزء السابع من حواشي تحفة ابن حجر ، ويليه الجزء الثامن اوله كتاب الطلاق)

ابرأتني مقابلة الطلاق ولم يقع بقياس ما مر عن غيره البراءة ويبقى ذلك لها ولو طلقها ثلاثا ثم علق طلاقها بالابراء فابراه طائفة انها في عصمتها

﴿ فهرست الجزء السابع من حراشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 (للامام شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي المكي، رحمهم الله تعالى)

صحيفة

٢	كتاب الوصايا
٢١	فصل في الوصية لغير الوارث رحمة التبرعات
	في المرض
٢٨	فصل في بيان المرض المخوف والملحق به
٤١	فصل في أحكام لفظية للوصى به وله
٦٠	فصل في أحكام معنوية للوصى به مع بيان ما يفعل
	عن الميت
٧٦	فصل في الرجوع عن الوصية
٨٣	فصل في الايصاء
٩٨	كتاب الوديعة
١٢٨	كتاب قسم الفاء والغنيمة
١٤١	فصل في الغنيمة وما يتبعها
١٤٩	كتاب قسم الصدقات
١٦١	فصل في بيان مستند الاعطاء وقدر المعطى
١٨٢	كتاب النكاح
٢٠٩	فصل في الخطبة
٢١٧	فصل في اركان النكاح
٢٥٣	فصل في موانع ولاية النكاح
٢٨٤	فصل في تزويج المحجور عليه
٢٩٦	باب ما يحرم من النكاح
٣٢١	فصل في حل نكاح الكافرة
٣٢٨	باب نكاح المشرك
٣٣٧	فصل في أحكام زوجة الكافر إذا أسلم
٣٤٤	فصل في مؤنة المسلبة أو المرتدة
٣٤٥	باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح العبد
	وغير ذلك
٣٦١	فصل في الاعفاف
٣٦٧	فصل السيد باذنه في نكاح عبد لا يضمن
٣٧٥	كتاب الصداق
٣٨٤	فصل في بيان أحكام المسمى الصحيح والفاقد
٣٩٣	فصل في النفويض

٣٩٧ فصل في بيان مهر المثل

٤٠١ فصل في تشطير المهر وسقوطه

٤١٥ فصل في المتعة

٤١٨ فصل في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه

٤٢٢ فصل في وليمة العرس

٤٣٨ كتاب القسم والنشوز

٤٥٤ مطلب في حكم النزول عن الوظائف بموضع

٤٥٧ كتاب الخلع

٤٧٦ فصل في الصيفة وما يتعلق بها

٤٨٧ فصل في الالفاظ الملزمة

(تمت)

